





كتاب التطهارة ١	كتاب الصلوة ٣	فصل في القوة التي بين الركوع وجود سجدة بين السجدة ٣	باب المسافر ٥	باب النجاة ٥
كتاب الزكوة ٥	كتاب الصدقة ٨	كتاب الحج ٨	كتاب التسبيح ٩	كتاب الزكاة ١١
كتاب الزكاة ١٦	كتاب الزكاة ١٨	كتاب الزكاة ١٩	كتاب الزكاة ٢٠	كتاب الزكاة ٢١
في المحرمات ٢٣	في ما لا يحل ٢٤	في ما لا يحل ٢٦	في ما لا يحل ٢٧	في ما لا يحل ٢٧
في الاطعمة والاشربة ٣٣	في الاطعمة والاشربة ٣٧	في القسم ٣٨	كتاب الزكاة ٣٩	كتاب الطلاق ٤١
كتاب الطلاق ٤٤	في التعليق ٤٦	في الاستثناء ٤٨	في طلاق السكران ٥٠	في طلاق السكران ٥٠
في طلاق المريض ٥٠	في الرجوع ٥١	في الاطلاق والظهار ٥١	في الخلع ٥٢	في العتق ٥٥
في العدة ٥٥	في الحضانة ٥٨	في النفقة ٦١	كتاب العقار ٦٩	كتاب العقار ٦٩
كتاب التعليق ٧٠	كتاب التعليق ٧١	كتاب التعليق ٧١	كتاب التعليق ٧٢	كتاب التعليق ٧٢

كتاب المكاتب ٧٦	كتاب الولاء ٧٨	كتاب الطلاق ٧٩	كتاب الطلاق ٨٠	كتاب الطلاق ٨٠
كتاب الطلاق ٨١	كتاب الطلاق ٨١	كتاب الطلاق ٨١	كتاب الطلاق ٨١	كتاب الطلاق ٨١
كتاب الطلاق ٨٩	كتاب الطلاق ٩٠	كتاب الطلاق ٩٢	كتاب الطلاق ٩٤	كتاب الطلاق ٩٥
باب قطع الطريق ٩٨	كتاب الطلاق ٩٨	كتاب الطلاق ٩٨	كتاب الطلاق ٩٨	كتاب الطلاق ٩٨
كتاب الطلاق ١٠٥	كتاب الطلاق ١٠٦	كتاب الطلاق ١٠٧	كتاب الطلاق ١٠٨	كتاب الطلاق ١١١
كتاب الطلاق ١١٢	كتاب الطلاق ١١٥	كتاب الطلاق ١١٩	كتاب الطلاق ١١٩	كتاب الطلاق ١٢١
كتاب الطلاق ١٢١	كتاب الطلاق ١٢١	كتاب الطلاق ١٢٢	كتاب الطلاق ١٢٥	كتاب الطلاق ١٢٧
كتاب الطلاق ١٢٩	كتاب الطلاق ١٣١	كتاب الطلاق ١٣٢	كتاب الطلاق ١٣٥	كتاب الطلاق ١٣٧
كتاب الطلاق ١٤٠	كتاب الطلاق ١٤٣	كتاب الطلاق ١٤٤	كتاب الطلاق ١٤٥	كتاب الطلاق ١٤٥



فيما يجوز بيعه ولا يجوز وما يرضى في البيع من غير ذكر ومالا ١٤٥	فصل في البيع الموقوف ١٥١	فصل فيما يتعلق بالبيع وحبس المبيع ١٥٣	فصل في هلاك المبيع والتمتع وفيه المقيد على رسوم الشراء ١٥٤	فصل في الغبن والمحاباة ١٥٥
سأل سئمت من البيع ١٥٦	باب الخيارات فصل في خيار الشرط ١٥٨	فصل في خيار الرؤية ١٥٩	فصل في خيار العيب ١٦٠	في البيع القاسد ١٧٠
في بيع النجاسة ١٧٥	في البيع بالوفاء ١٧٦	في الاقالة ١٧٧	في الاستحقاق ١٧٨	في البيع الالاب والوصية والقصبة والشراء له ١٨٧
في التسليم ١٨٨	كتاب القرنط ١٩٠	كتاب الكفالة وفيها فصول الاول في الغاظة وما يكون كفا ومالا ١٩٦	التابع فيما يرضى منه الكفالة وما لا يرضى وما يرضى من الكفالة ومالا ١٩٨	التابع فيما يرضى عنه ومالا ٢٠٠
الرابع في تعليق الكفالة بالشرط ٢٠١	الخامس في التسليم والمطالبة به وبالمال ٢٠٣	البرائة عن المال ومالا ٢٠٢	التابع في الدعوى في الكفالة ٢٠٣	التابع في الرجوع على المكفول عنه ٢٠٣
سأل سئمت من الكفالة ٢٠٤	كتاب الحوالة ٢٠٥	كتاب القضاء فصل في تنفيذ القضاء وبالدين وبما يسطل القضاء وما لا يسطل وبما يناسبه ٢٠٨	فصل في القضاء والقبض وعليه والتصرف في ماله وماله للفقير والمدلولون ٢١١	فصل في الفرق بين الشراء والحكم ٢١٤
فصل في حبس والخارجة وبمطلوثة ٢١٥	نوع في محيلولة ١١٧	فصل في جرة المشتبه والسجالة والصفا وغيرها ٢١٧	فصل في العزل والالغوال ٢١٨	فصل في كتاب القاضي الى القاضي ٢١٨
سأل سئمت من حوالة ٢٢٢	سأل سئمت ٢٢٥	كتاب الشهادة وفيها فصل في الاولين الشهادة وكيفيتها وفيها لا بد من الشهادة ٢٢٧	التابع فيما يقبل الشهادة وفيها لا يقبل وفيه نوع من لا يقبل الشهادة بعضه في الشك ٢٢٨	فصل فيما يقبل الشهادة لحقه في الشهادة وباعتبار وصلة بينه وبينه التي لا ٢٢٣
نوع فيما يقبل فيه الشهادة بلا دعوى ٢٣٦	نوع في شهادة او بطل بعضها بطل كلها ٢٣٦	التابع في الشهادة على فعل وما يقبل ٢٣٦	الرابع في الشهادة على النفي ٢٣٧	الخامس في شهادة التابع والشهادة عليها او غيرها ٢٣٨

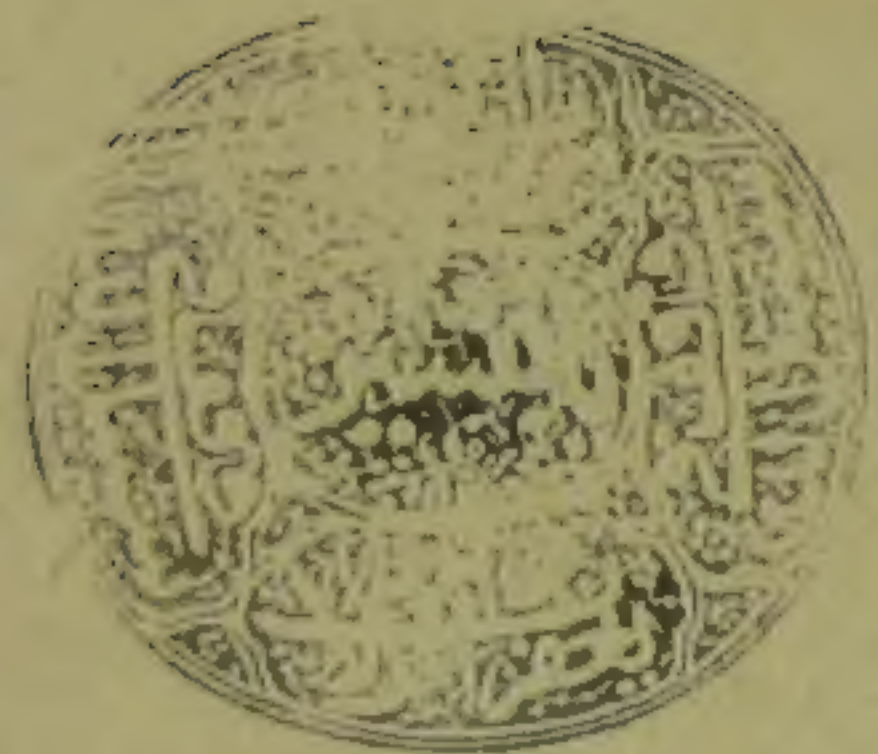
كتاب المداينات  
١٩٢

التابع في الشهادة بالتابع ٢٣٩	التابع في شهادة اهل الكفر والشهادة عليه ٢٤٠	التابع في الشهادة والشهادة على المحرد ٢٤٢	التابع في التعديل ٢٤٩	التابع في الحجج والتعديل ٢٥١
الخامس عشر في الشهادة على الارث والتب ٢٥٢	الثاني عشر في الشهادة على الشهادة ٢٥٣	الثالث عشر في الرجوع عن الشهادة ٢٥٤	الرابع عشر في المتفرقات ٢٥٥	في رجع البينة ٢٥٦
القول لمن ٢٦٠	في المل التي تقبل فيما بينه وبين ٢٦٨	كتاب الوكالة وفيها فصول الاول في الغاظة والتوكيل ٢٦٩	التابع في التوكيل بالمقصود والقضاء والتببات الوكالة ٢٧٠	التابع فيما يرضى في الوكالة وما لا يرضى ٢٧٦
الرابع في التوكيل بالبيع والشراء ٢٧٦	الخامس في التوكيل بالاجارة والبيع والقضاء والارادة ٢٨٨	التابع في التوكيل بالكفالة والطلاق ٢٩٠	التابع فيما يجبر التوكيل وما لا يجبر ٢٩١	التابع في توكيل التوكيل ٢٩١
التابع في غرض التوكيل ٢٩٢	التابع في غرض التوكيل ٢٩٣	التابع في غرض التوكيل ٢٩٣	التابع في غرض التوكيل ٣٠٠	كتاب الدعوى وفيه فصل في الدعوى ٣٠٠
في الفصل الثاني في دعوى العقار والقبض ٣١٠	نوع في معرفة الناج في اليد ٣١٢	التابع في دعوى الدين وما يقبل ٣١٤	نوع في دعوى الدين في التركة ٣١٤	الفصل الرابع في دعوى الطلاق وسيل الماء ٣١٦
الخامس في دعوى البيع والشراء والاجارة ٣١٨	نوع في دعوى الاجارة ٣١٨	التابع في دعوى الوكالة والكفالة ٣١٨	التابع في دعوى النسب والارث ٣١٩	الفصل الخامس في دعوى الارث والتقسيم والارث نوع في دعوى الارث وما لا ٣٢٤
الفصل التاسع في دعوى الرق والجيرة والولاء ٣٢٦	نوع في دعوى الولاء ٣٢٩	التابع في دعوى النكاح وفده ٣٣٠	نوع في دعوى المطالبة ٣٣٣	نوع في دعوى الارث ٣٣٥
نوع في دعوى الشراء والبيع ٣٣٦	نوع في دعوى البيع والشراء ٣٣٨	التابع في دعوى النكاح ٣٤١	التابع في الدعوى المذكورة في دعوى مصاديق اليد النكاح ٣٤١	نوع في دعوى عينا بغيره ٣٤١







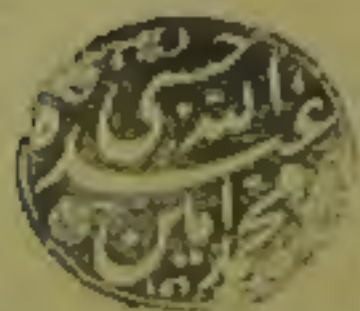


الملك لله دخل في حفظ عبده  
الحاجي تيسير اغاي دار السعاده  
كشيفه لستك  
و غنيمة  
قاف



بسم الله الرحمن الرحيم  
هذا الكتاب هو من كتب  
ساحب ذيل الحود والاحسان  
مفاتيح السعاده  
الاحكام والآداب  
من سوره كل شيء  
محرم الحرام 1290

ط  
٢٤



F10

T.C. Milli Eğitim Bakanlığı	
Konu	Hacı Beşir Ağa
Yeni Sayı No.	
Eski Sayı No.	315





بسم الله الرحمن الرحيم

وبتوضاء ماء السماء الحى والماء بقاء السماء ماء المطر والندى والغليج والبرد اذا كانت متقاطرا وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وان لم يكن متقاطرا والفقهاء يقولون ما

الماء الذى يتوضأ ثلثه الماء الجارى والماء الذى يركب ماء البئر واقواها ماء ابحارى ان كان قوتى جوى يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يتنجس بوقوع النجاسة فيه ما لم يظهر اثر النجاسة فيه بلون او طعم او ريح وماء النهر والقناة اذا احتمل عذرة فاعترف انسان بغير العذرة جاز والماء طاهر ما لم يتغير طعمه ولونه وريحه بالنجاسة ماء النهر اذا انقطع من اعلاه لا يتغير حكمه به بانقطاع الاعلى يجوز التوضوء بما جرى حفرة تان يخرج الماء من احدهما ويدخل فى الاخرى فتوضأ انسان فيما بينهما جاز وما اصفية التى اجتمع فيها الماء الفاسد الماء اذا جرى على نجاسة او فيها ان كان الماء كثيرا لا يستبين فيه نجاسة فالماء طاهر وان كانت نجاسة قليلة الماء نجس في اول

طهارة الثانية واختلاف الشايخ في تحديد ادى ما يكون من الجريان في حق جواز الوضوء فقال بعضهم ان كانت نجاسة لو اغترف في اعلى موضع الجريان انقطع جريانه حتى يمشى ثم جرى فهو ليس بجارى وان لم ينقطع فهو جارى وقال بعضهم ان كان مجال الوضوء فيه نين او رقى ذهب به فهو ما جاز وان كان بخلافه فليس بجارى وقال بعضهم ان كان مجال الوضوء الانسان بده عليه عرضا ينقطع جريانه فليس بجارى وقال بعضهم ان كان مجال الوضوء باليد بن نجح ما تحته وينقطع الجريان فهو ليس بجارى وفي النوازل اذا كان الماء يجري من جفأ فادال ان ان يتوضأ فان كان وجهه الى مورد الماء يجوز وان كان وجهه الى سبل الماء لا يجوز الا ان يسكن بين كل غرتين مقدار ما يذهب الماء بغالنه من اولى طهارة الثانية ماء المستعمل هو ما ازيل به حدث او استعمل في البدر على وجه القربة وهذا عند الجمهور وقبل هو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ايضا وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصح استعماله الا باقامة القربة لان الاستعمال بانتقال نجاسة الانام اليه وانما ينزل بالقربة والجمهور لا يوجبون ذلك يقول سقاط الغرض مؤثر ايضا وبنييت الفساد بالاحرام ومنى بمسبب استعماله المتنجس انه كذا بل العضو مستعمل لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانقضاء للضرورة

والضرورة بعده من طهارة الهديانة وقيل الاجتماع في مكان شرط لان صوت الشيا من غير فحقت الضرورة من طهارة الكا في نزع الواف في الماء حمل ولو كان على عضو من اعضاء وضوءية فخرج الدمل وعليه جلد رقيقة فتوضأ واخر الماء على ظاهرا جلد ثم نزع الجلد ولم يغسل ما تحته ومضى جازت صلوة في باب الوضوء من طهارة الثانية والضرورة في صلوة لها ركوع وسجود وتنقض الطهارة والصلوة فرضا كان او نفلا ولا تنقض الطهارة خارج الصلوة ولو وقع في سجدة السلاوة او في صلوة لجنابة يبطل ما كان فيه ما ولا تبطل الطهارة والصلوة لا يبطل الطهارة والنبتسم لا يبطل الطهارة ولا الصلوة والضرورة في صلوة له صوت مسجوع بدت اسنانه او لم تبد ورواه الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى والفقهاء ما يكون مسجوعا دون جبرانه والنبتسم ما تبد واسنانه وليس له صوت مسجوع والضرورة عامدا كان او ناسبا تنقض الوضوء ولا تنقض طهارة الغسل وان كان في الصلوة ويبطل التيمم كما تبطل الوضوء في فصل فيما ينقض الوضوء من طهارة الثانية

مسافر اجنب ومعه ماء قدر ما يكفي للوضوء ولا يكفي للجنابة فانه يتيمم مسافر اجنب يغسل رأسه ووجهه وذراعيه ورجليه فلم يبق الماء فانه يتيمم للجنابة لانه باقية فان تيمم وشرع في الصلوة ثم قرعته ثم وجد ما يكفي للاغتسال فانه يغسل باعضاء وضوءه ويبقى من جده لم يكن ما في المرة الاولى ولا يغسل فرجه ورأسه فانه لو احدث حدثا غير الفتحك ثم وجد ماء يغسل به اعضاء وضوءه وما بقي من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى لا تنقض التيمم في اعضاء الوضوء برؤية الماء وقد ذكرنا قبل هذا الكلام في الصلوة ينقض طهارة الوضوء ولا ينقض طهارة الغسل ومن الناس من اجرى اللفظ على ظاهره انه لا تنقض طهارة والصلوة تنقض ويلزم الوضوء

وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يلزمه غسل ما غسل من اعضاء الوضوء ايضا قاضيتان قيل فصل فيما يجوز به التيمم ولو اغتسل جنب ومضى ففرقه هل تبطل ويجوز الوضوء اختلف فيه فقيل لا بعيد لانه ثابت في ضمن الغسل فاذا لم يبطل المتضمن لا يبطل المتضمن والصلوة لا تبطل الوضوء الا اذا اعادته واجبة عقوبة كذا في المحيط ابن ممام في نواقض الوضوء الصبي كالعاقلة في نواقض الوضوء الا الضرورة استباه في حكم القسبان ومن اتى برجمه بعزرقان لم ينزل لا غسل عليه وعليه غسل الآلة ان كان متوضأ ولو انزل كان عليه الغسل ولا يجزى ولا كفارة عليه ان كان صائما في رمضان قاضيتان

فصل فيما يوجب التعزير وما لا يوجب استيقظ الرجل فوجد على طرف حبله لينة لا يرى انه متى او مدنى فانه يغسل الا ان يكون قد نشكره قبل النوم اذ ذاك يكون من اثر ذلك الانتشار الا ان يكون اكبر اياه متى في يلزمه الغسل اما اذا كان ذكره ساكنا حين نام يجعل متبئا ويلزمه الغسل قال الامام كمالوا في هذه مسئلة كثيرة الوقوع والناس عنه غافلون فلا بد

ولا يتوضأ عندنا فيض كركي

ولو غسل بعض اعضاء الوضوء فاهرب من الماء ولم يجد الماء حتى يغسل باقي الاعضاء فتييمم وشرع في الصلوة ففرقه ثم وجد الماء عن ابي يوسف انه يغسل الاعضاء الباقية ويصلي وعنده ما يغسل جميع الاعضاء بناء على ان الضرورة لا يبطل ما غسل من اعضاء الوجه فاعلم هذا الخلاف وشرع مسئلة في شئ ان ماء الحصى في كعب اذا غسل بعض اعضاء الوضوء كالوجه والذراعين وغسل رأسه ورجليه ثم مرقى الماء فتييمم واقتنع الصلوة وفرقه فما لم يجد الماء وغسل وجهه وذراعيه وسنح رأسه وغسل باعضاء الوضوء ولا يغتسل من رأسه ووجهه وعن ابي حنيفة في الاملاء ان الضرورة في الصلوة ناقض الطهارة التي بها شرع في الصلوة وشرعه في الصلوة منها بالتمسك اذا غسل وجهه وذراعيه فلا يلزم اعادته غسل الوجه وذراعيه كما لا يلزم اعادته الغسل فيما غسل من اعضاء الوضوء المسئلة في الاصل فخرجوا بالتيمم في الثالث من الطهارة





من حفظه مجمع الفتاوى في اوابل فصل في اجابة من الطهارة الماء الذي  
يسيل من فم النائم طاهر وهو الصحيح لانه متولد من البلغم في فصل في النجاسة  
التي تنصبب الثوب من الخائبة الثوب بطهر بالفرق من المني الآفة للثوبين  
ان يكون الثوب جديدا او امين عقيب بول لم ينزل بالماء وقد ذكرنا في شرح  
الكنز الا بوال كلفه بالنجاسة الا بول المحققات فانه طاهر واختلف التصحيح  
في بول المرأة وحرارة كل شئ كبوله وجرة البعير كسرقينه والدما كلفه بالنجاسة الا دم  
الشهيد والدم الباقي في اللحم المنزول اذا قطع والباقي في العروق والباقي في الكبد والطحال  
ودم قلب الشاة والم لم يسلم من بول الانسان على المختار ودم البق ودم البرغوث  
ودم القمل ودم السمك والمستثنى عشرة من طهارة الاشياء  
وعن محمد بن احمد الله تعالى الهرة اذا اعتاد رمي البول على الثياب قبل التنجيس وعنه محمد  
رواية شاذة بولها طاهر وعن ابن سلام ارجوان لا يكون فيه باس خزانة  
الفتاوى في باب ما يكون نجسا وما لا  
الكلب اذا احدث عضو ان او ثوبه بغيره ان اخذ من الغضب لا يفسد وان اخذه  
في المزاج واللعب بفسه لان في الوجه الاول ياء خذ بفسه وسد ليس بنجس  
وفي الوجه الثاني ياء خذ بغيره ولعابه نجس في فصل في النجاسة التي تنصبب الثوب  
من الخائبة عن ابي عبد الله بوسى طين الشوارع ومواطن الكلاب فيه  
طاهر الا اذا راي عين النجاسات قال وهو الصحيح من حيث الرواية وقرب  
من المنصوص عن اصحابنا في باب الاعيان النجسة من طهارة القنية بالخصا  
سور حشرات البيت كالفأرة والحيمة والسنور مكره كراهة تنزيه هو الاصح  
في باب ما يكون نجسا من خزانة الفتاوى  
خرج الدم من الفرجة بالعصر ولولا ما يخرج نفق من المختار لان فرج الخارج حر وجا  
ببرازة في الثالث من الطهارات  
بشرط طهر الاستنجاء ازالة الرابحة عن موضع الاستنجاء والا صبيح الذي استنجى  
الا اذا عجز والناس عنه غافلون من طهارة الاشياء  
وقد عذر الناس ان الصابون نجس لان وعاده لا تغطي فتقع فيه الفأرة  
والكلب وهذا باطل ان الاصل وهو الطهارة لا يترك بالاحتمالين ولكن سلم  
فقد تغير بالكلية وصار شيئا آخر فيفتي بقول محمد بن احمد الله تعالى حتى في الدم المخرج  
لو جعل صابونا طهر في فصل النجاس من طهارة نقد الفتاوى  
واذا انقضت مدة السج وهو في الصلوة ولم يجد ماء بمضى على صلوته من طهارة  
اخلاصة من الفصل الرابع  
واذا انقضت مدة السج الا انه يخاف ذهاب رجله الى البرد ولو نزع خفف جاز له ان  
يسج وان طال من المحل المذكور في السج المذكورة ذكره الجلال في كتاب  
الصلوة له ان من به وجع من رأسه لا ينقطع معه سجد يسقط فرض السج في حقه

وهي مبرقة وقد حققتها في بيت لغرابتها وعدم وجودها في غالب الكتب فقلت  
وبسقط مسح الرأس عن برأسه من الداء ما ان يبله بتفتر. شرح الفتاوى  
لابن النجاة وقد جوزوا مسح اجابا به مطلقا الى وقت ان الفرج والخرج  
يجبر. وقد استعمل البيت على مسئلة في البدائع وغيره من جراحات او فروع بغير  
به استعمال الماء فوضع عليه ما جبره بجوزله المسح عليها واثما الى وقت الصلوة واختلف  
في المسح هل هو فرض او واجب ومسحت طين البدائع انه مستحب عنده وليس  
بواجب وعندهما واجب وقال بعض مشايخنا واجب عند عدم الضر اتفاقا  
من المحل المذكور من عليه الاستنجاء بالماء اذا لم يجد موضعا خاليا يتركه لان  
كشف العورة منقري والاستنجاء ماء مور والشرى راجع على الامر مجمع الفتاوى  
في اول الاستنجاء اذا توضأ صاحب العذر ولبس خفيه فيه اربع اقسام  
اقام ان يكون الدم منقطعا وقت الوضوء واللبس او منقطعا وقت الوضوء سائلا  
وقت اللبس او بالعكس واتا سائلا فيه ما فان كان منقطعا في الحالين فحكمه  
حكم الاستنجاء في المرة واما في الفصول الثلاثة فانه يسج ما دام الوقت باقيا فاذا  
خرج الوقت بنزع خفيه وغسل رجله عن اصحابنا خلاصة ما في البدائع في بيان  
مدة السج من كتاب الطهارة واذا توضأ صاحب العذر لم يحدث اخر غير الذي  
ابتلى به والدم منقطع ثم سال فعليه الوضوء ذكره في احكام الفقه ان الوضوء  
لم يقع لذلك العذر حتى لا ينتقض بل وقع لغیره وانما لا ينتقض به ما وقع له  
من شئ المني لا يبرأهم اجملي في فصل في الوضوء  
**كتاب الصلوة** وفي الجرد قوم اجمعوا في بيت او كرم او مفارة صلو اجماعة  
بلا اذان ولا اقامة جاز بلا ثم لان الاذان لا اجتماع الناس ومناكلهم مجتمعون عالمون  
بالشرع فيها كما في المجتبى معين المعنى في اوابل الصلوة  
الجمعة ولو اخر المؤذن الاقامة ليحصل اهل المسجد جاز وفي المتن ان تاء خبر المؤذن  
الاقامة وتطويل القراءة لا دراك بعض الناس حوام اذا كان اهل الدنيا قتلوا ميلا  
وتاء خبر ايشق على الناس واما اصل ان تاء خبر الفيل لا عانة اهل الجبر مكره ولا باطل  
بان ينظر الامام انتظارا وسطا تانا رخانه في الاذان  
وينبغي للمؤذن ان ينظر الناس وان علم بضعيف مستعمل اقام له ولا ينظر شرس  
الحكمة لان فيه رياء وايداء لغيره شرح القنية لابراهيم احملي في فصل في النجاسة  
وفي القنية ولا ينظر المؤذن في الاقامة ولا الامام لو اهد بعينه حال اجتماع اهل المسئلة  
الا ان يكون شربا او في الوقت سعة فيعذر وقبل يؤخر بحر الرافق في الاذان  
واذا انشأ المؤذن في الاقامة الى قوله قد قامت الصلوة فهو محبة ان شاء الله تعالى  
في مكانه وان شاء مشى الى مكان الصلوة سواء كان هو الامام او غيره ولو اخر  
الاقامة ليدرك الناس اجماعة جا فيض كركي في الاذان ولو اقتدى  
بالامام ولم يعلم انه زيد او عمر ويصح اقتداؤه ولو اقتدى لزيد ثم علم انه عمر ولا يصح اقتداؤه  
لانه ما صلي بالذي اقتدى به مختارات النوازل في باب الاحادية والافتراء



وفي الاصل النية ان يقصد بقلبه فان قصد بقلبه وذكر بلسانه وهو افضل عندنا وثبتة  
 الكعبة ليست بشرط هو الصحيح في قول الثامن من صلوة الخلاصة المقترنة في النية  
 يحتاج الى اربعة اشياء ان ينوي الصلوة ويعين الصلوة وينوي الاقتداء وينوي القبلة  
 وهذا قول البعض والصحيح انه ليس بشرط لما مر والا ففضل ان ينوي الاقتداء عند افتتاح الامام  
 فان نوى الاقتداء حين وقف الامام جاز عند اكثر الشايخ والمتفرد يحتاج الى ثلثة اشياء الى نية  
 الصلوة لله تعالى وان يعين آية صلوة هي وان ينوي القبلة حتى يكون جازيا عند الكل  
 والامام كالمفرد ولا يشترط نية الامام فان نوى الصلوة ولم ينو الصلوة لله تعالى كان شارعا  
 في النفل والخلاف الاصل في الفصل المكنون فصل في القومة التي بين الركوع  
 والسجود واجبة بين السجدين يجب ان يعلم بان الترويات اختلفت  
 عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا ذكره بعضنا ان رفع الرأس من الركوع والسجود  
 فرض فاما عوده الى القيام عند رفع الرأس من الركوع واجبة بين السجدين ليست  
 بفرض وهو قول محمد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى والعود الى القيام واجبة  
 فرض وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان الانتقال فريضة فاما رفع الرأس من الركوع  
 والعود الى القيام فليس بفرض وهو الصحيح من مذهبه والصحيح من مذهبنا بوجوبه  
 لان الامور به الركوع والسجود والركوع عبارة عن الميلان وانحناء الظهر  
 والسجود عبارة عن وضع الجبهة على الارض واذا انتقل الى السجود من الركوع  
 فقد حصل الميلان ووضع الجبهة على الارض فكان ايتا بالركوع والسجود فكان  
 ايتا بالامور به الا ان الانتقال الى السجدة بدون رفع الرأس لا يمكن فيشترط  
 رفع الرأس لتحقيق الانتقال لان رفع الرأس فرض منفصل حتى لو تحقق الانتقال  
 من السجدة الى السجدة من غير رفع الرأس بان سجد على وسادة ثم نزع الوسادة  
 من تحت راسه وسجد على الارض يجوز ولا يشترط رفع الرأس هكذا ذكر المقدوري  
 في كتابه وشيخ الاسلام في شرحه ثم على رواية رفع الرأس من الركوع يمكنه  
 بما يطلق عليه اسم الرفع والعود الى القيام عند رفع الرأس من الركوع واجبة  
 بين السجدين ان لم يكن فرضا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى تعالى فهو سنة عنده  
 بخلاف هكذا ذكر الامام الزاهد ابو نصر الصفار

وعليه

وعلى هذا الخلاف القومة بعد الركوع واجبة بين السجدين ولعل المسئلة  
 ان تعديل الاركان ليس بفرض عندنا خلافا لابي يوسف قال في شرح الطحاوي  
 وقال الفقيه ابو الليث لم يذكر الاختلاف في ظاهرها رواية ولكن تلقفت  
 من الفقيه ابي جعفر وغيره اختلاف فظهر فيما اذا ترك الطمانينة فعندنا يجوز  
 صلوة وعندنا لا يجوز غاية البيان في واسط باب صفة الصلوة في شرح  
 قوله واما التكبير رجل نسي القنوت ولم يترك حتى رفع رأسه من الركوع فانه  
 لا يفتن لان القومة التي بين الركوع والسجود ليس بها حكم القيام وسجد سرور في الصلوة  
 فصل فيمن يصح الاقتداء به في النية  
 اذا قام الامام الى الثالثة قبل ان يفرغ المقتدي من التشهد فان المقتدي  
 يتم التشهد ثم يقوم وكذا لو سلم الامام قبل ان يفرغ المقتدي من التشهد فانه  
 يتم التشهد ولو سلم الامام قبل ان يفرغ المقتدي من الدعاء الذي يكونه بعد التشهد  
 او قبل ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يسلم مع الامام بخلاف التشهد  
 لان قراءة التشهد واجبة ولهذا يلزم التسوية بينهما بخلاف الدعاء والصلوة  
 على النبي عليهما السلام من العمل المكنون ولو رفع الامام رأسه من الركوع وتكبر قبل  
 ان يسجد المقتدي ثلثا تكبيرا وفيه الصحيح انه يتابع الامام لان متابعة الامام  
 فرض فلا يتركها بالسنة وقال بعضهم يتم التسبيح ثلثا لان العلماء من لم يجوز  
 الصلوة ما لم يسبح ثلثا ولو ركع الامام في الوتر قبل ان يفرغ المقتدي من القنوت  
 فانه لا يتابع لان القنوت ليس بوقت ولا مقدر من العمل المكنون  
 ولو قسم السورة في حربي الفرض ساهبا لا يسجد وعليه القنوت في صلوة النساء  
 المقتدي نسي التشهد في الفقرة الاولى فذكر بعد ما قام فعليه ان يعود  
 ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد يؤتيه جواب فيمن ادرك الامام في الفقرة  
 الاولى فقام الامام قبل شروع المصلي في التشهد فانه يتشهد بتجديد التشهد امامه  
 كما هذا في باب الفقرة والذكر صراحة القنية اذا فاته ركعنا الفجر لا يقضيها  
 قبل طلوع الشمس ولا بعد ارتفاعها عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله  
 احب الي ان يقضيها اذا ارتفعت الشمس الوقت الزوال ويقضي بتجديد الفرض  
 الى وقت الزوال وفيما بعده اختلاف الشايخ واما سائر السجود سواء ما تلا يقضي  
 بعد الوقت وصداها واختلف الشايخ في قضائها بتجديد الفرض  
 في باب ادراك الفريضة من كثير من الاحكام وقضى اي السنة التي قبل الظاهر  
 في وقت قبل شفعه بيان للشعبين احدهما القضاء والثانية محله وترجع في فتح  
 القدير تقديم الركعتين لان الرابع فانت عن الموضع السنون فلا يقوت الركعتين  
 عن موضعها مقصدا بلا ضرورة انتهى وحكم الرابع قبل الجمعة كالاربع قبل الظهر  
 كما لا يخفى من العمل المكنون في باب ادراك الفريضة ملخصا  
 يكره ان يرفع المومر الى وجهه عودا او شيئا يسجد عليه فان كان لا يخفى اصله

لغفت الشيء بالشيء لغضا وتلفظت  
 ايضا ارتقا وتلفظت  
 صحيح

ركع سبعا القنوت ولم يتابعه القوم فخرج وقت  
 وركع سبعا القوم فركعوا الثاني فشهدوا بالاعتداء  
 معتز من يستقل في الركعة الثانية في ذكره العاتك  
 القنوت لم يعد الى القيام وان عاد وقت  
 لا يركع ثانيا وان رجع والقوم ما تآخروا في الركعة  
 والثانية لا يعد في الثانية عشرة من ركعة  
 البزارية



لا يجوز وان خفض رأسه وانخفض للسجود وان زيد منه الركوع جاز عن الابداء في الاصح  
وقيل جاز عن الاصل وان كانت الوسادة على الارض جاز عن السجود قالوا لا يسجد  
على لبنة او حجرين يجوز ولو على لبنتين لان الارض ارتفاع كثير في صلوة البرازية  
لو صلى رافعا كتب اليه المرفقين كره في فصل فيما بعد الصلوة من ثمانية  
اذ البس ثنية او فرجيا ولم يدخل يديه في مختلف المتأخرون فيه واختار ان  
لا يكره في الثاني من صلوة البرازية ولو ان رجلا صلى في حجره او الدباج فضلته  
جائزة اذا كان طاهرا غير ان لبسه حرام تنف في كتاب الاثنية والالبسة  
رجل صلى مع القنطرة الاطلس فانه يكره لباسها لا تعلق للصلوة بذلك ولو  
صلى على سجادة من الابرسم فان لبسه حرام واما الانتفاع بلباس الوجه فليس حرام  
في الباساقل من جواهر الفناء وفي الصلوة ويكره الصلوة في الثوب المحرير  
وعليه ايضا لانه محرم عليه لبسه في غير الصلوة فغيرها اولى فان صلى فيها تحت  
صلوته لان النهي لا يختص بالصلوة من صلبا المعنوي في فصل بينه وبين الصلوة  
من الباب الاول في شرح قوله وسنة العورة ويكره امامة الاعرج في الحيط اذا لم يكن  
غيره من البصراء الا فضل منه في رواية جوهرة شرح القدر  
امامة الشافعي لغير النسخ ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل انها تقع لان ما يوافق اصار  
لغيره وقال غيره لا يصح فاصححان فمن يصح الاحتداد به وقيل لا يصح  
وصح في المجنبى عدم الجواز بحرايق قيل ما يحدث في الصلوة في شرح قوله والافق الذي  
وفي الفتاوى العتبية ولو كان بقدره خرج يقوم ببعضه بجزء امامته وغيره  
اولى في اوائل السادس من الصلوة في الثاني ثمانية وجمع الفتاوى  
وفي صلوة النخشي يكره امامة رجل له يد واحدة في الباب السابع من آخر الفصل  
الحامس من فتاوى القسوف يكره الاقتداء في صلوة الرقاب وصلوة البراة  
وليلة القدر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة كذا في البرازية في صلوة  
وان صلوا التطوع بالجماعة ثم فسدوا فليس لهم القضاء لوجود الفساد  
بعد صحة الشروع في باب صلوة التطوع من ثلثة الزيارات للخصي  
ولو اقتدى بالتطوع بالركعتين بالنذر جازت صلواته بخلاف ما لو اقتدى  
النادر بالتطوع فهو نظير اقتداء المفترض بالمتنفل لا يجوز واقتداء المتنفل بالمفترض  
صحيح فكذا ذلك ما سبق من المحل للزبور قبل ما سبق المتنوع اذا شرع ركعتين  
نظروا خلف متنوع ثم اقتدوا بخلاف متنوع آخر لا يجزى لان صلوة  
الامامين هناك مختلفة من المحل للزبور وتماثرت فيه صلوات العشاء  
وحده فله ان يصلي للزبور مع الامام ولو نكره الجماعة في الغرض ليس لهم ان يصلوا  
الزبور بجماعة لانها تابع للجماعة ولو لم يصلي الزبور مع الامام فله ان يصلي الوتر معه  
عنه اذا لم يصلي الغرض معه لا يتبعه في الزبور ولا في الوتر وكذا اذا لم يتبعه في بعض  
الزبور لا يتابعه في الوتر **بيت** اذا صلى مع ثمانية من الزبور يصلي الوتر معه

الشفقة بالغير من الثياب ورتبها  
قالوه بالشرح

شرح ما في النفل واقتدى احداهما بالآخر في القضاء لا يجوز  
لاختلاف السبب وكذا اقتداء الناذر بالناذر لا يجوز على هذا  
كره الاقتداء في صلوة الرقاب وصلوة البراة وليست القدر  
ولو بعد القدر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة  
لعدم إمكان الخروج من العبرة ولا ينبغي ان يكلف الزمائم  
ما لم يكن في الضرر الاول كلف التكليف لا فائدة له كره  
وهو اذا انفل بالجماعة على سبيل التواضع فلو تركه انما  
هذه الصلوات تارك لم يعلم الناس انه ليس بالشاعر  
فحينئذ في الخامس من صلوة البرازية

ولا يقضى الزبور على قول بعض  
خلاصة ما في الفتاوى في فصل السجود  
من الزبور

وكذا اذا لم يدرك ثمانية وكذا اذا صلى الزبور مع غيره له ان يصلي الوتر معه  
وهو الصحيح في اول باب الزبور في القنية **باب المسافر** الرجل اذا قصد  
بلده والى مقصده طريقان أحدهما مسيرة ثلثة ايام ولها اليها والاخر منها مسلك  
الطريق الا بعد كان مسافرا عندنا المسافر اذا جاوز عمان مصره فلما سار بعض الطريق  
تذكر شيئا في وطنه فغرم الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنا اصليا له  
بان كان مولده ليس فيه ولم يكن مولده ولكنه نأقل به وجعل دارا يصير مقبلا  
بحر الغرم الى الوطن لانه فرض سفره قبل الاحتكام حيث لم يسه ثلثة ايام ولها اليها  
فيعود ومقبلا بمن صلوة الى الوطن وبها اذا خرج منها الى السفر بعد ذلك بقصر الصلوة  
في صلوة المسافر **باب المسافر** ويعتبر مجاوزة عمان المص من الجانب الذي خرج ولا يعبر  
محلة اخرى بخلافه من الجانب الاخر فان كان في الجانب الذي خرج محلة منفصلة عن  
المصر في القديم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلوة حتى يجاوز تلك المحلة وهل  
يعتبر مجاوزة الفناء ان كان بين المصر وفناءه اقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما فرعة  
تعتبر مجاوزة الفناء ايضا وان كان بينهما فرعة وكانت المسافة بين المصر وفناءه  
قدر غلوة تعتبر مجاوزة عمان المص ولا تعتبر مجاوزة الفناء من المحل للزبور  
**باب الجنائز** وبعد ما دفن الميت لا يسع اخراجه بعد مدة طويلة او قصيرة  
الا بعد زوال العذر ما قلنا بغيره اذا كانت الارض مغطوبة او اخذت بالشفقة  
مجمع الفتاوى في آخر الجنائز الشفقة سالت ابا الفضل الكرمانى وعليه  
عن افضل الصفوف في حق الرجال ما هو فقال في صلوة الجنائز اخراجه في سائر  
الصلوة او لم يبق قال وكانا بشي ان الى معنى وهو ان هذا شفاعا للميت فينبغي  
للمشيع ان يجتاز اقرب المواضع الى التواضع لتكون شفاعته على الرقبلة في اويل  
الفصل السابع من صلوة التاتارقات  
اذا صلى على جنازة عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند الزوال لا يغادر  
بعد ذلك في فصل غسل الميت في الجنائز ولا لباس بالركوب في الجنائز  
والمشي افضل ويكره ان يتقدم الجنائز راكبا ويكره النوح والصياح وشق  
اجبوب ولا لباس بالبكا بارسال المدح فان كان مع الجنائز نائحة او صابحة  
زجرت فان لم ينجز فلا لباس بالمشي معها ويكره رفع الصوت فاذا اراد  
ان يذكر الله يكره في نفسه وعن ابيهم كانوا يكرهون ان يقول الرجل وهو مشي  
معها استغفر والى عفو الله لكم ولا يرجع عن الجنائز قبل الدفن بغير اذن اهلها  
من المحل للزبور والمشي خلف الجنائز افضل وقال الشافعي قد امرها افضل  
من صلوة المحيط للخصم في حمل الجنائز دفن في ارض الغير فالملك ان شاء بنش  
او ترك او سوى القبر وزرع فوقه او ضمن الوارث قيمة الحفرة نقل الميت من بلد  
الى بلد قبل الدفن لا يكره وبعده يحرم قال الشافعي ويكره ايضا لانه ريب او ميلين  
في اوخر الثاني من كراهية البرازية وكذا في الجنائز منه وبسحب في القبيل والميت



دفنه في المكان الذي مات في مقابر اولئك القوم وان نقل قبل الدفن الرقير  
 ميل او ميلين فلا بأس به وكذا لو مات في غير بلد يستحب تركه فان نقل الرقير  
 لا بأس به كما روي ان يعقوب عليه السلام مات بمصر فنقل اليه الشام وروى عليه السلام  
 نقل ثابت بن يوسف عليه السلام من جبل الرثام بعد زمان وسعد بن ابي وقاص  
 مات في صبيحة على اربعة فراسخ من المدينة ونقل على اعتاق الرجال الى المدينة  
 في او اخر فصل في غسل الميت في الحائبة وفي الحجته قال محمد بن سفيان الدين الزهري  
 اذا مات المرأة وولد لها كان سقطا لا بأس بان يدفن معاته وان استعمل  
 حمارا فاصلي عليه ودفن وحده وان دفن معاته جاز واذا صار الميت تربة في القبر  
 بكرة دفن غيره في قبره لان كونه باقية وان جمعوا عظامه في ناحية ثم دفن غيره  
 فيه شربا بالجير ان الصالحين وبوجود موضع فارغ بكرة ذلك في نوع اخر  
 من القسم الرابع من الفصل الثاني والثلاثين من صلوته الثانية خاتمة  
**كتاب الزكوة** دين العباد مانع من وجوبها الا المهر الموجب اذا كان  
 الزوج لا يبريد او انما كان في الجنبى معين المفقى وكذا في جامع الفوائد  
 لا زكوة في اللأى واجوامير كاللعل والباقيات والزهد وامثالها كما في الكافي  
 الا ان يكون للتجارة كذا في الثانية خاتمة درر قبيل مدقة السوايم  
 والحاصل ان نية التجارة فيما يشتره تقع بالاجماع وفيما يبره لا تقع بالاجماع لانه  
 لا يصنع له فيه أصلا ويلحق بالميراث ما حصل له من حبوب ارضه فتوى مساكيرها  
 للتجارة ولا يجب لو باعها بعد حول فتح القدير وكذا في الثانية خاتمة في الثالث من الزكوة  
 نقله المحيط ولو نوى التجارة فيما خرج من ارضه العشرة او نحو اجية او كسوة  
 او المستعارة لا زكوة عليه استباه في اوائل الفصول الاولى وما يجمع من غمار الاشجار  
 التي ليست بمملوكة كاشجار الجبال يجب فيها العشر وما يستخرج من الجبال ان كان  
 مما ينطبع كالذهب والفضة والصفرة والنحاس والحديد يجب فيه العشر وان كان  
 لا ينطبع كالزنجير والكحل والزجاج والياقوت والغير وزج والزمير جدي لا شيء فيه  
 ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنب والدؤلؤ والسمك في فصل في العشرة الحائبة  
 ولا يجب العشر في التبن ولا في الحطب والحشيش والفتب والصفوة والقصب  
 الفارسي ولا في سعف النخل ولا في الطر والاف الدرب وشجر القطن والبادجبان  
 ويجب في بذر القنب وبذر الصنوبر في فصل العشر من زكوة الحائبة  
 ولا يجب العشر في الادوية واللوز والهيلج والكندر وغيرها ويجب في غمار  
 والعمل الذي اخذ من الجبال ويصرف العشر الى من يصرف اليه الزكوة وفيه نصب  
 التسعة عشر وفيه اختلاف وفي البصل والثوم ورايتان عن محمد بن ابي حمزة  
 وفي صنع الصنوبر زكوة وفي شتان القصار والصابون لا زكوة فيه من زكوة  
 مختارات النوازل ثم الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان كل ما يستنب من الجبال  
 ويقصد بالزراعة في البساتين والاراضي فيه عشر اجوب والبقول والطرط والرياحين

لانه العشر قبل ادراك الزرع كان له في السابق في فصل  
 في العشر في الفصل فاذ ادركت كثر العشر السابق  
 الى حيث فلا يبقى في السابق كذا في المحيط العشر  
 وكذا في ما عدا ذلك من باب  
 بطلان الزكوة في باب  
 الزكوة

والوسم والزعفران والورس في ذلك سواء ولا يجب في الحطب والقصب والحشيش  
 عنده لانه لا يستعمل بها البساتين والاراضي بل ينفي عنها عادة حتى لو اتخذها  
 مقصبة او مشجرة او منبتا للحشيش ففيها العشر والمهر والمذكور القصب  
 الفارسي واما قصب السكر وقصب الذريرة ففيها العشر لانه لا يقصد بها  
 استغلال الارض بخلاف السعف واعصان الشجر والتبن فانه لا يقصد  
 بها استغلال الارض حتى يجب العشر في قوايم الخلف لانه يقصد به الاستعمال  
 قلت ويمكن ان يلحق به اعصان الثوت عندنا واوراقها لانه يقصد بها  
 الاستغلال بخوارزم وخراسان وقد نص عليه في درر الفقه فقال يجب العشر  
 في ورق الثوت وفي اعصان الخلف التي تقطع في كل اوان كقوايم الكروم وغير ذلك  
 زاهدي شرح القديري في باب زكوة الزروع والثمار ولو جعل ارضه مشجرة  
 او مقصبة يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر فاضني في العشر في الزكوة  
 وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى يجب العشر في كل ما اخرجته الارض قل او كثر الا الحطب  
 والقصب والحشيش والسعف والتبن الا اذا اتخذت ارضا مقصبة ويجب  
 العشر في قصب السكر والذريرة وقوايم الخلف في الثاني من زكوة الظهيرة  
 واصناف البقول والحبوب والرياحين والقشاش والحبوب في العشر  
 عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فاضني في فصل العشر من زكوة رجل في داره مشجرة  
 لا عشر فيه وان كانت البلدة عشيرة بخلاف ما اذا كانت في الاراضي من غمار الزروع  
 رطبة في ارض العشر تقطع في كل اربعين يوما يؤخذ العشر كلما قطعت في باب  
 العشر من زكوة خزانة الاكل اذا ادرك الغلة فملك سلطان ان يجسه بالاستيفاء  
 اخراج وملك اخراج بعد احصاءه لا يسقطه وقبل احصاءه انما يسقط اذا كان باقية  
 لانه دفع كالحرق والغرق واكل الجراد والحرق والبرد واذا اكلته الدابة فلا لانه يمكن  
 احفظ عن الدابة غالباً عن غيره هذا اذا ملك الكل ما اذا بقي البعض ان كان مقدار  
 فقيرين ودرهمين فقير ودرهم ولا يسقط شيء وان قل يجب نصفه وانما يسقط  
 اذا لم يبق من السنة ما يمكن فيه ثمر زراعتا في العشر والزكوة من زكوة البراري  
 في خراج الوظيفة اذا ملك اخراج قبل احصاءه باقية لا يمكن دفعها كالحرق والغرق والبرد  
 يسقط اخراج فان ملك بها يمكن الاحتراز عنه كالحرق والبرد ونحو ذلك لا يسقط  
 لانه ملك بتقصيره وفي ارض العشر اذا ملك اخراج قبل احصاءه يسقط وان ملك  
 بعد احصاءه ما كان من نصيب رب الارض يسقط وما كان من نصيب الاكار فزمت رب  
 الارض لان نصيب الاكار الارض بمنزلة المستأجر فكان العشر على صاحب الارض وخراج  
 المقاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شيء من اخراج وانما يفارق العشر في المصروف هذا  
 اذا ملك كل اخراج فان ملك الاكثر وبقي البعض ينظر الى ما بقي ان بقي مقدار ما يبلغ  
 فقيرين ودرهمين يجب فقير ودرهم ولا يسقط اخراج وان بقي اقل من ذلك يجب  
 نصف اخراج وانما يسقط اخراج بهلاك اخراج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن فيه



من الزراعة فان بقي لا يسقط اخراج ويجعل كان الاول لم يكن وكذا الكرم اذا ذهب  
 ثماره بآفة ان ذهب البعض وبقي البعض اذا بقي ما يبلغ عشرين درهما او اكثر  
 يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهما يجب مقدار ما بقي وكذا الرطاب  
 في فصل العشر والخراج من زكوة الخانية باع ارضه ايضا خراجية اختلفوا فيه  
 والخيار للفقهاء ان يبقى في السنة تسعون يوما فخراج للمشتري والآفة البايغ  
 في الحقل المزروع فحشا ولا يحل الاكل من الغلة قبل اداء الخراج وكذا قبل اداء العشر الا اذا  
 كان المالك عارضا على اداء العشر في العشر والخراج من زكوة البراري والمراة  
 في وجوب الزكوة كالرجل ويجب الزكوة في حلتها متى كان من ذهب وفضة او نهر  
 ولا يجب في الدول والجماعات زكوة اذا لم يكن للتجارة وعليها زكوة مخرها اذا قبضت  
 زكوة لما مضى عليها في قول بيوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قول يجنبه رحمه الله  
 لا يجب عليها في ذلك زكوة حتى يحول حول عند ما بعد القبض واذا دفعت زكوة مالها  
 الى زوجه لم يجز عند اجنبية والزوج اذا دفع اليها لم يجز بخلاف قولهما النساء والحكام  
 وفي الاسرار والطلماوي يجب العشر والخراج في ارض الوقف والصبي والخنزير اهدم ثم انا  
 المالك وصفت وفي بعض المناوي لا يجب عليهم العشر لانه قربة كالزكوة ويجب  
 الخراج لانه مؤنة فاشبه صدقة الفطر والشجرة الغمرة ان كانت في الدار لا عشر فيها  
 بخلاف الخانية في الاراضي لان المالكين مع ما يتبعها فعول الاراضي  
 في العشر والخراج من زكوة البراري ومن اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله  
 لان فيه معنى المؤنة فيعتبر مؤنة في حالة البقاء فاسكن ابقاؤه على المسلم ويجوز  
 ان يشتري المسلم ارض الخراج من الذي ويؤخذ منه الخراج لما قلنا وفيه ان يقتضي  
 رضي الله تعالى عنهم اشترى والارض الخراج وكانوا يؤدون خراجها فدل على جواز الشراء  
 واخذ الخراج وادائه للمسلم من غير كراهية في باب العشر من زكوة الهداية ولا يكره  
 الخراج بخلاف العشر من الحقل المزروع فحشا ولو ترك السلطان الخراج والعشر  
 له لم يجز في الخراج دون العشر عند ابي يوسف وقال محمد لا يجوز فيها لانهما في جماعة  
 المسلمين ولا يبي يوسف ان له حق في الخراج فيصير تركه وهو صلة منه والعشر حق  
 الفقراء على الخلو فلا يجوز تركه وعليه الفتوى اختيارا قبل فصل الزكوة ثم التبر  
 والصحيح ان الوالي اذا ترك الخراج لفقير او فقيرة او علوي جاز ولو لم يقبل لان  
 حق الاخذ له وان ترك لهم العشر لا يجوز لانه حق الفقراء في زكوة الزهادي فيخرج  
 القديري من باب زكوة العروض وكذا في التجنيس والمريد السلطان اذا جعل  
 الخراج لصاحب وتركه عليه جاز في قول ابي يوسف خلافا لمحمد والفقهاء على ابي يوسف  
 اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج وعليه التوسيع للفقهاء والفقهاء ولو جعل  
 العشر لصاحب الارض لا يجوز في قولهم في فصل الخراج من زكوة الخانية  
 وخراج للغصوب اذا لم يكن بينة عادلة والغاصب جاهد ولم ينقص الارض  
 بالزراعة على الغاصب فان كان مقر اوله بينة عادلة فالخراج على رب الارض

كما في الخانية

فصل نقصان

فصل نقصان او كثر وان كان الغاصب جاحدا ولا بينة له ولم يزرعها الغاصب  
 فلا خراج على احد في اول العاشر من زكوة الخلاء وكذا في العشر والخراج في الخانية  
 وان غصب ارضا عشرة فزرعها ان لم ينقصها بالزراعة فلا عشر على رب الارض  
 وان نقصها بالزراعة كان العشر على رب الارض كانه اجزا بالنقصان في فصل  
 العشر والخراج من زكوة الخانية ولو باع العنب او الزيتون او العنب في فصل  
 ثمنه مالوا باع بعد ما جعله ناطقا يؤخذ عشر ثمنه العنب من زكوة خزانة الامم  
 وكذا في الوجيز في بيع الطعام من العشر وكذا في خزانة الفتاوى ولو اخذ  
 عصيرا وابعه فعليه عشر من العصير من الوجيز في بيع الطعام المعثور  
 وان آجر الارض الخراجية او اعار كان الخراج على رب الارض كما لو دفعها لزارعة  
 الا اذا كان كرها او رطابا او شجرا ملحقا فان اجارة ذلك واعارته باطله  
 ولو آجر ارضه العشرية كان العشر على رب الارض عند اجنبية رحمه الله تعالى  
 وعند ما على المستاجر وان اعار ارضه العشرية فزرعها المستجير فعن اجنبية  
 في يار وابتان في العاشر من زكوة الخلاء وكذا في الخانية وان استأجر  
 او استعار ارضا تصالح للزراعة فعرض المستاجر او المستجير في اكر ما وجعل  
 فيها رطابا كان الخراج على المستاجر والمستجير في قول اجنبية رحمه الله تعالى لا شرها  
 صارت كرها فكان خراج الكرم على من جعلها كرها في فصل العشر والخراج من زكوة الخانية  
 رجل لارض عشرية اجزا من غيره كان العشر على صاحب الارض في قول اجنبية رحمه الله  
 قتل الاجر او كثر وفي قول صاحب بكون العشر في الخراج في فصل الخراج في الخانية  
 والعشر على المستجير ان ساء وان كافرا فعلى رب الارض عند الامام وعند ما  
 هو كالاجارة في العشر والخراج من زكوة البراري **زفت** خراج المستاجر  
 على المجرور وخراج المستعار على المعبر لان المستاجر والمعبر مستوفيان المنفعة بسلط  
 من جهة فصار كانه مستوفيان بنفسه ولو اخذ السلطان الخراج من الكفار فلا كراهة  
 ان يرجع على رب الارض قال رضي الله عنه ذكر الصدقة الشرعية واحاله الى فتاوى  
 النفي وعليه ظاهر الرواية لا يرجع لانه غير ما عون من جهة وهو غير مضطر في الاداء  
 شرعا الا ان العامل ظلمه فليس له ان يطلم غيره من زكوة تجنيس من غير خراج الامم  
 وكذا في زكوة الخانية **ظلم** المستاجر اذا اخذ منه اجابة الرأية على الدور  
 والخراج رجع على الاجر وكذا الكفار في الارض فبينة في ما لم يتفقوا من الاجارة  
 السلطان اجابة اذا اخذ اموال الصدقة الظاهرة اختلفوا فيه والصحيح  
 ما قاله الفقهاء ابو جعفر انه يسقط الزكوة عن اربابها فاصبحان في الزكوة في اوج  
 فصل فبمن بوضع في الزكوة وان اخذ اجبايات او مال لا يطبق المصادرة فتوى  
 صاحب المال عند دفع الزكوة اختلفوا فيه والصحيح انه يسقط كذا قال الامام  
 في الحقل المزروع فحشا وكذا في الخلاء والبراري مال بيت المال على اربعة انواع  
 القديقات وما في معناها كالعشر والخراج فيصرف الى المصارف التي ذكرت في قوله تعالى

اي بقائه نقصان الارض والظالمين على ضرب  
 الامام لا تكون على رب الارض اذا اجزا  
 على من الامام

ناطف في حلقها

وبه فتى المرحوم والفقير  
 كما في العنب

ولو ملك الخراج قبل الحصاد لا يجب العشر على الاجر  
 وان ملكه بعد الحصاد لا يسقط عنه وعند ما  
 في المالين يسقط كذا في المحرم

وعند ما على الكافر ولكن شتر محمد واحد  
 وعند ابي يوسف عشران كذا في مسج الارض  
 والطعام العشر من الوجيز

وفي خزانة الفتاوى ويقول ابو جعفر يعني  
 ولا يؤخذ الا دارا ثانيا لان له  
 ولا يبي الاخذ قصدا فخره  
 في الحقل المزروع

وفي خزانة الفتاوى والصلح لا يجوز  
 وبه يعني وكذا في الوجيز  
 المختص



انما الصدقات للفقراء والآباء والنساء ما اخذ من غلب ونحوها من الزكاة  
فمثل الرباطات والجمور والقناطر والائمة والفقراء القاطنون بالحق والذوات  
من الغنائم والمعادون فيصرف اليها ما ذكر في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ الآيات  
والرباع ما اخذ من شركة لا وارث لها فيصرف اليها كغن الاموات ونفقة الرضى والفقير  
وادوية المرضى وعلاجهم ومن هو عاجز عن الكسب في الفصل الثالث في العشرة  
واخرج من زكاة البراريه الافضل في صرف الزكاة ان يصرها الى اخوته ثم عامه ثم ذوالا  
ثم جيرانه ثم اهل سكتة ثم اهل مصره جامع الفتاوى في الزكاة انفق على قاربه  
بنية الزكاة جاز الا اذا حكم عليه بنفقتهم من زكاة الاشباه  
المختار انه لا يجوز دفع الزكاة لاهل البع دفعها لاهل مكة وجدة ان كانت  
زوجها معسر جاز وان كان موسرا وكان مدها اقل من النصاب فكذلك  
وان كان المعجل قدره لم يجز به يفتي في الحمل الزبور وكذا في البراريه في المصروف  
ولو دفع الى ابنته الكبيرة ولها زوج غني او ليس لها زوج قال بعضهم يجوز وقال  
بعضهم لا يجوز والاول اصح خزائن الفتاوى في فصل من يجوز اليه اداء الزكاة  
رجل ادفع فقي عليه نفقة فله وطعمه بنية الزكاة قال ابو يوسف رحمه الله  
يجوز وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز في الكسوة ولا يجوز في الطعام وقول ابو يوسف  
في الطعام خلاف ظاهر الرواية في الفصل الثامن من زكاة الخلال  
يجوز دفع الزكاة الى فقيرة زوجها موسر عند ايجته ومحمد رحمه الله تعالى فزنها  
الثقفة او لم تفرق خلاصة في الحمل الزبور وعن ابي يوسف يجوز عن الزكاة  
كسوة البنين ولطعامه وان كان في عياله وقال محمد لا تجوز في الطعام ويجوز في  
الكسوة وعلب الفتوى في فصل اداء الزكاة من زكاة خزائن الفتاوى  
ولو نوى الزكاة فيما يدفع اليه صبي قاربه عيدا او لمن يهدي اليه الباكورة او  
بشره بقدر مديته او يخبره الى سحره او الى المعلم او الخليفة التي في  
المكتب ولم يستأجره يجوز في الثانية من زكاة البراريه فان دفع الى شخص  
ظن انه فقير وظهر انه غني ايجوز عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
في الثامن من زكاة خلاصة رجل قبل كيف حاله قال ناغني غني عند  
ابي يوسف وفقير عند محمد فهذا بملك دورا وحوان يستغله او مهي  
ساوية الوفاء لكن غلبت باليكفي بقوته وقوت عياله عند ابي يوسف غني  
حتى لا يجل الصدقة وعند محمد فقير حتى يجل له الصدقة في اويل الزكاة  
من جميع الفتاوى وبكره ان يعطى فقيرا واحدا ماتي درهم او اكثر ويجوز و ذكر  
في خلاصة وهذا اذا لم يكن الفقير مدبونا خزائن الفتاوى في زكاة خلاصة  
رجل وهب دينه من مدبونه الفقير ونوى به الزكاة عن الدين الذي عليه يجوز  
ولو نوى به زكاة نصاب عند نفه او زكاة دين كان عليه لا يجوز ولو وص  
كل دينه للمدبون ولم ينوشينا سقطت الزكاة في زكاة مختارات النوازل

ومن له عا فنف

ومن له على فقير دين واراد جعله عن زكاة العين فالحيلة ان يصدق عليه  
ثم يادفنه عن دينه وهو افضل من غيره من حيل الاشباه وليس تصرفا  
لصدقات الواجبة الا اذا كان مولاه فقرا او كان مكاتب في احكام العبيد في الاشباه  
**كتاب الصوم** اذا شهد الشهر هو على هلال رمضان في اليوم التاسع  
والعشرين انهم راوا هلال رمضان قبل صومهم بيوم ان كانوا في مصر ينبغي  
ان لا يقبل شهادتهم لانهم تكوا الحجة وما كان حقا عليهم وان جاؤا من مكان  
بعيد جازت شهادتهم لانهم لا يتفاء الشريعة من صوم اخصانية في الفصل الاول  
وعند رؤية الهلال بكبره الاشارة اليه كما يفعل اهل اجماعه في الحمل الزبور  
اذا شهد شاهدان عند فاض لم يراهم يله على ان قاضي بلد كذا شهد عند شاهدان  
برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جاز لهذا القاضي ان يفتي  
بشهادتهما لان قضاء القاضي حجة في الحمل الزبور وبشرط لو وجب الاداء اي  
اداء صوم رمضان الفاضة والاقامة والطهارة عن الحيض والنفاس من انقطاع دمها  
لا اغتال منها لما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كنتا حيض ونورم بفضاء  
الصوم دون الصلوة لا اجنبية بالبر بجنة لا يشترط لوجوب ادائه الطهارة عن اجنبية  
لقوله تعالى لان يشره من واستغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى تبين لكم  
الحيط الابيض ثم احيط الاسود من الفجر فاذا صار الفجر الثاني غاية للمفطرات الثلث  
يجعل جزء من الصوم مع اجنبية بالضرورة فاذا صبح جزء منه معها صبح سائر اجزائه  
لان الصوم لا يتجزئ منحة وفاد شرح في اويل كتاب الصوم بالخصا  
ولو صام اهل بلدة ثلثين ليلة في اهل بلدة اخرى ثمان وعشرين يوما للروية فعلم  
من صام ثمان وعشرين فعليه فضاء يوم ولا عبرة للاختلاف المطالع في ظاهر الرواية  
اهل بلدة راوا هلال رمضان فضاء موات ثمان وعشرين يوما فشهد جماعة في اليوم التاسع  
والعشرين ان اهل بلدة راوا هلال رمضان في ليلة كذا قبلكم بيوم فضاء مواخير في اليوم  
يوم الثلثين من رمضان فلم يروا الهلال في تلك الليلة والسماء مصبحة لا يسبح  
لهم الفطر غذا ولا يترك التزويج في هذه الليلة لان هذه الجماعة لم يشرها بالروية  
ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا روية غيرهم فلا يلتفت الي قولهم في اويل كتاب  
الصوم من خزائن المفتين ولا باس بالحجامة للصائم وجيز في باب ما يكره للصائم  
التحريم مذوب اليه ويستحب تعجيل الافطار وتاخير السحور ومن سكت في  
طلموع الفجر يشر وان اكل فصومه تام وان سحر واكبر اية ان الفجر طالع قضى سحر  
على ظن ان الفجر لم يطلمع وهو طالع او فطر على ظن ان الشمس قد غربت ولم تغرب  
مقضى ولا كفارة عليه ولو كان اكبر اية ان الشمس قد غربت لا يفطر ولو افطر لا قضاء  
عليه ولو كان اكبر اية انه اكل قبل الغروب مقضى ولا كفارة وبكره الذوق للصائم ولا ياكل  
له بزوق العسل والطعام ليشربه ولا باس للمراة ان تمضغ الطعام لصبيتهما اذا لم يجد  
منه هذا في الحمل الزبور في جامع اواكل ناسيا او دخل الذباب او الدخان والغبار حلقه



او بقي بطل بعد المضمضة فابتلعه مع البتاق او دخل الماء فيه وانه وان كان يفعل  
او طعن برمح فوصل الى جوفه وبقي الزرق فيه او دخل المخاط في انفه من راسه فاستنقه  
فدخل حلقه لم يقطر وجب في اول باب ما يقطر وما لا يقطر الصوم في السفر  
افضل الا اذا خاف على نفسه او كان له رفقة اشترى كوامعه في الزاد فصاروا القطر  
صوم يوم الشك مكره الا اذا نوى نطقا او واجبا اخر على الصحيح والافضل فطره  
الا اذا وافق صوما كان بصومه او كان مفتيا لا بصوم العبد والامة والمدبر واتم  
الولد نطقا الا باذن المولى لا بصوم المرأة نطقا الا باذن الزوج او كان سافرا  
لا بصوم الاجرة نطقا الا باذن المصنف اذا نطقا بالصوم ولا يلزم النذر الا اذا  
كان طاعة وليس بواجب وكان من جنسه واجب على التعيين فلا يصح النذر  
بالمعاصي ولا بالواجبات فلو نذر حجة الاسلام لا تلزمه الا حجة واحدة ولو نذر  
صلوة سنة وعنى الفريض لا شيء عليه وان عنى مثله بالزمنة ويكتمل  
المعرب ولو نذر عيادة المريض لم تلزمه في الشهور ولو نذر زكاة بيت دبر  
الصلوة لم تلزمه في كتاب الصوم في الاستبابة وفي الخلاصة لو اضل في  
نهار رمضان ثم اكل متعمدا عليه الكفارة وان كان جاهلا كذلك عند المجتهد فله  
وعن محمد لو استغنى فقيرا فافشاء بالفطر ثم اكل متعمدا عالما كان او جاهلا  
لاكفارة عليه وهو الصحيح في التاسع من صوم النصارى الثانية اذا فطر في رمضان  
في يومه ولم يكفر حتى افطر في يوم اخر كان عليه كفارة واحدة وان افطر في رمضان  
عليه الكفارة وقال محمد بكفارة واحدة فاقبض فيما يوجب الفضا والكفارة  
ان تعينه في شيء او عمل حتى اجرمه العطش فافطر كفرا وقيل بخلافه  
وبه اخذ البقال فنية في باب ما يبيع الاططار وفي الفنية افطر في  
رمضان مرة بعد اخرى بتراب او مذر لاجل المعصية فعليه الكفارة  
زجراله وكتب غيره نعم والفتوى على ذلك وبه ائتم الامصار  
في باب ما يفطر الصوم من صوم البحر في شرح قوله وان عاده  
**كتاب الحج** وعند وجود الحوم كان عليه ما ان يخرج حجة  
الاسلام وان لم ياذن زوجها وفي النافلة لا يخرج الا باذن الزوج  
وان لم يكن له ما يحرم لا يجب ان تنفرد به من اهل الكتاب كاتبة  
المرأة اذا لم تجده محرما لا يخرج الى الحج الى ان يبلغ الوقت الذي يعجز عن الحج  
فحينئذ تبعث من حج عنها ما قبل ذلك لا يجوز الحج لثوبهم وجود الحوم فان  
بعثت رجلا ان دام عدم الحوم الى ان مات فذلك جائز كما يرضى اذا حج  
عنه رجلا ودام المرض الى ان مات هذا اذا كان الاح عاجزا يبرح زواله  
كالمرض والحبس ونحو ذلك فان كان لا يبرح زواله كالزمانة والعمى جاز  
ان يامر غيره بالحج في فصل في الحج عن الميت من الحج اثنان  
رجل خرج الى الحج ومات في الطريق او وصى بان يحج عنه فان فطر شيئا

قوله في الشهور من القول المشهور في الحج  
لانعدام الشطآنين وهو كونه في جنس  
الواجب  
وتسبب كمال المغرب لانه لا يجوز النفل  
الا شغفا

قلت وعلى قول محمد الاعداد كما في البحر  
فصل في النذر والنذر  
المتن في كتاب الصوم  
جميعه على فوف  
طائفة من

فلا امر على ما

فلا امر على ما فطر وان لم يفسر ففسر بحسب الله تعالى حج عنه من بلده واذا  
كان ثلث ماله يعني لذلك وان كان له وطنان في موضعين يحج عنه  
من اقرهما الى مكة وقال ابو يوسف ونحوهما الله تعالى حج عنه من حيث  
مات وان جاوز المأمور وهو الوصي المكان الذي مات فيه ثم امر رجلا  
ليحج عنه ودفع اليه المال لا يجوز في قولهم جميعا ولو قال الميت للوصي ادفع  
المال الي من يحج عني لم يكن للوصي ان يحج بنفسه كان الوصي وارث الميت  
او دفع المال الي وارث الميت ليحج عن الميت فان اجازت الورثة وهم  
كبار جاز وان لم يجزوا لا يجوز لان هذا بمنزلة النسخ بالمال المأمور بالسج  
اذا خرج قبل ايام الحج كان له ان ينفق من مال الميت الي بغداد والى الكوفة  
واليه المدينة والى مكة واذا اقام ببلدة ينفق من مال نفسه حتى يجي  
او ان يحج ثم يرحل وينفق من مال الميت ليكون المأمور منقضا من مال  
الآخر في الطريق ويكون ضامنا لما ينفق من مال الميت في اقامته هذا  
اذا اقام ببلدة خمسة عشر يوما لانه مقبوم وروى ابن سماعة عن محمد بن  
اذا اقام المأمور في بلدة ثلثة ايام او اقل وانفق من مال الميت لا يضمن  
وان اقام اكثر من ذلك ينفق من مال نفسه فلو اقام في زمانا وان اقام  
اكثر من خمسة عشر يوما يكون نفقته من مال الميت لانه لا يمكن من الخروج  
بدون القافلة وان اقام بعد خروج القافلة لا يكون نفقته من مال الميت  
في محل الركوب المأمور بالحج اذا استأجر خادما لم يتقدمه قالوا لا ينظر ان كان المأمور  
ممن يخدم نفسه فنفقة الخادم في مال الآخر لا يكون وان كان لا يخدم نفسه فنفقة  
الخادم تكون في مال الآخر لانه ما دون ذلك ولانه من المحل الركوب  
ولو مرض المأمور في الطريق لم يجوز ان يدفع النفقة الي غيره ليحج عن الميت الا ان يكون  
الوصي اذن للحاج في ذلك من جهته القنا ومن في السادس من صوم او شيخ  
دفع اليه رجل ماله ليحج عنه واراد ان ما يفضل عن الحج والنفقة والكتاب وغير ذلك  
يكون للمنفق البه وتكفيك ان تهيب الفضل من نفسك ونقصته نفسك فيه  
نفسه فصول عمادي في كتاب الحج من احكام المرضي في الثالث والثلاثين  
م الوصي اذا دفع الدراهم اليه رجل ليحج بها عن الميت ثم اراد ان يسره المال  
منه كان له ذلك ما لم يجرم فاذا اسره وطلب المأمور نفقة الرجوع الي بلده  
قال بنظر ان اسره منه بخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة وان اسره  
لا بخيانة ولا تهمة فالنفقة في مال الوصي تامة خاتمة من الوصي في كتاب الحج  
واختلف عبارة ما يخفى في المأمور بالحج اذا حج قال الامام خواهر زاده عليه صاحبنا  
يفع اصل الحج عن المأمور ولا امر ثواب النفقة وقال الامام الخليلي اصل الحج  
يفع عن الامر والذليل عليه انه لا يسقط الحج عن المأمور ويحتاج الى اسناد  
الاحكام الي الامر وهذا في الحج الفرض وفي النطق اذا احره غيره بحجة النطق جاز

ولو اوصى الميت ان يحج عنه ولم يذكروا الوصي في الحج بنفسه

قال ابن شهاب الحنفية ان يقول دفع المال للذم المبرور

المال منه لضعف رايه والحمد لله رب العالمين  
فالنفقة في مال الميت وان صر دهم



ومصير الآخرة باب النفقة في طريق الحج في آخر الثالث من حج احكامه  
والذي يقتضيه النظر ان حج الصلوة من غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه  
بذلك التزاد والرحلة والصحة فهو مكروه كراهية تحريم عليه ابن همام في اربع باب حج عن العبر  
**كتاب** الاول في الاسارى وما يملك بالاسبيلا وما لا يملك  
اذا باع احرقى ولده من مسلم في دار الحرب عن الامام انه يجوز ولا يجزى على الرد عن  
ابن يوسف انه يجزى اذا خاضع احرقى اذا دخل دارنا بامان مع ولده فباع الولد  
لا يجوز في التروايات كلها **باب** مسلم دخل دار الحرب فاشترى من احد مسلمين  
او اخاه فالصحيح انه لا يجوز البيع لكنهم اذا ادوا جاز هذا البيع ملكه بالقره لا بالبشر  
وان لم يدينوه ان خرج معه طابعا لا يملكه وان اخذه مكرها ملكه بالقره **كتاب** ميراث  
والصحيح انه ان اخذه مكرها ملكه وان جاء به وهو طابع لا يملكه سواء كان البائع يري  
جواز هذا البيع او لا يري في فصل معاملة المسلم الكتمان من سيرة اخائيه  
والصحيح ان البائع ان كان يري جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يري  
ان اشتراه وذهب به مكرها ملكه وان فرج حرقى حريتا وباعه من مسلم متامنين  
ان كانوا يرون التملك بالقره جازا لشرائه والافلا وان تزوج المسلم الكتمان  
حريته في دار الحرب ودفع الصداق اليه اسيرها وفي قلبه ان يبيعه اذا اخذها  
اليه دار الاسلام ذكره في سيرة الكبير ان خرج طابعا في حرة وان خرجت مكرمة  
كما خرج الاسير في رقيقته وان اختلفا فقالت المرأة خرجت طابعا وانا حرة  
وقال الزوج اخذها مكرمة وهي رقيقة لي فانه ينظر اليها ان جاء بها مكرمة  
كما تجا بالاسير كان القول قول الرجل وان كان بخلاف ذلك كان القول قول المرأة  
فكأن حرة **كتاب** حريته كذا في غنية الفتاوى والتمريش وفي الثاني في سيرة اخائيه  
قال لا بأس بان يهادى اسرا المسلمين باسرا المشركين الذين في ايدي  
المسلمين في الرجال والنساء وهذا قول ابن يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
وهو ظاهر الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه في رواية اخرى انه قال لا يجوز  
مضادات الاسير بالاسير **كتاب** سيرة الكبير في باب الفداء ذكر محمد في الزيارات  
وان سيرة رجعت اليه دار الاسلام باسارى فقالت الاسارى نحن من اهل  
الاسلام او من اهل الذمة اخذنا هؤلاء في دار الاسلام وقالت السيرة هم من اهل  
الحرب اخذناهم في دار الحرب كان القول قول الاسارى لان ثبوت البعد عليهم  
لم يعرف الا في دار الاسلام ودار الاسلام دار عصمة فكل من كان فيها يكون محصيا  
ظاهرا فان اقامت السيرة بينه عليه دعواهم ان كان الشهود في التجار جازت  
شهادتهم وان كانوا من السيرة لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه فمجرد  
فشهدوا بمذنبك جازت شهادتهم في فصل فمن لا تقبل شهادته للثمة لكانت  
قال محمد رحمه الله تعالى سيرة بعضنا الامام اليه دار الحرب فجاؤا باسارى فقالت  
الاسارى نحن من اهل الاسلام او من اهل الذمة وهؤلاء اخذونا في دار الاسلام

لان السيرة قوم محصون فكانت شهادته بعض  
شهادة عاين في دار الاسلام  
بعينه فحكم ما شاهد من شهادته كذا في التجار  
تقارير حريته في سيرة الكبير  
للسيرة

وقال السيرة

وقالت السيرة هم كانوا من اهل الحرب اخذناهم في دار الحرب القول قول الاسارى  
وهم احرار لا سبيل عليهم ولا يقبل قول السيرة الا بحجة فان اقامت السيرة  
بيننا ان شهد بذلك قوم من التجار ومن لا شرة له في الغنيمه قبلت شهادتهم  
الا انه يشترط الاسلام في الشهود اذا ادعى الاسارى انهم مسلمون واذا ادعى  
الاسارى انهم من اهل الذمة لا يشترط الاسلام في الشهود وذكر في سيرة الكبير  
وجوز شهادته الغنائين وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع وضع المسئلة  
هنا في السيرة وثمة في اجند وشركة اجند شركة عامة والشركة العامة لا تغن قبول  
الشهادة وان قال الاسارى اخذنا هؤلاء في دار الحرب ونحن من اهل الاسلام  
او من اهل الذمة وخلصنا دار الحرب للتجارة او لزيارة القرابة متاء منين او قالوا  
كنا اسارى في ايديهم وقالت السيرة هم كانوا من اهل الحرب فالقول فيه قول  
السيرة فان اقام الاسارى البينة على ما ادعوا جاز وان يكن لهم بينة الا ان  
برهم جاء المسلمين او علامة من علامات المسلمين قبل قولهم ولا يتبع من لهم  
من شريح الزيارات لقاصد مختصا وفي اخائية اخذ احرقى في دارنا وقال انا  
مسلم من لا يصدق ويكفر فينا جماعة المسلمين في قول ابي حنيفة وقالوا هؤلاء اخذ  
خاقنة فان اقام بينة من اهل الاسلام كان آمنا وان اقام بينة من اهل الذمة  
تقبل استحسانا ولا تقبل فينا شاة تانار خائية في الرابع عشر في سيرة الكبير ولان المسلمين  
شكوا بامان وادعوا قوما من اهل الحرب ثم اغار عليهم قوم اخذوا من اهل الحرب  
يجوز للمسلمين ان يشتري منهم السبي لانهم بالمواذعة ما خرجوا من ان يكون  
من اهل الحرب لكن علينا ان لا نغدر بهم فصاروا مملوكين لاسابيين بالاحواز  
فيجوز شراؤهم منهم كسائر الاموال وان كان الذين سبوا هم قوم من المسلمين  
عذرنا واما اهل المواذعة لم يسح للمسلمين ان يشتروا من ذلك السبي وانما اشتروا  
رد البيع لانهم كانوا في امان المسلمين فان امان بعض المسلمين كامن لجماعة  
ولا يملك المسلمون رقاب النساء منين واموالهم بالاحواز **كتاب** في الحرب البسوط  
قال محمد رحمه الله تعالى واذا آمن رجل من المسلمين ناسا من المشركين فاغار عليهم  
قوم اخذوا من المسلمين فقتلوا الرجال واصابوا النساء والاموال واقتحموا  
ذلك وولدهم منهم اولاد اثم علموا بالامان فعلى الذين قتلوا دية من قتلوا  
وبيرة النساء والاموال اليه اهلها ويغرمون للنساء احد قترهن بما اصابوا  
من فروعهن والاولاد احرار مسلمون تبعا لابيائهم لا سبيل عليهم في اواخر الحادي  
عشر في سيرة الكيفية وكذا في التمرات في نقلها في سيرة وادع المسلم دار الحرب على ان يؤدى  
اهل الحرب كل سنة مائة رأس الى المسلمين فان هذه المائة من انفسهم واما البيرهم  
وزراريهم لا يبيع لك لانهم واولادهم باجمعهم دخلوا تحت الامان فلا يجوز  
استرقاقهم وتكفيرهم وان اذوا من رقيقهم جاز لان ارقاقهم بعد الامان بقيت  
عرضة ومملوكتك محبطة من مختصا قوله ومن اسلم منا اربع مائة احد يريها

فلا يصيب احد من الغنائين  
من سيرة الكبير  
في سيرة الكبير  
في سيرة الكبير

لانهم تصادفوا على انهم اخذوا في دار الحرب  
و دار الحرب دار اباحة واسر فكل من كان فيها  
يكون مملوكا لاسر والاسير قاتل بجسم الظاهر  
في الحال للزور

لان البينة اقوى في الظاهر الا انه يشترط الاسلام  
الشهود لان شهادتهم باءة على المسلم قطع البعد  
فلا تقبل شهادته الكافر من اهل الزور

وفي ابن الهمام نقلنا البسوط بعد هذه المسئلة الا ترى  
ان واحد منهم لو باع اسيرة بعد هذا البيع لم يجر ذلك لا يجوز  
فذلك شئ من نفوسهم واولادهم كمن نكح الواذعة لان حريتهم  
تأكدت بخلاف ما لو صاهاهم على مائة رأس باعناهم  
اول السنة وقالوا امنوا على ان هؤلاء لا نكح ونصا لنكحهم  
نكح منين مستقبل على ان يعطيك كل سنة مائة رأس  
فمرفقنا فانه جائز لان الفقيتين في السنة الاولى  
لا جتا ولهم المواذعة



اسلم الحق في دار الحرب ولم يخرج البنا حتى ظهر ناعلي الدار فاحكم فيها ما ذكره الكشاف  
من انه اجوز نفسه واولاده الصغار وما كان في يده من المنقولات الا ان ما سبكه  
وثانيسه اسلم في دار الحرب ثم خرج البنا ثم ظهر ناعلي الدار فجميع ما له هناك في  
الا اولاده الصغار لانه حين اسلم كان مستبعا فصاروا مسلمين فلا يرد الرق  
عليهم ابدا بخلاف غيرهم لانقطاع يده عنه بالتبليس فيغنم وما اودع مسلما  
او دغيبا ليس فيه الا ان يدهما يد صحيحه على ذلك المال فندفع احوال المسلمين  
فيه وعليهم وما اودع حربيته في ظاهر الرواية في وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه له  
لان يده خلفه يده وجه الظاهر ان البنا يد صحيحه حتى تدفع اغتنام المسلمين  
عن امواله فالتسليم مستاء من اسلم في دار الاسلام ثم ظهر ناعلي داره فجميع ما  
خلفه فيه يده الا اولاده الصغار والمال في لان تبين الدارين قاطع العصمة  
فيما لظهور ثبت الاستيلاء على مال غير معصوم وما في غير الاولاد فضلا مهر  
واضافهم فلانهم لم يصيروا مسلمين بالاسلام بانقطاع النجاسة بتبليس  
الدارين فكانوا من جملة الاموال رابعة راء دخل المسلم الذي دار الحرب  
بامان واشترى منهم اموالا واولاده ثم ظهر ناعلي الدار فالحكم الاكدر والارضين  
فانها في منسبة ابن مهران في باب العتاق في دارنا بامان وله  
في دار الحرب امرأة حامل منه واولاده صغار وكبار واموال ووديعه عند حربي  
وذمي ومسلم فاسلم الحق في دارنا ثم ظهر المسلمون على تلك الدار فزودوا على ثلثة  
اوجه ان خرج البنا واسلم في دار الاسلام ثم ظهر المسلمون على دورهم فجميع ذلك  
يكون في المسلمين وان اسلم هذا الحق في دار الحرب ثم خرج البنا وخلف  
هذه الاشياء في دار الحرب فاولاده الصغار احوال مسلمون وما كان من ماله  
وديعه عند مسلم او ذمي فزودوا واولاده الكبار يكون في المسلمين والديون  
والمغصوب والوديع عند الحق فيكون فينا في فصل فيما يسطر الا ان دار الحرب  
اذا اسلم عبد الحق ولم يهرب الى دار الاسلام حتى اشتراه مسلم او ذمي او حربي  
في دار الحرب يعق عنه خلا فالحكم ابن مهران في باب استيلاء الكفار في شرح  
قوله فان ابن عبد البرهم العبد اذا ابق اليهم فاخذوه لم يملكوه عند ابي حنيفة رحمه الله  
وقال لا يملكونه وكذا الخلاف في الامة والخلاف في عبد مسلم وفي الذمي له قولان وفي  
المزني يملكونه اتفاقا في الابق لانه اذا كان من ذمته دار الاسلام فاخذوه و  
اجوزوا به اربابا يملكونه بالاخذ اتفاقا واذا كان خلاف تظهر فيما اذا اخرج رجل  
بشره او حبة ياخذ المالك بغير شيء عنده وبقيمة عندها وكذا اذا كان  
مغنوما فوجده مولاه قبل القسمة واما بعد ما يورثي عوضه من بيت المال اتفاقا  
وان يتر البيرهم بغير مملوكه اتفاقا في التحقيق الاستيلاء عليه اتفاقا ولا يرد للبكر العبد  
شرح للجمع لاس المالك احوال استيلاء الكفار فعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ياخذ المالك  
القديم بغير شيء فهو بامان او مشري او مغنوما قبل القسمة وبعد القسمة يورثه عوضه

قوله ولو اسلم عبد الحق في دار الحرب فهو حربي  
على حاله في قوله لم يملكوه ولو باخذ من مسلم او ذمي عن  
عنده خلا فالحكم كذا في باب العتاق  
من جواب العتاق  
واما قوله في اول المسئلة يكون العبد مملوكا لانه  
لو ارثه فابق اليهم فاخذوه يملكوه اتفاقا  
ابن مهران في شرحه  
وفي المتن وعندهما بالفقن

من بيت المال لانه لا يمكن اقامة القسمة لتفرق العائنين ونحو اجتماعهم  
وليس له على المالك جعل الابق لانه عامل لنفسه اذ في زعمه انه ملكه بيا الرواية في  
ابق العبد في دار الحرب من التاجر واخذ الحق لا يملكه وقيل يملكه ولو اخرج  
الى دار الاسلام فوجده صاحبه اخذه بغير شيء هو الصحيح معين احكام  
سئل المجتهد عن اشترى عبدا في دار الحرب فابق منه هل له ان ياخذ العبد  
بالقيمة فقال ان ادعى انه يملكه في دار الحرب فليس له على العبد سبيل بقيمة الدهر  
في كتاب التبرقع **عك** دخل دار الحرب بامان فاشترى عبدا منهم  
فابق هناك ثم دخل التاجر دار الاسلام فوجده في يده ان ياخذ بالفقن  
ان كان ملكه ذلك المان بالشرع وبالقيمة ان ملكه بالهبة **عك** ليس له  
على العبد سبيل لما يملكه في دار الحرب **قوله** في كتاب التبرقع واذا استولى الكفار  
على اموالنا وحرزوها بدارهم ملكوها فان ظهر ناعليهم فمن وجد ملكه قبل القسمة  
اخذ بغير شيء وبعد ما بالقيمة ان شاء وان دخل تاجر واشتراه واخرجه  
الى دار الاسلام فماله بالخيار ان شاء اخذه بثمنه وان شاء ترك وان  
ولم يملكه اخذه بالقيمة وان اشتراه يعرض ياخذ بقيمة العرض ولو كان  
مغنوما وهو مثلي ياخذ قبل القسمة ولا ياخذ بعد ما لان لاخذ بالمثل  
غير مفيد وكذا اذا كان موهوبا لاياء اخذه **قوله** في كتاب العتاق اذا وقع  
الاختلاف بين المشتري من العدو وبين المولى القديم في قدر الثمن او في قدر  
قيمة العرض الذي اشتراه به المشتري من العدو فاوحي المشتري انه الف والمالك القديم  
انه خمائة ولا يثبت لهما ان الغول للمشتري عندهم جميعا مع يمينه فاذا حلف  
المشتري فالمولى بالخيار ان شاء اخذ بذلك وان شاء تركه وان اقام بعد ذلك  
بيته على فراه به المشتري تعيل وان اقاما بيته فالبينة بيته المولى في قول  
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى البينة بيته المشتري  
وهذا الذي ذكرنا كله اذا اختلفا في قدر الثمن واما اذا اختلفا في مقدار قيمة العرض  
فاقاما بيته ذكر محمد ان البينة بيته المشتري عند ابي يوسف ولم يذكر في قول  
ابي حنيفة قبل السادس والثلثين من التاجر فانية عبد مسلم اخذه الكفار  
وادخلوه في دار الحرب وابني منهم عتق لانه استولى على ملك الحق في ذلك  
فيعتق كما لو اسلم عند الحق في دار الحرب فابق الى دار الاسلام فانه يعتق  
في اخر عتاق الخانية وكذا في واقعات محاسبة من العتاق  
وفي المتن عبد اسره اهل الحرب والحقوقه بدارهم ثم ابق منهم برة الى سبده  
وفي رواية يعتق من البحر الابرق وفي الثالث من البرازية في اسير وكذا في عتاق محاسبة

**الثاني فيما يتعلق به اهل الذمة**

واذا دخلت حبيته بامان فتر وجبت ذمتها صارت ذمية وهذه من مسائل  
اجماع الصغرة اعلم ان اذا تروجت ذمتها نصير ذمية تجر عليها باحكام اهل الذمة

القول قول من اشتراه موكبينة  
منه حرة المالك  
كما سيجي تفصيله في كتابنا فانه

ذكر المسئلة في مختارات النوازل  
به ومن فيه الاحكام  
وفي الخبر اختار الرواية الثانية وافق الاجم  
على ما في الخبر ومنه ان العتاق  
الابق في الاول فليست له  
عند العتاق



بعد ذلك من نحو المنع من الخروج الى دارهم واخذ الخراج من ارضها وما شابه ذلك  
واذا تزوج اخرى ونسيت لا يصير ذمتا وذلك لان المرأة تابعة لزوجها في المقام  
والزوج ليس بتابع لها فيه فتكون المرأة ذمتية لان التزام المقام في دارنا دون الزوج  
واوضح الفقيه ابو الليث في شرحه للجامع الصغير بقوله لا يرى ان الزوج والمرأة اذا كانا  
مسافرين فنوى الزوج الإقامة صارت المرأة مقيمة ولو نوى المرأة الإقامة  
لا يصير الرجل مقيما غايبة البيان في المسألة من وبصيرة الصبي مسلما بالاسلام ابيه  
دون هذه استنباه وكذا في شرح الساجدة للفتاوى في شرح قوله واجد كالاب  
صبي سبي وسبي معه ابواه او احدهما فمات لا يصلي عليه الا اذا كان اقرب بالاسلام  
وهو يعقل الاسلام وان سبب مع احدهما فمات يصلي عليه اعلم ان الولد الصغير  
يعتبر تبعا للابوين او لاحدهما في الدين فان عدا ما يعتبر تبعا لصاحب اليد فان عدت  
اليده يعتبر تبعا للدار لانه قد راعى فيه اعتبارا في الدين فلا بد من اعتباره تبعا منظره  
غير ان التبعية للابوين اقوى فاذا انفرد ما فعله التبعية في حق صاحب اليد  
اقوى اذا ثبت هذا فان كان معه احد ابويه يعتبر تبعا له لا للدار فيكون كافرا  
تبعا لهما وان لم يكن معه احدهما يصلي عليه اذ مات لانه صار مسلما  
تبعا للدار عند انعدام الابوين ولو وقع في يد المسلم من اجنه في دار الحرب  
وحده ومات يصلي عليه لانه مسلم تبعا لصاحب اليد عند انعدام الابوين  
ويستوى فيما قلنا اذا كان الصبي عاقلا او غير عاقل لانه قبل البلوغ تبع  
لابويه في الدين ما لم يصف الاسلام وقوله في الكتاب وهو يعقل الاسلام  
يدل على ان الصبي العاقل اذا سلم بيمينته وقوله وهو يعقل الاسلام  
يعني صفة الاسلام وهذا يدل على ان من قال لا اله الا الله لا يكون مسلما حتى يعلم  
صفة الايمان وكذا اذا استنرى جارية واستوصفها الاسلام فلم تعلم لا تكون  
مؤمنة وصفة الايمان ما ذكره في حديث جبرئيل عليه السلام ان تؤمن بالله  
وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره  
من الله تعالى هكذا ذكر الكتاب في هذه الجملة في باب حل ايمان من اجماع الصغير  
في سيرة الحكم الصغار للاستاذ وسنفي اذا ادعت امرأة من السبي صبيًا تحمله  
وهو لا يعتبر عن نفسه او بعبه الا انه حمله في ذلك لا يفتق دعواه ولا يثبت  
نسبه منها بخلاف الرجل والفرق ان الاب اصل في النسب والام كالتابع له  
فكان نبوت النسب من الام بناء على ثبوت النسب من الاب يثبت اولاه في الاب  
ثم يثبت من الام تبعا لثبوت النسب من الاب والدليل على ان الاب اصل قوله تعالى  
ادعوهم لآبائهم وقال تعالى وعلى الولد له رزقهن اصاب الولد الى الاب  
بلام التملك ولهذا اختص النفقة وقال القائل انما امرأتك النسا وبعينه  
واذا كان الاب مسلما كان هو في الاقرار بالولد مفرعا على نفسه فيعبر بقراره واذا  
كانت الام تبعا كانت هي في الاقرار بالبنوة مفرقة على الغير فلا يصح اقرارها

ولو سبي صبي ومعه ابواه او احد ابويه فلم يخرج  
من دار الحرب حتى مات ابوه ثم اخرج الى دار  
الاسلام فهو مسلم ولو اخرج الى دار الاسلام  
او قسم او بيع في دار الحرب ومعه ابواه او احد  
ابويه ثم مات ابوه لم يمسك بالاسلام  
حتى يمسك بالاسلام كذا  
في سيرة الحكم الصغار

استخرج

فان مات

فان مات هذا الصبي في دار الحرب لا يصلي عليه الا اذا كان في يد مسلم بالبيع  
او بالقبض فان حكم بالسلامة تبعا لصاحب اليد يصلي عليه اذ مات فان  
مات بعد الاحراز بدار الاسلام ولم يصف الكفر يصلي عليه وان كان في يدها  
لانا حكمنا بالسلامة تبعا للدار ولا عبرة ليد ما بدلة بطلان دعوتها فيه ثم  
قال في الكتاب ولم يصف الكفر وهذا دليل على ان حكم التبعية في الدين انما يثبت  
اذا لم يظهر فيه خلافه واذا اراد الامام ان يفرق بينها وبين هذا الصغير الذي  
ادعت نسبه بالقبض او بالبيع كرهه سبحانه انا اذا كان الصبي في يدها واتا  
اذا لم يكن الصبي في يدها لا يكره التفرق في الفصل الرابع والعشرين من سيرة  
قوله فان مكث بعد سنة فهو ذمي لانه لما اقام ما بعد تقدم الامام اليه صار  
ملزما بالخبرة فبصيرة ذميا فمات من السنة ما وقت الامام سواء كان سنة او اقل  
كالشهر والشهرين وظاهر الكتاب ان قول الامام له ما ذكر شرط لكونه ذميا  
فلو مكث سنة قبل مقال الامام له لا يكون ذميا وبه مخرج العنابي فقال لو اقام  
سنتين من غير ان يقدم الامام اليه فله الرجوع قيل ولفظ البسوط يدل على خلاف  
والاول وجه كما في فتح القدير ودل كلامه على انه لا جنة عليه في حال المكث  
لانه انما صار ذميا بعدة فيجب في الحول الثاني الا ان يكون شرطه عليه مكث  
سنة اخذ ما منه في المسألة من سيرة الجليلي ولو قال الامام من قتل  
قتيل فله سلب فقتل المسلم كافرا كسلبه والسلب دابة المقتول وسيرها  
وما عليه باخر الآلات وشباب المقتول وسلاحه وما معه من مال في حقيقته  
او على وسطه او دابته وما عدا ذلك فليس سلب وكذا لك ما كان مع غلامه على دابة  
اخر فليس سلب قبل فصل في حصة الغنائم في الحامية والفرس المشتركة  
بين رجلين بقائل مذاكرة وهذا اخر لاسمهم له الا اذا اوجدها نصيبه  
من سنة قبل الدخول فاسمهم للسناء في سيرة الجليلي لا يخرج الى الغزو بل اذن  
والدابة وان اذنه اذنها لا يخرج وان له جذان وجذتان فان اذن اب لاب واقم  
للام ولم ياذن الاخوان له الخروج وفرسخ الحج والتجارة يخرج بلا اذنه ما لان اجها و  
يتعلق بالبروج لا بما دلت العلة على النفاق الخروج الى العلم بالحج والتجارة ولا يخرج  
الى التجارة لما جاز فلان يجوز للعلم اوله الا اذا كان الطريق محوفا بشدة طائفة ما  
هذا اذا كانا غير محتاجين الى خدمته فان كانا محتاجين لا يخرج وان عليه دين  
لا يخرج الى الغزو بلا اذنه وان لم يكن له مال لا يخرج الا باذن الدارين وان كفيل بالمال  
لا يخرج الا باذن الطالب خاصة في اول الحفظ والاباحة في سيرة الجليلي ولو مات  
اجنه في اثناء السنة قبل خروج العطايا لم يصفى ورثته منها شيئا وكذلك  
بيع العطايا باقتبل خروجه لا يجوز ذكره في صلح المحيط باب الصلح الفاسد معين  
المقتضى في كتاب الوقت اذ مات المدعى في اثناء السنة قبل مجيئ العلة  
وقبل ظهور ما في الارض وقد باشر مدة ثم مات او عزل ينبغي ان ينظر وقت قسمة العلة



الى هذه مباشرة والى مباشرة من جاء بعده وبسط العلوم على المذتين  
 وبسطكم يكون للدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدة ولا يعقبه حجة  
 ما قد ساء من اعتبار زعم مجي الغلة وادراكها كما اعبر في حق الاولاد في الوقت  
 عليهم بل يفرق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة فافهم هذا  
 هو الاشبه بالفقه والاعدل انفع الوسائل في مسئلة اوقاف المدارس مختصا  
 نصرا في غل خراج ارضه لسنتين ثم سلم يرد عليه حراجه سنة فان ادى  
 خراج سنة ثم سلم في اول سنة لا يرد عليه شي لان في كل سنة ادى خراج  
 السنة الاول بعد الوجوب في تلك السنة لكن هذه المسئلة على قول اولئك المشايخ  
 الذين قالوا بوجوب الجزية في اول السنة وهكذا انفق في اجماع الصغير وعليه الفتوى  
 وافادت احكامه فاول باب الزكوة بعلامه التين قوله فان اجتمع حولا  
 نه اخلت الجزية قال الاسديجاني وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يندخلان وهو قول الشافعي  
 والصحيح قول ابي حنيفة وابي يوسف وعليه مني المحبوني والنفى  
 وغيرهما وفي كفاين وقت وجوب الجزية اخراجهم كما في الزكوة في  
 حق المسلمين وهو الاصح لا قول احوال الميراث نصيب قد ورد في السيرة  
 واختلف في معنى التكرار والاصح انه اذا دخلت السنة الثانية  
 سقطت جزية السنة الاولى لان الوجوب بايتاء احوال بخلاف  
 خراج الارض فانه باخذه سلامة الانتفاع وفي اجوبة يجب في اول احوال  
 عند الامام الا انما تؤخذ في احواله قبل تمامه بحيث ينبغي يوم او يومان  
 من الغفار في فصل في بيان احكام الجزية من كتاب الجهاد  
 وفي الحجة اما بيان من لا يجب عليه الجزية فثلاثة اصناف  
 الصبيان والشوان والرهبان والعريان والمجانين  
 والعبيد والشيخ الفاني والنرم والمقطوعة ايديهم وارجلهم  
 والفتيس وفي الهداية وكذا المفاتيح وعن ابي يوسف انه يجب  
 على الشيخ الكبير اذا كان له مال ولا يوضع على المكاتب والفقراء والولد وفي  
 الكافي ولا يؤدى عنهم مواليرهم ولا يوضع على الرهبان الذي لا يخالط  
 الناس وذكر محمد بن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه يوضع عليهم اذا  
 كانوا يقدرون على العمل وهو قول ابي يوسف رحمه الله تعالى في الفصل  
 الثامن من كتاب الخراج من الثاقل خاتمة قوله ومن امتنع من  
 اداء الجزية او قتل مسلما او زنى بملء او سب النبي صلى الله تعالى عليه  
 لم ينقض عهده والذي عندي ان سبه عليه السلام او سبه بالابنعي  
 الى الله تعالى ان كان مما لا يعتقد وانه كسبه الولد الله تعالى قدس  
 عن ذلك اذا ظهره بقتل به وينقض عهده وان لم يظهر لكن غير عليه

الاول بوجوب ادى خراج السنة الثانية  
 قبل الدخول في ذلك عليه وفي المسئلة التي فيها

ولا ينقض عهده بالاباء عن الجزية والنزاع  
 بمسئلة وقتل مسلم وسب النبي صلى الله تعالى عليه  
 بل بالحق او الغلبة كما هو مذهب الجمهور وصاروا  
 كما لم يردوا اهل الذمة بالحق او الغلبة  
 فانه كما لم يرد في قتله ودفع ماله لهم ثم  
 لانهم التحق بالاموات لتبين الار  
 في العهدة والخراج من غير ما خصا

وهو كقوله ابن همام في فصل للجوز احداث بيعة او كنيسة في السيرة  
 ولو امتنع اهل الذمة عن اداء الجزية فانهم الامام خلاصة  
 قبل كتاب الصوم وفي الذخيرة اذا تكاثر اهل الذمة ووسا  
 فيما بين المسلمين بسكنوا فيها جاز لانهم اذا سكنوا بين المسلمين  
 راوا معالم الاسلام ومحاسنه وشرط احوالهم بحيث لا يفتقر  
 بهم المسلمون انا لو كثر بحيث تعطل سبب سكنهم بعض المسلمين  
 او نقلوا يبيعون من السكنى فيما بين المسلمين ويؤثرون بان يسكنوا  
 ناحية ليس فيها المسلمون وهو محفوظ عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انتهى  
 وفي المحيط يمكنون ان يسكنوا في مصار المسلمين يبيعون ويشترون  
 في اسواقهم لان منفعة ذلك تعود الى المسلمين انتهى  
 من سيرة البحار الرابع في فصل الجزية من باب العنبر وينعون من ضرب  
 النافوس ونسب الخمر واخذنا زيرا بالاجماع وقوله وينعون من ضرب الخمر  
 اي التجار به وظهره وفي المحيط لوضروا النافوس فرجوف كتابهم  
 لا يمنع انتهى وقال محمد رحمه الله تعالى كل قرية من قرى اهل الذمة او مصر  
 او مدينة لهم اظهر واثيرها شيئا من الضيق من الزنا والفواحش التي  
 يجرمونها في دينهم يبيعون عنه وكذا عن المزمار والطنابير والغناوين  
 كسرت شيئا من ذلك لم يضمن ابن همام في فصل للجوز احداث بيعة  
 او كنيسة من كتاب السير وذكر في السيرة يبيعون من احداث البيع  
 والكنائس في المواضع كلها وهكذا روى الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وبه اخذ عامة المشايخ منهم محمد بن مسلمة في فصل فيما ينقض به الاجارة  
 من اجارة الخاتمة وقيل تفصيل الذي اذا انتقل من دين الى دين  
 لا ينعرض له وقال الشافعي يؤمر ان يسلم او يعود الى دينه الاول فان  
 لم يفعل حتى مضت ثلث حبس ثببت امرائه من الخاتمة في فصل  
 في الفرة بين الزوجين من باب الالباء من الطلاق ولوا تلف الباغي  
 مال العادل لا يجب الضمان ولوا تلف العادل مال الباغي يجب الضمان  
 قتل العادل اياه الباغي ورثه وكذا لو قتل الباغي ورثه عندهما  
 وعند ابي يوسف لا يرثه غلب البيعة على المدينة واستعملوا عليها  
 قاضيا منهم فقطضي بشيئا ثم ظهر اهل العدل بنفذ قضاياه قاضي العدل  
 اذا كان حقا او مختلفا فيه في باب الخواجر والبغاة من سيرة الوجيز لمختصا  
 قلت ارايت الرجل من اهل العدل يقتل اياه او جده في حرب هل يرثه  
 قال نعم لانه قتل على ناء ويل وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
 وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يرث في باب الخواجر والبغاة من سيرة  
 الاصل الثاني في المردة وما يكون كفر من السلم وما يصير الكافر مسلما

وذكر العيني في رواية مذكورة في وافات الحافيه  
 او امتنعوا عن اداء الجزية ينقض العهد ويقاوتون  
 وهو قول الثلثة انتهى ولا يخفى ضعفها رواية  
 كما ان قول العيني واختياره ان يقتل سبب  
 النبي صلى الله تعالى عليه السلام لا اصل له في الرواية وكذا وقع  
 لابن همام بحث هنا خالف اهل المذهب وقد  
 افاد العلامة قاسم في فتاواه انه لا يعمل بابحاث  
 بحسب ابن همام لخالف المذهب نعم نفس الان  
 يميل الى قول المخالف في مسئلة التكن  
 اتباعا للمذهب واجب بحر الزاوي  
 من المحل المذكور

اخذوا



ولو اراد رجل ولم يعلم لحوقه فهو كالمفقود فان مات احد من ولده فمات  
لورثته ولا يجس شي على المرتدة وكذا المرتدة الذي يفقد وله بنون سلون  
مات احدهم وكذا المسلم يفقد وبنيه كقار عتابة من المفقود  
حيث ارتد وصبي عاقل كاسلامه فانه صحيح اذا كان عاقلا والمراة الصبي  
العاقل مميز وهو من بلغ سبع سنين فما فوقها في احوال المرتدة  
مكتسب احرارهم صالح العقار وبشرط ان يجرى جواز قتل المرتدة ان لا يكون  
اسلامه بطريق التبعية ولذا قال في البدائع ابواه مسلمان حتى حكم بسلام  
تبعها لا بوبه فبلغ كافرا ولم يسمع منه قرار بالان بعد البلوغ لا يقتل  
لانعدام الردة منه اذ هي اسم للتكذيب بعد سابق تصديق ولم يوجد  
منه التصديق بعد البلوغ حتى لو اقر بالاسلام ثم ارتد يقتل ولكنه في الاولى  
يجس لانه كان لاحكام الاسلام قبل البلوغ تبعها واحكامها في كتابها حكم في  
اكتساب المرتدة لانه مرتد حكما انتهى وان لا يكون في اسلامه شبهة فان التكرار  
لو اقر بسلامه فانه رجع مرتد لا يقتل كالصبي العاقل اذا ارتد او التاثير  
في الرابح في باب المرتدين في اخر شرح قوله وجبس ثلثة ايام  
اربعة مسائل لا يقتل فيها المرتد احدها الذي كان اسلامه تبعها لا بوبه  
اذا بلغ مرتدا والثانية اذا اسلم في صغره ثم بلغ مرتدا والثالثة لو ارتد  
في صغره والاربعة المكره على الاسلام لو ارتد ففي هذه الوجوه لا يقتل ويجزى على الاسلام  
ابن اتمام فربا المرتد مخلصا الحربي لو اكره على الاسلام فاسلم ثم ارتد يقتل  
ولو كان ذنبيا لا يقتل قاعدية في الاكره ولها خامسة وهو اللقيط في دار  
الاسلام محكوم بسلامه فلو بلغ كافرا اجبر على الاسلام ولا يقتل ان اقام في دار  
سبل عن ذني حبي ميمز اسم وهو سكران هل يصح اسلامه اجاب  
يصح كالبالغ التكرار لكن اذا زال سكره فاعاد الى دينه ما يجلس على العود الى  
الاسلام بالجس والضرب ولم يقتل قار في الردية تيجيل الكافر كفر  
فلو سلم على الذمي تيجيل الكفر ولو قال الجوسي يا ستاد تيجيل الكفر كذا في  
صلوة القلبيدية وفي الصغرى والكفر شي عظيم فلا يجعل المؤمن كافرا مني وجبت  
رواية انه لا يكفر لا يصح ردة التكرار الا الردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم  
فانه يقتل ولا يعني عنه كذا في البررية كل كافرا تاب فبنيته مقبولة في الدنيا  
والاخوة الا جماعة الكافر بسبب النبي صلى الله عليه وسلم وسبب الشيخين او احدهما  
وبالتحرر ولو ارادة بالردة فانه اذا اخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم  
يتب المرأة ومن كان اسلامه تبعها والصبي اذا اسلم والمكره على الاسلام  
ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه بشهادة  
رجلين ثم جعلا كما في شهادة التبعة حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع وحبط  
الاعمال مطلقا لكن اذا اسلم لا يعضها الا اخرج كالكافر الاصل في بطلان ما رواه غيره  
من الحديث فلا يجوز للتابع عنه ان يرد عنه بعد ردة كما في شهادات التولية

اي مجيز المجيب من الطبيب والمخوف المخرج للوقاية  
لعلاء الدين الاسود  
اي يعرف ان الاسلام سبب النجاة من  
وقاية لادن فترتبه في كتاب النجاة  
يرفع فخرنا بغير علمه من دعوى الزيادة

اسلام السكران بغير الردة ولا تبين اذ  
من اول احكام السكران من العقول  
وفي احوالهم مع اسلام السكران وان  
يجزى ولا يقتل كالصبي العاقل كذا في التاثير  
في باب المرتدين من احكام المرتدين

وقد ذكر في اسلام المكره مطلقا لا يقتل كونه حربي  
في كراهة اذنية والنولو الجية والمخاضة وتمة الشاوي  
والنوازيه وخواتمة المفتين والمنظومة وشتر الاحكام  
وسنن جميع لادن ملك فليست فريضة

وفي جامع احوالهم مع اسلام السكران وان  
كذا في التاثير في باب المرتدين من احكام المرتدين  
لعت خدامهم من دس دار من باليكفر  
ومع هذه الوجوه التكاثر احتياطوا ولو  
ثم هدية المكره بين وكذا اسلام المكره اسلام عندنا  
ان كان حريبا وان كان ذنبيا لا يكون اسلاما  
في باب ما يكون كافرا في اذنية اسلام سكران صحيح  
لارذته ولا تبين اذنية وجب على العود الى الاسلام  
ردته لا يصح بالاجماع من جعل الردة حراما  
في العقولين ولو ارتد السكران لا تبين اذنية  
لان الكفر في باب الاعتقاد فلا يفتق من سكران  
سراج الوهاج في حد التوبة واما كراهة السكران كما  
يعلم في الشرح والارض في السماء كلفه بكونه  
في الاسلام وان كان لا يعرف الارض للقسار  
ومحيرة الشرا لا يكون كراهة علمنا فاضحان  
في باب ما يكون كرا

وبيوتة اراء مطلقا وبطلان وقعة مطلقا واذا مات او قتل على رذته  
لم يرث في مقابلة اهل الملة وانما يلقى في حفرة كالكلب ولذا اخرج كراهة الاصل  
الايان تصديق محمد عليه السلام في جميع ما جاء به من الدين ضرورة ولا يكفر احد  
من اهل القبلة الا بتحور ما دخل فيه وحاصل ما ذكره اصحابنا في الفتاوى  
من الفاظ الكفر يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يفتي بما فيه خلاف  
سبب الشيخين ولعنهما كقروان فضل عليا عليهما فمقتنع كذا في الحلاصة  
وفي مناقب الكروى كقروان انكر خلافتها او ابغضها لمحبة النبي صلى الله عليه وسلم  
لها واذا احبت عليا اكثر منها لا يواخذ به انتهى وفي التمهيد بثلث نما بصير  
مرتدا بانكار ما وجب الاقرار به او ذكر الله تعالى او كلامه او احدا من الانبياء بالانكار  
انتهى يقتل المرتد ولو كان اسلامه بالفعل كالصلوة بجماعة وشهود منك  
اتج مع التلبية انكار الردة توبة فاذا شهد واعلى مسلم بالردة وهو منك  
لا يتعرض للتكذيب الشهود والعدول بل لان انكاره توبة ورجوعه كذا في التمهيد  
فان قلت قد قال قبله وتقبل الشهادة بالردة من عدلين فماذا تدر  
قلت ثبوت رذته بالشهادة وانكارها توبة فيثبت احكام التي للمرتد ولو انار  
من حبط الاعمال وبطلان الوقف وبيوتة الردية وقوله لا يتعرض له انما هو  
في مرتد يقتل توبته في الدنيا انما من لا يقتل توبته فانه يقتل كالردة بسبب  
النبي صلى الله عليه وسلم وسبب الشيخين كما قد سناه من سبب الاشياء  
ومن انكر امامة ابي بكر الصديق وخلافه عمر رضي الله عنهما فالاصح انه كافر  
من سبب خواتمة المفتين قبيل فضل المرتد وما كان في كونه كرا اختلاف  
بؤمر قابله بتجديد النكاح والتوبة احتياطا وما كان خطا لا يؤمر الا بالاستغفار  
والرجوع عنه بزازية في الثالث من كتاب الفاظ الكفر وفي فتاوى الصغرى  
الكفر شي عظيم فلا يجعل المؤمن كافرا مني وجبت رواية انه لا يكفر انتهى  
وقال قبله وفي اجماع الاصغر اذا اطلق الرجل كلمة الكفر عمد الكفر لم يعتق الكفر  
قال بعض اصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضمير ولم يعتق الضمير الكفر  
وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح لانه استخف بدينه انتهى وفي الخلاصة  
وغربا اذا كان في كلمة وجوه يوجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير  
في المفتي ان يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسبا للظن بالمسلم زاده التبرية  
الا اذا خرج بارادة موجب للكفر فلا يفتق التأويل حينئذ وفي التاثير فانه  
لا يكفر بالمخلاف لان الكفر نهية في العقوبة فيستدعي نهية في اجنبية ومع الاحتمال  
لانها به بخطاين انتهى واحاصل ان من تكلم بكلمة الكفر مازلا ولا عيبا  
كفر عند الكل ولا اعتبار في اعتقاده كما صرح به فاضحة في فتاواه ومن  
تكلم بها مخطئا او مكرها لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها علما عامدا كقروان الكفر  
ومن تكلم بها اختيارا باجابه لا يكفر فذهب اختلاف والذي تحررنا لا يفتي بتكفير

ويطلق وقعة فان مات قبل ان يجزى  
الوقف كان ميراثه كذا في التاثير  
الكفر بتكذيب محمد عليه السلام في شي ما جاء به  
من الدين ضرورة

رجل اخذ لعة ليفرق بين امرأ وزوجها تلك اللعة قالوا  
هو من يكفر رذته ويقتل اذا كان يعتقد بها انتهى وكان  
يعتقد الشفيع في اللعة لانه كافرا انت اذا كان حربي  
على وجه ان يعتقد نفسه خالقا لا يفعل فان تاب  
عن ذلك وقال خالق كل شي هو الله تعالى ونيز ما كان  
يقول يقتل توبته ولا يقتل وان كان يستعمل السحر  
للجنية والاشجان ولا يعتقد ذلك لا يقتل لا يستعمل  
وساوي كذا في السحر ولا يدرك كيف يفعل ولا يقر به  
قال الاستاذ هو لم يقتل اذا ثبت انه يستعمل  
وذكر بعض الروايات والاشياء باحوط وقال  
القضية ابو التيبث اذا مات السحر قبل وفاته يقتل  
توبته ولا يقتل وان اخذ ثم تاب لا يقتل توبته  
ويقتل وكذا الزنوف الذي يعنى اليكاد والفتوى  
على هذه العقول في احوالهم خطا والاباحة في التاثير  
وكذا في آخر الفصل الاول فحصل منه وفيه فخرج  
بما عليه الفسوف وكذا في الاول من حدود الردية



امكن جعل كلامه على محمل حسن او كان في كفه اختلاف ولور واية ضجيفة فعلى  
 كثر الفاظ الكفر المذكورة لا يغني بالكفر ولقد نزلت نفسي ان لا افتي  
 بشي منها واما مسئلة تكفير اهل البعد المذكورة في الفتاوى فقد تركت بها  
 عمدا لان محلها اصول الدين وقد اوضحها المحقق في المسيرة  
 في باب المنة من سيرة البهاريين ثم ما هو كفو فافا بجبط العمل وبلونه  
 اعادة الحج ووطئ اعراسه زنا وولده في هذه الاحادثة ولد زنا وما فيه اختلاف  
 فان قائله يؤخر بتجديد النكاح والتوبة والرجوع عن ذلك احتباطا  
 في الثامن والتسعين من الفصولين رجل قال للمؤذن حين اذن  
 كذبت بصبر كافرا رجل قال اني احتاج الى كفرة المال محام والكل عدي سواء  
 لا يحكم بكفره سكران ضرب اعراسه فقالت تومسامة نسبت كره مرا  
 جين زني قال لا ثم طلقها ثلثا قالوا يقع الثلث لانه ان لم يكن سكران  
 فالثلث واقع وان كان سكران فردة السكران لا يقع استحسانا يقع  
 الثلث على كل حال اعراسه خالت لزوجها ان لم تطلقني تجتنب نصير تدة  
 هذا اذا ارادت احوال لانها لما ارادت احوال فقد باشرت الكفر وعن ابي نصر  
 ابن سلام اعراسه خالت لزوجها طلقني والاكفوت قال بجدة والنكاح نصرتني  
 اسلم فمات ابوه بعد ذلك فقال ليني لم اسم الى هذا الوقت حتى ارث منه  
 فانه بصيرته لانه معنى الكفر وذلك كفر رجل قال لغيره حمل المكتوبة فقال  
 لا اصلبها اليوم اختلفوا فيه ذكرنا طفي عن محمد رحم الله تعالى انه قال قول الرجل  
 لا اصلب بجملة وجوها اربعة احدها لا اصلب فخصميتها والثانية لا اصلب بقولك فقد  
 اعرس من هو خير منك والثالثة لا اصلب فساو مجانته فحق هذه الوجوه الثلاثة  
 لا يكفر الرابع لا اصلب فليس يجب على الصلوة ولم اوجرها بعينه حودها فخصم  
 كافرا قال الساطفي فعلى هذا اذا اطلق وقال لا اصلب لا يكفر لان اللفظ محتمل  
 في فصل ما يكون كفا من السلم وما لا يكون من الحائبة اذا اصلب الى غير القبلة قال  
 ابو حنيفة رحمه الله تعالى هو كافر وكذا اذا اصلب بغير طهارة او صلى مع الثوب  
 النجس قال القاضي الامام ركن الاسلام على السفي لوصلي الى غير القبلة  
 منعذ او مع الثوب النجس منعذ لا يكفر ولو صلى بغير وضوء منعذ لا يكفر قال  
 الصدر السديد وبناء خذ وفي الحائبة وفي ظاهرها رواية لا يكفر قال رضي الله  
 واما اختلافوا فيما اذا لم يكن عليه وجه الاستخفاف بالدين فان كان عليه وجه  
 الاستخفاف بالدين ينبغي ان يكون كوا عند الكل وفي كتاب النحر اذا تخرى  
 ووقع تحية على جهته وترك الجبهة وحمل الى جهته النحر روى عن ابي حنيفة  
 انه قال احشني عليه الكفر لا عارضه عن القبلة واختلف المشايخ في كفه قال  
 شمس الائمة المحلوان الاظهر انه اذا صلى الى غير القبلة على وجه الاستهزاء  
 او الاستخفاف بجبهه كافرا تارة فانه كتاب الحكم المندرج في فصل ما يتعلق بالصلاة والركعة بوجوبه

لوج

وفي الحائبة كذا روى في نسخة واحدة في النوار  
 وذكر سمس الائمة المحلوان في ايمان اجماعه لوصلي بغير طهارة  
 لا يكفر مسلك  
 وفي الحائبة في باب ما يكون كوا في السلم وما لا يكون  
 وذكر سمس الائمة المحلوان في ايمان اجماعه لوصلي بغير طهارة  
 ولم يكفر اذ قال سمس الائمة المحلوان بكونه كافرا عند الكثر  
 المساج مسلك

مستند  
 القصة

قبل الرجل

قبل لرجل اعطدر هما المصالح المسجد واحضر المسجد ولا يعطى الدرهم فقال له  
 في المسجد لا يكفر ولكن يعززل على ان اللفظ اذا لم يكن كوا الكفر فيه ترك  
 ادب بالفتح يعززل في التابع من كتاب الفاظ تكون اسلاما او كفا في البرازية  
 ارتكب معصية صغيرة فقال قائل نب فقال ماذا صنعت حتى اتوب بكفر  
 من اجل الزبور مات غلامه فقال يا رب تاء خذ من له واحد ولا تاء خذ من له  
 عشرة وانا اجتهد في جمع المال لا يكفر لانه لم يصف الله تعالى بظلم لان الظلم  
 ان تاء خذ ما ليس له وله الدنيا والاخرة فيما يكون خطاء من كتاب الفاظ  
 يكون اسلاما او كفا في البرازية طلب منه درهم وقال اعطلي في الدنيا  
 فانه لا درهم في الاخرة فقال اعطه عشرة اخرى وخذها مني في دار الاخرة او  
 اعطيك في الاخرة كفر في الاصح قال اعطني حتى والا اخذتك به يوم القيمة  
 فقال آيتن تجدني يوم القيمة لا يكفر من قبيل المحل الزبور مخصصا من قال  
 لداين العشرة اعطني عشرة اخرى تاء خذ يوم القيمة عشرين كفر  
 قاضيخان قبيل باب الردة ملخصا ومرجا رجل قال لا اخذ مني معي  
 الى الشريعة فقال تاسياده نيا ري نروم بكفر خلاصة في جملتي الثاني  
 من الفصل الثاني من الفاظ الكفر وكذا في البرازية ويكفر بقوله فلا تيموت  
 بهذا المرض عند البعض بحج الرايق في باب الردة ويكفر بقول المعنذر  
 لغيره كنت كافرا فاسلمت عند بعضهم وقيل لا بحج الرايق وفي مجموع  
 السوارز قبيل لرجل شرب الخمر فقال خوشن او ردم لا يكفر وكذا في جمع  
 الكعاصي تارة فانية في احكام المندرج في فصل في كلام الفقه  
 من استحل ما حرم الله تعالى على وجه الظن لا يكفر واما يكفر اذا اعتقد احرام  
 حلالا لا اذا ظنه حلالا بحج الرايق في المحمود وفي باب الوطئ الذي يوجب  
 غضب المخير وقال هذا حلال قال لا يكفر سئل ايضا غضب طعنا فقال  
 عند اكله بسم الله قال لا يكفر وذكره عند شرب الخمر على وجه الاستخفاف  
 بكفر وكذا عند الزنا حبيبة فيما يكفر وما لا يكفر ولو غشي ان لا يكون  
 نبي في الانبياء عليهم السلام لا يكفر الا اذا ذكره على سبيل الاستخفاف  
 او على سبيل العداوة برازية في الثالث من الفاظ الكفر ولو غشي  
 ان الاكل فوق الشبع لا يكون حراما كان كافرا لان اباحته لا يبين بالحكمة  
 فاضبحان فيما يكون كفا من السلم وما لا يكون ولو غشي انه لا يحرم الزنا  
 او الظلم او القتل بغير حق او اللواط قال الشيخ الامام ابو بكر الباسخي  
 هو كافر لان اطلاق هذه الافعال خروج من الحكمة والعدل من اجل الزور  
 قبل فوكها لزوجها انت عدي كالتة فليس بكفر لانها تعني بكفا لفة  
 في الطاعة حتى لو غشت انه مسخى العباداة تكفر فني من كتاب  
 السيرة في النوع الثالث من باب ما يكفر به الانسان

نفا انظر المسجد لهم

وفي الحائبة اذا غشي الرجل نبي الانبياء ان لا يكون نبييا  
 قالوا اراد به انه لو لم يبعث نبييا لا يكون كافرا  
 عن الحكمة لا يكون كفا



وضع قلندر الجوسني على رأسه قال بعض المشايخ بكفره وقال بعضهم لا  
 وبعض المتأخرين قالوا لو بضره لرفع الرادوا غيره بان كانت البقرة  
 لا نقطية اللون بدونها لبادس به والقصاص بكفره وما ذكره من الضرورة  
 ليس بشئ اذ يمكن ان يمتزجها ويخرجها عنه تلك الهيئة حتى يصير شبيهة  
 لبديف فخرج ضرر البقرة عن نفسه في الثالث والثلاثين من الفصولين  
 قال لخصم حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال خصمه من بصره ككفرهم بشرع  
 لا بكفر عند بعضهم ولا بكفر عند الآخرين ببرازيه في الثاني من الفصولين  
 لو قال من بصره ككفرهم في حكم قال الحاكم عبد الرحمن ان كان حارده فسادا وخلق  
 وترك الشرع وانتباع الرسم لارز الشرع لا بكفر خلاصة في الثاني من الفصولين  
الكفر وكذا في البرازية غضب على فته او ولدته فنجعل بضره ضرا بشرا  
 فقبل الله لئلا يسلم قال لا افي عند الكرم لو تغمده كفر لا يغلط  
 وذكر الفضلي ان من اجاب احدا انه حبيب الله لم يستعجب من لا بكفر قال  
 بعض المشايخ لو قبل له السن يسلم فقال لا لا بكفر او نعتاه عند الناس  
 ان افعاله ليست افعال المسلمين ففعله حبيب الله لم يستعجب من لا بكفر  
 ابعده من هذا قالت لزوجة ابليس حبة ولا دين الاسلام نرضى مخلوق  
 مع الجانب فقال الزوج لبس حبة ولا دين الاسلام قتل بكفر  
 وهذا استدلال المسئلة الاولى في الثامن والثلاثين من الفصولين  
 قال لا تخشى الله فقال لا قبل ان في معصية فخره وحدوه وقال  
 ذلك كفو وفي امر لا يخاف من الله تعالى لا ببرازيه في الثاني من الفصولين  
 ولو قال مسلم اجنبت يا كافرا ولا جنبية يا كافرا ولم يقل المخاطب  
 شيئا او قال لامرأته يا كافرا ولم يقل المرأة شيئا او قالت المرأة  
 لزوجها يا كافرا ولم يقل الزوج شيئا كان الفقيه ابو بكر الاعشى الباهي يقول  
 بكفر هذا القابل وقال غيره من مشايخ البايع لا يكون فاتفقت هذه المسئلة  
 بخاري واجاب بعض ائمة بخاري انه يكون فرجع الجواب الى بايع من افي  
 بخلاف الفقيه ابو بكر فرجع الى قول وعلى قياس المسئلة التي تقدم ذكرها  
 ينبغي ان لا بكفر هذا القابل على قول الفقيه ابي الليث وبعض ائمة بخاري  
 والتمسار للفتور في جنس هذه المسائل ان القابل يمثل هذه المقالات  
 ان كان اراد التسم ولا يعتقد كافر الا بكفر وان كان يعتقد كافرا  
 فخالبه بهذا بناء على اعتقاده انه كافر بكفر لانه لا يعتقد المسلم كافرا  
 فقد اعتقد دين الاسلام كفا ومن اعتقد دين الاسلام كفا بكفر  
 في الثاني والاربعين من مسائل الرند بن من المحيط الرمانى  
 مصباح الدين ولو قال لغيره يا كافرا ولم يقل المخاطب شيئا كان  
 الفقيه ابو بكر الاعشى الباهي يقول بكفر القابل وقال غيره من مشايخ البايع لا بكفر

والتمسار للفتور

والمختار للصوى انه ان اراد التسم ولا يعتقد كافر الا بكفر وان كان  
 يعتقد كافر فخالبه بهذا بناء على اعتقاده انه كافر بكفر منتخب تارة خاتمة  
 من احكام الرند بن وكذا في العبادية ومن قبل الارز للسلطان لا بكفر  
 لانه يبريد به التسمية لا العبادة وكذا اذا قبل بين يدي الظالم لا بكفر  
مختار التنازل في الكرامية في فصل فيما يوجب الكفر وفي الوافات  
 حكى عن ابي حفص الكبي ان رجلا عبد الله تعالى عشرين سنة ثم جاء  
 يوم النير وجاهدى بعض المشركين ببضعة يريد به تعظيم ذلك اليوم  
 ففقد كره الله تعالى واحبط عمله وهذا بخلاف ما لو اخذ مشرك دعوة  
 لمخلق شعر رأس صبيته ودعى الناس الى ذلك فحضر المسلمون دعومته  
 واهدى اليه شيئا لا بكفر وفي الخاتمة والاول ان لا يفعل ولا يوافقهم  
 على مثل ذلك وقبلة محاربة حكى ان واحدا من مجوس سر بل كان كثير المال  
 حسن التعمد للفقراء من المسلمين وكان ينفق على ما يجد المسلمين  
 ويبعث اليهم هدايا ومناجاة يسرع به فدعى الناس حرة الى دعوة اتخذها لمخلق  
 رأس ولده وجزءا من صبيته فشهد دعومته كثير من اهل الاسلام واهدى  
 اليه بعضهم فعرض ذلك على مفتيهم فكتب الى استاذ شيخ الاسلام  
 على السفري ان ادركت اهل بلدك فقد ارتدوا وشهدوا شعار اهل  
 الجوس وقض عليه القضية فكتب اليه شيخ الاسلام ان اجابه دعوة  
 اهل الذمة مطلق في الشرع ومجازاة المحسن بالاحسان في المروءة والكرم  
 وحلق الرأس ليس من شعار اهل الضلالة واحكم بردة اهل الاسلام بذلك  
 القدر غير ممكن والاولى لاهل الاسلام ان لا يوافقهم على مثل هذه الاحوال  
 في الثاني والعشرين من احكام الرند بن من التنازل خاتمة ولو قال النصري  
 مسلم اناسم مثلك يكون مسلما بخلاف ما لو قال اناسم ولم يقل مثلك  
 وقال حسن بن زياد اذا قبل له من اسلم فقال اسلمت فهذا اسلام لا جبر  
 خزانة الاكمل في احوال البر وعن ابي حنيفة رجم الله تعالى ان يصير مسلما  
 بقوله اناسم ظهيرة في البر وكذا في البرازية قال اناسم مثلك  
 او من مسلم او قال نصري اقررت بالله او بما جاء من عند الله وترك  
 النصرانية يكون مسلما منية الكبرى في البر ولو قال مسلم دينك حق  
 لا يصير مسلما وقيل يصير مسلما الا اذا قال لا ولكن لا ومن به في اواخر الفاظ  
 الكفر من البرازية وعن ابن زياد وقيل لذي اسلم فقال اسلمت  
 فهو مسلم كذا عن علمائنا ببرازية في الرابع من البرازية خاتمة  
**كتاب الكرامية والاحسان** اذا قال الكافر لمسلم علمني  
 القرآن فلا يباس بان يعلمه ويفقهه في الدين لكن لا يمس المصحف وان  
 اغتسل ثم لا يباس به خزانة المصنفين في الكرامية وتعلم علم النجوم

مسلم ونصري تارة خاتمة خاتمة فقبل ان يصير مسلما  
 تارة نصري فقال نصري اناسم لا يصير مسلما الا اذا  
 قال اناسم مثلك وينبغي ان يصير مسلما لانه اخذ الكلام  
 جوابا للكلام عليه وعن الامام انه يصير مسلما باناسم  
 هذا ما في الظهيرة والبرازية والفتور  
 وفي التنازل خاتمة نصري اناسم لا يصير مسلما الا اذا  
 اناسم مثلك فليتنازل عن الفتور كذا في خطبة الرند بن  
 ولو قال نصري اناسم او قال اسلمت لا يكفر  
 باسلامه لانهم يقولون اناسم يكون للمسلم مستمرا  
 على الحق فاذا قال اناسم يسئل عنه ان قال روت به  
 ترك دين النصرانية او اليهودية والدخول في دين الاسلام  
 يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك فقبل وان قال ارتد  
 اني مسلم وانا على الحق لم يكن مسلما فان لم يسئل عنه  
 حتى صلى جماعة في المسجد كان مسلما وان مات يصلي  
 فان مات قبل ان يسئل وقبل ان يصلي جماعة فليس  
 وعن الحسن بن زياد اذا قال الرجل لذي اسلم وقال اسلمت  
 كان اسلاما لانه خاطبه بحجاب ما كلفه به فيكون مسلما  
 في باب ما يكون مسلما  
 من الكرامية والاحسان



لعرفة القبلة واوقات الصلوة لا بأس به والزيادة حرام وقيل في تأويل  
قوله تعالى وجعلناهم أرواحا مطهين ارجعناهم سبيها للكذب  
المتحيزين اطلق اسم الشيطان على الماتم وسقى هذا بانه رجس من رجس  
بالغيب قيل في تفسيره ان العالم من كرامته البرازية وفي الغناوى  
قراءة القرآن في القبور عند الخيفة نكره وعند محمد لا نكره قال الشيخ  
ومشايخنا اخذوا بقول محمد وحكى عن الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن  
الفضل البخاري ان القراءة على المقابر اذا اخفى ولم يجهر لا يكره ولا بأس بها  
وانما يكره قراءة القرآن في المقبرة جهرا فانما المخافة فلا بأس به وان ختم  
وكان العقبه ابو اسحق الكاظم حكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن ابي نعيم  
انه قال لا بأس بان يقرأ على المقابر سورة الملك سوا اخفى او جهر  
واما غيرهما فانه لا يقرأ في المقابر ولم يفرق بين الجهر والخفية لان الاثر فيه  
ورود وحكى عن ابي بكر بن ابي سعيد انه قال نسيحت عندنا زيارة القبور  
وقراءة سورة الاخلاص فل هو الله احد سبع مرات فانه يلفظ ان من  
قرأها سبع مرات ان كان ذلك الميت غير مغفور له يغفر له وان كان  
مغفورا له غفر له هذا القارى ووجب ذنوبه من الميت في الرابع من كرامته  
الحيط البرهانى **قلت** لا يقرأ جهرا عند المتغلبين بالاعمال والجمعة  
القرآن ان لا يقرأ في السوق وفي موضع اللغو في باب القراءة في كرامته القنية  
الجلوس للمصيبة ثلاثة ايام رخصة والترك حسن وبكره اتخاذ الضيافة  
ثلاثة ايام واكلها لا نكرها مشروعة للتسور مات فاجلس وارثه  
من يقرأ القرآن لا بأس به وبه اخذ بعض الشايخ ولا بأس بزيارتها  
بشرط ان لا يبطأ بها وبكره الصافي اللوح بها والكتابة عليها ولا يبنى  
عليه بيت ولا يحضض ولا يطيق بالالوان وبكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول  
او الثالث وبعد السبوع والاعباد ونقل الطعام الى القبور في الموسم واتخاذ  
الدعوة بقراءة القرآن وجع الصلحاء والقرآن الختم او قراءة سورة الانعام  
او الاخلاص فالحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل التذكير  
في الخامس والعشرين من صلوة البرازية الصلوة في اتحاف ان لم يكن  
فيها تماثيل ومكانه طاهر لا يكره وكان اسماعيل الزاهد يصلي فيه في خدام  
في نوع فيما يكره وما لا يكره من صلوة البرازية ولا يكره قيام الحارس  
في المسجد من دخل عليه تعظيما له من كرامته القنية رجل اوصى  
بان يدفن كنبه قال ابن مقاتل لا يجوز ان يدفن كنبه الا ان يكون شيئا  
لا يضرهم منه احد شيئا او فيها فساد فينبغي ان تدفن فان كانت  
كتب الرسائل وفيها اسم الله تعالى واستغنى عنها صاحبها ويجب  
ان لا يقرأ قال احب البناء ان نعى ما كان فيها من اسم الله تعالى ثم يقرأها

او يقرأها على الماء

او يقرأها في الماء العظيم او دفنها في ارض طاهرة لا يثبت لها احد كان  
ذلك حراما ولا احب ان يحرق بالشارع ما كان فيها من اسم الله تعالى  
والانبياء والملائكة وعن بعض العلماء رجل اوصى بان يباع كنبه  
ما كان خارجا عن العلم ويوقف كنب العلم ففقد كنبه وكان  
فيها كنب الكلام فكتبوا اليه ابي قاسم الصفار ان كنب الكلام هل  
يكون من كنب العلم حتى يوقف مع كنب العلم فاجاب ان كنب  
الكلام يباع لانه خارج عن العلم في سائر مختلفة من وصايا الخاتمة  
رويته سبحانه وتعالى في المنام جوزه ركن الاسلام الصفار وكثير من  
المتصوفة واكثر من شايخ سمرقند ومحققوا مشايخ خوارزم لم يجزوه  
حتى قال علم الهندي مدعيه شتر من عابد الوش ان الذي في المنام  
خلال ومثان والله سبحانه وتعالى منزله عنه في نوع في السلام الثاني  
من كرامته البرازية من قبل يد غيره فسي اذا كان ذا علم وشرف  
كذا في مكفرات الظهيرية ويدخل السلطان العادل الامير تحت في الثغر  
يكره معاشرته من لا يصلي الفرض ولو كانت زوجته اذا كان الزوج  
لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرته كذا في نفقات الظهيرية الخلف  
في الوعد حرام كذا في المحبة الذميمة وفي القنية وعده ان ياءنه فلم  
ياءنه لا يأنم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كما في كفالة البرازية  
وفي بيع الوفاء كما ذكره الزيلعي استخدام البنين بلا اجرة حرام ولو لاجله  
ومعناه الا لانه وفيما اذا ارسله المصطفى لاحتضار شريكه كما في القنية  
ليس له جبر الخالص حرام على الرجل الا دفع القفل وكذا في اخذ ادى  
وغاية البيان ولا يجوز الخالص في الحرب عنده حرام على السالف فله  
حرم عليه فعل بولده الصغير فلا يجوز ان يسقيه خمر او لان يلبس حراما  
ولا ان يخطب يده بحناء او رجله ولا اجلاس الصغير لغايط او بول  
مستقبلا او مسندبرا الخلو بالاجنب حرام الا للمأزنة مدونة هربت  
ودخلت حرة وفيما اذا كانت مجوزا شوها وفيما اذا كان بينه واحبا  
في بيت الخلو بالحرم مباحة الا لاخت من الرضاع والصرة الثانية  
ومن مات على الكفر ابيع لعنه الا الذي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
لنبوت ان الله تعالى احياهما حتى آتاه كذا في مناقب الكردي  
استماع القرآن اثوب من قراءته كذا في منظومة ابن وهبان  
اشباه في كتاب الحظ والاباحة جامع التوامع اشترى الزوج طعاما  
او كسوة من مال خبيث جاز للمرأة اكلها ولبسها والاشتم على الزوج اشترى  
جارية بنوب مفصوب لا يحل له قبل اداء الضمان ولو تزوج احراره بنوب  
مفصوب لا يحل له قبل اداء الضمان من مضى في التامر فانه تغلق التاسع

الظاهر ان لفظه في قوله لا يحل في صورة مدونة لا يثبت  
عليه النبوة العترة فليست اصل  
وهو لغير ان الزوج بالنبوة المفصوب واشترائه  
مدونة النبوة ومنه يعلم الفرق بين النبوة والثوب

بكاله والظاهر ان لفظه في قوله لا يحل في صورة مدونة لا يثبت  
عليه النبوة العترة فليست اصل  
وهو لغير ان الزوج بالنبوة المفصوب واشترائه  
مدونة النبوة ومنه يعلم الفرق بين النبوة والثوب



اشترى بالقد المفضوب جارية واوثبها وتزوج امرأة حل له ولطى امرأته ليس  
 الثوب ذكره في المتن ولواشترى بالثوب المفضوب لاجل له ولو تزوج  
 على الثوب المفضوب يحل فيه غصب البراءة فيما قبل من كل وجه من وجهه  
 غصب طوعا او مضطرا حتى صار بالمضغ من كل مكانا ابتلعه ابتلعه حلالا  
 عند ايجته رحمه الله تعالى وعندهما لا بناء على ان عن ايجته ينظر الطبيب  
 الملك وعندهما اذا البذل وفي العنابة والمخاراة لاجل الملوذ القمان  
 او قضى القاضي عليه بالفنجان في الخامس والعشرين من فتاوى الصوفية  
 رجل كتب حلالا من حرام لم يشترى شيئا وهذا على وجه اعلان دفع  
 تلك الدراهم الى النبايع او لا ثم اشترى منه ببتك الدراهم واشترى  
 قبل الدفع ببتك الدراهم ودفعها واشترى قبل الدفع ببتك الدراهم  
 ودفع غير ما اشترى مطلقا ودفع الدراهم واشترى بدراهم اخ  
 ودفع تلك الدراهم قال ابو نصر بطيب له فلا يجب عليه ان يتصدق  
 الا في الوجه الاول واليه ذهب الفقهاء ابو الليث لكن هذا خلا فظاهر  
 الرواية فانه نص في اجماع اذا غصب الفاء واشترى بها جارية وابعرها  
 بالفين يتصدق في الزيج وقال ابو الحسن الكرخي في الوجه الاول وفي الثاني  
 لا يطيب له ويتصدق وفي الوجه الثالث والرابع والاحاسن  
 بطيب وقال ابو بكر لا يطيب له ويجب عليه ان يتصدق في الوجه كله  
 لكن الفتوى اليوم على قول الكرخي دفعا للحرج عن الناس في فصل  
 الشراء بالمال حرام في الفصل السابع من مجموع الفتاوى خانية وكذا في نسخة الفتاوى  
 روى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى قال فمن اشترى امة ووطئها حراما  
 ثم استخف ان وطئها حلالا له ولا يقطع احصائه وعلى قول ابي حنيفة  
 وحده حراما الله تعالى حرام الا انه لا ثم عليه نانا خانية في كتاب النجوم  
 وفي الخبر اشترى الرجل جارية وهي لغية البايع او ثوبا وهو لغية البايع  
 فوطئ الرجل جارية او لبس الثوب وهو لا يعلم ثم علم فوطئ على المشد  
 انهم روى ابو حفص عن محمد انه قال الجماع واللبس حرام الا ان يوضع الاثم  
 في المحيط وان تزوج امرأة ثم نسي ان يمسها منكونة الغيرة وقد كان  
 المتزوج وطئها ينبغي ان يكون على هذا القياس من غير ان يكون له ثوبا  
 في فصل الاول ورث امة ابيه وهو لا يعلم بوطئها اياها فان ثوبا  
 بيتا لم يوطئها منكر ابيه الزاهدي في فصل الوطئ  
 لا بأس للرجل ان ينظر من امة وابنته البالغة واهنته وكل ذات  
 رحم محرم منه كاجرات واولاد الاولاد والعمات والخالوات الشرعية  
 وصدرها ورأسها وشدتها وعضدها وساقها ولا ينظر الى ظهرها وبطنها  
 ولا ماسترتها الى ان يجاوز الركبة وكذا الى كل ذات رحم محرم برضاها

وجه الفرق على ما ذكره في مجموع الفتاوى ان المفضوب من ثوبا  
 فاذا اشترى جارية او ثوبا بدراهم مفضوبة فاقضت الدراهم  
 لا يفسد البيع ولا يجارية والثوب لانه يبيح البيع بالدراهم  
 ويبيح الثوبين واذا اشترى الثوب المفضوب جارية  
 لا يجزى الوطئ حتى يفسد لان الثوب من ثوبا ولا يفسد  
 بفسد البيع فلا يجزى الوطئ لانه ملكها ملكا فاشترى ثوبا  
 سدد بخطه للرحوم

وقال ابو يوسف اجماع حلال وهو ما جاور  
 في انبان بجارية كذا في كراهية  
 الدخيلة

اذا تزوج امرأة ثم نسي ان يمسها منكونة الغيرة  
 وقد كان الزوج وكثيرا فينبغي ان يكون على هذا  
 الخلاف كذا في الخبر من كتاب الكراهية  
 في اوامر الفصل الرابع والثلاثين

او صهر بغير زوجة الاب واجتدوا ان علا وزوجة الابح واولاد الاولاد  
 وان سفلوا وابنة المرأة المدخول بامر فان لم يدخل بها فهي كالاجنبية  
 وان كانت حرة المصاهرة بالزنا اختلصوا قسرا قال بعضهم لا يثبت فيها  
 اباة المس والنظر قال شمس الائمة الشرس ثبت اباة المس والنظر  
 بثبوت حرمه المؤبد في باب ما يكره المس والنظر من خط النابا حرة  
 اذا بلغ الصبي عشر الا بتمام مع امة واخوته وامراه الا باعرا منه وجارية  
 بزازية في الفصل التاسع من الكراهية والكسوة بقدر ما يستر عورت  
 ويوارى وجهه ويدفع عنه الحر والبرد فرض وسر العورة واخذ الزينة مستحب  
 ولبس الثياب الجميلة للتزويج والتجمل مباح والمكبر والاشتر والبطر مكروه  
 وبسبب لبس الثياب الابيض وكبره لبس الثوب الاحمر والعصفر  
 والسمرة في لبس العامة ولبس العامة بين الكتفين الى وسط الظهر  
 وقيل مقدار رشف وقيل الى موضع الجلوس قيل باب معرفة الكلام  
 من الكتاب الكسب في الوجيز ومن اخذ من السلطان الا حراما فحق  
 اخذ حرمه في الاخرة لصاحب الحق مع السلطان ومع القابض ان لم يخط السلطان  
 وبعد اخط عند الامام يكون مع السلطان لا غير في اوامر لوج او غير ما  
 شئ من قضاء البرازية لور شاه لبسوا امة عند السلطان لم يحل له  
 الا اذا اقام بعبودية المسلمين يجب بالمال فلا يحل اخذ المال عليه  
 واحيلة ان يقول ذلك الرجل استاء جنة يوما الى الليل بديل معلوم  
 فيستاء جنة فيصبح ثم يستاء جنة مستاء جنة استعمل في ذلك العمل وفي علم آخر  
 قيل الثاني من القصولين وفي اخانية ان طلب منه ان يسوي امة  
 ولم يذكر الرشوة ثم اعطاه بعد ما سوي اخذت فوافيه قال بعضهم  
 لا يحل له ان ياءخذوه وقال بعضهم يحل وهو الصحيح في التاسع  
 من كتاب ادب القاضي من النانا خانية دفع الرشوة لدفع الظلم  
 امر جازي مسائل متفرقة من مختارات النوازل امرأة وضعت  
 ملائمتها فاجازت امرأة اخرى وضعت ملائمتها ثم جاءت الاولى  
 فاخذت ملاة الثانية فذهبت لا ينبغي للشانية ان تنتفع بالملاة  
 الاولى لانه انتفاع بملك الغير فان ارادت ان تنتفع بها قالوا ينبغي ان يتصدق  
 بها على ابنتها ان كانت فقيرة على نية ان يكون ثواب الصدقة لصاحبها  
 ان رضيت ثم تهب الابنة الملاة منها فيسرها الانتفاع بها لانه لا يجر له  
 اللقطة فكان سبيلها النصف وان كانت غنية لاجل لها الانتفاع  
 بها في المكعب اذا سرق ونكرت له عوض من احوال كتاب اللقطة في اخانية  
 سئل عن الدجاج الى الف في الماء حال الغليان كبنت ريش قبل شق بطنه  
 هل يتجنس اجاب يتجنس ولكن يغسل بالماء ثلاث مرات فيطهر فتاوى النجوم



قال لما وثقنا بكما في شجاركم او الامانة للخدمة لانهم يؤدى الى المحلوة بالاجنبية  
وانه منتهى عنه وتاء وسيله ما ذكره في النوازل انه اذا اتهمت نفسها من في  
عبدالابكره وانما يكره بها اذا خلا بها وبه بغنى في اول الخطر والباحة  
من اجارات البرازية فقير محتاج معه درهم فاراد ان يوشق الفقراء  
على نفسه ان علم انه يصير على السدة فلا يشار بفضل والا فلا اتفاق  
على نفسه افضل فيما منع الرجوع فزينة المنية ولو دفع الى رجل درهم  
ليفرقه الى الفقراء ليس له ان يادخه منه لنفسه فانما يكره في المسح  
اذ لم يدفع من العارية **ظلم** لا يجوز مقاطعة سوق النحاسين وغيره  
ولا كتابة الوثيقة مبرها وفي كتابة الشهادة فيه وفي استغلال  
ذلك مخاطرة الكفر في المسائل المتفرقة من كراهية القسبة رجل  
يبيع على طريق العاقبة ويشترى قال بعضهم ان كان الطريق  
واسعا لا يتضرر بمقوده لا بائس بالشراء منه وقال بعضهم لا يكره  
الشراء منه على كل حال وقال بعضهم لا يشترى منه على كل حال  
لان القعود على الطريق بغير عذر مكره ولهذا الوجهين ان  
وهلك كانت ضامنا فالشراء منه يكون حلالا على المعصية واعانة  
على ذلك في فصل ما يخرج عن الضمان في بيع العاصم والخائبة  
الغش حرام فلا يجوز اعطاء الزنوف لداين ولا بيع العروض  
المفشوشة بلبايات الا في شراء الاسير من دار الحرب والثانية  
في اعطاء الجعل يجوز له اعطاء الزنوف والسوقة وهما في واقعات  
احكامي من شراء السيرة القسوى في حق اجامل عنه لئلا يجزى في حق  
المجترم كذا في قضاء الخائب اشباه في الخطر والاباحة  
مسلم له اتم ذنبيه واب دني ليس للمسلم ان يقوده الى البيعة  
ويقوده عن البيعة الى منزله وهذا كما لا يحل للمسلم حمل امر الى التحل  
للتخليل لكن يحمل التحل الى التحل ولا يحمل الجيفة الى الهرة وله ان يحمل  
الهرة الى الجيفة اخبر بخائبة **كتاب النكاح**  
وفي شريعتنا العشرة افضل من العزلة كما قال عليه السلام لا يهابة  
في الاسلام مبسوط خسر في اويل النكاح **ط** ان **شط** حصل  
ينعقد النكاح بمجرد لفظ الاعطاء اختلف المتأخر فلا بد من زيادة  
قوله بنى عند لفظ الاعطاء ليصير متفقا عليه **ط** ولو قال بنى في  
دادى فبعض من اخرج بلخ جعلوه استنفا ما وبعضهم امرا قال عمر بن  
ومعنى الامر اخرج في العرف قلت فلهذا يدل على ان الاستنفا مية  
لا ينعقد في **شط** قال له هل اعطيتها فقال اعطيت فان كانت  
المجلس للوعود فوعد وان كان للعقد النكاح فكل من كان له النكاح في العزلة

ولفظ الامر

ولفظ الامر في النكاح ايجاب وقد ذكرناه وكذلك في الطلاق اذا قالت المرأة  
طالقني على الف فقال طلقت كانتا ثانيا وكذا في الخلع مراد النكاح  
ولفظ الامر كذا الدم وبردم ليس بصريح موضوع للنكاح والعقد  
لا بد من قربته نذل عليه وهي اما الخطبة واما حصة المهر واما  
بدون احد هما ان جرى بينهم ان يعقدوا عقد النكاح جاز كذا ذكره صاحب  
القدرى من نكاح جامع الفتاوى العقد الذي يجري بين التكميل  
باصطلاحهم وعرفهم قول الولي للخطيب وبردم يقول الخطيب الدم  
معنى هذا اللفظ اعطيت بنتي بالشرة الذي بينك وبينى ويقول  
الخطيب قبلت ويستمرن على هذه الخطبة وشروطهم ثم يادخون  
من الخطيب في هذه الحالة فربما يسمون بالخلق معناه حق الزينة  
ويكون ذلك لا يبرها ويعطى دراهم ايضا يسمون سودا حق معناه  
حق الارضاع ويكون ذلك لا يبرها ويعطى ايضا دراهم ويسمونه قفنا ليق  
معناه حق القباي ويكون ذلك لا يبرها وكل شئ بدفعها  
الخطيب اليهم من الدراهم والخييل والنياب بشرط جريان العقد  
بينهم في المستقبل فمحل انعقد النكاح باللفظين اوليين وهما الزوج  
والاب ان يرجع في المدفوع المذكور وهو الفرس والدراهم والنياب  
وغير ذلك بعد جريان العقد ام لا قال الشافعي لا ينعقد النكاح  
باللفظين الاولين المذكورين بين البيه بغير حق الدية رجاء النكاح  
فله الرجوع فيه بالشرة هذا ما قاله اصحاب ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
وكذلك قال شمس لا ينعقد النكاح لا ينعقد وما دفعه الى هؤلاء قبل  
العقد فله الرجوع فيه سواء جرى العقد ولا وكذا يقول اصحاب  
الشافعي لا ينعقد النكاح باللفظ الاول وهو قول الولي وبردم وقول  
الخطيب الدم وكل شئ ارسله الخطيب الى بيت الخطوبة من طعام  
يتسارع اليه الفاد فهو مدية مطلقة ليس له الرجوع في شئ منها  
وما يبرسه ذلك كالدراهم والخييل والنياب فهو مقبدة بشرط  
جريان العقد في المستقبل هذا هو المعروف في عرف النكاح ومن تجاوز  
من المسلمين في بلاد الروم والهندية من الدراهم وغيرها باقية على ملك  
الخطيب لان يطالب بها من قبضها فله المبسوط رجل تزوج  
امراة على ان يطلبا لى او على ان امرها في الطلاق بهما ذكر محمد  
في اجماع الصغرة انه يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الا بهما  
وذكره في الفتاوى من حسن بن زياد واذا تزوج امرأة على ان يبرها  
طالق الى عشرة ايام او على ان يكون الا بهما بعد عشرة ايام والنكاح  
جائز والطلاق باطل ولا يملك امرها قال الفقهاء ان البيت هذا اذا تزوج

الحاصل في هذا ان كل عقد يصح الواحدة فيه وكما ان كل عقد يصح  
بتم باللفظ الواحد وكل عقد لا يصح الواحدة فيه كذا في كتابين  
لا يتم باللفظ الواحد بل يتوقف على قول الاخر قالوا قال بعض  
عبدك البت فقال بعت لا يتم ما لم يقل الاخر قبلت وكذا  
لو قال الاخر اقبل فقال قبلت لا يتم ولو قال الاخر اقبل  
فقلت مني فقالت زوجت وان لم يقل الاخر قبلت  
او قال الزوج اقبل لغيره فقلت لا يتم فلا يبرها مال عليه فقال  
قلت او قال لمعه اقبل فقلت مني فقالت مني فقالت  
او قال لرجل مبيعك فقال مبيعك فقال مبيعك او قال  
نصدق به على فقال فعلت فقلت فقلت وان لم يقل الاخر  
قبلت من الزينة في فضل الولي من الزينة

الواحد لا يبرها في العقد لا في سله ذكرها  
في التوكيل بالبيع والاشارة

ولو ارسل الرجل سولا او كتب اليه ان تزوجه  
على كذا فقبلت فقبلت محنة الشاهد ان سمعهم  
الرسول او قرأ الكتاب عليه فقبلت جاز  
وان لم يسمع كلام الرسول او لم يقرأ الكتاب  
عليه فقبلت لا يجوز وقال ابو يوسف يجوز  
في شئ من كتاب النكاح فقبلت  
الاول من الباب الاول



فقال تزوجتك على انك طالق وان ابتداء المرأة فقال تزوجت  
 نفسي منك على اني طالق او على ان يكون الامر سري او اطلق نفسي  
 كما شئت فقال الرجل قبلت جازا النكاح ويقع الطلاق ويكون الامر  
 سري بالامر السري اذ كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل  
 النكاح فلا يقع اما اذا كانت البداية من قبل المرأة بصيرة التفويض  
 بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت واجاب يتفق  
 اعادة ما في السؤال فصار كأنه قال قبلت على انك طالق او على  
 ان يكون الامر سريك فبصرفه من بعد النكاح في ارايل فصل  
 النكاح على الشروط من اخصانية ولو تزوج امرأة بشهادة ابنه  
 من غير ما اوجب بشهادة ابنه من غير ما يجوز وان تزوج بشهادة ابنه  
 منها يجوز في ظاهر الرواية المرأة اذا كانت متقربة فقال الرجل  
 تزوجت هذه فقالت المرأة تزوجت نفسي منه فصح الشهود  
 جاز لانها معلومة بالاشارة ويجوز للشهود ان يكسبوا وجوبها  
 وينظر واليهما احتياطا لاداء الشهادة عند الحاجة في نكاح مختار النكاح  
 جارية سميت في صغرها باسم فلان كبرت سميت باسم اخر قالوا  
 بتزوج باسمها الا اذا صارت معروفة باسمها الاخر قال الشيخ  
 ظهر من الدين والاصح عندى ان يجمع بين الاسمين في الفناء والظهير  
 قال الاب تزوجت بنى فلانة من ابن فلان وقال ابو الابن قبلت  
 لابنى ولم يسم الابن ولم يسم ابن فلان لا يصح ولو واحد جاز ولو ذكر اسم الابن  
 ابو البنات وقال ابو الابن قبلت صح وان لم يقل لابنى لان اجواب  
 يتفق اعادة ما في السؤال من اوبل نكاح البرارية وفي الفتاوى  
 رجل قال لا تزوجت بنى عايشة منك واسمها فاطمة لا ينعقد  
 النكاح اذ لم يشتر السرايا وقال في المحيط لو قال تزوجت بنى منك  
 ولم يزد على هذا ولم يسم واحدة جاز ولو كان له ابنتان اسم الكبرى  
 عايشة واسم الصغرى فاطمة فقال تزوجت بنى فاطمة منك ينعقد  
 النكاح على الصغر وان كان يربد تزوج بنى الكبرى ولو قال تزوجت  
 بنى الكبرى فاطمة محبان لا ينعقد النكاح على الصغرى في الاول نكاح اخصانية

**الثاني في الوكالة بالنكاح وفي نكاح الفضولي وفي اخصانية**  
 لو وكلت امرأة رجلا بان يزوجهها وغلط في اسم ابنتها لا ينعقد النكاح  
 اذا كانت غائبة محرابي ولو وكلت امرأة رجلا بان يزوجهها فزوجهها  
 لم يحل لانها نصبت من زوجها لا من زوجها في آخر بالبول والكفو من نكاح الدرر  
 وفي الفتاوى ورجل قال لاجنبتة اتى اريدان تزوجت من فلان فقالت  
 نو بردني بالعربية انت اعلم لا يكون اذ نامتها وقيل اذن انا لو قال اذكرك اليك

واذا تزوج امرأة بشهادة ابنه من غير ما اوجب بشهادة ابنه  
 ابنه من غير ما يجوز وان تزوج بشهادة ابنه من غير ما يجوز  
 في ظاهر الرواية يجوز وفي الفتاوى لا يجوز ولو تزوج بها  
 بشهادة ابنه من غير ما يجوز في نكاح اخصانية لا ينعقد  
 ان يحد الاب والمرأة من غير ما يجوز في نكاح اخصانية  
 وان ادعى الاب والمرأة من غير ما يجوز في نكاح اخصانية  
 ابنه وان كان النكاح بشهادة ابنه من غير ما يجوز في نكاح اخصانية  
 نعم تجاهد ان ادعت الامر لا تقبل بشهادة ابنه من غير ما يجوز  
 وان تجددت والنكاح بعد جازت من غير ما يجوز في نكاح اخصانية  
 وان كان النكاح بشهادة ابنه من غير ما يجوز في نكاح اخصانية  
 لا تقبل بشهادة الابن فانما ينعقد النكاح

فهذا لو قيل

فهذا لو قيل في اول كادى عشر من نكاح اخصانية رجل وكل رجل اخر  
 فلا نه فنزوجهما لو قيل صح نكاح الوكيل بخلاف الوكيل بمشراة شي بعينه  
 اشترى لنفسه صح ولا يكون مشراة بنفسه لان الوكيل بالشرع مع الموكل  
 بمنزلة السابغ مع المشري كانا اشترى لنفسه ثم باعه للموكل لان ملك  
 اليمين متمايقا بل لا انفصال عنه الى غيره وهذا المعنى لا يمكن  
 تحقيقه في الوكيل بالنكاح لانه رسول وسفير والرسول بملك الشراء  
 لنفسه فلو ان الوكيل اقام مع المرأة شهدا ودخل بها ثم طلقها  
 وانقضت عذرتها فزوجهما الموكل جاز ونزوجهما اثم في فصل  
 الوكالة في نكاح اخصانية الفضولي في باب البيع بملك فسخ البيع قبل الاجازة  
 قبل الاجازة والفضولي في باب البيع بملك فسخ البيع قبل الاجازة  
 كذا ذكره في شرح الطحاوي والمعنى فيه انه لو اتصل ببيعه بالاجازة  
 بلحقه العهدة لان حقوقه ترجع اليه فيملك فسخه كما لا يتصور في نكاح  
 النكاح حيث لا يلحق العهدة لان حقوقه ترجع الى غيره فصور  
 استروا شي في الثاني عشر من النكاح شي الفضولي في النكاح  
 بملك النقص فعلا لا قولا فلو قال قبل الاجازة نقضته لا ينعقد  
 ولو تزوجه اخبرها قبل الاجازة كان نقضا للنكاح الاول وعن  
 ان الثاني يتوقف ولا يكون فسخا للاول شي تزوجه بالارء  
 ونسخ المرأة النكاح قبل اجازة الزوج يفسخ ج وكله بنزوجهما  
 اياه فنزوجهما الوكيل بلا اذنها بان زوجهما ابوها وهي بالغة فقبل  
 ان يخبر المرأة نقض الموكل النكاح صح نقضه وكذا لو نقضه الوكيل  
 يصح نقضه ايضا لقيامه مقام موكله او احد العاقدين لو فسخ  
 العقد الموقوف صح فسخ في الرابع والعشرين من الفضولي  
 وفي الظهيرية اعلم ان الاجازة تلحق الموقوف دون المفسوخ  
 والعقد ما يتوقف على الاجازة اذا كان له محبة زمان وجوده  
 واما اذا لم يكن فلا يتوقف بل يبطل فهو بمنزلة ما لو تزوج المكاتب  
 عبده امرأة ثم عتق فاجاز العقد لم يحل لانه لم يكن له محبة زمان  
 تاتر فاقضية في النكاح التي لا يتوقف على الاجازة ولا بد ان يكون موكلها  
 بعد بلوغ الخبر في حيوة الزوج والا ليس باجازة لان شرط قيام العقد  
 وقد بطل بموته كما في الفتاوى في باب الاولياء نكاح محرابي في شرح  
 قوله وان استاء ذنبا الولي ثم الفعل الذي يقع به الاجازة في نكاح الفضولي  
 فصل مختص بالنكاح وهو سوق شي من المهر وان قال انا بعثت المهر بنية  
 والعطية لا يكون اجازة لانه لا يختص بالنكاح بل يكون بطريق اخر فلا يكون  
 ذلك اجازة للنكاح هكذا حكى عن نجم الدين فاعلم القياس او بعثت المهر بنية

قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا ذكر نكاح النكاح  
 اسم جاز كنية ابية ولم يذكر واسم ابية ان كان الزوج  
 حاضرا مثل ابية جاز وان كان غائبا لا يجوز ما لم يذكر  
 اسم وامه واسم جدته قال والاحتياط ان يسمي النكاح  
 ايضا قبل فان كان الغائب مودعا في المهر فذكرت عن غيره  
 مودعا فالا لانه لا يترتب اضافة العقد اليه وقد ذكرنا عن غيره  
 في الغائبة اذا ذكر الزوج اسمها لا غم هي مودعة عند  
 الشهود وعلمت مودعة ان ذلك كراهة في نكاح  
 فاقضية من النكاح

ولو دفع البيرا وقال هذا مكر فباجازة فولا كذا  
 اقول فان قيل علمه ان يسمي ان لا يخفى الاجازة  
 فعلا في بعث المهر على قول من لم يجوز الاجازة بالمهر بنية  
 وكما لا لانه لو قال انه لم يبعث بنية يكون اجازة فولا  
 وان لم يقل شيئا فلا ينعقد ان لم يسم اجازة فولا  
 بعثت بنية المهر باقول فيكون اجازة فولا فولا  
 مودعة وان لم يذكر حتى اختلفا فاقول قوله  
 فضولي في الرابع والعشرين



من النفقة لا يكون اجازة لان النفقة لا تختص بالنكاح في الخامس والعشرين  
من كتاب المحيط البرهاني وكذا في الثاني ثمانية فتمت عن الرجعية **ضم ق**  
لو قال عند البعث هذا من المهر فهو اجازة بالقول والاجازة بالفعل  
ان يدفع ما يدفع ويضم في قلبه انه من المهر ثم يظهره بعد الاجازة **هم ق**  
وصول المبعوث اليه باليمن شرط للصحة فنية في باب ما يتعلق  
بنكاح الفضولي من كتاب النكاح الفتوى على ان النكاح الفضولي جائز  
ولو متى اختلف فاجاب ان كان بعد الاجازة بالفعل لا يضر وان كان قبل  
الاجازة فاجاب التمهنية يقع الطلاق كذا قال الامام عمر الشافعي من نكاح  
اجواهر في نكاح الفضولي من قبول التمهنية وقوله للفضول احسنت او  
اصبت يكون اجازة وكذا البيع قال **ت** وتبه نأخذ في الرابع والعشرين  
من الفصولين **فصل** قال للفضولي بئس ما صنعت فهو اجازة  
في نكاح وبيع وطلاق وغيره كذا عن محمد رحمه الله تعالى وهو رد في ظاهر الرواية  
وبه يفتي من المحل المزبور زوجة بالامر فعال هو نعم ما صنعت او  
بارك الله لنا فيها قبل هو ليس باجازة وقبل هو اجازة قبل وبه  
يؤخذ من المحل المزبور رجل زوج رجلا امرأة بغير اذنه فقال نعم ما صنعت  
او بارك الله لنا فيها او قال احسنت او قال اصبت يكون اجازة منه  
هو المختار لان هذا يصنع غالبا للاجازة وان كان قد يرد به الاستدراك  
وكذلك لو كان هذا في البيع والطلاق نجس من يد في قول باب ما يكون  
رضا واجازة بالنكاح رجل تزوج امرأة بغير امرها فبغيرها كخبر فقالت  
بالفارسية باك نبت كان هذا اجازة هكذا احتار الفقهاء باللبس  
من المحل المزبور سكوت البكر عن النكاح وعند قبض الاب  
واجبة المهر قبول برأيه في التاسع من كتاب النكاح  
**في النكاح الفاسد** والطلاق في النكاح الفاسد متاكر لالطلاق  
في الثلثين من الفصولين نكاح المحارم فاسد باطل قبل بطل وسقوط  
احد لشبهة الاشتباه وقبل فاسد وسقوط احد لشبهة العقد الدخول  
في النكاح بلا شرط بوجوب العدة لانه مختلف في صحته فان ما كان شرط  
الاعلان لا الاشهاد وكل نكاح هذا وصفه فالدخول فيه بوجوب العدة  
وعدة الوفاة لا يجب في النكاح الفاسد في الثاني عشر من كتاب النكاح  
وفي مختصر القدر في العدة في النكاح الفاسد من وقت الفرقة ثلث حيض  
وعدة الوفاة في النكاح الفاسد ثلث حيض ايضا ولا نفقة في  
بيت الزوج في عدة الفرقة في النكاح الفاسد هذا في الفتاوى الصغرى  
في الثاني من طلاق الحمل منه وفي فوائد شيخ الاسلام رجل تزوج امرأة  
في عدة الوفاة وجامعها فلما انقضت عدتها فتمت بها نكاحا يجوز وكذا

لوحلت بالجماع

لوحلت بالجماع تنقضي العدة بمضي المدة خلاصة في الفصل الاول والنكاح  
ولو حرر ما لم يرضه فتمت زجرها وقيمتها اكثر من الثلث فنكاحا حررا  
فاسد عندنا به حقيقة رحمه الله تعالى لانها كمنكوبة فسد نكاحا حررا  
ففي نسعي فيما زاد من قيمتها على مهر المثل والثلث اي يسقط  
من قيمتها مهر المثل وثلث المال اذ لم يرها المهر بالدخول في العقد  
الفاسد فعليه بالتعانية فيما يبقى من قيمتها لانه وصية وهي اخبر  
من الثلث ولا ميراث له بها فساد النكاح ويجوز النكاح لانها حرة عندنا  
وتاء فسد مهر المثل لان الزيادة لانها وصية وهي وارثة فلا وصية للوارث  
ونسعي في كل قيمتها اذ لا وصية للورثة وهي ثرث وتقع المقاضاة  
بعد المهر والارث امر يقع من قيمتها قدر مهر مثلهما وميراثها مقاضاة  
ونسعي السابق من التسهيل شرح الاشارات قبيل فصل الوصية للأقارب وكثيرا  
اذا وقع النكاح فاسدا او فرق القاضي بين الزوج والمرأة فان لم يكن  
دخل بها فلا مهر لها ولا عدة وان كان قد دخل بها فلا مهر لها ولا عدة  
ومن مهر المثل ان كان ثمة متى وان لم يكن ثمة متى فله مهر المثل  
بالعام يبلغ ويجب العدة فتعتبر العدة من حين التفريق بينهما  
عند علمائنا الثلث والحل واحد من الزوجين فسخ هذا النكاح  
بغير محضر من صاحبه عند بعض الشايخ وعند بعضهم ان لم يدخل بها  
فكذلك الجواب وان دخل بها فليس لواحد منهما حق الفسخ الا بمحض  
من صاحبه قبل القبض وليس ذلك بعد القبض في الفصل العشرين  
من كتاب الرجعية وفي النكاح الفاسد ما يجب مهر المثل بالوطي ولم يزد  
على المسمى وينبت النسب والعدة امر وينبت العدة وجوبا  
بعد الوطى في النكاح الفاسد لا الخلوة كما في القصة المحال لشبهة الحقيقة  
في موضع الاحتياط ولو اختلفا في الدخول فالقول له فلا يثبت شيء  
من هذه الاحكام كما في الرجعية بمراتب في المهر من كتاب النكاح وفي النكاح  
الفاسد لا يجب الامر المثل ولا يجب الا بالدخول حقيقة من النكاح  
خزانة المفتين الواجب في النكاح الفاسد الاقل من المسمى ومن مهر المثل  
ان كان هناك شمية وان لم يكن يجب مهر المثل بالعام يبلغ وانما  
يجب ذلك بالجماع في القبل ولا يجب بالخلوة والتمس عن ضرورة والتقبل  
والوطي في الدبر في الثالث عشر من كتاب النكاح الفاسد من الجماع  
وحكم الدخول في النكاح الموقوف كالدخول في الفاسد نسب فقط وينبت  
النسب ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل من الفقار المهر  
في شرح قوله وجب مهر المثل اذا ادعت المرأة على الرجل نكاحا فنجحد  
فاقامت البينة بمعنى لهما ولا يفد النكاح بخوره ففضل دور النكاح عن دعوى الخاسية

والحاصل ان كل فرقة تحتاج الى احكام لم يرد الحكم  
عند غيبة كما في خيار الادراك والتزويج وغيره  
كقوله والتفريق بلعان وعنة وجب  
عن الاسلام وكل فرقة تحتاج الى احكام  
يصح بغيبه الا في تخيار رجعية وعنف  
وامر باليدين كذا في اجماع الأصوليين



**في النسب** ولو نفى ولد زوجته وبها من لالعان بينهما لا ينتفى  
سواء وجب احدهما ولم يجب وكذا اذا كان من اهل اللعان ولم يتلأعنا فانه  
لا ينتفى من لعان جوارحه في شجر قوله وان قذف بولد نفى نسبه وكذا اذا كان من  
واللعان بالقذف نفى الولد في النكاح الفاسد والوطي المشبهة ولا ينتفى  
النسب من الحمل المبرور قبيل المسئلة الاولى احرارة اذا جاءت بولد فنفاه  
لا عن القاضي بينهما ثم ينظر بعد ذلك ان نفاه في مدة قريبة بعد الولادة  
ينقطع نسب الولد وان نفاه في مدة بعيدة لا ينقطع النسب وابو يوسف  
ويحمد رحمه الله تعالى قذف البعيدة باربعة ايام وقال بعد الاربعة  
لا ينقطع نسب الولد وقبل ينقطع وابو حنيفة رحمه الله تعالى فتن ذلك الى  
راى القاضي ولم يقدر في فصل فيما يتعلق بالنكاح والمهر والولد من دعوى الخاسية  
اعلم ان الفرائض اقل من ضعف وهي الامة وانما متوسط وهي ام الولد  
واما قوتى وهي المنكوعة فيثبت نسب ولدها بلا دعوة ولا ينتفى بالنفى  
بل باللعان او اقوى وهي المعتدة فيثبت نسب ولدها ولا ينتفى اصلا  
لعدم اللعان من تدبير اصلاح والابضاح نسب ولد ام الولد يثبت  
من غير دعوة لكن ينتفى بمجرد النفى بخلاف ولد النكاح في سائر الاحوال  
بجريمة الرضا وغيره من طلاق منية الفتى **س** ولد الزنا يثبت نسبه  
من اتم دون الزان في دعوى النسب ودعوى مال البيت وعليه من غير النكاح  
جاءت المنكوعة بولدها وقالت لبعلمها بالولد منك فأنكر ولا رتبها لا يقبل  
قولها بلا شهادة القابلة وبشرها بدمها يثبت النسب والفتان احوط  
وان كان بصحة قضاها فيجوز قولها يثبت النسب **س** بزازة فترشها بدم  
فيما لا يطلع الرجال من الشا من الشهادات ولو جاءت المعتدة بالولد  
وشهدت القابلة بولادتها ان كان الحمل ظاهرا او اقتر الزوج به يقبل  
ويقتضى نسب الولد منه حتى يبرث منه بالاجماع وان لم يكن الحمل ظاهرا  
ولا اقتر الزوج لا يقبل عند ابي حنيفة حتى لا يثبت النسب ولا يبرث وعندهما  
يقبل محبط بخس ومات فيه تزوج احرارة فولدت فاذا ادعى احدهما  
ان النكاح منذ شهر وقال الاخر منذ سنة فالنسب ثابت منسهما  
لان مدعى زيادة المدة يدعى صحة النكاح والاخر اوده فالقول قول  
من يدعى الصحة اذا كان مدعى الشهر الزوج لا يعرف بينهما ولا يقضي  
بفساد النكاح لانه لا يدعى البطلان بعد الدخول والفساد بعد الصحة  
حتى يقضى بالفساد بغيره كما اذا قال لزوجته هذه بنتي ولها نسب  
معروف لا يفسد النكاح فكذا هذا واذا جعلت القول قول من يدعى  
بعد الاجلين يكون الولد ثابت النسب من الزوج وكذلك لو طلقها ثلثا  
فولدت بعد ذلك بيوم ثم اختلفا بمكنا محط حرمه بولد الزنا فالنكاح صحيح

والموت لا قل منسها معطوف على الرجعي اي ويثبت نسب ولد معتدة  
الموت اذا جاءت به لاقل من سنتين من وقت الموت وقال زفر  
اذا جاءت به بعد انقضاء العدة الوفاة ستة اشهر لا يثبت النسب  
لان المشرع حكم بانقضاء عدتها بالشهر ولتعتن احرارة فصارت كما اذا اقرت  
بالانقضاء كما يثبت في الصغيرة الا انا نقول لانقضاء عدتها احرارة وهو  
وضع الحمل بخلاف الصغيرة لان الاصل فيسرها عدم الحمل لانها ليست بحمل له  
قبل البلوغ وفيه شك واطلق في معتدة الموت وهو مقيد بالكبيرة واما  
الصغيرة فتعد من حكمها ومفيد بما اذا لم تقرب بانقضاء عدتها واما اذا اقرت  
فهي داخله في عموم المسئلة الثانية عقيب هذه ويشمل كلامه لم يدخل بها  
وغيرها كما في البدائع وشمل ما اذا كانت من ذوات الاقراء ومن ذوات  
الاشهر يكن قبده في البدائع بان يكون من ذوات الاقراء قال واما اذا كانت  
من ذوات الاشهر فان كانت آيسة او صغيرة فيحكم بها في الوفاة ما هو  
حكمها في الطلاق وقد ذكرناه انتهى وقيدنا بالاقل لانها لو جاءت  
بولد لكان من سنتين من وقت الموت لا يثبت نسبه كذا في البدائع ولم  
من صرح بالسنتين ويصح ان يكون كالاكثر كما تقدم في نظيره بجوارحه  
في نبوت النسب وفي الظهيرية احرارة ولدت بعد موت زوجها  
ما بينها وبين الموت سنتان ان صدقها الورثة في الولادة يثبت النسب  
من الميت في حق من صدقها وهل يثبت في حق غيره ان كان يتم لنصاب  
الشهادة بهم يثبت وهل يشترط لفظ الشهادة اختلفوا فيه قال  
بعضهم لا يشترط في التاسع والعشرين في طلاق الثاثة خاتية وكذا في  
الخاتية في النسب من العدة وان تحدث الورثة الولادة لا يثبت الولادة  
والنسب الا بشهادة رجلين او رجل واحد تبين في قول ابي حنيفة  
وقال صاحباه بشهادة القابلة قاضيتان ففضل النسب في العدة  
رجل زنى باحرارة فنجلت منه فلما استبان حملها تزوجها الزاني  
ولم يطاقها ولدت قالوا ان لم يكن في عدة الغير جاز النكاح وعليهما النوبة  
وقال القفيع ابو الليث ان جاءت بولد ستة اشهر فصا عدا من وقت  
النكاح جاز النكاح ويثبت النسب وان جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من  
وقت لا يثبت النسب منه ولا يبرث الا ان يقول الرجل هذا الولد مني  
ولا يقول من الزنا قاضيتان في ما يل النسب من النكاح رجل تزوج احرارة  
فولدت خمسة اشهر فقال الزوج الولد ولدي بسبب او جب ان يكون الولد  
وقالت المرأة لابل هو من الزنى في رواية القول قول الزوج وفي رواية القول قولها  
من الحمل المبرور رجل تزوج احرارة نكاحا فاسدا وجاءت بولد الى سنة اشهر  
يثبت النسب والنكاح الفاسد بعد الدخول في حق النسب بمنزلة النكاح الصحيح

وان اوغرها بعد موته لاقل سنتين  
فصدقها الورثة صح في حق الارث  
والنسب هو المختار  
نبوت النسب  
وهذا اذا كانت المرأة منكوعة وآلا  
يثبت النسب وهو ظاهر  
بخطا حرمه



ويعتبر المدة وذلك ستة اشهر من وقت النكاح عند ابي حنيفة وابي يوسف  
وعند محمد بن حنبل في وقت الدخول قال الفقهاء ابو الليث الفنوري قال محمد  
وفي الكبرى وان جازت به لافل في ستة اشهر لا يثبت النسب ولا يرث منه  
الا ان يقول هذا الولد مني ولم يقبل في الزنا في التاسع من نكاح النازحانية  
رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها فجاءت بولد ستة اشهر يثبت النسب  
واعتلوا في اعتبار هذا الوقت انه يعتبر ستة اشهر من وقت النكاح او  
من وقت الدخول قال ابو حنيفة وابو يوسف يعتبر من وقت النكاح  
وقال محمد يعتبر ستة اشهر من وقت الدخول وعليه الفنوري وفي النكاح  
الصحيح اجمعوا على انه يعتبر المدة من وقت النكاح وقال بعضهم  
لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد من الخلوة في مسائل النسب  
في نكاح الحاتية **بخ** تزوجها وولدت ثم تبين انها امة يثبت نسب  
الولد ويرث من نكاح الفقيه في باب النسب اذا سبغت المرأة  
وفي حجرها ولد صغير تزعم انها ولدت له لا يثبت النسب بدعوتها  
فاذا اصاب المالك الامم ثم كبرت الابنة التي تزعم ابنتها فلا ينبغي  
ان يغرب النسب وان كان النسب غير ثابت احتياطا في باب  
الفروج ولو فصل لا يمنع من جرمه الحكم قبيل احكام الفاسد في بيع شرح  
الطحاوي ولو ان رجلا من السبايا ادعى صغيرا او صغيرة انها ولده قبل  
توكله ويثبت النسب منه سواء كان قبل الاحراز بدار الاسلام او بعد  
الاحراز بها بعد ان يكون قبل الفسمة او قبل البيع او قبل الدخول  
في ملك خاض لان دعوة البنت مبيحة وكذا اذا ادعت المرأة  
ان الولد منها من هذا الرجل وهو زوجها وصدرها الزوج يثبت  
بينها الزوجية ويثبت نسب الولد منها ولو ادعى احد من الغواة  
والغامضين وهو مسلم ولدا صغيرا انه ولده قبل الفسمة او قبل البيع  
صحت دعونه ويكون ابنه فان كانت معه علامة الاسلام يكون  
مسما ولا يترق ويثبت نسب المدعى وهو مسلم من الحمل الزور خصوصا  
وفي الفتاوى اختلفوا ولو تزوج امته فولدت لاقبل من ستة اشهر  
فاذا فسد النكاح ودعوة المالك ولد جازية اولى من دعوة الاب  
وان كانت مشركة واذا عياها معا فالاب اولى ارباب المالك  
عليه ما ذكر في الثانية في الثامن والعشرين من دعور النازحانية  
رجل غاب عن اراء منتهى بكر او ثبت فتزوجت بزوج آخر  
وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى الاولاد الاول  
وعنه انه رجع عن هذا وقال لا يكون الاولاد الاول وانما هم للثاني  
وعليه فنور في فصل مسائل النسب في نكاح الحاتية ما خلا

وانفقوا على ان الاول لو كان ماضيا او منفيا  
مختفيا فالولد الاول وفاقا كذا في جامع  
الفصولين من دعوى الجواز في  
سنة

ارادة بلغها وفات زوجها فاعتدت وتزوجت بزوج اخر وولدت  
ولدا ثم جاء الزوج الاول حيا كان ابو حنيفة يقول اولاد الولد الاول ثم  
رجع وقال الولد للثاني وعليه الفنوري كذا في البحر رجل طلق  
امراة بابينا او رجعتا فتزوجت رجلا في العدة ثم ولدت  
لستين من طلاق الاول وستة اشهر او اكثر من نكاح الثاني  
قال ابو يوسف الولد الاول بخلاف ما تقدم قال رحمه الله تعالى لا تبا  
لوجعلنا للثاني حكمنا بانقضاء العدة عن الزوج الاول فلا يحكم  
بمنزلة ام ولد اعترفا مولاهما او مات ولزمتها العدة ثم تزوجت  
في العدة فجاءت بولد لستين من حين موت المولى او اعتق  
ولسنة اشهر من تزوجت فاذا عياها جميعا فان الولد للمولود في قولهم  
الحكم العدة التي كانت بخلاف ام ولد تزوجت بغير اذن المولى  
فولدت ستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح فاذا عاه المولود والزوج  
فان الولد يكون للزوج في قولهم جميعا ولو طلقها رجعتا فتزوجت  
رجلا في العدة ثم طلقها الزوج الثاني فجاءت بولد لستين وشهر  
من طلاق الاول وستة اشهر من طلاق الثاني فان الولد يكون للثاني  
لانا لوجعلناه لاول حكمنا بالرجوع من الحمل الزور وقال **س**  
لو ولدت لاقبل من ستة اشهر من تزوجها الثاني فهو الاول  
والاخر هو الثاني سواء ادعياها او نفياها وقال محمد لو ولدت  
لاقبل من ستين من دخل بها الثاني فهو الاول ولو ولدت  
لاكثر من ستين فهو للثاني **س** قول محمد اصح وبه نأخذ  
جامع الفصولين في دعور الجواز في الفصل العشرين **في المحرمات**  
اذا ملك اختين كان له ان يستمتع بايهما شاء فاذا استمتع  
باحدهما ليس له ان يستمتع بالآخرى بعد ذلك ولو اشترى جارية  
فوطئها ثم اشترى اختها كان له ان يطئها الاول وليس له ان يطئها  
الآخر بعد ذلك ما لم يحرم فرج الاول على نفسه وتحريمها اقا بالتزويج  
او بالاخراج من ملكه اما باعتاق او بهبة او بصدقة او بكتابة  
وروى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال بالكتابة لا يحل له فرج الاخرى  
في محرمات المحرمات وفي التجريد واجمع بين الاختين لا يجوز  
فاذا تزوج اختين فسد نكاحهما فان تزوج احدهما بعد الاخرى  
فنكاح الثانية فاسد ولا مهر لها ولا عدة عليها ان لم يكن دخل بها  
وان كان دخل بها فعليها العدة ولها الاقل ما سئلت لها ومن مهر  
المثل وكذلك الدخول في نكاح الفاسد نكاحا في الثامن من النكاح  
وفراصل في باب الاقرار بالنكاح بطريق الاشارة اذا مات امرأة الرجل



وتزوج باخترها بعد يوم جاز وكذا لو كان له أربع نسوة ما نكح واحدة منهن  
فتزوج الخامسة بعد يوم جاز وفيه فتاوى والامام السفي رجل وطلى اهت  
امراته لا يحرم عليه امراته ولو تزوج امراته في عدة اخسرها من طلاق  
باين او ثلاث لا يجوز عند اصحابنا الثلاثة في الفصل الثاني من كتاب النكاح  
فلو اعتق ام ولد له لا يجوز ان يتزوج حتى تنقضي عدها عند ابي حنيفة  
وقال الجوز من حرمان الترتيب ولو كانت الكتابية في عدة مسلم لا يجوز  
لمسلم ولان في ان يتزوجها حتى تنقضي عدها فانه يحل في الحرمان  
قوله وبين امرأتين ايتها فزنت ذكر احوم النكاح بينهما امر حرم اجمع بين  
امراتين اذا كانتا حيت لو قدرت احد بهما ذكر احوم النكاح بينهما ايتها  
كانت القدرة ذكر كما جمع بين المرأة وعمرها والمرأة وخالتها وجمع بين الام  
والبنات نسا او رضاعا وقت بقوله ايت فزنت لانه لو جاز نكاح  
احدهما على تقدير مثل المرأة وبنات زوجها او امراته ابنها فانه يجوز  
ايجع بينهما عند الاثمة الاربعه وقد جمع عبد الله بن جعفر بين زوجة علي  
وابنته ولم ينكر عليه احد وبما انه لو فزنت بنت الزوج ذكر بان كان  
ابن الزوج لم يحل له ان يتزوجها بل لانها موطوءة ابيه ولو فزنت المرأة  
ذكر الجاز ان تتزوج بنت الزوج لانها بنت رجل اجنبى وكذلك بين  
المرأة وبنات ابنها فان المرأة لو فزنت ذكر احوم نكاحها عند التزوج  
بامرأة ابنه ولو فزنت امرأة الابن ذكر الجاز له التزوج بالمرأة لانه  
اجنبى عنها قالوا ولا بأس ان يتزوج الرجل امرأة وبنات ابنه اقربا  
او بنات لانه لا مانع وقد تزوج محمد بن الحنفية امرأة وزوج ابنته بنتها  
من حرمان البهائم الرابع وقد حل في الحرمة بنات الترتيب والتربية  
وان سفل لان الاسم يشمل من بخلاف حلال الابناء والاباء لانه  
اسم خاص فلهذا جاز التزوج بام زوجة الابن وبناتها وجاز  
للابن التزوج بام زوجة الاب وبناتها في الحرمان من نكاح ابن الهام  
وتثبت حرمة المصاهرة بالوطى عن الشبهة وبالزنا حتى لو وطى امرأة  
بغير حرمة عليه امرها او ابنتها ويحرم كوطوءه على اصول الواطى وفروعه  
ولا يحرم اصولها وفروعها على ابن الواطى وابيه من حرمان المحبطة المستحى  
واراد بحرمة المصاهرة حرمان الاربع حرمة المرأة على اصول الزنا وفروعه  
نسا ورضاعا وحرمة اصولها وفروعها على الزنا نسا ورضاعا كما  
في الوطى المحلل ويحل اصول الزنا وفروعه اصول الزنا وفروعها  
في فصل الحرمان من البهائم الرابع في النكاح في شهر قوله والنزاهة  
وهي تحبس خواهر زاده ويحرم على ولد الواطى ولا على ابيه ولدا كوطوءه  
ولا اشترها وتحرم عليه الابن نسا بالوسبا وذكر في النظر في المصاهرة

والذي اذا ابان الذميمة فتزوجها مسلم او ذمى فمساكنه  
ذكر بعض المشايخ انه يجوز ولا بأس له وطهرها حتى يستبرأ  
بحضنة في قول الحنفية وفي قول صاحبها كما هو باطل  
حتى تعتد بثلاث حيض وروى اصحاب المال في تحفة  
انه لا عدة عليها وقال الشافعي في تحفة المصنف  
في وجوب العدة على الذميمة في قول الحنفية قال بعض  
لا عدة عليها وقال بعضهم يجب العدة لانها ضعيفة  
لا تمنع النكاح كالاستبراء بين المسلمين بخلاف اذا  
كانت الذميمة معتدة من مسلم لان عدتها عدة  
قوتية فمنع النكاح في الحرمان في كتاب النكاح  
عقب السئلة المذكورة

فقال ويحرم الموطوءة على اصول الواطى وفروعه ويحرم على الواطى اصولها  
وفروعها وكذلك النظر الى داخل الفرج بشهوة والنس بشهوة  
في الفصل السابع من كتاب نكاح النسا كتابه منكوعة الاب  
ومنكوعة الابن حرام والحرمة ثابتة بنفس العقد فيها وكذا منكوعة  
ابن الابن وابن البنت وكذلك الحكم في جانب الرضاع في الثاني  
والثالث من كتاب النكاح البزارية اشتمل البنت على مسلمتين الاولى  
ان المرأة تنكح وعقد الرجل عليها قبل الدخول تحرم على اولاده وان  
سفلوا وبه حل في الولد نسا ورضاعا والثانية عكس هذه  
وهي انه ينكح والعقد يحرم على ابائه وان علوا وبه حل في فرع لطيف  
ويقع مغلطة صورت طلق زوجته طلفتين ولها منه لبن  
فاعتدت ثم تزوجت بصغير فارضعت فحرمت عليه ثم تزوجت  
بنزوج آخر ودخل بها ثم طلقها فحل بغوا الى الاول بواحدة ام ثلاث  
فيما اجاب اخطاء والصواب انها لا تعود اليه ابدا لانها صارت  
حليلة ابنه في رضاع ابن النكاح والنكاح الفاسد لا يوجب  
حرمة المصاهرة بل من بخلاف الصحيح حيث ثبت بنكاح العقد  
قبيل الفصل الرابع من كتاب البزارية قوله ولا باق امراته دخل بائنها  
اولم يدخل اذا كان نكاح البنت صحيحا اما بالفاسد فلا يحرم الام  
الا اذا وطى بنتها تحرم وتدخل في ام امراته وجدانها في نكاح ابن همام من الحرمان  
في سائل التحليل مطلقة الثلث لا تحل لزوجها الاول  
لانكاح ولا يملك بهن حتى تتزوج بنزوج آخر ويحل بها الثاني  
سواء كان الزوج الثاني بالغا او غير بالغ مجنونا او غير مجنون اذا  
كان بجامع مثله وفروا يئد شمس الاسلام انه مفترع عشر سنين  
واذا النقي اختانان وتوات الحنفية حلت للاول اذا بانت من  
زوجها الثاني وانقضت عدتها ولو خلاها او مات عنها زوجها  
لا يحل على الاول ولو وطئها الثاني وهي حائض او نفث او هو صائم  
او هي صائمة فانه يحل للاول والثاني عاص في فعله ولو تزوجها  
الثاني نكاحا فاسدا ودخل بها او لم يدخل فانه لا تحل للزوج الاول  
الكل في شرح الطحاوي وفيه ايضا لو كان الزوج الثاني حصينا  
فانه يحل للاول اذا كان مثله بجامع في جنس من التحلل من الفصل  
التاسع من طلاق المصاهرة وفيه الاقع الصبي الرابع في التحليل  
كالبالغ يعني اذا جامعها قبل البلوغ وطلقها بعد البلوغ لان الطلاق منه  
قبل البلوغ غير واقع ثانيا خاتمة في الثالث والعشرين من الطلاق  
وفروقتا وروى البرقي الشيخ الكبير الذي لا يقدر على اجماع لو اوتج ذكره

فيه ان نكاح الامرات لا يحرم البنات



بمساعدة يده لا يحلها شئ من جمع لابن ملك في الرجعة ولو قالت المطلقة  
 ثلثا بعد ما عادت الى الاول من بعد زوج احوقه كان دخل بها الزوج  
 الثاني فانكر الزوج ذلك فانه يعرف بينهما ولها كمال المهران كان  
 دخل بها ونصفه ان لم يكن دخل بها وان قالت دخل بها الزوج الثاني فانكر  
 الثاني ذلك جاز للاول ان يصدرها ويتزوجها ولو ادعى الزوج الثاني  
 الدخول بها فانكرت المرأة فلا تحل بالنكاح ولا يلتفت الى قوله انه دخل بها  
 يتابع في جواب الرجعة من الطلاق وان كانت الاول تنزجرها بعد مدة  
 ولم تغل المرأة شيئا ثم قالت تنزجرني وكنت في عدة الثاني  
 او قال كنت تنزجرت الزوج الثاني ولم يدخل فالاول ان كانت حائلة  
 بشرط الحمل للاول لا يقبل قولها وللثاني ان يمكها وان كانت حائلة  
 قبل قولها في فصل في اقرار احد الزوجين بحرمه من الحائض  
 سئل عن المحلل اذا انكر الوطى واقرت الزوجة هل يصدق وتحلل للاول  
 ام يصدق المحلل ولا تحلل للاول اجاب يصدق المرأة وتحلل للاول  
 بعد الطلاق وانقضاء العدة من الثاني من فتاوى ابن حنبل في الطلاق  
 لا عبرة بقول الزوج الثاني حتى لو قال لم ادخل بها او قال كان النكاح فلهذا  
 وكذا في المعتبر قولها بحرامها قبل باب الاطلاق من الطلاق وفي  
 الحقايق المطلقة ثلاثا لو زوجت نفسها بغير كفوف ودخل بها الزوج  
 ثم طلقها لا تحلل للاول على ما هو المختار جامع الفتاوى لم يفرق امره  
 واذا عاقت ظهور امرها في التحليل ترهب لمن تنق به مالا يشترى به  
 مملوكا امها بجامع مثل ثم ينزجرها منه فاذا دخل بها ومسه منها  
 ونقبضه فيمنع النكاح ثم تبعث به اليه بغير قبضه وانظر فيها بان العبد  
 ليس بكفوف ويكن حمله على رضا الولي وانما الاول لها في الغرض الخامس  
 من الاستنباه ولو اردت المطلقة الثلاث ان تحتاط وقت التحليل  
 فلا احتياط ان تبدأ بقول زوجت نفسي منك على ان امرى بيدى  
 اطلق نفسي كلما اريد حتى يقطع مع المحلل وسنته ان شاء الله تعالى  
 في باب الطلاق تجنس مزيج في باب نكاح الرقيق قيل لعل ما فعلت  
 باقر امرائك فقال جامعنا ثبتت الحرمة ولا يصدق ان قال كذب  
 وان كانوا عازلين والامر ليس بشرط في الاقرار بحرمه المصاهرة  
 خلاصة فيما ثبتت به حرمة المصاهرة ولو اقر رجل ان هذه المرأة اق  
 او اخته او بنته من النسب ثم اراد ان يتزوجها وقال غلطت او  
 او هممت كذا او ظننت كذا او سمعت كذا وصحت كذا جاز له ان يتزوج  
 زينة الفتى وركب في قبيل شهرور النكاح من كتاب النكاح والتفصيل في الحاشية  
 رجل وطى امرأة ابية حرمت على ابية وكان على الاب كل المهران دخل بها

لا ينعقد النكاح باقرار الزوج كذا في الحاشية  
 في فصل في اقرار الزوجين بحرمه

الا اذا كان باذن الولي او كان لا ولي لها  
 كذا في الاستنباه  
 وبه اثنى ابن حنبل قائل لا يحل للاول ان  
 ليس نكاح صحيح على الصحيح

فلا يظلم امرها وهذا ينبغي ملاحظة كذا في  
 وكذا في النكاح ليس بشرط في الاقرار  
 رواه الحسن الكوفي في كتابه في النكاح  
 كذا في النكاح ان يكون لها ولي وانما اذا لم يكن لها  
 ولي فيجوز لها ان تطلق نفسها والاولى ان يكون لها  
 فان ما كان شرط الا ان لا يكون لها ولي كذا في الحاشية

فلان قال

فان قال الابن علمت انها على حرام وتعدت افساد النكاح كان عليه  
 احوقه ولا يرجع الاب عليه بما غرم من المهر لان وجوب المهر عليه يمنع وجوب  
 الضمان وان لم يعلم الاب ذلك ووطئها عن شهوة لا تعد عليه حرم  
 على ابية وجب المهر على الاب ولا يرجع على الابن لانه لم ينعقد الفاء وان  
 قبل امرأة ابية عن شهوة حرمت على ابية وجب المهر على الاب  
 ان كان دخل بها فان قال الابن تعدت افساد النكاح يرجع الاب  
 عليه بما غرم من المهر وان لم ينعقد الفاء لا يرجع في جواب الحاشية في الحاشية  
 وان تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول ونزجها بغيرها نجاست الام  
 بولد لافضل من ستة اشهر من وقت الطلاق فتقاه قال ابو يوسف  
 بانته منه امراته وله ان يتزوج بالام بعد ذلك فلا يمنع عن ذلك  
 زعمه ان نكاح البنت كان جائزا فاصحها في مسائل النكاح  
 صغيرة زوجها الام من رجل فطلقها ونزجها بغيرها جاز وفيه شبهة  
 زوج بنته على عبد وهي كبيرة بغيرها جاز وان كانت صغيرة لا  
 في الفصل الثامن من نكاح النكاح الثانية امرأة قبلت ابن زوجها  
 وقالت كانت بشهوة ان كذبها الزوج لا يفرق بينهما وان صدقها  
 انه عن شهوة وقت الفرقة خذالة الفتاوى في فصل حرمة المساهرة  
 في المعنى الشهوة من احد الجانبين يكفي في فصل المس لثبوت حرمة  
 المصاهرة قبل فصل نكاح الزوج الثاني من مجموع الفتاوى  
 اركبها على الدابة وانما لم يفرق بينهما ثوب ثخين لا يثبت الحرمة وحده شهوة  
 ان يشترى ان يواقعها ويميل قلبه اليها واما تحريك الالة والانتشار  
 ليس بشرط في المامح والدوام على المحل ليس بشرط ونقيل الشهادة على الاقرار  
 بالقبلة والمس اما على نفسها بشهوة اختار الامام البيهقي انه يغفل  
 واختار الامام الفضل عدم القبول في حرمة المصاهرة مع البرازية  
 وهل يشترط انتشار الالة ذكر الامام الحسنة بشرط وهكذا ذكر الامام  
 خواهر زاده فان كان منتشر ان يزداد الانتشار وبه يفتي  
 خلاصة في الفصل الثالث من النكاح واما الحرمة بدواعي الوطى  
 اذا تمتها او قبلها عن شهوة بنيت حرمة المصاهرة وان انكر الشهوة  
 كان القول قوله الا ان يكون ذلك مع انتشار الالة والمباشرة عن  
 شهوة بمنزلة القبلة وان متها وعليها ثوب صفيق لا تنصل حارة  
 المحسوس وكبينة اليه لا تثبت حرمة المصاهرة كما لو مت متجورا وكذا  
 لو مت اسفل اخف الا اذا كان متعلا لا يجذلين القدم ومس المرأة  
 الرجل في حرمة كسر الرجل المرأة ولو قبل ام امراته بنيت حرمة مالم يظن  
 انه قبلها بغير شهوة وفي المس مالم يعلم انه كان عن شهوة لا تثبت حرمة

ولعل وجهه ان نكاح الام الصغيرة في النكاح  
 الفاسدة وفيه كلام  
 لما تقر ان وطى الاقربات حرم البنات  
 ونكاح البنات بحرم الاقربات  
 كذا في الدرر

كذا في حاشية الفتاوى في النكاح المصاهرة في النكاح  
 وفيه وهو الصحيح يدل قوله وهو الصحيح  
 والانتشار لا يغفل البتة في جامع واليه  
 ذهب في الامام على البيهقي وهذا لا يشك  
 مما توقف عليها يتحرك الغرض من الذي عرفت  
 عضوه وبانها اخر من لا يخرج عضوه كذا  
 في حرمة النكاح والبر

وهو موافق لما في الهداية وفيه في النكاح وهو  
 مخالف لما في البرازية وفيه الفتاوى في اختلاف  
 في التبعيض والافناء على ما في الهداية والكلامة  
 كذا في الهداية في النكاح المصاهرة في النكاح  
 لو قال كان عن غير شهوة القول قوله  
 كذا في الحاشية



لان تقبل النساء غالباً يكون عن شهوة والمعاينة بمنزلة التقبيل كذا ذكره  
 في اجماع الكبير من محرمات الخانية ولو من امرأة بشهوة فامني او نظره  
 اليه فحرمها فامني لا تثبت حرمة المصاهرة من قبل الكبر ثم النظر الى الفرج  
 انما تثبت به حرمة المصاهرة اذا لم يتصل به الا نزال اما اذا اتصل لا يثبت  
 خلاصة في الثالث من النكاح ولو نظر عن شهوة اليه غير الفرج من الاعضاء  
 او نظر الى الفرج لا عن شهوة لا يثبت حرمة من محرمات الخانية  
 ومن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه لا بد ان ينظر الى الفرج الداخل لم يتحقق  
 ذلك الا اذا كانت متكئة واختاره في المهرانية وصححه في المحيط  
 والذخيرة وفي الخانية وعليه الفتوى بحر اربع في المحرمات في شرح قوله  
 والنزاهة والنظر بغير شهوة رجل نظر الى فرج بنته من غير شهوة  
 فمقني ان يكون له جارية مثلهما فوقع له الشهوة ان كانت على البنت  
 يثبت حرمة المصاهرة وان وقعت الشهوة على ما عتقها لا يثبت ذكره  
 الصدر الشهيد في صوم اجماع الصغير في خلاصة في الثالث من النكاح وكذا في كتاب  
 ثم نظر الى فرج حبيبة مثلهما يتراجع او على العكس تثبت حرمة المصاهرة  
 بمصبي سنة امرأة بشهوة فان كان ابن خمس سنين لم يكن  
 مشترى للنساء فلا يثبت حرمة المصاهرة وقال في ابن ست سنين  
 او سبع سنين يثبت حرمة المصاهرة **فلم** مصبي قبلته امرأة  
 ابيه او على العكس شهوة قال رأيت رواية منصوصة في الفقيه  
 ابي جعفر ان كان الصبي يعقل اجماعاً تثبت حرمة المصاهرة  
 والافلا وكذا ابنت المرأة الصغيرة قبلت زوجها بشهوة او  
 على العكس ان كانت بنت خمس سنين لا تثبت حرمة المصاهرة  
 وفي بنت التسع تثبت وكذا في بنت السبع اذا كانت ضنخة  
 مشتهاة والافلا ادخلت ذكر مصبي فحرمها والعصبى ليس من اهل  
 اجماع تثبت **ط** قبل المجنون ام امرأة بشهوة او اسكرانه بنية حرم  
**خ** وحرمة المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا يحل لها التزوج بزواج آخر  
 الا بعد المتاركة والوطئ فيها لا يكون زنا في باب حرمة المصاهرة من فقيه  
 وبشبهت حرمة المصاهرة وحرمة الرضاع لا يرتفع النكاح حتى تلك المرأة  
 المتزوج بزواج آخر الا بعد المتاركة وان مضى عليه سنون والوطئ فيه  
 لا يكون زنا اشبهت عليه الاول وفي النكاح الفاسد يجوز لها التزوج بزواج آخر  
 قبل التفريق وكذا لا تثبت به حرمة المصاهرة في الثاني والثالث  
 من نكاح البرازية ذكر محمد في نكاح الامم ان النكاح لا يرتفع بحر المصاهرة  
 والرضاع بل يرتفع حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه ائحة  
 اشبهت عليه ولم يشبهه عليه في التاسع من نكاح ذخيرة البرمانية

لان المرأة تحرم بذلك لثمة الوقاع  
 بحبس  
 وهذا مخالف لما في مختارات الفوازل من انه  
 لا يثبت به التحريم والتحليل فليست زنا عند  
 الفتوى وما في العجيب موافق لما في  
 الفقيه كذا في حقه الروم  
 المتاركة وهي ان يقول الزوج تركتك و  
 تركتها وخليت سبيلها او سبيلك  
 كذا في البرازية في النكاحيات

والخيار في حد المشرية ان تكون بنت نزع وقال صاحب المحيط  
 ولا يفتي في بنت سبع او ثمان بالحرمة الا اذا بالغ السائل وقال انها  
 عيلة صغرة في بنتي بالحرمة قبيل العقل الرابع من نكاح البرازية  
 قال الفقيه ابو الليث ما دون سبع سنين لا تكون مشربة وعلية  
 الفتوى من محرمات الخانية **في نكاح الرقيق** رجل اراد  
 ان يزوجه جاريته بعد الوطئ فالاقتضى ان يستبرأ بحبضه  
 ثم يزوجهها وكذا اذا اراد ان يبيع جاريته فان زوجه اجماعاً قبل  
 الاستبراء جاز النكاح ويستحب للزوج ان لا يطأها حتى تحبض  
 وقال محمد رحمه الله لا يحل للزوج ان يطأها قبل الاستبراء وكذا اذا  
 زوجه المدبرة واتم الولد قبيل كتاب الاجازات في الخانية اذا  
 اراد الرجل ان يزوجه اتم ولده وينبغي ان يستبرأ بحبضه  
 ثم يزوجهها فان زوجهها قبل ان يستبرأ جاز النكاح ولو اعتقها  
 ثم زوجهها لا يجوز النكاح حتى تنقضي عدتها بثلاث حيض  
 فان زوجهها قبل الاعتاق فولدت ولداً من الزوج والولد يكون  
 بمنزلة الام يعق بموت المولى من جميع المال في استبراء الخانية  
 اذا زوجه امته من عبده لامر لها عليه واختلف المتأخر في تزويج  
 المسئلة قال بعضهم لا يجب المهر اصلاً وقال بعضهم يجب ثم سقط  
 كذا في المحيط من نكاح مجمع الفتاوى فيما يسقط المهر ومالا اتم ولد  
 تزوجهت بغير اذن مولاهما ثم اعتقها مولاهما او مات عنها ان لم يدخل  
 بها الزوج قبل العتق لم يجرى النكاح وان دخل بها جاز في فصل نكاح  
 العبد والامة خلاصة ولو ارادى فتمت بزوج فكت ولم ينزله لا يصبر  
 اذ ناله في النكاح في القاعدة الثانية عشر من الاستبراء نكح عبداً اذا  
 فعتق نفذ النكاح وكذا الوباغة واجازة المشتري كذا في السراية كذا الامم  
 اذا زوجهت نفسها بلا اذن مولاهما ثم عتقت نفذ نكاحها لانها من اهل  
 العبارة وامتناع النفوذ لمحق المولى وقد زال باخبارها لان النكاح نفذ  
 بعد العتق وبعد النفاذ لم ينز عليها ملك ولم يوجد سبب اخبار فلا  
 يثبت كما لو تزوجهت بعد العتق **در في باب نكاح الرقيق**  
 وانما يثبت لها خيار العتق لو زوجهها مولاهما او تزوجهت باذنه اما  
 لو تزوجهت بلا اذنه فلا خيار لها جامع القصولين في احكام العتق  
 اذا زوجهت الامة نفسها بغير اذن مولاهما ثم اعتقها المولى نفذ النكاح  
 وفي الكافي صحح النكاح ويجب مهر واحد ان لم يكن الزوج دخل بها قبل العتق  
 ويكون لها وان كان الزوج قد دخل بها قبل العتق فالعتاق ان يجب  
 مهران مهر للمولى بالدخول لشبهة النكاح قبل العتق ومهر للمهر بنفوذ النكاح عليها

وقال محمد احب الي ان لا يطأها حتى تستبرأ  
 بحبس كذا في احكام النكاح في احكام العباد  
 والامم  
 زبيرك اذا سز فولي قول فوث اولده زوجه  
 منه مهر من الدقة فذكره تركه سعد بن حصه الكوفي  
 قادره او لم الجواب نه مهر الور  
 ونه ميراث جده زبيرك رعبك مهرى  
 رقبته من متعلقه  
 كنفه ابو السعور

ولو زوجه الرجل امته من عبده يجوز ويجوز  
 ثم يسقط ونفقها على المولى خلاصة في العاشر  
 من النكاح وكذا في البرازية

ان ام الولد اذا اعتقت قبل وطئ الزوج بطل  
 نكاحها لوجوب العدة عن المولى فمستأن  
 في نكاح القن من النكاح



ط  
ولا يخلو في النية فان قوله تزوج  
هذه فانها حرة فغيره العقد الاخبار  
مجرد اذا زوجها النكح  
سلك

يجب في الاختلاف في عقد النكاح  
فصل  
سلك

المملوك اذا كان بين رجلين  
لا يزوج احداهما كذا في النكاح  
في الاول كتاب  
سلك

بعد العتق وفي الاستحسان لا يجب الا مهر واحد ويكون للمولى في الثامن عشر  
من نكاح النكاح الثانية تزوج العبد بل ان فطلقها ثلثا ثم اذن له السيد  
فجزد عليها جاز لا كرامة عند الحقيقة ومحمد رحمه الله تعالى مع الكرامة عند  
ابن يوسف رحمه الله تعالى من نكاح الرقيق من نكاح القدير قال لا يخرج من هذه  
فانها حرة فتزوجها واستولد ما فاذا هي امتهن قيمة الاولاد ويرجع بها  
على الغار ولو غرت الامة بخبر اذن مولاهما يرجع عليها بعد العتق وبان المولى  
يرجع عليها الحال من مئة المقي في مائة من عور النكاح قبل الطلاق  
ولو كان النكاح من احرية اجارية رجلا اجنبيا الا ان الرجل النكح لم يزوجها  
اياه بل تزوج نكاحا بنصف على انما حرة فالزوج لا يرجع على النكح بغيره الولد  
ولكن يرجع على اجارية اذا اعتقت وان كان الرجل النكح رجلا رجلا رجلا  
على انما حرة فالزوج يرجع بقيمة الولد على النكح لغيره من  
من نكاح النكاح الثانية المغرور انما يكون ولده حرا اذا تزوجها على انما  
حرة اما اذا اخبرت هي او غيرها بانها حرة فتزوجها فولدت منه فري  
ولدها لمولاهما لان ولد الامة رقيق الا ان ثبت الغرور في العقد  
من دعوى القاعدية رجل تزوج امه الغيرة على ان كل ولد تله فزوج  
صالح النكاح والشرط لانه لو لم يكن الشرط يكون الاولاد رقيقا فكان شرط  
مغفيرا في فصل النكاح على الشرط من النكاح اذا غرر عبد بخرية امه  
فتزوجها على انما حرة فولدت فالولد عبد عند الحقيقة وابيوسف  
وعند محمد حرة بالقيمة كالمغرور او في نكاح الرقيق من نكاح القدير وفي النكاح  
زوج احد الزوجين اجارية الشركة بدو نكاحا وصاحبه ودخل بها الزوج  
ثم رد الاخر النكاح فله الزوج الاقل من نصف المثل ومن نصف  
المستحق لانه راض بالمسعى ورضاه معتبر في حقه وللآخر نصف المثل  
بالغنا ما بلغ لانه لم يرض بطلاق شئ من حقه وان لم يدخل بها الزوج  
حتى رد الاخر النكاح فلا مرد لاحد منهما خلا بها الزوج او لم يخل بها وهذا  
لان الخلوة انما تعتبر في النكاح الصحيح وهذا النكاح لم يصح من  
نكاح المفقرات وما يجب لانه والمدة وام الولد من المهر بنكاح  
او بدخول عن شبهة يكون للمولى ومهر المكاتبة ومعقنة البعض يكون  
لها لا للمولى واذا وجب المهر على العبد بنكاح باذن المولى يباع فيه  
وما يجب على المكاتب او المدة يسعان في ذلك وما يجب على  
العبد بغير اذن المولى من ذلك بلا حدة بعد العتق في نكاح  
المالك من النكاح عت باع عبده بعد ما تزوجها امرأة فالمهر  
في رقبته بدو مائة ابر ما دار هو العاجل كدين الاستهلاك **جمع بوق**  
المهر في الثمن فنية فيما يتعلق بنكاح العبد والامة رجل تزوج غلامه

ثم اراد

ثم اراد ان يبيعه ولم يرض المدة ان لم تكن على العبد مهر فله ان يبيعه  
بدون مهرها وان كان عليه المهر ليس له ان يبيعه بدون اذن المراءة  
وهذا كما قلنا في العبد المأذون المدبوع اذا باع بدو نكاحا الغمساء  
ولو اراد الغريم الفسخ فله ذلك كذلك مهرها اذا كان عليه المهر لان المهر  
دين جواهر العتق ورفق الباب الاول من النكاح وذكر الحكم في الكافي  
ان العبد المأذون المدبوع للغريم منع المولى من استخراجه ورضاه  
واجارته والسفر به اذا كان الدين حالا وان كان مؤجلا فله ذلك قبل حلوله  
اشرى ومقتضاه ثبوت هذه الاحكام ايضا في العبد المدبوع بمهره  
فان كان المهر حالا لا يجوز للمولى والاجاز بحرايق في نكاح الرقيق  
في مشيخ قوله ولو نكح عبدا بانه بيع في حررها رجل قال تزوجت هذه  
وهي امه له معروفة قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون ذلك اقرارا بالعتق والنكاح  
باطل من مهر النكاح في نكاح الكافر ولا يصح تزوج الكافر مطلقا مسلمة  
ولو وقع عوقب وعوقبت ايضا ان كانت عالمة بحاله والساعي  
بينهما ايضا امرأة او رجلا ولا يصير به ناقضا لعمده وان كان ذمتا  
ولا يقتل خلا فالملك رحمه الله تعالى في نكاح اهل الشرك من ابن ممام  
ويكره للمسلم ان يتزوج كنانية في دار الحرب ولا بأس له بان يتناول  
من ذبايح اهل الكتاب منهم وذلك منقول عن علي رضي الله عنه  
ثم كرامة هذا النكاح بمعنى كرامة التوطن فيهم ومحاذة ان يبقى له  
نسل في دار الحرب او عاقبه من تعريض ولده على الشرك اذا سببت  
والولد في بطنها وذلك لا يوجد في الذبايح في باب نكاح اهل الحرب  
من سيرة المبسوط الخسرية الذميمة اذا زوجت نفسها رجلا لم يكن لولتها  
حق الفسخ الا ان يكون ارضا لها بان زوجت بنت ملكهم او خبهم  
نفسها كذا او دباغ منهم او نقصت من مهرها نقصانا فاحشا كان  
لاوليا بها ان يطالبوه بالتبليغ الى تمام المثل وبالفسخ في الكهانة  
من نكاح النكاح اذا طلق الذمى امرأة ثلثا او خالعا ثم اقام عليها  
فرافعة الى السلطان فالقاضي يفرق بالائتفاق بخلاف نكاح المحارم  
على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى فانه لا يفرق بينهما بمرافعة احدهما واقا اذا  
تزوجها بعد الطلاق الثلاث برضاها قبل الزوج بزوج او لا لان  
هذا ونكاح المحارم في جميع التفريجات سواء مكذبة ذكره في الاصل وفي القوي  
اذا طلق امرأة ثلثا او خالعا ثم اقام عليها فانه يفرق بينهما وان لم  
يترافعا يحتمل ترك المرافعة سنهما ويحتمل ترك المرافعة من احدهما  
في العتق من نكاح النكاح في النوع الاول في المهر خطب  
بنت رجل وبعث اليها ثوبا ولم يزوجها ابوها فما بعث للمهر يسترد



ان عيسته قائما وان تغير بالاستعمال او قيمته ان مالكا وكذا كل ما  
 بعث هدية فهو قائم دون الهالك والمستهلك لانه فيه معنى الهبة  
**درر المسهر** رجل بعث الى امرائه متاعا وبعث ابوه المرأة الى الزوج  
 متاعا ايضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صداقا كان القول فيه  
 قول الزوج مع عيسته فان حلف فان كان المتاع قابلا كان للمرأة ان تهرز  
 المتاع لانه لم تنرض بكونه مهر او شرع على الزوج بما بقي من المهر وان كان  
 المتاع ماله كان كان شيئا مستلبا ردت على الزوج مثل ذلك وان  
 لم يكن مستلبا لا ترجع على ما بقي من المسهر واما الذي بعث ابوه المرأة ان كان  
 ماله لا يرجع على الزوج بشئ وان كان قابلا وكان الاب بعث ذلك  
 من مال نفسه له ان يستره من الزوج لانه هبة لغير ذي الرحم لعم فكل  
 ان يرجع وان بعث الاب ذلك من مال الابنة البالغة برضاها  
 فلا رجوع فيه لانه هبة من المرأة واحدا الزوجين اذا وهب من الآخر  
 لا يرجع عمدا به في الفصل الرابع عشر في فصل حبس المرأة نفسها بالمهر  
 رجل تزوج امرأة وبعث اليها مديا وعوضت المرأة لذلك عوضا  
 وزفت اليه ثم فارقتها فقال الزوج كنت بعثت ذلك عارية واراد  
 ان يسترها بالمهر اياها وارادت المرأة استرداد العوض ايضا فقالوا  
 القول للزوج في متاعه لانه اكر التملك وللمرأة ان تستره ما بعثت  
 لانه لم تنرض ان يهرزها بعثت عوضا للهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن ذلك  
 عوضا فكان لكل واحد منهما ان يستره متاعه وقال ابو بكر الاسكاف  
 ان خرجت حين بعثت ان عوض فذلك وان لم تخرج بذلك  
 لكثرة حاجت ونوت ان يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت  
 نيتها في فصل حبس المرأة نفسها بالمهر والحجاب  
 نياها وبسترها حتى تخرج ثم قال كانت من المهر وقالت من النفقة  
 اعني كسوتها الواجبة عليه فالقول لمراسل في الفرق بينه وبين  
 ما اذا كان الثوب قابلا حيث يكون القول ثم قلنا الفرقان في  
 الضابط اتفاقا على اصل التملك واختلاف في صفة والقول قول المالك  
 لانه عرف مجرمة التملك بخلاف الهالك فانه يدعى سقوط بعض المسهر  
 والمرأة تنكره فيلزم لم يجعل هذا اختلافا في جنة التملك ايضا كالفالم قلنا  
 بالهالك خرج عن المملوكة والاختلاف في اصل الملك وفي جنة ولا ملك  
 في حال ملكه فيكون اختلافا في ضمان الهالك وبذلك فالقول لمن ينكر البذل  
 والضمان في اول الثاني عشر من كتاب البراريه خطب بنت غيره فقال  
 ان نفقت المسهر للمهر تزوجتكها وجعل مهرى هذا يا ففقت المدة  
 ولم ينقد ولم يزوج له ان يستره ما دفعه على وجه المهر قائما وصاكا وبالقائم

وتدفع بكونه وقاه مهر فانه لو اوعيته  
 انه مهر وقال هو وبعثه فان كان من المهر  
 فالقول قولها وان كان من غيرها فالقول قول  
 كذا في الجوهري قوله ومن بعث

فلو استهلك المرأة ما بعث الزوج اليها فانكر الهبة  
 وطلب الضمان فيقول ان يكون له ذلك لانه لم يجعل  
 القول قوله فانه عارية وحلف على ذلك ثبت  
 ان المتاع عارية لم يبدى ومن استهلك العارية فمهرها  
 كذا في قول الاسكاف في اواخر كتابه  
 ما خلا وكذا في المصنفين

من الهبة يبرج لا الهالك والمستهلك مثله او قيمته لانه هبة الاخ  
 ايسر ان يزوج الاخ لا ان يرفع اليه كذا دفع له ان ياء خدمته قائما او الهالك  
 لانه رشوة وعلى قياس هذا يرجع بالهبة ايضا في المسئلة المنقذة اذا علم  
 من حاله لانه لا يزوجها الا بالهبة والا لا من الحمل الزور ما دفع من ولي المرأة  
 من مال يقال له اغلق وقفت الق فله ان يرجع عليهم ولو دفع  
 الى اجنبى لا يجوز له الرجوع لانه كان حكمه حكم الا ولياء من خارج الفتاوى  
 رجل خطب امرأة وهي سكن في بيت اخترها وزوج اخترها لا يرضى بكنها  
 هذا الرجل الا ان يدفع درهم فرفع الخطب اليه درهم وتزوجها كان  
 للزوج ان يستره ما دفع اليه لانه رشوة وعلى هذا الاب والاخ والابن  
 والعمة والخال او اب القوم غيرهم اذا ابوا ان يزوجوا الا بعد ان يعطيه المهر  
 شيئا من نقد وحيوان وغيره فاعطاهم ذلك وزوجه كان له ان يستره  
 ذلك منهم ان كان قابلا او ياء خدمته ان كان ماله لانه رشوة  
 في فصل حبس المرأة نفسها فاقبى رجل وكل رجلا بان يزوجها فلانه  
 بالف فزوجها بالعين ولم يعلم بها حتى دخل بها ان اجاز بحسب المستى  
 وان رد بحسب الاقل في المستى ومن مهر المثل خلاصة في الكاظمي كتاب النكاح  
 وان اختلفا في حال الحيوة في قدر المهر بعد الدخول قبل الطلاق او بعده  
 لحكم مهر المثل فمن كان من جهته كان القول له مع عيسته وان لم يكن من جهته  
 احدا من بين الزوجين مخالفا ويعطى مهر المثل هذا قول الجعفي ومحمد  
 رحمهما الله تعالى على مخرج الرازي وعلى مخرج الكرخي بخلافان في الفصول كلها  
 ويحكم مهر المثل من مهر من الهباتم اختلاف في المهر ثمن اصله بحسب المثل  
 يعني قال احد الزوجين لم يستر مهر وقال الآخر قد ستي فان اقام البينة  
 قبلت والا يخطف المنكر فان عكل يثبت دعوى التسمية وان حلف  
 بحسب مهر المثل وفي قدره المهر كان اختلافا في قدره فاذا دعى  
 انه تزوجه بها بالف واذا عت انه بالعين حكم مهر المثل فبح ان اقام  
 النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه اي كان مهر المثل  
 مساويا لما يدعيه الزوج او اقل منه فالقول قوله مع عيسته وان كان  
 مساويا لما تدعيه المرأة او اكثر منها فالقول لمراسل مع عيستها واي  
 بر من قبل سواء شهد له مهر المثل او لمها لان المرأة تدعى الزيادة  
 فان اقامت بيينة قبلت وان اقام مهر الزوج قبلت ايضا لان البينة  
 تقبل لمرء البمين كما اذا اقام المودع بيينة على رد الودعة الى المالك فقبل  
 وان برهنها بيمينته من لا يشهد له امر قبل بيمينته ان شهد مهر المثل له  
 وبينه ان شهد لها لان البيئات شرعت لاشياء خلاف الظاهر  
 واليمين لا بقاء الاصل والاصل في النكاح كونه مهر المثل فمن ادعى

يعني يطل النكاح بالبرء ويجب الاقل  
 منها  
 حكم من الحكميم ارجع من نكاحه المثل  
 كما

وان وقع الاختلاف منها بعد الطلاق فان كان  
 قد دخل بها فمهرها في حال قيام النكاح كذا في  
 البركاني في الاختلاف بين الزوجين في الثالثة  
 عشر من النكاح وفي ابنهما كذا في النكاح  
 لم يدخل بها فهو كما في المتن من خط المهر

وحالها ما في الوجهين قال محمد اقام البينة ان تزوج  
 بالعين واقامت بيمينته تزوجها على العين فمهر  
 الف  
 وان كان لا يشهد له مهرها بان كان بينهما  
 فالصحيح التزويج وتوجب مهر المثل  
 في جرح



خلافه فبينت اولي وان كان مهر المثل بينهما تخلفا فان خلفا او بهنا  
 قضى به اي مهر المثل وان به من احداهما قبل برهانه در غرض من هذا  
 ونحو احداهما كجوبتهما حكما وبعد موتها في القدر القبول لورثته وفي  
 الاصل القول لمكر التسمية عنده وعندهما قضى بمهر المثل وبه يقضي  
 من المثل المهور وان ماتا جميعا واختلف ورثتهما في قدر المسمى  
 قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى القول قول ورثة الزوج قل او غيره وقال ابو يوسف  
 القول قول ورثة الزوج الا ان ياتوا بشئ مستنكر وقال محمد بن الحسن  
 بمهر المثل وان وقع الاختلاف بين ورثتهما في اصل التسمية كان  
 القول قول مكر التسمية ولا يقضى لهما بشئ في قول ابي حنيفة وقال ابو حنيفة  
 بمهر المثل والغنوى على قولهما في فصل في اختلاف الزوجين في المهر في المهر  
 مات عن زوجة فادعت المهر على ورثته ان ادعت قدر مهر المثل  
 او ادعت اقرار الورثة بذلك صحح وكفى النكاح شاهدا ولا حاجة لهما  
 الى الاشهاد وان كان للورثة اولاد صغار فلهما ان تاذن مهر مثلها  
 من التركة وان ادعت الورثة ابراء او استيفاء فلا يبرهن اليه ايم وعليها  
 البهين اذا اوسيا في ان شاء الله تعالى هو المختار في حق البهين وقال  
 الفقيه ان كان الزوج بني بها بمنع قدر ما جرت العادة بالتجمل والقول  
 للورثة فيه لان النكاح وان كان شاهدا على المهر لكن العرف شاهد  
 على قبض بعضه فيجوز بهما لكن اذا امتنع بعد قبض شئ فالقول لهما لان  
 النكاح يحكم في القبض لان القبض قد يختلف عنه فخرج الحكم باعتقاد الامكار  
 وفيه نظر نقف وذكر في المعنى تزوجها عند شاهدين على مقدار ومضت  
 عليها سمون وولدت اولاد اثم مات الزوج وطلبت من الشهود اداء  
 الشهادة على ذلك المقدار استحسن الشايج عدم اداء الشهادة لاحتمال  
 سقوط كل او بعضه بالابراء او بالخط وبه افق برهان الائمة ثم رجع واقعي  
 بجواب الكتاب كما هو الحكم سائر الديون وعليه القول فمن هذا تعلم  
 الحكم في المسئلة الاول لان قبض البعض محتمل وكذا الابراء فلا يجازي الحكم  
 في الثاني عشر من نكاح البرازية المهر لا يكون الا من مال منقود وان سمي  
 مالا محمول الجنس بان تزوج امرأة على دابة او ثوب كان مهر المثل  
 بالغ ما بلغ لان التسمية لم تنفع وكذا لو تزوجها على دار ولم يبين  
 موضع الدار ولو تزوج امرأة على عبد او ثوب مروى صحت التسمية  
 لانه علم جنسه وان جهرل نوعه ولها الوسط من ذلك ولا يجزئ المثل  
 والنزوح بخيار ان شاء اعطاها الوسط وان شاء اعطاها قيمته الوسط  
 ولو تزوجها على كتر جنطة ولم يصف كان له الخيار ان شاء اعطاها  
 كرا وسطا وان شاء اعطاها قيمة الوسط وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله

يجوز في اواخر الثالث من دعوى هذه المجموعة ما يكتب  
 مات فان ادعت على ورثة مهر المثل  
 على مهر مثلها كذا في جامع الأصول  
 ما في ان النكاح شاهد على ثبوت المهر  
 وسواء في السابق واللاحق

ولو تزوجها على غير من قالوا بوجوب الوسط او قيمته  
 وكذا الحكم في وجوب الوسط في كل حيوان وكذا جنسه  
 ودفع نوعه وانما يجزئ الزوج بين دفع النسي ومن دفع  
 قيمته وانما ادى تخيير المرأة على قول لان الوسط  
 لا يعرف الا بالقيمة فصارت املا ايضا والعين  
 اصل تسمية قبيل التي تهاشأ كذا في من القطار

ان عليه

ان عليه الوسط بعينه ولو وصف الكرا فقال وسطا او روبا كان عليه تسليم  
 الكرا ولو تزوج على ثوب موصوف خيرة الزوج في ظاهر الرواية ان شاء  
 اعطاها ثوبا منه ذلك النوع وان شاء اعطاها القيمة في قول من الحانية  
 واما اذا بين النوع ولم يبين الصفة كما اذا تزوجها على عبد او امه  
 او جمل او بقرا او نحوها او ثوب مروى يصنع التسمية ولها الوسط من ذلك  
 منه نكاح بيان الرواية في باب المهر او على ثوب موصوف في الذمة فاقى  
 بقيمته اجبرناها على القبول قيد بالثوب لانه لو تزوجها على مثلي  
 ومبين وصفه فاقى بقيمته لا تجبر على قولها اتفاقا وقيد بكونه موصوفا  
 لانه لو تزوجها على ثوب مطلق فلهما مهر المثل اتفاقا وقيد بكونه  
 في الذمة لانه لو تزوجها على ثوب بعينه ثم انى بقيمته فانه لا تجبر  
 اتفاقا وقيد بان القيمة لانه لو انى بالثوب الموصوف اجبرت  
 على قبولها اتفاقا وتحكم به اي ابو يوسف بالثوب الموصوف ارجل  
 اي ان ذكر ارجل لان الثوب الموصوف انما يكون دينا ان كان مؤجلا  
 وعدم الاجبار على قبول قيمته مروى عن ابي حنيفة وهو الاصح لان ثبوت  
 في الذمة صحيح وقيمه خلف عنه فمع القدرة على الاصل لا يصار  
 الى الخلف شرح مجمع لابن ملك في المهر مخصصا رجل تزوج امرأة  
 على عشرة دراهم ونوب ولم يصف الثوب كان مهرها عشرة دراهم  
 ولو طلقها قبل الدخول لم يكن مهرها خمسة دراهم الا ان يكون متعذرا اكثر  
 فيكون مهرها ذلك من مهر الحانية ولو تزوج امرأة على الدرهم الكاسدة  
 وان كانت قيمته اربعة عشر يكمّل مهرها عشرة كما لو تزوج امرأة  
 على ثوب قيمته خمسة كان مهرها الثوب وخمسة اخرى وان تزوجها على الدرهم  
 الرائج فكسدت قال بعضهم عليه مهر مثلها وقال الفقيه ابو جعفر  
 مهرها قيمة الدرهم من الذهب والفضة قبل الكسار وهو الصحيح  
 لان النكاح اذا اوجب المسمى وقت العقد لا ينقلب موجبا لمثل  
 كما لو تزوج امرأة على عبد او ثوب فهلك ذلك قبل القبض كان مهرها قيمة  
 الثوب او العبد ولا يصار الى مهر المثل في القصر من بيع الحانية  
 ولو تزوج على صفة من احواله ورقي بذلك لم يكن مهرها عين المذمة  
 حواشي المفتين في المهر من النكاح رجل تزوج ابنته من رجل على ان يبيع الزوج  
 الابن من دينه الذي له عليه او زوجت الابنة نفسها على ان يبيع الزوج  
 اباهما من دينه وهو كذا قاله اربعة جازية ولم يهرم مثلها وكذا لو قالت على  
 ان يبيعها من ذلك مهر من مهر الحانية ولو تزوج امرأة على ان يبيع الزوج لابنها  
 الف درهم كان مهر المثل ومهر لابنها الف درهم فان ذهب كان  
 له ان يرجع من مهرته ولو تزوج امرأة على ان يبيع لابنها الف درهم

التياب ثبت في الذمة في النكاح وكلم  
 كذا في الدرر في الاقدار

وانما ديارنا فلا يحكم بالثوب وان وصف  
 بل بخير الزوج لانه لم يذكر الاجل عادة كذا  
 في المهر

واما التزوج على صفة الزوج المرأة فلا يجزئ ذكره  
 في المتن واما التزوج على شيء غير ما يجوز  
 ذكره في بيان الدوا

ولو تزوجها وهو غافل لم يهرم مهرها  
 كان مهرها مهر مثلها فان الغافل



قال لآلف مهرها فان طلقها قبل الدخول بها وقد دفع الالف الى الاب  
 رجع عليها بنصف الالف وهي الواهبه فنه الحكم الزور ومهر مثلها  
 مهر مثلها من قوم اسيرها وقت العقد سنا وجمالا ومالا وعقلا ودينا  
 وبلدا وعصرا وبكارة وشبابه فاذا لم يوجد منهم من الجانب لا مهر اسيرها  
 وقالته الا اذا كانت من قوم اسيرها وقاية في المهر وفي المنقح بشرط  
 ان يكون الخبز بمثل المثل رجلين او رجلا وامراة بنين وبشرط لفظ الشهاده  
 فان لم يوجد على ذلك فهو عدول فالقول قول الزوج مع بينه كذا في غايه  
 البيان بيان الرواية شرح الوفايه من المهر ومهر مثل الالف على قدر الغايه فيها  
 وعن الاوزاعي ثلث قيمتها مجمع الفتاوى ومن المنقح لصدور الاسلام  
 العقد اذا ذكر في آخره مهر المثل وان ذكر في الاما فهو عشر قيمتها ان كان  
 بكرا وان كان نكحاً فنصف عشر قيمتها كذا ذكره الشرح حدادي في باب  
 الاستيلاء في شرح قوله ليس عليه مهر المثل من المهر من المهر  
 قال في تفسير العرف هو ما يتزوج به مثلها وعلى العتق من المهر من المهر  
 والحب المهر في النكاح الفاسد الا لما جماعه في القبل وجب الاقل منه المهر المثل  
 ومن المستحق ان سعى والاجب مهر المثل بالغايه كذا في الحاشيه في النكاح  
 الفاسد من زبده الفتاوى واذا اشترى جارية ووطئها ما راغى استحق كان  
 عليه مهر واحد لان الوطئ كان بناء على سبب واحد وهو الملك  
 من حيث الظاهر وان استحق نصفها كان عليه نصف المهر المستحق ولو جارية  
 بين رجلين ووطئ احدهما اراد ان كان عليه لكل وطي نصف مهرها يتكرر  
 بالوطئ من اخر مهرها ثانيا ولو تكرر الوطئ بشبهة واحدة فان كانت شبهة  
 ملك لم يجب الا مهر واحد لان الثاني صادف ملكه وان كانت شبهة اشتباه  
 وجب لكل وطي مهر لان كل وطي صادف ملك الغير فالاول كوطئ جارية  
 ابنة او مكاتبه والنكوحه فاسدا ومن الثاني وطي احد الشريكين جارية  
 المشتركة ولو وطي مكاتبه مشتركة حراما اتخذ في نصف مهرها ونقد في نصيب  
 شريكه وكل مهرها فلا ينعقد في جارية كذا في الطهريه في القاعدة  
 الثانية من الاشباه اذا وطي جارية بكرا لان لم يجب المهر بنظر الى  
 العرف ونقصان البكارة فيجب الاكثر منها من او اوجده ووالبرازيه  
 واذا وطي الرجل جارية امراة لم يجب لكل وطي مهر لان لكل وطي شبهة  
 اشتباه من نكاح واقعات الحامية لو تزوج امراة على عبد ولم يسلم  
 العبد البرها حتى استحق فانها تخرج عليه بقيمة العبد لا بقيمة البضع  
 في باب العتق على جعل من الكا في شرح الوافي فزق محمد بين اجارة ومهر  
 فان المهر لو استحق يرجع بقيمة على الزوج قبل السابع عشر المفقودين  
 وذكر الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في كتاب الاختلاف

في العرف  
 والظاهر منه اذا ذكر المهر في الاما  
 براديه منه عشر القيمة او نصف عشرها  
 كذا في الخط المرحوم

وفي البينة دفع والمكره كذا هو  
 والظاهر لان العرف هو الزور

اذا تزوج

اذا تزوج امراة على عبد وهي لا تعلم حاله فاذا هو محرر فله مهر قيمته وان كانت  
 تعلم انه محرر فله مهر مثلها وان كان مدبرا او مكاتباً او اعم ولد وهي تعلم  
 ذلك او لم تعلم او كان مشكلا وقت العقد فله مهر قيمته في السابع عشر  
 من نكاح النكاح الثانية وفي الذخيرة اشترت زوجها لم يبق النكاح  
 ويسقط المهر كمن رابن عبد الله اشترى امراة او مكاتباً لا يستوجب عليه مهر  
 ديناً ابتداء ولا يفتى للنكاح في معراج الدراية في شرح قوله ولا يتزوج  
 المكمل اتمته في المحرمات من النكاح تزوجها على انها بكر فاذا هي ليست بكبر  
 يجب كل المهر مما لا مهر ما على الصلح بان زالت بوشة وان تزوجها  
 بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي غير بكر لا يجب الزيادة والنوقيق وان  
 للمتل مثل وان اعطاها زيادة على المعجل على انها بكر فاذا هي ليست بكبر  
 فيل تزد الزيادة وعلى قياس مختار شيخ بخاري فيما اذا اعطاها  
 الحال الكثير بجهة المعجل على ان يجتزها بحجرها زعظيم ولم تأت به رجع  
 بما زاد على المعجل وكذا في النكاح خوارزم وينبغي ان يرجع بالزيادة ولكن  
 صرح في نوايه الامام طهر بن الدين انه لا يرجع في كلتي القصورتين في الثاني  
 عشر من نكاح البرازيه رجل تزوج امراة على انه ان اقام بها في هذه البلدة  
 فمهرها الف درهم وان اخرجها بعشرها فمهرها الفان فالشرط الاول  
 صحيح والثاني فاسد حتى انه يجب الالف على تقدير الاقامة بها يجب مهر  
 المثل على تقدير الاخراج عشرها لانه على الفين كرضاهما بمقدار الالفين  
 ولا يقتص من الالف لرضاه بمقدار الالف وعلى قولهما الشرطان جائز  
 في المهر من نكاح نوايه طهر بن وفي عرف ديارنا ليس للمراة ان تمنع  
 نفسها من زواجها حتى تستوفي جميع المهر لان في عرف البعض معجل  
 والبعض مؤجل والمعجل يستحق دست بيمان والمؤجل يستحق طابان  
 كدني والعرف كالشرط ذخيرة البرهان في من النكاح وفي الفتاوى  
 رجل تزوج امراة على مهر معلوم واراد ان تمنع نفسها من الزوج حتى  
 تستوفي جميع المهر ليس لها ذلك في عرفنا ولكن ينظر الى المستحق والى المراة  
 وان كان مثل هذه المراة ومثل هذا المستحق كم يكون معجلا وكم يكون مؤجلا  
 في العرف فيعفى بالعرف ويستحق هذا بالفارسية دست بيمان  
 كذا احتاره الفقهاء ابو الليث وعلى القسوي ولو شرط تعجيل الكل في العقد  
 يعجل الكل ولو جعل الكل مؤجلا ذكر الشيخ الامام نجم الدين السفي فتاوه  
 انه لا يصح قال رحمه الله تعالى وتاوه بيله اذا جعل مؤجلا الى وقت الطلاق  
 او الى وقت الموت وبعضهم قالوا يصح هو الصحيح في الثاني عشر  
 من نكاح الثانية ق تزوج في البلدة ثم اخرجها الى الرستاق فابت ذلك  
 فله ما ذلك اذا جئت نفسها بالقصد والاختلاف تزوج ببلدية

تزوج امراة على انها بكر فوطئها فوجدها  
 غير بكر فالمهر واجب عليه كماله لان البكارة  
 لا تنصير مستحقة بالنكاح كذا في مجمع  
 الفتاوى في هذا الموضع

ولو تزوجها بازيد من مهر مثلها  
 على انها بكر فاذا هي ليست بكبر  
 كذا في باب المهر من النكاح

كما في ما جعل البعض وعليه في الفتاوى  
 في هذا الموضع من المهر



في بلد فولدت منه ثم اراد ان يخرجها الى الرستان فلما اباد ولوا خرجها  
 ثم ابنت فلما ذك ذلك **سج** له ان يخرجها الى الرستان ان كانت الرستان  
 قريبا قبل ما القريب قال ما دون السفر وهو القنوب في الباب التاسع  
 من كتاب عقد النكاح وتاويل ما اجاب **شمس** والبدر الظاهر  
 ما اذا كانت السافة سفرا فان ابا القاسم الصغار هو الذي يختار قول  
 المجتنب في منع نفسها عن السفر بالاجل المهر ومع هذا قال للزوج ان يخرجها  
 الى ما دون السفر وان لم يوف مهرها بعد ففوت هذا ان للزوج ان يخرجها  
 من البلد الى القرية اذا لم يكن السافة سفرا بانفاق بين ابية متباعدة  
 وصاحبهم رهم الله تعالى وان لم يوف مهرها في باب ما يجوز  
 للزوج والزوجة من نكاح القنينة قال وكوان رجلا تزوج امرأة  
 واوقاما صداقها فارقا ان ينقلها الى حيث شاء كان ذلك  
 وليس لها حق الامتناع ولو اقرت المرأة بدين لا يبرأ ولا تهرأ ولا تخر  
 كان للمفترق ان ينصرفا عن الخروج في قول المجتنب رحمه الله تعالى وقال  
 ليس للمفترق منعها عن الخروج ونقل الزوج قبيل قضاء القاعدية  
**م** اذا تزوج ابنته البالغة فارقا ابوها التحول الى بلد اخر بغيرها فلو ان  
 يحملها معه وان كره الزوج اذا لم يكن اعطاها مهرها وان كان قد اعطاها  
 قبيل ذلك لا يبرئها من الزوج في مهر متجب التنازل خاتبة نكاحا عن  
 السابع عشر من التنازل خاتبة نكحت عند القاضي انه يضر بها  
 وطلب الاسكان عند قوم صالحين ان علم به زجره والا فان كان  
 اجميرا ان صلحا اقرها عندهم والا امره بالاسكان عند الصالحين من  
 نفقات البرارية ١٩ وكذا في الخاتبة وفي الفتاوى الصغرى اذا اراد  
 الدخول بالصغيرة ان كانت بنت خمس سنين لا بدخل وان كانت  
 تسع سنين يدخل بها وفي التبع والتمان ان كانت ضخمة  
 سمينة تحتمل الحمل يدخل بها وان كانت مزرولة لا بدخل وكذا في النكاح  
 على انه لا عبرة للسن وانما العبرة للطاقة وكذا في ختان الصبي  
 في الثامن من نكاح اخلامة نكحوا في نفسه البلوغ مبلغ الرجال  
 قال بعضهم ان كانت بنت تسع بلغت وان كانت بنت خمس  
 وفراست وشمع والتمان ان كانت عبلة فقد بلغت كمرها في  
 نفقات اخصاف والتمان انهما ما لم يبلغ نسألم يبلغ مبلغ الجماع  
 مكررا قال القنينة ابو البنت في النوازل وعلى الصغرى من نفقات  
 الفتاوى الصغرى للجماع ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن  
 يجبر الزوج على ايفاء المحجل فان زعم الزوج انها تحتمل الرجال وانكر الاب  
 فالقاضي يبرئها النساء ولا يعتبر السن من البرارية الفصل الثامن عشر

طلب سراج

طلب زوج الصغيرة من الولي تسليمها في الموانسة وهي لا تحتمل الجماع  
 ورضي الاب بالتسليم وابنت الام فالتعبر رضاء الاب لا ابا عا لام  
 لان الولاية له وان ابى الاب لا يجبر وفي المجتنب كبير نكاح بنت  
 سبع وخافت الام ان سلمتها اليه فصد بها ونصرت لها ضمها  
 الى نفسها ونزير بها الى ان تتحلل الجماع ودفع الضرر عن الصغيرة من  
 التحمل المبرور ذهبت الصغيرة الى بيت الزوج قبل قبض الصداق فلما هو  
 احق باسكانها المنع من الزوج حتى تاءخذ كل المهر غير الاب واجد اذا  
 سلم الصغيرة قبل قبض كل المهر فالقاسم فاسد وفي عرفنا تسليم المهر  
 لا يلزم لانه يكون مؤجلا عفا والاب اذا سلمها قبل قبض المهر بملك  
 الاسترداد ومخالف ما اذا سلم المبيع قبل قبض الثمن حيث لا يملك  
 الاسترداد والاب مالك لمطالبة صداق الصغيرة وان لم يكن للزوج  
 الانقضاء بها لانه يجب بالكلية والنفقة لا تجب قبل ان يصير محلا  
 للاستمتاع فمر نكاح الصغار من البرارية ولو تزوج بنت البالغة  
 برضاها واخذ المحجل واشترى به جبرها لهما وسلم اليها فليس لها  
 انكار لان الاب ما دون بشر واجبرها برضا وعادة سواء علمت  
 انه اشتراها لهما من مالها ولو لم تعلم فمسايل المهر فزيرة الفتاوى  
 الاب اذا طلب مهر البنت البكر البالغة من اخص له ذلك الا اذا نكحت  
 البنت وفي المشتق الزوج اذا دفع المهر الى الاب برى ابا ليس للاب  
 ان يؤخذ الزوج بالمهر الا بوكالة منها الاب اذا اقر قبض المهر فان كانت  
 البنت بكر اصدق وان كانت ثيبا لا يصدق في الثامن  
 من دعوى اخلامة وفي البطل والفاضي ان يقبض مهر البكر البالغة  
 كالاب وكجدة والوصي رواه هشام عن محمد رحمه الله تعالى واطلقه  
 اخصاف انه لا يقبض الا الاب من غير وكالة تاتار خاتبة في الثاني  
 عشر من النكاح في الاولياء سئل عن زوج اخنة الصغيرة وقبض  
 صداقها من الزوج فبلغت واراوت مطالبة الزوج بالصداق هل  
 لها المطالبة عليه به ام على الاخ اجاب ان كان الزوج وصيا لهما  
 الطلب عليه لا على الزوج وان لم يكن وصيا لهما الطلب على الزوج والزوج  
 يرجع على الاخ بالصداق ان باقيا عنده من فتاوى ابن نجيم وكذا في البرارية  
**سج** زوجها اقربا وقبضت مهرها من الزوج فبلغت وطلبت مهرها  
 من الزوج فلو كانت الام وصية فللبنت اخذ المهر من زوجها وهو  
 يرجع به على الام وليس لها التصرف في مالها ودفعه اليها كدفعه الى اجنبي  
 وكذا الجواب فيما سوى ايجد والاب والقاضي لان غيرهم لا يملك  
 التصرف في مال الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان عاقدا بحكم الولاية

وفتاوى غيره من القديين وان كان قابلا لانها قبضت مهرها  
 من القبض كذا في نكاح محجج الفتاوى  
 قبض الولي مهرها ثم ادعى الزوج المهر فالبنت اذا كانت  
 بكرا لانه يملك القبض لا المهر وان كانت ثيبا يصدق  
 لانه أمين او عرق الامانة  
 في نكاح الصغار



او الوكالة في العتق من الفصولين رجل قبض صدق ابنته ثم ادعى انه زوجه على  
 الزوج وصدة الزوج وكذبته البنت قالوا ان كانت بكرا لا يصدق الاسب  
 الابينة لانه يملك قبض صدق البكر فاذا برئ الزوج بقبضه لا يملك الزوج عليه  
 وان كانت ثيبا فالقول قول الاب رجع ابنته الصغيرة فاذا ركن ودخل  
 بها وطلب مهرها من زوجها فقال الزوج وقت الى بيك حال صغر ك  
 وصدة الاب لا يصح الا بالاب عليها ولها ان تاذم المهر من زوجها  
 ولا يرجع الزوج بذلك على الاب لان الزوج اقر قبض الاب في وقت  
 كان للاب ولاية القبض فلا يرجع عليه كالكفيل بقبض الابن اذا اقر  
 بقبض الابن وصدة المديون وكذب الطالب في حبس المرأة نفسها  
 من حق العتق خال الخوة الصبي بالبكر الباعه هل يتحل حق الاب  
 في قبض المهر اجاب لا لقيام السبب وهو البكارة وتكفيل المهر وجوب  
 العدة بها عرف نصا الا ترى انها لم تقم مقام الدخول في حق العتق  
 وفي حق وقوع الطلاق بعد ما رجعتا متى لو طلقها بعد الخوة لا يملك  
 مراجعتها في العدة ذكر هذا في ادب القاضي في باب المطالبة بالمهر من  
 نكاح القاعدية خلو العتق صحيح وكذا خلوه الجبوب في قول المجتهد  
 والترقي يمنع الخوة لانه يمنع اجماع وذكر في طلاق الاصل ان العدة تجب  
 على الرقضاء ولها نصف المهر ولا يصح خلوه الغلام الذي لا يجمع مع مثله  
 والاخلوة بالصغيرة التي لا يجمع مثله وفي كل موضع تحت الخوة  
 لو طلقها لا يكون له حق الرجعة بعد ما تحت الخوة كان لها كل المهر فان  
 اقرت المأداة انه لم يجمعها في ظاهر الرواية في فصل الخوة من نكاح كمانية  
**ظم** زواج لابنة السالغ امرأة بغير اذنه ومن المهر فاجاز النكاح لا يكون  
 اجازة للضمان **قب** هو اجازة للضمان في نكاح الفضولي من القنية  
 وفي حصر القندوري واذا ضمن الولي المهر صح ضمانه والمأداة محبة في مطالبة المهر  
 من زوجها او وليها وفي باب التولية من نكاح شرح الطحاوي الاب  
 اذا زوج الصغيرة امرأة فلم يرد ان نطالب المهر من اب الزوج فيؤدى الاب  
 من مال ابنة الصغيرة وان لم يضمن الاب باللفظ صرحا بمختلف الوكيل  
 اذا زوج فانه ليس للمأداة ان تطالب الوكيل بالمهر ما لم يقص وان  
 ادى الاب من مال نفسه يرجع في مال البتيم والاب لو زوج امرأة  
 لابنة الكبير ضمن المهر فان كان باعده يرجع عليه بغير اذنه اذ كانت  
 الضمان باعده وان لم يكن باعده لا يرجع والاموال النكاح لا يكون امرا  
 بالضمان والآخر بالخلق لا يكون امرا بالضمان في سائر نكاح احكام  
 الصغار للاسرة وشمي وصح ضمان الولي المهر لانه من اهل المنزل  
 وقد اضافه اليه ما يقبل فيصح والمأداة انه في الصحة اذ في مرض الموت فلا

الا فان قال عند المهر اخذت منك المهر على ان ابنتك  
 ثم برئت بنتي ثم انكرت البنت لانه يرجع على الاب  
 اذ رجعت المرأة عليه كذا في النكاح من نكاح  
 الخلاء وكذا في البراءة في نكاح الصغار

في قول القندوري  
 واذا قال الاب زوجت فلانة ثيبا  
 لم يلزم الاب الصدق بالضممان  
 في نكاح الصغار وكذا في الخلاء  
 وفي قول القندوري  
 ابنة الصغيرة اذ لا يرجع بالاصغر الا في  
 الرجوع كذا في البراءة والفتاوى

لانه نزع

لانه نزع لو اشتهى في مرض موته وكذلك كل دين ضمنه عن وارثه او لولائه  
 كما في الذخيرة واما اذا لم يكن وارثا له فالضمان في مرض الموت من  
 الثلث كما صرحوا به في ضمان الاجنبي واستفيد من القول لصحة  
 الضمان انه لو لم يضمن الاب مهر ابنة الصغيرة لا يملك به ولو كان  
 عاقدا لانه لو لم يضمنه بلا ضمان لم يكن للضمان فائدة كما في معراج الدراية  
 لو زوج ابنة الصغيرة لا يثبت المهر في ذمة الاب بل يثبت في ذمة الابن  
 عند ناسوا وكان الابن موسرا ومعتبرا وذكره في المنظومة ونشره  
 معقلا بان النكاح لا ينفك عن لزوم الكمال انما ينفك عن ايقان المهر  
 في كمال فلم يكن من ضرورته الاقدام عن تزويجه ضمان المهر عنه وهذا  
 هو المعقول عليه كما في فتح القدير وبه اندفع ما في شرح الطحاوي من ان المأداة  
 مطالبة اب الصغيرة لمهرها ضمن او لم يضمن انتهى في باب المهر المهر المهر  
 وفي اقرار الزيادة المرفوض اذا كان عليه دين الصحة فتزوج في حاله  
 المرض فمقدار مهر المثل يكون مساويا لدين الصحة والزيادة على مهر المثل  
 كان دين الصحة مقدما عليه وان تقدم المهر لم يستمر لها ويتبعها غناه  
 الصحة ويتخاصمون بها بينهم محاربة في اول فصل النكاح **م**  
 مريضه زوجت نفسها باقل من مهر المثل ثم ماتت فليس للاولياء  
 ان ينفخوا الي مهر مثله في باب المهر من القنية امرأة وهبت مهرها  
 من زوجها ثم ان الزوج اقر بين يدي كشيء وان لها عليه كذا وكذا فخر المهر  
 شكوا في ذلك قال القنية ابو الليث يصح اقراره اذا قبلت ويجعل  
 عليه انه زاد في مهرها والزيادة في المهر بعد هبته المهر جائزة لكن لا بد من  
 القبول لان الزيادة في المهر لا تصح من غير قبول المأداة من مهر الحائبة  
 وفي الفتاوى الصغرى رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها باينا قبل  
 ان يدخل بها يجب عليه مهر كامل وعليه ما عده مستقبله وعند محمد حماد  
 نصف مهر وعليه باقية العدة وهي مسلة القندوري وعند زفر جلدته  
 نصف المهر ولا شيء عليه ما عده العدة بناء على ان الدخول في النكاح الاول دخول  
 في النكاح الثاني عند خلافا للمحمد فيهما في النكاح من طلاق الخلاء  
**ب** عن الفقيه ابي الليث جدد العقد بحجب كلا المهرين وذكر القاضي  
 انه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على الاول والزيادة جائزة عندنا حال اقيام  
 العقد **ب** وان جدد النكاح للاحتياط لا يلزم الزيادة بلائذ لان الغرض  
 ابقاء الاول ولان العقد الثاني لم يثبت فكيف يثبت ما في ضمنه كذا في **م**  
 من مهر عقد الصاوي تزوجها بالف ثم جدد بالفين وذكر ابو بكر ان على قولهما  
 لا يلزم الثاني وعلى قول الامام الثاني يلزم وذكر مصنفام انه يلزم الثاني ولو خلافا  
 في الثاني عشر من نكاح البراءة وذكر شمس لائبة الخوان في شرح احوال

المريض اذا تزوج اولاده في مرضه بالبرهم وذلك في نكاح  
 وفي اقصاء ما في الصحة بمهرها لان النكاح قد صح وهو  
 من اصول التولية وان تقدم المهر لم يستمر لها ويتبعها  
 غنا والصحة ويتخاصمون بها بينهم محاربة في اول فصل النكاح **م**  
 من الملك وهو النكاح لا يصح لتعلق حق الغنا وكذا  
 عليه تخصيصها بطلان الحق السابقين كذا في كذا  
 في الايضاح وفي اقرار الزيادة المرفوض اذا كان عليه  
 دين فتزوج في حاله المرض فمقدار مهر المثل يكون مساويا  
 لدين الصحة مقدما عليه كذا في عبارة الاحكام العارضة  
 في اول فصل النكاح **م**  
 يجب عليه مهر كامل بالنكاح الثاني لان النكاح الثاني  
 انصلب به الدخول كذا في التاخر حائبة قبل  
 في الثاني عشر من نكاح



اذا جرد النكاح في النكوة روى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه يلزم المهر الثاني  
 ويكون زيادة في المهر واليه استأثر من الائمة الصخر في شرح النكاح  
 قال مولانا رضي الله عنه ويتبع ان لا يلزم لالف الثانية لانها ليست  
 بزيادة لفظا لو ثبتت الزيادة انما ثبتت في ضمن النكاح فاذا لم ينعى النكاح  
 الثاني لم ينعى ما في ضمنه في سائل المهر من الثانية الزيادة في المهر بعد العقد  
 لازمة له بشرط قبولها في المجلس على الاصح كما في النظر به او قبول وليها ان كانت  
 صغيرة لو لم يفعل كما في النفع الواسل بل جري في شرح قوله وما فرض بعد العقد للمهر  
 طلق امراته رجعتا ثم راجعا هل لها ان تطالب الزوج بالمهر المؤجل فيه اختلاف  
 المشايخ وكذا لو ارادت ان تنكح ثم سكت واجبت على النكاح هل لها ان تطالب  
 بالمهر فيه اختلاف المشايخ نأى راجعة في المهر في ان ينعى من النكاح  
 وبالطلاق الرجعي يتجمل المؤجل ولو رجعها لا يثاب قبل من طلاق النفع الواسل  
 ذكره في الاسلام ان الرجعي لا يتجمل المؤجل لانه اقام بالوطء والفرق والرجعي  
 ليس بفرق وذكر القاضي انه يتجمل ولا يعود الاجل بالرجعة في الصحيح لان الاجل  
 زال فلا يعود الا بالثابت ارجل ولم يوجد في الثاني عشر من مذهب الزارية ولو تزوج  
 المطلقة الرجعية فانه يصير راجعا ولا يجب المال لان النكاح لها مجاز من الرجعة  
 في القول القويج جوامع الفتاوى في الباب الاول من الطلاق ان اذا تزوج المطلقة  
 طلاقا رجعيا بصبر راجعا هو المختار لان ان تعذر العمل بحقيقة النكاح جعلها مجازا  
 عن الرجعة لانها لا يتجملها منية الكبرى تزوجها مكره ستر او بشي علانية  
 بالكثر ان تواضعوا وتعاقدوا في العلانية بالكثر فالعلانية الا ان يكون اشهر عليها  
 او على الولي ان المهر مكره الستر والعلانية سمعة ثم مذهب الزارية واما السكتي  
 مخفيا في بيت على حدة تاد من على متاعها ولا تسخي عن غيرها من معاشرة  
 الزوج فان كان للرجل والدة او اخت او ولد من غيرها في منزلها فقالت  
 حبيبة في منزل على حدة كان لها ذلك لانها لا تاد من على متاعها وتسخي  
 عن المعاشرة اذا كانت البيت واحدا وان كانت دارا فبها بيوت  
 واعطى لها بيتا ينفق ويضيق لم يكن لها ان تطالب بيتا اخر اذا لم يكن  
 ثمة احد من احوال الزوج بوزنها فان لم يكن هناك احد فشكت الى القاضي  
 ان الزوج بوزنها وبضربها وسألت مسكنين قوم صالحين يعرفون  
 احسانه واساتته ان علم القاضي ان الامر كما قالت روجه القاضي  
 عن ذلك ومنعته من التقدي وان لم يعلم القاضي ذلك نظر القاضي  
 ان كان جيران الدار قوما صالحين اقربها القاضي هناك ويسأل عن جيرانها  
 واذا اخبروا ان الامر كما قالت روجه القاضي عن ذلك ومنعته من التقدي  
 وان ذكر الجيران انه لا يوزنها بغير كرها القاضي في تلك الدار وان لم يكن جيرانه  
 ممن يثق به امره القاضي ان يسكنها بين قوم صالحين من نفقة احاسنة

تزوج مطلقة الرجعية في عدتها وطلبا لا بصبر راجعا  
 لان الزوج لغو والوطء يثاب عليه فيكون كالجانية  
 ثم اذا رجعت من القينة  
 وفي السفاتي وان تزوجها في العدة لا يكون رجعة  
 في قول حنيفة وعلى قول محمد يكون رجعة في  
 احوال العشرة من طلاق الفتاة حاشية

ولو كان في الدار بيوت وابست ان تسكن مع حرة تها او مع احد من اهلها  
 انه اخلى لها بيتا منها وجعل له مرافق وغلقا على حدة ليس لها ان تطالب  
 بيتا اخر وان لم يكن لها الا بيت واحد فله ذلك من نفقة احتسابا  
 شرح مختار وفي الفتاوى امراته ابست ان تسكن مع اخوات الزوج كانه  
 وغير ما ان كان في الدار بيوت وفرغ لها بيتا منها وجعل لبيتها  
 غلقا لم يكن لها ان تطالب بيتا اخر وان لم يكن في الدار الا بيت واحد  
 لها ان تطالب ولو ابست ان تسكن مع جارية زوجها فزوجها وعاد كرها سواء  
 ولو كان في الدار بيتان او اكثر الا ان بيتا احدهما واحد ليس لها ان تطالب  
 بالمسكن الاخر في نوع مخصوصة مع المرأة من نكاح فيص كمرى رجل بالمرأة  
 وامة فقالت المرأة لا اسكن مع امك وارادت بيتا اخر ليس لها  
 ذلك لان الامة بمنزلة مناع البيت وكذا لو قالت لا اسكن مع امك ولدك  
 ممكنه ذكره في فتاوى صدر القاضي بربان الائمة في الفصل الثاني من نكاح ولو لوجبة  
 امراته ابست ان تسكن مع جارية الزوج لها ذلك وفي الامرات ليس لها  
 ذلك امراته قالت لا اسكن مع والدتك واقر بانك لها ذلك  
 حراته الفتاوى فيما يكون للمرأة ان يفعل سئل في رجل تزوج بكرا فزمنزل  
 ابوها ومثلها تخدم فزمنزل عليه ان يسكنها منزلا ينفق بها ويخدمها  
 خادما ومن يوثقها ام لا اجاب حيث لم ينفق لها سكنها  
 من منزل ابوها فله ان يسكنها منزلا بين جيرانها وبين ولا يسكنها  
 مؤنسة لها وعليه ان يشتري لها ما يحتاج اليه ولا يجدرها فان كان لها  
 خادم يلزم نفقتها ونفقة خادم واحد من فتاوى رسل الدين كان في  
 امراته لها اب وليس له من يقوم عليه ويمنعها الزوج من نفقه لها  
 ان نفصيه ونفقه ابها مؤنسا كان او كافرا في باب حق الزوج عليها  
 من مية المعنى في سائل دعوى النكاح وللزوج ان يادون لها بالخروج  
 الى سبعة مواضع زيارة الابوين وعبادتهما ونفقتها او احدهما وزيارته  
 الحارم فان كانت قابلة او غتالة او لها على احد حق او عليها للاحد خرجت  
 بالادنى وكذا الحج وفيما عداه من زيارة الا جانب وعبادتهم والوليمة لا  
 وان اذن الزوج كانا عاصيين وفي ادب القاضي له ان ينفق عليها الباب  
 من عبادة الابوين في المحظرة والاباحة من نكاح الزارية وله المنع من احتكام  
 من اجل المزبور واذا اراد الزوج ان يمنع ابها وامها او واحد من اهلها  
 عن الدخول عليها في منزله احتسنا في ذلك قال بعضهم له ان يمنع عن الدخول  
 ولا يمنعهم عن النظر والنكاح والقيام على باب الدار والمرأة في الداخل ويمنع  
 عن النظر من لا يكون محرما وبشره الزوج وقال بعضهم لا يمنع الابوين  
 من الدخول عليها للزيارة في كل جمعة وانما يمنع عن الكيونة عندها

وفي المهر نفقة من شهر الف دينار لا تفرق بين بيت  
 ومن مطبخ بخلاف ما في المهرانية وينبغي  
 الا قضاء بما في شرح مختار كذا في نفقة  
 المهر

في ما جاء في الفتاوى من ان  
 في ما جاء في الفتاوى من ان

عند ابي حنيفة وابي يوسف وقول محمد اخا  
 كذا في القينة في باب ما يقطع نفقة الزوج  
 وبما ذكره بربان الائمة في الثاني عشر  
 من نكاح الزارية



وفي نسخة حلق البر والدمى وانه لا ينفرد به الزوج  
الى الوالد من وحيدها جليته مرة في سنة  
انتهى وفي نسخة كسارت النوازل ولا ينفرد الزوج  
بما رماه من الزيادة في كل سنة مرة وعليه القصور وكذا  
اذا جرت المداومة السرية لم ينفرد به الزوج  
وما في المتن موافق لما في المحاشي ومخالف  
لما في المختارات سكت

النكاح اذا وقع بغير ولي او بشهود فساقي ثم قال  
الزوج عنها فبينة منقطعة من كونه للقاضي  
ان ينفرد بها الى فبينة من كونه لغيره ليلطالها  
ذكر في المتن طعن في فتاوى الشيخ الاسلام في مثل  
هذا انه يجوز اذا خلا عن الشهادة من اويل  
نكاح القاعدية

وروي عن جعفر بن محمد النكاح اذا كان كفو والافلا  
وهو المختار لقصور لانه اقرب للاحتياط  
كذا في مختارات النوازل واللويا

وبه اخذنا شيخنا وعليه القصور وعلى من منع غير الابوين من الزيادة قال بعضهم  
له ان يمنع وقال بعضهم لا يمنع المحرم من الزيادة في كل سنة وقال شيخنا  
يلج في كل سنة وعليه القصور وكذا لو ارادت المرأة ان يخرج للزيادة  
المحرم كالحالة والعمة والاخت فهو على هذه الاقوال وفي نسخة المحاشي  
سجل عن رجل من زوج باودة ولها ابوان يادنيال اليها بمنزل الزوج  
ويحصل بغيرها الضرر لكونها بكرهان الزوج ويعلم انها عليه بمنع الغربان  
والنوم عنده والاسادة عليه هل له منعها من الدخول الى منزله والاجتماع  
عليها الا بحضرة خارج المنزل اجاب نعم له منعها من الدخول الى منزله ولها  
النظر اليها والكلام معها خارج المنزل من فتاوى ابن نجيم  
**في الاولياء والكفاءة** الولي شرط في النكاح في الصغار والمجانين  
والنكاح البكر واختلوا في العاقلة البالغة اذا زوجت نفسها روي  
ابو سليمان عن محمد بن حماد ان نكاحها باطل وروي ابو حفص عنه انه  
اذا لم يكن لها ولي يجوز وان كان لها ولي يتوقف على اجازة الولي ان اجاز  
جاز وان رد بطل سواء كان الزوج كفوا او لم يكن الا انه اذا كان كفوا كان  
للقاضي ان يجده والنكاح ولا يجل لزوجها من غير جدي وفي ظاهر الرواية عن  
ابن حنيفة رحمه الله تعالى يجوز النكاح بغير اذن او ثبوت زوجت نفسها كفوا  
او غير كفوا الا انه اذا لم يكن كفوا كان الاولياء حق الاعتراض وروي الحسن  
عن ابن حنيفة انه يجوز النكاح ان كان كفوا وان لم يكن كفوا لا يجوز النكاح اصلا  
واختلفت الروايات عن ابي يوسف والختار في زماننا للفتوى رواية  
الحسن قال شمس المنة في خبر روي الحسن اقرب الى الاحتياط اذ ليس  
كل ولي بحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاض بعدل في فصل ومن سلك  
النكاح الولي من محاسب ثم ظاهر الرواية عن ابن حنيفة وهو قول ابي يوسف  
ومحمد بن ابراهيم لو زوجت نفسها من غير كفو بيعت حتى يثبت حكم الطلاق والاباء  
والظهار والنوازل وغير ذلك قبل التزويج ولكن للاولياء وحق  
الاعتراض وروي الحسن عن ابن حنيفة رحمه الله تعالى ان النكاح لا ينفرد به احد  
كثير من المتأخرين قال شمس المنة في خبر هذا اقرب الى الاحتياط فليس  
كل ولي بحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاض بعدل فكان الا حوط  
سدا باب التزويج من غير كفو عليها وقال القاضي الامام محمد بن  
القنوي عليه قول الحسن في زماننا كما في شرح الوافي وكذا في البحر رافعا للمعراج  
في باب الاولياء والنكاح الاولياء في النكاح عشرة الاب ثم اجدت الاب  
وان علا ثم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب  
ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن  
العم لاب وام ثم ابن العم لاب والاقرب منهم محجب الا بعد فان لم يكن لها

عصبة

عصبة من جهة القرابة فوليها مولى العتاة الذي اعتق اباه فان لم يكن  
لها واحد منهم ولها ام او جدة او اخت او خال او خالة او عمة او امرأة  
زات رحم محرم منها من اولياء واما ان تزوجها اقربه من غيرها جاز النكاح  
في قول الجنيته وابي يوسف وعند محمد لا يجوز ثمانية لقولا ولاية لهم العبد  
والصبيان والمجانين والوصي والمنقط والذى رتب بينهما في حجره  
والغائب غيبة منقطعة والكافر المسلم من نكاح خالته الفقهاء لا يثبت  
لا يثبت الولاية للكافر على المسلم ولا للمسلم على الكافر في اول الفصل الثاني عشر  
من نكاح الثنا خاتبة وليها ابوها ثم اجد وان علا ثم الاخ لابوين ثم لاب  
ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم العم لابوين ثم العم لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب  
وان لم يكن عصبة فولي العتاة الرجل والمرأة سواء وكذا الاولاد وهم  
فيه سواء ثم عصبة مولى العتاة ثم ذوو الارحام وقال لئس لذو الارحام  
ولاية وولاية الاعتراض في التزويج من غير كفوا لا يثبت لذوي الارحام وانما  
يثبت في اللعصبات باختلاف والاخت مقدمة على الام حال عدم العصبة  
قال الامام الحسن بن علي بن ابي عمير الاخت والعمة وبنات الاخ وبنات العمة والبنات  
من قبل الاب يجوز اجماعا وانما يختلف في الام والحالة وكونها ودعواه  
الاجماع يصح في الاخت لانه العمة وبنات العم لان ثبوت الولاية  
لذوي الارحام مختلف وفي شرح الطحاوي ذكر اختلاف في الكل وفي  
شرح الشافعي الاقرب الام ثم بنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت  
ثم بنت ابن الابن ثم بنت لاب وام ثم لاب ثم لام ثم اولادهم  
ثم العتات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام واجد الطاهر  
اولي من الاخت عند الامام ويعني بما ذكر في الشافعي لان الام مقدمة على  
الاخت في الثامن نكاح البزارية والام واقاربها كجدة والخال  
والخاله وذو الارحام الاقرب فالاقرب اولياء للنكاح عند ابي حنيفة  
بعد العصبة اي بعد ان لم يكن لها من العصبات النسبية والنسبية  
احد فولاية التزويج للام ثم للاخت لاب وام ثم للاخت لاب ثم الاخ والاخت  
لام ثم اولادهم ثم للعتات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام  
وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو اسحق كذا في الكافي شرح الوافي  
شرح مجمع لابن ملك في الاولياء هذا هو المشهور عن ابن حنيفة وعند  
رواية عنه ان ولاية لغير العصبات وعليه القصور كما في المختار  
لكن في التمرناشي ان النساء اللواتي من قبل الاب كالاخت والعمة وبنات  
الاخ وبنات العم وغيرها ولاية التزويج حال حضور الام باجماع اصحابنا  
فهم سائ في فصل نكاح حرة واما ولاية الاعتراض من غير كفو  
فلا يثبت لذو الارحام وانما يثبت هذه للعصبات باختلاف فربما لو لم يثبت الفنا

الولي من كان اهلا للميراث وهو  
عاقلا بالغ كذا في البزارية

وقد اختلفت ام الاب ولي في التزويج  
من الام كذا في النكاح والافلا

ثم علم الاب على هذا الترتيب ثم علم  
على هذا الترتيب ثم على الاعمام على  
هذا الترتيب خلاصة  
والمرأة في تزويجها ابوها وهو ولي  
الاو بدار خلاصة الفصل الثاني عشر

وبعد العصبات في الاولياء الولاية عندنا لغير العتاة  
لان عصبة ثم عصبة مولى العتاة وعند عدم العصبة  
كل قريب يثبت الصغير والصغيرة في ذو الارحام  
بملك تزويج الصغير والصغيرة في ظاهر الرواية  
عن ابن حنيفة وقال محمد لولاية لذو الارحام دخول  
ابي يوسف مضطرب كذا في الاولياء  
في محاشي

وكذا في الخلاصة وما في المحاشي  
موافق لما في شرح الشافعي

وما ذكره شيخ الاسلام عطاء السعدي في الاجماع  
فمستقيم في الاخت لانه في العمة لانه في ذو الارحام  
كذا في باب الاولياء من القنية



اذاعة تزوجت نفسها من غير كفوكان للمولى ان يرفع الامر القاضي حتى  
 يفسخ وان لم يكن المولى ذارحم محرم من بابها كالمعتم وكخوه وقيل من  
 لا يكون محرم ما لا يكون له حق الاعتراض والاول هو القاضى من احو  
 فصل كفارة الخانية فما دام له قرب فالقاضى ليس بولى فيه قول  
 حنفى رحمه الله تعالى وعند صاحبى ما دام له عصبة فالقاضى ليس بولى ثم  
 القاضى انما يملك النكاح من مجتاج الى المولى اذا كان ذلك في عهده ومنشوره  
 وان لم يكن في عهده ومنشوره لم يكن وليا فان زوجه بالقاضى ولم يذن  
 له سلطان بذلك ثم اذن له بذلك فاجاز القاضى بذلك النكاح جاز  
 استحسانا في الفصل الاول من الخانية ورأيت في فتاوى الفضل  
 القاضى اذا تزوج بتيمة صغيرة من ابنه ان جعل القاضى تزوج الصغار  
 ينظر ان كان الابن صغيرا لا يجوز بلا خلاف بين علمائنا وان كان  
 الابن كبيرا جاز عند ابي حنيفة ولم يجز عندهما وفي واقعات الناطقى  
 القاضى اذا تزوج بتيمة من نفسه لا يجوز نكاحه احكام الصغار  
 لا ستر وشى في النكاح ولو تزوج احكام جارية الوقف يجوز وعنده لا يجوز  
 لانه يلزم عليه المهر والنفقة ولو تزوج عبد الوقف فزامة الوقف لا يجوز  
 بهزاريه في وقف المنقول في الخانية الاب والوصى بملك كل واحد  
 منهما تزوج امه الصغيرة ولا يملكان تزوج عبده ولا تزوج امه للصغير  
 من عبده استحسننا الا انه رواية عن ابي يوسف في الحارثي والثلاثين  
 من وصايا النازخانية واختلف اصحابنا في الاب والابن اذا اجتمعا  
 للمجنونة قال ابو حنيفة وابو يوسف الابن احق بتزويجها وقال محمد الاب  
 احق بتزويجها لانه يملك التصرف في المال والنفس والابن لا يملك  
 التصرف في مالها وكذا ذلك ابن الابن وان سفل في فصل الاول  
 في نكاح الخانية قال مجنون كبير رابشر بنسوى داد چون مشيار  
 شد خيار را باقبش بود ياني اجاب في از بهر انكه پدر بود خيارش  
 بنيت وپسر از پدر او لم نكاح من نكاح القاعدية ذكر في فتاوى  
 ظهير الدين ان الوصى لا يملك نكاح الصغير والصغيرة وان اوصى اليه  
 الاب بذلك لان بالموث بنقطع ولاية الاب عن الصغار والوصاية  
 بنيت بعد الموت فلا يقيد بصاوة به اليه ويرى هشام عن الامام  
 انه لو اوصى اليه الاب به جاز نكاحه وفي الترجمة البرهانية لو كان الوصى  
 وليا فزوج الصغيرة فلزمها اختيارا اذا بلغا قلت وتيجر في نكاح  
 الغيب اليسير في المرافاة ذكر في الترجمة ان الزيادة والنقص بحيث  
 يتغابن فيه الناس جاز في جميع الاولياء بالاتفاق اما لو كان بحيث لا يتغابن  
 فيه الناس لا يجوز نكاحهم حتى لو اجاز بعد البلوغ فعلا جازته هذا في غير الاب واجد

وفي الزانية في نكاح الصغار ولو تزوج  
 القاضي صغيرة لا يملكها ان منشوره  
 صحيح والا لا

القاضي اذا تزوج الصغيرة من نفسه هذا نكاحا  
 بغير ولى لان القاضي رعية في حقنا من الذي  
 فوفقه وهو الوالى والوالى في حق نفسه رعية  
 وكذا ذلك في حق نفسه ايضا رعية  
 كذا في بعض الفتاوى في نكاح احكام المقتدر

فانها

اما قسما فانه يصح منهما الخط والزيادة عند الامام وقالا لا يجوز  
 في فصل النكاح من ادب الاوصياء رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل  
 ذكر انه لا يشرب السكر فوجده شربا مدنا فبلغت الصغيرة وقالت  
 لا ارضى قال القاضي ابو جعفر ان لم يكن اب البنت يشرب السكر  
 وكان غالب اهل بيته الصلاح فالنكاح باطل لان ولد الصغيرة لم ير من  
 بعدم الكفاءة وانما زوجه من علم ان طن انه كفو في الكفاءة في الخانية  
 واختلف في الاب واجد وقيد السارون وغيرهم بان لا يكون معروفا  
 بسوء الاختيار حتى لو كان معروفا بذلك مجازة اوصفا فالعقد باطل  
 على الصحيح قال في فتح القدير ومن زوج ابنته الصغيرة القائلة للخلق  
 باخيه والشر من يعلم انه شرب فاسق فهو ظاهر في سوء اختياره  
 جري بوق في الكفاءة وفي المنقط ولي غير الاب واجد زوج الصغيرة  
 من غير كفوها فادركت القبيية فاجازت لا يجوز وكذا غير الاب واجد  
 اذا انقص عن مهر مثلها نقصانا فامش لا يجوز حتى اجازت بعد البلوغ  
 لا ينفذ من احكام الصغار **م** رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل  
 خلفه في الاصل فكان معتق فهو باطل قال رضى الله تعالى عنه يباح  
 ان يكون بالاتفاق في باب نكاح الصغار من القبيية قال غير الاب  
 واجد من الاولياء لو تزوج الصغيرة من عتق معروف لم يجز لان القدرة  
 على اجماع شرط الكفاءة كالقدرة على المهر والنفقة من نكاح القاعدية  
 في غير الاب واجد اذا تزوج الصغيرة من لا يقدر المهر والنفقة لم يصح  
 من كفارة نقد الفتاوى غير الاب وكذا اذا تزوج الصغيرة من رجل كان  
 جده معتق قوم وللصغيرة ابا احوار فادركت الصغيرة واجازت النكاح  
 لا يجوز وكذا ذلك لو كان جده كافرا ثم سلم خلاصة في الفصل الثامن من النكاح  
 وذكر في الاصل احوال زوجت نفسها رجلا ولم يعلم انه حرا وعبد فظهر  
 انه عبد اذن له في النكاح لا خيار لها فيها فيكون اختيارا للاولياء وان زوجها  
 الاولياء برضاها ولم يعلموا انه حرام عبد ثم علموا انه كان عبد  
 لا خيار لاحد منهم وبمثل لو ذكر الزوج انه حرة فزوجها منه ثم ظهر انه كان عبد  
 كان لهم اختيار ذلك المسئلة على ان المرأة اذا زوجت نفسها رجلا ولم بشرط  
 لها الكفاءة ولم تعلم المرأة انه كفو او ليس بكفو ثم ظهر انه ليس بكفو لا خيار  
 لها وكذا الاولياء اذا زوجوها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة وان  
 شرطوا الكفاءة او اخبرهم بالكفاءة فزوجوها ثم ظهر انه غير كفو كان لهم  
 اختيار في اواخر فصل الكفاءة من الخانية وكذا في الخلاصة والبرازية  
 زوجت نفسها من رجل على ان الزوج حرة ثم ادعى رجل ان مدها عبد وعنده  
 الزوج بنيت لها حتى الفسخ في نكاح خاتمة العتق في الكفاءة في فصل شرط النكاح

وقد وقع في اكثر الفتاوى في هذه المسئلة ان النكاح  
 باطل بظاهره انه لم ينفذ وفي الظاهرية ينفذ بينهما  
 ولم ينفذ باطل وهو الحق وكذا قال في الترجمة  
 في قوله من النكاح باطل كذا في الجواب في قبيل  
 من الوكيل من النكاح  
 واذا تزوج الاب ابنته الصغيرة ونقص مهر مثلها  
 او ابنته وزاد في مهرها او جاز ذلك عليها قال  
 الاستيعاب وهذا قول ابي حنيفة وزفر وقال ابو يوسف  
 ومحمد لا يجوز والصحيح قول ابي حنيفة وزفر  
 واختاره المحمدي والشافعي وعنده  
 كذا في نكاح نفسي القدرى وقد مر في المهر

فظاهره كلامهم ان الالب كان موقفا بسوء الاختيار  
 لم ينج عقده باطل من المثل ولا يملك في الصغيرة فافق  
 ولا يملك الكفو فيبراسوا كان عدم الكفاءة كسبفسق  
 اولا حتى لو تزوج بنته من غير اوجته فبجته ونية  
 ولم يكن كفوا فالعقد باطل فنقص الحق في المهرام  
 على القاضي ما لا ينبغي تحريم في المهرام

في المسئلة لو تزوجها بلا شرط الكفاءة برضاها  
 وهو غير كفو فلا خيار لاحد كذا في سائر  
 الكفاءة من زينة الفتاوى



ومن زوج ابنته وهي صغيرة عبدا وزوج ابنة وهو صغيره فهو جائز  
عندنا جنيته خلافا لهما من كبر من قبل الاحكام في الكفاءة  
سئل عن الذكر البالغ اذا تزوجها ابوها بولاية الاجبار عند احكامهم  
الذي يراه وكم يصح من مهرها رد النكاح بعد ذلك من احكام حنفى  
ويحكم بطلانها ام لا اجاب ليس لها رد بعد ذلك والاحكام الحنفى  
ان يحكم بطلانها من فتاوى ابن نجيم من النكاح اذا تزوجت المرأة  
نفسا غير كفو كان الاولياء من العصبة حق الفسخ ولا يكون الفسخ  
لعدم الكفاءة الا عند القاضي لانه مجتهد فيه وكل واحد من الخصمين  
متك بنوع دليل ويقول ما لم فلا ينقطع الخصومة الا بقول من له ولاية  
عليه ما كالفسخ بخيار البلوغ والرد بالعيب بعد القبض من كفاءة كجائز  
بسم تزوجت نفسها من غير كفو ولها وليان فرضى احدهما لم يبق  
للاخر حق الاعتراض كالايتداء فنبه من باب الكفاءة سئل عن الولي  
اذا امتنع عن التزوج هل للولي الا بعد التزوج ام احكام اجاب للولي  
الا بعد التزوج لا للحاكم من فتاوى ابن نجيم من النكاح وفي المحيط والزوج  
الصغير والصغيرة ابدا وليا فان كان الاخير حاضرا وهو من اهل  
الولاية يتوقف نكاح الا بعد على اجازته وان لم يكن من اهل الولاية  
بان كان صغيرا او كبيرا مجنونا جاز وان كان الاخير غائبا غيبة منقطعة  
جاز نكاح الا بعد في الحاشية من نكاح النكاح الحاشية وذكر فروايد صدر الامام  
طاهر بن محمود اذا تزوج الرجل اخته وابوها حتى فمات الاب قبل الاجازة  
ثم اجازة الاخر المزوج جاز ولو سكت ولم يجوز لا يجوز وبذلك كوابع مال سبه  
ثم مات الاب ولا وارث له غيره لا ينفذ البيع الا بتجديد العقد كما عرف  
ان الملك البات اذا طرد على الموقوف ابطال في نكاح احكام الصغار  
اذا اجتمع للصغير والصغيرة وليان كالاخوين والعقن وابيها زوج  
جاز عندنا وان تزوجا على التعاقب جاز الاول ولو رزق الثانية وات  
زوجا كل واحد منهما من رجل اخر فوفعا معا او لا يعلم ابوها اول بطل العقد ان  
في فصل الاولياء من الحاشية تزوجت نفسها من غير كفو فرضى به احد  
الاولياء لم يكن له هذا الولي ولا لمن مثله او دونه في الولاية حتى الفسخ  
ويكون ذلك لمن فوف في الكفاءة من الحاشية الفرق ثلثه عشر فرقة  
سبعة منها يحتاج اليه القضاء وسنة لا فالاول الفرق بالحب والعنة  
وبخيار البلوغ وبعد الكفاءة وينقصان المهر وبابا والنكاح عن احكام  
وباللعان والثاني بخيار العنق وبالبلاء وبالردة وبنيان المهر  
وبملك احد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد شبهة في النكاح  
في اذا تزوجت غير كفو فلو كان ان يفرض بينهما دفعا للعارنة والتفريق

ما لم تكن منه ولا ينظر من الولي كونه  
ما لم يكن من طالع الزمان في اختياره  
في العقد المهر  
ذكر في اختياره من حق الفسخ للعصبة وقال  
بعض الشافعية انه لا يحرم والاولى للعصبة  
سواء المهر في الثانية

في خيار البلوغ لا تثبت الفرقة  
ما لم يفرض القاضي بينهما كذا ذكره  
في خيار التي حل بالنكاح

القاضي

الى القاضي كما تقدم في البلوغ وما لم يفرض فاحكام النكاح ثابتة ولا يكون  
الفسخ طلاقا لان الطلاق تصرف في النكاح وهذا نسخ اصل النكاح  
ولانه الفسخ انما يكون طلاقا اذا فعله القاضي نيابة عن الزوج وهذا ليس  
كذلك ولهم هذا لا يجب لها شيء من المهر ان كان قبل الدخول لما بيننا  
وان دخل بها فلها المهر المستحق وعليها العدة ولها نفقة العدة للدخول فعقد  
صحيح في السادس من نكاح نكاح الفتاوى لا مهر لها في الفرقة بخيار البلوغ  
ان لم يدخل بها وهذا فائدة كون الفرقة فسخا وفائدة اخر لو تزوجها  
بعد الفرقة يملك الثلث وان دخل بها فلها المهر المستحق وكذا الوأختر الغلام  
قبل الدخول لا مهر عليه من نكاح نكاح الفتاوى من مخصوص في الباب الخامس  
اذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ فان لم يدخل بها فلها مهرها وقعت الفرقة  
بختيار الزوج او باختيار المرأة وان دخل بها فلها المهر كاملا وقعت الفرقة  
بختيار الزوج او باختيار المرأة في نكاح احكام الصغار اذا مات احد  
الزوجين البلوغ بغيره الاخر وكذا اذا مات احدهما بعد البلوغ قبل قضاء الفسخ  
بالتفريق بغيره الاخر لما ان اصل العقد صحيح ولم يرد بطل النكاح ان يطاها  
ما لم يفسخ القاضي النكاح بينهما بخلاف النكاح الفاسد حيث لا يثبت  
حل الوطى والفوارث لان اصل العقد ليس بشات وبخلاف اذا تزوج  
العصولي فمات احد الزوجين قبل الاجازة حيث لا يثبت الفوارث  
لان اصل العقد موقوف فبطل بالموت وبما نحن فيه صحيح فنقرر  
بالموت لان الشيء بانتهائه يتقرر في باب الولي والكفو من بيان الرواية  
الاب اذا تزوج للصبي امرأة كبيرة فاذا ابي محبوب فوافقه الى القاضي  
لا بطل النكاح لم ينتظر البلوغ ولو لم يكن له اب او جد او وصي بخاتم نصب  
القاضي من يخامم عنه ولو كانت المرأة صبيته لم يفرض بل يتاني الى بلوغ  
المرأة خاتمة الاكل في النكاح من اجماع الكسيرة لو تزوج الرجل ابنة الصغيرة  
من رجل وهي بنت عشرين فماذا الرجل محبوب لم يفرض القاضي يتوقف  
حتى بلغت فان بلغت معنومة لا يبرحى زواله بخاتم عشر الاب فيفرق  
القاضي من المحل المبرور ولو بلغت واخترت نفسها والزواج غائب  
لا يفرض بينهما ما لم يحضر الغائب ولو كان الزوج صبيته لا ينتظر كره ويفرض  
بينهما بحضرة والده او وصيته انما لم ياتيا بما به فخر كذا في احكام الصغار  
في باب الاولياء والكفاءة من البحر الرائق في شرح فوارق قبل الفسخ  
وفي جامع القاضي ابيه جعفر الاسبغ وسئل تزوجت صبيته من صبي  
فاذركت قبل بلوغه فاختارت الفرقة فاحكام لا يفرض بينهما الا بحضرة خصم  
من جانب من اب او وصيته فان لم يكونا فاجزا ووصيته خصم فان لم يوجد  
احدهما ينصب القاضي وصيا يخامم عنه فيحضره ويطلب منه حجة للصغير



يبطل دعوى الفقرة من بنية علم رضاها بالنكاح بعد البلوغ أو تاء خبرها  
 طلب الفقرة فان لم يحضرها الخصم أو تخلف عنها يحلفها فان حلفت بفرق  
 بينهما احكام بحضرة الخصم بلا انتظار اليه بلوغ الصبي في فصل نكاح الأب وصية  
 البكر اذا زوجت نفسها من صبي ورضى وليتها والصبي ليس له طاعة المهر  
 لكن قبل ابوة النكاح وهو غنى جاز النكاح والنزوح كقولها خلاصة الافاء  
 في الخامس من النكاح في القتي والقبيبة لونهن وجابلا اذ من ثم اجاز الولي  
 جاز ولها ما اخبار البلوغ لو اجاز غير الاب واجتذ في احكام المصباين <sup>الطاهر</sup> من قبل  
 من القبولين اذا نزوح الصغيرة والصغيرة بغياذن الولي فبلغنا لم يجر كاهها  
 حتى يجزأ بعد البلوغ فبطل فصل نكاح المملوك في الخامس اذا زوجها الولي  
 من غير كفو ثم فارقه ثم زوجت نفسها منه بغير ولي كان للولي حق التقويم  
 ولا يكون رضاه بالنكاح الاول رضاه بالنكاح الثاني محبط به ما في في السادس  
 من النكاح وكذا في الظهيرة ثم خيار العتق وخيار الخيرة بمقتضى الاخ المجلس  
 ويبطل بالقيام من المجلس وخيار البلوغ لا يمتد في حق البكر ولا يبطل  
 بالقيام في حق الثيب والعتلام وفي حق البكر يبطل به كما يبطل بالسكر  
 لان سكوتها رضاه وخيار العتق يثبت في الامة دون العتلام وخيار  
 البلوغ يثبت فيهما وخيار العتلام لا يبطل ما لم يقبل رضيت اذ يجزئ منه  
 شئ يعلم منه الرضاء ثم الفقرة بخيار العتق لا يكون طلاقا لانه مختص  
 بالانثى وكذلك خيار البلوغ لا يجمع من الانثى بخلاف خيار الخيرة  
 فانه طلاق لان الزوج ملكه السير ثم خيار العتق لا يقتصر الى القضاء  
 لانه ضرر جاني بخلاف خيار البلوغ حيث يفتقر الى القضاء لانه ضرر خفي  
 من مخنسات النوازل وبطل خيار البكر بالسكرت عالمة بالنكاح  
 ولا يمتد الى الاخ المجلس شرطا علمها باصل النكاح لانها لا تمكن من النصف  
 الابن والولي منفرد به فعذرت واذا لم يمسقه خيارها الاخ المجلس قالوا  
 ينبغي ان تطلب مع رؤية الدم فاذا رآته لبلا تطلب لبانها فنقول  
 فسخت بكاحي وشهد اذا أصبحت ونقول رابت الدم الآن وتبطل  
 محمد رحمه الله تعالى كيف يصح وهو كذب وانما ادركت قبل هذا فقال  
 لا تصدق في الاسناد فجازلها ان تكذب كسلا يبطل حقا ثم اذا اختارت  
 واشهدت ولم تنقدم الى القاضي الشهر او الشهرين فبطلت على خيارها  
 بخيار العيب في باب الولي من نكاح منق العقار **شهر** فلو لم يكن  
 عندها شهر فاذا وجدتهم فلو بلغت كجيش نقول حضرت الآن  
 ونقضته فاشهد واعليه ولو بلغت باهتلام او بسن نقول كما  
 بلغت نقضته فاشهد واوتقول اشهدوا اني قد بلغت ونقضته  
 فان قالوا متى بلغت نقول بلغت ونقضته ولا تنزبه على هذا فانها

لوفالہ

اقول انزهرنا ثلثة الفاظ ما يدرك على حال قطعاً وهو  
قولها يا رب الدم الآن وفي تحت فيقبل قولها يا رب  
وما يدرك على ما جنى قطعاً وهو قولها يا رب اغتاسم وثلثت  
على يقبل الابنية وما يجتلهما وهو قولها يا رب  
حين بلغت فانه يستعملها في الكلام  
فيقبل بين من تعليقات  
ابن نجيم على الصلوات

در اثنای آنکه در فصل  
سیر ارباب النکاح

بجانبه مآثره جامع الفوائد

وَعَنْهُ لَوْ خَالَتْ عِنْدَ الشُّهُورِ وَأَوَّلَ الْعَامِ نَقِصَتْ الْخَطَايَا  
عِنْدَ الْبُيُوتِ قَبْلَ قَوْلِهَا مَعَ أَصْحَابِ دُخَانِ الْكَفَّارَاتِ رَأَى  
الْحَيَّانَ الْأَشْهَادَ وَبَسَّطَ لَهَا خُفْيَا رُكْبَانَهَا وَأَمَّا شَرُّ ذُنُوبِ  
الْإِنْسَانِ الْأَشْهَادُ بِمَكَانِ الْعَادَةِ قَسَمًا

في فصل ثلثه كالحج او كان غلاما  
وان كان ثيبا حين بلغه ما لا اله الا الله  
بالسكوت وان قامت معه اياما لا اله الا الله  
بسانها او بوجه ما يدرك على الرضا والموطن  
او التمكن منه ولو ما او الطالبة بالحق والنفقة  
كذلك الجوارق في باب الاولية والاختار



قال لولاه اني لم اذبح في التزويج فقال ذلك اليك فتواذنه ولو قال انت اعلم فليس  
 باذنه لان قوله انت اعلم عني فارسيه نوبه داني وهذا ليس باذنه لما قلنا  
 في علامة النون بحسب من يربها يكون مرفعا بالنكاح رجل قال لاجنبية اني  
 اريد ان ازوجك من فلان فقالت بالفارسية نوبه داني او قالت  
 لولاه اني يكون اذنا ولو قالت اليك يكون وكيل مختارات النون في الاوليات  
 والكفاءة بالعقل لم يذكر في الكتاب واختلاف النون فيه خلافا في الكفاءة  
 بسبب نفي الاسلام عن مجهول القرب هل يكون كفوا لاجزاء معروفة النسب  
 قال لا في الخامس عشر من كتاب النكاح الثاني من نكاح النكاح الكفاءة انما  
 نعني في حق النساء خاصة حتى ان الرجل الشريف اذا تزوج بالا وضاع  
 من التساوي للقول حق الاعتراض وان لم يكن في كفواله من النكاح  
 نقلا عن البيهقي شريف زوج بنه من عبده وهي كبيرة بفساها  
 جاز وان كانت صغيرة لا كذا في جامع الجوامع في الثاني من كتاب النكاح  
**في الاختلاف الجهازي والمهر وغيرهما** جهازيته وزوجها  
 ثم اذعي ان ما دفعه لها عارية وقالت عليك وقال الزوج ذلك  
 بعد موتها يبرئ منه وقال عارية قيل القول للزوج ولها لان المهر  
 شامد به اذ العادة وقع ذلك المهرية واختاره السعدي واختار  
 الامام الشافعي كونه القول للاب لان ذلك يستفاد من جهته واختار  
 للفتوى القول الاول ان كان العرف ظاهرة لك كما في ديارهم  
 كما ذكره في الوافعات وفتاوى الخاصي وغيرهما وان كان العرف  
 مشتركا فالقول للاب وقيل ان كان الرجل ممن مثله بجهازيته  
 عليك فالقول للزوج والافلا من اواخرهم من التهام وذكر في ايضا  
 لو كان لهما على ابها دين بجهازيته ابو ما ثم قال جهازيته بن علي وقالت  
 بل بآلث فالقول للاب وقيل القول للبيت والاول اصح فانه لو قال  
 الاب كان لآلث على مائة دينار فاخذت الجهازيه بها وقالت بل بآلث  
 فالقول للاب جامع الفتاوى وكذا في القنية من النكاح البور قال مولانا رحمه الله  
 وينبغي ان يكون اجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام والاشراف  
 لا يقبل قول الاب لان مثله يابى عن الاعارة وان كان من اوساط  
 الناس يكون القول قول الاب لانه هو الدافع وليس بكذب فيما قال  
 من حيث الظاهر في فصل في مهية الوالد وله من الخانية اذا جهر  
 ابنته ثم مات وبقية الورثة يطالبون القسمة منها فان كان  
 الاب اشترى لها في صغرها او بعد ما كبرت وسلم اليها وذلك  
 في صحته فلا سبيل للورثة عليه ويكون لابنته خاصة من الوافعات  
 احكامية في كتاب الوارث بعلامة النون وذكر في ايضا

جهازيته وسلم اليها ليس له في الاستحسان ان يسترده منها  
 وعليه الفتوى جامع الفتاوى وكذا في القنية فيما يتعلق بجهازيته  
**قصر** غره فقال انه وجبت بنتي واجهزها جهازا عظيما فتزوجها  
 ودفع الدسيمان اليها ابها ثم ابوها لم يجزها لاروايته فيه واقتوا عبات  
 الزوج يطالب ابا المرأة بالجهازيه فان جهر لا يسترد والا يسترد ما زاد  
 على دستيمان مثلهما وقد بعضهم اجبرها زباله دستيمان لكل دينار من كسبها  
 ثلثة دنانير من اجهازا واربعه دنانير والزوج يطالب بهن هذا القدر والى  
 بستره ما زاد على دستيمان مثلهما **فقط** الصحيح انه لا يرجع بشئ  
 على اب المرأة اذا المال في باب النكاح ليس بغرض اصلي في العشرين  
 من جامع المقصولين قال القاضي في الذين سئل بهما ان الدين السعيه  
 عن تزويج امرأة وبعت البهرا ثلثة ثمانية آلاف مبعثا وابوها غنى  
 بعثها اليه الزوج من غير جهازيه بل تزوجها ان يطالب اباها بجهازيها  
 بمقدار ثلثة آلاف درهم قال نعم وبه يعني جمال الدين الرفعي  
 في المنفقات من نكاح الفتاوى القصرية **نكاح** يعني بانه اذا لم يجز  
 بما يليق بالمبعوث فلا يسترد ما بعث والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما  
 يتخذ لهما ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن  
 ان يخامم بعد ذلك وان لم يتخذ له شئ قننه في باب ما يتعلق  
 بجهازيته البنات وفيه تفصيل واذا اختلف الزوجان في مناع البيت  
 فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له لا يقبل قوله وفي الخانية  
 لو اختلفا في مناع النساء واقاما البينة يقضى للزوج واطلق الزوجين  
 في شمل السلم مع الذمينة والحرثي والملوكين والكانيين والزوجين  
 الكبارين والصغيرين اذا كان الصغير مجامع ويشمل اختلافهما حال بقاء  
 النكاح وما بعد الفراق واما اذا كانت البينة ملكا لهما او لاحدهما  
 خاصة والقول للزوج في الصالح لهما وما يصلح لهما الفرائض والامتنع  
 والاواني والرفيق والمنزل والعقار والمواشي والنقود والبيت  
 للزوج الا ان يكون لهما بينة عزاه في خزانة الاكمل الى الامام الاعظم  
 بحر ارباب المختصات المخالف واذا اختلف الزوجان في مناع البيت  
 والنكاح بينهما قائم او ليس بقائم وادعى كل واحد منهما ان المتاع كله له  
 فما يصلح للرجال كالعمامة والقباء والفلنسوة والطيسان والسلاح  
 والمنطقة والكتب فالقول فيها قول الزوج مع بينة بشهادة الظاهر وما يصلح  
 للنساء كالدرع والخمار والملادة ونحوها فالقول فيها قول المرأة مع بينة بالظاهر  
 شامد لهما وما يصلح لهما الفرائض والامتنع والاواني فالقول للزوج فيه مع بينة  
 والرفيق والمنزل والعقار والمواشي والنقود والفرائض لان المرأة وما يربها

الاستحسان في باب النكاح  
 اخلاق

نكاح بينة الا اذا كان الزوجان يتصلح لهما فالقول له  
 وكذا اذا كانا يتصلحان ما يصلح له مع  
 اعلم ان البيت اسم السقف واحده دهنين والتميز  
 اسم ما يشتمل على بيوت وصحن مسقف ومطبخ  
 يسكنه الرجل مع عياله والدار اسم ما يشتمل على بيوت  
 ومنازل وصحن غير مسقف فكان المنزل فوق  
 البيت ودار الدار كذا ذكره في النكاح

كراه الوالد على الدار  
 المنزل جزء من الدار كما يفهم من البرازية في الفتاوى  
 في الاجارة حيث قال فانما استأجر منزلا لا دار  
 والكفر يوم في الملتقى فكذا في البيت  
 غير الدار والبيت  
 وان كان احد الزوجين غير مدرك الا انه مجامع  
 مثلهما فالقول في المتاع على ما وصفتا وان  
 كان احدهما مسما والآخر كافر فله  
 وما لو كانا مسلمين سواء كذا  
 في انما رخصته



في يد الزوج فكان الاحوال كلها في يد الزوج واذا تنازع انسان في شيء وهو  
 في يد احد هما كان القول له كذا هي باختلاف ما يختص لهما لان لهما ظاهرا خفيا  
 ظهر من اليد وهو الاستعمال فمحملنا القول قوله ما كره جنين اختلاف  
 في ثوب احدهما لا يسهل والاخر متعلق بكلمة فان الابس او لم يذرا او كانا  
 جنين واذا مات احدهما واختلف ورثته مع الاخر فاجاب في غير شكل  
 على قدر ما ماتي يصح للرجال والنساء فهو للمتي منهما ايتيها كان لان اليد  
 للمتي لا للميت من دون الكافي في شرح الوافي في الخلاف واذا اختلف  
 الزوجان في متاع البيت فما كان للنساء كالدرع والخنجر والحق والباساط  
 والتسريح والصندوق فهو للمرأة وما كان للرجال كالسلاح والاقبية  
 والقلنسوة والمنطقة والطيسان والسرابل والعمامة والقوس والبنون  
 وما اشبه ذلك فهو للرجل وما كان للنساء كالمنزل والخدم والعبد  
 والغنم السائمة والابل والبقر وما اشبه ذلك فهو للباقي منهن في الموت  
 وفي الطلاق فهو للرجل عند ايجاف راسه تعالى وقال محمد بن ابي بكر  
 للرجل والنساء فهو للرجل من الزوجين وقال ابو يوسف راسه تعالى يعطى للمرأة  
 من متاع النساء ما يجتزئ منها وما بقي فهو للرجل في الزوجين في الرابع  
 من كتاب النكاح والولاء **الحجبة** وان كانت له نسوة فوقع الاختلاف بينهن  
 في المتاع فان كن في بيت واحد فمتاع النسوة بينهن على التسوية وان  
 كانت كل واحدة في بيت على حدة فما كان في بيت كل امرأة بينهما وبين زوجها  
 على ما وصفتنا لا يشارك بعضهن بعضا تارة ثمانية في العشرة من النكاح  
 قريبان الا اذا اختلفا عنهم ولا فرق في هذه الوجوه بين ما اذا كان البيت  
 الذي يسكنان فيه ملك الزوج او ملك المرأة ولو كان غير الزوج في عيال  
 احدهما كان الابن في عيال الاب او الاب في عيال الولد ونحو ذلك  
 كان المتاع عند الاشياء للذي يعول في قولهم كذا ذكر في الكتب انيات  
 ونوادير بن رستم في اختلاف الزوجين في متاع البيت في كتاب النكاح  
**في القسم** للرجل نحو المملوك امرأتان ختان فانه يكون عند  
 كل واحد يوما وليلة او ثلثة ايام ويستوي فيه البكر والنقيب والكتانية  
 والمراهقة والبالغة والمجنونة واجدية لا يجوز ان يقيم لاحد من اكثر الا  
 باذن الاخر فان التبي ملى الله تعالى عليه ولم يستأذن نساءه يكون  
 في بيت عايشة رضوانه تعالى عنها في مرضه والصحيح والربيع في القسم سواء  
 وكذا الذي في نسائه من نكاح خاتنة الاكمل في القسم وفي المعراج  
 ولو اقام عند احدهما شهرا فخاصته الاخر في ذلك فقصي عليه ان يسبق  
 العدل بينهما وما مضى من غير انهم لان القسم يكون بعد الطلب ولو عاد  
 بعد ما نراه القاضي او جعه عقوبة واخره بالعدل لانه اساء الا ان كانا

والبرزون

عليه وهو يجوز في غير ذلك انتهى وحاصله انه لا يعز في المرة الاولى  
 واذا عثر فغيره بالضرب وفي الجوزة لا يعز بالجس لانه لا يستدرك الحق  
 فيه بالجس لانه يفوت بمعنى الزمان انتهى وهذا مستثنى من قولهم  
 ان للقاضي اختيار في التعزير بين الضرب والجس من قسم كراي في  
 شرح قوله البكر كالنبيب **كتاب الرضاع** اذا رضعت المرأة  
 حبيبة حومت على زوجها وابائه وابنائيه فتكون الرضعة ام الرضيع  
 واولادها احرته واخوانه من تقدم ومن تأخر فلا يجوز ان يتزوج شيئا  
 من ولدها وولد ولدها وان سفلوا واباؤها اجدادها واسمها تهرجا تهرجا  
 من قبل الام واخوتها واخوانها احواله وخالاته ويكون زوجها الذي نزل  
 منه اللبن اب الرضعة واولاده اخوتها واباؤها واسمها تهرجا تهرجا  
 وجدا تهرجا من قبل الاب واخوته واخواته اعمامها وعماتها لا يحل مناحية  
 احد منهن كما في النسب من رضاع الاختيار ولو ارضعت امرأة  
 حبيبة حومت عليه من تقدم من اولادها ومن تأخر خزانة المفتين  
 من احوال الرضاع وهذه الحومة يعني حومة الرضاع كما ثبتت في جانب الام  
 ثبتت في جانب الاب وهو الفحل الذي نزل لبنها بوطيته وقال  
 الشافعي رحمه الله تعالى ثبتت في جانب الاب والفقران يستحقون  
 هذه المسئلة لبن الفحل فعندنا الفحل اب الرضيع وام الفحل جدته  
 واخواته عماته واولاد الفحل اخوته ولا يحل للرضيع ان يتزوج واحدة منهن  
 ولا نكاح موطوءة الفحل ومنكوحته ولا للفحل نكاح موطوءة الرضيع  
 ولا منكوحته ولو كان للفحل امرأتان حبست منه وارضعت كل واحدة  
 منهن ما رضيعا كان للرضيعان اخوين لاب وان كانت احدهما انثى  
 لا يجوز النكاح بينهما ولو كانتا اثنتين لا يجوز اجمع بينهما في نكاح رجل  
 كما لا يجوز بين الاختين من النسب من اول رضا الحاشية  
 وفي نكاح الحسن بن زياد وكنت من الزوج وجف لبنها ثم ردت و  
 ارضعت ولد الرضا الولد ان ينكح ابنة هذا الرجل من غير الرضعة وليس  
 هذا بلبن الفحل لانقطاع النسبة عن الاول ولو تزوج امرأة ولم يلد له  
 منها ولد فقط ونزل لها اللبن وارضعت ولدا لا يكون الزوج اب الولد  
 وليس هذا ايضا بلبن الفحل السعوط والوجور محرم الا لقطار في الاذن  
 والاحليل واجبا يفة وكذا الحفنة في ظاهر الرواية في رضاع البرازية وكذا في حلاله  
 ولو نزل للبكر لبن وهي لم تنزوج فارضعت ولدا فهو رضاع محرم فلو  
 تزوجت البكر لا تثبت به الحومة من الزوج قال في المحيط وكذا اذا تزوج  
 امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل بها فان اللبن من هذه المرأة دون زوجها  
 في الرابع من كتاب النكاح **الحلاصة** وبين ابنتي شخص رضعا ونسبة فلا تحلف



فالدخول للفحل بشرة صورة المسئلة لو كان لامرأة او لرجل ابنتان احدهما  
 من الرضاع والاخرى من النسب لا يجوز للرجل ان يجمع بينهما في عقد نكاح  
 لان الدرهما بشرة الحرة من جهة المرأة بشرة من جهة الفحل ايضا عندنا  
 وهذا الفرع الثاني ذكره صاحب الفقيه في احوال الرضاع ولا جله  
 نظمتها ومن رضاع من نكاح وشبهة ولو من زنا فالحكم لا يتغير  
 لما تقدم في البيت السابق ان لبن الفحل بشرة الحرة كما يشترط لبن  
 المرأة وكان ذلك شاملا لما هو بنكاح صحيح ووطئ بشرة ووطئ زنا  
 والحكم لا يتغير في كل الاحوال منب عليه في هذا البيت والموجب لنظمه  
 الفرع الاخير كونه منصوحا عن علمائنا ذكر صاحب الفقيه قال ما صورته  
 زني باحدا من الرضاع عليه بشرة من الرضاع وهي منصوصة اقول في الشرطانية  
 وقتاوى قاضيان والفناء والظلمة والذخيرة رجل زني باحدا منهن  
 فارضعت بهذا اللبن صغيرة لا يجوز له هذا الزاني ولا لاحد من ابائه واولاده  
 نكاح هذه الصغيرة على ما عرفت من اصل اصحابنا يعني ان لبن الفحل  
 يتعلق به التحريم وذلك لوجود البعضية بين الزاني وبين هؤلاء  
 من رضاع شرع الوهبانية للمصنف ولارضاع بعد الفطام ومدة الرضاع  
 عندنا سنتان وعند ابي حنيفة سنتان ونصف فالرضاع في هذه  
 المدة يحرم فطم الصبي ام لا ولا يثبت الحرة بعد سنتين ونصف وان  
 لم يطم وبه يعني القاضي الامام واجمعوا ان مدة الرضاع في استحقاق الاجر  
 على الاب سنتان في الرابع من نكاح الخلاصة وذكره انخصاف  
 انه اذا فطم قبل مضي المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا وان  
 لم يستغن يثبت به حرة وهو رواية عن ابي حنيفة وعلى القول بذكره  
 من اهل الرضاع الدرر وقيد بالشك لان الارضاع بعدها لا يوجب التحريم  
 واذا باطلما انما ثابت بعد الفطام والاستغناء بالطعام وهو ظاهر  
 الرواية كما في انما ثبت وعليه الفتوى كما في التولوية وفي فتح القدير معرنا  
 الى واقعات الناطق كما ذكرنا من ان الفتوى على رواية الحسن من عدم  
 شوبها بعده بخلاف المعتمد لما علم من ان الفتوى اذا اختلفت كان الترجيح  
 لظاهر الرواية من رضاع جلاله في شرح قوله وحرم به وان قل في ثلثين  
 اذا مضى الرجل ثدي امرأته وشرب لبنها لم يحرم امرأته لما قلنا ان الارضاع  
 بعد الفضا قاضيان في كتاب الرضاع احدا من الرضاع مبيته فكريت  
 فجا معها زوج المرضعة بحرم عليه امرأته سواء كان اللبن من هذا الزوج  
 او لم يكن في الثالث من نكاح الخلاصة وفي اجماع تزوج امرأته رضية  
 فجاءت ام الزوج او جدته او اخوته فارضعت هذه الصغيرة حرة  
 على الزوج لانها صارت امة وابنته اخته من رضاع الشان ارضاعه

وفي شرح ابن الرهام وفي الخلاصة كذا الوهم  
 من الزنا وكذا الرضعة لا يلين الزني حرم على  
 الزاني كما يحرم بشرة من النسب عليه من نكاح  
 الوهبانية لابن حنيفة وهذا في نكاح الركن

قال سعدى آتت في فناء وانه اذا كان في  
 الفناء ومن في الفناء يكون يعمل بما في الفناء  
 ولا يجوز ان يمس على خلاصة  
 اذا تعارض ما في الفتوى والفناء والفتوى  
 الفتوى كذا في فصل الحسن في فناء الوهم  
 يقدم ما في الشرح على ما في الفتوى  
 سنة اجماع المصنف

وفي رفع الوهم في مسألة في الوقت  
 ان تقول الفناء ولا تعارض نظر الدليل  
 خصوصاً اذا لم يكن قسماً بالنقص على الفتوى

وفي احوال البسوط ولو كانت ام البنات ارضعت احدا البنين واتم  
 البنين ارضعت احدا البنات لم يكن لاس الرضاع من ام البنات  
 ان تزوج واحدة منهن وكان لما حوته ان ينزحوا بنات الاخرى الابنة  
 التي ارضعتها اتم وحدها لانها اختمت من الرضاع من رضاع جلاله  
 في شرح قوله وبين مرضعة وولده مريض بجوز ان ينزحوا اخته ابنة  
 من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لان اخته ابنة من النسب كانت  
 منه بان كانا من اب وام او من اب فري بنه وان لم يكن منه بان كانا  
 من ام فري ربيته والربية تحرم بالدخول ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع  
 لان بنت المرضعة اخته ابنة لأم فلا يكون بنتا له لان لبن المرضعة  
 ما كان منه ولم يدخل بالمرضة حتى يصير متزوجا بنت امه دخل بها  
 حتى لو لم يوجد احد هذه المعنيين في النسب بان كانت امة يتركها  
 فجاءت بولد فادعيها حتى يثبت النسب منها والحكم واحد منها  
 بنت من امرأة اخرى لكل واحد من المولىين ان ينزحوا بنت  
 شريكه وان كان كل واحد من المولىين متزوجا باخته ابنة من النسب  
 لانه لم يوجد في بنت شريكه احد من المعنيين اذ بنت شريكه ليست  
 بنتا له ولا بنت امرأة دخل بها كما في شرح الوافي في كتاب الرضاع  
 ولو ادخل امرأة حرة ثديها في فم رضية ووقع الشك في وصول اللبن  
 المحفوظ لم يحرم لان في المانع شك كما في التولوية في القاعدة الثالثة  
 ولا بأس بان ينزحوا ام ابنته التي ارضعت وكذا ابنته زوج ابنتها وهي  
 اخته ابنة ولا تحل هذا من النسب لانها ربيته ولا بأس بان ينزحوا  
 ام من ارضعت ولده وفي النسب لا يجوز لانها ام المسكونة في الرابع  
 من نكاح الخلاصة صغير وصغيرة بينهما شبهة رضاع ولا يعلم ذلك  
 حقيقة لا بأس بالنكاح بينهما اذا لم يخبر به واحدة فان اخبره واحد  
 عدل نقه بوجه بقوله ولا يجوز بالنكاح بينهما فان اخبر بعد النكاح فلا حرج  
 ان يفارقها لان الشك وقع في الاول في يجوز وفي الثاني في البطلان والرفع  
 اسهل من الرفع وقد قيل ذلك ان حقاوان كذا في الرابع من نكاح البرازية  
 صبي ارضعتها بعض اهل القرية ولا يدرى من ارضعتها فترجها رجل  
 من اهل تلك القرية فهو في سعة من المقام معها في الحكم من رضاع  
 خوانة الفتاوى وكذا في مختارات النوازل والخلاصة وفي خوانة الفتوة  
 رجل تزوج باحدا من فضا ل امرأته انا ارضعتها فزني على اربعة اوجه  
 ان صدقها الزوجان او كذبها او كذبها الزوج وصدقها المرأة وصدقها  
 الزوج وكذبها المرأة اتم اذا صدقها ارفع النكاح بينهما ولا مردان لم يكن  
 دخل بها فان كان قد دخل بها فلهما مردان وان كذبها لا يرفع النكاح



ولكن ينظر ان كبرياءه انما صادقة بفارقها احتياطا وان كان  
 كبرياءه انما كاذبة بمسكها وان كذبها الزوج وصديقها المراءة  
 يبقى النكاح ركن للمراءة ان تتخلف الزوج بانه ما تعلم اني  
 اختك من الرضاع فان بكل فرق بينهما وان حلف فري امرأته  
 وان صدقها الزوج وكذبها المراءة به يقع النكاح ولكن لا يصح  
 الزوج في حق المهر ان كانت مدخولا بها وبازمة مهر كامل والا فخص  
 مهر اشترى من الرضاع يجوز في شرح قوله وبثبت ما ثبت به المال  
 وذكره لا سيما ان الافضل له ان يطلقها اذا خبرته احراره يعني  
 بالرضاع فان كان قبل الدخول بها يعطيه نصف المهر والا فضل لها ان  
 لا تأخذ منه شيئا وان كان بعد الدخول بها فالأفضل للزوج ان  
 يعطيه كامل المهر والنفقة والتكفي والا فضل لها ان لا تأخذ الاقل  
 من مهر مثلها ومن المسمى ولا تأخذ النفقة ولا التكفي انتهى  
 في محل الزور في شرح قوله وبثبت بما ثبت به المال رجل تزوج احراره  
 فشهدت احراره انهما ارضعتهما لا يثبت احراره بقولها وان كانت عدله  
 وان تنزهه كان افضل وقال مالك ثبتت احراره بشهادة احراره  
 واحدة لانها من باب الديانة فتثبت بقول الواحد كما لو اشترى  
 لحسا فآخبره عدل انه ذبيحة المجوس بجرم عليه وانا نقول هذه شهادة قلت  
 على زوال ملك النكاح فلا تثبت احراره كما لو قامت على الطلاق وان شهد  
 بذلك امرأه فان ادرك عدل فذلك وكذا لو شهد اربع نسوة وقال الشافعي  
 بفرق بينهما بشهادة اربع وكما لا يفرق بينهما بعد النكاح ولا يثبت احراره  
 بشهادتين فذلك قبل النكاح اذا اراد الرجل ان يحطب امراة  
 فشهدت امرأه قبل النكاح انهما ارضعتهما كان في سعة من تكذيبها  
 كما لو شهدت بعد النكاح ولو شهد رجلان عدلان او رجل وامراة ثمان  
 بعد النكاح عند ما لا يستعرا المقام مع الزوج لان هذه شهادة لو قامت  
 عند القاضي بثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها واذا اقر الزوج  
 باحراره انما اخبرته من الرضاع ولم يصح على اقراره كان له ان يتزوجها  
 وان احتر لا يحل له ان يتزوجها ولو اقر بعد النكاح بذلك ولم يصح على اقراره  
 لا يفرق بينهما وان اختلفت بينهما وكذا لو اقرت المراءة قبل النكاح ولم تقصر  
 على اقرارها كان لها ان تتزوج نفسها منه وان اقرت بذلك ولم تقصر  
 ولم تكذب نفسها لكن تزوجت نفسها منه جاز نكاحها لان النكاح  
 قبل الامرار وقبل الرجوع بمنزلة الرجوع عن اقرارها وقد عرفت هذه الجملة  
 في فصل المحرمات ولو قالت المراءة بعد النكاح كنت اقرت قبل النكاح  
 انه اخي من الرضاع وقد قلت انما اقرت به في حين نكاحي فلا يصح النكاح

اخصية كانت ام احراره من فرائض الفتن  
 وهذه المسئلة المذكورة في كتاب الكراهية في النكاح  
 ايضا في فصل فيما يقبل فيه قول الواحد وما لا يقبل  
 وله شهادة عند عدل ان عليه رضاع بينهما وهو جاز  
 ثم ما اذا غاب قبل الشهادة عند القاضي لا يصح  
 المقام معه كما لو شهد بطلاقها الثلث كذلك  
 وقامه في شرح المخطوطة كذا في الجواز  
 قبيح كتاب الطلاق

لا يفرق

لا يفرق بينهما وبثله لو اقر الزوج بعد النكاح وقال كنت اقرت قبل النكاح  
 انها اخي من الرضاع وقلت ان حق فان القاضي يفرق بينهما لان المراءة  
 لو اقرت بعد النكاح ان الزوج اخوها من الرضاع واحترت على ذلك  
 لا يقبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما فذلك اذا اشدت ذلك الى ما  
 قبل النكاح اما الزوج لو اقر بعد النكاح واحترت على اقراره فرق بينهما وكذا لو  
 اسند اقراره الى ما قبل النكاح والله تعالى اعلم فاجاب رضاع الحائض  
 مثل من رجل خطب بنتا فذكرت انها ارضعته الخاطبة فقبل يقبل  
 قولها بمفردها ولا يقبل ويجل له ان يتزوج بها اجاب لا يقبل قولها  
 بمفردها ويجل له ان يتزوج بها من قسور ابن حنبل من النكاح  
 ولو اخبر مخبر أنك تزوجتها وهي مرتدة او اختك رضاعا لم يتزوج  
 باخترها واربع سواها حتى يشهد بذلك عدلان لانه اخبر بغيره ومقارن  
 والاقدم على النكاح احراره بينة على صحته وانكار فاده فيثبت المنازع  
 في الظاهر بخلاف ما لو كانت المكسوة صغيرة فآخبر الزوج انها ارضعت  
 من اخيه او اخته فانه يقبل قول الواحد فيه لان القاطع ظاهر فثبت  
 المنازع فالخاص انما يقبل خبر الواحد في موضع المنازعة لم حاجتنا  
 الى الالتزام وفيلنا في موضع السامية لعدم الالتزام في النكاح كذا  
 ولو شهد رجل وامراة انما لا يفريق الى القاضي وهل يتوقف على  
 دعوى المراءة الظاهر عدمه كما في الشهادة بطلاقها بحرايق قبل  
 كتاب الطلاق ملخصا واذا ثبت الرضاع بالشهود والعدول اذا  
 كانت الشهادة على الزوجين فرق بينهما وان كان قبل الدخول  
 فلا امر لهما وان كان بعد الدخول فلها الاقل من المسمى ومنه المثل  
 وليس عليه النفقة والتكفي ولو لم يشهد عليه احد ولكن قال الزوج  
 بانها اخي او اقر من الرضاع فان قال بعد ذلك كذبت او وهمت  
 او غلطت فمرها على نكاحها وان قال موهوم كما قلت فرق بينهما  
 وان كانت المراءة صدقة فلا امر وان كذبت فلها نصف المهر  
 وان كان قد دخل بها فجميع المهر والنفقة والتكفي ان كذبت  
 وان صدقت فلها الاقل من المسمى ومن مهر مثلها والتكفي والنفقة  
 والتكفي مضطرت في الرضاع واذا اقرت هذه المراءة اخبرته  
 او اقرت من الرضاع ثم قال بعد ذلك او همت او اخطأت او نسيت  
 واذا ان يتزوجها وصدقت المراءة فمرها مصدقة فان ثبت على الاول  
 فقال موهوم كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما ولا امر لهما عليه ان لا يدخلها  
 استحسانا من رضاء الحائض ونفق في الرضاع على انه اذا قالت  
 هذا ابني رضاعا واحترت عليه جاز له ان يتزوجها لان احراره ليس بها

ولو قال الرجل انها اخي او اقر رضاءا ثم قال اخطأت  
 او نسيت وكذبته المراءة او صدقت يجوز له ان يتزوجها  
 كذا في الميزانية قبيح كتاب الطلاق



[illegible]

ان فعلت فامر انه طالق ولا امر اذ ان كان طلق واحدة  
والله البیان بنزاهة في شقوق العین والطلاق  
وكذا في الخلاصة والنجاة في الامارة  
مسلم

وهو الاصح وكذا في ايمان جامع الفوائد منها تطلق مثلنا وكذلك اجاب  
السيد الامام الاشرف وعن الشيخ الامام عمر بن ابي بكر الفراء انه يقع واحدة  
لانه اجاب عن السؤال الاخير في الثاني والعشرين من الاسئلة في  
رجل قال لامرأته المدخول بها انت طالق انت طالق يقع عليها طلاقا  
فلا يصدق تضاد ان قال نويت بالثانية التحريم وكذا لو قال طرقتك  
او قال انت طالق قد طلقتك يقع طلاقا من اويل طلاق الخائنة  
رجل قال لامرأته انت طالق انت طالق انت طالق وقال عني  
بالاولى الطلاق وبالثانية والثالثة افرها مها صدق وبانته وفي  
القضاء تطلق مثلنا من محل الزبور الصريح يلحق الصريح والباين  
فلو قال لهما انت طالق ثم قال انت طالق او طلقها على مال  
وقع الثاني وكذا لو قال لهما انت باين او خالعها على مال ثم قال  
لها انت طالق يقع عندنا والباين يلحق الصريح كما اذا قال لهما  
انت طالق ثم قال لهما في العدة انت باين اطلقه فيشمل ما اذا  
خالعها او طلقها على مال بعد الطلاق الرجعي فيصح ويجب المال  
كما في الخائنة لا البايين اذا امكن جعله خبرا عن الاول لصدقه  
فلا حاجة اليه جعله انشاء فان قلت يشكل على هذا انت طالق انت  
طالق قلت يشكل ذلك لان انت طالق انت طالق لا احتمالية  
لنعيته للانشاء ثم علحقى لو قال اردت به الاخبار لا يصدق  
والمراد بالباين الذي لا يلحق البايين الكناية المفيدة للبينونة  
بكل لفظ كان لانه هو الذي ليس ظاهرا في الانشاء في الطلاق كما  
اوضحه في فتح القدير الا اذا كان البايين معلقا بشروط قبل  
المنجز البايين بان قال لهما ان دخلت الدار فانت باين ناويا  
الطلاق ثم ابانها منجزا ثم وجد الشرط في العدة فانه يقع عليها  
طلاق اخر عندنا والمضاف كالمعلق ولو قال لهما انت باين  
عندنا ناويا الطلاق ثم ابانها ثم جاء الغد وقعت اخر وقتنا يكون  
معلقا قبل المنجز لانه لو علق البايين بعد البايين المنجز لم يصح  
التعليق كالمنجز كما في البدائع منخ الفغار لمخصصا في باب الكناية  
وعلى هذا ما وقع في حلب من اختلاف في واقعة وهي ان رجلا ابان  
امراة ثم طلقها ثلثا في العدة الحق فيه ان يلحقها بالماسمعت  
من ان الصريح وان كان باينا يلحق البايين ومن ان المراد بالباين  
الذي لا يلحق هو ما كان كناية على ما يوجب الوجه من فتح القدير  
لابن همام قبل نقول بين الطلاق وقت المؤلف يكون التساق طلاقا  
لانه لو كان فرفة بغير طلاق كما ترفة بخيار البلوغ والعنف بعد الدخول



فانه لا يقع الطلاق في عدته وكل فرقة توجب الحرة مؤثرا لا يلحقها الطلاق  
 واذا سلم احد الزوجين لا يقع على الاخر طلاقه كذا في البراري واذارت  
 ولحق بدرا حوب وطلقتها في العدة لم يقع لانقطاع العصمة فان عاد  
 الى دار الاسلام وهي في العدة وقع واذا ارتدت ولحق بدرا حوب  
 لم يقع عليها طلاقه فان عادت قبل ان يحض لم يقع عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 لبطان العدة بالحاق نعم لا تعود بخلاف المرتدة كذا في البراري وفي الزخيرة  
 الحاصل انه كل فرقة وهي نسخ من كل وجه لا يقع الطلاق في عدتها وكل فرقة  
 هي طلاق يقع الطلاق فيها في العدة استرعى وقد استثنى ثمانية فاول  
 كتاب الطلاق بجزاير قبيل باب تقويض الطلاق وفيه اسماحت  
 في دار الاسلام بعرض الاسلام على زوجها فان اسلم والاخر في القاضي بينها  
 ويكون خلافا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى  
 لا يكون طلاقا فانما في الفرقة بين الزوجين من الطلاق **شر**  
 طلقها على الف ثم قال في عدتها انت باين لا يقع **م** ولو قال لها انت  
 باين ثم قال في عدتها انت باين بتطبيقه اخر **بفتح ط** قال لمبا نته  
 ابنتك بتطبيقه لا يقع قننه في ايقاع الطلاق ولو قال انت طالق  
 انت طالق يقع طلقنا رجعتان لان الصريح يلحق الصريح ولو قال  
 نوبت التكرار والاخبار بصحة في ديانته لا قضاء مختار في التواضع الطلاق  
 ولو قال انت طالق فقال له رجل او اعادة ماذا قلت فقال قد طلقتهما  
 او قلت هي طالق فهي واحدة في القضاء فيما بينه وبين الله تعالى في  
 او ابل طلاقا **الحاشية** رجل طلق امراته ثنتين او واحدة فقبل كل لم لا تنزع عنها  
 فقال مبانه ما راه نبت ليس له ان ينزعه في الظاهر مجمع الفتاوى وفي  
 الكتابات من الطلاق رجل طلق امراته ثم قال لها في العدة قد طلقتك  
 او قال بالفارسية نرا طلاق وادم يقع بتطبيقه اخر ولو قال قد كنت طلقتك  
 او قال بالفارسية طلاق واده ام نرا لا يقع **الحاشية** من طلاق **الحاشية**  
 قيل لرجل اطلقت امرأتك ثلثا فقال نعم واحدة فان القياس  
 ان يقع عليها ثلث تطليقات وكثيرا ما تحسن وتجعلها واحدة  
 في الفصل الرابع من طلاق النكاح **الحاشية** تسلا عن واقعات الناطل  
 امرأة قالت لزوجها طلقني ثلثا فقال الزوج انت طالق فهي واحدة  
 الا ان ينوي ثلثا ولو قال قد فعلت طلقك ثلثا وكذا لو قال قد طلقتك  
 من تعليق **الحاشية** طلقها قبل العاشرة في شهر وطالبة **واما** الطلاق  
 والعنان لا يقعان بالنسبة بل لا بد من التلفظ من الاستبانه في اوبله  
 امرأة قالت لزوجها طلقني فاشار اليها بثلاثة اصابع ونوى بها  
 ثلث تطليقات لا تطلق لم يتلفظ به وذكر في كتاب الطلاق اذا قال

واذا قال لمبا نته ابنتك بتطبيقه فانه  
 لا يقع بخلاف انت طالق باين بجزاير  
 في شرح قوله الصريح يعني الصريح  
 ومنه قال لمبا نته وهي في العدة انت طالق باين  
 تطلق من طلاق الزخيرة في الرابع عشر

للمرأة

للمرأة انت طالق واشار اليها بثلاث اصابع ونوى بثلاث  
 تطليقات ولم يذكر بسانه فانه لا يطلق واحدة فاضحان في اواخر  
 الفصل الاول من كتاب الطلاق **فقط** قال للشيخ كاك اكتب طلاق  
 امرأتني تطلق كتب او لم يكتب **قط** مردى باذن خلع كره وكره كان  
 حرك نوبس امرته زن كفت كه مهره طلاق نوبس حرك نوبس  
 كفت كه همچنين است شور كفت كه مهره بنوبس يقع الثلث حكم الاقرار  
 في الرابع عشر من الفصول ان الكتاب نوبس مرسوم وغير مرسوم  
 والمرسوم ان يكتب على صحيفة مصدرة ومعنونا مثل ما يكتب الى الغائب  
 واتر على وجهه من الاول ان يكتب هذا كتاب فلانة بن فلانة الى فلانة  
 اما بعد فانت طالق وفي هذا الوجه يقع الطلاق في احوال وفي الحاشية  
 ويجزئها العدة من الكتابة وان قال ان هذا الطلاق لم يصدق في الحكم  
 والوجه الثاني ان يكتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق وفي هذا الوجه  
 لا يقع الطلاق الا بعد مجيء الكتاب في الشاوس من طلاق الثاثة **الحاشية**  
 كذا في مختارات النوازل في طلاق المتيقن كتب الى اخيه اما بعد فان وصل  
 كتابي اليك فطلق امرأتني ان سالت ذلك فوصل وعرض عليها فلم تسال  
 الطلاق الا بعد اربعة ايام او خمسة ايام فطلقها لا يقع زينة القضاء في اول  
 سائر التعليق من الطلاق رجل كره باجس والضرب على ان يكتب طلاقا  
 امرأته فلانة بنت فلانة بن فلانة فكتب امرأته فلانة بنت فلانة بن فلان  
 طالق لا تطلق امرأته لان الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة  
 ولا حاجة هنا في الطلاق بالكتابة من **الحاشية** لو قال انت طالق  
 وتوى به الطلاق من وثاق لم يدتن في القضاء ويدتن فيما بينه وبين  
 الله تعالى ولو اراد ان طالق من العمل لم يدتن فيما بينه وبين الله تعالى  
 وعمر ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه يدتن ولو خرج وقال انت طالق من وثاق  
 لم يقع في القضاء شي ولو قال انت طالق من هذا العمل وقع في القضاء  
 لا فيما بينه وبين الله تعالى فاول باب ايقاع الطلاق من جوامع الحق  
**قع** انت حرام وقال ما نوبت به الطلاق لا يصدق وليس للنفق واللقا  
 ان يحكم على ظاهر المذهب فيترك العرف **قع** عيب انت حرام وانت  
 على حرام يقع الطلاق به ومن النسبة وهي باينة **مت** لا يجتمع الكلمة على  
 قينة في الكتابات ومتابحا افتوا في قول انت على حرام وحوال  
 بر من حرام ومهرجه خلاست ما بر من حرام انه طلاق باين بالاتفاق  
 وان لم ينو للعرف وكذا احكام على حرام وكذا آية زود وهاي وكذا احكام  
 المسلمين وكذا امرجه بدست لاسن كيرم او كرفته ام لا تطلق  
 لعدم العرف وفي بدست جب كيرم فيل يجب ان يكون عيبا

ومتى في الغيبة انه لا يقع ما لم يكتب في باب  
 فيما يقع بكثرة الصلح في  
 الطلاق



**قسط** قوله هر چه و احلاست بر من حرام الصحيح عندي انه ليس بطلاق  
 الا بالنية **عده** كذلك وفي حلال الله او حلال يزد او حلال يزد يقع  
 بالنية وهو الصحيح **في** لا يصدق شرك النية في الكل الا في قوله هر چه  
 حلال كبر دست خدای بر من حرام **في السادس والعشرين** من المصوبين  
**علک** قالت لمزوجهما ستر حتى فقال الزوج اذ هي حيث شئت  
 ولم يزوجها بطلاق بل كان ذلك مخوفا لها يقع الطلاق عليها في حال المشاورة  
 منية الكبرى وعن الامام في قوله لا حاجة لي فبك او لا احبك او لا  
 اشتريك او لا رغبة لي فبك لا يقع وان نوى وقال ابن ابي ليلى  
 يقع في قوله لا حاجة لي فبك بالنية وعن ابن سلام يقع به الثلث بالنية  
 من متوقات كنبات البرارية **قال** لا حاجة لي فبك او ما اريد  
 او ما ارجو نسي لا يقع وان نوى من الحمل الزبور **وفى الفتاوى**  
 لو قال لا اريد ان تطلقك علي واجب ولازم او نابت منهم من قال  
 يقع واحدة رجعية نوى او لم ينفذ اخذ الصدر التمسيد وقال الامام خالي  
 لا يقع في الكل **في الفصل الاول** من طلاق المخلصة وكذا في الراجح طلاق الموطأ  
 لو قال طلاقك علي واجب ولازم او نابت او فرض او قال طلاقك علي  
 نكاحي وفيه الصحيح انه يقع في الكل من طلاق محبط الصبر بما يقع الطلاق  
 فيما لا يقع لو قال طلاقك علي واجب فالصحيح انه يقع ولو قال لعبد  
 عنقك علي واجب لا يقع من عنق المحبط في باب شبهة الطلاق في مال  
 عدد ومالا عدله لو قال انت طالق عددا في اخوض من التمسك ليس  
 في اخوض سمك يقع واحدة محبط سحرسي في نوع في الاضافة من الطلاق  
 فترت ولم يظفر بها فقال سه طلاق ان قال اردت امرأتي يقع والا لما  
 برارية ولو قال لم يبق بيني وبينك عمل ونوى يقع وكذا في ابدى  
 ونوى في اخر الشافعي من الكتابات من طلاق البرارية **وفى المحيط**  
 لو قال لم يبق بيني وبينك شيء ونوى الطلاق لا يقع في الكتابات  
 من طلاق البرارية ولو قال لم يبق بيني وبينك عمل ان نوى يقع  
 وكذا في قوله لا نكاح بيني وبينك ونوى به الطلاق مختارات النوازل  
 ولو قال لا نكاح بيني وبينك او قال سب لي باعادة ونوى الطلاق  
 لجواز ان تطلقها قبل ذلك من اذيل طلاق عمدة الفتاوى ولو قال  
 لم يكن بيننا نكاحا او قال لم انزوجهك ونوى الطلاق لا يقع بالاجماع  
 ولو قال سب لي باعادة او ما انا به وجك ونوى الطلاق فهو طالق عند  
 الجمهور **في** ما لا يقع حلا فلهما من طلاق محبط البر ما في في الحامس في الطلاق  
 او قال لا اريد ان سب لهما باعادة ونوى به الطلاق يقع ويجعل كانه قال سب  
 باعادة لانه قد طلقك من اذيل نكاح النجاسة ولو قال لم اكن انزوجهما

قال صدر التمسيد والتمسك به يقع في الكل كذا في واجد  
 باب شراح النجاسة وكذا في مختارات النوازل  
 في الطلاق

وفي سب لي باعادة لا يقع وان نوى سبها وعند الامام  
 يقع بالنية كذا في نوع في النكاح في الثاني من  
 طلاق البرارية  
 ولو قال سب لي باعادة او قال ما انت لي باعادة او قال ما  
 يزوجك فاردي ان نوى ونوى الطلاق يقع وان قال ما  
 صاحب ما يقع وان نوى

ونوى به الطلاق لا يقع لان ذلك كذب محض لا يمكن تصحيحه  
 من الحمل الزبور **في الفصل الاول** امرأة قالت لمزوجهما طلقني فقال  
 سب لي باعادة قالوا هذا جواب يقع الطلاق ولا يحتاج الى النية  
 من طلاق النجاسة في اذيل الفصل الاول كسبت باعادة يعني ان قول  
 الزوج لا اريد ان سب لي باعادة وكذا قوله لهما انا كسبت لك بزوج  
 طلاق باين ان نواه وقال لا يكون طلاقا من كتابات الدرر من الطلاق  
 ولو قال الرجل لا اريد ان سب لي باعادة في رضا او سخط او تحت النكاح  
 تطلق اذا نوى ولو قال مالي اعادة لا يقع وان نوى ولو قال والله سب لي  
 باعادة لا يقع وان نوى وكذا لو قال علي حجة ان كسبت لي اعادة وهذا الاجماع  
 وفي الفتاوى لو قالت له سب لي بزوج فقال صدقت فهذا ما لو قال سب  
 باعادة سواء في نوع من الكتابات من طلاق قبض كركي ولو قال  
 اذ هي الى جهنم ونواه يقع من الحمل الزبور اذ هي ونزوجهي يقع واحدة  
 ولا حاجة الى النية لان نزوجهي قرينة فان نوى الثلث فثلث من  
 كتابات البرارية في نوع في النكاح **وفي البرارية** اذ هي فنزوجهي يقع واحدة  
 ولا حاجة الى النية لان نزوجهي قرينة فان نوى الثلث فثلث انتهى وهذا  
 مخالف لما ذكره في شرح الجامع الا ان يغزو بين الواو والفاء وهو بعيد  
 جردا في شرح قوله اذ هي اذ هي من الطلاق وفي الفتاوى الصغرى لو قال لهما  
 ابدى ونوى يقع ولو قال لهما انا استنكف عنك فقالت المرأة كانه ابق  
 فان كنت تستنكف فارم به فقال الزوج نف نف ورمي الزنا وقال  
 ربيت ونوى الطلاق لا يقع في نوع الكتابات من طلاق قبض كركي  
 لو قال في مذكرة الطلاق فارقتك او باينتك او ابيتك وابيت منك  
 او لا سلطان عليك او سترحتك او وهبتك لنفك او تركت طلاقك او  
 خليت سبيل طلاقك او سببتك وانت سائبة وانت حرة وانت اعلم  
 بشانك فقالت اخرت نفسي يقع الطلاق وان قال لم اؤثر الطلاق لا يصدق  
 فصار في الكتابات من طلاق المخلصة وفي الوالدية ولو ادعت المرأة نية  
 الطلاق وان كان في غضب او مذكرة الطلاق فالقول قوله مع تبسبه  
 وتقبل بينة المرأة في اثبات حاله الغضب او مذكرة الطلاق ولا تقبل بينتها  
 على نية الطلاق الا ان تقوم البينة على اقرار الزوج بذلك واعلم بان اخبار بترك  
 الحكم باليد في جميع الاحكام الا في حكم واحد وهو محبة نية الثلث فان الزوج  
 اذ انوى بالاحرام باليد الثلث صحته نية وان نوى بالتخيير الثلث لا يقع نية  
 في احكام من طلاق النجاسة في نوع في التقويض **ومالم** بوضع للطلاق واحتمل غيره  
 انما صالح للجواب عن سؤال المرأة الطلاق فقط كاعتدى واستبرأه رحمة  
 اركب بيدك اختاري وادفها وامام صالح للجواب والرد بسؤالها كاختاري اذ هي

ولو قيل له انا اريد ان سب لي باعادة فقال لا اريد ان سب لي باعادة  
 انه لا يقع الطلاق في قوله سب وكذا كركي  
 على هذا الخلاف ايضا  
 من الحمل الزبور

التي به في زمان يحيى خذرو ويخلف فقروا بنعيم  
 وكتب في النجاسة  
 انما هذا من هذا على من  
 الا ما من ان سب لي باعادة  
 وقد مر ان هذا سب  
 سب غير جنس باعادة فلهذا  
 وقال له انا اريد ان سب لي باعادة  
 ام لا احب ان تصدع طلاقك  
 ولا اشك ان تصدع طلاقك  
 من جنس النجاسة

وقال في الفتاوى في النجاسة لا يقع وان نوى  
 بالاجماع وانما الخلاف في النجاسة  
 في خلاصة في جنس النجاسة  
 الطلاق

وفي كل موضع عدم فيه لفظ الطلاق انه في كلمة الكتابات  
 من لا يقع الطلاق به ونية النية وان قال لم اؤثر الطلاق ان  
 لم يذكر به لا يصدق وان ذكر به لا يصدق  
 لا يصدق كذا في الثالث من خلاصة

قوله لهما اختاري فنزلت اركب بيدك فربما الاحكام  
 الا في فصله وهي ان يقع نية الثلث في الاحكام  
 وفي التخيير لا يقع الا الواحد جعل ام ما يبدى ام لا  
 عن المحسن واجمعها طوعا او كرها خارج من  
 كذا في الرابع من طلاق البرارية



قومي تصنيع تخمري اسنري اعني تزوجي ابتغي الازواج الحقى باهلك حبلك  
على غاربك لاسبيل لعلك لا تكاح بيني وبينك لا ملك لي عليك ومراة فيها  
واما مصالح الجواب والشتم كخلة وبرية وبنته وبينه باين فارقتك حرام  
ففي حال الرضا لا يقع الطلاق بشئ منها والقول له مع يمينه وفي ذكره الطلاق  
يقع للمصالح الجواب والرد بالنية ويقع الطلاق للمصالح الجواب فقط والجواب  
والشتم بدون النية وفي حال الغضب يقع بالمصالح الجواب فقط بلانية ويقع  
بالمصالح الجواب والرد والمصالح الجواب والشتم بالنية ملخص ما في الدرر  
في اواب الكناية فباب ايقاع الطلاق نساء اهل الدنيا واهل البرى طالق  
لا يقع على امرائه بلانية وكذا قوله جميع نساء الدنيا في الاصح وفي باب علامته  
تطلق ولا يصدق حكما ذكر جميع اولا ولو قال نساء اهل هذه المحلة وهو من  
اهلها ونساء اهل هذه الدار طلقت امرائه وكذا هذا البيت ان كانت فيه  
وفي نساء اهل هذه القرية اختلفوا في قبل هو كالمحلة وحيل هو كالمصر  
من طلاق البرارية في نوع في الاصح لو قال زينب طالق وهو اسم امرائه  
ثم قال ردت غير امرائه لا يصدق في العرف ويقع عليها ان كانت زوجة له  
من اواب طلاق البرارية قال لها خذي طلاقك فقال اخذت وقع ولا يحتاج  
الى النية في الاصح وفي فتاوى صدر الاسلام والغاضى لا يحتاج الى قولها  
اخذت نوازل **بم** رجل قال لاخر طلقت امرائك او اعتقت عبدك  
فقال الزوج او المولى سره هل بود لا يقع سبيل منصور بن محمد التميمي في رد  
مردية الكف من زن نساء طلاق دارم فقال الزوج اوردي يقع الثلث  
قنية الضنا وفي باب ايقاع الطلاق على المباشرة قال امرأة علمت ان زوجها  
طلقها ثلثا وهو ينكر ولا تقدر المرأة على منع نفسها عنه وسعها ان تقتله  
لا تبا عجزت من دفع الشر عن نفسها فيباح لها ان يقتله ولكن ينبغي ان يقتله  
بالدواء لا بالآلة القتل لانها لو قتلت بالآلة جازة تقتل قصاصا من طلاق القاذرة  
**عك** سمع العنق عن مولاه وهو محمد يحضر اجمع ولا يترك خدمته واما الامة  
فانها تغتاله بسلاح كاخوة اذا حذر زوجها البابين قنية من متفرقات العنق  
**الثاني في التوكيل بالطلاق** ولو وكل رجل بطلاق امرائه لم يطق  
الموكل امرائه باينا اورجعا ثم طلق التوكيل يقع مادامت في العدة ولو قال  
وكلنتك في جميع اموري فطلق التوكيل امرائه اختلفوا فيه والصحيح انه لا يقع  
في التوكيل في طلاق امرائه الفتاوى رجل جعل امرائه بيد رجلين لا يفرد  
احدهما بالطلاق رجل قال لامرأة انك بيدك في هذه السنة ثم طلقها  
زوجها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها في تلك السنة ذكر الكرخي ان الامر يكون  
بيدها في تلك السنة في قول به حنفية رحمه الله تعالى وكل رجل بطلاق امرائه  
فطلقها التوكيل في سكره اختلفوا فيه فقال بعضهم لا يقع الطلاق كما لو وكل

الفارس ما بين السنام والعنق ومنه قوله  
حبلك على غاربك امرأتي حيث شئت  
ثم الصحاح

ولو انكر النية صدق مطلقا حاله الرضا ولا  
يصح في قضاء عند ذكره الطلاق فيها يصح  
الجواب دون الشتم والرد كذا في الدرر  
في الطلاق

وذكرنا في جندى انما ترفع الامر الى القاضي فان لم يكن  
لها جنة يجتهد فان حلفت فلا تخم عليه وان  
قتلته لاشئ عليه والطلاق الباطل كالثالث  
في النوع الاول من طلاق المرأة

وسمي هذه المسئلة في التوفيق نقل  
عن البرازية في هذه المجموعة بعد  
ورقة

رجلا بالطلاق

رجلا بالطلاق فجن التوكيل وطلق انه يقع الطلاق رجل قال لاخر وكلنتك في  
جميع اموري فطلق التوكيل امرائه اختلفوا فيه والصحيح انه لا يقع وفي الفتاوى  
للحقبة **بم** رجل قال لاخر وكلنتك في جميع اموري او اقمك مقام نفسي  
لم يكن الوكالة عامة فان كان امر الرجل مختلفا بسبل مناعته معروفة فالوكالة  
باطلة فان كان الموكل تاجرا ينصرف التوكيل الى التجارة ولو قال وكلنتك  
في جميع اموري التي يجوز فيها التوكيل كانت الوكالة عامة في البياعات  
والاكتحة وكل شئ وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال هو وكيل في شئ جاز  
صنيعه كان وكيل في البياعات والمهيات والاجارات وعن  
ابيه حنفية رحمه الله تعالى انه يكون وكيل في المعاوضات ودون المهيات  
والعناق قال مولانا وهذا كله اذا لم يكن حال مذكورة الطلاق فان كان  
في حال مذكورة الطلاق يكون وكيل في الطلاق في فصل الطلاق الذي يكون  
في التوكيل من اجابة وفرضه ولو كان المجتهد رجل وكل وكيل ان يطلق امرائه  
فطلق التوكيل ثلثا فان نوى الزوج ثلثا صح وان لم ينو لا يقع عند حنفية  
وفي السراجية او وكل صبيعا عاقلا او عبدا للطلاق في الخامس  
من تفويض الطلاق من الشا نارا حاشية اهد وكيل الطلاق ينفرد  
بالطلاق الا اذا كان وكيل بالاجماع او بالطلاق بالمال من المحل المزبور  
رجل وكل رجلا ان يطلق امرائه واحدة فطلقها التوكيل ثلثين لا يقع  
شئ في قول بحنفية ولا لا يقع واحدة في التوكيل بالطلاق في كماله الى  
وفي الباقي اذا قال لاخر طلق امرائي ثلثا ان شاءت لا يصبر وكيل  
ما لم تشاء ولها النية في المجلس علمها وان شاءت في مجلس علمها حتى  
حصار وكيل لو طلقها التوكيل في ذلك المجلس يقع ولو اقام عن مجلسه  
بطل التوكيل ولا يقع طلاق بعد ذلك قال شمس الائمة اكلواني وينبغي  
ان يحفظ هذا فان البلور فيه نعم فان عامة الكتب التي يكتبها الزوج  
يكون فيها كتب اليك هذا الكتاب سئل امرأني هل تشاء مني الطلاق  
فان شئت فطلقها ثم وكلاء كثير اصابوا خرون الا يقع عن مجلس مشيئتها  
لا يدرون ان الطلاق لا يقع في احاسن طلاق الشا نارا حاشية في نوع اخر في الفتاوى  
رجل وكل غيره بالطلاق او بالعناق فوكل التوكيل رجلا اخر فطلق الثاني والاول  
حاضر او غائب لا يجوز وكذا لو وكل رجلا بالطلاق او بالعناق فطلقها  
اجنبي فاجاز التوكيل ذلك لا يجوز وفي اجمع والنكاح اذا وكل التوكيل غيره  
ففعل الثاني خضرة الاول او فعل اجنبي فاجاز التوكيل جاز فيسبيل  
باب اجمع من طلاق الحاشية **فقط** وكله بطلاق فحاليا على مال  
او طلقها على مال فالصحيح انه لم يجز لو مدخوله لانه وكله بطلاق لا يرفع  
وقد انة بطلاق يرفع ولو لم يكن مدخوله جاز قال فعلى هذا وكيل اجمع

سئل عن صبي وكله رجل خفي في طلاق زوجته  
فطلقها الصبي عن موكله هل يقع عنه الطلاق  
ام لا اجاب نعم تطلق امرأه الموكلة كذا  
في فتاوى ابن عديم



لو طلق مطلقا ينبغي ان يجوز لمخالفة الفقه الى غير **في** لو قيل اخلع لولا العسر  
 بلا عوض لم يجز وقبل الاصل ان يجوز اذ اخلع بعوض وبدونه متعارف فيصير كبر  
 بهما جميعا **ظ** لم يجز اخلع سواء دخل بها او لا اذ اخلع بغيره اذ اخلع بغيره اذ اخلع  
 في الثاني والعشرين من الفصولين وكذا في القسبة في الوكالة بالطلاق  
 الوكيل بالطلاق لو بطل بها لم يجز والا لا في اول السبع من وكالة البرازية  
 ولو وكل رجلا بطلاق امرأته حين اراد السفر بالنكاح المراءى ثم عزم على غير  
 حضرته او رضاءها بملك ذلك هو الصحيح من وكالة خزانة المفتين في عزل  
 الوكيل وكذا في الخاتبة في مسائل التوكيل بالطلاق وكذا في بعض الكركي في نوع  
 في عزل الوكيل رجل اراد سفر في امرأة فوطئ الرجل وكيلا بطلاقها  
 ان لم يرجع الى وقت كذا وخرج الى السفر ثم كتب الى الوكيل بالطلاق اختلف فيه  
 المشاءخون قال شمس الائمة الشمر المصحيح انه يفتي بعزله في مسائل التوكيل  
 بالطلاق من وكالة الخاتبة وكذا في القسبة في الطلاق وقال لو وكل بطلاق امرأته  
 ليس له عزله الا بحضورها وقال بعضهم له ذلك وهو الصحيح كذا في عزل الوكيل  
 من وكالة خزانة المفتين وخزانة الاكمل قال لا يخلو امرأته فطلقها  
 بغيرها ونفقة عذرتها فالحناقول بغير الاسكاف ان كانت مدخولا بها  
 لا يجوز لانه خلاف الشر لا يقطع النكاح لانه امره ان يطلقها رجعتا فطلقها  
 باينا والابحوز لانه خلاف الى غير من طلاق القاعدية **في التقويم**  
 وفي الاصل اذا جعل امرأته بيد ما لنفوي الطلاق او كان حال  
 من الكرة الطلاق او الغضب ونور الطلاق او لم ينفذ سمعت او كانت غائبة  
 فعلت فقالت في المجلس قبل ان يتبدل المجلس وان نظا ولو ما واكثر  
 اخترت نفسي يقع الطلاق ويكون واحدة اذا نفوي واحدة او ثنتين او  
 لم يكن له نية وان اراد ثلثا فثلث وتيسر للزوج ان يرجع ولا ان ينزى  
 المحقون من البراءة عن الالباع وفر السقي لوجعل امرها بيد ما فقال ابوها  
 قبلتها طلقته وكذا لوجعل امرها بيد ما فقال قبلت نفسي طلقته  
 وفي التخيير لا يصدق الزوج قضاء انه لم يرد الطلاق اذا كان في حالة  
 الغضب او مذكرة الطلاق واما في غير مذكرة الطلاق وفي حالة الغضب  
 اذا لم يرد الزوج بالاحوال طلاقا فليس بشئ فلو ارعت المرأة نية  
 الطلاق او انه كان في غضب او مذكرة الطلاق وانكر الزوج فالقول  
 قوله مع بينة وتقبل بينة المرأة في اثبات حالة الغضب او مذكرة  
 الطلاق ولا تقبل بينتها في نية الطلاق الا ان تقوم البينة على اقرار الزوج  
 بذلك في اول الرابع من طلاق اخلاصة ولو قال لامرأة طلقني نفسك  
 فقالت قد قبلت ونفوي الزوج ثلثا فثلث من موقوفات طلاق التام  
 نقلا عن الخاتبة قال لها اركب بيدك فقالت قبلت نفسي طلق

ولو وكل بطلبها بغير وكذا الوكيل بقضاء الدين  
 يجز خلاصة في التوكيل بالطلاق  
 في طلاق البرازية وتكرارها بطلاقها لا يملك  
 عزلها  
 وهو قول نصر بن يحيى وقال محمد بن سلمة لا يملك  
 ولا يغير لغيره كذا في القاعدية نقلا عن العيون  
 ويحيى في باب عزل الوكيل من وكالة هذه  
 المجموعة تفصيل مناسب للقائم

من ادخل الطلاق

من او اخلط الطلاق الثاني في تمام المسئلة المزبورة ولو قال لها اختاري  
 فربما لم يملك الامر باليد في جميع الاحكام الا في حصلة واحدة وهي انه اذا نفوي بالاول  
 ثلثا فثلث وفي التخيير لا يصدق ولا يقع الا واحدة وان نفوي الا ثنتين فغيرها لا يقع  
 في الثالث والعشرين من القاعدية اذا قال لها اختاري وهما يمينان فقلته  
 اخترت نفسي موصولا باخطاب وقع الطلاق منه بيع الخاتبة في اوله  
 ولو قال لها اختاري ثم اختاري ثم اختاري بنفوي به الطلاق فاختارت نفسها  
 يعني في المجلس في ثلث تطبيقات اما لو اختارت نفسها بالاولى قبل  
 ان يتكلم بالثانية بانت بالاولى بواحدة ولم يقع الثاني والثالث ولو قال  
 لها اختاري اختاري فاختارت نفسها فقال الزوج نفوت الطلاق  
 بالاولى وبالاخر التكرار لم يصدق بالقضاء وبانت بثلث في اخبار طلاق  
 خزانة الاكمل قال اركب بيدك اذا جاء رأس الشهد ثم طلقها واحدة قبل  
 الدخول ثم نفوتها وجاء رأس الشهد كان الامر بيد ما وكذا لو قال اركب بيدك  
 في هذه السنة فطلقها يعني واحدة قبل الدخول ثم نفوتها فغيرها كان بيد ما  
 جعل امرها بيد ما واجتنبى ثم جن مطبقا لا ينزل الا بخلاف الوكيل بعد جنون  
 الموكل في النوع الثاني من الرابع من طلاق البرازية **عده** جعل امرأته  
 بيد ما على انه ان لم يوصل اليها بغيرها في وقت كذا في طلق نفسها متى  
 شاءت فعني ذلك الوقت فارادت ان تطلق نفسها فاختار في وصول  
 النفقة في ذلك الوقت فبرهنت انه اقر ان لم يوصل اليها بغيرها قبل ويندفع دعواه  
 ولو برهنت انه اقر ان لم يرفع اليها بغيرها لا تقبل لحوار ان وكيله دفع اليها  
 قيل يقبل في الوجوهين لانه دفع وكيله دفعه المبري انه لو حلف ليعطين  
 فلما ناهضه فامره فاعطاه غيره بتر في العاشر من الفصولين **فعلا**  
 قال اركب بيدك اركب سبكي حورم وجوشه وعصير ويكنى مردى  
 خور وبيصير الامر بيد ما كملق بهر يكبت بجدا كانه نهجمله كذا اجاب  
 ووافقه الملقون من اهل زمانه في الثالث والعشرين من الفصولين **واقعه**  
 الكثر ان يزوج بجنائيت وفي جنائيت اركب بيدك فغيرها بجنائيت بغير الامر بيد ما  
 لما فر من التحمل المزبور **واقعه** جعل امرها بيد ما على انه متى غاب عنها شهر  
 في تطلق نفسها كيف وشاءت وجبت شأته واين شأته وغاب شهر  
 فله ان تطلق نفسها ساقية بتمه بها الشهر الى مضي مجلسها لان هذه الالفاظ  
 تقتضي نفيم الاوقات فتقتصر على المجلس في التحمل المزبور **مروزي**  
 ان غيبته عنك شهر فامرك بيدك فاسره الكفار هل يصير الامر بيد ما  
 اجاب في وافني بعضهم ان اجبروه على الذهاب فذهب بنفسه ينبغي  
 ان يحقق الشرط اذا لانيان بالشرط مكرها وناسبا وعامدا في الحنف  
 سواء اقول لو حلف لا يخرج فعده فخرج بنفسه صحت وقيل لا

والقاصد في البين والكره والناسي سواء في كفا  
 ومن فعل المحلوف عليه مكرها او ناسبا سواء وكذا  
 اذا فعل وهو معني عليه او نحونا فتحقق الشرط حقيقة  
 كذا في خزانة المفتين



وقيل ان امكنه الانتفاع حث والافلا فيبقى ان يكون مسئلتنا على هذا  
 اختلاف من الحكم المبرور جعل امرها بيد ما ان شرب المكار او غاب عنها  
 فوجد احد الشرطين فطلعت نفسها ثم وجد الشرط الثاني لا يمكن من الانتفاع  
 مرة اخرى في الرابع من طلاق البرارية **شيخ** فالحاصل ان اذا ذكر بين  
 شيئين في النفي بحيث يوجد احدهما فان حلف ان كملت فلانا او فلاتنا  
 بحيث يوجد احدهما في الاشياء بغير احدهما بان قال ان لم اكلم فلانا او  
 فلانا فكل واحد منهما بتر فاذا ثبت ان او اذا استعمل فيما بغيره بتر فشرط البر  
 بوجود احدهما فعلى هذا لو قال امرك بيدك اكبر بك ما من من بانفقت من  
 بنو نرسد او قال اكبر كفش بامير رسام فوجد احدهما الاخر في الكثرة لا بصير  
 الامر بيد ما وقوله اكبر فلانا بفلان رسام كقوله فلانا بفلان رسام لانه في  
 كلا الوجهين بتر بتر بتر فله لا ينبغي زبره في امره وصورته مقصود  
 او در سايندست در بين مدت فقد ذكر او في الاشياء فتكونه للتخيير في  
 وجود احدهما في الثالث والعشرين من القبولين **و** جعل امرها بيد ما  
 فقالت طلاق افكند ثم تطلق بوى اوله وكذا لو قالت امر افكند بهنم فيما  
 بينهما انهما طلقت نفسها **من الحكم المبرور في التعليق** وفي طلاق الوفاة  
 اذا علق الطلاق بفعل في وسعها اقامته لا يقع الطلاق بترك الفعل  
 الا في اخر جزء من حيوتها وان علق الطلاق بفعل ليس في وسعها اقامته  
 يقع الطلاق في الحال الا اذا وقت لذلك وقتا حتى لا يقع الطلاق الا بعد  
 مضي ذلك الوقت **من او** من طلاق النانارخانية والطلاق  
 المضاف الى وقتين ينزل عندها ولهما والمعلق بالمعلقين ينزل عندهما  
 والمضاف الى احد الوقتين كقوله عدا او بعد طلعت بعد غد ولو علق  
 باحد الفعلين ينزل عندها ولهما والمعلق بفعل ووقت يقع بانهما سبق  
 وفي التريادات ان وجد الفعل او لا يقع ولا ينتظر وجود الوقت وان وجد الوقت  
 او لا لا يقع ما لم يوجد الفعل وعن الامام الثاني اذا وجد الفعل او لا لا يقع  
 حتى يوجد الوقت ايضا في الثالث من ايمان البرارية رجل قال لامرأته  
 ان اكلمت وان شربت فانت طالق فان اكلمت او شربت لا تطلق حتى  
 يوجد ولو قال انت طالق ان اكلمت او شربت فانت طالق فبترها وجد تطلق  
 فيما يصلح تعليقه وما لا يصلح فيه طلاق ولو لم يجبه واذا قال لامرأته  
 ان اكلمت فلانا وفلاتنا فانت طالق فكل واحد منهما لم يقع الطلاق ما لم  
 يتكلم الاخر وهذه المسئلة على وجوه ان وجد الشرطان في ملكه فطلق  
 وان وجد في غير ملكه او وجد الاول في ملكه والثاني في غير ملكه لا تطلق لان  
 المعلق بالشرطين ينزل عند وجود احدهما وان وجد الاول في غير الملك  
 والثاني في الملك بان طلقها بعد ما حلف وانقضت عدها فكلت فلانا

ثم تزوجها فكلت الثانية تطلق عندنا خلافا لغيره **من الحكم المبرور** فان  
 النوال في فصل الاضافة من الطلاق **م** اذا قال لها ان شئتني فانت طالق  
 وان لعنتني فانت طالق فلعنته قال محمد بن سلمه يقع تطبيقا ان  
 قال يقع تطبيقا واحدة وفي النوارل قال ابو الليث وبنو نرسد في الساج  
 عشر من طلاق النانارخانية ولو قال انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت  
 الدار يقع واحدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الحال ويبطل الثنتان وعندهما  
 يتعلق الكل بالشرط فاذا دخلت ثلثا عندهما وان قدم الشرط وبتر كلت  
 والمسئلة بحالها فعنده تعلق الاول بالدخول ووقفت الثانية ولغت  
 الثالثة وان كانت مدخولة تعلق الاول ووقفت الثانية والثالثة  
 وعندهما يتعلق الكل بالدخول فاذا دخلت وحلفت وقعت واحدة في غير المدخول  
 وفي المدخول بها وقع الثلث **من او** في الفصل الاول من القسم الثاني من طلاق النانارخانية  
 ان دخلت الدار فانت طالق طالق طالق وهي غير مكسوة فالاول معنى بالشرط  
 والثاني ينزل في الحال ويلغو الثالث وان تزوجها ودخل الدار نزل المعاق  
 ولو دخل بعد البيسنة قبل التزويج انحل البين لا الى جوار ولو موطوءة تعلق  
 الاول ونزل الثاني والثالث في الحال من مشغرات بين الطلاق من  
 ايمان البرارية ولو قال انت طالق ان دخلت الدار ثلثا ينقض الثلث  
 الى الطلاق الا ان ينوي الدخول ولو قال انت طالق ان دخلت الدار  
 عشر افرضا على الدخول عشر مرات لا الى الطلاق في ارباب التعليق  
 من طلاق النانارخانية ان قال لها انت طالق طالق طالق ان كملت فلانا  
 فان كان دخل بها تطلق ثنتين في الحال والثالثة تعلق بالكلام وان لم يكن  
 دخل بها حلفت واحدة في الحال ويلغو ما سواها لانه ما عطف تعلقات بعضها على  
 بعض ولو قال ان كملت فلانا فانت طالق طالق طالق فان كان دخل بها  
 تعلق الاول بالكلام ووقفت الثانية والثالثة في الحال وان كان لم يدخل بها  
 تعلق الاول بالكلام ويقع الثانية في الحال والثالثة يلغو في اوائل باب  
 الطلاق من المبسوط **من او** ولو قال انت طالق واحدة ان دخلت الدار ثنتين  
 وقع ثنتان الساعة واحدة او دخلت الدار ولو لم يقع واحدة ولكن قال انت  
 طالق ان دخلت ثنتين يقع ثنتان اذا دخلت الدار مرة واحدة في اوائل  
 باب التعليق من طلاق النانارخانية ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت  
 طالق طالق طالق ان كملت فلانا فانت طالق في الاول والثاني بتعلق بالدخول  
 والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني لو دخلت الدار طلقت ثنتين  
 ولو كملت فلانا حلفت واحدة ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كملت  
 فلانا كان الطلاق المعلق بالكلام جارا للدخول حتى لو كملت قبل الدخول ثم دخلت  
 الدار لا يقع شيء من الحكم المبرور رجل قال لامرأته انت طالق انت طالق



ان شاء زيد فقال زيد شئت تطبيقه واحدة قال بوبكر السلمي لا يقع شيء  
ولو قال شئت اربعا فكذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول  
ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقع الثلاث اذا قال شئت اربعا  
من الحمل الربوي وذكر في باب تعليق الطلاق من فشا والامام القاسم  
فخر الدين صبي قال ان شئت فكل امرأة ان تزوجها فهي طالق فشر  
وهو صبي فزوج وهو بالغ فطلق به صهره ان الكلام واقع فقال هذا البالغ  
اري حرامت برهن قالوا هذا اقرار منه بالحرمة فحرم امرأته ابتداء وقال  
بعضهم لا يحرم امرأته وهو الصحيح لانه ما اقر بالحرمة ابتداء وانما اقر بالسبب  
الذي تصادف عليه وذلك السبب باطل في مسائل الطلاق في احكام الصفا  
للاسترواحي وفي اجماع الصغرة قال الفقيه ابو جعفر اذا قالت المرأة لنزوها  
شيثا من السبت نحو فربان وسفلة وقال الزوج ان كنت كما قلت فانت  
طالق طلقت سواء كان الزوج كما قالت او لم يكن لان الزوج في الغالب  
لا يبرء الا ان يوزيها بالطلاق كما اذنت وقال الاسكاف فيما قالت لنزوها  
بارفطبان فقال ان انا فربان فانت طالق تطلق فان قال ردت الشرط  
بصدق فيما بينه وبين الله تعالى ونقض بعضهم على ان نفوى اهل بخارى  
على المجازات دون الشرط في اواخر باب الايمان بالطلاق من ابن الهمام  
والخيار ان قال ذلك بطريق الغضب بحمل على المجازات ويقع الطلاق  
وهو الظاهر من احوال الناس وهو اختيار الامام الفضلي من طلاق  
عمدة الفتاوى ولو قال كل امرأة ان تزوجها ابد او قال الى غنبي سنة  
فهي طالق ان كانت فلانا فترزوج امرأته قبل الكلام وبعده طلقت كل امرأة  
بتزوجها في تلك المرة فان لم يكن موقفة بان قال كل امرأة ان تزوجها  
فهي طالق ان كانت فلانا فترزوج امرأته قبل الكلام وبعده طلقت كل امرأة  
طلقت التي تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام وقد رت  
المسئلة قبل هذا ولو قال ان كانت فلانا فكل امرأة ان تزوجها فهي طالق  
لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت اليمن موقفة او  
مطلقة فان توى وقوع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام صح  
نيتته لان الكلام بحمل التقدير والتاء خبر فيقع الطلاق على المتزوجة قبل  
الكلام بنيتها وعلى التي يتزوجها بظاهر اللفظ فيقع الطلاق عليها جميعا  
في مسائل تعليق الطلاق بالتزويج من الحائض **ق** كل امرأة ان تزوجها فهي  
طالق ان تزوجت عليها فزوج عليها لا تطلق بالتي تزوج الا ان تزوج  
عليها اخر في نطق الحائض في باب ذكر الشرطين في اويل ايمان الفقيه  
ومن قال كل امرأة ان تزوجها فهي طالق وله امرأة فطلقها ثم تزوجها  
تطلق في اواخر السبع عشر من طلاق التاتار خانية

لان الغالب المجازات دون الشرط وانما الشرط  
يرتفع فيما بينه وبين الله تعالى في باب  
التعليق على سبيل جواب منية القاسم  
للمجتهدين  
قال الامام محمد بن الفضل ان نوز المجازات يقع  
وانما نوز التعليق لا وقال اخر ان نوز الغضب  
فعلى المجازات فيقع في حال وعلى الفتوى  
كراهية اخر الفصل الاول من طلاق التاتار

المحيط ولو قال اي امرأة ان تزوجها فهي طالق يقع على امرأة واحدة الا  
ان ينوي العموم ممكن اقبل وكان ينبغي ان لا ينعى نية العموم فيه  
في السبع عشر من طلاق التاتار خانية في نوع اخر اذا علق بالالف  
وفي الحجة اذا قال الرجل ان تزوجت امرأته بعد امرأة فهي طالق فترزوج  
امرأة ثم امرأتين طلقت واحدة من الاخيرين واختيار الى الزوج ولو تزوج  
امرأتين ثم امرأة طلقت الاخيرة في الحادي عشر من ايمان التاتار  
سئل عن رجل علق على نفسه انه متى تزوج على زوجته زوجته يكون طالقا  
فاذا تزوج بعد ما طلق رجعت او باينا يقع عليه الطلاق ام لا اجاب  
ان تزوج عليها في عدة الرجعي يقع وفي البائن لا يقع من فتاوى ابن  
حجيم في الايمان سئل عن رجل قال لامرأة ان تزوجت عليك امرأة  
ما رمت في نكاحي فانت طالق ثم انه ابانها وتزوجها بعد ذلك ثم تزوج  
عليها امرأة هل يقع عليه الطلاق ام لا اجاب لا يقع عليه طلاق  
لانقطاع الدعوى بالبيونة المذكورة من فتاوى ابن حجيم في كتاب الطلاق  
ولو قال لو اديت ان تزوجت الى امرأة فهي طالق فتروجه امرأة لا تطلق  
لان التعليق لم يصح لانه غير مضاف الى ملك النكاح وتزوجها بغير امره  
موقوف باجازه والطلاق لا يقع في النكاح الكوفوف في فصل الاضاعة  
في مختارات النوازل قال شوي كنت اكر من زنى خواتم طلال بر من حرام  
زن دكر خواست زن اول طلاق شود زن دوم في من طلاق القاعدية  
ولو قال اكر فلانة را بخوام او قال مهر زنى كه بخوام فان كان ذلك في موضع  
بر بر و نه بهذا اللفظ التزوج يقع الطلاق عند التزوج وان كان ذلك في موضع  
بر بر و نه به الخطبة لا يصح اليمن ولا يقع الطلاق عند التزوج وفيه عفتا يرد  
بهذا اللفظ التزوج دون الخطبة في مسائل التعليق بالتزويج من الحائض  
وفي شرح الطحاوي ولو قال لامرأة كلما دخلت الدار فانت طالق فدخلت  
وقعت الطلاق ثم اذا دخلت وقع حتى التفت ولو عادت اليه بعد زوج اخر  
فدخلت الدار لا يقع ولو قال كل امرأة ان تزوجها فهي طالق فترزوج نسوة  
طلقت ولو تزوج امرأة واحدة مرارا لم تطلق المرأة واحدة وفي الزخيرة  
ولو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فلهذا على كل امرأة كل مرة حتى تسوفي  
ثلاث تطبيقات حتى انه لو تزوج امرأة وطلقت لو تزوجها ثانيا  
وثالثا تطلق ايضا في السبع عشر من طلاق التاتار خانية وكذا مختارات  
النوازل في فصل الاضاعة كل امرأة ان تزوجها فهي طالق وفلان طلقت  
فلانة في حال ولا ينظر التزوج است طالق وفلان ان تزوجها لا تطلق  
امرأة حتى يتزوج فلانة اي امرأة ان تزوجها فهي طالق وعمرة وعمرة  
امرأة فترزوج امرأة طلقت هي وعمرة فان تزوج اخر طلقت هي لا عمرة



ولا يتكرر الحنث في عمرة واحدة وكل امرأة تزوجها حتى طالق واست طالق كان كما قال  
هذه الدار لكل امرأة تزوجها حتى طالق واست طالق كان كما قال  
ولا يقع على امرأة قبل الدخول فاذا دخل وقع عليها ولا ينتظر التزوج  
في نوع عطف خاص على العام من سادس طلاق البزارية واذا قال  
انت طالق اذا شئت او متى شئت وفي الكافة واذا ما شئت او متى  
شئت فلها ان شاء في المجلس وبعده ولكن مرة واحدة وفي الكافي  
ولو ردت لم يكن راداً اي لو قالت لم اشاء كان كرها ان تشاء بعده  
ولو قال لربها انت طالق كلما شئت فلها ذلك ابد كلما شئت في المجلس  
وعينه واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلثا وفي الهداية الا ان التعليق  
يقصر في الملك القائم حتى كوعادت اليه بعد زوج اخر فطلقت  
نفسها لم يقع شئ وليس كرها ان تطلق نفسها ثلثا في كلمة واحدة  
في نوع في تعليق الطلاق بالنية في الفصل الخامس من طلاق النكاحية  
رجل طلق امرأته واحدة ثم قال ان راجعتها وهي طالق ثلثا فانقضت  
عذتها فترجوها لا تطلق ولو كان الطلاق بائنا تطلق لان في الوجه الاول  
المحل يقبل حقيقة الرجعة فانصرفت اليه ولم يوجد وفي الوجه الثاني  
لا يقبل فانصرفت الى الرجعة من طلاق الواقعات المحسنة بعلمه النكاح  
**يو** تنازع في الفراش للوطئ فقال ان لم تدخل في الفراش فانت طالق  
قان دخلت قبل سكون شهرته لم يحنث في باب البين يكون على الفور العينة  
امراة قد فترها رجل بالزنا فقال له زوجها ان لم تثبت زناها اليوم فمضى طالق  
ثلثا اي كما قال ان لم تثبت زناها اليوم تطلق ثلثا وان ثبت ذلك يكون  
بأقرار المرأة او بأربعة من الشهود في باب التعليق من طلاق الخامسة  
رجل قال لامرأته ان لم تجلني غذا مبتاع كذا فانت طالق فبعثت به مع  
انسان قال ان كان مراده ومول عين الساع اليه لا يحنث وان كان  
غرضه ان يخل بنفسها يحنث في نوع في الحرج من ايمان الذخيرة  
**في الاستثناء** ولو قال ان شاء الله انت طالق لا تطلق في قوله  
ولو قال ان شاء الله انت طالق لا تطلق في قوله اي يوسف وتطلق في قوله محمد  
والقنور على قول اي يوسف **هو** طلق ثم استثنى باي شيء الله غير انه  
يحكم به في نفسه سبعة هو لا غيره لا بصحة في قضاء فيجب ان يجهر به كبثينة  
ببينة حلف واستثنى في نفسه وحرك بلسانه ولم يسمع اذناه جاز استثناءه  
كذا عن سنن اقول يحتمل ان يرد به انه بصحة في ديانته لا قضاء قال وكذا القراءة  
في الصلوة ولو سمع اذناه وهو وثق في اخر الثاني والعشرين من القنولين  
وفي التجرية لو حرك لسانه بالاستثناء صح اذا حكم بالعرف المسموعة له  
فهو احتيازا للحقيقة ابو جعفر في مجموع الموازل سئل ابو نصر عن حلف واستثنى

ولم يسمع اذناه قال اذا حرك بلسانه يحرف الاستثناء جاز استثناءه هكذا  
روى عن ابيه يوسف وابيه مطيع وابراهيم النخعي وكذا القراءة في الصلوة  
اذا حرك لسانه جاز وان سمعت نفسه فهو وثق في السادس من طلاق النكاحية  
طلق او خلع ثم ادعى الاستثناء او الشك والامتناع لا اشكال في ان القول  
قوله وكذا اذا كذبته المرأة فيه ذكره في المحامى للامام محمود البخاري ولو شهدا  
عليه بان طلق او خالعهما بغير الاستثناء او قال لم يستثن قبلت ومعه  
من الكافي التي تقبل بغير الشبهة على الثقي فان لم يشهدا على الثقي بل قال  
لم يسمع منه غير لفظ الطلاق والخلع والزواج ثم ادعى الاستثناء ففي المحيط القول  
قوله وفي رواية من الاسلام الا وزجدي لا تسمع دعوى الاستثناء اذا عرف الطلاق  
بالبينة بل اذا عرف باقراره ومثله اذا قال لعبد اعفك اسس وقلت  
ان شاء الله لا يعق وفي فتاوى الثقي لو ادعى الاستثناء وقالت  
بل طلقني فالقول لهما ولا بصحة في الزوج الابينة بخلاف ما لو قال لهما قلت  
لبي انت طالق ان دخلت الدار فقال طلقني بخلاف القول قوله وفي الفتاوى  
الصغرى اذا ذكر جعل لا تسمع دعوى الاستثناء والطلاق على مال كالمخلع  
ونقل نجم الدين النقي عن شيخ الاسلام ابي الحسن ان مشايخنا اجابوا  
في دعوى الاستثناء في الطلاق انه لا يصح في الزوج الابينة لانه خلاف  
الظاهر وقد فسدها حال الناس الذي عندي ان ينظر فان كان الرجل  
معروفا بالصلاح والشهود لا يشهدون على الثقي ينبغي ان يؤخذ  
بما في المحيط من عدم الوقوع بقصد بقاله وان عرف بالفسق او جهل حاله  
ينبغي ان لا يؤخذ بقول المانع لغلبة الفساق في هذا الزمان ولو طلق  
شبهه اثنان انك استثنيت وهو غير ذكرا ان كان كجث اذا غضب  
لا يدرى ما يقول وسعه الاخذ بشهادتهما والا لا يؤخذ بهما في فصل  
الاستثناء من طلاق ابن الرهام وان خالع امرأته ثم ادعى الاستثناء  
في الخلع في ظاهر الرواية هذا والطلاق سواء وان ذكر البديل في الخلع فقال  
خالعتك على كذا فقبلت ثم ادعى الاستثناء وذكر عصام وعنه انه  
لا يصح في قضاء اذا اخذ على الخلع جعل او اراد باخذ جعل ذكر البديل  
في الخلع لا حقيقة الاخذ وكما لا يصح في الفاضلي فيما ذكرنا لا تصدق المرأة  
في احوال باب التعليق من طلاق الخامسة وفي فتاوى الصغرى اذا ذكر  
اجعل لا يسمع دعوى الاستثناء في السادس من طلاق الخامسة  
ولو قال الزوج طلقك اسس وقلت ان شاء الله فظاهر الرواية  
القول قول الزوج وذكر في النوادر خلافا بين ابيه يوسف ومحمد رحمهما الله  
فقال على قول اي يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد  
يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والقنور احتياطا لا يفرق في زمان



غلب على الناس الفساد في باب التعليق من الحانية ولو ادعى  
 الزوج استثناء او شرطاً فكذا ينسب فالقول للزوج فلو شرطه فخلع او طلاق  
 بلا استثناء فان قالوا شرطه فخلع او طلاق بلا استثناء لا يقبل قول الزوج  
 وان قالوا لم يسمع منه الا كونه الخلع والطلاق فالقول للزوج ان يظفر منه  
 وبل صحت الخلع كقبض البذل او نحوه فيقبل قوله ففسده مما يقبل فيه  
 الشبهة على النفي **ط** فيما قال لم يسمع منه الا كونه الخلع القوي في الزوج  
 لا يصدق الا ببيته لانه خلاف الظاهر وقد فسده احوال الناس وعن  
**ط** طلق وقال استثنيت لا يصدق في فضاء ولو قال طلق استثنيت  
 صدق ويعني بان دعوى الاستثناء يصح الا ان ظهر منه ما يثبتناه  
 في اواخر الثاني والعشرين من الفصول المحبطة ولو ضم مع مشيئة  
 مشيئة غيره كان استثناء بان قال ان شاء الله وشئت او قال  
 ان شاء الله او شاء فلان ولو شرط مشيئة من لا يعلم مشيئة نحو  
 ان يقول ان شاء الله وجبريل او الملايكة والشياطين كان استثناء  
 وبطل الكلام وهذا ما لو شرط بمشيئة الله تعالى سواء وفي شرح الطحاوي  
 كذلك اذا قال ان شاء هذا الحابط او ما اشبه ذلك وفي اجماع لو قال  
 الرجل طلق امرأتي ان شاء الله فطلقها الخاطب لا يقع وكذلك لو قال  
 طلق امرأتي ما شاء الله وشئت فطلقها الخاطب لا يقع وهذه مسألة  
 تدل على ان كلمة ان شاء الله اذا دخلت على امر رفع حكمه ولو قال له طلق  
 امرأتي بما شاء الله وشئت او قال اعنق عبي بما شاء الله وشئت  
 فطلقها او اعتقه على ما يجوز في التاسع من طلاق النانار حانية  
**فصل** في بعض قال لا خ حرقني ان شاء الله تعالى بعد موتي صح  
 الامر لا الاستثناء لانه في الامر باطل وكذا ينعني ان شاء الله تعالى  
 او طلق امرأتي ان شاء الله تعالى لا يصح الاستثناء لان هذا الاستثناء  
 تعطيل فلا يعمل عليه بخلاف قوله امرك ببيدك ان شاء الله تعالى حيث  
 يصح لانه تعليق والاستثناء يعمل في التعليلات وكلمة ان شاء الله  
 اذا دخلت في الكلام برفع حكمه اي تصرف كان كذا **فصل** فخلع هذا  
 لو قال لا امرأته طلق نفسي ان شاء الله تعالى يصح الامر لا الاستثناء  
 في احكام الاستثناء من الرابع والثلاثين من الفصول ومن قال  
 على مائة درهم ان شاء الله لم يلزم الاقرار لان الاستثناء بمشيئة الله  
 اما ابطال كما هو مذهب ابي يوسف او تعليق كما هو مذهب محمد  
 وحكمة الخلاف تظهر فيما اذا قدم المشيئة فقال ان شاء الله انت طالق  
 عند ابي يوسف لا يقع الطلاق لانه ابطال وعند محمد يقع لانه تعليق  
 فاذا قدم الشرط فلم يذكر صرف اجزاء لم يتعلق وبقي الطلاق غير شرط فوقع

عناية في كتاب الاقرار

عناية في كتاب الاقرار في طلاق السكران والمجنون واحكام السكاري  
 يجوز اخا عيل السكران من الطلاق والعتاق والنكاح والبيع والشراء  
 ويلزمه اجنابايات ما جنى او جنى عليه واداء الفرائض من الطهارة  
 والصلوات والصدقات والحج والركوة جاز عنه اذا وضع ذلك  
 وهو سكران لو ادى على ما حربه احكامنا طلق قوله طلاق السكران  
 واقع وكذا اعتاقه وخلعه وهو من لا يعرف الرجل من المرأة ولا  
 السماء من الارض ولو كان معه من العقل ما يقوم به المكلف  
 وهو كالصالح من طلاق نوح القدير وفي واقعات الساطي  
 سكران قال لا خ وصبت داري هذه لك ثم قال ان لم اقل في قلبي  
 هذا فامرأتني طالق ثلثا ثم اخاف ولم يذكر من هذا شيئا فطلق امرأته  
 من متفرقات طلاق النانار حانية وفي اشربة فتاوى فاضلهم الدين  
 السكران من اجزاء الاشربة المتخذة في التمر والتبيب نحو النبيذ والخلث  
 وغيرهما ينفذ تصرفاته عندنا كالطلاق والعتاق والاقرار بالدين  
 والعين وتزويج الصغيرة والصغيرة والاقرار والاستقراض والهبة  
 والصدقة اذا قبض الموهوب له والنصف في عليه وبه اشد عاقبة  
 الحاشية وعند ابي بكر بن احمد انه قال ينفذ من السكران كل ما ينفذ  
 بالهزل ولا يبطل بالشرط الفاسد ولا ينفذ منه البيع والشراء ولا يصح  
 ردته استحسانا وذكر في بعض ايضا ولو اكره على شرب الخمر وشرب وسكر  
 لم يطلق امرأته روى عن محمد انه يقع طلاقه لانه وجد الذمة والعلاج  
 انه لا يقع في احكام السكران من فصول العمادي وكذا في الحاشية فالمرحوم  
 وذكر عبد العزيز الرمدي قال سألت ابا حنيفة وسفيان عن رجل شرب  
 البينج وارتفع الرأس فطلق امرأته قال ان كان حين شرب يعلم انه ما  
 ولا طلق وان لم يعلم لم يطلق ولو ذهب عقله منه دواء لا يطلق ولو شرب  
 من الاشربة التي يتخذ من الحبوب والعسل فسكر فطلق امرأته لا يقع عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف خلا فالحمد من اواخر طلاق الخلاصة ويعني بقول  
 محمد لان السكر من كل شراب محرم في الفصل الاول من طلاق ابن مبراهيم  
 اذا سكر بالبنج اختلفوا في وجوب كونه عليه والصحيح انه لا يجب ولا يقع  
 طلاقه ولا عتاقه ولا بيعه ولا نكاحه ولا اقراره ولا رده وعن ابي حنيفة  
 في رواية فيمن زال عقله بالبنج انه ان علم حين اكل ان يقع طلاقه و  
 عتاقه وان لم يعلم لا يقع والصحيح انه لا يقع على كل حال من اواخر فصول  
 وفرض شرع الطلاق وشرب النبيذ ولم يوافق في دفعه حتى ذهب عقله الصريح  
 لانه النبيذ فطلق لا يقع من اواخر طلاق الخلاصة رجل عرف المجنون فاغت  
 زوجته ان طلقها ثلثا في حال اعتداله وزعم الطلاق حال اصابه الجنون

واقفي المرحوم يحيى بن زكريا بانه  
 لا يجوز نكاح السكران

وقال صاحبنا ان اخلاط كلامه نصا غائب  
 كلامه المرحوم يحيى بن زكريا بانه  
 قاضي بني زعيمه الشرب

اما لو شرب مكر ما فخلع من متفرقات حكم المجنون  
 تعين المعنى الطلاق

من غاب عقله بالبنج والافنيون فانه يقع طلاقه  
 اذا استعمل البينج وادخل للافة تصدركونه  
 معصية وان كان للقد ادى فلا يلزمها  
 يجوز ابي في اواخر كتاب الطلاق

يقع خلافة عنه محمد ويقول يعني كذا  
 في شرح النقا لفظا

سكر من كل الخشخاش اذا طلق امرأته فهو  
 سكران منه بل يقع طلاقه غائب نعم يقع  
 خلافة جلاله من فصول بن مبراهيم

وفي جوابه وفي هذا الزمان اذا سكر بالبنج  
 يقع خلافة جلاله وعليه يقتضون



ولا يعلم ذلك الا من جرت به فالتقول له وفي السير الكبير ان لم يعلم ان ذلك  
اصابه فالتقول كرها وان علم فله وان شهدوا انهم راوه مجزاة فالتقول له  
وكذا لو قال طلقت وانا نائم فالتقول له وفي المتن انه لا يقبل ولو ادعى  
احداه في غيره وقال طلقتها وانا نائم فالتقول له ان علم بموته والعقوة  
ان كان يفيق احيا ناضيا حال فاقته هو كالعاقل سواء كان لا فاقته  
وقت معلوم او لا من الفصل الثاني في العدة من طلاق البراءة <sup>في قوله في قوله</sup>  
وفي العمدى طلاق المعتوه غير واقع كطلاق المجنون لان احكام الطلاق  
المصروع اذا طلق امراته في حال الضرع لا يقع طلاقه محبط رضوى  
حسنة من الرجال حالهم كحال المجنون والناسي وطلاقهم طلاق عند  
الفقر جميعا اذ هم اكران فان طلاقه طلاق وكذا في سائر احكامه الا  
الردة فانه اذا ارته في سكره لا تطلق امراته حتى يصحو فيقال انك قد كذبت  
في سكرك فان ثبت عليه ذلك تطلق امراته وان ابي فلا تطلق في طلاق  
النتف سكران ادعى امراته الى فراشه فابت فقال لهما ان اشتلت  
لعمري وساعدني والافانت طالق فساد عنه بعد ما دعاه لهما في المستقبل  
بعد البين لا يثبت وان دعاها في المستقبل ولم يساعده حيث قال مولانا  
وتبين ان يثبت اذ لم يساعده وان لم يجده والعدلان الناس يريدون  
بهذا الامتنان للام السابق في باب التعليق من الحائض الكوكيل  
بطلاق لوسكر وطلق يقع في الصحيح وقيل لا قال **ت** عدم وقوعه  
خلاف قول اصحابنا اذ الكوكيل بطلاق يعلق طلاق بلفظ الكوكيل  
ومن قال لاخر لو قلت لامرأتي انت طالق فلي طالق ثم سكر ذلك الاخر  
فقال لهما انت طالق يقع كذا هنا قلت ينبغي ان يكون على التفصيل لو  
وكلمه بان يطلقها مطلقا يقع ولو قال لو ابيت مصالحة او نحو فطلقها  
وكالته والافلا ينبغي ان لا يقع لوسكران لما مر انه لا يفت على المصالح  
وعرض موكله ذلك **ظ** وكلمه بطلاق فطلقها وهو سكران فلو ذكر وهو  
سكران يقع اذ رضى بعبارته ولو ذكر وهو صحيح لا يقع اذ رضى بعارة الضام  
لا ان سكران هذا الجان ما قلت في احكام الشكاري من الرابع والثلثين  
من الفصول **في طلاق المريض** ذكر صاحب التنف ان الرجل  
لا يكون قارا الا بحسن فصال احد بان يطلق امراته المذخور بها الثانية  
ان يطلقها طلاقا باينا **الثالثة** ان يطلقها في مرضه الذي ماتت  
الرابعة ان يموت قبل انقضاء عدتها الخامسة ان لا يكون فيه فعل  
المراة يدل على الرضا وجه النورث وهو الاحتسان بخية الضاوي  
قال لهما في مرضه قد كنت ابذنتك في صحتي او جامعتم امرأتي او  
بنت امرأتي او تزوجتها بلا سهود او بيننا رضاع قبل النكاح او تزوجها

المجنون لا يقع طلاقه الا في سائر اطلاق ما قلنا من قوله  
وفيها اذا كان مجنونا فانه بطرف بينهما بطلانها وهي طلاق  
وفيها اذا كان عتيا او مجنونا بطلانها فان لم يجز فرف  
بمخوضه وليه وفيها اذا سلمت وهو كافر وابيه ابوه  
ان اسلام فانه يفرق بينهما وهي طلاق  
نعين المعنى في الطلاق

وفي السادس من الفصول سكران ادعى امراته الا لو نشأ  
فابت عنه فقال ان اشتلت ارمي وساعدني  
والافانت طالق لئلا ان ساعدته  
في المستقبل اذ دعاها لم يثبت  
وام تساعده يثبت

ولم يشرط في الكتب المعتبره الدخول

في العدة وانكر المداة ذلك بابت منه وترثه لا الوصدة كذا  
في طلاق المريض في الرابع والثلثين من الفصول **اذا طلق الرجل**  
امراة في مرض موته طلاقا باينا فمات وهي في العدة ورثت منه  
وكذا اذا طلقها ثلثا وان مات بعد انقضاء عدتها فلامرث لهما  
وقال الشافعي لا ترث في الوجهين واجمعوا على انه اذا مات  
بعد انقضاء العدة انهما لا ترث الا في قول ابن ابي ليلى ومالك  
فانها ترث عندهما ما لم يترجوع والمراد به اذا طلقها من غير سؤال  
منها ولا رضاه ومات في مرضه ذلك وهي في العدة اقاؤا سألته  
الطلاق فطلقها باينا او ثلثا او خالفها او قال لهما اختاري  
فاختاري نفسها ثم مات وهي في العدة لم ترث لانها رضيت  
بابطال حضرها وانما ذكر البين لان الرجعي لا يجزم الميراث في العدة  
سواء طلقها بسؤال منها او غير سؤال منها لان الرجعي لا يزيل  
النكاح من طلاق احدى وفيه تفصيل رجل طلق امراته رجعت  
ثم مات وهي في العدة ورثت كان الطلاق في ممتحنه وفي مرضه  
وكذا لو ماتت المراة في العدة ورثها زوجها في اول فصل  
في المعتدة التي ورثت من طلاق الحائض امرأة المريض قالت  
طلقني واحدة فطلقها ثلثا ترثا شخصانا في طلاق المريض  
من مختارات النوازل وكذا في التحنيس من طلاق الفات **ص**  
طلق امراته في مرضه ثلثا ثم قتل او مات من مرض اخر  
وهي في العدة فانها ترثه وان لم يميت من ذلك المرض  
فنبه في الرهبة في المرض حريصة اختلعت من زوجها  
بمهرها ثم ماتت بغير ثلثة اشهاد الى ميراثه منها والى بدل  
اخلع والى ثلث مالها فيجب اقلها لا الزيادة كذا **سجى** وفيه خل  
في هذه القصة لو لم يدخل بها سقط نصف المهر بطلاقه والتصف  
الاخر وصية وهو لغير الوارث فيصح من الثلث فلو دخل بها  
ومات بعد مضي العدة فكل المهر وصية فيصح من الثلث  
اذا لا اختلاع تترج ولو ماتت في العدة فكذا عند ابي يوسف  
وحجة اذ الزوج لم يبين وارثا لرضاه بالفرقة وعند الجنيفة يعطى  
الاقل من ميراثه ومن بدل اخلع ومن الثلث اذا تمها في حق  
سائر الورثة ولم يترها في الاقل وهو نظير ما قلنا جميعا في طلاقها  
بسؤالها في مرض الموت وحاصل التفاوت بين مضي العدة  
وعدم مضيتها انه بعد مضيتها لا ينظر الى قدر حق الزوج في الميراث وانما  
ينظر الى الثلث فبسم للزوج قدر الثلث من بدل اخلع ولو اكثر من ميراثه



وقيل مضمونها لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى مبراة فيسلم اليه قدر ارش  
من بدل الخلع ووزن ثلث المال لو ثلثة او اكثر كذا **اظ** من كتاب الطلاق  
في احكام المهر من المهر والثلثين من القسولين فلو اختلفت  
صحيحة والزوج مريض فالخلع جاز بالمستی قل او كثر ولا اثر بينهما  
ما في العدة او بعد ما من الحمل المبرور **في الرجعة**  
ولو قال بعد العدة راجعتك فيه فصدقة تصح والا لا وان  
لم مضد لا يصح الرجعة لانه اخبر عن شيء لا يملك انشاء في الحال  
وهي شكره فكان القول لهما من غير يمين وان صدقة صححت لان  
النكاح يثبت بنصا وقرها فالرجعة اولى ولو اقام بينة بعد العدة  
انه قال في عذتها قد راجعتها او انه قال قد جامعته ما كان رجعة  
لان الثابت بالبينة كالثابت بالعاينة وهذا من عجائب السائل  
فانه يثبت اقراره بالبينة فيما اقر به في الحال لو لم يكن مقبولا  
كذا في البسوط فيد بقبوله بعد العدة لانه لو قال في العدة كنت  
راجعتك امس ثبت وان كذبته للملكة الانشاء في الحال  
**في الرجعة من طلاق بغير ريق** ما خصا قال قاض بخان هذا اذا كان  
الفعل من الرجل وان كان من المرأة كما اذا نظرت الى فرجه  
او قبلت بشهوة فعلى اختلاف بين ائمتنا وعند ابي يوسف  
لا يكون رجعة لانها انما تكون من جانب الزوج وعندهما يكون رجعة  
لا يفعل الرجل انما يكون رجعة حلالا لفعله على اكل فيستوى فيه الرجل  
والمرأة ولهذا اذا دخلت فرجه في فرجها وهو بايم يكون رجعة  
شرح المجمع لابن مالك في الرجعة ليس في الرجعة مهر ولا عوض ولو  
جامعت المرأة وهو بايم او زائل العقل فهي رجعة وكذا اذا قبلت  
او باشرته بشهوة وهو طابع او مكره **في باب الرجعة من جواهر**  
**الفقه لابن صاحب الهدي في الايلاء والظهار**  
الفاظ التي يقع بها الايلاء صريح وكناية فالصريح نحو قوله والله لا اقر بك  
لا اجامعك ولا اطارك لا اباضعك لا اغتسل منك من جنبه اما الكناية  
فكقوله لا امسك ولا اعيك ولا اغشاك لا اجمع راسي وراسك ولا  
اصاحبك ولا اقرب فراشك فلا يكون الايلاء بلائيه كذا ذكره في  
فتاوى الظهيرية وفي المستقى لا انا م معك ايلاء بلائيه وكذا والله  
لا يمس فرجي فرجك كذا في معراج الدراية واذا قال وعزة الله وعظي الله  
يكون موليا وكل لفظ يعقده به البعدين يكون به موليا والافلا ولو  
قال والله لا اقر بك حتى تطلع الشمس في مغربها او حتى يخرج الرجال  
لا يكون موليا قياسا لانه يجرى وجوده ساعة فساعة وفيه الاختان

يكون موليا لانه يستعمل للنساء بغير عادة وكذا اذا قال والله لا اقر بك  
حتى تقوم الساعة او حتى يلج الجمل في سم الحياط يكون موليا كذا  
في شرح الطحاوي بيان الرواية شرح الوقاية في الايلاء سئل عن  
قال لامرأة انت على حرام كاتى واخفى هل تطلق زوجته ام لا اجاب  
ان نوى الطلاق طلقت وان لم ينو شيئا فهو ايلاء من فتاوى  
ابن نجيم **م** عن محمد اذا قال لهما انت مثل امي ببريد التخييم  
فهو ظهار وان لم يكن له نية فهو باطل وعنه ايضا اذا قال لهما انت  
امى ببريد به الطلاق فهو باطل وكذا لك ان اراد به التخييم ففعل  
ذلك في الرابع والعشرين من طلاق النانار خاتمة **في الخلع**  
خلع الفضولي اذا لم يضمن ولم يصف الى ماله لا يجوز ولا يقع  
الطلاق الا ان يرضى اذا بلغها فان اجازت وقع الطلاق  
وبه في الزوج من الصدق وان لم تجز لا يقع ويبقى الصدق  
في ذمة الزوج في صلح الفضولي من الرابع والعشرين من فضول العادي  
الفضولي اذا خلع مع الزوج بغير اذن المرأة ان اضاف الفضولي  
الخلع الى ماله او ضمن بدله فعند الخلع على الفضولي وان لم يصف  
ولم يضمن يوقف على اجازة المرأة الا ان يؤذى الفضولي البذل  
من مال نفسه قبل ان تبطل المرأة الخلع من الحمل المبرور قوم جارا  
الى رجل وزعموا ان اراءهم وكلهم بالاختلاف فخالعها معهم  
على النفي درهم ثم انزها انكرت التوكيل فان كان القوم ضمنوا المال  
للزوج يقع الطلاق ويلزمهم البذل التوكيل بقي هذا خلع الفضولي والفقهاء  
اذا خلع الزوج في الخلع وضمن البذل يكون اصبلا فيتم الخلع بقبوله  
وان كان القوم لم يضمنوا بطل الخلع كان الخلع موقفا على اجازة المرأة  
قبولها ولم توجد فان كان الزوج ادعى انزها وكلهم كان الطلاق  
واقفا باقراره ولا يجب المال هذا اذا خلعوا وان باع الزوج منهم  
نظليقة بالنفي درهم اختلفوا فيه قالوا بالقاسم الصغار يقع الطلاق  
ويلزمهم المال وان لم يضمنوا لان لفظ الشراء لفظ ضمان لانه مبادلة  
وقال ابو بكر الكرخي هذا واخلع سواء وهو الصحيح من خلع الخاتمة  
رجل خلع ابنته من زوجها ان كانت الابنة كبيرة وضمن الاب بطل  
الخلع ثم اخلع لان الاجنبي لو فعل ذلك ثم اخلع فالاب ولو قال خالع  
الاب علم صدقها وضمن ثم اخلع ايضا ثم يظن ان اجازة المرأة تصح  
اجازتها ويستقط المهر وان لم تجز كان صدقها على الزوج ويبرع الزوج  
على الاب بذلك بحكم الضمان كان الاب قال له خالع على صدقها ان  
اجازته وان لم تجز فضلى مقدار ذلك وان كانت الابنة صغيرة







وان كان مجهولا وفي شرح الطحاوي خالها على نفقة العدة حتى ولا يوجب النفقة  
 بخلاف ما لو ابرأت الزوج عن النفقة في المستقبل حيث لا يمتنع وفي الظاهر  
 ان ابرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يمتنع وكذا بعد الطلاق وقبل يمتنع  
 وهو الاشبه من خلع الزاوية وكذا في نفقة الفتاوى في الطلاق **س** خلع المرأة  
 على مهر وعلى ان ترضع المصبي في كونه كل شهر بدرهمين ونصف جبار وتجبر  
 المرأة على الارضاع في **الباب الثاني** في طلاق فتاوى الكسبي وانما يقع  
 الخلع على امسك الولد اذ يبين المدة وان لم يبين لا يقع سواء كان  
 الولد رضيعا او قطما وفي المسقي ان كان الولد رضيعا صح وان لم يبين المدة  
 وترضع حولين منه او اقل خلع المصاصة امرأة فخلعت على انما بهرشة  
 من النفقة والسكنى ثم الخلع وسيرة عن النفقة ولا يبطل السكنى وانما خلعت  
 على ان مؤنة السكنى عليها كان على ان ترضي بيتا من زوجها او من غيره  
 فتعنت فيه قبل فصل في الخلع بلفظ البيع والشراء طلاق الحاسية اخلعت  
 على ان مؤنة السكنى عليها بان ترضي حتى وعلم ان السكنى لها لا يقع منه المقتضى  
 ولا يقع البراءة عن نفقة العدة في الخلع والمباراة والطلاق بالآباء بشرط  
 في توهمهم وكذا لا يقع البراءة عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط وان  
 شرط البراءة عن ذلك فان وقت لذلك وقتا جازا والا فلا واذا جازت  
 البراءة عند بيان الوقت والشرط فان مات الولد قبل تمام الوقت كان  
 للزوج ان يرجع عليها بحصة الاجر الى تمام المدة فان ارادت المرأة ان لا يكون  
 له عليه حق الرجوع قالوا لا يحل في ذلك له بقول الزوج خالعتك على ان  
 يبرئ من نفقة الولد الى سنتين وان مات الولد قبل تمام المدة فلا رجوع  
 لي عليك فاضبحان في الخلع وفي المحيط ذكر ابن سماعه عن محمد  
 في امرأة اخلعت من زوجها بما عليها من المهر والمهر من نفقة ولده الذي  
 هي حامل به اذا ولد له الى سنتين **س** فان مات او لم يكن في بطنها ولد  
 تدرجته الرضاع ولو مات بعد سنة تدرجته رضاع سنة وكذا اذا  
 ماتت هي عليها فيتم استرأى من خلع ابن مهران في واخذه من فرج  
 اذا شرطت بالخلع البراءة اخلعت على ان تترك الولد عند الزوج حتى  
 الخلع ويبطل الشرط لانه لا يبطل بالشرط الفاسد وكونه الولد عند الامام حق  
 الولد فلا تملك الام بطلاله اخلعت بمهرها ونفقة عذتها وعلى ان تترك  
 الولد سنتين بنفقة فامسكت الولد انا ما ثم وارت نفقته ببقية المدة  
 للزوج ان يرجع عليها ببقية نفقة الولد في المدة التي لم تترك لانها امتنعت  
 عن ايفاء بدل الخلع فيجب قيمته كما لو اخلعت على عده ووارثه في  
 النوع الثاني من خلع الزاوية ولو قصرت في الاتفاق عليه يرجع عليها  
 بنفقة نفقة وسبق هو عليه نظر الجواب في الخلع من قوله بسقط الخلع والمباراة

ويصح الا برأه عن النفقة المستقلة  
 في ضمنه فخلع وان كان مجهولا ولا يقع  
 الا برأه عنها بعد الطلاق  
 مطلقا ولا بد من صلحته على شيء ان كانت عذتها بالاشهر جاز  
 وان كانت لا يوجب الخلع لان زمان الاول معلوم ومدة الثانية  
 غير معلومة ثم لا يكون جعل الصلح انما في ابرأته عن النفقة  
 لا في ابرأته عن النفقة بعد الطلاق لا يقع الا ببيع  
 حال قيام الخلع ولو صلحته عن ابرأته رضاء الولد  
 بعد البيضة على شيء جاز ولو صلحته منه  
 السكنى على دارهم معلومة ثم يجر  
 كذا في الثاني من فصل  
 استأجر العدة  
 ونفقة الولد وهي مؤنة الارضاع لا تقع البراءة عنها في المهر  
 بالاجماع وان شرط ان وقت في الخلع جاز  
 وان لم يوقت لا ولا يقع البراءة  
 عنها في خلع الزاوية

وما ذكر في الزاوية موافق لما ذكره لاصح قال  
 ونفقة الولد وهي مؤنة الارضاع لا يقع البراءة  
 عنها بشرط في الخلع بالاجماع وان شرط ان  
 وقت في الخلع جاز وان لم يوقت لا  
 ولا يقع البراءة عنها  
 وارثت الشيء ارضيته وتواري  
 هو امر ستر صحاح

ولو خالعت

ولو خالعت على نفقة ولده عشرة وعشرين نفقة فطالبت بنفقة كغيرها  
 وعليه الاثنا ولا على ما افناه بعضهم من سقوط النفقة عنه ولو  
 خالعتها بما عليها من المهر ثم تتركه لم يبق عليه شيء وقع الطلاق  
 وجب عليها رد المهر ومثله لو خالعتها على عده الذي لم يرضه او  
 متاعا ثم ظلمه ليس في يده شيء وقع على مهرها فان لم يكن قبضته  
 سقط وان قبضته ردته او مثله او قيمته ولو خالعتها بمهرها وهو يعلم  
 ان ليس عليه مهرها وقع بايضا محجبا ولو كان طلقها بمهرها قبلت  
 والنزوح يعلم انه لا مهر لها يقع رجعي من خلع ابن مهران في قوله والمباراة  
 كالمخلع **فقط** كل خلع يبطل فيه اجعل وطلقت فهو باين لان لفظ  
 بلا جعل باين ككافة الكتابات فكذا حكمه عند سقوط اجعل وكل طلاق  
 يبطل فيه اجعل وطلقت فهو باين اذ الطلاق بلا مال رجعي فكذا حكمه عند  
 سقوطه **ق** في كل موضع وقع الطلاق او الخلع ببدل فهو باين  
 وفي كل موضع لم يجب البدل ينظر الى اللفظ فلو خرج من الاصحاح فهو  
 رجعي ولو خرج من الكتاب فهو باين حتى لو خلعها ثم طلقها على مال  
 منطلق بلا مال **ث** كل طلاق وقع بشرط ليس بالمال فهو رجعي  
 في الثاني والعشرين من الفصولين وما قبضت المهر لم يرجع عليها  
 بمائة قبل لو لم يعلم الزوج بالبرية يرجع عليها لا تعلم من الحمل المهور  
 ذكر في الفتاوى الصغير لو قال لامرأة خالعتك فقبلت المرأة يقع الطلاق  
 ويقع البراءة عن المهر ان كان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر بان كان  
 دفعه اليها يجب عليها رد ما ساق اليها من المهر لان المال مذکور عرفا  
 بذكر الخلع ثم في لفظ الخلع هل يقع البراءة عن دين ماسور المهر في ظاهر الرواية  
 لا يقع وعن ابي حنيفة انما يقع وكذا المباراة في الثاني والعشرين  
 من الاسماء وشبهة رجل قال لامرأة خالعتك فقبلت منك بكذا فقالت  
 فعلت اختلفوا فيه والخيار للفتور انه لا يقع الا اذا اراد به التحقيق  
 لانه رسوم التحقيق ظاهرا فلا يقع الا اذا اراد به التحقيق لانه  
 يكون امر او هو المختار من خلع الولد المجعية في الفصل السابع من الطلاق  
 رجل قال لامرأة خالعتك او قالت خولتني حريمي اذن بعدت  
 وكا بين فقال الرجل انت طالق او طلقتك تقع تطليقة باينة  
 لان هذا خرج من الجواب وانما يقع جوابا في فتاوى الربيع واللبث وفي  
 مجموع النوازل عن شيخ الاسلام ابي الحسن انه يقع تطليقة رجعية  
 ولم يجعل جوابا والصحيح هو الاول وهكذا كان يعني شمس السلام  
 الا ان جسد في جماعة من مشايخ زمانه وجعل براءة الزوج عن المهر على قول  
 اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم او قال بعضهم هو الا في خلع الزاوية لا في خلع  
 جوابا

ولم يرد ان تطالب بكسوة العتيق الا انما اخلعت  
 على كسوة ونفقة فليس لها وان كانت كسوة  
 جهولة وسواء كان الولد رضيعا او قطما  
 كذا في خلع ابن مهران  
 وفي القنية في باب الخلع فابا ان تطالب الزوج  
 بنفقة الولد قال رضي الله عنه وعليه الا غمار  
 لا على ما اجاب به سائر المفتين  
 سقط  
 فرق بين خلعك وخالعتك  
 في كلالة والبرية

اذا قالت خولتني حريمي بكايين ونفقة عده  
 وقد قبضت المهر الجعل هل يرجع الزوج عليها  
 قبضت ابنى القاضي الامام انه لا يرجع لان  
 المهر من هذا في عرضا ببقية المهر وفيه  
 يبقى كذا في مصادر الخلع



واذا تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها بابتائنا على مهر مسمى  
اختلفت من زوجها على مهر ما يبرأ عن المهر الثاني دون الاول لان  
اختلف وقع في هذا النكاح فينصرف على تسمية هذا النكاح فخلع المهرات  
اذا اءت اختلعت من زوجها بكل حق لها عليه كانت لها النفقة  
ما اءت في العدة لان النفقة لم تكن حقاً لها عند الخلع فخلع كناية  
رجل خلع اءت بمهرها ونفقة عدها وكل حق هو لها عليه فاقترت  
المراة وقت الخلع انها حايض وانها غير حامل من زوجها ثم اءت  
بعد ذلك في الشهرين من عند الاقرار بانقضاء العدة انها حامل من  
زوجها وانكر الزوج لا يصح دعواها لانها امتنعت منه في السابع  
من طلاق الولو التحية رجل خلع امرأته على مهرها ونفقة عدها ثم طهر  
انها حامل ليس لها ان تطالب الزوج بمؤنة الحمل من طلاق جاهر الفناوى  
في اواخر الباب الاول واذا قبلت المراة الخلع كان عليها ان تسلم  
النزوح ما سمي عليه في عقد الخلع ان قدرت على تسليمه وان تجرت عن تسليم  
ذلك بالاستخفاف بسبب اخر فليبرأت بسبب المثل في المثلي وتسلم القيمة  
في القيمي محيط بهما ان في اواخر نوع بعد نوع اخر في العوارض بعد وقوع  
الخلع من انحاسن من الطلاق رجل خلع امرأته على عبدها فاستحق  
العبد كان عليها قيمة العبد من خلع التحانية وكذا لو خلع امرأته  
على عبد الغير ولم يجر صاحب العبد من الحمل الزور **باب** خلع امرأته  
على مال ثم رادت في بدل الخلع فالزبارة باطله لانها رادت بعد  
هلاك المعقود عليه في الثاني من طلاق فتاوى الكبرى ولو قال  
انت طالق على ان تعطيني الف او على الف ان قبلت في المجلس  
يقع والالف دين في ذمتها وان لم تقبل في المجلس لم يقع لان كلمة  
على نكر للامحاج والاستيجاب فاقضت وجوب الالف كما لو قال  
بعثك على ان تعطيني الف افض علق الطلاق بوجوب الالف  
عليها فنصار كما نر قال انت طالق بالالف فاقضى القبول في المجلس  
لانه جواب خطاب المعاوضة ولو قال انت طالق ان جئتني  
او اعطيتني بالالف ان انت في المجلس يقع والاف لان ان كلمة  
شروط لا يقع الاوقات فيكون عليك معاوضة معنى لان الطلاق  
لا يقع الا بمال وهذا هو وجه المعاوضة فيقتصر جوابها على المجلس  
في باب الطلاق على مال من محيط السحر واستفيد من قولنا ازاله  
ملك النكاح انه لو خالع المطلقة رجعتا فانه يصح ويجب المالد ولو  
خالعها بمال ثم خالعها في العدة لم يصح كما في القضية ولكن يحتاج  
الى الفرق بين ما اذا خالعها بعد الخلع حيث لم يصح وبين ما اذا طلقها

بمال بعد الخلع حيث يقع ولا يجب المال وقد ذكرنا في احوال الكتابات وخرج  
اختلف بعد الطلاق البابين وبعد الردة فانه غير صحيح فبهرها فلا يسقط  
المهر ويبقى له بعد الخلع ولا يبرأ منه على النكاح في الردة كما في البرازية  
من خلع البكر الرايق في او ابل **الباب** **فصل** ابا نر فخالعها  
على مهرها لم يسقط المهر لانه لم يسم لها به هذا الخلع ثم وكذا لو اءت  
فخالعها **فصل** نكحها فاسدا فوطئها فاختلعت بالمهر قيل يسقط  
اذا اختلف يجعل كناية عن الابراء لان الخلع وضع للمهر وقيل لا يسقط  
اذا اختلف لغى لانه انما يصح في النكاح القايئم وكذا لو ابا نر فاختلعت  
في العدة فهو على هذا الخلاف في الثاني والعشرين من الفصولين  
**فصل** ارادت فخالعها لم يجر فله بعد هذا الخلع ان يجبرها على النكاح  
من الحمل الزور وتعلق الخلع بالشروط من جانب الزوج يصح ومن جانبها  
لا يصح من خلع حوائه المفتين الامة اذا اختلفت من زوجها بمهرها  
او مال اخر ان طلقها على ذلك فالطلاق باين في ذلك كله وعليها المال  
واذا اعتقت باخذها ذلك كله وذلك اذا اختلفت بغير ذم سببها  
واذا اختلفت باذن المولى لزمها ذلك وبيعت فيه والمدة وام الولد  
حكما في ذلك حكم الامة الا انهما اذا اختلفتا باذن المولى فانهما يسعيان  
في ذلك من خلع النكاح **فصل** نكحت فقال هذا كزوجي من  
على به فتبين ان ذلك اللفظ ليس بكفر فغن النكاح انها لا تحرم في  
خلعها فاسدا فاسما له رجل بازن جدابي كرهت فقال نعم فزيت اقرار  
بجوته وهو حجة عليه **فقط** سئل الشافعي عن خلعها ثم تزوجها  
ثم قال توهر من حرامى برآن خلع قال تحرم لانه اخبر انها الآن حرام عليه  
به ذلك الخلع واذا حوت عليه باقراره يجب التسليم في هذا النكاح بالغا ما يقع  
لانه لا يصدق في حقها في الثاني والعشرين من الفصولين ولو قال  
بازن خلع كره دم او حرمه وفروفت كره دم والمراة منكرة يقع الطلاق  
باقرار الزوج هذا اذا لم يسبق خلع أصلا فتوسبق خلع فاسد فقال هو بناء  
على ان الخلع صحيح قال رحمه الله تعالى قال الشافعي الاستاد لا يقع وقال الامام  
بحكم الدين النكاح يقع ولو اضاف الى ذلك الخلع فقال بان الخلع لا يقع  
عند الكل ولو قال جدابي كره دم بان خلع لا يقع به شيء الا ان في المجلس  
الثاني في الفاظ الخلع من خلع المحلصة قال لامرأته اخلعي نفسك مني بالمهر  
ونفقة العدة بالعربية ثم لغنها بالعربية حتى قالت اختلفت منك  
بالمهر ونفقة العدة وابراءك من المهر ونفقة العدة وهي لا تعلم بذلك  
مهرنا اقول والخيار ما ذهب اليه بعض المشايخ انه لا يقع الخلع ولا يقع  
براءة الزوج مالم تعلم المراة بذلك لان الخلع معاوضة فنصار كما لبيع



والعوام لو قالوا بعنا واشترينا وهم لا يعلمون ذلك لا يمتنع فكذلك  
 هنا بخلاف الطلاق والعنف والتدبير لأن ذلك ليس في معنى المعاوضة  
 بل إسقاط والبرادة عن المهر والنفقة إسقاط لكن الإسقاط يحتمل الأقاله  
 والفتح فصار شبه البيع لا شبه الطلاق والعنف والتدبير فلا يصح من غير علم  
 من طلع الولو المجبة في طلاق ولو لقننها الخلع بالعربية حتى قالت  
 اختلفت منك بالمهر ونفقة العدة قبل يفتح وقبل لا يصح كالباع وبه يفتي  
 وكذا لا يصح لو لقننها ان تبرئ الزوج عن المهر والنفقة وهذا يدل على ان المديون  
 اذا لقن الدارين ان يبرئ عن الدين بالعربية لا يصح فسرهم في منقصة  
 فصل بقدر الحرة بالطلاق من الرجعة قال لها وهي لا تعرف العربية فوكى  
 وبهت مري منك وقالت وبهت لا يصح بخلاف الطلاق والعنف  
 لان الرضاء شرط جواز الرجعة لا شرط وقوع الطلاق والعنف في اولى نوع  
 في هبة المهر وغيره من هبة البزارية بخلاف الطلاق والعنف والتدبير  
 وان لم يعلم بعنا في باب الخلع من الزخيرة البرهانية  
**في العتق** العتق بوجهين ستة لكن شريطة او قربة قبل ان  
 شريطة وهي تبريد على القرينة باحد عشر يوما والفتاح انها قربة لان مطلق  
 اسم السنة بطلاق على القرينة ملتقاط وفيه فتح النكاح بسبب العتق  
 يشترط حضرة الزوج بعد طلب المرأة وقت الفساد لان الفسخ بسبب  
 العتق فضاء ولهذا لا ينفذ في غير المهر **خاتمة العتق** في العتق من النكاح  
 الزوج لم يفسل المرأة فري تقول وحدث عتقا ونطلب من القاضي  
 الشارح جليل وهو يقول وحدثها رفقاء وانما يصح ما قال يبرئها الشارح  
 او امرأة عدله فان قلن لبست برقعاء اجله وان قلن رفقاء نكرها  
 قال مردى زن خود را بقاضى او رد و دعوى كره رفقاست وزن منكست  
 قاضى مرد را بنزان نمايد بآئى قال كره دعوت عتق كره واز قاضى طلب حكم  
 عتق كره نمايد وكره بى لانه لا حكم للمنفق المجرى حتى يسمي لا شانه  
 بل يقول للقاضى فامسك بمعروف او شريح باه ان في كتاب القاعدية  
 قال دفتر تار سیده را بدر بشوى بالغ داده است و شور عتق احمد  
 بدر احق طلب تاد جليل و تفریق بود بآئى اجاب بى على محمد وقال  
 لا تلى لا ادرى لعلمها سیر منى بن زوجها اذا بلغت وليس في بقاء النكاح  
 عليها الى وقت بلوغها ضرر لانها لا تحتاج الى الوطى ولا يخاف فوت  
 حقها في هذه المدة في الحمل الربوي **في العدة** العتق ثلث  
 المطلقة والمكروهة عن شهرة والمتوفى عنها زوجها والا عندا قد يكون  
 بالحيض وقد يكون بالاستسار وقد يكون بوضع الولد او باسقاط سقط استنباه  
 خلفه او بعض خلفه **في اول باب العدة** من انخاسية

سنة الزنا

سنة من النساء يجوز نكاحهن في العدة المختلعة بين زوجها الزوج في العدة  
 واما الولد بعقدها سيرة ما يتزوجها واذا ارتد احد الزوجين ثم اكتم يتزوجها  
 الزوج في العدة والامة اذا اعتقت فاختارت نفسها يتزوجها في العدة  
 والصغيرة اذا ادركت واختارت نفسها يتزوجها في العدة والملاعن اذا  
 اكذب بنفسه يتزوجها الملاعنة في العدة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
**خاتمة الفقه** لابي الليث في باب العدة من الطلاق والخلوة الفاسدة  
 في النكاح الصحيح نوب العدة كالمكروهة بالنكاح والخلوة المحبوبة والصيام المحرم  
 وبما يقضى والنكاح وكل صورة يمكن في الوطى حقيقة وفي الرقابة يمكن  
 بالعتق وفي المحبوبة بالسكنى ولهذا يقع التحليل بالمحبوبة اذا حصلت منه  
 فطلق ثم ولدت منه الفتى للرجعة في العدة من الطلاق  
 ولو خلاها وهي رتقاء فلا عدة عليها كذا ذكره القدرى وفي المستقى  
 وفر الاصل ان عليها العدة ولو خلاها وهو محبوبة فعليها العدة في قول  
 ابي حنيفة ومحمد بن قيس واما على قولهما ذكر ابو الحسن ان العدة واجبة وقال  
 ابو يوسف ان كان ينزل فعليها العدة وان كان لا ينزل فلا عدة عليها  
 في اوائل باب العدة من الشارح فانية وشارح كتاب الطلاق الى ان  
 لا يجب العدة عندهما وانما اختلفت اجواب لاختلاف الموضوع  
 بحيث قال لا يجب العدة اراد في محبوبة قد جف ماؤه فيكون هذا بمنزلة  
 الصبي لا يعتبر خلوة في ايجاب العدة وحيث قال يجب العدة اراد في  
 محبوبة له ما يدعي فينزل فيجب العدة احتياطا في باب العتق  
 من مبوط السمر والحصى كالمصحيح في العدة بخلاف الصبي وكذلك  
 اذا كان ينزل لانه يصلح ان يكون والد والاعلاق بالسكنى منهم متوهم  
 وزاد في رواية ابي حنيفة وان كان لا ينزل لم يلزمه الولد اذا جف ماؤه  
 فهو بمنزلة الصبي او دونه في باب العدة من المبوط للسمرى بالخصا واذا  
 خلقت الذمة في العدة فلا عدة عليها عند ابي حنيفة قال جمال الاسلام  
 في شرحه وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله تعالى عليها العدة والقاضى  
 قوله واعتمد المحبوس والسكنى وغيرهما من تصحيح القدرى في العدة  
 ان المرأة اذا خرجت اليها امرأة مسلمة او ذمية تبين بانقاف بين  
 احصائها ولكن هل يلزم عليها العدة ففيه اختلاف قال ابو حنيفة ومحمد  
 لا يلزمها وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان هذه حرة فارقت زوجها بعد الاصابة فيلزمها  
 العدة كالمطلقة في دارنا وكالتى اسلمت في دارنا وبني زوجها الاسلام  
 في كتاب اهل الشرك من غاية البيان في شرح قوله واذا خرجت اليها امرأة  
 ولو اسلمت زوجة الكافر وبني الزوج فالعدة طلاق الى اخوة عليه النفقة  
 والسكنى ما دامت في العدة لان العدة جازت بسبب منة الزوج وهو لا يملك الا

سكنى من اهل العتق مستولدة هل عليها عدة  
 وهل لها عليه نفقة العدة اجاب نعم عليها  
 العدة ولا نفقة لها عليه سيرة  
 من قننا من نسائها  
 وخلوة الرتقاء لم تصح ورجعت العدة  
 بوطا في آخر احوال منية  
 الفتى

وقد قرئ كتاب الحومات نقله في الخاتمة  
 ما ياسب هذه المسئلة فليزج  
 وكذا في الموت على ما في الروم  
 جبريل كبريا

سلام



وذلك منه نفوت الامساك بالمعروف فتعين الترخيع بالاحسان  
والاحسان في النسخ ان يوفيه امرها ونفقة عذتها في باب نفقة  
اي المدة من البسوط المصير واقل المدة التي تصدق الحرة في انقضاء العدة  
فيها شهران عند البسطة وعند مهران سنة وتكون يوما وفي الامة  
عند مهران في احد شهرين تصدق وبه على قول بحقيقة على الاصل الذي  
خرجه الحسن بن زياد حنة وتكون يوما حنة عشر طهر وعشرون حبة  
في الثاني من طلاق المخلصة الحرة المطلقة اذا اقرت بانقضاء العدة  
بالحيض لا تصدق في اقل شهرين هو المختار فاضبحان في انتقال العدة  
**شبه** قالت المعتدة اسقطت سقطا استبان خلقه او بعض  
خلقته تصدق وتنقضي العدة وان اخبرت بعد الطلاق بساعة او يوم  
**فريق** اذا قالت انقضت عذتي في يوم او اقل تصدق ايضا  
وان لم يقبل بسقطا لاحتماله **بو** خلافة في باب العدة من القنية  
**جواب** اراء وجبت عليها العدة وهي مرضعة وفريق ان المرضعة  
لا ترى الدم فقالت حضت ثلاث حيض يقبل قولها وقد انقضت  
العدة وقد يتصور رؤية الدم مع الارضاع من عدة نفقة الفتاوى  
وفي التراجمة المطلقة عقيب الولادة اذا قالت انقضت عذتي  
لم تصدق في اقل من خمسة وعشرين يوما في الثامن والعشرين  
من طلاق الثانية خاتمة واحكاما مطلقا اربعة احكاما مطلقا  
سواء كانت حرة او امه او متوفى عنها زوجها او مطلقة بما لو وضع  
اي بوضع حملها لعموم قوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضعن  
حملهن وهذه الآية ناسخة لقوله والذين يتوفون منكم الامة فرحق  
احكاما كذا روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فيقول احكاما عموما  
من عدة شريح الجمع لابن ملك عدة الحرة للطلاق والفسخ ثلثة قروء  
ان حيض وكذا من وطئت بشبهة او بنكاح فاسد وقرئت او مات  
عنها زوجها وام وكذا اعتقت او مات مولاهما ولا يجب حين طلق فيه  
من عدة الملقى وعدة المنكوبة نكاحا فاسدا او الموطوءة بشبهة  
وام الولد الحيض للموت وغيرها ام عدة بمولاه ثلث حيض ووضع  
احمل ان كانت حاملا والاشهران كانت آيسة قيد بام الولد لان  
الحبرة والامة اذا اعتقت او ماتت سبها لا عدة عليها بالاجماع  
كذا ذكره الاسيما في العدة من البسطة خصوصا ولوراي امراء  
تنزني ثم تزوجها ان حملت من الزنا لا يبطاؤها حتى تضع حملها  
وان لم تحبل بسخت لم ان لا يبطاؤها حتى تحبل قبيل الاجازات  
من الثانية في اجاب الاستبراء المنكوبة اذا تزوجت رجلا ودخل بها

ثم فرق بينهما لما يجب على الزوج الاول نفقتها ما دامت في العدة لانها لما وجبت  
عليها صارت ناشئة اشترى عبارة الثانية وقتيد بالوطي بالشبهة  
لانه لو تزوج امرأة الغير علما بذلك ودخل بها لا يجب عليها العدة حتى  
لا تحرم على الزوج وطئها وبه يعني لانه زنا والمزني بها لا تحرم على زوجها  
وفي شرح المنظومة اذا زنت المرأة لا يقربها زوجها حتى تحيض لاحتمال  
علوقها من الزنا فلا يسقى ماؤه زرع غيره اشترى وجب حفظ لغايتها  
بخلافها اذا لم يعلم كما في الذخيرة والحاكية من عدة البكر الرابع  
في شرح والمنكوبة نكاحا فاسدا رجل تزوج بمنكوبة الغير ودخل بها  
فان كان لا يعلم انها منكوبة الغير كانت عليها العدة ولا نفقة لها  
وان كان يعلم انها منكوبة الغير لا عدة عليها وفي النكاح بغير شهر  
اذا دخل بها كانت عليها العدة على كل حال في فصل نفقة المعتدة  
من الثانية وكذا في عدة المخلصة والبرازية وبه يعني وفي حق القنوة  
العدة في النكاح الفاسد من وقت الفرقة ثلاث حيض وعدة الوفاة  
في النكاح الفاسد ثلاث حيض ايضا ولا نفقة في بيت الزوج في عدة  
الفرقة في النكاح الفاسد هذا في الفتاوى الصغرى وفي الاصل  
العدتان تنقضيان عدة واحدة حتى ان المعتدة من طلاق باين لو تزوجت  
بآخر ودخل بها ثم فارقتها لم تحاضت ثلاث حيض انقضت العدتان  
فان حاضت من الاول حيضة اعتدت ثلاث حيض فاذا مضت  
حيضتان فثلثاني ان يتزوجها وليس لغيره ان يتزوجها فان كانت  
طلاق الاول رجعتا فراجعها في الحيضين الاولين حجت الرجعة  
ولكن لا يفرها حتى تنقضي عذتها ولو راجعها في الحيضة الثالثة لا تصح  
الرجعة هذا في شرح السنائي وفي نسخة الامام الشافعي لو كان طلاق الزوج  
الاول باينا ليس له ان يتزوجها حتى تنقضي عذتها من الزوج الا ان كان ليس  
للاخر ان يتزوجها حتى تنقضي عذتها من الاول وعلى هذا لو كانت العدتان  
بالشهور في الثانية من طلاق المخلصة قال في المبسوط لو تزوجت في عدة  
الوفاة فدخل بها الثانية ففرق بينهما فعليه بقية عذتها من الاول تمام  
اربعة اشهر وعشرون يوما وعليها ثلث حيض للاجر وتجب بها حاضنت  
بعد التقرب من عدة الوفاة ايضا خفيفا للتدخل بقدر المكان وهذا الشق  
من العدة غير مذكورة في الوقاية والكنز درر غرر العدة رجل طلق امرأته  
ثلثا فلما اعتدت حيضتين جاعرا وهو ينكر طلاقها بلزمتها عدة  
مستقبلة وان كان مقررا بالطلاق وجامعها على وجه الزنا لا تنقض العدة  
وكذا الرجل اذا طلق امرأته باينا او ثلثا ثم اقام معها زمانا ان اقام  
وهو ينكر طلاقها لا تنقض عذتها وان اقام وهو مقر بالطلاق تنقض عذتها

واذا طلقها الاول وجبت العدة عليها لهما  
ولا نفقة لغيره احد لفساد النكاح الثاني  
وكونها ناشئة على الزوج الاول كذا  
الحاشية في باب النفقة من النكاح  
نحوها

ولا يجب عدة الوفاة في القنوة  
كذا في نور الدين  
٤٤

المؤذن عن زوجها اذا لم يثبت بشبهة تنقضي العدة  
الاول اربعة اشهر وعشرون يوما والثانية ثلاث  
حيض تزوجها الا شهر كذا في شرح  
الامام حاشية مقلات الحاشية  
٤٤



رجل طلق امرأته ثلثا وكنتم عن الناس فلما حاضت حبضت  
وطهرها وحبلت ثم اقر بطلانها كان لها النفقة حتى تضع حملها  
في فصل في انتقال العدة في الخائبة امرة المطلقة اذا مات زوجها  
في العدة ان كان الطلاق رجعيا ينقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت  
ميتة فان كان لانت زوجها لا تنقلب عدتها عدة الوفاة  
وان كانت نثرت يجمع بين الاشهر والحجض في فصل انتقال العدة في الخائبة  
مطلقها ومضى عليها نصف عام ولم تنزل دم فاعتدت بعده بثلاثة  
اشهر وتزوجت باخو ولم تبلغ المرأة مدة الياس فما وحسن سنة  
ومكتم القاضي بصفحة النكاح كما هو من مذهب مالك يصح وهذه مسئلة بحسب  
حفظها لكثرة وقوعها في الرابع من ادب القضاء من البرازية وعند مالك  
مدة الآبنة ثمانية اشهر ستة لاستبراء الرحم وثلاثة اشهر للعدة قال  
العلامة الغنوي على قول مالك في عدة الآبنة من عدة البرازية  
في البرازية كما لو ادعت الطلاق في شوال وقضى بالفرقة في المحرم فالعدة  
من وقت الطلاق لا من وقت القضاء انتهى وفي الخائبة  
مطلقها بابنا او ثلثا ثم اقام معها زمانا وهو ينكر طلاقا لا تنقضي  
عدتها وان اقام وهو يقر بالطلاق تنقضي عدتها انتهى فعلى هذا  
مبدأ العدة من وقت ثبوت الطلاق في هذه المسئلة فعدة البكر التي  
في شرح قوله ومبدأ العدة رجل اقر انه طلق امرأته منذ خمس سنين  
ان كذبته في الاسناد او قالت لا ادري كان عليها العدة من وقت الاقرار  
ولها النفقة والتكفي وان صدقته في الاسناد ذكر في الاصل انه عليها  
العدة من وقت الطلاق وفي الغنوي عليها العدة من وقت الاقرار  
ولا يظفر انه يقدر بقربها الا في ابطال النفقة في فصل انتقال العدة من  
الخائبة وكذا في الخائصة والبرازية وفي الخائبة الغنوي على ان العدة  
من وقت الاقرار صدقته او كذبته ولا يظفر انه يقدر بقربها الا في اسقاط النفقة  
ووفق السعدي فحمل كلام محمد رحمه الله تعالى ما اذا كان متفرقا وكلام  
المستخرج على ما اذا كانا مجتمعين لان الكذب في كلامها ظاهر وهذا هو  
التوفيق ان شاء الله تعالى وفي فتح القدير ان فتور المتأخرين من مخالفة  
للامام الاربعة وجهه هو الصحابة والتابعين فينبغي ان يفيد بحمل التهمة  
ولم يرد فيه السعدي بان يكونا مجتمعين في عدة البكر التي في شرح  
قوله ومبدأ العدة المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب او موته  
تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا لا من وقت الخبر في فصل  
انتقال العدة من الخائبة امرأة الغائب اذا خبرها رجل بموته واخبرها  
رجلان بكيه فان كان الذي اخبرها بموته شريفا عابا موته او جنازة

قلت لكنه مخالف لجميع الروايات فلا ينفق  
نعم لو قضى مالكى نفقة  
عدة البكر  
سنة

الا ان ثلثا او ثلثي اخذوا وجوب العدة  
من وقت الاقرار كذا في عدة من الغنوي

يجوز في الخامس من شراعه هذه الجملة  
ما يناسب هذا المقام

وكان عدلا

وكان عدلا وسعها ان نعتد ونزوجهها هذا اذا لم يزوجها فان ازواجنا ربح  
شهر والطلاق من آخر شهرها دثرها اولى من المحل المبور المطلقة الثلاث  
الا ان الزوج الاول وقالت تزوجت بزوجة اخرى ودخل بها وطلقني  
وانقضت عدتي ان كانت نفقة او وقع عند الاول انها صادقة وكان  
بعد عدة تنقضي فيها الحدتان وذلك اربعة اشهر فصاعدا يحل للزوج الاول  
ان يتزوجها وان كان بعد عدة لا تنقضي فيها الحدتان لا يحل وكذا لو اقرت  
للزوجة بذلك وانكر الزوج الثاني يحل نكاحها الاول ولو اقر الزوج الثاني  
بذلك وانكرت المرأة دخول الثاني لا يحل للاول وان كان الاول تزوجها  
بعد عدة ولم يقبل المرأة شيئا ثم قالت تزوجتني وكنت في عدة الثاني  
او قالت كنت تزوجت بالزوج الثاني ولم يدخل بها قالوا ان كانت  
عالمة بشهر ابطاح الاول لا يقبل قولها ولا اول ان يسكنها وان كانت  
جاهلة قبل قولها في اول فصل في اقرار احد الزوجين بالعدة في نكاح الخائبة  
في احضانه الام واجدة احق بالغلام حتى ياكل وحده ويشرب  
وحده ويستنجي وحده وقدره اخضاع سبع سنين وبها احق بالجارية  
حتى تحيض ومن سواهما احق بها حتى تبلغ حد اشهر ولا خيار للغلام  
والجارية عندنا وقال الشافعي لهما اخبار اذا كانتا عاقلين لانه  
عليه السلام خبره بينهما قلت قد قال النبي عليه السلام اللهم امهه فوق  
الانظر بركم دعائه واذا اراد الزوج ان يخرج بولده الصغير من المصير له ذلك  
حتى يبلغ حدا متادكرنا واذا ارادت المرأة ان تخرج بولدها منه لسها ذلك  
ايضا لما فيه من الاضرار بالاب الا ان تخرج الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها  
فبانه التزم المقام فيه عفا واذا ارادت الخروج الى غير مصرها وقد كانت  
الزوج فيه فقد اختلف الرواية فيه والاصح انها لا تخرج هذا اذا كانت  
بين المصيرين تفاوت وانما اذا انفار با بحيث يمكن للاب ان يطالع ولده  
ويبيت في بيته فلا باءس به وكذلك اجواب بين القريتين ولو انتقلت  
من قرية الى مصر فلا باءس به لان فيه نظرا للصغير حيث يتعلق باخلاف  
اهل المصير وفي عكس لا يجوز لان فيه ضررا للصغير من حضانه مختار النوازل  
والنساء احق باحضانه مالم يستغن الصغير فان استغنى بان كان ياكل  
وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويستنجي وحده في رواية قال اب  
بالغلام اولى والام بالجارية حتى تحيض وعن محمد حتى تبلغ حد الشهوة  
ومن لا ولا ولها منه النساء لا يبي لهما حق احضانه بعد الاستغناء في الغلام  
والجارية وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة اولى بقدم الاقر  
قالا فسب ولا حق لابن العم في حق احضانه من حضانه الخائبة  
واذا اخلع الرجل امرأته وله منها ابنة احدى عشر سنة فتمتعها الام الى انفسرها

وفي البرازية عدتها بشهرها  
ان غاب عنها عدة شهرها

وفي البكر لا عدة بقول الزوج الثاني

ان يقبل قول المطلقة الثلث فليست  
هذا المحل سنة

المعروف منه ان اخراجها بولدها اغاها من  
جميعا كونه المقصد وكذا لو تزوجها فيه  
كذا في شرح المجموع في احضانه  
سنة

سئل عن المطلقة اذا كان معها ولد من المطلق وادرت  
ان تخرج به الى بلد قريب وشك عندها هلها والبلد مذهبها  
للاب ان تخرج من ذلك ام لا اجاب ان كانا البلد المذكور  
قريبا يمكن للاب ان يطالع ولده ويبيت فيه ليس  
للاب منع كذا في فتاوى ابن القيم

والاعتناء على هذه الرواية كما يجب بعد هذا  
في الخائبة سنة  
ينظر الى المصير ان شاء الله يستغنى عن الوالدة بان  
كان ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده  
ترفعه الى الاب والافضل كذا في احكام  
المصير



الام واحدة اعني بها حتى ينفذ واضل  
في حد الشهوة فقدره ابو البتة في سبعين  
وعليه الفتور كما في النكاح في الحضانة  
ولا حضنة لمن خرج من وقت ونسك البنت  
ضابحة بحرايق الحضانة

وانها تخرج من بيتها في كل وقت ونسك البنت ضابحة كان للاب  
ان ياءخذ البنت منها لان للاب ولاية اخذ المجارية اذا بلغت حد  
الشهوة والاعتماد على هذه الرواية لفساد الزمان واذا بلغت احدى  
عشر سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم جميعا من الحمل المربور  
فتدبر المرأة لان الاب ليس له اخراج الولد من بطنه حيث كان لها حق  
الحضانة قال في الظهيرية وفي المنتقى ابن سماعه عن ابي يوسف  
رجل تزوج امرأة بالبصرة فولدت له ولدا ثم ان هذا الرجل اخرج ولده  
الصغير الى الكوفة وطلقها فخاصمت في ولدها وارادت رده عليها  
قال ان كان الزوج اخرجه اليها فليس له ان يرده ويقال لها  
اذ هي اليه وخذ به قال وان كان بغير امرها فعليه ان يجيئ به اليها  
وروي ابن سماعه عن ابي يوسف في رجل خرج مع امراه وولدها  
من البصرة الى الكوفة ثم ردت المرأة الى البصرة ثم طلقها فعليه ان يرده  
ولده فيؤخذ بذلك لها انشئ وفي احدى القديسي واذا تزوجها في قرية  
من سنان لها فري قرية بعضها من بعض فارادت ان تخرج ولدها  
من قرية الى قرية لمرها ذلك ما لم تقطعه من ابيه اذا اراد ان ينظر ولده  
كل يوم وكذا الاب اذا اراد ان يخرجها الى مثل ذلك وليس له ان يصر الى  
القرى بغير رضاه اذ كان صغيرا انشئ وعلله في الشرح بان ما لب من الاضرار بالام  
بولده قبل الاستغناء انشئ وعلله في الشرح بان ما لب من الاضرار بالام  
باطال جفرا في الحضانة وهو يدل على ان حضانتها اذا سقطت جاز له  
التصرف وفي الفتاوى من السراجية سئل اذا اخذ المطلق ولده من حاضنته  
لنزولها اليه ان يسافر به فاجاب بان له ان يسافر به الى ان يعود حتى اقامه  
انشئ وهو مخرج فيما قلنا وهي حادثة الفتاوى من زماننا من حضنة  
بحرايق في شرح قوله ولا تنافر مطلقه بولدها فاذا ماتت الام فصار الولد  
الى جده من الام او بعض من يجب له اخذه من النساء فارادت ان تخرج  
الولد من المصير الذي فيه الاب الى مصير اخر لم يكن له ما ذلك وان كان  
ذلك المصير هو المصير الذي وقعت فيه عقد نكاح ام الصبي انما هذا الحق  
للأم خاصة لان الام انما كان لها ان تخرج بالولد الى ذلك المصير بحكم العقد  
الذي جري بينهما في ذلك المصير وعقد النكاح جري بين الزوج وبين الام خاصة  
قال وليس لام الولد اذا اعتقرها مولاها ان تخرج بالولد من المصير الذي فيه  
ابوه الى غيره لان ولاية الاخراج بحكم العقد ولم يكن بينهما عقد قال الشيخ  
الامام شمس الاثمة احموا اني ينبغي ان يحفظ ما نان المسلمان مسئلة ام  
الولد ومسئلة امجدة لانها مستفيدة من صاحب الكتاب لا يوجدان  
في البسوط وهما من خواص هذا الكتاب فرباب المرأة يطلقها زوجها

واقفي المرحوم انه اذا سقطت الحضنة بالزوج  
بالاجنبي او بالاستغناء فليعلم ان يسافر  
بالولد كما يحق جاز هذه المجموعة

سئل عن مطلقه من يملك في السفر بولده ما في المطلق بدونه  
رضاه ام لا اجاب ان قصدت السفر الى بلدها  
وقد كان تزوجها فليدرك ذلك ولا تمنع وان  
لم يكن بلدها او كانت وقد تزوجها من غيرها  
فطلب المنع من فتاوى من يحكم كذا  
في فتاوى الهداية وقال هذا  
هو الصحيح

وهذا امر السفر بالولد الى الوطن للام فقط  
فلا يخرج الاب الا ان يتغنى ولا غيره  
من ينفق الحضنة في الصغير  
كذا في حضنة  
القهيستان

ولهامنه ولد من تحت شرج ادب القاضي في الام اعني بالصغيرة  
وان كانت سبعة السيرة معروفة بالفجور او كانت مطربة ما لم تعمل  
ذلك واذا افترقا وتزوج كل واحد منهما فحضنة الصغيرة للاب اذا  
لم يكن من تكون لها الحضنة ولو تزوجت الام بزواج آخر وعسك الصغيرة  
معها ام الام في بيت الرب فلا باب ان ياءخذها منه في حضنة القينة  
فعلى هذا يسقط الحضنة اما بتزوج غير المحرم وبكناها عنده للبغض له  
لكن وقع لي نرد في ان الحالة ونحوها اذا سكنت عند اجنبي من الصغيرة  
ولم يكن من زوجة بل يسقط حضنتها قياسا على امجدة اذا سكنت فرب  
بنتها المنزوعة او هذا خاص ببيت زوج الام باعتبار بفضله كما هو العادة  
والذي يظهر الاول لانه يقدر بان كني في بيت اجنبي عنده من حضنة  
الزوج شرح قوله ومن نكحت في غير محرم الام اذا كانت تشرب الشراب  
وتحضر مجلس القيق بعد طلاق زوجها والولد معها فان كان في حالة الرضاخ  
لا يوهب منها الولد لان القيق لا تخل ببنية الولد بالارضاع لكن اذا استغنى  
من اللبن يوهب منها لان الولد يتخلق باخلاق السوء خوالة القيق  
في الحضنة نقلا عن ق م ثم اعلم ان الحضنة حق الصغيرة لا احياجه  
الى ان يمك فثارة يحتاج الى من يقوم بمنفعة بدنه في حضنته وتارة  
يقوم بماله حتى لا يلحق الضرر وجعل كل واحد منهما الى من هو اقوم  
به وابصر فالولاية بالمال جعلت الى الاب واجد لا يزم ابصر واقوم في  
في التجارة من النساء وحق الحضنة جعل الى النساء لانهن اقوم وابصر  
الى حفظ الصبي من الرجال لانه يادة شفتقتهن وملازمتهن البيوت  
وانفقوا على ان الاب يجبر على نفقته مطلقا ويجبر على مساكه وحفظه  
وصيانته اذا استغنى عن النساء لان ذلك حق للصغيرة عليه واختلفوا  
في وجوب حضنته على الام ونحوها من النساء في جبرها اذا امتنعت فصرح في الحديث  
بانها لا تجبر على استيفاء حقه لانها عست ان تعجز عن الحضنة وصح في التبيين  
وفي الولو الجبنة وعليه الفتور وفي الوقعات والفتور على عدم اجبر لوجوبه بين  
احدهما انهما رتباه لا نفدر على الحضنة والنساء الحضنة حق الام والمرأة لا تجبر  
على استيفاء حقه انشئ وفي الخلاصة قالت شيخنا لا تجبر الام عليها ذلك  
الحالة اذا لم تكن لها زوج لانها تبا نجر عن ذلك استئى فاذا دان غير الام  
في عدم اجبر بل هو بالاول كما في الولو الجبنة وذكر الفقهاء الثلثة ابو البتة  
والرشداني وخو امه راده انها تجبر على الحضنة فالجواب ان الترجيح قد اختلف  
في هذه المسئلة والاولى الافناء يقول الفقهاء الثلثة لكن جده في الظهيرية  
باب لا يكون للصغيرة ذو رحم محرم في جبر الام كيد لا يصنع الولد اما اذا كانت  
له جدة مثلا وامتنعت الام عن مساكه ورعت امجدة باسكاه فانه يقع الركة

مده اذا طلب الحضنة اما اذا لم يطلبها لم يجبر  
عليها ويجبر الاب اذا امتنع فخذ ولده  
بعد الاستغناء في نفقته المحضنة



لان احضانه كانت حقا لها فاذا اسقطت حقاها مع الاسقاط منها  
وعز هذا التفصيل الى الفقهاء الثلاثة وعلمه في المحيط بان الام لم  
اسقطت حقاها بقي حق الولد فصارت الام بمنزلة المبيته او المتزوجة  
فكونه اجدد اولي وظاهر كلامهم ان الام اذا امتنعت وعرض على من  
دونها من المحاضرات فان امتنعن اجبرت الام لامن دونها  
ولذا اقبلت الجواب بان رضى اجدد باسما من اول حضانه  
بجواب الحق لمحضها ومن له حق احضانه لا يرفع الولد اليه الا بالطلب  
واذا انتهت مدة احضانه فالاولى بالمحفظ الا قرب فالأقرب  
من العصباء واذا امتنع من الاخذ بحجر عليه فحضانه وجبة لمحضها  
وفي الكرماني انه لا تجبر الا اذا لم يكن له ذموم محرم فاجبرت في وفيه اشارة  
الى انها او كثر من المحرم وان طلبت اجرا والمحمول لم يطلبه والاصح ان يقال لها  
امسكية او ادفعه الى المحرم كما في التمس والى انه يدفع اليها بلا طلبها لكن في الاختيار  
خلافا وكذا سائر المحققين للحضانه من اول حضانه القهر ستان  
ويستأجر من ترضعه عنه ما اى ويساوي الاب من يرضع الطفل عند الام  
لان احضانه كرها والنفقة عليه اطلاقه وفيه في المدة بارة الام  
للحضانه وهو مبني على ما صححه من ان الام لا تجبر عليها لانها حقها  
وعلى ما احتاره الفقهاء الثلاثة من اجبة فليس معتقدا بان رادتها لانها  
حق الصبي عليها وفي الزجيرة لا يجب على الظهير ان تمكث في بيت الام  
اذا لم يشترط عليها ذلك وقت العقد وكان الولد يتقن عن الظهير في  
تلك الحالة بل لهما ان ترضع ونحو ذلك منزلهما كما لهما ان تحمل الصبي الرضعا  
او تقول اخرجه فترضعه في فناء الدار ثم يدخل الولد على والدة الا ان يشترط  
عند العقد ان الظهير يكون عند الام في فناء الدار الوفاء بذلك الشرط وفي الحاشية  
عن التفرق لا يجب في احضانه اجدد المسكن الذي يحض فيه الصبي  
وقال احمد وان يجب ان كان للصبي مال والافضل من يجب عليه نفقته  
من حضانه بجواب الحق قال في الخلاصة وغيره ما صغيره لهما اب معسرة وعمة  
موسرة اراذنه العمة ان ترضي الولد بما لها من امواله ولا تمنع الولد من الام والام  
ناهي ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه والاصح  
ان يقال للام اما ان تمسكه بغير اجرة واما ان تدفعه الى العمة انتهى  
ورأيت منقولاً عن المسكية اذا تزوجت ام الصغير المتوفى بوه بنزوح اخر  
وارادت ان ترضي الصغير بغير نفقة لغيره من ماله الموروث علم ابيه  
واراد وصية ان ترضيه بالنفقة المقدرة ويدفع هو اليها لا ابنته انتهى وله وجه  
وجبة من حضانه فتح القهار وظاهر المتن ان لو طلبت الاجرة اى  
اجرة المنزل والاجنبية متبرعة بالارضاع فالام او لم لا يرضعها الام احق

وذكر في الزجيرة ان الام ترضع اجدد على الحضانه  
اذا لم يكن متزوجا ولا معتددا لبيته وكانت  
الاجرة غير ارضاعه كما سيأتي في التفصيل  
بحر الرائق في المحل المذكور

فتح على ما بان في العدة لو طلبت بالاجرة يقال للام اما  
ان تمسكها بالاجرة او تدفعها الى العمة والظاهر ان العمة  
ليست بقيد كل من لا حق له في حضانه كذا في  
التمارقية ما يشبهه ونفقة الام نازلة  
بدرميين واراها ان لا ترضع غير ابها  
فالام اولى بذلك اذا كانت الام ترضع بغير اجرة  
والاجنبية كذلك في فناء الدار  
امسك الدين

اراد اجرة حضانه واما فان نفقة مالا فافضل من زوجه  
على الاب ولو معسرا فافضل ولا يطارقها في حضانه  
بطلبها ما هو الا ان ترضعها فترضع جوارها  
ورأيت في خلاصة القهار والرحمة في غير  
وفي الحاشية استأجر روضه من العبيد لارضاعه جاز وفي  
ماله لا يرضع الا بغيره عليه نفقة النكاح والارضاع انتهى  
كذا في نفقة الزوج وتواستأجر من كونه ترضع ولده  
من غير ما جاز من المحل المذكور

في سائر الاحوال الا في حالة طلب الزيادة على اجرة الاجنبية والمنصوح به  
بخطا منه كما في التبيين وغيره ان الاجنبية اولى لكن هي اولى في الارضاع  
اقا في احضانه ففي الولد الاجنبية وغيره رجل طلق امراته وبنيها صبي  
والعصبية عمة ارادت ان ترضيه وتمسكه من غير اجرة من غير ان تمنع الام عنه  
والام تادى ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الولد فالام احق بالولد  
واما يطل حق الام اذا تمكنت الام في اجرة الارضاع بالكثر من اجرة غيرها والصحيح  
ان يقال للام اما ان تمسك الولد بغير اجرة واما ان تدفعه الى العمة انتهى ثم  
اعلم ان ظاهر الولد الاجنبية ان اجرة الرضاع غير نفقة الولد للعطف وهو للمعايرة  
فاذا استأجر الام للارضاع لا يكتفى عن نفقة الولد لان الولد لا يكتفي بالابن  
بل يحتاج معه الى شئ اخر كما هو المشاهد فموصوفا الكسوة في غير انصافى له  
نفقة غير اجرة الرضاع وغيره احضانه فعلى هذا يجب على الاب ثلثة  
اجرة الرضاع واجرة احضانه ونفقة الولد واما اجرة الرضاع فقدر حواها  
مهرها واما اجرة احضانه فصرح به فارئ المدة في فناء واما نفقة  
الولد فقدر حواها في الاجارات في اجارة الظهير قال الزيلعي فيها والطعام  
والثياب على الوالد انتهى فالحاصل ان الام ليس عليها الا الارضاع  
واصلح طعامه وعمل ثيابه من نفقة الزوج السابق في شرح قوله وهي احق  
بعدها والام احق بحضانه ولها قبل الفقرة وبعد ما تم امرها وان  
علت ثم لم الاب ثم امنت الولد لا يرضع ثم لم ثم لم ثم لم ثم لم ثم لم ثم لم  
عنته كذا في ذلك وبنات الاغت او كثر من بنات الاخ ومن اولئك العتات  
ومن نكحت غير محرم سقط حقها لان نكحت محرمه كام نكحت عمة وجدة نكحت  
جدة وبعودا من بنو وال كحاج سقط به والقول قولها في نفق الزوج ملحق  
الاجرة احضانه وذكر المحقق في النفقات فان كانت للصغيرة جدة الام  
من قبل ابيها وهي ام اب امة زمدة ليست بمنزلة من كانت من قرابة الام  
من قبل امها وكذا كل من كان من قبل اب الام فليس بمنزلة قرابة الام  
من قبل امها انتهى وفي الولد الاجنبية جدة الام من قبل الاب وهي ام الام  
لا يكون بمنزلة من كان من قرابة الام لان هذا الحق لقرابة الام انتهى  
قال مولانا في حقه بعد نفقه لما قد مضاه وظاهره تاخير ام اب الام عن ام الاب  
بل عنه الحالة ايضا وقد صارت حادثة الفتن في زماننا من حضانه في الفقار  
ثم احوالات كذا في اي فتن او لم من العتات ترضع لقرابة الام ونزلت كذا في  
الاحداث فتخرج الحالة لاب وام ثم لم ثم لم ثم لم ثم لم ثم لم ثم لم  
هي اخت ام الصغيرة لا مطلق الحالة لان حال الام مؤخرة عن عمة الصغيرة وكذا  
حالة الاب كما سبقت به واذا كلامه ان الحالة او كثر من بنات الاخ لا يرضعها  
بالام وتلك بالا في قوله ثم العتات كذا في اي فتن العتات وام ثم لم ثم لم ثم لم ثم لم

ولم ارضع من غير ابها كالعمة في ان الصبي يرضع بها  
اذا كانت متبرعة والام ترضع الاجرة على احضانه  
ولا يقاس على العمة لانها حاضنه في الحيلة وقد كثر  
السؤال في هذه المسئلة في زماننا وهو ان لا يرضع  
باجنبية متبرعة بحضانه قبل ان يقال للام كما يقال  
لو تبرعت العمة وظاهر المتن ان الام ترضع الاجرة  
ولا يكون للاجنبية اولى بخلاف العمة على الصحيح الا ان يرضع  
نفل صريح في ان الاجنبية كالعمة والظاهر ان العمة ترضع  
بكل حاضنه كذا في اي فتن كذا في اي فتن كذا في اي فتن  
الام كذا في نفقة الزوج السابق

وظاهر كلامهم ان وجوب اجرة الرضاع لا ينوقف  
على عقد اجارة مع الام بل يتحقق بالارضاع مطلقا  
في المدة المذكورة وقد قد من انه ان يرضع  
كذا في نفقة الزوج السابق

فان قالت اما ارضعها بما ترضع الظهير في اي فتن  
واضح ان الزيادة ليس بها ذلك  
من نفقة الاولاد من الحاشية

كثير من رجل طلق امراته وتزوجها ولد فظفر وهو  
في حضانه من شئ عليه اجرة احضانه ام لا  
اجاب نعم حتى عليه اجرة احضانه مادام  
في حضانه من فناء الدار



بعد العات احد من النساء والمذكور في غايه البيان وفتح القدير  
 وغيرهما ان بعد العات خالة لام لاب وام ثم لام ثم لام ثم لام ثم بعد  
 خالة الاب لاب وام ثم لام ثم لام ثم بعد ثم غات الامهات والاباء  
 على هذا الترتيب ولم يذكر المص ايضا بنات الاخ وفي التبيين ان بنات  
 الاخ او كثر من العات ولم يذكر ايضا اولاد الخالة والعمة لانه لاحق لبنات  
 العمة والخالة في المحضنة لانهم غير محرم وكذلك بنات الاعمام والاخوال  
 بالاولاد وكذا في كثير من الكتب وفي غايه النبا والعمة احق من ولد الخالة  
 وموتنا مع لانه لاحق لولد الخالة اصلا لما نقلناه من حضنة البريق  
 ابن عم وحال فابن العم اولى بالذكر والخال اولى بالانثى والاخ من الام  
 اولى من غيرها ام ولد اذا اعتقت مع اخوة سواء في حضنة ولاحق لأم  
 الولد اذا لم يعنى ولا لامة في الولد في اويل الطلاق منية المفتي  
 وفي البدع لاحق للرجال من قبل الام وهو محمول على ما اذا كان من قبل  
 الاب من هو موجود من حضنة البريق في شرح قوله ثم العصبات  
 ماتت الام وتبنت من النساء ذات محرم منه فالحق للعصبة في الرجال  
 فان لم يكن عصبة فالله ذوى الارحام على الترتيب من حضنة منية المفتي  
 لانه في منية الى عصبة غير محرم كمولد العتاقة وابن العم فيدفع اليهم  
 الغلام ولا فاسق ما جن ولا تدفع اليه الصبية الى محرم فاسق ما جن  
 اي لا يبايها صبي وكذا الصبي واذا اجتمع من حق حضنة في درجة واحدة  
 فاصححهم اولهم وان تساوا فادعهم فان تساوا فاستدعهم واذا  
 لم يكن للصغير عصبة تدفع اليه الاخ لام ثم له ولده ثم الى العم لام ثم الى  
 الخال لاب وام ثم لام ثم لام لان لهؤلاء ولاية في النكاح عند ايجبة  
 وفتر الفتا والمر الصغرى فان لم يكن عصبة فالى ذوى الارحام تبنت  
 على الترتيب من حضنة شرح التعاقب لفظا وبعا وكذا في فتح القدير  
 قوله ثم العصبات بنو قريش يعني اذا لم يكن للصغير احد من محاربه من  
 النساء واختصم فيه الرجال فاوكلهم به اقرهم تعصبا لان الولد لامة  
 للاقرب فيقدم الاب ثم اجواب الاب وان علا ثم الاخ الشقيق ثم الاخ  
 لاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ لاب وكذا كل من سفل من اولادهم  
 ثم العم شقيق الاب ثم لام واما اولاد الاعمام فانه يدفع اليهم الغلام فيبدل  
 بابن العم لام وام ثم ابن العم لام ولا يدفع اليهم الصغيرة لانهم غير محرم  
 وكذا لانه دفع الى الام التي تبنت بها مونة ولا للعصبة الفاسق ولا الى مولى  
 العتاقة كحرز اعن الفتنة وبهذا العلم ان اطلاق المفتي في حق التسقيط  
 لكن ينبغي ان يكون عدم الدفع الى ابن العم ما اذا كانت الصغيرة تشتري  
 وكان غير ما مومن اما اذا كانت لا تشتري كبنت سب سنة مثلا فلا منع

قال محمد راجح الذكر في قبل النساء والقدير  
 الى القاضي يدفع اليه كذا في الفتنة  
 في خلاف الثاني فاقية

قوله البريق انما لابد في ثبوت حق  
 الحضنة في ذوى الارحام  
 فان كانت للصغير مونة فافضلهم وليس  
 وان كانوا سواء فأكبرهم سنا لان الأكبر  
 بمنزلة الاب وهو أكثر شفقة كذا  
 في الحاشية من كتاب الولو والحمية

لانه لا فتنة وكذا اذا كانت تشتري وكان ما مونا قال في غايه البيان  
 معزيا الى تحفة الفقهاء وان لم يكن للجارية من عصبته ما غير ابن العم  
 فلا اختيار الى القاضي ان رآه اصلح يصمم اليه والا فوضع امينة اشتري  
 ولم يذكر المص الدفع الى ذوى الارحام قالوا اذا لم يكن للصغير عصبة يدفع الى الاخ  
 لام ثم لام ثم لام ثم له ولده ثم الى العم لام ثم الى الخال لاب وام ثم لام  
 ثم لام لان لهؤلاء ولاية عند ايجبة حقة رحم الله تعالى في النكاح وبهذا  
 علم ان مرادهم بذوى الارحام مهننا وفي ولاية النكاح قرينة ليست  
 بعصبة لانه كذا في الفتاوى ان قريب ليس بذى سهم ولا عصبة لانه  
 بعض اصحاب الفروض والحل في ذوى الارحام مهننا كالاخ لام من حضنة البريق  
 وهذا الذي ذكرناه ثبوت حق الحضنة لذوات الحرم المحرم اذا لم يكن لهن  
 ازواج واما ان كان لهن زوج فلا حق لهن الا اذا كان زوجها ذارعه  
 محرم من الصغيرة لانه يلحقه اجزاء والمذلة من زوج الام اذا كان اجنبيا  
 ويضعه القاضي حيث يشاء من نفقات المصبرات جامع  
 اجماع اليهودى له اخوان مسلم ويهودى فاليرهودى اولى وفي الحق  
 واذا كان الصبي مسلما فالاخ المسلم اولى في الثلثين من طلاق  
 الشانار حاتبة طلقت وهي ام ولد او امة او مكاتبه ولدت  
 قبل الكتابة لاحضنة لهن ولما مولا من بالولد الرقيق اولى  
 لانه ولو ولدت بعد الكتابة فهي اولى من حضنة الخاتمة  
 وفي الظهيرية متى كانت اجارية مكررا يصحها اليه نفسه وان كان  
 لا يخاف عليها الفاد اذا كانت حديثة السن اما اذا دخلت  
 في السن واجتمع لهن راي وعقلت فليس للاول لها حق الضم  
 ولهن ان تنزل حيث أحببت لا يتخوف عليهن وان كانت ثيبا  
 مخوفا عليهن وليس لهن اب ولا جد لكن لهن اخ او عم ليس له  
 ولاية الضم اليه نفسه بخلاف الاب والجد والفرق ان الاب واجد  
 كان لهما ولاية الضم في الاستداء فجاز ان يعيداها الى حجرهما  
 اذا لم تكن ماء مونة اما غير الاب فلم يكن له ولاية الضم  
 في الاستداء ويكون ولاية الاعادة ايضا انتهى وان لم يكن  
 لهن اب ولا جد ولا عصبة او كان لهن عصبة مفسدة فللقاضي  
 ان ينظر في حالها فان كانت ماء مونة حلا ما تنفرد بالسكنى سواء  
 كانت بكرا او ثيبا والا فوضعها عند امة امينة ثقة فقدرة على الحفظ  
 لانه جعل ناظر المسلمين كذا في التبيين وذكره الاسيبجا في ان الاب  
 ان يؤدب ولده البالغ اذا وقع منه شيء وفتر الولو المحمية الابن  
 اذا بلغ يتخير بين الابوين فان كان فاسقا يخشى عليه شيء فالاب

واذا اجتمعت النساء ولهن ازواج بعنه  
 القاضي حيث يشاء لانه لاحق لهن بنة  
 من لا قرينة له كذا في حضنة خاتمة  
 المفتين

كذا في جوابه الفقه

وفي الظهيرية اذا بلغت اجارية مبلغ النساء وان كانت  
 بكرا كانت لابا ثم يعطى اليه نفسه وان كانت ثيبا  
 فليس له ذلك الا اذا لم تكن ماء مونة على نفسها والغلام  
 اذا عطل واجتمع رايه واستغنى عن الاب ليس لاب  
 ان يعطيه اليه نفسه الا اذا لم يكن ما مونا على نفسه  
 فكان له ان يعطيه اليه نفسه وليس له نفقة الا ان  
 يخرج ومنى كانت اجارية بكرا  
 هكذا عبارة البحر سلا



اوله من الام من حضانه بجره الرابع في شرح قوله ولا خيار للولد كحي  
واذا بلغت ايجاريه مبلغ النساء ان كانت بكر اكان للاب ان يفتقرها  
النفقة وان كانت ثيبا ليس له ذلك الا اذا لم يكن ماء مونة على  
نفسها والخلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب  
ان ينفقه اليه نفسه واذا لم يكن ماء مونة على نفسه فكان له ان ينفقه اليه نفسه  
وليس عليه نفقته الا ان يتزوج من حضانه اخلاصه في اخر فصل احكامه  
وهو اخر فصل من الكتاب **في النفقة** ثم الاصل في نفقة الوالدين  
والمولودين انه يعتبر القرب والجزئية ولا يعتبر الميراث وان استويا  
في القرب يجب على من له نوع رجحان واذا لم يكن احدهما رجحان في  
نحو النفقة بقدر الميراث بيان هذا الاصل اذا كان للفقير والد  
وابن ابن موسر في النفقة على الوالد لانه اقرب وان كانت له بنت  
وابن ابن فالنفقة على البنت خاصة وان كان الميراث بينهما لان البنت  
اقرب وابن كان له بنت بنت او ابن بنت واخ للاب وام فالنفقة  
على ولد البنت وكذا كان او ابنتي وان كان الميراث للاخ للولد البنت  
فعلم ان العبرة بقرب القرابة والجزئية وان سفل ولد الولد وكانوا  
ولد بنت او ولد ابن فم سواء في النفقة عليهم دون الاخ لما قلنا  
ولو كان له والد وولد وهما موسران فالنفقة على والده وان استويا  
في القرب الا ان الابن يبرح باعتبار السوء ويل الثابت له في مال  
ولده وفي النوازل ولو كانت له ابنة وابن ابن فنفقته على ابنته  
خاصة ولو كان له رجل جلد وابن ابن فالنفقة عليه ما على قدر ميراثهما  
على اجد التسدس والباقي على ابن الابن ثم استشهد في الكتاب ببيان  
ان العبرة في نفقة الوالدين والمولودين بالقرب والجزئية دون  
الارث بما ذكرنا ان المعسر الحكم اذا كان له ابان احد هما  
سلم والاخر ذمي فنفقته عليهما جميعا بالتسوية وان كان الارث للزوي  
بين السلم والكافر وكذلك اذا كان للرجل الفقير بنت واخ للام  
وهما موسران فالنفقة على البنت وان كانت استويا في الميراث  
وكذلك اذا كان للفقير بن نصراني واخ مسلم وهما موسران فالنفقة  
على الابن وان كان الميراث للاخ واذا كان للفقير بنت ومولى عتاقة  
وهما موسران فالنفقة على البنت وان كانا استويا في الميراث  
وكذلك المعسرة اذا كانت له ابنت واخ للاب وام فالنفقة  
على ابنتها وان كانتا شتر كان في الميراث في فصل نفقة ذوات الارحام  
من نفقات التنازل خاصية في نوع في نفقات الوالدين ونفقة الابوين  
على الابن الموسر والبنت الموسرة على التسوية في ظاهر الرواية وهو الصحيح

سنة في النفقة على الابن بقرينة  
وقد نقلتها في كتابها من  
نسخة

وان كان له ابن وبنت كانت نفقته عليهما  
على السواء وقال بعضهم ان المال والقصور على الاول  
كذلك في الثانية وكذا في خيرات النوازل  
يجب ذكره بعد هذا  
وهذه الاسماء في المحبة يرجع من كان وارثا  
فنفقة في هذه الحالة حتى لو كان له امرأه ومال  
فالنفقة على العظم كذا في نفقات التنازل

ولا يشترط

ولا يشترط العجز عن الكسب فيهما بخلاف نفقة ذوي الرحم المحرم فان  
العجز شرط في الذكر دون الاناث من نفقات خيرات النوازل  
ونفقة الوالدين والمولودين والزوجة واجبة قبل القضاء حتى  
او الحظر واحد منهم بحسن حقه كان له الاخذ وامان نفقة سائر الاقارب لا يجب  
الا بالقضاء والرضا حتى لو ظهر واحد منهم بحسن حقه لم يكن له الاخذ بالقضاء  
او رضا انفع الوسائل وكذا في منع الغفار ان كان للعائيب عند  
الوالدين لو الولد او الزوجة مال من حسن حقوقهم فانفقوا على انفسهم  
جاء ولم ينفقوا الا انهم ظفروا بحسن حقوقهم وكان لهم ولاية الاخذ  
بمقتضى حقوقهم وان كان عند غيرهم فاعطاهم بما افاضوا حتى اتفقوا  
على انفسهم لم ينفق من صاحب اليد وان اعطاهم بغير افاضي كان  
شاملا لان صاحب اليد ما مور بالحقفظ ودفعه اليه غيره لينفق  
عليه نفسه ليس من الحقفظ في شئ فيصير به كمالا فاشا مناله في الثالث  
من نفقات الذخيرة الاب اذا انفق مال ولده العائيب على نفسه  
فحقه الابن وان ادعى ان الاب كان موسرا وقت الانفاق وانكر الاب  
بغير حال وقت الخصومة فان كان الاب معسرا وقت الخصومة  
كان القول قوله والا فلا وان اقاما البينة على دعواها كانت  
البينة بينة الابن لانه ثبت امر عارضا في نفقة الوالدين  
من الحائبة لو كان لامرأة ابان فنفق القاضي عليه ما  
بالنفقة فعاب احدهما او امتنع فانفق الاخر بجمع على الآخر  
بالنصف خيرات النوازل في فصل في نفقة الاولاد والفقار  
وان لم يكن للصبي مال ولا للاب ايضا وللام مال قال محمد رحمه الله  
ان النفقة على الاب دون الام ونحو الام بالانفاق على الولد ويكون  
دينا على الاب وهو الصحيح كما في حال غيبة الاب ولم يخلف  
مالا وللام مال فانقرها تجبر على الانفاق على الصغير ثم يرجع على الاب  
كما في الذخيرة من نفقات المضرت تقلا من النصاب والموسر  
في هذا الباب من يملك مالا فاضلا عن نفقة عياله ويبلغ الفاضل  
مقدار يجب فيه الزكاة فان كان للفقير ابان احد هما فابق في الغنى  
والآخر يملك نفقا كانت النفقة عليهما بالتسوية وكذلك اذا كان  
احد الابنين مسلما والاخر ذميا كانت النفقة عليهما على التسوية  
فاضيحا في نفقة الوالدين ولا يجب على الفقير ان ينفق اقارب بشرط  
ابو يوسف ليساره ملك نصاب فاضل عن احوال الاصلية لا بشرط  
شاء وبه يفتي ما يخص ما في شرح الجمع في النفقات **فصل في**  
كل نفقة يعتبر فيها اعسار من يجب له الا لزوجة فز نفقة الا عسار

والاب يسحق النفقة على الابن بحجاجة  
وغیره من الاقارب بها وبالعجز عن الكسب  
في الرابع من الكتاب من منية العتيق

لامرأة ابان فنفق القاضي عليه ما بالنفقة فانه  
احدهما فانفق الاخر جميع النفقة لم يرجع عليه  
النصف في فصل ذوات الارحام من نفقات التنازل

ونفقة الطفل هو فقير على ابيه او واليه  
من الموسر والعسر الا انها تقضى عليه بقدر  
الكفاية وعلى المولود بقدر ما يراه احكام كفاية  
الحيط من نفقة القرى

وهو قول ابو يوسف وعليه الفتوى كما في فضل الذكر  
وعنه محمد انه مقدر بافضل غير نفقة نفسه وعياله  
شهر والفقير على انه مقدر بالنصاب  
كما في خيرات النوازل

ونفق اخوانه انه قال قال مشايخنا هذا اذا  
تفاوتوا في البسار تفاوتا يسيرا اما اذا تفاوتوا  
فيه تفاوتا فاضحا يجب ان يتفاوتوا في قدر  
النفقة كذا في الذخيرة



الفقير لا يجبر على النفقة الا لاربعة الولد الصغير والبنات البائعات  
 ابكارا كن او ثيبات والزوجة والمملوكة في نفقة الوالد بن ثمانية  
 وفي شرح الطحاوي ولا يجبر الابن على نفقة ابويه المعسرين اذا  
 كان معسرا الا اذا كان بهما زمانة او بهما فقرا فقط فانها باطلان  
 منع الابن وباء كذا لمعه ولا يفرض لهما نفقة على حدة اشترى  
 وفي الخاتبة ولا يجبر على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكما ان كان  
 الوالد يقدر على العمل وان كان الوالد زمانا او لا يقدر العمل ولا الابن  
 عيال كان على الابن ان يقيم الاب الى عياله وينفق على الكل  
 من نفقة بحر الرقيق في قوله ولا يوجب الحج وامان بان صفة من تجب له  
 هذه النفقة فهو من كان ذا رحم محرم وهو الضابط عندنا وارجز  
 الارث ليس بشرط حتى وجبت في الحال والحالة دون ابن العم  
 والميراث له وان يكون فقيرا معسرا ثم لا يخلوا ما ان كان صغيرا  
 او كبيرا بالغا فان كان صغيرا فيشترط فيه الفقر خاصة سواء كان  
 ذكرا او انثى وان كان كبيرا بالغا فلا حج اما ان يكون ذكرا او انثى  
 فان كان ذكرا فيشترط فيه مع الفقر ان يكون زمانا او اعشى او  
 مقعدا او مفلوجا او اشل البدن او مقطوع الرجلين او البدن  
 او مفقوء العينين او معنوها او مجنونا او كان به علة من العوارض  
 ما يمنع من الاكتساب حتى لو كان صحيحا مكنتها لا يقضى له  
 بالنفقة على غيره فيجب له النفقة وان كان بالغا وان كان  
 انثى فيشترط فيها ما اشترطناه في الصغير والصغيرة وهو الفقر  
 خاصة ثم اختلف في حد المعسر الذي يستحق هذه النفقة قبل  
 هو الذي لا يملك له الصدقة ولا يجبر عليه الزكاة وقبل هو المحتاج  
 والذي له منزل وخادم هل يستحق النفقة على قريبه الموسر فيه فختلف  
 الرواية في رواية لابن سني لو كانت اخنا لا يؤخر الاخ بالانفاق  
 عليها وكذا لو كانت بنتا واما في رواية يستحق وهو الصواب  
 من اتفق الوسائل في مسألة النفقة يجب للرحم المحرم الحج رجل  
 معسر ومن له عيال هل يجبر من عليه نفقته على نفقة عياله  
 ان كان من عليه نفقته ابنا يجبر على نفقة زوجته ابية وان كان  
 ابا لا يجبر على نفقة زوجته الابن لان زوجة الاب تخدم الاب و  
 خدمه الاب على الابن واجبة فنفقة من يخدم على الابن واجبة  
 حتى يصير خدمتها كخدمته فيجوز ان يكون واجبة ولا كذلك زوجة الابن  
 في نفقة شرح النقاية لقطوبغا معسرة لهما مكن فكنه  
 وكذا اخ موسر قالوا لا يجبر الاخ على نفقتها وقال اخصافا بجبر

ونفقة الاناث واجبة مطلقا على الاباء  
 ما لم يتزوجن اذا لم يكن لهن مال وعلى رواية  
 اخصافا تجب على الاب والام اثلاثا  
 كما في خلاصة ١٩  
 اداة لها زوج معسر واخ موسر قال  
 ابو يوسف يجبر الاخ على ان ينفق عليها  
 ثم يرجع على الزوج كذا في نفقة الوالد بن  
 من خمسة  
 وفي الاصل اداة لها زوج ولها ابن غيره  
 وهو موسر والزوجة معسران قال ابو يوسف  
 لا يفرض على الابن نفقة الام وقال محمد بن  
 ويكون دينها على الزوج والبنات اذا تزوجت  
 سقطت نفقتها عن الاب فان طلقته وانكح  
 عدتها عادت النفقة على الاب كذا  
 في نفقات الخلاصة ١٩ في مطلق

وقال شريك

وقال شريك الاثمة اكلوا في الصحيح قول اخصاف والقول الاول قول شريك  
 فانه قال اذا كان للامان دار مكنها او خادم يخدمه او ابنة بكبرها  
 لا تجب نفقته على ذي الرحم المحرم وفرق بين ذور الارحام وبين الوالدين  
 والمولودين وقال في الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب  
 النفقة وعندنا الكل سواء وملك الدار لا يمنع النفقة الا ان يكون  
 فيها فضل بان كان يكفيه ان يسكن فيه ناحية ويبيع الناحية الاخرى  
 وكذا الخادم والدا ابنة اذا كانت نفيسة مكنه ان يبيعها وبشترى  
 بنفسيها فبيعه وينفق الفضل على نفسه فيجب لهما النفقة  
 ابنة معسرة لهما مكن ولها اب موسر يجبر الاب على نفقتها  
 الا ان يكون في المنزل فضل فلا يجبره في نفقة الوالدين وذور الارحام  
 من الخاتبة والاصل في هذا انه اذا اجتمع لمن يجب لهما النفقة  
 في قرابة موسر او معسر ينظر الى المعسر ان كان يجرز كل الميراث  
 يجعل كالمعسر ثم ينظر الى من يرث من ميراث من يجب له النفقة  
 فيجعل النفقة عليهم على قدر موارثهم وان كان المعسر لا يجرز  
 كل الميراث نفسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من  
 يرث معه فيعتبر المعسر لافلها رقد ما يجب على الموسر ثم تجب كل  
 النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك بيان هذا الاصل صغيره  
 اخنت لاب وام واخنت لاب وام اخنت لام وام الا ان الام  
 والاخنت لاب وام موسر نان ومن سواها معسرة كانت نفقة  
 الصغيرة على الام والاخنت لاب وام على اربعة ولا شيء على غيرها  
 وتوجع من لا يجب عليه النفقة كالمعسر وام اصلها كانت نفقة  
 الصغيرة على الام والاخنت لاب وام اخنا ثلاثة الا فاس على  
 الاخنت لاب وام واخنا على الام اعتبارا بالميراث صغيره  
 ام موسرة وله اخوان موسر ان اخ لاب وام واخ لاب كانت  
 نفقة الصغيرة على الام والاخ لاب وام اسدسا السدس على الام  
 وحصة الاسداس على الاخ لاب وام اعتبارا بالميراث من الحمل الزور  
**بخ شط** له عم وجة اب الام موسر ان فنفقته على اب الام  
 وان كان الميراث للعم **بخ** ولو كان له ام واب الام موسر ان فعلى الام  
 وتب اشكال قوي لانه ذكر في الكتاب اذا كان له ام وعم موسر ان  
 فالنفقة عليهما اثلاثا فلم يجعل الام اقرب من العم فجعل في المسئلة النفقة  
 اب الام اقرب من العم ولم يزم منه ان يكون النفقة على اب الام مع الام  
 ومع هذا وجبها على الام وينفق من هذه الجملة فرع اشكال الجواب فيه وهو  
 ما اذا كان له ام وعم واب الام كانت الام او كم موسر ان يحتل ان يجب



على الام لا غير لان اب الام لما كان اولى من العم والام او كثر من اب الام كانت  
الام او كثر من العم لكن بترك جواب الكتاب ويجوز ان يكون على الام والعم اثلاثا  
في باب نفقة الاقارب من القنية والارحام ثلثة الاولاد ورجم  
محرم ورجم غير محرم كاولاد الاعمام ونحوهم خلا نفقة لهم اصلا بالاجماع  
والرحم المحرم كالاخوة والعمومة والنكول من والاصل فيه قوله تعالى  
وعلى الوارث مثل ذلك والمراد الوارث الذي هو ذور محرم وهو قول  
عبد الله بن مسعود وكذا بقاؤه وبه اخذ اصحابنا حتى لا يجب النفقة على اب العم  
وان كان وارثا لانه ليس بمحرم للصغير من نفقة النازلة خاتمة في  
او ارجح فصل نفقة ذوى الارحام رجل مات وترك ولدا صغيرا  
وابا كانت نفقة الصغير على جده فان كانت للصغير ام موصدة وجدة  
موصدة كانت نفقة الصغير على اجد والام اثلاثا في ظاهر الرواية اعتبارا  
بالميراث وفي رواية الحسن عن ابيه حنفية رحمه الله تعالى كانت  
نفقة الصغير على اجد كما لو كان مكان اجد فان كانت الام  
فقيرة كانت نفقة الصغير على اجد ويجعل الام كالمعدومة في نفقة  
الوالدين وذور الارحام في الخاتمة ولو كان للفقير اولاد وصغار وجدة  
موصدة لم يفرض على اجد ولكن يؤم اجد بالانفاق صيانة لولد الولد  
ويكون ذلك دينا على والد الصغير وهكذا ذكر القهوري فانم يجعل  
النفقة على اجد حال عسرة الاب وقد ذكر في اول هذا الفصل ان الاب  
الفقير ما حتى بالبيت في سقاف النفقة على اجد وهذا هو الصحيح  
من المذهب وما ذكره القهوري قول الحسن بن صالح بمكة اذكر القدر  
الشديد في شرح ادب القاضي للحقاف من نفقات بحر البريق  
في شرح قوله ولا يترك الاب والولد الحي واجد اب الاب عند عدم  
الاب في النفقة بمنزلة الاب من نفقة الاولاد من الخاتمة  
صغير له اب معسر واجد اب الاب موصر وللصغير مال غائب يؤخر  
اجد بالانفاق عليه ويكون ذلك دينا له على الاب ثم يرجع الاب  
بذلك في مال الصغير وان لم يكن للصغير مال كان ذلك دينا على الاب  
وان كان الاب زنا وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على اجد  
ولا يرجع اجد بذلك على احد من الحمل الزور صبي ورث من امه ما لا  
وله اب معسر محتاج فنفقة الاب على الولد الصغير وكذا كان للاب  
اولاد من امه او اخر يكون نفقة هذه الاولاد على مال هذا الصبي  
الزوجه من خزانة الاب اذا كان معسر الخفق بالاموات فاذا كانت ميتا  
يكون نفقتهم على اقيهم فكذا هي من نفقة احكام الصغار للاستدراج وجب  
اهل الزمة على نفقة سبعة نفر من نفقة الام والاب والجد والجد والولد والولد

واذا كان للولد ام وجدة وام وعم وام واخ والاب  
النفقة عليهم اثلاثا كما لا ريب في نفقة  
ذور الارحام من الخاتمة

وقال القهوري رواية البيت باللغة والظاهر البالغ  
الزمن بمنزلة الصغير نفقته يكون على الاب  
خاصة من نفقة الخاتمة فصل  
نفقة الاولاد

ابن فقير محتف ولاب فقير محتف لا يجب الاب نفقة الاب  
وقد ذكرنا فان كان الاب زنا يجب الاب نفقة امه  
نفسه وولده الصغير وابنته الكبيرة وعنفقة الاب  
وان كان الاب زنا يجب على نفقة امه او زوجه وولده الصغير  
ولا يجب على نفقة ابنته الكبيرة ولا على نفقة ابيه وامه  
وان كان الاب زنا واجد اب الاب بمنزلة الاب  
عند عدم الاب في نفقة  
الوالدين الخاتمة

وتبعنا ذلك لما يجب النفقة عند اختلاف  
الدينين ذكر في ادب القاضي للحقاف  
وكذا في نفقات الخاتمة

والزوجة

والزوجة من نفقة خزانة القنف وفي القهوري ونفقة الصغير  
واجبة على ابيه وان خالفه في دينه كما يجب نفقة الزوجة على الزوج  
وان خالفته في دينه احكام الصغار للاستدراج حريتان  
وخلا دار الاسلام بامان ولهما ولد لم لا يجب نفقة ما على ولدهما  
وجب على امهم نفقة ابوب الذقنين وكذا نفقة الولد المسم  
على الاب الكافر في نفقة الوالدين وذور الارحام من الخاتمة  
له ابنان موسران مسم وذم في نفقة عليهما وان كان لا يجوز  
بينهما الارث وكذا الولد المسم ابن كافر واخ مسم فالنفقة على الابن  
وكذا الولد ابنة ومعتق فالنفقة على الابنة وان استوبا فبالارث  
في التاسع عشر من كتاب البرازية وان احتاج الاب الى زوجه  
والابن موصر وجب على الابن اعطافه بزوجه او بجارية وبيته  
نفقتهم ما وكسوتهما كما يجب نفقة الاب وكسوته فان كان  
للاب ام ولد لم يزم الاب نفقتهم ايضا وان كان للاب زوجتان  
او اكثر لم يزم الابن الا نفقة واحدة وبغيرها الى الاب وهو  
يؤثر عمرها عليهن من نفقات الحداد في واحدة وكما  
يجب على الابن نفقة ابيه الفقير يجب عليه نفقة خادمه  
امراه كانت او جارية اذا كان الاب محتاجا الى الخادم  
في اصيل فصل نفقة الوالدين من الخاتمة والابن يجب  
على نفقة زوجه ابيه ولا يجب الاب على نفقة زوجه ابنة من  
نفقات البرازية **شطر** ويجب الاب على نفقة امراه  
ابنته الغائب وكذا ما وكذا الام على نفقة الولد ليرجع بها على الاب  
وكذا الابن على نفقة الام ليرجع بها على زوجته وكذا الاخ على نفقة  
اولاد اخيه ليرجع بها على الاب وكذا الابعد اذا غاب الاقرب في اول  
نفقة الاقارب من القنية اذا فرض النفقة على اب الاب لا تقدر  
نفقة خادم الولد ولا خاضعة الا اذا كان صغيرا لا يقدر على الاكل او زنا  
يفترض نفقة خادمه في باب فرض القاضي من نفقة القنية والذخيرة  
رجل غاب فادعت امراه ان في يدي ابيه ودبنة وطالبته  
بالنفقة فمرضا على وجهين افا ان كان الاب منكرا او مقرا فان كان  
منكرا فلا خصومة بينهما اصلا وان كان مقرا فمرضا على قسمين اما  
ان كان الودبنة غير لدا هم والد ثانيا او مالا يصلح في نفقة الزوج  
من طعام او كسوة او كان ذراهم او دنانير او ما يصلح في نفقة الزوج  
ففي القسم الاول لا خصومة بينهما وفي القسم الثاني لهما ان تخاصم  
لكن يرفع الادلح احكام حتى يادعه احكام بالرفع البهال لانه من جنس حقها

يجب الاب على نفقة امراه ابنته الغائب وعلى نفقة  
ولدهما من ولا يجب الاخوة والاعمام على ذلك ان غاب  
وانقطع خبره كذا في نفقات الزمير مخالف  
في القنية فله نفقة به كذا في النفقة

زوجه او اولادها كانت في بيتي زوجة هذا في داره  
ايكن نفقة بغير عود من المع فاره اولاد من الجواب  
عروا ما منه وهذا زيد وجب له نفقة معترف  
ايه راي حاكم ابله الكور اما ما منه  
ياخذ زوجة منكره بغيره بغيره  
انما يرفع الادلح احكام حتى يادعه احكام بالرفع البهال لانه من جنس حقها



وليس للاب ان يدفع البرها بغير احوالكم في باب الودعة فمما وقع  
 احكامه واذا لم يكن للصغير ولا لآله مال فادرككم الام بالاستدانة  
 على الصغير على ترجع عليه بعد البلوغ لا يصح ولا يرجع بنزارة وكذا في  
 نفقات المعسر في نفقات فان كان الفاضى بعد ما فرض لها نفقة  
 الاولاد وادعيا بالاستدانة فاستدانت حتى ثبت لها حق الرجوع  
 على الاب فثبت الاب قبل ان يؤذى البرها بهذه النفقة هل لها  
 ان تادخذ من ماله ان ترك مالا ذكره المختص في نفقاته ليس  
 لها ذلك وذكر في الاصل ان لها ذلك وهو الصحيح لان استدانة  
 المرأة باجر الفاضى وللفاضى ولا ينفق كاملة بمنزلة استدانة الزوج  
 بنفسه واوا استدانة الزوج بنفسه ثم مات لا يسقط عنه الدين كذا  
 هنا هذا الاستدانة باجر الفاضى فاما اذا فرض الفاضى نفقة  
 الاولاد ويكن لم يادعها بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج  
 قبل ان يؤذى ذلك البرها ان تادخذ من ماله ان ترك مالا بالاشاف  
 في الثالث من نفقات الزوجة البرمانية وفي المحاور سئل ابو بكر من صبي  
 كان بين ابوين فرض الفاضى النفقة على الاب فاجتفت النفقة  
 وكانت الام تفتق من مالها قال لها ان تطلب مقدار ما نفقته بعد فرض  
 الفاضى من نفقات الثمار خانية في نفقة دور الارحام ولو قالت  
 الام للفاضى افرض النفقة لهذا الصبي على ابيه ومرت ان استدنين  
 على الاب فان الفاضى يفعل ذلك فاذا ايسر رجعت عليه باستدانة  
 فان لم ترجع حتى مات ليس لها ان تادخذ من تركته هو الصحيح وان  
 انفقت من مالها او من كسبه من الناس لا ترجع على الاب وكذا  
 في نفقة سائر المحارم هكذا ذكر في الاصل وفي ادب الفاضى قال بناء  
 على ان نفقة دور الارحام هل يصير ديناً بالفرض فيه روايتان في رواية لا  
 كما ذكرنا وفي رواية اجماع الصغير نصير ديناً وفي الاب مع الابن اذا اختصا  
 في البسار قال الابن هو غني وليس على نفقته وقال الاب نا مقسر  
 ذكر في المتن ان القول قول الاب لانه منكر والبينة بينة الاب من  
 نفقات اخلاصة في جنس اخر من نفقة دور الارحام وتفسير استدانة  
 ان يقول الفاضى لها استدانة اللحم والخبز والكسوة وكلها والبس لرجعي  
 بمنزلة نفقة الزوج لان يقول استقرض على الزوج لان التوكيل بالاستقرار  
 على الغير لا يصح من نفقة طرائف المعسر وان استدانت هل تخرج  
 باقي استدنين على زوجي او شوي اما اذا صرحت فظاهراً وكذا اذا نوت  
 وان لم تصرح ولم تنول لم يكن استدانة عليه بمراتب في النفقة في شرح  
 قوله ولا يفرق بغيره من النفقة ولو فرض الفاضى النفقة على الاب فلم تستد

هذا كله اذا لم يكن للصغير لها ما واما اذا اكل  
 من ماله فليس لها ان تادخذ  
 سئل من فرض على امرئ نفقة او ولد نفقة  
 وامرء ان استدنين عليه فان الزوج بعد الاستدانة  
 هل لها الرجوع بالنفقة في تركته اجاب نعم  
 لها الرجوع بذلك في تركته سئل اذا تنازل  
 ابنه في النفقة

وقد اتى الامام محمد بن قيس قال بان لم تنزع الام  
 بالاشاف شرح بشرط الادب بالاستدانة وان لم تاد  
 بالاستدانة اتى بان لا ترجع كذا اتى في فاري لها  
 كذا بخط جامع هذه المجموعة

وفي جامع الصغير انها تادخذ من تركته فيكون  
 اقرب

من ان ما ذكره الفاضل  
 قال في الاختيار ذكر التوارث قال ابو بكر ولو فرض الفاضى  
 نفقة للصبي على ابيه وانفقت الام عليه من حالها  
 كان لها ان ترجع على ابيه بالنفقة عليه في وقت  
 المفرض ولا يسقط معنى التوارث بخلاف نفقة زوجي  
 الامم محمد بن قيس في المتن

سئل عن قدر رولده في نفقة نفقته وكسوته قدر معلوما  
 في كل يوم نفقته من شهره ولم يدر ذلك هل لا يطالبه  
 عليه بذلك كونه في مضامير فان امتنع من الدفع يجب  
 اجاب لا يطالبه لها عليه بذلك لسقوط ما عني  
 الزمان حيث لم يادعها بالاستدانة عليه والاشاف  
 ترجع عليه بنظره من قنار وارجع  
 في النفقة

الام وكل الولد مسئلة الناس لا ترجع على الاب بشئ وان حصل له مسئلة  
 الناس نصف الكفاية يسقط نصف النفقة عن الاب ويصح التوارث  
 بالنصف الباقي وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم واكلوا من مسئلة  
 الناس لا يرجعون على الزوي فرضت عليه النفقة بشئ الا المرأة اذا  
 فرضت لها النفقة فاكلت من مال زوجها او من مسئلة الناس كان لها  
 ان ترجع بالمفروض على زوجها من نفقة الاولاد من احوالها ولو انفقت  
 من مالها بعد الفرض او التراضي لها ان ترجع على الزوج لان النفقة  
 صارت ديناً عليه وكذا اذا استدانت على الزوج سواء كانت استدانة  
 باذن الفاضى او بغير اذنه غير ان كانت بغير اذنه الفاضى كانت المطالبة  
 عليه خاصة ولم يكن للغريم ان يطالب الزوج بما استدانت وان كانت  
 باذن الفاضى لها ان تحيل الغريم على الزوج فيطالبه بالدين وهو قايده اذن  
 الفاضى بالاستدانة في فصل في بيان كيفية وجوب النفقة من كتاب  
 نفقة البداية للزوج عليها دين وطلبت النفقة لا يقع المقاضاة  
 بين النفقة بل ارجاء الزوج بخلاف سائر الديون لان دين النفقة  
 امتنع فصار كاختلاف الجنس فاستدانة ما اذا كان احد المحققين  
 جدياً والاخر زيفاً لا يقع التقاض بلا تراض في ادراج الوكالة بالبيع  
 من وكالة البزازية قدرت عمرها الى احكام النفقة فبرهن العثم  
 ان لها اخا موسرا وانكرت برئ العثم من النفقة من العاشر  
 من دعوى البزازية ويقرض على الزوج اذا كان موسرا نفقة خادمها  
 لان عليه ان يقم لها من يصلح طعامها وشربها واما استدانة ذلك  
 كونه موسرا فمذهبه رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح  
 وعنه ايضا انه يفرض لخادمها وان كان معسرا وهو قول محمد بن قيس  
 في نفقات المحاور في شرح قوله وان فرضت في بيت زوجها اذا قال الرجل  
 لامرأته لا انفق علي احد من خدمتك لكن اعطى خادما من خدمي  
 لخدمتك وابنت المرأة لم يكن للزوج ذلك ويجوز الزوج على نفقة خادم  
 واحد من خدم المرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولها خادم  
 يجير على نفقة خادمين لانها محتاجة الى خادمين احدهما للخدمة والاخر  
 للرسالة من نفقات الخسيس والمزينة نفقة العطفة تزوج عبد  
 او حنان او مديرة او امرأة باذن المولى فولدت اولاداً لا يجير على نفقة  
 الاولاد سواء كانت اقدم حرة او امه ولد او مديرة او مكاتبه لان  
 نفقة الولد صلة محضه ولا يسحق الصلة على هؤلاء بخلاف نفقة المرأة  
 لانها عوض من زوجه فخرج على هذا فقال اذا لم يجب على الاب نفقة الاولاد  
 فعلى من يجب فغيرا اذا كانت المرأة مكاتبه نفقة الاولاد عليها بالاولاد



تابع للام في كسبها فكان كالمملوك لها الابرى ان كسبه لها وارث  
اجنبية عليه لها وميراثه لها فيكون نفقة عليه كسبها ميراثا  
اذا كانت المرأة مدبرة او ام ولد فاولاها بمنزلة ميراثها فيكون نفقتهم  
على مولاهما وهو مولد ام الولد والمدبرة وفيما اذا كانت المرأة امه رجل  
نفقة الاولاد على مولد الامه وفيما اذا كانت المرأة حرة فنفقة الاولاد  
على الام ان كان لام مال وان لم يكن لها مال فنفقتهم على من يرثهم الا حرم  
فلا قرب وكذا حرم تزوج امه او مكاتبه او ام ولد او مدبرة فالجواب فيه  
كالجواب في العبد والمكاتب في نفقة الاقارب من  
جميع الفناوير ويباع الفتن في نفقة زوجته وفيه نفقة زوجته  
لان نفقة الاولاد لا تجب عليه سواء كانت الزوجة حرة او امه  
اما اذا كانت حرة فلان الاولاد احراز نجبها وانما لا يستوجب النفقة  
على العبد الا الزوجة وان كانت الزوجة امه فنفقة الاولاد على مولد الامه  
وان كانت نفقة الام على العبد لان الاولاد تتبع للام في الملك لكون نفقة  
الاولاد على المالك لا على الزوج كذا في الولو المجبة وزاد في الكتابي  
للتحكم وشرحه الخبير وشرح الطحاوي والشامل وكذا في المكاتب لا تجب  
نفقة ولده سواء كانت امه حرة او حرة لغيره المعنى واذا كانت  
امه امه المكاتب مكاتبه ولها المولود واحد فنفقة الولد على الام لان الولد  
تابع للام في كسبها ولها ميراثه كسب الولد لها وارث اجنبية عليه لها  
وميراثه لها فكذا نفقة تكون عليه بخلاف ما اذا وطئ المكاتب امه  
فولدت حيث تجب نفقة الولد على المكاتب لانه داخل في كسبها ولها ميراثه  
يكون كسبه له وكذا ارش اجنبية عليه له ولانه جزءه فاذا تبعه في العقد  
كانت نفقته عليه كنفقة نفسه انتهى في نفقة البهائم في الحقيقة  
وفي غاية البيان اذا زوج مدبرته او ام ولد ووجدت التوبة لم يرم  
النفقة على الزوج والا فلا لان النفقة جزاء الاحتباس ولم يوجد لكن  
بهذا في غير المكاتب لان المكاتبه لها النفقة والسكنى وان لم توجد التوبة  
وبه صرح في شرح كتاب النفقات للحققات والفرق بينها وبين الامه  
والمدبرة وام الولد لان المولود لا يملك استخدام المكاتبه فلما احتجاجة التوبة  
المولود بخلافه فان للمولود استخدام من بيان الرواية شرع الوقاية  
في باب نكاح الرقيق قوله ولا نفقة للمعتوق عنها زوجها سواء كانت  
حامل او حائلا الا اذا كانت ام ولد وهي حامل فلها النفقة من جميع احوال  
كزواج الفناوير من نفقات المحار لان نفقة لمعتدة موت مطلقا  
الا اذا كانت ام ولد وهي حامل من نفقة تنوير الابصار وفي  
الكتابي الحاكم لو اعتق ام ولد لانه نفقة لها في عتقه ختم رايه في قوله المالك

اعني هذا

اعني عبد صغير او امه صغيرة سقطت النفقة عن المولود وكان على  
بيت المال بزارية في التاسع عشر من النكاح وتسقط نفقة الزوجة  
ما دونه او ملبوسة في مدة مضت ولم تنصل اليها ما لغيره او نفقته او  
غيبته بالجس او غيره الا اذا سبق فرض قاض بالنفقة مع الاستدانة  
اولا او رضيا انتهى معلوم منها كل شهر او سنة فان ولايته عليه قوى  
من ولايته القاضي عليه فيجب النفقة المفروضة او الرقبة لما مضى  
من زمان الفرض او الرضا ما دام حيا من فان مات احدهما بعد احد  
مدين او طلقها قبل قبض من الزوج شيئا منها ظرف الفصلين  
سقط بالموت او الطلاق المفروض بالقضاء او الرضا من النفقة لانها  
صلته ساقطة باحدهما قبل القبض كالربهة وفي حرة المقتنين ان  
المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح وفيه اشعار بانها لو لم تتعين  
باحدهما تسقط بالطريق الاول كما في المحيط الا اذا استدان باقر قاض  
فانها لا تسقط بالموت والطلاق وفي الخلاصة ان في سقوط المدة  
بالموت روايتان والصحيح انها لا تسقط كما في المحيط من نفقة المدة  
في جواهر الفناوير في النفقة المفروضة تسقط بالموت وهل تسقط بالطلاق  
اختلف المشايخ واختار شيخنا محمد بن ابي النعمان لا تسقط وذكر القاضي ابو علي  
النسفي ان فيه رواية وفرق بعضهم ما بين الطلاق البائن والرجعي  
والغفور الرجعي انها لا تسقط كسبيل لا يخذ الناس ذلك جعله استمراري  
من مخرج الفقهاء في مخرج قوله وتسقط المفروضة من باب النفقات  
واذا مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهره سقطت النفقة  
وكذا اذا ماتت الزوجة لان النفقة صلته الصلابة ينطلي بالموت كالربهة تنطلي  
بالموت قبل القبض وقال الشافعي رحمه الله تعالى نصير دين قبل القبض ولا تسقط  
بالموت لانها عوض عنه وما تسقط بالموت هل تسقط بالطلاق قال  
بعضهم لا وقال بعضهم نعم وهو الاظهر كذا في الفناوير ولو ابرأت زوجها  
من نفقتها في الاوقات المستقبله لم تنفع البراءة لانه لا يبرأ عما سجد  
فلما جاوز ولو فرض القاضي لها نفقة فلم يقبضها حتى انقضت عدتها هل  
تسقط في اختلاف المشايخ ولو فرض القاضي لها نفقة على الزوج وانقضت  
من مالها فلها الرجوع في مال الزوج ما دام حيا من وتسقط بموت احدهما  
الا ان يكون ما انفقته دين باقر القاضي فانه لا يسقط من نفقة المحار  
وفي العيانت المفروضة تسقط بالنشوز هكذا في قضاء الجامع اما المدة  
على اصح الروايتين يجب ان لا تسقط جميع الفناوير في النفقات  
قال وانما ابست المرأة ان يتحول مع زوجها الى منزله او آراء الزوج ان يخرجها الى بلد  
من البلدان فامتنعت من ذلك فلا نفقة لها ان كان قد اعطاها مهرها لانها

سئل عن رجل مات عن ام ولده الحامل على  
النفقة في مال له اجاب لها النفقة في ماله  
في دفعه من قضا ودينه

يعني تور قبل قبض المحظوظ  
من مات وطلق  
مخالفة لما عليه النون واخفى ان خيم بالسقوط  
قابلا بان تسقط النفقة المفروضة وكذا المسوقة  
بالطلاق الرجعي في طلاق الاسوة والوجبة

وفي البراءة الرجعي سقوطها بالطلاق كالموت خصوصا  
قد افنى به الشيخان العبد الميراث والامام ظهير الدين  
المرعشي في كتابه الذخيرة قال وظاهر كلامهم انه لا فرق  
فيه بين الطلاق البائن والرجعي لان فريضة الطلاق  
والكاتب قد عطف البائن على الطلاق وقرئ به الرتبة  
فرض القاضي لها النفقة او صالح معها او مضت  
المدة ولم يعط ومات سقطت لانها ماسة والطلاق  
تسقط بخلاف البقالي ذكره في خلافا بين  
الثاني ومحمد بن شري كذا في مخرج الفقهاء  
في النفقات



لأنها مبطله في هذا المنع وان كان لم يعطها مهرها فابت ان يتجسس الى ما  
 اراد فلهما عليه النفقة لانها محقة في هذا المنع هذا اذا لم يدخل بها الزوج  
 فان دخل بها فله ذلك لجواب في قول ابي حنيفة وفي قولها لا نفقة لها  
 في الوجهين جميعا ويرد على هذه المسئلة قول ابي القاسم الصغار وقد  
 دلت المسئلة من قبل في باب نفقة المرأة في مختصر شرح ادب القاضي  
 المختص وقال ابو القاسم الصغار هذا كان في زمانهم اما في  
 زماننا لا يملك الزوج ان يسافر بها وان اوفى صداقها لا في زمانهم  
 كان الغالب الصلاح من حالهم وفي زماننا ليس كذلك فاذا كانت  
 بين عشيرتها لا يمكن ظلمها وحتى نقلها الى بلدة اخرى ظلمها وهي  
 لا تقدر على الاستغاثة بأحد في باب المطالبة بالمهر في مختصر شرح  
 ادب القاضي ولو كان الزوج ساكنا معها في منزله فتمتعت  
 زوجها عن الدخول عليها كانت ناشرة الا اذا امتعت ليحولها  
 الى منزله او يكره لها منزلا في لا تكون ناشرة ولو كانت مقيمة في  
 منزله ولم تمكنه من الوطن لا تكون ناشرة في باب النفقة من  
 كتاب الحائض واذا سلمت نفسها اليه في منزله فعليه نفقتها و  
 كسوتها وسكنائها مختارات النوازل لان نفقة للصغيرة التي  
 لا تتجمع سواء كانت في بيت الزوج او في بيت الاب فان كانت  
 لا تتصلح للجماع وتصلح للخدمة اختلف المشايخ فيه وهذا بخلاف  
 المملوكة في شرح الطحاوي وفي الفتاوى الصغرى لو كانت بنت  
 تسع سنين تجب ولو كانت بنت خمس سنين لا تجب وفي  
 الست والسبع والثمان اختلف المشايخ فيه من فقهاء الحنابلة  
 المحيط اذا كانت المرأة رتقاء او قرنا او صارت مجنونة او صابها  
 بلاء يمنع الجماع او كبرت حتى لا يمكن وطئها بحكم كبرها كان لها النفقة  
 سواء اصابته هذه العوارض بعد ما انتقلت الى بيت الزوج او  
 قبل ذلك اذا لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق في اوائل  
 نفقات النازح حاشية القاضي اذا جسد الزوج في سجن السلطان  
 ظلميا اختلفوا فيه والمتحاج انهما لا تسحق النفقة من تصاحب  
 القدر في النفقة سئل عن الرجل اذا جسد زوجته يدين عليها  
 هل لها عليه النفقة وهي مجبوسة ام لا اجاب نعم لها النفقة  
 من فتاوى ابن عديم في النفقة ولو اسلمت المرأة وابتى الزوج  
 ان يسلم فلهما النفقة لان الفرقه بالاباء وهو منه بخلاف ما لو اسلم  
 الزوج وابتى هي لا تجب النفقة لان الامتناع جاء من قبلها  
 ولهذا يسقط بهما مهرها كله اذا كانت قبل الدخول من نفقة المهر

سئل عن الشوز واسقاط النفقة والكسوة  
 اجاب هو الزوج عن مهر الزوج لما اؤتم  
 بقدره من مهره  
 وقيد به لانه لو لم تنزل الى بيت زوجها لا تجب  
 النفقة وهو رواية عن ابي حنيفة وفيها بعض  
 الشافعية كونه في ظاهر الرواية تجب النفقة  
 اذا لم يطالب بها الزوج بالانتقال فانها صلت بها  
 اليه معنى كذا في شرح الجمع لابن الملك

لم يكن

ثم ان كان الزوج هو المرتد فلهما كمال المهر ونفقة العدة ايضا ان كان  
 دخل بها ونقصته ان لم يدخل بها في كتاب المشركين من ابن المرحوم  
 ان الفرقه اذا وقعت من قبل الزوج بمباح او محظور تسحق النفقة  
 والسكنى وكذا اذا اقر الزوج ان كتاب امرائه كان فاسدا وكذبته المرأة  
 وفرق بينهما بعد الدخول اما اذا وقعت الفرقه من قبل المرأة فان  
 وقعت بفعل مباح كخباء البلوغ وخباء العتق وعدم الكفاءة كان  
 لها النفقة والسكنى في فتاوى الظهيرية في نفقة المطلقة صالحة  
 على اكثر من النفقة والكسوة ان كان قدر ما يتغابن فيه الناس  
 يصح وان زاندا فالزيادة مردودة ولم تدر نفقة المثل والعاضى  
 اذا فرض النفقة ثم رخص تسقط الزيادة ولا يبطل القضاء وكذا لو  
 فرض لها النفقة لرخص بالافضل من الدراهم فعلا لها ان تطالب  
 الزيادة وفي الاصل صالحت على قدر لا يكفيها لا ترجع ولو علم الزيادة للمنع  
 من نفقات البزارية في التاسع عشر من كتاب ف لو صالحت المرأة  
 زوجها عن نفقة كل شهر على درهم ثم قال الزوج لا يطبق ذلك فهو لازم  
 ولا يلتفت اليه الا اذا تغير سعر الطعام ويعلم ان ما دون ذلك يكفيها  
 وان صالحت المبانة زوجها من سكنها على درهم لا يجوز لان السكنى حق  
 الشرع وهو لا يقدّر على مسقاط حتى الشرع يعوض كان او بغير عوض  
 في الباب الثالث من صلح فقد الفتاوى سئل عن قرير لزوجته في كل  
 يوم قدر معلوما في نفقة نفقتها ورزقت منه بذلك فاذا الرجوع عن ذلك  
 التفرير وان ينفق عليها بقدر الحال والكفاية في فتاوى ابن عديم وادب القضاة  
 وللزوجة ايضا ان ترجع بعد الحكم وتطلب كفايتها من الذي يناسبها  
 بقدر الحال من فتاوى ابن عديم والمرأة اذا لم تستعمل الكسوة التي  
 اعطاها زوجها انه اذا مضى منه الوقت مقدار ما لو استعملها معنا وانخرق  
 الكسوة لها المطالبة بكسوة اخرى من الزوج قيل فصل ما يلزم العذر من  
 اجازات جمع الفتاوى وان فرض لها القاضي الكسوة لسنة اشهر واطلما  
 فضاقت الكسوة او سرقت لا يقضى لها بكسوة اخرى ما لم تغض سنة اشهر  
 وكذا لو لبست الكسوة غير معناد فخرقت قبل الوقت ففقد القاضي  
 لها بكسوة اخرى وان مضت المدة والكسوة فائت ان لم تلبسها في تلك المدة  
 ففقد لها بكسوة اخرى وكذا لو لبست تلك الكسوة ومعهما ثوب اخر فقضى القاضي  
 بكسوة اخرى وان لم تلبس معها ثوبا اخر فمضت المدة والكسوة فائت لا يقضى  
 لها بكسوة اخرى ما لم تخرق تلك الكسوة وكذا النفقة على هذه التفصيل ان ملكت  
 او سرقت او اكملت واسرقت ولم تنق قبل مضى المدة لا يقضى ببقية اخرى  
 وان لم تسرق فلم تنق يقضى ببقية اخرى في باب النفقة من كتاب

واجب ان الفرقه اذا جازت قبل الزوج بفعل مباح  
 او محظور تسحق النفقة والسكنى اما اذا وقعت الفرقه  
 من قبل المرأة او وقعت بفعل مباح كخباء البلوغ  
 وعدم الكفاءة كان لها النفقة وان وقعت بفعل محظور  
 كالردة ومطاعة ابن الزوج لا تجب له النفقة  
 كذا في نفقات مختارات  
 النوازل

سئل عن شخص خلع عليه نفقة لزوجته وكسوة مده  
 معاونة فظالمه عند الحكم فاعترف قاضي به بعض  
 عنها في قبيل قوله فزال ذلك مجرى قوله ام لا يبرئ منه  
 بشده بذلك بعد حجة اجاب يقبل قوله بحسبه  
 في الاعراض عنها ولا يبرئ ولا لا يس  
 ما لم يثبت غناه كذا في فتاوى  
 ابن عديم المطلق

اعطاه



فقال للصغير دين علي أبيه فانفق عليه لا يبرأ فضاء الا اذا اشهر  
تقال شربته لو كثرى لا يقضى ثمنه من دين له على اذ الكدبون لم يقضى  
في الاداء وكذا الواليد من ثوبه او اطلع من خبره واحتسب من دينه  
له عليه في الثامن والعشرين من الفصولين **ث** ترك دفعها  
وطعاما وسمنا بين ورثته وبنهم صغيرا وادارة فلهم كل ذلك  
بينهم ومن كان منهم كبيرا اخذ حصته ولو تولى بعض المال وانفق  
الكبار بعضه على أنفسهم وعلى الصغار فما تولى فهو على كلهم وما انفق  
الكبار ضمنوا حصته الصغار لو انفقوه بلا اقرار القاضي او الوصي ولو باه  
حسبت لهم الى نفقة منكرهم **فو** لو ترك طعاما او ثوبا فاطعمهم  
الكبير الصغير واليه الثوب وليس يومئذ لم يقم الكبير مستحسنا  
بمخلاف انفاق النقد من الحمل الزبور للوصي ان يخلط طعامه بطعام  
وباء كل بالمعروف في السابع والعشرين من الفصولين وفي  
الارامدني والوصي خلط النفقة المفروضة بماله نفسه وان لم ياذن له  
الحاكم وكذا خلط نفقة بعض الابناء ببعض وانفاقا عليها لم يبرأ  
واحدة المتحد مورثهم او تعدد ولكن اذا كان الخلط غير التبريم من وصايا  
فتماثلت قضائية وصي اتفق على الصغيرة من ماله وخبره حتى بلغ فخرج  
ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان اتفق عليه ليرجع عليه من نفقة القيمة  
**اجبار الام على الارضاع** قال القاضي كذا اذا لم يكن للصبي والاب  
مال اجبرت الام على الارضاع وهو الصحيح لانها ذات يسار في اللبن  
قصار هذا قياس ما ذكرنا ان الاب اذا غاب وليس له مال وترك  
امراة وصغيرا ولهما مال فانها تجبر على الانفاق على الصغير ثم يرجع عليه  
بذلك فكذا هنا قال فان طلبت من القاضي ان يفرض لها نفقة الارضاع  
حتى اذا ايسر رجعت عليه فعل ذلك لانها انصفت كما في القنية  
في باب نفقة المتبائن من مختصر شرح ادب القاضي فوله ليس على الام  
ان ترضعه بعينه في الحكم اذا امتنع وان كانت الزوجية قائمة وهو  
مفيد بالقياس الذي سلكه قوله وهذا الذي ذكره بيان الحكم امر عدم اجبر  
بيان الحكم قضاء بمعنى انها اذا امتنعت لا تجبرها القاضي عليه وهو واجب  
عليها وبأنه لا تجبرها القاضي عليه اذا امتنعت لان الكسفي عليه بالكلية  
تكميل نفقه بالاستمتاع في باب النفقة من ابن الرمام قوله ولا تجبر  
انه لترفع اطلقه فشر ما اذا كان الاب لا يجد من ترضعه او كان الولد  
لا يادخذل في غيرها ونفل الزبلي والافان في ظاهر الرواية لانه يتعدى  
بالدين وغيره بالمابجات فلا يؤول الى صياحه ونفل عدم الاجبار  
في هذه الحالة في المجتبى عن البعض ثم قال والامتنع انما تجبر عند الكل استوى

وجزم به في المسدات وفي الحائض وعليه الفتوى وذكر في فتح القدير  
انه لا يوجب لان قصر الرضيع الذي لم يادئس الطعام على الدين والشرا  
سبب لرضعه وموته انتهى وفي الحائض وان لم يكن للاب ولا  
للولا الصغير مال يجبر الام على الارضاع عند الكل انتهى فحل الخلاف عند  
قدرة الاب بالمال وفي غايه البيان معزيا الى النفقة عن اجابة  
القبول عن محمد رحمه الله تعالى فمن استاء جرحه الصبي شره فلما  
انقضى الشر است ان ترضعه والصبي لا يقبل ثري غير ما فلا اجبرها  
ان ترضع من نفقات الزوج وفي طريقتي **ب** قال للقاضي  
يده الدابة ودبعة او لقطعة او هذا الفن اتفق ردونه من مسيرة  
سفر والمالك غائب فمر في بالانفاق لارجع عليه فالقاضي  
يطلب البينة فلو اقامها حكم بالنفقة على الغائب وكذا امرأة  
الغائب فان القاضي يكلفها اقامة البينة على النكاح وعلى ان الزوج  
مال ودبعة عند حاضر فان اقامت فرض لها النفقة في الواحدة  
الحاس من الفصولين ونفقة المبيع على البائع مادام في يده وهو  
الصحيح في باب نفقة المالك من القنية عديت رجلين  
غاب احدهما فانفق الآخر على العبد فهو منطوق من نفقات الزاوية  
في باب النفقة ذكر عن ابيهم في الرجل يطلق امرأته وهو  
غائب فلا يعطيه نفقة استعدي عليه ماله قال القاضي فينفق عليها  
فان لم يملك النفقة حتى انقضت عدتها فلا نفقة لها كما في حال  
قيام النكاح واما اذا فرض القاضي لها نفقة فلم يقبض حتى انقضت  
عدتها لم يذكر في الكتاب انه هل يقاس على الموت حتى تسقط ام لا  
قال الشيخ الامام شمس الدين ابو محمد عبد العزيز بن احمد الحلواني في شرح  
هذا الكتاب فيه كلام يذكر في غير هذا الموضوع في باب نفقة المطلقة  
من مختصر شرح ادب القاضي المعتمدة اذ المخاصم في نفقتها ولم يفرض  
لها القاضي شيئا حتى انقضت عدتها فلا نفقة لها لان النفقة في  
حالة العدة وان كان الزوج غائبا فاستدانت عليه ثم قدم بعد انقضاء  
العدة وقد استدانت على الزوج او لم تستد من نفقة عدتها  
فتبين ان يقبض شيئا من الزوج فان استدانت باقرار القاضي كان  
لها ان يرجع على الزوج بذلك لان استدانة المرأة باقرار القاضي ونفقا  
ولاية كاملة بمنزلة استدانة الزوج بنفقه واما اذا استدانت بغير القاضي  
او لم تستد اصلا هل يرجع بذلك على الزوج ام لا قال شمس الدين الحلواني  
في شرح ادب القاضي فيه كلام قال الشيخ الاجل الامام الشافعي عدي ان  
لا تسقط واشار شمس الدين النخعي الى انه تسقط حيث علم فقالوا لا يجب



في استحقاق هذه النفقة العدة والمحقق بهذا السبب في حكم  
الضلة فلا بد من قيام السبب فكذلك ما هو الصحيح في الشايع  
من نفقات الرجعية ثم المرأة كما تحقق النفقة حال قيام النكاح  
بالحق ذلك حال قيام العدة عن طلاق رجعي فانها تستحق  
بالإتفاق لأن النكاح قائم وان كان العدة عن طلاق باين فعندنا  
تستحق وعند الشافعي لا تستحق وذكر في الكتاب حديث  
أبراهيم وهو يدل على عدمها فانه قال في الرجل يطلق امرأته وهو  
غائب ولم يفصل بين طلاق رجعي وبين طلاق باين واوجب  
النفقة ثم عندنا لا تستحق النفقة ابتداء بل يبقى ما كان واجبا  
حال قيام النكاح حتى ان كل ادعاء لا تستحق النفقة حال قيام النكاح  
لا تستحق في حال العدة كما في العدة عن النكاح الفاسد والناشئة و  
الامة اذا لم يثبتوا المولى بيتا فان لم تطلب المرأة نفقتها في العدة  
حتى انقضت عدتها او ماتت سقط نفقتها لانها من باب الكفاية  
وما كان من باب الكفاية يموت من له الحق بسقط الحق كمن له  
اذا مات قبل ان يادخذه في باب الرجل يوجب عن امرأته  
من مختصر شرح ادب القاضي وذكر عن الصفاك انه قال اذا خرجت  
المطالبة في عدتها فلا سكنى لها ولا نفقة لان العدة ما دامت باقية  
كان النكاح باقيا من ولو نشزت في حال قيام النكاح من كل وجه  
لم يكن لها النفقة والسكنى فكذلك اذا نشزت حال قيام النكاح  
من وجه في المحل الزبور في باب نفقة المرأة **شرح** صاحت للعدة  
من نفقة العدة كل شهر بثلاث دينار ومضت مدة ولم يؤذ البيرها ذلك  
لا يسقط البدر ولا فرق بين ان يكون صالحا وبين ان يكون الفرض حكم  
حكم لاحكام ولو خرجت بعد الفرض من البيت الذي وقعت فيه الفرض  
بغير رضاه لا يسقط قدر المدة التي غابت في باب فرض القاضي النفقة **عقوبة**  
**ق**ا رجل صالح امرأته المطالبة منه نفقتها على دراهم معلومة على ان  
لا يزيد عليها عليه ما حتى تنقضي عدتها وعدتها بالاشهر جاز ذلك وان كانت  
عدتها بالحيض لم يجز لان الحيض غير معلوم قد تحيض ثلاث حيض في شهرين  
وقد لا تحيض في عشرة اشهر في الثالث من صالح نفقة الفتاوى ولو ان المرأة  
طالت بها العدة فلها النفقة والسكنى وكذلك اذا ارتفع جيفتها بعد  
اجل او بعد راحة فلها النفقة والسكنى وان ائتم ذلك الى عشرة سنين  
عالم تدخل في حد الاباس وتنقضي العدة بالاشهر بعد ذلك من نفقة  
شرح الطحاوي وان طالت العدة بارتفاع الحيض كان لها النفقة  
الى ان تنقضي سنة وتنقضي عدتها بالاشهر وان انكرت المرأة انقضاء العدة

المعدة اذا لم تنقضي العدة لم يكن زمانا  
ويخرج زمانا لا تستحق النفقة لانها ناشئة  
سنة في الحائض نفقة العدة

سكنى المطالبة اذا ادعت انها حامل من المطلق وذكر الطحاوي  
اجل من قبل فلولها ولها النفقة ثم يحتاج الى قايمة  
او مضى مدة بغيرها اجلا اجاب القول قولها  
ونسخ النفقة ولا يحتاج في ذلك الى قايمة ولا كد  
بغيرها اجلا ويحقق عليها الى انقضاء العدة سن  
فتاوى ابن عديم

بالحيف

بالحيض كان القول قولها مع البين فان اقام الزوج البينة على اقرارها  
بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت  
انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فان مضت  
سنتان ولم تلد وقال كنت اظن اني حامل ولم احض الى هذه المدة و  
طلبت النفقة كان لها النفقة وتقدر في ذلك لان هذا ما يتنبه  
فكان لها النفقة الى ان تنقضي عدتها بالحيض او تنقضي سنة فتنقضي  
عدتها بالاشهر في فصل نفقة المعتدة من الحائض واذا ادعت  
حبل الاتق عليها ما بينها وبين سنتين منذ طلقها فان  
قالت كنت اظن اني حامل ولم احض وانا ممتدة الطهر الى هذه الغاية  
واظن ان هذا الذي في رجب وانا آريد النفقة حتى تنقضي عدتي و  
قال الزوج وقد ادعت الحبل واكثره سنتان فالقاضي لا يلتفت  
الى قوله ولا يرضى بالنفقة ما لم تنقضي العدة اما بثلاث حيض او بدورها  
حد الاباس ومضى ثلاثة اشهر بعده وان حاضت في هذه الثلاثة  
استقبلت العدة بالحيض والنفقة واجبة لها في جميع ذلك ما لم تحكم  
بالنقض العدة وهكذا في أحكامه وقد وقعت حادثة في زماننا  
هي ان امرأة ادعت الحبل ولم يصدر عنها نفقة على انها لم تكن  
حاملة ردت ما اخذته ولا يحق ان شرط باطل من نفقة بحر راي  
في شرح قوله وللمعدة الطلاق لاشترط مدة مات احد هما  
فيلها عند ابي حنيفة وابي يوسف رخصها الله تعالى وقال محمد بن  
الحسن بن علي بن نفقة ما مضى وما بقي للزوج فتره وقال في الحنفية وشرح  
الاسيحاقي الصحيح قولها في باب النفقة من شرح النفاية لفظا وبها  
ولو اعطاهما الزوج النفقة ثم طلقها لم يكن لانه يستر ما اعطى عند  
ابي حنيفة وعليه جمهور من نفقة النازلة طائفة مخصوصا وكذا  
في الولو الحنيفة سئل عن رجل اتفق على معتدة الغير ليتزوج بها  
فبعد المدة تزوجت بغيره هل له الرجوع بالنفقة ام لا **اجاب**  
نعم له الرجوع عليها بذلك ان دفع اليها الدراهم لتنفقها على نفسها  
من فتاوى ابن عديم في النفقة هذا اذا دفع اليها الدراهم لتنفق  
اما اذا اكلت معه فانه لا يرجع عليها بشئ ظهير الدين تفتا عن طه  
وكذا في العشرين من الفصولين قال شهاب الدين في المأخوذة  
انها اخذت من الرضا عيودا وخل بها واتفق عليها سنين ففرق بينهما  
هل يرجع عليها بالنفقات **اجاب** ان اخذت النفقة بفرض القاضي  
نعم وان اتفق عليها مسامحة لا والمصلحة في ادب القاضي  
في باب نفقة امرأة شهرها بالاشهر وان انكرت المرأة انقضاء العدة

ادعت المطالبة امدة والعدة وعدم انقضاء العدة  
هذه فت ولها النفقة لانه الاصل بقاؤها الا اذا ادعت  
الحبل فان لها النفقة الى سنتين فان مضت ثم  
سنتين ان لا حبل فلا رجوع عليها كما في فتح القدير كذا  
في القاعدية الثالثة من الاشياء

وان حمل النفقة للاجنبية لغير وجهات قبل  
ان يترجها فلا يسترها انفا كذا  
في باب النفقة من فتاوى ابن عديم



**كتاب العتاق** الاول في اللفظ الذي يقع به العتق قال لعبد  
اولا من قد اعنتك الله يعتق وان لم ينو ذلك في باب الثاني من  
وشرط النية وقال محمد المختار هو الاول في الاول من عتاق فتاوى  
الكبرى للحامى ولو قال لعبد س في بلاد الله حيث شئت ونوى  
العتق لا يعتق من عتاق قبض كركى وكذا في المنية قال كل مملوك  
لى قد يم ذبح او كتب ذلك في وصية عتق منهم من مضى له حال واكثر  
كشف في تفسير قوله تعالى كالعجوة القديمة ولو بعث غلام  
الى بلده وقال له اذا استقبلك احد فقل انا حر فاستقبله رجل وقال  
العبد انا حر ان كان المولى قال له حين بعثه سميتك خرا فاذا  
استقبلك احد فقل انا حر فقال العبد لمن استقبله انا حر لا يعتق  
وان لم يمن المولى قال له سميتك خرا وانما قال له اذا استقبلك احد  
فقل انا حر فقال العبد لمن استقبله انا حر يعتق قضاء وما لم يقل  
العبد انا حر لا يعتق كما لو قال لعبد قل انا حر لا يعتق ما لم يقل انا حر ولو قال  
لغيره قل اعلمي انك حر او قال انه حر عتق لك قال ولو قال للمامور قل  
اعلمي انك حر لا يعتق ما لم يقل المامور ذلك في الفصل الاول من كتاب العتاق  
رجل قال لغيره اليس هذا حر او اشار الى عبد نفسه عتق في القضاء رجل  
قال عبيدى احرار وهم عشرة عتق عبيده وان كانوا ماشية  
من الحمل الزبور ولو قال اسم عبيدى حر ثم دعاه يا حر لا يعتق  
ولو دعاه بالفارسية يا احرار يعتق لانه دعاه بغير اسمه وكذا لو سماه  
بالفارسية احرار ثم دعاه يا حر يعتق من عتاق الخاتبة رجل قال  
كل ما لى حر وله عبد فقال لم انو العتق لا يعتق عبده في فصل فيما لا يقع  
به العتق من الخاتبة ولو قال كل عبد في الدنيا حر وله عبد او قال  
كل عبيد اهل بغداد احرار وهو اهل بغداد ولم ينو عبده قال محمد  
يعتق عبده وقال ابو يوسف لا يعتق وعلبة الفتوى من عتاق  
نصيح القدورى وكذا في مختارات النوازل والنجيس انت حر  
من العمل يعتق بلا نية وان نوى احرية عملا دين لا قضاء من  
اعتاق البرازية ولو قال لست لى بامنة او قال لاحق لى عليك  
لا تعتق وان نوى قبل فصل التعليق من الخاتبة لو قال  
لعبد انت غير مملوك لا يعتق لكن ليس له ان يترعبه بعد ذلك  
فان مات لا يرث بالولاء فان قال للمملوك بعد ذلك انا مملوك له  
فصدقه كان مملوكا له وكذا لو قال ليس هذا عبيدى لا يعتق ولو قال  
لعبد هلكت سبيلك واراد به العتق عتق ولو قال وهبت لك  
رفيتك فقال هو لا قبل عتق من عتاق قبض كركى

سئل عن قال لعبد اعنتك ولم يعصمك  
عتاقا هل يعتق بذلك قال نعم يعتق بذلك  
لم يعصم العتق كذا في فتاوى النجاشي  
قال رجل في وصية اعنتوا عبيدى الذين هم قديم  
العامة نكلوا في قديم قال اكثرهم قديم العتقة  
من صيغة سنة واخذوا ذلك من قوله تعالى  
حتى عاد كالعجوة القديمة فاجب في فصل  
فيما لا يقع اذ لم ينو من كتاب العتاق

ولو قال لعبد عتقتك على واجب لا يعتق من المحيط البرماني  
في اوائل الثاني من العتاق ولو قال لعبد او امنه انا عبدك  
عتق اذ انوى من عتاق القنية سئل عن قال لعبد باسمة  
هل يعتق بذلك ام لا اجاب لا يعتق بذلك سواء نوى العتق او لا  
من فتاوى النجاشي من العتاق اعنت عبد احرى بغيره حتى يموت  
وتجاف عليه جارا وان كان لا يبرح لا يجوز في العتق في الامان  
من خاتمة الفتاوى واذا اخذ العبد مولاه في مكان خال وقال اني عتقت  
والا فقتلك فاعتقه مخافة القتل عتق وسعى في قيمته كمولاه  
واذا قال لعبد انت لله عتق عند ابيه يوسف وعند الجنيبة لا يعتق  
من عتاق قبض كركى رجل اعنت حارية انسان فاجاز المولى عتاقه  
بعد ما ولدت لا يعتق الولد من اوائل عتاق الخاتبة فيما يقع به العتق  
المحيط وفي نوادر بشر عن ابيه يوسف رجل اعنت امته ثم اختصا عند  
القاضي وفي حجرهما ولد وفي يوم كسب الكسبة وقال المولى اعنتك  
بعد الولادة والكسب وقال المرأة لا بل اعنتني قبل الولادة والكسب  
فالقول قول المرأة ولو كان الكسب في يوم المولى فالقول قول المولى هذا  
قول ابيه جنيبة ومحمد في التاسع من عتاق الشا نازانية وفي الخاتبة  
من الدعوى في مسألة اعنتها لو كان الولد في ايديهما فذلك يكون  
القول قولها لانها تدعى الولادة في اقرب الاوقات وفي حربة الولد  
ولو اقاما البيعة فبيعتها ولو كان بيعة المولى قامت على نفى العتق  
وبيعتها قامت على اثبات احرية وكذا في الكتاب واما الكسب  
فالقول قول المولى لانها تصادقا على رقب الولد وذكر في المستقى عن محمد  
انه قال ان كان الولد يعتق عن نفسه يرجع اليه ويكون القول للمولاه لا للقول  
لمن هو فيه منها انتهى في عتاق البحر في شرح قوله والولد يتبع الام  
رجل اعنت عبده وله مال فله مولاه الا ان يابو ابي العبد اي يوبى  
قبيل فصل فيما لا يقع به العتق اذ لم ينو من الخاتبة  
**الثاني في التعليق** ولو قال كل مملوك لى حر ان دخلت  
الدار او قدم الشرط فقال ان دخلت الدار فكل مملوك املكه يومئذ  
خروج فهو على ما كان في ملكه وقت المقابلة ويعتق عند وجود الشرط  
ولو قال فقلت كذا فكل مملوك املكه يومئذ فهو حر على ما كان  
في ملكه عند وجود الشرط ولو قال كل مملوك اشتر به فهو حر ان كلمت  
فلانا فهو على ما يشتر به قبل الكلام ولو قال ان كلمت فلانا فكل مملوك  
اشتر به فهو حر فهذا على ما يشتر به بعد الكلام ولو قال كل مملوك اشتر به  
اذ كلمت فلانا فهو حر فهذا على ما يشتر به بعد الكلام ولو قال كل جارية

ومثله في اوائل الفصل الاول من كتاب الخاتبة وقال  
ان يعتق لانه المولى في بيعة كره في العتق  
والكره يرجع الى الكره  
وكذا في مكان النجاشي فقال المولى المعتقة ولدت  
قبل العتق وهو رقيق وقال رجل ولدت بعد العتق  
وهو حر حكم فيه احرار وان كان المولى حرا بها  
فالقول قولها وان كان في يوم المولى فالقول قوله  
بخلاف النجاشي  
وكذا في النجاشي



اشترى بها قهرى حرة الى سنة فاشترى جارية قال محمد لا يتم حتى يتم السنة  
 في التعليق والاضافة من عتاق الخاتبة **واما التعليق** بالمال  
 او بسببه موهبة ومعنى فتحو ان يقول لعبد لا يملكه ان ملكتك فانت  
 حرة او اشترى بك فانت حرة فانه صحيح عندنا حتى لو ملكه او اشتراه  
 بعق وان لم يكن الملك موجودا وقت التعليق وقال الشافعي رحمه الله  
 لا يصح ولا يعق وقال بنو عمر بن الخطاب يصح التعليق بالملك ولا يصح  
 بسبب الملك وهو الشراء **بدايع في كتاب العتاق في فصل**  
**واما شرط الكرم** رجل قال لغیره جاريته هذه لك علي ان يعق  
 عني عبدك فلانا فقبل فلانا ذلك وقبض جاريته لم يكن اجاريته ملكا  
 له حتى يعق العبد عن الآخر لانه ملك اجاريته بازاء تملك العبد  
 في ضمن الاعتاق والتملك اذا كان في ضمن الفعل لا يتم الا بغير  
 ذلك الفعل وما لم يوجد تملك العبد لا يتم تملك الجارية في  
**فصل الاعتاق عن الخبر من الخاتبة** **هم** قالت لولاها ان اعتقني  
 خدمتك ما دمت حيا وادفع لك ثمنى فاعتقها بهذا الشرط  
 ونكرته عنفت ولزمها ان تسمى في قيمتها في الالفاظ التي يقع  
 بها العتق من القنية **بط** اعتقك علي ان تخدم فلانة عتق  
 وعليه قيمته لجره اليه البذل قلت عمن قال لعبد اعتقك بشرط  
 ان تخدمني الى ان اموت فاجبت انه عتق وعليه قيمته لما امر  
 من المملوك **ومن اعتق امته علي ان يتزوجها فقبلت اجاريته**  
 عتقت ثم ان آتت ان تتزوجها فقبلها السعاية وفي ام الولد  
 في هذه المسئلة اختلاف في هذه السعاية مختار است النوازل  
 في كتاب العتاق رجل اعتق امه ولده علي ان تزوج به  
 فقبلت فآتت ان تتزوجها فلاقى عليها من السعاية في قبائل  
 قول **بجنيمة** لان رقبته باغير متقومة **بجنيمة** في العتق بعوض  
 وكذا في واقعات الحسامية قال لكانت ان كنت عبدى  
 فانت حرة لا يعق لانه ليس بعبد له مطلقا في التعليق والاضافة  
 من عتاق الخاتبة وفي مجموع النوازل قال لعبد انت حرة بعد موتى  
 ان لم تشرب الخمر فاقام شهر الخمر تشرب الخمر قبل ان يموت بطل عتقه  
 وان رفع الامر الى القاضي بعد موت المولى قبل ان يشرب الخمر وامضى  
 فيه العتق ثم تشرب الخمر بعد ذلك لم يرد في الرق ولو قال لعبد  
 انت حرة علي ان لا تشرب الخمر فهو حرة تشرب الخمر او لم تشرب في الثالثة  
 من عتاق الشافعية **اذا قال المولى لعبد ان آتت الى الفأ**  
 فانت حرة فجاء العبد بالمال وخلق بينه وبين المال بحرية المولى على القبول

وليس معناه

وليس معناه الا كراهه بالتبذير وانما معناه ان العبد اذا احضر المال  
 بحيث يتمكن المولى من قبضه وخلق بينه وبين المال ينقل المولى قابلا  
 ويحكم يعق العبد وهذا استحسان اخذ به علماء ونا الثلثة يجب ان يعلم  
 ان هذا التصرف بين ابتداء وبين قلب كتابه عند الاداء احسا  
 بين ابتداء فلان صورت صورة اليقين لان اليقين ذكر شرط  
 وجزاء وهذا التصرف بهذه المشابة واذا كانت معني عند  
 الاداء لان معني الكتابة ان يعق العبد بما له يؤديه الى  
 المولى وقد وجد هذا عند الاداء فوثرنا على الشبه بين حفظها  
 فجعلناه يمينا ابتداء عملا بالصورة فقلنا بانه يتم بالمولى وحده  
 ولا يحتمل الفسخ ولا يمنع جواز البيع ولا بصيرة العبد احق بالسبابة  
 للمال حتى كان للمولى ان يله خذه منه بغير رضاه وجعلناه كتابه  
 معني عند الاداء فقلنا اذا ادى العبد المال بحرية المولى على القبول كما  
 في فصل الكتابه وهذا لان المولى رضى بالعتق عند وصول العوض  
 اليه والعبد ما يعنى في كتاب المال الا ليصل الى العتق فلو  
 لم يجبر المولى على القبول على نفسه الذي قلنا يتقرر به العبد ولو اجبر  
 المولى على القبول لا يتقرر وبهذا الطريق اجبر المولى على القبول في الكتابه  
 واذا اجبر المولى على القبول صار القبول موجودا تقديرا واعتبارا فيتحقق  
 الشرط وهو الاداء الى المال في الثالث من عتاق المخطوط  
**الثالث في العتق بدعوى النسب** ولا عتق في النكاح  
 الا في الفصليين يا حرة يا مولاى يا مولاى ذكره في المنقنى  
 هذا عني او خالى يعق هذا اخي او اخنى لا والاصح ان يعق  
 في الكل رواه الحسن عن الامام حريه او ابل عتاق البزازية  
 والاصح انه اذا وصف العبد بصفة من يعق عليه اذا ملكه فانه  
 يعق عليه الا في قوله هذا اخي او اخنى من عتاق بجزايق في  
 شرح قوله وهذا ابني الخ رجل قال لعبد يا بني لا يعق ولو  
 قال يا بني يعق ولو قال هذا اخي لا يعق وروى الحسن عن بجنيمة  
 انه يعق من او ابل عتاق طهريه مخلصا رجل قال لعبد  
 هذا ابني او قال لجاريته هذه ابنتي ان كان المالك يصلح ولدا له  
 وهو مجهول النسب ثبت نسبه ويعق العبد سواء كان العبد  
 اجماليا جليا او موكودا وان كان العبد يصلح ولدا له لكنه معروف  
 النسب يعق في قوله لا ولا يثبت النسب والكتاب العبد لا يصلح  
 ولدا له لا يثبت النسب ويعق العبد في قول **بجنيمة** وقال صاحباه  
 لا يعق ولو قال لعبد هذه ابنتي او قال لجاريته هذا ابني ذكره في النوازل

ولو قال هذا عني ذكره بعض الروايات انه  
 يعق والاصح انه لا يعق في  
 العتق بدعوى النسب  
 في الخاتبة  
 مثل من شخص قال لعبد يا بني ذكره النوازل  
 انه يعق وروى الحسن عن بجنيمة  
 انه لا يعق وهو الصواب  
 عتاق المخطوط



انه لا يعتق واختلف المشايخ فيه قال بعضهم المذكور في الكتاب  
قولهم اما قول الجنيبة يعتق ومنهم من قال لا يعتق عند الكل  
ولو قال عليه وجه السند يا بني لا يعتق وقال الحسن عن الجنيبة انه  
يعتق والصحيح هو الاول ولو قال لعبده يا بني او قال لأمته يا بني  
لا يعتق وأن نوى كما لو قال يا ابن يا ابنة ولم يصف اليفه فاشه  
لا يعتق وأن نوى ولو قال لعبده هذا ابني او قال لجارية هذه امي  
ومثلهما تملكه عتق فان لم يكن ابوان معروفا وصدا فانه يثبت به  
سنة ما والا فلا وقال بعض مشايخنا في دعوة البتوة ايضا لا يثبت  
النسب الا بتدبير الخلام والصحيح انه لا يثبت بتدبيره ولو قال  
لعبد هذا اخي لا يعتق وروى الحسن عن الجنيبة رحمه الله تعالى انه يعتق  
ولو قال هذا اخي لابي او قال اخي لامي يعتق في فصل في العتق  
برعور النسب في الخاتبة م وفي الخاتبة ولو قال انت علي مثل ولدي  
لم يعتق اذا لم يولد العتق في الثاني من عتاق النازخانية  
قال لعبد انت ولدي الاكبر يعتق قضاء قال أي يحجب به لا يعتق  
من عتاق منية للعتق مملوك صغير يقول لمولاه يا ابا لم يعتق  
كما ذكره الصغرى في الثاني في العتاق **المربع في عتق البعض**  
ولو اعتق شريك حظه اعتق الآخر ادرج فروع العتق في التدبير  
في الكتاب فيه فان للشريك التساكن ان يتصرف فيه بهذه التقديرات  
او استسعاها او ضمن المعتق موسرا ام حال كونه المعتق موسرا فحظه  
حظه لا حصرا والولاء كرهما ان اعتق او استسعى والمعتق ان ضمنه  
ورجعه على العبد وقال له ضمانه غنيا والسعاية فقر فقط  
والولاء للمعتق اصلاح امساج معتق البعض كالمكاتب  
الا في ثلث الاولى اذا عجز لا يرد الى الرق والثانية اذا جمع بينه  
وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى القن بخلاف المكاتب  
اذا جمع والثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء لم تجب القصاص  
بخلاف المكاتب اذا قتل من غير وفاء فان القصاص واجب  
ذكره الزيلعي في اجابات والثانية في سراج الوهاج والاولى  
في المنون استباه في كتاب العتاق وفي الاصل انه اذا  
اختار النضمين لم يكن له اختيار السعاية ولو اختار السعاية  
لم يكن له اختيار النضمين نازخانية وكذا في البر فرشرح قوله  
وان اعتق نصيب الخ ولو امتنع العبد في السعاية بواجب  
جبرا في عتق البعض من جبر الرقيق روى عن ابي يوسف  
انه المعتق اذا كان معسرا فوجب السعاية فلم يسع فهو بمنزلة العبد

كذا في واقعات السائية

الان يعقنيه

الان يعقنيه والحكم في حقه كذا حاله ان كان من يعمل بيده او له عمل  
معروف ان يواجر من رجل ويؤخذ اجره فيعتق به دينة فشرها  
كذلك واذا كان العبد صغيرا والمعتق موسرا فاراد الاخران بوجهه  
والغلام يجعل ورجعي بذلك جاز عليه وكان الاجر الذي لم يعتق  
قضاء من حظه في الخامس من عتاق النازخانية ومن جملة  
ذلك اذا مات العبد قبل ان يجنار الساكن شيئا والمعتق موسر  
واراد نضمين المعتق فله ذلك في المشهور عن الجنيبة وروى  
عن الجنيبة في غير رواية الاصول انه ليس له ذلك وجه تلك الرواية  
ان النضمين ان يصير نصيب الساكن مملوكا للمعتق بالتضامن  
والحب لا يجمل للتمليك والتملك وجه المشهور ان وجوب الضمان  
بالاعتاق لان الفاديه تحقق وقت الاعتاق كان تحال للتملك  
فلا يمنع الضمان بسبب الموت كما في العبد المخصوص وذكر في الكتاب  
في شرحه اذا مات العبد وترك شيئا اكتسبه بعد العتق فلا ساكن  
تضمين المعتق بلا خلاف وماله ان ياءخذ السعاية من كسب  
العبد اختلف المشايخ فيه منهم من قال له ذلك والبعض ما احاكم  
ابو نصر وعامة المشايخ على انه ليس له ذلك واليه اشار محمد رحمه الله تعالى  
في الاصل هذا اذا مات العبد قبل ان يجنار الساكن شيئا والمعتق  
موسرا فاما اذا كان المعتق موسرا وبات في المسئلة بحالها فلا تكت  
ان ياءخذ السعاية من كسب العبد ان ترك العبد كسبا  
اكتسبه بعد العتق بلا خلاف وان لم يترك العبد كسبا اكتسبه بعد  
العتق بقيت السعاية دينا على العبد الى ان يظهر ماله او يبرأه  
الساكن وان كان العبد قد ترك مالا اكتسبه بعضه قبل العتق  
وبعضه بعد العتق فما اكتسب قبل العتق فهو بين المولى وبين  
الكسب بعد العتق فهو للعبد وان كان لا يعلم اكتسبه فهو بمنزلة  
ماله اكتسب بعد العتق لان الكسب حادث في حال كونه على قرب  
ما ظهر في الخامس من عتاق المصيط اليه ماله واذا مات المعتق  
والعتق في صحتنه يؤخذ القمان من ماله وان كان العتق في حرمته  
فقد بها لا يجب شيء على ورثته في ماله وعن محمد رحمه الله تعالى يستوفى  
من ماله وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله تعالى واذا مات الساكن  
فلورثته ان يجنار والاعتاق والضمان او السعاية لانهم قايئون  
مقام مورثهم فان اختار بعض العتق وبعضهم الضمان فله ذلك  
وروى الحسن عن الجنيبة رحمه الله تعالى ليس لهم الا الاجتماع على احدهما  
لان المستسعى بمنزلة المكاتب عنده ولو كانت عبدا ثم مات ليس لورثته

وكذا يسقط بالموت ضمان الاعتاق  
كذا في فصل الجنيبة في قضاء الدائنة

المريض اذا اعتق في مرضه مائة عبدا مشركا  
لا تجب عليه الضمان بعد الجنيبة  
كذا في غاية البيان



الاجتماع على الاعناق او الضمان وكما لو كان المورث هيا ليس له الا اختيار  
احد ما فلهذا ورثته وجه ظاهر الرواية ان ملك كل واحد من الورثة  
متميز عن ملك الآخر فتعين احدهم لا يلزم الباقيين لانه اذا تفرق  
الملك صار كعبد بين جماعة اعتق احدهم بضيبي وصار كالعاصب  
وعاصب العاصب ليس للمالك ان يقتل كل واحد بعينه ولو مات  
كان لورثته ذلك فكذا هذا في باب عتق المملوك بين الشراك من  
الحيط الخسر وتعتبر القيمة في الضمان والتسوية يوم الاعناق  
لانه السبب كما في العصب وكذا حال المعتق في اليسار والاعصار  
حتى لو كان موسرا ما اعتق بضمين ولم يسقط بالعسر الطاري وان  
كان معسرا في فالتعق ليس بسبب للضمان فلا يجب من بعد في باب  
عتق بعض العبد من الكافة ثم اعتبر بيسار التيسير وهو ان يملك  
من المال قدر قيمة نصيب الآخر لا يسار الغني لان به يعتدل النظر  
من الجانبين بتحقيق ما قصد المعتق من التوبة وايضا لبرحق  
الساكن اليه في باب العتق يعتق بعينه من الهداية والرواية  
عن محمد انه اذا كان المعتق مالكا مقدرا قيمة نصيب الساكن في المال  
سور عليه وفوت يومه فهو موسر وعليه قامة المشايخ وهو الصحيح  
ويتعتبر قيمة العبد يوم الاعناق في الخامس من عتاق التاخرانية  
**الخامس في عتق المريض والورثة** قال ان ميت من مرضي فانت  
حر فقتل لا يعتق ولو قال ان ميت في مرضي يعتق كذا **فقط** في كتاب  
العتق من الرابع والعشرين من الفصول جمع مريض حر فقتل ورثته به  
الورثة قبل موته فالتقن لا يسمى في شيء كانه في مرضه ولا مال خافه  
بقبض بدل الكتابة جاز من الثلث ويسعى من ثلثي قيمته بخلاف  
ما باعه من اجنبي ثم اقر بقبض منه حيث يصح من كل ماله كذا **ص**  
وفي ج مثله الا انه قال في البيع لو اقر بقبض ثمنه صدق لو ادين عليه  
وباء في جنسه في بيع المريض واقراره منه المحل المزبور رجل مات  
وترك عبدا وعليه دين محيط برقبته فاعتقه الوارث لا ينفذ  
فان بيع في الدين يبطل عتقه وان ابراء الغرماء الميت من الدين او تبرع  
اجنبي بفضاء دينه ينفذ عتقه من عتاق **خاتمة الفقه** لا يثبت  
ولو مات ويترك عبدا قيمة الف درهم ولا يدرى ان الميت عليه دين  
ام لا فاعتق الوارث العبد ثم ثبت الف درهم دين على الميت  
فان العبد يرد رقبته في الثلثين من دعوى التاخرانية  
**السادس في التدبير** التدبير اشبات العتق عن دبر عنه وانه  
عتق معلق بمطلق الموت ولو علق عتقه بموت بصفة نحو ان يقول

ولو مات الساكن قبل ان يختار شيئا فلورثته  
في اختيار ما كان له انهم قالون مقادير مائة  
تورث اختيار بل العتق انما هو بصفة الموت  
فثبت في الورثة من عتاق  
ابن الدمام

وقول محمد صحيح وفي شرح الهداية وقول محمد  
هو ظاهر الرواية كذا في صحيح القدر

الوارث اذا اعتق عبدا لم يملكه من الدين الميت فعلى العبد ان يرضى  
في قيمة الغرماء لانه قد اقره بانه عتقه وقد كان حق الغرماء بعتقه  
فيسعى الحق في الوفاء كما لو كان الدين ظاهرا فاعتقه الوارث  
وهو معسر كذا في حيط الجسر في باب بيعه  
ابن ابراهيم

ان ميت من مرضي كذا او من سفر كذا او حتم اليه معنى كذا ان يوجد  
فليس بمديون ومعناه انه يجوز بيعه ولا يثبت احكام التدبير فيه ولكنه  
ان مات كما قال عتق منه التجريد للكرمان في باب التدبير من الورثة  
والمقتد كما اذا قال ان ميت من مرضي هذا او سفرى هذا فانت حر  
وكذلك ان قتلت فانت حر او ان اغرت فانت حر واما اذا مات  
من غير ذلك الوجه لا يعتق واما اذا مات منه يعتق في اخر جزء  
من اجزاء حيوته في اول التدبير من غاية البيان وفي القدر  
قال ان ميت من مرضي هذا او سفرى هذا فانت حر فليس بمديون وكذا  
بيعه فان مات المولى على الصفة التي ذكرناها عتق كما عتق المديون  
في شرحه بعنه من الثلث من تدبير نقد الفتاوى قوله ومن  
المقتد اي ومن التدبير المقتد ان يقول ان ميت الى سنة او الى عشرة  
سنين فانت حر فان مات قبل السنة عتق مديونا او العشرة وان  
مات المولى بعد السنة والعشرة لا يعتق ومقتضى الوجه كونه لو مات  
في راس السنة يعتق لان الغاية لولا ما تناول الكلام ما بعد ما  
لانه يتخير عتقه فيصير حرا بعد السنة والعشر فتكونه لا يسقط من  
تدبير ابن مهيام ان رجل قال لعبده انت حر ان مت الى ما في  
سنة ثم باعه جاز ببيعه لانه مديون مقتد لانه يفتقر ان لا يموت  
الى ما في سنة في باب التدبير من التجنس والمزير **حكم**  
ولو قال انت حر قبل موته بشهر فليس بمديون وان كان يعتق  
بعد موته وجوز بيعه اقامه ايجته فظاهر لانه اضاف العتق  
الى وقت وهو شهر قبل موته وانه لا يمنع البيع وعندهما ليس  
بمديون مطلق فجاز ببيعه ثم اذا مضى شهر قبل لا يجوز بيعه لانه صار  
مديونا مطلقا واكثر المشايخ على انه يجوز بيعه وهو الصحيح **نسط**  
ثم اذا مات المولى بعد شهر فعتق ابيه جنته ومن تابعه يستند  
عتقه الى ذلك الوقت فيعتبر حاله فيه فان كان صحيحا في ذلك  
الوقت يعتق من جميع المال والا فمن الثلث وعندهما يعتق من  
ثلث ماله غير مستند وعند الشافعي اذا مضى شهر بعد التبعين  
عتق في الحال ولو مات المولى قبل مضى الشهر لا يعتق بالاجماع  
من تدبير الزمدي رجل مريض قال لعبده انت حر قبل موتي بشهر  
ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعتق من ثلث ماله وقال بعضهم يعتق  
من جميع المال وهو الصحيح ولو قال انت حر بعد موته بشهر فانت  
بعده لا يعتق بالموت لعدم اهلية المولى للاعتاق من تدبير نقد الفتاوى  
ولو قال انت حر قبل موته يوم لم يكن تدبيره فاذا مات السيد استند العتق

وفي تدبير جواهر الفقه لو قال له مائة سنة قال ابو يوسف  
ببيعه مديونا مقتدا يجوز بيعه والحسن بن كراد وهو  
مديون مطلق ومقتد في حياته في التعليق  
والاشافة في العتاق

وهو من نصف ما في المقتدات من ان اذ غلب الموت  
فيه يكون مديونا مطلقا وان كان مقتدا في الصورة ولا  
يكون مقتدا بغير قصد ان لا يموت  
فقتل مملوك كذا بطل جامع  
هذه المدة مستند

ط  
لا يفتن فخلق بالموت وذكر في بعض المواضع انه لا يصير  
مديونا ويجوز بيعه لانه يعتق عند جنته ثبت  
مستند فلا يكون معلقا بالموت والواجبة  
في التدبير

مخرج في النظر به في وانما ان التدبير قول ابو يوسف  
والاطلاق قول الحسن بن زياد واختار ابو الوالي  
التدبير كذا في التجنس



شدة في الثانية وذكور في الثانية في قوله  
 اجماعه بفتح العنق الى اول السطر في الموت  
 وهو كانه صيحا في ذلك الوقت

الى ذلك الوقت عند ابي حنيفة فجزية التدبير يس قال نصير اذا قال  
 لعبد اذ امت خلا سبيل لاصد عليك فانه يصير مدبرا في الفصل السادس  
 من عنان فتاوى الكور وكذا في الثاني من الخلاصة اذا ذكره ثم كاتبه  
 ثم مات المولى وهو يخرج منه ثلثه عتق بالتدبير وسقطت عنه الكتابة  
 فتح التدبير في اول الفروع من باب التدبير وشرائطه وهي يخرج من الثلث  
 ثم ملكك التركة قبل ان يصل الى الورثة فلم يحق السعاية من  
 عنان القضية المدبرة اذا قتل غطاء واخذ المولى قيمته يوم ان يشترى  
 عبد اخو سيدته وينقل حكم العبد الاول اليه بدله من سائل  
 الشرط في الوقت من وقت الثانية قال وان كان العبد بين رجلين  
 فدبره احدهما وهو موصى فلا اخيار في حصة اشياء احدهما ان يضمنه  
 ان شاء او يدبره كما ويرى صاحبه او يتركه كما هو مقتضى ما به جميعا وان شاء  
 استعاه في قيمة نصيبه منه وان شاء اعتقه فان ضمنه كان العبد  
 للذي دبره نصف مدبره ونصف غير مدبره فان مات عتق نصف الثلث  
 وسعى في نصف الورثة والولا نصف المدبر ونصف للورثة فما كان  
 للمدبر فللمدبر من عصبته وما كان للورثة فالمدبر والانا في سوا  
 وان دبره فيكون مدبرا بينهما فاذا ماتا عتق من ثلثهما وان تركه كما هو  
 يستحسانه فاذا مات المدبر عتق نصيبه من ثلثه ويسعى للآخر  
 في نصيبه والولا بينهما وان اعنى نصيبه كان لشريكه المدبر ان يضمنه  
 قيمة نصيبه مدبرا وان استسعى العبد في قيمة نصيبه فاذا ماتا عتق  
 فان لشريكه المدبر ان يستسعى العبد في قيمة نصيبه وليس له يضمن  
 شريكه في هذا الوجه قيمة نصيبه من العبد وهذا كله قول ابي حنيفة واما  
 قول ابي يوسف ومحمد اذا دبره الاول صار مدبرا كله بتدبيره وعلى الذي دبره  
 لشريكه ضمان قيمة نصيبه منه موصى كان او موصى لانه قد افسد عليه عبده  
 والعتق والتدبير عندهما سواء لا يجتمعان في نفس واحدة فبيل  
كتاب المكاتب في الشف سئل عن شخص ذمي ودبرته مدبرا  
 شرعيا وثبت له حاكم حنفي وحكم بموجبه فبعد مدة اسلمت هل يعتق  
 بالاسلام او لا وقبل عليه سعاية او لا اجاب لا يعتق بالاسلام  
 وتسعى في قيمته وتعتق باذنها منه فتاوى ابن حجر لا يتبع الولد  
 الام في التدبير المقتد ويتبعها في المطلق وان كانت حاملا حين دبرها  
 ظهرية في المقطعات من كتاب العتاق ولله المدبر والمدبرة مدبر  
 اما ولد المدبرة تبعا لأمه واما ولد المدبر باجماع الصحابة رضوان الله عليهم  
 عليهم اجمعين لان التدبير وصف لازم فيسرى اليه كولد المكاتب  
 من تدبير مختار است التوازل ولو اختلف المولى والمدبرة في ولدها

فقال المولى

ولد المدبرة مدبر فيعتق بوقت سعادته والكرار  
 ولد المدبرة المطاعة واما ولد المدبرة تدبرا  
 فغيره فلا يكون مدبرا كذا في باب التدبير  
 في ابن النعمان  
 من الاختلاف بين المولى والعتق في ولده  
 في اول عنان هذه المجموعة

فقال المولى ولده قبل التدبير وهو رقيق وقالت هي بل ولده بعد التدبير  
 هو مدبر فالقول قول المولى مع يمينه على علمه واليمين بينه المدبرة لان  
 المدبرة تدعى سارية التدبير الى الولد والمولى ينكر فكان القول قوله مع يمينه  
 ويختلف على علمه لان الولادة ليست فعله واليمين بينه المدبرة لانها  
 اثبات التدبير في فصل في حكم التدبير من البديع رتبة فذهب  
 عقله فالتدبير على حاله ولو في التدبير معنى الوصية بخلاف الاول  
 به فثبت له رجل فثبت ثبوت الوصية والفرق ان التدبير يحتمل معنى  
 التعليق والتعليق لا يبطل بجنونه وكذا لا يبطل به جوعه بخلاف الوصية  
 ولذا اجاز تدبير المكره لا وصيته جامع الفضولين في كتاب العتق والحكم بالعتق  
 وقيمة المدبر ثلثا قيمته فتا على ما قالوا قوله على ما قالوا طريقتة في مثله  
 الاشعار بالخلاف فبيل قيمته قيمة فتا وهو غير مدبر لان القيمة  
 تتفاوت بتفاوت المنافع الممكنة وبيل نصف قيمته فتا لانه يتفقد  
 بالملوك بعينه وبدله وقات الثاني دون الاول وبيل يقوم قدره  
 مدة عمره حزا فيه فما بلغت ذى قيمته وبيل ثلثا قيمته فتا لان  
 الانقاع بالوطئ والسعاية والبدل وانما زال الاخير فقط واليه مال  
 الصدر الشهيد وعليه الفتوى الا ان هذا الوجه يخص المدبرة دون  
 المدبر وبيل بآل اهل الحبرة ان العلماء يجوزوا بيع هذا فانت  
 المنفعة المذكورة كم يتبع من قيمته وهذا حسن عندنا واما قيمة اثم الولد  
 فثلث قيمة العتق لان البيع والاستسعاء قد انتقيا وبقي ملك  
 الاستمتاع وبيل قيمة حذ من ماله مدة عمره على احوز كما تقدم والوجه  
 ان يقال مدة عمر احد هما من ماله مولاها وبيل بآل اهل الحبرة لان  
 العلماء يجوزوا بيعها على ما ذكرنا وقيمة المكاتب نصف قيمة العتق  
 لانه حر يد او بقيت الرتبة ابن همام في التدبير قيمة المدبرة قدر ثلثي  
 قيمته باقتة وقيمة ام الولد قدر ثلث قيمته باقتة لانه لهما ملك في مملوكه  
 ثلث منافع الاستخدام والاستسعاء بالبيع وفصله ربونه من ماليتها  
 بالاستسعاء بعد موته فالتدبير ينعدم احد هذه المعاني وهو الاستسعاء  
 بالبيع ويبقى منفعتان وبالاستيلاء وينعدم اثنان ويبقى واحد  
 فيوزع القيمة على ذلك نهاية في باب الاستيلاء احوال اختلفت  
 في صحيح الشافعي في قيمة المدبر فبيل هي ثلثا قيمته فتا وقال في اجومره  
 في البيع الفاسد وهو الاصح وعليه الفتوى وبيل نصف قيمته فتا قال  
 في اجومره في الحجة وعليه الفتوى وفي المصنف واليه مال صدر الشهيد  
 وعليه الفتوى وفي فتح القدير وعليه الفتوى وفي البرازية والخلاصة والجم  
 وغيرها وبيعني وقال في جامع المظهرات اختلفوا في قيمة المدبر المختار

وبه اقوى ابو السعود وقال ثلثا في اولي ظهر در  
 بعض مشايخ نقويم اهل خبره اليه معلوم ولور  
 رسمه  
 ط  
 وعليه الفتوى لانه تدبير بغير عقد الفتا ونقله في كتاب  
 والمصنف به ان قيمة المدبر ثلثا قيمته فتا واختار  
 الصدر الشهيد انها النصف كذا في تدبير  
 شيخ الغفار  
 قيمة المدبر اختلفوا فيه والصحيح انها  
 نصف قيمته كذا في حيط الشرح  
 مخالف لما في النكاح  
 ولو كان التدبير مقيدا يقوم فتا فاضحان  
 في التدبير بخلاف ما اذا كان طلقا  
 فانه يقوم مدبرا



نصف قيمته لو كان قننا **تقوية الابصار في التدبير السامع في الاستيلاء**  
 وحكمها اي حكم المستولدة كالمدة برة لكنها يعنى بموت من الكل والمدة برة من  
 الثلث ولم تسع له برة والمدة برة تسعى من استيلاء الدرر  
 واذا اقر في محنته ان امته قد ولدت منه فانها نصيب ام ولد له ويكون عتقها  
 ن جميع المال سواء كان معها ولد او لم يكن وان اقر بذلك في محنته ان كان  
 معها ولد فذلك لك اجواب ونصية بجارية ام ولد له وتعتق من جميع المال  
 وان لم يكن معها ولد لم يمتنع الاقرار بالاستيلاء بل يعنى وصية حتى يعتق  
 من ثلث المال في سائر ام الولد من عتاق الذخيرة البرمائية ولو قال  
 حل جاريته هذه منى او قال ما في بطنها من ولد فزومنى فاسقطت قطا  
 استبان خلفه او بعض خلفه نصيب ام ولد له وان لم يستبان لان نصيب ام  
 ولده عندنا ولو قال حل هذه الجارية منى او قال ما في بطنها من ولد فزومنى  
 ثم قال بعد ذلك كان رجحا ولم يكن ولدا فصدقت المراءة في ذلك او كذبته  
 كانت ام ولد له ولو قال ما في بطنها منى ولم يقل من حل او ولد ثم قال  
 كان رجحا فصدقت منى ام ولد له من او ايل استيلاء الثانية  
**ط** اقر قبل موت بغيره ان جاريته حامل منه فاسقطت بعد موته  
 باربعة شهر سقطا من ثلثي خلفه بكماله صارت ام ولد في باب  
 الاستيلاء من عتاق القنية رجل قال ان كان في بطن جاريته غلام  
 فهو منى وان كانت جارية فليست منى فولدت ولدا لا قبل من شهر  
 ذكر عصام انه ثبتت نسبه منه غلاما كان او جارية لان الالف ان  
 لا يعلم ما في بطن الحامل فيما يتعلق بالنكاح والمهر والولد من دعوى  
 الحائض وكذا في استيلاء الامومة لا يتوقف امومية الولد في المحضون  
 على الدعوة من استيلاء القنية بفتح استيلاء المعنوية والجنون  
 مع عدم الدعوى منهن من الحكم المبرور ذكر في الكافر ومن قال لامنه ان كان  
 في بطنك ولد فزومنى فقلت ولدت وشهدت فابلية علم الولادة ثبتت  
 النسب منه وصارت ام ولد له بعد اذ ولدت لا قبل من ستة اشهر من وقت  
 الاقرار فان ولدت بستة اشهر فصاعدا لا يبرأ لاحتمال انها صلبت بعد  
 قول المولى فلم يكن المولى من عيا هذا الولد من شريح الوقاية للمولى الشهر بركة كمال  
 في ثبوت النسب قال لامنه ان كان في بطنك ولد فزومنى فشهدت  
 امرأة على الولادة لا قبل من ستة اشهر من اقراره وام ولد له في ثبوت النسب  
 من القرر ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو منى الى سنتين فولدت  
 لا قبل من ستة اشهر ثبت النسب منه وان كان ولدت لاكثر من ستة اشهر  
 لا يثبت النسب والنوقيب باطل من استيلاء الثانية ينبغي لك  
 ان تعرف انه فيما اذا قال ان كان في بطنك ولدا وقال ان كان بها جارية فزومنى

وسقط بى بعض خلفه كيد او رجل او اصبع  
 او ظفر او شعر ولا تكون به نفاء وتنقض العدة  
 ونصيب الام ام ولد كذا في الدرر في باب  
 وما يخص بانك

وفي الاصل جارية امه حامل فقال ان كان حلها غلاما  
 فهو منى وان كان جارية فزومنى فزومنى او قال  
 ليس منى فولدت غلاما او جارية لا قبل  
 من ستة اشهر ثبتت نسبه ما  
 دعوى القمار خاتمة

مدة المسئلة لم توجد في القنية والسئلة الثانية  
 موجودة في استيلاء القنية

من قال لامنه ان كان في بطنك ولد فزومنى فشهدت  
 على الولادة امرأة فزومنى ام ولد له  
 كذا في ثبوت النسب من الوقاية

وفي بين التعليق وبين قوله هذه حامل منى  
 نقلة بين حكمين في جرحه

بلفظ التعليق

بلفظ التعليق اما اذا قال هذه حامل منى يلزمه الولد وان جاءت به  
 لاكثر من ستة اشهر الى سنتين حتى ينفيه وبه صرح في الاجناس  
 في كتاب العتاق في اواخر ثبوت النسب من طلاق غايبة البيان  
 ولو اقر ان امته حبل منى ثم جاءت بولد لسنة اشهر ثبتت نسبه منه  
 لان الدعوة صارت وقت ولدا موجودا في البطن وان جاءت به لاكثر  
 من ستة اشهر لم يلزمه النسب لاننا لم نثبت بوجوده وقت الدعوة  
 لاحتمال حدوثه بعدها فلا تصح الدعوة بالشك ولو حرم عليه وطئ ام  
 ولده بات وطئها ابوه او ابنته او وطئ هو امته او ابنتها فجاءت به  
 لسنة اشهر لا يثبت النسب الا بالدعوة لان الفرائض قد انقطع بمرور  
 المؤبدية ولم يوجب العدة فنصار كفاش المنكوسة لا يبقى مع الحرة المؤبدية  
 ففرائضها الاولى والنسب بدون الفرائض لا يثبت الا بالدعوة ولو مات  
 سيدها او اعتقها يثبت نسب ولدها الى سنتين من يوم الفراق  
 لانها معتدة والفرائض يبقى ما بقيت العدة ولا يمكنه نفية لانه ناكذ  
 فرائضها بجارية بدل لانه لا يملك نقله الى غيره بالتمزوج فالتحقق بفرائض  
 المنكوسة في الوكادة والقوة والاكاذيب قبل العتق والنسب منقطع  
 من الفرائض منقطع عنه فينتا كد بئنا كده ويضعف بضعف فلا يملك  
 نفية بعد ناكذ كده كما لا يملك قطع فرائضه ولو حرمت عليه بالحيض انكسار  
 او الاحرام او الصوم يثبت النسب من المولى لانه لم يحرم المحرم وانما حرم  
 الفعل فيه فلا يمتنع به الفرائض كما في النكاح في باب ام الولد من  
 محبط الصلح وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رجل اعتق جارية ولدها  
 ولد ثم ادعى ولدها بعد ما اعتقها قال يلزمه وعليها العدة في الثلثين  
 من دعوى القمار خاتمة لو مات رجل عن ام ولد فجاءت بولد ما بينهما  
 وبين سنتين ونفاه الورثة لم يثبت نسبه من الميت في قول المجتبه  
 ولم يثبت الابن شهادة شاهده من الا ان يكون حلالا فانه لا يقبل فيه شهادة  
 امرأة واقربة الورثة ثبتت نسبه منه ورثته وعندهما تقبل جميع  
 ذلك شهادة امرأة مسلمة فان كان للمولى كافر اقبلت في ذلك شهادة  
 امرأة كفتابيته وان كان المولى مسلما وام الولد كفتابيته لا شهادة  
 امرأة مسلمة في نفى النسب من دعوى انه الاكل وفي اجماع الصغير  
 في كتاب الدعوى رجل باع جارية قد حبست عنده فولدت في يد المشتري  
 فادعى البائع الولد بفتح دعواه ونصية بجارية ام ولد له ويبطل البيع تحسنا  
 فلان المشتري اعتق الولد ثم ادعى البائع فدعواه باطل ولو اعتق المشتري  
 الام فهو ابنته وتعتبر دعواه فبرة على المشتري حصته من الثمن هذا اذا ولد  
 لا قبل من ستة اشهر من وقت البيع وقد كان البائع اشترى هذه الجارية وباعها

الوكادة بالمسرح  
 يشتهر به البقر جوهر  
 وان مات غلام ولده او اعتقها فجاءت بولدها  
 بيننا وبين سنتين يلزمه وان جاءت به لاكثر  
 من سنتين لا يلزمه لان الولد لا يبقى في البطن  
 اكثر من سنتين الا اذا ادعاه فثبتت لانه اذا ادعاه  
 تبين انه اعلقها في حال قيام العدة وفي تلك الحالة  
 باقية على حكم فرائضه فكان متنا ولا فيه كذا  
 في الدرر جنة من طلاق  
 البسطة



بعد سنتين حتى علم ان العلوف كان في ملك البايغ فان كان مشكلا بان  
جاءت بالولد سنة اشهر فضاء من وقت البيع ولا قل من سنتين فاذا عاه  
البايغ لا يفتع دعواه الا بصدق المشتري ولو ولدت لأكتر من سنتين من  
وقت البيع فاذا عاه البايغ وكذا المشتري لا يفتع دعواه ولا يثبت النسب  
وان صدقه المشتري بثبت النسب ولا يبطل البيع ويجعل ذلك على الاستيلاء  
بحكم النكاح في العاشرة وعور الحواصه وكذا في البرارية وفي المشتري  
رجل باع امه له وبها جيل فقال البايغ ليس هذا الجبل مني وهو من غيري  
فولدت عند المشتري لا قل من سنة اشهر فاذا عاه البايغ جاءت دعواه ورزت  
اجارية والولد اليه ولو اذعاه البايغ ثم مات الام او اعتقرها المشتري  
فعتقه باطل وبهذه الى البايغ وبضمن في الموت فعتقها وبمجمع جميع النون  
على البايغ في الحمل المبرور امه ولدت عند المشتري فقال البايغ هو ولدتي  
ولدت لا قل من سنة اشهر من وقت البيع وقال المشتري دعواك باطله لانها  
ولدت لأكتر من سنة اشهر من البيع فالقول للمشتري وان اقام احدهما بينة  
يقضي له وان اقاما البينة فعند أبي يوسف رحم الله تعالى بينة المشتري اولى  
لا تبانها صحة البيع وعند محمد رحم الله تعالى بينة البايغ اولى لا تبانها احوية  
قنية في باب دعور الولد من كتاب الدعوى رجل تزوج امه من رضيع ثم  
جاءت بولد فاذا عاه المولى انه منه يثبت النسب لانه اقرب نسب من ملكه  
ولس له نسب معلوم ولو كان الزوج مجبوا لم يثبت النسب من المولى  
لانه ثابت النسب من الزوج وعلى الزوج كمال المهر لوجود الدخول حكما  
في ثبوت النسب من نكاح اخصانية رجل تزوج امه من عبده فجاءت بولد ثم  
اذعاه المولى لا يثبت النسب منه لكن يعتق باقراره بالنسب والولد ولد  
الزوج لان له فراشا في الاستيلاء من مختارات النوازل كل مملوكة  
ثبت نسب ولدها من يملكها او يملك بعضها كانت ام ولد لمن ثبت نسب  
ولدها منه وكذا اجارية اذا ولدت ولد من غير المولى بنكاح او وطئ  
بشبهة ثم ملكها من ثبت نسب ولدها منه نصير ام ولد له عندنا  
وان ملك ولد من غيرها عتق عليه وان ملك ولد له من غيره  
يكون ملكا له ان يبيعه في فصل الاستيلاء من اخصانية واذا تزوج  
الرجل امه رجل فولدت له ثم اشترى غيرها او ملكها بسبب اخصار  
ام ولد له لانه ملكت جارية ولد منها ولد ثابت النسب فتصير ام ولد  
قياسا على ما استولد ما في ملكه في السادس من عوى الولد المحمية  
ولو زنى بجارية فجاءت بولد ثم اشترى بها لا تصير ام ولد له لان امية الولد  
باعتبار النسب والنسب لم يثبت منه بخلاف ما اذا وطئها ثم ملكها  
ثم جاءت بولد في استيلاء مختارات النوازل من ملك ولد من الزنا

فان يعتق

فانه يعتق عليه ومن ملك اخيه لايته من الزنا لم يعتق ولو كانت اخيه  
لانه من الزنا اعتقت والفرق في غاية البيان في باب الاستيلاء استباه  
في كتاب العتاق ولو اشترى جارية فولدت منه مع بنت لها من غيره  
نصير اجارية ام ولد له ليس له ان يبيعهها وله ان يبيع البنت وان زوج  
الجارية رجلا فولدت بنتا من الزوج ليس له ان يبيع هذا البنت لانها  
ولدت البنت بعد عاصرت ام ولد له بعد الشراء من استيلاء اخصانية  
وفي القنية وطئ جارية امه فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد او عتق  
الواطي الشهيرة اولاد لانه ولد له فبعث عليه حين دخل في ملكه وان لم  
يثبت النسب كن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه  
وان لم يثبت نسبه منه في نكاح الرقيق من الجور في قوله وان وطئ  
امه ابنة الج و لو وطئ جارية اجارية او جارية والده او جده ثم ولدت  
واذعاه لا يثبت النسب ويبرء عنه احد لكشبهته فان قال احلها الى المولى  
لا يثبت النسب الا ان يصدق المولى في الاحلال وفي ان الولد منه فان  
صدق في الاخرين جميعا يثبت النسب والا فلا وان كذب المولى ثم ملك  
اجارية يوما من الدهر يثبت النسب من استيلاء اخصانية وفي القنية  
ولو ولدت منه جارية غيره وقال احلها لي مولاها والولد ولدي فصدقته  
المولى في الاحلال وكذا في الولد لم يثبت نسبه فان ملكها يوم ما يثبت نسبه  
وعاصرت ام ولد له ولو صدقه في الولد يثبت نسبه ولو استولد جارية  
احد ابويه او احراره وقال ظننت انها مملوكة لم يثبت نسبه منه ولا حد عليه  
وان ملكه يوم ما عتق عليه وان ملك امه لا تصير ام ولد له لعدم ثبوت  
نسبه اشترى في احوال الاستيلاء قبيل كتاب الايمان من الجور الرقيق  
ولو ادعى عبدا صلبا انه ابنه من الزنا لم يثبت النسب صدقه المولى وكذا في  
لما يتا ولو ملك عتق عليه لان العتق باعتبار البينة والحرثية والبعثية  
وانها ثابتة وان ملك امه لم تصير ام ولد له لان الاستيلاء يثبت على ثبوت  
النسب فلا يثبت دونه فاذا نصادقا الزوجان على ان الولد من الزنا فلا يثبت  
يثبت النسب من الزوج لان سبب ثبوت النسب قائم وهو الفراش والنتب  
يثبت حقا للقبى صيانة له عن الضياع فلا يصدق فان على ابطال حقه  
في الرابع عشر من عور فقد الفتاوى **ظم** استولد موطوءة الاب بعد موته  
يسبب نسبه منه وان كان مشركه يملك المولى نصيب من اخصه في  
باب الاستيلاء من القنية الاب اذا وطئ جارية ابنة في رت بولد فاذا عاه  
يثبت النسب منه لان الاب يملك مال الابن عند الحاجة وعليه قيمة اجارية  
لان ليس بحاجة اصلية هذا اذا كان الاب قواما وان كان الاب ميتا  
ثبت من الجدة ايضا وكذا الاب ورثة بمنزلة موته في استيلاء مختارات النوازل

وانعتق ابوسعود في وطئ جارية احراره بالهرم  
ويكن التوفيق بان يحمل ما في اخصانية في صورة ظن من  
وطئها وبطل عليه ما في اخصانية في فصل تكرار  
المكر ويكتفى في حدود هذه المجموعة ويكتفى  
ايضا من الجور لانه لا حد في هذه  
المسورة



وان وطى اب الاب مع بقاء الاب لا يثبت النسب منه لانه لا ولاية له في  
 حال قيام الاب ولو كان الاب ميتا يثبت النسب من ابجد نظر بور ولايته  
 عند فقد الاب في الخامس عشر من عناق لسان المحاكم واذا مات الرجل  
 وترك امه حاملا ونكر ابنتين فادعى احداهما ان احبل منه وادعى الآخر  
 ان احبل من ابنته وخرج الكلامان معا صحت دعوة الذي ادعى ان احبل منه  
 ولا يصح الدخول في الذي ادعى ان احبل من ابنته ومن نصف قيمته والعقر  
 لشريكه وقال الشيخ الاسلام هذه المسئلة تنقسم بان دعوتهم تنقسم الى اقسام  
 بالوطى كدعوة الاستيلاء وفي هذا الفصل اختلاف الشافعي على ما ياتي بيانه  
 هذا الذي ذكرنا اذا خرج الكلامان معا وكذا الجواب فيما ياتي مدعي احبل من ابنته  
 بالدعوة لا يصح دعوتهم في حق النسب لكن يعق نصف اجارته ونصف  
 الولد باقراره ويبقى نصف اجارته ونصف الولد رقيقا لا اخر عند حقيقته  
 ولا يضمن المدعي لاجبة شيئا من الام ولا من الولد وما علم قول به يوسف ونحوه  
 اذا ادعى ان احبل من ابنته عنق الولد واجارته كله فان ادعى الاخر الولد  
 بعد ذلك انه ابنته فعند ابي حنيفة صحت دعوتهم وصار نصيبه من اجارته  
 ام ولد ولا يضمن لصاحبه شيئا من الام ولا من الولد واجارته وعليه قول ابي يوسف  
 يثبت نسب الولد من استحسننا وان لم يكن ملكه ومن نصف العقر لصاحبه  
 في الخامس والعشرين من دعور الشارحانية ولا يضمن ام الولد بالنفس  
 والبيع الفاسد والاعتاق في قول ابي حنيفة قاضيان في الاستيلاء  
**كتاب المكاتب** المكاتب ملك قس فضال يسافر ويبيع  
 ويشترى بالنقد والنسيئة وبه تقع اكمال مضاربة ويشترك ويكاتب عبده  
 ولا يملك قس فضال لا يعق بجعل وغير جعل ولا ينفذ الا باذن المولى ولا يابى  
 ولا يصدق ولا يجازى محاباة غاشية كالعبد المأذون في فصل المكاتب من كتابية  
 للمكاتب ان يبيع ويشترى لانه صار مالا ذونا في التجارة والبيع والشراء في التجارة  
 وله ان يبيع بفلس النسيئة وكثيره وبابى جنس كان وبالنقد والنسيئة في  
 قول ابي حنيفة وعندهما لا يملك البيع الا بما يتغابن الناس في مثله بالدرهم  
 والدرنانير والنقد لا بالنسيئة كالوكيل بالبيع المطلق وهي من سائر كتاب الوكالة  
 وله ان يبيع ويشترى من مولا لانه المكاتب فيما يرجع اليه مكاسبه ومناقضه  
 كآخر فكان فيه بمنزلة الاجنبي فيجوز بيعه من مولاه وشراؤه منه كما يجوز ذلك  
 من الاجنبي الا انه لا يجوز له ان يبيع ما اشتراه من مولا لانه المكاتب فيما يرجع  
 اليه مكاسبه ومناقضه كآخر فكان فيه بمنزلة الاجنبي فيجوز بيعه من مولاه وشراؤه  
 منه كما يذ لك من الاجنبي الا انه لا يجوز له ان يبيع ما اشتراه من مولاه من اربعة الا ان يبيع  
 وكذا ذلك المولى فيما اشترى منه لان بيع الاجنبي بيع امانة فيجب صانته من اجابته  
 وشبهه بجنابته ما امكن وكسب المكاتب مال المولى من وجهه فيجب ان يبيع حتى يقع

ام ولد بين اثنين مات احداهما عنقت وضع  
 الاخر عند حقيقته لان مالبة ام الولد لا تقبل له عند  
 من يعق كركى

المكاتب كالمأذون في جميع النكاحات وبيع النكاحات  
 الاما جرت بالعادة وله ان يسافر وامر شرط المولى  
 ان لا يخرج من البلد ويتزوج الا به خلاف العبد لانه لا يزوج  
 ويكاتب عبده كذا في حاشية المصنف  
 في المكاتب

الشبهة ولا يجوز له ان يبيع من مولاه درهمين لانه بعد الكتابية  
 صار احق بمكاسبه فصار كالا جنبي في المعاملة المطلقة وكذا لا يجوز للمولى  
 ذلك لما بينناه في فصل ما يملك المكاتب من البدائع وذكر من دفع العقر  
 انه بخلاف المكاتب في احد عشر مسئلة الاول ما اذا مات العبد قبل الاداء وكذا  
 ما لا فهو للمولى لا يؤدى منه عنه ويعق بخلاف الكتابية الثانية لو مات  
 المولى وفي يد العبد كسب كان لورثة المولى وبيع العبد بخلاف الكتابية  
 الثالثة لو كانت امة فولدت ثم ادت فعتقت لم يعق ولدها  
 لانه ليس له بالحكم الكتابية وقت الولادة بخلاف الكتابية الرابعة  
 لو قال العبد للمولى خطعتى مائة فخطعت عنه المولى وادى ثمانمائة ولا يعق  
 بخلاف الكتابية راد في البدائع انه لو ادى مكان الاربعين ثمانمائة لا يعق  
 وان قبل لعدم الشرط اتم لو ابراء المولى العبد عن الالف  
 لم يعق ولو ابراء المكاتب يعق كذا ذكرها والظاهر انه لا موقع لها  
 او الفرق بعد تحقق الابراء في الموضعين يكون والابراء لا ينصرف في هذه المسئلة لانه  
 لا دين على العبد بخلاف الكتابية السادسة لو باع المولى العبد ثم اشتراه  
 او رده عليه بخلاف العيب ففي وجوب قبول ما ياتي به خلاف عن  
 ابي يوسف نعم وعند محمد لا ولكن لو قبضه عنق بخلاف الكتابية في انه  
 لا خلاف في انه يجب ان يقبله ويعد فابض السابعة اشتر  
 يقتصر على المجلس فلا يعق لم يؤد في ذلك المجلس فلو اختلف بان عرض  
 او اخذ في عمل اخر فاذا لا يعق بخلاف الكتابية هذا اذا كان المذكور من  
 ادوات الشرط لفظه ان فان كان لفظه اذا ومضى فلا يقتصر على المجلس  
 الثالثة انه يجوز للمولى بيع العبد بعد قوله ذلك قبل ان يؤدى بخلاف  
 الكتابية السابعة ان السيد ان باه هذا مظهره مما اكتسبه قبل  
 ان ياتيه بما يؤد به بخلاف الكتابية العاشرة انه اذا ادى وعق  
 فضل عنده مال مما اكتسبه كان للسيد فيما عنده بخلاف الكتابية  
 الحادية عشر لو اكتب العبد مالا قبل تخليق السيد فاذا له اليه بعده  
 عنق وان كان السيد يرجع بمثله بخلاف الكتابية لانه لا يعق  
 بارائه لانه ملك للمولى الا ان يكون كاتبه على نفسه وماله فانه يصير  
 احق به من سيده فاذا ادى منه عنق انتهى في العنق على جعل من العقر الرابع  
 اما لا تقدر بالشروط الفاسدة اذا كانت الشرط غير داخل في صلب العقد  
 بان كاتبه علم ان لا يخرج من البلدة فان الكتابية على هذا الشرط تنسخ  
 ويبطل الشرط واما اذا كان الشرط داخلا بان كاتبه علم ان لا يخرج من البلدة  
 فليقر لمخصا في باب المتفرقات من البيوع ثم انما لا يسيرة لا تمنع صحة  
 الكتابية كما اذا كاتبه على عبده مطلق او على كثر حنطة مطلقه جاز وبصرف



الى الوسط في الفصل الثالث من عنان العتابة واعلم ان حكم  
 الكتابة الفاسدة ان يكون للمولى حق الضيق واعادة الى الترق في غير  
 رضاء العبد وللعبد ان يفتح الجائزة والفاسدة بغير رضاء المولى  
 عمداً في الفصل التاسع من الكتاب وجوز الاعتياض عن الاجل  
 بين المكاتب والمولى حتى لو قال مولاه يزدني في الاجل حتى ازيد لك  
 في العبد او قال خط عني من بدل الكتابة كذا حتى انكرك حتى في الاجل  
 واجعل لك العبد صح في الثاني من صلح البراريه واذا كاتب مدبرته  
 جاز لانها باقية على ملكه كام الولد فان مات المولى ولا مال له غير ما كانت  
 باختيار بين ان تسعى في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وهذا قول الجعفة  
 وقال ابو يوسف يسعي في الاقل للاختيار وقال محمد يسعي في الاقل في ثلثي  
 قيمتها وثلثي الكتابة والصحيح قول الجعفة لان بالتدبير عتق الثلث  
 منها في غير سعاية والكتابة وقعت بعد التدبير فتناول ما لم يتناول  
 التدبير واذا مات المولى وهي تخرج من الثلث عتقت وسقطت عنها  
 السعاية بالاجماع لا تخافها الحوية بالتدبير والتسعي اذا اخفى الحوية  
 من جهة اخر بطلت عنه السعاية في احوال المكاتب المضمرة شرح القدر  
 رجل قال المكاتب وهبت الى عليك فقال المكاتب لا اقبل عتق والمال عليه  
 لان هبة الدين من عليه الدين فعتق من غير قبول فترت بالرد لكن  
 لم يظلم الرق في حق العتق لانه لا يقبله ويظهر في حق بدل الكتابة  
 من هبة الملقطات مكاتب عليه دين لولاه ولغيره ثم عتق بطل  
 دين المولى عليه وبيع العبد في دين الاجنبي من عنان خزانه الاكمل  
 واذا اخفى بدل الكتابة او كان زبوا فافتردها لم يطل العتق في المكاتب  
 من خزانه المقتنين ولو وجد المولى العبد استوفته او رضاء ما لم يعتق  
 بخلاف الزبوف والمسخن فان كان الفاضى فعتق بعينه في استوفته  
 عتق وبيع المولى عليه بالدرهم من اكل الاور فان حذمه المكاتب منها  
 ثم مات انقضت الاجارة وبيع المكاتب من حصته ما حذمه الباقي من عليه  
 كحيطر هوى واذا مات المكاتب ونكر ولد له في الكتابة سعى  
 في تجومه فان كان الولد مشركي يقال له انما ان تؤدى الكتابة حالاً والآن  
 شرد في الترق في مكاتب الحانية وفي الاصل اذا مات المكاتب عن وفاء  
 وعليه ديون لاجنبي ولمولاه سوى بدل الكتابة وله وصايا من تدبير وغير ذلك  
 يبدأ من تركته بدين الاجنبي لان دين الاجنبي اقوى حتى يبقى عليه  
 بعد العجز ثم بدين المولى ثم بدل الكتابة فان بقي بعد ذلك شيء يقسم  
 بين ورثته فان لم يبق الباقي بعد قضاء دين الاجنبي بدين المولى  
 وبدل الكتابة يبدأ بدين الكتابة ولا يبدأ بالدين لوجهين احدهما

ط  
 قيد به لانه لو كان له مال غير ما وهب تخرج من ثلثه  
 تخفف بالتدبير وسقطت عن مال الكتابة لوقوع  
 الاستيفاء بها عن اداء المال فكان هذا بمنزلة ما  
 لو اعنى المولى مكانه كذا في المبوط  
 نهاية شرح الهداية

في البداية

في البداية بالدين ابطاله انشأه لانه اذا بدأ بالدين والباقي لا يعني  
 بدل الكتابة بموت عبداً ويطلق دين المولى والمولى لا يستوجب  
 على عبده ديناً وليس في البداية بدل الكتابة ابتداء ابطال له انشأه  
 فكانت البداية بدين الكتابة او لغيره والثاني انه اذا قبض لجهة الدين  
 لا يصل العبد الى شرف الحرية واذا قبض لجهة الكتابة يصل الى شرف  
 الحرية فكان هذا الوجه اولى في كتاب المكاتب فيل التام من الجعفة  
 رجل قال لعبده اذا ذيت الى الضافات حر لا يعتق قبل الاداء  
 ولا يكون مقتصداً على المجلس ولو قال ان اذيت الى لا يعتق قبل  
 الاداء ويقتصر على المجلس وله ان يبيعه قبل الاداء وان جاد العبد  
 بالفا ويبيع الف بحرية على القبول فان وضعها في موضع يقدر  
 المولى على قبضها كان ذلك قبضاً ويعتق العبد في التعليق من  
 عنان الحانية ولو قال لعبده انت حر على الف او باع نفسك العبد  
 فقبل العبد عتق بقبوله كما في البيع والمال دين على يمينه حتى يصح  
 الكفالة به بخلاف بدل الكتابة لانه ثبت مع الناف وهو بقاها لرقا  
 على ما عرفت مختارات التوارل في العتاق في فضل الكتابة ومن  
 قال لعبده انت حر على ان تخدمني اربع سنين فعقل عتق وعليه خدمته  
 اربع سنين فان مات المولى قبل اتمه بطلت خدمته لانه شرط اتمه  
 للمولى فمات المولى فعلى قول الجعفة وابو يوسف على العبد قيمته  
 وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته اربع سنين ولو كان خدم سنة ثم مات  
 المولى فعلى قولهما عليه ثلثة ارباع قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته  
 ثلث سنين وكذلك لو مات العبد ونكر مالا يقضى لمولاه في ماله بغيره  
 في قولهما وفي قول محمد يقضى بقيمة اتمه في احوال عنان شرح الطحاوي  
 لا يبيح ابيه ولم ارجحها با اذ من العبد مضافاً لا يمكن مع اتمه ويقتضى  
 ان يكون كاللوت في العتق على جعل من البور التريق في شرح قوله لو مات بغيره  
 اذا قال له اخدم اولادى سنة فانت حر فمات بعضهم قبل تمام السنة يعق  
 في فضل شرط الركن من عتق البدائع **كتاب الولاء**  
 ومن تزوج من العجم بمعتقة العرب وولدت له اولاداً فاولادها ولد لها  
 لمواليها عند الجعفة ومحمد وقال ابو يوسف حكمه في هذا حكم ابيه لان  
 النسب الى الاب كما اذا كان الاب عربياً بخلاف ما اذا كان الاب  
 عبداً فان العبد اذا تزوج بمعتقة فولدت له اولاداً فاولادها لمواليه  
 ولها ان الاب مجهول النسب لانه ليس له نسب معروف ولا ولد  
 عناقه وليس له عاقله فكان ولاد ولد له كوالى امه كما لو كان الاب عبداً  
 والام معتقة تقوم ولا يشبه هذا ما اذا كان الاب عربياً او مولى عناقته

وفي احوال القدر ويقول محمد انه قد كثر في احوال الرق  
 في العتق على جعل في عنان في حق الطحاوي قال محمد عليه  
 قيمة خدمته وهذا قول الجعفة وبه في نسخة  
 وفي رواية في حيطر الشعر ويحيى  
 في وصايا هذه المجموعة



الى الوسط في الفصل الثالث من عناف العنابية واعلم ان حكم  
 الكتابة الفاسدة ان يكون للمولى حق الضيق واعادته الى الترف في غير  
 رضا العبد وللعبد ان يفتح الجائزة والفاسدة بغير رضا المولى  
 عمادية في الفصل التاسع من الكتاب وجوز الاعتياض عن الاجل  
 بين المكاتب والمولى حتى لو قال مولاه بزدني في الاجل حتى ازيد لك  
 في البذل او قال حط عني من بدل الكتابة كذا حتى انكرك حتى في الاجل  
 واعتجل لك البذل صح في الثاني من صلح البرارية واذا كاتب مدينته  
 جاز لانها باقية على ملكه كام المولد فان مات المولى ولا مال له غير ما كانت  
 باقية بين ان تسمى في ثلثي قيمتها او جميع قال الكتابة وهذا قول الجنيبة  
 وقال ابو يوسف يسعي في الاقل للاختيار وقال محمد يسعي في الاقل من ثلثي  
 قيمتها وثلثي الكتابة والصحيح قول الجنيبة لان بالسند يبرع عن الثلث  
 منها في غير سعاية والكتابة وقعت بعد التدبير فتناول ما لم يتناول  
 التدبير واذا مات المولى وهي تخرج من الثلث عنقت وسقطت عنها  
 السعاية بالاجماع لاستحقاقها الحوية بالتدبير والتسعي اذا استحق الحوية  
 من جهة اخرى بطلت عن السعاية في احوال المكاتب المضمرة شرع القدر  
 رجل قال المكاتب وهبت الى عليك فقال المكاتب لا اقبل عتق والاعلية  
 لان هبة الدين ممن عليه الدين تفتح من غير قبول فترد بالرد لكون  
 لم يظفر الرد حتى العتق لانه لا يقبله ويظهر في حق بدل الكتابة  
 من هبة الملقطات مكاتب عليه دين لمولاه ولغيره ثم يجر بطل  
 دين المولى عليه وبيع العبد في دين الاجنبي من عناف خزانة الاكمل  
 واذا استحق بدل الكتابة او كان زبوا فافرد ما لم يطل العتق في المكاتب  
 من خزانة المغنين ولو وجد المولى البدر ستوفة او رصا صا لم يعنى  
 بخلاف الزبوف والسحق فان كان القاضى قضى بعنقه في ستوفة  
 عتق وبيع المولى عليه بالدرهم من الحمل الا بغير فان خدعه المكاتب شرا  
 ثم مات انقضت الاجارة وبيع المكاتب من حصته ما خدعه الباقي دين عليه  
 بحيطر ضوى واذا مات المكاتب ونكر ولد له في الكتابة سعى  
 في نجوه فان كان الولد مشركي يقال له انما ان تؤدى الكتابة حالاً والى  
 شدة الترف في مكاتب الحانية وفي الاصل اذا مات المكاتب عن وفاء  
 وعلبه وبون لاجنبي ولمولاه سوى بدل الكتابة وله وصايا منه تدبير وغير ذلك  
 يبدأ منه تركته بدين الاجنبي لان دين الاجنبي اقوى حتى يبقى عليه  
 بعد العجز ثم بدين المولى ثم بدل الكتابة فان بقى بعد ذلك شئ يقسم  
 بين ورثته فان لم يقف الباقي بعد قضاء دين الاجنبي بدين المولى  
 وبدل الكتابة يبدأ بدين الكتابة ولا يبدأ بالدين لوجهين احدهما

قيد به لانه لو كان له مال غير ما وهب تخرج من ثلثه  
 تخففت بالتدبير وسقطت عن مال الكتابة لوقوع  
 الاستيفاد بها عن اداء المال فكان هذا بمنزلة ما  
 لو اعنى المولى مكانته كذا في المبسوط  
 نهاية شرح الهداية

في البداية

في البداية بالدين ابطاله استرها لانه اذا بدأ بالدين والباقي لا يعنى  
 بدل الكتابة بموت عبداً وببطل دين المولى والمولى لا يستوجب  
 على عبده ديناً وليس في البداية بدل الكتابة ابتداء ابطال له انما  
 فكانت البداية بدين الكتابة او لغيره والثاني انه اذا قبض لغيره الدين  
 لا يصل العبد الى شرف الحرية واذا قبض لغيره الكتابة يصل الى شرف  
 الحرية فكان هذا الوجه اولى في كتاب المكاتب فيل التام في المحققين  
 رجل قال لعبده اذا ذيت الى الضايفات حتى لا يعنى قبل الاداء  
 ولا يكون مقتصر على المجلس ولو قال ان اذيت الى لا يعنى قبل  
 الاداء ويقتصر على المجلس وله ان يبيعه قبل الاداء وان جاء العبد  
 بالفا ويبيع بعض الف يجبر على قبول فان وضعها في موضع يقدر  
 المولى على قبضها كان ذلك قبضاً ويعنى العبد في التعليق من  
 عناف الحانية ولو قال لعبده انت حر على الف او باع نفسك العبدية  
 فقبل العبد عتق بقبوله كما في البيع والمال دين على قيمته حتى تصح  
 الكفالة به بخلاف بدل الكتابة لانه ثبت مع المناف وهو باق والحق  
 على ما عوف مختارات التوارى في العتق في فضل الكتابة ومن  
 قال لعبده انت حر على ان تخدمني اربع سنين فعقل عتق وعليه بخدمة  
 اربع سنين فان مات المولى قبل اتمه بطلت خدمته لانه شرط اتمه  
 للمولى فمات المولى فعلى قول الجنيبة وابو يوسف على العبد قيمته  
 وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته اربع سنين ولو كان خدماً سنة ثم مات  
 المولى فعلى قولهما عليه ثلثة ارباع قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته  
 ثلث سنين وكذلك لو مات العبد ونكر مالا يقضى لمولاه في ماله بقيمة  
 في قولهما وفي قول محمد يقضى بقيمة خدمته في احوال عناف شرح الطحاوي  
 للاسبغاية ولم ار حكماً بما اذا مرض العبد مرضاً لا يمكن معه الخدمة ويبيع  
 ان يكون كالقود في العتق على جعل من البور البريق في شرح قوله لو مات يجب قيمته  
 اذا قال له اخدم اولادى سنة فانت حر فمات بعضهم قبل تمام السنة يعنى  
 في فصل شرط الركن من عتق البدائع **كتاب الولاء**  
 ومن تزوج من العجم بمعتقة العرب وولدت له اولاداً فاولاد ولد لها  
 لمواليها عند الجنيبة ومحمد وقال ابو يوسف حكمه في هذا حكم ابيه لان  
 النسب الى الاب كما اذا كان الاب عربياً بخلاف ما اذا كان الاب  
 عبداً فان العبد اذا تزوج بمعتقة فولدت له اولاداً فاولاد لموالي الام  
 ولها ان الاب مجهول النسب لانه ليس له نسب معروف ولا ولاء  
 عنافة وليس له عاقلة فكان ولاء ولده لموالي امه كما لو كان الاب عبداً  
 والام معتقة تقوم ولا يتب هذا ما اذا كان الاب عربياً او مولى عنافة

وفي احوال القدر ويقول محمد ان خذ كذا من المولى  
 في العتق على جعل من اعناق فقتر الطحاوي قال في حقه  
 قيمة خدمته وهذا قول الجنيبة وبه قال محمد  
 وفي رواية في حقه الخمر ويكفي  
 في وصايا هذه المجموعة سبعة



ان لا ولاء ولا عتق لولد له قوم ابيه وصورة المسئلة رجل حر الاصل عتق من غير  
العرب ليس عتق لاحد ولا مولى لاحد تزوج بعقبة العرب فولدت  
اولادا فعتقها ولاء اولادها مولى الام لان غير العرب لا يتناصرون  
بالعتاق بل فصار كعتقة تزوجت عبدا وقال ابو يوسف ولا وهم  
لموالى ابيهم قال في شأمان الوضغ في معتقة العرب وقع اتفاقا حتى لو كان  
التزوج بمعتقة غير الاب يكون الحكم فيه كذلك فان كانت الام حرة لا ولاء  
عليها لاحد والاب مولى فالولد حر لا ولاء عليه لان الولد يبيع الام في  
حكمها من كتاب الولاء من سراج التوابع شرح القدرى للحمد والحمد للظاهر  
ولا العتاق للمعتق او لعصبته ولا يكون لعصبته عصبته ببيان  
اراءه اعتقت عبدا ولها ابن وزوج ثم ماتت المعتقة فولد العبد  
للان لانه عصبته فان مات الابن لا يحول ولا العبد الى ابيه لانه  
عصبته لا عصبته في آخر الثالث من ولاد الشانار خاتمة مملوكه  
ابنتان اشتراها الاب فعتق عليهما ثم مات الاب فانما مات  
عن ابن وابنتين فالابن بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء  
للولا فان مات الاب بعد ذلك فانما مات عن اختين وعن ولاد  
نابت عليه بشخصين احدهما ميت وهو الاب والاخر حي فللاختين  
الثلاثان والثالث الباقي يحكم الولاء ويكون نصيبين نصف لثمة لثمة  
مع الاب ونصفه بالولاء فيكون الابنتان نصيبين للولاء والناسبت  
لها على الاب فان ارادة نزلت معتق معتقها بالولاء كما نزلت معتقها  
فيكون اصل الفرض من ثلثة ثم الكسر بالانصاف مرتين فاذا قسمت  
ثلثة مرتين يكون اثني عشر فله نصيب المسئلة لهما ثمانية بالاختية  
والثمانية للثمة سهمان بالولاء نفسها وسهمان للولاء الاب بينهما  
نصفان مبسوط من كتاب الولاء المعتقة ان تزوجت نفسها لمعتق  
قوم ففي هذا الوجه الولاء لمولى الاب لانه اسنوى ايجانان في الولاء لان  
في كل جانب ولاء عتاقه والاب هو الاصل في الولاء فكان الاثبات  
من جانب الاب وليس شرح منظومة لابن عثمة لو اعتق مسلم دنيا  
او زنى مسلما فولد المعتق منها للمعتق لما قلنا الا انه لا يرثه لانعدام  
شرط الارث وهو اتحاد الملة قال عليه السلام لا يتوارثون اهل الملتين شتى  
وقال عليه السلام لا يرث المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن ويجوز ان يكون  
الولاء ثابتا لاشان ولا يرث به لانعدام شرط الارث به على ما ذكر  
حتى لو اسلم الذمي منها قبل موت المعتق ثم مات المعتق يرث به  
لنحقق الشرط وكذا لو كان للذمي الذي هو معتق العبد لمسلم عصبته من  
المسلمين بان كان له عم مسلم او ابن عم مسلم فانه يرث بالولاء لان الذمي

شرح كتاب وهو شرح الطائفة  
٧٤

يجعل كمنزله

يجعل بمنزلة الميت وان لم يكن له عصبته من المسلمين يرد الى بيت المال  
ولو كان عبد مسلم بن مسلم وزنى فاعتقاه ثم مات العبد فنصف  
ولايه للمسلم لان المسلم يرث المسلم والنصف الاخر لا قرب عصبته الذي  
من المسلمين ان كان له عصبته مسلم وان لم يكن يرد الى بيت المال  
من ولاد البديع ولو مات رجل واخضع رجلا في ميراثه واقام كل  
واحد بينهما انه اعتق الميت وبذلك وانه وارثه لا وارث له غيره ولم يوقت  
البيات وقتا قضى باليراث بينهما لانهما استويا في الدعوى والحجة ولم  
يقض القاضى بكذب احد البيتين لجواز ان كل واحد من الطرفين عاين  
شيئا بطلق له اداء الشهادة وهو التصرف في العبد واعتاق العبد  
بعد ذلك والشهود به مما لا يحتمل الا اشتراك فقتضى بينهما نصفان  
كما في الاملاك هذا اذا لم يوقت البيتان فان وقتا وقتا وقتا وقتا  
سبق فقتضى لا سبقهما وقتا اعتبارا للثابت بالبينة عيانا ولو كانت  
جاء احد المذيعين اولاد واقام البينة انه اعتق الميت وهو بمكة وقضى  
القاضي ببيته ثم جاء المذيع الاخر وادعى واقام البينة انه اعتق الميت  
فالقاضي لا يقضى للثان ولو جاء امعا واقام البينة على دعواه فقتضى  
بالولاء بينهما من ولاد المحيط اليهما في ولو قضى القاضي لاحدهما بالولاء  
والامر ثم شهدوا ان لا يحتمل له لا يقبله الا ان شهدوا انه اشترى  
من الاول قبل ان يعتقه فيبطل قضاء الاول لانه ظهر ان القضاء وقع  
بعق غير نافذ وبولاء باطل فيكون باطلا بخلاف الاول لان القضاء  
بالعتق نفذ من حيث الظاهر والعتق لا يحتمل الضغ فكذا في القضاء  
بالعتق لا يحتمل الضغ وصار كما لو ادعى انب واحد واقام البينة بقتضى  
بينهما ولو قضى لاحدهما به ثم قام الاخر البينة لا يقضى له لان الشب  
بعد ثبوته لا يحتمل النقص فكذا هذا في باب الشهادة بالولاء من ولاد  
محيط الضرر **كتاب الايمان** الاول فيها يكون بميتا  
وما لا يكون ولو قال بسم الله لا افضل كذا لا يكون بميتا مختار ان النوازل  
في الايمان ولو قال بحق الرسول او بحق الايمان او بحق القرآن  
او بحق المساجد او بحق القوم والصلوة او بحق دين الله او طاعته  
او حدوده او شرعيه او بالقران او بالمصحف او بملكه او بانبيائه  
او بالصيام او بالصلاة لا يكون بميتا فتاوى طائفة في الفصل الاول  
من الايمان ولو قال بحق النبي لا يكون بميتا لانه غير متعارف  
وتكن حقه عظيم وكذا لو قال بحق القرآن وحق الايمان لا يكون بميتا  
مختار ان النوازل في الايمان وفي الفتاوى لو قال ان فعلت كذا فانا ميت  
من القران او القبلة او الصلوة او صوم شهر رمضان فالحكم به مختار في النوازل

وهو الولاء واستحقاق الميراث  
كما لو ادعى انب واحد كذا  
في محيط الضرر

والخيار ان ليس بميت  
لعدم التعارف  
من القدر  
واما اذا تعارف كما في ديارنا  
فيكون بميتا



وانا بري عن الشفاعة لا يكون يمينا في الاصل  
 وكل ما كان تخييره كذا يكون تعليقه يمينا عندنا مثل ان يقول ان فعلت  
 كذا فانا بري من الله تعالى لان البراءة عن الله تعالى في الحالك كفر والكفر واجب  
 الامتناع فاذا اعلفه بشرط فقد كذا الامتناع فيكون يمينا مختارات  
 النوازل في كتاب الايمان ولو قال صلواتي وصيامي لهذه الكاف لا يكون  
 يمينا وعليه الاستغفار جامع الغفار وكذا في البرازية ولو قال انكملت  
 فلانا فهو جوسي فكله لا يكون لانه هذا يمينا ولو قال انا جوسي بغير لان الاول  
 تعليق وتعليق الكفر بالشرط يمينا والثاني تخيير من ايمان الولوية  
 وكذا في التجسس والمزيد في باب ما يكون يمينا اما اليقين بخبر الله تعالى  
 ذكر شرط صريح وجزا صالح بخلاف به عادة فهو شرط واجب لان اجتهاد  
 بحكمه على وجود الشرط او بغيره وبني الايمان على العرف عادة والعادة  
 فيما يخالف الناس بخلاف به يكون يمينا والافضل وتخيم احتمال عندنا  
 خلافا للشافعي ولو قال اني على حرام فالصحيح انه يكون يمينا مختارات  
 النوازل قال هذه الدرهم على حرام ان اشترى به شيئا بحت وان تصدق  
 بها او تبرع بها بالحنث في باب ما يكون يمينا من التجسس والمزيد ولو قال  
 هو يهودي او نصراني ان فعل كذا وحنت لزمته الكفارة وفي كفارة  
 اختلاف المتأخرين قال شمس الائمة السهراني ان اعتقده يمينا يكون يمينا  
 وان اعتقده كفا يكون كفرا ولو قال انا فتر من الجوسني ان فعلت كذا  
 فهو يمين وكذا لو قال انا شر بكذا وشرب بكذا الكفار ان فعلت كذا  
 في نوع الفاظ اليقين من ايمان بضم كركي ولو قال لاخر حرام است حراما بگو  
 سخن كفتن يكون يمينا ولو قال هذه الدرهم على حرام يكون يمينا على  
 الاقناع وفي الطعام على الاكل وفي التوب على التمس مختارات  
 النوازل في كتاب الايمان رجل قال والله والرحمن والرحيم لا افعل كذا  
 ففعل في الروايات الظاهرة يلزمه ثلاث كفارات وبعده اليقين بتعد  
 الاسم اذا لم يجعل الاسم الثاني فعلا الاول وروى الحسن عن ابي حنيفة ع  
 ان عليه كفارة واحدة وبه اخذ صاحب سم فند لان الواو بين الهمز الاول  
 والثاني وبين الثاني والثالث والواو والقاف فام ينصل  
 الثاني بالاول والثالث بالثاني فاذا ذكر خبر عقيب الثالث اقصر  
 الخبر على الثالث فكان يمينا واحدة واكثر المتأخرين على ظاهر الرواية ولو قال  
 والله والرحمن لا افعل كذا ففعل يلزمه كفارتان في قولهم ولو قال  
 والله والله لا افعل كذا بغيره اليقين في ظاهر الرواية وروى ابن سماع  
 عن محمد بن ابي حنيفة ان في الاسم الواحد لا ينعقد اليقين ويجعل الثاني على التاكيد  
 والفكر ولو قال والله لا افعل هذه الدرهم ثم قال والله لا ادخل هذه الدر  
 اراد

تخيم احتمال يمين متى لو قال هذا التوب على  
 حرام فليس حنث كذا في حرامه  
 الغناور

والمتأخر الغنور ان اراد به التوب يجب الكفارة  
 وان اراد به الاضمار لا يجب وان لم يشأ  
 فكل ذلك لانه امكن فصح اخبار كذا  
 في باب ما يكون يمينا من التجسس والمزيد

والمتأخر الغنور في جنس هذه المسائل ما اشارت اليه  
 السهراني بغير ان كان الحالف يعتقد ان مثل  
 هذا اليقين كاذبا كفر كذا في باب ما يكون  
 عليه ما يكون رضاء بالكفر كذا في باب ما يكون  
 يمينا من التجسس والمزيد

فرضها

فرضها مرة يلزمه كفارتان وكذا لو قال لا حرام والله لا اقربك ثم قال  
 في مجلسه والله لا اقربك ففرضها مرة يلزمه كفارتان وحكي عن الشيخ الامام  
 ابي بكر محمد بن الفضل قال اذا قال الرجل والله لا اكلم فلانا ثم قال مرة اخرى  
 والله لا اكلم فلانا فكله مرة فان نوى بالشأن السكر والشاة كيه يلزمه كفارة  
 واحدة وان نوى بالمبالغة او لم يتوشعنا يلزمه كفارتان رجل قال والله والله  
 لا افعل كذا في يمين واحدة لانه جعل الاسم الثاني فعلا الاول فكانت يمينا  
 واحدة كما لو قال والله العفيرة لا افعل كذا ولو قال بالله لا افعل كذا او سكن  
 الهباء او تصبها او رطها ما يكون يمينا لانه ذكر اسم الله تعالى بحرف القسم والخطاء  
 في الاواب لا يمنع صحه اليمين ولو قال الله لا افعل كذا وسكن الهباء او  
 تصبها لا يكون يمينا لان عدم حرف القسم الا ان يعربها بالكسر فيكون يمينا  
 لان الكسر يقتضي سبق حرف الحذف وهو حرف القسم وقيل يكون يمينا  
 بدون الكسر ولو قال الله لا افعل كذا قالوا لا يكون يمينا لانه لم يذكر اسم الله تعالى  
 الا اذا عرّبها بالكسر وقصد اليمين ولو قال والرحمن لا افعل كذا واراد به سورة  
 الرحمن روى بشرا انه لا يكون يمينا ولو قال والحق لا افعل كذا او قال بالحق  
 لا افعل كذا يكون يمينا لانه الحق من اسماء الله تعالى ولو قال حقا لا افعل  
 كذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون يمينا والصحيح انه ان اراد به  
 اسم الله تعالى يكون يمينا ولو قال بسم الله لا افعل كذا يكون يمينا  
 من اوابل ايمان الحائية ولو قال استشهد بالله او استشهد على كذا ان  
 لا افعل كذا ففعل يستغفر الله تعالى ولا يلزمه الكفارة بخلاف استشهد بالله  
 او استشهد سلماني فكرم ان فعل كذا او فعل لا يجب عليه شيء الا اذا نوى  
 ان ما اذاه من المفروضات لم يكن حقا كانه قال ان فعل كذا فهو كافر  
 في باب ما يكون يمينا من ايمان البرازية ولو قال راسوك قد بطلت  
 شراب نخورم مشرب طلقت اراءه واذا لم يكن حلف ولكن قال  
 قلت لدفع نعرهم لا يصدر فضا ولو قال راسوك قد خانه استك  
 شراب نخورم وشرب طلقت اراءه لانه لا او هام بغيره فالبه ولو  
 قال لا تخزني من الدار بغير اذني فاني قد حلفت بالطلاق فخرجت بغير  
 اذنه لا تطلق لانه ما اضاف الطلاق اليها من ايمان معراج الدراية  
 في باب ما يكون يمينا وفي خلاصة والحائية واللغو لا يؤخذ به  
 صاحب الا في الطلاق والعناني والتذرو وفي فتاوى محمد بن وليد  
 ولو قال ان لم يكن هذا فلانا فعلى حجة ولم يكن فلانا وكان لا يشك  
 في انه فلانا لزمه ذلك اشترى فقد علمت ان اليمين بالطلاق  
 على وقوع الظن اذا ثبتت خلافاه موجب لوقوع الطلاق من ايمان  
 بحر الرابح في شرح قوله ولما لغوا رجل اخذه السلطان فحلف

قال في حلف او قال في حلف بالطلاق ان لا افعل  
 كذا ثم فعل طلقت وحنت وان كان كاذبا  
 وادب المقتضى ان لا يقول بصدق دابة لانه  
 تعليم براديه ان يقول لا يصدي كذا  
 في البرازية فيما يكون يمينا



بابيزد مثل ذلك ثم قال له كه روز ادينه بيا به فقال الرجل مثل ذلك  
فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لم يحث لانه قال بابيزد وسكت  
ولم يقل له قل بابيزد ولم افعل كما لم يكن بيننا وبينك من هذه المسئلة  
كثير من السائل في باب ما يكون ميثاق العجنيين والمغريه الخالف  
على عقد لا يحث الا بالاجابة والقبول الا في تسع فانه يحث بالاجابة  
وحده الرهبة والوصية والاقصاء والابراء والاباحة والصدقة والاعارة  
والعرض والكفالة فيل كتاب احمد وود من الاشباه  
**الثاني في بيان نية المحالف والمختلف** واذا حلف  
الرجل على شئ ثم يدعي فيه نية فان ذلك على ثلثة اوجه احدها  
ان يدعي فيه نية مما يجوز في العرف ويجعل الكلام فيه فانه يصدق  
في ذلك في قول الفقهاء فيما بينه وبين الله تعالى والثاني  
ان يدعي فيه نية مما يجوز في العرف ولا يجعل الكلام بوجه فانه  
لا يصدق في تلك النية والثالث ان يدعي فيه نية مما لا يجوز  
فيه العرف ويجعل الكلام في وجه فانه لا يدين في القضاء ودين  
فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يكون ذلك مما يلزم به طلاق او عتاق  
فاعرف ذلك من ايمان التثنية **ق** ولو قال لك مختلف  
وهو غير مظلوم اكون ما قلت او هل يكون ما قلت فقال لا يختلف  
عليه نعم ثم قال لك مختلف اردت به تطبيق امرائك ثلاثا  
يفع سواء سكت المحالف او قال اردت به خطابك فقط لان المعبر  
نية المختلف لانية المحالف هذا اذا كان البيان منزها عن مجلس  
المحالف واما اذا كان بعده فنية المحالف معتبر لانيته لان المحلف  
على الطلاق غير متردد لانه متردد عنه فنية المحالف امتناع عنه ونية  
المختلف استحباب به فباعتبار نية المحالف لانية المختلف فلا يقع  
وكذا لا يقع لو قال المحالف عند ذلك لا اقبل سواء كان البيان منه  
في المجلس او بعده وكذا لا يقع لو قال المختلف اردت به غير الطلاق  
او ما اردت به شيئا ولو نوى المختلف عليه الطلاق بجوابه يقع لان  
قوله هذا كناية فيعتبر نية المحالف اذا لم ينو المختلف شيئا ولو قال  
المختلف هل يكون طلاقا ثلثا او بايضا فقال لا يختلف عليه ليكن او نعم  
يقع لان الجواب يقتضي ما في السؤال وان لم يكن صريحا وعند فقهاء  
فيما طريق الاول حاور لا يهدى في طلاق السكران وكروا ان  
المظلوم اذا شهد عند اختلاف الظالم بالطلاق الثلاثة انه يجلف  
كاذبا يصدق في كونه والطلاق جميعا وهذا صحيح في نوع في التوكيل به  
وكنايته من طلاق البرازية قال حلف رجلا بالطلاق والعتاق فالتنية

نية المحالف

نية المحالف سواء كان ظالما او مظلوما وان حلفه بالله فالتنية نية  
المحلف قال في الاصل روى بشر عن ابي يوسف قال لو بين خلف بها  
رجل رجلا والمحالف مظلوم فالتنية نية المحالف وان كان ظالما فالتنية  
نية الذر استخلفه اذا كانت اليدين بالله من ايمان القاعدة  
رجل حلف رجلا بخلف ونوى غير ما يريد المستخلف ان كانت اليدين بالطلاق  
والعتاق ونحو ذلك يعتبر نية المحالف اذ لم ينو المحالف خلاف الظاهر ظالما  
كان المحالف او مظلوما كانت النية نية المحالف وان كان المحالف ظالما  
يريد يمينه ابطال حق الغير فيعتبر نية المستخلف وهو قول الجعفي ومحمد بن  
في اول فصل في تحليل الظلمة وفيما ينو المحالف غير ما يئوي المستخلف فالتنية  
رجل قال لا اردته من اعطيت من حنطتي اهدا فانت طالق وقال نويت  
بذلك امرها صدق وياسته لا قضاء لانه نوى تخصيص العام وذلك جاز  
فيما بينه وبين الله تعالى وعلى قول المختلف صحت نية في هذا مطلقا  
قالوا هذا اذا قال بالعربية فان قال بالفارسية لا تقع نية لان تخصيص  
العام في كلام العرب والصحيح انه لا فرق بين الفارسية والعربية ويقع  
نية فيما بينه وبين الله تعالى هذا اذا لم يكن المحالف مظلوما فان حلفه ظالم  
كان له ان يارده بقول الكشاف وينو المحالف في باب التعليق من طلاق كناية  
وكذا في البرازية **الثالث في حث المحالف بالمباشرة**  
**والتوكيل وفي اليمين الموقفة** وجملة المسائل التي يحث فيها  
المحالف بالمباشرة والتوكيل ستة عشر النكاح والطلاق والعتاق  
بمال او بغير مال والكتابة والادعاء والاستبراء والاعارة والاستعارة  
والرهبة والصدقة والافراض والاستبراء والضرب في العبد والحياطة  
والزبح والبناء والقضاء والافتضاء في فصل التزوج في بيان الحاشية  
وحاصل الحث ملل امر في ثلث وعشرين من النكاح والطلاق والعتاق  
بال و بغير مال والكتابة والرهبة والصدقة وضرب العبد ونحو ذلك  
سلطانا او قاضيا والكسوة في الحلف على ان لا يكسوه ولا يجمله على دابة  
والحياطة وزبح الشاة وبناء الدار وقبض الدرس وقضائه والمصالح غير ذلك  
والفرض والاستبراء والادعاء وقبوله والاعارة وقبولها وما لا يحث بالامر  
سنة البيع والشراء والاجارة والاستبراء والفسخ والمصالح على مال والفتوى  
على ان الخصومة ملحق بهذه الستة في انواع الثمانية من ايمان البرازية  
ومنها حلف لا يبيع ولا يشتري او لا يواجر او لا يستأجر او لا يبيع عن المال  
او لا يقاسم او لا يخاضع او لا يضرب ولده لم يحث الا بالمباشرة ولا يحث  
بالتوكيل لانها الحقيقة وهو مجاز الا ان يكون مثله لا يباشره ذلك الفعل  
بنفسه كالعاقبة والامير في حثه يحث بها وان كان يباشره مرة ويؤكل اخرى

قوله صدق وياسته اي لو سفي المقتضي بحسب ما وقف  
ما نوى لا قضاء او يورفع الى القاضي يحكم عليه  
بوجوب كفايه ولا يلتفت الى ما نوى لكان التهمة  
ولا لعدم الجواز منه او ابل التلويح  
قال في البرازية في الثمانية والعشرين من الايمان واذا اخذ  
بقول المختلف فيما اذا وقع في يد الظلمة لا يادس به وقوله وكروا  
عن السلف ان اليمين على نية المحالف ان كان مظلوما وعلى نية  
المختلف ان كان المحالف ظالما وفي البرازية بعد في الاحوال  
كلها بالاختلاف ومعناه ان المقتضي يعني التلويح  
في اليمين بهذه النية لكن القاضي يحكم بحث ولا يحد  
**استدلال**  
وفي اشارة الى ان الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى ولا يكره  
القاضي احكام في الدماء والفروج عالم الدنيا وخرج من البرازية  
والعتاق كالطلاق كمن في الشف وكنايته فعله هذا لا ينبغي  
للمفتي في مثله ان يفتي بحسبه على وفق ما نزلت به  
اجابة في القضاء فنية من المسئلة في اول الباب  
**استدلال**  
سئل عن حلف لا يبيع فوكل من عهده حث ام لا اجاب  
ان كان من يتولى في البيع لا يحث بالتوكيل وان كان  
من لا يتولى كالاير وغيره يحث في قضاءه بحكم  
وكذا في الرابع من ايمان البرازية  
وكذا في القينة سكت







الى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ منه الدين بذلك ويجعل الدين  
على عدم القبض ويستحقه قلت وفي الفصول العادية قال الزوج  
بعثت النفقة اليها ووصلت اليها وانكرت هي بشي ان يكون  
القول قول الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العمدة هكذا  
سمعت القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله  
وكذا في كل موضع يدعى ايفاء حق ويكون القول قولها وهو الاصح انتهى  
وتحريمه في الجملة لكنه لم يقل وهو الاصح لكن ما اذني به شيخنا هو الموافق  
لما سنا طغت عليه المنون وعاقبة الشروع من انه اذا اختلفا في وجود شرط  
فالقول له الا فيما لا يعلم الا من جهرتها فان القول لها في حق نفسها فليكن  
المقول عليه لانه المتون والشروع موضوعه لنقل المذهب من فتاوى  
ابن نجيم في الطلاق كقول نفسه على انه ان لم يوافقه غدا فليقبله لالف فجاب به  
فتاوى الكفول له او حلف بطلاق امرائه ان لم يؤدوه اليوم الالف فجاب بالمال  
فتاوى الدارين ان علم القاضي نعتته وقصده الى الاضرار بنصب وكسلا  
يسلم له المال ولا يكون كفيلا بالمال ولا تطلق امرائه فان لم يعلم قصده لا ينصب  
ولو نصب وكسلا مع هذا وسلكه اليه ثبتت الاحكام المذكورة بفقد القضاء  
لكونه مجتهدا فيه قبيل الفصل الثالث من اجارة البرازية رجل عليه دين  
لرجل وطالبه صاحب الدين وقال كذبون ان لم اخضك مالك اليوم  
فامرائه طالق او عبده حرم ثم تغيب عنه الطالب فخاف ان يحلف ان يحلف  
في بيمينه فجاد المطلوب الى القاضي ففقد قصته فنصب القاضي للغائب  
وكسلا في قبض دينه فرفع اليه المال فحكم القاضي بذلك ثم رفع ذلك الى  
قاضي آخر قال بويوسف قضاء الاول باطل لا بمضيبه الثاني وذكره الناطقي  
في الوافقات عن حسن بن رباح ان القاضي ينصب وكسلا عن الغائب  
ويرفع اليه المال ولا يحلف المحلف وقال الناطقي وعليه العتوى في  
فصل فيما يقضي في المجتهدات من دعوى الحائنة ليجيئ فلانا غدا فاشاه  
ولم يادرن له لا يحلف وان اناه ولم يستادرن ولم يجدي بيته حنت  
في الفصل السابع عشر من ايمان البرازية قال مدعي عليه سوكند  
خوردك فزاد باخصم بين قاضي بيايم فردا حلف امد ومضت في ورور  
كز شب لا يحلف من ايمان القاعدة **شعر** ان لم يخرج بين فلان  
غدا فكذا افضيه ومنع ولم يخرج حتى مضى الغدا اختلف فيه والمختار  
للعنوى الحنت **بسم** قال كرها وهي في بيت امرها ان لم اذهب بك الى اري  
فانت طالق ثلثا ثم اخرجها من دار امرها ففترت منه فلم يقدر على اخذها  
وقع الثلث حاور العتية للزاهدي في اول فصل اليمين حلف الوالي  
رجلا ان يجيئ اليه بامرائه او بغيره من يقدر عليه غدا فغابت المرأة

ليؤثبت حصة اليوم فغاب الدارين برفع الام  
الى القاضي ويعطيه وان لم يكن ثم حكم  
بحنت وبه يقضي كذا في الثانية عشر  
من ايمان البرازية  
ونه اذني است  
نجم  
ليأتين غدا ويريه وجهه فانا غدا فلم يجز لا يحلف  
ببرازية في ايمان وبه في ثمان مجيم

سئل من له اخو من فخله بالطلاق بفضيه دينه  
في يوم عينة فجاه فيه ولم يجز خلاصه فعدم  
اكتت اجاب برفع الدين الى القاضي او الى  
من ينصب القاضي ولا حنت عليه  
من فتاوى ابن نجيم

اقول ولعل الوقوع بعدم الجور من الذم الى داره  
او احتياط في اربها لكونها امرائه ومكومت  
جوراره وكذا في العتية

ولم يجدها

ولم يجدها حتى مضى الغد قبل حنت وقبل لا يحلف والقول الثاني اصح  
هذا اذا لم يكن غيبتهما بانفاق زوجها ولا يحلف اجماعا من المحلل المزبور  
سئل عن شخص له على امردين فحلف بالطلاق ان يدفعه له في الوقت  
الطلاق فدفعه له اخر تغير ذمته في غيبته هل يقع عليه الطلاق ام لا يقع  
ويبر في بيمينه بالدفع المذكور اجاب نعم يقع عليه الطلاق مع عدم الدفع  
في الوقت المحلوف عليه من فتاوى ابن نجيم **الرابع في المحلف**  
**في النكاح والطلاق والعناق والبيع والشراء وسائر عقود**  
**المعاملات والمخوف والطاعات والمعاصي وفي المتنقي اذا حلف**  
**لا يتزوج امرأة فتزوج حنت في عينة في احدى عشر طلاق**  
**الثانار طانية في اولى لا يتزوج خلاصه لمرها زوج فمرها على النكاح الصحيح**  
**ولو زاد اليوم فمرها على الفاسد ولو حلف على المحاضن ان لم يتزوج فمرها**  
**على اجابته والفاسد جلا لا مستقبل في اويل الرابع من ايمان البرازية**  
**قال حنته راكفت ان تزوجت عليك امرأة فزى طالق او قال انت طالق**  
**فتزوجها ثم تزوج عليها امرائه لا تطلق لا هذه ولا تلك لان التعليق**  
**لم يقع لانه ليس تعليقا بالملك ولا سبب الملك قبل فلم لا ينصح**  
**التعليق قلت لانه انما يتعلق ما لو لا التعليق لمتنخر لان التعليق**  
**منع التنخر عن النجاسة اصله تعليق القنديل بالمحمل قبل الشرط مرسا**  
**التزوج عليها والتزوج عليها لا يكون الا بعد تزوجها فكان تعليقا**  
**بشرط وجها ضرورة قلت ما ثبت بالضرورة لا مدخل له في الشرط الا ترى**  
**انه لو قال لا حنته ان دخلت الدار فانت طالق لا يصح التعليق**  
**ولا يصبر بعني ان تزوجتك ودخلت الدار وان كان الطلاق لا بد له**  
**من سبق النكاح لما قلت كذا امرها من ايمان القاعدة وكذا في طلاقها**  
**قال لا حنته ان طلقتك فبعدي حريمي وبصير كانه قال ان تزوجتك**  
**وطلقتك ولو قال لمرها ان طلقتك فانت طالق ثلثا لا يصح ولو قال**  
**لمنكوحه نكاحا فاسدا ان طلقتك فبعدي حرمي فالبين على الطلاق باللسان**  
**في نوع في تعليقه بالملك من الفصل السادس من اطلاق البرازية **بسم** قال كرها**  
**ان تزوجت امرأة بغير اذنك فزى طالق ثم طلق المحاطبة وتزوج**  
**باخرى بغير اذنها متطلق بخلاف ما اذا خال ان خرجت من الدار الا باذن**  
**فانته ينفقه حال قيام النكاح في باب اليمين في فصل بغيان اليه ايمان العتية**  
**رجل يعلم انه حلف بطلاق كل امرأة بنزولها ولا يدري انه كان بالفاوكت**  
**اليمين او لم يكن فتزوج امرأة لم يحلف انه لا شك في صحة اليمين فلا يحلف**  
**بالشك في السابع عشر طلاق الثانار طانية ان حلت فامرائه طالق وليس له الزاوة**  
**فتزوج ثم فعل لا تطلق في المنفقات من الثالث من ايمان البرازية وكذا في الخلاصة**

اقول من حنت في مثل واعل الخلف فخرجته  
تخفى العجز في صورة غيبته بالعدم الظهور بها  
بخلاف صورة قرارها  
جوراره

ولو قال ان لم اخرج كخطة من الدار فادري طالق  
فاخرج البعض وادري البعض فانه لا يحلف اذا  
لم يقدر على اخراج الكل كذا في ايمان الجواهر  
الفتاوى

يقع وقوع امرائه موقوف على قوله  
طلقتك بعد النكاح الصحيح  
ومثلهما بعينه في ايمان العتية  
التعليق في كتاب الطلاق

سئل عن محمد بن خبيج غنه رجل يقول كنت حلفت بالطلاق  
ولا ادري كنت مدركا حاله اليمين او غير مدرك  
قال لا حنت مالم يعلم انه مدرك وفي فتاوى اهل الزمان  
سئل ابو نصر الدجوسي عن حلف ونسي ان حلف  
بانته او بالصيام او بالطلاق قال حلفه باطل الا  
ان يذكره كذا في في ايمان المحيط البرهان



سئل عن رجل حلف ان يبيع عبده او دابته ولم يوف وقاسم من  
قال لا يجتنب ما لم يتيقن بونه من الخيانة في مائة الدين والمد بوجه ايمان الزبيرة  
رجل له عبد فحلف بالطلاق ان لا يبيعه ولا يارعه غيره ان يبيعه فباع  
نصفه بثلثي الكحل وذهب منه النصف الباقي لا يجتنب لان شرط الحنث  
بيع الكحل ولم يوجد واقعات خاصة في باب الايمان بعلامات النور  
حلف لا يبيعه فباعه بثلثي الكحل او بثلثي الكحل او بثلثي الكحل او بثلثي الكحل  
ولو باعه بمائة او بدينار او بولد او بولد لا يجتنب في احادي عشر من ايمان  
الثاني فانه في نوع اخر في البيع والشراء **بيع** حلف لا يبيع شيئا فباع  
حالا ثم اقبله لا يجتنب في باب الخارج من ايمان القنية ذكر في المحيط  
رجل ادعى على اخ الف درهم فقال كدع عليه اذ ان طالق ان كان لك  
على الف درهم وقال المدعي اذ ان طالق ان لم يكن لي عليك الف درهم فاقام المدعي  
بينه على حقه لا يجتنب المدعي عليه عند محمد بن الحسن لان في الحق والشهادة ثبت  
الحق في الظاهر فاذا اصر على الكفار فلعلمه صادق وان اشتهر على الشهود  
فلا يجتنب بالشك في الشهادة من جامع الفتاوى رجل ادعى على اخ الف  
درهم فقال المدعي عليه اذ ان طالق ان كان لك على الف درهم وقال  
المدعي اذ ان طالق ان لم يكن لي عليك الف درهم فاقام المدعي على حقه البينة  
فقتضى القاضي له على خصمه فرق بين المدعي عليه واذا اصر فاقام المدعي عليه  
البينة انه اوفاه قبل دعواه بطل التفريق وهذا قول به يوسف اما على قول  
محمد لا يفرق لاحتمال صدق كالحلف من طلاق عمدة الفتاوى وكذا في حاشية  
في تعليق الطلاق **ق** وقع الفضيحة بوجوب تعدد الغضار فقال ان اكن دفعت  
نوبة اليك فاداني طالق ثم طار انه دفعه الى ابن الغضار او تكملة لا يجتنب  
اذا كان في قبيل الغضار الا اذا اتى نفس الغضار في حنث في ايمان  
نقد الفتاوى وكذا في المحيط البرهاني ذكر في النوازل لو قال لابنه ان سرق  
من مالي شيئا فانك طالق فسرق منه اجرة ان كان كالحلف بجل عنه  
بهذا القدر لا يجتنب والافلا روى ان محمد بن اسبل من هذا فام يجب  
وسئل ابو يوسف فاضرب محمد بنك الجواب فقال ومن يكن مثل هذا الجواب  
الا ابو يوسف من ايمان القاعدة حلف ان لا يجمع اذ ان في ايمان  
الفرج فلا عبرتها ومن ذكره احدى فحذبه او دخل ذكره باطن احدى ركبتيه  
واتزل لا يجتنب في يمينه ويكون يمينه على الكفاية في باب التعليق  
من طلاق الحاشية قال فيها كبرياكي حرام كني فكذا اقا بانها من جات معها  
في العدة طلقت عندها لانها ما يعتد بان عموم اللفظ والامام الثاني  
يعتبر الغرض وعليه هذا لا يطلاق عنه وعليه الفتوى في الثالث عشر  
من ايمان البراءة اذ ان اشرمت زوجها بغلام فحلفت ان لا ياتي حراما

اشترى متاعا فحلفت هذا من وصفت عليه  
وقال الزوج ان لم يكن متاعا طالق فانه يطبخ  
قبل ان يوزن ولا يجتنب الرجل والمرأة في فصل البيع  
بالطلاق من ايمان خواتم الفتاوى  
وكذا في البحر في كتاب  
البيع

بخلاف ما اذا فسخ القاضي بالحي  
فاجب ان في باب التعليق  
كتاب الطلاق

كذا في خلاصة وذكر فيها في التاسع من ايمان  
وذكر العيون جعل هذا قول به يوسف عند  
محمد لا يفرق فصار من محمد وبنان يفتي  
بالتفريق

لان الدخول الى من في عيال الاستاء بمنزلة الدخول  
اليه كذا في محيط البرهاني

والسنة المذكورة في فاضل في اواسط باب التعليق  
من كتاب الطلاق

فقتل غلامه

فقتل غلامه او متعه بشهوة لا يجتنب وان جامع الغلام في الفرج او في غير  
الفرج حنث وان لم ينزل المني لانه هو المارعة فارجل قال ان اثبت حراما  
فادانه طالق فانه يمينه لا يطلاق اذ ان لانه لا يراى باليمين الا اذا  
كان الحالف رسنا قبان ايجزها بيشي حلف الدخول في باب  
التعليق في طلاق الحاشية **الخامس في اليمين بالسكون والدخول**  
**الخروج والذهاب والاذن** وان حلف ان لا يسكن هذه الدار وهو  
خارج منها لم يجتنب حتى يسكنها بنفسه وينقل اهلها اليها ان كان له اهل  
ومن متاعه مقدار ما يات به ويحتاج اليه في الاستعمال وان حلف  
لا يسكنها وهو غير اهل بيته في يمينه حتى ينقل منها اهلها وولده ومتاعه  
ومن كان معه من الغلام وان بقي من متاعه ونداء ابرة حنث  
في يمينه في قول الجنيته وقال ابو يوسف يعتبر ان ينقل اكثر متاعه  
وقال محمد يعتبر نقل ما يقوم به كدخا يمينه وهو حسن في الرجعة والفتوى  
في هذه المسئلة على قول به يوسف في ايمان المضمرات رجل حلف  
ان لا يسكن هذه الدار وخارج بنفسه وترك اهلها ومتاعه فيها ان كان  
احالف في عيال غيره كالا بن الكبير يسكن في دار الاب والامه فكن  
في دار زوجها وكما لا يجتنب في يمينه وان لم يكن كالحلف في عيال غيره  
لا يبرأ الا ان ياءخذ في النفقة من ساعته لان الدوام على السكنى سكنى  
ثم عند الجنيته بشرط للبر نقل الاهل وكل المتاع حتى لو بقي في غيرها  
وتد او مكنته كان حاشا وعلى قول به يوسف اذا نقل الاهل واكثر المتاع  
بر في يمينه والفتوى على قوله وعلى قول محمد اذا نقل الاهل وما يقوم به  
الكه حاشية صار بارا اتفقوا على ان نقل الاهل واحد من شرط البر فاذا نقل  
الكل الى السكنى او الى المسجد ولم يترك الدار الى غيره اختلفوا فيه والصحيح  
انه يكون حاشا ما لم يتخذ مسكنا اخر وان سلم الدار الى غيره بان اجر  
داره المملوكة او كان سكنا في الدار باجارة او اعاره فزما على ما ذكرها  
ولم يتخذ من لا اخر لا يكون حاشا في اول فصل في المسكنة والسكنى من  
ايمان الحاشية حلف لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واستغل بطلب  
دار اخرى لينقل اليها اهلها والمتاع فلم يجز رابته او كانت اليمين  
في جوف القبيل ولم يكن له خروج حتى اصبح وكانت لا متعة كثيرة  
فخرج وهو ينقل الا متعة بنفسه وبمكة الاستكرا والدواب فلم يسكن  
لا يجتنب في جميع ذلك منتخب ظهيرية للعيني في ايمان رجل حلف  
ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك اهلها ومتاعه فيها لا يجتنب وان  
كانت اليمين على سكنى القرية اختلفوا فيه فالعصرم القرية بمنزلة الدار وقال بعضهم  
بمنزلة القرية وسوال العاصم كذا في حاشية المسئلة والمسئلة بمنزلة الدار وقال

قال الفقهاء ابو الليث يقول ابو يوسف نادى فذا اذا  
كان الحالف كدخا يمينه او كان في عيال غيره او كان  
كبير يسكن مع ابيه او كانت اداة فحلف لا يسكن هذه  
في يمينه وترك حاشا في الدار لا يجتنب لان السكنى تسكن  
اليه وهذا كذا في ايمان اليمين بالقرية فان كانت  
بالقرية اذ اخرج عليه ان لا يعود لا يجتنب في  
الراجح كذا في كتاب الحاشية في ايمان

هذا اذا كان الحلف على السكنى بالقرية فان حلف  
بالقرية فخرج بنفسه على قصد ان لا يعود لا يجتنب  
وقه يفتي كذا في ايمان السكنى في يمينه الفتوى  
وكذا في حاشية الحاشية وقد ثبت

سئل عن حلف بالطلاق ان لا يسكن في دار معينة  
وكان الحلف في السبل فخرج حتى خاف فادخل  
او غيره فانتقل في العقد هل حنث ام اجاب  
لا يجتنب في فتاوى ابن جهم  
حلف ان لا يسكن هذه الدار والبيت والمحلة فخرج  
وبقي متاعه واهله حنث بخلاف المسئلة والقرية  
شوبه الا بصار بالدخول في باب اليمين  
وكذا في حاشية



رجل حلف لا يسكن فلانا فنزل منزله فسلمه فبقي يوما  
او يومين لا يجت في داره فبقي يوما لا يسكن فلانا فبقي  
مع في منزله فبقي يوما وهذا بمنزلة رجل حلف  
لا يسكن الكوفة فبقي بها فبقي يوما فبقي يوما  
لا يجت في داره فبقي يوما فبقي يوما  
كذا في واقعات ابي مينا في باب  
الايان بعلامة النون

سئل عن رجل حلف بالطلاق انه لا يسكن مع فلان  
ما دام في هذه الدار فانتقل فلان مدة وعاد الى  
الدار هل لا يسكن معه ولا يجت عليه و  
اجاب نعم ان يسكن معه ولا يجت عليه  
منه فتاوى ابن جبريم

وكذا لو قدر على الخروج ان يطرح بعض الحايض  
لا يجت وليس عليه ذلك انما تعتبر القدرة على  
الخروج من الخرج المعهود عند الناس كذا  
في شرح المنظومة لابن جبريم

هذه لك ابريد كورة في فتاوات  
النوازل باختر وجه

بعضهم هم من بمنزلة المصير رجل حلف ان لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو  
على ان لا يسكنه في داره فبقي يوما لا يسكنه في داره فبقي يوما لا يسكنه في داره فبقي يوما  
وفي الفتاوى لو حلف لا يسكن فلانا فدخل فلان داره فغضب ان لم يخرجه  
هو في النقلة حنت وفي الاصل لو دخل عليه فزأره او منيف فاقام فيه  
يوما او يومين لا يجت والمساكنة بالاستقرار والدوام وذلك بامله  
ومناعه ولو سافر المحالف وسكن المحلوف عليه مع اهل المحالف حنت  
عند المجتنب بناء على ان السكنى يقوم بالايجل والمتاع وعند يوسف  
لا يجت وعليه الفتوى هذا في الفتاوى وفي المنقضي لو سافر المحالف  
اقل من مدة التسف حنت عند ابي يوسف وفي مجموع النوازل رجل  
حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فيها مع زوجته فابت ان يخرج  
فغلبه ان يجتهد في اخراجه فاذا صار غلبه لم يجت فاصم السلطان  
اولم بخاصم وكذا لو منعوه واوقفوه لانه مكن وليس يسكن  
في اخر الفصل السادس عشر من ايمان اخلاصة ولو قال ان لم اخرج  
من هذه الدار اليوم فاداءه طالق فحلف المحالف ومنع من الخروج  
حنت وكذا لو قال لرجل لا ادائه وهي في منزله الدار ان لم تخضري  
التبيلة منزلي فانت طالق فحلفها الوالد عن المحذور قال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل حنت في بيته وقال الفقيه ابو الليث لا يجت  
كما لو حلف ان لا يسكن هذه الدار فقام للخروج فاذا الباب مغلق  
فلم يقد على الخروج ونمته تكلموا فيه قال بعضهم حنت في الباب  
المغلق ولا يجت في القيد والمعتج انه لا يجت فيها قال الفقيه  
ابو الليث سوى بين ما اذا حلف ان لا يسكن هذه الدار وبين ما  
اذا قال ان لم اخرج من هذه الدار وقال اذا منعه مانع لا يجت في المثلين  
والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مرق وقال في قوله ان لم اخرج اذا منعه  
مانع حنت وفي قوله لا اسكن اذا منعه مانع من الخروج لا يجت والفتوى  
على قوله لان في قوله لا اسكن شرط حنت السكنى والعقل لا يتحقق بدون  
الاختيار وفي قوله ان لم اخرج شرط حنت عدم الخروج والعدم يتحقق بدون  
الاختيار في فصل التزوج من ايمان اخلاصة وكذا فصل المسكنة في كتابه  
عن ابي يوسف رحمه الله تعالى حلف لا يسكن هذه الدار فاداءه يخرج  
فوجد الباب مغلقا بحيث لا يمكن الفتح او قيده او منعه سلطان  
من النحل لا يجت وان اقام على ذلك اياما بخلاف ما لو قال ان لم اخرج  
من هذه الدار فاداءه طالق فحلفه وسع من الخروج حنت ولو قال ريث  
في هذه التبيلة فاداءه طالق فاصابته الحنث وصادر بحال لا يمكنه  
الخروج حتى اصبح حنت بخلاف ما اذا قيد في باب السكنى من ايمان الوجيز

ولو حلف

ولو حلف ان لا يدع فلانا يدخل هذه الدار فان كانت الدار للمحالف  
فمنعه بالقول ولم يمنع بالفعل حتى دخل حنت في بيته ويكون شرطه  
المنع بالقول والفعل بقدر ما يطبق وان لم يكن الدار للمحالف فمنعه  
بالقول دون الفعل حتى لو دخل لا يكون حاشا ولو حلف بطلاق امراته  
ان يدع فلانا يتر على هذه الفنطرة فمنعه بالقول يكون باذنه لانه لا يملك  
المنع بالفعل ولو قال لا يسكنه ان تركته فعمل مع خلاصه فادائه كذا  
فان كان الابن بالغ لا يقدر على منعه بالفعل فمنعه بالقول لا يكون  
بانه وان كان الابن صغيرا كان شرطه بمنعه بالقول والفعل جميعا  
في البيمين على الترتيب من ايمان اخلاصة الحنث ولو حلف لا يدع فلانا  
يدخل هذه الدار ان كان لا يملك منعه عن الدخول فهو على النهي ولو  
كان يقدر على المنع فهو على النهي والمنع جميعا من نية الفتاوى في اخر  
سائر البيمين على العقود لو قال لا ادع فلانا يدخل هذه الدار فان  
لم يكن الدار ملكا له فالحلف بالقول وفي الملك بالقول والفعل من ايمان  
عمدة الفتاوى رجل اخرج داره من رجل سنة ثم قال لا تتركك في داري  
فاذا قال له اخرج عن داري فقد بتر في بيته لانه لم يترك حبسه بل اخرج  
واقعات حساميه في باب البيمين بعلامة النون وفي الفتاوى رجل  
قال ان دخلت فلانا بيتي او قال ان دخل فلان بيتي او قال ان تركت  
فلانا يدخل بيتي فاداءه طالق فحلفه ان ادخلت على ان يدخل  
باجره وتوكله ان دخل على نفس الدخول او المحالف او لا علم ولم يعلم وفي  
قوله ان تركت على الدخول بعلم المحالف لان شرط الحنث الترتيب للدخول  
فمنه علم ولم يمنعه فحلفه مني وحلف في اخر فصل البيمين في الدخول  
من ايمان اخلاصة لا يسكن هذه الدار فاشترى صاحبها في جنبها  
بيتا في دار اخرى في هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد باب بيت الذي  
كان فيه فسلم المحالف في هذه البيت وجعل يدخل بالادخل التدار  
يجت لا يشتري في هذه الدار شيئا فاشترى هذا البيت من اهل حنت  
بخلاف السكنى في في المسكنة من ايمان البرازية في الباب  
فصلان فصل في اضافة الملك كالدور والعبد وغير ذلك وفصل  
في اضافة النسبة كالزوج والاف والصدوق وغير ذلك وكل فصل  
على وجهين اما ان جمع بين الاضافة والاشارة او افرز الاضافة  
والاصل فيه انه متى جمع بين الاضافة والاشارة في اضافة الغيبة  
تعتبر الاشارة دون الاضافة فيحنت وان انقطعت الاضافة وفرضا  
الملك كذا في عند محمد رحمه الله تعالى وعندهما كما يعتبر الاشارة يعتبر  
الاضافة فلا يجت ان انقطعت الاضافة وان افرز الاضافة على الاشارة

سئل عن لا يسكن فلان داره فسلمه فبقي يوما  
هل يجت ام لا اجاب ان سكت بعد سكتناه  
ولم يادعه بالخروج حنت وان امره بالخروج ولم يخرج  
يجت من فتاوى ابن جبريم

المنقضي ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا  
لامرأة فلان فدخل فيها سكن ان لم يكن لفلان  
دار نسب اليه سوى هذه الدار حنت لان المحالف  
اراد هذه الدار لان السكنى للرجل والمرأة تابعة  
والدار نسبت اليه ساكن كذا في المحيط  
الرضوى وكذا في عمدة الفتاوى



اجمعوا على في اضافة الملك اذا وجد الفعل بعد زوال الاضافة لا يجزئ  
واختلفوا في فصل النسبة قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى  
اذا وجد الفعل بعد زوال الاضافة لا يجزئ وقال محمد بن جهم لا يجزئ  
ويحل يدخل في البيوت ما حدث بعده في اضافة النسبة لا يدخل الحادث  
في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة وابو يوسف يدخل وفي فصل الملك  
يدخل الحادث كما يدخل القديم من زيادات قاضيان في اول باب  
الايامان واذا حلف لا يدخل دار فلان هذه شيئا غيرها ثم دخلها  
فمنه اعلى الاختلاف لمحمد بن جهم ان الاشارة ابلغ من التعريف  
فلغت الاضافة فصار كالصديق والمارة ولهما ان الداعي الى  
البيوت معنى في المضاف اليه بخلاف اضافة النسبة كالصديق  
والمارة لانه تعالى لذاته فكانت الاضافة للتعريف هذا وذكر  
في فتاوى شيخ الاسلام قال مشايخنا هذا الاختلاف فيما اذا لم يكن  
له نية فاما اذا نوى العين فدخلها او كسرها بعد ما بعها بجنت  
بالاقتاف وان لم ينو فكسرها او دخلها بعد ما بعها بجنت بالاتفاق  
فيما لا يكون مبيعا من جميع الفتاوى ولو حلف ان لا يدخل دار فلان  
ولم ينو شيئا فدخل دارا يسكنها فلان باجارة او عارة ذكر الشافعي  
انه يجزئ في بيته وان دخل دارا مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها  
جنت ايضا وكذا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل بيتا وفلان  
فيه ساكن باجارة او عارة كان حاشا ولو حلف لا يدخل دار فلان  
فدخل دارا بين فلان وغيره لكن فلان يسكنها جنت وان لم يكن فلان  
يسكنها لا يجزئ في فصل في الدخول من ايمان الحاشية رجل حلف  
ان لا يدخل دار فلان وفلان يسكن دارا فانه قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل ان لم يكن لفلان دارا مملوكة تنسب اليه سورة هذه الدار  
من المحل المزبور حلف لا يدخل دار فلان وفلان دار يسكنها ودار  
غلة فدخل دار الغلة لا يجزئ الا ان بدل الدليل على دار الغلة وغيرها  
في الفصل الاول من ايمان الفتاوى الكبرى وفي السادس بعلاصة  
النون من ايمان واقعات الحسامية ولو حلف لا يدخل دار  
فلان فباع فلان نصف الدار وهو قير فدخل الحالف كان حاشا  
وان تحول فلان عن الدار لا يجزئ في قول ابي حنيفة وابو يوسف ويجزئ  
في قول محمد وكذا لو حلف لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول  
عنها لا يجزئ في قول ابي حنيفة وابو يوسف في فصل الدخول من ايمان الحاشية  
رجل حلف وقال لامرأته طالق ان دخلت دار فلان فانت صاحب  
الدار ودخل ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يجزئ وان كان

ثم ان الاصل ان المعرفة لا تدخل تحت النكرة والاضافة  
والاشارة معرفة ولو حلف لا يدخل دارى هذه  
احد الدار له او لغيره فدخل الحالف لم يجزئ ولو قال  
دارك لم يدخل الحالف تحت البيوت ودخل الحالف  
ولو قال ان لم اس هذه البيوت احد او هذا الرأس لم يدخل  
صاحب البدن والرأس ولو قال ان البت هذا  
القبض احد فالقبض لم يجزئ في الفصل  
الثالث من الباب الثاني من ايمان القنية

عليه دين مستغرق قال محمد بن سلمة بجنت في بيته وقال ابو الليث  
لا يجزئ وعليه الفتوى من المحل المزبور خلاصة وكذا في الفصل البيوت من  
الدخول من فتاوى الفتاوى والخلاصة حلف لا يدخل دارا اشتراها زبير  
فاشترى زبيرا الدار فاشترى الحالف منه فدخل لا يجزئ ولو وهبها  
زبير من الحالف فدخل بجنت في فصل البيوت من الدخول من ايمان  
خواتم الفتاوى رجل حلف ان لا يدخل هذا البيت فانهدم سقفه  
وبقي عيطانه ودخل جنت وان انهدم سقفه وحيطانه ودخل العروة  
لم يجزئ وكذا لو بنى بيتا بعد ذلك فدخل لا يجزئ في فصل الدخول  
من ايمان الحاشية ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية له فدخل  
في محن داره لم يجزئ حتى يدخل البيت لان شرط جنت الدخول في البيت  
وهو لم يدخل البيت وهذا في عقرهم وفي عقر الدار والبيت واحد  
فالجنت ان يدخل محن الدار وعليه الفتوى كافي في شرح الوقي في باب  
البيوت من الدخول والسكنى ولو حلف لا يدخل دارا فدخل خربة  
لم يجزئ ولو اشار الى حلف ان لا يدخل هذه الدار فدخل بعد ما انهدم  
ومسارت محن جنت لان اسم الدار اسم لعروة اذ تبيع عليها الحيطان  
ولا يزول ذلك برفع البناء الا ترى ان العرب يطلق اسم الدار بعد  
زوال البناء يقول دار عارة ودار غارة من المحل المزبور رجل حلف  
ان لا يدخل دارا بنته وابنته تسكن في بيت زوجها وحلف لا يدخل  
داراته واقعة تسكن في بيت زوجها فدخل الحالف جنت في فصل  
الدخول من ايمان الحاشية من حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارها  
وزوجها ساكن فيها لا يجزئ لانه الدار تنسب الى الساكن والساكن  
هو الكه حاشي في او اخر الفصل السادس من ايمان الفتاوى والكبرى  
ولو حلف لا يدخل دار فلان فباع فلان داره فدخل لا يجزئ في قولهم  
وكذا العبد والداية وكل شئ يكون مضافا بحكم الملك رجل قال لا ادخل  
دار فلان هذه فباع فلان داره فدخل الحالف لا يجزئ في قول ابي حنيفة  
واحد الرواية عن ابي يوسف وفي رواية بجنت في قوله دار فلان  
هذه وقال محمد بجنت كما قال ابو يوسف في رواية اخرى وروى هشام  
عن محمد انه رجوع الى قول ابي حنيفة وان لم يكن لفلان دار بولم يجزئ فملك  
دارا بعد البيوت فدخل الحالف جنت في قول ابي حنيفة ومحمد ولا يجزئ  
في قول ابي يوسف في اخر فصل الدخول من ايمان الحاشية ان دخلت  
دارا في فكتا فسكن الاخر دارا اخرى دخلت احد بيته ان كان احاط عيطا  
لحقه من الدار لا يجزئ وان عيطانه الاخر بجنت وان لم يتعين واحد  
جنت عند الامام ومحمد واذا دخلت الدار التي كانت للاخر عند البيوت

لان العدة ان لم يكن لها الورثة لقيام الدين  
لا يبقى على ملك الميت حقيقة لان البيت  
ليس من اهل الملك وانما بقية على حكم  
ملك ميت فلم يكن مملوكة للميت كغيره  
حاشية

قولهم الدار اسم للعروة عند العرب والعجم ضعيف  
اذا سم الدار لا يقع على العروة قبل البناء لكن اذا  
بنيت نحتي دارا وان انهدمت والدار لو طلف  
ان لا يدخل دارا فدخل دارا خربة لم يجزئ ولو كانت  
الدار اسم للعروة بجنت فقال الفقهاء ابو الليث  
ان كان البيوت بالفارسية لا يجزئ فيها الا يدخل  
المبينة كذا في ايمان الحاشية يرى ظاهره  
من القام في واقعات الحاشية  
وجبي بعده

مجرد عن حلف لا يدخل دار فلان وفلان ودخل  
احدهما هل يجزئ ام لا اجاب  
لا يجزئ من فتاوى شيخ  
محمد الوفاي



وهي في ملك الاخ الا انه لا يمكن فيها حنت لان خرجت عن ملكه بعد حلف  
 به بغيره او غيرها في الخامس والعشرين من ايمان البراريه قال ابن خنانه نعم  
 ان رايهم حين زن خانه بد بركي فروخت حالف اجازت گرفت وانذر  
 آمد قال في الواقيات ان كانت الكراهية من الكراهة سقطت عيسته  
 بالبيع وان احتمل على البمين من البهيت حنت ويكون الاضافة الى المراءاة  
 للتعريف من ايمان القاعدية ولو قال كل امرأة ملكها في طالق ان  
 دخلت الدار او قدم الدخول يتناول من في ملكه لاسم سبيلك لانه حقيقة  
 للحال لما قر فاذا وجد الشرط طلق من كانت في ملكه لا غير وكذا العتق  
 فان عتق الاستقبال مدة في التغليب فطلق من كانت في ملكه باعتبار  
 الظاهر ومن سبيلك باقراره في باب البمين في العتق والطلاق في ايمان  
 الكا في شرح الوافي ولو حلف لا يدخل الدار فادخل رأسه ولم يدخل قدميه  
 لا يكون حاشا وكذا لو ادخل بده في الدار واخذ من مناع الدار ولو ادخل  
 رأسه واحدى قدميه كان حاشا وان احتمل انسان وادخله فيهما  
 فان كان الحالف لا يقدر على الامتناع لا يجنت في قولهم وان كان يقدر  
 ولم يمنع وهو راض بقلبه اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجنت مردوق  
 ذلك عن ابي حنيفة ولو حلف ان يدخل هذه الدار فجاد الى بابها وهو  
 مستند في المشي فغمر برجله وزلق رجله ووقع في الدار اختلفوا فيه والصحيح  
 انه لا يجنت اذا كان لا يقدر على الامتناع ولو كان على دابة فادخلته في الدار  
 ان كان يقدر على منعها واسكرها حنت والافسلا وان ادخل انسان  
 مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك محنارا اختلفوا فيه والصحيح انه يجنت  
 ولو حلف ان لا يدخل من باب هذه الدار ولم ينوشها فنقب للدرباب  
 ودخل حنت ولو توى الباب لا يجنت في الوجه كله فالتم يدخل ذلك  
 الباب في فصل في الدخول من ايمان الحاشية رجل حلف لا يبيع  
 قردا رفسلا فدخلها راكبا او ماشيا حاشا او منتقلا حنت  
 فان توى ماشيا صح فاذا دخلها راكبا لا يجنت ولو ادخل مكرها  
 لا يجنت فان ادخل وهو جالس لا يقدر على المنع ورضى بقلبه اختلف  
 المتأخر فيه والاصح انه لا يجنت وهذا اذا حمل فادخل فان دخل  
 بغيره يجنت فولا واحدا في الفصل السابع عشر في الدخول  
 من ايمان الخلاصة **بت** قال كرهنا في الخصومة اكمال على حرام  
 ان لم نخزجي وقالوا اردت به الخروج للحال ثم خرجت بعد ساعات  
 بجنت ان كانت الخصومة في الخروج والافسلا في باب البمين  
 يكون على الفور من ايمان الغنية ولو قال ان لم اخرج من هذه الدار  
 او قال ان لم اذهب وتوى عين الذهاب وعين الخروج ولم يرد السكنى

ولو ادخل احدى رجلية لا يكون حاشا قبل اذ كان  
 الدار داخل خارج من البيت فان كان داخل الدار  
 من بيتا فادخل رجلية كان حاشا لان كثر يكون  
 داخل وقال الشيخ الاقام شمس الدين حاشي  
 الصحيح انه لا يكون حاشا كذا في اصل  
 الدخول من ايمان الحاشية

رجل حلف وقال ان ربي دة بناسم فخرج باهله  
 ومتاع ثم عاد وسكن كان حاشا وكذا ذلك  
 كل فعل يمتد لا يبطل البمين فيه بالبر في  
 فصل في المسكن من ايمان الحاشية

فكن

فكن فيها لا يجنت اذا لم يرد الفور وان توى السكنى يعني لا اسكن  
 فكن بعد البمين حنت في عيسته في فصل في المسكن من ايمان الحاشية  
 رجل حلف لا يسكن هذه القرية فذهب على هو الشرط ثم عاد وسكن  
 بجنت هذا في الفتاوى الصغرى واتفق القاضى الامام انه اذا توى  
 الفور لا يجنت اذا عاد وسكن وكذا ان هناك مقدمة الفور خلاصة  
 في السادس من ايمان **ن** حلف لا يدخل بلخ او الري او قال  
 مدينته بلخ او الري او حلف لا يشرب خمر في هذه القرية فدخل خمرها  
 او شربا غيرها وشرب فيها لا يجنت الا اذا كان الكرم وضياع في العمران  
 لان القرية وبلخ وري اسم للعمران وكذا لو حلف لا يدخل بلدة كذا فدخل  
 على العمران لان البلدة اسم لما هو داخل الرضخات قوله لا يدخل  
 كورة كذا او رستاق كذا فدخل في ارضها جنت في السادس  
 من ايمان الفتاوى الكبرى وان حلف لا يذهب الى مكة فدخلها فيه  
 نصر بن حبي ومحمد بن سكرة قال نصر بن مزنة الايمان فلا يجنت ما لم يدخل  
 الى مكة وقال محمد بن سكرة انه بمنزلة الخروج وقال القدر الشهد في واقعا  
 وهذا الصحيح وجد في المتن ان الذهاب بمنزلة الخروج وهذا اذا لم يكن له  
 نية فان توى بالذهاب الايمان فهو على ما توى من ايمان التاتارخانية  
 في نوع اخر من الخروج والذهاب رجل قال لا اداه ان خرجت الى بيت  
 ابيك فانت كذا فخرجت ناسية ثم تذكرت فرجعت فله ثلاث  
 سائر الخروج والايمان والذهاب قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل  
 في الايمان لا يجنت اذا لم يمتد الى دار غيرها وفي الخروج حنت واختلفوا  
 في الذهاب والصحيح ان الذهاب كالائتمان قال رضي الله تعالى عنه  
 ويصغي ان يتوى في ذلك ان توى بالذهاب الوصول فهو على ما توى  
 وان توى بالخروج فهو على ما توى وان لم ينوشها بجمل على الايمان لانت  
 الناس يبريدون به الايمان والوصول في فصل الخروج من ايمان الحاشية  
 اداهت كذا ان خرجت الا باذن او بغيره او علمي فله على كل مرة وان قال  
 اردت مرة صدق قضاء وعندها وان قال اذنت لك عشرة اشياء  
 خرج فيها ما شئت ولو قال ان فعلت كذا فقد اذنت لا يكون اذنا  
 ان خرجت من الدار بغير اذنت فاذا خرجت ثم خرجت مرة اخرى  
 بلا اذن حنت ان خرجت حتى اذن تشتري البمين بالاذن مرة فلا شرط  
 الاذن في الثاني وان توى بكلمة الاحبي دين لا قضاء وان اراد بكلمة حتى  
 الا صدق ايضا لانه تغليب والاول تحقيق في التاسع من ايمان البراريه  
 ولو قال لهما لا تخزجني الا باذن مخنجا الى الاذن في كل خروج فان قال عيشت  
 الاذن مرة واحدة عند ابي يوسف لانه لا بد من في القضاء وعليه الفتوى

وصح في خلاصة خلافة بقوله والجميع  
 ان الذهاب كالائتمان صحيح في كتابه  
 رجل قال لا اداه لا يخرج الا باذن مخنجا في كل خروجه  
 الا اذنه فلو قال عيشت مرة واحدة دين قضاء  
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وروى ابو بكر  
 رواية اخر انه لا بد من القضاء لانه توى حلف  
 الظاهر فلا يصح في وعلم الفتوى  
 في باب البمين والاذن من ايمان  
 العجينة ولا يرد  
 واحيلة فيه ان يقول كلما اردت الخروج فقد اذنت لك  
 فاذا قال لك لا تفعل منه بغير عند ابي يوسف  
 وعنده محمد يعمل دية يعني ولو اذنت لها  
 خوجه واحدة ثم نهى ما عن تلك  
 اوجه بعد نهى بالاجماع  
 في باب البمين  
 في خروج  
 في عيسته



ولو قال لها الآن اذن ملك او حتى اذن لك محتاج الى الاذن مرة واحدة  
في فصل الخروج من ايمان الحاشية وفي النوازل اذا قال لها ان خرجت  
بغير اذن فانت طالق فاستأذنته للخروج الى بعض اهلها فاذن لها  
فلم يخرج الى ذلك وكشها كانت تكتسب الدار فخرجت الى باب الدار  
تكتسب الدار وقع الطلاق لانها خرجت بغير اذن لانه اذن لها في  
الخروج الى بعض اهلها ولم يخرج الى بعض اهلها فان تكتسب الخروج  
ثم خرجت في وقت اخر الى بعض اهلها الذي اذن لها في الخروج قال  
اخاف ان يقع الطلاق عليها لان هذا اذن في الخروج في هذا الوقت عادة  
في التسابع عشر في الايمان بالطلاق من ايمان المحيط البرهاني في نوع  
اخر في حرف الباء ط م عن ابي يوسف سلطان حلف رجلا  
ان لا يخرج بنفسه من المسجد بغير اذنه ثم عزل السلطان سقطة اليمين  
ولو اعيد في عمله لا تعود وكذا لو تزوج بعد الابانة ولو مات لا سقط  
عن حلفه حلف الوالي رجلا بالخبرته بمن يجعل هذا الطعام فعرف الاخذ  
ولم يخبره حتى عزل حلف وفي القياس لا يجتنب وبالكسحان اخذ  
وبالتاء خبر زمانا لا يجتنب ما لم يعزل في باب اليمين على فعل بضاف  
اليهجرة الملك من القينة قال الكوفي وسوري نواز شهر بر وم فانت  
طالق ثم استأذنها فقال وسوري وادم كبروي ده روز مزارتني  
فذهب ولم يحن اكثر من عشرة ايام لا تطلق لان الحلف عليه هو الذهاب  
بغير اذن والذهاب مهران كان باذن فاما الكنت هناك اكثر من عشرة  
ايام فليس يراجل في اليمين من طلاق القاعدة سئل عن رجل  
له على اخيه دين فحلف بالطلاق ان لا يخرج من البلدة التي هما بها الا باذنه  
فوفاه دينه وخرج من البلدة هل يقع عليه الطلاق ام لا اجاب  
لا يقع عليه طلاق لان اليمين مقيدة بحال قيام الدين فاذا وفاه  
او ابراه بطلت اليمين منه وتوارى بحجم في الطلاق رجل حلف  
بطلاق امرأته ان لا يخرج من بغداد الا باذنها ثم خرج فقال لم اذن  
لك وقال الزوج قد اذنت لي كان القول قول الزوج من اواخر فصل  
الخروج من ايمان الحاشية **من** قال لها ان خرجت من الدار الا باذني  
فانت طالق وقع فيه باعق او حرف غالب فخرجت لا يجتنب من  
ايمان بالقينة رجل قال لا يخرج من فلان العام الى مكة اذا خرج معه  
فجاوز البيوت ووجب عليه قصر الصلوة فقدر وان بدله ان يرجع  
رجع ولو قال والله لا اخرج من بغداد فخرج مع منارة والفاير خارج فبغداد  
فخرجت في اواخر فصل الخروج من ايمان الحاشية **سج** حلف لا يسافر  
مع فلان فخرج مسافرا فافله فيهم فلان حلف **قب** لا يجتنب ما لم يجعها

الطعام

الطعام الواحد قينة في باب اليمين على اخيه والذهاب والسفر رجل  
قال لم اخرج من المدينة ولم اقل فلانا فاحرامه طالق فدخل المدينة  
ولم يصادف فلانا في منزله ولم يلقه الى الصبح قالوا ان كان عالما وقت  
اليمين انه غائب عن منزله حلف والا فلا وهو كما لو قال ان اكل  
هذا الخبز اليوم فاكل غيره قبل غروب الشمس لا يجتنب في قول ابي  
في اواخر فصل فيما يكون على الفور وعلى الابد في الحاشية **السادس في اليمين**  
**بالكلام والذوق والاكل والشرب واللبس والضرع والشم والتعب**  
وفي اجماع اذا قال والله لا اكل في اليوم الذي يقدم فيه فلان فكله  
في اول يوم وقدم فلان في آخر ذلك اليوم حلف في يمينه ولو قدم فلان  
في اول يوم وكله في آخر ذلك اليوم وقع في بعض النسخ للمحقق ان لا يجتنب  
وعامة الساج على ان لا يجتنب ولا ذكر لهذه المسئلة في الكتاب غير محرم  
والوجه في ذلك ان القدر وان كان في معنى الشرط من حيث امته  
ملفوظ على حظر الوجود الا انه ليس بشرط حقيقة وصورة لان الحالف  
ما جعل شرطه طاعة ما قرنه بحرف الشرط وما عطفه على الشرط قبله لان  
من شرط المعرفة للشيء ان يكون ذلك الشيء سابقا عليه حتى يحصل  
التعريف بوجود نفس المعرفة ولم يوجد ذلك مهرانا فعلنا بالمعروف  
فقلنا اذا وجد القدر وم قبل الكلام لا يجتنب في يمينه وعلمنا بالشرطية  
فقلنا اذا وجد القدر وم بعد الكلام يقع الحلف مقصودا عليه علما باليعنيين  
بعد الامكان في الفصل العاشر من ايمان المحيط البرهاني لا يكلم ولا يكلم  
ابدا فهو على الابد وان توى يوما او يومين او ثلثا او ثلثا او من لا بد من  
لا يجتنب حتى يتكلم بكلام مستأنف بعد اليمين منقطع عنها حتى لو وصل  
وقال ان كلمتك فانت طالق فاذا مهي لا يجتنب ولو قال اذهي او اذهي  
يجتنب في نوع اخر في المعصية من الثانية من ايمان البرهانية رجل حلف  
لا يتكلم فلانا عا مائة ايام اليمين من حين حلف الى غرة محرم لا على سنة  
كاملة من حين حلف في فصل الكلام من ايمان الحاشية رجل حلف  
لا يكلم فلانا فخرج فلان الباب فقال الحالف كبت لا يجتنب ولو قال  
كبت اي تو كبت هو الحنار وبه هذا القصة ابو الليث لان قوله كبت  
ليس بخطاب الا بيري انه يجوز ان بخطاب غيره فنقول للجاسس بين يديه  
كبت اين وفعله كبت اي تو خطاب كبت واقعات حاشية في واسط باب  
اليمين بعلامات الموت لا ياكل هذا اللبن فشر به لا يجتنب في النكاح  
من ايمان البرهانية وكذا في الحاشية في اواخر فصل الاكل لا ياكل هذا الصفر الطمحل  
في نكاح واكله لا يجتنب لان عين الصفر الطمحل في اللطيفة فائمه ترى والاسم لم تزل  
في الحاشية عشرة من ايمان البرهانية ولو حلف ان لا ياكل من غير غزل فسلانة

في النكاح



فأشترى غزال فلانة أو ذهبته فباعه وأكل منه لا يجوز حاشا ولو باعته  
فلانة غزلها ودفعته اليه الثمن فأكل الخالف حنت في عيبه في فصل  
الاكل في ايمان الحاشية رجل قال ارادته اكره ان اكل دهم باب دهم من  
حلاف فاحيله في ذلك ان يعطى الذهب اليه لا يشترى الخبز او ياتي الخبز  
اليه الدار ولا يعطى اليه فستعمل المرأة من غير ان يعطى اليه من او اسيل  
ايمان جوابه العناوين واذا حلف الرجل على شئين يمين واحدة  
فانه ثلثة اوجه احدها ان يقول والله لا اكل من هذا وهذا او قال لا اكل  
فلا ولا فلانا فاذا فعل واحد منهما لا يحنت حتى يفعل الآخر والثاني  
ان يقول والله لا اكل هذا ولا هذا او قال لا اكل فلانا ولا فلانة فبينا  
فاذا حنت في احدهما لم ينه الكفارة وان حنت في الاخر لم ينه كفارة واحدة  
والثالث ان يقول والله لا افعل كذا وكذا فبينا فبينا واحدة فانه حنت  
بأحد الاربعين بطل الآخر ولم ينه الكفارة من او اسيل ايمان النصف  
فحين اكره من باده خورم وخماركهم وزناكهم ازم من س طلاق الكيكة  
ازين كارها تكلمت تطلق ولا خلاف في النفي واختلاف في الاشياء وهو  
ما اذا قال اكره باده خورم وخماركهم وزناكهم اكره ببيرك ففعل واحد ذلك  
لا يصير الا ببيد ما وقيل يصير اذا الغرض من مثل هذه الالفاظ منع النفس  
عن المحذور وكل واحد من هذه الافعال بانفراده يمتنع عرضا فينبغي ان لا  
يتوقف على الكل وان كان اللفظ للجمع **كفو** قال الفضلي كل واحد  
منها شرط على حدة وقال غيره الكل شرط واحد **فعل** قالها اكره ببيرك  
اكره باده وجوشيده وعصير ديكى خورم كنى خورم يصير الا ببيد ما كملق  
است بديكي بجركانه ببيدك كذا اجاب وواقعه الباقر من اهل زمانه  
علامه وما في كلامه من كور الزاوية والفتية وفي المحيط خالق اراية  
طالق اكره باده خورم وخماركهم وكوثر رارد وقال الفضلي كل واحد شرط  
على حدة وفيه من المشايخ جعلوا الكل شرط واحد ولو قال باده في خورم  
وخماركهم وكوثر رارد ففعل واحد شرط على حدة فوالعيب في اواخر  
الثاني والعشرين رجل قال والله لا اذوق طعاما ولا شرابا فذاق احدهما  
كان حاشا ولو قال والله لا اذوق طعاما وشرابا فذاق احدهما لا يحنت  
وقال ابو القاسم الصفار يحنت في عيبه لان ارادته هذا الكلام في العرف نفي  
كل واحد منهما وقال شيخ ابو بكر محمد بن الفضل يمتنع في ذلك اولم يمتنع  
لا يحنت باحدهما وعلب القصور في فصل في الاكل من ايمان الحاشية  
**بسم** حلف لا يشرب حمرا بغير اذنها ثم استأذنها فقالت مؤذنة فهو  
اذن في باب اليمين في الفعل لا يادنه من الفتية رجل حلف ان لا  
يشرب الشراب ولم يمتنع بها كان اليمين على احر قال رضي الله تعالى عنه

ولو حلف لا ياكل كل من غزال فلانة فباعته  
فلانة غزلها فاكل منه فبينا لا يحنت  
في ايمان في نوارث النوارث كذا تأمل

فرق بين النفي والاثبات  
في الحلف والتعليق

لانه متى كثر كلمة النفي صار كل واحد  
من ذلك بيانا على حدة كذا في جواهر  
العناوين

قال لاداء نه طالق ان شره الثلث وقام ولعلكم  
حكى الشيخ ابي بكر محمد بن الفضل ان كل واحد من هذه الاشياء  
شرط على حدة وفيه من المشايخ جعلوا الكل شرط واحد  
ولو حلف ان لا يشرب الخمر فذاق واحد من الخمر  
فكل واحد شرط على حدة بلا خلاف كذا  
في النوع الثاني من الفصل الرابع  
من طلاق البرازية

وفي عتقنا يقع اليمين على كل مكر من ايمان الحاشية في فصل اليمين  
على الشرع قال القاضي الامام ابو علي النخعي في عتقنا اسم التبيذ  
يقع على كل مكر من ماء العنب نيا كان او مطبوخا واسم حتى يقع على الخمر  
خاصة وسبكي يقع على كل مكر من العنب ايضا وعلبة القصور في فصل  
اليمين على الشرع من ايمان الحاشية ان لبست من غزال فاشترى  
من غزلها وشرجه ولبس لا يحنت وقيل ان كان الحلف بمعنى في الغزل  
يحنت والافلا كما اذا حلف لا يدخل دار فلان فباع داره ثم دخل ان كان  
لمعنى في الدار يحنت والافلا لا يلبس من ثوبها فاشترى ولبس لا يقطع  
النسبة الا اذا نوى من غزلها في الرابع عشر من ايمان البرازية جعل امرها  
بيد ما ان ضربها فامر غيره فضرها فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا  
فامر غيره فضرها فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا  
لا يحنت كما لو حلف لا يضرب ولده فامر غيره ولو ضربها او عقرها او عقرها  
او حرقها فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا  
قالوا هذا لو لم يكن في حاله المزاج اما لو فعل فيها من احوال البصير لا يبريد ما  
وان اكرهها وكذا لو اصاب رأسه فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا  
هو الصحيح لانه لا يعد ضربا جوازا وبعضهم قالوا لو حلف بالفارسية لا يحنت  
بهذه الالفاظ عيل لا يبريد ما الفارسية لا يمتنع حتى ضربا كذا **افقط** افوا كذا  
التركيبية وهذا الحق عندي **جف** حلف لا يضربها فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا  
او عقرها حنت في عقرهم لانه عتق اقول وكذا لا يحنت في عتق اهل التروم  
**فقط** لو نقص ثوبه فاحصا بوجعها لا يحنت لانه لا يتعارف ضربا  
فلا يقصده بيمينه نه لو رماها بجارة او نثابة او نحوها لا يحنت لا يمتنع الا ضربا  
وكذا لو دفعها دفعا لم يوجعها لا يحنت ولو نعتد غيرها بالضرب فاحصا بوجعها  
فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا  
ان لا يضرب ارادته فضرها او عقرها او عقرها او عقرها او عقرها او عقرها  
في عيبه قالوا هذا اذا لم يكن في الملاعبة وان كان في الملاعبة لا يحنت وهو  
الصحيح وقيل لو اصاب رأسه فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا فبينا  
وكذا هذا اذا كانت اليمين بالعربية وان كانت بالفارسية لا يحنت  
في جميع ذلك والصحيح انه يكون حاشا اذا كان في الغضب فان تغت  
شعرها نكلموا قبيد والصحيح انه يكون حاشا اذا كان في الغضب وان تغت  
غيرها واما بوجعها لا يحنت وكذا لو نقص الثوب فاحصا بوجعها فبينا فبينا فبينا  
لا يحنت وان رماها بجارة او نثابة او نحوها ذكر في النوارث انه لا يحنت  
لان ذلك رضى وليس يضرب وان دفعها ولم يوجعها في فصل الضرب  
في الفصل في ايمان الحاشية وفي اجماع لو قالها ان لم اضربك فانت طالق

سبكي سوي في معناه كمن حقيقه  
مثلث اذ يدبر مطلق سوي مراد  
اولو حليمي



فهو على أربعة أقسام فان كان فيه دلالة الفور بان قصد ضربها فممنوع  
 انصرف الى الفور وان توى الفور بدونه الدلالة بصدقه ايضا لان فيه  
 تغليباً وان توى الابد بدونه الدلالة بصدقه وان لم يكن له شبه انصرف  
 الى الابد وان توى اليوم او العدم لم يعمل بنبته فنبته في باب اليمين يكون للفور  
 ولو ارادت الخروج فقال روجها ان خرجت فانت طالق فحلفت  
 ثم خرجت لم يجز وقد قرئ الطلاق وكذا اذا اراد الرجل ان يضرب عبده  
 فقال الاخر ان ضربته فعدي حر فخره ثم ضربه وهذه بئس مدين فور  
 وتقرء ابو حنيفة باظهاره ووجهه ان مراد المتكلم الرد عن تلك الضربة  
 والخروج عرفاً ومبنى الايمان على العرف مخففات النوازل في فصل  
 حلفان لا يدخل الدر لو حلف لا يقذف او لا يشتم احدا فحلف  
 او شتم ميتاً حلفت لانه قد فذف وشتم وفي عقاق ان قال لعمري ان شتمت  
 فانت حر فقال له لا بارك الله فيك لا يعنى لان هذا اليمين شتم بل انما هذا  
 دعاء عليه في الفصل العاشر من الباب الخامس من طلاق الفتاوى الكبرى  
**السابع في النذر والكفارة** النذر ايجاب عين الفعل المباح على نفسه  
 تعظيماً لله تعالى بذكر اسمه واجاب العبد معتبراً بايجاب الله تعالى  
 حتى لو قال لله علي صوم او صلوة مع نذره ولو قال على تسبيح او تحميد  
 في الاصح لا يقع نذره ولو قال لله على حجة او صوم سنة بلزومه فوجب الوفاء  
 وان عاق نذره بشرط بان قال ان فعلت كذا ففعلت حجة او صوم  
 تفعل فعليه الوفاء بنفس النذر لا طلاق الحديث وهو ظاهر الحديث  
 ولا يخرج عن العهدة بالكفارة وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه يرجع في ذلك  
 وقال اجزاء كفارة يمين وهو قول محمد ويخرج عن العهدة ما بوقاها بما سمي  
 ايضاً يعني هو مخير بين الكفارة وبين الوفاء بما سمي وهو اهل قول الشافعي  
 وهو اختيار شمس الائمة الحنبل من ايمان مخففات النوازل  
 المنذور اذا كان له اصل في الفروض لنزوم النذور كالصوم والصلوة  
 والصدقة والاعشكاف وما لا اصل له في الفروض فلا يلزم النذر  
 لعبادة المومن وتشجيع الجنازة ودخول المسجد وبناء القنطرة والرباط  
 والسقاية ونحوها هذا هو الاصل الكلي نذر مطلقاً نحو لله علي صوم هذا  
 الشهر او معلقاً بشرط بغيره بغيره على كذا ان قدم غائب فوجدني او نذر  
 معلقاً بشرط لا بغيره كان زنيته فعلى هذا او كثر وبه يفتي  
 درر حر ولو قال ان برئت من حضي هذا نذرت شاة او على شاة  
 او بغيرها وبه لا يلزم شيء ولو قال على شاة او بغيرها او بغيرها  
 في فصل النذر من ايمان خزانة الفتاوى نذر يعقبن رقبة بلكرها  
 وفيها والآشتم ولا يجبره الفاضلي من ايمان الدرر والعر

النزوم على

النزم على نفسه ايج ان فعل كذا لزمه ايج ولا يجوز كفارة اليمين وعن القاضي  
 المروزي انه يجز بان شاء كفو عن الامام انه رجع وقال يجب الكفارة  
 وعليه الفتوى لكثرة البلوى في الثالث في النذر في ايمان الزانية  
 سجل عن شخص قال لله علي ان انصرف بدراهم معلومة في يوم  
 معين فتصد بها في يوم غيره هل يجزبه ذلك اجاب بجزبه ذلك  
 من فتاوى ابن عديم واما كفارات الميت اذا مات وعليه كفارة  
 واوصى باخراجها من ثلث ماله فان كانت كفارة بيمين خبة الوصي  
 بين الاطعام وبين الكسوة وبين التحرير وفي كفارة القتل والظهار  
 الاطوار تعين النذور ان بلغت قيمة الثلث والا تعين الاطعام  
 ولا دخل للصوم في الكل كذا في النذور فعلى البدايع منع الغفارة في بيان  
 احكام الكفارة اعتق المرتد عن الكفارة لم تجز كفو عن ايمان كثيرة فابا  
 او غيره ولم يسوع كل واحدة جاز اعتق الا بيمين عن الكفارة جاز في باب  
 النذر من منية المكفني **كتاب احوال الاول في شرط الاحصان**  
 وفي الوطى الذي يوجب محمداً والذي لا يوجب وفي شرها وشرها  
 الاحصان ستة اسلام الزوجين وبلوغها وعقلها وحرثها  
 والدخول بالنكوة بالنكاح الصحيح في القبل انزل او لم ينزل وعند  
 الشافعي اسلام الزوجين ليس بشرط واحصان كل واحد من الزوجين  
 شرط عند البصير الاخر به محصناً في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
 وظاهر قول ابي يوسف رحمه الله تعالى فلو ان عاقلاً بالآخر انزوج اداة صغيرة  
 او امه دخل بها لا يصير محصناً وان دخل بمكوهة الصغيرة ثم بلغت  
 او دخل بمكوهة الامة فاعتقت لا يصير احدهما محصناً مالم يجامعها  
 بعد البلوغ والحرة في قولهم واما الذميمة اذا اسلمت لا يصير زوجها  
 ولا في محصناً حتى يدخل بها بعد اسلامه في قول ابي حنيفة ومحمد والذي  
 اذا دخل باداة الذميمة ثم اسلمها او اسلم الزوج لا يثبت الاحصان  
 مالم يجامعها بعد الاسلام من حدود الثانية في اوله واحصان  
 كل واحد من الزانيين ليس بشرط لوجود الزوجين على احدهما حتى لو كان محصناً  
 والاخر ليس بمحصن فالحصن من الزنا يجرم وغير المحصن بكلمة من حدود  
 البدايع في فصل الاحصان ثمانية من الاحكام لا يجوز معها مع الثاني  
 اخذ مع الزنا والاجر مع الصمان والقطع مع الصمان والعشر مع الزنا والوصية  
 مع الميراث وزكوة الفطر مع زكوة التجارة والقصاص مع الذميمة والجلد مع الزنا  
 من خزانة الفتين وكذا في النوازل فابن في الثانية من حدود خزانة الفطر  
 لا حد بمشبهة الخمر وان ظن حرمة كوطي امه وولده وولده ومعهته والكتابا  
 وبشبهة في الفعل ان ظن حرمة كوطي امه وولده وولده ومعهته والكتابا

وهو في الفصل المذكور هو الصحيح كما في الهداية  
 الا ان الاول ان يرجع الضمير الى ما يليه في الكفر  
 في الصغرى انه يرجع في الوفاء الى الكفارة وهو  
 اختيار الخضر وغيره وبه يعني كما في احكام  
 من ايمان القهرستان في فصل  
 من حلف لا يدخل بيتاً

واحصان الرحم الحرة والنكاح والاسلام والوطى  
 في كاح صحيح حال وجود الصفات المذكورة و  
 احصان القذف كونه مكلفاً خاسماً  
 عفيفاً غير الزنا كذا في الفتاوى  
 في حدود

ويزاد في النوازل باب اليمين ويبلغ  
 اربعة عشر



والنكاح يثبت في الاول فقط وقد بطلت امة اخيه وعمة واخاؤه  
 وحديث في فراشه لا باجنية زنت وقيل هي زنتك وعليه  
 بذلك قضى على رضى الله تعالى عنه وبالعدة ولان الوطى في دار  
 الاسلام لا يتكلم عن احد والمهر وقد سقط احد فتعين المهر وهو المثل  
 ولهذا قلنا في كل موضع سقط فيه احد مما ذكرنا يجب فيه المهر كما ذكرنا  
 الا في وطي جارية الابن وقد علقنا منه وثبت نسبه لما ذكرنا في النكاح  
 او في وطي البائع المبيعة قبل التسليم ذكرها في الزبوات وينبغي  
 ان لا يجب بوطي جارية السيد لان المولى لا يجب له دين على عبده  
 ولو قيل وجب ثم سقط فتقيم على ما اختلفوا في تزويج المولى عبده  
 بجارية كذا في التبيين في اول باب الوطى الذي بوجبه من ضرر  
 الجرح مخصصا ومن تزويج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لم يجب عليه  
 احد قال السبكي وهذا قول ابي حنيفة وزفر وقال ابو يوسف  
 ونحوه اذا تزوج نكاحا مجمعا على تحريم محرمه كانت المرأة او غيره  
 والوطى بعلم انهما حرام فليس ذلك بشبهة وعليه احد اذا وطي  
 وان كان لا يعلم فلا حد عليه والصحيح قول ابي حنيفة وزفر وعليه  
 مشي النسخي والحبوبي وغيرهما وقال في الواقعات تزويج محارمه  
 ودخل بها حد عند ابي يوسف ومحمد وقال ابو الليث وبه ما عهذ  
 بعض ايضا غذب وقال في الفتاوى الشرعية وعليه الفتوى  
 وفي الخلاصة والفتوى على قولهما قلت المخرج في جميع شروح هذا الكتاب  
 وجميع شروح المنظومة والهداية واصولها وجميع شروها والابيضاح  
 والبدائع والاعتبار وطريق الخلاف دليل ابي حنيفة فكان تصحيح  
 قوله واعتبار الفتوى عليه اولى من حدود الصحاح القدوري و  
 من تزويج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لا يجب عليه احد هذا قول  
 ابي حنيفة وزفر ومهما انما تكون يجب عليه مهر المثل كذا في الخلاصة  
 وعند ابي يوسف ومحمد والساقى رحمهم الله تعالى ان علم الوطى  
 انما حرام فعليه احد في كل وطي حرام على التام بغيره وان كان لا يعلم  
 فلا حد عليه وفيما ليس بحرام على التام بغيره فلا حد عليه كالنكاح  
 بغير ولي وبغير شهود وقال الحكم الشريفي في الكافي تزويج امرأة من  
 لا يحل نكاحها فدخل بها قال لا حد عليه وان فعله على علم لم يحد  
 ويوجب عقوبة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا علم بذلك  
 فعليه احد في ذوات المحارم منه استثنى اراد بنكاح من لا يحل له نكاحها  
 نكاح المحارم والمطقة الثلث ومنكحة الغير ومعتدة الغير ونكاح الخامسة  
 واخت المرأة في عدتها والجوسية والامة على الحرة ونكاح العبد والامة بغير الولي

وفي نكاح المحارم قبل بطلان خطه  
 لشبهة الاشتباه وقيل فاسد بطلان  
 لشبهة العقد في الثلثين  
 من الفصولين

والنكاح بغير شهود

والنكاح بغير شهود دفعي كل هذا لا يجب احد عنده وان قال علمت انهما  
 حرام على وعندهم يجب احد اذا علم بالتحريم والافلا وكثير ما قال فيما  
 ليس بحرام على التام بغيره لا يجب احد كالنكاح بغير شهود في باب الوطى  
 الذي بوجبه من ضرر جارية البيان اذا تزوج بذات رحم محرم منه كوالام  
 والبنات والاخت والعمة والخاله او تزويج باجدة ابيه ودخل بها لا حد  
 عليه في قول ابي حنيفة وعليه مهر مثلها بالعاما بلغ وقال ابو يوسف  
 ومحمد والساقى ان علم انهما ذات رحم محرم منه عليه احد ولا مهر عليه  
 وان يعلم كان عليه المهر ولا حد عليه في احوال المهر من الخانية  
 فلو طلق امرأته ثلثا ثم وطئها في العدة ان كان طلقها ثلثا  
 جملة لا حد عليه في الاول من الباب الاول من حدود وافتاوى  
 م قال محمد في الاصل اذا غصب جارية فزني بها ثم ماتت ضمن  
 قيمتها ولا حد عليه بالا حرام ولو زني بها ثم غصبها بعد ذلك وضمن  
 قيمتها فعلى قول ابي حنيفة ومحمد لا يسقط احد وعلى قياس ما روى  
 عن ابي يوسف في رواية الاصول في المسئلة التي تلي هذه المسئلة  
 يجب ان يسقط احد منها فاقا اذا زني بامه ثم اشتراها فزني بها في ظاهر  
 الرواية بحد عند جميع اوردى عن ابي يوسف في غير رواية الاصول  
 انه يسقط احد وكذلك اذا زني بامه ثم اشتراها فزني بها في ظاهر  
 في كتاب شرح الحدود في الفصل الثاني من حدود النكاح خاتمة ولو زني  
 رجل بامه ثم قتلها غطاء حتى وجبت الدية يجب احد لانها وجب  
 بسببين مختلفين ولو كان مكان الحرة جارية والمسئلة بخلافها فعليه  
 احد ويقسم قيمتها وعن ابي يوسف ان عليه قيمتها ولا حد عليه  
 في الاول من حدود الظاهرية رجل زني بصغيرة لا تحتل اجماع فاقضاهما  
 لا حد عليه في قولهم ثم انه ينظر في الاقضاء ان كانت تستمسك  
 البول كان عليه المهر بالوطى وثالث الدية بالاقضاء وان كانت  
 لا تستمسك البول كان عليه الدية جميعا ولا مهر عليه في قول الحنفية  
 وابي يوسف وقال محمد عليه الدية والمهر ايضا ولا يجرم عليه امرها  
 او ابنتها بهذا الوطى في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجرم  
 من حدود الخاتمة ولو زني بصبيبة يجامع مثلها ولم يفضرها  
 يجب احد وهذا ظاهره بل يجب مهر المثل ينبغي ان لا يجب  
 لان الحد وجب وانما ينافي وجوب الضمان وكانت واقعة  
 الفتوى ولو وطي صغيرة لا تشتري مثلها لا يكون هذا الوطى زنا طبعيا  
 ولا وضعا لاحلالا ولا حراما يعني لا يكون مثل هذا الوطى في الحل الاحمال  
 والحرام ولهذا لم يوجب ابي حنيفة ومحمد بذلك الوطى حرمة المصاهرة

ولا يجب المهر في النكاح الفاسد الا بالجماعة في القبل  
 وجب الاقل من مهر المسمى ومهر المسمى اسمي  
 يجب مهر المثل بالعاما بلغ كذا في حاشية الفتاوى  
 وكذا في النكاح الفاسد من زينة الفتاوى  
 ومهر النكاح الفاسد  
 مهر هذه المجموعة

رجل زني بامه الغير ثم اشتراها او بوجه ثم تزوجها  
 فانما يجب ان في قول ابي حنيفة ومحمد وعن ابي يوسف  
 في رواية لا يجب ان وكذا اذا زنت بعد ثم تزني  
 فانما يجب ان جميعا كذا في الخاتمة  
 قبل الشهادة على الزنا

وافني من مجمل يقول  
 ابي يوسف في الامة

وفي الدرر الزنا ووطى مكلف في قبل شهاده  
 خرج به غير الشهادة كصغيرة لا تشتري وهو  
 من آفة الكثرة والاشبه فليتناظر  
 وفاق الدرر موافق  
 لآفة البدائع

البايع الصحيح اذا زني بصبيبة او مجنونة  
 او نائمة فعليه احد ولا حد عليه  
 من حدود الخاتمة

زني مجنونة او صبيبة يجامع مثلها او بغيره  
 حد زني من لا تشتري حد  
 في حدود منية الفتى

الوطى في دار الاسلام لا يجوز الا بالزنا  
 وقد سقط احد فتعين المهر وهو  
 مهر المثل كذا في المجموع



ولكن اوجب عقر الانه ارش تلك الجناية اذا لم يفسرها وهذا لا يشترط  
 وجوب احد هو الحمل المستند لان الفعل فخل اقتضاء الشهوة مثلا  
 ينفعل الا في محل مشتمل ذكره ابو زكريا في حواشي التمهيد في باب الحدود  
 من احكام الصغار في احوالهم زنى صبي صبيته لاعد عليه وعليه المهر  
 لانه مواخذ بافعاله واذا زنا لم يمتنع وان اقر الصبي بذلك لا مهر عليه وان باقته  
 مكرهه فذلك لك وان مطاوعة لا مهر لها بوجهين اما لان زناها واسقاط حقها  
 اولاه لو ضمن رجع ولت عليه بانه كمن اقر صبيته بشئ وحقق عزم يرجع ولت  
 على الآخر فلا يعيد الضمان دعت امه صبيته فزنى بها بعض الكهولان امرها  
لا يمتنع في الموطأ في نوع من تلك بين احمد وداود والبرازية  
 وفي النظم غيب امه فزنى بها وهي مطاوعة يجب المهر ولا ضمان ان لم ينفقها  
 وان مكرهه عليه المهر واخذ من الحمل المهر وفي كتاب قواعد صاحب المحبط  
 الحدة والضممان لا يجتمع الا في مثلين الاول اذا زنى بجارية بكر يجب  
 احد ونقصان البكارة والثاني اذا شرب خمر اتمى يجب احد وفيه تفرق  
 من حدود احكام الصغار والعاقلة البالغة اذا دعت صبيته فوطئها  
 لاعد عليه علمت بجرمه او لم تعلم وعليها العدة ولا مهر لها والبالغ الصبي  
 اذا زنى بصبيته او بجنونه او بتامة فغلبه احد ولا حد عليها ولو اكرهت  
 المرأة على الزنا لاعد عليها عند الكل الرجاء اذا اكرهه على الزنا قال ابو حنيفة  
 اخرا ولو قول صاحب لاعد عليه وكان يقول اذ لا وهو قول زكريا عليه احد  
 من حدود الحائض ولو كان المكره غير السلطان مجتذ وقال لا يجتذ وعليه  
 القنوي من مشاوير الشراعية رجل زنى باجدة فاحذا فقال ابو زكريا  
 وللمراة زوج مودف فانه يسقط احد عشرها وعليها العدة ولها المهر  
 باقرار الرجل من كتاب الجواهر واحاصل ان الزانية فانما سلمان  
 او امتيان او ستامان او احد هما حكم والاخر زنى وهو صادق  
 بصورتين او احد هما ذنى والاخر ستامان وهو صادق بصورتين  
 حتى تسع صور واحد واجب في الكل عند الامم الا في ستامان والاقبي  
 اذا كان احد هما ستامان ايا كان فلا حد عليه في ثلاث منها كما لا يخفى  
 في باب الوطئ الذي يوجب احد من حدود البرية ولو زنى ثم اسلم وكان  
 زناه ثابتا بينه مسلمين لم يسقط احد باسلامه ولا سقط في احكام  
 الدين من الاستبابة سئل عن الذي اذا زنى بزمينة وثبت عليه بالبرية  
 شرعي هل يحد ام لا اجاب نعم يحدان بالجلد لا بالبرية من مشاوير حنيفة  
 وفي شرح الطحاوي وطئ بزمينة يعز فان كانت ما كولة نذبح ولا تؤكل  
 وعن الفاروق رضي الله عنه انما تحرق وفي الصغرى انها تؤكل  
 عند الامم ولا تحرق وعند النصارى لا تؤكل ولا تحرق كما لو كانت مما لا يؤكل والذي

وفي الحنية ادعى عليه انه وطئ جارية وجعلت منه  
 وارثا نقصان البكارة السبب لان جارية  
 المدفون فان عطف له ان لم يلبس من احكام تفرق  
 المهر ولو لم يلبس المدفون لم يلبس نقصان

كذا في الحمل المهر من البرازية  
 اني ارجو في البرازية  
 على المهر ونقصان البكارة  
 كما في احكام الصغار

وفي الجمل ذكر محمد الاختلاف في الاكره على الزنا  
 فقل البعض اقتضاها ما في غير ما قاله  
 وغيره سواء فيه عنده ايضا والعاقلة بالبرية  
 الاكره ونسب انه يعلم الاحكام كلها كذا في مشاير  
 الاكره من مشاير الفضيلة

سئل عن الذي اذا صدقته ما يوجب احد فقتل فانه  
 عليه ستم هل يستوفى منه او يدبر عنه اجاب  
 ان ثبت عليه باقراره او بشهادة ذنيتين لا يخام  
 عليه بحد وبسقط عنه  
 ابن حنيفة

وفي النكاح قيل ان المهر المبرور وان كانت  
 ما كولة نذبح وتؤكل وفي شرح الطحاوي خلاف هذا  
 والاعتبار على هذا في حدود الاصل

لا يؤكل تحرق بعد الذبح ولا تحرق قبل الذبح ويضمن الفاعل ان لا يغبره  
 فيمنعها قال الصمد السمرقندي والاعتماد على رواية شرح الطحاوي وذكر في التمهيد  
 انه المختار والاحراق لقطع الخدر في الثاني من حدود البرازية  
 رجل قبل جرة اجنبية او عانقها او مشى بها بشهوة يعز وكذا  
 لو جامعها فيما دون الفرج فانه يعز من تعزير الحائض زنى  
 باجدة اجنبية في دبرها يحد اجماعا وفي الزنا بامرات والطحاوي امره  
 على اختلاف لاط بامته او امراته او عبده لاحد من اوائل الثاني  
 من حدود البرازية وكذا في اخلاصة ولو اعتاد اللواط فقتل الامام  
 محسنا كان او غير محسب سياسة في احد الذي يوجب احد من حدود  
 ابن مسمام واما مساحقة الرجال بالرجال فانه لا يجرم شيئا وفيه  
 التعزير وليس فيه احد في قولهم جميعا واما مساحقة الرجال بالنساء  
 فانه لا يجرم كالجاء وفيه التعزير وليس فيه احد واما مساحقة النساء  
 بالرجال مثل العنين والحقى والمجبوب والغلمان الذين لا يصلحون الى  
 الاستمتاع فانه في التفرج كالجاء وفيه التعزير وليس فيه احد ايضا  
 واما اتيان الرجال بجوارى الصغار اللواتي لا يصلحون للاستمتاع فانه  
 لا يجرم شيئا الا ان يطأها في الفرج فان وطئها في الفرج وجب عليها العقر  
 فان فسلها الواطئ وجبت عليه الدية ودخل العقر في الدية واما جئت  
 النساء بالغلمان الصغار الذين لا يصلحون للاستمتاع فانه لا يجرم شيئا  
 وفيه التعزير وليس فيه حد من كتاب النصف وفي المتنق ابو سليمان  
 عن محمد اذا قال زنت بفلانة وهي حرة مسلمة فضمت على ذلك ولم  
 يرج فطلبته محدة ضرب له احد ثمانين لقذف اياها ولا حد هو حد الزنا  
 لانه حكم بكذب حين ضرب حد القذف في السابع من حدود الجمل الزنا  
 اقر بالزنا باجدة وهي شكر عتده لا يجتذ وعند ما يحد وكذا لو كانت  
 المرأة هي العورة والترجل غائب فحكم الرجل حكم المرأة تانها غائبة وكذا  
 في حد والمنية لو جاء اربعة نفر متفرقين وشهدوا على الزنا واحدا  
 بعد واحد لا تقبل شهادتهم وحدون حد القذف وان كثر واحد من محمد  
 اذا كانوا افعوا في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهدوا بالشهادة  
 جائزة وان كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد وشهد فخرج ثم دخل  
 اخر وشهد اذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا تقبل شهادتهم من حدود  
 الحائض في الشهادة على الزنا شهد اربع من النصارى على نصراني بالزنا  
 فقتل عليه بالحد ثم اسلم لا حد لان الطحاوي في احد وعل القضاء كما لقار له  
 ولا تقبل شهادة الكافر على المسلم ابتداء فكذا اذا طرئ على الشهادة بطلانها  
 ولان الاسلام محبت ويقطع ما قبله فلا احد على الذي من حدود المحبط حرمي

وافتي ابو سعود واخذ من كل واحد من  
 وما وقع في بعض الكتب من خلافه في غلط

وكذا اللطفي في قول ابو حنيفة في قول صاحبها  
 ينوط فحد الزنا فان كان المفعول بالخافز  
 في قول ابو حنيفة وفي قول صاحبها بحد وان كان  
 صبي فلا شيء عليه كذا في ريل السلك  
 من الحائض

ولو جامع اجنبية في دبرها او غلاما في دبره  
 قال ابو حنيفة يعز اشد التعزير ولا حد  
 عليها وقال صاحبها عليها  
 احد والقفل في قولهم  
 من حدود الحائض



شهد أربعة من أهل الذمة على دعي أنه زني بسم لا يجزى وهذا اليهود  
 لأن الشهادة قامت على فصل مشترك بينهما وهو الوطني والتكليف  
 مسترها ولم تقبل هذه الشهادة في حق المرأة لسلامتها فلا تقبل على المستنكر  
 بينهما من الحمل المبرور سبيل عمن شهد عليه ثلاثة بالزنا بل يكره  
 هذا ما لا اجاب لاحد عليه بمقتضى عدم كمال النصاب وعلى اليهود  
 هذا القذف من فتاوى ابن نجيم سبيل عن جماعة شهدوا على  
 رجل أنه اقتر بالزنا أهل تقبل شهادتهم وبكره أحد ام اجاب لا تقبل  
 شهادتهم عليه بذلك ولا يلزمه أحد من الحمل المبرور واذا ارادوا  
 الرجوع لا يجوز للاب والام واجد ولد الولد وكل ذي رحم محرم منه  
 ان يبرأه فان فعلوا ذلك لم يجزوا عن الكبراث في الرابع من  
 حدود النار خاتمة **الثاني في حد القذف وحد الشرب**  
 اربعة عشر نفر فازدحم ولا يجزى اذا قذف عبدا او امته او مدبرا  
 او مكنا او ام ولد او صبيا او جنونا او كافرا او محمدا وفي الزنا وامرأة  
 ملاعنة بولد او قذف امرأة ولها اولاد ولا يعرف لهم والد  
 من خزانة الفضة لاي البيت ومن قذف اوزني او شرب مرارا  
 يجزى نهوكا واطلق في قوله قذف مرارا فبشمل ما اذا كان المقدوف  
 واحدا او جماعة قذفهم بكلمة واحدة او بكلمات ويشمل ما اذا كان في يوم  
 واحد او ايام وما اذا طلبوا احدا كلمهم او بعضهم وما اذا حضر احدهم  
 كما في الخائبة وغيرها في حد القذف من حدود النجس ولو قذف واحد  
 جماعة بكلمة او بكلمات منفردة بشراخل عند الحقيقة فيجزي هذا  
 واحدا لكونه حق الله تعالى ولا بد اخل عند ذلك من قوله فلو كان في العبد  
 شرح المجمع لاس الملك في القذف ولو قال لجماعة كلكم زان الا واحدا  
 يجب عليه أحد لان القذف بوجب أحد فكان لكل واحد منهم الزم  
 ما لم يعين السنتي من حدود الخلاصة ولو قال لاهل قرية ليس فيكم  
 زان الا واحدا او قال كلكم زان الا واحدا او قال لرجلين احدهما زان  
 فقبل له هذا لاحد منهما بعينه فقال لا لا حد عليه من اوبل ففصل في الاقفا  
 التي بوجب أحد وما لا بوجه من حدود الخائبة ومن قذف رجلا  
 مجنونا او امرأة رقتا لا حد عليه من حنفي الثنا خائبة وكذا في  
 النجس الرابع من الحدود ولا تسقط هذا الحد بالعفو ولا بالبراءة مع ثبوت  
 وكذا اذا عفي قبل الرفع الى القاضي وكذا لو صالح عن القذف على مال  
 يكون باطلا بحد المال عليه وله ان يطالب به بأحد بعد ذلك عندنا  
 ولو قذف حبا ثم مات القذوف ببطل أحد ولا يورث عندنا  
 من اوبل فصل حد القذف من الخائبة المقدوف اذا كان حبا

واذا قال لامة الغيرة والام ولد الغيرة والام ولد  
 يجب عليه انصاف في الغيرة لا في النجس لان حد النجس  
 بهما عدم احصان المقدوف سواء كانا ذكرا  
 في الثامن من الحدود  
 سكون الذي اذا قذف زنا مثل كل حد ام لا  
 اجاب لا يجزى بسبب القذف وكذا يورث  
 سبيل عمن شهد عليه بولد بالزنا بل يكره  
 احدا ام لا اجاب لا يلزمه حد القذف  
 واما يلزمه التعزير من فتاوى ابن نجيم

لانها لا يحضرها العار برك للزنا برك بغيره  
 كذا في البوت شرح قوله فلو قذف محصنا فاجب  
 حد القذف بوجوب أحد  
 سبيل عمن شهد عليه من القاذف من القاذف من القاذف  
 بأحد بعد ذلك ام لا اجاب نعم لم يطلب  
 بأحد بعد ذلك من فتاوى ابن  
 نجيم

حاضر او غائبا

حاضر او غائبا لا خصومة لاحد سواه وان كان وكفه او والده وان كان  
 ميتا لا خلاف في ان لولده ذكر كان او انثى ولا بن ابنة وبنت ابنة  
 وان سفلوا ولو لولده وان علان بنجامم القاذف في القذف واما اولاد  
 البنات فبمكون الخصومة عندهما خلافا لمحمد وان كان حبا وقت  
 القذف ثم مات ليس لاحد حق الخصومة لانه لا يجزى الارث ما يخص  
 ما في البدائع حد القذف غير شر وط بحضور المقدوف عند أحد فشرح  
 المحاور في القذف رجل قال لغيره يا ابن الزنا بين وقد مات ابواه  
 كان عليه حد واحد لانه لو قذف حبين او قذف جماعة لا يلزمه الا حد  
 واحد سواه قذف جماعة بكلمة واحدة او قذف كل واحد بكلام على حدة  
 سواء حضر واجمع او حضر واحد في الفصل الاقفا التي بوجوب الخائبة  
 ولو قال الرجل يا ابن الزنا اني يكون قاذرا لاني وانه وان كانا  
 حبين كان طلب احدهما وان كانا ميتين كان طلب احدهما من  
 الحمل المبرور ولو قال يا ابن الزنا بين وامه التي ولدت له سلمة فعليه  
 أحد وان كانت كافرة فلا حد عليه ولا يباي بجنازة لانه لا يباي  
 الوالدة ويجزى حتى بها جنازة من قذف معين احكام ادعى على رجل  
 انه قذف امه وقال يا ابن الزنا بين وطلب أحد بآل ان كان امة حية  
 كان طلب احدهما فلا بد من ثبوت وكالت لبيع دعواه وان قال اني  
 ميتة لا بد من ثبوت موته وثبوت كونه بحيث لا وارث لها غيره  
 ولا بد من ثبوت كونه امة حية حتى يبيع طلب أحد من دعوى  
 القاعدية ملخصا قذف رجل ام ابنة وهي ميتة فليس للولدة بنجامم  
 اياه لان الاب لو قذف ابنة وهو حي محصن ليس له ان يخاصم اياه  
 بغيره لان القذف في الام الميتة أولى من حدود البدائع قبل فصل صفات القذف  
 وكذا ذلك الولد اذا قذف ام عبده وهي حرة ميتة فليس للعبدة بنجامم مولاه  
 في القذف لانه عبده مملوك لا يقدر على شئ من الحمل المبرور **م** واذا قال  
 لغيره يا ولده الزنا بحد القاذف ان كانت امة محصنة وبنجامم الناصري  
 قال محمد يا ابن الزنا كقوله يا ولده الزنا ومن المتن في رواية الحسن عن ابن جنيته  
 في قوله يا ولده الزنا ان هذا ليس بقذف ولا حد عليه في السادس  
 من حدود النار خائبة ولو قال لرجل يا ابن الزنا او يا ولده الزنا كاذبا  
 انه ان كانت محصنة حد في الاقفا التي بوجوب أحد من حدود الخائبة  
 وكذا في الذخيرة وغاية البيان والزناية رجل قال لرجل يا زانية لا يكون  
 قاذرا في قول ابن جنيته وابيه يوسف وقال محمد يكون قاذرا ولو قال  
 لامرأة يا زانية يجب أحد في قولهم من الحمل المبرور الخائبة عن ابيه يورث  
 فمن قال لغيره في رضا او غضب لست لانيك هذا قذف من قذف معين

وفي الكشف في اوبل سورة النور فان قلت بل  
 يورث أحد قلت عند ابن جنيته لا يورث لقوله  
 عليه السلام أحد لا يورث ويورث عند الشافعي  
 بحد القاذف بطلب القذوف ولو كان غائبا  
 عن مجلس القاذف حال القذف ذكره النعمان  
 في الثنا خائبة وبشرح في حاور النية  
 وما كفاها من الخائبة  
 بد عليه

ومن قال لغيره في غضب لست يا ابن فلان لاني  
 يدعي له يجزى ولو قال في غضب لانيك لانيك عند  
 الغضب يرد به حقيقة سبانه وفي غير يرد به  
 المعانة بنفي مشابته اياه في سباب المرأة  
 كذا في حد القذف من الهداية  
 رجل قال لامرأة يا زانية فقالت زنت  
 بك حد المرأة دون الرجل من خائبة  
 في الاقفا التي بوجوب أحد  
 سبيل عمن قال لا حرج في حال الخائبة لست  
 لانيك واما انت ابن لغيره وهو مودع النسب  
 منه هل عليه حد القذف ام لا اجاب نعم  
 عليه حد القذف من فتاوى  
 ابن نجيم







بان اركب منك اليس فيه حد مشروع من غير ان يجنى على انسان وما  
 قاله الطحاوي فيما اذا جنى على انسان في تعزير القتيبة فلم رأتى غيره  
 على فاحشة موجبة للتعزير فعززه بغير ذم المحتسب فالتعزير ان يعز  
 المعز ان عززه بعد الفراغ منها قال رضي الله تعالى عنه قول ان عززه بعد الفراغ  
 منها الشارة الى انه لو عززه حال كونه مشغولا بالفاحشة فله ذلك  
 وانه حسن لان ذلك ينهي عن المنكر وكل احد ما موربه وبعد الفراغ ينهي  
 لان التنزيه عما مضى لا يتصور فيمنع تعزير ذلك الامام في تعزير  
 وعن ابي بكر الاسكاف رجل له عبد اساء الادب لا ينبغي له ان يضرب  
 ولكن يرفع الادل الى القاضي حتى يؤدبه القاضي وهذا قول بخالف قول  
 اصحابنا وعندنا المولى لا يعقوب احد على مملوكه وله ان يعززه وكذا النرويج  
 بضرب المائة في تعزير الحاسب وفي نوادر ابن سبابة عن ابي يوسف  
 في وال عز مائة سوط فمات الرجل قال اخبرته وفي الخبر ان زاده  
 على المائة في التعزير فمات فصف الدين في بيت المال لانه خطا من  
 الوالي فان جاء منه ذلك ما يعلم انه تعمد وليس بخطا فهو على عاقبته  
في التعزير من حدود النكاح خاتمة وذكر الطحاوي تعزير اشراق الاشرف  
 كالعقربا والعلوية ان يقول له احاكم بلعني انك تفعل كذا وكذا او تعزير  
 الاشراق كالمه فاحقة الاعلام واجز الى باب القاضي وتعزير الكاد ساط  
 كالسوقية الاعلام واجز الى باب احكام وجنس وتعزير الحساسين  
 الاعلام واجز واجنس والضرب بعدة والتعزير باخذ المال ان المصلحة  
 فيه جائز قال مولانا خاتمة الجند بن مولانا رحم الدين الوائجاني  
 اخوار زمي معناه ان ياد خذ ماله ويودعه فاذا تاب برده عليه كما  
 وصف في قبول البغاة وسلاحهم وصوبه الامام طهيري الدين و  
 الترتابي اخوار زمي ومن جملة من لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال  
 من حدود البراريه ولو اجتمع التعزير مع احد ودقم التعزير الاستيفاء  
 لتخفيفه مقابل العقيد من تعزير شيخ الغفار في الحدود ومن توجهات  
 التعزير الزهد البارد وفي البوابات روي ان رجلا قد وجد عمره  
 ملقاة في سوق المدينة في زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه  
 فاخذها وقال فقد هذه النمرة وهو بكر كلامه وبقرتها ومارده من هذا  
 الكلام اظهرها زهده وورعه وديانتته على الناس فسمع عمر رضي الله تعالى عنه  
 كلامه وعرف مآله وقال كل يا بارد فانه ورع بيغضه الله تعالى وضربه بالذرة  
 من حدود الحاشية في التعزير لو قال له باخبيت فقال له انت تكافاه  
 ولا يعز كل من هذا لانه التعزير لحي الادمي وقد وجب عليه مثل ما وجب  
 للآخر فاستأفوا كذا في تعزير القديري وفي الغيبة ضرب غيره بغير حق

لان ما زاد على مائة غير ما دون فيه فيجوز العقول  
 بفعل ما دون وبفعل غير ما دون فيضيق  
 نصف الدين كذا في باب التعزير  
 في حدود وخطب رضوي

وهي اصل ان المذهب عدم التعزير باخذ المال  
 ولا التعزير بالشتم فامر به الا في المجنبي فقال  
 وفي شرح ابي البسر التعزير بالشتم مشروع  
 يمكن تعزير ان لا يكون فاذا في تعزير

وضرب المصروب

وضرب المصروب ايضا انها يعززان ويبداء باقامة التعزير بالبادر منها  
 لانه اظلم والوجوب عليه اسبق استمرى فعلم ان التعزير بالضرب كذا القذف  
 وان الشكا في النكاح في الشتم بشرط ان لا يكون بين يدي القاضي قالوا لو شاتم  
 احصان بين يدي القاضي عزرها ضربا في اخراج باب حد القذف في حدود  
 الجور في شرح قوله ولو قال يا زاني شاتمنا عند القاضي فله جبرها وبغيرها  
 اقامه لحيمة الجس ولو تعلل احد بها لصاحب لا يعز ما لم يطالب خصمه في  
 او اخر الفصل الاول من الفصولين قال القاضي عليه السلام في اخذ  
 الرشوة من خصمي وقضيت علي عززه في مسأله شتم في نوع ولا ينفى القاضي  
 من البراريه ولو قال انا لامل يقضي الفقهاء او ليس كما قال العلماء فانه  
 يعز ولا يكفر في فصل التبعيض من الخطر والاباحة في الحاشية ومن سب  
 آل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يضرب ضربا شديدا وجبعا ويشتر وجنس  
 طوبى حتى تظهر نوبته لانه يخاف بحق الرسول عليه السلام معين الحكم  
 انظر في مقبم في رمضان متعذر يعز وجنس بعد ذلك فانار طائفة في الحدود  
 وفي الغيبة من اكل في رمضان شهرة متعذر ابو بكر بن عبد الله ووجهه ابن وهبان  
 بانه مستهزئ بالدين او منكر لما ثبت كونه من الدين بالضرورة معين  
 مقني من كتاب الصلوة مستم يبيع الخمر وياكل الربوا ولا يرجع عنه فانه يعز  
 وجنس الغني والحنث والسابعة يعز وجنس حتى يحدث نوبته  
 في المقصد الثاني في النوع الرابع في هدية المهديتين يعز من وجد في  
 بيته خمر وكذا من جلس مجلس الشرب وان لم يشرب يعز ويعز بغير السلم  
 يبيع الخمر ضربا وجبعا بخلاف الذي تاتى خاتمة في التعزير وفي الغيبة  
 قال له يا فاسق ثم اراد ان يثبت فسقه بالبيضة ليدفع التعزير عن نفسه  
 لا يسمع بيته لانه الشهادة على مجرد الجرح والقذف لا تقبل سيما اذا قال  
 يا زاني ثم اثبت زناه بالبيضة تقبل لانه متعلق بالحد ولولا اثبات  
 فسقه ضمن لا يصح فيه الخصومة كجرح الشهود اذا قال رشوته بكذا فعليه  
 رده تقبل البيضة كذا هذه التسمية وهذا اذا شهد على فسقه ولم  
 يبينه لم تقبل شهادته واما اذا بينه بما يثبت اثبات حتى لا يفتقه  
 او العبد فانها تقبل كما اذا قال له يا فاسق فلما رفع الى القاضي ادعى انه  
 رآه قبل اجنبية او ما نقرها او حطامها ونحو ذلك ثم قام رجلين شهدا  
 انهما رآياه فعل ذلك فلا شك في قبولها سقوط التعزير عن القائل لانها  
 تضمنت اثبات حق الله تعالى وهو التعزير على الفاعل لان حق الله تعالى  
 لا يتخضع لاحد بل اعظم منه ومن التعزير وكذا يجري هذا في جرح الشاهد ببله واقامة  
 البيضة وينبغي علم هذا القاضي ان يسئل الشاتم عن سبب فسقه فانه يثبت  
 سببا شرعا يطلب منه اقامة البيضة فصل التعزير في الحدود في قوله في الحدود

ويمكن الفرق بان الضرب يختلف كيفية يمكنه  
 كما في نوع من انواع الشتم لعدم المماثلة معين  
 المعنى في سبج الاسلام في اوابيل الحمد

سئل المدعي عليه اذا قال للقاضي اخذت الرشوة  
 من خصمي وقضيت لي على من للقاضي ان يعززه  
 على ذلك اجاب نعم له ان يعززه على ذلك  
 ابن حنبل

الحكم اذا شتم الذي يعز نكاحه

ويضرب المسلم ببيع الخمر ضربا وجبعا بخلاف الذي  
 حتى يتقدم اليه فان باع الخمر بعد التقدير  
 ثم اسلم لم يبق الضرب مت هذا قيل  
 على ان التعزير لا يسقط فيه في باب  
 التعزير في كتاب الحدود

وادعى المحرم ذكره بانه يلزم الاستغفار فيها اذا قال  
 في الغيبة انه كافر وادعى ابو السعد في مثله انه  
 موقوف الى راي القاضي اذا راي استماعه سمع  
 وجرح القائل ما يلزمه شرعا



واقتصر المختص في مسائل الشتم على السنداء وليس بقدر لان الاخبار كذلك  
 كما اذا قال انت فاسق وعلان فاسق ونحوه **فصل في الجور** **كتاب**  
 قال له يا منافق او انت منافق بعزير من تعزير القنية وان قال  
 ما قاله حال المغايبة لا يلزمه شيء لان ذلك مساد وغيبة لا شتم  
 من حدود حاوي المنية رجل شتم الناس ان كان خروا بوعظ وان  
 كان شتم ضرب وجس حتى يترك نبرأه في العائنه والفقار فلهما  
 ومنه الاكفاظ الموجبة للتعزير بارستا ويا ابن الاسود ويا ابن النجاش  
 وهو ليس كذلك كذا في النسيب ومنه يا حارس كما في الظهيرية  
 ومنه يا سفيه كما في الحبط **فصل في التعزير من الجور** **كتاب** وكذلك  
 لو قال يا كلب وحكي عن الهند وانه قال بعزير في ديارنا والاصح انه  
 لا بعزير لان من عادة العرب اطلاق هذا الاسم لمعنى الكبا في الطلب  
 وقلة الاستحياء فقد سمونه بكالكلي ونحوه ثم كل واحد يعلم انه كاذب  
 فانهم يلحقون الغادف دون المقدوف من حدود البسوط لشمه في  
 الشهادة في القذف ولو قال يا قذرو يا جيفة ويا بليد يجب التعزير  
 حرانته القنات في القذف ولو قال لا حارة باروسبي تجد بخلاف  
 ما لو قال يا تحبه فانه بعزير **فصل في التعزير من الزنا** **كتاب** وكذا في فصل  
 فيما يجب التعزير من الخانية ولو قال يا ولد اكرام لا يجب التعزير **فصل**  
 التعزير من الخانية ولو قال حرام زاده بعزير ولا تجوز وكذا لو قال لابنه  
 قبيح كتاب السرقه من الزنا في كل فعل اختار في جرم شرعا ولا يجب  
 حدا ويعد عارعا واسناده الى السبب بوجوب التعزير وانما فلا  
 الا ان يكون تخفيرا لا شراف فالغيبه بالاختيار وجه ظاهر لا يجب  
 في غيره شيء فالحار تخفيرا لا شراف مستفك رجل جاء الى امة  
 رجل وابنته وهي صغيرة فخذ عهدها واخرجها من منزل ابوها وزوجها  
 كانت للاب او الزوج ان يتخاممه في ذلك ويجس حتى ياتي بها او يعلم  
 انها قد ماتت **فصل في الدعوى من الخانية** رجل خلع حبينة ومحب  
 بها الى موضع لا يعلم قال محمد انه يجس حتى ياتي بها او يعلم انها قد ماتت  
 في الثالث من غضب الظهيرية وكذا في الخانية **كتاب** **فصل في**  
 قاتل محمد عن بنس فبر انه بعزير جوامر القنات في اول الباب السادس  
 من اجابات وكذا في سئل عن مقول الحبة اذا سقر البضائع بالعتقة  
 وتعدى بعض السوقي وباع بكثر من القيمة لم يدره بعزير على ذلك اجاب  
 اذا تعدى السوقي وباع بكثر من القيمة بعزير على ذلك **فصل في الجور**  
**كتاب السرقه** **فصل في** السرقه التي يتعلّق بها قطع اليد اخذ  
 اخذ مال الغير على سبيل الخفية والاستسار ابتداء وانتهى لونهما را

وانما يجب التعزير فيمن لا يعلم انما خافه  
 في القذف من التعزير

وكان الذي بينهما ان روي في القذف بالزنا  
 بخلاف الخفية فانه كناية عن الزانية في  
 تعزير الجور شرع قوله ومن  
 قذف مملوكا

والظاهر ان كونه المرادة صغيرا ليس شرط فيه بل  
 راجع الى ابنته لانه اذا كانت امة او ابنته فليس  
 البطل لانه خصوصية الزوج ليست  
 لصغر الزوجة

من خلع بنت رجل او امة او اخر جازم منزله  
 يجس الى ان ياتي بها او يعلم موتها  
 كذا في كتاب النكاح فظاهر ان المقطع  
 وكذا في حدود النكاح

واذا بقول الاخذ خفية الى ان السرقه خفية وقت  
 الاخذ ودخل السرور ليلما كان او نهرا او نارا او خفية في الانوار  
 فان كانت السرقه نهارا في السرقة في طابعا وباتت  
 والعتقة والناس متشرون فهو كسر لا نهار وان كانت السرقه  
 ليلا طست بشرطه لو دخل البيت ليلا خفية ثم اخذ المال  
 مجاهرة ولو بعد مقابلة من في يده قطع به لاكتفاء  
 بخفية الادلة كذا في ادب السرقه البور

ادب السرقه

او ابتداء بان بنقبة البيت على سبيل الخفية والاستسار ليلما كان  
 المال من يده على سبيل الكفاية جازا بان استيقظ صاحب المال فاخذ  
 المال مكبرة منه في او اقبل كتاب السرقه في الشارة خاتمة  
 والخفية والاستسار في السرقه عند ابتداء اخذ المال او عند انتهائها  
 او فيهما انما بشرط اذا كان الاخذ في الشارة اذ كان في الليل فلا بشرط  
 الخفية والاستسار حال الدخول **فصل في الجور** **كتاب** **فصل في**  
 ثم لها شرط الخفية والاستسار ابتداء وانتهاء فان نقب البيت خفية  
 واخذ المال من يد صاحبه مكبرة بان استيقظ صاحبه لا يقطع ومنها  
 ان لا يكون للشارق فيه شرك ولا شبهة ملك ومنها ان لا يكون  
 ماء ذوقا في الدخول فان اذن بالدخول في بيت فسرق من بيت آخر  
 من تلك الدار اختل فوا فيه ومنها ان يكون للمسروق منه في حبيته  
 على المال حتى لا يقطع السارق من السارق ومنها ان لا يكون  
 بين السارق والمسروق منه زوجية ولا رحم كامل ومنها ان يكون  
 المسروق منقوما وان لا يوجد منه مباح في الاصل لا تافها ولا يتسارع  
 اليه الفساد وقبته عشرة وقت السرقه ذكر الطاهر ان المعبر فيه يوم  
 الاخراج لان تمام السرقه به في بعض النسخ ان كمال النصاب شرط وقت  
 القضا فان انتقص من جهة العين لا يقطع القطع وان انتقص من حيث  
 السعر يسقط ومنها ان يكون المال المأخوذ محرزا اياها كان المحفظ كالدر  
 والدكاكين والكانات والاحنية والفساطيط او بالحفاظ حتى لو سرق  
 من الصحراء وله حافظ بان سرق من تحت رأسه وهو قائم في القفا والسجد  
 يقطع وان موضوعا بين يديه اختل فوا فيه قال الشرح انه يجوز في محمد  
 فيمن سرق من رجل ثوبا عليه او قلنسوة او امرأة نائمة عليها او ملاء هي  
 لا يبرأ بقطع **فصل في او اقبل كتاب السرقه** **كتاب** **فصل في**  
 جمع المسافر مناعة في الصحراء وابتدأ عنده بقطع السارق منه لانه محرز  
 بالحافظ والمعتبر المحفظ المعتاد والناجم عند مناعة بعد حافظ ولا فرق بين  
 ان يكون صاحبه نائما او غير نائم والمتاع تحت اوعده هو الصحيح **فصل في**  
 التوازل اذا سرق الغنم من الحرمي فقد اطلق محمد عدم القطع فيه وفي البقر والوا  
 وهو مقيد بما اذا لم يكن معها من يحفظها فان كان قطع اذا لم يكن راعيا فان كان  
 راعيا فحق البقالي لا يقطع وهكذا في المستقي عرابه واطلق فوهرا رده  
 نبوت القطع اذا كان معها حافظ ويمكن التوفيق بان الداعي لم يقصد  
 حفظها من السارق **فصل في القنات** **فصل في** السرقه **فصل في**  
 لا يقطع في الواشي في المعز وان كان معها الراعي وان كان معها سور الراعي من  
 يحفظها يجب القطع وكثير من النسخ افتوا بهذا **فصل في الجور** **كتاب** **فصل في**

ومنها ان يكون المسروق منقوما وان لا يوجد  
 منه مباح في الاصل ولا يكون قافيا  
 ولا يبرأ من اليد الفاسد خلاصة  
 في او اقبل السرقه

وقال في سرقه التفتة سرق مناعة من الجور وهو  
 حافظ له قطع سواء كان محافظا نائما او يقظا نائما حافظ  
 في الصور كذلك يكون وهذا الشارة الى ان الراعي اذا لم  
 لا يكون نائما حافظا لكن هذا اذا لم يراعها لا يقطع  
 انتهى اقول فيه اشارة الى انه يقطع  
 وان كان محافظا راعيا

ولا يقطع السارق من الغنم لانه في الغنم لا يقطع  
 ان يجر سرق من الغنم فذكر عنه احد وقال  
 ان له نصيبا كافي



وان كانت الغنم تادى الى بيت في الليل له باب مغلق فليس له ودخل  
 فيه فسرق منه شاة يقطع ونحوه البقال لا يفتقر الغلق ان كان الباب مردودا  
 يعني ان يكون بيتا منفردا في الصحراء من سرقته اخصاصة وفي الحواشي  
 اتخذت الحجارة والشوك خطرة وجمع هذه الاغنام وهو نائم عند ما قطع  
 ومن محمد قطع سواد كان معها حافظا اولاد عليه عامة الشاة انتهى  
 في فصل الحوز من سرقة البقر في شرح قوله ومن سرق في المسجد واخيمه  
 واخيمه وبيت الشعر ونحوها اذا كان لها حافظا بقطان او نائم فيها  
 او قريب منه فهو حوز والا فلا وان كانت اخيمه او اخيمه وحدها  
 في برية او صحراء ولم يكن لها حافظ لم يقطع السارق منها كما في الحواشي  
 معين المفتي قريبا من اصيل الحوز وقرى الحواشي اذا كان باب الدار  
 مردودا غير مغلق فدخلها السارق خفية واخذ المصاع قطع ولو  
 كان باب الدار مفتوحا فدخل منها سارق لا يقطع ولو سرق من  
 السطح شاة بان سادى نصبا لا يقطع لانه حوز في فصل الحوز  
 من سرقة البقر في شرح قوله ومن سرق من سرق في الحرم ولو سرق  
 نفس الفسطاط غير منصوب وانما هو ملفوف عند من يحفظه او في  
 فسطاط اخر فانه يقطع فتح القدير في فصل الحوز من سرقة وفي المتن  
 سرق من بيت السوف لبلا ان عندها من يحفظه يقطع والا فلا دخل  
 على سوقي شهره افسر من حانوته لم يقطع وفي الحواشي دخل السارق  
 منها او باب الدار مفتوح فسرق من حانوته لم يقطع ولو لبلا من باب  
 الدار وكان الباب مفتوحا مردودا بعد ما صلى الناس العتمة وسرقا  
 خفية او مكابرة ومعه سلاح وصاحبه يعلم به او لا يقطع ولو دخل  
 بين العشاء والعتمة والناس يمينون ويذهبون فهو بمنزلة السربار  
 ولو كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص والقص لا يعلم بان فيها  
 صاحب الدار او يعلم اللص وصاحب الدار لا يعلم ولو علم لم يقطع  
 ولو لم يعلم من سرقة البرازية وكذا في اخصاصة ولو ان سارقا  
 كابر انسانا لبلا حتى سرق متاعه قطع معنى قوله مكابرة انه دخل عليه  
 بسلاح وقاله حتى اخذ ماله ولو كابره منها رافق ببيت سرقا واخذ  
 متاعه معاينة لا يقطع والقياس ان يقطع في الوجهين في الثاني  
 من سرقة الشاة خائبة بسط الثوب على حائط الكفة فسرق لا يقطع  
 لان ما يلي الدار حوز لا ما في بي الكفة من سرقة البرازية في نوع اخر ثم الحوز  
 نوعان ما يمكن الدخول فيه فان نقب واخذل بده واخذه لا يقطع  
 وحوز لا يمكن كالجو القفل واخذل بده يقطع من سرقة البرازية وكذا في اخصاصة  
 وقال الطحاوي حوز كل شيء يعجز عن حوز حتى انه اذا سرق واثبت في الصبيل

قال البقال وفي المتن لا يقطع وهو الحوز  
 لان المراد بغيره الاغلق والاسافة  
 لا يحفظ كذا في سرقة البرازية

ولو سرق لؤلؤة من اصطبيل لا يقطع من سرقة اخصاصة وكذا في البرازية  
 قال الكرخي ما كان حوز النوع فهو حوز لا انواع كلها حتى لو سرق لؤلؤة  
 من سرقته يقال يقطع وكذا لو سرق شباب الرعي من المراح قال الامام  
 السرخسي هو المكذب عندنا من الحوز ولو كابر انسانا  
 لبلا وسرق متاعه قطع ولو كابره منها رافق ببيت سرقا وان نقب ببيت  
 سرقا واخذ متاعه غلابة فالقياس ان لا يقطع في الفصلين وفي  
 الفتاوى جماعة من سرقوا بيتا او خانة فسرق بعضهم من بعض متاعا  
 وصاحب المتاع يحفظه تحت رأسه لا يقطع ولو كان في مسجد جماعة  
 قطع ولو سرق من بيت واخذ قبل الخروج لم يقطع من سرقة اخصاصة  
 وكذا في البرازية لا قطع على من سرق مصحفا وان كان مفضضا الا سرق  
 في هذا انه متى جمع بين ما يجب القطع وبين ما لا يجب كما لو سرق شاة  
 او ماء ورد في انية من ذهب او فضة لا يجب القطع لانه جمع بين ما يجب  
 القطع وبين ما لا يجب القطع فاوردت سرقته في امره كما لو سرق جماعة  
 منهم من يجب القطع ومنهم من لا يجب فلا يجب القطع على واحد منهم  
 كذا في سرقته من سرقة شاة الطحاوي ومن سرق شاة وردة  
 قبل ان يصفوها الى مالكه لا يقطع وكذا لو نقصت قيمته من النصاب  
 قبل القطع او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه وان لم يثبت وكذا لو اوعاه  
 احد السارقين ولو سرقا وغاب احدهما وشهد على سرقتهما قطع الاخر  
 ولو اقر العبد المأذون بسرقة قطع وردت وكذا التجور عند الامام  
 وعند ابى يوسف يقطع ولا ترد وعند محمد لا يقطع ولا ترد ومن قطع  
 بسرقة والعين فائجة رد بها وان لم يكن فائجة فلا ضمان عليه وان سرقها  
 وان سرق سرقا ففقط بجلدها او ببعضها لا يفتن بثلثها وقال الامام  
 يفتن مالم يقطع به في فصل كيفية القطع من سرقة اللص ولو شهد على العبد  
 التجور بسرقة عشرة دراهم وهو متحد لا يقضي حتى يحضر مولاه فيفتن بالقطع  
 ورد العين ان كانت فائجة ولا يقضي بال ضمان لان التجور لا يملك الخصومة  
 في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على اقراره لا تقبل اصدقا  
 وان كان مولاه حاضرا لانه لا يقضي بالقطع بهذه البيضة فكذا المال والشهادة  
 على الاقرار بالسرقة مع تجور السارق لا تسمع في اقرار المأذون في الثانية  
 العبد اذا سرق لا يقطع بده الا بحضرة المولى عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى  
 وكذا القصاص واختلف في سماع البيضة على العبد عند غيبة المولى  
 وعند غيبة عبده لا تقبل عليه اجماعا في سرقة البرازية واذا  
 اقر العبد بسرقة لا يجب في مثلهما القطع كان اقراره باطلا لان كسبه  
 ومالته رقبته لمولاه فلا يصدق في اقراره بالمال مالم يفتن الا ان يكون العبد



ما ذواتنا في اقراره بالمال بهذا السبب صحيح كاقتراره بالغصب  
من اقراره بسوء السرقة قوله وطلب المسروق منه شرط القطع  
اي طلبه المال فلا قطع بدونه لان الخصومة شرط لظهورها اطلاقه  
فتمثل ما اذا اقر او اقيمت عليه البينة لاحتمال ان يقره بالمال فيسقط  
القطع فلا بد من حضوره عند الاداء والقطع لثبوت تلك الشهادة وبما  
ذكرنا ظاهر ان ما في النيبين مغزيا الى البديع من انه اذا اقر انه سرق  
من فلان الغائب قطع استحقاقه ولا يستظهر حضور الغائب وتعدية  
فانما هو رواية عن ابي يوسف وليست هذه عبارة البديع فان عبارة  
قال ابو حنيفة ومحمد الكوفي في الاقرار بشرط حتى لو اقر السارق انه سرق  
ما في الغائب لم يقطع ما لم يحضر المسروق منه ونجاصته عندهما وقال  
ابو يوسف الدعوى في الاقرار ليست بشرط الى آخره وفي البديع ايضا  
قال محمد لو قال سرقته هذه الدراهم ولا ادري لمن هي او قال سرقته  
ولا اخبرك من صاحبها لا يقطع لان جرمه المسروق منه فوق غيبته  
ثم الغيبة لما منعت القطع على اصله فالجواب انه اولى ان يقر ولم يبين الموقوف  
مطلوب المسروق منه فاحتمل شيئين احدهما طلب المال وبه جرم  
السارق والثاني طلب القطع وانما اشار الشافعي الى انه لا يلزم للدين  
وان احدهما لا يكفي لكن ذكر في الكشف الكبير فيل تحت الاحران وجوب  
القطع حق انه تعالى على اخلوص ولهذا لم يتقيد بالمثل وما يجب حقا  
للعقد بتقيد به ما لا كان او عقوبة كما في الغصب والقصاص ولهذا  
لا يملك المسروق منه الخصومة بدعوى احدى اثنائه ولا يملك  
العقوبة بعد الوجوب ولا يورث عنه انتهى قد صرح بانه لا يملك  
طلب القطع الا ان يقال انه لا يملك طلب القطع مجردا عن طلب المال  
والظاهر ان الشرط انما هو طلب المال وبشرط حضرته عند القطع  
لا طلب القطع اذ هو حق الله تعالى فلا يوقوف على طلب العبد في  
فصل كبقية القطع في البور الرابع اذا سرق الرجل من المسنود او  
المسند او المستبيع قطع بخصومة هؤلاء عند علمائنا الثلاثة وفي  
السنن في وكثر من له به حافظة كتنوئ الوقف والاب والوصي  
م وروى ابن سنان في نوادره انه لا يقطع بخصومة هؤلاء حتى  
يحضر المالك وكذلك السارق من الغاصب والمترس يقطع بخصومتها  
من سرقة التناثر خاتمة في قول فصل من فصوله والغاصب المستوع  
ان نجاصم في قطع يد السارق وكذا المستعبر والمساءجر والمستبيع  
والعابض على سوم الشراء والمترس والمضارب من سرقة مختارات  
النوازل وكذا في الكسفي في كبقية القطع ويقطع بطلب المالك ايضا

في السرقة

في السرقة من هؤلاء في فصل كبقية القطع في الكسفي او سرقة  
رجلان عدلان فلم تقبل شهادة النساء وقبيل شهادتهما رجل  
واحد بين في حق المال كالمشاهدة على الشهادة كما في المحيط وغيره  
في كتاب السرقة من القريش وكذا في سرقة البور الرابع واذا سرقة  
كافران على كافروهم سرقة مال لا يقطع الكافر كما لا يقطع المسلم من  
سرقة البور في سرقة قوله ويقطع ان اقره ادعى انه سرق فقال كرهته ام  
ضمن المال ولا يقطع ولو اقر بعد ذلك بالسرقة لم يقطع ايضا في اخر فصل  
في ظهور السرقة من التناثر خاتمة اقر بسرقة ثم رجع ثم اقر بضمين ولا يقطع  
في الحمل المبرور لا يقطع بالنكول وان ضمن المال من سرقة البور في سرقة قوله  
ويقطع ان اقره طلب المسروق منه ان يخلصه السارق يقول له  
القاضي تريد المال والقطع ان قال تريد المال حلفه وان قال اريد القطع  
لا يخلصه في التوكيل بخصومة من ثمانية واللفظ اذا دخل دار انسان  
واخذ المتاع واخرجه فله ان يقاتله ما دام المتاع في يده فاذا رى به اليه  
لم يقاتله رجل استقبله اللص ومعه مال لا يساوي عشرة دراهم حمله  
ان يقاتله لم يضر معروف وجده رجل يذمب في حاجة غير مشغول بالسرقة  
ليس له ان يقتل ويقتل له ان يقتله وله ان يذمب به الى الامام لا يجزى  
الى ان يتوب لان الجبس للزجر قوم اخذ السارق اموالهم فاستغاثوا  
بقوم فخرجوا في طلب السارق فان كان ارباب الاموال معهم او غابوا  
وكثرتهم يعرفون متاعهم ويقدررون رد المتاع عليهم جاز لهم هؤلاء القوم  
المتقات بهم ان يقاتلوا السارق لاسنة واد المال وان كانوا لا يعرفون  
المتاع ولا يقدررون على الرد لم يجز لهم ان يقاتلوا السارق من فناء وقيض  
كثير في السرقة **باب قطع الطريق** وقطع الطريق على اربعة اوجه  
ففي الاثنين منها بقاء احدى اثنائه لايقيم احدى فيهما احدهما  
ان يقطعوا الطريق في مقاراة والاخوان يقطعوا على قرية نائية عن المصر  
لا يقدررون ان يجمعوا القطار عن انفسهم ولا يكثرون الاستغاثة واما  
الثالثان لايقيم احدى فيهما ان يقطع الطريق في مصر او مدينة والآخر  
ان يقطع الطريق خارجا عن المصر حيث يمكنهم الاستغاثة فانهم لا يقطعون  
في قول ابي حنيفة واما جارية ولا يقيم عليهم احدى لكن يدفعون الى اولى الدماء  
فيكون الامر بينهم فيما اقتلوا وفيما خرجوا وفيما اخذوا من المال من السرقة الشف  
قالوا ان السرقة بطلت بالخصومة بالسرقة الكبرى ثلاثة في ظاهر الرواية الاول ان يكون  
من قوم لهم قوة وشوكة او واحد كذلك الثاني ان لا يكون في مصر او ما هو بمنزلة  
كما بين المصر من اقربتين الثالث ان يكون بينهم وبين المصر مسيرة سفر  
وعن ابي يوسف اعتبار الشرط الاول فقط فيحقق في المصر لئلا يفتنى

والفتنى على خلافه كما في التبعي والبور  
يغير اجري عليهم احكام قطع الطريق  
سبب



وعنه يوسف اذا كان بينهم وبين المقاتل  
من سيرة سوا وقطعوا الطريق ليل في المصير  
عليهم حكم قطاع الطريق وعليه الفتوى  
كذا في البنابيع في السيرة  
الحاكمون بالليل في المصير من قطاع الطريق  
التي تاراهم بغير سلاح ولا يملكون عليهم  
واقفات خاصة في باب الجوارح  
بعلامة الواو

لمصلحة الناس في اول باب قطع الطريق من البحر وعن ابي يوسف  
انهم لو كانوا في المصير ليل او فيا بينهم او بين المصير اقل من سيرة سفر جري  
عليهم حكم قطاع الطريق قال في الاختيار وعليه الفتوى في باب  
قطع الطريق من الدرر وعن ابي يوسف ان كان خارج المصير ولو كان  
بغيره يجب عليهم التحذير لانه لا يحميهم الغوث وعنه ايضا في المصير  
ان قاتلوا نهارا بالسلاح يجب التحذير لان السلاح لا يلبث وكذا ان كان  
قاتلا ليل بالسلاح لا يحميهم الغوث يعلو بالليل في اخر كتاب السيرة  
في مختارات النوازل وكذا في النوازل خاصة في مختارات الجنايات  
ومن شتر على المسلمين سيفاً وجب قتله ولا شيء يقتله لغو على تسليم  
من شتر على المسلمين سيفاً بطل دمه ولان دفع الضرر واجب  
وجوب عليهم قتله اذا لم يمكن دفعه الا به ولا يجب على القاتل شيء  
لانه صار باغياً بذلك وكذا اذا شتر على رجل سلاحاً فقتله او قتل غيره وقاتل  
عنه فلا يجب بقتله شيء لما بيننا ولا يختلف بين ان يكون بالليل او النهار  
في المصير خارج المصير لان السلاح لا يلبث وان شتر عصاً فقتله ان كان ليل  
او نهاراً خارج المصير لانه لا يحميهم الغوث بالليل ولا في خارج المصير فكان له دفعه  
بما يقتل بخلاف ما اذا كان في المصير وقيل ان كان عصاً لا يلبث يحصل  
ان يكون مثل السلاح عندهما فيجوز قتله في المصير نهاراً كما في السيف  
نيل في او خارج باب ما يوجب القود وما لا يوجب من الجنايات واذا  
اخذ بعد التوبة وقد قتل عمداً صار القتل الى الاولياء ان شاؤا واستوفوه  
وان شاؤا عفوا عنه وانما سقوطه اذا اخذ بعد التوبة فلان الثابت  
مستثنى من هذا الحكم في آخر الابنية اعلم ان هذا فيما اذا اخذ بعد التوبة  
ورداً المال وما اذا تاب ولم يرد المال فقبل لا يسقط كما لا يسقط سائر  
الحودود بالتوبة وقبل يسقط واليه اشار في الاصل لان الله تعالى  
استثنى الثابت في السيرة الكبرى ولم يستثن في سائر احكامه وكذا  
في الحبس وكذا لا يسقط احدهم اذا اخذ وقبل التوبة وقد قتلوا واخذوا  
من المال اذا قسم لا يصيب لكل منهم نصيب فالامر بالقصاص الى الاولياء  
وفي القوايد الظهيرية هذه مسألة عجيبه من حيث انهم اذا صدر القتل منهم  
فقط لم يلتفت الى عفوا الاولياء بل يقتلهم الامام حداً واذا وجد معه  
اخذ المال القليل اعتبر بغير عفوا الوكي من شرح مجمع لابن الملك  
**كتاب الجنايات** الاول فيما يجب فيه القصاص  
والدنية وحكومة العدل يقتل الذكر بالانثى والانثى بالذكر ويحرم بالعبد  
والعبد بالحر والسلم بالكاثر الذي يؤذي الجزية ويجري عليه احكام الاسلام  
ولا يقتل والد بولده ولا جدة من قبل الرجال والنساء وان علا ولا بولده

ولا يقتل المسلم بالمسلم كذا في مختار

والنخل

وان سفل ولا والدته بولدها ولا جدة من قبل الام والاب وان علمت  
او سفلت ويقتل الولد بالوالد ولا يقتل المولود بعبده ملك كذا او بعينه  
ويقتل العبد بولاه ولو من القاتل بعد القتل لا يقتل ويقتل بالمال  
ويقتل سليم بجوارح بنافض الاطراف من خزانة القناوس وكذا  
في الخلاصة في اول كتاب الجنايات لا قصاص بين الاحرار والعبيد  
ولا بين الذكور والاناث فيما دون النفس من اول كتاب الذنابات  
من الخلاصة وكذا في خزانة المعنيتين وفي الكافي لا قصاص بين  
الحر والعبد فيما دون النفس وبين العبيد خلافاً لما في غيرها من تعال  
في جميع ذلك الا في اربعة قطع طرف العبد في الثالث من جنابات النماذج  
وفي اجماع الصغير رجل ضرب رجلاً بمر قتلته فان اصابته احدى يده قتلته  
عند الكل وان اصاب بظهره ولم يخرج فقتله لا شك ان يجب القصاص  
وكذا عند ابي حنيفة في ظاهر الرواية وفي رواية الطحاوي وعن ابي حنيفة لا يجب  
القصاص ففعل هذه الرواية بعينه اخرج سواء كان حديداً او عوداً او حجر  
بعد ان يكون آلة بقصده بالاجرم وقال الصدر السعدي في نسخة وهو الاصح  
لان المعنيتين عند ابي حنيفة المخرج وسجيات الميزان من احدى يده على الروايتين  
في اول خمس في الموجب للقصاص في كتاب الذنابات من الخلاصة  
وفي شرح الطحاوي اذا شق رجل بطن رجل واخرج امعاءه ثم ضرب عنقه  
بالسيف عمداً فالقاتل هو الذي ضرب العنق فيقتل ان كان عمداً  
وان كان خطأ يجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كانت  
الشق نفذ الى الجانب الآخر فثلث الدية هذا اذا كان قاتلاً عتيداً  
بعد شق البطن يوماً او بعض يوم وان كان لا يعيشت ولا يتوهم منه  
احيوة معه ولا يبقى معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي شق  
البطن ويقتل في العمد ويجب الدية في الخطاء والذي ضرب العلاءة  
بغيره وكذا الجرح رجل جراحة متخنة ما لا يتوهم العيش معها وجرح آخر  
جراحة اخرى فالقاتل هو الذي جرح الجراحة المتخنة هذا اذا كانت جراحات  
على التعاقب فان كانتا معاً فكلما هما قاتلان لان المراء قد يموت بجراحة  
واحدة ويستم من الكثير من المحل الزبور ان كانت الجنايات في رجلين  
فما من احد بهما دون الاخر ان كان ذلك كله عمداً فقتل صاحب  
النفس القصاص في النفس وعلى صاحب الجناية فيما دون النفس القصاص  
في ذلك ان كان يستطيع وان كان لا يستطيع فالارش فان كان ذلك  
خطأ فعلى صاحب رية النفس وعلى صاحب الجناية فيما دون النفس  
ارش ذلك وان كان احدهما عمداً والاخر خطأ فعلى العاقد القصاص  
وعلى الخطي الارش ولا يدخل احدهما في الآخر سواء كان بعد اليه او قبل اليه

وان اصاب بظهره احدى يديه جرح يجب  
القصاص على الامم والا مثل  
كذا في الجنايات



ولان اجنابيت بن ان كانتا شخص واحد يكن جعلها كجنابية واحدة  
لان جعل فعل احدهما فعل الآخر لا يتصور فلا بد ان يعتبر فعل كل واحد  
منهما بانفراده سواء برأت اجنابية الاولى ولم يبرأ على ما ثبتت  
في فصل اجنابات من البدائع في فصل واما احكام الانواع اذا قتل  
انسان معصوما بالبحر العظيم او الخشب الكبير الذي لا يطبق البنية  
احتماله لاجب القصاص عند الحقيقة وهو قول زفر صهرها الله تعالى  
وعندهما والثاني يجب وهذا اذا لم يخرج فان جرح البحر العظيم او الخشب  
الكبير فان القصاص يجب بالاتفاق وفي احد به يجب القود جرح او لم يخرج  
في ظاهر الرواية وروى الطحاوي عن ابي حنيفة اذا قتله جرحا يجب القود  
بأي آلة كانت وان لم يجرمه لاجب القود بأي آلة كانت في معرفة  
وجوه الوقوف على احكام النظم من كشف البزدوى وكذا في الجنابية في باب  
القتل وفيه تفصيل وان ضرب بالأسلحة فمات منها قتل وان ضرب  
بأبيرة متعمدا او ما يشبه الأبيرة فمات لاجب القصاص ذكر في الاصل  
اذا ضرب به جرحا لا حد له كسنة الكزان والحدود يجب القصاص وان لم يخرج  
وروى الطحاوي عن ابي حنيفة انه لاجب القصاص اذا لم يخرج كما لو ضرب  
بالعصا الكبير او بحجر قدور ولم يخرج لاجب القصاص في قول ابي حنيفة وفي  
ظاهر الرواية في احد به وما يشبهه احد به كالخماس وغيره لا يشترط الجرح  
لوجوب القصاص في فصل بين بقتل قصاصا ومن لا يقتل  
من جنابات الجنابية رجل شج رجلا موضحة بالعصا عمد يجب  
القصاص بالموضحة فان مات منها لاجب القصاص ولو شتم  
رجلا باحد يد لاجب القصاص في الهاشمية فان مات منها يجب القصاص  
بقتل به ولو جرح رجلا باخشاب فمات لاجب القصاص ولو شج  
رجلا موضحة باحد يد يجب القصاص وان مات منها يقتل به في محل المأوى  
ولا قصاص في النطمة والوكزة والوجاة والدقعة في المستقي ضرب  
رجلا بعذ سيف فانقطع الغد وقتل يجب الدية لا القصاص  
وان بأبيرة لا قصاص فيه الا اذا غرزه في المختل وكذا الوعضة حقنات  
والحاصل ان كل ما يتعلق به الزكوة في البهايم يتعلق به وجوب  
القصاص وما لا يتعلق به الزكوة لا يتعلق به وجوب القصاص  
كما ذكره الناطقي في الاجناس في النوع الاول من جنابات البرازية  
شج رجلا موضحة لاجب القصاص وان مات منها لاجب ايضا  
وان شج باحد يد هاشمية لاجب القصاص وان مات منها يجب  
القصاص وان شج باحد يد موضحة يجب القصاص فان مات يقتل به  
في نوع في الشجاج من الثالث من جنابات البرازية

وفي ظاهر الرواية عن ابي حنيفة بعينه القتل باحد يد فمات كان  
ادرجا كما في شرح ابي حنيفة في بيان ما يقتل به في رواية ابي  
اجنابات من شرح النفاثي قال القود جرحا  
الظاهر القصاص والقياس ذكره الطحاوي  
عندهما يقتض بطلان  
فالواحد المسألة روايتان والفتوى على انه لا قصاص  
في غرز الأبيرة وفي المسألة قصاص كما  
في الظاهر في الثالث من جنابات

وفي جامع الرموز ولو قتل الأبيرة او المسألة لم يقتل  
وعليه الفتوى فالمعتبر احدى يد او جرح في شدة الوفاة  
استثنى في النفاثية وفي المستقي روى ابو يوسف  
عن ابي حنيفة في رجل ضرب رجلا بأبيرة او بشي يشبه  
الأبيرة متعمدا وقتله فلا قود فيه واما المسألة فغيرها  
القود في الكبري خلاف ما حفظنا في مسائل الخلاف  
ان في غير الأبيرة فمات يجب القصاص لكن في جرحها  
ان في المسألة الفتوى على ما ذكرنا انه لا قصاص في الأبيرة  
وفي المسألة القصاص في الذخيرة ذكره النفاثية السري  
ان في الأبيرة اذا صاب المختل يجب القود انتهى

ولا يحكم بقصاص في قطع ولا جراحة حتى يكون البرء منها وكذا لا يحكم  
بارشها في فصل اجنابية على الاطراف من الظهيرة واما احكامها ففي  
الموضحة اذا كانت عمدا يجب القصاص بلا خلاف وفيما قبل الموضحة  
روى الكرخي عن اصحابنا انه لاجب القصاص وان كانت عمدا  
وبه اخذ بعض اصحابنا وذكر محمد في الاصل انه يجب القصاص  
وبه اخذ عامة الشجاج وفي الذخيرة وفيما بعد الموضحة في الهاشمية والمنقلة  
وغيرها لا قصاص بالاجتماع وان كانت عمدا وفي العيون شج رجلا  
منقلة فزال حتى لا يبقى لها اثر فلا شيء عليه ما خلا من الدوا الذي  
عالجها به وهو رواية عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
لا يجب شيء ولو برئ من اثر الشجة وبقي شيء قليل قال اذ بقي شيء  
من اثرها بعد البرء وان قل فعليه ارش المنقلة وفي الكبري وعليك فتوى  
وشرح الطحاوي هذا كله اذا برئ ولم يبق له اثر فلا شيء عليه العمد  
واخطاء الارواية عن ابي يوسف انه قال يجب مقدار ارج الطيب واما  
اذا بقي له اثر وكان خطأ فغيرا دون الموضحة ليس له ارش مقدار ولكن يجب  
حكومة عدل في حقها وروى كتاب الاجناس قال كل شجة تحت الذقن  
فغيرها حكومة عدل لا يفتقر الى ارشها بالتقدير وما فوق الذقن فيلحق  
بالشجاج شيئا نظرا لظهور اثر الشجة في الثالث من جنابات النفاثية  
وفي الشقي فان كان بين الاثنين والديه حتى وصل الى الجوف في  
جائفة وفي الحاد واجائفة ما بين اللثة والعانة ولا يكون فوق اللثة  
ولا تحت العانة قال ابو حنيفة اجائفة ما دون الذقن ولا يكون فوقه  
ولا يكون اجائفة في الرقبة ولا في الحلق الا ما وصل الى الجوف من الصدر  
والظهر واجبين ولا يكون في اليد بين والرجلين ويكون بين الذراعين  
اذا وصل الى الجوف ولا قصاص في الجائفة فان كان عمدا ففيه ثلث الدية  
وان كان خطأ فعليه عاقلة وان نفذت من ذرابيه ففيه ثلث الدية  
وفي العيون اصلع ذيب شعره من كبر شجة رجل موضحة عمد فعلى  
الشجاج الارش دون القصاص فان كان الشجاج اصلع ايضا وجب  
القصاص للمساواة وان لم يكن الشجاج اصلع لكن رقى ان يقتض منه  
ليس له ذلك ويجب حكومة عدل وفي واقعات الناطقي موضحة  
الاصلع انقص من موضحة غيره وكان الارش انقص ايضا وفي الهاشمية  
يسموا بان لان الهاشمية كسر العظم وعظم الاصلع وعظم غيره على السواء  
اما الموضحة شق اجملة وجملة الاصلع انقص دية وجملة غيره وكان قبرا  
حكومة عدل وفي الشقي شج رجلا اصلع موضحة خطأ فعليه ارش  
الشجة وروى ارش الموضحة في ماله وان شج هاشمية فغيرها ارش دون ارش

اما الموضحة والهاشمية والمنقلة فان موضع هذه الشجاج  
الثلاث الرأس والوجه جميع المواضع منها في ذلك  
على السواء حتى لو وجدت هذه الشجاج في غير الوجه  
يجب فيه حكومة عدل والذقن والوجه بلا خلاف  
والعظم الذقن والذقن وهو اللحيان من الوجه  
عندنا في لو وجدت هذه الشجاج الثلاث في  
العيون كان لها ارش مقدار عندنا خلافا لما لا  
كذا في الثالث من جنابات  
النفاثية

اذا شج موضحة فمات ونبت عليه الشعر في البري  
موضع الشجة قال ابو حنيفة لا شيء عليه وقال  
محمد ارج الطيب كذا في جنابات  
النفاثية

واختلفوا في تعصير حكومة عدل والذقن والعيون  
هي ان ينظر الى الجاني عليه لو مملوك كان نقص  
عشر قيمته اجنابية يجب عشر الدية وعلى هذا  
القياس في جنابات البرازية

وفي فتاوى الامام اختلفوا في تعصير حكومة عدل  
قال بعضهم ينظر الى الجاني عليه لو كان مملوكا  
ينقص قيمته بهذه اجنابية ان كان يفتقر عشر  
ففي الجرح عشر دية قال الفتوى على هذا  
من خلاصة في الثالث  
في جنابات



المراسمة في الثاني من جنابات النار خانية برات الموضحة  
او اجزاء ولم يبق الا شراشي عليه عند محمد رحمه الله وهذا قياس  
قول الامام ايضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول الثاني قال القسبة  
القنوي على قول محمد انه لا شيء عليه الا ثمن الادوية قال القاضي  
انما لا اشرك قولها وان بقي ان يجازي ذلك الاثر ان منفعة مثلاً  
فارش المنفعة قبل نوع الشجاج في الثالث من جنابات البرازية  
سجل جرح انسانا فخرج المخرج عن الكسب يجب على الجارح النفقة  
والمدواة جامع الفناوي وكذا في الباب الاول من جنابات الجوارح  
واذا نعتد الرجل شيئاً من انسان فاصاب منه شيئاً آخر فهو عمد  
وان اصاب غير ذلك الانسان فهو خطأ وبيان ذلك رجل يعمد  
ان يضرب برجله بالشفيف فاططاء فاصاب عنقه فابان رأسه  
فهو عمد ولو قصد برجله واصاب عنقه فهو خطأ من جنابات  
خزانة المفتين وفي شرح الطحاوي ومن قطع من رجل يدا او رجلاً  
او اصبعاً او اذنلاً من اصبع او فاسوى ذلك او مفصلاً من المفصل  
عمدا فعليه القصاص بعد البرء من الجنابة ولا قصاص عليه قبل ذلك  
واذا قطع رجل يداً آخر عمداً فان كان القاطع والمقطوع حريين مسلمين او  
كتابيين او احدهما مسلم والاخر كتابي يجري القصاص فيما بينهما و  
كانت احراراً نيين حريين مسلمين او احدهما مسلم والاخر كتابي  
او كانت اذنين نيين يجري القصاص ولو كانا عبيدين او احدهما عبداً  
والاخر حراً او احدهما ذكراً والاخر انثى فلا يجب القصاص بينهما ويجب  
ارش الجنابة في ماله حالا في الجنابة على ما دون النفس من النار خانية  
احراة قطعت برجل عمداً فهو بائع ان شاء قطع يدها وان شاء اخذ  
الارش ولو قطع الرجل يداً او اذناً فليس لها الا الدية لان الكامل لا يتوفى  
بالنقص عمداً من جنابات شملت البدن بالضرب بحيث لا يتقيد  
ولا ينسط فدية في الثالث من جنابات البرازية وفي الكاف وان  
قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فقتل ما بقي من الاصبع او كل البدن القصاص  
في شئ من ذلك بالاجماع وينبغي ان يجب الدية في المفصل الاعلى وفيما بقي  
حكومة عدل في الرابع من جنابات النار خانية اذا قطع الرجل  
اصبع انسان عمداً فقتل ما بقي من البدن الى جنينها فعليه ارش الاصبعين  
رون القصاص في قول به حنيفة وعندهما عليه القصاص في المقتومة  
والارش في الاخرى وفي المقتومة وهو قول زفر وحسن وفي المتن  
والصحيح قولهما في اواخر الرابع من جنابات النار خانية رجل  
قطع لسان انسان ذكره في الاصل انه لا قصاص فيه وقال ابو يوسف

مر في اول الباب في القصاص فيما دون النفس  
لا يجري بين العبد والعبد ولا بين العبد  
ولا بين الذم والاشقي

عشرة في لسان في كل واحد الدية كاملة الا ان  
واللسان والذكور والعقل والراس اذا حلق  
ولم ينبت والحية والقالب اذا كسر واذا قطع  
الماد اذا سلس البول والذكور والمكبس الطعام  
وفي عشرة اخرى يجب في كل اثنين الدية العيين  
والاذنين والشفين والماجبين واليدين  
والرجلين والانتبين والحبين والسمع والبصر  
في ربات المنقط

وانما لا قصاص فيه من جنابات على ما دون النفس ليس  
له ارش مقدار فدية الحكومة ففي كسر العظام كلها حكومة  
الا ان خاصة لان استيفاء القصاص بصفة الحكمة  
فيما سورت السن من قدر ولم يرد الشرح فيه وما رتب مقدار  
فيجب الحكومة وان كان استيفاء مثل السن والتهنود وروية  
بارش مقدار ايضاً ولم يجب فيه حكومة عدل كذا في اواخر  
في فصل ما شره الوجوب  
من جنابات

لا قصاص

لا قصاص في بعض اللسان حتى يقطع الكل وان قطع بعض اللسان منع  
الكلام يجب فيه الدية فان منع بعض الكلام دون بعضه ففي بعض دية اللسان  
على احرار وفي التي تتعلق باللسان فيجب الدية بقدر ما فات من جوارحه  
في اوائل كتاب الجنابات من الجنابة يقتض الضرب بالضراب  
والغنية بالثنية والساب بالثاب ولا تؤخذ العليا بالتسغلي  
ولا التسغلي بالعليا من جنابات الطهيرة في جنابة اللسان  
ولا تؤخذ اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى جوهر من جنابات  
وكذا في اخلاصة لطم رجلاً فكسر بعض اسنانه يقتض الضارب  
ذلك القدر ككونه كالماتمة مقدورة والقصاص في السن لا يكون  
على اعتبار قدر السن الكاسر والمكسور صغيراً او كبيراً بل على قدر ما كسر  
من السن ان يصفوا او ثلثا او ارباعاً فذلك ان الكسر مسؤولاً  
يستطاع الاقتصاص يقتض بالمبرور وان كسر مشاعاً غير مسؤول  
لا قصاص عليه وعليه الارش في الثالث من جنابات البرازية  
وعن الثاني لا يؤجل في سن البالغ انما ذلك في سن الصبي لكن  
ينظر الى ان يبرأ موضع السن وان تحركت بالضرب ينظر حوله  
وفي الصغير لا يؤجل في البالغ وان شارب في الزوائد الا انه يؤجل  
وذكر الشيخ بسناد في حوله كاملاً في الكبير الذي لا يجري بانه في  
في الكسر والقطع وبالأول يعني بانه لا يؤجل في المحل المزبور  
قال القاضي الامام وفي كسر بعض السن اعمامه بالمبرور اذا كسر  
عن عرض ما لو عن طول ففيه الحكومة وان كسر بعضه فاسود الباقي  
يجب الارش لا القصاص لان هذا شئ واحد من المحل المزبور  
لا يقع سن الفالغ ولكن يبرأ الى ان يصل الى اللحم وليسقط ما سواه  
ولو نزع جاز والابرار احتياطاً لئلا يؤذي الى فساد اللحم وفي الكسر ينظر  
الى الكسور عالم كم الزايب فيبر منها ذلك القدر من المحل المزبور  
وفي الايضاح رجل ضرب سن رجل فحركها واضطربت ان كان حراً الاشئ  
فيها وان كان عبداً ففيها حكومة عدل فان اشتغل حوله فان احترت او  
اخضرت او اسودت يجب كمال الدية وان احضرت اختلطت الحناج  
فيها والخنار يجب الدية كالا سواد ولو لم يتغير لونها لكن تحركت  
فجاء اخر قلعهما يجب على كل واحد منهما حكومة العدل ثم اذا اخضرت او  
اسودت او احترت انا يجب الدية فاذا فانت منفعة المنفع فان  
لم يفت ان كان من اللسان التي ترى يجب الدية ايضا لقوات  
منفعة الجمال وان لم يكن واحد منها ففيه رواية ان القوي ان لا يجب  
في القنود الصغير في الثالث من كتاب الديات من اخلاصة وكذا في الثالث من جنابات البرازية

وفي دعوى السن لا يبرأ ذكر انهما يضادان وسواد  
ازلايك تمام الدية في السواد كذا في الاصل  
جنابات جميع القنود

والله هذه الرواية قال بعض اصحابنا  
مثل قوله زاده وغيره  
بقتي

وفي اخلاصة وبالحكمة النزع من دونه والا فز  
بالمبرور احتياط كذا في ضمان السن  
من الجنابات

بم ولو كسر سن انسان فاسودت واخضرت واخضرت  
يجب تمام الارش في ماله وفي حصن حكومة عدل  
وجواب بم هو الصواب كذا في جنابات القسبة  
فربا ما يجب في القصاص



ولو ضرب سن انسان فتحرك فاجل فان احضر او احمى بديته  
 حماية وان اصغر اخلف الشايج فيه والصحيح انه لا يجب شي ولو  
 اسود بديته السن اذا كانت منفعة المفع وان لم تقف الا انه  
 من الاسنان التي ترى حتى فان جملها كذلك وان لم يكن  
 واحد منها فغيره روايتان والصحيح انه لا يجب شي من اويل  
 جنابيات فاصبحان ولو وكزه فسقط منه سنة المتحرك قبل ذلك  
 فحكومة عدل ولو سقطت بعد ثلثة ايام ولا بدري ام الكوكة ام من  
 المتحرك السابق يضاف الى الكوكة وان ناءخر التسقوط لانه آخر  
 السنين ويجب حكومة عدل من جنابيات الفينة في باب فيما  
 يجب فيه القصاص **بج** اعادة قطعته ذواتي اعادة اخرى  
 عند الراس ومقت سنة فلم يبلغ الذوات ان النهاية القديمة  
 بل بقيت كما قطعت فغيرها حكومة عدل من المحل المبرور ان قطع  
 الاذن كله باعدها فغيرها القصاص وان قطع بعضها فغيرها القصاص  
 اذا كان يستطاع ويعرف هذا هو لفظ الكرخي وهو اشارة الى ان المائدة  
 في الاطراف في مقدار المفقوع شرط وفي المستقي عن ابي حنيفة اذا قطع  
 نصف الاذن فكان بقدره على ان يقتض منه اقتض منه وكان ابو يوسف  
 يقول للماذن مفاصل فاذا قطع منها شي وعلم ان القطع من المفصل اقتضه  
 والرجع في معرفة المفاصل الى اهل البصر فان قالوا للماذن مفاصل وقد فصل  
 القطع من مفصل يقتض من ذلك المفصل وان قالوا لا مفصل لم يقطع  
 من اذن الفاطم مقدار ما قطع وفي العيون الحسن بن زياد عن ابي يوسف  
 انه قال اذا قطع شجرة اذنه اقتض منه وفي الاجناس اذا كان اذن الفاطم  
 صغيرة اختلفة واذن المفقوع كبيرة اختلفة كان المفقوع باختياره شاء  
 ختمه نصف الدية وان شاء قطعها على صغرها وكذلك لو كان خرقاء  
 او مشقوقه فان كان الناقص هي التي قطعت كان فيها حكومة  
 عدل وكذا في الكبرى واذا قطع الرجل اذن الرجل خطاء فثبتت  
 المفقوعة اذنا في مكانها فثبتت فعلى الفاطم ارش الاذن كمالا  
 قال الشيخ احمد الطواويسى هذا الجواب غير صحيح لان الاذن لا يتصور  
 ان ياتر بالاحتمال وانما ثبت اتصال العروق فاذا ثبتت فالظاهر  
 انه متصل بالعروق وذا ثبتت اجابية فيزول موجبها عند ابي يوسف وفي الكبرى  
 وان جذب اذنه فانتزعت شحمته فعليه الارش في ماله دون القصاص  
 لتعد مراعات التساوي وفي الناصرية وغيره ابي حنيفة فمن قطع اذن عبده  
 او اذنه فعليه ما نقصه ثانيا رغبته في اويل الفصل الرابع من جنابيات  
 ان ضمان العين على المثل وان احدى بها ان يكون في احدى ما نصفه

الذات وهو لا يدمى في نصف الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية  
 ان يكون في احدى ما ربع بدل الذات كالبرهانم التي يحمل عليها ويركب نحو  
 الفرس والبعل والابل والبقر والثالثة ان يكون الواجب في احدى  
 العينين ما ينقص من قيمته كالشاة والكلب والسنور وغير ذلك  
 كما في فاصبحان في الثالث من جنابيات نقد الفناوى رجل فقهاء عين  
 رجل عمدا قال محمد كان ابو حنيفة يقول لا قصاص في العين الا في صورة  
 واحدة اذا ضرب عين رجل فذهب البصر وبقيت المكفلة كان قبيها  
 القصاص اذا تعد وطريق استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب نوقد  
 النار على المرات حتى تلتهب ثم يقرب من العين التي تريد القصاص  
 وتوضع على وجهه وعينه الاخر خرقه فاذا سالت ناظره ثم القصاص  
 وتكف عنه من جنابيات الحماية وعن الحسن اذا فقهاء العين اليمنى  
 من رجل واليسرى من الفاقى ذاهية وعينه اليمنى مباحية يقتض له  
 من عينه اليمنى ويترك اعمى وعن الحسن اذا فقهاء عين رجل وكان عينه  
 حولا الا ان ذاك لا يضر ببصره ولا يقتض منه شيئا ففقهاء ما انسان  
 عمدا يقتض منه وان كان يحول شديدا يضر ببصره ففقيت كان فيها  
 حكومة عدل ولو كان عين الفاقى شديدا يحول بضره فقهاء عينه  
 ليس بها حول كان الجنى عليه باختياره ان شاء اقتض منه ورضى بالنقصان  
 وان شاء ضمنه نصف الدية في ماله من المحل المبرور في عين الاور نصف  
 الدية في الثالث من ديات المقاصد وفي ذكر العينين والحقني  
 احكومة وكذا في كسان الاخرس والعين القايمه الذاهب فمها وفي  
 البعد الشلاء والرجل الشلاء حكومة في الثالث من ديات الحماية  
 وفي الضلع وفي الكرقوه وفي كسر الساعد وكسر الزند وفي الساق حكم عدل  
 في كفه وفي قطع الساعد دية اليد وحكم عدل فيما بين الكف والساعد  
 فان كان من المرفق ففي المرفق بعد دية الكف حكم عدل اكثر من ذلك  
 وفي كسر الانف حكم عدل من اويل ديات خراجه الاكمل وفي الحماية  
 عن شرح الطحاوى لو قطع اخففة لا قصاص عليه ولم يذكر انه ما زاد على عليه  
 وفي الفناوى يجب حكومة عدل انتهى في الرابع عشر من جنابيات القصاص  
 ولو قال اقتلني فقتل بحب الدية لا القصاص ويجعل الاباحة شبهة في  
 درء القصاص لا الاستبدال بالمال كذا في جنابيات البرازية واويل  
 ولو ان رجلا امسك رجلا حتى قتل او قتل الذي ولي القتل وجس المسك  
 في التبعين وعوتب وكذا لو قطع وقال لا قتل فقتل في اويل جنابيات  
 خراجه المقتنين رجل قطع رجلا فخرجه فقتله سبع لم يكن عليه قود ولا دية  
 ولكن يغزر ويحبس حتى يموت وعن ابي حنيفة الدية ولو عظم صبيها فالقاه

اختلفوا في عين حكومة العدل والذى عليه القصاص  
 ان ينظر الجنى عليه لو كان مملوكا ان يقتض  
 قيمة باجانبية يجب على الدية وعلى المقتيل  
 من جنابيات البرازية في الثاني  
 في نوع المعاقلة



ولو فطخ اللحم بماء بارد حتى مات على عاقلة الدية من جنات خزانة  
من صاغة الفناد

او وقع انما في البوم في ساعه فيض فيض  
بعض هو الخنار كذا في مية الكفني  
في اواخر الحرد

سئل عن رجل رمى في الماء فغرق فما بارئه اجاب  
ان كان الماء غيبا لا يمكن التخليص وهو لا يفر  
الغوص بل يتركه الدية في فنادر  
ابن جسيم

اخذت انما فقيدته وجئت بيت حتى مات جوعا  
او عطا فالدية على العاقلة على المختار وعليه  
العقوبة ففلا تظلم اخذ رجلا فادخله  
بيتا وسد عليه باب حتى مات فيه جوعا او  
عطش لم يضمن على الاصح وهذا خلاف الاول  
كذا في جنات خزانة العتق  
فيما يجزئ من الطلوع

في الشمس او في يوم بارد حتى مات على عاقلة الدية من جنات خزانة  
الفناد وكذا في اويل جنات البرانية والمخالفة واللقاه من جبل او سطح  
لا قصاص عليه عنده خلا فالكه في النوع من جنات البرانية ولورث  
رجلا فاصاب عايطا ثم رجوعا فاصابه فهو فطخ في الثاني من جنات  
وفي الظهيرة ولو فطخ فالفاه في الشالج او جرده وجعله على سطح الارض مات  
فعله عاقلة الدية المعلقة وكذا لو الفاه مقتطافه في جوف فربس ثم طوى ميتا  
او غمس في خوضات فمات حتى مات ولو الفاه في البحر فربس حين الطرح  
ولم يدر حوجه ولا مونه لا يدر متى حتى يعلم انه مات وكذا لا شيء عليه النفس  
مرارا وبه جيرة ولم يدر حاله ولم يدر عليه وفي المشتق فغرقه في بئر  
او في جلة فربس كما وقع ومات فعلة عاقلة الدية المعلقة وان  
ارفع ساعة ثم غرق فمات فلا شيء عليه لا غرق بعجزة ذكره العتاجي  
وفي المحيط وكذا لو كان جنة السباحة فربس ساعة وغرق فربس لم يضمن  
لاضافة الغرق الى سجد لا نقطاع فوره بعلة ذكره الكردري وفي  
الاجناس للامام حواهر راده غرقه فمات ان كان الماء قبله لا يقتل مثله  
غالبا او كان برجي النجاة غالبا ان كان يمكن النجاة من السباحة وهو  
يحسنها ويقدّر عليها بان لم يكن مشدودا ولا متفلا فربس به عمد وفاقا  
ولو لم يمكن النجاة او كان الغالب الرسلان فذلك عند الامام دالا هو عمد  
في الضم في اصناف القتل من جنات من جنات الجبال وفي المحيط  
اذا دخلت نارا في بيت حتى مات جوعا او عطشا لا يضمن شيئا عنده  
ابيه حبيته وعند ما تجب الدية وفي الكبري اذا طين على حريقا فمات  
جوعا او عطشا لا يضمن عنده ابيه حبيته وقال عليه الدية وفي الخانية  
قال محمد يعاقب الرجل على عاقلة الدية وفي الظهيرة ولو ان رجلا  
اخذ رجلا فقتله وجسه في بيت حتى مات جوعا قال محمد اوجعت عقوبة  
والدية على عاقلة العتوي على قول ابيه حبيته على انه لا شيء عليه حتى  
الفصل الثاني من جنات القاتل حاشية او دخل بيتا وسد عليه باب  
فمات جوعا او عطشا لم يضمن عنده ابيه حبيته وقال عليه الدية ولو دفنه  
حيات في قبر فمات قتل به عند محمد والفتور على انه على عاقلة الدية في الاقبار  
وفي حبس الفتوي على قول ابيه حبيته نفى حج الفتوري لقتل لو بعا  
وكذا في الظهيرة وان الفاه من سطح او جبل على راسه فمات فلا قصاص  
عند الحقيقة وعند ما فيه القصاص اذا كان لا يختص منه في الغالب  
من جنات سراج الوقاج ولو اخرج النار عمد الحجب القصاص فيمن  
يقتل قصاصا من جنات حاشية رجل نزلت حبة في بئر وضربه  
عقب في رجل وجسه اسد في ظهره وشججه ان كان ثم مات من ذلك فمات

نصف الدية

نصف الدية والباقي يهدر خزانة الاكل من الجود في كتاب الربات  
صاح انسانا فمات منه او سلح جلدة وجسه فمات منه قربة في الثاني  
في الخطأ من جنات البرانية وكذا في الثاني من جنات القاتل حاشية  
سئل عن رجل دفع الاخر سنا وهو لا يعلم به فمات هل يبرئه اذا كان  
وارثا له قبل علقته في سبب ذلك اجاب نعم يبرئه ولا شيء عليه  
كذا في الخلاصة من فتاوى ابن جسيم وان سقاها التسم ومات وان دفع  
اليه وشربه فهو ينفق لا يضمن وان كان قال له كل فانه طيب ولكن لم يمس  
وتجوز وان اوجده ومات منه فالدية على عاقلة في نوع من الثاني  
من جنات البرانية ضرب اعداءه للشوز او نحوه فمات فهو ضمان  
اجماعا ولا يبرئ من اجارات اعداءه في اويله جامع زوجته جماعا  
يجمع مثلهما وماتت لا يضمن في القصاص من اجارات البرانية  
الثاني في الشهادة على الجنانية والاقرار بها وفي اختلاف القاتل  
وولي القاتل في العمد والخطأ وفي اشهر المجرور والقصاص يقيم  
بالشهادة او الاقرار وان لم يوجد النصيح بالعدو والحاصل ان القصاص عوض  
لانه شرع جائزا فجاز ان يثبت مع الشبهة كسائر الاعراض التي هو حق العبد  
كاش في مسائل شتى وكذا في مسائل شتى من الردية والاقرار بالقتل  
المطلق يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق ولو ادعى عمدا فقال قتلته  
انا وفلان عمدا وانكر فلان او كان غائبا فله ان يقتل المقر ولو ادعى  
انك قتلته ابني عمدا فقال نعم هو اقرار ثم قال لم تقتل انت بل قتلته  
غيرك وقال المقر بل قتلته انا وصدقه لم يقتله في العفو من جنات  
من خزانة العتق شهدا بقتل وقال لا جرم لنا الله وجبت الدية  
والقياس ان لا يجزئ لان القتل يختلف باختلاف الآلة فنجرح  
المشهود به وجهه لا يحسن انهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق  
ليس بجمل يمتنع العمل به قبل البيان فيجب اقل موجب وهو الدية  
في الشهادة في القتل من جنات الدرر رجلا فمات قتل فلا ناجدية  
او قال بالسيف ثم قال انما اردت غيره فاصبته دري عنه احدى  
القتل ولو قال ضربت فلا ناجدية او قال بالسيف فقتلته ثم قال  
انما اردت غيره فاصبته لم يقتل ذلك منه ويقتل وعن ابيه يوفى  
اذا قال ضربت فلا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عمدا  
ولو قال ضربت فلا بالسيف فقتلته فلا انا او قال وجاءت بسكينتي  
فلا انا ثم قال انما اردت غيره فاصبته دري عنه احدى ولو قال قتلته فلا انا  
متعمدا بجدي فلما اخذ بذلك قال كنت يومئذ غلاما لم يصدق وقتل به  
وفي المشتق اذا قال الرجل قتلنا فلا انا بساينا فمات من ثم قال

ولا يبيع رجوعه عن الاقرار بالقتل ولا يبرئ  
الاقرار بالقتل لان ذلك من حقوق  
العباد من حدود شرع  
مختار الطاهر



كان معي غيري لم يصدق وفعل به ولو قال ضربت فلانا بالسيف  
متعمدا ثم قال لا ادري مات منه ام لا ولكن مات وقال الولي مات منها  
لم يقتل ولو قال مات منها ومن حبيته نهشته او من عقره وقال الولي  
مات من ضربك فالقول قول القاتل وعليه نصف الدية في  
الفصل الثاني من جنابات شريح النجاسات المحبطة البرماتية واذا شهد شاهدان على  
رجل انه ضرب رجلا بالسيف فلم يزل صاحب فرشه حتى مات فعليه  
القصاص بلغة ذلك عن ابيهم وهذا لان الشاهد بالبينه كالثابت  
بالعانية وقد ظهر موت هذا السبب ولم يعارضه سبب آخر فيجوز اضافة  
الحكم اليه والتمسح لا يمكن اخذه شاهدا واعطى الوصل الى ذهاب  
الروح هذا وهو ان يجزئه فيموت قبل ان يبرأ وتوضيحه انه لا طريق لنا  
الى حقيقة معرفته كونه الموت من ضربه وما لا طريق لنا الى معرفته لا يبين  
عليه الاحكام وانما يبين على الظاهر المعروف وهو ان يضربه ويكون صاحبه  
فرشه حتى يموت من البسوط الشريفة واول باب الشهادة في القصاص  
من كتاب الديات واذا اقر رجلان كل واحد منهما انه قتل فلانا فقال  
الولي قتلناه جميعا فلا ان يقتلها وان شهدوا على رجل انه قتل وشهد  
آخرون على آخر يقتله فقال الولي قتلناه جميعا بطل ذلك كله والفرق  
ان الاقرار والشهادة شتا وكل منهما وجود كل القتل ووجوب القصاص  
وقد حصل التكذيب في الاول من المقر وفي الثاني من المشهود له غير ان  
تكذيب المقر في بعض ما اقر به لا يبطل اقراره في الباقي وتكذيب المشهود له  
الشاهد في بعض ما شهد به يبطل شهادته اصل لان التكذيب تفريق  
وفسق الشاهد يمنع قبول الشهادة واما فسق المقر لا يمنع صحة الاقرار  
هداية في آخر باب الشهادة على القتل من كتاب الجنابات  
باب الجنابات التي يدعي الولي العمد او الخطاء فيجب الارش  
اصل الباب ان تعذر استيفاء القصاص اذا كان ممن له القصاص  
بسقط القصاص وان كان من جهة غير القاتل يجب الدية لان اصل في القتل  
الخطاء والخطاء معنى في القاتل ودعوى العمد لا ينافي وجوب المال لان القصاص  
قد يغلب مالا اما دعوى المال ينافي وجوب القصاص لان المال  
لا يغلب قصاصا قال محمد بن علي بن ابي طالب قتلنا فلانا قتلنا  
وكي عمدا فاقر به احدهما وقال الآخر ضربته بالعصا خطا ويقضي له عليهما  
بالدية احسنا والقياس ان لا يجب شيء لان ما يبره عليه لا يقضي به اجماعا  
وما يقضي به وهو المال لانه عليه وجه الاحسان ان تعذر استيفاء القصاص  
اتماجا ومن عليه القصاص وهو مشترك مع الخطا في قصصه مالا ودعوى العمد  
لا ينافي وجوب المال لما فيجب الدية في ماله لانه وجب بالاعتراف

واذا شهد الشهود انه ضرب به ولم يبرأ صاحبه فيش  
على مات فان كان عمدا فعليه القصاص  
كذا في النجاسات في الثاني  
من الجنابات

اذا ادعى على رجلين قتل وليه عمدا فصدقه  
احدهما وقال الآخر خطاء او ادعى الخطاء  
فصدقه احدهما وقال الآخر عمدا  
فصدقه الدية كذا في شريفة  
جنابات الكافي

وغيره

وجب في ثلث سنين لكونه بدل الدم ولو ادعى الولي الخطاء واقر القاتل  
بالعمد لا يجب شيء لان دعوى المال ينافي وجوب القصاص ولو ادعى  
العمد عليه فقال احدهما قتلناه عمدا ومحمد الآخر القتل اصلا فيقتل المقر  
لانه اقر على نفسه بالقصاص والولي يبرأ ذلك وشكره الاخر لم يثبت له كراه  
والعدم لا يكون شبهة حتى لو كان المدعى يدعي الخطاء في هذه الصورة  
لا يجب شيء لما قرأ وان قال احدهما قتلناه انا وفلان عمدا وانكر الآخر  
او قال قتلناه خطاء وقال الولي لا بل انت قتلته وحدك عمدا كان  
له ان يقتله لا مقاصرها على القصاص وشكره الاخر لم يثبت له تكذيب  
الولي من جنابات شريح النجاسات للعتابي ولو ادعى الخطاء  
واقر بالعمد واقر احدهما بالعمد ومحمد الآخر لم يقض شيء ولو ادعى  
العمد عليه فقال احدهما ومحمد الآخر القتل فقتل المقر ولو اقر احدهما  
بالعمد والآخر بالخطاء وانكر الولي شكره الخطا في قتل العمد في شريفة  
جنابات الكافي شريح الكافي ملخصا اذا اقر القاتل انه قتلته خطاء  
وادعى الولي انه كان عمدا كانت الدية في مال القاتل لو رثته المقتول  
ولو اقر القاتل بالعمد وادعى ولي القاتل الخطاء لاشي لو رثته المقتول  
وروي عن ابي جعفر وجوب الدية في الوجهين جميعا في فصل  
في القتل الذي يوجب الدية من جنابات الكافي القاتل اذا اقر  
بالخطاء او صالح عن دم العمد على مال يكون المال على الجاني في ماله الا ان في  
الاقرار يجب الدية في ثلث سنين وفي الصلح عن عمد يجب كمال حالا  
الا اذا شرط الاجل في الصلح فيكون مؤجلا كل جزء من الدية اذا وجب  
على العاقلة او في مال الجاني يجب في ثلث سنين في كل سنة ثلثها  
في فصل المعاقلة من الجنابات وذكر كبر الشاهد المخرج ان فلانا لم يجرمه  
ومات المخرج منه انه كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح  
اشهاده وان لم يكن معروفا يصح لاحتمال الصدق فان برهن الوارث  
في هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لان القصاص  
حق الميت ولهذا يجري فيه سهام الارث ويقضي ديونه والمورث  
الكذب شهوده ونظيره ما اذا قال المقتول لم يقتلني فلان ان لم يكن  
قد فذل فلان معروفا بسمع اقراره والا لا وعفو الاولياء قبل موت  
المخرج يصح كما يصح عفو المخرج لوجود السبب وصحة الابرار بعذر وجوب  
السبب قبل نوع في الشجاج من الفصل الثالث من جنابات النجاسات  
وفي المتن رجل جرح فلانا فقتلني ثم مات واقام وارث الميت  
بينة على رجل اخر انه قتلته لا تقبل بينته من اوابل الثامن والعشرين  
من جنابات النجاسات خاتمة اذا قتل شخص وله وليان حاضر وغائب

وفي جنابات عصام لو قال المخرج لم يجرمني فلان  
صح اقراره حتى لو مات ليس للمورث على فلان  
سبيل قال صفا هذا اذا كان الجرح اجنبيا  
ولو كان وارثا لم يصح كذا في هبة  
الربيع في القصاص

عفو الاولياء قبل موت المخرج لا يصح قياسا  
وبعض اصحابنا عمدا كانت الجرح او خطاء  
وبعض عفو المخرج ايضا هذا من سوط الطاهر  
من مجموعة محمد بن بك



فأقام المحاضر البيضة على القتل لا يقتل القاتل قصاصا فان عا والغائب  
 فليس كرها ان يقتله بثلث البيضة بل لا بد لهما من اعادة البيضة ليقتلاه  
 وهذا عند الجحيفة وقال لا يعيد ولو كان القتل خطأ او دينا لا يعيد بها  
 بالاجماع واجمعوا على ان القاتل يجلس اذا قام المحاضر البيضة لانه صار  
 مشرعا بالقتل والمشرع يجلس واجمعوا على انه لا يقضي بالقصاص مالم يحضر  
 الغائب لان المقصود من القصاص الاستيفاء والمحاضر لا يمكنه الاستيفاء  
 بالاجماع بخلاف ما اذا كان خطأ او دينا لانه يمكن من الاستيفاء في اديله  
 الشهادة في القتل من جناباته الزبلي **الثالث فمن يستوفي القصاص**  
**وفمن يستحق الدية** وفي اجماع الصغرة القصاص حق الورثة ابتداء  
 وعند ما حق الميت ثم ينتقل الى الورثة ويقضي ديون الميت من الدية  
 وبديل الصلح في الاول من ديات المحلصة الدية تجب للمقتول او لاهله  
 حتى يقضي منها ديونهم وينفذ وصاياهم وكل واحد من الورثة يكون حصما  
 فيما يدعي للميت فلا يحتاج الغائب الى اعادة البيضة بخلاف العفو  
 والصلح لان ذلك مما ثبت بالشبهات والقصاص لا يثبت في  
 باب الوكالة بالدم من جناباته المحاسبة ويورث دم المقتول كسائر  
 امواله ويستحقه من يرث ماله ويجرم منه من يجرم ارت ماله ويدخل فيه  
 الزوجان خلافا لما لك ولا يدخل فيه الموصل لان ما يستحقه من ماله  
 انما هو بطريق الصدقة لا بالارث من اديله جناباته المحددة  
 شرح العمد ورجى الموصل لثالث المال لا يثبت حقه في القصاص  
 واذا انقلب مالا يثبت حقه فيه فباب الوصية بالعين والدين  
 على الاجنبى من البسوط وفي الذخيرة رجل قتل عمدا او على المقتول ديون  
 ثم ان دى القاتل صالح مع القاتل على مال يقضي من ذلك ديون المقتول  
 وكذلك لو كان المقتول او مولى بوصايا تنفذ من ذلك المال وصاياه  
 وكذلك لو كان للمقتول اولياء عفي بعض الاولياء عن القاتل حتى  
 انقلب نصيب الباقي مالا يقضي من ذلك المال ديون المقتول  
 وينفذ وصاياه وزعم بعضنا ان العمد اذا انقلب مالا في  
 الابداء فهو بمنزلة القاتل خطأ في الابداء لا يبرى انه يقضي من ذلك  
 ديون الميت وينفذ وصاياه وليس الامر كما زعم لا يبرى ان امر اذا قتل  
 رجلا عمدا او للمقتول اولياء عفي بعض الاولياء حتى انقلب نصيب  
 الباقي مالا يجب ذلك في حال القاتل ولو كان خطأ في الابداء يجب  
 على عاقله القاتل في مشرفات جناباته النماخانية في الفصل الثامن والعشرين  
 وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص اذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا وليس  
 لهم ولا احد منهم ان يוכל استيفاء القصاص في فصل فليس يستوفي القصاص من جناباته

دية القاتل بملكها او لا ثم ينتقل الى الورثة ومنها الغرة  
 بملكها اجنبى فنورث عنه والغاصب اذا فعل المقتول  
 شيئا ازال اسمه اعظم مائة مائة واذا اخطأ المقتول  
 بحيث لا يميز بملكه في الاشياء والقوات والملك  
 من الفقه الثالث  
 اذا قتل رجل رجلا محض غرضه كان له دلي واحد جازله  
 قتل القاتل نفسه حتى لو كان متعذرا فان  
 اتفقوا كانوا اكالوا احد

وذكر في الامر

وذكر في الاصل بلفظ اخ فقال اذا قتل الرجل رجلا وله ورثة صغار وكبار  
 فاراد الكبير ان يستوفي موجب القتل كله هل له ذلك جعل المسئلة  
 على وجهين اما ان يكون القتل خطأ او عمدا الى قوله وان كان القتل  
 عمدا وان كان الشريك الكبير باكان له ان يستوفي القصاص وان كان  
 الشريك الكبير اجنبيا بان قتل عبدا وهو شرك بين اجنبيين  
 احد هما صغير والاخر كبير ليس للكبير ان يستوفي القصاص بالاجماع وفي  
 الشفاعة في الا ان يكون للصغير فيستوفيه **فم** وان كان  
 الشريك الكبير خا او عتقا فعلى قول به حيفه له ان يستوفي القصاص  
 قبل بلوغ الصغير وعلى قولهما ليس له ذلك حتى يبلغ الصغير لان يكون  
 للصغير فيستوفي الاب نصيب الصغير مع الكبير في السابع من  
 جناباته النماخانية وفي الذخيرة واما القاضي هل يملك استيفاء  
 القصاص للصغير ذكر كثير من الشيخ المتأخرين في نثرهم ان القاضي  
 كالباب في هذا الباب واستدلوا في ذلك بفعل السلطان فقد ذكر  
 محمد في الكليات ان القاضي لا يستوفي القصاص من المحل المورث  
**ق** ولو لمولى ام الولد والدة بزوجها استيفاء القصاص كما في الفت  
 ولو قتل المكاتب ان لم يكن وفاء فمولا له ولاية استيفاء القصاص  
 ومعتق البعض اذا قتل عاجزا ذكر في المتن انه لا يجب القصاص  
 عند الجحيفة رجلا دينا واذا قتل المكاتب ونترك وفاء وورثه اقرى  
 سوى المولى لا يجب القصاص لجها له المستوفي فان اجتمع المولى والوارث  
 على استيفاء القصاص لا يقتل لانه قيل اجتمعوا المستوفي بمعلوم وان  
 قتل المكاتب ونترك وفاء وليس له ورثة اخر سوى المولى يجب  
 القصاص في قول الجحيفة وابيه يوسف رصمها الله تعالى وقال محمد بن ابي  
 لا يستوفي المولى وهو رواية عن ابيه يوسف في باب الخامس من جناباته  
 نقد الفتاوى من قتل من له دلي فله اي ذلك المولى قتل القاتل قصاصا قبل  
 قضاء القاضي بالقصاص بنفسه او بالغير ولا ضمان عليه ار على ذلك  
 الغير اذا كان الامر ظاهرا في باب ما يوجب الفود في الدرر والفسر  
 وفي السراجية من له القصاص ليس له ان يطلب الدية بغير رضا القاتل  
 ولو صالح معه على مال جاز في اخر الفصل العشرين من جناباته النماخانية  
 ولو صالح احد الورثة او مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على القاتل  
 ما شرط في الصلح في ماله ولو قتل رجلا رجلا ففعل المولى عن احدهما  
 كان له ان يقتل الآخر وكذا لو قتل رجل رجلين فعفى ولى احد المقتولين  
 مولى الاخران يقتله ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل او ولد له وان قتل  
 بطل القصاص وجب الدية في فصل فليس يستوفي القصاص من جناباته

وان كان بين صغير وكبير فلا كبير استيفاء غنة  
 خلافا لهما ولو كان الشريك بالار استيفاءه بالاجماع  
 وكذا السلطان استيفاءه مع الكبير عند خلافا لهما  
 ولو كان الكل صغارا قبل الاستيفاء الى السلطان  
 وقيل ينظر الى بلوغهم او بلوغ احدهم ولو كان الكل  
 كبارا واحد منهم غائب فليس للحاضر الاستيفاء  
 كذا في حقه المخط وكذا في سابع جناباته  
 المخط البرماني

وجاء الكلام اشارة الى انه لو كان الكل صغارا  
 ليس للاخ والعم ان يستوفيه كما في جامع الصغار  
 فقيل ينظر الى بلوغ احدهم وقيل يستوفي  
 السلطان كما في الاختيار والقاضي  
 كذا في حقه  
 القهستاني

ولو كان القاتل اثني عشر فعفى المولى عن احدهما فله  
 ان يقتل الاخر فاما لو قال عفوت عن بعض دم  
 المقتول سقط عنها كذا في اول الثاني  
 من جناباته القناد العنابي



**الرابع في العفو وسقوط القود وفيما ينقلب القصاص ما لا**

رجل قتل عمدا فعفى بعض ورثته عن القاتل ثم قتل باقي الورثة ان علموا  
ان عفو البعض يسقط القصاص بآثره القود وان لم يعلموا ابرهنا الحكم  
لا قود عليهم وان علموا بالعفو في فصل بين قاتل قصاصا ومن لا يقتل  
من جنابات الحاشية لو قطع يده فقال عفوت عن القطع ثم سري فمات  
فعليه الدية وانما لو قال عفوت عن القطع وما يحدث عنه او قال عفوت  
عن الجنابة لا شئ على القاتل وقال مصاحبه العفو عن القطع عفو عن القاتل  
كأن الضربة والشجة خزانة الاكمل في واسط الديات وان عفى  
عن القطع او الجرح او الشجة او الجنابة ثم مات اولاد فان كان عمدا فالجرح  
لا يجلو ما ان يقول عفوت عن القاتل او الجرح او الشجة او الضربة  
واما ان يقول عفوت عن الجنابة والاول لا يجلو ما ان ذكر معه وما  
يجدر منها وانما ان لم يذكر وحال الجرح لا يجلو اما ان برئ وصح وانما ان  
مات من ذلك فان برئ من ذلك صح العفو في الفضول كلها وان سري  
الى النفس ومات فان كان العفو بلفظ الجنابة او بلفظ الجرح وما يحدث  
منها صح بالاجماع ولا شئ على القاتل وان كان بلفظ الجرح ولم يذكر  
وما يحدث منها لم يصح العفو في قول المجتهد والقصاص ان يجزى القصاص  
وفي الاستحسان يسقط القصاص للثبوت وجب الدية في مال القاتل لانه  
عمد وعند ابي يوسف ومحمد يصح العفو ولا شئ على القاتل هذا اذا  
كان القاتل عمدا فاما اذا كان خطاء فان برئ من ذلك صح العفو بالاجماع  
ولا شئ على الفاطح سواء كان بلفظ الجنابة او الجرح وذكر ما يحدث  
منها وما لم يذكر وان سري الى النفس فان كان العفو بلفظ الجنابة  
او الجرح وما يحدث منها صح ايضا ثم ان كان العفو في حال صحة الجرح  
بان يذهب ويجئ ولم يصح صاحب فرائض يعتبر جميع ماله وان كان  
في حال المرض بان صار صاحب فرائض يعتبر عفو من ثلث ماله لان  
العفو نزع منه ونزع الرض في مرض الموت يعتبر من ثلث ماله فان  
كان قد رآه بغيره من الثلث يسقط ذلك القدر عن العاقلة وان  
كان لا يخرج كله من الثلث فنلته يسقط عن العاقلة وثلثه يؤخذ  
منهم وان كان بلفظ الجرح ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العفو  
والدية على العاقلة عند ابي حنيفة وعند محمد جميع العفو وهذا  
وقوله عفوت عن الجنابة او عن الجرح وما يحدث منها سواء وقد  
بيتنا حكمه في فصل ما يسقط القصاص بعد وجوبه من جنابات البدائع  
فعفى الولي عن نصف القصاص يسقط الكل ولا ينقلب الباقي  
مالا في باب امر الغير بالجنابة من جنابات القنية

لو كان القاتل اثنتي عشرة الولي عن احدهما فله ان يقتل الآخر  
فاما لو قال عفوت عن بعض دم القاتل يسقط عنها في اول

**الفصل الثاني من جنابات العسائرية** ويسقط قود ورثته  
استحقه احد علي ابيه مثلا فلو قتل اب احدا وارثه ولد ذلك  
الاب سقط القود عن ابيه مثلا لخدمة الابوة وكذا لو قتل واحدا  
من اخواته لم يقتض منه يقتض بغيره لانه ورث جزو دم نفسه  
مع الاخوة ولو قتل احد الاخوين لاب واثم اباها عمدا ولا جرحا اثمها  
كان للاول ان يقتل الثاني لاثم وسقط القود عن الاول لانه  
ورث من اثمها الثمن من دم نفسه فسقط عنه ذلك القدر وانقلب  
الباقي مالا فيغرم لورثته الثاني سبعة اثمان الدية من جنابات  
الفرس الثاني قوله ومن ورث قصاصا على ابيه سقط قصود  
رجل قتل ام ولد اعني به امراته وولده وارثها او قتل خاولة  
من الاثم وهو وارثه وعلى هذا كل من قتل الاب وولده وارثه  
وكذلك لو قتل رجلا عمدا فلم يستوف الوالي القصاص حتى مات  
ورثته الابن كما اذا قتل جدته من الام او جدته فلم يقتض منه الاثم  
حتى ماتت فلورثته الابن دون الاب ولو كان الاب وارثا لهما  
سقط القصاص ايضا لانه ورث قصاصا على نفسه وكذا لو قتل  
احدا من اخواته فلم يقتض منه بقية الاخوة حتى مات واحد منهم  
لانه ورث جزو دم نفسه مع اخواته فسقط عنه القصاص من  
اول جنابات المضمات وجب القصاص لانيان مات من له  
القصاص فورث القاتل القصاص يسقط القصاص في فصل ما  
يسقط القصاص من جنابات البدائع رجلان اجتماعا في قتل  
رجل عمدا ولم يجز القصاص على احدهما كالا جنبي اذا شارك الاب في  
قتل ابنه لا يجز القصاص على الشريك وكذا الصحيح العاقل مع المجنون  
والبالغ مع الصغير وشريك احمية والسبع والاجنبي اذا شارك الزوج  
في قتل زوجته وله ولد منها وانما طلي مع العامد في باب القتل فبين  
يقتل قصاصا من جنابات الحاشية رجلان اشتهر في قتل رجل احدهما  
بعضا والاخر بجدي لا قصاص على كل واحد منهما وجب الدية عليهما  
تصفهما على صاحب احديهما في ماله وتصفهما على صاحب العصا وكذا  
لو قتل ابلا واحدا بهما صبي او معتوه لا قصاص عليهما وهو بمنزلة  
الخاطي مع العامد في اواخر المعاقلة من جنابات الحاشية **والخامس**  
**في الجنابة بالحفر والتسبيح** وفي ضمان المداوى اما جنابة  
الحافر فالحفر لا يجلو بين ان يكون في غير الملك فينظر ان كان في غير الطريق

اخوان لاب وام قتل احدهما اباها عمدا والاخر اثمها  
روى عن ابي يوسف لا قصاص على واحد منهما ولا على كل  
واحد منهما دية قتله في ثلث سنين اذا لم يكن للقاتل  
وارث سواها كذا في الفصل الاول  
من قصاص الحاشية

اخوان لام وام قتل احدهما اباها عمدا ثم قتل  
الاخر الام عمدا في الاول يقتل الثاني قصاصا على  
بالام ويسقط القصاص عن الاول  
ويغرم لورثته الثاني سبعة  
اثمان الدية كذا  
في الفصل الاول  
من ديات  
الزوجة

لا شئ له وجب القصاص له وعليه  
يسقط ضرورة رابع في الجوار

وفي التزويج ولا يقتل من يكره لا قصاص  
عليه كالأب والاجنبي والعامد في قتل  
والصغير والكبير كذا في الثاني من جنابات



بان يكون في المفاضة لاضمان على احافر لعدم التعدي في السب لان  
 الحق في المفاضة مباح وان كان في الطريق يجب الضمان على احافر  
 او يكون في الملك فان كان في ملك غيره بغير اذنه يضمن وبأذنه  
 لا يضمن ويصدق المالك في قوله انا امرته بالحفر وان كان في ملك غيره  
 لا يضمن وان كان في فناء داره يضمن لان الانتفاع به مباح بشرط  
 السلامة كالتسليم في الطريق من البديع في فصل ما يسقط القصاص بعد  
 وجوبه من جنائيات ملحقها وفي اجماع الصغير رجل جعل فنطرة بغير اذن  
 الامام فتعذر رجل للدور عليها فغضب لاضمان على الواضع خلاصة قبيل  
 كتاب الحيطان بصفحة محبها حفر بئر في طريق العامة بمطعم المسلمين  
 فوقع فيه انسان فمات ان كان باذن الامام لا يضمن وان كان  
 بغير اذنه يضمن وكذا لو اتخذ فنطرة للعامة من البديع في اوج ما يسقط  
 فيه القصاص بعد وجوبه من جنائيات حفر بئر في المفاضة في موضع ليس  
 بممر ولا طريق لانسان بغير اذنه الامام فوقع فيه انسان لا يضمن احافر  
 ولو حفر بئر في الطريق وغطى رأسها ثم جازى فرفع الغطاء ثم وقع فيها  
 انسان لا يضمن المأمر ولو حفر بئر في الطريق وغطى رأسها ثم جازى فرفع الغطاء  
 ثم وقع انسان ضمن الاول ولو احتفر الرجل نهرا في ملكه فغضب به انسان  
 او دابة لا يضمن وكذا لو جعل عليه حرس او فنطرة في ارضه واذا حفر في  
 غير ملكه نهرا فهو بمنزلة البئر يكون ضامنا وكذا لو جعل عليه حرس او فنطرة  
 في غير ملكه وعن ابي يوسف انه لا يضمن وان احدث في غير ملكه اذا كان  
 بحيث لا ينظر فيه غيره لانه محسوب ينتفع الناس بما احدثه وفي ظاهره  
 يكون ضامنا الا اذا حفر باذن الامام كما لو حفر بئر في الموضع الذي يحتاج  
 الناس اليه يكون ضامنا لما عطف به ازاله لم يفعل باذن الامام وان شئ  
 على حرس انسان متعذرا فانحسفت به لا يضمن واضع الحرس لانه متعذرا  
 كان التلف مضافا اليه في فصل ما يحدث في الطريق من جنائيات ملحقها  
 رجل حفر بئر في الطريق فجاءه حفر من حائطه في اسفلها ثم وقع فيها  
 انسان ومات في القياس يضمن الاول وبه اخذت لانه لا يملك كالحفر  
 كن سقط في القعر الذي حفر صاحب في اسفله وفي الاستحسان يجب  
 الضمان عليها لان كل واحد منها متعذر في الحفر من العمل المأثور ولو وقع  
 من حفر الاجزاء الاربع على واحد منهم وقتل ضمن الثلثة كل واحد ربح  
 الدية وهو ربع الدم كما لو استأجر اجراء المهدم حائط فسقط على  
 واحد منهم وقتل في باب الجنائيات في الحفر من جنائيات الوجبة رجل  
 ادعى على اخو سرقة وقدمه الى السلطان وطلب من السلطان ان يضربه  
 حتى يقر بالسرقة فضربه مرة او مرتين ثم اعيد الى السجن في غير تعذيب

احتقر بئر في طريق مكة وغيره في النيات في غير النيات  
 فوقع فيه انسان لم يضمن من حفر في الامصار  
 وهذا هو في المأمر في الطريق في الكلب  
 الطريق في الامصار وذا المفاضة في الحفر  
 لانه لا يضمن الحرس او فنطرة في الامصار  
 على بئر او غيره في الكلب  
 في حفر البئر في القدر  
 في حفر البئر في الكلب

احافر

وحافر المجوس من التعذيب والضرب فقصده السطح ليقر فسقط السطح  
 ومات وقد كان لحقه غرامة في هذه الحادثة وظهرت السرقة على يد غيره  
 كان للورثة ان يادخذ واصحاب السرقة يدية ابيهم وبالغرامة التي  
 اداها الى السلطان من متفرقات سرقة النصارى طانية بخ شكي عند  
 الوالي بغير حق واتي بقايد فضرب الشكوة عنه فكسر سنة اوبده يضمن  
 الشاكي ارشته كالمال ولومات الشكي عنه بضرب القايد لا يضمن الشاكي  
 لان الموت فيه نادر فسعابته لا يضمن اليه غالبا من عصب القينة في باب  
 ضمان التساعي والتمام ملحقا وليس على البزاع والقصاص والجمام ضمان  
 السراية اذا لم يقطعوا زيادة على ما اذنه لهم فان قطع اخصان الجملدة و  
 بعض الخشفة ان لم يمت من ذلك كان عليه في بعض الخشفة حكومة قول  
 وان قطع الخشفة كلها فان لم يمت كان عليه كمال الدية وان مات  
 من ذلك كان عليه نصف الدية وان شرط على هؤلاء العمل الصحيح  
 رونة الساعي لا يمتنع شرطه وان شرط على القصار العمل على وجه لا يتخوف من  
 شرط لان ذلك مقدور له قبيل فصل في القصار من اجارة الحامية  
 البزاع والقصاص والجمام اذا بخر او قصدا وحجم وكان ذلك باذن الوالي  
 في العبد او باذن الوالي في الصبي وسرى الى النفس ومات فلا ضمان عليهم  
 وكذا لو اخصان على هذا فهو لا يضمنون بالسراية بلا خلاف واذا شرط  
 السلامة عن السراية على هؤلاء لا يمتنع الشرط ولو شرط السلامة عن الحرق  
 صح ذكره منجى الاسلام في باب ما يضمن الاجير واذا قال لغيره اقطع يدك  
 فقطع وسرى الى النفس فلا ضمان على القاطع واذا قطع اخصان بعض  
 الخشفة كلها فابراء فعلية في العبد كمال القيمة وفي الصبي كمال الدية  
 وان مات فدية نصف الدية في الصبي ونصف القيمة في العبد  
 لانه اذا مات فالتلف حصل بفعلين احدهما ما دون فيه وهو قطع  
 الجملدة والثاني غير ما دون فيه وهو قطع الخشفة فاذا بخرى فقطع  
 غير الخشفة ما دون فيه فمجهول كان لم يكن وبقي قطع الخشفة وهو غير  
 ما دون فيه فيوجب ضمان الخشفة كالمال وهو الدية في السابع  
 والعشرين من جنائيات المحيط البرمات سئل عن فساد جاء اليه غلام  
 وقال قصدي فقصده فصدامعتا دافعات به قال يضمن قيمة البقر  
 ويكون على عاقلة الفصاد لانه خطأ وكذا الصبي يجب دية على عاقلة  
 الفصاد وسئل عن فساد ما وتكره حتى مات بسيلانه قال يقار  
 في الفصل الثالث والثلاثين في ضمان الفصاد من ضمانات الغصولين  
 جمع يدعى العلم بطبب ضمن بخطائه وزيادته لانه سرية وبه التوبري  
 في باب ضمان الكدوى من جنائيات القينة رجل اسبلى عرض المشاة

لا زكركم جعل تسبيبه وهو متقد في هذا النسب  
 هكذا ذكر في مجموع النوار في الجواب بغير حق  
 العزلة اصل مسئلة السعاية غير متقد في الدية  
 لانه صعد السطح باختباره وخيل هو متقد في الدية  
 ايضا لانه تكرر على الصعود للمؤامرة من حيث الحدي  
 لانه ما قصد الاخر خوفا على نفسه من التعذيب  
 اسرى كذا في الجواب في السيرة

ولا ضمان على حجام وبزاع وقصاص اذا لم يجاوز  
 المعتاد فان جاوز ضمن الزيادة كذا في الاموال  
 وان ملك من نصف دية النفس كذا  
 في اجارة توبري الامصار

وهذا كذا في الاموال المعتاد فان جاوز  
 فضمن ضمان كذا في الدرر وبنية السيرة  
 بعد ما وهو قوله واذا قطع اخصان الخشفة

واما اذا اسرى فقطع الجملدة ما دون فيه فمجهول كان لم يكن  
 وقطع الخشفة فيه غير ما دون فيه فمجهول كان لم يكن  
 الخشفة كالمال وهو الدية كذا في الرابع والعشرين  
 من اجارة الدية  
 وما حقه

رجل دفع جارية مبيعة الى طبيب وقال له عالجها بالكلية  
 فماتت من ثمة بها بالصدقة فالت زيادة كذا في القاص  
 فماتت كذا في الاجل من الدية والنسبة  
 والكلية فان عالجها بالكلية فماتت  
 اجماعا في اجارة الخشفة  
 في اجارة الخشفة



وهو الجرح فيه والقتل رضى باجراج الطبيب الجرح وكذلك البراءة والطبيب يطلب  
 فقط البراءة واذا نفي القاضي قال رداً بوجوب غالب سلامة بوجوب جرح  
 عزمت بوجوبه ان يهلك بجرح العارضة على الجرح وعن ابيه يوسف رجل له  
 جرح واراد ان يستخرج به ويخاف منه الموت قال ان كان احد فعله فجاء فلا بأس  
 بان يفعل في الباب الاول من كتاب الجنائيات من جواهر الفتن اوى  
 جرحاً قال لا حرج ان في عينك ناختة لو لم تنزل عمت عينك فقال لا يركب عليك  
 لقطع الجرح لما فيه عينه وهو ليس بخادق في هذه الصنعة فعميت عين الرجل  
 بآلة نصف الدية مائة الكبري حسب الكحال الزور وفي عين رعي  
 له هيب ضوؤه لا يقسم كالحقن الا اذا غلط فان قال رجلان انه اهل  
 ورجلان انه ليس باهل وهذا من غلطه لا يقسم وان صوبه رجل وخطأه  
 رجلان فالخطي صائب ويقسم في نوع في ضمان الجرح والبراءة في جرحه  
 وكذا في خلاصة احصاء الكفر عينه وجرحه فاداه الطبيب بشرط الضمان  
 ان ذهب البصر لا يقسم لانه فعل باذنه والا ذنبه يعتبر في الاطراف  
 في الثالث من جنائيات البراءة **بخ** سئل عن صبيته سقطت من سطح  
 فانفتح رأسها فقال كثر من الجرح ان شققه من رأسها تموت وقال  
 واحد منهم ان لم تشقه اليوم تموت وانا تشقه وابراً ما تشقه ثم مات  
 بعد يوم او يومين هل يقسم فتاوى ملاباً ثم قال لا اذا كان الشق  
 باذن وكان معناه وان لم يكن فاحشاً خارج الرسم فقبل له انما اذنوا باذنه  
 على انه علاج شللها فقال ذلك لا يوقف عليه فاعترض نفس الاذن قبل له  
 فلو كان قال هذا الجرح ان مات فانا ضامن هل يقسم قال لا في  
 باب ضمان المداوى من جنائيات القنية استاذ جرحاً ما يقطع  
 سناً فقطع فقال صاحب السن ما أرتك بقطع هذا السن كان  
 القول فيه قوله ويقسم القانع ارش السن في اواخر فصله البقار  
 والراعي من الجنائيات **قا** احرر رجلاً بنزع سنه لوجع اصابعه وعين السن  
 والامور بنزع سناً ثم اختلفا فيه فالقول للام فاذا حلف فالدية  
 في ماله لانه عامر وسقط القصاص للشبهة في الباب الثالث  
 من جنائيات نفي الفناور ولو قلع ماله فانه قطع سن آخر فقبل  
 بهذا السن لا يقسم ذكره في خلاصة في ضمان القضاة من ضمانات  
 الغنائم البعدي عبيد قال للجرح اقلع سنه فقلع بغير اذن المولى  
 ضمن وامره لا يباع في شترقات جنائيات الشا تار خائبة  
 السادسة فيمن رأى رجلاً يزنى مع امرأته فقتل وفي قتل الخناق  
 والسماح والزنديق اذا وجد رجلاً اجنبياً مع امرأته او آمنه ومخارمه  
 فرأى بينهما علامة العهر كالقبلة والتمس باللعب فله ان يقتلها

بشرط الضمان  
 واذا بشرط الضمان  
 مثله في ضمان الجرح من معين الحكم فينا بدو  
 بين الخصمين من الاحكام لم توجد من جنائيات الكبري  
 فانه وجدت فليقتل ما في هذه الجملة عنه فيها  
 والاجر على الله تعالى

اذا باشر

اذا باشر الفعل كلاماً من جنائيات طوعاً واغراً ان يقتل المكره دون المكره  
 فلا يحتاج الى اقامة البينة واليمين يقوم مقام البينة ولا يفعل معناه  
 الا عند فوران الغضب لا بالتقدم عتابية وكذا بجوارحه في جنائيات  
 من جنائيات الاحكام **فصل من الجنائيات** رجل رأى رجلاً يزنى بامرأته  
 او بامرأة اخرى وهو محض فصح به ولم يهرب ولم يتبعه عن الزنا فقتله  
 لا شيء عليه وكذا اذا رأى رجلاً يفتق حائطه او حائط غيره وهو معروف  
 بالسرقة فصح به ولم يهرب وكذا لو قتل قاطع الطريق لا شيء عليه  
 وكذا لو شرب الشراب على رجل بالزنا والاحصان فزكيت الشراب فمحمول  
 ليرحم غداً فقتله رجل لا شيء عليه وكذا لو قتل المسلم مرثاً او مرثاً لا شيء  
 عليه **في اواخر الفصل الاول من جنائيات ضمانات الغنائم** من رأى رجلاً  
 يربد ان يزنى امرأته او جارية او مع محرم له وهو يكره لها فله قتلها  
 ولو كان مطاوعين قتل الرجل والمرأة جميعاً والكلام في اثنائه اذا انكر  
 وارثه فقبه وجوه اصحها ان كان القاتل في فراشه واحداً في بيت واحد  
 او في منزل واحد فاليمين على القاتل وقيل ان صدر القتل من يستعد منه  
 ذلك ومما شتر ما قبل ذلك فالقول قول القاتل مع تبينه وقيل حلف بالله  
 حسن عزات كما لو قال ذلك في صوتهما ومع ذلك قتل الرجل والاصح الاول  
 كما لو قاتل الجرح مع قاطع الطريق لم يطلب منهم غير اليمين ولو قتل رجل منهم  
 في المقاتلة حلف بالله ما قتلناه الا في المقاتلة على اموالنا اذا انكر وارث القاطع  
 قتل في قطع الطريق كذا لو قتل امرأته رجلاً مكرها عليها بالزنا كما هو مذكور  
 في القنية للسجستان في اواخر جنائيات جامع القضاة وفي نوادر  
 ابن سبابة وجد قاتل في داره وصاحب الدار يقول اننا قتلناه فانه اراد اخذ  
 مالي ان كان على القاتل سبب الاقتصار عليه ولا دية ومكره روى  
 الحسن عن الامام وقال المشام عن محمد يلزمه الدية وانفقت الروايات  
 على انه اذا لم يكن المقتول مشرماً يقتض القاتل ان لم يبرهن عليه ما ادعاه  
 ولو لم يبرهن صاحب الدار بقتله ففيه الدية والقسم وفي احوال فظية  
 ولو يبرهن صاحب الدار على انه كاذب مدركه وان لم يكن له بينة  
 ان لم يكن المقتول معروفاً بالسرقة والسرقة قتل به القاتل وان كان  
 مشرماً به فله ذلك في القياس وفي الاستحسان عليه الدية في ماله  
 وفي العتابية ولو ادعى انه كاذب وهو معروف بالمكابر ففيه الدية  
 استحساناً وروى الحسن انه لا شيء عليه في اقسام القتل  
 من ضمانات القضيكية ولو قتل رجلاً ومات فهو شبه العمد لا يقتل  
 فيه الا ان يكون معروفاً بذلك فيقتل وعندهما ان دام على حقه او مقدار  
 ما يموت الا ان منتهى مات بحب القصاص والا فلا فزاد القصاص من جرحه

شرط في جواز القتل الاحصان كذا في اثنائه  
 وجه التام من الله اعلم ان المراد بالاحصان  
 احصان الزنا بين وكذا قال في بيان الشرط  
 من اثنائية في هذه المسئلة او بارة رجل

قال السجستاني في القنية اذا انكر وارث القاتل  
 زناه فاصح الوجوه في اثنائه ان كان القاتل  
 في فراشه واحد **الح** في اقسام القاتل  
 من ضمانات القضيكية ففلا على السجانية

والمسئلة مذكورة في المبسوط في باب  
 ما يكره فيه على ان يفعل بنفسه  
 وماله  
 والقضاة ما مورون بالعلم به  
 الرواية في زماننا

وعندما انزاع على الحنف في ما يجب القصاص لانه قصد القتل فكان محمداً  
 فانه ترك الحنف ثم مات بنظرهم دام على الحنف مقدار ما يموت الا ان  
 غالباً يجب لانه قصد قتل وان كان مقدار ما لا يموت الا ان منه غالباً  
 لا يجب لانه قصد قتل كما هو في احوال الحنف ففلا وباعتبار القتل  
 فيما يشبه العمد كذا في اقسام القصاص



**ص** حقيق رجلا فمات فلما تود فيه عند الجنيحة رحمه الله تعالى اذا اعتاده  
 يقتله الامام سياسة وان تاب قبل ان يقع في يد الامام لا يقتل وان تاب  
 بعد ما وقع في يده لا تقبل توبته كالشاعر وعندهما فيه القودا وحقة  
 حتى مات وان تركه ثم مات فان كان حنقه مقدرا ما يموت الانسان  
 منه غالب ففيه القصاص والا فلا من جنائيات الزاهد  
 والحناف والشافعية يقتلوا اذا اخذوا سبيلهم في الارض بالفساد فان تابا  
 قبل النظر قبلت التوبة وبعد الاخذ لا وبعتلان وكذا الزنديق الموفق  
 والداعي الى الاتحاد والاباحي ولا تقبل توبته كذا اثنى الامام عز الدين  
 الكندي وقيل الخاقاني ابراهيم بن محمد فتواه وقتلهم في الفصل الاول  
 من جنائيات البرازية والشافعية يقتلوا اذا علم انه ساحر ولا يستتاب ولا يقتل  
 قولنا في ترك التوبة ولو اقر انه كان مدة ساو او قدر ترك منذ زمان قبل منه  
 ولا يقتل وكذا لو ثبت ذلك بالشهود في المقطعات من التوبة  
 الثاني فيما ينهار من فيه ما يوجب التكفير منه سبه الظهير فبشر  
 وكذا المراءات اذا ادعى بخلق ما يفعل يقتل ان لم ييب وكذا الساجدة  
 ان اعتقدت ذلك بالاثم وان كانت المردة لا تقتل بتخذ لعبة للناس  
 ويؤخذ بين المراء وزوجه بتلك اللعبة هذه اسما يحكم بارتداده ويقتل  
 ذكره في الفتاوى ومطلقا وهذا المحمول على ما اذا اعتقد ان له اثرا في اوبل  
 حدود البرازية **التاسع في جنائيات الصبيان والمجانين وعلمهم وفكرهم**  
 اذا قتل الصبي احدا فلا قصاص عليه وكذا اذا قتل المجنون احدا فلا قصاص  
 في ذلك وفيه الدية على عاقلتهما في كتاب القصاص من النكاح  
 ابو بكر صبيان يرمون لعبا فاصاب سهم احدهم عين احراره وهو ابن  
 تسع سنين ونحوه فالدية في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له  
 مال فنظرة الى مبرة فقال ابو الليث واما اوجب الدية في مال الصبي  
 لا نه لا يرى للجمع عاقلة قال واما اذا كان للصبي عاقلة وثبت للبينة  
 فعلى عاقلته ولو شهد الصبيان او اقر الصبي لم يجب على احد شيء  
 في باب جنائيات الصبيان من جنائيات القنية وكذا في الخلاصة والبرازية  
 صبي قتل اباه عمدا لا يجب عليه القصاص ويجب الدية على عاقلته  
 ويرث الصبي منه وكذا المجنون في باب الشهادة في الجنائيات في الحائض  
 من يمين ويقيم اذا قتل انما في حاله الا فاقه يقتل كالصحيح فان جن  
 بعد ذلك ان كان المجنون مطبعا سقط القصاص وان كان غير مطبق لا  
 منه او ابل الخلاصة صبي ضرب صبي حتى استرعه انظر الى بلوغه  
 ان بلغ ولم يثبت يجب على عاقلته حمله درهم وان كان في الجمع في ماله

وانما يجب في حاله اذا ثبت ذلك بالبينة  
 او بالغاينة لا بالافواه لا في اقراره لا عبرة  
 كذا في نوع في الجنائيات على الصبي من جنائيات  
 البرازية

خزانة الفتاوى في فصل الاطراف من الجنائيات صبي عاقل اشلى كلبا  
 على غنم اخفقت وذميت ولا يدرى اين ذميت لا يضمن وعن  
 شرف الائمة الكشي ان مشى عند الاشلاء معه خطوات يضمن والا لا  
 من جنائيات فاعلم البغدادي وكذا في القنية من الجنائيات رجل قتل  
 ولده لا يجب عليه القصاص ويجب عليه الدية في ثلث سنين ولا كفارة  
 عليه لان قتل العمد لا يوجب الكفارة وكذا الاجداد وان علوا وان كان  
 القتل خطأ وجبت الدية على عاقلته وعليه الكفارة في المعاقلة من  
 ديات الحائض رجل ضرب ولده الصغير في ادب فمات قال ابو حنيفة  
 يضمن الدية وعليه الكفارة وقال ابو يوسف لا كفارة عليه ولو ضرب  
 المؤدب باذن والده لا ضمان على المؤدب وعليه الكفارة وقال محمد  
 لا كفارة عليه وكذلك قال ابو يوسف في القتل الذي يوجب الدية  
 من جنائيات الحائض وذكر في اخر فصل البقار والراعي من اجازات الحائض  
 والمعلم اذا ضرب صبي او الاسناد المخرف اذا ضرب النخلة فمات  
 من ضرب ذلك قال الامام الفضلي ان ضربه بايديه او وصيته ضربه  
 معنارا في موضع معنار لا يضمن وان ضربه غير معنار يضمن وكذا  
 اذا ضرب بغير امرهما في قولهم ضربه معنارا او غير معنار وفي الحافضة  
 ضرب الاسناد والمعلم الصبي او الفتن باذن ولده او مولاه فمات يضمن  
 والا لا وكذلك ان مات من ضرب الاب او الوصي فانها يضمنان  
 لانفسهما لان منفعة تعود اليهما بخلاف معلم بضر باذن الولي  
 حيث لا يضمن لان ضربه ليس لمنفعة لان منفعة تعود الى غيره  
 في اخر جنائيات على الصبيان من جنائيات فضيلة امر للصبي  
 المحجور الذي لا يفعل النصف فاست ونحوه باخذ الفرس السباير والكلب  
 القفور او الجمل السرايح او قال له اصعد السطح فاكسل الشايج او امره بتطيق  
 سطح او نحوه او امره بدخول البئر لطلب الدلو ونحوه فقتل الصبي بعقر  
 الكلب او بضر الفرس برجله وذنبه او وقع من السطح او رلق فمات  
 فالدية على عاقلته الامر في كل جمعا وبه يعني وكذا لو كان هذا كله في العبد المحجور  
 في باب حكم الجنين من جنائيات منية المفتي رجل قال لصبي محجور  
 اصعد هذه الشجرة وانقض لي ثمارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان  
 على عاقلته الامر دية الصبي وكذلك لو امره بجمل شيء او كسر طيب ولو قال  
 لصبي اصعد هذه الشجرة وانقض ثمارها ولم يقل لي ففعل ذلك وعطب  
 اخلف الشايج فيه والصحيح انه يضمن سوار قال انقض لي او قال انقض  
 ولم يقل لي في فصل في القتل الذي يوجب الدية من جنائيات الحائض  
 قال لعبد الغيرة صبي ارتقى الشجرة وانقض الفاكهة لتأكل قيل يضمن ولا

ولو بعث صغيرا الى حاجة بغير اذن اهله فارتقى فوق  
 البيت مع الصبيان ووقع ومات فمات وكذا  
 لو دخل صبي بينة فسقط البيت فمات  
 في ضمانات الفضيلية



او غلب صبيته او من عليه او لما في بيته  
 فسقط البيت قال محمد بن احمد الاول  
 والثاني لا الثالث نور العيون في الجناية  
 على الصبي من الفصل الثالث والتلثين  
 تسلا

ولو قال حتى اكل من من ولو قال لسا كل ضمن النصف فم غصب  
 منية المتفق للحنابلة وفي الحيط قال لصبي اربعة هذه  
 الشجرة ولم يغفل شيئا اخر او قال وانقص النمرة لنفسك فسقط  
 اختلاف الساج فيه وفي المتن اربعة السقي وابنه من النهر وارسله  
 في حاجته فمات او قيل قال العنابي معناه اذا ذهب الى ما ارسله اليه ثم توجه  
 الى غيره فغفل لم يلزمه شيء وان غرق في النهر او نزلت فيه فمات فمات  
 عاقلة الاخر الدية وفي العنابية اربعة لسقي وابنه وقال له لانه خلفها  
 الماء فادخلها فغرق الصبي لم يضمن الاخر ولو كان المأخوذ فمات فمات  
 باستخراجه صار غاصبا فغرق وفي الخلاصة بعث مغيرة الى حاجته  
 بلا اذن فارثي مع صبيان يلعبون الى سطح فوقع منه فمات وقال النوري  
 ضمن عاقلة الباعث الدية وبه قال الامام لانه باستعماله صار غاصبا  
 له ذكره في الحاشية في الجنايات على الصبيان في ضمانات فضيلية  
 اربعة صبيته ان يسقي وابنه من نهر او ارسله في حاجته فغفل او مات لاشي  
 على الرجل اما لو غرق في النهر او طرحت الدابة او نزلت فيه فمات فمات الاخر  
 في ربات خزانة الاكل فمات من الجود ولو اعطى رجل صبيتا عصا او سلاحا  
 يسكه ولم ياذر بشي فغلب به الصبي فذبحه على عاقلة الرجل اما لو قتل  
 الصبي بنفسه او قتله بانيه لاشي على الدافع من الحبل المربوب فمات او اكله  
 ولو اعطاه عصا او حديد او شيئا من السلاح يسكه ولم ياذر بشي فغلب به  
 ضمن عاقلة الرجل دية الصبي لان الدافع لما ناول الصبي السلاح يسكه  
 فقد صار مستعملا له في عمله من اعماله وهو حفظ الصبي من استعماله  
 مجبور في عمله بغير اذنه ولتبه وتلف الصبي من ذلك الاستعمال كانت  
 ضمانا لان استعماله جناية فيما يؤول منه كان مضمونا عليه وفشل  
 نفسه لم يضمن لانه تلف بسبب جرمه لم يستعمله الاخر في ذلك العمل ولو  
 غصبه حر فمات دية ان قتل اياه صاهبه حجر وان مات حتف انفس لم يضمن  
 الا بجناية او اكل سبع او شردى لانه سبب التلف لان حد السبب  
 انه يتعلق التلف بالشر فعله بواسطه فعل اخر ويستقيم اضافة التلف  
 الى اثر فعله كما في حبل البئر التلف اتصل بالشر فعله فهو العنق بواسطه  
 فعل اخر وهو فعل الماشي واستقام اضافة التلف الى اثر فعله فانه يستقيم  
 ان يقال لو لا اثر فعله وهو العنق لما تلف الماشي هذا المعنى هنا موجود  
 لانه اتصل التلف بالشر فعله وهو حصوله في المكان الذي نقل اليه بواسطه  
 فعل اخر وهو شرب الحنة والتزدي وغير ذلك ويستقيم اضافة التلف  
 الى اثر فعله وهو حصول الصبي في المكان الذي نقل اليه فانه يستقيم ان  
 يقال لو لا حصول الصبي في هذا المكان لا يتلف الصبي لانه هذه الصواعق التي

قلت بالصبي

قلت بالصبي لا نعم الا ما كان وانما توجد في بعض الاماكن والمسبب ضامن  
 متى لم يجب الضمان على المباشرة فاذا مات حتف انفسه من الحنك او غيره  
 لا يمكن اضافة الموت الى اثر فعله وهو حصول الصبي في المكان الذي  
 نقل اليه لان الموت مما يصيب الاماكن كلها فلم يكن سببا حتى لو  
 كان موصفا بغلبة الحنك فيه والارض يلحق ان يضمن في الفصل الثاني  
 من ربات الولو الجنية غصبه ومات في يد غاصبه فجاءه او حكمي لضمان  
 عليه وان مات بصا عقة او بنهرش حية يضمن عاقلة دية لانه  
 سبب في اضافة النقل الى مكان الصواعق والحيات واستباح  
 وقالوا لو حمل الى مكان بكنز فيه الحنك او الوباء بان كان المكان مخصوصا  
 به لك يضمن ايضا لاسبب العدوى لان القول به باطل بل لان  
 العدوى يخلق الله تعالى مؤثر في بني آدم وغيره كالغداة في الفصل الثالث  
 في نوع اخر في الجناية على الصبي من جنابات البرازية غصب صبيته  
 ثم غصبه منه او فلم يعلم حتى هو ام ميت لاشي على الغاصب  
 ولو كان عبدا ضمن من جنابات العنابي في اواخر الباب الثالث  
 رجل غصب صبيته خرافا فغاب الصبي فمات فان الغاصب يجسد  
 حتى يجي بالصبي او يعلم انه مات ولو غصب صبيته وقرنه الى المالك  
 فمات له كان عليه دية ان كان خرافا صبيته هو ابن سبع سنين سقط  
 منه سطح او غرق في ماء فقال بعضهم لاشي على الوالد لانه من يحفظ  
 نفسه وان كان لا يعقل او كان اصغر سنا قالوا يكون على الوالد من يحفظ  
 او على من كان الصبي في حجره الكفارة لانه كالحفظ وقال بعضهم  
 على الوالد بشي الا ان استغفار وهو الصحيح الا ان يسقط فيه بدفع  
 كان عليه الكفارة في فصل اكتاب الجنب من جنابات الحاشية  
 من امرأة تصنع احبا نافيحتا الى حفظها لانه ياتى نفسه في ماء  
 او نار وهي ثم تزل زوجهها فعليه حفظها فان لم يحفظها حتى القت  
 نفسها في نار عند الصرع فعلى الزوج ضمانها وكذا ذلك الصغيرة التي  
 تحتاج الى الحفظ وهي سلمة الى الزوج ان لم يحفظها وضيقها ضمن  
 في جنابات القنية في باب جنابة الصبيان من الجانبين سم صبي  
 ابن ثلث سنين وحق احضانه للام فخرقت وتركته الصبي فوقع  
 في النار فضمن الام ط لا يضمن في بنت ست سنين في فصل  
 جنابة الصبيان من حاور المنية وكذا في القنية من امرأة تركت ولدها  
 عند اداة اطر وقالت احفظها حتى يرجع فزيمت وتركته فوقع الصغير في  
 النار فعليه الدية للام وسأبر الورثة ان كان من لا يحفظ نفسه ط  
 او دعت صبيته فوقع في النار فمات فان غابت عن بصرها ضمن والافلام المذمور

لان العدوى منقضية بقول النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا ضرر ولا ضرار ولا طيرة ولا غول تسلا  
 مسئلة في الجناية على الصبيان في الضمانات  
 الفضيلية وذكر بعد هذه المسئلة وكذا  
 لو قتل هذا الصبي احدكم يكن على غاصبه  
 شيء تسلا

غصب خرافا ضمن الا ان مات  
 متفانفه فلو غرق او حرق او فشا  
 فان ضمن كذا في غصب نور العين  
 تسلا



وفي فتاوى الفضلي وفي لسان الصبي الدرية اذا كان استمرل فاما اذا لم يستمرل ولم يتحرك فففيه حكومة العدل وفي الجامع الصغير احكامي فان قطع لسان الصبي اذا كان قد استمرل فففيه حكومة عدل وان شكك فالدرية في الخطاء ولم يذكر فيه القود علم انه لا خود فيه استوعب الكل او قطع البعض وعن ابيه يوسف انه يجب اذا استوعب والتعويج جواب الكتاب وفي الهاروني اذا قطع لسان صبي وكان يصيح فادعي الفاطم اخوس ومباحه اخوس لم يقبل قوله وعليه الدرية في الخطاء والقصاص من العمد وان لم يصح له صياح فعلى الفاطم حكومة عدل في الفصل الرابع من جنابات النثار حاشية سئل عن رجل صااح على صبي فمات هل يرضون الصااح وبنت ام لا او صااح على امرأة فالتقت جنينا او خوفها بالضرب فالتقت جنينا ما الحكم اجواب لا يضمن الصااح في الثلثين شيئا لعدم تغذية الا في سلكه ما لو خوفها بالضرب فانه يصير ضامنا من فتاوى امين الدين عبد العادل صااح ان انا فمات منه او سلخ جلده وجره فمات منه فالدرية في الفصل الثاني في خطا من جنابات البرازية وكذا من جنابات النثار حاشية وفي الاصل وان كانت الام امه فان كان الجنين حرا بان كان من مولاها لم يجب فيه القود ذكره كان او انثى وان كان الجنين رقيقا يقوم في الرهينة واللون التي انفصل لو كان حيا فان كان ذكره ففيه نصف غنمه وان كان انثى ففيه عشرة شهور وهذا ظاهر الرواية وفي جنين البراءيم لا يجب شيء الا اذا نقصت الولادة الام فيترجم ضمان النقصان قال ولو ضاع الجنين ولم يكن تقويمه باللون والرهينة او كان حيا واختلف في القيمة الضارب والمولى صدق الضارب بميمنه كما لو اختلف الفاعل والموكل في القيمة القبل ولم يكن تقويمه باعتبار حاله وميئاته حيث يصدق فيها بميمنه لا بحكاه الزيادة التي يتعبر بها المولى فكذا هذا في الفئان في الجنين من جنابات ضمانات الفضيلية م ومن ضرب بطن بهيمة فالتقت جنينا ميتا فانه لا يضمن في الجنين شيئا ويضمن نقصان الولادة ان نقصتها الولادة في اوائل الحامس والعشرين من جنابات النثار حاشية اذا سقطت المراه الولد بعلاج او شرب دواء تنقذ به الاسقاط مسقط الولد وجبت الغرة على عاقلها ولو جوب الغرة في شرب الدواء قصد اسقاط الولد فحقها في حق غيره لا يشترط قصد اسقاط الولد ويكون الغرة للزوج والغرة عندنا خمسة درهم ونصف عشر الدرية او عبد او فرس خمسة درهم ذلك اني اوانني فاول فضل الملاف الجنين من الحاشية ولا تترتب من الغرة

زبد هند كبوله كلوب فلي جيفاروب ضرب انكك استوب هند خوفه من مستبين خلف قمر الفا ايسه سكر كوند من حكره هند خوف اوله زبد هند لازم اولور اجواب ديه هند وغرة لازم اولور ابوالسود كذا في ابن كمال

ضرب بطن امرأة فماتت الام وخرج منها جنين ثبت فعله دية الام ولا يجب للجنين شيء منتهى الحاشية في فضل مال الجنين من جنابات

وفي الفقه ما في النسخة حاشية قال في المتن اذا شرب دواء اسقط او كانت شرب غير ذلك يعني غير اسقاط الولد فعليه الغرة ولا كفارة عليها في قولنا لا ينفذ محمد وقال بعضهم عليها كفارة وهذا مخالف لما ذكره الزيارات الشريفة وما في البرازية موافق لما في حاشية ويمكن ان يوفق انه قوله هذا اشارة الى فعلها الغرة تاء مثل سله

لانها فائز بغير حق والفاعل لا يرش بمخلاف ما اذا فعلت باذن الزوج لا يجب الغرة من جنابات الزباني ان الفتى المراه قاصدا وجب في كل واحد منها حاله الاجتماع ما يجب حاله الانفاد في باب الغرة من الفيض الكركي وفي فتاوى احكامه رجل جامع صغيرة لا تجامع مثلها فماتت ان كانت اجنبية الدرية على عاقله وان كانت منكوبة فالدرية على العاقلة والمكره على الزوج في الرابع من جنابات النثار حاشية الثاني في جنابة الرقيق وان قتل العبد رجلا خطاء واستهلك مالا لا حرج وحضره اجمع عاقله يدفع الى ولي الجنابة ثم يتبعه الا حرج فيبيعه في دين الاستهلاك ولو حضر صاحب المال او لا باع القاصي في المال الذي استهلكه فاذا حضر ولي الجنابة بعد ذلك لم يكن له شيء في باب جنابة العبد من احاوي القدسي بخ عبد تجوز جني على مال فباعه المولى بعد علمه بالجنابة فهو في رتبة العبد يباع قسرها على من اشتره بخلاف اجنبية على النفس في باب حر العبد بالجنابة من جنابات العينية فرق بين اجنبية على الادنى وبين اجنبية على المال ففي الاول خبر المولى بين الدفع والغداء وفي الثاني خبر بين الدفع والبيع في اول الفصل السابع من جنابات النثار حاشية فان وهبه السيد بعد اجنبية او باعه بيعا صحيحا فانه بالفاصل لم يصح حنارا بالغداء الا اذا سلم كما في الرهينة او اعنته او دبره او كاتبه او استولى بها او اجارية اجنبية واحال انه لم يعلم السيد بها اي بالجنابة عنده هذه النقرة وقد علم السيد بها غرم وضمن الارش لان كلا منها دليل اختيار الارش وفي الاكتفاء اشعار بان كوز وجبرها او وطئها او اوجرها او رميها لم يكن حنارا للارش وعن ابيه يوسف ان في كل منها سوى الاول اختيار كما في الرجيرة في فصل جنابة العبد من ريات القهرستاني حرمه سيف وعبد معه عصا فالتقى وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتل فمات فلا بدري ابنتها بداء بالضرب فليس على ورثة الحرة ولا على مولد العبد شيء وان كان التسيف بيد العبد والعصا بيد الحرة فعلى عاقله الحرة نصف قيمة العبد ولا شيء لورثة الحرة على عبد المولى وان كان بيد كل واحد منهما عصا وضرب كل منهما صاحبه ونجى موصيه ثم ماتا فلا بدري من الذي بداء بالضرب فعلى عاقله الحرة قيمة العبد على اجماع لمولاة ثم يقال لمولاة ادفع ذلك قيمة الشجة الى ولي الحرة فزيد استحسان والقبالة ان لا يكون له شيء محظوظه حسي وكذا في الثاني والعشرين من جنابات النثار حاشية ولو ان رجلا قدم رجلا الى الحاكم فادعى ان غلاما له قد استهلك له مالا او جني عليه جنابة فيما دون النفس او ادعى انه جني على ابنته او على عبده جنابة في النفس او جنابة دون النفس او ادعى انه قتل وليا له خطاء او عمدا واراد استخلاف المولى على ذلك

اذا اسقطت ميتا بدوا او فعل فضيلة الغرة على عاقلها في سنة واحدة كذا في الدرر وان لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة واحدة



فهذا على وجهين ان ادعى جنابة موجبة للمال فله ان يحتلف المولى  
وليس له ان يحتلف العبد لان سرعية اليقين لرجاء النكول الذي هو  
بذل او اقرار واقرار المولى بالمال على عبده صحيح فان اقرار العبد بجنابته  
الموجبة للمال فانه لا يصح ولهذا لا يؤخذ به لانه في الحال ولا في ثاني  
الحال بعد الحق بخلاف ما اذا ادعى المال على العبد فان اليقين يتوجه  
على العبد لان اقرار العبد على نفسه بالمال صحيح في حق نفسه لان  
يستوفي في الحال بحق المولى بدليل انه اذا سقط حق المولى بالعنف  
يطالب العبد بذلك بخلاف الجنابة الموجبة للمال على ما ذكرنا  
فاما اذا ادعى جنابة موجبة للقصاص فان اليقين على العبد  
دونه المولى لانه اقرار العبد على نفسه بالقصاص صحيح واقرار المولى عليه  
ليس صحيحا لان في هذا الوجه يحتلف العبد على البتات لانه يستخاف  
على فعل نفسه وفي الوجه الاول يحتلف المولى على العلم لانه يستخاف على فعل  
غيره في باب اليقين على العلم من مختصر ادب القاضي للخصاص  
ان جنى مدته او ام ولد خطا ضمن السيد لا قبل من قيمته اربعة كل منها  
بوصف التدبير والاستيلاء يوم جنابته وتماه في الكفاية وفي الارش  
فيجب اقلها في فصل جنابة العبد من ديات القربى الثاني  
وام الولد اذا قتلت سببا خطأ فليس عليها سعاية في شيء  
لان عنقرها ليس بوصف موجبة جنابته على غير المولى يكون على  
المولى فلا يلزمها بجنابته على مولاها شيء قال وان قتلت عمدا  
وليس لها منه ولد كان عليها القصاص فان عفى احد الوارثين  
سعت لآخر نصف قيمتها لان نصيب الآخر انقلب مالا بعد ما  
عنقت وصارت احق بكبرها وان كان لها ولد منه بطل عن القصاص  
لصيرورة جزء منه لولدها وعليها ان تسقى بقيمتها لان القصاص  
انما انقلب مالا بعد موت المولى حين وراثته ولدها جزء منه في باب  
الوصية لاجنبى والوارث والقاسم من وصايا بسوط الشريفي  
ولا يقاد بمملوكه امر لا يقتل المولى ولكن يعز بقتل من ومدته ومكاتب  
وام ولده من الجليل كتاب جنابات الصهار في النوازل رجل  
خلق رأس عبده فلم يثبت قال بوجوبه ان شاء المولى وفع البه  
واخذ قيمته وان شاء تركه في الفصل الثاني من جنابات القاتل جانية  
وذكر ابن رستم عن محمد بنس قطع فروع اعداءه او خلق شعراء من  
جارية وذلك ينقصها قال لا شيء عليه الا انه يؤدب في اوبل  
فصل الاول في جنابات الظهيرية عصب عبدا فقتل العبد  
نفسه يضمن في الثالث من عصب البرازية عصب قنا فاعترضه

وفرق بين الاقرار بجنابة توجب للمال وبين الاقرار  
بسترها للمال فان الاول لا يصح ولا يؤخذ به  
العبد اصل بخلاف الثاني تأمل  
كذا جمعا الا حرم  
اي العبد المحجور فان اقرار الما دون بيعه في حق  
المولى وبواذنه في الحال  
وفي جناس الناطق اذا قطع فلفه اعداءه او اعداءه  
غيره ينبغي ان لا يجزئ في الحال  
في ادب الفصل الرابع من جنابة  
الظهيرية  
اذا قتل الرجل عبده او مدته او ام ولد  
فانه يعز ويحسن والى القصاص  
ولا الدية كذا في جنابات  
القاسم

ثم رده وضمن الارش فباعه مولاها فاجلجلى البياض عند شربه رجع  
الغاصب بالارش على البائع في عصب القن في الفصل الثالث والثلاثين  
من الفصولية التاسع في جنابة الدواب وعليها وفيه بعض ما يلى  
الاصطدام وفي البسوط لاما المحجوبه وشيخ الاسلام خواهر زاده ان جنابة  
الدابة على الاموال والا نفس في ملك ما كرها ولو بشركة يجر منه بغير  
مدر سواء كان بوطي مطلقا او كدم او فتح برجل او ضرب بالذنب  
وسواء كانت سائرة او واقفة او موقوفة اذا لم يكن معها ما كرها او  
كان يقودها فيه او يسوقها فان ركبها وسيرها فيه ضمن ولطهرها  
ولو برجل لانه في مباشر لا كدم وضرب الذنب وما يتلفها بيول  
اوروث وان جنت في ملك غيره او غير ملكه وقدا دخلها بغير ذنبه  
فجنابته مضمونة مطلقا وسواء فيه السير والوقوف لان تسيرها  
فيه وايضا جنابة فيضمن كل ما يتولد منها على امي وجده يتولد وان  
في طريق العانة فان كانت في وقوفها وقدا قفرها فيه ما كرها فذلك  
لانها متولدة من جنابته لان الطريق للوروث والتسوك لا الاستئغال  
والوقوف وان كانت في سيرها بلا مالك فان كان اسلما هو فذلك  
لان التسبب تسبب للتلف وهو فيه متعد وقد امكن له التحرك منه بان  
يرسلها يحافظ فيضمن ما يتلفه في وجهها في فورها لا صفة فعلها  
الى رسلها لكونه مستبها متعديا فلو دقت هيئته ثم سارت فالتفت  
لم يضمن لان الدابة اختيارا معتبرا ووقوفها باختيارها فينقطع بها صفة  
الفعل الى المرسل لان تحلل الواسطة الاختيارية فاطعة للتسبب لانه  
مباشرة فان رد هار او ضمن الراد ما اصابته في فور رد هار لانه كانت ابق  
لها في وجه الدهاب حتى لو اوقفرها او تركها فوقفت لحظة ثم سارت  
او ماتت عن سنن الردة بمنه او بسرة والطريق ليس بواحد لم يضمن لما مر  
من الانقطاع وان سيرها ما كرها في الطريق بان قادها او سافر بها ضمن ما تلف  
بكرها او وطهرها بيد او رجل لا الضرب بالذنب ولو سار عليها في  
الطريق واوقفرها بيول او روث او وقفت هي لاحدهما او راثت  
او بالث في سيرها او سال منها عوق او من فيها العاب فغضب بها  
مال او نفس لم يضمن لان التسبب في الطريق مباح لكل احد فلا يتقيد فعلة  
ذلك بشرط التسلمة الا انما يمكن عنه احوذ ولا يستد عليه باب النظر  
وهو مفتوح وهذه الاشياء لا يمكن عنه احوذ فلا يعتبر فلا يضمن وهذا  
بخلاف الوطني لانه لكونه يبرئ منه يمكن التجوز عنه بالنسبة في السير  
فيضمن ولو اوقفرها بالغير بيول او روث فبالت او راثت فزلق به مارة  
فذلك او تلف ماله ضمن عاقلة الدابة ونفس الما لتولده في ابقائه الذي

ذكر في البسوط وشيخ الخاوارزمي في الطريق  
قاصبت في فورها شيئا في ذلك الوجه ضمن ولو لم يكن  
او بعد او يجر لاسيرها في سترها مضاف الى رسلها فضا  
كما ان كان معها ولو انقطعت بمنه او بسرة فالتفت  
فان لم يكن لها ممر غيره فذلك لانها في فورها بعد فضا  
وان كان لها طريق اخر لم يضمن كذا اذا وقفت لحظة ثم  
سارت جنت لا يضمن وان لم يكن له طريق سواه لانها  
في فعلها مختارة فنقطع بوقوفها وانقطاعها  
في الارسل كذا في جنابات القاصبة  
في جنابة الدواب



هو جنابة من جنابة الدواب من صفات الفضيلة لا يمتنع  
 الركاب بالشيء في ملكه الا في وطئ شئ وهو ركابها والتبر في ملكه غيره  
 لو باذنه كان كذلك والاضمن ما تلف من جنابة الدواب من جنابة  
 وبعض الركاب كل ما اصاب الدابة بيدها او برأسها او كرت او جطت  
 لا ما نطحت برجلها او ذنبها وان او قضاها يؤخذ بنفحة الرجل والذنب  
 ايضا وكل ما ضمنه الركاب ضمنه السابق والفايد وما لا يضمن لا يضمن  
 في الرابع من جنابة البرازية وفي المستقي او قضاها الركاب في الطريق  
 فامر غيره بالنفس فخصها فصار من موضعها ثم نطحت ضمن الناحس  
 لا الركاب وفي شريح المختصر وقف على دابة في ملكه او سار عليها وفي  
 طريق العامة فخصها او قضاها بالاذنه من فضرب الدابة برأسها  
 او ذنبها او يدها او رجلها رجلا او جطت او نطحت بيدها او رجلها  
 او كرت او نطحت فصدمت في فورها فالتفت او تلف ما لا ضمن  
 الناحس والضراب لانه سبب منعذ لانه متصرف في ملك الغير  
 بغير الامر فيضمن ما يتولد من اجنابه بالاصابة على اي وجه كانت كانه  
 او وقع الدابة عليه وشروط كونها في الفور لان ما لا تصيبه بعد المسيل  
 والتسكون فيفعلها الاختيار فيكون فلا يضاف الى الغير وفعل العجاء  
 جبار فلا يضمنه احد وصادركا نرها اصابته قبل النقص ولو وقف عليها  
 في طريق لم يؤذن له به فخصها او قفلت ونقصها بالاذنه وبدونه فالتلف  
 شيئا ضمن الناحس والركاب على الناحس لان كلامها منعذ  
 ولا كفارة على الناحس في القتل لانه سبب ولو كانت واقفة في ملكه  
 او في ملك غيره باذنه او سايلة في الطريق فنقصها بالاذنه ففي النقص  
 ولو باليد لا يضمن احد لانه لما صح امره به لا باذنه له صارت كمن فعل  
 الركاب وخصها لا يضمن النقص لا مناع النقص عن فلا يضمنه الماء مور  
 ايضا وفي المحيط وكذا الوضرب بذنبها فانه لا يضمن وفي الوطئ وكذا الرجل  
 يضمن كل منهما النقص وفي العتابة عند تحميد لا مكان النقص عن  
 وعدم كونه ما ذونا له فيه في ضمن الاذن بالنقص لانفصاله عنه فلا يسب  
 نعتبه الى الاذن ثم النقص على السيرة او شرطه وهو على الوطئ كالركوب  
 فلا يبرح صاحب احد هما على صاحب في الضمان على ما عرف في الامور  
 وعن ابي يوسف ان الضمان كله على الركاب لان انتقال الفعل اليه  
 لصحة الامر ذكره ابن سماعه في نوادره وفي الهداية وانما يضمن الناحس  
 اذا كان الوطئ في النقص والا فالضمان كله على الركاب لانقطاع اثره  
 باتسكون فيبقى التسوق مضافا الى الركاب على الكمال قال ثم قيل  
 يرجع الناحس على الركاب لانه فعل بامره وقيل لا يرجع وهو الاصح في الاراء

وفي خلاصة وفي المتن ارسالها في الطريق فاستقبلها  
 في وجهه حابط في يمينها او يسارها طريق فاخذت  
 بمنه وبسرة فالتفت شيئا ضمن الرجل ما تلفته  
 في عطفها تلك لانها في فورها بعد وكذا لو ساقها  
 ثم كف عن سورها وزجرها فانقطعت لذلك  
 من جنابة الدواب في الضمان  
 الفضيلة

لام الماء

لان الماء مور به وهو النقص ينكح عند الابطاء فلا يكون ما مور به فلا يرجع  
 قال الشافعي في الكافي وهو الاصح وفي شرح القدرى وروى ابن سماعه في نوادره  
 عن ابي يوسف ان الركاب ضامن كالناحس ولو نقصها بلاذنه لانت  
 التلف من فعله وفعل الناحس قلنا هو موقوف بالنقص كالركوب على انه  
 ليس بشئ في الركوب وضمان التسبب بالتعدي وفي الكافي نقصها  
 بلاذن فوثبت على شئ او وطئته ضمن الناحس لا الركاب لانه منعذ  
 في التسبب فيجعل كالمباخر في الضمان والوقوف في ملكه والتبر  
 عليها يعني في الطريق سواء فيه وفي العدة سار عليها في الطريق  
 فنقصها غيره بغير اذنه فالتفت ركابها وقفلت ضمن عاقلة الناحس  
 الدية ولو نقصها بالاذنه مبرر دمه لانه فعله في كفعل الركاب فلا  
 يكون متبعا متعذبا ولو نطحت الدابة الناحس مبرر دمه لانه جالب  
 لحنقه وهو اجماع على نفسه قال القدرى لا يبري انما لو نطحت غيره  
 ضمن الناحس وفي المتن او قضاها في الطريق ونقصها غيره بامره  
 فلم يسر ولكن نطحت ناقصا واجنبيا فدينه الاجنبى عليها  
 ونقص دينه الناحس على الركاب ولو سارت ثم اصابته  
 في فور نخسه اجنبيا ضمن الناحس لا الركاب ولو وقفت في نفسها  
 فنقصها الركاب او غيره فنطحت فلا شئ عليها لان التسبب فيه  
 مطلق عن الاحترار عما لا يكون عند اخذ وفي المحيط والبوط  
 ولو نقصها حق فاصابت في فور نخسه فضمانه في رقبته بغير مولا  
 او بضربه مجورا كان او ما ذونا وهذا فيما اذا نقصها بلاذنه  
 فان نقصها بالاذنه فلا شئ عليها في النقص اذا سارت في الطريق  
 وفي الوطئ في فور ان النقص ضمن عاقلة الركاب نصف الدية  
 ونصف الاطوى في رقبته القن بمنزلة السابق مع الركاب ثم رجع  
 المولى على الاقل من قيمة القن ومن نصف الدية مجورا لانه  
 باستعمال اياه في النقص صارت غاصبا له فاذا القن بمولاه في ذلك  
 غرامة رجع بها على الغاصب لانه سبب منعذ ولو كان القن  
 ما ذونا لم يبرج المولى على الاقل لان الماء ذونا به اعلى نفسه وفي الغنم  
 وكذا اذا قاذما القن او ساقها باجره والصبي في هذا كالمجمل  
 لانه مؤخذ بافعاله فيضمن عاقلة النفس ونفسه المال قلت  
 وهو المأذون من قول صاحب الهداية وان كان صبي ففى مال او هو  
 محمول عليه اذا كان من العجم على قول من يقول انه لا عاقلة للعجم  
 او عليه ما اذا كانت الغرامة اقل من ارضي للوضعة والا فالأمر واضمح  
 والله تعالى اعلم وفي الهداية ولو نقصها شئ منصوص في الطريق

ولو نقصها دابة ركاب بغير اذنه فوثبت  
 في فورها والتفت الركاب بضمن الناحس  
 كذا في جنابة الدواب من جنابة

وكذا في الدواب وقال فيه ضمن الناحس انما يضمن اذا كان  
 الغاه في فور النقص حتى يكون السوق  
 مضافا اليه واذا لم يكن في فورها فالضمان على  
 الركاب لانقطاع اثر النقص في السوق  
 مضافا الى الركاب



سجل عن خمس دابة وعليها ركبة غير موهنة  
فتحت رجلها ففتلها على الركبة ففتل  
بسببه ام لا اجاب لا ضمان عليه  
بسببه وهو رده فمضاوي  
ان جسيم

فالتصان على العاصب لانه متعة باشغال الطريق فيصنف اليه شره  
كما تخشعها بيده وفي المتنق وكذا الوعزت في موضوع في الطريق او كان  
مبنى او جاء مكوب عليه فالتفت شيئا فان التصان عليه من فعله  
دونه الركب وفي الخانية ولو كان لهما قايذا وسابقي فتخسرها  
رجل بلا اذن ضمن الناحس ما اصابته ولو بالنفخ لا القايذ والسابقي  
ولو تخسرها بالاذن لم يضمن في النفخ احدا اذا كانت تدير في الارض ويضمن  
الاخر والناحس غيره قال الكردي لانها كالركب والتفت جبار  
في حقه فكذا في حقهما الا اذا كان القودا والقودا في ملك الغير  
بغير الاذن فيضمنهما مع الناحس الاذن وفي الخلاصة عن شرح الطحاوي  
رأيت تدير عليها صاحبها فتخسرها رجل بغير اذن فاصابت رجلا  
بجبل او دابة او كيف ما اصابته ضمن الناحس وان كان بالاذن  
ضمننا الا في النفقة بالرجل او الذنب فانها جبار الا اذا كان الركب  
واقفا في غير ملكه فامر رجلا فتخسرها فتفت ضمننا وان كان بغير  
اذنه فالتصان كله على الناحس ولا كفارة عليه في جنابات الدواب  
في جنابات الفضيلية ساق حمار عليه وفر حطب وهو يقول  
طرق طرق او بالفارسية كوس كوس او غير الطريق ورجل واقف  
في الطريق فلم يسمع او سمع ولم يبين له التفت عن الطريق فاصاب  
الحطب وحرق ثوبه يضمن السابقي وان سمع وشهدا ولكن  
لم يفتل لان عدم الاشتغال دليل الرضاء ولا فرق بين الاتم وغيره  
بزارية في الجسد الاول في الرابع في اجنبية اذا وقف الرجل دابة  
الرجل في الطريق ورجلها وقاب فامر ربت الدابة رجلا حتى خسرها  
فتفت رجلا او فتفت الامر فدينته على الناحس وان كان الامر وقفها  
في الطريق ثم امر رجلا حتى خسرها فتفت رجلا فدينته على الامر والناحس  
نصفان في جنابة البرهية من السابع عشر من المجسط البرهاني  
او وقف دابة في سوق الدواب لا ضمان عليه صاحبها وكذا  
السفينة المربوطة على الشجر قال محمد اذا وقف الدابة على باب  
السلطان او على باب الجامع او مسجد اخر يضمن ما تفت بجلها  
او بغيرها الا اذا كان اعدا الموضوع لا يقف الدواب في الرابع  
من جنابات البرازية وفي الخانية او وقف دابة في الطريق  
واوقف اخر اخر فيه فزيت احدهما واصاب الاخر او ملكها لم يضمن  
رب النافرة لان فضل زال بالنفور حتى لو عطبت النافرة بالواقفة  
ضمن صاحبها النافرة لبقاء جنابته في جنابة الدواب في تمام الفضيلية  
ربط حماره في موضع فجاء اخر وربط حماره في ذلك الموضوع فتفت احد حماري الاخر

قال القاضي الامام لان ذلك كالا يقف في الغلاة حيث  
لا يتقرر به الناس وايضا يخرج تلك البقعة من كونها طريقا  
بالاذن الا اذا وقفنا في الحي في الغلاة فانه يضمن لانه  
معه للمارة خضار الطريق فيضمن كذا في  
جنابات الدواب في جنابات  
الفضيلية

فان كان لهما

فان كان لهما ولاية على ذلك الموضوع بان لم يكن طريق العامة والملك  
احد فلا ضمان والا فان كان الملكا فخر هو العاص ضمن صاحبه وان  
كان الاول قسلا من مستحب النامر طانية وكذا في الضمانات الفضيلية  
في دابة بغيره وادخل عليها بغيره مغتصلا او غير مغتصلا بغير صاحبها  
فتفت الداخل ذلك الا بل لا يضمن وان بلا اذن يضمن في الرابع  
من جنابات البرازية وكذا في الفصولين او دخل بغير الطوحا في شرح  
الناحس فتفت جبارا لا يضمن مثل الاحكام بطلان البرازية بيت  
ادخل ثورا في السوق فافتاد برب منه واستر ملك صبيلا لا يضمن  
ربط كبت في طريق العامة فاشترده عليه فلم يفتل حتى يطلع صبيلا فكتسه  
فنيته يضمن **بسم قب** حل ثورا في اصطبيل غيره لصاحبه فطلع ثوره الاخر  
لا يضمن في باب ما يستر ملكه البرهاني من جنابات القنية وفي شرح  
الطحاوي وحل دابة ففتت كلب عقور كرت الدار لا ضمان عليه الا اذا  
اشلاه او اغراه فيضمن في اوابل ضمان جنابات الدواب في ضمانات  
الفضيلية وفي المتنق اذا ارسل دابته في فرع غيره واقصده ضمن  
قيمة الزرع وطريق معرفة فيمنه ان يقوم الارض مع الزرع النابت يضمن  
حصنة الزرع في الرابع عشر من جنابات النامر طانية له كلب عقور  
كلما مر مازعته لاهل القرية ان يقتلوه فان عض انسانا فتقتل فان قبل  
التقدم عليه فلا ضمان عليه وان بعد التقدم اليه عليه ضمانا كما يحاط  
المال قبل الاشراد وبعده وفي المسئلة في مسئلة نطع الثور يضمن بعد  
الاشراد والنفس والمال في اخر الفصل الرابع من جنابات البرازية وعن  
الحكيمي له كلب باكل العنب فرفع اليه في ذلك فلم يحفظه حتى اكل من  
كرم اجار لم يضمن مالكة لان الاشراد انما يعمل تما تجاف منه تلف الا حتى  
كالخابط والساطع والعقور حتى لو لم يهردهم ولم يحفظ ضمن من التفت  
بعده والاموال تبع للأنفس في جنابات الدواب في تمام الفضيلية  
وكذا في القنية وفي الخانية ارسل حماره فاقصده زرعا ان ساقه اليه بان  
كان خلفه ضمن والا فان اقصده على فورها في الوجه الذي ارسله لا عطف  
بمنه او بغيره فكذا ذلك وان عطف فان كان الطريق واحدا فكذا ذلك  
وان كان منفعة داخلة لا يضمن كما اذا وقف ساعة ثم ذهب فاصاب  
من جنابات ضمانات الفضيلية في جنابة الدواب وفي القنية  
ان رأي حماره باكل زرع غيره فلم يمنع حتى اكله ففيه اختلاف المشايخ  
والصحيح الضمان من الحمار الثور وقال القاضي الامام علي السفي  
اذا وجد في زرع دابة فمقدار ما يخرجها عن ملكه لا يكون مضمونا عليه  
فاذا ساقها وراة ذلك القدر يصير ضمانا بنفس السوق وهكذا قال

على صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان مسعة وان كان في الطريق  
موضع لم يكون حمارا ان يربطها هناك حمارها فخره ضمان  
لما اصاب حماره من جنابة البرهية  
من جنابات القنية  
المختم بوالد سكر  
في خط شروته

ولو ساقها الى مكان باومن فيها على زرع لم يضمن  
فان اخر حماره زرع وقال اكثر من جنابات  
وبه يفتي كذا في جنابات الدواب  
الثالث والثلاثين من الفصولين

وبجل الصالح كاشور النطوح على ما فتى به  
ابو اسود

ورأي حماره باحفظه غيره فلم يمنع في ملكها  
ففيه اختلاف المشايخ والصحيح انه يضمن  
كذا في ضمانات العام  
وقال اكثر من جنابات  
كذا في عصب مواجبات الاحكام



ابونصر الدوسي الا انه قال ان ساقها في موضع ياد من فسيها لا يكون ضامنا  
قال بعضهم اذا وجد الرجل دابة في زرعها فخرجها ففعلها ما سيج كان  
حنا سنا لانه لا ينبغي له ان يخرجها ولكن ينبغي ان يستعدي على صاحبها  
حتى يخرجها صاحبها والصحيح ما قاله القاضي الامام علي السدي ان لا يخرجها  
عن ملكه ولا يسوقها وراء ذلك فان ساقها بعد ما اخرجها عن ملكه  
بصير غاصبا ضامنا وان ساقها بالبرية على صاحبها ففعلت في الطريق  
وانكسرت رجلها كان ضامنا في جنابة البرية من جنابات اخايبه  
دابة رجل دخل زرع غيره فخرجها صاحب الزرع فجاء ذئب فاكلها  
ان اخرجها ولم يسبقها بعد ذلك فلا ضمان وعليه اكثر الشايخ وهو المختار  
للقنوي وان ساقها بعد ما اخرجها فاكلها ذئبا على ان بعض سواها  
الى مكان ياد منها فيه على زرعها واكثر عليه القنوي من غصب شجرة النخلة الثانية  
عن فتاوى ابي الليث الحارثي وان ساقها بعد ما اخرجها باشارة عليها  
بيده او خشية فوقع في بئر ففعلت بغيره في قولهم وكذا الرعي اذا وجد  
في باروكنة بقره من غيره وطرد ما قدر ما يخرج من باروكنة لا يضمن وان ساقها  
بعد ذلك بغير الظهيرة وان ساقها واراد ردها على صاحبها ففعلت  
في الطريق او انكسرت رجلها بغيره ايضا قال الفقيه ابو الليث ولست  
ان تادها بما حاروي عن محمد بن الحسن انه لا يضمن من المحل المذخور  
اذا ركب دابة غيره فتركها في مكانها بغيره عند ابي يوسف  
ورفعه عنها الله تعالى في المنفقات من غصب حوانة الفناور  
رجل ركب دابة الغير بغير الاذن فانت الدابة اختلفت الروايات الصحيح  
انه لا يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يحولها عن موضعها في جرس  
الدواب من غصب المعاهد وفي فتاوى الفضل اذا قطع الرجل يد دابة  
الان او رجلها ان كان لا يملكها ففعلها ففعلها وليس كالمالك ان  
يسلك الدابة ويضمن النقصان وان كان ما كوله اللحم كاشاة والبعير والبقر  
فكذلك في ظاهر الرواية وعن بعض الشايخ ان المالك في هذا الفصل بالخيار  
ان شاء ضمنه جميع قيمته ووقع الدابة اليه وان شاء امسكها وضمنه  
النقصان والقنوي على ظاهر الرواية وفي غصب كس اللبنة السحر حتى  
اذا غصب دابة ففعلت يد او رجلها ففعلها ففعلها ان يضمن الغاصب  
قيمتها بخلاف ما لو غصب عبدا وقطع يده او رجله حيث يأخذ مع ارض  
المقطع ان شاء والفرق ان الادنى يقطع طرفه ولا يكون مستهلكا والدابة  
تصير مستهلكة بقطع اطرافها وكذلك لو كانت بقره او جزورا ففعلت يد او  
او رجلها ان كانت شاة ففعلها وهذا يؤيد ما اخترناه للقنوي تانا فخذ  
في اواخر السبع من جنابات **عنه** قطع احد قوائمها فلو لم يكن ما كوله

وعليه اكثر الشايخ وهو المختار للقنوي  
في المحيط من جنابات الدواب  
من الضمانات

رجل فوج شاة انسان ففعلها ففعلها بالخيار ان شاء  
ترك المذخور عليه وضمنه قيمته وان شاء واخذ المذخور  
وضمن النقصان وكذا اذا سلمها وجعلها وضعا  
وفي الفقيه ابي جعفر انه اذا اخذها ليس له ان يضمنه  
النقصان والقنوي على ظاهر الرواية كذا في  
اخايبه فيما يصير به غاصبا  
سواء في النسخ الظاهر ان هذه المسئلة  
استطاعت النسخ  
يقدم من قوله وفي الفقيه انه خلاف ظاهر الرواية فيكون  
ما روي اول ظاهر الرواية فلا حاجة لحمل الخطا  
من اللاب

ضمنه قيمته

ضمنه جميع القيمة وان كانت ما كوله اللحم سلمها اليه وضمنه تمام القيمة  
او امسكها وضمنه النقصان **عن** قال ابو حنيفة ولو اهلك حمارا  
او بغلا بقطع يده او بركبه ضمنه وسلم اليه او امسكه ولا شيء له  
وبه يفتي ولو ضرب دابة فصارت عرجاء فهو كقطع كذا في القعدة  
فيما يوجب الجنابة على الدواب **في** في الفصولين ذكر في العمود  
قال الامام اذا استهلك بغلا انسان او حماره بقطع يده او بركبه  
فان شاء صاحبه ضمنه قيمته وسلم اليه وان شاء صاحبه فلا يضمنه  
شيئا وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان له قيمة بعد القطع واختره  
بقيمة النقصان قبل والقنوي على قول الامام وهذا في غير الماكول فان  
كان مما يؤكل وقد ذبح لم يكن له ما كاه واخذ النقصان بل ان شاء اخذ قيمته  
ودفعه الى الدايخ وان شاء امسكه ولا شيء له ولو ذبح حمار غيره  
فلما لك امسكه وتضمن النقصان وان شاء ففعلت فلا يضمن  
النقصان قال البرماني وهذا التفصيل انما يتأني على قول محمد  
انما على قول الامام ليس تضمن النقصان في الوجهين جميعا ان  
اختره لاخذ في جنابة الدواب من جنابات الفضيلية وغيره  
ان قطع ذنب حمار القاضى يضمن جميع القيمة فان كان لغيره يضمن  
النقصان لا غيره في الفصل الثاني من غصب حمار البرماني وفي  
شعوب الفرس وشعوب كنف يقوم بدونها ومعهها فيعزم النقصان  
في نوع من ماله الحية في الثالث من جنابات البرماني **في**  
قطع اذن الدابة او بعضها او ذنبها ضمن النقصان جعل قطع الاذن  
نقصا كبيرا في الثالث والثلاثين من الفصولين **ع** ولو قتل  
عيني حمار فلصاحب الحمار نقصان الحمار لانه قد ينفع به للاستعمال  
وفي قول ابو حنيفة لا ياءخذ النقصان **ق** عظم ففعل عيني حمار ففعل  
ربع قيمته ثم اذ قتل اخر او قتلها ففعلها ففعلها ان سلم الجثة  
وقال في القضاة نصف القيمة بخلاف الادنى في باب الجنابة  
على الدابة من القسيه ضرب بقره الغير وسقطا وخفف ثقله وابعدها  
من قصاب فذبحه فعلى القصاب ضمان النقصان من غصب  
البرماني وكذا في الضمانات ولو حال حمل على انسان فقتله المصول  
عليه دفعا للشره ضمن قيمته عندنا كما في الرمدانية البعير ان كان  
اذا حال فقتله المصول عليه يضمن من اخايبه في جنابة البرماني  
من ضمانات غانم فوله فلو اصطدم الفارسان فمات احداهما ففعلت  
كل منهما دابة الاخر هذا اذا كان الاصل اصطدم خطأ وانما اذا كان الاصل اصطدم  
عمدا فمات ففعلت كل منهما نصف دابة الاخر لان كل واحد منهما

قطع احدى قوائم الدابة يضمن كل قيمتها هذا اذا كانت  
لا يؤكل وان كانت ما كوله اللحم او كانت لغيره  
بعد قطع اليد سلمه وضمنه القيمة او امسكه واخذ  
من اجابة النقصان وفي العمود ان شاء حمار  
الغير او بغل بقطع يده او بركبه ان شاء سلمه اليه  
وضمنه قيمة او جسمه ولا يضمن شيئا في جنابة  
البرماني في الرابع من جنابات البرماني **عنه**  
بني آدم

رجل غصب دابة ففعلت يد او رجلها ففعلها  
لا يؤكل حمارا لا يكون لصاحب الدابة خيار لانه  
استهلك من كل وجه وان كانت لا يؤكل حمارا  
له خيار لانه استهلك من كل وجه كذا في  
الاول والجميع في الثالث من الغصب



قد مات بفعله وبفعله غيره فوقع الفرق هذا اذا كان بين حزين في العمد  
وانحطاطا اذا كان غيبا وكان الاصطدام خطاء فانه يهدر دمه  
لان اجنابته تخلقت برفقتها دفعة واحدة وقد فانت الرقبة لا الى  
حلف من غير فعل المولى فهدر الدم كذا في العمد فان كان احدهما حرا والاخر  
عبدا وكان الاصطدام خطاء وجب على عاقلة الحق قيمة العبد فبما قد  
ورقة الحق المقتول ويبطل حق الحق المقتول في الدية فيما زاد على القيمة وان كان  
عمدا وجب على عاقلة الحق نصف قيمة العبد لان المضمون هو النصف  
في العمد وهذا القدر براء خذه وفي المقتول وما على العبد في رقبة وهو  
نصف دية الحق يسقط بموته الا قدر ما خلف في البدن وهو نصف  
القيمة حدادي شرح العمد في مسألة قتل خطأ في شرح قوله ولا يصطدم  
وفي الفصولين عن ابي الفضل الكرماني سكران حجب به فرتة فاصطدم  
انسانا فمات قال لو كان لا يقدر على منع فليس عليه فلا يصح  
اذا لا يضاهي البهيمه وكذا غير سكران لو عاجزا عن منعه في  
الفصل الخامس من الباب الثاني عشر من ضمانات العظام  
في القامة القامة شرعت تعظما لاحرام حتى يذكو  
الدية بلاق من لو يكلوا يحسون الى اكلف في الثاني عشر من البرازية  
وحكمها وجوب الدية بعد اكلف وفي الاباء الجس حتى يكلوا كذا في  
المولى القتل خطأ فالقضاء بالدية عند الكول تارة خاتمة في الاحادي عشر  
وقد اتت ارادة قتيل في دار زوجها فبقيها قامة ودية فلا يحرم الزوج  
عن الميراث في باب القامة في الوجهة الثمينة كذا في قول القائل الثاني في  
ولو وجد الحق قتيلا في دار ابيه او امه في دار زوجها فبقيها قامة والدية  
على العاقلة ولا يحرم الميراث من قامة نفقة العنادي وفي الذخيرة  
اذا وجد القتل في دار ذمي والقامة عليه بغير عليه حقون مبيها فاذا  
حلف ان كان له عاقلة يتعاقلون فيما بينهم فعلى عاقلة الدية  
والا تجب الدية في ماله من قامة التناارخانية في الفصل الحادي عشر  
ولو وجد في دار رجل ملكها في السوق فعلى عاقلة القامة والدية  
وروي ان القامة عليه وحده وكثرت الايمان عليه ولو وجد  
في دار ارادة في مصر ليس فيها غيرها او في قرية كثرت الايمان عليها  
كالرجل من اهل قامة العنانية وفي الاسبيجا به ان الرجل  
اذا وجد قتيلا في دار ابيه او غيره فبقيها قامة والدية  
على رب الدار دونهم من قامة التناارخانية وفي نوادر  
ابن الوليد عن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا وجد القتل في دار  
فيها سكان وارباها غيب فالدية والقامة على ارباب الدار

سجله رجل ركب فرسا غير قادر على ضبطها  
فصدمت اخوات فدية بلزم الركب ام لا  
اجاب اذا قصدها بخيرها عنه وتحقق عدم  
قدرة على ضبطها لا يلزم الركب دية بلزمه  
كما في الفصولين كذا في نفقات الركب  
في قتل وامر من الدين عبد العادل  
في اجنابا

ولو وجد القتل في دار ابيه او امه او المرأة في دار  
زوجها فالدية على صاحب الدار والقامة  
على عاقلة كذا في الوجهة وكذا في قامة  
التناارخانية

والنظر في هذا ان يكون الدية على المالك ودم السكان وتعلقه  
ان يورث القضاة بحكم وجوب الدية على السكان فانه  
على عدم وجوب الدية على الزوجية في حال اجنابته بلزم الدية  
على السكان ولا شك في لزومها في السكنى بانه ملكه في داره  
بل الدار في الزوج كذا في حط المرحوم

في قول المجتهد

في قول المجتهد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف على السكان وان كانوا  
ينتقلون الى اهلهم بالقبيل مثل الحياط والصباغ يكونون بالمشايخ موضع  
وينصرفون الى اهلهم بالبكيل فلا تنفي عليهم من قامة التناارخانية  
في احادي عشر ولو وجد قتيلا في سفينة فان لم يكن معهم ركاب فالقامة  
والدية على ارباب السفينة وعلى من يمد يدها من يملكها او لا يملكها وان كان  
معهم فيها ركاب فعليه جميعا وهذا في الظاهر بغير قول ابي يوسف في ارباب  
القامة والدية على الملاك والسكان جميعا وكذلك العجلة حكمها حكم السفينة  
لانها تنقل وتتحول ولو وجد القتل مع رجل بجيلة على ظهره فعليه القامة والدية  
لان القتل في يده في الفصل الثاني في القامة من جنابات البنايع  
الملاك هم اصحاب الرقبة والسكان هم المستأجرون والمستعمرون  
والودعون والمترهنون في قامة التناارخانية نقلنا عن البنايع  
واذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار عند  
المجتهدة وقال ابو يوسف كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا  
قامة وان كان مختلطا فلهية الدية والقامة من قامة  
التناارخانية نقلنا عن مجموع التوازل ولو ان رجلا كان  
في بيت ليس معه ما نالت فوجد احدهما مذبوحا قال ابو يوسف من  
الاخر الدية وقال محمد رحمه الله تعالى لا تضمنه لانه يحتمل ان القتل قتل  
نفسه ويحتمل ان يكون قتله الاخر فلا تضمنه بالشك لابي يوسف  
ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه فكان التوهم ساقطا كما لو وجد  
قتيل في محلة لم ينفذ اليه هذا التوهم فكذا اذا روي عن ابي يوسف  
اذا كانت الدار مفرغة وهي مغلقة فوجد فيها قتيلا فالقامة  
والدية على عاقلة رب الدار وهو قول المجتهد فابو حنيفة بعينه الملاك  
روى ان كني فصار وجودا سكنى وعدمها بمنزلة واولو يوسف في السكنى  
على المالك عند الاجتماع فان لم يكن ثمه سكنى بعينه الملاك قبل كتاب  
اجنابات من الحيط السخسي الحيط وفي مجموع التوازل اذا وجد رجل  
قتيل في دار ابيه وقد كان قبل موته وهو مجرد قتلني فلا نفقة  
عاقلة ابنة من الدية الا انه لا يبطل عن الابن ما عليه من ذلك اذا كانت  
من اهل المعطاء فمعه درهم او اقل من ذلك في الفصل الحادي عشر  
من قامة التناارخانية وفي الحيط واذا وجد في دار صبي فلا قامة  
عليه وانما هي على عاقلة كالدية وهذا بالاجماع لانه لا يبركه في ملكه  
بنفسه ذكره في المبسوط وفي المبسوط ولو وجد في دار امرأة في مصر ليس  
من عشيرتها احد فالقامة والدية على عاقلة اقرب القبايل منها  
عندها وكذا عند ابي يوسف في قول الاول ثم قال اخرها انهما على العاقلة جميعا

كذا في المنون والفقير ابو السور وكذا في  
وتصف الدية فكانت على العمل بالقولين  
كما في الاحكام

ففي القامة لا يستلزم في الدية فان الدية توجب  
القامة كما اذا وجد في الشوارع العامة وسوق  
السلطان نقلنا بعض من البنايع فلاما لفة بين القتلين

من خط المرحوم  
وما في الهداية فيما اذا وجب الدية على اهل القرية  
وما في الحاشية فيما اذا كانت المرأة قاتلة وقد روي  
على عاقلة وفي الصورة الاولى لا تجب الدية على المرأة  
كما في الجواهر



وروي انه اذا انقضت اهلها فالتقاة عليه والديه على الاقرب  
من قبيلة فومرما ذكره العتباتي وجه قول الاخبر ان وجوب القامة  
باعتبار النصرة وهي ليست من اهلها فاشبهت الصبي ولهذا ايضا  
لا تدخل في قامة قبيل بوجد في المحلة وجه قوله الاول ان وجوب القامة  
باعتبار الملك وهي تسمى بالكرجل الا يرى انها المنقضة بالندب فيها وهو  
المنكوبة في حفظها فعليه القامة عند وجود القبول فيها كالرجل بخلاف  
الصبي ليس له قول بلزم في اجنبية بخلاف المرأة والقامة في معناه  
فلم يرد المعنى ثبت القامة في حفظها دون الصبي وبخلاف المحلة  
لكونه القامة فيها باعتبار القيام بحفظها وهي كالصبي لا تقوم بحفظ  
المحلة والذنب عندها والندب فيها كما انما تقوم بحفظ ما كرهها لاقتصاصها  
دونها فاختار في الضمان في صور الوجدان من ضمانات الفضيلة  
ولو وجد القبول في قرية لبناني وليس في تلك البلاد من غيرتهم  
احد فليس على البناني قامة ولا دية ولكن على عاقلة الدية  
والقامة بمنزلة ما لو باشر القتل بايديهم فان كان احدهم مدرسا  
فعليه القامة تكرر عليه البعير لان له قولا ملزما في اجنبية ثم على  
اقرب القبائل منهم الدية في الوجهين جميعا لانهم عاقلة البناني  
فان البناني بسواهم الدوان والتنازع بالدوان محالهم في ذلك كحال  
النار من احوالها بسوط السحري قال محمد في جامع الصغير  
وارتفع من الرجل وعشرها لاخر ولاخر ما بقي فوجد فيها قبيل فروع على  
رؤس الرجال ووجه نقاد الملك حتى ان القبول بوجد في دار بين  
اثنين انما تافا لدية يجب بينهما نصفين في القامة من جناب النكاح فانه  
في الدخيرة اذا وجد الرجل قبلا في دار فان ادعى ولي القبول القتل على  
صاحب الدار يجب الدية والقامة على صاحبها وان ادعى ولي القبول  
القتل على رجل آخر فلا تجب القامة والدية على صاحب الدار في كذا  
عشر من جنابات النكاح خاتمة ذكر في المحيط انه اذا وجد قبيل في محلة فادعى  
الولي على اهلها كلهم او على بعض منهم غير معين وانكره بخلاف منهم  
مكون رجلا بالله ما قتلته ولا علمته فالكلام بذلك وراى الخبر ولا يخلعون  
فيه ما قتلناه فان حلفوا غرم عاقلة اهل المحلة كلهم الدية في ثلث  
سنتين ويستوى فيه دعوى العمد والخطا فان تكلموا او كمل بعضهم  
جس الناكل حتى يخلف لان اليمين هنا مستحق لانه تعظيما  
للدية ولهذا لا يسقط ببذل الدية كما يسقط ببذل ما يدعي غيرها  
ومما اظاهر الرواية وقيل هو قولها وقول ابو يوسف الاول ثم قال  
اخر لا يجس الناكل بل يقضي على عاقلة كلهم بالدية في ثلث سنين

وهذا بخلاف اهل المحلة فان الوجوب فيها كره  
القيام بالنصرة والتعاقب وذلك بالنسبة  
فالوجه فيه عدم النسبة ووجهه الرؤس  
فكره في المحيط كذا في صور الوجدان  
من ضمانات الفضيلة

سئل اذا وجد القبول في ارض بلد ولم يعلم خاتمة فادعى  
وليه على بعض اهل البلد منهم قتلوا وانكره اهل البلد  
له بعد ذلك الدعوى على باقر اهلها بالدية وبزعمهم  
القامة والدية ام تمنع من ذلك الدعوى على بعضهم  
اجاب للورثة المطالبة على باقر اهل البلد ولا يمنع  
من ذلك الدعوى من اهل البلد والدية بغير عينة  
الشعر من قضاة اربع مجيم

وهو رواية الحسن بن عمار بن يوسف ولو ادعى على بعض معين منهم  
واحد او اثنين او ثلاثة فذلك عند محمد وقال ابو يوسف في غير رواية  
الاصول للقامة ولا دية على الباقيين منهم بل يقال للمدعي اما ان يدين  
او يخلف ان خصم بمينا واحدة كما في سائر الدعاومر وهو القياس وقول محمد  
استحسان ولو ادعى على غير اهل المحلة فلا قامة ولا دية عليهم بخلاف  
الحديث عليه وروى الاول اختيار صلحاء اهلها لليمين استحسانا لانهم  
عسى يخرجون عن اليمين على عدم علمهم بالقاتل وهم يعلمون بظهوره  
فيظهر به فائدة القامة لكن ليس للمدعي ترك الفاسق وتكرير اليمين عليه  
فيكلمهم من يخشاه من القسفة كذا روي عن محمد بن عيسى رواية الاصول  
ولو قال اهل المحلة او واحد منهم قتل فلان وهو من اهلها والولي  
لا يدعي القتل على احد منهم بعينه لا يسقط عنهم الدية والقامة  
لانهم اراد اسقاط الخصومة عن قبيل وايضا يجمل ان يكون هو شر كذا لفلان  
في القتل او يكون غيره شر كاله فعلى قول ابو يوسف يجلفون ما قتلناه  
ولا علمنا له قاتلا غيره لانه اذا لم يقبل قوله صار وجود كعدمه مكان كانه لم يقبله  
وعلى قول محمد وهو القضي به يجلفون ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا غيره فلا يلزم لان  
المقر عليه منهم بالقتل صار مستثنا عن اليمين فلا يلزم الا في حق  
غيره وعلى هذا اذا وجد في البلدة او العشيرة في اول الضمان في صور  
الوجدان من ضمانات الفضيلة اما الابراء عن القامة دلالة فهو  
ان يدعى ولي القتل على رجل من غير اهل المحلة فيجب اهل المحلة عن القامة  
والدية فان اقام البينة على المدعى عليه والاحلف فان حلف به يرى  
وان نكل جس حتى يخلف او يقر في قول الجنيحة وعند ما يقضي بالدية  
ولو شهدا نشان من اهل المحلة للولي بهذه لا تقبل شهادتهما في قول  
الجنيحة وعند ما تقبل وجه قولهما ان المانع من القبول قبل الدعوى  
كانت التهمة وقد زالت بالبراءة فلا معنى لرد الشهادة ولا يبي حنيقة  
انه تكلمت التهمة في شهادتهم من وجهين احدهما ان من الجائز ان ابراهم  
ليقتل بالابراء الى مفتاح شهادتهم والثاني انه احسن اليهم بالابراء  
حيث اسقط القامة والدية عنهم من الجائز انهم ارادوا المكافاة  
بذلك بالشهادة والشهادة تترد بالتهمة من وجه واحد من وجهين  
ادعى في اوائل الفصل الثالث من قامة البديع ملحقا ادعى  
ولي القبول على رجل بعينه من اهل المحلة فالتقاة والدية بمكاتها  
في ظاهر الرواية وروي عبد الله بن المبارك عن ابي حنيفة ان القامة  
تسقط وكذا روي عن محمد وقال ابو يوسف القياس ان تسقط القامة  
الا انما تركناه لانه ما شهد شاهدان من اهل المحلة عليه لا تقبل شهادتهما



على ظاهر الرواية عن أبي حنيفة لانه مخصوصه بعد هذه الدعوى فائتية  
فكان الشاهد من ان لانه يقطع الخصومة من غصب المحل الا ان كان  
وان لم يزع اولياؤه لكن ادعى اهل المحلة على رجل منهم ومن غيرهم  
فانه يصح دعواهم فان اقاموا بيئته على ذلك الرجل فانه يجب  
عليه القصاص في العمد والدية في الخطاء اذا واقفهم الا ولباء  
في الدعوى وان لم يزع الاولياء على ذلك الرجل فلا يجب عليه شيء  
لان الاولياء ابرؤوه حيث انكروا فشكوا ولا يجب على اهل المحلة  
شيء لانهم انبثوا القتل على غيرهم وان لم يقيم لهم البيئته وحلف  
ذلك الرجل فان القسامة يجب على اهل المحلة بخلافون بانته ماقتلوه  
وما علموا له فاشكوا غير ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد وفي قول يونس  
بما يقتلون باقته ماقتلناه وبرقع عنهم ما علمنا له فاشكوا في باب  
القسامة من شرح الطحاوي وان ادعى اهل المحلة على رجل من غيرهم انه  
هو الذي قتلناه واقاموا عليه بيئته من غيرهم قبلت بيئتهم لانهم يسقطون  
بهذه البيئته الخصومة من انفسهم ومن ادعى نفى الخصومة عنه وانته  
بالبيئته كان ذلك مقبولا منه كما لو اقام ذوالبيد البيئته ان العيين  
ودعته في يده لفلان ثم ادعاه الاولياء على ذلك الرجل اخذوه بالدم  
وان لم يزعوا ذلك ليس عليه ولا على اهل المحلة شيء لان اهل المحلة صار  
خصما في اسقاط القسامة والدية من انفسهم لان في ثبات موجب  
القتل على غيرهم انما انحصر في ذلك الولي فلا يبر من دعواه لبقضي بموجب  
القتل على ذلك الرجل مبسط السخسي من باب القسامة  
واذا جرح رجل في قبيلة واصابه الحجر ولا يدرى من رماه فاشكاه ولم يزل  
صاحب فراش حتى مات فعلى الذين اصابه فيهم الدية لكونه قسامة  
فالقسامة على اهل المحلة والقبيلة والدية على عواقدهم فان لم يصبر  
صاحب فراش فان كان صديقا يذهب ويجبي ثم مات فلا شيء فيه  
على اهل المحلة التي جرح فيها وذكر السلك في المستفي وادعاه على اهل  
وذكر انه على قول أبي حنيفة اذا لم يزل منها صاحب فراش حتى مات فعلى  
اهل المحلة القسامة والدية وان كان بجني وبز هب ثم جرح ثم مات  
فلا ضمان ولا قسامة وقال ابو يوسف لا شيء فيه اذا حمل الى امله حيث  
وهو قول ابن ابي ليبي وفيه يضارب رجل مع جرح وبه رمق حله رجل  
الى امله فمكث فمكث جرحا يوما او يومين ثم مات فلا ضمان على النزي  
كان في يده عند ابي يوسف في قياس قول أبي حنيفة وهو ضمان  
في الفصل الحادي عشر من كتابه التائنا رغبانية وكذا في الكافي للحاكم  
ولو جرح في محلة او قبيلة فمكث جرحا ومات في محلة اخبر في ذلك اجرا حنة

فالقسامة والدية على اهل المحلة التي جرح فيها وعذاب ابن ابي ليبي  
لا شيء على المحلطين والصحيح قولنا لان القتل حقيقة وجد في  
المحلة الاولى وروى الاخرى لان الموت انقل بذلك الجرح لان  
انه حاق الروح من متولات فعله وفعله هو الجرح فصار قساما  
ولم يزد وجب القصاص لو علم فاشكاه واذا كان صاحب فراش  
استند اليه في باب القسامة من ديات الخط السخسي  
اذا وجد بدن القاتل او اكثر من نصف البدن او نصف البدن  
ومعه رأس في محلة فعلى اهلها القسامة والدية وان وجد نصف  
مشقوقا بالطول او اقل من نصفه فلا شيء عليهم فيه واذا وجد  
العبد او المكاتب او المذنب او اتم الولد قتيلا في محلة وجبت القسامة  
والدية في ثلث سنين واما الدواب والبهائم والعروض  
فلا قسامة فيها ولا قيمة واذا وجد فيهم جنين او سقط فلا شيء  
عليهم فان كان فائما وبه اثر فهو قاتل وفيه القسامة والدية  
ولو وجد المكاتب في دار فقتل فلا شيء فيه وليس هو كالححر  
في هذا من الكافي للحاكم الشهد في القسامة واذا وجد القاتل في سوق  
المسلمين او في مسجدهم ذكر في موضع ان الدية يكون في بيت المال  
ولا قسامة فيه وذكر في موضع آخر ان فيه الدية والقسامة وانما اختلف  
اجواب لاختلاف الموضع وموضع ما ذكر ان الدية يكون في بيت المال  
ولا قسامة فيه اذا لم يكن السوق ملكا لهم بل كان للسلطان  
وان كان السوق ملكا لهم كان وجود القاتل في السوق او في مسجدهم  
كوجوده في مسجد المحلة ونحوه يجب القسامة على اهل المحلة وان وجد في  
المسجد اجمع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة فيه في باب  
الشهادة في الجناية في الجانية وان وجد القاتل في سوق المسلمين  
او في مسجد جماعة منهم فهو على بيت المال وليس فيه قسامة وان كان في  
دار رجل حاضرا ملكها في السوق فعلى عاقلته القسامة والدية من الكافي  
للحاكم الشهد في القسامة وفي التجريد وان وجد في صلاة من الارض فان  
كانت ملكا لاشان فالقسامة عليه والدية على عاقلته وان لم يكن له مال  
وكان موضعها تسمع من الصوت في قصر فعلى قرب القبايل الى ذلك الموضع  
من المصر وان لم يسمع الصوت فدمه مبرور في المستفي واذا وجد قاتل في حجر  
او على القنطرة فذلك على بيت المال وان وجد القاتل في بعض هذه الطرق  
العظام التي ليست ملكا لاحد وانما هي لجماعة المسلمين فان الدية على اهل المجال  
التي يتسرع الى هذه الطريق وفيه ايضا اذا وجد القاتل في مثل حندق مدينة  
ابن جعفر في بئر لة الطريق الاعظم على قرب المجال اليه فان وجد في ارضه



جزيرة او خلاة من الارض فعلى اولى القرى اليه من تبسهم القوت  
فان لم يكن حولهم من القرى من تبسهم القوت من عند القتل الى القدر  
فدنه بدر في اتحاد عشر من قسامة النصارى خانية وفي قبيل  
على دابة بين قريتين او سكنتين او حلتين او قبيلتين كانت القسامة  
والدابة على اقربهما من القتل فترتاني في فصل القسامة من الديار  
ازدحم الناس يوم الجمعة في المسجد جامع وغيره فقتلوا جميعا ولا يدري  
من قتله فدينه على بيت المال وكذا قتله رجل من المسلمين ولكن لا يدري  
من هو من قسامة النصارى خانية واذا وجد قتل بين القريتين  
او السكنتين فالى ايتيها اقرب كان عليه القسامة والدابة ثم قال انما  
يجب الدية والقسامة الى اقرب القريتين اذا كان بمجال يسمع القوت  
منه واذا كان بمجال لا يسمع القوت منه فانه لا يجب القسامة ولا الدية  
على واحد من القريتين وانما يبرأى حال المكان الذي وجد فيه القتل  
من قسامة النصارى خانية واذا وجد قتل بين قريتين هو القرب  
اليهما سواء وفي احدى القريتين القتل رجل وفي الاخر اقل من ذلك  
فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف في الفصل احدى عشر  
من جنابات النصارى خانية ولو وجد القتل بين القبيلتين  
من العسكر فعليهما جميعا القسامة والدابة ان كان القتل سرا سواء  
لاسترا في قرية الصيانة على السواء بمنزلة قتل بين المحلتيين من غانية  
البيان في القسامة والديار واذا وجد القتل في عسكر والعسكر  
قد نزلوا في ارض فريضة على وجهين اما ان نزلوا قبائل قبائل او نزلوا  
جملة مختلطين وقد وجد القتل في قسطة احداهم او في خيمة احداهم  
او وجد خارج الخيمة او القسطة فان كانوا نزلوا في ملك خاص لرجل  
فالقسامة والدابة على مالك ذلك المكان سواء وجد قتيلا في الخيمة  
او القسطة او خارج الخيمة نزلوا قبائل قبائل او متفرقين او نزلوا جملة  
مختلطين فانما اذا نزلوا في موضع مباح فريضة على وجهين فانما اذا نزلوا  
قبائل قبائل او نزلوا مختلطين فان نزلوا قبائل قبائل او وجد القتل  
في خيمة احداهم او قسطة احداهم فانه يجب القسامة والدابة على صاحب الخيمة  
والقسطة فانما اذا وجد خارج الخيمة في قبيلة فانه يجب القسامة والدابة  
على القبيلة التي وجد فيها القتل واذا وجد بين القبيلتين فانه كان القتل  
قريبا الى القبيلتين على السواء يجب القسامة والدابة عليهما وان كان  
الى احد هما اقرب فعلى اقربهما كما لو وجد بين المحلتيين او  
القريتين هذا اذا نزلوا قبائل قبائل فانما اذا نزلوا مختلطين جملة فمكان  
واحد ان وجد القتل في خيمة احداهم او قسطة احداهم فعلى صاحب الخيمة

او القسطة كما ذكرنا وان وجد خارج الخيمة فعلى اهل العسكر كلهم وان كان  
اهل العسكر قد لقوا عدوهم من الكفرة فاجلوا عن قتل مسلم فلاقاة قتل  
ولا دية وكذا ذلك اذا كانت الطائفتان مسلمتين لى احدى الطائفتين  
باغية والاخر عادلة فاجلوا عن قتل من اهل العدل فلا دية في القتل ولا قسامة  
وان كان لا يدري من قتله فرتوا بين هذا وبين ما اذا اختلف الفريقان في المسلمين  
في عصبية ثم اجلوا عن قتل ولا يدري من قتله كالكلاب اذى والدر واذى بخاري  
فانه يجب القسامة والدابة على اهل المكان الذي وجد فيه وجعل قتل المكان  
الذي وجد فيه ولم يجعل قتل عدو الذي قاتل معه والمسلمون اذا قاتلوا  
مع المشركين فاجلوا عن قتل من المسلمين لم يجب القسامة والدابة  
على اهل المكان الذي يوجد فيه ولم يجعل قتل المكان الذي وجد فيه  
وانما جعل قتل العدو في الموضعين جميعا اذا كان لا يدري من قتله  
احتمل ان يكون قتل المكان واحتمل ان يكون قتل العدو ثم في مسألة  
الدر واذى مع الكلاب اذى اذا ادعى ولى القتل على القريب الا انهم  
قتلوه او على رجل بعينه انه قتله براء اهل المحلة عن الدية والقسامة  
ولكن لا يثبت القتل على اولئك الا بحجة في الفصل احدى عشر  
من قسامة النصارى خانية وفي السراجية ولو وجد قتل في الارض  
المباح في ابدى المسلمين فالدية على بيت المال واذا وجد القتل  
في قسطة في الارض فليس فيه شيء وقال محمد رحمه الله تعالى في الاصل  
يتبغى ان يقول انه يجب الدية في بيت المال من قسامة النصارى  
ولو وجد القتل في شهر عظيم يجري به الماء فلا شيء فيه وانما كانت  
الشهر صغيرة القوم معلومين فهو عليهم والفرق بين الصغيرة والكبيرة  
ما عرف في الشفعة كل شهر يتحقق به الشفعة فهو صغير وانما لا يتحقق  
به الشفعة نحو الغرات والحيون فهو عظيم ولو كان القتل محتسبا  
في جانب في الشهر كانت القسامة والدابة على اقرب الاراضي والقرى  
اليه والا فلا قبيل الوكالة بالدم من جنابات الخانية وفي شرح  
الطحاوي وان كان الشط ملكا خاصا فهو كالدار وان كان ملكا عاما  
فهو كالمحلة من قسامة النصارى خانية **كتاب المعاقلة**  
وفي حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما موقوف على عبد الله بن عباس  
عليه السلام لا يعقل العاقلة عدا ولا صلحا ولا امة افا ولا مادون  
ارش الموضحة من معاقلة البسوط للحر وكذا في التون اختلف  
المشايخون في العاقلة قال بعضهم لا عاقلة للجم وهو قول الفقهاء  
ايه بكر السجني وايه جعفر المهندواني وقال للجم عاقلة عند التناصر  
والمقاتلة مع البعض لا جمل البعض كوالا سكة والفقهاء يرون بمرور رب



اختشابين وكلاهما بخاري وكذا اطلبه وهو اختيار شمس الدائمة المحلواني  
 وكثير من المشايخ وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظاهر الدين الغفني  
 ياءخذ بقول القضييه لان العبرة بالنسب واجتماع الاسكفة وطلبه العلم  
 ونحوهم لا يكونون للنسب مطلقا بل من هم المتعلم من غيرهم في اول المعامل  
 من الخاتبة بالخصا وفي صورت وجوب الدية على العاقلة لو كانت  
 المرأة هي القاتلة او الصبي لم يكن عليه ما شيء من الدية بخلاف الرجل  
 لانه وجوب جزاء على القاتل باعتبار ان احد العواقل وهذا لا يوجد  
 في النساء والصبيان قال القاضي الامام واختلف المشايخ في وجوب  
 شيء من الدية على القاتل اذا كانت امرأة والصحيح ان القاتل يشارك  
 العاقلة مجونا كان او صبيا او امرأة لانه مباشر حقيقه فلو لم  
 عليه ما لزم على العاقلة من ضمانات الفضيلة ذكر عصام محمد  
 عن ابي يوسف عزابه حقيقه رجمهم انهم ان من لا عاقلة له  
 اذا قتل رجلا خطأ فان دية القاتل يكون في مال اجدانه من  
 معاقلة الخاتبة ومن لا عاقلة له فعقله على بيت المال وقيل في مال اجداني  
 وهو اختيار الزبادات من خزانة المفتين **كتاب الابق**  
 لجعل للسلطان او الشحنة او الخليفة في رد الابق والحال من قطاع الطريق  
 لوجوب الفعل عليهم ابن ممام في احوال كتاب الابق نقل عن السوط  
 السلطان اذا ظهر بعبد الابق وهو باعرا ان شاء امسكه وانفق عليه  
 من بيت المال فيكون دينا على صاحبه او في ثمنه وان شاء باعه  
 والاولى ان لا يجعل بيعه فان طال امسكه في بيعه ولا يوجره  
 بخلاف الضال حيث يوجره في ماله فصولين والرجل اذا اخذ  
 عبدا ابقا فرفع الامر الى القاضي فان القاضي يأمر الذي في يده ان ينفق  
 عليه ويرجع الى المولى بذلك ولا يوجر العبد بالكتاب كسب لا يابى  
 من نفقة الخاتبة قبل فصل نفقة الاولاد ونفقة كنفقة لقطعة  
 امر حكم نفقة الابق كحكم نفقة اللقطة لانه لقطعة حقيقه فلو انفق  
 عليه الاخذ بلا امر القاضي كان منتهقا وادنه كان له الرجوع بشرط ان يقول  
 على امره يرجع على الاصح وكذا ان يجسه لنفقة الدين فان طال المدف  
 ولم يجبه صاحبه باع القاضي ويحفظ ثمنه كما قد مناه واستفناه  
 ولا يوجره القاضي بخلاف اللقطة ولكن يجسه تغير به بخلاف الضال  
 وقدر في التامر خاتبة مدة جبه ستة اشهر ثم يبيعه بعد ما قال  
 وينفق عليه مدة اجس من بيت المال انتهى في الابق من مخ الغفار  
 وكسب الابق لمولاه لانه كسب عبده وان آجوه الراد فالاجرة له ولكن  
 بقتله له لجنس في السب مخنارات النوازل في الابق

وان ادعى انسان انه عبده وبهره وودعه اليه واستوثق بكفيل  
 امره ليجوز ان يدعيه اخر وان لم يبرهن واقتر العبد لمذمبه  
 دفع اليه ايضا لعدم المنازع وياخذ كفيلا وان طالت المدف باق  
 القاضي وحفظ ثمنه لصاحبه فان جاء صاحبه بعبده وبهره من دفع الثمن  
 وليس له نقض البيع لان بيع القاضي بولاية شرعية ولو زعم المدعي انه  
 دتبه او كاتب لم يصدق في حق نقض البيع من اوبل اباي البحة  
 والمذموم وام الولد بمنزلة القن فيه وهو الصحيح ثم من يدعيه انه ملكه  
 لا يسخفه الا ببينة ولا ياءخذ منه كفيلا وان اخذه لا يكون شيئا  
 وان لم يكن له بينة واقتر العبد انه له يدفع اليه بكفيل مخنارات  
 النوازل في الابق الثالث تخليف مدعي الابق مع البينة بالثقة  
 انه باق على ملكه الى الان لم يخرج بيع ولا مبهمة كما في اباي فتح القدير  
 من اوبل دغور البحر واما الدرع فهو على اربعة اوجه او كرها ان الذراخذ  
 الابق اذا جاء به له ان يدفع اليه صاحبه حتى ياءخذ كفيلا والثاني ان لا يدفع  
 اليه صاحبه حتى يقيم البينة انه له والثالث ان يقر العبد انه له  
 فكلها تدفع اليه والا وثق ان لا يدفع اليه الا بامر القاضي والرابع  
 اذا دفع بغير امر القاضي فملك في يد المدفع اليه فان ضمن الدافع ينقله  
 فان كان الدافع حين دفعه اليه صدق انه له ليس له ان يرجع عليه  
 بما ضمن وان كان حين دفعه اليه وكذبه او لم يكذبه ولم يصدقه وصدقه  
 وضمنه فلان يرجع في الابق من النقت جاء بالابق له جبه لا يستفاد  
 لجعل فان ملك بعد ما حكم له بالامسك للجعل او قبل المرافعة اليه  
 لا ضمان ولا جعل في الابق من الزايرة وان ابق منه امر العبد من الذي  
 اخذه فلا عليه امر لا شيء للمولى عليه من التضمن لان الابق كان في يده  
 امانه على نفسه اخذه بالاشهاد وفي القضية راد الابق اذا استعمل في  
 الطريق في حاجة نفسه ثم ابق منه يضمن ولا له امر لا جعل للاخذ على  
 على المولى لانه في معنى البايع من المولى ولما كان للاخذ ان يحبس الابق  
 من المولى لا يستفاد اجعل فصار كالمبيع اليها لك في يد البايع في كتاب  
 الابق من منج الجمع لابن ملك ابق من المشرى الى بيت البايع فحذاء  
 البايع ليخبر به المشرى فابق من من له ايضا ان كان لم يستخذه ولم ينقله  
 عن موضعه لا يضمن من اباي الزايرة ويجب للراذ من سيرة  
 ثلثة ايام اربعون درهما فيكون بازا كل يوم ثلثة عشر درهما وثلاث  
 درهم يقضى بذلك ان راد من سيرة يوم اشار في الكتاب البايع  
 وبه نأخذ وبعضهم قالوا يفوض الى راي الامام الالبانه وهو الصحيح  
 الغنائية وعليه الفتوى وفي الجرد عن ابي حنيفة واذا وجد في المشرى



والصحيح ان يجب الرضخ قال محمد رحمه الله تعالى والحكم في رد الصغير كما حكم  
 في الكبير ان رده من دون مسبة السفر فلا الرضخ وفي الكبير اكثر مما في الصغير  
 في الصغير ان كان اشده مؤثرا قالوا وما ذكر من اجواب محمول على صغير  
 بعقل الا باق اما من لا بعقله فهو ضال وراذ الضال لا يستحق الجعل  
 من تخلف النانا رخانه في النقطة اطلق الرز فشملا ما اذا كان  
 اثنين قبشته كان في الاربعين اذا رده الى مولاه كما في الجاهل  
 فشملا ما اذا كان الرز بالغا او صبيبا او حرا او عبدا لان الصبي  
 من اهل الاستحقاق للاجر بالعمل وكذا العبد الا ان يجعل لمولاه لانه ليس  
 من اهل تلك المال كذا في البدائع وشملا ما اذا رده بنفسه وناثب  
 قال في الحيط اخذ ابنا من مسبة سفر ودفعه الى رجل واحد ان  
 ياتي به مولاه وان ياء خذ منه الجعل جاز وذكر في آخر الباب  
 لو اخذ عبدا آتيا فاغتصبه منه رجل وجاء به الى مولاه فدفعه اليه  
 واخذ جعله ثم جاء الذي اخذ فاقام البينة انه اخذه من مسبة ثلثة  
 ايام فانه ياء خذ منه مولاه الجعل ثانيا ويرجع الكول على الغاصب  
 بما دفع اليه لانه اخذه بغبر حق انتهى واطلق في تسليم  
 فشملا البالغ والصبي فيجعل الجعل في ماله وشملا ما اذا كان  
 متعذرا فاجعل على قدر النصيب فلو كان البعض غائبا فليس  
 للحاضر ان ياء خذ حتى تمام الجعل ولا يكون متعذرا بنصيب الغا  
 فيرجع عليه واطلق في الرد وشملا ما اذا كان صغيرا فهو كالكبير  
 ذكره المحاكم في الكافي ولكن ذكر بعده واذا اقبلت الامة ولها صبي  
 رضيع فرد به رجل كان له جعل واحد وان كان ابنها غلاما قد تقار  
 الحلم فلا يجعل ثمانون درهما انتهى قيد ولدا لا يقبض بالماضي  
 وان لم يقبض اولا فالظاهر ان الصغير ان لم يكن نبعا لاحد ابويه  
 لا يشترط ان يكون مراصفا والا فهو شرط لكن لا بد من تقييده  
 بالعقل قال في النانا رخانه وما ذكر في اجواب في الصغير محمول  
 على ما اذا كان بعقل الا باق اما اذا كان لا بعقل الا باق فهو ضال  
 لا يستحق الجعل انتهى من اباي البحر رجل قال لا خرق ابق  
 عبدي فان وجدته فخذته فقال نعم فوجده الماء مور على مسبة سفر  
 وجاء به الى مولاه فلا جعل له لان المالك استعان منه وهو قد وعده  
 الاعانة في كتاب الا باق في الخلاصة وجعل المصوب اذا باق  
 منه يد الغاصب على الغاصب وان كان الا باق خدمته لرجل ورغبته  
 لا خرقا لجعل على صاحب الخدمة فاذا انقضت رجوع صاحب الخدمة  
 على صاحب الرقبة او باع العبد رقبته من اباي النانا رخانه

وذكر في الجواهر

وفي الجواهر الجواهر ابق في المودع فادى بجعل كل من متبرعا ونسبه ابق فقتله  
 عمدا او لحقة دين فجاو رجل وقتل في يده لا جعل له ونسبه جني عند الاخذ  
 او النكاح مالا او قتل او دفع او بيع ثم المولود دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع  
 الا باق للجناية يرجع بالجعل ان كان في يده مثل ارش الجناية وكذا  
 في الدين وان اكثر من الارش يرجع في الجعل بحصة ما ادى من ثمنه  
 او دينه او جنايته في اباي النانا رخانه في آخر الثالث  
**كتاب المفقود** عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان هذه الفقد  
 مفقوض الى رأي القاضى فيحكم بما ادى اليه اجتهاده فيقسم ماله حينئذ بين  
 الاحياء منه ورشته **مت** وهذا نص على انه انما يحكم بموته بفضاء  
 لانه امر محتمل فلم ينضم اليه القضاء لا يكون حجة من مفقود القنية  
 والمعتبر في موت المفقود موت اقرانه وقيل تسعون سنة وبه بقي  
 من مفقود منية المفتي وكذا في النانا رخانه ولو اقر ورشته بموته  
 وفي ابي يريم مال قسم القاضي بينهم لان قولهم معتبر فيما تحت يد يريم  
 ولا يصح قون على دينه ورويته اذا جحد الغريم والمودع مونة محبط  
 رضوى في الا باق ولو كان المودع مقرا بالوديعه والمديون مقرا  
 بالدين **م** فان اعطى الورثة شيئا بغير امر القاضي فالمودع يضمن  
 والمديون لا يبرء وان اعطاهم بامر القاضي فالمودع لا يضمن والمديون  
 يبرء والقاضي ان ينصب وكيل في جميع جهات المفقود وطلب الورثة  
 او لم يطلبوا ولم يزل الوكيل ان يتقاضى ويقبض ويجا من محمد  
 حقا وجب بعقد جري بينه وبين هذا الوكيل ولا يجا من ماسوى  
 ذلك الا ان يكون القاضي ولده في الثاني من مفقود النانا رخانه  
 ان ادعى احد من المفقود حقا من الحقوق لم يلتفت الى دعواه ولم يقبل منه  
 بينة ولم يكن وكيل القاضي ولا احد من الورثة خصما وان رأى القاضي  
 سماع البينة وحكم بذلك لم ينفذ حكمه لان الاختلاف في نفس القضاء  
 ذكره الزيلعي **در عرصة السراجية** ويسوفى حصة اى القاضى في جنس  
 النفقة كالمراهم والدنانير والكسوة والماء كول ومجوه البنايع سواء  
 كان في بيته او كان دين على الناس او وديعة عندهم وهم مفقودون  
 نانا رخانه **كتاب اللقيط** امر القاضي للملئق ان  
 ينفق على اللقيط على ان يرجع به على اللقيط جازا ويرجع عليه بالنفق  
 اذا كبر وان آمره بالانفاق ولم يقبل له على ان يرجع عليه قبل رجوعه كالموقوف  
 عليه بآمره بعد البلوغ وفي الاصح لا لانه ليس باجر بقضاء الدين فلا بد  
 من شرط الرجوع كما اذا قال اؤذكوة مال من اباي حنيفة المفتي اذا  
 انفق الملتقط على اللقيط من مال نفق انفق بغير امر القاضي فهو زك

منطوق

وبعض ما في المفقود كجني في الفصل الثاني  
 بفضاء

وقال الصدر الشريد وعليه الفتوى  
 كذا في النانا رخانه

ولو كان في ابي الورثة فاقرا بموته قسم بينهم  
 ولو كان في يد الغريم لم ينفذ الا ان يصدر  
 في مونة كذا في مفقود النانا رخانه

واذا كان للمفقود وديعة او دين انفق القاضي  
 من ذلك على زوجته وولده والديه اذا  
 كان المودع المستحق للمفقود

القول قول صاحب الدابة في عدم انفاق  
 الملتقط وان كان نفقة مثلا كذا  
 في جهات غانم



وان انفق بآدم القاضى ان كان القاضى له بالانفاق على ان يكون ديناً عليه فان ظهر له ان كان للمنفق حق الرجوع على الاب وان لم يظهر له اب فله حق الرجوع عليه واذا كبر وان كان القاضى له بالانفاق عليه ولم يقل على ان يكون ديناً عليه وذكر شيخ الاسلام في المسئلة روايتين وذكر شمس الابنة الشريفة انه لا يكون له حق الرجوع في ظاهر الرواية وذكر الطحاوى عن اصحابنا ان له حق الرجوع والاصح ما ذكره في ظاهر الرواية واذا بلغ اللقبط وحده في المنفق فيما ادعى من الانفاق عليه يرجع بذلك وان كذب كان القول قول اللقبط وعلى المنفق البينة في احوال الثالث من لقبط النكاح خاتمة

**كتاب اللقطة** واما الانفاق علم ثلثة اوجه احدها ان تنفق على ما اخذ بغير اذن القاضى فقال مالك وابن شبرمة يرجع بالنفقة وله ان لا يبرء الضالة حتى يارخذ النفقة وكذلك ان اخذ المتاع لغيره بالكره فعلى صاحبه الكفر سواء انفق باذن السلطان او بغيره وقال ابو حنيفة واصحابه وان انفق وليث بن سعد وابو عبد الله رحمهم الله تعالى لا يرجع الا ان ينفق بآدم القاضى فيرجع في والثانية ثم ماتت الضالة ثم انفق بآدم القاضى ثم ماتت الضالة قبل ان يبرء بها يرجع بالنفقة ام لا فقال ابو حنيفة وابو يوسف ومالك لا يرجع وقال زفر وابو عبد الله يرجع عليه بالانفاق عليه والثالثة ان انفق عليها بآدم القاضى ثم رزقها على صاحبها فله ما انفق عليها في اخر

**كتاب اللقطة من النفقة** ولو نزل بشئ فقال من دلتى فله كذا فذكره انسان لاشئ له لانه لا جعل لبرء الضال بالاجماع لعدم السماع فيه وان قال لرجل بعينه فلا يرجع مثله مختار من الموازل في الاباق لوفال من وجده فله كذا فانه به انسان بسحق آخر مثله ثانياً خاتمة في اللقطة قال ابو القاسم اذا اخذ اللقطة لنفسه لم يبرء من ان يتصدق بها على نفسه وان كان فقيراً لاشئ في حكم الغاصب ولكن لا يتصدق بها على الفقراء من لقطة جمع الفقراء وان عرف ان اللقطة للذي لم يتصدق بها وكانت في بيت المال للنواب ثانياً خاتمة في اللقطة اخذ لقطة لغيره فاعادها الى مكانها ان كان قبل النحول يبرء من الضمان وبعده لا في الاصح لانه صار غاصباً من غصب نسبة المفتى قال في المنفق اخذت المالك وكذب المالك فانه ضامن عندهما وقال ابو يوسف لا يضمن والقول قوله ورجع في النكاح القديسي قول آية يوسف قال وبه نأخذ في كتاب اللقبط من البحر الرابع

اللقطة لقطة وضاعت منه ثم وجدها في يد رجل آخر فلا خصوصية بينهما قال وليس المنفق في هذا كاستودع والفرد وهو ان استودع ما مودع في حفظه فخرجه المالك مفتاً ولا يبرئ بتأديده لحفظه الا بالاسن وادع كان متأمراً من جرة المالك بالاسن وادع والخصوصية ولا كذا كذا المنفق

لانه اجارة فاسدة كذا في حط الرضوى  
 لا يبرئ من اخذ النفقة فيصير به غاصباً  
 ضامناً  
 وفي الخاتمة هذا الخلاف اذا امكن ان يشهد ما اذا لم يجد احد من عند الرفع او خاف من ان يشهد ما اذا ياد خذ منه الظالم فترك الاشياء ولا يكون ضامناً بالانفاق كذا في شرح المجيب

في الفصل الرابع

في الفصل الرابع من اللقطة من المحيط البرهاني سكران ثامن في الطريق اخذ ان ثوبه لحفظ عليه فذلك في يده فلا ضمان عليه واذا كان الثوب تحت رأسه فاخذه مخوف الضياع ضمن لانه محفوظ به وكذا لو كان ثوبه في كفة فاخذهما بحفظهما ضمن عقاب في اللقطة اقر المنفق باللقطة لرجل ودفع بغير قضاء ثم قام الاخر البيعة انزله من ثوبه ما شاء وان دفع بقضاء لا يضمن وهو قول ابو يوسف وبه يقتضى في الابن واللقطة من ثوبه في يده واذا كانت اللقطة في يد مسلم فادعاه رجل ووصفها فاني الذي في يده ان يعطيه الا ببينة فاقام شاهد بن كافر من لم يجزئها وشرها لان الذي في يد مسلم فان كانت في يد كافر فذلك في القياس ايضا لعلمه بالمسلم وكذا في استحسن فاقضى له كذا في الحكم الشرعي من اللقطة وكذا في البحر رجل مات في البادية كان له رقبته ان يبيع عماره ومناعه ويجعل من ذلك الى اهله من لقطة امانية وكذا في اخر الخامس من القصول رجل غيب مات في دار رجل وليس له وارث معروف فاخلف ما يباي وي في دارهم وصاحب الدار فخير لم يكن له ان يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس من اللقطة من الجمل المزبور غيب مات في دار رجل وله دارهم فاراد صاحب الدار ان يتصدق على نفسه له ذلك ان فقير كاللقطة من لقطة البرازية ولو سيب واثبة فاخذها انسان فاصحابها ثم جاد صاحبها فان كان قال عند التسيب جعلتها لمن اخذها فلا سبيل لصاحبها عليها لانه باج التملك فان لم يقل ذلك له ان يارخذها لمحيط حسبي ارحل محل من كورات صاحب الى كورات غيره فله المالك لانه لا يكون في معنى الصيد وكذا التخرج وله حلة ودخل في كورات غيره لو طار وقوع على شجرة غيره فاخذه فهو للمالك حاوي

**كتاب الوقف** الاول ما يجوز من الاوقاف وما لا يجوز وما يرد من ثوبا وما لا يرد وفي وقف المنقول والمتاع ونس بقربا رض فبره انزها وقف ولا يبرم الوقف عند الامام الا بطريقين احدهما قضاء القاضى بلزومه والثاني ان يخرج من مخرج الوصية فيقول وصيت بعتة واري هذه او بعتة ارضي هذه او يقول اذامت جعلت هذه الدار وقفاً فتصدقوا بغيرها على الكاين وكذا الواوصي بان يوقف بجوزة الثلث في قولهم مرا وابل وقف امانية ملخصاً قال ولا يتم الوقف عند آية حبيبة حتى يجعل آخره بجزية لا ينقطع ابداً وقال ابو يوسف لو سمي فيه جرة تنقطع فيه جاز وصار بعدد الفقراء وان لم يستبرهم له ما ان موجب الوقف زوال الملك بدون التملك وانه يثبت كالعقود واذا كانت الجرة يتوهم نقطاعها لا يتوقف عليه مفتضاً فلهذا كانت التوقيت مبطالة كالتوقيت بالبيع ولا يوقف يوسف ان المقصود وهو التقرب الى الله تعالى وهو مقر عليه لان التقرب مارة

غيب مات في بيت رجل وليس له وارث معروف وخلف مالا وصاحب البيت فقير فله ان يتصدق به بنفسه كذا في سائر الاباق من نسبة المفتى



تكون في القصر الى جهة تنقطع وقرية بالقصر الى جهة تتأخر فيصبح في الوجهين  
وقيل ان البناء بيد شرط بالاجماع الا عندنا به يوسف لا يشترط ذلك التأسيس  
لان لفظ الوقف والصدقة منبئة عنه لما ذكرنا اننا انما ناله الملك بوجه الملك  
كالعق وانه قال في الكتاب في بيان قوله وصار بعد ما للفقر  
وان لم يسلم وهذا هو الصحيح وعند محمد ذكرنا ان بيد شرط لان هذا  
صدقة بالمنفعة او بالعلية وذلك قد يكون متوقفا وقد يكون مؤبدا  
مطلقا لا يصرف الى جهة البناء بيد فلا بد من التخصيص في كتاب  
الوقف من الهداية وقف ارضه على مسجد ولم يجعل حقه للفقر  
فكلم المشايخ والمختار انه يجوز في قولهم جميعا قال ارضي هذه موقوفة  
او قال ارضي هذه وقف كانت وقفا على الفقراء عندنا به يوسف خاصة  
وبه اقبى مشايخ بلخ وبه يعني مكان العرف وهذا القول يذكر الفقهاء  
اما لو قال ارضي هذه موقوفة على الفقراء وكذا في الالفاظ الثلاثة كان وقفا  
عندنا به يوسف ومالك رحمهما الله تعالى هذا القول يذكر النساء بيد فلو ذكره وقال  
ارضني هذه صدقة موقوفة مؤبدة على الفقراء وكذا في الالفاظ الثلاثة  
صار وقفا عند محمد والوقف الا ان في هذه الفصول التسليم الى المتولي  
ليس شرط عندنا به يوسف وعند محمد رحمهما الله تعالى شرط وبه يعني فاهم  
ابن فطو بغيره من كاخ فاضيلان قال ارضني هذه موقوفة على وجه التبر  
او على وجه الخير او قال وجهه الخير والتبر يكون وقفا صحيحا على الفقراء  
لان التبر عبارة عن الصدقة وفي وصايا ايضا رجل قال مالي وقف  
ولم يزد على هذا قال ابو نصر ان كان ماله نقدا فلهذا القول باطل بمنزلة  
هذه الدراهم وقف وان كان ماله منيا عا يصير وقفا على الفقراء  
في الباب الثاني من وقف الكرماسي وفي فتاوى ابي الليث  
سبل العقبة ابو جعفر عن قال جعلت مائة من سراج المسجد  
ولم يزد على هذا صارت الحجة وقفا على المسجد بما قال وليس له الرجوع  
ولانه ان يجعل لغيره وهذا اذا سلم الى المتولي عند محمد وليس للمتولي  
ان يصرف غلتها الى غير الدين في الفصل الحادي عشر من وقف  
النار خانية وفي الخانية ولو جعل ارضه صدقة موقوفة على حرمته  
مسجد كذا ومن بواريه او زبنت فتاويه وما يحتاج اليه ذكر الخصاف  
انه باطل فان زاده على ذلك وقال وان استثنى عنه المسجد كانت  
الغلة للمسلمين جاز نار خانية وفي فتح القدير وقف عقارا  
على مسجد او مدرسة مبنية مكانا ليس لها قبل ان يبنيتها اختلف  
المناذرون والصحيح يجوز ونصرف غلتها الى الفقراء الى ان تبني  
فاذا بنيت ردت اليها الغلة اخذ من الوقف على اولاد فلان ولا اولاد له

حكموا بيمينه

حكموا بيمينه ويصرف غلته الى الفقراء الى ان يولد لفلان اشترى  
من وقف الجوارق وكذا في الثالث عشر من الفصول وفيه تفصيل رجل  
جعل ارضه وقفا على كل مؤذن يؤذن او امام يؤتم في مسجد بعينه قال  
الشيخ الامام اسمعيل الترمذي لا يجوز هذا الوقف لان هذه قربة  
وقعت لغير المحبين وذلك المؤذن والامام قد يكونان غنيين فلا يجوز  
وان كان المؤذن فقيرا لا يجوز ايضا واحيلة في ذلك ان يكتب في صك  
الوقف وقفت هذا المنزل على مؤذن فقير يكون في هذا المسجد والمحلة  
فاذا حارب المسجد وحل على اهله يصرف الغلة بعد ذلك الى فقراء  
المسلمين فيجوز اما اذا قال وقفت على كل مؤذن فقير فهو موقوف فلا يجوز  
من وقف الجمع الفنا ويروي في البحر قال محمد اذا جعل ارضه مقبرة للمسلمين  
جاء وليس له ان يرجع فيها بعد ثمرها وثمارها ان يعقب فيها انسان واحد  
بازنه او اكثر من ذلك وهل يتم بالتسليم الى المتولي فلا راية غير صحيحة  
وقد اختلف المشايخ فيه وكذلك اذا جعلها خانة للمارة من المسلمين  
وحل بينهم وبينها فاذا نزل بها باذن واحد واكثر فلا سبيل له بعد ذلك  
عليها وان مات لم يكن بشئ من ذلك ميراثا واذا سلمها الى المتولي يتم القبض  
ذكره محمد في الاصل فعلى قول من قال في مسئلة المقبرة لا يتم بالتسليم  
الى المتولي يحتاج الى الفرق بين المقبرة الخان والفرق ان المقبرة لا يكون  
لها متولي في العادة فلا يعتبر قبضته بجلات الخان وكذلك السقاية  
يجعلها في ارضه فيسقون ويشربون ويتوضئون فشرب منها انسان  
او سكرها الى متول فليس له ان يرجع بعد ذلك عنه وكذلك الخوض  
والبيز يجعله في ارضه في الفصل الثاني والعشرين من وقف حجة التبر  
وفي اجماع الصغرى ان الوقف على بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
لا يجوز وفي الظاهر به بصير وقفا في الثالث عشر من اواب الفصل  
الاول من وقف النار خانية فلو قال ارضني هذه صدقة موقوفة  
لله عز وجل ابد ولم يزد بصير وقفا وبدخل فيه الشرب قبرا وما فيها  
من الشجر والنبات دون الزرع والتمرة كما في البيع ويدخل ايضا الشرب  
والطريق استحسانا لانها انما توقفت للاستغلال وهو لا يجد الا بالحاء  
والطريق فكان كالا جارة بجلات مالو جعل ارضه مقبرة وفيها  
اشجار عظام وابنية فانها لا تدخل في الوقف فيكون له ولورثته بعده  
في باب ما يجوز وقفه وما لا يجوز من الاسعاف وذكر النافق رجل قال  
جعلت ارضي هذه وقفا على الفقراء ولم يقل بحقوقها بدخل النبات والشجر  
الذي فيها تبعا ولا بدخل الزرع النبات فيها حنطة كانت او شعيرا  
او غيره وكذلك البقل والاس ولا بدخل الربا حبي واخلات والطرفاء



وما في الاجمعة من الخطب يقطع في كل سنة والورد والياسمين وورق احناء  
والقطن واللبان ونحو ذلك من رطلين من الذهب والفضة فانه لا يدخل واما الاصول  
التي ينبغي والتج الذي لا يقطع الا بعد عامين او اكثر فانه لا يدخل تبعاً  
ولو زاد بمقتضاها تدخل الثمرة الغائبة في الوقف وهذه اولى خصوصاً اذا  
زاد جميع ما فيها ومنها من المحل للزور رجل وقف بستاناً بما فيه  
من البقر والغنم والريث فانه يجوز في فصل الوقف المنقول في الاجمعة  
وقف بقرة على رباط ليكون اللبن والسم لا يباع التيسيل ان تعارفوا  
ذلك جاز من وقف منية المعنى وقف واراجيع ما فيها وفيها  
صامات بطون او بيتا وفيها كورات غسل يدخل احكام والفحل تبعاً  
للدار والعسل كما لو وقف منية فانه ما فيها من العبيد والدراب  
والآلات المحرقة فانها نصيب وقفها تبعاً لها وان لم يحرق اصالة كالخاء والبراء  
والاطراف في بيع الاراضي والعبيد ونفقته من غلة الوقف وان لم يذكر الوقف  
في باب ما يجوز وقفه وما لا يجوز من الاسعاف تكلموا في وقف الكتب  
والخسار جوازها لكان العرف وبها اخذ ابو الليث وكذا لو وقف مصاحف  
للمسلمين وكذا جسد فرس في سبيل الله قاسم بن قطلوبغا وعن  
الانصاري وكان من اصحاب رفرحه الله تعالى فبين وقف الدراهم والدرانيه  
او الطعام او ما يكال وما يوزن يجوز قال نعم قيل وكيف قال يدفع الدراهم  
مضاربة ثم يصدق بها في الوجه الذي وقف وما يكال او يوزن يباع ويرفع  
منه مضاربة او بضاعة بغير ربح في موضع تعارفوا ذلك يعني يجوز  
وقف دراهم او كسبلا او ثيابا بالميز و قيل في موضع تعارفوا ذلك يعني يجوز  
متحب النصارى خاتمة في الفصل الثالث بسم وقف مائة وقف بن  
دينار اهل حرضي الصوفية ومات بصرى وبيع الذهب الى اهل مضاربة  
فيستقلها ويصرف الربح اليهم ط وقف الدراهم والكسب والموزون كذا  
من اويل وقف القنية وفي الفتاوى لغاضية ان وقف بناء بدو من ارض فسال  
لا يجوز استئجاره في اخفاف ما يقيد ارضه اذا كانت منقولة لا حثكار  
جاز فانه قال في رجل وقف بناء دار له ووقف ارضه لا يجوز قيل فاما قول  
في حائيت السون ان وقف رجل حائوتاً منها قال ان كانت الارض اجارة  
في ايدى القوم الذين يبيعونها لا يجوز بيعها لسلطان عنها فالوقف جائز لانها  
في ايدى اصحاب البناء يوزونها ويقيمونها ولا يتعرض لهم السلطان  
ولا يبرمجهم عنها وانما لهم الغلة باخذ ونداء لها اخفاء ومضى عليه الدهور  
وهي في ايدى يبيعونها ويوزونها ولا يجوز بيعها ومساياهم ويبرمجون بناءها  
ويبيعونها فافاد ان ما كان مثل ذلك جاز وقف لبنان فيه والافلا  
وذكر في مواضع اخرى في فتاوى رفاضة ان اذا بنى فطرة للمسلمين جاز ولا يكون ثأداً

سئل عن وقف نور او فحل جاعوس على اهل بلدة فخيرهم  
لا شرا على غيرهم وجاوسهم على جوار ذلك ام لا  
وله بغيره ام لا اجاب لا يجوز وله بغيره  
من فتاوى ابن عديم  
محمد الوفاي  
وله وقف بينا فيه كورات العمل يجوز  
ويصير الفحل سابقاً للعمل كذا في فتاوى  
الكبير فيما يرجع الى الوقوف عليه  
وقف الغنم والاني في البقر يجوز مستقلة  
لوجود الانتفاع بالباية بخلاف البقر  
كذا في فتاوى ابن عديم

ميران ثم ذكر انه اذا خص البناء بذلك لانه العادة ان يتخذ على جنبتي  
النهر العام يعني ذلك غير مذكور له ثم قال وهذه المسئلة دليل جواز وقف  
البناء بدو من الارض ثم نقل عن الاصل ان وقف البناء بدو من اصل  
الدار لا يجوز ولا يجوز وقف البناء في ارض عارية او اجارة وان كانت  
ملكاً لواقف البناء جاز عند البعض وعن حمزة اذا كانت البنات في  
ارض وقف جاز على الجهة التي تكون الارض وقفا عليها ذكر الكفر في الفتاوى  
واطلاق الاجارة بغير من قول الخفاف في ارضي الحوزة لانه ان يجعل  
تخصيصاً بسبب انما صارت كالا ملكاً على ما ذكره وسعته من وقف  
ابن ممام من كتاب الوقف في شرح قوله ولا يجوز في وقف ما ينقل وفي  
الفتاوى السراجية سئل هل يجوز وقف البناء والغرس ووقف الارض  
اجاب الفتوى على صحة ذلك وظاهره ان لا فرق بين ان يكون  
ملكاً او وقفاً من وقف بغيره في شرح قوله ومنقول فيه تعامل ذكر  
في الوقفات ذكر لال البصري في وقفه وقف البناء من غير وقف الاصل  
لم يجوز وهو الصحيح وكذلك وقف الكردار بدو من وقف الارض لا يجوز هو  
المختار لانه الكردار والبناء منقول ووقفها غير متعارف وان كان اصل  
البيعة موقوفه على جهة فربى فبني عليها بناء ووقف بناءها على جهة  
فربى اخرى اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز لان جهة القرابة اذا  
اختلفت لا يصير البناء تبعاً للبيعة فانه ما اذا كانت البيعة له  
واستثناء لنفسه وقال بعضهم يجوز لان جهات القرابة وان اختلفت  
فاصل القرابة بجوارها واختلفت الجهة لا يوجب اختلاف الحكم بعد اتفاق  
اصل القرابة هذا كما قلنا في سبعة فقرات وبقوة او بدنة ونوى بعضهم  
الاختصاص وبعضهم مدي النعمة والقرآن وبعضهم جزاء الصيد وبعضهم  
القطع جاز اصل القرابات ومثله لو نوى بعضهم اللحم لا يجوز كذا  
واما اذا وقف البناء على الجهة التي كانت البيعة وقفا عليها يجوز  
بالاتفاق وبصير تبعاً للبيعة كما لو وقف البناء والعرضه جميعاً على جهة  
واحدة واما اذا غرس شجرة ووقفها ان غرسها في ارض غير موقوفة فلا يكلو  
ان وقفها بموضعها من الارض صح تبعاً للارض بحكم الاتصال وان وقفها  
دون اصلها لم يصح وان كانت في ارض موقوفة فوقفها على تلك الجهة  
جاز وان وقفها على جهة اخرى فصح الاختلاف الذي قد مر هذا لا يشجوه نظير  
البناء من حيث ان قيامها بالارض وهي تتبع بحكم الاتصال كالبناء  
في الفصل الثالث من وقف الذخيرة ثم اعلم انه لا يشترط لصحة عدم  
تعلق حق الغيبة ولو وقف ما في اجارة الوقف صح ولا يبطل الاجارة  
فاذا انقضت او مات احد من طرفي الجهات الوقف واحداً او وقف

ومعها واقعة الفتوى بدو من وقف رجل وقف حصة ثمانية  
في اشجار على ارض الغيبة على نفسه ثم علم شخص اخر ان  
اجيب له الوقف باطل وحكمه بان يظل باطل وان  
حقيقة الوقف مركبة من اجرة ما من حصة من حصة  
ان صح الوقف على النفس ووقف المشايخ يبطل وقف  
المنقول فسد او محذور صح وقف المنقول يبطل وقف  
المشايخ والوقف على النفس وقد نزع جماعة من العلماء  
بان ما كان كذلك فطلان ذلك انما هو من حكم  
مفكده اما اذا كان مجتهداً فلا ريب في صحة كذا  
في عامة الكتب نقل في كتاب السعور  
سئل اذا وقف الميراث على الكهنة هل يقع هذا الوقف  
ام لا اجاب نعم اذا اشتهر من وقف من وقف  
لم يفتك ذواته على الكهنة وليس ان يبيع  
كذا في فتاوى ابن عديم  
سئل عن وقف العين الموهنة او المستأجرة هل يقع هذا الوقف  
بغير منة ولا اجارة على حالها الى ما في هذه المسئلة  
وقفا على ما شئتم وكذا الموهنة من وقف الميراث حتى يتكلم الميراث  
فان لم يفتك فلو وقف ناذر على شرطه وان لم يفتك متى مات  
ان كان له مال افكته الميراث او الوصي وان لم يكن مال ياتي  
في وفاء الدين من فتاوى ابن عديم



المرمون فان افكته او مات عن وفاء عاد الى جهة وان مات عن وفاء  
بيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت عن حكم حال الحيوة لو كان  
معسرا وفي الاسعاف لو وقف المرمون بعد تسليمه اجرة القاضي  
على دفع ما عليه ان كان موسرا وان كان معسرا بطل الوقف وابعه  
فما عليه انتهى وبهذا في الذخيرة والمحيط من او ابل وقف البحر الرقيق  
فما يصححان لا يجوز وقف البناء في ارض مهي عارية او اجارة وفي  
تناوي قاضي طبرستان وقف الكردار بده ووقف الارض لا يجوز  
وهو بمنزلة وقف البناء بدون الارض والكردار تراب يكبس  
في الارض ثم يغرس فيها الاشجار ويبني عليه الابنية في الذخيرة  
وفي الواقعات ذكر مهلال البصري في وقف وقف البناء من غير  
وقف الاصل لم يجز وهو الصحيح وكذا وقف الكردار من غير وقف  
الاصل لا يجوز لان الكردار والبناء منقول ووقفها غير متعارف  
في آخر الباب الرابع من الكردار مسمى ولو وقف ارض غيره فاجاره  
المالك جاز الوقف عندنا خلافا لما في بناء على جواز تصرف  
الفضولي موقوفاتنا وبطلان عنده فيما يبطل في الوقف من الاسعاف  
وقف المشاع صحيح عندنا يوسف غير صحيح عند محمد ومشايع باخ  
اخذوا بقول ابي يوسف ومشايع بخاري اخذوا بقول محمد وبه يعني  
ولو اجمعه في الفصل الثالث من الوقف والاصح ان وقف المشاع  
جائز عند مشايخ فراسان ولا يجوز عند محمد وبه اخذت بخاري  
واقنوابه والمناخرون فتوا بقول ابي يوسف انه يجوز وهو المختار  
من وقف حوائج القريب ولو استحق نصف ما وقفه وقضى به  
للمسحق بستر الباقي وقفا عند ابي يوسف خلافا لغيره في وقف  
المناع من الاسعاف جعل داره مسجدا ثم استحق شي منه خرج  
الباقى من ان يكون مسجدا لان المسحق استحق البعض بحق سابق  
وكان شيوعا مقارنا فيبطل في آخر فصل حسن ما يزل لانصحه فيها  
الشروط من جهة الحائبة قلت فان اشترى ارضا بئسرا صحيح  
وقبضها فوقفها وقفا صحيحا وجعل ارضا لساكنين فاستحقها مسحق  
فاخذها ورجع الوقف بالتمسك على البايع واخذه مهمل عليه ان يبتاع  
بتمسكها ارضا فيقفها قال ليس عليه ذلك من قبل انه وقف مالا بملك  
قلت فان استحق نصفها مشاعا او معلوما او معلوبا فاخذ المسحق  
ما استحق منها قال فباقي منها فهو وقف ولا يبطل على من ذهب ابي يوسف  
في باب الرجل يبيع الارض من وقف فقصاف فتح وقفه على انه باختيار  
بطل الوقف ولو جعل ارضه مسجدا على انه باختيار بطل اختياره لا المسجد

وقف مشاعا لم ينعقد عند محمد وبه يعني  
قاسم بن قطلوبغا  
وفي الحائبة في وقف المشاع والفقهاء على قول محمد  
وكذا في المسئلة وقف المرمون

وقف على ولده بشرط انه ان يخرج من ارضه كذا في شرط  
في الوقف يبطل الوقف وعند النجاشي في الوقف صحيح  
والشرط باطل من شروط وقف البراءة  
ولو وقف ارضا على رجل وشك في ان الوقف عليه قبل  
اختلافه فيه قال مهلال يبطل الوقف وقال النجاشي  
يبطل الوقف ولا يبطل بالبرء من اهل كاج الحائبة

في اواخر الفصل الخامس والعشرين من الفصولين وانفقوا على ان لا يتخذ  
مسجدا على انه باختيار جاز الوقف والشرط باطل من وقف النجاشي  
وشرايط اهلية الواقف للتمتع من كونه حرا عاقلا بالغ او ان يكون منجرا  
غير متعلق فانه مما لا يصح وذكر في جامع الفصولين الوقف مما يصح  
تعلقه بالشرط فلو قال ان قدم ولدي فدا ارضي صدقة موقوفة على  
المساكين فجاء ولده لا يصير وقفا فذكر في جامع الفصولين الوقف  
مما لا يصح تعلقه في رواية فاسا ران فيه روايتين ووجه معنى اضافته  
وفي البرازية وفي تعلق الوقف بالشرط باطل وفي الحائبة ولو قال اذا  
جاء غدا فارضى صدقة موقوفة او قال اذا ملكت هذه الارض فارضى صدقة  
موقوفة لا يجوز لانه تعلق الوقف لا يحتمل التعلق بالخطر لانه لا يخلف  
فلا يصح تعلقه كما لا يصح تعلق الهبة بخلاف النذر لانه لا يخلف به  
ويحتمل التعلق انتهى من او ابل وقف البحر الرقيق رجل اقر بارض  
في يده انها صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك جاز اقراره ويصير الارض وقفا  
على الفقهاء في اول فصل في رجل يقر بارض في يده من وقف الحائبة رجل اقر  
بارض في يده انها وقف على قوم معلومين وسماهم ثم يقر بعد ذلك  
ان الوقف على غيرهم او زاد معهم او نقص عنهم لا يلتفت الى قوله الاخر  
ويجعل بقوله الاول ولو اقر رجل بارض في يده انها وقف وسكت ثم قال  
انها وقف على فلان وفلان وسعي عدوا معلوما في القياس لا يقبل  
قوله الاخر لان بكلامه الاول صارت العدة للفقراء فلا يملك الابطال  
وفي الاستحسان يقبل قوله من المحل الزبور رجل اقر بوقف صحيح  
واقرا انه اخبره من يده وادرسه يعلم انه لم يكن اخبره من يده قالوا اقراره  
على نفسه جائز وليس للورثة ان ياءخذوه ولا يسمع دعواهم في القضاء  
من المحل الزبور ويجب ان يعلم بان قول من في يده ارض هذه الارض  
وقف اقرار بوقف وليس بابتداء وقف حتى لا يشترط له من ابل  
الوقف في الخامس من وقف النجاشي في الاسعاف لو اقر  
بارض في يده انها وقف ثم اشترى ارضا او ورثها صارت وقفا مواخذه له  
بمنه انتهى من اقرار الاشياء ارض في يده ورثه اقرارا  
ان اباهم وقفها وذكر كل منهم جهة اخرى يقبل قولهم ويصرف  
حق كل الى الوجه الذي اقره ولابية هذا الوقف للحاكم بولي من سلك  
ولو في الورثة صفار وغايب لا يحكم بحقتهم حتى يدرك صحيح  
وتحفة الغائب قبيل نوع في الشهادة من السابعة من وقف البرازية  
الثاني في الدعوى والشهادة في الوقف وفي بيان حكم الاوقاف  
المقادمة وفيمن ثبت الغيبة ثم اعلم ان الاعتبار في الشرط لا الحكم به

اقر رجل صحيح بارض في يده انها صدقة موقوفة ولم يرد  
على ذلك مع اقراره ويصير وقفا على الفقهاء والساكنين  
لانه لا وقاف في ارضي القوام عادة فلو لم يصح اقرار  
من هو في يده بملك او وقف كثر كذا في  
الاسعاف في فصل اقرار صحيح بارض في يده

اقراره وقف فلازم مات لا يصح دعوى الورثة ان يملك  
مورثا على ما في حق به ابو اسعود وخرج في الكتب  
واما الا باع المقر لانية من تصديق المشتري على ما في الاقاضي  
كذا في جامع المجموعة



الواقف لا يكتب في مكتوب الوقف فلو اقيمت بينه بشرط حكمه  
الواقف ولم يوجد في المكتوب على ما في البرازية وقد استمرنا ان الوقف  
على حكمه لا على ما كتب الكاتب فيه حل في الوقف المذكور وغير المذكور في الشك  
اعني كل ما حكم به انتهى من وقف البحر الراقي في شرح قوله وان جعل الوقف  
غلة الوقف لنفسه ولو شهد الشهود وان اقر عندنا واشهدنا على نفسه  
انه وقف هذه الارض وقفا صحيحا وانما كانت في يده حتى ماتت  
فالقاضي لا يقضي بالوقف ولو شهد الشهود ان فلانا اقر عندنا  
انه وقف هذه الارض وقد دها وانما كان مالكمها في وقت ما وقفها  
فقبضنا بانه اوقف من قبل الوقف واخر جباها من الذي هي في يده  
ثاننا جانب في العشرين من الوقف ولو شهدوا على اقرار الوقف بالوقف  
لا يقبل الا اذا خالوا اقر بالوقف وهو يملك في الثاني من شهادته  
البرازية في نوع في التناقص ط القضاء بالوقف فقبل يكون قضاء  
على الناس كافة حتى لو برهن المتولي على وقفه ارض وحكم بها على ذي  
البطن ثم ادعى اخا انه ملكه لا يسمع دعواه فجعل قضاء بحرية الاصل  
وقبل لا حتى لو ادعى اخا انه ملكه يسمع فجعل قضاء بالملك في الثالث  
عشر من العصولين ارض في يد رجل ادعى انها وقف وبين شرط الوقف  
وقضى القاضي بالوقف ثم جاء اخا ادعى انها ملكه قالوا نقبل بيته المذمومة  
لان القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك وليس بخير الا برى  
انه كوجه بين وقف وملك وباعه ما يصفه واحدة لا يجوز بيع العبد  
دكان القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي القضاء بالملك يقتصر  
على المعقوف عليه وعلى من تعلق الملك منه ولا يتعدى الى غيره فكذا لك  
في الوقف باب ما يبطل دعوى المدعي من دعوى الخاتبة ولا بشرط  
في الشهادة بالوقف بيان الواقف على ما ذكره في وقف البرازية  
وشروط لقبولها في الشهادات على الصحيح من شهادة بحر البراق  
في شرح قوله وله ان يشهد بما سمع **فصل** الشهادة بالوقف بالبيان  
واقفة تقبل **فصل** لا تقبل **عده** ينبغي ان يقبل لو كان قد رعا  
ولو ذكره الواقف لا المصنف: تقبل لو قدما ويصرف الى الفقهاء  
وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولي  
انه وقف على كذا مشهورا وشهدوا كذا فالتحتم ان يجوز اذا الشهادة  
على اصل الوقف بالشهادة يجوز في المختار ولو كان الوقف على قوم باعيانهم  
واما على شرطه فلا هو المختار كذا وفي تقبل الشهادة على  
الشهادة في الوقف وكذا شهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة  
بسماع وتوضيحها والشاهد بها يكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقف

ماية سنة فتبين القاضي انه يشهد بسماع فاذا افرق بين سكوت واقصاف  
بجلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بسماع فانه ما لو حصرها انما شهدا  
بسماع لا تقبل في الثالث عشر من العصولين وقف قديم مشهور  
لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولي ان هذا وقف على كذا مشهور  
ومعروف وشهدوا كذا فالتحتم ان يجوز لان الشهادة على اصل الوقف  
بالشهادة يجوز على الجواب المختار وان كان الوقف على قوم باعيانهم وامّا  
على شرطه فلا هو المختار كذا في الفتاوى في العاشرة من العبادية حكمهم  
المشايخ في الشهادة على الوقف شهد بالشهادة والمختار جوازها وبه  
اخذ ابو الليث وفي الذخيرة ونقيل الشهادة على اصل الوقف بالشهادة  
وعلى الشرط لا هو المختار وفي المجتبى المختار ان نقبل على شرط الوقف  
ايضا انتهى وما تحت اليدوى بالوقف فافكرت زيادات منه  
مسترا ما نقل في الاصول ان كان الوقف على فقراء باعيانهم لا تقبل البينة  
بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او على السجدة عند البيوت  
ومحمد وعند الجعيفه رهم انه لا تقبل وهذا التفصيل هو المختار  
وهو أقوى اية الفضل الكرمانى وفي الذخيرة وذكر ان الشهادة عليه  
صحيحة بدون الدعوى وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح واما الصحيح  
ان كل وقف هو حق العباد فالشهادة عليه لا يصح بدون الدعوى  
فاسم من مطلوبها اذا شهدوا ان هذه الضبعة وقف ولم يذكر الجهة  
لا يجوز ولا تقبل بل شرط ان يقولوا وقف على كذا قبل من تقبل  
شهادته ومن لا تقبل من ممام ادعى ارضا انها وقف ولا يقبل له  
قصاصا المنكر لقطع الخصومة جاز وبطبيب له اذا كان صادقا ولا جاز  
لا يصح لان فيه معنى البيع وبيع الوقف لا يصح في اخر صلح البحر  
وفي فتاوى رشيد الدين في باب الصلح ادعى على رجل محمدا انه  
وقف على كذا فالتحتم ان لا يقبل المدعى عليه على مال لا يصح لان الصلح بمنزلة  
البيع وليس للمتولي ولاية البيع والاستبدال ولو دفع المتولي شيئا  
الى المدعى عليه واخذ الدار لاجل الوقف يجوز ان لا يقبل له بينة على ثبات  
الوقف والموقوف لو فعل ذلك لا يجوز لانه ليس بخصم والقضوي  
لو فعل ذلك لا يجوز لان الموقوف عليه فعل ذلك لبراءة الدار  
في العاشرة من فصول العبادية في دعوى الوقف الوقف الذي تقدم  
امر ومات وارثه ومات الشهود الذين يشهدون عليه وهذا على  
وصيهين اما ان يكون له رسوم في دواوين القضاة المعتمدة عليها او لم يكن  
ففي الوجه الاول اذا وقع النزاع فيها جرى على الرسوم الموجودة في  
دواوينهم لان ذلك ليس بظاهر وليس هناك دليل قوف وفي الوجه الثاني



يجعل موقوفه فمن أثبت في ذلك حقا قضى له به لانه لا دليل  
 منها أصلا فتقدر القضاء أصلا هذا كله إذا لم يبق ورثة الواقف  
 فان بقي وشايع قوم يرجع اليه ورثة الواقف في الوصية جميعا فان  
 كان اقر وابني يؤخذ بأقرارهم لانهم قائمون مقام الواقف فكان  
 الرجوع اليه ورثة الواقف او لم يكن فان تعذر الرجوع الى الرسوم فان تعذر  
 يجعل موقوفه الى قيام الدليل من وقف واقفات حامية بعلالها او  
 وقف قديم لا يدري شرايط الوقف ومصارفه يفعل ما يفعل من قبل  
 في رواوين القضاء والابصار الى الفقهاء مختارات النوازل  
 ذكر في الذخيرة قال سبل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشبهت  
 مصارفه وقدر ما يصرف اليه حتى قال ينظر الى المعهود من حاله  
 فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه  
 فيبني على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة  
 شرط الواقف وهو المظنون بحال المدين فيعمل على ذلك هذه عبارة  
 الذخيرة قلت وهذا ايضا لا خلاف فيه وهو موافق للقواعد الملهية  
 والمكر او شيخ الاسلام خواهر زاده في مسئلة استنباه مصارف الوقف  
 من تقع الوسائل رجل ادعى ان هذه الارض وقف عليه لاسمع  
 وانما سمع الدعوى من المتولى وفرغنا وى قال بفتح والفتور على الاول  
 في الفصل السابع من وقف اخطا منه **عده** لاسمع الدعوى من الوقف  
 عليه **فويسمع** وبالاول يعني في الثالث عشر من الفصول **فمن**  
 الدعوى في الوقف على المتولى يجوز اما القاضي لو امر رجل بالان بوجوه  
 دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخصم لانه وكيل القاضي بالاستقلال  
 وليس بهاء ذون في الخصومة فلم يخرج خصومة الا اذا اذنه القاضي خصومته  
 والماء ذون بالاستقلال ليس بمؤول والمتولى من بلى النصف في الوقف  
 في الثالث عشر من الفصول وفي الشرط وقف على فقراء قرابته  
 فادعى رجل انه من فقراء قرابته انما سمع على الواقف او على قيمه او وصيه  
 او على ارباب الوقف ان كانوا اخذوا شيئا من الغلة فكفالة التماسي  
 ولو لم يكن له وصي اقام القاضي للوقف قيميا وجعله خصما لمن يدعى انه  
 قرابة الواقف ولو اضر المتولى وارث واقف وادعى عليه لا يكون  
 خصما الا ان يكون قيميا على الواقف في النيات قوم من القرابة لا اسعاف  
 وقف على فقراء قرابته فجاء رجل انه من القرابة ان الواقف وهو فقير كاف  
 ان يهر من على الفقراء وانه من اقارب الواقف وانه لا احد يجب عليه  
 نفقة وينفق عليه في السادس من وقف التبرية فان ادعى احد من  
 القرابة ان الواقف حتى فهو خصم لان الوقف والغلة في يده ولذا نرى على حقا

ينظر الوقف القديم المشهور اذا اصاب كتابه واشتبه  
 على المتولى مصارفه كيف يصرف على مقتضى حاجات  
 بنظر المعهود من حاله في الزمان الى ان يفي في الايجار  
 ان وحد المحاسبات الصادرة من وقفه في نظر الوقف  
 قبله كيف يعملون فيه والى من يصرفونه من ارباب  
 الوظائف فيبنى على ذلك في ثلثين

وقد ذكر في الفصول قبل هذا ان لا يسمع ان يرفع الغلة  
 لا غير وقال بعد وصفي بانه لا يسمع ان يرفع الغلة  
 لا النصف في الوقف وهذا اذا ادعى بغيره القاضي  
 واما اذا ادعى بانه يصرف واقفا كذا في الفصول  
 بجملة قض وهذا الاختلاف فيما اذا كان الوقف  
 عليه واحدا واما اذا كان جماعة فادعى احد منهم  
 وقف بغير اذن القاضي لا يسمع رواية واحدة  
 في الفصول

فان اختصم المقيم ودارت ارباب من يشهد على ان قرابته  
 هذا الوقف فالقاضي لا يقبل شهادته وانما يشهد  
 بسبب معلوم فشهد ان ابنه او اخوه او جهة او ما  
 اشبهه وينبغي ان يشهد ان اخوه لا يبي  
 واقه او لابي اولاده كذا في التنازل

وان مات فخصمه الوصي الى الذي الوقف في يده وان له وصيان فادعى  
 على احد ما جاز ولا يكون الوارث والارباب للوقف حصصا كما لم يكن لاربابك  
 لهم غير الاستقاع فان يهر من على المتولى بانه قريب الواقف لا يقبل حتى  
 يهر من على سب معلوم كالاخوة لا يوين او لابي اولام ولا يقبل على  
 الاخوة المطلقة كذا العمومة فان قالوا لا نعلم وارثا اذ اعطاه وان  
 لم يقولوا ذلك فأتى زمانا ثم يدعى البه وباءه كقبلا عندهما  
 كما في الميراث من الحمل المزبور ولو وقف ارضه على فقراء قرابته فمن  
 قرابته ووقفه يستحق والا فلا فان اقام البيينة لا تقبل بالبينة  
 الشهود قرابة قرابته وان اقام البيينة على فقره ينبغي ان يقبل الشهود  
 انه فقير معدم لا نعلم له مالا ولا احدا يلزمه نفقة وكل من له مؤنة من مال  
 الغير وبذلك استيفاء ما بغية فرض القاضي ولا حظ له في هذا الوقف  
 كالا والغني اذا كان واقفا صغارا او كبارا انا لا نأول اوج ليس او زكورا  
 زعماء او مجانبين وكل من له مؤنة من مال الغير وكس لا يملك استيفاءها  
 الا بقرض القاضي فله حظ في هذا الوقف كمن زعم منه في باب  
 الوقف على فقراء قرابته من وقف الوجبة لشر ولو حكم القاضي  
 لرجل بانه قرابة الواقف ثم حضر ابنة واقام بيينة على انه ابن المحكوم له  
 كفاه ذلك لاستحقاق الوقف والمراة وابنتها وولده وولده واهل  
 كالمجل وبنته في حكم احكام ولو حكم القاضي لرجل بانه قرابة الواقف فشر  
 الشهود قرابته لا يوين ثم جاء اخ واقام بيينة انه اخ الحقيقي له من  
 ابويه قضى له بها كذلك ولو فشر واقربته بانه قرابته لابي واقام  
 اخ بيينة انه اخ الميثية لابي قضى له كذلك وهكذا حكم قرابة الاثم  
 ولو قضى لرجل بانه عم الواقف او خاله مثلا فشر واقام له ثم حضر رجل  
 وادعى عليه انه قرابة الميثية واقام على ذلك بيينة يقبلها القاضي  
 ان كان المقضي لما خذ من الوقف شيئا والا فلا لعدم كونه خصما وهذا الحكم  
 وفي القياس يقبل مطلقا من اثبات قوم نازكة القرابة في المحاكمات  
**الثالث في الوقف على الاولاد** سبل شيخ الاسلام  
 عن رجل وقف دارا له على اولاده وكتب في النصك وقف فلان على اولاده  
 فلان وفلان بكذا وقف عليهم وقصده في به عليهم في حال حيوته وبعد وفاته  
 قال هذا يوجب الفاد لان هذا وصية للوارث والوصية للوارث  
 باطلة قال وينبغي ان يحتاط في ذلك فيكتب في حال حيوته ومحتنه  
 قال وكذا سمعت من السيد الاحام ابو شجاع وهذا الجواب صحيح فيما اذا  
 كان له وارث اخر سوى هؤلاء الذين وقف عليهم غير صحيح فيما اذا لم يكن  
 له وارث اخر من اول الثامن عشر من وقف التنازل



ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي  
 وتسلمهم فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز لان الوصية للوارث لا يجوز  
 وعلى ولده ولده يجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب جازا فيقسم  
 الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فما اصاب ولد الولد فهو لهم وقف  
 وما اصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم  
 الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولد الصلب فالغلة  
 يقسم على عدد رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فما اصاب  
 الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة الاحياء والاموات  
 كل من كان حيا عند موت الواقف هذا في الفتاوى في باب الاولاد  
 في الفصل الخامس من وقف احكامه رجل وقف ارضا على اولاده  
 وجعل اخره للفقراء مات بعضهم قال هلال يصرف الوقف الى  
 الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد في باب  
 الوقف على الاولاد من الخاتبة ولو قال وقفت على اولادي وولد  
 ولد واحد وقفت وجود الغلة كان نصف الغلة له ونصف الاخر  
 للفقراء ويدخل فيه الذكر والانثى من اولاده ويدخل فيه ولد الابن  
 ايضا لما قلنا ان ولد الابن بمنزلة ولده من الميراث ولو ارضى  
 صدقة موقوفة على اولادي الذكور والاناث على السواء يصرف  
 على ولد صلبه الا ان يقول على الذكور فينزل لانهم من الاناث ومادام  
 من ولد الصلب يصرف كما اذا انصرفوا في الفقراء ولا الى ولد الولد  
 وان لم يكن له يوم الوقف ولد صلب له ولد الابن يصرف اليه  
 ولا ينسب اليه من دون من البطون ولا يدخل فيه ولد البنات في ظاهر الرواية  
 وبه اخذ هلال وذكره المحقق عن محمد رحمه الله تعالى انه يدخل فيه ولد  
 البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية من ذور الارحام في الخامس  
 من وقف البرارية رجل وقف ضيعة على اولاده واولاد اولاده  
 ابدا وولد اولاده او لا قسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الاناث  
 واولاد البنات يدخلون في رواية المحقق اما في ظاهر الرواية  
 لا يدخلون وكذا لو كان الوقف وصية والفتوى على ظاهر الرواية  
 وهو عدم الدخول موجبات الاحكام لفظا وبخا وفي الفتاوى  
 رجل وقف ايضا على اولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا قسم  
 بينهم على السوية لا يفضل الذكور على الاناث وكذا لو لم يوقف  
 على الواقف والوقف على البنين والبنات يقسم بينهم على السوية  
 في الخامس من وقف احكامه وقف على اولاده واولاد اولاده  
 يصرف الى اولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا ولا يصرف للفقراء

ومحذوفين في الوقف على اولاد الجدة والعمومة على عدم الدخول  
 وكذا في اخر الفصل الرابع من المصنفين  
 وكذا في الخاتمة والسريرية كما يحفظ جامع هذه  
 المجموعة

وهذا لا يخالف لما سبق انفا فان الذكور من ذوات الاربع  
 يتناول الاولاد له اذا لم يوجد وقت الوقف ولا يلقى  
 بل وجد ولد الابن بمنزلة ولده وورثه الاشارة الى ما  
 قال انفا ان يكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب  
 فليشاركه

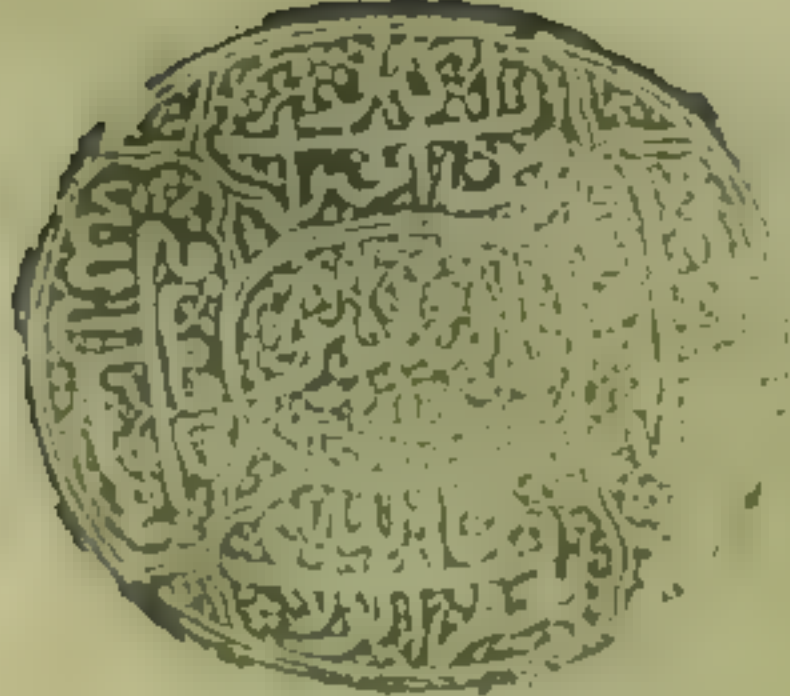
رجل وقف ضيعة على ولده وولد ولده فان الغلة في  
 اليه ولد الابن فان حدث بعد ذلك الوقف ولد  
 لصلبه قال الفقيه ابو جعفر يصرف الغلة الى الولد كما  
 وينظر في غلة اليه حتى ياتي يوم الارث ولا يعتد به  
 سواء حدث بعد الوقف او كان موجودا بعد الوقف  
 في الوقف على الاولاد من الخاتبة

مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف  
 اسم الولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف النوازل ما تناسلوا  
 في الخامس من وقف البرارية رجل وقف ضيعة على ابن له  
 واولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا قال ابو القاسم الصغار  
 يقسم الغلة بينهم على من كان من ولد ابنته على عدد الرؤس يسوي  
 فيه الذكر والانثى وقيل له ولاد ابنته قال يدخلون لانهم اولاد اولاده  
 قال مولانا رضي الله تعالى عنه هذا يوافق ما مر ان ولد الولد يدخل في  
 اولاد البنات كما يدخل اولاد البنين في فصل الوقف على الاولاد  
 من الخاتبة ذكر هلال في الوقف اذا قال وقفت على ولد وولد  
 ولدي الذكور فالدكور من ولد البنين والبنات يدخلون في الوقف  
 من الميراث ولو قلت رايت رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة  
 لله ابدا على ولدي فاذا انصرفوا حتى على المكسرين قال الوقف جائز قلت  
 فكم يكون غلة هذه الصدقة قال لو كان له لصلبه من الذكور والاناث  
 من كان ولد يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يولد له بعد ذلك  
 وانما ينظر الى الغلة يوم ياتي فبكونه لكل ولد يكون له يومئذ قلت فان  
 ولد له مولود بعد ما طلعت الغلة قال ان كان ولد هذا المولود اقل من ستة  
 اشهر منذ طلعت الغلة دخل في هذه الغلة وفيما باه في الغلة بعد ما  
 وان كان هذا المولود اكثر من ستة اشهر منذ طلعت هذه الغلة  
 فانه لا يدخل في هذه الغلة ولا يكون له فيها شيء ويدخل في كل غلة  
 ياتي بعد هذه قلت فمن مات من ولده قبل ان ياتي هذه الغلة  
 قال لا حق له فيها ومن مات منهم بعد ان جازت هذه الغلة فخصته  
 لو ارثه بقضى منها دينه وينفذ قسرها وصاياها ويكون الباقي من الورثة  
 في باب الرابع عشر من وقف المحقق قلت رايت رجلا قال  
 ارضي صدقة موقوفة على ولدي وعلى اولادهم قال يعطى ولد الصلب  
 وولد ولد الصلب ومن اولادهم يعطون جميعا قال نعم قلت رايت  
 اذا انصرفوا ولد الصلب واولادهم يعطى من هو دون ذلك البطن  
 قال لا قلت ولم قلت ذلك قال كان انما سمي هذين البطنين خاصته  
 فاقصر على سمي دون ما لم يسم قلت رايت لو قال ارضي هذه صدقة  
 موقوفة على ولد وولد ولدي وعلى اولادهم قال جائز واعطيتهم جميعا قلت  
 اقتطعتي من هو اسفل من ذلك قال نعم هذا بمنزلة قوله وتسلمهم ما تناسلوا  
 كان القياس ان لا يعطى الا البطون التي سماها خاصة دون من سمي بميمنة  
 والذي اسحق ان اعطاهم ما تناسلوا في باب الرجل يعطى على ولده  
 وتسلمه من وقف هلال قلت رايت لو قال صدقة موقوفة على ولد

ولو قال اولادي بلفظ الجمع يدخل النساء كله  
 كذا في طبقات الثالث بلفظ ولدي كذا  
 في ابن الرهام وكذا في الدرر

قال ابو السعود وما ذكره في المحيط الرضوي والرضوي  
 وفي القدير والدرر من تناول لفظ اولادي في ميراثه  
 المولد غلط فيخرج ولادة للتناول في ذكره مكررا  
 كما ذكر في البرارية والخاتمة فعليك بالرجعة  
 الى الكتب المعتمدة والتأمل في الوقف

مسألة



لان في ذكره ثلثة بطون بخلاف  
 ان جعله بمنزلة قوله وتسلمهم ما تناسلوا



المخلوقين وعلى اولادهم ولم يزد على ذلك قال هذا جائز لا يعطى  
 للبطن الثاني شيء لانه لم يستهم ونكرهم فانما الوقف على ولد القلب  
 وعلى البطن الثالث قلت فيعطى من يحدث من البطن الثالث قال نعم  
 من المخلوقين ولو قال وقف ارضي على ولدي ونسلي وله ولد وله ولد  
 دخلوا في الوقف لان النسل ينضمم الغريب والبعيد القريب بحقيقته والبعيد  
 بحكم العرف ثم اتفقت الروايات على ان اولاد البنين يدخلون في لفظة  
 النسل وفي اولاد البنات روايتان كما ذكرنا في اسم الولد ولو قال وقف  
 على ولدي ونسلي وله ولد وله ولد وله ولد ثم حدث له ولد بصلبه بعد الوقف  
 دخلوا في الاستحقاق اما ولده وولد ولده لان لفظة الولد بصلبه لم تكن  
 لو قال على ولدي المخلوقين ونسلي يدخل الولد الحادث بلفظ النسل  
 لان الولد الحادث من نسله ولو قال على ولدي المخلوقين من نسلهم  
 لا يدخل في الولد الحادث من نسله لانه ثبت الاستحقاق لا ولاده  
 المخلوقين والمعدوم لا يكون مخلوقا هكذا قالوا فلا يدخل في الولد  
 الحادث ويدخل في اولاده المخلوقين واولادهم ابداننا سألوا  
 لان اولاد المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظ الولد وثبتت  
 الاستحقاق لمن بعدهم من البطون بلفظ النسل لانهم من نسلهم وكذا  
 لو قال على ولدي المخلوقين وعلى اولادهم ثم حدث له ولد بصلبه لا يكون  
 لهذا الولد الحادث شيء في فصل الوقف على الاولاد من اخصانية  
 ولو قال ارضي صدقة موقوفة على نسلي او على ذريتي يدخل فيه  
 من كان ولده ونسله مخلوقا يوم الوقف او اتخاها بعدة وان كان  
 في نسله اولاد البنات لا يدخلون فيه في باب الرجل يوقف على ولده  
 وله ولد من وقف الجبير النسل الولد وله الولد ابداننا سألوا زكورا  
 كانوا اواناثا والعقب الولد من الذكور في اول باب ذكر الوقف  
 على اولاده من الاسعاف قلت ارايت اذا قال ارضي هذه صدقة  
 موقوفة على عقب زيد ثم من بعده على الكلبين قال الوقف جائز والغلة  
 لعقب زيد ابداننا سألوا قلت ومن عقب زيد قال ولده وولد  
 ولده ابداننا سألوا واذا ذكر ذكورا للاثاث الا ان يكون من ازاوج الاناث  
 من ولد ولده زيد فكل من يرجع نسبه بابائه الى زيد فهو من عقب زيد  
 وكل من كان ابوه من غير ولد زيد فليس من عقب زيد في سلكه بل في نسله  
 اولاد البنات في لفظ الاول دون النسل في اتفق الوسائل ولو قال  
 على زيد وعمر ونسلي لولد زيد من الغلة شيء وانما هي لزيد وعمر  
 لا لضافه الولد اليه في باب الوقف على قوم يتقدمون بعضهم الآخر  
 يخ وقف ارضا على اولادهم وهم فلان وفلان وفلان ثم بعدهم

سئل عن اولاد البنات هل يدخلون في الوقف على الذرية  
 او النسل والعقب اجاب لا يدخلون قلت هذا  
 افتاء بما افشاه الامام الطوسي في فتاويه من غير  
 الروايتين عن ابي حنيفة لكن في شرح شيخ الاسلام عليه  
 في شرح المنظومة كذا ارضي ابن خنيم  
 اعلم ان سلا بعد نسل لا يجزى على عادة الترتيب بل  
 يجزى على عادة التاديب كما قيل في بعد من الذرية  
 الا ان يكون اصلها من اهل دار الوقف على عدم الفرق  
 بين النسل والبطن  
 خلا

على اولادهم

على اولادهم واولاد اولادهم ما توالدوا بطننا بعد بطن فلوات واحد  
 منهم عن اولاد فلان سئل لهم ما دام في البطن الاول حتى في باب ما يتعلق  
 في الوقف على اولاده من القنية ولو وقف على اولاده وسماهم  
 فلان وفلان وجعل آخره للفقر فمات واحد منهم فانه يصرف  
 نصيبه الى الفقراء في الخامس من وقف الزارية وكذا في اخصانية  
 ولو قال ارضي صدقة موقوفة على بناتي وله ابنا او اكثر كانت  
 الغلة لهن ان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة كان نصف  
 الغلة له والنصف للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال لهن كانت  
 الغلة لهن بالسوية لان اسم البنين يتناول البنات والبنات  
 وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى رواية يكون الغلة للبنين خاصة والبنات  
 هو الاول وهو كما قال ارضي موقوفة على اخوتي وله اخوة واخوات  
 اشترىوا جميعا في فصل الوقف على الاولاد من وقف اخصانية  
 ولو قال ارضي صدقة موقوفة على بناتي وله بنات ليس معهن ابنت  
 كانت الغلة للفقراء ولا شيء للبنات لان اسم البنين لا يتناول  
 البنات عند الفقهاء وكذا لو وقف على بناته وله بنون والبنات له  
 كانت الغلة للفقراء من المجل الزبور وكذا في اخصاف وقف  
 على بناتي فلان وله بنون وبنات قال لهن كانت الغلة لهن  
 انه لهن لانهم قال بعض المتأخرين في المسئلة روايتان وهذا مما يصح  
 في بناتي اب يحصون اما قبل لا يحصون يصح ان يقال هذه المرأة من  
 بناتي بنيم في الخامس من وقف الزارية ولو قال جعلت ارضي صدقة  
 موقوفة على المحتاجين من ولدك وليس في ولده الاحتياج واحده النصف والباقي  
 للفقراء من وقف العدة الرابع في الوقف على القربات وعلى اترها  
 الاولاد وعلى الابل والعيال والمفقراء والموالي رجل قال  
 ارضي هذه صدقة موقوفة على قاربي او على قاربي قال هذا يقع الوقف  
 ولا يفضل الذكر على الانثى ولا يدخل فيه والد الواقف ولا جده  
 ولا ولده في اول فصل في الوقف على القربات من وقف اخصانية  
 قلت فان قال يخرج غلة هذا الوقف على فقراء قريبي ابداننا سألوا قال الوقف  
 جائز وتكون غلة هذا الوقف لكل من يكون فقيرا يوم تاتي الغلة قلت  
 ولا تنظر في ذلك الى من كان فقيرا يوم وقف هذا الوقف قال لا وانما  
 تقسم الغلة على فقرا يوم يقع الغلة الا ترى انه لو كان له قريبة  
 فقراء وقريبة اغنياء فاقسم بعض الاغنياء واستغنى بعض والفقراء  
 قبل مجئ الغلة ثم جاءت الغلة انما يعطى كل من كان فقيرا يوم جاءت الغلة  
 فان قال قائل انما انظر الى من كان فقيرا من قريبه يوم وقف هذا الوقف اعطيه

وهذا ذهب ابي حنيفة وابنه عن ان البنين جماعة  
 الابن فيقع هذا اللفظ على الذكور والاناث  
 لانه يمكن ان يصرف الكلام الى الحقيقة فيستغنى  
 في المجاز وحقيقة هذا اللفظ المذكور كذا  
 في غاية البيان في باب الوصية للأقارب  
 من الوصايا



تلك الغلة قبل له فان استغنى او ليك الذين كانوا فقرا واقتصر  
 الاغنياء ففي قولك يجب ان يدفع الغلة الى هؤلاء الذين قد استغنوا  
 ويمنع الذين افتقروا وهذا خلاف ما عليه السكون في باب ذكر القرابة  
 من وقف انحصاف وقف منبحة على فقراء قرابته وقريبه وجعل الزه  
 للفقراء والمساكين جاز يحصون اولادهم وان ارادوا القيمة تقسب البعض فالمسئلة  
 على وجوه ان الوقف على فقراء قرابته وهم يحصون اولادهم يحصون اولادهم  
 يحصون والاحول في الوجه الاول للقيمة ان يجعل نصف الغلة للفقراء والقرابة  
 وتصفها الفقراء القرابة ثم يعطى كل فريق من شئ منهم ويفضل البعض  
 على البعض كما شاء لان قصده الصدقة وفي الصدقة احكم كذلك وفي  
 الوجه الثاني بصرف الغلة الى القرابين بعد دهم وليس له ان يفضل  
 البعض على البعض لان قصده الوصية وفي الوصية احكم كذلك وفي الثالث  
 يجعل الغلة بين القرابين او لا فيصرف الى الذين يحصون بعد دهم  
 واليه الذين لا يحصون سهم واحد لان من خصي لهم وصية ولم لا يحصى  
 صدقة والسحق للصدقة واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون  
 من شاء ويفضل البعض على البعض في هذا السهم في نوع في الاتفاق  
 اجازية في الوقف من الثالث من وقف البرازية **ن** وقف منبحة  
 على الفقراء وله بنت محتاجة فلو وقف في صحته جاز ان يصرف اليها  
 والى ولدها ولو في مرضه لم يجز الصرف اليها ويصرف الى ولدها في كتاب  
 الوقف من احكام الرضى من الفضولين رجل وقف في صحته ارصا  
 على الفقراء فاحتاج بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الغلة  
 للوقف اليه وهو اولي من سائر الفقراء باحد الشرطين احدهما ان  
 يصرف البعض اليه والبعض الى الجانب او الكل الى ورثة الواقف  
 في بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليه على الدوام يظن الناس  
 انهما وقف عليهم فربما يتخذونه ملكا في الوقف على القرابات  
 من وقف الخانية رجل وقف في صحته وقفا على الفقراء فالصرف  
 الى اي فريق افضل ذكرنا ان مطلق ان الصرف الى ولد الواقف افضل  
 ثم الى قرابة الواقف ثم الى موالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل المصر  
 من كان اقرب الى الواقف منزلا من المحل الابور ولو احتاج  
 الواقف فانه يعطى له على قول ابي يوسف وقيل يجوز على الاطلاق  
 وقيل لا يجوز من وقف خزانة الاكمل وقف وشروط الواقف والبعض  
 لنفسه ما دام حيا وبعد له للفقراء بطل الوقف عند تحمدهم وقال  
 الثاني يصح وما يجزى اخذوا بقول الثاني وعلى الفتوى  
 فيما يتعلق بالشروط من وقف البرازية قال في الكافي ولو شرط الغلة

وقف منبحة على الفقراء فاحتاجت غريبت صغيرة ضعيفة  
 فلو كان الوقف في الصحة جاز للقيم ان يصرف اليها  
 قدر حاجتها وهو الافضل ولو كان في حال المرض  
 لا يجوز لان هذا بمعنى البرية والبرية للوارث  
 في حال الصحة يجوز وفي حال المرض لا قال الصدوق  
 انما وقف هذا التفصيل في ابي القاسم الصغار  
 وبه يفتى كذا القاسم بن قطلوبغا

والا فضل في صرف الصدقة ان يصرفها الى الفقراء  
 ثم اعانه ثم دور الارحام ثم جيرانه ثم كل من  
 ثم اهل مصر كذا في زكاة  
 قاتع الفتاوى

لاماينة او لعبيده فهو كاشة اطرها لنفسه فيجوز عند ابي يوسف  
 ولا يجوز عند محمد قال والفتوى على قول ابي يوسف في باب الوقف  
 على امتهات الاولاد في الاسعاف وفي الزخيرة اذا جعل ارضه صدقة  
 موقوفة على عبده الله وزيد فالغلة لهما ولو ما ناك كانت الغلة للفقراء وان  
 سمي جماعة قسمت الغلة بينهم على عدد رؤسهم فان مات احدهم صارت  
 حصته للفقراء والباقي لمن بقي منهم ولو قال على ولد عبده الله وفلان ثم مات  
 احدهما كان نصف الغلة للفقراء ولو قال على زيد وعمرو ولزيد الثلث  
 كان لعمرو والثلثان وكذلك اذا سمي ثلثة وبين نصيب الاثنين  
 وسكت عن الثالث كان الباقي للثالث وكذا اذا سمي جماعة وذكر  
 لبعضهم ارزا فامعلومة فانه يعطى ماسي والباقي لمن لم يسم ولو قال  
 لزيد النصف ولعمرو الثلث وسكت يعطى لكل واحد ماسي والباقي  
 بينهم نصفان وكذلك ان سمي لكل واحد منها شيئا فان زادت الغلة  
 على ماسي كانت الزيادة بينهم على السوية ولو قال ارصني هذه صدقة موقوفة  
 لعبدي الله غلاتها مائة درهم ولزيد مائتان فزادت الغلة فالغلة  
 الزائدة تكون للفقراء ولا تكون بينهم بخلاف المسئلة الاولى في احدى  
 والعشرين من وقف الكرماسي الترمذية ولو وقف وشروط البعض  
 او الكل لا امتهات اولاده او مدبريه ما داموا احياء واذا ماتوا فهو للفقراء  
 او الساكنين فقد قيل يجوز بالاتفاق وقيل على اختلاف ايضا وهو الصحيح  
 وفي الخانية رجل وقف على امتهات اولاده وعلى من يحدث منهن بعد  
 ذلك في حيوته وبعد وفاته عالم يترجمه فهو جائز ما على ابي يوسف  
 فلما لان عنده لا يجوز الوقف على نفسه فكذا على امتهات اولاده وعلى  
 قول محمد انما جاز الوقف على امتهات اولاده لانه لا بد من يقى هذا الوقف  
 بعد موته لاثنين اجنبيين واذا جاز بعد الموت جاز في حياته تبععا  
 ولك من شئ يجوز تبعا ولا يجوز اصلا في وقف الثمار خاتبة رجل  
 وقف وقفا على امتهات اولاده الا من تزوج فانه لا شئ لها فتزوجت واحدة  
 منهن ثم طلقها زوجها لا يكون لها شئ الا اذا شرط الواقف في الوقف  
 ان من تزوجت وطلقها زوجها فلها ايضا فيكون لها شئ من وقف  
 على بني فلان الا من خرج من هذا البلد فخرج بعضهم ثم عاد فزادوا على هذين  
 الوجهين وكذا لو وقف على بني فلان من يتعلم العلم فترك  
 بعضهم ثم استعمل به فهو على هذين الوجهين يعني لا شئ الا ان  
 بشرط الواقف انه لو عاد فله ايضا فبطل الوقف على اهل البيت من وقف  
 خزانة المفتين قلت ارايت رجلا قال ارصني هذه صدقة موقوفة  
 على موالى وهو رجل من العرب قال فالوقف جائز والغلة لكل من فقير من الواقف

ولو شرط ان تزوج منهن فلا سكنى لها سقطت  
 من تزوج منهن ثم لا يعود حقها بموته  
 او طلاقه الا ان شرط ان مات  
 زوجها او طلقها عا دقها  
 في السكنى كذا  
 في الاسعاف



والكل من يدركه العتق من قبله بعد هذا الوقف ومن كان على دين  
المولى ومن كان على غير دينه قلت فبذل يدخل في هذا الوقف امهات اولاده  
ومدبره اذا اعتقوا بعد موته قال نعم قلت فان كان اوصى ان يعتق  
عنه رقيقا من رقيقه بعد موته او اوصى ان يشتري رقيقا بعد موته  
فيعتقوا عنه قال نعم بذكره في الوقف قلت فبذل  
الذكور والاناث منه جميعا قال نعم لان قوله موالى اسم لجميع الذكور  
والاناث قلت فم جميعا في الوقف سواء بغسم الغلة اذا كان على اعزهم  
على عدد هم يوم يقع الغلة قال نعم قلت فمن مات منهم قال اما  
من مات بعد ان جاءت الغلة فنصيبه منها لورثته ومن مات  
قبل مجيئ الغلة فلا حق له في الغلة في باب الرجل يقيم الارض  
على مواليه من وقف اختصاص رجل من الاصل وقف على  
مواليه فالوقف جائز والغلة لمن اعتقهم ولم يعتق من قبله  
بعد الوقف ولم يعتق بموته من امهات اولاده ومدبره ولمن  
اعتق بعد موته بوصيته مؤمنا كان المولى او كافرا ذكره كان وانتي  
وبذل في اولاد مواليه لانه لا مولى لهم غير الواقف فاذا اعتق عبدا  
له ولد ولد من احراره حرة دخل الولد في الوقف في اول باب الوقف  
على الموالى من اوقاف الناصبي قد ذكره انه لو وقف على مواليه وخلفه  
امهات اولاده ومدبره ولو اوصى لمواليه لم يدخلوا في الوصية لانه  
الوصية تجب لمن كان يوم مات الموصي وهو لا حدث ولادهم بعده  
والوقف لمن كان مولى يوم يخلق الغلة وقد كان الاثري انه لو اوصى  
لولد عبد الله وجب لولده يوم يموت الموصي وروى من يحدث بعده  
ولو وقف على ولد عبد الله كان لولد عبد الله يوم يخلق الغلة وكذا لو قال  
صدقة موقوفة بعد وفاتي دخل فيها امهات اولاده ومدبره ولا يشبه  
الوصية من المحل الموقوف ولو قال على موالى وله موالى ومواليات دخلوا  
فيه كما لو قال على اخوتي فانه يدخل فيه الاخوة والاحوات من المحل الموقوف  
لو قال على موالى وموالى موالى وله مواليات فقط كانت الغلة له من  
كما ذكره محمد في السير حتى طلب الامان لمواليه وله مواليات ليس من  
رجل دخلن جميعا في الامان قبل باب الوقف على امهات الاولاد  
من المحيط البرهاني ولو قال على الموالى وليس له المولى واحد فله  
النصف والباقي للفقراء من وقف حرة الاكل خان وقف  
على ام ولد زير ومدبره ومكانه جاز وما وجب لمدبره وام ولد قبل  
عتقها يكون للمولى وما يجب بعد عتقها يكون لهما وما وجب للمكان  
وهو الثلث يكون له فان اعتق كانه فانه عز هو لولاه قبل الوقف على ام ولد

الحق في الولاية

**الخامس الولاية في الوقف** وقف ولم يذكر الولاية لاحد  
عند ابيه يوسف الولاية للواقف لانه عنده التسليم ليس بشرط وعند محمد  
لم يصح الوقف وبه يفتي من وقف منية المقتنى رجل وقف ارضا  
على جهة ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره ذكره هلال والناطقي ان الولاية  
يكون للواقف وذكر محمد في السير انه اذا وقف ضيعة واخرجها الى القيم لا يكون له  
الولاية بعد ذلك الا ان يشترط الولاية لنفسه وكذا الوقات للواقف وله  
وصى فالولاية يكون للقيم دون الوصى ومن المخرج من قال الواقف احق  
بالولاية وله ان ياءخذها من المتولى ما لم يقض القاضي يعني ما لم يقض القاضي  
بازدوم الوقف وهذه المسئلة بناء على ان عند محمد التسليم الى المتولى شرط لصحة  
الوقف فلا يبقى له ولاية بعد التسليم الا ان يشترط الولاية لنفسه واما  
على قول ابيه يوسف التسليم الى المتولى ليس بشرط فكانت الولاية للواقف  
وان لم يشترط الولاية لنفسه ومشايج بايج اخذوا بقول ابيه يوسف  
ومشايجنا اخذوا بقول محمد ولو ان رجلا وقف وقفا واخرج منه يد  
وسلمه الى المتولى ذكره الناطقي ليس له ان يعزل المتولى الا ان يشترط ان له  
عزله فلو ان الواقف شرط الولاية لنفسه بشرط ان ليس له سلطان  
ولا قاض عزله فان لم يكن ما مونا في ولاية الوقف كان الشرط باطلا  
وللقاضي ان يعزله ويؤتي غيره ويكون هو كرجل اوصى الى رجل من ولده  
ومو غيره ما مونا كان للقاضي ان يعزله في باب الرجل يجعل واره  
مسجدا من وقف الخانية رجل وقف ضيعة له واخرجها من يده  
الى القيم ثم اراد ان ياءخذ منها ان شرط لنفسه الغزل والاخراج من يد  
القيم له ذلك لان شرط الواقف مراعى وان لم يشترط على قول محمد  
ليس له ذلك وبه يفتي وعلى قول ابيه يوسف له ذلك في الباب  
الرابع من عقد القنطرة واقف شرط الولاية لرجل فزى للواقف  
ايضا وله عزل من شرط ونصب غيره في اخر الثالث عشر من القنطرة  
شرط ان القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الابل من وقف الاشياء  
لا يجوز للقاضي عزل الناظر المستر وط له بلا حياسته ولو عزل لا يصيبه الثاني  
متولى كذا في فصول العمادي ويصح عزل الناظر بلا حياسته ان كان منصوبا  
القاضي من وقف الاشياء وفي القصة لو قال المتولى من جهة  
الواقف عزلت نفسي لا يعزل الا ان يقول له او للقاضي فيخرجه استرعى  
بجرايق في شريح قوله وان جعل الواقف غلة للوقف لنفسه اذا شرط  
الولاية الى الافضل فالافضل من اولاده وكانوا كلهم في الفضل سواء يكون  
الولاية الى اكبرهم سنا من انفع الوسائل في اواسط الوقف وفسر  
في الحجة الافضل فقال هو الاربع والاصح والاهدى في امور الوقف

المتولى من فوض اليه التصرف والقيم من فوض اليه حفظ  
والمجمع والتفريق فالقيم تحت يد المتولى وهو يفعل  
ما دون المتولى ذكره ابن قاضي سادة  
الولاية امانة كالتقضاء والقاضي في مال  
التسليم كذلك  
سنة

وهو قول محمد وبه يفتي من تخرج بخاري واعتقه من  
وقف الخاوية والبرازية والقنطرة عليه وانتي الباقون  
ان له ذلك وان لم يشترط وهو قول ابيه يوسف في باب  
الزينة وقالة الخواطر الزينة في حارة  
عنه بعد نقل اختلاف الائمة في التخرج فقد كانت  
قد اختلف وان الفتوى على قول محمد  
بخط جامع هذه  
الجمعة  
سنة

سئل عن وقف فاشترى بها وجعل ولاية لنفسه  
لم يدبره اراد ان يعزل زيرا وجعل الولاية لغيره بل ذلك  
مع عدم ان يشترط له ذلك لنفسه وقف حاجب ثم  
له ان يعزله غير ذلك ويجعل الولاية لغيره ولو لم  
يشترط له ذلك لنفسه عقد الوقف في فصول  
ابن القيم  
سئل عن الواقف على الوقف اذا عزل نفسه من غير  
ام لا حاجب ان كان من جهة الواقف او من جهة القاضي  
فلا بد من علمه بالعزل وقبل لا يغيره  
صحيح كالوكيل من فتاوى  
ابن القيم  
وبصلح الصبيان ناظرا  
في احكام الصبيان  
سنة



ان القاضى بعد ان يبرأ الناظر المنة وطلد اذا كان  
غير اهل بالقبول من راء ويرى ضرورة كذا اذا كان  
كامل البصر والراى ولكن له خيانة وطبع  
فالاول يوجد من الثاني نادر

واذا استوى اثنان في الصلاح فالاعلم بامور الوقف اولى من افعال الواسيل  
ولو جعل الولاية لقائيب اقام القاضي مقام رجلا الى ان يقدم فاذا قدم  
شرد اليه **باب الولاية على الوقف من الاسعاف** **فصل** **ارابت**  
اذا قال ارضى صدقة موفوفة عليا ان ولايتها الي ولدي وقيمهم الصغير والكبير  
قال يدخل القاضي مكان الصغير رجلا وان شاء اقام الكبار مقامه قلت  
ارابت اذا وصى في وقفه الى صبي قال القياس ان تكون وصيته باطلة  
ولكنني استحسن ان يبطلها مادام صغيرا فاذا كبر كانت الولاية اليه  
من وقف انفع الواسيل في المسئلة السادسة عشر في اهلها ولو اوصى  
الى صبي في القياس وفي الاستحسان باطلة مادام صغيرا فاذا كبر يكون  
الولاية له وحكم من لم يخلق من ولده ونسله في الولاية حكم الصغير قياسا  
واستحسانا ولو كان ولده عبدا يجوز قياسا واستحسانا لاهلية  
في ذاته بر لبيل ان تصرف الموقوف لحق المولى فيخذ علب بعد العلق لزال  
المانع بخلاف الصبي والذي في حكمه كالعبد فلو اخرجها القاضي ثم علق  
العبد واسلم الذمي لا يعود الولاية اليها **باب الولاية على الوقف**  
**من الاسعاف ط** مات الواقف ثم مات القيم فلو اوصى الواقف  
الى غيره فوصيته بمنزلة ولو لم يوص الى غيره فولاية نصيب القيم القاضي  
ولا يجعل القيم من الاجانب مادام يوجد من ولد الواقف واهل بيته من  
لا يصلح لذلك ولو اقام القيم غيره مقام نفسه في محنة لا يجوز الا اذا قوض  
اليه على سبيل العهوم وفي محل اخر وللقاضى عزل قيم نفسه الواقف لو خيرا  
لوقف **وكبر شي** القاضي لا يملك نصب وصي وقيم مع بقاء وصي  
لبيت وقيمة الا عند ظهور خيانة منها في الفصل الثالث عشر من الفصول  
**فصل** **اذا مات الواقف بطل ولاية القيم الا اذا جعل قايما خيانه**  
وبعد وفاته وحينئذ يصير وصيا وعند محمد التمسك بالقيم شرط صحة  
الوقف فلا يكون القيم كوكيل فلا يغير بموته من المحل الموقوف فان لم يغير  
فن يصلح من الاجانب فان اقام اجنبيا ثم صار من يصلح من ولده  
صرف اليه كما في حقيقة الملك **باب الولاية على الوقف من الاسعاف**  
**وكذا في البراري** وقف صحيح على مصالح مسجد بعينه مات قيمه واجتمع  
اهل المسجد ونصبوا متوليا بخير اراض فقام على ذلك مدة وانفق  
من غلاته على المسجد بالمعروف شكلوا المشايخ في جواز هذه التولية والختار  
انه لا يجوز ولا يضمن هذا المتولى ما انفق ثم قال المختار للفقهاء انهم  
لو نصبوا مسجد متوليا بغير استطلاع راءى فاض انه لا يبيع لقيامه بطلبها  
وفي الجنب للقاضى ان ينصب قايما على غلات المسجد بغيره وان لم يشترط  
الواقف استمره ومثله في القيمة من الغفار وان كان للوقف

فهذا يدل على ان الولاية التي هي صبيحة وينبغي ان يحق  
بوقف الذمي فان تولية الذمي على المسلمين حرام  
لا ينبغي اتباع شرط الواقف فيها  
من فطرين بحكم

وفي الاصل احكام لا يجعل القيم من الاجانب مادام  
من اهل بيت الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد  
من يصلح لذلك خيره ونصب من خيره ثم وجد  
فيهم من يصلح خيره من اهل الواقف كذا  
في وقف البراري

لانه انفق ما انفق لانه لا اجر الدار والدار وقف  
صار قابضا فيكون الغلة له خلا فلا يقول  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل كذا من  
وقف النصاب

سئل في ان وقف لم يشترط الواقف له معلوما  
هل لا يحكم ان يفرض له معلوما اجاب نعم يحكم  
ذلك ابن حنبل

متولد مشهور

وليس مشرف على القيم ان يتصرف في مال  
الوقف كذا في اصول  
الهادس

متولد مشرف لا يتصرف في الوقف الا المتولى لان المشرف مأمور  
بجفظ المال لا غير **باب الولاية على الوقف من الاسعاف** رجلا يني  
مسجدا وجعله لله تعالى فو اوقف الناس بمرسته وعمارته وبسط البواري  
واحصيه وتعلق القطاريل والا اذان والاقامة والامامة ان كان اهل ذلك  
وان لم يكن فالراى في ذلك اليه **في الفصل في السيرة في صلوة الخائبة**  
**السادس في شرط الزيادة والنقصان وفي استبدال الوقف بفعله**  
**الوقف دارا مستغلا** ولو شرط في وقفه انه يزيده في وظيفة من يرى  
بزيادته وان ينقص من وظيفة من يرى نقصا من اهل الوقف وان يدخل  
معهم من يرى ادخاله وان يخرج منهم من يرى اخراجه جاز ثم اذا زاد واحدا  
منهم شيئا او نقصه مرة او دخل احدا او اخرج احدا ليس له ان يغيره بعد  
ذلك لان شرطه وقع على فعل يراه فاذا اراد امضاة فقد استمرى ماراه  
وان اراد ان يكون له ذلك وايضا مادام حيا يقول علي ان لفلان بن فلان  
ان يزيده في حربه من يرى زيادته وان ينقص من حربه من يرى نقصا منه  
وان ينقص من زاده ويرد من نقصه منهم ويرحل معهم من يرى ادخاله  
ويخرج منهم من يرى اخراجه منى ارادة مرة بعد اخرى راءيا بعد راءى وشية  
بعد مشية مادام حيا ثم اذا احدث فيه شيئا مما شرط لنفسه او مات  
قبل ذلك بسنة اراد الوقف على اماله التي كان عليه بايوم موته وليس لمن يلى  
عليه بعد شي من ذلك الا ان يشترط له في اصل الوقف وان شرط هذه  
الامور او بعضها للمتولى من بعده ولم يشترط بالنفس جاز له ان يفعلها  
مادام حيا لان شرطه بالخبر شرط منه لنفسه ثم اذا مات جاز للمتولى  
فعل ما شرط له ولو شرط هذه الامور للمتولى مادام هو حيا جاز للمتولى  
ذلك مادام هو حيا ولو شرط لنفسه في اصل الوقف استبدله والزيادة  
والنقصان ولم يزد عليه ليس له ان يجعل ذلك وشيئا منه للمتولى  
وانما ذلك له خاصة لا تقتصره الشرط في اصل الوقف على ان لا يجوز  
ان يفعل الا ما شرط وقت العقد وسبب في كراهة الفصل من بيان  
في فصل التخصيص في فصل شرط الزيادة من الاسعاف  
فرع مهم وقع السؤال في القامرة بعد سنة سبعين ان الوقف اذا جعل  
لنفس التبدل والاخراج والادخال والزيادة والنقصان ثم سئل التبدل  
باستبدال الوقف هل يكون ذلك مباحا وهل يكون له ولاية الاستبدال فاقبت  
فيها والسبب الوالد الامام بصحة ذلك وان يكون له ولاية الاستبدال  
لان الكلام ما يمكن حمله على الناس ليس لا يحمل على التاء كبد ولفظ التبدل  
يحمل للمعنى المذكور وحمله على معنى بغيره فيه ما بعده اولى من جعله  
موكدا او بمعنى موافقة بعض اصحابنا في كنفية وخلافه بعضهم من فخرج المظن لا يخرج

استبدال الوقف جاز ما لم يكن مسجدا  
سنة العتي



قلت ارايت اذا قال علي ان لي ان ابيعها واستبدل بغيرها فلم يبيعها  
حتى مات الذين اوصى به ان يبيعها ويستبدل بغيرها قال لا يكون له وانما  
هذا شرط له خاصة قلت ارايت ان شرط ذلك لوصيته من بعده قال فلو وصيته  
ان يبيعها ويستبدل بها قلت ان شرط ان الكل منه ولي هذا الوقف الاستبدال  
قال فالشرط جائز ولهم الاستبدال قلت ارايت ان جعل الاستبدال للرجل  
اخر سواه قال فالشرط جائز وللواقف ان يبيعها ويستبدل بها قلت وللرجل  
الذي اشترط له الاستبدال بها قال نعم واشترط الاستبدال للرجل كان ذلك  
جائزا ولم يشرط مثل ما شرط لذلك الرجل لانه كالوكيل فما كان للوكيل  
ان يفعل فلم يمتنع ان يفعل قلت ارايت ان قال الواقف للرجل الذي  
شرط له الاستبدال بالوقف قد خرجتك مما جعلت اليك من البيع قال  
فخرج من ذلك وليس له ان يبيع هذه الصدقة بعد ذلك قلت فلو باع  
الواقف ثم باع الرجل الذي شرط له الاستبدال قال يبيع الواقف اولى  
من بعه فلو باعها الرجل ثم باعها الواقف كان بيع الواقف باطلا وانما  
ينظر الى اول البيعين في مسألة استبدال الوقف من انفع الوسائل  
وفي العتبات لو شرط ان يبيعها ويستبدل بغيرها عبد البعثة او يتصدق  
بغيرها او يتفق على نفسه فهو باطل وقال ابو نصر بطل الشرط ويصح الوقف  
واذا وقف ضبعة على ان لا يبيعها ويصرف ثمنها الى حاجته قال  
ابو نصر الوقف جائز والشرط باطل وعن ابي القاسم نحوه وقال ابو بكر الاسكاف  
الوقف باطل قال الصدر السمرهيد وهو المختار وفي فتاوى المجلس الوقف  
والشرط باطلان هو المختار في الفصل الرابع من وقف التنازل خاصة شرط  
في اصل الوقف الاستبدال او البيع وشراؤه ارض اخرى بغيرها في الشرط  
والوقف عند الثاني وعند محمد ومالك الوقف جائز والشرط باطل وذكر  
القاضي قول مالك مع الثاني وعليه الفتوى لان الوقف بغيره لا انتقال من  
ارض الى ارض في الثالث من وقف التنازل وان قال الواقف قال  
في اصل الوقف على ان ابيعها باعها الى من شئت من قبل او كثر او قال على  
ان ابيعها واشترى بغيرها عدا او قال ابيعها ولم يزل على ذلك قال مالك  
هذا الشرط فاسد بعينه به الوقف لان هذا شرط ولا يبيح الوقف كانه قال  
على ان يبطلها وانما لا يبطل الوقف او شرط الاستبدال بارض اخرى لان ذلك  
يقبل ويحول واجمعوا على ان الوقف اذا شرط الاستبدال لنفسه في اصل  
الوقف يصح الشرط والوقف وبذلك الاستبدال اما استبدال الواقف بغيره  
الشرط اشترط في سائر الكبر الى ان لا يملك الاستبدال الا للقاضي اذا اراد المصلحة  
في ذلك ولو قال الواقف في الوقف على ان ابيعها واشترى بغيرها ارضا  
اخرى ولم يرد على ذلك في القياس يبطل الوقف لانه بغيره ارض اخرى

وانما شرط في الوقف ان لا يبيع ذلك في الشرط  
الا يستبدال بغيره ما يكون وقفا مكانه  
قال محمد ان الوقف باطل وعنه ابو يوسف  
ان الوقف جائز والشرط باطل وفي الكبر  
هو المختار كذا في التنازل خاصة

مقام الاول

مقام الاول وفي الاستحسان يصح الوقف لانت الارض الاولى تعينت  
لوقف فيكون ثمنها قابلا مقامها في الحكم كما لو اشترى الثانية بصبر  
الثانية وقفا بغيره الاولى فائمه مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الوقف  
بشرط في الثانية كما لعبد الموصى بخدمة لانه اذا قتل خطاء واخذ  
قيمة واشترى بها عبد اخر ثبت حق الموصى له بخدمة فيه من غير تجديد  
وكذا المديون اذا قتل خطاء واخذ المولى قيمته يؤمر ان يشتري عبد اخر  
فيديره وينتقل حكم الاولى الى بدل فكذا لغيره نعم ليس له ان يستبدل  
الثانية بارض ثالثة لان هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في  
الاولى دون الثانية في سائر الشرط وطه من وقف الخيرية  
قلت فاذا شرط ان يبيعها ويستبدل بها فباعها ثم قال فبها  
الله ان يبيعها بعد ذلك قال لا قلت ولم قال لانها عادت على ذلك  
الا ول فاذا عادت على غير الملك الاول فكانه باع الواقف واشترى  
بغيره ارضا اخرى فوقها فليس له ان يبيع البديل لانه لم يشرط فلو رآه  
عليه يعيب بعد البيع بقضاء قاض له ان يبيعها ويستبدل بها  
لانها قد عادت على الملك الاول ولوردت عليه بغير قضاء قاضي  
فليس له ان يبيعها ويستبدل بها لانها بمنزلة الاخالة ولم تعد على الملك  
الاول قلت ارايت لو باعها على ان المشتري بالجبار او التابع بالجبار  
فابطل الذي للجبار البيع قال محمد عادت على الملك قلت وكذلك  
لوردت عليه بجبار روبة بقضاء او بغيره قال نعم لو باعها واشترى  
بغيرها ارضا فوقها ثم ردت اليه الارض الاولى يعيب بقضاء  
قال محمد عادت الى الوقف وانما الارض التي اشترى بها وقفا في الوقف  
يصنع بها ما بدا له من مسألة الاستبدال بالواقف من انفع الوسائل  
يجب مبادلة الوقف بدار اخرى انما يجوز اذا كانت في محلة واحدة  
او يكون محلة المملوكة خيرا من محلة الموقوفه وعليه ملكه لا يجوز وان كانت  
المملوكة اكثر مساحة وقيمة واجرة لاحتمال خوابها في ادون المحلتين كذا نراها  
وقلة رغبات الناس اليها في باب بيع الموقوف من وقف القنية  
او شرط الواقف ان لا يستبدل في بيعه فبشرط او لا نقول الا حصل  
انه يجب مراعات شرط حيث امكن لقولهم شرط الواقف كسائر الشرائع  
يجب اتباعه ولا يشترط الضرورة ولا اشك ان مقصوده ابقاء الوقف  
على الدوام فيبيع شرطه وذكر الطرطوسي في انفع الوسائل هذه المسئلة وقال  
انه لا نقل فيها ومقتضى قواعد المذهب ان للقاضي ان يستبدل ارضا  
المصلحة في الاستبدال لانهم اقالوا اذا شرط الواقف ان لا يكون للقاضي  
او لسلطان الكلام في الوقف ان شرط باطل والقاضي كلام لان نظره اعلى



وهذا شرط فيه نفوس المصلحة للموقوف عليهم ونعطي الوقف فيكون  
 شرطا لا قايده فيه للموقف ولا مصلحة فلا تقبل اشترى وهو مردود ولا  
 لا ضرورة في حكم القاضي ونظرة للموقف بل فيه مصلحة فلم تقبل شرطه  
 اما شرط عدم الاستبدال ففيه مصلحة وهو ما لا يبطل ولا ما ذكره عارضه  
 قاعدة اخرى ان شرط الوقف كنف السراج وانه لا يفتنى ولا يعمل  
 بتفقيها الطرطوسي ابن نجيم سئل عن استاء دارا وقفا  
 مدة معلومة فاستبدل بطريق شرعي في اثناء المدة هل يقع الاجارة بذلك  
 ام لا اجاب لا يقع الاجارة بذلك وبستم التنازع واضعا يده  
 على الدار الموقوفة عليه التي تهاية مدة حيث لم يجوز البيع من قضاوين  
 رجل وقف موضع في مخته واخرجه من يده فاستولى على الوقف  
 غاصب وحال بين وبين الوقف قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 يؤخذ من الغاصب قيمته ويشترى بها موضعها او يوقف على شرط  
 الاول فقبل له ليس بيع الوقف لا يجوز فقال اذا كان الغاصب  
 جاحدا وليس للموقوف بينة يصير مستحكما والشيء المستأجر اضرارها  
 يجب به الاستبدال كالغرس البيل اذا قتل في فصل وقف المتقول  
 من وقف الخائبة اشترى من مال المسجد شيئا فليس للقيم ان يشترى به  
 دار الوقف والوقف يكون وقفه ويضمن ثلث محمد بن سلة اتفق  
 بانه يجوز وهذا احسان والقياس ان لا يجوز وينبغي ان يشترى ويبيع  
 باجر احكام ولو اشترى بالغلط حانونا بغيره وبياعه عند الحاجة فهو قريب  
 الى الجواز في باب تصرفات القيم من وقف القيمة منولى المسجد  
 اذا اشترى بال المسجد حانونا او دارا ثم باعها جازا اذا كانت له  
 ولاية الشراء وهذه المسئلة بناء على مسئلة اخر ان منولى المسجد اذا اشترى  
 من غلته دارا او حانونا فله الدار وهذه الحانوت هل يلحق حانوت  
 الموقوف على المسجد ومعناه انه هل يصير وقفه اختلف المتأخر فيه  
 قال القصد الشهيد انه لا يلحق ولكن نصيبه من وقف المسجد وهذا لان الشرط  
 التي يتعلق بها لزوم الوقف ومخته حتى لا يجوز وقفه ولا يبيعه ولم يوجد  
 شيء من ذلك مهربا فلم يصير وقفا يجوز بيعه في التاسع من وقف  
 الذخيرة في نوع اخر في المسائل التي تعد الى قيم المسجد المتقول في اشترى  
 من غلته المسجد حانونا او دارا او مستغلا اخر جاز لان هذا من مصالح  
 المسجد فان اراد المتقول ان يبيع ما اشترى وباعه اختلفوا فيه  
 قال بعضهم لا يجوز هذا البيع لان هذا صار من اوقاف المسجد  
 وقال بعضهم يجوز هذا وهو الصحيح لان المشتري لم يذخر شيئا من شرط  
 الوقف فلا يكون ما اشترى من اوقاف المسجد فربما جعل داره مسجد الخائبة

يستوعب واقف شرطه وقفه عدم الاستبدال في اضرار  
 الوقف بصفة مسوعة للاستبدال على كل وجه  
 ام لا عدم اشراط الوقف ذلك وما حكمه اجاب  
 نعم يصح الاستبدال بغير احكامه ولو منع الوقف  
 من قضاوين بن نجيم

وقف استولى عليه غاصب وحال بينه وبين المتولى  
 وعجز المتولى الاسترداد فادفع الغاصب بغيره فقبضها  
 كان للمتولى ان يادفع القيمة او يصالحه على شيء ثم يشترى  
 بالمأخوذ منه ارضا اخرى فيجعله وقفا على ارضه الاول  
 لان الغاصب اذا جدد بغيره من المتكفل لا يجوز  
 اخذ القيمة كذا في اخر فصل اجارة  
 الاوقاف الخائبة

الغاصب من وقف المسجد هل يصرف الى الفقراء  
 قبل لا يصرف الى الفقراء وانما يصح ولكن  
 يشترى به مستغلا للمسجد كذا  
 في حيط البرهان  
 صلاح

السابع في اجارة الوقف وفي البناء والغرس فيه وفي صرف احد  
 الوقفين الى الاخر وفي بيع البناء المهدوم وفي الاستدانة على الوقف  
 قال والذي يبدا به من ارتفاع الوقف عمارته شرط الوقف ولا ثم ما هو  
 اقرب الى العماره وانتم الى المصلحة كالا امام للمسجد والمدارس المدرسة  
 يصرف اليها قدر كفايتها ثم السراج والبساط كذلك الى احوال المصالح  
 اشترى وظهره تقدم الامام والمدارس على جميع المستحقين بلا شرط  
 النسبة بالعمارة يقتضي تقديمها عند شرط الوقف انه اذا اضاف ربع  
 الوقف قسم الربع عليهم بالحصة وان هذا الشرط لا يعتبر من وقف  
 البورق في شرح قوله وبدا منه غلته بعد ورقتين نفلان حاوي القدسي  
 والواجب ان يبدا به غلة الوقف بعمارة شرط الوقف ذلك ولم يشترط  
 اذا كان الوقف على الفقراء وما فضل منها يقيم على الفقراء وان كان  
 الوقف على رجل بعينه واخره للفقراء في مال ابي ماله شاذ في حال  
 حيوته ولا يؤخذ من الغلة الا ان الوقف اذا كان على الفقراء لا يمكن  
 مطالبتهم بالعمارة كغيرهم وغلة الوقف اقرب اموالهم فيجب فيها  
 العمارة ان لم تكن مشروطة في الوقف نصا في مشروطة اقتضاء لا في  
 مقصود والوقف ادرار الغلة مؤثرا على المساكين وهذا المقصود انما  
 يحصل بصل احصاها وعمارتها وان كان الوقف على رجل معين يمكن مطالبته  
 بالعمارة يطالب بها ولا يجس شيء من الغلة لاجلها لانه معين يمكن  
 مطالبته وانما يستحق العمارة عليه بقدر ما يبقى على الصفة التي  
 وقف المالك وانما حجب بيتي على ذلك الوصف لانه بصفته اضرار  
 غلته بصفة الصنف الى الموقوف عليه ولو كان الوقف على الفقراء  
 فذلك في الصحيح لان صرف الغلة الى العمارة ضرورة ابقاء الوقف  
 والضرورة في الزيادة توجب صرف الغلة الى مصرفها وهو الفقراء ولو  
 وقف دارا على سكنى ولده فالعمارة على من لا سكنى فان اتى في ذلك  
 او كان فقيرا اتجرها احكام وعمرها باجرها فاذا عمرت ردها الى من لا سكنى  
 لانه لو لم يعمرها بطل حق الوقف وحق صاحب السكنى وتأخير حقه  
 او كمن ابطال حقه من كل وجه ولا يجبر الا على العمارة ولا يكون باؤها  
 رضئ بطلان حقه ولا يصح اجارة من لا سكنى لانه لا ولاية له عليها وعمره  
 احكامه نقضه الى العمارة ان احتاج وان استغنى عنه امسكه حتى يحتاج الى  
 عمارته فبصرفه فيها فان احتاج اليه في حال صرف التبرها والا حفظ لوقت  
 الحاجة وان تعذر اعادته عينه الى موضع بعينه يصرف ثمنه الى المرتبة  
 صرفا للمبدل الى مصرف المبدل ولا يقسم النقص بين مستحق الوقف  
 في الكافي من شرح الواقفي بالخصا ولو جعل سكنا بالواحد بعد واحد يكون

ولو وقف دارا على سكنى شخص بعينه فالعمارة عليه  
 ولو ابي او عمره احكام باجرها ولا يصح اجارة  
 من لا سكنى لانه غير مظهر ولا مالك لكن انما يتم  
 بوجوبه له او لغيره فيعمرها باجرها بقدر ما يبقى  
 على الصفة التي وقفها الوقف ولا يبريد على ذلك  
 الا بضرار من لا سكنى لانه بصفته اضرار حقه  
 فيرد اليه ما كانت وان كانت وقفا على الفقراء  
 فذلك في رواية حتى لا يبريد على ما كانت وفي  
 رواية يجوز والاول اصح  
 تذاخر وقف  
 الزنجي



منه ما وصلها على يداء الواقف بالسكنى ويقال لمرتها حصة لاغنى عنها  
وهي ما يمنع من جوارها ولا يكرهه ان يرد من ذلك ولو ازال الاول حيطانها او دخل  
جزوا في سقفها بعد لاغنى عنها ثم مات وانتقلت الدار الى الثاني  
بكون ذلك لورثة الاول ويقال للثاني ان شئت فادفع اليهم قيمة  
ذلك ويكون ملكا لك والآي وان لم يدفع قيمة ذلك توجروا وتدفع اليهم  
قيمة ذلك في الاجر ثم يعود سكانك اليك ولو انه هدمت وقال الاول  
انا انبهرها واسكنها كان له ذلك وادامات يكون البناء لورثته ويقال  
لهم ان دفعوا بناءكم عن الدار وحذوه الفرق بين هذه وبين ما قبلها ان ما  
رغم به لا يمكن تخلصه او يميزه الا بقدر مخطا البناء فان كله لم يدم  
فلم يدم اخذه وليس للثاني ان يملك البناء ببقية بدونه رضاهم ولو جفقت  
الاول وطبن سطوحها ثم مات لا يرجع ورثته بشئ لان ما لا يمكن اخذ  
عنه فهو حكم الهالك في فصل وقف دار على سكنى الاولاد فوقف الاسواق  
وفي الظاهرية فان كان للشرط له السكنى ثم جفقت الدار الموقوفة بالاجر  
وجفقتها او ادخل فيها اجزا ثم مات ولا يمكن نزع شئ من ذلك  
ولكن يقال للشرط له السكنى بعدة اضمن لورثته قيمة البناء ولك  
السكنى فان ابى او حارب الدار وصرفت الغلة الى ورثته التي بقدر قيمة البناء  
اعيدت السكنى الى من له السكنى وليس لصاحب السكنى ان يبرق بقلع ذلك وهدمه  
وان كان رثم الاول مثل تجصيص الجيطان او تنظيم السطوح او ما اشبه  
ذلك ثم مات الاول فليس للورثة ان يرجعوا بشئ من ذلك الا برك  
ان رجلا لو اشترى دارا وجفقتها وطبن سطوحها ثم استحققت الدار  
لا يكون للمشتري ان يرجع الباي ببقية اجفقت او الطبن وانما يكون له ان يرجع  
بقية ما يمكنه ان يفتنه ويسلم بقية البية انتهى وجعل في الجنبى مسئلة  
ما اذا جفقتها ومات نظير ما اذا جفقت دار غيره بغير ادنه من وقف البهائم  
في شرح قوله ولو دارا وظاهر كلام المحقق وغيره ان من له الاستغلال لا يكون  
العمارة عليه بناء على ان من له الاستغلال لا يملك السكنى ومن له السكنى  
لا يملك الاستغلال كما صرح به في البزارية وفي فتح القدير بقوله وليس  
للموقوف عليهم الدار سكنى ما لم الاستغلال كما ليس للموقوف عليهم السكنى  
الاستغلال من المحل المذكور بت ولو وقف دارا على رجل واولاده  
واولاد اولاده ابدا ما نشاءوا فان انقضوا خالف الفقهاء ثم نبى واحد  
من اولاد الاولاد الموقوف عليهم بعض الدار الموقوفة وطبن البعض و  
جفقت البعض ويسقط فيه الاجر فطلب الآخر منه حصته يسكن فيها  
فمنعه منها حتى يرجع له حصته فما اتفق فيها ليس ذلك والطبن هو جفقت صارت الموقوفة  
ان يفتن البهائم قالوا انما يفتن الاجر اذا لم يكن في بقية الموقوفة شئ من البهائم

نار من الجيطان ان يصلح اسفله فيجعل له ذلك الا ان  
ومن قوله ان الجيطان الموقوفة معرب  
قلت ارايت هذا الرجل الذي جعل له السكنى انما  
بعد ما بناها قال الذي بناها ميراث هذا الرجل  
ارفعوا هذا البناء كذا في باب الرجل يفتن الدار  
على ان يسكنها قوم بغيرهم  
من الاسواق

القائم والا فلا في باب ما يتعلق بعمارة الوقف والبناء والغرس في وقف القنية  
نج وارتكبت الامام مديها او بناها لنفسه وسقفها في اخشب القديمة  
لم يكن له بيع البناء ان بناها كما كانت من المحل المذكور قلت ارايت سكنى  
هذه الدار ان كان جعل في رجل بعد هذا الرجل الاول فقال انما اعطى قيمة البناء  
والتي ان يدفع الورثة ان دفعوا البناء قال ليس له ذلك والبناء للورثة  
ورثه هذا الرجل الا ان يصطحوه ذلك على شئ وهذا على قياس قول  
ابن حنيفة في الغصب في باب الرجل يفتن الدار على ان يسكنها قوم  
يسكنهم من وقف هلال ضف حانونت وقف بني فبها سكنه  
بلا اذن متولييه وقال انفتحت كذا وكذا المولى بغير دفعه بينا في القديم  
دفعه وهو الساكن وما يفتن دفعه فهو الذي يفتن ماله فليست تصح الا بغيره  
ماله من تحت البناء ثم يادخذه ولا يكون بناء البناء جوفيه ما غفر صحته  
الاجارة في غيره اذ لا بد له على ذلك البناء حيث لا يملك دفعه ولو مطلقا  
على ان يجعل ذلك للموقف بشئ لا يجاوز اقل القنيتين متره وعاو مبنيا  
فيه حج ولو بني باجر متولييه على ان يرجع في غلة الوقف فالبناء للموقف  
ويرجع ما انفق في احكام العمارة في الاوقاف في الفصل الرابع والثلاثين  
في الفصول عده المتولى بني في عرصة الوقف لو بني في مال الوقف  
فهو للوقف وكذا من مال نفسه لكن للوقف ولو لنفسه من ماله فلو اشبه  
فله ذلك ولو لم يذكر شيئا كان للوقف بخلاف اجنبى بني في ملك غيره  
ولم يذكر شيئا فانه له لو بني ماله على ماله فظم المستاجر بنى في دار الوقف  
على ان يرجع في الغلة فله الرجوع في قبيل المسئلة السابقة من الفصول  
رجل وقف ضيعة على جهة معلومة او على قوم معلومين ثم ان الوقف غرس  
فيها شجرة قالوا ان غرس من غلة الوقف او من مال نفسه لكنه ذكر انه غرس  
للقف وان لم يذكر شيئا وقدر غرس من مال نفسه يكون له ولو ورثته فبعده  
ولا يكون وقف ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لانه لا يغرس لنفسه المسجد  
ارض موقوفة على الفقراء مستاجر رجل من المتولى وطرح فيها التمرتين  
وغرس الاشجار ثم مات المستاجر فان الاشجار يكون لورثته ويوزع الورثة  
بقلمها وليس للورثة الرجوع بازاد السردين في هذه الاراضي عندنا  
في فصل الاشجار من وقف الحامية رباطي غرس شجرة في ارض  
موقوفة على الرباط وقام عليها في سقيها وتغيرت حاجتي كبرت ولم يذكر  
وقت الغرس انما الرباط قال الفقيه ابو جعفر ان كان هذا الرباط على يدي  
تعايد الارض الموقوفة على الرباط فالشجرة يكون وقفها وان لم يكن الرية لاية  
الوقف فالشجرة يكون للغارس ولان يرفعها مسجد فيه شجرة التفتاح  
قال بعضهم بباح للقوم ان يقطروا بهذا التفتاح والصحيح انه لا يباح

سئل عن مستاجر دار او قفاز مودع شجرة معلومة  
باجر للشئ ثم ان المستاجر نفدى على بناء الدار وهدمه  
وتغير غيره بحسب الارادة هل يرجع منه ماله وعادة  
العين الموقوفة كما كانت اجاب ان كان ما غرسه  
لجهة الوقف في كثرة الرجوع يعني باجره وهو جوفى الوقف  
ولا يرجع له بما انفقه وان لم يكن فيه دفع مطلقا يرد  
منه وعادة الوقف على ما كان عليه  
من وقف فتاوى  
ابن حنيفة

سئل عن مستاجر اراضي في ارض الوقف ياد  
الفاضي على ان يرجع في الاجرة هل يكون البناء للموقف  
ويرجع بما انفقه في الاجارة اجاب نعم يكون البناء  
للقف ويرجع بما انفقه من وقف  
ابن حنيفة



سئل عن رجل استأجر دارا وقفاً للناس  
مرة معلومة هل له ان يغرس فيها الاشجار  
بغير اذن الناظر ام لا بغير اذنه اجاب  
له العرس بغير اذنه الناظر ان لم يغرس  
الغرس بالارض من قناده  
ابن نجيم في الاجارة

واما بناء النارة في وقف ان شرط الواقف يجوز وان لم يشرط  
شرطه ان كان في الوقف سعة وفي بناءها  
مصلحة للقوم بان يسمح الاذان به كل قوم يجوز  
والا لا كذا في مختارات النوازل

لان ذلك من احوال المسجد بصرف العماره المسجد من المحل المأثور وفي القصة  
يجوز للمستأجر غرس والكر وممن الاراضي الموقوفه اذا لم يضرب بالارض بدون  
صريح الاذن من المتولي وانه حفر احياض وانما يحل للمتولي الاذن في بناء غيره في الوقف  
به خيرا قال مصنفها قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار العماره فيها اما اذا  
كان لا يجوز احقر والغرس لوجود الاذن في مثلها من وقف حجر الرقيق قيل شرح  
قوله ولا يملك الوقف بناء النارة من غلة المسجد بل يجوز ذكره في الجوز مطلقا  
والسنة على وجهين اما ان يكون في البناء مصلحة المسجد ولم يكن في الوقف الا  
الاباس به لانه من غلة البناء ونفسه المصلحة ان يكون اسع للقوم وفي الوجه الثاني  
ونفسه عدم المصلحة ان يكون المسجد في موضع يسمع كل اهل المسجد الاذان في غير النارة  
في باب اتخاذ المسجد والتصرف في حجب الزيد استأجر حانوتا موقوفات  
على الفقراء واراد ان يبني عليه غرفة من ماله وينتفع بها من غير ان يبرئ من حانوته  
على قدر ما استأجر فانه لا يطلق له البناء الا ان يبرئ من حانوته فيجوز له ان يبني على مقدار  
ما لا يخاف على البناء القديم من الضرر وان كان هذا حانوتا يكون معطلا في اكثر  
الاوراق وانما رغب فيه المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق ذلك في غير  
زيارة في الاجل لان فيه مصلحة الوقف من وقف الذخيرة مسجد انهدم  
وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال المحقق لا ينفق الغلة في البناء  
لان الواقف وقف على مرسته ولم يبرأ من يبني هذا المسجد والفقير  
على انه يجوز البناء بتلك الغلة في باب الرجل يجعل داره مسجد اخر وقف  
الحائبة ضيقة موقوفه على مسجد علم ان ما يفضل من عمارة المسجد  
هو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة المحال على بعض  
شي من تلك الغلة الى الفقراء فكلوا في ذلك والصحيح ما قاله الفقهاء  
ابو الليث ينظر في اجتماع من الغلة ما لا يحتاج الضيقة والمسجد الى العمارة  
بعد ذلك بكن العمارة منها ويبقى شيء بصرف تلك الزيادة الى الفقراء  
من الوقف على الغراب من وقف الحائبة وكذا في المحل المأثور قيم المسجد  
اذا اراد ان يبني حانوتا في هذا المسجد او فناءه لم يجر له ذلك لان فيه  
جعل المسجد كفا وفيه بطلان حرمته والفناء يقع للمسجد فبناءه حرام  
من وقف تهذيب الوقفات نظافة النوازل لو لم يكن للمسجد  
اوقاف واحتاج المسجد الى العمارة لا باس بان يوجر جانباً من المسجد  
في اواخر الثالث عشر من العنودين مسجد له اوقاف مختلفة لا باس  
للقوم ان يخلط غلته وان ضرب حانوت منها فلا باس بعمارة من غلته  
حانوت اخر لان كل واحد من مسجد سواء كان اوقاف واحد او مختلفا لان  
للعني مجموعها في الباب الثاني عشر من وقف الكراماتى وكذا في الحيط  
واكلها منه ولو جرت احوال المسجد في قرية واحدة فلاقاضى صرف خشيته

ولو ان قيم المسجد اراد ان يبني حانوتا في حرم المسجد  
وفناءه قال الفقهاء ابو الليث لا يجوز له ان يجعل شيئا  
من المسجد سكنا او مستظلا كذا في بابته هر  
يجوز له ان يبني حانوتا من وقف الحائبة وكذا  
في الاسعاف والنوازل

العمارة

الى عمارة الاخر اذا لم يعلم بانيه ولا وارثه وان علم بصرفها هو وقف  
قلت ان شاء كما حازي ان كان يصرف الى وقف في باب المسجد  
من وقف القصة **ط** شرح حوض او مسجد حطب وتفرق الناس عنه  
فلما قضى ان يصرف اوقافه الى مسجد اخر او حوض اخر وفي شرحه للزكاة  
والمسجد اذا استغنى عنه المسكون ولا يصلى فيه او حطب ما حوله  
يعود الى صاحبه كما كان ان كان حيا والى وارثه ان كان ميتا وهذا قول  
ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يبقى مسجد ابا فاما اوقاف  
المسجد فان كان باني المسجد ومختارها واحدا يكون ميراثا وان كانوا  
جماعة يصرف الى قسرب المساجد في تلك المحلة لان قصد الواقف في الاول  
عمارة مسجد وفي الثاني عمارة المحلة ويصرف الى مسجد اخر في محله مما  
من المحل المأثور وقد تفرق في فناء حوار زم ان الواقف ومحل الوقف على جهة  
ان اتخذت بان كان وقفا على المسجد احدهما الى عمارته والاخر الى امامه  
او مؤذنه والامام والمؤذن لا يستقر لفلة الرسم للمحكم الدين ان يصرف  
من قاضل وقف المصالح الى الامام والمؤذن باستصواب اهل الصلاح  
من اهل المحلة ان كان الواقف متحدا لان غرضه احياء وقفه وذلك يحصل  
باقلا واما اذا اختلف الواقف واتخذ الواقف واختلفت جهتان  
بان يبني مدرسته ومسجدا وعين لكل وقفا وفضل في غلة احدهما  
لا يبدل شرطا الواقف وكذا اذا اختلف الواقف لاجل جهة يتبع شرط  
الواقف وقد علم بهذه التفرقة اعمال الغلتي احياء للوقف ورعاية  
شرط الواقف في اخذ نوع في المنقول في الثالث من وقف البرازية  
وفي المنع اذا حارب ما حول المسجد واستغنى اهل المحلة عن الصلوة فيه  
يبقى مسجد عند ابن يوسف وهو قول ابن حنيفة وبه قال الشافعي ومالك  
ولا ينقل الى ملك بانيه ان كان احياء والى ورثته ان كان ميتا  
وقال احمد جاز نقل نقصه وصرف الغلة الى مسجد اخر وعند ابن بكير  
يتحول الى افسر المساجد من ذلك المسجد ولا يعود الى ملك الباني  
لان احكام من الوقف حانوت وهو وقف صحيح احقرت السوق  
واكانوت وصار كمال لا ينتفع به ولا يستأجر بشي البنية يخرج من الوقفية  
وفي هذا الجنس الرباط اذا احقرت يبطل الوقف ويصير ميراثا ومن هذا  
الجنس منزل موقوف وقفا صحيحا على مقبرة معلومة فحرب هذا المنزل  
منصار كمال لا ينتفع به فجاد رجل وعمره وبني فيه بناء من ماله بغير اذن  
احد فالاصل لورثة الواقف والبناء لورثة الباني ومن هذا الجنس  
وقف صحيح على قوم من حطب ولا ينتفع به وهو بغير القرية ولا يرب  
احد عمارة بطل الوقف ويجوز بيعه في مال الوصية من وقف المضرات

سئل عن المسجد اذا حارب وليس له ما يقربه هل يبرأ  
بانقاض مسجد اخر ام لا اجاب ان عرفنا به  
او وارثه له اخذ الانقاض والانتفاع بها وان  
لم يعرف يقربه مسجد اخر من قناده  
ابن نجيم

انهدم الوقف وليس له الغلة ما يجاريه بناءه  
وفي النقص الى الواقف او وارثه احقر حانوت الواقف  
والسوق وصار كمال لا ينتفع به بطل كونه وقفا  
وعاد الى الواقف او وارثه وكذا حوض القرية والمحلة  
حرب كيت لا يمكن عمارته واستغنى عنه المحلة  
وان كان لا يوقف واقفه فهو كالقطة يتصدق  
به كذا في البرازية قبيل الخامس  
من الوقف منهم



المسجد واخره واستغنى عنه اهل القرية فرفع ذلك الى القاضي  
 قبايع الخشب وصرف الفلن الى آخره **قيل** وقف الرضى عرف الحامية  
 اهل المسجد لو باعوا غلة المسجد ونقصه بغيره اذ من القاضي لا يصح وهو  
 الاصح مسجد عتيق لا يعرف بانيه حوب فاحتمل بجنبه مسجد اخر ليس لاهل  
 المسجد ان يبيعوا ويستعينوا بغيره في مسجد اخر لان على قول لا يوقف  
 هو مسجد ابراهيم يعق من وقف منية المفتي وفي فتاوى  
 قاضي طهر الدين بيع البناء الموقوف لا يجوز قبل الهدم ويجوز بعده  
 وكذلك الاشجار المثمرة الموقوفة ولا يجوز بيعها قبل القطع ويجوز بعده  
 وان كانت الاشجار غير مثمرة يجوز بيعها قبل القطع وبعده من  
 الفصول العمدى وكذا في التاتارخانية والنجو **جو** اهل المسجد اخر قوا  
 وتراعى المسجد الى الخراب وبعض المتغلبين يستولون على خشب  
 المسجد فانه يجوز ان يباع الخشب باذن القاضي ويمسك الثمن  
 ويصرف الى بعض المساجد او الى هذا المسجد قال قد وقع هذه المسئلة  
 في زمن سيد الامام ابي شجاع في رباط حوب وهو في بعض الطرق  
 ولا ينتفع به المارة وله اوقاف قال يجوز صرفها الى رباط اخر ينتفع به  
 المارة لان الوقف غرضه من ذلك انتفاع المارة به وحصل ذلك  
 في الثاني في الخامس من وقف نقد الفتاوى حوائيت مال  
 بعضها الى بعض والاول منها وقف والباقي ملكك والمتولي الوقف  
 قال ابو القاسم ان كان للوقف غلة كان اصحاب الحوائيت ان يأخذ  
 القيم بنسبة الحائط المائل من غلة الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يد  
 القيم رفعوا الامر الى القاضي لبايع القاضي القيم بالاستدانة على الوقف  
 وليس له ان يستدين بغير اذ القاضي كذا في الحامية من وقف بحر ابي  
 في شرح قوله ويبدا من غلته وهي المسئلة الحادية عشر من مسائل المشرقة  
 ليس للقيم ان يستدين على الوقف في اصلاح الوقف بغير اذ القاضي  
 ونفس الاستدانة ان لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة اما  
 اذا كان للوقف غلة فالتفق فيه مال نفس لاصلاح الوقف كان له ان  
 يرجع بذلك في غلة الوقف في باب الرجل يجعل داره مسجدا من وقف  
 الحامية الاستدانة لمصالح الوقف عند الضرورة هل يجوز ان اقر الوقف  
 يجوز وان لم يامر بملكه وان لم يقرر له ان يرفع الامر الى القاضي حتى يأمره  
 بالاستدانة وفي فتاوى قاضي طهر الدين والاحوط في مثل هذه الضرورة  
 ان يستدين بامر الحاكم الا اذا كان بعيدا منه ولا يمكنه الحضور في لبايع  
 بان يستدين بنفسه في السابع والعشرين من فصول العمدى وكذا في العقود  
 والذي يظهر لنا في ذلك ان امكنه القرض فلا يبعد له ما فيه ربح وان لم يكن

وان لم يعرف الوقف بنصف ذلك الاجرة على الفتاوى  
 ويصرف الفقير الى كوفس قالوا الحاجة الى الوسط  
 الفقير ويجوز الصرف بامر الحاكم كذا في البراري  
 قيل نوع في العقود من ثالث الوقف

وسمى الى انه لا يجوز لاهل المحلة ويجوز براءى  
 القاضي كذا في الحامية انما لانه يختلف فيه  
 تامل

والخيار ما اختاره الصدر الشهيد ابو البقي  
 انه اذا لم يكن بدم الاستدانة بغير القاضي  
 فياومر به في يرجع الى الغلة وتامه في ط  
 كذا في تصرفات القيم في القنية

الاصح

الاصح استاءه القاضي وقفل والا أدى الى خواب الوقف خصوصاً  
 في زحاننا الذي قل فيه من بقرض الدراهم بدونه معاملة شرح ومباشرة  
 للمصنف فلو مده ولم يكن فيه غلة للعارة في الحال واستقر في العشر  
 بثلاثة عشر سنة واشترى من الموقوف شيئاً بغير بثلاثة وثلاثين ربيع  
 في غلته بعشرة وعليه الزيادة في باب تصرفات القيم من القنية  
 الثامن في تصرفات المتولي وضمانه وفيما يقبل قوله وما لا يقبل  
 وفيمن يستحق الوظيفة ومن لا يستحق وفيه مسئلة النيابة في الوظائف  
 فان قلت اذا شرط الوقف ناظر او جابياً وصيرتاً فما عمل كل منهم قلت  
 الامر والسنن والتدبير والامر بالعقود وقبض المال وظيفه الناظر وجع المال  
 من المتاجر من مالتيا او حاجتيا وظيفه الجابي ونقد المال ووزنه وظيفه  
 الصبر في فان قلت هل للجابي الدعوى على المتاجر وهل له اجارة المسقف  
 قلت لا الا ان يتوكل الناظر وهذه الوظائف ثمانية على العرف فربما ذكره  
 في فتح القدير في الشرف واماميان ماله فان كان من الوقف غلة للشرط  
 ولو كان اكثر من اجرة النخل ولو كان منسوب القاضي فله اجر مثله واختلفوا  
 هل يستحق ما تعين القاضي فنقل من القنية اولا ان القاضي لو نصب فيما  
 مطلقاً ولم يعين له اجرا فاستحق في سنة فلا شيء له وثانياً ان القيم يستحق  
 اجره مثل سعيه سواء شرط له القاضي او اهل المحلة اجرا او لا لانه لا يقبل القوائم  
 ظاهراً الا بالموافقة والاجرة المعهودة كالمشروط من وقف البوازي في ريب  
 في ادخل شرح قوله وان جعل الوقف غلة الوقف وليس لاحد الناظر من  
 التصرف بدونه الا اذ عتد بها خلاف لابي يوسف وفي الحامية ولو ان  
 قيمين في وقف اقام كل واحد منهما قاضي بكرة وقاضي بكرة اخر هل يجوز  
 كل واحد منهما ولو ان واحداً من هذين القاضيين اراد ان يغرل القيم الذي  
 اقامه القاضي الاخر فان رأى القاضي المصلحة في عزل الاخر كان له ذلك ولا خلا  
 استمر وفيه دليل على ان القاضي عزل تنصوب قاض اخر بغير خيانة اذا رأى  
 القاضي المصلحة فان قلت هل لاحد الناظر ان يوافق الاخر قلت لا يجوز لانه الحامية  
 من كتاب الوصايا لو باع احد الوصيين لصاحبه شيئاً من التركة لا يجوز عند  
 الحقيقة ومحمد رحمه الله تعالى ان عندهما لا ينفذ احد الوصيين بالتصرف الا ترى  
 الناظر اذ اوصى او وكيل في المحل لا يورث قبل المسئلة المزبورة بورقة  
**فصل** ليس للمتولي ايداع مال الوقف والمسجد الامن في عياله ولا اقراضه  
 فلو اقترض قرض وكذا المستقرض وذكر ان القيم لو اقترض مال المسجد لبايعه  
 عند الحاجة وهو احرز من امساكه فلا باء به **عده** يسع للمتولي اقراض  
 ما فضل من غلة الوقف لو احرز في السابع والعشرين من الفصولين  
 وأشار المؤلف الى ان القاضي ولا ية اقراض مال الوقف كما في جامع الفصولين

سئل عن الناظر اذا ابدى المتاجر شيئاً من الاجرة  
 هل يبيع ابراهه وسيرى على الوقف ام لا اجاب  
 لا ينفذ ابراهه على الوقف ويقتضيه كذا في  
 فتاوى ابن عديم



قبيل باب التكميل في شرح قوله ويقرض القاضى مال اليتيم من البهرا الرب  
طالب القيمة على الحللة ان يقرض من مال السجدة الامام فاني قامة القاضى  
فأقرضه ثم مات الامام مفلسا لا يضمن القيمة بخ مثله في تصرفات القيمة القنية  
وفي اجزاء ماله طم في مال الوقف فانه لا يجوز للمولى ان يدفع اليه شيئا ليعتق  
الباقى محفوظا هذا ما ذكره وهو الصحيح بخلاف الوصى حيث لم يكن دفعه  
حل لا اعطاء ولم يضمن من وقف نقد القضاوى وكذا في وصايا التهمة  
وللقيم صرف شئ من مال الوقف الى كسبة القنوى ومحاضرات الدعوى للاستغنى  
الوقف من باب تصرفات القيمة من وقف القنية وفي البرازية قيم  
الوقف انفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته له الرجوع وكذا الوصى  
مع مال السبب ولكن لو ادعى لا يكون القول قوله المولى اذا انفق من ماله  
ليرجع في مال الوقف له ذلك فان شرط الرجوع يرجع والا فلا استرجاع  
وقبرها ايضا قيم السجدة استرى شيئا لمؤنة المسجد بلا اذنه احكامه بالرجوع  
على الوقف انتهى وظاهره انه لا رجوع له مطلقا الا باذنه القاضى سواء انفق  
ليرجع او لا سواء ورفع الى القاضى او لا سواء به من ذلك اولا من وقف جرابي  
**بقى** ادعى وصى او قيم انه انفق من مال نفسه واراد الرجوع في مال اليتيم  
والوقف ليس ذلك اذ يدعى دين النفس على اليتيم والوقف فلا يفتح  
بجوز الدعوى من مال نفسه فلو ادعى الانفاق في مال الوقف واليتيم فلو ادعى  
نفقة المنزل في تلك المدة صدق في الرابع والسنتين من الفصولين  
في احكام العارية في ملك الغير ولو استهلك المولى مال الوقف حتى صار  
ضامنا ثم وضع مقل ذلك على مال الوقف لا يخرج من العهدة لان الواحد لا يعلم  
ان يكون مملكا ومملكا واحسبته ان يرجع الامر الى القاضى حتى ينتصب  
رجلا في دفع البية ثم يدفع ذلك الرجل اليه ولو انفق في عارة الوقف  
لا يخرج من العهدة في تصرفات المولى في السابع والعشرين من الفصول العادى  
**بخ** القيمة ضمن مال الوقف بالاستهلاك ثم صرف قدر الضمان الى  
المصرف بدون اذن القاضى يخرج من العهدة في تصرفات القيمة لا في  
من وقف القنية وكذا في البرازية ولو خلط المولى ماله بالوقف  
لم يضمن وقبل يضمن ولو خلط مال الوقف بمال الوقف لا يفرق وقا  
في السابع والعشرين من الفصولين ولو كان في يد رجل او قاف مختلفة  
فخلط اموال الاوقاف وثلاث الوقف كان ضامنا وكذا البناء وسما  
اذا خلط اموال الناس والطمان اذا خلط حنطة الناس الا في موضع يكون  
الطمان مائة ذنا بالخلط عرفا فصل اداء الزكاة في الخانية اذا اجر  
الوقف او قيم او وصى الواقف او القاضى وامنه ثم قال قبضت الغلة  
مضاعف او فرقت على الموقوف عليهم وانكر واذا قال قول له مع مية

ولو ابراه القيمة المتأخر من الاجرة بعد  
تمام المدة يصح البراءة عند الحقيقة ومجر  
في فصل تصرفات القيمة في حاور القنية  
سهم

واكراد من هذا الكلام بيان انه بين كلاميه  
في الفقه لا يخرج قولنا الاخير سهم  
واقضى بالرجوع في الانفاق بغلته في القاضى  
سهم

لان خلط استهلاك فيكون سبب الضمان لا في دفع  
جرت العادة والعرف ظاهر بالاذن بالخلط  
كمكون العادة بالاذن من ارباب الحنطة  
للطمان بالخلط ولا عرف في حق السامرة  
والتي يضمن كذا في الفصل الرابع  
من زكاة الفوائد الكبرى  
سهم

في الباب التاسع

في الباب التاسع عشر من وقف الكرماسنى وكذا في الاشياء  
نايب الناظر كقول في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف وتزويقه  
للمسحفين وانكر واذا قال قول له كالاصيل لكن مع التامين بمراتب  
في تنبيهات مايل القضاء فان قلت اذا قصر المولى في شئ من  
مضامح الوقف هل يضمن قلت ان كان في عين ضمنا وان كان  
في مال في الذمة لا يضمن قال في القنية ان يهدم المسجد فلم يحفظ القيمة  
حتى ضاعت خشبة يضمن اشترى القيمة من الدقان رهنا ودفع الثمن  
ثم افسد الدقان لا يضمن اشترى وفي البرازية امتنع المولى عن  
تقاضى ما على المتقيلين لا باء ثم فان مهرب بعضهم بعد ما اجتمع عليه مال  
كثير بحق القبالة لا يضمن المولى من وقف جرابي في اواخر شرح قوله  
وان جعل الواقف على الوقف نفسه ولو اخذ مولى الوقف من  
غلته شيئا ثم مات بلا بيان فانه لا يكون ضامنا هكذا قالوا وقيدوه  
الطوطوسى في انفع الوسائل بما اذا لم يطالبه المسحق واما اذا طالبه  
المسحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان فانه يكون ضامنا اشترى  
ومقتضاه انه لو ادعى في حيوة الملاك لا يقبل قوله لانه صار ضامنا  
يمنع المسحق بعد الطلب من المحل المزبور ولو باع المولى مزرعة الوقف  
وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن كان دينه في تركه  
في فصل الشرط من وقف الخانية ولو كان في يد القيمة من مال المسجد  
خسوف دينارا اذا اشترى بها مستغلا لا يحصل منه حصة ودانير ولو  
دفعها معااملة يحصل حصة ودانير وزيادة ليس له ذلك في الباب  
الثالث عشر من كرماسنى في تصرف القيمة من القنية لو زوج  
احكام جارية الوقف بجوز وعبيده لا يجوز لانه يلزم عليه المسهر  
والنفقة ولو زوج عبد الوقف من امة الوقف لا يجوز وجنابته  
عبد الوقف في مال الوقف في نوع في وقف الموقوف من الثالث  
من وقف البرازية اذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم  
المسحفين كذا او بعينه فاقطع لايبقى لهم دين على الوقف اذ لا  
حق لهم في الغلة من التعمير من الاحتياج اليه التعمير فانه يضمن انتهى  
ما يقيد ان الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة اليه التعمير فانه يضمن انتهى  
وقايدة ما ذكرناه لوجبات الغلة في السنة الثانية وفاصل شئ بعد  
صرف معلومهم في هذه السنة لا يعطونهم الفاضل عوضا عما قطعوا  
قد استفتيت عما اذا شرط الواقف الفاضل على المسحفين  
للعنفاء وقد قطع للمسحفين في سنة شئ بسبب التعمير بل يعطى  
الفاضل في السنة الثانية للعنفاء فاجبت للعنفاء ما ذكرناه والله اعلم

ما قولكم في رجل له وظيفة على وقف فنفق في ذلك ان ينفق  
وظيفة وطالبها وارثه فمضى الى الوقف فادعى الارث  
اليه فحلف على انه لم ينفق له شئ على الوقف فادعى الارث  
قوله هو يمينه او لا عبرة لقوله ويحكم بالوظيفة بل لو ان  
من مال الوقف افتونا ما يجوز من اجواب ان كانت  
الوظيفة بمعاينة الخدمة في اجرة لا بد من اثبات  
الاداء بالبيننة والاذن على علة وعطية يقبل في ادائها  
قوله اعطى مع يمينه ابو اسود  
سهم



واذا قلنا بتضمين الناظر اذا صرف الناظر لهم مع الحاجة الى التعبير  
 هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا ما لا يستحقونه ولا لم اره  
 صريحا لكن نقلوا في باب النفقات ان مودع الغائب اذا انفق  
 الوديعة على ابوي المودع بغير اذنه او باذنه القاضي فانه يضمن  
 واذا ضمن لا يرجع عليه لانه كما ضمن فبقي ان المودع ملكه لاستناد  
 ملكه الى وقت التعدي في آخر كتاب الوقف من الاشياء ولم يظهر  
 دين في تلك السنة وصرف الفاضل الى المصروف المذكور ثم ظهر دين  
 على الوقف بستر ذلك من المودع البرهم من وقف القينة فان قلت  
 هل للمتولي ان يضمن غلة سنة على سنة قبلها قلت لا لما في حاوي  
 المحصر وغيره سئل ابو جعفر قيم جمع الغلة وقسم على اهل الوقف  
 وحرم واحد منهم ولم يعطه وصرف نصيبه الى حاجته فلهما حجت  
 الغلة الثانية طلب المحرم نصيبه هل له ذلك قال ان شاء  
 ضمن القيم وان شاء اتبع شركاءه فشاركهم اخذوا فان اختلفت تضمن  
 القيم سلم لهم ما اخذوا وليس له ان ياء خذ من غلة هذا الطعام اكثر من  
 نصيبه استمرى وظاهره انه اذا اختار اتباع الشركاء فانه لا مطالب له  
 على المتولي وان المتولي لا يدفع المحرم من غلة الثانية شيئا سواء اختار  
 تضمينه او اتباع الشركاء لكن في الذخيرة وان اختار اتباع الشركاء  
 والشركاء فيما اخذوا كان له ان ياء خذ ذلك من نصيب الشركاء من الغلة  
 الثانية لانه لما اختار اتباع الشركاء تبين انهم اخذوا نصيبه فله  
 ان ياء خذ من نصيبهم مثل ذلك لانه حين حقه في اخذ حرجوا جميعا  
 على القيم بما استمرى القيم من حصة المحرم في السنة الاولى لانه بقي ذلك  
 حقا للجميع استمرى وظاهره ان المتولي يدفع له من غلة الثانية شأوا واثوابا  
 حيث اختار اتباعهم ومعه ما له لولم يصرف حصة المحرم الى نفسه وانما  
 صرف الغلة البرهم وحرم واحد ما لعدم حضوره وقت القسمة او عتادا  
 انه يشاركهم ولا يضمن المتولي وان يدفع اليه من غلة الثانية من نصيبهم  
 وظاهر ما في حاوي انه يتبعهم فيما اخذوا ولا يعطى من الثانية اكثر من حصته وهو  
 الظاهر لانه حقه مباد في قسمهم والمتولي ليس له ولاية قضاء ديونهم  
 ومقتضى القواعد ان المحرم في صورة صرف اجمع البرهم له ان يضمن المتولي  
 لكنه منعذ بالان ان يرجع على المستحقين من وقف البحر الرائق في شرح  
 قوله وان جعل الواقف في الورقة التاسعة وفي القينة عرج في حق  
 القاضي به حوالا ولا بد من ان في الوقف على اولاد الاولاد بعد مقتضى سنين لا يظهر  
 حكمه الا في غلة المستقبل دون ما معنى وفي غلة تلك السنين معدومة كما لا يظهر  
 احكامهم في النكاح بغير كون في الوطيات الماضية واللاحقة لو كان غلة السنين الماضية

فان دفع البرهم ذلك منهم فاذا ضمنه ينبغي ان لا يرجع على  
 المستحقين بما دفعه البرهم في هذه الحالة قياسا  
 على مودع الاباء اذا انفق على الابوين بغير اذنه  
 وبغير اذنه القاضي فانهم قالوا بضمه ولا يرجع له  
 على الابوين قالوا لانه ملكه بالضم فثبت ان  
 دفع حال نفسه وانتهى ولا يرجع فيه  
 كذا في وقف بحر الرائق في شرح قوله وسيد  
 في غلة بمارسته

وكان اسنادنا صحيح الاسلام مولانا ابو السعود  
 يعني بالرجوع عليه فلا بد من ان يخرج في هذا  
 المقام

اقول في نظر بل ما دام المودع قائما في دار المودع  
 فيه لا ما اذا هلك اذ صار الارادة منه وفيها  
 له الرجوع ما دامت العبد قائمة بالتراضي  
 وبقياء القاضي الا لما في فتاوى نهر قابق  
 في ريل المذكور من البحر

لا يخالف في الاشياء لانه الناظر ليس بمعد في هذه  
 الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فملكه  
 القاضي فلا بد للناظر استراد خلاف سلتنا  
 لانه منعذ بكونه صرف عليهم مع عدم الحاجة الى  
 التعبير كذا في الاشياء قريباً من المسئلة  
 للتعذر منه سلا

قائمة يستحق اولاد البسات حصتهم منها وعن ع وغيره ان الحكم بظهر  
 في الغلة القائمة دوتم الرهاكة وفي الكبرى اخوان عليه ما دار موقوفه غاب  
 احدهما وقبض الآخر غلته بغير حق الغائب وقد مات المحاضر فاراد الغائب ان  
 يرجع بنصيبه في تركته فان كان المحاضر فيما كان له ان يرجع لانه ان استغل  
 القيم كان نصيبه على السواء في الحادي والعشرين من وقف الكرماسي  
 دار موقوفه عليه ما غاب احدهما وقبض الآخر غلته ببيع سنين ومات عن  
 الوصي ثم حضر الغائب وطالب الوصي بحصته من الغلة ان كان المحاضر الذي  
 قبض الغلة هو القيم كان للغائب الرجوع في تركته البتة بحصته من الغلة  
 وان لم يكن القاضي فيما الاثر ما كانا آجود ذلك وان اظهر المحاضر كانت الغلة  
 ولا تطيب له بل تصدق بحصته الغائب في السابع من وقف البرار  
 الظهيرية فان عجل الاجرة واقتصرها الموقوف عليهم ثم مات احدهم القياس  
 ان ينقض القسم ويكون للذي مات من الاجرة حصة قدر ما عاش لكن  
 نستحسن ولا ينتقض القسم في السابع من وقف مختصة النازخانية  
 ولا يجوز اخذ غلة وقف المدرسة حتى يكون سكناء فيها اكثر من اربعة  
 واكثر فنقله فيها ولا يصح اخذ غلته لمن قرأ فيها كل يوم سبعا وسكن  
 في داره **حكم** ام في المسجد فلما ادرك غلة الوقف فيه مات في  
 نورثه بخلاف رزق القاضي في فصل فيما بكل المدرس والتعليم من وقف  
 حاوي القينة قال القينة ابو الليث من ياء هذا الاجر من طلبه العلم في  
 يوم لا درس فيه ارجوا ان يكون جائزا وفي حاوي اذا كان مشغولا بالكتابة  
 والتدريس في الثالث عشر من وقف النازخانية المتعلم اذا كان  
 لا يختلف الى الفقهاء للتعلم ان كان في المصروفين تغل بكتابة العلم وفي  
 في القينة لقف مما يحتاج اليه فلا بأس له ان ياء خذ الوظيفة لا تعلم  
 والكتب من حيلة التعلم وان كان لا يشتغل بشي لا يحل له ذلك ولا يحل  
 للمتولي ان يعطيه وان خرج من المصروف خرج اليه مدة ثلثة ايام فصاعدا خلا  
 ياء خذ الوظيفة شيئا لان هذه مدة طويلة وان اقام اقل من ذلك ينظر في خروج  
 لانه منه بد كالتنزه والتفوق لا ياء خذ الوظيفة وان لم يكن له ترسنة  
 كطلب القوت فانه ياء خذ وظيفة لانه قليل ضيعف عنه من وقف  
 ترمذيب الواقعات ففلا في النوازل **ق** استخلف الامام في المسجد  
 خليفة ليؤتم فيه زمان فيبته لا يستحق الخليفة في اوقات الامامة  
 شيئا ان كان الامام ام اكثر السنة في باب ما يحل للمدرس من وقف  
 القينة فان قلت هل يجوز النيابة في الوظائف مطلقا او  
 بعدا ولا مطلقا قلت لم ارفسها نقلنا من اصحابنا الا ما ذكره الطرشي  
 في انفع الوسائل من هاهنا كلام اخشاف فانه قال قلت ارايت ان حلت

هل يجوز للناظر ان يتجمل معلوم مستحق قبل استحقاقه  
 ينبغي ان يجوز والافضل خلافه قياسا على ما في البرزخ  
 المصدق اذا اخذ عجله قبل الوجوب والقاضي  
 استوفى رزقه قبل المدة جاز والافضل عدم  
 التجمل لاحتال ان لا يعيشت الا المدة هذا  
 مما استنبطته ولم اره منقولا من خط  
 ابن نجيم كذا في البحر



بهذا القيمة آفة من الآفات مثل الخس والعنى وذباب العقل والفالج  
 واشباه ذلك هل يكون الاجرة له فائما قال اذا حل به من ذلك شئ بكنه  
 مع الكلام والآد والنهى فالاجرة قائم وان كان لا يمكن معه الكلام والآد  
 والنهى والخذ والاعطاء لم يكن له من هذا الاجرة شئ انتهى قال الطوسي  
 فاستنبطنا منه جواب سائل واقعة وهي ان المدرس اذا مرض او حج ومصله  
 او الامام او من كان مباشرا شيئا من وظائف المدرس اذا مرض او حج ومصله  
 ما يستحقه الناس عذرا شرعيا على اصطلاحهم المتعارف بين الفقهاء  
 انه لا يحرم حرمه المعين بل يصرف اليه ولا يكتب عليه غيبته ومقتضى  
 ما ذكره انما هو ان لا يستحق شيئا من العلوم مدة ذلك العذر فالدروس  
 اذا مرض او الفقيه او واحد من ارباب الوظائف فانه على ما قال اخصاف  
 ان امكن ان يباشر ذلك الحق وان كان لا يمكن ان يباشر ذلك  
 لا يكون له شئ من العلوم وما جعل هذه العذر عذرا في عدم منعه من معلومه  
 المقرر بل اراوا الحكم في العلوم على نفس المباشرة فان وجدت استحق العلوم  
 وان لم توجد لا يكون له معلوم وهذا هو الحق واخرجنا ايضا من هذا  
 البحث والتقرير جواب سائل اخر وهي ان الاستتابة لا يجوز سواء  
 كانت بعذرا او بغير عذر فان اخصاف لم يجعل له ان يستيب مع قيام  
 الاعذار التي ذكرها ولو كانت الاستتابة يجوز قال ويجعل له من يقوم  
 مقامه الى ان يزول عذره وهذا ايضا ظاهر الدليل وهو وقف من  
 استمرى وقد منع من ابن وهبان انه اذا سافر الحج او صلة الرحم ولا يجوز  
 ولا يستحق العلوم مع استمره فضاء عليه والا ما ذكره في القيمة استحق  
 الامام خليفة في المسجد ليؤتم فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة من  
 اوقاف الامامة شيئا ان كان الامام ام اكثر السنة انتهى وحاصله  
 ان النائب لا يستحق من الوقف شيئا لان الاستحقاق بالتقرير  
 ولم يوجد ويستحق الاصيل الكل ان عمل اكثر السنة وسكت عما عيّن  
 الاصيل للنائب كل شهر في مقابلة عمله هل يستحق النائب عليه الا والظاهر  
 انه يستحق لانه اجارة وقد وثق العربى على قول المتأخرين المعنى به  
 من جواز الاستنجار على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وعلى هذا  
 اذا لم يعمل الاصيل وعمل النائب كان الوظيفة شائعة ولا يجوز  
 لناظر الصرف الى واحد منها وجوز للفاضل غيره وعمل الناس  
 بالصاهرة جواز الاستتابة في الوظائف وعدم اعتبارها شائعة  
 مع وجود النيابة ثم رأيت في خلاصة كتاب القضاء ان الامام  
 يجوز استخلافه بلا اذن بخلاف الفاضل وعلى هذا لا يكون وظيفة شائعة  
 ونصح النيابة ومما يرد على الطوسي ان اخصاف صرح بان للقيم

ان يوكل

ان يوكل وكسلا يقوم مقامه وله ان يجعل له شيئا من معلومه وكذا  
 في الاسعاف وهذا كما نصحه يجوز الاستتابة لان النائب وكسلا  
 بالاجرة كما لا يخفى فالذي يجوز الاستتابة في الوظائف من وقف  
 البحر الرابع في شرح قوله وجعل الواقف الغلة في الورقة الخامسة  
 وقف دارا على امام مسجد كنه بشرطه ثم اخذ يؤتم بنفسه ليس له  
 ان يادخا جرتها في سائر المنفعة من وقف القيمة لو شرط المستحقين  
 خبر او كما معينا كل يوم فللقيم ان يدفع القيمة من النفقة في موضع آخر  
 لهم طلب العين واخذ القيمة في كتاب الوقف من الاشياء  
**شرح** فلو وقف على المنفعة حنطة فندفعها القيمة وما تميز  
 فلم يملك الحنطة ولهم اخذ الدنانير ان شاؤا ولو ابرأ صاحب  
 الحق القيم عن نصيبه بعد ما استهلكه لا يصح في باب ما يحل  
 للمدرس من وقف القيمة شرط ان يتصدق بما فضل الغلة على  
 من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يبرأ شرط للقيم التصديق على سائل  
 غير المسجد وخارج المسجد وعلى من لا يسأل من وقف الاشياء والظاهر  
 وقد سبكت عن تقرير الفاضل المرتبات بالاوقاف فاجبت بانه  
 ان كان من وقف مشروط للفقراء فالنظر فيه صحيح لكنه ليس بلازم  
 ولناظر الصرف اليه غيره وقطع الاول الا اذا حكم الفاضل بعدم تقرير غيره  
 فحينئذ يلزم وهي في اوقاف اخصاف وعبره وان لم يكن من وقف  
 للفقراء لم يصح ولم يجعل وكذا اذا كان من وقف الفقراء وقرره لمن يملك  
 نصبا ثم سبكت لو قرر من فاضل وقف سبكت الواقف عن مصرف  
 فايضه من يصح فاجبت بانه لا يصح ايضا لما في النافذ خاتمة ان فاضل  
 الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشترى به المتولى مستغلا وصرح في  
 البرازية ونبه في الدرر والغرر بانه لا يصرف فاضل وقف  
 لوقف اخر امتد واقفها واختلف انتهى في القاعدة الحاشية في الامام  
**م** يجوز صرف الفاضل عن المصالح الى الامام الفقير باذن الفاضل  
**ب** لا بأس بان يعين شيئا من مصلات لمصالح الامام زيد في  
 وجه الامام من مصالح المسجد ثم نصيب امام اخر فله اخذه اذا كانت  
 الزيادة لفائدة وجوه الامام وان كانت لمعنى في الامام الاول نحو فكل  
 او زيادة صلاحه فلا يحل للثاني في فضل فيما جعل المدرس من وقف القيمة  
 وان ضاق المسجد من امله جاز للمتولى ان يدخل بعض منزل الوقف فيه  
 ولو ادخله بلا حاجة لا يصير سجدا من وقف البرازية في المنفقات  
 ولو جعل المتولى المنزل الموقوف على المسجد مسجد يصير سجدا  
 ولو ضاق المسجد جاز ان يزد منه بادر الفاضل في الثالث عشر وقفه على

الظاهر انه لا يملكه قبل قبضه حتى يعين  
ابراؤقه

المراد من الرضات في اصطلاحهم احداث المعاني  
للاشخاص لانه مقابلته اخذ منه بل تجاها الصلابة  
او علمه ويستحق في عرف الروم بالزوايد  
حنائي زاره

الفاضل من وقف المسجد لا يصرف الى الفقراء  
قبل لا يصرف الى الفقراء رواية صحيحة ولكن  
يشترى به مستغلا المسجد كذا في الحيط  
البرهان في النوع الاخير في الحادى  
والعشرين من الوقف  
سهة







ومما خص به كان المذكور ان يكونوا نساء هم معهم ولا ناسا ان يسكن  
 از واجه من معين وان لم يكن فيها حجر لا يستقيم ان نفسم بينهن  
 ولا يقع فيها مهاباة وانما كناه لمن جعل الوقف له ذلك لا تخبرهم  
 ومن هذا يعرف ان لو سكن بعضهم فلم يجد الآخر موضعاً يكفيهم لا يستوجب  
 الآخر اجرة حصته على الساكن بل ان احب ان يسكن معه في بقعة من  
 تلك الدار بلا زوجة او زوج ان كان لا حد لهم ذلك والآخر كالمفيع فيخرج  
 او جلسوا معاً كل في بقعة الى جنب الآخر استمرى من وقف حجر الراب  
 في شرح قوله ولا يقسم **كتاب** رفع الامام واحدة من دور الوقف  
 الى وجهه الى رجل محتاجا فكن فيها مدة وكان القيم حكم هذه الدار الب  
 ليستفعلها ببقعة فعلى الساكن اجرة المثل في باب السكنى الوقف والاجارة  
 من القنية وكذا اجرة الموقوف عليه الوقف ان كان كل الاجرة ان لم يكن له  
 شريك ولم يكن الوقف محتاجا الى العمارة جاز في الدور والحوادث وفي  
 الارض ان كان الوقف شرط البداية بالاجرة والعشر لم يملك ان يواجر لانه  
 لو جاز كان كل الاجرة فيلزم بطلان شرط الوقف وان لم يكن شرطاً له  
 ان يواجر ويترج بفسه والموتنة والحوادث عليه وعلى هذا لو كان المصارف ثلثة  
 او اربعة فاردوا المهاباة ان كان الوقف شرطاً ما ذكرنا لا يجوز والا يجوز  
 من منقرعات وقف البرازية اجرة الوقف غير القيم ومقت المدة فاستمى  
 للعاقبة ولا شئ للقيم عليه كناية الاملاك والقيم وانما ذلك ان يرجع على العاقبة  
 اذا جاز الاجارة في المدة **كتاب** اجرة الفضولي دار موقوفة واستوفى في الاجرة  
 خرج المستاجر عن العهدة ان كان ذلك اجرة المثل ثم سئل ان الاجر للعاقبة  
 ام للوقف فقال لا يرد الى الوقف من اول باب اجارة غير المالكة اجارة  
 القنية ولو اجر القيم ثم غل ونصب آخر فقبل اخذ الاجرة للعزول والاتباع  
 انه المنصوب لان المعزول اجرها للوقف لانفسه في باب تصرفات  
 القيم من وقف القنية رجل اجره لكان والده وقفه على اولاده ابداً  
 ما تناسلوا فاجر هذا الرجل اجارة طويلة وانفق المستاجر في عمارة هذا الوقف  
 اجر المواجه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن للمواجه ولاتنه في  
 الوقف بان لم يكن متولياً يكون المواجه غاصباً وكان له على المستاجر الاجرة  
 السخى ويصدق به ولا يبرج المستاجر بما انفق في العمارة على الاجر والمثل  
 غيره لانه كان منطوقاً وان كان الوجه متولياً كان على المستاجر الاجر السخى  
 ان كان ذلك مقدار اجرة المثل او اكثر ويرجع المستاجر في غلة الوقف بما  
 انفق في العمارة في فصل اجارة الوقف من اجارة الخالية بم القيم  
 في فصل الاجارة مع المستاجر قبل قبض الاجر ويقذفه على الوقف  
 وبعد القبض لا في فصل تصرفات القيم من وقف عود القنية

لواجر الموقوف عليه ولم يكن ناظر لم يصح واذن  
 للمستاجر من العمارة فانفق لم يرجع على احد وكان  
 منطوقاً فقلت لانه الاجارة لما لم يصح لم يصح ما في  
 ضمنه كذا في اواخر الفصل الثاني  
 في الاجارة وكذا في الخاتمة

اعلم ان الموقوف عليه اذا لم يكن ناظر افلنا لا يملك  
 الاجرة على العتق فخرج المستاجر الاجرة اليه خرج  
 عن العهدة كناية القنية فيما اذا ارج الفضول من  
 تعلقات ابن نجيم على الفضول

سئل هوذا

سئل عن متول الوقف اذا اجره بشرط اختياره بشئ من اتيام بل يصح هذه  
 الاجارة بشرط المذكور وان شاء فسخها في المدة انه ذلك ام لا  
 اجاب نعم يصح الاجارة بشرط اختياره وله الفسخ في المدة ان شاء  
 من فتاوى ابن نجيم متولى الوقف اذا اسكن رجلاً بغير اجرة ذكره لعل  
 لا شئ على الساكن وعامة المستأجرين ان عليه اجرة المثل سواء كان  
 الدار معدة للاستغلال ولم يكن وعليه الفتوى وكذا لو سكن والوقف  
 بغير اد القيم او بغير اد الوقف وكذا لو سكن حتى لم يصح فسخه  
 الممنوع بغير المثل سواء عدل للاستغلال او لا العتائية قال القدر  
 السيد حسام الدين هو المختار للفتوى في السابع من وقف مختصر  
 التنازل خاتمة **فصل** متولى الوقف لواجر الوقف بدون اجرة المثل  
 بلزومه تمام اجرة المثل وكذا الاب لواجر منزل الصغير بدون اجرة مثله بلزومه تمام  
 اجرة المثل اذ ليس لكل واحد منهما ولاية الخط في الحكم من وقف بقدر  
 الفتاوى ثم اعلم ان المتولى اذا جاز باقل من اجرة المثل بنقصان فاحش  
 حتى فسدت لاهتمام عليه وانما يلزم المستاجر اجرة المثل وقد تواترهم  
 بعض من لا خبرة له ولا دراية انه يكون ضامناً ما نقص وهو غلط  
 خرج به العلامة قاسم في فتاواه مستنداً الى المنقول الصريح من وقف  
 حجر الراب وكذا في اجارته وفيه تفصيل ولو اجر الوقف بالابتعاين  
 فيه لا يجوز الاجارة وينبغي للفاضل اذا رفع اليه ان يبطلها ثم ان  
 كان الموجه ماد مونا وكان ما فعله على سبيل التسهول والغفلة فصح الاجارة  
 واقر ما فيه وان كان غير مادمون اخبرها من يده وبغيرها الى من يوثق  
 في اجارة الوقف من الاسعاف وان جاء واحد وزاد في الاجرة  
 درهمين في عشره فزاد حتى لواجر بنمائية واجرة مثله عشرة لا تفسخ  
 الاجارة من القيم الكركي استأجر ارضاً موقوفة وبني فيها  
 حائوتا ويسكنها فاراد غيره ان يزيد في الغلة ويخرجه من حائوتا  
 يظن ان كان آجره مشاهرة فللقيم فسخ الاجارة عند رأس الشهر ثم  
 رفع البناء ان كان لا يطر بالوقف فليبا في رفعه وان كان يطر ليس  
 رفعه ثم ان رضى المستاجر ان يملكه للقيم ببقية مبنياً او منزهاً عاتبها  
 كان اقل ملكه بها والافية كرك الى ان يتخلص حائوتا لرجل في ارض  
 وقف قابضة صاحبه ان يستأجر الارض باجر مثله فان كانت العمارة  
 لو رفعت يستأجر باكثر مما استأجر فانه يوجب رفع العمارة والابتكر  
 في يده بذلك الاجر من وقف مبنية المعنى وكذا في الثالث عشر من الوصولين  
 حائوتا وقف وعمارته ملك لرجل ابي صاحب العمارة ان يستأجر  
 باجر مثله يظن ان كانت العمارة لو رفعت يستأجر باكثر مما استأجره

سئل عن ناظر اجرة منه اجارة شرعية اجرة المثل  
 ويخرج الاجرة ثم تقابل مع المستاجر الحكم الاجرة  
 فيلزم الاقالة ام لا اجاب لا يصح الاقالة  
 من فتاوى ابن نجيم

والفتوى على انه يجب اجرة المثل كذا في اجارة كائنية  
 وقال ابو السعود في اجواب سبر وابتدعه نفعي  
 متوليه ونفعي مستأجره نفعين او نور فتاوى  
 خاتمة ده قول اول اصوب امي خفية او قدر  
 اما فتوى قول الثاني اوزره در ريو طور در



صاحب العارة كلف برفع العارة ويؤجره غيره والافلا وينكر في يده  
 بتلك الاجرة لان فيه ضرورة في اوابل باب تصرف المتولي المحيط الرضوي  
 ولا يجوز الاجارة الطويلة في الوقف وان احتيج اليها بعد عقود متفرقة  
 فيكتب استأجر فلان وفلان كذا بثلثين عقد كل عقد على سنة فيكون  
 العقد الاول لازما لانه باجره والسابق لا لانه مضاف **من الثالث في الوقف**  
**البرارية** وبعض المشايخ زعموا هذه احيلة لان الاجارة الطويلة  
 انما تجزى على الوقف لكيلا يؤدي الى ابطال الوقف لانه اذا طال تصرف  
 المستأجر فيه تصرف المالك فمضى انكر المستأجر يشهد له الناس بالملك  
 وفي حق هذا المعنى لا فرق بين العقود والعقد الواحد قال ابو جعفر الفقيه  
 على ابطال الاجارة الطويلة في التاسع من وقف الكرامسي نقله الوجبة  
 اجر المتولي الوقف سنة ان كان الواقف شرط ان لا يواجر سنة لا يجوز  
 وان لم يشترط يجوز الى ثلث سنين كذا اختاره ابو الليث وقال  
 الامام ابو جعفر الكبير في الضياع كذا وكذا وغيره الا اكثر من سنة وقال القاضي  
 ابو علي لا ينبغي ان لا يفعل ولو فعل صححت فاذا اراد ان يصحح بالاجماع  
 يرفع بعد الاجارة باكثر من ثلث سنين الى احكام فيحكم بجوازها كما علم فيجوز  
 على قول الظاهر وجبت شرط الحكم في نوع في اجارة الوقف من الثاني  
**في اجارة البرارية** قال الصدر الشريفي واقفاته واختار انه يعني  
 في الضياع بالجواز في ثلث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم مجاوز  
 وفي غير الضياع ان يعني بعدم مجاوز فيما زاد على السنة الا اذا كانت المصلحة  
 في مجاوز وهذا امر يختلف باختلاف المواضع واختلاف الزمان فوقف  
 السامرية ولو اوجر القوم دار الوقف خمس سنين قال الشيخ ابو القاسم  
 السبكي لا يجوز اجارة الوقف اكثر من سنة الا ان عارض يحتاج الى تعجيل الاجارة  
 كالحال من الاحوال في اجارة الوقف من الاسعاف ولو امتنع احد  
 الموقوفين عليهم من الترخيم بقيم الدار ويؤجر نصيبه مدة يحصل منها  
 قدر ما يوجب له لو دفع من عنده ثم بعد ذلك يبرأ اليه نصيبه  
 في فصل وقف داره على سكتي اولاده من الاسعاف **بم ضيقة**  
 موقوفة على الكوالم فقدم قسمتها في حفظ وعماراة لاسمة تلك  
 فيما يجوز للموقوف عليهم من التصرفات من وقف القنية **على** انقسموا  
 ارضا موقوفة بين اربعة ثم اراد احدهم بعد سنين ابطال تلك القسمة  
 فله ذلك في باب تسخ القسمة من قسمه القنية سئل عن ارض  
 نصضاها وقف ونصفها ملك فيل يجوز قسمتها بطلب المتولي  
 والملك اجاب نعم يجوز القسمة ويغرز الوقف من الملك حيث كان  
 ذلك انفع للوقف من فتاوى ابن حنبل في القسمة سئل يجوز قسمه

سئل في وقف شرط ان لا يواجر وقفه اكثر من سنة فاجره  
 اكثر من ثلث سنين هل يصح ام لا اجاب بان  
 الواقف اذا شرط ان لا يواجر وقفه اكثر من سنة  
 والناس لا يبرغون في استيجارها وكانت اجارته  
 اكثر من سنة انفع للمنفعة لان الظاهر ان يواجر اكثر  
 من سنة وكون يرفع الدار الى النقص في جوار  
 القاضي اكثر من سنة لان القاضي نظر  
 على الفقهاء على الوقف ايضا  
 ذكره قاضي خايز قسما  
 من فتاوى ابن حنبل

من وقفه

من وقف ارضا كان فيه مصلحة او لا اجاب ان كان الكل وقف ناظر  
 بجوز لهما المفاصلة وان كانا تحت نظر واحد رفع الامر الى الحاكم ليعين فيه  
 بقاسمه من فتاوى ابن حنبل **العاشرة في وقف المريض والمضاف الى**  
**ما بعد الموت** قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل الوقف في ثلثة اوجه  
 اما ان يكون في الصحة او في حالة المرض او وقف بعد الموت فما كان  
 في الصحة فالقبض والافراز يكون شرط الصحة كالرهنه وان كان بعد  
 الموت فالقبض والافراز ليس بشرط في صحة لانه وصية الا ان يعتبر  
 من الثلث وما كان في حالة المرض فيحكم حكم الوقف في الصحة وان كان  
 يعتبر من الثلث كالرهنه في المرض يعتبر من الثلث بشرط فيه ما يشترط  
 في الرهنه من القبض والافراز وكذا ذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوي  
 ان الوقف المنفذ في المرض كالمضاف الى ما بعد الموت لان تصرف  
 المريض مرض الموت بمنزلة المضاف الى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث  
 وذكر شمس الاثمة الشتر المصباح ان وقف المريض مرض الموت بمنزلة  
 المباشرة في الصحة حتى لا يمنع الارث في قول ابي حنيفة ولا يتعلق به  
 الزوم كالعارية الا ان يقول وقف في حيوة وبعد وفاتي  
 فيمنع ذلك لانه اذا كان مؤبدا اذ لا يهيم لاسب فيه كعم الموصل له  
 بالخدمه في لزوم الوصية بعد الموت وفي وقف المريض من الثانية  
 وذكر الطحاوي ان الوقف المباشرة مرض الموت عند ابي حنيفة  
 كالمضاف الى ما بعد الموت حتى ان الوقف المباشرة مرض يقع  
 جائزا لانه ما عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الطحاوي قال شمس الاثمة الشتر  
 الصحيح ان المباشرة مرض الموت عنده كالمباشرة في الصحة حتى  
 لا يجوز في ظاهر الرواية غير وصية الى الاضافة الى ما بعد الموت حتى لا يلزم  
 على ما ذكره شمس الاثمة الشتر وذكر شيخ الاسلام ان الوقف المباشرة مرض الموت  
 اذا لم يكن مضافا الى ما بعد الموت حقيقة عن ابي حنيفة روايتان  
 في الثاني وقف التناثرانية اما تعليقه بالموت فالقاسم ان لا يلزم ملكه  
 الا اذا صدق بمنافعة مؤبدا فيلزمه فصار بمنزلة الوصية بالمنفعة فيلزمه  
 من غير حكم احكام ولو وقف في مرض موته فهو بمنزلة الوصية بعد الموت  
 والصحيح انه لا يلزم عند ابي حنيفة وعند ما يلزم الا انه يعتبر من الثلث  
 مختارات النوازل في اوابل كتاب الوقف **بم ضيقة** ولو قال في مرضه  
 اشتر واخذه غلة دارى هذه كل شهر بعشرة دراهم خبز المسلمين صار الدار وقفنا  
 كقوله وقف دارى بعد موته على المسلمين خزانة الاكل وكذا في باب من جعل  
 داره مسجدا وقف الثانية **فعك** قال ان مت هذه الدار سئل يسجد  
 الحلة ثم مات صارت سبلة **ث** عن ابي بكر الباني قال ان مت من مرضي هذا

وتفسير الوصية ان يقول جعلت ارضي هذه هذه وقفه  
 مؤبدة او وصيت به بعد موته والوقف المباشرة في المرض  
 كالمضاف الى ما بعد الموت به ليل ان تبع المريض وان لم  
 يمتنع الى ما بعد الموت يعتبر من الثلث واذا راسم حتى  
 ان المباشرة في المرض كالمباشرة في الصحة هذه  
 لا يلزم من اوابل وقف البرارية  
 كذا في الهداية ورواها



فقد وقفت ارضي هذه لا يصح لان الوقف لا يتعلق بالاخطار **م** مثل  
 من او ايل **كتاب الوقف في القيمة** قلت ارايت ان قال ارضي هذه  
 صدقة موقوفة بعد وفاته على الفقراء والمساكين ولا مال له غيره وايلي الورثة  
 ان يجيزوا ذلك قال يكون الثلث منها وقضا على الفقراء ويبطل الثلثان  
 الباقيان قلت فاذا اطلق الغاضي الثلثين للورثة وجعل الثلث  
 منها للوقف ثم ظهر مال كثير للمورث يخرج منه ثلثه للوقف قال لا يثبت الثلثان  
 الى الوقف فيكون الارض كلها وقضا ويكون المال للورثة قلت فان باع  
 بعض الورثة ما صار اليه من الارض ولم يبيع بعض الآخر ثم ظهر للميت مال كثير  
 كيف يكون الامر عنده في ذلك قال يؤخذ جميع ما بقي من هذه الارض للميت  
 فيكون وقضا الثلث ويؤخذ من مال الميت قيمة ما بيع من الارض وبشيء  
 يهرارض اخرى فيكون للوقف وبقي الورثة الباقي بعد ذلك على قدر وارثهم  
 وحسب على الذي باع حصته من الارض بقيمة ما صار في يده منها قلت ولا يرد  
 ببيع من اتفق الوسايل على تخصيصه **مسئلة الوقف في الرض سئل**  
 عن وقف وقضا في مرض موته ومات فاجاز بعض الورثة لعدم الخلاف عن  
 الميت من المال وبعض الورثة قاض فمات القاض وأتت حصته الى الورثة  
 المجيزين هل يكفي بالاجازة المذكورة اولاً لانه من اجازة في حقيقة المستقلة اليهم  
 بالارث عنه القاض المذكور اجاب لا يثبت اجازة في حقيقة المذكورة عند  
 الملك فيها من قضاوي بن نجيم **كتاب الوقف** وقف ارضه  
 في مرضه وهو يخرج من الثلث فتلف المال قبل موته وصار يخرج من  
 الثلث او تلف المال بعد موته قبل ان يصل الى الورثة فتلفها وقف  
 ونلتها للورثة في الاول من وقف البرازية قلت ارايت رجلاً  
 وقف ارضه في مرضه وله مال كثير ثم ان ماله ذهب قبل ان يموت ثم مات  
 ولا مال له غيرها قال يجيز الثلث منها ويبطل الثلثين قلت ارايت  
 لو وقفها او وصى بوقفها وله مال كثير ثم مات على ذلك فلم يقبض الورثة  
 ما صار لهم من مال مني متاع المال قال يجوز الوقف في الثلث منها ويبطل  
 الثلثان الباقيان من اتفق الوسايل من المال السابق **فقط** وقف ارضه  
 في مرضه عليه ولده وولد له ولا مال فتلف الارض وقف عليه ولده ولده  
 اجاز الورثة او لا وتلتها بين ولد الصلب وبين ولد الولد النسوية  
 لو اجازوا والا فملك الورثة وقفها في مرضه فتخرج من الثلث  
 فتلف ماله قبل موته ولا مال له سواها فتلفها وقف لا تلتها وكذا  
 لو تلف قبل ان يصل الى الورثة بعد موته جاز في ثلثها وقفها  
 في مرضه على بعض ورثته فلو اجيزه جاز كوصية لبعض الورثة ولو لم  
 فلو خرجت من الثلث فهو وقف والا فقد ما يخرج منه وقف ثم

ان كان متبعا لا يجزى اجازته  
 مسئلة

بمقتضى

ثم يقسم جميع غلة الوقف ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فريض الله تعالى  
 ما دام الموقوف عليهم او واحد منهم في الاحياء فلو مات كلهم بصره  
 حصته الوقف من الغلة الى الفقراء ولو لم يوص لاحد بعد ورثته فلو مات  
 احد ممن وقف عليهم من الورثة وبقي الآخرون فالميت في حق قسم الغلة  
 ما دام بقية من وقف عليهم في الاحياء يجعل كانه حي فيقسم له ثم  
 يجعل سهم ميراث الورثة الذين لا حصته لهم من الوقف وقضاها في  
 مرضه او وصى بوصاياهم ثلث ماله بين الوقف وسائر الوصايا  
 بالقيمة فلا يمل الوصايا حقهم وما اصاب قيمة الارض اخرج من الارض  
 بذلك القدر فتصير وقضا على من وقف عليهم قال ولا يكون الوقف  
 المنفذ اولى بخلاف الحق المنفذ فانه يقدم على عاقبة الوصايا **كتاب**  
**الوقف في احكام المرض من الفصل الرابع والثلاثين من الفصول**  
 واذا جعل المريض ارضه صدقة موقوفة لله تعالى ابراه على ولده وولد له وله  
 ابراه ما تناسلوا ومن بعدهم على الساكنين فان كانت هذه الارض يخرج  
 من الثلث صار موقوفة تستقل ثم تقسم ثلثها على جميع الورثة على  
 سهام الكبريت حتى اذا كانت له زوجة واولاد يعطى لها الثلث  
 ولو كان له ابوان واولاد يعطى لهما السدس وان يقسم الباقي  
 بين اولاده للذكر مثل حظ الانثيين وهذا اذا كان له اولاد لصلبه  
 ولم يكن معهم اولاد الا ولاد فان كان اولاد الا ولاد محرمين وباقي المسئلة  
 بحالها فانه يقسم الغلة على عدد رؤس الاولاد لصلبه وعلى عدد رؤس  
 اولاد الا ولاد فما اصاب اولاده لصلبه من ذلك قسمت بين ورثته  
 على فرايض الله تعالى على نحو بيت او ما اصاب اولاد الا ولاد يقسم بينهم  
 بالنسوية فاذا انقرض اولاد الصلب قسمت على اولاد اولاده ونسبته  
 ولا يكون له زوجة ولا ابوية في ذلك شيء وان كانت هذه الارض  
 لا يخرج من الثلث فان اجازت الورثة الوقف جاز ويكون الغلة  
 بينهم بالنسوية لا يفضل الذكر على الانثى وان لم يجز الوقف جاز  
 الوقف من الثلث وصار ثلث الرقبة وقضا للفقراء ويقسم الغلة  
 بين جملة الورثة على فرايض الله تعالى وهذا الذي ذكرنا قول هلال والغاضي  
 ابو بكر الخصاص والفقيه ابو بكر الاغش والفقيه ابو بكر الاسكاف  
 في وقف المرض من وقف المحبطة البرمجة قال ارضي هذه صدقة موقوفة  
 على ابني فلان فان مات فعلى ولدي وولد ولدي ونسلي وما لم يجز الورثة  
 في ارث بين كل الورثة ما دام الابن الموقوف عليه حيا وان مات  
 صار كلهما للنسل في الاول من وقف البرازية امره وقفه ورا  
 في مرضه على ثلث بنات لها واخرها للفقراء وليس لهما ملك غير التدار



ولا وارث لها غير من قالوا ثلث الدار وقف والثلثان لغيره ينعين  
 ما شئنا وهذا قول ابو يوسف رحمه الله تعالى ان عنده وقف المشاع جائز  
 وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز والفتوى على قول محمد في وقف المشاع  
 من وقف اقطاعية ارضه وقف فخر لا في مرضه ما عليه سائر ما من  
 بعد من على اولادهم وعلى اولاد اولادهم ابداننا سلوا فاذا انقضوا  
 فعلى مصالح المسجد ثم مات من مرضه بذلك وخلف بنتين واحتسبا  
 والآفت لا يرزى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام  
 الزاهد جاز الوقف بقدر الثلث ويبطل فيما زاد من الثلث وما زاد على  
 الثلث يكون ملكا للورثة على سائر ما من وقدر الثلث يصير وقفا فما خرج من غلة  
 المنزل يقسم بين الورثة جميعا على فرايض الله تعالى ما عاشت الابنتان فاذا  
 ماتت صرف الغلة كلهما على اولادهما واولاد اولادهما ولا شيء للاخت  
 من ذلك في الوقف على الاولاد من وقف اقطاعية سبل عن وقف  
 وقفا وعليه ديون ولا مال له بل يصح الوقف او لا ويؤخذ من عليه الديون  
 اجاب الوقف صحيح فان وقفه على نفسه وشرط ان يوفيه دينه من غلته  
 يصح الشرط ويؤتي الدين من غلته وان لم يشترط يوفي دينه من الفائض  
 غير كفايته بلا تصرف وان وقفه على غيره وجعل الغلة له فري كس جعله  
 خاتمة من قضاوين جيم في الوقف وفي قضاوي قاضيا مبرق وقف  
 وعليه دين بحيث يملكه بياح وينقض الوقف كما لو وقف دارا ثم جاز  
 الشفع كان له ان يارخذ بالشفعة وينقض الوقف انتهى من غير تعيين يكون  
 ذلك قبل الحكم وهذا بخلاف ما لو وقف المديون الصحيح وعليه ديون بحيث  
 باله فان وقفه لازم ولا يقضه ارباب الديون اذا كان قبل ابرار الا اتفاق  
 لانه لم يتعلق مقوم بالتعين في حال محنة من ابن همام في شرح قوله لو وقف  
 في مرض الموت ولو وقف المبرق داره وعليه دين بحيث يملكه لا يصح  
 وان لم يكن محبطا صحيح بعد قضاء الدين في ثلثه في سائر الوصية من وقف  
 خزانة الاكل رجل اقرضه مرضه بارض في يده ارضها وقف ان اقر بوقف  
 من قبل نفسه كان من الثلث كما لو اقر المبرق بعين عبده او اقر بانه يصدق  
 على فلان وان اقر بوقف من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير صدقه ورثة  
 جاز في الكل وان اقر بوقف ولم يبين انه منه او من غيره فهو من الثلث  
 في فضل اقرار المبرق دارا اقطاعية **الحادي عشر من وقف الذمي**  
 نصراني وقف ضيعة له على اولاده ابداننا سلوا واخوه الفقراء كما هو  
 الرسم فاسم بعض اولاده يعطى له من ذلك لانه الوقف كان باسم الاولاد  
 وهذا الاسم يثاب في بعد الاسلام نصراني وقف ضيعة له على اولاده واولاد اولاده  
 فاذا انقضوا على فقراء المسلمين جاز الوقف على هذا الشرط لانه هذا وقف

هذه السلسلة وفيه ما ينبغي ان  
 الشفع  
 صحيح ولازم او لا قضاء  
 سبل عن وقف  
 سبل عن وقف

على فقراء المسلمين وكذلك لو قال فاذا انقضوا فعلى الفقراء جاز فاذا انقضوا  
 صرف الفقراء المسلمين لان حق فقراء المسلمين اقوى لشرف الاسلام  
 فتعشرون عند الاطلاق واما لو قال فاذا انقضوا فعلى فقراء النصارى  
 لا يجوز ما عدا سبل عن وقف لانه لا تعدم الاضافة اليه ما بعد الموت  
 واما عند ما خلا من هذا معصية في حقنا في مسئلة وقف الصبي والكافر  
 من وقف الكرماني فاذا وقف الرجل من اهل الذمة نصرانيا او يهوديا  
 او مجوسيا ارضه او دارا او عقارا على ولده وولده ولده وسنله وعقبه ابدان  
 ما نسا سلوا وجعل اخذ ذلك للمساكين فكذلك جائز قلت قول المسكين  
 منهم قال من يستقيم الواقف قلت فان لم يستقيم قال قال المسكين  
 فرق ذلك فيهم فهو جائز قلت فان فرق ذلك في مسكين المسلمين  
 جاز فان فرق ذلك في مسكين اهل الذمة فهو جائز قال نعم قلت  
 ارايت ان قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى  
 ابرار على مسكين اهل الذمة والواقف نصراني قال الوقف جائز ويؤخذ  
 غلة الوقف في مسكين اهل الذمة فان فرق ذلك في مسكين النصراني  
 او اليهودي او المجوسي جاز ذلك في باب وقف اهل الذمة من  
 وقف المضاف قلت ارايت الرجل المسلم يجعل ارضه او داره  
 صدقة موقوفة على اهل بيته او على قرابته وهم من اهل الذمة ثم يعدم  
 على المسكين قال الوقف جائز ويكون وقفه على ما يشترط  
 من ذلك من المحل المبرور الذي لو جعل داره في حيوة بيعة او كنيسة  
 فميراث عندهم لانه كوقف المسلم غير لازم عنده وعدم جوازه كما هو معصية  
 عندنا من وصايا البرازية قبل نوع في الرجوع سبل عن وقف الذي  
 وقفا على الكنيسة او البيعة هل يجوز اجاب الوقف باطل وكجور بيعه  
 ويورث عنه وكذلك ان وقف على الرهبان والقيسين وان وقف  
 على فقراء النصارى جاز من قاضي الهندية في الوقف ولو وقف  
 ارضه على الرهبان الذين في بيعة كذا او على القايين بها كان باطلا  
 بخلاف ما لو وقفها على فقراء بيعة فانه يجوز لكونه قصد الصدقة ولو وقفها  
 على مصالح بيعة كذا من عمارة او مرقمة او سراج واذا حوت واستغنى عنها  
 يكون الغلة لاسراج بيت المقدس او قال للفقراء او المسكين يجوز  
 ولا ينفق على البيعة في باب اوقاف اهل الذمة فلا يحاف وكذا في وقفها  
**سائل شتى في الوقف** الواقف اذا فرق واحتسب  
 الى الوقف يرفع الى القاضي حتى يفسخ ان لم يكن مستجلا من  
 وقف المخاصمة وكذا في الثالثة عشر من الفصول بعلمه عنه  
 لو حكم الحاكم بعد موت الواقف بجزومه لم يجر ولم يلزم لان الوقف

قال يجوز الوقف ويكون في الفقراء والمسكين  
 ولا ينفق على البيعة من ذلك شئ كذا  
 في وقف اهل الذمة من وقف  
 المضاف

الظاهر ان هذا الكلام على مذاق الامام  
 وبه شئ اهل البيت ع



اذا لم يكن لازما انتقل الى الورثة بموت الواقف فنية في اوائل  
 كتاب البيوع ولودقف محدودا ثم باعه وكتب القاضي شهابه  
 في صك البيوع وكتب في الصك باع فلان منزل كذا او كان كتب واقر البيوع  
 البيوع لا يكون حكما بصفة البيوع ونقص الوقف ولو كتب باع بغير جاز  
 صحيحا كان حكما بصفة البيوع وبطلان الوقف واذا اطلق الحاكم واجاز  
 بيع وقف غير سجل ان اطلق ذلك للورثة كان حكما بصفة بيع الوقف  
 وان اطلقه لغير الورثة لا يكون ذلك نقضا للوقف اما اذا بيع الوقف  
 وحكم بصفته فاقض كان حكما ببطلان الوقف من اوائل وقف البربرية  
**كتاب البيوع** انواع البيوع بالنظر الى مطلق البيوع اربعة  
 ناقذ وموقوف وقاسد وباطل فالناقذ ما اذا احكم للمحال  
 والموقوف ما اذا عند الاجازة والقاسد ما اذا عند القبض  
 والباطل ما لم يفده اصلا كذا في احاوي وغيره وبالنظر الى البيوع اربعة  
 مفايضة وبيع العين بالعين وبيع الدين بالدين وهو الصرف  
 وبيع الدين بالعين وهو السلم وعكسه وهو بيع العين بالدين كالشراء  
 البياعات وبالنظر الى الشئ خمسة تركه وتوكبه واشترك ووضيعه  
 ومساومة بخلاف في البيوع مطلقا **فما يجوز بيعه وما لا يجوز وما يخل**  
**في البيوع من غير ذكره وما لا يجوز بيعه** ام الولد يفسد بيعه وكذا بيع المذنب  
 من نفسه قاضيه في البيوع الباطل ولا يجوز بيع المكاتب والمذنب  
 وام الولد ومعق البعض وفي الحائض ولو باع ام الولد وسلمها لابنها  
 المشتري وفي الفناور خلاصة رجل باع مذبذبه وام الولد فبطلت عند المشتري  
 لاضمان عليه وروى العلي عن ابي حنيفة ان بعض قبة المذنب البيوع كما يضمن  
 بالشراء وشاينا محمدا هذه الرواية وقال ابو يوسف ومحمد يضمن  
 قيمتها بالشراء اما لا يجوز بيع المكاتب بغير رضاه وان باعه بغير رضاه  
 ذكر المشايخ في كتبهم انه يجوز وينقح الكتابة وفي الرواية فيه روايات  
 والظاهر الجواز وعلى من الكفر في انه كان يقول لاروايته فبطلت عن اصحابنا  
 نقضا واما هو شئ يقول شايخنا التاء خذون وقد اشار محمد في جامع الاله  
 لا يجوز ولا ينقح الكتابة في السابغ من بيوع التاء هانية وعامة جبه  
 ولا يجوز بيع الذئبة في الحنطة والزيت في الزيتون والدم في السم  
 والعصير في العنب والسم في اللبن ويجوز بيع الحنطة وسائر الحبوب  
 في سنايلها بدائع في فصل واما الذي يبيع الى المعقود عليه كتاب البيوع  
 وفتح بيع ثمره لم يبد صلاحها اي لم يظهر صورتها منتفعا بها بان ياد كلهما  
 حيوان وقيل لا يفتح والعصير هو الاول كما في الكاف وغيره او قد يرد حب  
 قطعها بشرط تركها على الشجر يفسد البيوع عندهما وعليه الفتوى كانه نهائية

وان لم يكن البائع وارثا للواقف انما يملك  
 ان هذا اذا كان البائع الواقف له الورثة

ولا يفسد  
 ولا يفسد الفناور على قول محمد وفي هذا الخلاف  
 وفي المتن في البيوع ما يفسد وفي الحنطة  
 والعصير فبطلت

ولا يفسد عند محمد ان يداصل بعض وقرب صلاح الباقي وعليه الفتوى كما في المتن  
 قمرستانه ما يخصه اذا اشترى نزل الكرم وهو مخصص جاز وهل للبائع  
 ان يادره بقطع العنب في الحال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 ان اشترى مطلقا كان له ان يادره وان اشترى بشرط تركه الى النضج  
 ففسد البيوع قاضيه في فصل الثمار والبيع في البيوع وقاضيه الثمار  
 على الاشجار فهو على وجهين الاول ان يبيعهما قبل الطلوع اي الظهور في هذا  
 الوجه لا يجوز البيوع الوجه الثاني ان يبيعهما بعد الطلوع وانه على ثلثة اوجه  
 احدها ان يبيعهما قبل ان يصبه منتفعا بان لم يصبه لثناول بن آدم وعلف  
 الدواب في هذا الوجه اختلاف المشايخ ذكره شمس الائمة الخضر في شرح الاسلام  
 خواهر زاده لا يجوز وذكره شيخ ابو الحسن القدوري في شرحه والقاضي السجاني  
 انه يجوز والبيهقي اشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الزكوة في باب العشر وفي جامع  
 في كتاب الاجارات وهو الصحيح ومحكمة في ذلك حتى يجوز هذا البيوع على  
 قول الكل ان يبيعه مع اوراقه بان يبيع الكثر في اول ما يخرج من ورده مع  
 اوراقه فيجوز البيوع في الكثر تبعا للبيوع في الاوراق ويجعل كانه ورق  
 كله حتى يجوز البيوع الوجه الثاني اذا باعه بعد ما صار منتفعا لانه  
 لم يمتناه عظمه وفي هذا الوجه البيوع جائز اياها مطلقا او بشرط القطع  
 وان باع بشرط تركه فالبيع قاسد ثم اذا جاز البيوع اذا باع مطلقا  
 او بشرط القطع اذا ترك المشتري حتى ادرك هل يملك له الزيادة  
 فان ترك باذنه البائع او استأجر منه الاشجار بطيب له الزيادة  
 الوجه الثالث اذا باعه بعد ما نساها عظمه ولا شك ان في هذا الوجه  
 يجوز البيوع اذا باعه مطلقا او بشرط القطع وان باعه بشرط تركه فالبيع  
 انه لا يجوز وبه اخذ ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى وفي الاستحسان  
 يجوز وبه اخذ محمد رحمه الله تعالى في السارس من بيوع المحيط الرمان في نوعه  
 في بيع الثمار والاشجار اذا اشترى ثمارستان على ما هو العرف ويقال له  
 بالفارسية بر باغ وبعض الثمار قد خرج وبعضها لم يخرج بعد هل يجوز هذا البيوع  
 ظاهر المذهب انه لا يجوز وفي الكاف خلافا لذلك وكان شمس الائمة المحلواني  
 يفتي بجواز في الثمار والبساتين والبطيخ وغير ذلك وكان يترجم منه  
 وروى عن اصحابنا ومكذا حكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل انه يفتي  
 بجواز هذا البيوع وكان يقول اجعل الموجود اصلا في هذا العقد وما يحدث  
 بعد ذلك تبعا ولهذا شرط ان يكون الخارج اكثر لان الاقل تابع للاكثر  
 وقد روى عن محمد في بيع الورود على الاشجار انه يجوز وفي القفاوي العتاسية  
 مع انه يتلحق بعصنها بعضنا قال شمس الائمة الخضر الا فتح عندي انه لا يجوز  
 واذا اشترى نزل الكرم وبعض الثمار صار منتفعا به والبعض لم ينتفعا به

وكذا في الثالث من بيوع الثمار وعبارته واما قبل  
 الادراك انه لم ينور او نور وكان لم يصب الاكل  
 وعلف الدواب اختلف المشايخ فيه قال  
 الشيخ الامام شمس الائمة الخضر في شرح الاسلام  
 خواهر زاده لا يجوز بيعه وفي شرح القدوري  
 والابيضاح وشرح الطحاوي بيع الثمار بعد الوجود  
 والظاهر جائز اذا لم يشترط تركه وان لم يبد  
 صلاحها ولم يكن منتفعا بها وهو الصحيح ومحكمة  
 حتى يجوز الكل ان يبيعه مع الشجر

وهو ظاهر المذهب على ما عرفت وفي الثانية  
 في فصل بيع الثمار وعامة كتاب البيوع لا يجوز  
 بيع الثمار قبل ان يصبه منتفعا بها



لا شك ان هذا الشراء جائز على قول من قال يجوز شراء الثمار قبل ان يصير  
 منتفعا ومن قال بان شراء الثمار قبل ان يصير منتفعا لا يجوز اختلفوا فيما  
 بينهم قال شمس المأنة الشتر الاصح عندي انه لا يجوز وفي فتاوى اهل سمرقند  
 اذا اشترى انزال الكرم وبعضه في وبعضه قد نضج فان كان كل نوع بعضه  
 في وبعضه قد نضج وان كان بعض الانواع نبتا والبعض قد نضج لا يجوز  
 والصحيح ان يجوز في الوجهين وهذا اذا باع الكل فان باع البعض وبعضها في  
 او الكل في لا يجوز وهذا اذا باع في اجنبى فان باع من شركه افترى ركن الاسلام  
 السقدي انه لا يجوز وقال بعضهم لو باع من العامل لا يجوز ولو باع العامل  
 من رب الكرم يجوز كما في النزاع على ما سياتي ببيان فاما اذا باع من الاجنبى  
 لا يجوز في السابع من بيع التارخانية شراء الثمار على رؤس الاشجار  
 بمنصفه لا يجوز وبمنصف اخر بعد الادراك يجوز في الثالث من بيع حلافة  
 قال محمد اذا باع ثمر كرم وادرك منه ثمر في ثمره واشترط ان يدعه  
 في ارضه حتى يدرك فالبيع جائز والشرط جائز وان لم يجعل لغيره اجلا معلوما  
 فليس للبايع ان يادخ بالثفاطه حتى يدرك من بيع مال الفناوى  
 لابي القاسم يوسف الحسيني رجل اشترى اوراق التوت فان اشترىها  
 على ان يادخها من ساعته يجوز وان اشترىها مطلقا فاخذها اليوم حيا  
 وان مضى اليوم فسد البيع لان ما يحدث بعد البيع بعض الساعات لا يمكن  
 الاضرار عنها فجعل عضوا وان اشترى على ان يادخها شيئا فشيئا لا يجوز ان يادخ  
 فيخلط المبيع بغيره كبيع وكذا لو اشترى ما على ان يتركها على الشجر واحببته  
 ان يشترى الشجرة باصلا فادخها لوراق ثم يبيع الشجرة من البايع  
 في اول نوع من الفصل السابع من لسان المحكم **م** واما فوائدهم في اختلاف وسقف العمل  
 اختلف الشايخ فيه منهم من لم يجوز بيعه ومنهم من جوزه وذكر ابو الحسن الكرخي  
 جوازه وروى الحسن بن زياد عن اصحابنا جوازه ولم يجوز في الشايخ اختلفوا  
 فيما بينهم وفي السفنا في وكان الشايخ محمد بن الفضل يقول الصحيح عندي ان بيع  
 فوائدهم لا يجوز في السابع من بيع التارخانية **فسم** ولو اشترى  
 فصلا قبل ان يصير منتفعا به اختلف في جوازه ولو بعد ما صلب لعلف  
 الدواب جاز لو اطلق البيع او شرط القلع وفسد لو شرط تركه الا لا يقتضيه  
 العقد وهو مشغل ملك الغير وهو مفسق في مفسقة وهي عارة او اجارة  
 في بيع جامع القصولين في الثاني والثالث لو ان رجلا في ارضه كلاء صغيرا  
 صاحب الارض وقام عليها او كانت في محراب فقام عليها وسقاها حتى انضجت  
 جاز له بيعها في قول الغضائري ولا يجوز في قول من مال يجرها فاذا جاز ما صارت  
 ملكا شغل مكان في الشرب موعا يخصص بيع الكلاء الذي ثبت  
 في ارضه بغير انباته باطل لانه ليس بملك ولا يجره كذا في كذا في البئر فالحق في البيع الباطل

ودفع في عبارة التارخانية وهو ان كان  
 حيث وقع النصف بدل النصف  
 في موضعين

بعض ما يتعلق بمالوكه الكلاء في كتاب الارادة  
 فكل ما يتعلق بغيره

ولا يجوز بيع ما ثبت في ارضه من احتشيش الا اذا قطع فحوزه ولا ان يستره  
 ممن اخذه من منتحب التارخانية بطلان من شرب التارخانية وذكر  
 المصدر الشريف في شرح اجماع بيع الشرب يجوز بيعا للارض بالاجماع ومقصودها  
 في رواية وهو قول الشايخ بلخ واذا اختلفت متلف يجب الضمان واذا باع الارض  
 بشرب ارض اخر اختلف الشايخ وسياق في اخر الباب جنس ذلك  
 جواهر الفتاوى في احوالها من مبيع **م** قال ملك الملوك ابو العلاء ذكر في  
 نوادرهم ان يبيع مالما جائز عنده ابي يوسف رحمه الله تعالى والمحققون من  
 اصحابنا قد اوتوا اما ذكر محمد في الاصل ان يبعه لا يجوز فقالوا انما ذكر محمد  
 في شرب العواف واقا في بلادنا فخطا في نفاذ الحكم ببيع ببيع شرب منصوص  
 عليه في الاجناس وقد مر شئ في ذلك في اخر الباب الخامس في احوالها بالسادس  
 من بيع التارخانية قضى بجواز بيع الماء ليس بغيره بطلان لانه روى عن الثاني  
 جواز بيع الماء بدون الارض بزارية في الرابع من القضاء قبيل النوع في البيه المضافه  
 وبيع دود القرو وبعضه اقاله دود فلا يجوز بيعه عند الحقيقة لانه من الدواجن  
 وعند ابي يوسف يجوز اذا ظهر فيه القرين بغيره وعند محمد يجوز كغيره كان يكون  
 منتفعا به واما يبيعه فلا يجوز عند ابي حنيفة وعندهما يجوز لكان الضرورة  
 وقيل ابو يوسف مع ابي حنيفة كما في دوده وانما اختار المؤلف قول محمد  
 في الذود والبيض لكونه المقتضى به بخراب في البيع الفاسد ببيع القرين  
 الحايه الذي لا يؤخذ الا بجملة لا يجوز منية المقتضى في احوالها من مبيع المرحوم  
 واسرار الحق الى ان الذنبيين اذا اشباها خرا او خنزيرا ثم اسما او اسلم  
 احدهما قبل القبض فان البيع يفسخ لان التسليم والقبض حرام كالبيع  
 بخلاف ما اذا كان الاسلام بعد القبض لان الوجود الدوام وهو لا يتاخر ولو  
 اقترض الذي خمره ذمي ثم اسلم احدهما فان اسلم المقرض سقطت الجزاء لانه سلامه  
 مانع من قبضها ولا شئ له من قيمتها على المقرض لان العجز جاءه قبله وان  
 اسلم المقرض فقبضه روايتان في رواية كالا والاول في رواية وهو قول محمد بن  
 قيمتها كذا في البداية وقيل بالخبر واختره لانه يبيع آلات الدواجن كالبربط والطبل  
 والكرار والدق صحيح مكرره عند الامام وقال لا يبيعه بغيره والصحيح قوله  
 لا اشباع بها شرعا ثم وجد اخرا في هذا الخلاف ببيع الذود والشرطي وعليه هذا  
 الضمان على من اشترىها ففسده يضمن وعندهما لا كذا في البداية ولكن العموي  
 في الضمان على من اشترىها كذا في الفصيص ومجمله ما اذا كسر ما غير القاضي  
 والمنتحب انما هما فلا ضمان اتفاقا بخراب في البيع الفاسد في شرح قوله في الخبر  
 وان كان المشتري قبض الخمر ولم يؤذ الخمر حتى اسلم او اسلم احدهما فالبيع  
 حاض والخمر عليه مبسوطه حتى في البيع قبيل باب اختيار **ش**  
 الشراء بالخطه لا يبيح مالم يثبت انهما جديده او وسط او رديه فثبت في البيع

الحايه المشرود اخر

وبعارة في المنية



ولو جعل الكلي والوزني ثمانية ذمة بشرط بيان محل الايفاء متى  
 لو باع قنطرة في الذمة فانه بشرط بيان محل ايفاءه عند بيعه  
 هو الصحيح في الفصل السابع عشر من المصنفين اذا كان له على آخر  
 طعام او خلوس فاشترى من عليه بدينارهم ونفق قنطرة فيهم الدراهم بطلوا هذا  
 مما يحفظ وان استوفى من الحنطة او الشعير بدينارهم بطلوا المالكين بها ويجوز ان اراد  
 فيبيعها عقرضا منه باحد النقدين الى اجل وبسكنون ما كندم به بأكبر دني وانتم  
 فاسد لانه اخراف عن دين بدين في او اخراف الزارية والحيلة  
 في ذلك ان يبيع الحنطة ويحبها بالشوب ويقبض الشوب ثم يبيع الشوب  
 بدينارهم او دينارين ويكلم الشوب اليه زينة الفناوي فيما يجوز بيعه  
 وما لا يجوز وكذا في الثالث من بيع الزارية قبيل النفقات وكذا في دعوى  
 القاعدية وفي صلح الجواهر قال يكي برديري راصد من كندم وام داده بود  
 چون باز خواست كندم را كندم بنسبت به را كندم سيم درهم گفت بده  
 قيمت روز قبض را دوي قبض كرد و خرج كرد الكون مثل ان سيم درهم و مديد  
 هدر كه من صدمه كندم خواهم ايدش بان اجاب ايد لان هذه معاودة فاسدة  
 لان الحنطة في الذمة تصح فاما لا تصح مبيعا الا في السلم في دعوى القاعدية  
 باع عبد الشوب موصوف في الذمة فان ذلك للشوب اجلا جاز وان لم يذكر له  
 اجلا لا يجوز لان الشوب لا يجب في الذمة بعقد المعاوضة الاسما وان لم  
 لا يتركه الاجل فان ذكر للشوب اجلا واخر قنطرة قبض العبد لا يقيد العقد  
 فاضحان في قبض الثمن من البيوع ولو اشترى شيئا بالدينار الكاسدة  
 فان كانت الدراهم بعينها جاز لانها بعد الكساد وصارت سلعة وان لم يكن  
 بعينها قالوا لا يجوز البيوع قال رضي الله عنه وينبغي ان يجوز لانها ان كانت  
 بعد الكساد تباع وزنا فخذ باع بوزن في الذمة وان كانت تباع عددا فخذ باع  
 بعد دى في الذمة عددا معلوما فاضحان في الصرف رجل باع شيئا بعشرة  
 ثم باع من المشتري ايضا بحصة عشرة فتح البيوع الثاني ويتضمن بيع الثاني انفساخ  
 الاول هكذا ذكر وهو الصحيح سواء كان البيوع باكثر من الثمن الاول او باقل يكون  
 في الحال الاول حتى لو اقام البائع البيعة على انه باع دارا فلان باللف  
 في رمضان واقام المشتري البيعة انه اشترى في شئو اليمين يفتى  
 بالبيع الثاني ذكره القاضي في الباب الخامس من بيع جواهر الفناوي  
 شراء ما باع باقل مما باع قبيل نقد الثمن لا يجوز استحسانا والصحيح انه ينفذ  
 فاسد امفيد الملك وشراؤه من دارته لا يجوز لانه قائم مقامه في الملك بخلاف  
 ما لو اشترى ورثة البائع بعد موته وهو من يجوز شراؤه البائع له جاز  
 مستغنى في البيوع في اول الخامس مخصصا ولو باع بدينار ثم اشترى بدينارهم  
 باقل او على العكس لا يجوز لانها جنس واحد في حق الثمنية ولو باع بدينارين

واما اذا اشترى بدينار باقل مما باع او اشترى  
 من غير المشتري يجوز بالايجاع كذا في النفقات  
 حتم البيوع في الزارية  
 س

ثم اشترى به

ثم اشترى به الفضة باقل جاز لان الثمن متعين واذا اشترى بالفلوس باقل  
 قبل على قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز لانه ثمن عنده وعلى قياس قوله ما يجوز  
 لانها سلعة عندها عنانية في فصل بيع المتاع في البيوع وفي الفصل  
 الثاني من الباب الثالث من بيع جامع الفقه للعقابي وقيد بما باع  
 لان المبيع لو انتقص خرج من ان يكون شراء ما باع فيكون النقصان من الثمن  
 في مقابلة ما نقص من العين سواء كان النقصان من الثمن في مقابلة ما نقص  
 من العين سواء كان النقصان من الثمن بقدر ما نقص او باكثر منه وعلى هذا  
 يفرق ما قالوا ولدت اجارية عند المشتري ثم اشترى البائع باقل ان كانت  
 الولادة نقصته جاز كما لو دخلها عيب عند المشتري ثم اشترى ما منه باقل  
 وان لم ينقصها لا يجوز لانه يحصل به ربح لم يدخل في ضمانه كذا في فتح القدير  
 بقرائني في البيع الفاسد في شرح قوله وشراء ما باع وفي الاصل في خرباب  
 الغيوب شراء ما باع في الذي اشترى او عنه وارثه قبل نقد الثمن لنفسه او لغيره  
 بالوكالة والمبيع بحال لم يرد ولم ينقص بعيب والثمن الثاني من جنس الاول  
 او كان هو باع بالفسخ ثلثة اشهر ثم اشترى ثلثة اشهر فاسد عندنا  
 ولو باع بالدينار ثم اشترى بالدينارين لم يحجز استحسانا واذا انتقل الملك  
 الى الآخر يبيع او يهبه فاشترى من ذلك الرجل باقل جاز ولو اشترى بكثر من  
 الثمن الاول قبل نقد الثمن او بعده جاز ولو نقص السعر انتقص من حيث  
 السعر فاشترى باقل مما باع لم يحجز ولا عبرة للسعر ولو كان وكيل البائع فاشترى  
 لنفسه لم يحجز خلاصة في الرابع من البيوع فاذا احرر جلا بشرا عبده الذي  
 باع باقل مما باع قبل نقد الثمن صح ويملكه الموكل ملكا صحيحا لان المعقبة عند  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى حال العاقلة لا حال الامر والوكيل لو اشترى لنفسه  
 فله اذا اشترى له موكله وعند ابي يوسف رحمه الله بطل التوكيل ويكون مشتريا  
 لنفسه في البيع الفاسد من الكافي في شرح التوافي وفي القنية لو قبض نصف  
 الثمن ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يحجز وكذا لو احوال البائع على  
 المشتري اشترى وفي السراج الوجاه لا يجوز ان يشترى باقل من الثمن وان بقي  
 من ثمنه درهم ولا يه من نقد الثمن ولو خرج المبيع عن ملك المشتري ثم عاد اليه  
 فان عاد اليه بحكم ملك جديد كالا قاله قبل القبض او بعده وبالشرا والرهبة  
 او الميراث فاشترى البائع منه باقل جاز وان عاد اليه بما هو في اختيار رؤيته  
 او شرطا قبل القبض او بعده فالشراء منه باقل لا يجوز في البيع الفاسد  
 في بيع الجواهر الرابع في شرح قوله وشراء ما باع باقل رجل رزق غلامه ثم  
 اراد ان يبيعه ولم تر من الملاءة ان لم يكن للمراءاة على العبد حر فلا يملك بيعه  
 بدينار رضاها وان كان عليه لغيره ليس له ان يبيعه بدينار رضاها وهذا كما  
 قلنا في العبد الملاءة دون دينه بدينار جواهر الفناوي قبيل الثاني من النكاح

فقبل نقد كل ثمن ارث ما باع الاول او بوضعه  
 كذا في بيع القرستان  
 س



شيخ بعثك عبد الى فقيه اختلاف والاصح انه لا يجوز البيع **شبه**  
 فيه اختلاف المشايخ والروايتين عن محمد ولو قال عبد الى في مكان لي  
 كذا جاز فقيه في جهالة المبيع في كتاب البيوع خفاف اقطع خفاف من  
 جلد رجل جوفه وبقى في الجلد فقطع فاستامها خفاف منه فقال  
 صاحب الجلد لا اعره فيها لكن بعث منك ما بقى منه وهي في يدك بكذا فقال  
 اشترى بفتح **ط** بيع ما لم يعلم البايع والمشتري بعد الجوز اذا لم يمتنع فيه  
 الى التسليم والتسلم كن اقر في يده متاع فلا يغصب او ديرة ثم شتره  
 المحقر لا جاز وان لم يعرف مقدار **شس** قال لغيره يعني ما في يدي بكذا  
 وباعه ولم يعلم البايع به فاذا هو جوهه للبايع **جاز** ان ابو القاسم رجل  
 قال لغيره لك في يدي ارض خربة في شعبة كذا الاسباب في شياطينها  
 متى بسنة درايم فباعها ولم يعرفها البايع وهي تساوى اكثر من ذلك  
 فالتبع جاز في المحل المزبور باع عبدا ولم يصف ولم يشتره فان كان له  
 عبد واحد يجوز وان كان له عبدان او اكثر لا يجوز وفي العبد لا بد ان يضيفه  
 الى نفسه بان يقول بعث عبدى منك اما لو قال بعث سائما واسمه  
 سالم لا يجوز ولو قال بعث اجارية التي اشترى بها فلان او اجارية التي  
 في هذا البيت يجوز في الثالث من بيوع الخلاصة مخصصا وكذا في البرازية  
 ولو قال بعثك عبدا او جارية ذكر في المشتري في موضع رجل قال لغيره  
 عندى جارية بيضاء فبعثها منك بكذا فقال المشتري قبلت لم يكن ذلك بيا  
 الا ان يبين الموضع او غيره فيقول ابيعك جارية في هذا البيت او  
 يقول جارية اشترى بها فلان في يتم البيع وذكر في موضع اذا قال بعثك  
 جارية جاز اذا لم يكن عنده الا جارية وان كان عنده جارتان فسد البيع  
 وذكر في الاصل السهمي اذا اضاف الى نفسه فقال بعثك جارية جاز البيع  
 وان لم يصف الى نفسه فاصححان في البيع القاسد رجل باع دارا على  
 ان الطليع فيها طريقا في هذا الموضع الى باب الدار يكون فاسدا وكذا لو شرط  
 الطريق للاجنبي وبين موضع طول وعرضه كان فاسدا ولو قال ابيعك  
 هذه الدار الا طريقا منها في هذا الموضع الى باب الدار وصف الطول والعرض  
 جاز البيع بشرط الطريق لنفسه او لغيره في المحل المزبور ولو قال ابيعك داري  
 هذه بعشرة الالف درهم على ان لي هذا البيت بعينه لا يبيع ولو قال لا هذا  
 البيت جاز البيع بجميع الثمن فيما سوا البيت ولو قال بعثك داري هذه  
 الخارجة على ان تحصل لي طريقا الى داري هذه الداخلة لا يجوز ولو قال ابيعك  
 داري هذه الخارجة الا طريقا الى داري الداخلة جاز وطريقه مقدار من باب الدار  
 الخارجة في المحل المزبور وان قال بعثك هذا البيت على ما فيه من المتاع  
 فهو جائز وبه خلافه ما في البيت من المتاع من المحل المزبور

ولو باع ارضا الا هذه الشجرة بعينها بقارها  
 جاز البيع في النكاح القاسد في الحائض

ولو قال

ولو قال بعث منك جميع مالي في هذا البيت بكذا جاز وان لم يعلم المشتري  
 لانه الجهالة في البيت **سيرة** من المحل المزبور بعث منك جميع  
 ما في هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه جاز وان لم يعلم لم يجر عند هذا يجوز  
 عند ابو يوسف رحمه الله تعالى ولو قال بعث منك جميع ما في هذه القرية  
 من متاعى لم يجر عندهم وانما يجوز اذا كان في سنة وقد فقه في باب  
 جهالة المبيع وفي المحاور قال الفقيه لو باع ما في الدار ببيع ان يجوز في قياس قول  
 ابو يوسف ولا يجوز في قياس قول الجعفي ومحمد ولو قال بعث جميع ما في  
 هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه جاز وان لم يعلم لا يجوز خلافا لابي يوسف  
 وفي القرية لا يجوز جماعا وفي النوازل اذا قال بعث ما في هذه الدار من الثياب  
 او قال بعث منك جميع ما في هذه القرية من الخنطة والدقيق والثياب جاز  
 فانما خاتمة في نوع جهالة المبيع في احوال بيع من البيوع رجل قال لآخر بعثك  
 جميع ما في هذه القرية من الدقيق والبر والثياب فبهرها في سائل احديها  
 هذه الثانية الدار الثالثة البيت الرابعة الصندوق الخامسة الجو البقي  
 وكل وجه على وجهين اما ان علم المشتري بما في هذه المواضع او لم يعلم ان علم  
 جاز في الكل وان لم يعلم ففي القرية والدار لا يجوز وفي البواقي جاز  
 قيل الرابع من بيوع الخلاصة ولو اشترى ذراعا من ثوب ولم يبين  
 الجانب ففقطعه البايع كان للمشتري ان يردده ولو عين الزراع في هذا  
 الجانب ففقطعه البايع ولم يبرئ به المشتري كان لازما على المشتري خاتمة  
 الكفين في اوابل البيوع باع برأس ماله او بالاشترائه او بمثل ما اشترى  
 طنان او بمثل ما يبيع الناس لا يجوز البيع الا ان يكون شيئا لا يتفاوت  
 عنه كالحب والتمر فان علم المشتري بالثمن في المجلس عاد جاز او يجرى  
 ان شاء اخذ وان شاء ترك فاصححان في بيع القاسد له عليه دين  
 طالبه به فارسل اليه شعيرة او قال خذه بسبع البهل ان كان السوم معلوما  
 او ما يعلم انه كان يباعا وان لم يعلم او لم يعلم الا يكون يباعا في الثالث  
 من بيوع البرازية وكذا في الخلاصة وكذا في الجوز فلا علة المحسبي اذا باع دارا  
 ولم يبين حدودها جاز اذا كان المشتري يعرف حدودها ولا يشرط معرفة  
 جيرانها فاصححان في البيع القاسد وكذا في بيع القاعدية رجل اشترى  
 من اخو ساحة او ارضا وذكر حدودها ولم يذكر زراعتها الا عرضا ولا طولا جاز  
 البيع المشتري اذا عرف الحدود ولم يعرف الجيران يجوز ولو لم يذكر الحدود  
 ولم يعرف المشتري الحدود جاز البيع اذا لم يقع بينهما تخاوض وقد عرفنا  
 جميع البيوع خلاصة في اول الفصل الثالث من البيوع وفي سنة وطحاكم اذا  
 كانت الضيعة المشتراة ذات ارض كثيرة متلازمة او متباينة لا يمكن  
 تحديد الكل ولا يعلم ثبوتها المتعاقدان ولا الجانب ومست الحاجة الى الكتابة

الدبرة بالبركة بر اولك بركة كجبر فخره  
 مودع جمع دبرات وديار وديار  
 كلور اخري



ولكنها موروثة بالنسبة الى رجل حتى او ميت فعند الامام الثاني وتحت كتب  
اشترى منه جميع الضيعة المشتملة على ارض كثيرة مجمعة متلازمة وموصفا  
في قرية كذا مشهورة بالنسبة الى فلان مستغنية عن التخييد بزارية في الفروع كتاب  
رجل باع شبيها واشتد في الاشهاد يوم لانه حتى المشتري والصك غير واجب  
على البائع ولا يجبر هو على الخروج ولكن عليه ان يقر بين يدي الشاهد فان ابي  
يرجع الامر الى القاضي فان اقر بين يدي القاضي كتب القاضي بطلان البيع  
عمدة القضاة وكذا في او في البيع العاسد من بيع الحائنة وكذا في باب ما يدخل في البيع  
من غير ذكر منه وفيه تفصيل وان قلب المشتري من البائع الصك القديم فلم يخط  
لا يجبر عليه وان احتاط المشتري بكتب من صك البائع لنفسه صكاً مثل ذلك  
ويثبت فيه سائر الشهود الذين بذلوا خطوطهم في الصك القديم فان السابح  
ان يرضى الصك القديم ليكتب المشتري في ذلك صكاً ملحقاً بالبائع على ذلك  
اختلفوا فيه قال الفقهاء ابو جعفر ومثله انه يجبر عليه قاضيان في باب ما يدخل  
في البيع من غير ذكر منه رجل اشترى شجرة بشرط ان يقطعها ويقلعها ويحرقها  
والصحيح انه يجوز للمشتري ان يقطعها من اصلها وان اشترى الشجرة بشرط  
القطع قال بعضهم ان يبين موضع القطع او كان موضع القطع معاماً عند  
الناس جاز البيع والا فلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح  
في فصل فيما يدخل في بيع الكروم والاراضي من المزروع وشجر الشجرة على ثلثة  
اوجه اما بشرط القطع وانما يصح في الصحيح والبعض على عدم الجواز ان لم يبين  
موضع القطع لاحتمال المنازعة فيه فيقلعها بعد وقتها على العاقبة ويدخل اصلها  
في البيع ولا يحرقها الى زمانه العود في الا اذا كان شرط القطع من وجه الارض  
او يكون القطع من وجه الارض مضره للبائع من ثوبه من بناء او حوله او يقطعها  
من وجه الارض فان قطع او قطع او جنت من العود في اخر فلبائع لم يضر  
المشتري به حول ذلك القدر في ملكه الا اذا قطع من اعلى الشجرة فالنائب اذا اشترى  
وان بشرط التواريخ لا يبرأ بالقطع فان قطع له ان يغرس مكانها اقر وان  
مطلقاً قال الثاني لا يدخل الارض وقال محمد في الشجرة مع التواريخ الا في الغنم  
والرعية والصدقة والوصية على الاختلاف والفقهاء من جهة البيع على قول  
محمد ولو ادخل ما تحت الشجرة في التصرفات التي تدخل في بيعه غلظها وقت  
البيع فاذا زاد الغلظ عليه للبائع تحت الزايد ولا يدخل ما يشترى اليه العروق  
والاعضاء بزارية في الفصل الثالث من البيوع وان اشترى ارضاً ودخل  
في البيع الاستجارة الثمرة بغير ذكر وغير الثمرة ايضا يدخل صغر كان او كبير ولا يدخل  
في بيع الارض ما على الاشجار من القطن من غير شرط وشجر القطن لا يدخل على الصحيح  
والكرات ونحوه وما كان على ظاهر المرواة من غير ذكر وما كان مغيباً في الارض  
من اصول الصنوبر لا يدخل في بيعه خزانة المصنوع من الصنوبر لا يدخل في بيعه غير ذلك

اذا اشترى ارضاً

اذا اشترى بيتاً من منزل بحدوده وحقوقه وصاحب المنزل يمنع من دخوله  
وباعه بفتح الباب الى السكة ينظر ان كان البائع يبين له طريقاً معلوماً ليس  
منعه وان لم يبين له اختلف المشايخ فيه منهم من قال له منعه قال الصنفين  
هو المختار ثاناً في الثانية في البيوع رجل له علو وسفل فقال له رجل  
بعث منك علو هذا السفل بكذا اجاز البيع ويكون سطح السفل لصاحب السفل  
وللمشتري حتى التوار عليه وكذا لو اشترى من هذا العلو كان للمشتري ان يبنى عليه  
علو اخر مثل الاول قاضيان في باب ما يدخل في البيع من غير ذكر ويدخل  
الغدار في بيع الفرس والزمام في بيع البعير ولا يدخل المحفور بزارية في البيوع  
من كتاب البيوع ويدخل الغدار في بيع الفرس ولا يدخل السبع ولو عليه  
الآ بالنعق وفيل يدخل او عليه واحمار كوكوفة يدخل الآكاف والبردة  
ولو غير كوكوفة لا يدخل ولو باع عبداً او جارية دخل في البيع ثياب يكون  
على مثل البيع عادة وللبائع ان ياءخذ هذه الثياب ويعطي غيرها ولو  
استحق شيء من الثياب لا يبرأ من شيء من الثمن وكذا اكملها وعليه ثياب  
مثل المبيع لانه اذا دخل تحت العقد بالعرف ثياب مثله وكذا الحكم في الغدار  
والبردة في اول الرابع عشر من بيع المزبور وفي بيع الشجر لا يدخل مواضع  
العود في تحت البيع عند الثاني والوصية والوقف كالبيع وعند محمد  
يدخل وعليه الفتوى من المحل المزبور ولو باع عبداً مع ماله فان ستمى  
المال ولم يكن ديناً جاز ويشترط التقابض في المجلس فيما كان حراً ولو كان  
بعضه ديناً لم تجز مجمع القضاة وفيما يدخل في البيع من غير ذكر باع جارية  
وعليه ما حل في وقتها ولم يشترط ذلك للمشتري لكن قسمه في جارية  
ودهم بها والبائع ساكت كان سكوتة بمنزلة التسليم فكان الحكم كحكمها  
كذا في الظاهرية في الفن الاول من الاستباه قبيل القاعدة الثالثة عشر  
رجل قال لآخر ان الناس يشترون كرمك هذا بالفي درهم فقال بعته بكذا  
الف درهم وقال المشتري بكذا صح ان لم يكن على طريق النزول وان اختلفا  
في النزول واجبة فالقول قول من يدعى النزول ولو اعطاه شيئاً من الثمن  
لا يسمع دعوى النزول خلاصة في الثاني من كتاب البيوع لو اشترى  
ذراً عامته ثوب ولم يبين اجماعه فقطعه البائع لزم المشتري ولا يكون  
للمشتري ان يبرده قاضيان في باب قبض المبيع وفي الحائنة ولو  
اشترى حنطة على انها كبر فقال البائع هي كبر كلشرا الان لفلان  
فلان ياخذها فخذها بعشرة فاخذها على ذلك قالوا لا يجوز له ان يتصرف  
فيه حتى يكمل مرة وكذا تلك الموزون فان لم يكمل حتى يباع من غيره بعد  
القبض او طعنها واكل اخبز قالوا لا يطيب له لئلا يفسد عليه سلام  
وقال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل الترمذي محمول على ما اذا لم يكن المشتري

رجل اشترى بيتاً من منزل بحدوده وحقوقه وصاحب  
المنزل يمنع من دخوله وباعه بفتح الباب الى السكة  
وجهن ان يبين صاحب المنزل وهو البائع طريقاً  
معلوماً ليس له منعه لانه دخل في البيع وان لم يبين  
طريقاً اختلف المشايخ فيه والمختار ان ليس له منعه  
ايضاً لانه باب الاعظم دخل بذكر الحقوق ولو الحائنة  
في البيوع والفصل الثالث  
ولو باع داراً وله طريق قد سده صاحبها قبل ذلك  
وجعل له طريقاً اخر ثم باع بحقوقه الى الطريق الثاني  
الاخر والوصية كالبيع في ارض الشرب والطريق  
لا يدخلان الا بذكرهم والوصية المحفورة في  
كالاجارة في انهما يدخلا من غير ذكر خلاصة  
في الرابع عشر من البيوع  
رجل اشترى ارضاً وداراً لا يدخل الشرب والطريق الا  
بذكر الحقوق لانه المحفورة فلا يدخل الا بذكر الحقوق  
اذا لم يكن اهل وكذا ذلك في الاخر والوصية المحفورة  
وغیره ويدخلان في الاجارة والقسمة والرهون والصدقة  
المحفورة والحائنة في الفصل الثالث من البيوع



وإنما ثبت له الخيار إذا لم يعلم موضع الطعام  
لما جفقت مؤنة الحمل ولو علم الخيار له  
لأنه رضى بمؤنة الحمل سهلاً

حاضر وقت كبل البائع فان كان حاضر أو رأى رأى العين لا يحتاج بعد  
ذلك إلى الكيل ثانياً خاتمة في نوع آخر من الفصول الثالثة من البيوع باع حنطة  
غير معينة ولا تار بها في ملكه في السواد وعلم بالمشتري فلا خيار له  
وان لم يعلم له الخيار وذكر الخيار ودل على جواز البيع ولو كان البعض في  
السواد والبعض في القمح لا يجوز ولو كان الكل في القمح في موضعين لا يجوز بل الإشارة  
في الأصح سواء كان الثمن نقداً أو ديناً على البائع فان لم يكن في ملكه أو اشتراها وسلم  
لا يجوز وكذا إذا لم يكن البعض في ملكه لأنه باع الموجود والمعدوم بزيادة في الثالثة  
من البيوع في نوع آخر في الحنطة والذيق وفيه تفصيل وكذا في الباقي من البيوع في النوع  
**بسم** باع حنطة قدر معلوما ولم يقيسها بالإشارة ولا بالتوصف  
لا يصح فنية في باب الخيار في البيوع والثمن من البيوع وعن أبي بكر  
محمد بن الفضل باع شعيراً ولم يصف البعيب ولا وصفه فالبيع جائز  
لأنه باع ما يملك ولو لم يكن في ملكه مقدار ما باع بطل في كله لأنه باع ما يملك وما  
لا يملك **ق** باع كتر من حنطة ان لم يكن في ملكه بطل وان كان بعضه  
في ملكه بطل في المعدوم وفسد في الموجود وان كانت في ملكه ولكنه في نوعين  
أو في موضعين لا يجوز وان كانت في نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف  
البائع البيوع البهائم قال بعثت منك كذا متاعاً من حنطة جاز وان علم المشتري  
مكانها بخير ان شاء اخذها بذلك الثمن في ذلك المكان وان شاء تركه وعن  
أبي يوسف نحوه من الحمل المزبور وكذا في الخاتمة في البيوع الفاسد وكذا في الثالثة  
من البرازية في البيوع وفيه تفصيل ابراهيم بن محمد في رجل اشترى الف من  
من فطن ثم اخضع البائع والمشتري بعد ذلك وفيه البيوع الف من الفطن  
يوم مخصوص فقال البائع لم يكن في ملكي يوم البيوع فطن اصلاً او قال وقد كان  
وقد بعثت ذلك الفطن ولم يكن في ملكي يوم البيوع فطن اصلاً او قال وقد كان  
بعد ذلك فالقول قول البائع انه لم يبيع هذا الفطن في العاشر من بيوع  
الخير فقبل نوع آخر واربعين رجلين مشاع غير مقسوم فباع احدهما  
شيئاً منها بعينه قبل الغنم او باع قطعة من الارض بعينها لا يجوز لانه نصيبه  
ولا في نصيب صاحبه ولو باع جميع نصيبه من الدار والارض جاز في البديع  
في فصل شرط الصحة من البيوع ملخصاً وكذا في الخاتمة في البيوع الفاسد  
واربعين اثنين باع احدهما بيتاً معينا من رجل لا يجوز وعن الثاني لا يجوز  
في نصيبه وفي شرح الطحاوي لو باع احد الشريكين من الدار نصيبه من بيت  
معين فلما لاح ان يبطل في الثالث من بيوع البرازية في ما يلزم من بيع المشاع  
رجل قال لا يجوز بعثتك نصيب من هذا الدار بكذا ان علم المشتري نصيبه ولم  
يعلم البائع جاز بعد ان يقر البائع انه كما قال المشتري وان لم يعلم المشتري  
فقد ابي حنيفة ومحمد لا يجوز علم البائع اولا ولو قبضها وباع صحيح البيوع الفاسد

الآخر الاقضية خلاصة في اواخر الفصل الثالث من البيوع **صل**  
واربعين باع احدهما بيتاً معيناً لم يجر اذ لا يخلو اما ان باعه بشرط الترك  
او بشرط الفلح اما الاول فلا يجوز اذ فيه شرط منفعة للمشتري وهو البيوع  
فصار بمنزلة شرط الاجازة في بيع واما الثاني لم يجر لانه فيه شرط ترك  
جامع للفصولين في احادي والتلثين **خ** لو باع نصف البناء مع نصف  
الارض جاز من اجنبي او من شريكه ولو باع نصف البناء بدونه الارض  
من اجنبي او من شريكه اذ البناء بغير حق يجب قطعه وواجب الفلح كمنعول  
ولو مقلوعاً حقيقة جاز بيع نصف من اجنبي ومن شريكه وكانت كبيع  
نصف ذرع بدونه ارض وهو متعلق في الزرع فانه يجوز من الحمل المزبور  
**ج** شري نصيب احد الشريكين من البناء بدونه الارض لم يجز  
**ص** بيع الارض مع نصف الزرع لم يجز ولو بينهما بيتاً فمشتري اجنبي  
نصيب احدهما بلا اذن الآخر وكذا الشجرة والزرع ولو باع من شريكه جاز  
انه لم يجر من الحمل المزبور وفي الفشا والزرع اذا كان كله لواحد وكان شريكاً  
بين رجلين او ثلثه باع بعضه او واحد قسطة بل ارض ان عذر كما جاز  
وان لم يكن عذر كما لا يجوز فان لم يصف حتى ادرك عاد جائز الزوال المانع  
وهو لزوم الضرر بمطالبة المشتري لتفريق الارض حتى ادرك كجذع سقط  
**القاضي** شجرة بين رجلين باع احدهما نصيبه من اجنبي لم يجر وان لم يجر  
يجوز وان بين ثلثة باع احدهم نصيبه من احدهما لا يجوز وان باع منهما  
جاز بزيادة في الفصل الثالث من البيوع في نوع في الزرع والثمار وكذا في  
احادي والتلثين من الفصولين شجرة بين رجلين بلغت الاشجار  
الطلع باع احدهما حصته من اجنبي جاز لانه لا ضرر والمشتري ان يقطع  
من الفصل المزبور في ما يلزم من بيع المشاع وكذا في احادي والعشرين من الفصولين  
رجل قال اخبره ابن خبار زار بنو فخر وختم بده درهم وكان ذلك قبل ان يخرج  
اخذته قال سيج الامام ابو بكر محمد بن الفضل انه يجوز البيوع ويكون البيوع  
على شجرة البطيخ دون ما يخرج من اخذته فان خرج اخذته بعد ذلك كانت  
اخذته للمشتري لانه انما ملكه وان كان البيوع بشرط الترك لا يجوز البيوع  
فاضيحان في اول بيع الثمار والزرع **ط** شرط جواز البيوع كونه المبيع قابلاً لمعلوماً  
مقدوراً تسليم وقيام المنفعة وامكان الانتفاع للحال ليس شرطاً وفي الاجازة  
شرط حتى جاز بيع المهر من الحش والطفل والسحرة ولم تجز اجازتها فنية  
في باب ما يجوز بيعه من البيوع رجل باع المغصوب من غير الغاصب  
ان كان الغاصب جازاً يدعي انه له ولم يكن للمغصوب منه بينة لا يجوز  
بيعه وان كانت له بينة جاز بيعه فاضيحان في اواخر البيوع الفاسد  
اذ باع عقاراً هي ملكه لكن في بداهة الفتوى على انه لا يصح عملاً بقوله



لانه لا يقدر على تسليمه في الخامس من يومه الصاوير غضب ثوبه فخرج عن  
استوداده فقال جني للمالك يعني حتى استرده فباعه فارادوا خذوه فغاصبه  
فقال مولى فكرته الغاصب فخلت المشتري بطلاق احراره ثلاثا ثوبه قالوا لا يخلت  
الا شرا المعصوب صحيح وردى عن ابي يوسف ليس له حق الفسخ والمشاخ اخذوا  
برده الرواية جامع الفصولين في الثاني والثلاثين **فصل في البيع الموقوف**  
**بيع الرهن** الرهن المشاع لا ينفذ على الرهن اذا كان الرهن سابقا على الدين  
فالرهن في الله تعالى وانما هو بيع فان الرهن الفاسد حكم البيع في كل ما كان سابقا على الدين  
من حق الحبس وكون الرهن حق به من سائر الزواجر بعد الموت فاذا كان الدين  
سابقا فلا عرف في **ط** ولو باع الرهن الرهن بعد قضاء الدين قبل قوله فغيب  
خلاف قنية في باب المستاجر والمهمون بيع المهمون غير نافذ في حق المهرتين  
وليس للرهن والمهرين حق الفسخ كالمستاجر وبقي بان بيع المستاجر والمهمون  
صحيح لكنه غير نافذ في بعض المواضع انه فاسد ومعتاده انه غير نافذ في حق المستاجر  
والرهن لانهم في حق البائع حتى اذا قضى الدين او تمت الاجارة لم يملك البيع واذا علم المشتري  
كونه مهمونا او مستاجرا عند ما لا يملك النقص وعند الثاني وبه اجماع المشايخ اجماع  
النقص اذا لم يكن عاليا كالعيب بان اشترى امة زات جعل موهبة وجعلها كالتحقيق  
والعلم به لا يمنع الرجوع واجابا عن المسئلة بان الرجوع لا يمنع التسليم وانتفاع المستاجر  
بمنع بزارية في اول منوفات في الصرف وان علم المشتري عند التمسك بالدين والاجارة  
روى عن ابي يوسف انه لا يكون له حق الفسخ والمشاخ اخذوا بره الرواية قاضيه  
في تصرفات الوكيل من البيوع رجل اشترى ارضا مستاجرة فمدا على وجهه بها  
ان لا يعلم المشتري وقت الشراء او علم فعل الوجه الاول له اختيار ان شاء تبص  
واشترى رفع الادلة الغاصبي وطلبه بالتسليم واذا عجز فسخ الغاصبي منه ما في قوله الثاني  
كذلك في ظاهر الرواية وعليه فيقول في الثالث عشر من يومه الصاوير في باب المستاجر  
وكذا في بعض من باب له اختيار بغير شرط بعين عبارة الرهن اذا باع الرهن  
او الاجارة باع المستاجر بوقف ذلك على اجارة المهرين والمستاجر في اجماع الرواية  
الا ان الرهن يملك نقص البيع وملك اجارته والمستاجر يملك الاجارة ولا يملك  
النقص وان لم يجر المستاجر حتى انقضى الاجارة نفذ البيع السابق وكذا الرهن  
اذا لم يفسخ البيع حتى يملك الرهن نفذ البيع قاضيه في باب المستاجر في البيوع  
وان باع المستاجر باذنه المستاجر له ان ينزعهما منه بده وقال القصد لا حتى يؤذى  
مال الاجارة وفي اجماع حتى الرهن اذا اجاز البيع ثبت في العدل وهو التمسك وحق  
المستاجر لا اذا اجاز البيع بزارية فيما يكون مستاجرا احداهما من الاجارة وعن  
بعضهم باع المستاجر الاجارة بغير هذا المستاجر بوقف ثم اجاز المستاجر البيوع والتسليم  
بطل حقه في الحبس ولو اجاز العقد لا يبطل حقه في الحبس من المحل للرجوع ولو باع  
الدار الموهبة والمشتري يعلم بالاجارة فانه يملك فتمت ما سبق منقصة ما على البائع

واختلف الروايات في بيع الرهن والمستاجر  
والصحيح انه موقوف وليس للبائع ان يفسخ كذا  
في البيع الموقوف التنازع فيه  
في البيع الفاسد المستاجر  
في بيع الرهن  
كذا في كونه البيع والظاهر انه فسخ لا رتبة وقعت  
سواء في النسخ والقبول بملك كذا في بعض  
فيه نظر تأمل

وذكر القصد في افعاله انه اذا كان يعلم بكونه  
او مستاجرا فسخه في ظاهر الرواية وكذا  
القاضي البيهقي في شراها اذا كان عالما  
بكونه مهمونا او مستاجرا فسخه في ظاهر  
في ظاهر الرواية كذا في مسالك  
في بيع الموقوف  
وكذا في البيوع  
التنازع فيه

حتى يملكها

حتى يملكها المستاجر عليه بالاستيفاء ويكونه الاجر للبائع مبسوطا  
في باب الصلح في العقار من الصلح في بيع المستاجر البيع فقال المشتري انما  
في اجارته ولكن من كرمك ان تنهني حتى اخذ الاجرة النسي دفعة اليه فاجارة وبغدد  
البيع قنية في باب المستاجر والمهمون في اشترى دارا في اجارة انسان فقال اخ  
المشتري ان اخي اشترى الدار التي في اجارتك فقال مبارك باد فخذ اجارة فغيبه  
البيع الموقوف ولو باع جارية زوجه فقالت ليدفع لنا المشتري الثمن جيبا  
فجاءه اجارة من المحل للرجوع ففعلوا باعه وورثه حاضره ما كنت لم يكن سكونه اجارة  
ولو باعه فقال الكه احسنت واصبت او فقت او فقتني مؤنة البيع واحسنت  
فجاءك ان الله خير لم يكن اجارة لانه يكره للاستدانة الا ان محمد اقال قوله احسنت او فقت  
اجارة استحسانا في الرابع والعشرين من الفصولين **فصل في البيع الموقوف**  
ما صنعت فهو اجارة في كساح وبيع وطلاق وغيره ما كره محمد ومور في ظاهر الرواية  
وبه يعني في المحل للرجوع **ق** اشترى من فضولي شيئا ودفع اليه الثمن مع علمه  
انه فضولي ثم ملك الثمن بده ولم يجر المالك البيع فالتن مضمون على الفضولي  
في بيعه على الفضولي بمثل الثمن **م** لا يرجع عليه شيء **م** ان علم انه فضولي  
وقت ادائه ملك امانه ذكره في **م** قال رضي الله تعالى عنه وهو الاصح قنية في باب  
البيع الموقوف وفي خروج الكرابسي من الفضولي على اربعة اوجه الاول  
ان يقول البائع بعث هذا الفلان بكذا والفضولي يقول اشتريت لفلان بكذا او قبلت  
ولم يقل لفلان فلهذا الموقوف الثاني ان يقول البائع بعث لاجل فلان والمشتري يقول  
اشتريت لاجله او قبلت بوقوف الثالث ان يقول بعث هذا منك بكذا فقال  
اشتريت او قبلت ونوى ان يكون لفلان فانه ينفذ عليه الرجوع ان يقول اشتريت  
لفلان بكذا والبائع يقول بعث منك بطل العقد في اجماع الروايتين اشترى وفي كذا  
الحاكم ولو ان رجلا اشترى عبدا واشتمه انه يشترى لفلان وقال فلان قد  
رضيت فاراد المشتري ان يمنعه كان له ان يمنعه ذلك فان سلمه له  
واخذ منه الثمن كان هذا بمنزلة بيع مستقل بغير ما اشترى بجراني في الوكالة البيع  
والشراء ما خلا في شرح قوله الا ان يقول لا اكره به **م** قال بعث هذا العبد  
من فلان فقال الفضولي اشتريت لفلان لا يرجع احقون الى الفضولي لانه اخرج  
الكلام من الرسالة **ط** الاصل فيه ان من اشترى شيئا لغيره بغير اذنه كان  
للعاقبة وان اجاز الفلان الا اذا اضافه اليه بان قال اشتريت لفلان او قبلت له  
او قال البائع بعثه من فلان وقال الفضولي اشتريت او قبلت في يوقف ولا ينفذ  
على العاقبة قنية في البيع الموقوف **ف** يوقف بيع الفضولي عند ما يبطل عند  
السفاحي ثم لا يجلو اما ان باع بشئ عين او دين فلو باعه بشئ دين كنفق بن  
وقلوس وكيتي وربي بغير منه بشرط لغيره الاجارة قيام اربعة البائع والمشتري  
والمالك والمبيع ولا يستلزم قيام الثمن فان ملك احد الاربع لم يجر الاجارة ويجوز

وهو المختار كما في فتح القدير  
سه

لان الاجارة تغل في الموقوف دون العاقبة  
كذا في كونه في التنازع في البيع والشراء  
في الوكالة  
سه

ولا بد ان يكون الثمن رايان في التمسك لو كانت كاسدة  
حال الاجارة لا يبيع الا اجارة كذا في نوع من النوع  
المد عاود من بيتي مستخر مد عاود  
البرارية  
والاجارة تلحق العقود الموقوفة وفي المسوقة  
وتلحق الافعال ايضا وهو الصحيح وتفصيله في بيان  
العصب في الضمانات الفضيلية ولا تلحق النافذة  
سماوية اليه في هذه الحقيقة  
سه



مع قيام الاربعة فالاجازة اللاحقة كوكالة سابقة فالشئ المجزئ لو قابلا ولو ملك  
 فيه البائع بهلك مائة في قيام الشئ بشرط الاجازة ايضا وان باعه بثمن  
 لا يتعين بالتعيين **مد** ولو كان الشئ عرضا بشرط قيامه ايضا ويكون هذا  
 اجازة عقد حتى يكون العرض ملكا للفضولي وعليه مثل المبيع ان مثليا والافقيصة  
 لانه شرط وجه وهو لا يتوقف ولو ملك المالك لا يتخذ باجازة الوارث  
 في الفصلين اي شئ دين وعرض وذكر في **شعبي** بعد هذه المسئلة بخلاف الفسحة  
 عند ابي يوسف وهو ان الزكاة اذا كانت بين كبار متمايزين على قسمتها بالاجر  
 للقاضي وبعضهم غائب فيتوقف على اجازة الغائب فان مات قبل الاجازة فابا  
 ورثته جازت احتسابا لا عند محدة قياسا **جع** في بيع المفاضة من الفضولي  
 اذا ملك العرض الذي من جهة الفضولي ثم اجاز المالك يبيع المجرور في الرابع  
 والعشرين من الفصولين ومن البيع الموقوف ببيع الصبي المجزئ الذي يعقل البيع وشرا  
 يتوقف بعهده وشراؤه على اجازة والده او وصيه او جده او القاضي وكذلك المعقود  
 والصبي المجزئ اذا بلغ سفيرا يتوقف بعهده وشراؤه على اجازة الوصي او القاضي  
 والعبد المجزئ اذا باع شيئا من مال المولى او من مال موهب له او اشترى شيئا يتوقف  
 ذلك على اجازة الغوار فابن ثمان حر فبشرط بيع الموقوف ومن الموقوف اذا باع  
 الميراث من الموت من وارثه عينا منه اعيان ماله ان صح جاز بعهده وان مات من ذلك  
 المرض ولم يجز الورثة بطل البيع ومنها المنة اذا باع او اشترى يتوقف ذلك ان قتل  
 عليه رده او مات او حتى يدارك بطل بعهده وان لم يجز ونفذ بعهده ومنها  
 الميراث اذا باع الميراث او الاجر اذا باع المستأجر يتوقف ذلك على اجازة الميراثين  
 والمستأجر في اصح الروايات الا ان الميراثين يملك الاجازة والمستأجر نقض  
 البيع ويملك اجازته والمستأجر يملك الاجازة ولا يملك النقص فان لم يجز المستأجر  
 حتى انقضت الاجازة بينهما نفذ البيع السابق وكذا الميراثين اذا لم ينفذ البيع  
 حتى فلك الميراثين نفذ البيع من الميراثين **شعبي** باع ملك غيره فشره من ماله  
 وسلم الى المشتري لم يجز البيع باطل لا فاسد وانما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى  
 ان الغاصب لو باع المصوب ثم ضمنه المالك جاز بعهده ما لو اشترى الغاصب من ماله  
 او ماله او ورثته منه لا يتخذ بعهده قبله **شعبي** غصب ثوبا وباعه فان ضمنه المالك فبئنه  
 يوم الغصب جاز بعهده لا لو ضمنه قيمته يوم البيع في اوائل الفصل الرابع والعشرين من الفصولين  
 باع مال لبيه بلا اذنه ثم رده لا يتخذ بالجدد وكذا الورثة خذنه بضرنا ما حال سيوة الاب  
 بلا اذنه ثم انتقل الى الاخ الوالدية جاز باجازته بعد انتقال الوالدية لا بالسيوة  
 والتوفى ان النكاح ولا ينفذ بالاجازة والبيع تمليك فبشرط طكوته مالكا بئرية  
 في العاشر من البيوع **عهده** قبض الشئ اجازة وكذا اطلب **فصل** دفع الشئ اجازة  
 ولو باع الفضولي واخذ المالك بئنه حفظا من الفضولي فهو اجازة في الرابع والعشرين  
 من الفصولين في البرازية والمشتري يبيع قبل الاجازة مخرا عن لزوم العقد

بخلاف الفصولين

بخلاف الفضولي في النكاح ليس له ان يبيع بالقول ولا بالفعل لانه سفير حتى قبل الاجازة  
 ينتقل العبارة الى المالك فتقيد الحقوق منوطة به لا بالفضولي في البيوع الرابع  
 في شرح قوله ومن باع ملك غيره **فش** باع فضولي فبمن المالك على الاجازة  
 واراد اخذ ثمنه من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى ان الفضولي وكله يقبض  
 ثمنه في الرابع والعشرين من الفصولين **خل** المشتري من الغاصب لو حرره  
 فاجاز المالك بعهده لا يتخذ عنقه قياسا وهو قول محمد وينفذ عندهما احتسابا ولو كان  
 المشتري من الغاصب فاجاز المالك البيع الاول ببيع الفضولي وفاقا والمشتري  
 من الميراث لو باع او حرر فاجاز الميراثين البيع نفذ عنقه وبعده وفاقا وكذا المشتري  
 من الوارث والدين محبط في الحل الميراث الاصل عندنا ان العقود يتوقف  
 على الاجازة لو كان له مجزئ حاله العقد وقال الشافعي بطل مطلقا ببيان الصبي  
 المجزئ لو تصرف تصرفا مجزئا عليه لو فعله وليه فاجاز بنفسه يتوقف على اجازة  
 وليه ما دام صبيتا ولو بلغ قبل اجازة وليه في صغره كبيع وشراء وتزوج وتزوج  
 وكتابة فته ونحوها فاذا فعل الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه ما دام  
 صبيتا ولو بلغ قبل اجازة وليه فاجاز بنفسه جاز ولم يجز بنفسه بل اجازة  
 ولو طلق الصبي احرارته او قلعهها او حررته محتانا او بعوض او موهب ماله  
 او تصدق به او تزوج فته احرارته او باع ماله محتانا فاحشة او اشترى شيئا  
 باكثر من قيمته فاحشنا او عقد عقدا مما فعله وليه في صباه لم يجز عليه فته ماله  
 باكله وان اجازها الصبي بعد بلوغه لم يجز لانه لا يجزئ لها وقت العقد فلم يتوقف  
 على الاجازة الا اذا كان لفظا اجازته بعد البلوغ ما يصلح لانه لا يملك العقد فيصير ابتداء  
 لا اجازة كقوله دفعت ذلك الطلاق او العتق فيقع لانه يصلح لانه لا يملك العقد فيصير ابتداء  
**فصل فيما يتعلق بالقبض وجس المبيع** باع دارا بعيدة وقال للمشتري  
 اليك وقال المشتري قبضتها لا يكون قبضا وان قربه قبض لان التخلية  
 اقيمت مقام القبض عند التمكن وكل ما يمكن اخلافا في قربه وان لم يمكن  
 اخلافا منه وذلك المكان بعيدة وبه قال الحنفية والناس عن هذا غافلون  
 فانهم يشترطون الضبعة في السواد ويقررون بالقبض وذلك مما لا يقع فيه القبض  
 وان كان يقرب يصير قابضا وفي المحيط يسير قابضا بالتخلية وان بعد المعقود عليه  
 عنهما وفي النوازل اشترى عقارا فقال البائع سلمته اليك وقال المشتري قبلت  
 والعقار غائب عن حضرتهما كان قابضا في قول الامام وقالان كان يقرب على اقله  
 ودحوه قبض والا لا ينزله في البيوع وفي الظاهرية التخلية في الدور والعقار  
 لا يكون قبضا الا بالتقارب عنهما والاعتماد على ما ذكر في ظاهر الرواية في الرابع  
 من البيوع التاخرانية وفي ظاهر الرواية اعني القريب ولم يذكر فيه خلافا والصبي ما ذكر  
 في ظاهر الرواية فاشترى في باب قبض المبيع **جع** لو اشترى دارا من انسان ببلدة اخرى  
 طه ان يمنع عن ادائها الشئ لئلا لان البائع غير قادر على تسليم المبيع الى قبض المشتري

الاروائية شاذة عن ابي يوسف ولا يؤخذ بذلك  
 الرواية ولا يعمل بها كذا في الرابع من البيوع التاخرانية  
 والثالث من محيط البركان  
 ذكر في ظاهر الرواية ان التخلية في الدور والعقار  
 لا يكون قبضا الا بدونهما فاشترى في ابي  
 قبض المبيع في البيوع  
 هـ



ان يخرج مع المشتري الى تلك البلدة او يبعث وكيله ليسلمها اليه ويقبض الثمن هناك  
 فله القناوي في الرابع عشر من البيوع وفي الاقسية باع دارا بخمسة اسنان في العراق  
 ونفذه الثمن ووكله بالقبض واخصومة فرجع وقال لم يسلم الدار التي من يده الدار لا يستر  
 بالثمن ما لم يبرهن على ذلك في الخامس من ربيع الثمانية وكذا في اقسية وادار  
 من دعوى التنازعانية ولو قبض المشتري المبيع بغير اذن البائع قبل نفذ الثمن  
 كان للبائع ان يستره فان خلى المشتري بين المبيع وبين البائع لا يغير قابضا  
 ما لم يقبضه حقيقة واجه حوايل التخلية في البيع اجازة يكون فساد في البيع  
 الفاسد روايان والصحيح انه قبض فاضحان في باب قبض المبيع  
 قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى التخلية بين المشتري وبين المبيع يكون قبضا  
 بشرط ثلثة احدها ان يقول البائع خليت بينك وبين المبيع فاقبضه  
 ويقول المشتري قد قبضت والثاني ان يكون المبيع بحضرة المشتري بحيث  
 يصل اليه اخذه من غير مانع والثالث ان يكون المبيع مفرزا غير مشغول بحق العبر  
 فان كان شاغلا حق العبر كالحظ في جوالق البائع وما شابه ذلك فذلك لا يمنع  
 التخلية واختلف ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في التخلية في دار البائع قال  
 ابو يوسف لا يكون تخلية وقال محمد يكون تخلية ومن ذلك رجل باع دارا فقال  
 البائع خليت بينك وبين الخادم فاقبضه والخادم في منزل البائع بحضرة  
 يصل اليه قبضه فقال المشتري دعه الى الغد واني ان يقبض ذلك الخادم فانه  
 يكون من مال المشتري عند محمد ومن مال البائع في قول ابو يوسف من المحلل للثمن  
 وتسليم المبيع هو ان يخلى بين المبيع وبين المشتري على وجه يتحقق المشتري  
 من قبضه من غير حائل وكذا التسليم في جانب الثمن وقال الشافعي التخلية يست  
 يقبض واذا اشترى حصة بعينها وخلي البائع بينه وبين المشتري في بيع البائع  
 فعلى قول محمد يصير المشتري قابضا حتى لو ملك ملكه من مال المشتري فعلى  
 هذا الخلاف اذا اشترى خلا في دن المشتري وخلي البائع بين المشتري وبين  
 الدن في بيت البائع وحتم المشتري على الدن بقبضه قابضا عند محمد خلافا  
 لابي يوسف وفي الظاهرية فان ملك ملكه من مال المشتري في قول محمد وعليه  
 الفتوى وحاصل الخلاف يرجع في التخلية في بيت البائع هل يبيح صحابي فخذ  
 محمد صحابي خلا لابي يوسف تارة خانية فراويل الفصل الرابع من البيوع  
 باع كرا على نخل وخلي بينه وبين المشتري صارا قابضا في الثاني من ربيع الثمانية  
 وفي القناوي اشترى نوبا فاداه البائع بقبضه ولم يقبضه حتى اخذه ان كان  
 حين اداه بقبضه بكنة قبضه بلا قيام صح التسليم وان لم يكن بلا قيام لا يصح  
 من المحلل للثمن وكذا في جمع القناوي ولو اشترى شيئا فنفذ بعض الثمن ثم قال للبائع  
 نركنه رحنا عندك ببيعة الثمن او قال نركنه ودبنة عندك لا يكون قبضا  
 فاضحان في قبض المبيع رجل باع مكيلا في بيت مكابله او حوزونا موازنة

اشترى المشتري قابضا فخلت  
 وفي خانية في قبض المبيع في القناوي  
 على قول محمد  
 قال القناوي في بيان احوال كتاب البيوع القبض ما يقبض  
 او حكمي وهو ان يكون من القبض بحيث لو تدبره  
 بقبضه من غير واسطة فعلا اخر غير تدبره  
 ولو احتاج الى المشتري لم يكن قابضا  
 ومن وجد التخلية

وقال الشافعي

وقال للمشتري خليت بينك وبينه ورفع اليه المفتاح ولم يكله ولم يزنه  
 صار المشتري قابضا ولو انه دفع المفتاح الى المشتري ولم يقبل خليت بينك  
 وبينه فاقبضه لا يكون قابضا من المحلل للثمن قال اصحابنا وللبيع حق  
 حبس المبيع لاستيفاء الثمن اذا كان الثمن حالا وان كان الثمن مؤقلا لم يكن  
 له حق الحبس ولو كان بعض الثمن حالا وبعضه مؤقلا فله حبس حتى يسوفي  
 الثمن احوال ولو بقي من الثمن شيء قليل كان له حبس جميع المبيع وفي القناوي خلافا  
 واذا استوفي الثمن وسلم المبيع او سلم بغير قبض الثمن او قبض المشتري باجارة  
 البائع لفظا او قبضه وهو يبره ولا يبره منه ليس له حبس بالثمن وفي القناوي  
 ولا يشتري ان لا يتم اذا كان المبيع غائبا لم يرد في المبيع رهنه او كفل بكفيل  
 لم يسقط حق البائع في الحبس ولو احوال المشتري البائع على غيره بالثمن لا يبطل  
 حق البائع في الحبس ولو احوال البائع في غيره على غيره بالثمن لا يبطل  
 بالثمن سقط حق البائع من المطالبة بالثمن ويسقط حقه في الحبس وفي القناوي  
 اذا احوال المشتري البائع بالثمن على ان احوال البائع رجلا على المشتري  
 سقط حق البائع في الحبس في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد اذا احوال  
 المشتري البائع بالثمن على ان لم يسقط حق البائع في الحبس ولو احوال البائع  
 رجلا عليه سقط حقه تارة خانية في الرابع من ربيع قال في المحقق ولو  
 دفع المشتري الى البائع بالثمن رهنه ككفيل بكفيل لا يسقط حق الحبس ولو  
 احوال البائع رجلا على المشتري بالثمن قبل سقط حق الحبس وكذا اذا احوال المشتري  
 البائع على رجل وهذا عند ابي يوسف وعند محمد فيه روايتان في رواية  
 كما قال ابو يوسف وقال في رواية ان احوال البائع رجلا على المشتري سقط حق  
 الحبس واذا احوال المشتري البائع على رجل لم يسقط حق الحبس في مسألة  
 كتاب احواله وهذا الذي قلنا من وجوب رفع الثمن او لا على المشتري  
 فيما اذا كان المبيع حاضرا غاية البيان قبل باب خيار الشرط ما تحققت  
 وان كفل به رجل ورهن المشتري لا يسقط حقه فيه وكذا ان احوال البائع  
 الى غريم وعند الثاني يسقط باحواله وان سلمه قبل الاستيفاء ان باذنه لفظا  
 او كان يبره ولم يمنع لابل كاستداده وان يبره اذنه ملك الاستداده ونقص كل  
 تصرف محل النقص كالبيع والهبة لا العنق وفروعه وان دفع الثمن بلا اذنه ووجه  
 البائع الدراهم زبوا او نسخة او سقوفة له نقص قبضه وان باذنه لما في الزبوا  
 واستداده في الرصاص والسقوفة والنسخة وان تصرف فيه بعد قبضه  
 بيعا او هبة ثم وجد الثمن كذا لا ينقص النقص لان تصرف المشتري بعد القبض  
 باذنه البائع كسقطه فان كان قبضه بعد نقد الثمن بلا اذن البائع ونقص فيه ثم وجد الثمن كذا لا  
 ينقص النقص ما يمتل النقص وان علم البائع قبضه بلا اذنه ونقص فيه ثم وجد الثمن كذا لا  
 يبره في الثالث من البيوع اذا اجازت قبضان تناوبا بان كان قبض امانة او ضمان







الحائبة وكذا في الرابع من بيع النثار حائبة وكذا في قبل الثالث عشر من بيع البراري  
 الذخيرة اخذ من رجل وقال اذهب به فان رضىته اشتريته فذهب به وقضاه  
 فلا شيء عليه ولو قال ان رضىته اخذته بعشرة فضاء فهو مضامن فبمئة النصاب  
 وعليه القوي من مستحب النثار حائبة فكذا في الرابع من بيعه  
 رجل قال لغيره هذا الثوب لك بعشرة درهم فقال ما انت حتى انظر اليه او حتى اريه  
 غيره فاحذه على هذا فضاء قال ابو حنيفة لا شيء عليه وان قال ما انت فان رضىته  
 اخذته فضاء فعليه الثمن ولو قال ان رضىته اشتريته فهو باطل وهكذا قال  
 ابو يوسف رجل ساءم رجلا فقال البائع هو لك بعشرين وقال المشتري  
 لا بل بعشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا  
 ببيع الا ان المشتري ان استهلك الثوب بثلثة عشر درهم او اربعة عشر  
 مائة بستمائة قال ابو حنيفة وابو يوسف القياس ان يكون عليه قيمته  
 لكن ان كان القياس للعرف وثلثة عشر قاضيان في واسط البيع  
**فصل في الغبن والمحاباة** وما لا يتغابن فيه قبل في العوض  
 درهم وفي الحيوان درهم بزيادة وفي العقار درهم وازده وقيل لا يدخل تحت  
 تقويم المقومين في السابع والعشرين من الفصولين قال شيخ الاسلام  
 في شرح المضاربة هذا التحديد فيما ليس له قيمة معلومة في البلد كالعبد وغيره ولما  
 الذي له قيمة معلومة كالحب والتمر وغيرهما فزاد الوكيل بالشرء قبل او كثر لا ينفذ  
 على الموكل لان هذا مما لا يدخل تحت تقويم المقومين لانه انما يدخل تحت تقويم  
 ما يحتاج فيه الى تقويم المقومين وهذا لا يحتاج الى التقويم قاله الفاضل هذا وبه  
 يفتي وسكان نحوه في وكالة هذا الباب تنه بربانية من مسائل  
 مصرف الفضولي من البيوع والعين البسيطة جازية لا تخفى مسائل منها  
 الكوكيل اذا باع من عبده نفسه وحظ من قيمته بقدر ما يتغابن الناس فيه  
 او باع من لا يجوز شترها منه له ومنه راس المال اذا باع مال وحظ شيئا  
 يسيرا ومنه اذا قال قيمة اجارية التي غصبها الف واخذت اجارية  
 بقوله مع عبثه ثم ظهر ان قيمتها الف ودانق كان لصاحبها اخذ اجارية  
 ومنه اذا اوصى بثلث ماله فباع الموصي من مرض موته شيئا وحاباه بحاباة  
 بسيرة فان تلك المحاباة تدخل في ثلث ماله ومنه الرقيق الذي عليه دين  
 يحيط بماله اذا باع وحابى بحاباة بسيرة لا تصح المحاباة اجازت الورثة او لم تجز  
 وقال المشتري ان تبلغ تمام القيمة والابيض البيع ومنها الوارث اذا  
 اشترى من مورثه في مرض موته فالحاصل في بيان من يتحمل منه الغبن ومن لا يتحمل  
 ان الكوكيل بالبيع يقبل الثمن وكثيره وكذا المكاتب والعبد والصبي فيما باعوا  
 واشترى والاولياء كالأب والجد والوصي والقاضي لا يبيعون بالافضل  
 الا بما يتغابن الناس فيه وشراهم كبيعهم خيانة المقتنين قبل الاتحاق

فيه خلاف ذكره في الزيادة في مسائل الغبن  
 لكن افني بهذا مولا ابو اسود

من البيوع وكذا النعمة البرمانية في مسائل مصرف الفضولي من البيوع وكذا في السابع  
 والعشرين من الفصولين **مسألة** للرقيق ابطال حتى وارثه عن صورة المال حتى لو باع  
 كل ماله بدرهم بكذا من كتاب البيوع من احكام الرقيق من الرابع والثلاثين من الفصولين  
**مسألة** حريص عليه وبين محيط بماله لو باع عسائر ماله من اجنبي بغبن يسير لم يجز  
 المحاباة وفاقا اجازة الورثة او لا فالشترى بثلث القيمة او يفسخ البيع ولو ادين  
 جازت بقدر الثلث وصلى المورث لو باع من كنهه لدينه بغبن يسير صح وهذا من عجب  
 السائل ان النسيب ملك مالا يملك المالك ولو كان هذا مع الوارث لم يجز عند  
 ابي حنيفة اصلا الا بغيره وارثه ولو بثلث قيمته وعندهما يجوز وبجدة بين نسخ  
 واتمام لو فيه غبن او محاباة قلت او كثر ولو اوصى الميت لو باع  
 من الوارث فهو عليه هذا الخلاف وكذا وارث صحيح باع من مورثه الرقيق  
 وهو عليه هذا الخلاف لم يجز عند ابي حنيفة ولو بقيتة وعندهما يجوز **مسألة**  
 عن الادوية بعين من ماله لو شترها من اجنبي اما لو شترها من مورثه لم يجز  
**مسألة** نفس البيع من وارثه لم يجز بل اجازة بقيمة الورثة وكذا المحاباة  
 معه لم تجز الا بغيره وذكر عليه وجه الاستحسان والابري ان حريصا لو شترى  
 شيئا من وارثه بمعاينة الشهود واعطاه ثمنه جاز ولو لا محاباة فيه كغيره  
 من اجنبي والوارث بخالف الاجنبي في الاقرار اما فيما يثبت عبانا فما سواه  
 ولم يذكر خلاف فهذا دل على جواز شتر الرقيق من الوارث عند الكل **مسألة**  
 المحاباة مع الوارث لم تجز اجازت الورثة او لا ويتم القيمة وهذا يشكل الا  
 اذا حمل على رقيق مدبوع من المحل المزبور اذا باع عبنا من اعيان ماله من وارثه عند  
 ابي حنيفة لا يصح اصلا من غير اجازة باقى الورثة سواء حاليا ولم يجز باع بمنكر  
 القيمة او باضعاف القيمة وعندهما البيع بمنكر القيمة او باضعاف جاز والوارث  
 اذا باع عبنا من اعيان ماله من مورثه الرقيق بثلث القيمة فذلك الجواب عند ابي حنيفة  
 وعندهما يصح من غير اجازة الوارث والمحاباة مع الوارث لا يصح الا باجازة باقى  
 الورثة وهو الصحيح نثار حائبة في التاسع عشر من البيوع في وما قبل هذا الفصل  
 اشترى عبدا في محبة بغبن فاحش على انه باع بثلث ايام ثم رضى فاجاز او كثر  
 حتى مضت المدة فالمحاباة من الثلث منية المقتني في اقرار الرقيق ببيع ما  
 يساوي درهمين بالالف درهم يجوز ولا يكره عند ابي يوسف وقال محمد يكره  
 منية المقتني في مسائل مصرف الفضولي قال الاخر ان لك ارضا خربة في موضع  
 كذا لا تساوي بشئ سترها فبعها متى كره اولم يعرفها البائع فباعها منه بذلك  
 وهي كانت تساوي اكثر من ذلك جاز في اخرب الرقيق البيع من منية المقتني  
 وكذا في خلاصة في الثالث من البيوع وكذا في البراري اذا باع البائع المشتري وقال له  
 قيمة متاعى كذا فاشتره فاشتره بناء على قوله ثم ظهر فيه غبن فاحش فانه يرد  
 وبه يفتي وكذا اذا اشترى البائع وبيرة المشتري بغيره الدال انشاء المكاتب والمالك

ثم يقال لا يفتي اما ان تبلغ الغنم الغنم ثم يفتي القيمة  
 ولا تدر شيئا من البيع واما ان يفسخ العقد في  
 التاسع عشر من البيوع النثار حائبة

افني مولا ابو اسود واستاذنا الفاضل  
 ججي من ذكرها بانه لا يجوز بيع الرقيق من وارثه  
 وكو يفتي القيمة فكانت اختار قول الامام



بسم الله الرحمن الرحيم  
 قال في الموضع الذي بالخرال فلو تني بخرال اشترى فاني رجل بخرال لهدا  
 الخزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دلالا بينهما فاشترى ذلك الخزال  
 باز يد من ثمن المشل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبين  
 وبما صنع فله رد الباقى بحضته من الثمن قال رضي الله تعالى عنه والفتاوى  
 لا يرد الباقى ومثل ما صرف الى حاجته وبسر جميع الثمن كمن اشترى  
 بيتا مملوا من بئر فاذا فيه دكان عظيم فله الرد واخذ جميع الثمن قبل انفاق  
 شيء منه وبعده يرد الباقى ومثل ما انفق وبسر الثمن كذا  
 ذكره ابو يوسف ويحمد فنية في باب خيار الغبون والمغتر  
 وتوصف المشتري المغبون في جميع تصرف المالك بعد ما عرف الغبن  
 فيه لا يرد ولا يرد في تصرف في تصرف الامانة يرد به حاور الغيب  
 في خيار الغبون والمغتر **سائل يشق في البيوع** كبره بيع الامر  
 من رجل فاسق يعلم انه يعضى لانه اعان على المحصنة فاشترى  
 في فصل فيما يجزه عن الضمان من كتاب البيوع لا يجوز ان يفرق بين  
 جارية وولدها الصغير في بيع ولا هبة ولا صدقة ولا وصية وكذا  
 كل ذي رحم محرم الكافر والمسلم فيه سواء خزانة الاكل في اوقاف  
 ذوى الارحام في اوقاف البيوع **فخ علك** دلال قال ليزاز منه  
 السلعة بهد بناخذها فقال ليزاز عندها فوضع وخرج ولم ياذن الثمن  
 استحسن ان يكون بيجا ولو قال ليزاز لرجل كم تدفع هذا فقال  
 كل من يدينار فقال بزن منها متوبين فوزنها ووزنها ولم ياذن الثمن  
 فنهذا ناقص ليس ببيع **بت** مثله وان قبض الثمن فبيع  
 فنية فيما يقصد به البيع وما يبيع ساومه السلعة بعشرة دينارا  
 فقال البائع لا ابيع الا بخمسة وعشرين فقال انكره الى خمسة ورضي بذلك  
 ولم يوجد منه قول فنهذا ليس ببيع **في المحل المزبور** اذهب هذه  
 السلعة فانظر اليها اليوم فان رخصتها فري كلف بالف درهم او قال  
 ان رخصتها اليوم فري كلف بالف درهم فهو جازي على ما شرطه احصانا  
 عندنا **في المحل المزبور** اذهب به فان رخصتها اشترى به فنهذا ببيع  
 وضاع لا يضمن ولو قال ان رخصتها اشترى به بعشرة فذهب وضاع  
 ضمن دفع قارورة الزجاجي او كبره باغبره فسقطت وانكسر ان  
 كان بيتن الثمن ضمن والا لا في الثانية من سبوع البرارية في اول نوع  
 في المقبوض على السوم وكذا في اخلاصة اشترى شيئا من اجل  
 سنة كان على البائع تسليم المبيع في الحال وان لم يتم حتى مضت السنة  
 فالاجل السنة المستقبلة عند ايجبة وكذا لو كان في البيع خيار بعت الاجل  
 من وقت سقوط خيار عهده خزانة الفتاوى في فصل التاجيل في البيوع

وهارة اخلاصة ان رخصتها بعشرة وفري في الحال  
 في اول باب البيوع ففتاواه بين قول المشتري ان رخصتها  
 اخذته وبين قول ان رخصتها اشترى به فقال لو قال  
 ان رخصتها فري كلف بالف درهم فهو جازي على ما شرطه احصانا  
 في المقبوض على السوم الشراء  
 لا  
 المقبوض على السوم الشراء مضمون على وجه النظر  
 ليس مضمون مطلقا كما بينا في شرح الكنت

لو اشترى غلاما

لو اشترى غلاما بنوب موضوع في الذمة ولم يضرب له اجلا لم يحر  
 وان ضرب له اجلا جاز ولو اخرقا قبل قبض العبد لا يبطل البيع  
 وحيزه في باب معرفة المبيع من الثمن من البيوع ومن وجب له حق  
 من قرض او ثمن مبيع فابتاع به شيئا بعينه جاز قبضه او لم يقبض  
**طرح الدين** لا يخلو اما ان يكون دراهم او دنانير او فلويا او مكيلا  
 او موزونا او قيمة المثل اشترى شيئا بعينه او بغيره عينا  
 اذا اشترى به شيئا بعينه في الفصول كلها جاز الشراء وقبض الثمن  
 ليس بشرط لانهما اقترعا عن عين بين الا اذا كان صرفا كما اذا اشترى دراهم  
 او دنانير بدنية وهو دراهم او دنانير في القبض من شرطه وان اشترى  
 شيئا بغيره عينة فانه ينظر ان كان دراهم او دنانير او فلويا او مكيلا  
 او دنانير او فلويا جاز الشراء الا ان قبض المشتري قبل التفريق بالابدان  
 شرط حتى لا يقع الاخران عن دين بدني لانه لا يتعين للعقد وان عين  
 فان اشترى به كسليا او وزنيا فباعه بدرهم او دنانير او فلويا او مكيلا  
 بهذه الاشياء بدنية جاز كيف ما كان ولكن القبض قبل التفريق شرط حتى  
 لا يقع الاخران عن دين بدني وان اشترى به كسليا عن خلافه  
 ينظر ان جعل له بن مبيعا والاخر ثنا فالشراء جائز وان كان بغيره عينة  
 ولكن القبض في المجلس شرط وان جعل الدين ثنا والاخر مبيعا فانه باطل  
 وان حضر في المجلس لانه صار بايعا فليس عنده وذلك لا يجوز  
 خزانة المفتين في الاقالة ويجوز بيع الاحمان المختلفة بعضها ببعض  
 متفاضلا ووراده لم الا بل والبقر والغنم لانها اجناس مختلفة فاما البقر  
 والجواميس فجنس واحد لا يجوز بيع لحم البقر لحم الجواميس متفاضلا وكذا المعز  
 مع الضأن والارباب والبخاني لا يجوز بيع شيء منها بالاخر متفاضلا وانما  
 جاز بيع لحم الجنس الواحد من الطيور كالسماني مثلا والعصافير متفاضلا لانه  
 ليس مال الكرموا الا لا يوزن لحم الطير ولا يكال وينبغي ان يستثنى من لحم  
 الطير الدجاج والاوز لانه يوزن في عادة ديار مصر بعظمه فيخالف في اواخ  
 الربوا من البيوع اشترى شيئا بدرهم نقد البلد فلم ينفذه حتى تغير الثمن  
 ان كان لا يبرج في السوق فسد البيوع وان كان يبرج لم يفسد انتقص  
 لا ينتقص البيوع وليس للبائع الا ذلك وفي التجريد بهذه العبارة او اشترى  
 بفلوس ففسدت قبل القبض بطل البيوع عند ايجبة وعندهما لا يبطل  
 ثم عند ابي يوسف يجب على المشتري بضمها يوم العقد وعند محمد تغيب  
 بضمها الا ما ذكره الناس المعاملة بها خلاصة في الثالث عشر من البيوع  
 وقع البيع بالعدا او الفلوس وكسدا قبل قبضها فسد البيوع وان غلا او حو  
 لا بلا خيار لاحدهما بزازية في الثالث عشر من البيوع

البحث بالضم شول دود به دير كك محمد وعبد  
 طووش اوله مغردى تحيد رجح بخان ككور  
 لغت سهر  
 وتوباع ارضا هذه الشجرة بعينها بوزن جاز  
 البيوع والمشتري ان يبيع البائع عن ثمن الاخصان  
 الشجرة في ملكه لان المشتري فقد راعى الشجرة  
 في البيوع الفاسد في الخانية  
 لا  
 واذا انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة  
 تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد وعليه الفتوى  
 وكذا لو اشترى بفلوس شيئا ففسدت فسد البيوع  
 عند ايجبة وان غلت او فسدت لا يفسد كذا  
 في الخانية في فصل قبض المبيع من كتاب البيوع وصح  
 فاسس فطلوبها قول محمد في سبب التناول عدله  
 وفي البيع والعقا والصغر والبرارية والقصور والار  
 محمد وكذا في العودين ففلاش في اواخ  
 انفقش



الزيادة في الثمن والمتمن جائرة حال قيامها من جنس الثمن او من غيره  
 ولو بعد المدة ولا ينفعه النفاذ بعد الزيادة حتى تجبر على تسليمها ان ابي  
 ويتحقق باصل العقد حتى يبرر معها ان رده وشروط زيادة الثمن بقاء  
 المبيع وكونه محلا للتقابل في حق المشتري حقيقة وجوز البقاء في الزيادة  
 في المبيع بعد هلاكه بخلاف الزيادة في الثمن على ظاهر الرواية ولو جارية  
 فاعتقدها فاشهاد فيها شعبة لا تصح الزيادة في الثمن كما لو باعها غيره  
 وهو قولهما وروى عن الامام انه يجوز ولو اجرها او رهنها او شاة فزجرها  
 يجوز في الثمن لا بعد الموت لعدم بقاء المحل وفي الاول بان قيام الامم الصورة  
 وبعض المنافع واحده عشر فعلا في المشتري يمنع الزيادة في الثمن اذا كانت  
 حنطة فطبخها او دقها فخبزها او حما فادبه او جعله قلية او سكبها  
 والاعناق يشعبه حتى الاستيلاء او قطننا فخره او غزلنا فصبغها واحدا عشر  
 موت المبيع والى عشر فعلا لا يمنع الزيادة في الثمن الشاة ونحو المحلوج وحليج  
 غير المحلوج وجعل الكراباس حنطة بلا قطع وجعل احد يد سيفا ورعن  
 المبيع واجارته ولو ارضا او باعه ثم ان المشتري الثاني لقي البائع فزاد  
 في ثمنه او زاد رب الارض سدسا في نصيب المزارع والثور منه قبل ان  
 يستخصه جاز وبجده لا ولا بد في الزيادة في قبول الاخر حتى لو لم يقبل  
 ونفرد عن المجلس قبل قبول الاخر بطلت الزيادة كما تصح من العاقد  
 نفع من وارثه ايضا والزيادة تصح وان مفدة للعقد والتحقق باصل  
 العقد واقصدت العقد ايضا عنده خلافا ونفع الزيادة من الاجنبي  
 ايضا لكنه ان يامر المشتري بزيته لا على الاجنبي كالصالح وان بلاكه ان  
 اجاز جاز وان رد بطل ولو كان حين زاده من الثمن او اضرارا  
 الى مال نفسه لم يمت الاجنبي وان باو المشتري رجع عليه وان لا يبره لا يرجع  
 ولا حظ جاز في جميع المواضع جازت الزيادة او لا لكنه ان حظ بعض الثمن النقص  
 بالعقد وان حظ كله لا يلحق من المحل الزبور وكذا في خلاصة في الثالث عشر المبيع  
 رجل اشترى جارية ولم يقبضها فقال للبائع بغيرها او طأها او كان طعاما فقال  
 كله ففعل كان ذلك فسخا للمبيع وما لم يفعل البائع ذلك لا يكون فسخا اما  
 الاكل والوطئ فان البائع لا يكون تابعا عن المشتري في ذلك فيجعل مجازا عن  
 الفسخ حتى يكون وطئا او طأها او طأها او طأها او طأها او طأها او طأها  
 ان قال للبائع بغيره لنفسه فباعه يكون فسخا ولو قال بغيره لا يجوز المبيع  
 ولا يكون فسخا ولو قال بغيره من شئت فباعه كان فسخا ويجوز  
 المبيع الثاني لما مور في قول محمد وقال ابو حنيفة لا يكون فسخا وهو كقول  
 بعده في ولو اشترى ثوبا وحنطة فقال للبائع بغيره قال الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخا

وان لم يرد

وان لم يقبل البائع نعم ان المشتري يفسد بالفسخ في خيار الرؤية وان قال  
 بغيره في اي كان وليكن في الفسخ فما لم يقبل البائع ولم يقبل نعم لا يكون  
 فسخا وان كان ذلك بعد القبض والرؤية لا يكون فسخا ولا يكون فسخا  
 بالمبيع سواء قال بغيره او قال بغيره فافضل ان يقبل المبيع من المبيع  
 اذا كانت الاجرة عينيا وقد شرط التعجيل لا يصح بيعه قبل القبض ولا ذلك  
 بدل الصالح عن الدين اذا كان عينيا لا يجوز بيعه قبل القبض واما المهر  
 وبدل الخلع وبدل الصالح عن دم العمد اذا كان عينيا فيبعضها جاز قبل  
 القبض وفي الكافة والاصح ان الاجارة لا تصح اتقا فاولى عليه الفتوى  
 ولو تصدق بالمنقول المشتري قبل القبض وما هو في معنى المشتري نحو  
 الاجارة وبدل الصالح عن دعوى العين فعلى قياس ابي يوسف لا يجوز  
 وعلى قول محمد يجوز وعلى هذا اذا وصبه والقرض والوصية على هذا الخلاف  
 هذا اذا تصرف المشتري في المنقول المشتري قبل القبض مع اجنبي واما  
 اذا تصرف فيه مع باعه باء باعه منه لم يجز بيعه اصلا قبل القبض وان  
 وصبه له لا تصح مبيته ونفعه اقالته وفي فتاوى خلاصة ولورين قبل القبض  
 لم يصح ولو قبل البائع بنفسه وفي شرح الطحاوي وان لم يقبل البائع له يته  
 بطلت والبائع صحيح على حاله م اشترى دارا وبيعها لغيره البائع قبل القبض  
 واره بالقبض جاز بالاتفاق وذكر الكرخي في مختصره اذا قال المشتري للبائع  
 قبل القبض بغيره كنفك فقبل فهو نقض للاول وهذا قول ابي حنيفة ومحمد  
 وقال ابو يوسف لا يكون نقضا وفي الفتاوى خلاصة فلو قال بغيره لمن شئت  
 لا يصح وفي الذخيرة اشترى من رجل شيئا ولم يقبضه حتى اده البائع ان يراه  
 من فلانة ففعل ثم المبيع وصار المشتري قابضام ولو قال المشتري للبائع قبل  
 القبض اعتقه فاعتقه البائع جاز العتق عن البائع وينسخ المبيع الاول ولا يقع  
 العتق عن المشتري عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف العتق باطل ولو ملك  
 المنقول بالوصية او الميراث يجوز بيعه قبل القبض واما مسألة العفار فنقول  
 العفار اذا ملك بالبائع او الاجارة او الصالح الدين لا يجوز التصرف فيه قبل القبض  
 عند محمد ونحوه والشافعي وفي شرح الطحاوي وهو الاستحسان وفي النوازل اذا اشترى  
 دارا ووقفها قبل القبض وقبل نفع الثمن فالامر موقوف ان ادى الثمن وقبضها  
 جاز الوقف وقيل هذا على قول من لا يوقف حتى الوقف الى التسليم الى المنقول وفي  
 الذخيرة وبيع العفار قبل القبض لا يجوز واما اجارته فعلى قول محمد لا شك انه يجوز  
 واما على قول ابي حنيفة فعلا خلت الشاي فيه والصحيح انه لا يجوز تان طائفة  
 في الثاني من البيوع فربما جاز الا واقرا على استر حنطة لم يبرها ولم يقبضها حتى  
 باعها البائع في غيره وسلمها اليه وانفقها انفسح المبيع وعليه رد الثمن الاول  
 فنية في باب ما يتعلق بقبض المبيع من البيوع م اشترى دارا او عبدا

وعبارة خلاصة فتاوى الثاني من البيوع م اشترى عبدا  
 وابعده البائع قبل القبض لا ينسخ المبيع ولو وصبه  
 قبل القبض بنفسه وفي النوازل لو وصبه البائع  
 بغيره قبل القبض لم ينع وتو قبل البائع بنفسه  
 المبيع اشترى



أو عرضا وتكرار في يد البائع وباعرا وبيع فالبيع باطل وان اجازته المشتري فحاشه  
 ايضا وجب نسخه من المحل المزبور ولو باع عبدا فغاب المشتري قبل نقد الثمن  
 ولا يدرى مكانه فاقام البائع البيعة عليه ذلك عند القاضي فان القاضي  
 يقبل البيعة ويبيع العبد ويقضى دين الغائب من ثمنه فان فضل شيء  
 وضع على يدي عدل خزانه الفتاوى في فصل القضاء على الغائب في ادب القضاء  
 اشترى لحافا ذهب لثاني بالثمن فابطاء فباع البائع لثالثا بغير علم العالم  
 بالثمنه شراؤه فان باع باريد تصدق به وان بالثمن فالتقصان موضوع  
 واصله مسئلة اجماع الصغیر اشترى عبدا وغاب قبل قبضه الخ في نوع المنفرد  
 من الفصل الثالث من بیوع البرازیر اشترى في المصر خطبا فغصبه غاصب  
 حال حله الى منزل المشتري من البائع ضمن البائع لان عليه التسليم في قدر كثره  
 بالعرف كن استأجر دابة الى المصر ليدخل عليها الى منزله بالعرف في الثاني شهر  
 من بیوع المزبور لو باع شيئا بدين له عليه كان البيع بمثل ذلك الدين في ذمة المشتري  
 من خلص فاضحان باع عبدا ثم اقر البائع انه كان حرا وانكر المشتري لا يبرأ  
 المشتري عن الثمن ولو لم يجعل ذلك الاقرار من البائع ابرأ له عن الثمن  
 فان اقره فانيه في الخامس والعشرين من الاقرار قال باع عبدا بالف وتقاضا  
 ثم اقر البائع انه قد كان دثره قبل ان باعه وقد ابق العبد من يد المشتري  
 او ملكه هل يقدر المشتري على الرجوع بالثمن من عبده ان يرد العبد عليه في الفصلين  
 اجاب نعم من بیوع القاعدية **باب الخيارات** ثم اختار  
 وصلى الى ثلثة عشر سنة الثمن المؤبد لها وخيار التعيين واختيار بقوات  
 وصف مغوب فيه وخيار العقد والاستحقاق وتفرق الصفقة بهلاك بعض  
 المبيع واجارة عقد الفضولي واختياره في المراجعة وخيار الغبن لا الكثرة وخيار  
 الكشف واغلبها ذكره المحقق بعرف ذلك في فرائض الكتاب من فرائض ما يجب  
 خيار الشرط من بیوع فصل في خيار الشرط هو بيع من ثمانية اشياء في بيع  
 واجارة وثمنه وصالح عن مال عبيته وبغير عيبه وكسابة وضع وعق على مال  
 جامع الفصولين في الخامس والعشرين ومثل ما اذا شرطاه وقت العقد  
 او الكفاه به فلو قال احدى بعد البيع ولو باثام جعلتك باختيار ثلثة ايام  
 صح اجماعا في المجلد الرابع في باب خيار الشرط **س** ولو باع بشرط اكثر من ثلثة  
 ايام فسد البيع عند ابي حنيفة فان اجازته في الخيار في الثلثة او سقط الخيار  
 بموت ذي الخيار او بموت الفئ او حوزة المشتري او حدث فيه ما يوجب لزوم  
 العقد فالبيع جائز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الثمن في الخامس والعشرين  
**س** ملك المبيع في يد المشتري فلو كان الخيار للمبيع ينتقض البيع ويلزم  
 على المشتري ثمنه ولو لم يشتري بامر من الثمن وبينم البيع من المحل المزبور  
 لو باع عبدين فله ان باختيار فيهما وقبضهما المشتري ثم مات احدهما او اتى المزبور

لفظ فرائض في بيعه والصواب  
 من فرائض الكتاب من الممارسة  
 وان ملك في يد البائع واستهلكه قبل قبض المشتري  
 ينتقض البيع كذا في فرائض الممارسة في خيار الشرط  
 في الخامس والعشرين

البيع في البائع وان تراضيا على اجارة البيع ولو قال البائع في حيوة العبد  
 نقضت البيع في هذا يعينه او قال في احدى ما كان نقضه باطلا كما انه لم ينكح  
 بالنقض ويبقى اختيار فيهما فاختار في باب خيار الخطأ وكذا في التعيين  
 وقال فيه وهذه المسئلة من مابل الاصل اذا باع عبدا بالف على ان البائع  
 باختيار ثلثة ايام فقال احدى ما بعد الثلثة مات العبد في الثلثة وبقي الثمن  
 على المشتري وقال الاخر بل ابق فالقول قول من يدعي الا باق والبيعة بينته  
 ايضا وقال عيسى بن ابيان يجب ان يكون البيعة بينته من يدعي الهلاك  
 ولو قال احدى مات في الثلثة وقال الاخر بل مات بعد الثلثة وبقي الثمن  
 فالقول قول من يدعي موته في الثلثة والبيعة بينته من يدعي موته بعد الثلثة  
 ولو تصادقا على موته بعد الثلثة في يد المشتري فاقام احدى البيعة على  
 نقض البيع في الثلثة بمحضه المشتري والاخر اقام انه حاز في الثلثة فالبيعة  
 بينته من يدعي النقض ولو تصادقا على موته في الثلثة فالحكمة بحالهما  
 فالبيعة بينته الذي يدعي الاجارة ولو ادعى احدى ما بعد الثلثة  
 وان البائع لنقض البيع في الثلثة وادعى الاخر انه مات في الثلثة وان البائع  
 اجاز البيع قبل موته فالقول قول الذي يدعي النقض والبيعة بينته  
 الذي يدعي الاجارة ولو كان باختيار جميعا وقبض العبد فادعى احدى ما  
 انه مات بعد الثلثة وانها نقضت البيع في الثلثة بمحضه منها واقام البيعة  
 واقام الاخر البيعة انه مات في الثلثة وانها اجازت البيع قبل موته فالبيعة  
 بينته من يدعي اجازة خزانه الاكمل في الهلاك من البيوع شري بقر او شاة  
 بخيار فلهما قال ابو حنيفة بطل خياره وقال ابو يوسف لا حتى يشترط الدين  
 او يتلفه ذو الخيار في الخامس والعشرين من الفصولين **خ** لو استخدم  
 الخادم مرة او تبس الثوب او ركب الدابة مرة لم يبطل خياره ولو فعل مرتين  
 بطل **فصل** في خيار فلهما قال ابو حنيفة فلهما قال ابو حنيفة فلهما قال ابو حنيفة فلهما  
 اجازته كالاستخدام الا ان المشتري ان لو قال له اجمعي فحجمه لم يكن رقا شري امته  
 فامرها بارضاع ولده لم يكن رقا لانه استخدام من المحل المزبور رجلا باع عبدا  
 على ان باختيار ثلثة ايام ثم ان عرض العبد على بيع لم يبطل خياره لانه لا يملك دفع  
 البيع عند عيبه صاحبه فاضحان في باب خيار من البيوع لو عرض المشتري  
 بشرط الخيار المبيع على البيع بطل خيار الشرط ولا يبطل خيار الرؤية في العارية  
 في خيار الرؤية من الفصل الخامس والعشرين ولو اشترى باعرا فلهما باختيار  
 احدى ما لا يبرده الاخر عند ابي حنيفة وقال انه ان يبرده على هذا الخلاف في خيار  
 العيب والرؤية كذا في الهداية وخصه في العتابة بما اذا كان بعد القبض  
 اما قبل فليس له الرجوع في ثمنه اتفاقا وقوله ورضي احدى ما لا يبرده الاخر اتفاقا  
 اذ لو رد احدى ما لا يبرده الاخر ولم يرضه صريحا ولكن قولهم لو رد احدى ما لا يبرده







لا تاركيف شارع في الطريق او ظلمه شارع فاد الفاضل به فعه بمقصوده  
 اهله لا يرد الدار لانه ليس من حقوقها الواجبة ولو كان لها باب  
 في الطريق الاعظم وباب في سكة غير نافذة اقام اهلهما ببيتهم اثارهم اعاروا  
 البايع بهذا الطريق فاد الفاضل بسنده بجدة المشتري ان شاء رده وان شاء  
 رجع بنقصان ذلك الطريق والتخلف من اختلاف سائر العيوب فنيه في  
 العيوب من البيوع الزوج والزوجة عيب للعبد والامة وجده سارقا  
 او كافرا او مجنونا في الرد في الافعال رد اقا الذي له رعوته ولبن  
 في صورته وتكسره في شبيه ان قل لا وان كثر رد وانما عيب فيها  
 وفيه ان حرة او مرتين لا وان كثر رد وان حرة او مرتين لا وان كثر رد  
 عند المشتري في كل العيوب الا في الزنا وفي الجنون ايضا عند الشاخي  
 والخال والثلول لو في موضع محل بالزينة اما في موضع لا محل بها كفتت  
 الابط والركبة لا والصهوة في الشعر والشحط وهو اختلاط البياض  
 بالسواد في الراس واللحية وريح الفم والانف والابط عيب لآخر العبد  
 ولو احر دا الا انه يكون من داء هذا اذا خش فان قل بحيث يكون في الناس  
 لا يكون عيبا في اجارية لغيرها اشتري غلاما احر فوجده مخلوقا للحمية  
 برده وشرب الخمر فيها ان كان بنقص النية عيب والاذن نقاط الماء دائما  
 الى الارضية عيب والادرة في الغلام والعفلة ودم في الفرج في اجارية عيب  
 والسن الساقط والمخضر والسوداء ضرسا ولا عيب واختلفت  
 في الصفرة والشعال القديم عيب وعدتها في الرجعي عيب لا الباي  
 والاعسر وهو ان يعمل بساره برده لا ان عمل بكتا يديه والظفر  
 الاسود ان نقص القيمة عيب وعدم استمسك البول عيب والحرث  
 في الدابة وهو ان يفتق ولا شفاء والجوع وهو ان لا يقف عند الجماع  
 عيب وخلع الرسن والجماع عيب والدين في العبد والجارية عيب  
 الا ان يقضي البايع او يبرأ الغريم والا باق ما دون السفر والسرقة  
 ما دون النصاب عيب ولا يشترط في الباقي الخروج من البلد قبل وقبل اذا اقر  
 بآبائه من المشتري ليس له طلب الثمن من البايع قبل الرد اليه وسرقة النقد  
 مطلقا عيب وسرقة الماء كولات لا كونه المولى لا ومن غيره او لا لا كونه كالباع  
 ونحوه مطلقا عيب واختلفت ان كثيرا يباع مثل عيب مطلقا والافليس  
 بعيب من المولى وان اتى من الغاصب الى المولى لا يكون عيبا ولو لا البيان عرف  
 منزله وفوى الى الوصول اليه ولم يفعل والا لا وان من المستعير والمودع والمستاجر  
 عيب بزارية في قول السادس من البيوع وكذا في اخلاصة المهر عيب  
 والسعال القديم عيب اذا كان من داء اما المعتاد فلا منه المحل للزور  
 الجرب عيب وناخه عيب كسبلان الماء من المنخر عيب من المحل للزور

والسن الساقط عيب في الاجارية  
 وهو العيب في اجارة البيوع  
 انما عيبه

فعاب السرقة ليس شرط لكونه عيبا في لوسر في ردها  
 فهو عيب سواء سرقت من مولاه او اجنبي ولو سرقت بمسلا  
 او بطيخا من الغالية او فاكها بغيره فالتلف له لم يمسها  
 ولو سرقت من المالكات لياكل من الاجنبي لم يمس مولاه  
 ولو سرقت بطيخا من كلبه الاجنبي فهو عيب هو المختار  
 وان سرقت المارح فهو عيب والاجنبي ومولاه فهو عيب  
 والعيب ان هو السرقة عند الشرط وفاقا  
 من القسوسين في خيار العيب  
 الخامس في تحرير

وفي الجوف

وعنه بعينة في العشار اذا كثر ونحوه عيب خزانة الفناور فيما يكون عيبا  
**فصل** في امر على انهما صغرة السن فاذا اشترى كسيرة السن ليس له الرد  
 اذا المقصود هو الخدمة والكسيرة اقدر عليها في الخامس والعشرين من البيوع  
 في القسم الرابع من اشياء العيوب اشترى على انها صغرة فاذا اشترى بالغة لا ترد  
 خزانة الفناور في باب ما يكون عيبا والزنا في اجارية عيب لا في الغلام  
 لانه ينفذ الفراش وقد يقصد الفراش في الاما بخلاف الغلام لا ان ينفذ  
 وصار ابتاع النساء عادة له فيكون عيبا فيه ايضا لانه يوجب تعطيل  
 منافع المولى وكذا اذا ظهر وجوب الحذف عليه فهو عيب ببيع من نفسه  
 العيب الذي يوجب حيازا من البيوع واجنون اذا وجد مرة فهو عيب لازم ابد  
 سواء وجد في الصغر او بعد البلوغ مبسوطا من حسي في باب البيوع شرط البراءة  
 من العيوب واجنون عيب لا يختلف باختلاف السن فلو وجد في رابعة  
 في صغره وعادوه عند المشتري بعد كسيرة بمرده لانه عين ذلك الاول وقبل  
 لا يشترط المعاودة عند المشتري بل اذا ثبت ان كانا بجنون عند البايع  
 برده وان لم يعاوده عند المشتري والصحيح انه لا يرد حتى يعاوده عنده  
 بل في خيار العيب مطلقا قال واجنون لما ذكرنا ولا يرد فيه من وجوده  
 عند البايع ثم عند المشتري كذلك كمالا ينجي سواء اخذت احواله ولا فلو جن  
 عند البايع في صغره ثم عند المشتري في صغره او عند بلوغه فهو عيب لكونه  
 عين الاولى لانه عن فساد في الباطن ولا يختلف سببه بالصغر والكسيرة في العيوب  
 الثلاثة وهذا معنى قول الامام محمد انه عيب ابد وليس معناه عدم اشتراط  
 العود في يد المشتري لان الله تعالى قادر على ان يرد له وان كان قبل ما يرد  
 كذا في الهداية وهو الصحيح وهو قول الجمهور وهو المذكور في الاصل والجامع الكبير  
 وبه اخذ المحققون ولكن قيل ان يرد له في ظاهر رده الى ظاهر كلام محمد  
 في عدم اشتراط العود عند المشتري الحديث من جن ساعة لم يبق ابد  
 وقال لا يبيح اية ظاهر الجواب عدم اشتراط المعاودة في يد المشتري وقبل اشتراط  
 وهو الصحيح وقبل يشترط خلاف بين الشاخي كذا في عامة الروايات فالجواب  
 ان الشاخي اختلفوا فيه على ثلاثة اقوال فمنهم من جعل كالاتي والبول في الفراش فلا يرد  
 من المعاودة واختار السبب وهو قول الجباري سكاف الباني كما في غايه البيان  
 مع تاليه اب المعين في شرح اجماع الكبير ومنهم من لم يشترطها نظر في قول  
 محمد في اجماع الصغرة ان اجنون عيب لازم ابد فاذا جن في يد البايع كفي للرد  
 واختاره الفقيه ابو الليث كما في غايه البيان والمجول في رده كما قد مرناه  
 وعامة الشاخي على اشتراط العود في يد المشتري وان لم يتجدد السبب واختاره  
 القدر الشريف وقاضيان وصاحب الهداية وصححه وحكموا بخلط ما عداه  
 من الجوز الربيع في خيار العيب وفيه تفصيل وفي الذخيرة اذا اشترى جارية

وفي التلويح اجنون احتلال القوة المحركة في الاشياء  
 المحركة والقبيحة المحركة للعواقب انما والاحقر  
 احتلال القوة التي بها ادراك الكلمات وبعده  
 تعريف العقل انه القوة المذكورة كذا في البحر الرقي  
 في باب خيار العيب في شرح  
 قوله اجنون

في رخصتيه في شرح اجماع وهو خلاف  
 الروايات الظاهر وقال القدر الشريف  
 وهو غلط



قد كانت زنت في يد البايغ فلما لم تنزل عند المشتري رواه محمد  
في الخامس عشر من بروج النصارى راجية في اوائله وذكر في كتاب الاجازات بشرط  
المعاودة في يد المشتري في جميع العيوب الا في الزنا وهذه رواية محمد وقال في  
الاملاء قال ابو يوسف وكذا الجنون وكما ان الزنا في اجارية عيب وكذا  
ولد الزنا في اجارية عيب نقد الفتاوى في السادس من البيوع وكذا في  
خزانة الفتاوى **بسم** اشترى حماد كرا يعلوه المحر وباه ثوبه في دبره قال  
وقعت هذه بخاري فلم يستقر فبها جواب الائمة وقال عبد الملك النسي  
ان طواع عيب والافلا وقيل عيب **قب** سمعت بعضهم لو اشترى  
عبد يعمل له عمل قوم لوط فان كان مجانا فهو عيب لانه دليل الائمة وان كان  
باجر فلا بخلاف اجارية فانه يكون عيبا كيف ما كان لانه بعد الفراش  
قنية في باب العيوب من البيوع ولو اشترى جارية وقبضها ثم ادعى ان لها  
زواجا واراد ان يرد ما فقال البايغ كان له ما زوج عندي اياها او ما عندها  
قبل البيع كان القول قول البايغ ولا يرد عليه ولو اقام المشتري البينة على  
قيام النكاح الحال لا تقبل ولو اقام البينة على اقرار البايغ بذلك قبلت بينته  
فاضبحان في فصل العيوب وتمامه فبها **بسم** المشتري على ان للمثناة  
زواجا غائب ان ادعى المشتري ان البايغ اذن لهما بالتزوج او زوجا بنفسه  
وتبرهن على ذلك يحكم بالرد ولو الزوج معلوما وان شهد وامطابقا لهما زواجا  
او بايغ البايغ زوجا لانه في الاول ادعى على المحاضر بسبب ما في على الغائب فينت  
كلها ولا كذا في الثاني وقال في العجوبة الفتاوى يحكم في حق الرد ويحكم في حق  
اشبات النكاح ولم يذكر التفصيل السابق وقد ذكرنا في شرح اجماع البايغ في حق  
الرد ايضا في المتفرقات من الثاني عشر من دعوى البرازية ملخصا اذا اشترى  
جارية فولدت عند البايغ لانه البايغ او عدا او لم يعلم المشتري بذلك  
وقت العقد هل ان يرد فيه روايتان على رواية البيوع لا يرد اذا لم يكن لهما  
سبب الولادة نقصان ظاهر وعلى رواية المضاربة يرد لان على تلك الرواية  
الولادة عيب لازم لان النكس الذي يحصل بسبب الولادة لا يرد ابا وعليه فتوى  
نفس الولادة عيب في بني آدم وفي البهائم لا الا ان يوجب نقصانا  
في المادونة الكبيرة اهله زاده وبريعتي في باب العيوب من بروج الفتاوى الصغرى  
وكذا في التهمة البرمانية والمنية وكذا في فصل ما يكون عيبا في خزانة الفتاوى  
واحبيل في اجارية عيب ينزل بالولادة ذخيرة في اواخر الرابع عشر من البيوع  
لو اشترى جارية فوجد ما حاملة وسقط الحمل واراد مردا ليس له ذلك لانه  
حصل النقصان في بده فيمنع الرد فيرجع بالنقصان يعني نقصان الحمل لا  
بنقصان الولادة لان ذلك حصل في ملك المشتري من بروج جواهر الفتاوى  
في الباب الاول رجل اشترى جارية كان بها حبيل ولم يعلم به فولدت عند المشتري

لما روي بالولادة وهي القولية  
صريح بوجه الدخلة

ولم تنقصها

ولم تنقصها الولادة ثم ماتت لاشي على البايغ فاضبحان في بروج بنقصان  
العيب اشترى امه حبيل فولدت عند المشتري ليس مع البايغ خصومة فان  
ماتت في يد المشتري في نقاسها يرجع بالنقصان لا بحيل القيمة ان لم يعلم بالحيل  
عند الشراء بنزلية في السادس من البيوع في اوائله اشترى جارية وادعى  
انها حامل والبايغ ينكر فوضع على يد اداة امينة حتى يتبين حملها والنقطة  
في هذه المدة على المشتري لانها ملكه جواهر الفتاوى في الباب الخامس من البيوع  
وكذا في جميع الفتاوى عيب احبيل يثبت بقول النساء لكن لا ترد بقولهن  
في احوال البايغ من شرح ادب القاضي في فتاوى الحامى في مسائل العيب من البيوع  
ولو اشترى جارية وقبضها ثم قال ان بها حبيل يبرئها القاضي النساء ان قلن  
هي حبلي بخلف البايغ انه ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبلي فلا يمين على  
البايغ فاضبحان في العيوب ملخصا **بسم** شراها وهي من تحبض فوجد ما دفع  
احبيل فتدأ بجنيته يدعها حتى يتبين ان بها حبيل وقال ابو مطيع  
يدعها تسعة اشهر وقال سفيان الثوري يدعها سنتين وقال محمد بن عبد الله  
اشهر وعشرا في الخامس عشر من الفتاوى **بسم** لم تحض عند المشتري شهر او اربعين  
يوما قال عدم احبيل عيب واقله شهر فاذا ارتفع هذا القدر عند المشتري فلا الرد  
لو اثبت انه عند البايغ طريق اشباهه اقرار البايغ او كونه لا غير من الحمل الزور  
وغيره خواص زاده رجل اشترى جارية امته طهرها لا يرد ما لم يدع ارتفاع احبيل  
بالدواء واحبيل والرجوع الى الاطباء في الداء وبشرط اثنان وفي حبيل الى النساء  
ويكتفى باحدة وارتفاع احبيل لا باحد هذين السببين ليس بعيب فلو ادعى  
بسبب احبيل محمد روايتان في رواية انه كان من وقت الشراء اربعة وعشرين يوما  
تسمع الدعوى وان كان اقل من ذلك لا وفي رواية شهر وان وحته ايام وعليه  
على الناس اليوم وانما يعتبر في الباب افضى ما ينتهي اليه ابتداء حينئذ النساء  
في العادة وذلك سبع عشرة سنة عند الجنيته واذا بلغت هذا المبلغ يحكم ببلوغها  
وان لم يبر شيئا واختلف الروايات عنه في الكلام في رواية سبع عشرة سنة وفي  
رواية ثمان عشرة سنة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي الجور وفي مختصر القدر وفي  
اعتمد على ثمان عشرة سنة وعند ما في اجارية والكلام في ثمان عشرة سنة وانما يوقف  
هذا اذا اشكر او وفقت المنازعة بقول الامة ولكن في حق سماع الدعوى ونوقسه  
اليمين لا في حق الرد كذا في الخلاصة فتاوى ان بها نقصان احبيل عند البايغ  
يستعمل في الحال ولو اقام البينة انها نقصت احبيل عند البايغ لا تقبل لان ارتفاع  
الحبيل لا يوقف عليه ولو اقام البينة انها كانت مستحقة عند البايغ  
تقبل وان عجز عن اقامة البينة بخلف وكيفية التحليف كما تقدم ولو عجز  
ان بها حبيل وادعاء او اكثر انها لا حبيل بها صحت كحصوله ولا تقبل قول تلك  
المرأة على التثني فتاوى البايغ ان هذه المرأة ليست لها بصيرة فالقاضي بخار

لان هذا عيب قد ذهب كسبا من عند ذهب  
وهذا قول الجنيته واية يوسف كذا في الخلاصة  
في اجنس الادلة السارس من البيوع  
نقله الخط البكر  
بسم  
يرجع بنقصان الحمل لا بنقصان الولادة لانه  
حصل في ملك المشتري كذا في جواهر  
دعوى

وقد قال من انما يقبل قول الاطباء في الكفو  
كذا في خزانة الامم من البيوع وافق حارثي  
الهداية انه لا يقبل



من لها بصارة فيض كركي في ثمانية الرد وما لا يمنع من خيار العيب  
قال وعدم كحيف والاسخاضة ويعتبر في الارتفاع انقصى غايته البلوغ  
سبعة عشر سنة عند الامام وحده عشرة عندهما ويعرف ذلك بقول الامام  
لانه لا يعرفه غيرها ولكن لا يترد بقوله لا يترد استخلاف البايغ فيه يتكوله  
ان كان بعد القبض وان كان قبله فكذا في الصحيح ولو ادعى في مدة قصيرة  
لم يسمع واقلها ثلث اشهر عند الثاني واربع اشهر عند الثالث وابداؤها  
من وقت الشراء وحاصلها انه اذا صح دعواه سئل البايغ فان صدقه ردت عليه  
والا لم يحلف عند الامام كما سياتي وان اقر به وانكره عند حلفه فان  
تكررت عليه ولا تقبل البيضة على ان الانقطاع كان عند البايغ للتيقن بكذبه  
بخلاف الشهادة على الاستخاضة ورواها الموم والمراجع في الجمل الى قول النساء  
وفي الروايات الاكثية وهم عدلان كذا ذكره الشارح تبعا للثمانية والدرية ولكن  
فيها ان الرجوع الى قول الامام انها موقول محمد واما في ظاهر الرواية فلا قول الامام  
في ذلك انتهى وبما قررنا ظاهر ان الانقطاع يحلف لا يكون عيبا الا اذا كان  
في اوانه اما انقطاعه في سن الصغر او الا باس فلا اتفاقا كما في المعراج واعتبر  
قاضيخان في فتاواه مدة الانقطاع بشهر ورثته في فتح القدير وكذا في المصنفين  
لعمري دعوى الانقطاع تعين ان يكون غدا او قبل ورثته في فتح القدير ان يرضى  
انقطاعه في الحال ووجوده عند البايغ فان انكر وجوده واعترف الانقطاع  
في الحال استجبت للمدعي فان ذكرت انها منقطعة انجبرت انقصه  
فيحلف ما وجد عنده فان تكررت عليه ونج القنية ولو وجد اقراره بحيف  
كل سنة اشهر مرة فله الرد بحجرا في باب خيار العيب والمشتري  
جارية وقبضها ثم قال انها لا تحبض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
لا يسمع دعوى كثرى الا ان يرضى ارتفاع الحيف بالبيع او بسبب الداء فان  
ادعى بسبب الجمل يسمع دعواه ويرجع القاضى النساء ان قلن هي حبيلى  
بحلف البايغ ان ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبيلى فلا يمين  
على البايغ وفي معرفة داء في بطنها يرجع الى الاطباء ثم في الداء تدر بشهادة طبيب  
اد اشهد انه قديم وفيما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق ونحوه اختلفت  
فيه الروايات واخر ما روى عن محمد رحمه الله تعالى انه اذا كان ذلك قبل القبض  
وهو عيب لا يحدث تدر بشهادة النساء في قول ابو يوسف الاخر والمرأة  
الواحدة والمرأتان فيه سواء والمرأتان او ثلث واما الجمل فيثبت بقول  
النساء في حق الخصومة ولا تدر بشهادتهن قاضيخان في فصل العيوب  
من البيوع لو اشترى جارية علم انها بكر فاذا هي غير بكر عرف ذلك باقرار  
البايغ كان للمشتري خيار فان نكحها الرد يرجع المشتري على البايغ بحصة  
البكارة فنقوم وهي بكر وغير بكر ويرجع بالفضل ولو شرطه الشياطة

وفي فتح القدير ويعرف ذلك من الارتفاع والاكثار  
بقول الامام لانه لا طريق الا ذلك فاذا انضم الى ذلك  
نحو البايغ اذا استخلف قبل القبض  
او بعده في العيب ردت

ولم يرضنا واه وبه خلاف  
نقله المصنف  
وكذا في البرازية في خروج في الردية وقد سبق في البرازية  
قربا او ابلها النوع يسمع دعوى الجمل بعد شهر من قبضها  
وعليه ان الناس فلا يكون دعوى الانقطاع يحلف مثل دخول  
الجمل بل يكون بينهما فرق  
وقال في فتح القدير بعد اسطر فظهر ان ما ذكره النهاية  
من لزوم دعوى الداء الجمل في دعوى انقطاع الحيف لم يحتاج  
في توجبه فخصومة الى قول الاكثية والنساء ليس في ذلك كتاب  
بل ذكره في شرح الجوزون بطلب على الظن  
خطاهم  
وارتفاع الحيف وادناه شهرا اذا كان عند المشتري  
القدر وثبت انه عند البايغ في خروج  
في الردية من السادس بيوع  
البرازية

فوجدتها

فوجدتها بكر لا خيار له فان كان الاختلاف بعد قبض الثمن فلو قال المشتري  
لم اجد ما بكر افعال البايغ بعينها وسكنها وهي بكر فذهب البكارة عند ذلك  
فالقول قول البايغ مع يمينه بانه قد بعثها وسكنها وهي بكر ولم يذكر انه يبرها  
النساء وذكر في كتاب الاستحسان ان قلن هي بكر يلزم كثرى من غير  
يمين البايغ وان قلن هي ثيب يحلف البايغ ان حلف يلزم كثرى ايضا  
وان تكررت عليه وكذا لو اختلف قبل القبض فقال البايغ هي بكر وكثرى  
يقول هي ثيب يبرها النساء والامتحان بيضاء احماة والد بك على بيع  
ام لا قال رضى الله تعالى عنه سمعت من ثقة ان الامتحان بيضاء الفسفة  
فان كان القاضى ليس بغيره من النساء من يثق بها الزمت اجارية  
المشتري من غير يمين البايغ حتى تحضره النساء من يثق بها الكحل في الجمل الكبير  
خلاصة في الخامس من البيوع وهذا على اصل الجنيضة رضى الله تعالى عما يفترون  
فشهادة النساء فيما لا يطلع الرجال حجة مطلقة فيدعي ان يثبت الشياطة  
بشهادتهن في حق الفسخ على قياس قولهما وذايدة شهادة النساء على قول  
اي حبيضة اليمين على البايغ فان تكررت عليه فان لم يكن بحضرة القاضى  
من النساء من يثق بقولها الزمت اجارية المشتري من غير يمين البايغ  
منتحب النصارى خاتبة بقلامة الثاني في بيعه ولو اشترى ما على انها بكر  
فقال هي ثيب يرجع الى النساء فان قلن هي بكر فالقول للبايغ بل يمين وان  
قلن هي ثيب فالقول للبايغ مع يمينه فان وكلها المشتري فعلم بالوطى فلو  
زادها كما علم انها ليست بكر بل ليست فله الرد والا لزمته وعمره بيوع فمات  
انها تدر شهادة النساء كذا في وفي ذ شراها على انها بكر فاقر البايغ بالثيب  
فله الرد فلو امتنع الرد بسبب رجوع المشتري بحصة البكارة في الثمن فنقوم  
بكر او ثيبا فيرجع بفضل ما يمينها ولكن في الثمن ولو شرط الشياطة فاذا لم يرضى له  
ولا خيار للبايغ **ت** واما شرط علم كونها بكر باقرار البايغ لانه لو علم بالوطى  
فانه يمنع الرد وان علم بقول النساء فيقولن ان لا يثبت الرد في وطئها  
او قبلها بشهوة لا تدر بعيب فيرجع بنقصانه الا اذا رضى البايغ باخذها لا يدفع  
بنقصانها ولو ادعى المشتري فعلم عيبها فباعها بعد العلم او قبله لا يرجع بنقص  
عيبها لان شرط الرجوع ان لا يرضى البايغ به رده الا يرضى انه لو رضى فلا يلى  
عليه ولم يحقق هذا الشرط بعد البيع ولو وطئها غير كثرى بركا او بركا  
او زوجه المشتري ولم يطاها الزوج ثم رأى عيبا فله الرجوع بنقصه لا الرد  
لتحقق المانع في الوجه كلها جامع الفصولين في القسم الرابع من الخامس والعشرين  
ولو اشترى عبدا ففنى عينه بياض فسال بايعه فقال انه من الضرب وبزواله  
عشرة ايام ومضت العشرة ولم ينكر لا يردده فنية فيما منع الرد بالعيب  
ومن باع فرسا او عبدا وبه جراحة وقال للمشتري لا تخف منها فان بكك سببها

والامتحان بيضاء احماة والد بك على بيع  
بيضاء احماة الفسفة كذا في الجمل  
من بيوع البرازية



فانما من فاعله فاعله في ذلك سببها لاشي عليه من صفة من الاحكام في فصل  
 العيوب وكذا في القنية في سائر متفرقة من العيوب **قف** اشترى غلاما  
 بكسبه ورم فقال انه حديث اصابه من الضرب فاشتراه على ذلك ثم ظهر انه  
 قديم ليس له ردة بخلاف ما لو اشتراه وبه حتى فقال البائع انما غيب فاداهي  
 ربع او على العكس فانه **برد طلم** اشترى فساظر به ربه فرفعه هي اشترى  
 اختتام ليس له الرد كسلة الورم وقد رآه انا له ان محمد بن سلمة اشترى  
 جارية بها قرحة فينظر السرا ولم ينظرها عيب ثم علم فله الرد **ط** والصحيح ان اذا  
 كان عيبا بينا لا يخفى على الناس لا يكون له الرد والافله الرد **سبيع**  
 للزيادات قبض المبيع وهو موجب وراه لم يبطل حقه من الرد والرجوع لانه  
 قد يرى ولا يعرف تلك الصفة وكذلك ينظر الى مكان العيب ويره ولا يعرف  
 وقد يكون به ورم فيظنه سنا او ورم ولا يعرف من اي نوع هو او يظن انه  
 احمر حتى يتبين عليه فلا يبطل حقه حتى يعرف حقيقة العيب ويرى  
 قنية في فصل فيما يبيع الرد بالعيب من البيوع رجل اشترى جارية  
 فوجد بها قرحة فاداهي ان داواها من تلك القرحة كان ذلك رضى بالعيب  
 وان داواها من عيب حدث فيها لاغر القرحة لم يكن ذلك رضى بالعيب  
 فاضبطان في او اخر فصل في العيوب من البيوع ولو اشترى معيبا فراهي  
 عيبا اخر فعلى الاول مع العلم بالعيب الثاني لا يرد له ولو علم ثم علم  
 عيبا اخر فله الرد جامع الفصول في القسم الرابع من الخامس والعشرين وكذا  
 في خزانة المختارين اشترى جارية فمضت ايام ثم ظهر شعاب التسعال  
 فامسكه لينظر انه قديم او حديث فظهر انه قديم ان قال الاطباء انه يظنها  
 عيبا له ان يرد بها لانه لما تبين انه عن حجارة الكبد تبين انه عيبان  
 فترقى باحد هادونه الاخر جواب الفتاوى من الباب الاول من كتاب البيوع  
**فصل** وجد العن من كوما فسفاه كشكا باينغي ان لا يبطل الرد بخلاف  
 ما لو سفاه واداه لاجل الاطلاق فانه يبطله من الفصول في القسم العشرين  
 وفي الكسقي اشترى عبدا نحو ما كان ياه خذ له كمي كل يومين او ثلثه فاطبق عليه  
 عنده فله ان يرد وانه مخالف ما ذكر في فتاوى ابي الليث فقد ذكره اذا اشترى عبدا  
 وبه مرض فازداد المرض في يد المشتري فليس له ان يرد على البائع لكنه يرجع  
 بنقصان العيب فان كان صاحب فراش عنده فهذا عيب غير احتمى  
 فلا يرد به ويرجع المشتري بالفراش وكذلك اذا كانت قرحة فانتجت عنده  
 او جدرى فانتج فله ان يرد به محبط به ما في الرابع عشر من البيوع في نوع اخر  
 في بيان ما يبيع الرد بالعيب قال تاسور ظاهرا شد در دست مشتري بعد  
 از دو روز در طبيب از اهل شهرادت ميگويند تا اين بيماري مدتي در بطن  
 نشود ظاهرا نشود لا يرد المشتري لانه وان ثبت انه كان قد ياه في يد البائع لكنه

قالوا لا تار من الله تعالى عنه هذا الاول سبيع  
 اما اذا تبين سبيع فله ان يرد على البائع او غير ذلك  
 كان له الرد في اشترى عبدا او غيره ثم ظهر ان  
 عيب فاداهي فله ان يرد على البائع او غير ذلك  
 باختلاف السبب  
 من بيوع الحما  
 وقال البائع في قرحة واشتراه على ذلك ثم ظهر  
 انه كان له ان يرد اختتام سبب  
 وسبب في قيار جني  
 اشترى

لان هذا ما يشتهر على الناس فجاز ان يشبه عليه  
 كذا في كتابه في العيوب وخزانة المختارين

كتاب اربعة صويحبه كسره بجره راجع  
 معانسه فارسيه  
 محمد

ذكر في السيرة قبله بالاقالة حيث قال لو اراد  
 ان يرد في المشتري وقد كان اصل المرض في يد البائع ولم يعلم  
 المشتري به لانه له الرد وفي البزازي في نوع فيما يبيع  
 الرد اشترى عبدا وبه مرض فازداد به لانه لا يرد  
 وقيل يرد كانه وجع السن الا ان يكون صاحبه  
 فله ان يرد وقاله بورق في قولنا واد المرض عنده  
 لا يرد به بل يرجع بالنقص

كان كاسا فظهر به في يد المشتري زيادة عيب فبمفع الكرو ويرجع بالنقصان  
 من دعوى القاعدية في اوابله وفي فتاوى ابي الليث اشترى عبدا وبه مرض  
 فازداد المرض في يد المشتري فليس له ان يرد على البائع لكن يرجع بنقصان العيب  
 وان كان في يده قرحة فانتجت عنده او جدرى فانتج فله ان يرد به ولو كان به  
 موضحة فالتساقطة فليس له الرد في النوع الثاني من الفصل الخامس من القسم الاول  
 من بيوع الظاهرية **فتح** اشترى ثورا بدين من قرية المشتري الى قرية البائع  
 لا يكون عيبا وفي الفلام عيب **بم** عيب في الثور كخال الرس عيب في الاول  
**قب** ان دام على ذلك فعب اما الزنا والتلث فلما قال رضى الله تعالى عنه  
 وجواب **بم** احسن **فتح** اشترى العبد من المشتري الى يابجه ولا يجتف عنده  
 لا يكون عيبا في اول باب العيوب من بيوع القنية وهذا الباقي اذا استخفى  
 من مولاه فاداهي باق وهذا احصياط ظاهرا الدين الكلدري وفي الاصل الباقي  
 من تحلة الى تحلة ليس باق وكذا في قرية الى مصر ومن مصر الى قرية وان وصل الى  
 موضع يرفع كره الا ان يكون عيبا وان كان دونه فلا خزانة الفتاوى في فصل  
 فيما يكون عيبا من البيوع اراد المشتري ان يرد العبد بعيب الباقي بعد طابق  
 عنده وادى انه كان ابقاعا عند البائع والبائع يقول ما ابق عندي وانا بعته  
 الى حاجتي واقام المشتري بينه على انه ابق منه لم يقبل وان اقام بينه على انه  
 اقر بان ابق منه تقبل وكذلك لو ادعى راد الا ببق الجعل وقال مولاه ما ابق منه  
 وانا بعته لحاجتي قاعديه في البيوع وكذا في الدعوى من رجل اشترى عبدا  
 فابق من يده وقد كان ابق عند البائع لا يكون له ان يرجع بنقصان العيب  
 ما دام العبد حيا ابقا في قول الجعينة وكذا لو اشترى دابة فسرقت منه  
 ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب فاضبطان في فصل العيوب من البيوع  
 ابق العبد ليس له الرجوع بالنقص الا ان يموت العبد او يعود لان لا يرد يقول  
 افسكه كذلك سبازية في نوع فيما يبيع الرد وما لا يبعه من اسدس من البيوع  
 قال فان اشترى غلاما فوجد به يبول في الفراش ان كان يبول مثله على الفراش  
 عاراة لا يملك الرد بالعيب وان كان العبد يبول في الفراش عاراة يملك  
 الخصومة ثم صاحب الكتاب اشار الى ان الصبيان الذين يبولون في الفراش  
 ان يكون رباعيا او خاسيا فاذا جاوز هذا فالبول فيه عيب فان لم يجاهمه  
 حتى يبلغ وهو يبول في الفراش فانه لا يملك الخصومة في الرد بالعيب من  
 ادب القاضي للصدر الشريف بالخصا شراه فادعى بوله في فراشه بضمه  
 الفاضل عنده عدل لينظر فيه في الخامس والعشرين من الفصولين ولو اشترى  
 عبدا قد كان ابق او سرف او بال في الفراش عند البائع ولم يفعل عند المشتري  
 قال ابو بكر سعيد البهني انه ان يرد واداهي بول الاسكاف لا يرد ما لم يعد عند  
 المشتري وهو الصحيح وفي فوايد صاحب المحيط المعاداة في السرقة هل هي شرط

والا باق ما دون السفر عيب باختلاف وكلموا  
 بل يشترط الخروج من البلدة كذا في حاشية  
 القنية وقد سبق في البازية



العيب في شرط العود في المشتري بخلاف الجارية اذا زنت في يد البائع  
 ههنا لا يشترط المعاودة في المشتري بالاتفاق عمادة في واحد احوط والغير  
 وفي الفوائد الظاهرية ومهرها مسئلة عجيبه وهي ان من اشترى عبدا صغيرا فوجده  
 يبول في الفراش كان له ان يردّه وان لم يكن في الرد عيب عنده بعيبه كان له  
 ان يرجع بنقصان العيب فلورجع بنقصان العيب ثم كبر العبد هل للبائع الرجوع  
 ما اعطى من النقصان لئلا زال العيب بالبلوغ والادراك لا الردية لههنا  
 المسئلة في الكتب ثم قال رضي الله تعالى عنه كان والذي رحمه الله يقول ينبغي  
 ان يردّه استلزاما لثبوت ان احد بينهما ان الرجل اذا اشترى جارية فوجدها  
 ذات زوج كان له ان يردّها فان تعيبت عند بيعه اخرج رجوع بالنقصان فاذا رجع  
 بالنقصان ثم ابانها زوجا كان له ان يردّها للبائع ان يردّه بالنقصان  
 لئلا زال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى عبدا فوجده  
 مريضا كان له ان يردّه فان تعيبت عنده بعيب اخرج رجوع بالنقصان فاذا  
 رجع ثم برى من مرضه هل للبائع ان يردّه بالنقصان قالوا ان كان البرء من  
 العداواة لم يكن له ان يردّه والا فلا ذلك والبلوغ ههنا لا بالداواة فكان  
 لان يردّه كفاية في باب خيار العيب **رجوع المبيع بعيب نقصان**  
 او غير نقصان او نقلا ثم ظهر البائع بعيب حدث عند المشتري فله السرر  
 فنية في اول باب احكام الرد بالعيب **فم** علم بالعيب القديم بعد ما تعيب  
 عنده فرجع بالنقصان ثم زال العيب اجد به فلا يردّه المبيع مع النقصان  
**م** مثله **فم** ليس له الرد ومال **س** المان يردّه اذا كان بدل النقصان  
 فائنا والا فلا في باب ما يبيع الرد بالعيب **م** اما اذا كانت  
 العيب باطنا فان كان يعرف بانار قائمة في البدن وكانت في موضع  
 يطلع عليه الرجال فان كان للقاضي بصارة بمعرفة الامراض ينظر بنفسه  
 في ذلك وان لم يكن له بصارة في ذلك يسأل عن له بصارة في ذلك  
 ويعتمد على قول مسلمين عدلين وهذا احوط والواحد يكفي فاذا اخبره واحد  
 بذلك ثبتت العيب بقوله في توجبه اخصومة فيختلف البائع بالثبوت ولا يرد  
 بقوله الواحد هكذا ذكر بعض الشايخ وذكر بعض الشايخ انه ما لم يتفق  
 اثنان عدلان من الاطباء لا يثبت العيب في حق توجبه اخصومة فبعد ذلك  
 ينظر ان كان هذا العيب مما يحتمل حدوث مثل هذه المدة عرف ذلك  
 بقول الواحد والمتنى او اشكل عليهما ذلك واختلوا فيما بينهم فانه لا يردّه  
 على البائع بل يختلف وان كان هذا العيب لا يحتمل حدوث في هذه المدة  
 ان عرف وجوده بقول المتنى ذكر في الاخصومة وفي القدرى انه يردّه بقوله  
 وهكذا ذكر بعض الشايخ وعن ابي يوسف انه لا يردّه بقول المتنى ويختلف  
 البائع وفي ادب القاضي ان قبل القبض يردّه بقول المتنى وبعد القبض

وان كان العيب ظاهرا فانما يردّه القادر على اطلاع  
 والكبد فان القاضي يرى الاطباء والواحد من البائع  
 يكفي ويقبل قوله في توجبه اخصومة واليه على البائع  
 ولا يقبل في حق الرد كذا في شرح ادب القاضي  
 محام الدين السبكي في الباب الرابع  
 والسبعين  
 فيقول القاضي للبائع ان كان هذا العيب عندك فان قال نعم  
 او لا فاقام المشتري بينة عليه بغضى الرد وان لم يكن  
 بينة يثبت البائع الا ان يردّ القضاء والابراء  
 كذا في التمهيد في خيار العيب

يختلف المشتري بانه ما رضى بذلك العيب لا عونه البائع فنداه  
 واكثر الفضاة على انه يختلف بالله ما سقط فعكس الرد بالعيب  
 حال الوجوه الذي يردّ البائع لكن اذا طلب البائع منه عيبه وان  
 لم يطلب لا يختلف في ظاهر الرواية  
 كذا في الخلاصة

يختلف البائع

يختلف البائع وان كان عيبا لا يطلع عليه الاثنان كالحبل وما سبه ذلك  
 فالقاضي يبررها النساء والواحدة العدة يكفي والثنان احوط فاذا قالت  
 واحدة عدله اشراها جلي او قالت ثنتان كذلك يثبت العيب في حق توجبه  
 اخصومة فبعد ذلك ان قالت او قالت احدث في مدة البيع لا يرد على البائع  
 ولكن يختلف البائع فان شكك الا ان يرد عليه وان قالت او قالت كان ذلك  
 عند البائع ان كان ذلك بعد القبض لا يرد ولكن يختلف البائع وان كان  
 ذلك قبل القبض فكذلك لا يرد بقول الواحدة وهل يرد بقول المتنى ذكر بعض  
 مشايخنا انه على قياس قول الجنيفة رحمه الله لا يرد وعلى قياس قولهما  
 يرد وذكر اخصاف في ادب القاضي انه لا يرد في ظاهر رواية اصحابنا وفي القدرى  
 انه لا يرد في المشهور في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وروى الحسن  
 ابن زياد عن ابي حنيفة مطلقا انه يثبت الرد بشهادتين وعن محمد  
 في رواية ابن سريانة مطلقا انه يثبت الرد بشهادة الفساد وعن محمد  
 في رواية يثبت بشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال لا في الحبل وفي  
 النوادر عن ابي يوسف ان قبل القبض يثبت الرد بشهادتين بخلاف  
 ما بعد القبض في الخامس عشر من سبوع النصار خاتمة ادعى ان الجارية ذاء  
 باطنا معلوما وشهد طبيبان من اهل الشهادة بذلك الا ان يثبت حق  
 اخصومة فان كان هذا قبل القبض يردّه بقوله ردوت لانه لا حاجة  
 فيه الى القضاء وان كان بعده سألتهما هل يحدث هذا في مثل هذه المدة اى  
 منذ شايها الى الان ام لا فان قال لا ردّها بقولهما ذكر في شرح الطحاوى  
 من دعوى القاعدية **س** بل يقبل قول الطبيب الذي في قدم العيب  
 وحده وهل عيب يردّه على البائع اذا لم يكن بالبلدة لطبيب غيره ولا من  
 يعلم ذلك العيب من المسلمين اجاب لا يقبل قول الكافر على انهم  
 قارئ السمدية من سبيل البيوع وقد قالت ايجنا يقبل قول الاطباء من اهل الكفر  
 حوانة الاكمل في العيب من البيوع فان ادعى ان بعينها ربح السبل القاضي يبررها  
 العدو ولا الاطباء فان قالوا نعم ان كان بعد القبض يختلف البائع على ذلك  
 فان كان قبل القبض يرد على البائع بالاتفاق في الرابع والسبعين من شرح  
 ادب القاضي باختصار واما اذا كان العيب باطنا لا يعرف بانار قدسية  
 بالبدن نحو الالباق والجذون والسرقة والبول في الفراش فانه يحتاج الى اثباته في الحال  
 بالبينة في الخامس عشر من سبوع النصار خاتمة ومما فيه فان لم يكن له بينة  
 وسأل القاضي ان يختلف البائع ما يعلم انه ابق او سرق او جده او بال في الفراش  
 عند المشتري قال ابو يوسف ومحمد ذلك هكذا ذكر في اجماع الكبير ولم يرد قول  
 ابي حنيفة اختلف الشايخ على قوله والصحيح انه لا يختلف في الرابع والسبعين  
 من شرح ادب القاضي لحام الدين السبكي وان اختلف التجار فيما بينهم

وفي فصل في العيوب من مخاتبة وفي معرفة واذا في بطنها  
 يرجع الى الاطباء ثم في الداء نردبشها وانه رجلان اذا  
 شهدا انه قد يم



قال بعضهم هو عيب وقال بعضهم ليس بعيب لم يكن له ان يرد اذا لم يكن  
 عيبا بيننا عند الكل فاضبحان في فصل العيوب **في عيب** اشترى جارية  
 على وجهها حنطة واسفداج ظنه من حسناتها فلما غسلت وجهها زال ذلك  
 احسن فليس له الرد الا اذا ظهر عيب ستره بالاسفداج والحنطة وهذا صحيح  
 فقد نقض في **ط** ان الصحيح في الجوارى ليس بعيب قبيح في باب خيار المقبول  
 اشترى امرأة جميلة فوجد بها قبيحة شريرة في فصل ما يكون عيبا من خزانة المقبولين  
 اشترى عبدا اراد فوجدها حاملا لوق الحية او متوفرا كان له ان يرد ان ظهر ذلك  
 في مدة بعد التزويج يعلم ان كان عند البائع فاضبحان في فصل العيوب  
 وفي الفناوى الولو الحية رجل اشترى فلما فوجده غير محتون ان كان صغيرا  
 ليس له ان يرد لانه ليس بعيب وان بالغا فالمسئلة على وجهها ان كان  
 مولدا له ان يرد لانه عيب وان كان جليبا لا يرد لانه ليس بعيب لان  
 احكام في نوع في العيب من الفصل السابع عشر وكذا في الصوري والتممة في  
 مسائل العيب من البيوع والكي عيب الا ان يكون سمه كما في الدواب  
 خزانة المقبولين في عيوب البيوع والمرفوع عيب وهو ما يؤخذ من الحقيقة  
 وهي دابة تكون في صدر الفوس الى جانب نخه يشاء فوجده نقصا في النخ  
 بسبب نشاء الناس ولو لم يكن في النخ في البيوع ولو اشترى دابة فوجدها  
 قليلة الاكل فهو عيب ولو كان بطيئة السير ليس بعيب الا اذا شرطها ان  
 تجول في قوائمه من السلام ولو كانت كولا خارجا عن العادة ليس بعيب  
 وفي الجارية عيب في اوابل الدس من بيوع المملوكة وفي المشتق اشترى  
 مسحفا فوجده في حوزة سقطا او اشترى عليه منقوط بالحق فوجده في حوزة  
 سقطا فالهنا عيب يرد منه وفي البصا اذا اشترى مصحفا على انه جامع  
 فاذا فيه ايتان ساقتان او اية قال هذا عيب يرد منه في الجارية  
 في الرابع عشر من البيوع في نوع في العيوب يكون في الجارات وحذف كودف او  
 نقصانها والنقط في الاعراب في المصحف عيب جرابي في خيار العيب  
 من البيوع في شرح قوله والسفر والمادة العين **دس** اشترى عشرة بيضات  
 فوجد احد بها ثبيرة لا قيمة لها او عشرة بطيخات واحد بها فاسدة لا قيمة لها  
 فسد البيع في الكل لانها اشترى مالا وغيره من اختلاف التراب في الحبوب لانه  
 لا يضاف العقد اليها فية قبيل باب بيع الاشياء المتصلة وما فيها الاشتراك  
 اشترى حطة فوجد فيها ثرابا ان كان مثل ما يكون في الحطة لا يرد ولا يرجع  
 بالنقصان وان كان بحال لا يكون في الحطة مثل ذلك ويعتد الناس عيبا لان  
 يرد الحطة كلها ولو اراد ان يميز التراب ويرده على البائع ويحبس الحطة  
 ليس له ذلك اشترى مسك فوجد فيها رصا صا بميزة الرصاص ويرد على البائع  
 بخصته من الخس قبل او كثر خزانة الفنا ورجع فصل ما يكون عيبا من البيوع

حنطة فاشترى بالفارسي وبالنزكي

قارن المخط في الرابع عشر من البيوع قسم الاصل  
 وقسم المشتق وقال المرفوع الذي اذا سار  
 سمع ما بين خاضره وفرجه صوت  
 كذا في حاشية القنية فقط  
 بعض الكاثر

ولا بعد في الفلام كذا في حاشية القنية

عددة البيضة كغيره في مدة فسدت  
 ونفس ومعدنة والمدة حثيث  
 خاموس

جعل ابو يوسف

جعل ابو يوسف الحسن هذه المسألة فقال كل ما يسهل في قبلة لا يميز كثيرا  
 وكل ما لا يسهل في قبلة كان له ان يميز كثيرا والرمصاص في المسك لا يسهل في  
 قبلة فيميز كثيرا ويسهل في قبلة التراب فلا يميز كثيرا وعامة الخس لا يميز  
 بهذه الرواية فاضبحان في فصل العيوب واذا اشترى نائجة مسك  
 فاضح المسك منها لم يكن له ان يرد بخيار الرؤية ولا بخيار العيب لانه  
 يتعيب بالافراج في كل يوم يخرج المسك كان له ان يرد بخيار الرؤية والعيب  
 في خيار الرؤية من بيع المزبور في شري على انه يدر بطيخ شموي فزرعه فوجده  
 صيفيا بطل البيع فبأخذ الشري منه وعليه مثل ذلك البذر وعلى هذا  
 تخم خزيمة بلان ناكشنة وسب خط باكره وسوبان باكره نوع اجناس  
 مختلفة وهذا صحيح ولو اشترى بذر الدوبن فزرعه في ارضه فلم ينبت رجع  
 على باكره بكونه ان كان النقصان فيه وكذا الكوشري بذر البطيخ فزرعه فنبت  
 القشاد ولو اشترى بذر القشاد فوجده بذر القشاد الباطني بطل البيع جملة  
**قسط** وفي **د** شري بذر ارضه فلم ينبت ان ثبت له بوسيده  
 بوده است يرجع بئنه **فقط** شري حب القطن فزرعه ولم ينبت قبل  
 يرجع بنقص عيبه وقبل لا يرجع لانه اهلك المبيع **سي** شري بذر الخيار  
 فبذره ولم ينبت اكر معلوم شود كه برنا اهدر ارفا دتخم است نم باكره  
 اكر جيزي ديكر را صالح نه بود بعد ارفا دتخم است نم باكره  
 او بتخليف باكره ونظيره ما قرانه لو اشترى امة فوجدها لا تخلف **فد**  
 طريق اشارة اقرار البائع او نكوله **ح** شري بذر بطيخ فظفر انه بذر القشاد  
 يرد الكشري مثله وبأخذ ثمنه لا اختلاف اجنس فبطل البيع ولو اختلف النوع  
 لا يرجع بئنه في الخامس والعشرين من الفصولين في اوجوه اشترى شجرة  
 ليتخذ منها بابا ونحو ذلك ففقطها فوجدها لا تصلح لما اشترى فانه يرجع  
 بنقصان العيب الا ان يأخذها البائع مقلوعة ويرد الثمن فاضبحان  
 فيما يرجع بنقصان العين رجل اشترى شجرة فوجد بعض الاشجار معيبة  
 فاراد ان يرد المعيب خاصة ليس له ذلك لانه متفاد منه في كشي واحد معنى  
 من بيوع الواقعات الحسامية في باب اخبار بعلامه النون قال رضي الله عنه  
 ان كان ذلك قبل القبض فكذلك الجواب وان كان بعد القبض واشترى الشجرة  
 بارضاها فكذلك وان اشترى الاشجار خاصة رد المعيب خاصة فاضبحان  
 في فصل العيوب **قسط** شري زوج نور فوجد في احدها عيبا ظاهرا الجواب انه له  
 رد المعيب فقط كفتين وقال ساجحان ان الف احداهما العمل مع صاحبه  
 ولا يعمل الا معه رد المعيب وحده فصار كصاعى الباب في اواخر  
 الخامس والعشرين من الفصولين اشترى امتين واطلع على عيب احداهما  
 قبل قبضهما ان بعض المعيبة لم يمتاه وان قبض السليمة له ردتهما لا رد احداهما

ولم يكن له ان يرد كما في جواهر الفنا وفي الفصولين  
 ليس له ان يرد الا بفساد باكره



وان قبض السليمه وابعدها او اعقرها لانه من المعيبة لئلا يكره ثم يفرق الصفقة وقيل قبضها او قبض احد بهما رزما او اسكرها وليس له رد المعيبة خاصة وان كان باع احدهما في السادس من البيوع النكاحية في نوع فيما يبيع الرد والالا وفي الايضاح والفوائد الطهرية قال مشايخنا لو اشترى زوج ثوبا وقبضها ثم وجد باعدها عيبا وقد الف احد بها الاخر بحيث لا يعمل احدهما به وانه لا يملك رد المعيب فتح القدير في باب خيار العيب في شرح قوله ومن اشترى عبدا من العجم ثم اشترى غزلا فليقل ما فوزه بعد ان يام تقص بان كان رطبا فيس فلان الرد ان هذه البايع في الرطوبة فان اختلفا فالقول للبايع لانه ينكر وجوب الرد ولو نتج الغزل وجعل الغياق ابرسما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه وقد من ابو بكر باع منه ابرسما كذا فوزه عليه وقبضه ثم جاء بعد مدة وقال وجدته ناقصا فان كان اخر قبضه كذا متافلا اشترى له والا بستره حصة النقصان من الثمن اذا لم يكن نقصان له لئلا يفرق الصفقة العديتين فنية للسائل المتفرقة من العيوب وفي فوائده صاحب المحيط اشترى ابرسما واوله بالماء ثم اطلع على عيب فانه يرجع بنقصان العيب وكذا لو اذ انفق في الماء ثم اطلع على عيب به ليس له ان يردده وان رضى به البايع بذلك وكذا لو اذا اشترى كرا واكل الثمار ثم اطلع على عيب او اشترى بقرة وشرب لبنها ثم اطلع على عيب يرجع بالنقصان ولا يردده وان رضى به البايع في هذه الاكل في خيار العيب من اقسام الخيارات في اواخر الناس من فصول استرواحي ولو اشترى سكينا وحده ثم وجد به عيبا ان حده بالماء وليس له ان يردده لانه ينقص منه شيء وان حده بالماء لم يردده من المحل المزبور وكذا في اواخر القسم الرابع من اقسام العيوب في الخامس والعشرين من العمدانية في شري جواب هرودي فوجد عيبا بالشباب وقد الف اجاب فله رد الشباب بكل الثمن وينبغي ان يكون اجواب في القرن والامنة كذا لكت اذا وجد بهما عيبا بعد ما انفق فوبهما فله الرد بكل الثمن شري شاة او بقرة مع ولدها فعلم بعيب وارفع منها ولدا فله رد ما ولم يكن ذلك رضا ولو ارسل هو عليه او اختلب المشتري من لبنها شيئا فستر به الولد او اطعمه هو اياه بعد العلم بالعيب فهو رضا فند شري بقرة فشر من لبنها فوجد عيبا لا يرد ويرجع بنقصه شمع لانه رضى به البايع او لا ولكن يرجع بنقصه وكذا لو اشترى الشجر فاكاه ولو اكل علة القرن او الدار فله الرد شري امة فارضعت ولد الشري فوجد عيبا فله الرد وقرانه اخذام جامع العصولين في اواخر الخامس والعشرون وفي فوائده الديتاري اشترى بقرة فشر من لبنها ثم اطلع على عيب لا يرد بها ويرجع بنقصان العيب

وعبارة الخلاصة فلو قبضها ثم وجد بها عيبا او باعها عيبا وقد باع احد بهما لانه من المعيبة

وكذا في الخاتمة في فصل الشروط من البيوع  
قبح اشترى كرا بمائة درهم واكل ثمره واكل منها ثم وجد بالكر عيبا فله ان يرد الكرم بتمثله كذا في الفقيه فيما يبيع الرد بالعيب

عمادية في القسم الرابع من اقسام العيوب في الخامس والعشرين وفي شامل البيوع ولو حطب لبن البقرة وشرب ولم يشرب يكون رضا لانه لا يمكن الرد به ومن العيب لانه عاوزه لامع اليمن لانه ان فصل فلا يمكن فتح العقد فيه بغير للف في الاصل من المحل المزبور اشترى برة فوجد عيبا ثم علم بعيب كان له ان يردده لانه ليس بتعيب فلا ينع الرد فاضحان في فصل فيما يرجع بنقصان العيب في البيوع ثم اشترى اربعة برة وعل ان كلامنا ستة عشر ذراعا فباع احد بهما ثم رجع البقية فاذا لم يرض فله رد البقية فنية في بيع الشئ على كذا وكان بخلافه اشترى عدل طير فباع منه فنة اما فوجد الباقى ردنا فله ان يردده بالعيب وليس هذا الطعام فان كل طير من منزله العدي فلا يرد المعيب بخلاف الطعام جواب الفنا ورجع الباب الاول من البيوع ما نقصا اشترى طعاما فاكل بعضه او عصفه على البيوع او باع برة الباقى عند محمد وعليه الفنى اشترى دقبا فخبه بعضه فوجه فارة الباقى بحصته ويرجع بنقصان ما اشترى ملكه عند محمد وبأخذ الفقيه بزارية في نوع فيما يبيع الرد وما لا ينع في السادس من البيوع ولو لبس الثوب حتى تحرق في اللبس او اكل الطعام ثم اطلع على عيب قال ابو حنيفة لا يرجع بنقصان العيب وقال ابو رجوع وفي الذخيرة والصحيح قول ابو حنيفة وفي السخاقي والفنوي على قولهما فانما رخصته في الخامس من فوائده الرجوع في البيوع وفي المتن عن ابو يوسف فبن اشترى ثوبا وباع نصفه ثم وجد بالنصف الاخر عيبا انه يرد ما بقي وقال ابو حنيفة لا يرد ويرجع بنقصان العيب قال ابو الفاضل هذا خلاف جواب الاصل ولو اشترى حنطة او سويقا فطحن الحنطة اولت السويق بسمن ثم اطلع على عيب يرجع بنقصان العيب ولو اشترى طعاما واكل بعضه ثم وجد بالباقي عيبا فعلى قول ابو حنيفة لا يرد ما بقي والارجع بارش ما اكل ولا بارش ما بقي وقال ابو يوسف لا يرد ما بقي ويرجع بارش ما اكل وما بقي وقال محمد يرد ما بقي ويرجع بنقصان العيب فيما اكل وفي المختار رضى بذلك ولم يرض وفي واقعات الناطق وبه كان يعني الفقيه ابو جعفر وبه اخذ الفقيه ابو الليث وفي الخاتمة ويعطى لكل بعض حكم نفسه وعليه الفنى وفي النصاب وانه باع نصفه يرد ما بقي عند محمد ايضا وعليه الفنى ولا يرجع بنقصان ما باع بهذا الجملة ما ذكره للاصل وذكر في موضع غير المتن في محمد انه اذا اكل بعض الطعام ثم علم بالعيب انه يرجع بنقصان العيب فيما اكل وفيما بقي والرد بالناتى وذكر في موضع اخر منه عن ابو يوسف انه اذا اكل بعض الطعام رجع بنقصان العيب في الذي بقي عنده وذكر في موضع اخر منه عن ابو يوسف عن ابو حنيفة انه اذا اكل بعض الطعام ثم اطلع على عيب كان بالذراكل والذراكي يرجع بنقصان ما اكل وكذا لو كان جميع ما باكل او يوزن مثلا لا ينقصه الشبعين وما اذا باع بعض الكل

واما اذا اشترى من صاحب اخضاة فاعطاه انة لا يردده ولم اره  
اذا لم ينقصه اخضاة ذكره في فوائده الرد في البيوع كذا في جامع الامام الحنفية في بيعي بخلافه كذا في الخامس والعشرين من البيوع النكاحية

الرد او ليس بعيب في كل ما باكل ووزن سور الدرهم والدرهم في اواخر الخاتمة في فصل في الاستثناء والرجوع في الادار

كذا في المختارات وفي العنانية وهو المختار للفنوي



وبه أخذ الفقهاء أبو جعفر والفقهاء أبو الليث  
وعليه الفتوى كذا في الخاتمة فيما يرجع  
بنقصان العيب

ولو باع بعضه لا يرجع بنقصه فيما باع ولا يرد الباقي  
في قول أصحابنا الثلاثة وغيرهم لا يرجع بنقصه فيما باع  
ويرد ما بقي بنقصه في الثمن وعليه الفتوى كذا في الخاتمة  
والعشر من الفصولين في القسم الرابع من  
أحكام العيب

والموزون فعدله حنفية وأبو يوسف لا يرد ما بقي ولا يرجع بشئ من الثمن  
وغيره لا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصه العيب فيما باع هكذا ذكر في الأصل وكانت  
الفتوى أبو جعفر والفقهاء أبو الليث بفتيان في هذه المسألة يقول محمد بن علي ما ذكر  
في الأصل رفقاً بالناس وعلب اعتبار الصدر الشريف في كل من الدين في كل المور  
ولو اشترى أمته واحدة وباع بعضها وأطلع على عيب لا يرد ولا يرجع بالنقص  
فيما باع وفاقاً وكذا بنقصه الباقي في الظاهر هو الصحيح بنزاهة في نوع فيما يقع الرد  
في سادس البيوع ولو اشترى أرضاً فجعلها مسجداً ثم وجدها عيباً فأنه لا يرد ويرجع  
بنقصان العيب على الخشار كما لو اشترى أرضاً فوجدها عيباً ثم علم بعيب خزانة  
الحفنين في العيوب من البيوع ويبطل العرض على البيع وإجارة المشتري ورمه  
وكذا بئس والكسب والركوب والتسكن بنزاهة في نوع فيما يقع الرد في سادس البيوع  
ولو بعت في المعروض لا يسقط حقه في الرد قسمة في باب ما يمنع الرد بالعيب من البيوع  
كل تصرف يدل على الرضا بعد العلم بمنع الرد والرجوع بالنقص وطى المشترة  
أو التي جعلها أجرة في الأجارة ثم عثر على عيب لا يرد ولا يرجع بالنقص كذا كانت  
أو تبيها بنقصها الوطى أو لا بخلاف الاستحرام وكذا لو قبلها بشهوة أو غيرها  
ويرجع بالنقص إلا أن يقول البايع قبلها وأن وطئها الزوج أن تباركاً وانما يكره  
لأن وجد الوطى عند المشتري أو ابتدأه عنده وانتهى عند البايع في الصحيح ولو  
وطئها غير الزوج والمشتري لا يرد ويرجع بالنقصان إلا أن يقبلها البايع وفي الجواب  
أن نقض بفعل الأجنبية أو وطئها فوجب العفو لا يرد ويرجع بالنقص وإن زوجها  
المشتري وجب عليه غيره ثم أطلع على عيب لا يرد ويرجع بالنقص ولو وطئها الزوج  
أو وطئته بشبهة ولم يزل العفو وقال البايع قبلها كذا كذا لا ذلك لأن وطئ  
المشتري لا يلزم الكفر ووطئ الزوج بكنهه ووطئ المولى إذا كان معلقاً لم يرجع  
بنقصان إلا إذا لم يكن معلقاً لأن البايع لا يقبل في الثانية ولو وطئها  
وحتى في يد البايع صار قابضاً وللبايع أن يمنعه منه حتى يستوفي الثمن فإن منع  
ونفذ الثمن ثم أطلع على عيب والوطئ ما كان ناقصاً له رد ما باع رضا البايع  
بنزاهة في أول نوع فيما يمنع الرد في سادس البيوع ووطئ المشتري إجارية ثم باعها  
بعد العلم بالعيب لا يرجع وانما وطئها غير البايع ثم باعها يرجع بالنقص والأصل  
أن نخذ الرد متى كان باعاً من جهة المشتري يبطل حق الرجوع بالنقص متى  
كان لا من جهة المشتري لا وبعد ووطئ المشتري للبايع أن يقبل فامتنع الرد  
بالبيع وفي الثانية الامتناع كان حاصلاً قبل البيع كما قدمناه في محل المور  
وإذا باع المشتري البيع بعد ما علم بالعيب به فالأصل في هذا أن كل موضع  
لو كان المبيع قابلاً على ملكه أمكنه الرد على البايع أما بغيره وأما بغيره فله  
فإذا أنزل عن ملكه بالبيع أو ما أشبهه لا يرجع بنقصان العيب وفي كل  
موضع لا يمكنه الرد لو كان المبيع قابلاً على ملكه فإذا أنزل عن ملكه بنقصان العيب

محيط به

محيط به ما في أول نوع فيما يمنع الرجوع بالارش من الرابع عشر البيوع  
الأصل أن امتناع الرد إذا حصل باع مضمون من المشتري كالتقصير من الرجوع  
بنقص وانما يغير مضمون كالاتان يرجع وان الامتناع بحجة السبايع  
أو الشراء يرجع بالنقص لأن امتناع الرد متى كان من البايع فالمشتري يرد إلا  
أن البايع لا يرد متى لم يكتف به فحاشا حتى لو قبله يجوز له أن يحصل الامتناع من المشتري  
فارجع وكذا إذا كان الامتناع للشرع كالحياطة بعد قطع الثوب وولادة  
المعيبة لأن النقص بصفاته الشرع للزوج والمشتري باطل ما باع لو قبل النقد  
أو الربا والمعاد في الفعل المضمون أن لو كان في ملك الغير لا يرد الضمان  
على المشتري فاستفاد رد الضمان كالحق العوض وكذا الإخراج المعينة بملكه  
بنزاهة في سادس البيوع **بف** اشتري عبداً إجارية ونقايضا ووطئها  
مشترياً ثم رد المشتري العبد خياراً مردية أو عيب فهو باختياراً مردية أو عيباً  
فيما إجارية يوم دفعها اليه وانما أخذ إجارية على حالها ولا يضمنه نقضاها  
بكره كانت أو ثيباً قسمة في المقايضة في البيوع **اشترى** عبداً إجارية ونقايضا  
ثم وجده بالعبد عيباً ومات عنده فأنه يرجع بنقصه العيب في الإجارية فيقوم  
العبد صحياً ويقوم وبه العيب فان كان ذلك بنقصه العشر يرجع في الإجارية  
لأنه بدل العبد الإجارية في المتوسط المشتري باب العيوب من البيوع ولو اشترى  
حملاً بثلاثة وثانير ذهباً ثم أعطاه عوضها درهم ثم ردته بعد شهر بعيب وقد انقص  
سعر الدرهم فله أن يطلب من البايع عين الذهب ومثلها جاب في الأقاله  
لأنه دفع مكان الذهب عتقة قسمة في ما يكره من العيوب اعلم أن الزيادة  
بوعان منفصلة ومنفصلة وكل من سهرها منقولة أو لا والمنفصلة التي لم يتولد كصنغ  
وبنار وكحجر من الرد وفاقاً وأن قبله البايع فله الرجوع بنقصه والمنفصلة المنقولة  
كسمن وجمال وكحجر لا تمنع الرد في ظاهر الرواية فان أراد المشتري الرجوع بنقصه الرد  
فله ذلك عند محمد لا عندهما والمنفصلة المنقولة كوله وكحجر وكحجر وكاش وعقر  
يمنع الرد وكذا يمنع العتق بسبب أسباب العتق والمنفصلة التي لم يتولد كسمن  
وعتقه لا تمنع الرد والعتق بسبب أسباب العتق كذا **فقط** وفي في  
أما الزيادة المنفصلة كسمن وجمال وكحجر فالعتق منها لا يمنع الرد بعيب **ف**  
لا فرق في كون الولد مانعاً من الرد بين ما سهرها حاصلاً أو حاصلاً فوالت عنه فإذا  
ولدت الأمه تمنع رد ما بعيب سواء ملك الولد أو لا بخلاف غير ما جئت لا يمنع  
رد الأم بعيب إذا ملك الولد إذا الولادة لا تنقص في غير بنات آدم ولو اشترى  
أمه حاصلاً فوالت زال العيب حياً بالشرط والردية يبطل بولادة الأمه مات  
الولد أو لا إذا الولادة نقص في بنات آدم لا في غيرهن في الخامس والعشرين من الفصول  
الرواية المنفصلة بعد القيص كالولد والفرق والارش تمنع الرد بالعيب ويرجع  
بنقصان وأما الزيادة المنفصلة كسمن وجمال فالعتق منها لا يمنع الرد

أي استفادة المشتري من الضمان كالحق العوض كالحق العوض كالحق العوض  
العرض فإذا أخذ العوض لا يرجع كذا في استفادة  
درى الضمان

هذا طريق معرفة النقصان ذكره في الخاتمة

فإن كان تفاوت ما بين قيمتين العشر  
رجع بعشر الثمن وإن كان نصف العشر  
رجع بنصف عشر الثمن كذا في باب  
البيع بشرط البرادة في المتوسط

هذا إذا كانت الزيادة قابضة فإذا ملك فقينة  
أوجه ذكرها في الفصل الرابع من القينة

ونقله الكبر والمحسن والكتاب البياض في العيب  
والصمم في الأذن على ما في القينة في الفصل  
الذكر



فانما كان في فضل فيما يرجع بنقصان العيب وكذا في الفضيحة فيما يمنع الرد بالعيب  
 وفي خيار العيب اذا امتنع الرد بسبب الولادة لو مات الولد ليس له الرد  
 ولو كانت دابة فولدت لم يرد بخيار الرد وبسبب الولادة لا ينقض ما ذكرنا  
 انه زيادة منفصلة ولو مات الولد فله الرد لان الولادة لا تنقضي في غير  
 بنات آدم عمادية في الخامس والعشرون لو اشترى جارية فولدت  
 ولدا ثم وجد بها عيبا لا يرد فان مات الولد كان له ان يرد الجارية فاجاب  
 في اواخر فصل في الرد بالعيب **ففي خبوت حج** قابض ثورا ببقرة  
 حامل فولدت عند المشتري ووجد الاخر بالبقر عيبا فزده بربع بقره  
**ن** مثله فبنيته في احكام الرد بالعيب لو اشترى ارضا فبني فيها او فرسا  
 شجرا ثم وجد بها عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد  
 فان قال البائع انا قبلته كذا واراد كل الثمن لم يكن له ذلك **خاتمة الفقهين**  
 في عيوب البيوع اشترى جارية وقبضها وخاصم البائع في عيب جارية  
 ثم تركه مخصوصة اياها ثم خاصم فقال له البائع ليم امكسها طولا المدة بعد  
 ما اطلعت على عيب فقال المشتري انا امكسها لانظر هل يزدل العيب  
 قال الشيخ الامام تركه مخصوصة له لا يكون ردنا بالعيب وله ان يرد ما  
 على البائع فاجاب في العيب من البيوع اخر الرد مع القدرة عليه ان ارضى  
 او بخصوصه بان كان هناك حاكم فلم يفعل ولم يفعل ما يدل على الرضا فخذنا  
 لا يبطل خيار الرد منه وعندنا في بطلان باب خيار العيب في فقه القدر  
 في شرح قوله ومن اشترى جارية فوجد بها فرسا وكوه **لو باع بعيرا فوجده**  
**المشتري معيبا فزده فقال البائع اذهب به وتعهده عشرة ايام فابري فلك**  
**البعير وان ملك في مال لا يكون ردنا** فبنيته في احكام الرد بالعيب من العيوب  
 لو باع عبدا او جارية فوجد المشتري بها عيبا فقال البائع اعرضها على البيع فان  
 نفقت والافزها على فرفضها ليس له ان يرد ما به ذلك العيب **فبنيته في فقه القدر**  
 ولو وجد الثمن زبوا فقال المشتري انفضه فان لم يرج فعلى فلم يرج رده مختارا  
 في نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنع من سادس في بيع الزارية ولو استقال  
 باعته فابى ان يقبل فليس هذا بعرض للبيع على البيع فله الرد ولو ساء لم البائع  
 المشتري وقال هل تبنيه فني فقال نعم يبطل حق الرد كذا **خ** ولو قال المشتري  
 للبائع ان لم ارد اليوم ففقد رتبته بالعيب لغا فله الرد في الخامس  
 والعشرين من الفصولين رجل اشترى عبدا وقبضه فمسا ودمه رجلا اخر  
 فقال المشتري لا عيب فيه فلم ينفق البيع بينهما ثم وجد المشتري بالعبدة عيبا يرد  
 بمختلف الثوب **محقق ما في الثانية** في فصل العيوب احبهم الملوكون المشتري  
 بعد ما علم بالعيب فيه روايتان **بزارية** في نوع فيما يمنع الرد من سادس في البيوع  
 ولو اشترى جارية فوضعها فوجد بها عيبا فاحر بان ترضع صبيلا لا يكون ردنا

وهذا ما لم يوجد منه فخر في ردنا استغناء الملك  
 لا يبطل خياره كذا في سوانح الدراية

وجد في البيع عيبا ثم رده على البيع منع الرد بملك  
 مالوفني ربه زبوا وقال انفضه فان جاوزه وال  
 رده على فامكسها وانه لم يرد واستحسانا كذا في  
 المختارات في فضل في اخبار البيع ورجعي في ردنا  
 المداينات فكلها في العارية

نور الفقيه هكذا اوردت من خارج زمانه

وهو الفقيه فرق بين استخدام العبد والجارية  
 وبين استعمال الدواب فانظر الى ما في  
 المختارات

لان هذا استخدام والاستخدام لا يكون رضا مختارات التواريخ الفاصح  
 ان الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضا وغير الرد لاجل ما عن شهوة والآخر  
 بالبطح والخبز بسبب الاول فوق العادة رضا وبسط الثوب وانما كره من السطح  
 ورده لا فان جاوز هذا الاستخدام فهو رضا وابتهاء الكسفي رضا لا دونه  
 بزارية في نوع فيما يمنع الرد من سادس في البيوع وفي **خ** لو اشترى محارم  
 مرة او لبس الثوب مرة او ركب الدابة مرة لم يبطل خياره ولو فعله مرتين  
 بطل في الخامس والعشرين من الفصولين ولو وجد في الدابة عيبا في السفر  
 وهو بخلاف في الطريق فامضى السفر لا يكون ردنا بالعيب **بزارية** في نوع  
 فيما يمنع الرد بالعيب من سادس في البيوع **سبل شين** وجد عيب الدابة  
 في الطريق وله قبلها حل الرد في ذلك يهلك ويشود درميا راه بزارين دابة  
 كذا ثبت تأمينا لم يرد له الرد بعده اجاب لا وقال بعضهم فتنوا بان  
 يرد كما فيه من الضرورة كما لو حل عليه العلف في رعاء واحد فركبه والفرق بينهما  
 واقبح لانه يمتنع بالعلف فلا يمكن الرد به وانه بخلاف يحمل في الخامس والعشرين  
 من الفصولين في القسم الرابع من مختارات اراد الرد بعيبه ولم يجد باعته فاطعمه  
 وامسكه اياها ولم يقصر فيه نصر فابطل ردنا ثم وجد باعته فابطل ردنا من كل الموار  
 اطلع على عيب بها فاعلم القاضي وبرهن على الشراء والعيب فوضعا القاضي عند عدل  
 ومات عنده ثم حضر البائع ان كان لم يقضي بالرد على الغائب لا يرجع عليه  
 بالتمس وان كان قضى يرجع لان للقضاء على الغائب نقاذا في الاظهر اجابنا  
 بزارية في نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنع من سادس في البيوع وكذا في الدرر رجل  
 اشترى دارا بالناصرة ودفع الى البائع النصاب بوزنه بغيره اليوم ثم ظهر  
 عيب ورد الدار فانه يرجع عليه بالناصرة الذي دفع عليه العقد لا بما ادى  
 هذا ذكره هو الصحيح وكذا اذا رد بخيار الردية او نقالا يرجع بما وقع عليه  
 العقد وفي الكتابة يرجع بما كفل والما هو بقضاء الدين يرجع بما ادى ذكره  
 في كفالة الايضاح جواهر الفتاوى في الباب الاول من البيوع اراد رده  
 بعيب فبرهن باعته ان المشتري اقرانه باعه من زبوا ليس للمشتري ان يرد  
 كان زبوا حاضرا او غائبا فرق بينه وبين مالو برهن ان المشتري باعه  
 من زبوا وهو غائب لا يسمع والمشتري رده عليه بعيب وقد قيل يجب  
 ان يسمع في الثانية ايضا غيبا على مسئلة صورته اذ قاله فبرهن ذو البند  
 انه باعه من زبوا فقبل بينته ولو برهن البائع ان المشتري باعه من زبوا  
 وهو حاضرا كمنه ما يجد البيع لا يرد المشتري الاول في لاقى محودهما بمنزلة  
 الاقاله لان وجود ماعد النكاح فسخ له فلا يرد بالعيب في العاشر من الفصولين  
 رجل اشترى جارية فقبضها وبعدها فوجد بها عيبا فوجد المشتري الثانية بها عيبا  
 فاراد ان يرد ما فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك واقام

ونسب هذا الصحيح صاحب النزاهة الى اخيه في غلط فيه  
 بل الصحيح من صاحب الخلاصة وقد قال في نفسه بعد  
 ورقين ولم يجعله الضمير دليل الرضا مطلقا  
 وفي الباع في بيع الزارية ان الاستخدام لا يكون  
 رضا انتهى وفي فاشية الفقيه بخط بعض الكاظمين  
 مرتين يكون رضا به بقى

وقيد في الكافي الاستخدام للمرة الثانية وفي فقه القوم  
 الاستخدام رضا ولو مرة وفي المبسوط في الاختصاص  
 الاستخدام ليس برضا وقال في الخلاصة بعد ما ذكر  
 في المبسوط الصحيح ان المرة الثانية دليل الرضا  
 وما في فقه القدر في خلاف الحكم

ولو ملك يرد بنقصان العيب كذا في المختارات  
 وكذا في الخلاصة والراجح في ردنا مختارات الحكم  
 نقاذا في البزارية

سئل عن شخص اشترى دابة فوجد بها عيبا فاراد الرد  
 على البائع فوجده غائبا ففسخ البيع بحضرة جماعة  
 وادعها عندها فوجدت بحضرة البائع وردها اليه عليه  
 ففسخ البائع بعد ذلك فهل يصح الفسخ المذكور وببرهن عليه  
 بالتمس ان لا اجاب لا يصح الفسخ المذكور بغيره البائع  
 ولا يرجع عليه بالتمس في فتاوى راجح



المشتري الثاني البينة ان هذا العيب كان عند البائع الاول فردد ما القاض  
 على المشتري الاول كان للمشتري الاول ان يرد ما عليه باي وجه بذلك العيب  
 في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وقبل هو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يرد  
 في قول محمد رحمه الله تعالى فاصبحنا في فصل العيوب رجل باع جارية وسلمها الى  
 المشتري ثم وجد المشتري بها عيبا فاراد ان يرد ما عليه البائع كان للبائع  
 ان لا يقبل الرد بغير قضاء وان كان يعلم بالعيب لانه لو قبلها بغير قضاء  
 لا يكون له ان يرد ما عليه باي وجه من المحل المذكور المشتري اذا ادعى بالمبيع عيبا  
 وانكره البائع فاقام المشتري بينة ورده عليه كان للمردود عليه ان يرد ما عليه  
 وان كان المشتري انكر العيب او لا لان القاضي عين رده عليه وبطل قوله في انكار  
 العيب فاصبحنا في الرد بالعيب اذا اشترى جارية وفقدتها وباعها  
 من غيره فوجد الثاني بها عيبا فردد ما عليه المشتري الاول باقراره بقضاء القاضي  
 ان كان عيبا لا يحدث مثله كان للمشتري الاول ان يرد ما عليه باي وجه بقضاء  
 وان كان عيبا يحدث مثله فردد على الاول بقضاء والقاضي باقراره لم يكن ذلك  
 رد ما على البائع الاول الا ان البائع الثاني لو اقام البينة على ان هذا العيب كان  
 عند البائع الاول قبلت بينة ويرد على البائع الاول من المحل المذكور رجل  
 اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم الثاني بعيب  
 كان عند البائع الاول فان المشتري الثاني يرجع بمقتضاه العيب على البائع  
 الثاني والبائع الثاني لا يرجع بمقتضاه العيب على البائع الاول لان البائع  
 الثاني لم يفتح بالرجوع بمقتضاه العيب ومع بقاء البيع الثاني لا يرجع البائع  
 الثاني على الاول فاصبحنا فيما يرجع بمقتضاه العيب من البيوع قال اشترى  
 عبدا وقبضه فاقام العبد بينة ان البائع كان دبره قبل البيع وقد تعيب  
 في يد المشتري بعيب كيف يصنع المشتري اجاب يرد ما عليه ويخط قدر نقصان  
 الحادث في يد المشتري من دعوى القاعدية المردود بدل الصلح وبطل الصلح  
 عدم الرد لا يرد بالعيب اليسير ويرد بالعيب الفاضح وفيما وراء ذلك  
 من العقود ويرد بالعيب اليسير والفاضح جميعا وانما لا يرد المردود بالعيب اليسير  
 اذا لم يكن مكسلا او موزونا وانما اذا كان مكسلا او موزونا يرد بالعيب اليسير  
 ايضا خزائن المعتبين 2 اول العيوب من البيوع وجد بالمبيع عيبا فاصطحق  
 على ان يرد البائع شيئا والمبيع للمشتري جاز ولو اصطحا على ان يرد  
 المشتري شيئا وجارية للبائع لا لانه رجاها الا اذا باعه باقل من الثمن الاول  
 في نوع في الرد به من السادس من البيوع البرارية ادعى عيبا في المبيع فاصطحق  
 على ان يبذل البائع للمشتري مالا ثم بان الآن عيب او كان لكنه قد ابراء  
 استرد بدل الصلح من المحل المذكور اراد المشتري الرد بالعيب فقال البائع المبيع  
 غير هذا فالقول قول المشتري في نوع فيما يمنع الرد وما لا حنة الفصل المذكور

ووجه الثالث في ان لا يرد في البيوع الكلاصة  
 فثبت العبد في يد المشتري الثاني ثم علم الثاني  
 الثاني على عيب يرجع على البائع بالمقتضاه وباي وجه  
 لا يرجع على البائع عند حقيقته خلافا لغيره

وفيما ايضا  
 المشتري

وقبضه ايضا رجل باع من خارج جارية فقال بعثتها وبها قرحة في موضع كذا  
 وجاء المشتري بالجارية وبها قرحة في ذلك الموضع واراد رد ما فقال البائع  
 ليست هذه القرحة تلك القرحة والقرحة التي اقررت بها قد براءت  
 وهذه قرحة حادثة عندك فالقول قول المشتري وكذا لو قال بعثتها واحدى عينها  
 بيضاء وجاء المشتري بالجارية وعينها اليسرى بيضاء واراد ان يرد ما فقال  
 فقال البائع كان البياض بعينها اليمنى وقد ذهب وهذا حادث بعينها اليسرى  
 فالقول قول المشتري وكذا لو قال البائع بعثتها وبها شحمة الاخر المسئلة  
 فان قال البائع في فصل الشحمة كانت شحمة موضحة منفكة عندك  
 فالقول قول البائع في هذا وكذا لو قال في فصل بياض العين لو قال  
 البائع كانت بعينها مكنته بياض وقد اردت عندك والعين مبيضة  
 كلها واعتمتها فالقول قول البائع وان كان بعينها مكنته بياض فقال البائع كان البياض  
 مثل اوردل واقل من هذا قال اذا جاء من هذا امر متقارب جعلنا القول قول  
 المشتري فان تفاوتت فالقول قول البائع ولو قال بعثتها وبها حتى تجا المشتري  
 بها نحومة يرد ما فقال البائع زادت حتى لا يصح في البائع وكان للمشتري  
 ان يرد ما ولو قال البائع بعثتها وبها عيب ثم جاء المشتري بها وبها عيب  
 واراد رد ما فقال البائع لم يكن بها هذا العيب وان كان كذا وكذا فالقول  
 قوله ولو قال بعثتها وبها عيب في رأسه فجاء المشتري واراد ان يرد ما بعيب  
 برأسه فالقول قول المشتري ان هذا العيب وان كذب البائع فاحل محل  
 ان البائع اذا نسب العيب الى موضع وتمكاه فالقول قول المشتري وان لم ينسبه  
 الى موضع بل ذكره مطلقا فالقول قول البائع في نوع اخر في  
 في الاختلاف من احكام البيوع النارية خاتمة وكذا في البيوع من البيوع المحبوس  
**في البيع الفاسد** في زيادات القاضي لا حام الا جمل من الدين خان  
 قال العقود التي يتعلق تمامها بالقبول اقسام ثلثة قسم يبطله  
 الشرط الفاسد وجهالة البدل وهي مبادلة الحال بالمال كالتبعية والاجارة  
 والقسم والصلح عن دعور الحال وقسم لا يبطله الشرط الفاسد ولا جهالة  
 البدل وهو معاوضة الحال بمال كالتكاح والخلع والصلح بغير رد العمد  
 وقسم شبه البيع والتكاح وهو الكتاب لا يبطله جهالة البدل ولا يبطلها  
 الشرط الفاسد واذا جمع بين السبطين فقبل العقد في احدهما ففي القسم الاول  
 لا يجوز سمي لكل واحد منهما به لا اوله بسم وفي القسم الثاني لا يجوز على كل حال  
 وفي القسم الثالث ان سمي لكل واحد منهما به لا جاز ولا خلا ولا لابل في الزيادة  
 خلاصة في اول الخامس من البيوع وبعد البيع بشرط حواله الباء او على دونه ان  
 وان كان خلاف الظاهر فان لم يبطل للبيع وان كان في شرطه ضرر لا يفسد

ووجه اول الخامس من البيوع النارية البيوع النارية كالتبعية  
 والتكاح وانما يبطله انما في حال الا في صورة بان يقول  
 بعثت ابنه رضى ففان في ثلثة ايام جاز ان يرضى  
 فيه



ان يقول بعت ان رضى خلا به فانه قال ابو الفضل يجوز اختياره اذا وقت  
 ثلثة ايام كما في اخره من السهاية وغيره والمتبادر ان يكون بلا او فلو قال  
 بعت هذا العبد بالف درهم وعلى ان ترضى عشرة جاز البيع كما في المحيط  
 لا يقتضيه العقد امر لا يجب بنفس البيع وليس في ذلك شرط نفع لاحد من  
 المتعاقدين بشرط البايع ان لا يسلّم الى المشتري الى شهر او اقل واكثر او يرضى  
 مالا او به او يتصدق عليه بما لا يتجاوز او يعيره وكذا شرط المشتري او نفع  
 لمبيع بحيث ارشفت له حتى فيصح منه طلبه مثل ان يبيع عبد ابنته لغيره  
 من ملكه او يسوله او يكتسب او يهدى او غير ذلك فان كل واحد منهما مفسد للبيع  
 وقيل ان اشارة الى ان البيع جائز بشرط يقتضيه العقد كشرط تسليم المبيع او التمس  
 او الملك للمشتري وكذا بشرط فيه مضرة لاحد من الاطراف يوسف وكذا  
 بشرط فيه نفع لمبيع غير محقق كشرط ان لا يخرج من مبيع من ملكه فانه ربما يكون  
 المشتري اكثر تعامدا به وكذا بشرط ان لا ينفع ولا يضر كما اذا باع طعاما بشرط  
 الاكل كما في المحيط وكذا بشرط ان ينفع لغيره بشرط ان يرضى اجنبيا درهم  
 فان الشرط باطل كما في الاخبار والى ان لو كان شرط لا يقتضيه لكن بأكمله كاعطاء  
 المشتري الكفيل او التمس بالتمس او لا يلزمه لكن بشرط الشرع يجوز كاختيار  
 والاجل او لم يرد لكنه متعارف كالاستصناع وحذو البايع فلو كان البيع  
 فاسدا لكنه صحيح كما في المحيط وغيره فترسنا في الثالث من البيوع البيع  
 بشرط البراءة من كل عيب صحيح حتى العيوب وعدما ولا علم البايع او لم يعلمه  
 وقف عليه المشتري او لم يقف اشارته او لا موجودا كان عند العقد والعقد  
 او حدث بعد العقد قبل القبض عند ابيه منته واية يوسف في رواية وقال  
 محمد لا يخلو احد من قبل القبض وهو رواية عن ابيه يوسف وقول زفر  
 والشافعي ومالك وقول زفر اذا كان مجرولا صح البيع وفسد الشرط وقال  
 الشافعي لا يفسد البراءة من كل عيب ما لم يقبل عيب كذا وعريب كذا  
 من شرح الرهداية لا يحمل الدين في احوال باب خيار الترتيب اذا باع شيئا  
 بالف درهم على ان يرضى فانه الاجنبى لا يفسد البيع لان الشرط جرى بين  
 احد المتعاقدين وبين الاجنبى ومثل هذا لا يفسد البيع ولا خيار للبائع  
 ان لم يرضه الاجنبى فاضحان في الشروط المفردة في البيوع وان شرط فيه  
 ضرر كما في ارض اجنبى العا لا والعقد وري على انه يفسد بزيادة في الخامس  
 في البيوع وسر ما يكون فيه منفعة للاجنبي كبيع بشرط ان يرضى فلو كان  
 وفي قده اختلاف بين الشافعي والمصنف اختار عدم الفادتها  
 لصاحب الرهداية وهو رأي بعضهم لكن الاصح هو القول بالف دلالت  
 دليل الاضواء الى النزاع بسبب الشرط كما هو جوابه وهو جاز في الصورة  
 المذكورة في اربعة ما في السبانية فلو انشأ المحقق في حاشية البيوع في  
 زيادة تفصيل

وذكر في الرهداية ومعه كونه ملابا ان يكون  
 موجب العقد كذا في الخبر وفي الكافي في اخر  
 البيوع الفاسدة  
 سه

ولو باع عليه يعطيه بالتمس كقبلا فان كان الكفيل غائبا عن المجلس  
 وكفل عين علم او لم يكفل كان فاسدا وان كان الكفيل حاضرا او كان غائبا  
 وحضر قبل الاضراق وكفل جاز استحضانا فاضحان في الشروط المفردة  
 ولو باع على ان يحيل البايع رجلا بالتمس على ان المشتري يفسد البيع قياسا  
 وجاز استحضانا فاضحان في الشروط المفردة ولو باع على ان يعطيه  
 المشتري بالتمس رخصا فان كان الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما  
 فاعطاه الرهن في المجلس جاز استحضانا في المحل المهور ولو قال ابيعك  
 هذا العبد على ان تبعه فنعطيني ثمنه فسد البيع ولو قال على ان تبعه فاليوم  
 جائز ان شاء باعه وان شاء لم تبعه زبدة الفتاوى في فصل ما يفسد  
 بحكم الشرط باع عبدا على ان يبيعه من خلا كان فاسدا وان باع على ان يبيعه  
 جاز فاضحان في الشروط المفردة في رجل اشترى عبدا على ان لا يبيعه  
 او لا يرهب او لا يتصدق في البيع فاسد نفاذ الفتاوى في البيوع الفاسدة  
 رجل اشترى شيئا على ان يوفيه التمس في بلد كذا ان كان التمس مؤجلا جاز واذا  
 حل الاجل ان كان التمس شيئا له حل وموتنه كان عليه الايفاء في المكان المشروط  
 ويحتمل اجماله ولا موتنه لصاحب الدين ان يطالبه في اتي مكان شاء وان لم يكن  
 التمس مؤجلا او كان الاجل مجهولا لا يفسد البيع كان له حل وموتنه او لم يكن  
 وعن ابيه يوسف اذ لم يكن له حل وموتنه جاز استحضانا ولا يطالب  
 حيث شاء من الخانية في احوال باب رتب السلم وكذا في الشروط المفردة وكذا  
 في القنينة البرمانية في سائر البيوع بشرط وقف تفصيل رجل باع سفلا واره  
 على ان يكون له حق قرار العلو عليه جاز ذكره تمس الابنة المشتري في القنينة  
 وكذا الوبايع رتبة الطريق على ان يكون للبائع حق المورثية جاز فاضحان  
 في الشروط المفردة في البيوع بعت الدار خارجة على ان تجعل له طريقا منها الى  
 الدار الداخلة فسد ولو قال الا طريقا الى الداخلة صح وله قدر عرض الباب  
 خارجة ولو اشترى بيتا على ان لا طريق له في الدار وعلى ان يابه في الدار جاز  
 ولو علم ان له طريقا فبان عدمه له الرد بزيادة في الخامس من البيوع واذا باع  
 ذراعا ومو بقل على ان يرسل المشتري فيه رادوا به جاز استحضانا وعقب فتوى  
 وفي القياس بعت وب اخذ بعض الشافعي فاضحان في الشروط المفردة  
 اشترى بيتا على ان يحمل البايع الى منزل المشتري لا يجوز ولو باع بالفارسية جاز  
 لانه في العربية يفرق بين الحمل والايفاء وفي الفارسية لا يفرق ويكون شرط  
 الحمل بمنزلة شرط الايفاء ولو حمله فراه المشتري ليس له خيار الردية كذا اختاره  
 الفقيه ابو الليث فلامته في الخامس من البيوع في نوع في واسطة رجل  
 باع شيئا بالف درهم على ان يعطيه على التفريق ان كان ذلك شرط في البيع  
 لا يجوز البيع فان لم يكن ذلك شرط في البيع وانما ذكر ذلك بعد البيع كان

محتمل من شرط في اخر شيئا شرطان بخلاف القنينة في عقد  
 تاريخه وان لم يجز في التمس فيه فلا بيع بينهما بل البيع على  
 هذا الحكم صحيح ام لا اذا مضى العقد ولم يجز في القنينة بل  
 يبطل البيع ام لا احاط به التمس في البيع صح فاذ مضى العقد  
 المذكور ولم يجز في القنينة في بيع يبطل البيع كذا في البيوع  
 فتاوى راجع بحجم وكذا في الفتاوى في باب  
 خيار في البيوع  
 سه







ومات عنده قبل الرد كان له ان يرجع بفضل ما بينهما وعن ابي حنيفة رحمه الله  
في رواية لا يرجع فاضحان في فصل فيما يرجع بفضل ان العيب  
اشترى جارية على انها مغنية فسد عند الامم ومحمد رحمه الله تعالى  
وفي موطأ الققية جاز رجل الى محمد اشترى بها على انها تغني كذا لو افاذا  
لا تدرى قال فم لم يملك البيع لانها اخبرك عن عيب بها ولو علم انها ليست  
بمغنية لالانه شرط البراءة من العيب بنزارة في الخامس من البيوع  
ولو باع على انها مغنية على وجه التبري من العيب يجوز خلاصه في اوطا الحاش  
في البيوع ولو اشترى جارية على انها مغنية جاز البيع فاضحان في شرطه المفسد  
باع جارية على انها مغنية جاز ولا ترد سواء كانت تغني او لا ولو اشترى على  
انها مغنية البيع فاسد عند ابي حنيفة ومحمد خزانة الفتاوى في فصل في ما يكون  
فاسدا بحكم الشرط من البيوع سئل عن شخص اشترى فرسا ذكره لبايع انهما  
من نسل ضيل فلما لم يولد من شهورة باجودة ثم تبين كذبه هل للمشتري الرد  
اجاب اذا اشترى لربها بناء على ما وصف به فم لم يصفها بهذه الصفة  
لا يشترى بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحش وهي لا تساوي  
ما اشترى به له الرد اذا تبين خلاف ذلك فارى الرد في مال البيوع  
م قال محمد اذا اشترى فوضرة ثم علم انه فارسي فاذا هو دقل حتى قبلت لالرد  
ولو امتنع الرد بسبب في الاسباب يقوم فارسي ادي ما يطلق  
عليه الاسم ويقوم دقلا على مسئلة ويرجع بفضل ما بينهما ولكن في الثمن  
وكذلك اذا اشترى فوضرة ثم فارسي على انها جيدة فاذا تبين رديته وقد  
امتنع الرد بسبب في الاسباب يقوم فارسي جديدا على ادي ما يطلق  
عليه الاسم ويقوم رديا كما هو يرجع بفضل ما بينهما في الثاني من بيوع  
التناثر خاتمة سئل محمد عن باع جارية على انها جيدة او على انه  
من نوع كذا وليس للمشتري بصيرة فيه فاشترى اه على ذلك الشرط  
فأراه البصيرة فاذا هو ليس بجيد وانه من نوع اخر هل للمشتري ان يرد  
على بايعه فقال نعم ببيعة الدهر في البيوع اشترى على انه جارية  
نلتنه او اربعة فبان ان زيد او انقص فسد لانه باع بشرط ان يجب  
على المشتري خراج ارض اخرى هذا اذا علم فاذا لم يعلم جاز وخير المشتري  
بين التزام الخراج كله او التبرك اشترى خراجية الاصل بغير خراج او غير  
الخراجية مع الخراج بان كان للبايع خراجية ووضع خراجها على هذه فسد  
وان لم يكن في الاصل خراجية فوضع عليها جاز لانه ظلم اشترى على انها  
خرة من النوايب الدوانيبة او علم ان قانونه كذا جاز في خلافه في الاول  
او اكثر من الثاني قال الامام ظهير الدين بنسب كذا في وقال القاضي بخير المشتري وكذا  
بشرط ان لا يؤخذ منه اجابة ولو شرط اجابة الاو لم يملك البايع وانفقا جاز من

ويظهر بالرد في خزانة الفتاوى في فصل في بيع البيوع انما مغنية  
وبين الشرط على انها مغنية ووجهه ان شرطه اذ كان مغنية  
ان كان في البايع فهو شرط في العيب فيجوز وان كان في غيره  
المشتري فهو شرط على الحقيقة والشرط على خطا العقد  
العقد وهو نظير ما في التناثر خاتمة في شرطه في كل  
في اجابة فليست ملزمة  
الرد في دفع الدال والعار في رد ما  
وعند البعض لا يشترط ما  
لقد

فاسد بيوع

فاسد بيوع البزازية باع حائونا على انه غلته عشرة ودرهما فاذا اشترى  
ان اراد بذلك ان غلته في ماضى كانت عشرة من جاز البيع وان اراد غلته  
فيما يستقبل عشرة فسد البيع كما لو باع حيو انا على انها كل يوم تحلب كذا لم يبين  
راد فسد البيع لان الناس يريدون بهذه الغلته فيما يستقبل من بيوع  
خزانة المفتين في الشرط المفسد فقط لو اشترى ارضا ويقتضونه  
وذكر انه كذا جريا او قال چندم تخمى برود فوجده انقص جريا جاز البيع بلا خيار  
اذ المبيع علم وذكره الجرب والبزرو في زابدا في اوسط الفصل السابع  
في الفصولين **مظلم** اشترى ارضا على انه عشرة ودرهما وفيه عشرة ودرهم  
مخلا فتراد الجرب والمخل على عدد سمي فهو للمشتري بشرط ان الجرب  
كدرع في الدار حتى يدخل في البيع من غير ذكر وزيادة الصفة لا توجد زيادة  
التمن ولا الخيار في المحل المربور باع ارضا على انها فيها كذا وكذا المخل  
فوجد ما للمشتري ناقصة جاز البيع وبخيرة المشتري ان شاء اخذ ما يجمع  
التمن وان شاء ترك لان الشجر يدخل في بيع الارض يتبعها ولا يكون له  
فقط في الثمن وكذا لو باع دارا على ان فيها كذا وكذا بيتا فوجد ما للمشتري  
ناقصة جاز البيع وبخيرة على هذا الوجه ولو باع ارضا على ان فيها كذا وكذا  
مخله عليها ثمارها فباع الكل بثمارها وكان فيها مخله غير منقصة البيوع  
فاضحان في الشرط المفسد في البيوع **خ** قال لا يردت منك  
عنب هذا الكرم كل وقر كذا فلو كان وقر العنب معلوما عندهم و  
العنب من واحد يبيع ان يجوز البيوع في وقر واحد عند ابي حنيفة وفي الكل  
عندهما وجعلوا هذه المسئلة فرع مسئلة صبرة البر ولو عنب الكرم  
اجناسا قالوا ينبغي ان لا يجوز البيوع في شئ عند ابي حنيفة ويجوز عندهما  
في الكل ويبيعي بقولهما يتسيرا على الناس **فقط** اشترى عنب كرم  
على انه الف من فاذا هو تسع مائة فللمشتري اخذ البايع بحقيقة ما يشه  
من في الثمن قالوا وعلى قياس قول ابي حنيفة يفسد البيوع في الباقي وروى هذا  
عنه ابي حنيفة وبه يفتي **م** وقال **ش** صح العقد فيما وجد شي هذا في الكور  
ازين رز بنو فروختم جاز لو من نوع واحد كبيع كرم من بنة بنة بنة  
من نوع واحد ولو كان البر من نوعين لم يجر **فت** اشترى نصف ما في الكرم  
من العنب على انه خم مائة من جاز ولو وجد كذا **فقط** جاز وجد  
بذلك الوزن او اقل او اكثر في اوطا الفصل الثاني والثلاثين في الفصولين  
**مق** انما يجوز شراء العنب من الكرم لو لم يشترط كذا كذا ودرهم في الكور  
جاز لو اجمع اشترط اسم والا لا ويضمن المشتري ما تلف ولا شيء عليه  
من ثمن الباقي واذا كان الجائر مالا يشترط فيه ذكر الكورة وعددها فلو وجد  
ناقصا وزايدا فلا شيء لاحد منهما على الاخر اذا اشترى نصف هذه الجمله في غير

وفي البزازية او دارا على انه مائة ذراع  
فقط خيرة لانه وصف لا يقابل  
لان الثمن لا يفسد في الثمن واذا كانت الواحدة غير مائة  
لم يرد في الحد ومن في البيوع فصارت حصة البايع  
مجبولة فيكون هذا ابتداء العقد في الباقي بغير  
مجهول فيفسد البيوع كذا في المسئلة  
وفي خزانة المفتين فيما يجوز بيعه وما لا يبيوع  
المعجم ان العقد فاسد في الكل وكثير  
في الشايع على هذا



تقديره من الحمل المزبور رجل اشترى حنطة بعينها على اثنا عشرة اقفرة فوجد  
 كذلك جاز ولو اشترى اقل من اثنا عشرة فوجد ما اكثر جاز وان وجد ما  
 عشرة او اقل من عشرة لا يجوز ولو باعها على اثنا اقل من عشرة فوجد ما اقل  
 جاز وان وجد ما عشرة او اكثر لا يجوز وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز  
 ذكره في المأذون الكبير ولو اشترى دارا على اثنا عشرة اذرع جاز في  
 الوجوه كلها فاضحان في البيع في الشر وطه المفسدة رجل باع لؤلؤا على اثنا  
 عشر مثقالا فوجد ما اكثر سلمت المشتري لان الوزن فيما يضره التبعيض وصف  
 منزله الذي كان في الثوب سلم الزيادة للمشتري كما لو باع ثوبا على اثنا عشرة اذرع  
 فوجد اكثر في اوابل الحمل المزبور ولو اشترى سمسا على اربعة اذرع فوجد اربعة  
 او حنطة على ان فيها اكثر او اقل فبها فالبيع فاسد خلاصة في الحملين الاول  
 من الحملين في البيوع بيع المكروه فاسد منعقد مفيد للملك اذا انفصل بالقبض  
 خلافا لفرق بينه وبين الفاسد لا يكره ان المشتري يهرسها لو باعه  
 او وهبه او صدق به او كاتبه او اجره ونحو ذلك مما يقبل القبض فلابد ان يتقضا  
 وتسلم ليس له ان ينقض ذلك من بيوع القاعده بعد ثمانية اوراق ولو باع  
 مكروها فقبضه المشتري وباعه من غيره ونشأ عنه عليه العفو فلابد ان يتقضا  
 فانما جاز واحد من العفو وجازت العفو كلها ما قبله وما بعده فاضحان  
 في الكراهة مشتري العبد شراء فاسدا اذا باع العبد من غيره بغير اذن بطل  
 للبايع الاول ان ياد العبد من المشتري الثاني وانما ان يضمن المشتري الاول  
 قيمة العبد ولو اراد ان يضمن المشتري الثاني قيمة العبد لم يملك ذلك لم يذكر  
 محمد هذا الفصل في شئ من الكتب وذكر في المشتري من المكروه اذا باع العبد من غيره  
 واعتق المشتري الثاني العبد كان للبايع ان يضمن المشتري الثاني كما ان لم يضمن  
 المشتري الاول من شئ يختص قال على قياس مسألة الكراهة ينبغي ان يكون للبايع  
 حق تضمن المشتري الثاني القيمة في هذه المسئلة لان الشراء من المكروه فاسد  
 وان نوع من انواع الاشربة الفاسدة ومنهم من قال ليس للبايع الاول تضمن  
 المشتري الثاني قيمة العبد وانما له تضمن الاول وهذا القائل فرق بين المكروه  
 وبين سائر البيوع الفاسدة وهو الاصح ذخيرة في الفصل الثاني من البيوع  
 الفاسد اذا تعلق به حق عيب لم يرد ورفع الفساد الا ما يرد فاسدا  
 فاجره المستاجر متى بما خلا ولا ينفقها المشتري من المكروه لو باع من غير المكروه ففقد  
 المشتري فاسدا اذا اجر فلابد ان ينفق وكذا اذا زوج اشباه في البيوع  
 وكل من سواها حتى ارجو زكركم في البايع والمشتري في الفاسد فسخه دفعا للفساد  
 الا ان يبيع المشتري اطلق ما اذا قبضه المشتري الثاني اولا ولكنه مقيد بما اذا  
 لم يكن فيه خيار شرط لانه ليس بل ازم وفي البرازية وجاع الفصولين فان المشتري  
 يبيعه على سبعة فلا الغائب لا يقبل فلابد ان اخذ له الوعد فله قيمة انشري

وجاء في الكراهة الثانية انما اعتق المشتري  
 بعد القبض بغير عتقة

ولو فسخ البيع بعيب بعد قبضه بقضاء فللبايع حق الفسخ لو لم يقبض  
 بقيمة له والمانع ولو رد بعيب بغير قضاء لا يعود حق الفسخ كما لو اشترى  
 ثوبا وساء له في الضابط نحو رابق في فصل قبض المشتري في البيع الفاسد  
 ولو اشترى جارية شراء فاسدا واستولى صاحبها على الفسخ كما لو اعترضها  
 ويغرم قيمتها للبايع واختلفوا في وجوب العفو للبايع قال ابو حنيفة وابو يوسف  
 اذا غرم القيمة لا يجب العفو وقال محمد بن عبد الله بن عيسى العفو مع القيمة ويبرئ الاقل  
 في الاكثر وانما وطئها ولم يستولدها رد ما على البايع ويعزم العفو عند الكل اتفاق  
 الروايات فاضحان في الشر وطه المفسدة من البيوع والبايع اكل الحرام  
 اشترى فاسدا ولا وطئ الجارية بعد القبض ايضا وان حبس المشتري  
 احمر بطل حق البايع وقيل بركه وطئ الجارية المشترة فاسدا وقيل بركه ولو حبس  
 حماره ام ولد للمشتري ويغرم قيمتها لا عقرها وفي رواية البيوع العفو ايضا  
 برأيه في البيع الفاسد ولو كان المبيع ثوبا فحطه المشتري وحاطه فبها  
 وحاشا بطل حق الفسخ وتقرر عليه قيمة يوم القبض ببيع كاشانه في بيان  
 ما يبطل به حق الفسخ في البيوع قال الامام اخصاف في احكام الاوقاف  
 لو اشترى ارضا بغير فاسد وقبضها ووقفها وقفا صححها وجعل ارضا  
 للمساكين فقال الوقف جائز وعليه قيمة البايع من قبل ان يستملكها حاجين  
 وقفها واخرجها من ملكه انشري وهكذا في الاسحاف بر رابق في البيع الفاسد  
 في طرح قوله ويجوز والزاوية لا يمنع الفسخ في البيع الفاسد الا متفصلة غير متولدة  
 كالقصب والحيطة والمنولدة كاللبن والسمين وان منفصلة متولدة كاللبن  
 والولد لا يمنع ولا يضمن الزاوية فاما ذلك ويضمن ان استملك وانما ملك  
 المبيع لا الزاوية اذ البايع مع قيمة المبيع يوم قبضه وان منفصلة غير متولدة  
 كالزبيب استرد ما مع المبيع ولا يطالب له الزاوية وان ملكه واستملك  
 الزاوية لا يضمن خلافا لما في الاستملاك وعلى اختلاف زوايد الغصب للمنفصلة  
 وان ملك هو وهذه الزاوية قائمة ضمن المبيع والزاوية للمشتري بخلاف المتولدة  
 برأيه في نوع في بيع الشئ في الشئ من ربيع البيوع قال لا اشترى ارضا شراء  
 فاسدا فبني فيها او غرس ثم اراد المشتري ان يفسخ البيع ويردها بحكم الفساد  
 لم يملك ذلك اجاب نعم لانه رضى بضره وهو نقض بناءه بخلاف ما اذا اراد  
 البايع ذلك ولو انهدم البناء او هدمه المشتري لم يعود حق الفسخ للبايع  
 كما يعود حق الرجوع للموهب ام لا اجاب نعم الا ان يكون القاضى قضى  
 بل رد المبيع بغير ابط القضاء جاعده من البيوع وفي كل موضع تقرر ان  
 شراء فاسدا على البايع فعمل المشتري المثل فيها هو من ذوات الامثال والقيمة  
 فيما ليس من ذوات الامثال ثم في كل موضع تقرر على البايع فسخ البيع وان اراد  
 المبيع لما غنم زال ذلك المانع بان فسخ المشتري الرهن او رجع في الرهن او غنم

ما حصل الملك بالقبض فيها كما صرح في الثانية  
 في احكام البيوع الفاسد

وفي الرابع من بيوع البرازية ويجوز الوقف  
 وجعله مسجدا بالبناء لا يملك  
 حقه

وفي الفصولين ثم الامتنان المانع اذا كان كفايا من  
 ورجوع منه وعجز كاتب ورديع على المشتري  
 بعيب بعد قبضه بقضاء فلابد ان يفسخ  
 لو لم يقبض بقيمة كان هذه العفو ولم يوجد  
 لفسخ في كل وجه في حق الكل







النقد لا يتعين في التعيين في العقد معنى عدم تقيده فيه انه لو اشار عند  
 الشراء الى نقد بعينه بان قال اشتريت منك هذا العبد بهذه الدراهم  
 كان له ان يتركها ويبدلها الى البائع غير ما في الدراهم لما ان التفت عند الشراء  
 بحجب في ذمة المشتري لا باعيا بان تلك الدراهم ائتمار اليها وانما قلنا في العقد  
 احرازه عن الغصب والوديعه والشركة نهية في اواخر فصل في احكام  
 من باب البيع الفاسد من البيوع النفقة وشعبي في الوكالات والشركات والفضاء  
 بعد التسليم الى هؤلاء يكونها امانة وقبل التسليم لا يتعين كما في سفي واقر  
 الوكالة **في بيع التلجئة** واذا قال الرجل لغيره ائتني اربعا ابيعك عبدي  
 هذا التلجئة لا اوافقا وحضر هذه الحالة فهو قد قال المشتري نعم ثم جأ الى  
 التسوف وبتابعها واشهدا على ذلك فلهذا السئلة على ثلثة اوجه اذا تصادقا  
 بعد البيع انهما بئنا البيع على تلك المواضع ففي هذه الصورة البيع فاسد  
 بلا خلاف الثاني اذا تصادقا بعد البيع انهما قد كانا عرضا عن تلك المواضع  
 قبل هذا البيع ففي هذا الوجه البيع جائز بلا خلاف الثالث اذا تصادقا  
 على المواضع بالتلجئة قبل البيع الا ان احدهما ادعى البناء على تلك المواضع  
 وادعى الاخر الاعراض عن تلك المواضع قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز  
 والقول لمن يدعى الاعراض عن تلك المواضع وعلى هذا الاختلاف اذا اتفقا  
 على المواضع ثم تعاقبا ثم قال لم يخطر ببالنا شيء وقت البيع فغلب قول  
 ابي حنيفة البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد ولو ادعى احدهما المواضع  
 على التلجئة وانكر الاخر المواضع فالقول لمنكر المواضع فان اقام مدعى  
 المواضع بيته على المواضع وقال بئنا البيع على تلك المواضع ان  
 صدقه الاخر في البناء فالبيع فاسد وان قال الاخر عرضا عن تلك المواضع  
 فالتلجئة على الاختلاف على قول ابي حنيفة البيع فاسد وعلى قولهما البيع جائز  
 فان اتفقا على ان البيع بينهما كان تلجئة ثم اجاز احدهما لم يجز ما لم يجز  
 وان اتفقا على ان البيع كان تلجئة وقبض المشتري العبد عن ذلك واعتقه  
 فالعقبي باطل ولو توافعا على ان يجز انهما بتابعها هذا العبد من قبل درهم  
 ولم يكن بينهما بيع ثم اقتربا ذلك فليس هذا ببيع فان قالوا اجزنا هذا البيع  
 بغير البيع الذي اقرنا به لا يجوز وان ادعى احدهما ان الاخر اقر به ولا تلجئة  
 وادعى الاخر انه جدد فالقول لمدعى الجدد وعلى الاخر البيته هذا اذا كانت  
 تلجئة في ذات البيع وان كانت التلجئة في البدل بان توافعا في السر  
 ان التلجئة في السر لا ائتمار اقراره في العلانية بالبيع درهم ليكون احد القين سمعة  
 فان تصادقا على الاعراض عن تلك المواضع فالبيع جائز بالبيع درهم  
 وان تصادقا على انهما على تلك المواضع فعلى قولهما البيع جائز بالبيع درهم  
 وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة وفي رواية اخرى عنه ان البيع فاسد

التلجئة والسر في الاصطلاح سواء كانا  
 في الكشف في التفسير شرح تحقيق جامع  
 في باب ما يكون امانة منه البيوع

فان اختلفا فادعى احدهما ان البيع كان تلجئة والاخر  
 ينكر التلجئة لا يقبل قول مدعي التلجئة الا ببيته ويخلف  
 الاخر كذا في امانة في احكام البيوع  
 القاسم في البيوع

لما ذكره

لما ذكره منسلا اليه الخصم وان تصادقا على انه لم يحضر بها بيته وقت المعاينة  
 فعلى قولهما البيع باطل درهم وهذه الرواية اصبحت ولو توافعا في السر  
 ان التلجئة مائة دينار وتوافعا في العلانية بعشرة الاف درهم العقد  
 البيع بعشرة الاف درهم وهذا استحسان والغلب ان لا يجوز البيع  
 تافعا في السر في اول الثامن والعشرين من البيوع كما لا يجوز بيع التلجئة لا يجوز  
 الاقرار بالتلجئة بان يقول لآخر ائتني اربعا في العلانية بالي اود باري وتوافعا  
 على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر به ابيع قبيل قوله وانما الذي  
 يحجب بعض البياعات دون بعض في البيع بالوفاء اختلاف في البيع  
 الذي يستحقه الناس بيع الوفاء او بيع الجائزة قال اكثر المشايخ من مذهب السيد الامام  
 ابو شيعة والقاضي الامام ابو الحسن على السعدي حكم حكم المهرين لا يملك المشتري  
 ويقبض المشتري ما اكل من ثمره ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا باجارة المالك  
 ويسقط الدين بهلاكه اذا كان به وفاء بالدين ولا يقبض الزيادة اذا ملك  
 لا يصنع ولا يبيع ان يسترد اذا قضى الدين والصحيح ان العقد الذي جرى  
 بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون بينهما ثم ينظر ان ذكره شرط الفسخ في البيع  
 فسد البيع وان لم يذكر اذ كان في البيع وتلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء او  
 تلفظا بالبيع الجائز وعندهما عبارة عن بيع غير لازم فذلك وان ذكر البيع  
 في غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه الوفاء جاز البيع وبارز الوفاء بالوعد لا  
 المواعيد فلهذا لا ضرورة الحاجة الناس قاضيان في الشرط المفردة  
 وذكر في فتاوى شيخنا محمد بن ابي الوفاء فاسد وانما يقبض المالك عند القبض  
 قال عليه السلام من لم يملكه من هذا اذا دخل الشرط في البيع فان لم يملكه فلهذا قول  
 بعض اهل سمرقند اما على قول كبارهم وهو المختار في عندي يجوز البيع والشرط  
 واليه كان يميل عن قاضي محمود في احوال المراج في بيع الوفاء اذا شرط الاحق  
**فحين** يتابع بالشرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء اذا شرط الاحق  
 يلحق باصل العقد عند ابي حنيفة **مخص** الشرط الفاسد اذا لم يملك بالبيع  
 يلحق عند ابي حنيفة لا عندهما وهل بشرط الاحق في مجلس العقد لغيره الا في  
 اختلاف فيه المشايخ والصحيح لا بشرط **فصد** شرطه فاسد قبل العقد  
 ثم عقد لم يبطل العقد ويبطل الوفاء في الثاني عشر من الفصول والعقود  
 على ان بيع الوفاء فاسد بغيره عليه احكام البيوع الفاسد الا ان المشتري لو باع غيره  
 فلهذا بيع الاول اخذ كما لو باعه المشتري من المكره من اقر وزايد المبيع وخاء  
 كذا روايد المبيع فاسد في بعض النسخ لا بد منه كذا روايد الغصب وافق  
**شيين** وشيخ زمانه ان المشتري يملك روايد المبيع وفاء ولا يضمنه بائنا  
 من المحل المذخور وفي روايد البرماني يتابع ما لم يملك الوفاء يلحق عند الامام  
 كاتبات الشرط المفردة وسقطة المالكين قويا وعندهما لا وان شرط الوفاء

قال السيد في شرحه في كتاب البيوع  
 والبيع والشراء والقبض والبيع والبيع  
 والبيع في كتاب البيوع

العمدة في بيع الوفاء ثلثة افوا مار من كذا في  
 او بيع جائز كما اذا ذكر البيع في غير شرط على ما في كتابه وغيره  
 او بيع فاسد قبل القبض وفي كتابه في باب ما ينظر  
 وهو الذي في الدعوى في بيع الوفاء فلهذا في سمرقند  
 المهرين وعند شيخنا محمد بن ابي حنيفة في الفاسد

وقيل بيع فاسد بوجوب الملك اذا اتصل القبض  
 والاول اصح كذا في الباب الاول  
 من بيع الوفاء

وحاصل ما في المراج والاول من بيع الوفاء  
 بعينه نك على ان يبيع حتى ينتهي بالبيع يكون باطلا وحكم  
 حكم المهرين وما اذا قال بعث بكذا وقال الاخر اشترى به  
 ولم يذكر شيئا الا انهما ذكر قبل العقد انه من بيع  
 اذا رد عليه الثمن اذا كان قصدهما ذلك وحكم ذلك  
 ان يكون جائزا

واذا في ابن كمال في بيع الوفاء  
 بان حكم المهرين ويقبض المشتري ما اكل من ثمره ويضمنه  
 المهرين في بيع الوفاء  
 قلت وفيه من غير ما في الاخير الذي هو ما اقرنا  
 وفيه حكم المهرين قالوا امانة اذا انقض المبيع وفاء  
 في بيع المهر سقطت حصصه النقصان في مال الوفاء وفيه  
 مال الوفاء على قيمة الباقي والمالك فاصاب المهرين  
 يسقط وما اصاب الباقي يبيع كما هو حكم المهرين  
 كذا في العمدة في اناسع عشر وافق ابو حنيفة







الزيادة المتصلة او المنفصلة واستمر ملكها اجنبى فشرح النفاية  
 لقاسم بن قطلوبغا **شم** طلب البائع المشتري فسخ البيع فقال المشتري  
 ادفع الى الثمن فكسبه قبالة ودفعها اليه فاخذ له منه ورد البيع ففسخ  
**شم** ولو قال اشترى بعت متى هذه اجارية وانكر فانه غرم البائع على ترك  
 الخصومة ففسخ والقباس ان يشترط فيه المجلس **قع** رد الصندلة بعد  
 الضيق وقال له اخذها اخراجا وسع فقال الصندل صغرها اخذ لك اخري  
 اوسع ففعل ووضعها الصندل في المختار ففسخ **بو** لو باع بكرة ثم قال  
 لشريها منك رخيصة فقال المشتري ان كانت رخيصة فخذها وبعتها  
 واسترجع فيها النصف وادخل الى ثمن بقرى التي بعثها منى فباعها ورجع  
 فان كان قبل القبض او بعده وقال له شريها بعتها بالنفك ففسخ  
 والرجع له والاخرى بواكبيل والرجع للموكل فبينة **و** الاقالة **و** اشترى سريما  
 فاخذه ثم قال للبائع لا يصلح لعملي فخذها وادفع الى الثمن فاجب وقال  
 تركت كذا ثم فسخ وادفع الى الباقي ففعل ففوقا له وعلى البائع رد كل الثمن  
 لا بيع مبتداه فقد افتاد في الباب الخامس عشر **البيع** وفي المشتري اشترى  
 من اخيه عبا وتقابلنا ثم قال للبائع اقلني حتى اؤخر لك الثمن سنة فقال  
 فعلت جازت الاقالة دون الثمن خبر وكذا لو قال اقلني على ان اضع عنك  
 خمسين فقال فعلت جازت الاقالة دون الخط ويدفع كل الثمن وهذا قول  
 محمد وقال ابو يوسف جازت الاقالة على ما سمي من الاجل والنقصان  
 في جنس اخر في الاقالة من الثاني من بيع الخلاصة رجل اشترى عبد بالف درهم  
 ودفع الثمن ولم يقبض من العبد فقال للبائع بعد ما قبضته وميت لك العبد  
 والتمس كان ذلك نقصا للبيع ولا يفتق به من الثمن فاضبحان في الاقالة  
**ج** جاء الدال بالتمس الى البائع بعد ما باعه بالاجل مطلق فقال البائع لا ادفعه  
 بهذا الثمن واخبر به المشتري فقال لا اريده ايضا لا يفسخ لانه ليس في الفاظ  
 الفسخ والان انما المجلس في الاجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد  
 فبينة في اخر الاقالة **فح** خط اشترى حماد ثم اتى لبرده فلم يجد البائع  
 فادخل في اصطبله فجا البائع بالبيطار فبينة فليس يفسخ لان فعل البائع وان  
 وان كان قبولا ولكن بشرط فيه انما المجلس وكما يصح قبول الاقالة نقض المجلس  
 الاقالة فكذا لا بالفضل والاقالة لا تسمى ان من باع ثوبا وسلمه ثم قال  
 للمشتري اقلني البيع فاقطع لي قميصا فان قطعه في المجلس فهو اقالة والا فلا  
 في المحل المذكور رجل اشترى حماد وقبضه ثم جاء بعد ايام وردة على البائع فلم يقبل  
 البائع رده وقال لا اقبل ثم استعمله بعد ذلك اتاها ثم ادان برده  
 على المشتري ولا يرد الثمن كان له ذلك لانه لما قال له اقبل بطول رد المشتري  
 واقالته فلا يفسخ البيع بينهما باستعمال البائع بعد ذلك لان الاستعمال

وان كان

وان كان لم يسل على الرضا الا انه دون الصريح فلا يبطل به صريح الرد  
 فاضبحان في فصل الاقالة والاستحقاق وكذا في الاقالة من بيع الزاوية  
 ولو ولدت المبيعة ولدا يفتق بعد القبض ثم تقابلا فالاقالة باطله عنده  
 لان الولد زيادة منفصلة والزيادة المنفصلة اذا كانت بعد القبض فتعذر  
 معها الفسخ حقا للشرع بخلاف ما قبل القبض واحاصل ان الزيادة  
 المتصلة كانت كالسمن او منفصلة كالولد والارث والعقار اذا كانت قبل  
 القبض لا يفسخ الفسخ والرفع وان كانت بعد القبض فان كانت متصلة فكذلك  
 عنده وان كانت منفصلة بطلت الاقالة لتعذر الفسخ معها والاقالة  
 لا يفسخ على قولنا الاضحا وعند ما يكون بيعا فتح القديري بن الرهام في الاقالة  
 واستار ايضا بقوله كثره الثمن الاول الى ان لو كان الثمن الاول جالا فاقالة المشتري  
 عند الاقالة فان الثمن جيل يبطل وفتح الاقالة وان تقابلا ثم جله يفسخ ان البائع  
 الاجل عند اية حبيقة فان الشرط اللاحق بعد العقد ملحق باصل العقد عنده  
 كذا في العينة والى انه لو اشترى عن الثمن بعد قبض المبيع ثم تقابلا لم يفسخ  
 منها ايضا والى انه لا يرد على المشتري رد المبيع وفي العينة اشترى ماله حمل و  
 مؤنة ونظف الى موضع اخر ثم تقابلا فؤنة الرد على البائع في البواقي في الاقالة  
 في شرح قوله وفتح بمنى الاول ولو اشترى عبد بكرة او مصوغ وتقابلنا  
 ثم ملك العبد في يد المشتري ثم تقابلا والغضنة قائمة في يد البائع حيث الاقالة  
 لان كل واحد منهما مبيع لتعينه بالتعيين فكان معقودا عليه بقي البيع ببقاء  
 احدهما وعلى البائع رد عين الغضنة ويسترد المشتري قيمة العبد لكن ذهبا  
 لا فضة لان الاقالة لا يرد فيؤدي الى الرد ولو كان العبد قائما وقت الاقالة  
 ثم هلك قبل الرد على البائع له ان يرد الغضنة ويسترد قيمة العبد انما ذهب  
 وان شاء فضة لان الاقالة هنا وردت على عين العبد ثم قبضت القيمة على المشتري  
 بدل للعبد ولا يرد البائع العبد وقيمة شرح النفاية للشيخ قاسم بن قطلوبغا  
 رجل باع من اخيه كرا وسد اليه واكمل المشتري نزل سنة ثم تقابلا لا يفسخ وكذا اذا ملك  
 الزيادة المتصلة او المنفصلة واستمر ملكها الاجنبى في جنس اخر في الاقالة والثاني  
 من بيع الخلاصة **ج** اشترى كرا بالذهب ودفع مكانه حنطة ثم فاسخا البيع  
 قبل ان يطلب حنطة اشترى بدراهم جبار ودفع ريو فاسخا نزلها ونحوها البائع  
 ثم تقابلا فلم يشتري ان يرجع بالجبار وكذا ذكره في الرد بالعيب فبينة في الاقالة  
 اشترى شيئا بعشرة دنانير ودفع اليه الدراهم عوضا ثم تقابلا العقد  
 وقد رخصت الدراهم يرجع على البائع بما دفع عليه وهو الدنانير دون ما  
 دفع وكذا الورق بعيب خلاصة في نوع في اخر الثاني من البيع وانما يفسخ  
 اجارية الى النقصان بان تعيبت في يد المشتري بفعل المشتري او بآفة سماوية  
 فان تقابلا بمثل الثمن الاول او سكتا غير ذلك الثمن الاول فجعل الاقالة فسخا عنده

وفي القاعدية حيث الاقالة على قولها وانما حنطة  
 لا يصح لان الاقالة في حق المتعاقدين وكذا في  
 جديد في حق الشرع وحرمة الرد فلا يصح ان قاله ثم

سئل عن رجل باع من اخيه حنطة بفلوس اربعة وقبضها  
 وسلك السلعة ثم ان دلي الارض بطلت المعاملة بفلوس  
 ثم تقابلا لم يشتري رد الفلوس القبضه ام يرد لها  
 اجاب نعم له رد الفلوس ولا يلزم غير ذلك  
 وفيما ذكر من ثم في البيع



غير ان البايع اذا لم يعلم بالعيب وقت الاقالة كان له ان يحل ان شاء امضى  
الاقالة وان شاذر وان علم بالعيب فلا خيار له **تأخر طائفة في الحادي**  
**والعشر من البيوع** **ح** تقابلوا في بيع على الفلن الاول وان سمي اكثر من الاول  
او اقل او جفت ارجحة عند ايجبة لان الاقالة فسخ فيعود اليه رأس المال كما كان  
بلا زيادة ولا نقصان الا اذا حدث المبيع عيب فيجوز تأجيل نظر القناور في الاقالة  
ولو اشترى عبد اقبضه ثم تقابل بالبيع ولم يتقابض حتى اشتراه من البايع جاز  
شراؤه ولو باعه البايع بعد الاقالة بغير الشراء لا يجوز بيعه **فاضيحان**  
في ارجح فضل المبيع من البيوع اقالة الوكيل في السلم يجوز عند اقبضه وجمعه  
كالبراءة وكذا اقالة الوكيل بالبيع عند جمعه اقالة الوكيل بالشراء لا يجوز اجمعا  
وتسعى للوكيل مع الشراء جازية **ب** اقالة الوارث جازية وروى انه بايع واطلق  
في اجماع جواز اقالة الوصي شرح القنوري في الزاوي في الاقالة وفي اجماع القنوين  
الوكيل اذا قبض الثمن لا يملك الاقالة اجمعا **ج** رايون في الوكالة بالبيع والشراء في شرح  
قوله ولو سلم اليه الامر **و** اذا قال الوكيل بالبيع ممتا الاقالة وسقط الثمن في المشتري  
عند اقبضته ومحمد لان عندهما بملك اسقاط الثمن عن المشتري بالبراءة في الاقالة  
ولكن انما ينفذ الاقالة في حق الوكيل والمشتري لا في حق الموكل حتى لا يعود العيب  
الى ملك الموكل وعلى قول ابي يوسف لا يسقط الثمن عن المشتري بالبراءة فلا يملك  
الاسقاط بالاقالة **ذ** فبرة في نوع اذ في ابراء الوكيل في فضل العاشرة من الوكالة  
**ف** المتولى بملك الاقالة لو خبر الوكيل بالبيع لو قال واحتمل او ابراء  
او خطا او وصح صح عندهما ومن لم يملكه الا عند ابي يوسف الوكيل لو قبض  
الثمن لا يملك الاقالة اجمعا **ح** السابع والعشرين من القنوين **ح** الوكيل بالبراءة  
لا يملك الاقالة اجمعا **ز** المحل المبرور **ب** باعت ضبعة مشركة بينهما و  
بين ابنيها البايع واجاز الابن البيع ثم اقامت واجاز الابن الاقالة ثم باعها  
ثانيا بغير اجازة يجوز ولا يتوقف على اجازة لان الاقالة يعود المبيع الى ملك  
العاقلة لا الى ملك الموكل والمجهز فنية في الاقالة **في الاستحقاق** ودعوى  
الرجوع بالثمن عند الاستحقاق على البايع من المشتري لا تقبل ما لم يذكر ان الاستحقاق  
كان مطلقا للكل او بدعوى النتائج وقبل تسمع ويصح الرجوع  
في السادس عشر من الزاوية في نوع في الزيادات **ز** ثم لو ادعى المشتري  
استحقاق البيع على البايع ليرجع عليه ثمنه فلا بد ان يفسد الاستحقاق و  
يبين سببه فلو بينه وانكر بايعه البيع فبرهن المشتري على البيع بقبيل  
فبرجع ثمنه وقبل بينه طرفة المبيع لسماع البيعة وقبل لا وسمه افضى بل  
لو ذكر سمه العبد وصفته وقدر ثمنه كفى وعلى هذا الفن لو نزلت الايدي  
فادعى حر ثمنه على المشتري لا خير ورجع البعض على البعض قبل بشرط  
حضرة الفن عند الرجوع بالثمن وقبل لا بل لو شهد وان الفن الذي شهد

على سنة باع هذا ثم لم ينف ثم لبايعه هذا ان يرجع على بايعه بتمنه وان زعم انه  
ليس له الرجوع لا تنكاه البيع لانه لما حكم عليه ببينة التحق زعمه بالعدم  
في السادس من القنوين **و** لو اشترى البايع المشتري عن ثمنه او رغبه منه  
ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع بشئ على بايعه وكذا بقية البايعة لا يرجع  
بعضهم على بعض لتعذر العتق على الذي اشترى بغيره كذا **فصل**  
**وفي فسط** لا يرجع المشتري الا خيره على بايعه لوجود البراءة واهل يرجع  
بايعه اختلف فيه المتأخرون قبل يرجع وقبل لا من المحل المبرور في الزاوية  
جازية اسمها دبر وفي السجل كتب اسمها دبر فاراد المشتري ان يرجع  
على البايع فقال البايع للجارية التي بعته منك اسمها بفسقه والتي ورد  
الاستحقاق عليها اسمها دبر فليس للمشتري ان يرجع على البايع الا اذا اقام  
المشتري البينة على ان الجارية التي اشترى منها منك اسمها دبر وقد ورد  
الاستحقاق عليها فبرجع بالثمن وكذلك اذا اقام المشتري البينة في البينة  
ان الجارية التي اشترى منها منك ورد الاستحقاق عليها وادى الرجوع بالثمن  
قبلت بينته وان لم يسم المشتري الجارية في اواخر السبع عشر من بيوع  
القناور طائفة وكذا في دعور الحلاصة اشترى جارية اسمها شجرة الدر  
واستحققت بذلك الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع بالثمن قال استحققتي  
جارية اسمها ففصب البان بفتح الدعوى ان كان قال قد استحققت على الجارية  
التي اشترى منها منك والغلط في الاسم لا يمنع الدعور بعد ما عرفها بذلك التعريف  
ولا يجوز ان يكون لها اسمان **ز** في دعور البرازية قبل كتاب الاقرار  
استحق الفرس من يد رجل فلما اراد الرجوع على البايع وبين صفة الفرس  
قال البايع الفرس الذي بعته كيت بغير كيت وقال المشتري دبره ركنك مع الكتي  
فاقاما البينة ببينة المشتري اولى **تأخر طائفة في اواخر السادس من القنوين**  
وكذا في البرازية قبل كتاب الاقرار المستحق عليه اذا اراد ان يرجع على بايعه  
فقال بايعه الدابة نجحت في ملكي ولم يقدّر على الاشبات حتى قضى عليه واحد  
منه الثمن ثم اراد ان يرجع على بايعه فانكر بايعه البيع فاقام مدعى النتائج بينته انه  
بايع مني له ان يرجع لانه لما اقبضت عليه البينة واخذ منه الثمن الحق ودعواه  
النتائج بالعدم **ح** الفصل الثامن عشر في العداية وكذا في البرازية قبل الاقرار  
**ح** استحق بعض نصيب احد الورثة بعبته بعد القسمة ببينة وفضاء  
فقال اخذه المدعى فلما بغير حق ليس له ان يرجع على بقية الورثة بشئ وكذا  
المشتري اذا استحق عليه المبيع ببينة اذا قال ذلك لا يرجع على بايعه بالثمن  
فنية في باب سيج القسمة والاستحقاق في كتاب القسمة اراد الرجوع بالثمن  
على بايعه فقال قد علمت ان الشهود شهدوا ببراءة ان يرجع على البايع بالثمن  
لان المبيع لم يسم للمشتري بالحكم فلا يجز له الثمن اذا حكم بالبراءة



في السادس عشر من دعوى الزانية وكذا في العارية ولو استحق بالبينة فإراد  
المشتري أن يرجع على بائعه بالتقاضي فانكر البائع الاستحقاق واستحقاق  
فأخذ منه الثمن فأراد أن يرجع على بائعه بالتقاضي ليس له ذلك **بزارية**  
في السادس عشر من دعوى الزانية نوع الزيادة وتذكر في الزيادات ولو أقام  
المشتري البينة على إقرار البائع أنها ملكه المستحق قبلت بينته فأنكر  
وذكر في إجماع الصغير أن بينة المشتري على إقرار البائع أنها ملكه المستحق  
لا تقبل وليس في المسئلة اختلاف الرواية وإنما اختلفت الجواب لا اختلاف  
الموضوع موضوع ما ذكر في إجماع الصغير أنه أقام البينة على إقرار البائع  
لا يرجع فذلك قبل البيع فلو كان هكذا لا تقبل بينته وموضوع ما ذكر  
في الزيادات أنه أقام البينة على إقرار البائع بعد البيع وإذا كان هكذا لا تقبل  
بينته في السادس عشر من دعوى النازخانية في نوع آخر قال محمد رحمه الله تعالى  
إذا الرجوع بالتقاضي على البائع وانكر البيع فبمن على إقراره بالبيع منه قبل  
الاستحقاق يرجع هو أيضا على بائعه أما لو أقر بعد الاستحقاق أنه بائعه منه  
وأقر قبل لكن صدقة فيه المشتري بعد الاستحقاق لا يرجع البائع على بائعه وإن  
نصا وقابل الاستحقاق ثم استحق يرجع على البائع المقر ثم المقر يرجع  
على بائعه وبائع على بائعه **بزارية** في آخر السادس عشر من دعوى  
رجل اشترى شيئا فباعه واستحق ففقدني القاضي بالاستحقاق  
فرجع المشتري على البائع بالتقاضي فدفع البائع الثمن من غير الزام القاضي  
أي أنه فليبيع أن يرجع الثمن على بائعه وهذا مذهب محمد وعليه في غير أبي يوسف  
لا يرجع إلا بالزام القاضي هكذا ذكره رحمه الله تعالى والمسئلة في بيع وإجماع الكبير  
جوابه الفنا وفي الباب الأول من البيوع مخصصا وإن دفع البائع إلى المشتري الثمن  
بلا قصود وبرهان والزام حاكم لا يملك أن يرجع على بائعه لأنه تبرع في واسطة  
السادس عشر من دعوى الزانية استحق حمار في برة بجاري والبائع لم يرد  
حماره سجد فاضي بجاري فانكر البائع الاستحقاق وأقر بالبيع فبمن المشتري  
أنه سجد فاضي بجاري لا تقبل ما لم يقولوا أن حاكم بجاري قضى بجاري المستحق  
وأخذه المستحق أنه لو لم يقولوا وأخذه المستحق منه لا يحكم بالرجوع على البائع  
لأنه يلزم اجتماع البدل والمبدل في ملك واحد قبل كتاب الإقرار بالرجوع  
المراد بما سواهما المحاضر والجلات والصكوك فان وكل من حاجته شرهارة  
على مضمون المكتوب لأن المقصود بكل منهما كونه حجة على الخصم وهو لا يكون  
الآية بخلاف نقل الوكالة والشرهارة فان المقصود بهما حصول العلم  
للقاضي وللهذا لا يجوز كونه شهودا لطرفين كقارأ وإن كان مخصصا كقارأ  
در في الاستحقاق ولو أراه سجد الاستحقاق فآقر بالاستحقاق وقيل السجل  
وعدان يدفع ثمنه ثم يبيع عليه دفع ثمنه ولو لم يفر بالاستحقاق ولكنه وعد أن يدفع

وذكر في السادس عشر من دعوى الزانية ما يخالفه  
وذكر في نور العيون في العارية جواز الثاني وذكر في  
قول محمد  
استحق إذا دفع المشتري الثمن الذي أخذ منه البائع فهو  
مستحق لا يرجع به على البائع لأنه قضى بين خبره  
في آخر السور في دعوى الزانية

ثمنه لا يجبر عليه

ثمنه لا يجبر عليه في السادس عشر من الفصولين ولو اشترى رجل شيئا فأقره  
رجل آخر وأدعى فيه شقفا فضا له المشتري بفتح ولو أراد أن يرجع  
على بائعه لا يقدر لأن الاستحقاق لم يثبت وهذا دفع المال برضاء نفسه فلو  
أنه أثبت الاستحقاق وقضى له ثم دفع البائع شيئا وأمسك العبد يكون  
هذا منه ثم أقر العبد المستحق فحج يبيح أن يكون له الرجوع بالتقاضي  
على بائعه وفي دعوى المستحق ما يؤيد هذا وهو رجل اشترى دارا فادعى  
رجل نصفها فاشترى ذلك منه لا يرجع على البائع بشيء إلا أن يشترى  
منه بعد الاستحقاق ويرجع بنصف الثمن عارية في الخامس عشر  
وأخضني على المشتري بالاستحقاق ثم صالح على شيء يرجع بكل الثمن  
على البائع وإن الصالح قبل الحكم لا يرجع في السادس عشر من دعوى الزانية  
في شرا فادعى آخر نصفه فشره منه لا يرجع على بائعه بشيء إلا أن يشترى  
منه بعد استحقاقه فيرجع بنصف ثمنه **شرا** فادعاه آخر فشره  
منه أيضا ثم استحق ثالث بينته وحكم له رجوع المشتري على كل البائعين  
بالتقاضي لوجود الشراء منهما ولو استحق فأراد أن يرجع بثمنه على بائعه  
فانكر البيع بائعه ثم ادعاه المشتري بعد أيام على ابن البائع أن يبعنه متى  
وأراد أن يرجع عليه سمع دعواه إذا ما فاة بينهما الجواز أنه اشترى  
من الأب ثم من الابن ثم استحق وإن لم يذكر التوفيق لأن وجه التوفيق ظاهر  
في الدعوى وإذا أثبت البيعان يرجع عليهما بالتقاضي وإن كان الصبيح  
أحد البيعين إذا الرجوع بالتقاضي عند الاستحقاق بعينه وجود صورة الشراء  
لا يحكم جامع الفصولين في السادس عشر من الاستحقاق ولو أقال البائع رجلا  
على المشتري بالتقاضي وأدى المشتري الثمن إلى المحال له ثم استحققت الدار  
من يد المشتري فالمشتري عليه من يرجع ذكر في مجموع النوازل في شيخ الإسلام السعدي  
أن المشتري يرجع على البائع قبيل له وإن لم يطلع المشتري بالبائع هل يرجع على المحال  
قال لا وفي إجماع أن المشتري بالخيار أن شاء يرجع على القابض وإن شاء يرجع على  
ناتار خانية في السابع عشر من البيوع فلو كان أدى الثمن إلى المحال فخر بالخيار  
أن شاء يرجع على البائع وإن شاء يرجع على المحال القابض وإن كان دفع الثمن  
إلى وكيله بالبيع رجوع إلى الوكيل وإن كان دفعه إلى الموكل رجوع على الموكل ومعناه  
أنه إذا كان إعطاءه إلى الموكل بطالب الوكيل حتى يأخذ من الموكل ويؤديه إليه  
فإن كان أداه إلى الوكيل يأخذ من المحال من الوكيل قبل أن يأخذ الوكيل  
من الموكل **بزارية** قبيل كتاب الأقرار ثم أكره لآل كره ثم استحق  
المبيع في يد المشتري فالمشتري عليه من يرجع بالتقاضي فاجواب أكره لآل جود  
بيع كرهه باشد مشتري بر دال رجوع كسند ناتار خانية في السابع عشر  
من البيوع **فقط** شره ولم يتقابضنا حتى ادعاه أحد والمدة على مقر بالبيع



فاحضر البايع والمشتري عند احكامهم ولا يثبت له فاسخا خلفها احكامهم  
 فالحلف البايع ونكاح المشتري يؤخذ المشتري بمنه فاذا اذاه سلم المبيع  
 اليه المدعى ولو حلف المشتري ونكاح البايع فعلى البايع جميع قيمة المبيع  
 الابحيز المستحق المبيع ويرضى بمنه في السادس عشر من الفصولين  
 والمشتري متى صار مفضيا عليه بان قال هذا ملكي اشتريته فكذا  
 ومع ذلك قضى عليه بتعدي اليه البايع فلا يسمع دعواه ويرجع عليه  
 المشتري بالنقض وان قال هذا ملكي ولم يرد عليه وصار مفضيا عليه  
 لا يتعدى اليه البايع ويسمع دعوى البايع والارث كالشراء بزازية  
 في نوع في علمه من الرابع من ادب القاضي اشتري فلانا وقضيت فاسخه  
 رجل بالبيته وقضى العبد ثم ان المشتري اجاز البيع اختلفت الروايات  
 فيه في ظاهر الرواية لا يفسخ البيع ما لم يرجع المشتري على البايع بالنقض  
 وعلى العتوى قاضيان في الاستحقاق ودعوى الوكيل في شري  
 زبده فتاخر خالده فباعه ثم بكر ثم شراؤه منه زبده فاسخ رجوع زبده على بايعه  
 الاول وهو خالده كذا اثنى من وهذا انما ينفق على رواية انما يحكم  
 للمشتري بوجوب انفسا في البياعات كلها فخرج بيع زبده وشراؤه ثانيا  
 من البيوع وصار كأنه لم يبيع منه غيره اذ على ظاهر الرواية وهو ان احكام  
 لا بوجوب انفسا في البياعات فيبقى بيع زبده وشراؤه ثانيا على حاله  
 فليس له الرجوع على خالده ولكنه يرجع على بايعه ثم بايعه يرجع عليه ثم يرجع  
 هو على خالده اقول في نظر لان ظاهر الرواية لا يمنع الرجوع الا ان يرى ان له  
 الرجوع على بايعه في ظاهر الرواية ايضا واحكام بالاستحقاق حكم على كل  
 الباعة فينبغي ان يجزى زبده يرجع على خالده او على بكر او كل من بايعه  
 في السادس عشر من الفصولين وفي الذخيرة استحقاق المبيع على المشتري  
 بوجوب توقف البياعات السابقة على اجازة المشتري لا يفسخ  
 في ظاهر الرواية حتى تقع في الزيارات ان المشتري لو اراد النقص  
 قبل الرجوع بالنقض لا يملكه بلا قضاء ولا رضاء ولا احتمال ان يبرهن البايع  
 على الشئ او المشتري على الاجازة او على تلقي البايع الملك منه وبعد الرجوع  
 بالنقض ظهر العجز وقيل يفسخ بالقضاء على المشتري وقيل يقبضه المشتري  
 قال المحلوان والصحيح عدم الاستفاضة قبل الحكم بوجوبه بالنقض على البايع  
 في اوائل السادس عشر من دعوى الزبدي في استحقاق المبيع بوجوب توقف  
 العقد على الاجازة لا نقضه في ظاهر الرواية ذكر ش في ان المبيع متى يفسخ  
 قبل اذ قبض المشتري وقيل نفس احكامه والصحيح انه لا يفسخ ما لم يرجع  
 المشتري على بايعه بمنه فاذا رجع يفسخ متى لو اجاز المشتري بعد ما قبضه  
 قبل ان يرجع المشتري على بايعه بفسخ الصحيح ان البياعات تنفسخ

وفي قوله شري الوفاية لعدم الشريعة لا يتقضى  
 البيع في الاستحقاق في ظاهر الرواية ما لم يقض  
 بمنه على البايع الا ان يفسخ فيكون ظاهر الرواية  
 ما قال المحلوان لا ما ذكر في الفصولين وما ذكر في  
 والرهادة موافق لما في شرح الوفاية غلبنا على

بالاستحقاق ما لم يرجع كل واحد على بايعه بقضاء **ت** عن ابي حنيفة روي عنه  
 انه لا يفسخ ما لم ياءخذ العبد بقضاء او لاخذ بقضاء دليل الفسخ  
 فيفسخ متى لا يحتمل الاجازة بعده وفي ظاهر الرواية لا يفسخ ما لم يفسخ  
 وهو الامسح ولو استحق فاراد المشتري نقض البيع بلا قضاء ولا رضاء  
 البايع يملكه لان احتمال فاته البيته على الشئ او على تلقي المشتري المستحق  
 ثابت الا اذا حكم القاضي فيلزم العجز فيفسخ والمشتري انما يرجع بمنه على  
 بايعه لو ثبت الاستحقاق ببيته اما لو ثبت باقرار المشتري او بكونه  
 او باقرار وكيله باخصومة او بكونه فلا يرجع الا باقرار ليس بوجه في حق  
 غيره كذا **د** وفي **ف** شري دارا فاسخ ان الدار ملك المشتري ليرجع  
 على بايعه لان قبيل التناقص لانه لما قدم على الشراء فقد اقر انه ملك البايع  
 ادعى لغيره كان تناقصا يمنع دعوى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره  
 قلنا اما لو برهن على اقرار البايع انه لم يفسخ بقبول التناقص في اثبات  
 ما ليس بثابت ولو لا يثبت له فاسخا خلف البايع بالله ما هو المدعى لانه لو اقر  
 لزم فصولين في اوائل السادس عشر من دعوى القاعدية استحقاق  
 المبيع في يد المشتري فمرد البيع ولم يجز اخذه من يده ولم يقض بالنقض  
 ولم يفسخا بالتراضي فالبائع قائم بين العاقلين فان اقام المشتري بينه  
 على ان المشتري باعه منه فلان باع فلان منه باع اخذ المبيع بالبيع الثاني  
 لان هذا البيع يفسد باجازه المشتري ولا يفسخ ببرده وانما يفسخ بالفسخ  
 او بالتراضي من دعوى القاعدية مخصصا رجل اشتري من رجل ثوبا فاسخه  
 منه يده ورجع على بايعه بالنقض ثم وصل اليه المبيع بوجه من الوجوه  
 لا يكون للبائع ان يادخه منه لانه وان اقر البايع بالملك حين اشتره منه  
 فقد ابطال القاضي ذلك الشراء فبطل ما كان في ضمنه وانما اشتري شيئا  
 واقر صريحا للبائع ثم استحق منه يده ورجع على بايعه بالنقض ثم وصل اليه  
 للمبيع بوجه من الوجوه كان للبائع ان يادخه بحكم اقراره قاضيان  
 في فصل دعوى الملك في الدعوى فان قضى بالامانة للمشتري ثم برهن البايع  
 على انه باع المشتري قبل البيع او على تناحها عنده ورده احكام الاول واخذها  
 البايع فان اراد المشتري اخذها او البايع رده الى المشتري ان قبل فسخ البيع  
 لكل من هاذلك وان طلب المشتري من البايع ثمنه فاعطاه البايع كله  
 او بعضه برضا وبلاخصومة ليس لاحدهما ان يلزم صاحبه ايجازية لقيام  
 الفسخ بينهما بالتراضي وان حاصم المشتري البايع في الثمن وحكم الحاكم على  
 البايع برده الثمن ثم برهن البايع على ما ذكرنا واخذ ايجازية ليس للبائع  
 ان يلزم المشتري على قوله لان حكم الحاكم وان يبطل فسخ ظاهره باطنا  
 فتم القضاء بالفسخ وعند مال البايع الرأى بها والمشتري طلبه بالعدم ففاد

يجب ما يناسب هذه المسئلة في الدفع  
 من دعوى القاعدية ايضا



الحكم بالنزور وان برهن البايع على ما ذكرنا قبل ان يحكم عليه بالقيمة واحذ  
 الجارية رجع على المشتري بخلاف ما اذا راد البايع الى المشتري بعض الثمن او كله  
 برضاه لتتام الرضاء ثمه بالقسح وعدم رضاه البايع بالقسح وان رضى به  
 المشتري حيث قامه عند الحكم بالشئ فلو اراد المشتري ما قدمها وامتنع البايع  
 لاجبة البايع ولو اراد البايع ان يلزم المشتري ذلك لم ذلك واحاصل  
 ان اختيار فيه للبايع لا للمشتري ثم السادس عشر من دعور الزانية فلو اراد الزوج  
 استحققت الجارية من يد المشتري وقبض الثمن من البايع ثم ظهر رد القضاء  
 بقوى الاثمة ليس للمشتري عليه ان يسترد الجارية من البايع تارة ثانية  
 في السابع عشر من البيوع عارية بملك فاستحققت قيمته المنفعة قيمتها  
 لا يرجع على المعير ولو ملك العيين في يد الميراث او المودع او المستأجر ثم  
 استحققت بيئته واخذ منه قيمته فله ان يرجع على الميراث والمودع  
 والمودع جامع الفصولين في اوائل الفصل السادس عشر ولو اسحق العيين  
 من يد المستأجر او من يد المودع او الغاصب لا يرجع المالك على بائعه بالثمن  
 فان كان المدعي ادعى فعلا على ذي اليد بان قال هذه الدابة ملكي غصبته  
 متى ينصب خصما وتسمع عليه البيئته ويكون للاخر حق الرجوع على بائعه  
 استأجر دابة الى ستم فمذبحا واخر واحد على الدابة ولم يقصد قتله متأجرا  
 واستحققت عليه لا يكون للاخر ان يرجع على بائعه خلاصة ما في العمادية  
 في المحاشير المقتضوب اذا اسحق من يد الغاصب بالبيئته لا يظفر ذلك  
 القضاء في المقتضوب منه حتى لو اقام البيئته على المشتري يقبل فعله هذا  
 يتبعي انه لا يبرأ الغاصب من الضمان تارة ثانية في الفصل الثلثين  
 من الدعور فاعلم الصغرى رضى كابين دعور بئر تركه شوى وبرزرى  
 صلح كره دونه بعد از بن زر اسحقاف اور دونه لهما ان يرجع الى دعور المسهر  
 وكانت المسئلة واقعة القنور وفي صلح المبسوط لانه من معرفة حكم  
 اسحقاف بدل العقود فاسحقاف بدل الخلع بوجوب الرجوع بغيره  
 واسحقاف بدل المبيع بوجوب الرجوع بما يقابل البدل ان لم يكن مالا  
 وبقيته ان كان مالا واسحقاف الاجرة بوجوب الرجوع بالمثل الذي  
 هو قيمة المنفعة واسحقاف المنفعة بوجوب الرجوع بالاجرة ان لم يكن  
 بالمثل وبقيته ان كانت هالكه في السابع عشر من فصول استه وشيخي  
 وكذا في السادس عشر من دعور الزانية لو كان الاجرة فتاجب قيمة القن  
 كذا ذكر فيه وذكره بغيره بغيره لو كانت الاجرة فتا او ثوبا بغيره  
 فاسحقاف بغيره مثل الدار لانه لا قيمة ذلك الشئ وعليه القنور وقرى في قوله  
 بين اجارة ونكاح فان لم لو اسحقاف رجع بقيته على الزوج جامع الفصولين  
 قبل السابع عشر وكذا في السادس عشر من دعور الزانية وفي المقابلة لو اسحقاف

لا تملك بيع الاستحقاق على وجه الخصم

لا تملك بيع الاستحقاق على وجه الخصم لان  
 المتأجر ليس خصم

احد العوضين

احد العوضين يرجع المشتري عليه في عوضه فيما سأل على ما اذا ادعى عيبا  
 فصالحه على عين اخر ثم اسحقاف بد الصلح يرجع في دعواه خزانة المفتين  
 في مسائل الاستحقاق في البيوع ذكر في بيوع الذخيرة واحاله الى مجموع النوازل  
 اشترى من اخر فخره طيس ثمنه معلوم واعطى المشتري حمارا مقينا في ثمنه طيس  
 بسبعين قيمته اربعون فعند اسحقاف الفراطيس يرجع المشتري على بائعه  
 بسبعين وذكر في باب الصلح والغرور في الجامع الكبير دعي على اخر عينا فصالحه  
 من ذلك على دار عن انكاره وبني المدعي فيها بناء ثم اسحققت يرجع المدعي  
 في دعواه لان الصلح انتقض باستحقاف البدل فان لم يكن له بينة على دعواه  
 فلا يرجع بشئ وان اقام البيئته او حلفه في كل عهدين واخذ العيين المدعي  
 فله ان يرجع بقيته البناء في الدار المستحقة لانه قد ظهر ان الاخر غره بخله بانيه  
 فكان بمنزلة البايع فكان للمدعي ان يرجع عليه بقيته البناء عمادية في المحاشير  
 اشترى عبدا بثوب ونقا ايضا ثم اسحقاف العبد وقد ملك الثوب في يده  
 لانه قيمته لانه وجب عليه رده لان البيع انفسخ في العبد قبل رده  
 وقد خرج عنه فيكون رده قيمته ولو كان الثمن جارية فولدت من السيد وعقوبها  
 ثم اسحقاف العبد يلزم المشتري قيمة الجارية في باب ما يمنع الرجوع في كتاب  
 الاستحقاق في المحيط بالسياسة من اشترى عبدا بثوبين ونقا ايضا  
 ثم اسحقاف العبد اور دونه بغيره وملك احد الثوبين باخذ الباقي وقيمة  
 الدار ملك ولو ملكها باخذ قيمتها والقول في القيمة قول الذي كان في يده  
 ولو كان الثمن جارية فولدت من غير سيد ما لم اسحقاف العبد اخذها صاحبها  
 وولدها والنقصان ان تعينت ايضا ولو كان اعقربا رده قيمتها مع الولد  
 ان كانت ولده قبل التعق وكذا الحكم في البيع الفاسد ولو وجد العبد حرا  
 كان عتق البايع في الجارية وجميع ما صنع فيها باطلا قيمة في الاستحقاق في البيع  
 فد شره بدرهم ودفع دنانير عوضا من الدرهم ثم اسحقاف المبيع يرجع  
 على بائعه بدرهم ولو اعطى عوض الدرهم عوضا بدرهم بالدرهم لان  
 بيع العروض صحيح وان بيع البيع الاول بخلاف الدنانير لستين انه لم يكن  
 عليه درهم فلم يصرف ايضا اذا قبض في الجارية من شرط في الصرف في  
 السادس عشر من فصولين وكذا في دعور الزانية قال اشترى عبدا  
 بالثمن درهم ودفع مكان مائة دينار فاذا العبد جازا اصل بقيته بالبيئته  
 يرجع المشتري بالثمن درهم بمائة دينار اجاب شاب بخاري غير  
 قاضحان بانه يرجع بالدرهم فيما سأل على ما اذا اسحقاف وبان المسئلة بخالا  
 واجاب قاضحان بانه يرجع بالدينار قال لان بيع اخر باطل قيمته غير  
 مملوك امر غير واجب على المشتري فثبت ان صدق درهم غير واجبة  
 عليه فصار حرا فاسحقافه يرجع بالدينار بخلاف فضل الاستحقاق لان بدل



المستحق مملوك للمبايع على المشتري فقد صاذه بدين واجب على المشتري  
 فصح الصرف قاعديه في واسط البيوع **شخص** اشترى دارا بعبد  
 واخذها الشفعة بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة وبأخذ  
 المبايع الدار من الشفعة لبطالة البيع وان كان المشتري دفعها الى الشفعة  
 بغير قضاء قيمة العبد وتمامها فلهذا كالمبيع بدينها وهي للشفعة تلك القيمة  
 وعلى المشتري قيمة الدار لان بدل المستحق بملك بالقبض ونصرف المشتري  
 باعتبار ملكه نافذ وكذا لو باعها او وهبها وسلمها اليه او تزوج عليها ثم استحق  
 العبد فقيمة قيمة الدار للمبايع لما قرئ في الاستحقاق استثنى شيئا ووجه  
 لا حرج ان الموهوب له باعه من اخر واستحق منه بدل المشتري لم يكن للمشتري الاول  
 ان يرجع على باعه حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب له واذا رجع  
 ولو اشترى شيئا ووجه لغيره فاستحق منه بدل الموهوب له يرجع الواجب  
 بالثمن على باعه ولو اشترى جارية ووجه لان ان غم وهدى الموهوب له  
 الاخر ثم استحق منه بدل لا يرجع احد الثمن وفي المنع بطلان خزانة  
 المعين في الاستحقاق من البيوع اشترى ارضا بغير حق ودفعها ثم استحق  
 العرض بر د قيمة العرض يوم قبضها والوقف جائز لان بدل المستحق مملوك  
 والارض بدل له غايه الامران البيع فاسد وان لم يمنع الوقف ولو كان اشترى  
 بعبد ووجه العبد حرا بطل الوقف لان بدل المملوك بزارية نوع فيما  
 يمنع الرد وما لا يمنع من السادس من البيوع نصير قولهم بدل المستحق مملوك  
 ملكا فاسدا اي بدل كزعم مثاله مالوا دعي على اخ الف درهم نقضا بما دعي  
 فيه ثم نصا دقا انه لم يكن عليه شيء بغير من ملكها ولا يصحدها بالبيع لانه  
 قبض الدراهم بدل لها بغير علم انه ملكه وهو الذي فاذا ظهر انه لم يكن عليه دين  
 كان المقبوض بدل المستحق وبدل المستحق مملوكا ملكا فاسدا ثم اجبت  
 نصا والمملك لا يظهر فيها لا يتعين وكذا لو اشترى عينا فاسدا فاسدا  
 وقبضه ثم باعه ثم عتق العبد ثم استحق العبد فالعتق نافذ قاعديه  
 في اوابل الدعوى ثم الناقل على مرتين قد سمى وحكم الرجوع بالثمن على باعه  
 لانه بان باعه ملك غيره وحديث وحكم عدم رجوع المشتري على باعه  
 بالثمن لو رد والاستحقاق باء حادث في ملك المشتري فلا يرجع ماله  
 على اذ كان عند المبايع وله اسئلة منها اذا اشترى شيئا منه عام ثم قال  
 المستحق هذا ملكي منذ شهرين وبعده عليه ومنه اشترى كرا باسا  
 ثم خاظه فبصا فبهم رجل ان القبط هذه اقبضه لا يرجع على باعه  
 بالثمن لان الملك احدث منذ شهر لا يرجع الملك منذ عام وفي الثاني  
 كرا باس والمستحق قبض والوارد على الخيط لا يكون واردا على الكرا باس  
 لانه يتعلق بوصف كونه قبضا وان احدث وكذا لو اشترى حنطة

والملك الفاسد اصابه وفقا  
 صح كذا في بيع القاعديه  
 ٧٤

فجعل ديقا

فجعل ديقا والوجه انشواه ثم استحق الدقيق والشوى لا يرجع لعدم ورود  
 الاستحقاق على المبيع الا يرى انه اذا استحق حنطة الدقيق والحنطة المشوى  
 وبرهن عليه لا يقضى بالدقيق والشوى بل بالقيمة وبالمثل ان كان مثليا  
 لا يقطع حق المالك بالتغير كما عرف في الغصب في السواد على غير  
 من دعوى البزارية وتمامه فيه رجل اشترى دارا بعبد وقبضها ثم استحق  
 نصف الدار كان المشتري الدار باختيار ان شاء واخذ نصف الدار بنصف  
 العبد وان شاء ترك ولا يكون للمشتري العبد باختيار وان تفرقت الصفقة  
 عليه وتغيب الباقي يغيب الشركة وعلى هذا اذا استحق نصف العبد  
 كان للمشتري باختيار ان اختار اخذ نصف العبد بنصف الدار او باختيار  
 للمشتري الدار في الخامس من دعوى النصار خاتمة **سبحي** استحق  
 بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق وبجدة المنة في الباقي  
 كما قرئ سواء ورث الاستحقاق عينا في الباقي او لا تفرق الصفقة  
 قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض او غيره  
 بجدة لما قرئ في التفرق ولو قبض كله واستحق بعضه بطل البيع بقدره  
 ثم لو ورث الاستحقاق عينا فيما بقي بجدة المشتري ولو لم يورث عينا  
 فيه كقوسين او قنين استحق احداهما او كليهما او روي استحق بعضه  
 او لا بغيره بغيره فالمشتري باخذ الباقي بحصته بلا رصاه جامع الفقهاء  
 في وفي وكذا في اتحاد شتر منه وفي قوايد صاحب المحيط اشترى عشرة دراهم  
 ارض ثم استحق احد برهن لا خيار للمشتري ولكن يرجع بحصة ارض واحدة  
 بخلاف ما لو اشترى ارضا على انه عشرة اذ رج فوجدها نقص فهو باختيار  
 ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء تركها بالانكسار واحدة في الارض اقل فبها  
 اما الذرع وصف فلا يقابل شيء في الثمن في او اخر الخامس من العبادية  
 رجل اشترى من اخو ارضين فاذا احدهما لغير المبايع ولم يعلم المشتري وقت  
 الشراء ثم علم باخره هذا على وجهين اما ان علم قبل القبض او بعده  
 ففي الوجه الاول له اختيار لانه تفرق الصفقة قبل القبض وفي الوجه الثاني  
 لا خيار لانه لا يفرق الصفقة قبل القبض كجيشي في باب الخيار بغير الشتر  
 رجل اشترى من رجل دارا بالف درهم ونقد الثمن وقبض الدار فقام اخو المشتري  
 البهنة ان الدار كانت لابيه ثم كرها فبها ثلث ولا حية هذا المشتري فانه يقضي  
 للمدعي نصف الدار فان كثر به المشتري كان للمشتري باختيار ان شاء ردت النصف الثاني  
 على المبايع وبسبب دونه كل الثمن ان كان نقد وان سمسك ويرجع بنصف  
 الثمن وان كان المشتري صدق اخاه المشتري ففي النصف في يده بنصف الثمن  
 ويرجع على المبايع بنصف الثمن قاضيان في الاستحقاق من البيوع **طه**  
 ولو استحق بعض الدار شرا بغيره المشتري عند ناره بقبضته ورجع بكل ثمنه

استحق نصف الدار شرا بغيره او ثلثه او ربعه  
 او شتر عندنا كذا في السواد من الفقهاء  
 ٧٥



او امسكها ورجع بمئة الكسحق ولو اسحق منه موضع بعينه فلو كان قبل قبضه  
هو مخير كما لو لو بعده فلا خيار له ويرجع بمئة الكسحق وقال الخفاف كذا رد  
كله بكل ثمنه **فصل** اسحق بعض الدار فله رد بقية بسبب التفريق بخلاف  
توابع اسحق احدى الدار لرد الباقي فصولين في الخامس عشر في احوال المبيع  
في شري نصفه مثلاً ما فاسحق نصفه قبل القسمة فالبيع نصفه الباقي  
ولو اسحق بعد القسمة فالبيع نصفه الباقي وهو الربع في السادس عشر في الفصولين  
عن شري كذا ما فاسحق نصفه فله ان يرد الباقي لو لم يتغير فيه ولم ياد كل  
من ثمنه في المحل المور شري كذا ما فاسحق اصل الكرم وثمره الشجر والعصبان  
والحيطان فلا شري ان يرد الاشجار على البايع ويسر جميع الثمن لانه لو لم يرد  
يستقر لانه يؤخر بالفلح في المحل المور اذا اشترى جارية وقبضها وباعها  
من غيره فولدت من الثاني ثم استحققت الجارية فان المشتري الثاني يرجع  
بالثمن على بايعه وبقيمة الولد والبايع الثاني لا يرجع على البايع الاول بقول الولد  
في قول الجنيبة فاصبحان في مال الغور في البيوع رجل اشترى جارية  
فولدت عنده فاسحقها رجل بالبيعة فانه باء خذها وولدها ولو اقر بها  
لم يمل باء خذها وكذا رجل كخيل وعليها ثمار فاقام رجل بالبيعة ان  
الخنبل له فانه يقضي له بالخنبل والثمار جميعا وهل يستطاع القضاء بالولد قال  
بعضهم لا يستطاع وهكذا ذكر في الاقضية والمتفق وقال القدر الشهد في بايع  
الصغير لانه في القضاء بالولد ولو كان الولد في ملك رجل او بنة طاهرة لك  
الرجل هذا اذا ولدت عنده ولم تلد منه خلاصة في الخامس عشر في الفصولين  
اخر في الجارية والعلام **فصل** سئل بعضهم عن شري ارضانية اشجار حتى  
دخلت بلا ذكر فاسحق الاشجار هل لها حصص من الثمن قال لا في ثوب  
قوت وقنة وبر دعة حمار فان ما يدر خل نبعها لا حصص له من الثمن وقال واحد منهم  
له هذه السئلة رواية انه يرجع المشتري بحصة الاشجار وقرق بغيرها وبين  
الردعة والثوب اذا اشجار مكرت في الارض بخلاف الثياب فالنبيبة هنا  
اقل فكل ما اسحق بعض الارض وله الوارد البايع ان يعطى غير تلك الثياب  
فله ذلك لو كانت ثيابا مثله بخلاف الشجر اقول في الشجر في كل ما يدر خل في البيع  
نوعا اذا اسحق بعد القبض ينبغي ان يكون له حصص على ما سيجي في **فصل** في علم  
**جف** شري امة عليها ثياب سباع فيبذلها فاسحق ثوب خبزها  
او وجهه عيبا لا يرجع المشتري على بايعه بشئ لانه دخل في البيع نبعها لا حصص  
اما لو ذكر الكا تاسيعين قصد الاستعاضة حتى لو فانا قبل القبض باء مساوية  
نسقط احصتها من الثمن كذا في **فصل** وفي شري دارا مع ثيابها فاسحق  
البناء قبل قبضه قالوا بخير المشتري اخذ الارض بحصصه من الثمن او ترك  
ولو اسحق بعد قبضه باء خذ الارض بحصصه ولا خيار له والشجر كالبناء

ولو اخرقا

ولو اخرقا او قلعه ما ظالم قبل القبض باء خذها بجميع الثمن او يترك ولا ياد  
بالحصص بخلاف الاستحقاق واليهالك بعد القبض وهو لك شري كذا في **فصل**  
وبهذا الخلاف ما قر في **فصل** في السادس عشر في الفصولين **فصل**  
شري بيتا او اسقفين وقبضه فخرت السقف الا على ثم اسحق الاسفل  
يرجع بحصصه الاسفل لا بجزءه الا على وان لم يذكر البناء في الشراء لان البناء  
واي كان نبعها لكن كذا قبض صار مقصودا وصار له حصص من الثمن ولو  
اسحق الا على والاسفل بعد التوثيق فالسحق بصفته قيمة المنقوض ويرجع  
المشتري على بايعه بكل الثمن في المحل المور **فصل** في شري جارية او غلاما  
عليه ثياب او حمار عليه بر دعة لم تذكر في البيع ثم اسحق الثياب  
او البر دعة لا يرجع المشتري عليه بشئ وكل شئ يدخل في البيع تبعها  
لا حصص له من الثمن ولكن بخير المشتري فيه فنية في الاستحقاق  
اشترى من سماع السرج واستحقاقه بكل الثمن وان اسحق بلا سرج  
يرجع بحصصه وكذا الوضاعت السرج وان كان السرج قابلا واراد المشتري  
السرج لم يرجع بكل الثمن وادى البايع قبوله له ذلك وفي الكرم لو اسحق الكرم  
بلا اشجار يرد الاشجار ويرجع بكل الثمن وفي الفنادي لا حصص للسرج في الثمن  
لانه تبع وعلى هذا لا يكون للشجر حصص من الثمن وكذا اكل ما يكون تبعها  
بزارية قبيل كتاب الاقرار اشترى دارا فاسحق طريقها ثم تصرف  
تصرف الملاك فان اسحق حق المرور وهو عيب فاذا تصرف بقوت  
الملاك فقد رضي به فلا يرد ولا يرجع وان اسحق في الطريق فهو نقصان  
عيب وحكمه ان يتخير بين الرد والرجوع فاذا تصرف فقد رضي بالمساك  
فبيع له حق الرجوع فاعديه من اول المدعور مع ثيابها لا حصص الاوصاف  
لا تسقط لها من الثمن الا اذا ورد عليها اجابية او القبض يعني ارا قبض  
ثم اسحق شئ من الاوصاف يرجع بحصصه من الثمن في الخامس  
والعشرين في الفصولين وفيه تفصيل وله الكفور حوال القيمة المعور  
رجل اشترى امة على انها ملك البايع او كبح امرأة على انها حرة فولدت  
كل منهما ولدا فظهر ان الاول ملك الغير والثانية امة فيجب ان يكون كل من  
الولد من حوال القيمة ودرر قبيل لب عنق البعض اخبر امة  
انها حرة فتر وجبها على ذلك فولدت فاسحق يقضي بها وبالولد  
للمسحق الا ان يبرهن الزوج انه تزوجها على انها حرة فيجب ان يكون الولد  
حوالا على ابيه فبينة في ماله حالا وقت الحكم به ودرر مال الولد اذا سبب  
هو المنع وقد وجد في الاب لا الولد ولا ولا للمسحق على الولد ولو مات  
الولد قبل ان يوصو له ليس على الاب شئ من قيمته اذا الولد كان مملوكا فبقية  
لم يكن مضمونا كما في ولد الغصب فغير المملوك او لم ان لا يكون مضمونا



سئل عن رجل اشترى جارية وولدت منه فاشترى رجل  
بابية بل له اخذها واخذ الولد وجازا بيعه المشتري  
على البايع **جواب** لا اخذ الجارية وقيمة الولد  
ويرجع المشتري على البايع بالثمن وقيمة الولد يوم  
منه فناء ورجوعه

ولو لا بيعة الزوج على انه تزوجها على انها مائة فطلب بيمين المحقق  
على علمه حلفه لانه مدعى عليه ما لو اقرب به بيمينه فاذا انكر بحلفه ولو اورد بها  
على مائة او صدقة او شرا او وصية اخذ المحقق الامة وقيمة الولد والكلوب  
للعور ملك مطلق الاستباحة في الظاهر وقد وجد فيه جميع الاب على البايع  
بثمنه وقيمة ولده لا يعقر ما عندنا ولا يبرج على الواهب والمصدق  
والموصى بقيمة الولد عندنا ويرجع عند المشتري بمحقق الغرور  
ولكننا نقول مجرد الغرور لا يكفي لاثبات حق الرجوع في اواخر السائل  
عشر الفصولين وتمامه فيه ولو غررنا واخبرناه انه مائة لم يضرنا ما  
منه فاسنوله فاستحققت ببيع الاب بيمينها وقيمة الولد على البايع  
دون الامة **س** في المحل المذكور **قال** المغرور انما يكون ولده حرا  
اذا تزوجها على انها حرة اما اذا اخبرته هي او غيره بانها حرة فزوجه  
فولدت منه فهي وولدها مملوكان ولما الامة رقيق الا ان ثبتت  
الغرور في العقد ذكره في الخصايل من دعور القاعدة في مسائل الفصاحة  
على الغائب واذا باع رجل منسا او غيره في الحيوانات فقال فهو  
ملكى فولدت عند المشتري ثم استحققت فالمحقق باخذ الجميع مع  
اولاده والمشتري يرجع على البايع بالثمن وقيمة الاولاد لانه المغرور من جهة  
البايع فيرجع العسرة اليه من كبره في الاحكام في الاستحقاق في البيوع  
او في كبره في يد رجل وبين سبب الارث من جهة وجبة الكبريات فافرد الولد  
ان جدك هذا باع الكرم من والدي فلان بكذا ونقبا بيمينه ان مات ونزله  
ميراثي اذ لم يبق له وارث غيري وعجز عن اقامة البيعة على ذلك  
وجعل القاضي الكرم في يد الكرم بل للمدعي ان يطالب المدعى بالاثبات  
من غلاة الاشجار بعد موت جده المدعي **جواب** رحمه الله تعالى نعم  
لانه اقرب ملك الاصل لجدته وكل اقرار يستند الى زمان سابق فانه  
يستحق به الزوايد لاحداثه بعد ذلك التاريخ مع الاصل المقر به  
حتى ان من اقر بقرعة الانسان منذ سنين وقد ولدت في هذه المدة  
ولما فانه بدليل الاستحقاق قاعده في كتاب الدعوى اننا  
متجاوزا وكان في يده سنين واخذ الثمار ثم استحق رجل فله ان يفتن  
المشتري ثمره الاشجار فان انقطع عن ايدي الناس فعند البيعة  
يوم مخصوص يحكم بيمينه وعند ابي يوسف يوم الغصب وعند محمد بن  
يوم الانقطاع عن ايدي الناس بخلاف الشفع مع المشتري لا يهرسنا  
حدث على ملكه مضمون منه فيجب رده عليه وهو امانة في يد  
العاصب فاذا اكله او تلفه ضل وانما في صورة جفرت على ملك  
المشتري وصار نقولا على ملكه والاشقة في القول جازم فناء ورجوعه

سئل ما فظ

سئل حافظ الدين البرازي عن رجل اشترى كرا فاقبضه ونصرف فيه  
المشتري ثلث سنين او اكثر او اقل ثم استحق الكرم رجل اخر واقام البيعة  
واخذه بقضاء القاضي ثم طلب المحقق من المشتري الكرا الغلة التي تصرف  
المشتري هل يجب على المشتري رد الغلة ام لا ولو كان حرا با و عمر المشتري  
وانفق في عمارته من قطع الكروم واصلاح السواني وبناء الجحطان  
وخرقته فاردت قيمة الكرم وصار يساوي نصف الثمن او با بعا ف  
هل يوضع من الغلة مقدار ما انفق ام لا **جواب** ان كانت الغلة قائمة  
في يد المقتضى عليه وقت القضاء وعلم القاضي به رادها الى المقتضى له  
وهو متبرع بما انفق ولو كان مالكا او حرا جاعل ملكا او حرا القاضي به  
فلانقص عن محمد رحمه الله تعالى من صغيرة مثل الاحكام في الاستحقاق  
ولو اشترى كرا وعمل فيه حتى ادرك العنب والتمر ثم استحق ليس له  
ان ياد خذ شيئا كما يعمل الكار وليس له ان يطلب اجر العمل لان المنافع  
لا تتقوم الا بالعقد وما كان اكرا بل كان عاملا لنفسه من عمدة  
الفناء ومن المحل المذكور رجل اشترى جارية فاستحققت وقد انكب  
الكسبا او وهبت لها مائة ياد خذها المحقق مع الكسب وما وهب لها  
ولا يرجع المشتري على البايع بالكسب وما وهب لها ولا يرجع بالعقر  
بخلاف قيمة العبد فانه يرجع كما ذكرنا في الحادون تارة ثانية في السائل  
من الدعوى **س** عن رجل اشترى عبدا واعتقه على مال ثم استحق ذلك العبد  
من يده هل للمشتري ان يرجع بالمال الذي اخذه المشتري عن العبد فقال **قال**  
رضي الله تعالى عنه وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يرجع المحقق  
على المشتري واصل المسئلة في الاجازات من اجماع الصغيرة الرجل او غصب  
عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ العاصب الاجرة من العبد فاكله لاصمان عليه  
عند البيعة يمينه الدهر من البيوع استرى جارية بعشرين وزادت ثمنها  
الى مائة وازال المشتري بكارتها بيمينه المحقق بنقصان البكارة  
ولا يرجع به على البايع كما لا يرجع بالعقر في السائل من دعوى البرازية  
لو اشترى طاحونة وكان في يده مدة ثم استحقها محقق فليس له  
ان يطالب المشتري بغلة الطاحونة لانه ليس له اجزا في البيوع بل من فعله وكتبه  
جواهر الفنا ورجع الخامس من البيوع انفق اجارته مدة ثم ظهر انهما  
حرة يرجع بالنفقة عليها ان اكلت بلا اذن له وان اكلت باذنه لما  
قاعده من الطلاق معزنا ومخصصا **س** رجل اشترى عبدا او بقره  
فانفق عليها ثم استحقها لا يرجع المشتري على البايع بما انفق **س**  
اشترى ابلا من اهل فاعلفها حتى سميت ثم استحققت لا يرجع على البايع  
بما انفق وبالعلف فنية في باب الاستحقاق من البيوع **قال** اشترى بقره

اشترى كرا فاقبضه ونصرف ثلث سنين ثم اشترى رجل  
واما البيعة واخذ بقضاء القاضي ثم طلب الغلة التي  
نصرف فيها المشتري هل يجب عليه الاعادة ام لا **جواب**  
ما وجوبه **جواب** يوضع من الغلة مقدار ما انفق المشتري  
خذه وما خضره واخذ المحقق من المشتري كرا في التوقيف  
حرة ابو السور وفي الاستحقاق في بيع جامع الفوائد  
**جواب** عن هذه المسئلة بقوله **جواب** فنية يوضع  
الغلة مقدار ما انفق في عمارة الكرم من قطع الكروم  
واصلاح السواني وبناء الجحطان ومنه ما فظ  
من ذلك باخذ المحقق من المشتري انتهى

اي ان كانت الاكسب فائدتها كذا  
في الخامس من ماء دوم التا ثمانية

وهو الاصل كذا في الحاشية  
في فصل البيوع في السوم

كذلك ثمة الاشجار فان استحق بيمينه المشتري  
سواء في بيعه او في فناءه ولا يرجع البايع



وستنهيها ثم استخفت فانه يرجع على بايعه بما زاد كما لو اشترى دارا وبنى  
فيها ثم استخفت فاعديه في البيوع ولو اشترى ارضا واحدا  
اي عمرها فاستخفت في بيعه اشترى على البايع بما انفق  
في عمارتها فلان روية في هذه المسئلة في اعيانها وقبل لا يرجع ثانيا  
في السابغ عشر البيوع **ش** اشترى ارضا فبني فالتفق في عمارتها  
وتسوية اكامها وحفرها ثم استخفت لا يرجع على البايع ولا على المشتري  
بما انفق فيه في باب الاستحقاق من البيوع **س** واشترى المشتري  
في الارض شيئا او حفرة ساقية ونظيرها فاشترى ثم استخفت الارض يرجع  
على البايع بقيمة العنطرة ولا يرجع على المشتري في كسرى النهر وحفر الساقية وبناء  
المسناة من ترابها وان بناها باجرة اولين او رخص له قيمة ربح ذلك كله  
بان يرد البناء على البايع وبما اخذ البايع بقيمة من الحول المور **ط** اشترى دارا  
فحفرها وطين سطوحها ثم استخفت لا يرجع على البايع بقيمة الحفر  
والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكن ان يفصله ويردمه ويبني عليه من الحول  
المور وكذا في السادس عشر من الفصولين في شري ارضا فبني او ذرع او غرس  
فاستخفت يرجع المشتري بغيره على بايعه وبتم بناءه وذروعه وشجره اليه فيرجع  
بقيته ما يثبتها فاما يوم سلمها اليه في السادس عشر من الفصولين فان كان  
المشتري اتفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها ما ناضح حلق  
البناء وتغير وانهدم بعضه ثم استخفت الدار لم يكن للمشتري ان يرجع  
على البايع الا بقيته يوم سلم البناء اليه البايع فان كان المشتري اتفق  
في البناء عشرة آلاف درهم ثم غلا الحفر والاسراج ثم استخفت  
الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق لا يوجد الا بعشرين الفا واكثر  
فانه يرجع على البايع بقيمة البناء يوم التسليم ولا ينظر الى ما كان انفق فيه  
فماضي خان في مسائل العور **ش** اشترى كورة على بايعه بتمنه  
وقيمة بنائه فبايعه بل يرجع على بايعه بهما عند ابيه حينئذ رحمه الله تعالى  
لا يرجع الا بتمنه وحده وعندهما يرجع بهما في السادس عشر من الفصولين  
ولو انهدم ما بين قبل الاستحقاق لا يرجع على البايع لان شرط الرجوع  
قيام البناء في بيوع القنية في باب الاستحقاق اشترى دارا وهو  
يعلم ان البايع غاصبه باعه بلا اذن المالك وبنى فيها ثم استخفت بوجه  
شراي لا يرجع بقيمة البناء على البايع لانه معتر لا مورور **ز** اشترى من السادس  
عشر من الدعوى **ح** ولو عرف المشتري ان الدار لغية البايع ولم يدع البايع  
الوكالة فبني فاستخفت لم يكن معذورا ولو لم يعلم انه يبيع باخره لم يكن البايع  
قال انه امرني ببيعه فشراي وبنى ثم استخفت مالكة وانكره لادب البيع فالمشتري  
يرجع على بايعه بالتمنه وبقيمة بنائه لمحقق العور كما لو اشترى دارا فبني

فلو حفر فيها بئر او طواها بجمع بغيره على البايع فانفق  
في الحفر كذا في السادس عشر من دعوى الزانية

ولو حفر في الغاصب الدار المخصوصة ثم اخذ المالك  
فالمالك المتعلق بالمخصص مذكور في الغصب نظرا  
عن الصلوات في حق من الغصب وغيره  
غصب الزانية فليخرج منه

وفي السادس عشر من دعوى الزانية فان كان انفق فيها  
عشرة الاف ومضى زمانا وحلق حتى ماتت  
قيمة ما الى الف يوم تسليمه يرجع اليه بالالف لان  
المقصود يوم التسليم والاختلاف انما يرجع ايضا  
بقية ما يمكن تقضيه ونظيره لا يقضى ما لا يمكن تقضيه  
فلا يرجع بقيمة بعضه والطين ولينها اذا كان حفر  
فرا بئر او نقي بوجه او طين بالسمك جدران  
لا يرجع اشترى

امرني مالكة ما يبيعها فاولد لها المشتري ثم انكر مالكة ما لا يبيع فالتق  
بقية و يرجع المشتري بالتمنه والقيمة على بايعه على ما يوافق والولد والبناء  
بجربان حجوي واحد في العور كذا **ص** فصولين في السادس عشر فافق باع  
دارا بتمنه مالكا يساوي الغاصب بتمنه فبني فيها المشتري ثم ادرك الصغير فانه يرد  
البيع ولا يرجع المشتري بقيمة البناء على احد من المحبط للصغر في باب ما يرجع المشتري  
على البايع عند الاستحقاق وكذا في الحاشية ان استحق الدار بعد البناء والبايع غاب  
والشخص اخذ المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان البايع قد غر في وهو غائب  
قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يتقفت اليه قول المشتري بل يؤمر بهدم البناء  
ويُدفع الدار الى المشتري فان حضر البايع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البايع  
بقية البناء وانما يرجع عليه اذا كان البناء قابلا فبني المشتري البناء على البايع  
فيهدم البايع وباء هذا النقص واما اذا مهدم فلا سئ له على البايع فان حضر  
البايع وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض كان للمشتري ان يبايخه  
البايع بقيمة ما بقي من البناء فاما ويسمى اليه فيهدم البايع ما بقي من البناء  
ويكونه النقص له وان شاء المشتري نقص كله ويكونه النقص له ولا يملك البناء  
في مسائل العور من بيوع الحاشية وفي كفاية شرح الطحاوي المشتري اذا نقص البناء  
الذي بناه المشتري في الدار المستحقة فانه يرجع بالنقص وبقية بنائه مبنيا على  
البايع اذا سلم النقص اليه وان لم يسلم لا يرجع عليه الا بالتمنه في الخامس  
عشر من العاديه وكذا في الاستحقاق من المسئلة وفي كفاية المذكور في كتاب  
ان المشتري عند الاستحقاق يرجع بقيمة البناء على البايع اذا نقص المشتري  
البناء بلا قيد والمذكور في اجماعه انه انما يرجع على البايع بقيمة كونه مبنيا اذا كان  
المشتري سلم النقص الى البايع واما اذا امسك النقص لا يرجع على البايع  
بتمنه وقال البعض بل يرجع بالحصة من زيادة عزم وان امسك النقص  
ولم يشرع الطحاوي رايه كذا في كفاية اجماع الاصفهاني في المسئلة ثم اخفت  
يرجع على البايع بقيمة الاشجار النابتة وفي الاجارة بعد انقضاء ثمنها  
يرجع بقيمة الاشجار مفلووعة وفي شرح الطحاوي والمشتري باختياره يسلم  
النقص الى البايع ويرجع بقيمة مبنيا غير منقوض ومفروضا غير مفلووع  
وان شاء جبه نفسه ولا يرجع بالنقصان في ظاهر المذهب في السادس  
عشر من دعوى الزانية ولو هدم المشتري بناء الدار الشراة وبناهما جديدا  
من عهده ثم استخفت اخذ المشتري الدار وقيمة البناء القديم من المشتري ورفع  
البناء الجديد ويرجع المشتري بحصة الارض من النقص وقيمة البناء الجديد ولا يرجع  
بقية البناء القديم محيطه من رواية كتاب الاستحقاق اشترى دارا  
فبني فيها وغاب ثم ان البايع باعها من اخر ونقص الثاني بناء الاول وبنى  
بناء ثم جاء الاول واستحقها منه على وجهين اما المشتري الثاني بنى فيها بالتمنه

وهذا كله في الجنيحة والبيع في ظاهر الرواية وروى  
عن محمد بن ابي حنيفة وهو قول الحسن ان الغاصب يبعث من يهدم  
البناء ثم يقول للمشتري انقصه واحفظ النقص فادخلت  
البايع سلم النقص اليه ويقضى له بقيمة البناء وكذا في الجار  
ان المشتري اذا نقص عليه البناء وسلم النقص الى البايع  
فانه يرجع على البايع بالنقص وبقية البناء مبنيا وان لم يسلم  
النقص الى البايع لا يرجع الا بالتمنه وهذا اقرب الى النظر  
كذا في مسائل العور  
في سورة الحاشية



هي ملكة او بنى بنفق بناء الاول ففي الوجه الاول ضمن المشتري حصته البناء في الدار  
 العادة والنقص للمشتري الاول ان كان قائما وبقيت قيمة النقص للمشتري ملكة  
 والمشتري الثاني ان يرفع البناء الثاني ان ملكته وفي الوجه الثاني للمشتري الاول  
 ان لا يكون المشتري الثاني من الزرع لانه عين ملكه فان زاد المشتري الثاني  
 اعطاه قيمة الزيادة دون اجر العامل من بيع حصة الفناوي للصدقة للمشتري  
 وكذا في البيع من بيع حصة الفناوي وكذا في البيع من بيع حصة الفناوي  
 رجل اشترى دارا وبيعها من غيره وغرس المشتري اشجارا او زرعها ثم اخفت الدار  
 من يد الثاني ورجع الثاني على المشتري الاول بقيمة البناء والغرس والزرع فمثل  
 يرجع الاول عليه باجماعه فعلى قول الجعفي بوجه وعلى قولهم لا يرجع في التاسع  
 والعشرون من دعوى النازحانية ولو غرس المشتري فيها اشجارا او زرعها  
 فيها الاشجار من المشتري ويؤثر بالقطع فان اضر بالقطع بالارض فالتحق بالجار  
 ان شاء من المشتري قيمة الاشجار مقلو عا فلو لم يضره وانما شاء كلفه بالقطع وعزم  
 المشتري ما نقص الزرع ولا يفرم البايع ولا المشتري المشتري ما نقص الارض ورجع  
 للمشتري على البايع بالثمن لا غير فان اضر من الاشجار ثم استحق فطال كلفه بالقطع  
 قال الامام الثاني سلم المشتري الشجر الى البايع وبيع عليه بقيمة الشجر الثابت  
 في الارض وجب المشتري على قطع ثمره بغير اولم يبلغ ثم حجب البايع على قطع الشجر  
 من ارض المشتري في السادس عشر من دعوى النازحانية فان اضر بالقطع الشجر وقلع  
 المشتري ثم قلع البايع بعد القطع فان المشتري يرجع على البايع بالثمن ولا يرجع  
 بقيمة الشجر ولا بما نقص من نقصان الارض وان اختار المشتري ان يرفع  
 الى المشتري قيمة الشجر مقلو عا وبك الشجر واعطاه القيمة ثم قلع المشتري البايع  
 فانه يرجع على البايع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون له حق ان يرجع على البايع  
 ولا على المشتري نقصان الارض لانه لما اختار دفع ثمنه الشجر صار له الحق  
 هو الذي غرس الشجر فاصبحان في سائر الفروع من بيع المشتري دارا  
 وبنى فيها بناء ثم استحق نصف الدار شاي بعار وما بقي من نصف الدار  
 ويرجع بالثمن ونصف قيمة البناء وان لم يرد يرجع بنصف قيمة الدار  
 لانه معذور في نصفها وان استحق نصفها المعين فان كان البناء فيه خاصية  
 يرجع بقيمة البناء وان كان البناء في النصف الذي لم يستحق فله ان يرد ذلك  
 النصف وباخذ نصف الثمن ولا يرجع بقيمة البناء بنزاهة فيقبل كتاب  
 الاجارات وكذا في السادس عشر من دعوى النازحانية وكذا في سائر الفروع من بيع المشتري  
**واقعه** شري كرم ما وغرس فاستحق ثلث الكرم شاي بعار لم يرد المشتري  
 على نفع كل الارض اجيب بانه يقسم الارض بينهما فواقع في نصيب المشتري  
 يرد بقلعه ثم يرجع على بايعه كما في البناء هذا الوجه في ارض شراة ولو كان  
 في يد رجل ارض فبني فيها او غرس فاستحق نصفه او ثلثه من ثمنه على نفع كل الارض

وهذا كله قول الجعفي وبغيره وقال الحسن الثاني  
 بغيره ايضا بغيره الثابت في الارض ثم يقول  
 للمشتري اقلع الشجر واحفظه حتى او الفرت البايع  
 فلو لم يضره بغيره ثابته في كفاية  
 في رد الملك

لعله ملكة

فلهذا مسئلة بناء احد الشريكين في ارض مشتركة بغير اذن شريكه وحكمها  
 ما ذكر في **ص** ان لشريكه ان ينقص البناء اذ له ولاية النقص في نصيبه  
 والتجيز غير ممكن وكذا الغرس **عن** محمد رحمه الله تعالى في ارض بينهما بنى احدهما  
 فيه وقال الاخر ادفع بناوك قال اقسمه بينهما مما وقع من البناء في نصيب  
 من لم يبن برفعه او برفضه بغيره في السادس عشر من الفصولين  
**في بيع الاب والوصي مال الصغير والشراء له** تبيع الاب مال طفله  
 من الاجنبي على ثلثة اوجه فان الاب اما عدل او مستورا حال اذ قاسد  
 تجاز في الاولين فليس له نقصه بعد بلوغه او لئلا يشفة كماله ولم يعارض  
 هذا المعنى معني آخر وكان هذا البيع نظرا وفي الوجه الثالث لم يوجب عقاره  
 فله نقصه بعد بلوغه هو المختار الا اذا كان خيرا ان باع بضعف قيمته  
 او عارض ذلك المعنى معني آخر فلم يكن هذا البيع نظرا وبيع منقول جاز في رواية  
 ويوضع ثمنه بغير عدل في رواية لو لاخير بضعف قيمته وبه يفتي كذا في  
**خ** وفي الوصي في بيع العقار كالأب المفد جاز لو باع بضعف القيمة  
 والا فلا وفيه صح في الوجهين الاولين بيع عقاره بسبب الغبن في السابع  
 والعشرين من الفصولين **مد** للأب بيع عقاره كالأب ولا يثبته ثم لا يخذ  
 منه لسفينة لانه جنس حقه من الحمل الزبور والوصي في بيع العقار مثل  
 المفد لا يجوز بيع الوصي الا بضعف القيمة او كحاجة الصغير او لغيره لا وفاء  
 له الأب من احكام الصفار في سائر البيع وصح للبت باع التركة لفضاء الدين  
 والدين غير محبط جاز بغيره في كل عتده وعندهما لا يجوز في الزيادة على  
 قدر الدين وعليه الفتوى ولو لم يكن في التركة دين وفي الورثة صغير فباع  
 كل التركة بغير عتده وان استغنى التركة بغيره في كل عتده وضا وعقارا  
 فعنده اذا ثبت للوصي ولاية بيع بعض التركة له ببيع كله ولو لاديين والورثة  
 كبار غيب يبيع المنقول لا العقار الا اذا كان بحال لو لم يبيع به ملك في صغير  
 العقار كالعروض بنزاهة في نوع في تصرفات الاب والوصي في الفصل الثاني في الوصايا  
 وقبرها وفي الاقضية والصغرى والخاصية ان بيع الوصي على وجه اوجه الاول  
 ان يكون الورثة كلهم صفارا في ان يبيع كل المنقولات ولو بغير الغبن  
 وليس له ان يبيعه بفاضة وليس له ان يبيع العقار الا لزيادة في الثمن بانه يبيعه  
 بضعف قيمته او لفقره الدين او بوقية مرسلة في التركة لا تتقيد برون  
 بغيره او كوصية بغيره فلو لا ينقسم او لفقره العتمة او كحاجة البيتيم المثلثة  
 او كزيادة مؤنة وخراجه على غلته وارفعاه اوله اعيه الى الخواب فيما اذا  
 كان دارا او حائونا او لتخوف من تسلط جائر ذي شوكة عليه ذكره في محابته  
 وغيره حتى لو باعه بدون شيء من هذه المسوغات التسع يكون البيتيم فابغ  
 ادب الاوصيا في البيع وفي القيمة للراعي ولو باع الوصي مال الصبي

خلافة بان يقول ثلث مال او بغيره شراة  
 في يجوز بيع العقار اذا كان في المال  
 من اعيان الدين



بفاحش الغبن قال القاضي علاء الدين المروزي يبطل البيع متى لا يملك  
المشتري البيع بالقبض وقال نجم الدين المحمدي بل بعد البيع قلت قبل ذلك  
المشتري البيع بالقبض ويكون على كل من المبتاعين الفسخ ما دام البيع قابلاً  
في يد المشتري من المحل المزبور وفي الجواب الرابع الوصي منبذة للدين فثبت ان  
فيمتد ما كثر فالباع باطل ولا يحتاج الى فسخ احكام فلو باعها ثانياً بثمن المثل  
صح البيع الثاني من المحل المزبور برهن الوصي الثاني ان الوصي الاول كان باعاً  
بغبن فاحش او باع العقار المنزك لقضاء الدين مع وجود المنقول  
بفعل وبطل البيع في اواخر نوع في الدخ في اواخر الفصل الاول من دعوى البرازية  
وعن سيف الائمة السائل وصي باع كرم الصغير وبلغ الصغير وارعى فبطل  
واقام المشتري بيته ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فيبطل الغبن اولى  
في باب البيعتين المتضادتين من شروط القنية وعنه اختلاف الوصي  
والبيعتين بعد بلوغه فقال الصبي بعث عقاري الى حاجتي لكن بغبن فاحش  
وقال الوصي بل بعته بمثل القيمة لا يكون القول له في باب الاختلاف من  
المبتاعين من دعوى القنية وصي باع ضيعة البيعتين من مفسد يعلم انه لا يجوز  
عليه او اللعن قال ابو القاسم ان كان البيع بيع رغبة فالقاضي يؤجل المشتري  
ثلاثة ايام فان اوفى الثمن والا نقض البيع قال رضي الله تعالى عنه وينبغي  
ان لا يجوز بيع الوصي اذ كان يعلم ان المشتري لا يقدر على اداء الثمن لان بيع  
الوصي ممن هذا حاله يكون استهلاكاً الا انه اذا اذى الثمن قبل ان يقضى  
القاضي يبطل البيع الا ان يصح هذا البيع فاضبحان في نصه قال الوصي الوصايا  
وان انكر المشتري الشراء والعين في يد المشتري برفع الوصي الامر الى احكام  
بقول ان كان بينكم ما بيع فقد سحت برارته في نوع في تصرفات الاب  
والوصي من الوصايا وان كانت الورثة كباراً غيباً وليس على الميت دين  
فللوصي ان يبيع غبة العقار استحساناً لان غبة العقار يخشى عليه القوي والضعف  
فكان البيع حفظاً وتخصيلاً وملك اجارة الكل فان كان بعض الورثة حضوراً  
وبعضهم غائباً او واحد منهم غائب فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب  
من العروض والمنقول والرتق لاجل الحفظ واذا ملك بيع نصيب الغائب بملك  
بيع نصيب الحاضر ايضا في قول المجتنب وعندهما لا يملك وهذه اربع مسائل  
احد بها هذه والثانية اذا كان على الميت دين لا يجسط بالتركة فان الوصي  
بملك البيع بعد الدين عند الكل وهل يملك بيع الباقي عند المجتنب بملك  
وعندهما لا يملك والثالثة اذا كان في التركة وصية بالارسل فان الوصي  
بملك البيع بقدر ما تقوم به الوصية وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده بملك  
وعندهما لا يملك والرابعة اذا كانت الورثة كباراً فبيعهم صغيرات  
الوصي بملك بيع نصيب الصغير عند الكل وملك بيع نصيب كبار القضاة

ولو ادعى الابن بعد البلوغ ان والديه باعوا ماله  
عنوي بغبن فاحش فانه كانت يوم باع ماله وقد باعه  
بغبن فاحش فثبت ان بيعه باطل وقالوا عليه لا يلزم  
كانت قيمة ماله فانه يحكم له بالارسل المدة  
ينقل فيها الاسعار قالوا في قول المشتري وان اقام بيته  
فالبينة المثبتة للزيادة اولى من ما يملك  
البيع والشراء من احكام الصفار وكذا  
في الثالث والعشرين من قصور  
الاسن وشمي وكذا في السابع  
والعشرين من العادة

الاصل عند المجتنب انه اذا ثبت للوصي بيع بعض  
التركة يثبت له ولاية بيع الكل كذا في الثانية  
في تصرفات الوصي  
من الوصايا  
لا

وعندهما

وعندهما لا يملك وكل ما ذكرنا في وصي الاب فكذا في وصي وصية  
وصي الجدة اب الاب ووصي وصية فاضبحان في بيع الوصي من البيوع وكذا  
في فصل تصرفات الوصي اب او وصي باع مال صبي فبلغ حقوق العقد  
ترجع الى العاقلة فصول في السابع والعشرين وفي فتاوى رشيد الدين  
مات الوصي فبلغ الصبي فولاية قبض ثمة ما باعه الوصي والمطالبة من المشتري  
لوارث الوصي او وصية دون البيعتين الذي بلغ من ادب الاوصياء في بيع  
الوصي رجل مات وترك اولاداً صغيراً واباً ولم يوص الى احد بملك الاب  
ما يملك الوصي فان كان الميت وصي كان للاب ان ينفذ الوصية وليس له  
ان يبيع العقار والعروض لقضاء الدين فرق بين الجدة والوصي فان توفي  
الاب بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا وليس للجدة ذلك اقام محمد  
الجدة مقام الاب فقالا اذا ترك وصياً واباً فالوصي اولى وان لم يكن وصي  
فالاب اولى ثم ونعم الى ان قال فوصي الجدة او وصي القاضي منية المكفي  
في تصرف الاب والوصي من الوصايا الاب او الوصي اذا باع عقاراً للصغير  
قال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان راي القاضي نقض البيع فيه للصغير ان نقضه  
فاضبحان في بيع الوالي من البيوع قال استاذنا اطلاق الجواب في كتاب  
الحاؤون في الاب والوصي تنقيص على ان الاب او الوصي وان كان  
مصلحة فالقاضي نقض بيعه فارأي المصلحة فيه فنية في باب ولاية  
القاضي من ادب القاضي وفي الثانية لا يجوز بيع القاضي مال اليتيم من بيعه  
ولا بيع مال من اليتيم قاله خلاف شراية مال اليتيم من الوصي وبيع مال اليتيم  
ثم الوصي يقبل حيث يجوز وان كان الوصي وصياً من بيعه ادب  
الاوصياء في البيوع وفي بيع احكامه عن نظم الزموني جواز بيع الوصي  
ماله من اليتيم وجواز شراية مال اليتيم انما هو في وصي الاب اما وصي  
القاضي فلا يملك فكذا من يقوم مقامه من المحل المزبور ما يخصه  
وفي احكامه واخطية لا يملك وصي القاضي البيع ممن لا يقبل شراية  
له لانه كالوكيل ولا يجوز بيع الوكيل من ماله من المحل المزبور الواحد لا يصلح  
بايها ومثله ما من نفسه لنفسه الاب واجد عند عدم الاب فانها  
ليسانه بمثل القيمة او بما يتعاقب فيه في ظاهر الرواية ويكتفي بعبارة واحدة  
كقوله بعث عبدى من ابني او اشتريت عبده او بعثت عبد ابني هذا  
من ابني هذا عندنا وعندنا في شترط عبارتين ويكون اصيلاً في نفسه  
ناجياً عن صغيره فاذا بلغ او بلغنا فالعبرة عليه واذا اشترى مالاً لانه  
لا يبرأ من الغنم حتى يستلم اليه وصي ينصب القاضي ثم يردده وصية اليه  
ويكون احاطة عنده برارته في الثانية من البيوع باع ماله من ابنة الصغير  
لا ينوب ذلك عن قبض الشراء فماله يملك الاب من القيد حقيقة

وفيه اختلاف ذكره في السادس من الفتاوى  
وفي اخلاف القضاة ان حقوق العقد  
يرجع الى ورثة الوصي

وفي اسامع في البيوع لولوا المجنونة في ظاهر الرواية يجوز  
هذا البيع عن الاب بمثل القيمة او ما يتعاقب الناس  
في مثله وروى الحسن عن المجتنب انه لا يجوز ان يملك  
القيمة والاصح ما ذكره في ظاهر الرواية



بذلك من مال اللاب منية المفتى في مقتضى الفضولي من البيع  
**حل** للاب شرأ مال لمصلحة نفسه بغير الغبن لا بفاحشه ولا يجوز للموئني  
 ولو بمثل قيمته ولو باكثر جاز خلافا لمحمد **سبحي** ايجد كالاب في ذلك  
**ص** جاز للموئني ذلك لو خيرا ونفسه ان ياد فخذ خمسة عشر مائساوي  
 عشرة او يبيع منه بعشرة مائساوي بخمسة عشر وبه يفتى وجعل له بيع  
 عقار اليتيم بمثل القيمة وبفتى باشر لا يجوز الا بضعف القيمة او لضرورة  
 ومن جملتها ان يترد مؤنة العقار عليه علمته وصح للاب بيع ماله من ابنة  
 لو لم يضر في السابع عشر من القبولين وصي اشترى شيئا من مال الميت  
 ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز فاضحا ان لم يضر الوصي العقب  
 اذا باع الوصي مال الميت ثم استباح منه واحد باكثر مما ينعيط الى القيمة  
 ان قال عدلان انه بالغيمه فالببيع صحيح ولا يلتفت الى الزيادة من وصايا  
 العدة للصهر الشريد اشترى خادما لابنة الصغيرة ليرجع عليه بالثمن وكذا  
 ان مات قبل الاداء بواحد من تركته كدبته الا اذا شهد انه اخذ له ابنة لم يرجع  
 ثمنه على ابنة وبعبارة الشهاد وقت الشراء وقبل نقد الثمن وفي الوصية  
 يرجع الشهدام لا وعن محمد اذا لم يشهد على الرجوع لكنه نواه وقت الشراء  
 ونقد على هذه النية فيسعه الرجوع وباشترى اشترى طعاما للصغيرة ماله  
 وللصغيرة مال كان منبرعا وعن الثانية ان اشترى لابنة شيئا  
 مما يجبر عليه كالطعام والكسوة ولا مال للصغيرة لا يرجع وان اشهد  
 وان مما لا يجبر عليه ان كان للصغيرة مال فاشترى فاشترى طعاما  
 او دارا او ضياعا ان اشهد وقت الشراء على ان يرجع يرجع والا لا  
 في مبيع بوع البرازية والخلامة وفي المشتق اذا اشترى الوصي باليتيم  
 غلاما لنفسه ان كان النش خيرا لليتيم اجزت الشراء وان كان  
 الغلام خيرا لليتيم جعلته لليتيم ولم اجز الشراء لنفسه ومن غيب  
 الروايات واجماع في الفتاوى عن مجموع النوازل وصي اشترى مالا لليتيم  
 غلاما وابعده حجة فلما بلغ البيع قال كنت اشترى الغلام لي فالرجع  
 لي وقال الوصي اشترى به لي فلا شيء لك في الرجوع يكون الرجوع كله لليتيم  
 وان توى المال بغير الوصي ادب الاوصيا في **البيوع**  
**في السلم** قلت واما شرط السلم فذكر ما سبعة وفي الحديث  
 اربعة عشر هذه السبعة المذكورة وسبعة غيرهما لم يذكر المحقق في عقد  
 الشرط وان ذكر ما قبله احد بها ورواه وجود السلم فيه من وقت العقد الى المحل  
 وناسبه ان يكون السلم فيه مما يتعين بالتعيين حتى لا يجوز التسليم في  
 الاثمان وفي البر وبيان **ش** وفي الفلوس يجوز عند ما خلافا لمحمد  
 وناسبه ان يكون السلم فيه من الكسب او الكوزونات او الكروعا والمعدرة

ونفسه بخمسة عشر في غير العقار ما قاله شمس المنة الشريفة  
 ان يبيع ما لنفسه اليتيم مائساوي عشرة عشر او يبيع منه بعشرة مائساوي بخمسة عشر وبه يفتى وجعل له بيع  
 عقار اليتيم بمثل القيمة وبفتى باشر لا يجوز الا بضعف القيمة او لضرورة  
 ومن جملتها ان يترد مؤنة العقار عليه علمته وصح للاب بيع ماله من ابنة  
 لو لم يضر في السابع عشر من القبولين وصي اشترى شيئا من مال الميت  
 ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز فاضحا ان لم يضر الوصي العقب  
 اذا باع الوصي مال الميت ثم استباح منه واحد باكثر مما ينعيط الى القيمة  
 ان قال عدلان انه بالغيمه فالببيع صحيح ولا يلتفت الى الزيادة من وصايا  
 العدة للصهر الشريد اشترى خادما لابنة الصغيرة ليرجع عليه بالثمن وكذا  
 ان مات قبل الاداء بواحد من تركته كدبته الا اذا شهد انه اخذ له ابنة لم يرجع  
 ثمنه على ابنة وبعبارة الشهاد وقت الشراء وقبل نقد الثمن وفي الوصية  
 يرجع الشهدام لا وعن محمد اذا لم يشهد على الرجوع لكنه نواه وقت الشراء  
 ونقد على هذه النية فيسعه الرجوع وباشترى اشترى طعاما للصغيرة ماله  
 وللصغيرة مال كان منبرعا وعن الثانية ان اشترى لابنة شيئا  
 مما يجبر عليه كالطعام والكسوة ولا مال للصغيرة لا يرجع وان اشهد  
 وان مما لا يجبر عليه ان كان للصغيرة مال فاشترى فاشترى طعاما  
 او دارا او ضياعا ان اشهد وقت الشراء على ان يرجع يرجع والا لا  
 في مبيع بوع البرازية والخلامة وفي المشتق اذا اشترى الوصي باليتيم  
 غلاما لنفسه ان كان النش خيرا لليتيم اجزت الشراء وان كان  
 الغلام خيرا لليتيم جعلته لليتيم ولم اجز الشراء لنفسه ومن غيب  
 الروايات واجماع في الفتاوى عن مجموع النوازل وصي اشترى مالا لليتيم  
 غلاما وابعده حجة فلما بلغ البيع قال كنت اشترى الغلام لي فالرجع  
 لي وقال الوصي اشترى به لي فلا شيء لك في الرجوع يكون الرجوع كله لليتيم  
 وان توى المال بغير الوصي ادب الاوصيا في **البيوع**  
**في السلم** قلت واما شرط السلم فذكر ما سبعة وفي الحديث  
 اربعة عشر هذه السبعة المذكورة وسبعة غيرهما لم يذكر المحقق في عقد  
 الشرط وان ذكر ما قبله احد بها ورواه وجود السلم فيه من وقت العقد الى المحل  
 وناسبه ان يكون السلم فيه مما يتعين بالتعيين حتى لا يجوز التسليم في  
 الاثمان وفي البر وبيان **ش** وفي الفلوس يجوز عند ما خلافا لمحمد  
 وناسبه ان يكون السلم فيه من الكسب او الكوزونات او الكروعا والمعدرة

والسبعة في الخانية في فضل بقرات الوصي وقال فيه  
 هذا قول محمد واما على قوله ما قول  
 الواحد يكفي

ثم لا يرجع بغير الورثة بذلك على هذا القول ان كان  
 الميت لم يشهد انه اشترى له ثوبا كذا في فصل  
 بيع الوالد من على الولد مبيع  
 اكانت

قال ولا يبيع السلم الا ببيع شرط في العقد  
 معلوم ويخرج معلوم وصفة معلومة ومقدار معلوم  
 واجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال اذا كان  
 ما يتعلق العقد على مقداره كالتكليف والمكوفون  
 والعهود وتسمية المكان الذي يوفيه  
 فيه اذا كان له جلد مؤنة  
 كذا في شرح القدر  
 للرازي

المتقاربة

المتقاربة حتى لا يجوز التسليم في الجواهر ورابعها قبض رأس المال قبل الاقرار  
 سواء تعين بالتعيين او لا وخامسها ان يكون رأس المال منتقرا عند  
 ايجاقه فلا قاله ما وسادسها ان يكون عقد السلم باثنا لا خيار فيه حتى  
 لو اسلم بشرط اختيار الخليل لهما او لاحد منهما فسد الا اذا ابطل صاحب اختيار  
 خياره قبل التفرق بالابدين ورأس المال قائم في يد السلم اليه فيجب بقلب  
 جائزا وسابعها ان يكون السلم فيه مضبوطا بوصف بالحق في بدوات  
 الامثال وذكر الشرط في **س** سبعة عشر هذه الاربعة عشر بشرط ان  
 في رأس المال وهو بيان نوعه انه محدودية او مصيرية ودرهم شرط بعية  
 او عدلية وبيان صفته انه جيد او ردي او وسط اذا كان في البلد نقود  
 مختلفة وشرط في السلم فيه وهو ان لا يشتمل البدلين احد وصفي علمه الربوا  
 كاسلام الحنطة في الشعير او الثوب للرهموي في الرهمويين فانه جرم النفس  
 من شرح القدر في الرازي في باب السلم في شرح قوله ولا يبيع السلم الا بشرط  
 وكذا في الثالث والعشرين من مبيع النثار خانية عن السفناني  
 واختلف الروايات في ادنى الاجل الذي لا يجوز السلم به ومنه في محمد  
 انه قدر اناه بشرط فصاعدا وعليه القنور وفي الكافي واقل الاجل شهر في الصحيح  
 وعليه القنور وفي السراجية وادنى مدة الاجل ما يمكن تحصيل السلم فيه  
 هو المختار في الثالث والعشرين من مبيع النثار خانية ما فيها احواله  
 بآراء المال جارية وكذا الكفالة به وبالسلم فيه منية المفتى في السلم  
 اذا اشترط في السلم الثوب لجيد فجازتوب وادعى انه جيد وانكر الطالب  
 فالقاضي يرى ان يمين من اهل تلك الصنعة وهو احوط والواحد يكفي  
 فان قال جبر اجه على القبول خلاصته في الفصل الاول من البيوع  
 والاحق في السلم في الرهبة حرزا وكذلك في الخطب حراما او قارفا فان  
 بين شيئا ذلك على وجه لا يتحقق المنازعة بينهما في التام والسلم  
 يجوز وفي بعض الشروح لو بين الطول والعنى والغلط في المثلثين او كان  
 عرف ذلك جاز تانار خانية في الثالث والعشرين من البيوع وفي  
 بيوع الاصل لا بأس بالسلم في الجذوع اذا بين ضرر معلوما وبيان  
 الطول والعرض والغلط والجان الذي يوفيه فيه وكذلك  
 الساج وصنوف العبدان والخشب والعصب واعلام الغلط في  
 العصب اعلام ما يشته به انه ذراع او شبر محيط به في قبيل نوع في  
 السلم بالدين في الثالث والعشرين من البيوع ولا بأس بالسلم في جبه  
 والبوارى اذا وصفت وبين طولها وعرضها وصفها لانه مذكور معلوم  
 كالتياب والحقير ما يخذ في البروي والخشيش والبوار ما يخذ في القصب في الفتاوى  
 في مسائل السلم البيوع وفي تحصيلها زار في جواز السلم في البسيط والحقير في شرط

سئل عن السلم اليه اذا انقطع بعد جواز الاجل وماله لا يوجد  
 هل يلزم السلم اليه قيمته ام لا يلزم وينبغي العقد  
 بعد جواز الاجل احب لا يلزم السلم اليه قيمته  
 وانما لم يرب السلم اختيارا من شرطه في شرطه  
 انظر الى حال وجوده فان فسخ العقد لا يفسد  
 ماله فيبيوع فتاوى  
 ابن نجيم



من ذلك ذراعا معلوما وصفة معلومة ثانياً خاتمة في الثالث والعشرين  
وجوز السلم في اللبن والعصية والحل كسلا ووزنا وإذا انقطع العصية لا يجوز  
السلم فيه في الفصل الأول من بيع البزارية وفي خاتمة وإذا أسلم الدرهم  
في حنطة والدرهم لم يكن عنده قد حل في بيته وأخرج الدرهم فان توارى  
عن عين السلم اليه عند دخول البيت بطل السلم والآن في الثالث  
والعشرين من بيع ثانياً خاتمة ولا يبطل الاجل موت رب السلم وبطل  
موت السلم اليه حتى يأخذ السلم من تركته حالاً قابضاً حالاً في السلم في بيع  
الوجه الثالث إذا اختلف في الاجل فهذا لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان  
اختلف في اصل الاجل بان قال احدهما كان باجل وقال الاخر غير اجل او  
اختلف في مقدار الاجل بان قال رب السلم كان الاجل شهراً وقال السلم  
لا بل شهرين او اختلف في المضي بان قال رب السلم كان الاجل شهراً  
وقد مضى وقال السلم اليه لم يمض بعد وانما اسلمت اليه الساعة فان  
اختلف في اصل الاجل فلهذا على وجهين اما ان يكون مدعى الاجل الطالب او  
المطلوب فان كان مدعى الاجل هو والمطلوب بيكر ولم يقيمها بينة فالقباس  
ان يكون القول قول المطلوب مع بيته وفي الاحتساب يكون القول قول الطالب  
مع بيته هذا اذا كان طالب الاجل هو المدعى فاما اذا كان المطلوب هو  
المدعى للاجل قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى بان القول قول الطالب فيسأله  
ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بان القول قول الطالب فيسأله  
هذا اذا لم يقيم لاهد هما بينة فان قامت لاهد هما بينة قبلت بيته  
وان اقاما البينة فالبينة بينة وفيه من الاجل هذا اذا اختلف  
في اصل الاجل وان اختلف في مقدار الاجل ان لم يقيم لاهد هما  
بينة فالقول قول الطالب مع بيته ولا يتخالفان عند علمائنا الثلثة  
وقال رحمه الله تعالى وفي التفرير وفي اختياركم بخالفوا اجماعاً هذا اذا  
لم يقيم لاهد هما بينة فان قامت لاهد هما بينة بقتى بيته وان  
اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المطلوب ولا يقضى بعقد بين عديم  
جميعاً ثانياً خاتمة في الثالث والعشرين من البيوع وان اختلف في المضي  
ان لم يقيم لاهد هما بينة فالقول قول المطلوب انه لم يمض وان قامت لاهد هما  
بينتة قبلت بيته وان اقاما جميعا فالبينة بينة المطلوب في الجملة الزور  
اختلف في قدر السلم فيه اوجبه او وصفه او درعاه او اختلف في رأس  
الحال كذا تلك مخالفاً وتزاد ان اقاما احد هما البينة قضى له وان اقاما  
البينة قضى لرب السلم ولو اختلف في رأس المال واقاما البينة قضى  
للمسلم اليه وجيز في الاختلاف في السلم في البيوع وان كان السلم  
حنطة ورأس المال مائة درهم فصالح على ان يبر عليه مائة درهم ومائة درهم

وقيل كان باطلاً فاما اذا قال صالحك من السلم على مائة من رأس مالك  
كان جائزاً وكذلك اذا قال على مائة من رأس مالك كان جائزاً بعد  
هذا اختلف في البيع في قوله صالحك من السلم على مائة من رأس مالك  
مالك انه يصير اقاله في جميع السلم او في نصف السلم وان قال صالحك  
من السلم على مائة درهم من رأس المال لا يجوز سيره بقوله لا يجوز الزيادة  
بل اذا كان في السلم في مائة درهم واشترى من الائمة الشتر في مائة درهم  
يبطل الاقاله في هذه الوجه اصلاً وفي الزهيرة الاقاله في باب السلم على اكثر  
من رأس المال لا يجوز ثانياً خاتمة في الثالث والعشرين من البيوع **فصل**  
باب السلم السلم فيه من السلم اليه باكثر من رأس او برأس المال لا يصح  
ولا يكون اقاله **فصل** في السلم ديناراً في مائة من من ذهب فلما حل الاجل  
وجز عن ادايته فيها رب السلم من السلم اليه مائة من من ذلك الزبيب  
الذي على السلم اليه دينار وقبض الدينار لا يفتخ السلم في حصة الدينار  
**فصل** في السلم في الغنم الغنم في وقت كونه حصة لا يصح والسلم  
في النخاع الشناني قبل الادراك يصح لانه تفتى تفاحاً **فصل** في السلم  
زبيباً في حنطة لا يجوز **فصل** في السلم في حنطة لا يجوز **فصل** في السلم في حنطة لا يجوز  
في السلم في البيوع **كتاب الصرف** يجب ان يعلم المرء  
واحواله والكفالة مبدل الصرف جائز عند علمائنا الثلثة واذا جاز  
هذه التصرفات فتعول بعد هذا ان قبض من الخصال عليه والكفيل قبل الافتراق  
او ملك الرهن في يد الممر من قبل الافتراق ثم الصرف بينهما وبغير افتراق  
مجلس المتعاقدين ولا يعتبر افتراق الكفيل والمحال عليه وان افتراق المتعاقدين  
والرهن قائم بطل الصرف في السابع من ثانياً خاتمة وبيع الدين  
بالدين جائز اذا حصل الافتراق بعد قبض الدين حقيقة عقد صرف كان ولا  
نظر الصرف باع ديناراً برهم ولم يكونا بحضرة منهما ثم نقداً ونقداً  
قبل التفريق جاز وكذا الوقبض حكماً بان كان له على اخو دنانير ولا حرج عليه  
درهم فاشترى كل ما على صاحبه بما عليه ثم يفسد البيع وكذا لو كان  
لا حرج عليه طعام او فلولس وله على اخو درهم او دنانير فاشترى من عليه طعام  
بالدنانير التي له عليه ذلك الطعام صحح وشتم بمجوز البيوع الرجل اذا باع  
لحيلة ابيه ضبعة بمهر لها على ابيه قبل لا يجوز لانه بيع دين له بها  
على ثالث وذكر عن الكرخي ما يدل على الجواز بزارية في الصرف قبل التفريق  
وعقد الصرف بذكر الاجل في احد البدلين او اختيار بين عقد بوصف القسار  
وقرق الامام بين المتعقد على الفساد وبين ما عثر من عليه الفسار  
بأخلال شرط البقاء وعلى الصحة فقال اذا باعها بالفساد وفي عقد باطون  
فدر مائة الف ونفر فاقبل قبض شيء من الثمن صح في الجارية وبطل في الطوق



ولو باعها بالطوف الى اجل بطل في الطوف وفاقا وصح في اجارية عندهما  
 وشاع الفاء عند الامام اشترى فضة كثيرة بفضة قليلة معايشي غيرها  
 ان لم يكن لهذا الغيرة فتمت كلفه من راب او حصة لا يجوز البيع للربوا وان  
 لها قيمة تتساوى الفضة الزائدة في ذلك الطوف او انقص من الماور قد رما  
 يتخاس الناس فيه يجوز بالكرامة والا فليس له اجرة يجوز بالكرامة قبل  
 لمحمد كيف تجده في فليكن قال مثل اجل من المحل الربوي بيع السيف المحلى  
 بدرهم فضة على اربعة اوجه الاول ان يكون الفضة التي هي ثمن اكثر من الفضة  
 في السيف فهذا جائز ويجعل بمقابلته الفضة التي في السيف من الدرهم ما هي  
 مثلها والباقي يكون باراء الفضل والجمع والحق ان تقابض في المحاسن  
 جاز البيع والصرف والا بطل الصرف واما البيع ان كانت الحلية تتخلص منه  
 من غير ضرر كالطوف في عنق اجارية والفضة المملوكة في قبضته جاز البيع  
 وبطل الصرف وان كان لا يتخلص الا بضرر بطلا جميعا ولو بشرط اختيار والاحل  
 بطل الصرف بالاجماع وكذا البيع عنده سواء كان من قبيل الاول او من قبيل الثاني  
 وقال ان لم يمكن التخلص من غير ضرر فهو كما قال الامام وان امكن كالطوف  
 جاز البيع في اجارية وبطل في الطوف والوجه الثاني ان يكون الفضة التي  
 هي ثمن مثل الفضة التي في السيف والثالث ان يكون اقل من ثمن السيف  
 والرابع ان يكون بحيث لا يدري ان الفضة التي هي ثمن مثل الحلية او اقل او اكثر  
 ففي هذه الوجوه الثلاثة لا يجوز البيع وان لم يعلم مقدار الدرهم وقت البيع  
 لم يعلم وكانت اكثر من الفضة في السيف فان علم في المحل جاز البيع وان  
 علم بعد الاخر لم يجوز ذلك لو اختلف اهل العلم به فقال بعضهم نعم  
 اكثر من الفضة وقال بعضهم مثلها مخلص ما في الحلية غير ضرر فلهذا فانه  
 هذا اذا كان الثمن من جنس الحلية فان كان من خلاف جنسها جاز كيف ما كان  
 لجواز التفاضل ولا خصوصية للحلية مع السيف والطوف مع اجارية بطل  
 المراد اذ اجمع مع الصرف غيره فان العقد لا يخرج من كونه صرفا بانقضاء غيره اليه  
 وعلى هذا بيع المزكش والمطرز بالذهب والفضة بجزا في الصرف  
 في شرح قوله ومن باع شيئا حليته تكون فتحرر لنا ان بيع المفضض  
 الاول ان يباع المفضض بالذهب وكذا المزكش الفضة ولو بيع بالفضة  
 بعينه الدرهم المضمرة او غيرهما من الفضة فالواجب ان ينظر الى ما في البيع  
 من الفضة فان كانت قدر الدرهم لا يجوز وان كانت اقل من الدرهم التي  
 هي الثمن فيجوز وان كانت اكثر فلا يجوز وان كان لا يمكن معرفة قدرها فلا يجوز  
 ايضا وفي خلاف ذلك رحمه الله تعالى نصا في صورة واحدة يجوز وهي ان يكون  
 الفضة التي في المبيع اقل من الثمن الذي هو الدرهم وفي بقية الصور لا يجوز  
 هذا اذا بيعت بالفضة فلو بيعت بالذهب لا يحتاج الى هذا بل يجوز بالاقوال اكثر

ولكن لا بد

ولكن لا بد من قبض العوض كما في الاول ايضا لا بد من القبض في صورة الجواز  
 ولو بيع المصوغ من الذهب والمزكش منه ايضا بالدرهم فلا يحتاج الى  
 معرفة قدره وهل هو اقل او اكثر بل يشترط التقابض في المحاسن لا غير  
 فلو باع بالذهب بجناس قبه الى ما قدرناه من الوجه الاربع وفيه وجه  
 واحد يجوز كما في الفضة والفضة في هذا واشكاله ان اتحاد جنس الثمن  
 والمبيع بعينه التاثير في الوزن والتقابض في المحاسن وعند اختلاف الجنس  
 لا بعينه التاثير في التقابض وحده انفع الوسائل في مسألة بيع المزكش  
 وبيع السيف المحلى بالفضة بفضة فالفضة وبيع المنطقه المفضضة بالدرهم  
 او بالنبي لا يجوز الا ان يعلم ان الفضة انما هي الفضة وكذا لو باع حليا من ذهب  
 فيه جوهر لا يمكن اخراجه الا بضرر فباعه بذهب لا يجوز الا ان يكون الثمن اكثر  
 مما في المحلى من الذهب قاضيا كان في سائل بيع مال الربوا في السبوع  
 رجل ابتاع لؤلؤة في قرطه وكتبه بصنعة متقومة فان كان لا يمكن  
 تخليصه الا بضرر لم يجوز البيع كالسيف المحلى وان لم يلحقه ضرر فجاز البيع  
 جائز ولو قال رب القرطه انا انزع اللؤلؤة واسلم اليه المشتري والمشتري  
 لا يقبله فانه لا يجبر على القبول الا اذا انتزع منه وسلم اليه وتسلم فانه حينئذ  
 يكون بيعا بالتسليم والاعطاء جوابا لفتاوى المحاسن من البيوع واما باع  
 من اخر حليته ذهب فيه لؤلؤة او جوهر يدنايه وقبض المشتري المحلى فسر هذا  
 على اربعة اوجه احدها انه يكون الدنانير مثل الذهب الذي في المحلى الوجه الثاني  
 انه يكون الدنانير اقل من الذهب الذي في المحلى الوجه الثالث اذا كانت  
 لا يدري ان الدنانير التي هي ثمن مثل الذهب الذي في المحلى او اقل او اكثر  
 وفي هذه الوجوه الثلاثة لا يجوز البيع اتمسكا بالذهب ولا في اجوهر  
 سواء امكن تخليص اجوهر من غير ضرر او لم يمكن اما اذا كانت الدنانير  
 هي ثمن اكثر من الذهب الذي في المحلى فالبيع جائز في الكل في الذهب وفي اجوهر  
 وبصرف المزكش الذي في المحلى من الذهب الذي هو ثمن قدر مثله والباقي  
 باراء اجوهره والآن في فقه ذلك المسئلة على ثلثة اوجه ان نفذ الدنانير التي  
 هي ثمن فلهذا قبل ان ينظر في العقد ما من على الصفة وكذا ذلك ان نفذ الدنانير  
 التي هي ثمن حصنة الذهب الذي هو قدر المحلى بربوبه بانه ان نفذ من الدنانير  
 التي هي ثمن قدر حصنة الذهب الذي هو في المحلى ولكن لم ينقص على ان حصنة  
 الذهب فالعقد ما من على الصفة في الكل فان لم ينفذ شيئا من الدنانير فخرقا  
 لا شك ان العقد فيما يخص المحلى من الذهب يفسد وفيما يخص اجوهره فلهذا  
 ينظر ان كان اجوهره بحيث لا يمكن تخليصه الا بضرر يفسد واما اذا امكن تخليصه  
 من غير ضرر لا يفسد العقد في اجوهره هذا اذا باع المحلى بدنانير نفذ فاما اذا  
 باع المحلى بدنانير يفسد فلو علم ان اربعة اوجه ان كان المشتري من الدنانير

وفي الجواز في الصرف من فتح القدر والمعالج في اللؤلؤ  
 بالقبض المقتضى لاجل ما يتخلل به بين يديه  
 البرجمة تفاصيل الامايع  
 كلها قاضية



مثل الذهب الذي في اكله او اكل منه او كان لا يدري ذلك فالباع فاسد  
 في هذه الوجوه الثلاثة في اكله وفي احواله فاما اذا كانت النانية اكثر من الذهب  
 الذي في اكله لا شك ان العقد بطل فيما يخص اكله من الذهب فاسا  
 فيما يخص احواله من كونه الباع ينظر ان لم يكن تخليصه الا بضره بطل البيع  
 في حصه احواله وان لم يكن تخليصه بضره بطل العقد على اختلاف  
 في قول المجتهد لا يجوز الباع في احواله من كونه الباع بضره بطل العقد  
 وزيته فالباع بضره في النية عند المجتهد رحمه الله تعالى وعند من العقد  
 في مسألة التمسك لا بضره في حصه الزينة فكذا في هذه المسئلة لا بضره العقد  
 في حصه احواله من كونه الباع بضره بطل العقد ولو باع خاتم فضة  
 بعشرة رنانير وفيه نقص في قوت وقيس المشتري الخاتم وعجل قد حصه الفضة  
 من الثمن او اكثر جاز الباع في جميع الخاتم فان عجل لا قل من حصه الفضة ثم اقرقا  
 بنظر ان امكن نزاع الفضة من الخاتم بغير ضرر جاز الباع في الفضة في قدر ما عجل له  
 من حصه الفضة وان كان لا ينزع الا بضره بطل البيع في كله وكذا ان لم يعجل له  
 شيئا حتى اقرقا فان امكن نزاع الفضة بغير ضرر جاز الباع في الفضة بخرسته  
 من الثمن وبطل في الفضة وان لم يكن الا بضره بطل البيع في الجميع وكذا لو عجل  
 النانية كلها ولم يقبض الخاتم حتى اقرقا فان امكن نزاع بلا ضرر جاز الباع  
 في الفضة بخرسته والباطل البيع في الجميع وكذا اذا اشترى عشرة دراهم الفضة  
 وزنها درهم فان عجل درهما بخرسته بطل ان يضره فاجاز الباع في الجميع وان لم يكن  
 نزاع بلا ضرر جاز في الفضة عشرة دراهم وكذا التسليم الحلي او اربعة مثاقه وفيه  
 عسور حلية وكذا المنطقة والسرج والقدح وغير ذلك بما فيه عليه في احواله  
 كتاب الصرف من خمسة اقسام الاكل اجماع الدراهم المصروفة على ثلثة انواع اما  
 ان يكون صغرها غالبا على الفضة لو كانا سواء او كانت فضتها عليه غالبية  
 فان كان صغرها غالبيا ينظر ان امكن تخليصها بالاذابة والسبك بغير ضرر  
 صغر وفضتها منفصلين لا يجوز بيعها بالفضة الا الصلة الا ان يكون احواله  
 اكثر مما في الدراهم من الفضة ليكون الفضة بازا الفضة مثلهما وزنا والباقى بازاء  
 الصغر وان لم يكن تخليصها بالاذابة والسبك يكون الفضة فيها مستهلكة غير  
 معينة فيكون بمنزلة الخاسر ويجوز بيع هذه الدراهم واحدا بانثنين ويجوز  
 استقرضها والمبايعه بها بعد وان كانت تخرج بين اثنين عدرا وان  
 كانت تخرج وزنا لا عدرا لا يجوز ذلك الا وزنا لانها لا تصير عدوية الا بالاطلاع  
 فاذا لم يوجد الا اصطلاح بقيت موزونة وان كانت فضتها غالبية بان كانت  
 ثلثها فضة وثلثها صغر اقرقا في حكم النزوف لا يجوز بيعها الا بضره بطل  
 احواله ولا يجوز استقرضها والمبايعه بها الا وزنا كالفضة احواله وكذا حكم  
 الفضة للعتوشة اذا كان غشها مغلو بالفضة فيكون كفضة احواله

واما اذا كان

واما اذا كان صغرها وفضتها سواء فلا يجوز بيعها بالفضة البضاعة الا اذا كان  
 احواله اكثر ولا يجوز استقرضها والمبايعه بها الا وزنا لانها لا تصير عدوية الا بالاطلاع  
 والفضة فيها موزونة شرعا كالحقنة في السبلة فلا يجوز استقرضها الا وزنا  
 الا ان يشترط الباع في المبايعه فيصيرها ناعا على العقد كما لو اشترى الدرهم  
 اجيدة ولا يتنقض العقد بضره بطل العقد في التسليم ويعطيه ما مثلهما لانها  
 ثمن فتم يتعين في العقد ولا يجوز بيع بعضها ببعض نسيئة لاجل التورن  
 من المحيط **الفصل في باب الصرف** جازفة من الصرف مخصصا ثم كانت هذه  
 الدراهم التي غلب غشها تخرج بالوزن فالبيع بها والاستقراض بها بالوزن  
 وان كانت تخرج بالعد فالبيع والاستقراض بها بالعد ليس بمر وان كانت تخرج  
 بها فكل واحد منها وما دامت تخرج في ثمن لا تتعين بالتعبدان  
 ولو ملك قبل القبض لا يبطل العقد واذا كانت غير راجية في بيعه تتعين  
 بالتعبدان وبطل العقد بضره بطل التسليم وهذا اذا كانا يعلمان بجائزها  
 ويعلم كل من المتعبدان ان الاخر يعلم فان كانا لا يعلمان او لا يعلم احدهما  
 او يعلمان ولا يعلم كل واحد منهما فان البيع يتعلق بالدراهم الراجية  
 في تلك البلدة لا بالثمن الذي في هذه الدراهم التي لا تخرج وان كانت  
 يقبلها البعض وبطلها البعض في حكم النزوف والبنهجة فيستعلق  
 البيع بخرسته لا بغيرها كما هو في الرابحة لكن بشرط ان يعلم الباع بخرسته  
 ذلك في احواله لانه رضى بذلك واورد في نفسه في القبض الذي يقبلونها  
 وان كان الباع لا يعلم بخرسته يتعلق العقد على الارواح فيخرقه العقد في الصرف  
 مخصصا في تخرج قوله واذا كان الغالب الخ سى درهم راجع مبد منه بخرسته  
 وكسى شواذ انه بخرسته سلطان تاديب يمكنه اما زروى شرع ايدى  
 زروا هداية اجاب بنى جون عرف منقضى شده است في او ابل  
 بيع القاعدية قال ومن له على اخر جبا اذا اقتضى زبوا فلم يعرف  
 فانقضا فخرت عليه بغير الزبوا فان كان علم حين انقضا انما زبوا  
 ليس ان يرد على الاول والا فله ان يرد على الاول سواء ردها بخرسته او ردها  
 دعوى القاعدية **كتاب المداينات** من رجل طلب  
 من اخر قرض عشرة دراهم بالقر لا يجوز لان فيه ربوا واحيلة في ذلك ان يبيع  
 المقرض ثوبا بواحد عشرة بالقر عشرة بما يتفقان عليه ثم يقرض رجلا  
 اخر عشرة ثم يبيع المشتري ذلك الثوب من المستقرض بعشرة ويأخذ  
 منه عشرة ثم يبيع المستقرض الثوب من الباع الاول بعشرة التي استقرض  
 منه فيه اء المستقرض من عشرة وليس فيه شيء وقد حصل الثوب  
 الى صاحبه وحصل له على المشتري الاول ثمن الثوب وهو اكثر من عشرة فوض  
 الى المشتري عشرة فبقيت بقية القرض اء حكم المداينات المداينة العاصرة

ولو كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها صغرها في ثمنه  
 الدراهم النزوف والبنهجة في ثمنها ان لم يكن ثلثها  
 الدراهم لا يجوز ردها بالوزن وانما في الدراهم النزوف والبنهجة  
 لم يفسد احواله الا اذا كانا يعلمان بجائزها  
 بها فخر من ثمنها في الدراهم النزوف  
 وانما راجية في البيع  
 المبيع معلوم في البيع

مداينة مسئلة سائر كتبه اولها حلية  
 احسن وادوا ولوب على شر  
 اولها حلية سائر كتبه  
 كذا في احواله



رجل له على عشرة دراهم فاراد ان يجعلها ثلثة عشر الى اجل قال اشترى  
منه المديون ثلثة عشر وبقض السبع ثم يبيع المديون ثلثة عشر  
الى سنة فيقع الخبز عن احوام ومثل هذا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه امر بذلك رجل طلب من رجل دراهم بقرضه بده وادره فوضع المستقرض  
مناعا بين يدي المقرض ويقول للمقرض بعت منك هذا المناع بمائة درهم  
فيشترى المقرض ويرفع الدراهم اليه وباد هذا المناع ثم يقول المستقرض بعتي  
هذا المناع بمائة وعشرين فيبيعه فيحصل المستقرض مائة درهم يعود اليه مناعه  
ويجب للمقرض عليه مائة وعشرون درهما والا وثق والاحوط ان يقول  
المستقرض للمقرض بعد ما قرض المعاملة كل مائة وشروط كان بيننا ففقدت  
ثم بعد ان يبيع المناع وهذه المسئلة وليل على جواز بيع الوفاء اذا لم يكن  
الوفاء شرط في البيع هذا اذا كان المناع للمستقرض فان كان المناع للمقرض  
وليس للمستقرض شيء ويريد ان يقرضه عشرة بثلثة عشر الى اجل فان المقرض  
يبيع من المستقرض سلعة بثلثة عشر ويترك السلعة الى المستقرض ثم يبيع  
بيعه السلعة من اجنبي بعشرة ويرفع السلعة الى الاجنبي ثم الاجنبي يبيع  
السلعة للمقرض بعشرة وباد هذا منة العشرة ويدفعها الى المستقرض  
فيبرأ الاجنبي من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فتصل السلعة الى المقرض  
بعشرة والمقرض على المستقرض ثلثة عشر الى اجل وحيلة اخرى ان يبيع  
المقرض من المستقرض سلعة بثلثة عشر الى اجل معلوم ويرفع السلعة  
الى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من اجنبي ثم ان المستقرض يقبل البيع  
مع الاجنبي قبل القبض او بعده ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة  
وياد هذا العشرة والمقرض وان كان مشتريا ما باع باقل ما باع قبل نقد  
التمن الا ان ذلك جائز لفضل البيع الثاني وهو البيع الذي جرى بين  
المستقرض والاجنبي وحيلة اخرى ان يبيع المقرض من المستقرض سلعة ثم  
تؤجل ويرفع السلعة الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيعها من غيره  
باقل مما اشترى ثم ذلك الغير يبيعها من المقرض بما اشترى ليصل السلعة  
اليه بعينها وباد هذا الثمن ويدفع الى المستقرض فيصل المستقرض الى المقرض  
ويحصل الربح للمقرض وهذه الحيلة هي العينة التي ذكرها محمد رحمه الله  
وقال من اشترى بثلث ببع العينة في زماننا خبره البيع الذي يجري في اسواقنا  
وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال العينة جائزة ما جورة وقال اجزه  
لمكان الفارغ احوام فيما يكون فرار عن الربو او في بيعه ثمانية درهم لا باس  
بالبيع الذي يفعلها الناس للخبز عن الربو **عكس** هي مكرهة وذكره القائل  
في تفسيره انه عند محمد بكه وعند ابي يوسف لا باس به وعند الجعفي  
مكروه قال ان يجرى خلاف محمد في العقد بعد القرض اما اذا باع ثم دفع الدراهم

وهذه الحيلة هي حيلة الثانية ببيعها  
ومما رآه وجه التكرار

وتكون هو اصل المال والقبض  
بكونه ربحا

لا باس به

لا باس به بالاتفاق فتبين في باب ما يتعلق بالبحث في الاحوال من الكراهية  
قضى المديون الدين المؤجل قبل اجله او مات فاخذ من تركته فجواب  
المستقرض ان لا ياد هذا من المراجعة التي جرت المراجعة بينهما لا بقدر ما مضى  
من الايام قبل ان يبيع المديون انفق به ايضا قال نعم وقال لو اظن المقرض  
القرض والمراجعة قبل مضى الاجل فللمديون ان يرجع منها بمحض ما بقي  
من الايام فتبين في هذه البيانات رجل اقرض عشرة دراهم وطلب على  
ذلك رجلا واخذ فلما استقرض ان يحسب ذلك من الاصل جواهر الفتاوى  
في اوائل الكفالة **بح** كان بطالب الكفيل بالدين بعد اخذه فلا يحصل  
ويبيعه بالمراجعة شيئا اجمع عليه سبعون دينارا ثم تبين انه قد اخذه  
فلما تبين انه لان المراجعة بناء على قيام الدين ولم يكن فتبين في هذه البيانات  
ولو اقرضه على ان يوفيه في الكوفة فهو فاسد خلاصة في اوائل الصرف  
**ت** القرض الفاسد بغير الملك كصحيحة حتى لو استقرض ديننا ففقدته  
ملكه وكذا سائر الاعيان ويجب القيمة على المستقرض او رد هذه المسئلة  
في اخر روى ما اذا امر بشراء القن بامه الماء مور ففعل فالقن للآخر **فت**  
لم يجر قرض القبي ككتاب وخطب وحشيش وقصب وسائر التراب حين  
الربطه واليقول والواجب في القرض رد المثل وليست هذه بمثلية وكذا  
اجبوا ان لم يجر عندنا لما روي جوزه الشافعي كما يجوز سلمه الا في الجوار وما  
الحنا والوسمة والربا حين الياسية التي تكال فلما باس باستقرضها  
لانها مضمونة بالمثل ثم في كل موضع لا يجوز القرض لم يجر الا شفاع به لعدم احوال  
وتجوز بيعه لشئ الملك كبيع فاسد اذا المقبوض من يرض فاسد كقبوض ببيع  
فاسد سواء جامع المقبولين **هو** استقرض ثورا بنور بعتي استعار ثورا  
ليستعمل يوما لبعيره ثوره فملك في مال لا استعمال لم يقم وما في الجامع ان يقرض  
اجبوا ان يمتنعون ليس هذا انما ذلك انه يدفعه حيوانه بستر ملكه فينتفع به في كل يوم  
ابن سناء عن الثاني استقرض ثورا كسلا او ذرا ثم انقطع بعيره الى ان يدخل  
الحديث الا ان يترضا على قيمته كمن استقرض طعاما في بلد فيه الطعام رخيص  
ثم التقيا في بلد فيه الطعام غالي ليس الطلب بل يوفق المطلوب فيعطيه في  
تلك البلدة وفي محمد رحمه الله استقرض طعاما بالعراق ولقب بمكة عليه قيمة العرقا  
يوم انقصوه وليس عليه ان يرجع معه للعراق لا اخذه وقال الثاني عليه قيمة يوم خرفته  
ويشترى من الثاني اقرض طعاما او عصب ثم التقيا في بلد الطعام فيه قال وارض  
يستوفى منه بكفيل حتى يوفيه في مكان الاخذ وقال الثاني ان يترها لطلب قيمته التي  
في تلك البلدة حال انقصوه اقصى بها والقول فيها قول المطلوب وان كان  
فانما في يده الرضا اخذه ولا قضى بالقيمة بزيادة في نوع في القرض الاول في البيع  
رجل استقرض رجلا حنطة في حراسان ثم التقيا في الكرمان فلما قرض ان يطالب

لم ياد



بان يخرج البية او اليه وكسبه في خراسان او يخرج اليه في قمته بقمته خراسان في كمران  
 ولا ان يكفله ببدل كسبه ليخرج اليه عند موافاة وكسبه خراسان  
 فان ابي المستوفى دفع الوكيل اليه بوجه حتى يخرج اليه خراسان او يخرج  
 اليه في قمته بكمه ان كان بخراسان وان رضى المستوفى بالقيمة والى المستوفى  
 يواخذ به تسليم القيمة الى المستوفى وان رضى ان يواخذ منه القيمة بغير خراسان  
 فلا ان يواخذ به ما حتى يخرج اليه في الموضع الذي يتخاضه فيه من كمران هكذا ذكر  
 وهو الصحيح والغصب كالقرض في هذه الاحكام ذكره في المستوفى جواهر الفوائد  
 في الباب الخامس من كتاب الكفالة رجل استوفى من رجل درهم بخارية بخاري  
 او اشترى سلعة بدرهم بخارية بخاري فالتقى في بلدة لا يوجد البخارية  
 فيها قالوا ابو جمل قدر الماسة ذاتها وجايبا ويستوفى منه بكفيل لانه  
 ذو عسرة فكان له النظر الى المسيرة فاصبحان في الصلح في فصل في الصلح في الدين  
 القدوري استوفى درهم بخارية فالتقى في بلدة لا يوجد على البخارية  
 ان كانت ينفق في ذلك البلد فان شاء صاحب الحق اجله قدر الماسة  
 ذاتها وجايبا ويستوفى منه بكفيل ولا يواخذ به وان كانت في بلدة لا تنفق  
 فيه وجبت القيمة تحضر النافذة من المثل من الرابع والعشرين من يوجه  
 رجل اقرض من الناصري مبلغا قيمته سبعة مثاقيل بصف دينار سبوي  
 فمضت سنون وتغير سعر الناصري حتى صار في قيمته ثمانية عشر دينارا  
 سبوي فله ان يطالب بالنقد الذي دفع اليه وان لم يوجد ذلك يجيب عليه  
 من الناصري جواهر الفوائد في الباب الاول من الكتاب الكفالة وهو ان لا يكون  
 استوفى فلو سافست ردة مثلهما عز في الصرف ان الدين اذا استوفى  
 من غيره زبوا فافقضاها ثم علم انه زبوف بردة مثل الزبوف ويرجع باجبار  
 شرح المجموع لابن الملك في فصل فيما يدخل في البيع تبعا استوفى دينه درهم  
 فافقضاها ثم علم زبوا فافقضاها ثم علم زبوا فافقضاها ثم علم زبوا فافقضاها  
 الزبوف ويرجع باجبار فنية في باب بيع الشيء على انه كذا من الببوع  
 ومن له علم اخذ درهم جبار فافقضاها ثم علم زبوا فافقضاها او يملك  
 ثم علم فليس عليه شيء وقد تم استيفاءه عند ابيه مينة ومحمد رحمهما الله  
 وان كان المقبوض قابلا ان يردده ويرجع بتركه كانه شرح الواقي من متوقفا  
 البيع ما يخصه قال اذا كان له علم اخذ درهم جبار فافقضاها ثم علم زبوا فافقضاها  
 فان لم يردده على ففعل ولم يردده فله ان يرددها ولو وجد اشترى المبيع معيبا  
 فاراد ان يردده فقال البائع به فان لم يشتر ليس له ان يردده والفوق ان  
 الزبوف لا يصير ملكا للقابض باجبار ما لم يجوز بها وان علم التجوز بها وجاز  
 ورواها ان يقبلها انسان كان اجبارا في غير مبيع او قضا دين فاذا وجد  
 القبول من ذلك لم يقبض له هذا قبله سابقا عليه فافقضاها وان لم يوجد القبول

ذكرت هذه المسئلة في فائفة في الصرف  
 وعقبه بقبيل  
 رضى ابن جسيم  
 ٣

سئل عن رجل اخذ دين من رجل ثمانية الف ففقهه ففقهه  
 وشطرا لا يخرج وان لا يرددها عليه فاخرج منها  
 البعض وبقي البعض هل يردده اجاب نعم  
 كرهه حقه ورضي جسيم  
 في الفقه

لم يصير ملكا

لم يصير ملكا له فكان حق الرد باقيا كما كان خاتمة انما يسقط اذا دخلت  
 في ملكه ولم تدخل بعد فلو انما تصرف في ملكه الغير وفي فصل المعيب  
 المبيع ملكه واستناع الرد كان معلقا بالتصرف فيه واما البائع بيده  
 ووجد القبول ان لم يشتر باطل لا يلزم شيئا قال ومن له علم اخذ جبارا فافقضاها  
 زبوا فافقضاها فافقضاها فافقضاها فافقضاها فافقضاها فافقضاها فافقضاها  
 انفقها انما يرددها بغيره ليس له ان يرددها على الاول والا فله ان يرددها على الاول  
 سواء رد بها بغيره او بغيره بخلاف المبيع اذا رد بغيره فافقضاها بغيره على ما يوجه  
 لانه انما استناع الرد منه لان الرد بغيره فافقضاها فافقضاها فافقضاها فافقضاها  
 وهو ان البائع الاول ومهرها لا يمكن ان يحصل بغيره لانه لا يملكها  
 الرد لما قلنا ان ملكه متعلق بالتجوز بها ولم يوجد ولا يبيع بدونه الملك  
 من دعوى القاعدية في مسائل القضاء على الغائب اخذ درهم من عليه  
 واستقدمها الناصر ثم وجد بعضا زبوا فافقضاها على الناصر وبرد على الدافع  
 وان انكر الدافع ان يكون ذم فوعنه قال قول قول القابض انما يشترى اخذ فيه  
 وهذا اذا لم يقر باستيفاء حقه واجبا وان كان اقر لا يرجع انكر الدافع  
 ان يكون ذم هو في اخر الفصل السابع من قضاء البرازية ولو امر خليفته  
 لكان ينفق فلان اعطى الف درهم حيدة فقده الغابض حجة او غلته لم يرجع  
 الا بمثل ما اعطى لانه يرجع بحكم الاقراض ولو كان الماء مور كفيلا يرجع بالفقيدة  
 لانه يرجع بحكم ملكه ما في دقة الاصيل سنية المقتضى في سائل الماء مور في  
 كتاب الوكالة المديون اذا قضى الدين اجد مما عليه لا يجبر رب الدين  
 على القبول كما لو دفع اليه الفقص مما عليه لا يجبر رب الدين وان قبل جاز  
 كما لو اعطاه خلاف الجنس وذكر في بعض الكتب انه اذا اعطاه اجد مما عليه  
 يجبر على القبول عندنا خلا قاله قسر والصحيح هو الاول ولو كان الدين  
 مؤجلا فافقضاها قبل حلول الاجل يجبر على القبول وان اعطاه المديون اكثر مما  
 عليه وزنا فان كان الزيادة زيادة تجزيين الوزنين جاز وما روى  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اوتي الدين اكثر وقال انما معاشر  
 الانبياء مكره انتم تحول اذا كانت الزيادة زيادة تجزيين الوزنين واجتوا  
 على ان الدائقي من المائة يسير تجزيين بين الوزنين وقد راى درهمين  
 كشيء لا تجزي واختلوا في نصف درهم قال ابو نصر الدين تومسي نصف درهم  
 في المائة كشيء يرد عليه صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجزي بين الوزنين  
 ان لم يعلم المديون بالزيادة يرد الزيادة على صاحبه وان علم المديون  
 بالزيادة فاعطاه الزيادة اختبأ راها بل الزيادة للقابض اذا كانت  
 الدرهم المدفوعة مكسرة او صحاحا لا يصير التبعيض لا يجوز اذا علم الدافع  
 والقابض ويكون هذا مهبة المشاع فيما جمل الغسمة وان كان المدفوع صحاحا



بصرفه النعيق وعلم الدافع والقابض جاز ويكون هذا مبدء الشاع فيما لا يحتمل  
 القسم قاضيان في باب الصرف من البيوع **جن** رب الدين اذا ظفر  
 بحسن منه مال المديون على صفته فله اخذه بغير رهنه ولا ياد اخذ اجتهاد بالردى  
 ولا اخذ الردى بالجد ولا ياد اخذ خلاف جنه كالدراهم والدنانير وعن الجبيل  
 الرازي له اخذ الدنانير بالدراهم وكذا لو اخذ الدراهم بالدنانير استحسننا  
 لا قياسا ولو اخذ من الغريم غيره ودفعه الى الدائنين قال ابن سائمه هو غائب  
 والغريم غائب الغائب فان ضمن الاخذ لم يضر فضا صا بدينه وان ضمن  
 الغريم صار فضا صا بدينه قال نصير بن يحيى صار فضا صا بدينه والاخذ معين كـ  
 وبه يعني ولو عصب من ضمن منه من المديون فعصبه منه الغريم فالمختار  
 منها قول ابن سائمه فنية في المداينات مختصا رجل اخذ دراهم المديون ودفعها  
 الى الدائنين قال نصير لا يفي على الدائنين لانه كالمعين له وعليه الغنم كذا ذكره في غيبات  
 في او اسطع عصب القاعدية وفي جمع التجار اخذ غير الدائنين من مال المديون فله الدائنين  
 ودفعه الى الدائنين ان كان اخذ من ضمن الدين فالتخاريفه قول نصير وان كان  
 من غير جنسه فالمختار قول ابن سائمه ضمانات فضيلية في ضمان غائب الغائب  
 والحاصل في الجواب ان صاحب الدين اذا استهلك شيئا من مال المديون فان كان  
 من جنس دينه بقدر فضا صا بدينه وان لم يتفقا وان لم يكن لا بصيرة فضا صا  
 وان استهلك شيئا من ذوات القيم لا بصيرة فضا صا بدينه ما لم يتفقا  
 عمادة في التاسع عشر وفي كالة البزارية للزوج عليها دين وطلبت النفقة  
 لا يقع المقاصة بدين النفقة بل ارضاء الزوج بخلاف سائر المديون لان دين  
 النفقة امتنع فصار كاختلاف اجنس فتابع ما اذا كان احد الطرفين  
 جديا والاخر رديا لا يقع النقص بل انرض عن رجل ودبعت وللزوج عليه دين  
 من جنس الودبعت لم يكن فضا صا بالدائنين حتى يجتمعا وبعد الاجتماع لا يصير  
 فضا صا ما لم يحدث فيه قبض وان في يده يكون الاجتماع بلا حجة  
 قبض يقع المقاصة وحكم المقصوب عند قبضه في يده برب الدين كالودبعت  
 اشترى اشباه في المداينات وفي الفتاوى ايضا رجل له عند رجل  
 الف درهم ودبعت وعليه المودع لرجل الف درهم دين فدفع المودع  
 الودبعت الى غريم المودع فله المودع اختيارا ان شاء اجاز الفضا ولا ياتي له  
 على المودع وان شاء ضمن المودع فبأخذ منه الف وسلم المودع لرجل الدين  
 لا ياتي المودع ملك الودبعت باو الضمان سابقا على الدفع الى الغريم وتبين  
 انه قضى دين الغريم فله بغير حجة فيكون متبرعا واستخرج رحمه الله تعالى  
 في كالة لا يصل الى ان المودع ضمان برفع الودبعت الى غريم صاحب الودبعت  
 وصورة ما ذكره في كتاب الكفالة رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له قض  
 بهذا ما وجب لفلان على من الدين ولا تدفعها الا بمحضه فلا تدفعها اليه

وذكر الجبيل وعلم الدافع والقابض جاز ويكون هذا مبدء الشاع فيما لا يحتمل  
 في كتاب المداينات قضاء الدين طريقه المقاصد ببيان  
 ان ما يقبضه رب الدين يصير مضمونا عليه لانه يقبضه لنفسه على وجه الملك  
 ولرب الدين علم المديون من ملكه اي مثل ما في ذمتهم فيلتصقان فضا صا  
 وقد تحققت نية البيع لانه تمت العبدية في الدين فبكونه قضاء عن الاول  
 واما طريق قضاء الدين المقاصد لانه قضاء الدين حقيقة لا يتصور  
 لان القضاء بصدقة الدين وحق صاحب الدين وصف في الذمة  
 ولذا قالوا ان المديون تقضي بامثالها غناية في او كتاب الايمان  
 بخ طلب دينه العشرة من المديون فاعطاه الفاضل لحظة ولم يبعها منه  
 صريحا ولم يقبل ان يراه من دينه فهو بيع بالدين وان كان في يده اقل من الدين  
 فان كان السعر بينهما معلوما يكون بيعا بقدر قيمته بالدين والا فلا بيع  
 بينهما فنية في كتاب المداينات **جن** قضى دين غيره لكونه له ما  
 على المطلوب فرضي جاز وفيه **حكم** بخلافه وقال ولو اعطى الوكيل  
 بالبيع الاخر بالتمتع من مال فضا من المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء  
 على هذا فاسدا ويخرج البايع على الاخر بما اعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله  
 من الحكم الربوي وفي الذخيرة صاحب الوكيل الامر على جارية بعينها على ان يكون  
 الثمن الذي للمار على المشتري لا يجوز الصالح ولو ان الوكيل قضى الامر الثمن  
 الذي على المشتري ولم يشترط في القضاء ان يكون الثمن الذي للمار على المشتري  
 للوكيل من هذا القضاء جائز ولو شرط في القضاء ان يكون الثمن الذي للمار  
 على المشتري للوكيل من هذا القضاء لا يجوز **م** وكذا لك لو قضى الوكيل  
 الثمن للمار على ان يكون الثمن الذي للمار على المشتري للوكيل كان باطلا ايضا  
 تارة فاشبه في اتحاد عشرة الوكالة وفي العيون ميت عليه لالاخر الف درهم  
 وله على رجل الف فادى الرجل دين الميت الى دابته بغير اجر وصية ووارثه  
 قال محمد ان قال للدائنين حين الغضا اخذ هذا الالف الذي على لفلان الميت  
 عن الالف الذي لك عليه برب ذمة الميت ولم يكن للوصي والوارث مطالبة  
 مديون للميت بالالف وان لم يقبل ذلك فله ذلك ببراء ذمة الميت ويبقى  
 عليه دين الميت على حاله حتى يكون للوصي والوارث مطالبة بالدين  
 لانه قاض دينه بما له متبرع في قضائه وبه لا يسقط عنه دين الميت  
 ضمانات فضيلية في ضمان سائر تصرفات الوصي **ش** اذا كان على الميت  
 دين والميت دين على رجل كان المديون للميت ان لا يقضى دينه بالتمتع  
 دين الميت لان مديون الميت لا يبرأ بدفعه الدين الى الوارث حال قيام الدين  
 على الميت والتامة والعشرين في الفصولين **ص** نزع رجل ادا دين

بصرفه النعيق وعلم الدافع والقابض جاز ويكون هذا مبدء الشاع فيما لا يحتمل  
 القسم قاضيان في باب الصرف من البيوع **جن** رب الدين اذا ظفر  
 بحسن منه مال المديون على صفته فله اخذه بغير رهنه ولا ياد اخذ اجتهاد بالردى  
 ولا اخذ الردى بالجد ولا ياد اخذ خلاف جنه كالدراهم والدنانير وعن الجبيل  
 الرازي له اخذ الدنانير بالدراهم وكذا لو اخذ الدراهم بالدنانير استحسننا  
 لا قياسا ولو اخذ من الغريم غيره ودفعه الى الدائنين قال ابن سائمه هو غائب  
 والغريم غائب الغائب فان ضمن الاخذ لم يضر فضا صا بدينه وان ضمن  
 الغريم صار فضا صا بدينه قال نصير بن يحيى صار فضا صا بدينه والاخذ معين كـ  
 وبه يعني ولو عصب من ضمن منه من المديون فعصبه منه الغريم فالمختار  
 منها قول ابن سائمه فنية في المداينات مختصا رجل اخذ دراهم المديون ودفعها  
 الى الدائنين قال نصير لا يفي على الدائنين لانه كالمعين له وعليه الغنم كذا ذكره في غيبات  
 في او اسطع عصب القاعدية وفي جمع التجار اخذ غير الدائنين من مال المديون فله الدائنين  
 ودفعه الى الدائنين ان كان اخذ من ضمن الدين فالتخاريفه قول نصير وان كان  
 من غير جنسه فالمختار قول ابن سائمه ضمانات فضيلية في ضمان غائب الغائب  
 والحاصل في الجواب ان صاحب الدين اذا استهلك شيئا من مال المديون فان كان  
 من جنس دينه بقدر فضا صا بدينه وان لم يتفقا وان لم يكن لا بصيرة فضا صا  
 وان استهلك شيئا من ذوات القيم لا بصيرة فضا صا بدينه ما لم يتفقا  
 عمادة في التاسع عشر وفي كالة البزارية للزوج عليها دين وطلبت النفقة  
 لا يقع المقاصة بدين النفقة بل ارضاء الزوج بخلاف سائر المديون لان دين  
 النفقة امتنع فصار كاختلاف اجنس فتابع ما اذا كان احد الطرفين  
 جديا والاخر رديا لا يقع النقص بل انرض عن رجل ودبعت وللزوج عليه دين  
 من جنس الودبعت لم يكن فضا صا بالدائنين حتى يجتمعا وبعد الاجتماع لا يصير  
 فضا صا ما لم يحدث فيه قبض وان في يده يكون الاجتماع بلا حجة  
 قبض يقع المقاصة وحكم المقصوب عند قبضه في يده برب الدين كالودبعت  
 اشترى اشباه في المداينات وفي الفتاوى ايضا رجل له عند رجل  
 الف درهم ودبعت وعليه المودع لرجل الف درهم دين فدفع المودع  
 الودبعت الى غريم المودع فله المودع اختيارا ان شاء اجاز الفضا ولا ياتي له  
 على المودع وان شاء ضمن المودع فبأخذ منه الف وسلم المودع لرجل الدين  
 لا ياتي المودع ملك الودبعت باو الضمان سابقا على الدفع الى الغريم وتبين  
 انه قضى دين الغريم فله بغير حجة فيكون متبرعا واستخرج رحمه الله تعالى  
 في كالة لا يصل الى ان المودع ضمان برفع الودبعت الى غريم صاحب الودبعت  
 وصورة ما ذكره في كتاب الكفالة رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له قض  
 بهذا ما وجب لفلان على من الدين ولا تدفعها الا بمحضه فلا تدفعها اليه

معنى قضاء الدين باشارها على ما حققوه ان الدين  
 وصف ثابت في الذمة وهذا الوصف لا يزل ولا يزول  
 مجال فاذا انصف الدين حال كونه اخذ ما اعطاه  
 عن المديون ببراء منه وخلص عن المطالبة بطريق  
 المقاصة كذا اوردت بخط  
 بعض العلماء



بلا رضا من عليه صح وكذا الوكيل الموالى من غير المحيل برضا المحال له صح  
ولو نتج بد من ثم انتقض ذلك بوجه من الوجوه يعود الى ملك القاضي  
او نتج بقضاء دينه ولو قضى بوجه يعود الى ملك من عليه ويقضى للقاضي  
مثله ولو نتج بمهر ثم خرج من المهرية برزها او خرج نصفه من المهرية لطلاق  
قبل الدخول يرجع اليه ملك المهرية بالتمتع اذا انقضى البيع رجع في الثلث في الرابع  
والثلثين من الفصولين **مخ** نتج بقضاء الدين على ان ثم ابرأ الطالب  
المطلوب على وجه الاسقاط فللمنتج ان يرجع عليه بما نتج فنية في المداينات  
اذا نتج ان بقضاء الدين بغيره ثم ظهر ان لا دين يعود الدين الى ملك  
المنتج خزانة المفتين في اخر فصل في التبع من البيوع ولو دفع المدينون الى العطاء  
ليست في ذلك فيه كسبت في الثامن عشر من كتاب القسب ان ملك علم المطلوب  
في المراجعة في بيوع الفنا والكبرى اعطى المدينون دينه من الدارين حيث اخذ المصور  
الطريق باخذون اموال المدينين فارد الدارين ان لا ياء ذم من ليس له ذلك  
لان المدينون حيث ما قدر الاداء فله ان يؤدى كذا ذكره ابن ابي عمير بن يوسف  
قال الفقيه ابو الليث وعندي ان اللصوص اذا استولوا عليهم فله ان  
يستغفر القبط لان المال صار في ايدي اللصوص لا يبرى ان التكفل بالنفس  
اذا سلم في مفارقة او في موضع لا يقدر الكفول له على استيفاء حقه منه لم يفتح  
تسليمه وكذا القاصب اذا سلم المغمصوب الى المالك في موضع يخاف عليه  
بفتح تسليمه حتى لو كان للمالك ان لا يقبل واذا لم يقبل لا يبرأ القاصب  
عن الغصوب ويقول الفقيه ابو الليث يعني ذخيرة برهانية في كتاب المداينات  
**تب** للمدينون طلب القبالة من رب الدين بعد القضاء وان كان دفع  
هو ورق الكاتب **مخ** ولو مات الدارين بعد الاستيفاء وبقيت القبالة  
في ورثته فله ان يطلبها منهم ان كانت الكافدة مملوكة له وان كانت  
مملوكة للدارين فله طلب وثيقة القضاء منه او من ورثته اذا لم يدفع القبالة  
ولا بد من بيان محذور القبالة من بيان الكافدة وصفتها وبيان قدر المال  
المكتوب فيه فنية في اوائل كتاب المداينات **شم** قال المدينون  
بعشرة للدارين اعطى القبالة وخذ مني حصة فاخذها منه ودفع القبالة  
من غير صلح جرت بينهما لا يسقط حقه في الباقي في باب ما يقع بالبرادة من مداينات القسب  
**خ** قال المدينون وفيه قبالة عشرة دينار بفتح دينار بده قبالة بتوهم بدها  
من الباقي وبه يعني جامع الفصولين في الرابع والعشرين رجل اور الى بعض  
النجار من رجل سفينة فاعطاه النجار بعض المال وبقي البعض لم يكن لصاحب  
السفينة ان يطلب النجار باءا ما بقي قال رحمه الله تعالى ان كان للكاتب  
مال قبل المكتوب اليه فكتب اليه ان يدفعه الى صاحب السفينة فافق المكتوب  
اليه بالكتاب واقر ان المال دين على المكتوب اليه للكاتب بغير المكتوب اليه

كلا في الباق

على دفع الباقي فان لم يقر المكتوب اليه بالكتاب لا يجبر وكذا اذا لم يقر ان المال  
دين عليه للكتاب لا يجبر الا اذا اقر المكتوب اليه ان لصاحب السفينة  
دين على الكاتب ومن لصاحب السفينة فيصح ضمانه ويؤاخذ به  
قاضي خان في الكفالة في فصل في ما يلزم السفينة ولو قضى لوجه كل شهر  
ثم رجع فله ذلك جامع الفصولين في الرابع والثلثين واجبة في صحة  
تأجيل القرض ان يحيل المستقرض القرض على اخر دينه فاقبل المقرض  
ذلك الرجل مدة معلومة فانه يصح حتى ليس له ان يطالب المستقرض بدينه  
اذا احواله مبرأة ببرادة الدين في رواية وبرادة المطالبة في رواية وليس له  
ان يطالب المحتال عليه قبل الاجل من المحل المأثور وكذا في القسبة  
**دس** قال الدارين للمدينون بعد المطالبة اذ يجب واعطى كل شهر عشرة  
فليس يثاب جيل لانه احرأ لا اعطاء **مط** ما يدل على انه لو باعه بمائة الى  
سنة على ان يؤدى اليه كل شهر كذا صح البيع في شروط الخصاف فنية  
في باب ما يتعلق بالاجل من المداينات قال اي المدينون سائر الدارين  
لا اقر بذلك حتى لو خره عني او تحط ففعل امر الشاخير او تحط صح امر الشاخير  
واخطأ لانه ليس بكرة عليه الدارين حتى انه بعد التاخير لا يمكن من مطالبة  
في احوال وفي اخطأ لا يمكن من مطالبة ما خطه ابرأ ولو اعلن امره الى سائر  
اخذ الآن امره المال من المقرض احوال لا خط وناخير درر غر في الفصل  
عانت المرأة والمهر على الزوج فاجل سائر الورثة شره فله ان يطالبه  
قبل الشره ام لا اجاب نعم لان التاخير جيل صفة العقد فسد في بقاء  
العقد كالمزادة وبقاء العقد بقاء المعقود عليه ولم يبق الا يبرى انه لو اقبل في الثمن  
بعد هلاك المبيع او زاد في الثمن او في المبيع لا يصح ولو اقبل بعد هلاك المبيع لم يشرع  
والمبيع قائم صح فاعديه في الدعوى او ابله مقربا والتاخير جيل ثلثة اضر  
تاخير جيل باثني عشر يوما وسنتين معلومة وانه مبيح اذا قبل المطلوب والا فلا  
واكمال حال وناخير جيل الى اجل مجهول جهالة متقاربة واليه الحصاد والدارين  
واجاز والنير وزوالمهر جان ونحوها فيصح التأجيل وان كان البيع برادة  
الاجال فاسدا لكن التاخير جيل في الثمن هذه الاجال جائز وناخير جيل مجهول  
جهالة متقاربة كالاجل الى مرتب الربح لو مطر السماء او قدوم الحاج او قدوم  
شريك في سفره ونحوها فالاجل باطل والمال حال في باب ما يتعلق بالاجل من مداينات  
القسبة صح تأجيل بدل المستهلك كان دراهم او دنانير او غير ذلك وقال  
رقت لا يصح جامع الفصولين في الفصل الرابع والثلثين ولو كان له على اخر  
ثمن مبيع فجملة ثمنه على انه ان اخر عليه جملة فاما حال فالامر كما شرط  
جامع الفصولين في فصل ما يلزم القرض من البيوع رجل له على اخر الف درهم فرض  
قصاصه على مائة من ماله الى اجل مخطو والمائة حاله وان كان المستقرض جاحدا

سئل عن رجل عليه دين لا يقر فمقتط عليه في غرة كل شهر فمرا  
معلوما واشهر عليه اذ معنى الشهر ودخل في الشاخير نصفه  
ولم يوف فمقتط كان لاحق عليه في التفتيط ويكفي المال  
حالة فله الاشارة عليه مبيح ويجوز عليه ام لا  
اجاب نعم الاشارة مبيح ويجوز عليه مبيح  
من فتاوى ابن القيم  
في الرسالة







مستند اولی

قال النقيب أبو البت القنوع عليه السلام لا يصعب كفى في الحمار  
وفي الواقعات القنوع عليه السلام لا يصعب كفى في الحمار طلبة  
بعد شهر ويطلب قال البعض انه كفى في الحمار طلبة  
الي شهر ولعليه ما ذكره عصام انه قال انه طالع  
الي شهر يقع بعد الاجل الا ان ينوي الوقوع في الحمار  
ول ان لا يصعب كفى في الحمار وبه بقى  
سنة ان في الكفالة في الوقوع  
في الكفالة في الوقوع

اول



بذواتها او بتسليمها فان كان الاول لم يصح الكفالة فيما يكون امانة او  
مضمونا بالغير ويصح ما يكون مضمونا بنفسه عندئذ ان كان الثاني ففما كان  
مضمونا بغيره جازت وفيما كانت امانة فان كان غير واجب التسليم كالوديعة  
وقال المضاربة والشركة لا يجوز الكفالة بتسليمه وان كان واجب التسليم  
كالتجارة يصح الكفالة والكفيل مؤاخذ بتسليمها ما دامت باقية فانه ملك  
فليس على الكفيل شيء عتابة في الكفالة في شيء قوله واذا كفله المولى لا يبرأ  
ويصح الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها كالمقبوض على رسوم الشراء  
والمقبوض والمبيع فاسد لانه يجب تسليمه بحال بقائه وبقية حال ملكه  
فكان مفذورا لتسليمه يصح ولا يصح بالمضمونة بغيرها كالمبيع والمقبوض لانه  
لو ملك لا يجب شيء بل يصح البيع ويسقط الدين وله ان يبيع وقيل  
يصح وهو الاصح ويبطل بالهلاك للقدرة قبل الهلاك والعجز بعده  
من كفالة الاختيار قال ولو كفيل بالامانة ولم تجز ثم صارت لامانة مضمونة  
هل تعود الكفالة جائزة حتى يؤاخذ به الكفيل اجاب لا لان يكون اضاف  
الكفالة الى سبب الضمان من شخص معلوم لو علقها به نحو ان يقول ان الله  
القصار يؤبك غذا ولو ضمن بنفس الثوب من غير ثمن والافساد لما يصح  
عند اية حقيقة وعند ما يفتح لانه غير مضمون على الاجرة عنده ومضمون  
عندهما فاعدية في الكفالة في واحدة ولودع ثوبا الى قصار ليقتصره  
وضمن رجل لو هلك جاز على قول من يضمن القصار لا عند الحقيقة وكذا  
استأجر من الصناعات ولو قال ان افسده جاز بالاجماع اذ علق التكفيل بما يجب  
الضمان جامع الفصولين في التلخيص وفي المحيط آخر رجلا ان يكفل عنه  
لفلان فكفل لا يرجع بما ادى على الامر في الاول من كفالة البرازية مريض فكفل  
من رجل بماله بآره ثم مات الكفيل وابت الورثة ان يجزوا الكفالة فأت  
لم يكن على الكفيل دين بجسط بماله جازت الكفالة من ثلثه وان اقر المريض  
ان الكفالة بذلك كانت في محضته لانه جميع ذلك في جميع ماله اذ لم يكن  
الكفالة لو ارثت ولا غرارت فاصبحان في ما يملك الامر بقدر المال في الكفالة  
منها احتية وهي شرط نفاذ هذا المنصرف فلا يجوز كفالة العبد بحجورا  
كان او ما دونها في التجارة لكنها تنعقد حتى يؤاخذ به بعد العتاف  
من كفالة البديع ولو اذن المولى بالكفالة للمقن فكفل بنفسه او مال  
على مولاه صحت كفالته ولو محجور اعليه فيبيع المحجور في الدين كما اذا اذن له  
مالا من كفالة الضمانات الفضيلية ككفالة المكاتب لا يصح وان اذن به  
المولى وان كفله يؤاخذ به بعد الوتيرة منية في احوال الكفالة ككفالته بهم  
باذن سيده وبقية الف ثم كفله بالغ اذ لم يبرأ منه حتى يقضى الاول  
فاذا زال حتى الاول بالقضاء يؤاخذ به لزوال المانع فان عتق قبل ان يقضى

وكذا في المحيط الصغير وفي الخلاصة ولا يصح  
الكفالة في الصبي او ما العبد فلا يطالب  
في الحال ويطلب بعد العتق  
سهر

الدين له ما

الدين له ما من المحيط الصغير في كفالة العبد لمخصا من بدل الكفالة  
لم يصح فلو ادى على ذلك الضمان يرجع بها منية في احوال الكفالة  
الوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للبايع عن المشتري لم يجز لانه يصير عاملا لنفسه  
كما لو ادى بحكم الضمان يرجع على البايع وبدونه اي بدون حكم الضمان  
لا اي لا يرجع لكونه منتهيا في باب الوكالة بالخصوص من وكالته **در**  
وكفالة العبد وام الولد والمذنب بماله ونفسه بدون اذن المولى لا يجوز  
في حق المولى وفي حق نفسه صحيح يؤاخذ به بعد العتق وان باذن المولى ولا دين  
عليه صحت برهانه وبيع في دين الكفالة وان كان عليه دين مستطرف  
لم يصح في حق الغرماء وان اذن المولى فاذا ادى ديونهم اجبر به الزوال المانع  
وان كفله العبد باذن المولى بنفسه رجل ثم اعتقه مولاه لم يضمن شيئا وان  
بمال من المولى الاقل من قيمته ومن الدين والطالب ان شاء ابتاع العبد  
واذا ادى احدى ما يرجع على الاصيل ان الكفالة باعه بزازية في الكفالة  
عبد ما دون له دين على رجل فكفل مولاه للعبد ان كان العبد مديونا  
جازت فلو ان هذا العبد قضى الذي كان عليه بطلت كفالة المولى  
فانما يجاز في الكفالة قبيل ما يلز السفتحة وكفالة الصبي التاجر باذن  
وليده او بغير اذنه بنفسه او مال باطل وكذلك المعتوه والمبرم وكذا لك  
رجل عليه مال فادخل ابنه باله غير بالغ معه في الكفالة به او بنفسه ولو اقر بعد بلوغه  
انه كفله بماله ونفسه وهو صبي كان اقراره باطلا وان ادعى الطالب انكفل  
بعد بلوغه لم يصدق على دعواه وان لم يعرف منه اهذبه من كافي احكامهم  
في الوكالة والكفالة اقر الصبي بعد بلوغه بالكفالة حال صباه والكفيل عليه  
بعدا فافته انه كفله حال غايته لا يصح بزازية في احوال الكفالة وان وقع  
الاختلاف بين الصبي بعد البلوغ وبين الطالب فقال الطالب كفلت وانت  
رجل وقال الصبي كفلت فانصبي فالقول قول الصبي ولو قال كفلت وانت  
محجور او مفي عليه او مبرم وانكر الطالب ذلك وقال كفلت وانت صحيح انت  
كان ذلك معهودا من المقر والقول قول المقر وان لم يكن معهودا فالقول للطالب  
في الثالث من كفالة السائر فاسية **ج** وكذا لا يصح لو باع الوصي والاب  
قضى للقاضي او بالتيم بعد بلوغه لم يجز بخلاف القاضي او امينه لو باع  
وقضى للتيم بعد بلوغه جاز فنية في الكفالة في باب ما يصح من الضمان  
لو كفله بنفسه رجل غائب لا يعرف مكانه لا يصح في التاسع والعشرين في العارية  
مات الرجل ولم يترك شيئا فكفل عند رجل بالدين لا يصح عند الحقيقة **سهر**  
لان المطالبة ساقطة وعند ما يصح خلاصة في الفصل الاول من الكفالة  
قلت فتحررنا من هذا الكفالة عن الميت المفلس لا يصح عند الحقيقة  
وعند ابيه يوسف ومحمد حرهما الله تعالى صح هذا اذ لم يكن للميت مال لا قبل ولا بعده

واذا بين العرس فولد ما في حاشيته على الرهانية  
بجديت قناره وترتف رجل الامام  
فان ثبت فراجع  
سهر



فاما اذا كان له قسيل في المال تصح بالانفاق لكن عند الحاجة تصح بقدر ذلك المال  
لا غير وعند ما تصح في جميع ما كفل في غير نقد بنو صبيحة ترك الميت مثلاً ما في درهم  
او مائة او مائتي درهم ودينه الف درهم وكفل رجل عنه بالالف فغداً يحق  
تصح في مقدار ما كلفه وهو مائتان ولا يترتب من ذلك وعند ما تصح ويترتب  
الالف بنماها ولا فرق بين ان يكفل في الميت الكفل بنه او واحد من ورثته او اجنبى  
واختلف في الكل واحد انفع الوسايل في الكفالة **فتح** كفل عن ميت مفلس  
ثم ظهر له مال بغير بيع من الدين موقت الكفالة بقدره فبينة في باب ما يصح من الكفالة  
**ان** ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر فكفل رجل من المال جازت الكفالة كما يجوز الكفالة  
في كسبي وان كفل بها الزوج يؤخذ الكفيل بمهر الكفل وان طلقها قبل الدخول بها  
وجوب المنعة لا يؤخذ الكفيل بالمنعة من نكاح حرة الميت في احوال الشهر  
الكفالة بالاجرة جائزة وكذا احواله ولا يطالب بشئ منها حتى تجب الابقاء  
او شرط التعجيل وهو كالاجرة الى سبب الوجوب فاذا وجب له ان يطالب بها  
شأن ولو كفل الكفيل قبل الوجوب لم يرجع على الاصيل حتى يجي الوقت وليس  
للكفيل ان يأخذ المصداق حتى يلاقيه لكن ان تترتب هو يترتب المكفول عنه كما عرف  
في كتاب الكفالة خلاصة في الرابع من الاجارة وكذا في البرازية فان اعطاه المصداق  
كفيل بالاجرة ما تترتب المصداق لم يكفل ولا ينحل هذه الكفالة بالموت كما لا ينحل  
الكفالة بالدرك وليس للكفيل بالاجرة ان يأخذ المصداق قبل ان يودي فاذا ادى  
الكفيل كان له ان يرجع بذلك على المصداق ان كانت الكفالة بآرة فاقبض  
فصل في حق الكفالة **فتح** كفل بالاجرة فكفل بها رجل ان لم يوف المصداق جفت  
لانه دين مضمون بنزاهة في الرابع من الاجارة فضاء القاضى بغيره باطل  
صورته استخلاص الدار منه بد الحق اقامته او به او به او به او به او به او به  
**ادب القاضي للخصاف** **ق** استمرى الوكيل بالشرائط فطالب البائع بالوكيل  
بالنقد وكفل به رجل لم يصح الكفالة بالدية على رواية القدرى تصح اشارة الى الاصل كما كان  
في الديوان لا تصح ولا تصح فبينة في باب ما يصح من الكفالة في كسبي  
دين مشترك على اخر فخصم واحد منهما نصيب صاحبه لم يجز فزوج ما ادى بخلاف ما  
لو اراه من غير سبق ضمان فانه يرجع با ادى ولو توى نصيبه على يد غيره في مسائل  
الشركة **فك** في صورة الضمان يرجع بما دفع اذ قضاه الى فساد فزوج كما لو ادى  
الكفالة فاسدة ونظيره لو كفل سبد الكسابة لم يصح فزوج بما اذ من حسب محبة  
على ذلك ضمانه السابق وبذلك لو ادى من غير سبق ضمان لا يرجع له به وكذا وكيل البيع  
او اخص الثمن لو كلفه فزوج ولو ادى من غير ضمان جاز ولا يرجع **ط** قال الغيرة في تزويج  
مشاعا وانما من ثمنه ضايقه وقضاه وان لم يقض من ارضى الثمن ولا ثمنه عليه لا يبيع  
ولو قال ما يبيع من درهم الى مائة فانا ضامن له فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه  
واسم ملكه فبينة الشوب وقوله انما من ثمنه في الفل ففعله انما من ثمنه في الفل ففعله  
قال له

لانه لم يقبل احد يصح الكفالة بالمال  
بهذا المعنى  
س

ادفع الى

ادفع الى هذا الصبي عشرة دراهم بنفقة ما على نفسه على ان يضمن لها والصبي محجور  
فكفل كان ضامنا لا لو ضمن بعد الدفع في الثلثين في العتقين فغداً ولو كفل  
بالنقد بعد وجوبها في الاحوال الظاهرة والباطنة لا تصح في المحاور والعشرين ككفالة الثمانية  
وتصح الكفالة بالثمن والنوايب فيلحق ما يكون بحق كاجرة محارس وكسرى التزويج  
والمال الموقوف لتجربة الجيوش وفداء الاسارى وقيل هو ما ليس بحق كاجابة  
التي في زماننا ما هذا الظلم بغير حق فان اريد الاول جازت الكفالة بها اتفاقاً  
لانه واجب مضمون وان اريد الثاني فبينة اختلافت المشايخ درر في الكفالة بنوع  
الخصم فان كفل عن رجل باجبايات اختلوا فيه والحق ان يرجع على المكفول له  
ان كان باجرة وكذا السلطان اذا صادر رجلاً فادركه رجل غيره بذلك ان قال  
علي ان يرجع على ذلك كان له ان يرجع وان لم يقبل على ان يرجع بذلك على اختلاف  
فيه والحق ان يرجع فاصحاب في الكفالة بالمال في الكفالة وفي ثمانية محجور الكفالة والحق  
بالواجب والنوايب التي تكون بحق ذكره في الهداية ويرجع على الاصيل ان كانت الكفالة باجرة  
وكذا الاجبايات والمصارفات السلطانية في الصبي وفي الكافة للسقي قبل المصادق  
من احوال الموقوف وهو من كل حرجيب من الارض فبينة ما شئ ودورهم لا المفاضة وهو  
ما يبعث له من ريع الخارج من الارض وعنه الى نفسه لانه عين لا يثبت في الدية  
فلا يمكن فيها الكفالة واذا التوايب الحققة منى ككسرى التزويج المشترك واجرة حارس البلد  
من بلاد الاسلام من الاعداد وما وطف الامام لتجربة الجيوش ونعم الجيوش والقناطر  
وتجربها عند حلو بيت هذا المال عن المال وهذا ان كان كل من يدين مطالب بمسكن  
فيتمتع ترتيب موجب الكفالة عليه وتوثيق استيفائه بالرهن به كالحاج سائر الدوا  
ضمانات قضائية في الكفالة صادرة الى رجل او طلب منه مالا وضمن جاز ذلك  
وبذلك لخط ثم قال الضامن ليس على شئ لانه ليس للوالى عليه شئ قال شمس الاسلام  
والقاضي بملك المطالبة بحسبة كالمطالبة الشرعية بنزاهة في الفصل الاول في الكفالة  
قال المسترئ انه يجسر فقال البائع بعه فان حضر فعلى قباضه فبينة لا يترتب شئ  
في نوع في الاقالة في الثاني من بيع البزازية ولو قال ان قتلك فلان او شجك  
فانا ضامن لدينك لم يصح في قول ابي حنيفة وبصريح علي قول محمد ولو قال في قتلك  
او عصبك من الناس او بايعت من الناس فانا لك ضامن فهو جائز وكذلك لو قال  
ان عصبك كذا او قتل عبدك ولو قال ان غصب فلان فبصحتك فهو باطل ولو اذ رجل  
قال ان ابق عبدك فانا ضامن فهو باطل في المحاور والعشرين في كفالة الثمانية  
ولو قال ان قتلك فلان او شجك فلان او ان غصبك فلان او ابايعت فلان فانا  
ضامن لك ذلك ولو قال من قتلك من الناس او من غصبك من الناس او من شجك  
من الناس او من بايعت من الناس لم تجز لان جهالة المضمون عنه تمنع من تحريمها  
من اوبل ككفالة البزازية بالخصم وجهالة المكفول عنه الكفالة المضافة كقوله ان  
عصبك ان شئاً فانا كفيل بمنع جوارها في الكفالة المرسلة شئاً قال لاجر

وعند محمد جازت بان على ان غصب العقار  
لا يتحقق عند الحنفية واجبة يوسف  
وعند محمد يتحقق كذا  
في البراءة 2 اويل  
الكفالة  
س



اسلك هذا الطريق فان اخذ مالك فانما ضامن فخذ ما لصح الضمان  
 والمضمون عنه مجهول **لوشحي** قال ما ذاب لك على الناس او على احد  
 من الناس فحلت لا يبيع لجهالة المضمون عنه وكذا الوفاك ما ذاب للناس  
 او احد من الناس عليك فحلت لا يبيع لجهالة المضمون له وكذا ان ستر مالك احد  
 جامع القمولى في السكتين رجل قال لا بد فذبح ان اتلف الموضع وديعتك  
 او احد فانما ضامن صح ولو قال ان فذلك واملك فذلان خطا فانما ضامن  
 من الدين مع بخلاف قوله ان الكلك سبع ولو قال ان غصب فلان مالك او احد  
 من هؤلاء القوم فانما ضامن صح ولو عم فقال ان غصبك ان شيئا فانما ضامن  
 لا يبيع الكلك في الاصل في اول الثاني في كفالة المحامدة **الثالث فيما يكفل عنه وما لا**  
 وفي الاصل في النفقات اجمعوا ان في الدين الموكول اقرب حلول الاجل واراد  
 المدون السفلا بحجة على اعطاء الكفيل وفي الاصل رجل كفيل بنفس رجل او بمال  
 باجرة فاراد ان يخرجه من البلد ان كانت ضمانا الى اجل ليس للكفيل ان يمتنع  
 وان لم يكن الى اجل له ان يطالبه اقاما او ادا المال او بتسليم النفس وفي الفتاوى  
 الصغرى المدونة اذا اراد ان يغيب ليس لرب الدين ان يطالبه باعطاء الكفيل  
 وقال ابو يوسف لو قال خائيل بان له ان يطالبه قيا ساعا على نفقة شهر  
 لا يبعد وفي المتنق رب الدين لو قال للقاضي ان مد يدي فلانا بريد  
 ان يغيب متى فانه يطالبه بالكفيل وان كان الدين مؤجلا صلاحته  
 في المحاسن من الكفالة وفي الظهيرية قالت زوجي بريدان يغيب فخذ النفقة  
 كفيل لا يجيبها اياكم الى ذلك لانها لم تجب بعد واستحسن الامام الثاني  
 اخذ الكفيل رفقا لها وعليه القنور ويجعل كانه كفيل مما ذاب لها عليه في الحجة  
 لو اتى يقول الامام الثاني في سائر المدونة باخذ الكفيل كان حشا  
 اخذ الكفيل بعد اقامة البينة قياسا واحسان وقيل اقامته باجره الدعوى  
 استحسن عندنا في باب البهين من دعوى الكافة غير الواسي  
 وفي الثاني اشترى من رجل عبدا وتعا بضا فزعم كثرى ان رجلا يترعى  
 هذا العبد وطلب من القاضي ان ياء خذ من البايع كفيل انه ان اتخف  
 المبيع يرجع بالنفقة على الكفيل ففي القياس وهو قول الامام لا يجيب لعدم  
 ادراك الدرك واستحسن الامام الثاني وقال يجيب القاضي الى طلب الكفيل  
 فانه ادركه شئ وطالب الكفيل بيزازية قبيل الرابع من الكفالة فان قال  
 المدعى لي بينة حاضرة في المحضر وطلب الكفيل من خصمه قيل لا يعطى كفيل  
 بنفسك ثلثة ايام لان الكفالة بالنفس جائرة عندنا واخذ الكفيل بمجر  
 الدعوى احسانا كاحضار المدعى عليه في مجلس القاضي لان فيه نظرا للمدعى  
 ولا ضرر لخصمه ولا فرق بين الوجوب والحايل ولا حفيظة المال ولا حفيظة من الظاهر  
 ولو قال شهود غيب لا يكفل بل يحلف فاذا حضرهم ما قبل بدينته فمجننا في النوازل في الدعوى

وفي البرازية في التاسع عشر من كتاب وقال الثاني يكفل  
 بشهر وعليه القنور ولو علم انه يكفل اكثر من ذلك يكفل  
 عنده من ذلك القدر وقال في كتابه في النفقة  
 قالت زوجي بريد الغيبة ونكرني بالنفقة لا يكفل  
 عند الامام لعدم لزوم النفقة في الثاني  
 استحسن في نفقة شهر  
 رفقا بالناس

**باب** وليس للمدعى ولا للقاضي طلب الكفيل بقوله لي عليه دعوى  
 قبل بيان الدعوى فنية قبيل **باب** تعليق الكفالة في الكفالة قال  
 لو ادعى الوارث على رجل دين الميت بكفالة المدعى والذم ثلثة ايام حتى يثبت  
 الوفاة والنسب والدين ولو كان المدعى وصيا او وكيل لا يكفل ما لم يثبت  
 الوكالة والوصاية من دعوى القاعدة في مسائل القضاء على الغائب فاذا حلت  
 الدعوى وطلب المدعى قبل ان يقيم البينة ان ياء خذ القاضي في المدعى عليه  
 كفيل لا ينفذ فان القاضي يقول للمدعى انك بينة ان قال لا لم يكفل خصمه  
 وان قال نعم لكنتها غائبة فكذلك لا يكفل وان قال لي بينة حاضرة  
 في المحضر كفلة القاضي بطلب الخصم وغيره محمد ان طلب المدعى ليس بشرط  
 وقيل ان كان المدعى عليه رجلا مجهولا يتوارى مثله غالبا يكفل القاضي  
 من غير طلب وان كان رجلا شريفا لا يكفل وقال بعضهم ان كان المدعى  
 من رتبة بالانحصوصات لا يكفل من غير طلب المدعى وان كان به عجز لا يار  
 بان برشده القاضي الى طلب الكفيل فيكفل خصمه فاضحان في اوابل باب  
 الدعوى من الدعوى والبيئات واذا ثبت ان القاضي باخذ كفيل لا يقر عليه  
 بنفسه بطلب المدعى ينبغي ان لا يجبره على اعطاء الكفيل لو امتنع فان اعطاه  
 كفيل لا ينبغي ان يكون الكفيل معترف الدار ومعرف التجارة وبعضهم  
 شرطوا ان لا يكون موجبا معروفا بالخصوصية وان يكون من اهل المصر ولا يكون  
 غريبا واذا كفله كفلة مدة موقنة واختلفت الروايات في تلك المدة  
 والصحيح انه يكفل القاضي الى المجلس الثاني وان كان القاضي يجلس  
 كل ثلثة ايام او اكثر يكفل تلك المدة ولا تنس لائمة المحلولة ذلك مفوض  
 الى رأي القاضي هذا اذا كان المدعى رجلا من اهل المصر وان كان مسافرا لا يكفله  
 ولكن يؤجل المدعى الى اخر المجلس فان اقام بينة والا حلت الدعوى قبله من المحضر  
 والنقد بر ثلثة ايام مروى عن المجتنب وهو الصحيح فانار حاشيته  
 في السابع من القضاء وكذا في باب البهين من دعوى الكافة وفي الذخيرة  
 رجل له على اخر الف درهم مؤجلة فطلب رب الدين من المدونة كفيل فالتقا  
 لا يجبره على اعطاء الكفيل وفي ظاهر الرواية عن اصحابنا ان له ان يطالبه  
 باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا ولو طلب اكثر من البايع كفيل  
 بالدرك لو ظهر له ذلك باوجه بذلك ففي الدين المؤجل وكذا في المحاكم  
**الرابع في تعليق الكفالة بالشرط** واذا قال الرجل ان مات فلان  
 قبل ان يعطيك الف التي لك عليه فانما كفيل بها او كانت الف  
 الى اجل فقال ان حلت ولم يعطك فانما كفيل فذلك جائز وان  
 ادعى الكفيل بعد موت المطلوب او بعد مضي المدة ان المطلوب اعطاك  
 المال ولم اصركفيل فقال الطالب لم يعطه المال وصرت كفيل فالتقوا في الظاهر

اعطى المدعى عليه كفيل فقال المدعى الكفيل غير نفقة  
 يجبره القاضي على اعطاء كفيل نفقة والنفقة من الدين  
 لا تجزئ عنه ولا يبرأ من البهينة بان كان له دار ومعرفة  
 وحانوت معروف لا يكتفى بكفالة بيت غيره ولا يبرأ  
 منه وهذا ما يحفظ من في البرازية في كتاب  
 في النفقة



مع يمينه وفي الذخيرة قبل هذا الحسنان والقياس ان يكون القول  
 للمطلوب م بكذا ذكر محمد المسئلة في الاصل وقال القاضي الامام ابو جعفر  
 ما ذكر محمد الحسنان والقياس ان يكون القول قول الكفيل فانما رخصية  
 في التسامح في الكفالة قال محمد في الاصل اذا قال الرجل بغيره ما ذاب لك  
 على فلان فهو علي ومعهناه وما يكون لك على ورخصي به الطالب ثم ان  
 المطلوب اقر بوجوب شيء معين على نفسه بعد ذلك وانكر الكفيل  
 ذلك لزم الكفيل ما اقرب به وهذا بخلاف ما لو قال ما قضى به لك عليه  
 فهو علي حيث يكره ما قضى به على المطلوب بعد الكفالة ولا يكره ما  
 بغيره المطلوب وفي الذخيرة واعلم بان الذوب والذوم في عرف اهل الكوفة  
 يراوينا الوجوب بوجه القضاء ففي قوله ما ذاب ذلك على فلان وما لزم  
 فلان ذلك لا يكره الكفيل ما اقرب به المطلوب للطالب ولم يفتقر به  
 للطالب بل لزم الكفيل وصار قوله ما ذاب على فلان يحكم عرفهم بمنزلة  
 قوله ما قضى لك على فلان اما في عرفنا الذوب والذوم عبارة عن الوجوب  
 وكل ما وجب على المطلوب بل لزم الكفيل وان لم يكن ذلك مقتضيا به  
 وجواب هذه المسئلة في الذوب بناء على عرفنا وفي الصغر يعني بهذا  
 في اول التاسع من الكفالة من المبرور فان قال الكفيل ما بايعت فلان فقلت  
 علي او قال كلما بايعت فلانا او قال الذي بايعت فانه يقع ذلك  
 على جميع ما بايعه ولو لم يكن كفالة بهذه الالفاظ الثلاثة ولكنه قال  
 ان بايعت فقلت علي او قال اذا بايعته او قال متى ما بايعته فانما يؤخذ  
 الكفيل بمنزلة اول المبايعته ولا يؤخذ بمنزلة ما بايعه بعدها من كفالة شريح  
 الطحاور في قوله رجل قال لاخر بايع فلانا علي ان ما اصابك من حسن ان فهو  
 علي او قال رجل لرجل ان هلك عندك هذا فانا ضامن به لانصح هذه الكفالة  
 فاضحيا في فصل الكفالة بالمال رجل قال للطالب ان عجز عنيك  
 عن الاداء فهو علي فالعجز يظهر بالحبس ان حبسه ولم يؤذ لزم الكفيل خلاصة  
 في الفصل الاول من الكفالة رجل قال لاخر ان لم يعطك فلان مالك فهو علي  
 فتقاضاه الطالب فلم يعطه المطلوب ساعة فتقاضاه لزم الكفيل  
 استحسانا فاضحيا في فصل الكفالة بالمال رجل قال لزم تقاضيتك  
 فلانا فلم يعطك فانا ضامن لك ذلك فمات المطلوب قبل التقاضي ذكر  
 ابن سماع عن النوادر انه يبطل الضمان من المحل المبرور **فقط** كقول بقية  
 على ان معنى طالبه نفسه والآخر ضامن به بينه فمات المطلوب فطالبه  
 الطالب فخرج لا رواية فيه ويصح ان يبرأ اذا المطالبة بعد موته  
 لم يمت فم يوجب الشرط فلا كفالة بالمال ولو قال لو لم يعطك فلان  
 مالك عليه فانا ضامن فانا لزم المال لو تقاضاه او مات فلان

فيل تقاضيه

قبل تقاضيه في الثلثين من الفصولين رجل كفل بنفس رجل  
 على انه ان لم يواف به عذا فعليه ما عليه فمات المكفول عن قبل  
 مجيء الغد بلمزمة المال جوامع الفتاوى في القاضية من الكفالة ذكر  
 في كفالة الذخيرة اذا كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف عذا فمات  
 الدراهم التي للطالب على الغريم على الكفيل فبعث الطالب في الغد فطلب  
 الكفيل فلم يجده حتى مضى الغد لمزمال قيل الخامس من فصول المسترخي  
 لو كفل بنفسه وقال ان لم يوافك عذا فعلى الف درهم والطالب يدعي  
 الف والمطلوب ينكر وكذا الكفيل ينكر ان له عليه شيئا لزمه المال  
 عندا بجنينة وابيوسف وقال محمد لاشي عليه وهو قول ابي يوسف  
 ما لو ادعى الطالب المال والمطلوب ينكره فكل رجل بنفس المطلوب  
 بانه ان لم يواف به عذا فعلى المال الذي ارعاه على المطلوب فلم يواف  
 لزم الكفيل المال بالانفاق من كفالة خواتم الاكمل ولو قال ان وافيتك  
 به عذا والافعلي المال لم تصح الكفالة بخلاف قوله ان لم وافيتك به  
 عذا ولو قال المطلوب ان لم وافك بنفس عدا فعلى مائة عليه فلم يواف  
 لا يكره شيء او لزم والمال في ضمن كفالة باحكمة اذا لا يكون كغيبا بوجه  
 بخلاف الاجنبي في الثلثين من الفصولين رجل قال لاخر كفلت لك  
 بنفس فلان فان غاب عنك فانا ضامن لما عليه فطالب المكفول به  
 الي الكوفة ولم يطلبه المكفول له ثم دفعه الكفيل اليه بعد رجوعه  
 من الكوفة فالكفيل ضامن للمال لانه علق الكفالة بالغيبه  
 ولو قال قد كفلت لك بنفس فلان فان غاب فلم وافك  
 فانا ضامن لما عليه فطالب قبل ان يوافي لزمه المال وهو بمنزلة  
 ما لو قال ان غاب قبل وافيتك به ولو قال فان غاب فلم وافك به فانا  
 ضامن لما عليه فهذا على ان يوافيه بعد الغيبه فاضحيا في مسائل تسليم  
 المكفول به من الكفالة **الخامس في التسليم والمطالبة به وبالمال**  
 سلمه الي الطالب برى قبل الطالب اولا في الثالث من كفالة  
**البرائة** كفل بنفس رجل على ان يسلمه الي المكفول له متى طالبه به  
 ثم سلمه قبل ان يطالبه به ولم يقبل ببراءه فنية في تعليق الكفالة  
 وان شرط على ان يرد دفعه اليه عند الاخير فمات القاضى او شرط  
 ان يرد دفعه اليه عند القاضى فامسح القاضى او شرط دفعه اليه عند الثاني  
 برى فاضحيا في تسليم بنفس المكفول له فوله ولو شرط تسليمه  
 في مجلس القاضى سلمه ثم ان الشرط مفيد فان سلمه في مجلسه برى  
 واذا بقوله سلمه ثم الى الشرط ذلك فان سلمه في السوق لم يبرأ  
 وهو قول زكريا به بقي في زماننا المتراوان الناس في اقامة الحق

لان حكم الكفالة وجوب التسليم وهو ثابت في المحال  
 وقوله على ان يسلم اليه متى طالبه به ينكر استاء كعبه  
 لا لتعيق فقد سلم في حال كونه كغيبا لا فيبرأ  
 كذا في القنية في فصول المسئلة



ومحل الاختلاف في بلدة لم يعتادوا اطلاق الغريم من يد الخصم وكذا  
 في التنازعانية وهذا احدى المسائل التي بقيت فيها بقول زفر الله  
 ومنه فعود المريض في مملوكة كعود المصلي ومنه سماع البينة  
 من امرأة الغائب ليقدّر لها نفقة ومنه ان الوكيل بخصوصه لا يلي  
 القبض ومنه تضييق الساعي اذا سعى به الى السلطان وعونه شيئاً  
 ومنه ان رؤية البيت من الصحوة لا يكفي بل لابد من رؤية داخله ومنه  
 ان رؤية ظاهر الثوب مطوياً لا يكفي بل لابد من شرفه في سبع وليس  
 المراد المحصر من البصر الرابع من كتاب الكفالة كقولنا على من  
 لم يوافق به يوم كذا فغلبه المال فتواري الطالب في ذلك اليوم ولم يجده  
 الكفيل يرفع الاحوال احكاماً ينصب وكيلاً بسلم اليه في الثاني من  
 كفالة البرازية فان قال لا علم لي مكان المكفول به ان صدقة المكفولة  
 سقطت المطالبة وان لم يصدق به بحسب حتى يظهر عجزه وهل يحلف  
 قال القاضي الامام لا مجمع الفتاوى في اختيار في الكفالة فان كان  
 المكفول به غائباً بعلم ايسر هو يترهل حتى يذهب ويجيى بروايت  
 لم يذهب بحسب وان كان غائباً بحيث لا يوقف على اشره وثبت  
 ذلك عند القاضي لا بحسب وكذا اذا مات المكفول به برى الكفيل بنفسه  
 منية المعنى في باب التسليم من الكفالة وذكر في الواقعات كقولنا  
 رجل وهو مجنون فلم يقدر ان ياتي به الكفيل لا بحسب الكفيل ان عجز عنه  
 ولو كفل به وهو مطلق ثم حبس الكفيل حتى ياتي به لانه حال ما كفل به  
 قادر على الانيان به عنانية في الكفالة في شرح قوله واذا حضره وكذا مكانه  
 الكفيل اذا حبس وهو بحسب المكفول عنه وان لازم الطالب فهو يلزم  
 المكفول عنه ان كانت الكفالة باعره ولا يباذله المال قبل الاداء  
 وهذا يدل على ان رب المال لو اراد ان يحبس الكفيل والاصيل لذلك  
 وهي واقعة المقتوى وكذا يحبس الكفيل وكفيل الكفيل وان كنوا في التاسع  
 من قضاء المظالم وكذا في البرازية في العاشر من ادب القاضي وفي الشافعي  
 ثلثة كفول بالالف معا يطالب كل واحد بثلث الف وان كفولوا على  
 التعاقب بطالب كل واحد بالالف كذا ذكره الترمذي والمرفياني  
 والترمذي في الكفالة في شرح قوله ومن اخذ من رجل كفيل بنفسه  
 ذهب **السادس فيما يقع به البراءة عن المال وما لا**  
 ابراء الاصيل يوجب ابراء الكفيل الا كفيل النفس كما في جامع  
 القصولين كقولنا فاقطع طالبه ان لا ياتي به على المطلوب فلا اخذ  
 كفيل بنفسه اشترى هكذا في البرازية الا اذا قال لاحق لي قبل ولا ياتي  
 ولا ياتي انا وصيه ولا يوقف انا متوليه في ابراء الكفيل وهو ظاهر في رواية وكافة

وفي المتن برى عند بعضهم وانه خلاف جواب الكتاب  
 ولو فعله قاض قس ولو اخرج من القصولين لو فعله  
 قاض فلو علم ان الخصم يغيب له ذلك فهو حسن  
 ولو قال ان لم تضيقك مال اليوم فامره في  
 طالق فتواري الخصم فذكر في الثاني من الاستدلال  
 عن الناطق ان القاضي يقبض من الغائب كيداً  
 ويقبض باعليه المبحث في الكفالة  
 والظاهر انه لا فرق بين الاثنين

البرازية ضمان الغرور في الخفيفة هو ضمان الكفالة اشباه في الكفالة ضمن الكف  
 على خلافه فمن علي القضاء قبل الضمان برى الاصيل وروى الكفيل ولو برى من  
 على القضاء بعد الضمان برى جميعاً خلاصة ما في الحاشية في ما يلى الامر  
 بنقد المال في الكفالة بالمال الدين اذا ابراء الدين عن الكفيل لا يرجع  
 على المكفول عنه واذا ذهب يرجع منه وكافة البرازية قريباً من اوجه الخافس  
**فت** صالح الدين مع الاصيل يبقى الكفيل بالمال على كفايته ان كان الضلع  
 بحسب الدين والافلا **فتح** براءة الاصيل انما توجب براءة الكفيل  
 اذا كانت بالاداء وبالبراءة فان كانت بالحلف فلا لان الحلف  
 يفيد براءة الحالف فحب قنية فيما يقع به البراءة من الكفالة  
 الطالب اذا ذهب الدين من المديون وبكفيل فز الاصيل يعود  
 الدين في ذمة الاصيل ويبقى براءة الكفيل فاحتمل ان في اوجه  
 الكتابة من **العناق م** ولو ذهب الطالب المال من المطلوب او ابراء  
 من ضمان قبل الرد فهو برى وان لم يمت ورذ الهبة فزده صحاح  
 والمال على المطلوب وعلى الكفيل على حاله وان رد الابراء لا يبراء  
 الاصيل وهل يبراء الكفيل لا ذكر له هذه المسئلة في شيء من الكتب  
 واختلف المتأخر في من منهم من قال لا يبراء فز هذا الفاضل سوى  
 بين الهبة وبين الابراء ومنهم من قال لا يبراء الكفيل تارة خاتمة في  
 العاشر من الكفالة لو ابراء الكفيل المطلوب قبل ادائه بفتح  
 قبيل فصل الضمان من كفالة الرضائية واذا كفل الرجل غيره على مال  
 وباع الاصيل من الطالب عبد ابن لك المال وسلم اليه حتى يبرأ الكفيل  
 من الكفالة حكما لبراءة الاصيل ثم استحق العبد منه به الطالب او رده  
 بالعيب بقضاء القاضي ما دام المال الى الكفيل ولو رد بغير قضاء  
 لا يعود والمال على الكفيل تارة خاتمة في السادس من الكفالة  
 الكفيل بالدين بامر المطلوب اذا اذى ثم اذى المديون ولم يعلم باداء  
 الكفيل ايتى ما يستره الجاب الاصيل لانه فرق في ديننا منطوقاً  
 لان الدين قد سقط ولو كان كفيل بغير امر او كان متبرعاً بالقضاء  
 فكذا ذلك لان المعنى لا يتفاوت قاعدة في الكفالة في اوجه ادعى  
 على عبد مالا ككفيل بغير نفسه فمات العبد ثم اخام المدعى بينة ان العبد  
 ضمن المدعى عليه قيمة العبد للمدعى فكذا الكفيل ولا يصدق ذوا اليد في  
 موت العبد ويحسب هو الكفيل فان طال احبس ضمننا القيمة وكذا  
 الودعة المنجودة وان لم يكن للمدعى بينة فحلف ذوا اليد فحلف او قهر  
 ضمن هو الكفيل ثم تاتي في ارب كفالة العبد في الكفالة مطلقاً ولو اذى رجل غيره  
 انه عبده وانكر المدعى عليه فز علمه في كفل غيره فاقام بينة في عبده فمات المدعى عليه على الكفيل

حتى اذا اذى الكفيل بعد الابراء لا يرجع  
 صحيح في غاية البيان في شرح  
 الدين الماور

لانه باقامة البينة يثبت انه كفل محض  
 سدا في البداية







لاجد ما يحمله فيقع عنه فيصدق فيه وكذا اذا كان الالف منقرا عليه في الاصل  
 بان كان من قرضين او بيعين او مابين وجبا بسببين مختلفين بان  
 كان احدهما قرضا والاخر غنما وكفل احد كفييلين باحد المابين والاخر مالا اخر  
 فاذا ادى الاصل بخمسائة وقال هي التي كفيل بها فلان فهو على ما قال قال  
 في الكتاب الايري انه لو كان لكل خمسمائة منك ومن فاذي خمسمائة  
 وقال هي من هذا الصك او في هذا الصك من يقبل قوله فكذا هنا وكذا اذا كان  
 باحد الخمسمائين كفيل فاذا في خمسمائة وقال هي ماله بكفيل فقبل قوله  
 في كفالة الضمانات القضيكية ولو كان بالدين رهن عند الطالب لم يملك  
 وقضى الكفيل الدين فلا سبيل له على الرهن عناية في اواخر الفصل الثالث  
 في كفالة وكذا في اواخر السادس والعشرين من كفالة النانار خاتمة رجل  
 كفيل عن رجل بال غم ان المكفول عنه اعطى الكفيل رهنا وذكر في الاصل  
 انه لو كفيل بال مؤجل على الاصيل فاعطاه المكفول عنه رهنا بذكر جاز  
 الرهن قاض بخان في كفالة بالمال لو جعل الكفالة مؤجلة الى اجل  
 مجهول نحو ان يقول كفلت بنفس فلان الى احصاء او الى الدباس او الى  
 خروج العطايا جاز تاء خبر الكفالة الى ذلك الوقت قاض بخان في اواخر الكفالة  
 او الكفيل بالقرض الى اجل هل يتاخر على الاصيل ام لا وتحرر الكلام في ذلك  
 ذكر القدوري في شرح مختصر الكرخي الا يرى لو ان رجلا اقترض رجلا مالا  
 وكفل به عنه رجل الى وقت كان على الكفيل الى وقت فكان على  
 المقرض حالا وذكر في المحيط السرخس قال الكفالة بالقرض الى اجل جائز وهو  
 حال على الاصيل لان ما وجب على الاصيل فرض لانه وجب بالاستقراض  
 والقرض لا يقبل الا اجل وما وجب على الكفيل ليس بفرض لانه وجب  
 بسبب الكفالة وهي ليست باستقراض حقيقة لكن الكفيل يصير  
 بمنزلة المقرض بالاداء فانه يملك الدين بمقابلته ما ادى فيصير عاوضه  
 ومبادله حقيقة وذكر في خزانة الاكمل الكفالة بالقرض الى اجل جائزة  
 والمال على الكفيل الى الاجل وعلى الاصيل حالا وذكر في شرح النكح  
 وغيره وبقي الكتاب ايضا قلت فتحررنا من هذا ان الكفالة بالقرض  
 الى اجل نصح ويكون مؤجلا على الكفيل وحده وعلى الاصيل حالا كما كان ولا  
 يلتفت الى ما قال المحصلي من قوله في التوبة اذا كفيل بالقرض الى اجل متاخر  
 على الاصيل وهذه المسئلة في تاجد جيل الفرض فان كل الكتب يرد ذلك ولم يقبل  
 هذه العبارة احد غيره اتفق الوسائط في مسائل الكفالة كفيل عن انسان  
 بمال الى سنة يجب على الكفيل مؤجلا وان كان على الاصيل حالا وان كانت  
 الكفيل مؤجلا من سنة حالا بغير رتبة في الكفالة ولو كان المال حالا  
 فكفل بمات مؤجلا بام المكفول عنه فانه يجوز ويكون تاجد جيل في حقه

وكذا في النسبة قوله في كفالة الهداية وشروطه انه متاخر على الاصيل  
 ايضا في ظاهر الرواية وكذا في النكح وقال في النسبة بعد ما ذكره هنا  
 بورقة نفرا بكفيل مؤجلا به من حال تاجر الدين عن جاره  
 كما ذكره القدوري قياس وهو قول في كفايتها ورواية عن محمد  
 كما في النكح ومحيط السرخس فيحتاج الى ان يتكلف وقال في الاراد  
 من المال بالقرض وهو بعد السرخس ان قال ان المكفول له في السلم  
 انه حال على الاصيل كما حال في غيره وروى ابن سنان عن محمد بن مؤجل  
 على الكفيل او يقال ان المعنى ان كان على الاصيل حالا لا يقبل  
 التاخير جيل كما في الفرض

في ظاهر الرواية

في ظاهر الرواية وفي رواية ابن سمانة عن محمد بن حاتم عن الامير  
 مؤجل على الكفيل من كفالة كلفة الفقراء وكذا في الرواية والمحيط السرخس  
 فان كفيل ولم يذكر الا جيل يجب على الكفيل كما وجب على الاصيل حالا ومؤجلا  
 نسبة المعنى في اواخر كتاب الكفالة واحواله ضمن على ان يعطى نصفها  
 هنا ونصفها بغير قدر ولم يوقت اخذه حيث شاء في اواخر المحل المارور  
 ضمن عن رجل مالا بارة او بنفسه فاراد ان خصم ان يخرج السفر فنفذ الكفيل  
 قال محمد ان كان ضمانا الى اجل لا سبيل له عليه وان لم يكن الى اجل فله  
 ان ياره اخذه حتى يخلصه منه اقا باء الحال او بارة منه وفي كفالة النفس  
 برز النفس من المحل المارور وكذا في النكح ولو ضمن للاحدة بنفقة كل  
 شهر عن زوجها ليس له ان يرجع عند رأس الشهر ولو ضمن بالاجرة في جارة  
 كل شهر فله ان يفسخ ضمانه عند رأس الشهر في كفالة ضمانات عام وكذا  
 في كفالة النانار خاتمة وضمان الدرك هو ضمان الثمن عند اختلاف  
 المبيع واذا احتج المبيع بخاتم المشتري البايع او لا فاذا قضى عليه بالثمن  
 يكون قضاء على الكفيل ولما ان ياره خذ من ابيه ما شاء وليس له ان يخاصم  
 الكفيل او لا في ظاهر الرواية هذا اذا كان المبيع ماسوى العبد فان كان  
 عبدا فظهر انه حر بالبيعة فلا يشتري ان يخاصم ابيه ما شاء بالاجماع  
 من كفالة البديع فربما فصل واما بيان حكم الكفالة ملخصا حتى قال  
 لغيره ما اقر لك به فلان فهو على ثمن مات الكفيل غم فلا يشترط ان يقرض  
 المقرض من ترك الكفيل ظهر به في قبل كتاب الصلح ولو كفيل بماله  
 على فلان فقامت البيعة عليه بالف خمسين الكفيل لانه نبيق انتم  
 كفيل بمضمون على الاصيل وان لم تقم البيعة فالقول قول الكفيل  
 مع عينة في مقدار ما يقرب ولو اقر المكفول عنه بالقرض فخر به  
 لم يصدق على كفيله بدافع في اخر فصل من رابط الكفالة ملخصا  
**كتاب احواله** يعتمد قبول المختال والمختال عليه ولا يفتح  
 في غيبة المختال كالكفالة الا ان يقبل رجل له احواله ولا يشترط حصة المختال  
 عليه بمحضته حتى لو احواله على غائب فقبل بعد ما علم صحته ولا حضرة  
 المحيل ايضا حتى لو قيل لصاحب الدين لك على فلان الف فاجل بها على  
 فرضي الطالب بذلك واجاز صحته فليس له ان يرجع بعد ذلك ولو قبل  
 للمدبون عليك الف لفلان فاجل بها على فقال المدبون احدث ثم بلغ  
 الطالب فاجاز لا يجوز عند الامام ومحمد رحمهما الله تعالى في حواله البرازية  
 وكذا في خلاصة كل دين جازت الكفالة به فاحواله جائزة في الاول  
 من حواله خلاصة يجب ان يعلم بان احواله نوعان مطلقة ومقتدة  
 فالمقتدة ان يقبل المحيل لحواله بالدين الذي له على المختال عليه والعين الذي

الظاهر انه هذا على من سب الامام ابي يوسف قال  
 عليه من سب الامام لا يكون كفيل الا بنفقة شهر  
 واحد



في يد المحتال عليه بالغصب او الوديعة والمطلقة انه يطلق المحيل اطلاقا  
وغيره سائر ما ارسله ولا يفتقد ما بالدين الذي له على المحتال عليه ولا بالعين الذي  
له في يد المحتال عليه او يجعل على رجل ليس له عليه دين ولا في يده عين  
في الفصل الاول من دعوى المحيل بغير ما في ولو قال للمدعي ادفع له الدين  
التي عليك فقال هذا لا يكون حواله بل يكون ككسب بقضاء الدين  
تأخر خاتمة في اواخر متفرقات الحواله قال انه رحواله مردمان عجم لفظ  
حواله هي كويند بهين فيد ميكوند كه اين ده درم كه مرا برتست بوي  
ده ومانيد كن بر احكم حواله بود باحكم وكاله جاب اكثر من كسي را بر  
محيل دين مست حكم حواله بود واكثر يست حكم حواله فمن حواله القاعدة  
ولو ان وكيل البائع احال الآخر على المشتري فزى وكاله وليست بحواله  
لانه لا شئ للآخر على الوكيل خلاصة في الرابع من الوكالة البائع الحواله  
جائزة بالدين اختراعه الاعيان فان الحواله بها لا تصح في اواخر الفصل  
الاول من حواله الثاني خاتمة ولو احال مائة من منة الحنطة ولم يكن للمحيل  
على المحتال عليه شئ ولا للمحتال على المحيل لم تنفع الحواله وكذا الوكيل  
المحتال عليه فلا شئ عليه كما في الخسبة فهي تان في حواله رجل عليه  
دين لرجل فاحال الطالب على رجل ليس عليه للمحيل دين فجاهد فضولي  
وقضى المال عن المحتال عليه بغير عا كان للمحتال عليه ان يرجع على المحتال كما  
لو ادعى المحتال عليه المال بنفسه وليس عليه دين كان له ان يرجع على المحيل  
ولو كان للمحيل دين على المحتال عليه فاحال الطالب على مدونه بغير ذلك المال  
ثم جاء فضولي وقضى دين المحتال له عن المحيل الذي عليه اصل المال كان للمحيل  
ان يرجع بدينه على المحتال عليه فان قضاء الفضولي عنه كقضاء نفسه  
ولو قضى المحيل دين الطالب بما له نفسه بعد الحواله كان له ان يرجع على  
المحتال عليه بدينه كذلك بهنا وليس للفضولي ان يرجع على الذي  
عليه اصل الدين لانه نتج ولو اختلف المحيل والمحتال عليه كل واحد  
منهما بغير ان الفضولي قضى عنه والفضولي لم يثبت عند القضاء  
احدهما بعينه يرجع الى قول الفضولي عن اية ما قضيت فان مات  
الفضولي قبل البيان او غاب كان القضاء عن المحتال عليه لان القضاء  
يكون من المطلوب ظاهرا فاضح ان في سائر الحواله في كتاب الكفالة  
ولو كانت الحواله مطلقة ثم ان المحيل قضى دين المحتال له بغير الحواله  
على القبول ولا يكون المحيل متبرعا ولو ابراه المحتال له للمحيل عما كان على المحيل  
او دهبه منه لا يفتق تأخر خاتمة في اواخر الثاني من الحواله وفي المحبط باع  
مسلم من مسلم خرا باللف واحال على المشتري سلما حواله مقيدة بالثمن  
ثم قال المحيل وهو المشتري ان اللف عن المحيل وقال المحيل وهو البائع

لا تم

بل ثمن متاع فالقول للمحيل بمبيته ولا يبطل الحواله ولو برهن عليه  
المحيل بسمع بينته احواله كانت الحواله مطلقة بان يقول املت عليك  
ظاخر باللف فلم يبرد فالحواله جائزة برهن المحيل ان ما عليه اللف  
ثمنه او لا قال البرهان في فرق محمد بين الحواله المضافة الى الدين والبيع  
المضاف اليه اذا تصادقا بعد العقد على ان لا دين عليه فانه قال  
بجواز البيع وببطل الحواله ضمانات فضيلية في ضمان الحواله المقيدة  
قاب المحيل وزعم المحتال عليه ان المال المحتال على المحيل كان ثمنه خرا لا يفتق  
دعواه وان برهن على ذلك كما في الكفالة ولو دفع المال للمحتال عليه  
الى المحتال واراد الرجوع الى المحيل فقال المحيل ان المال المحتال به كان ثمنه خرا  
لا يسمع وان برهن ويقال للمحيل انه الى المحتال عليه ثم فاقم المحتال  
قان برهن على المحتال انه كان ثمنه خرا يقبل ثم المحتال عليه بالخيار بين الرجوع  
على المحيل والمحتال بزيادة في اواخر الحواله ولو كان للمحيل دين  
على المحتال عليه فاحاله مطلقا ولم يشترط في الحواله ان يعطيه ثما عليه  
فالحواله جائزة ودين المحيل بحاله وله ان يطالبه به بخلاف ما لو قبله  
حواله الا محله في اواخر الكفالة ملخصا وذكر في الزبدات وشرحه انه  
لو احال دابة على مدونه او مودعه او الغاصب منه عينا او ديننا  
مقيدة بماله عليه او عنده جاز ولم يكن للمحيل اخذ ماله من المحيل كما كان له  
ذلك في الحواله المطلقة فلو دفع المحيل الى المحيل بعد ما طلبه منه  
فتلف عنده فعنه المحيل للمحتال ضمانات فضيلية في اول ضمان  
الحواله المقيدة ملخصا م واذا كانت الحواله مقيدة باللف هي ودعة  
في يد المحتال عليه او غصب فملك الوديعة او استحققت تبطل  
الحواله وتعود الدين على المحيل ولو ملك المقتوب في يد المحتال عليه  
لا تبطل الحواله وكذلك لو قال المودع ضاع الوديعة وحلف على ذلك  
بطلت الحواله وان استحققت الحواله او استحق الغصب بطلت الحواله  
في الثالث من حواله الثاني خاتمة سئل عن شخص باع سلعة من شخص  
واحال بثمنها شخصيا وقبل المحتال عليه الحواله وكذلك المحتال ثم تقايلا  
البيع ما حكم الحواله هل تفسخ اجاب المقابل فصح ولا تنفع الحواله  
وبلزم المحتال عليه دفع المبلغ ثم رجوعه على المحيل من فتاوى قاضي الزبدات  
في سائر الحواله اذا باع عبدا من رجل باللف درهم ثم ان البائع احال  
عنه بماله على المشتري حواله مقيدة بالثمن فمات العبد قبل القبض متى  
سقط الثمن اورد العبد بخيار روية او خيار شرط او خيار عيب قبل  
القبض او بعد القبض لا تبطل الحواله عند علمائنا الثلاثة استحسانا وقال  
نفسر تبطل الحواله ولو استحق العبد المبيع او استحق الدين الذي فيه الحواله من جهة



الغرماء أو ظهوران العبد المبيع كان حراً بطلت كونه أمة وفيه الذخيرة بالأجماع  
 في الثالث من حواله الثاني راجية وكذا في العبد ولو أحوال البائع  
 رجلاً على المشتري بالشئ وأدى المشتري الثمن إلى المحتال له ثم استحققت  
 الدار منه بد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكره في مجموع النوازل  
 عن شيخ الإسلام السفيدي أن المشتري يرجع على البائع قبل أن يظفر  
 المشتري بالبائع هل يرجع على المحتال قال لا وفي جامع أن المشتري بالمختيار  
 أن يشاء يرجع على القايض وأنه شاء يرجع على الآخر في التسابع من بيع التنازل  
 ولو باع جانيه أو أحوال بثمنه لعينه على المشتري فاستحق المبيع فالحال أن يطالبه  
 بالبائع لو كانت أحواله مطلقاً لا لو كانت مقبوضة. ولأن يرجع على بائعه لا وائنه  
 بآخره وهل له أن يرجع على المحتال بما أدى في جامع إشارة إلى أنه ذلك  
 في الثامن عشر من الأصول وكذا في التاسع عشر من العاديات أحوال الطالب  
 على رجل بالف أو بجميع حقه وقبل منه ثم أحواله أيضاً بجميع حقه على آخر  
 وقبل صار الثاني نقصاً للثمن في مائة المقتضى في مسائل كونه من كتاب  
 الكفالة وكذا في الحاشية والولاء الجنبه ومتفرقات التنازل راجية ولو أحوال  
 المطلوب الطالب على رجل فلا سبيل للكفيل بالقبض على المحيل فان مات  
 المحتال عليه فمات عاد الدين على المحيل وعادت مطالبة الكفيل عليه ولو  
 كان بالدين كفيل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كفل من قبض من الكفيل  
 ومنه الذي نتج بقضاء دين الأصيل خلافاً للمحدر رحمه الله تعالى وهو كالكفيل العادي  
 وإن مات المحتال عليه بلائنه ولكن كان له كفيل بالمال ثم أبرأه  
 صاحب المال الكفيل عنه يرجع على الأصيل المحتال أخذ الكفيل ثم احتال عليه  
 بالمال ثم مات المحتال عليه فمات لا يعود الدين إلى ذمة المحيل  
 سواء كفل بآخره أو بغیره أو كفالة حاله أو مؤجلة أو كفل حالاً ثم أخله  
 المكفول له بنزاهة في أحواله رجل ادعى على رجل ما لا فقال المدعى عليه  
 أنني قد حلست بهذا المال على فلان وقبل فلان أحواله في المجلس وأقام البينة  
 على ذلك فقال صاحب الدين أن المحتال عليه مات مفلساً قبل  
 أداء الدين فإن القول قوله مع يمينه ولا يقبل قول المحيل أنه مات  
 حياً وكان أن يرجع على المدعى بدينه كذا ذكر في الأصل قاضيتان  
 في باب ما يبطل دعوى المدعى من المدعى زعم المدعى أن كان أحوال  
 الدين على فلان وقبله وانكره الطالب سأل الحاكم عن المدعى البينة  
 على أحواله أن حضرها والمحتال عليه حاضر قبلت وبه على المدعى وأنه غائباً  
 قبلت في حق التوقيع إلى حضور المحتال عليه فان قدم واقرب ما قال المدعى  
 برئ والآخر بعادة البينة عليه وإن شهدوا أو غابوا حلف المحتال  
 عليه وإن لم يكن للمدعى بينة وطلب حلف الطالب بأنه ما احتال على فلان

وأقضى قاضي الهمدانية بأنه إذا ظهر من المبيع شيء من المشتري  
 بالثمن على القايض لا على المحيل وهو مخالف لما في الهمدانية  
 ولما في التنازل راجية

وإذا احتال في النزاهة بكتاب الدعوى ولو كان أدى الثمن  
 إلى المحتال فهو بمنزلة ما إذا شاء يرجع على البائع المحيل  
 وإن شاء يرجع على المحتال القايض  
 كذا في استحقاق الحاشية  
 من دعواه

بالمال حلفه فان نكل برئ المطلوب بنزاهة في أحواله مات المحيل بعد  
 أحواله قبل استيفاء المحتال المال من المحتال عليه وعلى المحيل ديون كثيرة  
 فالمحتال مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجع المحتال بسبب أحواله وكذا  
 لو قبضه بد بينة الذي على المحتال عليه لو مات قبل الاستيفاء بدين أو  
 المحتال مع سائر الغرماء من المحيل المذكور رجل عليه ألف درهم من أصل  
 الطالب بها على رجل على أن يؤدي من الألف التي له عليه فلم يؤد المحتال  
 عليه حتى من المحيل فأدى المحتال عليه ثمن مات المريض من مرضه وعليه  
 ديون ولا مال له سوى ذلك الألف الذي على المحتال عليه لم الألف للمحتال له  
 وليس للغرماء في ذلك حق وهو غرم المحتال عليه لا غرم المحيل والمحتال عليه  
 بأداء الألف غرم من غرماء المحيل وصار مسؤولاً للألف الذي في ذمته  
 بد بينة فلا يخفى به بل شاركه فيه الغرماء ويستلم له حصته من حواله  
 وكذا في النزاهة لو مات المحتال عليه بحيث لا يدري مكانه لعينه لم يرجع  
 المحال على المحيل بالدين كلفه لو باطله نجاء المحتال إلى المحيل وقال في زرع  
 كبره من منى وهد فقال المحيل سهرست من كبره أو منى توأمت كبرت رجوع  
 المحال بالدين على المحيل لأنه بطل به أحواله كما في الجواهر من حواله  
 ولو كانت أحواله بالف كانت للمحيل على المحتال عليه ثم أحواله  
 أبرأ المحتال عليه من مال أحواله برئ المحيل والمحتال عليه عن دين المحتال له  
 والمحيل بأحواله والمحتال عليه بالأداء ويرجع المحيل بد بينة على المحتال عليه ولو وجب  
 المحتال له مال أحواله للمحتال عليه بغير الرهبة ويبطل ما كان للمحيل على المحتال عليه  
 ولا يجوز للمحيل أن يرجع بد بينة على المحتال عليه قاضيتان في مسألة أحواله  
 رجل عليه دين له رجل وبكفيل وأحوال الكفيل الطالب بالمال على رجل  
 فقبل المحتال عليه برئ الأصيل والكفيل جميعاً إلا أن يشترط الطالب  
 في أحواله براءة الكفيل فاحتج لا ببراء الأصيل من المحيل المذكور أحوال  
 رب المال غرمه على مد يونه وبالدين كفيل ثم أحوال آخر على الكفيل بذلك  
 لم يفتح الكفالة الثانية ولو أحوال أو لا على الكفيل ثم بذلك على المدعى  
 أو كانت أحوال الثاني معاً والكفالتان معاً صحتا منية في كتاب  
 الكفالة وأحواله رجل له على رجل مال فقال الطالب للمدعى أحلني  
 بألى عليك على فلان على أنك ضامن لذلك ففعل فهو جائز ولا يأخذ  
 بالمال أبرأه شأوه لأنه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل أحواله كفالة لأنه أحواله  
 بشرط عدم براءة المحيل كفالة قاضيتان في مسائل أحواله رجل له على  
 رجل ألف درهم وللمدعى على رجل مائة دينار أحوال الذي عليه الدرهم غريمه  
 على الذي عليه الدين أن يعطيه الدين أن يعطيه الدين غريمه أو على  
 أن يعطيه الدرهم من الدين أن يعطيه عليه فأكفاله باطله ولو كانت الدين

ولو مات المحتال عليه فقال المحتال ما فعلت  
 وقال المحيل بخلافه في الشئ القول للمحال للمدين  
 على العلم بتمسكه بالأصل ففي شرح الناطق القول للمحيل  
 مع البين على العلم لا تكاره عود الدين ولكن ذكر  
 في البسوط كما ذكر في الشئ فقال القول الطالب  
 مع البين على علمه لا بتمسكه بالأصل والعوض  
 كذا في النزاهة في أحواله

وكذا في الشئ كذا في السراجية والطائفة  
 وأصول أحواله بكفالة



في يد المحتال غصباً او ودعته وهي جائزة بعينها وباقي المسئلة بحالها  
كانت احواله جائزة في الخامس من مواله المحط البرهان ومنصور  
فساد احواله ما اذا كانت احواله بشرط ان يعطى المحتال عليه مال احواله  
من ثمن دار المحيل او من ثمن عبده كانت احواله فاسدة لان هذه حواله  
بالا يقدّر على الوفاء بها وهو بيع الدار والعبد فان احواله بهذا الشرط لا يكون  
توكيلاً ببيع دار المحيل بخلاف ما اذا قبل المحتال عليه احواله بشرط ان يعطى  
مال احواله من ثمن دار نفسه او من ثمن عبده فانه يجوز احواله ولكن لا يجزى  
المحتال عليه ببيع داره ولا ببيع عبده في احواله خلاصة ولو احواله  
على ان يعطيه من ثمن دار المحيل لا يبيع الا اذا اراده بالبيع في التاسع من مواله  
الثاني خاتمة وفي الظاهرية احواله على ان يؤدبه من ثمن دار المحيل  
وقد كان امره بذلك بالبيع حتى جائت احواله لا يجزى المحتال عليه على  
الا اذا قبل البيع ويجزى ببيع احواله ان كان البيع مشروطاً في احواله كما في الرهن  
من احواله البرازية ولو احواله على رجل ان المحتال باختياره هو جائز  
وكذا ان احواله على من شاء رجع على المحيل جاز وبيع على ان يراها شاد  
من المحل المزبور وكذا في حواله الغناور في احواله احواله حصلت بهر من ثبت  
الاجل في حق المحتال عليه كما في الكفالة ولو كان المال حالاً على الزرع على المحيل  
من فرض او غصب فاحال به على رجل الى سنة فهو جائز وان مات المحتال  
عليه قبل انقضاء الاجل عاد المال الى المحيل حالاً من المحل المزبور ولو  
احتمل الوصي بما له من ماله لا لومئله هذا اذا اوجب بمداينة الميت  
فلو وجب بمداينة الوصي جاز الاحتيال ولو لم يكن املاً من الاول  
ولو احتمل الوكيل بالبيع من غير الموكول عندا بجنبة ومحمد رحمه الله  
از احواله ابرار موفت واختلاف في الموقت والمطلق سواء في  
فيه الاملاء والافس بخلاف الاب والوصي لانهما لو احتملا على  
الاملاء لم يضمنوا اذا لم ينصرف على احسن الوجوه جامع الفصولين  
في التسابع والعشرين و احواله اذا كانت فاسدة وقد ادى المحتال عليه  
المال هو باختيار ان شاء رجع على القابض وان شاء على المحيل في البيع  
الكبير وكذا في كل موضع ورد الاحتقان خلاصة في احواله ما يخص  
قال المحتال قبضت مالي لانك اخلتني بهر من لي عليك وفار كنت  
وكبلي في القبض فالقول للمحيل ولو قال المحتال عليه ادبت ودينك  
فلن الرجوع وقال المحيل ادبت ودينك فالتقول للمحتال عليه  
ببرازية في احواله ولو كان المحتال له غائباً فارد المحيل ان يقبض  
ماله من المحتال عليه وقال احلته لوكالة ولم يكن له على دين قال  
ابو يوسف لا اصدقه ولا قبل بينته لانه قضاء على الغائب

وفي الثاني من مواله الوصل والثاني خاتمة وفي المحل المزبور  
ينظر ان كان البيع مشروطاً في احواله بغيره كخاتمة  
الرهن وفي التاسع من مواله الثاني خاتمة ولو باع  
بغيره الا اذا

وفي حواله الظاهرية والثانية من مواله الوصل في كل موضع  
ما اذا حصلت احواله بهر من ثبت الاجل في حق  
المحتال عليه قالوا وينبغي ان يثبت كونه الكفالة

لان قبول احواله ليس باقرار بالدين  
في حواله حواله الغناور

وقال محمد

وقال محمد يقبل قول المحيل انه وكله فاصبحان في احواله  
كتاب القضاء فصل فيمن ينفذ من القضاء وما لا ينفذ  
وما يبطل القضاء وما لا يبطل وما يناسبه القضاء يجوز تخصيصه  
وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كما في الخلاصة  
وعلى هذا الوامر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد ثلث سنين لان  
وتجب عليه سماعها استباه في اواخر الثلث الثاني من القضاء وشهادته  
قال اكثر سلطان في موردك در مسئلة نظام بغيره وان يذهب شافعي حكم كينه  
وفتوى دهميدنه بر مذهب ابي حنيفة اكسون شاربير قاضي ومفتي را  
به قول ابي حنيفة رفتن يائي اجاب في لانه امره باليس بعصبة والى كاف  
للشيع يفتين وطاعة اولي الامر في مثلهم واجب من دعوى القاعدية  
وفي الوهبانية وتولية الاخرس الاصح جوازها وقته الشتر اج بان يسمع  
بافوى من الاصوات الاصح بخلافه وهو من لا يسمع البتة من البحر  
المرتب في شرح قوله اهل اهل الشهادة من القضاء اذا قضى القاضي في حادثة  
بهينة ثم قال رجعت من فضائي او بدلي غير ذلك او وقعت على تلبس  
الشهود او ابطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر القضاء ماض اذا كان  
بعد دعوى صحيحة او شهادة مستقيمة ملتبس الاجر في ما يلزم  
القاضي الفاسق اذا قضى لقاض اخر ان يبطله من احواله قضاء المسنية  
قبيل الدعوى وفي المبسوط ان حكم الذي بين اهل الذمة جاز لانه اهل  
لشهادة بين اهل الذمة وروى المسلمون ويكون تراضها عليه في حقها  
كتقليد السلطان اياه وتقليد حكومة الذي بين اهل الذمة صحيح  
نهائية في ما يلزم الحكم من القضاء ط القضاء بالوقفية قبل يكون  
قضاء على الناس كافة حتى لو برهن المتولى على وقفية ارض وحكمها  
على ذي اليد ثم ادعى اخر عليه انه ملكه لا يسمع دعواه فجعل قضاء بجزية الاصل  
وقبل لاحي لو ادعى اخر انه ملكه يسمع دعواه فجعل قضاء بالملك ثم جامع  
الفصولين في قول الثالث عشر وفي ثمة القضاء والصغرى ادعى  
على اخر وقفية محدود وقضى له بالبينة ثم ادعى الاخر الملك المطلق على  
المقضى له يقبل بمنزلة الملك المطلق بخلاف الحق لانه قضاء على الناس  
كافة من القنية في احواله باب البينتين المتضادتين من الشهادات وكذا  
في البرازية في نوع في الخصم من الخامس عشر من الدعوى اقر المقضى له بعد  
القضاء انه حرام له او اقره بان يشترى له من المقضى عليه يبطل القضاء  
اصله برهن على ان هذا العيين له بالشراء والارث وقضى ثم قال لم يكن له  
بطل القضاء ولو قال ليس هذا ملكي لا يبطل ادعى احوالية وبرهن عليه فتعني  
بها ثم قال كذبت في دعوى احوالية لا يبطل القضاء لان احوالية حق الناس كافة

قوله يجب عليه سماعها الضمير في عليه السلطان وفي حواله القاعدية  
او السلطان ان لا يسمع الدعوى بعد ثلث سنين لا يجوز السماع  
ولا ينفذ الحكم فانه يكون القاضي معزولاً ولا يكون مقدرًا في حق  
هذه القضية ولكن اذا كانت القضية مجزئة عن سماع هذا  
النوع من الخصومات يجب على السلطان ان يسمع بقية الشتر  
ونظيره ما في الفصل الاول من قضاء البرازية قال فلهذا سلطان  
قضاء وشرط عليه ان لا يسمع قضية رجل جينة بغير شرط  
ولا يبيع قضاء القاضي على هذا الرجل ويجب على السلطان  
ان يقبل قضيتة ان اغترره

وفي العاشر من قضاء الثاني خاتمة والقضاء ماض حاله  
اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة وعذر الشهود  
ظاهرة استثنى وهذا يشير الى انه لو قال ذلك فيما اذا حكم  
والشهود رخصة يبطل القضاء والم امر محتمل

وهذا لا ينفذ ليس ملكي يشترى مالاً وبشرط ضرورة  
نفي الملك استفاضة في الاصل بخلاف قولك كونه ملكي  
منه في العاشر من قضاء الثاني خاتمة

والمحيط



فلا يلى ابطالها اما الملاك حصه فحب في نوع في ابطال القضاء في الرابع  
من قضاء البرازية وكذا في الخلاصة وفيض الكرمي وفي العاشر من قضاء المحيط  
والتاثر خاتمة وانكم بموجب الاصلية حكم على الكافة حتى لا تتم دعوى  
المالك في احد وكذا العتق وفروعه واما انكم بالملاك المورخ فعلى الكافة من  
التاريخ لا قبله يعني اذا قال زيد لبيك انك عبيد ملكك منذ سنة اعوام فقال  
بيك انك كنت عبيد لبيك منذ سنة اعوام فاعتقني وبرهن عليه انتم دعوى  
زيد ثم قال عمر وبيك انك عبيد ملكك منذ سبعة اعوام وانت ملكي  
الآن وبرهن عليه يقبل ويصح الحكم بحريته ويجعل ملكا لغيره ويدل عليه  
ان قاضي بخان قال في اول البيوع في شرح الزيارات قصار ما يلل الباب  
على فحين احدثها عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء  
قضاء على كافة الناس والتاثر في القضاء بالعتق في الملك المورخ وهو قضاء  
على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكرك  
فان الكتب المشهورة خالية من هذه القاعدة ومهمنا فائدة اخرى هي انه لا فرق  
في كونه على الكافة بين ان يكون بينه او بقوله انا حر اذ لم يبق منه اقرار  
بالحر كما صرح به في المحيط البرهاني استباه في كتاب القضاء والشهادة والدعوى  
ط اقر المدعي بعد القضاء بالبينة انما كانت في يد المدعي عليه وفي برجل اخر  
يطلب القضاء لان المدعي باقراره اكد بشهورة في بعض ما شهد به وادعى القضاء  
وتكذيب المدعي بشهورة في بعض ما شهد به وادعى القضاء ويوجب بطلان  
القضاء على ما عليه اشارات الاصل واجماع ولو ادعى المدعي عليه ذلك  
لا يسمع دعواه ولا يثبت فيه في باب ما يتعلق بكون المدعي في يد المدعي عليه  
من طائفة الدعوى وفيه تفصيل الا بانه ادعى دارا وشهد له الشهود بذلك  
وقضى القاضي له بالدار ثم اقر ان البناء ملك المدعي عليه لا يبطل القضاء  
بالارض للمدعي ولو شهدوا بالاصل والبناء قضاء والمسئلة بحال لا يبطل  
تأثر خاتمة في دعوى المدعي في رجل ادعى على رجل اربعة مائة درهم وانكر  
المدعي عليه ذلك فاقام المدعي بينة على دعواه وقضى القاضي له بالاربعة مائة  
ثم ان المدعي اقر للمدعي عليه مائة درهم قال ابو القاسم الصغار في رجل  
عن المدعي الثلث مائة الباقية وبيعتي عبد الكرم واقتي ابو احمد عيسى  
ابن النصار وغيره من اصحابنا انه لا يبطل عنده الثلث مائة الباقية وفي التامري  
وعن ابي احمد عيسى بن النصار انه لا تسقط وعليه القصور في العتق من  
من دعوى الزبور للقاضي اذا بدله ان يرجع ان كان الذي قضى خطاء  
لا خلاف فيه انه يبرره وان كان مختلفا فيه امضاء وفي المستقبل يقضى  
بالذي يرى انه افضل فان ظهر له نقى بخلاف فضا به ينقض قضاءه  
بعد ذلك ان كان في حقوق العباد كالقصاص والطلاق والتكاح والعتق

وفي المحيط لادوية لهذه المسئلة في كتابهم قالوا  
ينبغي ان لا يبطل القضاء وقال في العاشر من قضاء المحيط  
ان في اربعة حتى انه تعالى والعتق لا يبرره على ابطال  
حق الله تعالى

اي قام بينة على الدار المدعاة كانت في يده وبطلان  
وقت الدعوى كذا في حاشية القنية  
بخط بعض الكاظمين

فان ظلم

فان ظلم ان الشهود عبيد او محدود وفيه قد فاق القاضي نعمتت  
بعضهم والقصمان في ماله وبغير القاضي للمخيانة وان كان خطاء بعضهم  
المقتضى له الدية وفي الطلاق تروا المرأة الى زوجها وفي العتق من العبد  
الى مولاه وفي حقوق الله تعالى كذا الزنا والشرب والسعة اذا ظهر  
ان الشهود عبيد وقال نعمتت فهو من الدية وان كان خطاء فضا له  
في بيت المال وهذا اذا ظهر خطاء بالبينة او باقرار المقتضى له اما اذا اقر  
القاضي بذلك لا يصدق ولا يبطل القضاء كالشهود اذا رجعوا في الرابع  
من قضاء الخلاصة ما يخص في النوازل السلطان اذا حكم بين اثنين لا ينفذ  
وفي ادب القاضي المختصا ينفذ وهو الاصح وبه يعني في اول المحسن  
السادس من الفصل الزبور وكذا في البرازية والقصولين وجوز القضاء  
للامير الذي تولى القضاء وكذلك كتابه الى القاضي الا ان يكون القاضي  
من جهة الخليفة فقضى لامير لا يجوز في المكقط في الدعوى وفي المنقبي  
عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان لامير الذي ولاه السلطان على ناحية  
وجعل خراجها له واطلق له التصرف في الرعية كما يقتضيه الامارة  
ان يقبله ويجزل وكذا حال السلطان مع الخليفة اما لو قال فلان  
ولايت بنو رادم او نرا رادم لا يملك تملك القضاء في اول المحسن  
الاول من الفصل الاول من قضاء الخلاصة قال ابو يوسف اذا كان  
القاضي من الاصل ثم مات القاضي فليس لامير ان يولي قاضيا وان كان  
امير عشر ما وجب اجرا لانه قد عزل عنه الحكم حيث كان القاضي من الاصل  
وان حكمه لامير لم يخرج حكمه فان جاء هذا القاضي الذي ولاه هذا الامير  
بكتاب الخليفة اليه من الاصل لا يكون امضاء للقضاء في الاول من  
قضاء النصاب وكذا في الخلاصة من الزبور بعد المسئلة المزبورة قضاء  
قاضي العسكر لا ينفذ في العقار لانه قوض اليه القضاء في امور العسكر  
وذلك يقع في المنقولات دون العقارات الا اذا وجد التنصيص  
على ذلك عند تملكه في الثالث من قضاء جواهر الفتاوى ولو ظهر  
قاضيان كل منهما في ناحية صم رجلا واحدا مختلفا بين يختصمان اليه فان  
كان منزل مختصمين في ناحية واحدة يختصمان الى قاضي تلك الناحية  
وان كان من المختصمين فادعى المدعي ان يختصمه الى قاضي محله فابى الآخر  
قال ابو يوسف العبرة للمدعي وقال محمد بن العبرة للمدعي عليه وبه يعني  
وكذا الواحد هاتين اهل العسكر والاخر من اهل السكة فهو على هذا ولا يثبت  
لقاضي العسكر على غير محضتي ومحمد بن سواق العسكر محضتي في الفصل  
الاول من القصولين واما اذا تعدد القضاة في المذهب الاربعة وكثر وا  
كما في القاهرة فاراد المدعي قاضيا شافعا مثلا واراد الاخر مالكا ولم يكونا

وفي اجناس الناطقي اذا قضى بمخارضة فضا من امواله  
او مضاربة ثم قال قضيت بالجور وانا اعلم به  
يقضى ذلك في مال ودخل عن القضاء

لان هذا اللفظ يقتضي تخفيض او المال كذا في  
النصاب في الفصل الاول  
من القضاء

ليس المراد من قاضي العسكر بطريق عليه هذا الاسم  
في زماننا بل المراد من يقال له بالبري اوردى  
في حاشية



من محلته ما كان اختيار للمدعي عليه وهذا هو الظاهر وبه اقيمت مرارا في البهار الرأى  
 في اوابل الدعوى من قول المدعي من اذا ترك ترك السلطان لو قلده جليلين  
 قضاء ناحية فغضني احداهما لم يحرك كوكيلين ولو قلدهما عليا ان ينفذ كل منهما بالقضاء  
 ينبغي ان يجوز في الفصل الاول من القصولين القضاء بمقتضى بالزمان  
 والمكان فاذا اذناه فاضيا بمكان كذا لا يكون فاضيا في غيره وفي المكنة وقطاع  
 القاضي في غير مكان ولا يمتنع واختلوا فيما اذا كان العقار في غير ولا يمتنع  
 فاختار في الكثرة عدم متى قضائه وصح في الخلاصة الصحة وانقص فاضيا  
 عليه من الاشياء في كتاب الدعوى والشهادة والقضاء في محدد ودعى رادوى  
 كروا ان محدد ودعى ولا يمتنع ان فاضى بنسب حكم فوانه كروا اجاب تواتر  
 كروا لو كان في ولاية من قلده في الفصل الاول من القصولين اختصم ببيان  
 من ولاية اخرى عند قاض وقضى بفتح لانه بالرافعة صار حكما فلو كان الدعوى  
 في عين او دين بفتح حكمه وان في عقار لانه ولاية وحكم بالقصر والتسليم لا يمتنع  
 لعدم الولاية فان دفع العبد والدين للولاية بالظهور والصحة ان الحكم في محدد ودعى  
 بفتح ويكتب حكمه الى قاض تلك البلدة حتى يامر بالتسليم وقصر الباع بولاية  
 في النوع الرابع من ادب القاضي القاضي اذا نصب متوليا في وقف ليس في ولاية  
 لا يصح فان كان الموقوف عليه في ولاية بان كانوا اطلبه العلم اور باطلا  
 او سجد في مصره ولم يكن ضبعة الوقف في ولاية اجاب ركن الاسلام انه  
 يصح اذا كان المقضى عليه حاضرا وقال حسن البايه اكلوا في بعثة المرافقة  
 والنظام وهذا قريب من الاول وما يوافق هذا في مجموع النوازل فان قاضى سمى قد  
 نصب فيما في محدد ودعى بفتح بخارى والمدعى عليه بفتح قد صرح الدعوى والسجل  
 خلاصة في اجتناب الاول من الفصل الثاني من القضاء ملخصا قال كروا في بلدة اخرى  
 وشهوده منها فائق ان قاضى تلك البلدة حضر بها فلو اقام الرجل شهوده بين  
 يديه وانبع الى تلك البلدة ليقضى له على غيره بما شهده واهل يجوز ذلك ام لا  
 اجاب نعم في اوابل دعوى القاعدية ملخصا وفيه تفصيل فليراجع  
 الخليفة اذا اذن للقاضى بالاستخلاف له ان يستخلف وله ايضا ان يستخلف  
 ثم ونتم ولان الاول للاول كفى ولا حاجة الى امضاء الاصل ولو اذوا ان يثبتوا  
 قضاء الخليفة عند الاصل فهو كاشيات قضاء قاض اخر عند القاضي بولاية  
 في نوع في الامضاء في الرابع من القضاء ولو لم يكن ما ذونا بالاستخلاف وتختلف  
 وقضى النائب ثم امضاء القاضي جاز اذا كان النائب اهلا للقضاء  
 فان لم يكن اهلا لا يجوز في جنس اخر في الاستخلاف في الرابع من القضاء خلاصة  
 القاضي اذا استخلف بلا اذن لم يحرك ولو مرض او سافر وتوبا ذنر خليفته قاض  
 من جهة الامام حتى لا يملك القاضي قوله الا اذا قال له الامام ولى من شئت  
 واستبدل من شئت ولو لم يوا ذنر في الاستخلاف وحكم خليفته بحضرة جاز

ولا يشترط ان يكون المدعيان من بلدة القاضي اذا كانت الدعوى  
 في المنقول والدين واما اذا كانت في عقار لانه ولاية  
 فالصحة ان يكونا في الخلاصة والولاية واما ان يكونا في  
 خلاف ذلك فانه غلط كروا في الجوز واكثر  
 من كتاب القضاء في المقدمة

المدعي في الولاية القاضي في محدد ودعى وان لم يكن  
 في ولاية وان كان ملخصا ملخصا عليها  
 في ادب القاضي ملخصا

وفي الرابع والخميس من القضاء والاثار غائبة  
 نقل من الولاية الجدية والكبرى خلاصة  
 فليست من عند الفتوى

بان كان عمدا او ذميا او مبيها او مجبوا  
 كذا في ادب القاضي للقصد الشريف

كوكيل

كوكيل وكل غيره فباع بحضرة الاول ولو حكم في غيبته ثم اجاز القاضي  
 نفذ عندنا استخسانا وكذا لو اجاز حكم المحكم في المجتهدات كذا  
**فقط** في الاول من القصولين وان كان المدعي به منفولا عظيما لا يمكن  
 نقله الا بمؤنة وضرر كوكيل الخشب العظيم وحج الرعي والعقم الكثير والمكيل  
 والموزون اختلفوا فيه قال بعضهم بنقل الرعي من القاضي ومؤنة النقل  
 يكون على المدعي عليه والصحيح ان القاضي يبعث من يسمع الشهادة  
 بحضرة المدعي به وشهودا معه فيشهدون عند القاضي انهم شهدوا  
 المدعى شهده والمدعى وح يقضى القاضي للمدعى والذي بعثه القاضي  
 لسماع الشهادة لا يكون فاضيا فلا بد من القضاء بتلك الشهادة  
 في دعوى المنقول من دعوى الخاتبة فلو ان الامام قلده رجلا القضاء  
 واذن له بالاستخلاف فاحوال القاضي رجلا لسمع الدعوى والشهادة  
 في حادثة وبسئل عن الشهود ويسمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك  
 لكنه يكتب بذلك الى القاضي ويترى حتى يقضى القاضي بنفسه  
 لم يكن لهذه الخليفة ان يحكم وانما يفعل ما امره القاضي واذ رقع الامر  
 الى القاضي فان القاضي لا يقضى بتلك الشهادة ولا بذلك الاضرار  
 بل يجمع بين المدعى والمدعى عليه ويامر باعادة البينة فاذا شهدوا بذلك  
 بحضرة الخصم من في يقضى القاضي بتلك الشهادة قالوا هذه مسئلة  
 غلط فيها القضية فان القاضي يستخلف رجلا لسمع الدعوى في حادثة  
 ثم يكتب اليه في كتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي  
 انهم شهدوا وعندي بكذا الفاظ الشهادة او يكتب ان المدعى عليه  
 اقر عندى بكذا فيقضى القاضي بذلك من غير اعادة البينة عنده  
 فلا يصح هذا القضاء لان القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع  
 ذلك الاقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باخبار  
 الخليفة الا ان يشهد الخليفة مع اخر عند القاضي على اقراره جاز  
 ويكون فائدة هذا الاستخلاف ان ينظر الخليفة هل للمدعى شهود  
 ويكتب فلعلى له شهود الا انه غير عدول وقد لا يتفق الفاظهم  
 فيقضى من القاضي النظر في ذلك الى الخليفة فاضحا في اخر الفصل  
 الاول من كتاب الدعوى النائب المطلق اذا سمع الشهادة جاز للقاضي  
 ان يقضى بتلك الشهادة باخبار النائب وكذا جاز للنائب  
 ان يقضى بالشهادة التي قامت عند الاصل فيقضى كركي  
 بمسئل نوع اخر في المنزح والعدالة والتعريف من القضاء وفي  
 شرح الطحاوي وكل من لا يجوز شهادة القاضي له كالتوالدين  
 والموالدين والرتب والروجة لا يجوز قضاء القاضي له

اذا خليفته ليس يقاض بنفسه حكمه كذا في الرابع من القضاء  
 خلاصة ويحكم مناداة اذا ارسلنا اليه للماء زور ليحكم  
 في حادثة فقضى القاضي باخباره جاز



الا في مسئلة ما اذا اورد عليه كتاب القاضي  
فانه يقضي كذا في سراج التاج وكذا في البحر  
في شرح قوله اهل الشريعة  
من القضاة

في العشر من قضاء التاتار ثانية قال لا يجوز قضاؤه لمن لا يجوز له  
ومن جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه قاضيان في فصل  
من يجوز له قضاء القاضي في الدعوى **ط** لو وكل من تقبل شهادته القضاة  
لم يجوز حكمه للموكل جاز على الوكيل كما لو كان اصيلا لعدم التهمة ولو كان  
ابن القاضي وصي يتيم لم يجوز حكمه له في امر التيمم اذ فيما يحكم به للتيمم  
حق القبول يثبت للوصي فيصير حكمه لابنه في الخارج من القسوليين  
في اول توكيل ابن القاضي وما يتصل به ولو قضى بشهادته ولده لا يفتي  
برفع ذلك الى قاض اخر انقذه القاضي قاضيان في كتاب الدعوى  
والبيانات في فصل من المجتهدات اذا كان للقاضي خصومة فخاصم  
عند خليفته فقضى له او عليه هل ينفذ قضاؤه اختلف المشايخ فيه  
قال بعضهم يجوز حكمه له وعليه وقال بعضهم لا يجوز في فصول السنة وفي  
في الفصل الاول وقعت للقاضي حادثة او تولده فاناب من هو  
من اهل الانابة وقصما عنده وقضى له او تولده جاز قضى للامام الذي  
قلده او تولد الامام جاز منية المفتي قبل كتاب القاضي الى القاضي  
القاضي اذا كان له خصومة على انسان فاستخلف خليفته فقضى به  
على خصمه لا ينفذ لان قضاؤه نائبه كقضاؤه بنفسه وذلك غير جائز  
واسمى به باذنه محمد رحمه الله تعالى ان سن وكل رجلا بشئ ثم صار  
الوكيل قاضيا فقضى لموكله في تلك الحادثة لم يجوز لانه قضى لمن ولاه  
ذلك فكذا نائب هذا القاضي والوجه لمن ابتلى مثل هذا ان يطلب  
من السلطان الزوال ان يولي قاضيا اخر حتى يتجاسدا اليه ليقضي بينهما  
فيجوز اوان يتحاكما الى حاكم يحكم بينهما قاضيا ليقضي بينهما فيجوز  
جواب القناوي في الباب الثالث في كتاب القضاء وفي ادب  
القاضي للخصاف ولى قاضيا على مثل خراسان واره ان يولي قضاة  
على الكور فغفل ثم خاصم القاضي الاعلى الى بعض من ولاه فقضاؤه جائز  
له وعليه وكذا اخضاء الاعلى للاسفل وعليه لانه لو شهد كل واحد منهما  
لصاحبه جاز فكذا ذلك القضاء خلاصة في المحسن الثالث في الفصل الرابع في القضاء  
السلطان اذا امر عبده على بلدة واره بنصب القاضي جاز له  
التقليد بطريق النيابة عن السلطان ولو قضى هو لا ينفذ ولو  
قال السلطان له جاز فلا يثبت رايه وادام لا يملك نصب القاضي  
لان ذلك تفويض لغيره في الفصل الاول من العاديات والاستثنائية  
ملخصا وكذا في القسوليين بعلامة **هـ** وكذا في خزانة المفتين ولو امره  
على بلدة وجعل خراجها له واطلق له التصرف في الرعية كما يقتضيه الامارة  
فلا ان يملكه وان عزل قال الامام لوالي البلدة مكره رايه بايدت تقليدك

قضاة

قضاة او قال قلده من شئت متع ولو قال كسي لا تقليدك او قال قلده  
احدا لا يبيع كما لو قال لو كسبه وكل من شئت متع لا لو قال وكل احدا كذا  
في الاول من القسوليين وكذا في خزانة المفتين ملخصا يجب ان يعلم  
ان جهة ظهور التاتار عند القاضي الاقرار والبينة اقامه القاضي فليس يحجبه  
في هذا الباب وكذا في امره ودخا الصلة لله عز وجل كذا سرفه وكذا شرب  
علم القاضي ليس يحجبه حتى لا يجوز للقاضي ان يقضى بملكه في هذه المواضع وهذا  
استحسان تاتار ثانية في اول الفصل الثالث من الحدود وفي **ط**  
حكم القاضي في المجتهدات وهو لا يعلم به بعض المشايخ قالوا ينفذ وعاقبهم  
على انه لا ينفذ وانما ينفذ لو علم بكونه مجتهدا فيه قال شيخ هذا ظاهر  
الذهب وهما شرط احراز انفاذ القضاء في المجتهدات وهو ان يصير حكم  
حادثة فيجوز فيه خصومة محجية عند القاضي من خصم على خصم في الثاني  
من القسوليين وان لم يعرف مواضع الاجتهاد او اختلف في انفاذ  
قضاؤه روايتان الاصح انه ينفذ من قضاة خزانة المفتين في اويل القضاء  
في المجتهدات ذكر الحنفية قضى خرافا وهو تليس لا ينفذ في ظاهر  
المذهب وعن الشيخية رحمه الله تعالى ينفذ وفي الاقضية انما ينفذ  
القضاء على مذهب غيره اذا كان يعلم بانه محل الاجتهاد ولا لا ينفذ  
واما كونه مجتهدا لا يشترط انفاذ القضاء في المجتهدات في اهل المذاهب  
من قضاة ورايهم تاشي في كتاب القضاء **قع** على القاضي المقلد  
اذا قضى على خلاف مذهب لا ينفذ **ط** اختلف الروايات  
في قاض مجتهد اذا قضى على خلاف رايه فنية في باب القضاء  
في المجتهدات وفي الصغر قضى بخلاف رايه ينفذ عند الامام  
والثاني وعليه الفتوى بزارية في نوع في علمه من الرابع من القضاء  
**فصل** وما يفعل القضاء من التفويض الى شافعي المذهب  
في فتح البين المضافة وبع المدة وغير ذلك انما يجوز اذا كان الموقوف  
يرى ذلك بان قال لاح لي اجتهاد في ذلك اما اذا كان لا يرى  
ذلك لا يبيع تفويضه وقيل يصح التفويض وان كان لا يرى ذلك  
وهو المختار من قضاة خزانة المفتين في دعوى القضاء من غير تسمية القاضي  
**صد** ومن اخذ القضاء برشوة فالصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى  
لا ينفذ قضاؤه **ص** وبه بقي اذا الامام لو قلده رشوة اخذها هو او قدم  
وهو عالم به لم يجوز تقليده كقضاؤه برشوة **ن** من اخذ القضاء برشوة  
او شفعاء كحكمه ولو رفع حكمه الى قاض اخر يفسده لو وافق رايه والا بطله  
**ط** من اخذ رشوة لا ينفذ حكمه بلا حاجة الى تقضيه ومن اخذ شفعاء  
فمنه كمن يملكه بحق القاضي لو ارتشى وحكمه نفذ حكمه فيما لم يرتش

او اقال السلطان لوالي قلده من شئت يبيع ولو قال له  
قلده احدا لا يبيع كذا في الاول من قضاة البزارية  
وكذا في قضاة الخلاصة

وفي الامام انفاذ وتولا اجتهاد كذا في البزارية  
في الرابع من القضاء في نوع  
في علمه

وفي الاول من القسوليين وما يفعل القضاء  
من التفويض الى شافعي المذهب  
قوله الشيخية

ولو فوض اليه غيره ليقضى على مذهبهم فكذا اجابا  
كذا في الرابع من البزارية في نوع في علمه وفي الثانية  
في فصل ما يقضى في المجتهدات وان فوض الى  
الشفيعي ليقضى براه او ليقضى بما هو حكم  
ينفذ عند الحكم



لا يقضى بها وقال ابو يوسف يقضى وقال شمس الاله اكلوان هذا ارفق  
بالناس واذا غاب الموكل بعد ما قيمت عليه البيعة ثم حضر الموكل يقضى  
عليه بذلك البيعة وكذا يقضى على الوارث باقامة البيعة على المورث  
ولو كان الوارث غائبا غيبه منقطعة بنصب القاضى وكذا  
يطلب الخصم ويقضى عليه بتلك البيعة وكذا الوارث قيمت البيعة  
على احد الورثة ثم غاب يقضى بتلك البيعة على الوارث الاخر وكذا  
لو اقيمت البيعة على نائيب الصغير ثم بلغ الصغير يقضى على الصغير بتلك  
البيعة والذي توجب عليه حكم ثم اختلف لا يقضى القاضى عليه عند الجحيفة  
وقال محمد بن ادى على باب ثلثة ايام فان خرج والاقضى عليه وان لم يخرج  
لكنه غاب لا يقضى **في الفصل الخامس من العمدية قريه الا واحد** قال  
ارسل القاضى فلم يجد المدعى عليه وقال المدعى انه توارى عني وسال ان  
يسمى الباب فانه يكلفه باقامة البيعة انه في بيته فان لم يرد اشار  
وقال لا رايته اليوم او اس او منذ ثلثة ايام فانه يقبل ويأمر بالتحقيق  
وان كانت الروية فترقا دست لا يقبل وحده مقوض الى رأى القاضى  
ولا يقدر بثلثة ايام فان حصل له العلم انه في البيت ولا يحضر يسمر  
الباب الذي من جهة السكة والباب الذي من جانب السطح ويسمى  
الدار المسماة جرة وكذا دار اعراسه ان كان ساكن فيها والعبرة  
للكسنة فان قال احضرم بعد ختم الباب انه جلس في داره ولا يحضر  
قال ابو يوسف يبحث رسولا معه شاهدان عدلان فينادى  
على باب ثلثة ايام كل يوم ثلث مرات يا فلان ان القاضى يقول لك  
احضرم خصمك فلان بن فلان بحكم والا نصبالك وكبلا واقبل  
عليه البيعة ويتبعني ان يكون وقت جلوس القاضى وعن الجحيفة محمد  
بكذا واذا اثار اجوم فقد وسعت في ذلك بعض اصحابنا وعن  
ابي يوسف انه كان يفعل ذلك وقت قضائه ومورته انه  
لو قال احضرم انه توارى عني في منزله وطلب الاجوم يبعث  
امينين معهما اعوان القاضى وساد فيقوم اعوان القاضى  
حول البيت من جانب السكة والسطح وتدخل النساء حرمه ثم يدخل  
اعوان القاضى فيفتشون الدار عن مآخذ السرير وعرض الله تعالى  
محمد على بيت رجلين بلغه ان في بيتهما شرا با فوجد قريته احداهما واما  
الاخر ومحمد على بيت نايحة بالمدينة واخرجها وعلما بالردة حتى  
سقط الحمار عن راسها وعن هذا قال ما يحننا اذا سمع صوت الفساد  
من بيت انسان لا يادس بالاجوم عليه وعامة لا يجوزون البهجوم  
خلاصة في نوع في ادبيل الفصل الثاني من القضاء

وفي قصور الكسنة وشيعة في الفصل الثاني القاضي اذا قضى  
على الغائب وهو لا يرى ذلك قال محمد بن ابي نضر  
وقال ابو يوسف بنظر وذكر القاضي في الجحيفة  
مع ابيه يوسف وعليه الفتور وفي الجحيفة  
في الفصل الثاني انه لو قضى  
بنظر قضاؤه في الظاهر  
والمراد باليمين  
قال طبري الدين في نفاذ القضاء على الغائب ردا على  
ومن نفى انه لا ينفذ حتى لا ينظر في الهمم من باب  
اصحابنا وكذا في التهمة والكسنة وغيرهما وفي الكسنة لان  
يراه القاضي فيقضى به في بنظر وفي حق القدر ما حصل  
ان القضاء على الغائب لا ينفذ منه تنفيذ قاض اخر  
لان اختلاف في نفس القضاء وعلى هذا فالشك فيحتاج  
الى تنفيذ قاض اخر لصبر ورنة حكمه فيقال  
للتفتن

لا يقضى

لا يقضى بها وقال ابو يوسف يقضى وقال شمس الاله اكلوان هذا ارفق  
بالناس واذا غاب الموكل بعد ما قيمت عليه البيعة ثم حضر الموكل يقضى  
عليه بذلك البيعة وكذا يقضى على الوارث باقامة البيعة على المورث  
ولو كان الوارث غائبا غيبه منقطعة بنصب القاضى وكذا  
يطلب الخصم ويقضى عليه بتلك البيعة وكذا الوارث قيمت البيعة  
على احد الورثة ثم غاب يقضى بتلك البيعة على الوارث الاخر وكذا  
لو اقيمت البيعة على نائيب الصغير ثم بلغ الصغير يقضى على الصغير بتلك  
البيعة والذي توجب عليه حكم ثم اختلف لا يقضى القاضى عليه عند الجحيفة  
وقال محمد بن ادى على باب ثلثة ايام فان خرج والاقضى عليه وان لم يخرج  
لكنه غاب لا يقضى **في الفصل الخامس من العمدية قريه الا واحد** قال  
ارسل القاضى فلم يجد المدعى عليه وقال المدعى انه توارى عني وسال ان  
يسمى الباب فانه يكلفه باقامة البيعة انه في بيته فان لم يرد اشار  
وقال لا رايته اليوم او اس او منذ ثلثة ايام فانه يقبل ويأمر بالتحقيق  
وان كانت الروية فترقا دست لا يقبل وحده مقوض الى رأى القاضى  
ولا يقدر بثلثة ايام فان حصل له العلم انه في البيت ولا يحضر يسمر  
الباب الذي من جهة السكة والباب الذي من جانب السطح ويسمى  
الدار المسماة جرة وكذا دار اعراسه ان كان ساكن فيها والعبرة  
للكسنة فان قال احضرم بعد ختم الباب انه جلس في داره ولا يحضر  
قال ابو يوسف يبحث رسولا معه شاهدان عدلان فينادى  
على باب ثلثة ايام كل يوم ثلث مرات يا فلان ان القاضى يقول لك  
احضرم خصمك فلان بن فلان بحكم والا نصبالك وكبلا واقبل  
عليه البيعة ويتبعني ان يكون وقت جلوس القاضى وعن الجحيفة محمد  
بكذا واذا اثار اجوم فقد وسعت في ذلك بعض اصحابنا وعن  
ابي يوسف انه كان يفعل ذلك وقت قضائه ومورته انه  
لو قال احضرم انه توارى عني في منزله وطلب الاجوم يبعث  
امينين معهما اعوان القاضى وساد فيقوم اعوان القاضى  
حول البيت من جانب السكة والسطح وتدخل النساء حرمه ثم يدخل  
اعوان القاضى فيفتشون الدار عن مآخذ السرير وعرض الله تعالى  
محمد على بيت رجلين بلغه ان في بيتهما شرا با فوجد قريته احداهما واما  
الاخر ومحمد على بيت نايحة بالمدينة واخرجها وعلما بالردة حتى  
سقط الحمار عن راسها وعن هذا قال ما يحننا اذا سمع صوت الفساد  
من بيت انسان لا يادس بالاجوم عليه وعامة لا يجوزون البهجوم  
خلاصة في نوع في ادبيل الفصل الثاني من القضاء

وفي الثالث والعشرين دعوى القاضى في الغائب  
ان كان الخصم متعنتا في الغيبة لا يقضى وكذا في دعوى  
التمتع وفيه هو الباب الثاني والستين من اوسد في  
الا شئت له عليه حال اقامته او ببيته قامت عليه  
بخطبه ثم غاب المطلوب عن خصمه وامتنع عن حضوره  
فالقاضي عليه في قول ابو يوسف بنصب عنه وكبلا وحكم  
عليه بالارث والخصم ذلك

بكذا يفعل القاضي ثلثة ايام فان لم يحضر يفعل ما يقول  
ويقضى على وكيله باية عليه خصم فلا يشك في ذلك ولا في  
كان القاضي الامام الاستاذ يقول ان في النور مثل  
هذه الجحيفة ومحمد كان ذلك من انما فاشك

فان كان المدعى في سكر دارا باجارة واشتد في  
القاضي هل يستمر القاضي باية اختلافه والصبي في سكر  
وانتقم الغد بالسام كذا في الجحيفة  
كتاب الدعوى والبيانات في العمدية



واجتمعوا على انه لو اقر به لزمه المدعي غيب يقضي القاضي عليه حال غيبته  
 وهذا اذا اقر عند القاضي واما اذا اقر عند غيره القاضي ثم انكر فشمه مدعي  
 عليه اقراره عند القاضي وغاب فهو كالبينة وقد ذكرنا خلاف ولو ادعت  
 اراءة الطلاق على زوجها او ادعت انه العتق على مولاها او اقامت  
 البينة وغاب المدعي عليه لا يقضي عليه بتلك البينة من الحمل المذكور  
 في المجلس الثاني ولو اقر الزوج او المولى وغاب يقضي ثمة في الدعوى  
 في فصل ثمين يكون خصما وان مات المدعي بعد ما برهن قبل ان يقضي  
 يقضي لورثته بتراثه في الثاني من القضاء في نوع في العاملة جلا بغيرها  
 على رجل بحق من حقوق فقال المشهود عليه بها عبد ان فظا لا كذا  
 عبد بن لعل ان الغائب الا انه اعترفنا واقاما البينة على ذلك فان القاضي  
 يقضي بعقدهما ويكون ذلك قضاء على مولاها حتى لو حضر المولى  
 وانكر العتق لا يلتفت على انكاره فاضبحان في فصل فيما يقضي في الجهاد  
 من الدعوى **من** اخصم شرط بقبول البينة لو اراد المدعي ان يادخذ من  
 به اخصم الغائب شيئا اما لو اراد ان يادخذ من ثمن مال كان للغائب  
 في يده لا يشترط حصة اخصم ولا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل نظيره  
 لو اشترى غائب قبل قبضه غيبة منقطة جاز للقاضي بيع المبيع  
 وايضا ثمن البايع وفي طريقة **بني** يادخذ القاضي باقامة البينة فلو برهن  
 بحكم بيع المبيع وبوحي الثمن **من** وكذا لو استأجر ابلا الى مكة ذاهبا  
 وجائبا ودفن الكراء ومات رب الدار في الذهاب حتى انقضى  
 الاجارة فلم يستأجر ان يركبها الى مكة ولا يقضي وعليه الكراء الى مكة فاذا انقضى  
 الى مكة رفع الامر الى القاضي فترى ان يبيع الدابة ويبيع بعض الاجر المستأجر  
 جاز **ع** شرا غائب قبل قبضه غيبة منقطة ولا يدر اين هو  
 جاز للقاضي بيع المبيع وايضا ثمن لو كان المبيع منقول لا عقارا  
 فعلى هذا لو برهن المدعيون وغاب غيبة منقطة فرفع المهرين الامر  
 الى القاضي حتى يبيع المهرين بدينه ينبغي ان يجوز كراه ما بين كسنتين  
 في الفصل الخامس من الفصول قبل التصرف في اموال الغائب  
 واذا باع الرجل جارية من رجل ثم غاب المشتري ولا يدر اين هو فرفع  
 الى القاضي وطلب منه ان يبيع الجارية وبوحي ثمن فان القاضي  
 لا يجيبه اليه ذلك قبل اقامة البينة وهو نظير رجل جاء بدابة  
 الى القاضي وقال هذه لقطعة فبعها فان القاضي لا يبيعها حتى يقيم  
 البينة على ذلك في اول الخامس من دعوى التنازل خاتمة **ج**  
 باع دابة ولا يوقف على المشتري فلا يحكم ان يادخذ له في بيعها  
 شيئا فخذ ثمنه من ثمنه لو لم يثبت ولو ادعى ان يوجها ويجعلها في يدها

وفي الخاتمة في فصل في دعوى الملك بسبب وبقيد القاضي  
 البايع الثمن ويسوق منه كغيره لاحتمال ان البايع انقضى  
 الثمن او ابراء المشتري في الثمن فان كان فيه فضل امسك الفضل  
 للغائب وان كان فيه نقصان فذكره على المشتري ووجه  
 حراثة القضاة وان فضل شي وضع في يد عدل

جاز في الخامس من الفصول القاضي اذا وكل رجلا بقبض ديون الغائب لا يكون  
 هذا الوكيل وكيل بالخصومة في قولهم في وكالة الخاتمة في فصل في التوكيل بالقبض  
**ع** للقاضي ان ينصب وصيا للمفقور ويطلب ديون من غيره  
 ولا ينصب عن الغائب **بق** او عواحقوقا على ميت ووارثه  
 غائب غيبة منقطة يجوز نصب الوصي عليه اذا القية المنقطعة  
 كوت فلم يجر في غير المنقطعة ولو نصب القاضي فيما في مال الغائب  
 غيبة منقطعة هل لا خصومة في ديون قبل نعم وقبل لا  
 في الخامس من الفصول ولا يطالب حقوقه عن العقار والعروض التي  
 في يد رجل لانه يحتاج الى خصومة وهو ليس بخصم اتفاقا لانه وكيل  
 في جانب القاضي واختلاف في ان الوكيل يقبض الدين وكيل  
 بالخصومة انما جرى في وكيل منصوب من المالك وليس للقاضي ان ينصب  
 وكيله عن الغائب بالخصومة له او عليه شرح الجمع لابن الملك في المفقور  
**ف** في المفقور المحبوس بسبب الدين بملك ايشار بعض الغرماء  
 على البعض الا اذا غاب غيبة منقطعة في يقيم القاضي ماله بينهم  
 باخصص وهذه المسئلة دليل على ان للقاضي ان يقضي دين الغائب  
**ص** كجس المديون وغاب الطالب فقال المديون انا اؤذي المال  
 فالقاضي ان شاء اخذه ووضع عند عدل وان شاء اخذه منه كغيبلا  
 نعمة بنفسه فهذا يدل على ان للقاضي قبض ديون الغائب من ديون  
 في الخامس من الفصول في التصرف في اموال الغائب وفيه بترك  
 مالا بيد رجل نقدا او عقارا او غيره فادعى رجل ان ذلك له او وعده ميت  
 وصدة ذواليد بذلك وبانه لا يعلم الميت ترك ارضا او ترك وارثا  
 غائبا فان القاضي لا يدفع اليه المدعى شيئا باقرار ذي اليد ويجعل بيت  
 بعد التلوم والانتظار في اخر الثاني والعشرين من الفصول وذكر الخصام  
 ادعى دينا في تركه وكل الوارث كبار غيب غير ان السبل الذي فيه لورثة  
 منقطعا عن بلد الموتى لا تادى ولا تذهب القاطلة ينصب القاضي  
 وصيا وان لم يكن منقطعا لا ينصب بتراثه في التاسع من اموال القاضي  
**ط** استحق فارا والمشتري ان يرجع ثمنه وقدمات بايعة ولا وارث له  
 فالقاضي ينصب عنه وصيا يرجع المشتري عليه في ظهر المبيع حرا  
 وقدمات بايعة ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير ان بايع الميت  
 حاضر جعل القاضي للميت وصيا فيه يرجع المشتري ثم وصي الميت  
 يرجع على بايع الميت في السادس عشر من الفصول في قريبا في الاول  
 ظهرت المشتراة حرة ومات البايع لا عن وارث وتركه وبايع البايع  
 غائب نصب الحاكم عن البايع الثاني وصيا ويرجع المشتري عليه وهو

استحسن في المفقور خاصا في جعل البينة وكيله في  
 حقوق لا في المفقور كطليق في بعض الاحكام والقاضي  
 ولاية نصب القيم في مثل خلاف الغائب  
 كراه او ادعى التنازل عن قضاء المحبوس في  
 وقام الكلام في  
 وقر في انقضاء بين الغم والوصي وقال الوصي  
 من فوض اليه حفظ والنصرف والقيم من فوض اليه حفظ  
 ووجه التصرف وقالوا لا فرق بين الوصي والقيم في  
 زمانا فالقيم في زمانا كالوصي في زمانه  
 من ادب القاضي من التنازل طاعة  
 ملخصا



بما علم الباع الاول في السادس عشر من دعوى الزانية مات عن عروضة  
وعقار وعليه دين فامتنع ورثته الكبار عن البيع وقضاء الدين وقالوا  
لرب الدين سلمنا الزكاة اليك فبيل ينصب القاضي وصيا وقيل  
لا بيل يار الورثة بالبيع فان امتنعوا حبسهم كالعدل انقط على بيع الرهن  
واذا حبسه ولم يبع الا ان ينصب وصيا او يبيعه الحاكم بقية بزازية  
في آخر كتاب الوصايا رجل في يده مال لرجل غائب فمات الغائب  
فجاء رجل وادعى انه ابنه فصدقه ذواليد فان القاضي ينلوم ولا يدفع  
المال اليه المدعى سواء قال للميت وارثا او لم يقل فان ظهر له وارث  
اخو الادفع المال اليه ونقد بمرقة التلوم موقوف الى القاضي وقدره  
الطحاوي مدة التلوم باقول فبيل ما ذكره الطحاوي قوله ما اما الوصية  
لا يرى التلوم قاضيا في دعوى الملك بسبب الدعوى الغريبة اذ مات  
ونكرت مالا فللقاضي ان ينترقب مدة حتى يحضر الوارث فان لم يحضر  
يقضه في بيت المال ويصرفه الى القناطر ونفقة الايتام فلو صرف  
ثم حضر الوارث يقضي ماله منه بيت المال من دعوى الزانية المقنيات  
قبيل التناقص اذ مات الرجل وعليه دين كثير فجاء رجل الى القاضي  
واقتران للميت عليه كذا وكذا من الدراهم او الدنانير فاحوال القاضي  
المقر باداء ما عليه الى غير المكتبت صح آخره فاذا وقع براد عن دين  
الميت ولو ان هذا الغريم قضى دين الميت بما عليه بغير القاضي  
على قنوى شمس الائمة السحران القضاء صحيح وسقط عنه دين الميت  
في الثاني من مديان الزخيرة مخصصا اذ مات الرجل ونكرت بنتين  
وابنا مفقودا ولهما المفقود بنتان وابن والزكاة في يد البنتين  
وابنا مفقودا والكل يقر بان الابن مفقود فاخصموا الى القاضي  
فان القاضي لا ينبغي له ان يحرك المال من موضعه اى لا يبيع شي من  
البنتين من مفقودا الزانية المقنيات ولا يادخ القاضي ماله الذي  
في يد مودعه ومصاربه للمحفظ لانه يربها بربها عنه فيحفظ وكان  
محفوظا بحفظه معني فلا حاجة الى حفظ القاضي برباع في المفقود وذكر  
شمع في سك القاضي لو اخذ وبيعة المفقود من ماله بيرة ووصفها  
عند نفقة لا بأس في الخامس من الفصول في اوجه فاش للقاضي  
ولا ية ابراع مال غائب ومفقود للقاضي اقراض مال الغائب وله  
بيع منقول له لو خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا لو علم اذ يمكنه  
ان يبعث اليه اذا خاف التلف فيمكنه حفظ العيون والمالية جميعا  
فمن واحاله الى من الالة للمقصود لو كان ماله باغيا فبالقاضي  
لا يبيعها غايبيع مال المفقود من الحمل الزبور **موجب** القاضي

واما قال لا ينبغي لانه ذكر في الخامس من الفصول  
بجلاءه فبالقاضي لو اخذ وبيعة المفقود  
من ماله بيرة ووضع عند نفقة لا بأس  
بذلك

لا يملك

لا يملك تزويج امة الغائب والمجنون وقتها وله ان يكاتبها ويبيعها  
ض لا يملك تزويج امة الغائب وان لم يكن له مال وفيه للقاضي  
بيع من المفقود وامتة لا لو كان المالك غايبا غير مفقود من الحمل الزبور  
**عده** الودعة لو كانت شيئا من الصوف ورثها غائب وخيف فسادها  
يرفع الى القاضي لبيعها وذكر في **بق** للقاضي ولا ية بيع مال الغائب  
وقبل لو كان الدبون غايبا لا يبيع القاضي عرضه بدينه عند المحققين  
وقال لا يبيعها واما العقار فلا يبيع عند المحققين وكذا قوله ما في الظاهر  
وعندها ان لم يبعه كعرضه وعلم هذا الخلاف بيع عرضه في نفقة اولاده  
وفي العقار عنهما روايتان **عن** مات ولا يعلم له وارث فباع  
القاضي داره جاز ولو علم بموضع الوارث جاز ويكون حفظ الا يرى  
انه لو باع الابن يجوز وفيه له بيع منقول المفقود ولا ينبغي له ان يبيع  
عقاره لو باع جاز والوصي لو باع عقار الكبر الغائب لم يجوز من الحمل الزبور  
للقاضي بيع مال المفقود والآية في المناع والرتيق والعقار اذا خيف  
عليه الفاد وليس له بيعها لنفقة عياله ومضى باعها خوفا الضياع  
فضارت دراهم ودنانير يعطى النفقة منها بطريقه وفيه لا يبيعها  
لنفقة وان فعل نفقذ ولو باعها بقضاء دينه جاز وكذا لو علم حياته  
لكنه لا يرجع من ذنوب من الحمل الزبور والقضاء في زماننا يقبلون  
البينة على النكاح لغرض النفقة لانه مجتهد في للناس حاجة وعلى قول  
من يقبل هذه البينة لا يحتاج المراجعة الى اقامة البينة ان الغائب لم يخلع  
لها النفقة في باب النفقة في نكاح الخانية اجراؤه وغاب وكان  
قد لحقه دين فادع عندهما ايضا لا يجوز للقاضي بيع داره لانه انما  
يبيع لدين ظاهر عنده ولا يمكن اثبات الدين على الغائب بزازية  
في نوع في ولاية القاضي في العكس من ادب القاضي في لا يقضي على المفقود  
بدينه لعمري **ص** ليس للقاضي ان يقضي في مال المفقود ولا شي عليه  
من احكام الموتى حتى يبرهن على موته في الخامس من الفصول في النصف  
في اموال الغائب **فمن** سئل **مشي** عمن غصب شيئا للغائب  
هل للقاضي قبضه منه **جواب** كذا لو كان هذا في ملك المفقود  
فلا لاخذ بالطريق الاول فانه ذكر في **بق** ان للقاضي بسوطة يدر في  
مال المفقود ما ليس له في مال الغائب في الحمل الزبور **فعك** و  
القاضي يبيع عبد المفقود وارثه اذا كان ينقص بمقتضى الايام فينقل المفقود  
ولو باع خادما قبل الفقد ليس المشتري ان يبرده على ولده اما لو اشترى  
من يده المشتري فالحاكم يؤدى عنه من ماله ان كان من جنس الثمن اذا علم  
وجود الثمن وحكم المدبون حكم الثمن بزازية في المفقود يبيع القاضي

سئل عن رجل سافر وغاب غيبة منقطعة وله  
جارية لا يجد من يتفق عليها وخيف عليها  
الفساد هل للحاكم ان يزوجها او يبيعها  
**اجاب** للحاكم ان يبيعها ولا يزوجها  
سعد الله قلوبكم



ما يتسارع اليه الفاضل من مال الغائب كالنار وكخوه مجمع الفتاوى في  
 فصل ما يجوز للقاضي من كتاب القضاء ولا يبيع مال المدعيون في قول ابي حنيفة  
 وفي قول صاحبيه يبيع منفوقه ولا يبيع عقاره عند ما في رواية وفي رواية  
 يبيع كما يبيع المنقول وهو الصحيح واذا اراد بيع مال يملكه دسني من الثياب  
 وآثر كان ثياب حسنة يبيعها ويشترى بثمنها يؤا بكيفية ويصرف  
 الزيادة الى الدين خاضعاً في فصل من يجوز له قضاء القاضي من كتاب الادب  
 وجس القاضي المدعيون له دينه قضى درهم درهم ودينه من درهم ودينه من درهم  
 وبيع كل القضاء الاخر لا عرضه ولا عقاره وهذا عند ابي حنيفة وافا عند  
 فان القاضي باء حره يبيع عرضه وعقاره او لا فاما لم يبيعها يبيعها  
 القاضي ضاع او لا العرض ثم العقار ويترك عليه وسن من ثياب  
 بدينه وبيع الباقي وقيل رستان لانه لا يتركه عند غسل ثيابه وذكر  
 في الحاشية ان الفتوى على قولها في كتاب المحرر شرح النقاية للرجز  
**فصل في الفرق بين الثبوت والحكم** قامت البينة عند القاضي  
 على رجل بحق فقال لمعهده ائتمه واطلب الذهب منه فزوجه حكم عليه  
**فمحم** احبس بعد اقامه البينة باحق قضاء منه وفي نفقات هذا  
 الكتاب احبس القاضي بحس المدعي عليه قضاء باحق في باب ما يكون حكماً  
 من القضاء من قضاء القنية ولو قال القاضي ثبت عندك هذا على هذا  
 كذا وكذا هل يكون هذا حكماً القاضي كان القاضي الامام ابو عامر القاري يعني بانه  
 حكم وهو اختيار شمس التائمه اكلوا في واحبار الصدرا الشريفة وفي الحاشية عليه  
 القنور وكان القاضي شمس الامام محمد والاوز جند يقول لا بد وان يقول القاضي  
 قضيت او يقول حكمت او يقول انقضت عليك القضاء وهكذا  
 ذكر الناطقي في واقضائه والمذكور ثم اذا ادعى رجل دارا في يد رجل فقال  
 القاضي للمدعي عليه لا اري لك حفا في هذه الدار فلهذا لا يكون حكماً وهكذا  
 كان يعني الشيخ الاسلام ظهير الدين الرغيباني وكان يقول اذا ظهرت عدالة  
 الشهود في دعور عين محدودة فقال القاضي للمدعي عليه ان تحد وداين  
 مدعي ده فلهذا لا يكون حكماً القاضي وبينني ان يقول حكم كرم باين  
 محدود بدين مدعيه والصحيح ان قول حكمت وقضيت ليس بشرط وان  
 قوله ثبت عندي يكفي وكذا ذلك اذا قال ظهر عندي او قال صحت عندي  
 او قال علمت فلهذا كله حكم في العاشرة من قضاء التائمه خاتمة قوله  
 لا اري لك حفا في هذا ليس بحكم وكذا قوله بعد الشهاده وطلب الحكم  
 سلم الحدود الى المدعي ليس بحكم كذا في الشرح وقال وقيل انه حكم لان امره  
 الزام وحكم ونقض في علم ان القاضي ليس بحكم اذا قال فيها قوله ذه  
 ليس بحكم وبينني ان يقول حكم كرم ويدر على صحته ما ذكر في **صفحة**

ثم في خبر ترك المدعيون من ماله وبيع ما سواه لم يذكر في هذه المسألة  
 في شئ من الكتب وقد روي عن عمن عبد العزيز ثلث روايات  
 في رواية قال ترك ثيابه يبيعه وخادمه وركبه وخرقته قال  
 ترك ثيابه وسكنه وخادمه وبرده الرواية اخذ بعض القضاة  
 وفي رواية قال باع جميع ماله وبواجره ويصرف غلته الى ماله  
 وفي رواية قال باع ثيابه الى ابي ابي الاخر رواية في بيعه  
 ولكن ان اجره نفسه واخذ الاجرة بتركه له فوثق بوجهه  
 عياله ويصرف ما سواه من ذلك الدين  
 في الخطا البرهاني في احوال القضاة  
 والعشر من القضاء موصفاً  
 تأييد شمس التائمه في خبر كمال الجند رواه في قوله قاضيان  
 في فصل من يجوز القضاء من كتاب الدعور البينات وقال  
 بتركه دسني من الثياب وقال في خبره  
 المحرر انه بقي في رستان  
 من الثياب

قال في انفع الوسايل بعد ان ذكر ما في الكتب في الاثر القليل في خبرنا  
 من هذا كله اشياء منها ان الثبوت حكم على النصارى وهو قول  
 الحق في به ومنها ان احبس بعد اقامه البينة حكم ومنها ان يخل  
 القاضي حكمه اعني فيما يكون موضعاً للحكم حتى يخرج من الاصل  
 ومات كل ما في يد الصغار القوي لا ولي له من سوى  
 القاضي وبيع القاضي مال البنية وضمنه القاضي العقار  
 الى غير ذلك مما هو في القضاة

انه لو وقف وقفاً على فقراء واحتاج بعض قريبه فاعطاه القاضي شيئاً  
 من الوقف لم يكن هذا قضاء من القاضي لكنه بمنزلة الفتوى حتى لو اراد  
 الرجوع في المستقبل فله ذلك بان يعطي غيرهم من الفقراء جميع الغلة اما  
 لو قال حكمت ان لا يعطي غير قريبه نفذ حكمه فله هذا على ان فعل القاضي  
 ليس بحكم في الاول من الفصولين وكذا في العبادية والاسنة وشبهة **فصل**  
**في احبس والملازمة واجملولة بحس** بدائع وفي كل دين مالا خلا دين  
 الوالد بن او الاجداد واجبات لولده وحبس في نفقة الولد الصغير ولا  
 يحبس المكاتب والماء ذوم في دين المولود والمولى يحبس في دينها اذا كان  
 المار ذوم مدبونا ودين المولى ليس من حبس بدل الكفاية لانه لو منعه يقع  
 المقاضاة فيعتق والمكاتب والعبد الماء ذوم والعبي المار ذوم يحبس  
 والعبي المحرر لا يحبس بدين الاستملاك بل يحبس والده او وصيه فان لم يكونا  
 او القاضي رجلاً يبيع ماله في دينه يزارية في اول العاشرة من القضاء وفي الحاشية  
 والتمويل لا يحبس المكاتب في دين الكفاية وغيرها وفي رواية ابن سماعة  
 في غير مال الكفاية والصحيح هو الاول وفي الكبرى والقنور في الاول في اول  
 السابع والعشر من قضاء التائمه خاتمة الحكم يحبس بدين الذي في الحاشية  
 وعلم في العاشرة من قضاء التائمه كرها على رجل دين لاهما اقل ولا  
 اكثر لصاحب الاقل حبس وليس لصاحب الاكثر اطلاقه بل رضاه وان  
 اراد احدهما اطلاقه بعد ما رضاه حبس ليس له ذلك من المحل المحرور  
 المدعيون اذا قال ابيع عبي هذا واقضي حصه ذكر صاحب شرح مصام  
 في اول مكانه انه يؤخذ القاضي يومين او ثلثه ولا يحبس في سائر  
 احبس من قضاء الصغير **م** عليه ديون الجماعة لواحد ثمانية ولو واحد  
 عشرة ولا خمسة ونحب صاحب الثمانية في الكرم في باب من كل  
 واحد من العاقدين ان يخرج من المكرم ليكتب بعد نصيبه في احبس  
 من كتاب القضاء من القنية اقرت المرأة بدين على نفسه بالرجل فصدقها  
 الموقر وكذا بربها الزوج واراد الموقر ان يجبرها بالدين ويمنع عن المسافة  
 يصح اقرارها في قباس قول ابي حنيفة والموقر ان يجبرها بالدين ويمنع  
 عن المسافة وعلى قوله لا يصح اقرارها على الزوج ولم يكن للقاضي ان يامر  
 الخصم بمسافة منها من ربايات فاضبحان في الاقرار في الفصل الثاني  
 او احبس الرجل في دين امرائه هل للقاضي ان يحبس امرائه معه احبس  
 بمره لان له ان يمنع نفسه منه بخلاف سائر المدعيون في دعور القاعدية  
 قبيل ما يلز القضاء على الغائب الزوج اذا حبسته المرأة بمرها او بدين  
 او فقال الزوج للقاضي احبسها معي فان لم يوافقها احبسها  
 معه بل في بيت الزوج كمن سائر احبس من قضاء التائمه واحبس بعض الثياب

وكذا اجبرته على النفقة احبسها اكان او انا  
 او جداً او جداً او زوجاً كذا في قضاء  
 التائمه خاتمة  
 وفي انفع الوسايل ان المكاتب لا يحبس بدين بدل  
 الكفاية كولاها بالاتفاق وفي دين سوري  
 اكتب به فيه خلاف والقنور على انه  
 لا يحبس بدينها

المكرم  
 ويحبس القاضي المدعيون ببيع ماله لدينه كذا في خبرنا  
 جامع الرموز للصرحاني وجس القاضي المدعيون لدينه  
 ار قضاء دينه عليه كالمكرم والكفاية لا يبيع ماله لاطل  
 كما طل ان البيع غير متعين لذلك لا يحبس القضاء  
 بالدينه بـ والاسنقاضي واخذ الصدقة وغيرها  
 استرأى ولا يخالف ما في الصغير والتمه المدعيون  
 اذا كان له عقار يحبس ببيع العقار  
 ويقضي الدين وان اشترى الا  
 بئس قليل فليست كل



ان يجس المرأة اذا جسد الزوج وكان قاضي لا يثبت حبه ما معه صيانة لها  
 عن الجور في نوع في ولاية القاضي في العائنة قضاء البرازية وفي فتاوى قاضي  
 من يترهم بالقتل والسرقة وضرب الناس بحبس ويحلف في السجن الا يظهر  
 التوبة وقد ذكر في كتاب الكفالة يثبت بشهادة مسوون او واحد من  
 قضاة امره انه كوشد عند الحكم واحد مسوون وقاسق بفساد شخص ليس الحكم  
 حبه بخلاف ما اذا كان قد لا او مسوون فان له حبه بحر ايق في التعرير  
 في شرح قوله ومن قذف مملوكا وذكر عن سلا بن مسكين قال سمعت الحسن  
 يقول ان آتاسا من اهل الحجاز افتتلوا فقتلوا بينهم فقتلنا فبعث اليهم رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فبهم اوردهم اكدت ليبي ان اجس  
 بالتمه مشرووع وهذا موافق لما روي بهرام بن حكيم عن ابيه عن جده ان  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يجس رجلا بالتمه في اول احوال المسلمين  
 في شرح ادب القاضي من عليه الحق اذا امتنع على قضائه فانه لا يضرب  
 وكذا قالوا ان المديون لا يضرب في حبس ولا يقيد ولا يغل فالتا مائل  
 ثلث اذا امتنع عن الاتفاق على قربه كما ذكره في النفقات واذا لم يقم  
 بين نائه ووعظ فلم يرجع في السراج التوامج في القسم واذا امتنع  
 عن كفارة الظهار مع قدرته كما في جوابه في بابيه والعله اجماعة الحق  
 بعوت بالناء طبر في بالان القسم لا يقضي وكذا نفقة القريب بسقط  
 بمعنى الزمان وحقق في اجماع بعوت بالناء طبر لا في حلف اشباه  
 في او ايل القضاء المديون هل منع في الحبس من الاكساب قال بعض  
 الشايع لان فيه نظرا من اجماعين وقال ثعلب الامة منع وهو الصحيح  
 في ما لا يجس من قضاء الصغير لا يخرج المحبوس جمعة ولا عبد ولا حج  
 ولا صلوة اجماعة ولا عيادة المريض ويجس في موضع وحش ولا يسط  
 له فرش ولا وطاء ولا يخل عليه احد لستان من به كذا ذكره الامام الحنفي  
 وفي الاقضية انه لا يمنع دخول الجيران والاهل عليه لانه يحتاج الى المشورة  
 لاجل الدين ولا يمكن من الكلف طويلا معه لكيلا يستان من بهرم  
 وعمر محمد رحمه الله تعالى انه يخرج في موت وكذا والد اذا لم يجد احد يغسله  
 ويكفنه اما اذا كان ثمة من يقوم به لا يخرج وفي غير الوالد والموثودين  
 لا يخرج مطلقا وفي القضاة والقاضي وقبل يخرج الكفيل لجماعة الوالد  
 والآجداد والجدات والآولاد وفي واقعات الشافعي لومرض في حبس  
 واضناه ولم يجد من يجده يخرج من حبس هكذا روي عن محمد بن اذ كان  
 الغالب هو التمسك وعن ابيه يوسف رحمه الله تعالى انه لا يخرج من الهلاك  
 في السجن وغيره سواء والصنوع على رواية محمد قبل وانما يطلق بكفيل  
 فان لم يجد من يكفله لا يطلق فان كفله رجل مطلقه وحضرة ليس شرط

اقول وينذر اربعة وهي اذا خيف فرار المحبوس قال  
 في البرازية وفي شرح حبس محبوس وجعل في الحبس زوج  
 والسرقة يوزن به بالساط فيمنع من ذلك  
 كذا في الزواجر شرح على الاشياء  
 وفي التنقي يقيد المديون واخف الفرار كذا قبل  
 فتسلف في التعذيب من القضاة والفقهاء والصبر فيه

في اجس المرأة

في اجس النانة من التاسع من قضاء اخلاصة اذا فر الكفيل بالنفس الكفالة  
 عند القاضي فان القاضي لا يجبه اول مرة وكذا في سائر الحقوق فان  
 اعبد الى القاضي ثانيا فان القاضي يجبه حتى يستلم نفس المكفول به  
 وان ثبت الكفالة بالبينة لا باقرار كذا في رواية اخصاف لا يجبه  
 اول مرة وفي ظاهر الرواية اذا ثبت الحق او الدين بحب اول مرة  
 قاض بخان في ما يلزم نفس المكفول به من الكفالة وكذا في البينة  
 فقيل لا شيء ولا يجبد من بكفله نفسه لا يجبه القاضي ويحلى بينه وبين  
 غيره ان شاء لازمه وان شاء غيره كذا لان حبس انما منع لنوهم المحاطلة  
 به لك وذلك انما يكون عند القدرة وهو غير قادر لكن بلازم لانه  
 يتوهم ان يظهر له مال فباخذة من قضاء الوولو الجبة في ما يجس الملازمة  
 وذكر في ادب القاضي عن شمس الائمة املوا ان من ارب حبه  
 بالدين فادعى انه معدوم وطلب يمين المدعي انه لا يعلم انه معدوم  
 يحلف فان حلف حبه وان نكل اطلقه الى الميرة من دعوى  
 القاعدة قريظة الا واخر ولو طلب المديون بيمين المدعي انه ما يعلم  
 انه معر حلف فان نكل اطلقه ولو قبل حبس وان حلف ابد  
 حبه ولا شك ان معناه ما لم يقم بينة على حدوث عسرته  
 في فتح القدير في فصل حبس من ادب القاضي وكذا في الفع الوسايل  
 وفي المحيط اذا ثبت عسرته فالقاضي لا يجبه بعد ذلك ما لم يوف له مالا  
 وفي الخزانة القاضي اذا اطلق المحبوس سبب خلاسه لا يجبه ان ادعى  
 عليه رجل اخر مالا ما لم يقم زمان يعلم حصول الغنى فيه وقال القاضي  
 الامام مالك يظهر الغنى لا حبس مجمع الفتاوى في حبس من القضاء وكذا في  
 العائنة من قضاء البرازية رب الدين اذا ادعى ان له مالا بعد ما بين  
 على الا فلاس يحلف عند الامام بزازية في العائنة من ادب القاضي  
 وفيه ايضا ولو عسر او عليه ومن له على مسوونين يعلم به القاضي يجس  
 المعسر حتى يطالب المسوون فاذا طالبه وبس المسوون اطلق المعسر انتهى  
 وفي البرازية ولو للمحبوس مال في بلد اخر بطلقة بكفيل وان علم القاضي  
 لكن له مال على اخر بقاضي فريجه فانه حبس فريجه المسوون لا حبس انتهى وظاهر  
 كلامهم ان القاضي لا يجس المديون اذا علم ان له مالا غائبا او حبوسا مسورا  
 وانه اطلقه اذا علم باجدهما في الجوازين في فصل حبس من القضاء في شرح قوله  
 ثم يسئل عنه المحبوس اذا اقام البينة على الا فلاس قبل حبس فيه روايتان  
 قال الامام الفضل القمي انما يقبل قال رحمه الله تعالى ان يبيح ان يكون مفوضا  
 الى راي القاضي اذا علم القاضي انه مقرر لا يقبل وان علم انه ليس يقبل مجمع  
 الفتاوى في او ايل فصل حبس من القضاء وكذا في او ايل وهو اخلاصة

وكيفية الملازمة ان يجس المدعي المدعي عليه في قباله  
 وجلسه ونسبه لانا القاضي ما هو المدعي عليه في حبس  
 في مكان معين لا يخرج منه ولا يسعي في احواله لانه نوع  
 حبس ولو دفع المدعي عليه داره فانه لا يجبه لانه نوع  
 المدعي الدخول عليه الا في فاه كذا في التنقي على الظاهر  
 اربان يخرج كذا في الفع الوسايل  
 في اخر الكتاب





ان اقام المدبونه بيته على الاعسار بعد اجس في الروايات الظاهرة  
 لا يقبل الا بعد مضي المدة واختلف الروايات في تلك المدة روى محمد بن الحنفية  
 انها مائة شهرين او ثلثة اشهر وروى الحسن بن الحسن عن ابي جعفر الطحاوي انها مائة شهر وروى  
 اشهر الى سنة اشهر وعن ابي جعفر الطحاوي انها مائة شهر وقال الحسن  
 المائتين اكلوا في هذا الرقن الا فادبل والحاصل انه مفوض الى رأي  
 القاضي انه وقع عند القاضي بعد مضي سنة اشهر انه مائة شهر وروى الحسن  
 وان وقع عنده قبل تمام شهر واحد انه عاجز اطلقه وهذا اذا كان امره  
 مشكلا ما اذا كان فقرة ظاهرة بسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل البيعة  
 على الافلاس ويجزى سبيل بحضرة خصمه وانما بسأل عن غيره غير  
 واصدقائه واهل سوفة من النفاة دون الفتاق فان قالوا لا يعرف  
 له ما لا يكفي ذلك ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ويجزى سبيل  
 هل لصاحب الدين ان يلازمه اختلافوا فيه والصحيح انه لا يلازمه  
 فاصبحان في باب الدعوى ما خصا وخبر الواحد العدل الثقة  
 يكفي والاشان احوط ولا يشترط لفظ الشهادة نعمة البر ما يسهل  
 في فصل اجس وكذا في العائنه قضاء البرازية فان برهن المطلوب  
 على الاعسار والطالب على ايسار فيبيته الطالب او لم كسبته الا براد  
 مع بيته الا فراض ولا يشترط بيان ما به ثبت اليسار في الحكم قضاء البرازية  
 لو حكم القاضي بافلاس رجل يادع العريم بالملازمة ولو حكم بافلاس اداة  
 لا يادع بالملازمة في شرح الروايات لقاضيها في الاخر وقال  
 المحققان ثبت الافلاس بقول الشهود وهو قبيح لانهم لم يالا  
 ولا عرضا يخرج به عن الفقر وعن الفقار بشهدون انه مفلس مع عدم العلم  
 له ما لا سوى كسونه وشباب ليله واخبرناه ستر او علمنا فان لم نجز احد  
 عن حاله لكن ادعى المدبونه الاعسار والداين اليسار قالوا في التبريد  
 لا يصدق في كل دين له بدل كمن او فرض او حصل بعضا او التزم كصدق  
 وكفالة وفي جامع الصدق لا يصدق في المهر المجهول ويصدق في المؤجل وعليه  
 الفتوى وفي الاصل لا يصدق في الصدق بلا فصل بين معجلة وموجلة  
 وفي الاقضية وكذا يصدق في نفقات الاقارب والزوجات وارث  
 اجنبية بزازية في العائنه من ادب القاضي **بم** المحبوس بالدين اقام البيعة  
 على افلاس قارادرت الدين ان يطلقه قبل القضاء بافلاس وادعى  
 المحبوس ان يخرج ماني يقضي افلاسه يجب على القاضي القضاء حتى لا يقبده  
 رتب الدين ثانيا قبل ظهور غناه فنية في باب اجس في كتاب القضاء  
 اذا قامت البيعة على الافلاس لا يشترط لساعها حضور رتب الدين  
 لكنه ان كان حاضرا او وكيله فالقاضي يطلقه بحضرة وان لم يكن حاضرا

بطلقة بكفيل

بطلقة بكفيل من افع الوسايل في مسئلة ذكر قدر مائة اجس او اثبت  
 افلاس المحبوس بعد المدة والسؤال فانه يطلق بكفيل الا في مال البتيم  
 كما في البرازية والحفت به مال الوقف وبما اذا كان رتب الدين غائبا  
 اشباه في كتاب القضاء **نوع في محيلولة** ادعى على ذات زوج  
 انها منكوبة فمجرد الدعوى لا يحال ولا لو ذات محل لكنها في بيت ابيها  
 لا تخرج منه في اول نوع في محيلولة من قضاء البرازية وكذا في امر الثاني  
 والعشرين من قضاء النازية اذ ادعى نكاح كبيرة وهي متحد فاقام عليها  
 بيعة وسأل القاضي ان يعذر بها حتى يسأل عن شهوده لا يفعل القاضي  
 ذلك لكن يكفلها وانما يعذر التي مع رجل بطاها ادعى على اداة نكاحا  
 بمجرور الدعوى لا يحال ادعى على كبيرة نكاحا وهي غير منكوبة اقام البيعة وسأل  
 القاضي ان يضعها على يد عدل لا يضيع وكذا البنت في بيت ابيها ادعت  
 على زوجها انه طلقها ثلاثا لا يحال بمجرور الدعوى لكن اذا قامت اداة عدل يحال  
 وان قامت فاسقين فكذا في احدى الروايتين اذ ادعى على رجل اقامت  
 بيته امره فادعى القاضي يضعها على يد عدل حتى يسأل عن شهودها وانما  
 طلبت النفقة من المولدة مسئلة عن الشهود فادعى القاضي بآدمه بالانفاق  
 ولا يضيع العبد على يد عدل بمجرور الدعوى لا يحال بيته وبين الائمة والمكررة  
 وفي العبد لا يحال وان اقامت شاهدا واحدا وان اقام مسورين جيل وفيل  
 هذا اذا كان مولاه فاسقا فحقا عليه التعقيب وان اقام فاسقين  
 فقبه روايتان وفي الائمة يحال بشهادة اداة عدل اذا كان المدعى مطلقا  
 اداة وشرط العدل تثبت محيلولة بان ينصب اداة عدل في بيت  
 الزوج كحفظها ان كان الزوج عدلا ولا يخرج من بيت الزوج وفي المطلقة  
 ثلاثا لا تنصب اداة لكن يادع القاضي الزوج ان يجعل بينهما سنة  
 وان كان المدعى عتيق اذ توضع على يد امينة وتخرج وان كان عبدا  
 لا يحال ولا يخرج الا في ثلثة مواضع ان يادع المدعى عليه اعطاء الكفيل  
 او لم يجد وعجز المدعى عن ملازمة المالان يضعه على يد عدل والثاني ان يكون  
 فاجرا بالعلمان والثالث اذا كانت بخلاف علم التعقيب او الا باق  
 وان كان المدعى به دابة او ثوبا لا يضيع الا في الوجه الاول والثالث  
 وعلم القاضي بحرية امره قبل تطلعه القضاء بمجول بالاجماع لكن لا يقضى  
 بالفرة ادعى منفولا وطلب بنفس الدعوى ان يضعه على يد عدل ولم يكف  
 باعطاء الكفيل بنفس المدعى عليه والمدعى به فان كان المدعى عليه عدلا  
 لم يجيبه القاضي والا يجيبه وفي العقار لا يجيب الا في الشجر الذي عليه ثمر  
 لان الثمر ينقل في قالت للقاضي لا آمن منه ان يطاها في زوني في اجب  
 فاجعلني على يد عدل في اجبض لا يجيبها في سايل محيلولة في دعوى منبغية

ادعى على يد عدل

هذا على ما في اجماع واما على ما في الاصل محيلولة  
 بطريق الاستنباط والتفسير في الثاني  
 والعشرين من قضاء  
 المحيلولة



**فصل في اجرة المشخص والتجان والمكاف وغيرهما**

ولو ذهب الى باب السلطان وذهب بقايد الاحضار خصمه فاخذ منه زيادة  
على الرسم يرجع الخصم على المدعي بتلك الزيادة ان ذهب الى باب السلطان  
ابتداء وان ذهب الى القاضي او لا وعجز عنه استيفاء حقه في المحكمة لا يرجع  
ولو ادعى القاضي رجلا بملازمة المدعي عليه لاستخراج المال ويستحق موافقته  
وقبل على المدعي وهو الاصح **شروط** المزكي باخذ الاجرة من المدعي  
وكذا المبحوث للتعديل فنية في ادب القاضي فباب ما يجوز له نقله القضاء  
**ج** اذا بعث امينا للتعديل فاجعل على المدعي كالحقيقة افضيتهما  
من المحل المزبور **ط** قيل اجرة الشخص في بيت المال وقيل على المقتدر  
من المحل المزبور مؤنة الشخص على المقتدر وهو الصحيح وقيل يكون  
في بيت المال فاذا حضره كجبه القاضي عقوبة فاضحان **فصل**  
ما يستحق على القاضي من كتاب الدعور **ش** لا ادب القاضي القاضي  
اذا بعث امينا الى المدعي عليه بعلامة تعرضت عليه فاستمع واشهد  
عليه المدعي عليه على ذلك ونبت ذلك عنده فانه يبعث اليه ثانيا  
ويكون مؤنة الرحالة على المدعي عليه ولا يكون على المدعي شيء بعد ذلك  
قال **م** فالحاصل ان مؤنة الرحالة على المدعي في الابتداء فاذا استمع  
فعلى المدعي عليه وكان هذا الحسن مال اليه للزوج فان القياس ان يكون  
على المدعي في الحالين فنية في ادب القاضي في باب ما يجوز له نقله القضاء  
ولو كلف ان يادخروا الاجر من يعملون له كالمدعي والمدعي عليه ولا يادخرون  
لكل مجلس اكثر من درهمين والرحالة يادخرون اجورهم من يعملون لهم اكثر من  
يادخرون في المصروف نصف درهم اليهم ولا يادخرون خارج المصروف شيء  
اكثر من ثلثه درهم كذا اوضحه الانقباض وهي اجور امثالهم بحسبى في كتاب  
ادب القاضي وكذا في القضية واجرة السجين والتجان في زماننا  
يجب ان يكون على رب الدين خزانة الفنا ورفق الفصل الحبيب القضاء  
**ج** سيجل للقاضي اخذ الاجرة بكتابة السجلات والوثائق قد يادخروا  
امثاله في تجريد الكتابة والعلم بالشرط وقد رفقيل اذ كتب الوثيقة  
بما يبلغ العا فيه خمسة دراهم وفي القيس عشرة ومشفة الاقل من الالف  
ان مثل مشقة الالف فحسنة وان كان ضعيفا فضعفها وان كان  
حسابية قدر بها من ونصف درهم وروى ذلك عن ابي حنيفة **س**  
هذا يختلف باختلاف الزمان والخط والسعة قال نجم الدين الترمذي والافصح  
انه مقدار بعد المشقة وقد يزداد مشقة كتابة الوثيقة في اجناس مختلفة  
تبلغ ما يسيرها مائة على مشقة كتابة الف في النقود ونحوها وقيل القاضي  
لا يستحق الاجر وقيل انما يستحقه اذا لم يكن في بيت الكسرى شيخ القدر والارادة لا المحل

مقصود الفقيه في كتابين

كما يشار اليه في التفسير وغيره  
في مشقة قسمة كذا في الحاشي  
في اثنين من الفصولين

يجب بعد ارجاع المثل هو المختار  
في العاشر من فصول خلاصة

ولو تولى القاضي

ولو تولى القاضي القسمة لا يجزله اخذ الاجرة ولكن يجزله الاجرة  
على الكسبة ولا يجزله اخذ شيء على النكاح ان النكاح واجب عليه مباشرة  
كنكاح الصغابرة وفي غيره يجزله ولا يجزله الاجرة على اجارة البتيم ولو اخذ  
لا ينفذ البيع ويجل للمفتي اخذ الاجرة على كسبه اجواب بقدره لان كسبه  
اجواب ليست بواجبة عليه في اول العاشر من فصول خلاصة  
وفي المحيط واذا اراد القاضي ان يكتب السجل ويادخ على ذلك  
اجرا يادخ مقدار ما يجوز اخذه لغيره وكذا لو تولى القسمة بنفسه اجر  
في اوائل الثاني من فصول المزبور واجرة القسمة على عدد الرؤس عند  
ابن حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى على مقدار  
الانصباء قال لا يجزى الى الصحيح قول ابن حنيفة وعليه شيء المحبوبي  
والنفي وغيرهما نصحيح القدوري لفظا ولو بقا في القسمة اذا دعي  
احد الشركاء القسمة وابي القاتون فاستاء جوا الطالب فستاما كان  
الاجر عليه خلاصة في قول ابن حنيفة وقال صاحباه يكون على كل من قاضي  
**فصل في الغزل والانزال ولومات الخليفة لا ينعزل ولاته**  
وفضائنه ولومات القاضي ينعزل خلاؤه خزانة الفتاوى  
في ادب القاضي وكذا في الاول من الفصولين وقال بعض المشايخ  
اذا عزل السلطان القاضي انعزل نائبه بخلاف موت القاضي حيث  
لا ينعزل نائبه قيل وينبغي ان لا ينعزل النائب بعزل القاضي لانه  
نائب السلطان او نائب العامة لا يرى انه لا ينعزل بموت القاضي  
وعليه كذا المشايخ فبعض كركي في نوع عزل القاضي من كتاب القضاء كذا  
في الاول من الفصولين اختلف عبارات الاصحاب فيما اذا مات  
القاضي هل ينعزل خلاؤه ام لا قال الشافعي وصاحب المحيط والكاظمي  
انهم ينعزلون بموته وذكر اخصاف وقاضيجان وغيرهما انهم  
لا ينعزلون وكل من هو لا لم يذكر خلافا فيما قاله انفع الوسائل في مسئلة  
تعلق الولاية بالشرط السلطان اذا قلدر رجلا قضاء بلدة ثم بعد تمام  
قلدر القضاء لاخر ولم يتعرض لعزل الاول الاظهر والاستبصار انه لا ينعزل بمراتب  
في نوع تعلق عزل القاضي في الاول من ادب القاضي اربعة فصول  
لوحلت بالقاضي ينعزل ذهاب البصر والسمع والعقل والردة  
في الفصل الاول من الفصولين قال هشام بالردة ينعزل القاضي  
والفتوى على انه لا ينعزل موجبات الاحكام القاضي لو قال  
عزلت نفسي او اخرجت نفسي من القضاء او كتب الى السلطان ينعزل اذا علم  
لا قبله كالكيل في الاول من الفصولين **فصل في كتاب القاضي القاضى**  
في السراجية كتاب القاضي الى القاضي فيما دون مائة سنة لا يجوز

اذا عزل القاضي لكن لم يصل اليه الخبر لا ينعزل كذا في  
الكيل وعنه ابو يوسف انه لا ينعزل وان علم لم يقم  
اخر صيانة لحقوق الناس كذا في قضاء  
جامع الرموز

الفتوى على انه لا ينعزل بعزل القاضي كذا في البرزخ  
في نوع عزل القاضي بشرط من الاول  
من ادب القاضي

قال في الفصل الرابع من فصول القضاء  
من بلدة فربما قاض من ينعزل القاضي نقله الى  
قال لا ينعزل وقال الامام كمال الاصمعي عن ينعزل  
قال فحسنت على القاضي الامام فقال الاصمعي عن  
انه لا ينعزل نقله مخصصا

قال في الكافي في كتاب الكراهية ان القاضي لا ينعزل  
عنه خلافا للمعتزلة وقال في الحاشية في كتابه  
الصحيح ما قال عامة المشايخ انه اذا قلدر رجلا  
بشيء من العزل لا ينعزل حتى يوضعي جاز قضاؤه وفي  
الاستبصار في ادب القاضي الرابعة في النكاح  
ان الفتوى على ما ذهب اليه بعض المشايخ  
وهو الانعزال او فدا في النكاح  
الوقف اذا قلدر القاضي لا ينعزل  
على الصحيح



في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه لو كان بحال لو غدا الياب القاضى  
لا يمكن الرجوع الى منزله في يومه ذلك يقبل وعليه الفتوى في الرابع والعشرين  
من قضاء النصارى غائبه ويقبل فيما لا يسقط بشبهة كالدين والعقار  
والنكاح والطلاق والعناق والتوصية والنسب والمغصوب والامانة  
والمضاربة المحجودتين والشفعة والوكالة والوفاء والقتل اذا كان موجب  
الحال والوراثة كالمنفول في المختار لاحد وقود غرضه باب كتاب القاضى  
الى القاضى وعلى اصل الرواية لا يقبل الكتاب في القولات باسمه  
وعنه الثاني تحويه في العبد لغلبة الاباق دون الآلة وعنه الجواز في كل  
والمقدمون لم ياءخذوا بقول الامام الثاني وعمل الفقهاء اليوم على التجوز  
في الكل قال الامام الاسجابه وعليه الفتوى بزارية في السادس من القضاء  
ويكتب في توكيل دار يقبضها وفي خصوصه فير او يبيعها او يجازيها  
في المحل المهور وكذا في خلاصة ولو كان المدعى مالا يبالغ في اعلاسه  
بذكر حقه ونوعه وصفته وقدره وان اراد ان يوجه وكذا يكتب  
وكالنه في الكتاب ويعرف الوكيل باسمه ونسبه من المحل المهور  
واذا قال المدعى للقاضى كنت استقرضت من فلان واؤيت اليه  
او ابراني عنه وهو في بلدة اخرى واريد القدر عليه ولي بيته على مطلوب  
هنا واخاف ان ياءخذني بحقه ولا يئتي لي ثم وطلب منه على ذلك  
كتابا يكتب عنده محمد فلا قال الثاني واجمعوا على انه لو قال محمد وطلب  
منى ولي بيته على ذلك واراد الاستماع والكتابة بحجبه الى ذلك المحل المهور  
وكذلك على اختلاف على الحكم اذا ادعى ان الشفع سلم الشفعة وقاب  
وهو مكان اخر وشهودي هنا وكذلك اذا ادعت الطلاق على زوجها  
الغائب هل يكتب على اختلاف في المحل المهور ولو اقام شاهدا  
واحد اعاد قاض واراد ان يكتب الى قاض فعمل من المحل المهور  
وفي الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلدة اخرى  
المدعى عليه او في بلدة اخرى او في بلدة القاضى الكاتب وان كان في بلدة  
القاضى المكتوب اليه فاذا توجه الحكم بقضى القاضى المكتوب اليه ياءخذ  
انخصم سلم الدار اليه وان كانت في بلدة القاضى الكاتب فهو باختيار  
ان شاء قضي وكتب الى القاضى الكاتب فوجاه في كتابك محتوما بخاترك  
ومعونا بغيرك جمعت بين المدعى والمدعى عليه في ظاهر الحق للمدعى فظهر ان  
المدعى كان مانعا الدار من غير حق فضيت عليه ونفذت بحكم ولو كان  
الدار في بلدة لا تمنعها اليه فاذا لم يكن ككتب كتابه هذا اليك لتسلمها  
اليه وينبغي ان يكون هذا الكتاب على رسم كتاب القاضى محتوما معونا  
وعليه شهود قراء الكتاب عليهم وختم بختمهم وشهودهم في قول القاضى

واذا قال الرجل ان فلانة بنت فلان من فلان بلدة كذا  
زوجني وانما تجدني كذا وان شهودي على النكاح هم  
فاكتب في خان القاضى يكتب وكذا لو ادعت امرأة  
انها امرأة فلان الغائب ولو ادعى لا عناق  
او ولا مولا كذا في النكاح  
وكذا في الرابع والعشرين  
من قضاء النصارى غائبه

وعنه في جميع ما ينقل وعليه ان شاء خذون كذا في الرواية  
وقال الاسجابه وعليه الفتوى كذا في النكاح والطلاق  
وفي النصارى غائبه في الرابع والعشرين من ادب القاضى  
نقله شرح الطحاوي والعناية ان الفتوى على التجوز  
في الامانة وفي اواخر النصارى وختم في شرح القاضى  
وروي عنه في النوادر قال تجوز في جميع العود في  
شأن النصارى خذون قال القاضى الامام الاسجابه  
وعليه الفتوى

ومحمد وان شاء قضي القاضى بذلك وادعى عليه حتى يبعث وكذا  
في كذا او يقر بحكم وكتب القاضى الكاتب حتى يحكم القاضى الكاتب  
قاضي بخان في فصل كتاب القاضى في الشهادات في الرابع والعشرين من قضاء الحيط  
تفصيل وصورة كتاب العبد الابن من مصر بعد العنوان والسلام شهيد  
عندي فلان وفلان بان العبد المسمى الذي يقال له فلان وجليته كذا  
وقامته كذا وسنة كذا وقبضته كذا ملك فلان المدعى وقد ايق الراس كذا  
وهو اليوم في يد فلان بغير حق ويشهد على كتابه شاهدين ما فزع  
الى الاسكندرية على ما فيه وعلى حقه كما سبكه فاذا وصل وفعل القاضى  
ما تقدم وفتح الكتاب دفع العبد الى المدعى من غير ان يقضى له لات  
الشهود الذين شهدوا بملك العبد للمدعى لم يشهدوا بحضرة العبد وياخذ  
كفيلا بنفس العبد من المدعى ويجعل خانة القاضى في كتف العبد ولا حاجة  
الى هذا الا لرفع من يفر من له ويترمه بسرقة فاذا لم يكن لا حاجة ويكتب  
كتابا الى قاضى مصر ويشهدان على كتابه على ما عرف فاذا وصل الكتاب اليه  
فعل ما يفعل المكتوب اليه ثم ياءخذ المدعى ان يحضر شهوده ويشهدوا  
بالاشارة الى العبد انه ملكه فاذا شهد واقضى له به وكتب الى القاضى  
الاسكندرية بما ثبت عنده ليبري كفيلا وفي بعض الروايات ان قاضى  
مصر لا يقضى بالعبد للمدعى لان انخصم غائب ولكن يكتب كتابا اخر  
الى قاضى الاسكندرية فيه ما جرى عنده ويشهد على كتابه وختمه ويرد العبد  
مع اليه ليقتضى به بحضرة المدعى عليه فيفعل ذلك ويبري الكفيل وصورة  
في الجوارى كما في العبد الا ان القاضى المكتوب اليه لا يدفع الجارية الى المدعى  
بل يعثرها على يد امين لاحتمال انه اذا ارسلها مع المدعى بطاؤها لا عقارها  
ملكه شرح الهداية لابن الرهام في باب كتاب القاضى الى القاضى  
قال در عبد ابني كتاب قاضى او رده است وكواه در كتاب قاضى  
بملكيت عبد است وبتلافا صاحب بدني كه جنين دانسته آمد كه  
اين عبد در دست كسى نيست وآنجا عبد در دست كسى است  
واين كس ميگويد ملكت منست وحق من چون كواهانه كتاب قاضى  
لكفته باشند كه در دست اين مدعى عليه بناحق است واین مختار  
منطست قاضى چگونه قضا كند اجاب قاضى بملكيت غلام حكم كند  
و بر بطلان يد صاحب يد از مدعى كواه ديكر خواهد بادر صاحب يد را  
سوكند و همد من دعوى القاعدية في اوارده ادعى ابا او ابنة انه له  
معروف نسبة منه وهو في بلدة كذا يسرقه فلان بن فلان بغير حق  
لا يكتب عندهما وقال ابو يوسف يكتب في النسب لاني الابوة  
والبنوة والامومة بخلاف الاخوة والعمومة واشباهها ولو ادعى النسب

وفي الحيط البرهاني فاذا وجد حلية العبد في الغنة  
لا تشهد به الشهود عند القاضى الكاتب ولا يكتب  
وان كانت موافقة فيل الكتاب  
ودفع العبد الى المدعى



تقصدا ولم يذكره في نسخة فلان يكتب بالاتفاف لانه دعوى النسب قصدا  
 فيكون كدعوى الدين بخلاف المسئلة الاولى لانه دفع الملك والرق عنه  
 فيكون كدعوى الملك انه عبدي وهو على هذا الخلاف زبدة الفناوى  
 في النافذ من القضاء فالجاء اصل انه اذا كان في دعوى البسوة ودعوى  
 الاسترقاق لا يكتب في قول به حبيفة ومحمد الا ان يدعى ويقول هو ابني  
 غصبه فلان من فلان معنى فانه يكتب في قوله قاضي بخان في فصل  
 كتاب القاضي من الشهادة ثم ان القاضي الكتاب بعد ما ظهرت عنده  
 عدالة الشهود والذين شهدوا وعنده باقى المدعى بخلاف المدعى فان كان  
 المدعى به ديناً بغير خلافه بالثبوت ما قبضت هذا المال منه ولا تعلم  
 ان رسول الله او وكيله المكلف قبض منه وذكر القاضي ابو علي النعماني  
 ان بخلاف في جميع ذلك على البتات والامح ما ذكرنا واذا عرفت حكم الخلاف  
 في الدين وكذا في جميع الدعوى التي يجوز فيها الكتاب وبذلك في كتابه استخلاف  
 المدعى وكيفية استخلافه وهذا اذا لم يذكر المدعى بالكتاب بغير يرضع  
 وكيله او اذا ذهب بنفسه فلا يحتاج الى هذا الاحتياط والى تحليف  
 المدعى في الرابع والعشرين من ارب القاضي من التناظر فانيته وكذا في المحيط  
 قال في الاصل ولا يقبل كتاب قاضي رستاق او قرية ولا كتاب  
 عاملها وانما يقبل كتاب قاضي مدينة قيسية منبوجاعة وهذا على  
 ظاهر الرواية لان على ظاهر الرواية المصير شرط لنفاذ القضاء ولكن كتاب  
 القاضي حكم القضاء اما على الرواية التي لم يشترط المصير فبها لنفاذ القضاء  
 يقبل كتاب قاضي الرستاق وقاضي القرية في قضاء المحيط البرهان  
 قاضي قرية ارسل كتابا حكمتا الى قاضي بلدة قال في الاموال الخطيرة لا يقبل  
 اما في المال البسيطة فيقبل اذا كان شهودا الاصل عدولا في الخامس من القضاء  
 جوامع الفتاوى العلمون كمنه شرط جوازده وهو ان يكون الكتاب من معلوم  
 يعني القاضي الكاتب الى معلوم يعني القاضي المكتوب اليه في معلوم يعني  
 المدعى به معلوم يعني المدعى على معلوم يعني المدعى عليه اما القاضي الكاتب  
 فيكتب ان يكون معلوما لان حجة كتاب القاضي لانه وان يعلم المكتوب اليه  
 انه كتاب القاضي حتى يقبله واعلم انه انما يكون بكتابة اسم القاضي واسم به  
 واسم حده او قبيلته واذا لم يذكر اسم به وجده لا يحصل التعريف بالاتفاق  
 وان ذكر اسم به ولم يذكر اسم حده او قبيلته فعنه بغيره وسواء في الكلام  
 فيه بعد هذا ان شاء الله تعالى وان كان مشهورا اكتفى بالاسم الذي كان مشهورا  
 بذلك وكذلك اذا كتب من ابن ابي فلان وهو مشهور كابن ابي بلي كيتفي  
 ولا تقبل شهادة الشهود على اسم القاضي وبسبه ما لم يكن مكتوباً في الكتاب  
 في الرابع والعشرين من قضاء المحيط ولو ذكر اسم القاضي الكاتب وبسبه لم يذكر

لان قاضي رستاق ليس بقاضي وما يفعل  
 وهو على سبيل الصالح لا على سبيل القضاء  
 كما في نقد الفناوى في  
 النافذ من القضاء  
 وفي اثنائه في فصل من يجوز له قضاء القاضي ولا يحق  
 المحل ليس شرط لنفاذ القضاء وفي قضاء خزانة  
 المختين المصير شرط لنفاذ القضاء  
 في ظاهر الرواية وفي النوازل  
 وهو المختار وسبب زيادة  
 بيان في الاول كتاب  
 الدعوى

لانهم شهدوا على ما في الكتاب به ومن الكتاب لا يقبل  
 ذلك منهم وكذلك على التعريف كذا  
 في المحيط البرهان في  
 فليز الشبهة  
 سبعة

اسم المكتوب اليه

اسم المكتوب اليه بل نعم وقال الى كل من يبلغ اليه كتابه من قضاء المسلمين  
 ولا تهم لا يجوز والثاني وشع واجاز وعليه العمل اليوم واجمعوا انه لو قضى  
 واحدا اسما ونسبا ثم عمم بقوله الى كل من يصل اليه من قضاء المسلمين  
 يجوز وعلى كل من يصل اليه المكتوب يلزم قبوله ولو لم يكتب في المكتوب  
 التاريخ لا يقبله وان فيه التاريخ ينظر ان كان وصيا وقت الكتاب  
 يقبل ولا لالا بزيادة في السادس من ارب القاضي ولا يكتب في الشهادة  
 انه كان وصيا في ذلك التاريخ اذ لم يكن مكتوبا وكذا لو كان كتاب القاضي  
 لا يثبت بمجرد شهادتهم بدون الكتابة وكذا لو شهدوا على اصل احادته  
 ولم يكن مكتوبا لا يعمل به خلاصته في السادس من القضاء وكذلك علام  
 المدعى به والمدعى عليه شرط لان كتاب القاضي لنقل الشهادة وهذه  
 المعلوم الشك في شرط لصحة الشهادة واعلم المدعى والمدعى عليه بان يجب  
 تعريفه ما في ذكر الاسم والنسب على حسب ما يتنا في القاضي ثم عند  
 ابي حنيفة لا يحصل التعريف بذكر اسم و ذكر اسم بل يشترط مع ذلك اسم حده  
 وعند ابي يوسف ذكر اجد ليس بشرط وقول مفضل بن هور واين بيان  
 عن ابي يوسف شرط وفي قول محمد وهو قول ابي يوسف في ظاهر الرواية  
 ليس بشرط وكان القاضي الامام على السفي يقول في الاصل لا يشترط ذكر اجد  
 ثم رجع في اخره وكان يشترط ذكر اجد وهو الصحيح وعليه الفتوى من المحل المهور  
 ادعى ديناً على غائب وبرهن على احاضره كان يكفي الاشارة وفي الغاب  
 لا بد من ذكر الاسم والنسب والنسبة الى الاب لا يكفي عند الامام ومحمد  
 بل لا بد من ذكر اجد بخلاف الثاني بزيادة في اول القاضي من القضاء  
 فان لم ينسب الى اجد ونسبه الى الفخذ الاب الاعلى كتمى وتجارى  
 لا يكفي وان في الحرفة لا الى القبيلة واجد لا يكفي عند الامام وعند بهما  
 ان معروف فابا الصناعة يكفي وان نسبها الى زوجها يكفي والمقصود  
 الاعلام ولو كتب ان فلان بن فلان الفلاني على فلان السفي عبد  
 فلان بن فلان الفلاني على اتفاقا لانه ذكر تمام تعريف ولو ذكر اسم المولى  
 واسم به لا غير ذكر التعريف انه لا يكفي وذكره في ان يكفي وبقي للحصول  
 التعريف بذكر ثلثة اشياء العبد والمولى وابوه فان ذكر اسم العبد  
 والمولى ان نسبته الى قبيلته كحاض لا يكفي على ما ذكره السفي ويكفي على ما  
 ذكره شيخ الاسلام لانه وجد ثلثة اشياء وان لم يذكر قبيلته كحاض  
 لا يكفي وان ذكر اسم العبد ومولاه ونسب الى مولاه ذكره شيخ الاسلام  
 انه يكفي وبه ائتي المصدر لانه وجد ثلثة اشياء الاسم والنسبة  
 على الاب والنسبة الى اجد والفخذ او الصناعة والصحيح ان النسبة  
 الى الجد لا بد منه وان كان معروف فابا الاسم بمجرد شهرته الامام

فان القاضي يحتاج الى الكتابة الى الاخاف ولا يمكن  
 معرفة قضاء الاخاف وان سبهم كذا  
 في الرابع والعشرين من المحيط

البرهان  
 واسقط ابو يوسف شرط ان يكتب اليه قاضي  
 معين حين ابتلى بالقضاء وانحسره  
 كشيخ الشيخ تميم بن الحارث كذا  
 في الاصلح والاصحاح في كتاب  
 القاضي الى القاضي

اي ولم ينسبها الى جد كحاض  
 في خلاصة في السادس من القضاء



يكفي ولا حاجة الى ذكر الالب واجد في المحل المذكور وكذا في التمهيد والصورة  
في كتاب القضاء ويقول رزيه بن عبد الله الهندي لا يقع التعريف  
ويجب ان يقول عبد فلام او مولى فلام والمعتق يعرف بمولاه  
فان كان مولاه معتقاً فلاماً ثم ان يقال انه مولى فلاماً فان كان المولى  
الثالث معتقاً ايضا ولم ينسب اليه معتق فلاماً بس لان المولى  
الثالث بمنزلة الجدة في النسب فيجوز الاقتصار عليه في الباب الثالث  
من دواجر جواهر الفناوى وكذا في التاسع من الفصولين وان كتب ان  
فلان علي فلان السدي غلام فلان الفلاني كذا او كذا جاز وان ذكر  
اسم العبد والمولى واسم اب المولى ولم يذكر اسم جد المولى ولا قبيلة  
ذكر الشيخ الامام حسن الائمة السمرقاني ذلك لا يكفي وذكر شيخ الاسلام  
انه يكفي واذا ذكر اسم العبد واسم المولى ان لم ينسب المولى الى قبيلة خاصة  
لا يكفي وان نسبته الى قبيلة خاصة فعلى قياس ما ذكره الامام حسن الائمة  
السمرقاني في المسئلة المتقدمة لا يكفي وعليه قياس ما ذكره شيخ الاسلام بكفي  
في الرابع والعشرين من فضاء الشارحانية وكذا في المحيط وما ذكره المولى  
واسم ابيه لا غبر ظاهر ما ذكره حسن الائمة السمرقاني في ادب القاضي محمد انه لا يكفي  
ومضى جواهر زاده انه يكفي وبه يعني في ما يترك كتاب القاضي الى القاضي  
والتعريف من فضاء الصغرى والتمهيد وقام الكلام فيها وذكر لقبه واسمه  
واسم ابيه قيل يكفي وقيل لا والصحيح انه لا يكفي في التاسع من الفصولين  
وبجى تمامه في الشهادات م ذكر محمد في كثير من المواضع فلام بن فلان  
الفلاني ولو حصل التعريف باسمه وابيه ولقبه فلا حاجة الى الجدة وان  
لم يحصل يذكر ابيه وجده لا يكفي به ولو كان يعرف باسمه وابيه وجده  
لا يحتاج الى اللقب ولو لم يعرف الا بذكر اللقب بان يشاركه في المص  
وغيره في ذلك الاسم والنسب كما في احمد بن محمد عمر بن ابي الفتح التعريف  
في المحل المذكور وان كان المدعى يدعى الدار المارث فالقاضي الكاتب  
يكتب في كتابه وذكر ان فلام بن فلام مات فقد ذكر تعريف  
من ينسب الى الملك عنه بالارث ثم ينقل منه الى الوارث وتعريف  
بذكر اسم ونسبه ثم يكتب ونترك دارا بالكونة في بني فلام الى آخر  
ما ذكرنا ويكتب وكانت هذه الدار ملكا وحققا فلان بن فلان  
وفي يده ونحت نصره الى ان توفي وخلف فلاما لا وارث له غيره  
ونترك هذه الدار المحدودة غير ائالة ولا يتبعي ان يكفي بذكر المدعى  
لا اعلم له وارثا غيري ثم يذكر وانا فلان المدعى بفلان وفلان  
وشهدا ان فلان بن فلان توفي الى اخر ما ذكرنا في الرابع والعشرين  
من فضاء الشارحانية قال في كتاب احواله واذا جاء الرجل لكتاب القاضي

الى قاض اخر فلم يجد خصمه فسأل الطالب القاضي المكتوب اليه ان يكتب  
اليه قاض اخر باثابه من القاضي الاول فصل او اثبت ذلك عنده  
وسقط الشبوت ما ذكرنا الا ان القاضي المكتوب اليه انما يكتب  
بعد ما ثبت عنده والثابت عنده كتاب القاضي الاول للمفسر الحق  
ويكتب ويصح كتاب القاضي الاول لانه هو اصل الحق وان شاء حكى  
ذلك في كتابه **م** وكذلك ان كان المدعى قال للقاضي اني اجد الشهود  
ومن مضى بي الى بلد اخر فكتب اليه قاضي بلده كذا يكتب ذلك القاضي  
اليه قاضي بلده اخر فكتب اليه قاضي الى ذلك من المحل المزبور ولو ان الطالب  
قال ضاع مني الكتاب وطلب مني القاضي ان يكتب له ثانيا ويبقى  
في الكتاب انه قد كتب له بهذه النسخة مرة وانه زعم انه ضاع مني  
من المحل المزبور **م** ولو ان رجلا في يديه امته اقام الاخر البينة انهما له  
وقضى به اليه فقال الذي في يديه انني اشتريتها من فلان وهو في بلد كذا  
وقد دفعت اليه الثمن فاسمع من شهودي واكتب فانه يكتب له بذلك  
بما يصح عنده ولو ان جارية في يده رجل ادعت انها حرة الاصل بعد  
ما اقرت واقامت البينة وقضى القاضي بحريتها فاقام الذي في يديه  
البينة على انه اشتريها من فلان الغائب ونقده الثمن وطلب من  
القاضي الكتاب بحجبه اليه ذلك ولو انهما لم يقم البينة على حريتها  
ولكن ادعت احريته وانكرت اقرارها بالرق ولم يكن لذي اليد بيينة  
على اقرارها بالرق جعلها القاضي حرة والقول قولها بغير بين عند  
الجميع خلا قالهما وان قال ذوالبيد انني اشتريتها من فلان ونقدته  
الثمن فاسمع من شهودي لارجع عليه بالثمن لا يجيب اليه ذلك من المحل المزبور  
لو كان الطالب ابرأ المطلوب عند القاضي او كان الشفيع لم  
الشفيع عند القاضي او كان الزوج طلق المرأة القاضي فالقاضي  
يكتب ما سمع منهم وهذا على اصل محمد ظاهر قالوا وعلى قياس  
قوله ابي يوسف ينبغي ان لا يكتب جامع الفتاوى لو كان المدعى  
حاضرا وابرا بين يدي القاضي ثم غاب وطلب المدعى عليه  
كتابا بالبراءة كما سمع فانه يكتب كذلك لو اقام البينة على البراءة  
على المدعى ثم غاب المدعى وطلب من القاضي اليه المدعى عليه كتابا  
بحجبه اليه ذلك **م** واذا اراد القاضي ان يكتب بعلمه فاعلم  
ان كتاب بعلمه بمنزلة قضائه بعلمه ففي كل موضع جاز له  
ان يقضى بعلمه جاز له ان يكتب بعلمه من المحل المزبور  
قال في كتاب الاقضية واذا دخل الرجل رجلا بالخصوصة فغيب  
خادم اشتراه واخذ بذلك كتاب القاضي لم يخرج من المحل المزبور



اذا اراد ان يكتب الى قاض اخر يكتب اسم المدعى في الكتاب واسم  
 ابيه وجده وحليته ونسبه الى قبيلته وفخذه او صناعته وان ذكر  
 اسم ابيه وجده ونسبه ما سوا ذلك كفاه وان ذكر اسم واسم ابيه  
 ولم يذكر اسم جده كان في صحة الكتاب خلافا كما ذكرنا وكذا لو نسب  
 الى قبيلته لا يصح الكتاب اجماعا واذا تمت التسمية فبعد ذلك  
 المسئلة على ثلاثة اوجه اما ان يعرف القاضي المدعى ولم يعرف فكن  
 الشهود عن اسمه ونسبه الى جده او لم يعرف ولم يبال ففي الوجه الاول  
 يكتب حضر مجلس الحكم يوم كذا وكذا رجل يقال له فلان بن فلان وقد ثبت  
 معرفته فلان بن فلان او يكتب عرفته انه فلان بن فلان ونعم  
 ان له على فلان بن فلان كذا الى اخر الكتاب وفي الوجه الثاني يكتب  
 حضر مجلس الحكم يوم كذا وكذا فلان بن فلان الفلاني ولم يعرف فاقام  
 بينه فشهدوا انه فلان بن فلان الفلاني وان ثبت معرفته او يكتب  
 عرفته او يكتب ثبت عندي بحجة حكمت ان فلان بن فلان الفلاني وفي  
 الوجه الثالث يكتب حضر مجلس الحكم يوم كذا وكذا فلان بن فلان  
 الفلاني ويستقصي في تعريفه كيد لا يسمى رجل باسم رجل فياخذ ذلك  
 المال بغير حق فاذا عرف المدعى يعرف المدعى عليه كذا وكذا او يكتب  
 اسماء الشهود الذين شهدوا عنده واسماهم وحلاهم وموضعهم ويعرف  
 كما يعرف المدعى والمدعى عليه لانه ربما يطعن المشهود عليه الغائب  
 فيهم فينبغي ان يعرف اسماهم حتى اذا طعن في البعض يعرف المطعون  
 من غيرهم وان لم يكتب اسماهم واسماهم واخفى واكتفى بقوله شهد  
 بذلك عند شهود عدول قدرتهم وان ثبت معرفتهم كفاه في الوجه  
 في الفصل الرابع من ادب القاضي وتامها فيه اذا كتب القاضي  
 كتابا الى قاض وقال هذا فلان بن فلان الى قاضي بلده كذا او يكتب  
 اسم ذلك القاضي ولا اسم ابيه لا ينبغي للقاضي الذي يرده عليه  
 الكتاب ان يقبل في قول الجنيبة ومحمد رحمه الله تعالى وابي يوسف  
 الاول وقال ابو يوسف اذا قبل بشرط ان يكون تاريخ الكتاب بعد  
 ولاية القاضي الذي يرده عليه الكتاب في كتاب القاضي وشهادته  
 الخاتمة وكذا في الرابع والعشرين من قضاء الحائط ولا يقبل الكتاب  
 الا بحضور الخصم وان قبل بدونه ايضا جاز واذا اورد الكتاب بمخاطبة  
 مجلس القضاء فان اقرب ما ادعى الزم وان تخلف المدعى لانه لا يكتب  
 حجة فان قال محي كتاب القاضي اليك قال الامام الشافعي  
 القاضي يقبل الكتاب بالبينه وقال لا يقبل بالبينه ويقول له  
 ما بينت بينه انه كتابه التي فان شهدوا على الخصم والقراءة والعلامة

لانه القاضي في كل بلدة معروف فيقع الاستغناء عن ذكر  
 الاسم والنسب كذا في الحائط البرماني  
 في الرابع والعشرين  
 من القضاء  
 وفي الجوهرة قاض يسأل عن كتابه كتابا الى قاضي بلده  
 من قضاء الحكمين في حادثة فوصل الى قاضي قتل  
 القضاء بعد كتابته هذا الكتاب فانه لا يقبل الا بالبينه  
 خطاب ونظام انما يصح اذا كان له ولاية  
 وقت الخطاب

والاوصال وتوقع القاضي بالالفاضي في الشهود فان عدلوا فتح الكتاب  
 ولا يفتح قبل العدالة ولا بد من حضرة الخصم وبسأل عن الشهود وفي قوله  
 القاضي الكتاب ليكون ابعد عن الخلاف وان كان القاضي لا يعرف  
 الذي جاء بالكتاب انه فلان بن فلان يسأل البينة انه هو فامسأله  
 قبل ذلك كان افضل لانه اذا لم يقدر على اثبات ذلك لا يقيد  
 الاستغناء باثبات الكتاب فان قبل الكتاب وقراءته كتب اسماء  
 الشهود ليسأل عن عدلتهم فان لم يعدل الشهود حتى مات القاضي  
 الكتاب يقضي باخ الكتاب بخلاف ما اذا عمي او اخرج وكذا لو مات  
 الكاتب او عزل بعد وصول الكتاب الى المكتوب اليه قبل القراءة  
 ولو مات الكاتب او عزل قبل وصول الكتاب اليه ليس للقاضي  
 ان يقبل عندنا في السادس من قضاء البراري وفي ادب القاضي  
 لخصاص في كتابه فقال المدعى عليه است على هذا الاسم والنسب  
 فالقول له وعلى الذي جاء بالكتاب البينة انه فلان بن فلان فان قال فلان  
 ابن فلان وفي الحقي قيري بهذا الاسم والنسب فالقاضي يردوه باثبات  
 ذلك فان برهن انه دفع عنه الخصومة والافلا في الحال الزور  
 وكذا في فتح القدير والتمه والصغرى ويجب ان يقرأ على شهودهم  
 ويحتم عندهم ويسألهم وابي يوسف رحمه الله تعالى بشرط  
 شيئا من ذلك واختار الامام الحنفي قوله فعند ابي يوسف يشهدهم  
 ان هذا كتابه وختمه وختم ابي يوسف الحنفي بشرط اقرار اذ كان  
 الكتاب في يد المدعى يعني بان الحنفي بشرط وان كان في يد الشهود يعني  
 بانه ليس بشرط ستر الوفاة لصدر الشريعة في القضاء وفي الخاتمة  
 فاذا جاء المدعى بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه واحضر خصمه  
 واسم الشهود وعلى كتاب القاضي وخاتمة بحضرة الخصم وفي كتاب  
 وقراء على الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا انه لم يحكم  
 حتى عاب الخصم الى بلده اخرى وطلب المدعى من هذا القاضي ان يكتب  
 الى القاضي الذي اخصم في بلده لا يكتب في قول ابي يوسف ويكتب  
 في قول الجنيبة ومحمد وفي الضاوي العنانية ولو رجع اخصم الى بلده  
 القاضي الكاتب فحضر قبل لا يقضي بذلك الشهادة السابقة الا ان  
 يعاد في الرابع والعشرين من قضاء النصار خاتمة وذكر اخصاص  
 في ادب القاضي واذا انكر خاتم القاضي الذي على الكتاب او كان  
 الكتاب مشورا وفي اسفل خاتم القاضي فان القاضي المكتوب اليه  
 يقبل الكتاب اذا شهد الشهود ان هذا الكتاب كتاب القاضي فلان  
 وان قرأه عليهم قال اخصاص عقيب ما بين المسئلتين

وذكر اخصاص في ادب القاضي القاضي لا يفتح الكتاب  
 قبل ظهور عدالة الشهود وفي اسفل خاتم القاضي المكتوب  
 انه يقضي الكتاب بعد ثبوت العدالة  
 كذا في النصار خاتمة في الرابع  
 والعشرين من القضاء

وفي نوادر ابن رستم انه اذا وصل كتاب القاضي الى قاض  
 ينبغي للمكتوب اليه ان يقرأ الشهود عن القاضي الكتاب  
 اهو عدل فان قد لوه عليه وفيه وان بعد لوه  
 فلا يقبل ولا يعمله وهذا لا يرد على الرواية التي شرط  
 العدالة لصيرة القاضي قاضيا وعليه الفتوى  
 في هذا السؤال بطريق الاحتياط ليكون بعد ذلك  
 قال ابن رستم قلت لحنه ان قالوا هو جاهل فان  
 انظر فيما يقضي به فان كان موافقا للحق انقضته  
 كذا في اواسط الرابع والعشرين  
 من قضاء الحائط البرماني

اعلم ان الكتاب يرفع الى الشهود عند كذا  
 عند ابي يوسف على هذه الرواية فلو كان قال  
 ان اخصم ليس بشرط كذا في الاصلاح  
 والا يصح من كذا القضاء



وهذا قول أبي يوسف فتا على قول أبي حنيفة ومحمد فالقاضي المكتوب  
 الب لا يقبل الكتاب او الم يكن محتوما غير ان ابا يوسف يقول ان كان  
 الكتاب غير محتوم لا يصح الشهادة على الكتاب مالم يشهد الشهود  
 بما في الكتاب وان كان الكتاب محتوما فعلم الشهود بما في الكتاب  
 وشهادتهم على ما في الكتاب ليس بشرط في الحال المذكورة وكذا في شرط  
 القاضي للمصنف ولا يقبل اذا كان غير محتوم وقيل عند أبي يوسف  
 يقبل والصحيح انه لا يقبل بالاتفاق لان الكتاب اذا لم يكن محتوما  
 يتوهم فيه التبدل والتغير لانه في المدعى في اويل كتاب القاضي  
 الى القاضي من المحيط الخسر وتما فيه وذكر ابن سماعه عن محمد  
 ان في قياس قول أبي حنيفة اذا جاء الرجل بكتاب فرض ينبغي للقاضي  
 ان يحضر المدعى عليه فاذا حضر سأل الذي جاء بالكتاب اهوهذا الذي  
 يدعي عليه فان قال نعم سأل البينة عليه ان كتاب القاضي او صاحب  
 الكتاب فان قال انا وكيل الطالب وانا فلان بن فلان فانه يسأل  
 البينة ان فلان بن فلان وان خلافا فانه اقام بينة على الكتاب قبل  
 ان يقضي بوكالة القياس ان لا يقبل وهو قول أبي حنيفة وفي الاحتسان  
 يقبل وهو قول محمد وعنه أبي يوسف روايتان في الرابع والعشرين من ايراد  
 القاضي في التنازع خاتمة وفي جامع الفتاوى لو جاء رجل بكتاب قاض  
 وقال انا وكيل فلان بن فلان بانبات هذا وانا فلان بن فلان فان القاضي يرد  
 باقامة البينة على ان فلان بن فلان فاذا اقام البينة القياس لا يقبل  
 البينة على الكتاب حتى يظهر عدالة الشهود ولكن استحسنا وقالوا يقبل  
 من الحال المذكورة وفي نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف جاء رجل بكتاب  
 قاض الى قاض وقبل المكتوب اليه الكتاب وشهد الشهود على الكتاب  
 ثم قدم بينة صاحب الحق على اصل الحق مصر المكتوب اليه فان المكتوب اليه  
 لا يعمل الكتاب ويأمر الطالب ان يحضر البينة على اصل الحق  
 في الرابع والعشرين من قضاء المحيط البرهاني القاضي اذا كتب للمدعي  
 كتابا ثم حضر به المكتوب اليه قبل ان يقضي المكتوب اليه بكتابة لا يقضي  
 بكتابه قاضيجان في فصل كتاب القاضي من كتاب الشهادة واذا عرض  
 شهود الكتاب في الطريق او بدالهم الرجوع الى وطنهم او ارادوا السفر الى بلد اخر  
 فاشهدوا قوما على شهادتهم يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي وتفسير  
 اشهادهم ان يقولوا هذا كتاب قاضي بلد فلان بن فلان الى قاضي  
 بلد فلان بن فلان في دعوى المدعى هذا غائب هو فلان بن فلان فراه  
 علينا وختم بختمنا وشهدنا عليه فاشهدوا انهم على شهادتنا هذه من الحال المذكورة  
 سائل شتي وفي اخيرة من احيولة في القاضي بناء خيرة الحكم

اقول ظاهر يومهم ان الكتاب اذا لم يكن محتوما لا يجوز  
 الشهادة على الكتاب مالم يشهد الشهود  
 بما فيه وان كان الكتاب في يد الشهود  
 ذكر في فتح القدير ان الكتاب اذا كان  
 مع الشهود لا يشترط معرفتهم بما فيه  
 وكتبتاه في خاتمة

بغير ذلك او كبل انت في الكتاب وقضا  
 الكتاب فان قال صاحب الكتاب

لما قرأه قبل ان الكتاب القاضي الى القاضي  
 بمنزلة الشهادة على الشهادة وشهدوا الاصل  
 اذا حضروا بانفسهم لم تقبل شهادتهم في الدعوى  
 على شهادتهم كذا هنا كذا في المحيط  
 انه ما في ذلك  
 المسئلة  
 وفي نوادر وصلوا الى المكتوب اليه  
 ووجه الخصم في ولاية قاض اخر

بادنم

بادنم وبغزل وبغزل في الاول الفصولين القاضي اذا لم يقع له الاعتناء على فتاوى  
 اهل مصر فبعت الفتوى الى مصر الاحوال بادنم بتاخير القضاء افا اذا اخرج الحكم  
 خوفا من المدعى عليه او امر المدعى بالصلح ففعل الحاج القاضي بادنم من الحلاصة  
 في الحاشية القضاء القاضي اذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم ثم ظهر رواية  
 بخلافه فالحصونة للمدعى عليه يوم القيمة مع القاضي والمدعى امام القاضي  
 لانه انهم باخذ المال وامام مع القاضي لانه انهم بالاجتهاد لان احد البين من اهل  
 الاجتهاد في زماننا بنزاهة في اواخر ما قيل شتي من ادب القاضي وكذا في الحاشية  
 في العاشرة القضاء من صار مقضيا عليه لا يسمع دعواه فيه بعد الا انه يسمع  
 على ابطال القضاء بان ادعى على اخر دارا بالارست وبرهين ونقطة وبرهين  
 المدعى عليه على شرا من فلان او قبل من المدعى او قضى عليه بالدية فيبرهين  
 على تناجها عنده في الرابع من قضاء البرازية وكذا في الحلاصة ولو اختلفوا  
 قال المتقدمون من مشايخنا يؤخذ بقول أبي حنيفة وقال المتأخرون لو كان  
 احدهما مع أبي حنيفة يؤخذ بقوله ولو كان ابو حنيفة في جانب ومحمد في جانب  
 يتخير القاضي فيه لو جئنا والاب يتقضي غيره ضياء فخذ بقوله كعاشي ولو في المص  
 فقبره ان اختلفا باخذ ما صوبه ما عنده ولو نلت في فائق اثنان باخذ  
 بقوله ما ولم يجز للحنفى ان يادخذ بقول مالك والشافعي رحمهما الله تعالى  
 فيما خالف مذهبه وله ان يادخذ بقول قاضي حكم عليه بخلاف مذهبه في الاول  
 من الفصولين ثم خرج الحكم عن المحكمة ثم اشهد على حكمه بيمينه اشهدا  
**قع عك حم** اشهد القاضي اشهد والاتي قد حكمت لفلان على فلان  
 بكذا اخبرنا به بالحل لا عبرة به واخصر شرط فنية في باب متى يحل  
 للشاهد من كتاب الشهادات واعلم بان اخبار القاضي عن اقرار  
 رجل شتي لا تجوز انا ان يكون الاخبار عن اقراره بشي يصح رجوعه كالحدة  
 في باب الزنا والسرة وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضي  
 بالاجماع واما ان يكون الاخبار عن اقراره بشي لا يصح رجوعه عنه  
 كالقصاص وحده القذف وسائر الحقوق التي هي للعباد وفي هذا  
 الوجه يقبل قوله في الروايات الظاهرة عن اصحابنا وروى ابن سماعه  
 عن محمد رحمه الله تعالى انه لا يقبل قول قال شمس النابغة احمدا بن فلان في ظاهر  
 الرواية قول أبي حنيفة وابيه يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اولوا ما روى  
 ابن سماعه قوله اخبرنا في بعض النسخ وقع رواية ابن سماعه مطلقة  
 وفي بعضها مقيدة وفي بعضها لا يقبل قوله مالم ينضم اليه عدل اخر وهو  
 الصحيح وكثير من مشايخنا اخذوا بهذه الرواية في زماننا وذكر بعض  
 مشايخنا رجوع محمد عن هذه الرواية هذا اذا حضر القاضي غير ثبوت الحق  
 بالاقرار واما اذا حضر ثبوت بالبينة قبل قوله والله اني بحكم به

واخر اذ في الاحوال الحاج يشهد اليه قوله ففعل  
 بالحاج القاضي وفي الاول من الفصولين  
 واذا اتى القاضي على الصلح  
 بادنم

وفي نسخ البرازية او في المدعى قبله  
 والظاهر بكذا في الحلاصة

وفي الساجية في كتاب ادب المفتي في اركان  
 ابو حنيفة في جانب وصاحبة في جانب فافقه  
 بالخير والاصح ان الفتوى على قول أبي حنيفة  
 على الاطلاق اذا لم يكن كنفى  
 مجتمعا  
 وذكر قبله عن الخاتمة ولو خالف باحقيقة صاحبنا  
 فلو كان اختلافهم بحسب الزمان حكم نظام العدالة  
 يادخذ بقول صاحبنا بغير انفسهم في  
 المراجعة والعدالة بغير انفسهم لا جاعل الشاؤون  
 على ذلك وفيما عد ذلك قبل بغير المجتهد وعمل  
 بما ادى اليه رايه وقيل يادخذ بقول  
 أبي حنيفة



بمختلف الأفرار في السبع عشر من قضاء النصارى واليه وقول القاضي  
 فيما يجزئ عنه شهادة شاهدين كما لو قال ثبت عندي زنا فلان  
 وأحصانه فارجه أو ثبت عندي فسكه فافعلوه ثبت ذلك بمجرد قوله  
 وهو قول الجمهور وأبو يوسف وقال محمد لا يصدق القاضي فيما أخبر  
 حتى أخبر بحجة التي بها قضى في الأول من قضاء النصارى واليه وقول القاضي  
 وإذا قال قضيت على هذا بالبرهان فارجه وسعك إن ترجمه وكذلك  
 القطع والضرب وفي رواية لا أقبل قول القاضي ولا يجزئ العمل إلا أن يعاين  
 الحجة فحينئذ يصح الاعتماد وثالثنا أخذنا بهذه الرواية من قضاء حلاله  
 الأكل فقلنا لا يجمع الصغير إذا قضى القاضي لأن الحق ونسبة فالحكم  
 الطالب وإقام البينة على قضائه له فعند أبي يوسف لا يقبل هذه البينة  
 وقال محمد يقبل منقطعات في أدب القاضي ورايت في عيون  
 الخراب أنه لو قال قاض عدل حكمت على هذا بالبرهان أو القطع أو بالضرب  
 فافعله وسعك أن تفعل إلا عند مالك والشافعي في قول ومحمد في رواية  
 وبه يفتي في العاشر من الفصولين ولو قال قاض قضيت عليه برجم  
 أو ضرب فافعله وسعك ففعله لا يترجمه كذا كان برحمته ورده محمد إذا  
 حتى يعاين المأمور بالحجة احتياطا وعلى قياسه لا يقبل كتابه أيضا وبه يفتي  
 نفاذ القضاء إلا في كتابهم للضرورة فيلزم لو علم أنه لا وسعك من  
 التبريد في كتاب الدعوى وإذا ادعى رجل على القاضي المعزول أنه قتل  
 ابنه وهو قاض أو أخذ ماله أو رجمه أو حرقه أو سبها ذكره من العقود  
 والطلاق والعناق وانك قد فعلت بي ذلك ظاهرا وتعد يا هذا القاتل  
 قامت البينة عندي بما فعلت أو أقررت بذلك لمن حكمت له بما حكمت  
 فالقول قول القاضي المعزول ولا يمين عليه في ذلك كإثبات ما كان ذلك  
 ولا يقبل بينته بيمينه على ذلك ولو قال الطالب للمعزول ما أقر  
 ابني عندك ولا قامت عليه بينة أنه فعل ما يجب به القود وحضره رجل  
 الذي ذكر المعزول أنه مقر به بالقود وأخفى وكذب القاضي في ذلك وقال لم يقر  
 عندك ولا قامت بينة بذلك فالقول قول المعزول في ذلك ولا سبيل عليه  
 وإذا كان المدعى بقرانه فعل ذلك وهو قاض وكذا لك ما ترى حقوق  
 إذا كانت منسوبة ليست بقائمة روضة القضاء في الفصل الأول  
 من باب عزل القاضي وخلع الإمام ولا بأس للقاضي أن يبعث  
 الخصمين إلى المصالحة إن طمع منها المصالحة فإن لم يطمع ولم يرض  
 بذلك فلا يبرأهما إلى الصلح ويترجمهما على الخصومة وينفذ القضاء  
 في حق من قامت الحجة له مخافة الفضيحة في أدب القاضي وينبغي  
 للقاضي أنه إذا اختصم إليه أخوان أو بنوا لأعمام أن لا يجزئ بالقضاء

وكذا في المتن في قبيل الشهادة

بينهم وبينهم قليل لا قبله الكي بمطالحوه إلا أن القضاء وأن كان  
 بحق تمكن ربما يصير سببا للعدوة بينهم وأفعات حسنة في أدب  
 القاضي بعلامة السبع المدعى عليه إذا استمر حتى ياتى بالدفع  
 فإنه يجيبه إلى ذلك ولا يجزئ الحكم حتى يحتاج إلى نقض القضاء في الثاني  
 لأنه ميانة قضائه عن النقص واجب ولو ألجبه في أو آخر الفصل  
 الأول من القضاء في وأما ما يجزئ القضاء ومالا وما يجب حفظه فيما  
 إذا قال المدعى لي دفع لو المدعى عليه بآدم من الدفع أن كان صحيحا  
 أمهله وإن كان فاسدا لا يلتفت إليه في الخامسة عشرة من البرازية  
 وبه يمسك ثلثة أيام أن قال المدعى عليه له دفع وأما يمسك هذه المدة لأن  
 القضاء يجلسون كل ثلثة أيام أو جمعة وإن كان يجلس كل يوم ومع  
 هذا يمسك ثلثة أيام يجوز فإن مضت المدة فلم يأت بالدفع ياتى  
 المدعى باحضار المدعى عليه ويقضى عليه ويكتب السجل ويأمره القاضي  
 بقبض الدار إن كان الدعوى فيهما والقضاء له في غير ذلك  
 في نوع في المعاملة مع المدعىين من كتاب القضاء به من عليه  
 بملكية شيء فقبل القضاء به أقر المدعى عليه به له قال في الأقضية  
 بقضى بالقرار لأن شرط سماع البرهان والقضاء به بالانكار وفدأت  
 وقال في إجماع البرهان للتعدي لا بالقرار للاقتصار واليه مال الاستغنى  
 من أو ابل ودور البرازية وفي مجموع النوازل في باب الاستغنى لو شهد  
 أربعة على رجل بالزنا مرة هل يقضى القاضي بالنزاهة بالبينة أم بالقرار  
 اختلف المشايخ فيه والامام الرضا يفتي حاله أن القضاء بالبينة  
 أولى لأنها أقوى من أو ابل ودور الخلاصة وفي شرح بكر ذكر الحمى  
 في أدب القاضي والشهيد في المحيطان إذا اجتمعت والأقرار قضى بالقرار  
 في شرح إجماع النوازل في باب الشهادة من الحدود رجل لا يجس الدعوى  
 والخصومة فاد القاضي رجلين فعلماه الدعوى والخصومة ثم شهد له  
 على تلك الدعوى جازت شهادتهما أن كانا عدلين لأنها علماه باهر  
 القاضي ولا بأس بذلك للقاضي بل هو جائز فيمن لا يقدر على  
 الخصومة ولا يجزئها خصوصا على قول أبي يوسف لأن القاضي  
 ناظر أو هذا من النظر وأحياء الحقوق فاضحان في فصل فمن قبل  
 شهادته للترجمة من كتاب الشهادات لا يلزم أحدًا احضار أحد  
 فلا يلزم الزوج احضار زوجته إلى مجلس القاضي لسماع دعوى عليها ولا يبرأ  
 منها إلا في مسائل الكفيل بنفسه عند القدرة وفي الأب إذا ارجعها بغير  
 ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الأب احضاره لكونه قد تدينه كما في  
 جامع الفصولين الثالث سيجان القاضي على رجلان المسجونين

وفي السبع من الفصول الاستغنى عن الشهادة أن الظاهر والقرآن  
 إلى الدعوى أن يقضى بالقرار  
 شهدوا على رجل بالزنا وأقره بوقوعه فغير أبي يوسف الكثرة  
 لأن الشهادة بطلت بالقرار ولم يوجد الأقرار راجعا  
 وغير محمد عدل أن هذا الأقرار غير تام فهو كالأقرار وإن كان  
 الشهادة من الأقرار بالجماع  
 كذا في شرح إجماع النوازل  
 في شرح إجماع النوازل



حبه القاضي بالدين عليه فارتب الدين ان يطالب السجان باحضاره  
 كما في القضية الرابعة ادعى الاب مهر بنت علي الزوج فادعى الزوج انه  
 دخل بها وطلب منه الاب احضارها فان كانت تخرج في حوايجها او القاضى  
 الاب باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليه مهر ثوبا او والا ارسل اليها  
 اميناً من امينائه ذكره التوكلاوي في فتاواه في القضاء في كفالة الاشياء  
 والنظاير قال عن المجتنب اذا اختفى المشهود عليه لا يقضى عليه حتى يحضر  
 وقال محمد بقدر ثلثة ايام بناوي على يده فان ظهر والا قضى عليه وان غاب  
 في المص لا يقضى عليه وقال ابو يوسف الامالي يقضى عليه خزانة الاكل  
 في القضاء بغير العيون قال هشام قلت ل محمد ما تقول في رجل له حق على  
 سلطان فلا يجيبه القاضي فاجبه ان ابا يوسف كان يعمل بالاعذار  
 وهو قول بل البصرة وبه تأخذ والاعذار ان يجتنب عنه ولا يباذله ابو حنيفة  
 بالاعذار في المحل المزبور واطلق بعض المشايخ الذهاب الى باب السلطان  
 والاستعانة باعوانه او لا لاستيفاء حقه قبل العجز والاستيفاء بالقاضي  
 لكنه لا يقضى به الا اذا عجز بالقاضي وبعض المشايخ لم يطلق له ذلك  
 وقالوا ان ذهب الى السلطان او لا واخذ تابعه اكثر مما يادخه موكل القاضى  
 بلزمه ضمان الزيادة واذا قال له احضر وتمرد ولم يحضر وثبت غمزه  
 عند القاضي يعاقبه عليه قدر غمزه بزيادة في الثاني من القضاء الراى  
 الى القاضي في مسائل في السؤال عن سبب الدين المدعى به ولكن لا جبر  
 على بيانه وفي طلب الحاسبة بين المدعى والمدعى عليه فان امتنع لا جبر  
 وبها في الحاشية وفي التفريق بين الشهود وفي السؤال عن المكان  
 والزمان وفي تحليف الشاهد ان راه جاز كما في الصغير وفيما اذا باع  
 الاب او الوصي عفا المصطفى قاله الراى الى القاضي في نقصه كما في بيع  
 الحاشية وفي مدة حبس المديون وفي تعبير المحبوس اذا خيف فراره  
 وفي حبس المديون وفي حبس القاضي واللفظ اذا خيف فراره كما في بيع  
 الفصولين وفي سؤال الشاهد عن الايمان اذا اشتهم وفيما اذا تصرف  
 الناظر ما لا يجوز كبيع الوقف او رهنه قاله الراى الى القاضي ان شاء الله  
 وان شاء ضم اليه بقعة بمخالف العاجز فانه يضم اليه كما في القضية  
 استباه من القضاء سبل عن خروج من عند القاضي في الترسيم مع رسول  
 على حق من عني وذهب مع الرسول ليرضى خصمه بالرفع او بالسجن فحضر  
 الرسول وادعى مهر وبه منه وليس للرسول بينة بذلك فله بلز الرسول بالبيع  
 وهل القول قوله مهر وبه ام لا اجاب اذا مهر الغريم الرسول وعجز عنه القول قول الرسول  
 في ذلك لا ضمان عليه لكن اذا لم يعلم مهر وبه لا يقول بؤذبه على الترتيب فيه فادعى الهدي في كل  
 القضاء القاضي اذا ارامنه ببيع العبد الماء وكون المديون لطلب الغرام

التمر ان يقول لا احضر وكنت او قال احضر  
 في وقت كذا ولم يحضر اذا حضر في وقت محدد  
 او ضرب عليه جالس على ما به  
 كذا في خزانة المقتضب في كل  
 التواوين من كتاب  
 القواعد

ان قال القاضي جعلت اميناً في بيع هذا فباعه لم يكن العهدة على الامين  
 حتى لو وجد المشتري به عيباً لا يبرده عليه لكن المشتري يطلب من القاضي  
 ان ينصب اميناً ليرده عليه اما الاول واما غيره فان قال القاضي  
 لا يمينه مع هذا العبد ولم يبرده عليه اختلف المشايخ فيه الصحيح انه  
 لا يلحق العهدة على الامين ولو باع القاضي او امينه العبد باذن الغرماء  
 واخذ الثمن فضايع عنده ثم استحق العبد رجوع المشتري بالثمن على الغرماء  
 ووصى المبت اذا باع العبد الغرماء المبت باع القاضي ثم استحق العبد  
 او ملك قبل التسليم وضايع عند الوصي يرجع المشتري بالثمن على الوصي  
 ثم الوصي على الغرماء ولو باع امين القاضي لاجل الوارث الصغير وقبض  
 الثمن فضايع عنده وملك العبد قبل التسليم او استحق لا يرجع المشتري  
 على الامين وانما يرجع على الوارث ان كان الوارث اهلاً وان لم يكن اهلاً  
 نصب القاضي عنه خصماً فيقضى بين المشتري في التوكيل بالبيع  
 والشراء وكالة فاضحاً ذكر في فصل الاحتفاظ في بيع الذخيرة  
 سبل شمس الاسلام الا ورجندي عن رجل يترى من اخ جارية ثم ظهر لها  
 حرة وقد مات البائع ولم يترك شيئاً ولا وارثاً ولا وصياً غير ان يبيع  
 المبت حاضر قال يجعل القاضي للمبت وصياً حتى يرجع المشتري على وصي  
 المبت ثم وصي المبت يرجع على باع المبت عماد به في الخامس عشر  
 من امر بين رجلين خاف كل من صاحبه عليه ما فقال احدهما يكون عند كل واحد  
 وعندى بوما وقال الاخر نصفها على يد عدل فاني اجعلها عند كل واحد منكما وما  
 ولا اضعها على يد عدل قال مشايخنا ويحناط في باب الفروج في جميع المواضع  
 نحو العتق في اجورى والطلاق في النساء في الشهادة وغير ذلك الا في هذه المواضع  
 فانه لا يحناط لخدمة ملكه من التماكر خانية قبل الثالث والعشرين من ارب القاضي  
**سبل الجيطان** طاحونة على نهر ارا داخرا ان يضع فوقها طاحونة اخرى وبسبب  
 وضوعها يقل الماء القديمة ويخيل دورها لصاحبها ان يمنع الثاني وان كان يقضى على الاول  
 ينصب الثانية ليس للاول يمنع الثانية كالنار اذا اتخذ في جنب نارج اخر حائلاً بين تجارة  
 الاول فكسدت تجارة الاول اتخذ له ليس الاول المنع بزيادة في نوع فتمت تجارة عمارة نظر لصاحبه  
 من الاول الجيطان نهر العامة جنب ارض رجل فحم الماء حرم النهر في صا الماء جوارى رجل  
 فاراد الرجل ان ينصب في ارضه رعى فله ذلك ولو اراد ان ينصب في نهر العامة فليس له ذلك  
 لانه لم ينصب في ملكه من التجنس والارزاق من القصب اراد اتخذ اواره يستأنس بالحجر المنع  
 ان الارض سليمة لا تنفذ الى جدار الجيران فله وان رجوة له المنع وكذا الوهميل وكان طاحونة  
 او مقصرة او حاماً او اصطبلًا بزيادة او ايل الجيطان سبل طاحونة الجيران وكان يبيع قصار  
 ببيع الجيران اذا كانوا يتادون ذلك قال لا قبل كيف يعمل قال يجازي ويبيع منه فترى وقيل  
 ان ومن يحايط المشتري بريق القصار يمنع والا فلا منية المصنف في بيع عمارة نظر تجارة من

اي اذا شهد انه اعق امته او طلق امرأته باين  
 مجال بينهما حتى يبرك الشهود والشهيرة في  
 البرازية في نوع في الجليات  
 بعض الجليات قد مر في الشريعة



وفي العباقي ارا ونصب تنور في وسط البنايين وبصرهم دفانهم منع احسانا  
 وعليه الفتوى بزيادة فيل الثاني في كتاب الجيطان وفي كتاب الجيطان للصحة  
 الشريفة ان الرجل اذا اراد ان يبني في داره تنورا او حوضا او مكانا في الدكاكين او  
 رحي الطين او مدافق القضاير لم يجز قال الصدوق في كتابه وكان والدي يعني  
 بانه اذا كان الضرر يمتنع قال الصدوق في كتابه وفيه جواب  
 المشايخ وجواب الرواية انه لا يمنع خلاصة في الجيطان **منع** من نصب منوالا  
 لاستخراجه الا بمرسوم من الفيلق فلكي ان المنع اذا انصرف بالدفان وراية الدريان  
**منع** برفع اليد عن المنع اذا كان فيه ضرر يمتنع **منع** من اخذ في دار ابو عبد  
 شمس العنانيات فليس للجار الملاحق منه ولو اخذ طلحة منه لانه لا يمنع ولا جرة  
 يمنع ولا جرة منع وقاق الذهب بالنج ذرني الكونك منه دقة بعد العشاء والطلوع  
 البجر اذا انصرف واجب **منع** اخذ نايحانه في دار مستقلة مستأجرة ووضع فيها يوي  
 للنور والجار مقابل يقول ان تلازمه نطلع عليها اذا كانت في السطح او الكيز  
 او عند الباب فسد الكوي ليس له سد ذلك ولو زرع في ارضه ارضا وبضرة  
 اكبر بالضرر يمتنع ليس لهم المنع منه قديم استعار دارا يعمل فيها النجوة فحشا  
 ونشروا نورا وبضرة يار مندرج ينصرف بها فله المنع منها ولا يمنع الكلاف والنسبي  
 لان راجحة ليست بضرر في حق كل واحد لان منعه من يستلزمها الا اذا كان دفانه  
 دائما **منع** وكذا النذاف وان اضر ببعض الجيران لمضنه وقبل اذا كان ضرره بيتا  
**منع** من اخذ اذا اخذ داره اصطبل للدواب على سطح مسيل ما رسطه جاره  
 فله ان يرفع سطحه او يبني عليه ولا يمنع **منع** لانه يبني على حائطه ان يرد  
 مما كان وليس لجاره منعه وان بلغ عنان السماء فنية فيمن يضره فله المنع  
 بضرر جاره في الكرامة ارا وان يتخذ فاسا في بيت لم يكن في القديم وفي ذلك  
 بدار جاره ضررا ببيتا ان علم ان دورانه ودورانه يومين البناء فانه يمنع ذلك  
 وان كان يتصرف في ملكه وانه خلاف قول الامام ان من تصرف في ملكه ليس للآخر  
 منعه وان كان يتصرف به واكثر المتكسجين اقوا بالمنع ان كان فيه ضرر يمتنع وبعضهم  
 يقول الامام منية فيمن يحدث عما يضر جاره من القسمة والحاصل ان القياس  
 في جنس هذه المسائل ان من تصرف في فالحص ملكه لا يمنع منه ولو اضر بغيره لكن تركت  
 القياس في كل بضر بغيره ضررا ببيتا وقبل بالمنع وبه اخذ كثير من المتكسجين وعليه  
 الفتوى في الخامس والثلثين في القسمة وفيه ايضا داران متلاصقان  
 جعل احدهما في داره اصطبل وكان في القديم سكنا وفيه ضرر بجار ملازم قال  
 ابو القاسم ان كان وجه الدواب الى جدار الدار لا يمنع كيف كان ثم اذا جدد  
 الجار وعلم ان ضررها بسبب اصطبل قال الامام ظهره للدين لا يمنع لان فعل الدابة  
 لا يمتنع اليه وانما يمنع لانه اذا كان متعديا وهو في الدابة في ملكه غير متعدي فانفع  
 ما اذا ساق الدابة الى زرع غيره لانه متعدي بالتسوق بزيادة في الجيطان في نوع من حدث

وفي المتن لانه وان كان يتصرف في ملكه يكن  
 المتصرف في ملكه فانه لا يمتنع له  
 بغيره ان لا يضر بغيره  
 وفي البرازية قال ابو القاسم يمنع وبه اخذ المشايخ  
 ويجازي قال في الفتوى في استازنا  
 انه يعني يعني على عدم المنع  
 على قول الامام  
 وان حوافها الى جدار الدار يمنع وعلى قول الامام  
 في ملكه الدواب لا يمنع كذا  
 في الحائض قبل الكفاية

عمارة تنص لصاحبه حائط عليه جذوع شاة في دار جاره ارا وصاحب الدار  
 ان يقطع رؤس الجذوع ان امكن البناء عليه بالطول وليس له القطع وان كانت  
 صغيرة له القطع فان قطعها صاحب الدار وهو جالس لا يمكن البناء عليه باية حاكم  
 بقطعها ففقطها لا يقصم ولا يمتنع في نوع في سبل الاول في جيطان البرازية  
 وكذا في الخلاصة والجمالية وفي خلاصة رجل في داره شجرة بلغ اغصانها  
 واذا ارتفعت بطلع على عوارث الجيران رفعوا الا حالي القاضى حتى يمنع  
 من ذلك والختار ان يجيزهم وقت الارقاء مرة او مرتين حتى تستروا  
 انفسهم تاتار خانية في الثامن عشر من الكرامة رجل له حائط ووجهه  
 في دار رجل فاراد ان يطين حائطه ولا سبل له الى ذلك الا بدخول  
 دار جاره وصاحب يمنعه من الدخول او ان يهدم الحائط ووقع الطين في دار  
 جاره فاراد ان يدخل وسبل الطين فمنعه صاحب الدار او لم يجز ماء  
 في دار جاره فاراد حفره واصلاحه ولا يمكن ذلك الا بدخول داره وهو  
 يمنع يقال لصاحب الدار اما ان يتركه حتى يدخل ويصلح واما ان يصلحه  
 باللك كذا روى عن محمد وبه اخذ الفقهاء خلاصة في اوابل الجيطان وكذا في البرازية  
 وقع لاحد في القسمة البناء والساحة يجنبه لآخر فاراد صاحب الساحة  
 ان يبني في ساحة يستعملها للرجل والشمس على صاحب البناء له ذلك  
 في ظاهر الرواية وليس له ان يمنعه وبه يعني قال نصير والصفار  
 له ذلك وعلى ذلك لو اراد ان يبني حائما او تنورا او اصطبل فله ذلك  
 من غير خلاف منية المصنف في القسمة فيمن يحدث عمارة بضرر بجاره  
 ولو وقع صاحب البناء في علو بنايه بابا او كوة لا يلي صاحب الساحة منعه  
 بل له ان يابسه جهته بزيادة في اوابل الجيطان وكذا في الخلاصة وفي  
 التهذيب فاما صاحب البناء لو وقع كوة في ساحة ونحوها لا يمنع والفتوى  
 على انه ان كانت الكوة للنظر والساحة موضع النساء يمنع في منفقات  
 الكرامة في التاتار خانية اخذ داره حطبة غنم في سكة غير نافذة  
 واجبر ان يناء دون بنين السرفين والاباء منون في الرعاية ليس لهم  
 في الحكم منعه وعن ابي يوسف اخذ داره حائما وناء ذي الجيران في دفانه  
 فلم يمنع منية المصنف في من يحدث عمارة بضرر بجاره **منع**  
 ويكفي مشترك بينهما بنى احداهما فوق سطح حجرة باذن شريكه ثم باع الاذن  
 نصيبه في الدار ليس للشري ان يادعه برفع الحجرة عن سطحه والمصلحة كالا  
 من كورة انه اذا استعار من اخو جدارا الوضع جذوعه عليه ووضعها ثم باعه  
 المعبر ليس للشري ان يادعه المستعير برفع جذوعه لانه المستعير وان لم  
 يثبت له حق لازم لكن الشري لم يملك الجدار الا مشغولا لا يجوز كاستعير  
 فكان حقه فيه ناقضا فلا يمكن من رفعه قال استاذنا هذا وان كان حائما

وفي البرازية في جليات الجيطان والفتاوى الخانية في الجذوع  
 ان اخصه من داره اذا كان لا تضر  
 حاله يجعل قديمه حتى لا يكون لصاحب  
 الدار رفعه ولكن صاحب  
 يمنع من البناء

وافتي بعض معاصرا بما في البرازية وليس من اعلى  
 لانه هذا منقيد بالذالك من الساحة فليس البناء والكوة  
 نشرف على الساحة المذكورة في ياد صاحبها يستعملها  
 وعليه الفتوى كما في المعبر ان كذا في الزوام على الاباء  
 ولا يخفى ان ما في البرازية فيما اذا كانت الساحة  
 عصة صفة فلا حاجة الى التقليد بالآثر  
 بدل عليه سائر كلام  
 البرازية







او اشهدوا ان المال الذي كتب في هذا الصك عليه بفتح هذه الشهادة  
 والمعنى فيه انه اشعار الى معلوم في احادي عشر من العبادية وفي الصغرى  
 شهد احد هما مفسرا والثاني على شهادته او مثل شهادته لا تقبل  
 ولو قال اشهد مثل شهادته حاجي لا يقبل عند الخصاف وعامة  
 المتأخرين على انه يقبل قال الحلواني ان كان خصيما لا يقبل منه الاجمال  
 وان تجسبا يقبل بشرط ان يكون بمجال ان استفسر بين قال الشرحي  
 ان احسن القاضي لحياته كلمة التفسير والا لا قال شمس الاسلام يقبل  
 اذا قال لهذا المدعى على هذا المدعى عليه وفقوى القاضي الامام على هذا  
 وبه يعني وذكر الامام الحلواني لو قرر المدعى في يده بغير حق بفتح عندنا  
 وفي الاصلية قرأ المدعى من النسخة للمدعى فقال الشاهد من الجنتين كواي  
 مبدعهم كذا من نسخة برحمان يقبل بنزارة في اول نوع في الظاهر الثاني  
 في الشهادة وكذا في الكلام والرابع من شهادته الجبلة اذا شهدوا بشي ينقل ان هذا  
 الشئ ملك المدعى يجوز شهادتهم وان لم يشهدوا انه في يد المدعى عليه بغير  
 حق لانهم لما شهدوا له بالملك وملك الانسان لا يكون في يده غيره الا بعارض  
 فالسبب يكون على مدعى العارض فلا يكون على صاحب الاصل وقال بعضهم  
 ما لم يشهدوا انه في يد المدعى عليه بغير حق لا يقطع المدعى عليه والا قول اجمع  
 وفيما سوى العقار لا يشترط ان يشهدوا انه في يد المدعى عليه لان القاضي  
 يراه في يده فلا حاجة الى البيان بخلاف العقار في دعوى الحامية  
 سئل على بن احمد عن الشاهد اذا كان يصف مدو والمدعى به حين ينظر  
 في الصك واذا لم ينظر لا يقدر على وجوبها هل يقبل شهادته فقال اذا كان  
 ينظره بنفسه ويحفظه عن النظر فلا تقبل فاما اذا كان يستعين بنوع امانة  
 كقارئ القرآن عن المصحف فلا بأس به من شهادته بنية الدهر  
 قال نعم لو كان الشهادة على حاضر يحتاج الشاهد الى الاشارة الى ثلثة مواضع  
 الى الخصمين والمشهود به ولو على غائب وميت فتمناه ونسب الى ابيه  
 فقط لا تقبل حتى ينسب الى جده ولو ذكر اسمه واسم ابيه وصناعته لا يكفي  
 الا اذا كانت صناعته يعرف بها لا محالة في يكفي ولو ذكر اسمه واسم ابيه  
 وقبيلته وحرقة ولم يكن في محلة اخر بهذا الاسم وهذه اوجه يكفي ولو كانت  
 مثلا في لا يكفي حتى يذكر شيئا يحصل به التسمية كذا **وفي شئ** لو كان  
 المدعى عليه حاضرا فلا حاجة الى ذكر نسبه لانه يشار اليه فلا حاجة الى  
 ذكر اسمه وذكر جده او الى اما الغائب فلا بد من ذكر جده عند ايجافه عنه  
 وهو الصحيح وكذا في التحديد لا بد من ذكر جده صاحب الجدة وكذا في تعريف  
 الخاص من لا بد من ذكر الجدة والقوى على قول بجيفة كذا في محاضر **شئ**  
**وفي صط** ولو ذكر اسمه واسم ابيه ونحوه او صناعته ولم يذكر جده يقبل

وفي الثالث في جواب الفناور وكذا في الثاني على انه  
 لا يكفي على ما نقل من الخصاف وهو الاصح  
 وعليه الفتوى  
 وفي الرابع في جواب الفناور وكذا في الثاني على انه  
 لا يكفي على ما نقل من الخصاف وهو الاصح  
 وعليه الفتوى  
 وفي الخامس في جواب الفناور وكذا في الثاني على انه  
 لا يكفي على ما نقل من الخصاف وهو الاصح  
 وعليه الفتوى

وشروط التعريف ذكر ثلثة اشياء فعلى هذا لو ذكر لقبه واسمه واسم ابيه  
 قبل يكفي والصحيح انه لا يكفي اقول الفرض التعريف لا يكفي الا بغير  
 فينبغي ان يكفي ذكر ما يحصل به التعريف فلو كان معروفا بلقبه وجده  
 فينبغي ان يكفي ذكر لقبه وجده قال وفي شرط ذكر الجدة اختلاف فلو حكم  
 بدونه ذكره نفذ لانه جسد فيه **في** ذكر محمد في كثير من المواضع فلا بد من فلا الفلا  
 ولو حصل التعريف باسمه واسم ابيه ولقبه فلا حاجة الى الجدة وان لم يحصل  
 بذكر ابيه وجده لا يكفي به ولو كان يعرف باسم ابيه وجده لا يحتاج  
 الى اللقب ولو لم يعرف الا بذكر اللقب بان يشاركه في المصغر غيره  
 في ذلك الاسم والنسب كما في احمد بن محمد بن عمر فبشره لا يقع التعريف  
**شئ** وفي تعريف القن سئل السعدي عن محضرة او له روزبه بن عبد الله  
 السعدي ادعى الخ فاجاب انه غير صحيح اذا النسبة على هذا الوجه لا يقع  
 بها الاعلام ويجب ان يكتب انه عند فلان او مولى فلان اذ المعنى  
 يعرف بمولاه وان مولاه معتقا ايضا لا بد ان يقال انه مولاه فلا  
 وان كان المولى الثالث معتقا ايضا ولم ينسب الى مولاه لا بأس  
 اذ المولى الثالث بمنزلة في النسب فيجوز الاختصار عليه كذا في محاضر  
**شئ** وفي **مد** ذكر القبيلة والنسب كذا في التعريف ولو قال فلان بن  
 فلان التيمم لم يجوز حتى ينسب الى فخذة الخاصة اذ التعريف لا يتم بالنسبة  
 الى قوم لا يحصون وقبل الفرغاني نسبة عامة والا ورجدي خاصة  
 وقبل السمرقندي والبخاري عامة والنسبة الى السكة الصغيرة خاصة  
 والى الكبيرة عامة المدينة والقرية والكورة ليست بسبب للتعريف  
 ولا يقع المعرفة بالامانة البسرها في التاسع من الفصولين شهدوا  
 انه ملكه ولم يقولوا في يده بغير حق يقضي بالقبول قال الحلواني اختلف  
 فيه المتأخرين والصحيح انه لا يقبل لانه ما لم ثبت انه في يده بغير حق لا يمكن  
 المطالبة بالتسليم وبه كان يعني اكثر المتأخرين وقبل بعض في المنقول  
 ولا يقضي في العقار حتى يقولوا انه في يده بغير حق والصحيح الذي عليه  
 الفتوى انه يقبل في حق القضاء بالملك لا في حق المطالبة بالتسليم حتى  
 قال هذا القائل لو سأل القاضي الشاهد هو في يد المدعى عليه فقال لا ادري  
 تقبل على الملك نص عليه في المحيط فما يلزم اذ الشاهد وتصيصة  
 في الثالث من شهادات البزازية **الثاني فيما يقبل من الشهادة وفيما لا يقبل**  
**وفي** انواع نوع فمن لا تقبل شهادته لعني في الشاهد **ط** شهدوا بار  
 فسادا لهما القاضي ابن داريك سنة است باروسه فقال لا يكسنة  
 فاذا بعينه يكسنة وبعضه دوسنة فيقبل شهادتهما يجوز كونه يكسنة  
 سنة وقت نخل الشهادة ثم صار بعضه دوسنة قال **صط** على قياس

في الثالث من شهادات البزازية  
 وفيما يقبل من الشهادة وفيما لا يقبل  
 وفي انواع نوع فمن لا تقبل شهادته لعني في الشاهد ط شهدوا بار  
 فسادا لهما القاضي ابن داريك سنة است باروسه فقال لا يكسنة  
 فاذا بعينه يكسنة وبعضه دوسنة فيقبل شهادتهما يجوز كونه يكسنة  
 سنة وقت نخل الشهادة ثم صار بعضه دوسنة قال صط على قياس



وذكر في مسألة الدار والدارية في اواخر الثالث عشر  
البرازية وقال في نوع من النسخة في اواخر الرابع  
اذا خالف سن الدار والدارية في اواخر  
بطلت الدعوى والشرارة

مالو شهدا بدينه وقال سال است فاذا هي جهار سال لا تقبل شهادتهما  
ولم يقبل احد يقبلهما بالجواز كونه سال وقت تحمل الشهادة والآن  
صار جهار سال ينبغي ان لا تقبل شهادتهما في مسألة الدار ايضا **فرض**  
لو وفق الشاهد وقال حين تحملنا الشهادة كان سنهما كذا والآن  
شوا كذا فشهدا بدينه عليه تقبل كما تقبل في مسألة الدار لما قال حين راينا  
كان كذا فشهدا بدينه عليه **في الرابع** من القصولين ولو شهد رجل واحد انان  
يقبل الخطاء او يقبل لا يوجب القصاص تقبل شهادتهم وكذا الشهادة على  
الشهادة في باب الشهادة في جهات من جهات الحامية ولو ادعى عليه  
ده وازده درم وهم شهدوا وكذا لك لا تقبل وكذا لو ادعى انه ملكه اذده  
رواؤه سال باز وشهدوا وكذا لا تقبل خلاصة في جنس في الفاظها  
في الشهادة وكذا في البرازية **ص** سكت شاهد البيع عن بيان الوقت  
والمكان فسالهما القاضي فقالا لا نعلم ذلك تقبل شهادتهما لانهما  
لم يكلفا حفظ ذلك في احادي عشر من القصولين لو شهدا انه لهن الف  
درهم لكنه قد ابراه منهما وقال المدعي ما ابراه عن شيء وقال المتهمم عليه  
ما كان له على شيء ولا ما ابراه في عن شيء قال اذا لم يترع شهادتهما على البراهة  
قضيت عليه بالف قاضيه بخان في الفصل الاول من باب الشهادة **فرض**  
يكذب المدعى شاهد من كتاب الدعوى وكذا في العشر من مدعى خلاصة  
جامع الفتاوى شهدا ان هذا الغلام مدر ك محتم قبل ذلك ولو قالوا رأينا  
بكتام قبلت ذلك منهم من متفرقات شهادات النساء رخصية  
ولو شهدا بوقف على نفسه او على احد من اولاده وأن سفلوا او على ابائيه وأن  
علوا لا تقبل وكذا لو شهدا به على نفسه او على اجنبى لا تقبل لان حق ولا حق  
حق الاجنبى ولو شهدا احدهما انه وقف على زيد وشهدا الاخر انه وقف  
على عمرو يقبل ويصرف غلته الى الفقراء لانهما اتفقا انه وقف ولو شهدا  
انه وقف على فقراء جيرانه وهما من جيرانه الفقراء يقبل اذ الجوار ليس بامر  
لازم وكذا لو شهدا انه وقف على فقراء مسجده وهما من فقراءه يقبل  
وكذا لو شهدا من مدرسة بوقف المدرسة تقبل ولو وقف رجل  
كراسته على مسجد لقرارة القرآن او على اهل المسجد وشهدا اهل ذلك  
المسجد على وقف الكراسته فمذه المسئلة نظير شهادة اهل المدرسة على  
وقف تلك المدرسة وشهادة اهل المحلة على وقف تلك المحلة  
والمساجف فصلوا فيها فقالوا اهل المدرسة لو كانوا باء خذوا لوطايف  
من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا باء خذوا تقبل وكذا  
في اهل المحلة وكذا الشهادة على وقف مكتب وللشاهد حتى لا تقبل  
وقبل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح لان كونه الفقيه في المدرسة

وكونه الرجل

وكونه الرجل في المحلة ليس بامر بل ينتقل وشهادة اهل المسجد تقبل لانهم  
لم يجزوا وانفسهم بهذه الشهادة نفعاً في الثالث عشر من القصولين  
وفي الفتاوى وقف وقفا على مكتب وعلى معلم فيه فغصب رجل هذا  
الوقف فشهد بعض اهل القرية ان هذا وقف فلان من فلان على هذا  
المكتب ومعلمه وليس للشهود اولاد في المكتب تقبل ولو لهم فيه اولاد  
تقبل ايضا في الاصح وكذا لو شهد بعض اهل المحلة للمسجد بشي ان وقف  
للمسجد وكذا لو شهدا ان هذا المصحف وقف على المسجد وكذا  
شهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا اوهم من اهل تلك  
المدرسة وكذا لو شهدوا على وقف المسجد بجامع وكذا ابنا السبيل  
اذا شهدوا على انه وقف لابناء السبيل وقيل ان كان الشاهد  
يطلب كنفه حقا من ذلك لا يقبل والا تقبل وقال بعضهم منهم  
الامام الفضلي لا تقبل شهادة اهل المسجد وقال ابو بكر بن حامد تقبل  
وقال في الصغيرى صدر الاسلام قال سبدي في هذه المسائل تقبل  
على كل حال لان كون الفقيه في المدرسة وكونه الرجل في المحلة والصبي  
في المكتب غير لازم بل ينتقل ولو شهدوا انه اوصى الى فقراء جيرانه  
وللشهود اولاد محتاجون في جوار الكوفة قال محمد رحمه الله لا تقبل في حق  
اولادهم ويقبل في حق الباقين وفي الوقف على فقراء جيرانه  
على هذا وذكره محال انه يقبل شهادة الجيران على الوقف ولو شهدوا  
انه اوصى بثلاث ماله للفقراء واهل بيته الشهادته لا تقبل وفي الاجناس  
في الشهادة على الوصية للفقراء واهل بيته الشهادته لا تقبل مطلقا  
شهد بعض اهل القرية على بائعهم بزيادة الخراج لا تقبل وان كان خراج كل ارض  
معينا او لا خراج لك لا يقبل وفي فتاوى السفي اهل القرية واهل مكة  
الغير النافذة شهدوا على قطعة ارض انهما من قرينهم ومن سكتهم لا يقبل  
وان نافذة او ادعى لنفسه حقا لا يقبل وان قال لا اخذ شيئا يقبل  
وكذا في وقف المدرسة شهدا عليها وقيل في السكة النافذة تقبل  
مطلقا في نوع في الشهادة على فعل نفسه من شهادات البرازية  
شهد في ارض رجل ادعى رجل ان له حق الشرب من هذا النهر واحضر شهودا  
فشهدوا ان المدعى كان يجري فيه الماء لا تقبل شهادتهم انما تقبل  
اذا شهدوا ان له فيه مجرى الماء وحفائبا وبين ذلك ولو اقر المدعى على  
وقال المدعى كنت تجري الى اقبها وانت غاصب وليس لك فيه مجرى  
الماء وصل ذلك ام فصل يصير مفرقا باليد ولا تقبل منه دعوى الغصب  
الابينة قاضيه بخان في الفصل تيسر لا تقبل شهادته للشهادة في اواخر  
شروط احواله فشهد جماعة بحضرتها عند القاضي ان هذه كراة منكوحة



فلازم الغائب لا تقبل هذه الشهادة لعدم انحصار الغائب في اثبات  
النكاح ولا يثبت احواله لعدم ثبوت نكاح الغائب في الفصل  
الخامس من القصول العادية **عده** اراد تزوجها فشهد اعنده او عند  
القاضي ان له مالاً وجافتر وجهها ولا يفي بينهما في العاشرة من القصولين  
وكذا في الرابع عشر من نكاح البرازية تقبل الشهادة حصة بلا دعوى  
في الوقف وطلاق الزوجية وتعليق طلاقها ووجبة الامنة وتبويرها  
والخلع ومهال رمضان والنسب وحذف النكاح وحذف الشرب والابلاء والظهار  
وجوزة المصاهرة ودعوى مولاة نسبه اشباه في القضاء والدعوى  
والشهادات ملخصاً شهد ان الغائب اعنى امته او طلق امرأته  
لا يقبل وان كانت لامة غائبة او الزوجة غائبة تقبل لانها  
لو حضرنا وكذبنا لا يلتفت الي قولها فلا يبالى بعدم حضرتهما في نوع  
بنسب شرط حضرته من الخامس عشر من دعوى البرازية وكذا في الثالث من القصولين  
والخامس من العادية الشهادة بحضرة العبد بدون دعواه لا تقبل عند  
الامام الا في مسكتين الاول اذا شهد بالحكمة الاصلية وانه حصة  
تقبل لا بعد موثرها الشائب شهد وابنه او صلي به باعقافه تقبل  
وان لم يترعى العبد ومما في اخر العادية والاولى مفرغة على الضعيف  
فان الصحيح عنده اشترط دعواه في العارضية والاصلية كما قد فتاه  
اشباه من كتاب القضاء والشهادات **بسم** الشهادة على الخلع  
بدون دعوى المراءة مقبولة كما في الطلاق وعناق الامنة ويسقط المحرم  
من دقة الزوج ويدخل المال في هذه الشهادة تبعاً فالوا والشهادة  
على التذبير كالشهادة على العنق لا تقبل عند التحقيقة بدون الدعوى  
والشهادة على دعوى المال نسب عبده تقبل من غير دعوى فنية في باب  
تقبل الشهادة حصة من غير الدعوى من الشهادات عن ابي القاسم  
الصغار اذا شهدا شان على طلاق امرأته او عتق امته وقال كان ذلك  
عاماً او كان جازاً شهدا منها وتاخر بها لا يؤمن شهدا منها قال رضي الله عنه  
ويجب ان يكون ذلك وهما اذا علموا انه تسكها اسكن الزوجات  
والا ما لان الدعوى ليس بشه طهر هذه الشهادة فاذا اخذها صار فسخة  
فاضحيان في فصل من لا تقبل الشهادة للتمه من الشهادات اجاب  
الشيخ في شهود شهدوا بالجمعة المخلطة بعد ما اخذوا شهدا من غير تامة  
من غير عذر انه لا يقبل ان كانوا عالمين بانها بعيشان عيش الزوج علاه  
الحامي والمخطب الا ناطي وكما لا يثبت البياني **قسم كس**  
شهدوا بعد ستة اشهر باقرار الزوج بالطلقات الثلاث لا يقبل  
اذا كانوا عالمين بعيشهم عيش الزوج وكثير من الشيخ اجابوا كذلك

في جنس هذا

في جنس هذا وان كان تاد خبرهم بعد تقبل شهادات عن امرأته وورث  
فشهد الشهود بانه كان اقرب من غيرها حال حقيقته ولم يشهدوا بذلك حال حيوته  
لا تقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكنوا لانهم فسقوا كراهة  
الفاسق لا تقبل **حج** اقرب بعض الورثة باعتاق المورث جارية وانكر  
البعض ثم شهد شهود وان المحتوي اعتقها فتاد غير الشهادة بكونه طلعها  
ان كان لعبد ما وتاد وبل قال استنادنا في هذه الشهادة الى ان التاد غير لو كان  
لا بعذر ولا تاد وبل لا يقبل في عتق جارية كالطلاق وانه من كونه  
شهادة في باب الفروج في الموضعين فنية في باب الشاهد بوجه  
شهادته في شهادته وتامة فيه شهد بخبر متقدم بلا عذر با يكون  
قريباً من امامه بحيث يقدر على اقامه الشهادة بلا تاد خبر لم تقبل  
الا في حد قذف ويضمن السرقة ولو اقرب اي بالحد بعد التقادم  
بحد الا في الشرب وتقادم اي الشرب بنزول الخمر والتقادم بغيره  
بمقتضى شهر هو الاصح وقيل ستة اشهر في باب شهادة الزمان حدود الزمان  
ولو شهد بشئ مغيب عن مجلس القاضي تقبل وان امكن اخصاره  
في المجلس بخلاف ما قاله بعض المجتهدين انه لا يقبل ذكر هذا اللفظ ظهر للدين  
في جامع خزانة الفتاوى قبيل الشهادات شهدا ان شانا هذا  
دخلت في غنم هذا ولا تعرضها لا تقبل ولو قال اعصب شاة وادخلها  
في غنم ولا تعرضها قضى عليه بالقيمة وقوله امجره ان تمنع الدعوى ليس على اطلاقه  
انما تمنع في حق القضاء وما في حق اجس والقضاء بالقيمة لو نذر فسخاً  
من اخر الثالث في شهادة البرازية شهدا على اقرار الرامن بعقب الرامن  
الرمين ولم يشهدا على معاينة قبضه كان ابو حبيقة يقول اولاً لا تقبل  
ثم رجع وقال تقبل وهو قولهما في اخر السادس من القصولين وفي كحاوي  
لوان رجلاً حشياً قوماً في بيته ثم جلس خصمه في ساحة الدار ولا يحل  
الشهود فخر فخره بال والشهود يرونه ويسمعون كلامه ثم شهدوا عليه  
بذلك جازت شهادتهم قال وان سمعه من وراء حائط او من فوق الباب  
وهو لا يراه وهو يعرف كلامه فانه لا يقبل شهادته عليه لان الكلام يشبه الكلام  
ناتار حاشية من الشهادات وكذا في شهادة البرازية وفي ادب القاضي  
سمعا اقرار رجل في موضع لا يرون وجهه لا يثبت له من يشهدوا عليه الا ان يحيطوا علماً به  
باراه وحل بيتاً وعلما ليس فيه غيره وليس له مسلك اخر او يشهد عندهم علماً او رجل  
واحد اثنان من نكاح تادوا تقبل بالالكفاء ادعى انك فحقت من اجله في حق ذكره فنه  
وسمعه وشهدا ان هذا الذم هو ذمك فنه فلا تقبل في حق من يحضر الا ان يحضر لانه ادعى  
انك فحقت من اجله ولم يقبل فحقت مني فاضافة الشهود فنه في حق من يحضر فنه فحقت  
عشر القصولين من احواله شهدا ان انك فحقت من اجله فلا تقبل في حق من يحضر فنه فحقت

اشهادة على الطقات الثلاث بعد تقادم العهد في  
طهر من الزمان او يسمع سوا ذلك من قبل الزوج او غيره  
وليس ذلك كاشهادة على حد ولا من نكاح الطلاق  
للزوجة من نكاح الطلاق في نكاح الطلاق وقال  
في الباب الثاني في شهادة جارية في نكاح الطلاق  
في ان ذكر في الشهادة واقعة في ذلك الا ان  
في الدين محمد بن محمد السجدي في ذلك الا ان  
محمد بن محمد بن محمد السجدي في ذلك الا ان  
فسخة وتام الكلام فيه







من فلان غير ذي اليد واقام البيعة ذكر في الاصل وجعل المسئلة على وجهه  
 احد هذان شهد شهوده انهما كانتا فلان باعرا من هذه المدة وكذا او شهدوا  
 ان فلانا باعرا منه وهو يومئذ يملكها جازت شهادتهم والثانية لو شهدوا  
 انها لم يدا المدة اشترى فلان بكذا جازت شهادتهم والثالثة اذا شهدوا  
 ان فلانا باعرا من هذه المدة المدعى وسلمها اليه جازت شهادتهم وغريبيوف  
 انهما لا تقبل شهادتهم وبما اخذ القاضي ابو خازم ومثا بنحنا اخذوا بجواز  
 الكتاب واجازوا هذه الشهادة والرابعة لو شهدوا ان هذا المدعى  
 اشترى فلان بكذا وقبضها منه جازت شهادتهم والخامسة لو شهدوا  
 انه اشترى فلان بكذا او قبضها منه او شهدوا ان فلانا باعرا منه  
 بكذا ولم يبرهوا على ذلك لا تقبل شهادتهم ولو شهدوا ان فلانا باعرا منه  
 بكذا او كانت الدار في يده وقت البيع ذكر الناطق لا تقبل هذه الشهادة اذا  
 كانت الدار في يده ثالث وقت الخصومة ولو شهدوا انه اشترى فلان من زيد  
 بكذا وهو يدعي ذلك ولم يبرهوا عليه جازت شهادتهم فاضبحخان  
 في دعوى الدور والارض في الدعوى سئل الامام السعدي عن ادعى  
 ارضاء وذكر حدودها وقال يبذر فيها حقون مكابيل والشهود ايضا  
 ذكر الحد وكذلك وقالو يبذر فيها حقون مكابيل واصاب الكل في الحدود  
 وذلك لا يسع فيها الا عشرة مكابيل قال فيقول لان ذكر المقدار لا يحتاج اليه بعد  
 ذكر الحدود وذكر ما لا يحتاج اليه وعدمه سواء قيل له اجاب فلان بخلافه قال  
 اخطاء والصحيح ما قلنا وقيل المسئلة على التفصيل ان شهدوا بخضرة الارض  
 واشتاروا ابرها واخطاوا في مقدار ما يبذر يقبل وبلغوا الوصف وان شهدوا  
 بغيبة الارض لالا في الشهادة بملك موصوف والاشبه عدم القبول مطلقا  
 لانهم اما مخطئون او كاذبون في الشهادة وعدم كونه محنا جالبا ليدفع الخلل  
 الا يبرى ان الشاهد بالملك المطلق ان اطلق بناء على اليه والتصرف ليسوع  
 له ذلك ويقبل وان بين ان شهادته بناء على الرؤية لا تقبل وان كان ذكر  
 المطلق غير محتاج اليه بزيادة في الجنس الثاني من الشهادات قيل في الثالث  
 في النوازل ذكر عطاء بن حمزة وقع الغلط في الدعوى والشهادة ثم اعادوا عارضا  
 في مجلس اخر بلا خلل ان زارا وارا لا تقبل وان خلا عن تناقض لانه الظاهر  
 ان الزيادة ان كانت بتلعبين انسان وعمر الامام شهدا عند القاضي  
 ثم زاد فيها قبل القضاء وبعده وقالوا او بهما وبها عدلان تقبل وعليه  
 الضموني اما تعبين المحمل وتفسيره المطلق يصح في الشاهد ولو بوجه الاقرق  
 ذكره القاضي وعن الامام الثاني لو شهد عند القاضي ثم جاء بعد يوم شكك  
 في شهادته كذا وكذا فان كان يعرف بالصلاح تقبل شهادته فيما بقي  
 وان كان لا يعرف به فمعه نية تلغي شهادته وقوله رجعت عن شهادتي

وفي الباب العاشر من دعوى النصاب الشهود لو شهدوا  
 ان فلانا باعرا من هذه المدة المدعى وسلمها اليه جازت شهادتهم  
 انهما لا تقبل شهادتهم وبما اخذ القاضي ابو خازم ومثا بنحنا اخذوا بجواز  
 الكتاب واجازوا هذه الشهادة والرابعة لو شهدوا ان هذا المدعى  
 اشترى فلان بكذا وقبضها منه جازت شهادتهم والخامسة لو شهدوا  
 انه اشترى فلان بكذا او قبضها منه او شهدوا ان فلانا باعرا منه  
 بكذا ولم يبرهوا على ذلك لا تقبل شهادتهم ولو شهدوا ان فلانا باعرا منه  
 بكذا او كانت الدار في يده وقت البيع ذكر الناطق لا تقبل هذه الشهادة اذا  
 كانت الدار في يده ثالث وقت الخصومة ولو شهدوا انه اشترى فلان من زيد  
 بكذا وهو يدعي ذلك ولم يبرهوا عليه جازت شهادتهم فاضبحخان  
 في دعوى الدور والارض في الدعوى سئل الامام السعدي عن ادعى

في كذا وكذا

في كذا وكذا او غلطت في كذا او نسبت مثل قوله شكك وهذا كذا في طرفة  
 المناقضة بين الاول والثاني في ما يلزم زيادة الشاهد وتقصيد  
 الثالث من شهادات المكون ولو قال لا بينة لي فبرهن او لا شهادة لي  
 فشهد تقبل وعن محمد لا تقبل للتناقض فيعد قول محمد اصح تسهيل  
 في باب المتوفات في احوال الكتاب قال المدعى لا بينة لي فبرهن او قال  
 الشهود لا شهادة لك ثم شهدوا يقبل فلعنه شئ ثم تكرر وان لم يكن  
 لهم شهادة ثم صارت لهم شهادة وقال محمد لا تقبل لانه صار مناقضا  
 ولا قول المناقض والاصح قول الجنيبة لما بيننا في ما يلزم في كتاب  
 الغائبين في الكافي ولو ان المدعى قال للمدعي عليه عند طلب البين اذ كنت  
 فانت بري من المال الذي له عليك فحلف ثم اقام المدعى البيعة على الحق يقبل  
 ويقضي له بالمال فاضبحخان في احوال باب البين من الدعوى فتح  
 بدر البينة الظاهر قال المدعى شهودي غيب وبين المدعى عليه فقال القاضي  
 ان حضرت شهودا بعد اختلف لا يسع شهادتهم فقال المدعى فليكن فخلف  
 المدعى عليه ثم اقام المدعى بعد ذلك بسبع شهادتهم فبينة في باب البيعة  
 بعضهم المدعى بعد الاستخلاف من الشهادات رجل يدعي دينا على رجل  
 فوكل المدعى عليه رجلا في الخصومة فاقام المدعى شاهدا على احد الكويلين  
 وشاهدا على الكويل الاخر جاز وكذا لو اقام شاهدا على الكويل وشاهدا على الكويل  
 او اقام على المدعى عليه شاهدا على وصيه او عارضا بعد موته شاهدا او كان له بنت  
 وصيان فاقام المدعى على احد هما شاهدا وعلى الآخر شاهدا جاز ذكره في المتن  
 فاضبحخان في احوال باب الدعوى وسئل الذي عن ادعى على اخي شيئا واكثر  
 دو البند فاحضر المدعى رجلا كبير من اهل الجبال يشهد له بذلك فقال المدعى عليه  
 هو كافر بالله لا يعكف الله ورسوله فبطل الحكم ان يسئل الشاهد عن الايمان  
 والاسلام ليظهر حاله حتى يسع شهادته قال للحاكم ان يسأل الشاهد عن ذلك  
 اذا انهم بذلك فاما اذا كان سؤاله لم يصل الى مذهب من يقول بكفر العوام  
 فقد اخطا واذا ذلك وسئل عن باعني بن احمد فقال اذا كان يشهد بوجدانية الله  
 تعالى وبرسالته محمد عليه السلام فانه تقبل شهادته ولو قال اناسم ولست بكافر  
 فانه تقبل شهادته بنية الدم من الشهادات اذا امكن المدعى عليه في الشهور  
 انهم عبيد فعلى المدعى اقامة البيعة على حجتهم في باب لا تقبل شهادتهم في البيعة  
 ومتى ردت لعنه ثم زالت لا تقبل الا في اربعة مواضع عبادة ردت شهادته  
 ثم عتق وكافر اسلم واعى ابصر وصبي ردت شهادته ثم بلغ فاعادوا الا اذا  
 تقبل وفي النصاب شهد الكول لعبده فرددت ثم عتق فاعادها لا تقبل  
 لان المردود شهادة لا رابعة ولو فاسق فرددت ثم تاب واعاد  
 لا تقبل نخل المملوك او الصبي او الزوج ثم عتق وبلغ وابانها وشهدوا تقبل

وفي جوامع الفوائد في الثالث من الشهادات وفي رواية  
 تقبل وهو الصحيح وكذا لو قال لا بينة لي ولا شاهد  
 المدعى عليه ثم ادعى بالبيعة تقبل كما في الثانية في احوال  
 باب البين والاشبه في الثانية في الكافي  
 وفي الفصولين في العاشر

وفي دعوى القاعدية في الاصل ولو ادعى الشهود عليه  
 ان الشهود له عبيد وقال الشهود له احوار  
 كان القول له عبيد وعليه

سواء شهد عند غيره وشهادته او غيره وسواء  
 كانت بعد سنين او لا كذا في فضاء الاجابة  
 تقبل في الثانية



ولو بصيرة عند التخل والاعنى عند الاداء لا تقبل خلافا للثاني وفي احمد و  
لا تقبل اتفاقا وفي النصاب شهادة الا على تقبل فيما يجوز فيه الشهادة  
بالقسام كالنصب والموت بزازية في اوابل الثاني في الشهادة والشهادة  
لهما ثلثة احوال التخل والاداء والقضاء فوجود العنى في واحد من هذه الاحوال  
وعند الثاني وجودها حال التخل يمنع والا لا في المحل الزبور وذكر في المتن  
شهادته وبال فلم يعد لو اطلب المدعى عليه في القاضي ان يكتب وثيقة ويحكم  
بانهم مردود الشهادة حتى لا يقبل فاض اخ حكم وكتب به فاذا فعل ذلك  
لا يقبل القاضي الا هذه الشهادة فان كان الاول لم يحكم به بشهادتهم للثاني  
ان يقبل اذا عدلوا من الزبور في نوع الحق التعريف والعدالة في الثاني من القاضي  
فاسق تاب لا تقبل شهادته ما لم يتر عليه من يثبت ان يثبت وهو عند  
بعض سنة اشهر وسنة عند البعض والصحيح تفويضه الى رأى القاضي  
او المعدل عدل عند الناس شهده بضرورة فحق ابيه يوسف رحمه الله تعالى  
انه لا تقبل شهادته ابد اوردى عنه ابو جعفر انه تقبل شهادته وعليه فتوى  
موجبات الاحكام في الشهادات ولو كان الشاهد شيخا كبيرا لا يقبل على الشئ  
ولا يمكنه حضور الاداء الشهادة الا اركب وليس عنده دابة ولا مال يستكرى به  
دابة فيعت اكثره دولة الية دابة فركبها لا اداء الشهادة لا يبطل شهادته  
وان لم يكن كذلك وهو يقدر على المشي او كان يجرد دابة فيعت المشهور له  
دابة فركبها لا تقبل شهادته في قول ابيه يوسف فان اكل الشاهد طعاما المشهور له  
لا يرد شهادته وقال الفقيه ابو الليث الجواب في الركوب ما قاله اما في الطعام  
ان لم يكن المشهور له متناه طعاما للشاهد بل كان عنده طعام فقد نه  
اليهم فاكلوه لا يرد شهادتهم وان متناه طعاما فاكلوه لا تقبل  
شهادتهم هذا اذا قل اداء الشهادة فان لم يكن كذلك ولكن جمع الناس  
للاستشهاد وتهيأ لهم طعاما او بعث اليهم دوابا واخرجهم من المصير  
فركبوا واكلوا طعاما قال ابو يوسف في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد  
ذلك وتقبل في كل الطعام وقال محمد لا تقبل فيهما والفتوى على قول  
ابيه يوسف لان العادة جرت بذلك فيما بين الناس خصوصاً  
في الامكنة فاضبحان فمن لا تقبل شهادته للثمة اربعة تقر لهم  
على رجل الف درهم فشهادته انان بينهم انهما ابراء الغريم عن حصتهما  
من الالف جازت شهادتهما وان كان ذلك ثمن مبيع باعوه منه  
في الثلثين من دعور النازخانية رجل باع عبدا وسكته الرثية في ذي  
العبدان المشتري اعتقه فانكر المشتري فشهادته بايع بذلك لم تقبل شهادته  
لانه يبريد به ان يبطل حق الرذلو وجد المشتري له عيبا من المحل الزبور  
والبايع اذا شهد بغيره بما باع لا تقبل وكذا المشتري من المحل الزبور

رجل فاضم

رجل فاضم رجل في دار او في حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق  
اخر جازت شهادته اذا كان عدلا في باب ما يبطل دعور المدعي من الزبور  
وفي الذخيرة وشهادة ولد الزنا ان كان عدلا مقبولة في شهادته  
النار خاتبة وشهادة اهل السجن فيما يقع بينهم في التقبل وكذا شهادة  
الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع في الحامات  
لا تقبل وان منعت الحاجة اليه بزازية في نوع في الشهادة على النقيض  
من الثاني في الشهادات وكذا في الثالث من شهادة النار خاتبة وفي  
الفتاوى العنانية وتقبل شهادة الاعراب والمفتوح بده في الترفة  
والناجاة دار احب اذا كانوا عدولا وهو المختار عندنا في الثالث  
من شهادات النار خاتبة واما اهل المصانع الدينية كالكساح  
وهو الذي يسقى في عرف بلاد مصر قنواقي والنزبال والحائك واحتجهم  
فقبل لا تقبل وبه قال الشافعي واحمد رحمه الله تعالى ووجه بكثرة خلفهم  
الوعد وكذبهم ورايت اكثر مخالفا للوعد السكري والاصح انها تقبل لانها  
قد تولوا ما قوم بها نحو فالحكم بالقادح لا يثبت على ظاهر الصناعة ومنه  
التخاسون والدالون فانهم يكذبون كثيرا زيادة على غيرهم مع حلفهم لا يقبل  
الامن علم عدلهم منهم ابن همام في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل  
من الشهادات شهادة السائل لا يجوز في قول ابن ابي سبي في شيء من  
الاشياء وفي قول محمد يجوز في الشئ النافه وفي قول يحنيفة وابيه يوسف  
تقبل اذا كان عدلا واما اذا سال دهره الحاجة او لغيره حاجة او يترهم في سأل  
بغير حاجة فلا تقبل شهادته من شهادات النكف وشهادة الضعفاء  
تقبل في الصحيح بزازية في قبول نوع في العاظماء في النافه من الشهادات  
وكذا في كلامه ولا تقبل شهادة الطفيلي والرقاص والحجاز في كلامه  
والسخرة بلا خلاف فبح القدير في باب من تقبل شهادته من الشهادات  
قال نصر بن يحيى من شتم اهلك ومما يكره كثيرا في كل ساعة لا تقبل شهادته  
وان كان احيانا تقبل وكذا الشتم بالحيوان كدابة واما في ديارنا  
فكثير يشتمون بايع الدابة فيقولون اقطع القيد من باعك ولا من يحلف  
في كلامه كثيرا ونحوه من المحل الزبور وروى ان من اوج بيت لمن يبيع اخبر  
لم يسقط عدلته في اوابل الشهادات من العنانية ولا من يلعب  
بالشطرنج ولكن بشرط انضمام احدي المعاني الثلث اليه اذا خاف عليه  
او شغل عن الصلوة او كثر الخلف عليه بالكذب والباطل واما بدون  
انضمام احدي المعاني الثلث اليه لا يسقط العدالة لان العلماء اختلفوا  
في حصة اللعب بالشطرنج واما حصة عندنا من هذه المعاني فحانة المفتين  
في الشهادات فربما من الا وابل وكذا في الثالث من شهادة المحبطة



لا يشترط في هذه الشهادة فسخها بالطلاق والعتاق  
او اعلم لا تقبل ذلك منه ولفظه الشهادة لا ينفق  
من الا حوس كذا في البوطا بشرط ما بين  
لا يجوز شهادته

والعداوة الدينية من غير المقتضى في القاذف والقطوع  
عليه الطريق على القاطع والمقتول عليه القاتل والجور على الجاح  
والزوج على من قدف امرأته بالزنا كره ابن ومباين وقال ابن  
وهو ان قد يتوهم بعض المتقصرين ان كل من خصم شخص  
في حق اذا ادعى عليه حقه انه يصير عدوه فشهد بهما بالعداوة  
وليس كذلك بل العداوة انما تثبت بنحو ما ذكرت انتهى  
وبدل ما قاله من ان كل من خصم شخص في حق شهادته جائزة  
المقتضى العداوة من غير مجزئة ويجوز بغيره وقيل  
بغير بالعدوة

رجل ادعى على رجل حقه فشهد له امرأته القاضى  
قال رحمه القاضى تقبل شهادة الامتنين  
كذا في فتاوى قاضي خان في فصل  
من لا تقبل شهادته

ولا يجوز شهادته الا حوس وفي الصغرى بالاشارة في حادثة ما عند  
علمائنا تاتار خانية في الفصل الثالث من الشهادات ولا تقبل شهادته  
من يظهر شتم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قاضي خان في قول لا تقبل  
شهادته كلفه في الشهادات ولا يجوز شهادته الرجل على الرجل اذا كان  
بينهما عداوة قالوا هذا اذا كانت العداوة بسبب شئ من الدنيا فاما  
اذا كانت العداوة بسبب شئ من الدين فانه تقبل شهادته عليه  
في اواسط النوع الاول في الثالث من شهادات المحيط البرهان في لوفد  
ان تاتار مع اخر شهد على المقتوف بالنزاع تقبل القضاة بآخذ على القاذف  
تقبل وبعدة لا منية المكفي في باب شهادة المقرم تاتار مع اخر شهد  
احدهما على الآخر تقبل ان كان عدلا في الشهادة على الشاهد وكذا في السراجية  
فيمن قبل شهادتهم **فصل في تقبل شهادة المعتق في المصروف** واعتبار وصلة  
بيته وبين الشاهد ولا يجوز شهادته الرجل لولد ولده وان ولا تجزى له  
في اخر الثالث من شهادات المحيط البرهان لا تقبل شهادته الاصل لفرعه  
الا اذا شهد بآخذ لابن ابنه على ابيه وشهادة الفرع على اصل جازية الا اذا  
على ابيه لآقة او شهد على ابيه بطلاق خترة امة والام في خاصة من الاشياء  
في القضاء والشهادة شهدا لثان على ابيه بطلاق امة ان كانا  
بمحمدان يقبل وان ادعت لاولو شهدا على امرأه ابيهما انهما ارتد  
وهي تنكر فان كانت امة جازية لا تقبل وان كانت مينة كان محمد  
الاب تقبل وان ادعى لا منية المكفي في فصل شهادة المقرم من شهادته  
ولو وكله بقبض دين له على رجل وغاب وشهد على ذلك ابنا الطالب  
والمطلوب بمحمد بالم تقبل الشهادة وان اقر المطلوب بها وادعى  
اخذها جازية خزانة الاكل في البيعة من الوكالة ولو شهدا بالموكل  
ان اباهما وكل هذا الرجل بقبض دين له لا يقبل اذا جحد المطلوب الوكالة  
وكذا في الوكالة بالمخصوصة وشهادة ابني الوكيل على الوكالة لا تقبل  
وكذا شهادة ابويه واجدادهم واحفادهم خلاصة في شهادة المودعين  
في الثاني من الشهادات وفي الاضحية تقبل لابويه من الرضاعة ولمن  
ارضعت امرأته وللام امرأته وابنتها ولزوج ابنته وامرأة ابنته واخت  
امراته بنزارية في الثاني من الشهادات ومن لا يجوز شهادته له  
لا يجوز شهادته عبده ولا المكاتبه ولا الام ولده ولا له بتره ولا يجوز شهادته  
العبد والمكاتب والمكاتب وام الولد في حقوق العباد وعندنا وكذلك  
شهادة معتق البعض عند ابي حنيفة لانه بمنزلة المكاتب ما دام يسمى  
في المحيط في الثالث من الشهادات الاصل ان الشاهد اذا ابطال حقا  
اوجب لغيره لا يمكن من ابطاله الا بالشهادة او حوّل ضامنا عليه لغيره لا تقبل

للشهادة او للتناقض كما في شرح الوافي في اول فصل قبيل بالشهادة  
على الشهادة في الشهادات وفيه تفصيل الوصي يصير خصما بقبول الوصاية  
بعد موت الموصي قبل المخصوصة لان الوصاية خلافة كالوراثة فقام مقام  
الميت بنحو القبول حتى رد الا بصا بعد موت الموصي لا يصير خصما  
وقبلت شهادته والوكيل بالمخصوصة في دار ثم عزل قبل ان يخاصم ثم شهد  
في تلك الحادثة لا تقبل عنده وعندهما تقبل وصي عزل وشهد للميت  
بال لا تقبل ولو وكله بكل حق له قبل فلا يحضره القاضي فخاصمه في الف  
عزل فشهد بذلك الالف ردت وان شهد بمال اخر لا يرد وان لم يعلم  
القاضي بوكالته وانكر وكالته فلا يرد وان ثبتت بالبيعة ثم عزل وشهد ردت  
شهادته للموكل كل حق قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق حادثة بعد  
تاريخ الوكالة في تقبل وان كانت الوكالة عامة بان يهر من انه وكله المخصوصة  
بكل حق له في هذا البلد فخاصمه من اهل البلد وان ثبت الوكالة عليه فهو خصم  
ولغيره في كل حق قائم او حادثة بعد الوكالة قبل العزل الا اذا كان حقا عرف  
حدوثه بعد العزل تقبل شهادته ولو ان ثبت بالبيعة ان فلانا وكله وفلانا  
القائب بالمخصوصة في كل حق في هذا البلد تقبل وصار اخصمي وكذا الوصية  
لان الوكالة واحدة من المحل المبرور لخصما وشهادة الوصي بعد العزل للميت  
ان خاصمه لا تقبل والا لا بنزارية في نوع في شهادة المودعين في الثاني  
من الشهادات واما شهادة الوصي بحق للميت على غيره بعد ما اخرج  
القاضي من الوصاية قبل المخصوصة او بعد ما لا تقبل من المحل المبرور وكذا  
في الخلاصة شهادة الوصي للميت بدين او عين او ربيعة والورثة  
كلهم كبار لا يجوز لان ولاية القبض حتى يبرأ المودع والخير للموصي فقد اهل  
لنفس فلا تقبل شتم في شهادة المقرم في قوله وصيتان شهدا  
لوارث صغير شئ في مال الميت او في غيره مال الميت لا تقبل بشهادتهما  
لانهما يشبهان لانفسهما حق التصرف في مال الصغير فلا تقبل كما لو شهد  
المودعان للميت المودعة للمودع قبل الدفع الى المودع وان شهد لوارث  
كبير شئ في مال الميت لا تقبل بغير مال الميت تقبل وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
تقبل شهادتهما للكبير على كل حال في شرح الجامع لقاضي خان في اجاب ببيع الاوصيا  
من الوصايا اذا شهد الوصي بدين للميت والورثة صفار او بعضهم صفار لا تقبل  
شهادته لانه ثبت بشهادته حقا لنفسه ولو كانت الورثة كبار اجازت شهادته  
قاضي خان فيمن لا تقبل شهادته للشهادة من الشهادات ولو شهد بعض الورثة  
على الميت ان كان المشهود له صغير لا يجوز اتفاقا وان باعفا فكذاك عنده  
وعندهما يجوز ولو شهد للكبير على اجنبى تقبل في ظاهر الرواية ولو شهد  
لوارث الكبير والصغير في غير ميراث لم تقبل بنزارية في نوع وشهادة المودعين في ميراث

ثم اشترط عند ما المخصوصة في مجلس القضاء حتى يخاصم  
في غيره وعزل قبل المخصوصة عند فسخه للموكل تقبل  
عندهما كذا في الثالث عشر من شهادته  
المحيط البرهان

واذا صلح في الوكالة العامة بعد المخصوصة لا تقبل شهادته بل يحل  
على المطلوب ولا عليه في القافية ولا في الحادثة الا في  
الواجب بعد العزل كذا في شهادة المبررات  
في نوع اخر في شهادة المودعين  
من الثاني

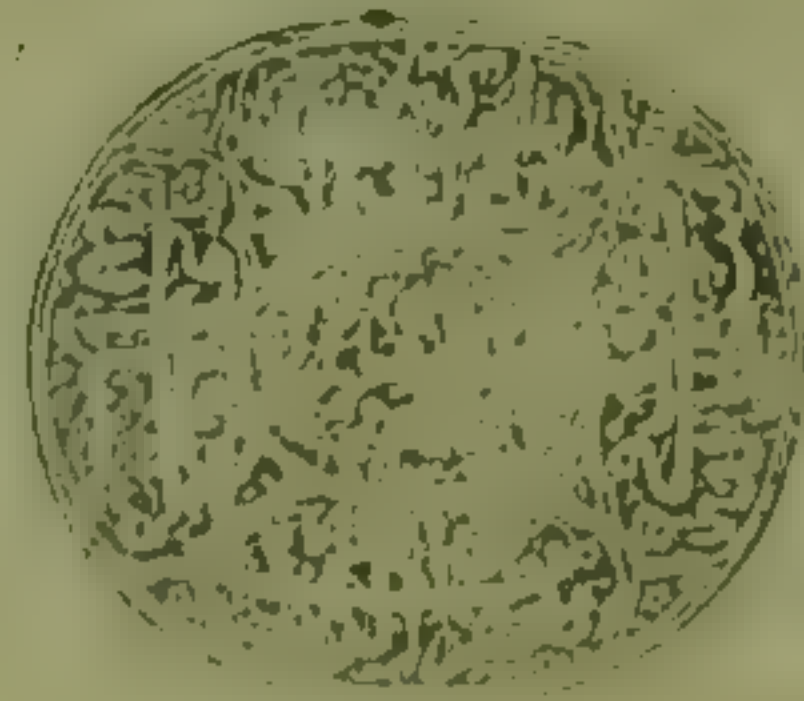
قال صاحب المحيط البرهان في هذه المسئلة في الزيارات  
وفي شرح صلب النقصان في شهادة الوصي بعد ما اخرج الوصاية  
لميت تقبل في نسخة المسئلة روايتان اشهر الاولى وما في نسخة  
كما في شرح اصيل وكذا الكتب كما في الزيارات وكذا المسئلة  
في البرازية ولم يتوصل اليها من النسخة

ولا تقبل شهادة الوصي للميت بعد العزل او المبررات  
للمورثة الكبار قبلت وان في حال الوصاية كذا  
في البرازية قبل نوع في القاطعة من الثاني  
من الشهادات كذا  
في الخلاصة



ثم اذا شهد الوصي بالدين ان شهيدا بالدين المتيقن على عبده لا تقبل وان على  
 المتيقن بالدين قال تقبل الا ان يكون فضي الدين او لانه الزكوة ثم شهد  
 بعد ذلك فسخ لا تقبل وان شهد لبعض ورثة الميت على الميت او على جنبي  
 او على بعض الورثة بدين فان كان الشهود له صغيرا لا تقبل وان كان الشهود له  
 كبيرا ذكر شمس الائمة الشريفة ان الشهادة مقبولة ولم يذكر فيها خلافا وذكر  
 شيخ الاسلام على قول الجعفي رحمه الله قال لا تقبل وعلى قوله ما قبل في السابع  
 من شهادة النصارى حاشية العيون ولو شهد وصيان بدين على الميت وكان  
 في الورثة متقارلم يجعل لهم وصيان هذا الدين وتقبل شهادة الوصيين في الثالثة  
 عنه في شهادة النصارى حاشية وذكر في الزهري والخلاف ان شهادة الوصي للمدين  
 المصغر لا تبسب بدين على الميت لا تقبل وفاقا وكذا الاين الكبير عند الامام وفاقا  
 تقبل شهادته للكبير ان كان كبيرا وقت قبول الوصي الوصاية ما لو كان صغيرا  
 وقت القبول كبيرا وقت الشهادة فانه لا تقبل شهادته له عندهما ايضا  
 ادب الاوصيا في اول فصل الشهادة رجل مات واوصى الى رجلين فجار رجل  
 واقصى يسبا على الميت ففضي الوصيان دينه بغير حجة ثم شهد له بالدين لا تقبل  
 شهادتهما وبضمنان ما دفعوا ولو شهدا اولاهما احدهما القاضي بفضاء الدين  
 وقضيا لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهد الوارثان على الميت بدين جازت  
 شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع قاضيان في فصل نصرة الوصي في الوصاية  
 مات الرجل عن ورثة فاقروا ثاه بدين على الميت لرجل ثم شهد بهما بالدين بذلك  
 الرجل عند القاضي قبل ان يلزم القاضي باقرارهما بالدين في حصتهما من الزكوة تقبل  
 لان يجوز اقرارهما قبل القضاء عليهما لا يحل الدين في قسطهما وان قسط عليهما  
 باقرارهما ثم شهد به له عليه لا يقضي بشهادتهما لانها يبريدان لما لا يحل بعض  
 ما كثرهما على باقي الورثة فكانت جزء مغنم ودفع مغنم بزازية في الشهادة على التقى  
 من الشهداء رجل ادعى على اخو الف درهم وشهد له به ذلك فقبل  
 ان يقضي القاضي له ادعى عليه الف دينار على الكدعي وشهد هذا الشاهد  
 فان القاضي يقضي بالشهادتين ويكذب كدعي الشاهد فيما عليه لا يوجب  
 التكذيب في الشهادة الواقعة له في الباب الرابع من دعوى النصاب اذا مات  
 رجل واقروا ثان بدين لاشان على الميت فلم يعطيا ولم يقض القاضي عليهما  
 حتى شهدا بذلك لغير ثلث الدين عند القاضي يقبل ويثبت الدين عليهما وعلى  
 غيرهما الورثة من موقوفات الشهادة من موقوفات السراجية اذا شهد  
 وارثان على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة لانه لا ينافي في شهادتهما  
 وان كانا عدلين واقرا ولم يشهدا لغيرهما باقصية في نصيبهما لانه اقرارهما بالحق  
 على غيرهما وكذلك شهدا بدين ومن صفة العدة لا يكون حجة على غيرهما وانما  
 حجة عليهما من المبسوط للسرخسي في باب اقرار الوارث في كتاب الوصايا

فرق بين الشهادة الميت وبين الشهادة للوفاة  
ولم يفرق بين الشهادة على الميت وبين الشهادة  
على الأجنبي وخرق بينهما في البراءة



مغز

م عن محمد بن شامد بن شمره اعل رجل لرجلين بالبصرة درهم وشهد المشهور  
لرهما الشاهد بن علي هذا الرجل الف درهم والمشهدود عليه حتى شهدا شهادتهما  
جائزة ولو كان المشهدود عليه ميتا لاقبل هذه الشهادة قال محمد بن عدي  
جائزة هكذا ذكر ابن سماعه فقد ذكر محمد اولا ان شهادة الغريبين على الميت  
غير مقبولة وقال بعد ذلك وهي عند جائزة وأشار الى ان ما ذكره اولا قول  
غيره ولم يذكر انه قول من وقد ذكر الاختصاص ان علي قول بجنيفة وابو يوسف  
لا يقبل هذه الشهادة وهكذا ذكر ابن سماعه في الامالي وذكر في الجامع ان علي قال بجنيفة  
ومحمد يقبل هذه الشهادة هكذا ذكر في وصايا المبسوط وروى الاختصاص عن الحسن  
ابن زياد وعن ابني جنيفة انهم اذا جاءوا معا لا يقبل شهادتهم واما اذا جاءوا  
تفرقين فقبل ولو لم يكن الا واحد على هذا الوجه ولكن ادعى رجلا ثم دارا  
او عهدا او عرضا او عرض في يدى ورفقة الميت ان الميت فصب ذلك  
وشهد له ما شاهدان بذلك ثم شهد المشهدود لرهما الشاهد بن علي الميت  
بدون الف درهم فان الشهادة كلها جائزة كذا ذكر الاختصاص وهذا  
يجب ان يكون على الروايات كلها لان ترمية الشكر لا تبيأني هنا وكذلك  
لم يدعي الفصب ولكن ادعى الشكر او الميت ونفذ الفمن كما يجواب  
كما قلنا في دعوى وهذا يجب ان يكون على الروايات كلها وكذلك اذا ادعى  
احد الغريبين عبدا وادعى الفريق الاخر عبدا اخر فقبل شهادتهم وهذا ايضا  
يجب ان يكون على الروايات كلها وكذلك لو ادعى احد الغريبين الوصية  
بعبد بعينه وادعى الفريق الاخر الوصية بعبد اخر فقبل شهادتهم  
باتفاق الروايات في الفصل العاشر من الشهادات الثاني اربعة اشياء  
وفي ثلثة نفر فتلقوا رجلا عدا ثم شهدوا على انه عفى عنا لا يجوز ولو شهد  
اشنان منهم انه عفى عنا وعن هذا فقبل عن هذا الرجل وهو قول الثاني  
ببزارته في نوع الشهادة على الف من الشهادات وشهادة الغريبين من الذين  
الذي عليه هذا المدعى لا يقبل وان قضيا الذين شهدا المستاجر يكون  
الدار للمدعى ان قال المدعى ان الاجارة كانت باعري لا يقبل ولو قال كانت  
بغير اعري فقبل ولو ساكن في الدار بغير اجارة فشهد لذي اليد فقبل ولو شهد عليه  
ايضا عند ما خلا فالحمد بناء على تحقق الفصب في العقار وعدمه في نوع  
في الشهادة المودعين وامثاله في الثاني من الشهادات مستاجر الدار اذا  
شهد مع رجل اخر ان الدار لاجاره او شهد المدعى ان الدار للمدعى ذكرنا لما قلنا  
انه يجوز شهادته في الوجهين في قول بجنيفة وان كانت شهادته  
في الوجه الاول لتصحيح الاجارة وفي الثاني لاثبات حق الفسخ لنفسه ومع  
ذلك قال يجوز شهادته سواء كانت الاجارة رخيصة او غالية وقال  
ابو يوسف لا يجوز شهادته في الوجه الثاني لاثبات حق الفسخ



لما فيه من اسقاط الاجرة عنه نفسه في شهادته الخافية في فصل من لا تقبل شهادته  
 وجوز شهادته رب الدين لم يرد به بما هو من جنس دينه كذا ذكر في وكالة اجماع  
 لو شهد لم يرد به بعد موته لم تقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بالمديون  
 في حيوته ويتبعين بعد وفاته من المحل الربوي **في قب** تقبل شهادته  
 المديون للرب الدين **ط** ولا تقبل شهادته رب الدين لم يرد به اذا كان مفلسا  
**سج** ووالله صاحب المحبط تقبل شهادته رب الدين لم يرد به وان كان مفلسا  
 وفي شرح اجماع العتبات رب الدين اذا شهد لم يرد به بعد موته بما لا تقبل  
 لتعلق حقه بالزكاة وكذا الموصى له بالف مرسلة اوبتئ بعينه لا تقبل  
 لانه يزاد به محل وجبة او سلامة عينه تجوز شهادته الدين لم يرد به  
 المحي دون المكتبة لما في قب في باب من تقبل شهادته ولا تقبل شهادته  
 ولو ادعى على ميت ديناً وقضى له بذلك وقد ترك وفاء غم ان المقضى له  
 شهد له لو رثه بدين المكتبة على رجل الف درهم لا تقبل لانه ينتفع به في السابح  
 عشر في دعوى التاثر خافية وكذا في السراجية فمن لا تقبل شهادته شهادته  
 اجبر الوحد لا سدا لانه لا تقبل في تجارة وغيره اجبر مياومة كان او مشاهرة  
 او سائمة وشهادة الاجبر الشرك مقبولة مينة المقضى في شهادة المقتسم  
 اذا شهد الاجبر لا سدا له وهو اجبر شهد لم يرد شهادته ولم يعدل حتى مضى شهر  
 ثم عدل لم تقبل شهادته لانه لا يرد به لم يكن مقبولة فلم تقبل مقبولة كمن شهد  
 لا ارادة ثم طهرها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن  
 اجبر اثم صار اجبر قبل القضاء بطلت شهادته لان قيام الشهادة  
 الى وقت القضاء شرط لجواز القضاء وهو كما لو شهد وهو عدل ففسق  
 قبل القضاء ولو ان القاضي لم يرد شهادته وهو غير اجبر ثم صار اجبر اثم  
 مضى مدة الاجارة لا تقضي بذلك الشهادة وان لم يكن اجبر عند  
 الشهادة ولا عند القضاء لان اعتراض الاجارة على الشهادة ابطال الشهادة  
 فلو ان القاضي لم يطل شهادته ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد القضاء  
 مدة الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كما لو شهد لا ارادة فلم يرد  
 القاضي شهادته حتى بانها ثم اعاد الشهادة جازت شهادته ولو كان  
 القاضي رد شهادته الاولى لا ارادة ثم عادها بعد البيئونة لا تقبل شهادته  
 لان شهادته ردت في هذه الاحادنة وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل  
 بعد ذلك ابراً وكذا في مسألة الاجبر قاض بخان قيس لا تقبل  
 شهادته للثبوت من الشهادات **ش** شهد ببيت اراءه ولم يطلعه  
**فت** وهذا بعد انقضاء العدة **ش** طلقها ثلثا وهي في العدة  
 لا تجوز شهادته لهما ولا شهادته لهما في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل  
 من شهادته القينة شهد كمودعان يكون الوديعه ملك المودع لا تقبل

وفي الثالث من شهادته التاثر خافية وشهادة الاجبر  
 الوحد لاجب لا تقبل سواء كان في تجارة او في غيره  
 وفي الثاني من شهادته الاجبر في تجارة او في غيره  
 قاض بخان قيس لا تقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بالمديون  
 في حيوته ويتبعين بعد وفاته من المحل الربوي  
 اما اذا كان سائمة او سائمة لا تقبل لانه لا يرد به  
 في عياله بدخله عليه ويا وكله طعامه ولا يرد به  
 اجبر المياومة  
 وفي النسخة في فصل شهادته المقتسم لا تقبل سواء كان  
 في تجارة او في غيره هو الصحيح

التاميد القاض الذي بانجر معه في عياله ليس له اجرة  
 معلومة اما الاجبر الوحد هو الذي استأجره مياومة  
 او سائمة او سائمة باجرة معلومة  
 كذا في خلاصة في الشاهد الشهادة

وفي الثالث من شهادته التاثر خافية وشهادة الاجبر  
 لا تقبل شهادته والبرجل كعقده  
 من علقان ياب

ولو شهد من المدعى

ولو شهد من المدعى اقرانه ملك المودع الا اذا شهد به بعد ما رد الوديعه  
 على صاحبه ولو شهد من المدعى قبلت وبعد ملك الدين لا  
 ويقض من ثبوت المدعى لا قراره بالغصب ولو شهد على اقرار المدعى يكون  
 المودع ملك الدين لا تقبل قايماً كان او بالمال الا اذا شهد بعد رد  
 الدين على الراهن واذا انكر المزمعان شهد الراهن بذلك لا تقبل وضمانا  
 قيمته للمدعى كما ذكرنا شهد الغاصبان بالملك للمدعى لا تقبل الا بعد الرد على  
 المخصوب منه وبعد الملك في برهما لا تقبل شهد كسفر ضمان بالملك  
 للمدعى لا يقبل بعد الرد وقبله لان رد عينه كرهت كعدم التعيين  
 بنزارة في اول نوع في شهادته المدعى ومن امثاله من شهادته  
**نوع فيما تقبل فيه الشهادة بلا دعوى** وشهادة هلال رمضان  
 بدونه الدعوى تقبل عندهما وينبغي ان يشترط الدعوى عند اية حقيقته  
 وقيل يشترط لفظ الشهادة وقيل لا وفي شهادة الفطر والاضحى بعينه لفظ  
 الشهادة كذا **فقط** وفي فسخ شهادته هلال رمضان تقبل بلا دعوى  
 بخلاف عيد الفطر وفي هلال الاضحى اختلف السابح لانه اجمع فيه حق الله تعالى  
 وحق العبد فقام بعضهم على هلال رمضان وبعضهم على هلال الفطر **عده**  
 في هلال رمضان لا يشترط الدعوى ولفظ الشهادة كعقود والوقف عنده  
**فقط** ينبغي ان لا يشترط الدعوى في هلال رمضان كعقود الامة والطلاق عند الكل  
 وعقود الفتن عندهما وعلى قول اية حقيقته ينبغي ان يشترط كما في عقد الفتن ومثل  
 يشترط حكمهما كما في ثبوت الرضائية لم يرد به في الكتاب وينبغي ان يشترط  
 مكره كقوله ان ياد الناس بالصوم والزوج الى المصلى للعبد في الثاني عشر الفصول  
 واما هلال الشؤال فان كان في السماء علة لا تقبل الا شهادة رجلين او رجل  
 واحد وبين وبين شرط فيه الحرية وكما يشترط فيه الحرية والعد وينبغي ان يشترط  
 فيه لفظ الشهادة واما الدعوى ينبغي ان لا يشترط فيها كما لا يشترط في عقد الامة  
 وطلاق الحرة عند الكل وعقود العبد في قول اية يوسف ومحمد وفي الوقف على قول  
 الفقيه اية جعفر واما على قياس قول اية حقيقته ينبغي ان يشترط الدعوى  
 في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عقد العبد عنده من الخافية في اوائل  
 كتاب الصوم **ظلم** كقيل ان يمال شهدا على رجل ان يعلل بهذا المال لا تقبل  
 وقيل تقبل فنية في باب من يقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادته  
 الكفيل بنفس المدعى عليه شهد من المدعى عليه قضى المال الذي كانت الدعوى  
 والكفالة لاجله لا تقبل في الصحيح بنزارة في نوع في الشهادة على النسخة الفصل  
 الثاني من الشهادات الوكيل لشهادته بعينه ادعى شهادته لنفسه في البيع  
 انه اقر حال الشراء انه يشترط للموكل لا يقبل لانه المبيع اذا سلم الى الموكل لا يملك  
 الوكيل الرد بعيب فكان مسترها من المحل الربوي الوكيل يقضي الدين



يجوز شهادته بالدين عتاييه في الباب الثاني **في امر كبير ادعى**  
**فشهد له مشرقوه او كتابه او ثوابه او خدامه او شحمته او عينه لا تقبل**  
شهادتهم وعنه من يتكلم في احاديث الرعية وقسمه النوايب  
والضرائب لا تقبل شهادته وعنه تقبل شهادته المزارع لارتباط الارض  
ثم رجع وقال لا تقبل لفساد الزمان وعن شرف الائمة الاسفندري لا تقبل شهادة  
اهل الرعية لو قيل الرعية والشحمه والرئيس والعامل الجاهلهم وميلهم خوفا منهم  
وكذا في شهادة المزارع حاور القضية في باب من تقبل شهادته ولا تقبل وكذا في القضية  
لخصنا **نوع في شهادة اذا بطل بعضها بطل كلها** **اذا بطل بعضها بطل كلها** واقفا اديا ارضا  
وشهد زوجها ورجل اخر بشهادته في حق اللخت والاخ فان الشهادة متى رد  
بعضها بطل كلها زبدة الفتاوى في الفصل الثاني في الباب الثالث في الشهادات مات  
وترك ثوبا وبنين فادعى الابن عينا بالارث والاختين لم يترعيا فشهد زوجا البنتين  
للأب على ذل اليد لا تقبل لان هذه شهادة قسرية لانه ما ثبت له ثبت لزوجته الشاهد  
فردعوا القاعدية لو شهد اهل رجل انه قد فاضلها لانه لا تقبل شهادتهما لان  
الشهادة واحدة فاذا بطلت في حق الام بطلت اصلا فاضلها في حق البنتين لا يقبل  
شهادته لانه من الشهادات وكذا في الأول من بينات الظهيرة وفي جامع الفتاوى ادعى  
رجل ما بين احد ما كذا ما كذا وبس فيه بيان صفته ونوعه والاخر كذا ادعى ما بين  
جنته ونوعه وصفته واقام البينة على ذلك بل يقضي بالمال الذي بين نوعه من قال لا  
لانه شهادة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها في الشارح في ادعاء في الدعوى  
وكذا في جواهر الفتاوى في الثالث من الدعوى ادعى دقعة واحدة ما بين وبين صفته احد ما كذا  
وبين كذا لا ريب ان لا يحكم فيما لم يثبت وهل يحكم فيما ثبت قال التوتار في انفسد المباح  
في القبول فيه وقال في جامع الفتاوى لا يحكم به ايضا لا تحاكم الشهادة في ردت في بعضها ردت  
في الثاني بزيادة في نوع في ادعاء الدعوى في الدعوى وكذا في القبولين والعداينة  
امو شهدوا بالالف وقضى ثم اقرانه لم يكن عليه الا الحسم في الففتاء بالالف في الكل لانه  
لا يتجزى في الرابع والعشرين من شهادات الثمانية **الثالث في الشهادة على فعل**  
**نفسه وما يتصل عاك** اهد الشاهد من قال هذا الشيء ملك كذا كان في  
بعته وقبضت النفس لا تقبل شهادته فبينة في شهادة على حصول فعله وكذا في الثانية  
**نشين** لو شهد البائع بالملك لشربه والعين في غيره بان قال هذا العين ملكه لاني  
بعث منه او قال كان ملكا في فبينة منه لو كان المدعى الشراء منه لا تقبل لانه شهادة  
على قول نفسه في الثاني في القبولين وكذا في العداينة وفي المحبط شهادته ان خلا ما بينه وبين  
فلانة منه وان يخلعها منه وان يشتر باله عبدا ففعلناه فالفقة على فبينة اوجه اما  
ان ينكر الموكل الاداء والعقد او ينكر بالاداء العقد او ينكرها وكل على وجهين اما ان ينكر الخصم  
العقد مع الوكيل او ينكر فان كان الموكل ينكر لا تقبل في الفصول كلها وان كان الاداء ينكرها  
والخصم ينكر بالعقد لا يقضي بالنكاح والبيع ويقضي في الخلع بالطلاق بالاداء في الزوج

والسكينة فيه اذا بطلت في الاول وبطلت اصلا لا يشهد به  
واحدة كما لو شهد على رجل انه خذف لاهلها وطلانه  
لا تقبل شهادتها  
ومن دعاه بالفقرة

لا يشهدا

لا يشهدا دهما وان اقر الآخر بالامر ولكن جحد العقد فان كان الخصم مقر يقضي بالعقد  
كله الا في النكاح عند الامام بزيادة في نوع في الشهادة على السعي في النكاح في الشهادة  
كان الامام يجوز شهادته القاسمين على قسمتها وهو قول الثاني ومحمد بن سيرين وهو قول  
الثاني ولا وصورة ان يشهدان هذا النصف وقضى في سهم هذا النصف الا في سهم  
وذكر خصاف قول محمد مع الامام ووجه القبول ان الملك لا يثبت بالقسم بل بالنزاع او الجمل  
الفرقة ثم التراضي عليه والاختلاف في القضية بغير حوالها لا تقبل اجماعا وكذا لو شهدا انه  
ارنانا نبلغ فلانا انه وكله ببيع عبده واعلمناه او امرنا ان يخلع زوجته انه جعل امرها  
بيدهما فبطلناها وطلقت نفسها تقبل اما لو قال لا نشهد انه قال لنا خيرة او انه خيرة نأيا  
فاختارت نفسها لا تقبل وكذا لو قال امرنا ان يجعل امرها بيدهما فجعلنا وطلقت نفسها  
لا تقبل وفي المتنقي شهدا انه قبض من الفاد وهو ينكر وقال لا نحن وزنا لكان قال لكان رتب المال  
حاضرنا تقبل والا لا وذكر بعده وزن الغريم له المال ووضع بين يديه وقال فخذ مالك فقال القضي  
لاخر مانا ونسبه فشا ولم يترع على القضي له انه الذي دفع اليه المال يقبل وذكره في الشرط  
انه لا تقبل شهادة الذي كاله في المكيل وقبض شهادة الذي زرع في كذا روع في اول نوع في الشهادة  
على فعل نفسه في الثاني من شهادات التوتور شهادة الوكيلين والذاتين اذا قالوا نحن  
بعنا هذا الشيء او الوكيلان بالنكاح او الخلع اذا قالوا نحن فعلنا هذا الخلع والنكاح لا تقبل  
اما لو شهد الوكيلان بالبيع والنكاح انهما ملكوهما او ملكه يقبل في المحل المذكور  
ولو شهدا لالا لا لا وقالوا نحن بعنا لا تقبل وكذا الوكيلان ولو شهد الوكيلان بالنكاح  
باشيانه لا تقبل ولو شهدا انهما ادراة تقبل واحيلة ان يشهدا بالنكاح ولا يكره الوكالة  
من التسهيل في كتاب الدعوى **بسم** فضولي زوج امرأة من رجل محضه شو  
واجازت العقد ثم اختلفا في المهر تقبل شهادة الفضولي لهما اذا لم يصف  
العقد اليه نفسه فبينة في باب شهادة الرجل على سعي حصل بفعل نفسه  
ميجوز شهادته الرضعة على الارضاع من شهادة خوانه الاكمل في اواضه  
قال بعده ان دخلت داره من الرجلين او مسست ثوبها فانه  
تفعل العبد ذلك فشهد الرجلان او ابناهما على تحقيق الفعل يقبل  
ولو قال ان كلنا عبيد هذا او مسست من ثوبه فشهدا انه كذا لا تقبل  
حلف بعق عبده على ان لا يسقرض فشهدا انها اقضاه لا تقبل  
ولو شهدا انه طلب منها الاقراض الا انهما لم يقضاه تقبل ان يسقرضت  
من فلان فعبدته خو فشهد رجل واب العبد انه اسقرض من فلان كذا او لم  
ينكر يقبل في حق المال لا في حق العبد لان فيه شهادة الاب لابنه بزيادة  
في الشهادة على فعل نفسه في الشهادات غلام راكفته است كذا كذا  
سجن كوي به باجانه وى روى تاده روز تواد بعد از ده روز واز فلان  
بايكي مرد بگوياي مبدهند كه اين غلام دراز ده روز با اين فلان سخن گفت  
باجانه وى رفت هل سمع شهادة الغلام ام لا اجاب في التكلم معه لانه يوم



قوله <sup>عنه</sup> قل في الحجب الخ كان في ذلك كلمة الاستدراك انما  
لضعفه وفي هذه النعم فيما نقر عندكم كقوله وقد نقر  
عندهم ان التبرجيع عندنا بقوة الدليل لا كثرته  
ولا تبرجيع بكثره الشهور كما نقر في الأصول  
والفروع كذا انخط بعض العلماء وعلماء  
السعد <sup>عنه</sup> وفيما انخط  
اخني مولانا  
ابو السعد  
س

و في الشهر يذوق فصل حق البعض اليكم اذ لم اذلم اليوم  
 و هو قسمة اليكم بطل اليوم فبطل لانها على المعنى  
 يفصل في الشر و ط لانها لا شات بمعنى فيقضي  
 بعينه وان فات على المعنى

قال ابن



روية وجبرها وبه كان يقضي القاضي شمس الاسلام الا وزجده روي  
 الامام طه بن الحسين بن المغيث في ثم على قول ابي يوسف ومحمد اذا اخذ العدة لان  
 انزها فلانة بنت فلان بكى وعلى قول الجنيضة رحمه الله تعالى لا يحل له  
 الشهادة ما لم يسمع من جماعة لا يتصوروا طهرهم على الكتاب والفقهاء  
 ابو بكر الاسكاف كان يقضي بقوله ما في هذه المسئلة وهو اختيار جمهور  
 الدين النقي وعليه تنوي في اواخر الفصل الاول من شهادات  
 المزبور وكذا في المحيط وهل يشترط رؤية وجبرها اختلف المتأخرين  
 فيه منهم من لم يشترط والسبب مال خواهر زاده وفي التوازل قال يشترط  
 رؤية شخصها ايضا وغيره على انه يشترط رؤية شخصها بغيره في اواخر  
 كتاب الشهادات وكذا في الاول من شهادات النافذة الثانية شهدا على  
 امرأة باسمها ونسبها وهي حاضرة فقال القاضي للشهود هل تعرفون  
 المدعى عليها فقالوا لا لا نقبل شهادتهم ولو قالوا اتخلفنا الشهادة على المرأة  
 اسمها كذا ولكن لا نذكرى ان هذه المرأة هل هي تلك التي لا تحت شهادتهم  
 على التامة فكان على المدعى اقامة البينة ان هذه هي بخلاف الاول اذا اقرت  
 في الاول بحكمها فبطلت شهادتهم كذا **ط** في التاسع من الفصول  
**ط فقط** لو اخبر الشاهد عدلان ان هذه المرأة فلانة بنت فلان بكى  
 هذه الشهادة على الاسم والنسب عندهما وعليه تنوي الا يرى انهما  
 لو شهدا عند القاضي يقضي بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة  
 فيجوز الشهادة باخبارهما بالطريق الاول فان عقرها باسمها ونسبها  
 عدلان ينبغي للعدلين ان يشهدا بغيره على شهادتهما كما هو طريق الاشهاد  
 على الشهادة حتى يشهدا عند القاضي على شهادتهما بالاسم والنسب  
 ويشهدا بغيره حتى اصابته فيجوز ذلك وفاقا في المحل المزبور وفي جامع الصغير  
 قال ابو بكر الاسكاف المرأة اذا كشفت عجز وجبرها وقالت ان فلانة بنت فلان  
 وقد وبست لزوجي الكفر فان الشهود لا يحتاجون الى شهادة عدلين انهما  
 فلانة بنت فلان ما دامت حية فان ماتت جحيتج الشهود الى الشهادة  
 شاهدين انهما كانت فلانة بنت فلان قال نجم الدين عمر النقي وبصح  
 تعريف من لا يسمع شاهد الرها سواء كان الاشهاد ولها او عليها وفي العنابية  
 ويقبل في تعريفها قول ابهرها وابهرها وزوجها ومن المتأخرين من قال اذا كان  
 الاشهاد لهما لا يسمع تعريف من لا يسمع شاهد او في البينة ومثل علي  
 ابن احمد عن امرأة اقرت عند رجلين انهما اعتقت هذه اجارية ولم يبر  
 باوجه العتقة هل لهما ان يشهدا بذلك قال لا ما لم يعرفها فان لم يعرفها  
 منذ اعتقها وسعها ان يشهدا عليها بالاتفاق وفي جامع الفتاوى ولو شهدوا  
 على مبهمة مذهبها وجبرها فقالوا انفقنا انهما كانت غير انهما لم نر وجبرها

والتعريف كالتعريف فصح كلامها في المرأة ونحوه  
 في القذف كذا في المحل المذكور في جرس  
 الخامس من الفصول  
 ١١

قال ابو بكر

قال ابو نصران كانوا راوها ولم يبروا وجبرها قبل الدية ثم لم يبروا حتى  
 انتقبت وسيرت وجبرها ولم يبروا حتى وبست جازتهم ان  
 يشهدوا عليها بالدية وان وردت عليهم متغلبة لا ينظرون  
 اليها والى وجبرها حتى تكلمت بالدية والنقمة تشبه النقمة فلا يشهدون  
 على الاشياء وفي المتن فقط ولو شهدوا على المرأة باسمها ونسبها وهي  
 حاضرة وقالوا لا نعرفها لا يقبل **م** وعن محمد بن مغانل اذا سمع الرجل  
 صوت امرأة من وراء الحجاب وشهد عندها شأن انهما فلانة بنت فلان  
 لا يجوز ان يشهدا عليها اطلاقا اولا وكان القاضي ابو الليث يقول اذا  
 اقرت امرأة من وراء الحجاب وشهد عندها شأن انهما فلانة لا يجوز لمن  
 سمع اقرارها ان يشهدا على اقرارها الا اذا راها في شخصها في حال ما اقرت  
 فحينئذ يجوز له ان يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجبرها  
 وفي المحل سئل عن القول المعتمد عليه في تعريف المرأة فقال ان يشهد  
 على معرفتها رجلان عدلان او رجل واحد انان من النافذة الثانية في الفصل  
 الاول من الشهادات ولو عرفت امرأة بعينها ونقمة كلامها فاقرت  
 عندها من وراء الحجاب فعرضا بصورتها واخبرت نساء كن عندها انهما  
 فلانة ووثق بذلك كنهه لم يبرها فلان يشهد بذلك هو المختار ولو لم  
 يعرفها بصورتها ولكن اخبرت النساء او لم يخبر كنهه عرفها ووثق فلا يشهد  
 قسبة في باب من يحمل الشاهد ان يشهد من الشهادات **ش** ولو اخبرت  
 امرأة انهما فلانة بنت فلان لا يحل للشاهد باسمها ونسبها ان يشهد  
 لان تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي وعرضها رجلان وقال  
 يشهد انهما فلانة بنت فلان حل له الشهادة وفاقا لان في لفظ الشهادة  
 من النافذة كيد البس في لفظ الخبر لانه يمين بالله معق في التاسع من الفصول  
 وفي الصغير اذا شهد اشان ان فلانا طلق امرأته والنزوح غائب لا يقبل  
 وان شهدا عند المرأة حل لهما ان لغت ونزوح بزوج اخر وكذا اذا شهد  
 عند رجل عدل وقالوا الشهادة والاخبار عند ولان المرأة كالشهادة والاخبار  
 عندها وفي شهادات قاضيهان ولو شهدا عند المرأة واحدة بموت زوجها  
 او برونه او بطلاقه اياها محل لهما ان تنزوح وفي الذخيرة اذا غاب الرجل  
 عن امرأته فاخبرها عدلان روجها بطلاقها اياها او ماتت عنهما فلانها  
 ان لغت وتنزوح بزوج اخر فان كان الخبر فاسفا حوت وفي اخبار  
 العدل بالموت انما يعتمد على غيره اذا قال عابنت ميتا او شهدت  
 جنازته اما اذا قال اخبرني خبري بذلك لا يعتمد على غيره في اواخر  
 الثالث عشر من العبادية وذكر في العيون اذا اخبرت المرأة بموت زوجها  
 او برونه او بطلاقه اياها حل لهما النزوح ولو سمع من هذا الرجل رجل اخر

كذا في الخط والاباحة في المحل المذكور في فصل ما يقبل له  
 قول الواحد وقال قسبة وذكر في النافذة الثانية من الشهادت  
 المعنى ان لهما ان تنزوح  
 بزوج اخر **م**



حل ان يشهد قال فان هذا من باب الدين فثبت بحجة الواحد  
بمخلاف النكاح والنسب هكذا ذكر قاضي طبره الدين في فتاواه من الحكم  
الزور ولو قال رجل لا اراء سمعت من الناس ان زوجك فلانا  
ماست جازلها ان تنزج ان كان المخبر عدلا فلو ان المرأة اذا تزوجت  
بزواج اخر ثم اخبرها جماعة ان زوجها حي ان صدقت الاول فالنكاح  
جائز هذا في فتاوى النسبي وفي المستفي لم يشترط قصد بق المرأة  
لكن شرط العدالة على المخبر وفي النوازل ان كان المخبر عدلا لكنه  
اعني او محذور وفي قدف فهو جائز في نوع الشهادات بالشامع  
من اخلاصة وكذا في البرازية وخواتم المعنيتين اراء الغائب  
اذا اخبرها رجل بموت و اخرها رجلان بحياة فان كان الذي اخبرها  
بموت شهادته عاين موته او جنازته وكان عدلا وسعها ان تغتفر  
وتزوج بزواج اخر هذا اذا لم يورخا فان ارخا وتاريخ شهودا بحياة  
مساء حجة شهادتهما اولى قاضيهما في فصل انتقال العدة  
من الطلاق وكذا في فصل الشاهد يشهد بعد ما اخبره بالحق وكذا في شهادة  
البرازية واخلاصة وفي فتاوى سيد الدين ولو شهد رجل  
بالموت وشهد اخر بحياة فالمرأة يأخذ بقول من كان عدلا  
سواء كان العدل اخبر بالموت او بالحياة ولو كانا عدلين  
يأخذ بقول من يجيز بالموت لانه يثبت العارض عماد في الثالث عشر  
**السادس في الشهادة بالشامع** اذا شهد الشهود بما يجوز به  
الشهادة بالسمع قالوا لم نعاين ذلك ولكن اشهر عندنا جارت  
شهادتهم ولو قالوا اشهدنا بذلك لانا سمعنا من الناس لا نقبل  
شهادتهم قاضيهما في فصل الشاهد يشهد بعد ما اخبره بالحق  
الحق من الشهادات وكذا في الثاني خاتمة نقلنا عن الذخيرة وكذا  
في البرازية والصغير واذا شهد شاهدان بموت رجل فلهذا على  
وجبهين ان اطلقا ذلك اطلاقا ولم يبين شيئا او قالوا لم نعاين  
موت وانما سمعناه من الناس ففي الوجه الاول نقبل شهادتهما  
وفي الوجه الثاني ان لم يكن فلان مشهورا لا نقبل الشهادة  
بمخلاف وفي الاول المجتبه نقبل مطلقا سواء كان موته مشهورا  
او لم يكن فان كان موت فلان مشهورا ذكر في الاصل وفي كتاب الاقضية  
انه نقبل الشهادة وذكر اخشاف في ادب القاضي وقد قال  
بعض مناجنا لا نقبل شهادتهم وبه اخذ الصدر الشهيد  
حسام الدين وفي العتائبة وهو الصحيح **م** وان قالوا لا تشهد  
ان فلانا مات اخبرنا بذلك من شهد بموته ممن يوثق به جازت

ولو شهد عند ما عدل انه اراد باليه ان تنزج  
ففيه روايات في السير يجوز ولا في الاصل لا يجوز  
ببرازية في النوازل الاولى في الشهادة  
وكذا في العتائبة

ولا تشهد ما يكون بطريقين احدهما ان يسمع بكلمة لا تصور  
تواظروا على الكذب وفي هذا لا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة  
والثاني ان يشهد عنده عدلا لا يلفظ الشهادة كذا في الثانية  
في فصل الشاهد يشهد بعد ما اخبره بالحق في الشهادة  
وفي العتائبة ان شئت الشهادة بخبر عدلين انما هو  
عند الامامين لا عنده وفي الثانية عشر الفصول  
وعلى مودة النسب ان يسمع من جاز لا يتصور  
تواظروا على الكذب عند الحقيقة وعند ما هو اخبره  
عدلا لا يفي وقد مر في فصل الاشارة الى الفتوى  
على قوله ان نقلنا من ط فقط

وتسبى الادب في هذه القاعدة والنية وشيخ ادب القاضي والبرازية  
شهادة حقيقة والثاني شهادة حكمية وفي الثاني عشر الفصول في الشهادة  
وقد ثبت في خبرنا سمعنا من الناس ان التامع قد يكون واحد في خبرنا  
فقط الشهادة الشهادة ان يشهد عنده عدلان او عدلين او عدلين  
بلفظ الشهادة من غير استظهار ويقع في قلبه الا لا يثبت  
استوى فيكون المراد وفي الشهادة  
الشهادة الحكمية

شهادتهما

شهادتهما هكذا ذكر في الاقضية وهذا فصل اخلاف فيه الشايع بعضهم  
قالوا لا يجوز هذه الشهادة وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يقبل  
هذه الشهادة اذا فسر بالسمع وكذا في الشهادة على الملك اذا فسر باليد  
وقد عثرنا على الرواية انه يجوز الشهادة وهو رواية كتاب الاقضية  
تاتار خاتمة في الاول من الشهادات ولو شهد بموت وقالوا اخبرنا  
بذلك من يثق به فالاصح انه يقبل الشهادة وكذا ذكره اخشاف ايضا  
وفي اخلاف الشايع وكذا لو قالوا لا تشهدنا دفن وجنازة الموت كالقتل بغيره  
في الاول من الشهادات ولا يشترط في المخبر الموت لفظ الشهادة اما الذي يشهد عند الحاكم لانه  
له لفظ الشهادة في المحل المذكور الشهادة بالشهادة في النسب وغيره بطريقين  
الشهادة الحقيقية والحكمية فالحقيقية ان يشهد بسمع من قوم كثر لا يتصور تواظروا  
على الكذب ويشترط فيه التواتر لا العدالة والحكمية ان يشهد عنده عدلان  
من الرجال او رجل واحد وان بلفظ الشهادة والشهادة انما يحل بالشهادة في اربعة  
النسب والنكاح والفضاء والموت ولكن الشهادة في الثلاثة الاولى لا يثبت  
الا بخبر جماعة لا يتصور تواظروا على الكذب او بخبر عدلين بلفظ الشهادة  
وفي الموت بخبر العدل الواحد وقال ابو يوسف بخبر عدلين وان يكون موته مشهورا  
منه المعنى في اول باب الشهادة بالنسب والموت من الشهادة وفي الوقف  
الصحيح انه يقبل بالشامع على اصله لا شرايطه لانه يبقى على الاعصار  
لا شرايطه وكل ما يتعلق به صحة الوقف ويتوقف عليه فهو من اصله  
وما لا يتوقف عليه الصحة فهو من الشرايط ونقض الفضلي على انه لا يصح  
في الوقف الشهادة بالشامع واختار الشرح جوازها على اصله لا على شرايطه  
بان يقولوا انه وقف على المسجد هذا او المقبرة هذا اذا لم يذكر ذلك  
لا يقبل والمراد من الشرايط ان يقولوا ان قد راى الخلة لم يهتد ثم يصرف  
الفاضل الى كذا بعد بيان المجتبه فلو ذكر لا نقبل في الاول من الشهادات البرازية  
والشهادة بالوقف وشرايطه هل تحل بشهادة وسمع لارواية لهذا واختلف  
في كذا في قبل محل وقيل لا وقيل محل على اصل الوقف لا على شرايطه  
وهو الاصح او يشهد اصله لا شرايطه ولو شهد بالوقف وصحة جاز بالشامع  
نقبل في الثاني عشر الفصول ولو شهد للقاضي ان يشهد بالشامع  
او معاينة اليوم نقبل قبل في الوقف نقبل وفي النسب والنكاح نقبل الاصح  
شرايطه في الشهادة قبل فصل من نقبل شهادته قال واما الشهادة على الدخول  
بالشهادة والشامع فخير ايضا كذا ذكره في النسخة الشهادة ادب القاضي  
لان هذا امر يستمر ويتعلق به احكام مشهور من النسب والمهر والعدة و  
نبوت الاحصان من شهادات القاعدية ولو شهدوا بالكلج وقالوا  
بهذه العبارة بالظن رتبة ما يثانرا زن ونوى ميديم اوداسته ايم

واذا سمع الناس يقولون هذا من فلان او من فلان  
حل ان يشهد على ذلك فكلوا اخبره بذلك فلان عدلان  
والنسب والنكاح بخلاف الموت هناك اذا اخبر رجل  
واحدة حوله ان يشهد وهذا لا يحل كذا في خبره  
عدلان كذا في الاول من الشهادات  
النصاب مثله في نوع في الشامع  
من شهادته  
الاخلاصة

وفي شهادات المجتبي بلفظ نقبل الشهادة على اصل الوقف  
بالشهادة وعلى شرايطه ايضا هو المختار ويقبل الشهادة على  
الشهادة في الوقف وفي الثانية عشر من رسائل من يثبت  
شروط الوقف بالشامع كاصلا اختلف الصحيح فيها في الكتب  
المعقدة كاخلاصة والبرازية ان المختار لا يثبت  
بالشامع وعلى الشرايط بان اصله هو الذي  
يشهد ومن شرايطه في المجتبي المختار  
في نوع في العتائبة



اوحيان با شديده انكره زبان باشويان مي باشند لا تقبل لا شهادة  
 على الرضا والنكاح وما شهدوا على النكاح وقال القاضي نقبل لان هذه  
 على النكاح وعلى الرضا ولو شهدوا وقالوا جون بدر او راين شور را كنه  
 او داشته است او رضاتاده است لا تقبل والمختار انه تقبل في الخامس  
 من شهادة الخلاصة ذكر في الاصول للامام الاسترغيني وقال رشيد الدين شهيد  
 على النكاح فانها القاضي هل كنتا حاضرين فقال لا فانه تقبل شهادتهما لانه  
 تحمل لهما الشهادة على النكاح بناء على السامع او بناء على انهما راياهما بكان  
 في موضع وقيل لا تقبل لانهما قلنا قال لم نعاين العقد شيئا للقاضي انهما  
 يشهدان بناء على السامع ولو شهدا وقال لا تقبل لانهما لا سمعنا لا تقبل  
 شهادتهما فكذا هذا وقال صاحب العدة ولو شهدا عند القاضي وقال لا  
 يشهدان قلنا نعمات اخبرنا بذلك من يثق به جازت شهادتهما في النكاح  
 وانحصر جواز ذلك ايضا وفيه اختلاف المشايخ وقال الامام  
 ظهير الدين لو شهدا على النكاح والنسب وقهر وقال لا سمعنا ذلك  
 من قوم لم ينفقوا اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل نهية في الاول  
 في الشهادة واما في التمهيد بالسامع فيه روايتان والاصح انه جاز  
 كذا في المنتقى خلاصة في الاول من الشهادات ولا يشهد بالتمهيد في الولاد  
 اذا كانت الورثة التي يضاف اليهم الولاد يزعمون انه رقيق وعن  
 الثاني انه يجوز كما في الولاد في الاول من الشهادات البرازية وكذا في الخلاصة  
 الشهادة بالعتق لا تحمل بشبهة وبسماح عندنا خلافا للشافعي والشهادة  
 بالولاد لا تحمل بشبهة عندنا بحقيقة عالم يعاين خبر مولاه وهو قول ابو يوسف  
 الاول وعلم قول الثاني تحمل وهو قول محمد مضطرب العتق كالولاد اختلافا  
 في الفصل الثاني عشر من الفصولين وفي المختار بل قدم رجل بلدة وذكر انه ابن  
 فلانة واقام طويلا لم يسمع لاحد ان يشهد انه ابن فلانة حتى تلقى جليين  
 من اهل بلده يشهدان به من اوابل شهادة البرازية  
**السابع في شهادة اهل الكفر والشهادة عليه** ويقبل شهادة  
 الكفار على العبد الكافر التاج وان كان مولا له مسلما وعلى العتق لا تقبل  
 والوكيل مع الموكل بمنزلة العبد مع المولى من شهادات المحيط للخبر في باب  
 شهادة اهل الذمة ما نصه كافر مات واوصى الى رجل مسلم فشهد كافران  
 بدين على الميت فان القاضي يقبل شهادتهما وفي الظاهرية وان اوصى  
 مسلما في احادي عشر من شهادات التام رخصية اذا شهدا كافرين على شهادة  
 مسلمين لكافر على كافر بحق او على قضاء قاضي المسلمين على كافر مسلم او كافر  
 لم يشهدا بينهما ببسوط لا خسر في باب الشهادة على الشهادة قال محمد بن ابي  
 مسلم ادعي ان فلانا نصراني مات واوصى اليه واقام شهورا من النصراني

قال في الثاني عشر من الفصولين لو راى رجلا يدخل على  
 امرأة وسمع الناس انها زوجة وسعدا شهيد  
 انها زوجة وان لم يعاين العقد

وذكر في الثاني عشر من الشهادات على العتق بالسامع لا تقبل  
 الا جاز كذا في اول شهادة القاعدة وفي شرح القاضي  
 في الباب الرابع والمانية قال وكذا في الشهادة على الولاد  
 بالسامع لا يجوز في قولنا بحقيقة محمد وفي قولنا بحقيقة  
 محمد ذكر صاحب الكتاب الخلاف في الولاد وذكر  
 في الثاني عشر من الفصولين في شرح هذا الكتاب الخلاف في الولاد  
 في العتق فان العتق ثبت بالولاد والشهادة على الولاد  
 شهادة على العتق كمن صاحب الكتاب لم يذكره وذكر  
 في الثاني عشر من الشهادات على العتق بالسامع لا تقبل  
 بالاجماع في الخلاف وشهادته بالسامع لا تقبل

ولو ان رجلا قال فلانا ابن فلانة لم يسمع السامع بشهادة  
 عليه نسبه ولا يقضي بعباده ما لم يثبت ذلك بالوكيل  
 والوكيل هو الاشهاد وذلك ثبت  
 بطريقين حقيقة او حكمية  
 كذا في اول كتابه  
 بقا في

فان احضر

فان احضر غريبا نصرانيا قبلت الشهادة عليه قياسا وانحصرنا  
 وتعدى اليه غيره واما اذا احضر غريبا مسلما القياس ان لا تقبل شهادتهم  
 عليه وهو قول محمد رحمه الله تعالى او لا وفي الاحتسان تقبل في احادي عشر  
 من شهادة المحيط البرماني والذي بيننا من اجواب في الوصاية في اجواب  
 في النسب حتى لو اقام نصراني بينة من النصراني ان فلانا مات وانه  
 ابنه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره واحضر غريبا للميت كافر تقبل  
 شهادتهم قياسا وانحصرنا فان احضر غريبا مسلما القياس ان لا تقبل  
 وفي الاحتسان يقبل في المحل الزبور ولا يجوز شهادة ذميين على الوكيل  
 المسلم مسلما او ذميا بقبض دينه من مسلم او ذمى فان كان الطالب ذميا  
 لم يوكيل مسلما والمطلوب ذميا جازت شهادتهما وان كان المطلوب مسلما  
 مقرا بالدين والوكالة جازت ايضا شهادتهما وان كان منكرا للوكالة  
 لم تجز شهادتهما كانه في شرح الوافي في الباب الاول في الوكالة وفي البسوط  
 ولو مسلم في يد يه دار قاضي ذمى فبشرها دعوى ووكل وكبلا بشهادة اهل  
 الذمة لم تجز شهادتهم على الوكالة اقر المسلم الوكالة او انكرها وكذا العبد  
 والثوب وما اشبههما فان كان ذلك في دين وهو مقربه وبالوكالة  
 اجبر على دفعه الى الوكيل وليس هذا كالوكالة بالخصوصية من المحل الزبور  
 ولو ان مسلما ادعى وكالة من نصراني بكل حق له في الكوفة واحضر غريبا  
 مسلما واقام عليه شهودا نصرانيا لا تقبل لان هذه شهادة نصراني  
 قامت على المسلم مقصودا فلا تقبل فرق بين الوكالة والوصاية والفرق  
 ان الايضا غالبا يكون حالة الموت في دورهم والمسلمون لا يحضرون دورهم  
 عند موتهم غالبا فقبلنا شهادتهم كما ذكرنا صيانة لمحقهم غير البطالان  
 اما الوكالة فتقع خارج دورهم غالبا والمسلمون يجالطون خارج دورهم فممكن  
 اشهاد المسلمين عليها خلاصة في قبول شهادة اهل الذمة فان احضر  
 نصرانيا قبلت شهادتهم لكونها حجة على النصراني من المحل الزبور  
 اذا وكل المسلم الذمى في خصوصية فشهد شهودا من اهل الذمة على البطلان  
 حق المسلم لم تجز ذلك على ذلك المسلم ولو كان المسلم هو الوكيل والذمى  
 صاحب الحق فشهد عليه قوم من اهل الذمة جاز ذلك واستشهد بالذمى  
 اذا اوصى الى مسلم فشهد قوم من اهل الذمة عليه بحق قبلت الشهادة  
 من البسوط للشرح في اول كتاب الوكالة ملخصا ولو ان كافرا وكل  
 مسلما بشرا او بيع لم اجر على الوكيل من البينة المسلمين ولو ان مسلما  
 وكل كافرا بذلك اجرت على الوكيل الشهود من اهل الكفرة الذخيرة  
 قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى اذا وكل النصراني مسلما  
 ببيع له ثوبا او بشرى له ثوبا فشهد عليه نصرانيا بالبيع وهو محمد

واذا قبل القاضي هذه الشهادة فعلى بالوكالة  
 كان ذلك قضاء على جميع الغرماة للمسلمين وغيرهم  
 حتى لو احضر غريبا بعد ذلك وهو مجيد وكان له حلف  
 القاضي اقامة البينة على الوكالة في جميع محام  
 بالکوفة كذا في المحيط البرماني في احادي  
 عشر من شهادات

ولو وكل كافر مسلما فصدقه فشهد عليه كافرين  
 بالدين قبلت البينة كذا في البسوط للشرح  
 قبل بشهادته الشاه من الشهادات



ان ذلك جائز وكذلك الشرط في الحادي عشر من شهادته التناظرانية  
واذا ادعى رجل مسلم على مسلم بالادعاء المطلوب وادعى الطالب كضالة رجل  
من اهل الذمة بالمال بامره وحده الكفيل ذلك فحشره رجلان من اهل  
الذمة على ذلك فانه لا يجوز على المسلم شيء من ذلك ويجوز على الذمي حتى  
يؤخذ الكفيل بالمال واذا ادعى لا يرجع على الاصيل هكذا ذكر في عقا  
الروايات وذكر في بعض روايات هذا الكتاب وقال لا تقبل الشهادة  
اصلا في احادي عشر من شهادات المحيط البرهاني اذا مات الكافر  
وشرك ابنين وشرك الفري درهم فاقسم ما بينهما ثم سلم احداهما ثم جاور  
كافر وادعى لنفسه ديناً على الميت واقام على ذلك شاهدان كافرين  
قال في الكتاب اجرت ذلك في حق الكافر خاصة اما اذا مات الكافر  
فجاء مسلم وكافر وادعى كل واحد منهما ديناً فاقام كل واحد منهما بيعة  
من اهل الكفر قال في الكتاب اجرت بيعة المسلم واعطيت حقه  
فان بقي شيء كان للكافر وروى الحسن بن زياد عن ابن جنيته انه التزم  
نفسه بينهما على مقدار دينهما في احادي عشر من شهادات التناظرانية وكذا في المحيط  
م قال محمد في اجماع نصراني مات وترك مائة درهم لا غير فاقام مسلم  
شاهدان نصرانيين انه عليه مائة درهم فاقام مسلم ونصراني شاهدان  
نصرانيين عليه مائة درهم بينهما يقضي للمسلم الف درهم وبناتي حاشية  
ويقضي بثلاث المائة بين الشريكين نصفان ثم النصراني اشرك  
بأخذه من شركه المسلم بنصف ما اخذه لهما فترها ان الدين  
شرك بينهما ثم ما في يد النصراني الشريك يقسم الى ما في يد شركه ولو كان  
مكان المسلم المنفرد ونصرانيا منفردا وباتي المسئلة بحالها فاما ان يقسم  
بينهما اثنا عشر واحد منها الثلث ولو كان شهودا شريكين مسلمين  
وشهودا نصرانياً المنفرد ونصرانياً وباتي المسئلة بحالها كان هذا والاول  
سواء فان كان شهودا نصرانياً المنفرد مسلمين وشهودا نصرانياً وباتي  
المسئلة بحالها يقضي للنصراني المنفرد مسلمين وشهودا شريكين  
نصرانياً وباتي المسئلة بحالها يقضي للنصراني المنفرد بنصف المائة ويقضي  
بالنصف الاخر للشريكين في محل الزبور شهودا على اسلام النصراني رجل  
واحدان من المسلمين وهو محمد وشهادتهما باطلة وكذا شهاده القساق من المسلمين  
على اسلامه لا تقبل ولا يصلي عليه شهاده من غير محل الزبور لو شهد نصرانيان  
على نصراني انه قد سلم وهو محمد لم يخبر بها وترها وكذا لو شهد رجل واحدان  
من المسلمين وشرك على دينه وجميع اهل الكفر في ذلك سواء ولو شهد نصراني  
على نصرانية انها قد سلمت جازت وفدا جبرتها على اسلامه ولا تقبل وهذا

وفي التناظرانية نقلنا عن الظاهرية نصراني مات وترك الف درهم  
في اسلامه ونصراني وادعى كل واحد منهما الف درهم واقام واحد  
منهما شاهدين نصرانيين فان الالف كلها للمسلم في قول  
ابن جنيته ومحمد وروى وقال ابو يوسف الالف بينهما نصفان  
وقية نقلنا عن القيون قال لم قال محمد هذا قول الاخر وكان  
قوله ابو يوسف مثل قول ابن جنيته ثم رجع الى هذا القول  
وقال بينهما

وفي شهادات الظاهرية لو شهد رجل واحدان من اهل  
الاسلام نذرا مسلم وهو محمد وشهادة الاخر على الاسلام حجة  
ولا تقبل لانهم نفسا لا لا تقبل شهادة النساء  
في موضع ما

كل قول الجنيته

كل قول الجنيته وفي نوادر ابن ستم تقبل شهادته واخره بين في اسلامه  
نصراني وجبر على الاسلام ولا يقبل في قول ابن يوسف وكذا شهاده نصراني  
انه سلم وقال لا تقبل شهادتهما ولا جبر على الاسلام كما قال ابو جنيته في الاحكام  
خلاصة في الاول من الفاظ الكفر وفي المتنقي شهودا نصرانياً على نصراني  
انه مات مسلماً وليس له ميراث بحسب للاح فلا تقبل شهادتهما ولا تجعله  
سكناً وعن الثاني انه لا تقبل في الحجة وتقبل بعد الموت بخلاف ما لو مات  
النصراني عن ابن نصراني وابن ستم خبر من الابن المسلم بنصرانيين على انه  
مات مسلماً وسأل الميراث تقبل في حق المال وميراث منه ابن المسلم واذا  
نقض به جعله مسلماً ونفسه عليه بهارانية في نوع في الشهادة على النفي والاثبات  
لو لم يشهد على اسلامه غير الولي يصلي عليه بقول ولية المسلم ولا يكون الميراث  
قاضيحان في فصل من شهادته الباطلة من الشهادات مسلم باع عبدا  
من نصراني فاستحق نصراني بشهادته نصرانيين لا يقضي له لانه لو قضى  
لرجع بالثمن على المسلم ولو كان الشري النصراني باع منه مثله وسلم ووجد  
المشترى به عيباً وبرهن بنصرانيين على انه كان معيباً بهذا العيب  
عند البائع المسلم قبل قبض النصراني برده على النصراني بالعيب وليس له  
ان يرده على المسلم حتى يبرهن على العيب عنده بشهادة مسلمين  
وقب نصراني قال لعبد المسلم انت حر ان دخلت هذه الدار فشهد  
نصرانيان بمحقق الشرط لا تقبل بهارانية في نوع في الشهادة على النفي  
من الثاني من الشهادات قال في المتنقي عبد باع نصراني ثم باعه لشري  
من نصراني اخوهم ثم حتى نذرت عشرة ابد من الباعة كلهم نصراني ثم سلم  
واحد منهم ثم ادعى انه حر الاصل واقام على ذلك بيعة من النصراني  
وقال رحمه الله تعالى لا تقبل بيعة سواء اسلام اولهم او اخوهم او اولهم  
حتى يقيم البيعة من المسلمين وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الشري  
الاخر هو الذي سلم لا تقبل بيعة وان كان غيره سلم اقصى وشراؤه وكفنه  
فيما بينهم حتى ينشأ الى المسلم فلا يؤاخذ به الثمن ولا فيه الباع وهذا  
قول الجنيته وزفر تانار حاشية في احادي عشر من الشهادات وكذا في المحيط البرهاني  
وقال ابن سماعه عن محمد في نصرانيين شهدا على مسلم ونصراني اثنان قتلا  
سكناً فقال لا يجوز شهادتهما على المسلم وادرا عن النصراني القتل  
واجعل عليه الدية في ماله من محل الزبور ولا تقبل شهادته كاذب على  
شهادة مسلمين وعلى عكس تقبل من المحيط المحرر في باب لاداة اهل الذمة  
من الشهادات ولا تقبل شهادته اهل الذمة على كتاب قاضي  
المسلمين لذمي على ذمي محيط برهاني في اواخر الرابع والعشرين من كتابه  
الثاني الاختلاف بين الدعوى والشهادة واختلاف الشهادتين

وفي نسخة انه لا كراهة لاعتناق المسيحي شهوداً على نصراني  
انه سلم جبر على الاسلام ولا يقبل وذكر بعده بنو خنيس في باب  
نقلنا عن الاجناس قال وفي نوادر ابن ستم لو شهد نصرانيان  
على نصرانية انها سلمت مع وجوب شهادتهما على اسلامه لا تقبل  
بخلاف ما لو شهدوا على نصراني فانه لا تقبل عليه  
سروخ شهادته العدة للصدقة بعد زمان شهاده  
انه سلم لا تقبل لان في زعمهم انه حر وشهادته  
ايمن الذمة على الحر لا تقبل  
رجل مات وترك ابنين فشهد مسلمانان ان اباهما  
مات نصرانياً وشهد نصرانيان انه مات مسلماً  
تقبل شهادته نصرانيين لاثبات الاسلام كذا  
في شهادته العدة للصدقة  
وروى المعاني عن ابن يوسف انه قال لا تقبل شهادته اهل الذمة  
على اسلام الكافر في حاله الحية واقله بعد الموت وان كان  
له ميراث بحسب للاحد بينهما منهم وروى عن رجل الاطراف  
من اهل الذمة مات فشهد مسلم عدل ومسلمة مسلمة  
قبل موته وانكر اولياؤه عن اهل الذمة ذلك فبشره  
لا ولياؤه من اهل الذمة بحاله وانه ظاهر خارج عن اهل الذمة  
ان يفسدوه ويقتلوه ويصلوه عليه كذا في المحرر  
من شهادات التناظرانية



قال الشهادة لو خالفته الدعوى بزيادة لا يحتاج الى اثباتها او بقصاها  
 كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها مثاله لو شهد ا على اقراره بمال فقال اقر  
 في يوم كذا والمدة لم ينكر اليوم وشهد ا ولم يورثها والمدة في اقر او شهد ا انه  
 اقر في بلد كذا او في اقليم كذا او في مكان كذا ولم ينكره او ذكر المدة في مكانا  
 وبها استبان ذلك المكان او قال المدة في اقر وهو ركب فرس او لابس  
 عمامة او قال اقر وهو راجل او ركب حمار او لابس فلسوة واشباه ذلك  
 فانه لا يمنع القبول لان هذه الاشياء لا يحتاج الى اثباتها فيذكرها في اقر  
 عنها سواء وكذا لو وقع مثل هذا التفاوت بين الشهادتين لا يضر  
 قاعدته في الشهادات عبيد في جدرجل نية عم انه ملكه فادعى العبد  
 انه حر الاصل وشهد الشهود ان صاحب اليد اعترفه لا تقبل وقيل  
 تقبل في الوجهين جميعا تاتر خاتمة في السابع والعشرين من كتاب  
 الدعوى في اويله ادعى شرا دار في بدجل وشهد شاهدان ولم يستبهما الثمن  
 والبايع ينكر ذلك فشهادتهما باطلة وكذا لو استبهما الثمن واختلعا في  
 جنسه او في مقداره وان شهدوا على اقرار البايع بالبيع ولم يستبهما الثمن  
 ولم يشهدا بقبض الثمن فالشهادة باطلة وان قالوا اقر عندنا انه باعنا منه  
 واستوفى الثمن ولم يستبهما الثمن فهو جائز ميسر في اقول بالشهادة في شرا  
 شهدا بالشهادة واستبهما الثمن تقبل وان لم يستبهما واختلعا في الثمن لم يشهدا  
 بقبضه لا تقبل وان شهدا بقبض الثمن تقبل الشهادة على الشراء المحذور  
 والبيع في يد البايع بقبول وان كان في يد غيره لا تقبل الا اذا شهدوا انه  
 اشتراه والبايع يملكه او ملك هذا المدة في شرا في مكانه بكذا ونقد الثمن  
 او انه اشتراه وقبضه وان شهدوا انه باع وسلم تقبل وان شهدوا انه باع  
 وكان في يده ولم يشهدوا بالتسلم قبل تقبل وقيل لا تقبل في الوجهين  
 للشهر في باب الشهادة في البيع والشراء في الشهادات ادعى محذورا  
 بسبب الشراء في مكانه ودفن الثمن اليه وقبض المدة بالرضا وشهدوا  
 بانه ملكه بالشهادة منه لا تقبل الشهادة لان دعوى بسبب والقاضي  
 ايضا لا بد ان يقضي بذلك السبب ولم يذكره الثمن لا قدره ولا وصفه  
 واحكم بالشراء بنحو مجهول لا يبيع بزيادة في الجنس الثالث في الشهادات  
 ادعى بيع شيء بثمن معلوم وشهدوا بالبيع فالكلام القاضي عما به  
 ان كان الثمن فقا لولا ان يعلم قال لا يسمع وفي النكاح يسمع قلت  
 قال فيه ان قالوا او سلم اليه تقبل والا فلا تباي على مسلمة المنقضي  
 ولو شهدوا بالقبض بان قالوا سلم اليه بدل الصلح تقبل والا فلا في الفتاوى  
 الصيرفية في احكام الشهادة وفي النكاح ادعى ملكا مطلقا مؤثرا وقال  
 بقبضه مني منذ شرا وشهدا على مطلق الملك بل تارخ لا تقبل ولا يكتفى

ادعى في اقره مقداره كذا في البسوط  
 وخرارة الاكل  
 وجه الاقضية شهدا على البيع بالبيان الثمن ان شهدا  
 على قبض الثمن تقبل كذا في زبدة الفتاوى  
 في الفصل الثالث من الباب الثاني  
 من الشهادات  
 ت

في المختار وقيل

في المختار وقيل لا ودعوى الملك بالارث كدعوى الملك المطلق ادعى ان  
 اشتراه منذ سنة وشهدا على الشراء مطلقا بل تارخ تقبل وعلى القلب لا  
 ادعى ان اشتراه منذ شهرين وشهدا على الشراء انه منذ شهرين تقبل وعلى القلب  
 في اويل الثالث في الشهادات البزارية وكذا في الخلاصة وفي الغنائية  
 ادعى انه منذ سنة وشهدا انه منذ سنتين لا تقبل وعلى القلب تقبل  
 زبدة الفتاوى في الباب الثاني من الشهادات ادعى ملكا مؤثرا وشهدا  
 بطلاق التارخ لا تقبل ولو شهدا احدهما بملك مؤثرا والاخر بطلاق الملك  
 فلو ادعى ملكا مؤثرا وشهدا بالشهادة ولو ادعى المطلق تقبل وتقتضي بملك  
 مؤثرا في احاديث الفصولين ادعى الفاء وقال سمائه منه شئ من شرا  
 مني وسمائه ثمن متاع شرا مني وشهدا بجمائة مطلقا تقبل في  
 سمائه وذكر السبب ليس شرط وهذا نص على انه في دعوى الدين بسبب  
 لو شهدا به مطلقا تقبل ولا يشترط ذكر سببه وبه احتج ط الحجل الزبور  
 الكبرى ولو ادعى الفاء وقال سمائه مني ثمن عبيد قد قبضه وسمائه  
 من ثمن متاع قد قبضه وشهدا له هذا الشاهد من بجمائة من ثمن قبضه  
 وشهدا الاخر من ثمن متاع قد قبضه يجوز من ذلك حسابة ويجعل المتاع  
 هو العبد في احاديث العشر من في شهادات التارخانية وكذا في شهادات  
 الولو المجيبة قال ادعى الفاء ثمن جاربه فشهدا مطلقا تقبل وكذا لو شهدا  
 على اقرار المدة بالالف مطلقا وان ادعى الفاء مطلقا فشهدا بالالف من ثمن  
 الجارية تقبل ايضا من دعوى القاعدية فالجحد ووده ودعوى راسبي  
 معلوم وهو الشراء وكوايان به ملك مطلق كوايان دونه قاضى نشيد  
 بانه من كوايان كوايان مبد منه به ملك بآن سبب معلوم فتشون بان  
 اجاب في من الحجل الزبور وفي اجماع ادعى ملكا مطلقا وشهدا بسبب  
 معين تقبل وفي العكس لا وفي الاجناس يسأل الحاكم المدة بطلاق الملك  
 الملك لك بالسبب الذي شهدا ام بسبب آخر ان قال به قضى  
 وان قال لا فلا يقضى بشئ اصلا وفي الاقضية الشهادة بالملك المطلق  
 اذا كان الدعوى ملكا بسبب كالشراء انما لا تقبل اذا كان دعوى الشراء  
 عن رجل معلوم وهو فلان بن فلان اذا قال لا شريته من رجل او قال  
 من محمد تقبل الشهادة على الملك المطلق وذكر التارخ لا تقبل وان  
 ادعاه من مجهول لان هذه الشهادة بزيادة ما به عليه فلا يقبل وفي المحيط  
 ادعى شرا من رجل او ادعى الارث من ابيه فبرهن على الملك المطلق لا تقبل  
 وهذا اذا ادعى الشراء من معلوم او ادعاه من مجهول بان قال من محمد مثالا  
 وشهدا بالمطلق تقبل وسواء في الدعوى بزيادة في اول الثالث في الشهادات  
 وكذا في احاديث الفصولين ادعى الشراء مع القبض وشهدا بالملك المطلق



ففيه اختلاف المشايخ وجواب الكثرة على ما ذكرنا على عدم القبول وذكر القاضي  
 ادعى بسبب وشهدا بالطلاق لا تقبل ولا تسمع لكن لا تبطل دعوى الاول  
 حتى لو قال اردت بالطلاق المقتضى بسم كما ذكر ان مبرهن على انه له  
 وفي الدرر المنيرة على انه لا تسمع ولا تقبل ويكون تناقضا بترار  
 في نوع اخر في الدعوى وهي في الثاني عشر من الدعوى مجموع عنا هذا  
 ادعى الشراف شهدا بالزينة والقبض لا تقبل فان قال جدد في الشرا فكونه  
 واعاد البينة على الزينة والقبض تقبل زبدة الفناء وفي الفصل الثالث  
 الباب الثاني من الشهادات ولو ادعى انه له ورثة في ابيه وجار شهيد  
 وشهدا واولا حجة الغائب ميراث عن ابيهما جازت شهادتهما لانهم  
 شهدوا له باقل مما ادعاه من شهادات اثنائية في فصل في الشهادة التي لا تقبل  
 ادعى حسن دينار بسبب الكفالة وحسن بسبب الغرض فشهدا وان له عليه مائة  
 ولم يذكر والسبب تقبل في احدى عشر من دعوى نصاب الفقهاء ادعى سبب شهدا  
 بالملك المطلق ان كان الدعوى في الدين تسمع وان كان في العين فلا والفرق  
 معلوم من دعوى القاعد بين اويل القضاء على الغائب **ظلم** هم ادعى على اخر  
 دينار بسبب وشهدا وبالدين مطلقا تقبل وانما بخاري باجمهم اجابوا به  
**ش** لا تقبل كما في دعوى العين **ط** في مجموع هذا الاختلاف المشايخ ولو ادعى  
 المدعون قضاء دينه وهو الف فشهدا والانه اعطى لرب الدين الف  
 ولم يبقوا لغير الدين ففيه اختلاف المشايخ فنية في باب الاختلاف بين المدعي  
 والشهادة وكذا في احدى عشر من القسوس وان ادعى رجل ديناً على رجل ولم يبين  
 السبب فشهدا الشهادة بالسبب جازت شهادتهما وان ادعى دينار بسبب  
 فشهدا الشهادة بالدين المطلق فيقبل لا يقبل شهادتهما كما لو ادعى ملكا بسبب  
 فشهدا الشهادة بالملك المطلق والصحيح انهما تقبل ذكره في كفاية الاصل  
 فاقب حان في اويل باب الدعوى **خ** شهدا آتيا امرأته وحلها فيقبل لا تقبل  
 ما لم يشهدا وعلى العقد وقيل شارحاً انه انما تقبل فانه قال لو قال المشهور  
 بالزنا انه تزوجها او قال هي امرأتى درى عنه احد سوى بين الادوين  
 فذكر انهما واحد فيقبل فيقبل **كذا** **الف** وفي **ط** ادعى انهما تزوجها وشهدا  
 انهما منكوهة او ادعى انهما منكوهة وشهدا انه تزوجها تقبل اذ النكاح  
 سبب متعين لكونه المرأة منكوهة فاستوى ذكره ونكره **فش**  
 ادعى نكاحها مطلقا بلانارنج وشهدا انه تزوجها فيقبل لا تقبل لا كذب  
 المدعي شهوده وفي عكس قبل في الفصل العشرين من القسوس شهدا  
 بتزويج الاب لا يقبل من البه القبول يقبل اذ النكاح معاوضة فيكون  
 الشهادة بالاجاب شهادة بالقبول وكذا لو شهدا احدهما ابن بخواست  
 ابن زن را وشهدا الاخر ابن زن خود را باین را و تقبل وكذا لو شهدا احدهما

وكذا في اثنائية في الفصل الاول من الشهادة  
 التي يكذب المدعي شاهده وقال فيه ولا تقبل  
 قبل التوفيق لوجود مخالفة صورة ومعنى  
 وتما فيه  
 سه

فيه اختلاف كما سبقت في القنية واثنائية  
 والمصحيح تقبل كما في اثنائية  
 هـ

انما ان الغائب شمس الاسلام فلا في الباب الثاني  
 من شهادات النصاب لو ادعى الدين بسبب الغرض  
 وهم شهدا وبالدين مطلقا فني شمس الاسلام  
 الا و جدي لانه لا تقبل على قياس الملك  
 سه

انه باعه منه وشهدا الاخران هذا شاهده منه ويكون الشهادة بالشهادة بالبيع  
 في احدى عشر من القسوس وكذا في الرابع عشر من القسوس ادعى ان وليها  
 تزوجها عنه فانكرت فجازا شهادتين فشهدا احدهما انهما تزوجت نفسها منه  
 والاخر على ان وليها تزوجها منه لا تقبل للتناقض ولو كان ادعى بعد هذه  
 الشهادة والدعوى انهما تزوجت نفسها منه وشهدا بذلك تقبل ولا يكون  
 تناقضاً لان التزوج مما ينكر فيمكنه التوفيق بان يكون الولي تزوجها  
 ثم تزوجت نفسها منه في الرابع عشر من كتاب النكاح **البرارية** وفي **فش**  
 ادعاه ملكا مطلقا وشهدا بسبب ثم شهدا بمطلق تزوجها وادعاهما  
 بمطلق لانهما لما شهدا بسبب حمل دعوى المطلق على السبب فلا تقبل  
 شهدا وادعاهما بالمطلق بعدة ولو شهدا بمطلق ثم بسبب تقبل شهدا وادعاهما  
 لانهما شهدا ببعض ما شهدا به ولا تقبل ولو ادعى نكاحا فشهدا  
 بمطلق تقبل وفي عكس لان دعوى المطلق دعوى اولية الملك  
 على سبيل الاحتمال وشهادة الفناج شهادة اولية على التيقن فقد  
 شهدا بانكر ما ادعاه فترز وهذه المسئلة تدل على انه لو ادعى نكاحا  
 ثم مطلقا تقبل لا لو ادعى مطلقا ثم نكاحا **ط** ادعى نكاحا وشهدا  
 بسبب **ترز** **فش** لو ادعى مطلقا فشهدا احدهما بمطلق والاخر  
 بسبب تقبل بخلاف عكس وبحكم ملك حادث فلا يكون الزوايد  
**خ** لا تقبل الشهادة في اويل احدى عشر من القسوس **ط** ادعى انه له  
 قبضة ذوليد بغير حق وارج وشهدا بقبض مطلق لا تقبل لان الشهادة  
 بقبض مطلق بلانارنج يحمل على الحال والمدعي يدعي الفعل في الماضي  
 والفعل في الماضي من غير الفعل في الحال كما لو ادعى قتله منذ شهر  
 وشهدا بقتله في الحال وكذا لو ادعى قبضه مطلقا وشهدا بقبض مورخ  
 لا تقبل لما ذكره الا اذا وفق لالت المطلق وقال اردت بالطلاق قبضه  
 من ذلك الوقت فيقبل فيقبل فيقبل بلا توفيق لان المطلق اكثر  
 واقوى من المورخ فشهدا باقل مما ادعاه لو ادعاه انه له منذ سنة وشهدا  
 انه له منذ سنتين لا تقبل وفي عكس تقبل لانهما شهدا باقل مما ادعاه  
 ولو ادعى شرا بشارنج وشهدا به بلانارنج او عكس فيقبل وقيل لا  
**فش** ادعى قبضه بغير حق وشهدا به تقبل وبحكم القبض على القبض  
 الحال كما في سوا كانه في الدعوى او الشهادة فلانارنج المدعي لا  
 الشاهد او عكس ترز الشهادة لاختلاف الوقت في الفعل كما في  
 بخلاف البيع فانه قول والاختلاف في القول لا يمنع وفيه  
 ادعاه اثنائية بسبب وبه مبرهن على ملك مورثه فشهدا احدهما بمطلق  
 والاخر بسبب بحكم مورثه ملك بسبب وبحكم مطلق الشاهد الاخر



على المقيد في المحل المذكور **ط** لو ادعى انه منكوحه ولم يدع النكاح وشهد انه  
 تزوجها وادعى انه تزوجها وشهد انه منكوحه تقبل النكاح سبب تعين  
 لصيرورة المراه زوجه فاستوى ذكره ونكره ولو ادعى ملكا في احوال  
 وشهد انه كان ملكه تقبل لانها تثبت الملك في الماضي ومانبت  
 في زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل من المحل المذكور **ق** في ادعى على اخر  
 دينا على مورثه وشهد انه كان له على الميت دين لا يقبل حتى يشهد انه مات  
 وهو عليه وفيه لو شهد على اقراره بدين فقال المتهود عليه تشهدان هذا  
 القدر على الآن فقال لا ادري اهو عليك الآن ام لا لا تقبل شهادته **ش**  
 ولو شهد انه ملكه فكانا شهدا انه ملكه في احوال ولا يجوز للقاضي ان يقول امرور  
 ملكك ويحسد ان يست فعل هذا لو ادعى دينا وشهد انه كان له عليه كذا او قال  
 او راين قدر زرد زنت ابن بود ينبغي ان تقبل وفي **ط** ما يدل على قبولها  
 فانه قال لو اقر بدين عند رجلين ثم شهد عدلان عند الشاهدين انه دفعي رينه  
 فشهدا اقراره بشهادته انه كان عليه ولا يشهدان انه عليه وفيه كذا لو شهد  
 اهدما انه ملكه والاخر انه كان ملكه تقبل شهادتهما لا تقبلهما في احوال معني  
 لما قر كذا الشهادة على النكاح والاقرار به فانه ذكر فيه **ش** ادعت كذا شهده  
 اهدما انها احرانه والاخر انها كانت احرانه تقبل وكذا لو شهدا اهدما انه اقرارا  
 احرانه والاخر اقرارا انها كانت احرانه لا تقبل الشهادة باقراره بكونه اقرارا  
 بكونه حال لان مانبت يفي قال فعلى هذا لو ادعى ملكا مطلقا وشهد انه ورثه  
 من ابيه ولم يتحصن للملك في احوال وشهد انه شره من فلان ولم يتحصن للملك في احوال  
 بان يقول هو ملكه في احوال تقبل ولكن ينبغي للقاضي ان يسأل شهوده هل تعلمون  
 انه خرج من ملكه وكذا لو ادعى انها احرانه ومنكوحه حتى وشهد انه كان تزوجها  
 ولم يتحصن للملك تقبل من المحل المذكور **ج** لو ادعى دينا وشهد باقراره بالمال  
 تقبل ويكون اقامه البينة على اقراره كاقامة البينة على السبب  
 افني **ش** بان لا تقبل **ط** ادعى دينا وشهد اهدما بالمال والاخر باقراره بالمال  
 تقبل وكذا عده ايضا تقبل عند يوسف مثل هذه الشهادة لم تقبل  
 في العين لانه حكم المطلق انه آسحق بنزوايده والملك بالاقرار بخلافه اقول  
 الفرق بين العين والدين ان الدين لا يحتمل النزوايده فلا يلزم اختلاف شهود  
 بخلاف العين **ش** ادعى فرضا فشهدا باقراره بالمال تقبل لا سبب  
**س** ولو شهدا اهدما بالقرض والاخر باقراره بالقرض تقبل **ش** ادعى  
 درهما قرضا وشهد به هذا اللفظ كدور ادنس لا يثبت القرض از القرض  
 كما هو ادنس فكذا الوديعة وادنس وقيل ثبت القرض لانه وادنس  
 ايضا اقول فيه نظر ولو قال ادنس سبب القرض تقبل في المحل المذكور  
 وكذا في احكام من الاستر وسنية ولو ادعى الاداء وشهدا اهدما

اعلم ان عدم القبول في مذهبنا في النقل السابق واما قوله  
 ينبغي ان يكون كمال المعاري في فصوله فلا يفتي به واما قوله  
 ان الفرج يدل على القبول ففرقة في فتح القديس بانه غلط  
 ولا يدل على القبول فكان المعقد في كذا من عدم القبول  
 وكذا ان ثبت به ارا كذا يحتاج الى فوق بين الشهادة  
 في العقد وبين الدين فانه المصنف به في البرازية وغيره  
 بانه في العقد يقبل ابنه بيمينه على ايمانه  
 على القبولين  
 شهد

انه اذا

انه اذاه والاخران الذين اقر بقبضه لا تقبل لان اهدما شهدا بالفعل والاخر  
 بالقبول **ط** شهدا بالالف فقال اهدما انه اقرضه والاخر انه اقرضه ثم قضاه ثبت  
 القرض لا القضاء **م** شهدا بالالف فقال اهدما قضاه منه خمسمائة ثبت الالف  
 لا القضاء لا ان يشهد معه اخر وينبغي لمن علم ذلك ان لا يشهد بالالف حتى يقر الكسبي  
 انه قبض خمسمائة **ق** شهدا بانه لعقد تمامه بالفعل كرهين او وصيته وصديقه بطلها  
 الاختلاف في زمان ومكان الا عند محمد رحمه الله في البيع والاجارة والصلح والحمل لا يبطلها  
 الاختلاف في زمان ومكان وكذا لو شهدا اهدما بعقد والاخر باقراره لا يضر وكذا القرض  
 ولو كان تمامه يقبض ولو شهدا اهدما باقراره اليوم بالالف والاخر باقراره امس بالالف  
 يقبل **ص** لو اختلفت اهدان في زمان او مكان او انشاؤا فادنا وشهدا اهدما  
 على ان والاخر على اقرار فان كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة وحكما اتبع فيه فعل  
 كجناية وقبض وفي قول لمحق بالفعل ككساح لتفقدته فعلا وهو احصاء الشهود يمنع  
 قبول الشهادة وان كانت الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق واقرار وامر لا يحرر  
 او في فعل لمحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وان كان القرض لا يتم الا بالفعل وهو  
 التسليم لان ذلك محمول على قول القرض اقرضتك فصار كطلاق وتحرير وبيع ولو شهدا  
 برهن واختلاف في زمان او مكان وهدما يشهدان على معاينة القبض تقبل وكذا شهدا  
 وبهية وصديقه لان القبض قد يكون غير مرة ولو شهدا باقرار وامر او متصدق او من  
 بالقبض تقبل **ص** الاختلاف لا يخلو عن وجوه ثلثة اما في زمان او مكان او انشاؤا  
 او اقرار وكل من هذا لا يخلو عن اربعة اوجه اما في الفعل او في القول وفي فعل لمحق بالقول  
 او في عكسه اما الفعل كقبض فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلثة واما القول كالحض  
 كبيع ورهون فلا يمنع قبولها مطلقا واما الفعل كالحق بالقول وهو القرض فلا يمنع واما  
 عكس ككساح فيمنع من المحل المذكور ولو شهدا اهدما انه وقفا بيمينه وشهد الاخر انه  
 وقفا بيمينه فثبت الشهادة قبل هذا على قول ابي يوسف اما على قول محمد رحمه الله  
 فلا تقبل الشهادة لان الوقف وان كان قولنا الا انه يتضمن فعل التسليم فالتسليم  
 عند محمد شرط صحة وقولنا لا يتضمن فعلا كالكساح واختلافه في الزمان او المكان  
 لا تقبل الشهادة في الثالث عشر من الوقف الزخيرة مطلقا ذكر فيهما جميعا اذا ادعى  
 ملكا فجاز شهادتين فشهدا اهدما انه ملكه وشهد الاخر اقرارا المدعى عليه انه  
 ملك المدعى لا تقبل ولو كان المتهود به قول لا يتم الا بالفعل كالكساح واختلف  
 المتهود على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم ولو اختلفا في عقد لا يثبت حكمه  
 الا بالفعل القبض كالرهن والصدقة والرهين فان شهدا على معاينة القرض  
 واختلفا في الايام والسكدين جازت شهادتهم في قول المجتبه  
 وابي يوسف رحمه الله تعالى والقياس انه لا تقبل وهو قول محمد  
 ورضي رحمه الله تعالى وان شهدا على اقرار الرهن والواهب والمتصدق  
 بالقبض جازت الشهادة في قولهم ولو شهدا على الرهن فشهدا اهدما على معاينة

وفي الثالث عشر من اوقات السنية المتهودا على معاينة  
 القبض جازت عند محمد وعنده محمد بن عبد الله على اقرار الرهن  
 والواهب والمتصدق جازت وعنده معاينة القبض لا



القبض والآخر على اقرار الرهن بالقبض لا تقبل هذه الشهادة ويكون الرهن  
في هذا بمنزلة الغصب فان اختلف شهود الرهن بالقبض فخرج من الدين او في مقداره  
لا تقبل كما لو اختلف شهود البيع فخرج من الثمن او في مقداره فاقبضان في قبض  
الشهادة التي تخالف الدعوى به من المال فثبتت الشهادة ان قيمة الغصب كذا  
وشهد الآخر على اقرار الغاصب به لا تقبل بزيادة قبيل الثاني في الغصب اطمئنان  
بخروج والآخر باقراره به تقبل لانه قول فلا تشرع الا اذا كانت صيغة الانشاء  
بمخالفة صيغة الاخبار كقوله شهد به واخر باقراره ولو شهد به فغصب واخر باقراره  
به فلا تشرع في احوال في هذه الفصولين **فم** اقام شاهدان على الصلح فاجلها القاض  
البيان الشارح فقال قد هما اثنان من سبعة اشهاد واقل واكثر وقال الآخر اظن  
انه من سبعة سبعة او ازيد لا تقبل لما اختلفت هذه الاختلاف الفاض وان كانا  
لا يحتاجون الى بيان الشارح فثبت في باب اختلاف الشاهدين من الشهادات  
وكذا في دعوى ربيعة الدهر وفي المنقضي شهد على اقرار رجل بالمال انا شهدا اختلفا  
في الزمان والمكان او البسكان قال الامام تقبل لان على الشاهدين حفظ عين الشهادة  
لا تحلها وزمانها وقال الثاني لا تقبل لكثرة الشهادات بالزمن واما بطلانها بالشهادة فلو علم  
الاقرار بالبيع والابناء واختلفت في الزمان والمكان تقبل ولو سألتهما القاضي في الزمان  
والمكان فقالا لا نعلم تقبل لانهما لم يجازيا قال احمد اقرار السجدة وقال الآخر في السجدة  
او قال احدهما اقر عذرة والآخر عشيبة بزيادة في نوع في اختلفا في الزمان في الشهادات  
ولو اتفق الشاهدان على الاقرار من واحد بال واحد واختلفا فقال احدهما كذا جيبا  
في مكان كذا وقال الآخر في مكان كذا او قال احدهما كان ذلك بالعذرة وقال الآخر  
كان ذلك بالعشيبة فثبتت الشهادة جازية لانها اختلفا فيما لم يجزيا به لانهما لو سكتا  
عنه جاز فلا يصح هذا الاختلاف مانعا في الخامس من الشهادات ولو لو اوجبته  
ولو ادعى دار في رجل انه له فجاد بشاهدين فشهد احدهما انهما داره وشهد الآخر ان  
وشهد الآخر انه وشهدا منه انه فثبتت الشهادة باطله لانه لا وجه للتوفيق بين الشاهدين  
وكذا لو شهد احدهما انه استأجر فلان وهو يملكها وشهد الآخر ان فلان اخذها ومهرها  
منه وهو قبضها فاقبضان في الاول مرابب الشهادة التي يكذب المدعى شهادة رجلان  
شهدا لرجل على رجل بالف درهم من ثمنه جازية باعتبار منه فقال السابع انه قد شهد بها  
عليه والذي عليه ثمنه المتاع اجازت شهادتهما وتاويل المسئلة اذا شهدوا  
على اقرار المدعى عليه بيمينه اجازت فان المسئلة مستورة في الكتب ان من ادعى على اخر  
الف درهم من ثمنه سبيع والشهود شهدوا على الف درهم من ثمنه جازية فثبتت  
لا تقبل الشهود وبمثل ذلك في اقرار تقبل وكذا في الكفالة لو شهدوا انه اقر انه كفل  
بالف درهم من فلان فقال الطالب انه اقر بذلك لكن الكفالة كانت عن فلان اخر  
كان له ان يادعه بالمال لانها اتفقا فيما هو المودع فلا يصح هذا الاختلاف في سبب  
ولو قال الطالب انه لم يقر بها وانما اقر انه كفل عن فلان اخر فثبتت الشهادة باطله لانه

قار صيغة ان والصدق يات في وصيغة اخباره قول  
القاض فثبتت بالبرهان او شتمته بالبرهان او قلت له يات في  
في صيغة ان ان مخالفة صيغة اخباره فلا يتفق  
الشهادة ان بخلاف البيع فان صيغة ان ان يثبت مد  
وكذلك صيغة اخباره فالشهادة على احدهما يوافق  
الشهادة على الآخر فتقبل بخلاف ما ذكره في تسهيل  
في فصل كتب موافقة الشهادة والدعوى

وكذا في احوال والعشرين من الشهادات المحبطة بالبرهان  
وقال فيه قال ابو يوسف ما قال ابو حنيفة قياس  
وكذا في سجن وبطلان الشهادة بالبرهان وكثرة  
الشهادة بالزمن

وفي احوال في الفصولين بعد ما صحت  
شاهد البيع عن بيان الوقت والمكان في القاطع  
فقال لا نعلم ذلك تقبل شهادتهما لانها لم يجزيا  
صحت ذلك

الكذب

الكذب شاهده خلاصة في الثالث من الشهادة وكذا في البرازية رجلان شهدا  
بالف درهم لرجل على اخر وشهدا انه قضى خمسمائة منه وقال المدعى عليه الف درهم  
وما قضى لي شيئا منه وشهودي صدقة في الشهادة على الف واوهما في القضاء  
تقبل شهادتهما ولو قال شهودي بالف حق وفي القضاء باطل وزور لا تقبل وكذا لو شهدا  
لرجل على اخر بالف درهم وشهدا انه للمدعى عليه الف درهم مائة دينار من المحل الزور  
وكذا في الاول من باب الشهادة التي يكذب المدعى شاهده من الخائفة ولو شهدا  
بانه غصب به منه مدين الثوبين فقال الشهود له اما احدهما فلم يقصده بطلت  
الشهادة ولو شهدا انه له على الف وقضاه منها خمسمائة وكذا في المدعى في القضاء  
فالشهادة جازية في احوال العشرين من دعوى النازحانية **ص** ادعى كماله فشهدا باقراره  
او شهدا احدهما بالآخر باقراره به تقبل **سج** ولو شهدا احدهما بكفالة والآخر بجواز  
تقبل الكفالة لانها اقل وهذه العظمان جعلتا كلفظة في احوال في الفصولين  
**فش** ادعت ارضا وشهدا احدهما انه ملكها لان زوجها اقر انه ملكها بالان وهو باقراره  
البه عوضا عن الديتان وشهدا الآخر انها ملكها لان زوجها اقر انه ملكها تقبل لان كل  
بايع بقر بالملك كسرية فكانت ما شهدا انه اقر انه ملكها وقيل ستر لانه لما شهدا احدهما  
انه ودعا عوضا شهدا العقد وشهدا الآخر باقراره بالملك فاختلف الشهود واما  
لو شهدا احدهما ان زوجها دفعه عوضا والآخر باقراره انه دفعه عوضا تقبل لانها اقرتا  
كما لو شهدا احدهما بالبيع والآخر باقراره به في المحل الزور ولو شهدا احدهما انه  
اعتقها وتزوجها وشهدا الآخر باقراره بذلك ثبت العتق ووجه التزوج لا العتق  
ثبتت بالاقرار ووجه التزوج فيما يجوز الشهادة به في الشهادات العنانية  
وان اتفقا في الزمان والمكان واختلفا في الاجل وكانت الدعوى في الكفالة بالمال  
فقال احدهما كفل بالبرهان وقال الآخر كفل بالبرهان فان كان المدعى يدعى اقرار الجليلين  
فالقاضي قبل شهادتهما وان كان يدعى اقرار الجليلين لا يقبل شهادتهما وفيه من الجيرة  
وكذلك لو شهدا احدهما انه حال والآخر انه ايجل تقبل الشهادة اذا كان المدعى  
يدعى حال وان كان يدعى الاجل لا تقبل الشهادة م وان كانت الدعوى في الكفالة  
بالنفس شهدا احدهما بالبرهان باجل شهر والآخر باجل شهرين وذكر شيخ الاسلام من رحمه  
هذه المسئلة على التقصيل ايضا ان كان المدعى يدعى اقرار الجليلين قبل الشهادة  
وان كان يدعى اقرار الجليلين لا تقبل وذكر شيخ الاسلام من رحمه هذه المسئلة  
ان هذه الشهادة مقبولة في الخامس عشر في الكفالة النازحانية واما اختلاف الشاهدين  
في المال فشهدا احدهما انه كفل برامهم وشهدا الآخر بدينار لم يجز بشهادتهما شي  
من ذلك ادعى الطالب احد الصنفين او ادعى الصنفين جميعا وان اتفقا في المال  
انه الف درهم لانهما اختلفا فقال احدهما قرص والآخر من متاع وادعى المدعى  
انه قرص من متاع لا يقضي له بشي هذا اذا ادعى المدعى احد الصنفين او ادعى الصنفين جميعا  
قبل شهادتهما ونقض بالف درهم من المحل الزور وفي الاقضية شهدا بشاهدين ان

وفي بعض المسائل في دعوى النازحانية ككذب الشهود  
الشهود ونصبهم فيهم قبل القضاء وبيع وقضاء  
اجد القضاء بوجب بطلان القضاء على علة  
الجامع وكل من القاضي على النسخة في الشهود  
الشهود بعد القضاء لا يوجب بطلان القضاء وكذا  
في النسخة في دعوى النازحانية

واما اذا اختلفا في الزمان والمكان سواء كان الكفالة  
بمال او بنفس تقبل ذكر في النازحانية  
في هذه المسئلة



كرجل على رجل بالف درهم قال أحدهما بيقض وقال الآخر سود وللبعض فضل السواد  
 أو شهدا بغير حصة فقال أحدهما جحد وقال الآخر ردى أو شهدا أحدهما بالف والآخر  
 بالف وخمسائة والف وعبد والف وثوب أن ادعى المدعى فضلها ما قضى باقلاهما  
 وإن ادعاه أقلهما بطلت الشهادة إلا إذا اؤفق فقال كان لي عليه الف  
 وخمسائة كما شهدا لكنني أبرأته عن خمسمائة أو قبضت خمسمائة ولو شهدا على مائة  
 دينار وشهدا أحدهما أن المائة نيب ابوري وشهدا الآخر نيبا بخارية والنيب ابوري  
 فضل على البخاري على هذا أن ادعى المدعى النيب ابورية بيقضي البخاري والآخر  
 البخاري لا يقبل أصلا واختلفت الجمل بين شهدا أحدهما على كتر حصة والآخر على كتر شغل  
 تقبل أصلا ولو شهدا أحدهما على مائة والآخر على مائتين أن كان للآخر عتري أقل  
 المالين لا تقبل بالانفاق ولو ادعى الفضل المالين عندا بحقيقة لا تقبل أصلا وعندا  
 تقبل وعلى هذا الخلاف لو شهدا أحدهما على الطلقة والآخر على الطلقتين أو شهد  
 أحدهما على العشرة والآخر على خمسة عشر عندا بحقيقة لا تقبل كما في الف والمائتين  
 وعندما تقبل على العشرة وفي الفتاوى للقاضي الإمام لأن تحت عشرة كلمة واحدة تذكر  
 بغير حرف العطف وهي في العشرة فلم يتفقا على شيء فلا تقبل بخلاف لو ادعى  
 الف وخمسمائة فشهدا أحدهما بالف والآخر بالف وخمسمائة فانه يقضى بالف لأن الف  
 وخمسمائة بغير حرف العطف وكان الف مذكورا في شهادتهما بيقضي بما انفقا عليه  
 ولو شهدا أحدهما على عشرين والآخر على خمسة وعشرين تقبل على العشرين إلا إذا  
 ادعى المدعى خمسة وعشرين وأما إذا ادعى عشرين لا تقبل بالإجماع فلو وفق في هذه المسئلة  
 وفي الف والمائتين فقال كان لي عليه الف لكنني أبرأته عن الف تقبل في أو الرابع  
 فشهدا ذات اختلاف وكذا في البرزخية وأما إذا كان المشهود أكثر مما ادعاه المدعى نحو ما إذا  
 ادعى الف فشهدا بالف وخمسمائة أو شهدا بالف درهم لا تقبل شهادتهما بغير توفيق لأن كذب  
 الشهود بالزيادة فإن وفق وقال كان لي عليه الف وخمسمائة إلا أني أبرأته عن خمسمائة  
 أو قال استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود تقبل شهادتهما مع كونه وفق  
 بين الدعوى والشهادة بأمر محتمل كذلك في الف والمائتين ولا يحتاج إلى اثبات  
 التوفيق بالبينة لأن الشيء إنما يحتاج إلى اثباته بالبينة إذا كان شيئا لا يتم به ولا يقر  
 بآبائه كما لو ادعى المالك أنه شهدا الشهود بالبرهنة فإن قسمة يحتاج إلى اثباته  
 بالبينة أما ما أبرأه من به وحده فلو أقر بالاستيفاء يصح إقراره ولا يحتاج إلى اثباته  
 بالبينة ولكن لا يقر دعوى التوفيق مهنه استحضانا والقياس من التوفيق إذا كان ممكنا  
 يعمل عليه وأن تبرع التوفيق تصحى للشهادة ومبينة كلامه قاضيان في  
 أو ايل باب الشهادة التي يكتبها المدعى من الشهادات ادعى الف مطلقا  
 فشهدا أحدهما على إقراره بالف فرض والآخر بالف ودعته تقبل وإن ادعى أحد الشهادتين  
 لا لأنه كذب شاهده ولو شهدا عليه بالف فرض والآخر ودعته لا تقبل  
 بخلاف الإقرار وقد ذكرناه من قبل هذا إذا لم تبرع عندا أما إذا ادعاه عندا كالباع

والعطف بيقضي المخبرة فانفقا على أقل المالين فقبل  
 أن يقضي بشهادتهما بالقل كذا في الف  
 عشر فشهدا ذات الخط البرهاني

وقال بعضهم بشرط الشهادة على التوفيق والصحيح  
 هو الأول كذا في الحاشية في الدعوى بخلاف  
 الشهود في الدعوى

بان ادعى

بان ادعى الباع وشهدا أحدهما أنه اشترى عبد فلان بالف والآخر أنه اشتراه بالف  
 ومائة لا تقبل سواء كان المدعى يدعى الأقل أو الأكثر والمدعى هو الباع أو المشتري ولا جارة  
 في أوّل المسئلة كالباع وبعد المضي أن ادعى المشتري فكذا ذلك وإن ادعى الآخر فهو دعوى  
 الدين في الحقيقة وقد علم والكتابة كالباع أن الدعوى من العبد وإن ادعى المولى لا تقبل  
 لأن الكتابة غير لازمة في حق العبد وفي الرهن إن لم الرهن لا تقبل لعدم لزوم في حق  
 الرهن وإن لم الرهن فهو دعوى الدعوى وبثبت الرهن بالف ضمنا وتبعاً للدين  
 وفي العتق على مال وإلحاق أن من العبد والمراة فهو دعوى العتق وإن لم المولى والزوج  
 فهو دعوى المال لوقوع العتق والطلاق بإقرار المالكين وفي دعوى المال والعتق  
 عتقهم كالتحقيق وفي الشك أن ادعاه الزوج فهو دعوى العتق إجماعاً وإن ادعت الزوجة  
 الدين عنده والعقد عندهما بيزارة في الرابع من الشهادات وكذا في الحكم  
 ادعى رجل على رجل الف وخمسمائة فشهدا الشهود بالف جازت الشهادة فغير  
 توفيق وكذا لو ادعى الف وخمسمائة وشهدا بخمسمائة ولو ادعى الف وخمسمائة  
 أو الفين لا تقبل في غير توفيق فزانه الفنا وفي فصل اختلاف الدعوى والشهادة في الدعوى  
 ادعى الودعة وشهدا أن المودع أقر بالادعاء تقبل كما في الغصب وكذا العارية  
 ولو شهدا بإيداعه وأخذه أقر بإيداعه فعلى قياس القرض ينبغي أن تقبل وعلى  
 قياس الغصب ينبغي أن لا تقبل في اتحاد عن شرط الفصولين وإذا اختلفا  
 شاهد الإجارة في مبلغ الاجر يسمى في العقد والمدعى هو المأجر والمشتاير فشهد  
 أحدهما بمثل ما ادعاه المدعى والآخر بأقل أو أكثر لا تقبل الشهادة في الإجارة  
 بسوط الشرح في أوّل باب الشهادة في الإجارة بنوع محقق ولو اختلفا في الطلاق  
 فشهدا أحدهما على تطليقتين والآخر على الثلث أو شهدا أحدهما على تطليقتين والآخر  
 على تطليقة لا تقبل في قول بحقيقة وقال صاحبها وابن أبي ليلى جازت شهادتهما  
 على الأقل ولو شهدا أحدهما على تطليقة والآخر على تطليقة ونصف أو شهدا أحدهما  
 على تطليقة والآخر على تطليقة تطليقة جازت شهادتهما على الأقل عند الكل  
 ولو شهدا أحدهما أنه قال لها انت خلية وشهدا الآخر أنه قال لها انت برة لا تقبل  
 عند الكل لأنها اختلاف في لفظة الإيقاع وإن كانا معنى الفطنتين واحداً وكذا لو شهد  
 أحدهما أنه طلقها وأن دخلت الدار وقد دخلت وشهدا الآخر أنه طلقها أن كانت  
 لا تقبل عند الكل وكذا لو شهدا أحدهما أنه طلقها ثلاثاً وشهدا الآخر أنه قال لثلاث  
 انت على حرام ونوى الثلث لا تقبل عند الكل قاضيان في أوّل باب  
 الشهادة التي يكتبها المدعى من الشهادات ولو شهدا أحدهما أنه طلقها  
 ثلاثاً وشهدا الآخر أنه طلقها فاستشهدا باطله في قول بحقيقة وعندهما  
 جازت شهادتهما على الأقل في المحلل المزبور رجل اشترى شيئاً وادعى  
 عيباً فاقام شاهدين فشهدا أحدهما أنه باعه وبه هذا العيب وشهدا الآخر على إقرار  
 الباع بالعيب لا تقبل شهادتهما من المحلل المزبور وكذا في إقراره بخيار العيب منه كذا

وعلى هذا الحاشية والمائتين والطلقة والطلاق و  
 الطلقة والثلاث كذا في الهداية وما في البرزخية و  
 لو ادعى الفين فشهدا أحدهما بالف والآخر بالفين  
 تقبل على الف بالإجماع مما قلنا في الكتب وذكر  
 في البرزخية



في احوال من غير الفصلين شهد احدهما بالطلاق الرجعي والاخر بالبين تقبل على  
الرجعي لانها اتفقا على اصل الطلاق ونفرد احدهما بزيادة صفة وهي البينونة  
فثبت ما اتفق عليه وبطل ما انفرد بهما محيط السبعة الفصل الثاني من باب  
اختلاف الشهادات والمنطق في الشهادات وكذا في باب الشهادة في الطلاق من  
لوشهد احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت لانها متعاضدان في الشهادة العلية  
وتحكما في درع رقة الاختلاف الشهادة اختلاف الشاهدين مانع من قبولها  
ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في ما قبل الا في الوقف بقضيها كما في  
شهادات فتح القدير معزيا لاختلاف الثانية في الحكم اذا اختلفا في مقداره يقضي بالقل  
كما في البرائة الثالثة شهد احدهما بالرهبة والاخر بالعتبة تقبل الرابعة شهد احدهما  
بالنكاح والاخر بالتزويج يقبل وبما في شرح الرابطة الخامسة شهد احدهما ان له عليه  
الفا والاخر ان له بالالف تقبل كما في العدة السادسة شهد احدهما انه عتقه بالعربية  
والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القبول فيها وهي التبعة  
واجمعوا على انها لا تقبل في العقد كذا في الصيغة شبهة في القضاء والدعوى  
والشهادات وليس للاختلاف بين الشاهدين بمنزلة الاختلاف بين الدعوى  
والشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي ان يكون كل واحد منهما مطابقة للاخرى  
في اللفظ الذي لا يوجب حلا في المعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة  
فينبغي ان يكون في المعنى خاصة ولا عبرة للفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد احدهما على الغصب  
والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل ولو شهدا على الاقرار بالغصب تقبل في الثاني  
عشر من العادة وذكر الاورجندى ادعت ان مهرها الف عشرين غنية وشهد بالف  
عدلية تقبل ويقضي بالعديات ادعى عليه انه قبض من مائة بعضها عشرين غنية  
وبعضها عدلية وشهدا بقبض مائة عشرين غنية قال الامام الاورجندى ان شهدا  
بالقبض لا يقبل وان على الاقرار بالقبض تقبل وينبغي ان لا تقبل الدعوى للجهالة  
لان لم يذكر كل منهما بزيادة في ما قبل زيادة الشهادة وتقصير في الثالث  
من كتاب الشهادات **ف** ادعى مهره خمسة عشرين دينار بورية وشهد شهوده  
خمس محمودية تقبل لانهم شهدوا بالاقول وكذا عن التباين وعلى العكس  
لا تقبل **ف** ادعى النيب بورية وشهدوا بالمحمودية لا تقبل قال ائنا  
لعل انما اعتقدان المحمودية خيرة النيب بورية كما كان في عهد السلاطين محمود **ف** ادعى  
المديون الايصال الى الدارين متفقاً وشهد شهوده بالايصال مطلقاً ووجه لا تقبل  
قينة في اول باب الاختلاف الواقع بين الدعوى والشهادة **ب** ادعى المديون  
ايصال الدين وشهدوا له بالابر او تقبل لاحتمال حصول الابر بالاستيفاء ولو ادعى  
المديون الابر وشهدوا ان المدعى صالح المدعى عليه بال معلوم تقبل فشهدا من  
كان الصالح يحسن الحق حصول الابر من العقب بالاستيفاء وغير العقب بالاقساط  
في المحل للبر ولو ادعى البراءة شهد احدهما بالرهبة والاخر بالعتبة فله لا تقبل

وفي باب اختلاف الشهادات في المحيط السبعة  
لا تقبل في الطلاق وكذا في البرائة في نوع لفظها  
وفي احوال من غير الشهادات في كتابها  
قال قاضي بروج الدين  
الاصح انما يسمو  
بالمحصول  
س

لانه الرهبة والعتبة بلفظا ومعنى ولو ادعى الابر او التحليل فشهدا  
على الاقرار بالاستيفاء بآل الغرم عن البراءة والتحليل كانت الاستيفاء وبغيره فان  
قال بالاستيفاء يقبل وبغيره لا يقبل وكذلك ان سكت لا يقبل محيط حشر  
في احوال الفصل الثاني من باب اختلاف الشهادات **ب** ادعى عليه عشرة دينار  
فشهد احدهما ان المدعى اعطاه عشرة دينار مائة وشهد الاخر انه اعطاه عشرة دينار  
ولم يقل مائة لا تقبل **ص** ادعى المديون ابقاء القرض مائة درهم فشهد احدهما  
انه قضاه الدين وقبضه وشهد الاخر انه اعطاه مائة درهم لا تقبل **ط** تقبل  
**ب** ادعى المديون الايصال فشهد احدهما ان الشاهد بين بالا يصال والاخر على اقرار رب الدين  
بالايصال لا تقبل **ض** واعلم انه لو شهد احدهما على معاينة الفعل وشهد الاخر  
على الاقرار به كك الفعل لا تقبل لانهما شهدا باحدين مختلفين **ج** ادعى عليه الف  
فشهد احدهما انه دفع له الف المدعى عليه الف وشهد الاخر على اقرار المدعى عليه بالايصال  
لان هذا قول وفعل وذكره الله لا يجمع بين القول والفعل بخلاف ما اذا شهد احدهما  
بالف المدعى على المدعى عليه وشهد الاخر على اقرار المدعى بالف فانه يقبل لانه ليس  
بجمع بين القول والفعل قينة في باب اختلاف الشاهدين من كتاب الشهادات  
**ب** ولو ادعى قضاء دينه وشهدا انه اقر باستيفائه تقبل ولو شهدا احدهما  
بالاداء والاخر باقراره بالاستيفاء تركهما في الغصب كذا في احوال عشر  
الفصولين واختلافهما في احوال لا يبرهنهما متباينين مدعى به لا يبطل احد كما  
لو اختلفا في ثياب السارق فقال احدهما سرق وعليه ثوبان وقال الاخر ابيغ  
فانه يقطع وكما لو اختلفا في مكان الزنا في البيت فقال احدهما في هذه الزاوية  
وقال الاخر في تلك فانه يحد فتح القدير في باب الاختلاف في الشهادة من الشهادات  
**ف** ادعى عليه مائة عشرين غنية وشهدا بمائة عشرين غنية فقال مستادنا  
وكم يذكر نفس مكان التوفيق وذكر شمس الاجنة احوال في مسألة انه  
سرق بقره واختلفا في لونها قال ابو حنيفة رحمه الله تقبل شهادتهما وقال الاقل  
عنه يجمع ان هذا الاختلاف فيما اذا اختلفا في صبغتين متضادتين كالسواد  
والبياض وما في المتقاربين بان شهدا احدهما على الصوفة والاخر على الحمرة فانه تقبل  
فانه الصوفة الشبعة نظير الحمرة او الحمرة او ارقق نظير الى الصوفة وكثير العوام  
لا يميزون بينهما وكذا اذا شهدا احدهما انهما غيروا والاخر انهما بيضا ويقبل باختلاف  
**س** عن الكرخي غير هذا وقال هذا في لونين متباينين كالسود والحمرة والحمرة  
والصوفة وما اذا لم يتباينا كالسود والبياض لا تقبل عند جميع قينة في باب  
اختلاف الشاهدين من الشهادات وفي فتاوى السفي في الشهادة على استهلاك  
الدابة لا يشترط ذكر اللون وبشرط ذكر اللون وعدة الذكر والانات وذكر  
القيمة عند الاستهلاك والاستهلاك ولو سأل القاضي عن اللون فذكر وان لم يذكره وعند  
الدعوى وذكره ولو انا اقر تقبل والتناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضر اصله في اجماع

وفي احوال من غير الشهادات في المحيط السبعة  
سرفة بقره واختلفا في لونها تقبل عند جميع قينة وعند الاقل  
واجمعوا ان هذا الاختلاف في الغصب يمنع قبول الشهادة  
وكذا لو اختلفا في الكورة والالوان لا تقبل في احوال عشر  
من الفصولين القاضي لو سأل الشهود قبل الدعوى عن لون  
الدابة فقالوا انهم عند الدعوى شهدوا بخلاف ذلك لكون  
تقبل لانه سأل عما لا يحلف الشاهد به فاستؤثره  
وتركه وخرج منه ما لا يكتفى به كذا في الرابع  
عشر منه



الصغير اختلغا في لونه الدابة في دعوى سرقة تقبل عنده لا عند الامامين لا ان يكون  
 عن ذكر اللون ولو اختلغا في الذكورة والا فلوثة لا تقبل الا بجماع وفي الغصب لو احتلغا  
 في لون الدابة يمنع اجماعا في نوع في الفاظها من الثاني من شهادات البرائة بشر ادعى  
 قتل وشهدا اقدمها بالالاخر ان اقربته شدة اذا اقرار بقتل لا القتل في احادي عشر  
 من القصولين رجل ادعى على رجل ان قتل اباه خطأ وجاء بشاهد من قتل وشهد  
 اقدمها ان المدعى عليه قتله خطأ وشهد الاخر على اقرار القاتل بالقتل لا تقبل شهادتهما  
 لان اقدمها شهد بالقتل والاخر على اقرار بالقتل لا تقبل كما لو شهدا اقدمها بالغصب  
 والاخر على اقرار بالغصب وكذا لو اختلفا في مكان القتل او في زمانه وكذا  
 لو اختلفا في الآلة فشهدا اقدمها انه قتله بالبحر وشهد الاخر انه قتله بالعصا وكذا  
 لو شهدا ادمها انه قتله بالعصا وقال الاخر انه قتله ولا يحفظ بما اذا قتله وان قال  
 جميعا قتله ولا يدرى بما اذا قتله في القياس لا تقبل شهادتهما ووجه الاحتياط تقبل  
 شهادتهما ويقضى عليه بالدية في ماله لانهما اتفقا على القتل والقتل غالبا يكون بالآلة  
 القتل وانما لم يذكر والآلة اسقاطا للقصاص قاضيان في باب الشهادتين  
 اجنبية من كتاب الجنائيات واذا شهد رجلان ان زوج فلانة قتل او مات  
 وشهدا اخر ان انه حي كان شهادته الموت والقتل ولي قاضيان في الشهادتين  
 يشهد بعد ما اخبر برؤاى الحق وكذا في المنية في الشهادة بالنسب والموت  
 في قتل او القاضى ادعى القاضى شهدا ادمها بالف له عليه والاخر باقراره ببله عليه  
 يقبل في قول الامام الثاني وفي الحيط ان اختلاف الشاهدين في الدين لا يمنع  
 القبول واختلافهما في السبب او الشهود به لو عينا يمنع القبول بزازية  
 في نوع في اختلافهما في الرابع من الشهادات وكذا في الخائبة في الشهادة التي تحالف  
 الدعوى من الشهادات قال عيسى دعوى كره در دست ديكرى بادي  
 بر ديكرى وسبب كفت بانه كواها ما باقرار المدعى عليه بران مدعى كواها  
 مبد منه سموع بود ولكن بايد كه مدعى مهر كواها نرا تصديق كند كويده همچنين  
 اخر كرده است في او ابل دعوى القاعدية ولو ادعى على ادمها مائة قفيرة خطمه  
 بسبب السلم مستجعا شرا بطله وشهد الشهود ان المدعى عليه اقر انه له عليه  
 مائة قفيرة خطمه لا تقبل هذه الشهادة لانهم لم يذكروا فيه الشهادة انه اقر بسبب  
 السلم وبين السلم وبين اخر تفاوت هو الاصح كذا في اختلافه فخص كى  
 قبيل نوع في اختلاف الشاهدين من الشهادات قال محمد ودعوى كره بسبب معلوم  
 كواه بر ملك مطلق كواهي او قاضى ششيد باز همين كواه بر ملك براه سبب كواهي  
 مبد مد لا تقبل قال محمد ودعوى كره بسبب كواه بر ملك كواه بر ملك كواهي دادند  
 بان سبب قاضى ششون كره باز بر سبب كواهي دهم بر سبب لا تقبل والكره الاول  
 بر سبب كواهي داد ولكن سبب كفت قاضى ششود وكره باز همين بر سبب كواهي دهم  
 برهان سبب هم ششود لانهما ردت لانهما مرة فلا تقبل ابدا في او ابل دعوى القاعدية

رجل ادعى دارا او جارية في يد رجل انهما لهما وجاء بشاهد من قتل وشهدا ادمها انها  
 له وشهد الاخر انها كانت له او شهدوا جميعا انها كانت له فلا ينجح الامام المكون  
 بخواجه زاده تقبل شهادتهما وكذا لو شهدا ادمها انها ملكه وشهد الاخر انها كانت  
 ملكه تقبل شهادتهما ولو شهدا ادمها انها كانت في يده وشهد الاخر انها زوجه  
 او شهدوا جميعا انها كانت في يده كذا في يد المدعى لا تقبل شهادتهما في قول الجعفي ومحمد  
 وتقبل في قول ابو يوسف رحمهم الله تعالى وسوى بين هذا وبين ما لو شهدوا انها كانت  
 له ولو ادعى انها كانت له وشهد الشهود ان له ذلك الشيخ المعروف بخواجه زاده في شرح  
 الغصب الصحيح انها لا تقبل ولو شهد الشهود ان المدعى عليه غصبها منه المدعى يقبل  
 وكذا لو شهدوا انه استغفارها منه قاضيان في فصل الرد والارض في الدعوى  
 ولو ادعى المدعى انها كانت له وشهد الشهود انها كانت له ذلك الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده  
 انها لا تقبل ولو شهد الشهود انها كانت في يد المدعى اس او قال منذ شهر او سنة  
 لا يقضى بهذه الشهادة وعن ابي يوسف انها تقبل ويؤمر بالتسليم الى المدعى ولو شهدا  
 على اقرار المدعى عليه انها كانت في يد المدعى اس يؤمر بالاعادة الى المدعى في قولهم  
 وكذا لو شهدا انها كانت في يد المدعى وان المدعى عليه هذا اخذها منه او غصبها  
 منه او انتزعها منه بده وابق العبد من يد المدعى واخذته المدعى عليه وارسله المدعى  
 في حاجته فاحذه المدعى عليه او اودعه عند المدعى عليه او اعاره اياه تقبل وان لم  
 يشهدوا على ملك المدعى قاضيان في فصل دعوى المقتول في الدعوى  
 ادعى انه ملكه لانه دفعه ماله عن دين له عليه وقبضت وشهدا عليه ولم يبتنا  
 قدر الدين تقبل لان القاضى لا يحتاج اليه ان يقضى بل يرد العوض من الاله حصار  
 مستوفيا كما حصار كما لو شهدا بالبيع والتفويض ولم يذكرا قدر الثمن في دعوى القاعدية  
 في او ابله معزبا ومقصدا وفي الحيط ادعى عليه عشرة دنانير فشهدا انه دفع اليه عشرة  
 دنانير لا تقبل لان الدفع قد يكون مائة فيحمل عليه بالانهما اقل فلا يكون دنانير  
 الغناوى في الفصل الثالث من الباب الثاني من الشهادات ادعى دينا او شهدا  
 انه دفع اليه دينا لا تقبل اذا القبض لو ثبت بناء على دفعه ثبت الا ببيع والقبض  
 بغيره الوديعه لا يوجب الضمان في احادي عشر القصولين ادعى في دنانير  
 فقال المدعى عليه قد اوتيتكمها فجاوبته بدينه ودينه وان هذا المدعى عليه دفع اليه هذا  
 المدعى في دنانير الا ان لا يدرى خاى مال دفعه اليه من هذا الدين او من دين اخر  
 جازت شهادتهما وبرئ المدعى عليه خزانة المفتين في فصل التناقض والدفع  
 من الدعوى وفي الحيط ادعى عليه الغادينا فشهدا انه دفع اليه الف والاندري اى حجة  
 دفع قيل لا يقبل والاشبه بالصواب ان تقبل في او اخر الثالث من شهادات البرائة  
 ادعى فعل نفسه وبرئ من فعله وكيله او على العكس او ادعى انه ملكي شربة فظان  
 بكذا فقال انك لم تشرب وكيله لا يقضى له بالملك اذا ادعى الشربة بنفسه وشهدوا  
 شربه وكيله فلا يوافق في جمع حقوق العقد الى العاقد كيف وان على احد الطرفين

حكى في شرح الاسلام السعدي انه قال لا تقبل هذه الشهادة  
 ولا يندفع بها دعوى المدعى وعن بعض شائخنا انه يقبل  
 ويندفع بها دعوى المدعى هو الاشبه والاخر بالصواب  
 في الثالث والعشرين من دعوى الحيط البرائة  
 وفي العاشر من القصولين بطلان  
 في عبارة البرائة قصور في دفعه فظان  
 في الثالث والعشرين من دعوى المدعى  
 في دعوى الدين







المورد في دعوى الارث لكتا لا تعرف اسم الجيران ونحوها في سكة كذا كذا  
مسجد كذا الزين دار فلان في رقيقة كذا وجاء المدعى باجرين شهدا على المدعى  
فالقاضي لا يقضي شي ولو قالت الشهود لا تعرف الدار ونقف عليها ونشير  
الى حدودها واقمنا عليها ما لكن لا تعلم من جيرانها قبل بعث احكام امينين من شهود  
حتى تشيروا الى الدار وحدودها فيعرفان اسماء الجيران ونعرف انما سكة كذا اسم  
يشهدون بها عند القاضي وقبل بعث امينين مع المدعى والمدر عليه الى الدار  
ليشهدوا الشهود بحضرة الدار ويشيروا الى حدودها ثم يتعرفان اسماء الجيران ويخبران  
القاضي بذلك انما وافق ما قال المدعى حكم بشهادتهم واذا قال الشهود في الدار  
التي في ريق فلان وبني فلان وبزكرون حدودها الاربع ملكة كذا كذا لا تعرف  
حدودها ولا نقف عليها وقال المدعى اني باجرين يشهدون هذه الدار للمدعى  
على هذه الحدود وفي رواية تقبل وفي رواية لا والمسئلة الثالثة في الاقفية قبل نوع  
في الشهادة على الشرائع الحسن الثاني في شهادات البرازية وكذا في السابع من القصوص  
فان كانت الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر شهود حدودها لا تقبل شهادتهم  
في قول ابي حنيفة وكذا في رواية والارض والارض في قول ابي يوسف ومحمد  
واجمعوا على ان الرجل اذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب فانهما  
في الدعوى في فصل دعوى الدور والارض وفي رواية تقبل في الدار التي لا تقبل شهادته للشهادة  
من الشهادات قال شهدا على الدار وبينما موضعها وحدودها فقبل لهما  
لو ذهبا الى ذلك الموضع هل تعرفانها بعينها فقال لا لاهل تقبل شهادتهما قال  
نعم لو قوع الاعلام بالبيان ذكره في دعوى اخصايل ثم قال واذا قبلت في حق  
بها فقال المدعى عليه الدار التي في يدى ليست تلك الدار التي شهدا بها اجمع الى  
سأهدى اقرين يشهدان ان هذه الدار هي التي تشهدا بها اجمع الى  
في واسطة الحاشية رجل ادى في دور رجل طريقا واقام البينة فشهدوا ان  
له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يجدوا الطريق قال الشرائع لاهل  
شؤون محمد المسئلة في الكتاب ذكر في بعض الروايات تقبل الشهادة وان لم يجدوا  
الطريق وذكر في بعضها انها لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق انه في مقدم الدار او  
مؤخرها وذكر في قول الطريق وعوضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات  
انها تقبل وان لم يجدوا الطريق محمول على ما اذا شهدوا على اقران المدعى بالطريق  
لان الجرح لا يمنع صحة الافرار فاذا ثبت اقراره بغير البيان وذكر في الدعوى  
الصحيح انها تقبل وان لم يذكرها موضع الطريق ومقدارها في فاشي في دعوى  
انما ارضانية وكذا في الخامس والعشرين من قصايت رجل ادى جرحا في ارض  
رجل او طريقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل  
الشهادة الا ببيان الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل انه تسمع وتقبل  
شهادته وان لم يبينوا ذلك فاضيقان في فصل تبين لا تقبل شهادته للشهادة

لان الذين شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود  
والذين شهدوا بالحدود والدار لم يشهدوا بالملك  
بل الدار كذا في الحاشية في فصل  
في دعوى الدور والارض

وذكر في بعض الروايات انها تقبل وذكر في رواية  
انها تقبل وهو الصحيح كذا في فصل الحاشية  
والنار حاشية

وفي آخر الثاني في دعوى الحاشية والبرازية وفي رواية  
الامام ابي حنيفة الكبار ان لم يبينوا طول وعرضه  
وحده كان اجوز وهو مقدار ربع  
باب الدار الاعظم

ادعى انه يهدم

ادعى انه يهدم حايطه فشهدا به وذكر الفضلي انه اذا ذكر واحد ودحايط  
ويبينوا طول وعرضه قبلت والا فلا وذكر القتيبة ليس بشرط ملخص ما في  
القاعدة في الدعوى العاشرة في الحج والتعديل قال بعضهم يحتاج  
في التعديل الى خمسة الفاظ وهو عدل وحضي جارية الشهادة صالح مقبول القول وعلى  
وقال بعضهم اقول هو عدل جارية الشهادة يكون عدلا وعليه الاعتماد فاضيقان في تبين  
شهادته لفسده وكذا في الظاهرية المترجم الواحد كفي والاشنان احوط وعن الثاني  
يشترط جاران او رجل واحد اثنان والعدالة شرط اجماعا وكذا في رواية واسلام المزكي لو  
المشهور عليه سلم والتلفظ بالشهادة لا يشترط والرجحان لو اعمى لا يجوز عند الامام  
وجوز عند الثاني وتعديل العبد لولاه والابن اباه يصح عند الامام والقبي وكل من  
لا تقبل شهادته اهل التعديل المستبر بزازية في الثاني في القضاء في اول نوع في التعريف والعلة  
ويبين ابي يقول قطع ولا يقول هم عدول عندي لا خيال الشفاعة به ولو قال علم منهم الاخير  
فلا تقبل في الاصح وان قال هم فيما علمناهم عدل ليس تعدل في الاصح ومن النوازالتعديل ان  
يقول هم عندي عدول جازت شهادتهم من المحل المذكور اختلفا في عدل المزكي في تركيبة المستبر  
انما في تركيبة العلانية شرط بالاجماع وكما اختلفوا في عدل المزكي في تركيبة المستبر  
فكذا في عدد المترجم والمترجم لا يكون الا في العلانية لكن اهل الشهادة في تركيبة المستبر  
ليس شرط وفي الترجمة شرط تنقمة بربانية في مسائل التعديل والحج وادب القاضي  
لا يشترط العدد في المزكي في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد بن  
يشترط في العدد والاشنان فيما ثبتت مع الشهادات والاربع فيما لا ثبتت مع شهادتها  
وعلى هذا اختلف رسول القاضي المزكي والمترجم عن ائمه ان كان الشاهد محشيا  
والمترجم من اخصم ان كان اخصم محشيا في فصل تبين لا تقبل شهادته لفسده في رواية  
الحاشية ثم القاضي انما ساد جمع بين تركيبة العلانية وبين تركيبة المستبر وانما في  
بتركيبه المستبر في زماننا تركيبة العلانية والنفق بتركيبه المستبر من المحل المذكور  
فان كان المزكي اثنين فعلمهم اجمعين او جرحهم الا في ابي حنيفة وابي يوسف اخرج  
اولى لانه اعقد على دليل غير ظاهري حال كان الجرح اولى كماله عند الاشنان وجرحه ثنائ  
كان الجرح اولى في قولهم وقال محمد اذا عدلهم واحد وجرحهم القاضي لا يقبل لا يقضي  
بشهادتهم ولا يشهدا بهم بل ينظران جرحهم اخر يثبت الحج والزم جرحهم الا في  
بل عدلهم اخر ثبت العدالة وان جرحه واحد وعدل اشنان يثبت العدالة في قولهم  
لان قول الاثنين حجة مطلقة في الاحكام بخلاف قول الواحد وان جرحهم ثنائ وعدلهم  
عشرة كان الجرح اولى لان قول الاثنين يساوي قول اجماعا كذا في دعوى الملك اذا اقام  
احد المذيعين اثنين فاقام الاخر عشرة لا يتحقق صاحب العشرة من المحل المذكور  
والشهود الكفار بعد لهم السكون وان لم يعرفهم السكون يسأل السكون عن عدل  
المشركين ثم يسأل اولئك عن الشهود اختيار شرح المختار قال يتركى النظر في  
بالاعانة في دينه ولسانه وبه ومع ذلك صاحب بقطعة في كتاب الشهادات

ذكر في دعوى الظلمية وقلاية وقبل ما تقبل الشهادة  
اذا ذكر الشاهد انما هو المدعى او المدعى عليه  
لا سيما في المدعى على المدعى عليه  
اخلافا قاض

فان شئت لكانت الشهادة لا يقبل بقول عدل لا يقبل الشهادة  
لجواز ان يكون عدلا ولا يكون جارية الشهادة كما لو كان محمدا  
في قذف كذا في كتاب العشرة من قضاء  
الاشنان حاشية

وتقبل في الدعوى ايضا في حاشية في فصل التعديل  
شهادته تقبل

سئل عن الشاهد اذا شهد عنده اياكم في حادثة وكذا في حادثة  
في حادثة اخرى من القاضي ان يقضي تلك الشكينة ام لا في تركيبة  
او احاط ان كان العبد فربما يقضي تلك الشكينة وان لا  
سواء في الشهادة في قضاة من جرحهم

فربما بين اظهر فربما لا يعرفون قال محمد بن كذا  
فلم يعرفوا في حادثة اخرى او قال ابو يوسف او اختلف  
سنة ولم يعرفوا في حادثة اخرى او قال ابو يوسف او اختلف  
في حادثة اخرى في حادثة اخرى او قال ابو يوسف او اختلف  
وكذا في حادثة اخرى في حادثة اخرى او قال ابو يوسف او اختلف  
العدالة في حادثة اخرى في حادثة اخرى او قال ابو يوسف او اختلف  
ان كان العبد فربما وان كان العبد فربما او قال ابو يوسف او اختلف  
في حادثة اخرى في حادثة اخرى او قال ابو يوسف او اختلف

عدل في حادثة اخرى في حادثة اخرى او قال ابو يوسف او اختلف  
شخص في حادثة اخرى في حادثة اخرى او قال ابو يوسف او اختلف  
القدر كفي في حادثة اخرى في حادثة اخرى او قال ابو يوسف او اختلف  
الحج والتعديل لا يقبل في حادثة اخرى في حادثة اخرى او قال ابو يوسف او اختلف  
وقال محمد بن كذا في حادثة اخرى في حادثة اخرى او قال ابو يوسف او اختلف  
المترجم لا يقبل في حادثة اخرى في حادثة اخرى او قال ابو يوسف او اختلف  
لا يقضي فيه اقل من اثنين الترجمة نقدر انش المثلث فاحتم  
المدعى في حادثة اخرى في حادثة اخرى او قال ابو يوسف او اختلف  
المدعى في حادثة اخرى في حادثة اخرى او قال ابو يوسف او اختلف  
الاشانة الرسالة في حادثة اخرى في حادثة اخرى او قال ابو يوسف او اختلف  
في اشياء الغيب الذي يختلف فيه البائع والمشتري والعاشرة  
الصوم بربانية جلال رمضان وعنده وجوده على غير غبار  
او نحوه الحاشية في حادثة اخرى في حادثة اخرى او قال ابو يوسف او اختلف  
وسمعوا ان يشهدوا على حاشية كذا في حادثة  
المنظومة لابن وهبان في الشهادة  
منه في حادثة اخرى



من اجل ان العادل في اية البت قال والمختار ما ذكر في ادب القاضي ان العدل  
 من اجل حسناته من اجل ان لا يكون صاحب كبرية يعني لا يكون مصرا على الصغار  
 واذا كان مصرا على ما هو صاحب كبرية في المجلس الرابع من الفصل الثاني في قضاء الخلاصة ولا  
 يقتضي القاضي بظاهر العادلة في قول ابو يوسف ومحمد وبسائر الشهود وطعن الخصم في  
 الشهود ولم يقطع وقال ابو حنيفة ان كان المدعي به حقا ثبتت له الشهادة كما لا يخفى  
 بظاهر العادلة ما لم يقطع الخصم في الشهود والفنوع على قوله ما واذا طعن الخصم في الشهود  
 ولا يقتضي بظاهر العادلة في قوله ما وكذلك فيما لا يثبت مع الشهادة كما هو في الفصل  
 يسأل عن الشهود في قوله ما فاضحان فمن لا يقبل شهادة له لنفسه الشهادة ولا يقبل  
 الشهادة على ايجاج المدعي على ما يقتضي تفسير الشهود في غير ما يقتضي ايجاج حق  
 من حقوق الشهود وحقاقه حقوق العباد نحو ان يشهدوا ان شهودا لفساد او زنا  
 او اكله الربوا او سيرة اخرى او على اقرارهم انهم شهدوا بالبر والعدل او اقرارهم انهم اذ  
 هذه الشهادة او على اقرارهم انهم شهدوا بمثل هذه الدعوى او على اقرارهم انهم لا يشهدون  
 على المدعي عليه هذه الاحكام وانما لم يقبل لان البينة انما تقبل على ما دخل تحت احكام  
 وفي وسع القاضي التماسه والعسق مما لا بد من اجل تحت احكامه وليس في وسع القاضي التماسه  
 لانه يدفعه بالتوبة كما في شرح الوافي في باب من تقبل شهادة من لا يقبل الشهادة  
 وكذا لو اقام المدعي عليه البينة ان المدعي استأجر الشهود لاداء الشهادة لم يقبل لانه  
 شهادة على جرح مجرد والاستيجار وان كان اقرارا بغير ايجاج وكذا لا يقبل في اثباته  
 اذا تعلق له بالاجرة حتى لو اقام المدعي عليه البينة ان المدعي استأجر الشهود لاداء  
 دراهم لاداء الشهادة واعطاهم العشرة من مالي كان في يده تقبل لانه خصم في ذلك  
 ثم ثبتت ايجاج بناء عليه وكذا لو اقام المدعي عليه البينة على ان يسمي الشهود على  
 على كذا المال ودفعته اليه على ان لا يشهدوا على هذا الباطل فاداهم واغليهم  
 ان يروا ذلك المال تقبل بينة لان فيه ضرورة لبطلان ما ادعى المدعي من المال لم يقبل  
 لان فيه ظهرا فاحشة بلا ضرورة ولهذا قلنا لو اقام المدعي عليه البينة على جرح في حق  
 من حقوق العباد او حقوق حقوق الشهود بان اقام البينة انهم زنا او وصفوا السرا  
 او شربوا الخمر او سرقوا مني كذا ولم يتقدم العهد وانهم عبيد او شركاء للمدعي والمدعي  
 مال او قازف والمقدوف يدعيه او محذور ونحو القذف او على اقرار المدعي انه  
 استأجرهم على هذه الشهادة تقبل لكان الحاجة الى احياء هذه الحقوق في المحل المذكور شهادة  
 شهوده على اقرار المدعي ان شهوده فسخة او على اقراره ان استأجرهم على هذه  
 الشهادة او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس المذكور في هذا الامر وادعى المدعي  
 عليه بذلك قبلت شهادتهم وبطلت شهادته شهود المدعي في نوع آخر في التفقات  
 في الثالث والعشرين من دعوى الفاتر خالصة وفي موضع من ان تكذب للشهود  
 الشهود وقبل احكامهم يمنع احكامهم ويضع احكامهم ويطله وذكر الشئ في تفسير الشهود  
 له للشهود بعد القضاء لا يوجب بطلان القضاء في المحل المذكور من دعوى الزانية في

وفي كون حسنات الرجل غلبت سيئاته هذا هو الصحيح  
 في هذه العادلة كذا في الكافي وفي البسوط في باب  
 من لا يجوز شهادة العادلة هي الاستقامة وفي  
 الكافي اشار اليه  
 اعلم ان العادلة شرط عندنا لوجوب القبول لا القبول  
 فغير العدل يجب على القاضي ان لا يقبل شهادته اذ  
 ان قبل وحكم به حكمه كذا في  
 شرح الوافي بقصد الترجمة

ولا يشهد بهذه الشهادة صار فاسقا لانها اشارة  
 الفاحشة بلا ضرورة وهي حرام بالنقص والشهود  
 لا يثبت بشهادة الفاسق كذا في الكافي في باب السلطة  
 وفي القاعدية لانه اظهر الفسق مقصودا وهو حرام  
 فيفسق الشهود باظهاره

الميراث وكذا في احوال الرابع عشر من دعواه لو برهن على اقرار الشهود وانهم يحضروا  
 المجلس الذي كان قبلي تقبل من شهادته انما يقبل في فصل في قبول شهادته  
 رجل ادعى عينا في يده ان اقام البينة على انه لم يمسكها عليه اقام البينة ان  
 الشهود قد ادعوا هذا العين جازت شهادتهم وبطلت بينة المدعي فافصح  
 في فصل الدعوى بخالف الشهادة في الدعوى **علم** ركوب الجحلا يمنع قبول الشهادة  
 وفي شرح ادب القاضي للشهادتين اسباب ايجاج كثيرة منها ركوب الجحلا والمنكر  
 لانه تخاطر نفسه ودينه في سبيل دار الحوب وكثير سوادهم وعددهم لاجل المال ومنكره  
 لا يباي بشهادة الزور فنية في باب من تقبل شهادته ومن لا **احكام من الشهادة**  
**على الارث والتب** شهد رجل ان رجل ان اخا الميت لابييه وانه وارثه لا يعلم ان  
 وارثا غيره يقتضي به ثم شهد اخا له ابن الميت وارثه لا يقبل ويضمنان لابن اخا  
 الاخ ولو شهد الاخ انه اخ له لابييه وانه وارثه لا يعلم له وارثا غيره ولا يقبل ولا يقبل  
 الثاني مع الاول من الميراث ولا ضمان على الشاهد من الاول ولا الثاني شهد شاهدان  
 ان فلانا اخا للميت لابييه وانه لا تعلم له وارثا غيره وقضى ثم شهد اخا له ابنة  
 ينقض القضاء الاول فكان المال قايما في يده يدفع الى الابن وان ما كان  
 فلان ابن اخا له شاة ضمن الاخ وانما شاة ضمن الشاهد من فان ضمن الاخ لا يرجع  
 على احد وان ضمن الشاهد من رجعا على الاخ كما عرفت من محط الشرح في باب  
 الشهادة في الميراث وكذا في السادس من شهادة الخلاصة والبرائة ولو شهد ان وارث  
 الميت لا وارث له غيره ولم يذكر اسباب الورثة فالقاضي باكلها من ذلك لا سيما  
 الوارثة مختلفة فلا بد من بيان حتى يعرف ما اذا يقتضي من ناسي في باب القضاء  
 في الوارث وكذا في المحط الضمير في فصل الشهادة في الميراث وكذا لو شهد اخا له  
 وارثه لم يقبل حتى يثبت الاخوة لان الاخوة مختلفة في ذاتها واحكامها وكذا لو شهد  
 انه عمه وارثه لم يقبل حتى يثبت العم والميت حتى يلتحقا اليه بية وبينة  
 انه عمه لابييه وانه لا يسمي ولا له وكذا لو شهد انه ابن عمه وارثه وكذا لو شهد انه  
 جده او جدته لم يقبل لانه مجهول محل الميراث وان شهد وانه ابنه ولم يذكر  
 انه وارثه ذكر في الزيارات انه ابنه وارثه انما ذكر ذلك لانه وارثه وهم لم يسمعوا  
 ان قوله وارثه وقع انصافا فانه ذكر في الاب والام هو ابوه وانه وجوز الشهادة  
 وان لم يذكر وارثه وهذا قيس لا محجب بعينه فان كان محجب كالجدة والاخ والعم لانه  
 ان يذكر وارثه وشعرط ايضا انهم لا يعلمون له وارثا غيره وحط الميراث وادعى  
 انه عم الميت يشترط لصحة ان يشترط في قوله لابييه وانه لا يسمي ولا له ويشترط ايضا  
 ان يقول وارثه لا وارث له غيره واذا اقام البينة لابييه للشهود ان يسمي الميت  
 والوارث حتى يلتحقا الاب واحد ويقول هو وارثه لا وارث له غيره وكذا في  
 الاخ واجبة اذا شهدوا انه جد الميت ابوابه لانه ان يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره  
 فان شهدوا بذلك او شهدوا انه اخ الميت لابييه وانه لا يسمي ولا له لا يباروا له

والذكر للعبه الفقير المانع من قبول الشهادة ليس هو مطلق كركوب  
 الجحلا بل مع ما قرن به كما هو ظاهر كلام صاحب الشريعة فان  
 هذا حين كان المدعي كذا والكثير كما مر في باب الشهادة لا يثبت  
 وكلام الظاهر في ركوب الجحلا من غير ذلك فلم يوارى كذا في  
 على محذور واحد كذا في شرح المنظومة لابن  
 السجدة



وارثا عنه جاز ولا يشترط في هذا ذكر لاسماء فاضليها في فصل دعوى الملك فبالله  
 وفي ذكر الاخوة والعمومة لا بد من ذكر لفظ الوارثة لاحتمال ان يكون رضاعا وقبيلة او  
 نسباً ولا بد ايضا من ذكر ابنه لاب اولاد او لها وكذا لو شهد ان ابن ابنه او بنت  
 ابنه لا بد من ان يقولوا انه وارثه ولا يشترط ذكر اسمه حتى لو شهد انه جد ابويه و  
 وارثه ولم يسموا الميت تقبل بدونه ذكر اسم الميت في السادس من شروط الولاية  
 شهد الرجل انه جد الميت وقضى القاضي بذلك ثم جاء رجل وادعى انه ابو الميت  
 واقام البينة يقضي به وهو احق بالميراث ولو شهد انه اخو الميت وادعى قضي  
 القاضي بذلك ثم شهد الاخوان ابن الميت وادعى ان الميت وبقيت ان للميت ولو  
 شهد اخوه في ذلك تقبل ولو شهد فريق الاول وغيرهما ان الثاني اخو الميت  
 دون ان يكون ابنا له تقبل الشهادة في السادس من شروط الولاية وكذا في البرزخية  
 شهد انه وارثه لا وارث له غيره ثم شهد ان هذا وارثه ايضا تقبل ولم يكن تناقضاً  
 وقوله لا وارث له غيره يحمل على قوله لا يعلم له وارثا غيره ثم علمنا اننا اخو فشهد به  
 فانه تقبل لان قوله لا يعلم له غير من من الشهادة لا لانه لو قال لا يشهد به اخوه  
 وادعى كفي اولاد يجوز ان يعلم بعد ما لم يعلم فلا تناقض في الرابع عشر من شروط  
**حكم الوارث** لو كان يحجب بغيره كجد وحملة واخ وافت لا يعطى شيئاً ما لم  
 يبرهن على جميع الورثة او شهدا انهما لا يعلمان له وارثا غيره لان ارث لا يخفى  
 معلق بشروط الكماله ومضى من لسانه والد ولا ولد فمالم يثبت هذا الشرط يقض من  
 الشهود ولا يرث ولو قال لا وارث له غيره تقبل عندنا لا عند ابي حنبل في اواخر الفقيه  
 عن العصبين ولو كان الوارث من لا يحجب باحد فلو شهد انه وارثه ولم  
 يقول لا وارث له غيره او لا يعلمه سيلوم القاضي في ما نارجاه من جهة وارثه فان  
 لم يحضر يقضى لجميع الارث ولا يكفل عند ابي حنبل في المستثنين يعني فيما قال لا وارث  
 له غيره وفيما قال لا يعلم هو الاصح من مذهبه وعندهما كقول المستثنين وهذه القوائم  
 مفقوض الى رأي القاضي وقيل قول وقيل شهد وهذا عند ابي يوسف واما ابي حنبل  
 لو اثبت الورثة ببينة ولم يثبت انه لا وارث له غيره فعند ابي حنبل فهو يحكم لهما  
 باكثر النصيبين بعد التلوم للزوج النصف وللزوجة الثلج وعند ابي حنبل  
 يحكم لهما باقل النصيبين لا الثلج ولهما الثلث من المحل الا ان يورثا فان عدت امرأة  
 انهما احرار الميت وانكر الولد كحاربا فبميتات مات وهي احرار ولا وارث له  
 من النساء غير لو حكم لهما بارت وامكنت ثم برهن الولد انهما طلقا في حجة فمضى  
 المرأة لا الشاهد وان شهدا انه مات وهي احرار لان في قوله مات وهي احرار  
 زيادة لا يحتاج اليها فانها لما قال كانت احرار كفي بالحكم بالارث فذكر هذه الزيادة  
 وتكررها في قوله ان عدت هذه الزيادة لم يجب عليها شيء لانها شهدا بطلاق كان  
 ولم يظهرا كذبهما بل صدقتهما الولد حيث برهن على الطلاق وكذا هنا ولو اقر العويم  
 او الوارد ان كان عالما بالطلاق يوم قوله وهي احرار اليوم فمضى لانه لو بين ذلك

وتخرج زيارات فاضليها في فصل دعوى الملك فبالله  
 لانه في استرهم فيكون ذكره لاسقاط التلوم  
 القاضي على ما في السورث هـ  
 البرزخية والولاية في شروط الولاية  
 ان هذا ليس من شروط الولاية  
 كبره لاسقاط التلوم  
 من القاضي  
 ٣

فالقاضي

فالقاضي لآباده با اتفاق فالتلف الودبعة فبضم وهذا اصل مبره في فقهنا من اهل  
 انهم امتي فذكر اشياء وهو لازم للفضاء ثم ظهر بخلافه مننا ومضى ذكر اشياء لا يحتاج  
 اليه للفضاء ثم ظهر بخلافه لم يضمننا حتى ان مولى المولاة لو مات فادعى جازم بسبب  
 الولاء فشهد ان ثلثه ولاد المولاة وانه وارثه لا يعلم له وارثا غيره فحكم له بارت فالتلف  
 وهو معسر ثم برهن اخوانه نقض ولاد الاول وادعى هذا الثاني ومات وهو لا  
 مولا له ووارثه لا وارث له غيره فحكم بالارث للثاني في حجة الثاني ضمن الثاني  
 او الشاهد الاول لانه ظهر كذب الشاهدين الا ولين فيما للحكم به بقضي وبسبب  
 في مسئلة الولاء وقوله لهما هو وارثه لا وارث له غيره احراراً منه للحكم له بالارث لانها  
 لو شهدا باصل الولاء ولم يقولوا انه وارث لا يحكم له بالارث فوردنه بقوله انه ولاد وادعى اليوم  
 فظهر كذبهما فضمننا بخلاف الشهادة النكاح المنقذة وقرق بين الولاد وبين النكاح  
 في اشراط قول الشاهدين ووارثه في الولاد دون النكاح اذ المولى لا يرثه على كل حال بل  
 قد تجب بغيره فاما المرأة فهي وارثه على كل حال ولا يحجب بغيرها في اواخر الرابع  
 عشر من العصبين وادعى رجل ادعى ان ابنه كان لابيه مات وتركها ميراثا له  
 والذي في يد يبيعول هي فشهدوا انه وارثه ادعى ان ابنه كان لابيه مات وتركها ميراثا له  
 ميراثا له وانهم لا يعلمون له وارثا غيره فان القاضي يقبل شهادتهم ويقضي بالادعى  
 ويدفع الدار اليه كما لو ادعى ان ابنه كان لابيه مات وتركها ميراثا له فبميتات  
 الشهود بذلك فانه تقبل شهادتهم ويقضي بالدار له وهذا ربعة الفاظا فاشهدوا  
 بها يقضي بها للمدعى احداهما هذه والناسبة اذا شهدوا انها كانت ملكا لابيها والناسبة  
 اذا شهدوا ان اباه كان يسكن هذه الدار والرابعة اذا شهدوا انها اباه كان ملكا هذه  
 الدار في هذه الفاظا الاربعة ان جاز والميراث فقالوا مات وتركها ميراثا له فبميتات  
 شهدا ونهم ويقضي له في قولهم وان جاز والميراث فقالوا لو كانت لابيه قالوا كانت  
 ملكا لابيها او قالوا كانت لجد ابيها ولم يقولوا مات وتركها ميراثا له لا تقبل هذه  
 الشهادة في قول ابي حنبل وفي قول محمد ويقضي له في قول ابي يوسف الا ان شهدوا على اقرار  
 المدعى عليه بشيء من ذلك يكون اقرار منه بالملك للمدعى وبو ابي حنبل لم يبرهن عليه  
 شهدوا ان اباه مات في هذه الدار لا تقبل شهادتهم لانهم لما شهدوا ببينة الميت عند الموت فقد  
 بالملك للميت ولما اقر المدعى عليه بهذه اللفظ لا يكون اقرارا ولو شهدوا ان اباه  
 مات وهذه الدار في يد يبيعول وان هذه الدار كانت في يد يبيعول يوم مات فبميتات  
 ويقضي بها للمدعى وان لم يجز والميراث لانهم لما شهدوا ببينة الميت عند الموت فقد  
 شهدوا بالملك عند الموت والشهادة بالملك للميت عند الموت شهادة الانتقال  
 الى الوارث وكذا لو شهدوا ان اباه مات وهو ساكن فيها تقبل ويقضي بالدار ولو  
 شهدوا ان اباه مات في هذه الدار او شهدوا ان اباه كان في هذه الدار حين مات او  
 حتى مات لا تقبل فاضليها في فصل في دعوى الملك بسبب الزنا او غيرها وادعاهما  
 انهما لم يشهدا شاهدان انهما لابيها ولم يشهدوا انه مات وتركها ميراثا لم يقض له بها



وكذلك لو شهدوا انهما كانت لابي مات في قول السجينة ومحمد وهو قول الجوف  
 الاول ثم رجع وقال شهداءهم مقبولون في باب الدعوى في الميراث في دعوى البسوط للسجينة  
 ولو شهدوا ان ابا مات وهو لا يس هذا التوب او هذا الخاتم وصاحب  
 اليد فحضر قبل شهداءهم ويقضي به للاب وان كانت دابة فشهدوا ان ابا  
 مات وهو لا يس هذه الدابة او شهدوا ان ابا مات وهو حامل هذا المتاع  
 فقبل ويقضي به للتوارث قاضيهما في حصول دعوى الملك بسبب كتاب الدعوى  
 شهدوا ان ابا مات في هذه الدار او قالوا كانت لابي لا تقبل لعدم ايجاز وقال  
 الامام الثاني انما انقبل ولو قالوا كان في يد ابيه او لابي مات وترك ميراثا  
 له او كانت لابي اجرها من ذي اليد او ادعيا او اعارها او رهنها منه فقبل  
 اجماعا وكذا لو قالوا كانت لابي او في يد ابيه يوم مات فقبل ولو قالوا ان ابا  
 ولم يقولوا مات وتركها ميراثا فقبل على الخلاف واختار الفضلي انه لا يقبل وهو  
 الاصح وفي اجماع وضع المسئلة في العي كالتوب والافزق في شرط اجر  
 بين العي والعقار والمنصوص في كثر اجماع مع الفتاوى انه لو قال كان  
 ملك لابي الى يوم وفاته يكون جزا وتقبل بزار في الفصل العاشر من كتاب الدعوى  
 رجل ادعى عينا في يد رجل انه ورثه من ابيه والشهود شهدوا انه كان في يد مورثه  
 لا تقبل شهداءهم ولو ادعى المدعي بذلك بغير تسليم المدعي قاضيهما فقبل  
 في دعوى الملك بسبب الدعوى رجل ادعى دينا لابي مكبت على رجل فشهد الشهود  
 انه كان لابي المدعي هذا على المدعي عليه كذا لا تقبل هذه البيضة في قول السجينة ومحمد  
 وان شهدوا على اقرار المدعي عليه انه كان لابي المدعي عليه كذا جازت الشهادة  
 كما لو شهدوا في دار على اقرار المدعي عليه انها كانت لابي المدعي فقبل في الدعوى  
 بخلاف الشهادة في الميراث برهن انه ملكي وقع في قسمي من تركه ابي لانه من ذكر  
 ان القسم بزار في بقضاء في ان من غير الفصولين **ان في عشرة اشهاد**  
**على الشهادة** الاصل ان كل ما ثبت بشهادة النساء مع الرجال ثبت الشهادة  
 على الشهادة وفي الثانية الشهادة على الشهادة جازية في الاقرار برهنه في قضية  
 القضاة وكثيرهم وكثير في الاقرار ودو العصا الى ان الشهادة على الشهادة فاما  
 فقبل حاله العجز عن شهادة الاصول وشهادة النساء مع الرجال فقبل مع القدر  
 على شهادة الرجال وانما يقع العجز عن شهادة الاصول باحد سبب ثلثة اباك  
 الاصول او برهن الاصول من اباك يستطيع ان ينفرد معه مجلس الحكم او بغيره الاصول  
 غيبة سفر وفي الناصري في ظاهر الرواية والفتوى على ظاهر الرواية تارة حاشية  
 في اول التاسع من الشهادات يجوز ان يشهد على الشهادة وان لم يكن بالاصول غير مرض  
 او سفر وانما يشترط العذر عند الاداء ولا يصح الا اذا عذر بالاصول في الصحيح  
 قسمة المفتي في باب الشهادة على الشهادة لو كان الشاهد مجبوسا ان يشهد  
 على شهادة قال القاضي ان في سجن القاضي لا يكون عذرا له لا يخرج حتى يشهد

وفي الثانية في كتاب القاضي القاضي ان الاصل ان كل ما ثبت بشهادة النساء مع الرجال ثبت الشهادة  
 قبل ان يشهد الفروع على الشهادة الاصل بطلان الشهادة وفي  
 قضاة النساء ان الاصل ان مات لا تقبل شهادة فروع  
 وفي الثانية في كتاب القاضي القاضي ان الاصل ان كل ما ثبت بشهادة النساء مع الرجال ثبت الشهادة  
 وفيه في سائر الكتب  
 وفي الفتوى على ظاهر الرواية وفي الناصري في ظاهر الرواية والفتوى على ظاهر الرواية تارة حاشية  
 وفي السجينة والقدر على الشهادة جازية في الاقرار برهنه في قضية  
 فيما دون خمسة سفر او كان حاله العجز عن الشهادة لا يكتفى به  
 الى من له في يومه ذلك كذا في الناصري  
 ولا يجوز ان يشهد على الشهادة في الناصري  
 ان كل من كان مجبوسا لا يشهد  
 ويترجم في السجينة  
 احدا حده

ثم بعينه بزار في التوكيل بالخصوص في الوكالة **سجينة** الاصل في الشهادة ان كانت  
 امرأة فحذرة يجوز ان يشهدا على شهداءها والمرأة يخرج من بيته بالقضاء حاجتها  
 او لاجل التهام وكذا تكون حذرة بشرط ان لا يتجاوز الرجل وقال القدر حاشية  
 الدين لا يجوز الشهادة على الشهادة من الامير والسلطان اذا كان في البلد قسمة  
 في باب الشهادة على الشهادة الكبرى ولا يجوز شهادة شاهد على شهادة رجل  
 واحد او على شهادة امرأتين حتى يشهد على ذلك رجل اخر او رجل واحد او امرأتين  
 على شهادة رجل واحد رجلان وامرأتان على شهادة امرأتين جازا لما يقوم ذلك  
 مقام الشاهد وكذا لو شهد رجل وامرأتان على شهادة امرأتين جازا وقام ذلك  
 مقام الشاهد الواحد من اول التاسع من الشهادات التاثير حاشية ادعى رجل على  
 رجل هذا في ذنب واقام شاهدين على شهادة شاهد من او شهدا وامرأتين  
 لم يقبل ولم يجس وكذا في هذا في العصا لانه لا مدخل لهذه النوع من حجة في حد  
 او قصاص ولو كان هذا في سخرة اخذ منه كقبلا بنفسه حتى يسأل عن الشهود  
 لان المال يثبت بهذه الحجة فان تركوا قضى عليه بالمال وكذا كل حجة لا تصح  
 فيها الا ان الدعوى دعوى المال وبمثل هذه الشهادة يثبت المال من البسوط  
 للسجينة في باب الكفالة بما لا يجوز من الكفالة وفي الاصل لو شهد رجلان على  
 شهادة رجل وشهدا حدهما على شهادة نف في ذلك حتى فهو باطل لا يشهدا  
 الاصل الحاضر على شهادة الاصل الغائب غير مقبول لانها لو قبلت ادعى الى  
 ان يثبت لشهادة الاصل الحاضر ثلثة ارباع الحق نصف الحق لشهادته وحده  
 وربع الحق لشهادته مع اخر على شهادة الاصل الغائب ولا يجوز ان يثبت شهادة  
 الواحد ثلثة ارباع الحق هذا في نسخة الامام الحشر وفي شرح الشافعي قال شهادة  
 بشهادة نفس اصل وشهد اخر ان على شهادة رجل اخر فقبل في السابع من الشهادات  
 انما حاشية رجل شهد رجلا على شهادته فان كان الذي له المال والدر عليه المال  
 حاضرين عند الاشهاد ويقول شهدان فلان فلان فلا ينفذ هذا اخر عندي ان فلان  
 ابن فلان هذا عليه الف درهم كان الاشهاد صحيحا وان كانا غائبين او احدهما  
 حاضرا والاخر غائبا او ميتا ينبغي له ان ينسب الغائب منهما او الميت منهما  
 الى ابيه وجده وقبيلته والى ما يعرف به لان مجلس الاشهاد بمنزلة مجلس القضاة كما  
 يشترط في اداء الشهادة الاعلام بافضلي المكان يشترط في الاشهاد قاضيهما  
 في او اخر فصل الشهادة على الشهادة شهود الغرور يجب ان يذكر واسماء الشهود  
 الاصول واسم سبهم وجدهم خلاصة في التاسع من الشهادات وفي الاصل حاشية  
 المختار ما قال المحل ان لا يكفي في الاداء وحسب شهادات اشهد على شهادة فلان  
 ابن فلان على فلان كذا اشهد ناعلي فلان على شهادته واحر ان يشهد بها بزار  
 في التاسع من الشهادات لو نزل الاصل الفروع عن الاداء بعد ما عر له رايه فيه  
 عن المتقدمين واختلف المتأخرين فيه منه المفتي في الشهادة على الشهادة

وفي جامع الرموز وفيه شعارها انما تقبل اذا كان الاصل  
 حذرة كذا في نسخة وكذا اذا حشد الاصل في  
 سجن الاله انما في سجن القاضي فقبل  
 كذا في الناصري

وشهادة على شهادة غيره بطلان فاجتمعوا ولو شهد  
 احدهما على شهادة نفسه رجع

وفي بعض المتن يقول الفروع عند الاداء اشهد  
 ان فلانا اشهد في على شهادته بكذا وقال  
 اشهد على شهادته بكذا



رجل اشهد رجلا على شهادته ثم شهادته على شهادته لا يصح في قول جديعة  
 وابنه يوسف رحمه الله تعالى حتى لو شهد بعد العزى جازت شهادته قاضي  
 في الشهادة على الشهادة الكاتبة وانكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل  
 شهادته شهود القوم ومعنى المسئلة قالوا ما لنا بشهادة على هذه الحادثة وما نؤا  
 او عابوا ثم جاز القوم يشهدون على شهادتهم بهذه الحادثة امامهم حضرهم  
 فلا يلتفت الى الشهادة القوم وان لم يذكر وا في الحاشية في شهادته انما قاله  
 ولو حدث في الاصل جرح بطل الشهادة كالتعمي والحرس والردة فانه بطل  
 شهادة القوم وان حدث في الاصل جرح يوجب التوقف في شهادته كالتعمي  
 فانه لا يبطل شهادة القوم ولكن يتوقف فيها ويجوز القضاء بها وجيز الشهادة  
 على الشهادة ويجوز شهادته الابن على شهادته ابيه وقضاؤه وكتابه وذكر  
 الخصاف انه لا يجوز على قضاؤه الاول اصح من المحل المذكور في المحيط المختار  
 عن المستق رجل شهد على قضاء ابيه لرجل قال ابو يوسف لا يجوز شهادته الرجل  
 على قضاء ابيه ويجوز شهادته على شهادته ابيه قاضي بخان في فصل من القبول  
 شهادته ثم ولو شهد اعلى اثنين على غرة بنت عن المصري وقال اخبرنا بغيرها  
 وجاز المدعي ما عدا لم يدريها انما هي ام لا قبل له مات شاهدين انها غرة  
 ش اعلم ان الغرض من هذه المسئلة انه لا يشترط ان يعرف القوم الكثرة عليه  
 بل يقال للمدعي مات شاهدين يشهدان ان الذي حضرته هو كذا هو عليه  
 وليس الغرض انه اذا شهد على فلانة بنت عن المصري يكون النسبة تامة ويكون  
 الشهادة مقبولة لانه اذا لم يذكر احد فلانة ينسب الى السكة الصغيرة او الى  
 القخذ اي القبيلة الخاصة لبيتم النسبة وتقبل شهادته عند الجديعة ومحمد  
 خلا فالابن يوسف رحمه الله تعالى فان ذكر احد لا يشترط عنده فلا يشترط  
 ما يقوم مقامه من ذكر السكة او الفخيم وكذا الكتاب الحكمي ش اذا جاء  
 كتاب القاضي الى القاضي ولا يعرف الشهود المشهود عليه بل للمدعي  
 مات شاهدين ان هذا هو المشهود عليه م فان قال لا فيهما المصنف لم يجز  
 حتى ينسبا الى القخذ ما ش اي قال في الشهادة على الشهادة والكتاب الحكمي  
 المصنف لم يجز لان هذه المسئلة عامة ثم اعلم ان هذا في القوم واما في العجم  
 فلا يشترط ذكر القخذ لانهم يمتنعون ان يبرهن بل ذكر الصنعة يقوم مقام  
 ذكر احد عند الشريعة في باب القبول وعدمه من كتاب الشهادات  
**الثالث عشر في الرجوع عن الشهادة** واذا صح رجوع الشاهد بغير هذا  
 ان لم يكن المشهود به عالما بان كان قصاصا او نكاحا فلا ضمان على الشاهد  
 عنه عاينا وان صار الشاهد متلفا لذلك بشهادته بان كان عالما فان  
 كان الاثلاف بعوض جاز له فلا ضمان على الشاهد ايضا لان الاثلاف  
 بعوض كالاثلاف وان كان بعوض لا يجز له فيقدر العوض لا ضمان

وفي المسئلة شهادته الابن على شهادته الاربع مقبولة وعلى قضاؤه لا يجوز  
 عند ابو يوسف خلا قاله وكذا في المسئلة وفي الحاشية قال الحسن لا يجوز  
 شهادته على قضاء ابيه وقضاؤه لا يجوز قاله وقاله وقاله وقاله وقاله  
 ابيه اذ في نوع في الشهادة على القاضي فقلنا انما يقتل ولما خذ ان الاب  
 القاضي قضى فلان من فلان بكه لا يقتل ولما خذ ان الاب  
 لو كان قاضيا يوم شهادته الابن على كذا يقتل وعنه الامام لا يقتل  
 مطلقا وعنه ابن سماعة عن محمد انه يجوز مطلقا وقاله وقاله وقاله  
 من الشهادات فقلنا لا يجوز في شهادته الابن على شهادته ابيه  
 جاز وعنه قضاؤه لا يجوز في رواية والصحاح جاز وعنه وقاله وقاله  
 من شهادته الحاصلة وعلى قضاؤه لا يجوز في رواية والصحاح هو  
 يجوز وفي المسئلة في فصل من القبول شهادته ومنه لا يقتل كذا  
 ان الاب لو كان قاضيا يوم ما شهد الابن على قضاؤه  
 يجوز شهادته وذكر بعد هذا في ابيه في ان لا يجوز شهادته  
 وان كان الاب قاضيا يوم شهادته وذكر بعد هذا  
 ابن سماعة وابنه ثم محمد انه يجوز شهادته  
 الابن على قضاؤه مطلقا وعلى كتابه  
 كما يجوز شهادته على شهادته  
 فاذا شهد الشاهد  
 على قضاؤه  
 مختلف  
 محمد

قال في الاصل واذا شهد شاهدان لرجل على رجل بالبعث وسمع  
 فقضى بها القاضي ثم قبضت عليه من رجوع الشاهد من شهادته  
 فان القضاء نافذ عليه فلا ضمان للشاهد ان كان قاضيا  
 الذي قضى له فاذا قبضت منه رجع به  
 على ان يدين  
 ولا تكرر في وجوب التعزير بين كونه الرجوع  
 قبل القضاء او بعد كذا في الجواب  
 في باب الرجوع عن  
 الشهادة  
 محمد

وجوب الفناء

وجوب الضمان فيما دونه وان كان الاثلاف بغير عوض اصلا يجب ضمان  
 الكل في الاول من كتاب الرجوع عن الشهادة من المحيط البرهاني ورجوعه  
 قبل الحكم ببيع في حق نفسه وفي حق غيره حتى وعليه التعزير ولا يبيع الحكم  
 بشهادته وان بعد الحكم ببيع في حق نفسه حتى لزمه التعزير ولا يبيع حتى في غيره  
 حتى لم ينقض به القضاء السابق عندهما وهو قول الامام ثانيا بزيادة  
 في كتاب الرجوع عن الشهادة رجل على رجل دين فشهدا انه ابراءه  
 او وهبه او تصدق عليه ثم رجعا ضمتا من المحل المذكور ولو شهدا على مال  
 فقضى به القاضي فقبضه ولم يقبضه ثم رجعا ضمتا المال اذا اخذه المقتضى  
 من المقتضى عليه وقبل القبض لا يضمنان شيئا لان تحقق الخصم ان  
 عند تسليم المال الى المقتضى فاما ما بقيت في يده على ما له فلا يتحقق  
 احسنان في حقه ولان الضمان يتقدر بالمثل وهما المتضا عليه وبناجين  
 الرضا ذلك يشهدان بها فلو ضمنها قبل الاداء كان قد استوفى منها عينا  
 بمقابلته الدين ولا مماثلة بين العيين والدين وفيه الاعيان ان ثبت  
 الملك للمقتضى له بقضاء القاضي ولكن المقتضى عليه يزعم ان ذلك  
 باطل لان المال في يده ملكه فلا يكون له ان يضمن الشاهد من شيئا  
 ما لم يخرج المال من يده بقضاء القاضي وكذلك هذا في العقار فان  
 بالشهادة الباطلة يضمن العقار كما لمنقول فان فيها الاثلاف الملك واليدين  
 على المقتضى عليه والعقار يضمن بمثل هذا السبب فان اثناف الملك  
 يتحقق فيها بخلاف الغصب على قول من يقول العقار لا يضمن بالغصب  
 من المبسوط للمصنف باب الرجوع عن الشهادة واذا شهد شاهدان لرجل  
 بدار في يد رجل اخر وقضى القاضي للمشهود له بشهادتهم ثم رجعا عن  
 شهادتهما فاشترهما يضمنان قيمة الدار وهذا بخلاف لان ما يجب على  
 الشهود عند الرجوع ضمان الاثلاف لانه بالشهادة ازال العيين غرم ملك  
 المشهود عليه بغير حق محيط به ما في او اخر الفصل السادس عشر  
 من كتاب الرجوع عن الشهادة ولو قال شهود المدعي بعد القضاء بالدار  
 ليس البناء للمدعي عليه ولو قال لا ذلك قبل القضاء قبلت شهادتهما في  
 حق الارض لا البناء وقضى بالارض للمدعي في الفصل الاول من عوارير الزاوية  
 وكذا في القاعدية واذا شهد شاهدان على دار او ارض او بيت وقضى  
 القاضي ثم رجعا عن ذلك فاشترهما ضمانا لقيمة ذلك في كتاب  
 الرجوع عن شهادات الاصل وفي الذخيرة سئل ابن جهم عن النسخي  
 عن شاهدين شهدا على رجل بال وعدلا ووجه الحكم ودعا بهما القاضي  
 الى الصلح فاصطحا على بعض ذلك المال ثم رجع احد الشاهدين عن  
 شهادته ورجعا عن شهادتهما فلا ضمان ولو قضى القاضي بشهادتهما لم يضمن

وذكر هذه المسئلة في القينة بعلمه لم يرد وقاله وقاله  
 لانه لم يقض بشهادتهما وهذا التعليل غير اذ لا يوقع بها  
 يضمنان شهادتهما



ولا ضمان على شهود الوكالة بخسومة اذا جردوا لانه  
 شرط كذا في التاسع عشر من كتاب  
 التنازع  
 في شهود الوكالة اذا جردوا من شهادتهم بل  
 يفتنون بالرجوع ام لا اجاب نعم يفتنون  
 من قضاة ابيهم

ان لا يجب الضمان ايضا في اوجاد كتاب الرجوع عن شهادته انما رخصية  
 قبل كتاب الوكالة ولو شهد ابو كالة انسان ونفى به ثم رجعا لم يبطل  
 القضاء بالوكالة ولم يضمن لانهما ما اتلفا شيئا متوقفا وكذا لو رجعا  
 بعد ما قبض الوكيل الدين لان القبض ليس بالشهادة بل بالنوكيل  
 في التاسع عشر من وكالة محبط البرائة وان رجع المزكى عن التوكية ضمن  
 خلافا لهما ولا يضمن شاهد الا حصان برجوعه ولو رجع شاهد البهيمن  
 وشاهد الشرط ضمن شاهد البهيمن خاصة ولو رجع شاهد الشرط وحده  
 اختلف النسخ ملحق في باب الرجوع عن الشهادة وفيه اشهاد  
 لو انكر شهادته بعد الحكم لا يضمن لان انكار الشاهد ليس برجوع بل الرجوع  
 ان يقول كنت مبطلا في الشهادة في الرابع عشر من الفصولين قال لقوم  
 اسأله وان الشهادة التي شهدت بها عند القاضي لعلنا نعلم فلان لو  
 زور وباطلة لا تبطل شهادته بذلك لكونه في غير مجلس القاضي ولو رجع في  
 مجلس قاض غير القاضي الذي شهد عنده صح رجوعه حتى لو اقام اكثر من عليه  
 البينة على رجوعه في غير مجلس القاضي لا تقبل وعند قاض اخر تقبل ولو  
 ادعى رجوعه مطلقا لا تقبل وان لم يكن له مدعى الرجوع بيته وارا  
 استخلاف الشاهد ان ادعى رجوعه مطلقا او في غير مجلس القاضي لا يقبل  
 وان ادعى في مجلس القاضي يستحق ادعى علم الشهود الرجوع عند القاضي  
 ولم يزع القضاء بالرجوع لا ينعى الا اذا ادعى الرجوع والقضاء به ولو اقر  
 الشاهدان عند القاضي انهما رجعا في غير مجلس القاضي يقع ويجعل الاقرار  
 بمنزلة الاثبات في اول الرابع من شهادة منسبة المحقق  
**الرابع عشر في المنفقات** ادعى دارا في برجل انها اشترت ما منه سنة  
 من خلاخ وشهدوا على امرها ولم يقولوا قبضها بامر لا يدفع اليه حتى يؤخذ  
 منه الثمن ويدفع اليه البايع رجع محمد من هذا وقال يؤخذ منه الدار ولا يدفع  
 الى المدعى حتى يؤخذ منه الثمن وفي المتن لا ينعى هذه الدعوى حتى ينقد الثمن  
 عند القاضي فلو حضر من يدعى عليه الشراء واكره ذكر في الاقضية في موضع  
 انه يؤخذ الدار من الدار ويدفع اليه البايع وذكر غيره في موضعين انه  
 لا يلتفت الى انكاره لانه الغائب صار مقبضا عليه وهذا الصحيح فاقالا  
 اشتراه من خلاخ وقبضه ولم ينقد الثمن بل لا يقبض بامر او غيره امره  
 فان قالوا نحن لا نزيد على هذا لا نقبل شهادتهما بزيادة في نوع في شهادة  
 على الشراء في الثاني من شهادته وهذا كله اذ لم يذكر واقعة الثمن فان ذكرها  
 نفقه فهو دعوى ملك مطلق فلا يكون اقرا بالملك للغائب ولا يقضي  
 له رد اية واحدة في المحل المذكور قال ولوان شاهد من شهد عند القاضي  
 لرجل فقال لا تشهد ان قاضيا من القضاة اشهدنا ان قاضي لهما الرجل

وفي البرائة وان ادعى الرجوع في مجلس القاضي  
 لم يرجع الحكم بالرجوع والحكم بجواب الضمان وتقبل  
 عليه البينة ويستخلف

على هذا الرجل

على هذا الرجل باللف درهم او بحق من حقوق وسواه او قالوا لا شهد  
 ان قاضي الكوفة اشهدنا انك ولم يسموا القاضي ولم ينقد القاضي  
 هذه الشهادة حتى يسموا القاضي الذي حكم وبسواه لا القضاء  
 عقد من العقود فاذا شهدوا به فلم يسموا العاقد لا يصير معلوما  
 فلا تقبل وليس هذا في هذا الموضع وحده بل في جميع الافعال اذا  
 شهدوا على فعل ولم يسموا الفاعل لا تقبل في مختصر شرح ادب  
 القاضي في باب الشهادة على حقوق دعوى القضاء والشهادة  
 عليه من غير تسمية القاضي لا ينعى الا في مثلين الاول الشهادة  
 بالوقف اي بان قاضيا من قضاة المسلمين قضى بصفحة صحت  
 الثانية الشهادة بالارث اي بان قاضيا من القضاة قضى بان  
 الارث له صحت وبهما في اخره ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل  
 لا يسمع الا في اربعة مسائل الاولى الشهادة بان اشترى من وصيته  
 في صيغة صحيحة وان لم يسموه والثانية الشهادة بان وكيله باعه  
 من غير بيان والكل من خزانة المقتنين الثالثة نسبة فعل متول غير  
 بيان من تضيبه على التعيين الرابعة نسبة فعل الى وصي يتيم  
 كذلك ويجوز رجوع الاخيرين الى الاولى استباه في القضاء والدعاوى  
**صل ادعى انه وشهد ان قاضي بلدة كذا حكم بهذه الامنة له مع ولم يسترط**  
**تسمية القاضي** في الثاني من الفصولين **في ترجيع البينة** رجل اقام البينة  
 على امرأة انه تزوجها ابوها منه قبل بلوغها واقامت هي بيته انه تزوجها  
 من بعد بلوغها بغير رضاها فبينتها اولي لان البلوغ معنى حادث  
 ثبتت بينتها فكانت اكثر اثباتا ثم ثبتت فساد النكاح ولو قال الزوج  
 تزوجتك وانا صبي او مجنون وقالت لابل انت بالغ وعاقلا فاقول  
 للزوج فان كان بعد الدخول ايتمها قال ذلك تقبل في باب الدعوى  
 والبينة من نكاح المحبط السنة حتى **فع ادعى رجل ان هذه الدار التي**  
**في يده وقف عليه مطلقا** وقال يد ادعى ان بايعي اشترىها من  
 الواقف وارخ فاما البينة بيته الوقوف اول سم ان اتيت  
 ذوالبيد تاريخا سابقا على الوقف فبينته اولي ولا فبينة الوقف اولي  
**منقول الوقف ادعى على وارث واقعة الذي في يده المحدث** وانه وقف  
 على كذا وقفنا صحبا واقام بيته واقام الوارث بيته على فساد  
 الوقف فان كان الفاسد بشرط في الوقف مفسد فبينة الفاسد  
 اولي لانه اكثر اثباتا وان كان لمعنى في المحل او غيره فبينة البينة اولي  
 من شهادته التقنية في بيان البيتين المتضادتين وعن ابي الفضل  
 ادعى عليه دارا انه باعها مني منذ خمس عشرة سنة وادعى اخوانه وقف



عليه سجد واقام بيته فبينت مدعى البيع اولى وان ذكر الوقف  
 بعينه فبينت الوقف اولى لانه يصير مقتضيا عليه فلا بد من التعيين  
 كبينت الملك مع بيته العتيق لان الوقف انهاء للملك كالا عتاق  
 من المحل الموقوف وكذا في البرازية في المحل الموقوف **كص كج عجب**  
 وغيرهم وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد اخي واولاد  
 الميت ثم ادعى اقام بيته على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطننا بعد بطن  
 والباقي غيب والوقف واحد مقبل وينتصب خصما عن الباقيين  
 ولو اقام اولاد الاخ بيته ان الوقف مطلق علينا وعليك فبينت  
 مدعى الوقف بطننا بعد بطن اولى في باب الدعوى والبيات ووقف  
 القنية ولو ادعى الامام ان هذه الكثرة مسيلة لامام هذا المسجد وقال  
 اهل المحلة بل للمسجد ولا بيته لهم فالقول لاهل المسجد من المحل الموقوف  
 رجل مات وترك ابنتين وفي يدهما حصبة يدعى انهما وقف عليه  
 من جهة ابيه والا بن الاخر يقول انه وقف علينا قال المفسر ابو جعفر  
 القول الذي يدعى الوقف عليهما لانهما تضادوا انهما كانت في يد ابيهما  
 وقال غيره القول قول ذي اليد والاول اصح في فصل في دعوى الوقف  
 والشرادة عليه حروف **الحاشية** منولى ذوبه لو بصرى على الوقف  
 خبر من الخارج على الملك حكم بالملك للخارج فلو بصرى المتولى بعده على الوقف  
 لا يسمع لان المتولى صار مقتضيا عليه مع من يدعى نفي الوقف من جهة  
 وعند ابي يوسف تقبل بيته ذي اليد على الوقف ولا تقبل بيته الخارج  
 على الملك كمن ادعى قتا وقال ذو اليد هو ملكي وحررت فانه يقضي بيته  
 ذي اليد وفاقا بقولهما يقضي في الثالث عشر من القبول وكذا في العاشر من  
 العاديه وكذا في جواهر الفتاوى ادعت امرأة ان زوجها طلقها  
 في مرض موته ومات وهي في العدة ولها الميراث وادعى الورثة ان  
 الطلاق كان في الصحة فالقول لهما وان تبرها ووقتا وفتا واحدا فبينت  
 الورثة على طلاقها في الصحة اولى في الثاني من شهادات البرازية **فتك**  
 اربعين شيئا في ثالث واقام احدهما بيته على الشراء الصحيح منه  
 والاخر بيته على الشراء الفاسد فبينت الصحة اولى **حم** بيته الفاسد  
 اولى اذا ادعى القبض ثم اجاب حرة اخرى اذا ذكر شرط فاسدا دخل  
 في العقد فبينت الفساد اولى في باب البيتين المتقنات وبين  
 من شهادات القنية اذا اختلف المتبايعان احدهما يدعى الصحة  
 والاخر الفساد ان كان مدعى الفساد يدعى الفساد بشرط فاسدا واجل  
 فاسد كان القول قول مدعى الصحة والبيته بيته مدعى الفساد باثبات  
 الروايات وان كان مدعى الفساد يدعى الفساد لمعنى في صلب العقد

وهي وقف عليها وهو المحل الموقوف  
 على ان كانت في يد ابيهما فلا يفر واحد  
 باستحقاقه الا بجهة قبله الفصل  
 التاسع من وقف الذخيرة  
 القبرية

كذا في دعوى بيته المدعى ان كان شرط فاسدا  
 او دخل في العقد فبينت الفساد اولى  
 الا اذا كان الثمن مقبوضا وكبيع  
 مستمرا فالقاضي لا يبيع  
 بيته الفاسد  
 سجد

بان يدعى

بان يدعى ان اشتراه بالف درهم ورطل من اخيه والاخر يدعى البيع بالف  
 درهم فيه روايات عن ابي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى  
 الصحة ايضا والبيته بينة الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول  
 قول من يدعى الفساد ولو ادعى في يد رجل ان اشتراه منه بالف درهم  
 وقال البايع بعثك بالف درهم وشرطت ان لا يبيع ولا يرهب واذا  
 المشتري ذلك وانكر البايع كان القول قول من ينكر الشرط الفاسد والبيته  
 بينة الاخر وكذا لو كان مكان الشرط الفاسد شرط آخر او اخفى به او السني  
 الذي لا يحل مع الالف وان اختلفا في اصل الثمن فقال البايع بعثك  
 عبدي هذا بعبدك هذا وقال المشتري اشتريته بالف درهم ورطل  
 من اخي مخالفا وشرذا فان قامت لهما البيته يؤخذ بيته البايع  
 في فصل في احكام البيع الفاسد في بيع الحاشية **بخ** اذا اختلف المتبايعان  
 في صحة العقد وشرذا فانما يحصل القول لمن يدعى الصحة مع البيتين  
 في الاختلاف بين المتبايعين من دعوى القنية وفي الكافي قال المرزئي  
 للراهن قبضت متى بعد الرهن وملك عندك وقال الراهن  
 بل ملك عندك فالقول والبيته للراهن ولو قال المرزئي ملك عندك  
 قبل ان قبضه يحكم للرهن وقال الراهن بالعكس فالقول للمرزئي والبيته  
 للراهن استعار ثوبا بالرهن فقال المعبر ملك قبل ان تفكه وقال الراهن  
 بالعكس فالقول للراهن وكذا اذا اختلفا انه ملك قبل الرهن او بعده  
 والبيته للمعبر ولو قال المرزئي قبضت ربي وردت الرهن وقال  
 الراهن قبضت وملك الرهن عندك فالبيته للراهن وكذا لو البتيم  
 يقول ينبغي ان يكون البيته للمرزئي ثم تاشي في باب خلاف البايع  
 والمشتري في البيوع اقام الراهن بيته انه رهنه بمائة درهم واقام  
 المرزئي بيته انه رهنه بمائة فالبيته بينة الراهن وان اختلفا في  
 قيمة الرهن بعد ملك كله او بعضه فالقول قول المرزئي في قيمة الرمالك  
 مع يمينه والبيته بينة المرزئي تاتار خاشية في احادي والعشرين  
 من الشهادات وكذا في الحيط الرهاني **بخ** ولو اقام الراهن بيته انه رهن  
 الرهن سلبا فبينة عشرة واقام المرزئي انك رهنه عندي معينا فبينة  
 عنه فبينت للرهن اولى فبينة في باب البيتين المتقنات من شهادات  
 وكذا في الدعوى والبيات من كتاب الرهن منه **ط** ادعى المشتري بيعا  
 باتا والبايع بيع الوفاء فالقول للبايع وان اقاما البيته فالبيته  
 بيته مدعى الوفاء وكذا اذا ادعى احدهما البيع او الصلح غير طوع وادعى  
 الاخر كرهه فبينت الكره اولى من المحل الموقوف **شم** ادعى على رجل  
 انه كرهني بالحق بغير محسب الوالي او الشرط على ان يستأجر منه حانوتا

لا يبيعه الا كرهه ثبت خلاف الظاهر  
 كذا في ابيات بيع من العاديه



واقام بيته واقام المدعى عليه بيته بانه كان طابعا فبيته الطواعية  
 اولى ولو قضى القاضي بيته الاكراه بنقض فضاؤه وان فرق الخلاف وقضى بناء  
 على الفتوى **فجعت عك** اقام المشتري بيته انه باعه منه هذا الشيء  
 بيها مصححا واقام البائع بيته استباعه مكرها فبيته الصحة اولى  
**م** بيته الاكراه اولى قبيل المحل المزبور وان ادعى احدى البيعتين عن  
 طوع والآخر عن كراهه اختلفوا فيه والصحيح ان القول قول من يدعى الطوع  
 كما في الصحيح الفاسد وكذا لو اختلفا في هذا الوجه في الصحيح والآخر كان  
 القول قول من يدعى الطوع والبيته بيته الآخر في الصحيح من اجواب  
 وقال بعضهم بيته الطوع اولى فاضبحان في احكام البيع الفاسد في البيع  
 الناصري لو ادعى الآخر طابعا فاقام المدعى البيته انه كان ذلك الآخر  
 بهذا الخارج عن كراهه فالبيته بيته المدعى عليه ولم يورثا وارتفع على  
 التفاوت فالبيته للمدعى في الثاني والعشرين من دعوى الثاني فانها  
 الاكراه وكذا في شهادة الملقط **فجعت** اقامت بيته ان مولاهما  
 وترها في مرض موته وهو عاقل واقامت الورثة بيته ان كان مخلوط العقل  
 فبيته الامه اولى وكذا اذا حال احداهما ثم اقام الزوج بيته انه كانت  
 مجنونة وقت الخلع واقامت بيته على كونه عاقلا او كان مجنونا وقت  
 الخصومة فاقام ولبيته بيته انه كان مجنونا وقت الخلع والمراء عليه انه كان  
 عاقلا فبيته المراءة اولى في الفصلين من شهادات القنية في باب  
 البيعتين المتضادتين قال محمد في اقرار الاصل واذا اقر الرجل انه  
 كان قد اقر وهو صبي لفلان بالعد درهم وانا ذاهب العقل والمقر له  
 لا يبل اقررت وانت بالغ فالقول للمقرع بمبيته ولا شيء عليه في السابع  
 عشر في اقرار المحبط البرهانه في اوله واذا قال اقرت لك بالعد درهم  
 وانا ذاهب العقل وقال المقر له لا يبل اقررت وانت عاقل ان كان مجنون  
 معهودا فاجواب فيه كاجواب فيما اذا اضاف الاقرار الى حال العباد  
 وان كان غير معهود فانه لا يصدق في هذه الاضافة ويلزم المال  
 من المحل المزبور برهن الوارث ان الوصية كانت في حال زوال عقله  
 وبرهن الموصي انه كانا كانت حال كونه عاقلا فبيته الموصي له اولى لانه اكثر  
 اثباتا فثبت استحقاق الثلث على المقتسم ونقضه عنه وتلك ثبتت  
 زوال العقل وان لم يثبت شي يتعلق بهذا الحكم حتى يثبت عليه او يقال  
 انه ثبت وصيتان احدهما حال ثبوت العقل والاخر في زوال  
 العقل الا ان الاول في القول لانها مثبتة والاخر نافية من دعوى  
 القاعدة فربما لا ادعى معا فثبتا ثوب في برجل اقام رجل  
 البيته انه ثوبه غصبه اياه هذا واقام الذي في يد بيته انه وبيته

قال افضني

قال افضني للذي هو في يده وكذلك لو اقام البيته على البيع منه بمن  
 محتى او على افرسه انه ثوبه وان كان في ايديهما جميعا فاقام كل واحد منهما  
 البيته انه ثوبه غصبه الا اياه قضيت به بينهما نصفين فان اقام رجل  
 البيته انه ثوبه استودعه الميت الذي هذا وارثه واقام البيته انه ثوبه غصبه  
 اياه الميت قضيت به بينهما وان جاء بالبيته على درهم بعينه  
 انه قاله غصبه اياه الميت فهو احق بهما من غدا الميت وان اقام رجل  
 البيته ان هذا ثوبه غصبه اياه ذوالسيد واقام الآخر البيته ان ذالسيد  
 اقرب له افضني به للذي اقام البيته انه ثوبه غصبه اياه من غصبه سوط  
 للشيء بيوعا لم يخلص وجبى ثمانية في نوع في المتفرقات في فروعها عشر في الدعوى  
 وفي المحيط ادعى ارا في يد غيره انه ملكه وان اياه باعه بامنه حال بلوغه بالرضا  
 وزعم ذواليد انه باعه بامنه في صغر الا بن المدعى فالقول للمالك وان برهن  
 ذواليد على مدعيه بمن المثل من دفع عنه الخصومة وان برهن بغيره بيته  
 ذواليد في الثاني من شهادات البرازية **بج** باع صبيته ولده فاقام المشتري  
 البيته انه باعه بامنه في صغره بمن المثل والابن اقام البيته انه باعه بامنه حال  
 بلوغه فبيته المشتري اولى في باب البيعتين المتضادتين من شهادات القنية  
**م** وكذا لو قال البائع بعته منك فزعم المشتري بل بعد بلوغك  
 فالقول لمن يدعى الصبا لانه ينكر اصل العقد فالبيته بيته من يدعى البلوغ  
**فجعت** وقد فرغ في باب البيعتين المتضادتين ما تبين فلا بد ادعى عليه  
 دارا فقال ذواليد اشترى بتمه ابيك حال صغرك بمن المثل وقال المدعى  
 بل باعنا ولم ارض به فالقول للمشتري وان اقام البيته فبيته مدعى  
 البلوغ او كثر قال استاذنا في الاول نظر يدل عليه ما ذكر في ط ان رجلا  
 ادعى على اعدائه ان ولته تزوجها منه حال صغرها وادعت هي انه تزوجها منه  
 بعد البلوغ بغير رضاها فالبيته بيته المراءة والقول لها على اتم الروايتين  
 وكذا البيوع على هذا القياس والقول للابن على اتم القولين في باب الاختلاف  
 بين المتبايعين في صحة العقد وفساده من دعوى القنية باع وقال انا بالغ  
 وهو ابن اثني عشرة سنة ثم قال كنت في بالغ لا يلتفت الى جموده ولو كان  
 اقل من اثني عشرة سنة بصدق قال هذا ملكي باع ابيه وانا بالغ وقال  
 المشتري والاب بل هو في صغرك فالقول للمالك لانه ينكر زوال ملكه وقيل  
 للمشتري قال في المحيط وهو الصواب عندي وان برهننا فالبيته للمالك  
 في المحادى عشر من بيوع البرازية **بج** باع ارضا فادعى اخوه على المشتري ان البائع  
 معقوه وانا وصيه وقال المشتري بل عاقل واقام البيته فبيته العثم  
 او كثر **فجعت بو** ولو ظهر جنونه وهو مطبق بمحمد الا فاته وقت بيعه  
 فالقول له وبيته الا فاته او كثر من بيته المجنون **بج** وعن ابي يوسف

لانها مشتري كذا في غائره القصدين

اقول هذا على ان يكون الصبي غير مميز وان كان  
 الصبي مميزا يوقف ابوجه ولا يبطله  
 ولا حفا وفيه

يعني اذا باع مال ولده ووقع الاختلاف بين  
 الابن والمشتري قال المشتري كان قبل  
 ربلوغه وقال الابن كان  
 بعد البلوغ



ادعى شراء الدار منه فشهد شاهدان انه كان مجنوناً عند ما باعه واخر  
انه كان عاقلاً فبينت العقول وصحة البيع او كثر فلو لم يثبت  
المشتريين في دعوى القنية **بم** ادعى عليه ارضاً واقام بينة فقال  
في الدفع اني اشتريتها منك فقال المدعى ولكني كنت مريضاً فقال  
المدعى عليه بل كنت بالغاً واقام البينة فبينت مدعى القضاة  
من المحل المزبور ادعى ان الوصي باع النكحة بالغين وزعم الوصي ان البيع  
كان باعاً عدل فالقول قول الوصي نعمه بالاصل ولو لم يكن عليه ان يشترط  
من وصيه بالعدل والصبي بعد بلوغه على انه كان بالغين قبل بينة المشتري  
اولى لانه ثبتت الزيادة والاكثر على ان ثبتت القلة اعني الغبن اولى  
في اوجه الفصل الاول من دعوى البرارية وعنه اختلاف في البيع بعد بلوغه  
فقال الصبي بعث عفا ربي الى حاجتي لكن بغين فاحش قال الوصي  
بل بعث بمثل القيمة لا يكون القول له في باب الاختلاف بين المشتريين من  
دعوى القنية **ق** باع الوصي من النكحة شيئاً فقالت الورثة باي بغين  
فاحش وقال المشتري بعدل فالقول قول من المحل المزبور **ظلم** ومتى باع شيئاً  
فادعى الورثة على المشتري ان الوصي باعه منك بعد الغزل واقام المشتري  
بينته انه كان وصياً وقت الشراء فبينت المشتري او لم يثبتها من انشأت  
نفاذ الشراء وسبق النكاح **ج** وبينت الغزل او لم يثبتها من البيع وكذا  
الطلاق والعنف من الوكيل من شهادات القنية وفي المسئلة المحوكل  
اذا خرج الوكيل من الوكالة وهو حاضر بشهادة الشهود فشهد شاهدان  
بالبيع وورثت بينة الغزل وبينت البيع او لم يثبتها فالاخراج من الوكالة  
اولى وكذا التوكيل بالطلاق والعنف وغيرهما وكذا شاهد الطلاق  
مع شاهدي النكاح في ما قبل الدفع من دعوى جمع الفداء وكذا في الثالث  
عشر من دعوى البرارية ولو شهد شاهدان على قول الوكيل وهو حاضر وكذا  
اخران على البيع فبينت الغزل او لم يثبتها بالان يكون وقت البيع  
قبل وقت الغزل من شهادات المحيط الاخر في باب البينة  
قامت على الشك في المختلفين شهدان فلان مات وكانت زوجته  
واخران انه كان طلقها قبل الموت قال المقتضى بينة الزوجة اولى  
وجعل كانه طلق ثم تزوجها وقال السعدي بينة الطلاق اولى  
لان الطلاق يكون بعد النكاح وفي كل ان كانت ورثتها او هي  
تدعى عنه من فالقول ما قاله المقتضى وعليه المقتضى والا فالفتوى  
عليها قاله السعدي وقيل ان انكر وانكارها اصلان قالوا اما كانت  
زوجة له قط لا يكون دفعا وان انكر والبراث بالزوجية ولم ينكر والبراث اصلان  
دفع له عواها في الثاني من شهادات البرارية رجل مات وترك مالا فادعى

والفتوى على هذا في زماننا والمسئلة المذكورة في باب  
الاختلاف بين المشتريين من  
دعوى القنية

فك مثله قال ت البينة الاخر ثبتت ادعاهما  
وهو الغزل فقال لهم في الحقيقة ينفون صحة البيع وشهادة  
النفى لا تنفع كذا تقول منية الكبر اقول له عليه ان يقر  
في الكتب ان بينة من البيع او لم يثبتها من انشأت  
من البينة بغير ما قاله الفاء بل معنى النبوت  
فيكون مضافاً الى الطلاق ومنه قوله  
وشهادة النفى لا تنفع كذا يقول  
البيع موقوف على جارة  
الملك لا مطلقاً

يجوز ما يناسب هذه المسئلة في الوكالة بالبيع وكذا  
الوكالة بطلاق وكذا مية المقتضى وعنده وكالة  
الزوجة البرارية

بعض الورثة عينا من اعيان التركة ان المورث ومهبة منه في صحته  
وقبضه وبقيته الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون  
قول من يدعى المهرية في المرض فان اقاموا البينة فالبينة بينة من يدعى  
المهرية في الصحة كذا ذكر في لجامع الصغير وذكر النسفي في الفتاوى وادعاء ما  
واختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان عليه وادعى الزوج انها ومهبة  
منه في صحته وادعى الورثة ان المهرية كانت في مرض موتها فان القول يكون  
قول الزوج لا نه بغير استحقاق ورثة المراءة على الزوج واثبات الورثة  
ما كان ثابتاً فيكون القول قوله الا ان هذا يخالف رواية جامع الصغير  
قالا اعتماد على تلك الرواية لا يتم تصديقاً على ان المهر كان واجباً عليه  
واختلفوا في سقوطه فكان القول بفعل من ينكر السقوط ولا المهرية حاش  
والاصل في الاحداث ان الحال الى ضرب الاوقات قاضيهان فراح  
ما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى **فقط** اقر لوارثه بشيء ثم مات  
فقال المهر اقر في صحته وقال بقيته الورثة لا بل في مرضه فالقول للورثة  
والبينة المعقولة ولو لا بينة له فله تخلف الورثة في الرابع والثلاثين  
من الفصولين في كتاب الاقرار من أحكام المرض وكذا في الثاني من اقرار احكامه  
واحادي والعشرين من اقرار التاثر خاتمة البينة لمن يدعى الاقرار  
في المرض لانه يدعى من الاقرار ولو اقام جميعاً البينة ينبغي ان يقضى  
باقراره من احدى ما في الصحة والاخر في مرض الموت من دعوى القاعدة  
في اواسطه مع ما يخصها ولو ترك المقتول اخا وابناً فاقام الاخ البينة على  
الابن انه قتل الاب واقام الابن البينة على الاخ انه هو الذي قتل الاب  
كانت بينة الابن اولى بخلاف ما اذا كانا ابين حيث يقضى هناك  
بشك الدية على قول المجتهد ومهرنا بينة الابن اولى ولم يذكر خلاف  
في الثالث والعشرين من جنابيات التاثر خاتمة واذا قتل الرجل عرواً  
فجاء اخوه بطلب دمه واقام البينة انه وارثه لا وارث له فيه واقام  
القاتل بينة انه له ابناً فان القاضي لا يمكن الاخ باستيفاء القصاص  
بل يثبت ان في ذلك حتى يظهر صدق ما قاله القاتل **في** التاسع عشر  
من جنابيات المزبور قال واذا كان المقتول في يد رجل يدعى انه ابنه ويقدم  
على ذلك بينة ورجل اخر يقيم بينة انه ابنه فمضى لصاحب اليد ولو اقام  
صاحب اليد بينة انه ابنه من امه هذه واقام رجل اخر انه ابنه من امه  
هذه فمضى للذي في يده في الثاني والعشرين من دعوى الرجل نسب الغلام  
التي غير غلام احكام فادعى رجل وامرأته انه ابنها وادعى الغلام على رجل  
اخر انه ابنه فبينت الغلام او لم يثبتها من البراث بالزوجية اصلان  
انواع دعوى الرجل نسب الولد كلما غارضت بينة البسار والاعتبار



قد تمت بيعة البسار لان فيها زيادة العلم للعلم الا ان جعل المهر امة  
 موهبة وهو يقول اعسرته بعده واقام البيعة فانها تقدم لان فيها احوالاً  
 وموجودات ذهاب المال فخرج القديرة من ارب القاصد ولو ادعت امة  
 انهما ولدت من مولاهما واقامت على ذلك بيعة واقام رجل بيعة انهما  
 من مولاهما فبيعت الامة او كرسوا او كانت في قبض المشتري او لم يكن في قبضه  
 ولو وقتت بيعة المشتري وقتا قبل الحمل بثلاث سنين كانت بيعة  
 المشتري اولى وكذلك الجواب في العتق والندب اذا ارادوا تارة احدهما  
 اسبق بقبضه لا سبقه تارة اخرى واذا اقام عبد البيعة ان مولاه اعنته  
 وهو ينكر ذلك او اقر واقام اخ بيعة انه عبده فقبض للذي اقام البيعة  
 بانه عبده وكذلك لو شهدوا اننا فلانا اعنته وهو في يده بقبض للذي  
 اقام البيعة انه عبده وان شهدوا العبدان فلانا اعنته وهو يملكه  
 وشهدوا الاخر انه عبده فقبض بيعة العتق ولو كان المولى اقام  
 بيعة انه عبده اعنته واقام رجل بيعة انه عبده فقبض بيعة العتق  
 وكذلك لو اقام العبد بيعة ان فلانا دبره وهو يملكه واقام رجل بيعة  
 انه عبده فقبض بيعة التبرك كالمولى اقام المولى فقبض بيعة انه عبده  
 واقام الاخر بيعة انه عبده بقبض بيعة المولى ولو اقام العبد بيعة انه فلانا  
 كاتبه وهو يملكه واقام الاخر بيعة انه عبده بقبض للذي اقام البيعة انه  
 عبده لا يرى انه لو اقام بيعة انه يملكه كاتبه واقام الاخر بيعة انه عبده  
 فقبض للذي اقام البيعة انه عبده كذا هنا في اخر الرابع من دعوى التام  
 وكذا في المحيط البرهاني ولو ادعت المرأة البراءة من المهر بشرط وادعاهما  
 التزوج مطلقا واقام البيعة بيعة المراءة اولى وان كان الشرط متعارفا  
 يقع الا برأيه **في بيع بيعة الزوج اولى** من شهادات القينة في باب  
 البيعتين المتضادتين ولو قال لاحد انه ان شربت مسكرا بغير اذنك  
 فامر بك بيدك فقامت بيعة على وجود الشرط فاقام الزوج بيعة انه  
 كان يادها فبيعت المراءة اولى من الحمل **المزبور** زوج البكر اقام بيعة على  
 سكوتها حين بلوغها اخبر واقامت بيعة على الرد فبيعت اولى **في بيع** ولو  
 اقام الزوج بيعة انها اجازت العقد حين اخبرت واقامت بيعة انها  
 ردت فبيعت الزوج اولى بخلاف الاول لان بيعة الزوج في فقامت على  
 العدم وفي الثانية على الالبات **في الحمل المزبور** باع ملك الغير  
 وسلم ثم ادعى المالك الرد حين سمع وادعى المشتري الاجارة واقام البيعة  
 فبيعت المشتري اولى لانها ملزمة من الحمل المزبور فان برهن المشتري  
 انه اخره بعد سماعه زمانا بلا ضرورة وبرهن الشفيع انه طلب كما علمه  
 فالبيعة للشفيع عنده وعندهما المشتري فادفع ثمنه البراءة وكذا في الطهارة

قال ادعى

قال ادعى الزوج على امرائه جارية في يدها انهما ملكه بسبب انهما  
 من زير بكذا وانه وقع التفويض بينهما وانكرت واقام بيعة فادعت  
 المدعى وقالت انهما ملكي بسبب اني وكلتوك بشراهما فخير وانك  
 اشتريتهما لي وقبضتهما بل يصح هذا الدفع اجاب نعم لانها بمنزلة خارج  
 وذي يد بتفويض الشراء من ان واحد وان ذاك ليد او كره **وهي**  
**مسئلة كتاب الدعوى من الاصل** من دعوى القاعدة في اوابله  
**بسم** قال احد الجارين للاحد هذا السابط الذي اخرجته محدث وقال  
 لاحد كان كذلك فالقديم قال قول للمدعى لكونه متمسكا بالاصل والبيعة  
 بيعة من يدعي انه محدث **فقم** عليك قال رضي الله تعالى عنه والشفيع  
 هو الاول في باب التصرفات والمحدثات في طريق العامة من البيعة القينة  
 وحده القديم ما لا يحفظ الاقران الا كذلك وان اختلفا فخير من احدهما  
 على القدم والاخر على المحدث فبيعت القديم اولى وشهادة اهل السكة  
 في هذا لا تقبل في الاول في حيطان البرازية رجل ادعى على اخيه انكر اني  
 ومات من كره واقام على ذلك بيعة واقام الضارب بيعة ان اباه  
 ومنع من كره وبرئ من ضربه فقبض هذا دفع لدعوى المدعى وقيل يجب  
 ايضا ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان المدعى ادعى انه لكرهه  
 مات عن تلك الكرهة وشهدوا شهوده شهودا كذلك فمات دفع لدعوى المدعى  
 وان كان ادعى انه لكرهه ومات عن كرهه فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعى  
 وبقيت عليه بالضمان وهذا باب العمل بالبيعتين بجعل كانه لكرهه وبرئ  
 من كرهه ثم كرهه ثانيا ومات عنه في الثالث والعشرين من دعوى  
 المحيط البرهاني في المتوفقات رجل ادعى على اخيه ضرب بطن امة  
 وماتت بضربه وقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت اليه السوق بعد الضرب  
 لا يصح الدفع اما لو اقام البيعة انها خرجت بعد الضرب بقبض ولو اقام البيعة  
 هذا على العاتق والاخر على الموت بالضرب فبيعت الصبي اولى خلاصة  
 من احوال كتاب الدعوى رجل جرح انسا فقامت فاقام اولياء القتل بيعة  
 انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بيعة انه برئ ومات بعد عشرة ايام  
 فبيعت اولياء القتل اولى في اول باب البيعتين المتضادتين من شهادات القينة  
 اذا ادعى اجماع ان الجرح مات بسبب الجرح وقال الولي انه مات من كرهه الجرح  
 حيث يكون القول قول الولي لان الجرح صاحب عليه لا صاحب شرط  
 والاصل في العلة الصلاحية للحكم فكان الولي هو المتكلم بالاصل هناك  
 من شرح المعنى لتصور قاضي في باب القياس فربما فصل الاحكام بلا اصيل  
**بسم** ادعى رجل انه امر صبي بالضرب حاره وبخرجه عنه كرهه فضرب الصبي  
 حتى مات واقام عليه بيعة واقام المدعى عليه بيعة ان ذلك اجماع حتى لا يقبل

كذا في البرازية في الخامس عشر من الدعوى المتقدمة  
 مولانا ابو السعود في القينة خلاصة والاعتماد على خلاصة  
 ويؤيده ما لم يكتف الشفيع ويحجب ما يؤيده صاحب  
 نقلا عن المحيط وشرح المعنى في اخر دعوى القينة  
 كذا في القينة خلاصة ما في خلاصة البيعة فاشبهى  
 قال كذا في القينة خلاصة ما في خلاصة البيعة فاشبهى  
 بهذه الكثرة فاقام المدعى عليه البيعة ان لا يكرهه  
 حتى ادعى الجرح فاقام المدعى عليه البيعة ان لا يكرهه  
 بعد الضرب فاجبت اليه السوق بل يصح هذا الدفع فاشبهى  
 فاجبت وانما الضرب باقى ولو اقام البيعة فاشبهى  
 او لم يشرى وفي الدعوى خلاصة ما في القينة  
 فكانت اعني ما في القينة



لا تقبل بيينة لانها قامت على النفي مقصودا في باب الزمان من الزيادة  
من شرطها ذات القنية وفي الاصل ايضا لو اقام الغاصب البيينة ان  
رد الدابة المخصوصة على المالك واقام المالك البيينة انهما كانت عند  
الغاصب بركوبه فعلى الغاصب قيمتها وكذا اقام المالك ان يرد  
الدار واقام الغاصب البيينة على الرد والاحكام الشرعية اعاد المسئلة  
في احوال الكتاب وذكر فيها اختلاف فقال لو اقام المالك البيينة انه غصبها  
ونفقت عنده واقام الغاصب البيينة على انه ردّها فعند محمد لا يقضي  
وعند ابي يوسف يقضي من غصب اخلاصة في نوع في رد المخصوص  
وكذا في البرازية قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الغصب اذا اقام الغاصب  
بيينة انه رد الدابة المخصوصة على المالك واقام المالك البيينة انهما  
كانت من ركوب الغاصب فالقاضي يقضي على الغاصب بالضممان  
وكان ذلك من باب العمل بالبينتين بان يجعل كان الغاصب ردّها  
على المالك ثم كبرها ثانيا في الثالث والعشرين من دعوى المحيط البرهان  
في المنفقات برهن المستعير على ردّها والمعير على هلاكها عنده وابتدع  
قبيصة المعير اول من عاربه البرازية برهن المشتري ان المبيع مات في يد  
البائع والبائع علم انه مات في يد المشتري فيبيّن البائع اولي لانه يلزم النفي  
ولو اترخا فلا سبق اولي وان لم يكن لهما بيينة فالقول للمشتري لانه منكر  
في احوال من يبيع البرازية وكذا في اخلاصة برهن الدارس على الوارث  
باغوا شيئا من التركة المستوفدة وبرهن الوارث على ان الميت كان باعه  
في صحته وقضى عنه فبيّن الدارس اولي لانه مثبت للضمان وبيّن  
الوارث بنفيه والبيّنات للامتنان من دعوى البرازية في الرابع في نوع  
في دعوى الدرس من التركة مات الوصي فادعى الوصي الثاني على ورثته ان  
مورثكم باع دار البيتم وصرف الثمن في حوائج نفسه وقالت الورثة صرفه في  
حوائج البيتم فاقاما فبيّن الوصي اولي لانه مثبت للضمان من دعوى  
القاعدة من غير بيان الا واحد وفي الذخيرة اذا اقام المدعي بيينة ان  
قاضي بلد كذا فلا يقضي له على هذا الرجل بالف درهم واقام المدعي عليه البيينة  
ان ذلك القاضي قضى له بالبراءة من هذا الالف قضى البيينة التي قامت  
على البراءة ولا يقضي بيينة المدعي في السابع من دعوى الثاني فبيّن عبده  
رجل بيينة انه اشترى هذا العبد من صاحب اليد بالف درهم واقام هذا  
بيينة انه باع العبد من فلان الاخر بالف درهم فالبينة الشراء بالف درهم ولو اقام  
صاحب اليد على مدعي الشراء بالف انه كفل بالقبض عنه المدعي عليه الذي  
اشترى ما بالقبض كانت البيينة بيينة صاحب اليد في المحل المذكور وكذا في  
في القول من محمد قال البائع بعثت هذا التزرع غير مستفيع به قال المشتري

وقال ايضا شهود المالك بالموث في يد الغاصب  
اول من يشهد الغاصب بالرد على المالك بالموث  
عنده ويقبل وفي الاصل بخلافه كذا في قوله المالك  
في الغصب بقاءه مناور  
النقل  
م

كان مستفعا

كان مستفعا فالقول له لانه يدعي الصحة من دعوى القنية واذا اختلف  
البائع والمشتري فادعى المشتري بعبا بانا والبائع يدعي الوفاء فالقول قول  
البائع وان اقاما البيينة فالبيينة بيينة مدعي الوفاء في احوال احاديث  
والعشرين من بيع المحيط البرهان وان المشتري البات والبائع الوفاء فالقول  
قول البائع لانه يدعي زوال ملكه عليه وهو ينكر وذكر صاحب النافع والبرهان  
ان القول لمدعي البينات الا اذا شهد الظاهر للبائع بان يكون النفي ناقضا  
كثير الا اذا ادعى المشتري تغير السعر فان تغيره يمنع جعل احوال حكماء في القول  
للمشتري لانه متمسك بالاصل والظاهر ونحوه ان المبيع اذا ساوى العيا  
وباعه بثمانية فالقول للبائع وان يسمها بثمانية فالثاني وكذا في الزيادة  
وافتي صاحب الرضا يذوقه وفيما اذا ادعى البائع البينات والمشتري الوفاء  
في الاول ان القول لمن يدعي الوفاء ثم رجع الى ما قضى به ائمة البخاري من  
ان القول لمن يدعي البينات في احوال الفصل الرابع من بيع البرازية وكذا  
في التاسع عشر من العارية ادعى اهدما بيع الوفاء والاخر بعبا بانا كانت  
القول قول من يدعي البيع البات والبيينة بيينة الوفاء لان بيع الوفاء  
المان يعتبر بهما كما قال البعض او بهما فاسدا كما قال بعضهم فان اعتبر  
بيعا فاسدا كان القول قول من يدعي الصحة وان اعتبر بهما كانت البيينة  
بيينة البيع الا ان في البيع والرهن اذا ادعى اهدما البيع والاخر الرهن  
كان القول قول من ينكر البيع فاضحان في احكام البيع القاسد قال  
دعوى كركم محمد وده ملك من بود برهن صاحب يد فروخته ببيع وخالصه  
درم وعلمه بر داشت كنون واجبت كره صد درم بكير و محمد وده برهن  
نسيم كره صاحب ميكو يد منه ببيع بات خريده ام اروي بد صد درم وكواه  
كره امست بر اقرار مدعي اول كواه اورد و دفع شود بان اجاب في لانهما  
انبتا ببيعتين ولم يكن بينهما اختلاف في وصف البيع الواحد في يكون  
بيينة البيع بالوفاء او لانه اكثر اثباتا من دعوى القاعدة في بيان مسائل الفقهاء  
على الغائب وان رعم البائع انه كان قبل قبضه ولم يحسب اليه ونعم  
المشتري الوجوب لكونه بعد القبض فالقول للمشتري لدعواه الصحة  
في الرابع من بيع البرازية وكذا في التاسع عشر من العارية واذا كان الرجل عبده  
ثم اختلف المولم والعبد في بدل الكفاية فقال العبد كاتبني على الف درهم  
وقال المولم كاتبتك على القين واختلفا في حسن اكمال كان ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
يقول ولا يخالفان ويتران وهو قولهما ثم رجع وقال القول قول العبد مع بيينة  
وعلى المولم البيينة ثم اذا جعل القاضي القول قول المكاتب مع بيينة والنزلة الف  
درهم واقام المولم بعد ذلك بيينة على انه كاتبه على الالف لانه القان لم يرد  
خيرها وفي الولو الجنية ولا يرد العتق م وان لم يقم البيينة بعد ذلك على انه كاتبه

وفي زماننا ان الفتوى على ان البيينة بيينة الوفاء  
مع انهم يجرون عليه احكام الرهن ولا يخفى ما فيه

ومحمد اعلى قول لا يجوز ايجل العقار قبل قبضه  
كالا رسا يندى واما على قول لا يجوز كالا راجع وفيه  
خلاصه له الا خلاصه والقاهر  
في العارية من بيع قول  
الثاني  
وفي المصنفات في احوال المكاتب لاني القائل ببيينة  
وقال ابو يوسف ومحمد ان تغيرت العارية بغير قبض  
لا يرد العتق على العتق بغير قبض ولا يرد  
في المصنفات على مال



على القياس لا يعنى ما لم يؤد الفين وفيه الاستحسان هو مخرج عليه  
 الف درهم اخرى بخلاف ما لو اقام المولى البينة قبل قضاء القاضى العتق  
 وفيه الاول المجبة ولو لم يجاهم الى القاضى حتى ادى الف درهم ثم قامت  
 بيته لم يعنى الا ان يؤدى الالف الباقية وفيه الظهيرية وان اقام البينة  
 فالبينة بينة المولى بثبت الزيادة ببينة الا ان المكاتب اذا ادى مقدار  
 ما اقام البينة عليه يعنى في الثالث عشر من كتاب النصارى الثانية  
 وكذا في مكاتب المحبط واذا كاتب الرجل عبدا واختلعا في العتق عليه  
 فقال المكاتب كاتبني على نفسي ومالي على الف درهم وقال السيد لا مبل  
 كاتبك على نفسك دون مالك فالقول قول السيد عندهم جميعا ولا يخالف  
 هنا بالاجماع من المحلل المبور وكذا في المحلل الثاني ولو قال المولى كاتبك وهذا المال  
 يوم كاتبك في يدك وهو مالي وقال المكاتب بل هو لي اكتبته يوم كاتبني  
 فالقول قول المكاتب وكان على المولى البينة فان اقام البينة فالبينة  
 بينة المولى ولو اختلفا في اصل الاجل فالقول قول المولى ولو اختلفا  
 على اصل الاجل ومقداره ولكن اختلفا في المقتضى فالقول قول العبد  
 ولو ادعى المكاتب انه كاتبني على الف درهم ونجم عليه كل شهر ما يده وقال  
 المولى لا بل تحت عليك كل شهر ما يتيان فالقول قول المولى في المحلل المبور  
 وكذا في المحلل الثاني ولو ادعى كناية فاسدة والاخر جائز كان  
 القول قول من يدعى الجائزة والبينة بينة من يدعى الفاسدة من المحلل المبور  
 وفي نوادر بشر من ابي يوسف رحمه الله رجل اعترف امته ثم اختصما عند القاضى  
 وفي حجرها ولد وفي يدها كسب الكسبة وقال المولى اعترفك بعد الولادة  
 والكسبة المرأة لا بل اعترفني قبل الولادة والكسب فالقول قول المرأة  
 ولو كان الكسب في يد المولى فالقول قول المولى هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 في السابع من عتاق المحبط البرماني الناس احوار الا في اربعة اشياء اذا  
 قال المدعى عليه الشهود عبيد او قال القاذف كان المقتوف عبدا او قاتل  
 العاقلة كان المقتول عبدا لا يزمهم او قال الجاني المجرع عبدا لا يقتل  
 على فالقول قوله ويكلف المدعى احضار البينة عليه حريته من شهادات  
 خاتمة الفقه لابي الليث ولو ان رجلا اقرض محجورا او اودعه ثم هار  
 مصاحبا فقال لصاحب المال كنت اقرضتني في فسادى فانفقتهما  
 او قال اودعني في حال فسادى فانفقتهما وقال صاحب المال لا بل اقرضت  
 في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال وقضى المحجور وان قال  
 صاحب المال اقرضتني في حال فسادك واستهلكه في صلاحك وقال  
 المحجور اقرضتني في فسادى وانفقتهما في فسادى كان القول قول المحجور  
 فان اقام صاحب المال البينة انه اقرضه في فساده ولكنه استهلكه في صلاحه

قبل البينة

قبلت بيته فاضبحان في اواخر كتاب الحجر رجل كان صالحا ففسده  
 القاضى عليه وقد كان ان اشترى منه شيئا فقال المشتري كنت اشترى به  
 قبل الحجر عليك وقال لا بل بعد ما حجر علي فالقول قول المحجور عليه لان البيع  
 حادث فيضاد الى اقرب الاحوال قال اقام البينة فالبينة بينة  
 المشتري لمعنيين احدهما ان يثبت الصحة ويثبت منتهى الصحة  
 اول في جميع الاحوال والثاني انه يثبت سبق التاريخ قال وكذا لو اطلق  
 عنه الحجر ثم قال اشترى به متى حاله الحجر وقال المشتري اشترى به منك بعد  
 الاطلاق فالقول قول المشتري وذلك ما قلنا انه يدعى امر احادنا فيضاد  
 الى اقرب الاوقات من مختصه شرح ادب القاضى المختص في احوال الحجر  
 ومن متفاوت بيوع الذخيرة صبي باع او اشترى وقال انما باع ثم قال بعد  
 ذلك لم يكن بالغ فان قال اولاه وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لم ينفذ  
 الى محجوره ولم يوفت له وقتا ووقت اثنى عشرة سنة هكذا ذكر في الباب  
 الاول من بيوع الوافعات ومهرنا دقيقة اخرى وهي ان يشترط بعد بلوغه  
 اثنى عشر سنة ان يكون بحال لا يجتمع مثله ذكرت هذه الدقيقة في قسمه  
 فتاوى الفضل من بيوع احكام الصغار وفي دعاوى فتاوى الصغار  
 اربعة وميت حرها وزوجها وقالت انما حرته ثم قالت لم يكن مدركه  
 فكذب فيما قلت قالوا ان كانت قد ماقد المدركات في ذلك الوقت  
 او كانت بها علامة المدركان لا تصدق انها لم تكن مدركه وان لم تكن  
 كذلك كان القول قولها في معرفة حد البلوغ في الفصل الثالث والثلثين  
 من العادبة صغيرة زوجها غير الاب واجد فاختصمت مع زوجها  
 بعد البلوغ وهي بكر فقالت اخبرت الفقة حين بلغت وكثر بها الزوج  
 لا يقبل قولها الا ببيته وان اختلفا في حال فقالت بلغت الا ان  
 واخبرت الفقة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكنت كان القول  
 لها وان كانت نيبا وقت البلوغ لا يبطل خيارها الا بالرفق فادعها او  
 دلائل كذا النكاح وغير ذلك في فصل ما يتعلق بالنكاح من دعوى الخانية  
 رجل تزوج ابنته البالغة فبلغها الحجر ثم اختصما الى القاضى فادعى الزوج انها  
 سكنت حين علمت فقالت لا بل ردت ان قالت ردت حين  
 علمت كان القول قولها وان قالت علمت بالنكاح يوم كذا فرددت  
 فقال الزوج لا بل سكنت كان القول قول الزوج وهو نظير ما ذكر في شفعة  
 اذا اختلف الشفيع مع المشتري على هذا الوجه ان قال الشفيع طلعت  
 الشفعة حين علمت كان القول قوله وان قال علمت الشراء في يوم كذا  
 فطلبت لا يقبل قوله قبيل المسئلة المذكورة منفصلا وكذلك اذا تزوجها  
 المولى وهي صغيرة وعلمت بالنكاح بعد البلوغ وادعت انها لم تحت

واخل مدة تصدق فيها الصغيرة في قولها انما بالغت  
 تسع سنين كذا في كتابنا  
 في بيوع البرارية

والخزوجة صغيرة من المولى غير الاب واجد اذا قالت  
 بعد البلوغ كنت ردت حين بلغت اخبرني ابو حنيفة  
 او حين بلغت وكثر بها الزوج فان القول مسكرا  
 في دفع الغدير في باب الكفاة



حين علمت لم تصدق بالاسناد الى وقت العلم لما بيننا من شرح الكفر  
 للزني في باب الاولياء والاكفاء رجل تزوج وليته فرددت النكاح فادعى  
 الزوج انها صغيرة وادعت هي انها بالغة فالقول لها ان كانت حرة  
 لانها اذا كانت حرة كانت حرة في كل وقت فقبل خبرها لانها مشكورة  
 وقوع الملك عليها في الفصل الاول من نكاح الولوالجية التي اذا زوج البكر  
 البالغة ثم اختلف الزوج والمراة فقال الزوج بلغك النكاح فسكت وقالت  
 بل ردوت كان القول قولها عندنا كالمصغر اذا ادعى رد العارية وانكر  
 المعبر كان القول قول المستعير لانها ينكر الضمان عن نفسه كذا هي الزوجة ترى  
 لزوم العقد والمراة تنكر فكان القول قولها وان اقاما البينة كانت البينة  
 بينة المراة على الرد لانها قامت على الاشبات صورة وبينت الزوج قامت  
 على النفي وان اقام الزوج بينة انها اجازت العقد واقامت المراة  
 بينة على الرد كانت البينة بينة الزوج لانها استويا في الاشبات صورة  
 وبينت الزوج نفي تحت لزوم العقد ولا بين عليها في قول لا يجنيصة فان كان  
 الزوج دخل بها طوعا لم تصدق في دعوى الرد وان دخل بها كرها صدقت  
 في دعوى الرد في فصل نكاح النكاح من نكاح الخانية لوقال الزوج  
 بلغك النكاح فسكت وقالت ردوت ولا بينة لهما ولم يكن دخلها  
 فالقول قولها فيدنا بعدم البينة لان ايتها اقام البينة قبلت بينة  
 وليس بينة التكويت بينة النفي لانه عبارة عن ضم الشفتين ويلزم  
 منه عدم الكلام كما في المعراج او هو نفي بحبطينه علم الشاهد فقبل  
 كما لو ادعت ان زوجها شكك بما هو رده في مجلس فاقامها على عدم  
 النكاح فقبل وكذا اذا قال الشهود كذا عندها ولم يسمعها شكك ثبت  
 سكوتها كما في المجموع فان اقاما البينة فبينت ما ادعى لاشبات الزيادة  
 فانه زائد على التكويت وفيه يكون ادعى سكوتها لانه لو ادعى اجازتها  
 النكاح حين اجازت او رضاهما واقاما البينة فبينت اوله على ما في  
 الخانية لاستويا في الاشبات وزيادة بينة بالاشبات للزوج  
 وفي اخلاصة نكاح القاضي اخضاف في هذه المسئلة ان يتبينها اولي  
 فظهر ان في هذه الصورة اختلاف الشايخ ولعل وجهه في اخلاصة  
 ان الشهادة بالاجازة او الرضا لا يلزم منها كونها باعرا زائدا على التكويت  
 وفيه الصورة بان نقول بلغك لانها لو قالت بلغني النكاح  
 يوم كذا فرددت وقال الزوج بل سكت فان القول قوله كذا في الولوالجية  
 وذكرها في الرجعة لكن فرق بين براءة المراة وبين براءة الزوج فقال لو قال الزوج  
 بلغك الخبر فسكت وقالت المراة بل ردوت فالقول قول المراة وبمنه لو قالت  
 المراة بلغني الخبر يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكت فالقول قول الزوج من

وفي الفصل الاول من نكاح الولوالجية رجل تزوج امرأة ودخل بها  
 ثم ادعت بعد الدخول انها قد ردوت النكاح  
 حين زوجها الاب واقامت على ذلك  
 بينة نقبل بينتها كذا وكذا في بعض  
 المواضع والصحيح انها تقبل لان  
 التكويت في الوقت كالآثار  
 سه

لجواز ان يكون الاجازة بالسكوت كما اخبرنا  
 الاول وهي كبريتا وتسل  
 لا

البهر السابق في باب الاولياء والاكفاء تزوج ابنة البالغة ولم يعلم  
 الرضا والرد حتى مات زوجها فقالت ورثتها انها تزوجت بغير اذن ولم  
 تعلم النكاح ولم ترض فلما ميراث لها وقالت هي زوجتي ابي يامري كانت  
 القول قولها ولها الميراث وعليها العدة وان قالت زوجتي ابي بغير اذني  
 قبلتني الخبر فرفضت فلما ميراث لها ولا ميراث لانها اقترت ان العقد وضع  
 غير اثم فادعت النفاذ بعد ذلك لا تقبل قولها لكان التهمة في فصل  
 من ابطال النكاح من نكاح الخانية وكذا فيما يتعلق بالنكاح في دعوى  
 الصغيرة نصراني مات فجارت احرارة مسلمة وقالت اسلمت بعد موته  
 ولي الميراث وقالت الورثة لا بل اسلمت قبل الموت فالقول قول الورثة  
 ولو مات المسلم ولدا احرارة نصرانية فقول وهي مسلمة وقت الخصومة املت  
 قبل موته وقال الورثة لا بل اسلمت بعد موته فالقول قول الورثة ايضا  
 قال في الاصل اذا مات الرجل ونكر ابنته فقال احداهما مات ابي مسلما  
 وقد كنت اسلمت حال حيوة الاب وقال الاخر صدقت وقد كنت مسلما  
 ايضا اسلمت حال حيوة الاب وكذب الابن المنفق على اسلامه وقال  
 انما اسلمت بعد موت الاب فان الميراث للابن المنفق على اسلامه  
 وعلى الاخر البينة انه اسلم قبل موت ابيه في احاد عن غيره من هاديات  
 التامار خانية وكذا في المحيط البرهاني قال ابن سماعة عن محمد بن حماد  
 في رجل مات ونكر ابنته احداهما مسلم والاخر نصراني فقال المسلم منها  
 اسلم ابي قبل موته وانما وارثه وقال النصراني انه لم يسلم وانما وارثه  
 قال فالقول قول النصراني ولكنه يصلي على الميت اخبار لابن المسلم انه لم  
 ابوه ولو اقام المسلم نصرانيين ان مات مسلما واقام النصراني مسلمين  
 او نصرانيين ان مات نصرانيا فثبت الميراث للمسلم منها  
 من الحمل المورور وكذا في المحيط البرهاني ادعى احرارة في بغيره وقال طلقته  
 وكنت مجنونا ان عرف منه الجنون بان رآه القاضي او كان مشهورا عند اهل  
 ذلك المكان فالقول له جامع القناوي لفرق امره في اوائل الطلاق **مس**  
 ادعى خلعها وهي تنكر فالقول لهما وكذا في العتق **فصل** زن دعوى  
 ونفقة عدت ميكنه كذا طلاق دارة وادعى الزوج اخلع وليس لها بينة  
 قول قول زن باشد در حق مهر وقول قول شوي باشد در حق نفقة في الثاني  
 والعشرين من الفصولين ما خلا من انكر فضل غيره كان القول قولها لانه تنسك  
 بالاصل ومن ادعى فضل نفسه لا يقبل قوله لا يجزئ من كفاية فاضحان من سائل  
 تسليم الكفول عنه **م** اختلاف في مهبة المهر فقالت وحسبته لك بشرط ان لا تطلقني  
 وقال بغير شرط فالقول قولها فنية في باب المهور واذا بلغ الصغيرة فطلب المهر الوصي  
 وقال الوصي ضاع من كان القول قوله لا ميع وان قال انفق عليك مالك بعد دفع نفقة

اقول على ما قرئني ان يكون القول لهما في النفقة ايضا  
 ما اذا طلقها وادعى سقوط النفقة وهي  
 تنكر كذا قال شيخنا في الدين











وان شاء الله فبما نؤبه غير مقطوع في فصل اختلاف الاجر والمحتاج في اجارة ثمانية  
وكذا في اجارة خزانة الامكنة ولو دفع الى فقار ثوبا ببقصره بدرهم فاعطاه الفقار  
ثوبا وقال هذا ثوبك وقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول الفقار  
في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو كان الفقار يدعي رب الثوب لان في قول  
ابن حنيفة الفقار رابن وكذا لك كل اجرة شترك والفقر على قوله من المحل الربور  
ولو دفع مناعا الى محال لجل الى موضع فقال رب المناع ليس هذا ثوبي فقال المحال  
هو مناعك قال ابو يوسف رحمه الله تعالى القول قول المحال مع بيعة ولا اجرة الا ببيعة  
الاجر وباءه خذ قال والنوع الواحد والنوعان فيه سواء الا انه في النوع الواحد فحس  
واقبح ان لا يلزمه الاجر ولو عمل طعنا او ربا فقال المحال هذا طعمك وقال رب  
الطعم كان طعمي اجود من هذا قال فان هذا في حش ان ياد الطعم الحام ولا يعطى  
الاجر فانما في يومين مختلفين فلا اجر للمحال الا ان يصدقه ويأخذ في المحل الربور  
**فحس** له عليه دينان في حش واحد فادى الدين شيئا من المال صدق اخيه  
دفع باي جرة في صدق ذلك من دقته ولو من حش من كذب وفسد او غير  
فادى فصدقه وقال اذيت عوضا عن الذم لا يصدق اذا المعوضة يتم بالقرين  
شترى من دلال شيئا فدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال الدلال  
دفعته الدلال صدق الدفع مع بيعة لانه مملوك دفع ابيه فادى اخذه صدق  
انه دفع فرضا لانه مملوك رجل ادعى على ميت القافر من وارثه ان الارب اعطاه  
القابض والوارث يصدق ان الارب اعطاه لجره الدين لقيام مقام مورثه  
فيصدق في جرة التملك في الفصل الرابع والثلاثين من الفقهاء في قول الفقهاء  
للمملوك من جرة التملك وكذا في العارية **ت** عليه مال واحد فرضا او غنا  
حالا او مؤجلا فادى نصفه وقال هذا من احد نصفين لا يعتبر ذلك ولو كفل  
بشخص المال له رجل فادى نصف المال وقال هذا كفالة فخلع بعنه وكذا لو كان  
لكل نصف كفل وكذا لو كان اصل المال مختلفا احدهما فرض والاخر كفالة من  
المحل الربور من عليه دينان بجهتين مختلفتين لواحد كل دين الف درهم قضى  
الغائم قال ما قبضت ثمن العبد وقال رب الدين لابل مؤنن الاجارة وحلف  
المدين على ذلك فالقول قوله ولرب الدين مطالبة ثمن الاجارة وان اقر  
باستيفائه لان الشرح لما جعل القول قول المدين مع بيعة فاذا حلف وجعل الشرح  
ذلك الالف ثمن العبد فقد كذب رب الدين في قوله انه ثمن اجارة لان الحكم  
انه من ثمن العبد يتاخر في صدق من يقرع من ثمن اجارة واذا اصابه كذب  
شترع اسقط قوله كما سقط انكار الشترى عند الاستحقاق حتى لا يمنع  
من الرجوع بالثمن فاعديه من الدعوى قبل ستة اوراق رجل دفع الى غريمه  
وهو بايع جارية منه ثم ادعى انه دفع ذلك بالنش وانكر البايع انه قبضه الثمن  
فلا تجلو اما ان يقول قبضته امانة وبها هو ذلك قائم بحاله فخذ او يقول

ولو كان عليه دينان في حش من قال قول المدين مع بيعة  
وللطالب مطالبة الدين اقر وام اقر ببيعة  
لانه كذب الشرح حيث جعل  
القول للمدين كذا في  
اول بل دعوى  
القاعدة في حش

قبضته برين

قبضته برين اخر عليه في الاول القول للقابض مع بيعة لانه ذابدى عليه  
معاً وحنه ثوب بدرهم الدين وهو ينكر وفي الثاني المسئلة على وجهين  
اذا ان ينكر الدافع دين اخر غير ثمن الاجارة او بقره فان انكر فالحجاب  
فيه كما في الفصل الاول وان اقر به فالقول للدافع اتفاقا على المعوضة  
واختلاف في اجرة فكان القول في جرة المعوضة والتملك قول المعاض  
المملك لانه ينكر زوال ملكه عن الثوب بجره اخرى والقابض يدعي  
ذلك كس عليه ديون شترى اذا ادعى درهم كان القول قوله في تعيين احد  
الديون من دعوى القاعدية قال صدق درهم برب الدين داهه ويكوب  
ازهره غلام داهه ام رب دين يكوبه داهه با تو كابي ديكور اذا جاب  
ياقنه ام ومنه يكوبه داهه با تو كابي ديكور بدهه است قول قول ك  
بود اجاب دهنه بود وبسوكنه يعني يحلف اولاً على انه ليس بشي  
اخر فان حلف مضى الامر وان نكل قضى عليه بذلك المال المدعى ثم يحلف  
انه لم يؤد ما ادعى من تلك الجرة من المحل الربور اذا ادعى الكفالة بالمال  
الى اجل فالقول قوله وان لم يصدقه صاحبه لان الاجل من مقتضيات  
الكفالة مبسوط سخرسي من كتاب الاقرار وان قال المدعى عليه على  
الف درهم مؤجلة الى كذا وقال المدعى هي مججلة كان القول قول المدعى  
الا في الكفالة والمسئلة معروفة من دعوى الحامية فالصمت لك  
من فلان من بانه درهم لك عليه الى شهر وقال المدعى هي حالة فالقول للضمين  
ولو قال الطالب صممت حالا وقال هو الى سنة فالقول للطالب عند البيعة  
واي يوسف خلا فاحمد وزفر رحمهم الله تعالى من كفالة سنبة السفى في الحوانه  
ولو قال لا حركت كفلت لك بالدين الذي لك على فلان الى شهر وبعد  
الشهر لا فانا برى من المطالبة وقال صاحب المال تكفلت ان لا اطالب  
الى شهر وبعد الشهر اطالبك به فالقول قول صاحب المال ولا يقبل قول الكفيل  
لانه لو شترط ان لا يطالب بعد شهر او كان مكان المال نفس فالكفالة جائرة  
من متوقات كقالة الثا ثمانية نفلا عن جامع القنادى وفي جامع الصغير  
لو قبض المحتال له المال من المحتال عليه فقال قبضت مالي لاناك احلنتي  
عليه بالدين الذي لي عليك وقال المحيل لابل قبضت مال وانت وكيلي  
في القبض فالقول قول المحيل ولو اختلف المحيل مع المحتال عليه فقال  
المحتال عليه ادبت دينك احرك على ان ارجع عليك وقال المحيل انما ادبت  
من الدين الذي لي عليك فالقول قول المحتال عليه **ع** حركوا لثم الخلاء صبة  
قال المحيل مات المحتال عليه بعد ان يؤدى الدين اليك وقال المحتال  
بل قبله ونوى حتى قضى الرجوع عليك فالقول للمحتال تمتك الاصل  
من ان احكام وكذا في حوانه البزارية وعجزه قال الغريم حططت عنك

وهذه المسئلة تدل على انه بيعة الكفيل والرا دعي كفل  
من هذه اليوم الى شهر وقال الطالب  
كفلت الى شهر وتم بقل  
من هذا اليوم



الخصامة في الالف التي على ان تعطيني خمسين الباقية  
 اول الشهر وقال المدبون حططت بغير شيء فالقول المطلوب لا قرار  
 الطالب بالخط في الثاني من صلاح البرزنية قال الطالب هو موسر قادر  
 على الاداء فقال المدبون انما معسر قال بعضهم القول للمدبون وقال  
 بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عن ما هو مال كالفرض وغن المتاع  
 فالقول لمدي البسار وعليه القنوي وان لم يكن بدلا عما هو مال كان  
 القول للمدبون وفي النفقة القول للزوج في العسرة مجمع الفتاوى  
 في اوائل فصل في اجتناب الفضاة قال القاضي في الدين القنوي  
 على انه ان كان الدين وجب بدلا عما هو مال فالقول قول مدعي البسار  
 وان وجب بدلا عما ليس بال مال فان وجب بعقد باشره باختياره  
 فذلك لك لوجود دليل البسار وهو المبادلة والتزام الدين باختياره  
 والا فالقول لمدي الاعسار لانعدام دليل البسار انفع الوسائل  
 في مسئلة اذا قال المدعي علي انا فقير وفيه تفصيل فان قال الرجل انا معسر  
 فعلى نفقة المعسر من كان القول قوله الا ان يفهم المرادة البينة على البسار  
 في باب النفقة من كساح ايجانية فان اقامت المرأة البينة انه موسر  
 قضى عليه نفقة الموسر وان اقامت البينة قامت البينة بينة المرأة  
 من المحل المزبور ادعى تزويجا في مدة وانكرت فالقول قوله مع عينتها  
 فان حلفت اخذت النفقة وان تكلمت سقطت والبينة عليه في نفقة  
 الزوج الرافق يخرج قوله لا باشره ولو اختلفا في الاجل فقال رب السلم في اجل  
 والمسلم اليه يقول لم يكن له اجل فالقول قول رب السلم لان الاجل يستفاد  
 من جهة ولان فيه جهة العقد فلو كان المسلم اليه يدعي الاجل ورب السلم ينكره  
 فالقول قول المسلم اليه عنده اجماعا وقالوا القول قول رب السلم وفيه  
 العقد وهو القياس لهما ان المنكر هو رب السلم والقول قول المنكر وان كان  
 فيه سار العقد كرت الحال مع المضارب اذا اختلفا فقال رب المال  
 شرطت لك نصف الربح الادور هما وقال المضارب شرطت لي نصف  
 الربح مطلقا فالقول قول رب المال لان القول قول من يشهد له الظاهر  
 والظاهر يشهد بمصلحة العقد وهما ركز وجب اذا انفقا على الشكاح وقال  
 احدهما انه كان بغير شهود فالقول قول من يشهد يدعي الشهود بخلاف  
 مسئلة المضاربة لان ثمة الاختلاف في نوع العقد لان المضاربة اذا خضعت  
 صار اجارة فرب المال ينكر هذا العقد فكان القول قوله ما هو هنا نفقا  
 على عقد واحد يخرج مختلف الشرايين او ان كان الكتاب البيوع وان قال المشتري  
 اشتريت البناء وخمسائة درهم ثم اشتريت الارض بعد ذلك او قال  
 اشتريت الارض بدونه البناء او لا ثم اشتريت البناء بعقد فلكم ذلك

وفي باب النفقة في كساح ايجانية وفيه من لم يسمع والغرض  
 اذا ادعى المدبون انه معسر لا يقبل قوله وقالوا ذلك  
 في المحرر والكفالة وقال بعض الناس  
 حكم بالبري وفيه من يني القول قول  
 مدعي البسار روي  
 ذلك في النفقة  
 كذا في التمارين  
 شرا من اذ ادعت على زوجها بالاجل في نفقة  
 المقدرة من عدة معلومة فاجاب بالاعتراض بان معسر  
 غير ذلك في نفقة بيمينه لا بد من عدة فيشترط  
 بالاعسار عند ذلك اجاب القول  
 بيمينه في الاعسار في ذلك لا بينة  
 عليه لم يقب قضاؤه  
 فتاوى ابن عثيمين

في البناء

في البناء لا نفقلى صارا مقصودا وقال الشفيع لا بل اشترى بها مائجا  
 في صفقة واحدة في القياس يكون القول قول المشتري وفي الاجماعات  
 يكون القول قول الشفيع لان المشتري ينكر الصفقة في البناء لتعريف الصفقة  
 بعد قيام سبب الصفقة ظاهرا فلا يقبل قول المشتري ولو قال المشتري وب  
 البناء او لا ثم اشتريت الارض كان القول قول المشتري وبادى الشفيع  
 الارض بدونه البناء وكذا لو قال اشتريت النصف ثم النصف وقال  
 اجماعا وهو الشفيع اشترت الكل بعقد واحد كان القول قول الشفيع اجماعا  
 فان اقاما البينة كانت البينة بينة المشتري في قول ابي يوسف لانه  
 هو المحتاج اليه البينة وعلى قول محمد البينة بينة الشفيع وان ادعى  
 المشتري انه اشترى الكل معا بعقد واحد وادعى الشفيع انه اشترى  
 منفرقا كان القول قول المشتري فاضيحان في ترتيب الصفقة في البناء  
 اشترى ارضا ثم امتنع عن ايفاء الثمن وقال المشتري اشترتها على انيها  
 جويان فاذا هي النقص وقال البائع بعثها كما هي وما شرطت لك شيئا  
 كان القول قول البائع في انكار الشرط مع بينة فاضيحان في الشرط  
 المكفدة من البيوع ولو اختلفا في شرط اطمحيا فالقول لمنكره  
 عندهما وعند الامام لمذهبهما كما في المجمع لانه منكره في لزوم العقد  
 ومدعيه ينكر اللزوم فالقول له ونقصانه في شرح المجمع وفي القينة اختلفا  
 في شرط اطمحيا واقاما البينة فبينة مدعي اطمحيا روي وفي البرزنية في بعض  
 المشتري ثم قال لم ار كل لا يصدق في او اطمحيا روي وفي البرزنية في بعض  
 شرح قوله والمشتري ولو اشترى غلة وسلم البائع موزونا فوزنه في يمينه  
 فوجوده ناقصا فان ادان يرجع بقدر النقصان فالقول للمشتري مع بينة  
 لانه منكر للقبض جواهر الفتاوى في ابواب الاول من البيوع باع طعانا  
 بعينه وقال بعنه بعشرة جوافا وقال المشتري مكابله يتخالفان  
 وكذلك ما يوزن وان قال البائع بعث الثوب ولم اسم الذراع وادعى  
 المشتري شراءه فزارعه القول للبائع ولو قال اشتريت علم انه كذا ذراعا  
 بدرهم وقال البائع لم اسم ذراعا فالقول للمشتري ويتخالفان بين اذان  
 على قول الثاني في كذا يدعى عشرة من بيوع البرزنية رجل اشترى حابسية  
 حل فحمل المشتري في جريته ثم وجد فيها فادارة ميتة فقال المشتري كان  
 في خابيتك وقال البائع كانت في جريتك فالقول قول البائع لانه ينكر العيب  
 عمدة الفتاوى من البيوع وكذا في ايجانية في الرد بالعيب وكذا في الرابع عشر  
 من بيوع المحيط البرماني رجل اشترى دابة فوجد بها عيبا فكمها فقال البائع  
 ركبته في جوايبك فام بفق لك حق الرجوع وقال المشتري لا بل ركبته بالارزاق  
 عليك كان القول قول المشتري فاضيحان في فصل فيما يرجع بنقصان

واما في المسئلة ان يكون رأسها مشهودا وقت القبض  
 ولم يعلم نفعها حينها بعد ذلك الى ان يوجد فيها العار  
 ولا عدة ما لو علم بفساد الشئ وعدم نفعها  
 الا انية الى ان يوجد فيها العار فالقول للمشتري كذا  
 في البيوع في بيع المحيط البرماني في نوع  
 من اختلفا فالقول للمشتري  
 واما في المسئلة على قول بعض المشايخ اذا كان لا يمكن  
 الرد الا بالركوب كذا في ايجانية من غير بيعه الثاني  
 والراجح عشر المحيط البرماني



العيب من البيوع وكذا في الفصولين والرابع عشر من الحيط البرهاني  
 قال الباع بعته منك مقبلا وقال المشتري بل سلبا فالقول المشترى  
 ينبغي ان يحكم الثمن في القضية في سائل منفردة من البيوع وفي المتن  
 رجل اشترى من اخيه عبدا وقبضه ثم جاء مشجوجا وقال بعته مشجوجا  
 فالقول قوله من منفردا ببيع الحيط البرهاني وفي الثاني غايته في الثاني  
 والعشرين من البيوع ولو كان الموهوب جارية فاراد الوهاب الرجوع  
 فقال الموهوب له ومهنتها صغيرة فكبرت وازدادت خيرا وقال الوهاب  
 لا بل ومهنتها لك كذلك فالقول للموهاب وكذا في كل زيادة متولدة اما في  
 البناء واخر باطة وغيرهما القول للموهوب من فناء الصغير في كتاب البيوع  
 وفي نوادر ابن سماعه عن ابي يوسف رجل اشترى عبدا بغير امره وسلمه الى  
 المشتري ومات في يد المشتري فجاء المولى بعد ذلك بطلب ثمنه  
 وقال قد كنت اجرت البيع لا قبيل قوله الا بينته ولو قال كان باعه  
 بغير امرى قبل قوله في العاشر من البيوع والخبرة قبيل نوع آخر في الاختلاف  
 احرأه اشترت شيئا وقالت ان كنت رسول زوجي اليك ولا من علي  
 وقال الباع انما بعته منك والتمنه عليك فالقول قولها لانها تنكر  
 وجوب الثمن عليها وعلى الباع البينة في الحادي عشر من البيوع اختلاصة وكذا  
 في اخر تصرفات الوكيل من وكالة الحامية حال زبد على عمر والتمنه وليم  
 على زبد الف درهم ففطن عمر وبكر الفاعل زبد ثم طالب زبد عمر بالالف  
 التي كانت له عليه فقال عمر وقد فضيتها بكرا باعوك فقال زبد ما ادركك  
 بقضاء تلك الف ولكني دفعته الفانقدت دفعها اليك فرفضها اليه  
 فانكر عمر ذلك فالقول لزبد ان لم يادعه به بغير النقد قبل اتفق  
 الخصمان ان عمر واقضى دين زبد بامره وانما اختلافه انه امر مطلقا  
 ام مضافا الى النقد قلت الامر مستفاد من جهة الآخر فيكون القول قوله في  
 جهة الامر وصفته فان كان الامر مطلقا غير مضاف الى مال او مضافا الى  
 مال عليه كان الجهره في سقوط الدين عن الماد مور وان كان النقد لم يكن  
 جهره في ذلك وهو ينكر كونه الامر مطلقا او مضافا الى ماله عليه فكان القول له  
 كما لو انكر الامر اصلا الا يرى انه لو لم يكن الامر على الماد موردين كان الحكم كما قلنا  
 في دعوى القاعدية بعد ثلثة اوراق من سائل القضاء على الغائب بقرضا  
 وان كان رب الدار امره بالبناء فغيره بالبيع من الاجر فانفق في البناء  
 واختلافا في قدر النفقة فالقول قول رب الدار والبينة بينة المستأجر  
 فان انكر البناء او الامر بالبناء هكذا القول قول رب الدار في الحادي عشر  
 من اجارة الحكماء وان كان رب الدار امره المستأجر ان يبني في الدار على ان  
 يحسب ذلك من الاجر واختلافا فقال المستأجر انني بالبناء وقد بنيت

وكذا اذا وقع الاختلاف بعد ما اجاز الغاصب فقال مالك  
 كنت اجرت او قال اجره باجره واكر  
 الغاصب الاجارة او الامر  
 كره في الثاني من اجارة  
 الطويل الاجارة

وقال رب

وقال رب الدار ما بنيت فالقول قول رب الدار مع بينته لانه يدعى ايقاد الاجر  
 وهو ينكر وان اقر بالبناء الا انهما اختلفا في مقدار ما انفق وذكر ان القول  
 قول رب الدار مع بينته لانه يدعى زيادة وهو ينكر قالوا هذا اذا شك في الحال  
 واختلف في ذلك اهل الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب الدار انه زعم  
 في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يدعيه رب الدار وقال بعضهم لا بل قدر ما يقول  
 المستأجر حتى يقرر معرفة قول احدهما من جهة الغير فيعترض الدعوى والاكتار  
 والتمناه جرد يدعى زيادة انفاق ورب الدار ينكر فيكون القول قوله وانما اذا  
 اجتمع اهل تلك الصناعة على قول احدهما وقالوا في مثل هذا البناء ما يقول احدهما  
 فالقول قوله لانه امكن معرفة ما وقع فيه من جهة غيرهما ولا يلتفت الى قولهما  
 من اجازات الخبرة البرهانية في اوابل النوع الثالث من الفصل الثاني والعشرين  
 واذا استأجر بيت الطاحونة ثم اختلف بعد خروج في شاع الرمي في خربها  
 واسطوانتها فكل للطعان وعليه هذا القصاص والحداد وكل ما يجره من الادوية  
 والادوات من اجارة حوانة الاكل في الدور استأجر الرجل من اخر خماسا  
 مدة معلومة ثم اختلفا في قدر احكامه ان المستأجر اول صاحب احكام فالقول  
 قول صاحب احكام ولو انقضت مدة الاجارة وفي احكام رما وكثير وسرفين  
 كثير فقال رب احكام السرفين لي وقال المستأجر هو لي وانا انفقه  
 فالقول قول المستأجر اذ الم يعرف كونه المدعى به في يد صاحب احكام  
 على ما قر قبل هذا فانما الامر ما فان كان ثلثه عمل المستأجر وكان قوا  
 بذلك فعليه ان ينقله وان تجد ان يكون من عمله فالقول قوله في الخامس  
 والعشرين من اجارة الحيط البرهاني دفع ذهب الى صايغ ليصوغ له طوقا  
 او فانما ويزيد من عنده ذهبيا معلوما باجرة معلومة جاز فان قال لم يزد  
 ان لم يكن محشو ابوزن وان كان محشوا فالقول للآخر مع بينته الا ان يشاء  
 الصايغ انه يريد عليه ذهبه وياخذ الطوق في باب الاجارة في الصناعة  
 من صرف الحيط المشير بخصا دفع اليه نقية ليحمله شيئا ويزيد من عنده فقال  
 الصايغ زدت حمة لانه فضلك كانت حمة وهذه عشرة وقال الدافع ما زدت  
 بل قضيت كانت عشرة فالقول للصايغ في الحيل الكبر الاصل ان من جعل  
 القول قوله في الشرع فانما جعل القول قوله مع بينته من شرع ادب القاضي  
 للصدر الشريف في اوابل باب البيوع وكثير من المواضع يكون القول قوله برون البيوع  
 ط قال الوصي للبيتيم انفق عليك كذا من مالك كذا ثم مات اوابي وقال  
 اوقال تركك ابوك رقيقا فانفقت عليه من مالك كذا ثم مات اوابي وقال  
 الصغير ما تركك ابي رقيقا او قال الوصي اشتريت لك رقيقا وادبت الثمن  
 من مالك وانفقت عليه كذا فهو مصدق في ذلك كله مع البيوع قال  
 الا ان شايخنا كانوا يقولون لا يستحسن ان يختلف الوصي اذ لم يظفر من ضيائه



ومنها **شروط** من محمد بن محمد بن قاضي باع مال البيعة فزده المستر عليه  
 لعيب فقال لبرائتي منه فالقول قوله بلا يمين وكذا الوادي رجل قبل اجارة  
 ارض لبيتم واراد تخليصه لم يكلف لان قوله على وجه الحكم وكذا كل شيء يرد على البيعة  
 من ابي يوسف رحمه الله تعالى ادعى المومني لم يهلك المومني عند اداء الوهاب  
 الرجوع فالقول له بدو من البيعة ومنها قال الواهب شرطت له عوضا  
 وقال المومني لم اشترط فالقول له بدو من البيعة ومنها اشترى العبد شيئا  
 فقال البيع ان يجور وقال العبد انا ما اذنوني فالقول له بدو من البيعة ومنها  
 اذا اشترى عتق عتق شيئا فقال احداهما انما مجور وقال الاخر انا واذن  
 فالقول له بدو من البيعة **جس** ومنها اشترى لانه الصغير واراد ان يبيع  
 ثم اقبلت مع الشفع في الشفعة فالقول للاب بدو من البيعة ومنها اشترى  
 دار فباع الشفعة وانكر الشري الشراء وقال انها لابي الصغير ولا بيعة للشفعة  
 لا يخلط الشري ومنها في ادب القاضي اقر وصي بالشفعة على البيعة او القيم  
 على الوصف وقال القضي والوقف في يده او نحو ذلك من الامتياز بمثل ما يكون  
 في ذلك الباب قبل قوله بلا يمين اذا كان ثمة لان في البيعة شرط الناس  
 عن الوصاية فان اشترى قبل يخلط بالثمة ما كانت خفية في شيء فافترق  
 به وقبل يبيعي للقاضي ان يفتقر شيئا فيختلف عليه في الامتياز ففصل القينة  
**في الباب التي تقبل فيها بين الخصمين** رجل وامرأة في دار  
 او عت المرأة ان الدار دارها وان الرجل مبدعها وادعى الرجل ان الدار  
 داره والمرأة زوجته واقاما البيعة تقبل بيعة المرأة على دعوى الدار  
 ويقضي بالدار لهما وتقبل بيعة الرجل على دعوى النكاح ويقضي الزوجية بينهما  
 لانه تعذر قبول البيعتين من كل وجه في جميع ما يرد عليان لانه لا يكون قبول  
 بيعة في دعوى الرق لانه لو قبلت ادعواها في الرق تعذر قبول بيعة الزوج في  
 النكاح والقبض بالبيعتين واجب لانهما من حجج الشرع فقبلت بينهما في دعوى  
 الدار وبيعة الزوج في النكاح عملا بالبيعتين بعد الامكان ومضى قبلت  
 بيعة في دعوى النكاح ثبت النكاح فكان زوجا مفسرا منها اقرارا بان ليس  
 بمملوك لهما من تهميد الوافقات ففصل في قبول البيعة قال اقامت البيعة  
 ان زوجها حلف بطلانها ان لا يشرب الخمر الا باذنها وانها اذنت له مرة  
 فشرب ثم شرب مرة اخرى غير اذنها وانها حلفت واقام الزوج ان يكلف  
 انما كان على لفظ اخر وهو لفظ حتى تاوذن له وانها لم تطلق بشربة اخرى  
 فاتي البيعتين او كى اجاب تقبل كلتا البيعتين وثبتت البعيتان  
 وتطلق المرأة لان العمل بالبيعتين واجب ما امكن قبل كيف تقبل  
 البيعتان وهما اتفاقا ان البيعتين لم يكن الا واحدة فلما في باب حصة الفرج  
 نظر الى البيعة لانه قول الخصمين لان هذا حق الله تعالى ففصل في حصة الفرج

لان اصل بيعة لم يكن موجبا لغيره  
 المقبوض عليه

لان الوصي والقيم قائم مقام القاضي فكيف يقبل  
 قول القاضي فيما يكون محلا فكذا قول الوصي  
 والقيم كقوله ادب القاضي

على خلاف البيعتين لا يعتبر حالهما ان طلقها واحدة واخانت اطلقها  
 ثلثا نطق ثلثا وان اتفقا ان التطبيق لم يكن الا مرة واحدة وكذا الوافقات  
 بيعة ان طلق امرأته قبلت وان حلفا وكذا في عتاق الامنة بخلاف  
 عتاق العبد عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى قاعدة في اطلاق كتاب الدعوى  
 وكذا في اطلاق كتاب الطلاق منه ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة فافترقا  
 المرأة البيعة ان الدار لهما وان الرجل عتقها واقام الرجل بيعة ان الدار  
 والمرأة امرأته تزوجها بالثمة ودرهم ودفعها لغيرها ولم يبق البيعة ان من حلف  
 فانه يقضي بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما لان المرأة اقامت البيعة  
 على رفق الرجل والرجل لم يبق البيعة على حرة فيقضي بالرق واذا قضى بالرق  
 بطلت بيعة الرجل في الدار والنكاح ضرورة وان كان الرجل اقام البيعة  
 انه حر الاصل والمسئلة بحالها يقضي بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضي  
 بالدار للمرأة لانها اقامت البيعة بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب بيعة والمرأة حرة  
 فيقضي بالدار لهما كما لو اختلفا الزوجان في دار في ابيهما كانت الدار  
 للزوج في قول ابي حنيفة وابي يوسف وان اقاما البيعة يقضي بيعة المرأة  
 فاضبحان في فصل في اختلاف الزوجين في مناع البيت من كتاب النكاح  
 وذكر ابن شجاع في التنازع لو اقام الرجل البيعة ان الدار داره والمرأة امرأته  
 واقامت المرأة ان الدار لهما وان الرجل عتقها ولبيت الدار في ابيهما  
 فالدار بينهما نصفان وان كانت في يد احدهما شريك في يده لتعارض  
 البيعتين في الدار ويجزم لكل واحد منهما بالخيرية ولا تقبل بيعة احدهما  
 على صاحبه بالرق لكان التعارض قال رحمه الله تعالى وليبيعي ان الدار  
 اذا كانت في يد احدهما يقضي بيعة الخارج لان بيعة صاحبه المطلق المطلق  
 لا تعارض بيعة الخارج فاضبحان في فصل في دعوى الموقوف من كتاب الدعوى  
**كتاب الوكالة وفيها فصول الاول في الفاظ التوكيل**  
 تعليق الوكالة بالشرط سواء كان الشرط متعارفا او لم يكن متعارفا  
 والكفالة بخلاف الوكالة في اول الثالث من وكالة المحيط الرهاني وفي جامع  
 الفتاوى وتعليق الوكالة بالخطر يجوز وتعليق العزل بالخطر يجوز تارة خاتمة  
 في الثالث من الوكالة لا يتوقف التوكيل بالتوقيت حتى لو وكلتني اليوم  
 ففعل غدا جاز ولو وكلتني غدا وكان وكيلاه غدا وبعد يومين منية  
 المقتضى في سائر التوكيل بالبيع من الوكالة ولو قال انت وكيلي بكل  
 شيء جاز امرك بصير وكيل في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء  
 والهبة والصدقة واختلاف في الاعتاق والطلاق والوقف قال بعضهم  
 يملك ذلك لاطلاق لفظ التعميم وقال بعضهم لا يملك ذلك الا اذا دل  
 دليل لسائر الكلام ونحوه وبه اخذ الفقهاء هو الليث وذكر الساجي

وهذا حكمها انما لا يخل بالشرط المفردة ولا بالشرط  
 اختيارية كما في الخاتمة وهذا حكمها هو تعليقها  
 وادعواها فيقبل التقييد بالزمان والمكان  
 كذا في وكالة البحر

وهذا خلاصة من شرح المحاور وتعليق الفرائد على ما  
 وتعليق الوكالة بالشرط جائز وفي القينة قال وكيله  
 اذا جاء غدا فانت معزول قال لا تخفى بيعة  
 تعليق العزل لا يصير معزولا



اذا قال انت وكيل في كل شيء جائز منعك روى عن محمد بن وكيل في  
المعاوضات والاعاريض والرهبات والاعتاق وعن ابي حنيفة الكوفي  
في المعاوضات والاعاريض والرهبات والاعتاق قال وعليه فتوى  
وهذا قريب مما اختاره الفقيه ابو الليث وفيه فساد للفقيه ابي جعفر  
رجل قال لغيره وكلتك في جميع اموري واخضعتك مقام نفسي لا يكون الوكالة  
عامة ولو قال وكلتك في جميع اموري يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة  
شملت اول البياعات والائتمار وفي الوجه الاول اذا لم يكن عامة ينظر  
ان كان امر الرجل مختلفا ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان  
كان الرجل تاجرا متجارا معروفة فنصف الوكالة البتة فانه لا يجوز له ان يوكله  
ولو قال وكلتك بالدين فهو توكيل بقبضه استحسانا في الاول من الباب  
الثالث من وكالة العتابة قال محمد بن وكيل بن عوف بن الحفظ بن رزية  
في الوكالة لو اراد جانيه ان يملك له حفظ البع والبيع والشر او يملك له الصدقة  
حتى اذا اتفق على نصف من ذلك الحفظ حتى يعلم خلافه من قصد الموكل او من الامام  
تخصيصه بالمعاوضات والاي العتق والتبني وعليه الفتوى وكذا لو قال اطلقت  
امراة وكلت ابي حنيفة او وقتت ارضك لا يجوز في الاصح في المحل المذكور  
قال لاخر ما صنعت لعبدي فهو جائز فاعتقهم كلهم قال اسد واحسن  
عنقوا وقال ابو حنيفة لا يعتقون ويقول اسد اخذ الفقيه ابو الليث  
والفتوى على قول ابي حنيفة في فتاوى الكسيري في الوكالة وفي الفتاوى  
رجل قال لاجنبيه اني اريد ان ازوجك من فلانة فقال تو بران بالعبودية انت  
اعلم لا يجوز ان تملكها وتقبل ان تملكها اما لو قال ابيك فله توكيل في ما ارى  
عشر من حاجاتك اكله ولو قال مالك المستغلات فوكت اليك اكله ومستغلاته  
وكان اجر ما من ان ملك فضاخا لاجرة وقبضها وكذا لو قال اريدوني  
ملك النفاضي ولو قالت فوكت اليك اريدوني او اريد اليك ملك الحفظ  
والزعي والتعليق والنفقة عليهم ولو قال فوكت اليك اريدوني  
ملك طلاقها واقترع في المجلس خلاف وكلتك حيث لا يقتصر بنزائيه  
في اويل الوكالة وكذا في الخلاصة وكلتك بطلب كل حق له قبل فلان يفتقد  
باعتبه يوم التوكيل ولا يدخل احداث بعد التوكيل وفي التوكيل بطلب كل  
حق له على الناس او كل حق في خوارزم يدخل القاييم واحداث ايضا وذكر  
شيخ الاسلام انه اذا وكله بقبض كل حق له فلا يدخل القاييم واحداث ايضا  
فيستأمر من الفتوى وفي السقي وكل يقبض كل دين له يدخل القاييم واحداث ايضا لو وكل  
بقبض غلته يدخل الغلة احداث ايضا ولو وكله باجارة كل رتبة او عهده فملكه دخل  
القاييم والاحداث بنزائيه في التوكيل بالخصوص من الوكالة وكله بطلب كل حق له  
وبالخصوص والقبض فغصب منه ان شيئا بعد الوكالة له طلبه ولو بيعت دار

وان كان الرجل تاجرا متجارا معروفة فالوكالة باطلة وان  
ابضا كذا في المسئلة الخامسة من وكالة العامة  
من رسل اليمين  
وهو الصحيح كذا في وكالة جميع الفتاوى  
والاحسان في التوكيل وكالة عامة بملك كل شيء الا الطلاق والعتاق  
والوقف والرهبة والصدقة على المعقوبين وينبغي ان لا يملك الا بالار  
ولم يطره الدون لا من غير قبيل النجس فله ان يملك في كل ما اراد  
انه بملك النجس وظاهره ان بملك النجس فله ان يملك في كل ما اراد  
فيملكه في نوره اذ اذارة بعد اخر  
من رسل اليمين

فيها الموكل

فيها الموكل مشقة لا يلي التوكيل المطالبة لكونه ان يقبض دارا قفوا وكله  
بالشفعة وغاب قبل قبضها وعن الامام انت وكيل في قبض مالي  
على الناس لا يقع على الاحداث ولو وكله بكل حق له وخصوصا في كل حق  
ولم يعين المخاصم به والمخاصم فيه حازم المحل المذكور **الثاني في التوكيل**  
**بالخصوص والقبض واشبات الوكالة** ويجوز التوكيل بالخصوص  
اي بالدعوى القاصحة او بالجواب الصحيح في جميع الحقوق بائنا بها  
او باستيفائها الا في الحدود والقصاص مختارات النوازل في الوكالة  
الوكالة في كل خصوصية جائزة سوى الحدود والقصاص واللعان  
ولا يجوز التوكيل في اقامة الحدود والقصاص واللعان بالاجماع ويجوز  
اشباتها بالتوكيل عند الامام ومحمد خلافا لابي يوسف منية الكسيري في الوكالة  
واحد على نوعين اما ان يكون حذ لا يشترط فيه الدعوى من العبد كحذ التزنا  
او يكون حذ لا يشترط فيه دعوى العبد كحذ السرقة وحذ القذف وكذا القصاص  
والتوكيل على نوعين وكيل باستيفاء وكيل بالاشبات وكل التوعين  
لا يصح في الضرب الاول والنوع الاول لا يصح في الضرب الثاني حال عيبه  
الموكل فان حضرة الموكل شرط استيفاء هذه الحدود والقصاص ويصح حال  
حضرة الموكل بان وكلت ابا باستيفاء القصاص وهو حاضر صحيح  
واما النوع الثاني في الضرب الثاني يصح عند ابي حنيفة ثم اذا جاء او ان  
الاستيفاء لا يتو في الاجرة الموكل وعند ابي يوسف لا يصح النوع  
الثاني من الضرب الثاني وقول محمد مضطرب والظاهر انه مع ابي حنيفة  
وقيل هذا الاختلاف عند عيبه الموكل اما عند حضرته فاجاز بالاجماع  
كالنوع الاول في اول باب السبعين من شرح ادب القاضي للخصاف  
رجل وكل رجلا باشبات السرقة ان كان الموكل يبره القطع كان باطلا  
وان كان يبره الحال فهو مقبول وتفسيره كسلا ولو وكل رجلا باشبات  
القصاص في النفس وفيما دون النفس او باشبات حذ القذف جائز في قول  
ابن حنيفة ولا يجوز في قول ابي يوسف وقول محمد مضطرب وان وكل باستيفاء  
القصاص في النفس وحاد ونها واستيفاء حذ القذف ان كان الموكل حاضرا  
عند استيفاء القصاص مع التوكيل وان كان غائبا لا يصح فاضا حان  
في التوكيل بالخصوص من الوكالة ولا يجوز التوكيل باستيفاء القصاص  
وحذ القذف حال عيبه الموكل عندنا واما الوكالة باشبات الحدود والقصاص  
والخصوص فيسرها جائز عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز  
هذه اجماع في القدر وروى في الحد من حذ القذف وحذ السرقة على وجه  
يكون موجبة للقطع اما التوكيل باشبات السرقة على وجه لا يكون  
موجبة للقطع جائزة بالاجماع وفي شرح وكالة الاصل وفي بعض النسخ

ان جواب الصريح او الدعوى الصريح كذا في السقم في  
واجواب اخر ان كان الحار كذا في القلوج كذا  
قوله الثاني في التوكيل  
في الوكالة

وهو كما لو طلب المسروق منه ان يملك السارق  
يقول القاضي ان يبره الحال والقطع ان قال  
اريد المال حلفه وان قال اريد  
القطع لا يحلفه كذا في التوكيل  
بخصوصية







جامع الفتاوى ولو ادعى الى وكيل فلا يقبض دين الذي له عليك فاقر الذي  
عليه المال فقال الوكيل ولكنني اقيم البيعة عليك فانه اخاف ان يضيع  
عني فيضمنني صاحبه له ذلك في اواخر الشاهد من وكالة الشاهد خاتمة  
اقر بالوكيل وانكر الدين لا يثبت وكالته باقراره هذا اذا برهن على الدين  
فقبل ان يبرهن على الوكالة لا يبيع رغم انه وكيل عن فلان يطلبه كل حق له بخوارزم  
واستيفائه وخصومه فيه والموكل غائب وبرهن على ذلك بلا خصم عليه حق  
لفلان لا يسمع فان احضر خصما جازا او مقرا وبرهن عليه ثم احضره لا يحتاج  
الى اعادة البرهان على الوكالة عند ذلك الغائب وان برهن على الوكالة  
على ان يبرهن في حق ثم ادعى عليه لو كان حقا لا يحتاج الى اعادة  
البيعة على وكالة بخلاف دعواه الوكالة عنه موكل اخر بنزاهة في الاول  
من الوكالة في اول نوع في اثباتها ولو قال لفلان عليك كذا وهو ينكر  
وانه قد وكلني بالخصومة معك ونصا فاعلى الوكالة باجتهوده فالتفتي  
بأمره بالخصومة معه لان هذا وكيل الطالب وقد اقر المطلوب انه خصم فاقره  
على نفسه يجوز وان كان الوكيل وكيل المطلوب فانه لا يباذره بالمخاصمة  
لان حاصل الضمان يرجع على المطلوب فلا يصدق في الوكيل على دعوى الموكل  
من اخر دعوى شرح الطحاوي وادركتم الرجل رجلا الى القاضي وادعى  
ان فلان وكله بقبض دين الذي على هذا على اربعة اوجه اما ان اقر المدعى عليه  
بالدين والوكالة جميعا او اقر بالدين وتجدد الوكالة او اقر بالدين ولم يصدق  
في الوكالة ولم يصدق فيها او اقر بالوكالة وتجدد الدين ففي الوجه الاول يجوز  
بدفع الدين الى الوكيل وفي فتاوى اخلاصة وليس له ان يسترد بعد ذلك  
ولو كان مكان الدين ودينه وباتى المسئلة بمجالها لا يؤخر تسليمها  
الى المدعى في ظاهر الرواية وفي الفتاوى العنانية الاروائية عن ابي يوسف  
م وفي الوجه الثاني لا يؤخر تسليم البيعة وفي الثالث وهو ما لا يصدق  
في الوكالة ولم يكتبه لا يؤخر تسليم ايضا وان لم يكن للوكيل بيعة  
على الوكالة في مدين الوجهين وطلب من القاضي ان يحلف الغريم بالبيعة  
ما تعلم ان فلانا وكله بالقبض ذكره اخصاف هذه المسئلة في ادب  
القاضي وقال القاضي بطله بائنه ما تعلم ان فلانا وكل هذا  
بقبض المال على ما ادعى واصناف هذا الجواب الى ابي يوسف ومحمد  
واختلف المشايخ بعضهم قالوا هذا قول الكل الا ان اخصاف لم يذكر  
قول ابي حنيفة لانه لم يحفظه والى هذا مال شمس الابنة اكلوا في مستهم  
من قال هذا قولهما ما على قول ابي حنيفة لا يحلف والى هذا مال شيخ الاسلام  
وشمس الابنة السجسي فان حلفه القاضي على الاتفاق او على قولها انتهى  
الامر وان نكل صار مقرا بالوكالة وقد اقر بالدين فبارده القاضي بالتسليم اليه

وفي اثبات الوكالة من مينة الفتاوى ادعى انه وكله بقبض هذا  
العين فاقر الذي في يده العين بالوكالة فلان يسمع  
من المدفع ولو كان دينيا فاقر بالوكالة والدين يسكن  
ان يسمع ثم في العين اذا اقر واستمع من المدفع وقام  
المدعى عليه البيعة على الوكالة صح  
وان كان بغيره على المقر

قال حنفى الطالب وانكر ان يكون وكله بالقبض فاعلم  
بائنه ما قبض فلان من فلان فلان هذا المال من الطحوس  
بأمره وكله بقبضه بانه لا يملك فانه يرجع على الغريم بالدين  
فاخره منه فاعلم جميع الغريم على الوكيل فانه على الفلانة او  
اما ان يكون الدين الذي دفعه عليه قائما عند اوسته  
استردك القاضي او ملك وفي الوجه الثالث لا كذا  
في شرح ادب القاضي لاختلاف فتاوى ائمة  
واستبين الحق

وفي الوجه الرابع وهو ما اقر بالوكالة وتجدد الدين لا يؤخر تسليم المال الى  
الوكيل ايضا فان قال الوكيل انا اقيم البيعة على الحق لا يقبل ذلك  
منه وفي الدر جرة ولا يكون وكيل بالاثبات الحق الا ببيعة شريفة له  
على الوكالة او يحضر الموكل فيوكله وان اقام البيعة على الوكالة وقضى القاضي  
بوكالة البيعة الآن تقبل منه البيعة على المال في الشاهد وكالة الشاهد  
وكذا في المحيط البرهاني قال ولو دفع الغريم الى الوكيل مع الحار لا يسترد  
لتعلق حق الطالب به ولا يسمع بيعة الغريم على اقرار الوكيل انه لم يوكله  
لان فيه ابطال حق الغائب قصد الا ان يكون بعد موت الطالب  
وهو قد ورثه او وهب له يقبل اذ ليس فيه ابطال حق الغائب فان حضر  
الطالب وتجدد الوكالة وضمن الغريم فللغريم ان يسترد ما دفعه الى الوكيل  
ان كان قائما وان مال كاضمة في الجحود والسكوت لانه لا يرضى بقبضه  
بشرط ان يكون وكيل وكذا اذا صدقه وضمنه ضمان الدرك  
بان يقول ان تجد الطالب واخذتني ظمما فسل انت كقبضك لك  
اما اذا صدقه ولم يضمنه ليس له تضمينه لانه زعم انه قبض بحق  
في الاول من الباب الثالث من وكالة العنانية **فصل** اراد وكيل  
البيع اثبات وكالة بحيث لو انكر موكله لا يسمع الحار فله جهتان  
احدهما ان يستلم الوكيل العين الى رجل ثم يدعى انه وكيل بقبضه  
فسلمه الى فيقول ذواليد لا علم وكالة فبرهن فبارده القاضي تسليمه  
اليه فيبيعه والثانية ان يقول هذا فلان ابيعه منك فاذا باعه  
وقبض منه يقول المشتري لا اقبض المبيع لانه اخاف ان ينكر المالك  
وكالتهك وبما يملك المبيع في يدى او يتقص فيضمنني فبرهن الوكيل  
انه وكيل بذلك وكجبه على القبض وثبت بالبيعة ولاية اجم  
على القبض ومنها وجه اخر وهو ان يبيع فيقول اني فضولي فلان  
استلم المبيع فبرهن المشتري انه وكيل فلان بالبيع وهو خصم فيثبت  
انه وكيل بالبيع في الخامس من جامع الفصولين الخاتمة رجل وكل رجلا  
بقبض دينه من فلان فاراد الوكيل اثبات الوكالة بالبيعة فشهد  
شاهدا ان وكله بقبض دينه من فلان قال ابو حنيفة بصير وكيله بالقبض  
ولو شهد الشهود ان صاحب الدين ارسله فاحذ الدين فانه لا يكون  
وكيلا بالخصومة وكذا لو شهدوا ان صاحب الدين انابه متاب  
نفسه في الدين او جعله نائب نفسه في قبض الدين في السام  
من وكالة الشاهد خاتمة م الوكيل بالتقاضي بملك عنه علمنا التلثة  
القبض هكذا ذكر محمد في الاصل حكى عن شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
انه كان يقول في التوكيل بالتقاضي بعمدة العرف فان كان الوكيل

وفي دعوى القاعدية واقر بالوكالة وانكر الدين  
ليس للوكيل الاختلاف ولا يقبل منه البيعة  
وتماه قبه  
لان البيعة على الدين لا يقبل الا بغيره  
لم يثبت الوكالة فلم يكن خصما كذا في خاتمة  
في فضل التوكيل بالخصومة

وفي الشاهد وكالة المحيط البرهاني والدر جرة انما ابي حنيفة  
فرق بين الوكيل بقبض الدين وبين الرسول والادور  
فجعل الوكيل خصما في الاثبات ودعوى الايضا عليه  
ولم يجعل الرسول والادور خصما في اثبات الدين  
ودعوى الايضا عليه



في بلد يكون العرف بين التجار ان المتقاضى هو يقبض الدين كان التوكيل  
 بالتقاضى توكيلا بالقبض وما لا خلاف في ذلك الا ما روي ان التوكيل بالتقاضى  
 في عرف وبارنا لا بملك القبض وفي الثانية قال رضي الله عنه ينبغي ان  
 ينظر الى المتقاضى ان كان المتقاضى امينا يؤتمن عليه في ذلك المال كان التوكيل  
 بالتقاضى توكيلا بالقبض وكذا لو بعث متقاضيا في بلد الى بلد كان له  
 ان يقبض وان كان التوكيل بالتقاضى من اعوان القاضى او من اعوان  
 السلطان او من تلميذه الذي لا يؤتمن عليه لا يكون توكيلا بالقبض  
 وينظر الى المال ايضا ان كان المال خطيرا لا يؤتمن في مثل على التوكيل بالتقاضى  
 لا يكون للتوكيل ان يقبض من المحل المبرور الا بانه الرسول بالتقاضى بملك  
 لانه بمنزلة الرسول بالقبض ولا بملك مخصوصه اجماعا في المحل المبرور الرسول  
 والماء مور يقبض الدين لا بملك مخصوصه وكذا التوكيل يقبض الدين ان كان  
 من القاضى اجماعا كما لو وكل رجلا يقبض ديونه الغائب من وكالة المنيبة  
 في مابل الوكالة بالافراض والاستقراض التوكيل يقبض الدين يصير خصما  
 في ثبات الدين وفي ثبات الابرار والابفاء عليه بالبينه عند الاقام  
 خلافا لهما في المحل المبرور ولو كان بالمال كفيلا واخذ الطالب كفيلا بعد  
 التوكيل ليس للتوكيل ان يتقاضى الكفيل بزارية في الثالث من الوكالة  
 قبيل الماء مور ولو اخذ من الطالب كفيلا ليس للتوكيل ان يتقاضى الكفيل  
 ولو كانت الكفالة قبل الوكالة لم ذلك مجمع الفتاوى في التوكيل بالافراض  
 والاستقراض ولو وكل رجلا يقبض الدين فاقام الغريم البينة انه قضاه  
 الطالب قبلت وعندهما لا تقبل بناء على ان التوكيل يقبض بملك  
 مخصوصه عند الحقيقة وعندهما لا بملك والمائة عشرة منها التوكيل  
 يقبض الدين وقد ذكرناه ومنه التوكيل يقبض العين ليس ان يتقاضى  
 بالاجماع ومنه التوكيل بخصوصه هل بملك قبض الدين وقد ذكرناه والتوكيل  
 بالملازمة ليس له الخاصة والقبض والتوكيل بالقبض والتوكيل باخذ الدار  
 بالشفعة والرجوع في الرتبة فلم ان يتقاضوا ويقبضوا والتوكيل بالقبض  
 يتقاضى ويختلف والعامة التوكيل يحفظ ليس الخاصة والكفر في شريح  
 الشافعي في وكالة الخلاصة فان اقام التوكيل البينة على المال واقام  
 الغريم بيته انه قد اوفاه الطالب فعلى قول المجتهد قبلت بيته على الاقدام  
 وحكم براءة الغريم وعلى قوله ما قبلت بيته في دفع مطالبة التوكيل منه  
 ولم يكن ذلك قضاء على الغائب فاذا حضر اخذه بالمال الا ان يغيب الغريم  
 البينة بذلك وان لم يكن للغريم بيته واراد ان يختلف التوكيل بالله ما تعلم  
 ان الامر يقبض الدين روي الحسن عن المجتهد في حاشية على ان له ذلك فان لم  
 يختلف لم يكن له ان يقبضه وان ادعى الغريم الابرار لا تقبل بيته على التوكيل

قال في الفصل الاول من الباب الثالث من وكالة العتابة  
 والوكالة بالدين وكيل قال ابو يوسف التوكيل ان يقبض  
 من التوكيل من الذي يتبرع بقضائه الدين في الكفيل والاصل  
 خلافا لما روي في ظاهره من ان ما لا يبرأ به  
 على ما قاله محمد ومالك والجمع  
 على ما قاله ابو يوسف

وكذا في البرازية والمذكور هنا نسخة لاحقة والظاهر  
 ان فيه سقطا ومنه التوكيل براءة العيب قال في  
 الفصولين من الاحكام الوكالة وكيل طلب الشفعة  
 والرد بعيب والقبض ببيع البيته عليه موكله  
 سلم الشفعة او ابرأه من العيب

في ثوب

في حق ثوب البراءة اجماعا هكذا ذكر الشيخ الاسلام في سننه وذكر شيخ الامام  
 الفراهيدي احد الطوائف في سننه ان مسئلة الابرار على اختلاف والبداء شار  
 محمد رحمه الله تعالى في كتاب الوكالة وان اقام المطلوب بينه وبينه باع دار له  
 من الموكل بالالف التي كانت له عليه وقضى في بيعه التوكيل لان الخصومة الآن  
 في الدار ذكره في المتن في الثانية من وكالة المسقط البرهاني قال واذا ثبت  
 الحق على المطلوب فقال للمتقاضى حلف التوكيل بالله ما يعلم ان الطالب  
 قد قبضه متى فلا يمين عليه معنى لو اقر به له لانه لا يمين من شرط  
 على صحة الدعوى وصحة الدعوى يثبت على كونه خصما والمدعى به يقبض  
 على الموكل والتوكيل لا يكون فيه خصما قال فان قال المطلوب ابرأه من الطالب  
 قبل له ادفع الحق الى التوكيل وانع الطالب واستخلفه وكذا التوكيل باخذ  
 الشفعة اذا ثبت الشفعة فاذا ادعى المشتري ان التوكيل سلم الشفعة  
 قبل له لا يمين له على التوكيل سلم الدار الى التوكيل ثم اتبع الموكل وحلف  
 فرق بين اثنين المسكتين وبين المشتري اذا وكل وكيل براءة المشتري  
 بالعيب وغاب فادعى البايع ان المشتري قد رضى بالعيب فان التوكيل  
 لا بملك الرد بل يتوقف الى ان يحضر المشتري والفرق قد ذكرناه اجماعا  
 الصغير في كتاب البيوع في الباب الثامن والسبعين في شريح ادب  
 القاضى للخصم **شريح** او ابرأه من وكالة ان ملك موكله  
 فبرهن فقال ذوالبيد انه ملكي موكلك اقر به فلو لم يكن له بيته فلا يملك  
 الموكل لا وكيله فلو كان غائبا خلافا لغيره في حكم به لو كانه فلو حضر الموكل وحلف  
 انه لم يبرأه في حكم على حاله فلو نظر بطل الحكم في احكام الوكالة والبراهين  
 من الفصولين التوكيل يقبض الدين او بخصوصه اذا قال في مجلس القضاء  
 قبضت ودفعته الى الموكل صح اقراره في المسكتين جميعا من وكالة  
 منية المضى في مابل التوكيل بالافراض والاستقراض وكذا في المحل المبرور  
 في المحل المبرور وان قال قبض الطالب حقه بغيره من الغريم لا يصح اقراره على التوكيل  
 من اقراره فضل التوكيل بالبيع والشراء من الثانية قال وكيل قبض الدين  
 قبضه من الغريم فتلف او دفعته الى رتبة برمي الغريم بخلاف ما لو اقر بقبض الطالب  
 في الرابع والسبعين من الفصولين وفي وكالة الاصل بخصوصه في الدار واقام  
 ذوالبيد البينة على اقرار التوكيل انه بالبيت موكله بطلت بيته التوكيل  
 انما رخصت في الفصل العشرين وكل من قبض ربه وغاب موكله فبرهن  
 على انه بون يحن فقال المدعيون ان التوكيل ما اخذه حتى اوفى الدار بدينه لعدى شهره  
 فليس له جسد المال من موكله ولا ذرية التوكيل ثم يطلب موكله فليخذه ما اخذه ولا يملك لعدى  
 شهره فلو نظر عن يمين الاخذ لزمه المال لا وكيله او النكول اقراره فلا ينعى  
 غيره ووكيل غيره ولو كان المال عند التوكيل فلا سبيل له عليه مال موكله فلو لم يكن

وفي الرابع والسبعين من الفصولين وكيل قبض الدين اقراره  
 المدعيون الا بقاءه في موكله والابرار دارا بخلاف التوكيل انه  
 لم يعلم به لا يملك ولو اقر به لم يجر على موكله لانه على البرهاني  
 ولا يحن ان التوكيل يقبض الدين وكيل بخصوصه عند الاقام  
 واقرار التوكيل بخصوصه عند القاضى معتبر والبداء شار  
 شريح ادب القاضى حث فاراد في عليه  
 معنى لو اقر به لزمه فلو حلف  
 ان يعلى ما في شريح ادب  
 القاضى

وفي الافضية التوكيل بخصوصه اذا اقر على موكله فليس  
 القضاة يجمع وفي غير من القضاء لا يجمع وقال ابو يوسف  
 اول لا يجمع ثم يجمع وقال يجمع فليس القضاء وفي غير  
 مجلس القضاء في قول الفصل الثاني  
 من وكالة خلاصة

وفي البرازية في التوكيل بخصوصه التوكيل يقبض الدين  
 اذا اقر بقبضه ودفعه الموكل في مجلس حكم يبرأه  
 على الموكل اشتري والظاهر ان ذرية التوكيل يقبض  
 الدين وكيل بخصوصه واقرار التوكيل بخصوصه  
 في مجلس حكم على الموكل



على ادائه الى الموكل فان شاء اخذ من موكله او قبض وكيله وقوله وان شاء  
 اخذ من وكيله لو قال فلان اذن لك وكيله دفعته الى الموكل او تلف في يدي صدق  
 بيمينه ولا يقضي من الغرم بيمين الموكل في الرابع والسبعين في الحكم الموكل  
 التوكيل بخصوصه اذا اقر في غير مجلس القضاء لا يصح اقراره لكن يخرج عن الوكالة به  
 وكذا اذا استثنى اقراره في سائر التوكيل بخصوصه من وكالة مينة المعنى والشرع  
 ولو بين عليا ومنا وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله بخصوصه وان خرج  
 مجلس خرج الوكيل فقط بناء على اقرار الوكيل على موكله وان بين الموكل على ان وكيله غير جائز الاقرار  
 وبين المدعي على اقرار الوكيل فالموكل على دعواه وخرج الوكيل عن خصوصه في  
 الاول من دعوى البرازية في المساومة ولو وكله بخصوصه في جازية الاقرار صح و  
 ولم يصح الاقرار في الظاهر لو موكله لا مضمون ولا في القضية ومضمون لا يقضي  
 ولو كان التوكيل بمسؤول الخصم يصح استناده مضمون لا مضمون ولو وكله في جازية الاقرار  
 صح عند المدعي عند الثاني ولو غير جائز الاقرار والانكار قيل لا يصح الاستثناء لعدم  
 بقاء فرد واحد وقيل يصح لبقاء السكوت وعبر محمد استثناء الاقرار بغير موكل  
 الطالب لانه يجب ولا يصح من المطلوب لانه يجب عليه والمطلوب اذا وكل بالانكار  
 الطالب واستثنى اقراره محض طاعة في وان بلا حضور جاز عند محمد اعتبارا بالاعمال  
 خلاف للثاني بترازية في الثاني من الوكالة وكذا في النسخة والصغرى رجل  
 وكل رجل بخصوصه واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون فيما يدعي على هذا  
 الموكل يصح هذا التوكيل ولو انبت الوكيل المال ثم المدعي عليه الدفع لا يسمع على الوكيل  
 ولو اوجب في الوكالة وكذا في الثاني من وكالة البرازية وكذا يقضي دينه  
 واداه ان يقضيه لاجب فقبض كل الاداء مما لم يقضه على الآخر ولطالب ان  
 يرجع بكل حقه وكذا لو قال لا تقبض درهمي واداه درهمي معناه لا تقبض منفردا  
 فلو قبض شيئا من درهمي لم يبرأ الغرم منه شيئا لانه في قبض قبض  
 الوديعه قبض بعضه جاز فلو اذن له لا يقبض الا جميعا فقبض بعضه فقبض  
 القبض فلو قبض ما بقي قبل ان يركب الاول جاز القبض على الموكل جامع المضمونين  
 في الرابع والسبعين من احكام الوكلاء عسر وكذا يقبض الوديعه في اليوم فلا قبضه  
 عدا ولو وكله يقبضه عدا لا يملك قبضه اليوم وذكر اليوم للتعجيل فكانه قال  
 انت وكيلي به الساعة فاذ انبت وكالة الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة  
 العدة وكالة اليوم لاصحها ولا دالة وكذا لو قال لا قبضه الساعة فلا قبضه بعد ما  
 قال لا قبضه محض فلا قبضه بغيره جاز قال بشهود فلا قبضه به ويزعم خلاف  
 فلو لا قبضه الا بمحض من حيث لا يملكه قبضه اذ منى عن القبض استثنى قبضا  
 محضه كذا **س** في المحل الزور الوكيل لا يقبضه لا يتقرر احد مما يستيفاه  
 حتى لو قبض احد مما لا يبرأ المطلوب والقبض لا يتقرر احد مما به احسانا بترازية  
 في الثالث من الوكالة وكل رجلين بخصوصه في دين فلا حد بينهما في الجاهل

التوكيل بخصوصه على ما في السبعين من وكالة الخبرة والسابع  
 من وكالة الجاهل البرهان على ما في الاول من بوكله بخصوصه  
 ولا يتعين بشي اخر في هذا الوجه بيمينه وكيله بالانكار والافراد  
 والثاني ان بوكله ويستثنى الاقرار فتكون وكيله بالانكار  
 الثالث ان بوكله ويستثنى الاقرار فتكون وكيله بالانكار  
 الرابع ان بوكله بخصوصه جائز الاقرار في هذا الوجه بيمينه  
 وكيله بخصوصه والافراد في هذا مس ان بوكله في جازية الاقرار  
 والانكار فلا ريب فيه من استحبابها  
 واختلاف في الثاني من  
 من شرطه البرازية

وقد فصل الاول في الثاني من وكالة الغنابية  
 ولو قال الطالب لا يقبض او فلا يقبض البعض  
 ثم قبض الباقي قبل ملك  
 الا واداه  
 س

ان التوكيل لا يقضي الدارين  
 س

ان يقبض

ان يقبض الا مع صاحبه ولو وكل رجلين ببيع عبد له او بشي ففعل احدهما  
 روث صاحبه لا يجوز وكذا استثنى لهما الشئ ولو وكل رجلين بطلاق امراته فطلق  
 احدهما جاز وفي الخلع لا يجوز والاصل في حبس هذه السبل ان كل تصرف يحتاج فيه  
 الى الرأى اذا وكل به رجلين اذا فعل احدهما روث الاخر لا يجوز وكل تصرف يحتاج  
 فيه الى الرأى جاز اذا فعل احدهما في الفصل الثالث من وكالة الظهيرية وفي البرازات  
 في كتاب الشهادات رجل وكل رجلين بطلب كل حق موله قبل فلان او تقاضي دينه  
 او خصوصته عند القاضي فانه يقبل عنه وان لم يكن معه خصم ان غلبه القاضي باسمه و  
 نسبه وان لم يعرفه لم يقبل منه حتى لو غاب الموكل واحضر الوكيل جلا وادارات  
 حق الموكل عليه لا يمكن ذلك ما لم يقم البينة لانه الذي سماه ونسبه وفرد وكلمة ذلك  
 لانه اذا لم يعرفه القاضي عسى يحجى رجل الى القاضي ويسمى باسم غيره وينسب  
 بنسبه فرد وكلمة ذلك فيوكل عند القاضي فيغيب فيجئ الوكيل وياخذ غريم ذلك  
 المستحق باخذ المال منه بحكم الوكالة هذه ولم يكن لموكله عليه حق قط وهذا فصل  
 القضاة عنه غافلون فلو ان القاضي لم يعرف الموكل باسمه ونسبه فغاب الموكل  
 واحضر الوكيل رجلا للموكل عليه مال واقام البينة ان الذي وكله فلان من فلان  
 قبلت بيمينته وكيفية اقامة البينة على ان الموكل فلان من فلان وانما يقبل به فلهذا  
 لان القاضي انما يقضي للموكل محض الوكيل فاما لم يعرفه القاضي باسمه ونسبه ولم يذكر  
 هو فلو قضى يكون قضاء للمجهول هذا اذا لم يحضر الموكل خصما عند القاضي وقت  
 التوكيل فان احضر خصما فقال وكلت هذا الرجل ليجازم عني مع هذا الرجل ومع كل  
 من لي عليه حتى بالكوفة فان القاضي يقبل التوكيل ويجعل خصما وان لم يعرف الموكل  
 باسمه ونسبه في الاول الفصل السابع من دعوى الخلاصة حضر مجلس القضاء وكل  
 رجلا يقبض كل حق له يخارى فان كان القاضي يعرف الموكل يقبل هذا التوكيل ويصير  
 وكيله يجعل القاضي حتى اذا حضر بعد غيبة الموكل خصما بيمينه خصوصته وان كان  
 لا يعرف القاضي الموكل لا يقبل ولا يجعل وكيله لان القاضي لا يعرف وقت القضاة ولم يكن  
 يقضي فاذ الموكل ان يقم البينة انه فلان من فلان فلا يقبل هذا التوكيل بيمينته  
 لانه ليس من اخصم حاضر وبشك لو اقام البينة انه فلان من فلان فلا يقبل هذا  
 ليكتب هذا القاضي له كتابا الى قاضي اخوان فلان من فلان فلا يقبل ولا يقبل  
 يقبل لان حضرة المحصل لم يستطع السماع بالبينة لكتاب المحكم وفي وكالة الشئ  
 ابن ساعدة عن ابي يوسف رحمه الله اذا حضر الموكل القاضي لموكله وكيله ولم يعرفه  
 القاضي كماله شاهد من على معرفته ثم قبل بوكله فهذا دليل على سماع البينة على  
 معرفته نتمه برهانية في فصل سائر اثبات الوكالة من الوكالة قال ادعى  
 انه وكيل فلان وكله بالمدعى على فلان واقام عليه بينة هل سمع اجاب لا لا يريان  
 المدعى بغير شرط صحة التوكيل ولم يوجد منه دعوى القاعدية رجل على اخيه فوكل  
 المدعى يقبض الدين في نفسه او غيره لا يصح توكيله ولو وكل المدعىون بالبركة

يشترط ان لهما ان يقضيا معا وهذا على ما ذهب اليه  
 الا في الثالثة والثالثة وقال في توكيل بخصوصه  
 القيقق والقصور ما قوله  
 س



نفسه عن الدين متى توكيله ولا يقتصر على المجلس فاصبحان في اوائل الوكالة ولو ارسل  
الوكالة بالخصوص بان قال وكلتك بالخصوص ولم يرد على هذا لا يصير وكبلا وما كان  
قال جعلتك وكبلا بالخصوص ما بيننا او قال في المخصوصة التي بيننا او قال في المخصوصة  
بيننا او قال في المخصوصة التي بيننا او قال في المخصوصة التي بيننا او قال في المخصوصة التي بيننا  
وكبلا او ذكر في المخصوصة التي بيننا او قال في المخصوصة التي بيننا او قال في المخصوصة التي بيننا  
ولو احال المطلوب الطالب على رجل فلا سبيل للوكيل بالقبض على المكيل  
فان مات المحتال اليه مفلح عاد الدين على المكيل وعادت مطالبة الوكيل  
عليه في الفصل الاول من الباب الثالث من وكالة العنانية ولا يملك  
الوكيل قبض الدين الا براءه والرهبة واخذ الدين وملك اخذ الكفيل بمخالف  
الوكيل بالبيع حيث ملك المكيل وان قال المكيل للوكيل خذ هذا مني حتى اقبضك  
الدين الى ثلثة ايام واخذه وملك لا ضمان على الوكيل وكذا الوصي اخذ رهنا و  
الورثة كبار ولو اخذ به كفيلا بغير البراءة فهو حوله لا يجوز للوكيل قبض الدين  
قبولها في الثالث من وكالة البراءة وكذا في اخلاصة الوكيل بقبض الدين اذا  
اخذ العروضي من الغريم والموكل لا يرضى ولا يباي هذا العروضي فلو كفل المكيل لغيره العروضي  
على الغريم وبطلت بالدين جواهر الفتاوى في الباب الاول من وكالة الوكيل  
بقبض الدراهم والدينان او الفلوس لو اشترى بها من عليه الدين شيئا فالشئ  
له والدين بحاله من وكالة خزانة الفتاوى في وكالة بقبض الدين الوكيل  
بقبض الدين اذا قال المكيلون اخذ منك على ان يرد لك من صاحب الدين ثم انكر  
الطالب الوكالة واخذ المال من المديون كان المديون ان يرجع بذلك على الوكيل من  
تحتاج احكام المقار وفي المتن اذا اخذ الوكيل على ان يرد له عن الطالب ثم حضر  
الطالب وجحد من الغريم ومنه الوكيل وفي كل موضع ضمن الوكيل بالقبض الغريم  
كان له ان يجلف الطالب ما وكلني فان تجرد الوكيل على الغريم والغريم على الطالب  
الا ان يكون ضمان الوكيل ضمان الدرك فلا يجلف الطالب ولو قال الوكيل الغريم  
او كذا الطالب برفعه الى ضمانه بال عليك ثم حضر الطالب وجحد من الوكيل  
والغريم ان يجلف الطالب ما وكلت او ما تعلم ان وكيلك قبض مني وليس  
للوكيل ان يجلف الغريم ما تعلم ان الطالب وكلني اذا جحد وامتنع عن الدفع وفي  
الاصل يجلف في الثاني من وكالة الشارخانية ولو ادرك الوكالة بقبض الودعة  
وصدقة لا يجبر على الدفع ولو كذبه او سكت لا يجبر ايضا ولو لم يتمكن من استردادها  
فان حضر المالك وكذبه في الوكالة ففي وجه واحد لا يرجع المودع على الوكيل وهو ما اذا  
صدقة ولم يشترط عليه الضمان وفيما لا يوجب عليه جعته ان كان قابلا بعينه  
ويضمنه ان كان بالها من الفصول العاردي في احكام الوكلاء من الثالث والثلثين  
شعبي لو لم يؤمر بدفع الودعة ولم يمسرها فتكفيل لا يضمن وكان ينبغي  
ان يضمنه المكيل من غير كتمه في المودع ولو سلمه الى الوكيل لا يستره ولا ينبغي

ولا يملك ان يؤخر الدين ايضا على ما في  
المبوط في باب الوكالة بالدين  
وفي تفصيل  
الوكيل بقبض الدين اذا ذهب الدين في الغريم  
او ابراء عنه او اخره واخذ به رهنا لا يجوز  
لان تصرفه في غير ما اؤتمن  
كذلك العاردي

في نقص

في نقص ما فعله جامع الفصولين في احكام الوكلاء في الرابع والثلثين وفي  
شرح الطحاوي وقال وفيه قال لرجل قد وكلني بقبض ماله عليك من الدين فتر هذا  
لا تجلوا ما ائتمنتموه المديون او يكذبوا وليسكت فان صدق فحجبه عن دفعه اليه  
واذا دفع فليس له ان يستره بعد ذلك وان كذبه او سكت لا يجبر على دفعه  
ولو صدق بعد ذلك ثم راد ان يستره لم يكن له ذلك فبعد ذلك اذا جاء المكيل فاف  
اقتراب الوكالة حصني لا مرد له وجهه وان انكر الوكالة فانه يباي خذ منه في اليوم فاليوم  
يرجع على الوكيل ان كان قابلا وان ستره لم يضمن بئله وان ملك فيه رده صدقة  
لا يرجع وان كذبه او سكت او صدقة وشترط عليه الضمان فانه يرجع ثم يرجع  
الموكل على الغريم فاراد الغريم ان يحلفه بانه ما وكله كان له ذلك ان كان دفع المال  
الى الوكيل عن تقديره فان كان دفع عن سكوت فليس له ان يجلف الطالب الا اذا  
ادعاه الى التقديري فان دفع عن جحد فليس له ان يجلف الطالب ولكنه يرجع على  
عليه الوكيل وللوكيل ان يجلف الغريم في الجحد والسكوت بانه ما تعلم انه وكله فان  
حلف حصني لا مرد له وان كفل لا ضمان على الوكيل وان شاء لم يجلف الغريم ولكنه يجلف  
الطالب ما وكله فان حلف استقر الضمان على الوكيل فان كل رجوع الوكيل على الطالب  
هذا كله في الدين واما في الودعة فاذا قال لفلان عندك وديعة وكلني بقبضها  
وصدقة المودع ثم امتنع عن دفعها اليه كان له ذلك هذا كله اذا كان ادعى الوكالة اتم  
اذا قال وكلني وكلني وكذا في خزانة الفتاوى في وكالة بقبض الدين الوكيل  
ان يدفع الدين ولا الودعة فان دفعه صار ضمانا ولا يرجع الى المودع اليه ولا اذا  
كان قابلا فبايها وفيه واذا استهلكه يضمنه مثله او قيمته ان كان غنيا في الثلث  
عشر من ثمن الشارخانية وكذا في الثالث من وكالة اخلاصة فضل عن شرح الطحاوي  
ونقل عن اخلاصة في الثاني من وكالة الشارخانية وكذا في الثالث والعشرين من وكالة  
الحبيط البرائي وفي تفصيل رجل قال لمديون دفع الى الالف التي لفلان عليك  
فجحدت عليه الطالب وانما سكت بوكيل عنه ففدفع واجاز الطالب يجوز ولو ملك بعد  
الا اجازه ملك على الطالب ولو ملك ثم اجاز لا يعتبر الا اجازه ولو اجاز خال قيام المال  
ولكن المطلوب لا يجبر ويقول لا اجيز ان يدفع المال الى الطالب لا بعينه قوله لانه  
دفع اليه لاجل صاحب الحق في الرابع والعشرين من الفصول العاردي رجل ادعى  
على رجل ان فلانا وكله بقبض دينه عليك فانكر ودفع المال اليه على الا انكار ثم اراد  
ان يستره ليس له ذلك وفي المتن لانه يستره فانما يستره في التوكيل بالخصوص  
من الوكالة قال في الدين الفصول على الاول في الرابع من وكالة الفتاوى والكبرى  
ولو دفع الى رجل ليدفعه اليه دينه فلا يستره لانه وكيل المديون فلا يستره من  
جامع الفصولين في احكام الوكلاء في الفصل الرابع والثلثين المديون دفع المال الا  
ليقتضي عليه دينه ليس له ان يباي خذ منه في خراب الوكالة بقبض الدين من وكالة  
القينة ومن قبض من غيره بغير امره فاجاز جاز في رواية جامع وفيه التفصيل

وفي حقه الطحاوي وادعى دفعه اليه فضاغ عنه ثم جاء المكيل  
المال فأنكر ان يكون وكيله فاحذر المالك من ذلك ان كان عليه  
لم يكن له ما دفعه منه المال ثم يرجع على الوكيل في الا ان يكون  
ضمنه المالك ومن دفعه اليه فانه ان كان فعل ذلك يرجع عليه  
بالمال فاحذر منه ولو كان الذي عليه المالك لم يصدق على ما  
ادعى من الوكالة وكذا دفع المال اليه به عهده الوكالة لم يكن له  
ان يباي خذ منه بعد ذلك وان جاء صاحب المال فأنكر الوكالة  
واخذ الى المالك كان عليه المالك الذي عليه المالك فأنكر الوكالة  
كان دفعه اليه فباي خذ منه وسوا كان ضمنه المالك  
في وقت دفعه اليه او لم يضمنه اليه

وفي وكالة اني نية اقربا او اهل بيته فضاغ المالك في القابض  
ثم جاء صاحب الدين واجاز قبضه  
لا يبيع اجازته



ان كان قابضا في الفصل الاول من الثالث من وكالة العتابة الوكيل يقبض  
 الدين او اقام بينه على الدين وقضى القاضي على الغريم بذلك وادعى المال  
 الى الوكيل وقبض الوكيل ذلك وضاع منه بده ثم اقام الغريم بينه عليه قضاءه  
 رب المال فلا سبيل له على الوكيل مما سببه على الموكل لان يد الوكيل بده مكره  
 ذكر في المتن في الثالث من وكالة المحيط البرماني وفي المتن في ركن من ركنه  
 اذا وكل الرجل رجلا يقبض ماله على سلامه ثم ان الموكل يقبض ذلك ثم ان الوكيل  
 خاصه الغريم فادعى الغريم قضاء بعض ما كان عليه ومعه الوكيل ولا يثبت للغريم  
 على ذلك واخذ الوكيل منه جميع المال ثم حضر الموكل فاقام الغريم بينه بالقضاء فله  
 ان يادى هذا الطالب بذلك الا ان يكون ذلك قابضا بعينه في يد الوكيل فبده من  
 الوكيل وان كان فضاء في يد الوكيل او قال الوكيل قد دفعته الى الطالب كالمطالبه  
 الطالب وقد عرفت من هذا قبل هذا وكذا ان اقر الطالب انه قد كان قبضه  
 وان كان قد وكله بعد ما قبض حقه رجع على الوكيل بذلك ان اقام بينه وبينه قضي  
 الطالب قبل وكالته ولا شيء على الطالب في قوله وان اقر الطالب بذلك لم يرجع  
 على احد الا ان يكون ذلك المال قابضا بعينه في يد الوكيل فبده عليه في المحل المذكور  
 وفي حواله الاصل المحيل لا يصلح وكسلا عن المحال يقبض الدين في المحل عليه  
 وفي نوادره من ابي يوسف اذا كان بالمال قبض فوكاله الطالب بقبضه المطلوب  
 قبضه لم يجز قبضه فان ملك عنده فلا ضمان عليه في الفصل الرابع من وكالة  
 الثنا رخصه في اوابله وجب على الوكيل يقبض دينه مثل ما وكل يقبضه لم يكون  
 موكله وقت المقاصة وكان الوكيل مديونا للموكل بنزاع في الثالث من وكالة  
 اول نوع من طلب المدعي القاضي ان يادى حقه المدعي عليه الوكيل بخصومه  
 اذا كان الكفالة بالنفس لكن اذا اتيه لا يجزى خلاف الكفالة منية المدعي في اول  
 الوكالة بالخصومه من وكالة **صل** وكذا يقبض ودعيه فقال المدعي دفعته  
 الى الموكل او الى وكيله صدق وكيله قبض ودعيه وعارية بغير موت موكله جامع  
 الفصولين في احكام الوكلاء **صل** وكيل يقبض الودعيه قال المدعي دفعته اليك  
 والوكيل انكر صدق فخرج دفع الضمان عن نفسه لا ان ازم الضمان على الوكيل التوكيل  
 بالتقاضي والقبض جاز سواء كان المطلوب حاضرا او غائبا صحيحا او مجنونا  
 سحلا او نوكتا بخصومه هذا يجزى فلو قبض فلو قبض الموت موكل لا يموت المطلوب  
 فلو قال كنت قبضت في حيوة الموكل ودفعته اليك بصدق اذ اخبرك لا يملك  
 انشأه وكان مشرعا في اقراره وقد انزل بموت موكل في المحل المذكور اذا وكل  
 رجلا بتقاضي دين له على رجل ثم ان المطلوب مات فان الوكيل على وكالة تقاضي  
 ذلك في مال الميت ولا ينزل حكم الموت المطلوب وان مات الموكل خرج الوكيل  
 عن الوكالة علمه او لا يعلم فانه قال الوكيل قد كنت قبضت الدين في حيوة الموكل  
 ودفعته اليك بصدق وان كان المقبوض ماله كما فرق بين هذا وبين الوكيل

لانه رسول ولم يقبضه  
 كذا في المحل  
 م  
 والوكيل بالتقاضي وكيل يقبض وهذا في وجه  
 اما في وجهه غير ان قضاء كذا في الفصل الاول من  
 الباب الثالث من وكالة العتابة وفيه اثنان  
 في فصل التوكيل بالخصومه الوكيل بالتقاضي يكون  
 وكيل يقبض في ظاهره وجوب  
 وتام في الفصل  
 منه

وكالته الموكل موكل بطلت الوكالة لانه ان  
 صار مديونا لورثته ولم يوجد الوكيل من قبضه  
 كذا في وكالة البسوط في باب  
 الوكالة بالدين  
 سله

بعضه

بعضه الدين اذا قال بعد موت الموكل كنت دفعت الدين الى الطالب قبل الموت  
 الموكل والورثة قالوا دفعت بعد موت ابينا والمال مالك فان هناك قالوا  
 قول الوكيل والعرف ان حاصل اختلافهم في ايجاب الضمان على الوكيل لا في مال ملك  
 الورثة من المدقوع لان ملكهم غير المدقوع قد زال بالملك فلو رثته يقولون دفعت  
 بعد موت ابينا وصرت هنا منا والوكيل ينكر ذلك قالوا قول المنكر في الشرح  
 اقامه هذا الاختلاف ورفع سقوط الدين عن المطلوب فالوكيل يقول قد كنت  
 قبضت يدعي سقوطه والورثة ينكرون فالورثة في هذا الانكار متمسكون بما  
 هو الثابت في الاصل والقول قول من متمسك بما هو الثابت في الاصل في الفصل  
 الثاني من وكالة المحيط البرماني ملخصا ولو وكل يقبض ودعيه ثم ما الموكل فقال  
 الوكيل قبضت في حيوة ومهلك انكر الورثة او قال دفعت اليه صدق وان كان  
 دينه لم يصدق لان الوكيل في الموضوعين حكمي اولا يملك اثباتا في ايجاب الضمان  
 على الغير لا يصدق وان كان في يده في الضمان في صدق والوكيل يقبض الودعيه فيما  
 يحكي في الضمان عن نفسه فصدق والوكيل يقبض الدين فيما يحكي بوجوب الضمان على  
 الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق في الرابع من وكالة الولوجية **صل**  
 ولو لم يمت احد وكنت احوال بالمال على اهل بيته الوكيل قبضه فلو تولى على المحل عليه  
 ورجع على الاول رجع الوكالة ولو اخذ الطالب منه قبل ان يملك الوكيل مطالبه الكفيل  
 في الرابع والتشديد في الفصولين في احكام الوكلاء واذا وكل رجلا يقبض الدين  
 التي على المطلوب واخذ مكانها دانية فانه لا يجوز في الخامس من وكالة الثنا رخصه  
 وكذا في المحيط البرماني في ثامنه وكالة واذا وكل الرجل رجلا يقبض دين له على رجل  
 فقبضها الوكيل ووجد ما زبوا او سقوة او سهرجة او مصاصا فزدها بالقياس  
 ان يقبض وفي الاستحسان لا يقبض في المحل المذكور وكذا في الخامس من وكالة المحيط  
 وتام فيه وفي المتن ابر سماعة عن محمد بن محمد انه قال رجل له على رجل الف درهم دفع  
 وكل رجلا يقبضها منه واعلم ان ما عليه دفع قبض الوكيل منه الف درهم غلة  
 هو يعلم انها غلة لم يزد ذلك على الاخر فان ضاعت في يد الوكيل فتمت بها الوكيل ولم يلزم  
 الاخر شي وان لم يعلم الوكيل انها غلة فقبضه جاز ولا ضمان عليه وان بدها واخذ  
 وصح وان ضاعت منه بده فكانها ضاعت من غيره لا ح ولا يرجع الاخر شي في قول المجتهد  
 رحمه الله تعالى وفي قول ابي يوسف فماتت بغير دفعه لها ويرجع بالوضع ولا ضمان على الوكيل  
 في هذا في المحل المذكور وكذا في الثاني من وكالة المحيط **فت** وكذا يقبض ودعيه  
 واجعل ان يادى حقه ويادى به جاز لولا ان لا يوقت له وقتا فصولين  
 في الفصل الرابع والتشديد في احكام الوكلاء **الثالث فيما يقع من الوكالة وما لا يقع**  
 والتوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل بالاقرار اقرارا من الموكل في الفصل  
 الاول من وكالة النزاع في نوع فيما يكون وكيل في وكالة الظهيرية ولا يجوز التوكيل  
 بالحيات كالاحتساب والاحتشاش والاستقاء واستخراج اجور من العاد

قال شمس الامنة الخضر في وكالة البسوط فان قال قائل قبضته  
 في حيوة الوكيل ودفعته اليه لم يصدق على ذلك لانه اخبرنا  
 لا يملك انشأه فكم ان مشرعا في الاقرار وقد انزل بموت  
 الموكل والدين قابضا فله ظاهر فلا يثبت قوله في ايجاب ملكه فقام  
 للورثة ان يثبتوا انهم لم يروا من هذا وما نقلناه في المحيط  
 والوكالة الجدية ان لو قال للورثة للوكيل قبضت الدين  
 في حيوة الموكل وكنت ما دفعته اليه  
 لا يثبت في يدك بصدق الوكيل  
 في المدعي التية

ومبارة البسوط في باب الوكالة بالدين وان لم يمت  
 الطالب وكنت احوال بالمال على اهل بيته المطلوب  
 منه لم يكن للوكيل ان يقبضه من  
 احتسابه عليه ولا الاول

التوكيل بالاقرار اقرار في المعلوم حكم فيه روايتان في رواية  
 لا يجوز اقراره في التوكيل وفي رواية هو اقراره ان لم يكن التوكيل  
 وقال القاضي في التوكيل بالاقرار يصح عند المجتهد ومحمد بن جاز  
 الموكل اقرار الوكيل وعنده ابي يوسف ورجحنا في اقراره  
 عن الوكالة جفت ويجوز التوكيل بالاقرار ومن  
 وعلى خلافه كذا في القينة  
 في باب التوكيل بخصومه



فما اصاب الوكيل شيئا من ذلك فهو له وكذا التوكيل بالتكدي في ذلك الثانية التوكيل  
 في عشرة ايام هل يشرى بمضي الامم لا بشرى في في الفصولين وكل عبدا  
 ما دون ايام بشرى له شيئا من شئ من ماله معلوم فاشترى فهو للعبد لان هذا  
 كقوله في المادون وان لم يشر من اهل الكفالة في احكام الوكالة في الفناء والصبر في  
 وكل صبي يبيع وشراؤه جاز لو غفل فالعبرة على آخره لا عليه او يجوز ان يفتقر  
 فلو ما دون ايامه ولو بشره في حال لزمه العبرة اخذنا في الرابع والثين  
 من الفصولين من احكام المصيبات وادرك كل صبي لا يعقل او وكل مجنون لا يعقل  
 البيع ثم افاق هل يصير وكيله من غير توكيل جديد لم يذكر محمد في ذلك كذا في  
 كتاب الوكالة وذكر في كتاب الرهن اذا كان العدل صغيرا او كبيرا لا يعقل ولا  
 على البيع ثم كبر وعقل جاز وقال الفقيه ابو جعفر ما ذكر في العدل الصغير من ان  
 بالبيع المفرد انه يصير وكذا اذا افاق قال الفقيه هذا وقد روي انه لا يصير وكذا  
 لا يجزى الوكالة فاعلم ما ذكره الفقيه هذا يكون مسئلة الوكيل بالبيع المفرد ومسئلة  
 العدل على روايتين وذكر في سنن التيمم مسئلة الوكيل بالبيع المفرد يكون  
 على اختلاف ايضا في الرابع وكالة المحبط البرهاني وكذا في النخبة قال في الاصل  
 اذا وكل الصبي وكذا بالبيع او شره لا يجوز واراد به الصبي المحجور لا ولو بالبيع  
 لا يجوز فكذا في الوكيل به واما الصبي المادون لو باع لنفسه او اشترى لنفسه يجوز  
 فكذا في الوكيل به والمعموه المخلوب اذا وكل رجل البشري له شيئا او بيع له شيئا  
 لا يجوز والمجنون الذي جن ويبقى اذا وكل في حال جنونه لا يبيع واذا وكل في حال  
 افاقته يجوز قالوا هذا اذا كان لا افاقته وقت معلوم حتى يوفق افاقته في جنونه  
 بيقين فاما ان لم يكن لا افاقته وقت معلوم لا يجوز الخزانة ومجوز التوكيل  
 عن سبعة ثم ايجز والاب والوصي والعبد المادون والمكاتب والصبي المادون  
 والتوكيل ايضا اذا اطلق له الموكل او يجوز اخره فيقول ما صنعت فشرى في جوارحه  
 على في الخامس وكالة النازخانية في اوله وفي وكالة المختص ولو وكل البيعة  
 رجلا في اموره فاجاز وصيه جاز قال والوصي يملك ان يوكل رجلا بكل ما يجوز له  
 ان يعمل في اموره في البيع فاذ بلغ البيعة قبل ان يفعل الوكيل ذلك لم يكن له ان يفعل  
 ولو مات الوصي بنزل الوكيل ولو مات المصبي بنزل الوكيل ايضا فمساير  
 الوكالة من احكام الصغار للاسروتي رجل وكل رجلا بشرى في بيع الغائب ذلك  
 في الوكالة ولم يعلم به الموكل ثم قبل الوكيل الوكالة قالوا يصح قبوله فاضني  
 في التوكيل بالبيع والشراء وكالة ولا يجوز ان يكون الواحد وكذا المطلوب  
 في قضائه ووكيل اللطال فالاقتضاء كما لا يجوز ان يكون المطلوب وكذا اللطال  
 في قبض الدين في نفسه في باب وكالة الرهن في المحبط الشر الرابع في التوكيل  
 بالبيع والشراء الوكيل بالبيع اذا كان للمشتري عليه دين على قول الجنيحة ومحمد بن

وفي اواخر الفصل الثاني من الكتاب الاول في القباية  
 وهو وكل صبي لا يعقل ببيع عبده فيلغ او عقل  
 وبيع لم يجز في قول الجنيحة وقال  
 يجوز

النش

النش قصاصا بما على الوكيل ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول ابو يوسف لا يضمن  
 قاضيخان في فصل التوكيل بالبيع والشراء من الوكالة ولو كان للمشتري  
 دين على الموكل بالبيع قالوا فان النش بضم قصاصا بما على الموكل عند الكل  
 في المحل المزبور وذكر اختصاص رجل له على رجل دين ياطله ولا يقضي دينه فله  
 في ذلك حيلتان احدهما ان يتوكل صاحب الدين غرضه في منعه عن  
 من مدونه فاذا اشترى الوكيل بضم النش قصاصا بما كان للموكل على البائع  
 على مدونه وهو البائع ثم الوكيل باءخذ النش من موكله كما لو فقه النش  
 من مال نفسه والثانية ان يتوكل صاحب الدين رجلا بشرى له شيئا  
 من مدونه فاذا اشترى بضم النش قصاصا بما كان للموكل على البائع  
 في المحل المزبور وكذا في وكالة القاعدة الوكيل بالبيع اذا خالف  
 لا يبيع له بل يقع موقوفا على اجازة المالك والوكيل بالشر اذا خالف  
 يقع له ولا يعمل فيه اجازة الجنيح في اول وكالة القاعدة الوكيل  
 بالبيع يملك اسقاط النش عن المشتري بالاقالة والبراء والمقاصة  
 بما على الوكيل عندهما ويضمن للموكل النش ويبقى المبيع في الاقالة عند الكل  
 وعند ابو يوسف لا يملك اسقاط النش عن المشتري وبالاقالة يصير  
 مشتريا من المشتري فيبقى النش على المشتري للموكل والمشتري على الوكيل  
 وكذا يحط بعض النش وتاء جيله وقبول الموالة على من يهودون  
 المشتري في الملاء او توفقه واخذ العوض عن النش والصالح منه على من  
 يملك الوكيل ذلك كله عندهما وفي المقاصة ان كان دين المشتري  
 على الموكل مثل النش صار قصاصا اجماعا وان كان دينه على الوكيل  
 فعلى الخلاف وان كان عليه ما يصير قصاصا بدين الموكل لا منه  
 بملك اسقاط النش عن المشتري بالاجماع منهية المقتضى في الوكالة  
 وللوكيل بالبيع ان يبيع بالنسيئة ويأخذ رهنا وكفيل امواله  
 والاقالة والخط والابراء والخروج بدونه حقه يجوز عندهما ويضمن  
 خلا فاللثاني والوكيل بالشر لا يملك الاقالة بخلاف الوكيل بالبيع وكذا  
 فاذا باع ثم افاق لم يضمن النش وكذا الاب والوصي والمفوض كالأب ولو قال له  
 ما صنعت فشرى فهو جاز بملك الموالة اجماعا والاقالة على الخلاف  
 ولو ابراء الوكيل المشتري عن النش صح عندهما في قبض النش  
 وبعد قبضه لا يملك الخط والابراء والاقالة وبعد ما قبل النش موالة  
 لا يصح كما بعد الاستيفاء ببراءة في الرابع من الوكالة وفي المشتري  
 عن الامام الثاني ان الوكيل غاي بملك البيع نسيئة اذا كانت الوكالة  
 للتجارة ما اذا كانت للحاجة كالمادة تعطى له بالبيع لم يملك البيع نسيئة  
 وبه يعني فان تعبد المطلق بدلالة الحاجة امر شائع فايض ومن يجوز النسيئة

في البيع والعنه من الفصولين الوكيل بالبيع لو قال واشال  
 او ابراء وحط او دس صح عندهما ومن موكله لا عنه  
 ابو يوسف الوكيل لو قبض النش لا يملك الاقالة  
 اجماعا

سئل عن رجل اشترى بجمع عيون فباعها الوكيل في ذلك الموكل  
 دين مثل النش هل يصير النش قصاصا وما هو بشرى ذلك  
 رضا الموكل او لا اجاب نعم يصير النش بضم النش  
 قصاصا بدينه رضا الموكل كذا في كتابه  
 ابن حبيب

حتى لو ملك الرهن في يده يصير مضمونا للنش  
 ولا يصير ضمانا كذا في الثانية في فصل التوكيل  
 في البيع والشراء وكذا في القباية



انما يجوز به بالاجل المتعارف فان حوّل لا يجوز وقيل يجوز عنده وان طالت  
 المدة وعندهما لا يجوز الا بالاجل متعارف في تلك السعة وفي الكافي  
 الوكيل مطلق البيع بذلك التسمية عندهما خلافا للشافعي  
 وفي العيون بغيره بالنقد فباعه سيئة جاز وفي لا تبع الا بالنقد  
 فباعه سيئة لا يجوز من المحل المزبور وفي الزيادات في باب البيع بالبيع  
 وشروط اختيار الوكيل اذا خالف امر الآخر ان كان خلافا له خفي لم يجز  
 بان وكله ببيع عبده بالف درهم فباعه بالف ومائة ينقد ولو وكله  
 ببيع عبده بالف فباعه بمائة ويشارك لا ينقد عليه وان كان خيرا ولو امره  
 بان يبيعه برهن ثقة او بقبيل ثقة فباعه بغير رهن او قبيل لم يجز  
 ولو اختلفا في اشتراط الرهن والكفالة فالقول قول الموكل وكذا لو قال له  
 الامر لك بغير هذا الثمن فالقول قول الامر ولو قال له بعه بشهود فباعه  
 بغير شهود وجاز ولو قال له لا تبعه الا بشهود او قال حتى تشهد فباع  
 بغير شهود ولا يجوز ولو قال له بعه في هذا السوق فباع في سوق اخرى جاز  
 ولو قال له لا تبع الا في هذه السوق فباع في سوق اخرى لا يجوز في الرابع  
 من وكاله المحلصة ولو قال لغيره بيع عبدي بهذا واشهد فباع ولم يشهد  
 كان جائزا ولو قال لا تبع الا بشهود فباع بغير شهود لم يجز وكذا لو وكلت  
 ببيع هذا العبد علي ان تشهد فباع ولم يشهد لا يجوز وكذا لو قال بيع بشهود  
 في الوكيل بالبيع واشترى من وكاله الثانية **م** الاصل في هذا النوع ان  
 اذا شرط على الوكيل شرطا مفيدا لكل وجه بان كان ينفعه من كل وجه  
 فانه يجب على الوكيل مراعاة شرطه اكره بالنفي او لم يؤكده بيانه فيما اذا قال  
 بعه بخيار فباعه بغير خيار لا يجوز وان شرط في العقد شرطا لا يفيد اصلا  
 بان كان لا ينفعه فوجه بل يفتر لا يجب على الوكيل مراعاة اكره الموكل بالنفي  
 او لم يؤكده بيانه فيما اذا قال بعه بالف سيئة او قال لا تبعه بالف  
 الا سيئة فباعه بالف نفذ يجوز على الامر فاذا شرط شرطا يفيد فوجه  
 ولا يفيد فوجه بان كان ينفع من وجه ولا ينفع من وجه ان اكره بالنفي  
 يجب مراعاته وان لم يؤكده بالنفي لا يجب مراعاته بيانه فيما اذا قال له  
 بعه في سوق كذا فباعه في سوق اخرى فان لم يؤكده بالنفي بان لم يقل  
 لا تبعه الا في سوق كذا فباعه في سوق اخرى ينفذ على الامر وان اكره بالنفي  
 لا ينفذ على الامر الكافي ولو قال بعه في السوق لا ينفذ به حتى لو باع في  
 دار جاز وعندنا لا يجوز واذا فرضنا هذه الجملة جيئنا الى خروج الكايل  
 فنقول اذا امره ان يبيع ويشهد على بيعه فان لم يؤكده بالنفي بان قال  
 بيع واشهد فباع ولم يشهد جاز وان اكره بالنفي بان قال لا تبع الا  
 بالشهود فباع ولم يشهد لا يجوز واذا امره بان يبيع برهن او قبيل فباع بغير

وتجالد ما ذكرنا فاعلم ان الخلاصة حيث قال ولو قال  
بعد بشهوده بغير شهود جاز وما في الصغير والفتة  
كما في الخلاصة فالمتعارف يحتاج الى التوبة والافضل  
الذكر كرهه صاحبها فيكون ما في الخلاصة  
ومسجد بيته

رهن او نه غير قبيل لاجوز كذا بالنفي اولم يؤكده واذا خالف من ثمة لم يخرج  
 الا برهن يكون بيمينه وخاء بالفتح او يكون بيمينه اقل مقدار ما يفتاح الناس  
 فيه واذا اطلق جاز برهن قبيل وعندهما لاجوز الا بنقصان يتعاب النكاح  
 فيه في احدى عشر مرة وكالة النكاح راقية في قول نوع منه قوله لا تنبع  
 من النضائي او من السلطان لا يعتبر بخلاف قوله من فلام النضائي فلا يفتقر  
 ببعده اذا لم يكن فيه ضرر ولا حول ولا قوة ولو كان عبداً فقال بيع كل واحدة  
 بجوز بيعها مصفقة واحدة الا اذا شراها عن غيرها مصفقة واحدة فتح رهنه  
 في الفصل الاول من وكالة العتابة الوكيل اذا خالف ان كان اختلف  
 من حيث الجنس لا ينفذ على الآخر وان كان الماني به انفع كما اذا ارهه يبيع  
 عبد بالف درهم فباعه بالف دينار وان كان اختلف من حيث الوصف  
 او القدر لا فربحت اجن ان كان الماني به انفع من المأمور به ينفذ على الآخر  
 كما اذا ارهه ان يبيع عبده بالف درهم فباعه بثمانية في العاشر وكالة  
 المحبط في نوع في مخالفة الوكيل بائناً في النقص وكذا في النكاح راقية وفي الزنا  
 ثم في كل موضع يكون خلافاً في البيع فهو موقوف على اجازة الآخر وما كان خلافاً  
 في الشراء يكون مشتر بالقبض الا اذا كان الوكيل صبيّاً او عبداً محجوراً او من ادنو  
 موقوف في اواف وكالة النكاح راقية قبيل كتاب الدعوى قال وكيل يبيع  
 كالة بسم ان كالة رايا بسم فروضة است ومينوا كده موكل را بسم درهم  
 وصاحب كالة ميكوند كده را بسم فواهم تواند را بسم خواستن بائي اجاب  
 كركالة وان را بسم هر دو فامند بدست ايثار تواند والمعنى فيه قدر في البيع  
 من وكالة القاعدية التوكيل بالبيع نسبية يضرب الى التوكيل بالبيع الى شهر  
 وما فوقه لان مادونه الشهر عاجل ولو ان هذا الوكيل باع بنقد اختلف  
 الحق فيج قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان باع نقداً بما يباع  
 بالنسيئة جاز وان باع بالنقد مثلاً ببيع بالنسيئة لاجوز وقال غيره كجزء مطلقاً  
 لان العاجل خير من الاجل وكذا لو قال لا تنبع بالنقد ولو قال فزعيدي فبعضه  
 وبعه بالنقد كان له ان يبيع بالنسيئة في قول الشيخين رحمه الله وكذا لو قال  
 بعه وبع من فلام كان له ان يبيعه من غيره ولو قال بعه من فلان فباعه  
 من غيره لاجوز في التوكيل بالبيع والمشرقة في الثانية ولو اختلفا في القول  
 قول المؤكل في التخصيص في الفصل الاول من الباب الاول من وكالة العتابة  
 ولو وكل ان يبيعه من رجل سواه فباع منه وفيه جاز النصف الذريع  
 لذلك الرجل في قول الشيخين ولم يخرج عندهما في باب وكالة البيع والمشرقة  
 من وكالة المبسوط وكذا في الثانية في فصل التوكيل بالبيع والمشرقة بغير رتبة  
 الفتاوى والمطامعة لوقاله بعه الى اجل فباع بالنقد قال الامام الحنفية  
 انه لاجوز بالاجماع في احدى عشر مرة وكالة النكاح راقية

الوكيل اذا اشترى بكثر مما امر به لا ينفذ على الموكل وينفذ عليه  
اهل الامتزام وان كان صليبا او مجنونا لا ينفذ عليه وفي توقفه  
اختلاف قال بعضهم توقف هكذا في الزيارات واشترى  
بغير سبب جاز وبالفاض لا وينفذ عليه قلنا لا  
هذا اذا كان الممنوع غير مقنود واما اذا كان مقنودا لم يجز  
وان قل وينفذ عليه كذا في العشرة  
في احكام الوكالة

و في مقتطعات وكالة الظهيرية قال في المتن في الحسن في  
النسبة ان لا يكون في نسبه اقل وفي الفصل الثاني في النسبة  
الاولى وكالة العنانية ولو كان في النسبة في نسبه  
لا يشترط اقل في نسبه

وقال الزبير بن عدي فلما باعته فلهما فباعته غيره فلهما  
ثم قال في المصنف علم كونه بيعا بالشفقة او بغيرها بالشفقة او بغيرها  
ويجوز على المشورة استرضى اقول ان الشفقة قد تكون في البيع او في الشراء  
تقارعا وكالات العيون ابن سادة قد عرفت فلهذا قد عرفت في البيع او في الشراء  
فلهذا في بيعه شفعة وكذا لو قال بعه وبعه من فلان فلهذا في بيعه شفعة  
استرضى فالكدرى في بيعه من فلان وقد عرفت في البيع او في الشراء  
بالشفقة وبين قوله بعه من فلان في البيع او في الشراء بالشفقة  
قاضيهم وان قد كتبت انما قال القاضي في البيع او في الشراء بالشفقة  
في قوله بعه من غيره لا ينعطف الخاص على العام وكذا لو قال بعه وبعه  
يجوز بالشفقة والنسبة استرضى بالشفقة يدل على الفرق ثم وجدته في الشفقة  
لا يبر وجهان وابنه شفعة اشارة الى ما قلنا فان ردت الاطلاع في بيعه  
وايضاً قوله بعه من فلان فباعته غيره جاز  
مختلف لما في المبسوط واخاينيه  
فليست كل



ولو قال لا تبعه بالنقد فباعه بالنقد يجوز وقال القدر الشهد والفتوى  
على الجواز مطلقا كذا ذكرنا وفي باب الوكالة ببيع السباب والارض وكالته  
الكاف اذا قال بعه بالف سنة سنة فباعه بالف واكثر جاز وان باع  
بأقل لا يجوز وانما اختلفنا بجواب لا اختلاف الموضوع فان موضوع ما ذكر  
هنا فيما اذا لم يعين على الوكيل شيئا وموضوع ما في كتاب الوكالة اذا عيّن  
عليه شيئا وكالته البرمائية في فصل بابل الوكيل بالبيع وفي باب الوكالة  
بالسليم اذا سلم الى غيره سمي الموكل صار محالفا كما لو سلم في غير مسمى واذا  
وكله بالبيع سنة فباع بالنقد بما يباع بالسنة يجوز الا خلا في اول مضاربته  
شيخ الاسلام وذكر في شرح الطحاوي ان البيع جائز في غير فصل وفي الترجمة  
وعليه الفتوى الوكيل بالبيع بالنقد لو باع بالسنة لا يجوز وكذا اذا قال لانيع  
بالنقد ذكرتم انه لا يجوز في غير فصل والفتوى على انه يجوز مطلقا وفي كتاب  
الوكالة اذا قال بعه بالف سنة فباعه بالف او اكثر بالنقد جاز وان باع  
بأقل منه لالف بالنقد لا يجوز وان باعه بالفين سنة سنة وسنة ايضا  
لا يجوز ولو قال بعه واستقدنوه على البيع بالنقد وليس له ان يبيعه سنة  
وفي الحاشية ولو امره ببيع الف فباعه بعرض قيمة الف صار محالفا ولو  
فكلكه بالبيع بالف ثم زاد المشتري في الثمن خمسمية فالزيادة للآخر في الحادي  
عشر وكالته الشاخرانية في نوع اخر فيما اذا حصل الوكيل بشرط ما يوجب اعتبار  
ولو ان الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري عن الثمن واجله او ياء فخر بالثمن  
عوضا غيره او صاخره عن الثمن على شئ فذلك كله جائز على الوكيل عند الحنفية  
ويقتضي للموكل وعلى قوله لا يجوز شئ من ذلك تحفة الفقهاء في الوكالة  
ولو باعه الوكيل بغيره حال ثم اقبله ذلك خصا فان لا يبيعه في الفصل الثاني  
من الباب الاول من وكالة العتابة امره ببيع عبده فباعه مع عبده  
ان سمي الآخر الثمن لم يجر عنه وعندهما يجوز اذا كان حصته مثل قيمته  
في الفصل الاول من وكالة العتابة ولو وكل رجلا ببيع خادمته فباعها  
ثم اقال البيع البايع فبشره بالتمه المال واحادته لا لا اقاله بيع مبتدأ في حق  
غير المتعاقدين ويستوي ان كانت الاقاله قبل القبض او بعده من عيب  
او من غير عيب في باب الوكالة بالبيع من وكالة البسوط الصخر الوكيل  
بالبيع اقال البيع مع المشتري ولم يبر من الموكل لزم الوكيل وكذا اذا قال قبل قبض  
المشتري من اذ وكالة العتابة ولو اقال المشتري مع الموكل صحت الاقاله  
استحسانا وكذا البايع اذا اقال مع الموكل الشراء فاصبحان في فصل  
الوكيل بالبيع والشراء من الوكالة الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه  
لان الواحد لا يكون مشتركا وبابعا ويبيعه من غيره ثم يشتريه منه في الرابع  
من وكالة البرازية في اول نوع منه الوكيل ببيع العبد باعه من نفسه لا يجوز

وفي وكالة الصخر والفتوى في ان الوكيل بالبيع الوكيل بالبيع  
سنة اذا باع بالنقد بما يباع بالسنة يجوز وانما خلا في اول  
مضاربته في بيع الاسلام وفي وكالة شيخ الطحاوي لم يبيعه في الشرط  
للجواز في خصص شرح عصام فيجب ان يكون في اعتباره  
اختلاف المباح  
وعبارة السراجية لو وكله بالسنة فباعه في غير  
قال الشيخ الامام الموفق بجوابه  
ان ما يباع بالنقد بما يباع بالسنة جاز  
والا فلا وذكر في خصص  
ان يبيع مطلقا  
وعليه فتوى

جعل محمد مع ابي يوسف وقد سبق في المتن  
والبرازية انما هي الامام

وفي الفصل الاول من الباب الثاني من وكالة العتابة  
الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري ببيع عبده كالا  
فمنه في العتابة او لا لا يبيع على الموكل  
او يكون هذا على قول الامامين  
ناردين

ولو باعه من غيره

ولو باعه من غيره او اتبته يجوز وان علق في المحل المبرور الوكيل اذا باع محله  
لا تقبل شهادته ان كان باكثر من القيمة يجوز بلا خلاف وان كان باقل من  
القيمة يغبى فاحش لا يجوز بالاجماع وان كان يغبى بسبب لا يجوز عند الحنفية  
وعندهما يجوز وان كان بمثل القيمة فعن الحنفية روايتان في المحل المبرور  
في وكالة الشاخرانية في اول نوع في الوكيل اذا باع من لا تقبل شهادته وان بين  
الموكل الثمن جاز عندهم في الفصل الاول من وكالة العتابة ببيع الوكيل نفسه  
او من طفله او من غير مدبون لم يجر وكذا امره به موكله واجاز ما صنع ولو امره ببيع  
من ابويه او ولده البايع او زوجته او وجهه بان كان امرأه او من  
لا تقبل شهادته له واجاز صريح في السابع والعشرين من الفصولين مع  
وكله ببيع مناعه فقال بكم ابيعه فقال انت اعلم بذلك وبثمنه فباعه  
بمن حقبة الرد وببقي قنينة في الوكالة بالبيع من الوكالة رجل  
اخر رجلا ببيع عبده بالف درهم فباع نصفه بالف درهم ثم باع النصف  
الاخر بمائة دينار جاز ببيع النصف الاول ولا يجوز ببيع النصف الثاني  
ولو باع كله بالف درهم ومائة دينار جاز البيع في الكل فاصبحان في فصل  
الوكيل بالبيع والشراء من الوكالة رجل وكل رجلا ببيع عبده بالف فباع  
نصفه بالف جاز في الحنفية ثم محمد انه قال انه يجوز وقد احسن فان باع  
نصفه بالف درهم الا درهمها وكتر خبطة بطل وان باع العبد بالف وكتر  
من طعام بغيره كان الآخر باجبارا ان شاء وبطل البيع كله وان شاء  
اجار البيع وبصير للوكيل وعليه حصته من قيمة العبد وان باعه  
بالف ثم زاد المشتري كرا بغيره او بغيره جاز في غير خيار والكر للآخر  
من المحل المبرور الوكيل بالبيع المطلق بملك البيع باع ومان وباتي  
من كان عند الحنفية وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله لا يملك البيع  
الا بمثل القيمة او باقل مقدار ما يتغابن الناس فيه ولا يملك البيع  
الا بالثمن المعتاد فيما بين الناس في اول المحل المبرور وكالة الجبل البرازية  
ويقتضي بقوله ما في مسئلة بيع الوكيل باع ومان وباتي من كان البرازية  
في نوع في المستضعف من الزبيع من الوكالة ولو وكله ببيع قنينة بنوب هروى  
روى الحسن انما يجوز اذا لم يكن فيه غبن فاحش لانه امره بالشراء وفيه  
في الفصل الاول من الباب الاول من وكالة العتابة ولا يجوز ذلك في قول  
ابي يوسف ومحمد الا بما يتغابن الناس فيه وبه نأخذ من وكالة  
مختصر الطحاوي بنوع التحيص الوكيل ببيع الدينار بالدرهم اذا باع  
بما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز عندهم وكذا ان يبيع عبده بالف وقيمته  
كذلك ثم زادت قيمة الى الغبن لا يملك ببيع بالف باعه باختيار  
نفسه ايام قرار قيمته في المدة له ان يجيزه عنده لانه يملك ابتداء فيملك الا مطلقا ايضا

وكذا في السخا في ثم ان المراد من عدم الجواز في قوله الوكيل بالبيع والشراء

لا يجوز ان يبيع مع ابية او جده امره معلق الوكالة فاقال الوكيل الوكالة  
بتعهم المشية بان قال مع من شئت بجزء من مولا خلا في البيع  
من نفسه ومنه من غير له لا يجوز وان قال ذلك فكذا خرج في البسوط  
وكذا في الثالث والعشرين من الاسئلة في السابعة والعشرين  
في العاد بغيره في الزفيرة وكذا في وكالة الصخر والفتوى في فصل  
في فصل الوكيل بالبيع وذكر في العتابة في وكالة الزفيرة في وكالة  
الحاوي الفصل الاول من كتاب الفصل الاخير وقال في الرابع من وكالة  
البرازية وان امره الوكيل ان يبيعه من نفسه واولاده  
الصغار ومن لا تقبل شهادته فباع  
منهم جاز وهو في نفسه  
في الكتب المذكورة



وان سكت حتى مضت المدة بطل البيع عند محمد خلافا للثاني ولو كان  
وصيا ليس له ان يمضي البيع عندهم في الرابع من وكالة البرازية في اول يوم  
وكذا في الخامسة وفي النقي الوكيل بالبيع او وكيل موكل يقبض الثمن له ان يخرج  
من الوكالة الا ان يكون الموكل خاصم الوكيل الى القاضي واداه القاضي بتوكيله  
لا يكون للوكيل ان يخرج من الوكالة ثم رجع محمد وقال ليس له ان يخرج من  
الوكالة في الوجه الاول ايضا وكذا في اجماع الكبير وفي شرح الطحاوي يصح  
نهي الوكيل لكن لو قبض الموكل سبوا المشتري في الرابع من وكالة الخامسة  
قال الوكيل بالبيع اذا باع العين ثم احال الموكل بالثمن على المشتري  
هل يملك نهي من القبض ليقبض بنفسه اجاب نعم لان الموكل وكيل  
عن وكيل في القبض فيملك عزله قال ولو ان المشتري دفع الثمن الى الموكل  
سبوا من وكالة القاعدية الوكيل بالبيع اذا باع من يراه الا ان يبيع  
حتى يقبض الثمن لا يبيع من يراه فان سلم الوكيل قبل قبض الثمن وتوى  
الثمن على المشتري لضمان على الوكيل في قول الجنيفة ومحمد ولو وكله بالبيع  
ثم نراه عن البيع حتى يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان  
البيع باطلا حتى يسرد المبيع من المشتري ثم يبيع في فضل في التوكيل بالبيع  
والشراء من وكالة الخامسة ولو قال الموكل للوكيل بعد البيع لا تدفع المبيع  
قبل قبض الثمن فدفعه قبل قبضه جاز عندهما خلافا للثاني بناء على  
ان اقاله الوكيل بعد البيع يصح ام لا هذا اذا كان المبيع في يد الوكيل  
ولو في يد الموكل واجب الدفع قبل قبض ثمنه له ذلك وان باعه من يراه  
واجب الموكل من دفعه قبل قبضه بحجبه عليه وان كان في يد الوكيل واحده  
الموكل واراد ان لا يدفع قبل قبض الثمن ليس للوكيل ان يدفعه الى مشتريه  
قبل قبض الثمن في الرابع من وكالة البرازية امره ببيع عبده ودفعه اليه  
وقال لا تدفع اليه بعد البيع حتى يقبض الثمن فباعه ودفعه الى الوكيل  
قبض الثمن وتوى الثمن على المشتري جاز البيع ولا ضمان على الوكيل  
كما لو باع الوكيل ثم نراه عن الدفع قبل قبض الثمن وقال الثاني يصح  
نهيه ويلزم المشتري ان يردّه على البائع حتى ينفذ الثمن فان مات من يراه  
المشتري ثم البيع وضمنه الوكيل الثمن للآخر ويرجع به البائع على المشتري  
وان كان قال له لا تبعه حتى يقبض الثمن يبطل البيع ولا يجوز حتى يقبض  
الثمن من المشتري ثم يقول بعثك بهذه الدراهم التي قبضت منك فان  
ذلك جاز البيع والا فلا من المحل المذكور ذكره القاضيه وكله بالبيع ونراه  
عن البيع الا يحضره فلا يبيع الا يحضره من المحل المذكور في نوع الثمن وكذا في القاعدية  
وكذا اذا باع بنفسه ثم وكل ان يقبض الثمن وقال لا يقبض الا يحضره فلان  
يصح نهيه لان القبض حقه ولو لم يدفع العبد الى الوكيل ونراه في قبضه

وفي القاعدية ولو سلم الوكيل العبد الى المشتري كان الموكل  
ان يسره لاجل الثمن الا ان يكون في يد الوكيل  
فلان يسره لبايع في حفظه  
حتى لا يملكه في قبض  
البيع

لان البيع فسخه فمطلق وكالة بالشرط وكذا لو قال  
لا تبعه الا بشروط والا يحضره فلا يبيع  
نهيه كذا في القاعدية في الفصل الثاني  
من الباب الاول  
من الوكالات

من قبض

حتى يقبض الثمن فقبضه بغير اذنه فله ان يسره ولو ملك قبل البيع  
بعض لانه غاصبه وان ملك بعد البيع لم يقبض لانه نوع حق  
بعد البيع في قبضه انما مال البيع ولو لم يملك حتى باعه وكله كالفاسد  
برى عن الضمان كالفاسد اذا باع المفسود باجر المالك فان ملكه  
قبل التسليم ضمن وان سلمه الى المشتري برى عن الضمان ولو اسره  
المالك من يد الوكيل ثم اخذه الوكيل بعد البيع بغير اذنه فهذا او مالو  
قبضه بعد البيع فيما تقدم سواء في الفصل الثاني من وكالة القاعدية  
الوكيل بالبيع اذا باع فيها الآخر عن قبض الثمن الا يحضره الشرع والاول  
محضر فلا يراه عن قبض الثمن لا يبيع من يراه ولا ان يقبض الثمن  
بغير شرع او بغير محضر فلا يراه وكذا لو مات الموكل او جن بعد البيع بقي  
للوكيل حق قبض الثمن في وكالة البيع والشراء من الخامسة رجل وكل  
اخر بالبيع مطلقا ثم قال له لا تبع اليوم فباع في الغد في غير وكالة جاز  
رجل وكل رجل بالبيع عبده بمائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم  
الموكل بما باعه فقال الوكيل بعث العبد فقال الموكل اخره جاز البيع بالف  
في الرابع من وكالة الخامسة في فضل في التوكيل بالبيع مطلقا رجل قال لغيره  
بع عبدي فباعه اليوم لا يجوز لان التوكيل مضاف الى الغد  
ولا يكون وكيل فقبله وكذا لو قال اعنق عبدي غدا وطلق امرأتي  
غدا لا يملك اليوم ولو قال بع عبدي اليوم ففعل ذلك غدا فيه روايتان  
بعضهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا تبقى بعد اليوم وقال بعضهم تبقى  
وذكر اليوم للتجديد لا لتوقيت الوكالة باليوم الا اذا دللت الدليل عليه  
فاضبحان في وكالة ثم اذا وقع الى رجل انواب مبروي لبيع وهما  
بالكوفة فباي اسواق الكوفة باعه جاز ولو نقل الى بصرة الضمان  
ان لا يصير مخالفا حتى لو ملك هناك لا يقبض وفي الاحسان يصح مخالفا  
لو ملك هناك بعض فلم يملك حتى باعه بالبصرة وذكر في وكالة الاصل  
انه لا يجوز بيعه على الآخر وذكر في كتاب الصرف في رواية ابي سليمان انه يجوز  
وفي نوادر من سماعه ان على قول الجنيفة لا يجوز على الآخر وعلى قول جوسف يجوز  
فيل ما ذكر في كتاب الصرف جواب القياس وهو قول ابي يوسف وما ذكر  
في كتاب الوكالة جواب الاحسان وهو قول الجنيفة فكما لم يقبض في القياس  
لا يجوز بيعه على الآخر وقبل في المسئلة روايتان واليه مال شيخ الاسلام وان كان  
فيه الآخر بالكوفة بان قال بعه بالكوفة ففعله الى بصرة يقبض قياسا  
واستحسانا واذا باع بالبصرة عامة المشايخ على انه لا يجوز بيعه على الآخر قال  
شيخ الاسلام وجب ان يكون المسئلة على الروايتين في احدى وكالات  
الساكناتية وكله ببيع شيء له حمل وموئنة اخضر ببيع ببلده فير الوكيل

وفي المسئلة في فضل مال الوكيل بالبيع والى ان لا يوقت وان افعل  
ذلك غدا جاز استحسانا في وكالة المشتري وفي الاحسان في بيع الاسلام  
وفي باب الوكالة يقبض الوديعة من وكالة الاصل وذكر  
في اول الشرح انه فيه روايتان الاظهر انها يتوقف وفي وكالة  
الطلاق وكله ببيع عبده غدا كان كسلا في الغد وفيما بعده  
ولا يكون وكيل فيما قبل ذلك وفي وكالة المشتري قال الا  
بع عبدي اليوم وطلق امرأتي اليوم ففعل ذلك  
في غدا جاز اذا كان اليوم وكيل ففعل ذلك  
غدا وكيل استثنى  
وكذا في الصرف

يجوز بيعه على الآخر فكما ضمن الاحسان



والموكل حتى اذا حمل الى بلد اخر ضمن ان صناع وان لم يكن له حمل وموثة  
 باعه حيث شاء <sup>في الرابع من وكالة البرازية في نوع في التخصيص الوكيل</sup>  
 بالبيع بالكوثة اذا سافر به بضمين والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر به  
 ان لم يكن له حمل وموثة لا يضمن وان له حمل وموثة يضمن <sup>في الثاني من وكالة البرازية</sup>  
 باع عبدا ثم اختلفا فقال احدهما كان ملك الغير باع بالاحرة وقال الاخر باكان  
 ملك البائع او باع باجره فالقول له في النفاذ لانه الاصل في العقود ومضى  
 خلا من ماض فان اراد مدعى عدم النفاذ بمين صاحبه علم انه لم يقر بعد  
 البيع انه باع ملك غيره بالاحرة او اقام البرهان على اقراره لا يبيع لان اختلف  
 والبينة يترتب على صحة الدعوى ولم يوجد وان تصادقا على عدم النفاذ فصح  
 العقد لاقرار كل واحد باطل حصة فان حصة الغائب وانكر الاخر فقد تم البيع  
 وان رعى الامر فالبيع تام في حقه والفسخ باطل في حقه في حق المتعاقدين ويظهر  
 النقص عن المشتري ويضمن البائع الثمن لصاحب العبد مثله عندهما وعند الثاني  
 الفسخ ماض في حق مالك العبد ايضا في احوال من وكالة البرازية  
 ولو باع عبده من رجل يزعم انه وكيل فسلطه فظفره عبدا فمحمور والموكل  
 غائب فالبائع ان يفسخ الا ان يحضر الموكل فيختار وعن ابي يوسف <sup>في الثاني من وكالة البرازية</sup>  
 احواله اذا علم انه وكيل فمحمور خيره في الفصل الثاني من وكالة البرازية  
 استمر عبدا من غير مالكه فباء ماله وانكر التوكيل عند القاضي وغاب  
 فطلب البائع النقص من القاضي بنقص بينهما وان طلب المشتري  
 المالك لانه ما وكله فالقاضي لا يؤثر الفسخ بل يقول للمشتري انقص البيع  
 وانطلق والطلب بمينه في الوكيل من وكالة منية المعنى في مسائل التخصيص  
 قال وكيل يبيع كماله فروضة است وسلم كمره بده درم موكل كويده  
 بيانزده درم كفته بودم وكيل ميكويده بده بده بده بودي قول  
 موكل بود لانه القول له في اصل الاذن فكذا في وصقة ولانه الوكيل يترس سقوط  
 الضمان بعد مباشرة سببه وهو تسليم العين الى الغير وهو ينكر الاذن  
 بعده المباشرة قبل الموكل يدعي عليه الضمان وهو ينكر فلنا هذا انكار  
 فاسد لانه انكار الضمان بعد الاقرار بسبب الضمان وهو تسليم مال الغير  
 الى الغير فلم يكن له حكم الانكار من وكالة القاعدية ولو وجد الوكيل فهو  
 الثمن واقام المشتري عليه بجنيته بقبضه برى المشتري وضمن الوكيل  
 للموكل في الفصل الاول من الباب الثاني من وكالة العنانية لو قال  
 بعه مثلا باع فلان فقال فلان بعت بعشرة ثم علم ان فلانا باع بالزيادة  
 لم يجد وان باعه بكثر مما باعه فلان جاز من اجل الاقرار الوكيل بالبيع اذا  
 باع وكلم المشتري ثم اقر البائع انه الموكل قبض الثمن وجحد الموكل فالقول قول  
 الوكيل مع تبينه فاذا اختلف برى المشتري ويحلف الوكيل على البينات بانه

الابري الى مسئلة كتاب العارية اذا اختلفا العبد والسيعة في العارية  
 او قد عظم العارية القول قول العبد اذا اختلفا العبد والسيعة في العارية  
 وقد عظم العارية فقال العبد ان كنت له في حصة  
 فقال لا بد ان كنت له في حصة مطلقا او في حصة  
 خاصة والوجه فيه ما قلنا  
 كذا هنا كذا في العارية  
 في ذيل المسئلة

فمن قبض

فقد قبض الموكل الشيء فكان له علمه بذلك فيحلف على البينات في اللات  
 من الاستدسية <sup>في الرابع من وكالة البرازية</sup> وكيل البيع اقر بقبض موكل الشيء بغير المشتري  
 كما اقر بقبض نفسه قال **صند** على قياس هذه المسئلة ينبغي ان يبيع  
 اقرار بقبض الطالب في مسئلة الوكيل بقبض الدين في الرابع والثلاثين  
 من الفصولين في احكام الوكلاء احد الثمن يبيع باع اجارية باجر صاحب  
 فاقرا الامر ان البائع قبض جميع الثمن برى المشتري من نصيب الآخر دون  
 نصيب البائع فباقر البائع نصيبه ولا يشارك الآخر البائع فيما قبض  
 ولو اقر البائع الا الآخر قبض الثمن وتجد الامر برى المشتري من نصيب الثمن  
 ويرفع النصف الى البائع لانه رعى انه دفع نصيبه الى الآخر بغير اذني فليبيع  
 ردفه واذا قبض فلما اقر ان يشاركه فيما قبض لان في رعى الامر اني لم قبض  
 شيئا وان ما قبض البائع مشترك بينهما ولو اقر الوكيل بالبيع ان الموكل  
 قبض الثمن او عصب من المشتري او استقرض منه مثل الثمن برى المشتري  
 ولا يضمن الوكيل للموكل شيئا لانه لو اقر بذلك بنفسه لا يضمن ولكن يحلف  
 بحق الموكل كما لو اقر بقبض نفسه وان حلف فلكان عليه وان لم يحلف  
 ضمن للموكل لانه اقر انه اكلف على الموكل ثمنه في الثاني من وكالة العنانية  
 ولو قال الوكيل قبضت الثمن وهو الف وقال المشتري اشتريته بالف  
 وخمسة برى المشتري ولو قال قبضت الف وهو الثمن برى عليه الزيادة  
 من اجل المهور الوكيل اذا لم يستلم المبيع اليه حتى قال بعه من هذا قبض  
 الامر الثمن او قال قبضته ودفعته الى الامر او قال هلك عندي وكثره الموكل  
 في البيع وقبض الثمن او في قبض الثمن وحده وصند في الوكيل في البيع دون  
 قبض الثمن في حق الموكل فان شاء المشتري نقض الثمن ثانيا الى الموكل  
 قبض منه المبيع وان شاء فسخ البيع ولا الثمن على الوكيل في الحالين الا في  
 قوله قبض الامر الثمن من المشتري وان حصد الموكل في البيع وقبض الوكيل  
 الثمن وكثره في الهلاك او الدفع اليه فالقول للموكل في ذلك مع تبينه  
 ويجوز للمولى على تسليم العبد الى المشتري غير ان ينفذ الثمن ثانيا هذا اذا  
 لم يكن العبد مملوكا الى الوكيل اما اذا كان مملوكا اليه فالوكيل يصرف  
 في ذلك كله وسلم العبد الى المشتري والثمن على الوكيل دون المشتري  
 لان العاقبة اقر ببراءته فان حلف الوكيل على ما ادعى برى هو ايضا  
 وان لم يحلف ضمن الثمن للموكل من وكالة منية المعنى في مسائل التخصيص وكذا  
 في التهمة والصغرى والبرازية وكيل يبيع زعم البيع وقبض الثمن وهلكه  
 عنده وصند في المشتري حتى وان رعى الوكيل هذه الامور بعد موت الامر  
 وانكر ورثته وصند في المشتري الوكيل فيما قال ابن المبيع بالكا فالقول  
 للوكيل احسنانا وان قائما لا يصدق الابينة بقبضه على البيع في

اقول صرح في الثانية في فصل التوكيل بالبيع والشراء في وكالة  
 لا يبيع اقرار الوكيل بقبض الدين على الموكل وقد سأل في  
 الفصل الثاني من وكالة في هذه المسئلة وصرح في التوكيل  
 انه لم يبيع اقراره عند القاضي مع ان الوكيل بقبض الدين  
 بالخصوص عند الامام وقد ذكر بعد هذه المسئلة بعدا من  
 وكيل بقبضه او قبض دين قال في التوكيل بقبض  
 ودفع الامر الموكل صحيح اقراره ولو اقر في حصة الغائب بقبض  
 موكله وموكل قد استثنى اقراره لم يجر اقراره وهذا الفسخ  
 بان اقرار الوكيل بقبض الدين بقبض موكله ليس بحجة  
 اذا لم يستثنى اقرار الوكيل  
 فليتا عل  
 مسئلة

وفي احكامه مكان قوله وانكر ورثته  
 قوله فقال ورثته لم تبع







اعلم ان حقوق العقد في البيع والشراء والاجارة والاستيجار ومكان  
 مبادلة مال بمال ترجع الى العاقد والعاقد في حقوق العقد كما ملك  
 والمالك كالاجنبي من وكالة شرح الطحاوي في شرح قوله واذا وكل جمل  
 وآما العقود التي يتعلق حقوقها بالعاقدة في البيع والشراء والاجارة  
 والاستيجار والصالح عن المال فاضبحان قبيل سائر الاذ والسرقة والغصب  
 فلو مات وكيل البيع والشراء او غاب او اراد ينقل الحقوق الى موكله  
 وقيل لا وقبل كونه باع الوكيل فمات فحق قبض الثمن لو رثته او وصيه وقيل لو ماله  
**ت** **عده** شري وكيل فمات فلو ماله رده بعيب ونحو الرد لو رث  
 او وصيه ولو لم يكن فلو ماله على رواية **ث** وفي رواية اخرى القاضي نصب  
 وصيا فيه رده في الفصل الاول من الفصولين قال الشيخ الامام للوكيل  
 ما دام حيا وان غاب لا ينتقل الحقوق الى الوكيل وقال الفضلي ان مات  
 عن وصي فالى وصيه لا الوكيل وان لم يكن له وصي فالى الحاكم ينصب  
 وصيا عنه البعض وهو العقول وقيل ينتقل الى موكله ولانه قبضه  
 فيحاط عنه الفتوى في الرابع من وكالة النزاهة الوكيل ما دام حيا  
 حاضر ارجح الحقوق اليه وان غاب فكذلك على الصحيح من فرائد المفتين  
 في الوكالة بالخصوص وكذا في وكالة الولي الجية مات الوكيل بالشراء  
 وظفر الموكل المشتري عيبا بمرده وارثه او وصيه والا فالموكل والوكيل  
 بالبيع اذا مات وظفر مشتريه عيبا بمرده على وصي الوكيل او وارثه والا  
 فعلى الموكل في الخامس من وكالة النزاهة وكذا في خلاصة الوكيل بالبيع  
 لا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف الوكيل بالشراء ولا يجبر على التقاضي  
 لانه متبوع بخلاف الدلال والسمسار والبيع لانهم يعملون بالاجرة  
 ويقال للوكيل اجل كل الموكل على المشتري وحق القبض للوكيل ولو قبضه الموكل  
 صح الا في الصرف فانه لا يجوز قبضه الا للوكيل لان القبض فيه بمنزلة الاجاب  
 والقبول في الرابع من وكالة النزاهة الوكيل بالبيع رده عليه بعيب  
 بلا قضاء واقتصر عليه وان لا يحدث مثله في المدة هو الصحيح وان  
 بقضاء ولا يحدث مثله في المدة فالمرء على الوكيل مرد على الموكل مطلقا  
 وان لم يحدث مثله في المدة فلا يكون له وبينه فرد على الموكل وان باقر فعلى  
 الوكيل ولكن لان بخاص الموكل والوكيل بالشراء له الرد بالعيب قبل البيع  
 الى الموكل كالمضارب فلو ادعى البايع رضاه الامر وبينه بطل الرد وان  
 اراد تخفيف الامر ليس ذلك لانه لم يبين ما عهده وان اراد تخفيف الوكيل  
 ليس ذلك ايضا لعدم دعوى الرضاء منه ولو اقر الوكيل برضاء الامر لم يمت  
 التجارة الا انه لو برهن على رضاه الامر وقبل الامر بالعيب اخذ المبيع  
 ولو وجد الموكل به عيبا بعد موت الموكل رده على البايع وان وجد المشتري

وفي مقركات الوكيل من بيعه لخاينة الوكيل بالبيع  
 اذا مات ينتقل حق قبض الثمن الى وصيه وان لم يكن  
 له وصي يراى الميراث القاضي حتى ينصب القاضي له  
 وصيا ولا يكون حق القبض  
 للموكل

البيع الدلال فانه يعمل بالاجرة والسمسار هو الذي يخلص اليه  
 الخطه وهو بالبيع بالاجرة فيجوز ان عليه ثلث الثمن  
 كذا في مضاربه شرح الوقاية لصد الشريعة وقدر  
 القريش في العقبه وقال القاضي المحقق في البيع بالدلال  
 لا تجوز عنه شيء وفيه تفصيل في اواخر المضاربه وفي  
 مفر القفلة السمسار بالثمن  
 المخط من البايع كالمشتري  
 فارسية معية

ويكون البيع للوكيل والوكيل بالبيع بالاجرة فانه خاصه وانما  
 البيعة عامه هذا العيب كان عند الموكل لا ينتقل بيعة فان الرد  
 بالبيع بقضاء من قبله الا قاله في جعل في حق الموكل بالوكيل  
 انشأه في المدة رده اذا كان عيبا يحدث مثله وان كان قد بدا  
 لا يحدث مثله فربعض روايات البيوع انه يبرأ من الامر ولو كان  
 فانه رد ايات البيوع والرهين والوكالة والمادة في المدة  
 الوكيل وانه الموكل هو القاضي وفيه تفصيل في حق العقبه بغير البيعة  
 لا رد الرد بقضاء في حق الموكل بمنزلة الا قاله  
 سواء كان العيب قد بدا ولم يكن  
 كذا في خاتمة فضل الرد  
 بالعيب والبيوع

من الوكيل عيبا

من الوكيل عيبا اخذ الثمن من الوكيل ان كان نقدا انما اليه وان نقدا  
 الثمن للموكل من الموكل والوكيل بالشراء لو وجد به عيبا ان كان سلم للموكل  
 لا يبرده الا برضاءه وكذا في الاجارة والاستيجار والمشتري من الوكيل يرد عليه  
 بالعيب وان وصل الثمن الى الموكل وفي النزاهة الوكيل بالشراء وجد  
 بالمشتري عيبا قبل القبض فابرا البايع جاز ولو لم يرد الامر وان كان بعد  
 القبض لم يرد الا الامر بزيادة في نوع في الرد بالعيب من البيوع وكذا في  
 الخلاصة وخاتمة الوكيل بالبيع رده عليه المبيع بنكول رده على الموكل  
 لانه الردود بالنكول كالمردود بالبيعة الوكيل بالشراء سلم الى الموكل ووجد به  
 الموكل عيبا رده الى الوكيل ويرده الوكيل الى البايع باع الوكيل بالبيع وسلم  
 ثم ان الموكل اقر بعيب فيه وانكره الوكيل لا يبرأ الوكيل ولا الموكل شي لان  
 الخصومة فيه في حقوق العقد والموكل اجنبي فيه ولو اقر الوكيل وانكر الموكل  
 رد المشتري على الوكيل لكن اقراره صحيح في حق نفسه لا في حق الموكل انشاء  
 وكالته بالتسليم فلا يكون قوله من ماله على الموكل الا ان يكون عيبا لا يحدث  
 مثله في تلك المدة للقطع بقيام العيب عند الموكل وان لم يكن حدث  
 مثله في المدة لا يبرده على الموكل لا بمره ان يكونه عند موكله والا بخلافه  
 فان تكرره والامرزم الوكيل والرد على الوكيل ما دام حيا عاقلا فان  
 مات ولم يرد خلفا او لم يكن فيه اهل لزوم العهدة وان كان مجورا  
 يرد على الموكل ليس للموكل ان يجاهم بايعة فيما اشتره وكيه في الرابع  
 من وكالة النزاهة في نوع في القبض رجل وكل رجلا ببيع ضيعته له  
 فباعها الوكيل فظفر جنيرها قطعة ارض موقوفة فاراد المشتري ان يرد لها  
 على الوكيل فاقتر الوكيل بذلك كان له ان يرد لها على الوكيل ثم الوكيل  
 لا يبرده على موكله وان ردت على الوكيل بالبيعة كان للوكيل ان يرد لها  
 على الموكل وهذا الرد بالعيب سواء ثم هل يرد العقد في الباق قال  
 بعضهم يرد كما لو جمع بين عيبه وخر وباعها بمصفقة واحدة وقال  
 عامة المشايخ لا البيع في الباقي وهو الصحيح لان الوقف باق على ملكه بمنزلة  
 القدر لا بمنزلة المخر ذكر في المشتري انه لو جمع بين ملك ووقف وباعها بمصفقة  
 واحدة جاز بيع الملك قال ولو جمع بين ملك ومجد فان كان مسجد عاتة  
 فسد البيع في الملك وان كان مسجد خاص لا يفسد في فضل الوكيل  
 بالبيع والشراء وكالة الخاتمة وان وجد المشتري به عيبا ورده  
 على وكيله بقضاء ان الوكيل اقر بقبض الثمن اخذ منه الثمن ورجع هو  
 على موكله به ان كان صفة في قبض الثمن والمبيع للموكل وان كذبه لا يرجع  
 وحلف الموكل على العلم فان تكرر جمع وان حلف لا وباع العبد واستوفى  
 ثمنه فان فضل رده على الموكل وان نقص حرم ولا يرجع بالنقصان على احد



قال الشيخ الامام المحدث بن جرير ٥٥ هذا قبل ان يسقط قبة معلومة  
عند اهل البلد كالقبة والسوق وكقولك ان في قبة هذه الاشجار  
لا تعرف الا بقومهم الفقهاء ومن وافقها قبة عندهم كالحكمة  
والعلم وكقولك انما زاد الوكيل ان في هذا ذلك ما لم يكن الاخر  
قلت ان الزيادة او كثر في كذا انما هي نسبة في الزيادة العيب  
منه المصنوع

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

وكانت العائنه فرحاً باله المحط اليه باله وقال قبه  
لا نرهمنا يجوز بالاجازة وستمعي في القباية  
انه انما القباية في بدو التعليل

ت

هَذَا آوَالُ مَا بَيْنَ لَأَحَدٍ مِمَّا بَيْنَهُ وَمَا ذَاكَ الْكَانَزُ لَأَحَدٍ مِمَّا  
بَيْنَهُ يَقْضِي لَهُ وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ بَيْنَةٍ يَقْضِي بَيْنَةَ الْوَكِيلِ  
كَذَا رَأَيْتُ مَا كَانَ بَيْنَهُمْ قَبِيلُهُ

هذا اذا افاضنا في قدر النعمة الى الكثرة فاستمر واما اذا  
خالص الى اقل فاستمر بكم النعمة والنعمة كل استنساخ  
كذلك في وكالة القاعدة من رتبة مسئلة  
بنوع تجدير

منوع الحبيب

十











وقال قاصب كان يضر فأتى الوكيل ببيع فأتاه وقال  
 لا يكون الأمر الآن يكون مال الأمر فأتاه وقت الشراء  
 وهو الصالح لأن الوكالة ينقل ملك مال الأمر قبل  
 الشراء وذكر ذلك في بيع الزبائن وعامة الكتب  
 استثنى وهو ظاهر الرواية كما هو في نقل  
 الوكيل بالبيع والشراء  
 منه وكالة أجنبية

الوكيل بالشرء إذا قبض الثمن فملك عنده أن كان قبض  
 الثمن من الموكل قبل الشراء فملك أمانة سوار ملك  
 قبل شراء الوكيل أو بعده وإن قبض الثمن من الموكل  
 بعد شراء الوكيل فملك مضمونا عليه كذا في فصل الوكيل  
 بالبيع والشراء منه وكالة أجنبية وكذا  
 في خزانة الفتاوى في الوكالة

ولو ملك المال عند الوكيل فلا يجزى ما كان ملك قبل الشراء  
 أو بعده فإن ملك قبل الشراء ثم اشتروا فملك  
 للوكيل وإن ملك بعد الشراء وقع الشراء للموكل ويصح  
 بماله على الأمر وإن قبض وملك فملك لأهله لا يرجع  
 يرجع أبدا ولو قال الأمر ملك قبل الشراء وقار الوكيل  
 بل بعده فالقول للأمر مع ماله عليه  
 كذا في وكالة المحيط بالشرء  
 في كتاب الوكالة

وفي النهاية في باب الوكالة بالبيع والشراء وصورة ظهوره  
 الاختلاف إذا كان الثمن حقه حقه مثلا وقيمة المبيع  
 عشرة يرجع الوكيل ثمنه على الموكل عند من يقول  
 بضمان المرحوم ولا يرجع أحدهما على الآخر عند من يقول  
 بضمان الغصب والمبيع ولو كان الثمن عشرة وقيمة  
 المبيع خمسة عشر يرجع الموكل على الوكيل ثمنه عشرة عند من  
 يقول بضمان الغصب ويسقط الثمن كله ولا يجزي  
 عند من يقول بضمان المبيع أن يرى نقله فيلف  
 التنازعانية ووقع في سائر فقه سقط  
 فاعتل المعنى

ومن الأمر هو التنازع في الأصل لو اشترى ما امر به ثم انفق الدراهم بعد ما لم يشتري  
 إلى الأمر ثم نفذ للبايع غير ما جاز في أول الخامس من وكالة أجنبية وفي الأصل  
 استثنى بدنا من عنده ثم نفذ من الموكل فاشترى الوكيل وبعض مال الوكيل  
 للمنفذ ولو اشترى ما امر به وسلم له الموكل ثم انفق دراهم الموكل ونفذ للبايع غير ما  
 جاز وفي الجامع إليه دفع الفاشترى به فاشترى وقبل أن ينقذه للبايع  
 ملك من مال الأمر وإن اشترى ثم نفذ للموكل فملك الثمن قبل دفعه إلى البايع  
 عند الوكيل يملك من مال الوكيل وفي الجامع الصغير وكذا في فاشترى ولم ينقذ  
 فملك رجوع به مرة فإن دفع وملك ثانيا لا يرجع إلى الوكيل والمضارب  
 وأما الكراء من المال وبيع الدينار مسكها وبيع دينار لا يفتح  
 في أول الخامس من وكالة أجنبية وكذا في أجنبية وفي المشتق أمره في بعض  
 من مدونة الفتاوى بتصدق به فصدق بالثمن عنه ليرجع على المدونة جاز  
 استثنى من الحمل الزبور وكذا في وكالة أجنبية وللوكيل بالشرء يرجع  
 على الموكل بالثمن قبل أن يؤدي الثمن من مال نفسه وللوكيل المجهول المشتري  
 من الموكل إلى أن ياد عنه ما نفذ وإن ملك المشتري في يد الوكيل قبل القبض  
 فملك على الموكل من غير ضمان على الوكيل وإن ملك بعد القبض قال في بعض  
 الوكيل قيمة للموكل كالمضارب يملك عنده للغصب وعند أبي حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله يملك بالثمن يملك المبيع قبل القبض وعند أبي يوسف  
 رحمه الله يملك بالثمن لا قبل من قيمته ومن الدين ولو كان الثمن يرجع على الوكيل  
 بالفضل ولم يذكر محمد في شيء من الكتاب أن الوكيل إذا لم ينقذ الثمن وسأله  
 البايع وسلم المبيع إليه هل له حق الرجوع للموكل إلى أن يستوفي الدراهم منه  
 وحكي عن الشيخ الإمام شمس الأئمة أنه لا ذلك وأنه صحيح وفي الكافي  
 فلو ملك في يده بعد حبه ضمن ضمان المبيع عن أبي حنيفة ومحمد  
 أي يكون مضمونا بالثمن فملك قيمة أو كثر من ضمان الغصب عند زفر  
 وضمان المرحوم عند أبي يوسف في العاشر من وكالة أجنبية  
 م وفي النوازل الوكيل بشرء أجنبية بالالف إذا اشتراها كما أمر  
 ونفذ الف وقبضها ولم يجبرها على الأمر حتى نفذ لأخر ثمانية ثم لم يلها  
 منه فنفقها فملك في يده سلم للوكيل ثمانية المقبوضة وبطلت  
 الباقية عن الأمر ولو كان جبرها في الأبداء فغلبت رد المقبوضة أيضا  
 من الحمل الزبور ولو وكله بشرء أجنبية أو دار فاشترى جارية أو دار  
 كانت للموكل وقد باعها أو وهبها لم يجز ولو اشترى جارية كانت للوكيل  
 وقد باعها جاز في الفصل الثالث من الباب الأول من وكالة أجنبية قال  
 الوكيل بالشرء لا يشتري الأب الدراهم والدراهم وكان أبو حنيفة يجوز بيعها  
 في الذمة ثم يرجع من الحمل الزبور ولو قال استثنى بما عليك عبد أو استثنى أن

العبد

العبد والبايع جاز وإن لم يعتق فذلك عندهما وعند لا يجوز وإذا عتق  
 وقال الأمر لم يتقابضنا وفد هلك العبد وقال الماء مور تقابضنا فالقول  
 للأمر ويرجع على الماء مور بهينة ولو قال الأمر قبضت وجحد الماء مور لم يجز  
 أمره على الماء مور حتى لا يطالب البايع بالثمن ويطالب الأمر وعليه العبرة  
 من الحمل الزبور ولو أمره بشرء ثوب يهودى ليقطعه فمحميا لم يجز عليه  
 ما لا يفتيه إلا أن يكون يهوديا من الحمل الزبور ولو قال استثنى جارية بهذه الألف  
 من الدراهم التي في هذا الكيس ودفعها إليه فاشترى جارية بالف جبار  
 فنظر في الكيس فإذا فيه أقل أو أكثر من ألف أو لم يكن فيه شيء أو فيه يوف  
 فهو على المشتري وهو جبار ولا يتعلق الوكالة بالشرء إلا بالعلم بأمره  
 وهو أن يعلم ما به ويعلم كل واحد يعلم صاحبه فأنفذ واحد من العلوم  
 الأربعة يتعلق الوكالة بالمشتري نفيا للغير ولو كان الف درهم جبار  
 فملك بعضهما في يد الوكيل بطلت الوكالة بقدره من الفصل الأول من وكالة  
 العتبية قال محمد في الزبائن رجلا قال لغيره اشتري بهذه الألف  
 الدراهم جارية فأراه الدراهم ولم يسترها إلى الوكيل حتى سرفت الدراهم  
 ثم اشترى الوكيل الجارية بالف درهم ثم لم يسترها إلى الوكيل حتى سرفت الدراهم  
 لا يتعينات في الوكالات قبل التسليم بخلاف ما بعد التسليم  
 الوكيل هل يعتق ما خلف الشايع فيه بعضهم قالوا يعتق حتى  
 يبطل الوكالة بملكها وعائنه على أنها لا يعتق وقابلة للنقد والتسليم  
 على قول عامة المشايخ شيئا أحدهما يوف بقاء الوكالة بقاء الدراهم  
 المنقودة فإن العرف الظاهر فيما بين الناس أن الموكل إذا دفع الدراهم  
 إلى الوكيل يبرئ شرءه حال قيام الدراهم في يده والثاني قطع رجوع  
 الوكيل على الموكل فيما وجب للوكيل على الموكل وكذا لم يستر الدراهم  
 ولكن صرفها الوكيل إلى حاجة نفسه كان الجواب كما قلنا في فصل الشفعة  
 ولو كان الموكل دفع الدراهم إلى الوكيل فصرفه من يد الوكيل لا ضمان على الموكل  
 فإن اشترى الوكيل بعد ذلك جارية بالف درهم نفذ الشرء على الوكيل  
 وبستوى أن علم الوكيل بملك الدراهم ولم يعلم في العاشر من وكالة  
 التنازعانية في أول نوع في ملك الثمن سئل دفع عشرة اشترى له  
 بها لحا فاشترى من عند نفسه وملك عشرة قال إنه يملك ثم اشترى  
 بعشرة نفسه فاشترى نفسه وملك من الموكل وإن اشترى من عند نفسه  
 ثم يملك فاشترى للموكل وملك من الوكيل في أحكام الوكالة من العتبية  
 وفي آخر الأمر بشرء شيء في غير المصر فاشترى وانفق في الكراء فحاله  
 يرجع احتسابا وإن في المصر يكتد النقل بنفسه أو بالرجعة إلى الحاكم لبادره  
 فلا يرجع الوكيل بقبض الرقيق والداية انفق على طعامه وسقاه ورعب

في العرف أن من اشترى طعاما في ناحية من ناحية مصر  
 أو ثوبا يستره يستره كذا في العاشر من وكالة  
 المحيط بالشرء في نوع في الوكيل بالشرء  
 فيها له حله وموته وقيمة فصل



وعمدة مال فهو مستحق لا يرجع بل احرار وقضاء في البيع وكالة البرارية  
في نوع المستبضع قال وكيل بشر او كالة خدي انكاهه ان موكل سيم  
كرفه بيش از انكه سيم بياج داده سيم هلاك شد در وكالة جامع كفته  
است كه بربك على الوكيل لانه انما استوفى حق نفسه لانه ثبت له  
بالشراء على موكله من كفايت للبايع على الوكيل واكر سيم بيش از شراء  
كرفه باشد از موكل والباقي بحاله هل يهلك على الوكيل ايضا ذكره هذه الباء  
بعد هذه المسئلة فقال وكذلك لو قبض الثمن قبل العقد وانشأ في الباب  
الاول من وكالة اجماع الى خلاف هذا من وكالة القاعدية الفتاوى  
العنانية ولو احره بشر او شئ بالرى فاشترى بالكوفة ولا يوجد فيه  
في الرى بذلك الثمن جاز استحسانا وقيل انما يجوز فيما لا عمل له استحسانا  
في العائنه من وكالة النانار خائنه رجل قال لم يذنبه اشترى له بملكك  
جارية لا يصح التوكيل في قول المجتبه ولو قال اشترى له بملكك جارية  
فلان او قال هذه اجارية صح التوكيل عند الكل وكذا لو قال اسلم مالي  
عليك في كذا لا يصح التوكيل في قول المجتبه ويصح في قول صاحب  
ولو قال اسلم مالي عليك الى فلان في كذا صح التوكيل عند الكل في  
او ابل وكالة الخائنه قال لا احر اشترى له جارية بالفاء وقال في مال او قال  
بهذه الالف وانشأ الى مال صح التوكيل اما اذا قال اشترى جارية بالف  
او هذه اجارية بالف فهو مشورة لا توكيل من وكالة منية المفتى  
في مسائل المستبضع وكذا في النعمة المجهالة انواع فاحشنة كجهالة الجنس  
كثوب او دابة لا يصح وان بين الثمن وبين كجهالة النوع كشاة  
وقرس ونوب يهودى يصح بين الثمن او لا وفي النجس جعل الشاة  
من القسم الثالث وفي احرار بعية الصفقة معلومة بحال الموكل وكذا البقر  
فلو كان الموكل فالزنا فاشترى له حمار مصرنا او كان من العوام فاشترى  
فربا يليق بالمسلوك يلزم الماومور ومثله بين الجنس والنوع كدار  
وجارية وعبد ان علم الثمن صح والنوع كروى والالا وفي الحنطة انه علم  
الثمن او المقدار صح ولو قال اشترى له دارا بالف لا يصح طبعا بانما  
صحت دارا بالكوفة بالف جاز دار في موضع كذا وسمى موضعها متقاربا  
بعضه ببعض جازت ذكر الثمن ام لا وعن الثاني دارا بالف يجوز ويتعين  
البلد الذي هو فيه وكذا بشر او دار بياج فاشترى خارجا ابر الموكل في بل  
البلد لا ومن استحق جاز دفع دراهم وقال اشترى بها شيئا لا ولو قال  
ما تحب وترضى جاز بكالات البضاعة والمضاربة وقد مر بشر او ثوب  
لا بشر او ثوب سبقت صح وفي البضاعة لو احره بشر او ثوب او ثياب  
او الشباب فتح وبشر او ثوب لا يصح دفع الباء الفاء وقال اشترى بها الدواب

اولم يرفعه صح ولو قال خذ هذه الالف واشتر بها الاشياء جاز وان لم يسم  
بضاعة او مضاربة في اول نوع في الخامس من وكالة وكذا في الحلاصة وفي الفتاوى  
وكذا بشر او حنطة او مقدار اخر ولم يسم مقدار ولا ثمن ولا سمي كطلا معلوما صح  
وفي الكافى الا لم تدفع الباء ثمن او قال اشترى لي حنطة او غير ذلك من المقدرات  
لا يصح في نوع في شراء الفضول من الفصل المبرور وكذا بشر او مملوك  
يكذا ولم يبين الذكورة والانثى لم يصح وكذا بشر او حمار او فرس او نحو  
ذلك ولم يبين الذكورة والانثى صح فييل التوكيل بالبيع والشراء  
من وكالة منية المفتى وكذا بشر او جارية وسمى جنسها وسمى ثمنها فاشترى  
لها عبا او مقطوعة اليد من لزم الامر في قوله خلا فالمراد وفي العوراء  
او مقطوعة احدى اليدين جاز اجماعا وكذا بشر او رقية لم يجر العبا  
وكذا لو قال جارية نخد منى او سمي عملا من الاعمال ولو قال جارية اطهرها  
فاشترى اخذ الامر لم يلزم منية المفتى في مسائل المستبضع من وكالة  
وكذا بشر او جارية فاشترى ذات رحم محرم من الموكل او جارية حلف  
الموكل بعقرها ان ملكها صح وعققت وكذا العبد المأذون فاشترى قريب  
مولاه والعقبى المأذون اشترى قريب نفسه صح وعقق في محل المبرور  
وكذا بشر او جارية فاشترى اخذ امره الموكل او غير امره من سب او ضاع  
او اشترى لها جارية لها زوج او هي في بطن او رضى او وفاة كان مخالفا ولو اشترى  
اخذت امة قد وطئها الرمة ولو اشترى صغيرة لا تطبق او نجوسية فهو في الف  
وبالنظرية واليهودية لا كذا بالضابنية في قياس قوله ولو اشترى رقتا  
ولم يعلم بها الرم الامر وله حق الرد وان علم ولم يعلم بشرط براءة الباي  
من كل عيب فهو مخالف من محل المبرور وكذا في فضل التوكيل بالبيع والشراء  
من وكالة الخائنه سئل ايضا كان له على رجل مال فوكله بان يشترى له بهذا  
المال حبشية فاشترى وقبضه الوكيل ونزعه عنه قال هذه الوكالة  
لا يصح ولا بعية المشتري ملكا للموكل في احكام الوكالة في الفتاوى والعقوبات  
رجل وكحل عبدا مائة ونا بالشراء بالنقد فاشترى الما ذون صح استحسانا  
ويكون المشتري للامر والعهد على العبد وكذا بشر او شئ ثمنه ففعل  
كان المشتري للعبد قياسا واستحسانا في التوكيل بالبيع والشراء وكالة  
الخائنه رجل وكحل وكسلا بان يشترى له عبد فلان بالف درهم فقطعت  
يده فاشتراه لا ينفذ شراؤه على الامر لانه قيد بعبد فلان وانه صح حينئذ  
فكان نقص على شراء عبد صحيح البدين بخلاف ما اذا قال اشترى له عبدا  
فاشترى عبدا مقطوع اليد حيث يجوز من كالة ثم يذبح الواقتات  
قال الوكيل بالشراء اذا اخذ السلعة على سوم الشراء وسمى الثمن فارها  
الموكل فلم يرض بها وردها على الوكيل فملك عند الوكيل ضمنه الوكيل للبائع



وهر يرجع الوكيل على الموكل بنظر ان امره الموكل بالاختار على السوم يرجع وان  
 لم يادحه لا يرجع في منفقات وكالة الحيط وكذا في السلم لم يبرجع الخاسر  
 والتاسع من بيع البزاري رجل وكل رجلان بشري له جارية بالف درهم  
 فاشترى ثم ان البائع وهب كل الف للوكيل صحت الهبة وكان للوكيل  
 ان يرجع بالف على الموكل كالوازي الوكيل الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع  
 ولو وهب البائع للوكيل خمسمائة لا يرجع الوكيل على الموكل بشي لا شيء  
 حط وفي الحط لا يرجع ولو وهب البائع منه خمسمائة ثم وهب منه الخمسمائة  
 الباقية لا يرجع الوكيل على الموكل بالخمسمائة الاولى ويرجع بالخمسمائة الثانية  
 لانه وهب ولو وهب منه ثمانمائة ثم وهب منه المائة الباقية فانه  
 لا يرجع على الموكل الا بما شئ وهذا كله قول الجعفي وابه يوسف  
 في الوكيل بالبيع والشراء وكالة الخاسر الماء حور بالشراء اذا حالف  
 في اجتنافه عليه الا في مسئلة من يبيع الوكيل الحبة الاسيرة كسليم في دار الحوب  
 او اعراس انما بان بشري بالف درهم فحالف في اجتنافه فانه يرجع عليه  
 بالالف الوكيل اذا سئل له الموكل الثمن فاشترى اكثر نفذ على الوكيل الا الوكيل  
 بشراء الاسيرة فانه اذا اشتراه بالكثر لم ينفذ الا ما سئل كما في الواقعات  
 من كتاب الوكالة في الفقه الثالث من الاستبانه في الاسيرة اذا امر رجلان بغيره  
 من اجل الحوب بالف درهم ففداه بالفضن يرجع عليه بالف وقرق بين  
 هذا وبين الوكيل بالشراء بالف اذا اشترى بالفضن والفرق انه ليس  
 بهرنا عقدا فاعلم ان يان يخلصه فصار كمن امر رجلا ففداه جاز عند الجعفي  
 وان كان الفداء الماء موريه اكثر فبنته فاشترى ولو وكل المأمور رجلا  
 بان يغيره فقال الوكيل لرجل شتره له جاز وكذا اذا قال شتره بمال لانت  
 في هذين الوجهين صارت الوكيل هو الذي اشتراه فكان له  
 ان يرجع عليه ولو قال له الوكيل شتره ولم يقبل له وكذا لو ان اجبتنا  
 امر رجلا بان يشترى اسيرا في دار الحوب فان قال شتره له او قال  
 بمالي فاشترى يرجع على الامر وان لم يقبل له ولا نقول له لا يرجع الا ان يكون  
 خليطا لانه حينئذ يكون الامر بالشراء في التاسع من الفقه والكبرى  
 ذكر في التبر ان السلم اذا كان اسيرا في اهل الحوب فاشتراه رجل منزم  
 ان اشتراه بغير امره يكون منطوقا لا يرجع على الاسير ويجلي سبيله  
 وان اشتراه بامر في القياس لا يرجع الماء موريه الامر وفي الاحتسان يرجع  
 سواء قال الاسير على ان يرجع بذلك على او لم يقبل على ان يرجع بذلك على  
 وكذا الاسير اذا امر رجلا ببيع الفداء وادخله منه فهو بمنزلة المأمور بالشراء  
 في فصل في الكفاية بالوكالة الثانية **الخامس الوكيل بالاجارة والتجارة**  
 والوكيل بالاجارة اذا اجره بغير او خادم بعينه فهو جائز في باب

وفي الثانية في فصل او امر الفكرة قال رجل اذا اخذه السلطان  
 لم يادحه فقال رجل فليس في الاسير في الكفاية اذا اخذ  
 بذلك فخرج الماء موريه الا في الفقه في الفقه  
 لا يرجع الماء موريه الا في الفقه في الفقه  
 في الاسير يرجع وفي الكفاية السلطان لا يرجع الا في  
 الرجوع وقال في الفقه في الفقه في الفقه  
 يشترط الرجوع وفي الفقه في الفقه في الفقه  
 الصبي وقال في الفقه في الفقه في الفقه  
 شتره لا يشترى بغيره في الفقه في الفقه في الفقه  
 لا يرجع على الفقه في الفقه في الفقه

القبط هو الذي يكون في عياله كالمولود والولد والنزول والاب  
 في عياله او جيرة او شريك شتره هناك كذا قال في الفقه  
 وذكر في بعض المواضع ان الحيط هو الذي يفر منه  
 الرجل ويطلبه ويبرأ منه ويضع عنه  
 الحال وان لم يكن في عياله  
 كذا في بعض كفاية المال  
 في كفاية الخاسر

الوكالة بالاجارة من وكالة الميسر والوكيل بالاجارة خصم  
 في انشأت الاجارة وفي قبض الاجور ومن المستاجر به لان الاجارة بيع  
 المنفعة فقباس بيع العين والوكيل يستغنى عن اضافة العقد اليه  
 فكان في حقوق العقد كالعاقدة لنفسه فان وجب الاجر للمستاجر او ابراه  
 منه جاز ان لم يكن شيئا بعينه ويضمنه للاحر وان كان شيئا بعينه  
 لم يجز ابراه منه ولا بعينه من المحل للابور واذا ابراه الوكيل بالاجارة  
 المستاجر من الاجرة فان كانت الاجرة عينا فالابرا لا يصح وان كانت  
 دينا فان ابراه بعد الوجوب بان مضت المدة او شرط التعجيل  
 في الاجرة فعلى قول الجعفي ومحمد بن حنبل ويضمنه مثل ذلك للاحر  
 وعند ابو حنيفة لا يجوز وان ابراه قبل الوجوب ذكر في ظاهر الرواية  
 انه عند الجعفي ومحمد بن حنبل ويضمنه لا يجوز وفي غير رواية  
 الاصول ان عند محمد بن حنبل وعند ابو يوسف لا يجوز وان ناقض الوكيل  
 الاجارة مع المستاجر قبل مضى المدة صحت المناقضة سواء كانت  
 الاجرة عينا او دينا اذ لم يكن الوكيل قبض الاجر وان كان قبض الاجر  
 مناقضته وقد مر هذا في كتاب الاجارة وان لم يكن قبض الاجر  
 ولا شرط تعجيله ذكر شيخ الاسلام ان مناقضته لا يصح ولم يذكر فيه  
 خلافا وذكر شيخ الاسلام احمد الطواوي في ان قبضه قول الجعفي ومحمد  
 بن حنبل في السادس والعشرين من وكالة الحيط البرهاني ولو اقر الوكيل  
 بقبض الاجر ومحمد فكذا ابراه الغريم في الفصل الاول في الباب الثالث من وكالة  
 العتائية واذا وكل الرجل رجلا بان يشتاء جوله واربعين ما يبدل  
 معلوم ففصل فالاجور يطلب الوكيل بالاجرة والوكيل يطلب الموكل  
 والوكيل ان يطلب بالاجرة وان لم يطلب الاجر واذا وهب الاجر  
 الاجر من الوكيل او ابراه صحت والوكيل ان يرجع بالاجر على الامر الوكيل  
 باستيفار الدار اذا ناقض الاجارة مع الاجر لم يكن الوكيل قبض الدار  
 المستاء جرة فمناقضته صحيحة فباسا واستحسانا فان قبضه فالفصل  
 ان يبيع المناقضة وفي الاحتسان لا يبيع في التاسع والعشرين من اجارة  
 الحيط البرهاني في قوله قال ومن وكل اجارة ارصه فاجرها ببيعها يخرج  
 بعينه لزارعة جاز لان الزارعة ينعقد بلفظ الاجارة ولو وكل بالاجارة  
 جاز بما يجب في الذمة وعندها لا يجوز في الدور الا بالدرهم والدنانير فاذا  
 حاجي الوكيل او ابراه عن الاجرة بعد المدة ضمنه عند الجعفي ومحمد  
 والوكيل خصم بقبض البينة ويقام عليه عند حود والعقد ولو وكل الوكيل  
 قبض الاجرة فقامت عليه البينة بعد المدة فمن كان ابراه قبل مضى  
 المدة فمن بقدر ما مضى عند محمد بن حنبل قاله قبل استيفاء شيء من المنفعة

هذا في الوكيل بالاجارة واما الوكيل بالتجارة  
 فتفصيل مسئلة في السادس عشر من وكالة الحيط  
 والظاهر والعشرين من اجارة الحيط



ان لم يكن الاجر مقبولا والاكيل بالاستيجار لا يملك الا قاله بعد القبض  
 استحقاقا ولو اجر الوكيل فاسد فقبض الاجرة الى الوكيل وكذا ان كان  
 الموكل حيا للدار وكل باجارته فالاجر له ولو وكله بان يواجر أرضه وقبضها  
 بيوت دخلت معها ولو امره بان يستأجر له أرضا فخذها من أرضه  
 جاز ولو وكله بالاستيجار سنة فاستأجرها سنتين فالثانية له ولو استأجر  
 سنة فسقط منها ما قبض او بعضها قبل القبض فرضى بها الوكيل  
 لم منه واذا خالف الوكيل الموكل وقيل جاز ولو وكله باستيجار الدار  
 فاستأجرها وجبها من الآخر يرجع على الوكيل على الآخر اذا وجهه بالاجر  
 من الفصل الثالث من الباب الثاني من وكالة العتابة وفي الاصل  
 الوكيل بالاجارة مطلقا اذا اجر ما هو وما هو وباتى اجره جازت الاجارة  
 ولم يحك فيه خلافا من اختلف قال هذا قول الجنيته واما على قوله ما  
 لا يجوز الاجارة الا بالدرهم والدنانير بالمثل الا في اجارة الاراضي فانه  
 لو اجر الارض شيئا من انزال الارض يجوز عندهما ايضا وكذلك نحو القطن  
 والحنطة وغير ذلك ومنهم من قال يجوز عندهما وقوله ما في الاجارة  
 كقول ابن حنيفة في السادس عشر من وكالة الرجعية الكافة والوكيل  
 باجارة الدار والاراضي ان يواجرها بالنقد والكيل والموزون والحيوان المعين  
 وبالموصوفه الموقبل من الشباب وفي بعض المواضع حقق اختلاف هذا  
 كما في البيع في المتوفات من وكالة السانار خاتمة وكله باجارة فانه  
 فبرهن على الوكيل على عتقه او وكله بقبول اجاره فبرهن على خلاف  
 او وكله بقبض بيت فبرهن في اليد انه شرا من موكله في هذه الصور  
 لا يدفع الى الوكيل ولا يقضي بما به من ابل بوقت الى حضور موكله  
 في الرابع والثلثين من الفصول في احكام الوكالة في وكيل اجارة الدار  
 قبض العتة وادعى بعض السكاك انه يحل الاجرة لو وكله وبه من بوقوع الاجل  
 بقبض اجره حتى يحكم الغائب من المحل المورور قال ومن وكل رجلا بالبيع  
 عنه فصالح لم يلزم الوكيل ما صالح عليه ما لم يقم به بل يلزم الموكل هذا اذا  
 صالح عنه عن انكار او سكوت او عن اقراره في دم العمد او فيما لا يحل على المعاوضة  
 كالصالح من بعض الدين لانه الوكيل في هذه الاشياء سفير معبر واذا  
 صالح عنه فيما يحل على المعاوضة بان كان عن مال بآل عن اقراره  
 فان الوكيل يلزمه ما صالح عليه ثم يرجع به على الموكل من صالحه فيسبب  
 الكثرة للربيع ولو وكله في دعوى عليه لبيصالح الوكيل عن اقراره  
 او انكاره بآل مقداره فوجاهته وجب المال على الموكل دون الوكيل الا ان  
 يضمنه الوكيل المال او يضمنه له ذمته كما في وكيل المارة بالخلع فعليه ما  
 المال دون الوكيل ما لم يضمنه الوكيل المارة ثم اذا ضمنه الوكيل في الصلح المال

وكذا لو برهن انه وهبه او رهنه او آجره منه  
 كما في الفصل الاول من الباب الثالث من وكالة  
 العتابة  
 من وكل وكيله بقبض مبدل فقام الذي هو فيه بدينه  
 ان الموكل باجره اياه وحق الامر حتى يحضر الغائب  
 استحقاقا حتى لو حضر فادابينه على البيع وصار كما اذا  
 اقام البينة على ان الموكل عذر ذلك فانه يقبل وقصده  
 وكذا العتاق والطلاق وغير ذلك يعني اذا اقام البينة  
 على الطلاق او العتاق او الالة على العتاق على الوكيل  
 وتقبله تقبل في قصده من حق الغائب فاستأجر  
 دون العتق والطلاق كذا في وكالة الرجعية  
 الوتاج في اداجرة

او اضاف الى ذمته او ماله ثم اذاه رجوعه على الموكل سواء اذاه باجره  
 او بغيره من وكالة خاتمة الا في الصلح والوكيل بالصلح ان يصلح  
 مع ورثته يضمن بعد موته في الشافعي والعنبرين من وكالة السانار خاتمة  
 وان وكله ولم يسم شيئا فصالح على مال كثير وضمنه لم يزم ذلك الوكيل  
 ثم ينظر ان كان مما يتغابن في مثله لزم الموكل وان كان اكثر منه لا يلزمه  
 وان لم يضمنه الوكيل فيجوز فعله على موكله عند ابن حنيفة سواء  
 كانت الزيادة على قيمة المدعى ما يتغابن مثله او لا يتغابن وهذا  
 في وكيل المدعى عليه وعندهما لا يجوز وكذا ان كان وكيل المدعى  
 فنقص عنه ما لا يتغابن الناس جاز عنه خلافا له ولو ادعى عتقا  
 في يد رجل فوكل المدعى رجلا بالصلح فصالح الوكيل على ان يسلم شيئا منه  
 للمدعى وليبرأ عما بقي فوجاهته وكذا المطلوب لو وكل به بما فعله  
 في ضمان من وكالة خاتمة الا في الصلح واذا ادعى رجل دارا في يد رجل فوكل المدعى  
 رجلا بالصلح مع المدعى ولم يسم له شيئا فوجاهته الوكيل بالشرع فيفعل  
 منه العتق اليسير دون الفاحش وان كان وكبلا منه جرة المدعى  
 فهو بمنزلة الوكيل بالبيع فيفعل منه العتق الفاحش عند ابن حنيفة  
 في الشافعي والعنبرين من وكالة المحيط الوكيل بالصلح غرم العمد  
 من جانب المطلوب بمنزلة الوكيل بشراء النفس ان صالح على بدل  
 هو مثل قيمة النفس او اكثر مقدارا ما يتغابن الناس فيه يجوز باختلاف  
 وان صالح على بدل هو اكثر من قيمة النفس بحيث لا يتغابن الناس  
 فيه لا يجوز باختلاف والوكيل بالصلح من جانب الطالب غرم  
 العمد وكيل ببيع النفس ان صالح على بدل هو مثل قيمة النفس او اقل  
 مقدارا ما يتغابن الناس فيه يجوز باختلاف وان صالح على بدل  
 اقل من قيمة النفس مقدارا ما لا يتغابن الناس فيه فعلى الاختلاف  
 من المحل المورور في اوائل رجل وكل رجلا بان يبرأ خصمه عن الدعوى  
 والمحسومات فابراه ولم يضمن الا بآل الموكل لم يضمن في الرابع عشر من  
 دعوى خلاصة **السادس من التوكيل بالنكاح والطلاق واختلعه**  
 الوكيل بالنكاح وان كانت قالته تزوجني من نسيب لا يملك التزوج  
 من نفسه في الحادي عشر من نكاح النازية وكل امرأة بان تزوجه امرأة  
 فزوجته نفسا لا يتبع وكذا التواجر رجلا بان يزوجه امرأة فزوجته امرأة  
 بآل الوكيل امره بالولاية لا يتبع كهنته وابنته اخته او اخته الصغرى  
 من المحل المورور وكلته بالناية وجبرها فزوجها لا يجوز وعليه الفتوى  
 وقال بكر يجوز في السادس من وكالة النازية ولا يجوز اقرار الوكيل  
 بالتزويج خلافا له في الفصل الثاني من وكالة العتابة ولو وكلته

وتزوج النازية فانه وقع لا يجوز اقله والظاهر انه  
 من النازية ويدل عليه انه قال في رايه او في الفصل  
 وكيل المشجوع بالصلح غير الموصحة اذا خط شيئا  
 غير ما يبايع فان كان قدر ما يتغابن فيه يجوز اجماعا  
 وان كان قدر ما لا يتغابن الناس فليس له ان يخط  
 كما في الوكيل بالبيع وقار الفصل الاول من الباب الثالث  
 من وكالة العتابة ولو وكل من العمد رجلا  
 بالصلح لا يتبع من الدية  
 عندهما وهو انما  
 صح فيما قلنا  
 مس



بالشروع ثم ان المراءه تزوجه بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم  
الوكيل بذلك ولم يعلم ولو اخرجته عن الوكالة ولم يعلم الوكيل بذلك  
لا يخرج عن الوكالة فاذا تزوجه باجاز النكاح في السادس عشر من كتاب النكاح الثاني  
فر وكلته بنزوحها يوم الجمعة فزوجه بها يوم الخميس لم يخرج من الزوجية  
تناول زمانا مخصوصا في الرابع والثلاثين من الفصولين في احكام الوكالة  
ورأيت في فوائده صاحب المحيط الاب اذا وكل رجلا بنزوح ابنته الصغيرة  
فزوجها الوكيل فزوجه بها بغير علمه بحوزة من حوزة ربه حينئذ رجلا له كما يجوز لزوجه  
الاب لاروايه ليرى ان الكتب وقيل يجوز وقيل لا يجوز من احكام  
الصغار في سائر النكاح لا يجوز الوكيل الاب ان يزوجه بنفسه الصغيرة  
باقول من غير مثلها كذا في الفقيه ويبنى استثناء الغلب الذي يتناول  
الناس فيه كما لا يخفى بقرائن في الامكان من النكاح م اذا وكل رجلا  
بان يزوجه امرأة بعينها فزوجه بها بغير علمه كذا في سائر النكاح ان كانت الزيادة  
فجئت لا يتخاف الناس في مثلها فذلك عند ابي حنيفة وعند بعض  
لا يجوز وفي الظاهر بنزوح لا يجوز عندهم جميعا قياسا على الوكيل بالشرع  
في السادس عشر من كتاب النكاح الثاني رجل وكل رجلا بان يزوجه امرأة بالف  
درهم فزوجه بالزيادة ان كانت الزيادة مجهولة بنظر اليه من مثلها ان كان  
الغيا او قل باجاز النكاح وجب له ذلك وان كان اكثر لا يجوز ما لم يخرج الزوج  
وان زاد شيئا معلوما لا يجوز ما لم يخرج الزوج من المحل المزوج وكل رجلا بان  
يزوجه فلانة بالف درهم فزوجه بالقبض فلم يعلم حتى دخل بها وانما اجاز  
بجب المستحق وانما وجب الاقل من المستحق وفيه من المثل هذا في الاصل  
وفي الفتاوى اراء وكلمت رجلا بان يزوجه باريعة درهم فزوجه بها  
الوكيل واقامت معاسمة ثم قال الزوج تزوجه بها بدينار وحده  
الوكيل ان اقر الزوج ان المراءه لم يוכלه بدينار فالحكمة باختيار ان كانت  
اجازت النكاح بدينار وانما كانت ردت ولها مهر الفل باعنا ما بلغ  
ولبت لها نفقة العدة وان كان الزوج منكر ذلك فالقول قول هذا  
اذا كان المهر مذكورا بان وكل رجل رجلا بان يزوجه امرأة فزوجه امرأة  
بالكفر من مهر مثلها ما لا يتخاف الناس فيه او وكلت امرأة رجلا بان يزوجه  
من رجل فزوجه باجل من مهر المثل ما لا يتخاف الناس فيه جاز كما في جانب الرجل  
وهذا عند ابي حنيفة خلافا لهما لكن لا وليا حق الا عند ابي حنيفة في جانب المرأة  
لرفع العار كما لو فعلت نفسها كذا ذكره الامام خواهر راده في وكالة الاصل  
في احوال عشر من كتاب النكاح الثاني وكذا في البرازية ولو لم يسلم الوكيل مهر اجاز بكثر  
من مهر المثل وعندهما لا يجوز فيما لا يتخاف الناس وكذا ان يكون كفواله  
فعل احكام في الفصل الثاني من الباب الثاني من وكالة العتابة ولو وكلته

شبهت يتخاف الناس في مثلها يجوز طلاقها  
وان كانت الزيادة مجهولة

وفي النكاح الثاني وادارة بطا من كتاب النكاح في سائر النكاح  
او كذا في المستحق وان لم يخرج الزوج  
بان يزوجه فلانة فقال الوكيل ان المراءه لم يוכלه بدينار  
والنكاح النكاح لم يخرج  
له ذلك

بالشروع

بالشروع لم يخرج من غير كفواله بالاجماع ويجوز ان يزوجه بها بمهرها او بمهرها او بمهرها او بمهرها  
او ابنته فلانة فزوجه بها بغير علمه في المحل المزوج ولو وكل الوكيل المراءه بنزوحها في رايه  
الاصل من المحل المزوج وفي السابعة وكله ان يطلقها فزوجه بها بغير علمه في رايه  
الخامس طلاق النكاح الثاني في واسطة وكله ان يزوجه بها بمهرها فزوجه بها  
في الظاهر ويجوز لا يجوز في احوال عشر من كتاب النكاح الثاني وفي السابعة في باب  
الوكيل والرسول في النكاح والطلاق والبيع والعتاق اذا اخرج الكلام من الوكالة  
بان اضاف هذه التصرفات الى نفسه فقال تزوجت فلانة منك فطلقتك فطلقتك  
بعتك لا يجوز هذه التصرفات لانه رسول والرسالة لا تنفذ من غير الوكيل لا الوكالة في  
الرسالة وانما اخرج مخرج الرسالة فقال ان فلانا يقول فطلقتك بعتك منك الى اخره جاز  
ذلك كله على المرسول والوكيل في البيع اذا اخرج الكلام من مخرج الرسالة وقال ان فلانا ادنى  
ان اطلق ان اعقبت الزوجه ففعل ذلك ففعله على الموكل لان عهده هذه التصرفات  
على الموكل على كل حال ولو اخرج الوكيل الكلام في النكاح والطلاق والعتاق فخرج الوكالة  
بان اضاف هذه التصرفات الى نفسه في النكاح في الخامس من كتاب النكاح  
وتماه قب وفي المتن الوكيل لم يجل قل لها انا طالق او قل لها اني طلقته  
لم يقع وفي الاصل يقع وهو الظاهر كما لو قال الزوج ولو قال الوكيل فطلقتك  
الزوج لا يقع هو الصحيح في الفصل الثاني من الباب الاول من وكالة العتابة  
وفي الفتاوى رجل قال لاخر طلق امرأتي فطلقها بالماء مورمها ونفقة  
عندها قال الفقيه ابو جعفر يجوز مدخوله كانت او غير مدخولة وقال  
ابوبكر الاسكاف لا يجوز مطلقا مدخولة كانت او غير مدخولة وبه اخذ  
الفقيه ابو الليث وبه كان يعني شيخ الاسلام طهري الدين في اجنب  
الخامس من الفصل الثالث من طلاق الخلاصة الوكيل بالخلع المطلق بملك  
بغلب وكثير عنده وعندهما لا يجوز باقل من مهر مثلها في الفصل الثاني من الباب  
الثاني من وكالة العتابة ولا يصح طلاق وكيل الوكيل بحقة الاول ولا اجازته الا اذا كان  
فيه بدل من المحل المزوج السابع فيما يجب الوكيل وما لا يجب قال حنيفة  
هذا او دبره او كانه او مهره من زيدا وبعه منه او طلق امرأتي او دفع  
هذا النوب اليه فلان فقبله وغاب موكله لا يجب الوكيل على شيء من ذلك  
الا في دفع النوب اليه قال لا احتمال ان النوب لم يوجب دفعه اليه  
وفي ج وكل الغاصب او المستعير رجلا لمير الماء خذ على مالكه حيث استغاره  
او غصبه منه فغاب موكله لا يجب وكيله على حمله اليه وانما عليه دفعه اليه  
حيث وجده في الرابع والثلاثين من الفصولين ج ادعى على امرأتك  
وكيل في تسليم المئاع الذي اشتريته من فلان بنوكيله اياك لا تسمع لانه وان ثبت  
وكالته به لا يبرئه التسليم وبه في استاداي في الامنة وبيع الامنة العرب قبة  
في باب سبع من الدعوى مالا ولو تقاضا الرجل فقال لرجل ادفعها اليه فقال نعم فله

وفي وكالة العتابة الصحيح ان الزوج  
من غير كفواله في قوله ومهرها  
في احوال



ان لا يردى الا ان يكون عنده ووجهه للآراء وعليه دين فليس له ان يمنع كذا  
عن ابي يوسف رحمه الله تعالى في السائر والعشرين في كفاية السائر خاتمة في وكل جلا  
بقبض كل حتى له على الناس وعندهم ومعههم وفي ايديهم وبجسهم من جسد  
وتحلبته عنه ولو رآى ذلك وكتب في ذلك كتابا وكتب في احواله ان يخافهم بخاتم  
ثم ان قوما بهنوا ان لهم على موكله مالا فلا يجس به وكيله لانه جزء الظلم ولم يظلم  
او ليس في هذه الشهادة اربا وادامال ولا ضمان الوكيل عن اربا فان لم يؤمر ولم يقض  
لم تجب عليه الا اذا من مال موكله فلم يظلم بائنا عنه عن الا واد كذا في هذه المسئلة  
نزل على ان الماء موربا واد الدين من مال آخر مجبر على قضاء دينه في كثرى حاله وحمل  
عليها واد احتمال به في الحمل الى وكيله يباح وقبض كراه منه وجا به اليه فقبض  
وكيله الحمل وادى بعض كراهية البعض قالوا لو لمالك دين على الوكيل وهو مقر  
به وبما حره مجبر على دفع بقبض كراهية ولو انكر الا لم يظلم حاله فقبضه بانه ما يعلم ان المالك  
امر بقبضه ولو لا دين له على وكيله لا يجبر كذا في الفرع الاخر من هذه المسئلة دل  
على ان الوكيل باء الدين من مال موكله لا يجبر على اداء الدين لو لم يكن للموكل دين  
على وكيله كانت واقعة الفتوى في الرابع والسنتين من الفصولين في احكام الوكلاء  
**الثامن في وكيل الوكيل** قال الموكل للوكيل وكل احد البائع وانما يصح  
ان لو قال وكل من شئت في السائل المتفرقة من عصب القينة فكل ما يبيع واذا وكل  
بازنه او فقبض كان الثاني وكيله الموكل حتى لا يملك الاول عزله ولا ينزل بموته  
ويغزل ان يموت الاول وقد مر نظيره في ادب القاضى وفي اختلاصة قريانه اواب الوكالة  
رجل وكل جلا ببيع شئ او شراؤه وقال له اصنع ما شئت فوكل الوكيل جلا ببيعك ثم مات  
الوكيل لا على فالوكيل لا يفسد على وكالته ولو اخرج الوكيل انز وخطه جاز ولو اخرج جلا ببيعك كان  
اخر جلا ببيعك ايضا سواء كان الوكيل الاول حيا او ميتا اشترى فقد صح عزله الوكيل  
لو كسبه وهو مخالف لما في الهمدانية من الثاني صدار وكيل الموكل فلا يملك الوكيل عزله الا  
ان يعرف من قوله اصنعت ما شئت فملاك عزله وبين قوله علم برك فلا يملك عزله  
والفرق ظاهر وعلل في المحامية بانه لما توفد الى مصنعه فقد رضى بمصنعه وعزله من مصنعه  
بما رضى في الوكيل بالبيع والشراء الوكالة وغر محمد رحمه الله تعالى وكله بقباضه ديون  
ثم قال له وكل من شئت بذلك فوكل كسبه ان يعزله ولو وكله ببيع ثم قال وكل فلا شأ  
ليس له ان يعزله لانه رسول عن الموكل في حقه ما سماه الوكيل باسمه ولو كان قال وكل  
فلا تانا شئت ملك عزله ايضا لان التسوية شئت حاله لارسول في وكالته البرزنية  
وكذا في المحامية وكيل البيع اذا لم يقبل له عمل برك فوكل اخر ومصرف الثاني بحضرة  
الاول جاز والعهد على الوكيل الثاني وان باع الاول بحضرة موكله فالعهد على الوكيل  
وحضرة الموكل وغيبته سواء وان باع الثاني بقبضه الاول ولم يكن قبل له عمل برك  
ان اجاز الموكل جاز والا ان كان بين الغنم جاز والا لا في البيع في وكالته البرزنية و2  
المنعني الوكيل بالبيع اذا وكل جلا بقبض القينة في غير الترفيق وقبض وملاك فيه قال

قال في المحامية في فصل التوكيل بالبيع والشراء الوكيل الثاني  
وكيل الموكل الاول لا وكيل الوكيل الاول فلا ينزل بان يفرز  
الوكيل الاول ان الوكيل الاول لو عزله الوكيل الثاني  
صح قوله لا امرت بالارضى يصنع  
وعزله الثاني من مصنعه

ان هذا مخالف لما في التذمة من وكالته الاخرية ان الوكيل بالبيع والشراء  
و وكل من شئت عياله بقبض القينة ذلك لا يملك الوكيل  
بالبيع في حق القبض كراهية المالك حتى  
لا يملك الموكل ببيع القينة  
وكذا في المحامية بانه لا يملك  
عند الفتوى

ابو حنيفة لا ضمان على القابض وانما الضمان على الوكيل في الثامن في وكالته  
المحيط البرهان في الذخيرة والثامن خاتمة رجل اخر جلا ببيعك انما يشرى او  
شئ بعينه ففعل الماء حور ذلك فاشترى الوكيل فان الوكيل لا يرجع على الا  
بالوكيل لكن الوكيل يرجع على الماء حور على الاخر فاضيقان في  
التوكيل بالبيع والشراء الوكالة رجل وكل جلا بخصومة وقال له ما صنعت  
من شئ فهو جائز وكل الوكيل بذلك فبهره جلا ببيعك ويكون الثاني وكيل  
الموكل الاول لا وكيل الوكيل حتى لو مات الوكيل الاول او عزله او جاز او ارقت  
ولحق بدار الحرب لا ينزل الوكيل الثاني ولو عزله الوكيل الاول الثاني جاز عركه  
لان الموكل الاول رضى بصنع الاول وعزله الاول الثاني من صنع الاول رجل وكل  
رجلا بقباضه دينه او خصومة او بيع وقال له ما صنعت من شئ فهو جائز  
كان للوكيل الاول ان يوكل غيره ولو ان الوكيل وكل غيره وقال ما صنعت  
من شئ فهو جائز لم يكن للوكيل الثاني ان يوكل غيره وروى ان لانه  
يوكل غيره في التوكيل بخصومة من وكالته الثامن خاتمة الوكيل بقبض  
الدين لو وكل من عياله بقبضه صح فملاك في يد الثاني امانة **ص**  
الوكيل بقبض الثمن او امانة او جرة لو وكل من ليس في عياله بقبض ذلك جاز  
او حق القبض للوكيل فله فقبضه الى غيره لكن الوكيل بقبض الاخر لو ملكه  
في يد وكيل قبل ان يصل الى الوكيل الاول بقبضه بنفسه ثم دفعه الى من  
ليس في عياله ليس لو وكيل فقبض الدين فوكيل غيره به لتفاوت  
الناس في القبض بخلاف وكيل البيع باع ثم وكل بقبض ثمنه من ليس في  
عياله فله ذلك وكيل القبض لو وكله بقبضه الثاني من المديون فلو وصل  
اليه الاول ببراءة المطلوب ولو لم يصل ببراءة لو كان الثاني في عياله  
الاول والا لا ببراءة في الرابع والسنتين من الفصولين في احكام الوكلاء  
**س** وكذا بان يشترى له هذا العبد فوكل الوكيل فاشترى اه يقع للوكيل  
الاول ولو قال اشتراه لموكلتي يقع للثاني ولا يصح توكيله في حق ولا في وكل باب  
توكيل الوكيل من وكالته القينة **التاسع في عزله الوكيل وما يخرج به عن الوكالة**  
الحذارة وينزل الوكيل بسبعة اشياء بموت الموكل وجنونه جنونا مطبقا  
ويصرف الموكل بنفسه وبالحوقه بدار الحرب حرته المجرى تصرفه اليه ان يعود  
سما وجرا الكاتب ومجرى الماء وروى بفتح عقد الشركة في انما عس شر  
من وكالته الثامن خاتمة الموكل اذا احدث فيها وكل به احد اشياء ثلثة  
انزل الوكيل عزله واشترى الاخر من يابيه او عزله عن الاقتال كوطى المشقة  
وفيه حذر عزله في غير الشراء لانه قبيل الاستخدام والا ذم لعبد وكله ببيع  
للتجارة ولو وهب ولم او اوجر بيعي وكيله اذ لم يملك خلافا وفي بعض الفتاوى  
الرهبة من التملك كبيع بطل الوكالة وفي المحيط وكله ببيع عين له عزله لان



قال في بيان في فتاواه في فصل فيما يقضي في الجهاد من المطبق  
في الظاهر الرواية من غير أبي يوسف ومحمد بن النعمان في رواية عنه  
مقدرة بكثر يوم وليلة ومحمد بن قزوين لا يجوز المطبق في شهر  
ثم رجع وقدره سنة كاملة وذكر الناطقي والشيخ الامام  
خواجه راجح ان الجهاد المطبق في قول أبي يوسف ومحمد بن  
وعلى القول في شرح النفاية لا يقتضي سنة كاملة في الجهاد  
كما في بيع الصغير وهو الصحيح كما في الكفاية وغيره في الغنائية  
وعنه أبي يوسف المطبق في السنة وعند محمد بن قزوين في الاول  
اي في الفصولين والجواز المطبق في يوم شهر عند  
وعنه في سنة وكنت في كمال سبيل الجواز مطبقا  
فقد رجع بشهر وعند اكثر من يوم وليلة وقدره  
بكثر السنة وقدره من يجوز في حقها قوله  
وقدره بشهر في رواية وفي الكفاية  
وعنه محمد بن قزوين  
وهو الصحيح

وفي الغنائية بعد هذا بأسط ولا يطالب بمجنون الموكل  
والظاهر في هذا هو الصحيح

يتعلق بحق الوكيل بان يادعه بالبيع ويسوفي عنه باءاديه في اخر  
الفصل الاول من وكالة البرازية وعزل الوكيل لم يخرج بلا علم اي وكالة  
كانت وعزل الرسول يجوز بلا علم وقيل لا ولو عزل الوكيل نفسه لم يخرج بلا علم  
موكله والموكل لو كتب اليه بعزل يتعزل اذا علم بما فيه وكذا الوارث  
رسولا به ولو فسخا صغرا او غير عدل فقال لا رسلني فلان البك وبقول الله  
عز لك من الوكالة يتعزل في العزل الحكمي لا يحتاج فيه الى علم الوكيل فلو مات موكله  
او اخرج ما دعه ببيع عن ملكه ورهنه يتعزل ويكبله علم اولاد وكذا الوكيل موكله  
مطبقا وارثه ولو لم يلق بدرا حوب او كان مكاتبيا فخرج او ما زونا فخرج او قارن  
شريكه او وكله فخرج فخرج بغيره او بغيره في الفصل الاول في الفصولين في تمامه  
وعزل الرسول يصح بلا علم وفي السير قيل علم الموكل او الرسول الامور  
يصح بلا علمهم وبعد علمهم بلا علمهم وعزل الوكيل بالطلاق والتمسك لا يخرج  
بلا علم لانه وان لم يخرج من الضر فيه لكن يصح بغيره بغيره عورا في  
الفصل الاول من وكالة البرازية في نوع في العزل ولو جن الوكيل جنونا  
مطبقا ثم اقام في جوار وكالة بخلاف الموكل من وكالة الغنائية فيل الباطل  
فولهم يتعزل بمجنون الموكل وموته مفيد بالموضع الذي يملك الموكل عز وكسبه  
فاما في الرهن اذا وكل الرهن العدل والمهر من بيع الرهن عند حلول الاجل  
او الوكيل لا يحل له ان يتعزل وان مات الموكل او جن الوكيل بالخصومة  
بالتماس ان خصم يتعزل بمجنون الموكل وموته وعزل الوكيل بالطلاق يتعزل بمجنون الموكل  
استحسانا لا قياسا ومجنون ساعة وبها تب عقلا ساعة لا يتعزل اذا قلت  
كالتيوم واكثر سنة عند محمد وكان يقول او لا شهر ثم رجع الى السنة واقام  
الثاني اكثر السنة مقام كلها في الاول من وكالة البرازية في نوع في العزل  
وفي الظاهر وكله يقبض الدين لا بحضرة المديون له عزله وان جفونه لا  
ما لم يعلم به المديون فلو دفع المديون دينه الى هذا الوكيل قبل علمه بعزله  
يبرأ من المحل المورث الوكيل والوصي اذا ردت الوكالة او الوصاية لا يخرج  
عن الوكالة او الوصاية الا بعلم الموكل او الوصي وحضرة الموكل او الوصي  
ليست بشرط لصحة عزل الوكيل والوصي بل بشرط علم الموكل او الوصي  
في الفصل الاول من وكالة البرازية لا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل  
الا الوكيل بشرط ان يشي بغيره او ببيع ماله ذكره في وصايا المديون  
قلت وكذا الوكيل بالتمسك والطلاق والعناق فاعطى الوكيل بشرط  
معتق وان خصومة من الاشياء من كتاب الوكالة اجماع الصغرة العنابي  
الوكيل لا يقبل قبل العلم ولا يجوز بيعه ولو اخبره ان ان بالوكالة  
صح حركه او عبدا فاسق كان او عبدا لا بالغا كان او صبيا ما قلنا  
فلا يشترط فيه شرابط شهادة الا لانه ام وهو العدل والعدالة فانه اخبره

فتون

فتون بالعدل فلا بد من العدل والعدالة عند ابي يوسف رحمه الله تعالى  
وقال ابو يوسف ومحمد بن قزوين معا هذا واخبر بالوكالة سواء  
من متفرقات وكالة التنازل فانيته وكله بخصومة ثم عزله حال غيبة  
انخصم فريضة على وجهين الاول ان يكون وكيل الطالب فخصه صح  
عزله الثاني ان يكون وكيل المطلوب فلو وكل لا بالناس حتى عزله ولو  
بالتماس الطالب فلو كان الوكيل غائبا وقت التوكيل ولم يعلم به  
صحت عزله على كل حال وان كان الوكيل حاضرا وقت التوكيل او علم به  
ولم يبرده لم يخرج من غيبة الطالب ويصح بحضرة رضى به الطالب ولا  
وعزل العدل من باب الرهن لم يخرج ولو بحضرة المهر من عالم به رضى به المهر من  
هذا لو وكل بطلب الطالب اما لو وكل بالتماس القاضي حال غيبة الطالب  
فعره بحضرة القاضي يصح ولو غاب الطالب وان عزله بحضرة الطالب  
يصح ايضا ولو وكل بطلاق امرأته حين اراد السفر بالتماس المراجعة ثم  
عزله بلا حضورها ورضاها قبل بملكه وهو الصحيح وقيل لا بملكه في الفصل  
الاول من الفصولين وكذا في الثاني من وكالة المحيط والذخيرة اذا اراد ان  
ليسا فخصه امرأته الا ان يوكل وكيل بالطلاق ان لم يجرى الى وقت كذا  
ولم يجزى حتى صار وكيل لا ثم اراد ان يعزله من غير حضرته فاحال لا يصح عزله وقال  
ابن سمي يصح وهذه فرع مسئلة اجازته اذا لم يعزله بل بجعل الوكيل على طاعتها  
عند نصيبه نعم وعند ابن سمي لا اذا خاضت منس الا في الحر فقول ابن سمي  
في الاصل والفرع في الباب الاول من وكالة الاصل في فصل العزل من وكالة النعمة  
وكذا في الصغير يجرى من عمارته من الوكالة رجل وكل رجل ببيع امته ثم يورثها  
بنف ان عزل الوكيل وكذا الوارث بها وسلمها وكذا الوارثها ما او كاتبتها  
ولو رهنها لا يتعزل وكذا الوارثها ولو طهرها وفي البيع لو عادت اليه شيئا  
فلو كبل ان يبيعها ولو عادت اليه بملك جديد بشرا او وارث او زوج  
بعد القبض بغير قضاء لم يكن للوكيل بيعها في اخر الرابع من وكالة النعمة  
الوكيل لا يبيع بعزله اذا باع الموكل بنفسه فان عاد اليه قد تم ملكه فادى الوكالة  
في وكالة منية المفتي في مائة العزل وكل ببيع عبده فباعه الموكل ثم ردت  
عليه بغير قضاء كان للوكيل ان يبيع في الاصح كذا الوارث واحد وكبلى  
بيعه فرد عليه بغير فكل واحد ببيع باع الوكيل فرد عليه بغير له  
ان يبيعه ثانيا من المحل المورث قال الموكل فادى حركته من الوكالة وقال  
قد بعته امس لم يصدق قال انه اخبر حين لا بملك الاشياء من وكالة  
منية المفتي في اقسام المتصرفين وكذا في الوارث المحمية الوكيل المعزول  
اذا قال بعته قبيل العزل رسمته وقال الموكل لا ببعته وسلمته بعد العزل  
يكون القول للوكيل من الكافي في باب جنابات المسكوك من جنابات

ولو ارسل رسولا او كتب اليه كتابا بالوكالة فليخبر الرسول  
فاحضره او وصل اليه الكتاب فخره او علم ما فيه واخبره  
بالوكالة رجلا من رجاله او غيره بعد بيع او اخبره وادخل  
فمن وكبل بالاجماع فان اقره واقره من غير ان يصدق  
فمن وكبل وان كذبه وجب ان لا يكون وكبل على الحقيقة  
وان لم يصدق وعندهما ان يقره صدقه فهو وكيل  
كذا في الفتاوى حاشية فينبيل  
الحكمة المذكورة

وذكر في خلاصة نظام النوازل قال بعض من يجي بخرج من الوكالة  
وقال ابن سمي لا يخرج على عكس ما في النعمة والصحة وقال في الرابع  
بعد ذكر ما يوافق ما في هذه الكتابين وفي بعض الفتاوى  
ان الوكيل بالطلاق اذا لم يطلعي عند نصيبه لا يجب فملك العزل وعند  
ابن سمي لا يجب فملك العزل فملك العزل فملك العزل فملك العزل  
بعد ذلك قال بملكه واخترت منس الا في الحر فقول ابن سمي  
وهذا مع ظهور مخالفته لما سبق في خلاف ما في الباب الاول  
من وكالة البسوط شمس الا في الحر فقول ابن سمي  
اذا وكل الزوج بطلاق امرأته وكبلى بالتامس ان سافر  
لا يملك عز الوكيل لا بحضرة والواقع ان ملكه هناك لانه  
لاحق للمرأة في سؤال الطلاق والتوكيل عنه في الفرع  
وقال قاضيخان في فصل في الطلاق من الوكالة قال في  
الحر الصحيح ان ملكه عز الوكيل بالطلاق وان كان يطلب  
المراجعة وما في التنازل فانيته نظام خلاصة والظاهر ان  
ما في البرازية منه هو الصحيح

واذا باع الامر العبد او باع الوكيل العبد ثم ردت عليه  
بعضه فان للوكيل ان يبيعه بهذا كذا في ظاهر الرواية ورواها  
ابن سمي في ابي يوسف ومحمد بن قزوين ان ليس للوكيل ان يبيعه  
ولو قبل للموكل بعد القبض بالعيب بغير قضاء فانه لا يعود وكبلى  
لا في الحر بعد القبض بغير قضاء ببيع جديد في الثالث  
فصل في حق الوكيل كانه للموكل اشترائه وهناك لا يعود الوكالة  
لانه بعد ان يوكله من ما وكل ببيعه لانه لا يعود  
كلما يختلف السبب كذا في اخر النوازل  
من وكالة الذخيرة التي رتبها مخصصا  
وكذا في اخر النوازل وكذا في  
المحيط بالبراهين



رجل امره ببيع عبده ثم قال الوكيل اولا بالبيع لان بيعه فقال الامر  
 قد اخرجت عن الوكالة جاز البيع وبفضل قول الوكيل اذا ادعى المشتري ذلك  
 في التوكيل بالبيع من وكالة الحائبة واذا وكل الرجل رجلا ببيع شيء معين فقال  
 الامر قد اخرجت عن الوكالة وقال الوكيل قد بعته لا يصدق وخرج الوكيل  
 عن الوكالة قالوا هذا اذا كان الشئ قابلا بعبته واما اذا كان مائلا فالقول قول  
 الوكيل مع عبته في البيع من وكالة الذخيرة وتمامه فيه وكذا في وكالة المبيع  
 رجل عليه كسر رجل دعوى وخصومة فوكل المدعى عليه عند القاضي بطلب خصمه  
 وكسبا في الخصومة والوكيل حاضر فقبل فاما حواجر عند القاضي فالمدعى عليه  
 للمدعى اخرجت الاول عن الوكالة ودخلت فلان من خلاه الغلاني في الخصومة  
 مع هذا الرجل وفلان ذلك غائب كان للطالب ان لا يقبل هذه الوكالة  
 لان وكالة الاول تغلق بها حق الطالب ووكالة الغائب موهومة عسى  
 يقبل وعسى لا يقبل في التوكيل بالخصومة من وكالة الحائبة ثم لو قال  
 الوكيل عزلي موكلي وهو غائب وكذا المدعى لا يقبل قوله في باب  
 التوكيل بالخصومة من وكالة القضية جامع لقناور ولو قال المدعى عليه للوكيل  
 بالخصومة اية اقيم البيعة ان الموكل عزلي عن الوكالة قبلت بيعة في السابع  
 من وكالة التنازع خاصة وكذا في الثاني من وكالة الذخيرة ثم في بيع البيعة اليوم  
 ان الطالب عزله في الفصل الاول من الباب الثالث من وكالة الحائبة  
**العاشرة فيما يضمن به الوكيل والرسول وما لا يضمن وفيه يصدق**  
**ومن لا يصدق وفيه مسائل الاثر بالانفاق ودفع المال والتوكيل**  
**بالاخر من والاستقراض المقبوض في يد الوكيل بحرية التوكيل بالبيع**  
 والشراء وقبض الدين والعين وقضاء الديون امانة لانه بمنزلة الوديعة  
 لا يرد به يدنيانه عن الموكل بمنزلة يد المودع وبضمه بما يضمن بالوديعة وببره  
 بما يبره فيكون القول قول في دفع الضمان عزله في فصل حكم الوكالة  
 من البيع للكاشان الوكيل يقبل قوله فيما يبرعه بيمينه الا الوكيل يقبض  
 الدين اذا ادعى بعد موت الموكل ان كان قبضه في حيوة ودفع اليه فانه  
 لا يقبل قوله الا بيمينه كما في قناور ولو اجمعت في الوكالة وقد ذكرنا في الامانات  
 وفيما اذا ادعى بعد موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان التمن منقودا وفيما  
 اذا قال بعد عزله بعبته آمن وكذا في التوكيل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعبته من  
 خلاه بالف درهم وقبضتها وملكها وكذا في التوكيل في البيع فانه لا يصدق  
 ان كان المبيع قابلا بعبته بخلاف ما اذا كان مستهلكا كالكوز والواحدة في  
 الفصل الرابع من الوكالة في كتاب الوكالة من الفتن الثانية في الاستدانة والوكيل  
 بالدفع اذا مات الامر فقال دفعت في حال حيوة بصدقة وبينتة اولس في  
 الفصل الاول من الباب الثالث من وكالة الحائبة المريض اعطاه درهم

وكذا لو برهن على اقرار الوكيل او التوكيل  
 عزله كما في الكتاب

وما يناسبه في احوالنا من وكالة هذه  
 المجموعة

ليدفع

ليدفع الى غريمه او كسبه في شيا فقال فعلت واشتريت ودفعت اليه  
 يقبل وان كذبه المبرهن وكذلك لو وكل المبرهن ببيع هذا المال ثم مات فقال  
 بعته واستوفيت التمن ودفعته الى المورث او قال ضاع التمن فانه كان  
 المبرهن حيا يصدق وان كان ميتا لا يصدق ان كان المبيع قابلا لا يمكن  
 المبيع مستهلكا يصدق ولو كان على المبرهن دين وهو حي لا يصدق وان صدق  
 المبرهن ملحق ما في المحيط المستخرج اقرار المبرهن بقبض الدين والامر  
 الوكيل بقبضه اذا اقر بقبضه من الغريم وملا كره عند او بدفعه الى موكلي يقبل  
 في حق براءة المدعي لان حق الرجوع على الموكل لو بان استحقاق بان يبرهن  
 انسان ان ما اعترف الوكيل بقبضه وملا كره ودفعه كان في وضمة الوكيل  
 لا يرجع الوكيل على موكله بلا حجة من يبرهان او اقرار موكله في الثالث  
 من وكالة البرارية ولو قال الغريم لرجل دفع الي هذا الرجل الف درهم  
 بقبضه فانه الالف التي على ان ضامن الالف التي دفعته اليه ثم قال  
 الماء مور قد دفعته اليه كما امرتني وصدقة الامر وكذا في رب المال وحلف  
 انه ما قبض شيئا فانه يرجع بدينه على الغريم ويرجع الماء مور بادفع انفا  
 على الغريم اما لو قال الغريم له اخض ربي على ان ضامن او قال دفع اليه  
 الضامن فانه مال الذي له على ان ضامن والمسئلة بحالها الماء مور  
 على الامر فانه يرجع صاحب الدين على الغريم فلم يقع القضاء من الماء مور  
 بخلاف ما لو امره بالدفع ولم يذكر القضاء وليس من ضرورة الدفع القضاء  
 فلا جرم يرجع في الدفع ولا يرجع في القضاء من بيع حوانة الاكل نقلا  
 عن اجماع الكبراء واذا دفع رجل الى رجل مالا كبد فله ان يرجع له رجل فذكر ان  
 قد دفع اليه فذكر في ذلك الامر والماء مور له بالمال فالقول قول الذي  
 يدعي المدفع الى الماء مور في براءة نفسه عن الضمان والقول قول الماء مور لانه  
 لم يقبض ولا يسقط دينه عن الامر ولا يجب اليه عليه ما جيبا واغنا  
 يجب على احد هما لانه لا بد للامر بقصد بق احد هما وتكذيب الآخر فيجب  
 اليه على الذي كذبه وور الذي صدق فانه صدق الماء مور بالدفع فانه  
 يختلف الآخر بالله ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظلم القبض  
 فان نكل ظهر قبضه وسقط عن الامر دينه وان صدق الآخر انه لم يقبضه وكذب  
 الماء مور فانه يختلف الماء مور خاصة بالله كعد دفعته اليه فان حلف برئ  
 وان نكل لزمه ما دفع اليه وكذلك لو ادع عند رجل بالامر امر المودع بان  
 يدفع الوديعة الى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل  
 ولو دفع المودع الوديعة الى رجل واذا ادعى انه دفعها باجر صاحبها فأنكر  
 صاحب الوديعة الامر فالقول قوله مع يمينه انه لم يادعه بذلك ولو كان  
 المال مضمونا على رجل كالمغضوب في يد الغاصب او الدين فادعه صاحب الدين







قال ابو القاسم القول قول الرسول مع ميسرة في فصل ملك الودعة من  
 ودعة الخائنة ارفع الى رسولي خلافا لكف النقي عليك فقال الذي  
 عليه الدين قد دفع وصدة الرسول قبضت الا انها ضاعت وكذا  
 الآخر دفع والقبض برى العزم من الدين في الثالث من وكالة المحبطة فامته  
 ونحوه لو ادرك رستم قال كدونه ابعت بالدين مع غلامي او ابني او ابنتك  
 ففصل فضايع في يد الرسول قبل الوصول ضمن وضاع في كدونه لانه رسالة  
 ملكا يتم الا اذا قبل الوصول خلافا قوله ارفع الدين الى غلامي او غلامك  
 او ابني او ابنتك لانه وكالة فيتم بالقبض بوصوله اليه الوكيل في الثالث  
 من وكالة البرازية في نوع في الحاد مور برفع الدين قال لكي يراى زيد صد درم  
 بود وعمر را بردي صد درم ديكرى را فرموده صد درم از زير پستان و عمر  
 و ده سنان عمر و نو اند كه برين و كسل خصوصت كند و صد كانه از زير پستان  
 اجاب نواند لان الامر بالرفع اليه امره بالقبض منه كما لو قال اشترى عبي  
 من فلان فانه يتضمن توكيل فلان بالبيع في وكالة القاعدية في بيان الاول  
 قال الذي كدونه كرهنا ان فضلك بمنا سناخ و هي اي ذهاب فيج او قال  
 من جاءك بعلمه كذا او اخذ من صاحبك او قال لك هذا فادفع مالي عليك  
 اليه لا يصح هذا التوكيل لانه مجهول حتى جاء ان ان بالقبض او بملك العلالة الى  
 المدون وادى الدين لا يخرج عن العهدة اذ لم يكن امر انسانا بعينه بالقبض  
 في وكالة بقضاء الدين من وكالة القنية رجل له علي رجل دين فبعث  
 المطلوب الدين عليه يد رجل فجا به الى الطالب واخبره بذلك وقال  
 اشترى بها شيئا فذهب واشترى ببعضه شيئا وملك الباقي  
 الاصح انه يملك من مال الطالب لانه كما اخبره بالبشره اصدار ذلك منه بمنزلة القبض  
 في اول الثاني من وكالة الوكالية الجنية ولو دفع الغافره ان يدفع اليه غيرة قضاء  
 عن دينه فامسك الوكيل مال الآخر ودفع الغافره عن نفسه جاز استحسانا  
 والقياس ان يكون منطوقا من وكالة خزانة الاكل في اوابله فراجح الدين  
 وكذا في الثاني من وكالة المحبطة واذا وكل الرجل رجلا بقبض دينه فباع  
 الوكيل الطالب بها دنانير او عروضا فوجبايز ويرجع الوكيل للمطلوب  
 بالدرهم في الثاني من وكالة التناثر خاتبة واذا دفع المطلوب الى رجل  
 درهم و وكل ان يقضي دينه فباع الوكيل دنانير او عروضا من الطالب  
 بدينه فانه لا يجوز على الموكل وبصير الوكيل منطوقا حتى لو اراد ان يجس  
 ما فيه في الدرهم نفسه لم يكن له ذلك من المحل المزبور وفي نوادر  
 ما من من محمد بن ابي جعفر دفع الى رجل الف درهم وامره ان يعطيه فافترقه  
 واعطاه المأمور غير ما عنده او باعه بها ثوبا او كان للمأمور على الخويم الف  
 درهم فحمله فمضاهما من هذا كذا جاز في قولنا ما يعني لا يكون منطوقا في ادى

فان ضاع من في مال الطالب كذا في القنية  
 والصغر والنفقة

وهذا على رواية ما ذكره الاصل من وكالة  
 الاصل وفي شرح التكرارات خلافا  
 وقد ذكر في وكالة العاقبة

اذا دفع بعض العلم او حاشية القنية في هذا  
 الموضع من التكرارات فمما سبق على ما  
 كذا في شرح المنظومة لابن محمد  
 في اواخر وكالة

ذكر هذه المسئلة في الثانية في فصل التوكيل في خصوص  
 وفيه في بعض الاختلاف وهو كذا في الثاني  
 من وكالة المحبطة قبل ملك من مال الطالب  
 قال محمد وهو الصحيح في الثاني خاتبة  
 عن الكبر في هذا النوع

قال الوكيل بقضاء الدين اذا صرف درهم الموكل في حاجة  
 نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه فمما سبق وكان  
 مستعاضا فحق في هذا الموضع مسامحة وانما على مسلك  
 في البسوط وكرهنا ان يكون ولو دفع الى رجل دنانير او عروضا  
 ففقتاه من مال نفسه امسك الدين بنفسه جاز في نوادر  
 جعل من اجاب الاستحسان ثم دفع الى الوكيل الف درهم  
 ان يقضي الدين من مال نفسه ثم دفع الى الوكيل الف درهم  
 وكرهنا ان يكون الصغر وكرهنا الاصل لو اشترى ثوبا بدينه  
 ثم دفع دينار الموكل فاشترى الوكيل وبعثه ثوبا بدينه  
 قال الوكيل ببيع الدين لنفسه في بيع دينار  
 لا يجوز كذا في وكالة  
 العاقبة

قال محمد

قال محمد وان دفع اليه غلاما وقال بعد واعط فلانا عنه قضاء له مما علي  
 فاعطاه من عنده مثل ثمنه الغلام قبل ان يبيعه قضاء متاعه غير الغلام  
 فهو منطوق في النافذة من وكالة الذخيرة والمحبطة البرماني الوكيل بقضاء  
 الدين صرف مال الموكل الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه  
 وكان مستعاضا في باب وكالة بقضاء الدين من وكالة القنية وفي النوادر  
 اعطاه دينار القضا دينه او الاتفاق على عياله فامسكها وصرف دينار  
 نفسه جاز استحسانا وفي العيون امره بقصة الف فاعطاه فانفق  
 ونصفي بالف من عنده لا يجوز ويضمن وان باقية عنده ونصدق بالف  
 من عنده جاز استحسانا في الخامس من وكالة البرازية الحاد مور بقضاء  
 الدين اذا قضى جود ما امر به يرجع بمثل ما امر به ولو قضى اردي مما امر به  
 يرجع بمثل المؤدى والوكيل في هذا يخالف الكفيل الحاد فان الكفيل بالمال  
 اذا ادى جود ما كلف به او اردي يرجع بالكفيل في اخر الثاني من وكالة  
 المحبطة البرماني المدون اذا دفع مائة الى رجل ليقضي دينه وقال له  
 المدون ارفع هذه المائة الى فلان قضاء ماله علي وهذا الصك فدفع  
 وتم باخذ الصك فلا ضمان ولو كان قال لانه دفع هذه المال حتى باخذ الصك  
 لو قال بالم باخذ الصك فرفع قبل اخذ الصك فهو ضمان وعلى هذا في نوادر  
 اذا دفع ثمن ما اشترى الى رجل ليدفع الى السابغ وذكر اخذ الصك فهو على  
 ما ذكرنا في الوجهين ولو قال لانه دفع الا بمحضه فلان دفع غير محضه منه  
 ذكر في الاصل انه ضمان قيل هذا اذا كان رفع القدر ثم شتم الناس مخالفة  
 اما اذا كان وصي القدر لا يجثم الناس مخالفة فلا ضمان في المحل المزبور  
 فربما في المسئلة المزبورة ولو قال لانه دفع الدين الا بشروط او اكل  
 بمحضه فلان صح التعقيد وبصدد انه فعل مع الشرط والظاهر انه لا يجوز  
 استبعاد القاسقين في الاول من الباب الثالث من وكالة العتائبة  
 رجل ارم قضاء دينه ثم ان الآخر قضى الطالب ماله ثم ان الحاد مور دفع ملك  
 اليه فان الحاد مور يرجع بما دفع على القابض ولا يرجع به على الآخر فقد ثبت  
 الغل بدفع الآخر حتى لم يثبت للمأمور من الرجوع على الآخر ولم يثبت علم  
 الحاد مور بدفع الآخر قال في نوادر ابن سماعه وان اقام بينة يفي الحاد مور  
 على انه قضاء بعد الامر فلا دفع ان يرجع بماله انما على القابض وانما على  
 على الآخر في النافذة من وكالة التناثر خاتبة ولو قضى الآخر ثم قضاء الوكيل  
 ولم يعلم لم يضمن اخسانا وبسته الامر في الفصل الاول من الباب الثالث  
 من وكالة العتائبة جامع الفتاوى رجل عليه الف درهم ارجح ان يدفع  
 الالف عنه حتى يرجع عليه ثم الامر دفع قبل ادايه واقام البينة ليس  
 للمأمور ان يرجع عليه ولكن يبيع القابض ولو اقام المأمور البينة

ولا يخالف هذا ما في البرازية في النوادر ان المدفع  
 لم يبين هنا وبقي هناك وسيبها في كذا في  
 بها ثمن العيون

ذكر هذه المسئلة في البرازية في نقل الحاد مور  
 ذكر المسئلة الاخيرة وهي قوله لو قال لانه دفع الا بمحضه فلان  
 فدفع غير محضه منه ذكر في الاصل انه ضمان في كذا في نوادر  
 قوله قيل هذا اذا كان رفع القدر ثم شتم الناس مخالفة  
 لانه هذا الكلام في عبارة الحاد مور فقط  
 بهذه المسئلة

وكذا قيل دفع غير دينه وان يكتبه برأيه لا ضمان عليه  
 وهو موافق لما ان يقول الموكل لانه دفع الا بشروط او اكل  
 ضمانا من خالفه ولو قال الوكيل قد اشترى ثوبا بدينه  
 الطالب ولا يشترط ان يقول الوكيل  
 مع يمينه كذا في الدين في اول  
 وكان في كذا  
 الاكل



ان الامر قضي الدين قبل ان يهر به يرجع عليه في التلخيص من وكالة النصارى  
واذا وكل الرجل رجلا بقضي فباع الوكيل الطالب بهادينا او عروضا او  
جائزا ويرجع الوكيل على المطلوب بالدرهم فرق بين هذا وبين الطالب اذا وكل  
رجلا بقضي الدرهم الذي له على المطلوب واخذ مكانها ونايفه فانه لا يجوز صرف  
بين هذا وبين ما اذا دفع المطلوب الى رجل درهم وكله بان يقضي دينه فباع  
الوكيل ونايفه وعروضا الطالب بهادينا فانه لا يجوز على الموكل وبصيرة الوكيل منطوقا  
حتى لو اراد ان يجس ما في يده من الدرهم لنفسه لم يكن له ذلك في النام من وكالة  
النصارى خاتمة نقله عن المنقح وكذا في المحيط ص وصي قال لرجل اخي على  
فلانة الميت دينه ففقهه واذا رجع ما ادى في مال الميت وباه خذ به الوصي حتى  
يؤدى اليه من مال الميت ولا يرجع في مال الموحي اذ فقهه الميت لا في الوصي الا ان  
الوصي يجوز امره في مال الميت بحسب حفظ هذه المسئلة في الرابع والتلخيص من  
العقود بين من سائر الامم بالانفاق في قال لا يوجب لفلان في الف درهم  
توجب كما امر كانت الرهبة من الامر ولا يرجع الماء مور على الامر ولا على القابض ولا امر  
ان يرجع في الرهبة والدافع منطوق ولو قال ميب لفلان الف درهم على ان يضمن  
ففعول حازت الرهبة وبقي الامر للمامور ويرجع الامر دون الدافع من وكالة  
القنية فيما يتعلق بالتوكيل بالانفاق وكذا في الثالث في قضاء البرازية ولو قال  
اعط الفاعل ان يضمن لها فاعطى يرجع على الامر والامر يرجع على القابض باخذها  
بغيرها لو قامت ولا يضمن القابض ان يملكه عنده بخلاف قول اخر فيه على ان  
يضمن لها فاقول للدافع على القابض والامر ضامن له في الفصل الثالث في كفاية  
العناية ولو قال اقرض فلانا الف درهم فاقضه لايضمن الامر شيئا لو كان  
خليطا او لم يكن من كفاية العناية في التلخيص في الكفاية بالمال في قال لا يخلط  
ادفع اليه زيدا لفا ففعل ففعل الامر لا يرد ففعل ففعل فان الامر لا يرد ففعل ففعل  
ان لا يقضي ضمان التملك وضمان القرض ضمان التملك فيجب على القابض  
وعمر هذه المسئلة اجيب في واقعة الفتور وكس لبيار زود وقال احد علماء الاخر  
فلان كس ينج دينار وام ينجوا مدهون بيايد بوي دمي ومي ايد و ينج دينار  
كسنت وار شتر رشت واين انباري ميان ابشان بر نرا هنه شتر ينج في الاخر المامور  
على الامر كما في مسئلة اجماع في الرابع والتلخيص من العقود بين من سائر الامم  
قال ادفع اليه فلانة الفاعل ان يضمن لك ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
على الامر وكس له فانه اسر بلكه القابض ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
الفاعل ان يضمن لك ولو قال اقرضه الفاعل ان يضمن لك ففعل ففعل ففعل ففعل  
فقال نعم ودفع ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
الفاعل ان يضمن لك وذلك لرجل حاضر فقال نعم ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
ضامن في اول الثالث في قضاء البرازية في قال لا يرد ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل

الى زيدا

الى زيدا الف درهم ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
ففعل لا يرجع على الامر الا خليطا ولو ادعى عليه بتر فافكر ثم قال رجل ادفع الي  
فقير بتر ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
ليصير امره باو او دينه عنه في قال ادفع اليه فلانة الفاضل له ولم يقبل عني او قال  
اقض فلانا الفاد لم يقبل عني ولا علم ان يضمن له او يقبل له ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
شركا ل الامر او خليطا له رجوع على امره ومعنى خليطا ان يكون بينهما اخذ واعطاء وموصلة  
على انه متى جاء رسول هذا او وكيله ببيع منه وبغيره فانه يرجع على الامر بالا جماع  
او الضمان بين الخليطين مشروطا بالعرف انه اذا امره بتر ففعل ففعل ففعل ففعل  
مال اليه غيره فانما يهره ليكون دينه على الامر والمعروف كشر وط وكذا لو كان المامور  
في عيال الامر او يقول الامر يرجع على الامر بالا جماع وان لم يقبل على ان يضمن ففعل ففعل  
الرجوع فان لم يوجد شي من هذه الثلثة المخلطة والضمان وشروط الرجوع يرجع على الامر  
عند ابيه ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
ليس خليطا اذا اخذ واعطاء بينهما احد الجانبيين لا من كل جانب وفي النقص على اعداها  
يرجع بشرط رجوع وضمان وقال في الامر بانفاق واداء خارج وصداقات واجبة  
لا يوجب الرجوع بل بشرط الامر واية من ابي يوسف كذا في قوله لا يرد ففعل ففعل ففعل  
لو في عياله واحدا من زوجين للامر وابنه الكبد الزيد في عياله وابوه والاجير كلهم شرك  
وخليط في حق من العقود ولو قال لفلان انفق على عيال في بناء دار وبيع فيها  
خلطه ولم يرد الرجوع فانفق للمامور وقال الامام الشيرازي يرجع على الامر وقال الامام  
خواهر زاده لا يرجع بغير شرط في النام من كفاية العناية قال الامام الشيرازي وقال  
الامام خواهر زاده لا يرجع بالامر وبالا وبقضي من يقضي الكفل في التوكيل من كتاب الزكوة  
ولو ان رجلا قال لغيره انفق في بناء داري ولم يقبل على ان يرجع بذلك على اخذها  
فيه قال بعض الامام الشيرازي ان يرجع في فصل فيما يجب الاجر على المسافر  
من اجارة العناية في كتاب الخلط لا امام الشيرازي اذا قال لغيره انفق على فانفق  
رجع على الامر وان لم يرد الضمان والرجوع وهكذا اختاره الصدوق في فتاوى الصغير  
في كتاب الكفاية وقال في اجارة العناية بالانفاق يرجع الرجوع في الثالث  
في قضاء الخلاصة وكذا في البرازية وقوله انفق على ولدي او على املي او على بناء داري  
وقوله انفق على سواد من العمل المربور امر رجلا ان ينفق على اهله عشرة  
من عنده لم يرجع عليه فقال انفق وكذا في الامر فاداء المامور ان ينفق ان ينفق  
انه ما انفق على اهله ذلك من اجارة البرازية وكذا في وكالة النصارى خاتمة  
وفي نوادر مشاهير محمد رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل درهم وامره ان ينفق على اهله كل  
شهر كذا فقال الوكيل انفق كذا شهرا وقال لو كل انفق كذا وروى عن ابي الوكيل  
فالفعل قول الدافع ولا يشبه هذا الوصي وفرضنا في العناية في قوله في قوله  
فول لا يرد لو ادعى دفع كل المال بصدق ولو امره ان ينفق على امرائه ففعل ففعل ففعل ففعل

الظاهر من هذه الخلافات فيما اذا لم يكن بينهما خلطة  
كما اشبهت في الخلاصة وغيره

قال استدلوا بنفق على زوجي كل سنة عشرة او على ولدي  
الصغار فقال ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
الا اذا كان اياكم فرض له ذلك لا خذ ما ذكركم باذنكم في امره او في امر  
الامر واراد المامور عيب الامر خلف الامر بانه ما تعلم ان نفق  
على اهله كذا او نوزع امره ان ينفق وروى ذلك فانفق  
للامام وروى في هذا الوصي كذا في الثالث



يصدر انما انفق الاجتهاد ولا يعتبر بقصد بقر المراءاة الا ان يكون النقص قد  
 فرقت في التاسع من وكالة النصارى خاتمة **قح قح** وكله وكالة عامة على  
 ان يقوم بقره ويتفق على هذه الوكالة وكمل ولم يعين شيئا لانفاق بل اطلق  
 له ثم مات الموكل وطالبه الورثة ببيان ما انفق ومصرفه فان كان عدل انفق  
 مما قال وان اشهره حلقوه وليس عليه بيان جهات الانفاق **عك** انما اذا خرج  
 عن النعمان فالقول قوله وان اراد الرجوع فلا بد من السبب فيه فيما يعان بالوكيل بالانفاق  
 من وكالة الغيبة وكذا في وكالة النصارى خاتمة **قح قح** وفلا يصح ما عطاء شرة  
 غلة لفلان على ان يكون قرضا لمار على القابض والماء مور على المار وصار قرضا على ما  
 اصله ونسبته ثم ان اعطاه الماء مور شرة جبا وادخله على القابض فهو  
 اجبا وقبضه بجبا وما للماء مور على المار الغلة لان المار لم يتنازل عنه ثم رجوع المار  
 على المستقر من اجبا وقال محمد بن احمد لان الماء مور شرة بجودة على المار دون  
 المستقر ضمانا فقبضه المار في الانفاق المار ضمان الوكالة والوكيل يقبض  
 اذا قال قبضت ودفع الى الموكل كان القول قوله ولو وقعت المنازعة بين  
 الوكيل بالاستمارة وبين موكله فقال الوكيل قبضت المار من المقرض ودفعت  
 الى الموكل وانكر الموكل لا يقبل قول الوكيل في التوكيل بالمضمومة في وكالة الغيبة  
 ولو اقام الغريم السبب على الوكيل بالقبض ومحمد بن احمد في التوكيل في  
 الاول في وكالة الغيبة ولو وكالة يقبض الدين من اب الوكيل وابنا وعنده وعليه  
 دين او لم يكن يصدر انما يقبض ويملك في رواية وكذا لو كان العبد بالقبض في وكالة  
 في الموكل المور **عك** انما يميزه بالبيع وسلم الغريم في وكالة الغيبة واستسكت التمسك بعين  
 او الوكيل لا يميزه تمام ما شتر به دفع الى المار فقال دفعه اليوم الى فلان فلم يدفع  
 لا يقبض اذ لم يميزه ذلك في اخر ضمان المار مور والام في الثالث والثلاثين في الغيوب  
 قال يبي برديري دعوى كره من خط فلان او رد من يدي كره من يدي برديري  
 وخط قبول كره است وكنت كره هلا بهم وما بقصد داره ما بقصد وكبره مدغ عليه  
 كعت مهر من ارشوداره م وجيري دكر فاند رادن سو كند بركرام بود اجاب الكر  
 اين مال عين بوده است بنزدك اين قبول كنده خط اين دعوى برديري ششونه  
 لانه المودع والغاصب لو صدر في الوكيل بالقبض في الوكالة لا يجزى دفع شي واما الكر  
 فلان سهاير وكوبير بانصد داره بارزده خط بانصد دكر بركرام بود من همه داره  
 ام قول قول بوي باسو كندش لانه امين كره وكردين بوده است قول قول  
 ارزنده خط بوي باسو كندش وكواه بر قبول كنده خط م دعوى القاعد برديري  
 في اخره رجل ورد الى بعض التجار من رجل سفينة فاعطاه النصارى بعض المال  
 وبقى البعض يكون لصاحب السفينة ان يطالب النصارى باء ما باقى قال محمد بن احمد  
 ان كان للكتاب مال قبل المكتوب اليه فكتب البيان برفعه لصاحب سفينة فاق  
 المكتوب اليه بالكتاب واقر ان المال دين على المكتوب اليه للكتاب بحجة المكتوب اليه

ولو وكله قبض مال على اب الوكيل وابنا وعنده المار  
 فقال الوكيل قد قبضته وملك ذلك به الطالب فلقول  
 الوكيل وكذا لو وكله قبض مال على مولاه  
 فلقول مولاه قبضا كره وكالة  
 خزانه الاحمل

على دفع الباقي فان بقا المكتوب اليه بالكتاب لا يجزى وكذا اذا لم يقر ان المال دين عليه  
 للكتاب لا يجزى الا اذا اقر المكتوب اليه لصاحب السفينة دين على الكتاب  
 ضمن لصاحب السفينة فيصير ضمانه ويؤاخذ به في الحظالة الخاتمة وكذا في التاسع  
 عشر كفاية الخيرة رجل دفع الى رجل شيئا لبيعه ويدفع الثمن الى زيد فاجاب صاحب  
 المال فطلب الثمن فزيد فقال زيد لم يدفع اليه الثمن وقال البايع بعث  
 ودفعت اليه الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان البايع بايعا بغير اجرة  
 كان القول قوله لا ضمان عليه وان كان بايعا باجرة فذلك في قول المجتهد محمد بن احمد  
 خلافا لصاحبه في بيعه الخاتمة رجل عليه الف لرجل فرفع الى الطالب فذكر  
 فقال اصره فها وخذ حقك منها فاخذها فذلك قبل ان يصره فها بعتك فمال الدافع  
 وكذا لو صر فها وقبض الدراهم فملك الدراهم في يده قبل ان ياد خذ منها حقك  
 ملكت فمال الدافع وان اخذ منها حقك ثم شاع كان ذلك فمال المدفع اليه ولو دفع  
 المطلوب الى الطالب دنانير وقال خذها فضاء فحقك فاخذها كان واخذ منها  
 ولو دفع المطلوب الى الطالب دنانير وقال خذها فضاء فحقك فباعها بدراهم فحقك فاخذها  
 يصير قابضا فحقه بالقبض بعد البيع في باب الصرف في بيعه الخاتمة اذا  
 دفع المديون عبد المديون وقال كره وخذ حقك او دفع اليه دنانير  
 قال اصره فها وخذ حقك منها وحقه في الدراهم فباع او صرف وقبض الدراهم ملكت  
 في يده ملكت على المديون ما لم يحدث الدين فها فضاء وبذلك لو قال كره فحقك  
 اوجع الدين فحقك ففعل بغيره الحق مضموما عليه كما قبض في نوع في الوكالة في  
 منية المصطفى وكذا في النخلة والصغير والبرازية وكله بايع قته زينا فقال او ملكك  
 فلان هذا قبل ثم رده على الوكيل يصير اياه ما شاء اذ لم يميزه فقبضه كره الاجنبي  
 قبله على اختلاف مودع المودع براء القابض عند المجتهد وقبله على الوفاق  
 او الرذخ وهو لا يملكه فلو قال الوكيل اكره فلان لم يستخذه او رده فلان فقبل  
 فذلك الحق براء ولو كذب بعض المودع لانه مشير في الرابع والثلاثين في الغيوب  
**فقط** وكيل البيع دفع المسح الى رجل لبيعه على من احب فزرب الرجل بالبيع  
 او ملكه عنده اجاب بانه لا يقبض الوكيل فالصحيح انه يقبض وقال بعضهم لو كان يبيع  
 اليه امينا لم يقبضه لرضاء به عادة وكيل الشراء اخذ على سوم الشراء ولم يرض به الموكل  
 فرده على وكيله فذلك كره به فلو اخذه بعد بيان الثمن ضمن الوكيل ورجع على موكله  
 ولو اكره بالاخذ على سوم الشراء والا لا يبرج اذا لا الشراء لم يكره او يقبض على السوم  
 وكيل البيع لو استاء رجل البعوضة والمسئلة لم يقبض وقيل يقبض وهو مختار  
 في الثالث والثلاثين في الغيوب الوكيل بالبيع اذا قال بعته فها ولا اعرفه  
 وسلمت اليه ولم قدر عليه افني الشيخ الامام ظهير الدين القسباني في انه يقبض الوكيل  
 من وكالة الظهيرية وكذا في متفاوتات الوكالة المحبطة البرماني ووكالة البرازية اجاب  
 الاصغر اذ دفع هذه النخلة الى احد من الصغار لم يقبضها فذخرها الى احد من



لم يضمن كالمودع اذ ان الشئ الوديعة انما يقع في موضع ومثل في قفاوي صاعدا ورفعا  
 الغزالي في الشئ لم يضمنه ولم يضمنه من شئت قد وقع وهو بغير دفعه اليه لا يضمن  
 في متفرقات غصب القنية دفعه اليه دلالا ثوبا للبيع فقال صناع ولا ادري كيف  
 صناع لا يضمن ولو قال لا ادري في اتي حاوت وضعت بعض في حوزة  
 البزازية رجل دفع اليه دلالا عينا لبيعه فخرج الدلال اليه صاحب الدكان فترك  
 العين عند صاحب الدكان فترك صاحب الدكان وفيه المتاع من الدلال لانه  
 ليس للدلال ان يترك العين عند غيره لكنه بعرض وباء هذا العين الا ان يكون الدلال  
 تلميذ صاحب الدكان يضمن المتاع الناس في حاله او كان هو في حاله لا يضمن  
 الدلال في تصرفات الوكيل في بيعه وكما في متفرقات الوكيل في البيع والتمسكه  
 وكما في المال كانه العادة جرت بحال المتاع اليهم للبيع وتسلمه المتاع واستمسكه  
 وكيل الشئ فان التمسكه بحال على المشتري وبشره ولله في الدلال البيع والتمسكه  
 على البائع والتمسكه على المشتري في الرابع من وكالة البزازية في نوع في المتفرقات  
 في دفعه اليه دلالا لبيعه فخرج الدلال اليه رجل على رسوم الشئ انتم  
 لم يضمن وهذا اذا اذن له المالك بالدفع للسوم اذ لا تغذي في اليوم في اما اذا اذن له  
 له فيه ضمن **نصف** لوعده الدلال على رتب دكان وتركه عنده فتركه ببالدكان وجب  
 به لم يضمن الدلال في البيع لانه امر لا يضمنه في البيع من ضمن لانه مودع وليس للمودع  
 ان يودع في دفعه الدلال اليه استام ليطهر اليه ويتركه به ولم يظفر به الدلال  
 قالوا لم يضمن لانه في هذا الدفع عادة قالوا وعندي انا لا يضمن لو لم يظفر به ولو فارق  
 ضمن كمالا وعده جنتا او تركه عنده من لا يبره الشئ في الثالث والثلاثين من المتفرقات  
 في ضمان المأجور وكيل البيع استأجر من بعرض العين لم يضمن فيه فبالاجير  
 او صناع في يده لا يضمن والمتفرقات في البيع من وكالة البزازية وكذا في المتفرقات  
 في وشيخ الاسلام السعدي دفع اليه دلالا متاعا فوضعه اليه دكان من ليس  
 في عياله ولا يبره بشاره فضايع يضمن وان كان به بشاره فتركه عليه يبره ولا يبره  
 فابق لو ملك المتاع في يده لا يضمن **نصف** خلافة قال استاذنا القياس لا يضمن لانه  
 اتيه فليس ان يودع غيره الا ان ما جاب به في وشيخ الاسلام حسن لانه دفع العين  
 اليه استام بشاره اهل او من له بصارة به وبقيته او معتاد وهو دلالا لانه مودع وباء  
 دلالا وكذا اذا ذهب بالمتاع ولم يظفر به الدلال لا يضمن في باب ما يتعلق  
 بالدلال من وكالة القنية الوكيل بالبيع اذا دفع العين اليه المتاع لم يضمن اليه جنة  
 ويضمنه على امله فضايع في يده لا يضمن استمسكا وفي القياس يضمن قال  
 القدر الشهد وعليه القنوس من يبيع او اخلاصة ترك الدلال ثوبا لبياع عند  
 صاحب الدكان وضايع التوب ضمن الدلال لانه احب اليه لابلانك الا بداع والنسقي  
 في قفاواه انه لا يضمن في المتفرقات لانه لا يبره الدلال منه في العاشرة من بيع البزازية  
 ولو دفع الدلال الوكيل التوب اليه من يضمنه على البيع او عليه بشاره الشئ ونسقي

ذكره قاضيهم في قفاواه في فصل المتاع والتمسكه  
 من كتاب الاجارة وذكره في الاجارة الفاسدة  
 وقال فيه وقالوا لا يضمنه وعنده لا يضمن  
 ويوافق ما ذكره في فصل تصرفات الوكيل في البيع  
 فليست على

في متفرقات وكالة الخطا الوكيل ضمانه على ثوبه من  
 الشئ ان لا ضمان على الوكيل لانه من ثوبه وركب البيع  
 والاول هو ان ليس بوكيل في بيع ثوبه قبل البيع الا بعد  
 استئنه وعليه كلام قاضيهم في قفاواه وفيه  
 المرحوم يحيى بن زكريا وادنى اخي بخلافه  
 ابن خزيمة قاضي السدانية

او صناع بان يهرب به الاخذ قبل ان يركب به ان بالدفع يضمن وان اذن لا يضمن  
 مطلقا وهو الاصح وخالصا من المظنونة لا يضمن واذا رجع بعضه لا يضمن  
 فان فارق ضمن كمالا وعده في المودع الثاني والبعض على ان المدفع اكرام مودعا  
 لا يضمن لانه مودع ودفع اليه عادة ولا يضمن من المتحل المودع **نصف** دلالا  
 دفع ثوبا اليه اكرام لا يضمن سوادا ولا يضمن يضمن اذا كان مودعا فبالدكان في  
 باب ما يتعلق بالدلال من وكالة القنية وكذا في بيع البزازية في نوع في المتفرقات  
 في بيعه السلطان او لا يضمن فيه فاضد بذلك القدر يضمن الدلال اذا  
 علم تمام قيمته في ضمان الساعي في غصب القنية **نصف** دلالا مودع بغيره  
 ثوب ثوبين انه مسروق فقال ردونه على من اخذته منه سيرة الغاصب الغاصب  
 اذا رد على الغاصب ببراءة انما يبره لو ثبت ردة **نصف** هذه هذا الغاصب الغاصب  
 اذا قال ردوت على الغاصب صدق بيمينته لا يبره فيها في ضمان المأجور والدلال  
 من الثالث والثلاثين من الفصول في دفع الدلال الثمن لبيعه اليه صاحبه او كان  
 بسكة ليطفر لصاحبه فيسكن اليه فضايع منه يصالح بينهما اليه النصف في باب ما  
 يتعلق بالدلال من وكالة القنية في جرت عادة حاكم الرضا في انهم يبعثون  
 الكراسي لمن يبيع بالدم في البلد ويبعث ثمنها اليهم بدم من يشتريه ويبره امينا  
 فاذا بعث البائع ثمن الكراسي يبره شخص طمته امينا وابق ذلك الرسول لا  
 يضمن اليه بعث اذا كانت هذه العادة مودعة عندهم قل استأنا وادى  
 انا وخبري من المتحل المودع السمسار اذا خلط مال انسان بالغير لا يضمن  
 ولو خلط بالغير يضمن في السابع والعشرين من الفصول العاديات الوكيل  
 باء او دين اذا خلط مال موكله بالنفق فخصي به دين موكله كان متبرعا بالاداء  
 ويضمن موكله ما اخذ منه من ضمان الطمان من الثالث والثلاثين من الفصول رجل بعث  
 رسولا اليه بزاز ان ابعث الي ثوبا كذا وكذا ابني كذا وكذا فبعث اليه بزاز مع رسوله  
 او مع غيره فضايع التوب قبل ان يصل اليه الآخر ويصا دخوا على ذلك واخر اياه  
 خلاصان على الرسول بما ضاع بشئ وان بعث البزاز مع رسول الآخر فالضمان  
 على الآخر لان رسول قبض التوب على المساومة وان كان رسول صاحب التوب فاذا وصل  
 اليه الآخر يكون ضمانا كما لو ارسل رسولا اليه رجل وقال ابعث الي بعض دراهم  
 فضايع وقال نعم وبعث بها مع رسول الآخر فالام ضمانه بها اذا اقر بان رسوله  
 قد قبضها وان بعث بها مع غيره فلا ضمان على الآخر حتى يصل اليه وكذا رجل ارسل  
 دين فبعث اليه الدين رسولان ابعث الي بالدين الذي لي عليك فان بعث به  
 مع رسول الآخر فذلك فهو مال الآخر ولو ان رجلا بعث اليه كتابا مع رسول  
 ان ابعث الي ثوب كذا ابني كذا ففعل وبعث به مع الذي اياه بالكتاب لم يكن  
 من مال الآخر حتى يصل اليه الكتاب وكذا في القرض والاقتضاء في هذا وانما الرسول  
 رسول الكتاب رجل قال لا جان وكيلا كذا وادى رسوله لك وقال انما ارسل

او صناع



يقول بعث الى ثوب كذا بتميز كذا او بين ثمنه فبعثته وانكر المرسل وصول الثوب اليه والوكيل يقول وصلت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان المرسل يقبض الرسول الثوب منه وانكر الوصول اليه ضمن المرسل قيمة الثوب وانكر قبض الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه فاضمان قبض الوكيل بالخصوص من الوكالة وفي الكبرى فالقول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه ولا على الرسول في الشك في وكالة التام كما ارسل صاحب الكرابس الى القصار رسولا يستدعيه لاربع فلما اتى بها فاداهو ثلاثة فقال القصار دعت اليه الاربعة وقال الرسول دعتني ولم يعهده قال ابو بكر الساسي صاحب النياب فاداهما صديقي عن خصوصته واثيرها كثره بحلفه فان حلف برئ وان ابرئ لم ياداه فان صدق القصار وجب عليه اجر الثوب الاربعة فان كذب وحلف القصار فللقصار على صاحب الثوب اليمين على الاربعة فان حلف برئ عن الاربعة بخصه الثوب الرابع فضل في القصار من اجارة الخاتمة ببيع ما يخص ولو دفع القصار الى وكيل الطالب ثوبا اخر فذلك لم يضمن الوكيل والموكل ولو دفع الوكيل الثوب الى الموكل وملك ضمن الموكل ودين الوكيل في الفصل الاول من الباب الثالث من وكالة العتابة رجل قال لغيره استعرض لي في فلان عشرة دراهم فاستعرض من الماء مور وقبض وقال دفعته الى الامر وجدته في ذلك فان لمالك يكون على الامر ولا الماء مور على الامر ولو بعث بكتاب مع رسول الى رجل ان ابعت الى كذا درهما فضا لك علي فبعث مع الذي اوصل الكتاب روى ابو جهمان في يوسف انه لم يكره ذلك من مال الامر حتى يصل اليه ولو ارسل رجل رسولا الى رجل فقال ابعت لي عشرة دراهم فضا فقال نعم وبعث بها مع رسوله كان الامر ضامنا له الا ان رسل ان رسول قبضها في باب الصرف من سبوع الخاتمة استعرض عشرة دراهم وارسل عبده لياخذ ما دفعه فقال المقرض دفعها اليه واقرب العبد به وقال دفعته الي مولاي وانكر الموكل قبض العبد العشرة فالقول ولا شئ عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه اقرضه قبضها بحق في باب القرض من بيع القنية ولو ارسل رسولا الى رجل ليعرض فقال الرسول قبضت وملك في يدي صدق ولا شئ عليه قاله فان علي المقرض وعز ابن سماعة هذا اذا قال الرسول قال له في يدك والالم يضمن المرسل ايضا ولو قال اقرضني فلان فله على القابض لانه مضى بقبضه بخلاف قوله بيمينه لانه ان صدقه في الفصل الاول من الباب الثالث من وكالة العتابة الوكيل بالاستعراض من معتق اذا قال المقرض ان فلانا قال لك اقرضني يكون فرضا على المرسل وان لم يفعل على وجه الرسالة يكون على الوكيل في الفصل الاول من سبوع الخاتمة وكذا في باب الصرف من الخاتمة وان وكل بالاستعراض ان اضمن الوكيل الاستعراض الى الموكل فقال له فلانا بستم منك كذا او قال اقرض فلانا كذا كان القرض للموكل وان لم يضمن بالاستعراض الى الموكل يكون القرض للوكيل في باب وكالة الخاتمة قال في واقعات الخاتمة اذا قال الامر فلانا اقرضك الغافلك بقبضها من

قبيل ما ذاب بعض القيمة وقبض الرسول بقبض المرسل قال لا يرسل لم يبين الثمن فليبيع وان البيع اذا وقع الرسول الثوب اليه كان كانه انكر وجوب البيع فكان عليه قيمة كذا في الخاتمة في ذيل المسئلة

وفي الخاتمة في فصل الوكيل بالخصوص ولو وقعت الخاتمة بين الوكيل بالاستعراض وبين موكل فقال الوكيل قبضت الامر والقرض ودفعته الى الموكل وانكر الوكيل لا يقبل قول الوكيل لا يبرئ بهما الا ان كان على الموكل فلا يقبل قوله من ايجاب بكار على الموكل

ثم قال

ثم قال الوكيل قبضت وصدقه المقرض وانكر الموكل فالقول للموكل في سبوع الخاتمة ان القول للوكيل والقصور على الاول في باب الوكالة بالخصوص من سبوع الخاتمة في الشاخر وكالة التام الخاتمة حتى التوكيل بالافراض لا بالاستعراض في الثالث من وكالة البرازية في قول نوع في الوكيل بالاستعراض التوكيل بالاستعراض لا يضمن والتوكيل بقبض القرض يضمن بان يقول رجل اقرضني ثوبا فله على القابض في المسائل المتفرقة في اخر وكالة القنية وفي النوازل قوم وقعت لهم مصادرة فامر ورهبان يستقرض لهم مالا ينفق في هذه الموانست ففضل فالحق من جمع على المقرض والمستقرض على الامر ثم طرأ جمع يرجع ويبرئ الشرط لا يرجع والمختار لا يرجع من وصايا التام الخاتمة وكذا في اخلاصه امر بهي شئ والتمام يرجع على ان يوزيه الامر لا يبيع ولا يرجع لعدم صحة الامر في الثالث من وكالة البرازية وكذا في التهمة البرمانية وذكر في القاض من المحيط ينبغي ان يذكر في دعوى القرض ان يضمن كذا من مال نفسه لجواز ان يكون وكيل في الاقرض والوكيل في الاقرض سبوع ومعتق وليس بوكيل فلا يكون له حق القبض ولا حق المطالبة بالاداء قبيل التوكيل بالافراض والاستعراض من وكالة جميع الفناوي **الحادي عشر في المنفقات** وفي كتاب الاقضية رجل ادعى على رجل ان له على فلان الف درهم وان فلانا امر هذا بغيرها اليه من هذه المائات الوديعه التي عنده له وتجد الموودع الا ان يترك فاقام المدعي بينة على الالف الوديعه والامر بالرفع وقضى القاضي عليه فانه يكون ذلك قضاء عن الغائب وينصب احاضه خصما عن الغائب في الشاخر من وكالة التام الخاتمة واذا قال المدعي بانه تصدق بالعشرة التي لي عليك على الفقراء عني او خاك كقرعة يميني بالملك او قال اذكوة مالي عشرة التي لي عليك تصاح الوكالة بالاجماع هكذا ذكره شمس الائمة وذكر في كتاب الاجارات ان من استأجر دابة لم يكره ما يضره بلدة الى بلدة ثم ان الاجر وكل المستأجران بناء جبالا جرفا غلاما لسوقها ان الوكالة صحيحة ولم يحك فلان فانه لم يكره ايضا اذا استأجر دارا وقال الاجر لست اجد ربح ما ائتم به من الدار من الاجرة التي لي عليك كانت الوكالة صحيحة بمعنى ما يخافوا ما ذكره في الاجارات قول الكلا والاول اصح ابي حنيفة الوكالة باطله وبعضهم قالوا ما ذكره في الاجارات قول الكلا والاول اصح في العاشر من وكالة المحيط في نوع التوكيل بالشراء بدين وكذا في وكالة الدخيرة عمر دار زوجته بمالك باذنها فالعارة لها والنفقة دين عليها وان كان بلا اذنها لنفسه ولو عمر مالها بلا اذنها فالعارة لها وهو منقطع في النفقة وعلى هذا سائر الاحكام كالكرم وغيره في كتاب القاض من الكافي وكذا في التبيين عمر دار ادمه فئات ونكرها وابسا فاقومها باذنها فالعارة لها والنفقة دين عليها فاقوم حصه الابن ولو عمرها لنفسه بلا اذنها فالعارة ميراث عنه ونفقه قيمة نصيبه من العارة ونصير كل مال ولو عمرها بلا اذنها قال الشافعي العارة لها ولا شئ عليه باقية النفقة فانه

وفي التولية المحبة قبيل كتاب القاض اذا امر به ذلك على ان يكونوا اخصا من غير ذلك يرجع والا فلا يرجع لانه مستقرض لغيره او الوكالة في الاستعراض لا يجوز

الاصل ان من يمين في دار غيره باجرة فالبنا والبراء ويرجع عليه بالنفقة كذا في القاض من الرابع والستين من احكام العارة في ملك الغير بجلاوة

مسئلة



منتهج وعلى هذا التفصيل عبارة كرم امراته وسائر ملاكها من الاحكام  
العمارة في ملك العترة الرابع والسنتين من الفصول

**كتاب الدعوى وفيه فصول الاول في انواعها  
وشرايط صحتها وما يسمع منها وما لا يسمع**

قال ابن العرس وفي المبسوط رجل ترك الدعوى ثلثا وثلثين سنة  
ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لم يسمع دعواه لان ترك الدعوى  
مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا في اجازات الخالف من الحجج الربوي  
فقبل فصل في كتاب المختصة دعوى دفع التعرض هل يسمع او لا يسمع  
المشايخ فيه والفتوى عليه انه يسمع في الفصل الاول من دعوى الخلاصة  
ما يخصها ويحكي قامة وار في يد رجل ادعى رجل فادعى ذو اليد ان شراها  
من المدعي بنزع الدار منه بده حتى يقيم البيينة على الشراء وهذا مقاس  
ولي لا يحسن بترك الدار في بده ثلثة ايام ويؤخذ منه كفيلا حتى يقيم  
البيينة على الشراء وفي فناء الاصل بالقباس اخذ الاقام خالي والقاضي الاقام  
في الباب الاول من القسم الثاني في دعوى النصاب ادعى دارا في يد رجل  
اشتره من ذمة من فلان وشهدوا على مدعاه ولم يقولوا قبضها باجرة  
لا يدفع اليه حتى يؤخذ منه النصف ويدفع اليه البايع رجع محمد في هذا وقال  
يؤخذ منه الدار ولا يدفع اليه المدعي حتى يؤخذ منه النصف وفي المتن لا يسمع  
هذه الدعوى حتى يتخذ النصف عند القاضي فلو حضر من يدعي عليه شرا دارا وتركه  
في الاقبية في موضع ان يؤخذ الدار من المدعي ويدفع اليه البايع وذكر في باب موضع  
انه لا يلتفت الى انكاره لان الغائب صا مقضيا عليه وهذا صحيح  
فان قالوا اشتراه من فلان وقبضه ولم يتخذ النصف بسا ان القبض  
باجرة او بغيره فان قالوا نحن لانز يد على هذا لا تقبل شراها فان ما شأنا  
قبل السؤال يجعل القبض باجر البايع بناء على الظاهر فلو حاصم البايع  
المسني بعد ما جاد قضى له بالدار وهذا كله اذا لم يترك وانفقه النصف فان  
ذكر وانفقه فهو دعوى ملك مطلق فلا يكون اقرارا بالملك للغائب

ولا يقضي له رواية واحدة في نوع في الشهادة على الشراء في باب اقرار  
البرازية وكذا في الخلاصة اعلم ان الدعوى لا تجلو اما ان يقع في دين  
او عين فلو وقعت في عين فلا تجلو اما ان يكون عقارا او منقولا او منفورا  
اما ملك او قائم والمنقول القائم ان اسكن احضاره مجلسا فالحق في  
لا يسمع الدعوى ولا الشهادة الا بعد احضار المدعي مجلسا للمكلم ليسر اليه  
المدعي والشهود فيقطع الشك بين المدعي وبين غيره وفي دعوى احضار  
المدعي مجلسا للمكلم لا يبرأ ان يقول فواجب عليه احضاره مجلسا للمكلم لانه البيينة  
عليه ان كان جاحدا ولا يبرأ من ذكره هذه النقطة لان لا يبرأ لو كان مقررا بالحق

لانه باخذ

لانه باخذ من المقر والاحوال احضا انما يسمع لو منكر اما لو كان وديعة عنه  
لا يسمع الا باحضاره اذ الواجب فيه التخليع لانه نقلها فلو كان نكرا واليد  
الاحضار يكون محققا في اول السارس من جامع الفصولين فان ذكر  
المدعي جميع ذلك ولم يذكر السبب فقال المدعي عليه سلمه من اي وجه يدعي  
سأل القاضي عن ذلك فان ابي ان يبين ذكره عامة الروايات  
ان القاضي لا يجبره على بيان السبب في باب الدعوى في دعوى الخاتبة او ابلة  
رجل حاصم رجل في عين فهو على وجهين اما ان كان العين مال كما  
او قائما للقائم لا تجلو اما ان يكون حاضرا في المجلس وغائبا فان ادعى انه  
بالك فهو ودعوى العين سواء لانه بعد التملك يدعي الضمان وهو المثل  
في ذوات الامثال والقيمة في ذوات القيم فلا يسمع هذه الدعوى  
الا بعد بيان القدر واجتس لان دعوى المجبول فاسد فان المدعي لو قال  
ان هذا استهلك مالي او قال كان هذا شركي فان في الرجوع ولا ادري قدره  
لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغني ان فلانا لم يلبث اوصلي ولا ادري قدره  
لا يلتفت اليه او قال المدعيون قضيت بعض ديني ونسيت قدره  
لا يلتفت اليه في اول فصل في دعوى المنقول من دعوى المزبور طلب  
احضار عين في يد المدعي فانكر كونه في يده فبرهن عليه انه كان في يده  
منذ سنة بجبر لان الكون في يده ثبت والاصل بقاء ما كان على ما كان فلا  
يزول الثابت بالشك في نوع في انواع الدعوى في الناحية من البرازية  
في اويله وكذا في السارس من العازية والناسع من الاسرة وشحنة  
ولو اقام بيينة على عيب في يد رجل انه كان في يده امس لا تقبل وروي  
عن ابي يوسف رحمه الله تعالى في الاحالي انما تقبل ويؤخذ المدعي عليه برزما  
في يده فان شهد ان ذلها اخذ منه وابق منه فانه تقبل من دعوى المحيط  
الضمر في باب اخرج وذو اليد اقاما البيينة ما يخصها وكذا في شرح ارقاضي  
ولو شهد انه كانت في يد المدعي وان المدعي عليه هذا اخذها منه وعصبره  
او انشترها من يده وابق العبد في يد المدعي فاخذه المدعي عليه وارسل  
المدعي في حاجته فاخذ المدعي عليه واعاره اياه تقبل وان لم يشتره و  
على ملك المدعي في فصل في دعوى المنقول من دعوى الخاتبة ولو ادعى عينا  
حاضرا في يد رجل انه له وانكر المدعي عليه فاقاما المدعي البيينة على ما ادعى  
فقال المدعي في القاضي ان يادخذ منه كفيلا ليلنف الى ان يظهر عدله الشهود  
في القياس لا يكفل القاضي وفي الاحتسان يجبره القاضي على اعطاء الكفيل  
واذا اعطاه كفيلا بنفسه يعني ان يادخذ منه وكيفا بالخصوصة ايضا حتى  
لو غاب المدعي عليه يمكنه القضاء على الوكيل ويادخذ منه كفيلا بعين  
المدعي لان القاضي لا يتمكن من القضاء الا بحضرة المدعي عليه وحضرة العين

فان دعي في اويل الثاني في شرايات هذه المجموعة نقلا  
في دعوى القاعدية تفصيل دعوى غير  
منقضية واقامة البيينة  
عليها فليجمع

فان دعي في اويل الثاني في شرايات هذه المجموعة نقلا  
في دعوى القاعدية تفصيل دعوى غير  
منقضية واقامة البيينة  
عليها فليجمع



و يجوز ان يكون الكفيل والوكيل واحدا وانما يفعل القاضي ذلك عند طلب  
 الخصم فانما ان يعطى كفيلا بغير امر المدعى ان يلزمه انا الدليل والشهاد  
 اما بغيره هذا اذا اقام المدعى البينة اما اذا ادعى ولم يقم البينة  
 وطلب من القاضي تكفيله فهو على وجهين ان قال بينتي غائبة لا يكفل وان  
 قال حضور في المص في القياس لا يكفل وفي الاحتسسان بكفلة المجلس الثاني  
 فكذا لو اقام المدعى شاهدا واحدا فانه يؤخذ كفيلا بغيره وبالعين المدعى  
 ووكيلا بخصوصه وكفيلا بنفس الوكيل فان اعطاه الوكيل دون الكفيل  
 او الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضي ذلك لانه لا يرضى به الخصم  
 في المحل المذكور ولا فرق في الظاهر بين المحال والوجوب وتحقيقه محال والخطأ  
 في باب البين من دعوى الكافة في شرح الواقعي ادعى مقولا وطلب نفس الدعوى  
 ان يصنع على يد عدل ولم يكنف باعطاء الكفيل بنفس المدعى عليه والمدعى  
 فان كان المدعى عليه عدلا لم يجبه القاضي والا يجبه في العقار لا يجبه الا في  
 الشجر الذي عليه ثمر لان الثمر ينقل في مساله احياله في دعوى حصة المقتضى  
 وكذا في الصغر والتمتع وان كان المدعى مقولا لا عطيلا لا يمكن نقله الا  
 بموته وحده نحو خشب العظم وحجر الرمي والغنم الكثرة والكيل والوزن  
 اختلفوا فيه قال بعضهم ينقل الى مجلس القاضي وموثة النقل يكون على  
 المدعى عليه والصحيح ان القاضي يبعث رجلا يسمع الشهادة بحضرة المدعى  
 وشهده وامع فيشهدون عند القاضي ان شهدوا المدعى وشهده والادعوى وحيدة  
 يعطى القاضي للمدعى والذي يبعث القاضي لسماع الشهادة لا يكون قاضيا فلا بد  
 من القضاء بتلك الشهادة في دعوى المقول من دعوى اثنائية قال **م**  
 ومن النقل لا يمكن احضاره عند القاضي كضمة بتر وقطع غنم فالقاضي يجزئه  
 حضر ذلك الموضع او بعث خليفته لوماذا وبالاختلاف وهو نظير ما اذا  
 وقع الدعوى في محل لا يسمع باب مجلس القاضي فانه يخرج اليه باهوا وادعائه  
 حتى يخرج لبشر البشير هو بحضرة في لو تعذر نقله كرمي فالقاضي يحضره او بعث  
 امينا وذكره فله هذا اما يستقيم لو كان العين المدعى في المص اما لو كان  
 خارج المص كيف يحكم والمص شرط لجواز القضاء في ظاهر الرواية فطريقه ان  
 يبعث واحدا من اعوانه فيسمع المدعى والبينة ويقضي ثم بعد ذلك بمقتضى  
 حكمه فيش للمدعى لوله حمل وموثة لا يجبه المدعى عليه على احضاره ونفسه يحمل  
 والموثة كونه محال يحمل الى مجلس القضاء باجور لا محالة فانه اتماله حمل وموثة  
 ج قبل ما يجتز في نقله الى الموثة كبر وسنغير فهو ماله حمل وموثة لا ما يحتاج  
 في نقله الى الموثة كسكت وزعفران فليس وقيل باختلاف سعة في البلدان فهو  
 ماله حمل وموثة لا ما اتفق في الساس من الفصولين وكذا في السادس من القواعد  
 ولو كان العين بالكا في هذا في حقيقة دعوى الدين في شدة طغيان القدر والجس

ادعى على الزوجي وتعد احضاره فان القاضي يبعث امينا  
 فيسمع شهادة الشهود وعند حضرة الرعي فاذا سمع حجة  
 القاضي بذلك فيقضي القاضي باخبار امينه وحده كذا ذكره  
 في اواخر دعوى الغنية وفي الثانية في دعوى النكاح فان  
 وفي البناء قال في حقه فيقولون انهم في حقه  
 وانما شاعرت اميناه

والنوع

والنوع والصحة كما في الدعوى ولو ادعى قيمة واحدة مستهلكة هل يحتاج الى ذلك  
 الاثنية والذاتورة اختلفت في ذلك قبل لا يترد منه من بيان السن وهذا على اصل ج  
 مستقيم لان عند الحكم بقيمة الدعايات بناء على الحكم بملكته الرهاك لبقاء حق  
 لملكه عند في الرهاك فانه قال يمتنع الصالح عن الرهاك على اكثر من قيمة فلو لم يكن  
 الرهاك ملكا لم يجز هذا الصالح لانه يجب القيمة وهو دين في الذمة والصالح  
 عن الدين على اكثر من حصة لم يجز واذا كان الحكم بالقيمة بناء على الحكم بملك  
 الرهاك لا يترد من بيان الرهاك في الدعوى والشهادة ليعلم احكام بماذا يحكم و  
 هذا القابل يقول مع ذكر الاثنية والذاتورة لانه في ذلك النوع بان يقول من  
 او حمار او نحوه ولا يكتفى بذكر اسم الدابة لانها مجهولة فالقاضي ان ظاهره ان  
 اية حقيقة رده الله تعالى ان حق المالك قائم في الرهاك وينقل الى القيمة  
 بقبض القيمة او بحكم القاضي وظاهره من هذا ان حق المالك ينقطع بنفس  
 الرهاك وقد ذكره **م** خلاف ذلك **و** من ابي ذكر الاثنية والذاتورة  
 اذا الغرض في دعوى الرهاك قيمة والمدعى والشهود يستغنون عن ذلك  
 ببيان القيمة الا يري ان من ادعى على اخر مالا وشهد له فانه  
 القاضي سبب فقال لا استرهاك دابة فالقاضي يقبل ذلك منه ما كان  
 من المحل المذكور ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والعدد وذكر قيمة الكل  
 جملة ولم يقبل قيمة كل عين على حدة الصحيح القبول كما اذا كانت الاعيان  
 فائجة ولم يذكر قيمة كل عين يقبل ويؤجر احضارها وان قال ملكك او امر ملكك  
 وبين قيمة الكل صحيح وان لم يبين قيمة الكل في نوع في انواع الدعوى في المحل  
 من دعوى الزانية وكذا في الساس من الفصولين والثانية عشر في دعوى النكاح فان  
 وفي الغنا والعقارية وفي دعوى العبد والجارية لا يكفي قوله قيمتها كذا وكذا  
 في سائر الاعيان ما لم يبين صفاتها وجنسها ونوعها ولم يذكر القيمة في الثانية  
 من دعوى النكاح فان في دعوى قيمة الاعيان لا يترد من بيان الاعيان لان  
 الايمان قد يظن عينا انه من ذوات القيم ويكون في حقيقة مسئلتها  
 في القاض من دعوى العبد البهائم وكذا في الثالثة من دعوى الزانية والكا  
 قال وعليه في القاض الامام والامام يحتاج في بقوله لا حاجة الى بيان الاعيان  
 ولكن بشرط ان يقول قبضت بعينه او بغيره في الفصل الاول من الباب  
 الثالث من دعوى نصاب الفقهاء وفي اجماع ادعى غصب جارية عليه لم يذكر  
 قيمتها ببيع ويؤجر من ردها فانه يخرج عن ردها قال في قدرها فوالقاضي فلا يصح  
 دعوى الغصب بلا بيان القيمة اصلا لان يمتنع بالاجمال ولو قيل انما ينظر في ذكر  
 القيمة في السرة ليعلم بوجهه نصابا بالقطع وفي غيره لا ينظر في نوع من  
 انواع الدعوى من المحل المذكور من دعوى الزانية وكذا في الساس من الفصولين لو ادعى عينا  
 غائبا لا يعرف مكانه بان ادعى انه غصب منه ثوبا وقتا لا بد من قيامه

وفي دعوى اثنائية في فصل في دعوى المقول وانما كان العين  
 غالبا فادعى انه في يد المدعى عليه فان كان بين المدعى قيمته  
 وحقيقة بسمع دعواه ويقبل بينته وان  
 لم يبين القيمة فقال غصبته مني عن كذا وكذا  
 انه مال او قائم ولا ادري كم كانت قيمته  
 ذكره في عامة الروايات في جميع دعواه  
 فانه ذكره في كتابه في دعوى  
 رجل على رجل انه رهن  
 ثوبا بكذا قال  
 بسمع دعواه



وهذا كله فلو بينت الجس والصفة والقيمة بغير دعواه ولو لم يبين قيمة اشار  
 في عامة الكتب انما قبل فانه ذكر في كتاب الرهن ولو ادعى انه رهن عنده  
 لم يرد وهو يترك رهنه وعواه وذكر في كتاب الغصب ادعى انه غصب منه امه  
 لم يرد من شمع وبعض من اجنابنا قالوا انما سمع دعواه لو ذكر القيمة وهذا هو  
 ثاب ويلا في كتاب الرهن والشهود وشهدوا على اقرار المدعي عليه بالغصب  
 ثبتت غصب الفقه باقراره في حق الجس وحكم جميعا وعامة المشايخ  
 على ان هذه الدعوى والبيينة تقبل لكن في حق الجس والطلاق لا تجوز حرم الله تعالى  
 في الكتاب برأيه عليه ومعنى الجس ان يحبس حتى يحضر لبيعة البيينة عليه عينة  
 فلو قال لا اقر عليه جس قدر ما لو قدر احضره ثم يقضي عليه القيمة كذا  
 قد قال به اذا كانت المسئلة متعلقة بغيره للقاضي ان يحلف المدعي  
 ببيان القيمة فلو كلفه ولم يبينه بسمع وعواه وكنت في لطف ولو لم يكن  
 حاضرا ذكر قيمته ولو قال غصبته ولا ادري قيمته بسمع اذ انما لك قد جهر لها  
 فيقتصر على كلفه كراخ في الستاد من القصولين هذا اذا قال المدعي انه  
 فاعلم في يد يه فان قال انه هلك في يد يه او قال لا ادري فاعلم او هالك فانه  
 يستلزم لصحة الدعوى ببيان القيمة باتفاق الروايات في الخامس والعشرين  
 من قضاء الشا نثار خاتبة وفي مسوط الفقيه الواليت دابة في يد رجل فقام  
 احو بيته انما له من عشرة سنين فظن الحاكم في سنها فاذا ابي بنت ثلث  
 سنين لا يسمع دعواه لان سن الدابة كذب شهوده في الشا نثار في العارضية  
 حرمها وعواه كذا وكنت ابن خروده ساله است وبيد امه كذا ابن خروده ساله  
 است دعوى ورست بود كذا صفت ورعتين لغو بود ومختلف ما لو ادعى  
 انما له ملكها عشر سنين حيث لا تسمع لادعى الملك سبب بن علي وجودها  
 وذلك سبب فاسد فلو ادعى دعوى القاعدية وقد سبق ذكره في الشهادة  
 وذكر الوتار ادعى زينة نجبا طوله بزار عان خوارزم كذا او شهد بذلك كذا  
 بحضرة الزندجني فخرج فاذا هو ازيد وانقص بطلت الشهادة والدعوى  
 كما اذا خالف من الدابة الدعوى والشهادة وقولهم الذرع وصف قبله فوا  
 في الحاضر ذلك في الامان والبيع في الدعوى والشهادة فانه ما اذا شهد ابو وصف  
 فظن خلافه لا يقبل وذكر ايضا ادعى حديثا والية وذكر انه عشرة اضاء  
 فاذا هو عشرة وثمانية بغير الدعوى والشهادة لانه الوزن في الشا رالية  
 لغو في نوع من انواع الدعوى من الجوازية وكذا في من القصولين  
 ولا يشترط ذكر اللون والشية (الدابة) في الادعى حمارا وذكر شيتة وبر من على  
 وقف دعواه فاحضرت المدعي عليه حمارا فاتفق المدعي وشهوده ان هذا هو الذي  
 ادعاه فظن فاذا ابعثت شيئا على خلاف ما قالوا بان ذكره شهودا وشقوق  
 الاذن وهذا الحمار غير مشقوق اذنه قالوا لا يسمع هذا ان يقضي المدعي ولا يقبل به

ذكره في الثانية في فصل في دعوى المدعي في قيمة بغير دعواه وفيه يسمع للقاضي  
 ان يحلف المدعي ببيان القيمة جدا فان لم يبين بسمع وعواه  
 ويقبل بيئته وبارك المدعي عليه باحضار ذلك العين فان  
 ابي جبريل رهن فان احضر عينا من ذلك الجس فقال المدعي  
 ان هذا الزم ان عينة فان صدقه اخذها وان كذبه  
 يحلف المدعي عليه باحضار عين او اقراره بوقفه  
 المدعي في ذلك فانه المدعي في ذلك  
 عينة يقضي على القيمة  
 وانما في دعوى القيمة  
 قول المدعي عليه  
 مسجدة

فاذا ادعى ثلث سنين

شهادتهم

شهادتهم كذا **افقط** وفي **عقب** ادعى فتاكر كذا وبين صفاته وطلب احضاره  
 ليه من فاحضرتا ظالفة بعض صفاته بعضا وصفه فقال المدعي هذا ملكي  
 خبر من تقبل قال هذا الجوارب سقيم فيما لو ادعى انه ملكه فقال هذا ملكي ولم يرد  
 عليه بسمع وعواه ويجعل كانه ابتدا فاقا لوقال هذا هو الفقه الذي ادعيت  
 او لا تسمع للتناقض اقول هذا بخلاف ما قبله فظن ان فيه اختلافا ولكن  
 ينبغي ان يقبل الظهور الكذب ويختل به الشهادة في السادس من القصولين  
**قد** ادعى عليا اخو عينا بيده وقال كان هذا ملكا لابي مات وترك ميراثا لي  
 ولعلاء وعدة الورثة الا انكم بينت حقنة نفس في رهن سمع ولكن اذا  
 آل الا والى المطالبة بالتسليم لا يرد من بيان حصته ولو بينت حصته  
 ولم يبين عدد الورثة بان قال هذا ميراث لي ولجماعة سواي وحضرتي  
 كذا لم يصح الدعوى ما لم يبين عدد الورثة لجواز ان حصته انقص كما في  
 من المحل المورث وان ادعى ملكا ولم يكن موجودا يرد كذا في المحطة والشعر  
 ونوعه كالشقية او البربر او الرقيقة او الربيعة ويذكر ايضا صفته انما لها  
 جيدة او وسطا او ردية ويذكر معها كذا من سرخه او سفيدة ويذكر قدرها  
 بالكيل فيقول كذا وكذا فيقترن لانه المقدر في المحطة الكيل ويذكر بمقترن كذا لان  
 القفزان تتفاوت في ذاتها ويذكر سبب الوجوب لان حكم الدين يختلف  
 باختلاف اسبابها فانه اذا كان الدين بسبب السلم يحتاج فيه الى بيان مكان  
 الايضاء ليقع التميز بخلاف ولا يجوز الاستبدال قبل القبض وان  
 كان ثمنه مبيع يجوز الاستبدال به قبل القبض ولا يشترط فيه بيان مكان  
 الايضاء وان كان من فرض لا يلزم التاويل فيه في السادس والعشرين  
 وذكر الوتار ادعى عشرة افخرة حنطة ديننا لا يصح بلا بيان السبب لانه  
 لو سلمنا بطلان في الموضع الذي عين عنده وان قرضا او ثمنه مبيع يعين  
 مكان الفرض والبيع وان غصبا او استعلا كما يعين مكان الغصب  
 والاستملاك في نوع من انواع الدعوى من الجوازية وعوارب الزانية  
 ويذكر في السلم بيان شرائطه من اعلام جنس اس المال وغيره ويذكر نوعه  
 وصفته وقدره بالوزن لو وزن ثانيا وانتقاده في المجلس حتى يصح عند  
 ولو قال بسبب لم يصح ولم يبين شرائطه انني من بصفة الدعوى  
 وغيره لم يقبوا بصفته اذ السلم شرائط كثيرة لا يقف عليها الا الحكم  
 وفي دعوى البيع لو قال بسبب مبيع صحيح يصح الدعوى وفاقا وعلى هذا في  
 كل سبب له شرائط كثيرة لا بد من عدها لصحة الدعوى عند عامة المشايخ  
 ولا يكفي بقوله سبب كذا صحيح في الستاد من القصولين وكذا في الثاني  
 من دعوى الحنطة وذكر الامام جلال الدين دعوى المشتريات لا يصح الا ببيان  
 السبب لاحتمال ان السبب هو الغصب وانما يختلف باختلاف موضع



قال في نوع في انواع الدعوى في المحامير في دعوى الزيادة  
 وتكون الدعوى بالزيادة بقول كذا قيمة  
 كذا فاقوه بالتخمين ان مقرا  
 وبان حقا وان مشكرا  
 لا يبرهن عليه  
 هـ

الغصب في المطالبين في بذكر في دعوى غصب القدر في سوى الدراميم  
 والدرايم مكان الغصب ليعلم به هل له ولاية المطالبة **عده** وفي دعوى  
 الوديعة لا بد من ذكر بل لا بد من ايراد سواء له حمل وموئنه او لا وفي دعوى الغصب  
 لو لم يكن له حمل وموئنه لا يشترط مكان الغصب وفي غصب غير المشككي  
 واجله ان ينبغي ان يبين فيمنه يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية  
 بحجة المال كذا اخذ قيمته يوم غصبه او يوم ملكه فلا بد من بيان قيمته اي اليومين  
 من المحل المزبور وفي الفتاوى خلاصة لو ادعى على احواله غصب منه بكذا حطه  
 لكن لم يذكر في موضع غصب في مصر وفي قرية لا يسمع هذه الدعوى  
 في الثاني من دعوى النافذة اذ هي جبر او شعيرة بامانة او بين وصف قبل صحت  
 وقيل لا يفتي بانه بسا الفاق في المدعى من دعواه فلو قرضا او ملكا لا يفتي  
 بالصحة لانه مضمون بمسئله ولو سلم او بيع عين بتر في ذمته يفتي بالصحة  
 في السادس في الفصولين وكذا في ايراد دعوى الظهيرية وكذا في النافذة في دعوى حط  
**عده** ودعوى الزيادة قبل صحت وقيل لا وفي الذرة والنج بعينه العرف والامثال  
 الستة فالمقدر فيه هو الكيل في الاربعه عشر وهي بتر وقمر وشعر و صلح  
 وفي الذهب والفضة المقدر هو الوزن في المحل المزبور ودعوى النج والمال  
 والحطه والشعيرة بالوزن لا يقع لانه مكمل بالنقص الى الرواية التي جاءت في الوزن  
 في المكمل اذا تعارفوه يكون موزونا لان النقص كان باعتبار العرف  
 في الثالث من دعوى الزيادة ونعم لو ادعى ما مكمله حتى صحت الدعوى  
 بلا خلاف واخام بينه على اقرار المدعى عليه بتر او شعيرة ولم يذكر في  
 الصفة في الاقرار قبلت بينته في حق الجبر على البيان لا في حق الجبر  
 على الاداء ولو ادعى الدقيق بغيره لم يجز للنفاد لان كتابه مكبس  
 ومنى ذكر اللون حتى صحت دعواه لانه ان يذكر غشك ارد او مشتم  
 ويذكر وجهه او ناصيته ويذكر ان جدي او وسط او ردي في السادس  
 من الفصولين في كذا في ايراد دعوى الظهيرية **فش** ولو ادعى دغنا  
 او ذرة او ذكرانه دغن احرق في وسط لانه ان يذكر خفيف او ربيعي  
 ونوع يقال له جهلك فلا بد من التعيين في المحل المزبور ادعى بتر  
 بتره لا يسلم في اي مكان يطالبه اشبه في **فقط** الى ان يطالبه  
 بتسليمه في مكان البيع او قال لو باع بتره من نوع واحد في مكان  
 واحد الا انه لم يصف البيع الى ذلك البر وقال بعث منك كذا من البتر  
 جاز البيع وان علم المشتري بمكانه تحته اخذه في ذلك المكان ولو تركه  
 فمذاشارة الى ان ليس له مطالبة بتسليمه في غير ذلك المكان ذكر  
**بس** لا بد في دعوى دين البتر من بيان التسبب فانه لو سلم في مطالبة  
 في مكان عتاه ولو بعث او بعث او بعث مبيع بتعين مكان الغصب

وعبارة البرازية في نوع في انواع الدعوى في المحامير  
 من الدعوى ولو ادعى بالوزن حتى صحت وقال لا بد  
 ان يذكرانه محولا ولا في حطه مفسوكة  
 او غير مفسوكة جدي او وسط  
 هـ

والفرض

والفرض والبيع للابناء **مثنى** وفي بيع العين هل يتعين مكان العقد  
 للتسليم اشبه الى ان يتعين لان ابا يوسف قال في السلم يتعين مكان  
 العقد للتسليم وقاساه على بيع العين وناه وبك لو كان العين حاضرة  
 يتعين مكان العقد للتسليم اذ في بيع العين يتعين مكان العين  
 للتسليم ولا يتعين مكان العقد حتى لو باع في مصر بتر او في السواد يتعين  
 مكان البتر اقول فيما قرره الناء قبل بحث اذ لا يصح في قياسها السلم  
 على بيع العين فقياسها يقتضي ان يتعين مكان العقد عندهما  
 في البيع في البيع ولو كان غائبا والناء قبل يقتضي خلافه فيلزم ان يبطل  
 الناء قبل او يكون المقيس عليه خلافا كالمسلم من المحل المزبور  
 وان ادعى وزنيا ذكره في ذهب او فضة ولو مضى وباقول كذا في ايراد  
 حوازميا او بخار باجيدا او رديا وبحاج الى ذكر الصفة عند اختلاف  
 التقدير ولو نقدا واحدا لا ولو نقدا والحل على الرواج ولا حجة للبعض  
 في على الآخر يجوز البيع ولا يعطى المشتري ابا شاء لكن في الدعوى لا بد  
 من التعيين فان احدى الروج ينصرف البيع الى الاروج في نوع في انواع  
 الدعوى في المحامير من دعوى الزيادة وفي الذخيرة عند اختلاف  
 التقدير في البكر والنساء في الرواج لا يصح البيع ولا الدعوى بالبيان  
 وان لاحد منهما فضل الرواج ينصرف اليه ويعتبر كالتلفظ في الدعوى  
 ولا حاجة الى البيان الا اذا طال الزمان من وقت الخصومة الى وقت  
 الدعوى بحيث لا يعلم الاروج في حينه لا بد من البيان بما هو ارجح عند  
 العقد وان ادعى سبب الفرض والاسم لا بد من بيان الصفة بكل  
 حال وان كان فيه غش بذكر ان العشرة من ثمرات و الثمانية والسبعة  
 وان كان المدعى نفرة مضروبة بذكر ما يضاف اليه والصفة والقدر  
 انه كذا درهما عشرة وزن سبعة مثاقيل وان غير مضروبة بالغش  
 بذكر ثمرها خالصه ونوعها كقولهم نفرة الفرج او الروس او الطنجا في  
 وصفها انما جدي او ردي وقيل اذا ذكر ثمرها طنجا جدي مثلا لا حاجة  
 الى ذكر الجودة والروادة ولا يكتفى بمجرد قولها نفرة بكذا ما لم يذكر  
 طنجا جدي او كذا ليرفع الجاهل وان ذكرهم مضروبة والغش فيها  
 غالبا ان كان يتعامل بها وزنا بذكر نوعها وقدر وزنها وصفها  
 وان كان يتعامل بها عدرا بذكر عدرا وان ادعى عدليا معلوما سقط  
 عن ابدى الناس حال الدعوى بذكر قيمتها فان المقصود المنطوق ان يقطع  
 عن ابدى الناس بحسب قيمته على الاختلاف المعروف من انقطاع قيمته  
 يوم الانقطاع او يوم الخصومة او يوم الغصب ولا بد من بيان السبب  
 في هذه الصورة لانها لو كانت تختم مبيع يبطل البيع بالانقطاع غير ان

وقد ذكر في البيوع في فصل ملك البيع والتميز  
 ما يتعلق بهذا نقلا من البرازية  
 والقاعدة قد علمت  
 ما هو المختار  
 هـ



عند الامام وان سبب القرض او النكاح او الغصب يجب القيمة فلا بد من بيان السبب ليعلم انه هل يلى الدعوى ام لا اذا قصد البيع بالانقطاع كما ذكرنا فاعلم ان المشتري قد العيب ان كان قابلاً ورتة القيمة او المثل لقيمته او ممتلكاً ان لم يكن قابلاً من المثل المذخور وفي الناصري وكذلك ذكر العيب لا بد من تعريفه وفي دراهم زماننا نحو القامرية والبرمانية لا يصح دعوى ولا حكت الا بدكر عياره ووزنه وضربه وعدده فلا بد من ذكر اربعة اشياء لنفا وتبارة واجاباً بالضرب ونفاً وشرافضة وهي المقصود الا عظم عياراً ونفاً وتماقيرها غرضاً ووفاء بالعدد ونفاً وتماقيرها غرضاً ونفاً وتماقيرها غرضاً ولكن اكثرهم لا يعلمون في الثاني من دعوى التاثير الثانية وان كان احد النقيضين اروج والاخر افضل فالعقد جائز وينصرف الى الارجح ويصير ذلك كالمفوض في الدعوى فلا حاجة الى البيان الا اذا كان قد مضى زمان طويل من وقت العقد الى وقت الخصومة بحيث لا يعلم الا اروج وقت العقد في الثاني من دعوى المحيط البرماني في اوابله وفي دعوى ذهب وامثاله ان في البيع يحتاج الى احضاره واشارته وان يقرض واستهلك القيمة لا يحتاج الى الاحضار في نوع من انواع الدعاوى في النكاح من دعوى الزانية وذكر في الظاهر ادعى انه اشترى من الف من من العنب الطائفي وطالبه بوقت الانقطاع عن ابي بكر الناس ان كان في يده من العنب قدر المدعى بآدمه احكاماً بالتكليم ان يبرهن وان لم يبرهن في يده شيء لا يسبح الدعوى لانه اما ان يبرهن او يستهلك الباي فاعلم المتقدمين بنسخ البيع وان بفعل الاجنبى يتجوز المشتري بين الفسخ واجازة البيع واخذ الضمان من المتلف فانه ذكر في شرح الطحاوي وهلاك المبيع باثبات او بفسخ او بغيره قبل التسليم في يد الباي بفعل الباي والبيع باقته ساقية بطل البيع وان بفعل الاجنبى خيرة المشتري كما ذكرنا وان بفعل المشتري يصير قابلاً من المثل المذخور **فصل** في ملك عينا طرياً له فادان بضمته في شتاء ويوجد جنس ذلك العنب لكن يوصف كونه طرياً لا بضمته في شتاء وياخذ مثله وان لم يكن طرياً لانه اقرب الى المثل فلورادان ياخذ الطري بمثله الا ان يصير او اندر ادعى نوعين من العنب بان ادعى الف من من العنب الفلان والورجيني المخلو الوسيط لا بد ان يقول في الفلان كذا ومن الورجيني كذا او برونه لا بد من القاضى بانى قدر يقضى من كل نوع **شي** فاعلم قياس هذه المسئلة لو باع الف من من العنب الطائفي والمخاضى ولم يبين قدر كل نوع منهما ينبغي ان لا يجوز ما فيه من الجبرالة المفضية الى النزاع **جف** ادعى كذا عينا طائفياً لم يجز ما لم يقرض ما لم يقرض او ابيض

وكذا في العنب

وكذا في العنب احمر ما لم يجز ما لم يقرض ما لم يقرض او ابيض قال الامام ناظرين ولى في هذا الشرط نظر ادعى وقرر ان او سفل لانه من ذكر اللون لتفاوت الوقر وبذكره الصغر والكبر والحلاوة والحموضة ثم يادح بالاحضار وقبل ينبغي ان لا يشترط ذكر هذه الاشياء في دعوى الاحضار في السادس من الفصولين وفي دعوى الزين وشبهه لو كانت الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاحضار وفي دعوى الديباج هل يشترط ذكر الوزن الصحيح ان يشترط وذكر في **جف** انه في دعوى الديباج واجوز من يشترط ذكر الوزن فحقه قال البصري باجوابهم ان اجوابهم من المتفقين صورة لو تفاوتوا وزناً بتفاوت فغيره بالانقلا احلب ولا يشترط ثقبه بمرور الزمان وانما يشترط ذكر وزنه لو لم يكن حاضراً فلو كان عيناً حاضراً لا يشترط ذكر اوصافه من المثل المذخور وبذكر في الاقراض ان المقرض اقرضه في مال نفسه يجوز اقرضه وكالـ فيكون سفير او معبر الا بملك المطالبة بالا وادوبدكر ايضاً قبضه وضربه الى حاجته ليصير ذلك ديناً عليه بالاجماع لان عند ابي يوسف في الدعوى القرض لا يصير ديناً في ذمة المقرض من الابصره الى حاجته من المثل المذخور وكذا في الثاني من دعوى المحيط والثالث من دعوى الزانية ادعى كذا ابرة من الابر او المسئلة فلو عيناً فلا بد من الاحضار وبدرستغنى عن الصفقة ولو ديناً فلا بد من بيان السبب او لا يجب في الذمة بالانكلاف لانها من العقبى وكذا لا يجب بالقرض اذ قرضها لا يجوز وانما يجب بالتكليم والثنية في يحتاج الى بيان نوع وصفته وفعال الجبرالة من المثل المذخور ولو ادعى على مالك العنب ان قد فوضت باع هذا منى وانت اجرت البيع لا بد من ذكر اسم الفضول وان سبه حتى لو برهن على يده فادعى المدعى عليه ان فوضت باعه وانت اجرت بوجه لا بد من ذكر اسم الفضول بوجه في نوع من انواع الدعاوى من النكاح من دعوى الزانية ادعى عليه الف درهم ولم يبره على هذا فقبل لا يصح ما لم يقرض ما لم يقرض حتى يعطينى حقى وقبل يصح قال ابو نصر الصحيح انه يصح في الرابع من دعوى الزانية وكذا في خلاصة وافعة القصور سكنى رضى دعوى كبره وبين حدود الكرم وقال جميع ما في هذا المحدث من السكنيات ملكى ولم يسم السكنيات على بعض الدعوى ينبغي ان لا يصح ما لم يسم السكنيات ويصيرها ويقرضها لانه لم يبرع المحذور وانما يدعى ما فيه فلا بد من البيان في السادس من الفصولين **جف** ادعى سكنى دار وكوخه وبين حدوده لا يصح اذ السكنى تقتضى فلا بد من **فصل** وان كان السكنى نقلتاً ولكن كما انفصل الارض انفصال ناء بغير كان فغيره بما به تعريف الارض اذ في سائر النقلات انما لا يعرف

قال في الثالث من دعوى الزانية وفي الديباج ان اسما بذكر الاوصاف والوزن وان عيناً لا حاجة الى ذكر الوزن وبذكر الاوصاف وهو مخالف لما في العبادية الصحيح انه يشترط ذكر الوزن

وفي باب من يشترط احضار سماع البينة في قضايا القنية ادعت على اخو خضاً واقامت بينة ثم اقرت قبل القضاء ان القرض ملكه زوجي وانما عليه وكيل بالقرض لا يقضى بهذه البينة لانها اقامت على غير خصم لان الوكيل لا اقراض





بأنه ولا مكان احضاره فيستغنى بالاشارة اليه عن احكام السكتي  
 فنفكر كما يمكن لانه مركب في البيان تركيب قرار فالنقح بما لا يمكن نقله  
 اصل في السبع من القصولين ادعى طاحونة مجدودها وجميع ما فيها  
 من الادوات الخائفة الا انه لم يبين مصفيتها لايصيح في الاصح وقبل اذا ذكر  
 جميع ما فيها من الادوات القابلة لايصيح في نوع من الدعوى في غير المذكرة  
 واذا ادعى الف درهم ثمن دار مقبوضة ولم يذكر حرد والدار والتكليف وشهدا  
 كذلك فالدعوى صحيحة والشهادة مقبولة لان الدار اذا كانت مقبوضة  
 فلا حاجة الى القضاء بها فترك احد فيها لا يضر في الثاني عشر من ادوات المحظوظة  
 ادعى على احدى الف درهم من ثمن الجارية ولم يذكر قبضها ولا تسليمها لا تقبل  
 في الرابع من دعوى التصيب وكذا في الخامس من دعوى الزانية والحلامة وكذا في  
 الخامس من دعوى النازخانية ادعى على احدى الف درهم ثمن عبد اشتره منه  
 وقبضه في الدعوى وان لم يعين العبد ولم يبين صفته لان هذا في الحقيقة  
 دعوى الدين لما كان العبد مقبوضا في الثاني من دعوى النازخانية  
 ولو ادعى ثمن مبيع مقبوض ولم يبين ما هو او ثمنه محدودا لم يجز به يقبل لانه  
 دين كذا في الف وفيه يقبل وهو الاصح وكذا لو ادعى مال الاجارة المنسوخة  
 لم يجز تحريم السناد لانه دعوى الدين حقيقة كذا في السادس  
 من القصولين ادعى ثمن مبيع بشرط حضرة المبيع عند الدعوى ليثبت  
 البيع عند القاضي اذا بيع لم يتم بعد لعدم قبضه وفي ثمنه المقبوض لا يلزم  
 احضار المبيع لانه في الخصومة الحقيقة دعوى الدين كذا في الف في الثالث  
 من القصولين كذا في السادس من وفي دعوى قبض مزرعة كذا في دعوى وطول  
 وعرضه وصفته بمجرد السوم وعليه رده ان قابضا او قيمته ان مالكا لم يصح  
 ما لم يقبل قبضه بمجرد السوم للشرا وكذا درهما لان المقبوض على سوم الشرا  
 انما يكون مضمونا عند قرار الثمن اما بدونه فعلى اختلاف في نوع في انواع  
 الدعوى من الخامس عشر من دعوى الزانية وفيها اذا غضب عبد افر من احو  
 انه ملكه وحكم به له ثم ان المعضوب منه برهن عليه انه ملكه ان برهن على  
 العاصب لايصح لان دعوى الملك لا يصح على غيره ذي اليد وان ادعى على غيره  
 ذي اليد انك غضبت مني وادعى عليه الضمان وبرهن ببيع لاق دعوى  
 الغصب على العاصب الاول صحيح وان كان العين في يد العاصب  
 الثاني وان برهن المعضوب منه على المحضى له بانه ملكه يسمع لانه وليد  
 وكذا لو برهن عليه انه ملكه غصبه منه فلازم في الفصل الاول من دعوى  
 الزانية وكذا في في نوع في انواع الدعوى من الخامس وكذا في السادس من القصولين  
 ادعى على امرأة زوجها غائب انهما جارية يبيع الدعوى مع غيبة الزوج  
 ادعى انهما جارية وفيه بغير حق او قال غصبها مني ولم يقل كانت ملكي بل

وفي الثاني من دعوى المحظوظة ادعى على احدى عشرة درهم  
 ثمن مبيع مقبوض ولم يبين البيع انه ما هو فقد قبل  
 لا يصح الدعوى كذا وقد قيل يبيع وهو الاصح  
 وقبل القبولين المذكورين وفي احدى الفصول المذكورة  
 من دعوى الظاهرية لا ادعى ثمن  
 مبيع مقبوض ولم يصف البيع  
 يجوز وهو الاصح  
 بنوع التحريم

وفي نوع في المقبوض على السوم في الثاني من دعوى الزانية  
 والمقبوض على السوم ثمانية اذ كان الثمن مسمى على ما  
 عند القبولين وقال فيه لو قال ان ثمنه ضمنية  
 اشترية بعينة فذهب  
 ضائع قضائه

وفي الثالث من القصولين بعد اتمامه فصل دعوى الغصب  
 على غيره ذي اليد قبل الادعى الملك وفي دعوى الاشياء نقلها  
 ثمن النعمة الدعوى على غيره ذي اليد لا يصح الا في دعوى الغصب  
 والتقو او امانة الدار والعقار فلا فرق في اشياء من  
 عدم الفرق ان الغصب لا يثبت في العقار على غيره  
 وفي احدى الفصول المذكورة

وكذا لو قال

وكذا لو قال غصبها ولم يقل مني ادعى ان عبده ابقى وغصب هذا لا يصح  
 في الثالث من دعوى الزانية وفي دعوى الابشيم بسبب السلم قال  
 ثمن الائمة لا حاجة اليه ذكر الشرايط والمختار انه لا بد من بيان الشرايط  
 من الحمل للابور وفي كل ما ذكرنا اذا ادعى السلم لا بد من ذكر الوصف وان  
 وان قابضا وادعى احضاره لا يحتاج الى ذكر الوصف من الحمل للابور  
 رجل ادعى عبدا في يد رجل فقال هو لي اشترى منه فلان وكذا في يدك  
 بغير حق فوجب عليك تسليمه الى قالوا لا تصح هذه الدعوى لانه  
 لم يذكر نقد الثمن في فصل في دعوى المنقول من دعوى الخائفة المدعى  
 اذا قال ملكي وحق في يدك بغير حق ولم يقل واجب عليه تسليمها الى  
 والشهر هو ولم يقولوا ذلك ايضا صح ولو قال ملكي وحق ولم يقل في يده بغير  
 حق فقد ذكرنا اختلاف المتأخر في فصل في دعوى الدين وفي دعوى الخائفة  
 ولو ادعى دارا في يد رجل ان اياه اشترى ما من ذي اليد بالف درهم  
 ومات ابوهم فنجح البايع يصح دعواه وان لم يذكر المدعى فدعواه ان  
 اياه مات وتركه ميراثا له ثم القاضي بسا له البيعة ان يشهدوا انهم  
 لا يعلمون له وارثا غيره فان اقام البيعة على ذلك يقضي القاضي بشراؤهم  
 وباعه كدعوى ان ينقد الثمن ويقبض المبيع ولو كانت الدار في يد رجل  
 غير البايع لا بد ان يقيم البيعة ان اياه مات وتركه ميراثا له في الفصل  
 في دعوى الملك بسبب من دعوى الخائفة ادعى ثمنه اربعين درهم والدة في حقه  
 وانكرت ببيعة الورثة قبل لايصح لجواز ان يكون في مرض الموت ولا يحيزه  
 الورثة ولو قبل الثمن عنده فلا يجوز بالشك وقبل يجوز لجواز ان يكون في مرض  
 الموت وعلا تقديره كونه يجوز فيه التحيز الورثة فلا يقضي بالبطلان بالشك  
 في نوع في انواع الدعوى من الخامس عشر من دعوى الزانية وكذا في في العاديات  
 وفي دعوى المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب لان الكفالة بالدية على  
 العاقلة ونفقة المرأة اذا لم يبين المدة المعلومة او يقول ما عشت  
 او ما دمت في تكافى لا يصح وبما لا كفاية لا يصح وكذا انكر قبول الكفول له  
 في مجلسها ما لو قال قبلها في مجلس لا يصح في الحمل للابور ادعى على اقرانه وصفي  
 باع منك انك شتي كذا وكذا في حال صغرى بكذا ومات ولم ياذن ثمنه فاذا دفعه  
 الى فقد قبل لايصح هذه الدعوى اذ حق القبض لو ارثه او لو صبه وعلى قول  
 حسن في وكيل البيع اذا مات قبل قبض الثمن تحقق قبضه لو كان ينبغي ان يتقبل  
 منها حق القصاص الى البايع ويصح دعواه وقد ترجمته في اقسام القضاة  
 في السادس من القصولين وكذا في الثاني من دعوى المحظوظة ولو ادعت امرأة  
 مالا على ورثة الزوج لا يصح ما لم يبين السبب لجواز ان يكون دين النفقة  
 وهي فقط بكونه في الحمل للابور لو طلب اليه عليه في القاضين ان يسأل

اقول ان ذكره من الاختلاف مما هو في الشهادة فالظاهر من كلامه انه  
 لا فرق بين الدعوى والشهادة في ذكر قوله بغير حق وقد نقلناه  
 في الاول من الشهادات وحاصله ان لا يشترط في الموقوف لا يشترط  
 انه في يده بغير حق ولا يشترط ايضا ان يشهدوا في يده لا القاضي  
 يراه في يده فلا حاجة الى البيان بجلات العقار فانه لا بد من  
 منه ان يشهدوا انه في يده لا لغيره وانما ذكر قوله  
 بغير حق فلا حاجة اليه في العقار لا خلاف  
 وقرى بين جميع في البر بنين  
 الدعوى والشهادة فانه مقام  
 يحتاج الى التحريم

وعبارة العاديات التي لا يخفى بعد صياها  
 وعبارة المحظوظة التي لا يخفى بعد صياها







يجمع دعواه ويؤثر بالطلب المبرر في طلبه فثبت اقراره بذلك عند القاضي  
في الثاني دعور الثاني خاتمة وذكر في الذخيرة ادعى ان له عليه كذا وان العيين  
الذي في يده له لانه اقر له به او ابتدا بدعور الاقرار وقال اقر ان هذا لي  
او اقر ان لي عليه كذا قبل بجمع وعامة المشايخ عليه انه لا يقع الدعور لعدم  
صلاح الاقرار بالاستحقاق كالاقرار كاذبا فلا يقع الاقرار لاضافة الاختلاف  
عليه بخلاف دعور الاقرار من المدعي عليه على المدعي بان يبرهن على انه اقر  
انه لاحق له فيه او بان ملك المدعي حيث يقبل ما ذكرنا وقيل لا يقبل  
دعور الاقرار في حق انهما في طرف الدفع ايضا وعامة المشايخ على الفرق الذي  
ذكرناه واجمعوا انه لو قال هذا العيين ملكي وهكذا اقر به المدعي عليه فقبل  
لانه لم يجعل الاقرار على الاستحقاق ولو يبرهن عليه ايضا فقبل ولو انكر الاقرار  
في هذه الصورة هل يختلف على اقراره قبل ان يبرهن على خلاف بين الثاني محمد  
والفتوى عليه انه يختلف على اقراره لا على الاقرار وذكر القاضي ان دعوى  
بناء على الاقرار وان كان في طرف الاستحقاق عامة المشايخ على انه يقبل  
وهذا على خلاف ما حكمناه من الذخيرة وعلى قول من جعل الاقرار عليك الحال  
فقبل بلا خفاء وسند كذا من ثا والله تعالى في الخامس عشر ما هو المختار انه  
عليك ام اخباره فدعوى هذا افضل واختلف فيه العلماء وهو المذهبون  
اذا يبرهن على اقرار المدعي باستيفاء الدين قبل لا يبرهن مع لانه دعور الاقرار  
في طرف الاستحقاق لان الدين يؤدى بامثاله فيكون المقبوض دينا  
على الدافع وقبل سمع لانه في المحاصل يدفع اداء الدين عن نفسه فكان  
دعور الاقرار في طرف الدفع ذكره في المحيط في نوع في الدفع في الفصل الاول  
من دعور الزانية وفي المحيط ادعى دارا وقال مات ابيه وترك هذه جرة  
بين اخني وبنتي وان اخني اقرت بتجميعها لي وحده فتراه في اقرارها  
على عشرين لاسلام انه يقع دعواه والصحيح انه لا يقع لانه دعور الملك  
سبب الاقرار في مقام الاستحقاق وقد ذكر انه لا يقبل ولا خلاف في انه لا يقبل  
على قول من جعل الاقرار عليك والآخر مختلف وكل استدلال بما ذكرنا محمد  
نوع من انواع الدعوى من دعور الزانية وتمامه فيه  
**كتاب** وغيرهما وجان تخاصها في الدعوى مرة مدبرة  
ادعى الزوج اقرارها له بالمدعي في اثبات الخصومة والظاهرة عند القاضي  
اي سمع في ما يثبت من دعور الضمنية وكما لا يقع دعور الملك بسبب  
الاقرار لا يقع دعور النكاح ايضا بسبب الاقرار في اثبات من الفتوى  
الزانية دعور ميراث فبذلك وقامت بينه وبينه ميراث اقرار مورثه ان  
ن منته وحلا كمن درست بود که دعور کردن تصدق بود واکثر  
س است اگر کو بند که پیش از تمام شدن عدت تصدق کرده بود

وفي خاتمة في الدور والارضى الصحيح  
انه لا يسمع هذه الدعوى

و قاموا على النبع العور الى افرخ طرف  
الرفع وقد ارجع محمد بن الحسن الى الكوفة  
شكرا على ذلك كمراد الخليفة  
وعور الشما رقابته  
و حامد كنية

شئونه والركن في ومنه لان اقراره لرجل بالنكاح انما لا يبطل بمجونه لمكان قيام  
 النكاح معني بقيام حكمه ولهذا يبطل اقراره اقرارا بالنكاح بموته عند حقيقته في وقت  
 لان النكاح زال وبطل جميع علاقته في واسطه دعور القاعديه في احضار المتيقن  
 فادعى ان اباك اخذ مني كذا دينارا واسأله الى الابن ولم يذكر اسم الاب ونسبه  
 وشهد الشهود بخوضه ما ذكره لا بصريح وبشتر طاسمه ونسبه في او ايل دعور القعنه  
**شم** ادعى ميراثا من ابية واقته ولم يذكر للاسم المورث ونسبه لاي بيع دعواه  
 ولو قال هذا المحدث وكان ملكك مات وترك ميراثا لي ولم يسم اباه او سواه  
 ولم ينسبه الى جده لا يبيع دعواه ولو ذكر بها لكن الشهود اكتفوا بالاضافه اليه  
 ولم يذكر الاسمها يقبل ولو قال المدعي عليه للمدعي شريبت هذا المحدث ودر  
 انيك او امك ولم يذكر اسمها يبيع اقراره قال والفرق ان التعريف عند  
 ابي حنيفه رحمه الله تعالى يحصل بثلاثة اشياء بذكر اسم واسم ابية وكم جده  
 او كما ذكر اسم الجد صاعته او تحذره وخوه ومهرنا اضافة المقر الى المعين كالقضي  
 غير تعريف اخر وفي **جمله** في الباب الثالث من كتاب الرجوع عن الشرهات  
 اذا ادعى انه عمر اخ ابية لايه واقته لا وارث له غيره يبيع وان لم يذكر اسم واسم ابية  
 وجده لا يضافه اليه معين **فصل** احمد بن اسد ادعى ان هذه الذمار  
 كانت ملك والدني مات وترك ميراثا لي قال هي ملكي ورثتها من والدتي  
 ولم يسمها لا يبيع قلت وما ذكره من الفرق لم يضاف له لان المدعي يضيف  
 اياه واقته اليه نفسه في باب الدعوى والاختلاف في المورث في دعور القعنه  
 وذكر محمد بن كثره شهد ان قاضيا قضى علي هذا بالف درهم او قاضي الكوفة  
 لا يقبل لان القضاء عقد في العقود والشرهاده بالعقد لا ذكر العاقل لا يقبل  
 لانه مجهول فلا يبرهنه سمية القاضي ونسبه وليس يخص هذا القضاء بل الحكم  
 في كل الافاعيل واحد لانه لا يقبل بلا اسناد الى معلوم معروف وفي الذرية  
 ادعى دارا فقال شريبتا من وصنيك في حنرك ولم يذكر اسم الوصي ولم  
 يشهد بغيره في قبوله وكذا لو ذكر والوقف والتسليم الى المتولي ولم يسم  
 الوافف او المتولي وفي اشتراط ذكر اسم الفاعل في دعور الفعل اختلاف  
 وادله الكتب مغارضة قال محمد ادعى ان القاضي حدثه بوجه في فرق  
 وبرهن ولم يذكر اسم القاضي لا يقبل وبرهنه سمية القاضي وفي الزراد  
 ادعى ان قاضيا حكم بموته وارث الميت وبرهن ولم يذكر اسم القاضي  
 يقبل وفي الاصل ادعى في يدي رجل انه باله وبرهن ان قاضيا  
 حكم بانزاه حاج ولم يشترط سمية القاضي وفي المستقن ادعى انها داره كثره بغيره  
 من وكيلك وبرهن ولم يسم الشهود ولا المدعي اسم الوكيل يقبل ولت  
 المسأله على عدم اشتراط ذكر الاسم عند الدعور والشرهاده فيناؤه على الفتوى  
 في آخر السادس من فضاء البرازية وكذا في آخر الثاني في العاديه وفي الثاني من دعوى

نزد عزالوده الکبریت و تقویم بسینه علی اخبار الکورس بان هذره الاوده الهوانی  
 و حلالی منجیح اسم لا احاب ان کانست هذره الدعوریه مدیه مدیه  
 الو قاده کلوز صلیحه لایم الدعوریه کوم نقد بقا  
 و ان کانست بعد کما ان قالو کانست حدیثه  
 قبل تمام کرده تسبیح و لا فلما  
 و هذرا الایهه قریب الیجید  
 زاده فیضه الهی  
 عزاد سید







وفيه بركت بغير حق قال لا يصح هذه الدعوى في الثالث من دعوى الثاني  
**ظلم** ادعى كذا امتانة الحناء ولم يبين نوعه وصفته وكذا ادعى  
 ويبيّن نوعه وصفته واخام عليها البينة فلا قاضي ان يقضي بالذي  
 بينه وان لم يقض بالآخر لان قضا الدعوى في هذا سبب اجباله  
 فلا يتعدى الى الدرام المملوكة في اوائل دعوى القسنة ولو ادعى  
 به جاور ذكر جميع اوصافه لكنه لم يذكر ان سرج الرجال ام سرج القهبان  
 قال وصف كونه سرج الرجال والصبيان لازم في صحة الدعوى كما في القيس  
 من المحل المزبور اذا قال مرده دينار درمي بايد نفي دانم كه از زيد  
 مي بايد يا از جعفر باز بركي از ايشان دعوى ميكنم به نقيض در مجلس  
 ويكر يصح دعواه لانه قد يشبه على الانسان ذلك ثم يزول الاشتباه  
 بالتفكر في الثاني من دعوى الحبيب البرماني ادعى ان باع ثمنه كايين وبينه  
 قاجوته فلم يتم تسليم نصف الثمن التي لم تجز هذه الدعوى ما لم يذكر ان هذا  
 العين كان قابضاً ببيع المشتري وقت الاجازة ولا بد ايضا من ذكر  
 رواج الثمن وقت الاجازة فانه لو كسد وقتها لا تفعل الاجازة ولا بد  
 من ذكر قبض البائع ثمنه من المشتري او الاجازة في الاشتهار كاذن ابتداء  
 والوكيل لا يبطال تسليم الثمن قبل قبضه من المشتري وبالس القاضي  
 المدعي ان العين كان مشتركة بينكما اشركه ملك او عقد فلو قال  
 شركه ملك لا بد من ذكر هذه الشروط ولو قال شركه عقد لا حاجة الى  
 قيام العين وقت الاجازة اذا العقد نفذ حال وجوده ولكن يشترط  
 قبض الثمن في السادس من الفصولين ادعى عليه انه اشترى من هذا العين  
 من فلان وانت اتبرها المالك اجرت البيع فادع الى العين ولم يذكر  
 للفضولي اسم بيه وجده هل يصح ذكره في هذه المسئلة مطلقا  
 وقال لا تسمع ومورثها ادعى دارا بيد رجل فقال ذوالبيد اشترى منه  
 من فلان وانت اجرت البيع لا بد من ذكر دعوى المدعي في المحل المزبور  
 باع دار غيره وسلمه الى يد المشتري فادعاه المالك على البائع لو اراد  
 اخذ داره لا يصح دعواه اذ ليس في يد البائع ولو اراد نفي بيه بغير  
 فقيه روايتان ولو اراد اجازة بيه واخذ ثمنه يصح دعواه كذا في  
 وفي ط اجازة المالك تصح لو اجازة قبل الخصومة حتى لو خاسمهم  
 الغاصب وطلب من القاضي ان يحكم بالملك ثم اجاز البيع فعلى قول  
 الجنيته رجلا بيه لا يصح اجازته كذا في شرحه **وذكر شيخ**  
 ان الاجازة تصح في ظاهر الرواية لا تصح **ط** ادعى دارا بيد اخر  
 انه غصبه منه فقال ذوالبيد هو كان له وقفته على كذا واراد المدعي  
 تخليفه بخلف عند محمد رجلا بيه فادعاه لانه لا يملكه **ط** ويجوز

وعلا ما في وجوب دفع الضمان فيه بالبيع والتسليم  
 روايتان فيقضي بوجوب الضمان وان اراد اجازة البيع  
 واخذ الثمن له ذلك بالشروط الاربع والحق في اجازة  
 بيع الفضولي كما عرف كذا في الخامس عشر من دعوى الزانية  
 في نوع الخصم في واسط دعوى القاعدية الاختيار في العقار  
 لا يفتقر بالبيع والشراء وان كان الاختيار في العقار  
 يقتضي بالبيع والاستهلاك والشهادة  
 الباطلة بعد ارجح ان لا يبعد ما قضى  
 بشراءه سهه

ان يكون مراده

ان يكون مراده ان يقضي بقول محمد وفي غصب العقار انه يتحقق على  
 هذا ينبغي ان يكون في المسئلة الاولى لو اراد نفي من البائع يعني بان له  
 ذلك ويجوز مراده ان يقضي بقول محمد في المسئلة الاخيرة وهي مسئلة  
 التخليف لانه غير ما يدلك على هذا قوله وفيها للعبلة ولانه لو لم يقض  
 بقول محمد ولم يخلف الغاصب الواقف وعلى ان يكون له غصب  
 بيه فيصوت ملكه لانه متى لم يكن تخليفه لم يكن تخليفه لغيره ولا يكون  
 عليه ولا كذلك في غير باب في الصور يوضح ما ذكره في المسئلة الاخيرة لو اراد  
 تخليفه لباي هذا العين منه لا يخلف وفاقا اذ الدار صارت مستهلكة  
 بصيرة وترها وفاقا في المحل المزبور وكذا في نوع من انواع الدماوى في الخامس  
 عشر من دعوى الزانية وكذا في نوع من الخصم منه ولو ادعى الضمان على الآخر  
 انه امر فلان ما اخذ منه كذا يصح الدعوى على الآخر لو سلطانا والافلا لانت  
 احد سلطان الكراه فانه يعاقبه لم يمتثل امره واما امر غير سلطان فليس  
 بالكره فكان يجوز ادعائه لا يملكه الا لغرض فضمنه المأمور لا الامر  
 من المحل المزبور وكذا في الرابع من دعوى الزانية ادعى الضمان على المأمور  
 حتى لو كان امره غير سلطان لا لو سلطانا ومجوز ادعائه لسلطان قبل اكرام  
 وقبل لا من المحل المزبور قال دعوى ميكنم به ويكرى كه فلان بن فلان فانه  
 صد درم بوي داده است تا بمن رسانم بايد كه رسانم و شهد و انك تصح  
 من دعوى القاعدية في رياسات القضاة على الغائب قال دعوى ميكنم  
 به بركي در فلان صد جامه كرايس بود بحكم سلم درست ان فلان ان صد جامه  
 كرايس بدو من مدعي عليه داده است وكفت بيد و بفلان ده يعني دعوى  
 كرايس ها خرج كرده است الكون به بايد كه قيمت آن كرايس ها بمن وهد جنبه من  
 درم معلوم اين دعوى درست نبود چون مقر است كه مدعي عليه كرايس هاي  
 اقامت را تلف كرده است لانه وان صار وكيله بقبض الكرايس ضرر داده  
 لذلك بالرفع اليه ولكن الوكيل بقبض العين لا يكون وكيله بقبض القيمة  
 ان التالف لانه الرضا بقبضه لا يكون بقبض قيمته لانه قد يخاف في القيمة  
 ما لا يخاف في عينه والكر مدعي جنين كويد بيش از آن كه كرايس ها خرج كرده  
 مرا علم شده بوده و قبضه ورا اجازت كرده بودم والباقي بحاله دعوى قيمت  
 درست بود في او اسطر دعوى القاعدية وهذا الجواب اعني قولنا بود  
 استقامت فاما كان المدعي ادعى انه كان له على فلان الدافع كذا كرايسا واما  
 اذا ادعى ابتداء ان فلانا دفع اليه هذا كذا كرايسا ليدفع الي وانه اجرة بركت  
 به لك واجرة ثم صرف الكرايس في حوائج نفسه فعليه ان يدفع الي القيمة كذا ردها  
 لا يسمع لانه اذا لم يدفع عليه حقا لاجازته لادفع فكان الاجازة وعدم  
 الاجازة بمنزلة في المحل المزبور **ط** اقام المدعي عليه بنية ان يملكه في غير

وادعى المدعي بركت بركي بن كرايسا انه اراد ان يملكه القاض  
 الارضات ليس اليه الخصومة مع وثقة  
 القاض بركت بركي  
 قلنا نقل  
 سهه

القاض







او الورثة مجهولون منهم ذو فرض وعصبة وذو رحم فجهلت فاحتمل الابري  
 ان الشبهة اذ بان هذا وارث فلان لا تقبل الجبرالة في الوارث **فشي**  
 لو ذكر تريق دار ورثة فلان لا يحصل التعريف اذ التعريف بذكر الاسم ونسب  
 وقيل يصح ذكره هذا لانه من اسباب التعريف **عده** لو كتب لتريق ارض  
 ورثة فلان قبل الفسنة قبل يصح وقيل لا **شي** كتب لتريق دار ورثة  
 فلان يصح هذا كتب لتريق ارض مبان وهي لا يكفي كذا ذكره **مش** وقال  
 لان ارض مبان وهي قد يكون للغائب وقد يكون ارضاً نكرة ماله على اهل  
 القرية بالخارج وقد يكون ارضاً نكرة لمرعى رواب القرية من وقت الفسخ فهو مبان  
 وهي ايضاً فبذلك الغرض لا يحصل التعريف من المحل المزبور وذكره في الفصول **عده**  
 اذا جعل احد حده وده ارضي لا يدرى مالكم بالكتبى مال يقبل به في فلان  
 حتى يحصل المعرفة وذكر في موضع اخر في الزحيرة اذا ذكر احد احد وتريق  
 اراضي المملكة يصح وان لم يذكر انهما في يد من لانه ارض المملكة يكون في يد  
 السلطان بواسطة يد نائبه لكن بشرط ان يقول والفاصل بينهما كذا  
 في العدة المختارة اذا ذكر اسم ذي اليد يكفي اذا كان احد ارضي لا يدرى مالكم  
 ولو قال لتريق ارض المملكة بذكر اسم المملكة ونسبه ولو كان الامر اثنين  
 ذكر في المحيط اذا جعل احد طريق العاصنة لا بشرط ان يذكر في طريق  
 القرية او البلدة في احدى عشر من العاديات **طيس** في دعوى العقار لا بد  
 ان يذكر بلدة فيسرها الدار ثم المحلة ثم السكة فيبدأ او لا يذكر كونه ثم المحلة  
 اختيار القول محمد فان مذهبه ان يبدأ بالاعم ثم بالاخف فالأخف وقيل  
 ان يبدأ بالاخف ثم بالاعم في اول السبع من الفصولين وعند اهل العلم  
 كما اخبار ان شأ بدأ بالاعم وان شأ بالاخف ولا بد من ذكر حدود الدار  
 وفي الكافي وذكر اسماء اصحاب الحدود والاسماء ولا بد من ذكر احد لانه تمام  
 التعريف به عند الجحيفة على ما عرف وهو الصحيح في الثاني من دعوى ان  
 ولو وجد بانه لتريق ارض فلان ولفلان في هذه القرية التي فيها المدعى  
 اراضي كثيرة متفرقة مختلفة يصح الدعوى والشهادة ولو قال لتريق دار فلان  
 ولم يذكر اسم احد لا يصح وذكر الاسم والنسب في الحال انما يحتاج اليه لو لم يكن  
 مشهورا اما الدار فلان لم يذكر به ولو مشهورا عند الجحيفة وتام حده  
 بذكر حد صاحب احد وعندهما التحد بليس شرط في الدار المعروف كذا رعمرو  
 ابن ابي عمير بكوفة فعلى هذا لو ذكر لتريق دار فلان ولم يذكر اسم ونسبه  
 وهو معروف كجبهة الحاجة البير بالاعلام ذلك الرجل وهذا ما يحفظ جدا كذا  
**من** في السابع من الفصولين ذكر كنية صاحب احد او فلان او ذكر من فلان  
 لا يكفي الا اذا كان صاحب احد مشهورا مع وفاء بذلك كشيخة الجحيفة وابن  
 ابي ليلى من المحل المزبور **فشي** ادعى عشر وبرات ارض وهذا التسع الواحدة

وفي الزمان في ارضي من غير المدعى في نوع من العقار ولو جعل  
 احد لتريق ارض لا يدرى مالكم بالكتبى مال يقبل به في فلان  
 يحصل المعرفة بذكر اسم المملكة حيث لا يشترط فيه  
 ذكر صاحب اليد لانه في يد الامير وذلك معلوم لا يشترط  
 الامير في لا بد من ذكر من في يده وتكون لا بد من ذكر الفاصل  
 فراض المملكة كالمسألة القديمة ونحوها

لو كانت

لو كانت هذه الواحدة في وسط التسع تقبل ويقضى بالجملة لا لا على كل فرد من المحل المزبور  
 في المسقط لو ادعى عند حاكم ان الدار التي في ربيع كذا في سكة كذا احد حدها  
 كذا في فائده المدعى عليه فلما قاما عنده برهن المدعى عليه في سبعة  
 ان الدار المذكورة كان بمخاضهم في المدعى لكن قال الشهود ولا تعرف حدودها  
 وهو ايضا في قراره ولم يذكر احد وادى قال الشهود وشهدانه قال في قرار الدار  
 التي في ربيع كذا في سكة كذا في فلان داره ولم يقولوا الدار التي بمخاضهم فيسرها  
 يقبل ويقضى بالدار المدعى في الثاني من دعوى البرازية **ط** لا يكفي بذكر  
 احد من ويكتفي بثلاثة فيجعل الرابع بازاء الثالث حتى ينتهي الى مبدأ  
 احد الاول او الشهادة كالدعوى فيما من الاحكام في السابع من الفصولين  
 وكذا في العاديات واحد حده والمدعى او كله لو من صلا بملك المدعى عليه يحتاج  
 الى ذكر الفاصل وقيل لو ارضان فيم وان بيتا او دارا او منزلا لا لا  
 احد فاصل والكرم بمنزلة المنزل لانه ذو حد في الخارج من دعوى البرازية  
 في تحديده العقار ذكر ثلثة حده وده فقال في احد الرابع متصل بملك المدعى عليه  
 او قال الرابع ملك المدعى عليه ولم يذكر الفاصل قال الامام محمد بن  
 يعقوب لانه كالتسكوت من احد الرابع من المحل المزبور وذكر القاضي  
 ان الشهود اذا قالوا الرابع متصل بملك المدعى او المدعى ولم يذكر الفاصل  
 يقبل كما اذا ذكر الرابع ولو قالوا الرابع ملك المدعى عليه ولم يذكر الفاصل  
 لم يقبل في الارضي ويقبل في الكروم والبيوت من المحل المزبور واذا كان  
 احد احد ودل باصق ارض رجلين او ارض رجل ومسجد فذكر احد ما لا يكفي  
 لانه جعله لتريق ارض واحد فيقتضي ان يكون كل ربيعة فاذا كان  
 بعضه لتريق لم يساوى احد هذا الحد ودفعنا رجا اذا غلط في احد الرابع  
 من المحل المزبور ولو ذكر احد ودالثثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم  
 يسكت ولكنك اخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه ليس هذا  
 الحد ود في يدي او قال ليس معنى تسليم هذا الحد ود فانه لا يتوجه عليه  
 هذه الخصومة وان قال المدعى عليه هذا الحد ود في يدي غير انك اخطأت  
 في احد ولا يلتفت اليه الا في اخطا على اخطا فيجوز استئناف الخصومة  
 في فصل في دعوى الدور والاراضي والحاكمة المدعى عليه اذا ادعى بعد القضاء  
 ان المدعى اخطأ في احد الرابع لا يسمع دعواه وكذا لو ادعى قبل القضاء  
 بعد ما اجاب المدعى انها ملكي وفي يدي ثم ادعى انه اخطأ في احد الرابع  
 لا يسمع دعواه من المحل المزبور **فقط** لو كان احد الرابع ملك رجلين  
 لكل منهما ارض على حدة فذكر في احد الرابع ملك فلان ولم يذكر الا لا يصح  
 وكذا لو كان الرابع لتريق ارض ومسجد فذكر الارض لا المسجد يجوز  
 وقيل الصحيح انه لا يصح الفصلان اذا جعل احد الرابع كل لتريق

وذكر في الثاني من دعوى البرازية في نوع من العقار ولو جعل  
 احد لتريق ارض لا يدرى مالكم بالكتبى مال يقبل به في فلان  
 يحصل المعرفة بذكر اسم المملكة حيث لا يشترط فيه  
 ذكر صاحب اليد لانه في يد الامير وذلك معلوم لا يشترط  
 الامير في لا بد من ذكر من في يده وتكون لا بد من ذكر الفاصل  
 فراض المملكة كالمسألة القديمة ونحوها











رواجا يصح ويصرف الى الادنى وفي الاثر يرجع على البياض ولو ادعى مطلق الذهب  
او الذهب المرادى لا يصح لانها انواع ولوا دعى عشرة دنانير بوزن او بحكارة ولم يذكر  
الاحقر يقيح في اول الميزان في دعوى الزانية وكذا في الحلاصة وانما عشرة دنانير ولم يذكر في الاثر  
لان الدنانير انواع ملكية ونسب بوزن وبحكارة في الفصل الاول من كتاب الدراج في دعوى النصاب  
او عشرة دنانير بوزن او بحكارة ان ادعى بسبب البيع ينصرف الى النقد الغالب في البلد في ذلك الوقت  
وانه مضمون ما ان طول الوقت العقد في ما ان الخصومة بحيث لا يعلم نقد البلد في ذلك الوقت لا يبرر في بيان  
ان العقد البليد كما كان في ذلك الوقت او بين وصفه بحيث يقع المعرفة في كل وجه واما بيان العيار كما كان  
الحكم في الرواج في المعاملات سواء لا يشترط بيان العيار وان كان يتفاوت لا يبرر  
بيانه في المحل المذكور ادعى على اخر عشرة دراهم فشهدوا انه دفع اليه عشرة دراهم  
لا يقبل ادعى عليه قبض منه كذا منذ شهر فشهدوا على القبض ولم يذكر والتاريخ  
لا يقبل في المحل المذكور اذا باع بالدرهم واخذ الخط بالدينار الواجب  
عليه الدرهم بينه وبين الله تعالى واما القاضي فيطالب بالدينار فيحكم بالآخر فلو اقام  
المشتري البينة ان العقد كان بالدرهم تقبل هذه البينة ويقضى عليه بالدرهم  
وان لم يكن له بينة عند ابيه يوسف رحمه الله تعالى بحلفه وعلى الفتور في الثالث عشر  
من سبوع الحلاصة وكذا في البرارية وذكر القاضي احضر رجلا واخرج صكافه ذكر المال  
وقال المال باسم رجل غائب وهو فلان لكن اسمه عارية وكان وكيله اعني في سبوع  
المال علم هذا وان الغائب وكلني في قبض هذا المال في هذا الحاضر سمع لان الانسان  
قد يكون وكيله اخر في بيع ماله فيبيع ويكتب الصك باسمه لانه هو العاقد  
ولم يذكر ان يكون له بينة وكيل عنه في القبض لان الوكيل اذا غاب فحق القبض للموكل  
انما ثبت اذا وكله وكيل كما قال محمد في كتاب المضاربة ويقال للمضارب  
بعد الفسخ وكل رب المال في قبضه فادعى عليه قبض المال فان اخر  
المدعى عليه بالمال والوكاله اخر تسليم المال اليه ولا يتعدى اخراره على الغائب فيكون  
الوكاله لان المال يقال له به من عليه باو ابره من على اخر الغائب له بالمال ولم يبرهن  
على الوكاله لا تقبل وفي المشتق جاء بصلة فيه مال باسم رجل وقال رب الدين هذا  
اقر له بالمال الذي فيه وطالبه ان يجد المدة على عليه ان يكون للغائب عليه شيء فرفضه  
ببره من عليه ويحكم له بالمال وان اقر بان المال عليه للذي كتب له لا يكون خصما  
حتى يجهز الغائب كذا في الامام الثاني وفي الامام انه لا يكون خصما في مسألة الجور ايضا كما في  
الاقرار في نوع في الخصم في دعوى البرارية رجل مات وترك ابنين فادعى احدهما ان لا يبرهما  
على هذا الرجل الف درهم غنم غنم مبيع وادعى الاخر انه كان من قرض واقام كل واحد منهما  
البينة على ما ادعى فانه يقضى لكل واحد منهما ثمانية ليس لاحدهما ان يشرك صاحبه  
فيما قبض في اخر السابغ عشر في دعوى النازية نوع في دعوى الدين في التركة  
مات وعليه دين لا يفي التركة بها وادعت احراره مراهما فلو قولها الى مقدار مراهما  
من غير بينة فخصا لغيرها وبها اذا وقع الاختلاف بينهما وبين الورثة ولم ينفذ

وفي الرابع عشر دعوى النصاب قال في كتاب قلنت محمد رجل له عليه الف درهم  
ولرجل على احراره الف درهم فخصا مراهما فاقامت احراره بالدين  
وان غائب ان اقرت ان الدرهم الذي على هذا الرجل الذي يطالب به  
ملكه بالهذه الكرامة لاشي في مراهما وانشأى ماسي من غنم غنم غنم  
لهما والرجل الذي يطالب الكرامة فخصا بان له عليه الف درهم وانما  
اقرت او هو منكر فاقامت الكرامة البينة عليه بان له عليه  
الف درهم وانما اقرت بان له ملكه مراهما وانما استمر في ذلك عبارة  
قال محمد هذا الرجل وشهادة قاطعة انتهى وكذا في كتاب  
من دعوى الخط بغير عبارة فظهر من ان الكرامة عليه يكون خصما  
وان اقر غنم محمد فيكون في هذه المسألة ثلثة مذاهب فلهذا  
في الامام يكون الكرامة على مراهما او اقر او انكر وعلى قوله يكون  
خصما في الفصلين وعند ابيه يوسف يكون خصما في صورة الكرامة  
لان صورة الاقرار فيجسط  
عند الفتور

الماتحامل

الماتحامل الفرق من مديونات الفينة برهن على دين الميت وعاد الوفاة التركة بالبر  
من بيان التركة حتى لو كان عصارا لا يبره ببيان حدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوفاة لا يحتاج  
الى بيان التركة ولا مفتح انه يقبل ببيان التركة وعلى الفتوى وانما استوفى غنم برهن على  
الوفاة وبين التركة ثم برهن غنم اخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفاة بخلاف  
وان انكر الوارث دين الغنم الثاني وصدقة الغنم الاول شارك الثاني الاول والآخر  
بالشركة برهن الدارس على ان الورثة باعوا عينا من التركة المستغفرة وببرهن الوارث على  
الميت كان باعها فصحته وقبض غنم فيبينة الدارس او لم لا يثبت الظاهر والوارث يقبضه  
والبينة موضوعه للاثبات في نوع في دعوى الدين في التركة في دعوى الزانية وكذا في المحل  
ولا يشترط احصاء التركة لاثبات الدين وتعد ثبوت الدين لا يمكنه تنقياض  
الاثبات التركة واثباتها لا يقصور بالاحصاء لانها من التقلبات في دعوى القول  
لا يبرر احصاءه فانما احصاه ببيان ما يفي بالدين مفتح ولا يشترط احصاء الكل في نوع  
فيمنه يشترط احصاءه في المحل المذكور في دعوى الزانية وكذا في الثالث في الفصولين وذكر  
الحاكم ادعى الدين في التركة لا حاجة اليه في كل الورثة بل اذا ذكر واحد منهم وبرهن عليه  
ان واجب عليه اداء الدين من تركته التي في يده يكفي ولو كان الوارث احدا صغيرا  
برهن على وصية على الوجه المذكور وان ادعى دين الميت على احد لا يبره ببيان عدد الورثة  
لما قر في نوع في انواع الدعوى من المحل المذكور في دعوى البرارية ولو ادعى على ميت  
دينا وورثته صغار فان كان للميت وصي لا يشترط حصة الورثة الصغار والمكمل  
للميت وصي وللصغار وصي يشترط حصة الورثة الصغار وحصة الواحد يكفي  
في دعوى النقول في دعوى النازية وفي اربع الف مائة وشركا الف وعليه كذلك  
فزع الوارث ان هذا الالف وديعة فلان عند الميت وصدقة الغنم في ذلك او كذب  
او قال لا تدري لمن هي فانه يحكم بحلف الالف للغنم لا للمودع لعدم صحته اقرار الورثة  
حال الاستغراق وكذا لا يصح اقرار الغنم لانه لا يملك له في الالف للميت الوارث من  
الاستخلاص لكن الغنم اذا صدق المودع وبعده اخذ الالف رجع المودع عليه  
لاقراره باخذ ملك الغنم وقايدة لتقدير الوارث ان لم يبره في حق الغنم بظنه  
حق مال آخر لو ظهر للميت فباخذه المحقر له بالوديعة اقرار الورثة بالدين وضع  
مع ذلك اقرار الغنم ان برهن حتى يتعدى الدين الى كل انصبا الورثة له ذلك في النوع  
في دعوى البرارية وذكر الوارث الكبار برهن فعلى الغنم قامة البينة لثبت دينه في  
حق الصغار اذا اقر الكبار لم يعمل في حق الصغار ولو اقر كل الورثة فاقام كل البينة  
يقبل لاحتياجه الى الاثبات في حق غيرهم ايضا اذ ربما يظن غنم اخر ودينه ظاهر ودين  
المقر لا يظن في حقه اقرار الورثة وكذا الوارث بالوصية فاقام البينة تقبل ايضا  
مج تقبل البينة على دينه ولو اقر به بعضهم لانه ربما لا يفي بغيره فالبينة  
يقضى حقه في جميع التركة واقرار الوارث يقتصر على نصيبه ولا يجوز اقرار الوصي برهن  
على الوصي لانه يشترط هو ومعه اخذ فيصنع على معنى الشهادة في حق الوصي وانه يبره

ولكن لا يحكم اداء الدين على الوارث ما لم يصل اليه التركة  
فان انكر وصو التركة البينة او اذ اثباته لا يقبل في ذلك الا  
ببره على التركة على وجه يحصل به العلامة في نوع  
من انواع الدعوى من دعوى البرارية وكذا في السابغ  
من الفصولين والعمارة في سبغ  
من البرارية ما جاء في التركة  
من احصاء التركة

اقول ظاهره هو ان لا يثبت مع هذه البينة اصلا وليس كذلك  
وقال في العاشر في الفصولين لو ادعى على ميت دينه ببيان  
وعين عينا فانه هذا من التركة فيمنه واثباته لا يثبت  
بأن هذا العين من فلان فيصوت بغيره كذا في التركة  
على انما في البينة الدارس او لم لا يثبت البينة الوارث  
تقبل اذا اقرت قال ولي ترك تركة البينة في قوله  
للانبات وذكر هذه المسألة في الاثر  
من دعوى الخط ولم يذكر قوله  
البينة موضوعه  
للانبات

كما ذكر في قبض الوديعة اذ ان برهن على ما ذكره  
يقضى مع اقرار المودع او الوصي له بالثبوت اذ  
ان برهن على الوصية مع اقرار الوارث والوكيل  
بالبيع او يقبض الغنم فادار التركة برهن  
على بقده التركة له ذلك كذا  
في البرارية والحلاصة



من تركه باخره فحاجه وابن الخو بضمي له ولو ادا بقضاء لم يضمنه ويشتر الاول  
**فك** لو انتدب الدين بشراوة فلا بد من القضاء في النافذ والعشر من العشر  
**فش** ولو ادعى وصيته دينا عليه فالحاكم ينصب وصيا آخر يدعي عليه دعواه على نفسه  
 لم يصح **ن** ولو ادعى وصيته عليه وعجز عن اثباته بعزل ومنه ما تو قال  
 وصيه على دين قيل لا يخرج القاضي المال من يده واذا ادعى شيئا بعينه اخبره  
 من يده وقيل بعزل لانه بحق مال اليتيم وقيل يقول القاضي اما تراه او تعلم البيعة  
 والا اعز لك فلو فعله والا اعز له في كل المور وكذا في النافذ والعشر من العادة والرابع  
 والعشر من الامة وشبهه **ص** ادعى بعض الورثة دينا على مورثه بعد القسمة تسع  
 وان لم يكن بكنه القسمة ابرأ من الدين بخلاف عين من تركه حتى لا يسمع دعواه في كل المور  
 ادعى بعض الورثة دينا على الميت وصحة بعضهم وانكر البعض يستوفى من حصته  
 المصنف بعد طرح حصته المدعى في الرابع دعوى الزانية دعوى الدين بالتركة ادعى على ميت  
 حقا او شيئا ما كان بيده فاقتر الوارث به لزمه في حصته حتى يسمع دعواه اذا اقر على نفسه  
 فصح وبقيته الورثة على حقوقهم لم يصح اقتراره عليهم كذا ذكره **مشي في بق**  
 وزاده **ج** زيادة يحتاج اليها ولم يشترط احد سواه وهو ان يقضي القاضي  
 على هذا الوارث وانما يظهر هذا في مسئلة **ث** وبما ان احد الورثة لو اقر بدين  
 ثم شهد هو واخر بذلك الدين يقبل شهادتهما المقر فلو حمل الدين في نصيبه جزا اقر  
 لم يقبل شهادتهما في غيرها من دفع المخرج وقال ينبغي ان يحفظ هذه الرواية في موضع  
 آخر قال **ج** قال من ايجنا هنا زيادة شئ لا يشترط في الكسب وهو ان يقضي الخ  
 ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات مورثك فان قال نعم فيسأل  
 عن دعوى المال فلو اقر وكذب ببقية الورثة ولم يقض باخره حتى شهد هذا الوارث  
 واجتنبى به تقبل ببقية الورثة على جميع الورثة وشهادته بعد الحكم عليه اقره لا يقبل  
 ولو لم يعلم البيعة واقر به الوارث او شكل في ظاهر الرواية باخذ الدين في حقه المخرج  
 لانه مقر بان الدين مقدم على ارثه قال هو القياس ولكن اختياره غير ما في حقه وهو  
 قول الشعبي الحسن البصري ومالك وابن ابي ليلى كعبان الثوري وغيرهم ممن  
 تبعهم وهذا القول عدل وابعده الضرر في اول التاسع والعشرين من المصنفين  
 وكذا في التاسع والثلثين من العاديات والخامس من الامة وشبهه وفي طرفة بعض  
 المتابعين احد الورثة اذا اقر بالدين يؤخذ بجميع الدين من نصيبه عندنا ولو ثبت  
 الدين على وارث من الورثة بالبيعة لا يستوفى الا ما يخصه بالاجماع وذكر في موضع  
 آخر ولو كانت التركة ثلثة الاك قسمت بين ثلثة بنين ياد خذ الدين كل  
 واحد منهم ثبت ما فيه لو ظهر بهم حصة عند القاضي اما اذا ظهر باحدهم ياد خذ جميع  
 ما فيه وفي مختلف السلفي احد الورثة اذا اقر بالدين وبعض الورثة غائب او  
 غصب بعض التركة غاصب يؤخذ جميع الدين من نصيب المقر بالاجماع في التاسع والثلثين  
 من العاديات وكذا في الخامس من الامة وشبهه ولو ثبت الدين باقر اربع الورثة ثم غاب

ذكره هذه الزيادة فاصحها في اوائل الدعوى في فتاواه  
 قال في المحرر والتمت في فصل شهادته المصنف  
 ان يجوز اقراره لا يلزم كل الدين في حصته  
 قبل القضاء وتمامه فيها

فيكون قوله لا يستوفى الا ما يخصه بالاجماع  
 في سورة ما يظهر به جملة عند القاضي  
 ثابت وكل  
 نسخة

بعضهم

بعضهم او غصب بعض التركة غاصب يؤخذ جميع الدين من هذا الباقي واحاخر في  
 الخامس من الامة وشبهه **بق** كبار الورثة غيب واحاخر صغير جعل القاضي كسلا  
 في اضم المدعى فلو قضى على الورثة قال **ج** غير الغريم يستوفى من نصيب الصغير  
 احاخر اذا لم يقدر على نصيب الكبار ثم حصص الكبار رجوع الصغير عليهم ثم تقدم الدين  
 على الارث في التاسع والعشرين من الفصولين وكذا في التاسع والثلثين من العاديات  
 واحاخر في دعوى البرارية اثبات الدين على الميت بحضرة الوارث او الوصي يجوز  
 وان لم يكن في يده ما شئ من التركة لحاق اثبات من الفائدة وهو التركة من اخذ مال  
 الميت عند الظهور في اوائل النافذ والعشر من العاديات ومن سأل الدين في الاقفية  
 رجل ادعى على اخيه ان له عليه الف درهم وانه مات وفي يده تركته وطالب القضاء الدين  
 سأل له هل مات ابو له فان اقر بالدين والكوت يستوفى من نصيبه لانه يثبت باليسن حجة  
 على باقي الورثة وهو الاقرار وان اقر بالموت كمن انكر الدين يثبت كونه خصما وبعد  
 ذلك ثم اقام البيعة يستوفى الدين من جميع التركة بعد ما حلف المدعى ما يقض شيئا من هذا  
 الدين ولا ابرأ وقد ولو قال الابن لم يقبل التي شئ من تركته الابن صدق مع هذا را د  
 استخلاف ليس عليك كذا كذا ان اقر او شكل بثبت الدين وانكره يستخلف على كل  
 واحد من ما عينا على حدة وبما خذ عانة ما يجنا ولو اقام البيعة على الدين مع الابن  
 مع يقبل وتام هذا باب في كتاب الدعوى من اوائل النافذ في قضايا اخلاص وكذا في البرارية  
**م** فان كان هذا المدعى عليه اقر بالدين على الاب والكر فالحلف على كل من صاخر  
 بالدين الا انه قال لم يقبل التي شئ من تركته الاب فان صدقه المدعى في ذلك فلا شئ  
 له وانكره وقال لا يلزم وصل اليه الف درهم او اكثر وارا انه يحلف حلفه على البقاء  
 بالله ما وصل اليك من ابك هذا الالف ولا شئ منها فان حلف له الف فقد آت  
 وان حلف لا شئ عليه هذا اذا حلف المدعى على الدين او لا ثم حلفه على الوصول  
 فلو ان المدعى من الابن اقر او حلف ارا وان يحلف الوارث على الدين قال الوارث  
 ليس لك على يمين فانه لم يقبل التي شئ من تركته الاب وكذا المدعى وقال لا يلزم  
 اليك من تركته الاب كذا او كذا او صدقه في ذلك الا انه مع هذا ارا استخلافه على  
 الدين فالقاضي لا يلتفت الى قول الوارث ويحلفه على الدين وفي الخامسة  
 ويحلف على العلم باقية ما تعلم بالدين على ابك له هذا المدعى قال الفقيه ابو الليث  
 كان الفقيه ابو جعفر يقول يقبل البيعة بالدين على الوارث وان لم يكن في يده مال الميت  
 ولا يستخلف قبل ظهور المال وفي الكبرى وكان الفقيه ابو جعفر قال في مثل هذا يسمع  
 البيعة عن المدعى ولا يستخلف الوارث قبل ظهور المال وهذا اختيار الفقيه ابو الليث  
 وبه يفتي في السادس والعشرين من قضايا النافذ فانية او على ميت دينا  
 وادعى على ورثته وليس في يدهم شئ ثبت ذلك باقر المدعى يقبل البيعة  
 ويحلف الورثة على العلم وكذا لو لم يكن للميت مال من تركته يقبل البيعة ويحلف  
 الورثة على العلم لا حاجة الى اثبات الدين دونها شيئا به وعن الفقيه ابو جعفر

وقال في البرارية بعد ذكر البيعة  
 وهذا دليل على ان الدين لا يثبت  
 على واحد بالبيعة يستوفى  
 كله من حصته

ويستوفى من التركة التي لا يخلف  
 قبل ظهور المال وبه يفتي  
 وفي المحرر السادس والعشرين من قضايا اخلاص  
 الدين ووصول شئ من التركة اليه وكذا المدعى في ذلك  
 وارا استخلافه على الدين ولو شهد جميعا اختلف في  
 فيه بعضهم قالوا يحلف مينا واحدة  
 وعامة هم على انه يحلف مرتين  
 ودليل الفرقين تكو



انه يسمع البينة قبل ظهور الحال ولا يخلف الوارث الا عند الظهور وبهذا هو البيت  
 في باب ميراثه من حصة من قضاء القسبة ط الزكاة مستغفرة بالدين وجاء في  
 يري مينا على الميت فانما تقبل بينة على الوارث لا على غيره وكل ما يخلف الوارث  
 لان فائدة التوكول الذي هو اقرار الوارث لا يثبت في الزكاة مستغفرة لا يسمع اقراره  
 ولا يقبل بالدين في حق غيره من غيرهم وينبغي ان يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا يخلف  
 لاحد مومن في باب ثبوت الملك للوارث من وصايا القسبة وقضاو ميراث الدين  
 لا يكاد الدارين اثبات الدين على الغريم الذي للميت عليه دين ولا على الموصي ولكن اذا  
 اثبت على من يبيع الانبات عليه كالوصي والوارث يثبت له ولاية الاستيفاء منهما  
 باعتبار ان الزكاة الميت في يده بالبيعة ولو اقام رب الدين بينة على اجنبى من هذا  
 الذي في بركة من تركه مدبونه لا تقبل لانه ليس خصم في اثبات الملك للميت في  
 الشاغل والعشر من ماله لا يسمع في الاقسية من ماله على مدبونه لا تقبل  
 ولا يكاد اخذ الدين عنه لكن اذا ثبت الدين في الزكاة واقر رجل عند الحاكم ان عليه هذا  
 للميت كذا ياداه الحاكم برفع ماله على الدين الميت في الرابع من دعوى الزكاة في قوله  
 بوجه منه مال الميت في يد اجنبى فدين الميت يقيم البيعة على الزكاة في الزكاة  
 في ماله التناقص بعد القضاء من دعوى القسبة ذكر ابن سكة في نوادره عن ابي يوسف  
 رحمه الله في المرأة موت عنها زوجها فادعى ميراثا وهو ميراثها والورثة يقولون  
 قد تزوجها على ميراثنا لا نأخذ ميراثها لان ميراثها ميراثها قال ابن سكة  
 وقد كان قبل ذلك بخلاف هذا قال في رجب سنة ثلث وسبعين ومائة  
 في السادس عشر من كتاب المحط البرهاني في اختلاف الزوجين في الميراث رجل اقر ان  
 لرجل عليه دينا وقال لا اعلم ما هو فلا يثبت ان يقرب بشئ والا يجوز القاضي حينه  
 وبين تركه عليه في يد غيره في الميراث والدين على الميت والميت في دعوى المحط  
 الخسر ولو ادعى على ابيه القاد بينا فصدقه الوارث ودفع اليه الالف بغير قضاء  
 ثم ادعى واقام الغريم البيعة على الدين فلا يثبت في يده الا فان صدقه الوارث رجع  
 بما حقه على الاخذ منه ولو كان الوارث دفع الالف اليه باء القاضي في الودعة والدين  
 ثم اقام رجل البيعة على الميت بدين الف فلا ضمان له على الوارث وبهذا هو المحط  
 ما يقض في الميراث ولو ادعى دين في الزكاة ليس له ان يطلب من القاض احتفاظ  
 الزكاة مخافة اختلاف من الورثة ما لم يقيم البيعة في دعوى خزانة الا كذا في القاضي  
 الخصائص

**الفصل الرابع في دعوى الطريق وسبل الماء**

في داره في دار رجل فاراد ميراثه في ذلك الباب ومنع صاحب الدار عن الميراث في داره  
 وقال ليس لك حق في الميراث وادعى صاحب الدار ان له حق الميراث وقال قول  
 قول صاحب الدار وعلى الخارج البيعة فان جاز بشئ هو شره وان كان يترفعها  
 في هذا الباب لم يثبت في ذلك شيئا وهذا قول يجهل في حقه رحمه الله تعالى  
 وان شره وان لم يثبت ثباتا في ميراثه ومما هو احوده وبهذا هو المحط في داره

قبل

هذه المسائل فيما اذا مات رجل وادعى اخر على الوارث  
 وبنات على الميت واما اذا مات رجل فادعى وارثه وبنات  
 او عينا فقد ذكر في كتاب الوارثين من قضاء المحط  
 في احدى والعشرين من شرح  
 ادب القاضي مع زيادة  
 تفصيل

قال رجل مات وله على رجل الف درهمين ولم يزل عليه الف  
 درهمين فاراد الورثة ان يستوفوا الالف من الغريم الذي  
 للميت عليه الف لا فغيرهم ليس لهم ذلك الا ان يادعوا  
 فيعطوا الغريم الذي له على الميت درهمين وهذا الغريم لو دفع  
 اليه الورثة فله الغريم طالب الميت ان يحاسبه ثم يردوا

ويجاء في دعوى المحط الخسر في باب الدعوى في الميراث والدين على الميت  
 والميت حيث قال في الزكاة او عت على زوجها بعد وفاته الف درهم  
 ثم ماتت وله ميراثها وقال الورثة قد علمنا ان الماتة وصاحبها  
 ولا تدرى ما هو وحلفوا عند محمد وابي يوسف بانه ما تعلمون ما هو  
 فلهما اقل الصدق عشرة دراهم لان ذلك شيق والزكاة مستحقة  
 منها اشترى ولم يزل في الكتب من قال في صدق هذه الصدقة  
 ولا في غيرها من صور الاختلاف في الميراث كتاب الشيخ في صورة ما  
 اذا مات الزوجان واختلف ورثتهما ان عند من يقضي عشرة  
 ونفسب مسألة الاختلاف في الميراث طلب منه كتاب  
 المحط في التنازع في داره وقد كتب  
 فيه في كتاب الكتاب

رجل اشترى من رجل عبد المات وادعى البايع على ورثة ومات  
 العبد وقال الورثة لا تدرى ما فعله وحلفوا ما تعلمون انه  
 اشتراه باء عاه البايع وما تعلمون ما فعله فقالوا له انكم  
 من ان يقر واشترى منكم او منكم على انتم شيئا من هذا البايع واحول  
 بينهم وبين المات واقصف عليه بقرعة حتى يبينوا ما علم به من القصة  
 كذا في رجل على ابيه دين ولا اعلم ما هو ميراثه في ميراثي ولا  
 حكيت بيعة وبين تركه ابيه كذا في الفصل  
 الثالث من كتاب الميراث  
 مدعو المصنف

قبلت شهادتهم وقضيت له بذلك وكذلك اذا لم يبينوا احوده ولا طول ولا عرض  
 تقبل شهادتهم ويقضى به بقدر عرض الباب الاعظم وضوا الى السماء وطولا وفي الميراث في قال  
 المسئلة مؤلفة تاويلها انهم شهدوا على اقرار المدي على ان للمدعي طريقا ثانيا في هذه  
 الدار ما لو شهدوا على الثبات لا تقبل شهادتهم والاصح ان هذه الشهادة مقبولة على  
 كل حال في محام مع شرف دعوى التنازع في داره وكذا في المحط وكذلك لو شهدوا في باب  
 مات وترك طريقا في هذه الدار ميراثا له قبلت الشهادة وكذلك على هذا اذا  
 كان له باب مفتوح في داره على حايطة في زقاقهم فله من منع الا ان يقوم له  
 بيعة على ان له طريقا فيها على نحو ما ذكرنا في الطريق في المحط الميراث في ميراثه  
 حود دعوى ميراثه ان يدرين زرقوا حاق كذا رست وطول وعرض ان راه كذا  
 يد يد كذا وانكس منكره فادعى ان مدعى كواه خواست مدعى كفت وانكواه  
 حقيقت حاجت بينة ان انكوهي مقراست كذا من مدعى انكوهي را كذا رست ام  
 ولكن حينئذ يباكونه بناق كذا شنة جون مقراست وصاحب يدى منقضية  
 مزاجي واجبت كذا وان كذا شنة باز نداد وتايشه بنار دغاصبي في وير  
 ناحق كذا شنة في حقه فما يدعيه دعوى ابن اقرار مسجوع لوديانى اجاب بوجه  
 او ابل دعوى القاعدية قال المات في ميراثه لا يكون صاحب يد بعد ما خرج في الميراث  
 بل يكون صاحب اليد صاحب الميراث ولو اقام المات بينة ان كذا ميراثه ميراثه  
 في زمانا طويلا لا يقضى له بالبيعة لان هذه شهادة على اليد المنقضية وان لا تقبل  
 عند الحقيقة ومحمد ولكن لو اقر صاحب اليد المدي كذا ميراثه ولكن بخير في  
 او اقام المدي بينة على اقرار ذي اليد بذلك تقبل لا اقرار باليد المنقضية في حقه  
 من واسط دعوى القاعدية وعز ابي بكر الاسكاف في رجل ادعى طريقا في سكة  
 غير مارة وبها السكة يتحدرون فانهم يحتفون ولو حلف واحد منهم سقط البين  
 عن الباقيين وان كل واحد حلف الباقيون ولو كان فيهم بيتهم او وقف فلا يثبت عليهم  
 في الخاص من دعوى التنازع في داره فاذا كان لرجل ميراث في دار رجل فاراد رب  
 الدار ان يبعه من ان يسيل فيه الماء فله منع حتى يقيم البيعة ان لا يبيعه المات فيه  
 وليس لصاحب الدار ايضا ان يقطع الميراث وذكر في كتاب الشرب في ميراثه في ميراثه  
 في المات واختلاف في ذلك فالقول لصاحب المات الا ان في مسألة كتاب الشرب وضع  
 المسئلة فيما اذا كان المات جارا بوقت الخصومة واذا كان المات جارا بوقت الخصومة  
 لا شك ان يكون القول لصاحب الارض بينة ان الميراث ملكه وكذلك اذا كان جارا بوقت  
 الخصومة الا ان علم كان ميراثه ميراثه في ذلك كان القول لصاحب المات  
 ويقضى له بالبيعة الا ان يقيم صاحب الارض بينة ان الميراث ملكه حتى ان في مسألة المات  
 لم يكن المات جارا بالارض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم ميراثه بالارض قبل ذلك  
 فانه يقضى لصاحب الارض بالبيعة الا ان يقيم صاحب المات بينة ان الميراث ملكه في  
 مسألة الميراث وضع المسئلة فيما اذا لم يكن المات جارا بوقت الخصومة ولا يعلم ميراثه قبل



ذلك ما اذا كان كذلك فمما صاحب الماء لا يكون صاحب برية هذه الحالة ولا يقبل قوله  
وهذا خلاف بين المشايخ فيه فاما اذا كان الماء جاريا في الخيزاب وقيل لخصومه  
فقد اختلف المشايخ فيه منهم من قال يقول قول صاحب الخيزاب كما في مسألة الزهر  
ومنهم من قال لا يقبل قول صاحب الخيزاب وذكر الفقهاء بوجه اللبس في المختار  
من اصحابنا انهم استحسنوا في الخيزاب اذا كان منصوب سطح صاحب الخيزاب  
الى موضع الخيزاب وعلم ان النصوب قد يعم بحد من سطح صاحب السطح وعلم الخيزاب  
فمن ان يجعل حق سبل الماء فان جاء صاحب الخيزاب ببينة فشهدوا انهم روا  
سبل في الماء فليست هذه الشهادة بشيء وهذا قول الجنيبة ومحمد بن داود  
ان سبل ما في هذا الخيزاب فان بينوا ان الماء المطر والماء الوضوء والى الخيزاب  
فلا شك ان هذه الشهادة مقبولة ويكون له ما شهد به بالبرية شهدوا ان الماء المطر  
فالماء الوضوء والى الخيزاب وليس له ان يسبل فيه ماء المطر وان لم يبينوا شيئا من ذلك  
ذكر في الكتاب ان الشهادة مقبولة واختلف المشايخ فيه منهم من قال  
المسئلة ما وثقه وما وليها انهم شهدوا على اقر صاحب الدار ان يسبل ماء  
في داره من هذا الخيزاب واذا كان كذلك الا شك ان الشهادة تقبل فاما اذا شهدوا  
على الثبات ولم يبينوا شيئا واختلفوا فيما بينهم في ان قبلت هذه الشهادة وما اقيمت  
بعضهم قالوا يسبل الماء في المطر ومنهم من قال ثبت كل الاقرب حتى يسبل الماء في المطر حتى يجر  
ماء الوضوء والاعطاس جميعا ومنهم من قال يؤيد صاحب الدار بالبيان فان قال  
هو ماء الوضوء وضوء الوضوء لا غير وان قال الماء المطر والماء المطر لا غير واختلف  
الاخر وان شهدوا ان يسبل ماء في المطر والاعطاس وماء المطر وضوءه جائز  
وثبت جميع ذلك ولو لم يكن له بينة اصله استخلف صاحب الدار وقضي  
فيه بالنكول من الحمل للزهر وكذا في المحيط البرهاني قال حردى ان زهره صاحب  
حق اب ربه وعور كره وطول وعرض وموضع وي بد بركه وكذا في الدار  
بازد ابن جالب فوردته مسمية كفت آري ازا يجا بركه ولكن يناق هذا اقرار  
منه المدعى بالبرية ودعوى منه عليه الغصب فيطالب بالبينة ان المدعى غاصب  
فان اقام والا عول باقره فلو اقر دعوى القاعدية لم يسبل في قناة ارض صاحب  
القناة ان يجف ميزا او كان ميزا باقارا او جعل قناة ليس كذلك هذا اذا تقاضا  
في غير ذلك اذا اراد احد هما ان يجعل ميزا باقارا او اعرض وارا وان يسبل ماء  
سطح ليس له ذلك وكذا اذا اراد اهل الدار ان يبنوا حائطا وسدوا الخيزاب  
والسبل او ارادوا ان يجعلوا الخيزاب وسقيل في مكانه لم يكونوا يبنوا في اهل الدار  
بناءا يسيلوا على ظهره ميزا بالبرية ذلك له طريق في داره ارض صاحب الدار  
ان يبنى بناء يقطع طريقه لا يملكه فان تركه فتركه من الباب له وفي رواية له  
ذلك دار الجارين سطح احدهما على والاخر اسفل وسبل الاول على السفلى او مالكه  
السفلى ملأها وان يبنى عليه بالبرية ذلك ولا يملك الاخر منعه من سبل حتى يسبل

وفي كتاب الشرب في الفتنة قال بوجه اللبس اذا كان سبل ماء  
سطوحه المزارع رجل ولا يبرها ميزاب فليس لصاحب  
الدار منعه من سبل الماء وهذا استحسنه حردى  
العامة وعليه الفتوى

فان دعوى الجريد وان لم يبينوا فاقول قول  
رأى الدار وهو اختيار لفقول الاخيرة

وفي الحاشية العشر من فضاء المحيط البرهاني قال ولو ادعى  
سبل ما في دار رجل فاقاضي باقره ان يفتح دعواه ح  
مضيح الدعوى ان يبين ان يسبل ماء المطر او ماء الوضوء فان  
هذا ما يتفاوت فان المطر لا يكون اذوم ويكون اكثر  
وما الوضوء والغسل لا يكون اذوم  
ويكون اقل من بنية الجريد موضع  
سبل الماء في مقدم البيت  
او موقعا

ومما اجمعوا علىه في الفاضلية ولو اراد ان يسبل الخيزاب  
عنه او يفتح او يسطع وكذا في الخلاصة في  
الفصل الاول من الخيزاب وفي نسخة  
البرية في حقل

ماؤه الى طرف الخيزاب وانما تهدم السفلى او تهدم المالك لم يملك الا على الخيزاب  
واسألة الماء بل بغيره بماله وبغيره عن الاستمتاع حتى يخطي ما انفق في الفصل الاول  
من حيطان البرازية وكذا في الخلاصة وفي نوادرهم قال ساكن محمد بن داود  
على رجل ان يحرق ما في بستانه ولم يكن الماء جاريا يوم اختصما فشهدت هذه النكاح  
جاء الى بستان هذا امس قال كان ابو يوسف رحمه الله كذا يجيز هذه الشهادة وكان  
ابو حنيفة لا يجيزها ما لم يشهدوا بالملك والحق وهو قول محمد بن داود وهو الذي  
اقر الله عليه بنك حاز في نوادرهم في الحاشية من دعوى المحيط ذكر ابن سامة  
في نوادره في الخيزاب الذي كان يحرق في الماء في دار رجل الى دار رجل لا تقبل الشهادة  
في هذا في قول ابو حنيفة حتى يشهدوا ان حق له وقال ابو يوسف اذا شهدوا ان هذا  
يجوز ما كان له ان يحرق في الماء ولا يشترط ان يشهدوا بالملك او بالحق في هذه المسئلة  
ومسئلة حرق الماء في البستان سواء وان لم يكن لصاحب المحرق بينة فشهدت هذه النكاح  
مخلف صاحب الدار وصاحب البستان بانه ليس له حق وهذا قول الجنيبة ومحمد  
وعلى قول ابو يوسف يخلف انه ليس له حق في هذا حرق ما في الحاشية من نوادرهم  
**في دعوى البيع والشراء والاجارة** رجل ادعى داره يد رجل وقال الدار ادعى  
اشترى ما فله من مكانه وقلنا غائب والذي في يده الدار المحرق البيع قال ابو يوسف  
اقبل بينة المدعى عليه وكذا لو كان المشتري حاضرا اشترى ما فله من مكانه رجل ادعى داره  
في يد رجل وقال هي لي اشترى ما فله من مكانه وكان فلان اشترى ما منك وقال ابو حنيفة  
اذا ادعى ان له اشترى ما فله من مكانه وقلنا اشترى ما من الذي في يده تقبل البينة وان ادعى  
ان له اشترى ما فله من الذي في يده الدار لا قبل هذه البينة ولو قال ان له اشترى ما  
من فلان الذي وكلته بالبيع شمع دعواه او قال هذا اشترى ما منك فلان وقلنا  
كان وكيل في الشراء لا شمع دعواه في قول الجنيبة وشمع قول ابو يوسف في  
فصل في دعوى الدور والاراضي من دعوى الخائبة رجل ادعى ان له هذه الدار  
من هذا الرجل كذا فقال المدعى عليه ما اشترى ما منك فلان اقام المدعى البينة على ما  
ادعى اقام المدعى عليه البينة ان اشترى ما وكيل في فلان الغائب شمع دعواه وكذا  
في المشتري اذا ادعى ان له يد رجل ان له اشترى ما من يد يد وكيل فلان الغائب  
لا شمع دعواه ولا تقبل بينة في قول الجنيبة في باب ما يبطل دعوى المدعى  
دعوى الخائبة رجل ادعى عينا في رجل ان له اشترى ما من فلان الغائب ومحمد في الذي  
في يده فانه لا يقر بالبرية المدعى كذا يكون ذلك فضاء على الغائب من غير خصم  
باقر الله عليه من الحمل للزهر وفي شرح الطحاوي من ادعى شيئا من البشارة  
ان ادعاه من صاحب اليد يحتاج الى اثبات العقد فثبت وذكر في الجامع المشروط  
ايضا والبائع يملكه وان ادعاه من غيره لا يبيع حتى يبركه احد الاشياء الثلاثة اثبات  
الملك للبائع وقت العقد واثبات الملك للمشتري في حال اثبات الغيب في تسليم  
ولا يبركه في المشتري في حال الشراء وسواء في غيره فان شهدوا على البيع والاشراء

وفي الحاشية العشر من فضاء المحيط البرهاني قال ولو ادعى  
ملك هذه الدار لا قبل بينة الا ان يبين المدعى ان له اشترى ما  
بينة في نفسه او لا وهو ان يملك اثبات الملك للبينة  
اشترى ما من فلان الذي وكلته بالبيع شمع دعواه او قال هذا اشترى ما منك فلان وقلنا  
كان وكيل في الشراء لا شمع دعواه في قول الجنيبة وشمع قول ابو يوسف في  
فصل في دعوى الدور والاراضي من دعوى الخائبة رجل ادعى ان له هذه الدار  
من هذا الرجل كذا فقال المدعى عليه ما اشترى ما منك فلان اقام المدعى البينة على ما  
ادعى اقام المدعى عليه البينة ان اشترى ما وكيل في فلان الغائب شمع دعواه وكذا  
في المشتري اذا ادعى ان له يد رجل ان له اشترى ما من يد يد وكيل فلان الغائب  
لا شمع دعواه ولا تقبل بينة في قول الجنيبة في باب ما يبطل دعوى المدعى  
دعوى الخائبة رجل ادعى عينا في رجل ان له اشترى ما من فلان الغائب ومحمد في الذي  
في يده فانه لا يقر بالبرية المدعى كذا يكون ذلك فضاء على الغائب من غير خصم  
باقر الله عليه من الحمل للزهر وفي شرح الطحاوي من ادعى شيئا من البشارة  
ان ادعاه من صاحب اليد يحتاج الى اثبات العقد فثبت وذكر في الجامع المشروط  
ايضا والبائع يملكه وان ادعاه من غيره لا يبيع حتى يبركه احد الاشياء الثلاثة اثبات  
الملك للبائع وقت العقد واثبات الملك للمشتري في حال اثبات الغيب في تسليم  
ولا يبركه في المشتري في حال الشراء وسواء في غيره فان شهدوا على البيع والاشراء

وكذا في البرازية في الحاشية من نوادرهم  
وقال في اواخر الفصل الاول من الدعوى ان قال اشترى  
وكيل منك لا يبيع ولا يبركه في حلقه فثبت ملك  
الاشترى من يد وكيله قالوا اشترى من  
هذه الدار ثم يقيم البينة ان له اشترى ما وكيل  
صحيح وكذا في الصغير والتمتع فالظاهر ان هذا  
قوله ابو يوسف



بالبيع قبل وفي البسوط ادعى شيئا في يد غيره وانتهى ما في غلام الغائب وذو اليد  
 يدعيه فلا تقبل برهان الشر من غائب عالم يفتوا على هذا الامور الثلاثة  
 التي ذكرناها انفا في الحكم من دعوى الزانية في نوع في انواع الدعوى وكذا في السارق  
 من العاصية قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان كانت الدار في ايدى ورثة واحد منهم  
 غائب فادعى احدهم انما اشترى نصيب الغائب واقام البينة عليه بل  
 تقبل البينة على بقية الورثة الذين في ايديهم الدار فبرها على وجهين اما  
 ان يكون بقية الورثة الذين في ايديهم مقر بنصيب الغائب وكانوا منكرين  
 فان كانوا مقرين بنصيب الغائب فانه لا يقبل وان كانوا منكرين مع هذه  
 البينة ويثبت الشر على الغائب حتى لو حضر لا يكلف المدعى اعادة البينة  
 في الخامس من دعوى الغائب فحاشية وكذا في المحبط ومن اشترى شيئا فوجده  
 في يد غيره قبل ان يتفقد الثمن لا يكون له ان يادع من صاحبه البتة لان يدع الوكالة  
 بالقبض من الغائب في فصل في دعوى المفقول في الحاشية ادعى انه ملكه اشتراه  
 من فلان وهو يملكه ولم يبين الثمن لا تقبل ولو قال اشترى وقد ثبث الثمن تقبل  
 وان لم يبين الثمن من واسطه دعوى القاعدية وكذا في دعوى المفقول في الحاشية  
 وعن الثاني لو قال الذي في يده كنت بعته من فلان الذي يزعم انه وكيل له او قال  
 غائب فلا حصة بينه وبين المدعى وكذا لو قال كنت بعته من فلان الذي يزعم انه  
 انه وكيل لكن محبوس الثمن عندي او ادعينا في الخامس من دعوى الزانية في نوع  
 في الخصم نوع في دعوى الجارية رجل ادعى على امرأته ان لا مبيتا وبينت  
 آجونه محمد وادعى سلم اليه ولم يذکر له آجونه وهو يملكه وكذا الشر هو لم يذکر له آجونه وهو يملكه  
 بخلاف دعوى الشر او الوقف لان الغائب لو آج الغصب يستحق الآج في السارق  
 من دعوى الحاشية رجل ركب دابة رجل الى رجل ادعى ان عرقته بها وقال رت الدابة  
 آجونه بها برأهم فان القول يكون قول الركب لان صاحب الدابة يدعى بغيره بغيره  
 وهو يملكه في فصل في اختلاف الآج من جارية الحاشية دار في يد رجل ادعى عليه  
 رجل انهما في جارية آجونه فلان ادعى في اليد انهما في جارية آجونه فلان يدعي الدعوى  
 في العاشرة من دعوى الغائب فحاشية دار في يد رجل من عليه رجل انهما في جارية آجونه  
 وقد آجونه في اليد فله الآج والوجه بينهما استسنا من دعوى وجبات الاحكام وكذا  
 من دعوى التنازع الحاشية **السادس في دعوى الوكالة والكفالة** وفيه في القاضي  
 ادعى على غائب دينا بخصرة رجل يدعى انه وكيل الغائب في الخصومة فادعى المدعي عليه  
 بالوكالة لم يجمع حتى لو برهن المدعي عليه بالدين على الغائب لم يقبل وكذا لو ادعى على مفسخرة  
 رجل يدعى انه وصي الميت او وكيله عليه بالوصاية فادعى المدعي عليه بالدين بغير خصم  
 عندنا فلو حكم بثبوتها بخصم فادعى المدعي عليه بالدين بغير خصم فادعى المدعي عليه بالدين بغير خصم  
 وكلفت هذا بطلان على فلان او يقضيه وغاب الموكل فادعى الموكل على فلان وقال اننا  
 وكيل فلان المذكور في قبضته على فلان ان عرف الموكل بالمدعي فقبل دعوى الوكالة

والمدعي

وان لم يعرف الموكل لا بد ان يبرهن الموكل المذكور اسما ونسبا وكله من ذلك  
 في اول السبع من دعوى الزانية وثم ادعى رجل اقام البينة على رجل ان فلان من فلان وكله  
 وفلان من فلان يقض المال الذي له عليه محمد الغريم الدين والوكالة او وكالة  
 خاصة فاقام الموكل البينة على الوكالة والدين حمله بل يقض بوكالة المدعي بالدين  
 محمد تقبل وعند مال وقد ذكرنا في كتاب القضاء ولو حضر الغائب لا يجتج الى اعادة  
 البينة لان الموكل يدين لا ينفرد يقض الدين فاضطر الى ان ينتصب خصما له فحاشية  
 واذا ثبت لم يكن له ان يقض حتى يحضر الغائب وبمثل لو اقام الموكل البينة في  
 المال وكله فلان الغائب بخصومة مع فلان او يقض الدين واجاز ما صنع كل واحد  
 منها فانه يقضى بوكالة احده دون الغائب في السبع من دعوى الزانية وفي  
 المال لا يقع بلا بيان سبب لعدم جوان الكفالة بالدين وبمثل الكفالة بدين المدعي  
 الغائب القاد وكذا في كل من ادعى كفاية مبرهنة بان قال قال الكفيل كلفت كل  
 مالك على فلان ولي عليه الف ذكرته هو وده مثل ذلك ونصوا على قبولها فبقيت على الغائب وعلى  
 ولم يطلبه انهما شاة ولا يحتاج الى اعادة البينة بعد حصول الاصل وانتم الكفالة وقال  
 تكلفت بالف على الغائب ان قال كانت باجرة وبرهن حكمه بالدين او بغيره او كانت  
 الكفالة مبرهنة وان لم يذكر الا وهو برهن فعلى الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب لا بد من اعادة  
 البينة باع من مائة مائة بالف وكفل كل من مائة الا في البايع احدهما يدعي على  
 السبع منها وانما كفاية الكفيل عن الآخر باجرة حكمه بالف عليه مائة مائة او مائة مائة  
 لم ينف من شيئا حتى يفي المشتري الا في مطالبة منه باعادة البينة وكذا البرهن  
 انه كفل له وفلان الغائب عن فلان بالف وكل من مائة كفل عن الآخر باجرة يقضها  
 حتى لو حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة في اول الثامن من دعوى الزانية  
 ولو ادعى رجل على رجل انه باعه وفلان من فلان الغائب عبد بالف درهم وكفل  
 كل واحد من مائة صاحب ما عليه من الف واقام البينة عليه فادعى المدعي بالف  
 درهم واذا حضر الغائب باخذه بالخم مائة التي هو اصل خبرها ولا يادعه  
 بالخم مائة التي ادعى انه كفل بها في الفصل العشر من كفاية المحبط البرهان  
 في دعوى الكفالة لا بد ان يبرهن آجوت الكفالة في مجلس القضاء فلو ادعى من لم يذکر  
 الاجازة ثم ادعى ثانيا وكذا الاجازة بسبع وكذا في الشهادة للمنفذ الاول  
 اثبت البعض وفي الثاني اثبت الباقي وقد ذكرنا هذا في باب الاجازة في القاضي  
 الا ما ان ذكر الاجازة ليس شرط في الدعوى وكذا في كفاية الكفالة تتضمن الاجازة  
 كما لو ادعى السبع لا يحتاج الى قوله هو باع وانا اشترى في الحاشية من دعوى  
 نصاب الفقهاء **السابع في دعوى النسب والارث** رجل اقام البينة  
 على رجل انه اخوه لآبته وامه او جده لا يقبل حتى يدعي قبله حقا مبررا او  
 نفقة او غيره في يقبل ويثبت النسب وكذا لو اقام البينة انه نافلة  
 لا يقبل الا ان يدعي حقا وذكر الخصاف انه يصح دعوى جده غير ان يدعي حقا لآبته

الظاهر انه يقول بالدين على العاقل كما قال في الحاشية  
 من الدعوى وهو الكفاية كما في السبع من دعوى الزانية  
 والناسخ في السنة وشيئة وقد مر  
 في الفصل الاول من الدعوى في جوفها  
 هذا الفصل من الدعوى

وفي الحاشية عشر من دعوى الزانية وشيئة ان ادعى  
 الكفالة بدينه وكذا في اول الاجازة  
 لا تصح فليتأمل

كالحصانة وامتناع  
 الرجوع الى البينة



والسنة والصحيح هو الاول ولو اقام البينة على رجل انه ابوه وابنه او على امرأة  
 انها ابنته وهي تنكر بنبش نسبته منه وان لم يزوج قبل حقا في باب الشهادة على اثبات  
 الارث في شهادة المحيط الخمس ذكره في ج الاصل في دعوى النسب ان ينظر  
 الى النسب المتنازع فيه فلو كان متنازعا بين باعترافها كالبوة وبنة وولاء وزوجة  
 فالحكم بحصم لو انكر المدعى عليه ويقبل بنبش نسبه سواء ادعى في حقه او لم يزوج ولو متنازعا بين  
 باعترافها كاخوة فهو حصم ولو ادعى حقا في ذلك والا فلا في السادس والعشرين  
 وكذا في العارية م قال في الجاع له وريضة او غصب او دين عليه فجار رجل وقيام  
 بنبش ان صاحب قد توفي وهذا المدعى اخوه لانيه وامه ووارثه ولا وارث له غيره  
 والذي قبله المال جاحد للمال او مقر بالمال منكر لما سواه فالحكم بحصم له فان قضى القاضي له  
 بالمال كله فقبضه ثم جاء صاحب المال حيا وقد ملك المال في يد القاضي فان كان الذي  
 عنده المال غاصبا فصاحب المال بائنا ان شاء فقبضه الشهود وان شاء فقبضه الغاصب وان  
 ضمنه الا في فانه اذا تضمن الغاصب كانه اختيارا للغاصب ان شاء ضمن الشهود وان شاء فقبضه  
 فان ضمن الشهود رجوعا على الاخ وان ضمن الاخ فالاخ لا يرجع الشهود وان كان الذي عنده المال  
 مودعا فلا ضمان للغاصب على الراعي ولكن يحرم صاحبه المال ان شاء ضمن الشهود وان شاء فقبضه الا في  
 فان ضمن الشهود رجوعا على الاخ وان ضمن الاخ فالاخ لا يرجع على احد وان كان المال دين  
 فلا ضمان لصاحب المال على الشهود وان اصد صاحب المال الدين من الغريم كانه الغريم بائنا ان شاء  
 ضمن الاخ وان شاء ضمن الشهود فان ضمن الشهود رجوعا على الاخ وان ضمن الاخ فالاخ لا يرجع  
 على الشهود فان جاء رجل وادعى البينة انه ابن الميت فقبض القاضي القاضى بذلك فاذا قضى القاضي  
 بذلك فلا ضمان على الراعي في الوجود كله وان كان بائنا ان ضمن الشهود وان شاء ضمن الاخ فان ضمن  
 الاخ لا يرجع على الشهود فان ضمن الشهود رجوعا على الاخ ولو لم يقم البينة بينه وبين الميت  
 لكن اقام بينه وبينه انما في الميت لانيه وامه ووارثه قضى القاضي بنبشه وقضى بقبض  
 ما قبض الاول من الميراث والامان على الذي قبله المال في العوض وكلها والامان على الشهود  
 هنا ثمانية في السادسة والعشرين من الوصايا بوجوب تقييد وكذا في احوال القليين  
 اذا جازت احواله اخر بولد فنفاه بلا عن بينهما لكن لا يقطع النسب منه ان نفاه في مدة  
 بعيدة وينقطع ان نفاه في مدة قريبة وشكوا في ذلك فقدره ابو يوسف ومحمد ومالك  
 بالاربعةين فبعد الاربعين لا يقطع وابو حنيفة رحمه الله تعالى فخص ذلك بالراي القاضي  
 ولو ضمن في كس لا يقطع بنبشه بعد ذلك بخلاف الولي اذا ضمن لولد لامة فسكت ببيع  
 بنبشه ولا يكون سكوت اقرارا في احوال طلاق القنية وهي مذكورة في اخر خلاص هذه الكتبة  
 وذكر في غنائم هذا الكتاب الامة او اجازت بولد في المولى فكت لا يكون قبوله  
 بخلاف المنكوبة وام الولد حيث يكون السكوت عند الترسية قبوله لكن نسب ولد المولى  
 يستغنى بغير النسب في غير احوال وولد المنكوبة لا يقطع دعوى النسب من دعوى التمة قال محمد  
 اذا زوج الرجل امه فبعده فجازت بولد لسنة اشهر فصاعدا في بون الزوج وان نفاه الزوج  
 لم ينف منه لانها ما جازت بولد لسنة اشهر امكن احواله العلوق على النكاح فكان هذا

ولد النكاح

ولد النكاح وولد النكاح لا ينفى نسب الاب لالعان ولا لعان بين الرجل وامرأة لامة  
 فان ارعاه المولى وقال هذا ابني لم يزوج وعنه ولم يثبت نسب الولد منه وكس  
 بعث الولد باقراره ونصير بحاربه لقم ولده في الثامنة والعشرين من دعوى المحيط  
 البرهان في دعوى المولى لامة ولها زوج قال محمد اذا كانت الامة في يد  
 رجل ولدت غلاما فاف المولى الذي له الامة ان هذا الغلام من زوج حوا عبد زوجها  
 اباه لم ادعى بعد ذلك لنفسه فهذا لا يخلو من وجوده اما ان صدقه المولى في ذلك  
 او لم يصدقه ولم يكتبه بل سكت او كان غائبا او ميتا في هذه الوجوه لا يصح دعوى  
 المولى وقال ابو يوسف ومحمد يبيع في الثامنة والعشرين من دعوى النكاح طابته  
 في نوع اخر في الرجل يقر بصبي في يده ابن فلان ثم يدعيه نفسه ادعت عليه زوجها  
 ان هذا ولدي منك والولد في يدها وشهدت على الولادة احواله وكذا في الزوج  
 قال محمد اذا تزمت المرأة لغيره لقيام الفرائض ولو كان الزوج يدعي الولد وكذا في المرأة  
 وبه من احواله على الولادة لم يصدق الزوج وانما يثبت بشهادة القابلة اذا ادعت  
 المرأة الولادة في العاشرة من دعوى البرازية في اوابله وكذا في الخامس من دعوى النكاح  
 ادعت الولادة من النكاح وانكر الرجل وادعى الولادة من النكاح لا يثبت النسب  
 ويلزم المهر وبه راء عنه اخذ من العمل المبرور قريبا في المسئلة المذكورة وكذا في دعوى  
 التمة في فضل دعوى النسب الزخيرة احواله تقر بصبي في يدها وشهدت القابلة  
 بنبش النسب منها اذا صدقها بالصبي في ذلك قالوا ما ذكره من اجواب في الكتاب  
 انه يثبت النسب بشهادة القابلة محمول على ما اذا لم يكن ثمة من مانع اما  
 اذا كان ثمة من مانع بان ادعت نسب هذا الولد من رجل ينكر لا يثبت نسب الولد  
 بشهادة القابلة في قولهم جميعا وانما يثبت بشهادة رجلين او رجل  
 واحد اثنين وان كانت المنازعة انما احواله اخرى في المسئلة المذكورة  
 في احدي الروايتين يعنى بالنسب من عالم بغير كل واحد منهما رجلين او رجل  
 واحد اثنين في الثامنة والعشرين من دعوى النكاح طابته في نوع اخر ودعوى الولد  
 بعد الاغنى وكذا في الثالث والعشرين من احواله احواله ادعت كل  
 منهما نسب وكذا في ايديهما لم يثبت لاصيهما حتى يشهد رجلان وانما قامت  
 بنبشه بنبش النسب من احواله الولد في ايديهما وفي يدها ثلث عنده وعند من  
 لا يصح الدعوى منهما في الثالث من شهادات البرازية وكذا في احواله  
 وفي دعوى المرأة على اخوانه ابنا ذكر في الاقضية انه يسمع وهو حسن وخمس  
 وهو المولى في القاضى عن محمد انه لا يسمع وهو القياس في العاشرة من دعوى  
 البرازية وكذا في احواله ادعت صبيته انه ابنها لا يصدق الا ان  
 جاء في احواله تشهد بالولادة قالوا الميراث احواله احواله زوجها وانما لم يسمع  
 لما فيه من الزام النسب على الزوج والامان لامة له من الحجة والحجة شهادته  
 القابلة في باب دعوى النسب من دعوى الكافي شرح الوافي وتامه فيه

كذا في نسخ النكاح طابته والمحيط الظاهر انه سقط من حكم النسب  
 بعض الوجوه واما اذا انكر المدعى فقال ابو حنيفة انه لا يصح  
 دعوى المولى فيه ايضا وقال ابو يوسف ومحمد يبيع وبه راء  
 سياق كلام صاحب المحيط فيكون موافقا لما في باب احواله  
 الولد من دعوى النسب طابته قالوا ان كان المدعى حاضرا  
 فكذلك يسمع دعواه المولى بعد ذلك لنفسه قال ابو حنيفة  
 لا يثبت نسبته وقال ابو يوسف ومحمد يثبت  
 نسبه

الظاهر ان يقول اقام امرأة امر اقام الزوج  
 كس في النكاح



ولو كانت تدعى النسب في ذلك على الرجل من غير نكاح قائم بان كانت معتدة  
 فلان في حجة تامة عند الحقيقة وهي شهادة رجلين او رجل واحد من وكالات  
 لا تدعى الزاماً على احد بان لم يكن منكوبة ولا معتدة ثبتت النسب منها  
 بقوله بالاجتهاد لان فيه الزاماً على نفسه وادعائه من المحل المألوف ولو ادعى  
 امرأة على رجل انه ابنه لا يثبت الا بشهادة القابلة في العاشر من دعوى الخلاصة  
 ولو ادعى الزوج باجمل او كان اجمل ظاهر او القرائن قائماً بثبت الولادة بقول  
 القابلة لانه يثبت النسب قبل الولادة لقيام القرائن ثم وقت الحاجة الى تعيين  
 الولد لانه انهم يقولون له ملك فخرج متناً او مات بعد خروج فلم يكن بغير تعيينه  
 بشهادة القابلة وقول القابلة حجة في اثبات الولادة وتعيين الولد في باب  
 دعوة الزوجين الولد من دعوى المحيط بالخسر اذ اذ جاءت بولد فثابت  
 زوجه هذا ابني منك وحد قهر الزوج ثم جاءت امرأة اخرى تدعى انها ابنتها  
 وشهدت امرأة على الولادة لم تقبل شهادة المرأة على ذلك وذلك في المسئلة  
 على انه يثبت النسب منها بمجرد الدعوى من غير شهادة القابلة اذ ان كل من له زوج  
 في السابق من شهادة الخلاصة استولى موطوءة الاب بعد موت الاب يثبت  
 النسب لان ملك الرقبة ثابت ان لم يكن قبل الوطى ثابتاً فصار بمنزلة ما  
 اذا استولى جارية على اخيه من الرضاع او جويستية بخلاف السلم اذا زوج جويستية  
 وولدت لا يثبت النسب اشترى امرأة من ضد النكاح ولا يثبت النسب بالبيع  
 بعد الشراء ولو زوج بنت غلام ثم ماتت الاب حتى قد النكاح ثم جاءت بولد  
 يثبت النسب من غير دعوى في الفصل الاول من الباب الخامس من دعوى الغصب  
 له عهد في حجة اخرى في رضاء ابنه ومات بولد له مثله وليس له نسب معلوم  
 صح وان عليه دين محبط لا يسعي في شئ ويرث ان فصلت التركة عن الدين  
 وان لم يكن العلوق في ملكه وكذا اذا ولدت جارية في ملكه وادعى انه ابنه  
 في عرض موته يرث وان لم يكن العلوق في ملكه في العاشر من دعوى الزارية  
 وكذا في الخلاصة رجل قال لعبد هذا ابني او قال لجارية هذه ابنتي ان كان  
 المملوك يملك ولداً وهو مجهول النسب يثبت النسب ويعتق العبد سواء  
 كان العبد اعمى جليبا او مولداً وان كان العبد يملك ولداً لکن موقوف  
 النسب يعتق العبد في قولهم ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يملك  
 ولداً لا يثبت النسب ويعتق العتق في قولهم حبيفة وقال صاحباً لا يعتق  
 بدعوى النسب من عتاق الخاتمة وكذا كذلك اذا ملك معاملة وقد ملكها  
 في حالة الصحة لاسعاية علم الام لان الام لا تدعى لولدها في حالة المرض لما  
 نصبت في غيرها اولى في النافذ والعشرين من دعوى المحيط في نوع في امر الزانية  
 قال محمد اذا كان في يدي رجل امه فولدت في يده اقام رجل الا بينة ان هذا لانه  
 امته ولدت هذا الولد منه في ملكه وعلى امرته والغلام صغير لا يملك وقد احتل الام

وقال في الخامس من دعوى الغصب ولو ادعت  
 المرأة ان ابنها ومولوداً بغير ما يثبت الا  
 بشهادة القابلة اشترى  
 فبكونه كلامه من غير ان يملك  
 في مقام التعبد  
 ويكفي شهادة امرأة واحدة في القابلة في  
 خروج العادة كذا في مخرج الوجابة  
 للعبد الرقبة وكذا في التمسك

لغير ابن

يدعى انه ابن صاحب اليد والقاضي يقضي بالغلام كذا في اليد ويقضي بالامه  
 لذي اليد وان كان كذا في خارجا وان كان الغلام يدعى انه ابن احمج يقضي  
 بالغلام الخارج ويقضي بالامه ايضا في النافذ والعشرين من دعوى النافذ  
 في نوع احمج يتصل بهذا القسم وكذا في المحيط وفي اجماع الصغير في كتاب البيع  
 رجل له غلام ولد في ملكه فباعه من رجل وباعه المشتري في اخر ثم ادعى البائع نسب  
 الغلام ببيع الدعوى ويثبت النسب ويبطل البيع بخساراً والقباس ان اجماع  
 الدعوى للتناقص واجواب ان التناقص يختلف في مثل هذا الموضع لان النسب  
 يجري فيه في العاشر من دعوى الخلاصة ادعى غلاماً صغيراً لا يعرفه في خان  
 صدقة فيه الذي الغلام في يده فوائده والآلا وان اقر الذي في يده الغلام انه  
 لقط صحت دعواه ولد في ملكه غلام فباعه وباع المشتري ثم ادعى انه ولده  
 بطلت البياعات كلها لكون التناقص عفواً باع احمج فولدت عنه كسرى  
 لاقل من نصف عام وكانت عند البائع عامين صحت دعوة البائع وبطل  
 البيع وبعد اعتناق الولد لا يصح الدعوى ويصح بعد اعتناق الام لان الولد  
 هو الاصل وكان ابنه ورثته الولد من الغنم الى المشتري وانما فرضنا  
 ولادته ما عند المشتري لاقل من نصف عام وبكونه باع البائع كذا في عامين  
 ليحصل القطع بكونه العلوق عند البائع وان اشكل بان جاءت عند  
 المشتري لاكثر من نصف عام واقل من عامين من وقت البيع لا يثبت الا بصدق  
 المشتري وان لاكثر من عامين لا يصح ان كذا كسرى وان صدق في دعوى  
 ولا يبطل البيع حلاً على الاستيلاء بالنكاح وفي القدر الذي ان انت به لاقل  
 من نصف عام فادعاه البائع والمشتري معا او بعد البائع فالبائع اولى  
 وقد ذكرنا ان بعد موت الولد لا يصح دعوة البائع ويصح بعد موت الام  
 وباع هذا الابن وبير كل الثمن عنده وخلاصة الولد فخطب بناء على يقوم ام  
 الولد وعدمه باع احمج وقال جليله بالس منى بل من غيري فولدت عنه كسرى  
 لاقل من نصف عام برة تجارية والولد الى البائع ولو ادعاه البائع ثم اعتقرها  
 المشتري او مات لا يصح اعتناقه وبضمنه في الموت فبمته وبير جمع بكل الثمن  
 وفي اجماع لو قال هذا ابن عبدى وابن فلان الغائب ثم قال هو ابني لا يكون ابني  
 ابداً وقال ان كذا به الحق في النسب ثم ادعاه الحق بيمينه وقول الام جليله لرفع  
 دعوة البائع الولد لانه اذا اقر بالولد لرجل لا يصح دعواه بعد ذلك لنفسه  
 في العاشر من دعوى الزارية واذا اعتق الرجل عبد صغير ثم ادعى انه  
 ابنه صحت دعواه استخاراً والقباس ان لا يصح لانه من ناقض  
 في هذه الدعوى في نوع في دعوة الولد بعد الاعتناق من النافذ والعشرين  
 من دعوى المحيط البرهان في قوله وفي الزيارات من قال لعبد هذا ابني ان كان  
 بالغاً او كان بغيره بغيره بغيره ان كان لم يبق بالرق على نفسه في حكم الام

ان مات الولد فادعاه البائع وقد ولدت لاقل  
 من سنة اشترى ما يثبت نسبه لاستغناءه بالموت  
 في النسب كذا في الخامس من مخرج  
 من دعوى نقد القنادي

وفي دعوى البسوط في باب ادعاء الولد ولدت غلاماً  
 فاحق القول انه هذا الولد من زوج او عبد موقوف  
 الحق له او كان يمتا او كان غائباً ثم ادعى المولود ان ابنته عتق  
 بدعواه لا قراره بغيره ولا يثبت نسبه منه لانه بائنت  
 من المولود بغيره بغيره وعنده التصديق غير محتمل وعنده غيبته  
 هو موقوف على حقه فلا يملك ان يدعيه في كمال القول  
 حاضراً كذا في دعواه الموقوف بعد ذلك  
 قال بوضيعة لا يثبت نسبه  
 وقال ابو يوسف ومحمد  
 بيمينه

وتثبت النسب بمجرد الاقرار اذا كان المولود عبد له  
 واما اذا كان عبد غيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 كذا في الدعوى بغيره بغيره بغيره بغيره



فلزم التصديق ما اذا اقر بالحق على نفسه فهو بمنزلة من لا يقر حتى لا يشترط  
التصديق ودعوى البينة بغيره بقوله هذا ابني وان لم يقبل ولد علي فاشي ولو قال  
ليس الولد متى ثم قال هو متى صح ولو قال متى ثم نقاه لا يصح في العاشر من  
دعوى الزارية اذا ولدت امه الرجل ولد فاذا دعت انه مولاهما اقر به وجه المولى ذلك  
واقامت على ذلك شاهدين فشهدا احدهما انه ابنه ولد علي فاشي والاخر المولى  
اقر به فالفاضي لا يقبل شهادتهما وان اتفقا على اقرار المولى بالولادة وانفقا  
على نفس الولادة على فاشي قبلت في الثاني والعشرين من دعوى المحيط بالرباط  
رجل باع ام ولد فرجل المشتري يعلم ذلك فجات بولد فادعاه المشتري لا يثبت  
نسبه منه ويثبت في البائع لان بيع ام الولد باطل لان ام الولد فاشي فلو ادعى ذلك  
على فاشي فيكون ثابت النسب منه الا اذا نقاه المولى حينئذ يثبت النسب له في  
ويكون عند البائع بمنزلة امه لان ام الولد اذا جاءت بولد يثبت النسب في غير  
دعوى ولكن يشترط النفي فاذا نقاه وهو يدعي يثبت نسبه منه كباقي الولد  
بخلاف وكذا اذا لم يعلم المشتري بذلك الا ان الولد حر اذا نقاه البائع  
وادعى المشتري لانه في معنى الغرور وولد المغرور في الفصل الاول من الباب  
الخامس من دعوى النصاب وفي الذخيرة واذا ولدت الامه ولدا وادعت  
انه مولد له من مولاهما وان مولاهما ما اقرت له ولا بينه له بالابستخلف  
المولى عند المجتنبه وعندهما يستخلف اذا طلب في الثاني والعشرين من دعوى  
النسب خاتمة رجل ادعى على اخيه انه اخوه لا يسمع لان هذا ليس باقرار بالنسب  
وطلب منه النفقة فانكر ثم مات المدعي فجاء المدعي عليه بطلب الميراث ويدعي  
انه اخوه لا يسمع لان هذا ليس باقرار بالنسب حتى لا يضره التناقض بل هذا  
دعوى المال في العاشر من دعوى الخلاصة وكذا في التاسع عشر من دعوى المحيط  
ولو كان مكان دعوى الاخوة ودعوى البينة او دعوى الابوة وباقي المسئلة  
بحالها تقبل ذلك منه ويقضي له الميراث في التاسع عشر من دعوى  
المحيط بالرباط وفي دعوى الاخوة لاجل النفقة او الميراث لا يشترط ذكر الميراث  
كذا نقل عن الامام الحشر وفي ابن العم بشرط ذكر الميراث وذكر نسبة الاب والام  
الى الميراث رجل ادعى على اخيه انه ابن عم الميت وطلب الميراث ثم ادعى بعد ذلك  
انه اخوه لا يسمع ولا عار فادعى انه ابن عمه يسمع في العاشر من دعوى الخلاصة  
فدعت عنها الى اكم للنفقة فبرهن العم ان لها اخا موسرا وانكرت برى العم  
من النفقة بخلاف الابوين لانه تقبل بينه العم بعد ثبوت نسبها للعم  
بان لها اخا ولا تقبل على ان لها اباء بعد ما ثبت نسبها لاهل البيت في العاشر  
من دعوى الزارية ادعى على اخيه انه اخوه لا يسمع لان امه او نفقة وبرهن تقبل  
ويكون قضاء على الغائب ايضا حتى لو حضر الاب وانكر لا تقبل ولا يحتاج الى  
اعادة البينة لانه لا ينفصل اليه الا بآبائات الحق على الغائب وان لم يردع مالا لادعى

فان قيل كيف يعلم ان ولد ولد علي فاشي قلنا  
احسن الولادة يعلم بانها لم يولد من غير  
انما اتفق له ذلك في الزنا او بالشرع والتفصيل  
كذا في المحيط في المحل المذكور

وتمامه فيه  
س

فان باعها وقضى لها حتى يكون زوجها لا يقدر  
قضاؤه في المحل المذكور

فعلم ان العبرة في الاقرار بالاخوة وانسابها ودعوى  
وانسابها كدعوى المال والنسب تخص في دعوى المال بائنه  
صحة الدعوى بائنه ودعوى البينة والابوة والاقرار بها  
لا يثبت له دعوى المال بل هي غير بائنه حتى  
المدعى محيط في دعوى النسب

في العاشر من دعوى الزارية ادعى الات بالعمومة ثم بالابوة  
لا يسمع وان عاد الى دعوى العمومة يسمع ويجوز ذكره في الثاني  
عشر من مجموعنا هذا

وكذا في النفقة في فصل دعوى النسب وفلان في العاشر  
برى العم من النفقة ويصور لها ان يثبت اقراره ذلك  
على الاخ كذا في الثاني والعشرين  
من دعوى المحيط

الاخوة المجردة لا تقبل لان هذا في الحقيقة اثبات البينة على المدعي عليه  
والنقص فيه هو الاب لا الاخ وكذا الوادعي انه هو ابن ابنة او ابنة ابين  
والاب غائب او ميت لا يصح ما لم يردع مالا فان ادعى مالا فلكم على المحضر والفقير  
جميعا كما في خلاف ما اذا ادعى على رجل انه ابوه او ابنة او على امرأة انها زوجته  
او ادعت عليه انه زوجها او ادعى العبد على عرقه انه مولاه عتاقه  
او ادعى العرق على اخيه انه معنقه او ادعت على رجل انها امته او كان المدعى  
في ولاد المولاة وانكره المدعي عليه فبرهن المدعي على ما قال تقبل ادعى به  
حقا او لا بخلاف دعوى الاخوة لانه دعوى على الغير لا يرى انه لو اقرت  
ابوه او ابنة او زوجه او زوجته حرة وبان اخوه لا يكون حمل النسب  
على الغير وفي دعوى المرأة على اخيه انه ابنها ذكر في الاقضية انه يسمع وهو  
استحسان وعن الثاني وهو المروى في الفرائض عن محمد انه لا يسمع وهو  
القياس وفيما قال كتاب اللقيط ادعى على اخيه انه ابوه لا يصدق الا بالبينة  
او بتصديق اخفيم اعني المدعي عليه ولو ادعى تصديق المدعي عليه يصدق  
استحسانا في المحل المذكور اداة ادعت على رجل لقيط في يده انه اخوها  
وهو يدعي انه عبده تقبل البينة المارة ويقضي بملكها لانه يتردد من كسائه  
في العاشر من دعوى الخلاصة ولو شهدوا الزرية اقر ان المدعي اخوه وامته  
او ابن اخيه او ابن اخيه او مولاه فليس هذا بشئ حتى لا يبرهن وان شهدوا  
انه اقر انه ابن خاله او ابن عمه فان الغالب في هذا النسب فيورث منه  
اذا لم يكن له وارث غيره في الخامس من دعوى النصاب وكذا في الخثاف والفرق  
من دعوى المحيط بالرباط جاء رجل واقام بينه انه ابو هذا الميت وقضى  
القاضي بابوته وجعل الميراث له ثم جاء اخر واقام بينه انه ابو هذا الميت  
فالفاضي لا يقبل بينته ولا يدخل مع الاول ولو جاز ان يكون كل واحد منهما  
ابا الرجل الثاني مع الاول كما في الابناء والبسات قال في الكتاب ولو ان  
القاضي الثاني حين قضى بالميراث للثاني قال الاول انا اقيم بينته عندك  
اقى ابو الميت لا يلتفت اليه وان اقام الاول البينة على ان القاضي الاول  
قضى بابوته جعل القاضي الثاني الميراث الاول بالابوة ولو ان القاضي لم يقض  
بابوة الثاني حتى اقام الاول بينته على ابوته قضى القاضي بالميراث بينهما  
لاستوائيهما في الدعوى والحجة واجواب في ولاد العتاقه كاجواب في الابوة  
بان ادعى الاول انه مولد الميت اعنقه وان اجتمعا قضى بينهما على نحو ما ذكرنا  
القاضي الاول انما قضى له بالميراث لذلك وادعى الثاني انه مولد الميت  
اعنقه وان اجتمعا قضى بينهما على نحو ما ذكرنا وان رجع الاول انه ابن الميت  
وان القاضي قضى له بالميراث لذلك واقام اخا ابنته بمنزلة شريكه بالميراث  
وان سبق الحكم لاحدهما في السادس والعشرين من قضائ المحيط



وفي دعوى العمومة لا بد من ان يثبت ان عمه لا يبيع ولا يملك ولا يورث ولا يورث له  
 ان يقول هو وارثه لا وارث له غيره وكذا في الاخ واخواته ان يقول لا وارث  
 له غيره فان برهن على ذلك او على انه في الميت لا يورثه لا يورث له ولا وارثا  
 غيره بحكم لا بالمال ولا بشرط ذلك لا سماء ولا لا قضيه برهن على انه وارث الميت  
 لا وارث له غيره لا يبيع في العاشر من دعوى الارث وكذا في الاخ والاساس في العاشر  
 لظواهر الحاشية **كتاب** ادعى ابن عم الميت كجاء الى ان يتركه الميت  
 والامم الى الحد ليعبر معلوما ان نسب به بهذه النسبة ليس بثابت  
 عند القاضي فيشترط البيان ليحكم ادعى اني اخوه لابي وانه وشهدوا  
 ولم يتركوا والسم الامم واجد لا تقبل لعدم التعريف وقبل يقبل لانه ذكر  
 محمد في **كتاب** برهن انه اخوه لابي وانه يقبل ولم يشترط ذكره في الاخ  
 لا بشرط ذكره في اخيه اما لو ادعى ابن عمه لا يورثه عمه لا بد ان يتركه اسم ابيه  
 وقدره في اواخر السادس من الفصولين وكذا في العاشر من دعوى الارث  
 قال محمد في الاصل العبد المادون له في التجارة اذا اشترى اخاه ووطئها وورث  
 ولذا ثم ان العبد ادعى نسب بعد الولد ميت دعونه صفة المولى في ذلك  
 او كثر به ويملك العبد بيع الولد في النافعة والعشرين من دعوى النافعة  
 في نوع في دعوى العبد الناجو وكذا في المحبلة الشفعية المادون اذا اشترى  
 امه او تزوج امه نكاحا صحيحا او فاسدا فمجات بولد فادعاه المولى  
 بثبت نسبه سواء كان المادون عليه دين ام لا سواء كان مسلما او ذميا  
 من المحلل للزور **كتاب** ادعى الارث وقال من برادر توام مادري ويري  
 وبرهن ان اباك اقر بابي ابنه تقبل ويرث ثبوت نسبه بثبوت  
 اقرار ابيه ادعى اخ وارث فلان ابن اخيه لابي وام وبرهن فاقضى  
 بسأل شهوده بحجة ميديا نكره وي وارث است فقالوا سمعنا من  
 المورث قال انه وارثي لا تقبل هذه الشهادة ولا يثبت باقرار الميت  
 ارثه لانه عمل النسب على العبر لكن لو اقر الميت انه وارثي فمات ابنه ثم  
 مات المورث فالمورث يادع المالك بحكم الوصية لانه اقره هذا وصية ومضى  
 عليك عند موته وعند موته لا وارث له فيجعل الوصية في حقه حتى لو قال  
 هو قريبي ومات مكفر ونكر حادثة فانه تادع المورث والباقي يادع المورث  
 في اواخر السادس من الفصولين برهن زمن ان هذا ابو يفر من احكام  
 عليه بفقته وبرهن المشار اليه على ان الرمن ابنه والزمن والاخر منكران  
 النسبة بحكم على المشار اليه بالنفقة وبنوة الزمن له ولا ينفقت اليه ببنوة  
 المشار اليه للدمع وكذا في محتاج برهن على ظلامه لانه ونفقت عليه  
 فبرهن الغلام ان المحتاج ابو زيد هذا وزيد محمد فالبنوة ببنوة المحتاج  
 ويقضي على الغلام بالنفقة ولا ينفقت اليه ببنوة الغلام في اواخر السادس من  
 الفصولين في دعوى النسب

وذكره في شرحه في الاخ ذكره في  
 وغيره كذا في النافعة والعشرين من دعوى الجحط وكذا في اخيه دعواه  
 في المتوفات وفي الخامس من دعوى النصاب كذا في النافعة الامم  
 الشتر قال في اخي القاضي الامم والامام قال في شتره ذكر الامم  
 واجد في دعوى النافعة الشترى واخي ابو سعد العادي  
 بانه لا بشرط والفتوى في زماننا  
 على هذا  
 وانه لم يحل الوطئ قال في ما ذكره في النافعة والاشترى حاشية  
 من كتابه لانه لا ملك للعبد حقيقة وحل المولى  
 بدونه احد للملكين من غير عاقل  
 ارثه له المولى ولو لم يادع

فشر

**كتاب** ادعى اني اخو لابي سمع لانه لا يورث ولا يورث له  
 النسب وتوجب له نسبه فبرهن اني ابنه تقبل فلو برهن المورث اني ابنه  
 اخر تقبل في دفع ببنوة الابن لانه اثبات نسبه من ظاهرا لانه لا خصم عن  
 اما بطلان ببنوة الابن فلانه ببنوة المقر ببنوة لظان حق الصدوق  
 ولو صدق فلان يثبت نسبه منه في اواخر العاشر من الفصولين وكذا  
 في الخامس من دعوى النصاب ادعى ان له على احمد بن محمد كذا مال  
 وشهدوا بالحق احمد بن محمد بن احمد ثبت المال عليه لكن لا يثبت النسب  
 لانهم ليسوا بخصم في اثبات النسب في الباب الخامس من دعوى النصاب وكذا  
 في اواخر السادس من الفصولين لظواهره في ورثته بدين قال ادعى المورث  
 بالعصوبة على ذي رحم الميت واقام ببنوة على اقرار المورث انه عصبة  
 لا يبيع ولا يسمع لانه اثبت الاقرار بالمجهول لا يسمع ببنوة جبهة العصوبة فلو  
 اثبت اقراره ببنوة اخوه هذا اخي او ابن اخي لابي وامم ونحو ذلك فمات مقرر له  
 بالنسب على الغير ومثل هذا موخر عن ذوي الارحام فلا يقبل عليهم بالشك  
 من دعوى القاعدة في ببنوة الاوخر قال اما وارث فلان لا يبيع مالم يبين جبهة  
 الارث ولو قال انما لست بوارث له ثم ادعى ارثه وبينه جبهة بجمع اذا تناقضوا  
 في النسب لا يبيع صحة دعواه في العاشر من الفصولين وكذا في السابع من العاشر  
 محض في اثبات العصوبة حضر لاجل القضاء في كورة تجاري قبل القاضي فلان  
 رجل ذكر انه يستحق احمد بن عمر بن عبد الله بن عمر واحضر مع نفسه رجلا يستحق ابا بكر  
 ابن محمد بن عمر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه ان اسعور بن محمد  
 ابن عبد الله بن عمر بن عمر بن عمر وخلف في الورثة زوجة نسبي سارة بنت فلان  
 ابن فلان وبنتا نسبي سعادة وابن عم له هذا الذي حضر واعلم بانه بشرط  
 في دعوى بنوة التعم ودعوى العمومة النسبة اليه ان يقع الالتقاء الى الحد الاعلى  
 نحو ان يقول في صورتنا هذه لما ان هذا الذي حضر بن عمر واسعور المتوفى كان ابن  
 احمد واحمد والد هذا المتوفى مع عمر والد هذا الذي حضر كانا اخوين لابي وابوهم  
 عبد الله وعرف خلف في الزكوة في يد هذا الذي حضره مع هذا الذي حضره في الزكوة  
 كذا في سائر اوصار ذلك بموت مير ناعنه من هو لا وعرف بعض امه تعالى  
 للمرأة التعم وللبنات النصف والباقي لابن التعم هذا في محاضرة الفتاوى  
 الظهيرية في القسم الثالث مات عن مال في يد رجل فقال هذا ابن الميت  
 سلم اليه المال ولو قال هذا اخ الميت لا يبيع احكام في الارث تسليم المال اليه لانه لا يورث  
 لا يجب حججه وان غابته لم يظهر له شريك والاخ يحرم بالابن فان لم يكن  
 ورثا على كل حال ولو اقر لا خاؤه اوصى بالعم في ماله لظان تناوهم احكام فان لم  
 يحضره وارث اخر اعطاه للموصى كخاف الاخ بملوم فان لم يظهر له وارث اعطاه  
 الاخ وان ظهر له وارث دفع المال اليه وكان القول قوله في الوصية وان لم يظهر له

نقل صاحب المحيط هذه المسئلة في النافعة والعشرين من دعوى الارث  
 في نوع في دعوى النصاب على غيره من بعض الفتاوى وقال في سياقة  
 فاذكر في بعض الفتاوى في اخي لابي المتوفى من الرمن اذا ادعى  
 على جرحه لابي واقام عليه البينة فاقام المورث عليه البينة انه  
 ابن فلان الاخر ان البينة ببنوة الزمن ولا ينفقت اليه البينة  
 الاخر استسرى وهذه المسئلة ذكرت في الفصل الثاني من كتاب  
 النافعة من دعوى النصاب وذكر فيه بعد ما يورثه في ببنوة  
 ما في بعض الفتاوى ان ببنوة تقبل في حق  
 الدفع ولا يقبل في حق ثبات النسب

وقال في العاشر بعد ذكر هذه المسئلة وعلى قياسه في اواخر  
 ابنة واسم ابنته كذا واسم جده كذا واقام البينة تقبل  
 وثبت النسب ببنوة ابنته كذا واسم جده كذا واقام البينة تقبل  
 وقرن بينهما صاحب الفصولين كما فصلت  
 عن فشر



وارث آخر اعطى كل ذي حق حقه واحضرت كفيلا ثمة وان لم يكن كفيلا اعطاه  
 المال وضمته ان كان ثمة لئلا يرثك اما ان كان غير ثمة لا يعطيه المال  
 ويتلوم احكام حتى يظهر انه لا وارث له او يكون اكثر من ثمة ذلك ثم يعطيه المال  
 ويضمته ولم يقدر الامام المتلوم بزمان كما هو رأي بل فوضه الى ابي احكام الى ان  
 يغلب على ظنه انه لو كان له وارث يظهر وعندهما يقدر بسنة وعنه الثلث التقدير  
 بغير هذا اذا خال لا وارث له غيره واما اذا قال له وارث آخر لكن لا تعلم انه مات  
 او لا لا يدفع اليه لا قليل ولا كثير حتى يبرهن انه لا وارث له غيره وان تلوم  
 ومضى زمانه بسوى ان يكون تحت يديك بكل حال كالاب او تحت يديك بحال  
 دون حال كالاب لابوين وبينهما في النعمة في بده مال لغائب جابر رجل وادعى  
 انه ابن الغائب مات وعنده ذواليد يتلوم احكام فيه اي يتجرى زمانا لو كان له  
 وارث يظهر وقدره الطحاوي سنة سواء قال لا وارث له غيره او لا وقيل ما قدره  
 الطحاوي قوله في العائنه من دعوى البرازية في قول دفع منه ادعى انه اخ الغائب  
 وان مات ولا وارث له غيره او انه ابوه او اخته او ابنته او مولاه عتاقته  
 او ادعت ابنها عتقه او خالته او بنت ابنته او بنت اخيه او اخذته لا وارث  
 له غيره واخواته زوجة او زوجة او انه موسى له بكل المال او بعضه وصدة  
 منه في بده التركة او قال لا ادري للتركة مستحقا غير كما فليس مدعى الوصية  
 شيئا او يدفع احكام المال الى مدعى الورثة ولا يترجم مدعى الاخوة مدعى البتة  
 وانما يترجم مدعى الزوجية والوصية ويحلف الوارث بالله تعالى  
 ما هذا زوج المتوفاه او زوجته او موصى له بما ذكره مالو برهنا على مدعى  
 اخذ والكبر من بطريقه ولو اخذ صاحب اليد ان المبتك كان اعترف  
 بانه ابوه او ابنته او مولاه عتاقته او اوصى له بثلث ماله او كله او اثربا  
 زوجته فالمال لمدعى قرابة الولادة ومولى العتاقة كما لو عايناه اقر بانه  
 الاشياء بخلاف الاقرار بالنكاح وللا مولاه والوصية لانه اقرب سبب  
 ماض وما ذكرنا اقرار سبب قائم وهذا هو الفرق المدعى عتاقته من المملوك  
 رجل مات وله وديعة عند رجل جابر رجل وادعى انه ابن المتوفى وانه  
 مات وبين الشرايط في جد الميت وغيره فوضه في المودع في القرب  
 وانكر الموت فاقام البينة على الموت واخذ الوديعه ثم جازا واذا ادعى  
 انه ابن الميت ولكن غير اسم الميت وسماه باسم اخر واقام البينة بعد  
 ما صار نسب المتوفى محكما بانه ذلك الاسم يسمع هذا الدعوى بمكة الاجاب  
 الامام خالي قال فتاء ويل المسئلة انه جعل القاضي المودع وصيا حتى يقبر  
 البينة عليه وعلى هذا رجل قال انا ابن جعفر فمات رجل اسمه صالح فجاء  
 وادعى انه ابنه واقام البينة تقبل لانه يجوز ان يكون للرجل اسمان فامس  
 للقاضي الامام بل يحتاج الى التوفيق بان يقول اسمه كان جعفر ثم صار صالحا

فتاوى المسئلة انه جعل القاضي المودع وصيا حتى  
 يقبر البينة عليه بخلاف قوله في العائنه من دعوى  
 اخلاصة ان للميت عنه وديعة  
 حضر في ثبات النسب  
 فتاوى  
 س

قال لا حاجة

قال لا حاجة الى التوفيق وفي فوايد حسن الاسكام هكذا انه لا يحتاج الى التوفيق  
 وعلى هذا اذا ادعى الدين في تركه ميت وذكر اسمه واسم امه وقيل اقرين  
 عبد الله مثلا ثم ظهر انه اسم حده غير ذلك لا يبطل الدعوى ولو كان قاضي القاض  
 لا يبطل القضاء وذكر في مجموع النوازل على خلاف هذا انه يبطل الدعوى للتأخر  
 قال وبالاول يعني في اوابل الفصل الثاني في الباب الخامس من دعوى النصاب  
 بم مات غروجة وادعى ابن وابنة مات ايضا فقال الاخ مات في  
 بعد موت ابنته فلي التبراث فقالت الزوجة بل مات خوك فقيل موت ابنته  
 فالقول للمرأة في والاصل في هذا الجهن ان الورثة متى اختلفت في تاريخ  
 موت الاقارب او اصله فالبيينة بينة من يدعي زيادة الارث والقول  
 قول من ينكر في باب الدعوى والاختلاف في الكوارث من دعوى القينة  
 م وفي نوادر بغير عن ابي يوسف رحمه الله تعالى رجلان في ابيهما دارا فماتت ابنة  
 ان هذه الدار كانت لاقه ماتت وتركتهما جارية ثابتي وبين ابنة اربابا  
 ثم مات الاب وترك ذلك الربع عتيق وبينك واقام الاخ بينة ان هذه  
 الدار كانت لابنه مات وتركتهما جارية ثابتي وبينك قال اخذ بينة الذي  
 ادعى ثلثة ارباع لطفه ولا قبل بينة الاخر في اواخر التاسع من فتاوى الشافعية  
 وتمامه **الفصل الثامن في دعوى الابراء والقلم والابراء في الدعوى**  
**وما يكون له ابراء ومالا** ذكر القاضي دعوى البراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا  
 بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون ودعوى البراءة عن المال  
 اقرار وقول المتقدمين اصح في اوابل الرابع عشر من دعوى البراءة ادعى عليه  
 وارا فادعى انه صالح معه عتقا ولم يجد البينة فحكم بالبراءة له ثم وجد ما وبرهن  
 عليه بالقلم بقض احكام ولو كان المدعى لم يجرى اقراره لم يجرى به من على القلم  
 ابراءا اجاز البيع واخذ منه النعمة وانما ضمه قيمة الدار في المختار  
 وان كان لم يحلف على الصالح وارا فادعى حلفه بعد احكام سليم الدار والبيع في اقرار  
 له ذلك لا يلزم حلفه ولا يبطل بالنسبة فان شكا ان اقرار المدعى عليه  
 اخذ النعمة والا ضمه قيمة الدار في المختار وليس ان يبيع المشتري في فصل النكول  
 لان بده او اقراره لا ينفذ في حق المشتري بخلاف البيينة لانهما حجة متعدي  
 في التاسع في دعوى البراءة قبل لصاحب الدين ارباب مبلغ جندين بمان  
 فتاخر بانهم يبيعون ارسقا ولو قال المدعى عليه بعد ما طالت  
 الخصومة بينهما وابت وتكرت لا يكون ابراء ولا بهه مالم يقبل منك  
 فان قال المدعى عليه صلي او ابرأني ما كنت علي فقال وميت او تترك  
 او ابراءت الا ان يصير ابراءا وجوه مخير الجواب في الرابع عشر من دعوى خلاصة  
 ط اذا اقرت الدار في تركه تركه وبذلك كان ابراءا في ما يبيع بالبراءة من مبيعات القينة ولو قال  
 تركت الدين الذي عليك لا يكون ابراءا وجعل على ترك الطلب في محار ولو قال تركت

كذا في خلاصة كذا في خلاف ما سبق انفاذ على قوله  
 في تعليق مسئلة اخر لا الارث جري لا يقع تركه يقتضي  
 انه يبيع تركه الدين



حتى في الميراث او ابراء منه او من حصتي لا يصح وهو على حقه لا في الميراث حتى لا يصح  
 في الرابع عشر دعوى البراءة وكذا في الخلاصة **فقط** قال المدعي انه تركت وبنى عليك  
 او حتى خوشت به ما ندم بكونه ابراء **فصل** قالته كزوجها دست يمينه بوماندم  
 قال في البراءة لو ابراءت تركت المطالبة قال مولانا سبيل فانه ذكر في حق لو قال الطالب  
 تركت وبنى بيلو قال الميراثين وامرهم كبريت بينا رستم بيلو ولو قال لا تصوموني  
 عليك بيلو **سني** قال تركت الدين عليك لا بيلو ولو قال تركت بيلو في الرابع عشر  
 من المصومين في احكام الدين والتمتع جيل واذا كان للميت دين على الناس فقال  
 واحد من الورثة براءت من تركته ابيه بيلو عن الدين بقدر حقه من تركته لانه هذا البراءة  
 الغريم بقدر حقه فصيح ولو كان تركته عين لا يصح احد الورثة لو قضى بقية الورثة  
 وبنى في تركته وفي تركته دين على الناس ان كان حرا او ابراءه في تركته من الدين  
 صح وان كان حرا او ابراءه من تركته لا يصح لانه عليك الدين في تركته عليه الدين  
 كذا في رشيده الدين في الثالث والعشرين من العاديات ولو برهن احد الورثة على اقرار  
 الاخر انه بريء من ميراث ابيه والميراث اعيان لا تقبل لعدم صحة البراءة في اعيان في  
 بوع في الدعوى الفصل الاول في دعوى البراءة قال لاحد الاخصامك ولا اطلب  
 منك في مالي فذلك في هذا المسمى في الثالث من هبة البراءة ولو قال ابراء  
 باطلا في كاري يست لا يكون ابراء ولو قال المدعي انه ابراء في دعوى بيلو في بيلو  
 هت او قال لا صاحب معك لا يكون ابراء ولو قال المدعي انه ابراء في دعوى بيلو في بيلو  
 خوكست نيت في هذا اقرار بوع في الرابع عشر دعوى الخلاصة ولو قال من جبر  
 يا قستم اقرار باستيفاء اذا اضاف اليه ولو قال دركار خدای كبريت وبنى ما ندمت  
 كذا ابراء في الميراث ما دمت في الادعوى معك يكون ابراء اذ لا انما ابراء  
 ولا سفل لا ينفوت حتى لو قال ابراء تركت سنة لا يصح المدعي بعد ابراءه في الرابع عشر  
 في دعوى البراءة وكذا في الخلاصة ولو قال تارن كان في فلانست حرا بوي دعوى تركت  
 يكون ابراء عما بوي عليه في هذا السارخ في حيوته وبعد وفاته سبب قبل من التارخ  
 ولو ادعى سبب حاصل بعد البراءة يصح لانه لا يصح البراءة عنه في بيلو يكون ابراء وما  
 لا يكون في الثالث والثلاثين من العاديات **سني** قال لا دعوى في عليك اليوم لم يسلم  
 ان يدعى عليه بعد اليوم في باب ما يطل دعوى المدعي في دعوى القنية وفي القنية  
 ادعى عليه دعوى معينة ثم صاحبه واقر انه لا دعوى عليه ثم ادعى عليه فقال لا يصح  
 وحل اقراره على الدعوى الاولى الا اذا عظم فابلا اية دعوى كانت في نوع في الدعوى  
 في الفصل الاول في دعوى البراءة وفي الصغير اقر انه لا حق في بيلو فانه ثم ادعى  
 على فلان غصب عبده هذا لا يصح الا ان يبرهن انه غصبه بعد الاقرار في الميراث  
 اتفقت الروايات على انه لا دعوى في بيلو فانه لا دعوى في بيلو فانه لا دعوى في بيلو  
 قبل فلان يصح حتى لا يصح دعواه الا في حق حادث بعد البراءة في باب ما يطل دعوى  
 اخائية النخبة اذا قال لا حق في فلان ثم ادعى عينا في بيلو لا يصح في واحد

الثلاثين

الثلاثين من دعوى التارخانية **سني** ولو قال لا تعلق لي على فلان فهو  
 كقول لا حق في بيلو فيقتل ول الدين والاعيان ولو قال لا حق في عليه  
 يقتل ول الدين وروم الاعيان **كب** اقر انه لا دعوى لي قبل فلان بوجه  
 من الوجوه ثم ادعى عليه حكم الوكالة لغيره يصح في باب ما يطل دعوى المدعي في دعوى القنية  
**فصل** ادعت عليه شيئا فادعاه القاضي بالمصالحة فقال لا ارضى بهذه المصالحة  
 وتركته اصلا فواستطاع ما يدعيه **عك** اذا قال تركته اصلا فهو ابراء وعنه لو قال تركت  
 دعوى على فلان وتوقفت امرى على الاحوة لا يصح دعواه بعد **سني** ولو قال للمدعي عليه لم  
 ات دعاه دعوى عليك باطلا فلم يجز في الغد لا يبطل دعواه في المحل الميراث **سني**  
 اقر على ترك الدعوى على فلان يصح دعواه ولو قال لا دعوى لي عليك لا يصح  
**فصل** لا يصح في الفصلين في المحل الميراث **عك** ولو قال ليس لي معك امر في  
 براء عن دينه وعن دعواه في العين في المحل الميراث وكذا في دعوى البراءة  
 ولو قال المدعي انه في بيلو بعهدة وناشر في بيلو ببراءة فاقباله بوجههم قال  
 يكون ابراء عن الباقي وبالفق مولانا يده اجمل في فوايد مصدر الاسلام في الثالث  
 والثلاثين من العاديات **سني** قال المدعي انه في القنية او خذها او ادع الزب الا  
 دينار او فوايد عن الدين ببراءة او الباقي في المجلس في باب ما يقع به البراءة من  
 مديونات جامع الفصولين وكذا في القنية **طب** **كب** قال الدين كدونه اطلقت  
 لك الرجوع وتركته واعطيتي رأس المال فقال فليكن ودفع ليس له المطالبة بالرجوع قال  
 ان كان هذا تعليق البراءة باء راس المال معني لكشها اعني صورة التخيير كذا في  
 ولو قال لا اعطيتني رأس المال فقد ابراءتك في الرجوع فرفعه اليه لا يبرأ في المحل الميراث  
**مت** قيل لا دعوى عليك لوجه الله تعالى فقال هو لوجه الله تعالى لا يحسننا ولو قال  
 الا جنبى للدين هب ديني او حله لى او جعل ذلك في فقال قد فعلت بيلو احسننا  
 ولو دهب له ابراء لا يبرأ في المحل الميراث وكذا في القنية **ن** جعلت غرامتي في حل  
 لا بيلو عن غرامتي او عند ابن مقاتل بيلو ولو قال جعلت غرامتي في حل لا بيلو  
 لانه معلوم وروى الاول من غير محمد رحمه الله تعالى كان لي عليه شيء فهو في حل لا بيلو ولو  
 حق فقال فلان في حل مني عليه بيلو ومنه غير ابي يوسف في باب ما يطل دعوى المدعي في  
 القنية قال من كان له عليه شيء فهو في حل قال محمد هو على دعواه وقال الثاني هو على دعواه  
 في العينين الغائبين في الدين في الرابع عشر دعوى البراءة رجل على الناس دين وهم  
 غيب عنه فقال من كان لي عليه شيء فهو في حل وذكر الناطق ان فيه خلافا فقال محمد بن سنان  
 يا خذهم باعدهم وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى وهم في حل اذا كان عليهم دين اما اذا كان في حل  
 في يد رجل او عبده قائم في يده فلا يبرأ فذه منه ولا يكون الزخيدة في حل منه في اقرار غصب قانية  
 ولو قال ابراءت جميع غرامتي لا يصح الا ان يقول بيلو فلان وهم يحصون في بيلو اقراره وبراءه في  
 فصل في الضيق الا ببراءة اقرار اخائية وكذا في اقرار غصبه ولو قال ابراءت جميع غرامتي لا يصح الا ببراءة  
 قال الفقيه وعنه انه يصح في الرابع والثلاثين من العاديات في بيلو يكون ابراء وما لا قال

في دعوى البراءة وكذا في الخلاصة  
 في باب ما يطل دعوى المدعي في دعوى القنية  
 او ابو صبيح



حلقى من كحقك على فاعل وابداه انما عالمها عليه سبل الدون كما وريانه والى  
 عالمها كما لا ريبه في قول محمد وقال الثاني سبله على القنوى لان سبله لا يمنع صحة  
 الاستقاط كما يرد الباع من العيوب على احوال دين والدين لا يعلم بكل الدين فقال  
 ابراهيمي فقال الدين ابراهيمي قال نصير لا يبرأ الا بعد ما يتوهم  
 ان له عليه وقال ابن سكر بن ابراهيم الكل قال الغضيه هو قضاء واما الدين فانه نصير  
 لان القضاء على الظاهر وظاهر القول عام واما الاخره فبناء على القضاء فلا يبرأ عما لا يحرم  
 انه عليه في اواخر غضب البرازيه وكذا في غضب الخانيه رجل قال لا خير جعلتك في  
 حل في الدنيا او قال جعلتك في حل في ساعة قالوا يصير في حل في الدين وفي الساعات  
 في اواخر غضب الخانيه تراجل كروم وله عليه دين سبله ولو قال به في عاتق رجل  
 كروم يبرأ عاؤه ولا يدخل تحت الاجارة الطويلة في الثالث من هبة البرازيه وفي  
 محمد ابراهيمي في هذه الدار او من خصوصتي في هذه الدار او من دعوى او برأت في هذه  
 الدار جاز ولا في غيره ما ذكرنا لاطفي ان هذه الالفاظ الثلاثة لا اثر لها في الودع بعد  
 ذلك يفتح ولو برهن بقبول بطلان ما لو قال برئت في هذه الدار او من دعوى او من  
 خصوصتي في هذه الدار جاز ولا يسمع الدعوى ولا البرهان بعده لان قوله لا يبرأ  
 خلط الوارد فيه فلا يخصصه غيره بخلاف براءت لا سنده الا في فعله لا امتناع  
 المطلق وقوله انا بريء من العبد على هذا لو قال ابراهيمي يدينني في كبريت  
 اجب عليه المخطاب بتعين بالمخطاب وان لم يند اليه باعتباره المقام وعلى ما ذكره العلامة  
 يقتضي ان يكون برئت كبريتك الا ان يقال براءت سبله في غيره فكم هو مضافا اليه  
 والتعليل المذكور في كنهه ان البراءة المسندة في المطلوب المستهبة بالمطالب لا يكون  
 الا بالاستيفاء والابقاء والابراء المسند الى المطالب لا يكون الا بالاستقاط والابقاء  
 لا يتصور في الاعيان ولا استيفاء يقتضيه في اقرار بالاستيفاء والاستيفاء بالاستقاط  
 يدل على عدم الفرق بين برئت وبراءت في الرابع عشر من دعوى البرازيه وفي اقرار  
 الاصل لا امام الخصم في جواب الرجل بقرانه لا في قبل فلا في اقرار الرجل انه اذا اقر  
 الرجل انه لا حق له قبل فلا في جوابه عليه ولو قال جميع ما في يدي لفنان يرجع اليه  
 ثم في قوله لا حق له قبل فلا في جوابه عليه ولو قال جميع ما في يدي لفنان يرجع اليه  
 حد ولو قال هو بريء مما لي عليه فهو مثل ذلك فيبرأه لا يبرأ الا في هذا اللفظ  
 كالوديعه والعاريه ولو قال هو بريء مما لي عليه يبرأه لا في الامانة وفي الغضوب  
 ولو قال هو بريء مما لي في الامانات والضمان ولو قال انا بريء في هذه الدار  
 لم يكن هذا اقرارا بانه لا حق له فيها في الرابع عشر من دعوى الخلاصه فيلزم الدين  
 والى كنهه تراجل فاستبحر في اقرار من منته كمن او قال درياقي كنهه في كنهه  
 او قال كروم يكون ابراهيمي في العرف ومعناه بوي بخش لاجلي ولو قال كروم في الزاد  
 كروم يبرأ ولو قال لا خصوصه له معك يكون ابراهيمي في الثلثين والثالث في عماديه  
 فاما يكون ابراهيمي ابراهيمي في الدعوى او في اقراره ان كان مات ابوه قبل ابراهيمي

لا يكون على ما يستعمل في المصنفات وكذا عند سبله  
 الامانات في المصنفات كذا في المصنفات

رجل ابراهيمي رجل ابراهيمي في الدعوى او في اقراره ان كان مات ابوه قبل ابراهيمي  
 في اقراره ان كان مات ابوه قبل ابراهيمي في اقراره ان كان مات ابوه قبل ابراهيمي

لا يسمع الدعوى وان كان لا يعلم موته وقت الاباء يفتح في الرابع عشر من دعوى البرازيه  
 وفي العدة ابراهيمي في الدعوى او في اقراره ان كان مات ابوه قبل ابراهيمي  
 الا ابراهيمي وبطل الدعوى ولم يعلم موت مورثه في الفصل الاول من دعوى البرازيه في نوع  
 في السومه برهن على ابراهيمي في الغضوب لا يكون ابراهيمي في الغضوب واما هو ابراهيمي  
 ضمان الرد لا ضمان القيمة لا الواجب حال قيام الرد لا القيمة فكان ابراهيمي في الغضوب  
 في الرابع عشر من دعوى البرازيه وكذا في الخلاصه في غلبه البراءه باء كبريت في غلبه  
 تعليل البيع باء كبريت انما يكون نتيجة او بجا اذا كان يعلم البائع به والا فكلما  
 قال استنادا في حقه ان يكون ابراهيمي في الغضوب لا يكون ابراهيمي في الغضوب في باب ما يقع به البراءة من  
 هدايات القنينة قال الدون لرب الدين تركت الاجل لك حل ما عليه من الدين  
 في الرابع عشر من دعوى البرازيه وكذا في الخلاصه ولو قال صاحب الاجل برئت من الاجل  
 او قال الاجارة لرب الاجل لم يبرأ الا اذا قال برئت في رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
 وفي رواية ابي حفص بطل الاجل ولو قال المطلوب للمطالب برئت من الاجل بصلب  
 بطل الاجل بانفاق الروايات في اويل الاول في صلح لولو الجدة ولو قال البطل  
 الاجل بطل الاجل واما اذا قال تركت الاجل اختلفت الروايات فيم في المحل المهور  
**الفصل التاسع في دعوى الرق والحرية والولاء اعلم ان الاصل**  
**في دار الاسلام الحرية من ادعى انه حر الاصل واقام بينته لا تقبل بينته او القبول**  
**له فلا حاجة الى البينة لكن لو ادعى احد عليه الرق واقام بينته فالا ان تقبل**  
**بينته على حرة الاصل دفعا لبينة الرق في التاسع والثلثين من الفصلين**  
**رجل ادعى رق عبد يشترط حضرته وكذا لو ادعى كبل العبد حرة يشترط حضرته**  
**في احوال من دعوى الخلاصه قال عبد في يد رجل اقام العبد بينته انه عبد**  
**للذي في يده وانه اعنته واقام صاحب اليد بينته انه عبد فلما اودعه اياه**  
**فالقاضي يقضي بعق العبد ولا يرد له في خصوصه من صاحب اليد ما اقام من**  
**البينة وان كان ذواليد منكر انما ارضى القاضي بعق العبد لو حضر الغائب**  
**واقام بينته انه عبده فانه لا ينفع هذه البينة ولم يرد العتق في الفصل**  
**الثالث والعشرين من دعوى التناحر طائفة م عبد في يد رجل اقام بينته**  
**على ذى اليد انه عبد فلما اودعه اياه فالقاضي لا يقضي بعق العبد**  
**ولكن القاضي يقضي العبد ويجوز بينه وبين صاحب اليد وهذا احتسان**  
**والقباس ان لا يجوز لم في هذه المسئلة اذا حال القاضي بين العبد وبين**  
**صاحب اليد يوفى من العبد كقبيل واذا حضر الغائب كلف القاضي العبد عادة**  
**البينة فان اعاد قضي بعنته والادفع الى مولاه وكذا لو اقام العبد بينته**  
**انه عبد فلما الغائب وانه اعنته واقام ذواليد بينته انه عبد فلما لاس انما**  
**دفعه اليه وديعه او اجارة او رهن لا يقضي القاضي بعنته وفي اقبله قياس**

قوله وان كان ذواليد منكر انما ارضى القاضي بعق العبد لو حضر الغائب  
 تركه بغير ذلك من نظر في المحل المهور  
 ادعى الحرية وهر من عليه وقضى بانتم فاك كنهه في دعوى  
 الحرية لا يبرأ الا في الدعوى او في اقراره ان كان مات ابوه قبل ابراهيمي  
 ابراهيمي كنهه في نوع في اقراره ان كان مات ابوه قبل ابراهيمي  
 وكذا في الخلاصه وفيه في اويل  
 القضاء منه هذه  
 المجمعة



ولو رجم ذوال اليد انه عبد فلازم العايب او دعي اياه وقال العبد كنت عبدا له  
الا انه اعتقني لا يقبل العبد في العتق ولو قال العبد انا حر الاصل واقام الذخيرة  
بينه انه عبد فلازم او دعيه قضيت به عبده فلازم ودفعته الى الذي هو في يده  
قال ولو اقام ذوال اليد بينه ان فلازم او دعيه اياه ولم يشهد وان لا يلتفت الى هذه  
الشهادة حتى لا يباع العبد الى يده ولو اقام ذوال اليد بينه انه عبد فلازم او دعيه  
اياه او اوجه او رهنه منه واقام العبد بينه انه حر الاصل لم يملك فقط لا يقضي  
بعق العبد كما لو اقام العبد بينه على العتق العارض على الغائب في محله  
قياس واستحسان فاذا حضر المحقر فان اقام العبد بينه عليه  
حر الاصل يقضي بكونه حر الاصل وان لم يجد بقي رقيقا ولا يكلف المحقر  
اعادة البيعة انه عبده في المحل المذكور وكذا في فصل من باب ما يدفع به خصوص  
من دعوى المحيط الخسر وفي الكافي ولو ادعى العبد انه حر الاصل فالقول للعبد  
ان اقام ذوال اليد بينه على الملك وايدعه يقبل وان اقام على ايداعه فحب  
لا يقبل بخلاف الدار وان برهن على الملك والايديع وبرهن العبد على حربه  
الاصل حبيل بينهما بقبيل من المحل المذكور ولو قال العبد اعتقني فلات  
وذوال اليد مودع فلازم هذا عبده لا مجال بينه وبين المودع لانه اقرب الرق له  
وكذا ان لم يبرهن على المودع منه لا مجال لاعتدائه بكونه ملك السابغ  
وان قال انه مودع المودع هذا العبد ودعت فلازم عند هذا ولم يتعوضوا لكونه ملكا  
له ان ادعى العبد اعان المودع تقبل شهادتها لا فراق العبد بالرق وان ادعى  
اخرى لا عالم يتعوضوا على كونه ملكا للمودع ولو قال العبد انا حر الاصل فالقول له  
بحكم الاصل ما لم يسبق منه انقياد للرق وبعده لا يقبل قوله بلا برهان في  
الحادي عشر من دعوى البرازية امة في رجل قال انا حر ولد فلان او مديته  
او اعتقني فقال ذوال اليد انها ملكي فالقول قول ذوال اليد وقال ابو يوسف رحمه الله  
القول قول الامة والمقر ولو صدقها المحقر في انها امة له وكذا غيرها في الاستيلاء  
او العتق فالقول قول ذوال اليد ولو قال ذوال اليد اشتريته فلازم وقالت الامة  
اعتقني فلازم واقام كل واحد منهما بينه وبينه العتق اولى الا اذا كان في يده شرا  
قبض معاين في الحادي عشر من دعوى المحل المذكور قدم ومعه رجال ونساء وصبيان  
يتخدمونه وادعى انهم ارقاؤه وادعوا انهم احرار فالقول لهم عالم يقر بالملك له  
من اقرار او بيع او هبة وان كانوا من الترك او الديلم او الهند او الهند او الروم  
او الخوز وفي اجماع الصنف غلام في يد رجل يدعي اكره وقال ذوال اليد هو غلام فان كان  
لا يقبل فالقول لذوال اليد لانه كالمستاع وان كان يعبر عنه بغيره او بالغا فالقول للغلام  
وان برهن على الرق والكره في بيعة الغلام اولى فالقول قول الغلام في انكار الرق  
في الحادي عشر من دعوى البرازية وكذا في المحل المذكور وكذا في دعوى المحيط ولو كان يعبر  
عن نفسه فقال انا عبد فلازم ذوال اليد الذي في يده في افساح السابغ والعشر من دعوى النكاح فانه

قوله لا مجال بينه وبين المودع من الف محاط في ان يقول  
القاضي بين العبد وبين صاحب اليد مستحسنا والقياس  
ان لا يجوز له ان يدين بانه انا مودع في المحيط الخسر في ان يدين  
عن نفسه كذا في البرازية قياس وقوله لانه اقرب الرق له  
وجه القياس كذا في المحيط وجه الاستحسان مذكور في  
البيان وقوله في محله العمل بالاستحسان لا بالقياس لان موضع  
ولبت هذه المسئلة منها على ما ينبغي على الاستحسان فيما اذا  
برهن العبد على انه حر الاصل وذوال اليد على انه رقيق  
فقال مجال

وفي نسخة البرازية قال الامام الثاني القول قولها لا المحقر  
وانظروا في نسخة

لا يبرهن ذوال الاسلام وفي نسخة من دار الاسلام دار الاسلام  
فمن ادعى اكره فيه فقد كذب الاصل كذا في نسخة دار الاسلام  
اذا جاد بهم في جوفهم وادعوا انهم احرار فادعوا انهم احرار  
من جنة فلا يقبل قوله انهم احرار كذا في نسخة دار الاسلام  
الاخر من البرازية في دعوى  
المحيط لمحض

ادعى العبد

ادعى العبد الحقبة الاصل القول قوله مع العبد الا انه اشترى لا يرجع على البائع الغفر  
برو من القضاء وحاطة ان يدعي القول انه عبده واقر له بالرق وبقي البيعة  
على اقراره ثم بقيم العبد بينه انه حر الاصل في الرابع عشر من دعوى النكاح  
وذكر العنايه ادعى باع العبد انه كان دبره وبرهن يسمع ويحلف كشرى  
على عدم علمه ان لم يكن للبائع بينه في الفصل الاول من دعوى البرازية في التناقض  
قال محمد رحمه الله تعالى لو قال سلم وبيع وميمون احرار واقام احداهم البيعة  
على ذلك ثم جاء اخر لا يعيد البيعة لانه اعان واحد ولو قال سلم وبيع  
حر وميمون حر يعيد كل واحد البيعة لانه تحريرات مختلفة فشرها ذات  
المحيط الخسر في فصل قبيل باب الشهادة في القتل رجل اشترى جارية وقبضها  
فباعها بغيره ثم باعها لثالث ثم ادعت الجارية انها حرة فزادها الثالث  
على بايعه بقولها وقبل البائع الثاني منه ثم الثاني ردها على الاول فلم يقبل الا وقالوا  
ان كانت الجارية ادعت العتق كان الاول ان لا يقبل لانه العتق لا يثبت بقول  
الجارية وان كانت الجارية ادعت انها حرة الاصل فان كانت حين بيعت  
وست انتقلت كذا لا لا يقبل قولها فهو بمنزلة دعوى العتق لانها لما انتقلت  
للبيع والتسليم فزاد الرق وان لم يكن انتقلت ثم ادعت انها حرة لم يكن  
للبائع الاول ان لا يقبل لانه القول في حرة الاصل قولها فاذا انتقلت نفسها بما جاهد  
حجة على الكل لم يكن للبائع الاول ان لا يقبل وقال بعضهم اذا بيعت جارية ثم ادعت  
انها حرة الاصل لم يكن للمشتري على البائع ان يرجع لانه حرة لا يثبت بقولها  
في اول فصل في الاستحقاق ودعوى اكره من بيع اكرهية وكذا في اول باب الاستحقاق من  
والصحيح انه اذا لم يسبق منها ما يكون اقرارا بالرق كان القول قولها في دعوى  
اكرهية والمشتري ان يرجع على البائع بانتم بقولها في المحل المذكور امة ادعت  
حرة الاصل ثم ادعت حرة عارضة تسمع ذلك وفي الذخيرة وكذا اذا ادعت  
حرة عارضة ثم ادعت حرة الاصل يسمع عند بعض المتأخرين وعند بعضهم لا يسمع  
وكذا ذلك على العكس يجب ان يسمع في السابغ والعشر من دعوى النكاح فانه  
وذكر الشيخ الامام المعروف بكونه زاده رجل ادعى امة فقال هذه امة وقال  
الامة انا حرة وصاحبها المدعي ذلك علم ما له قد فزعها الى المدعي فهو جانيه فان  
اقامت بعد ذلك بينه وبينها الاصل او اشترى منها المدعي اعترفا عام  
اول شرط الرجوع بالمائة على المدعي قبلت بينتها وبطل الصلح وان اقامت  
بينتها انما كانت امة لفلان عام اول وان اعترفا في ذلك الوقت لا تقبل بينتها  
ولو كان مكان الامة عبده واقام البيعة بعد الصلح على حرة الاصل او علم ان الصلح  
اعتقه عام اول وهو يملكه ان كان الصلح مع العبد عن انكاره الرق قبلت بينته  
ويرجع بالمائة على الموالي وان الصلح مع اقرار العبد بالرق فكذا ذلك لو اوب عند ما تقبل  
بينته العبد على ذلك لانه العبد صار متناقضا وبطل دعواه الا ان البيعة على عتق العبد

الرق موضوع لم يسبق منه اقرار  
ان نقاد لا دلالة له في دعوى  
المحيط

قوله لا مجال بينه وبين المودع من الف محاط في ان يقول  
القاضي بين العبد وبين صاحب اليد مستحسنا والقياس  
ان لا يجوز له ان يدين بانه انا مودع في المحيط الخسر في ان يدين  
عن نفسه كذا في البرازية قياس وقوله لانه اقرب الرق له  
وجه القياس كذا في المحيط وجه الاستحسان مذكور في  
البيان وقوله في محله العمل بالاستحسان لا بالقياس لان موضع  
ولبت هذه المسئلة منها على ما ينبغي على الاستحسان فيما اذا  
برهن العبد على انه حر الاصل وذوال اليد على انه رقيق  
فقال مجال

الظاهر ان هذا ضيقا اذا لم يكن الجارية حرة فانه عند البيع وخرج له  
في المسئلة التي ذكرها بعد هذا انما هي المستفي ولا يكون جارية  
عقرة بالرق الا ان يبيع والبيع والتسليم لا يثبت  
فان يبيع النكاح لا يبيع قبل القبض وقد قال في اول المسئلة  
اشترى جارية وقبضها فلا يصح قوله ان لم يكن  
انتقلت مسئلة



من غير دعوى العبد عندهما وعند المجتهد من مذهبهم لا تقبل بينة العبد وفي الامور  
تقبل البينة على كل حال عند الكل من جملة ما ذكره شيخ الاسلام من المحلل المورور  
وفي الزبادات رجل باع عبدا ثم رجل فلما طلب منه الثمن قال المشتري انك  
بعته لفلانك اعف عنه البينة او قال انك حلفت وقلت انك انزلت العبد  
فخرج وعنف ثم بعته مني واقام البينة تقبل ولو دفع الثمن بستره وذكره المولم فيهم  
المشتري البينة تكن واقام البايع انه اعف عنه قبل البيع يقبل بناؤه على ان الشافعي  
يحل في العتق وفي الاجناس في دعوى المشتري انه حر او اعف عن البايع عتق  
عليه ولا يقبل بينة المشتري على البايع وعند ابو يوسف يقبل في كل امر عتق  
من دعوى الخلاصة وكذا في الرابع عشر من دعوى النصاب وقول المشتري قبل العتق  
اعف عنه بايعة او دبره او كان حر الاصل يقتصر على نفسه لا ينعقد الى بايعة بينة  
ولو لاوه موقوف فان برهن رجعا بآبنته واستقر الولاء على البايع انه برهن  
على كونه في احد عشر من بيع الزارية باع جارية ثم ادعى ان كان اعتقها  
قبل البيع ونزولها في منكوته لا تسمع وان اقام البينة على اعتقادها تقبل  
ادعى من كونه **قلت** ولو ادعى المشتري على البايع انك اعف عنها قبل البيع  
يسمع الدعوى والبينة ويقضي بالعنف وبستر الثمن في باب ما يبطل دعوى  
المكدي من دعوى القينة **قلت** ولو استولى المشتري الجارية ثم قامت بينة على  
البايع بالعنف رجع على البايع بالثمن في باب الاستيلاء من عتق القينة **قلت**  
وفي التريادات رجل اشترى جارية وقبضها فادعت انها حرة الاصل واقر له  
بذلك او ابى اليه وقضى القاضي بحريةها لا يرجع المشتري بالثمن على البايع  
ومن ما يجزم من قال قوله ابى اليه غلط وقوله الكاتب ومنهم من قال  
لا بل ما ذكره في الكتاب صحيح فان حصة البايع وانكر حريتها فقال المشتري انما بعته  
البينة على انها حرة الاصل يرجع البايع بالثمن على البايع قبلت بينته واذا  
صار المشتري متناقضا الا ان التناقض لا يمنع قبول البينة على كونه وعلى العتق  
في البيع والعشر من دعوى النكاح خاتمة اشترى عبدا ثم اقر انه حر فالتفت  
القاضي عليه اقراره ثم خاضم البايع واقام البينة انه حر الاصل والعبد بحرية  
فانه تقبل بينة المشتري ويرجع بالثمن على بايعة في الباب البيع الفاسد  
من بيع الحائض من ادعى ان مولاي اعفني فاقام بينة عليه تقبل اعفني  
اخر العتق برقي على نفسه ثم اقام البينة على الاعناق يسمع اذا التناقض فيه  
لا يمنع اذ حرة الاصل كما لا يخفى فذكره المحرر في اذ المول يستتبع في التاسع  
والثلثين من الفصولين وكذا في العارية ادعى الرقيق حرة الاصل ثم العتق  
العارضي يقبل ولا يمنع التناقض معناه الدعوى ولا يشترط الدعوى في المحرر الاصلية  
وبشرط في العارية عنده خلافا له كونه عبدا وفي حق الخليفة بشرط الدعوى  
اجماعا وفي الامة لا بشرط الدعوى اجماعا في احد عشر من دعوى الزارية

اي لا تسمع اصلا الا في حق الخليفة ولا في البينة  
بشرط الدعوى وان اقام بينة على اعتقادها  
ان يقول عليه

ذكر المسئلة في القاعدة وعلمها وقال انه خصم في ذلك  
من حيث انه كونه في الله تعالى وكل واحد من الطرفين  
خصم في اثبات حقوق الله تعالى

والا حجة في الدعوى عند المجتهد من مذهبهم لا تسمع بينة العبد  
فيما ذكره في البيع والعشر من دعوى النكاح خاتمة اشترى عبدا  
ثم ادعى ان مولاي اعفني فاقام بينة عليه تقبل اعفني  
في فصل التناقض في الثانية

ذكر صاحبها

وذكر صاحب المحط في شرحه للجامع الصغير الصحيح ان دعوى العبد شرط عند  
المجتهد في حرة الاصل وفي العتق العارض وانه التناقض لا يمنع من الدعوى  
ولا صحة الشهادة لا في حرة الاصل ولا في العتق العارض في الثالث عشر من العارية  
اخر الرجل بالبرق لم رجل ثم باعه جاز فلما ادعى العتق او ادعى انه كان حرا الاصل  
لم يقبل للتناقض ولو اقام البينة على اعناق البايع قبل البيع او على انه  
حر الاصل قبلت بينته استحسانا وان كان الدعوى شرطا في العبد عند  
المجتهد لان العتق لا يحمل النقص في الثاني من اقرار الخلاصة مجرمون  
النسب او بيع وهو ساكت فهذا اقرار منه بالبرق حتى لو ادعى كونه بعد  
ذلك لا تسمع وزاد في مختصر الطحاوي وقيل له قم مع مولاك فقام مع يكون  
اقرارا منه بالبرق في التاسع من كتاب الخلاصة وفي الجامع الصغير قال  
اشترى فانه عتق ثم ادعى كونه تسمع وقوله فانه حر كمثل دعوى المحررة  
الاصلية والعارضية ثم ان البايع حاضر ومعلوم مكانه يرجع بالثمن  
عليه وان غابا غيبة منقطعة يرجع على العبد والعبد يرجع على البايع  
منى وجده وقال الا ما الثاني لا يرجع على العبد كما لو قال اشترى او قال  
فانه عتق فقط او كما قال رستماني فاني عتق في احد عشر من دعوى الزارية  
وكذا في الخلاصة **قلت** وكذا الوكيل لو غاب ولا يدري مكانه يطلب له كل  
**جص** ولو قال له اجبني اشتره فانه عتق والمسئلة بحالها لا يرجع  
على الاجنبي بحال في السادس عشر من الفصولين وكذا في العارية  
يجزى اشترى جارية من عمرو وكان عمرو اشترى امه من بكر فسمع زيد  
ان بكر كان اعف عنها فطلب ثمنها من عمرو وقال بعيتها باي حرة فلم يقبل  
عمرو وكان زيد يستخدمها ثم قامت جارية بينة على زيد ان بكر اعف عنها  
وهو يملكها وقضى القاضي بذلك فلا يرجع بالثمن على عمرو وان كان اعف عنها  
قبل ذلك باقراره لان العتق الثابت بالبينة غير الثابت باقراره لان الولاء فيه  
لبكر واكسبها السابعة على اقراره لها ولا كذلك العتق الثابت باقراره  
على ان القضاء ببينتها تعين انهما لم يعتق باقراره بل اعناق بكر قال **ج**  
ولو اقام زيد بينة على عمرو ان بكر كان اعف عنها تقبل بينته ويرجع بالثمن  
عليه وكذلك لو اعفها زيد ثم احد بغيرها تصرف المالك فاقامت جارية  
عليه بينة ان بكر كان اعف عنها وقضى امرها بالعنف يرجع بالثمن على عمرو في  
باب الاستحقاق في بيع القينة ولو غرت واخبرته انها امه لم يضر ما منه  
فاستوله ما فاسحت يرجع الى البينة وقبلة الولد على البايع وفي الاصل حله  
**ب** في السادس عشر من الفصولين وكذا في العارية برهن على اعناق مولاه  
في الرهن فادعى الوارث ان المعتق كان يرهني وقت الاعناق انه لم يورث  
بالعتق فالقول للوارث الا ان يقر الشرور بان كان صحيح العقل وقت الاعناق

وفي باب الاستحقاق في النهاية قال عاتق التنازع انه الشهادة  
على حرة الاصل تقبل في غير دعوى العبد عندهم جميعا وكذا  
في شرح اجماع القاضي في قوله صح

وهذا هو الحق بالبرق بعد القضاء لا يبطل القضاء  
كذا في الرابع عشر من دعوى  
النسب

اما قلة بقية من لا يلو قال وقت البيع اني قد باعته  
او قال اشترى ولم يقبل ان عتق البايع عليه بينة في قوله  
ذكره الا ما من التنازع في شرح اجماع الصغير في الباب  
كذا في النهاية في الاستحقاق في البيع وفي الفصل الثالث  
الا في بيع العارية عند قال الرجل اشترى فانه عتق او لم يقبل  
ذلك ولكن اقر بالبرق او كانت كذا فاشتره وغاب البايع  
ثم قام بينة انه حر يقبل ويرجع الثمن عليه بالثمن ثم جمع  
هو على البايع اقراره وهو حالف في

باب التنازع في ان يسمع والعشرون من دعوى النكاح خاتمة اشترى امه من بكر  
ثم اعطى بكره من ابي بكر فادعت انها حرة فادعى بكر ان بكر اعف عنها  
ثم سخط بكره وغاب البايع ولا يدري اين هو بل يرجع  
المشتري على العلام بالبرق وقال لا اشترى فاقول طاهر  
انه لا يرجع المشتري على العلام  
وان قال اشترى فانه



فان كان اقرار العتق فالقول للعبد الا ان يبرهن الوارث على انه كان يهنى  
 وقت الاعتراف في الرابع من دعوى البرازية ثم عبده يدعى رجل يبرهن ملكه  
 فادعى العبد عليه انه حر الاصل وشهد له شهود وان صاحب اليد اعترف  
 لا تقبل وقيل يقبل وعلى العكس لا تقبل وقيل في البرازية جيعا ادعى على  
 في يد رجل انه ملكه اعترف منذ سنة فالفاتحة على المدعى البينة على الملك  
 لا على العتق وان لم يكن له بينة يحلف المدعى عليه على الملك ادعى على حراة  
 انهما امته فاقامت الامة بينة لها كانت لطلان وانه اعترف بها واقام البينة  
 ان فلانا ذلك فوافق هذه الامة امني ومملوكي فان اترقا وتاريخ الاقرار سبق  
 قضى الملك للمدعى وان لم يورثا جعل كانهما وقعا معا الاعتراف والادارة  
 بالملك للمدعى فيبقى العتق ببينة الامة في السابع والعشرين من دعوى التنازع  
 قال ادعى عبدا في يد انا ان اعترف وهو ملكه وان في اليد يستعبده  
 بغير حق بل يصح هذه الدعوى اجاب نعم لان حق الانتساب اليه بجملة الولاة  
 فيسمع وان عرى عن دعوى الحال ونسبه كدعوى الالوة والهوية وبخلاف  
 دعوى الاخوة في ادعى دعوى القاعدة واذا اقام عبدا البينة ان فلانا اعترف  
 وطلانا بغيره واقام امة البينة انه عبده قضيت به للذي اقام البينة انه  
 عبده لان شهود العبد شهود بالملك للعتق وانما شهود بالعتق فقط  
 والعتق بتحقيق من المالك وغير المالك في باب دعوى العتق من دعوى التنازع  
 ولو شهد واعترف وهو ملكه يؤخذ ببينة العتق لان البينتين  
 استويا في اثبات الملك وفي احديهما زيادة الملك فكان الحكم في المحل المزبور  
 قال ولو كان العبد في يد رجل فادعاه آخر انه له واقام العبد البينة ان فلانا كاتبه  
 وهو ملكه وطلانا جاحدا ذلك او مقربا فانه يقضي به للذي اقام البينة انه  
 عبده لان بينة ثبتت الملك لنفسه والعبد انما ثبتت الملك لغيره ومن  
 ثبتت الملك لنفسه فيثبت اولى بالقبول في المحل المزبور عبدا في يد رجل اقام  
 رجل البينة انه عبده وله في ملكه وانه اعترف واقام ذواليد انه عبده وله في ملكه فانه  
 اقضى به للذي اعترف لان في هذه البينة زيادة احوية في باب الشهادة في الولادة  
 والسب من دعوى البسوط للشرع عبدا في يد رجل اقام امة البينة انه عبده اعترف  
 واقام ذواليد البينة انه عبده وله في ملكه فيبينة للمدعى اول لانها ثبتت احوية  
 في باب دعوى العتق من دعوى البسوط ولو كان المدعى دبره او كاتبه  
 لم يستحق بهذا شيئا اما في الكتاب لا شك والاف في التبريد فقد اعد المسئلة في  
 الكتاب وجعل كالعق فقبضه روايتان في باب الشهادة في الولادة والنسب  
 من دعوى البسوط للشرع ولو كان شهود ذواليد شهدوا انه اعترف وهو ملكه  
 فلو ادعى بينة اقرار على العتق وان شهد شهود ذواليد بالتبريد وشهدوا بالعتق  
 البات قضيت بالعتق البات وكذلك لو اقام احد خارجين البينة على العتق البات

فان اقام البينة على الملك عتق العبد عليه بآثاره  
 كذا في البيوع الحانية في فصل الاعتراف ودعوى  
 احوية وكذا في الرابع عشر من  
 دعوى النصاب  
 هـ

والاخر على التبريد فيبينة العتق اولى بالقبول في باب دعوى العتق من دعوى  
 البسوط للشرع عبدا في يد رجل اقام البينة انه عبده اعترف وهو ملكه واقام  
 رجل البينة انه عبده وله في ملكه قال الولادة اولى من دعوى الحانية في دعوى القول  
 ادعى عبدا في يد رجل وقال ذواليد لابل هو ملكه واعترف فانه يقضي ببينة  
 ذواليد بالاجماع في الفصل الثالث عشر من الاسرة وسنية والعمادية  
 لو اقام العبد البينة ان فلانا دبره وهو ملكه واقام رجل اخر بينة انه عبده  
 قضى ببينة التبريد كما لو اقام الموالي نفسه بينة انه عبده وببره واقام  
 الاخر بينة انه عبده يقضي ببينة الموالي في الرابع من دعوى المحل المزبور  
 ادعى عبدا على مولاه انه عتق عنقه دخول فلانا الدار ووجد الشتر في الغائب  
 وعتقت وببرهن عليه تقبل وان ادعى انه عتق عنقه باعتراف الغائب  
 عبده وقد اعترف الغائب عبده وعتقت لا تقبل والفرق ما قرأت المدعى  
 على الغائب ان كان شتر طائفة بغير الغائب لا تقبل وان لم يضر به يقبل  
 في احادي عشر من دعوى البرازية وكذا في خلاصة قال القاضي امام يسعي  
 ان يقبل في عتق هذا كانه قوله ان حضرت فانت طالق وضررتك معك  
 في الرابع عشر من دعوى النصاب رجل اعترف عبدا فاجاد رجل ادعى  
 ملكية هذا العبد فالحصم هو العتق ودون العتق لان العبد في يد  
 نفسه ولو صدق العتق المدعى لا يبطل العتق لانه سعي في نقص ما تم به  
 في المحل المزبور شهدوا على رقي جارية بهذه العبارة رقي بيامد وزي  
 وابن منكرة رقي را بفرقت في رجل بكرا لا تقبل هذه الشهادة لانه البائع  
 الاول مجهول ومالم يثبت ملك ذلك البائع لم يملك مدعى الرقي في المحل المزبور  
 عبدا في يد مولاه اعترف واقام البينة فقبل القضاء اقرار بالرق على نفسه  
 ثم اقام البينة على الاعتراف تسمع لانه التناقض لا يمنع دعوى العتق وهذا  
 لو اقر بالرق بعد القضاء لا يبطل القضاء في المحل المزبور ادعى خويته  
 الاصل ولم يذكر اسم امه واسم اب الامة يصح لانه يجوز ان يكون الانسان  
 حر الاصل والام رقيقة بان اسم ولد جارية علق الولد حر وان لم يكن  
 الامة حرة وكذا اولد المورور في المحل المزبور وكذا في الرابع من دعوى المحل  
 وكذا في الاربعين من العمادية ولو شهدوا ان الميت اوصى بعتق هذا  
 العبد وهو لا يدعى يقبل وعلى الورثة ان يعنفوه وان ابا يعنفه القاضي  
 في المحل المزبور في الاستدراك انه حر الاصل كذا في ماد رشي زاد بودة است  
 تقبل من غير ذلك ثم شهدوا انه حر الاصل كذا في ماد رازاده  
 بودة است يحتاج اليه ذكر نسب الامة لانه صك ذلك طلبة في باب ما يسمع  
 من الدعوى وفيما لا يسمع من دعوى العتق فيلذكر في شرط طرطير الدين  
 المغمين في فانه يشترط في حرة الاصل في حرة اجد ام الامة كاتبة شرط



ادعى بغير عتق عنه بعد موته فاعتق قالوا له  
دونه العتق في مثل هذه  
من عتاق القينة

هذا اذا لم يوفت البنتان وان وقتا وقتا  
اسبق قضي لاسبقهما وقتا سبقي في ولاد  
المحيط البرماني بعد  
اربعة قبود

ذكر حرة الامم من دعوى القاعدية **نوع في دعوى الولاء** رجل مات وترك  
مالا وبنتا فاقام رجل البينة انه كان عبده فاعتقه وان ولاده واقامت  
البينة ببنته انه كان حرا الاصل ذكر في ولاد الاصل ان البينة بينت البنت  
في باب ما يبطل دعوى المدعى دعوى الحانية ولو ادعى رجل ان ولاد رجل  
واقام كل واحد منهما ببنته انه اعتقه وهو يملكه ثم مات ولا يعلمون له  
وارثا غيره جعلناه الولاد بينهما وان ادعى احدهما اولاد وقضى القاضي  
بالولاد له ثم اقام الاخر بعد ذلك ببنته على دعواه فالقاضي لا يقبل ببنته الا  
لان الواحد ببنته ان يكون معتق اثنين لكل واحد منهما على الحال البينة  
الاولى نذكرت باقتضال القضاء بها فتعريف الثانية لا بطلان في ذلك  
في المحيط البرماني ولو قضي القاضي لاحدهما بالولاد والارث ثم شهد احدهما  
بمثل لا يقبل الا ان يشهدوا ان اشترى من الاول قبل ان يعققه فيقبل القضاء  
الاول في باب الشهادة بالولاد في كتاب الولاء في المحيط للخصم ما يخص  
ولو ادعى رجل على رجل انه مولاه من عتاقه من فوق او اسفل او ادعى انه مولاه  
من مولاه والمدعى يثبت فاقامت المدعى ببنته على دعواه قبلت لانه  
يدعى عليه فعلا كان خصما فيه وان لم يترجع مالا عليه في نوع في دعوى الانسان  
نسب غيره من الثامن والعشرين من دعوى المحيط البرماني ولو ان رجلا من العرب  
مات ولما يترك دعوى رجل انه كان عبدا لابييه وانه اعتقه وانكر الابن فاقام  
البينة تقبل ببنته وكذا لو مات العتق وترك ابنا وبنتا فادعى ابن العتق  
انه اعتق اب هذا الابن وهذه البنت وانها مولاي ومحمد ذلك واحد  
واقام البينة تقبل ببنته وكذا لو ادعى المعتق الولاد على المعتق او المعتق  
على المعتق واقام البينة تقبل في باب ما يكون الرجل فيه ضمان النسب  
والولاد في الدعوى والبينة من شرح اجماع الكلب للخصم ببنته انه اعتق هذا وهو  
يملكه وبمنه لا يجوز ذلك فان صدق العبد احد هما فواو له وان كان فاقولوا  
بينهما وكل منهما عليه الف وان لم يترك احد البنتين مالا فبنته مدعى المار  
اولم وولاد له صدق العبد اولاد في الرابع من دعوى الزانية في نوع في الدعوى في الكربة  
وكذا في قتل في باب الشهادة في العتق في المحيط للخصم ولو مات رجل  
فادعى رجل ميراثه واقام شاهدين شهدا انه اعتق ام هذه الميت وانها ولدته  
بعد ذلك بمدة من عبد فلان وان اباه مات عبدا ومات امه ومات هو  
ولا تعلم له وارثا سوى معتق امه هذا المدعى قبل القاضي شهدا دسما وقضى له  
له بالميراث فان جاء مولد لاب واقام البينة انه اعتق الاب قبل ان يمت  
هذا الولد وهو يملكه وانه وارثه لانهم لم يترجعا غيره قضي القاضي بالميراث  
لمولد الاب ولو مات رجل واختهم رجلا في ميراثه واقام كل واحد منهما ببنته انه اعتق  
الميت وهو يملكه وانه وارثه لا وارثا لغيره ولم يوفت البنتان وقتا

قضى الميراث

قضى بالميراث بينهما هذا اذا لم يوفت البنتان فان وقتا وقتا  
واحدهما سبق قضي لاسبقهما وقتا ولو كان جاء احد المدعين اولاد واقام  
البينة انه اعتق الميت وهو يملكه وقضى القاضي ببنته ثم جاء المدعى الثاني واقام  
البينة انه اعتق الميت فالقاضي لا يقضي للثاني ولو جاء امعا وارثا واقام  
البينة على دعواها قضي بالولاد بينهما في الفصل الاول من ولاد المحيط البرماني  
الزخيرة واقامت الرجل ونكرت امولا في يد رجل فاقى خارج وادعى انه اعتق  
الميت وهو يملكه وانه وارثه لا وارثا لغيره واقام ذواليد البينة بثل  
ذلك قضي بالمال بينهما نصفان في الاول من ولاد الثاني فان ثبت  
ثنا زمانه عبد ادعى كل واحد منهما انه عبده ربه او اعتقه بقضي ببنته  
صاحب اليد ان المدعى في الولاد لان العتق حاصل بتصديقهما وقد استوت  
البنتان في اثبات الولاد وترجع ببنته صاحب اليد بكماله في اول الثالث من دعوى المحيط  
**العاشر في دعوى النكاح وفساده** ولو ادعى النكاح محضه فهو  
لا يبرهن بذكر سماع الشهود وكلام المتعاقدين اذ العلماء اختلفوا  
في ان سماع الشهود وكلامهما بل هو شرط والاصح انه شرط فلا يبرهن بذكره  
ليصح الدعوى في العشرين من الفصولين في اوائل ادعى نكاح معتدة  
بشرط حضرة الزوج المطلق بايضا كان الطلاق ارجحنا في الثاني من  
من دعوى الزانية **ط** احوالة بده ادعى نكاحا فافترت المدعىة فيها  
بلا تارة في قبيل يحكم الخارج يحكم الادارة في قبيل يحكم لذي اليد فلو لم تقتر  
وبمنه الخارج على نكاح موزع وبمنه ذواليد على امرها احوالة وتكونه  
فبينة الخارج اولهما في دعوى الملك ولو برهن ذواليدانه تزوجها فبينة  
ذواليد اولهما وان لم يترجع لانه يده دليل سبق نكاحه كذا هو بعضهم وبعضهم  
قالوا ببينة ذواليد اولهما مطلقا اذ السبب متعين في باب النكاح  
فكانه ذكر ولو برهن الخارج على نكاح موزع وبمنه على اقرار ذواليد ان نكاح  
ذواليد كان في وقت كذا وهو بعد تاريخ الخارج كان ببينة او لم يترجع بها  
ببينة ذواليد الا اذا وفق ذواليد وقال تزوجتها قبل الخارج ثم جردنا  
العقد بعد ذلك العقد في لانه دفع ببينة ذواليد نكاحا وهي ليست  
فيها احد هما فبها بلا تارة ولم نفر لاحد منهما ختمت البينات ثم برهن  
احدهما انها افترت له بالنكاح يحكم له كما لو افترت لاحدهما نكاحا عيانا بعد ما برهن  
ولو ادعى نكاحا امرأه وليست ببينة احدهما فافترت لاحدهما فبها فبها  
فلو برهن الاخر بعده على النكاح فببينة ذواليد او لم يترجع فافترت لاحدهما  
ثم برهن فلو وقتا فالاول او لم يترجع فلو وقتا فببينة او لم يترجع فلو وقتا  
فلو لم يترك ببنته او لم يتركها قبل اي للمقر له سابقا وهو القيس وقيل  
لا يحكم لواحد منهما في العشرين من الفصولين في النكاح اذ نكاح امرأه

وفي السراجية اذا ادعى على نكاحه الغير نكاحا فانه  
بشرط حضرة الزوج وكذا عند قامة البينة  
كذا في العاشر من دعوى  
الثاني قامة

الرجل معا وما اذا برهن احدهما او لا يقضي ثم لو برهن الاخر  
على نكاح لا يقبل الا ان يبرهن على سبق من ادعى له او لم يبرهن  
في شيء قضي له بغير ادعى او شرأه من ذلك لا يقضي لثان  
سواء كان في العتق في نكاح المحيط وقال الثالث ولا تارة في شرح  
دوب القاضي لا يقضي الا في وقت ظاهر فاقام البنتين في وقت  
قبل وقت الاول



فأقرت لأحدهما ثم برهننا لا يقضي لأحدهما كما لو لم يقر ولم يصرف لم يقر بها  
صاحب يد وان أراضا على السواء وأقرت أحدهما بعد البرهان فزنى له دائم ثم  
لأحدهما فزنت عنهما فان قبل الدخول لا يقضي على أحدهما بشئ من المهر  
في الشافعي عشر من دعوى الزانية ولو برهننا على النكاح حال الحيوة لكن أحدهما  
على النكاح والآخر على إقرارها به لا يترفع لكن بعد البرهان لو برهن أحدهما على إقرارها  
بأن النكاح يحكم له كما لو عاينا اعتزقهما لأحدهما به بعد البرهان ثم **ط** المحلل المهور **ط**  
أدعى نكاحها فأنكرت وأقرت به لم يجل حاضر وصلة فزنى المهر فان برهن المدعي  
بحسب المهر إلى البينة على هذا المدعي بحصة هذه المرأة فلو برهن المدعي  
بعد ما برهن المدعي بترفع المهر للبينة والآخر في برهن على نكاح امرأة  
نقول أن في زواجها بملك كذا أو ستمته أو لا فانه يحكم له بها وإقرارها بالعبه لا يمنع  
من الحكم ببينة المدعي أدعى نكاحها فأنكرت ولكن لم يقر لغيره ثم أقرت للمهر المدعي  
فيسع إقرارها ولو أقرت لأخر وقد مات شهود الأول ليس له أن يجاهر بالآخر فهو  
لتحليف يقصد به نكول هو إقراره ولو أقرت صريحاً بنكاح الأول بعد ما تزوجت  
بالتاني لم يجر إقرارها ولكن للأول أن يحتلف الثاني على العلم فان كان حصار  
مقراً بطلان نكاحه فالآن يحتلف المرأة على البينات والحاصل أنه لو ادعى  
نكاح امرأة هي في نكاح الغير ولا يثبت للمدعي استحلاف الزوج والمرأة ويبداه  
بيمين الزوج على العلم فان حلف انقطع الخصومة وان لم يحلف المرأة  
بتاتا فان نكحت فزنى المدعي في العشرين من الفصولين وكذا في البرزخ والعمارة  
وأذا اثنان في امرأة كل واحد منهما يدعى أنها تزوجها أولاً وأقاما  
البينة فان القاضي لا يقبل واحدة من البينتين إلا أن يترجح أحدهما  
على الآخر بأحد معان أما بإقرار المرأة أو بإقامة البينة على إقرارها أو بكونها  
في يد أحدهما أو بان دخل بها أحدهما الآن فيقيم الآخر ببينة أنه تزوجها قبله  
وكذا لو كانت في بيت أحدهما كان أولى برهانها بمنزلة ما لو كانت في يده  
بجلاف ما إذا كانت العين في يده وأقام الخارج عليه ببينة فان احتار  
هناك أولى لأن هناك لا يبدى مدعى بيمينه بدينه وكذا لو كان لأحدهما دخول  
لأنه يكون في قبضته فان أقام الآخر ببينة أنه تزوجها قبل هذا فان القاضي  
يقضي بها للذي أقام البينة لأنه ثبت أن الآخر غصبها ولو لم يكن لها  
بينة على السبق والتاريخ وكان لها ببينة على النكاح فان المرأة تسلك  
عن ذلك فلا يبرها أقرت فزنى امرأة ولو لم يقر لأحدهما ولا كانت في بيت أحدهما  
ولا دخل بها أحدهما فان القاضي يفرق بينهما وبينها لأنه لا يترجح لأحدهما  
ولو كان لأحدهما تبرعاً فقد أقرت للآخر فزنى لصاحب اليد لأن إقرار المرأة لا يقع  
في حق إبطال الآخر في الرابع عشر من العمارة ولو أن رجلاً ادعى نكاح امرأة  
وقد كان دخل بها أحدهما هي بيت الآخر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل

فان زكاته في نكاح القنا والكره فالزوج المأدون بخاصه الثاني  
أولا وتختلف فان حلف برى وان لم يحلف فله أن يجاهر المرأة  
وتختلفا فانه نكحت يقضي بها المدعي وهذا الجواب على قول الشيخ  
وقد روي عن علي بن محمد وهذا اختيار الفقيه في البيت وفي الرابع  
عشر من نكاح البرزخ وهذا على قول الأمامين وفي البيت الثاني  
الفقيه أبو الليث والصدور وفي الرابع من نكاح العمارة  
قال الفقيه أبو الليث الفقيه علي بن محمد وفي فصل في دعوى  
النكاح في الخانية وفي الاستحلاف على النكاح أخذ الشيخ  
بقول أبي يوسف ومحمد وعليه  
الصور سهلة

صاحب البيت

صاحب البيت أولى في فصل في دعوى النكاح في الخانية وعن  
الشافعي لو تنازعا وبرهننا فزنى على وجوه فلو كانت في يد  
أولاهما لأحد وأرضاهما سواء ولو لم يترجأ لا يحكم بها لأحدهما لأنهما استويا  
في الحجته ولو أراضاهما سواء ولا أحدهما يدعى أنه تزوجها باليد ولو أراضا  
لآخر فالمدعى أولى لأن نكاح المورخ ظهر في وقت التاريخ الآخر ولو أراضا  
وأحدهما سبق فزنى السابق ولو لأحدهما يدعى أنه تزوجها باليد ولو أراضا  
أو كل منهما يتلقى الملك من جهة واحدة فيبدل على سبق ملكه فلو أقرت  
لأحدهما والآخر تاريخ فزنى للمهر كذا في إقرار كبره وكذا لو أراضا سواء  
وأقرت لأحدهما فزنى له ويفرق بينه وبين الآخر ولو لم يقر لأحدهما فرق  
بينهما وبينهما لا استويا فلو كان قبل الدخول لا يحكم على أحد الزوجين  
بشئ من المهر ولا يبرهنها القدر كذا في **ط** برهننا على النكاح فلو كانت  
في يد أحدهما أو دخل بها فزنى له إذا دخوله ونكحها إلى البيت وليل سبق عقده  
الأداسبق تاريخ الآخر في يسقط اعتبار دليل سبق عند التصريح بالسبق  
ولو لم تكن في بيت أحدهما ولا دخل بها فلو وقتنا فالأول أولى ولو لم وقتنا  
أو وقتنا سواء من زكيت ببينة أدعى ولو زكيتنا فسنال المرأة فلو  
لم يقر لأحدهما فرق بينهما وبينهما ولو أقرت لأحدهما بالتقدم فزنى له  
الأداسبق تاريخ بيت الآخر هذا لأن العمل بالبينة منعز فسقطا وبقي  
تصادق أحدهما معهما فيثبت النكاح بينهما بتصادقهما وهذا كله  
فيما تنازعا حال حيوة المرأة وأما بعد موتها فزنى وجوه ولا يعتبر فيه الإقرار  
واليد فلو أراضا فزنى من سبق تاريخه ولو لم يترجأ أو أراضا سواء فزنى لها على كل  
منهما نصف المهر وببرهانها اثبات زوج واحد والفرق بين حيوتها وبين  
موتها أن الغرض في حيوتها المرأة وهي لا تقبل الشكره بينهما والغرض في موتها  
الاثبات وهي مال يقبل الشكره في العشرين من الفصولين ولو مات  
أحد الزوجين فأقرت المرأة أن نكاح الميت كان أو لا صح تصديقهما في  
فصل في دعوى النكاح في الخانية **فقط** الخارج مع ذي اليد ولو برهننا على  
النكاح بالتاريخ فزنى لذي اليد بخلاف الملك المطلق فلو قضى للخارج ببينة  
ثم برهن ذو اليد يقضي ببينة ذي اليد خلت فيه الشافعي والمحقق عليه  
بالملك المطلق لو برهن على الملك المطلق لا يقبل وفاقا **ط** ولو قضى بها  
للخارج ببينة ثم برهن ذو اليد قبل لا يقضي لذي اليد في هذه الصورة و  
قبل يقضي له لأنه يبره دليل على سبق نكاحه فصار كما لو برهن بتاريخ سابق  
صريحاً **ط** على قول من يسمع ببينة ذي اليد لو برهن الخارج بعهده على أنه  
تزوجها قبل ذي اليد يقضي للخارج ولو برهن على نكاح امرأة ليست  
بيد أحد وقضى له ثم برهن آخر على ملكه لا يحكم له إلا بتاريخ سابق والخارج

أدعى نكاحها فأنكرت وأقرت به لم يجل حاضر وصلة فزنى المهر فان برهن المدعي  
بحسب المهر إلى البينة على هذا المدعي بحصة هذه المرأة فلو برهن المدعي  
بعد ما برهن المدعي بترفع المهر للبينة والآخر في برهن على نكاح امرأة  
نقول أن في زواجها بملك كذا أو ستمته أو لا فانه يحكم له بها وإقرارها بالعبه لا يمنع  
من الحكم ببينة المدعي أدعى نكاحها فأنكرت ولكن لم يقر لغيره ثم أقرت للمهر المدعي  
فيسع إقرارها ولو أقرت لأخر وقد مات شهود الأول ليس له أن يجاهر بالآخر فهو  
لتحليف يقصد به نكول هو إقراره ولو أقرت صريحاً بنكاح الأول بعد ما تزوجت  
بالتاني لم يجر إقرارها ولكن للأول أن يحتلف الثاني على العلم فان كان حصار  
مقراً بطلان نكاحه فالآن يحتلف المرأة على البينات والحاصل أنه لو ادعى  
نكاح امرأة هي في نكاح الغير ولا يثبت للمدعي استحلاف الزوج والمرأة ويبداه  
بيمين الزوج على العلم فان حلف انقطع الخصومة وان لم يحلف المرأة  
بتاتا فان نكحت فزنى المدعي في العشرين من الفصولين وكذا في البرزخ والعمارة  
وأذا اثنان في امرأة كل واحد منهما يدعى أنها تزوجها أولاً وأقاما  
البينة فان القاضي لا يقبل واحدة من البينتين إلا أن يترجح أحدهما  
على الآخر بأحد معان أما بإقرار المرأة أو بإقامة البينة على إقرارها أو بكونها  
في يد أحدهما أو بان دخل بها أحدهما الآن فيقيم الآخر ببينة أنه تزوجها قبله  
وكذا لو كانت في بيت أحدهما كان أولى برهانها بمنزلة ما لو كانت في يده  
بجلاف ما إذا كانت العين في يده وأقام الخارج عليه ببينة فان احتار  
هناك أولى لأن هناك لا يبدى مدعى بيمينه بدينه وكذا لو كان لأحدهما دخول  
لأنه يكون في قبضته فان أقام الآخر ببينة أنه تزوجها قبل هذا فان القاضي  
يقضي بها للذي أقام البينة لأنه ثبت أن الآخر غصبها ولو لم يكن لها  
بينة على السبق والتاريخ وكان لها ببينة على النكاح فان المرأة تسلك  
عن ذلك فلا يبرها أقرت فزنى امرأة ولو لم يقر لأحدهما ولا كانت في بيت أحدهما  
ولا دخل بها أحدهما فان القاضي يفرق بينهما وبينها لأنه لا يترجح لأحدهما  
ولو كان لأحدهما تبرعاً فقد أقرت للآخر فزنى لصاحب اليد لأن إقرار المرأة لا يقع  
في حق إبطال الآخر في الرابع عشر من العمارة ولو أن رجلاً ادعى نكاح امرأة  
وقد كان دخل بها أحدهما هي بيت الآخر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل



مع ذى اليد لو برهن كل منهما انهما احرأه مطلقا ولم يذكر انه تزوجها فليس يحكم  
للخارج لانه ذى اليد ولو ذكر كل منهما انه تزوجها يحكم لذى اليد وهذا القائل قاسم  
على دعوى الملك فان الخارج مع ذى اليد لو برهن على ملكه مطلقا يحكم بالخارج  
ولو برهن على الشرع واحد يحكم لذى اليد وقيل يحكم لذى اليد مطلقا لتيقن السبب  
في دعوى المرأة وهو الزوج فكان ذكر خلاف ملكه العين في العشرين من الفصولين  
وفي فتاوى حنفى برهن على انها منكوحه وفي يد ذى اليد بغير حق وذو اليد قال زوجتي  
والمرأة تصدق ذى اليد يحكم بالنكاح للخارج في الثالث من دعوى البرازية ولم يبرهن  
ذو اليد على النكاح بل تاريخ فيثبته أولى لشبوتها بالقبض وانما دليل سبق لانه  
القبض يكون حفاظا لها وانما يكون اذا كان سابقا من الحمل المبرور برهن  
عليها بالنكاح ولم يظهر عدالة الشهود فافترت بالنكاح الاخير بغير دليل الا ان الثاني  
لعدم ثبوت نكاح الاول هذا اذا قال لا بينة لي سواه اما اذا قال لي شهود اخر  
بما حال بين الحق له حتى يظهر الحق المدعى من الحمل المبرور وكذا في نكاح المحيط  
ادعى نكاح احرأه ذات زوج واحكم واقام شاهدا واحدا بحال غيرها وبين  
الزوج وفي غير ذات الزوج لا يحتاج الى احواله ويحلى سبيلها الى ان يحضر الزوج  
شاهدا اخر في العشرين من الفصولين **قد** برهن على نكاحها ولم يظهر عدالة  
الشهود حل لها ان تنزع باخر في هذه الصورة لو قال المدعى كواه وكذا ان  
يحل لها التزوج باخر لو اصر على القاضى المدعى اياها فالحكم بمقتضى ذلك الايام لا يحل  
لها ذلك **فصل** انكرت نكاحه فبرهن عليه بالنفقة لها ومن هذه المسئلة  
يخرج كثير من البطل من الحمل المبرور ادعى النكاح مطلقا من غير تاريخ وشهدوا  
انه تزوجها في شهر كذا لا يقبل لا كذاب شهوده ولو قال المدعى تزوجت  
في شهر كذا وشهدوا على النكاح مطلقا يقبل ولو ادعها انه تزوجها اول امس  
وشهدوا على التزوج في الامس لا يقبل في الرابع عشر من العاديه وفيه الشهاده  
قالت تزوجت هذا امس ثم قالت تزوجت هذا منذ سنة ففى لى ١٦  
ولو شهدوا باقرارها بالرجوعا وهى متحد قال ابو يوسف رحمه الله تعالى  
اسأل الشهود باية ما بدأت واقضى له ولو قال تزوجتها جميعا هذا  
امس وهذا منذ سنة ففى لى الامس في العشرين من الفصولين وكذا  
في الرابع عشر من العاديه برهن انها مدخوله بنكاح منذ اربع سنين  
وبرهن الاخر مدخوله خمس سنين وانها اقرت له به وانها في يده فالتأ  
اولى لانه ثبت سبق نكاحه ويثبت كونها في يده وثبت اقرارها به والكل  
موجب ولو تزوجها فادعى انها احرأه فى فقال ذى اليد كانت احرأه كانت  
طلقتها منذ سنين وانكر المدعى طلاقها ففى المدعى لتصادقها على النكاح  
لا الطلاق ولو قال طلقها ولكن تزوجها بعده وانكر ذى اليد التزوج الثاني ففى  
لذى اليد لشبوت نكاحه من حيث الظاهر ولو انكر المدعى طلاقها وبرهن ذى اليد طلقها

ولو ادعى الشهود اول امس وشهدوا انه تزوجها لاس  
تقبل لانه لا يثبت بعد ويذكر كذا في العاديه ففى  
ان عدم القبول في النكاح يكون قولها مطلقا بفعل  
اشبه اليه في الفصولين في الامس  
صه

من سنين

من سنين وحكم بالطلاق فالعدة من وقت الطلاق اذا الطلاق من ذلك الوقت  
ثبت بالبينة فيعدة العدة من وقت الطلاق من الحمل المبرور وكذا في العاديه  
ادعى نكاحها بتزوج ابيرها حال صغرها وشهدا انه قال تزوجت بنتى الكبرى  
المسماة بكذا فلا بد لكن لا تعرف بنته بوجهها فقبلتها وشهدا على النكاح  
ثم يوحى المدعى ان ابيرها بنت الكبرى المسماة بكذا امده ليحكم عليها  
بنكاح فلوقالت انا بنت الكبرى وصدة المدعى يحكم بنكاحها ولو شهدا  
انه تزوج بنته منه ولا تعرفها بوجهها فلو لم يكن المدعى عليه لا بنت  
واحدة تقبل لزوال الجرحه ولو شهدا انه تزوج بنته عايشة وليست بهذه الام  
الا واحدة ولا يعرفها الشهود بوجهها يبرهن الزوج ان بنته التى بهذا الاسم  
هى هذه البالغة من الحمل المبرور وكذا في الرابع عشر من العاديه تزوجت  
ابوك وانت صغيرة وادعت الكذب فاقول لهما في الثالث عشر  
من دعوى البرازية ادعى نكاح صغيرة وقال تزوجت بها حاكم حواري لم يذكر  
اسم الحاكم ولا نسبه ولا انه كان فومن اليد الى امر التزوج وهل كان له  
الى امه لا يسمع ويشترط ذكر الكل من الحمل المبرور وكذا في العشرين من الفصولين  
وفي المتن ادعى زيدا وعمر نكاح احرأه فقالت زوجت زيدا بعد عمر  
فى مرأه زيدا وانكر المدعى القاضى بعد ما ادعى النكاح من زوجتك من انا  
فقالت تزوجت زيدا بعد عمر ففى عمر في فصل في دعوى النكاح والحجانية  
**فقط** قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمر وادعى النكاح والحجانية  
ففى كذا بعد عن ابى يوسف وبه يفتى وعند محمد بن كعب في العشرين  
من الفصولين وكذا في الرابع عشر من العاديه والعشرين من نكاح النافذة جانية  
نقل عن الظاهرية ادعى عليها نكاحا فقالت كنت تزوجته لكني افرقت  
بوقاته فاعتدت وتزوجت بهذا ففى زوجة المدعى ولو قالت انا احرأه  
من اوكنت كنت لهذا المدعى اولا وسافت الفقة ففى احرأه الثاني  
في الثاني عشر من دعوى البرازية ومما فيه وفي واقعات الناطقى لو اقام  
رجل بينة على احرأه ان اباهما تزوجها منه قبل بلوغها واقامت المرأة بينة انه  
تزوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها فيثبت بها اولى في العشرين من نكاح النافذة جانية  
وكذا في الحادى والعشرين من نكاح المحيط البرمان وكذا في شرط النكاح من الحانية  
وكذا في الصغير والتمتع والخلصة رجل قال لا احرأه تزوجت ابوك  
وانت صغيرة وقالت لم تزوجت ابوك وانك كبيرة لم ارض كان القول قولها  
والبينه بينة الزوج في فصل دعوى النكاح من دعوى الحانية وفي المحيط  
قالت تزوجتني وانا صغيرة وقال كنت بالغة القول قولها لا خلاصتها  
في وجود العدة وان اقاما بينة فيثبت بها اولى لانها اقدم في الرابع عشر  
من نكاح البرازية واذا ردت النكاح على انها بالغة وقال الولي والنزوح زيدا باطل

وفي نكاح الحانية ولو ادعى زيدا وعمر نكاح احرأه فقالت  
تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمر وقال ابو يوسف  
يقضى لزيدا وعليه الفتوى من قال ابو يوسف قال  
سألها القاضى وقال من تزوجت فقالت تزوجت زيدا  
بعد ما تزوجت عمر وافان القاضى يقضى بالعمد وقال  
استحسن ذلك في جواب كنفطى وكذا في البيع  
وكذا في واحد الثالث من نكاح المحيط فمضى  
الفصولين بعلامه فقط لا يجوز  
فصوره يفرق بينا  
صه







القول قول الزوج ولو اقام الزوج والاب البيعة على الاجازة والمرأة على الرد  
فبيعتها اولى وفي سبوح اجماع الكبير في باب كراحة القول قولها والبيعة بينها  
في الرابع عشر من كتاب الحلافة الاب زوج البالغ وسلكها الى الزوج وقولها الزوج  
ثم برهن على انها كانت ردت النكاح قبل اجازتها فالكذا في الكتب  
انما يقبل قال صاحب الوقعات الصحيح عدم القبول لانها متنافضة في  
الدعوى والبيعة يترتب على الدعوى والصحيح القبول كما ذكر في الكتاب لانه  
وان ابطال الدعوى فالبيعة لا تبطل لانها قامت على تحريم فرج المرأة والبرهان عليه  
مقبول بلا دعوى غائبة الا حران الشهود وشهدوا على رد ما العفوا كما سمعت  
وقصا وق الزوج والمرأة على الاجازة فانه يحكم بانفساخ العقد لتفتمن حرمة  
الفرج والمنسوخ لا يباح الا اجازة في احوالنا عشر من دعوى الزانية وكذا في دعوى  
القاعدة قال ادعت نكاحا فانكرتم تصادقا على ان النكاح كان لا يثبت النكاح  
لانها في الابد لا لو تصادقا كما في ما زعمه وسوم لا يثبت النكاح في العشرة من الظهور  
زوج بنته البالغة ولم يعلم رضاها ومات الزوج وادعت ان اباهما كان زوجها  
من باعها ورضاها فانكرت الورثة لانها قالوا قولها وانما قالته زوجتي ابي لم يفتني  
انكرت رضىها وانكرت الورثة الاجازة فالقول قولهم والفرق انهما اتفقا في الثانية  
على ان العقد لم يتم فادعت التام وانكروا وفي الفصل الاول في وقوع العقد على التام  
والاصل في التصرفات التام فكانت متمسكة بالاصل فالقول قولها وذكر الشبهة  
زوج ابنه البالغ احراده ومات الابن فقال الاب كان العقد بغير اذن  
الابن وقالت المرأة مات بعد الاجازة القول قولها والبيعة بينة الاب  
وعلى قياس المسئلة الا ان يجب ان يكون القول للاب لانها اتفقا على عدم  
اللزوم ولو ادعت اللزوم وانكر الاب في الرابع عشر من كتاب الزانية وكذا في فصل  
مسألة دعوى النكاح من نكاح التتمه ادعت النكاح وقالت زوجتي والذى  
ان قالت برضاى يصح لان الرضا لا يكون الا سابقا فصح الدعوى وان قالت  
بالاجازة بسا الحكم عشرها ان اجازتها كانت بعد عقد والدك بنقل الم سكوت  
ان قالت بعده لا يسمع لانها اقرت بوقوع العقد موافقا فبعد ذلك تدعى زوال  
التوقف فلا يقبل لابيعة وان ادعى الاجازة قبل العقد بان ادعت السكوت  
عند الاستعارة او الاجازة صح ما يقبل لانها برهن على النكاح في الثاني عشر من دعوى الزانية  
**الحادي عشر فيما يتنازع فيه اثنان وفي انواع نوع في دعوى الملك المطلق**  
ادعى ملكا مطلقا والعين في يد ثالث ولم يورثها او ارثا تاريخا واحدا  
وبرهنها يقضى بينهما وان ارثا وتاريخ احدهما سبق يقضى للاسبق ثم  
لا يقضى بعده لغيره الا اذا اتفق الملك منه ومنه سابقا لم يبق الملك منه  
فلا يقضى له به ولو ارث احدهما الاخر فعند ابي حنيفة لا عبرة للتاريخ ويقضى  
بينهما بضعفين وعند ابي يوسف للمورث وعند محمد كمن اطلق هذا اذا كان المسمى

وتقال في الثانية في فصل شرط النكاح بكون زوجها وادعى فقال بعد سنة  
حين يفتي النكاح قلت لا ارضى كان القول قولها ونحوه قال يفتي  
النكاح قبل سنة ووردت لا يقبل قولها انتهى هذا في المسئلة  
او لا هي المسئلة الاولى وما نقله من ادب القاضي هي المسئلة  
الثانية وصاحب المحيط ذكر في كتاب النكاح الحجة والقيمة  
مسئلة ادب القاضي وذكر نقله المتفق بكون زوجها ونحوه  
فقال بعد سنة قد كان يفتي النكاح يوم زوجتي فقلت  
وقلت لا ارضى وادعى الزوج انها كانت رضىها فالتقوا  
قوله الزوجه ثم ما قال ما في المتفق انما يخالف ما ذكره صاحب  
وذكر ما بين المحيطين في نكاح التتمه ولم يفرغ

المسئلة المذكورة في احوالنا عشر من دعوى الزانية وقال في القاضي الا ان  
تاج الدين الصحيح جوابه لا يقبل وكذا في قوله في النكاح في  
ما قدمت به في الرابع عشر من كتاب النكاح مقتضا ان صاحب  
الحلافة حيث قال ولو دخل بها وهي بالغة ثم برهن على  
الرد الصحيح انها لا تقبل وانما ذكر الامام الفضل في قبول  
لان المرأة المحمولة لا تبطل انما هو قول القدر الشاهد  
وتبع صاحب المحيط اياه تاج الدين وقال في القول بالاعمة  
القدر الشاهد صاحب الوقعات وقرن قولها  
الوقعات في كتابها عشر من كتاب النكاح حيث قال  
قبل الصحيح انه لا يقبل لان التكميل في معنى الاخر بالرضا  
ويطابق ما في القاعدة في فصل فيما يتنازع فيه اثنان  
والاعتماد على جواب الكتاب

فان كان في يد واحد فلكذلك اجواب وان كان في يد واحد فلكذلك  
احدهما فان ارثا سواء او لم يورثها او ارثا واحدها سبق  
ونولا سبقها وعمر محمد بن رجح عن هذا القول وقال لا يقبل بيعة ذي اليد على  
الوقت ولا على غيره وان ارثا واحدها الاخر فعند ابي يوسف يقضى للمورث  
وعند ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى يقضى للمخرج ولا عبرة للوقت في الثاني  
من الفصولين في نكاح الزوج والزوج وحيط السحر واذا كانت الدار في يد  
رجلين ادعى احدهما كرها وادعى الاخر بغيرها ولا يثبت كرها فان مدعى النصف  
بجلف مدعى اجمع ومدعى الجميع لا يجلف كمدعى النصف فان اقام البيعة  
قضى مدعى الجميع جميع الدار وان كانت الدار في يد الثالث وباقي السملها  
فان لم يكن كرها بيعة بجلف على دعوى كل واحد منهما فان جلف مدعى في دعوى  
ورثت الدار في يد كذا كان وان اقام البيعة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
يقسم الدار ارباعا بطريق التنازع وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى  
يقسم اثلاثا بطريق التضاريف في التنازع من دعوى التنازع في دار في يد  
رجلين ادعى احدهما كل الدار وادعى الاخر نصفها واقاما جميعا البيعة فشهد  
شهود النصف ان الدار كانت لابي الذي ادعى الجميع فصار ميراثا  
بينهما نصفين وشهد شهود صاحب اجمع الجميع فان الدار بينهما يكون ارباعا لهما  
لشهود واعلى الميراث فشهد شهود ابي الدار النصف مما في يد صاحبه لان الميراث في نصفها  
فشهد شهود والد النصف ما في يد صاحبه ولو شهد شهود صاحب النصف ابي الدار بيعة  
وبين صاحب اجمع نصفان اثنا عشر فلان بينهما نصفين وشهدوا الاخر على اجمع  
فان الدار بينهما نصفان في الثاني عشر من دعوى المحيط وكذا في المحيط الاخرى  
في باب الرجلان يقيمان البيعة على شيء في يد واحد ولو كانت في يد ثلثة  
فاذعى كلهم كرها والاخر ثلثها واخر نصفها وبرهنوا في مقسومة عدده بطريق  
التنازع وعند ما بالهول وبيان في الكلف من البو الرقيق في دعوى الرجلين  
في شرح قوله ولو كانت في يد واحد لابي الثاني دار في يد رجلين اقام احدهما البيعة  
ان لا نصف هذه الدار مقسوما واقام الاخر البيعة ان لا نصفها مشاعا  
فالنصف مدعى المقسوم والباقي بينهما في المحيط الاخرى في باب الرجلان يقيمان  
البيعة وكذا في المحيط البرهان اذا كانت الدار في يد رجلين ادعى كل واحد منهما  
ان الدار له وجاز رجل وادعى منه ان الدار له واقام كل واحد البيعة فالنصف  
للمخرج والنصف بينهما في كتاب الدعوى والبيات في العدة للصدر الشاهد  
وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رجل قام بيعة على رجل انه له عليه الف درهم  
واقام الاخر بيعة عليه ان تلك الالف بينهما نصفان قال فروا ابي حنيفة  
للذي اقام البيعة على الالف ثلثة ارباع الالف والاخر ربعها وقال ابو يوسف  
ومحمد هي بينهما اثلاثا في التنازع من دعوى المحيط البرهان ولو اقام احدهما

واذنى مولانا ابو سعور يقولها والظاهر من صنيع صاحبها  
شرح قولها وقال فاسم من فطلوها في دعوى الزوج  
واختار قوله البرهان والشيخ وعمرهما وقال في كتاب  
دعوى الرهوط من الجسوط واصل ابي يوسف ومحمد في العين  
متى وجبت بسبب حتى في العين كانت القضية على طريق العول  
كالتميز بين الورثة متى وجبت لاسبب حتى كان في العين  
فالقضية على طريق التنازع ثم قال ما قال لا تبطل حتى العول في التتمه  
فان قضية العين بسبب حتى في التتمه ومع ذلك كانت القضية  
عولية انتهى وهذا التتمه في النكاح قول الامام وقال ابو حنيفة  
في فصل في حكم تعارض الدعويين والواقع في التتمه في حنيفة

وفي دعوى المحيط للخصم في باب الرجلان يقيمان البيعة على شيء  
في يد واحد او في يد رجلين فادعى احدهما كرها وادعى الاخر  
بيعة بينهما فلكذلك كرها ثلثة ارباعها والاخر ربعها وكذا في  
اذا اقام البيعة على ما ادعى لانه صار النصف الذي يدعى على  
بينهما نصفين فالنصف الذي في يد مدعى الميراث كمدعى المحيط  
وكذا في التنازع من دعوى المحيط البرهان في نقله نوادر مشاهير  
لم يورث لتعديل المسئلة فيها اذا اقيمها بيعة على ما ادعى عليه  
ان مدعى الميراث يثبت نصف ما في يد صاحبه وادعى نصف  
ما في يد صاحبه بالارث وصاحبه ينكر دعواه وبعد في احواله  
ولا يصح دعواه بل لا يجزئ بغير الميراث والخصم وتعد في المسئلة  
في الباب الذي عليه وجه نقله البرهان



اذ لم تكن اسداسه والاخر ان لم تكنه فلصاحب حصة الاسداس ثلثاه  
 ولصاحب الثلثين ثلثه في الشان من شهادات التبرئة وكذا في مسائل  
 ما يتخرج به احدى البيتين من دعوى التبرئة دار في يد رجل منهن من غير  
 منها منزل ادعى احدى البيتين ان جميع الدار له وادعى الاخر ان الدار بينهما نصفان  
 ولا بينة لهما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا فالحلف الذي  
 في ايدي مدعي التبرئة يترك في يده ويقضي له بنصف المنزل الذي في يدي مدعي  
 النصف ويترك نصف المنزل الذي في يدي مدعي النصف في يده على حاله  
 ويقضي بالساحة بينهما فرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا كانت الدار في  
 ايديهما وليس في يد واحد منهما شي بغيره فقال احدى البيتين ان الدار بينهما نصفان  
 وقال الاخر الدار كلها لي فانه يقضي لكل واحد منهما بما في يده ولا يقضي لغيره اجمع  
 شي مما في يد مدعي النصف عا والاول المسئلة فقال ادعى احدى البيتين ان الدار  
 الاخر نصفها ولم يزد على هذا يعني قال الاخر نصف هذه الدار لي ولم يقل هذه الدار  
 بينهما نصفان لا يقضي لمدعي اجمع شي مما في يد مدعي النصف يترك نصفه له  
 والنصف الاخر يكون موقوف الى ان يقضي مدعي اجمع البيتين وان اقاما البيتين  
 في هذه الصورة قبلت بيته لكل واحد منهما على ما في يد صاحبه يقضي لمدعي اجمع  
 جميع المنزل الذي في يد مدعي اجمع في الشان من دعوى المحيط البرهان ما يخص  
 ولو كان في يد واحد منهما بيت وفي يد الاخر بيوت والساحة في ايديهما وكل واحد  
 منهما يدعي اجمع ولم يقم لهما بينة وحلف يترك لكل واحد منهما ما في يده فالتسعة  
 بينهما لا استوائها في اليد وان اقاما جميعا البيتين يقضي بما في يد الاخر لهذا  
 والساحة بينهما نصفان في الشان من دعوى التبرئة دار سفلية في يد رجل  
 وعلوية في يد رجل اخر وطريق العلوة في ساحة السفلى ادعى كل واحد منهما ان جميع الدار له  
 ولا بينة لهما فانه يقضي لصاحب العلوة بالعلوة ويحكم في الساحة ويقضي  
 لصاحب السفلى بجميع السفلى وبرقية طريق العلوة في الشان من دعوى المحيط البرهان  
 وان اقاما البيتين فلكل واحد منهما ما في يد صاحبه ترجيح البيتين الخارج في بيته  
 في اليد من دعوى الملك في باب دعوى المحيط الدار من دعوى المسوط ثلثة نفر  
 في ايديهم فلتسوة ادعى احدى منهم قطنة والاخر بطانة والاخر كداه وادعى كل  
 واحد منهم البيتين على دعواه فالتسوة كداه على الكل ويقضي لمدعي البطانة  
 نصف قيمة البطانة ويقضي لمدعي القطن مثل نصف ما في يده من القطن في باب  
 دعوى المحيط من دعوى المحيط الخصم في اوجه وكذا في الحاشية اذا ادعى كل واحد  
 منهما على صاحبه فعلا مع دعوى الملك المطلق بان ادعى على صاحبه انه غصبه  
 وادعى ان غاربه منه او ادعى منه فانه يقضي بالعين بينهما لا استوائهما  
 في الدعوى والحق وان ادعى احدى منهما فعلا على صاحبه فماد كراهه وصاحبه ادعى  
 الملك لا غير يقضي بيته يعني بيته من الفعل لا من البيته كذا انما في الشان من دعوى المحيط  
 في النوع الاخير

اول مسئلة اذا كان في يد كل واحد منهما  
 منزلا يقضي من الدار بينة اذا قال مدعي النصف  
 في هذه الصورة نصف هذه الدار لي ولم يقل  
 هذه الدار بينهما نصفان  
 كذا في النوع الثاني رايها والظاهر انه في مسئلة  
 وفيه من تمام الشان فالتسوة ان يقول يقضي لمدعي  
 اجمع جميع المنزل الذي في يد مدعي النصف ويقضي لمدعي  
 النصف بنصف المنزل الذي في يد مدعي اجمع

لو ادعى

لو ادعى عينا في يد رجل وادعى البيتين وادعى رجل اخر ان المدعى غصب منه  
 او ادعى اياه يقضي لمدعي الغصب او الوديعة والفقه فيه ان شهود الملك  
 بنوا شهادتهم على اليد وشهود الوديعة على الحقيقة فكذلك الجرح والتعديل  
 من شرح الكلب للخصم في باب الدعوى التي يكون بعضها بالوكيل وبعضها  
 دار في يد رجل يدين عليه رجلان كل واحد منهما على انه ملكه وقد اتجه من ذلك اليد  
 فالدار والوجه بينهما احسانا في السادس من دعوى التبرئة وكذا في الحكم والنقض  
 ولو ادعى كل واحد منهما الملك مع العلق او التبريد فصاحب اليد والى في الثالث  
 عشر من دعوى الخلاصة ادعى الملك المطلق فادعى احدى البيتين انه في ملكه من ثلثين  
 وادعى الاخر انه له وفي ملكه من ثلثين سنين وادعى احدى البيتين  
 فالقاضي لا ينظر مهننا الى التساوي بل يقضي لصاحب الوقت الاول  
 في آخر الثالث والحق من شرح ادب القاضي للخصم رجلان ادعى  
 شيئا في يد ثالث فادعى كل واحد منهما اليد والمسئلة على ثلثة اوجه اما ان اقر  
 قبل سماع البيتين يقبل اقراره واما اذا اقر بعد سماع قبل التبرئة لا يقبل  
 اقراره فاذا ركب البيتين يقضي لهما بينهما نصفين وكذا اذا اقر بعد  
 التبرئة قبل القضاء يقضي لهما بينهما في فصل دعوى المنقطعات ما يخص  
 لو ادعى عينا في يد اثنان وادعى البيتين على اقرار ذي اليد المدعى وادعى اليد  
 البيتين على اقرار صاحبه بطل البيتين ويبقى اليد بالمعارضة في فصل دعوى الدور  
 والاراضي في الحاشية وكذا في التناقض من دعوى الصغرى او ادعى احدى البيتين في يد رجل  
 كل واحد منهما يقول انه ملكي اذ اقر لهما لثانين وادعى اقر لهما بوجه التسليم  
 اليهما ولا يقضي لواحد منهما شيئا وان لهما يحلف لهما عينا واحدة عند البعض  
 بالثمة ما هذا العبد لهما ولا لهما وقال البعض يحلف لكل واحد منهما عينا على حدة  
 والراي للقاضي يبداء بتبرئة ما شاء وان شاء اقرع بينهما وبعد ذلك ان حلف  
 لهما بوجه وان لكل واحد وحلف الاخر يقضي بجميع العبد الذي لكل منهما اذا حلف  
 لهما او لا ثم لكل لثانين اذا اقر لكل لاول لا يقضي له بالعبد ويحلف لثانين ان كل  
 فيقضي بالعبد لهما وفي دعوى الغصب يقضي بالعبد بينهما وبقيمة العبد بينهما  
 ولو اقر بالغصب منهما بوجه تسليم البيتين لهما ولا قيمة لهما في السابع من قضاء  
 الخلاصة في جرح فيما يجري فيه الاستحقاق رجل في يد بغير غلام وجارية فادعى كل  
 يحلفه القاضي لاهد هما فان لكل يقضي به له فلو اراد الاخر تخليفه ان ادعى  
 ملكا رسلا وشرا منه لم يكن له ان يحلف لان قابضة التخليف التناول ولو لم يكن  
 لا يقضي عليه لانه وصل الى غيره بقضاء القاضي ولو ادعى غصبا كان له ان يحلفه  
 لانه لو اقر بالغصب لزمه الضمان في الفصل الرابع من الجاني من قضاء الغصب  
**نوع في دعوى الارشاق** اخرج وادعى اليد او ادعى اياه واحد في اليد والى  
 في الشان من الفصلين وكذا في العمادية والرابع عشر من الشان



رجلانه اوعيا دارا في يد رجل اقام احدهما البيعة ان هذه الدار كانت  
 دار خلاص مات منذ سنين وتركها ميراثا له واقام اخر البيعة ان خلاص مات  
 منذ سنة واحدة وتركها ميراثا له والذي في يد يده يكره عوامها ويكره عوامها  
 قال محمد بن يحيى بينهما نصفين ولا يعتبر الناريخ في الموت ولو اقام احدهما البيعة  
 ان هذه الدار كانت لخلانة الميت منذ ثلاث سنين ثم مات وتركها ميراثا له  
 واقام البيعة اخوان هذه الدار كانت لخلانة الميت غير الاول منذ سنين مات  
 وتركها ميراثا له في هذا الوجه الذي اقام البيعة على ثلاث سنين لانهم وقتوا  
 الملك في فصل في دعوى الملك بسبب في دعوى اخانية قال محمد  
 في الاصل دار في يد رجل اوعيا دار خلاص كل واحد منهما يدعي ان ميراثا له  
 ورثها من ابيه خلاص واقاما على ذلك بيعة فان لم يورثا او ارثا وتاخرهما  
 على السواء بان قال كل واحد منهما مثلاً مات ابي منذ سنة وترك هذه الدار  
 ميراثا لي فانه يقضي الدار بينهما وان ارثا وتاخر احدهما سبق بان اقام احدهما  
 بيعة ان اياه مات منذ سنة وتركها ميراثا له واقام الاخر بيعة ان اياه  
 مات منذ سنين وتركها ميراثا له ففي هذا الوجه على قياس قول الجعفي  
 اخا على ما ذكره في المستفي وهو قول يوسف اخا على ما ذكره في الاصل وهو قول محمد  
 او لا على ما رواه ابن سماعة يقضي لاسبغها تاريخا كما اذا ادعى الشرا من اثنين  
 واقاما البيعة وارتخا وتاخر احدهما سبق فماتك يقضي لاسبغها تاريخا  
 بلا خلاف وعلى قول محمد اخا وهو قول يوسف ولا يقضي بينهما فاقول  
 الرابع من دعوى التاريخانية وكذا في المحيط وذكر في شرح الطحاوي ولو ارثا الملك  
 مورثها يعتبر سبق التاريخ في قولهم جميعا من الثامن في العادة وكذا في الثالث  
 عشر من دعوى خلاصة وان ارثا احد هما ولم يورث الاخر لم يكره هذا الفصل في الاصل  
 وذكر صاحب الاقضية عن بشر ان على قول الجعفي واية يوسف يقضي للمورث  
 وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده ان على قول الجعفي يقضي بينهما نصفين  
 وعلى قول ابي يوسف يقضي للمورث وعلى قول محمد يقضي لغير المورث وذكر شمس  
 الآئمة في الخبر انه يقضي بالدار بينهما نصفان بالاتفاق هكذا ذكره الطحاوي  
 في الرابع من دعوى المحيط لانه في اوجرة وان ادعى كل واحد منهما الارث  
 من ابيه فانه كان العين في يد ثالث ولم يورثا او ارثا وتاخر احداهما فهو بينهما  
 نصفان وان ارثا واحد هما سبق تاريخا فلو لاسبغها تاريخا عند الجعفي  
 واية يوسف الاخر وقال محمد في رواية ابي حنيفة كما قاله ابو حنيفة وقال في رواية  
 ابي سليمان لا عبرة للتاريخ في الارث فيقضي بينهما وان سبق تاريخ احد هما  
 وان ارثا احد هما ولم يورث الاخر يقضي بينهما نصفين جماعا وقبل يقضي للمورث  
 عند ابي يوسف ولو كان العين في ايديهما فكذا الجواب وان كان العين  
 في يد احد هما ولم يورثا او ارثا وتاخر احداهما يقضي بالخارج وان ارثا وتاخر احد هما

قال في الشارح من شرط دار البيعة فان وقتا وقال احدهما  
 كان لا في هذه سنين مات وتركها ميراثا له وقال  
 الا كان لا في هذه سنين مات وتركها ميراثا له  
 يقضي لاسبغها تاريخا عند محمد فماتك

وفي الثالث عشر من دعوى خلاصة وان ارثا احد هما  
 لم يورث الاخر فمات الا باحد او كان تاريخ  
 احد هما سبق فماتك انشئ فيكون هذا  
 على رواية ابي حنيفة في قوله

فماتك

فماتك سابقا تاريخا وعند محمد للخارج وان ارثا احد هما ولم يورث الاخر  
 فماتك تاريخا جماعا وقبل عند ابي يوسف للمورث في باب ما يدعيه الرجلان  
 من دعوى الخلف ملخصا وكذا في الاوضح ولو كان ارض في يد رجل اقام رجل البيعة  
 ان اياه مات ومي في يده لا يعلمون له وارثا غيره واقام الاخر البيعة ان اياه  
 مات وتركها ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره فقي بينهما نصفان  
 في باب الدعوى في الميراث من دعوى الميسوط الفرسى  
**نوع في دعوى الشراء والبيع** وان ادعى الشراء من واحد ولم يورثا  
 او ارثا سوا فهو بينهما نصفين لاسبغها تاريخا في ايجرة وان ارثا واحد هما  
 سبق يقضي لاسبغها تاريخا بخلاف لو ادعى الشراء من رجلين  
 لانهما يثبتان الملك لبايعهما ولا تاريخ بملك البايعين فماتك بملك البايعين  
 وصار كأنهما حضرا وبهرنا على الملك بتاريخ فيكون بينهما اما هنا فماتت  
 على ان الملك كان لمرء من الرجل وانما اختلفا في التلقي منه وهذا الرجل ثبت  
 التلقي بنفسه في وقت لا يشارك فيه صاحبه فيقضي له به ثم لا يقضي به لغيره  
 بعده الا اذا تلقى منه وان ارثا احد هما الا الاخر فماتك تاريخا فماتت  
 اثبت شرا لنفسه في زمان لا يشارك فيه غيره فيقضي له به حتى يثبت تقدم  
 شرا غيره عليه بخلاف ما لو ادعى الشراء من رجلين ودفعت احدهما الاخر فانه  
 يقضي بينهما نصفين لان كل واحد منهما ثمة خصم عا ببيعة فثبت الملك له  
 وتثبت احدهما الايدل على سبق ملك بايعه ولعل ملك البايع الاخر سبق  
 فماتك اقتضيتا بينهما وهذا اتفاقا ان الملك لبايع واحد فماتت كل منهما الى  
 اثبات سبب الانتقال اليه لانه اثبات الملك للبايع وسبب الملك في حق  
 من وقت شرا بده اسبق فكان هو بالمدعى الحق وان كان العين في ايديهما  
 فهو بينهما الا اذا ارثا واحد هما سبق في يقضي لاسبغها تاريخا وان كان في يد  
 احدهما فماتك الا في اليد سوا تاريخ اولم يورث الاخر تاريخا تاريخا سبق فيقضي للخارج  
 كذا في الثامن من جامع الفصولين وكذا في الاوضح اذا كانت الدار في يد رجل فادعى  
 انه اشترى هذه الدار من زيد واقام على ذلك بيعة وذو اليد اقام البيعة لانه اشترىها  
 من زيد والمدعى هو الاول اي كان تاريخ الخارج اول فانه يقضي بالخارج واذ ثبتنا  
 بالشرا والخارج هل للخارج ان يقضي الدار من صاحب اليد فامسك على ثمة  
 او جهاما ان يثبت نقدهما الثمن عند القاضي باقرار البايع وبما يثبت  
 القاضي او لم يثبت نقدهما الثمن عند القاضي او يثبت نقد احد هما  
 الثمن دون الاخر فان ثبت نقدهما الثمن عند القاضي فانه يسلم الدار  
 الى الخارج وفي الرجعة ولا يكون لذي اليد ان يجلس الدار حتى يستوفي ما نقده البايع  
 وان لم يثبت نقد واحد منهما الثمن باقرار البايع او بالمعانية فانه القاضي  
 لا يسلم الدار الى الخارج حتى يستوفي الثمن منه وان ثبت نقد احد هما عند القاضي

قال في غاية البيان نقلا عن صاحب طهارة رادة ان في دعوى  
 الملك المطلق او تاريخ احد هما الا الاخر فماتك تاريخا  
 احد هما على قول ابي يوسف الا في يقضي لذي اليد سوا  
 كان التاريخ له او للخارج وقال في الاصل فماتت  
 ان الجواب في دعوى الارث من اثنين كما جواب  
 من دعوى الملك المطلق على التقدير الذي ذكرنا فماتت  
 هذا يكون قوله لو لم يورثا جماعا وقبلا في بيع  
 للمورث في كل كلام فليتأمل

وتاريخ ما بين مستوي في صاحب الوقت وغير الوقت  
 احد هما تاريخا او عياش او دار واحدة من طين ويقول  
 ذوالدار والدار في واقاما البيعة ووقت احد البيعتين  
 ولم يورث الاخر فانه يقضي بينهما وبينهما الثانية من اقام  
 البيعة على دارها كانت لاسبغها تاريخا في يد رجل  
 واقام الاخر البيعة ان ميراثا له الدار كانت لاسبغها تاريخا  
 ميراثا له ولم يورث الاخر فانه يقضي بينهما وبينهما الثانية من اقام  
 او عياش تاريخا واقام كل واحد منهما البيعة ان ميراثا له  
 تحت عنده ووقت بيعة احد هما ولم يورث الاخر  
 يقضي بينهما وبينهما الرجعة فماتت تاريخا واقاما البيعة ان ميراثا له  
 ووقت بيعة احد هما دون الاخر يقضي بينهما عند  
 الجعفي ذكره في الاصل قال ابو يوسف يقضي لصاحب  
 الوقت ذكره في الاصل وهو قول الجعفي في الرجعة وقال  
 محمد في رواية ابي حنيفة يقضي للذي لم يورث  
 التاء ثبت في الدعوى والبيعة من دعوى  
 المحيط الشرح



اما باقرار البائع او بالتعاينة ان ثبت فقد اخرج فانه يسلم الدار اليه ولا يكون  
 لدى الباشي فاما ان ثبت فقد ذى اليد باقرار البائع او بالتعاينة القاضى  
 ولم يثبت فقد اخرج فان القاضى لا يسلم الدار اليه حتى يستوفى الشئ منه  
 في اول الخامس من دعوى التنازل خاتمة وكذا في المحيط ثم هل يعطى ذى اليد  
 باقبض من الثمن من الخارج ما وجب لذى اليد على البائع من الدين عند الاحتقان  
 فان كان الثمنان من جنسين مختلفين فانه لا يعطى شيئا اما اذا كان من جنس  
 واحد فانه يعطيه مما قبض تمام حقه ثم ان فضل شئ دامك على البائع وان بقي  
 من دين ذى اليد شئ استع البائع اذا حضر هذا اذ ثبت فقد ذى اليد باقرار البائع  
 عند القاضى او بالتعاينة فاما اذا اراد ذى اليد ان يقيم البيعة على نقد الثمن للبائع  
 فانه لا يسمع بيئته من المحل الزبور دار في يد رجل فاقام رجل عليه بالاشهادين  
 اشهادا واره اشهادا من فلان وفلام ذى اليد البيعة انما داره اشهادا من فلان  
 ذلك ايضا فنى للذى في يده الا ان يوزع خارجا وناريج اسبق في قبضه اليه  
 ولو اقام كل واحد منهما البيعة على الشراء من رجل آخر فقبضت بهما للمدعى  
 في باب الشهادة في الشراء الباع من شهادات المبسوط وكذا في الرابع من دعوى المحيط  
 ولو ادعى كل واحد الشراء من رجل آخر ووقت احدهما وقتا قبل وقت صاحبه  
 قضى بها الا قدم ولو وقت احدهما ولم يوقت الاخر قضى بينهما ولو كانت  
 اليد احدهما قضى بها الاخر كما لو حضر الباعان والدار في يدهما واقاما البيعة  
 ووقت احدهما ولم يوقت الاخر قضى بها للخارج كما هما في الفصل الاول  
 من دعوى الولو الجدية في واسطه وكذا في دعوى خزانة الاكل وكذا في دعوى الملك من الخاتمة  
 وان ادعى الشراء من اثنين يقضى للخارج سواء وقت البيعتان او لا  
 او وقت احدهما دون الاخرى الا اذا وقتا وقت صاحب اليد اسبق في  
 الموضع الاول من الموضوعين في فضل في حكم بعارض الدعويين في دعوى اليد ارجح  
 واذا ادعى الشراء من اثنين والدار في يدهما فان لم يوزع خا او ارضا خارجا  
 على السواء قضى بالدار بينهما وان ارضا خارجا وناريج احدهما اسبق فهو على اختلاف  
 الذى ذكرنا في الميراث وان ارض احدهما ولم يوزع الاخر فهو على ما ذكرنا  
 في الميراث ايضا في الرابع من دعوى التنازل خاتمة وكذا في العمادية  
 اما اذا ادعى الشراء من رجلين وارضاهما الشراء وناريج احدهما اسبق  
 فقد روى عن محمد انها اذا لم يوزع خا ملك الباعين يقضى بينهما نصفان  
 كما في فصل الميراث فعلى هذه الرواية لا يحتاج الى الفرق بين الشراء والميراث  
 وفي ظاهر الرواية يقضى في فصل الشراء ولا سبعهما ناريجا عند محمد وعلى ظاهر  
 رواية محمد يحتاج الى الفرق من المحل الزبور مائة على ما سبق وذكر في التجريد  
 لو ادعى الشراء من اثنين وارضاهما ملك الباعين يعتبر بالاجماع في الثامن  
 من العمادية وكذا في دعوى القعة **ت** برهما على الشراء من واحد

والمبيع

والمبيع في يد البائع وارضاهما الا الاخر فذو النارج اولى ولو ارض احدهما  
 الا الاخر لكن بشرط ان على معاينة القبض فلو لم يرد معاينة القبض  
 اولى ولو شهد باقرار البائع بالقبض فذو النارج اولى هذا اذا كان المبيع  
 في يد البائع فلو كان في يدهما وارضاهما وارضاهما فذو اليد اولى اذ له يد معاين  
 ولما خضر وليس بخبر كعبان ولو كان المبيع في يد بائعه فبرهن احدهما  
 على الشراء وانه قبضه منذ عشرة ايام فذو الوقت الاول اولى ولو كان  
 المبيع في يدهم برهن على قبضه منذ عشرة ايام ياد هذا اخر منه اذ ثبتت  
 اثبت سبق يده ولو برهن من ليس بيده انه قبضه منذ شهر وبرهن ذى اليد  
 على قبضه بلا يوقت او برهن على الشراء ولم يذكره نه يوده القبض فالمبيع له  
 اذ يده في الحال يدل على سبق قبضه وقد سبق له النارج ضمنا ولا يدري  
 انه قبل قبض الخارج او بعده فلغت البيعتان ويرجع ذى اليد بيده القايمة  
 في الحال ولو كان المبيع في يد بائعه ولم يوقت للشراء وبرهن احدهما  
 على قبضه منذ شهر والاخر على قبضه ولم يوقت فذو اليد اولى اذ القبض  
 او حادث فيحكم بمحذونه من وقت القضاء به الا ان يظهر قدم الاخر  
 وفي كل هذه الفصول لو وقت للشراء ووقت احدهما اسبق فالاسبق  
 اولى اذ الاخر صار مشترا بالماشراء صاحبه قبل فلم يجر شراؤه ولا قبضه  
 في الثامن من الفصولين وكذا في الاستروث نيرة والعمادية ولو ادعى الشراء  
 والدار في يدهما فالت ارضى كل واحد منهما الشراء من ذى اليد ولم يوزع خا  
 واقاما البيعة يقضى بينهما نصفين لكل واحد منهما النصف بنصف  
 الثمن وانما اخبار ان شاء قبض كل واحد منهما النصف اليه وان شاء  
 ترك فان ترك احدهما ان ترك قبل القضاء فالآخر يقبضه جميع الثمن  
 بلا خيار وان ترك بعد القضاء لا يقبض الا النصف بنصف الثمن وان ادعى  
 من غير صاحب اليد فهو بينهما نصفان هذا اذا لم يوزع خا او ارضا خارجا واحدا  
 وان ارضا خارجا وناريج احدهما اسبق فاسبقهما ناريجا اولى بالاجماع وان  
 ارض احدهما ولم يوزع الاخر يقضى لصاحب النارج بخلاف ما اذا ادعى  
 تلحق الملك من رجلين فهو بينهما نصفان ولو شهد شهود الذم لم يوزع  
 على القبض فهو اولى من الذى ارض وكذا ارضا جميعا ناريجا واحدا وشهد  
 شهود احدهما على القبض فهو لصاحب القبض الا اذا كان ناريجا الاخر اسبق  
 وهذا اذا كان في يدهما فان كان في يدهما فهو اولى لان هذا القبض  
 عيان سواء ارض الاخر او لم يوزع ذكر شهود القبض او لم يذكره لان قبض العيان  
 او لم يثبت بخبر النارج بخلاف ما اذا ادعى تلحق الملك من رجلين والدار  
 في يدهما فانه يقضى للخارج سواء ارضا او لم يوزع خا او ارضا احدهما ولم يوزع  
 الا الاخر اذا كان ناريجا صاحب اليد بهن في الثالث من دعوى القعة وكذا في الرابع من دعوى القعة

ولم يذكر ما اذا كانت الدار في يد يدهما وقال في الرابع  
 من دعوى المحيط وان كانت الدار في ايدي الاثنين  
 فقد ذكر الجواب في بيت لكل واحد  
 منها مستله



وان كان المدين اقام كل واحد منها البيعة على الشراء من رجل آخر والدار  
في يد المدعي عليه فبقي بينهما نصفين وكثيرا ما كانا مشترين واذا اختلف  
الاخذ رجوع كل واحد منهما على بايعة بنصف الثمن ان كان نقده اياه ولو  
وقتا وقتين كان صاحب الوقت الاول اولى ورجع الاخر بالثمن على بايعة  
في باب اختلاف الاوقات في الدعوى من دعوى البسوط للحسن  
استفتي عتمة برهم انه سراه عن زير ودعي ذو البدر سراه ذلك ولم يبرهن  
حتى قضى به للمدعي ثم المقتضى عليه برهم على الشراء من زير هل يقبل ينبغي  
ان يقبل لانه لو برهن عليه في الابد او قبلت بيئته فكذا في الاثر ما وصار  
كما لو ادعى الشئاق وقد مر قول ينبغي ان يكون فيه خلاف على ما مر في **ذ**  
ويتبين ان لا يقبل بيئته على ما مر في في الناس من القصولين وكذا في العارية  
والاسنة وسنته دار في يد رجل ادعى خارج انه اشتراه من ذي البدر ودعي ذو البدر  
انه اشتراه من الخارج واقاما البيعة ولا تاريخ معهما تهرت البيعتان سواء  
شهدوا بالقبض او لم يشهدوا ونكر الدار في يد ذي البدر بغير قضاء وهذا عند الحقيقة  
وابر يوسف وعند محمد يقضي بالبيعتين ويقضي به الذي البدر ان ذكروا القبض  
وان لم يذكروا القبض يقضي به الخارج من لو شهد البيعتان على نقده الثمن نفع  
المقاصدة عندهما وان لم يشهدوا على نقده الثمن فالقصاص مذهب محمد  
وهذا اذا لم يوقتا فان وقتا البيعتان وقتين فان كان وقت الخارج  
سابقا ولم يثبت به الشهود بالقبض يقضي به الذي البدر عند الحقيقة وابر يوسف  
وعند محمد يقضي به الخارج وان شهدوا بالقبض يقضي به الذي البدر عند مهم  
وان كان وقت ذي البدر سابقا يقضي به الخارج سواء شهدوا بالقبض او لم  
يشهدوا في باب ما يدعي الرجلان من دعوى الكافي شرح الوافي بالتحصا  
دار في يد رجل اقام رجل اخر داره باعها من ذي البدر بالف درهم واقام ذو البدر  
اخر داره باعها من هذا الكافي بالف درهم فعلى قياس قول الجعفي واليه  
شأن البيعتان هذا الحكم ذكرنا في عتمة في يد رجل اقام رجل بيعة انه باع من ذي  
البدر بالف درهم واقام رجل بيعة انه باع من ذي البدر بالف درهم واقام  
رجل اخر بيعة انه باع من ذي البدر بالف درهم فانه يقضي لكل واحد منهما على ذي البدر  
بجميع الثمن في الرابع من دعوى المحبط في دعوى الرجلين بالتحصا دار في يد رجل  
فاقام البيعة انه باعها من فلان بالف درهم في رمضان واقام فلان  
البيعة انه اشتراها منه في شوال بخمسة دراهم في محرم فله ان يحسم به درهم  
من شراها واث البسوط الحشر وكذا في دعوى التاجر حاشية **ذ** الخارج  
وذو البدر لو ادعى الشراء من اثنين واخراد في تاريخ احد ما جهره الى  
بان برهم انه سراه من زير منذ سنة وسبعين ذو البدر انه سراه من بكر منذ سنة  
او اكثر ولا يحفظون الفضل حكم الخارج وكذا لو برهن ذو البدر انه سراه من بكر منذ سنة

وكذا اذا اشترى سوا او اشترى احد بها الاخر  
صرح في غاية البيان نقلا بسوط  
خادم زاده  
مسألة  
وقار قاسم بن قطلوبغا في دعوى المدعي في القدر  
وعلى قولهما عند المحققين ونحو ذلك

لا في القضاء بالعدين ممكن والبيعتان مع  
فقد الحكم العمل بها يكون الخاد احد  
فيجعل كانه باعها في رمضان بالف درهم  
في شوال بخمسة دراهم في محرم فله ان يحسم به درهم  
في ذي القعدة  
مسألة

اوستين شكووا

اوستين شكووا في الزيادة حكم الخارج في الناس من القصولين وكذا في البيع  
من دعوى المحبط ولو وقت شهود واحد هما سنتين وشهود الاخر سنة او اكثر  
ولا يحفظون الفضل او وقت شهود الاخر سنة او سنتين شكووا في الزيادة  
فالبيعة بينة من يثبت سنتين ان كانت المثبت سنتين المدعي  
فبالافتان وان كان صاحب اليد فعلى من يعتد سبق التاريخ فكذا ذلك  
لانه ثبت ملكه في وقت لا ينافي احد فيه وعلى قول من لا يعتد التاريخ  
يقضي للخارج في الرابع من دعوى المحبط البرهان ثم لو برهن المدعي والمدعي عليه  
على ما ادعى من هذه الوجوه وازال الاثام احدهما ذكرنا تاريخا معلوما وذكر الاخر  
تاريخا اقدم لكن لم يبين التاريخ بان برهم انه سراه من بكر منذ سنة  
وبرهن الاخر انه سراه من بكر ذلك قبل شراؤه هل يثبت سبق هذا  
القدر ذكر في **فحين** انه يثبت به السابق فانه قال لو ادعى الشراء من واحد  
وبرهن الخارج انه سراه سبق ولم يورخ في ذي البدر فكذا في الخارج يكفي  
لسبق قول على هذا فيما مر في **ذ** بان لو برهن انه سراه من زير منذ سنة  
وبرهن ذو البدر انه سراه من بكر منذ سنة وكذا ينبغي ان يثبت به السابق وبكم  
لهذا اليد على رواية اعتبار السابق في صورة التلقي من اثنين **فحين** في دعوى  
النكاح قال احدهما نكاح من بيعة بوده است برهمين قدر بيعة باسند  
جوز تاريخ معين ذكر بكسند واكر برهمين لفظ كواه كذا رند بحكم به **فحفظ**  
ان الخارج وذو البدر ادعى الشراء من واحد ولم يورخ فقال احد هما بيع من  
ان بيع لو يثبت بوده است وبرهن على هذا فهو اولى من الاخر **فد** لا يثبت  
السبق بهذا القدر لانه البيع ولا في النكاح مالم يقولوا ان عقده كان فيجب  
سنة كذا وعقد الاخر كان في شعبان في تلك السنة ثم قال شائنا ان نقدمون  
كانوا يقولون السابق يثبت بهذا القدر لا بيان ولكننا وجدنا في بعض  
الشروط انه لا بد من بيان التاريخ ونحن على ذلك اقول لا صوب عندي  
ان يثبت السابق بهذا القدر اذا الغرض ان يظهر الامر للقاضي وهذا القدر يكفي  
فيه **ح** ادعي عينا انه اشتراه من زير بتاريخ كذا فبرهن ذو البدر ان زيرا  
ذلك اقر قبل شراؤه ان هذا العين ملكا فيه وصده فاحوه وانما سريته الاخر  
ولم يبين تاريخ الاخر رجوز ويكفي قبل شراؤه في التاريخ القصولين كذا في العارية  
ان ادعى ان في الملك من جهة واحدة ولم يورخا او تاريخا وتاريخها على السواء  
يقضي بالعين بينهما وكذلك اذا اخرج احد هاد ومن الاخر يقضي  
بالدار بينهما وان اخرجوا تاريخ احد هما سبق يقضي لاسبقهما تاريخا  
وان ادعى ان في الملك من جهة اثنين فكذا ذلك اجواب على التفصيل الذي  
قلنا فيما اذا ادعى التلقي من جهة واحدة في الرابع من دعوى المحبط في نوع  
في دعوى صاحب اليد نفي الملك رجل ادعى انه في يد رجل اخر اشتراه من صاحب اليد



بالعبد درهم وانه اعتقها واقام على ذلك بيته واقام الاخر بيته انة  
 اشتراها من صاحب اليد بالعبد درهم ولم يذكر الاعناق فضا صاحب العتق  
 اولى بمكة اذ لم تكن في اول كتاب الدعوى ولم يذكره ما اذا كان المدعى الاخر  
 فبعض العبد ولو كان قبض العبد كان هو اولى من المالك لكونه في الخارجين برعايا المخلص  
**نوع في دعوى النجاشي وخلافه الاول في دعوى الخارج مع ذي اليد**  
 قال محمد في الاصل اذا ادعى الرجل دابة في يد ان امرأته ملكة نجحت  
 عنده واقام عليه البيعة واقام صاحب اليد بيته بمثل ذلك القياس ان يقضي بالخارج  
 وفي الاصل يقضي لصاحب اليد سواء واقام صاحب اليد البيعة على دعواه قبل القضاء بها  
 للخارج او بعده وفي الهداية وهذا هو الصحيح خلافا لما يقول عيسى بن ابيان من انه  
 تنهات البيعتان ويترك بيده في اول الثاني عشر من دعوى الثنايا خاتمة  
 هذا اذا لم يوزخا وان ارخا قضى لصاحب اليد الا اذا كان سن الدابة مخالفا  
 لوقت صاحب اليد موافقا لوقت الخارج في يقضي للخارج وان كان  
 سن الدابة مخالفا للوقتين لم يذكر هذه الفصل في الاصل في الدابة دعامة  
 المشايخ على انها تنهات البيعتان ويترك الدابة في يد صاحب اليد  
 قضاء ترك وهكذا ذكر القهوري في شرحه وذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل  
 في اخر دعوى النجاشي عبيد في يد رجل اقام بيته ان عبيده ولد في ملكه ووقت  
 له ذلك وقتا واقام صاحب اليد بيته على مثل ذلك والعبد اكبر  
 من الوقتين او اصغر منها تنهات البيعتان فخصيصة سلكه العبد رواية  
 مسئلة الدابة اذا كان سن الدابة على خلاف الوقتين انها تنهات تنهات  
 البيعتان في الثاني عشر من دعوى المحيط البرهاني ادعى رجل جارية  
 في يد ان امرأته ملكة ولد في ملكه من امته في يد به واقام على ذلك  
 بيته واقام صاحب اليد بيته انها ملكة ولد في ملكه من امته  
 في يد به قضى بالجارية لصاحب اليد واقام المدعى بيته على امره التي  
 هي عند المدعى عليه انها امته وانها ولد في ملكه واقام صاحب  
 اليد بيته على مثل ذلك قضى بها وبامتها للمدعى في الثاني عشر من دعوى النجاشي  
 وذكر في المحيط البرهاني م عبيد في يد رجل جارية ادعى ان عبيده ولد  
 من امته هذه ومن عبيده هذا واقام على ذلك بيته واقام صاحب اليد  
 بيته بمثل ذلك قضى بالعبد لصاحب اليد ويكون ابن امته وعبيده ولا يكون  
 ابن امته الا جارية ولا ابن عبيده فقد قضى العبد لصاحب اليد في الملك والنسب  
 جميعا وفي الفتاوى العنابية ولو كان في بيته ذي اليد انها له ولد  
 من امته ولم يعينها في بيته الخارج انها له ولد من امته هذه فهو اولى  
 من المالك لكونه في الاصل مشاة في يد رجل اقام رجل البيعة انها شاة  
 ولد في ملكه واقام صاحب اليد بيته انها شاة يملكها من جهة فلان

وانها ولد

وانها ولد في ملك فلان ذلك الذي يملكها من يقضي بها لصاحب اليد  
 وفي السعنا في ذلك عكس ايضا يقضي لصاحب اليد وذكر في المبسوط بعد  
 ما ذكر هذه المسائل وكذا لو اقام البيعة على وارثه او وصيه او مبيته مقبوضة  
 من رجل وانه ولد في ملك ذلك الرجل من المالك لكونه في كل واحد منهما  
 الملك ومن رجل على حدة واقام البيعة على النجاشي عنده فهو بمنزلة الماترها  
 على النجاشي في بيته في باب ما يدعيه الرجلان في دعوى اليد البيعة  
 هذا اذا لم يترجى الخارج فعلا على ذي اليد ما لو ادعى عليه فعلا بان ادعى ذو  
 اليد نجا وادعى الخارج انه غصب منه ذوا اليد واجره او اعاره او ادعى  
 اي من ذي اليد وبه من اذ هو الخارج **شي** مماثل النجاشي ما هو معنى النجاشي  
 كقول فالت بولي غرلته وغصبته فتى وقالت صاحبة اليد هو لي  
 غرلته فبرها حكم بيته بالخارج لما خرج من دعوى الفعل كذا **اشي** والحاصل  
 ان بيته ذي اليد على النجاشي انما يترجى على بيته بالخارج على مطلق الملك او على  
 النجاشي اذا لم يترجى الخارج عليه فعلا كمن وغصب ونحوه ما لو ادعى فعلا  
 مع ذلك في بيته اولى كذا وفي **مس** دابة بيده فبرها آخر انها له  
 اجرها من ذي اليد او اعارها او رهنها منه وببرها من ذوا اليد انها له نجحت عنده  
 يقضي بها لذى اليد لانه يدعي ملك النجاشي والاخر يدعي نحو اعارة واجارة والنجاشي  
 اسبق من مخور من واعارة وهذا خلاف ما في في الثاني من القولين  
 عبيد في يد رجل اقام رجل البيعة ان عبيده وهو يملكه واقام رجل آخر  
 البيعة ان عبيده ولد في ملكه قال الولادة اولى في فضل في دعوى المنقول  
 في دعوى النجاشي وقد مر في التاسع في يد دابة ولد من على انها ملكه  
 انق بول في يد رجل اخر ان الدابة له فلما خرج ولو برهن بالخارج ان الولد  
 ملكه ولد من دابة ملكه ونحوه واليد على ان الولد ملكه نجحت من هذه الدابة  
 التي في ملكه ذوا اليد ولان البيعة قامت هناك على ملكه الولد بالنجاشي وفي الاول  
 على ملكه المطلق مكان الخارج او لم فاذا استحق الام تبعه الولد في الملك بالضرورة  
 في الثالث عشر من دعوى النجاشي وكذا في المحلصة وبيته بالخارج او لم من بيته ذي اليد  
 في دعوى الملك المطلق بخلاف دعوى النجاشي والندبير والاعناق والاستيلاء ودعوى  
 النجاشي فان بيته ذي اليد اولى في دعوى الملك بسبب لا يترك بيته ذي اليد  
 اولى بالانفاق من شرح الكثرة للشرع في او ايل كن ب الدعوى في شرح قوله والقبيل  
 قول بيته ذي اليد المحل ولو اخفصا في دابة ادعى خارج انها لاتبته من شرحه وانما غصب  
 صاحب اليد وصاحب اليد يدعي انها دابة ولد في ملكه يقضي بها لصاحب الولادة  
 في فضل في دعوى المنقول من النجاشي وكذا في دعوى المبسوط في باب النجاشي **مس**  
 عبيد في يد رجل اقام رجل البيعة انه ولد في ملكه وانه اعتقه او دبره واقام الذي  
 في يد به بيته انها عبيده ولد في ملكه قضى للخارج وان ادعى النجاشي بخلاف الادعى

مع سواء ينفى كل واحد منهما بشرة او اوارثا وبيته  
 او عتقه مقبوضتين انشأ اليه في الثاني من الاصل  
 البراءة مسلمة

وفي الثاني عشر من دعوى المحيط البرهاني  
 ان النجاشي والاعناق والتدبير في معنى  
 النجاشي كالتسليم وغزل القطن وحب اللبن  
 وانما دعيه وبين والبيد مسلمة



الحاج مع النجاج البيع واللاجارة او الكسابة فان هناك بينة ذاليد اولي  
 ومختلف اذا ادعى الخارج العتق مع مطلق الملك وذاليد ادعى النجاج فان  
 بينة ذاليد اولي ولو ادعى الخارج النجاج مع النجاج وادعى صاحب النجاج  
 لا غنى في هذا الوجه اختلاف الروايات ذكر رواية ابي سليمان انه يقضي بالخارج وجعل في  
 العتاق وذكر رواية ابي حفص انه يقضي لذاليد وجعل في الكسابة ولو ادعى  
 الخارج النجاج والاستيلاء مع النجاج وادعى ذاليد عتقا ما تابع النجاج كان ذاليد  
 اولي ولو ادعى ذاليد النجاج والاستيلاء مع النجاج وادعى الخارج عتقا ما تابع  
 النجاج كان بينة الخارج اولي في الثاني عشر من دعوى النجاج الثانية والخارج  
 مع ذاليد اذا برهن على نوب ذاليد اولي كالتنجاج فيما لا يتكرر نسبه كصوف  
 غنم برهن ذاليد مع الخارج كل منهما على انه حرة من غنم ذاليد وكذا السهم والدرهم  
 او ابرهنا ان كلامنا يشك من كسبه وعصره من سمسمة او في الدقيق على ان كل منهما  
 ملحة من برة او في التسوية او في الخبز انه خبز من رقيقه او على الجمل ان سلخه من شاة  
 وكذا الحكم في كل ما لا يتكرر صنعه برهن ذاليد بالنقض الوار وفيه خلاف القياس  
 فان اشكل يرجع الى اهل الصناعة فان قالوا انه مما يتكرر كان في معنى ذاليد  
 وان اشكل عليهم ايضا فلما خرج لانه الاصل والعدو عند وفاء الحادثة المذكورة  
 ولم يحصل الوفاق هذا رواية ابي حفص الكبير وفي رواية ابي سليمان ان الجوز جاني  
 يحكم به لذاليد وكذا اذا اختلف اهل الصناعة فيه وان مما يتكرر كثوب  
 من قتر برهن على انه من قتره شجرة في ملكه ذاليد اولي لان القتر ما ينقض ثم يعاد  
 نسبه كالحظنة تعزيل بعد البذر في الارض ثم يزرع ثانيا والقطن والكتان  
 يعاد زرعها بالحوالة وكل ما يخال وبوزن مثل الحظنة يمكن جمع اجبانة الارض  
 والتعزيل وكذا البناء والعرض والمصنوع من الخشب كالصندوق والسمير والحجلة  
 والقيمة وكذا اكل ما يعمل من شبه وصغر او حديد او صامان او الحجير وكذا الخفاف  
 والقلائس والمصرعين من سجاج والاقراج اما السيف فمما يربط برة ومنه ما يقرب  
 مرتين فيرجع الى اهل التجارة قالوا لا بدعاه فاستأوا اهل الذكركم انكم لا تعلمون برهن  
 على الارض والزرع له زرع في ملكه بالخارج برهن الارض فظاهر وكذا زرع يعاد  
 اما الذر لا يعاد فيحكم به بتجلا الارض وكذا في القبا المحسوبة بطن اذا برهن على انه  
 قباؤه حشاه بطنه في ملكه يحكم بالخارج وكذا في الثوب برهن على انه ثوب من ثوبه في ملكه  
 على كلامنا فاشناه وفي الكتب والمصاحف على كل منهما كتابة وفي حلي على انه صاع  
 اولي شاه على انه ضربة في ملكه في الثالث عشر من دعوى الزريبة ارض فريد  
 رجل وفيها تخيل ادعى رجل ان هذه الارض وهذه النجيل لغيره وادعى على ذلك  
 بينة واقام صاحب البينة على مثل ذلك قضى الارض والتخيل للمدعي في الثالث  
 عشر من دعوى المحيط وكذا في دعوى المبسوط ولو كانت المنارعة في دار واقام كل  
 واحد من البينة انهما داره بنامها بما له يقضي بالمدعي لان البناء يكون له بعد اخرى

وكذا في النسخ وفي القاموس السائر اعلى  
 السني واخرجه في دفع وعارة احكامه  
 سلاه من لينة فار في العرب سلاه  
 بالبرهنة فليج وعالج حتى غلبت  
 فلا يلزم ذكر قوله من لينة بعد قوله سلاه  
 فلا حسن تركه كما في المبسوط والمجيب

وهي ان يطلع الثالث ثم يبرهن في موضع اخرى  
 كونه الثالث عشر من دعوى المحلصة

ولم يكن في معنى النجاج من المحل الزبور ادعى عليه عمارة داران اياه  
 بنا ما سئمتين سنة وادعاهما ذاليد كذلك واقام بينة قال هذا  
 القدر لا يكفي في الدعوى حتى يقول ان شأبي ونكرها مبر ثا على ولو قال ذلك واقاما  
 البينة بينة ذاليد اولي قالوا لا بد ان بينة ذاليد كما يكون ذاليد ادعى اولية  
 الملك النجاج ونحوه عنده وكذا اذا ادعى ذلك عند موته في باب اولية الملك  
 بالنجاج من دعوى القسبة ولو تنازع احدتان في غزل كل واحدة منهن ما نزعها من ثوبها  
 فانه يقضي بالثوب الذي الغزل في يد ما لا لا القطن لا يغزل الا مرة واحدة بخلاف الشعر والمزني  
 فانه يغزل مرتين في دعوى المنقول من دعوى الثانية وحير ما برهن بالخارج على تنج  
 فحكم له برهن ذاليد على نجاج يحكم له بخلاف ما لو برهن من الخارج على الملك المطلق  
 وحكم له ثم برهن ذاليد على الملك المطلق لا يقبل **حل** بدينه كبر شاة برهن  
 زيدا انها له ولدت في ملكه وحكم له برهن برهن عمر وانها له ولدت في ملكه فوثر  
 رتبة باعادة البينة اذ لا ولي قامت على غير عمر وعلم يمكن حجة على عمر فلو امان  
 ذاليد لانه ذاليد وان لم يعد في عمر والمدعي اذا قضى له ثم برهن زيدا على النجاج  
 حكم له بها اذ برهن على شئ لو برهن عليه في الاستدراك كان الحق به عليه وكذا في  
 الاستدراك في التام من الفصولين وذكر في الذخيرة اذا قضى له بالنجاج  
 ثم ادعى عليه في النجاج واقام البينة ان اقام المقضي له بالنجاج بينة على النجاج يقضي له  
 وان لم يقم حتى قضى للمدعي ثم اقام المقضي له اولا وهو المقضي عليه ثانيا بينة على النجاج  
 هل يصل وهل ينقض القضاء ذكر في الاقضية انه ينقض القضاء وذكر في الاصل انه  
 ينقض وتام هذا ينظره الفصل الثاني عشر من دعوى الغيرة وذكر في الفتوى  
 للقاضي الامام فخر الدين اذا قضى على الرجل بالنجاج او ملك مطلق ثم اقام هو بينة  
 على النجاج او على النجاج في المدعي قبلت وذكر في الباب الثاني من دعوى اجماع  
 ذكر القاضي الامام الاسيماي ان الحق عليه لا يثبت على الحق الا اذا ادعى  
 الاستحقاق من جهة او النجاج وذكر في دعوى العدة ان ذاليد ادعى النجاج  
 ولم يقم البينة على النجاج حتى قضى للمدعي بالنجاج ثم اقام المدعي عليه البينة على النجاج  
 لا ينقض القضاء وذكر في الهداية ان الحق على الملك المطلق اذا اقام البينة  
 على النجاج يقبل وينقض القضاء في الرابع عشر من دعوى الشبهة وكذا في العمادية  
 عبد في رجل ادعى الخارج الملك المطلق والنجاج فبرهن ذاليد على النجاج  
 ايضا فقضى القاضي لذاليد وبطل بينة المدعي ثم جازوا دعاه ملكا مطلقا  
 او نتاجا وبرهن لذلك يقضي له الا ان معية ذاليد برهن على هذا المدعي بالنجاج  
 فان لم يعد وقضى للخارج هذا ثم ما دبر ما نزع على النجاج فقضى بالعبدة وان لم يعد  
 ذاليد حجة اذا حضر ثالث وادعى الملك المطلق او نتاجه يقضي بالعبدة الا اذا  
 اعاد المقضي له وهو المدعي بينة على نتاجه بحضر المدعي الثالث فادعاهما  
 كان هو اولي من الثالث فان حضر الاول واعاد برهنه على النجاج لا يقبل

الظاهر من كلامه ان الغزل لا يطلق الا على غزل القطن  
 وبسبب ما في القاموس ولكن ما في خزائن القضاة  
 يشبه ان الغزل يطلق على غزل الصوف ايضا  
 وقار المبسوط في باب الدعوى في النجاج في الشعر  
 اذ كان ما ينقض ويغزل يقضي به للمدعي وكذلك  
 المرعى ولم يجرم ما في الشعر والمرعى في الشعر  
 ويمكن ان يقال ليس الا في قول القاضي ان  
 فانه يغزل مرتين ان جميع انواع الشعر والمرعى  
 يغزل مرتين ما على



لانه قضى به عليه مرة فلكا يقبل برهانه بعد ذلك على احد وهذا قولهما  
وقياس قول الامام ايضا في الثامنة من مصادرات البرازية وكذا في دعوى التمتع في فصل  
فيما يترجح احد البيتين فاذا قضى بالملك لافان بالبرهان ثم جاء اخر برهان  
على الشايع يؤخذ من المحكوم له ويعطى للمبرهن على الشايع وان كان ذو اليد ابرهن  
على ذلك الخارج على الملك المطلق ويبرهن ذو اليد ايضا على ذلك وحكم به الخارج ثم ادعى  
ذو اليد الشايع ويبرهن على ذلك بنفس حكم الاول ويحكم له في اليد فاذا قبل برهانه في اليد  
بعد الحكم عليه لان تقبل بيته غيره اولى فان برهن الخارج مع ذم البيتين على الملك  
المطلق وحكم بالخارج به ويبرهن آخر على الشايع على الخارج فاذا كان الخارج المقتضى لبرهانه  
على الشايع في ملكه قبل ان يحكم به لمضى على الشايع على الخارج قبل برهانه هذا اذا لم يحكم له في  
الثاني لان الخارج المقتضى له صار ذا اليد وقد ذكرنا ان بيته صاحب اليد على الشايع  
يمنع القضاء بالخارج ويبرهن ايضا ولو لم يبرهن الخارج المقتضى لبرهانه حتى قضى به  
لثاني على المقتضى عليه الاول اعني الخارج ثم برهن الخارج المحكوم له على الشايع لم يفتن  
الحكم لانه انما جعل اليد حكم الاول وقد تنقض تلك اليد بالحكم الثاني فصار المقتضى  
الثاني صاحب اليد فكان برهانه اولر ولو برهن المدعي الاول على الشايع ولم يحكم له  
حتى برهن الثاني على الشايع ايضا فانه صافا في الثالث عن غير دعوى البرهان وكذا في  
امه في يد رجل قام رجل البيته انهما امت ولدت في ملكه فلهذا هي ثلثة اوجه ثم تروا  
ان فلانا القاضي قضى بها عليه ولم يبينوا سبب القضاء فانه يؤخذ بالقضاء ولا يقبل  
بيته ذي اليد لانه يحتمل ان ملكه ما نه جسته فلا يفتن القضاء ولا يقبل ولم يوجد الثاني  
اذا يبينوا سبب القضاء وان شهدوا ان القاضي اقر عند سمع قضى على هذا بترادة شهود  
شهدوا عند هذا بالاداة اقرانه قضى بالبيته بالشايع فانه يفتن القضاء بالاتفاق لانه لا يكون  
اعلى حال من المعانية وذو اليد لو اقام البيته على الشايع بعد ما قضى القاضي عليه بالملك المطلق  
او بالشايع قبلت بيته وقضى له ويمنع القضاء فلهذا اقر قضى عليه الشايع واحدا  
الثالث فحينئذ هو ما اذا يبينوا سبب القضاء بان شهدوا ان قضى له بالشايع  
بالبيته ولم يبرهنوا ان القاضي اقرانه قضى بالبيته بالملك المطلق او بالشايع عنده  
وايضا يفتن من هذا سبب القضاء لا يفتن القضاء بالشايع من ذي اليد او بالاداة  
من ذي اليد اذا لم يبرهنوا ان القاضي اقرانه يفتن القضاء كما لو شهدوا على اقرار القاضي  
الحكم في القضية في الثالث عشر من دعوى خلاصة واذا كان الدعوى في حق فاقام  
الخارج وذو اليد كل واحد منهما البيته انه جسته منعه في ملكه فهو الذي في يد ربه  
لانرا جسته لا يصنع الا حرة هذه المسئلة على فانه اوجبا احدهما بايتنا والثاني  
اذا اقام كل واحد منهما البيته ان اللين الذي صنع منه هذا الجهن ملكه فيقضى للمدعي  
والثالث ان يقيم كل واحد منهما البيته انه جلب اللين الذي صنع منه هذا الجهن من شاة  
في ملكه فيقضى به لذو اليد والرابع اذا اقام كل واحد منهما البيته ان الشاة التي جلب  
منه اللين الذي صنع منه هذا الجهن في ملكه فيقضى به للمدعي لانه المنازعة في تلك الشاة

فان قيل في دعوى الجهن في ملكه فلهذا هي ثلثة اوجه ثم تروا  
ان فلانا القاضي قضى بها عليه ولم يبينوا سبب القضاء فانه يؤخذ بالقضاء ولا يقبل  
بيته ذي اليد لانه يحتمل ان ملكه ما نه جسته فلا يفتن القضاء ولا يقبل ولم يوجد الثاني  
اذا يبينوا سبب القضاء وان شهدوا ان القاضي اقر عند سمع قضى على هذا بترادة شهود  
شهدوا عند هذا بالاداة اقرانه قضى بالبيته بالشايع فانه يفتن القضاء بالاتفاق لانه لا يكون  
اعلى حال من المعانية وذو اليد لو اقام البيته على الشايع بعد ما قضى القاضي عليه بالملك المطلق  
او بالشايع قبلت بيته وقضى له ويمنع القضاء فلهذا اقر قضى عليه الشايع واحدا  
الثالث فحينئذ هو ما اذا يبينوا سبب القضاء بان شهدوا ان قضى له بالشايع  
بالبيته ولم يبرهنوا ان القاضي اقرانه قضى بالبيته بالملك المطلق او بالشايع عنده  
وايضا يفتن من هذا سبب القضاء لا يفتن القضاء بالشايع من ذي اليد او بالاداة  
من ذي اليد اذا لم يبرهنوا ان القاضي اقرانه يفتن القضاء كما لو شهدوا على اقرار القاضي  
الحكم في القضية في الثالث عشر من دعوى خلاصة واذا كان الدعوى في حق فاقام  
الخارج وذو اليد كل واحد منهما البيته انه جسته منعه في ملكه فهو الذي في يد ربه  
لانرا جسته لا يصنع الا حرة هذه المسئلة على فانه اوجبا احدهما بايتنا والثاني  
اذا اقام كل واحد منهما البيته ان اللين الذي صنع منه هذا الجهن ملكه فيقضى للمدعي  
والثالث ان يقيم كل واحد منهما البيته انه جلب اللين الذي صنع منه هذا الجهن من شاة  
في ملكه فيقضى به لذو اليد والرابع اذا اقام كل واحد منهما البيته ان الشاة التي جلب  
منه اللين الذي صنع منه هذا الجهن في ملكه فيقضى به للمدعي لانه المنازعة في تلك الشاة

وبيته كل واحد

وبيته كل واحد منهما فانه قامت على الملك المطلق والخامس ان يقيم كل واحد منهما  
البيته ان الشاة التي جلب منها اللين الذي جلب منها الجهن شاة ولدت في ملكه من شاة  
فالبيته بيته ذي اليد في باب الدعوى في الشايع من دعوى الميسوط مختصا وكذا في ثلثة عشر  
من دعوى الجهن **الثاني في دعوى الخارجين الشايع** لو كان عبدا في يد رجل فاقام  
البيته انه عبده ولم يبرهن عليه ولم يبرهن له واما اقر البيته انه عبده ولم يبرهن عليه فلهذا هي ثلثة اوجه  
فانه يفتن في اليد في يد ربه فان شهدوا ان البيته انه عبده ولم يبرهن عليه فلهذا هي ثلثة اوجه  
لذي اليد في باب الدعوى في الشايع من دعوى الميسوط مختصا وكذا في ثلثة عشر من دعوى الجهن  
وان كان عبدا في يد رجل فاقام اقر البيته انه عبده ولم يبرهن عليه فلهذا هي ثلثة اوجه  
ومن عبده هذا واما اقر البيته على مثل ذلك فانه يفتن في بيته ان يفتن  
لاستوائيهما في حجة على الولادة في الملك من المحل للبرهان وكذا في دعوى حرة الامم  
وفي فصل في دعوى النقول في احيائية الخارج ان اقر عبا الشايع يفتن في بيته  
نصفان وكذا ان وقتت بيته احد هادونه الاخرى او وقتا والاخر مشكل  
لانه لا عبرة للثاني في الشايع في السابع من دعوى النصاب وكذا في الثالث عشر  
من دعوى خلاصة اذا ادعى رجلان دابة في يد رجل كل واحد منهما يدعي انهما ملكه  
نبت عنده واما البيته فان لم يبرهنوا فافضى بيتهما وان ارضا وتاريخهما على سواء  
بغير الحسن الدابة ان كان مشكلا او كان موافقا للوقت الذي ذكره اقبض بيتهما  
وان كان مخالفا للوقت الذي ذكره لم يبرهنوا ثم تروا في هذا الفصل في الاصل  
قال عاقبة الشايع الصبيح انه تهايرت البيتان وترك الدابة في يد صاحب  
اليده وان ارضا وتاريخ احد هادونهما سبق فافضى لصاحب الذي سن الدابة عليه وان كان  
سن الدابة مشكلا فافضى بيتهما وان كان سن الدابة على غير الوقتين ذكره الاصل انه يفتن  
بيتهما عليه فذهب بعض المشايخ من المشايخ الا امام محمد الذي اشتهر وعادة المشايخ  
على ان ما ذكره في الكتاب غلط والصحيح انه تهايرت البيتان وهما ذكر القدر في  
كتابه في مسألة العبد التي ذكرها محمد في باب دعوى الشايع وقد تقدم ذكرها في  
اول النوع الاول من هذا الفصل ثم بعد عاقبة المشايخ في هذا الفصل وروى بسير  
عمر ابيه يوسف رحمه الله تعالى مسألة الدابة وذكر في غير هذه الصورة انها تهايرت  
البيتان وذكر في هذه الرواية زيادة فقال اذا علم ان سن الدابة في كلا الوقتين  
وهو في الوقت الذي قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي اشكر من الدابة عليه وان  
اخر احد هادونهما ولم يبرهن الاخر وكان سن الدابة مشكلا فافضى بيتهما في الثالث عشر من دعوى  
الثاني حانية وكذا في المحبط **الثالث في الاقسام المذكورة في دعوى صاحب اليد الشايع**  
دابة في يد رجلان يدعي كل واحد منهما انها دابته تحت عنده ويقيم البيته على ما يدعي لم يبرهنوا فافضى  
لكل واحد منهما النصف وكذا في دعوى الميسوط مختصا وكذا في ثلثة عشر من دعوى الجهن  
بغير الحسن الدابة ان كان مشكلا او كان موافقا للوقت الذي ذكره اقبض بيتهما وان ارضا وتاريخهما على سواء  
ذكر تهايرت البيتان عاقبة المشايخ في ترك الدابة في يد ربه كما كانت في يد اقر احد هادونهما

وقال في الميسوط قبل هذا بسط عبدا في يد رجل فاقام اقر  
البيته انه عبده ولم يبرهن عليه ولم يبرهن له فلهذا هي ثلثة اوجه  
فانه يفتن في اليد في يد ربه فان شهدوا ان البيته انه عبده ولم يبرهن عليه فلهذا هي ثلثة اوجه  
لذي اليد في باب الدعوى في الشايع من دعوى الميسوط مختصا وكذا في ثلثة عشر من دعوى الجهن  
وان كان عبدا في يد رجل فاقام اقر البيته انه عبده ولم يبرهن عليه فلهذا هي ثلثة اوجه  
ومن عبده هذا واما اقر البيته على مثل ذلك فانه يفتن في بيته ان يفتن  
لاستوائيهما في حجة على الولادة في الملك من المحل للبرهان وكذا في دعوى حرة الامم  
وفي فصل في دعوى النقول في احيائية الخارج ان اقر عبا الشايع يفتن في بيته  
نصفان وكذا ان وقتت بيته احد هادونهما سبق فافضى لصاحب الذي سن الدابة عليه وان كان  
سن الدابة مشكلا فافضى بيتهما وان كان سن الدابة على غير الوقتين ذكره الاصل انه يفتن  
بيتهما عليه فذهب بعض المشايخ من المشايخ الا امام محمد الذي اشتهر وعادة المشايخ  
على ان ما ذكره في الكتاب غلط والصحيح انه تهايرت البيتان وهما ذكر القدر في  
كتابه في مسألة العبد التي ذكرها محمد في باب دعوى الشايع وقد تقدم ذكرها في  
اول النوع الاول من هذا الفصل ثم بعد عاقبة المشايخ في هذا الفصل وروى بسير  
عمر ابيه يوسف رحمه الله تعالى مسألة الدابة وذكر في غير هذه الصورة انها تهايرت  
البيتان وذكر في هذه الرواية زيادة فقال اذا علم ان سن الدابة في كلا الوقتين  
وهو في الوقت الذي قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي اشكر من الدابة عليه وان  
اخر احد هادونهما ولم يبرهن الاخر وكان سن الدابة مشكلا فافضى بيتهما في الثالث عشر من دعوى  
الثاني حانية وكذا في المحبط **الثالث في الاقسام المذكورة في دعوى صاحب اليد الشايع**

وفي احيائية في او فصل في دعوى النقول في احيائية الخارج ان اقر عبا الشايع يفتن في بيته  
اقام رجل البيته انه عبده ولم يبرهن عليه ولم يبرهن له فلهذا هي ثلثة اوجه  
فانه يفتن في اليد في يد ربه فان شهدوا ان البيته انه عبده ولم يبرهن عليه فلهذا هي ثلثة اوجه  
لذي اليد في باب الدعوى في الشايع من دعوى الميسوط مختصا وكذا في ثلثة عشر من دعوى الجهن  
وان كان عبدا في يد رجل فاقام اقر البيته انه عبده ولم يبرهن عليه فلهذا هي ثلثة اوجه  
ومن عبده هذا واما اقر البيته على مثل ذلك فانه يفتن في بيته ان يفتن  
لاستوائيهما في حجة على الولادة في الملك من المحل للبرهان وكذا في دعوى حرة الامم  
وفي فصل في دعوى النقول في احيائية الخارج ان اقر عبا الشايع يفتن في بيته  
نصفان وكذا ان وقتت بيته احد هادونهما سبق فافضى لصاحب الذي سن الدابة عليه وان كان  
سن الدابة مشكلا فافضى بيتهما وان كان سن الدابة على غير الوقتين ذكره الاصل انه يفتن  
بيتهما عليه فذهب بعض المشايخ من المشايخ الا امام محمد الذي اشتهر وعادة المشايخ  
على ان ما ذكره في الكتاب غلط والصحيح انه تهايرت البيتان وهما ذكر القدر في  
كتابه في مسألة العبد التي ذكرها محمد في باب دعوى الشايع وقد تقدم ذكرها في  
اول النوع الاول من هذا الفصل ثم بعد عاقبة المشايخ في هذا الفصل وروى بسير  
عمر ابيه يوسف رحمه الله تعالى مسألة الدابة وذكر في غير هذه الصورة انها تهايرت  
البيتان وذكر في هذه الرواية زيادة فقال اذا علم ان سن الدابة في كلا الوقتين  
وهو في الوقت الذي قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي اشكر من الدابة عليه وان  
اخر احد هادونهما ولم يبرهن الاخر وكان سن الدابة مشكلا فافضى بيتهما في الثالث عشر من دعوى  
الثاني حانية وكذا في المحبط **الثالث في الاقسام المذكورة في دعوى صاحب اليد الشايع**

وإذا ادعى رجل واحد يفتن في الشاة من ربه في بيته  
البيع كذا في الثانية في او فصل في دعوى الملك  
بسبب الدعوى







بعض من أنواع الباب في فصل الاختلاف  
في الجواهر والكهر

**نوع في اختلاف الزوجين** اشتري الزوج قطنا وأهدى لها قطن فخرتها  
المرأة ودفع الغزل إلى أبيها كذا بلا أدلة الزوج ثم ماتت فالكبرياء نورثتها  
والزوج في تركتها مثل غزل قطنة وإن الزوج دفع إلى أبيها كذا بلا أدلة الزوج فالكبرياء نورثتها  
وعليه مثل غزلها وإن دفع قطنة واحدة بأدلة الزوج فالكبرياء نورثتها وعليه مثل غزلها  
وإن دفع قطنة واحدة بأدلة الزوج فالكبرياء نورثتها ولا ضمان للحمل من غزلها إلا إذا  
وفي السوازل إذا غزلت قطنة بأدلة الزوج فالكبرياء نورثتها وإذا غزلت غزلها بالغزل وقال  
أغزله فالكبرياء نورثتها وعليه ما سمي من الزوج وإن قال أغزله لنفسك فالكبرياء نورثتها  
للقطن من غزلها وإن اختلفا فقلت أغزله لنفسك وقال قلت أغزله لي قال قلت له  
ولو قال أغزله ليك يوم النوبة ولك فالكبرياء نورثتها لأنها استجار بعض أخا  
فصار كقضية الطمان وإن قال أغزله مطلقا فالكبرياء نورثتها وإن غزلها من الغزل  
فالكبرياء نورثتها وعليه مثل قطنة لأنها صارت غاصبة للقطن من ملكه فصار كغاصب  
حفظه فلكبرياء أن الفرق للغاصب وعليه مثل الحنطة وإن لم يوجد الأذن والنزاع كان  
الزوج بايع القطن فالكبرياء نورثتها وعليه مثل القطن لأنه الظاهر من هذه القطن للتجارة  
وإن لم يكن بايع القطن فالكبرياء نورثتها ولا أجر لها كي لو خبزت ليقب أو طبخت لحم فلكبرياء اللحم  
والفرقة له وفي المشتري عن الثاني اشتري قطنا وأهدى زوجته بالغزل فالكبرياء نورثتها وإن دفعه في البيت  
فقلت فلهما ولا شيء عليهما كطعام وضعه فربيت فالكبرياء نورثتها وعليه ما سمي  
أعطاهما القطن وقال لها أغزلي فله وإن لم يقبل شيئا فلهما وعليه مثل قطنة قال الفقهاء  
هذا إذا دفعه إليها وأمرها بالحفظ أو بالوضع في البيت فقلت صارت غاصبة ودفعها  
ولم يقبل شيئا فالكبرياء نورثتها وإن اشتري الزوج وأدفع لها قطنا فغزلت لأجل الزوج فصار الغزل  
لخدمته البيت من خبز أو الطبخ وهذا إذا لم يكن الزوج بايع القطن كما ذكره من غزل  
قطن غيره ثم اختلفا فزعم مالك والقطن أن الغزل كان بأدلة الزوج والغزل أنكر الأذن وأجرها  
عارضاً وعدمه أصلاً لكن هذا ظاهر والمقام مقام الاستحقاق وإن بقي للزوج الاستحقاق  
في الثالث عشر من دعوى البراءة وذكر طهरी الدين أن كان الزوج يدفع إليها ما تحتاج  
ويبيع البراءة أصلاً وأمرهم بشري بها قطنا وغزل فاشترت وغزلت وابتعت وأمرت  
بها استغنى فلا تنفع لها لأنها اشترت لما توكيل الزوج ولو سألها عن الشراء أو علم عادة  
الزوج أنه اشتري لها ودفع البراءة يكون لها وفي السوازل ماتت غرضه وفيه من قطن  
مغزول اتخذت كبرياء كانت هذه الغنياب أصلها من قطن كان للزوج فليست  
وإن من قطن غزلهما وإن لم يعلم فالكبرياء نورثتها وإن ماتت فلو شترها  
الحمل الموروث نوع منه في اختلافها في متاع البيت حال قيام النكاح وبعد فترته  
وفي أخانية بفعل من الزوج أو من المرأة قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
ما يصلح للرجل فهو للرجل وذلك نحو السيف والفرس وأشباه ذلك وفي أخانية  
المرأة بفعل من الزوج أو من المرأة قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
الزوج والفرس والمغزل وفي أخانية والعند وفي اختلافها ونياجر وشباب ذلك

وفي أخانية

وفي أخانية الأول بفعل من البينة على ذلك وما يصلح لهما نحو الدار والمقام وفي  
أخانية والعهد والفرش والمقورم والختم السابعة للرجل وفي أخانية الأول بفعل من  
المرأة البينة قال أبو يوسف للمرأة جهرتها للرجل والباقي للرجل وهذا إذا كان  
إذا اختلفا بعد الفتره في متاع كان في أيديهما حال قيام النكاح ما لو اختلفا بعد وقوع  
الفتره في متاع أخذت بعد الفتره فهو بينهما أي شيء كان وإذا مات أحدهما ثم  
وقع الاختلاف بين الباقي وورثة الميت فعلى قول أبي يوسف يعطى للمرأة  
جهرتها مثلها إن كانت حية ولو شترها إن كانت ميتة والباقي للزوج إن كان حياً  
ولو شترها إن كان ميتاً وعلى قول أبي حنيفة ومحمد ما يصلح للرجل فهو للرجل إن كان  
حياً ولو شترها إن كان ميتاً ما يصلح للنساء فهو على هذا وما يصلح لهما فاعل قوله  
هو للرجل إن كان حياً ولو شترها إن كان ميتاً وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى المشكوك في  
منها أخانية ولو كان أحدهما مسلماً والأخر كافراً فزاد ما كان مسلماً سواء في الفتره  
من نكاح النازحانية وما إذا ماتا اختلفت ورثتهما فالقول لورثته وإن مات  
أحدهما فالمشكوك في حقيقته في أو آخر الفصل الثالث من كتاب النكاح وما كان  
من متاع النكاح والرجل معروف بتلك التجارة فهو للرجل وإن كان أحدهما حراً  
والآخر مملوكاً كان المملوك مجزواً فالمتاع بينهما إن كانا مملوكين أو أحدهما مملوكاً  
أو حراً فلهما ما كان بينهما من متاع النكاح ما كان بينهما من متاع النكاح ما كان بينهما  
حريين سواء وإن كانت له نسوة فوق الاختلاف بينه وبينهن في المتاع فلهما  
في بيت واحد فمتاع النسوة بينهما على السواء وإن كانت كل واحدة في بيت على حدة  
فما كان في بيت كل امرأة فهو بينهما وبين زوجها على ما وصفنا لا يشترط أن يكون  
بعضاً وإن أقرت المرأة بمتاع الرجل اشتراه فهو للرجل اعتباراً بالنسبة لزوجها  
بالنسبة عباؤها وإن كان المنزل ملكاً للرجل والمرأة فالقول في المتاع على ما  
وصفنا في العشرين من نكاح النازحانية وفي خزانة الأكل والاعتق الامة  
فاختارت نفسها فاختار البيت قبل عقربها فهو للرجل وما بعد العقرب قبل أن يختار  
نفسها فهو على ما وصفنا في الطلاق انتهى في خلاف البحر الرقي في منع قوله لو اختلفا  
أبو سليمان بن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اختلف الزوجان في دار في أيديهما فهو للزوج في  
قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى فإن أقاما البينة فالبينة بين المرأة وإن  
اختلفا في متاع من متاع النساء فاقاما البينة يعطى للرجل أخانية واختلاف الزوجان  
في البيت الذي يسكنان فيه كل واحد يدعي أنه كان القول في ذلك قول الزوج  
وإن أقامت المرأة البينة أو أقامها جميعاً يعطى البينة المرأة لأنها خارجة عنه في أو آخر  
العشرين من نكاح النازحانية في آخره قال في بيئتها جارية نقلتها مع نفسها  
واستخذمتها سنة والزوج عالم به ساكت ثم أوعاها فالقول له لأن يده كانت ثابتة  
ولم يوجد الحمل في آخر باب فيما يتعلق بتجديدها البينات من نكاح القبيصة زوجان في دار  
فادعت المرأة أنها دارها أعقبها زوجها وأدعى الزوج أنه اشتراها من المرأة وأقام

المتاع لغة كل ما ينتفع به كطعام وبيت واثبات بيت  
وأصله ما ينتفع به من الزاد كذا في البحر الرقي  
ولا فرق في هذه الوجوه كذا بين ما إذا كان البيت الذي  
يسكنان فيه ملك الزوج أو ملك المرأة أو كذا في النكاح  
في اختلاف الزوجين في متاع البيت وقال في النكاح  
نقلنا من أبي يوسف رحمه الله تعالى ما كان مسلماً  
أو أحدهما حراً فلهما ما كان بينهما من متاع النكاح  
للبينتين  
وفي خلاف البحر الرقي في بيع ما يصلح لهما فالقول له  
شعار من الظاهر من كذا إذا كانت جميع ما يصلح لهما  
لا يقبل قوله كذا

وفي النكاح إلى دارهم لا ينقل على الصبي والبيت والصفحة  
والطبخ والحمل والنزاع ما ينقل على بيت وطبخ  
وستره وروضة الصبي والبيت المستصفى واحد  
لهما من كذا في جميع المتاع فيما بعد  
في البيع  
وفي أبي يوسف رحمه الله تعالى ما كان مسلماً أو أحدهما حراً فلهما ما كان بينهما من متاع النكاح  
بجسده إذا ماتت زوجها وهو حي فلهما ما كان بينهما من متاع النكاح  
وفي دعوى كذا فإن كان أحدهما مسلماً والأخر كافراً فزاد ما كان مسلماً سواء في الفتره  
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما كان مسلماً والأخر كافراً فزاد ما كان مسلماً سواء في الفتره  
أحد ما قاله في حقها كان أو عداها  
ذكر في الردية والجماع والصفحة للزوج  
وعند السلام وتسمى الآية



كل واحد منهما البينة فانه يقضى بالدار المراءاة لانه الدار والكرامة في البر والرجوع والكرامة  
خارجة فيبنتها الاولى في اخر كتاب الدعوى في العدة لصدور الشريعة  
**نوع في المتفرقات من هذا الفصل في المستحق دار في رجل اقام رجل**  
**البينة اني كنت اوجبت هذه الدار وان صاحب البند صالحي من اهل مائة درهم**  
واقام الذي في يد يه بينة انه ابراهم حقه فدعاه في هذه الدار فبينة الصالحين في  
الرابع من دعوى الحبيط البرهانه قبل نوع اخر ثوب في رجل اقام رجل البينة انه ثوبه  
غصب اياه هذا واقام الذي في يد يه بينة انه وهديه له قال قضى الذي هو في يده  
وكذلك لو اقام البينة على البيع منه بشئ مستحق او على اقراره انه ثوبه لان البيع والادار  
بملك بعد الغصب يتحقق فيقبل البينتان جميعا وان كان في ايديهما  
جميعا فاقام كل واحد منهما البينة انه ثوبه غصبه الا ان اياه قضيت به بينتهما  
نصفين فان اقام رجل البينة انه ثوبه استودعه المبت هذا وان اقام اخر  
البينة انه ثوبه غصبه اياه المبت قضيت به بينتهما وان جاء بالبينة على درهم  
بغيرها انهما ماله غصبها اياه المبت فواجب له ان يقر بما اقام رجل البينة  
ان هذا ثوبه غصبه اياه ذوال اليد واقام اخر البينة انه ذوال اليد اقر به الذي  
اقام البينة انه ثوبه غصبه اياه من غصب البسوط الحسن مخلصا ولو شهدوا  
على ثوب ان غزل من قطن فلان وشيخ لم يقض به له لان ملك القطن لا يكون سببا  
لكل الغزل والثوب فان قال انا حرته ان يغزل وشيخ قضى له بالثوب لانه  
عمل الغيرة بامر عمله بنصف والذي غزله وشيخ بانكاره الا ان مدعى تملكه عليه فيصدق  
البينة في باب الدعوى في الشايع من دعوى البسوط الحسن مخلصا في يد عبدا وادعاه  
اشنان وبيدها على كل واحد منهما او دعه عنده وهو ينكر فلم يحكم بشئ وترها حتى  
اقر به ذوال اليد لاحدهما ونفع البين وان ركب البينتان حكم بينهما في نوع في اجتماع  
من اقام من دعوى البرهانه وان اقام خارج البينة انه عبده غصبه منه ذوال اليد  
واقام ذوال اليد البينة انه عبده وتبره واعطته وهو يملكه فانه يقضى به بعبده المسمى  
وكذلك لو كان للمدعى اقام البينة انه عاربه له في يد ذوال اليد ودعاه او جارة  
او رعى قضى بالملك له في باب دعوى العناق من دعوى البسوط الحسن وان اقام  
كل واحد منهما البينة انه ارثها بالب في القياس لا يكون رخصا لو اقام واحد منهما وهذا  
ناخذ وفي الاحتجاج ان يكون لكل واحد منهما رخصا في باب السهارة في البيع  
والشراء من شهادات البسوط الحسن في رجل من كل واحد منهما ان ارثها منه وقبضه  
فلو كان الرخص بيد الرخص لم يحكم به لو اقام رخصا قيا سا فلور من احد هما منه  
اول وارثا فاولا ولهما وقتا ولو كان بيد احد هما فهو اول الا ان يبرهن الآخر  
انه اول في الثالث من الفصول في شئ اخذ عينا من يد رجل وقال اني اخذته  
من يده لانه كان ملكي وبرهن على ذلك فتقبل لانه وان كان زايده يحكم بحال كونه  
لما اقر بقبضه من فقد اقر انه ذوال اليد في الحقيقة هو خارج ولو اقر المدعى عليه

الظاهر ان يقول بوجوب كل واحد منهما على الآخر  
او دعه عنده كما في الفصل الاول في كل  
التمتة تامل

الظاهر ان هذا فيما لا يملكه من ارضها وان ذكر  
واحدهما سبق فاولا في رتبة  
شئ لا يملكه في نظاير هذه  
التمتة

ان اخذته

ان اخذته من المدعى لانه كان في ملكي فلو كذب المدعى في الاخذ منه لا يوجب البينة  
الى المدعى فيصير المدعى زايده فيختلف او يبرهن الاخر من الحمل المبرور وكذا في العاربه  
وكذا في الشايع الاسلام جلال الدين في باب وآب الكسبا ولم يكن له مال فاجتمع لهما  
بالكسب اموال الكل للاب لان الابن اذا كان في عياله فهو معين له في كل ما  
يكسب الا يبرهن انه لو غرس شجرة فهو للاب وبه اثنى القاضي الا اقام في زوجين  
سعيها وحصل اموالها لانه لانه ما عينة الا اذا كان له ما كسب على حدة فلا يملك  
في الثالث عشر من دعوى البرهانه وفي النقاط السنبلة اذا انقطعت زوجهما  
انصافا والتفاوت ساقط من الحمل المبرور استنادا لبيع البر او لحياطة الثوب  
فادعى الاجير ان الثوب الذي في يده له والمستأجر ان كان في حاله  
المستأجر فله وله يخلصه وان كان في الحلة او في منزل الاجير فالقول للاجير ان كان  
او عبدا ما دوز وانا كان او مكانها من الحمل المبرور ذكر في الماء دون اجير لحياط  
خاطه مع احتياط اذا ادعى متاعا في يد الاخر فان كان المتاع والاجير في دار  
احتياط او حانوته فالقول قول احتياط فان كان في دعوى او ان كنه فالقول قول  
الاجير وفي القدر وري لوان خياط احتياط فله في دار رجل وشارع في الثوب  
فالقول قول صاحب الدار وفيه ايضا لو خرج رجل من دار وعاء عانقته متاع  
فان كان هذا الرجل الذي على عانقته هذا المتاع يعرف ببيعه وعلمه قوله المبرور  
بذلك فهو لرب الدار وهكذا روى عن ابراهيم عن محمد في احادي عشر من دعوى  
الحبيط البرهانه في عبده موسر في عنقه درة تساوي بدرة والعبدة في بيت معسر  
لا يملك الا حصيرة اذا ادعى العبد ان الدرّة له وملك الميزان انهما له فالقول للمالك  
العبد لان الظاهر يشهد له في الثالث عشر من دعوى البرهانه في جنب نهر  
رجل مستأجر وخلف تلك المستأجر ارض لرجل يلزمه قريبا بلا حائل والمستأجر البينة  
في يد احدهما شارة عافيه فاما المستأجر لملك الارض عنده وعند المالك النهر بناء  
على مسئلة استحقاق الدار المحرم وعدمه وقيل مسئلة المحرم فيها اذا حضر من راف  
ارض مواسم حتى يحرم عندهما كالبئر وعنده لا وقيل مسئلة المحرم مسئلة مستأجر  
وفي ارض مواسم حتى يحرم عندهما كالبئر ولا خلاف ان النهر الذي يحتاج الى كبريه  
في كل حين كان نهر حواري لم يسم حتى يحرم بالاجماع نص عليه في كشف الغطاء  
والمستأجر اذا كانت في يد احدهما بان كانت مشغولة بغراسه فله وكذا اذا لم  
يكن موازية الارض فالحريم لصاحب النهر واختلف فيها اذا كان موازية الارض  
واختلف في ولاية القاء الطين عليه لصاحب النهر على قوله وكذا اهل العاصم الارض  
منع صاحب النهر من مرور عليه على قوله دار فيه باعشر ايات لرجل وبيت واحد  
لرجل شارة عافيه التاحة او ثوب في يد رجل وطرف منه في اخر تنازع عافيه فذكر  
بغيرها انصفان ولا يعبر بقبض اليد كما لا اعتبار بقبض السر هو بطلان الترخيص  
الادلة من الحمل المذكور وكذا في الحلاصة عبده في يد رجل اقام رجل البينة انه عبده



عصبه من الذي في يديه واقام احوال البينة انه عبده او دعوى في يديه فاقضى  
 به بغيرها في الثالث عشر دعوى الخلاصة وكذا في البينة وارتفع يد رجل اقام رجل  
 البينة ان صاحب اليد عصبه بائنه واقام رجل احوال البينة ان هذه الدار له فانه  
 يقضي الدار الذي اقام البينة انها له في فصل في دعوى اليد والارض في دعوى الحائبة  
 وارتفع يد رجل اقام احوال البينة انها له اجماعا من اليد واقام احوال البينة انها له ودعوى  
 في اليد قضى بغيرها ومتى اقام احد البينة على العصب او الارباع فيباعد الثالث  
 واقام احوال البينة على الملك المطلق يقضي له في العصب والارباع وصاحب اليد  
 اذا اقام كل واحد منهما البينة انها داره فانه يقضي لكل واحد منهما في يد صاحبه  
 ولو اقام احد البينة يقضي له بما في يد صاحبه وبترك ما في يده قضاء تركت  
 في باب الخارج وذا اليد اقام البينة من دعوى المحيط للخصم ملحقا  
 رجل مات وله بنت واخ فقالت البنت ليس لابي شئ وانما اشترى  
 هذا المتاع وغيره بمالي وكان وكيل في ذلك والاخ يقول كل ملك الاب فلقول  
 مع البين من دعوى من يد يد الوقعات فكل من النوازل وكذا في دعوى المحيط  
**الثاني عشر في التناقض وفيه ما يبطل دعوى المدعي وما لا يبطل والتناقض**  
 يقع دعوى الملك لا الحائبة والنسب والطلاق لا من باب ما عدا انحاء فيعذر في التناقض  
 لان النسب يثبت على العوق والطلاق والحريته منفرد بهما الزوج والولي فتخرج كل مسألة  
 الاولى ما في المبوط من باب الاقرار بالرق لانه لا يثبت بالرق فباعد المقتله  
 جاز فان ادعت عقا بعد البيع واقامت البينة على حق من البائع او على انها حرة  
 من الاصل قبلت ببيته باسقاطا ولو باع عبدا ودفعه الى المشتري وقضى منه المشتري  
 وذهب به الى منزله والعبد سكت وهو بمنزلة عبده فانه اقرار منه بالرق فلا يصدق  
 في دعوى حريته بعد ذلك الا ان يقوم له بينة على ذلك فيقبل والتناقض لا يمنع من ذلك  
 واقام التناقض المعقود في النسب فصوره لو باع عبدا ولرعه وباعه المشتري في آخر  
 ثم ادعاه البائع الاول انه ابنة بسمع وعواه هكذا صورة العيني في شرح الكفر فظاهرو  
 ان النسب المذكور في كلام المصنف خاص بالاصول والنوع واقام تناقض ما عداهم  
 فانه من لا قد ساء من انه اذا انكر اخذه عن طلب لا اتفاق عليه فبات فادعى عبده انه  
 اخوه طالبا بغيره لم يسمع ورجوعه الى التناقض في دعوى الملك يكون لا يصح الدعوى  
 بانه اخوه الا اذا ادعى حقا والطلاق فصوره العيني بما اذا اختلفت من زوجها ثم  
 اقامت بينة انه كان طلقا فبالتناقض قبل المصالح فانه يقبل بينة ما وانما من غير ذلك  
 وان كانت متناقضة وتبين ان ادعى حقا ما يوجب في التناقض بالاداة ما يكون  
 مبيعا على انحاء فانه يعنى فيه التناقض من يوجب الدعوى بالرق في باب الاستحقاق  
 ما قصا وعامه في **ت** التناقض بين الدعوى لغيره كما يجمع لنفسه في  
 من اقر بغيره لغيره فكل ما يملك ان يبيع نفسه لا يملك ان يبيع عبده لغيره  
 بوكالة او بوصاية **ف** ومن اقر بغيره ثم ادعاه للصغير لا يسمع **ع**

انما قضى في الادعاء الذي يقع فقال تناقضنا هذا  
 كان كل واحد منهما ناقض للاخر وفي كلامه تناقض  
 او كان بعضه يقضي البطلان لبعضه كذا في المصنف

اعلم ان التناقض كما يكون في شك من احد كونه من شك من  
 كتمان واحد كذا كذا في دعوى اليد وكذا في دعوى  
 الاول من البينة وكذا في دعوى التناقض في دعوى  
 ظاهرة في الاول كذا في دعوى التناقض في دعوى  
 اخوة وكذا في الخلاصة والنسب في دعوى التناقض  
 من الدعوى ملزمة في دعوى التناقض في دعوى  
 على ما ساءه وكذا في المصنف  
 خرج الوكيل وهو كذا  
 في نفسه من  
 ساءه

ابراه في جميع الدعوى فادعى عليه ما لا بوكالة او بوصاية تسمع والدعوى عليه  
 بالارث وقد ابراه فلو مات مورثه قبل ابراه لا تسمع دعواه وان لم يعلم  
 بموت مورثه عند ابراه في دعوى وارثه ثم ادعى وارثه ثم ادعى ان ابراه وقضى عليه  
 تسمع كما لو ادعى نفسه ثم ادعاه لغيره بوكالة ولو ادعى الوقف ولا ثم ادعى انه له  
 لا تسمع كما لو ادعى لغيره ثم ادعى في العائنة للصولي **س** ادعاه لنفسه  
 ثم لغيره بوكالة يسمع ولا منافاة بين الدعويين او وكيل الخصومة قد يضيف  
 الملك لنفسه على معنى ان له حق المطالبة ولو ادعى لغيره بوكالة ثم لنفسه لا يسمع لانها  
 ملكه لا يضيف الى غيره عند الخصومة فتكفي المناقاة وكذا لو برهن ان ابراه احوال  
 بخصومة فيه لا تسمع او وكيل الخصومة من جهة زيد لا يضيف الى غيره فيمكن التناقض  
 بين الدعويين على وجه لا يمكن التوفيق في هذا الحكم كعين في الحل والرب  
**في استاء جردا او استعاره ثم ادعى انه لابنه الصغير يقبل وذكر في**  
**مسئلة الاستعارة** وقال هذه على الرواية التي يكون الاستعارة اقرا بائنه  
 لا ملك له فيه لا يمنع دعواه لغيره نيابة في مسألة الاستعارة رويت عن  
 ابي يوسف كذلك في الحل والربور في ادعى لغيره نيابة ثم لنفسه لا تسمع اما  
 ان يوفق بان قال كان له ثم شرب منه وبيع على ذلك فيقبل **س** ادعى ان  
 في حصة جارية باسمه ثم برهن ان ذلك كمال بعينه لفلان وهو وكلني بخصومة  
 يقبل لما قران الوكيل قد يضيف الملك الى نفسه في الحل والربور ادعى انها ملكي  
 ورشته ثم ادعى ان ابي وقف على لا تسمع للتناقض وكذا لو ادعى الوقف  
 او لا ثم ادعى ان له لا تقبل الا اذا وفق وقال وقضى لي كذا ثم لم يزل يبيع منه  
 ابي فيقبل كذا **ف** وفيه ادعاه لنفسه ثم ادعى انها وقف لا تسمع والفحج  
 من الجواب انه لو ادعى الوقفية بسبب التولية تسمع لا كما في التوفيق في العادة  
 يضاف اليه باعتبار التصرف والخصومة فلان قضى كوكيل ادعى نفسه ثم لغيره  
 يقبل في الثالث عشر في القصولين رجل ادعى ان هذه الدار لفلان وكلني  
 بخصومة فيه باقام البينة لا تقبل بينته في فصل في كذب الشهود  
 من شهادة الحائبة ادعى انه وكيل يدعوى عن فلان في هذا العين ثم ادعى انه باع  
 في خلاه اخو المشتري هذا وكل يدعواه منه وبرهن على ذلك يقبل ويقضى لكل  
 الاخر لانه توفيق ممكن في نوع في المسألة من دعوى البينة وكذا في التناقض  
 من العادة والاسرة وشبهة في المشتري بشرع ابي يوسف رجل استعار من اخ  
 ثوبا ثم اقام بينة ان الثوب لابنه الصغير قبلت بينته فلم يكن الاستعارة على هذه  
 الرواية اقرا بملك الاستعارة منه وذكر بعد المسئلة ما يلو اذا قال لرجل لغيره  
 اسكني هذه الدار اعني هذه الدابة ثم ادعى بعد ذلك لنفسه تقبل بحجة  
 وجعل الاستعارة اقرا بالملك للاستعارة منه ولو قال ادفع الي هذه الدار اسكنها  
 فاني زبعتها ثم ادعى هذه الدابة لغيره لا يسمع فلو علق حجة وكذا اذا قال



اعطني هذا القوب البسه اعطني هذه الدابة اركبها في العشرين من دعوى  
المحيط البرهان في ذكر الباب السادس عشر من فتاوى رشيد الدين في الاستسقاء  
والاستسقاء اقرار بالملك الذي اليد و ذكر في الصغير الاقدام على الاستسقاء والادعاء  
بكونه اقرار بالملك للبائع عليه رواية بجامع وعلم رواية الزبادات لا وهو الصحيح  
وذكر القاضي الامام علاء الدين في زباداته ان الصحيح رواية بجامع والاقدام  
على الاستسقاء والاستسقاء والاستسقاء والاستسقاء والاستسقاء والاستسقاء والاستسقاء  
ما تضاف الروايات حتى لو اقام المدعي عليه بينه ان المدعي استوفيه متى  
او استأجروه متى او استأجروه متى او قال بالفارسية حذيره فواست  
ما من ابن عين را يكون دفع المدعي المدعي ولو ادعى المدعي التوفيق وقال  
كان ملكي لكنه قبضه متى ولم يدفعه الى ولد هذا استسقاء بهانه لا يسمع هذا  
من المدعي لان الحنفية ثابتة بين قوله ملكي وبين قوله ليس بملكى والاستسقاء  
من غير المدعي عليه فيكون اقرارا انه لا ملك للمدعي نظير الاستسقاء او المدعي لو اقام  
المدعي عليه بينه ان المدعي استسقى هذا العيون من خلاه وادام البينة يكون دفعها  
في السابع من العبادية وكذا في الثانية عشر من الاستسقاء **على** اقرار بالدار التي فيه ملك  
ملك زيد ثم ادعاها لنفسه لا يسمع وقال غيره ما لا يسمع الا اذا ادعى الملك من زيد وقد  
عرفك اختلاف هذا في باب ما يبطل دعوى المدعي من دعوى الغيبة وفي الزبادات  
في اقرار السبع في باب السامعة رجل اشترى طيلسانا او ساومته ثم ادعى ان كان  
ملكه قبل الشراء او قبل السامعة او كان لابيها مات وترك ميراثا لا يسمع هذا الدعوى  
اما لو ادعى ان هذا كان ملكه بغيره وكذا يبيع ثم مات وترك ميراثا لا يسمع هذا الدعوى  
او قال منه السامعة انه هذا الطيلسان لابي وكذا يبيع بغيره متى فلم يسمع بينه ما يبيع  
ثم ادعى الميراث من ابيه يقبل في اول نوع في السامعة من دعوى الميراث وفي ميراثات شرابات  
المحيط يقبل وسامعة الابن لا يمنع دعوى الاب لكن بعد موت الاب لا يملك  
الدعوى وان كان الاب ادعاها وقضى به اخذ الابن وقبل القضاء لا ما تضاف  
في نوع في السامعة من الفصل الاول من دعوى الزارية استقام الشيء ثم شهد به  
يسمع في نوع السامعة من دعوى الزارية وكذا في الغيبة والوكيل بخصومة في عبد  
اذا ادعى العبد فاقام المدعي عليه البينة ان هذا الوكيل ساوم هذا العبد في القضاء  
بطلت خصومة الوكيل والوكيل جيبا ولو اثبت بالبينة ان ساومته في غير مجلس القضاء  
بطلت خصومة الوكيل وروى الموكول ولو وصل العبد الى الموكول بما لا يؤمر بالرفع الى المدعي  
وكذا لو اقام المدعي عليه البينة ان الوكيل استوفيه واستأجره واستوفيه في جواب  
ما قلنا لو وكله بخصومة واستثنى الاقرار ثم ثبت ساومته في مجلس القضاء بطلت  
خصومته وروى خصومة الموكول في باب مات وام الرجل يبيع شرع الزبادات  
للعتبات وفي دعوى المشتري رجل ادعى دارا في يد رجل وهو يبيعها فقال المدعي  
للقاضي هذه داري وشهدوا عليه ما غيب فاستأجره ان يبيعها متى فاستأجره القاضي

من قال في باب السامعة حذيره فواست  
ان العقبى له في كان اقرار هذا المدعي وملكه عسرو  
فليس هذا في صحيح عالم يبيع للملك في جهة عسرو  
وقال الاستاذ وما اجاب به ملك يد الميراث كانت  
الدار في يد ابان فخرج رجل اخذها ملكه فقامت ملكه  
فدعيه ثم ادعاها بعد ذلك على يد الميراث مطلقا  
لنفسه يبيع دعواه وقد جازى على  
اختلاف هذا  
وعبارة العتباتي في شرح الزبادات اذا قال احب  
الديار في الطيلسان من خلاه ولم يقبل لفظ الاستسقاء  
ثم ادعى نفسه يقبل لان المحل لم يميز شيئا بل جرد  
حكاية يبيع قصوى  
سلكه  
لتحقق الاستسقاء من غير الادلة كالوكيل اذا طلقه بغير  
الظاهر من هذا رواية الزبادات من ان الاستسقاء اقرار  
بان لا ملك له فيه وليس باقرار بالملك لغير العبد  
وقد جزم الميراث في اقرار المدعي النوع  
بكونه اقرارا بغير اليد  
سلكه

قالب ان يبيعها فهو على دعواه هكذا حكاية عن محمد رحمه الله فام جعل طلب  
المدعي من القاضي سؤال البيع من المدعي عليه تناقضا في دعوى رغبة الدار بعد ذلك  
في التاسع عشر من دعوى المحيط البرهان طلب النكاح الامة مانع من دعوى ملكها وطلب  
نكاح الامة مانع من دعوى نكاحها في نوع في السامعة من الفصل الاول من دعوى الزارية  
وعنه محمد تخرج اقراره ثم يبرهن على انه اشترى ما من ملكها لا يقبل الا ان يبرهن  
على الشراء بعد النكاح من ملكها من المحل المزبور وكذا في العشرين من دعوى المحيط  
استأجره دارا ثم يبرهن على الميراث لا يملك لان ابيه شهد له لاجل في صغير يبيع ولا يسمع  
هذا التناقض لما فيه من الخطا فان الاب يستقل بالشراء والصغير ومن الصغير لنفسه  
والابن لا علم له به في العائنة القصوى وكذا في الاول من دعوى الزارية في نوع في الدعوى  
لو اختلفت ثم يبرهن على الطلاق ثلثا فله ان يسترد بدل الخلع ولو كانت متناقضة  
لاستقلال زوجها بتطليقها بلا علمها وكذا الوفاة سمها خاخرة انه ميراثا واقرار الاخ  
انه وارثا ثم يبرهن ان كان طلقها ثلثا فله ان يقبل فلاح ان يرجع على الزوج بما اخذ وكذا  
زوجة قاسمت ورثة زوجها الميراث وقد اقر وان يزوج حبيبة ثم يبرهن على تطليقها  
في صحته يقبل وكذا حكاية دي بدل ثم يبرهن على ميراث مولاه قبل الكسابة وكذا  
حي وفي من شري ثوبا في جواب او منديل فلما نشره قال هذا في ولم عرفه يقبل  
بينته وقال من في هذه السامعة خلاف ذلك وفي من مسئلة تنصرف قولهم  
قدم بلمة واستأجره دارا فقبل له هذه دارا بملك مات وترك ميراثا لا فاقامها  
المستأجر وقال ما كنت اعلم به لا يسمع للتناقض اقول ينبغي ان يسمع فيه  
وفي مقال في التناقض انما يسمع لو لم يوفى او لم يكن يوفيه واما اذا وفق  
فيبني في يسمع اذا تناقض حينئذ حقيقة ما لو امكن يوفيه ولكن لم يوفى  
فقبله خلافا من المحل المزبور وفي الفتاوى العنانية اذا ادعى ثوبا ثم يبيع  
ذلك القوب وعرض عليه فساوم لم يسمع دعواه في العشرين من دعوى القاتل خاتمة  
وفي الحنية ابناء اقسما التركة ثم ادعى احدها ان اياه كان جعل هذا الشيء المعين  
من الذي كان واختلفت القسم ان قال انه كان في صغير يقبل وان مطلقا لا  
في نوع في الدعوى من دعوى الزارية وكذا في دعوى الغيبة كمن حاربه في نقاب ثم  
ادعاها ثم علم انه لم يعلمه لا يقبل ولو اشترى ثوبا في منديل ثم ادعى انه لا يقبل  
قال محمد في الفرق انظر الى ذلك الشيء ان كان مما يمكن ان يعرف وقت السامعة  
فالجارية القائمة المنقبة يبرهنه لا يقبل الا اذا صدق المدعي في عدم موافقة  
اياها فقبل وان كان مما لا يعرف كشيء في منديل وجارية قاعدة على  
رأيه اعطاء لابي في شراشي يقبل ولاجل هذا اختلفت اقاويل العلماء  
في القبول وعدمه في المسائل من المحل المزبور وكذا في دعوى النعمة والعشرين  
من دعوى التنازع خاتمة المدعيون بعد قضاء الدين لو يبرهن على ابراء الدين  
والمتعلقة بعد اداء بدل الخلع لو يبرهن على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل

قال في الثالث من دعوى الظهيرية وانكالت والعشرين  
من دعوى المحيط اختلفت اجوبة المصنفين في هذا  
والصغير من في هذه الدعوى متى وان ثبت فيه  
التناقض لان هذا يناقض فيما سبقه  
طريق الخطا  
سلكه

لو اشترى امة فلما كشف وجوبها قال جاري يبيع  
دعواه لا يشترها اقراره منه بانه لا يبيع وكذا الاستسقاء  
وتجوه كذا في شرح الحج لابي الملك قال في حكاية الناس  
من الاشياء قالوا لو استقام جارية متقنة او ثوبا باعوتها  
فظهر انها ملكه بعد الكشف قبل بغيره اذا ادعاها جازل  
في موضع الخطا وقيل لا  
والحق الاول  
سلكه







ملكها لظهوره له ذلك لا قرار صدر منه احب المتوفى انما بالرفع ولا تانفي  
بينهما في باب ما يبطل دعوى المدعي من دعوى القنية **ق**  
ادعى عليه ان مورثك اوصى لي بثلثة امال ومدة في الورثة ثم ادعى كل مال الحكم  
الورثة منه وعجز عن اثبات الورثة فقال ان كنت عجزت عن اثباتها فاعطوني  
ثلث امال الحكم الوصية التي صدقتوني فيها بسمع هذا وهذا القدر لا يجوز ان يكون ثلثا  
لا يصح بعد دعوى الورثة من الحكم المأثور وفي الفتاوى ولو ادعى دارا شرعا  
عن ابيه ثم ادعى ما ميراثا عنه بسمع ولو ادعى ان لا سبب لارث ثم ادعى الشرع  
لا يقبل وينبت التناقض في السماع من العادة وكذا في التناقض من العادة  
وكذا في فصل التناقض من الصغرى والتمتمة وفي تكميل الشهود من احدا منية  
ادعى دارا ارثا ثم قال محمد بن ذوالقيد الميراث فاشترى ميراثا منه وجاء بشاهدين  
على الشراء اجزائه من دعوى التتمة في مسائل التناقض والرفع قوله ادعى دارا في يد  
رجل انه وهبها له في وقت قبل البيعة فقال محمد بن باقر فاشترى ميراثا منه وجاء بشاهدين  
قبل الوقت الذين يري في البيعة لا يقبل وبعدة بقبول الوجود والتناقض في الوجود لا ينافي  
الشراء بعد البيعة وشهوده يشهدون له بقبولها وهو تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق  
وهم التناقض بين الدعوى والبيعة والا فالمدعي لا ينافي منه لانه ما ادعى  
الشراء سابقا على البيعة وفي الوجه الثاني يمكن التوفيق بينهما اذا اشترى وجده بعد وقت  
البيعة واشتار الموقوف اليه لانه لو ادعى الشراء او لا ثم يري على البيعة او القصد في التوفيق  
وقال محمد بن الشراء ثم وهبها مني او تصدق قبل والا كما في التوفيق وقيل  
بذكر الشراء كمالا لانه لو لم يري كمالها تاريخ او ذكر لاحد مما قبل لا مكان التوفيق بان  
يجعل الشراء متاخرا في ما يلزم من قضاء البحر الرافعي فلهذا ادعى على اخيه كمالا  
انه اشتراه منه بجا باثبات ادعى على ذلك المدعي عليه ذلك الكرم بوفاء وعقد ذلك  
القاضي بسم الله دعواه الثانية ينبغي ان لا تسمع لانه لا يمكن التوفيق من ادعى  
التاسع من العادة وكذا في اواخر الرابع من بيوع الزبارة وقال دلالى كرم بيع  
اقدار بربها فادعاه الدال لنفسه ملكا مطلقا لو قال الدال المشتري اشترته  
ولم يزد عليه بسم الله دعواه ولو قال اشترت فانه ملكه لا تسمع في العائنة القصور بين  
وفي الجاهل اقران هذا كان لظان لاحق له فيه ثم مكث زمانا يمكن الشراء منه ادعى  
الشراء منه تقبل وان لم يكره وقتا ولو اقرانه لظان لاحق له فيه ثم مكث زمانا يمكن  
الشراء منه وادعى الشراء منه تقبل وان لم يكره وقتا والا بان ادعى الشراء في الاول  
وان قام ثم ادعى الشراء يقبل لا مكان في الثاني لا في الاول من الفصل الاول من دعوى الزبارة في الرابع  
اقرانه لم يكن في ملكه قبل اليوم ثم ادعى انه ملكه منه قبل ذلك اليوم مطلقا بحسب  
كراهة لا يسمع من دعوى العائنة في الجاهل بغير عين في يد رجل يقبل هو ليس لي  
وليس هناك منازع لا يسمع نفيه ولو ادعاه بعد ذلك لنفسه حج وان كان في منازع  
وهو اقرار بالملك للمنازع فلو ادعاه بعد نفيه لا يسمع وعلا رواية الاحل لا يكون

ادعى من الزبارة ثم ادعاه انما منه بسمع لا مكان توفيقه  
بان يقول شرعته وعجزت عن اثباته فورثة ظاهر ولو  
ادعى اولا بالارث ثم ادعى الشراء لا تقبل للتناقض و  
فقد توفيقه في العائنة القصور بين وكذا  
في الصغرى سله

اقرار

اقرار بالملك له في نوع في الرفع من الفصل الاول من دعوى الزبارة وكذا في الثالث  
من دعوى الظهيرة وجبى حقه في الرفع اذا قال ذوالقيد ليس هذا لي وليس ملكي  
اولا حق لي فيه وليس لي فيه حق او ما كان لي او نحو ذلك ولا منازع له حين  
ما قال ثم ادعى ذلك احد فقال ذوالقيد هو لي حقه ذلك منه والقول قوله ومعدا  
التناقض لا يمنع لان قوله ليس هذا لي واستبانه ذلك مما ذكرنا لم يثبت حقا  
لاحد من الاقرار بالمجهول باطلا والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على احد  
ولو كان لمز يد منازع يدعى ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا فعلها  
رواية الجاهل يكون هذا اقرارا منه بالملك للمنازع وهو في باب القضاء في حضر  
اجماع وغير رواية دعوى الاحل لا يكون اقرارا للمنازع لكن القاضي يسأل ذوالقيد  
احول ملك المدعي فان اقر بغيره بالتسليم لم يرد في ذلك من اصل ما في منازع فانه القضاء  
ان قوله ليس هذا ملكا او ما كان لي بمدة في دعوى التناقض فانما يسمع واليه على ما  
القيام لم يرد في السماع من العادة كتمت شهادة في حقه مع احد وشهد صارت في اليد فادعاه  
للميراث بسمع ان كان كتب في الصك ان البايع باع ملكه قال محمد بن عيسى في  
بذلك ان اقرار الانسان بكون العين ملكا للمدعي عليه كما يمنع دعواه لنفسه فكذا يمنع  
دعواه لغيره وعليه هذا اقرار الوكيل بالخصوص من كماله في دعوى كماله اذا اقر بعد التوكيل  
بمنه اذا اقر قبل التوكيل في باب ما يبطل دعوى المدعي من دعوى القنية ومن قسم  
الزكاة بين الورثة او قبل التولية للدار الموقوفة او الوفاة في الزكاة بعد العلم والتعيين  
بان هذا منكرته ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه لا تسمع في التبع من العادة وكذا  
في حقه في عشرة منازعة وشية رجل باع دارا وكفل انسان بالدار ثم ادعى الكفيل  
الدار بسم الله دعواه في فصل في الكفالة بالدار كالكفالة في حقه في دعوى المشتري  
ساكن دارا اقرانه كان يدعى الى خلاه الاجرة ثم قال الدار دارى قال قوله ولا يكون  
ذلك اقرارا ان الدار لفلان لانه يقول كان وكيف في قبض غلته ولو قال اقر بغيره فلان  
او قال استأجرته فانه اقرارا بغيره ولو كان يخرجه منها وفي واقعات الناطقي روى شام  
محمد بن محمد ان في الوجه الاول هو مقرر كان يدعى الفلانة اليه وروى ابن سنان  
عنه لا يكون اقرارا في فصل في مسائل التناقض قبل القضاء من دعوى التتمة وكذا في  
الصغرى وكذا في كتاب الاقرار منها وكذا في اقرار الحائنة في اقراره اقرار  
في هذه الارض ثم ادعى الملك لا تسمع الا اذا وفق ويقو كرم برودم  
ثم اشترى بيتا مادعوا الملك المطلق فلان تسمع منه في استأجرته او ادعاه بالدار  
فاستأجره المستأجر منه ايضا وقال ابنهما حصة الاجل الاول ولا يكون استأجرته بالدار  
اقرارا بالدار في العائنة القصور بين قال كرام جابست كرافتي نفس خود توفيق  
كند وكرام جابست كرم توفيق صاحب حادش توفيق كند جابست مدعى التوفيق  
كند ومدعى عليه كند ان توفيق فكر ملك الظاهر بود والظاهر يصح للرفع  
لا لا تخفان والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع من دعوى العائنة

الظاهر في اقراره بالملك  
فان قيل في دعوى التناقض  
فان قيل في دعوى التناقض

وفي فصل في بيوع الزبارة  
روى شام محمد بن سادوم  
من ادعى فلهذا ولا يرد  
اقراره بالملك والظاهر  
من حيث الظاهر فلا يصح



شتى مردی زنی را خدمت او میکرد و بشود او بعد از آن دعوی میکند که این زن  
 در نکاح من بوده است و من طلاق نداده ام بدینجای رسیدن المتناقص في العاشر  
 من القصولين وكذا في فخره المقتضى من الدعوى وفي المتن في ايراد دعوت علي رجل  
 انما تزوجها فانكر الزوج ثم ادعى انه تزوجها بعد ذلك واقام البينة تقبل في البيع  
 لان النكاح لا يبطل بخودها ولو ادعى على احراره انه تزوجها فانكرت احراره ثم مات الزوج  
 وجاءت المرأة تدعي عليه لمهر المهرات وكذا لو ادعت المرأة النكاح على رجل فانكرت  
 المرأة طلب الزوج المهرات قال رحمه الله تعالى وهذا قولنا لا نقبله من جهة  
 في الفصل الثاني عشر من دعوى اخصاصه وفي المتن احراره ادعت على زوجها انه طلقها  
 فانكر الزوج ثم مات فطلب ميراثها عنه لم اورثها في الحال المبرور ولو ادعى البائع  
 على المشتري ثم العبد المبيع فقال المدعي عليه ما اشتريته العبد منك قط فانكر المشتري  
 بينة على شرا العبد فقال المدعي عليه اني اوفيت الثمن واقام البينة لا تقبل للمتناقص  
 وكذا ذكره في الفقرة في العدة ادعى انه اشترى منه هذه الدار فانكر البائع فاقام المدعي  
 بينة على البيع ثم ادعى المدعي عليه الا قاله بيمينه في الدفع ولو لم يدع الا قاله وكذا ادعى  
 ابناء الفخ والابراء اختلفت فيه المتأخرون في الثاني عشر من الاستدلال  
 الفتاوى اخصاصه ادعى انه اشترى هذه الدار من ذر العبد فانكرت البينة فاقام  
 ذر العبد البينة على ان المدعي رد الدار عليه قبلت بيمينته ولا يكون تناقضا رجل ادعى  
 شئ مبيع عن شرا بطله فانكرت البينة فاقام البينة قال اوفيت الثمن بيمينه على قياس هذا  
 وكذا احراره ادعت المهر على رجل سبب النكاح فانكرت قال اوفيت في الثاني عشر  
 من دعوى التاثير فابتنى ادعى شرا فقال ذر العبد ابيع او قال لا ببيع بيننا او لم يجر  
 بيمينته فلما برهن المدعي على شرا برهن ذر العبد ان المدعي رد عليه البيع تقبل  
 بيمينته وينقض البيع هذا كما لو قال ليس او لم يكن على شئ قط فلما برهن عليه  
 برهن هو على قضائه او برأيه يقبل ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة فزني  
 لا تقبل منه المتخرج في الدين وقال **مس** يقبل لو وفق لمن قال لم يكن معاملة الا  
 ان شهودي سمعوا منه انه اشترى ولو انكر البائع فبرهن المدعي على شرا فوجد عيبا  
 فبرهن البائع انه بريء من كل عيب لا يقبل وعن يمينه فبرهن المدعي انها تقبل ولو قال  
 لا نكاح بيني وبينك فلما برهن على النكاح برهن هو على اخلع تقبل بيمينته ولو قال لم يكن بيننا  
 نكاح قط او قال لم تزوجها قط والباقي لا يقبل بيمينته بيمينته او بيمينته او بيمينته او بيمينته  
 بينة البراءة عن العيب لا البراءة عن العيب فبرهن البائع هذا المتعلق يقضي سبق النكاح فيحقق  
 المتناقص في العاشر القصولين ادعى عليه اخلعها فانكرت قال لا ما كان ذلك على شئ قط  
 فبرهن الطالب على الدين والمطلوب على الا يفاء او لا يبرأ تقبل لا مكان التوفيق وقد مر  
 ولو زاد الا عفاك لا يسمع لعدم الحكم التوفيق وعرف القدر في سماع البينة من اهل البيت والاباء  
 فبرهن وكذا في ما يكون الا شرا ادعى باع منه هذه الجارية ورام المدعي عليه فانكر البائع فبرهن عليه  
 ان لم يبرأه عن كل ما يبيع المتناقص فاما عند الثاني فالعبد والدين مستبان ويسمى كالأول

وكذا في جملته في الفصل السابع عشر من دعوى اخصاصه  
 وقال بعد هذا ومن هذا الجنس صارت واقعة بيمينته بيمينته  
 احراره ادعت على رجل انه تزوجها على كذا فبرهن المدعي على النكاح  
 فانكر الزوج النكاح اخلعها فاقام البينة على النكاح  
 ادعى الزوج انه خالها على المدعي عليه لانه يجوز ان تزوجها  
 منه ابوه وهو صغير وهو لم يعلم

في آيات عشر من دعوى البراءة في نوع في الدين فع قال المدعي عليه انك عرفت  
 فلما ثبت الحق بالبينة ادعى المتناقص لا يسمع ولو ادعى اقرار المدعي بالوصول  
 او لا يصال يسمع في باب ما يبطل دعوى المدعي من دعوى القينة في النكاح الموقوف  
 الو دبعة فان جحد الاباء اخلعها فاقام البينة على الدلالة تقبل وانكر الو دبعة تقبل  
 من الحكم المبرور وفيه ادعى دارا عن ابيه فقال قصده لم يكن لا يبيك فيه حق  
 ثم ادعى انه شرا من اب المدعي او ادعى انه اياه اقرب له لم يسمع لانه لم يكن عليه جوارا  
 ولو قال لم يكن لا يبيك قط او لم يكن لا يبيك حق قط لا يسمع دعواه الشرا للمتناقص  
 و يسمع دعواه اقراره بيمينته لعدم المتناقص في العاشر القصولين ولو قال انا  
 لست بوارث له ثم ادعى انه وارثه وبين ايمته يصح اذ المتناقص في القسب  
 لا يسمع موقعة دعواه من الحكم المبرور وقد سبق في السابع من دعوى رجل ادعى  
 على اخوه انه ابن عم الميت وطلب الميراث ثم ادعى بعد ذلك انه اخوه لا يسمع فلو علم  
 وادعى انه ابن عمه يسمع في العاشر من دعوى اخصاصه وقد سبق في الفصل السابع من  
 هذه المجموعة ادعى المارت بالعمومة ثم بالابوة لا يسمع وان عاد الدعوى العمومية  
 يسمع في العاشر من دعوى البراءة **فت** ادعى ارضا وقال لا وارث لي غيركم ادعى  
 ان معي وارثا خرب يسمع دعوى المارت اذ المتناقص على نفسه لا يمنع صحة الدعوى  
 لانه ادعى كل حال لنفسه ثم ادعى بعضه فقط ادعى انقص من الاول يسمع في العاشر  
 من القصولين **ن** امة جاءت بولد فقال مولاي هو من عبيدي هذا ومنه فنة  
 الامة فلما مات المولى ادعت له هذا الولد المولى وانها باعته حرة فسمع  
 لان الدعوى فيها فيه من الفرج ليست بشرط فلا يكون المتناقص مانعا في باب  
 ما يبطل دعوى المدعي من دعوى القينة رجل باع ارضا ثم قال اني كنت وقفتها  
 او قال هي وقف على لا يسمع هذه الدعوى وليس له ان يجعلها مال واقام البينة  
 فيقبل كما لو شهدوا على عتق غير دعوى لا تقبل فكذا ذلك هنا يقبل  
 وان لم يصح الدعوى هو المختار وكذا لو ادعى المشتري على باعته هذه الارض وقفت  
 على عتق كذا وفيها وقفا لا يقبل البينة وينقض البيع عند الفقهاء  
 اليه جعفر قال القينة بوالالبية وبهناخذ وقيل لا يقبل لان البائع متناقص والاول  
 اصح ولو لم يقبل على وقف ذكر النسبة في فناء وانه لا يسمع هذه الدعوى اخصاصا  
 والموتى اذ ادعى ذلك يبيع وان لم يكن منه متول نصب القاضي متوليا فيخاضم  
 ويشب الوقفية فيستد الشري الممن من باعته في السابع من دفع اخصاصه وكذا في  
 العادة والاشهر وشبهه **وق** فقط باعها فادعى انه وقفها قبل لا يوافق خصمه  
 اذ التخليف بعد صحة الدعوى ولم يفتح للمتناقص ولو برهن قبلت للمتناقص  
 وقيل يقبل اذ المتناقص يبيع الدعوى والدعوى ليس شرط البينة الوقف اذ الوقف  
 حقه تعالى وهو التصديق بالخلعة فلا يجب فيه الدعوى كمينته الطلاق وعتق  
 الامة الا انه لو كان الموقوف عليه مخصوصا ولم يدع لا يعطى من الخلعة شيئا ويشب

اي قال اليك عتري ودبعة المسئلة مذكورة في الخامس عشر  
 من دعوى البراءة في نوع في الدين وفي جملته الثالث  
 من السابع عشر من دعوى اخصاصه  
 بعبارة او فصح

ولو قال انا وارث لا يسمع فلو لم يبرهن جوارته كذا في العاشر  
 وقال ابن حنبل في الجوف باب الاستحقاق وعلى هذا  
 اقصيته فبينة اخر انه ليس ابن فلان ثم ادعى يبيع

ان المتناقص كما في النصاب سبعة

قوله وفيها يوصي متصل بوالالبية وهو ما اذا قال البائع  
 كنت وقفتها او قال وقف على لا يقبله وكذا لو ادعى  
 المشتري اليه بدل عليه قوله لا يبيع متناقص



جميع الغلة الى الفقراء والبيوت قبلت لمن الفقراء خلا بطل حكمه بالانه فقير قبل  
 ينبغي ان يفضل الجواب لو كان الوقت على قوم باعيا منهم لا تقبل البيوت بلا دعوى  
 وفاقا ولو على سجد او على فقرا يقبل عندهما لا عند الجنيته في الثالث عشر من  
 الفصولين وذكر رشيد الدين هذا التفصيل وقال هكذا افضل الامام الفضل  
 وهو المختار وهو قسوى ابي الفضل الكرماني في العاشرة العارضة والثالث عشر  
 من الاسر وثنية رجل باع دارا ثم ادعى انه باعها بعد ما وقف اختلاف الشايخ  
 فيه والاصح ان لا يسمع دعواه كما لو ادعى انه باعها وهو غيره بخلاف ما لو باع عبدا  
 ثم ادعى انه حر او ادعى انه اعتقه ثم باعه فانه يسمع دعواه في فصل الكفيل ودعوى  
 الكوثر من مروج الذهب رجل باع عقارا ثم ادعى انه باع ما هو وقف اختلاف الشايخ  
 فيه والاصح ان لا يسمع دعواه بخلاف ما لو اشترى عبدا ثم ادعى انه حر حيث يسمع  
 دعوى المشتري لان الوقت لا ينزل الملك ولا يخرج من ان يكون محلا للبيع واما المشتري  
 فيحل البيع وثمة لا يملك مكان المشتري مدينا على البائع قبيل باب فريغ مال  
 الرهبان مروج الذهب في الاقضية لو ادعى المشتري ان البائع اعتقه قبل البيع  
 وطلب حقه استرداد النسخ صح وكذا لو اقام البائع البيوت انه اعتقه قبل البيع يقبل  
 في احادي عشر مروج الذهب ولو باع عبدا ثم ادعى انه كان حرا لا يسمع في بعض قاسم  
 مسئلة الوقت على هذا ولو باع جارية ثم ادعى انه اعتقها قبل ان باعها يسمع ذلك منه  
 في العاشرة العارضة من نظام الرشيدية وكذا في مروج الذهب في باب جارية  
 ثم ادعى انه كان معتقها قبل البيع وتزوجها ثم ادعى انه كان حرا فانه لا يسمع وان اقام البيوت  
 على اعتقها يقبل في باب ما يبطل دعوى المدعى من القينة ولو جوز فانه ثم ادعى  
 تحريرها قبل بيعه وطلب ثمنه يسمع لان دعوى المدعى حفيضة لانه يدعى ان بيع امر  
 لم يجوز فانه قبضه من عليه لا من في الثالث عشر من الفصولين وكذا في العاشرة العارضة  
 ولو اقام باع العبد ان كان دبره يسمع خصوصا في مختلف المشتري على العلم ان لم يكن  
 للبائع بيوت في الفصل الثاني من الباب الثاني من قضاء العنانية رجل باع غلاما  
 ثم ادعى انه كان اعتقه او دبره لا يقبل قوله ولو ادعى انه ابنته على ما في نيل السبيل  
 ويبطل البيع في فصل الاستيلاء من عناق العنانية عبد معروف لرجل في يد آخر  
 باعه رجل فقال البائع بعث بلا امر المالك وبه من المالك على اقرار المشتري في اقراره  
 بغير امر المالك لا تقبل للتناقض ولا يملك تخليف البائع ايضا وكذا لو اشترى  
 فسادا بعدد من البائع واصلا من سعى في نقض ما تم من جهته لا تقبل الا في  
 موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى انه البائع باعه قبله فلا الغائب بكذا وبه من قبل  
 والثاني وبه جارية واستولدها لزوجها ثم ادعى الوهاب انه كان دبرها او  
 استولدها وبه من قبل وبه دبرها والعقر في احادي عشر مروج الذهب وكذا لو اشترى  
 نكاحا من الزناوات في الوصفي باع ثم ادعى انه باع بغيره فاحش يسمع واقدامه  
 على البيع لا يمنع دعوى الفساد وكذا استولى الوقت اذا اجر الوقت ثم ادعى انه اجر

ينبغي ان لا يسمع في الوقت لا يسمع في ساعته وبعضهم قالوا  
 على علق الامة وقت سبق تقريره انما وقت سبق  
 اختلاف في هذه المسئلة ايضا وبعضهم حكس  
 الجواب قال في الوقت لا يسمع في دعوى  
 جارية يسمع كما في العنانية

اي لا يصدق في دعواه ولا يبطل البيع

لكن في البيع فانما لا يسمع في وقت المالك  
 مالا معنى له بهما والمهر من قبل البائع  
 وكذا في مختلف بطلان ذلك من العنانية  
 وغيره سبعة

بأقلامه في المثل

بأقلامه في المثل وكل من باع ثم ادعى الف وتسع القضا قضى هذا لا يمنع دعواه  
 قال سوادنا في هذا يحتاج الى الفرق والفرق بينه وبين ما في جامع الصغير ان اذا  
 باع عبد الغنم ثم ادعى البائع او المشتري انه باع بغير المالك لا يسمع في باب ما يبطل دعوى  
 المدعى من مروج الذهب الباب الرابع عقار ابن الصغير بغيره فاحش لا يجوز له ان  
 يخاضع له الا اذا فرغ وقال بتم المثل وكتب ذلك في القضا من مروج الذهب للصدر  
 الرشيد في فصل كفل بنين او مبرهم الكفيل يبرهن علفا والبيع والنكاح لا يقبل  
 لان اقداره على التزائم كمال اقراره من جهة سبب وجوب المال فلا يسمع منه بغيره دعوى  
 الفاد ولو برهن على ايفاء الكفيل او على انه لا يقبل لانه نفي له لوجوب التاين  
 ح كفل عنه بالف لرجل يبرهنه فبرهن الكفيل ان الالف المدعاة ثم حر لا يقبل  
 وفيه لو قال الكفيل الالف المدعاة فمارا وعنه حر او نحوه مما لا يوجب لا يقبل قوله  
 ولو برهن على اقرار الكفيل له وهو محذور لا يقبل وليس له ان يجلف الطالب ولو قرره  
 الطالب عند القاضي يبرأ الاصيل والكفيل جميعا اقول لا يقال لما يبرأ باقراره  
 ينبغي ان يقبل بيوت اقراره لان البيوت يسمع عند صحة الدعوى وقد بطل بها  
 لانه متناقض لان كماله اقراره بيمينه ولو اداه الكفيل فاراد الرجوع على الاصيل  
 والطالب غائب فبرهن الاصيل على ان المال كان خمارا او غيره مبيته او نحوه  
 لا يقبل ويؤخر ما دأبه الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وحاصمه  
 في العاشرة الفصولين رجل اشترى كرم ما من اعادة وادعى ابنها وهو غيره  
 بالغ ان هذا الكرم له ورثه من ابيه وصدة من الام وزعمت ما كانت وصية  
 بجمرة مكيحة يوم البيع وقد كانت اقرت ابنها وصية من جهة ابيه قال في مروج الذهب  
 ما بطله الا ان يكون ما دون ما في التجارة او ما دون ما في الخصومة من جهته من على لايه  
 وتصدق المداة على نفسه فانقصته قيمة ما باعته ولا تصدق على المشتري وجوب  
 الضمان عليه واو احدى الروايتين ثم الجنيته في الداشع ثم دعوى التاين  
 وكذا في المحيط وكذا في دعوى العنانية صبي باع او اشترى وقال انه بالغ ثم قال  
 اني كنت غير بالغ بنظر الى حاله ووقته ان كان حاله مثله يبلغ فلا يلتفت الى محوره  
 من مروج الذهب للصدر الرشيد في ادعى ان مولاي استعني فاقام بيوت عليه  
 فقبل ان يقضى اقراره بقرق عليه ثم اقام بيوت عليه الاعناق ببيع التنازل  
 فيه لا يمنع اذ جرت الاصل كما يحق فذلك انما هو بغيره اذ لو لم يستبد به حصل ادعى  
 انهما امته فانكرت فصاحت على ما به جاز وكانها ادعت بدل العتق على مال فلو  
 برهنست على تحريرها ترجع بالجارية ومسا لمسته لم يكن تناقضا اذ لم يهاجم بقول اني  
 لم اعلم بالعتق حين صاكنه في فصل ادعى اعتقا ثم ادعى حرة الاصل يسمع  
 اذ حرة لا يقبل النقص والتناقض فانما يسمع ما يقبل النقص ادعى اني كنت عبدا  
 وحررتني فبرهن المدعى عليه انك ادعت قبل هذا اني كنت ملكا وانك وحررتني  
 ابوك لم يكن تناقضا في التاسع والثلاثين من الفصولين وكذا في الاربعين من العارضة

وهذا اذا ادعى العناني وان ادعت المرأة وقالت لم يكن  
 وصية قال فاصبحان قال محمد بن الفضل لا يصدق  
 المرأة على المشتري وبعدها موقوف الى مروج الذهب  
 فان قالوا بعد البيع انها كانت وصية  
 جاز بغيرها وكذا لو باعها بطل البيع

كذلك السابغ في عناق المحيط والذخيرة معزيا  
 الى صحيح الاسلام فان اقامت بعد الصلح بيوت انها حرة  
 الاصل او انها كانت لهذا المدعى اعتقا عام اقول  
 بغير الرجوع بالاشارة على المدعى فقبلت بغيرها وبطل  
 الصلح وان اقامت بيوت انها كانت لغيره عام لم  
 اعتقها في ذلك الوقت لا يقبل بيمينها انما في ذلك  
 وجبة لفرق يحتاج الى اقراره ادعى قتل  
 لعلك رشيد



ادعى الرقيق حرية الاصل ثم العتق العارضي تقبل ولا يمنع التناقض صحة الدعوى  
في احدى عشر دعوى البراءة وقد سبق بيانه من دعوى مجموعنا هذا **فصل** في دعوى  
دين ثم برهن على الابطال والابراء او صلاح من انكار التامع بينه لان هذا  
افتداه عن الدين فلا ينفقن وكذا لو اقر بدين ولم يبرع الابطال والابراء او صلاح  
ثم ادعى الابطال او الابطال لا تقبل ولو ادعى الابطال او الابطال وانكره فمقتضى انباته  
فصله ثم برهن على الابطال او الابطال لا تقبل لعدم التناقض وهذا الصلح لم يجمع  
فداه عن الدين الا لا يبرهن على المدعى عليه في هذه الوجوه فبطل الصلح في العائنة  
من القسوس وكذا في دعوى العائنة استعار من اقراره فبرهنت الدابة تحت  
المستعير وانكرت الدابة الاعارة وصلاح المستعير على ما اقر فان قال الم مستعير  
بعد ذلك بينة على العارية وقال انما نفقت قبلت بينته وبطل الصلح وان  
اراد استخلاف المعبر فله ذلك في التاسع عشر من دعوى المعبر **فصل** في رجل  
ادعى دارا في رجل مضاعف المدعى عليه على الالف على ان يترك المدعى عليه  
ثم ان المدعى عليه اراد ان يقيم البينة انما له ليرجع في الالف فليس ذلك  
وكذلك انما قام بينة انما كانت لفلان بانه ما حذوا وانما كانت لالبية فلان مات ابوه و  
تركها لغيره فله ذلك بانه سماعه من ابي يوسف وعلم وقال لانه كان القول في قوله  
وانما افتدى بينة بايدل فلا يستطيع ان يرجع فيه ولو قام بينة انما كان اشتراها  
من المدعى قبل الصلح قبلت بينته وبطل الصلح ولو لم يقيم بينة على الشر وانما قام  
بينته على صلح صالح قبل هذا مضيت الصلح الاول وابطلت الثاني في نوع التفرقة  
من الثالث والعشرين من دعوى المحبط البرهان في الثالث من دعوى الظاهر  
ادعى على اخو دار بالارث من ابيه فصالح على مال ثم ادعى المدعى عليه ان يبيع كان  
اشتراه من ابيه او ادعى الدين وصالح ثم ادعى المدعى عليه الصلح الابطال والابراء  
قبل الصلح لا يسمع في الرابع عشر من دعوى البراءة في الصلح وكذا في الخامس عشر من دعوى  
الميراث مع فصل كفة رجل ادعى على رجل انما ينفق المدعى عليه واعطاه اياه على  
اجتهاد او صالحه من دعواه ثم ان المدعى عليه قام البينة ان المدعى قال قبل ان يقبض في المال  
او قال قبل الصلح ليس قبل فلان شئ فالصلح وقضاء المال ما ضيان وانما قام البينة  
انما اقر بذلك بعد الصلح او قضاء المال يبطل الصلح والقضاء وان كان القاضي قضى  
عليه بالمال بالبينة ثم قام المدعى عليه بالبينة ان المدعى اقر بعد القضاء انه ليس له على  
المدعى شئ يبطل المال في فصل في دعوى المنقول من دعوى العائنة وذكر المستحق  
رجل ادعى في رجل متاعا او دارا انما له واقام البينة وقضى القاضي له فقام يقبضه  
حتى قام الذي في يده البينة ان المدعى اقر عند غير القاضي انه لا حق له فيه قال في هذا  
انه اقر بذلك قبل القضاء يبطل القضاء وان شهد وانما اقر بعد القضاء لا يبطل  
القضاء في فصل في كذب الشهود من شرادات العائنة وكذا في فصل في دعوى المنقول  
من دعواه **فصل** ادعى ثوبا فانكره فصله ثم برهن ان المدعى اقر قبل الصلح ان ليس له

لا تقبل بينة كان بينة عيانا او على القاضي  
اقراره بذلك كان الحكم على هذا الوجه كذا وكذا  
في فصل في كذب الشهود

لا يقبل

لا يقبل ونفذ الصلح والقضاء لا فتداه بينة ولو برهن انه اقر بعد الصلح من التوب  
لم يكن يبطل الصلح لان المدعى باقراره هذا ثم انه اخذ بطل الصلح بغير حق بخلاف اقراره  
قبل الصلح بخلاف ان يملكه بعد اقراره قبل الصلح فان كان القاضي علم ان المدعى  
اقر قبل الصلح ان التوب ليس يبطل الصلح وعلم القاضي باقراره قبل الصلح كما اقراره  
بعد الصلح في العائنة القسوسين فلهذا ادعى دينا على وارث فبرهن ثم اقره في الورثة  
صلح معه ثم ان غير الصلح من الورثة ادعى على ابياء مورثة ذلك الدين وبرهن عليه  
يسمى ولا يقبل له بدل الصلح وان برهن الصلح لا يسمع ويلزم تسليم البديل في اقراره  
الرابع عشر من دعوى البراءة وكذا في الخامس عشر منه في نوع في الميراث **فصل**  
ادعى بعض الورثة دينا في الكفة بعد تمام القسمة صحح وله ان ينفق القسمة  
ولو ادعى عينا فبطلت الكفة انما اشتراه من الميت او وجهه الميت له وتلك البلية لا يسمع  
بعد القسمة من دعوى القسمة في باب ما يبطل دعوى المدعى وكذا في الثامن والعشرين  
من القسوسين بطلت من **فصل** في رثة اقسما ارضا ورثوها ثم ادعى احدهم  
انه كان ملكا لغيره لا يسمع عليه كاشفها وفات ابوه عنه فالان ملك المدعى ولم يكن  
على اوقفت القسمة لا يسمع من المحلل لكونه في الكفية ابناء اقسما الكفة  
ثم ادعى احدهم ان اباه كان جعل له هذا الشئ المعين من الذي كان داخل تحت القسمة  
ان قال انه كان في صغرى يقبل وان مطلقا في الاول من دعوى البراءة في نوع في الدرع  
ولو صالح احد الورثة على شئ ثم ادعى عارا ان الاب وبه على حاله وكذا في نوع في فصل  
على العقار وقت الصلح لا ينفق في الثامن والعشرين من القسوسين قال اذا قال انا برى من هذا  
العبد او من هذه الدار ثم ادعى وقام بينة لم تقبل منه لانه البراءة من العبد براءة فله ذلك  
موقوف لا يبرى من هذا حادنا ببراءة وما يقا لانه البراءة من العبد لا يسمع معناه انه لو برى من غير عين  
مملوك لا يبطل ملكه من دعوى القاعدية وكذا في كفة المارة مع الاولاد او اقسما  
التركة على السوية ثم ادعت المولى على من قبضت زيادة لاجل الملاك يكون الباقي طلب صرف بعد  
ذلك لان اخذت عوضا عن كلفه في الرابع والعشرين من الاستدسية وكذا في الثامن من القسوسين  
وفي الحنفية اذا دفع المولى الى البنييم حاله بعد البيع فاشترى الابن على نفسه ان يقبض منه جميع ما كان في يده من كفة  
والده ولم يبرهن من كفة والده عنده شئ من قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في الموصى  
شيئا وقال هو من كفة والده واقام البينة قبلت بينته وكذا في الوارث انما هو من كفة والده  
من الدين على الناس ثم ادعى رجلا دينا له مدعى دعواه في فصل في تصرفات الموصي على البنييم  
من وصايا العائنة وكذا في فصل القسمة والابراء من كتاب الاقرار كذا فيما يبطل دعوى المدعى منه  
ولو اقر الموصى انه استوفى جميع ما كان للميت على الناس ثم ادعى على رجلا دينا للميت تسع دعواه  
في باب ما يبطل دعوى المدعى من دعوى العائنة ولو ادعى الدين فاقدمه حال رسائده لم ان كان  
كلا القسوسين في مجلس واحد لا تقبل للتناقض وان تفرقا عن هذا المجلس ثم قال سائده ام واقام  
البينة على الابطال بعد الاقرار بانه على يقين لعدم التناقض وان الابطال قبل الاقرار  
لا يقبل في الثاني عشر من الاستدسية المدعى عليه ادعى ابياء ثم قال بطلا بطلت

وكذا في الاستدسية من دعوى البراءة وادعى المدعى  
ادعى المدعى بالارث من ابيه فان قال القاضي ان كفة الميراث  
ثم قال انه ميراث له من ابي فاما اذا ادعى مكانا كونه  
الاثر بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث فان قال  
حتى باشر او بالبرهنة لا يبطل الصلح وكذا في المجلس  
المستد في سائر عشر من دعوى القسمة بعبارة اخرى  
والحال واحد







الى وكيلك لئلا تنكرت الوكالة فدفعت اليك قبيل ولو قال دفعت اليك  
 ثم قال دفعت اليك وكيلك قبل قوله ولم يكن مناقضا وان لم يوفق في التماس  
 والشك في الفصول ادى الى استمرارية عياله وعليه يفتى في دعوى العيون قائم بغيره  
 وعليه حضاره يقبل وكذا على القلب لان مكانه خفاء فيجب فيه التناقض كره الفاضل  
 في نوع في التناقض في دعوى البرارية ادى نصف دار ثم ادعى قبل البيع ولو على  
 العكس يقبل والصواب ان يقبل في الوجهين جميعا وفي ادعى نصف ثم كل لا يبيع  
 لان دعوى نصفه اقراره لا ملك له في كل نصيب مناقضا بغيره في كل خلاف عكس وفيه  
 ادعى ثلث ثم ثلثية ببيع ولو ادعى ثلث وقال الحق لي فيها وادع ثلثه ثم ادعى ثلثية  
 لا يبيع للتناقض اقول بين مسئلة المصنف والثالث منافاة فيجب ان يحل على البرارية  
 في العاشر من الفصول احرار ادعت مرارا لئلا تم ادعت بعد ذلك المسمى ببيع  
 وعلى القلب لا يبيع في احوال الشاخي في دعوى الحياصة ادعت مرارا حتى في الزكاة وهو  
 سائت ثم ادعت ان زوجها زاد لها حصة في دعوى الشاخي لانها قالت كانت في الزوج  
 بمائة فقد قرئت ان كل المهر مائة فادعت الزيادة بعده والزيادة تسمى باصل العقد في المائة  
 الاولى لم يكن كل المهر مائة كانت بعض المهر فتناقض وقيل يصح لانها تدعى المائة بحكم من العقد  
 والمائة الاخرى بحكم انه زاد في الزمان الثاني في العشر من الفصول وفي تمامه فيه  
 ادعى دارا وبيع وحكم بالبناء تبعاً ثم اقر المصنف لمان البناء للمقضي عليه وبيع من  
 المقضي عليه بذلك فالبناء والمقضي عليه ولا يبطل القضاء في حق الارض وانقضت  
 الشهادة في شهادتهم على البناء ايضا وبطل القضاء ثم اقر المدعى بالبناء ولم  
 يبطل القضاء لانه كذب شهوده وكذا ابره من نفسين وان يبرهن المقضي عليه البناء  
 لم يقض له به كذا ذكره في الاصل في الفصل الاول من دعوى البرارية في اول نوع في التناقض  
 وكذا في الحياصة وارث يد رجل فقال هذه الارض لاني ثم اقام البينة ان الشهود لا يقبل  
 وكذا الخاتم والسيف اذا اقام البينة ان لفص او الحلية لا يقبل بعد اقراره ان الحق فيهما  
 له ولو ادعى بيتا او حائوتا في يد رجل واقام البينة وقضى له به ثم اقام المدعى عليه البينة  
 ان البناء لا يبيع ودعواه وكذا لو اقر المصنف لمان البناء للمدعى عليه كذا في الكراب للشهود  
 في الفصل الاول من دعوى الحياصة في نوع في التناقض وذكر في الشاخي ادعى دار فبيع ثم ادعى عليه  
 بان البناء لا يقبل ولو اقر به المدعى بطل ذلك القضاء لا كذا في دعوى شهوده في الاول ودعوى  
 البرارية في نوع في التناقض ولو شهدوا بها وادعوا ولا يعلمون حال البناء يقضي الدار  
 مع البناء ولو اقام المدعى عليه البينة انزاهه قبلت في سائر التناقض بعد القضاء  
 من دعوى الحية وكذا في الصغرى قال ادعى طاحونة واقام بينة وقضى بها فاقام  
 صاحب البينة انزاهه البكرة والشارق بل بطل بينة الخارج اجاب لا لا يبيع  
 ذلك لعدم لصاحب اليد لانه بينة خارج ولم يبرهن يد اليد ولو كان مكان بينة صاحب  
 اليد اقراره خارج بذلك يبطل بينته وهذا الخلاف مسئلة الدار من دعوى القاعد بغير  
 ولو اقام البينة على ارض فبيعها بغيره فمضى للمدعى ثم اقام المقضي عليه بينة ان الارض له

وقال الكرد في نوع في الادعاء نصف دار وثلثها ثم  
 ادعى كل واحد منهما ثلثها قال شمس السلام لا يبيع في العكس  
 ببيع والصواب ان يبيع فيهما ولم يوفق في التناقض  
 ثم قال في الفصول ان المدعى بثلث الملك في الارض ببيع ودعوى  
 الزيادة في ثلثه لا انزاهه في حاله وحده لان المدعى بثلث الملك  
 عند وجود المانع اقراره اقراره بان ملك المانع هذا ما ذكره  
 الكرد في اقول في دعوى الكرد في يد اقراره في اليد  
 وبين اقراره المدعى في السابغ من العاديه وكذا في  
 من الفصول كلام طر بسا سب المقام  
 خلا تفعل عنه وتا مل

لا يشهد المدعى بغيره بالبناء فكذا في الصغرى

انظر

زرع هو بغيره من حنطة قبلت بينته من الحبل الزبور وكذا في سائر التناقض  
 بعد القضاء من دعوى الصغرى والتمتة اقراره ببيع عبده من خلاف ولم يبرهن البينة  
 ثم تجد صحيح نحو هذه لان قراره بالبيع بغيره باطل في فصل فيما يكون اقرارا ببيع  
 او بشتين من اقرار الحياصة اقراره من لاثان وفيه لا يزرع دخل الزرع فيه  
 من غيره زاد في المروضة فقال وان اقام المبر بينة ان الزرع في قبليت قال  
 استأنا فكم يكن اقراره بالزرع مناقض قبول بينته عليه لما كان اقراره بذلك  
 متجاوزا لقراره بالارض ويخرج من هذه المسئلة كغيره السائل في باب يطارد دعوى  
 المدعى من دعوى الغيبة **الثالث عشر في الدفع** السقفة سليل من دعوى  
 غير صحيح على الاطلاق وكان فيه انواع خلل ادعى المدعى عليه الدفع في ذلك ما يطالب  
 اثبات ما ادعى من الدفع ام يطالب المدعى بنفي المدعى او لا قال فيه اختلاف  
 المتأخر في كتاب الرجوع في الشهادات ما يدل على ان مدعى الدفع يطالب بذلك  
 ولا يطالب بغيره الدعوى من المدعى وعليه الاعتماد وبه يقتضي في الثالث والعشرين  
 من دعوى التنازع في وفي الكنية ادعى دارا وبيع وحكم له به وباعه بالحكم  
 به من اقراره ان المدعى جاء بدفع والمزاد ليس به يدفع الدفع في الصلح في احوال  
 عشر من دعوى البرارية قبيل نوع في الدين المبيع لو اشحن في يد المشتري فبيع من البائع  
 على المصحق ان باعه منه قبل ان يبيع هو من المشتري ببيع هذا من البائع ولو لم يكن  
 الدعوى على البائع في العاشر من الفصول **عده** الدفع من غير المدعى عليه لا يبيع  
 الا اذا كان المدعى عليه احد الورثة فبغير الوارث الا ان المدعى قال لا يبطل ببيع  
 اقول بر عليه ما قيل في باسط في كسبانه ببيع من البائع وان لم يكن المدعى عليه  
 من الحبل الزبور **فمن يبيع خصما** بين الباب على اصلين احدهما ان من  
 ادعى على انسان شيئا ان كان المدعى عليه لو اقر ببيع اقراره بنصب خصما  
 في اقامة البينة بالانكار وان كان لو اقر لا يبيع اقراره لا يشترط خصما في اقامة البينة  
 في الانكار ومن يبيع اقراره ببيع انكاره فيكون خصما في اقامة البينة عليه ومن لا يبيع  
 اقراره لا يبيع انكاره بخلاف الوصي فانه لا يبيع اقراره ويبيع انكاره والثاني ان من  
 ادعى على غائب فادعوا بيمين البينة على رجل حاضر فان احضر بنصب خصما  
 عنه او كان ما ادعى على حاضر حقا لا يتوصل اليه الا باثبات ذلك على الغائب  
 في اول الثاني والسبعين من شرح ادب القاضي بلخصا **خصما** قد لا يكون لاثان خصما  
 في البينة ولا في اليمين ولو اقر به لا يجزى ولكن لو دفع جاز **ص** كمن ادعى انك  
 اشتريت هذا العبد فم وكسلي فلان فاقرا المشتري بالشر او الوكيل غائب  
 لا يقبل بينة المدعى عليه ان كان وكسلي بالبيع ولا يختلف به ولو اقر لا يجزى عليه  
 ولكن لو دفع جاز وقد لا يكون خصما في البينة ولا في اليمين ولكن اقر به يجزى عليه  
**ص** كمن ادعى عبدا في يد رجل فانكر دعواه فصالح رجل مع المدعى على درهم ودفعها  
 اليه على ان يكون العبد له ثم جاء المصالح اليه ذي اليد واقام بينة على ان العبد كان



للمدعي وادخله لم يقبل بينته ولم يختلف عليه لكن اقره بالبذرة بوجوه المدعي  
الى المصالح ويكون المصالح بمنزلة المشتري ونفق محمد رحمه الله تعالى ان لا تقبل البيعة  
ولا البيعة ولكن لو اقره بوجوه المدعي بوجوه خصما في البيعة ولا يكون خصما  
في البيعة كمن اشترى عبدا وفضله ثم اقره انه لغيره البائع فلا بد من طلاق بينه  
او المقرة ثم اقام بينته ان كان للمقر له جرح بالثمن على البائع لم يقبل بينته ولكن له  
ان يختلف البائع بانه ما كان للمقر له فان نكل به والتمس وقد يكون خصما في البيعة  
دون البيعة وعلى المدعي اثباته او كثر من ادعى عبدا في بيعة رجل فانكره صاحبه  
ثم دعواه على احد الباعين ثم اقام بينته ان العبد من له ان ياخذ الآخر  
ولو اراد ان يختلف في البذل ليس ذلك ومنه ان الوكيل بالبيع رده المبيع العيب  
فقال البائع رضى الاخر به يقبل البيعة عليه على رضا الآخر وليس له ان يختلف الوكيل  
ومنه ان الوكيل يطلب الشفعة او على المشتري ان الموكل سلم الشفعة تقبل بينته  
ولا يختلف الوكيل عليه ومنه ان الوكيل يقبض الدرع او على المالك ان يوفى بدين  
وبنه و اقام بينته عليه يقبل ولا يختلف الوكيل بالعلم اذا لم يكن له بينة ومنه ان  
اذا ادعى على رجل انه وصي لم يقبل بينته ولا يختلف المدعي عليه ومنه ان  
اذا ادعى اني وكيل فلان فانكره يقبل البيعة عليه ولا يختلف ومنه ان اذا ادعى  
ان طلاق المبيت او وصي الى والى هذا فانكره يقبل البيعة عليه ولا يختلف ومنه ان  
ان الاب فيما ادعى على ابنة الصغرى خصم فرمى سماع البيعة دون البيعة ومنه ان اذا ادعى  
على مبيت مالا او حقا او حقوق وقد تم وصية الذي ليس بوارث الى المالك فليس له  
ان يختلف لان البيعة لرجاء النكول والنكول بذل واقرار وليس الوصي ولا الاب  
في حق الصغرى ذلك ولو كان الوصي وارثا يختلف لانه يملك البذل في حصته  
من قضاء القنية في باب من يشترط حضرة لسماع البيعة اذا اشحن المبيع  
منه بغيره المالك المطلق ورجع المشتري على بائعه بالثمن فاقام البائع بينته على النتائج  
وان القضاء للمشتري وقع وليس له الرجوع بالشئ على من يقبل هذه البيعة بغيبة  
المشتري اختلف المشتري فيه ومحمد يشترط حضرة واختار ثلثس الائمة ان لا يشترط  
حضرة وبذلك اتفق بغيره كذا ذكر في فناء وقاضي طهر الدين وذكر في كتاب الاحكام  
سئل عن رجل اشترى من رجل عبدا وادخله لم يقبل بينته ان العبد من له ان ياخذ الآخر  
الى بائعه بالثمن و اقام البائع البيعة على النتائج او على وصول ذلك اليه من جهة المشتري  
بيعه ونحوه من يشترط حضرة المشتري لسماع هذه البيعة اجاب نعم الدين نعم واجاب  
الصدوق نعم الدين نعم هو المختار سئل عن رجل اشترى من رجل عبدا وادخله لم يقبل بينته  
حقما عن المشتري لسماع هذه البيعة على النتائج ونحوه لم يدفع سجلا الى المشتري حتى يشتر  
المبيع من يد المشتري قال لا يجوز وفيه ثوابه جدي في شيخ الاسلام برهان الدين قال كان يفتي  
شمس الائمة ان يقبل هذه البيعة بدون حضرة المشتري وكان قاضي الامام شمس الاسلام  
محمد الاورجيني يفتي ان لا يقبل وكنت اكتب كما كتب شمس الائمة اتباعا للامام سناد

دون التكملة

دون التكملة وقال وذكر الامام الاجل برهان الدين الكبير البخاري في شيخ الامام  
المعروف بخبر زاده ذكر في هذه المسئلة في السير الكبير اختلافا بين اصحابنا  
وذكر في المحط وقبله على قياس قول ابي يوسف الاخر ومحمد رحمه الله تعالى يشترط حضرة المشتري  
لقبول هذه البيعة وعلى قياس قول ابي حنيفة وابنه يوسف الاول رحمه الله تعالى يشترط  
وهذا القول المظهر واستبه في الفصل الثالث في العارية المشتري عليه البيعة اذا اراد الرجوع  
على بائعه بالثمن البائع اراد ان يقبل البيعة على النتائج او على التلقا في المشتري ببيع او نحوه فلا يشترط  
حضرة المشتري لسماع هذه البيعة في الخامس عشر من المبرور **فصل** اذا اقام البائع  
بينته ان المبيع وصل اليه من جهة المشتري يشترط حضرة لقبول البيعة هو المختار في باب  
ما يشترط حضرة لسماع البيعة من قضاء القنية والمشتري اذا اقام البيعة على المالك المطلق  
واحد المحار ورجع بعض الباعة على البعض بالبيعة والقضاء ان هذا المراجع عليه اذا اراد الرجوع  
على بائعه فقال بائعه ان هذا المحار يبيع على ملك بائعي وليس لك حق الرجوع على واقام البيعة  
على ذلك يقبل او كان المحضر المشتري وان لم يكن بائع المراجع عليه فاضر لانه يتعصب  
خصما في بيعه فلو اقام المشتري بعد ذلك بينته على النتائج لا يقبل لانه البيعة على النتائج اذا  
وجدنا تقبل بينته في البيعة فلهذا صاحب اليد هو البائع الاول فكان بينته او في  
عمادية في الفصل الخامس عشر رجل باع ارضا فاشترى بعد ذلك بها مائة او غيره  
او اقرنها طريق عام للمسلمين فانفذ القاضي عليه قراره بمحضرة خاصة فيه للعامة  
ثم اراد المشتري ان يرجع بالثمن على بائعه فاقام بينته على ذلك ولم يجز له الرجوع للعامة  
ذكر في المشتري ان فيه قياسا واستحسانا في القياس تقبل البيعة كما لو اشترى عبدا ثم اقر  
انه اصل العبد لم يجز له الرجوع فانه يقبل بينته المشتري ويرجع بالثمن على بائعه فكذا في هذا  
وفي الاستحسان فرق بين هذا وبين الارض فالواحدة الارض اذا اشترى انما عبقرة  
او طريق او مسجد وانفذ القاضي قراره ثم اقام البيعة على ذلك بمحضرة البائع يرجع عليه بالثمن  
لا يقبل البيعة الا بمحضرة خاصة فيه للعامة ليكون بينته بينته خاصة فيه للعامة  
فان كان في باب البيعة الفاسدة البيوع بنوع مخصوص غصب وادخله بغيره فادعى  
المالك على الفاسد لم يجز له حضرة المستاجر اذا اقر له ودعوى المستاجر على الفاسد لا حضرة  
المالك سمع المالك المنفعة له بعقد الاجارة فله الخصومة بالمحقة المالك في الثالث  
من المصنفين وكذا في المحط في دعوى الزانية في نوع فبشرط حضرة وفي دعوى السبا  
بشرط حضرة العاقبة من المالك للمدعي والي المستاجر في شدة طهرتها كرم  
من المحل المبرور ادعى دارا او دابة في اجارة الغير لا يقبل بينته المدعي بالمحضرة الاجرة  
والمستاجر جميعا وكذا الرهن فجميع الفناء في كتاب الدعوى بشرط حضرة الرهن  
والرهن في دعوى عيون رهن والعارية والاجارة كالرهن خلاصة او كتاب الدعوى  
واختلف في اشترط حضرة المستعير مع المعجر في دعوى المستعار وحضر المودع في نوع  
في دعوى الوديعة وكذا في اشترط حضرة المزارع مع رتب الارض في دعوى الارض  
في الخامس عشر من دعوى الزانية في نوع فبشرط حضرة وفي اجماع الصغرى



وجد المتغير المتعارف في يد واحد فهو خصم المال يدعي ذوالبد يكون مودع الغير من  
 المحل المزبور وكذا في الثالث من الفصولين بعلم من ترجع **فت** اخذ نقطة ثم مضى  
 منه فوجد ما في يد اخر فلا خصومة بينهما بخلاف الوديعه والفرق ان للشافعي  
 ولاية اخذ القطعة كالاول بخلاف الوديعه في الثالث من الفصولين وفي دعوى الضياع  
 بالشرط حضرة المزارعين قبل شرط وقبل لا وقبل لو كان البذر لم يشرط لانهم ساجرو  
 للارض لا لولرب الارض لانهم اجاروا رب الارض **عده** هذا لو ادعى مطلقا اما لو ادعى  
 الغصب على رجل والارض في يد المزارع لا بشرط حضرة المزارع واختلف الشافعي في شرطه وطلعه  
 داران ورد دعوى نهبها من المحل المزبور او في ما اخر الى اسناد جرت هذه الداربه التي في يد ربك  
 في فلا يشترط كذا قبل ان تشارجهما انت منه هل ينصب هذا المتاع جرحا فاما في ثبات  
 الاجارة عن الغائب فهذا على وجهين ان ادعى عليه فعلا او قال انما اسناد جرت هذه الداربه  
 في فلازم وقضيت فانت اخذتها بغير حق وقضيت متى ينصب خصما اما اذا قال انما اسناد جرت  
 في فلازم قبل ان تشارجهما وقد سلم اليك التي فانه لا ينصب خصما فاسناد جرح لا ينصب  
 خصما الا في ثبات الملك المطلق ولا في ثبات الاجارة عليه لان ادعى الفعل تنه بمرأية  
 فمن يكون خصما ولا يكون وكذا في دعوى النافذ خاتمة المنفقات فغلا في المحل جرح اسناد جرح  
 واثم وقضتها وغاب الملك فادعى جرحا في اجارته كانت اسبق منه وجهين ان في الاستلام المزبور  
 بان تقبل لان المتساجر الثاني يدعي الملك في المنفعة ومن يدعي الملك في ثمنه فهو خصم لمن يدعي ملكا في يد  
 العين وهذا اقرب الى القواب وقيل لا ينصب خصما بل دعوى الفعل عليه لا يقول كان سلمها الي  
 وانت قبضتها معني اما قال سلمها اليك بالاجارة فكذلك لا تقبل وفيه اني الامام طه البربر  
 قال اخبرني القويج عده لا تنصب كالمنع جرحا في جرح الملك ولا في دعوى الممنوع اسناد جرحا  
 وانكسري والموجب له يصلح خصما للكل واثم مال بكر رحمه الله تعالى وفي الذخيرة باع جرح  
 شيئا فادعى ان ان البايع كان جرحه منه فله من قبل البيع لا يقبل حتى يخرجه البايع فاذا حضر وجهين عليه  
 الا ان يقبل في نوع فمن يشرط حضرة في النافذ في البرانية اسناد جرحا يصلح خصما فلا ادعى عليه اسناد جرح  
 الداربه قبله وانما ملكه اختلف فيه المتأخرون فقبل ان يخرجه من ملك المنفعة ومن يخرجه الملك في شئ  
 ينصب خصما لمن يخرجه واذا كان ملك المنفعة او غيره قال **فغير** هذا القول اقرب الى القواب وقيل لا ينصب  
 خصما الا ادعى الفعل عليه بان يقول غصبنا مني ما ترونه ودعوى الفعل عليه ان قال شيئا اسناد جرحا  
 قبله وكلها اليك التي لا ينصب خصما وفيه اني طه وقال مع هو القويج ان ذناير ملك العين كمنعها يكون  
 خصما ودعا ان الاسناد جرحا في خصم من يد اجارة او رهن او شرا او كسرا يكون خصما للكل ولا الكوثرية والار هذا  
 القول مال فخر كذا **فقط** في اول كتاب من الفصولين ثم اجرح على الشتر ان هذه الدار المسترة في اجارة  
 فقال الشتر فمشت الاجارة ثم شترتها والبايع غائب يملك الشتر فانت انت ملك بالبيعة في غير  
 من يشرط حضرة السماع البيعة في المقتضا ولو اجرحه من جرحا من غيرك ثم قال لا والار فانه لا يقبل البيعة على  
 الاجارة انما كان الاسناد جرحا قبلت بيعة عليه وانما كان هو مفر باجارة الاول فانه اقراره الاول  
 لا يصح في حق الثاني وان كان الاسناد جرحا لا تقبل بيعة الاول على الثاني لان بيعة الثاني بمرأية  
 فلا يكون خصما للمدعي ولو اجرحه ثم قال الاسناد جرحا وادعوا الاجارة قبلت بيعة على الشتر ولا كان الاسناد جرحا

مردمان را بدو دفعه از فعل علیه فاعلاً و مفعولاً و عارضه  
منفی و نه العین که نشانه منفی و ناله العین که آ  
فیه انذار است و چاره الراجح

بجز اینستاده و کار بیان سراسر گفته اند بجهت آنکه

لازم المشتري يدعى الملك لنفسه فكان حضا الكلي يدعى حقا في ذلك العين وكذا لو مر بين الرجل  
عقدان عينا ولم يتم ثم اشتد منه غيره بغير أدنى وبائع ولم يتم جبا المزمين وادعى الزم من واد  
انتم سبعة من المشتري واقام البيينة على الزم من قبلت بيينة وادركان الزم من عايشا ويظهر العين  
في يد المشتري ولم يتم المزمين لما قلنا ذكر مسئلة الزم من في الزادات ومثله الاجارة في المحضر فاني  
واو ايل كتاب الاجارات وفي الاصل في الاجارة والاعارة والزم من اذ او لم يخرج ملكا مطلقا بشرط  
ملك العين وذل اليد والتمكوز الصوري فادعى سبق اجارته فكذا في او ايل وهو الزاد في  
الفتاوى والصوري ان المشتري لا يكون حضا للمساو و المزمين والمشتري يشترى جبا لا يصح حضا للمدعي  
حزانه المضمين فمن يصح حضا للمدعي ذ باع منه شيئا فادعى ثالث ان البائع اذ لم يخرج ملكا  
منه قبل بيعه لا يكون المشتري حضا فلو حضر البائع فبرهن عليه كذا ان يقبل البيينة كذا **ص ج**  
مجاها زاده وفي **ن ج** اذ ثلث دواب ثم اكلت اذ دابة ثم غلب الاول واقاد اخر وهو سب ج  
او باع فوجد كسار الدواب في ثوبه ثم فوج بعد جاز سبعة ولو بغير عقد ظلمت اذ جبا فاني  
بصيرة المضي مدة الاجارة فباخذها او يبيع البيع الموقوف وعليه ثمنه في الهبة والاعارة والاجارة  
ليس كذا يستدلو كانت الاجارة الاولى حرة وذوالا فلا يبرهن على اليد في الهبة والاعارة لانه غير الملك  
فهو قسم كلف السبعين والستاد و هي المسئلة المحنة فلو اخذها ومضت مدة الاجارة فليبرهن  
ان باه خذها لا تنقص فبعض الهبة يعقب كسار جبا منه والهبة لا تفلح الا بقبض كذا **ش ص**  
وقد خرج فيه ان المشتري لا يكون حضا للمساو جبا كما ذكر **قط** وهو خلاف ما ذكر في  
**ذ** ان المشتري ليس بحضم للمساو والمزمين والمشتري شراء حاشا ليعمل يصح  
حضا للمدعي قبل القبض بلا حضرة البائع اجاب **ش** وكثير من الحكماء في غير  
ان يشترط حضرة البائع وقبل لا يشترط فحصل فيه اختلاف الشايع وفي دعوى المزمين  
فشرط حضرة الزم من والمزمين وفاقا كذا و وادعى بعده ادعى عينا على ذل اليد  
انه اشتراه من فلان الغائب شراء جبا و ذال اليد يبرهنه لنفسه فهو قسم كذا افنتي  
**ش** كما لو ادعى عليه البيع البات في او ايل الثالث في الفصولين حيلة اثبات  
الزم من على الغائب ذكر في **ج** ان المزمين لو اراد ان يحكم به القاضي بغير جبا  
يتدعى رقبته الزم من فبرهن ذال اليد انه رهن عنده فيحكم به القاضي وذكر في **ذ**  
ان فيه روايتين لا تقبل البيينة في رواية اذ فيه حكم على الغائب وتعمل في رواية  
لانه لما رهن عنده فكذا استخفظه فاذا انقذر عليه المحفظ الا باثبات الملك للزم من  
صار حضا في ذلك كما في التوديعه ونحوها في الخامس من الفصولين وكذا في الثامن  
والعشرين في دعوى التنازعانية سئل عن رجل سلام الا ورجل عن قباط عنده  
شباب الناس وغاب عن البلد فدخل لامحاب الشباب ان يطلبوا منه زوجته  
فقال ان كان عين شبابهم عنده فخلهم الطلب والا خذ قالوا استأنا وفيه  
نظر فالمسئلة المحنة معروفة ان الغاصب والمودع والمساو والمزمين  
والمستعير من غير انما كان لا يكون حضا للمدعي الملك المطلق ولكن الصواب  
ما اجاب به من السلام وبه كان يعني **ج** فمن رهن متاع غيره بغير ادنه

ولهذه المأثرة كورة في البرازيل في نوع  
قائمة في سنة حضرته في الحاشية  
في الحاشية







هذا هو الموضع الذي انكره وادعى الملك لنفسه فانه ينتصب خصما للمدعي المشرى كذا  
**فقط** الموضع لا ينتصب خصما للمدعي الا اذا قال يعني وادعى بقبضه  
منك فحينئذ ينتصب خصما للمدعي في الثالث من الفصولين وفي الذخيرة الموضع والغائب  
او انما نعتين الملك للمالك لا يكونان خصما للمدعي المشرى انما الملك الا اذا ادعى المالك  
بالقبض من غير خلاف دعوى الورثة من الموضع والمقصود به على ما ذكره في كتابه من غير خلاف  
في نوعه فمن يشترط حضرته في الدعوى من دعوى الورثة في بيده عين او عاقلة انما يشترط  
من خلاف الغائب وصحة دعواه بالبدن لا بد من ان يكون حكمه على الغائب كما اذا ادعى الموضع  
انه اشترى الورثة من الموضع وصحة الموضع بخلاف دعوى الورثة في نوعه في الخصم المالك  
عنه دعوى المورث عين في يد رجل ادعى ان له ملكا مشتراه من فلان الغائب وصحة  
به ذلك في اليد فالفاضي لا يادعوا اليد بالتسليم اليه المدعي حتى لا يكون قضاء على الغائب  
بالمشرى باقراره وهي عجيبة في ادب القاضي حاله الى باب العيين ولم يجدته ودعته  
في يد رجل من المورثة جاز رجل وادعى ان له ملكا مشتراه من الموضع لا ينتصب الموضع خصما  
اذا انكره خلاف الموضع المورثة في ادب المورث من الموضع في المورثات في المورثات  
عن المورثات قلت وصاحب الكتاب وضع المسئلة في الدار في الباب الاول في قضاء المورثات  
ثم قال وذكر في المورثات ان مدعي المورث لو قال ان له ملكا مشتراه من الموضع وامرني بالقبض منك  
لا يتدفع الخصومة من صاحب اليد حتى يبرهنه فحينئذ يكون خصما ولا يكون خصما في المورث  
ومدعي على رجل من المورثات ان له ملكا مشتراه من الموضع وبس ذلك حكمه القاضي  
على الاب حتى لو جاء حيا باخذ المال من المورث فيرجع هو على الاب ولو انكره دعواه قبل ان يخلط  
على العلم بانه ابن فلان وانه مات ولكن يقال لابن اقم بيته على موت ابيك وانك لا تراه  
والعجب ان يمتنع على ذلك كما لو كان له فلو حلف الابن اقامة البيعة على موت ابيه  
وانه وارثه ولو نكل بغير مفر اسب وموت وصار كما لو اقره المورث بالمال ولو كان له ذلك  
لا يجعل القاضي الابن خصما في اقامة البيعة على ابيات المورث فحينئذ خصما في المورث  
على المال واخذ منه فيجعله على المال بآبانا في المورث والعشيرة من الفصولين وفي كل موضع  
فرضي بالملك المشرى بالبيعة والمبيع في يد غير المالك وذلك ان يكون ملك المبيع فحينئذ  
المبيع وانكر المبيع لا ينتفت الى انكاره ولا يحتاج الى اعادة البيعة ولو كان مفر بانه ملك المبيع  
لا تقبل هذه البيعة عليه لان يكون مودعا او فاضلا على ابي حال كان لا يكون خصما للمدعي  
اشترى المالك بزارية في الخامس من كتاب الدعوى عند رجل من رجل قال هو ولي وقال رجل  
هو فلان اشترى بيته منه ونقدته عنه وبهر من يقضي بالعبد على هذا الموضع وبهذه النفاذ  
على الغائب حتى لو حضر وجه لا ينتفت الى انكاره في الثالث من فصول المورثة فلا ادعى  
ان هذا ملكه مشتراه من فلان بكذا وهو ملكه واقام البيعة هل سمع اجاب نعم ولكن لا يخلو منه  
النتم فلان قبل ليس هذا قضاء على الغائب اجاب نعم ولكن في مقرر القضاء على حاضر ومثل  
يجوز ان كان بالبيعة من دعوى المورثة اشترى عبيدا وقبضه فطلب المبيع منه فبهر من  
احال به على زيد الغائب فجاوذا في المال عليه في الثامن من دعوى المورثة

انما ادعى المورث في الموضع ولا يكون له ملك  
الغائب على وجهه وعلى ذلك الغائب  
ولا في المورث في بيته حتى لا حضرته  
في يد رجل من المورث

وقد ذكرنا في الموضع في المورثات  
فلا في شرح ادب القاضي

دعوى الثاني فيمن

وعن الثاني فيمن ادعى على ذي اليد ان الغائب اشترى ما منك لا جلي فأنكره ذلك  
تقبل بيته المدعي وكذا لو كان المشرى حاضر ينكر المشرى ادعى دارا في يد رجل من المورث  
من فلان اشترى ما منك وقال المالك اذا قال ان له ملكا مشتراه من فلان اشترى ما منك في يد  
تقبل وادعى من فلان اشترى ما منك في يد المالك لا جلي وبهر من لا تقبل وعنه الثاني لو قال المورث في بيته  
كنت بعته من فلان الذي يبرهنه وكذا في المورث وكذا في الغائب فلا خصوصية بيته وبين المدعي  
وكذا لو قال كنت بعته من فلان الذي يبرهنه وكذا في المورث وكذا في الغائب فلا خصوصية بيته وبين المدعي  
عنه في المورث من فلان وكذا في المورث وكذا في الغائب فلا خصوصية بيته وبين المدعي  
بالبيعة وبهر من لا يسمع عنه المالك وبهر من لا يسمع عنه الثاني وكذا في المورث فحينئذ ادعى على واحد  
منهم ان اشترى في بيته حصته التي ورثه من المورث وهو غائب واقر المورث بحصته وبهر من  
على ذلك لا يقبل ولو قالوا الدار لنا الا حق لفلان فيه ما تقبل بيته المدعي في المورثات  
المورث في نوعه في الخصم **تنبيهات** الاول انما ينتصب الخصم للمدعي في المورثات في بيته  
حصما عن الباقيين اذا كانت العيين لم تقسم بين الحاضر والغائب فان قسمت وادعى  
الغائب نصيبه من المورثات كسائر امواله فلا ينتصب الحاضر خصما عن ذكره العيان  
عن غيبته وانما يجمع الفصولين في المورثات والعشيرة ولو ادعى نصيبه من المورثات  
فادعى رجل من المورثات ينتصب هذا المورث حصما او ينتصب هذا المورث من المورثات الباقيين  
لو كان العيين في بيته بخلاف الاجنبي اشترى الثاني انما يسمع دعوى الغائب اذا حضرته  
ان يصدق ان العيين ميراث بيته وبين الحاضر ما لو انكر المورث وادعى ان له ملكا مشتراه من المورث  
نصيبه من رجل لا يكون القضاء على الحاضر قضاء عليه فسمع دعواه وتقبل بيته كما في الموضع  
فالحاصل انه انما ينتصب خصما عن الباقيين بثلاثة شروط ولو كان العيين كذا في بيته  
وانه لا يكون مقصودا وان يصدق الغائب ان له ملكا مشتراه من المورث الثالث انما يقضي  
بهوت بعض الورثة ان لو ادعى جميع وقضى به ما لو ادعى حصته فقط وقضى به ما  
فلا يثبت حق الباقيين كذا في جامع الفصولين في السابع والعشرين من المورثات  
فقال في اليد انه ملكي ورثته من ابي فلو قضي عليه فظهر على جميع الورثة فليس لاحد منهم ان  
يبرع بغيره المورث اذا صار مورثا من مقتنيا عليه فلو ادعاه احد منهم ملكا مطلقا  
تقبل ذلك بقض عليه الملك المطلق فلو ادعاه ذو اليد ملكا مطلقا انما لا يقضي المورثة  
مقتنيا عليهم فلان خذ دعوى المورث لكن ليس له في اليد حصته فيه اذ قضى عليه اشترى  
الخاص اذا كان المورثة كذا في غيبته وصغيرة نصيب القاضي في المورثات في دعوى المورث  
على الميت والقضاء على هذا الوكيل قضاء على جميع الورثة السادس انما يثبت المدعي بيته  
على بعض الورثة وفيه به حصته فانه يسقط في جميع بيته مما في يد الحاضر ثم يرجع الحاضر على الغائب  
بحصته وبما في خزانه المقتنين السابع بخلاف المورث على المورث ان انكره وان لم يكن للميت  
ثلاثة النامس يثبت الاثبات على المورث وان لم يكن للميت ثمة في دعوى المورثة في المورث  
لو لم يكن للميت وارث فجاوذا مدعي المورث على الميت نصيب القاضي وكذا في المورث في المورث  
الفاضي المضاف وظاهره ان وكيل الميت ليس بخصم مورثا في ما يثبت في كتاب القضاء

جاء في ما ذكره في نوعه في قيام بعض من بعض المورثات  
نقل به حديث قال في جامع مات عن ثلث بيوت غائب  
اشترى من المورث المورثات ونصيب الغائب عنه وادعى  
بعد الفسخ في يد رجل وادعى الدار كلها فان ادعى في المورثات  
اشترى من ابيه فانه يقضي بالدار كلها للمورث واحد  
المورثة ينتصب خصما عن المورثات في المورثات  
المورثة اشترى من ابيه فانه يقضي بالدار كلها للمورث واحد  
في المورثات في المورثات في المورثات  
في المورثات في المورثات في المورثات  
في المورثات في المورثات في المورثات



وذكر في كتابه في فصل العبد باب خيار العبد مسئلة تدل على ان  
 اعيان بيت المال لا يكون خصما وهي آية الامام وامينه  
 فتمت حجة ووجهه غير بعيد لا بد من اعلانه الامام  
 لا يتعبد خصما ولو كان عام ينتصب خصما استرا  
 وبهذا يظهر ان دعوى الدين على المكتبة محقة  
 اعيان بيت المال لا يبيع سماع البينة والفضاء  
 عليه لا يجوز حتى لا يوصف في خفاء من يخرج  
 او يفتنه والناس قد يظنون  
 وقلنا قد علمون ان دعوى  
 حجة الامام  
 سلم

ادعى الخارج كون الدار مورا ناعا عليه وصاحب الدار ادعى كونها لغيره من الخارج  
 وقضى له ثم ادعى المقتضى عليه ادعى كونها ميراثا لغيره من الدار وهو المقتضى عليه  
 وبه من مقتضى مقتضى الدار فادعى المقتضى عليه ميراثا فاقضى القضا عليه ولو قاله  
 ومع ذلك مقتضى عليه لا يقبل دعوى الادعيه فمقتضى الدار في نوع في علمه في الرابع فشي ادعى عليه  
 انه الدار التي سبكتها ملكي فبين على حد ما فلو كان الدار سبكتها ميراثا لم يكن حكم  
 عليه حكم على الغائب اذا كان الورثة ينتصب خصما في البقية ولو لم يكن كل الدار سبكتها لا يكون  
 هذا قضاء على الغائب بل يكون قضاء بانه يدا خاضع لخاصة ولو سبكتها ميراثا لم يكن حكم  
 لا يكون على احد من اهل الدار في الرابع من الفصولين وفي القاعدتي تركة في يد  
 ورثة لم تقسم وبعضهم غائب ادعى رجل على واحد منهم ان ملكه سبكتها ميراثا لم يكن  
 احاط خصما الا في قدر نصيبه ولو ادعى شرا من مورثة فاحاط خصما في الغائب لانه  
 دعوى على المكتبة وكل من الورثة قائم مقام المكتبة بزازية في او يكتسب بالدفعة وكذا في قيام  
 البقية من البعض في دعوى من هذا الكتاب وفي الاصل ادعى ميراثا في التركة وبه من  
 على احد الورثة فالقضاء عليه قضاء على الكل وفي الجماع ان الكل في يده وان البعض في يده  
 فقدره من الحمل للورثة فالجواب ان احد الورثة ينتصب خصما في المكتبة في عين هو  
 في يد ذلك الوارث لانه عين ليس في يده حتى ان ادعى عينا في التركة فاحاطه وارث ليس  
 ذلك العين في يده لا تسمع دعواه عليه والرابع من العاديات في الدعوى على الورثة في  
 ادعى عينا واحاطه وارث ليس ذلك العين بيده لا تسمع اذا كان الورثة اذا لم يكن بيده  
 تركة ينتصب خصما عن مورثة في دعوى من لا عين ولو ادعى نصيبه في عين هذه وارثا في  
 قاضي رجل من العين ينتصب خصما اذا انتصب احد الورثة خصما على الباقيين بخلاف الاجنبي  
 جامع الفصولين في الثامن والعشرين في يد احاطه خصما وفي يد الغائب ادعى  
 على احاطه متول منها وقف رجل واحد على كذا وبه من ان قال منها وقف رجل واحد  
 على كذا وقفا واحدا وكان ملكه يقتضي على احاطه خصما بوقفها وان قالوا وقفا  
 وقفا متوقفا يقتضي على احاطه فقط وقيل وفي السئلة نوع اشكال لان هذه المسئلة الخفت  
 بسئل احد الورثة وفيها انما يقتضي ان كان العين في يد الوارث الذي احاطه فانه يقتضي المكتبة  
 ان احد الورثة انما يجعل خصما على الكل لا تركة في يده فانه احاطه وارث ليس العين في يده  
 لا يبيع الدعوى عليه ولا القضاء عليه هذا بنا بزم ان يقتضي على احاطه لغيره من الورث جميعا  
 بزازية في السابع من الوقت وكذا في الثالث عشر من الفصولين وقف مورا في  
 مات احد من الورثين في يد الحق والادامية ثم ادعى ان قام بينة على واحد من الورثين  
 ان الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد يقبل وينتصب خصما  
 عن الباقيين في باب الدعوى وبينات من وقف القينة وقف بين جماعة  
 فلو احد منهم ولو كسلا او على واحد منهم او على وكيل بجمع دعوى ان كان الوقف  
 واحدا لا يبيع الدعوى على بعضهم ان كان المحدث في يد ابي جعفر والمقتضى  
 الا بقدر ما في يد احاطه من الحمل للورثة من عظيم لا يقرى لا يحصى ادعى قوم سواهم

ان هذا النهر

ان هذا النهر لغير معلومة لا يحصى اهلها واقام البينة على ما ادعى والمدة عليهم  
 لا يحصى وفيهم الصغار والكبار وانما حضر واحد منهم فالجواب حاشا ان كان النهر هذه  
 الصفة يجوز القضاء بدعوى واحد من المدعيين وخرج النهر في يد كونه من الجماعة على كسب  
 لاهل تلك النهر خاصة فانه لا طريق لادعوى من كسب ان قام قوم البينة على انهم وفي غيرهم  
 فانه يقتضي تلك البينة كذلك النهر لغير معلوم لا يحصى وان كان النهر يقوم بجهنم مع وبعين  
 لم يقتض عليه من حصة احد منهم وانما يقتضي على من حصة منهم خاصة فاشي في فصل  
 في الامور في يد التركة ومنها ما ذكره فقط سئل محمد عن عظيم لا يقرى لا يحصى  
 يكره من هو في يد النهر في الاسفلين وقالوا هو لنا وقالوا لا سفلون هو لنا كل واحد  
 لكم في يد قالوا كان النهر يجري الى الاسفلين يوم محسومة او علم انه كان يجري اليهم فباعتني  
 واقام الاسفلون بينة ان النهر كان يجري اليهم والاعلون هم الذين سكره عنهم  
 لا يمنع عن الاسفلين ويؤخر الاعلون بزازية ان سكر عنهم فالجواب حاشا ان هذه المسئلة مثل  
 على ان الشهادة على يد مقتضية صحيحة جامع الفصولين في اواخر كتابه في التركة  
 مقتضى على احد الورثة يكون قضاء على الكل وان لم يكن في يد ذلك الوارث شيء من التركة  
 بخلاف دعوى العيين خلاصة في جنس في الفصل الرابع من الدعوى ادعى على المكتبة  
 دينا او ادعى على ورثة وليس في يد يريهم شيء فقبل البينة ويحلف على العلم وكذا لو لم يكن  
 المكتبة مال مترك واقتر المدي يكتف الورثة فانما رطانية في السابع عشر من الدعوى  
 اثبات الدين على المكتبة بحصة الوارث والوصي يجوز وان لم يكن في يد يريهم شيء من التركة  
 لما في الاثبات من الفائدة وهو التمكن في خصال المكتبة عند الظهور فان قال الوارث لم يصل  
 شيء الى من يريهم شيء فانه قد علم فلا شيء له وان كذب وقال لا يصل اليه كذا في المال  
 يحلف على البينات فان حلف لا شيء عليه وان كل من القضا في الثامن والعشرين  
 من العاديات **مسئلة** رجل ادعى على رجل على المكتبة دينا ينتصب الزوج خصما في المكتبة  
 وان لم يكن في يد يريهم شيء لا ينتصب الزوج الا اذا كان في يد يريهم شيء فكل المتادنا  
 والقصوب هو الاول **مسئلة** في دعوى العيين انما ينتصب احد الورثة خصما في المكتبة  
 اذا كان العين في يده والا فلا وفي دعوى الدين ينتصب خصما وان لم يصل اليه شيء من التركة  
**مسئلة** ادعى على المكتبة دينا او ادعى على ورثة وليس في يد يريهم شيء اثبت ذلك في المدي  
 فقبل البينة ويحلف الورثة على العلم وكذا ان لم يكن المكتبة مال مترك فقبل البينة  
 ويحلف الورثة على العلم لان الحاجة الى اثبات الدين دون استيفائه  
 ومن العقبه ان يجمع ان تسمع البينة قبل ظهور المال وبه اخذ ابو الليث في باب  
 من يشترط حضرة من قضاء القينة قال مدعيون حرو است وابن جردى  
 بيكانه عيني دعوى ميكند ان ملكك متوفى است دعوى ابي جندبى است  
 متوجع بنودك ان حرد خصم است اما انك برب وارث دعوى كذا ودي كذا  
 جيزي فانه است ومدعي كذا فلا خير في يد است فلا خير في يد است فلا خير في يد است

است



وارث وصاحب يد مهر و دو منكره مدعى بينه اقامت كذب مهر و دو منكره بود  
 و حضرت مهر و دو حاجت بود و دعوى القاعدية قال بى در ميث و دين  
 دعوى ميكند وارث ميكويد اين دين ثابت است و لكن از ميث چيزى  
 نكره نمائند است رب دين ميكويد اينك اين فغضوى نكره و است اس دعوى  
 از وى مسجوع نبود كه وى خصم نسبت در اثبات ملك حيث من الحكم المذكور  
 بر حق على مدعيه مدعيه لا تقبل ولا يملك هذا الدين عنه ولكن اذا ثبت الدين في الزمان  
 واقترن رجل عند الحكم ان عليه للميت كذا اياحه الحكم به دفع ما عليه المدعي للميت  
 بزازية في الرابع من الدعوى وكذا في السابع عشر من دعوى النافذة خاتمة نظام فناء و خلاصه  
 ادعى الدين في التركة لاجابة الى ذكر كل الورثة بل اذا ذكر واحد منهم و بر من عليه انه  
 واجب عليه او اء الدين من تركته التي في يده بكنى ولو كان الوارث اخص من غيره  
 يبرهن على وصية على الوجه المذكور و ادعى دين الميت على احد لا يبرهن ببيان  
 عدد الورثة لما فر من اثبات عشر من دعوى البرازية قال وان ادعى قوم على الميت و يونا  
 فارادوا ان يثبتوا ذلك فليس لهم ان يثبتوا ذلك الا بمحض من وارث  
 او وصى وليس لهم ان يثبتوا على غير الميت عليه دين ولا وصى له ولا غيرهم  
 له على الميت دين من مختصر شرح ادب القاضى في باب اثبات الدين وكفوف  
 على الميت رجل مات وترك ديناً بسيطاً باله فلا يكون الورثة خصماً للورثة  
 لانه لا حظ لهم في التركة قال بعض المشايخ خصم في ذلك لانهم لو لم يكن خصماً  
 يحتاج الى نصب الوصى وهو اجنبى يكون خصماً فيهم اولى من الوفقات  
 احكامية في باب الوارث بعلامة النون رجل مات وترك ديناً بسيطاً  
 دين بسيطاً بتركته قال الفقيه ابو بكر الوارث لا يكون خصماً للورثة لانه لا يرث  
 وقال على بن احمد الوارث يصير خصماً ويغوم مقام الميت في الخصومة و ينادى  
 في وصايا قاضيه بخان قبل فيما يكون رجوعاً والى ما في ان الوارث يكون خصماً  
 لمن يدعى على الميت وان لم يملك شيئاً من الحكم المذكور ذكر رشيد الدين ان في التركة  
 المستوفى الخصم في اثبات الدين انما هو الوارث لانه خلف الميت و يسمع البيينة  
 عليه لكن لا يختلف عليه لانه لو كان لا ينفذ اقراره على العرفاء في الثاخر والعشر من العارضة  
 هذا هو المذكور في الكتب ولم يذكر شي من الكتب انه يرفع اقراره الوارث في حق  
 نفسه حتى لو ظهر للميت مال او بسمو في دين هذا الغريم في نصب الوارث المكفر وينبغى  
 ان يفتح ولكن لا يختلف لهذه القاعدة المهمة في المحيط البرهان في اخر السبع عشر من الدعوى  
 رجل مات وعليه دين بسيط بجميع ماله او اكثر فادى رجل على الميت ديناً وعجز عنه خاتمة البيينة  
 قال ابو نصر ليس له ان يستخلف اصحاب الورثة وان كان له بينة يقيمها على الوصى  
 وان لم يكن للميت وصى جعل القاضى رجلاً وصياً فان كان في مال الميت فضل  
 غير المدعي كان له ان يستخلف الوارث قاضيه في سائر فكتفه ثم الوصايا وكذا الوصى  
 المدعى وصى للميت و ادعى على الميت ديناً فان اقام البيينة قبلت بيئته على الوصى

و هذا لو كان الوصى له بالثالث لا غير فان كان الوصى له بالثالث  
 على الثالث وصية بالثالث لم يكن له وارث و هو خصم للميت  
 و نصيب الوارث اذ استخفا ما زاد على الثالث في  
 حصة الوارث كذا في الثالث من الدعوى  
 وكذا في البرازية في كتاب

و في حق من يبيع و يبيع الوارث  
 ابو نصر

و في ادب كتاب الوصية في ثمانية من اجماع  
 الوارث لا يكون خصماً لمن يدعى على الميت  
 اذا كانت التركة مستوفى بالدين

فان اراد

فان اراد استخلافه لا يستخلف فهو وصايا قاضيه بخان في نصرة الوصى  
 قال وكذا ان مات رجل ولم يوص الى احد ولم يخلف وارثاً و ادعى قوم عليه  
 مالا و حقوقاً قال القاضى يجعل له وصياً ثم يدعونه بميثقاتهم على يد غيره الوصى  
 لان الميت لم يترك وارثاً كان له سبب الحال فيكون للميت من فكتفه للقاضى  
 ان ينصب قاضيه حتى يسمع خصومة المدعى في حق المسلمين فاذا ثبت الحق جلف  
 المدعى على الوجه الذي في المسئلة الاولى في شرح ادب القاضى و في السقي المولى بجميع  
 المال عند عدم الوارث والوصى خصم لمن يدعى ديناً على الميت ولو ادعى رجل  
 على ان الميت وصى اليه و قد تم غريم الميت يسمع كما يسمع دعوى الوكيل على الموكمل  
 وان ادعى على الميت ديناً اخصم هو الوارث والوصى ولا يسمع على الغريم للميت على الميت  
 دين ولا عليه دين بزازية في ادب كتاب الدعوى قبل نوع في التناقض ومن ذلك  
 من يبيده مال الميت وان لم يكن وصياً ولا وارثاً و فيه اختلاف المشايخ بجزائق في القضاء  
 في شرح قوله لا ان يخصص من يقوم مقامه و اثبات الدين على من يبيده مال الميت هل يصح  
 ذكر فيه اختلاف المشايخ و صورته المرض من الموت و سبب حاله في خصومة الوصى جميع ماله  
 ثم ادعى رجل ديناً على الميت قال السقدي بنصب القاضى وصياً و يسمع الخصومة عليه  
 وقال شمس الدين يسمع عليه من يبيده مال الميت من ادعى دعوى البرازية وكذا في الرابع من الدعوى  
 رجل ادعى على رجل ان له على فلان الف درهم و انه مات قبل ان يؤدى اليه و انه لم  
 في يدك الف درهم من ماله فطالبه بقضاء الدين من ذلك المال قال القاضى يسمع دعواه  
 و اذا لم يسمع دعواه لا يخلف المدعى عليه ولو اقام بينة لا تسمع بيئته في الثاني والعشرين  
 من دعوى التنازع خاتمة وكذا في المحيط رجل باع اقواماً ومات قبل استيفاء الدين  
 ولم يبرع وارثاً كما هو فاحظه السلطان و يورثه من الغرماء ثم ظهر له وارث كان على الغرماء  
 اداء الدين الى الوارث ثانياً لانه لما ظهر الوارث ظهر انه لم يكن له سلطان حتى لا اخذ  
 قاضيه بخان في اول فصل سورة العاصب والمدعيون من كتاب الغضب في البيينة  
 الارث لا تسمع الا على خصم وهو وارث او ودين او مدعي او وصى له و اخص رجلاً  
 يدعى عليه حقاً لايه وهو غريمه او لا فلا اثبات نسبة بالبيينة عند القاضى مختصة بالرجل  
 في الثاني والعشرين من الفضولين اخصم في اثبات النسب من الوارث والوصى  
 والوصى له والغريم للميت او على الميت من دعوى البرازية و اخصم في اثبات الوارث  
 والوصى او من الميت عليه دين او عده و دية او غريم له على الميت دين والوصى له  
 و يسمو ان كان غير المجنى او منكره في اول العاشرة من دعوى خلاصة فمال يثبت  
 كونه صاحب اليد للميت لا يصير خصماً للميت و نصا و دره ان الحد و دفع يد المدعى عليه  
 لا يكون حجة على الميت ولا يكتفى به القاضى لانه ما متره ان في ذلك من دعوى القاضى في حاكمه  
 دعوى الدين على الكون لا يفتح بخلاف دعوى الورثة عليه في السابع عشر من دعوى المحيط  
 اخصم في اثبات النسب كونه وصياً الوارث الوصى له والمدعيون للميت او ودينه وقبل  
 و ابن الميت جنى ليس بخصم فيه في مختصر شرح دعوى البرازية في نوع من شرط حضرته

تبرعت مائة و قد رجع على اقوام طيسى و ارثه  
 فاخذ الامير على بيعة على بيت المال العيون من اقام  
 ثم ظهر وارث سجنى و لكنه ما زال القبط على الغرماء  
 و ادعى القاضى المذكور اجاب القبط انهم ما زالوا  
 بغير حق كذا في قضا و من حريم واجاب قاضى  
 بخلافه حيث قال بيت المال يمينه  
 الوارث و الاجرى ذلك فليأكل



لا تترك في مسكن غنمك ما لم يثبت الوكالة له البينة  
كما في دهر القاصدية  
مهـ

و علیهم و آری یوسف بن قتیبه مدد السیر و بعضی  
 بنو کمانه از او می باشد و ذکر کرده که بنو قتیبه  
 کناره الحقیقه می باشد بنو کمانه

لا تقبل البيعة

لا تقبل البينة على شئ ما لم يثبت العيب في حال و محمد أخذ بالاحتسان حاجة الناس  
والقوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البينة على الدين والوصاية جملية  
والوارث اذا اقام البينة على النسب وموت المورث والدين عندا يجنبه من هذا انما  
المقصود اولا ثم يقبل البينة على الحق في فصل التوكيل المخصوصة منه وكالة المحاسبة  
او على ما دل عليه كقولنا الغائب بكراً واولى الكفيل ذلك حال ان الطالب الذكر اعطوا  
الا وانه من عليه الكفيل والطالب غائب يقبل ويحكم على الغائب وانما في فصل خالص  
كفيله بدينه فمن الكفيل انه لم يورث اذا يقبل فينصب الكفيل خصما عن المدين اذا لا يمكنه دفع  
الدين الا بهذا في الخامس في المصالح قال جل في ذره وار اقام حريته انما له واقام حبل  
آخر بينة انما له ولعلنا اشترى ما من ذر السيد ونقد التمنه وقبضها الدار والشرية غائب قال  
في قياس قول الجنبه يقضي الدار اربعة اعلان الذي يدعي الشرافة للشركة الغائب لا يكون  
خصما عن شركة كان هو مدعيها للنصف والمدعي الآخر يدعي الكل ولو كان مدعي الشراة اقام البينة  
ان الدار كانت لاسيه مات وتركها ميراثا له والاقضية الغائب يدعي الربع الى الارب يحاضر  
ويدفع الربع فيه كدعي عليه حتى يحضر الغائب فاذا حضر الغائب اخذ الربع بغير بينة  
من دعوى القاعدية قريبه الا واوله والبراءة اثبات المهر الموقوف وللدار اثبات الدين  
الموقوف وان لم يكن لها ولا يدعي المطالبة في الحال فيمضي دعوى المدين في نوع في الحكم قال  
ادعي على ارادة انما روجته ونزوت بغير بينة اخرى وغاب للاحتراب مع لانه  
اقربان المرأة ليست لانها لمست في نفسها وان لم يبق بها تنزوت وقت افراسع الا ان  
يبرهن المرأة ما تنزوت باخر وان لم يكن للمرأة بينة مجتلف الزوج على العلم بكل  
يدفع وان حلف يسع بينة على المرأة وان قضى على المرأة وحضر الغائب وحاضره  
مع الحاضر وبرهن عليه فالحاضر بعيد البينة فيكون كل الزوج ادعي ارادة واقاما بينة  
وقد عرف من دعوى القاعدية قريبه الا واوله ادعي على ارادة نكاحا فانكرت  
واقامت بينة انما ارادة فلام الغائب لا يدفع ودعوى المدعي ولا يخرج من يكون خصما  
في الفصل الخامس في العارية اراد تزوج امرأة فشهدا عنه او عنه يحاكم نه ذات زوج ومع  
ذلك تنزوتها لا يفرق بينهما لعدم انصاف وكذا اذا شهد جماعة انما المرأة الغائب يعرف ولا يكال  
ببرها وذكر صاحب المخطوطة اذا ادعي عليها انما تنكحها وبرهن وقالت انما ارادة فلام الغائب  
يقضي بينة الحاضر الا ان يكون مشهورا انما ارادة فلام الغائب وذكر القاعد لا يجوز ان يكون  
زوجان حاضران بزازية في الرابع عشر من كتاب النكاح برهن على نكاح ارادة تقول ان لي  
زوجا في بلد كذا وسمته اولافا فانه يحكم بها واخرها بغير ما يمنع من الحكم بينة المدعي  
جامع المصالح في العشرون قولنا اقام رجلان البينة على ارادة انما روجته وعدلت  
البينتان ولم يفرج احدهما على الاخر لم يقض بينهما الا حد فنيق الزوج الى العيين  
على قوله ميرد البينتين في النكاح فيجلف كل واحد منهما من دعوى القاعدية وفي التمنه  
ادعي نكاح ارادة فافترت احدهما غير برهن لا يقضي لاحدهما كالموقوف ولم يفرق قوله  
باقرارها صاحب برهان آخر على السواء وافترت لاحدهما بعد البرهان فبرهن له

127.



وان لم يفر احدهما فزنت منهما فان قبل الدخول لا يقضي على احدهما بشئ في الفرج  
وفي الفناء ويبرهن على كاحرها بالبرجج احدهما الا سبق التارخ او البعد او باقرارها له  
او بدعوى احد ما بها فان وجد احد الثلثة لاحدهما او برهن من الاخر على السبق فهو اولى  
وان اترخ احدهما ولا حجة فضا صاحب البعد اولى وان اترخ احدهما لا في التارخ اولى  
وان اقرت لاحدهما ولا حجة تارخ فالمرأة للذي اقرت هذا كله في حياته انا بعد  
موتها ان اترخا فالتابع وان استنوبا او لم يورثا يحكم بالنكاح بينهما وعلى كل  
منهما نصف المهر وبران ميراث زوج واحد منه دعوى البرزانية وكذا في العارية  
ولو شترها على قرن ما دون بغصب او بالملك ودبعة او باقراره ولو شتره ببيع  
او اجارة او شرا او مولاة غائب يقبل ولو كان مكان المأذون من مجبور او الباقي بحاله  
يقبل عليه لا على المولى فيواخذ به بعد عتقه ولو كان المولى حاضر مع الفتن في الغصب  
والاملاك يقضي على المولى وكذا في الاملاك مائة وبضاعة يقضي على المولى عند بيعه <sup>في الغيب</sup>  
وعندهما يقضي على الفتن لا على مولاة فهو اخذ بعد عتقه وفي الاقرار لا يقضي على مولاة حفرة وقاب  
في الثالث من جامع الفصولين وفي الاخيرة ادعى انه فقاء عين عبده له بباي الفاء العبد  
وانكره المدعى عليه بشرط حضرة العبد الا ان يكون العبد ميتا او صغيرا لا يعبر عن نفسه  
فلا يشترط حضرة ويحكم بالارش لو برهن وفي البرزونة والجار وغيرهما لا يشترط حضرة  
اكتبوا في طلب ارش عبته وكذا لو ادعى جرحا في دابة او حرفة في ثوب لا يشترط احضار  
لان المدعى في الحقيقة اجزاء الغائب في الحاشي شتره ودعوى البرزانية وكذا في الثالث  
من العارية والثاني والعشرين من دعوى المحبط قال ولو ان المدعى عليه فرائه فقاء عين العبد  
وانه عبده هذا المذكر والعبد غائب فانه يقضي بالارش العبد له بخلاف فصل البينة  
في الثاني والعشرين من دعوى المحبط وثام فيه ولا يشترط حضرة المولى في عتقه دعوى  
العبد لان له برامعية في الخصومات في الثاني من دعوى البرزانية في نوع في الثاني العبد  
ولا يقبل دعوى استنساك الودبعة في المجبور حضرة مولاة او غائب وكذا لك على المولى  
العتق الثاني لعدم الضمان ولو ادعى على مجبور بالاسبب الاستنساك والغصب  
بشرط حضرة المولى ايضا لسماع البينة لانه ايضا خصم لكونه مخاطبا بالبيع او الفداء  
خلاف المأذون في الحاشي شتره ودعوى البرزانية في نوع في خصم ادعى على عبده شتره  
سنة او دين عليه فهو خصم الا ان يبرهن العبد على انه مجبور فح لا يكون خصما <sup>في المجبور</sup>  
ولو ان رجلا ادعى عبدا في يد عبدا او ادعى شرا سنة فهو خصم الا ان يبرهن المدعى انه مجبور  
لما جعل بينهما خصومة في الثاني والعشرين من دعوى المحبط البرماني وكذا في التهمة البرماني  
ادعى عليه حبس جرحه وكذا في حاضر لانه حضر في الصبق كذا ذكره **بلا فصل ل**  
ووجب الدبرين مباشرة هذا الوصي لانه حضر في الصبق ولو وسم لا مباشرة  
في خلاف ونحوه بشرط احضاره **في** ادعى عليه حبس جرحا لا باهلا او غصب  
وقال المدعى لي بينة حاضرة بشرط حضرة الصبق لانه مؤاخذ بافعاله ويحتاج الشهود  
في الكثرة لكن يحضره ابو حنيفة ووصيه ليدوى عنه ثابت وان لم يكن الابن وصي

قالوا دعيا المرأة لبيت ذرية احد بها فخذت احدما  
فانقام الاخرية واقام المصدق بيته ولم يوفقا  
فبيته الصدق اولى فانه لم يعطى صاحب اليد  
كما لو كانت في بيته او في يده دعائية كما لو ثبت  
انه قد فعل بها كذا فيقول العاصدية  
مخلصنا من الاوساطه  
سهم

وطلب كدعي انه ينصب له القاضي وصينا ينصب لكن بشرط حضرة القاضي  
الوصي وقال بعض المشاء خرج حضرة العبي عن الدعاوى بشرط سواء كان العبي مدعيًا  
او مدعى عليه والصحيح ان لا يخرج حضرة الاطفال الرضعية كذا ط وفي فاش لا يخرج حضرة  
العبي لقب الوصي بل بشرط ان يكون القاضي عالما بوجود العبي وان لم يكن العبي ولا ينفذ  
فكل هذا دليل على ان بشرط حضرة العبي عند الدعاوى والقضاء ولكن المختار ان بشرط  
حضرة عند الدعوى في الثالث من جامع الفتاوى والعبي المادون كقن ماذون  
تقبل الشهادة عليه بما هو ضمن التجارة ولو كان من اذن غائباً حمداً وفي فاش  
الصبي المادون لو ادعى على اخيه الماد لا لا بشرط حضرة وصيته وكذا في ادعى على اخيه الماد  
لا لا بشرط حضرة مولاه اذ يد القن معتبرة في المحل المذكور وفي اجماع ادعى على حوال العبد  
ان عبدك الغائب اخذني كذا وسلم اليك واقول العبد بذلك يؤمن تسليم كمال الكلف بما  
او انفاذ قال المال وصل اليه من جهة عبدك الذي لا تقاوم عليك كونه من جهة الغائب  
وهنا المولى يقر بان اخذه من مولاه ولا يتصور ان يكون المولى غاصباً او مودعاً لعبد يملك  
اخذه على التملك وقد مر ان كل من يدعي الملك في عينه يدعي الملك عليه يصح فصار حاله  
قال ذو اليد المالك لا لا بشرط من غير خلافه ولو قال ذو اليد هذا المال اودع عبدك فلان ولا اعلم  
انه لك ام لا وحده قد كدعي في الابداع وبرهن على انه ماله بحكم له به كما ذكرنا ان ما باه هذه  
للمالك من عبده يكون مملوكاً له هذا اذا كان الذي فيه به من جهة عبده ما اذا كان من جهة غيره  
بان اودع العبد الفاعل ان وغاب او اقراض الفاعل وغاب وعقب عن عبد الفاعل وغاب العبد  
ثم حضر مولاه فاذا عاه على الغاصب او المودع او المذنب لا تسع باخضار العبد عينا  
كان او دنيا سواء اقر المالك كدعي او لم يقر اذ ادعى الوصول اليه من جهة عبد المذنب قال  
هذا ما اكل اخذه منك عبدك او اودع عندي او اقضه مني واعصيته منه لانها اتفاقا على  
الوصول من يد العبد وكانت يده بدعائه فلا يجزى على الدفع كما في المسئلة الحمداً واحده قد  
كدعي في وصول العبد من الغائب وقال في الذخيرة المولى لا يملك اخذ وبيعة العبد حال غيبه العبد  
لانه يد معتبرة في الخصومات هذا اذا لم يعلم المولى انه كسب عبده او مال نفسه اما اذا علم ذلك  
فله حق الاخذ باحضاره وهذا مخالف لرواية اجماع ومثل في العدة في نوع فبشرط حضرة  
من الماشي من دعوى البزازية عبداً ودع رجله وغاب لم يكن مولاه ان بشرط الوديعة  
سواء كان العبد مائة ونا او نحو راعليه كرس او لم يكن فاضحيان من كتاب الوديعة  
في فصل فيما يضمن المودع واقعة العتوى دفع عينا الى عبده لم يورده فلاننا فضل  
وابق والمودع يقر بان ملك المولى فعلى ما ذكر في اجماع لا يتكفي في الدعوى لانفاقه ما على وصوله  
من يد العبد وعلى ما ذكر في الذخيرة يتكفي ووفق بعض الاركانيين الروايتين وفضل  
فقال وحده قد كدعي ان ارسله لاداعي يتكفي كما ذكر في الذخيرة وان انكر اساله للاداعي كما  
ذكره في اجماع في نوع فبشرط حضرة من اخماس عشر فدعوى البزازية كذا في ان المولى  
وذكر لو تار عبداً دفع مال مولاه الى رجله واقر مولاه انه دفع اليه المال عبداً ليس عليه الا التراد  
ولو دفع اليه ذلك الرجل لا يجوز وان انكر دفع العبد اليه وقال انه ملكي وبرهن بياخذه



وان جوبن المدعى عليه انه دفع اليه بندق وعوان من المحل المذكور وكذا في الثالث  
ليس للمالك ان يباذله وذو دية عبده ماء ذونا م لا مال لم يحضر ويظهر انه من كسبه  
ان يكون ذو دية الخيرة في العبد فانه يبرهن انه للعبد بندق اليه من ذو دية البرازية قبل  
الفصل الخامس ولو كان للعبد الغائب وذو دية عند ان يفر بالباذله وبانه العبد  
ملك المولى هذا وبالغصب من عبده الغائب او بالغ عليه من مبيع او فرض فعبده الغائب  
وطالبه المال لا يجبر على الدفع لان للعبد يد اعني كانه في الخصومات وان يجوز ان لو كانت  
الالف وذو دية من ملكه او فرضا متلفا او غصبيا مثلها لبعض من ملكه المولى لمخالف النسخ  
من او ابلر دعوى الزبور وفي المحيط اكتسب في بيت المال شيئا واودعه عند اخيه وملك  
في يد المودع المولى ان يفتن المودع لانه قاله او دعه عبده بلا اذنه فكان كودع القاصب  
وفي قوله ادعى على المودع العبد وذو دية العبد لا يبيع مع ان مال العبد لولاه ولانه لما  
وصلت الذو دية اليه من العبد لا يبيع مع دعوى ماله من كتاب الما دون من الزبور  
او في مال او دعه عبده الغائب لا يبيع وان كان اودعه العبد مال المولى لم يفر في اجماع  
لا عترة بالوصول من عبده الا اذا خال تلفتها واودعى عليه القيمة ولو قال بعثت اليك عبدا  
شتم في الثالث من دعوى الزبور رجل بعث عمارة الى رقاد بصلحه بيد تيمم ذاك الرقاد  
فبقي العمارة والتكيد فقامت فادعى صاحب العمارة انها ملكه وصلى اليك بصلحه  
لا يبيع هذه الدعوى الا اذا قال استركتها واودعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك شتم  
وفي الدين لو ادعى المودع انه بعث كذا من الزبور اليه او فسخ فلان ذنبه بغيره في الدعوى  
ويجوز ولو ادعى عليه فرض الف درهم وقال وصل اليك بيد فلان وهو مال لا يبيع  
الدعوى كما في العبد في احوال الثالث من دعوى الحلاصة دفع الى رقاد شيئا لبيع  
فباعه لادان من رجل كذا اليه وغاب فادعاه الامر على كسبه واقرانه دفع الى فلان  
ليبيعه ولكنه انكر البيع بل علك الدعوى لو حصة قد ان الما مور دفعه اليك الدعوى فصار  
على وصوله اليه من جهة الغائب ولو برهن ذو الدية انه شرا في وكيله بندق الدعوى  
في الثالث من الفصول وكذا في العارية الوكيل بشره الدار اذا قبضها فافترسها ففعل  
وان لم يقبض فافترسها الوكيل او البائع او وكيله في دعوى البرازية في حاشية شرم ادعت  
على اخيه فضا واثبت بينة عليه ثم قرنت قبل القضاء اذا فرض ملكه زوجه والوكيل لا يفر من الفسخ  
بهذه البينة لانها قامت على غير خصم لان الوكيل لا يفر من خصم في اية بشره فضا في القضية  
وبدله في الفرض ان المودع افترس من الفرض فادعاه فادعاه وكانه فيكون سفيلا ومعه لا يملك المطالبة  
بالاداء وبذلك ايضا فضا وحصة الى حاجته لبيته ليد ربا عليه لاجماع لان عند بوسفت  
الفرض لا يصير ربا في ذمة المستقر من لا يصرفه الى حاجته فضا في الفرض بيان  
محل الايضاء ونعيب محل العقد في العترة من الفصولين فالقضية بينك في العترة  
فان يكون مديون فلان وادعه فضاها ايضا والادب غائب فيكون الما مور على البرج الامرها  
حكم بالكل لان الادب وان كان غائبا لكنه عنه خصم حاضرا فان المدعى على الغائب  
سبب كانه مدعى على الحاضر لانه مال يقبض ذنبه لا يجبه عليه شيئا وبشره بالقتال

ان قوله في الثالث ما في باب القضاة في الحاشية والبرازية  
انه لا بد للعبد المحور وقد قال في الحاشية في نوعه في قسم  
من البرازية ان العبد جهم الا ان يبرهن العبد  
على انه محور وفي الحاشية والمحيط والفتحة لا يفر  
المدعي انه محور فظن ان قوله وان كان محورا  
سبب فلم  
سبب

ايضا وهو الامر وبعد السببية والاتصال يستصحب خصما في نوع في الما مور  
يدفع مال بقضاء الدين في الثالث من وكالة البرازية ولو اخفى مال المضاربة  
فلو فيه ربح فالمضارب خصم بعد حقيقته ولا يشترط حقيقته في هذا القدر  
ولو لا ربح فالمضارب خصم في المال المضارب في الثالث من الفصولين  
في التخليف ذكر في ادب القاضي المختص في باب العبد  
اذا قال المدعى لي بيته حاضرة في المصلا في المجلس لكن احتلفه قال الوصيفة  
رحم الله تعالى لا يجيبه القاضي وقال ابو يوسف يجيبه وفول محمد بن ابي حنيفة  
بشره الفناوي في فصل في الاحلاف من كتاب الدعوى وانما راد الما مور تخليفه  
بالطلاق والعتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التخليف بالطلاق  
والعتاق او نحو ذلك حرام وبعضهم جوزوا ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية  
فاحتمل ان في باب العبد من كتاب الدعوى رجل اراد ان يخلف غيره ليس ان  
يخلفه بالطلاق والعتاق والايان العتاقه ومن كتاب الحج من فصل في ذلك وفيه فرق  
بعض من اشاع سرقه صيانة لاماوال الناس وحقوقهم وما يخالفهم جوزوا فان  
الحج المستقني ينبغي للمفتي ان يقوض الامر الى القاضي في تخلف الظلمة من  
كتاب الايمان من قاضيان ذكر الامام الاسترغيني في الفصول ان القاضى لا يخلف  
المدعى عليه بالطلاق فتكلا يقضي عليه بالسكوك منه شكل عما هو مستقني من غيرا زبانية  
في فصل كيفية العبد من كتاب الدعوى وفي المحلصة في كيفية الاستحلاف  
ولو ملصقه القاضي بالطلاق وشكل وقضى القاضي لا ينفذ قضائوه في المحل الزبور  
قال يبيع جاي سوكنه بطلاق دادة شايه اجاب انما كره زور دعوى زويت  
كذو وحرد منكر بود برفول بيو بسف ومحمد بن حنبل ورفقوت جين سوكنه  
وهذا بانه ما هي بزوجته لك وان كانت هي زوجة لك في طلق بون من  
دعوى القاعدية وفيه الاجناس وان سأل المدعى القاضي ان يبعث اليك بندق  
ليخلفه هناك فلا باس ان يفعل ان اشتره غايه البياض في خرج حوله لا يخلفون في  
بيوت عبادهم في فصل كيفية العبد وتخليف الاخرس ان يقال له لك وهدا الله  
ومبنا فانه ان كان كذا فبغير نعم ولو علف بالله كانت اشارته اقرارا بالله تعالى  
خزانة الاكل وكذا في القاعدية وكذا في الخامس والعشرين من قضاء النافار خانية  
ولو انكر المدعى عليه وقال المدعى لاشهدولي او قال شهود لي غيب ورضي خلفه  
اما لو قال لي بيته حاضرة في المصلا وطلب بيته لا يخلف عندا يجنبه جاعل  
في اول الحاشية لا تخلف مع وجود البرهان الا في ما يلا في اول تخليف مدعى  
الدين على الميت اذا برهن فانه يخلف كما وصفنا وهي في الحلاصة ولا يخلفون  
لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقا في النكحة وان ثبت بالبينة فانه يخلف  
من غلب خصم انه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يخلف بغير دعوى  
كذا في الولو الحية ولم ار حكم من ادعى انه دفع للميت ذنبه وبهر من ما يخلف

فاذا ادعى براسه بغير حاشية كذا في فصل  
فمن يخلف وفيه التخليف في ادب القاضي  
خزانة العتاق

في كيف يخلف الما مور في القضاة على التخليف بانه  
ما سقط فعلى في الرواية لا يجيب المدعى عليه  
لاقتا ولا اقله وهو الذي في كذا في الدعوى  
العبد الما مور في دعوى  
القضاة



وتأنيدها بالبر والافت وطلب التوفيق في القاضى بحلفها  
 اعتدلت الورقة حين بلغت وان لم يردعه الزوج  
 كذا في كتابي  
 في القاضى  
 س

زبد من قائله اذ لم يرد عليه كقول بابا كرم و قد رجع  
 واراد رده و قد رجع ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه  
 السبعة فانه راجع و قد رجع ربه ربه ربه ربه ربه ربه  
 قادر و لو رجع ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه  
 او لا رجع ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه  
 كذا في كتابي  
 س

سأل عن ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه  
 و كذا في كتابي  
 س

ورثته ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه  
 و كذا في كتابي  
 س

ويبقى ان يحلف احتياطا الثانية المستحق للمبيع بالبرهنة المستحق عليه بحلفه  
 بالله ما باعه ولا وهبه ولا صدق به ولا خرجت العين في ملكه بوجه كونه كذا في كتابي  
 في فصل الحلف في الثانية بخلاف مدعى الابن مع البينة بالله انه باق على ملكه  
 الى الان لم يخرج ببيع او هبة كما في بابي فتح القدير كذا في كتابي  
 و لو يوسف بسبب في ربعة مواضع برون طلب الخصم الاول في الرد بالعيب  
 بخلف المشتري بالله ما رضىت بالعيب والثاني بخلف الشفع بالله ان اطلت  
 شفعتك والثالث في المرافعة اطلت الشفعة خلت بالله ما طلقتك وجك  
 وما خلف عندك مالا ولا اعطاك نفقة الرابع الاحتفاظ بالله ما بيعت ولا ردت  
 وعندهما لا يحلف برون طلب الخصم وهذا بناء على سلة تلتصق الشاهد وهو على  
 هذا الخلاف واجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت بخلف من غير طلب الوارث  
 بالله ما استوفيت دينك من الميت ولا امر احد اياه اليك عنه ولا قبض لك قابض  
 باعرك ولا برأته منه ولا استبنا منه ولا احلت ذلك ولا بشئ منه على احد  
 ولا عندك به ولا بشئ من دينه هذا في ادب القاضى للخصم خلاصة الفصل السابع  
 في القضاة من عمن على ان كذا على الميت بخلف انه ما استوفاه ولا شفع عنه  
 وان لم يرد الورثة على الاستيفاء وفي القضاة وان الى الورثة التحليف لا يجرى  
 الميت بزازية في الفصل الرابع من الدعوى الخزانة كذا في كتابي  
 غير طلب المدعى الشفع اذ اطلب الشفعة بخلفه ما سلمت الشفعة وكشفت  
 به برون المبيع بخلفه ما رضىت بالعيب ورجل ادعى ديناً في الميراث ما قبضت  
 والمراة تطلب النفقة من وبعة في بدر رجل ورجل اشترى جارية وبتت الميراث ورجل  
 ما علمت ان الميراث ورجل اشترى جارية وبتت الميراث ورجل اشترى جارية وبتت الميراث  
 ثم كذا في كتابي  
 و طلب التحليف من القاضى فان القاضى لا يحلف وكذا لو قال كان هذا منك وقد خان  
 في البيع ولا ادري قدره لا يلفظ اليه وكذا لو قال بلغني ان فلان يبيع غلاماً وصلى  
 بشئ ولا ادري قدره واراد تحليف الوارث لا يجيب القاضى وكذا المديون اذا قال قضيت  
 ديني ولا ادري كم قضيت او قال سبت قدره واراد ان يحلف الطالب لا يلفظ  
 اليه قال شئت ان احموا لي اجره كذا منع قبول البينة منع الاستحلاف ايضاً  
 الا اذا اشتم القاضى وصى التميم او قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئاً معلوماً فانه يحلف  
 نظر الوقف ثانياً راجعة في الخامس والعشرون من ادب القاضى وكذا في راجعة لا يحلف  
 القاضى على حق مجهول فلو ادعى ما يشركه خبائه مبرهنة فان القاضى لم يحلف الا في  
 ما ايل ولا اذا اشتم القاضى وصى التميم الثانية اذا اشتم متولى الوقف فانه يحلف  
 نظر التميم والوقف كذا في دعوى راجعة في الثانية الثالثة اذا ادعى المودع على المودع خبائه مطلقاً  
 فانه يحلف كذا في القضية السابعة من المجهول الخاصة في دعوى الغصب التي دلت في  
 دعوى السرقة وهي الثلث التي تسمع فيها الدعوى بغير حيل فصار مستأشبهاً في كتاب القضاة

في الفصل

في الفصل الثاني في حال حلفه بسبب سبب في دار الدنيا مات غير زوجة  
 وبتت وورثته فلو ورثته ان يحلفوا وزوجته وابنته على ان لا يخلوا شيئاً من ميراثه  
 المقوف بطريقه فنية في باب الاحتفاظ من ادب القاضى رجل ادعى على  
 رجل شيئاً من الدارهم والد ثانياً والعروض والصناعات والكرامة عليه اذ يحلف  
 فالقاضي يجمع الكل ويحلف بمينا واحدة لا يخلو من واحد فيحلف بمينا واحداً  
 لان فيه قصر المكافاة مع حصول المقصود بها فانه القضاة وكذا في كتابي  
 يحلف القاضي بمينا واحدة في الدعوى والمختلفة وقبل هذا اذا كان السبب متحداً  
 اما اذا كان متعدداً لا يلح بخلف على كل واحدة منية المفق قال ابو جعفر  
 عرف المدعى بالتفت يؤمن بجميع الدعوى ويحلف مرة وان لم يعرف لا يحلف بها  
 منية المفتي كذا في كتاب الدعوى اختلف من اجلنا في الدين المؤجل والاصح ان لا يحلف  
 قبل حلول الاجل خلاصة الفصل السابع من كتاب القضاء رجل ادعى على رجل  
 رجل مالا واخرج حثماً باقر المدعى عليه بالمال فادعى الوارث والمقر قدره  
 اقراره وطلب من المدعى على ذلك كان له ان يحلف لانه ادعى عليه ما لو اقر به  
 يبطل دعواه ولو قال الوارث قد اقر لك الميت تلجئة قال بعضهم انه يحلف لانه  
 لو تكلم يبطل دعواه ولو ادعى ان المقر كان كاذباً في اقراره لا يقبل ذلك منه فاني  
 في باب البين من الدعوى وعلى هذا اذا ادعى المقر في الاقرار وعدم القبض والختار  
 ان يحلف المقر على ان المقر ما كان كاذباً في اقراره عليه سقوطا وارجحة حوار زم كذا  
 اختلفوا في فصل وهو ما اذا مات المقر ثم ادعى ورثته الميراث وعدم القبض هل  
 يحلف بعضهم على انه يحلف وبعضهم على انه لا يحلف بزازية في فصل  
 الثالث في الاقرار ومن ادعى بل الكثرة الوقوع انما اقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار  
 فعند المجتبه وتجرى بالبنية الى قوله كذا في كتابي  
 يحلف ان المقر لم يكن كاذباً وكذا الوارث المقر فعند البعض لا يلفظ الى قوله ان  
 حق الورثة لم يكن ثابتاً في رجة الاقرار والاصح التحليف لانه الورثة او عواذر الوارث في قوله  
 برون فاذا انكر سخط وان كان الدعوى ورثة المقر فالبين عليهم بالعلم ان لا يخلوا كذا  
 صدر الشرع في الاقرار قبل الاستثناء اقراره وميت هذا العين لظان وقبضه متى  
 ثم ادعى ان لم يقبضه وان اقرت بالقبض كاذباً وطلب بين الموهوب لا يحلف  
 في قول المجتبه ومحمد ويحلف في قول ابو يوسف نعمة البر ما يثبت في التناقص  
 واذا اقر رجل انه وميت هذا العين لظان وقبضه متى ثم ادعى ان لم يقبضه متى  
 وان اقرت كاذباً وطلب بين الموهوب في شرح الاسلام العود بوجهه رده  
 في المرافعة انه لا يحلف الموهوب في قول المجتبه ومحمد ويحلف في قول ابو يوسف وكذا  
 في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذباً في ما اقره الوارث يقبض الثمن في رجة رده اذا ادعى كان  
 كاذباً في اقراره او اقر الوارث بقبض الثمن كاذباً في اقراره واراد تحليف المشتري بالله  
 لقد قدته الثمن او طلب بين الموهوب بالله لقد قبضت الثمن باذن الوارث على قول

كذا في باب البين من الدعوى وكذا في كتابي  
 كذا في كتابي  
 س

وقعت حادثة وهي ان المقر دفع مالا الى المقر ثم دفع  
 بينهما ثانياً عام وحكم بقبضه وادعى المقر انه  
 كاذب كذا في كتابي  
 س



ايجتهاد محمد بن ابي ان يستخلصه وعلى قول يوسف والشافعي ذلك في كتاب  
 في كتاب الاقرار فاذا كان في المسئلة خلاف ما يوجب يوسف والشافعي فيكون ذلك في القاضى  
 قاضيه في باب العيب من الدعوى البايغ اذا اقر بعض النعم ثم قال لم يقض عند الامام  
 يصدر في الجلف بالله لس عليك هذا العقد النعم كما قال القاضى الامام وهو الحسن  
 والقياس عدم قبوله للتناقض كما لو سهر من البايغ على انه لم يقض النعم بزيادة في السابغ  
 من ادب القضاء في نوع في بده جارية اقر بدين او غيره ثم قال كنت كاذبا في اقرار جلف  
 المحقر له انى كفى لم يكن كاذبا فيه ولست بمظلم في دعواك عليه عند يوسف وهو الحسن  
 وعند ما يؤمر تسليم كقرية الى المحقر وهو القياس لانه لا قرار حجة ملازمة شرعا كالقيمة الى  
 لانه اعتزال الكذب فيه بعد وجه الاحتياط ان العادة جرت بين الناس انهم اذا اذروا  
 يكتفون بالصك قبل الاخذ بها فخر من المال فلا يكون الاقرار دليلا على اعتبار بده حاله  
 فيحلف وعليه القسوى لتخبر احوال الناس وكثرة الخداع وخيالات وهو يتقرر في كل  
 لا يضره اليقين ان كان صادقا فيصير اليه ذكره الربيعي في روضة القاضى في باب القاضى  
 رجل اقر بدين ثم مات فقال وارث الميت كان اقراره نجبة قالوا لا يحلف المحقر له في ذلك  
 بهذا المال اقراره يوجب قاضيه ان يرضى ما يكون اقرارا بشئ او بشيئين في كتاب اقرار  
 ولو ادعت على رجل كاحا او ادعى على امرأة كاحا وانكرت حى لا يستحلف عند ايجتهاد خلافا لما ذكرنا  
 لو ادعى على ولي صغيرة انه تزوجها بالياه وانكر الولد ذلك حلف القاضى عند ما لا يكون غيرهما  
 اقرارا واقرار الولي على وليته بالنكاح صحيح عند ما في السامع من قول العاديه وذكر  
 الحصاص كان الامام الشافعي وغيره من اصحابنا يقولون يحلف في كل شيء ولو ادعى عليه  
 نكاحا لو ادعى ان ابوه او ابنته او زوجته او مولاه ولو ادعى انه اخوه او عمه او خوه لا يحلف الا اذا  
 ادعى حقا في ذمته كالزنا يحلف وانما يحلف على المال بزيادة في السابغ في العقد  
 في نوع فيما جرى في الجلف وانما ادعى بالنسب لم يجرى في اباه ما لا يجرى في غيره عليه  
 او ادعى انه زوجه والمدعى عليه ينكر الاخوة يستحلف المدعى عليه على المال عند الكل لا على  
 النسب يستحلف بالله ما تعلم له في هذا المال نصيبا كما يدعى فان حلف برك وان يحلف بغيره  
 حلية المال ولا يقض النسب قاضيه في باب العيب من الدعوى رجل جده ضيعته يدعى انه  
 وقف جده على ابية واولاد ابية وجار رجل اخر يدعى انه من اولاد الوافق واراد ان يحلف الذي  
 في يد الضيعه على دعواه اما اصل الوقف فلا يبرهن فيه لعدم الغايه وان كان في يد غيره  
 الوقف فلا يدعى ان يستحلف عليه بغيره في الغلة زينة القضاوى في اى من الدعوى رجل ادعى كراهية  
 رجل فاقتر المدعى عليه انه وقف الكرم بشئ بطلت عليه من اقراره حلفه ان حلفه لياخذ الكرم  
 لو حلف لا يحلف وان حلف لياخذ القيمة لو حلف يحلف فيصير كركى في دعوى الوقف وكذا في العاديه  
 وخاتمة والبرائة في الوقف ولو ادعى عينا واراد التحليف فقال له البده هو لسانه لا ينفذ  
 عند العيب ما لم يبرهن بخلافه لو قال هو لاني الصغير والفرق ان اقراره للغايه توقف  
 على تصديق الغايه فلا يملك الخبز في اقراره فلا ينفذ عن العيب واما اقراره لغيره فلا  
 يتوقف على تصديق الغايه فيصير كركى في دعوى الوقف فلا ينفذ عن العيب ولا ينفذ حلفه لانه

والقاضى على انه يحلف المحقر له العادة بين الناس  
 انهم يكتفون بالصك الا اقراره ثم باو خذ من المال  
 كركى في الاقرار في كتاب القاضى

ان لا يكون له الا اقراره ولو اقر المدعى بغيره  
 وقف لا ينفذ اقراره كذا في خاتمة في دعوى الوقف  
 في زيار المسئلة

لنكول

لنكول هو كذا قرار في موضع اخر لو قال ذواليد هذا لاني الصغير وقال لاني الجلف فلو حلف  
 حكم له ثم يتقرر في يد المدعى في مسئلة الصبي فان صدق المدعى في دعواه فلا دما حى  
 وان كذب يؤخذ العيب من بده ويرفع اليه الصبي وبعض الاب للمدعى قيمة العيب وبعض  
 المشايخ فرقا بين اقرار الصبي وبين اقرار الغائب كما هو وبعضهم سوا بينهما وقالوا  
 يستحلف في الفصلين كما هو دفعا للجهلة في اقسام شتر الفصولين رجل وقف ضيعته له  
 على الفقراء في صحنه ثم مات فجاءت ابنة وادعى انه الضيعه له واقر الورثة بذلك  
 لم يبطل الوقف وبضمون قيمة الضيعه من تركه الميت وانما انكرت الورثة ذلك  
 خارا وانكر ان يحلفهم يقال له نريد تحليفهم لنا وهذا الضيعه انما يكون اقرارا وهذا الضيعه انما يكون  
 فان قال لاخذ الضيعه فلا يبرهن عليه وان قال لاخذ القيمة فلا يبرهن عليه  
 على بده العيب في حلفه كتاب الوقف ادعى على اقراره وعلى جارية وحبلة من ادعى  
 النقصان بهذا السبب وانكر هو الدخول فله ان يحلف ولو حلف المدعى عليه لم يطلبه القاضى  
 لتقرير المدعى لو اقام المدعى بده فله قيمة النقصان قيمة في باب الخلاف الثاني فيما جرى  
 في الجلف او لا لا يبرهن في حذاته سرقه في حق صمان المال انما يحلف ولا يبرهن في الاشياء  
 التامة والقول قول المدعى عليه وقال يحلف في الكل الا اللعان فان نكح بغيره حلف  
 ولا يقضى النكول لانه بطل اقراره وهذا كله انما يقصد به المال فان قصد ان ادعت عليه جارية  
 تزوجها وطلقها قبل الدخول ولم يها عليه نصف المهر يحلف فان نكح بغيره نصف المهر جازعا  
 بزيادة في السابغ في القضاء قيمة بده سرقه لانه لا يستحلف في غيره ثم اجماعا ولو كان  
 حذ الغزق الا انما تضمنه حقا بان علق عني عبده بالزنا وقال ان زنيته فانه حذ وادى  
 العبد انه قد زنى ولا يبرهن عليه حلف المحقر له لو حلف في العتق دون الزنا كذا في الشرع  
 وصححه المحققون خلافا لما في الصحاح في كتابه بزيادة في الدعوى في نكاحه ولا يستحلف السارق  
 ادعى على اخيه ان قال لي باساق باساق او نحوه مما يجب فيه القسوة او ادعى انه ضرب  
 اولطه فانكره ولا يبرهن له حلفه لانه يحلف في العتق في نكاحه في العتق او مالا يدعى فيه  
 العتق فان حلف بغيره وانما يحلف في طلب ذواته لانه ثبت بالشبهات ويحلف على كل  
 بالله ما عليك هذا الحى ولا يحلف على السبب كما اذا ادعى عليه في حق بده فانكره لا يحلف  
 على انه ما حذ بجهار انه حذ بجهار عنه زينة القضاوى في السابغ في القضاء  
 ولو ادعى عليه في قال له باساق او نحوه لا يحلف بالله ما قلت هذا لكنه يحلف بالله ما عليك  
 هذا الحى الذي يدعى خلاصة في السابغ في القضاء ثم في كسبية التحليف في القتل وبيان  
 في رواية يستحلف على ما حصل بالله ما عليك دم بده فلا دما حى عبده فلا ولا دم  
 فلا دما حى ولا يملك حتى بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يحلف على السبب  
 بالله ما قلت فلا يبرهن فلا يبرهن على هذا عمدا وفي سوا القتل من القطع والشيء ونحو ذلك  
 يحلف على كسائل بالله ما عليك قطع هذه اليد ولاه قبلك حتى يسيرها ولا يملك في الشجاج  
 وجرحات التي فيها يجب القصاص فان حلف بغيره وانما يحلف في الفصل بغيره بغيره  
 عند يوسف ومحمد جرحهما الله تعالى وعند جعفر رحمه الله يحلف او يقتر

سواء كان العيب له او لغيره كما سبق الاشارة  
 اليه في المسئلة المنقولة من اقسام

والقصير في زنيته المستحلف وانما قال في كتابه وهو يصير عبده  
 قاذوا فاملاه بهذا الكلام كركى الحصاص في ادب القاضى  
 ما هو اشارة الى ان يصير قاذوا فاملاه فانه قال في كتابه  
 الذي حلف عليه فله ان يبرهن في نكاحه في نكاحه وذكر في كركى  
 رجل وقف فاقتر بغيره فقال رجل اخر لكانت هو كذا قلته  
 يصير الثاني فاذ قال ثم اذ حلف المحقر له بدها كركى  
 الحصاص يحلف على السبب بالله ما زنيته بدها  
 حلف بغيره بدها كركى هذا الحى كذا في المسئلة



وان ادعى انه قتل ابنه خطأ او ولبس اخطاه او قطع يده او شج خطاه او ادعى شيئا  
فيه دية او ارش من سبب ما خلف بالله ما خلف عليك هذا الحق يدعى في الوجه الذي ادعى في الدية  
ويستحق الدية والارش عند البين لانه ادعى ما لا يتحقق عليه ما حصل كان في سائر الاموال وقال  
ابو يوسف كل حق يجب على المدعي عليه كالدية في قتل الخطاء وما اشبه ذلك بخلاف سبب  
بالله ما قتلت ابنه فلان وفي الشبهة بالله ما شجعت هذه الشبهة التي يدعي وكل صاحب  
يجب فيها الارش والدية على المدعي عليه بخلاف ما سبب خلف في القصاص كما يجازي البين  
وان سبب البين فيما دون النفس لانه القصاص وان سبب في النفس حتى يفر او يخلف  
وقال ابو يوسف ومحمد من الارش فيها وعلى الاكام مشي الائمة المصححون في دعوى  
نفي القدر في القصاص بخلاف ما سبب في دعوى البين بخلاف ما سبب في دعوى القصاص  
وفي دعوى البين القائم حاضر بخلاف ما سبب في دعوى البين في دعوى القصاص بخلاف ما سبب في دعوى البين  
تسليم البين او تسليم قيمته من دعوى القصاص وفي دعوى البين في دعوى القصاص هذه الودعة  
التي يدعي ولا شيء منها ولا قبلك حتى من ان كان المدعي عليه لو كان استهلك الودعة ودل  
سارقا عليه لا تكون فيه وبكونه ما سبب في دعوى القصاص بخلاف ما سبب في دعوى القصاص  
ازاد ادعى رد الودعة او هلكها فانه متى صورة منكر لوجوب البين معني وادعى  
بجلفه القاضي اذا ادعى رد الودعة او هلكها لانه لا يلزم رد ولا ضمان ولا يجلفه انه  
رده لان البين ابرأ بكونه على النفي من دعوى البين قال في مشي الائمة المصححون في دعوى  
المدعي عليه دعوى انكر المدعي عليه الاستفاد من الغصب فقال ما استقرضت من شيئا  
ولا غصبت منه شيئا بخلاف ما سبب بالله ما استقرضت وان قال المدعي عليه الجواب  
ليس على هذا الحال الذي يدعي ولا شيء منه بخلاف ما سبب بالله ما سبب عليك ولا قبلك المال  
الذي يدعي ولا شيء منه قال في سبب ما سبب في دعوى البين في دعوى القصاص  
فانما يختص في باب البين من الدعوى ادعى رجل على رجل الف درهم فاقترع ما سبب في دعوى البين  
ما خلف على اقترعه بالله ما اقترع بهذا المال اختلف الخراج فيه وذكر مشي الائمة المصححون في  
وانما اختلفوا في اختلافهم ان الاقرار هل هو سبب للملك ام لا من العمل ان يكون ما سبب  
قال دعوى ما كره وخطا اقراره بدين او رده است وكواه حاضر في دعوى البين  
هم مال درهم اقراره بخلف اجاب على الاقرار لا وعلى المال نعم من دعوى القاصد في دعوى البين  
يكي بركي دعوى يكره وكنت كرهى اقراره است ومدعي عليه منكر فاقضى بدينه  
بقراره ومهد بدينه حاصل اجاب بعض الشيوخ بصدور دعوى اقراره في اقراره  
صدقا وكذا باقوا خلف على ما حصل يكون بازا في صورة الكذب فيه سبب حق الحق له  
واجاب بعضهم بحاصل لانه تملكه او استوفى المال فلو خلف على الاقرار فشكل  
فيخصني عليه في اقراره القصاص اقراره او ما لو كان هذا دعوى الاقرار بالطلاق والعقاق  
تمت الاجرى فيه الرد والنقض والابرة في خلف على صورة الاقرار في القاصد في اقراره  
ولو ورث رجل عبدا فادعاه رجل ولا يدين له بخلف الوارث على العلم بالله ما خلف  
ان هذا عبده ولو وهب له رجل عبدا ونقض وارثه من رجل عبدا فادعى رجل من عبده

يعرف من ادعى خلف في القصاص في الغصب من ان فيما  
سوى خود النفس والتميز الحكم بالكل  
لا يخلف ثاقل

والدعوى على ما اجاب به كما في العادة حيث قل  
فيه الفتوى على انه يخلف على المال لا يخلف  
على الاقرار كما في القاعدة

ولا يثبت المدعي

ولا يثبت المدعي في خلف المدعي على البنات كالموت ولا كذا كذا المشرق او المشرق  
لانه اصل نفسه لا يثبت غيره وفي كل موضع وجبت البين على البنات بخلاف  
القاضي على العلم لا يكون معتبرا واذا سبب على العلم من البين لا يثبت ذلك النكول او وجبت  
على العلم خلف على البنات تسقط عنه خلف على العلم من البنات اقوى ولو كان معتبرا عليه  
كذا في الحيط خزانة المفتين في فصل الخلاف في كتاب الدعوى فان اختلفا فقال المدعي عليه  
الدار في يد غيرت عرابي واراد ان يخلف على العلم وقال المدعي انها وصلت اليه  
لا يثبت ولي عليه البين على البنات كان القول قول المدعي عليه عليه ما يدينه العلم بها وصلت اليه  
غيرت عرابيه فان خلف المدعي على ذلك بخلف المدعي عليه على البنات فان ادعى انه بخلف  
بجلف المدعي عليه العلم فاضح بخلاف ما سبب في دعوى البين من الدعوى كذا في الارش  
خزانة وانكر رد البند وقال لا يلحقني وملكتي ورثته عرابي فادخلت اجلف على العلم ام  
على البنات اجاب على البنات الا ان يقيم المنكر بيته على انه ورثته عرابيه في بخلف  
على العلم لانه البين على البنات حتى المدعي والمنكر يدعي بخلاف ما سبب في دعوى البين في دعوى القصاص  
على ذلك غيرت عرابيه من دعوى القاصد في اقراره قال في مشي الائمة المصححون في دعوى البين  
ميكند وان دكر اسو كند ميد ميد چه كند و هذا اجاب سو كند و هذا كند من اعلم بركي  
ابن ملك وبست بدين سبب كد دعوى ميكند چنان كند من اعلم بركي بدين رايون  
بخشيد است من العمل ان يكون في اقراره رجل اخر رجلا بان ينفق على امرأته اهرم  
في كل شهر فقال في اتفقت وكذا في الاقرار فادعاه حور من الاقرار بخلف بالله ما خلفت  
على امرأته عشرة درهم خلاصة في كتاب القضاء ثم لو وقع الدعوى على فعل المدعي عليه  
من كره وجه بان ادعى عليه كسر قنة او غصبت منه شيئا بخلف بدينه ما لو وقع الدعوى  
على فعل الغير كد بخلف على العلم حتى لو ادعى على اقراره بان اكره وسرقا وغصبت منه شيئا  
على العلم وهذا من حيث قال هذا الاصل مستقيم في الخلف على فعل الغير كد على العلم الا في الرد  
بالعين يعني ان المشتري لو ادعى ان العن سارق او ابن وابنت اباقة او سرقة  
في برفق وادعى اباقة او سرقة في يد البائع بخلف البائع على البنات بالله ما بين او ما بين  
في بركي وهذا الخلف على فعل الغير وهذا لا يوجب تسليم البيع سالما فالخلف  
يرجع الى ما ضمنه بفسد فيكون على البنات وزاد البند في على هذا الاصل جواد هو  
ان الخلف على فعل نفسه على البنات وعلى فعل غيره على العلم الا اذا كان شيئا بفسد في  
يخلف بدينه ما لو وقع الدعوى على هذا الفصل الرد بعيب لانه ما يتصل به لانه تسليم القن سلما  
يجب على البائع فصول في اقراره في اقراره وان وقعت الدعوى على فعل المدعي عليه وجه  
وعلى فعل الغير وجه بان قال شريف مني استأجرت مني استقرضت مني فانه هذه  
الافعال فعله وفعل غيره فانه تقوم بالبين في هذه الصور بخلف على البنات وقد قيل  
ان الخلف على فعل الغير فاما يكون على العلم اذا قال الذي يخلف لا علمي بذلك فاذا اذا  
قال كد علم بركي بخلف على البنات الا ترى ان المدعي اذا قال فيمن صاحب الودعة  
الودعة مني فانه بخلف المدعي على البنات وكذا لو قيل البائع او سلم المشتري



ثم ان البائع ان الموكل قبض التميز وجد الموكل قول الموكل مع عبته فاذا حلف  
 بغير التميز وحلف الموكل على البنات بالتميز قد قبض الموكل وهذا الحلف على فعل الغير  
 ولكن الموكل يدعي انك علمت بذلك فانه قال قبض الموكل التميز فكان له علم بذلك فحلف على البنات  
 خزانة المفضين في فصل الاختلاف في الدعوى **سج** باع الوصي عبد فادعى المشتري  
 عبنا ولا يبيته له بحلف الوصي على البنات والوكيل على الحكم لان العبد في يد الوصي  
 فيعلم بالعيب ظاهرا بخلاف الوكيل فبينة في سائر الاختلاف من ادعاء العيب الوكيل يتبع  
 او خصومة في رعيه بحلف بخلاف الوصي اذا الوكيل نائب عن موكله ولو ادعى موكله بفتح  
 وكذا ما يشبه في انما شتر من العصبولين ولو ادعى ربنا في تركه على الوصي لا يحلف الوصي  
 الا اذا كان وارثا وكذا الوادي على الصغير لا يحلف ابوه ببراءة في السبع من العصبولين  
 ولا يحلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال البنت ولا الموقوف في مال الموقوف والواقف  
 في مال المجدد والواقف الا اذا ادعى العقد عليهم في سبب يتخلفون شتر الطلاق والرجاء  
 في اول كتاب الدعوى وادعى يد يان ادعاهما احدهما عصبه ما منه فعلا لا يدعي عليه هذه الدار  
 كانت لي وقسمتها على كذا وكذا وادعى المدعي تخلفه لا يحلف وعند محمد يحلف وهو المختار  
 بناء على ان غضب الدار يحقق عنده والفتوى على قوله خزانة المفضين في الدعوى  
 شركة مستغزة كلها بالدين او اكثر مما ادعى وادعى مدعي اقر على الميت دين او اقر في البينة  
 واراد ان يحلف الورثة او اصحاب الديون لا يمين على الغرماء اصله وكذا لا يمين على الورثة  
 ان كان كل الزمة مستغزة بالدين محبط برباني في كادى والتلشين في الوصايا في قسم  
 في دعوى الديون قال رجل مات وترك الف درهم ولرجل عليه الف درهم فادعى رجل  
 اشراها ودينه عند الميت وانكر الورثة والغريم فلا يمين عليهم لانه لا يبيد عليهم ولا يبيع  
 اقرارهم لانه لا حق لهم ما الورثة فلان الدين مقدم واما الغريم فلا حق له في عين الزمة  
 ولكنه متعلق بالزمة ولو كان مكان الغريم موصى بالثلث يصح اقراره ويطلب حقه  
 في دعوى القاعدية مقتصرا على ما يتركه لا سكا في سكة غير نافذة جاز رجل يدعي في ربا  
 طرعا وهم يكرهون حبس الجدين عليهم ان لم يكن فيهم شيئا من صفاء ووقف ما لم يأت  
 واحد منهم بالحلف فان حلف واحد منهم سقط الجدين عن الباقي فان حلف  
 الباقي وما داموا يكرهون بمقتضى وان كان في السكة صفاء او اوقاف فاليقين  
 ساقطة في الخامس والعشرين من قضاء التارخانية وقد ذكرنا ان لا يمين  
 على منكر الوصاية والوكالة وكذا لو ادعى على ميت مالا وقدم وصيته الى الحاكم والوصي  
 ليس بوارث فانكر الوصي المال لا يمين عليه وكذا الوصي لو ختم في عيب بعين باعه  
 للصغير لا يحلف والوكيل السبع والوكيل بالخصومة في الرد بالعيب في حجة الحاكم  
 يستحلف لانه يمين لرجاء النكول ولو اقر الوصي صحا لا يفتح فكذا لا يحلف واما  
 الوكيل فثابت عن الموكل والموكل لو اقر بفتح فكذا من قام مقامه من القبول العادية  
 فيبطل الفصل الثالث بعشر قالوا ولو ادعى الوصي عفا للبنت فادعى صاحب البند  
 اقرار الوصي بانه ملك لصاحب البند وان لا يبيته على ذلك فكذا لا يجوز انما ان قام الوصي

وهذا مخالف لما في العادية في الفصل الثالث من انه  
 لا يحلف الوصي في هذه الصورة ولما في اواخر  
 الدعوى الدور فليأتنا تل  
 سها  
 وان دورنا حلقه في مصنفه كذا في البرازية في الثالث  
 من ارب القاضي  
 سها

اولم يقيم

اولم يقيم فان اقام لا يسع ولا يحلف لانه لا يبيد لان فائدة انما هو امتناع  
 مخصوصة ووقفت مختصة باقامة البينة وان لم يقيم بعد سبب ولا يحلف لانه  
 يفتد فائدة امتناع مختصة الوصي فان الوصي لو اقر عينا بان العفا الذي  
 يدعيه ملك ذي اليد لا يسع دعواه انه ملك البنت فكذا اذا ثبت ذلك بالبينة  
 فروع القاعدية قال ادعى الوصي دين الميت واثم البينة فادعى المشتري عليه  
 انه اوفاه الميت والوصي فانكر الوصي هل يحلف اجاب نعم اما اذا ادعى قبل الوصي  
 نف فلانه ادعى عليه معنى لو اقر به لمزم فاذا انكر سبب حلف عليه اما اذا ادعى قبل الميت  
 او اقره بذلك فلانه ادعى عليه معنى لو اقر به لمزم فاحصة اعني تنقطع خصوصية  
 فكان تخلف فيه فبعد ذلك لو نسب القاضي وصيا او بلغ البينة فاحصة  
 فلو ذلك في المحل المذكور يرفع تاخير اذعي الميت وصية دين على اخر فادعى الا فاد  
 حال حيوة وانكر الوصي لا يحلف لما قرع عدم الفائدة او يدفع الدين الى الوصي  
 فان قلت فيه فائدة وهي قصده قلت اريد بالفائدة وان تكون نكول كقول  
 موكله وليس كذلك ولكن لا يجوز انما حلفه لتحقيق الفائدة في الجملة فلو لم يكن  
 هذا القدر في جواز التخلف جامع الفصولين في احكام الوكلاء في المربع والتلشين  
 وفي التواريد يحلف الصبي الماء ذون ويقضي عليه بكونه بن له البالغ وفي اقرار الاصل الصبي  
 التاجر يحلف والعبد التاجر يحلف امانته وذكر الفقهاء ان الميت لا يحلف  
 في قول علماءنا وبنا هذا الكبير وبه يعني مخففة تارخانية رجل اتى الى رجل وقال  
 ان فلانا ادعى عندك الف درهم وانا وكيله فقصه ما منك لم يكن له ادعى ان يحلف  
 على الوكالة تارخانية في الثالث والعشرين من كتاب الدعوى **سج**  
 ادعى انك وصي فلانة او وكيله ولي عليه كذا فانكر وصاية او وكالة لا يحلف  
**ط** لو يمين المدعي انه وصي فلانة او وكيله يقبل فحق جعل خصما في حق سماع البينة  
 ووزن الاختلاف في انما شتر من الفصولين ادعى الاستصناع على رجل وانكر المستصنع  
 لا يحلف لانه ليس بلازم فاحصة في السابع من القضاء وكذا في البرازية في المربع من  
 رجل مستصنع رجلا في شئ ثم خلتا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما امرت  
 وقال الصانع فقلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الآخر ولو ادعى الصانع على رجل انك  
 استصنعت الي في كذا وانكر المدعي عليه لا يحلف فاقبضان في باب يمين في الدعوى  
 المستصنع اذا قال ليس هذا علي الوجه الذي امرت وادعاه الصانع فلا يحلف في ردعي  
 على اخر معنى لو اقر به لا يمينه فاذا انكر لا يحلف فصولا ستة وشني في ضمان الصباغ  
 في التاسع والعشرين وفي الزبوات وفي كل موضع لو اقر بزم فاذا انكر سبب حلف  
 الا في ثلث ما ذكرنا اولي اراد الوكيل الشتر الرد بالعيب فادعى البائع الموكل  
 رضي بالعيب ان اقر الوكيل بطل حق الرد وانكر لا يحلف الثانية ادعى الامر  
 رضاه لا يحلف وان اقر بزم الشاة الوكيل يقبض الدين ادعى عليه كديون  
 اسرار الموكل الدين وعلم الوكيل لا يحلف وان اقر بزم بزم في المربع في الفصل الرابع

وكذا في قضية المعنى في فصل دعوى الطلاق والعنف  
 من كتاب القضاء كقول قديمه في الصبي بالعاقل  
 ايضا سها



واذا وكل رجل رجلا يقبض دينة فادعى المدعى ان الموكل ابراه او اسقاه وانكر الموكل  
 فانه لا يمين عليه صلا وان كان لواقته بطل حقه في القبض فاعديه في واسط الكفاي وكذا  
 في واسط الدعوى والموكل منه **ابرا** في المدعى عن هذه الدعوى بسأل المدعى الكسبيته  
 حاضرة على مال فلو يمين بيمين بيمين المدعى على البراءة وان لم يمين بيمين بيمين المدعى على  
 على دعواه المال فلو حلف المدعى عليه ترك ولو حلف المدعى على البراءة ودعوى البراءة اقرار  
 بالمال عند المتأخرين لا عند المتأخرين وهو الاصح **قال** ينبغي ان يحلف المدعى  
 او لا على البراءة لا بدعي عليه بطلان دعواه وربما ينكح فيقطع الخصومة جامع القبول في  
 الفصل العاشر ولو ادعى المدعى عليه انه ابراه في هذه الدعوى لم يمين بيمين بيمين المدعى  
 عنها او المدعى بدعواه استحق جواب على المدعى عليه وجواب ما اقراره وانكاره وقوله في  
 ليس اقرار ولا انكار فلا يمين وبما لا يجب خصمك ثم ادعى عليه ما يثبت وهذا يخالف ما قال  
 ابراه في هذه الدعوى فانه يحلف لا بدعي البراءة من المال اقراره وجوبه والادعاء وجوبه  
 لا ابراه مسقط فغير يمين عليه يمين ومنهم من قال في التخييل انه يحلف على دعوى البراءة في الدعوى  
 كما يحلف على دعوى التخييل واليه مال **مجمع** وعليه اكثر قضاء زماننا في الخامس  
 عشر القبولين رجل ادعى على رجل ما لا فعال المدعى عليه المدعى ابراه في هذه  
 الدعوى فتوهم الحكم ان هذا اقرار المدعى عليه المال فحلف المدعى على البراءة فحلف  
 بحلف بعد ذلك على المال ام لا قال انخصاف يحلف وهكذا قال الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل ان المدعى عليه يحلف وقوله ابراه في المدعى في الدعوى لا يكون اقرارا بالمال  
 وكانت الواجب على القاضي ان يسأل المدعى الكسبيته على المال فان اقام البينة على  
 يحلف المدعى بعد ذلك على البراءة وان لم يكن المدعى عليه على المال يحلف المدعى عليه  
 على دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون اقرارا بالمال فان حلف المدعى عليه ترك وانكر  
 حلف المدعى على البراءة وتوهم القاضي ان هذا اقرار ليس بشئ قال هذه مسئلة اخلاف فيه  
 المشايخ قال المتقدمون من اصحابنا دعواه البراءة في الدعوى لا يكون اقرارا ولا خالفهم فيها  
 المتأخرون وقول المتقدمين اصح وقال الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهر الدين ينبغي  
 ان يحلف المدعى او لا البراءة لا بدعي عليه بيمين بيمين المدعى على بيمين بيمين المدعى  
 بيمين ما قال وفي المسئلة اختلاف المشايخ فاضيف في باب البيمين في الدعوى سئل عن رجل ادعى  
 احد الشريكين اذا ادعى على الاخر رأس مال فاقترنه ذلك وادعى الاصل او اقام البينة  
 على ذلك وانه ابراه وكل واحد منهما صاحب حقه وقضى القاضي بذلك ثم ادعى المدعى ادعى  
 انك اقررت بعد ذلك انك رحت كذا وكذا وادعى الاصل او اقام البينة على ذلك فحلف عليه  
 فقال لا يمين منه وهو من حلف التزاهير وسئل عن رجل ادعى فقال بعد قضاء القاضي وقع  
 الفخ او واحد فلا يجري الا اختلاف تاتار خانية في منقولات الدعوى رجل توجه  
 عليه البيمين فقال ان المدعى حلفني في هذه الدعوى عند القاضي بيمين بيمين المدعى  
 على ذلك حلف القاضي بانه ما حلفته فان نكل لا يكون له ان يحلف المدعى عليه وان حلف  
 كان لا يحلف المدعى عليه على المال فاضيف في باب البيمين في الدعوى

والتخييل ان البيمين المدعى على دعواه البراءة في الدعوى  
 واليه ذهب الامام شمس الدين ابي الوائلي لانه ادعى  
 او اقراره بيمين فادانته لانه لم يحلف كذا في  
 الباب الحادي والعشرين من شرح  
 اربع الفقه للشيخ الشهاب  
 مهله

واليمين ما يمين

واليمين انما توجه على منكر كونه نكاحه محترقا وهو الذي ينكر شيئا يدعي عليه مما يمين  
 هذا المعنى بعض الاحكام مسترها ان من شترى جارية ثم ادعى انها زوجه فلا يمين  
 انكره وانكر البائع فادعى البائع على العالم لا يمين بيمين المدعى على البائع فادعى البائع  
 يقبض دينة فادعى المدعى ان الموكل ابراه او اسقاه في منه دينة وانكر الموكل فانه  
 لا يمين عليه صلا وان كان اقراره بيمين بيمين المدعى على القبض وذلك لما قلنا فاعرف ذلك  
 فانه اصل معرفة المنكر الذي يستحلف والذي لا يستحلف وذلك راجع الى المرد في قوله  
 عليه السلام واليمين على من انكر فان معناه على من انكر دعوى مدعى عليه فاعديه في  
 او اطلب المدعى بيمين مدعى عليه في نفي افعال المدعى عليه اخرج كذا سنة حسا بك لا نظر  
 فيه فقال المدعى لا اخرج وطلب من القاضي ان يحلفه قالوا انه امره القاضي ان يخرج هو  
 حسن لا يجزى فاضيف في باب البيمين في الدعوى ولو ان القاضي عن البيمين  
 على المدعى عليه ثلاث مرات فان ابي ان يحلف ثم قال قبل القضاء انا حلف بحلفه  
 ولا يقضي عليه بشئ ولو ان القاضي عن البيمين عليه ثلاثا فاجب ان يحلف قضى عليه لا ينكح  
 ثم قال انما حلف لا يثبت اليه ولا يبطل قضاء القاضي من الحكم المردور رجل ادعى  
 على ادراه في حذرة او على رضى بالا وطلب يمين المدعى عليه ذكر خصاف ان القاضي يمين  
 امينا او امينين وموتى مدعى يستحلف المدعى عليه وذكر في المنقبي في خلافا  
 على قول بيه يوسف بيعت امينا ليحلفه وقال ابو حنيفة لا يبعث فيقوض ذلك  
 المراءى القاضي فلو ان القاضي بعث امينا ليحلفه في البيمين وقال حلفته لا يقبل  
 قول الابن اهد من الحكم المردور بعث القاضي امينا او امينين الى حذرة لا يخرج  
 ليحلفها فقالا حلفنا ما لا تقبل الابن اهد من البيمين في السابغ من القضاة القضاة  
 في الترتيب وفي ثلثنا كما نعتز الترتيب لغلبة الفسق اختار القضاة استخلاف هؤلاء  
 كما اختار ابن ابي كليل حصول غلبة الظن تاتار خانية في الرابع والعشرين من الشهاب  
 طعن المدعى عليه في الشهادتين كان او عامها لثقة ورام تخليفه لا يحلف وانكر  
 يقبل انتهى فعلى هذا كل طعن تقبل عند البرهان لا تخليف عليه عند عدمه على الشاهد  
 وعلى المدعى ومن قبل اقرار الشاهد به ونصبه كالبهتان لمارة وبيعي القبول يجوز ان  
 في الشهادات في باب من تقبل ومن لا تقبل وفي المنقبي رجل ادعى اني قد بعثك هذا  
 الطبلسان الذي عليك بكذا وانكره وانكره وقال هذا الذي وانما كنت او عنك فرددنا  
 على يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويرد الطبلسان على الذي يدعيه السبع قال بيمين  
 المدعى عليه في التلخيص وهو في المنقري فان من دعوى التاتار خانية **كتاب الاقرار**  
 ويصح اقرار الرجل بربعة نفر بالولد وشروطه ان يكون المقر به حال بولد وان لا يكون  
 المقر له اب له في الفروع وان يصدق المارة المقر في اقراره اذ كان له عبارة صحيحة  
 وفي الهداية وبالوالدين ولا يصح اقراره بما عدا هؤلاء نحو النعم واللاح وانكروا  
 صحة الاقرار بما ذكرنا اعتبار الاقرار فيما يلزم المقر والمقر له في الحقوق وفيما يلزم غيرهما  
 حتى اذا اقر بالابن مثلا فالابن المقر له يثبت مع سائر ورثة المقر له المقر وان جحد سائر الورثة

والمعنى في الصبي وعدم الصبي ما ذكره في رايي الاصل  
 يعني في الاربعة يثبت المقر له مع الوارث المعروف  
 ويثبت له في الكبريات وفيما وراء الاربعة لا يثبت  
 مع الوارث المعروف اما الاخر فمضى في نفسه  
 حتى لو لم يبق وارث كان المقر له لا يثبت له المال  
 من اقراره خلاصة



ولو ان الغلام افراده بعد موته بغير قصد  
ويثبت نسب لانه النسب لا يبطل بالموت وكذا  
لو افراده بعد موته بغير قصد بغير موته  
كذا في السراجية

ولو ان من ينفق المهر في جميع الايام والاعمال  
لا يعتبر من نفقه في اقرار الرجعي من المهر  
ولو ادعت المرأة على رجل انه ابنها لا يثبت الا بشهادة  
القائلة كذا في العاشر من موطا خلاصة

فان لا يقبل اقراره في النسب لا يثبت نسب المهر  
ولا يثبت الوارث المعروف احوالهم في المهر  
معرفة في حق المهر يثبت المهر ولا يكون  
يثبت المال المملوك من اقراره خلاصة في السراجية  
ويجوز منه بعد ما ينفق من اقراره  
العاشر من موطا خلاصة

ادعى انه مولود لانه لم ينفق في حياته ولم ينفق  
اخر فانه لم ينفق في حياته كذا في  
العاشر من موطا خلاصة

نسبه ويرث ايضا اصل المهر وهو المهر المثل وانما ينفق النسب في المهر  
ومن اخل المهر بولده لم ينفق النسب عليه وليس نسب يعرف انه ابنة وصدة الغلام يثبت نسبه  
وان كان ورضا لانه النسب مما يلزم فاقصده اقراره به ويجوز اقرار الرجل بالولادة  
والولادة والزوجة والمولى لانه اقراره بالزوجة وليس فيه تحيل النسب على الغير وهو الزوج ويقبل  
اقرار المرأة بالولادة بن الزوج والمولى لما ثبتت ولا يثبت من ينفق المهر في جميع الايام  
بالولادة لانه فيه تحيل النسب على الغير وهو الزوج الا ان يصدق الزوج او تشهد بولادة قائل  
او اقراره انما هو في المرأة التي يكون لها زوج او معتدة لا يقبل اقرارها بالولادة الا بيمين  
واما اذا لم يكن زوج وليست بمعتدة يصح اقرارها بالولادة لان فيه التزاما على نفسها  
وغيره ما ينفق كذا في حواشي صدر السراجية وما اقر نسبه من غير الوالد بن كذا في  
والتم لا يقبل اقراره في النسب لان فيه تحيل النسب على الغير وفي بعض حواشي السراجية  
اذا كان للفرقة عبد المهر يثبت نسبه بغير اقراره ولا يثبت تصديق ولو كان عبدا  
للغير يثبت تصديق مولاه فلهذا الفتاوى في ان ينعى اقراره قلت وهو تمام لثبات  
سهمه لانه من ينفق منها احد ينفق النسب لانه لا يقبل اقرار المرأة بالولادة وهو محمول على ما اذا  
كان لها زوج معروف فاما اذا لم يكن ينبغي ان لا يصح اقرارها كذا ذكره في ط  
من بعض النسخ فالعبد انما الضعيف وان كان لها زوج معروف في الحال لكن لم يكن  
لها زوج معروف وقت علوق هذا الولد المهر يثبت النسب به ومن ينفق به والظاهر  
ان مراد هؤلاء المشايخ من قولهم ان لم يكن لها زوج معروف وقت العلوق لانه في  
لا يلزم تحيل النسب على الغير واما النسبية هي الاقرار بالمولى ان المهر مولى الحق  
او مولى الملك وكلاهما يحتمل ويجوز اقرارهما بهما بيمينهما اما الاول فهو ان يقر  
ان هذا معتق قد اعتقني او معتق قد اعتقته وهذا يصح بيمينه لا يكره للعتق  
لا فصل وانما لا يكون له ولا ثابت من الغير وانما يصدق واما الثاني فان نقر امرأة  
انها ابنة فلان او رجل انه عبد فلان ولا يعرف حالهما في الفرق والحرية وليس لها مولى  
معروف وهدقهما المهر في ذلك يثبت الفرق مجتمعي ثم ينفق المهر في ذلك يثبت النسب  
**فصل في الاب** مودف فقال ثابن فلان اخو لاسم لانه لا يعرفه تحيل النسب  
ولو جعل نسبه من ابي ابنة يقبل ولو سهر المهر لانه ابن فلان لا يقبل في دفع بينة الابن  
لان اشياء نسبه من فلان لانه لا يصدق من ابطال بينة الابن فلان بينة المهر يثبت النسب  
حق التصديق ولو صدق فلان يثبت نسبه منه في اواخر العاشر من موطا خلاصة  
ولو اقرت ابنة ولها بنت مودف فلان لانه يثبت المهر في تولد عصبته لها او لغيره في  
ذات الزوج ظاهر ما لو لم يكن منكوحة ولا معتدة ينبغي ان يكون المال لهما اذا اذنا  
على اصرح فيثبت نسبه المهر في حقها على ما ذكر في الهداية وغيره وقبل لا يثبت من ابيها  
في التاسع والعشرين من موطا خلاصة اقراره ان فلان اخي لاجل اقراره في حق ثبات  
النسب فلو ماتت ابنته ثم مات المهر فجميع مال المهر لغيره ما ينفق المهر ماله نصار  
كوصي في جميع المال وليس شرط من المال المهر لانه يكون اقراره في حال عدم الوارث لكن

في حالة

في حالة اقر مات ومات ولم يبق له وارث يكون ذلك للمهر ولو كان المهر  
معروف النسب فقال المهر ابن اخي او ابن عمي مات ولا وارث فلهذا المهر  
منه ضاه فيصير معنى الوصية في اواخر الفصل العاشر من موطا خلاصة  
مولى ابيك اعني ابوك ابي وامى لم يكن القائل عبد المهر كذا في موطا خلاصة  
مولى ابيك ولم يقبل اعتقني ابوك ولو قال المولى ابيك اعني مولى ابوك المهر  
او اقراره عن ابيك الاب الا ان يادى المهر بينة خواتم العتق قبل التدين والعتاق  
قال واسبي صبيتان فاعتقا وكذا في اقراره واحد منهما ان الاخر ابوه لانه  
لم يصدقهما في ذلك كذا في موطا خلاصة اقراره فاعتقت واقرت ابنة ابنتها  
في ذلك لم يصدق بخلاف اذا كان مع النسبي رجل فاعتق ثم ادعى ان النسبي ابنته يثبت  
نسبه فان كان النسبي من ينفق عنه ينفق او كان بالنسب النسب لا يصدق وانما  
يثبت عند التصديق اذا كان مختلفا في نفسه ولم يكن الولد مودف فانه غير المهر  
بولده ما يصدق لم يثبت النسب وكذا ما ينفق ثابن ان لم يكن لها وارث معروف  
فان شهدت امرأة على ذلك وصدقها الولد يثبت نسبه منها وانما شرط تصديق الولد  
لانه اذا كان مكره بالمرء لم يثبت النسب الا بحجة نامة وشهادة المرأة الواحدة يثبت  
بحجة نامة وان لم تشهد لها امرأة وصدقها زوجها بيمينها يثبت النسب منها  
اما الزوج باقراره فانه يقر على نفسه والاثبات منه يثبت نسبه منها في الموطا  
الشرطي في باب التحيل والمهر في كتاب المهر واما المهر فان اقرار الرجل على غيره  
اذا كان له وارث معروف فاقتر في صحته او في مرضه يابن او بنت فصدق المهر  
وللمهر وارث معروف فان الاقرار جائز ويرث المهر مع سائر ورثته وكذا في  
لو اقر امرأة فصدقته وله ولد وابوان او غيرهم من الورثة فانها تراثهم وكذا في  
لو اقر اب او مولى على عتاقه فذلك سواء ولا يجوز اقراره لغيره لانه لا يقره واما اقراره  
فذلك انما ينفق جائز اقراره في الاب والزوج ومولى العتاق وان كان لها وارث معروف  
فان هؤلاء ينفقون موته فاما الابن فاقترها بالجزية والثانية ان لم يكن للرجل وارث  
فاقر بولده وله ما وجدته او وجدته او اجتهاد وبعثته وابنته او بغيرهم ولا يكون وارث معروف  
ووسهم ولا عصبته ولا مولى عتاقه ولا مولى مولاة فان مال من اقره من ذكرنا على اقراره  
من النصف في الفرائض ولو تنازعنا في انه يجوز النسب لم يجد فيه رواية فاقول يحتمل ان يكون  
القول للمهر لانه يكره ان يكون له اب غير المهر ويحتمل ان يكون القول لمن ينفق منه المهر لانه الكا  
ان للعبه نسبا مودف فانه مولده كذا في النسب في كتاب العتق من الكا وغيره في العتق من موطا خلاصة  
في اواخره قع قال المهر والنسب وكذا في اقراره في غيرك فاذ انت فجميع نسبي  
كذا في السراجية الثالث بطريق الوصية قع حم امرأة قالت لصبي مودف النسب في السراجية  
ابني فاذ انت فجميع ما هو مودف في الثلث وصية مودف ينبغي ان يقع في الكل  
اذا لم يكن لها وارث فان رضى الله تعالى عنه جواب قع نسبه بالعتاق لان الميت  
لم يخرج الكلام من الوصية فبني في باب اللفاظ التي تفتح بها الوصية من الوصايا



لو عصب جارية فوطرها فولدت منه ثم عصب صاحبها وادعاهما والابنة له فاقتر بها  
 ذوالكبد لم يصدق عليها وعلى ولدها ولكن انما عصبها يوم عصبها ولم يصبها كولد  
 في خزانة الاكمل في ابا العصب وارتت تعرف اقرباوت اخا فاسم ما بيده  
 على موجب اقراره اذا اقراره في المال فينفذ في حق المال لا في حق النسب في حق النسب  
 على الغير فلو اقراره بغيره فلو صدق في المقل الاول فسموا بيدها عصب ما اقر ولو كثر  
 فلو دفع الاول بقضاء فلا يضمن فيصير دفع كماله في عصبها به بينهما ولو دفع  
 بلا قضاء يجعل المدعى كباقي في بده فيضمن ويدفع اليه حصة في الكل لا في مختار في التسليم  
 وادعاهما لم يصب بغير حق فيضمن في التاسع والعشرين من الفصولين الوارث لو كان  
 واحدا فاقتر باين اهل البيت لا يثبت نسبه في الميت فلا قال له يوسف وان اقر  
 واجمعوا ما به بشارك في الارث في الكل المأثور جامع العناور جارية ولدت ولدا  
 بعد موت السيد فاقتر بعض الورثة انه ابن الميت لم يثبت له في الميراث ولا يثبت  
 النسب وكذلك الاقرار لو كان في اثنين او ثلثة ما دام واحد بعد ذلك ولو اقر  
 اثنان ثبت نسبه منه وجازت الشهادة ثمانية في الثاني والعشرين من الاقرار  
 مات وترك اخوين فاقتر احدهما باخ وانكر الاخر فاقتر على الاخ المقل نصف ما بيده  
 في قول اصحابنا وعند ابى ليلى يعطيه ثلث ما بيده كذا في التاسع والعشرين  
 من الفصولين اقرار ما بيده كانه لزوجته ورثه عنها وهذا هو الاصل في المقل  
 يكونه زوجها قال الامام الثاني المال بينهما الا ان يبرهن الاخ على بطلان الزوجية  
 وقال محمد وزفر حرهما الله تعالى المال كله الا ان يبرهن الزوج الزوجية كذا في القول  
 بزيادة في العاشر من الدعوى ادعى بعض الورثة دينا على مورثة فصدقه بعض  
 وانكر البعض يستوفى الدين في نصيب من صدقه بعد ان يطرح نصيب المدعى  
 صدق بعض الورثة مدعى الابن يؤخذ كله في نصيبه عند اصحابنا واختار ابو الليث  
 ان يؤخذ منه حصته وهو مذهب الشافعي مبنية المعنى في كتاب الدعوى  
 ادعى على ميت حقا او شيئا سما كان بيده فاقتر الوارث به لزمه في حصته حتى  
 يستقرها اذا اقر على نفسه فصح وبقيته الورثة على حقوقهم في المقتضى اقراره عليهم  
 كذا ذكره في حق جامع الفصولين في قول التاسع والعشرين وارتثا ميت  
 اقرار بالدين عليه لا اقر ولم يعطيا ولم يقض فاجن حتى شهدا به من لرب دين  
 عنده يقبل وينتد الدين عليها وعلى غيرها ولو قضى عليها ثم شهدا لم يقبل  
 في عاشر شهادات فتاوى اللم اقرار احد الورثة بالدين فيلزمه كله وقبل حصته يعني  
 اذا ادعى رجل دينا على ميت واقتر بعض الورثة به فيقول اصحابنا يؤخذ منه حصة المقل  
 جميع الدين وقال الفقهاء ابو الليث هو القياس لكن الاحتياط عندى ان يؤخذ منه  
 بما يحققه من الدين وهو قول الشافعي والبصري وابن ابي ليلى وعياض النوري وغيرهم  
 من تابعهم وهذا القول بعد من الضرر وذكر من الامة المولوية ايضا قالوا لا يثبت  
 بشار زيادة شئ لا يثبت في الكتب وهو ان يقضى القاضي عليه باقراره في المقل الا اقرار

لاجل الدين

لاجل الدين في نصيبه بل جعل بقضاء القاضي ويظهر ذلك بمسئلة ذكرها في الزاوية  
 وهي ان احد الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد به وجعل اقرار الدين كان على الميت فانه  
 يقبل شهاده هذا القول لو كان الدين يحل في نصيبه بغير الاقرار لزم ان لا يقبل  
 شهاده لما فيه من المعوم قال جماعة من الفقهاء وينبغي ان يحفظ هذه الزيادة لانها فائدة عظيمة في المقل  
 ورر في دليل الاستثناء من كتاب الاقرار في بين في القاضي انما يبرهن المدعى على ما مات  
 مورثك فان قال نعم فحسب ان دعوى المال فلو اقر وكذب بقية الورثة ولم يقض باقراره  
 حتى شهد هذا الوارث واجبي به يقبل ويقضى على جميع الورثة وشهادته بعد حكم على اقراره  
 لا تقبل ولو لم يبق الميت واقرب الوارث وتكفي في ظاهر الرواية ما فعل كل الدين في حصة المقل  
 لانه مقرر بان الدين مقدم على ارثه قال في هو القياس لو كان المختار عندى بلزمت حصته  
 وهو قول الشافعي وابن ابي ليلى وعياض النوري وغيرهم من تابعهم  
 وهذا القول عدل وبعده من الضرر فلو لو يبرهن لايأخذ الا بحصته وفاقات ما وجد  
 بحصته لو عصبهم جارية فوطرها فولدت منه ثم عصب صاحبها وادعاهما والابنة له فاقتر بها  
 من جامع الفصولين وارتت في طريقة بعض المتأخرين ان اقرار الدين وبعض الورثة  
 غايه وعصب بعض المقل غاصب يؤخذ جميع الدين في نصيب المقل بالاجماع ولو ثبت الدين  
 باقرار جميع الورثة ثم غاب بعضهم وعصب بعض المقل غاصب يؤخذ جميع الدين في هذا  
 الباب في الحاضر في الخامس من الاسئلة في حقه مات الرجل عورثة فاقتر ورثاه بدين  
 على الميت لرجل ثم شهدا به المقل بذلك الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل ان يلزم القاض  
 باقرارهما الدين في حصته ما في المقل فقبل لانها جارية اقرارها قبل القضاء عليها لا لاجل  
 الدين في قسطها وان قضى عليها باقرارهما ثم شهدا به له عليه لا يقضى بشهادتهما لانها  
 بربر انما يجوز لانها من ماله على الورثة فكانت حصة ختم ودفع مخرم بزيادة في الشهادة على  
 الثاني من الشهادات اقرار اثنان بان الميت اوفى لفلان بكذا وانكر الوارث الثالث  
 ذلك فشهد عليه الوارثان المقران على تقبل شهادتهما وكشهادتهما بالدين ام لا فلا يلزم  
 لم توجد شهادتهما وارتثا منصوصه ولا جواب من المتأخرين فيها في حق القضية احد الورثة  
 لو اقر بالوصية يؤخذ منه ما يحقه وفاقا تركت ثلث ثلثين وثلثة الاف درهم فاخذ كل  
 الاغاضي رجلان الميت او كماله بثلث ماله وصدقه احداهم فالقياس انما يؤخذ منه  
 ثلثة اخماس ما في بده وهو قول فرو في الاحسان انما يؤخذ ثلث ما في بده لما هو قول اصحابنا  
 في الرابع والعشرين من الفصولين وذكر شيخ الاسلام علاء الدين السمرقندي في جامع الفقهاء  
 ان الميراث من الميت اذا اعتق عبدا ورثه في الورثة قبل الموت فالعبد لا يصب في الوارث  
 واحد من الورثة او متى شخص وكذب بقية الورثة فانه يقدر نسبة الوصية له نسبة المقل ويدفع اليه  
 من سهم ذلك القدر ولا يعطى جميع الوصية من سهم المقل بخلاف مثاله لو مات ثلث ثلثين  
 فاقتر واحد منهم ان والده هم وصي كبريتي حسين درهما فانه يدفع اليه من سهم المقل ثلث ثلثين  
 وهو ثلثون درهما وهذا اذا كان الوصية يخرج من الثلث وفي سنية المعنى اقرار احد نصيب  
 بوصية ثلث يعطيه ثلث ما في بده في حجة القاضيه اقراره في ميت على الورسين

ويثبت عليها وعلى غيرها من الورثة كذا في القيد  
 في باب شهادة القتر من الشهادات  
 سبعة







بعد ما رآه على اقراره له ثانيا وهو الاشبه بالصواب لانه اذا كان بين رجلين  
 اخذ واعطاء فاذا قضى احد صاحبه فاقترانه لاحق له عليه ثم اذ ان صاحب  
 الحق ويكتب اقراره ويشهد عليه لم يزم ان لا يفيد فائدة لان الحق لا يسمع منه دعوى  
 الاقرار بعد اقراره السابق انه لاحق له عليه وانه تسبب بعبد بانه تكذيب  
 الحق له اقراره القبيحة الاقر بفتح م غير قبول لكن البطلان يقف على الاقرار الملك  
 للمقر له يثبت من غير قصد يقوول لكن يبطل رده من النسخة في الفصل  
 الاول من الاقرار ولو صدق الحق له الاقرار ثم رده لا يصح خيانة القضاة في الاقرار  
 التصديق اقراره في المحرور في كتاب القضاء من الاشباه من الفروع الثاني  
 قال عطني لالف التي عليك فقال اصبر لا يكون اقرارا وكذا لو قال سوف  
 تاخذها من اقراره البرازية من الفصل الاول في الاصل اقرضتك الف فقال ما  
 استقرضت من اقرضتك لا ولو قال استقرضت منك يكون اقرارا في الاقضية  
 واما في غير ذلك فلو قال استقرضت من اقرضتك اقرارا اذ كان مجيبا لالت  
 معناه استقرضت منك لا من غيرك ولو صرح بقوله استقرضت منك  
 لا يكون اقرارا ثم قال هذا من اقرضتك اقراره بفعل الغير اعني قوله اقرضتني  
 اقراره بفعل نفسه اعني قوله استقرضت ابتداء لا يكون اقرارا وهذا موافق لما قالوا  
 يقين حلف المستقرض بطلبه ان كان فرضا ولم يفرض بحت وهذا ان كان للطلب وكل  
 ما قال لا يترتب ان يترتب عليه التبان والوفض لا يكون فرضا لا قبول وفي بعض القضاة  
 استقرضت منك ولم يفرض اقرارا واصل والالتا من جانب المستقرض كلف الاقرار  
 في جانب الوفض والجواب فيه ما ذكرنا في اواخر نوع فيما يكون جوابا في الفصل الرابع  
 ولو قال لا حلف عليك الف درهم فقال لا حلفي عليك مثلها او قال لا حلفي عليك  
 او اعففت عبدك فقال لا حلفي وانا اعففت عبدك او طلقته او اتركك لا يكون اقرارا وعين  
 محمد اقراره ويصحب ولو قال حلفي ان اؤتيه اقرارا اقرارا اقرارا لو قال  
 في اقراره ان اؤتيه اقرارا في اقراره لا يكون اقرارا خيانة القضاة فيما يكون اقرارا في الاقرار  
**فصل في اقراره على ما لا معلوم** فقال مسترنا به الاحكام ان اقراره اليوم فهو اقراره بالملك  
**من ابل** هو ما يقع في الاشكال كما في ما ان الحق قال في اقراره ان اقراره ان اقراره  
 المدعي عليه الاحكام اذا لم يكن مسترنا اقراره باخلاص فنية في الجواب الذي يكون  
 اقراره الاقرار جمع ولو قال اقراره عليه في خلال دعوى المال عليه ما لم يات به اقرارا او ما لم  
 في اقراره الا ان يكون عليه وجب الاستدراك هذا اقراره ان لم يكن عليه اقراره بالاستدراك  
 مثله قال ويعرف ذلك بالنسخة **فصل في اقراره في حق كس** هو اقراره في حق كس وحققت بين رتب المال  
 والقضارب فهو من بعد رجوعه من سفره فقال رتب المال حقت باربعين عددا من النوع  
 الفلاني فقال لا اخطا رتب انما كانت مائة وثلاثين عددا فلو اقراره بارتب مائة وثلاثين  
 عددا من قال هذا اقراره في الكلام مخير اذ اقراره في حق كس الاستدراك لم يكن اقرارا  
 ويعرف هذا بالنسخة كما قلنا في الامان الحق في المحل المسترور

من غير شخص يطلب الا بيمين معلوم فقال له  
 انظر صبرنا بعد ما لك لم يكون اقرارا  
 من امر لا اجاب نعم يكون الملك اقرارا منه  
 كذا في فتاوى ابن عديم  
 سلام

من غير شخص قال لا حلفي عليك القدر الفلاني فقال له  
 في عليك مثله لم يكون اقرارا منه امر لا  
 اجاب لا يكون اقرارا في ظاهر الرواية كذا في  
 فتاوى ابن عديم  
 سلام

معناه رتب بالمعيار فترتها حاد القسمة  
 سلام

ادعى ما راجع

ادعى على رجل بالمال فقال المدعي عليه له اقراره على ما كان ذلك اقرارا من المال  
 المدعي فاضحنا في الكفالة بالمال طلب الصلح عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب  
 الصلح عن المدعي يكون اقرارا فاضحنا في الدين اقراره عن الدعوى ليس اقرارا  
 وابعد في هذا المال اقراره مجمع القضاة في فصله جوابا عن اقراره بدين طلب الصلح  
 والابعد عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والابعد عن المال يكون اقرارا بتردية  
 في الاستثناء من الاقرار وكذا في صلح الضريرة ولو قال اقراره في هذه الدعوى او صلحني  
 من هذه الدعوى لا يكون اقرارا وكذا في دعوى الدار ولو قال اقراره في هذه الدعوى لا يكون اقرارا  
 خلاصة من اقراره في صلح في جواب هو اقراره بدين ولو قال اصالحك  
 من حقك يكون اقرارا والبيان الى الحق ولو قال من دعواك لا يكون اقرارا  
 وجيز في باب ما يكون اقرارا وما لا اقراره ودعوى البراءة اقراره بالمال  
 عند التنازع بين المعلن المتقدمين وهو الاصل مضمولين في الفصل  
 العاشر من الاقرار فيل لم قلنت فلانا فقال كان هذا في اللوح مكتوبا  
 نكره الدية الا ان يقر بالفصل عمدا ولو قال المقدر كائين لا يكون اقرارا  
 بتردية في نوع قال عصب من الاقرار اقراره باع عبده من فلان  
 ولم يذكر الثمن ثم جرد من جموده لان اقراره بالبيع بغير ثمن باطل  
 فاضحنا في فصل الاستثناء والافسار ادعى بالارث فقال اقراره  
 من ابيك في هذا اقراره بالملك لانه ادعى تلقي الملك من جده ولو لم يكن مالكا  
 حتى تلقى الملك من جده فانه معنى اقراره من ابيك ملكني ابوك بالبيع والملك هو  
 المال ظاهر او كونه وكما خلاص الظاهر من دعوى القاعدية ما خلاص ادعى دارا  
 في يد غيره فاقدر واليد عند القاضي ان اقراره من جده من اقراره من جده من اقراره  
 الدار من يد غيره ويدفع اليه كذا اقراره قال محمد في القياس نعم لكن ادعى في يد  
 واخذ من كعبلا واء حلة ثلثة ايام فاذا حضر بيته والا قضيت عليه في فصل  
 التناقض من دعوى التهمة وكذا في الخامس عشر من دعوى البرازية في يد دار اقامتها  
 رجل فقال اقراره من ابيك القياس ان يؤخر بالبيع الى المدعي ان يبرهن كذا  
 منه وفي الاحكام مبل ثلثة ايام بعد التكفيل فان برهن والاسم الى المدعي  
 وعلى القياس والاحكام ان اقراره المدعي لا يقاوم كان الامام ظهير الدين يعني  
 فيه بما بالقياس في اقراره البرازية وكذا في التسهيل ضمن ما يجب للموعد على  
 المستاد وجوز الاجرة فلو اقراره ان العين ملك للموعد فليس ان يبرهنه بعدة  
 من المحل المسترور رجل قال لغيره ابيع مني عبدي هذا او قال استأجره مني او قال اتركك  
 داري هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا له بالملك وكذا لو قال دفع الى غلام عبدي  
 هذا او اعطيتي ثوب عبدي فقال نعم فقد اقراره بالثوب والعبد له وكذا لو قال في باب  
 داري هذه او اسرج دابتي هذه او قال عطني اسرج بعلي هذا او اجم بفلان فقال نعم  
 كان اقرارا فاضحنا في فصل ما يكون اقرارا من كتاب الاقرار لو اقراره بغيره بغيره

وشرح ما بقا ظهير الدين الرغباني في الاول  
 بالقياس في التلخيص من دعوى الدار كائنة

بغيره نفس ارضي وبكلمة اقراره بالمال  
 وذكر في فتاوى ابن عديم ومعنى قوله بغيره  
 اقراره بغيره بغيره  
 سلام



وذهب به الى منزله وهو ساكن في داره من البرق والاصل في جنس هذه  
الساكن ان كل تصرف يشترط فيه جواز الملوكة والجاراة والسكاج واخذته  
فلا تفتقر فيه الى كون اقرار بالبرق دلالة وكل تصرف يخص جواره بالمالك  
لا يثبت حقا في المحل كالعرض بالبيع كذلك وان ثبت حقا في المحل كالباع مع تسليم  
والرهن والرفع بالجمالية والرهبة فالافتقار فيه اقرار بالبرق واذا باع ولم يمسك  
ففيه اختلاف المشايخ من شرح الزهري من كتاب الاقرار سكوت العبد حاله  
البيع لا يكون اقرارا منه بالبرق وسكوت حال قبض المشتري يكون اقرارا منه بحال  
النوازل في العاق ولو قال مالي على فلان من الدين لفلان او من الوديعه لفلان  
فلان في نوازل وحق القبض للمقر ويسمى المقر له فانه سلم المودع او المديون المقر  
بري من اقرار النوازل قالوا اقرار رجل الدين الذي على فلان لفلان  
كان ذلك الدين ملكا لفلان المقر ولا يبطل حق قبض المقر فان انكر المديون منه غيبة  
المقر انه يكون ما عليه لفلان وادعى المقر له على المديون ذلك المال واحتج باقرار المقر  
بذلك صحته في حق اخضاع ذلك المال على المقر وان يقضي القاضى  
باقرار المقر فقط لانه القضاء بالاقرار على الغائب صحيح ولا يقضي بجوار القبض  
للمقر لانه ليس من ضرورة الملك حق القبض الا يرى ان الترخيم ملك المودع وليس  
قبضه ولذا قال في الكتاب ولو دفع الغريم الى المقر بري ولا يقضي قاعده  
من كتاب الاقرار قال مردى بكي مدد درم وام داد وبعده اقراره بركه ان  
صد درم ان فلانست وكفتم مر مدون بركه بوي دم ومنه فلان بركه بركه بركه  
تولدت سنانه باني اجاب في لان قبض الحق كان ولم يوجد منه الا الاقرار بالملك  
وليس من ضرورة الملك حق القبض الا يرى ان الترخيم الذي باعه المودع  
للمقر كل حق القبض في حق القبض للمقر فاما لو وضع عينا في يدان ثم اقر  
انه لفلان ثم غاب فلان حق القبض في ذلك لان ان بخلاف الدين قاعده  
في الدعوى في واسطه قال ووع عند ان عينا واخره لفلان وغاب  
ولم يقبل ادفع اليه ففلان حل ان يادخه العين من غير ضمان اجاب لا  
لان هذا اقرار بالملك لفلان لا باليد ولو كان لفلان بركه بركه بركه بركه  
فاما ثبت دل على انه ليس بمقر له باليد حتى لو كان قال عصبته في فلان واخذته  
من يد فلان او دفعه الى فلان فان لفلان ان يادخه في يد المودع ولو كان  
قالا لفلان ولا حق لي فيه كان لفلان ان يادخه فيجوز ان يكون الملك لفلان  
واليد لا كالموصى بالرقبة مع الموصى له بالمنفعة وكما هو الدار مع المستأجر  
وكالرهن مع الرهن ومع العبد وكالمشتري مع البائع قبل القبض والنفذ  
من المودع في الاقرار لمخصا رجل اقر في صحته ان جميع ما هو داخل منزله لفلان  
هذه ثم مات صاحبه اقراره قضاء قال علمت المرأة سبب من اسباب الملك  
في بيع وهو كالا ذلك لا ينفذ الا في ذلك فانه في الاقرار وذكر في باب يبطل العبد من ماله

اجل اقر

رجل اقر في صحته ان جميع ما هو داخل منزله لفلان او غيره عليه من الثياب  
فما تركت اقرارا لفلان الا ان كل ذلك تركه ابي فني هذه المثلثة  
فتوى وحكم اما الفتوى فكل ما علمت المرأة انه صار له ما يملك الزوج اياها  
بيع صحيح او رهبة او مهر كانت في سعة او منعه والاحتجاج بهذا الاقرار  
وما لم يكن له ملك لا يصير ملكا بهذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى  
ويكون ذلك تركه الميت وانما الحكم اذا شهد الشهود على ذلك الاقرار بجميع ما  
كان من المنزله يوم الاقرار من الواقعات المحاصية في الاقرار بملكانة النون  
وفي النوازل رجل قال جميع ما في يدي او جميع ما يعرف لي او جميع ما سبقت  
من لفلان هذا اقرارا ولو قال جميع مالي او جميع ما ملكه لفلان يكون رهبة  
لا يجوز الا بالتكليم خلاصة في الفصل الاول من كتاب الاقرار او اقرار كل ما في يدي  
فلان من غير فلان لياخذ ما في يدي او اقرارا ايضا داخل في الاقرار وادعى المقر انه  
ملكه بعد الاقرار فالقول قول المقر الى المقر من المقر على قيامه وقت الاقرار  
وهذا التقريع على اصل الرواية واما اختيار المشايخ فوازرهم وعليه يجوز في الكلام  
محمول على الترخيم والكرامة فلا ينافي النزاع بينا في نوع في الدفع من الفصل  
الاول من الدعوى ولو قال بناء هذه الدار لي وارضاها لفلان كانت الارض والبناء  
للمقر واعلم مهننا خمس سائر احديها ما قلنا الثانية انه يقول بركه الدار  
لي وبناءها لفلان الثالثة ان يقول ارض هذه الدار لفلان وبناءها لي  
الرابعة ارضها لفلان وبناءها لفلان اذ اخاصه ان يقول بناءها لفلان وارضها  
لفلان وهذه السائر يثبت على اصلين احدهما انه الدعوى قبل الاقرار لا يمنع  
صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض ما دخل تحت الاقرار للتصحيح والاصح  
الثاني انه اقرار الالف على نفسه جازي وعلية لا يجوز واذا اقرنا هذا  
فقولنا قال بناء هذه الدار لي وارضاها لفلان كان البناء والارض للمقر له  
لانه لما قال بناء هذه الدار لي فقد ادعى البناء لنفسه فلما قال ارضها لفلان فقد حصل  
حق البناء للمقر له تبعا للاقرار بالارض لانه البناء تبع للارض لا العكس قبل الاقرار  
لا يمنع صحة الاقرار على ما ذكره وكذا يخرج الباقي من اقرار الظهيرة واداء الفصل الاول  
لو قال عصبته هذا العبد من فلان ثم قال لا بل من فلان فانه يقضي بالعبد الاول  
ويقضي للملاح بقيمة العبد فان دفعه هو او لم يدفعه حتى قضى القاضي فهو سواء  
وكذا العارية والوديعه فوانه الاكل في الاقرار اقر بما له عند شاهدين ثم مال  
عند شاهدين اقر بما له عند عينة انه المال مقيد بسبب بان كان ثمة ايجارية  
فالملاح واحد على كل حال فان اختلف السبب مال قال في الاول ثمة ايجارية  
وفي الثاني ثمة عصبته لانه على كل حال وان خلا عن السبب لكنه مقيد بصكك  
واحد فواحد على كل حال سواء كان الاقرار في موطن او موطنين وان كانا العبد  
مشتري فالواجب ماله على كل حال سواء كان في موطن او موطنين وان اقر ما به مطلق



وكتب اقراره في الضحك ثم اقر وكتب في ضحك فمالان وان لم يكن ثم ضحك  
 فاقر بما فيه واشهد ثم بما فيه واشهد فان في موطنين فمالان عنده انهما  
 الطالب وعندها مال الا اذا اختلف الاول والثاني في القلعة والكثرة وان  
 في موطن فواحد عند الكل وعليه كذا وقال الرزقي عنده مالان بزيادة تبيل  
 الثاني من الاول فان عقد على نفسه ضحكين كل ضحك بالف درهم واشهد على ذلك  
 كثره المالان على كل حال واختلف في الضحك يكون بمنزلة اختلاف السب وان لم يعقد  
 ضحا وكثرة مطلقا فان كان اقراره بالمال عند القاضي محضه شاهد بين واقراره  
 الثاني عند القاضي بزيادة مال واحد وكذا لو اقر او لا عند القاضي بالف وان ثبت القاضي  
 ذلك فربما انه ثم ادعاه الى القاضي في محلي فافترافا وافترافا على الطالب المالين  
 والمطلوب يدعي انه مال واحد كانه القول قول المطلوب وان كان لا اقرار عند  
 غير القاضي او كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره فان كان اشهد  
 على كل اقرار شاهد واحد فمالا واحد عند الكل كان ذلك في موطن او في موطنين  
 وان اشهد على اقراره الاول شاهد واحد وعلى الثاني شاهدان او اكثر فمحلي  
 على قول البيهقي ومحمد رحمهما الله تعالى يكون المال واحدا واختلف المشايخ في قول  
 البيهقي رحمه الله تعالى والظاهر انه عنده يكون المال واحدا ايضا قاضيهان فمحل  
 ما يكون اقرارا بشي او شيتين من الاول اقرار ككتب كتابا في اقرار بين يدي الشهود  
 فهذا على اقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا وان لا يكون اقرارا على اقراره  
 بانه اقرار قال القاضي السفي ان كتب مصادره او سوما او علمنا به حلالة الشهادة على  
 اقراره كما لو اقر بذلك وان لم يقبل اشهد واعلى في فعله هذا ككتب الغائب على وجه  
 الرسالة ما بعد فعله لا كذا يكون اقراره لان الكتاب من الغائب كخطابته كما في  
 فيكون متكاملا والعامه على خلافه لان الكتاب قد يكون للجنه وفي حق الاحس  
 بشرط ان يكون معنونا مصادره وان لم يكن الى الغائب الثاني ككتب وقراءه  
 عند الشهود درهم ان يشهدوا وان لم يقبل اشهد وابه على الثالث ان يشهدوا عليه  
 عندهم غيره فيقول الكاتب هذا اشهد واعلى به الرابع ان يكتب عندهم ويقول  
 اشهد واعلى بما فيه كان اقرارا والا فلا من اقرار الزانية في نوع في الغالب يدكر  
 ابته من الفصل الاول ذكره في حاشية الاحكام على فتاوى صاعده على ككتب  
 على فبالمعلوم وحقق معلوم بين التجار وامل البلد ثم مات فجاء غريمه  
 يطلب المال من الورثة وعرض خطا لبيت حيث عرف الناس خطه حكم بذلك  
 في تركه وخرجت العادة بين الناس ان مثل حجة من لسان الحكم  
 في نوع المساومة ولو كتب الرجل في صحيفة ما به فمالا على الف درهم ثم اقر انه  
 كتب وانكر المال واشهد الشهود على انه كتب هو ينكر المال ذكره الكتاب في بيان  
 في فصل ما يكون اقرارا اقرارا حاشية وفيه تفصيل لانه من معرفة اذ اكتب شخص  
 ورقة بخطه ثم ختمته على حدة ثم ادعى عليه فمحل الجدل واعرف بخطه ولم يشهد عليه

مصدره بالعدوان وهو ان يكتب في صدره فمالا الى  
 فمالا على ما جرت به العادة كذا في سائر النسخ  
 في الزبلي  
 غير رسوم ان يكتب على الارض او على اللوح او على الخوص  
 او يكتب على خرطاس بلا مداد غير ان يكتب فان قال  
 شهد واعلى بما فيه وسعهم ان يشهدوا بما فيه فمالا  
 كذا في الاول من شرائع راجية  
 وكذا في حاشية

اجاب

اجاب اذ اكتب على رسم الصكوك يلزم المال وهو ان يكتب بقوله فلان  
 ابن فلان الغلامي ان في ذمتي لفلان من فلان الغلامي كذا او كذا او اقرار بكذا  
 وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع ميسر فاشي الراجحة في بيان الاقرار  
 شجع انكر ما لا فقال المدعي انه كتب لي خطا فانكر المدعي عليه ان يكون خطه  
 فاقر ان يكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة تدل على ان كاتبها واحد  
 لم يحكم عليه لانه لا يكون اعلى مما قال هذا خطي وانما كتبه ولكن ليس على هذا المال  
 وتمة القول قوله ولا شيء عليه كذا **اجف** ثم قال **سعد** وذكر محمد في كتاب  
 الطلاق على الرسم في مثله ولو قال لم اتوبه الطلاق لا يصدق وكذا الاقرار  
 وتاويل بالقول انه لو كتب لا على الرسم في العاشر من الفصول فان محمد  
 الكتاب فربما عليه ان يكتب او املاه جاز كما لو ادعى اقراره ومحمد بخلافه في  
 والقصاص فان لم رسوم فيه كغير الرسوم لا يكون حجة بزيادة في اقراره او بزيادة في  
 باع بالدرهم واخذ الخط بالدينار فلو اوجب عليه الدرهم كمن القاضي لا يصحده  
 وان سهر من علم من العقد كان بالدرهم قبل والا حلف القاضي البائع من الثاني  
 وعليه الفتوى بزيادة في الثالث عشر من البيوع رجل باع من اخيه بالدرهم واخذ  
 خطا لثمن بالدينار فاجرة للعقد لا الخط يعني بيبينه وبين الله تعالى واما في الحكم  
 خطا لثمن بالدينار فثبت اقراره بالدينار فلو اقام المشتري البينة ان العقد  
 بالدرهم كمن اخذ الخط بالدينار فالقاضي لا يقضي بالدينار ويقضي بالدرهم  
 ولو لم يكن له بينة بل ان يحلف باقعه عليه دنا نير فعند البيهقي وسف وعليه  
 وقال السفي ان ما جئنا افتوا بقول البيهقي من يبيع من اخيه بجمع  
 الفتاوى في فساد الثمن من البيوع اقرت الاواة بدين على نفسه بالرجل  
 مضد قهر المحقر وكذا بهما الزوج وارا المحقر ان يجبر بالدين ومنعها  
 عن المسافرة ببيع اقراره بالقياس قول البيهقي وللمقر ان يجبر بالدين  
 ومبعضها المسافرة وعلى قوله ما لا يبيع اقراره بالزوج ولم يكن للقاضي  
 ان يادوهم بملازمته من زيادات قاضيهان في الاقرار من الفصل الثاني في  
 وهذه ثلث مسائل احدها هذه والثانية اقرار الزوج بالدين ببيع اقراره  
 عند البيهقي ويفسخ الاجارة وعندهما لا يبيع في حق المتأجر وثالثتها  
 الحبوس بالدين اقرار بعض ماله لرجل يثق به او لبعض ورثته فهو على اختلاف  
 قاضيهان في فصل فيما يفتق الاجارة من كتاب الاجارات ويجوز اقرار الحبوس  
 بالدين بعد ان يحلف المحقر بانه ما اقر به على وجه التاجية وهذا قول البيهقي  
 واذا اقر الحبوس بالبيع يحلف المشتري انه اشتراه منه شره صحيحا ودفع  
 الثمن وما كان ذلك نتجية تاتار خاشية قبيل النامنة والعشرين من القاضي  
 ولو اقر بربية الدرهم المتأجرة لاثان فانه لا يبيع اقراره في حق المتأجر الاجارة  
 قاعدة في كتاب القضاء في اقرار المريض كل من صار صاحبه اقراره

وهو الصحيح كذا في حاشية  
 الا ان يكون الكاتب حرا او اسرا او كذا ذلك من يؤخذ  
 بخطه فهو اسير او كذا يؤخذ بخطه كذا في دعوى حاشية  
 في ما يجلد وتور الدرع  
 ما قال شيخ الاسلام في مسئلة ذكرت في الصاوي ما لو قال  
 هذا خطي وليس علي هذا القول قوله ولا شيء عليه كذا  
 يعني بانه لا يكون هذا القول اقرارا بالقول المتأثر اليه  
 اجواب نعم يعني بما هو في كتاب الشهادة التي لا يفتق  
 بها ككتاب ود كتاب وكذا ثبت على اقراره بغير عقيدة  
 بالادام كمن اخطر سوما على ما طرح به كغيره في المحققين  
 كذا في صنف الله اقراره  
 وذكر القاضي ان ما ذكره في الصاوي هذه المسئلة  
 وقال اذ اكتب خطا بدين بسم رجل يحكم به عليه اذ اكتب  
 على الوجه الذي يكون مثله حجة بين الناس ولو انكرته  
 خطه سب خلف عليه ولو نكره غير البيهقي يحكم به عليه وذكر  
 الاسيحي ان ما يثبت في قول الامام الصاوي  
 كذا في الثالث من اقراره في الفتاوى  
 بنوع مخصوص  
 س



ثم مات منه حكمه حكم المريض تانار خانية من الوصايا في الواحدة والثلاثين  
 حرم من الموت تنكحوا فيه والمختار لا يقتوى انه اذا كان الغالب منه الموت  
 كان من مرض الموت سواء كان صاحب فراش او لم يكن ثم اقرار المصرا  
 وقال القاضي الميرضي ان المخرج الى حوائج نفسه وعليه الاعتماد كما في احكامه والمختار  
 انه من كان الغالب منه الموت وان لم يكن فراش كما في مية الذخيرة  
 فريستاني من الوصايا وقال ابو الليث هو ان لا يقدر ان يصلي قائما وهذا  
 القول حسن وبه نأخذ سراج الوقايع في كتاب الاقرار ويعتبر في كونها صاحبة  
 فراش العجز عن المصالح الداخلة وفي صحة العجز عن المصالح الخارجة والمرأة في حالة  
 الطلق كالمرضى والمرأة به وجع يقترن به انفصال الولد لان معتبره في مرض الموت  
 ما يتصل به الموت والمرضى الذي يتعقبه السكون في حكم الصحة كمرض يتعقبه البر  
 بزازية في الثامن من الطلاق في نوع مرض المريض رجل كان يمرض يومين ويصح ثلثة  
 ايام او يمرض يوما ويصح يومين واقر لانيه بدين قال ابو نصر انه اقر بدين في مرض  
 صح بعده جاز اقراره وان اقر في مرض الذي الزم الوفاش وافضل ذلك بالموت لا يجوز  
 اقراره فاضبحان في الاقرار وفي خانية واما القعود والمفوض في حكم المشايخ  
 فيه قال محمد بن سلمه ان كان يبرجى بوجه بالتدوى فهو بمنزلة المريض وان كان  
 لا يبرجى فهو بمنزلة الصحيح وقال ابو جعفر ان كان يبرجى في كل يوم فهو مريض  
 وان كان يبرجى اذ مرة وينقص مرة اخرى ينظر ان مات بعد ذلك سنة  
 فهو بمنزلة الصحيح وان مات قبل السنة فهو بمنزلة المريض وروى ابو نصر العراقي  
 عن اصحابنا ينظر ان كان يصلي قاعدا فهو بمنزلة الصحيح وان كان يصلي  
 مضطجعا فهو بمنزلة المريض وكذلك صاحب الحج والوجه الذي لم يجعله  
 صاحب فراش فهو كالصحيح وكذلك الكفوف على هذا وبه اخذ بعض المشايخ  
 وبه كان يعني الصدر الكبير بهان الدين والصدر الشريف سام الدين ومن  
 المشايخ من قال اذا اوجع للرجم فهو في حكم المريض واذا اوجع للقصاص فهو في حكم الصحيح  
 وهذا اختلاف ما ذكرناه سابقا للاصل تانار خانية في الطلاق المريض الذي  
 اعتقل لانه لا يعتبر اقراره فاضبحان في فصل ما يكون اقراره من الاقرار  
**فصل** مرض الموت يعرف باللائل بالموت نفسه لانه لا يتحمل ان مات فجأة  
 لانه من طلق امرأته في مرضه ثلثا ثم قتل او مات من مرض اخر وفي العدة  
 فانها تترتب وان لم يترتب ذلك كمرض وهذا لان مرض الموت ما يكون قائما غالبا  
 وهو ما يكون مضطجا مضطجا على الفراش لا ما يموت فيه لان الموت لا يكون  
 من مرض كان لانه يحدث ساعة فساعة ويزداد حتى يموت فلم يكن مرض  
 الموت ما يموت به بل هو ما يخاف المرض على نفسه الهلاك فيه فنية  
 في الرهبة في المرض اذا اقر الرجل انه تزوج فلانة بالف درهم في صحته او رقة  
 قصدة المرأة بعد ما مات عمل بقصد يقربا حتى كان لها المهر والميراث

حتى لو دأبت صدقها لا تصح بالطلاق كذا في  
 طلاق المريض من خزانة الفقهاء

الا انه يقول لا اعتقال فيصير كالخمس كذا في  
 الفصولين في احكام الاشارة والاباء وكذا  
 هذه المسئلة مع صدرها في كتاب  
 الوصايا

فبعد ذلك

فبعد ذلك ان كان اقرار الزوج في مرض موته وكان المهر الذي سعى لها اكثر من  
 مهر مثلها يبطل الفضل تانار خانية في التاسع عشر من الاقرار ملقفا ازاقرت  
 انما تزوجت فلانا وصدة فيها الزوج بعد ما مات فعلى قول بعضه  
 لا يعمل بقصد بقية حتى لا يبرئ عنها وقال صاحباه يعمل بقصد بقية وكان له  
 الميراث من الحمل المبرور ولو ان الرجل فرمته او رضة الميراث فيه  
 اقرارته تزوج فلانة بالف درهم ثم وجد وصدة فيه المرأة في النكاح فزوجته  
 او بعد موته فهو جائز وله ميراث والمهر بقدر مهر مثلها ولا تكون الزيادة  
 لها على مهر المثل عند اشكال الورثة ولو اقرت امرأة في صحته او مرضها  
 تزوجت فلانا بكذا ثم وجدت فان صدقها الزوج في حياته ثبت النكاح  
 وجوزها بعد الاقرار باطل وان صدقها الزوج بعد موته لا يثبت النكاح  
 في قول بعضه ولا ميراث لها وقال ابو يوسف ومحمد ثبت النكاح تانار خانية  
 في الحادي والعشرون من الاقرار اذا اقرت بها ولدت منه في الصحة او في المرض  
 لكن ان كان في الصحة فانها تعتق من جميع المال سواء كان معها ولد او لم يكن  
 وان كان الاقرار في المرض فان كان معها ولد فذلك الجواب والآخر  
 في ام ولده ومكتمها كما كتب يعتق من ثلث المال كذا في شرح الطحاوي  
 بحرايين من باب الاستيلاء من العتاق وفي القصة سبل والذي عمن اعتق  
 اعنه ثم اقر ان لها عليه كذا ولم يبق شيئا غيرها وهي تدعى بعد وفاته  
 انه تزوج بها وان اقراره بالمهر لها بذلك هل تترتب فقال لا يكون اقرارا  
 بالنكاح قال رضي الله تعالى عنه ولو اقر بولد في يد حرة انه ولده منها  
 وصدة فيه بذلك فهو ابنها ويقضى بالنكاح الصحيح بينهما والاول  
 بالولد اقرار بالنكاح والاقرار بالمهر لا يكون اقرارا بالنكاح تانار خانية  
 في الحادي والعشرين من كتاب الاقرار لها مهر معروف فاققر في مرض موته  
 بارتب منه او زاد في مهرها او اقر لها بمهر اخر او اقر لها بمهر بعد  
 الابراء لا يبرئ من شيء منها ولو كانت له امرأة فترجى في مرض  
 موته او امرأتين في عقدة يصح وان كان مستغنيا باحديهما  
 فنية في اول اقرار المريض من الاقرار مريض اقر لامرأته بدين  
 المهر صح اقراره الى مهر المثل فاذا اقر لها بذلك حتى صح الاقرار  
 ثم قامت البينة بعد موته ان المرأة وميت المهر لزوجها في حال حيوة  
 بهية صححة قالوا لا تقبل البينة على الرهبة اذا كان اقرار الزوج لا في المرض  
 بالمهر تانيا ظهيرة في نوع في القبض والاستيفاء والابراء من كتاب الاقرار  
**عكس** مريض اقر لامرأته بصداقها ومات من ساعته واقامت  
 الورثة بينة على ابطال حديقها اليها في صحته وقضى بها بطل حديقها  
 في المهر وفي نعمة الصغير اقر لامرأته في مرضه بمهر الف درهم وقد تزوجها

لان عند عدم شاهد اقر باعتق وهو موقوف  
 كذا في المحط الخ



بالف درهم وماتت فقامت بيته انها وميت مهرها لزوجها في حياته  
 لا تقبل لانه علم كذبها باقراره لم يات تخونها فنية في اول ما لم يتفق  
 من الدعوى **مسألة** مريضة اقترت انها وميت مهرها لزوجها في حياته  
 ينبغي ان لا يصح لانه وصية للوارث على ما قلنا من ان لا يصح لورثة  
 ولو للمريض دين على وارث فاقترت بقبضه لم يجز سواء وجب الدين  
 في صحة او لا وعلى المريض دين او لا **فصل** في قبض وارثان مات  
 احدهما فاقتران لي على الميت كذا وقد قبضت في صحته حتى ماتت  
 فيه كما لو اقرت لغيره انه مبر ببيع الى مهرها كذا اخفى **في قبض** لا يصح **فصل**  
 مريضة قالت لزوجها لا مهر لي عليك صح اقترانها وقد مر في كتاب الرهبة  
 انه لا يصح **مسألة** مريضة اقترت بقبض مهرها فلو ماتت وهي زوجه  
 او معتدة لم يجز اقرارها والابان طلقتها فقبل وخولها جاز **جمع**  
 لو سكوحة او معتدة لم تصح في حق غداة الصحة للتمتع الا انها افضل  
 من غيرها بغير الزوج من الاقل مما اقترت بقبضه ومن ميراثه فصولين  
 في كتاب الاقرار من احكام المرضي المريضة مرض الموت قالت لامرئى علي زوجي  
 لا يصح اقرارها وكذا لك اذا قالت لم يكن علي زوجي مهر لا يصح اقرارها وقد قبل  
 بخلافه والصحيح هو الاول فانما خاتمة في الحادي والعشرين من الاقرار  
 لو قالت المرأة في مرض موتها لم يكن لي علي زوجي مهر لا يصح اقرارها وقد قبل  
 من الحادي والعشرين **سبل** **مسألة** مريضة على وارثه دين فابرا قال لم يجز  
 ولو قال لم يكن لي عليه شيء نعم مات جاز اقرارها قضاء لادبانه ولو  
 قالت مريضة ليس لي علي زوجي صدق لابيء عندنا خلافا للشافعي  
 لان سبب المهر وهو النكاح مقطوع به بخلاف المسئلة الاولى لجواز ان لا يكون  
 عليه دين وفي جنابات عصام قال المزوج لم يجز حتى خلاصه اقراره  
 حتى لو ماتت ليس للورثة على خلاصه سبل قال **مسألة** هذا لو كان  
 لجارح اجنبيا فلو كان وارثا لم يصح فصولين في كتاب الرهبة من  
 احكام المرضي من الرابع والثلاثين وعلى هذا لو قال المريض لاحق لي  
 على فلان الوارث لم يصح الدعوى عليه من وارث اخر وهي احملة في ابراء  
 المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال ابراءه فانه يتوقف  
 كما في سبل احكام الرهبة وعلى هذا لو اقر المريض بذلك لاجنبى لم يصح  
 الدعوى من الوارث فكذا اذا اقر لبعض ورثته كما في البرازية وعلى  
 هذا يقع كثير من البت في مرض موتها انما بان الامتعة الفلانية ملكا لغيرها  
 لاحق لغيرها فاجبت فيه اقرارها بالصحة لاشتماع دعوى زوجها  
 فيها مستند بما في الثاقل خاتمة في باب اقرار المريض من باب الاعيول  
 اشباه في كتاب الاقرار مريضا ببراءه وارثه من دين له عليه اصالة

وكذا اخفى ابو اسود سله  
 والصحيح انه لا يصح كذا في البرازية والاثارة  
 وقال المجتهد جاز في قدر العمل لا في الموقبل  
 سله

وكفارة

وكفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتيا له على غيره وجاز ابراء الاجنبى  
 من دين له عليه الا ان يكون الوارث كفيلا عنه فلا يجوز ابراء الكفيل  
 ببراءة الاصيل نور العبد في اقرار المريض واما اقرار المريض بالبراءة بان  
 اقرار المريض انه كان ابراء فلان انه الدين عليه في صحة لا يجوز لانه لا يملك  
 اثناء البراءة للحال فلا يملك الاقرار به بخلاف الاقرار باستيفاء  
 الدين لانه اقرار بقبض الدين وان يملك اثناء القبض فيملك  
 الاخبار عنه بالاقرار بدافع في اقرار المريض من الاقرار ولو اقر باستيفاء  
 دين الصحة في المرض يصح سواء كان عليه دين الصحة او لم يكن  
 اما اذا اقر باستيفاء دين اذنه في المرض لا يصح ان كان عليه دين الصحة  
 وان لم يكن عليه دين الصحة جاز قبض كذا في اقرار المريض من الاقرار  
 ولو اقر بقبض دين كان في المرض صدق من الثلث مقاصد  
 في كتاب الاقرار وفي الفتاوى العنابية ولا يصح في استيفاء ما اذنه  
 في المرض لتعلق حق الغرماء في حق الورثة يصدق من الثلث ثمانية  
 في اقرار المريض الاصل في سبل اقرار المريض باستيفاء الدين انه اذا اقر  
 باستيفاء ولو عليه دين معروف سواء وجب الدين الذي اقر  
 بقبضه بآثاره هو مال كمن او بآثاره ليس بال كبد الصلح عزم عمد  
 او المهر ونحوه ولو ديننا وجب في مرضه عليه دين معروف او دين  
 وجب في مرضه بحالته الشهود فلو كان دين اقر بقبضه بد كذا  
 عما هو مال لم يجز اقراره بقبضه ولو بآثاره ليس بال جاز اقراره بقبضه  
 وتو عليه دين معروف فصولين في كتاب الاقرار من احكام المرضي  
 ولوبايع المريض عينا ما عيان ماله من اجنبى ثم اقر باستيفاء الثمن صح من  
 جميع ماله ثمانية خاتمة في الحادي والعشرين من الاقرار لو باع في مرضه  
 فخر في صحة بقبض ثمنه صدق سلم الفل او لا ولو باع في مرضه شيئا  
 بكثر من قيمته فاقتر بقبض ثمنه لم يصدق وقبل للمشتري او ثمنه مرة اخرى  
 او انقض البيع في قول ابي يوسف وفي قول محمد يرد في ثمنه او ينقص  
 البيع فصولين في كتاب الاقرار من احكام المرضي اقر بقبض ثمنه باع عبده  
 من فلان وقبض الثمن في صحته وصدقه المشتري فيه صدق في البيع لا في قبض  
 الثمن الا في الثلث ببراءة في الثالث من الاقرار وكذا في اخلاصة مريض  
 اقر ببيع قته في صحته والعن في بده او بده المشتري او بقبض ثمنه لم يصدق  
 في قبض ثمنه الا ان مات الفل قبل مرضه فصولين في كتاب الاقرار من احكام المرضي  
 الفتاوى العنابية ولو كان في مرضه فخرانه باعه من فلان في صحته و  
 قبض الثمن الفل لا يصدق في الاستناد ويكون الثمن دين المرضي  
 فلا يصدق في قبضه في حق الغرماء ويقال للمشتري ارفع الثمن مرة اخرى

فكر في قبض ثمنه من قبل المشتري  
 في قبض ثمنه من قبل المشتري  
 في قبض ثمنه من قبل المشتري

اقر في الورثة واما اذا كان المريض غداة اصابه  
 اقراره بالاستيفاء اذ اذنه فيه فماده لتعلق حق  
 الغرماء كما هو الغرض من تعلق الثاقل خاتمة  
 عن العنابية وقد سبق في باب  
 متعددة فليتنا وطر

الاستناد الى امر الحق  
 سله



آخر في مرضه شئ قال كنت فعلته في الصحة  
 كما بمنزلة الاقرار في المرض في غير اسناد الى زمن  
 الصحة كذا في اقرار الكتاب  
 حرر الغنى الثاني  
 سه

او انقص البيع ان كان العبد قابلاً فبما جرى او في يد البائع الا ان  
 موته العبد قبل من البائع ولو عرف ان البيع كان في الصحة يصدق  
 في استيفاء الثمن سواء كان في الصحة من او لم يكن **ثانياً** في  
 في احدى والعشرين من الاقرار ولو كاتب عبده في مرضه ولا مال له غيره  
 ثم اقر باستيفاء بدل الكتابة جازم الثلث ويسعى في ثلثي قيمته بخلاف  
 ما لو باع عين مال له اجنبي في مرضه ثم اقر باستيفاء ثمنه حيث صح  
 في جميع المال ذكره في الفتاوى واحال الى باب الرابع من اقرار اجماع  
 جوامع الفتاوى في السادس من الاقرار وكذا في منية الغنى رجل كاتب  
 عبده في صحته على الف درهم ثم مرض ولا مال له غيره وعليه ديون  
 كثيرة فاقر باستيفاء ثمنه ومصدق وهذا بخلاف ما اذا باع عبده وارثه  
 في صحته ثم اقر باستيفاء الثمن في المرض فانه لا يصح مقاصد في الثالث  
 من الاقرار **ثالثاً** في مرضه ان هذه البقرة صدق امرائه  
 لا يصح في حق تعين البقرة صدقها فنية في باب اقرار المريض من الاقرار  
 اقر في مرضه بدين بعينه لا امرائه ثم حرقه فلو صدق الورثة بطل عتقه  
 ولو كذبوه عتق من الثلث كذا **رابعاً** في اقرار المريض  
 لو اقر لوارثه بعين ومصدق بعتبة الورثة في حياته فلا حاجة الى تصديقه  
 بعد موته بخلاف الوصية بما زاد على الثلث فانه لا ينفذ الا باجازة الورثة  
 بعد موت الموصي **خامساً** في مرضه بدين فصدقه الورثة اجاب **بسم**  
 تصديقهم في حياته فلا حاجة الى تصديق بعد موته فصول بين في كتاب  
 العتق في احكام المرضي واقرار المريض للوارث لا يصح الا ان يصدق بعتبة  
 الورثة بعد موت المريض حتى لو اجازوا قبل موته لا يعتد به جازم ولم  
 ان يرجعوا حذرة للفتن في اقرار المريض من كتاب الاقرار وفي اقرار الزيادة  
 اقرار المريض لوارثه بدين لا يجوز وبوديعه مستهلكة يجوز في الحال المزبور  
 اقرار المريض للوارث لا يجوز حكايته ولا ابتداء اقرار الاجنبي يجوز حكايته  
 في جميع المال وابتداء من ثلث المال فصول عادية من كتاب الاقرار  
 المريض اذا اقر لوارثه ولا جنبي بدين فالاقرار باطل سواء صدق  
 الاجنبي بالشركة او كذبه في قول المجتهد وابنه يوسف وقال محمد الاقرار  
 للاجنبي جائز اذا كذب بالشركة واذا صدق فهو باطل قول الكل  
 لانه ما من جزيء الاخذ الا ويشترط الوارث فلا يمكن التصديق واذا كذب  
 لم يثبت الشركة فصح في حق الاجنبي وابو حنيفة وابو يوسف يقولان  
 بان الاقرار اخبار عن كل كائين ولا يمكن تنفيذه على خلاف الوجه الذي  
 اقر لانه لا يبقى اخبارا فاذا اقر مشترك لا يمكن التنفيذ في غير مشترك فبطل  
 الكل قاعدة في الاقرار واذا اقر رجل في مرضه بدين لغير وارث

صورتها ووقع اياه بالقرن درهم في مرضه وفي  
 صحته بعائنه الشهود فاما حقه الموت او بالمال  
 صدق حتى لو كانت الوديعه غير مودعة لا يقبل  
 الاقرار باستيفاء ثمنه الا ان يصدق بعتبة الورثة  
 كذا في النزيل في اقرار المريض  
 سه  
 كذا في جوامع الفتاوى  
 في احكام المرضي  
 سه

فانه

فانه يجوز وان احاط ذلك بالمال واذا اقر بدين ثم بدين ثم مات في مرضه  
 متخاضاً وصل ام فصل ولو اقر بدين ثم بدين متخاضاً وعلى العتق الوديعه  
 اولى ولو استقرض في مرضه مائة او اشترى شيئاً وعابن الشهور  
 او غصب فانه يجازى عناء الصحة من اقرار خزانة المفتين عليه بدين  
 الصحة فاقر في مرضه بدين او عين في يده مضمونه او لا مضمونه او ماله  
 او غصب او نحوه يقدم بدين الصحة فالاصل يصرف الى غرض المرض  
 فصول بين في كتاب الاقرار في احكام المرضي اقرار الصحيح بعبد في بدين  
 لسلامة ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتد بدين العبد من ثلث المال  
 لا اقراره من ذم بدين ان يموت الابن او لا في بطل وعين ان يموت الاب  
 او لا في بطل فصار كالقرار لمبتدأ في المرض قال الاستاذ في هذا كالتنصيص  
 على انه المريض اذا اقر بعين في يده لا جنبي فانه لا يصح اقراره عن جميع المال  
 اذا لم يكن ملكه اياها في حال مرضه معلوما حتى يمكن جعل اقراره اقراراً  
 فانما اذا علم ثلثه في حال مرضه فاقراره به لا يصح الا من ثلث ماله قال وانه  
 حسن في حيث المعنى فنية في اقرار المريض مريض اقر لاجنبي ثم  
 مات الموقر ثم مات المريض ووارث الاجنبي الموقر من ورثة المريض لا يجوز  
 ذلك الاقرار في قول ابي يوسف الاول وجاز في قوله الاخر وهو قول محمد  
 وهو كما لو اقر المريض بعبد في يده انه لسلامة الاجنبي وقال الاجنبي هو  
 لسلامة وارث المريض لم يكن له فيه حق على قول ابي يوسف الاول واقرار  
 المريض باطل وعلى قوله الاخر اقراره صحيح فصول عادية في اقرار المريض  
 وبغير اقراره لغير وارثه يوم موته غير وارث واقراره في ما دون في  
 مرضه ماله فصول بين في كتاب الوصية في احكام المرضي **شمل**  
 المعترف في اقرار المريض لوارثه كونه وارثاً او غير وارث يوم اقر لا يوم مات  
 ولكن بشرط ان يثبت كونه الموقر قابلاً وقت اقراره وقد وثق المقر  
 بالسبب القائم بينهما وقت اقراره لم يكن يكون الاقرار اقراراً للوارث  
 فلا يصح لو كان المقر ميتاً وان لم يثبت بالسبب القائم بينهما وقت  
 اقراره لم يكن الاقرار اقراراً للوارث ومن هذا قالوا انه المريض اذا اقر  
 بحال يثبت بالسنة القائمه يوم اقر فلو مات قبل موت المقر وارثه  
 الاب قبل موت المقر يصح في كتاب الاقرار في احكام المرضي في الفتوى  
 اقر لابنه وهو من ثم عتق فانت الاب جاز لانه للمولى لا للعتق  
 بخلاف الوصية لابنه وهو من ثم عتق فانه لا يملك لانه لا يملك الاقر  
 لاجنبي وله ابن ثم مات الابن فوراً الا ان لم يجز اقراره لوجود الاخوة  
 يوم اقر ولو اوصى لاجنبي ثم تزوج بها فانت لم تجز الوصية لنفاذها  
 عند موته وهي نثرته من المال المزبور وفي الاصل لو اقر المريض بدين لوارثه



فلم يثبت حتى صار غير وارث صحح صورته اقراره بغيره بدين ثم ولد له ابن ولو اقر الغير وارث ثم صار وارثا عند الموت ان كان سبب القرابة لم يصح صورة اقرار ابن كافر فاسلم عند موته وكان لمولى الموالة او لاجنبية فصارت زوجته لم يبطل اقراره بخلاف ما لو وهب لها في وقت موته او وصى لها بوصية ثم تزوجها ثم مات انه يبطل الوصية والوصية خلاصة في الفصل الرابع من كتاب الاقرار

**كتاب الصلح والابراء** وهذا ايل المرافعة انه هل يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى ام لا فتبعض الناس يقولون بشرط لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى حقا محمولا في دار قصود لم يثبت على شيء يصح الصلح على ما ذكر في باب الحقوق والاستحقاق ولا يشترط ان دعوى الحق المحمولى ودعوى غير صحيحة وفي الذخيرة بيده ما قلنا صدر الشريعة قبيل كتاب المضاربة قال هل يصح الصلح عند فاسد اجاب ان كان عن دعوى فاسدة الاصل نحو ان يدعى اخو المبتلى الميراث والتمت ابن فصالحه على شيء لا وان كان عن دعوى الوصف نحو ان يكون خطل وقصور نعم من دعوى القاعدية وفيه الصلح عن النكار عن دعوى فاسدة لا تبطل وفي حق الغدوري صلح عن دعوى حق الشرب وحق الشعيرة او حق وضع الجذوع ونحوه لا يجوز اقتداء اليه لانه لا يجوز نشره فصدوا والاصح انه يجوز لانه الاصل انه متى توجرت اليه نحو شخص في حق كان فاستدعى اليه ببراءتهم يجوز واتما اذا ادعى تعزير فاكفرني او ضللتني او رماي بسوء ونحوه متى توجرت اليه بغيره فاستدعى ببراءتهم يجوز على الصلح وفي الفصل الثلث من جامع الفصولين عن مجموع السوازل وفي صلح الجواهر عن فتوى شيخ الاسلام عطاء بن حمزة الصلح عن اسكار بعد دعوى فاسدة لا يجوز ولا بد لقاعدة الصلح عن النكار في دعوى المدعى باء حذما باء خذ في حق نفسه ببراءة مدعيه او عين ما يدعي فلا بد من صحة الدعوى حتى يثبت في حقه وفي شرح قاضي طه الدين اختلاف الشافعي في جواز ذلك استوفى عليه فتوى ائمة حوزة ان الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحه الا بصلح والذي يمكن تصحيحه ما كان ادراكه اجمدا وغلط في احد المحذورين ذكره في البرازية وفي عدة المقتنين ونجى الفتاوى الكل من مفسد الصلح وفي القينة منسب اد الدعوى على وجهين اما المحقق في المدعي على وجه لا يسمع منه اصلا كالمناقضة فيه ونحوها فاما ما ذكره المدعي في دعواه شيئا يمكن تداركه وبعبارة على وجه القاطنة كدعوى المنقول قبل احضاره ودعوى العقار اذا لم يذكر حده وانما يصح الصلح اذا كان فساد الدعوى لمعنى في نفس الامر واما ترك المدعي شرطه من شرط صحة يصح هكذا اشار اليه في شرح بكر خواهر راده فيما ادعى انه فقالت انا حرة

فان الاصلح والابناء انهم يملكون الدعوى  
لا يثبت في الصلح  
وهو اقوى مما لا يثبت في الدعوى  
من الجواهر في شرحه  
فصار قتل

فصلها منه

فصلها منه جاز فان اقامت بينة على انما حرة الاصل واعتقها بالصلح عام اول وهو يمكنه بطل الصلح لانه ظهر في الدعوى معني في نفس الامر وفي حرة الاصل او مناقضة المدعي في دعواه بعد ظهور راداه على الاعتناق ولو قامت بينة انما كانت امة فلا ينعقها عام اول وهو يمكنه بالابطال الصلح لانه يمكن تصحيح دعوى المدعي وقت الصلح بان يقول فلاخ الذي اعتقك كان غاصبا غاصبك متى حتى لو اقام بينة على هذا تسمع بينته وفي الخالصة ادعى مالا فصالحه ثم ظهر ان الاشئ عليه بطل الصلح ويسترد البذل في مجموعته وادفعني اذ ادعى على ان مالا وحقا في شيء فصالحه على مال ثم تبين انه لم يكن ذلك الحال عليه وذلك الحق لم يكن ثابتا كان المدعي عليه حق استرد ذلك المال من الذخيرة البرهانية في الما من الصلح هو من بعد صلح بعد ما كان بينكم اقر فذلك الصلح لا ينعق صورة المسئلة لو ادعى شخص على شخص شيء فانكره ثم صلح بعد ذلك على شيء ثم بعد الصلح اقر بما كان ادعى عليه فلا ينعق ذلك الصلح بهذا الاقرار بعد ما انكره من الوهبانية للمصنف في الصلح ادعى شيئا فانكر ثم صلح ثم اقر ان كان محققا في دعواه فالصلح ماض وهو انتم في الجود يكونه كادبا فيه فلا يمكن الصلح في المدعي اسفاله لحقة بعوض وقد بينا ان وجود الخصم لا يمنع صحة الاسقاط من المسقط بغير عوض الا يرى ان الطالب لو ابر الكرم وهو جاهد كان ابراهه صححيا فذلك محوره لا يمنع صحة الاسقاط بغير عوض وهذا لا الاسقاط تصرف في المسقط في حق نفسه خاصة فالمسقط لا شيء ولا يدخل في ملك احد وفي الفصل الثلث من جامع الفصولين الصلح عن النكار كصلح عن اقرار ان رجلا تصدق المدعي او برهين المدعي وفيه ايضا في الحيط الصلح عن النكار صلح عن الدعوى فلم يكن اسقاطا في مجموعته وادفعني ادعى عليه الفا فانكره واعطى نصفها ولم يقبل شيئا ثم راد المدعي عليه استرداه ذلك وان كان مكان النقد عرض لا يملك الاسترداد فاما اصل ان كل ما للمدعي حق الاخذ به يمكن من استرداده المدعي عليه ما لم يذكر لفظة الصلح او بدل القربة عليه لان في زعم المدعي انه اخذ حقه فكيف يكون صلحا وما لا يمكن المدعي اخذه كالعرض يكون صلحا بالتقاطي بزيادة قبيل المثال الصلح وذكر في صلح الذخيرة الصلح على اربعة انواع اما ان يقع في معلوم على معلوم كما لو ادعى حقا معلوما في دار في يد رجل فصالح المدعي عليه على مال معلوم جاز الصلح واما ان وقع عن مجهول على معلوم وهذا ان الصلح عنه بحيث يحتاج الى تسليمه لا يجوز كما لو ادعى حقا في دار في يد رجل ولم يسمه فاصطفا على ان يعطيه المدعي مالا معلوما ليس له المدعي عليه المدعي مالا ادعاه انه لا يجوز ولو كان الصلح عنه بحيث لا يحتاج الى تسليمه بان اصطفا في هذه الصورة على ان يعطى المدعي عليه مالا معلوما للمدعي ليعتد الدعوى فهو جائز



واما ان وقع عن مجهول على مجهول وانه على وجهين ايضا ان كان لا يحتاج فيه  
الى التسليم والتسليم بان ادعى رجل حقا في دار ولم يستمه وادعى المدعى عليه  
حقا في ارض في يد المدعى ولم يستمه فاصطحا عن ان يترك كل واحد منهما دعواه  
جاء هذا وان احتج فيه الى التسليم والتسليم بان اصطحا على ان يدفع احدهما  
مالا من عند نفسه ولم يبينه على ان يترك الآخر دعواه او على ان يترك الآخر دعواه  
الآخر لا يجوز واما ان وقع عن معلوم على مجهول وهو على وجهين ان احتج فيه  
الى التسليم والتسليم لا يجوز والا فيجوز والاصل فيه ان يجزى له فانفق العقد  
او افضيت المنازعة المانعة من التسليم والتسليم فكل موضع لا يحتاج فيه  
الى التسليم والتسليم فاجزى له لانفضي الى تلك المنازعة فلا يمنع جواز الصلح وكل  
موضع يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فاجزى له تمنع جواز الصلح في الساقط  
والتكليف من قبول الشيء واذا ادعى رجل ممترا في دار او مملوكا في سبط  
شرا في نهر فافتر او انكر ثم سلمه على شيء معلوم واخذ فانه ذلك جائز عند الحقيقة  
واصحابهم رحمهم الله تعالى جوامع الفقه في الصلح ادعى س والبيع بعد قبض المبيع  
فصالح عن دعوى الفاسد على دنايه لم يبيع حتى لو وجد البينة بعد الصلح يبيع  
ففيه في الصلح الصلح عن الشفعة باطل وتبطل الشفعة وفي الكفالة في النفس  
روايتان في بطلان الكفالة في رواية ابي حفص شظرويه يفتي بيزانية في نوع  
فيما يشترط قبضه في المجلس من الصلح الكفيل بالنفس فاصالح قبل الا يبيع وقبل  
يبيع وبني مؤيد زاده في المكمل المتعلقة بالكفالة والحوالة فقالا في المسئلة  
وكذا في تحققة الشا تار خاتبة رجل طلق امراته ثم صالحته فنفقة عدها ان  
كانت قد رها بالشهود جاز الصلح وان كانت عندها بغير طهر في اخر القسم الثالث من النكاح  
**نوع في الصلح عن دعوى النكاح** ادعى نكاح امرأة بغير طهر في اخر القسم الثالث من النكاح  
فصالحها المدعى عن دعواه على مال يبيع ويكون خلعها لو كان بلفظ البراءة  
**مدعى نكاحها** وهي تنكر فصالحته على مال يترك دعواه جاز خلعها في جانب  
بناء على زعمه وبطلان المال لم يقع خصوصية في جانبها ولو ادعت المرأة نكاحه  
فصالحها على مال لم يجز **واقعه** ادعى نكاحها فاختلعت مع النكاح والبيع  
الصلح ومالكها ان ترجع بما دفعته مائة خلع من امة خلع في زعمه في بنية  
الى لا يجوز وقال بعضهم ينبغي ان لا يبيع الخلع اذ النكاح لم يثبت فكيف  
يبيع الخلع ولها ان ترجع بما دفعته لاخذه بغير حق بخلاف الصلح اذ الصلح  
من دعوى النكاح بخلاف خلع **فصل** ادعى نكاحها وانكرت وقد تزوجت  
اخرا فاختلعت مع المدعى لا يحتاج زوجها الى عقد ولا الى العدة عن المدعى  
ولم يبيح هذا الخلع مائة او اموالها على الاختلاء وان جعل كافر نكاحا لكنه لا يبيع  
في حق الزوج فبطل الخلع ولا تارة امة مائة على الخلع انما يصح في نكاح لو لم يفسخ  
بمخلافه ومهرنا صحت بانكاح النكاح فلا حكم له لانه مع التصريح في مدعى

ديكم را

ديكم را دعوى كره وصالح كره وند على ان يخلع من المدعى لم يجز هذا الصلح  
ادعى نكاحها فانكرت فصالحها على مائة على ان يترك ذلك فافتر جاز  
اقرارها ولو لم اكل وهذا الاقرار كان في النكاح اذ الاقرار للمفوض اليه  
تلك مبتدأ فان من قال لا اخاف اني بهذا الفتن حتى اعطيك مائة كان  
بيعا حتى لو قال له احصا ولم يجز فاذا جعل هذا الاقرار كان في النكاح فلو كان  
عنده مهرود صحت النكاح وباتنة وقضاء والاف وهو الصحيح وهذا كما لو حكم  
بنكاح بنهرود زوجه بغير حكم ظاهر وباطننا عن الحقيقة ويجوز ان كان  
النكاح **مدعى نكاحها** فانكرت واقرت بغيرها فصالحها على مائة على ان يترك  
بالنكاح صحت فلو وجد بينة على اصل النكاح الاول لا يرجع في المائة لانه لا يكره  
في المهر ولو ادعت على زوجها طلاقا على ما كان فانكرت فصالحته على مائة على ان يترك  
الطلاق جاز فلو وجدت بينة على الطلاق الاول على ما ظهرا ان تستبدل  
الصلح في العشرة من في العصبين وكذا في الرجوع من العادة ويجوز الصلح  
عن دعوى النكاح وهي على وجهين احدهما ان يدعى رجل على امرأة نكاحا  
وهي تجحد فصالحته على مال حتى يترك المدعى جاز وكان معه الخلع لان  
الصلح يجب اعتباره باقرب العهود اليه حيا لا ميتة واخذ المال  
عن تركه البضع خلع قصار بدل المال منه في حق المدعى في معنى الخلع بناء  
على زعمه واخلع بلفظ البراءة صحيح وفي حصرها يكون له دفع النقب والخصوصية  
وتخليص النفس عن الوطى الحرام وفي الهداية قالوا لا يحل له اخذ البذل فيما بينه  
وبين الله تعالى اذ كان مبطلا في دعواه وقال صاحب المنيع هذا ليس  
بمختص بهذا المقام بل هو عام في جميع انواع الصلح بدليل ما ذكره في كتاب الاقرار  
ان من اقر لغیره بمال والمكره يعلم انه كاذب في اقراره لا يحل له ذلك المال  
فيما بينه وبين الله تعالى الا ان سلم بطيب نفسه فيكون له ملكا بطريق  
الربة والثاني ان يدعى امرأة نكاحا على رجل فصالحها بغير دعواها على مال  
لا يجوز لانه رشوة محضه من غير خصوصية ويلزمها رد ما ذكره في المنيع بان  
الحكام في حق الصلح قال شامس الت الثاني عن جارة ادعت ميراثها  
على ورثة فصالحها جاحد بن زوجه تها على اقل من حصتها ومهرها جاز  
ولا يطيب للورثة ان علموا وانهم لم يثبت بعده على زوجه تها لم يملك  
الصلح به زانية في الفصل السادس من كتاب الصلح وفي دعوى الخاتبة  
امرأة ادعت ميراثا قبل ورثة زوجها بغير طهر لانه امرأة اتمت فصالحها  
اقل من حصتها من الميراث والمهر ونصيبها من الميراث كغيره من النكاح  
فالصلح جائز ولا يحل له الورثة اذ علموا بذلك فان اقامت المرأة  
بينة بعد ان رها امرأة اتمت بطل الصلح وهكذا في شرح الزمردى للمقدسي  
وفي لسان المحكم عن صاحب المنيع انه عدم اكل عام في جميع انواع الصلح



اذا كان مبطلا وفي شرح الزمخشري ادعى عليه الفداء وبعده فانكر وصالحه  
 على ما به جاز فلو وجد بينه عليه فله الزيادة ولو صالح عن الف بانه  
 عن انكار ثم اقام بينه رجوع تمام الالف وقيل لا يرجع له عليه الف فانكر  
 فصالحه على ما به جاز وبيروني الظاهر لا فيما بينه وبين الله تعالى  
 سواء قال ابراهيم انك عن الباقي او لم يفعل من جموعة دونه اخذ  
 وجوز الصلح عن التعزير لانه حق العبد بدينه في فضل ما يرجع الى الصلح  
 عنه من الصلح جرح رجل اعمدا فصالحه منه فلا يجوز ان يبرئ او مات  
 عنها فان صالحه عن الجرح او من الضربة او من الفجوة او من القطع او من اليد  
 او من اجنبية لا غير جاز الصلح ان يبرئ بحيث بقي له اثر وان يبرئ بحيث  
 لم يبق له اثر بطل الصلح لانه ظاهر ان التجوز لم يستحق عليه ضمانا يجوز الاعتياض  
 عنه لانه لم يبق له اثر فلا يستحق عليه قصاصا ولا اودسا واغايير توجب عليه  
 التعزير والنار وبك من ضرب على رأس انسان فابيضت عنه ثم اجمالى  
 البياض او حلق لحيته فنبتت مكانها اخرى ولا اعتياض عن التعزير الا بغير  
 ومضى على اثره ونقص بقى الصلح على الجرح لان الصلح عن نقص تمكن فيه جاز  
 فانما اذا مات من ذلك بطل الصلح ووجب الدية عند المجتهد خلافا لهما  
 ومضى مسئلة العفو عن الشجعة تعرف في الديات فان صالحه عن الاشهاد  
 تحتها وما يحدث منها فالصلح جائز ان مات منها لان الصلح وقع عن القيام  
 وما يحدث منها وهو السكرية وانما اذا صالحه عن اجنبية يجوز الصلح في الفصول  
 كلها الا اذا برئ بحيث لم يبق له اثر لان اجنبية اسم عام يتناول النفس  
 وقادورها من الجرح والشر من باب الصلح بلخصا اذا قطع من جنبي او حلق  
 شعيرة او وصلاحيات شئ ثم نبت الشعر والس فانه يبرأ ما اخذ لانه ثبت  
 ان الصلح باطل من العدة من كتاب الديات الصلح من كل اجنبية منها  
 قصاص على ما قل او كثر فهو جاز وكذا من اخرج والقطع والضرب وان برئ  
 صح الصلح وان مات منها بطل الصلح ووجب الدية بحسب ما في ماله ان كان  
 عمدا وفي عاقلة ان كان خطأ عند المجتهد وعند بعض اصحاب العفو ولو صالحه  
 مما يحدث منه صح عاشر اومات من صلح خزانة الاخر في اجنبية صالح  
 احدا ولو بين عن دم العمد على ما به جاز ولا يشارك الاخر فيه وان كان القتل  
 خطأ وشارك فيه بالان الدية ووجب له ما سبب مقتدره وقت مقتدره  
 مشتركة بينهما واحدا رضى الدين اذا صالح عن نصيبه كان الاخر ان يشارك في بعض  
 فانما المال في القصاص ووجب بعقد الصلح فانما انقلب حق الاخر بالاعتراف  
 من الجرح والشر من باب الصلح من العدة في القصاص ولو كان القتل خطأ فصالحه احدهما  
 على ما كان كانه مشترك في ذلك لان الواجب في خطأ الدية وهو مال  
 ووجب شرهما وصالح احدهما شركين في المال المشترك على ما في الحديث

ادعى على اخي التعزير او حق القذف وانكر الاخر وتوجهت  
 اليه ليعين فاقضى عليه ما قال الاكلوا في خطا ان يخ  
 فقبل كل الاخذ وقيل لا يجل وقيل لا يجل في حد القذف فان كل  
 قبل حد وقيل لا يجل في حد القذف قلت فلو ابرأ من كل  
 في حد القذف وقيل لا يجل في حد القذف ولكن نقض ان لا يجل في حد القذف  
 عند تافيق وبيان في حق التعزير كمن نقض عليه القذف والكل

كذا في مجموعة دونه اخذ  
 سله  
 يحلف ما سبق في اول الفصل لا يبرأ منه انما اذا عذر  
 رجلا بالضرب فصالحه عن موجهه لا يصح ان لم يبق اثر  
 الضرب وما سبق فيها اذا وجب التعزير على احد  
 فصالحه وليس ببرها فرق ما قل

في حد القذف  
 في حد القذف  
 في حد القذف  
 في حد القذف

وانما صالحه عن خطا من دم العمد يصح الصلح وانما صالحه  
 وانما صالحه عن خطا من دم العمد يصح الصلح  
 كذا في فتاوى السعد  
 في باب الاجرة في اجنبات

في ذلك من المبطول في باب الصلح في اجنبات من كتاب الصلح  
 ولو صالح احدهما من نصيبه على عبد بعينه كان شركه ان يشتركه في ذلك  
 الا ان يشاء المصلح ان يعطيه ربحا لا ربحا ويمسك العبد كما في سائر الديون  
 المشتركة اذا صالح احدهما من نصيبه على عبد من الحمل لربور رجل قتل رجلا عمدا  
 وله بستان فصالح احدهما من حصته على ما به درهم فهو جاز ولا يشترط الا فيه  
 لانه اسقط نصيبه من القود بعوض ولو اسقط بغير عوض جاز والمال عوض  
 عنه القصاص من الخطأ بالعقد وهو المباح للعقد فلا يشترط الا فيه فباعتبار  
 العقد ولا باعتبار الشكر في اصل القود لان ذلك ليس بالثم كل ما يصالح  
 ان يكون مصادقا في النكاح يصلح ان يكون عوضا في الصلح من القصاص لانه  
 ما يستحق العوض عما ليس بمال العقد وعلى هذا يجوز التصرف في بدل الصلح  
 قبل القبض وان كان عيبا كما يجوز التصرف في الصداق لانه لم يبق  
 في الملك المطلق للتصرف عذرا حتى لا يبطل بالهلاك ولكن يجب قيمته  
 من الحمل لربور ولو زاد في بدل الصلح غدر العمد لا يصح ما قلنا واقعات  
 حاصلة في الباب الثاني في الطلاق فانما الخطأ فان صالح ولية على ما  
 ابل او ما في برة او الف في جلد او الف دينار او عشرة آلاف درهم  
 صح وصار الاستيفاء لعين الحق وان صالح على اكثر من قدر الدرهم لا يصح خلا  
 الصلح من القصاص فانه يجوز انما ارفاقية في الثاني عشر من الصلح  
 ولو قضى القاضي باخذ للمفاد بزيادة على مقدار الدية لا يجوز ثم اعلم ان الصلح  
 بالزيادة على قدر الدية في جناية الخطأ انما لا يجوز اذا كان الصلح منفردا وانما اذا  
 كان ذلك الصلح غدر العمد منضما الى الصلح عن الخطأ ويجوز وان زاد بدل الصلح  
 عن قدر الدية من الحمل لربور ولو صالح عن الدية على جنس من اجناس الدية كثرته  
 لم يزد ذلك وعلى اقل منه يجوز وكان في ثلث سنين اذا لم يقض القاضي بشئ  
 او لم يوجد الرضا على نوع لقائه الوجه الاول فلا تعذر بخوبه بالان جهة الجوار  
 من هنا غير معينة لانه يمكن تجويزه بدلا من الدية وان كان تجويزه بدلا من الدية  
 وليس احدي جهتي الجوار بالتعيين اولى من الاخر فعذر بخوبه وما في الوجه  
 الثاني فلا تعذر اخذ البعض وبراءه عن البعض فيجوز ويكون ذلك في ثلث سنين  
 لانه الدية هكذا وجبت مؤجلة في ثلث سنين فباعتق جرحه منها كونه كذا  
 ولو صالح على اقل نسبة من جنس آخر جاز ان لم يقض بالجنس الاول وان قضى  
 لم يجز بغير الوجه الاول لانه اذا صالح على اقل من الف درهم نسبه ولم يقض بالدانية  
 او على العكس وبالموجب الثاني اذا قضى بالدانية او على العكس لانه في الوجه الاول  
 ابراء عن البعض واستوفى البعض فيجوز كيف ما كان في الوجه الثاني تعين  
 الدانية واجبا بالقضاء وبالرضا اذا صالح على اقل الف درهم نسبه كان هذا  
 اقترافا عذرا من دين فلا يجوز وكذا لو كان على العكس ولو صالح على جنس غير جنس الدية



انتم من الذين جازيتم بغير لانه لا يردى الى الربوا ولم يحصل الاخرى عن دين دين  
 ولا يجوز دين دين لانه مشتمل ولو اوجب في الفصل الثاني من كتاب التراتيب  
 وفي التراتيب ولا يجوز صلح الدين بالدين الا ان يكون من جهة وهو ان يكون  
 عليه عشرة دراهم في شهر فصالحه على خمسة الى شهرين فيجوز ولو كان له على رجل  
 الف درهم فصالحه منه ما على خمسة دراهم جاز وان فارق قبل ان يعطيه  
 اياه لانه هذا الصلح ابراء النصف وطلب الابقاء للنصف لان الصلح يجوز  
 بدونه الحق اذا لم يجز ودين الحق ابراء البعض واسقاط البعض واستيفاء البعض  
 وذلك جائز ولو صالحه من دينه على بعهده عاجلا او آجلا كان جائزا لانه تسريح ببقاها  
 البعض واسقاط المطالبة في بده ولو صالحه بدين او آجلا لا يجوز لانه مصارفة الدراهم  
 بالدين اذ لا يجوز فلا يجوز في صلح ان الحكم وان كان الدين بين شركيين  
 فصالح احدهما من نصيبه على ثوب فشركية باختيار ان شاء اخرج الذي عليه  
 الدين بنصفه وان شاء اخذ نصف الثوب الا ان يضمن شريكه ربع الدين  
 لانه القبض من الدين المشترك مشترك بينهما ولو استوفى نصف نصيبه  
 من الدين كان شريكه ان يشركه فيما قبض لما قلنا مختارات النوازل  
 وان حظ احد الشركيين شيئا ان كان المصالح عاقدا صح حظه حظه الكل  
 او البعض في قول المجتنبه ومحمد ويضمن نصيب شريكه ان حظ الكل اذا  
 حظ البعض فلا مال له مالك وفي نصيب صاحبه عاقده والعاقده بملك  
 الحظ في قول المجتنبه ومحمد فيصير حظه وان لم يكن المصالح عاقدا لا يجوز الحظ  
 في نصيبه عند الكل لانه مالك وفي نصيب صاحبه لا يجوز عند الكل لانه  
 ليس مالك ولا عاقده فاضبحان في الصلح في فصل الابرار عن البعض  
 ادعيا دارا او عقارا من رجل بالارث من قريبها فانكر الرجل ثم صالحه  
 احدهما على مائة لم يكن شريكه ان يشاركه في هذه المائة بزيادة في  
 السادس من الصلح ولو كان هذا من صاحب السرفة لا يجب له ان يشاركه في  
 وبراءة عن خصوصية اذا وقع السرفة الى صاحبه ولو كان هذا الصلح من صاحب  
 السرفة بعد ما وقع الى القاض ان كان ذلك بلفظ العفو لا يقع العفو  
 وان كان بلفظ التبرئة والبراءة عندنا يسقط القطع فاضبحان  
 في باب الصلح من اجابيات رجل ادعى على رجل سرفه متاع ثم صالحه على  
 مائة درهم يعطيهما المدعى السارق على ان يقر السارق بالسرفة ففعل  
 فبرئه على وجه ثلثة امان يكون السرفة عروضا ودراهم ودينار  
 وكل ذلك على وجهين امان يكون السرفة فائمه او مستهلكة فان كانت  
 عروضا وهي فائمه بعينها جاز الصلح وبصلح السرفة ملكا للمدعى بالمائة التي  
 دفعها اليه المدعى لان الاقرار المقرون بالعروض يكون عبارة عن ابتداء التملك  
 لما قلنا وان كان العرض مستهلكا لا يجوز الصلح لان السارق يكون مملوكا

المدعى

بهذا الصلح قيمة السرفة من المدعى بالمائة التي دفعها اليه المدعى وذلك باطل  
 لان القيمة مجهولة وتمليك المجهول الذي يحتاج الى تسليم باطل وان كانت  
 السرفة دراهم ذكر في الكتاب انه لا يجوز الصلح سواء كانت السرفة فائمه  
 او لم يكن فالواتاء ويل ذلك اذا كان لا يعلم مقدار الدراهم المسرفة اذ  
 اذا علم منها كانت مائة جاز اذا قبض المائة في المجلس لان الصلح في يكون  
 تملكه المائة بالمائة فيجوز ويستطرق قبضها في المجلس وان كانت السرفة ذهب  
 فصالح على الدراهم ذكر في الكتاب انه يجوز سواء كانت السرفة فائمه او مستهلكة  
 اما اذا كانت فائمه فجوز الصلح جائز لانه تملكه المذهب المشار اليه بالدرهم  
 جاز وان كان لا يعلم وزن المذهب فيكون حظه فاضحان احكام الصرف  
 وانما اذا كان المذهب مستهلكا ذكر انه يجوز الصلح وناء وتلكه واعلم وزن المذهب  
 اما اذا لم يعلم لا يجوز لانه تملكه المذهب بالدراهم ذالم يكن المذهب معاونا  
 ولا مشار اليه باطل من الحمل الا بوزن اذا سرق خفاف الناس من خافوت  
 الاسكاف فصالح الاسكاف اسارق على شئ قالوا ان كان السروق فائما  
 في بدات سارق لا يجوز الصلح الا باجازه ارباب السرفة وان كان مستهلكا  
 فان لم يكن الصلح على غيب فاضحان جاز ولا يتوقف على اجازة ارباب السرف  
 للودع ان يصالح الغائب ويسوفى منه الضمان اذا لم يكن فيه غيب فاضحان  
 وان كان بغيب فاضحان لا يجوز الصلح على صاحب الودعة فاضحان من كتاب  
 الصلح في الصلح عن الدين صوغ عن دعوى الدين على درهم واخر فاضحان  
 بدل الصلح يجوز لانه كان عن اقرار فاضحان عن عين دين بغيرها وان كان  
 عن اقرار في زعم المدعى كذلك وفي زعم المدعى عليه بدل المال لا سقاط اليمين  
 وقبض البدل في معاودة ينعقد لا سقاط لا يشترط كما في الخلع والعقود على مال  
 برارية في نوع فيما يشترط قبضه في المجلس في الثاني من كتاب الصلح وفي المحيط  
 البرهاني اذا وقع الصلح عن الدراهم التي في الذمة على دينار او درهم الدنانير التي  
 في الذمة على درهم فهذا صرف بشرط قبض بدل الصلح في المجلس واذا وقع  
 الصلح عن الدراهم التي في الذمة على درهم هي اقل منها او وقع عن الدنانير التي  
 في الذمة على دينار هي اقل منها فهذا ليس بصرف حتى لا يشترط قبض  
 بدل الصلح في المجلس والاصل فيه ان الصلح اذا وقع على خلاف حق الحق  
 بغير مبادلة واذا وقع على جنس الحق بغير استيفاء البعض واسقاطا  
 كذا في اجوابهم زبدة الفتاوى في الصلح فربما من مال السرة او ذكرا او ذكرا  
 بصلحها على درهم دين بدنيا وتقرر قاتل القبض بطل وكون  
 عن اقرار لانه صرف في زعم المدعى وكذا كل كسبي او وزني لغيره عند الطعام  
 متى قبل بدراهم صار مبيعا وبيع ما ليس عنده باطل في الثلثين من الفتاوى  
 ولو صالح عن درهم على كسبي او وزني في الذمة واخر فاضحان القبض بطل

الباقى م

وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الصلح اصلا  
 فيما لم يبر على رجل فصالحه على عشرة دراهم  
 قبض حقه



لانه بمنزلة الكالي الكالي اي بيع النسبة بالنسبة زبدة الفتاوى  
وان كان المدعى بكسبها او وزنتها فصالح على درهم او دينار وتفرقا  
من غير قبض ان كان ادعى بترامعينا وقال غصبتي هذه الحقة بعينها  
صح لان ادعى ديننا بزازية في الثالث من الصلح ولو غصب  
كسب فصالحه وهو قائم على درهم مؤجلة جاز وكذا الذهب والفضة  
وسائر الخواصات ولو صالح على كسبي مؤجل لم يجز اذا اجبس بانفراجه  
بحكم النساء ولو كان البر ما الكالم بحج الصلح على شيء من هذه النسبة لانه  
دين دين الا اذا صالح على تبر مثله او قل منه مؤجلا جاز لانه عين حقة  
واخطا جاز لا لو اكثر للربوا والصلح عن بعض حقة في الكسبي والوزني حال قيامه  
لم يجز في السلكتين في الفصولين ولو غصب كسب فصالحه على نصف كسبه  
فهو على وجهه اما ان يكون المقتضوب ما الكا او قابا بحضرة وهو ظاهر وفيه  
بحال لا يقف عليه مالكة ولا يحملوا ما لم يكون غاصبه مقر او منكر فلو مالكا  
جاز الصلح على بعضه ويكون استغناء ببعض حقة وابرا عن بعضه ولو قائما  
ولكن غيبه او اخفاه وهو مقر او منكر جاز فصالحه لانه كسب مالك فصالحه على مقر  
ويجوز ديانته لانه لو وقع الصلح على بعض برة فقد اوفى بعض حقه وامسك  
الباقي بلاناد ويل ولو وقع الصلح على برة غير برة دخل فيه الربوا وفي القضاء  
يكفه كماله ما استفضل ولو حاضرا حيث يراه المالك ولكن غاصبه منكر جاز  
قضاء كما قرأ لانه كسب مالك ويظل ديانته لما قرأ فلو وجد المالك بينة على قبضه برة  
قضى له به اذ جاز الصلح على بعض حقة في الكسبي والوزني على تقدير برة مالك  
فاما البينة تبين انه قائم والصلح على بعض حقة في الكسبي والوزني حال قيامه  
باطل ولو مقر بغصبه وهو ظاهر برة يقدر مالكا على قبضه فصالحه على نصفه  
عليان ابراهه مما بقي جاز استحسانا لا تفقا فاما على انه مبادلة وفيه ريبا  
وكذا لو غصب الف درهم فصالحه على خمائة منها فهو على هذه الوجوه  
ولو صالح في ذلك على ثوب ودفع جاز في الوجوه كلها فيكون مشتملا  
للتوب بالمقتضوب ولو غصب قنارا او غصبا فصالحه غاصبه مالكة على نصفه  
وهو مغيب عن مالكة وغاصبه مقر او منكر لم يجز اذ صالحة على نصفه افسار  
بقيامه بخلاف كسبي او وزني اذ يتصور هلاك بعضه دون بعضه  
عادة بخلاف الفقه والثوب حل كل عرض او حق غصب وهو  
مغيب فصالحه على نصفه وهو على هذه الوجوه ايضا وبين الروايتين  
تفاوت فاحش فيعرف بانتم من هذا من الحلال الربوي ط ولو كسب برة  
على رجل فصالحه منه عشرة دراهم فقبض خمسة فبقي خمسة فنفسر  
صح الصلح في النصف لانه النصف ولو كسب عشرة دراهم وعشرة فبقي  
فصالحه من الكل على خمسة دراهم جاز فقد كان او ستة اذ الاصل في مال الربوا

الانتم و...

ان يصرف كسب الى كسب فيكون مصالحا على خمسة دراهم ومباذ عن غيره  
وعشرة دراهم **ب** وكذا كل صلح وقع على بعض الدين من الحلال الربوي  
له على عشرة دراهم وعشرة بخاتم برة فصالحه من الكل على عشرة  
درهما وفارقه قبل القبض بطل في قدر درهم لانه بمقابلة البر وفارقه  
قبل القبض وكان ديننا دين **س** لو كان المدعى ديننا وصالح على كسبي  
او وزني شار في المجلس والبيت صح ولا يبطل بالقيام بالمجلس لا يقض  
اؤلم يتفرقا عن دين دين ولو كان الكسبي والوزني بغير عينه بطل بالانفراق  
عن دين دين من الحلال الربوي **ب** عليه كسب فصالحه باقرار او انكار على  
نصف كسبه ونصف كسبه لانه اجل بطل التينة في الشفعة فكل كسب لانه  
فادامقارن ولو لم يصرف اجلا وكان الشفعة بعين لا البر جاز لعدم  
السنة ولو كان الشفعة بغير عينه فقبضه في المجلس جاز ولو فارقه قبل بطل  
حقه الشفعة لظهور الفار من الحلال الربوي اشترى عبدا وتقا بضائمه اطلع  
المشترى على عيب فانكر البايع كونه عنده او كان حدث عند المشترى عيب حر  
او مات او عتقه المشترى فصالحه على درهم حاله او مؤجلة جاز ولا يشترط  
القبض في المجلس ولو على دينار برة فقبضه في المجلس وكذا لو صالح على كسبي او وزني  
بعينه صح وان بغير عينه لا وان طعن بعيب قبل قبض البايع الممن فخط عنه  
لقبض الثمن وازاده فيه رايوا جاز اكثرى فاطعن بعيب في عين الدار فصالحه  
على ان خط عنه ثم ذهب البايض بعد ذلك رد البديل وبطل الصلح وكذا القليل  
في دعوى جعل البيع اذ بان بعد الصلح عدم تحصيل برة البديل وكذا اذا ادعى عيبا وصالح  
على مال ثم بان عدم العيب برة الكاذب ولو كان اكثرى باعه وانتقد منه  
واطلع على عيب وصالح مع البايع لم يجز في الخامس من صلح البزازية مائة صكا  
رجل ادعى عيبا فصالحه على درهم او دينار حاله او مؤجلة جاز سواء كان العيب  
قابلا او مائلا وان صالحه على طعام ان كان مقبوضا قبل التفرق جاز عيبا كان  
او ديننا وان كان مؤجلا ان كان العيب قابلا يجوز وهو عين دين وان مالكا  
لا يجوز لانه يكون ديننا دين وفي الثياب المؤجلة ان كان العيب قابلا يجوز وفي  
البركة لا حاكم خلاصة في الثاني من الصلح ولو ابق في يد الغاصب جاز الصلح  
عنه على الدرهم والدنانير مؤجلة ولا يجوز على غير ما في الذمة الا ان يقبض  
في المجلس ولو كان العبد في يد الغاصب فغيبه جاز الصلح بجميع ذلك  
وجاز الاحتيار في هذا بقول الغاصب انه في يده او ابق ولو كان الغاصب  
مقرا او المقصوب حاضرا يمكن اخذه لم يجز الصلح استحسانا الا ان يكون  
الغاصب منكرا فيجوز من صلح العنابية في الفصل الثاني رجل غصب  
من رجل الفا فاخفاها فصالحه مالكا على خمائة فاعطاه الغاصب تلك  
الالف او غير ما جاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى



ان برة الباقي وان كانت الدراهم في يد الغاصب حيث يراها المالك  
فان كان الغاصب جاحدا فذكر ذلك لغيره المجتهد وعينه ان كان  
في جوار الصلح فان وجد الغصب منه بينة بعد ذلك فاقام ما يقضي  
ببقية ماله لانه اذا وجد بينة ظهر ان الغصب لم يكن من ملكه ولو كان  
مقر بالغصب في الدراهم ظاهرة في برة بقدر الغصب منه اخذها  
فصلحه على بعض ما على ان ابراهه عن الباقي يجوز الصلح قضاء قياسا  
ولا يجوز احتسابا وعليه ان برة ما على الغصب منه لانه البينة في معنى  
الحسن تلك فتعذر تصحيح الصلح بطريق الاستقاط لان الابرار والعيين  
لا يصح وتعد بغيره مبادله لكان التبرؤا عليه في الصلح غير المبرأ من الصلح  
واذا ابرأ المالك الغاصب صح ابرأه سواء كان الغصب قابلا في يده  
او بالمال لانه ابرأه عن الضمان او عن سبب الضمان كابرأه المودع المودع  
مختارات النوازل في الغصب وفيه في دعوى الصلح من كتاب الدعوى وفي شرح  
الشافي ادعى دارا فانكر المدعي عليه في صلحه على نصف تلك الدراهم وجد بينة  
عليه ما ياء هذا النصف الباقي وبه كان يفتي ظاهر الدين وفي الغصب لان  
الصلح اسقاط واسقاط العين لا يقع هكذا اجاب الامام خالي وذكر الامام  
خواجه زاده ان هذا رواية ابن سماعة ما في ظاهر الرواية لا يسمع دعوى الباقي  
ولا ياء اخذها وقد ذكر وجه كلا القولين في خزانة الواقعات وفي الفصل الثلثين  
من جامع الفصولين غير الاصل ادعى دارا فصلحه على بيت من المجرى لا عند  
الاقرار ولا عند الاشكارا والمقبوض عين حقه وهو على دعواه في الباقي بخلاف  
الصلح على بعض دينه اقول لو ادعى ثمة فصلحه على موقوفها بجزء الحال جاز عند  
الثاني فلي هذا ينبغي ان يجوز في مسئلة الدار عنه ايضا قال خواجه ان برة  
ورهما في السبل فيصير عوضا عن حقه فيما بقي او يلحق به ذكر البراءة غير الباقي  
وملكا في السبل برة وشروطا في ظاهر الدين وذكر في المحيط انه جاز على بيت من رما  
ادعى زعم المدعي انه اخذ بعض حقه وترك بعضه وفي زعم خصمه انه خذ عيسته  
ثم لو ادعى الباقي قبل سماع وقيل لا ولو صلح على بيت من دار اخرى للمدعي عليه  
جاز ثم لا يسمع دعواه اتفاقا وفي الفصل التاسع من دعوى البراءة ادعى  
دارا فانكر فصلحه على نصفها ثم بمر من المدعي على ان الدار ملكه فالمدعي كسور  
في الزنة الفتاوى انه يقبل وهذا بناء على عدم جواز الصلح على بعض المدعي  
في مسئلة الصورة على ما ذكر في المختصر والهداية وانه على خلاف ظاهر الرواية  
ووجهه انه استوفى بعض حقه وترك الباقي وغاية التبرؤا ان يجعل على الابرار  
والابرار متى لاقى عينا لا يقع قضاء وجوده وعدمه سواء اختلف ما اذا ادعى  
علا عليه منصف ما في برة بحكم المبرأ وانكر وصالح على بعضه ثم بمر من المبرأ  
حيث لا يصح ولا ياء اخذ باقي حصته لانه الصلح قد تم بمر المدعي ان ما اخذ بعضه

ملكه بعضه

ملكه وبعضه ملك المدعي عليه وما تركه فبعضه ملكه وبعضه ملك المدعي عليه  
فيكون ما اخذ ملك المدعي عليه عوضا ما ترك من ملك نفسه عليه وصار  
هذا كما لو شرط في مسئلة الاولى مع بعض المحدث والذي اخذ المدعي دراهم  
معلومة فخذها المدعي عليه لانه حيلة ينقطع دعواه لانه لما اخذ بعض  
حقه فقد جعل باقاه الباقي دراهم وباعه بها عنه وسوى في الدين فنقطع  
الدعوى ويلحق به ذكر البراءة غير دعوى الباقي بان يقول براءت من هذه الدراهم  
او بريت من دعوى غيره وهذا الكلام من صاحب الهداية نص على  
الفرق بين قوله بريت وبين قوله ابرأت كما نص عليه في الزخيرة ان لو قال  
ابرأتك من هذا العبد لانه ان يدعيه بعده لانه ابرأه عن الضمان  
الواجب فيبقى اما انه في يده فيصح دعواه حال قيام العين واستلامه  
لا حال ملكه كما نص عليه في غير الزخيرة ولو قال براءت من هذا العبد ومن  
هذا العين لا يصح دعواه بعده وكا برة ما لو صلح على قطعة دار اخرى  
لا يقبل الدعوى بعده اجماعا لصحة الصلح وبه كان يفتي الامام ظاهر الدين  
قال بركة الله تعالى هذه رواية ابن سماعة وفي ظاهر الرواية يصح الصلح  
ولا يصح الدعوى بعده وان بمر من كانه مسئلة المبرأ والصلح على قطعة  
اخرى من دار اخرى وعليه قول الضرري في شرح الكافي كما ذكره في التبرؤا به ووجهه  
ان الابرار لا يلقى عينا ودعوى الابرار عن العين لا يقع كما تقرر لكن الابرار  
غير دعواه صح في فان المدعي ان كان يدعي كل الدار لنفسه فباخذ بعضه وابرأه  
غير دعوى الباقي يصح من مجموع دونه اخصر صلح على بعض ما يدعيه لم يبيع لانه  
لا يمكن جعل ذلك معاوضة لانه ملكه لا يصح عوضا عن بعض ولا اسقاطا  
لان اسقاط العين لا يصح وانما اذا ادعى بعض فيه شئ فصالح على بعض منها  
يصح لانه يمكن جعل الصلح معاوضة ما يخص ما في القاعدة في الدعوى رجل له  
على رجل الف درهم جبا وفاصلها على عشرة دنانير فاقبل القبط بغير  
ولو صلح من الجبا على النهرية جاز ولا يكون صرفا بل يكون اسقاطا بمقتضى الجدة  
وكذلك لو كان اجماعا والقاعدة فصالح على الف درهمية الى اجل جاز الا ان  
اصح المال اذا كان قرنا وصالح الى اجل لا يصح البناء جليل فاقضي في الصلح  
والاصح لانه اذا صلح اجود من حقه وانقص قدره من حقه لا يجوز وان صلحه  
على افضل من حقه قدر وجوده او على مثل حقه جودة وانقص قدره من حقه جاز  
من المحدثين برة البقرة اذا كان الدين مؤجلا فصالح على بعضه عاجلا فالصلح  
باطل كما تقرر في الفصل الخامس من كتاب القبط ولو صلح من الف درهم  
على مائة درهم فاقبل القبط لم يبطل الصلح وكذا كل صلح وقع على بعض الدين  
لانه حظ مائة البقرة في باب الصلح عن الدين من كتاب القبط صلح عن دعوى  
كرد او دار على دراهم وصالح عن مائة على نصفها فالقبض قبل الاقرار ليس شرطا

منية المفتي في الصلح



فلو صلح على سكنى دار مائة سنة صح وان ابد او حتى يموت لا كفاة الا جارة  
 برارية قبل الثاني من الصلح ولو صلح على دار خزانة او دار خزانة باضاف  
 الروايات فاصبحان في فصل في الصلح غير دعوى العفان من الصلح  
 ادعى رضا في بدر رجل انه له فاصطاحا على ان ينزعها الذي في يده فمسك على  
 يكون رغبة الارض المدعى جاز ذلك في محل الزور صلح عن دعوى عبد على  
 خدمته شهرا جاز وعلى غلته شهرا لم يجز كذا في الدار والمحل على الدار ومرة الفحل  
 لا يجوز بزازية في الثالث من الصلح ولو ادعى فتنه فاصطاح على فتنه مؤجلا والفقن  
 باللك اول جاز اما في القائم فلا بد من عين بدس واما باللك فلا بد الواجب  
 هو القيمة وهي درهم او دينار فتنه صلح غير عين حقه ولو صلح على طعام  
 او عن فلو كان الفتن قائما جاز لا لو باللك بدس بدس ولو لم يكن فيه اجر  
 جاز لم يعبثه والا فانه دفعه في المجلس جاز لا لو بعده قيل هذا قول يحنفية  
 رحمه الله تعالى اذ روى عنهما انه من باع ما ليس عنده ثم عينه في المجلس لم يجز البيع  
 وقيل هذا قول الكلوكي ورواية عن اصحابنا ان من باع شيئا بغير عينه  
 في المجلس او رضى ثم عينه في المجلس ينقلب جائزا ويجعل التعيين في المجلس  
 كالتعيين عند العقد وذكر انه من باع من ليس في ملكه ثم حصل له ملكه لم يفسخ  
 لم يجز هو الصلح ولو صلح على ثياب مؤجلة والفقن باللك لم يجز لانها تثبت  
 دينا في الدقة الاسلام وقد عدم شرط صحة السلم فلم يجز في الثلثين ولو صلح  
 وعبارة بعض المشايخ ان الصلح غير الانكاح اذا وقع الدعوى في المال معاوضة  
 المال بالمال بغير علم المدعى حقيقة وكذلك بغير علم المدعى حكمه لان الصلح معاوضة  
 عن الدين بغير علم المدعى عليه والدين مال كما اذا وجب بسبب دعوى المال لا شرها  
 وحسب به لانه المال وكذا قلنا ان المدعى عليه اذا نكح عن الدين يعقن على المال  
 لانه ينكح له منع حق المدعى في اصل اجدل فيجده القاضي الى اصل حقه فكان معاوضة المال  
 بغير علم المدعى عليه حكمه هذا الوجه والربيل على ان الصلح عن الانكار في مؤجله المتوفرة  
 معاوضة المال بالمال حكما في جانب المدعى عليه انما لو اختلفا في مقدار المصالح عنه  
 او في بدل الصلح انما يتجلفان وبغير بدل الصلح بالعبس البسر والفاصل كما في البيع  
 من المجهول في الفصل الثالث من الصلح وفي ارب القاضي للخصاف في الاقضية ايضا  
 رجل ادعى على اخيه عينا او دينا فاصطاحا على ان يجلف المدعى عليه في القاض وهو رضى  
 باطل ولو اقام بينة يقبل ولو لم يكن له بينة يجلف ثانيا ولو اطلعا على ان يجلف المدعى عليه  
 ان جلف المدعى عليه خمس او اصفها على ان يجلف الطالب والمطلوب نصف المال  
 على المدعى عليه وعلى المدعى عليه اليوم وعلى المدعى عليه اليوم على ان يجلف المدعى  
 فعليه المال وعلى المدعى عليه الطالب اليوم على ان ما باذنه في الصلح في جميع هذه المواضع باطل وكذا في كل  
 موضع على خلاف الشرع خلاصة في السماع في الصلح على ما مضى من الصلح المدعى عليه  
 ليجزى على المطلوب محلف لا يجب لانه تعليق لا يجب بالخطا وكذا لو اطلعا على ان يجلف

الكل

المطلوب بما ذكره على انه سري مما عليه فهو باطل والمال عليه لانه تعليق البراءة بالخطا  
 في اوامر السماع في قضاء البرزنية رجل قال لآخر عليك الف درهم فقال المدعى عليه  
 انه جلفك انما لك على دفعها اليك فحلف المدعى ودفع المدعى عليه له درهم قالوا انما ادى اليه  
 الدرهم بحكم الشرع لا في شرط وهو باطل ولا دفعه انما يسر منه لانه شرط باطل فاضيا فان  
 في الصلح من الدين في كتاب الصلح صلح ان جاز في صلح منية المغني صلح المكره  
 لا يجوز في فصل في الابرار وغير البعض في صلح امانية ملخصا قوم دخلوا على رجل في بيته  
 ليلا ونهارا وشهدوا عليه السلاع حتى صلح مع المجر جاز عندها يحنفية وعند مالك لا يجوز  
 لانه عنده الماكراه لا يتحقق في غير سلطان وعند مالك يتحقق وان كان دون السلاع  
 مما لا يقتل سر لجان كان منها رايه مصر لا يكون مكرها جاز صلح بالاجماع وان كان  
 بليل او مغارة كان مكرها من الجمل لا في الشرع بالصلح الفاسد وكذا في الذخيرة المنقطة  
 لو صلح المحبوس في السجن لغيره سرقته ونحوها ان كان جبالا او صاحب شرط  
 فالصلح باطل لانه مكره وان كان جبالا في القاض فالصلح جائز وجب الشرع في باب  
 الصلح الجائز والفاسد من كتاب الصلح رجل انهم سرقه وجس فادعى عليهم  
 قوم فصالحهم ثم خرجوا فادعوا وقالوا صلحناهم خوفا على نفسي قالوا ان كان فيهم  
 القاض فالصلح جائز لانه لا يجلس الا بحق وان كان فيهم الهوى لا يصح الصلح مستل  
 الاحكام في فصل فيما يتعلق بكتاب الصلح وكذا في البرزنية في نوع ثمانية فتنه في مجلس  
 وفي السراجية الصلح بعد الحلف لا يجوز في العاشر من الصلح خاتمة وبيان  
 بعد حلف المدعى عليه دفع المال او الصلح بعد حلف لا يجوز **اشباه** **عك** ادعى عليه لا حلف  
 ثم ادعى المدعى عليه فاضل فاضل في فصل في الصلح بعد حلف لا يجوز في الاشارة الى ما في كتابه  
 تميز في فصل في الصلح بعد حلف لا يجوز في الاشارة الى ما في كتابه تميز في فصل في الصلح  
 برارة المدعى فاذ حلفه فضا سوفي البذل فلا يصح من صلح القنية وكذا في العاشر من الصلح  
 في الثلثين منه فاضل في الحلف وفي المنق في كتاب الدعوى كل صلح بعد صلح فالثاني باطل  
 كل صلح بعد صلح باطل والشرع بعد الشرع فالشرع الاخير حق والاول باطل وان كان  
 الصلح والاول سري بعد ذلك اجزى الشرع الاخير وبطلت الصلح الاول فالشرع الثاني  
 قال القاضي الامام الاستاذ قوله في المنق الصلح بعد الصلح باطل المارد الصلح الذي هو اسقاط  
 اما اذا كان الصلح عن عوض ثم اطلعا على عوض اخر فالثاني هو الجائز وانفخ الاول خلاصة  
 قبل الثالث من الصلح قال لي بركي دعوى كرد بر وجهي درست وصاله درست  
 كرد بر عدد درهم بعد اربعة كاه همان دعوى باز كرد و مدعى عليه ران صلح في اخرون سنده  
 بود باز صلح كرد بر عدد و بجا درم بعد ربن ان صلح بيشين بار بعد ربن مكويد  
 من ربارت از عدد درهم كم صلح اول بوده است ند هم تواند زير كم صلح دوم بمطالع اول بود  
 قاعديه في كتاب الدعوى وفي الذخيرة ذكر في بعض الكتب اذ اصالح على ما لم يخل عاد الصلح  
 على مال اخر اذا كان البذل الثاني مثل البذل الاول فالصلح هو الاول ودون الثاني وان كان  
 الثاني اكثر من الاول ودونه فالصلح هو الثاني وهو نظير ما لو باع ثوبا ثانيا ثانيا فانيه

وعند ما يتحقق في كل صلح بعد ما اوعده  
 والفقن على قوله ما كذا في صلح  
 امانية في فصل الابرار  
 في بعض  
 س

وغر الثاني ادعى دارا في بدر رجل فصالح على ما في البذل  
 ثم بعد من المدعى عليه ان الوارد لا تقبل وان من علم كان  
 اشتراها من المدعى قبل الصلح بطل ودر بدله كل صلح  
 وقع بعد الشرع لا يصح كذا في صلح البرزنية في موضع  
 فيما شرط قينة في مجلس وفي خبر  
 اى في متناقض  
 س  
 قال صاحب الجاه في الفصل الذي هو معنى البيع ينبغي  
 ان يبطل الاول والثاني كذا في الشرع بخلاف الصلح  
 ودعوى العفان واصل ان الشرع الثاني ضيق  
 لا ولا فتنه والعق لا يقبل القين  
 ويعرف بهذا ما ذكره  
 كذا في مجموعة  
 رده اخبر  
 س

انما عشر من الصلح







وما في القنبه وانما نية مخالفة لما في الوقاية الا ان يقال  
ان اذا خالف القنبه وانما نية ليس شرط الوقاية الا ان  
ان هذا الخلق الوصفه بالشرط وهو يجوز الاتعلق بالبر  
بشرط الا ان يار باه الكلام الذي بعده

س

في حال كونه اذا تمت فانت بربى من دين الى عليك قال ابو القاسم الصفي  
صحيح وصية ولو قال ان مت لا يبرأ من الخطا من وصايا القنبه في باب ما يجوز  
من الوصايا ما لا يجوز قال في خبره ان علمت في عملك ان تخون بقول ان خطت قصي  
هنا وان علمت مني هذا الى منزلة فانت بربى من العشرة التي الى عليك فسمع وتعلم  
ذلك هل يبرأ قال نعم وان كان هذا من حيث الصورة فليقل البراءة بشرط ان يكون عمله على  
الاجارة بحمل عليه حتى لو ذكر عملا لا يجوز الاجارة عليه نحو ان يقول اني قد فعلت  
او نظرت لا يبرأ من اجارة القاعدة في واسطة قال حلفني في كل حق  
مهلك على فعله وابراة بربى عند الثاني فيما علم وفيما لم يعلم وعليه الفتوى  
او لا يبرأ عن الحق في المحرمولة جازية عند البعض او بدونه قال جعلت في كل الساعة  
او في الدنيا بربى فمذا ليس بشئ قال تراجل كرم ولم عليه دين يبرأ ولو قال الله  
عزبان راجل كرم يبرأ ما وه ولا منة في اجارة الطولية بزازية في الثالث  
كتاب الربهة رجل ليس لطلالها بآية منة لانه وجهه بغير شرط رجل غصب ثوبا وراية  
لو داهم وهي قائمة فابراه بربى الغاصب ضمان الغصب ويصير الغصب امانة  
في يده كذا لو قال المصنوب منة حلفت من الغصب بربى الغاصب ضمان وان كان  
المصنوب منة كالمكرى الغاصب ضمان القيد لانه ابراه الدين والدين بربى الا بربا فاما  
اذا كان المصنوب قائما كان التحليل ابراه منة بسبب الضمان فيصير الدين امانة في يده منة  
وعلى قوله لا يبرأ ضمان الغصب رجل فاصم رجلا في دار ثم قال للمدعي عليه ابراه ذلك  
من هذه الدار او غير خصوصي في هذه الدار ايضا وعز دعوى في هذه الدار ذكر الناطق في جميع ذلك  
باطل ولا يبرأ من خصم القنبه فبما هذه الدار ولو قال قد ابرأت من هذه الدار او قال  
بريت من دعوى في هذه الدار صحيح ذلك ولا حق له فيها ولو اقام البينة لا يقبل ولو قال  
انا بربى من هذا العبد او قال حلفت من هذا العبد ليس له ان يردعي بعد ذلك لانه اخبر  
عن البراءة فنبت البراءة اما في الوجه الاول صرح بالبراءة عن العين او عن الدعوى  
وتخصومة وذلك باطل رجل قال لا حلفني في كل حق لك على ففعل وابراة فابراه كان  
صاحب الحق عالما بما عليه بربى المدعي من حكماء وديانة وان لم يكن عالما ببراه  
في الحكم ولا يبرأ وديانة في قول محمد وقال ابو يوسف يبرأ وعليه الفتوى الا لا يبرأ  
استقاط وجبراله لا يمنع من الاستقاط فان كثر اراة البراءة بالبيع عن العيوب صحيح  
ابراه عند الكل وان كان لا يعلم بالعيوب فاضيقان في فصل براءة الغاصب  
والمدعي من الغصب قال وسيل من شئ لا يبرأ من البراءة عن خصوصية في كرم  
مثلا وان يكون بين قول بربا لك عن كل دعوى وخصوصية في هذا الكرم وبين قوله  
برأت او انا بربى عن كل دعوى وخصوصية في هذا الكرم فرق اجاب انه حقيقة الثاني  
فقال قبلك وعليك سلا والآن نعم وذلك لانه في الاول لو ادعى بعد ذلك في هذا الكرم  
على الذر ابراهه لا تسمع وعليه غيره سماع وفي الثاني سوا ادعى على هذا او على غيره لا يسمع  
من دعوى القاعدة قالوا قال انا بربى من هذا العبد او من هذه الدار ثم ادعاه واخام بينة

بمخالف قوله حلفت من هذه الدار  
كراهي الرجوع من دعوى كالمائة

لم يقبل منه

لم يقبل منه الا البراءة من العين براءة عن ملكه ومن كل حق هو فيه الا ان يبرأ  
حاشا بعد البراءة وما يقال ان البراءة من العين لا يصح معناه ان لو بربى من كل حق  
لا يقبل ملكه من العمل الا بربى منة على الاول ولو قال بريت من هذا العبد والعين لا يصح  
دعواه بعده وكان بربا اما لو صالح قطعت دارا خيرا لا يقبل الدعوى بعده اجماعا  
لصحة الصلح وبه كان يعني الامام محمد بن الدين قال برك هذه رواية ابنه سماعه في ظاهر  
الرواية يصح الصلح ولا يصح الدعوى بعده وان بربى منة كانه مسئلة الجوارث والصلح على قطعة  
دارا خيرا وعليه قول الحسن في شرح الكافي كما ذكر في النهاية ووجهه ان البراءة لا في عين  
ودعوى البراءة عن العين لا يصح كما نفي ركن البراءة عن دعواه صحيح فان المدعي ان يردعي  
جميع الدار لنفسه فبما هذا البعض وابراة عن دعوى الباقي بزازية في كل حق من الدعوى  
في صلح الاب والوصي ولو عني الوصي او الوصي غدر دم ولده الصغير لم يبرأ لانه  
تبرع في مال لا يملكه التبرع بحق الصغير ولو صالحا لمائة القصاص للصغير على ما لا يقل من الدية  
جاء الصلح وضمن الدية لانه ما يملكه الصلح والعفو على مال لانه معاوضة مال بما  
ليس بمال كان فيه نفع للصغير فوقع الصلح نافذا الا انهما قصر في بدل الصلح لما حط  
عن الدية لانه الدية مقدرة شرعا والاحتراز عن الغبن القليل في البدل المقدرة ممكن  
فلم يصح القليل معفوا من مال كذا في فم يصح والصلح عن القصاص بعد وقوعه لا يمكن  
رده فضمة الدية فصار كالكامل بالبيع باللف او بالبيع وحط من الثمن درهم لا يصح  
لان الثمن مقدرة شرعا ولو ملك الجميع في يده يبرأ من ماله ببيع باللف الى تمام القيمة فكذا هذا  
من الخط الصغير في العفو عن اجابة من كتاب القصاص ومعنى الاب الوصالي عن القصاص  
في النفس كذا في كتاب الصلح انه لا يجوز وذكر في الجامع الصغير في كتاب الديات  
انه لا يجوز من فتاوى السجدة في الصلح وكذا في خزنة الاكمل الاب او الوصي  
لو صالح عن قصاص الصغير على اقل من الدية لا يجوز الصلح ولكن يقبل القائل تمام  
الدية ومعنى قوله لا يجوز الصلح ان يجعل الى تمام الدية ولو صالحا على تمام الدية جازم  
صلح القاعدة وان اراد الوصي ان يصالح عن قصاص وجب للصغير ان كان في نفسه  
روايتان على رواية صلح الاصل ليس ذلك وعلى رواية زيادات الاصل واجماع ذلك  
وانه صالح الوصي عن قصاص وجب للصغير وحط من الدية شيئا لا يجوز حطه غير فصل  
بين الفاضل وبين السبر والنجية القائل وان لم يبرأ من الدية بدل لم يبرأ من في التابع  
جنابات التنازعانية ما قصا ولو صالح في الدية على اقل من الدية وقال ما حطت  
منه فاعلى جاز ضمانات فضيلية في ضمان الصلح في جنابات وللاب ان  
يصالح عن دم محمد وجب لانه الصغير والمعتوه على الدية ولو صالح على اقل منة  
فصل القائل تمام الدية وكذا في ما دونها النفس كانه الحكم الشرعي في باب الصلح في جنابات  
وليس له ان يصالح على اقل من الدية فان صالح فقد حق الدم ولا قود على القائل في حسن  
القائل على ان يتم الدية امالى الحمد في صلح الاب عن الدية وان يحق لصغير على رجل  
ان كان منكرا ولم يكن له بينة يجوز بزازية في الابد في الصلح ذكر في الحاشية والكلامة

وقية اشكال لانه لا يكون غاصبا ما لم يملك المبيع  
مما في التكاليف الا ان يقال ان الصلح فيه  
لكنه يسهل حكمه

وقارب من يقص من النفس وما دونها كذا الوصي فيما دون  
النفس ما في النفس لا يقص ويصالح كذا في صلح خوان الاكمل  
وفي الا مال الحمد في الصلح عن الدية والوصي كالان في جعله  
اذا وجب دم لم يكن للوصي ان يقص من النفس وانما يقص  
دونه النفس فهو يقوم بها كالاب انتهى وفي البرازية في احوال  
الثالث في جنابات والوصي يستوفيه فيما دونها ويصلح لانه  
انفسه سيقا وصالحا انتهى

س



والعمادة والحاظية لانه لا يجوز ان يصلح الوصي مع الغريم حق الميت والوصي لا يجوز  
ان كان الخضم مقربا ومقتضا عليه والوصي ببنية عادلة عليه والاحكام لانه في الاول  
متألف لبعض الحق فلا يجوز وفي الثاني محصل لبعض بعد الامكان وفيه النظر على الحق  
فيجوز وما صلحه مع المدعى على التيسير فبالعكس لان النظر فيه امور الوصية نظرية  
واما البينة المنورة فعلى اصل الامام كالعادلة وهي في الحكم كالعقد مذكورة في  
الحاظية ادب الاوصيا في الصلح **فقد** وصق ادعى على رجل الغاليينم ولا بينة له  
فصلحه بمائة من الف من كارتهم وجد بينة عادلة فله ان يقبضها على  
الف **فقد** وكذا اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ قيل له فما فائدة قوله  
في الكتاب انه اذا لم يكن للاب والوصي بينة على ما يدعى للصغير فصلحه باقل  
منه يجوز قال فائدة ان يمتنع دعواها ودعوى الصبي بعد البلوغ في حق الاختلاف  
فليس لهم ان يمتنعوه وانما لهم قامة البينة فنية في صلح الاب والوصي  
**بس** لوكد دين فصلحه ابوه او وصيته على بعضه فلو وجب الدين  
بمعاذة ابيه او وصيته مع الخط وضمن عند البينة ومحمد لا عند يوسف  
لو قيل لبرء المشتري عن الفوق ولو لم يكن بمعاذة لم يجز للشريخ في السابع والعشرين  
من الفصولين وفي المبسوط للشيخ الشجاع صلح الوصي والاب على دين للصبي  
على بعضه او ابراهه ان وجب بمعاذة غيره لم يصح صلح وفاقا وان وجب بمعاذة  
نفسه صح ولو بكثرة الغبن وفاحشه وبضمنان القدر المخطوط عنه عندهما وعند  
ابن يوسف لا يصح لانه شريخ فصار كالوكيل براء المشتري عن الفوق فنفسه  
ياخذانه عن الغريم ضمانات فضيلية في نصر فاق الوصي الوصي لو ابراهه  
الميت او اقبله وحط عنه شيئا مع عندهما الوعاقد او فتنه لا عند ابي يوسف  
ولو لم يمت بعد غيره لم يصح وفاقا وكذا الموكل لو ابراهه المشتري عن الفوق بغير عندهما  
في السابع والعشرين من الفصولين ذكر الحكم في شره وادب الاب والوصي الموكل  
للمتأخر من الاجرة يصح فيما يشره ويضمنون للوقف والصغير ويبرأ المستأجر  
في القضاء ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى وذكر فيه ايضا الاب والوصي اذا ارضا  
الاجارة يجوز وكذا الوكيل بالاجارة لو ناقض احكام الصفار لانه في الاجارة  
وفي كتاب الشرط اذا ادعى رجل دعوى في دار بيمين فقبل ان يقبل بينة ليس  
للموصي ان يصلح وبعد ما جاء بالبينة العادلة وعرف الوصي هذا التبر لم يصلح  
قال في نسخة الشرح حاكبا عن نسخة الاية المحلولة اذا علم الوصي ان المدعى شره  
عد ولا يثبت له ذلك وانما لا يصلحه قبل اقامة البينة اذا علم انه  
لو اقام المدعى البينة برغب في الصلح بعد ذلك اما اذا علم انه لا يرغب في الصلح  
بعد قامة البينة لا باء من ان يصلحه قبل اقامة البينة من الذخيرة البرمائية  
في احوال الفصل الخامس من الصلح وفي المحيط ادعى عليه وصيته ما عينا او دينيا  
ميراثا فصلح الوصي احد هما غير فارق لم ير جمع به الا على الوصي لانه ان يقول

واذا كبر ليستم وانكر دين ابيه ولا يثبت  
الوصي فالقول مع بينة كذا في دور  
القاعدة  
م

انما صلح مع

انما صلح مع لانه اذا سانا واكثر جدا لا فقطعت لسانه وجعله ولان  
الصلح عن التحريم بالبدل والتبرع مع شخص لا يوجب مع اخر ثم انه اراد غير  
الصلح الشكره مع الصلح فيما اخذه ان كان ما يدعى به فائما في الوصي  
لم يكن له ذلك وان كان دينيا على الوصي باستمره لانه ذلك فله ان يتركه معه  
لانه دين مشترك بينهما وان كان الدين مائة مثلا فصلاحه صدقها على دين  
لا يجزى الصلح بل يعطى للاحبة ربع الدين خمسة وعشرين وان كان البدل  
عرضا في بنية الصلح ضمانات فضيلية في ضمان الوصي اما البسوخ  
فليس شرط في الصلح حتى يجوز صلح الصبي في الجملة وهو صبي الحاد ذو ذنوب  
له قب نفع او لا يكون له قب ضرر فلا يبرهان ذلك انه اذا وجب للصبي كذا من  
عليان دين فصلاحه على بعض حقه فان لم يكن له عليه بينة جاز الصلح  
فان كانت له عليه بينة لا يجوز الصلح ولو اقر الدين جاز سواء كانت له  
بينة او لا فرق بينه وبين الصلح لان تأخير الدين من اعمال التجار والصبي  
الحاد ذو ذنوب في التجارة كالبالغ **برابع** في اول فصل داما شريك الكرم من الصلح  
**في الصلح عن الامانات** رجل ودع رجلا شيئا فقال الموذع  
ضاعت الوديعة او قال ردوها عليك وانكر صاحبها الرد او الهلاك  
كان القول للموذع مع البين ولا شيء عليه فان صلحه صاحب الوديعة  
بعد ذلك على شيء فهو على وجوه احدها ان يدعى صاحب المال الاربعة فقال  
المستودع ما اودعني شيئا ثم صلحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم  
لان الصلح بيني على جوارحه على نعم المدعى وفي رعم المدعى انه صار فاصلا بالجمود  
فيجوز الصلح والوجه الثاني ان يدعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد  
فاقر المستودع بالوديعة وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعى  
عليه اكثر مما كان ثم صلحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم جميعا والوجه الثالث ان ادعى  
صاحب المال عليه اكثر مما كان والمودع يدعى الرد والهلاك ثم صلحه على شيء جاز الصلح في قول  
محمد وابيه يوجب الاثر واختلعا في قول به حبيفة والظاهر ان الصلح في قول به هو قول  
ابن جوف الاول وعالقه فيقولوا جمعوا على انه لو صلح بعد حلف المستودع انه رد او الهلاك يجوز  
الصلح اما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل يمين المودع والوجه الرابع ان يدعى المودع  
الرد او الهلاك وصاحب الوديعة لا يصدق في ذلك ولا يكذب بل سكت ذكر الكرم في  
انه لا يجوز هذا الصلح في قول به يوسف الاول والاخر ويجوز في قول محمد ولو ادعى صاحب  
المال الالهلاك والمودع لم يصدق في ذلك ولم يكذب به فصلاحه على شيء ذكرنا انه  
يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح  
انها قد هلكت او ردتها فلم يصح الصلح في قول به حبيفة وقال صاحب المال  
قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح قاضيا بخلافه في قول  
القائل كتاب الصلح وكذا في فصل ما يجوز رهنه من كتاب الرهن والثاني ان يقول المودع



فمن ملكت او ردتها ولا يدعى صاحبها عليه الاستهلاك ولكنه يكرهه فيما يقول  
 في هذا خلاف كما بينت وجه قول محمد بن صاحبها يدعى عليه الضمان بالتمتع بعد  
 الطلب وذلك منه بمنزلة الغصب ولو ادعى غصبا على شيء ثم ضاعه على مال  
 جاز الصالح بناء على عدم الدعي فهذا مثله ولا يترتب اليقين مستحقا على المودع فهو بهذا  
 الصالح بقدر يمينه ماله وذلك صحيح عندنا وابو يوسف يقول المودع ان يمينه فيثبت  
 خبره بما اظهر به من دعوى البراءة او التهلكة لانه تارة يكرهه ان يمينه في قبول قوله فيضرب  
 ذلك بقوله كنفوته باليمين ولو ثبت ذلك باليمين لم يجر الصالح بعد ذلك وتوجه  
 اليقين على المودع لنفي التهمة عنه لانه البراءة لا تظهر بخبره بل لانه لو مات قبل  
 ان يحلف كانت البراءة تامة واذا ثبت حصول البراءة بخبره فهو كما لو ابرأ  
 المقتضوب عنه الغاصب عن الممتلك ثم ضاعه على مال ميسور لم يترتب عليه  
 الصالح عن العارية والودعة صلب المودع مع المودع لا يخلو من وجوه الا ذلك  
 ان يكون الودعة قايمة بعينها وهي مثلا مائتا درهم فضاها على مائة ان  
 كان المودع منكرها يجوز قضائه لادانته لوجود الفضل في الواقع وانزاعا  
 او منكر او يبرهن المودع على ذلك لم يجر وان لم يبرهن على الودعة جاز لانه  
 قطع خصومة وان كان على عرض يجوز مطلقا وان ضاعه غرق في درهم وديعة  
 على عشرة وانا نبرهن على انكارها صلب الصالح اذا تفرقا بعد قبض الدانير سواء كانت  
 الدراهم حاضرة في المجلس او غائبة وانما على قرارها ان الودعة حاضرة في مجلس الصالح  
 جازا واجد المودع قبضا وقبض المالك الدانير وان لم يجد قبضا فالصالح باطل  
 وان الودعة غائبة غلبت على مجلس الصالح فالصالح باطل بزيادة في البراءة الصالح ولو اقر  
 المودع بملك الودعة وكثر به صاحبها ثم ضاعه على درهم لم يجر في قول ابو يوسف  
 وقال محمد هو جائز وكذا العارية والا جارة والمضاربة والبضاعة وكل شيء  
 هو فيه ادين واختلف المتأخرون على قول ابي حنيفة منهم من قال كقول ابي يوسف  
 ومنهم من قال كقول محمد وهو الصحيح ولو اقر في الفصل الثاني من الصالح ملكت  
 رتبة استعاره فقال ملكت تخفى فكذا رتبها وهو مقر بآثاره فعدي يمينه  
 فصالحه لم يجر وكذا لو قال المستغفر فغفرها اليك ولو ضاعه ثم ادعى اني قلت ذلك  
 قبل الصالح وسبرهن بطل الصالح كما لو قال ظاهرا اذ لو لم يكن له يمينه لم يجر فلو بطل  
 بطل الصالح والاولى هذا كله قول ابي يوسف وعند محمد من الصالح في الكل من مثله  
 في الصالح عن الودعة قبل هذا بورقة ولو انكر رتبها الا عارة وقد ملكت تحت الحجر  
 جاز الصالح واما ان يبرهن على الا عارة وانه قال قبل الصالح انفق او كحل  
 رتبها وهذا على قياس قول ابي يوسف وكذا الصالح عن بضاعة وكل شيء اصله مائة  
 على قياس ما مضى من الودعة والعارية في الثلثين من المقتضوبين نقلا عنه في  
 استعاره رتبة وملكته فانكرت رتبة العارية وحلف وصالح ثم وجد المستغفر  
 يمينه على العارية واقامه بطل الصالح في نوع المالكين في الجاشي من دعوى البراءة

وهو في الف لافرة الغائبة وما في مكانه  
 بوانق سائر الكتب المعتبرة

استعاره

استعاره خواتمة وملكته الدابة فانكرت عارة وصالحه المستغفر على مال جاز  
 فان اقام المستغفر بعد ذلك يمينه على العارية وقال انه انفق قلت يمينه  
 وبطل الصالح في اخره في المنفقات في الثالث والعشرين من دعوى النصارى قايمة  
 اذ اصبحت المارة عن قنبرها وصداقها على درهم معلومة ولم يكن في التركة دين  
 ظاهرا ولا نقد حتى جاز الصالح ثم ظهر للميت دين لم يعلم به الورثة او ظهر في اعيان  
 لم يعلم به الورثة هل يكون ذلك العيين والدين داخل في الصالح اختلاف في القول  
 لا يكون داخل ولا يكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثهم  
 لانهم اذ لم يعلموا بذلك كان صلحهم عن الظاهر المعلوم عند الورثة لا على الجور  
 وما لم يكن ظاهرا يكون بمنزلة المستثنى عن الصالح وقال بعضهم يكون داخل في  
 الصالح لانهم صالحوا عن التركة والتركة هي المعلومه عند الورثة فعلى هذا القول  
 ان ظهر دين للميت فسد الصالح ويجعل كان هذا الدين ظاهرا وقت الصالح  
 وعلى قول من يقول لا يدخل ذلك في الصالح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة  
 ولا يبطل الصالح قاضيان في كتاب الصالح رجل مات واوصى لرجل ثلث  
 ماله وترك ورثة صغارا وكبارا فصالح بعض الورثة الموصي لغير الوفاة على درهم  
 معلومة على ان يبرهن له هذا الوارث حق الموصي له فانه او مالو صالح بعض الورثة البعض  
 سواء ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود يجوز الصالح وان كان فيها دين  
 على رجل لا يجوز لانه الموصي له يملك ثلث الدين بمنزلة الوارث فان كان في التركة  
 نقد فان كان ثلث النقد مثل بدل الصالح واكثر لا يجوز وان كان بدل الصالح  
 اكثر من ثلث النقد جازا اذا قبض الموصي له بدل الصالح قبل الاخرى وان تفرقا  
 قبل القبض يبطل في النقد قاضيان في الفصل الاول من كتاب الصالح  
 احد الورثة اذ صالح عن الميراث وابراء ابراء عاقا مطلقا ثم ظهر في التركة شيء لم يكن  
 ظاهرا وقت الصالح هل يبرهن يدعي نصيبه بعد الابراء والعاقم قال الدابة من  
 اصحابنا في هذه المسئلة قال ابو بكر لا عيش لقائل ان يقول ليس له ذلك ولقائل  
 ان يقول له ذلك وهو الاصح وفي منفرقات اجازات المحيط في خلال مسئلة  
 وعلى هذا الواجب اذ احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة ومجد باقية الورثة لا يسمع دعواه  
 ولو اقره بالتركة يؤمر بالرد عليه مجمع الفضا وقيل فصل قبض بدل الصالح  
 من كتاب الصالح وكذا في البرازية صالح احد الورثة وابراء ابراء عاقا ثم ظهر شيء  
 في التركة لم يكن وقت الصالح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صالح البرازية  
 والابراء العاقم في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية استباه  
 في كتاب القضاء والشهادات اصطلح بعض الورثة عن نصيبه على فضة  
 معلومة وفي التركة الفضة وغيرها لم يجر حتى يعلم ان الفضة التي هي بدل الصالح  
 اكثر من نصيب الصالح من الفضة المذمومة احتراز الربوا ولا يمكن تجوزة بغير  
 الابراء لان الابراء عن الاعيان لا يجوز فعلى هذا اذا ادعى عينا وديارا درهم

فصل في النجاسات



وفي هذه الآية الاصح ان الصالح غير معلوم  
يجوز ان لا يقتضي ان الكارفة لقيام الصالح عنه  
في بقية الورثة انتهى بالاجمال

اولا اكثر او مثل

أو التزاد أو مثله قد انعقد بينهما لأنه مقابلة الفضنة بالفضنة لا يجوز إلا بشرط التساوي  
فإذا وقع الشك في التساوي لا يجوز ولو باع الفضنة بالفضنة محارقة قال الحكماء  
إنما يبطل الصلح عن أقل من حصتها فما مال الربوا في حالة التصديق أمّا في حالة انجود  
والمنكرة بجور الصلح وجبه ذلك أنه في حالة الانكار ما ياء هذا لا يكون بطلا في حق  
الآخذ ولا في حق الدافع وإن كان في التركة دراهم ودنانير فصالحها على دراهم  
ودنانير بجور الصلح عندنا على كل حال في ظاهر الرواية وبصرف الجنب إلى خلاف  
الجنب تحرياً للصحة وإن صالحها على حيوان معين أو عوض جاز الصلح سواء  
كان في التركة عوض من جنس ذلك أو لم يكن من المحل المزبور إرادة أو عت  
قبل ورثته زوجه ما قبلنا وهم جحدون أنهما إرادة الميت فصالحها على أقل  
من حصتها ما قبلها والميراث على دراهم معلومة ونصيبها ما قبلها من تلك  
الدراهم أكثر من بدل الصلح قال أبو يوسف الصلح جائز ولا يصح للورثة أن علموا  
أنهما إرادة الميت فإن أقامت المرأة البينة بعد ذلك أنها إرادة الميت بطل  
الصلح وهذا بواقي ما ذكرنا في أحكام الشريعة أن الصلح أقل من حصتها ما مال الربوا  
إنما يجوز في حالة التصديق ويصح في حالة انجود من المحل المزبور إذا صولحت  
للأداة غير غيرها وصداقها والورثة يقررون بصلاحها فإن كان في التركة دين  
على الناس فصولت عن الكل على أن يكون نصيبها من الدين للورثة أو صولحت  
عن التركة ولم يقل شيئاً كان الصلح باطلاً لأنها نصيب ملكة نصيبها من الدين للورثة  
وعليك الدين من غير من عليه الدين بعوض باطل فإذا قسّد العقد في حصته الدين  
فسد في الباقي من المزبور في أول كتاب الصلح وإن لم يدخلوا الدين في الصلح  
صح الصلح عن باقي التركة وبقي الدين على الغريم على فرض أن الله تعالى بينهم من المحيط  
البرهاني في الفصول الخامس من كتاب الصلح صالحت عن الغنم ثم ظهر دين  
أو عين لم يكن معلوماً للورثة قبل لا يكونوا داخلين في الصلح وبقي دين للورثة  
لأنهم يعلموا كان صالحهم عن المعلوم الظاهر عندهم لا عن المجهول فيكون الاستثنائي  
في الصلح وقيل يجوز دخوله في الصلح لأنه وقع عن التركة والتركه اسم لكل ما ظهر  
دين ضد الصلح ويجعل كأنه ظاهر عند الصلح بنزاهة في السادس من الصلح  
وفي آخره أن الخارج باطل إذا كان في التركة دين وقد ذكرنا معناه ودليله ولو لم  
يذكر في صك الخارج أن في التركة ديناً أو لا فالصك صحيح وكذا لو لم يذكر في الفتوى  
ولكن سئل عن صحة الخارج يعني بالصحة ويجعل على وجوده بشرطها كما ذكر في الفتوى  
رجل باع ماله يعني بالصحة وأن احتمل أنه غير عاقل والأصل فيه ما ذكره الأستاذ المطلق  
محمول على الكمال المحالي غير العوارض المانعة من مجوارز الصحة بالخلو عن الدين هو  
الأصل فلا يثبت بالتعرض على وجود العارض من المحل المزبور وفي فوائدهم  
الخارج لا يصح إذا كان على الميت دين أيضاً قوله باطل أي يبطل دين الدين  
لأن حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة خلافاً للفصل السادس من الصلح وكذا في البرية

ثم قال قول هؤلاء أو أدخل ما ظهر تحت الصلح ان كان ما ظهر  
عينا لا بوجيف والصلح وان كان ما ظهر من ان كان الدين  
مستثنى من الصلح لا بقصد الصلح وان لم يكن مستثنى  
الصلح ومعنى استثناء الدين من هذه الصورة ان يقولوا  
وقت الصلح ما خلا الدين ان كان الدين لم يمت دين وان  
شترط ان لا يظهر على الحبس دين فلا شئ  
عليه الا يصح كذا في التام فانه  
في كتاب المحجل



خالف في المداينة والموافقة والقرابة والقرابة من جهة المصالح  
ولكن ان يقال ان ما في الحاشية قياس وما في سائر الكتب  
استحسن كما هو الظاهر مما ذكره المختارات وبما لا يخفى  
فوالله اعلم بالصواب الذي بين ايديكم في هذا المسألة  
والله اعلم بالصواب الذي بين ايديكم في هذا المسألة  
نعم والعقبة بحيث لا يبطئ رب الدين  
مسألة  
فطريق جواز التخرج اذا كان في الزكاة دين على الناس  
مذكور في الدرر فنبيل كتاب القضاء

وان كان على الميت دين فمضت المأذنة عن قسمها لا يجوز هذا الصلح لا بد من  
القبول لمن جاز التصرف في الزكاة فان طلبوا الجواز فطريق ذلك ان يضمن الوارث  
دين الميت بشرط ان لا يرجع في الزكاة او يضمنه اجنبي بشرط ابراءه للميت  
او يولد وادى للميت من مال اخر ثم يصالحوا بما عزموا عليه او صدقوا بما عزموا عليه  
وان لم يضمن الوارث لغريم الميت ولكن عزموا عينا الدين الميت فيه وفاء  
بالدين ثم يصالحوا بما عزموا عليه في الباقي على نحو ما بيننا فانما جاز غريم الميت فمضت  
وصالحهم قبل ان يصل اليه حقه كان له ان يرجع من ذلك فاضيق في الفصل  
الاول في كتاب الصلح ولو كان على الميت دين مستغرق لا يجوز الصلح لا بد من  
لا يملكونه وان لم يكن مستغرقا قيل لا يجوز ايضا لان قضاء الدين مقدم على الميراث  
ولو فعلوا يجوز استحسانا مختارات النوازل في كتاب الصلح وان كان على الميت  
دين مستغرق لا يجوز الصلح ولا الفسخ لان الزكاة لم يملكها الوارث وان لم يكن  
مستغرقا لا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا دينه فمضت حاجته للميت ولو فعلوا قالوا  
يجوز وذكر الكوفي في القسمة انهما لا يجوز استحسانا مهادية جمع الفتاوى في الصلح  
احداه صالحة عن ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت دين وثبت عند  
الحاكم بل من احصتها من الدين في حصته من الزكاة ويؤخذ من هذا الصلح خزانة المصنفين  
قبيل التخرج في الصلح ولو صالح الورثة بعضهم ثم ظهر على الميت دين فلو صالحوا على  
مقدار معلوم من مالهم واعطوه ذلك من مالهم لم يكن للورثة سبيل عليه فانه ليس  
في الزكاة بل من مبيع باعه اياهم فلو اعطوه فله ان يخرجه من يده لتقدم حقه على الارث  
في واحد الثامن والعشرين من القسوليين **فحينئذ** يكره ان يورثه غايب است  
حاضر من زينة ميت راخا كره ذلك لو كان على مالهم على ان يفسدوا مالهم جاز ولو ملكي  
بعض الزكاة على ان يبين الكفو قف على اجازة الغايب او قضاء القف من الفصل  
المختار **بذلك** صانع وصي المتوفى بين زوجته وبنتيه عن مهر ما تاه وثمرتها بين  
دينا را واخذت بدل الصلح ثم ظهر ورثة اخر فالباقي بين الكل على فرض انهم  
قع ولو قالت الزوجة انما صالحة للبنتين دون غيرهما لا ينفقت الا في الصلح  
في الموارث في كتاب الصلح **في استخلاص الزكاة** وللورثة حق استخلاص الزكاة  
بقضاء الدين وكذا لا احد الورثة اذا امتنع الباقيون ولو امتنع الكل في الاستخلاص  
وعرض قضاء الدين لا يجبر ومن كان يتصعب الفاضي وصيها نارا خائبة في الصلح فمضت  
كتاب الدعوى اذا ترك مبيعا وعليه دين فانه الورثة ان يعضوا دينه اموال  
انفسهم في بيع الضياء لهم ان يخلوا قضاء الدين فله ذلك وانما بطلوا افا الوصفي  
يفضي الدين في الضياء عدة الفتاوى في الوصايا لا للورثة اخذ الزكاة لانفسهم  
ودفع الدين والوصية من مالهم **فحينئذ** لو مستغفرة بالدين ففقدته وثبت استخلاص  
الزكاة بجبر رب الدين على قبوله اذ لم يكن حق استخلاص وان لم يملكوا ما يخلوا  
الاجنبي او نفذ لا يجبر رب الدين على قبوله اذ ليس للاجنبي استخلاص الزكاة بخلاف الورثة

وقالوا ان الزكاة

وقالوا ان الزكاة لم يكن المال نفذا فلما حكم بغيرها للدين ولو زاد اعيد باخلافه كما في حاشية  
بأداء دينه لا ينفذ تركه كقبح حتى يفديه مولاه بآرثه **فان** لو ارثت الورثة اداء دينه  
لشفي تركه لهم فانفقوا عليه وتحملوا قضاء دينه وانقاد وصاياه من مالهم فله  
ذلك ولو اختلفوا فلولوا في بيعها لدينه ووصاياه ولا ينفقت الا في **قوله** **في جاز**  
لا احد الورثة استخلاص الدين من الزكاة باءا فقيمة الزكاة ولو اراد بعض الورثة  
استخلاص دينه من الزكاة لنفسه وادفعته الى الاخ ليس له ذلك لان حق الورثة متعلق  
بدين مال الميت وحق الزكاة متعلق بالدين لا بعينه في الثامن والعشرين من القسوليين  
ليس لو ارثت اخا في جميع الزكاة لنفسه بقضاء الدين اذ كان معه وارث اخر حتى لو لم يكن  
للميت وارث وارث واحد فباع منه عينا من عيانه مال بمثل قيمته وعليه دين يجوز  
البيع وبطل الوارث ان يبلغ ثمنه الى تمام القيمة من ماله فليحيط بجميع الفتاوى في فصل  
اخر للمحقق **في الوارث** مطالب بدينه لو كانت الزكاة بدينه ولو مستغفرا بدين  
لا يملكها بالارث الا اذا ابراء الميت غريمه او اداءه وارثه بشرط التبع وقت الاداء  
او مالوا واداه من مال نفسه مطلقا لا بشرط تبع او رجوع يجب له دين على الميت في الزكاة  
مستغفرا بدينه فلا يملكها حتى لو ترك اباها وقتا ودينه مستغرق فاداه وارثه ثم اذن  
للحق في التجارة او كاتبه لم يبيع اذ لم يملكه في الثامن والعشرين من القسوليين الوارث  
اذا قضى دين الميت من مال نفسه كانه ان يرجع في الزكاة فاضيق في فصل ما يجوز  
فيه السلم في البيع **قال** ولو قضى احد الورثة دين الميت من مال نفسه لم يستخلص  
من الزكاة ما تاه بقدر ذلك الجاب لانه قام مقام ذلك الغريم من دعوى القاعدية **في**  
الزكاة لو حبط بدين وانبت غريمه بدينه او لورثة يبيع محض نصيبه ويقضي  
ما يحقه وليس ببيع نصيب غيره للدين لانه ملك الوارث الاخر ولو اصابه الدين  
لا يملك الوارث بيعه الا ببراءة الغريم من لوباع لا ينفذ في الثامن والعشرين من القسوليين الزكاة  
اذا استغفرت بالدين فولاية البيع للقاضي لا للورثة من قضاء **فحينئذ** عليه دين  
مستغرق فلو اضره ورثة يبيع حقه حصته من الدين لا يبيع حقه غيره للدين لانها  
ملك الوارث الاخر اذ الدين لم يستغرق فلو دفعت الورثة الى احد منهم كراه الزكاة ليقضي  
دين مورثهم وهو غير مستغرق فقضاءه صحيح لانه يبيع من ماله حصته من دينه لا من مالهم  
لو دفعوه الاجنبي لاداء الدين يكون بيعا كذا هذا ولو مستغفرا لا يبيع في الثامن والعشرين  
من القسوليين **في** **قال** احد الوارثين للاخر في المستغفرة افض الدين وهذا الزكاة فقضاءه  
لا يملك الزكاة ولا اذن يخذ نصيبها من ماله بدينه حصته من الدين فحينئذ الوصايا في بيعها للكل الوارث  
في الزكاة **كتاب المضاربة** رجل دفع الى رجل مالا مضاربة وبيعت  
نصيبا من ماله الربح وكسبت عن نصيب الاخر ان لم يكت غريمه نصيبه في المال  
جازت المضاربة وان لم يكت غريمه نصيب المضارب لا يجوز المضاربة قياسا ويجوز  
استحسانا ما وراء المشروط لم يكت المال يكون للمضارب ولو قال رب المال للمضارب  
على ان يصف الربح ذلك ثلثه كان للمضارب ثلث الربح والباقي لرب المال ولو قال رب المال

كذا في الثامن والعشرين من القسوليين وفي القسمة  
في باب ثبوت الملك للوارث في الزكاة الوارث  
يستخلص الزكاة المستغفرة بالدين بغيره الا بالدين  
وكذا في القسمة وذكره في بعده كالعقد الجاز حيث  
بعد بدلولي ان شاء بطلان



والمبيع مضاف الى ذلك كذا في الثاني خاتمة

على ان ما رزق الله تعالى من الرزق يكون بيننا جاز ويكون بيننا على السواء ولو  
 دفع الفاعل مضاربة على انهما شريكان في الرزق جاز ويكون الرزق بينهما على السواء  
 ولو قال على ان يكون المضارب شريكاً في الرزق جاز في قولنا يوفى ويضرب في قولنا  
 فاضحان في اول كتاب المضاربة ولو دفع البه مضاربة فقال المضارب اقرضني  
 ففعل وحي بها لها ففعلها فمكافاة في فرض ولو قال هي مضاربة عندك شريكتي فرض  
 فلما قال فلو مضارت عوداً ثم اقرضه لم يكن فرضاً في بيعها ولو اقرضه شريكاً في  
 مضاربة لم يكن مضاربة ولو قال ادفع الى راس مالي وما بقي فهو لك لم يجز الا ان يكون  
 المال مستهلكاً عتائياً في الفصل الاول من كتاب المضاربة ولا يجوز المضاربة  
 بالدين فمن كان له على اخر الف درهم فاقره مناجاة كان يعمل بالمضاربة لا يجوز  
 المضاربة فرائضة المضارب في كتاب المضاربة دفع المال لشريكاً مضاربة جاز ويوقف  
 نسبة المضي في الشركة اذا اراد رب المال ان يكون مال المضاربة ديناً على المضارب  
 وحصل منفعة الاسترباح قالوا يوفى المال من المضارب وسلم اليه ثم يقرضه مضاربة ثم  
 يبيع المضارب بعد ذلك ففعل في المضارب فاضحان في فصل ما يجوز للمضارب من  
 كتاب المضاربة شرط جواز المضاربة في كل واحد من راس المال درهم او دينار  
 ودينارها كونه عتائياً لا ديناً وثالثها كونه معلوماً عند العقد بخلافه من الرزق عند شدة  
 الرزق والعلم به باحد الوجهين اما بالتسمية او بالاشارة الرابع كونه مستمرا  
 الى المضارب لا يدرى رب المال فيه احس كونه حقا للمضارب من الرزق معلوماً على وجه  
 لا ينقطع الشركة ويكون مشاعاً بينهما فلو شرط لاحدهما درهم من ثمانية في الرزق بعد  
 العقد لا يقطع الشركة ففعل لا ربح الا اذا جامع الفصولين في الثلثين ما يخص  
 واما المضاربة بدون فان كان على المضارب فلا يبيع وما اشتراه له والدين فرضه  
 وان كان على غيره بان قال اقبض مالي على فلان ثم اقرضه مضاربة فهو جاز وان كان  
 ملكاً له لا شرطاً لنفسه منفعة قبل العقد كذا في البسوط في المضاربة والكتاب المضاربة  
 ولو قال رب المال لفاعله والمستهود او المستضعف اعلم ما في ذلك من الدرهم مضاربة  
 جاز عند ابي يوسف واخرون فقالوا لا يجوز في العقب شرطه بربانية في اويل  
 المضاربة ولا يجوز المضاربة بالعموم وهو كل مال ليس بقدره فيكون له الاب  
 الحاسبي من جنس الامانة طلبية الطلبة في كتاب المضاربة ان دفع عوضاً وقال  
 بعد واعلم في ثمة مضاربة او قال اقبض مالي على فلان واعلم به مضاربة جاز ايضا  
 ملحق بالاجرة المضاربة ويجوز المضاربة بالدرهم البتة وجزء الزنوف والاجرة المستوفى  
 فان كانت المستوفى شروج فهي كالفلوس وفي الفتاوى العتائية ثم عند محمد اذا كسدت  
 الفلوس قبل الشراء كسدت وكسدت بعد الشراء والتفاد اعتبر قيمتها في الفصل من  
 المال يوم كسدت من مضاربة التامارية واما ملك المال قبل التصرف بملك  
 المضاربة والقول قول المضارب في الهلاك مع يمينه ولو استهلك المضارب راس  
 المال او استهلكه غيره لم يكن له ان يشتري على المضاربة شيئاً حتى تاء هذا الضمان

ولو قال اقبض مني على فلان واعلم به مضاربة ففعل  
 قبل ان يقبض كل من فلو قال فاعلم به لا يبيع  
 وكذا لو قال لا يشتري مني على فلان ففعل  
 في العمل لا بعد قبضه على خلاف الفتاوى  
 والواو فانه يحق قبضه ببعض  
 كذا في العتائية  
 مستله

في المستطاع

من مستملكه واذا اخذ فله ذلك وغيره كذا في المضارب رجلاً فان رجع المالك  
 اليه بعينها رجع على المضاربة ولم يخذلها لا يرجع وجب له ان يشتري راس المال مال  
 المضاربة غلظة في المضاربة قبل التصرف بملكها الفتاوى المحمل والقول فيه  
 للمضارب لانه أمين ولو اتلفها المضارب او اتلفها او اعطاه رجلاً او اتلفها  
 ذلك الرجل لم يبق المضاربة لانه صار مضموناً عليه والضمان مع المضاربة لا يمتنع  
 وعن الامام رحمه الله تعالى انه ان اخذها من الذي اتلفه لانه يشتري على المضاربة لانه  
 اخذ العوض فصار بمنزلة الثمن وغيره كذا في الاقرضه ثم رد المستوفى عليه من الرزق  
 فالمضاربة على حالها انما وال التعدي وان مثله لا لانه التعدي يستوفى بالضمان  
 وحكم المضاربة لا يجمع مع الضمان وان اشترى بالربا وملك قبل نقد ما رجع  
 عليه المال ثانياً وثالثاً بخلاف الوكيل بالشرائه فانه يرجع بالثمن مرة واحدة  
 ومجموع راس المال بزيادة في نوع في هلاك ماله ما رجع كتاب المضاربة  
 المضارب اذا قال لرب المال لم تدفع الي شيئا ثم قال بلي قد وقعت  
 الي ثم اشترى بالمال ذكر الناطق ان المشتري يكون على المضاربة وانما ضاع  
 المال في يده بعد الجود قبل الشراء فهو ضمان والقياس ان يضمن على كل طار  
 وفي الاستحسان اذا جحد ثم اقرض ثم اشترى به من الضمان وانما جحد ثم اشترى  
 ثم اقرضه ضامناً والمنازع كذا فاضحان في اواخر المضاربة رد المضارب  
 المال على صاحبه وانه بالتصرف على المضاربة ففعل ورجع يكون على المضاربة  
 لانه رب المال معين المضارب لانه يعمل باذن المضارب وعمل المعين  
 صار منقولاً الى المستعين كما لو استعان المضارب باجنبي صار العمل منقولاً اليه  
 فكذا انما ورب المال صالح ان يكون معيناً للمضارب في العمل نقد الفتاوى في المضاربة  
 دفع المضارب مال المضاربة الى رب المال مضاربة لا تبطل الا في ولا تقع الثانية  
 وكذا الدفع بضاعة وهو على المضاربة بزيادة في نوع في اجارته من الفصل  
 السابع في فصول كتاب الاجارات اذا دفع المضارب مال المضاربة  
 الى رب المال على ان يبيع ويشتري جاز وقال رحمه الله تعالى كان لنقص المضاربة  
 وان امره ان يشتري شيئاً ودفع شيئاً لبيعه جاز في قولهم جميعاً ولو اشترى  
 المضارب شيئاً فباعه من رب المال واشترى رب المال شيئاً فباعه من  
 المضارب جاز وقال محمد بن زفر السبيعي باطل بعد ان لم يكن في المال ربح كانه الملك  
 لرب المال والمضارب حق وسبب الحق لا يجوز خصومة ما من صاحب الملك  
 العتائي الكبري في كتاب المضاربة ولو اشترى المضارب شيئاً فباعه من  
 رب المال واشترى رب المال فباعه من مضاربة واشتراه المضارب للمضاربة  
 جاز فاضحان في المضاربة فيما يجوز للمضارب اشترى المضارب بالربا  
 جارية فاخذها رب المال بلا اذنه وباعها بالربح فالربح على الشرط ولا يكون بيعها  
 نقضاً للمضاربة فان باعها فاشترى جارية اخرى وباع الثانية ايضا بالربح



المضاربة ما يفتقره من البيع من الاول لانه الثانية لانه لا يملك الشراء على المضاربة  
وكان مشتر بالنفس فيكون له الرجوع بغيره في احوال الفصل الثاني في المضاربة  
اشترى المضارب متاعا فقال له رب المال بعه وابه المضارب واراد ان  
حتى يظهر به رجوعه لشيء ذلك الا اذا اعطاه رب المال ما لم يكن فيه رجوع يملك  
المضارب ما كان من كان في المال يرجع بحسب المضارب على البيع لانه اجبر الا اذا اعطاه  
له رب المال حصة في الاجرة المضارب وان لم يكن فيه رجوع لا يجبر على بيعه ويقال له رب المال اتان  
تاء فذير رأس مالك او تبعه لتصل الى مالك من المحل المذكور قبل المسئلة المذكورة او باع ما  
المضاربة وفي المال يرجع على النقص واستيفاء النقص وان لم يكن في المال رجوع يقال له  
وتحل رب المال باستيفاء النقص فاضيف في التوكيل بالبيع والشراء فكتاب التوكيل ولو  
شترى رب المال من الشراء والبيع وبطلان كان رأس المال قابلا في المضاربة  
المضاربة حتى لو اشترى به بعد صا غاصبا او لو كان عودا لم يعمل به به ولو  
ان يتصرف في العوض بما شاء حتى صار المال دراهم ودنانير ثم ينظر في رأس المال  
دراهم وخلص مال المضاربة دراهم انفس العقد في المضاربة وانما اذا كان دنانير  
وقد خلص من العوض دراهم فله ان يشترى به من العوض من رأس المال وليس له ان  
يشترى به خزانة الاكمل في المضاربة **شس** اعطاه دنانير مضاربة ثم ارد  
القسمه لانه يستوفي دنانير ولو ان باء فذير المال يقتصر به او يقتصر به يوم  
الدفع فنية في المضاربة ولو اشترى به مال المضاربة بعد ثم قال له رب المال اتان  
الا في الحصة كان له ان يشترى بالبعد من بعد نوع لم يعمل في حال بل يقتصر على بيعه  
رأس المال فافتتلا لانه انتهى في المضاربة ونفس المضاربة على العوض لا يفتح  
فاذا لم يفتح كان له ان يشترى بالبعد ما يملكه من الاثقال ولو صار عنه دراهم لم يجز  
ان يشترى بها الا الحصة ولو ان يشترى بالدرهم والدنانير كان رأس المال دنانير  
ولو كان في مضاربه هناك متاعا فنهى رب المال ان يخرج المال منه فاقبل به الى  
مصر حرم ما يفتقر ما يملك من المتاع ونفقة خاصة ولو لم يملك باعة جاز  
بيعه ولو اخرج المتاع واقبل به الى مصر فقبل ان يبلغه نسيه ثم بلغه نسيه  
فلا ضمان عليه ويستوجب النفقة في مال المضاربة ولو نهى عن اخرج المتاع الى  
مصر رب المال فخرج بالمتاع الى مصر رب المال لا يفتقر ونفقة في المضاربة خزانة  
المفتين في كتاب المضاربة وفي الظاهرية ان تصرف المضارب في متاعه  
رب المال يخرج به بالرهاغ البطلان لم يكن له ان يخرج به من ذلك البلد فاشترى الا في الشراء  
هذا قبل الشراء ووضح وانما بعد الشراء فقبل انما يستقيم على رواية ان المضارب  
لا يملك المسافة بطلاق المضاربة وموضوع المسئلة ما اذا قال لا عمل بك فانه  
انما يملكها باعتبار هذه الزيادة وهو يملك ردها بعد العقد فله ان يملك التقييد  
فيما استفاد بهذه الزيادة ما على رواية انه له حق المسافة بطلاق العقد وهي  
الرواية المشهورة فلا يستقيم لانه بعد صيرورته عودا لا يملك نسيه مما استفاد

بطلان العقد

بطلاق العقد ما لم ينقض المال قال الشراء والاصح ان نهييه عن المسافة عامل  
على الاطلاق لانه انما يملك المسافة بدلالة اسم العقد لا المضاربة مشتقة  
عن الضرب في الارض فيتقدم بالنهي عن صاحبه النفقة عن الدلالة فلا يملك باعده  
المضارب بخلاف اصل التصرف فان حق المضاربة فيه شيء ثبت بصيرته في المال  
عودا لا نهييه لا يظهر الا به فلا يملك رب المال ابطاله عنه اما ان نهي عن المسافة  
فليس فيه ابطال حصة لانه في التصرف في البلد ضمانات قضائية في ضمان المضاربة  
وله المسافة به الا اذا نهى المالك عن الخروج من البلدة اشترى او لا واحاصل  
ان المالك لو خفف بعد العقد فان كان لم يشتر او تصرف فيه والمال من صبح  
تصرفه كالا به لانه يملك الغول فله ان ينهي عن بعض مقتضى العقد فاما بعد الشراء  
فلا يصح النهي عن كل ما استفاده باطلا في المضاربة ولا يعمل به به في التصرف  
ليظهر الرجوع ثابت فالنهي على كل حصة لا اذا انقض على ان لا يبيع بالنسيئة ولانه لا يملك غوله  
لا يملك تخصيصه لانه غول من وجه وقبل النقل لا يملك الغول فلا يملك التخصيص ايضا  
فاذا نهى عن المسافة بعده لم يصح نهييه على الشراء لانه ملك السفر باطلا في  
العقد وعلى الرواية التي لا يملك الا بتعصيم التفويض يفتح وانما اذا نهى عن نسيئة  
وخلط المال جاز لانه بمنزلة النهي قبل الشراء بغيره في المضاربة في الفصل الثاني  
والمضارب في المضاربة المطلقة ان يسافر بال المضاربة في الروايات الظاهرة  
ببر او جاز قاضيا فان في المضاربة فيما يجوز للمضارب وليس ان يسافر  
مخوفا بتعاقب الناس عنه في قولهم من المحل المذكور فالمراد الاصل الى رحيل  
الف درهم مضاربة ومما في الكوفة ولم يشترط على المضارب ان يعمل بالكوفة  
فله ان يسافر بالمال وان شرط عليه ان يعمل بها في الكوفة فليس له ان يعمل في غيره  
فالاصل ان رب المال متى شرط على المضارب شرط في المضاربة انما كان شرطه في المال  
فيه فابده فانه يفتح الشرط ويجب على المضارب مراعاة الوفاء به واذا لم يفت  
به صار مخالفا وان كان شرطه فابده فيه لرب المال فانه لا يصح ويجوز ان يسافر  
عنه اذا ثبتت بهذا القول اذا شرط على المضارب ان يعمل بها في الكوفة فله ان يعمل  
شرطه في المال فيه فابده فيجب فيه مراعاة وبصيرة مضارب بتركه في الفاضل  
ثم يحتاج الى معرفة ما يصح شرط في المضاربة من الاثقال وما يكون مشورة لا شرطه  
يكون شرطه في الاثقال احد بان يقول دفعت اليك الف مضاربة بالنصف  
على ان تعمل بها في الكوفة الثانية ان يقول لنعمل بها في الكوفة الثالثة ان يقول  
نعمل بها في الكوفة بالجزء الرابعة ان يقول لنعمل بها في الكوفة بالرفع الخامسة ان يقول  
فاعمل بها في الكوفة السادسة ان يقول دفعت اليك الف مضاربة بالنصف  
بالكوفة وما يكون مشورة ولا يكون شرطه في الاثقال احد بان يقول دفعت اليك  
الف مضاربة بالنصف اعلم بها في الكوفة الثانية ان يقول لنعمل بها في الكوفة  
فالاصل في مشورة الشرط المشورة ان رب المال اذا ذكر عقيب لفظ المضاربة



لفظا لواعية ابتداء لا يصح يعني لا يستقيم الابتداء متى اعتبر متعلقا بما تقدم فانه  
يصح فانه يصير متعلقا بما تقدم فلا يعتبر ابتداء حتى لا يبلغوا اذا ذكر كلا ما يستقيم الابتداء  
بلا يعتبر متعلقا بما قبله وبصية كلا ما استند محط برحائي في اول الفصل  
التاسع من المضاربة اوده بالبيع من خلافه فباعه من غيره بخلاف ما لو وكله بالشرائه  
من خلافه فاشترى من غيره لا يصح ذكره في الكوكالة وفي رواية المضاربة يضمن  
في الاجرة بين بزازية في المضاربة فيما يملك المضارب والمضارب اذا اشترى من غيره لا يقبل  
شهادته له بالقرابة او الزوجة يعني ليس له يجوز في قول المجتهد رحمه الله تعالى كمال يجوز  
بيع الكوكيل من هؤلاء عنده وان اشترى من غيره فبعت حازه ايضا اما اذا باع  
بمثل القيمة جاز ايضا بخلاف الكوكيل فاضيقان في فضل في التوكيل بالبيع في الكوكالة  
واحد المضاربين يملك البيع بدون صاحبه بخلاف الكوكيلين فبعت في اصيل  
كتاب المضاربة وفي العتابة دفعها الفاضلة بالمضاربة بالنصف لا يفرادها  
في التصرف لانه رضى بغيرها لا يرضى احدهما فلو قال لهما اعمل لهما بكذا في المحيط فلو  
شترى احدهما بنصف المال باخر واشترى الاخر بالنصف الاخر بغير ارضاه  
ضمن الشان في اداء خذرت المال مما في يد الاول نصف راس المال فان فصل  
شيء فهو ربح يقسم بينهم على الشرط الا ان ينوي الضمان على الثاني فيحسب  
حصة من الربح بما عليه ويضم الى راس المال ضمانات فضيلية في ضمان  
المضاربة مضارب مع الفاشترى شيئا بافقره ما وحدهما بماية بماية  
من عند نفسه وكان قال له رب المال اعمل لهما بكذا او لم يقبل فهو منقطع لانه  
لو جاز على رب المال صار رب المال مستدينا عليه ولم يادع رب المال ذلك  
وقوله اعمل لهما بكذا لا يشر له في الاستدانة لانه بالبيت من اعمال المضاربة  
وجعلته اى جملة ما يملك المضارب وما يملكه ثلثة اقسام قسم في المضاربة  
وتوابعها وهو يملك بطلاق المضاربة قال له اعمل لهما بكذا او لا كالايداع  
والاعارة والاستيجار والاجارة والارتمان والرهن وقسم لتحق بالمضاربة  
وان لم يكن منها فملكه اذا قبل له اعمل لهما بكذا كالدفع مضاربة واخلط  
بما له او بالغيره والثالث ما ليس منها هو لا يملكها ولا يملكه وان قبل له  
اعمل لهما بكذا كالاستدانة على المضاربة والاقرض والعقود والكتابة والتدبير  
والرهبة واجرة النجاج والحمل بماية من عنده او فخرها ولا يصير شريكا في المال  
لان القسارة ليست بعين مال فاقبم بزازية فيما يملك المضارب  
وما لانه المضاربة وفي شرح السطحاوي ولو خلط مال نفسه بمال المضاربة  
ضمن مال المضاربة وكان الربح له والوضعية عليه وكذا لو شارك مع غيره  
شترى كره عنان واخلط ضمن ونصح الشركة بينهما وهذا اذا لم يقبل العمل بكذا  
ولو قيل فله ان يخلط فاذا ربح قسم الربح بين المالكين فربح ماله كخاضعة وربح  
المضاربة على شرطها ضمانات اجمالي في تصرف المضارب في ما يملك المضارب

ولو دفع

ولو دفع مالا مضاربة الى اجل ولم يقبل له اعمل لهما بكذا الا ان معاملته المتبادر  
في تلك البلاد ان المضاربين يخلطون المال ولا يبرها مهم رب المال غير ذلك  
فصل في ذلك قالوا ان طلب المعارف بينهم في مثل هذا من جواز لا يصح  
ويكون المضاربة بينهما في العرف فاضيقان فيما يجوز للمضارب  
لا يادع خذ سقجة بمال المضاربة ولا يدفع مال المضاربة سقجة وان كان رب  
المال قال له اعمل لهما بكذا الا ان يؤذن له السقجة نصا من المحل المستور  
سئل اذا سافر العامل بمال واشترى به بضاعة وارسلها بصحة غيره لرب المال  
فملك في الطريق قبل الضمان اجاب لا ضمان على العامل لان له ان يودع مال  
المضاربة والقول قوله ان المالك اذن له في ذلك الا ان يقيم المالك بيعة  
انه منعه من ذلك فتاوى قارئ الهداية في واسطة وفي المحيط  
اعلم رب المال المضارب في المضاربة بدوابة وعلمانه فانفق عليهم  
المضارب من مال المضاربة ضمن ما انفق لانه نفقتهم على رب المال  
الا اذا اقره به رب المال فيجب ذلك من مال رب المال ولو انفق المضارب  
على نفسه وعلى من تكوم نفقته عليه من مال المضاربة من مال نفسه  
ليكونه دين له على المضاربة او استدان عليه بالنفقة ثم نصرف  
فله الرجوع في ماله فان ملك ماله لم يرجع على رب المال شيئا فانفق  
فاذا ربح في المال بداء او لا بداء من المال حتى يتم ثم تنفي بالنفقة ثم ثلثا  
يقسم الربح على الشريطة فلو كان راس المال الفاضل فافنق المضارب  
على انفسه سمانية ثم شترى بالباقي متاعا ورجع كشره فان رب المال  
يسوق في من جملة اعمال اول الفاضل راس ماله ثم يادع المضارب في حماية  
ما انفقته من ماله ما ثم يفتحان الباقي من ماله على ما شرطوا وان كان المضارب  
ضامنا شيئا يوجب ما يصيبه من الربح مما عليه من الضمان فان كانا  
سواء لا يادع المضارب من الربح شيئا وان كان مضيبه اقل من الزمة  
من الضمان اخذ منه الزيادة حتى يتم بها الغرامة فان كان حقه الزمة  
اخذ هو الزيادة الى تمام سهمه وهذا كله في المضاربة الصالحة اما في الفاسدة  
منها فلا نفقة له في المضاربة اصلا فان انفق منها ضمن وفي جامع الفتاوى  
شترى المضارب بالضرر واللف من عنده فتاوانفق عليه فهو منقطع  
فان رفع امره الى المحاكم فاعره بالنفقة تكونه عليه ما على قدر ماله وما يكون  
ذلك سنة من المحاكم بينهما كذا روى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وفي العتابة  
وينفق المضارب في تقاضي ثمنه ما باعه في سواد المضاربة  
كما في حال التصرف في السفر بلا تبذير فيه راجع لو تجاوز المعروف في التجار  
في ذلك يضمن الزيادة فان زادت النفقة على الدين بطول مدة النفاضي  
رجع على المضاربة بعد الدين ولم يرجع بالزيادة وليس لرب المال ان يقول



بأنه باج و بركه رشتند

انقضاءه فلا يكون مفقود في مال المضاربة ضمانات فضيلية في وقت المضاربة  
**مخ** دفع المضارب او شريك العنان البازر من كره لا يقسم ولو اعطاه  
من ماله ينبغي ان يكون له الرجوع لانه ما ذون فيه دلالة قسمة في المضاربة  
وفي المحاذية مضارب غير على عاشر فاخذ منه العشر باخباره لم يقسم وان  
اعطاه بلا التزام منه فمن وكذا اذا اصابته شئ من احوال حتى كف عنه لانه  
اعطى باختياره الى من لاحق له فيه فيضمن كما لو ائتمنه او اعطى لاجنبى وقال  
شايخنا في زماننا لا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى  
سلطان طمع واخذ مضربا وكذا الواو مني لانه ما قصد الاصل لانه لا يخلص  
الكل باعطاء الاجرة ضمانات فضيلية في تصرف المضارب في مال المضاربة  
**ط** المضارب اذا كان يدفع النوايب في سوق المتاع فهو راس المال  
قسمة في اوائل المضاربة المضاربة بغير راس مال منها اذا شرط لاحدهما  
من الربح ما يقطع الشكر كونه كذا يجعله درهم مائة او اقل او اكثر فسدت  
المضاربة ومنها اذا شرط على المضارب ضمان ما يهلك فريده ومنها  
اذا شرط في المضاربة عمل راس المال مع المضارب لانه ذلك يمنع التخليع  
بين المال والمضارب وكذا لو وكل جلا البديع ماله مضاربة فذوق الوكيل  
وشروط عمل نفسه مع المضارب وشيئا معلوما لنفسه من الربح كان ذلك  
قاسدا ولو فعل ذلك الاب او الجد اب الاب او وصى الاب وشروطه  
شيئا من الربح والعمل مع المضارب جازت المضاربة والشروط جميعا ولو دفع  
احد المتفاوضين الف درهم من مال المتفاوضة مضاربة الى رجل وشروطه عمل نفسه  
مع المضارب وشروطه لنفسه شيئا من الربح فسدت المضاربة ومنها اذا دفع  
الاب او الجد او وصى الاب مال الصغير الى رجل مضاربة وشروطه البيع مع المتكسر  
كانت المضاربة فاسدة والاصل في هذا ان كل من يجوز له ان يبايعه نفسه  
مال البيعة مضاربة اذا شرط عمل نفسه مع المضارب جازت المضاربة  
وكل من لا يجوز له ان يبايعه نفسه مال البيعة مضاربة اذا شرط عمل نفسه  
مع المضارب وشيئا لنفسه من الربح لا يجوز المضاربة واذا عمل المضارب  
في المضاربة الفاسدة ورجح كان كل ربح للمال والمضارب باجر المثل  
تاما لانه المضاربة اذا فسدت تبقى اجارة وفي الاجارة الفاسدة اذا عمل  
الاجير كان له الاجر المثل ولو هلك المال في المضاربة لا الفعل في مضاربة  
فاسدة ذلك في الاصل لانه لا ضمان عليه في اوائل مضاربة اخذت  
وفي المضاربة الفاسدة الربح كله للمال والمضارب لانه عليه والمضارب  
اجر مثل ربح او لم يربح فان هلك المال في يده هلك ماله مائة مائة مائة في المضاربة  
مات المضارب وملك دين فرب المال احق برأس المال وحققه في الربح  
ان كانت المضاربة معروفة المضارب اذا قال هذه الف مضاربة في يدي وليس عليه

دفع

دين صح اقراره فجميع المال لا تقدم التهمة وان كان عليه دين الصحة  
لا يصدق في حق غير الصحة وان كان عليه دين المرض ان يبايع بالمضاربة  
ثم بالدين كان لصاحب المضاربة وان يبايع بالدين ثم بالمضاربة تعاقتا  
في اوائل مضاربة الخاتبة **صل** مات مضارب واماله عروض  
فولاية البيع لو صبه للمال لانها له في حيوة فكمس قام مقامه بعد  
بمخلاف عدل مات في باب الرهن فانه ليس لو صبه في البيع وقبل  
ولاية البيع لو صبه ولرب المال وهو الاصح اذ احق للمضارب والمالك  
لرب المال فكانت راسه كان جامع الفصولين في الفصل الاول المضارب  
اذا مات ولم يبق له مال المضاربة لزمه ذلك في تركته ولا يقبل قول ورثته انه رد  
المال الى صاحبه الابدية تشهد له انه رد الى المالك ولا تشهد له المضارب قال  
قبل موته ردت المال والربح الى المالك حارثي الترمذية في مسائل المضاربة  
المضارب اذا اقر في مرضه انه ربح الفاشم مات في غير بيان لا ضمان عليه لانه لم يقر  
بوصول المال الى يده ولو اقر ربح الفاشم ومضى الى يده ثم مات يؤخذ ذلك  
من تركته لانه مات مجزئا لانه من الفصول العادية في كتاب المضاربة  
**م** لو قال المضارب في مرضه قد ربح الفاشم ومضى الى يده ثم مات يؤخذ ذلك  
وكذا برب المال فمات فربت المال انه يخلط ورثته على علمهم بمضارب  
لانه ادعى دينه على مورثهم بسبب الجحود وانكر الوارث فله ان يتخذه على العلم لانه  
استخلاف على فعل الغير فقد الفتاوى في التاسع من المضاربة المضارب  
لو قال قبل موته او دعت مال المضاربة فلانا ثم مات فلا شئ عليه ولا على  
ورثته ولو انكر فلانا بعد اعترافه بالقول لم يخلط فلا شئ عليه ولا على ورثته  
ولو مات فلان قبل ان يقول شيئا ولا يعلم ان المضارب دفعه اليه لا يقوله  
لا يصدق عليه وان دفعه اليه فلان بالبرهان او الاقرار منه ثم مات المضارب ثم  
فلان يجادل فلانا في مال فلان ولا شئ على المودع ولو مات المضارب وفلان  
حتى فقال رد ذمتها عليه في حيوة فالقول قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت  
ببرانه في الفصل الثاني من الوديعة وان كانت المضاربة بين مات المضاربة  
عروض او دانية فادربت المال ان يبيعها خارجة لم يكن له ذلك لانه في حال  
حيوة المضارب كأنه هو متوفاه فخذها ويبيعها بحق المضارب وحققه  
بموته لا يطل والذي يلي بيعها وصى المضارب لانه قائم مقامه وفي المضاربة  
الصغيرة يبيعها وصى الميت ورث المال ووجهه ان ربح المال ما كان راضيا  
بمصرف الوصى في ماله والمال وان كان عروض او دانية فالمالك لرب المال  
في ثبات فلا ينفرد الوصى ببيعها ولكن ربح المال يبيعها معه وما ذكرنا الاصح  
لان الوصى قائم مقام الوصى وكان الوصى ان ينفرد ببيعها فكذلك لو صبه



وهذا الامر رتب المال لو اراد بيعها بنفسه لم يملك فلا معنى لاشترائه انما  
 رتبة الى راي الوصي بسوط شري في باب اقرار المضارب بالمضاربة ذكر  
 في العنانية انه لو اشترى مضارب فقا باللف ولم يقبل عند الشراء شيئا  
 فقام قبضته قال شري على رتبة المضاربة وكذا رتبة المال فان كان مال  
 المضاربة والعق فأيمن عند اقراره صدق المضارب بيمينه فان ملك  
 بقدره المال في يده رجع به الى رتب المال بكماله الى البايع وان كان مال البيت  
 او كان المال مال الكاين صدق المضارب بلا يمينه قبضته للبايع الا ان كان رجوع  
 على رتب المال وان كان الفقه ما كاد لانه يصدق بيمينه في حق تسليم ذلك المال  
 الى البايع ولا يصدق في حق الرجوع على رتب المال انه ملك في يده ولا يرجع  
 عليه لانه اقره لا بد له من غيره شيئا ولو كان اخلاف على العكس صدق  
 المضارب بيمينه ايضا ضمنا تفضيلية في اختلاف المضارب في مقام المضاربة  
 او الاخذ رتب المال والمضارب مثلا العشر بين واحد بين والمضارب  
 يعمل بيقينه المال ان كان المضارب كمالا دفع الى رتب المال شيئا فالبايع يرجع  
 يكون رجوعا ولا يقبل قول بعد ذلك انه لم يرجع وما اخذت مني كانه عز رأس المال  
 قاضيه في المضاربة واذا اخذت المال في المضارب مثلا العشر بين واحد بين  
 والمضارب يعمل بيقينه المال ان كان المضارب كمالا دفع الى رتب المال شيئا  
 لم يقبل هذا الرجوع روي في رتبة يوسف ان رتب المال باخذ رأس مال يوم  
 احسب ويكون البايع بينهما فلا يكون اخذ رتب المال في المضارب قبل حساب  
 من رأس المال لانه لو جعلناه من رأس المال كانه استرجعا للبعض رأس المال  
 فيكون نقصا للمضاربة بقدره وبما لم يقصد ظهوره في اختلاف رتب المال والمضارب  
 ولو قال رتب المال كان رأس المال الف في درهم وشترطت لك ثلث النرج وقال  
 المضارب لا بل رأس المال الف وشترطت لي نصف النرج وفي يد المضارب الفان  
 بقدره مال المضاربة كان القول في رأس المال قول المضارب مع البمين وفي شرط  
 النرج القول لرتب المال مع البمين وان جاء المضارب بثلاثة الاث فقال الف من ربا  
 ودبعت او تصاعده لرجل او علق دين كان القول قول المضارب لان القول يكون قول ذي اليد  
 فيما فيه يرد الا اذا اقر به ان لا يكون قاضيه في فضل فيما يجوز للمضارب لو قال  
 رتب المال دفعت اليك بضاعة وقال المضارب لا بل مضاربة بالنصف او  
 بمائة درهم كان القول قول رتب المال لانه النرج سخي عليه من جهته وكذا لو  
 قال المضارب اقرضتني وقال رتب المال مضاربة او بضاعة كان القول لرتب المال  
 لانه المضارب يذبح على ملكك المال والبيعة للمضارب يجعل كانه اعطاه مضاربة  
 ثم اقرضه ولو قال رتب المال اقرضتك وقال المضارب لا بل مضاربة كان القول  
 للمضارب لانه رتب المال يذبح عليه الضمان بعد ما اتفقا انه اخذ المال باذنه  
 والبيعة بين رتب المال من المحل المذكور ولو قال رتب المال هو قرضي او علقا فغير

فان كان المضارب يذبح والبيعة رتب المضارب  
 الرجوع وان شدد وان شرط عائدة درهم او لم يشترط  
 شيئا فالرجوع المذكور في رتب البايع والعشرين  
 من مضاربة النما كجارية

في قوله لعلك انتم الى قوله  
 لانه رتب المال يذبح على الضمان

المضاربة

المضاربة فان كان بعد ما تصرف فالقول لرتب المال والبيعة بين رتب  
 والمضارب ضامن وان كان قبل التصرف فالقول قول ولا ضمان عليه اي  
 القابض لانه ما تصاد فاعلان القبض كان باذن رتب المال ولم يثبت القرض  
 بالجار القابض من المحل المذكور في باب الاختلاف في شرط وطريق وفي رتب المال  
 ولو ادعى رتب المال القرض وادعى العامل المضاربة فالقول لرتب المال فان ملك  
 في يد المضارب بعد ما انظر ان ملك في يده قبل العمل فلا ضمان عليه لانه لو تضمن  
 ضمن بالقبض وقد اتفقا على ان القبض باذن المال كسواء كان مضاربة او  
 قرضا وان ملك المال بعد العمل فالمضارب بيمينه لانه العمل في مال الغير سبب  
 للضمان الا اذا كان العمل باذن صاحب المال ومهرنا لم يثبت اذن صاحب المال  
 بالعمل لانه صاحب المال يقول اقرضتك وقد عملت في ملكك لا باذني والمضارب  
 يقول عملت باذنتك واذ لم يثبت باذن صاحب المال على يقينية الاصل وهو  
 الضمان وان اقاما جميعا البيعة فالبيعة بين رتب المال ضامن المال قبل العمل  
 او بعده ويكون هذا من باب العمل بالبيعتين بجعل كانه دفع المال الى المضاربة ثم  
 اقرضه وهناك اذا ملك المال قبل العمل او بعده كانه الآخذ ضمنا فمهرنا  
 كذا لك ذخيرة البرهانية في الفصل الرابع عشر من المضاربة اذا ادعى رتب المال  
 البضاعة وادعى المضارب مضاربة صحيحة او فاسدة فالقول قول رتب المال  
 واذا اقاما البيعة فالبيعة بين المضارب وكذا اذا ادعى رتب المال مضاربة  
 او تصاعده وادعى الذي في يده المال انه اقرضني فان النرج كل في القول قول  
 رتب المال والبيعة للمضارب من المحل المذكور وان شدد شاهدان بالمضاربة  
 وشاهدان بالقرض ولم يشتر واشتباغ ذلك فالبيعة بين رتب المال القرض  
 لانه لا تنافي بينهما فيجعل كالا حين كانا والقرض يرد على المضاربة والمضاربة  
 لا يرد على القرض فيجعل كانه دفع المال مضاربة او لا ثم قرضه منه وفي بيعة من  
 تدعى القرض اثبات الزيادة وهو الملك في المقبوض للقابض واستحقاقه  
 عليه من بسوط الشري في باب الشركة في المضاربة ولو ادعى رتب المال  
 الغصب وادعى المضارب المضارب وقد ملك المال في يد المضارب  
 ان ملك قبل العمل فلا ضمان عليه وان ملك بعد العمل فهو ضامن وان اقاما  
 جميعا البيعة ملك ما اذعيان ذلك فالبيعة بين المضارب ملك بعد ما  
 عمل او قبل ان يعمل حتى لا يجب الضمان في الوجهين جميعا بخلاف ما اذا  
 ادعى المضارب المضاربة وادعى رتب المال القرض فان هناك البيعة بين  
 رتب المال والفرق ان شرط طريق العمل بالبيعتين تقديم المضاربة لانت  
 المضاربة يرد على الغصب فان الدرهم المخصوصية ان كانت في يد الغاصب  
 على حالها فقال لرتب المال عمل بها مضاربة جاز فاما الغصب لا يرد على المضاربة  
 لانه المضارب لا يصيب غاصبا للمال المضاربة الا بخلاف ولم يرد على المال الغصب



ليكننا العمل بالبينة بين ولو عاينا انه غصب منه ثم جعله صاحبا للمضاربة  
 في ذلك بالنصف فلا ضمان كذلك ههنا ذخيرة في الفصل الرابع من المضاربة  
 اختلفت رتب المال مع المضارب في التقيد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة  
 القول للموكل ولو خالف المولى مع غماد العبد فالقول لهم اشباهة في الشك  
 ولو ادعى احدهما الاطلاق والعموم والآخر التقيد فالقول لمن يدعي العموم  
 ولو اتفقا على التقيد وادعى رتب المال في نوع فالقول قوله وبينة رتب المال على  
 التقيد او في بينة المضارب على الاطلاق الا ان يكون بينهما ربح او في كل تجارة  
 فبعدم بينة المضارب الا ان يكون في بينة رتب المال وقت متاخر  
 عنابته في الفصل الاول من المضاربة ولو اختلفت رتب المال والمضارب  
 في العموم والخصوص فالقول قول من يدعي العموم فاذا تصادف على اخصوص  
 وكثرها اختلفا في ذلك فقال رتب المال حركتك في التصرف في التبر وقال  
 المضارب بل احرمني بالتصرف في الدين فالقول قول رتب المال ولو اختلفا  
 في مقدار ما شرط للمضارب من الربح فالقول قول رتب المال لانه لو انكر اخصصة  
 للمضارب راسا وزعم انه مال عنده بضاعة كان القول قوله فكذلك اذا انكر  
 زيادة الشرط في الربح من مضاربة شريخ الطاوي اذا اختلفت رتب المال مع  
 المضارب فقال للمضارب رددت عليك راس المال بعد ما اقتسما  
 وانكر رتب المال كان القول قول رتب المال لانه المضارب يدعي انه ما فيه  
 نصيبه من الربح ورتب المال يدعي انه مال المضاربة لانه لم يرد عليه راس المال  
 فيختلف كل واحد منهما فانما البينة اقام رتب المال للمضارب  
 اقر انه لم يرد عليه راس المال واقام المضارب البينة على اقرار رتب المال  
 انه رد عليه راس المال فلهذا على وجه ان ارضا وتاريخ احدهما سبق بيقين  
 لاخر التاريخ اتيها كان اذا كان تاريخ رتب المال سابقا كان المضارب  
 لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رد بعده وما اذا كان تاريخ المضارب  
 سابقا فلا رتب المال وان اقر براءة الا ان المضارب لما اقر بالضمان  
 بعد ذلك فخر رد اقراره وبطلت البراءة وهذا يصح اصله في جنس هذه  
 المسائل وان ارضا وتاريخها سواء واطلقا بقضي ببينة المضارب وجعل  
 كانه لم يرد ثم رد بعد ذلك قاضيا في فصل دعوى المفقول في الربح  
 واذا اختلف المضارب ورتب المال واخذ كل واحد منهما حصته ثم اختلفا  
 فقال المضارب فركنت دفعت راس المال الى رتب المال وانكر رتب المال  
 ذلك فالقول قول رتب المال ولا يكون اقرار رتب المال بقسمه الربح اقرارا  
 بقض راس المال وقوله في الكتاب القول قول رتب المال يعني فيما يدعي  
 المضارب على رتب المال من خلوص المائة التي قبضها لنفسه وفي التزكية  
 فانما هي حق براءة المضارب عن راس المال فالقول قول المضارب ثم اختلفا

سئل عن شخص وقع له مال بغيره والربح  
 بينهما فادعى العامل له المال لصاحبه فانكره  
 على بصدق العامل فردد عليه ببينة ام لا اجاب  
 بصدق ببينة كذا في صاخر  
 ابن نجيم رحمه

انني

استغنى الضمان عن المضارب بمجلفه وانقضى قبض رتب المال رأس المال بمجلفه  
 ايضا وكان الغاير مال المضاربة فركنت فبصرف الرهناك الى الربح وكان  
 ما قبضه رتب المال من الخمسة مائة غير راس المال والخمسة مائة التي قبضها المضارب  
 من راس المال ايضا فبردة على رتب المال ان كانت قائمة وان كانت هالكة فمردا  
 لرتب المال حتى يتم راس المال في السابع والعشرين من مضاربة النانا الثانية  
 سئل عن شرك طلب من شركه او من العامل في المضاربة حساب ما باعه  
 وما صرف فقال لا اعلم صا واذا بيعت وصرفت وبقي هذا القدر هل يلزم  
 بعمل تجاسبه اجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والحسن  
 مع بينة ولا يلزم ان يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والردا الشريك  
 قارى التهربا في مال الشريك وبكره ان يكون للمسلم مضارب كافر  
 وجاز ولا يكره ان يكون الكافر مضارب مسلم كتاب الوديعه رجل قال لغيره من غير ان يستعيره خذ عني  
 هذا واخذ منه يكون هذا وديعه ويكون طعام العبد على مولاه قاضيا  
 في فصل في المنع من الوديعه جاء بنوب الى رجل وقال هذا الثوب  
 وديعه عندك او وضع الثوب عنده ولم يقبل شيئا فجاب صاحب  
 الثوب ثم قاب الرجل وشرك الثوب وضاع ضمعة لانه ابراع عفا كذا  
 لو قام رجل وشرك كتابه في مجلس ثم قام واحد بعد واحد فالضمان على الاخير  
 لتعينه الابراع عنده وان قال يجالس لا قبل الوديعه ومع ذلك تركه عنده  
 وضاع لا يضمن لتعديده بالرد بنزاهة في الثانية من الوديعه وكذا في الثانية  
 رجل من اجل المجلس اذا قام وشرك كتابه فركنت فركنت فركنت فركنت فركنت  
 واحد بعد واحد فالضمان على الاخير لانه في الوجه الاول ان كل حافظون  
 وفي الثانية فبغير الاخر حافظا واخفاست حسامته في الغصب بجلالة النول  
 قال محمد بن سلمة في هذا السوق اذا قاموا واحدا بعد واحد وشركوا السوق  
 فضايع شئ من السوق يضمن الاخر منهم ايتنوه فيما يجوز للمضارب من  
 مضاربة الحاشية المودع اذا شرط الاجر للمودع على حفظ الوديعه صحح  
 قاعدة في الوديعه الوديعه امانة الا اذا كان باجر فضمونه وذكره الزيلعي  
 اشباهة في الامانات ذكر في المحيط انه اذا ملك الوديعه عند المودع لا يضمن  
 سواء كان فيه الهلاك باجر يكون الخبز عنه اولا ضمانات فضيلة فيما يقضى  
 المودع وقبلا وفي الوديعه التعدي شرط الضمان كالحامى اذا نام او غاب  
 فسرق منه الثوب يضمن كما في السرقة مختار النوازل في الوديعه  
 التعدي هو الذي يفعل بالوديعه مالا يرقى به المودع عنابة في الوديعه  
 في شرح قوله فان طلبها صاحبها ولم يظفرها اي الوديعه بنفسه وامينه لم يقبل  
 وعكاه لانه يدفع الى العيال لما يجوز بشرط تحقق الامانة وعنه تحقيق الامانة

والمراة التي هي هاتكة الحفظ المكرم والفقيرة  
 كما لا يخفى فتخرج في النفقة منها يعني بالنقصان  
 الظاهر ما في الفتاوية انه في النفقة لا يتم قول المودع  
 سوره انقصير والظاهر في قوله ان لا يجوز  
 في المضاربة والوديعه كذا في



الى كونه عيالا قال في الذخيرة ولو دفعها الى امين من اهل بيته وليس في عياله  
 يجوز وعليه الفتوى في الاصلاح والابضاع في الودعة ويشترط ان يكون من  
 في عياله امينا فلودع في زوجته وهي غير مينة وهو غير عالم بذلك او تركها  
 في بيته الذي فيه ورابع فذابح الناس وذهب وضاعت ضمن كذا في الظلمة  
 والدرامية وظاهر المتن ان كونه الغيرة في عياله شرط واختاره في الخلاصة وقال  
 والابوان كالاجنبي حتى يشترط كونهما في عياله واختار صاحب الزاوية بتجاليته  
 عدم الاشتراط وقال وعليه الفتوى حتى يجوز الدفع الى وكيله وامين من اهل بيته  
 وليس في عياله او شر كيه مفاوضة او عنانا يجوز الدفع في الودعة في شرح قوله  
 والمودع ان يحفظها رجل غائب عن منزله وخلف امرائه وكان في يده وودعة  
 فلما رجع طلب فلم يجد فزاد على وجهه من امان كانت امينة او غير امينة  
 متهمه ففي الاول لا يضمن لانه غير متعين فان لم يحفظ الودعة بيد من في عياله  
 وفي الوجه الثاني مضيق بضمن واقعات حسامية في الودعة بعلامة النون  
 واذا دفع الرجل الى غيره وودعة وقال له لانه دفعها الى امرأتك فاني اشتريها  
 او قال الى ايكت او قال الى عبدك او ما شئت ذلك فذخه اليه ان كان لا يجد  
 المودع المودع بذا دفع اليه بان لم يكن له عيال سواه لم يضمن بالدفع اليه  
 وان كان يجد بامنه فهو ضامن تارة خاتمة في الثالث من الودعة كذا في المتن  
 شيان لا يوجب الضمان مع اختلاف اذا قال لانه دفع الى زوجتك فذخه اليها  
 فتلف او قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت اخر من تلك الدار  
 خزانة الفقه في الودعة وان شربها المالك عن الدفع الى بعض من في عياله  
 ان لم يكن له غيره من في عياله لا يضمن بدفعه اليه وان كان له غيره  
 او كان له عيال غيره يضمن لان من العيال من لا يؤتمن على امواله وان دفع  
 الى من كان غير مدين من عياله يضمن وفي الجماع الصغير فان كانت الودعة  
 شيئا يحفظ في البيت فقال له لانه دفعه عنك فذخه اليها او كانت الودعة  
 دابة فقال لانه دفع الى غلامك فذخه اليه لا ضمان على احد زينة الفتاوى  
 في الودعة وان شرب من دفعها اليه عياله فذخه الى من له من بيت من بيت  
 وان الى من لا يملك منه كدفع الدابة الى عبد وشي يحفظ النساء الى زوجة  
 لا يضمن ملحق في الودعة للمودع دفع الودعة الى من في عياله كولد له  
 ووالديه وامراته واجبه ما شرب او مشاهرة اميامة فمنه يضمن  
 المودع بالدفع من الفصولين في فصول اربعة ثم يجوز للمودع دفع  
 الودعة اليهم ويضمن بتلفها الزوجة والولد والمملوك والاجرة  
 خزانة الفقه في الودعة وتضمن من في عياله ان يوافقه سواه  
 في نفقته او لا والعبرة بما كنهه الا في حق الزوج والزوجية والولد  
 الصغير والفقن فلا يضمن بدفعه الى احد منهم وان لم يكن في عياله

قال مولانا ابو سحر لا يضمن بالدفع اليهم  
 الا اذا كانوا مشهورين بالسرقة والفساد  
 مشهورين بمرأى

والنفقة

ونفقته وسكنه بان يكونا في محلة اخرى وهو لا ينفق عليه لكن  
 بشرط ان يكون الولد قادرا على الحفظ ولو دفعت المرأة الودعة  
 الى زوجها لم يضمن وان لم يكن الزوج في عياله ولو له احران  
 ولكل منهما ابن من غيره ومما في عياله لم يضمن بالدفع اليها ولو دفع  
 كل من يجرى عليه نفقته كل شهر دراهم ضمن فليس هذا من في عياله  
 وابواه كالاجنبي حتى يشترط كونهما في عياله جامع الفصولين  
 في الثالث والثلاثين التضمن من في عياله ضمن المكلف صغيرا  
 او كبيرا او قسما جرحا المودع في استعمال الودعة في الفصل الرابع  
 استهلك رجل وديعة انسان فلا مودع ان يخاصم كاستهلك  
 في القيمة خلاصة في الخامس من الودعة للمودع ان يحفظ الودعة  
 على حسب ما يحفظ مال نفسه في داره وحائوته من المزبور في اويل  
 الودعة وليس للمودع ان يدفع الودعة الى الاجنبي ولو دفعها  
 فملك في يد الثاني قبل ان يعاين الثاني فلا ضمان على احد  
 منها بلا خلاف وان ملك بعد المظاربة فلا ضمان  
 بلا خلاف اما الثاني فعلي قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن  
 وعلى قوله ما يضمن وهذا اذا كان الدفع الى اجنبي بلا عذر فان كان  
 بعد راضيا عن المودع عندنا حتى اذا اختلف بيت المودع واخرجه  
 مع متاعه ووضعها في منزل جارة فلا ضمان استحسانا ذخيرة في قول  
 الودعة وذكر شمس الاية المحلولة اذا وقع في بيت حريق  
 فان امكن ان ينالها ببعض في عياله فمأولة اجنبيا يضمن  
 فان كان لا يجد بامنه الدفع الى الاجنبي لا يضمن وذكر شيخ الاسلام  
 الحوبى اذا كان غالبا وقد احاط بمنزل المودع فمأولة الودعة جارية  
 لا يضمن استحسانا وان لم يكن احاط بمنزله ضمن وفي العتائية لا يشترط  
 في الشرط في الفتوى تارة خاتمة في الفصل الثاني من الودعة  
 وفي شرح الطحاوي وعند صاحب الودعة بالخيار ان شاء ضمن  
 المودع الاول وان شاء ضمن المودع الثاني فان ضمن الاول لا يرجع  
 على الثاني وان ضمن الثاني يرجع بما ضمن على الاول ولو استهلكها  
 الثاني ضمن بالاجماع وصاحب الودعة بالخيار ان شاء ضمن الاول  
 وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول يرجع بهما على الثاني ولا يرجع  
 بهما على الاول واجمعوا على ان مودع الغاصب يضمن اذا ملك الودعة  
 في يده والغاصب منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب ولا يرجع  
 على المودع بما ضمن وبين ان يضمن المودع ويرجع بما ضمن على الغاصب  
 في المحل المزبور فان ادعى المودع الضرورة بان ادعى انه وقع الحريق



في بيته ذكر القدر في انه لا يصدق الابينة في قول ابي يوسف رحمه الله  
وهو قياس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفي النزاد وهو الصحيح  
وذكر في المنتقى انه قد اختلف في بيته قبل قوله والافلاذ لم يعلم  
لم يقبل قوله الابينة من المحلل المزبور ولو قال كنت في السبينة  
فقلت فقلت الوردية انما لا يصدق الابينة وكذا لو قال  
وقع الحريق في بيتي فقلت الوردية انما لا يصدق الابينة  
فما يصححان في فصل ما بعد تصنيف كتاب الوردية اذا وقع  
المودع الوردية الى من ليس في عياله او حضرها فيها لا جرم فيه ماله  
او كانت الوردية واثمة فركبها او حمل عليها او كانت الوردية واثمة  
فركبها او حمل عليها او كانت الوردية عبدا فاستخدمه او ثوبا فلبس  
او شيئا يفرش فافترشه ثم اعادها اليه وردها الى حاله الاول  
بري عن الضمان عندنا وان اخرجها عند الضرورة فان وقع الحريق  
في داره فخاف الحريق عليها او كانت الوردية في سبينة فحرقها  
غرق او خرج التصوص فخاف عليها او ما اشبه ذلك فدفعتها الى  
غيره لا يكون ضمانا من المزبور في الوردية فيما يضمن المودع  
ولو قال ودعته عندي اجنبي ثم ردها علي فربككت عندي وكذبه  
المودع ضمن الا ان يبرهن ان اقره بوجوب الضمان ثم ادعى البرادة  
لا يصدق الابينة وكذا لو قال بعثت بها البك مع اجنبي و  
المودع ينكر ذلك وكذا الوردية الى رسول المودع وانكر المودع  
الرسالة ضمن وصديق امالك ولم يبرج المودع على الرسول الوصية  
انه رسول ولم يضمن له ضمان الدرك الا ان يكون المودع قائما  
في جميع فصولين فيما يصدق المودع في الثالث والثلاثين  
رد الوردية الى من في عياله المودع يضمن في الاصل رد الوردية  
الى المودع ثم استخفت الوردية لاضمان على المودع ولو امر المودع  
ان يرفعها الى رسول فذفع فربككت في يد الرسول ثم استخفت  
فان شاء الله فحق ضمن المودع وان شاء ضمن الرسول الفاضل  
اذا اودع فرد على المودع ببراءة المودع عن الضمان والتبضع لا يملك  
الا بصناع والابداع والكسبل بالبيع لا يملك الابداع من الاجنبي والاب  
والوصي والفاضل يملكون مائة المعنى في اويل الوردية المودع  
اذا رد الوردية الى من في عياله المودع ذكر ابو الليث والقدر في  
والشخصي انه يضمن وبه يقتضي من وردية جامع الفتاوى لم يفرق  
دفع الوردية الى عبد ربه لم يبرأ سواء كان يقوم عليها او لا وهو الصحيح  
اشباه في كتاب الامات دفع الوردية الى المودع ثم استخف راجل

وهذا الكلام اذا كان الحريق من الموردين وليس من الناس والانا  
لم يصدق الابينة كما في الكرمات كذا  
في الوردية في القدر

لا يضمن

لا يضمن قال ادفعها الى فلان فذفع ثم استخفت بضمن الحق  
اي الثالث من اربعة في الثالث من الوردية قال ربه  
ادفع الى فلان فقال المودع دفعها اليه وقال ذلك الرجل لم يدفعها الي  
وقال ربه لم يدفعها اليه فالحق المودع في حق براءة نفسه لا في حق  
اجاب الضمان على المودع اليه ورهنا الوار المودع بصرف الوردية  
الى من ربه اصرفت وانكر ربه ما صدق المودع في براءة نفسه لا على بيت  
الدين حتى يبقى دينه على ربه كما كان فصولين في طلب الوردية ودرهما  
في فصل ٣٣ الا ما بين يصدق فيما يدعي براءة نفسه من الضمان لانه  
يكون منكر الضمان ولا يصدق في اجاب الضمان على الغير المودع اذا قال  
دفعت الوردية الى الرسول وانكر الرسول ذخيرة اليه هانية في او اخر  
الفصل الخامس من الوكالة رجل ادعى ان دفعها اليه رسول  
ليقبضها منه فقبضها ودفعها الى المرسل فانكر ذلك المرسل فالقول  
قول الرسول مع يمينه لانه مودع حادى في اخ كتاب الوردية ولو دفع  
المودع الوردية الى رجل وادعى انه قد دفعها اليه باجر صاحب الوردية  
فالقول قوله مع يمينه مع يمينه انه لم يادعه بذلك لانه المودع يدعي عليه  
الاجر وهو ينكر فالقول قول المنكر مع يمينه بداعي في الوردية ملحقا  
ولو قال ردته اليك على يدى او على يد من في عيالي وكذبه المودع فالقول قول  
المودع مع يمينه لانه حاصل الاختلاف في وجوب الضمان وهو ينكر فيكون  
القول قول خلاف ما لو قال بعثت بها على يد اجنبي لانه اقر بوجوب الضمان  
ثم ادعى البرادة ولا كذلك مهرنا من الفصول العمانية كل ما بين ادعى  
ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر  
ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حيوة مستحقها او بعد موته  
الا في الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموقوف انه قبضه ورفعه  
في حيوة لم يقبل الابينة بخلاف الوكيل يقبض العين والفرق في الوكيل  
القول للامين مع البهين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة  
زائدة جالفت الظاهر وكذا المتنولى اشباه في كتاب الامات قال  
الاستحلاف قد شرع في الاثبات ايضا فان المودع اذا ادعى الرد والهالك  
وهذا استخلاف على الاثبات ثانيا فانية في الخامس عشر من البيوع رجل  
اودع رجلا عبدا فادعى مستودع ماله وكذبه المودع وادعى تخليفه فنكل عن  
اليمين فنكوله عن اليمين يكون اقرارا ببقاء العبد في يده وجب الزجر لغيره  
او ثبت بانها لم تنق جواب الفتاوى من الباب الثاني من الوردية ادعى الرد  
او الهالك وادعى ربه الاثبات فالقول للمودع ولو برهنا قبل يقبل بيته  
المدعى ايضا وقبل يقبل بيته الثالث لانه ثبت الضمان فصار يصدق المودع

سئل عنه اودع دربعة لاخر فذفع الرضا ومصادرها  
بعد فحاله فضاغت منه قبل دفعها الى الضمان على المودع  
ام لا اجاب لا ضمان عليه كذا في نور العيون  
من فتاوى شيخنا عظيم  
ذكر في اجابة اختلاف ولم يبرج احد القولين فانظر  
الى ما في الفصولين من الاختلاف في الفتوى وفي  
استحالة الفتوى على هذا يعني بعدم الضمان  
بقول الفتوى على اول

من الثالث والثلاثين







وهو وطن انما وقت في كيب فصاعداً بمقتضى خلاصة الفصل  
 الاول من الوديعه ولو نام ووضع الوديعه تحت رأسه وجنبه يرا وكذا  
 لو وضعها بين يديه هو الصحيح فالاولا في الفصل الثاني لو نام قاعدا  
 اما لو نام مضطجعا ضمن في كيب لا في السر **عده** يبرأ قاعدا لا واضعا عليه  
 جنبه على الارض وفي السر كما جعل ثياب الوديعه تحت جنبه لو قصد  
 التفرق ضمنه لا لو قصد الحفظ ولو جعل الكيس تحت جنبه يبرأ مطلقا  
 فيما يخص به الموضع من الثالث والثلاثين من الفصولين ربط الوديعه  
 على رأس الكرم والظاير ان غاب عن بصره ضمن والا لا وان ربط على باب  
 داره في الكرم ضمن وفي القرية لا وقبل بعينه وفي اجناس العرف جعل  
 فرس الوديعه في الكرم وله حابط رضيع بحيث لا يرى الحارة من في الكرم  
 وعلق الباب لا يضمن وان لم يكن له حابط او كان كنهه غير رضيع ينظر  
 ان نام الموضع ووضع جنبه على الارض ضمن ان ضاع الوديعه وان قاعدا  
 لا يضمن وان في السر لا يضمن وان نام مضطجعا بنزاريه في الوديعه  
 والموضع لو ربط سلسله في باب قبطونه يحبل ولم يقفل بعينه العرف  
 كما في القبطونه بيت توضع فيه الامتعة فضولين في ضمان الموضع  
 من الثالث والثلاثين خرج الموضع وترك الباب مفتوحا ضمن لم يكن  
 في الدار احد ولم يكن الموضع في مكانه بسمع من الداخل منه المحل الكرم  
 سبل نجم الدين عمن دفع خفا الى خفاف ليصلي وترك الخفاف في حانوته  
 ضرف ليل لا يضمن قال لان كان في الحانوت حافظا او في السوف حارس  
 وكان الشيخ الامام ظهير الدين يعني بعدم الضمان وان لم يكن حافظا  
 ولا حارس فقد قبل بعينه العرف فان كان العرف فيما بين الناس  
 انهم يتركون الاشياء في كواثيت من غير حافظ فيها ومن غير حارس  
 في السوف فلا ضمان وان كان العرف بخلافه بكم الضمان وفي العنانية  
 وعلب الفتوى وكذلك قبل لو ترك الدكان مفتوحا وكان في موضع  
 ذلك عظم وعادتهم لا ضمان تاتار حانوته في الرابع من الوديعه  
 سوقي قام في حانوته الى الصلوة وفي حانوته ورايع فصاعداً شي من حانوته  
 لا ضمان عليه لانه غير مضطجعا في حانوته لان جليته يحفظون الا ان يكون  
 ايداعا من اجرة ان يقال ليس للموضع ان يورع لكن هذا موزع لم يضمن  
 واقعات في الوديعه سبل عن موزع غاب عن بيت فقال اجنبي لي  
 في بيتك شي واخذ القناع فلما رجع اليه بينه لم يجد الوديعه قال لا ضمان عليه  
 تاتار حانوته في الرابع من الوديعه **سبل** الموضع الدار التي في بيت من  
 الوديعه لم يضمن لان كانت الوديعه في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه  
 بمشقة لا يضمن والا يضمن فنية في الوديعه وسبل ايضا عن اودع

لانه تضيق وفور ان ينظر الى الباب في بيت  
 لا يضمن فيما كان في الدار حافظا كذا في  
 في الوديعه وكذا في الزيد والحار  
 انه لا يضمن وان لم يكن فيه  
 حافظ ولا  
 حارس  
 سبل

منه عامل

عنه عامل لو ابل مالا فوضعه في بيته ثم في ايام السلطان نقل امتعته وترك الوديعه  
 فتواري فاعتر على بيته وعلى الوديعه ضمن وان ترك بعض امتعته في بيته  
 وفي الحانوته اودع عنده عامل فصور العامل ويكنه ايداع الوديعه عند نقه  
 فلم يفعل حتى اخذت الوديعه من بيته ضمن ضمانات فضيلية فيما يضمن  
 به الموضع **بق** احترق بيت الموضع فلم يبق الوديعه الى مكان اخر مع مكانه  
 يضمن اذا كنهه في مظهرها بنقلها الى مكان اخر فارضى الله عنه ويعرف من هذا  
 كثير من الواقعات فنية في الوديعه وقد قال اصحابنا اما كان حوزا النوع  
 فهو حوزا لكل نوع فجعلوا شجرة البقال حوزا للجمهر وقال ان قعي رطله حانوته  
 بعينه في كل شئ حوزا مثله وهذا ليس بصحيح لان البقال قد يجر حلف شجرة  
 الدارهم والدنا يقيمه بذلك حفظها وكذا قال اصحابنا لا قطع على النباش  
 لانه القبر ليس بحوزا لغير الكفن فلم يكن حوزا له حوزة القاعدي اذا حفظ  
 الوديعه في حوز ليس فيه مال يضمن والماد حوزا لغيره لان حوزة في يد ذلك القبر  
 مضار الموضع في حوز كالسليم في ذلك الغير اما اذا استأجر حوزا لنفسه وحفظ  
 فيه لم يضمن وان لم يكن فيه مال لانه بمنزلة بيته تاتار حانوته في الثاني من الوديعه  
 اذا وضع الوديعه في حانوته وقال صاحبها لا تضع في الحانوت فانه خوف  
 من كنهها فيه حتى سرق ليل ان لم يكن له موضع اخر حوزا من الحانوت لا يضمن  
 لانه غير قادر وان كان يضمن لانه قادر على حفظه في موضع اخر حوزا منه  
 فيكون من مباح الوديعه مضطجعا اذا وضعها في الحانوت فقد صار مضطجعا  
 من المحيط البرهان في الثالث من الوديعه بنوع محيص قال احفظها في هذا البيت  
 فحفظها في بيت اخر من الدار يضمن ان كان ظهر البيت المنسحق عنه الى الطريق او الى  
 السكة وان قال احفظها في هذه الدار فحفظها في دار اخر او في دار اول القدر  
 لا يضمن وقال كبري يضمن بنزاريه في منقرقات الغصب ولو اوصاحب  
 الوديعه بان يضعها في داره هذه ومنها في الموضع في داره اخرى فوضعتها  
 في الدار التي فيها الموضع فيها فصاعداً ضمن لان حوز الدارين مختلف  
 الا ان يكون تلك الدار حوزا وكانا سواء وكذلك امره بان يضعها في داره في هذه  
 القرية ومنها في الموضع في داره في قرية اخرى فوضعه في الدار التي فيها الموضع  
 الموضع فيها فانه يضمن والا اذا كانت تلك الدار حوزا وكانا سواء في حوز  
 فلا يضمن ولو امره بان يضعها في هذا البيت من هذه الدار فوضعتها في بيت  
 اخر الخ منها من الموضع فيه فصاعداً لا يضمن لان حوز البيتين في دار  
 واحدة غير مختلف الا ان يكون الذي امره بالوضع حوزا من البيت الذي امره فحفظه  
 يضمن لانه يفيد النسي والاصل ان كل شرط يفيد اعتباره ويمكن للموضع وعائنه  
 فوضعه في كل شرط لا يفيد اعتباره ولا يمكن مراعاة منوعه من الوديعه شرح  
 الطحاوي في واصله وفي مسوط في البسرة قال لا يحفظها بغيره ولا تضعها ليل



ولا تها را او لمعولان هذا الشرط وان كان مغبدا لكنه لا يكون مراعاة  
قال الاستيعابي والاصل فيه ان كل شرط يقيد اعتبارا ويمكن للمودع  
مراعاته فهو معتبر وفي الجواهر قال له فنتعه في كسبك فوضعه في صندوقه  
فصاع لم يضمن ضمانات فضيلية في اصيل ضمان الوديعه اودع بفرقه  
وقال له ان ارسلت ثيابك الى الخياط للعطف فاذهب بفرق ايضا  
فذهب بها دون ثيابته فضاغت لا يضمن قنيه في الوديعه **فصل**  
**سبب** رتبة الوديعه في الصحاح هل يضمن اذا تلفت لاروايه لها في الكتب  
فقبل يضمن لتعديده بارسال وقبل لا اذ لو مات في الاصطبل لا يضمن  
كذا اجماع الجاهل لوضاعت او اكملها ذيب من التنصيص جامع الفصولين  
فيما يضمن به المودع في الوديعه وفي القوابر سبب رتبته في الصحاح  
تختلف لاروايه فيها للكتب وينبغي ان يضمن لان ارساله تعد فيه  
وقبل لا يضمن لانها لو ملك في الاصطبل لا يضمن كذا هذا ضمانات  
فضيلية فيما يضمن به المودع رجل دفع الى رجل غلاما مقيدا بالسلسلة  
وقال اذهب به الى بيتك مع هذه السلسلة فذهب به به ومن السلسلة  
فابق العبد لا يضمن لانه امره بشيئين وفراق واحد هما في التاسع والعشرين  
من الاستدشنيه دفع غلامه الى اخيه مقيدا بالغل ليرهب اليه ففك  
غله او قبضه ذهب به به ومن القيد وابق في الطريق لا يضمن من غصب  
البرازيه في جنس اخر والمودع لو فتح باب فقص او اصطبل او حل ففدق  
ضمن وقاضا فقلولا لانزاله يحفظ من جامع الفصولين في السبب  
والامانة في الثالث والثلاثين المودع اذا سافر بمال الوديعه فملك  
لا يضمن عنده خلاصته في الثاني من الوديعه وله ان يسافر بالان لم يهر  
المالك وان كان له حمل وموتة عند الامام ان كان الطريق امنان كما  
لا يقصده احد غالبا ولو قصده يمكن دفعه بغيره او بغيره واجرة حملها  
على رتبته بقصر سفره او بعد قال محمد رحمه الله تعالى ليس ذلك له حمل وموتة  
اولا قصر سفره او بعد امن الطريق ولا نراه امالك اولا فاذا فعل ضمن  
ان ضاع وعندها يوسف رحمه الله تعالى ان حال سفره كما قال محمد  
امن الطريق اولا وان قصر سفره والطريق امن فكما حال الامام رحمه الله تعالى  
ولا يسافر بها ان استغرت اجرتها بغيرها ولا في البحر وان يهره المالك  
ولا خارج البحر ان نراه المالك الاجماع زبدة الفتاوى في الثاني من الوديعه  
الاستيعابي وكذا اذا كان الطريق منا ومنها صاحب الوديعه اسافر بها الا ان يضطر  
بان يقصد المكان اخذها وان كان الطريق منا ان كانت الوديعه شيئا لا حمل ولا موتة  
خلاصته فانما اذا كانت الوديعه شيئا لا حمل ولا موتة ان كان المالك اسافر بها  
او ودية لا يضمن عندهم شيئا فانما اذا كان المالك اسافر بها فاضل في الجواهر في  
المسافة

في الجواهر في المسافة

المسافة او بعدت عملا باطلاق الامر بالحفظ وعلى قول محمد يضمن قربت  
المسافة او بعدت وعلى قول يوسف ان قربت المسافة لا يضمن وان بعدت  
فهو ضامن وفي العناينة وهو المختار وفي الاستيعابي واستثنى الوصيفة  
فانما رخصته في الثاني من الوديعه رجل قربه مال ان فقال السلطان  
الجاهل ان لم تدفع الى هذا المال حبسك شهر او ضربك ضربا لا يجوز ان تدفع  
المال اليه فان دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع الى المال اقطع يدك واقر بك  
فحين سوطا دفع اليه لا يكون ضامنا لان دفع مال الغني الى الجاهل لا يجوز الا ان  
يخاف تلف ماله او الضرب المتوالي يخاف من التلف وسبب اجتناب  
في كتاب الكراهه فاضيف في فصل ما بعد تنصيصها في كتاب الوديعه  
رجل دفع الى رجل الف درهم وقال لا تدفعها الى فلان بالري ثم مات الدافع  
فدفع المودع المال الى رجل ليدفعها الى فلان بالري فاخذ في الطريق فلا ضمان  
على المودع لانه وصي الميت ولو كان الدافع حيا ضمن المودع لانه وكيل الا ان  
يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه من الحمل المورث اودع رجلا مالا وقال  
ان مات فادفعه اليه يتي فدفع اليه وله وارث غيره ضمن نصيبه ولا يكون  
المودع بهذا وصيا ولو قال فادفعه الى فلان غير وارث ضمن ان دفع اليه  
في اواخر الفصل الثامن والعشرين من الفصولين وفي الذخيرة دفعه الى  
المودع الوديعه الى وارث رتبته وفي التركة دين ضمن للغرماء بخلاف  
مودع الغاصب فانه اذا رده على الغاصب لا يضمن لردده على من اخذ منه  
ضمانات للفضيل اجماع من ضمان الوديعه في التركة دين فدفع  
المودع التركة الى الوارث بلا اذ القاضى ضمن في لو استغرتة ضمن وهذا  
اذا لم يؤمن والا فله الاخذ واداء الدين منه في الثامن والعشرين من الفصولين  
المودع اذا دفع المال الى الورثة بغير اذ القاضى والتركة مستغرة بالدين كان  
ضامنا وهذا الجواب صحيح اذا كان الوارث من يحلف عليه المالك  
الا واما ان لم يكن كذلك فيكون له اخذه وقضاء دين الميت منه في الاستدشنيه  
في الثاني والعشرين عند رجل وديعه والمودع عليه دين من جنس الوديعه  
لم يهر فضا صا بالدين حتى يجمعها وبعد الاجتماع لا يضمن فضا صا ما لم يهرت  
فيه فضا صا وان لم يهره يكتفى الاجتماع بلا تجديد قبضه ويقع المقاضاة وحكم  
المقصود عند قيامه في بدرت الدين كالوديعه بزازيه في اخر  
الفصل الرابع من الوكالة ح اودعه الغاصم اقرضه منه قال محمد لا يخرج الا  
من الوديعه حتى يقبضه به المودع حتى لو ملك قبل ان يقبضه به اليه لا يضمن  
وكذا كل امانه وكذا لو قال المودع ليرتبها لي ان اشترى بالوديعه  
شيئا او ابيع لانه امين في البيع عشرة الفصولين وفي اجماع الاصغر  
ولو اخذه الوديعه اجنبتى والمودع يهره فكت قال ابو القاسم الصفاق ضمن



انما يمكن دفعه ما لو لم يكن منع فوضه من ضرره وفارته لم يصح  
 ضمانات فقبيل اجمال في ضمان الوديعه المودع اذا اخذ وديعه رجل مبيع  
 المودع وترك وديعه بعض المودع ان عاب ذلك وان لم يكن عالما ان  
 ما قبضه حقه او حق غيره وقدر استحقاقه الفاضل الا ان ابا عاصم مسئلة احماني  
 عن هذه المسئلة وجهها ليس بعذر لانه قصر في الحفظ فلهذا في كتاب  
 الغصب في الباب السابع وفي النوازل دخل احمان وقال احماني احفظ هذه  
 الثياب فخرج فلم يجد ما قال الصغار ان اقر احماني ان غيره رفعها وهو يراه  
 فظن انه رفع ثياب نفسه ضمن لانه ترك الحفظ اللازم عليه حيث لم يمنع القاصد  
 وان قال رايت رجلا يرفع ثيابك الا اني ظننت ان الرفع انت لم تبصر لانه  
 لما ظن ان الرفع هو لم يكن نارا لحفظها ولو سرفت واهماني لا يعلم به لا يضمن  
 ان لم يذهب عن موضعه ذلك وان ذهب ضمن لانه مضيق وهذا عند الامام  
 وقال عليه الصغار مطلقا لانه اجبر بترك وقال الفقيه ابو بكر ان شرطه عليه ضمان  
 فلهذا جعل اجماع الحفظ فبعضه وفاقا وقد فرق ضمان الاجزاء ضمانات فقبيلية  
 في ضمان احماني في دخل احمان فقال احماني احفظ الثياب فخرج ولم يجد ثيابا  
 فلو اقر احماني ان غيره رفعها وهو يراه وظن انه يرفع ثيابه ضمنه اذ ترك الحفظ  
 ولم يمنع القاصد ولو اقر انه رتب احد برفع ثيابك الا اني ظننت ان الرفع  
 انت لا يضمن اذ لم يترك الحفظ لما ظن ان الرفع هو ولو سرف وهو لا يعلم به  
 لو لم يذهب عن ذلك الموضع وهذا قول الكل احماني مودع في حق الثياب لو لم يترك  
 شي بازا وحفظ الثياب وشرطه ذلك وكان له اجرة بازا والانتفاع باحمان  
 وهو على الاختلاف في دخل وقال احماني ابن اضع ثوبك فاش را احماني الى  
 موضع فوضع ثوبه ثم رفعه جل فلم يمتعه احماني لما ظنه انه املكه ضمن احماني في البيع  
 اذ قصر في الحفظ وهذا بخلاف ما قررنا من قبل في وهو نظير ما دخل رجل بدينه  
 خانا وقال لئلا ياتي ابن ابيطرها فقال هناك فربط ولم يجد ما وقال احماني اخبرها  
 صاحبك لغيرها ولا صاحب له ضمن احماني اذ قوله ابن ابيطرها استحقاق منه  
 واشتد له مكان اجابة فصار مودعا قصر في الحفظ فخرج ثوبه بين يدي  
 احماني ولم يقبل لبسائه شيئا ولم يجده فلو لم يكن لاهماني ثياب جاضر ضمن  
 احماني ماض المودع ولو جاضر ابراهماني اذ هذا استحقاق الثياب لاهماني  
 الا اذ رضى رب الثوب على استحقاق احماني بان قال ابن اضع ثوبك  
 فيصير احماني مودعا **حس** نزع ثوبه من احماني فخرج فوجد احماني ثوبا  
 ولم يجد ثوبه فلو نام قاعا براء ولو مضطجعا بان وضع جنبه على الارض  
 قبل يمينه وقيل لا اذ نوم المستجير والمودع عند الامانة مضطجعا بقدر حفظه  
 عادة جامع لفصولين في ضمان احماني من الثالث والثلاثين وفيه لولا الحجة  
 صحت ثيابها عند الثيابية فثبت ان كان الثيابية اول ما اخذها

وفي ضمان الاجرة يشترط ان يضمن  
 عن البراءة ان احماني اجبر بترك  
 وفي العادة ما يخالف فليخرج اليه بالعادة

قال ابو القاسم الصغار وكان ابن سلمة يقول ان احماني  
 موضع وضع ثوبك بين يديه وذهب صاحب  
 منه لم يضمن هذا الحفظ عادة وقال الفقيه  
 ويقول ابن سلمة ما ذكره في الاجازات  
 ضمانات فقبيلية

انه لم يكن لاهماني ثيابي ضمن صاحب احماني ما يضمن المودع  
 وان كان لاهماني ثيابي الا انه لم يكن جاضر احماني اجاب  
 وان جاضر لاهماني احماني الا ان يضمن صاحب الثياب  
 على استحقاقها وحفظها بان قال ابن اضع الثياب  
 فلهذا جعل اجماع المودع مودعا فبعض  
 ماض المودع مودعا فبعض  
 ماض المودع مودعا فبعض  
 ماض المودع مودعا فبعض

قال في ضمان المودع في ضمان احماني فخرج فوجد احماني ثوبا  
 ولم يجد ثوبه فلو نام قاعا براء ولو مضطجعا بان وضع جنبه على الارض  
 قبل يمينه وقيل لا اذ نوم المستجير والمودع عند الامانة مضطجعا بقدر حفظه  
 عادة جامع لفصولين في ضمان احماني من الثالث والثلاثين وفيه لولا الحجة  
 صحت ثيابها عند الثيابية فثبت ان كان الثيابية اول ما اخذها

اول ما اخذها

اول ما اخذ عليه اجرا بعد ولو شرطت لهما اجرا لم يضمن وفاقا لانه روى  
 عن محمد بن رافع احتياط ثوبا بالحيطة فحاطه وذلك اول ما خاطه ولم يضمن  
 الا جرحا لانه فعله قياس هذه الاجرة لهما فلا يضمن اما اذا دفع اليها قبل  
 ذلك ثيابا او شرطت لهما اجرا او اعطت لهما على حفظها شيئا فاجاب فيه  
 على الاختلاف الموقوف قال وعن اصحابنا المتأخرين ان كل عمل لا يعمل  
 الا بالاجر فاذا عمل استحق الاجر شرطه ذلك ولا قلت لانه المودع وحده الحفظ  
 وفي الكبرى فعلى هذا القول وهو المختار ان كل عمل لا يعمل الا بالاجر فالاعتراف  
 به صدق استيجار له فيبقي ان يكون الثيابي في موضع لا يعمل فيه جثانا اجبر  
 منه كالا ان ذلك قول محمد والمختار للفتوى في الاجرة يشترط قول الامام  
 في الثيابية فيما نحن فيه لا يضمن فيما يعني به سواء اقبضت اجرة او مودعة  
 الا اذا قصر في الحفظ فبعضه وفاقا كما في المودع ضمانات فقبيلية في احماني  
**قضى** اذ اؤده دخلت احمان ودعت ثوبها الى اذ اؤده نكث الثياب ثم  
 خرجت فلم تجد ما فلو كانت هذه دخلت اولا في هذه احمان لا يضمن الثيابية  
 في قولهم لو لم يتركها فبعض الثياب باجرا اذا دخلت اول مرة ولم تعلم  
 بذلك ولم تشرط لهما الاجر كان امدا عا فاما ضمان غيره وفاقا ولو دخلت  
 قبل هذه وكانت ترفع بها الى هذه المارة وتغطيها الاجر على الحفظ نرا عند الحجة  
 لا عند ما لهما اجرة مشتركة والمختار في الاجرة المشتركة قول الجبينة وقيل هو  
 محمد وبقي بقول الجبينة ان الثيابي لا يضمن الا بما يضمن المودع قال **ح**  
 يعني ان يكون اجواب عند ما على التفصيل لو كان الثيابي اجبر احماني  
 باخذ منه اجرا بهذا العمل براء وفاقا كتبت القصار والمودع جامع لفصولين  
 في ضمان احماني رجل خرج من احمان فقال كان في جيبه درهمان لم يبق الثيابي  
 لاشي عليه اصلا وان اقر ان تركه ضايعا ضمن وان لم يمتعه لم يضمن  
 قبض كركي في الضياع في احمان من الاجازات دخل احمان وفي جيبه درهم  
 الوديعه وتركه في جيبه فانه ضائع قبل يمينه وبقي ان لا يضمن  
 ببراءة في الوديعه قبيل الثاني سئل القاضي الامام عن مودع دخل احمان  
 ووضع درهم الوديعه بين يدي الثيابي مع ثيابه ففرت فقال يجب  
 ان يضمن لانه ابراه المودع وقال البرهان لا يضمن لان ضمانه في الايداع  
 القصدي وهذا ضمني وهو الاصل ذكره في الحفظية وعلى هذا لو وضع  
 عنده خاتم المهر مع ثيابه ضمانات فقبيلية في ضمان الوديعه  
 تختم ضمان الوديعه قبل يمينه في الخنصر والبصرة لغيرها وبه يعني  
 وقيل يضمن في الخنصر لانه غيره بائنه المهر ومن المارة مطلقا  
 لانه استعمالها فصولين في استعمال الوديعه واستعمالها فصولين  
 الثالث والثلاثين في اودع ثوبا غيب ويطبخ وغاب فأت المودع

وفي ضمان الثيابي اجبر بترك  
 في الاجرة يشترط ان يضمن  
 ان يضمن في الثيابي ضمان نصف  
 رطل احمان فوضع لاهماني الفوقه ليضع ثيابه عليها  
 فخرج الثوب ووضع على القوفة وخرج احماني  
 ولم يجد عمامته وجوهه لم يضمن احماني  
 بضمها لانه استحقاقه فلهذا جعل اجماع  
 فاقا لانه استحقاقه فلهذا جعل اجماع



ثم قدم المودع بعد مدة يعلم ان تلك الوديعة لا تبقى لتلك المدة فورد  
 في مال المبتدأ ولا يعلم حالها ولعل المودع المضر بها منه المحل المزبور  
 الوديعة اذا كانت شيئا من الصوف فغاب المودع فغيب عليه  
 قالوا ان يرجع الامر الى القاضي ليعينه فان لم يدفع حتى قد لم يقض  
 منية المصطفى في الوديعة ذكر الامام ابو القاسم ان الانسان اذا استودع  
 متابع فيه السوس في زمان الصيف ولم يرد ما الهوى حتى وقع في السوس  
 وقسم لا يقض ثأنا ركانية في الوديعة عبد اودع رجلا وغاب لم يكن  
 لولاه ان يسترد الوديعة سواء كان العبد مازونا او مجورا عليه دين او لم يكن  
 قاضيا كان في فصل فيما يقض المودع ثلثة استودعوا فغاب ثلثان  
 فليس للمضار ان يادخذ نصيبه خلا فالحما ولو اوجبته في الثاني في الوديعة  
 اودعه شيئا فجعل المودع ثوبه فيها ثم طلب الوديعة رتبها فذبح الكلب اليه  
 فرتبها يقض ثوب المودع اذ من اخذ شيئا على انه لم يكن له ضمن  
 نور العين في ضمان الغصب رجل استقرض من رجل حن من ربه ما فاعطاه  
 غلطا ستمين واخذ العشرة ليرة فتركها في الطريق يقض في السدس  
 العشرة لان ذلك القدر فرض والباقي وديعة خذوا في كتاب الوديعة  
 وفي فتاوى ابي الليث رجل اودع رجلا ربيبا لانيه الات التجارين ثم جاءه  
 واسترد وادعى انه كان فيه قدوم قد ذهب منه فقال المودع قبضت  
 منك الرئيل ولا ادرى ما فيه فلا ضمان على المودع ولا يمين عليه ايضا  
 لانه لا يدعى عليه صنعا وكذلك اذا اودع عند رجل دراهم في كيس ولم يرد  
 على المودع ثم ادعى انها كانت اكثر من ذلك وقال المودع قد قبضت الكيس  
 ولا ادرى كم كان فيه فلا ضمان عليه ولا يمين قبل وينبغي ان يحلف  
 فان محمدا يقول القول قول الغاصب والمودع في المقدار مع يمينه  
 من المحيط البرهاني في الرابع من الوديعة رجل اودع عند رجل واني فرد عليه  
 فقال المالك كانت سبعة فقال المادري اودعني ستة او سبعة ولا ادرى  
 بل جاءني في عندك رسول فاسترد ما متني ام لا لا يقض لانه لم يقرب بضاعة  
 جواهر الغنا من الرابع من الوديعة قال ستر المودع من اخبرك بعلامة كذا  
 فادفع اليه فاحضره رجل بتلك العلامة فلم يجد قه ولم يدهه اليه لم يقض  
 اذ يتصور ان يادفع غير رسوله بتلك العلامة فصول في طلب الوديعة وادعيا  
 من الثالث والثلاثين قال الدين ابعث الدين مع خلاص فضاء في يد  
 الرسول ضاع في المديون بزارية في الوديعة المالك اذا طلب الوديعة  
 فقال المودع لا يمكنني ان احضر الساعة فتركها فذهب ثم هلك الوديعة  
 لا يقض ولو كان الذي طلب وكيل المالك يقض قاعدة في الوديعة  
 المالك اذا طلب الوديعة فقال المودع لا يمكنني ان احضر الساعة فتركها

قالا العقيدة بوجوه لا ضمان عليه ولا يمين حتى يبري عليه  
 انه المدة او ضيقه في يحلف فان حلف بربى وان لم يحلف  
 رجل اودع كسبا فبدرهم عند رجل ولم يرد ثم ادعى  
 صاحب الوديعة الزيادة قالوا الا ضمان عليه ولا يمين  
 حتى يبري عليه النصيب او يخيانة او نحو ذلك  
 كذا في خلاصة في ضمان المودع  
 من كتاب الوديعة  
 سلامه

سئل عن اودع عند اخوه وديعة فارسل له رسولا  
 ليطالبه فقال له الا لا ادرى جاورها الى ولم يرد  
 اليه حتى سرفت بل يقضها اجاب لا يقضها  
 كذا في فتاوى ابن عديم سلامه

وزنوا العارية مع ما لا يظهره رسول المودع المالك فقال  
 لانه في الا لذي جاورها ولم يرد في المالك يقض  
 في فتاوى القضاة هذه المسئلة واجاب نعم الدين انه يقض  
 عليه نظر برسل المودع اذا صدق في ادعى انه وكيل  
 يقض الوديعة فانه قال لو كانت لا تتركها المودع  
 اليه ولكن تعالوا يبرق الوكيل والرسول لا تتركها الرسول  
 ينطق على ان المرسلا وكذا في الوكيل في فتاوى

ضميم منكر

فذهب ان تركت على رضى فذلك لا يقض لانه ذهب فقد اسد الوديعة  
 وان كان لا على رضى يقض ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يقض  
 لان ليس ان اسد الوديعة بخلاف المالك في تمام هذا في كتاب العارية ما في  
 خلاصة من الوديعة قال فان طلبها صاحبها فحجبها عنه وهو يقدر  
 على تسليمها فحجبها لانه لما طلب بها لم يبق راضيا بما سكه فصار حجب  
 قد با يقض من الوديعة شرح القدوري للزهردي وفي العيون اذا طالب  
 المالك الوديعة فقال طلبها غدا فحجبها عنه فقال المودع ضاعت  
 الوديعة يسأل المودع متى ضاعت قبل فترك او بعد فترك فان قال قبل  
 اقراري يلزم الضمان للتناقض لانه قوله اطلبها غدا اقرارته انها ضاعت  
 قارا قال ضاعت كان تناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يقض لانه  
 لا تناقض المالك اذا قال للمودع اذا جاءك اخي اليك فادفع الوديعة اليه  
 فجاء اخوه اليه وطلب الوديعة وقال غدا فلما عاد اليه غدا قال ليك تقض  
 خلاصة في الرابع من الوديعة المودع الذي هو سبب الضمان هو المودع المالك  
 وانما عند غير المالك فليس سبب لانه من باب الحفظ مختارات النوار  
 من الوديعة ولو تجد ما لا في وجه رتبها بان قال رجل ما حال وديعة فلان  
 فقال ليس فلان وديعة عندي او تجد ما في وجه مالكمها لا يباين على طلب رتبها  
 بان قال ما حال وديعة ليس كرهه على الحفظ فقال ليس لك عندي وديعة  
 فجواب القصلين واحد على قول قسه ضمن لا على قول ابي يوسف فصول في  
 جود الوديعة والاصح ان جود الوديعة بمنزلة الغصب فلا يكون  
 موجبا للضمان في العقار عند المصنفه وابيوسف كافي في الغصب  
 وكذا في غصب العتابة **ق** جود الوديعة ثم ادعى ضبا عر باليس ان يحلف  
 المالك على العلم فبينة من الوديعة في اول مسائل منقولة ذكر في القعدة المودع  
 اذا جحد الوديعة ثم ادعى انه ردها بعد جحد وادعاه البينة يقبل وان اقام  
 البينة قبل الجحد وقال غلطت او نسيت قبلت البينة على قياس قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف من العارية من الثالث والثلاثين وادعى الوديعة  
 فانكر فاقام المدي بينة على الابداع ثم ادعى المودع المالك او الرزان قال  
 في الجواب والانتكار ليس لك على شئ يسمع هذا الدفع لا مكان التوفيق ولو  
 قال ما اودعني اصلا لا يسمع لعدم الامكان في الفصل السابع من العارية  
 ولو طالب المودع برده الوديعة فقال لم تودعني شيئا ثم قال اودعني وكنتها  
 هلكت ذكر في الكتاب ان يكون ضمانا وان قال المودع اولا قد اعطيتكمها  
 ثم قال بعد ايام لم اعطكمها ولكن ضاعت لا يقبل قوله ويكون ضمانا وقال  
 عيسى بن ابا ن لا يقض والمصحيح ما ذكر في الكتاب من وديعة اخا نية  
 فيما يقض المودع **ق** قال لغفت منذ عشرة ايام وبرهن رتبها لانه كان غلاما

اذا جحد الوديعة في وجه صاحبها او حفرة وكيله  
 يقض وفي البناء وان جحد ما لا في وجهه لا يقض  
 قال في فتاوى ابو يوسف لا ضمان عليه  
 وفيه تأخذ كذا في الرابع من وديعة  
 انما تارة ثانية  
 سلامه

ارعد المالك لانه الجحد عند غيره فلا يحفظ  
 كما في مختارات النوار فانظر الى ما في  
 فصول القصلين من جود  
 الوديعة  
 سلامه



هذا يومين فقال لودع وجدة فافتلت فقبل ولم يضمن ولو قال أو لا  
 ليست عندي وديعة ثم قال وجدة فافتلت فقبل  
 جامع الفصولين في جود الوديعه الثالث والثلاثين  
**كتاب العاربه** كل شئ من شئ ما ينفع لا تكسني  
 أو ليس مثل الدار والنوب ولبن الشاة وظهر البعير في عاربه برة  
 وفي القطع والدرهم مما لا ينفع به إلا بالاسمه لا يكون قمره  
 وفي ظاهر الرواية كاعارة الدرهم وفي النوادر يكون مبهمة فاضحجان  
 في كتاب الهمزة واقا عارة الشاع وايداعه فجايزة كلها خزانة  
 المعين في الشبوع في البيوع وفي نوادر صاحب المحيط ذكره في  
 في كتاب الكوالة للاب ان بعير ولده الصغير وليس ان بعير له وقال  
 من اذا كان ذلك في تسليم كحرفة بان دفعه الى مستأجر ليعلمه كحرفة  
 ويخدم استأجره ما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز احكام الصغار  
 لو بنى جابطا في الدار المستعارة فليست استرة العبة الدار او المستعارة  
 بما اتفق ليس ذلك وليس ان يهدم الحائط ان كان البناء من تراب صاحب  
 الارض مقاصد في الربيع من العاربه ولو قال اعزني وابتك او فوبك  
 فان ضاع فانا ضامن فالنظر لغو فلا يضمن مضرا كتاب العاربه  
 قال الكسبي في شرحه للجامع الصغير العاربه المطلقة تغار وتودع  
 ولا تودع والوديعه لا تغار ولا تودع ولا تودع والمستأجر يعار ولو دوع  
 وتودع وقال ذكر بعض الكتاب في الاجارات في شرحه للجامع الصغير  
 للمستعير ان يودع عند صاحب العاربه وقال بعضهم ليس ان يودع  
 وبالأول اخذ الفقهاء ابو الليث والشيخ الامام محمد بن الفضل وعلمه  
 القنوي من واقعات الامام الاشعري والمستعير ان يودع على كفي  
 وهو المختار وصح بعضهم عدمه وتفرق عليه ما لو ارسلها على يراجنبي فذلك  
 يضمن على الثاني لا الاول جوازي في العاربه في شرح قوله ولا يضمن لورد  
 العاربه مع اجنبي فمن جامع الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين  
**قح** استعار من اليدق مبطنة قد قهرها وخرج ثم اعادها في غير فضاغ  
 بضمن المالك ابتها شاء من مثله قال رضي الله عنه قال من المهر  
 والسمي او لا يختلف باختلاف المستعمل وانما الضمان لكونه الا عارة بعد  
 اشتراء مدهتها بالقران في العمل الذي عينه للاستعارة فنية في العاربه  
 استعار كندرة ثم اعادها في غير لا يضمن ولو استعارت ملاءة للمصنة ثم  
 خرجت مهنها الى مكان فخرقت بضمن والعاربه كما تنوقت بالترمان  
 تنوقت بالمكان والعمل من العمل لورد فقط استعار رابة الى موضع كذا  
 فلم يذهب عليها ويجوز ويعبر ما في غيره فلم يضمن موضعها ليس انما جاء المقر

في العاربه وبالأول اخذ ابو الليث ومحمد بن الفضل  
 وعليه الفتور ومثله في التبيين وغاية البيان وفي  
 المحيط وهو المختار في شرح الجمع وهو الصحيح وهذا  
 الاختلاف فيما بين العاربه وما فيها لا يملك عارة  
 لا يملك الا ببيع هذا خلاص ما في كتاب  
 الامارات في شوبه العاربه  
 مسلاه

وفيه للمستعير

وفيه المستعير ان يركب دابة العاربه في الرجوع بخلاف المستأجر فقل  
 استعارها بشرا ونوعا والمصر وكذا في عارة الخادم واجارته وكذا الحيوان  
 بالخدمة ونوعا والمصر وعن ابي يوسف استعار دابة او ثوبا حتى وقع  
 على استعماله في المصر ثم خرج بهما عن المصر فان استعمالهما ضمن وان لم يستعملهما  
 ففي النوب لم يضمن لانه حافظ له خارج المصر كما في المصر وضمن في الدابة لانها  
 تجرد الخروج نصيبه فضمنه للتلف فيكون اخرجها تضيقا له معني في ضمان  
 المستعير الثالث والثلاثين من الفصولين وفي المتن استعار محلا او موطئا  
 وهو في المصر فرب لم يضمن ولو سافر بسبب استعاره للضر او عمامة  
 للتعميم ضمن والفرق ان المحل كالسطح يستعمل خارج المصر فانه فيكون عارضا  
 او نائلا لغيره بخلاف السقف والعمامة لكن على قياس سلة اخرج النوب  
 يلحق ان يضمن بالسفر بهما ايضا وعلى قياس سلة من يضمن ان يضمنها الصانع  
 في النوب ايضا كما في اخرج دابة العاربه قال في الذخيرة ويجوز ان يفرق بينها وبين  
 سلة النوب بالنسبة الى وقتها وقرب الله هو الوقت ضمانات لا فضل المحل  
 في ضمانات العاربه العاربه لو موقفة فاسكرها بعد الوقت مع امكان الرد  
 ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار جامع الفصولين في ضمان المستعير  
 استعار قدر الغسل الثياب ولم يركب حتى سرق ليليا ضمن بركبته في الربيع المختار  
 رجل استعار من رجل دابة عاربه موقفة فلم يركبها على صاحبها بعد مضي الوقت  
 حتى ملك خميتها فيضمن لانه رد العاربه يكون على المستعير ومؤنة الرد عليه وفي  
 الوديعه يكون على صاحبها وفي الغصب يكون على الغاصب وفي الاحارة  
 يكون على الآجر فاضحجان في فصل ما يضمن المستعير العاربه وان استعار  
 عينا فرد ما الى دار المالك ولم يضمن اليه لم يضمن لانه العاربه تترك هكذا كالة  
 البيت الا اذا كان عقد جواهر او مثله فانه لا يرد الى داره ولا الى خاومه وانما يرد  
 الى يده كره الغصب والوديعه ولورد الدابة الى الاصطبل لا يضمن اخسانا  
 لورد ما مع عبده او اجيره او عبده صاحب الدابة لا يضمن لان عبده ممن  
 في عباله وله دفع اليه ولم يضمن بين عبده يقوم عليه والذي لا يقوم  
 عليه وفي الاصل قبة ولو قال لودع الي عبده الذي يقوم عليه لا يضمن ويرد  
 بالاجير اذا كانت مساندة ومساندة لا مباداة ولورد ما بيد اجنبي يضمن  
 مختارات النوازل في العاربه **شم** استعار دابة للحمل الى مكان كذا  
 وقال له بعثها مطلقا فبعثها على يد من ليس في عباله فذلك في الطريق لم يضمن  
**قح** مثله ولورد النوب المستعار فلم يجد المعبر ولا منه في عباله فاسكره لليل  
 وبذلك لا يضمن ولو وجدته في عباله ولم يرد لم يضمن ولو استعار دابة  
 يركبها بنفسه ثم رد ما بيد من في عباله فركبها ضمن فنية في باب رد العاربه  
 ولو دكر رجلا بضمن دابة استعارها فركبها الوكيل وتلف بضمن الوكيل



لعدم رضاء المعبر بركوبه ولا يرجع على الموكل لانه غير عامل فيه له وهذا اذا  
كانت الدابة تنقاد للسوف واذا كانت لا تنقاد لا يقطن لانه لا يملك  
رعي بركوبها حين دفعها اليه بزازية قبيل اللقيط ولو استعار ثورا  
واستعمله ثم تركه في الحرج فضاغ ان علم ان صاحبه يرضى بكون  
الثور في الحرج وحده لا يقطن وان لم يعلم بذلك ضمن قاضيان في العارية  
في فصل فمن ضمن المستعير ترك الاستعار في الحرج يرضى ان كانت العادة  
هكذا لا يقطن وان لم يعلم او كانت العادة مشتركة بضمن بزازية في  
الثاني في العارية وفي شرح الطحاوي وعلمها على المستعير للعرف حتى لو لم يعلمها  
فان ضمن ضمانات فضيلية في ضمان العارية وفي الدبارة ولا يقطن  
تقصان العين للنعارة حال الاستعمال اذا استعمالها استعمالا معهودا  
معوفا لانه ما دون له حتى لو كانت دابة فوجت في العمل لا يقطن فيها  
بضمن للمستعير وما لا من المحل المربور وفي القضية استعار حمارا فخرج  
في العمل لا يقطن يعني اذا لم يوجد منه تقدير تخمير ازيد مما نطقه في المحل المربور  
والعارية امانة في يده اذا هلكت من غير تعد لا يقطن عندنا سواء هلكت  
من استعمال او من غير استعمال مختارات النوازل في العارية ولو ضرب  
المستعير الدابة وكسرها او ركض ضمن عنده خلا فالحملها ولو طلبها صاحبها  
فقال دعها الي الغدر فمضى جاز من عارية العنانية استعار دابة ليركبها  
هو تحمل عليها مع نفسه رجلا او هلكت الدابة ضمن النصف ولا يعتبر في حق  
الاجمال قالوا هذا اذا كانت لتطبيق حرك جليين واما اذا كانت الدابة لتطبيق  
حرك جليين ضمن الكل في العارية النارية فانبية في الرابع ولو استعار فديرا  
للتطبيق فطبع فيها رفة ونقلها في الكانون مع الكوفة واجرها في البيت فوق  
من يده وانكسر فالصحيح انه لا يقطن بخلاف احتمال اذا زلق قنبه في باب  
التصرف في العارية بجلالته وقع في يدي بيت شئ على يد بقة عنده  
فاخذها او عنده فسط عليها فاقصد ما ضمن وان كانت بساطا  
او وسادة استعارها ليطم لم يقطن هو واجبة بخلاف احتمال  
لان فصل بعوض فيقيد شرط السلامة بخلاف هذا من المحل المربور  
استعار ذهبا فقلده صبيا فسرق فان كان الصبي يبسطه حفظا عليه  
لا يقطن منية المضي في العارية استعار منه من اللقي واضبط  
ونام وجعل المرحلت رأسه لا يقطن لانه حافظ لا يرى ان التارق  
من تحت رأس النائم يقطع وان كان في الصحراء وهذا في غير السفر وان  
كان في السفر لا يقطن فاعدا او متطجعا والمستعار تحت رأسه او موقوف  
بين يديه او تجواله بعد حافظا بزازية في الثاني في العارية وفي النوازل  
رجل استعار من البقي ارضه ففتح نهره ووضع المرحلت رأسه فنام متطجعا

فسرق منه

فسرق منه قال شايخنا افقينا انه لا يقطن خزانة الفتاوى في العارية  
استعار فاسا او قدوما ليكسر حطبها فوضع في بيته وسرق منه قبل يقطن  
لانه اذن بكسر الحطب لا يوضع في بيته وقبل لا يقطن جامع الفصولين  
في الثالث والثلاثين قبيل ضمان المرحل استعار دابة الى موضع  
فسلك بها طريقا ليس بالجاردة ضمن ولو عين فسلك طريقا لو كانا سواء  
لم يقطن ولو اتبعها وغير مملوك او مخوفا ضمن استعارها الى مكان فمضى الى  
طريق ذهبت لم يقطن بعد ان كان طريقا يسلكه الناس الى ذلك المكان الا ان يقطن  
طريقا ولو طريقا لا يسلكه الناس الى ذلك المكان ضمن اذ مطلق الا انه يفرق  
الى المتعارف من المحل المربور في عارية الدواب رجل استعار حمارا الى  
الطاحونة فادخله الربط الذي يكون منه وجعل الباب حشا بكتبا ليجري  
الحمار فسرق الحمار لا يقطن لانه ذلك حفظ وليس يضييع قاضيان  
فيما يقطن المستعير ككتاب العارية وفي عارية نظم الزند وسنى كل ما بين  
خالف ثم عاد الى الوفاق عاد امينا الا استأجر والمستعير يجمع الفتاوى  
في العارية بنوع تخيص **سعي** انه استأجر والمستعير لو خالف ثم عاد الى  
الوفاق لا يبرأ من الضمان على ما عليه الفتاوى في الثالث والثلاثين  
من الفصولين هلك الاستعار حال الاستعمال وبضمن مستحق انه لا يغير  
ان ضمن للمستعير لا يرجع على احد لانه اعاد ملك نفسه وان ضمن المستعير يرجع  
على المعبر لانه ملك بفعل نفسه وفي الاجارة ان ضمن المأجر يرجع على المأجر  
واعطاه اجر قدر الانفاق لانه ضمن السلامة باشارة البديل بخلاف المعبر  
لانه منبرج والودعة كالعارية بزازية في الفصل الاول من كتاب العارية  
ولو استعار كتابا فضاغ ثم جاء صاحب الكتاب ووجد الكتاب في حوزة اخبره  
بالضياع قال بعضهم ان لم يكن آتيا في وجوده لا ضمان عليه وان كان  
آتيا في وجوده يكون ضامنا وفي الكتاب قال يكون ضامنا ولا تقبل  
دعوى الضياع منه لانه متافض قاضيان في فصل المستعير اذا لم يرفع الطلب  
استعار من اخو حمارا فقال في الاصطبل حماران فذا حدهما فاذهب واحدا  
احدهما بضمن ولو قال خذانيهما شئت فاخذ بهما لا يقطن بزازية في العارية  
استعار منه ثورا فقال اعطيكه عذرا فجا عذرا واخذ بهما لانه في ذلك يقطن  
لانه اخذ بهما لانه ولو استعار من اخو ثوره عذرا فقال نعم فجا المستعير فاخذ  
فذلك لا يقطن لانه لو استعار منه عذرا فقال نعم فخذ العارة وفي السلك الاول  
وعده العارة لا تعب لورث ومات عنده لا يقطن من المحل المربور  
**كتاب الهبة** قال لا يخذ هذه المال واغفر في سبيل الله  
يكون قرضا لانه اللفظ يحمل القرض ويحمل الهبة والقرض ادناهما فيحمل عليه  
ولا يخذ المطلق سبب للضمان في الشرع ولو دفع اليه رايهم فقال انفقها

افقني صاحب المخطط والقار  
الاحقر الدين

استعار ثوبا للولبة فلبست فتخلفت بغيره  
ولو تعدت في موضع فوضعت عليه فاختفت  
او طليت بانه كانت ما وزنته لا تقطن  
ولو عقرها الكلب حتى تخلفت لا تقطن  
منية المضي في العارية  
ولو استعار دابة ليجعل عليها بئنه او يبيتا ليلكنه  
او قننا ليلكنه فله الاعارة لعدم التفاوت  
ولو ثوبا ليلكنه او دابة ليركبها بنفسه ليس له  
الاعارة فالحال انه بطل اعارته لو تفاوت  
استعماله ولو مطلقا تعينه في الثالث  
والثلاثين من الفصولين



فمفعول فهو فرض وهو كما لو قال اصرها في حواجك ولو دفع اليه ثوبا  
وقال اكس به نفسك فمفعول يكون مبهمة لان فرض الثوب بالقرضا فانقدر  
احمل على العرض يجعل مبهمة تصح بما تقتضيه قاضيهان في اول الرهبة  
الحاشية عنده دراهم لغية فقال صاحبها اصرها في حواجك فهو فرض  
وانه غنطة فقال له كلها كان مبهمة في مبهمة متخيل القطار حاشية قوله  
كسوتك يكون مبهمة قال بالمرح مبهمة في هذا فقال ومبهمة وقال هو قبلت  
وسلم اليه جاز قال مبهمة في فقال هذا جازي ثوبا او قال ان تود ربيع  
بست فليس مبهمة وهو قال غرس هذا الكرم او هذا النخل باسم ابني  
الصغير فلا يكون مبهمة ولو قال جعلته باسم ابني يكون مبهمة مبهمة  
المفاتي في الرهبة في مابل الشيوخ **بست** اشترى لولده الكبير ثوبا بغير اذنه  
واخره بقطعة ثوبه ولبسه لم يملك الا ان يقول هو لولده او وبيته منه  
**عت** يملكه بركك ولو كان مخبطا او عمامة لا يملك بركك ولو قال  
اشترى لولدي الصغير هذا يملكه **جت** قيل اذا اتخذ لولده الصغير  
شيئا يختص بلبه اياه ولو قال اشترى هذا صار ملكا له **شخص**  
اشترى ثوبا فقطعه لولده الصغير صارا واهب له بالقطع ماله اليه قبل الخياطة  
ولو كان كبيرا لم يصح له الا بعد الخياطة والتكليم فنية في الرهبة  
اتخذ لولده شيئا باليسر ان يدفعها اليه غيره الا اذا بين وقت الاتخاذ  
انها عارية وكذا لو اتخذ لنفسه شيئا باق في التسمية فاراد ان يدفعها  
اليه غيره وان اراد الاحتياط يبين وقت الاتخاذ انها عارية بملكه  
الدفع اليه غيره بزارية في الرهبة في المجلس الثالث من الفصل الاول  
قال زن برشوى را بارة بارة از جهره از خود داده است وكفته كه  
بكمبر و بفرش و در كنجد از خج كس شوى فرخت است و در كنجد ابي  
خج كمرده است و نه بها آن كاله با بتمت از شوى ميخواهد تو اندر باني  
**اجاب** تو ايند لانهما يحصل موكله ببيع المتاع ثم معيرة له الثمن  
واعارة المشتري اقراض فان قيل هل لا يحصل واهية له المتاع او ضمن  
المتاع قلنا انما المتاع فلان قولها بيع هذا لا ينشئ غير الرهبة والتمليك  
لا وصفا ولا شرعا اما في الثمن فلانها اذنت له بصرفه الى حواج نفسه  
ولا يملك ذلك الا بالملك فنبت له الملك في الثمن بغير بدل والملك  
بغير بدل قد يكون بالرهن وقد يكون بالقرض والقرض اقلها لانه يتضمن  
الزوال بصورة لا معنى لانه زوال ببدل بخلاف الرهن وما يتبست  
بالضرورة يتقدر بغير ضرورة ومضى امكن دفع الضرورة بجعل هذا  
في الدف اقرضا لا بصارا اليه جعله مبهمة واصلا من مسئلة در كتاب  
غزارعة است قاعده في كتاب النكاح كانت تدفع لزومها وارقا

قوله في جواب المسئلة ان لا يكون ملكا ماله بغيره  
ايه فاذ اقرضها صار ملكا له

عن النكاح

عند الحاجة الى النفقة او الى شيء اخر وهو يتوقف على ما ليس له ان يرجع  
بذلك عليه فنية في الرهبة **فج** انفتحت على زوجها عشرة دراهم حاله  
الصحة ثم ماتت فاودعها ورثتها على الزوج وقال الزوج كانت منبرعة  
فيه فالقول قوله فنية في مابل المتفرقة قيل باب الحيطان اعطى  
لزوجته وثايرة لتتخذ ما تشاء با ولبسها عنده فدفعها الى معاملة  
زنى لها فنية في اويل الرهبة **عك** حمل ال خطيبة امته من جنس  
ما يحمل البرص في العادة ودفع اهل الخطبة اليه ما حمل الكبرم فلما رجوعوا  
اذا اقرضوا والتمس اهلكه في مثل هذا عرف فيما بينهم فنية في الاموال  
التي تدفع اليه المصاحرات من النكاح **شم** بعث اليها شيئا معينا كما هو  
العادة ثم تزوجها ولم يحملها وخلعت نفسها منه بنصف المهر فليس  
طلب ما بعث اليها اذا عوضته **ش** من له طلب المبعوث قع له  
طلب العوض ان لم يعوضه من المكل المكون **قع** **شش** السرا الكبير  
الرشوة لانك **عك** وغيره قاض او غيره دفع اليه سحت لاصلاح كسرتهم  
فاصلح ثم تدم بيزمادفع اليه **بج** المتعاشقان يدفع كل واحد منهما للمصاحبة  
اشبار في رشوة لا يقبض الملك فيها ولا دفع استردادها في خلاصة الغزى  
حطب احوالة في بيت اخيرا فاني ان يدفعها حتى يدفع اليه دراهم قد دفع  
وتزوجه بها يرجع ما دفع لانها رشوة فنية في باب الاباحة في الرهبة رجل  
اتخذ وليمة لاختان فاهدى الناس هذا با ووضعوا بين يديه قالوا ان كانت  
الرهدية مما يصلح للصبيان مثل ثياب الصبيان او يكون شيئا يستعمله  
الصبيان ففي الصبيان لان مثله يكون مبهمة للصبي عادة وان كانت  
الرهدية دراهم او ثايرة او غير ذلك يرجع المهدى فان قال المهدى هي مبهمة للصغير  
كانت للصغير وان تعذر الرجوع اليه ينظر ان كان المهدى من معارف الاب  
او اقارب فني الاب وان كان من قرابة الام او من معارفها فني الام  
وكذا لو اتخذ وليمة لرفاق البنت الرهدية زوجها فاهدى الناس هذا با  
فمن علم ما ذكرنا من قرابة الاب او من قرابة الام وكذا لو كان المهدى من معارف  
الزوج او اقارب او من معارف المرأة او اقاربها لا بين المهدى وقال  
المهدى لهذا وللهذا فيقول قوله وقال بعضهم في الاحوال كلها تكون  
الرهدية لوالد لان والد اتخذ الوليمة وقال بعضهم يكون للوكلة لان الوالد اتخذ الوليمة  
لاجل الولد ولا يعتبر قول المهدى عند هذا وهذا المهدية لوالد لا لوالد او صاحب  
الوليمة اذا كان رجلا عظيما حرم ما يقول المهدى هذا في حرمكم والاعتماد على  
ما قلنا آولا قاضيهان في اويل كتاب الرهبة رجل قال لاهراة فولي مبهمة  
لك مدي فقلت وهي عجيبة لا تحسن العربية لانصح الرهبة بخلاف الطلاق  
والعتاق والعرق ان الرضا شرط جواز الرهبة وليس طوق الطلاق مبهمة جواز العتقين







لأورثة أو لبعضهم فهو مبهمة لهم كلهم كأنه ومبهمة للميت بسوط حشرى  
 في الوصايا باب الوصية **فخرج** ومبهمة لأورثة حصته من الدين للمدبون  
 قبل الفسحة وفي الزكاة نفوذ ووجوه صحيح استحسانا كالصالح قال رضي الله  
 ومبهمة حصته من العين لو ارت أو غيره يصح قبل الاحتفال الفسحة ولا يصح  
 فيها الاحتفال فمبهمة في باب مبهمة الدين من كتاب الرهبة قبل الدين وإي كره  
 تراهم فلان است بين تخشيش كره فقال تخشيد أو كره دم بيا ووفاء معناه  
 بوي تخش لا جلي نور العين في باب لا يورث في الثالث والثلاثين مبهمة الدين  
 من غير مبهمة الدين لا يصح إلا إذا ومبهمة وأدركه بالقبض وذكر في الفقرة وإن لم  
 يأمره بالقبض لا يجوز والبنيت لو ومبهمة مهر ما من أبيها إن أمرته بالقبض  
 جاز وفي بعض كتب الفقه الموقوف عليه مبهمة الدين من غير مبهمة الدين  
 لا يجوز إلا إذا سلط على قبضه ويصير كأنه ومبهمة حين قبضه ولا يصح إلا  
 بالقبض من الثالث والثلاثين من العبادية في مبهمة الدين رجل  
 ومبهمة دينه على رجل من رجل وأمره بقبضه جاز استحسانا وإن لم يأمره بالقبض  
 لا يجوز ولو باع الدين من رجل لا يجوز ولو باعه من المدبون أو ومبهمة منه جاز  
 والبنيت لو ومبهمة مهر ما من أبيها إن أمرته بالقبض صححت خلاصة  
 في الجنس الثاني من الفصل الأول من كتاب الرهبة رجل اشترى عبدا ولم  
 يقبضه حتى ومبهمة من رجل وأمره بقبضه فقبضه جاز من الفصل الرابع في قبضه  
 رجل له على رجل دين فقبضه إن المدبون قد مات فقال جعلته في جلا وقال أكره  
 ثم ظهر أنه حتى ليس للطالب أن يأخذ منه أمرا فقبضه لأنه ومبهمة منه بغير شرط  
 فاقبضه في براءة الغائب والمدبون من كتاب الغيب رجل قال لغيره هذه الأمانة  
 لك قال أبو يوسف هذه مبهمة جازية بملكها إذا قبض ولو قال هي لك جلا لا يكون  
 مبهمة إلا أن تكون قبض كلام استدلل على أنه أراد به الرهبة ولو قال ومبهمة لك  
 فقبضها في مبهمة بملكها إذا قبض فاقبضه في قول كتاب الرهبة ولو قال ابن كره  
 يكون أقرارا ولو قال ابن كره يكون مبهمة ولو قال جميع ما ينسب إلى فلول فقبضه  
 ولو قال ابن كره من نزلت بملكها على المدبون على المدبون ولو قال جميع ما ينسب إلى فلول فقبضه  
 قال ابن كره من نزلت بملكها على المدبون على المدبون ولو قال جميع ما ينسب إلى فلول فقبضه  
 السوار في الرهبة قال رجل جميع ما ملكه فلان يكون مبهمة حتى لا يجوز بدو القبض  
 ولو قال جميع ما يعرف بي أو ينسب إلى لفلان يكون أقرارا لأنه في الوجه الأول  
 صرح بإضافة الملك إلى نفسه ثم أضاف إلى فلان ومنه يكون مبهمة وفي المسألة  
 الثانية لم يصح بالملك نفسه لأنه ما يعرف به أو ينسب إليه قد يكون لغيره  
 فاقبضه في كتاب الرهبة قال الأب جميع ما هو حتى وملكه فهو ملك  
 لو كرهى هذا الصغير فهو كرهة لا تملك خلاف ما لو عينه فقال حانوني الذي  
 أملكه أو أرى لابني الصغير فهو مبهمة يتم بكونها في يد الأب فمبهمة فقال رضي الله

قال مبهمة في قول ابن كره فليكن لا يكون مبهمة  
 لأنه معناه ما ينسب إليه استحسانا  
 ذكر في الزكاة نفوذ ووجوه صحيح استحسانا  
 في كتاب الرهبة

وكل شيء

وكل شيء ومبهمة لابنة الصغير واستند عليه وذلك التي معلوم فلو كان  
 درر في الرهبة نقلا عن البسوط لوقال ومبهمة هذا الشيء لابني الصغير جاز  
 التسمية من غير أن يقول قبلت كما قال بعثت فمبهمة واشترية منه فلا يحتاج  
 إلى القول خزائن الأكل في الرهبة قال ومبهمة الأب لمصلحة ثم العقد  
 لأنه في قبض الأب فينبغ عن قبض الصغير لأنه وليه في شرط قبضه  
 ولا فرق في ذلك بين ما إذا كان في يده أو في يد مودعه لأنه يد المودع كيد المالك  
 بخلاف ما إذا كان في يد الغائب لو في الكسوة أو في الكسوة لا يجوز  
 المبهمة لعدم قبضه لأن كل واحد منهم قابض لنفسه وعامل لنفسه ولو  
 ومبهمة لابنة الصغير دارا والأب ساكنها أو متاع فيها لا ينفذ في يده  
 جازت الرهبة وملكها الأب بمجرد قوله ومبهمة لأنه لا ينفذ في يده وملكها ومتاعه  
 فيها لا ينفذ في يده بل يقرر فيكون في قبضه وهو شرط ولو كان ساكنها غيره  
 باجزة لا يجوز لما ذكرنا وإن كانت بغير اجرة جازت الرهبة وملكها الأب  
 بمجرد العقد ذكره محمد في المنقح في كتاب الرهبة بقصدق بارض  
 ذي زرع على ابنة الصغير أن تزعم له جاز وإن لغيره باجزة لا ينفذ في يده  
 على الأراض من قبض التسليم وكذلك لو ومبهمة دارا لابنة الصغير وفيها ساكن  
 باجزة لا يصح لأن يد المالك باجزة من قبض لكونه لازمة فانه رفع مالوكا الساكن  
 فيها الأب لأن شرط قبضه يده على الدار يقرر قبضه ومالوكا كانت  
 باجزة لعدم التزوم بزيادة في الجنس الثالث من الرهبة ولو ومبهمة أرضا  
 لابنة الصغير وفيها زرع الأب أو ومبهمة دارا والأب فيها ساكن  
 أو قبضها متاع أو غير ذلك من غير أن يبيع قبضه رحمه الله تعالى أنه لم يجر فيه  
 وفي المنقح والمجود قال أبو حنيفة أنه يجوز وهو قول أبي يوسف وهو الصحيح  
 لأنه لا شرط قبض الوهاب ولأن الدار مشغولة بمتاع الوهاب وملكها  
 لا يمنع قبض الوهاب وإنما يمنع قبض غيره محبط بشرط من كتاب الرهبة وكذا  
 في الخائبة في مبهمة المتاع ومبهمة لابنة الصغير دارا وفيها متاع الوهاب  
 أو الأب ساكنها يجوز وعليه الفتوى بزيادة في الجنس الأول من الرهبة  
 أمانة ومبهمة مهرها الذي على الزوج لابنة الصغير قبل الأب المختار أن لا ينفذ  
 في الثاني من مبهمة الولو الجنية وكذا في العنابية أمانة كرهها على زوجها ومبهمة  
 المهر لابنة الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح أنه لا ينفذ هذه الرهبة لأنه مبهمة الدين  
 من غير مبهمة الدين إلا إذا ومبهمة وسلطت ولدها على القبض فجوز وفيه  
 للولد إذا قبض فاقبضه في مبهمة الوالد لو كرهه قال محمد ليس لغيره وصلى  
 الأب وأجده من الوصايا قبض الرهبة على الصغير إذا لم يكن الصغير في عياله  
 وكذا إذا كان في عيالهم والأب ميت أو غائب غيبة منقطعة قياسا  
 ويجوز استحسانا أدب الوصايا مبهمة الرهبة ولو كان الصغير في عياله

وفي البسوط ومبهمة لابنة الصغير  
 في يده جاز وقبض الأب ينفذ في قبضه

قوله في ومبهمة لابنة الصغير مبهمة مكرها الأب بالعهدة  
 أو في الذخيرة فتح الرهبة لابنة الصغير من غير قبض  
 الأب أو كره عقد بغيره الواحد ينفذ في قبضه بالإيجاب  
 كبيع الأب حاله ماله أو قبضه فانه الذخيرة أرسل  
 غلام في حاجة ثم بعد الأرسال ومبهمة لابنة الصغير  
 صحت الرهبة إذا بعد الأرسال في يد مولاها حكما فلو كره  
 ببيع العبد حتى مات الأب فالعبد للولد ولا يصح  
 ميراثا وكذا لو وصف أبنا من الصغير فأمته ودا  
 في دار السلام يجوز الرهبة والأب قابض لنفسه  
 الرهبة وفي فناء وبيع البيت ومبهمة لابنة الصغير دارا  
 مشغولة بمتاع لا يمنع قبضه في المنقح في كتاب الرهبة  
 داره لابنة الصغير وفيها ساكن باجزة لا يجوز لغيره  
 الساكن باجزة يمنع قبضه غيره فيمنع تمام الرهبة ويغير  
 أو لا يمنع فلا يمنع تمام الرهبة كذا في  
 معراج الدار مبهمة كذا في

وهو المختار كما في فتاوى النوار  
 وفي القنية خلافا لغيره



او الاخ او العثم او الالم فوهم بك حبة فقبض الرهبة من كان الصغير  
 في عباله والاب حاضر اخلف الشايع فيه قال بعضهم لا يجوز الصبي  
 هو كجواز كما لو قبض الزوج واب الصغير حاضر قاضي في قبض  
 الرهبة للصغير الرهبة وكذا لو كان الصغير في عبال اجنبي كان ذلك  
 الاجنبي حق القبض من المحل المذخور وفيه شبهة فتاوى الصغرى اذا كان  
 الصغير في عبال اجدا والاخ او العثم او الالم او الاجنبي والاب حاضر قبض  
 من في عباله لم يجوز اخلف الشايع فيه والفتوى انه يجوز من ربه  
 احكام الصغار وان قبض الصغير الموهوب بنفسه جاز ان كان عاقلا  
 لانه في منافع المحض ملحق بالبالغ من ربه الكافي شرعا والواقي  
 جفت وكجز قبض الصغير الموهوب بنفسه ان كان يعقل استحسانا  
 ويبيعه الحاكم حتى لا يرجع قال رضي الله عنه فلهذا نقض ان ولاية الرجوع  
 تثبت في الرهبة للصغير مثله في موضعين فنية في اجواب الرهبة  
 للصغير الرهبة ولو وهب داره لاداره ولما في نظرها او تصدق  
 عليها لم يجوز ولو وهب لمحي وميت او حيا طارضا لمحي ولو قال  
 تصدقت عليك وعلى نفسي او غلامي او على الرجل الذي في هذا البيت  
 فلم يكن لم يجوز ولو قال على بني الصغار فاذا بعضهم ميت فان كان يعلم جاز  
 الجميع للاحياء ولو وهب داره ولاده وفيهم كبير لم يجوز ان القبول شرط  
 في حق الكبير وروى ان قبض الكبير جازت واحيلة فيه ان يستلم  
 الدار الكبير ثم تصدق بها عليهم عتابة في الفصل الاول من الرهبة  
 وذكر احكام ومهب دارا لابن له احد بها كبير والاخ صغير ان قبض الكبير  
 جازت وذكر بعده انها باطله وهو الصحيح لانه ربه الصغير منعقدة  
 حال مباشرة الرهبة لقابم قبض الاب مقام قبضه ورهبة الكبير حجة  
 الى قبول قبضت ربه الصغير فتكس الشيوع واحيلة ان يستلم الدار  
 الى الكبير ويرهبها من ربه بنزارة في اجنب الثالث من الفصل الاول من الرهبة  
 ولو تصدق بداره على الولدين له صغيرين او كبيرين او احدهما صغير  
 والاخر كبير لم يجوز وكذا لو تصدق عليه راكبيس في الف درهم وقبضها  
 لم يجوز خزانة الاكل في الرهبة نفلا عن المحرر ولو وهب شيئا لابنه فنية  
 معا ينصفه ابو يوسف وعند محمد يكون لذلك مثل حفظ الانبياء  
 من قبل قبيل فضل الرجوع عن الرهبة وان وهب من اثنين واحد منهم  
 عند ايجيفة وقال ابو يوسف ومحمد يصح ان تقبضوا على جميع دليل الالم  
 واحنا نقول ابو الفضل الموصلي وبرهال الائمة المحبوبي والابو البركات النسقي  
 يصح قد وري لفظا لو بجا وان كان فقيرين يكون صدقة والتصدق  
 على الصغيرين جاز بالاجماع وبكذا ينبغي ان يفصل اجواب فقه ربه فاعلم في باب الرهبة

وفي رواية صحيح في انه لا يجوز في التصديق والظاهر  
 ان الرهبة كالصدقة اقول لا يلزم منه جواز الرهبة  
 لولد به الصغيرين ولم يصح كذا في  
 جواز راده

التصدق

التصديق على الغني ربه وان ذكر لفظ الصدقة وفيه الفقيه صدقة وان ذكر  
 لفظ القبة فانما رغبته في الفصل الثاني عشر من الرهبة ولو وهب  
 نصف داره من رجل ووهب النصف الاخر من رجل اخر وسلم الدار لهما  
 معا جاز وان تقدم تسليمه الى احدهما لا يجوز وقال ابو حنيفة لا يجوز  
 في الوجهين في ربه الشايع في ربه امانية ولو قال لرجلين وميت  
 لكما هذه الدار لهذا نصفها ولهذا نصفها لا يجوز ولو وهب لرجلين وميت  
 الصحيح ان يجوز ورهبة الشايع اذا قسرت لا تفيد الملك بقبض وان قبض  
 لرجلين لم يجوز عند ما خلا فالحمد ولو قال وميت الدار ثلثا لها لهذا ثلثا  
 لهذا لا يجوز عند الالم والثاني وعند محمد يجوز بنزارة في دار كتاب الرهبة  
 قال الكرخي في مختصره ولو وهب دارا لرجلين او لرجل واحد او الف درهم وشيئا  
 مما يكال او يوزن او يقسم لرجلين واقبضها ذلك لم يجوز الرهبة عند ايجيفة  
 وهي جائزة عند ابو يوسف ومحمد ولو قسم ذلك قبل القبض وسلم الى واحد  
 من ربه حصنة مقسومة جاز ذلك وان وهب عبدا او ثوبا لرجلين او شيئا  
 مما لا يقسم جاز في قولهم جميعا غاية البيان قبيل باب الرجوع من كتاب الرهبة  
 وفي مرقاة ابن القيت ومهب نصف داره لم يجوز الا ان يقسم ويحوز  
 ويملك اليه وكذا لو وهب نصف بيت الا ان يكون البيت صغيرا لا استطاع  
 القسمة فان ربه نصفه جائزة ولو وهب نصف داره لم يجوز حتى يفرصها  
 ويملك وفي المستقى ومهب نصف بيت لاربعة الصغرى لم يجوز لم يقسم ويبيع  
 ما وهب من فتاوى ناشي في اخو كتاب الرهبة رجل اراد ان يهب  
 نصف داره مشاعا فاحيلة فيه ان يبيع نصف الدار من ربه ثم يعلم  
 ثم يبرأه عن الثمن قاضيا بخان في اخو فضل ما يكون فزار عن الربوا من الشيوع  
 قال ولا يجوز الهبة فيما يقسم الا محوزة ومقسومة ومعنى قوله لا يجوز لا يثبت  
 الملك في الا محوزة ومقسومة لانه ربه في نفسها فيما يقسم تقع جائزة  
 ولكن غير مثبتة للملك قبل تسليمه مرقا فانه اذا وهب مشاعا فيما يقسم  
 ثم افرزه وسد صحت ووقعت مثبتة للملك فلم يبرأ ان ربه  
 الشايع فيما يقسم وقعت جائزة في نفسها ولكن توقف انبائها للملك  
 على الافراز والتسليم والعقد المتوقف بثبوت حكمه لا بوصف بعد محوز  
 عتابة من الرهبة في جمع بين ما يلز الشيوع وفصلت بينا تفصيلا  
 وتسهلا على المفتيسين حفظا ونظرا فيما نقول سائر الشيوع تنقسم الى قسمين  
 احدهما بيع الشايع واجارة الشايع ويتصل بهما اعادة الشايع ورهبة الشايع  
 ورهبة الشايع ويتصل بهما صدقة الشايع ووقف الشايع فيما يقسم  
 وما لا يقسم وما اجارة الشايع فعلى وجهين احدهما لو اوج نصف ملكه

ويحيى في نقد الفتاوى وراج التصديق على اثنين يجوز  
 على رواية جامع الصغير ولا يجوز على رواية الاصل  
 وفي خزانة المفتين يجوز على الاصل

في مرقاة عن مالك الواهب كذا في فتاوى النظار

عتابة هو جامع اللفظ لا الخاطبة

وذكره اصلا وهو ان كل ما يوجب ربه نقصانا فانه مال الجور العتامة  
 كذا في كتاب الرهبة في مختصره فانما رغبته في كتابه وهو ان يوجب نقصانا فانه مال الجور العتامة  
 القسمة كذا في الرقعة وفي ربه شرح الجمع ذكر في الرقعة اصلا فقال في  
 ربه الشايع في ربه نقصانا في ما ربه فانه لا يجوز الا في ربه الشايع في ربه  
 صحيح كونه هو الذي يملكه في الخلفاء وقيل ما يقسم منه في اصلا في العتامة  
 منقعة فالحام والرجل في ربه القسمة في ربه الشايع في ربه الشايع في ربه الشايع  
 في ربه الشايع في ربه الشايع في ربه الشايع في ربه الشايع في ربه الشايع في ربه الشايع



من اجنبي لا يجوز فيما لا يقسم عندا بيمينه رمة الله تعالى وقد لا يصح  
والثاني لو اجر احد الشريكين نصيبه من الاجنبي حكمه عريضة  
انه يجوز وفي رواية لا يجوز واما اذا اجر من شركه يجوز واما اعارة الشايع  
فما كثره واما الرهن فمن الشايع فاسد فيما يقسم وفيما لا يقسم  
ولا يجوز فيما يقسم خلا فالتشريع من رمة الله تعالى واما القصد في علي اثنين يجوز  
على رواية اجماع الصغبر ولا يجوز على رواية الاصل واما وقف الشايع فيجوز  
عند ابي يوسف رمة الله تعالى ولا يجوز عند محمد رمة الله تعالى على ان القسم  
الى المولى ليس شرط عند الثاني بشرط عند محمد فقد الفتاوى في الرهبة  
التصدق بالشايع يجوز على رواية اجماع الصغبر وهو الصحيح كذا جرح  
في الحاوي والستلثين في الفصولين واما التصديق بالشايع وهذا  
وهبة الشايع سواء في جميع ما ذكرنا الا في خصلة واحدة وهي انه اذا وهب  
الكل من اثنين فيما يجمل القسمة وسلمها اليهما لا يجوز وفي القصد فيجوز على الاصح  
خواتمة المفتين في سايل الشيوخ رجل وهب نصيبه مما يقسم كالدار  
والارض والكيل والموتور ومن غير شركه لا يجوز عند الكل وان وهب من شركه  
لا يجوز عندنا فاضبحان في اوابلية الشايع وكذا في البرازية قبيل مية الكريش  
قال وهبت نصيب من هذه الدار لك والموهوب له لا يعلم كم نصيبه  
صحت الرهبة من مية شعبة الفتى في سايل الشيوخ ولو وهب الشايع  
من شركه لا يجوز ايضا لا يحكم به اهل نفس الشيوخ بخلاف ما لو اوجده شركه نصيبه  
فانه يجوز مختارات النوازل في الرهبة وفيما لا يقسم كالعبد والذانية  
والثوب واتهام جورة هبة الشايع من الشريك وفيه في قولهم جميعا  
فاضبحان في اوابلية الشايع رجل وهب عبده لرجلين او رجلا وهبها  
عبد الرجل او وهب احد ما نصيبه لشركه ولا اجنبي وسلم جاز وان قال  
احد ما لرجل وهبت لك نصيب من هذا العبد فاضحه ولم يبين النصيب  
ولم يعلم الموهوب له نصيبه لا يجوز رجل وهب عبد يتي او نصف ثوبين  
مختلفين مروي ومروي او نصف عشرة اثواب مختلفة دخل ومروي  
وتحو ذلك جاز وكذا الدواب المختلفة لانه العبد والشياب المختلفة  
والدواب المختلفة في اجناس مختلفة من جمل ما لا يجمل القسمة فالشيوخ  
فيها لا يمنع جواز الرهبة واما الدواب والحيات من نوع واحد فيجمل القسمة  
فالشيوخ فيها يمنع جواز الرهبة فاضبحان في الرجوع عن الرهبة وفي الجنبى يجوز  
هبة احمط الذر بين دارة ودار جارة لجارة وهبة البيت من الدار فانه يدل  
على ان كون سقف الواهب على احمط او احتلاط البيت محيطا بالدار  
لا يمنع من الرهبة انتهى من الفتاوى من كتاب الرهبة ولو اوهب نصيبا في  
حايط او طريق او حمام وسقطت جواربه فانما رتبة في الثاني من كتاب الرهبة

فلا يصح اجارة الشايع فيما لا يقسم عندا بيمينه  
وزفر واما عند ما فيجوز وعليه الفتوى كذا  
في اجارة القرض الثاني في الكفاية الفتوى  
على قولها فضله مصنفك  
في الاجارة الفاسدة  
ولو رهن دارة من رجلين جاز عند الكل وكذا الواهب  
دارة من رجلين كذا في الحاشية  
واما وقف الشايع فعند محمد لا يجوز وعلى غيره عند  
ابي يوسف يجوز واخاره بعضهم وعليه عمل الناس  
اليوم كذا في قبض الكل في نوع في وقف الشايع  
من الوقف تقيضا  
سنة

وفي الدين

وفي الدين الشريك لو وهب احد ما حصته في المديونية صحت وصحت  
نصفه مطلقا نفذ في الربع ووقف في الربع كما لو وهب نصف العبد  
المشترك هذا خلاف الظاهر وظاهر الرواية ان هبة جورة العبد تركه  
وتبعه ينصرف الى حصته البايع بنزاهة من الفصل الاول من الرهبة  
احد الشريكين قال الشريك وهب لك حصتي في الربع قالوا ان كان المال  
قائما لا يصح لانها هبة الشايع فيما يقسم وان كان الشريك استملكه  
صحت الرهبة لانه جاز دينا بالاسم المالك والدين لا يقسم فيكون  
هذه هبة الشايع فيما لا يقسم فتصح فاضبحان قبيل مية الشايع  
حات الواهب قبل قبض الموهوب له فالموهوب له لم يملك القبض  
لانه صار حق الورثة بنزاهة في الشايع من الامانة وهبة الشايع يجوز  
وهبة الشغل لا يجوز والاصل في جنس هذه المسائل ان اشتغال  
الموهوب له بملك الواهب يمنع تمام الرهبة مثاله وهب جرابا لغيره  
طعام لا يجوز ولو وهب طعاما في جراب جاز خزانة المفتين محمد بن ابي  
وفي فتاوى البيت ولو وهبت المرأة دارها من زوجها وهي كسنة فريها  
ولها ما مع والنزوح معها سكن فيها يصح لان المرأة مع ما فيها من الدار  
والمتاع في النزوح فكانت الدار في يد الموهوب له مع صحت الرهبة  
وخيرة الفتاوى في الفصل الثاني من كتاب الرهبة ت جازية المشغول  
بملك غير الواهب فلو اعار بيتا فوضع فيه العبد او غيره متاعا عصبه  
ثم وهب البيت من المستقر جاز وكذا لو وهب بيتا باقية او جوالق باقية  
من المتاع وسلم ثم اشغف المتاع جاز في الدار وجوالق اذ يد الواهب كانت  
ثابتة على البيت والمتاع جميعا حقيقة فتصح تسليمه ثم بالاستحقاق فظهر ان  
المتاع لغيره ولم يظهر ان البيت مشغول بملك الواهب وهو كالمخ وكذا الرهن  
والقصد في ان القبض شرط تمامها كالرهبة اقول في الفصولين اسند هذه  
المسئلة على جواز رهبة المشغول بملك غير الواهب وقد صرح في زيادات فاضح  
ان الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع الصحة سواء كان ملك الواهب  
او غيره ولكن الرهبة انما يمنع اذا كان الاشتغال بمتاع في يد الواهب او في يد  
الموهوب له اما اذا كان الشايع في يد الموهوب بغيره او عارية او غير ذلك  
فلا يمنع واستدل عليه بما في سايل الاعارة والعصب والاستحقاق فظهر  
ان الاصل ان الرهبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب او بملك غير الواهب  
تمنع الرهبة اذا لم يكن في يد الموهوب له وقد قررته في شرح لطائف الاشارات  
جامع الفصولين في الرهبة الفاسدة من الشئيين وتتم الرهبة بالقبض ولو اشغلا  
بملك الواهب لا مشغولا به في محوز مقوم ومتاع لا يقسم ولو شريك فان قسم  
وسكنه فلا لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه كالبيع وكونه مضمونا عليه



ويصدق تصرف الواهب ذكره فاضحان وفي فصول العمادية ومهمة  
 الشاع اذا فسدت لانفسه الملك وان قبض اجملة بروي ذلك عن ابي يوسف  
 وهو الصحيح وفي احكامه الرهبة الفاسدة مضمونة بالقبض اما لا تثبت  
 الملك للموهموب له بالقبض هو المختار وفي جامع القصولين والبرازية  
 ان الرهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يفتي وقد اختلف القوي  
 لكن لفظ الفتوى اكد من لفظ التصحيح كما اذا دعه بعض المعبرين  
 من الفقهاء في الرهبة **ط** الرهبة الفاسدة نقص صورة الرهبة  
 الفاسدة كثيرة منها لو وهب وسلم لاشين شيئا يحمل القسمة ملكا  
 قبل القسمة وضمنناه **ص** وبه يفتي **عده** الرهبة الفاسدة نقص  
 بالقبض لكن لا يملكها الموهموب له بالقبض هو المختار والمقدرة الفاسدة  
 لرهبة فاسدة فصولين في الثلاثين **فصل** الفاسدة تفيد الملك بالقبض  
 وبه يفتي ثم اذا ملك اقيمت بالرجوع للواهب بمهمة فاسدة لزرع محرم  
 اذا الفاسدة مضمونة على ما ذكرنا اذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك  
 كان سخي الرد قبل الهلاك من المحل المور الرهبة الفاسدة تفيد الملك  
 بالقبض وبه يفتي كذا في القصولين وبلي القريب بالرجوع فيها اي في الرهبة  
 الفاسدة يعني اذا ثبت الملك فيها على ثبت ولادة الرجوع للواهب  
 فيما وهب بمهمة فاسدة لزرع محرم قال بعض الشايع كانت المسئلة واقعة  
 الفتوى وخرقت بين الرهبة الصحيحة والفاسدة واقيمت بالرجوع قال الامام  
 الاسترغيني والامام عمار الدين هذا الجواب مستقيم ما على قول من لا يرى  
 الملك بالقبض في الرهبة الفاسدة فظاهر ما على قول من يرى فلا تالمقبوض  
 بسلم الرهبة الفاسدة مضمون على ما نقرر فاذا كان مضمونا بالقيمة بعد الهلاك  
 كان سخي الرد قبل الهلاك فيملك الرجوع ولا ستراد ودرر في الرهبة  
 الرهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نقص عليه في المضاربة ولا يثبت  
 الملك فيها الا عند اداء العوض نقص عليه محمد في البسوط وهو قول ابي يوسف  
 لان الرهبة الفاسدة تنقلب عقد معاوضة وجيزة في باب بيع الرهبة  
 وهب لاشين شيئا يحمل القسمة حتى ثبت عند الامام فاذا قبضها  
 ثبت لها قبل القسمة ملك فاسد وبه يفتي منية المفتي في الرهبة  
 قال الساطفي عند الامام لا تفيد الملك وفي بعض الفتاوى بالقبض يثبت  
 فيها فاسد او به يفتي بزازية في المجلس الثالث من الرهبة وفي المشتق  
 عن ابيهم محمد اذا وهب جارية لأمه وهب واجارية في البيت وليست  
 بحضرة فما قلت قبلت لم تجز الا ان يكون بحضرة فما ذكرنا ان الرهبة  
 لاشتم بالقبض والقبض نوعان حقيقي وان ظاهره وخفي وذلك  
 بالتحلية وقد اشار في هذه المسئلة الى اللقبين الحكم وهو القبط بطريق التحلية

الفرق بين قولهم وبه يفتي وقولهم على فتوى  
 ان الاول يستفاد منه كقصر والثاني يفيد الفتوى  
 والجواز كذا قال ابن بهائم  
 في خط بعض الأكابر

لهذا قول

وهذا قول محمد خاصة وعند ابي يوسف التحلية ليست بقبض وهذه الخلاف  
 في الرهبة الصحيحة واما الرهبة الفاسدة فالتحلية ليست بقبض بل خلاف  
 آثاره في الفصل الثاني من الرهبة والتحلية في الرهبة الفاسدة لا يكون  
 قبضا عند الحكم كما في البيع الفاسد وفي الرهبة الجائزة التحلية قبض عند  
 محمد والموهموب لو كان غائبا عن حضرة الواهب والموهموب له فبالقبض  
 فيها ان يادعه بالقبض وعند ابي يوسف ان لا يكون قبضا فيما ينقل في يده  
 عن مكانه والتحلية ان يتخلل بين الرهبة والموهموب له ويقول له اخبضه  
 فاضحان في مهمة الشاع في الرهبة رجل قال لحنه بالفارسية ابن زريق  
 سزا فادهم وازرعها قال لحنه فقلت وزرع قال ابو القاسم كانت الارض  
 لحنه وان لم يقل لحنه فقلت لم تكن له قال لا وهبت عبدك لحنه  
 والعبد حاضر بحيث لو مديده ناله فقال قبضته قال ابو بكر جازت  
 الرهبة من غير قول قبضت وبقيت فاقبضا في قول محمد وقال ابو يوسف لا يقبض  
 فاقبضا ما لم يقبض وان كان العبد غائبا فقال له وهبت عبدك غير فلانا  
 فادهم واخبضه فقبضه جاز وان لم يقل قبضت وبه نأخذ فاضحان  
 في اواب كتاب الرهبة رجل قال لاخر وهبت عبدي هذا منك والعبد حاضر  
 فقبضه للموهموب له جازت الرهبة لان القبض في المجلس بحضرة الواهب  
 ولان القبض بخلاف ما قرره مسئلة مهمة الارض من لحنه لانه لم يكن  
 القبض بحضرة الواهب في المجلس من المحل المور ولو وهب  
 زرع ابدون الارض او زرع بدون النخل وامره باحصاء واجاز ففعل الموهموب  
 جاز لانه الموهموب له اذا قبض الرهبة باذن الواهب صح قبضه في  
 المجلس وبعده وان قبض بدونه اذنه ان قبض في المجلس قبل الافتراق  
 جاز استحسانا لان القبض في الرهبة بمنزلة القبول ففتح في المجلس  
 ما لم ينه وان اقام الواهب وخرج قبل قبض الموهموب له ثم قبضه  
 الموهموب له ان كان باذن الواهب صح وان فلا قاله في باب بيع الرهبة  
 وهب زرع ارض او زرع في نخل او حلبة على سيف واذنه في قبضه  
 وحصاه فقبضه جازت الرهبة استحسانا لما يثبت في البسوط وان لم  
 يادعه بالقبض فقبض في المجلس بحضرة لم يجز ويضمن ما قبله لانه اجاز في  
 واحصاه ونصرف فيعني اخر غير الموهموب فلا يصح الا باذن الواهب  
 وان ثبت واجبا للرهن لا يقضي الاذن في تصرف ليس منها وهو تصرف  
 في غير الموهموب فيضمن اذا باشره بدونه رصاه بخلاف القبض لانه تصرف  
 في الموهموب وهو شرط الرهبة ونماها فيكون واجبا للرهن اذنا بالقبض  
 ولان ما لم ينه عنه صرحا في الخط الشرعي باب ما هو متصل او مشغول  
 من كتاب الرهبة وهب زرع ارض او نخل او نخل على ثمره وهب زرع

سئل عن رجل ملك جارية ومهرها ارض فمهره قبلت  
 المرأة الرهبة واجارية مقيمة عندها في الارض هل  
 يحتاج الى التسليم ام يكفي مجرد القبول اجاب ان كانت  
 حاضرة بحضرة ما حال الرهبة صح ولا يحتاج  
 الى التسليم كذا في فتاوى ابن بهائم

وجه مهمة خزنة القبول الامتثال بالتحلية ليست  
 بقبض في الرهبة الصحيحة وفي الفاسدة ايضا وفي  
 مهمة الدرر المختار انه لا يحتاج في صحة الرهبة  
 بالتحلية لا فاسدا كذا في  
 النظر برب



بدو من الارض او الغل بلا ارض او تخلا بدو من الغل لا يجوز لان الموهوب  
 انقل بغيره اتصال خلقه مع اركان القطع فقبض احداهما غير ممكن في حاله  
 الاتصال فيكون بمنزلة المناع الذي يجعل القسمة بزارية فيسبب الشبهة  
 ومب البناء للارض يجوز من الحمل المأثور ويجوز هبة البناء دون العرصه  
 اذا اذن له اي للموهوب له الواهب في نقضه ودر في الهبة  
 ومن دون الارض في البناء صحبه • وحق رجوع تركه لا بغيره القبر  
 في قوله صحبه للهبة وفي تركه حق الرجوع وفي البيت مسئلتان اقولهما  
 من الذخيرة والمنية والتمتع وهي ان هبة البناء بدو من الارض جائزة الثانية  
 من الهبة رجل ومب لا خسران له ثم قال الواهب استقلت حتى في الرجوع  
 لا يسقط حقه ولو قال لا يورث عوض لا بغيره كان احسن والله تعالى اعلم  
 من شرح المخطوطة في الوهبانية لابن السحنة في الهبة رجل ومب لرجل  
 كيتافه وراهم فقال جميع ما في الكيس لك وهو الف درهم ودفعه اليه فاذا  
 في الكيس اكثر من ذلك او كان دنانير كان الكيس وما فيه للموهوب له  
 قاضيه في ما يمل من الموهوب رجل سقط منه لؤلؤة فوهبها  
 وسقطه على طلبها وقبضها وقبضها فالحق باطله لان في قيامها وقت الهبة  
 حطاد الهبة تبطل بالخطار بخمس مائة في اول باب ما يجوز من الهبة ما لا يجوز  
 اذا اودع عند رجل عبد اسم المودع ومب العبد المستودع والعبد ليس  
 بخاضع لقبول المستودع جاز وبنوب قبض الوردية غير قبض الهبة لان كل واحد  
 مسترها قبض امانة ومب الموهوب له قابض العبد بنفس الهبة في لومات  
 العبد قبل ان يجر الموهوب فيه قبضا يهلكه من مال الموهوب له حتى  
 كان الكف عن عليه فانه استخذه رجل فهو باختياره من مال الموهوب له  
 وانما ضمن المودع فانه ضمن الموهوب له هل يرجع على المودع بنظر ان كان  
 الموهوب له قد جرد فيه قبضا قبل ان يضمنه المستحق لا يرجع بما ضمن  
 على المودع وان لم يجرد رجوع هكذا ذكر المسئلة في كتاب العلل قالوا وهذا  
 التفصيل من خصائص كتاب العلل والفرق ان الموهوب له اذا لم يجرد  
 قبضا لا ينتقض قبض الوردية بقبض الهبة وبقيت العبرة بقبض  
 الهبة والموهوب له في قبض الهبة عامل لنفسه فيكون قرار القضا عليه  
 ذخيرة في الفصل الثالث عشر من كتاب الوردية اذا استودع رجل  
 ووردية ثم وهبها له وجد وشهد عليه بذلك من امانه ولم يشهد بالعقب  
 فهذا جائز قال فانه يجد الواهب ان يكون له بدو يومئذ يعني في بدو المدعي  
 يوم ادعى الهبة وقد شهدت الشهود على الهبة ولم يشهدوا حتى معاينة  
 القبض ولا اقرار الواهب بالقبض والهبة في يد الموهوب له يوم خاتم  
 اليه القاضي فانه يجوز اذا كان الواهب حيا وان كان ميتا فشاها ما باطله

نظم المخطوطة منه

تاتار خانية في الهبة  
 عين في يد

عين في يد رجل فادعى ان صاحب اليد وهب مني وسلمه اليه  
 ومحمد صاحب اليد ذلك وجاء المدعي ببينة شهدت على اقرار الواهب  
 بالهبة والقبض كان ابو حنيفة رحمه الله تعالى يقول اول الاقبيل الشهادة  
 ثم رجوع وقال تقبل وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعلى  
 هذا الخلاف الرهن والضمانة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين  
 يمنع قبول الشهادة لا خلاف بان شهدا احد الشاهدين على معاينة القبض  
 وشهد الاخر على الاقرار من الواهب بذلك ولو كان العبد في يد الموهوب له  
 فشهد الشهود على اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة على قوله  
 الاول والاخر وان كان الواهب اقر بذلك عند القاضي والعبد  
 في يده اخذ باقراره هكذا ذكر المسئلة مبرها ولم يذكر ابو حنيفة قول  
 اول والاخر وذكر في كتاب الاقرار قوله الاول قال من اخذنا  
 ما ذكر مبرها اصح من الحمل المأثور اقراره وهبه منه هذا النسخي وكلم  
 وقبضه ثم زعم انه ما كان قبضه وكان كاذبا في اقراره بالقبض لا يجلف  
 الموهوب له عند معاينة عند الشاهدين بجلف بزارية في الدفع من الدعوى  
 وكذا في التاتار خانية في الدفع من الدعوى لو ان رجلا في يد عبد  
 ادعى ان فلانا وهب هذا العبد مني وشهد الشهود ان فلانا وهب  
 هذا العبد منه ولم يبره واعلى هذا القاضي يقبل شهادتهم ويجعل  
 كانهم شهدوا بالهبة والقبض تاتار خانية في الثالث والعشرين  
 من الدعوى رجل اقرانه ومب لفلان هذا العبد قال بعضهم  
 يكون اقرارا بالهبة والقبض لان الاقرار بالهبة المطلقة اقرار  
 بهبة صحبة تامة وذلك لا يكون الا بالقبض والاصح انه الاقرار بالهبة  
 لا يكون اقرارا بالقبض قاضيه في كتاب الهبة المرفقة  
 اذا وهب مبرها من زوجها واجازت الورثة قبل موتها ثم ماتت  
 لا تنسخ الهبة لان المعتبر انا مولا جازة بعد الموت لا قبله عارضة  
 في الهبة من احكام المرض في الثالث والثلاثين مريض وهب شيئا  
 ولم يبره حتى مات بطلت الهبة مريضة مريضة حقيقة وان كانت  
 وصية حتى تعتبر الثلث بركة الموهوب له ما زاد على الثلث فلا يتم  
 بدو من القبض زبدة الفتاوى مريض وهب شيئا ولم يخرج  
 من الثلث بركة الموهوب له ما زاد على الثلث بلا خيار وفي السبع مجتبه  
 كما قر في البيع تبطل بميتة بموت قبل تسليمها اذا الهبة في المرض ولو كانت  
 وصية لكثرة هبة حقيقة فلا بد من القبض ولم يوجد ومب قبه ولا مال له  
 مات وقد باع الموهوب له لا يفسخ ببيع بل يضمن قيمة ثلثي الف للورثة  
 جامع القصولين في اول كتاب الهبة من احكام المرض فقط



سئل عن رجل مملوك وجنبة جارية له وقبضتها واعتقها  
ثم مات الوهاب هل يكون العتق نافذا أم لا اجاب نعم  
بكونه نافذا وتضمن للورثة القيمة كمن اخرج  
فتاوى ابن عديم  
سئل  
عن رجل لا عقر عليه وقال في سياقه قال في  
بعض عليه وبه نأخذ وقال في خزنة العتق  
وهو المختار

رجل ومب فتا ورينه محبب ولا مال لسواه فخره من ومب قبل  
موت جاز لا لو بعد موته عن ابيه يوسف مثله وقال لاسعاية عليه فبث  
ومب امته فوطئها الموهوب له فمات الوهاب ورينه محبب نزل اليه  
وبازنه العقر اخذ فخر خلافة من المحل المزبور اذا ذهب الولد لم يتركه  
في صحته لانصح لانه ماله لولا ما وكذا لو ومب لها في مرض موته  
لا نصح ولا تنقلب وصيته اما اذا اوصى لها تنصحه لانها تعتق  
بالموت كما في شرح الواقي الدنية لام الولد والاقرار بالدين باطل  
بخلاف الوصية لها مضافة اليه ما بعد الموت لانها حرة في تلك  
الحالة بنار في الخامس من الوصايا رجل ومب شيئا فزى  
الرحم المحرم واحد هاسم والا حكا فليبرج الوهاب في السرية  
لان المانع من الرجوع القسرية قاضب خان في فصل الرجوع في السرية  
وان كان العبد اجنبيا في الوهاب ومولاه دورم محرم من الوهاب  
بان كان المولى اخا للوهاب فله حق الرجوع فيه راعيا بحقيقة  
خلافهما وان كان العبد ومولاه كل واحد منهما دورم محرم  
من الوهاب فعلى قوله ليس للوهاب حق الرجوع واما على قول  
ابن حنيفة قال الكرخي قال محمد فباس قول ابن حنيفة انه حق الرجوع  
وفي الذخيرة قال شمس الائمة المحتر هو الصحيح نانا رخانه  
في الخامس من السرية وفيما ومب للمجور القبض اليه لانه في  
يشغل رقبته مبقى على اصل الحرية واذا قبض بثبت الملك للمولى  
بنار في مجلد الثالث من كتاب السرية ولو ومب لعبد  
مجور فالقبول والقبض الى العبد ولا يجوز قبول المولى وقبضه قبله  
لانه العبد في التصرف على اصل الحرية عند اصحابنا وانما يصير مجورا  
في تصرف تصير رقبته مشغولة وليس للسرية كذلك ثم اذا قبض  
ثبت الملك للمولى لانه السرية كسبه وكسبه للمولى وللواهب الرجوع  
عند ابيه بحقيقة خلافا لهما من جهة جمع الفتاوى وغيره يوافق  
ادعى الموهوب له هلاك الموهوب عند ارادة الوهاب الرجوع فالقول له  
بدونه البين فنية في باب الاستخلاف ما درب القاضي ولو ادعى  
الموهوب له السرية كان القول قوله من غير يمين خزنة المقتات  
في الرجوع عن السرية وكذا في الخاتبة ومب لعبد غيرة شيئا ثم اراد الرجوع  
ان العبد حاد زونا يصح الرجوع بغيبوبة المولى وان المجور لا يقع بالاحتمار  
المولى وان ادعى العبد ان المجور الوهاب الا انه فالقول للوهاب استحسانا  
فان يبرهن العبد على انه مجور لا يصح بنار في الخامس عشر من الدعوى  
في نوع فبين بشرط حضرته ينفر الوهاب في الرجوع قبل القبض والعقد

سئل عن رجل مملوك وشيئا ثم اراد الرجوع  
اجاب نعم

لا يرجع

لا يرجع الا بقضاء او رضاء الموهوب له والموهوب له ان يصرف في السرية  
مالم يقض القاضي بالرجوع وينقض السرية بعد ما قضى لا يجوز تصرفه  
ولا رجوع في الصدقة ولا في السرية على المحتاج وعن ابن حنيفة انه لا يرجع  
في الصدقة على غني او فقير احسانا قاضب خان في الرجوع عن السرية  
رجل ومب ثوبا لرجل ثم اخذ منه فاستمر ملكه فمن الوهاب فبث  
الثوب الموهوب له لان الرجوع في السرية لا يكون الا بقضاء او رضاء وذكر  
في المتن عن محمد رجل ومب جارية وسلمها الى الموهوب له ثم رجع  
فيها بغير قضاء ولا رضاء واعتقها لم يخرع عنها وقال وليس ان يرجع  
فيها الا بقضاء او رضاء من المحل المزبور وللواهب الرجوع في بعض  
السرية ان شاء وكذلك لو ومب عبد الرجلين او جعله لاحد هاسم  
صدقة وكذلك لو ومب رجلا من رجل هبة وقبضها الموهوب له  
ثم اراد احدهما ان يرجع في هبته فله ذلك وفي الخاتبة لو ومب  
عبد الرجلين كان له ان يرجع في حقيقة احد هاسم ان شاء وكذلك لو ومب  
نصف العبد لاحد هاسم ونصف في النصف على الاخر كان له ان يرجع  
في السرية وانه الصدقة ولو ومب دارا فهدم الموهوب له بناها كان  
للواهب الرجوع في ارضه وكذلك في غير الدار اذا استمر ملك البعض بهدم  
او بيع كان له ان يرجع في الباقي وانما ومب دارا فرجع في بعضها لا يبطل  
السرية في الباقي نانا رخانه في الخامس من السرية اطلق الخروج  
فشغل ما اذا ومب لاثان وراهم ثم استقرضها منه فانه لا يرجع فيها  
اذا لانها صادرة من ملكه ويملك الوهاب كذلك فتاوى قاضب خان  
وبشمل ايضا ما اذا ومبها الموهوب له فانه لا يرجع للوهاب الا اذا  
رجع الثاني فالوهاب الاول في الرجوع سواء كان بقضاء او تراضا كذا  
في المبسوط في باب الرجوع من هبة الموهوب اليه وان كان الموهوب دارا  
او ارضا فبني في طائفة منها بنا او غرس شجرة في الحقة او نصب فيها  
دولا با وفي الحيط فلا رجوع فيها وهذا اذا كان ما بني بعد زيادة فان  
كان لا بعد زيادة كالادنى او بعد نقصا نانا كالتنوير في الكاشفة  
لا يمنع الرجوع في الخاتبة رجل ومب دارا وبني فيها وجعل حصصها  
وطيئها او جعل مغتلا في الظهيرة او زحفها بالزهب وارضافني في طائفة  
منها او غرس شجرة فلا رجوع في شجرة ذلك نانا رخانه في الخامس من السرية  
وان ومب لاحد ارضا بصفاء فانبت في ناحية منها بختلا او بني بيتا  
او دكانا او اربا وكان ذلك زيادة فيه فليس له ان يرجع في شئ منها لان  
هذه زيادة مستقلة وقوله وكان ذلك زيادة فيه لانه الدكان قد يكون صغيرا  
حقيرة لا بعد زيادة في قطعة منها اصلا وقد يكون الارض عظيمة بعد ذلك زيادة

سئل عن شخص اذا ومب شيئا ثم اراد الرجوع  
اجاب نعم



في قطعة منها فلا يمنع الرجوع في غيرها وان باع نصفها بغير مقسوم  
رجع في الباقي لان الامتناع بغير المانع وان لم يبيع شيئا منها لم  
ان يرجع في نصفها لانها ان يرجع كلها فكذلك نصفها بالطريق الاول  
بهذا في باب الرجوع من كتاب الرهبة والارادة بالزيادة المتصلة هو  
الزيادة في نفس الموهوب بشئ بوجوب زيادة في القيمة كما هو المذكور  
في المختصر كالحال ونحوه والصنع ونحو ذلك وان زاد من حيث السعر  
فلا يرجع لانه لا زيادة في العين فلا يستحق الرجوع ابطار حق الموهوب له  
وهو المانع وكذا اذا زاد في نفسه من غير ان يزيد في القيمة كما اذا طال الغلام  
الموهوب لانه نقصان في الحقيقة فلا يمنع الرجوع ولو نقله من مكان  
الى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج فيه الى مؤنة النقل ذكر في المتن  
ان عند الجحيفة ونحوه ينقطع الرجوع وعند ابي يوسف لا ينقطع  
زبل في الرهبة في باب الرجوع ولو وهب عبد صغيرا فاشتت وصار طبا  
طوبى لا يرجع الواهب فيه لانه الزيادة في البدن تمنع الرجوع وان كانت  
تنقص القيمة وكذا لو كان نجيفا فمسن او كان نجيفا فحسن لا يرجع الواهب  
فيه فاضرب حال في فصل الرجوع عن الرهبة وكذا في البرازية وهب  
جارية في داركوب فاحجبها الموهوب له الى دار السلام ليس للواهب  
ان يرجع في ربه من المحل الزبور وان حرق الموهوب عند الموهوب له  
فداواه حتى صبح فلا يرجع وان كان اعشى فابصر بطل الرجوع وفي الفصول  
وان وهب رجلا او جمل او اعمى او اعمى فداواه فبرى وابصر وسقط  
الرجوع زبدة الفتاوى في المحاسن من الرهبة كتب القراطس او ضرب  
اكد به شيئا انقطع حق الرجوع بهزية في الشاة من الرهبة رطل وهب  
لرجل كربات فقصه الموهوب له ليس للواهب ان يرجع في فرق بين  
هذا وبين الفصل والفرق ان الوجه الاول زيادة متصلة وفي الوجه الثاني لا  
ولو الجبة في الثالث من الرهبة ولو كانت الزيادة بناء فانه يرد بعود  
حق الرجوع والمانع من الرجوع الزيادة المالية في العين وكذا ذكر في المتن  
الشعر والنقصان في الرهبة بفعل الموهوب له ولا بفعل لا يمنع الرجوع  
تاتار خانية في المحاسن من الرهبة الزيادة المتصلة كالولد كالحا  
اوسفاحا لا تمنع ولا يرجع في الولد واحبلان زاد خيرا يمنع الرجوع وفيه  
بزازية في الرجوع عن الرهبة ولو اسنول الموهوب له فافادت  
الحجارية بينه ان الواهب رتبها اخذها الواهب وعقها وفيه ولدها  
والولد في القيمة عناية في واخر كتاب الرهبة  
**باب التعويض في الرهبة** الرهبة بشرط العوض تنبع  
ابتداء وبيع استنها حتى لا يجبر على التسليم ولا يبيع في المانع وبعد القبض

ط سبق قبله في المتن ما قاله كون يكون ما في المتن ما صرح في مكانه  
بعد هذه بوزن في حجة في قوله لانه النقصان لا يمنع الرجوع وعلى  
في المسئلة واثبتين هذا حاصل ما ذكره  
على جلي لارده

وهب رجل رجلا فاشتت عند الموهوب وكبر ثم  
صار نجيفا خارا وان يرجع فيه وفيه اسعة اقل  
من قيمته يوم الرهبة فليس له الرجوع لانه زاد ابتداء  
وانقص بعد ذلك وحين زاد سقط الرجوع  
فلا يعود ذلك نفي البرازية  
في فصل الرجوع عن الرهبة

يلزم ويثبت

يلزم ويثبت خيار الرؤية وخيار العيب والرجوع عند الاستحقاق  
خلاصة الفتاوى في الفصل الثاني من الرهبة فان استحق العوض  
رجع في الرهبة وان استحق الرهبة رجع في العوض وان ملك العوض  
يرجع بمثلها وبقيته وان استحق العوض وقدر دارت الرهبة لم يرجع  
وان استحق نصف الرهبة يرجع في النصف من العوض وان استحق  
نصف العوض لم يرجع في نصف الرهبة لكن يرد ما بقي من العوض ويترد  
الرهبة من المحل الزبور ولو وهب العوض اعتبر التقاض في العوضين  
فان اتفقا بضم العقد وكان في حكم البيع بركة بالبيع وخيار الرؤية  
وجوب فيه الشفعة ذخيرة في الرابع من الرهبة **شم** وهب دارا  
من رجلين بشرط عوض الف درهم ينقلب بيها جائز ابعدها التقاض  
ولو بعث اليه غيره صفا طاهية ثم بان انه في يدة ابن المهدي الصغير لا يجوز  
ولا يملك الاب بالعلاج حتى صار للابن صفا طاه وكذا لو عوضه المهدي اليه  
لانه العوض منه ابتداء وله الرجوع فيه فنية في باب التعويض في الرهبة  
اذا وهب للصغير رهبة فعوض الاب او الوصي من مال الصغير لا يجوز لا يترج  
واذا بطل التعويض كان للواهب ان يرجع في رهبة فاضرب حال في التعويض  
من كتاب الرهبة وكذا في ادب الاوصياء فضلا عن الظهيرية الصدقة  
بشرط العوض بمنزلة الرهبة بشرط العوض استحسانا من المحل الزبور  
الموهوب له اذا عوض الواهب بعد الرهبة وقال هذا عوض هبتك  
او ثواب هبتك او بدل هبتك او مكان هبتك او قال كافاك او اثبتك  
او تصدقت بها عليك بدلا من هبتك يكون عوضا ولا يبق للواهب الرجوع  
ولا للعوض ان يرجع على الواهب في العوض وان لم يقبل شيئا من هذه الالفاظ  
كان لكل واحد منهما الرجوع فيما اعطى وبشرط شرط الرهبة في العوض بعد الرهبة  
من القبض والا فسر لانه يترج في المحل الزبور ويجوز تعويض الاجنبى سواء  
كان باه الموهوب له او بغيره ولا يبق للواهب حق الرجوع في الرهبة بعد ذلك  
والاجنبى ان يرجع في العوض من المحل الزبور وليس للاجنبي العوض ان يرجع  
على الموهوب له سواء عوض باه او بغيره الا ان يقول الموهوب له عوض  
فلانا عني على انه ضامن من المحل الزبور وفي المتن ابن سناء عن محمد  
اذا قال غيره وهبت لك هذه الامة على ان تعوض الف درهم فرفع اليه  
فوطرها فولدت له قال امره احكام ان يوضع العوض الذي شرطه او القيمة  
في الرابع من الرهبة الذخيرة ونما فيه ولو عوضه بعض رهبة بان كانت الامة  
الف درهم فوطر درهمان فهو في حق الدرهم ويرجع في  
السباقي وكذا البيت من الدار خلاصة في الرهبة **باب ما يدخل في الرهبة**  
من غير ذكره ويخرج ويخرج في مهبة الارض ما يدخل في بيعها من الابنية والاعجار

رجل وهب لرجل عبدان فاشتت فباعه فباعه فباعه  
ان تقاضاه فانه انما تقاضاه فانه  
في العوض من الرهبة

لم يكن ذلك عوضا عنه كما كان للواهب ان يرجع  
في رهبة وقال في بيعه عوضا وكذا لو كانت  
الرهبة دارا فعوضه شيئا فاشترى فاضيقان  
في التعويض من الرهبة



من غير ذكر وكذا في الصلح على ارض او غيرها يدخل ولا يدخل النزع  
 في الصلح من غير ذكر **كتاب النزع** يدخل في الرهن والاقراض والقبي  
 بغير ذكر ولا يدخل في البيع والوصية والاجارة والتكاح والوقف  
 والهبة والهبة والصدقة وفي الغطاء بالملك المطلق **ط** ولا يدخل  
 الاثمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكر فاذا لم تذكر فغيرها  
 وورق فدرت الهبة لانه يمنع التسليم **في** قال بهلال لا تدخل الثمرة في الهبة  
 والهبة باطله لشيوعها وفي الفتاوى التجارية تصدق بانه وعليه  
 نيب او حلي جاز وهي المنصدة في شغلها بالبيع التام لانها لا تسلم  
 عيانة بخلاف منافع الوهب في البيت وهب هذه الغارة والحظنة  
 وهذا الرق السمن لا يدخل الغارة والذوق في الهبة وكذا في **ق** **ع**  
 وهبت لزوجهها جميع املاكها لا يدخل المهر فيه فنية في باب ما يدخل  
 في الهبة من غير ذكر **كتاب الهبة** **كتاب الاجارة**  
 تنفذ الاجارة بتعاطي جامع الفصولين في احكام التعاطي  
**في** استأجر دارا سوى فيطون فيه فبريت لم يعلم به ثم علم فليس  
 بعيب وليس له الرد وكونه مغصوبا عيب فله الرد فنية العيب  
 من الاجارة استأجر دارا على ان عشرة اجرة بكذا فوجده شقة اجرة  
 او ثمة عشرة جريا فعليه اجرة حتى ولو قال كل جريب درهم فعليه  
 لكل جريب درهم جامع الفصولين في **السابع** دفع العين المتأجر  
 لحفظه الى من ليس في عياله لحفظه بحسب الاجل لان الاجل اذا لم يشترط  
 عليه ان يعمل بنفسه ان يستعمل غيره والعين وان كانت امانة  
 عنده والمودع لا يلبى الا بدع لكنه امانة ضمننا والضماني يخالف  
 القصد في بزازية في المتفرقات اجرام المثل بحسب مواضع منها  
 في عصب المنافع اذا كان المغصوب مال البتيم او وقفا او معدة للاستغلال  
 استأجر من الفل الثالث في اجرام المثل لم يمتنع منافع العصب ارض طاهر  
 الرواية ويقتضي بغيره في الوقف ومال البتيم والمعدة للاستغلال بعق  
 بحسب اجرام المثل في الفصل الثالث عشر من الفصولين منافع العصب  
 لا يمتنع الا في ثلث مال البتيم ومال الوقف ومعددة للاستغلال منافع المعدة  
 للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بناء او ملك او عقدت سكنة احد  
 الشريكين في الملك اما في الوقف اذا سكنه احدهما بالعلبة بدون اذن الآخر  
 سواء كان موقوفه على كسبي او للاستغلال فانه يجب الاجر ويشتكى من مال  
 البتيم مسئلة سكنة اتم مع زوجة في داره بلا اجر ليس له ان يترك الاجر  
 عليه ما كثر في وصايا القنية لا يصير له رخصة له للاستغلال باجارة بل انما  
 نصيب معدة له اذا بناها لذلك او اشتراها له وبعدها البايع لا يقرب معدة

والا وما بعد للاستغلال ما بين لبواجر لا يسكن  
 كالحمام والرحى والحيات والجرار  
 بنائها الا كالبواجر ولا يصاغ عنها الناس  
 ونحو ذلك كذا جاز  
 على وجهين

لا ينبغي ان يترك دارا بعدة باقية حتى يهدى قالوا انه غير  
 الناس يستعملون دارا ويحلقونها وصاحبها يورثها  
 يستعملونها بوجه كسبي على استعمال المثل ان كان  
 معدة للاجارة بان قالوا ان معدة لها كذا في  
 حاشية القنية في وابل  
 الاجارة

في حق المشر

في حق المشرى الغاصب اذا اجر ما منافع مضمونة من مال وقف  
 او بيتيم او معدة للاستغلال فله المثل استأجر اجرام المثل  
 ولا يلزم الغاصب اجرام المثل انما يرد ما قبضه من الكسبي بناء او  
 كسبي المثلين استأجر في العصب ولو عصب دارا معدة للاستغلال  
 او موقوفه او بيتيم واجرام معدة معلومة باجر مستحق وكسبها  
 المتأجر يلزمه حتى لا اجرام المثل قبل وهل يلزم الغاصب الاجر  
 لمن له الدار فكتب لا ولكن بركة ما قبض على المالك وهو الا وكسب  
 ايلزم المثل للمالك او للعاقدة فزال للعاقدة ولا يطيب له بل بركة  
 على المالك وعنه ابو يوسف ينص في به فنية في كتاب الاجارة  
**ع** عصب وقفا فاجره يجب المثل على المتأجر لوجه الغاصب  
 في الثالث عشر من الفصولين سكن دارا معدة للاستغلال او نزع  
 ارضا معدة للاستغلال من غير استئجار بحسب الاجرة وبه يقتضي كذا اذا  
 دخل حراما منية المثل في وابل الاجارة وفي اجماع الاصغر اذا ما  
 عمر منزل وابن صغير وحرارة فترجى المرأة فلا حصة الميت ان يمنعوا  
 زوجها من دخول المنزل وان يارخذوا الابن منها من اجارات  
 احكام الصغار ورأيت في كتاب الفوائد سئل صاحب المخطط  
 عن امرأة لها ولد صغير وللصغير دار هل لها ان تسكن في دار ولها قال  
 ان لم تكن لها زوج لهما ذلك بحكمه وان كان لها زوج ليس لها ذلك  
 لان سكنها واجب على الزوج فلا تكون محتاجة الى السكنى وكذلك  
 ان كان لها مال وان سكنها بغيره او الزوج هل تادعهم قال نعم وهل  
 عليها اجرام المثل قال ينظر ان كان للصغير دار فائمه بحسبها على المنع  
 والتسليم بان كان الولد ولده عشرة سنين او اكثر لا اجرام عليه لانه لم يوجد  
 التسليم وان لم يكن للصغير دار فائمه بان كان صغيرا بحسب اجرام المثل وهو  
 جواب المشايخ اما على جواب الكتاب فلا اجرام عليها لانه عمارت  
 فاصبة والقصور على جواب المشايخ وقال القاضي الامام محمد بن جاز  
 لا اتم ان تسكن دار ولها الصغير وان لها زوج لا يجب عليها اجرام المثل  
 من احكام الصغار للاستئجار في الاجارة استعمال القصار غير  
 استئجار فعليه اجرام المثل اذا كان معدة للاجارة من المثل لست الامام  
 ناصر الدين وفي المخطط اذا كان له رخصة الاجارة معروفة فيها يلزم بحسب ذلك  
 والا لا يجب اجرام المثل مجمع الفتاوى في الاجارة الفاسدة من الاجارات  
 رجل استأجر دارا وسكنها ثم استعفت فالاجرة للاجر دون المثل  
 وينص في به عند ما خلا قال ابو يوسف خلاصة في الثالث من الاجارة  
 خواتم مسئلة سكنة واحد في حانوت قال ابو بكر بحسب اجرام المثل

وهذه المسئلة خصالا كانت الامكنة  
 بدونه الزوج مع امرأته زوج

بحسب بقدر

بما كان ولا يسع سبب دست  
 كذا في الصغير



وان ادعى الغصب لا يصدق اذا كان مقر بالملك وان ادعى الملك  
 لا يلزم الاجر وان برهن الملك عليه بزازية في المتوفقات لا اجارة  
**خ** ثم سكن الدار سنين بزم الملك ثم استحققت للوقف بالبينة  
 العادلة لا يجب عليه اجر ما مضى **ضم** وادعى القيم من الاوقاف فبرجل  
 جحد فاقام عليه البينة وحكم بالوقف لا يجب عليه اجر ما مضى فاما  
 اذا اقر بالوقفية وكان متعنتا في الانكار وجبت الاجرة قنية في الوقف  
**ط** ثم سكنها سنة ثم بان اثرا وقف او تصغير يجب اجر المثل  
 بخلاف ما مر من المحل المزبور سئل قاضي خان عن رجل اشترى دارا  
 وسكنها سنة ثم استحقها بفقير هل يجب عليه ان يسكنها قال لا  
 لانه سكنها بملك الملك وقد ذكر صاحب المحقق في الدار المعقودة للاستغفال  
 انما يجب الاجر على من سكنها على وجه الاجارة عرفه ذلك بطريق  
 الدلالة اما اذا سكن ببناء وبيع عقدا وتاويل ملك كبيت او حانوت  
 بين رجلين وسكنه احدهما لا يجب الاجر على الساكن وان كان معقدا  
 للاستغفال مجمع الفتاوى في الاجارة الفاسدة من الاجارات احكامه  
 اذا استعمل الوقف كله بالغلة بدونه اذ لا فاعلية اجرة حصة الشريك  
 سواء كانت وقفا على سكنها او موقوفه للاستغفال وفي الملك المشترك  
 لا يلزم الاجر على الشريك استعماله كله وان كان معه الاجارة وليس للشريك  
 الذي لم يستعمل الوقف ان يقول للاجر انا استعماله بغير ما استعمله لان  
 المهر باء انما يكون بعد الخصومة قنية في باب سكنى الوقف  
**كص** طبع مبيعة موقوفة معقودة للاجارة في يد رجل بغير حق  
 اجر بعضهما واستعمل بعضهما ثلث سنين ثم قضى القاضي بوقفيتها  
 بالبينة العادلة فلما موقوف عليه اذا كان فيما ان يطلب اجر مثل الارض  
 التي اجراها المدعى عليه قنية في الوقف **فصل** في رهنها  
 فكنه ثم ظهر انه وقف او تصغير يجب اجر المثل في الفصولين  
 سكن مشركه بغيره لا يلزم اجرة حصة معقودة للاستغفال لان الارض  
 المشركة في حق الساكن وفيما هو من نواحي السكنى يجعل مملوكة لكل  
 واحد من الشريكين على سبيل الحال اذ لو لم يجعل كذلك لمنع كل واحد  
 منهما من دخول وقعود ووقوع امتعة فيسقط منافعه لملكها وهو لم يجر  
 ولما كذا صار احدهما ساكنا في ملك نفسه فلا اجر عقلت في **ف**  
 بانه يتاوه ويل الملك فلا اجر جامع الفصولين في ضمان احد الشريكين  
**خ** واذا كانت بين يتيم وبالغ فكنه البالغ سنة لاشي عليه قال  
**خ** وكذا الاجنبي بغير عقد قلت وقيل دار اليتيم كالوقف قنية  
 في كسب الاجارات وفي النوازل سئل قاضي عن رجل سكن حانوت ابنه احبه

واذا كانت على سكنها باء فخذ حصة المتولى ويقتل  
 للوقف ونحوه فعليه اشارة اليه حيث  
 لم يقبل للشريك اجرة حصة فيه  
 يعني في ضمانه  
 سلام

سئل عن الشريك اذا سكن في الدار المشتركة بيته  
 وبين يتيم مدة قبل يلزم له اجرة غير حصة  
 اجاب نعم يلزمه كذا في متاخر  
 ابن حنبل

في مشركه

مع مشركه بتخفيفه وانه اخيه صغير وهي له هل يجب عليها  
 الاجر قال ان كان قد سكنه بغير عقد اجارة او دالة فلا يجب  
 الاجر **ت** ثانيا راجعة في الفصل الثامن في العقار والاجارة  
 رهن دارا للغير وهي معقودة للاجارة فكنه بالمرزوق لا يلزم الاجر  
 فان اشترى ببناء ويل الملك كبيت يسكنه احد الشريكين بلاء عقدا لا يلزم  
 وان معقودة للاستغفال وكذا السكنى ببناء ويل العقد كعقد رهن فعلم تاركه  
 ان لفظ العقد مع ذكر الملك غير مكرر كما طعن البعض بزازية في نوعه ونحوه  
 في امر الثالث ولا يجوز للمتولى والغيره رهن الوقف وسكنه المرزوق  
 يجب اجر المثل عدت للاستغفال ولا وكذا متولى لوابعه وسكنه مشركه  
 ان متوليا اخر اسندة فعل الساكن فيه اجر مثله هذا هو المختار لقصة الاطماع  
 الظاهر عن الوقف احتياطاً وان كان ظاهر الرواية بخلافه بزازية في  
 التام في الوقف والسكنى ببناء ويل ملك او عقدا لا يمنع لزوم اجر المثل  
 وقيل دار اليتيم كالوقف بزازية في نوعه في المتوفقات من سكن  
 دار الوقف او اليتيم بملكه واتباعه فاجر المثل على الرجل المنوع من الميراث  
 وفي اجارة خلاصة متولى الوقف اجر الوقف بدونه اجر المثل يلزم تمامه  
 وفي اجارة الوقف ان زاد اجر مثله كان للمتولى ان يفتح الاجارة وما لم يفتح  
 يجب التمسك وكره في موقع اخر بنظر ان اجرة المتولى باجر مثله بغير ما يتقاضى  
 الناس فيه فانه لا يفتح الاجارة وان جاء الاخر وزاد رهنه في حصة  
 بغيره حتى لو اجر بينهما واجر مثله عشرة لا يفتح كمراسني في الثاني عشر  
 العين الفاضل مقدس في الاجرة بده يارده جواهر الفتاوى في الاجارة  
**بط** قال المحرر الائمة البدع رايه بخط نجم الدين الحنكبي ان الغبن الفاضل  
 في الاجارة ده يارده **ثم** قال نجم الائمة الحنكبي يعني اذا اجر ما يداوى  
 حصة عشرة بعشرة فوقف فاضل وما دونه لا **ثم** قال هكذا سمعت كسنا  
 يعني قاضي خان من حاشية القنية المتولى اذا اجر به ونه اجر مثله  
 يلزمه تمامه وكذا اللاب لواجب من الصغير بدونه اجر مثله يلزمه تمامه  
 ليس لكل منها ولاية احط في الثالث عشر من الفصولين الوصفي  
 والمتولى اذا اجر منزل اليتيم والوقف بدونه اجر المثل بل يلزم كسنا  
 اجر المثل ام يصير غاصبا بالسكنى لا يلزمه شيء ذكره محمد بن الفضل في فتاواه  
 انه يجب ان يكون غاصبا على اصول علمائنا قالوا ذكره اخصاف في كتابه  
 ان السناد لا يكون غاصبا بل يلزمه اجر المثل والقاضي الامام ابن ابي  
 علي السدي كان يعني بقول اخصاف حتى حتى عنه انه قال لو غصب  
 انسان دار ووقف او دار صبي يجب اجر المثل واذا كان فتيها  
 من الغصب هكذا فما ظنك في هذا والفتوى انه يجب اجر المثل في هذه الصورة

مطالع في الفاضل

الائمة يار



من الشايع في معرفة نقصان الارض قال بعضهم بنظر  
 بيم نواجر قبل المزارعة وبعد ما خضر الشفاوت  
 نقصان الارض كذا في حاشية الكتاب  
 وكذا في التسمية

وقال بعضهم بنظر بيم نواجر هذه الارض قبل المزارعة  
 وبيم نواجر بعد ما خضر الشفاوت نقصان الارض  
 قال من لا يكره من قولهم في قولهم في قولهم  
 كذا في حاشية الكتاب كذا في حاشية الكتاب  
 فقلوبنا في الغيب

بالغا ما بلغ الا اذا انقص المزارع السكنى المستأجر وكان ضمان النقصان انقص  
 للسكنى والوقف او نقصتها المزارعة وكان ضمان النقصان انقص  
 فيثبت بحسب ضمان النقصان فالحاصل انه ينظر الى نقصان والى احواله  
 فانيهما كان اكثر حجب ذلك الوقف والصغير يمكن ذكره في العمارة وفتاوى  
 القاضي الامام محمد بن ابي حنيفة وفي فتاوى الامام طه بن عيسى احكام الصغار في الاجارة  
 ان سكن السقي مزارعي وقف فيه بناء مملوك وكان صاحب السكنى  
 قد استأجر الارض باجر مثله يومئذ فيثبت له المتولى بعد زمان واداءه  
 فاني مالك البناء الا بالاجرة الاولى والمتولى يجدد لاجل جني الاجر المثل الا ان  
 حل المتولى ذلك قال نعم استأجر مزارعي الوقف ثلث سنين باجرة هي  
 اجرة مثله باحتج جازت الاجارة فخرجت اجرتها بالانقاص ولو غلت  
 لا تنقص في رواية لان اجر المثل بعينه وقت العقد ونقص في رواية  
 وجدد العقد الى وقت النقص بزيادة السكنى الاول ثم فيما بعده لورضى  
 المستأجر الاول بالزيادة فهو اول من غيره ولو لم يكن في عقد المزارع كان  
 فيه مزارع فانه وقت زيادته لزمه السكنى الاول وبعد الزيادة بحسب اجر المثل  
 وزيادته الاجر بعينه لو زادت عند الكل حتى لو زاد واحد نعتنا لا نعت هذه  
 الزيادة **جمع** لو اجرة باجر مثله ثم زاد اجر مثله لا تنقص ولو اجرة باجر  
 وجب الاقل فلما زاد اجر فلما تولى ان يخرج الاول الا ان يستأجره الاول  
 باجر مثله بنى المستأجر باجره المتولى فلما مضت المدة زاد في الاجرة لم يقبل  
 فرضي صاحب السكنى بالزيادة فهو اول **فوق** المتولى لو سكن رجلا دار  
 الوقف بلا اجر قبل لا شئ على السكنى وعامة المتأخرين عليه عليه  
 اجر المثل سواء اعدت الدار للفلكة او لا صيانة للوقف عن الظلمة  
 وقطعا لا لطاع الفاسدة وبه يعني وكذا لو سكن دار الوقف بلا اذن  
 الوقف والقيم يزد اجر المثل بالغ ما بلغ وكذا لو قال في وقف رهن  
 حتى لم يزلوا سكنه المزارع بحسب اجر مثله وكذا قالوا في متول باع وقفا  
 سكنه المشتري ثم غل المتولى ودلى غيره فادعى الثاني على المشتري بالبيع لزم  
 المشتري اجر المثل سواء اعدت للفلكة او لا **من** والابن بن مبرهين صاحبنا  
 المتقدمين ان الميزان الاجر في الرهن والبيع ولو اعدت للفلكة اجرة القيم باقل  
 من اجر مثله قدر ما لا يتغابن فيه حتى لم يزد سكنه المستأجر لزمه اجر مثله بالغ  
 ما بلغ على ما اختاره المشاء خوون كذا الواجر اجارة فاسدة في الثالث  
 عشر الفصولين المتولى اذا اجتمعت الوقف من رجل ثم جازاها وزاد  
 في اجرة اجحام قالوا ان كان حين اجرة اجحام من الاول بمقدار اجر مثله ونقصان  
 بسبب لا يتغابن الناس في مثله فليس للمتولى ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة  
 الاجارة وان كانت الاجارة الاولى لا يتغابن الناس يكون الاجارة فاسدة

والمتن في حاشية الكتاب  
 سواء كان مقدرا للاستغلال او لم يكن  
 في آخر الوقف وهذا بناء على  
 المشاء خوون كذا  
 في الاسماء

ولما يوجبها

وله ان يوجبها اجارة صحيحة امامه الاول او من غيره باجر المثل او بالزيادة  
 على قدر ما يرى به المستأجر وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل  
 ثم ازداد اجر مثله كان للمتولى ان يبيع الاجارة وما لم يبيع يكون  
 على المستأجر الاجر المثل كذا ذكره الطحاوي فاضبطان في فصل اجارة  
 الوقف من كتاب الاجارة ولو استأجر دارا معدة للاستغلال سنة  
 باجرة معلومة دون اجر المثل او فوقه مما يتغابن فيه ثم سكنها سنين  
 بيزم اجر المثل فيها واداء تلك السنة لا السكنى في السنة الاولى  
 فنية في اداء كتاب الاجارة واذا انقضت مدة الاجارة ورب  
 الدار غايب فكل مستأجر بعد ذلك سنة لا يذمه الكراء لهذه السنة  
 لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غايب  
 والدار في يد امرئ لا يذمه الكراء لم يسكنها بالاجرة من اجارة اخانية  
 ولو استأجر دارا شهر فسكنها شهرين ان لم يكن مقدرا للاستغلال  
 لا يذمه الا بالاجرة الشهر الثاني وان كان مقدرا للاستغلال بحسب اجر  
 الشهر الثاني سواء استأجر قاما او رضاه او دارا وعليه الفتوى  
 من اجارة حاشية المفتين ولو استأجر رجل دارا كل شهر درهم ولم يزد  
 عدد الشهور كانت الاجارة صحيحة في شهر واحد فان سكنها  
 فيها يوما واحدا من الشهر الثاني لزمته الاجارة في الشهر الثاني وهكذا  
 كل شهر قاضيهان قبل فصل الفلكة في كتاب الكفالة رجل  
 استأجر دارا وغاب وترك امرأته في دارها ليس الاجر ان يخرجها ويحيلة  
 ان يوجبها من اخرى في بعض الشهر الذي يبريد الفسخ فاذا مضى ذلك الشهر  
 ودخل الشهر الثاني تنفخ الاجارة الاولى ولم تنعقد الثانية والآن لا يخرجها  
 في الدار هذا في النوازل خلاصة في الفصل الثالث من الاجارات وكذا  
 في اخانية قبل اجارة الطويلة اكثر من دارا سنة بالف درهم فاما  
 انقضت السنة قال رب الدار ان فرغتها اليوم والاخرى عليك كل  
 يوم بالف درهم فلم يفرغ زمانا وانكرى بقر الدار كذا قال محمد رحمه الله  
 بيزم ما سخي من الاجر قال قلت محمد ولا تجعلها في مقدار ما يتقل متاعه  
 منها باجر مثله قال هذا حسن اجعلها باجر مثله فان فرغتها الى ذلك الوقت  
 ولا جعلها ذلك بما قال كل يوم قاضيهان في كتاب الاجارة  
 من في اجارة النوازل استأجر حاشية كل شهر ثلثة دراهم فلما مضى  
 شهران قال له صاحب الحانوت ان رخصت كل شهر خمسة دراهم  
 والا فخرج الحانوت ولم يقلل المستأجر شيئا ولم يفرغ بل سكن فعليه  
 كل شهر خمسة وسكنه رضاء بما قال صاحب الحانوت ولو قال  
 المستأجر لارضي خمسة وسكن لا يجب عليه الا الاجر الاول العتائبة

ولا يخالف هذا السابق في مسئلة الفنية  
 لانه الكلام هناك في الدار المعدة للاستغلال  
 وتيسر اليه مسئلة حاشية  
 المفتين



ولو قال رب الدار بعشرة وقال المستأجر خمسة ونكره حتى يكتسب  
منه خمسة ولو أصر كل واحد على مفاصلته ومع ذلك سكون بجاء المثل  
منجب تاتار خاشية في الناس من الاجارات وفي فتاوى الربيب  
ومن رعى غنم ابن اذا قال الراعي لصاحب الغنم لا ارعى غنمك  
بعد هذا الا ان تعطيني كل يوم درهما ولم يقل صاحب الغنم شيئا وترك  
غنمه معه لزمه كل يوم درهم وترك صاحب الغنم غنمه عنده رضاه  
بما قال وفي المنقط وكذا في اجارة الدرر تاتار خاشية في الناس من الاجارة  
قال يكم نواجيز هذه الغرارة شهر افعال بدرهمين فقال المستأجر  
لا بل بدرهم وقرن شهر بجاء المثل لا يزداد على درهمين ولا ينقص  
من درهم والصحيح انه يجب درهم موجبات الاحكام من الاجارة  
رجل استأجر حمارا في قرية فوقع الحمارا وفي الناس سقط الاجر  
وان نفر بعض الناس لا يسقط بزازية في اجارة الحمار استأجر  
منزلا في دار وقبضها سكنان فادخله الدار وخلي بينه والخنزير قال  
بعد مدة حال بيني وبين المنزل فخلاني بمكالم حال ان فيه فخلاني لا يلزم  
الاجور وان قبضها المستأجر يلزم بشهادة الظاهر وان حالها يجب  
ايضا لوجود التخلية بزازية في الثالث من الاجارة وفي الفتية  
تسلم المفتاح في المصريح التخلية بينه وبين الدار تسليم للدرا حتى  
يجب الاجر بمعنى المدة وان لم يسكن وتسلم المفتاح في السواد يسكن  
تسلم للدرا وان حضر المصريح المفتاح في يده استمرى من الغرارة في الاجارة  
لو استأجر دارا على ان فيها ثلثة ابيات واذا فسرهما بيتان فانه  
يختبر ولا يسقط من الاجور في او اجارات الظهيرية ولو استأجر  
دارا وقبضها ثم ان رب الدار شغل بعضها منافع فليسقط من الاجور  
حصه ذلك الاجور ولو شكا دارا شهر اقام معه رب الدار فيها الى  
اخر الشهر سقط من الاجور حصه ما كان في يد الاجور فاضب تحت  
في الاجارة الفاسدة استأجر مناسنة قبضها رطبة قال الاجارة  
فاسدة فان قلع رب الارض وسكنها أرضا بيضاء فهو جازي  
فان احتضا قبل ذلك فابطل احكام الاجارة ثم قلع الرطبة ثم العقد  
وان معنى من مدة الاجارة شئ قبل ان يختصما ثم قلع الرطبة فالمستأجر  
بختيار ان شاء قبضها على تلك الاجارة وطرح عنه اجور ما لم يقبض وان  
شاء ترك هذا جلة ما ذكره القدرى في اجارة التاتار خاشية في الفصل  
الخامس عشر وفي التهذيب وان استأجر الدار والقناة مع الماء  
لم يجز اجزا والفتور على الجوز لعموم البلوى من التحمل للزور ركن استأجر  
ارضانم اختلفا فقال المستأجر استأجرها وهي فارغة وفاربت الارض

كانت

كانت مشغولة فزرو عنه وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل القول قول  
صاحب الارض بخلاف المتابعين اذا اختلفا في الصحة والفساد  
بحكم الشوط فان تمت كان القول قول مدخر الصحة لان في هذا الوجه صاحب  
الارض منكرا للاجارة اصلا قال القاضي الامام السخري في الاجارة بحكم كمال  
ان كانت فارغة كان القول قول صاحب الارض كما في مسألة الطاحونة  
كان القول قول منكر الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة كان القول قول  
صاحب الارض كما في مسألة الطاحونة اذا اختلفا في جريان الماء والغطاء  
قال رمي الله تعالى عنه وينبغي ان يكون القول قول منكر الشغل لان في صحة اجارة  
المشغول روايت بين والصحيح انه جائز وبوجه السقوط والتسليم في بيان  
في فضل اختلاف الاجور وانما اذا اختلفا في صحة الاجارة فسادها  
فالقول للمدعي الصحة قال القاضي الامام السخري في اجارة بالزور  
وادعي المستأجر انما كانت فارغة فالقول للمدعي كما في اجارة البرارية  
استأجر في كتاب الاجارة في الكبرى اجرت دارا من زوجهها وكسناها  
جميعا ذكره مهنا انه لا يجوز لها وهو بمنزلة استيجابها تطيح او تختبر وفيه نظر  
وينبغي ان يجوز قال القاضي الفتوى على انه يصح تاتار خاشية قبل الثام  
عشر من الاجارات رجل استأجر دارا وقبضها واشهد بيت منها  
يرفع عنه من الاجور بحضنه تاتار خاشية في صحة الاجارة استأجر دارا  
فانزلهم بعضها والاجر غائب او ممتد لا يحضر مجلس القاضي لا ينفذ ولا نصب  
القاضي وكسنا ينفذ من اجارة الفتية في باب القدر وفي اجارات  
شيخ الاسلام انه لم يدم الدار عليها الصحيح انه لا ينفذ ويسقط الاجور في الاجارة  
خلاصة في الاجارات رجل استأجر دارا وقبضها فسقط منها حائط  
او انهدم بيت من الدار كان للمستأجر ان يرفع الاجارة بحضنه الاجور ولا ينفذ  
فصح عند غيبته لانه هذا بمنزلة الرد بالعيب فان انهدم كل الدار كان  
للمستأجر ان يرفع عند حضرته وعيبته ويسقط الاجارة عند الحكة لا في  
الاجارة ما لم يرفع في اجارة الخاشية اجردار وقبضها المستأجر فثبت  
فيها ما قابس للمستأجر ان يرفع ولا الاجور ولو كان مكان الدار سفينة  
وصارت الواحها ثم اعيدت سفينة لم يجز عليه تسليمها الا المستأجر  
شتمه في سائر القدر من الاجارات جرح اسباب استأجر جرحا بورد  
بهمه آب برود بدست مدد وواجر او لايت غائب استأجر  
بردا كرد وبركار كشت اجراين بافي مدت واجب بود ياني اجاب  
كما انهدم البيت المستأجر والمواجر غائب فيناه المستأجر وسكن  
ابن جرحا بمنزلة انهدم كل بورد قلنا لانه بعد الاستفاد المقصود وهو  
الطحن فاعديه في الاجارة رجل استأجر حتى ماء وبيرها وساعها

سئل عن اجارة الارض المستأجر فقال مشغولة فزرو عنه  
على وجه الاجاب انما كان الزرع بغير طريق شرعي  
لا يجوز قبضه فالحكم في الاجارة فاضافة  
الى المستأجر وان كان بطريق شرعي يجوز الاجارة  
وكذا الزرع على القاع وسكنها المستأجر بعد ذلك  
كذا في فتاوى الربيب

سئل عن اجارة دار مشغولة بامتعة المور  
وان سكن هل يصح الاجارة اجاب نعم يصح  
الاجارة ولا استأجر مطالبة صاحب الامتعة  
ببرفها كذا في فتاوى الربيب

سئل عن اجارة دار مشغولة بامتعة المور  
وان سكن هل يصح الاجارة اجاب نعم يصح  
الاجارة ولا استأجر مطالبة صاحب الامتعة  
ببرفها كذا في فتاوى الربيب

سئل عن اجارة دار مشغولة بامتعة المور  
وان سكن هل يصح الاجارة اجاب نعم يصح  
الاجارة ولا استأجر مطالبة صاحب الامتعة  
ببرفها كذا في فتاوى الربيب

سئل عن اجارة دار مشغولة بامتعة المور  
وان سكن هل يصح الاجارة اجاب نعم يصح  
الاجارة ولا استأجر مطالبة صاحب الامتعة  
ببرفها كذا في فتاوى الربيب



مدة معلومة باجر معلوم فانقطع الماء سقط من الاجر بحسبه فان  
لم ينقص الاجارة حتى عاد الماء لمزمت الاجارة فان شرط عليه الاجر  
وان انقطع الماء منسدت الاجارة وان اختلفا في قدر الانقطاع فالقول  
قول المستأجر وان اختلفا في نفس الانقطاع يحكم بحال نقد الفناء  
في الباب الحادي عشر من الاجارات وكذا في بعض الكركي استأجر  
بشيء ما وكل شهر باجر مستحق فانقطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يجر له استأجر  
الخبير هكذا ذكر في الاصل ومما انفق باجر الاجارة لان انفق باقطاع  
ماء الرعي كالعبد المستأجر اذا ابق في مدة الاجارة فان لم ينفع حتى  
عاد الماء لمزمت الاجارة فيما بقي من الشهر لزم وان موجب الفسخ ونزع  
عنه الاجر بحسب ذلك قال بعضهم معناه بحسب ما انقطع  
الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشر ايام من الشهر سقط من الاجر الثلث  
قال شيخ الاسلام هذا هو الاصح لان ظاهر الرواية يشهد لهذا فانه  
قال في الاصل الماء اذا انقطع الشهر كله ولم ينفع من الاستأجر حتى  
الشهر فلا اجر عليه في ذلك كله ولو كانت منفعة السكنى مقصودا عليها  
مع منفعة الطن وجب بقدر ما ينقص منفعة السكنى وذكر القهستاني في شرحه  
من استأجر رعي ما سنة فانقطع الماء بعد ستة اشهر فامسك الرعي حتى  
مضى السنة عليه الاجر ستة اشهر ولا شيء لما بقي وان كان البيت ينفع به  
لغير الطن فعليه من الاجر بحسبه تارة خاتمة فاعلم انما انطوى  
في كتاب الاجارة في الفصل الثالث عشر ملخصا ولو استأجر طاحوتى  
ماء في موضع يكون الحفر على الواجر في عرسهم واحتاج النهر الى الكرى وصار  
بحال لا يعمل الا احد الرجلين ان كان بحال لو صرف الماء اليهما جميعا عملا  
ناقضا كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة لتمكن احدهما من الحصول وان لم  
يفسخ الاجارة فعليه اجرهما جميعا وان كان بحال لو صرف الماء اليهما  
لم يعمل كان على اجاحدهما ان يفسخ الاجارة فان تفاوت اجاحدهما اذ كان  
الماء يكفي لأكثريهما اجاد وان كان في موضع يكون كرى النهر على استأجر  
في عرسهم كان عليه كل الاجر طهريه في كتاب الاجارة وغيره الثاني استأجر  
ارحنا للزراعة وانقطع الماء وبقي سني من المدة ما يصلح ان ينزرع  
عرفا ولم يجامهم ولم ينقص حتى تمت المدة لمزمت تمام الاجر وان خاسمه  
نقص الاجارة وينقص من الاجر بحسبه وان لم يصلح ان ينزرع عرفا  
لا يلزمه الاجر فيما بقي وان لم يجامهم ينزارية في الفصل السابع من  
كتاب الاجارة رجل استأجر رعيها ليزرعها فزرعها فامسكت  
الزراعة افة فملك الارض ولم ينبت فعليه الاجر تاو لو غرق  
قبل ان ينزرعها فلا اجر عليها قال في المحيط والفتوى على انه اجر على استأجر

فيما بقي

فيما بقي من المدة بعد ملك النزرع الا اذا غرق من اعادة زرع مثله  
او دونه في المضرب بارض وكذا لو منعها غاصب لان في المدة الاولى  
يمكنه ان ينزرع اخر فان غرق قبل ذلك لا يمكنه ولو قبل الارض  
ولم ينزرعها حتى مضت السنة يجب تمام الاجر وفي الفناء رجل  
استأجر رعيها ليزرعها فزرعها فلم يجد الماء ليسفيرا فيفسخ النزرع  
سقط الاجر عنه سواء استأجر رعيها او غيره بشرط ان كان احتار  
الفتية ابي الليث بمنزلة مالوا استأجر رعيها فانقطع الماء ففيض  
كركي في نوع في اجارة العقار والضباع من كتاب الاجارات رجل  
استأجر رعيها ليزرعها فزرعها ولم يجد الماء ليسفيرا فيفسخ النزرع  
فالمدة على وجهه من اقامه يستأجر رعيها بشرط ان كان احتار  
سقط عنه الاجر لغوات التمكن من الانتفاع وفي الوجه الثاني انقطع ماء الرعي  
والنزرع على وجهه لا يجرى فلا يخبر وان انقطع قبل ان يجرى منه السقي  
فلا اجر عليه واجب وان لم ينقطع الماء لكن سال الماء عليه حتى لا ينبت له  
الزراعة فلا اجر عليه لانه يخرج عن الانتفاع به كما اذا غصب غاصب  
ولو انجبته في الاجارة رجل استأجر رعيها ليزرعها فانقطع الماء ان كانت  
الارض سقي بماء الارض وبها المظركن انقطع ماء المظركن ايضا لا اجر عليه لانه  
لم يتمكن من الانتفاع بها رجل استأجر رعيها ليزرعها شيئا سماء فزرع  
ولم ينبت او اصابت افة قدره وكان ذلك في وقت لا يستطيع  
ان يعيد ما مرة اخرى فادان ينزرع فيها غير ما سماء ان كان الثاني اقل  
من الاول بالارض من المستحق او مثله فعل ذلك لا تترتب الارض رضى ظاهر  
وان كان الثاني اقل بالارض من الذي سماء لم يكن النزرع لانه رتب الارض  
لم يكن من الا بالسخى او بما هو مثله او دونه وبيرة الارض على صاحبها بقدر  
ما كانت في يده من الاجر وبطل عنه الزيادة والمواجر اذا انقضت المدة المستأجرة  
بغير رضا المستأجر او بغير رضاه لا ينقص الاجارة لبقاء الاصل كما غصب  
الدار المستأجرة ان لا ينقص الاجارة لكن يسقط الاجارة  
ما دامت في يد الغاصب وكما لو انتهدمت الدار في يد المستأجر في اجارة  
الخاتمة في فصل ما يجب وكذا في فصل ما ينقص من الاجارة قال في المحيط وفي  
فتاوى اهل سمرقند استأجر رعيها ليزرعها فلم ينبت حتى مضت  
المدة ثم امطرت ونبت فالنزرع كله للمستأجر وليس عليه كرا الارض  
ولا تقصاها واذا حال الى نوادر ابن سماعه وفي المتن وفي الفصل  
فان قال سبب الارض انا اقلعه له ذلك فيض كركي في اجارة العقار والفتية  
وان عرض للمستأجر ودع عن الزراعة فان كان لم ينزرع بنفسه يكون  
عذرا وان كان لا ينزرع بنفسه يكون عذرا فانية في فصل ما ينقص من الاجارة وكذا

الاجارة



اذا مات احد هما والنزع بقل بترك باجر المثل لان الحاجة منها  
الى الانقضاء وفي الاول الى البقاء وعنه الثاني مقتضى مدتها والنزع  
بقل بترك باجر المثل في الاستحسان ان الاختصاص وان لم يتخصصا حتى  
حصده من الاجر بحسبه ذلك ولا يتصدق رب النزع وادم مقتضى مدتها  
ولم يخرج النزع ورثت الارض الى مالكها فان خرج بعد ذلك ردت الى  
صاحب البذر وله النزع وعليه باجر المثل وكذا لو لم يتخصصا حتى حصده  
بزره في سائر موت احد العاقدين في كتاب الاجارات رجل استأجر  
ارضا فزرع قصبها لم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان عليه ورثته  
ما سمي من الاجارة ان يدرك النزع لان الاجارة كما ينتقض بالاعذار  
وكذا لو مات المأجر وبقي المستأجر يبقى الاجارة الى ان يدرك النزع فان  
انقضت الاجارة والنزع بقل في القياس يؤخر المستأجر بقل النزع  
وفي الاستحسان يقال ان شئت فقل النزع في الحال وان ثبت فترك  
في الارض الى ان يدرك وعليك لصاحب الارض اجر مثل الارض  
خبروا بل اجارة مخفية ويجوز ان يفسح الاجارة بموت العاقدين او احدهما  
او اعتقد لنفسه انما لو عقد ما لم يفسح ما سمي بالانكسار والاستحسان ان مات  
ببطل الاجارة لان التوكيل بالاستيجار توكيل بالفسخ فصار كالتوكيل  
بفسخ الاعيان فيصير مستأجرا لنفسه ثم يصير موارثا للموكل كذا في حجة  
من شرح المحج لا بين ملك من الاجارة وببطل الاجارة بموت الاجر والمستأجر  
عندنا خلا فالت في ردها لله تعالى ولا يبطل بموت التوكيل ولا بموت الاب  
او الوصي ولا ببلوغ الصبي وببطل موت الموكل وان اجر رجلان وارثا مات  
احدهما بطل الاجارة في حصته عندنا فان رضى وارث الميت وهو جيران  
يكون حصته على الاجارة ورثته المستأجر جاز وان كان هذا اجارة المشاع  
في نصيبه لكنهما في الشريك وكذا لو مات احد المستأجرين فانما كان  
في كتاب الاجارة وببطل الاجارة بموت الموكل ولا يبطل بموت التوكيل  
ولا بموت الوصي والاب والفاخر في اجارة مال البيت ولا بموت  
قيم الوقف في اجارة الوقف وادرجت الاجارة بين وكيل الاجرة  
وبين وكيل المستأجر فمات الوكيل لا يبطل الاجارة فاضبحان في  
فصل فيما ينتقض به الاجارة مولى الوقف اذا اجر الارض مدة معلومة  
ثم مات المأجر ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة فرفع  
ورثته المستأجر غلة قال الشيخ الامام ان كانت الغلة زرعا زرعها  
ورثته المستأجر بمذره كانت الغلة لهم وعليهم نقصان الارض  
ان كانت الارض انتقصت بذراعهم وبصرف ذلك النقصان  
الى مصالح الوقف لاحق للموقوف عليهم بذلك فاضبحان في فصل اجارة الوقف

وان مات

وان مات الموقوف سكن استأجر فملكه جازا كان بعد موت لانه  
ليس يخاصب في السكنى بل هو ما من على الارض من اجارة خزانة المقتدين  
رجل استأجر جازا ثم استأجرها لغيره جازا مع رجل آخر ذكر في المشتق  
ان الاجارة تبطل وبترك النزع في الارض حتى يستقص ويكتم لشريك  
في الشراء على صاحب الارض مثل اجر نصف الارض فاضبحان في فصل  
ما ينتقض به الاجارة استأجر عبد الخدمة فمضى العبد ان كان  
يعمل ووسم العمل الاول له خيار الرد وان لم يرد وثبت له عليه جازا وان كان  
لا يقدر على العمل اصلا لا يجب الاجر وعلى قياس مسئلة الرعي يجب ان يقال  
اذا عمل اقل من نصف عمله له الرد وان ينتقض الاجارة حتى تمت المدة لزمه  
الاجر بزره في النوع الاول من الاجارة وفي القدر وري اذا اجر الرجل عبده سنة  
فمضى سنة استأجره فمضى فمضى جازا وكان العبد باختيار ان شاء امضى  
على الاجارة وان شاء فسخ واذا اجاز لم يكن له ان ينتقض بعد ذلك واجر ما مضى  
للسيد وفي الفتاوى العنانية ان لم يكن عليه دين وما بقي للعبد وان كان  
حين اجر العبد استأجره لاجرة ثم اجاز العبد بعد العتق فالاجرة عليه السيد  
تأخر فانية في اتحاده ثم كتاب الاجارة وان باع المستأجر بذر المستأجر  
ان يزرعه فمضى بده قال القدر لا حتى يؤدي مال الاجارة بزره في النوع الثاني  
في الفصل السابع من الاجارة فلو استأجر لغيره بالاطعام الى فلان فمضى  
به ووجد فلان تيبا فزره لاجله عندنا وفي مسئلة حمل الكتاب التي  
ذكرها في الكتاب ان دفع الكتاب الى ورثته يجب الاجر بالاجماع وان وجد  
فلان غائبا وترك الكتاب هنا قال بعض مشايخنا ايضا على الخلاف  
وبعضهم على انه يجب الذهاب اجماعا هذا اذا شرط عليه المجيء بالجاب  
اما بلا شرط فان ترك الكتاب ثم قال حتى يعطى له ان حضر او كان  
غائبا او الى ورثته ان كان ميتا يسخن الاجر كلا وكذا لو وجد ودفع  
الكتاب ولم يرد ما عاد بواجب الاجر كلا لانه انما با وسعه ولو  
لم يجده او وجده وعاد بالكتاب فلا اجر له وقال محمد رحمه الله تعالى اجر  
الذهاب ولو نسي الكتاب ثم لا يسخن اجر الذهاب اجماعا وان استأجره  
لتبليغ الرسالة الى فلان فلم يجده او وجده ميتا فلم يبلغ الى ورثته وجع  
له اجر الذهاب والوقف ان الكتاب ان كان سريكون مخوما غائبا  
فيمكنه الترك لعدم اطلاع خبره لعدم خلافك ختم غيره والرسالة لو ستر  
لا بدع فامتنع كذا في الباع الغير قال الامام اهلوا في الفرق بين الكتاب والرسالة  
واذا رجع بالطعام ومالك في الطريق لا يقتضيه عندنا استأجره غلاما لغيره  
يكتبه اليه بعد اذ فقال الغلام ذهبت به وانكره للمستأجر ان يريه الغلام  
ان دفعه اليه الكتاب او لم يجده يجب الاجر بزره في الاجارة



اهل بلدة نقلت عليهم الوثائق فاستاء جوارجلها بامر معلوم لغير  
 الى السلطان ويرفع القضية ليخفف عنهم نوع تخفيف واخذ الاجر  
 من عاقبة اهل البلدة من الاعباء والفقر قالوا ان كان مجال لوديب  
 الى بلدة السلطان يستعيد لاصلاح الامر في يوم وبومين جازت  
 الاجارة وان كان لا يحصل المقصود في يوم او يومين فما يحصل في  
 مدة فان وقتوا الاجارة وقتا جازت الاجارة وله كل المستى وان  
 لم يوفقوا فدت الاجارة وكان له اجر المثل على اهل بلدة على قدر  
 مؤنتهم ومنافعتهم وقال بعضهم لا يصح هذه الاجارة على كل حال  
 قاضيهان في اهل باب الاجارة الفاسدة نقلت الرتبة الى  
 على مصر فاستاء جوارجلها من بيع شكاوهم الى السلطان ان ذكر الوقت  
 جاز وبه يفتى والالا بزيادة في نوع المنفقات استاء جوارجلها  
 حلقا او دلا كما يخلق من دخل حمامه ويدلكه لم يجر لانه لا يقدر ان يبيع  
 العمل المقصود عليه في الحال فنية من كتاب الاجارات رجل استأجر  
 رجلا ليعهد جداره او ليعبني حائطه كل ذراع بكذا او قال دارين درجيك  
 ناحيه بئر او استأجر رجلا ليكس حطبه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 الاصل في جنس هذه المسئلة ان الاستاء جوارجلها بالعلم فان كان  
 عملا لو اراد الاجرة ان يأخذ في العمل لمحال بقدر عليه صحت الاجارة ذكر  
 لذلك وقتا ولم يذكره خوان يقول استاء جرتك لتخبرني عن مشا  
 من الخبر بدمهم جاز ان كان الاستاء جرتك في ذلك بلك الات اخبرني كالدقيق  
 ونحوه وان لم يبين مقدار العمل كتبت ذكر ذلك وقتا فقال استاء جرتك  
 لتخبرني اليوم الى الليل بدمهم جاز ايضا لانه وان لم يبين مقدار العمل فقد  
 ذكر مقدار الوقت وبذلك الوقت نصير المنفعة معلومة ولو قال بدين يكس  
 درم ابن ديوار من بركن جاز ايضا لانه سمي له عملا لو اراد ان ياء خذ فيه  
 لمحال بقدر عليه فتصح الاجارة بدين كذلك وقتا ولم يبين ولو قال  
 بدين ده درم ابن جرتك من بركن ان لم يذكر ذلك وقت لا يجوز لانه  
 استاء جرتك لو اراد ان ياء خذ فيه لمحال لان التذرية لا تقوم به  
 وانما تقوم بالزجر ولا بدري معنى تمام الزجر وان يبين لذلك وقتا فهو  
 على وجهه ان ذكر الوقت او لا ثم الاجارة بان قال استاء جرتك اليوم  
 بدمهم على ان تدرى هذا الكدس جاز لانه استاء جرتك معلوم وانما ذكر  
 الاجارة بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجارة او لا ثم العمل بان قال  
 استاء جرتك بدمهم اليوم على ان تدرى هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع  
 على الاجارة او لا وانما يحتاج الى ذكر الاجارة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معلوما  
 او جاز ولا حصار ذكر الوقت بعد بيان الاجارة لا يستعمل على شرط ان يتجمل ولا يفر

وفي الدلالة على ان الاستاء جوارجلها بالعلم  
 او بغيره فشرط ان يكون معلوما كذا في الزرية  
 على وجهه ان يبين مقدار العمل كذا في الزرية  
 السلطان ثم انما وجد وجهه وحده في الزرية  
 على وجهه ان يبين مقدار العمل كذا في الزرية  
 ذلك وانما يبين مقدار العمل كذا في الزرية  
 استاء جرتك بدمهم اليوم على ان تدرى هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع  
 على الاجارة او لا وانما يحتاج الى ذكر الاجارة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معلوما  
 او جاز ولا حصار ذكر الوقت بعد بيان الاجارة لا يستعمل على شرط ان يتجمل ولا يفر

فلما كان

فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز على هذا مسئلة سمار  
 رجل امر سمار الشترى كذا الكدس او دلا لا يبيع هذه الاثواب بدمهم  
 لا يجوز هذه الاجارة لانه لا يبيع الا بدين بالمال وانما يبيع به وبالمشترى  
 ولا بدري معنى جرتك الشترى فان ذكر ذلك وقتا ان ذكر الوقت او لا  
 ثم الاجارة بان قال استاء جرتك اليوم بدمهم على ان تبيع لي كذا او  
 شترى جاز وان ذكر الاجارة او لا ثم الوقت بان قال استاء جرتك  
 بدمهم اليوم على ان تبيع لي كذا او شترى لا يجوز وهذا مسئلة تدرية  
 الكدس سواء فاذا فدت الاجارة وعمل وانما كان له اجر مثله على ما هو  
 العرف في اهل هذا العمل قاضيهان في الاجارة الفاسدة  
 اخرج هذه المسئلة من الكدس بالذرية كل غور هكذا بان قال منه  
 وان اطلق يجوز في غور واحد فقد الفاسد من كتاب الاجارة  
 ثم استاء جرتك ليعمل له فطنا سماه وليقص له مائة ثوبه جاز اذا كان  
 القطن والنياب عنده والافلاط فلا يصل ان الاستاء جرتك على  
 في محل ليس عنده لا يجوز كما لا يجوز بيع ما ليس عنده وقال وهو باختيار  
 اذا راي النياب ولا حصار في القطن فنية في باب الاستاء جرتك على  
 ليس عنده استاء جرتك على العمل في شيء فنية كذا كذا اذا كان  
 بين اثنين طعام فاستاء جرتك واحد منهما صاحبه على ان يحمل نصيبه الى مكان  
 معلوم والطعام غير مقوم فحمل الطعام كله واستاء جرتك صاحب  
 او اية صاحبه على ذلك لانه لا يجوز هذه الاجارة عند اصحابنا واذا حمل  
 الاجرة وعند السامعي جائز وله الاجر اذا عمل بربع في الاجارة استاء جرتك  
 رجلا للبيع والشترى او لم يوقت لم يجر وان وقت جاز وبدمهم الاجر يحصل البيع او لا  
 بزيادة في الاستصناع من كتاب الاجارة ولو قال له بعه لي  
 هذا المناع بجر درهم او اشتره لي وان لم يبين اجلا فلا جرتك  
 لا يزد على درهم ولو امره بالبيع والشترى او لم يشترط له اجرا فري استعانه  
 خلاصة في الخامس من الاجارات رجل يبيع شبرا في السوق  
 فاستعان من رجل من اجل السوق فاعانه عليه ثم طلب منه الاجرة  
 المعينة في ذلك عادة السوق ان كانوا لا يبيعون الا باجر يجب اجرا  
 وان كانوا لا يبيعون في مثل ذلك بغير الاجر لا شيء له ثم كل موضع يجب  
 اذا اخذ الدلال الاجر ثم ان المشتري رد ما يقب بطريق هو في ذلك  
 فصح الاستاء الدلال ما دفع اليه من الاجر خلاصة في الخامس  
 من الاجارة وكذا في الظاهر الدلال في البيع اذا اخذ الدلالة بعد البيع  
 ثم انقضى البيع بغير سبب من الاسباب سلمت له الدلالة لان  
 الاجر عوض عن مقابل العمل وفدتم العمل فلا تحقق عليه الدلالة كالحياط

وهذه المسئلة من كورة مفصلة في الحاشية  
 بعد ثلث اوراق من هذا الكتاب



اذا احاط الثوب ثم فقه صاحب الثوب فانه لا يرجع على اختياره الا بالاجور  
 وكذا صاحب الدار اذا هدم الدار لا يرجع على البناء بشئ فانه يختار الاجور  
**فصل** لو ثبت ان المبيع كان حرا او وقفا بستر او اذا العقد لم ينعقد  
 جامع الفصولين في احكام الدلائل وفي متفرقات العنايه اخذ الدلائل  
 الدلالية ثم استحق المبيع او رد بالعيب بقضاء او بغير قضاء لا بستر  
 منه الدلالية وقال المصنف ان شهيد به اذني والدي وفي الذخيرة دفع  
 الى المتأدي ثوبا بالبيع فنادى ولم يبع فباع صاحبه بنفسه فللمتأدي اجر مثل  
 قياسا وفي الاستحسان لا يجب بشئ بحكم العرف فانما رغبة في فصل  
 في المتفرقات من البيوع دلال لم يضر على الاتمام فباعها دلالا اخر ليس  
 للاول بشئ وعليه القنوم من اجارة الخلاصة وفي فتاوى القضاة الدلالة  
 في النكاح لا يوجب الاجور وبه كان يعني وغيره من شيوخ زمانه يقولون  
 بوجوب اجر المثل وبه يعني لان معظم الاحرف في النكاح يقوم بالدلالة  
 لان النكاح لا يكون الا بمقدمات يكون بالدلالة فكان لهما اجر المثل  
 بمنزلة الدلالة في البيع فانه يستحق الاجور وان كان البيع من صاحب المتاع  
 لا الدلالة خلاصة الفصل الثاني من الاجارة اكثرى سفينة ليجمل  
 المختصة المعينة الى موضع حمل صاحب السفينة تلك المختصة في سفينة  
 اخرى استحق الاجور المستحق لان بين السفينتين لا تفاوت في العمل ذكره  
 الشيخ الاسلام الكبير بقاى ذكره في اوخر الفصل الخامس والعشرون من الاجارة  
 سئل عن شخص فادرب السفينة على ان يحمل له كذا الى مكانه كذا فافتتحت  
 السفينة واكسرت في بعض الطريق حمل يستحق شيئا من الاجور وانما اجور  
 رب السفينة ملا حافيرا باجرة معاودة ذهابا وايابا فرب يستحق  
 من الاجور بقطرها واذا مال البحر عليهم تحقوا الغرق ان لم يلقوا بمصاعيرهم  
 فالتقوا بعضها في البحر فما حكم في ذلك اجاب اذا غرقت السفينة واكسرت  
 بغير منعه رتبها لا قسما عليه ولا اجور له وان كان يضعه فالملك بالخيار  
 ان شاء ضمنه قيمته في مكان التلف واعطاه اجرة بحسبه وان لم يكن يحمل  
 ولا اجور له والملاح يستحق من الاجرة بقطرها واذا تضرعوا على الاتقاء فالحزم  
 على الرؤس لانه لحفظ النفس وهم فيه سواء ففتاوى قارئ الهادي  
 سئل عن شخص استأجر سفينة لينتفع بها على الوجه الشرعي في الحمل والسفر  
 على العادة من بندر السويس الى بندر جدة المعهورة ثم انه سافر بها فغرق  
 في انشاء الطريق وتلفت هي والمتاع فهل يلزمه اجرة المالك التي سافر بها  
 ونسقط عنه باقي المالك او لا اجاب بانه يلزمه اجرة المالك التي  
 سافر بها بانه لانه المعقود عليه المنفعة لا العمل فهو كسكنى الدار و  
 استيجار دابة للركوب او حمل عليه باو كذا قال الزباني استحق المجرى للاجر بعض

مطلق الدلالة في النكاح من فقه سبق انفا  
 انه لا يوجب الاجور استحسانا وهو المختار

سئل عن ثلاث سائر واجاب بوجوبها

يجوز للمالك ان يتركه ويأخذ من قيمته  
 سئل عن سفينة استأجرها فلما قاربت جدة معلومة  
 فركبها رجلان فاستقرت في البحر واكسرت السفينة  
 اذا غرقت في بعض الطريق  
 سئل عن الاجرة في السفينة  
 بغير منعه  
 سئل عن الاجرة في السفينة  
 سئل عن الاجرة في السفينة

الآخر سكنى

الآخر سكنى الدار وقطع المالكه لان المعقود عليه وهو المنفعة بصيرتها  
 الى المتأدي بغير تسليم حملها وهو الدار والدابة بخلاف ما اذا كان المعقود عليه  
 العمل كالحياطة والحمل والقصر فانه لا يستحق من الاجور شيئا الا بعد الفراغ من العمل  
 والتسليم الى صاحبه فلا يستحق البعض شيئا ان شئى والدليل على الفرق  
 ايضا ما في المحيط ولو اكثرى سفينة ليجمل عليها الى موضع كذا ليجمل كذا  
 ويجبى به فذهب بالسفينة فلم يجده فرجع قال يلزمه كسرى السفينة في  
 الذهاب فارغة وان قال اكثرى رتبها منك علان ليجمل له طعاما الى كذا  
 من موضع كذا فاحمل يحمي الطعام فلا شئ له من الكسرة والشئ في الاول المعقود  
 عليها منفعتهما وفي الثانية على نفسه وهذا يحمل عليها فان قلت في فتاوى  
 قارئ الدلالة السفينة اذا غرقت واكسرت من غير صنع رتبها فلا ضمان  
 عليه ولا اجور له وظاهره انه لا يجب شئ من الاجور قلت انما كان كذلك  
 لما صور بها فيما اذا فادرب السفينة على ان يحمل كذا فالمعقود عليه  
 المحمل وفي سئلنا المعقود عليه المنفعة وهو قطع المالكه والدليل  
 عليه ايضا ان قارئ الدلالة ذكر في السؤال رب السفينة اذا استأجر  
 ملا حافيرا يستحق شيئا من الاجرة اذا غرقت فاجاب بانه يستحق من الاجرة  
 بقطرها وانما ذلك في الملاح لانه المعقود عليه المنفعة والملاح تارة يكون  
 خاضا وتارة يكون مشركا فان كان بمعنى انه العامل في السفينة مع رتبها  
 فهو خاص وفي السراج الوقايع الملاح صاحب السفينة وفي المصباح الملاح  
 السفان وهو الذي يجرى السفينة من رسايل ابن حنبل رجلا استأجر  
 سفينة ليجمل عليها الى موضع كذا ويحمل عليه كذا ويجبى بها فذهب  
 بالسفينة ولم يجد ذلك الشئ قال محمد يلزمه كسرى السفينة في الذهاب  
 فارغة اقل كسرا ولو قال اكثرى رتبها منك علان يحمل الطعام من موضع كذا الى  
 فليس عليه شئ من الكسرى لانه المسئلة الاولى اكثرى السفينة للذهاب والحمل  
 والرجوع فيلزمه حصة الذهاب وفي المسئلة الثانية وقع الاستيجار  
 حمل الطعام من موضع كذا الى هنا فاحمل لا يلزمه شئ واكثرى دابة  
 ليجمل منها كذا حولا لانه في الكسرى وقال ذهب ولم اجد احمل قالوا ان حصة  
 المستكرى في ذلك كان عليه اجور الذهاب خالبا او احمل فاضحان في فصل  
 ما يجب الاجور على الاستأجر وفي فصلها اذا استأجر دابة من هذه الفتاوى ففسل  
 رجلا استأجر رجلا ليجمل عليه طعاما وعلقا من مطبوعة فذهب ولم يجد  
 شيئا قسم الاجور على ذهابه وقولته ورجوعه فيلزمه مقدار ذهابه لان  
 الذهاب كان له هذا اذا سمي مطبوعة فان لم يسم ينظر الى اجر مسئلة  
 في ذهابه ولا يجاوز به ماسي ذلك يعني من حصة ولو الجنية من الكسرية  
 والاستحسان رجل اكثرى سفينة من رجل يحمل فيها متاعا الى موضع معلوم



فانما بلغت السفينة الى هذا المكان صرنا نرى الى مكان الذي كثر  
منه فربما على وجهه ان كان معها صاحب المحلة بحسب الكرامة  
عليه لانه اذا كان معها فالطعام في يده وقد وصل الى الموضع الذي  
الذي اليه وان لم يكن معها صاحب المحلة لانه عليه ان ياتي الى  
صاحب الطعام فصار خنثى طاعة ثم نفق فانه لا ياتي الا بالاجور ولو لم يجبه  
من المحل الزبور دفع الى ملاك طعام ما يكسب فلما بلغ المقصد نفق طعام  
وانكر الملاك فالقول لصاحب الطعام وعلى الملاك ان يكسبه وبهذا الاجرة  
بحسب الاجور يدفع الاجر اليه فان كان دفع فالقول للملاح وبهذا الصاحب  
الطعام كله حتى يرد قدر ما نفق من الطعام من الاجور بنزلة في النوع الثاني  
في الفصل الثاني عشر كتاب الاجارة ولو قال اعلمني في كذا حتى انفسك  
في حقك كذا او كذا ثم ابي اختلف المشايخ فيه ولو عمل في كذا من اجل طمع  
ان يزوج بنته منه فلم يزوج يرجع باجر المثل شرط التزوج او لا اذا علم انه يعمل  
لهذا الغرض قال الاستاذ طهريه الدين خالي لا يرجع لان المشايخ اختلفوا عند  
بالعهد خلاصة في الفصل الرابع عشر من الكتاب ولو قال اعلمني في كذا حتى  
هذه السنة حتى تزوجك بنتي فعمل فلم يزوجها منه ففي وجوب الاجور  
خلاف والاشبه الوجوب وكذا اختلف فيما عمل بلا شرط ولكن علم انه  
ما يعمل الا طعاما في التزوج وعلى هذا القول رجل اعلمني حتى انفسك  
كذا فابي جامع الفتاوى في الاجارة قال غيره اعلم سنة نادحة  
بنودهم فعمل له ثلث سنين فعليه اجرة سنة واحدة ثم ان تزوجها بعد  
لا شيء عليه والاجب اجرة مثل سنة واحدة على الآخر اجماع المشايخ في اولهم  
لانهم لا يصلح اجرة فنية في المتوفقات من كتاب الاجارة فمن  
كره فتن نصف نهن لا يجوز لانه في معنى فنية الطمان وعلى هذا ينبغي  
جند بن وكادرس وارزنيكر فتن يبي وكتم دردين وغيرهما بارو  
الوده خزانة في الارادة رجل استأجر رجلا ليعمل له قصباً في ارضه  
على ان يعطى له خمس حومات من هذا القصب لا يجوز كما لو استأجر طحاناً  
ليطحن له الحنطة بقبض من دقيقها ولو عين خمس حومات من القصب لا يجوز  
الاجارة لجهال الخمرات ولو استأجر طحاناً ليطحن له هذه الحنطة بقبض  
من الدقيق ولم يقف من هذا الدقيق جاز لانه لم يجعل الاجور من دقيق هذه الحنطة  
والقصب معلوم بخلاف الخمرات وكذا لو استأجر رجلاً ليعمل له القطن  
بعشرة امساء من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة امساء من القطن  
ولم يقل من هذا القطن يجوز ولو دفع غزالين في كذا بالثلث او بالربع ذكر  
في الكتاب انه لا يجوز وما شايخ بلخ جوز واذ كان المكان المغارل وبها اخذ القصب  
او اللين وكسب اللين كسب اللين او كسب اللين قاضي في الاجارة الفاسدة

والقصر في القواعد الفقهية انه في الاجارة  
على الوجه كذا في التبرارة في نوع في الدين في الاجارة  
في كتاب الدعوى وفي عين التبرارة في بعض  
فقرها اخذوا من ان يقول هو الاشبه معناه الاشبه  
بالقصر من رواية والرفق رواية  
فيكون الفتوى عليه  
صحة

كاورس  
بيادرارو  
ارزنيكر  
قرارارو  
بارو  
كورت

مثل في استيجار الارض للزراعة بقدر معلوم  
من القطن على كذا من الاجابة نعم يجوز اذا  
لم يعين من الخارج في الارض الموعودة  
في كتاب الدعوى  
صحة

وفي الجوزة

وفي المحيط قال له ذهب الى عزمي في بلد كذا وطالب بالالف الذي  
لي عليه فان قبضته منه فلك مستأجرهم فذهب اليه فظالمه وقص  
منه الالف فلما جرم مثل عمله لانه لما استوفى من دفعه بهذا العقد لم يكن  
مستأجرهم لما قد كونه في معنى فنية الطمان لانه جرم المثل لا الواجب  
في فساد الاجارات ضمانات ضمان المأمور في الخامس من اجارة التبرارة  
قال رب الدين لم يولد الرب هذه الارض بحرية المرحمة فكريها فلا يجوز  
اذا لم يولد اذا دفع ضمانه او ارضه لرب الدين ليعتق به ما دام الدين  
عليه فانتفع فعليه جرم المثل فكذا اوكى فنية في باب من يعمل لغيره في الاجارة  
قال للمقرض اسكن داري هذه اليه ان اقصيك الدين او اركب حملي  
هذا فوجاهة فاسدة ان قال له وقت الاقراض لا قبل او بعده ولو ان  
المقرض سلم هذا الحمار السرج فغرسه الزبيب ضمن المقرض قيمته لانه  
كان عنده باجارة فاسدة فيكون امانة فضمن بالدفع الى غيره بنزلة  
في المتوفقات في الفصل الثاني من كتاب الاجارات وفي النوازل استوفى  
اخر درهما وسلم المستوفى للمقرض حماره بتمك وبتمك الى الشهرين  
حتى توفي عليه الدراهم والحمار عند استوفى بمنزلة المنة او اجارة  
فاسدة فان سئل فعليه جرم المثل وكذا اذا سلم الى المقرض دابة  
ليست بها فاسدة فاسدة ولا يكون منها في الضرر في اواخر الاجارة  
استوفى من رجل دراهم وقال له اسكن حانوتي فلما لم ارد عليك الدراهم  
الا طالبتك باجرة الحانوت والاجرة التي عليك حبة لك فذبح المقرض  
اليه الدراهم وسكن الحانوت سنة قال انه ذكر ترك الاجرة عليه مع استوفائه  
منه المال فالاجرة على المقرض واجبة وان كان ذكر ترك الاجرة عليه قبل استوفائه  
او بعده فلا اجرة عليه عن ابي بكر البجلي اسكن المقرض المقرض في حانوته  
وقال ما لم ارد عليك قرضك ولا طالبتك باجر فعليه الاجر ان ترك الاجرة  
مع استوفائه ولا تركه ما قبل استوفائه او بعده فم عارية ولا اجرة عليه  
فنية في باب من يعمل لغيره من الاجارات ولو اجر داره من رجل سنة  
بالف درهم ثم قال للستاء جوبت منك جميع الاجر حتى ذلك وقيل لا يصح  
وهو المختار عند البعض ولو قال ابراءك عن حسمائة من هذا الاجر  
او قال عزت عمايتي من الالف حتى ولو قال بعد ما مضت سنة اشهر  
من وقت الاجارة ابراءك عن الاجر حتى عن الكل ولو كان فيجعل الاجرة  
من طاعة الاجارة ثم وهب منه الاجارة وبراءة عن الاجرة حتى في اجارة  
خزانة القطين ايجوداره سنة بالف ثم قال وصبت منك  
او ابراءك كذا الاجر حتى عند محمد رحمه الله تعالى وعند الثاني لا ولو قال  
ابراءك عن حسمائة او سبعمائة من الالف حتى عندهم ولو قال بعد ما مضى



نصف العام ابراءك عن الاجرة مع كل واحد منكما وعند الثاني لا يصح  
 الاعتراف الماضي ولو كان شرط تعجيل الاجرة ثم وهب او ابرأ مع كل  
 في الكل ولو ابرأه ثم وهب منه اجرة مضان ان سانهه مع وان شامه لا  
 الا بعد رجوعه وهذا الجواب يوافق قول محمد وبناه خذ ولو قال ابرأك  
 هذه كل شهر بكذا على ان اهب اجرة مضان لك قدمت بزازية في الثقات  
 على الاجارة الطويلة ولو ابرأه ثم وهب اجرة مضان قال الفقهاء انما  
 ان استاء به سنة حاز وان استاء به سنة واحدة لا يصح الا اذا وهب  
 بعد ما دخل شهر مضان قال الفقيه ابو الليث هذا الجواب يوافق  
 قول محمد وبناه خذ ولو قال ابرأك هذه الدار كل شهر بكذا على ان اهب  
 اجرة مضان كانت الاجارة فاسدة فانهما يتخير في ابل الاجارة  
 ابراء المور المستاء به الاجرة او وهبها منه ونصدق بها عليه وكان ذلك  
 قبل استيفاء النفع ولم يشترط تعجيل الاجرة في العقد لم يخرج في قول ابو يوسف  
 وان كان الاجرة ديناً جاز ذلك قبل استيفاء الاجرة ولم يقبل ولا ينتقص  
 الاجارة وان كانت الاجرة عيناً فمهرها منه كان ذلك قبل ان يقبضها  
 فان قبل المهر تبطل الاجارة وان رد لم تبطل وحادث الاجارة عليها وفي  
 العتابة ولو ابرأه من الاجرة او وهب منه فان كان ديناً وشرط التعجيل  
 مع بالاجماع والعقد على حاله في الفصل الرابع من اجارة العتابة  
 الاجرة لو عجلت طالبها ولو حبس الدار لاستيفائها وان مؤجلت له لا حاله  
 نقص المدة ولو منقصة منجب اذا مضى النجم الواحد وان مكوثها عنده ففي  
 قول الامام اولاً لا يبطل قبل استيفاء المنافع وفي قول الآخر وهو قولها بطلانها  
 باجر كل يوم وان مضت الاجارة بعد ما قبض المور الاجرة حطت الاجرة قدر  
 المستوفاة ورد الباقي الى المستاء بزازية في الاول من الاجارة استاء به  
 عبد المخدم مدة معلومة وعجل الاجرة ثم مات المور كان للمستاء ان يمسكه  
 العبد حتى يبرأ الاجر عليه وان مات العبد بدينه لا ضمان عليه ويرجع بالاجر  
 وقوله حتى يبرأ الاجر عليه اي حصة ما بقى من المدة مجمع الفتاوى في اول الفصل  
 الثاني من كتاب الاجارات اجر ولم يمسك حتى مات المور لا يملك استاء به  
 انجس لاستيفاء الاجرة المعجلة في الاجارة الفاسدة فانه بلك المستاء به  
 انجس لاستيفاء المعجلة بزازية في ما لم يموت احد العاشرين في الفصل  
 الثاني من الاجارات اجر ولم يمسك حتى مات المور لا يملك استاء به  
 حبه لاستيفاء الاجرة المعجلة وفي الاجارة الفاسدة للمستاء ان يمسك  
 منية المفق وان كان المستاء لم يقبض المستاء حتى مات المور  
 او انقضت المدة لم يمسك المستاء احدات اليد على المستاء في الاجارة الفاسدة  
 والعقوبة بزازية في السبع من فصل الثاني من الاجارة وكذا في الاجارة الفاسدة للمعاقبة

وانهما الغيبيل طعام العبد فانه على المستاء  
 كذا في الاشارة في قاعدة العادة  
 محكمة في باب الثاني

ولو استاء به فانه

ولو استاء به فانه او عجل الاجرة ولم يقبضه حتى مات المور او مضت  
 المدة فانه المستاء جاز ان يمسك البيت لاجر عجله ليس ذلك في الاجارة  
 ففي الفاسدة او لم يقبضه المستاء جاز صحبها او فاسد الفاسد  
 لاجر عجله ولو احق بتمت لومات المور جامع الفصولين في الفصل الثلثين  
 اذا نسخ العقد بعد تعجيل الاجرة صحبها كان العقد او فاسد او لا يعجل  
 حبس المبدل منى استوفى المبدل ذكر الزبلي في السبع الفاسد مصرحاً بان  
 المستاء جاز حبس العين حتى يستوفى ما عجله ولا يخالفه في اجارات  
 الولو المجتة لانه فيما اذا كانت العين في يد المور وما ذكره الزبلي انما هو  
 فيما اذا كانت في يد المستاء وقد صرح به في الاجارة الفاسدة في الفصلين  
 استاء به في كتاب الاجارة الموقوف اذا اجر الموقوف وعجل الاجرة المستاء به  
 ثم انما تنقضي العقد ليس للمستاء جاز ان يمسك المستاء الى ان يموت المور  
 تاثيراً خاتمة في الثاني من كتاب الاجارات **بم** واربعين اثنين غاب  
 احدهما واجر ما لاخر واخذ الاجرة فللغائب ابرأه في الاجرة قال  
 رضي الله تعالى عنه وهذا الشارة الى ان العاقد لم يملك الاجرة ص  
 اشار الى انهما يملكها ويتصدق في محضته شريكه للمحبت كالغاصب  
 فنية في باب الاختلاف بين الشريكين من الشراكة فلو اجر احد  
 الشريكين واخذ الاجرة بركة عليه فلو قدر والا يتصدق به  
 للمحكس المحبت في حق شريكه فكان كغاصب اجر يتصدق بالاجر او بركة  
 على المالک واما نصيبه فيطلب له اذا خبث فيه جامع الفصولين  
 في المصروف في الاعيان المشتركة من الخامس والثلثين **ط** ارض وقف  
 بينهما قسماً باجر واحد ما حصصه فالاجر بينهما وقيل للمور فنية  
 في باب ما يجوز للموقوف عليهم من التصرف قوله ولا يجوز اجارته ببيع  
 عند المحققين رحمه الله تعالى الا ان الشريك وقال ابو يوسف ومحمد جاز له ان يمسك  
 اجارة المشاع جائزة وقال الكرخي في جامعه نفس ابو حنيفة انه اذا اجر  
 بعض ملكاً واخر احد الشريكين نصيبه من اجنتي فهو فاسد سواء فيما  
 يقسم وما لا يقسم قلت من يخفى في المحققين انه فاسد وحكي عن بعض انه باطل  
 وهو من نظم الخلافات وقال القاضي اجارة المشاع فيما يقسم وما لا يقسم  
 فاسد في ابي حنيفة وعليه الفتوى وان اجر من شريكه جاز في اظهر من رأيين  
 ولو من ثالث لا يجوز في الاظهر قال في الفتاوى الصغرى وفي المزارعة والعاملة  
 والوقف الفتوى على قول ابو يوسف ومحمد لكان الضرورة والبلوى  
 وفي اجارة المشاع على قول ابو حنيفة وقال في المحققين والفتوى على قول ابو حنيفة  
 واعنده السفي وبرهان الائمة المحبوبة وعند السريجة قبل قال في الكفر  
 وفي المعنى الفتوى في اجارة المشاع على قوله ما خلت شاذ مجرول القائل

في رجب من كتاب الشراكة  
 من ما يخالفه في الوقف فاعلم ان الزبلي في فصل السابع  
 من الوقف وغيره وقف الكرماسي في باب اجارة المور  
 ويمكن التوفيق بان يكون الغائب شريكاً في صورة  
 كونه اخصاً فيما يكون له الاجرة للمعاقبين  
 فيما لا يمكن فيها

واما عند ما يجوز وعليه الفتوى كذا في  
 الاجارة الفاسدة من القسمة  
 وفي الكفاية ان الفتوى على قولها



فلما يعارض ما ذكره من اجازات تفصيلية في فصوله في احوال  
 انما يشيخ الطاري غير من الاجارة وروى الصدوق في كتابه من الامام محمد  
 كالمقارن والظاهر الاول ضمانات فضيلية في ضمان الاجارة **سبع**  
 اجازة من اثنتين جاز لتوحيد العقد حتى لو تفرق احداهما بالقبول لم يصح  
 ولو اجاز البنيان بلا ارض لم يجز وكذا لو كان البناء ملكا والعرضه وقف  
 فاجاز البناء لم يجز ولو اجاز الدار وفيها بيت في اجارة الغير جازت الاجارة  
 في غير البيت **سبع** لو كان البناء لرجل والعرضه لآخر فاجاز البنيان الاجنبي  
 قبل لم يجز ويعني بجوازه ولو اجاز من رتب العرضه جاز ولو استأجر العرضه بالباد  
 جاز واحيلة في جواز اجارة المشاع يلحق بها الحكم او يعقد في كل ثم يقع في البعض  
**صل** ارض بين جماعة فوكل احد منهم باجارة حظه فاجزه وكسيلة من جميعهم  
 جاز ولو من احد منهم لم يجز عند ابي حنيفة كما لو بائنه الموكل في اتحاد والتبعية في القولين  
 ولو اجاز البناء دون الارض لم يجز وفي النوادر يجوز وبها فتى ابو علي النسي  
 وكذا لو اجاز البناء ملكا والعرضه وقف او ملك الآخر وقبل يجوز وعليه في  
 كذا في خلاصة فريضة في الاجارة الفاسدة واذا كان البناء لرجل  
 والعرضه لآخر اجاز صاحب البناء بناءه لانه صاحب العرضه الفتوى  
 على انه يجوز كما لو اجاز من صاحب العرضه خزانة المفتين في مسالك  
 الشيوع من كتاب الشيوع واجاز كل الدار من واحد ثم تقاسمها الاجارة  
 في النصف تنفخ في النصف ويبقى في النصف وهي احيلة في اجارة  
 المشاع قاضيهان في اجارة الفاسدة رجل استأجر ارضا فيها اشجار  
 ان كانت الاشجار في وسط الارض لا يجوز الاجارة وكذا لو وقع ارضا  
 مزارعة فيها اشجار ولم يرفع اليه معاملة لا يجوز المزارعة وان كانت  
 الاشجار في نواحي الارض على المسناة جازت الاجارة والمزارعة ومما كان  
 في وسط الارض شجرة او شجرتان صغيرتان مثل التالة التي قضى عليها  
 حول او حول اجازت الاجارة والمزارعة وان كانت الشجرة عظيمة لها  
 عروق كثيرة ناهضة الارض وظلها يستر بالارض وكذا ان كان وسط  
 الارض الامت امنية فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الابنية  
 في ناحية الارض جازت الاجارة وان كانت في ناحية الارض فرفع  
 الامت الابنية في ناحية الارض يدرخل تحتها في العقد وكذا لكث الشجرة  
 ولو استأجر شيئا عابضها فارعة وبعضها مشغولة قال الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل يجوز الاجارة فيما لم يكن مشغولا بالشجرة لانه ثم قدر ما كان  
 قدر ما كان مشغولا بغيره في الشجرة غير معلوم رجل استأجر بيتا وهو مشغول  
 بامتعة الاجاز قال القاضي الامام ابو بكر محمد بن علي النسي كذا في احوال الاجارة  
 جازة ولا يصح تسليم البيت مادام مشغولا حتى وجدت رواية عن محمد

الامت المكان المرفوع والتلال الصغيرة  
 قاموس

ان الاجارة

ان الاجارة لا يجوز وجعلها كالارض التي فيها زرع ولو اجاز ارضا فيها زرع  
 لا يجوز الاجارة في ظاهرها رواية قال الشيخ الامام المعروف بجوامع زاده  
 وان كان الزرع لم يدر كذا فكذلك وان كان قد درك جازت الاجارة  
 ويؤمر بالحصار والتسليم عليه هذا في البيت المشغول بجوز الاجارة  
 ويؤمر بالتفريع والتسليم الا ان يكون بالتفريع ضرر فاحش كان لانه ينقض  
 الاجارة وهكذا ذكره في مختصره رواية عن محمد بن جعفر بن يوسف بن  
 والتسليم وعليه الفتوى وقيل للقاضي الامام في المشغول في البيت  
 لو فرغ البيت وسلم هل يقع تلك الاجارة قال لا لانها وقعت فاسدة  
 فلا يجوز الاباس يتعاف ولو اختلف الاجاز استأجر فحقا المتأجر  
 استأجر من الارض والبيت وهي فارغة وقال الاجاز لا بل كان البيت  
 مشغولا والارض مزارعة من هذه الاجارة اختلفوا فيما بينهم في القول  
 قول الاجاز بخلاف المتأجرين اذا اختلف في الصحة والفساد يحكم منوط  
 فانما صحة القول فيه قول مدعي الصحة لانه هذا الاجاز ينكر الاجارة لانه  
 ينكر اضافة العقد الى محل فارغ منفع به فيكون القول فيه قوله وقال  
 القاضي ابو علي النسي منظر في الاجارة الى احوال ان كانت فارغة كان  
 القول قول المتأجر وان كانت مشغولة كان القول قول الاجاز كما اختلفا  
 في جريان الماء ونقطة في الطاحونة قاضيهان في اجارة الفاسدة  
 رجل اجاز ارضا ثم اختلفا فقال المتأجر استأجر من ارضي فارغة  
 وقال رب الارض كانت مشغولة مزارعة قال محمد بن الفضل القول  
 صاحب الارض لانه صاحب الارض منكر الاجارة اصله قال السفي  
 يحكم احوال ان كانت فارغة كان القول لمدعي الفراغ وقت العقد وان  
 كانت مشغولة كان القول قول صاحب الارض كما في مسألة الطاحونة  
 قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون القول قول منكر الشغل لانه في صحة  
 اجارة المشغول روايتين والصحيح انهما جائزة ويؤمر بالتفريع والتسليم  
 قاضيهان في اختلاف الاجاز والمتأجر ملخصا مستأجر الكرم دفعه  
 معاملة الى المتأجر ان كان المالك باع الاشجار كما هو واحد الطرفين بيع  
 وان دفع الاشجار معاملة كما هو الطريق الا لا يجوز مزارعة في الشان  
 في الفصل السابع من كتاب الاجازات وفيه السابيع لو استأجر كرم  
 لبدا كل ثم لا يجوز تارة فانية في الاجارة وكذا في الاجارة الطويلة فانية  
 ولا يجوز اجارة الشجر والكرم على ان يكون الثمرة وكذا البان الغنم وصوفها  
 ولو استأجر الشجر مطلقا فالخواتم رده لقائل ان يقول يجوز ويصرف  
 على شدة الشبان عليها والداية وبعد لانه المنفعة المقصودة منها الثمرة  
 من اجارة الاشجار استأجر ارضا بكذا او اجازها فانه متضمن في الاجارة

اي قباع الاجاز وما في الارض التي  
 فيها زرع فاجاز في  
 ظاهر الرواية



تأليفه العلامة والمفتي محمد بن عبد الله  
رضا قاسم الى معلوم كان الكل مجهولاً

نامة ذكره في الاصل انتم اطراف الكوفة في الحارثية  
 على الموضع واليه تمركزت اطراف الفتنة على الصغير  
 وبذلك لا ينظر الا جارة كذا في الحارثية  
 في اوائل الا جارة وكرار الخ  
 الخصة قبيل باب  
 الحارثية  
 س

منیہ فی ما یکر

منیہ فی ما یکر



الاصول لانه ما اعطاه مجانا فنية في متفرقات الاجارة  
**ع ك ب** وغيرهم يتيم ليس له اب ولا عم استعماله فرباؤه  
 بغير اذن القاضي وبغير الاجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطلب لهم  
 باجر مثله فيها فنية في اوائل كتاب الاجارة يتيم لا اب له ولا  
 ام استعماله فرباؤه مدة في اعمال شئ بلا اذن الحاكم وبلا اجارة طلب  
 اجر المثل بعد البلوغ ان كانوا يعطونه من الكسوة والكفاية مالا يساوي  
 اجر مثله بزيادة في نوع في المتفرقات في الثاني من كتاب الاجارة  
 وفي الولول الجنية والنصاب اذا اراد الوصي ان يستأجر ودار البنين  
 ولا يكون غاصبا بوجوه من زوجة ويرهب له ما له قدر الاجرة فتشترى  
 المرأة الاجرة ويكسنان فيه قال وقال القاضي الامام القومسي ان يستأجر  
 دار البنين لانه يجعل ما ليس بالمال ادب الاوصياء في الاجارة  
**س م** وعلما غصب مبيعا او اجرو وعمل فالاجرة للعاقبة مع الاجر للقبلة  
 قال ركن الائمة الصياغي هو الصواب لانه ذكر في المتن في اجرة عبدة سنة  
 ثم اقام العبد بيته ان مولاه اعتقه قبل الاجارة فله الاجر ولو قال  
 اني حر فبطلت الاجارة ولا يثبت له واجره المولى على العمل ثم قام بيته  
 على حرية فلا اجر لاحد ولو كان غير بالغ فلا اجر في الفصل بين الغلام لانه  
 مكلف في حجر فنية في باب اجارة غير المالك رجلا استأجر اباه  
 لخدمته فله الاجرة لان خدمته للابن فيبرسخة عليه شرعا بخلاف ما لو استأجر  
 هو ابنة لخدمته لا يجب الاجرة سواء كان في عياله او لم يكن لانه خدمته الابن  
 لاتبه مسخرة عليه شرعا مختارات النوازل في متفرقات الاجارة  
 ولو استأجر الابن اباه او امه لخدمته لم يجز وكذا الاجرة واجدة ولو استأجر  
 ابنه وهو بالغ لخدمته في بيته لم يجز ولا اجرة من اجارة خزانة الاكمل  
 الابن انما لو استأجر الاب او الام لخدمته في الغنم غير لخدمته جاز زينة الفتاوى  
 في المثل المتفرقة عمل الاب كان له الاجر وفي المستقلين لا فرق ان يكون  
 احدهما مسلما او ذميا فاضحيان في فصل اجارة الوقف ومال الققيم  
 اما لو كان الابن حرا والاب عبدا فاستأجره مولاه لخدمته لم يجز خدمته  
 لو لده ولو كان احدهما مسلما والآخر كافرا فاستأجره ابوه لخدمته ويجوز الاجارة  
 للخدمة بين الاخوين وسائر القربان ولو استأجر الذمي والمسلم من  
 لخدمته حرا او عبدا فهو جائز من اجارة خزانة الاكمل الصبي للمأذون  
 او البالغ اذا اجرت من ان لخدمته وكان لا وليا له ان يصفوا الاجارة  
 لم دفع العار مجمع الفتاوى في سائر العذر وان استأجر من المرأة زوجها  
 لخدمته باجر مستحق جاز وللزوج ان يمنع من خدمته بعد الاجارة لانه يفسد ذلك  
 فان خدمته كسر شرفه انما عليه الاجرة لخدمته كما لو استأجر زوجها

ولو عمل الاب كانه لخدمته اجرا مثل كانه كائنه  
 س

لرفع الغنم

لرفع الغنم فاضحيان فيما يجب الاجرة وفيما لا يجب ولو استأجر  
 مشاطة لتزوين العروس فالاجارة فاسدة لا يطيب لها الاجرة  
 الا على وجه الهدية والصواب انه ان كانت المدة معلومة والعمل  
 معلوما جاز في الفصل الثاني من اجارة الخلاصة وانما استأجر لخدمته  
 الطبل ان كان للدهول لا يجوز لانه معصية وان كان للغزو والقافلة جاز لانه  
 طاعة فاضحيان في محظرة الاباحة وكذا في الخلاصة في المحل المنزور  
 واذا استأجر كتابا بغيره فيه لا يجوز شرعا كان او فقيرا او غيبه قال وكذلك  
 اذا استأجر مصحفا وانما لا يجوز لانه الاجارة عقدت على القراءة والنظر  
 والاجارة على النظر لا تنفذ لان القراءة لا تخلو اما ان يكون طاعة او معصية  
 او مباحا فان كانت القراءة طاعة كقراءة القرآن والا حاديت كان من الاجارة  
 على الطاعة والاجارة على الطاعة لا تنفذ وان كانت معصية كالنباحة  
 والغناء وزنا جارة على المعصية والاجارة على المعصية باطلة وان كانت  
 مباحا كقراءة كتب الادب فطاعة القراءة والنظر مباح بغير الاجارة انما  
 لا يباح حمله من غير جارة ولا ينعقد على حمله وتقليب الاوراق وان كان لا يملك  
 المتأجر من اجارة لانه لا فائدة للمتأجر في ذلك الا ترى انه لو نقص فقال  
 استأجرت منك هذا الكتاب لاحمله واقلب اوراقه فان الاجارة لا تقع  
 فكذلك هنا وكذلك اذا استأجر قارئ البقرة عليه شيئا لا يجوز فان القراءة  
 التي وقعت الاجارة عليه ان كانت طاعة او معصية لا يجوز الاجارة عليها  
 انما لان الاستئجار على الطاعات والمعاصي باطلة واما القاري مع السامع  
 بشر كان في منفعة القراءة لانه كما ينفع السامع بالقراءة فحين الافظ  
 والسامع ينفع بالقارئ فكذا استأجره لخدمته هو مشترك فيه ومثل هذا لا يجوز  
 وان كانت القراءة التي وقع عليها الاجارة مباحا كقراءة كتب الادب  
 وما اشبه ذلك لا يجوز الاجارة عليها لوجه الثاني محيط به في الفصل  
 الرابع عشر من الاجارة الاستئجار على كتابة المصحف جائز وكذا الضمان ولا يكره  
 وتعليم الفقه والقراءة لا فيل لتعليم الفقه جاز ووجب السني وبقيت  
 مبيعة الغنم في الاجارة وقع مصحفا الى مذهب يذهب به بذهب  
 من عنده واراها المذهب المنوز جاز في الا عشر والافراس ورؤس الاي  
 واوائل السور فادرب المصحف ان يذهب كذلك باجرة معلومة لا يبيع  
 سائر الغنم عن دفع الى حائك غير لا يبيع له عمامة من سده فجاد به  
 من جاف قال صاحب الغز لا يبيع منه فانه هذا المنسوج من الابرسم  
 بكذا وقال الاخر بعت بل يبيع فقال يجوز بيع ما صار على الاثر للماء موزنا بزم  
 السدي بالعقد الاول صار ملكا للماء وقالوا الفضل لا يبيع من  
 على الاخر واجرة عمله عليه **ع ك ب** قال لتجار من كى بيتا فاذا بنيت

استأجر مشاطة لتزوين العروس  
 ولا يجزئ منية الكبرى  
 في الاجارة  
 س



يقوم المقومون فما يقولون من قلة البكت فريضتنا به وبناه وقوم  
 رجل بانفاقهما وامي الصانع فله اجر مثله وقال ابو الحامد وجرى الوبري  
 هو بمنزلة المقوم لا الحكم يعني لا يكثره تقويمه فنية في باب الاستصناع في الاجارة  
**سط** الاستصناع جائز استحسانا وهو موافق لعدة عند بعضهم فان اجاء  
 وسلم يصير بيحا بالتعاطي والصحيح انه عقد والصانع اذا قبض الثمن  
 يملكه قبل العمل ثم للصانع ان لا يصنع وله ان يشترى المشروط وبالمقتضى  
 لا يجبر على اعطاء الثمن وان شرط التعجيل وللصانع ان يبيعه قبل ان يراه  
 المستصنع لانه ملكه ولم يقع العقد عليه بعينه فان اردوه ورثي به لم يكن  
 له بيعه وبطل الاستصناع بموت احدهما ومالا يتامل فيه لاجوز الاستصناع  
 فيه من حاشية القنية للزاهدي وفي الكافي الصحيح ان المستصنع  
 الخيار في الخامس والعشرين من الفصولين ورثتي استصناع  
 رواه ابو داود في كبر المجازين يتامل بموت بود وكره في من القاعدة  
 الاستصناع جائز في كل ما جرى التعامل فيه كالقنسية واخف  
 والاواني المستخذة من الصف والنجاس وما اشبه ذلك استحسانا والاجوز  
 فيما جرى التعامل فيه كالتياب وما اشبه ذلك وفي اجماع الصغير  
 مهوره ان يجزي ان الى اخره فيقول اجوز في خصاصه كذا وكذا درهم ولم  
 له جميع الدراهم او لابسكم بعينه وفي الكافي السلم والاستصناع في نحو خفت  
 وطشت وفي الكافي ان استصنع من ذلك في شيء بغير اجل صحيح استحسانا  
 ثانيا خاتمة في الفصل الخامس والعشرين من البيع وفي الاسكاف درهمين  
 على ان يجزله من جلد اعطاه خفين يتخلين من عنده يجوز للتعامل والقياس  
 ان لاجوز كماله اعطى الخياط ثوبا على ان يحشوه بقطن كذا لانه اجارة في بيع  
 وعقد دفع نظاره الى الخياط على ان يكون منه القطن ببيع كما في اخف  
 جعلت المسئلة على روايتين ولو علم ان النظارة منه لا يقع على الروايات  
 كلر لانه لا تعامل ثم ان هذا اجوز هذا لاروا به للعقل والبطالة على فعل  
 يليق الجدة وكذا الوشرط ان يجز على حدة اربع قطع وان يرقق ثوبه وفي نوادر ابن سنان  
 شرط الارادة فاذا رقع الرقع واخف روايان لانه جعل هذا العمل فيعته لعادة فيه  
 وكذا لو دفع الى ثوب قبالة يندف عليه من قطنة كذا وكذا ولم يبين الاجز والمقدر  
 صحيح للتعامل في الخامس من اجارة البنازية قال الخياط استاذ جرتك  
 لتخيط لحاظ غلام اسحق الاجز وان قال يندفك لا يمتحن بنزوية  
 في اوائل الاجارة وفي النواريل سئل ابو بكر عن رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيط ثوبا  
 او جبة ولم يشرط الاجز فلما دفع من اعطاه صاحب الثوب زيادة على الاجز  
 مثله هل يطيب له تلك الزيادة في قياس قول الجنيفة رحمه الله تعالى يطيب له  
 وفي قياس قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كانت الزيادة اكثر من اجز مثله ما يتجان

ويطعن من عندك ووصف له لبطانة في الفعل  
 فهو جائز استحسانا كذا في التمارق

الناس

الناس مثله لاجوز قال الفقيه ابو الليث عند من الزيادة جاز في قولهم جميعا  
 وفي الكبر روي يعني ثانيا خاتمة في اوائل الاجارة استعمل صانعا  
 بلا شرط الا اجز كالحال واحتياط والصياغة والفقار والسمار ان كان معروفا  
 بان يعمل بالاجز يجب الاجز والا لا منية المعنى في الاجارة استاذ جاز اجيرا  
 مشرا لم يعمل كذا لا بدخل يوم الجمعة وابته اذ في صلوة الفجر من اجارة  
 استاذ جاز جاز لبيتي له في هذه الساعة بيتين ذى خفين او ذى خف  
 واحد وبين طوله وعرضه وقار سبته بشكر وادخل في ثوابه الى البيت  
 لاجوز وينبغي ان يجوز اذا كان بالآلة كاستاذ جاز للتعامل من اجارات  
 التمارق خاتمة في الفصل الرابع والعشرين يتقبل من رجل ثوبا حائطا لبيس  
 وطين من عند البائس قد فان بنى بنظر القيمة اللين والطين يوم الجمعة  
 مثلا قيمته ثمانون يقوم الحائط مبدئ مثلا قوم باربعين علم ان قيمته  
 ثمانون وقيمة اجز البناء عشرون فيلزم قيمته واجر مثل البناء لاجاز وعشرة  
 بنازية في الخامس من الاجارة واذا دفع رجل ارض بيضاء على ان يبني  
 فيها كذا وكذا بيتا وسمى طولها وعرضها وكذا حجره على ان يبني مائة بيتا  
 بينها نصفان فبني فيها كذا شرط فهو فاسد لانه ارضه سلك  
 وذلك فاسد ثم جميع ذلك لرب الارض وعليه للباي قيمة ما يبني لانه صار  
 قابضه بحكم العقد الفاسد فان بناء الغير ارضه كبناءه بنفسه فعليه ضمان القيمة  
 لما تعذر رد العين باعتبار انه صار وصفا من اوصاف ملكه وللعامل اجز مثل  
 عمله فاعمل لانه اخام العمل وقد استغنى من عمله عوضا فان لم ينل ذلك استوجب المثل  
 في باب مضاربة العوض من الميسر البيرودا اذا استاذ جاز مسما  
 لبيس كمن كسبه او الضاري لبيس لهم بيعة فان الاجز يطيب له وكذا  
 اذا استاذ جاز جاز لبيس له لم يبور او بربط الاجز ويطيب له الا لانه  
 اتم لانه اعانه على المعصية خلاصة في العاشر من الاجارة واذا استاذ جاز  
 سلكا ليحل ظرا ولم يقبل يشرب او قال يشرب جازت الاجارة في قول  
 الجنيفة خلافا لهما ولو استاذ جاز لبيس له خزانة بربط اجز لم يبور على الخلف  
 كما في آخر ولو استاذ جاز لبيس له مائة لم يجز واذا استاذ جاز الذي من الحكم دارا  
 لبيس خافا لباي اس بنك وان شرب فيها لبيس له اصلها او دخل فيها خافا  
 لم يلحق الحكم في ذلك شي وكان بمنزلة مالو اجز دارا من فاسق ثانيا خاتمة  
 في منوع الاستنجار على الملاهي لو اظفر استاذ جاز في الدار من اعمال الشرب كشراب الخمر  
 واكل الربوا والنزاهة والذواطة كانه يؤمر بالمعروف ونهي عن المنكر لا يجز له ان يجزوه  
 من الدار وكذا لو اتخذ داره ماء وى اللصوص وان استاذ العياذ بالله تعالى لا يجز  
 الاجارة فاضحان فيما يتقضى الاجارة من كتاب الاجارة وفي جواهر السلي  
 انه يجز فعله وقال ابو حبيب بن المالك لو اظفر الفسق في داره ولم يمتنع

وتقع في البيع البنازية عشرة وثمانون والظاهر عشرة  
 موافقا للخلاصة

رجل دفع الى رجل ارضا بيضاء وسبب معلومة على ان  
 يفسر بها مثلا او شيئا او كرا على ما اخرج الله تعالى في مثل  
 في جزم ثم يورثها نصفان وعلم ان يكون الارض  
 بينهما نصفين ايضا فهو فاسد فان قبضها او غرسها  
 من عنده فافوت ثم كثر كما في بيع الثمر والاشجار  
 لصاحب الارض وللغارس على رت الارض قيمة  
 غرسها واجر مثل فاعمل فاضحان في  
 باب المعاملة في كتاب  
 الارعة

رجل دفع الى رجل ارضا بيضاء معلومة على ان  
 المدفوع اليه فيها افراس على ان يحصل من  
 الاغراس والتمار يكون منها  
 جاز في زرعها فاضحان



بالأمر بالمعروف وبالنهي عن المنكر ما شئت تباع عليه داره  
 لسان الحكم رجل ظالم في داره فينبغي أن يعطى الناس أو لا يعطى للعذر فإن  
 انكف لم يتعذر له لانه تركه وان لم ينكف فالأمر بالخيار ان شاء الله  
 سبطا وان شاء الله في داره لانه الكل يصلح لعنه بداره من الواقعات المحسنة  
 في الكرامة والاحسان اعتاد الفسق بأنواع الفساد ويردم عليه بنية منية  
 المعنى الاجارة اذا وقعت على العين لا يجوز فلا يصح استيجار الأجسام ويجوز  
 للصبي التملك ورفع القصب وقطع الخطب وتسقي أرضه وعنه من داره  
 اجارة المراسي والحيكة في الحكم ان يربى من موضع معلوم والعطن الماشية ويبيع  
 الماء والمرعى وما يحتاج اليه باصة ماء البئر والعين اذا اشترى الشرب على كل الماء  
 بحيث يضر الماء والاضلا حاجة الى ان لا يضر بحريم البيوت والنهر من زينة الاعمال  
 التي لا يصح الاجارة بها او يبيع اذا كانت لرجل من قريته او من قريته او باعها  
 كل سنة بشئ مني يبيع عن نفسه لم يجر ولو اخذ من هذا شيئا فاجزه ثم باعه  
 جاز وكذلك ماعى الجبال والبرية ولو ان رجلا زرع قصبلا في أرضه ثم احره  
 من رجل يبيع فيه غنمه او دابته كان باطلا وعليه قيمة ما رعا غنمه او دابته من ذلك  
 كانه الحكم الشرعي من كتاب الشرب واجارة العقار قبل القبض قبل  
 على اختلاف وقيل لا يجوز باختلاف من المحيط للامام الخميني في باب النقص  
 في البيع قبل القبض المودع اذا شرط الاجر للمودع على حفظ المودعة يبيع  
 ولو شرط للمزمن على حفظ الرهن لا يبيع الغاصب اذا اودع المقتضوب  
 عند رجل وشرط له الاجر على حفظه افتوا بان يبيع في فناءى التحلصة وذكر في  
 فصول الاسرة وشئ خلافا وقال يجب الاجر عند البعض وعند بعضهم  
 انه علم انه مقتضوب لا يجب وان لم يعلم يجب مجمع الفتاوى في الودعة  
 ويجوز الاجارة بقبض الودعة بدونه ذكر المدة ولا يجوز الاجارة للنفاذ  
 والخصومة الا ببيان المدة وجيز في باب الوكالة في العقود ولو استاجر  
 رجلا لتقاضى ديونه لم يثبت له ذلك وقتا جازا والافلا كذا في الخصومة  
 فاضب بخان **بسم** اجرة الاديب واحتان في مال الصبي اذا كان له مال  
 ولا فعل على ابيه واجرة القابلة على من دعاها من احد الزوجين ولا يجزى التزوج  
 على استيجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب اجرة الطبيب **بسم**  
 واجرة سجنان سجن القاضي لا يجب على المحبوس **ط** قيل في زماننا  
 اجرة السجنان يجب على رب الدين لانه يعمل له **عك** سفينة موفرة  
 امسكت وخاف رتبها العرق فخرج بعضهم واستأجرو سفينة فنقل بعض  
 الاحمال والركاب حتى خفت وجرت وكان للركاب راغبين بما فعل  
 فالاجرة على المستأجر والموافقة او لى فنية في باب من يجب عليه الاجرة  
 اكثر اهل السوق اذا استأجر حارسا وكره الباقيون جاز ويؤخذ الاجرة من الحكم

وكذا اذا استأجر

وكذا اذا استأجر حارسا وكره الباقيون نتمه به بانه في الاعمال التي  
 يبيع الاجارة لها وكذا في الدخيرة في الاجارة وذكر في التجويد الربا في ليس  
 على المستأجر رد المستأجر على المالك وعلى الذي آجر ان يقبض من مستأجر  
 فان امسكها وملكها لم يقبضها وليس هذا كالعارية فان استأجر الى موضع  
 من المصرا ميا وجاريا فعلى المستأجر ان ياتي بها ذلك الموضع الذي قبض فيه  
 فان امسكها في بيته ضمن وقال المستأجر انا اركب من هذا الموضع وارجع  
 الى منزلي فليس على المستأجر ان يرد بها الى منزل المودع هذه الجملة في التجويد  
 فصول حمادي في الفصل الثاني والعشرين من الاجارة وفي بيع اجناس الناطقي  
 قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى كل شئ له قيمة فاذ اجرو وانقضت مدة الاجارة  
 كرجي البئر على ان يطحن فعلى الاجر ان يرد عليه اخذه وليس على المستأجر رده  
 وما لا حمل له كالشباب والدابة على المستأجر رده من المحل المورر رجلا استأجر  
 دابة او دابة فان مؤنة الرزق بعد الفراغ على صاحب الدابة والعبد وكذا مؤنة  
 رذال الرهن يكون على الرهن ومؤنة رذال الودعة على صاحبها ومؤنة المستعار  
 على المستعير ومؤنة رذال الغصب على الغاصب وكذا مؤنة رذال المبيع يباع فاسدا  
 بعد الفسخ يكون على الغاصب فاضب بخان في اجارة الدواب استأجر مكانا  
 ليحمل عليه دابة حلا او حلا على ظهره او على دواب المستأجر فاحمل ويجوز ان يجب على  
 المستأجر ادا واجر يعتبر فيه العرف ولو طلب من المكاري ان يرد على بيته يعتبر فيه  
 العرف او طلب من المكاري ان يصعد به السطح لا يلزم عليه الا اذا شرط وفي  
 الذي يحمل على ظهره عليه ان يرد على البيت ولا يلزم اصعدا والسطح استأجر  
 منسطا طافلا واداء على المستأجر ولا طناب على المودع وفي استيجار الطاحونة  
 في كرى ثمرة يعتبر العرف وادخال المتاع في السفينة ووضعها على صاحب المتاع  
 في اجارة البرازية اخراج الطعام من السفن على المشتري في بيعه فيض الكركي  
 رجلا استأجر دابة بيمينه يبيع عليها حلا معلوما مستى الى موضع كذا فارتد  
 المكاري ان يبيع عليها مع ذلك شيئا من نفسه كان المستأجر ان يبعها فان  
 وضع المكاري ذلك وبلغت الدابة الى ذلك الموضع كان على المستأجر جميع الاجر  
 المستحق وليس هذا كصاحب الدار المستأجرة اذا استغلها بمتاع نفسه فاضب بخان  
 قبيل الاجارة الفاسدة المستأجر اذا اخذ منه حياية الرابطة على الدور والحواس  
 يبيع على الاجر كذا الاكار في الارض وعليه القنوس فنية في او اخر الاجارة  
 تكاري دابة من بغداد الى الكوفة فعليه نقد بغداد وعلف الدواب على الاجر  
 تكاري دابة بغير عيها الى موضع فنبتت ومنعت فعليه ان ياتي  
 اخر وان كانت الدابة بغيرها فليس له ان يطالب بها وجيز في اجارة الدواب  
 وان كان المستأجر استأجر دابة بغيرها كان المستأجر ان ياتي بها ويقبض  
 الاجارة وان شئت يرضى بفقوى الدابة فاضب بخان في اجارة الدواب

سئل اذا استأجر حارسا في السوق حلا ليس له ان يبيع  
 في السوق ويعلق بابه باجرة معلومة له كذا في الاجارة  
 على المكاري ان ياتي بها ذلك الموضع الذي قبض فيه  
 ان لم يرد منها اجابة عليه  
 ان يرد منها او كرهها  
 كذا في قنوس  
 بغير عيها  
 سئل



استأجر رجل فلان بركب ولو للركوب ليس له ان يحمل ولو حمل لا يفتق  
 الاجرة ويضمن به ملكه جامع الفصولين في ضمان المستأجر استأجر  
 دارا وقبضها ثم عارها ثم الاستأجر قال يوكبر السبني لا يفسد الاجرة المستأجر  
 وذكر في المشتق المستأجر اذا عارها المستأجر كان ذلك نقضا للاجارة الاولى  
 والصحيح ان الاجارة والا عارة يكونان نقضا ولكن لا يجب الاجر  
 على المستأجر مادام في يد الآخر فاضى بخان استأجر عبد  
 للخدمة له ان يواجره من غيره كالدرا لان العبد عاقل لا ينفق الزيادة  
 خدمته غير مستحقة ولو استأجر دابة او ثوبا ليس له ان يواجره من غيره  
 من اجارة الغنم في باب اجارة المستأجر رجل استأجر دابة وقبضها  
 كان له ان يواجرها ويغيرها ويودعها بمكنا قال في الكتاب وهذا انما  
 مستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس اما اذا استأجر يوما للركوب  
 نفه ليس له ان يركب غيره فاضى بخان في الاجارة اجرة المستأجر بكثر  
 مما استأجره لا يطيب الا ان يترك في المستأجر شيئا فيكون الزيادة  
 بمقابلته بزيادة في اخر ما لم يملك العقود عليه من كتاب الاجارة  
 وفي فتاوى الصيرفي المعروف ما هو والاجرة في الاجارة الفاسدة  
 على قول الامام الليثي لا يطيب وعند المتأخرين يطيب وهو الصحيح  
 من فتاوى الصوفية استأجر دارا اجارة فاسدة وقبضها  
 ليس له ان يواجرها له اجر المثل فلا يكون غاصبا ولا اول ان ينقض  
 هذه الاجارة بزيادة في ما لم يملك المبيع في الفصل الثاني من كتاب الاجارة  
 والمستأجر اجارة فاسدة لو اجره من غيره اجارة صحيحة يجوز في الصحيح  
 وقبل لا يملك واستدكوا ما ذكر في الاجارات دفع اليه دار السكنى  
 ويرثها ولا اجرة واجرة المستأجر من غيره واستهدم من سقف الثاني  
 ضمن اتفاقا لانه صار غاصبا اجابوا عنه بان العقد في تلك المسئلة  
 اجارة لا اجارة لان ذكر المرقمة على وجه المشورة لا الشرط فالحال الركوب  
 قبل للمستأجر ان يوجه من غيره اجارة صحيحة استدلالا بما دفع  
 بيتا الى رجل ليس له ويرثه ولا اجرة فاجر هذا اجارة صحيحة  
 فخر من سكني الثاني ضمن الثاني نقضه ويكون الثاني بمنزلة  
 الغاصب ولو كانت الاجارة الثانية صحيحة لم يكن غير ذلك الغاصب  
 وقبل لا يملك اجارة صحيحة لو اجره بسخن الاجر كغاصب وهو  
 يملكها بعد قبضه كمن فاسد له البيع جائزا وهو الصحيح الا ان يواجر  
 الاول بنقض الثاني بخلاف السابغ فاسدا اذا الاجارة تنفذ بعد  
 لا البيع ولا يملكها في مسئلة المرقمة اذا المرقمة تنفذ على وجه المشورة  
 لا على وجه الشرط فكان عارية والمستهول لا يملك الاجارة في الثلثين

وكما يجب

وكما يجب الاجر باستيفاء المنافع بحسب التمكن من استيفاء المنافع  
 حتى ان من استأجر دارا او حائطا مدة معلومة ولم يكن  
 في تلك المدة مع تمكنه في ذلك الاجر اذا كانت صحيحة ولو لم يتمكن  
 من السكنى بان منعه المالك او اجبى لا يجب الاجر محط بمرأته  
 في الفصل الثاني من الاجارة التمكن من الانتفاع بوجوب الاجر الا  
 في سائر الاول اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجب الا بحقيقة  
 الانتفاع كما في فصول العمادى وظاهر ما في الاسعاف اخراج  
 الوقف فتجب باجرته في الفاسدة بالتمكن الثانية اذا استأجر  
 دابة للركوب خارج المصر فخرها عنده ولم يركبها فلا اجرة بخلافه  
 بخلاف ما استأجره من الركوب في المصر فخرها ولم يركبها  
 الثالثة استأجره ثوبا كل يوم بدينق فامسكه سنين من غير  
 لبس لم يجب اجرة بعد المدة التي تولى لبسها فخر في كافي في خلاصة  
 ويخرج على الثانية انما لو ملك في زمان امسكها عنده بغيرها  
 لانه لما لم يجب الاجر لم يكن ما ذونا في امسكها بخلاف ما اذا استأجر  
 للركوب في المصر فخرها بعد امسكها كما في فتاوى الكرايتي  
 شبهة في اوائل كتاب الاجارة ولو استأجر دابة يوما يركبها  
 في المصر فخرها في بيته ولم يركبها حتى مضى اليوم لزم الاجر لكنه من  
 الانتفاع في المدة في مكان اضيق اليه العقد وهو المصر ولو استأجرها  
 ليركبها خارج المصر والدابة في بيته فلو ذهب بها الى ذلك المكان  
 والمسئلة بجبالها لم يجب لفقد المكان اذا لا يمكنه خارج المصر والدابة  
 في بيته فلو ذهب بها الى ذلك المكان بعد مضى المدة ولم يركبها  
 لم يلزم لفقد المدة فصولين في الثلثين شرط ان العبد المستأجر  
 اذا عرض يقضى تلك الايام بعد ما او ان يبلغ بالدابة اليوم الى  
 مكان كذا خلاها وان بدل المراجعة من الطريق يعطى الاجر ناقسا وان  
 سكن في الدار ثوبا ثم خرج بؤدى الاجر ناقسا فلا اجارة فاسدة في الكل  
 ويلزم جرم المثل وكذا شرط علف الدابة على المستأجر وان لم يعلف  
 حتى ماتت لا يضمن لانه ليس عليه وكذا شرط رد العين الذي  
 له حمل وموئنة على المستأجر لا يصح وكذا شرط الضمان ان يملك  
 او تعقب ما او شرط ان ثابت نايبة فلا اجرة بزيادة في ما لم  
 الاجارات على شرط في التاسع من الاجارات استأجر حمارا  
 الى قرية ذاهبا وجائيا على ان يرجع في يومه ولم يرجع فيه ورجع في الغد  
 عليه نصف الا للذهاب للرجوع اذا خالف فيه فيضمن لو تلف فصولين  
 في ضمان المكاري في الثالث والثلثين استأجر دابة باربعة دراهم

على قول المتأخرين وانما قول المتقدمين  
 فلا يجب الا بحقيقة الانتفاع كما في الاسعاف

استأجر دابة ليس له ان يركبها ثم بدلها بغيره فخره  
 والاصل فيها ان كل موضع لا يغيره العاقد على المضي في  
 موجب العقد الا بغيره لم يلزم في العقد وهو عدل  
 لانه الظاهر مدفع شرعا كما لو استأجر رجلا لاصراع  
 ضرب ثم زال الوجع وفيما ذكرنا في المواضع يتخذ  
 المضي في العقد الا بغيره فلا يلزم كذا في  
 المكاري اذا بدل المرقمة فليس له كذا في  
 فخره غير مستحق فيمكنه ان يبعث تلميذا او واحدا  
 فلا يضر المكاري وهو صاحب الدابة  
 والمكتر هو المستأجر  
 فتاوى  
 س



على ان يرجع في يومه فلم يرجع اليه فاستأجره او ان كان عليه درهمان  
 ارجاهما بالذهب لانه خالف في الرجوع خزانة في اجارة الحيوان  
 وفي النوازل ارجاهما رابعا هذه غدا بدرهم ثم ارجاهما اليوم فارجو بهما  
 اذا جاز غدا فلكل استأجر الاول نقض الاجارة في قول بصير وقال ابو الليث  
 ليس له النقض وهو رواية عن علي بن ابي طالب وعليه الفتوى بنزلة في الثاني  
 من كتاب الاجارات استأجره ثلثين يوما في السوق ثم كسر السوق  
 حتى لا يمكن التجارة فله في الاجارة لانه عذر وقيل لا فنية في باب العذر  
 من الاجارة رجل اجار فاضا والمساكن فخرجت الارض فخرها بظاهرها والمالك  
 لا يقدر على دفعه فان هذا عذر في نسخ الاجارة لكن احكامهم بغيره جواهر  
 الفتاوى في الثاني من كتاب الاجارات وانما اشترى منه لافراد  
 التحول اليه لم يكن عذرا فاضحيا فيما ينقض به الاجارة اعلم بان  
 الاستقال من البلد عذر في نسخ الاجارة الا ان هذا العذر من الذهب يرجع  
 محتمل كحتمل ان كان للذهب الى حيث ظهر ويحتمل ان كان للحيطة في نسخ  
 الاجارة فكان الموضع موضع التهمة فبالحلف بالثبوت انك خرجت وانت شرب  
 الذهب الى حيث اظهرت نية تهرب منه في مال العذر اذا زعم  
 المستأجر بغيره السفر وادفع نقض الاجارة بعذر السفر فالقاضي لا يقبل  
 قوله بدونه البينة ولكن سأل مع من يبريد السفر واخرج واذا اظهرت  
 سأل وقته متى يخرجون وان فلانا لم يخرج معكم وهذا مستعمل للزوج  
 فان قالوا نعم يفتق العذر ويحب الفسخ يحيط بهما في الفصل الثاني  
 من كتاب القضاء رجل اجار داره من اخر ثم اراد ان ينقض الاجارة ويبيع  
 الدار بسبب نفقته ونفقة عياله لكونه معسرا له ذلك مع احكام  
 هم الطريق في نسخ الاجارة لاجل الدين ان يبيع الدار المستأجرة والارز  
 الدين ثم المشتري يطلب تسليم الدار فيقول الاجر تسليم غدا واجب  
 على لانه في اجارة فلا ينسب فله في حكم القاضي بصفحة البيع وفسخ  
 الاجارة فتمنا فنية في الاجارة رجل اجار داره من رجل عشرة سنين  
 ثم اقر على نفسه بالدين وليس له ما سوى الدار فان ابا حنيفة رحمه الله  
 قال يبيع القاضي الدار لقضاء دينه ويبطل الاجارة كما لو ثبت بالبينة  
 فاعذبه قبل كتاب القضاء والاصل ان الاجارة متى وقعت على استهلاك  
 العين بغير عوض كالاستئجار يقع على استهلاك الكاعده وكره الارض  
 في المزارعة اذا كان البذر من قبله فلا ينسخ الاجارة والمزارعة بغير عذر  
 وخرج على هذا الاصل كغيره من الواقعات فيجب ان يحفظ فنية في باب  
 العذر من الاجارة وذكر فنية ايضا في الوصي لونا نقضنا الاجارة بحوز  
 وكذا الوكيل بالاجارة اذا نقض صحيح احكام الصفا في سايل الاجارة

سئل عن استأجره فاضا ففسخه هل ينسخ الاجارة  
 ام لا اجاب نعم لان الفسخ الاجارة سئل عن رجل استأجر  
 ارض فبذرها مدة معلومة ثم بدا له ان يتركها الزرع اصلا  
 هل ينسخ الاجارة ام لا اجاب نعم لان الفسخ الاجارة بذلك  
 كذا في فتاوى ابن حجر

سئل عن رجل استأجر دارا ففسخها وجعلها عيبا  
 هل ينسخ الاجارة اجاب نعم لان الفسخ اجارة ام بغيره  
 اجاب نعم لان الفسخ اجارة  
 كذا في فتاوى ابن حجر  
 يحكم في الاجارة

قال المسأجر ان يبريد السفر وانما اشترى منه لافراد  
 المسأجر على انه عذر  
 كذا في السبع في اجارة  
 البنزانية  
 هم

ارجح ان الحكم القاضي لانه اختلافه

اجرة في مرض الموت باقتل باجر المثل يمتنع من كل مال لانه يملك الاعارة  
 فهذا اولى بنزلة في الفصل الثاني من الاجارة في اجارة الوقت  
 واقعه يكي راو دكر فنت بنكاه واشتري عيني بمرماه بريك وسنة  
 كاعده موصوف وادعاه فنت بريك فنت صحيح اذا العود وض يصلح اجرة  
 ولان الكاعده مثلي فعلي هذا ايضا ينبغي ان يمتنع الاجارة ثم اذا كان  
 الاجرة عوضا او ثوبا با بشرط فيه جميع شرائط استأجره خلافا ووافقا  
 اذا الاجرة بنظر المثل فيه توضيحه انه وجوب الثياب دين في الذمة  
 عرف بالشرع بخلاف القياس وانما اجاره الشرع بطريق السلم فشرط  
 فيه جميع شرائط السلم ولو كانت الاجرة حيوانا لم يجز الا عينه لانه يجب  
 دين في الذمة بدلا عما هو مال حمله في السابع عشر من الفصول  
**تفسيرات** الاولى في قولهم في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة  
 يترك باجر المثل معناه بالقضاء او الرضاء والا فلا اجرة كما في القضية  
 الثاني اذا وجب باجر المثل كان هناك حتى في عقد فاسد فان كان  
 معلوما لا يبرأ عليه وينقص عنه وان كان مجهولا وجب بالغاما بالغ  
 الثالث يجب باجر المثل من جنس الدرهم والدينار الربيع اذا  
 وجب باجر المثل وكان متفاوتا منهم من يتقصي ومنهم من  
 يتكامل في الاجر ووجب الوسط حتى لو كان باجر المثل اثني عشر عند  
 بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض احدى عشرة وجب عند عشر  
 بخلاف التقويم ولو اختلف المقومون في ماله كان هكذا اوجب  
 الاخذ بالاكثرة ذكره الا قطع الخامس باجر المثل في الاجارة الفاسدة بطيب  
 وان كان السبب حراما اشبهه في الفن الثالث رجل استأجر  
 دارا او دابة او عبدا ولم ينصرف المستأجر بعد حتى اختلفا قال  
 المسأجر ان الاجرة درهم وقال الاخر عشرة درهم فانها  
 بخلافان وايتهما نكح لزم دعوى الاخر ويبدأ بالبمين المستأجر  
 فاذا حلف فسخ القاضي العقد بينهما وايتهما اقام البينة قبلت  
 ببينه وان اقاما يقضي ببينه الاجر لانه يثبت حتى ينفذ وكذلك  
 لو اختلفا في الكدة والمسافة فقال المسأجر اثني عشر درهم بعشرة  
 درهم وقال الاخر لابل عشرة درهم وقال المسأجر اثني  
 الدابة الى الكوفة بخمسة درهم وقال صاحب الدابة لابل العقر  
 بخمسة درهم فهذا او ما اختلفا في الاجر سواء الاثرهما لو اختلفا  
 في المسافة او في الكدة يبدأ بالبمين الاجر وايتهما اقام البينة قبلت  
 ببينه وان اقاما جميعا في المسافة والمدة يقضي ببينه المستأجر  
 كما لو اختلفا في تسع فقال البائع بعثك هذا العبد بالف درهم وقال المشتري



هذا العبد وهذا العبد الآخر بالف درهم واقاما البيعة فانه يقضى  
 ببيعة المشتري وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا اوفى الاجر  
 والمسافة جميعا فقال الاجر انك الى القصر عشرة دراهم  
 وقال المستأجر لا بل الى الكوفة عشرة دراهم فانه ما يتخالفان واذا  
 حلفا يفيح العقد بينهما وايتيها اقام البيعة قبلت بيعة وان  
 وان اقاما يقضى بالبيعتين جميعا فيقضى بزيادة الاجر وبزيادة المدة  
 والمسافة ببيعة المستأجر وايتيها بزيادة الدعوى بخلاف صاحب اول  
 وهذا اذا اختلفا في الاجر كله دراهم او دنائره وان اختلفا في اجزائه  
 فقال الاجر انك الدابة الى القصر بدينار وقال المستأجر لا بل الى الكوفة  
 بعشرة دراهم فانه ما يتخالفان وايتيها بكل لزمه دعوى الاجر وايتيها  
 اقام البيعة قبلت بيعة وان اقاما البيعة فانه يقضى الى الكوفة  
 بدينار وعشرة دراهم اذا كان القصر على النصف من بعد الى الكوفة  
 يقضى الى القصر بدينار ببيعة الاجر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم  
 ببيعة المستأجر ولو استأجر دارا سنة فادعى المستأجر ان  
 استأجرها احد عشر شهرا بدينار وشرها بدينار وادعى  
 الاجر ان اجرها سنة بعشرة دراهم واقام كل واحد منهما البيعة على  
 ما ادعى ذكر في المتن عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يقضى ببيعة  
 رب الدار ووجه ذلك ان رب الدار ادعى زيادة الاجر لاحد عشر  
 شهرا فيقضى ببيعته وبقي شهر واحد فالمستأجر اقر له بزيادة اجر  
 لهذا الشهر فان شاء صدقه واخذ وان شاء كذبه واختلف في هذا  
 الوجه بعد ما مضت مدة الاجارة عند المستأجر او بعد ما وصل الى  
 المكان الذي يدعى البيعة الاجارة كان القول قول المستأجر مع عبته ولا  
 يتخالفان عندهم اما على قول المجتهد وابي يوسف فلا ثم هذا بمنزلة  
 ما لو اختلفا في البيع بعد ملك السلعة وثمة عندهما لا يتخالفان  
 واقام على قول محمد رحمه الله تعالى فانه في فصل الاجارة لو حلفا لا يثبت  
 احد العقد من قبض المنة مستوفاة بغير عقد والمنفعة لا تقوم  
 بدونه العقد فلا يجب شيء فلا يفيد التحليف انا في البيع اذا حلفا  
 فلم يثبت العقد يبقى العبن مقبوضا بغير من وقد عجز عنه فيزوم  
 فيمنه وان في الاجر بعد ما مضى بعض مدة الاجارة او بعد ما سار  
 بعض الطريق فانه ما يتخالفان واذا حلفا انقضى الاجارة فيما بقي  
 ويكون القول قول المستأجر في حصة ما مضى فانهما في فضل فضل الاثر  
 من كتاب الاجارة **في اجارة الظئر** ولو اجار ابنه الصغير ومات  
 الاب لم يبطل الاجارة وكذا لا يبطل استئجار الظئر بموت

والد الصبي

والد الصبي من اجارة خزانة الاكمل في بيعة الواجر لا باس ببيعة  
 المسلم الظئر الكافرة او التي قد ولدت من حرج ولا باس ان ترضع لخدمة  
 ولد الكافر منية المقتنى قبيل استئجار الرعي من الاجارة ولو استأجر  
 الرجل امرأة لارضاع ولده من غير ما جازت الاجارة وكان لها الاجر لان  
 ذلك غير مستحق عليها وباتت واذا استأجر الرجل خادما حر او ثمة لترضيع  
 ولده منسها لا يجب الاجر ولو استأجر مكانا باجار من اجارة الخائنة  
 في اجارة الظئر وان استأجر لترضيع فارضعت بشي جدي بدينار مستحق  
 ولو شرط عليها ان ترضع بنفسها اختلف المشايخ والوجه ان يستحق  
 منية المقتنى في ما يترك للمعقود عليه من كتاب الاجارة استأجر  
 ظئرا لترضيع ولده بنفسها فارضعت بشي جدي بدينار اختلفوا فيه والوجه  
 انهما مستحقان الاجر قاضيهما قبيل الاجارة الفاسدة ولو دفعت  
 الظئر الصبي الى جاريته لترضيعه فلا الاجر بخلاف ما اذا ارضعت لبن البقرة  
 او البقرة فيصير كرمي في اجارة الظئر من الاجارة وفي المحيط القياس  
 في اجارة الظئر ان لا يجوز كما اذا استأجر بقره ليشرب لبنها وفي الاجر ان  
 يجوز لقوله تعالى فاذا ارضعت لكم فانوهن اجورهن الآية وهذا العقد  
 لا يبرأ على اللبن بل على التربة فيدخل اللبن فيها كما اذا استأجر ورقا  
 ليكتب له فالج يدخل في الاجارة شيئا ولو ضاع الصبي من يد الظئر او وقع  
 فمات او سرق شيء من حلي الصبي او ثيابه فلا ضمان على الظئر وطعام الظئر  
 وكسوتها عليها اذا لم يشرط ذلك في عقد الاجارة انه على المستأجر وما يفتقر  
 بالصبي نحو الخبز من منزله الصبي زنا كثيرا وما استتبه به يمنع عنه وما لا يفتقر  
 لا يمنع عنه من الحمل الزور وفي الاصل رجل استأجر ظئرا لترضيع ولده  
 بطعامها وكسوتها مدة معلومة جاز عند المجتهد استحسانا في الظئر  
 وحدها ولها الوسط وعند ما لا يجوز ولو بين جنس الثياب ولو لم يرها  
 ووضعا وبين كسيل الطعام وصفتها جاز بالاتفاق وترضع الولد  
 في بيته الا ان يشترط الرضاع في منزلهم فلو لم تكن مدة سنتين موات  
 الولد بعد سنة فلها الاجر بحسب ذلك من الحمل الزور ولو زوج  
 الظئر ان يبطل الاجارة ان فعلت بغير ذنب سواء كانت الاجارة شينة  
 او لا فلا انقضت مدة الاجارة وقد المقتنى الصبي بحسب لا باس في البيعة  
 تدعى الغير ان يزوج بالظئرة لم يكن لها ان تترك الامر عذرا وان كانت  
 لا تعرف بذلك لهما انما يولي والاجنبية والحرم فيسوء وليس لهما  
 ان يخرجوا من غير عذر والعذر ان لا باس في الصبي تدعى بها او يفي لبيته او  
 حبست او ظهرت سارقة او ظاهرة العجوز وسبته اخلاق او بديهة  
 الكان او ارادوا سفره او لا يخرج لعدم العذر من جهته ان تعرض

وكذا في كثير من المعنيات وفي بعض  
 المعنيات خلافه



اولكم يرض زوجها من المحل المبرور في ضمان الاجير مشترك وخام  
 اختلف عبارة المتابع في احدى الفاصل بينهما بعضهم قالوا الاجير  
 المشترك من يتحقق الاجر بالعمل لا يتكلم بنفسه للعلم والاجير الخاص من يتحقق  
 الاجر بتكلم النفس وبمقتضى المدة ولا يشترط العمل في حقه لاستحقاق الاجر  
 وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل من غيره واحد والاجير الخاص  
 من يتقبل العمل من واحد محيط البرهان في الفصل الثاني والعشرين من كتابنا  
 الاجير الخاص لا يضمن ما يملكه في يده بلا صنعة وملكه من عمله الماء دون فيه  
 بالاجماع ولا ينقص شيء من اجرة والاجير المشترك من حاجت يده بالاجماع  
 وكذا اما يملك في يده بلا صنعة عند ما لو امكن التحويل عنه والالا وقال ابو حنيفة  
 وزنه واحسن لا يضمن وهو قياس سواء يملك بامر يمكن التحويل عنه كسفرة او  
 غصب ولا يمكن تحويل غالب او غارة غالبه وقبل قول ابو حنيفة قول  
 علي رضي الله عنه وقوله ما قول عمر رضي الله عنه ولا اجل اختلاف الصحابة  
 اختيار اعماء خرون العنوي بالصلح على النصف جبر اعمالا بقولين  
 وقبل يعني بقول ابو حنيفة وقبل قوله قول عطاء وطاوس وبه ان يملك  
 التائبين وقول ابي يوسف ومحمد قول عمر وبه يعني احتيا ما لعم  
 وعلى وصيانة الاموال الناس في الفصل الثالث والثلاثين من الفصول  
 وان شرط ان يضمن لو ملكه عنده يضمن اتفاقا كذا في اجماع ذكره في الحاشية  
 والتمتة الغنوم على انه لا يضمن سواء كان شرط الضمان او لم يشترط شرح  
 الجميع لابن الملك في اواسط الاجارات والاجير المشترك لا يضمن عنده  
 وعند ما يضمن الا من حرق غالب او غرق غالب او غارة غالبه ولو ادعى  
 الرد على صاحبه فالقول قوله عند حنيفة وعند ما يقول قول صاحب  
 التوب خزانة الاحكام في الاجارة يملك التوب عند القضا بعد الفراق لا  
 اوجه لانه لم يكمل العمل ولا يضمن لو غلبه فسد كالتوعد وعند ما يضمن صيانة  
 الاموال الناس وحاصل المذهب ان الواحد لا يضمن ما يملكه بلا تعدد  
 او بعلم الماء دون ولا ينقص شيء من الاجر والمشارك يضمن حاجت يده  
 بالاجماع وما تلف لا يصنع ان بامر يمكن التحويل عنه يضمن عند ما لا عند  
 الامام وبعض اخذوا بقوله لانه مذهب عمر رضي الله عنه وبعضهم  
 اخذوا بالصلح عملا بقولين ومعناه عمل كل نصف يقول الامام حيث حط  
 النصف ووجب النصف بزيادة في اول نوع في القضا من الاجارات  
 وفي غصب فتاوى شيخنا رجل وجه اجارية الى النحاس ليبيعها فبعتها  
 امرأة النحاس الى حاجة لها فزيت قال الشيخ الامام ابو بكر الباقر الضمان  
 يكون على امرأة النحاس لا غير في قول حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد صاحبها  
 بالاجابة ان يضمن النحاس وان شاء من امرائه لانه النحاس اجير مشترك

ولا يضمن له في ذلك ولا يضمن له في ذلك ولا يضمن له في ذلك  
 كذا في العنانية في قول ابي حنيفة  
 من قضاوه

القاضي ابو حنيفة والابن حنيفة  
 القضا كذا في شرح  
 التمهيد في مسائل

قال شيخنا ابو حنيفة في شرح الغنوم وقد ادرت  
 ما بيننا من اجارة وفتاوى في حاشية في موضع  
 الخلاف في اجارة مشترك متفق على ان يضمن  
 بين ما يضمن الضمان كذا نقل  
 من منية الكبرى  
 مسأله

ومذهب ابو حنيفة

ومذهب ابو حنيفة ان الاجير المشترك لا يضمن ما تلف في يده بغير فعل  
 وعند ما يضمن مجمع الفتاوى في الغصب فقط الختان والبيان  
 والسمار يضمن كل من يملكه في موضع يكون الختان ما دون  
 الختان عفا فصوله ضمان الفتاوى في الغصب السمسار اذا خلط  
 مال انسان بالغير لا يضمن ولو خلط بما لا يضمن في السابغ والعشرين  
 من الفصول العمادية وفي الفتاوى والصغرى لو خلط الراعي المشترك الغنم  
 بغيره فالحول في التعيين له مع يمينه وان جبرل ذوا سترها  
 يضمن قيمة الكل ولو تدر غنم فخاف ان يضيع الباقي ان طلبه يضمن  
 شرح المجمع في البسوط كان الراعي مشترك في ملكه بغير اذ يسمع  
 او بسقوطه علوا وما تبه ذلك فقال رب الغنم شرطت ان ترضي  
 في مكان كذا وكذا غير موضع رعى فيه وقال الراعي شرطت على الراعي  
 في الموضع الذي رعى فيه صدق رب الغنم بالاجماع وهو المذهب اذ ثبت  
 ما ليس بثابت وكذا الوفاضا واختلعا على ما ذكره في المالك جامع الفصول  
 في فتاوى صاحب المحيط الراعي لو خالف في المكان ضمن ولا اوجه وكذا  
 يجب الاجر اسخسا نكدا في الرجعية جامع الفصولين من جعل  
 يد الاجير المشترك امانة كالامام صدقة في دعور الرد والبرهان وجعل يده  
 يد ضمان لم يصدق به بالبرهان بزيادة في اجارة الاجارات قال جود در  
 اجير مشترك فتاوى يرضف ضمان بود الكراجير كويده عين مستاء جود كويده  
 وهو ينكر باهلاك شديد يمنع من سوكند بود بروي بانه الكروي بود پس  
 اين فتوى بر قول ابو حنيفة بود لانه في قوله امين محض كالمودع والمستهجر  
 والكروي في اين بر قول ايشان بود لانه على قوله يضمن كالتعاصب  
 والقابض على سوم الشراء اجاب يعني في التخليف على قول ابو حنيفة  
 قاعدة في الاجارة وكذا في الخانية في اختلاف الاجر والمشارك وفي المحيط  
 النحاس والدلال ويتم بان اجير مشترك فلو دفعه الدلال التوب الى رجل  
 ليراه ويريه فذهب به ولم يجده لا يضمن وانحامي وانحمار الراعي مشترك  
 وتاميد القضا والنحاس وجميع الصناعات وحد بزيادة في كتاب الاجارات  
 اهل القرية يرفعون روايتهم بالنوبة فذهب من يرفع في نوبة احداهم قال  
 ابراهيم بن يوسف هو ضمان في قول من يضمن الاجير المشترك وقال ابو الليث  
 عندى انه لا يضمن في قولهم جميعا وفي الكبرى قال القاضي ابو بكر الباقر الضمان  
 ما قاله ابراهيم بن يوسف الا ان الغنوم على انه لا يضمن الاجير المشترك  
 الا ما تلف بصنعة تامة خانية في القامنة والعشرين من الاجارة  
 ولو استاءوا احداهم في نوبة رجل لا يخرج بالثمن فضاء ثمنه ضاع قبل الرجوع  
 ضمن لا بعده ولا يضمن استاءوا بحال لا يملك ان يحفظ باجائه بزيادة في كتاب الاجارات

والتيهينة بين الراعي كذا في البرانية  
 في فصل البقار والراعي من كتاب  
 الضمان  
 مسأله

قال لرجل خلصني من مصادة الوالي اوفال الاسير  
 ذلك فخلصت ان قبل لا يرفع فيه ما لا شرط  
 لانه المصادرة والامام الضمان يرفع فيه ما  
 بلا شرط الرجوع وهو الصحيح  
 بزيادة في نوع  
 بدفع الامام

يتم على وزن جيم فان بستان كذا في النسخ  
 بستانجي وفاجي  
 مسأله

والبقار من اسد الاجارة



والرأي ان يرد الغنم مع غلامه او اجيره او ولده الكبير الذي في عياله  
 اذ الرقة منه الحفظ وله الحفظ بيد من في عياله فله الرقة مع غنمه  
 كودع فلو ملك في يده حالة الرقة فلو كان الراعي مشتركا بينه وبين  
 الجنيبة مطلقا وعندهما يضمن لو امكن الترخيم كما لو رقبته وشتره  
 كونه الراعي كغيره على الحفظ لانه لو صغيرا يعجز عن الحفظ يكون تضديعا  
 والاجير يضمن بالتضييع وفاقا وشتره كونه في عياله وان كان هو والجنبي  
 سواء وليس له الرقة مع جنبي فكذلك من ليس في عياله وذكر الطواويس  
 الاجير مشترك ان يرد مع من ليس في عياله لا الخاص وان كان مهورا ورجوع  
 سوى بينهما وقال ليس له ما ذلك وذكر غنمه في يد لو لم يكن الاجير  
 او الولد في عياله فلو بعته بيده قال الطواويس لو كان البقار مشتركا  
 ضمن لالو كان خاصا وقال مهورا ورجوعه شي قال الطواويس يضمن  
 لو خاصا لا لو مشتركا جامع الفصولين في ضمان البقار بقار يحفظ  
 باجر فترك البقر عند رجل يحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج منها ما خالف  
 منزلا او حاجة نفسه فضايع بعض ما كان خارجا فلو ان لم يكن يحفظ  
 في عياله ضمن والا لا فاضرب بخان في ضمان البقار والراعي في الاجارة  
 قرية عادتهم ان البقار اذا دخل السرح في السكك يرسل بقرة في سكة  
 ربهما ولا يتركها البه ففعل الراعي كذلك فضايعت بقرة قبل يرد او  
 المعروف كالشرط وقبل يرد ولو لم يجد ذلك خلا فابعد رعيه البقار  
 انه ادخل البقرة في القرية ولم يجد ربهما ثم وجدها بعد اتيام فدفقت  
 في ربهما جباية فلو كان عندهم ان ياد في البقر بالبقرة الى القرية ولم  
 يكلفوه ان يدخل كل بقرة في منزل ربهما صدق البقار مع بيته او جباية  
 ربهما الى القرية جامع الفصولين من الثالث والثلاثين وفي القدة  
 قرية رعاها ملتف بالبحار لا يمكن للبقر النظر الى كل بقرة فضايعت  
 واحدة لم يضمن لانه رعيه فبها برضاهم وانما يستحقون البقار في رعيه  
 والنظر فيها الى كل الباقورة ليس في رعيه فلا يلزمه فلا يكون تاركها محظوظا  
 لزمه فلا يضمن وفي الحاشية نام البقار فضايع بعضهما ان نام مصططعا  
 ضمن وجال الا اذا غاب عن بصره وفي الحاشية لا يكون البقار  
 تاركها للحفظ ما لم يغيب عن بصره وان كان نائما ضمانات فضيلة في البقار  
 ولا يصير البقار تاركها للحفظ وان نام ما لم يغيب الشور عن بصره فاذا غاب  
 يصير تاركها للحفظ فالوانا وبه اذا نام جالت واما اذا نام مضططعا  
 يصير تاركها للحفظ وقد ذكر في كتاب الوديع الفرق بين النوم مضططعا  
 وبين النوم جالسا في غير السرح وسويابيهما في السرح وقلت لا ضمان  
 على كل حال فربما يكون كذلك في البره والعشرين في اجارة الرعية

و فرق بين النوم في السرح وفي غير السرح فان  
 في السرح مطلقا والسرح المذكورة في ضمان  
 الراعي في جامع الفصولين

لو نزلت شاة فخاف ان يضيع الباقي لا يضمن في ترك طلب ما نزل  
 في اخاص بالاجماع وفي المترك عند الجنيبة رعيه الله تعالى لان الاخص  
 لا يضمن بترك الحفظ اذا كان بعذر خلاصه في مدار الراعي والبقر الاجارة  
 اذا ساق الراعي فتناطحت بعضها ببعض ما سبقة فان كل الراعي  
 مشترك في ضمانه على كل حال وان كان خاصا ان كانت الاغنام لواحد  
 خلاصان عليه وان كانت لاثنتين وثلاثة فوضامن وصورة الاجير  
 اخاص في حق الاثنتين والثلاثة ان يستاء جرحا لاثنتين من الراعي  
 غنما له ما فقد فرق في حق الاجير اخاص بين ما اذا كانت الاغنام لواحد  
 وبين ما اذا كانت اكثر من واحد محيط برهانه في الفصل الثاني والعشرين  
 من الاجارات ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا قال استاء جرتك لراعي غنمه  
 هذه سنة كل سنة كذا يكون الراعي اجير مشترك الا اذا صرح بما هو حكم  
 اجير واحد ان قال فلان لا تربي معيها غنم غربي فيكون اجير واحد ولو  
 اورد العقد على المدة او لابلان قال استاء جرتك شاة كذا تربي معها  
 غنم غربي فيحصر مشترك او بعته اول الكلام باجوة وكذا الحكم فيمن هو  
 في معنى جامع الفصولين في ضمان الراعي والبقر وفي الرعية  
 عن سمرقندية المزارع اذا استعمل بقرا مالك فبعته الى السرح فنقره  
 السرح لم يضمن لانه هو ولا المزارع قال الكردى هكذا ذكره الشافعي في النظم  
 وهو الصحيح وذكر في مواضع اخرى انه يلزم الضمان قال في القدة وعلى هذا  
 بقا الا عارة والاجارة وقد اضطربت فيها روايات الشافعي ويعني باكثرها  
 لان كودع يحفظ الوديع كحفظه ماله وهو يحفظ بقرة بالبعث الى السرح  
 فكذلك الوديع و لو ترك البقر يربي فضايع اجاب شيخ الاسلام  
 بالضممان وغيره على انه لا يضمن وبه يعني ضمانات في ضمان المزارع  
 الراعي والبقر لو خاف الهلاك على شاة فذبحها ذكر في الاصل انه يضمن  
 قيمتها يوم الذبح وذكر في الموازل انه لا يضمن استخانا وكذا لو سقطت  
 شاة انسان وخيف عليه الموت فذبحها قالوا لا يضمن استخانا  
 والمختار للفتوى انه يضمن في الشائبة ولا يضمن في الاول فان اختلف  
 الراعي ومباحب الغنم على جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحتها  
 وهي حية وقال اللابل ذبحتها وهي ميتة كان القول قول الراعي فانما  
 في فصل البقار والراعي من كتاب الاجارة ذبح شاة لراعي حيوانا لم يضمن  
 استخانا سواء كان اجنبيا او راعيا وفي فرس وبغل يعني ضمان  
 الاجنبى وانما يضمن قيمة فرس وبغل لراعي حيوانا راع او بقار ذبح  
 بغلا او حمارا لا يضمن قط خاف على شاة فذبحها ضمن قيمتها يوم  
 الذبح قال حنيفة انما يضمن لو شاة شري حيوانا لا لو يتقن بموت اذا امر

الذبح سوسك يعني يوزن ذبلة ورمق يقال  
 نطقه الكلب نطقا الرعية بالقرن



يحفظها وذبحها اذ ذاك حفظ والاجنبى ضمنها **ان** الاستحسان لا يثبت في الله  
 قد كادى بعقله وادركه شيرهمى ثم ارجأ اجازته درست نبوءه انما  
 كادى حواسه ودون ابن مرداودا بكشت لا يضمن حتى نال ولو اختلف  
 صدق المالك والبيهقي على الذابح انما الاجرى حيوتها جامع الفصولين  
 في ضمان الغصب في الثالث والثلاثين ولو ذبح الرمي غنما لا يضمن  
 حيوته لا يضمن وكذا الاجنبى في الصحيح شرح الجمع قال كادى درياد  
 كرك مجزأة است ان لم يكن البقار ساعده في حفظه وكنته كان  
 يقدر على دفع الذئب من غير ان ينضمز ولم يدفعه بضمه وان كان لا يقدر بان  
 غافضه وشق بطنه يصطط الحان على نصف قيمته قاعدة في الاجارة  
 وفي التجميع اذا نزل مفاضة ونهتاء لا الانتقال فلم يفعل حتى قصد  
 المتاع بظروا سرقة فهو ضامن هكذا ذكره منا وتاء وبله اذا كان السرقة في الكاهن  
 غالباً لا يكون مضيقاً استاء جرحا ليجعل متاعا الى بلد كذا في جاني  
 استاء جرحا في المتاع فمكث في الطريق اياما حتى وجب عليه صاحب  
 الحمل جرحا كثيرة للمارعية ويسر الاجرة الاحمال لانه خالف وصار غاصبا  
 وروى انه لو استاء جرحا ليجعل متاعا الى موضع كذا في مدة كذا فمكث  
 في مدة اكثر من تلك المدة قال لا اجرة لانه خالف والمختار ان يجزى الاجرة  
 لانه المقصود وهو الحمل في فناء والعقابي احتمال اذا كان يحملها  
 على غنقه فعثر فامرق وصاحبه معه فهو ضامن ولو زحمة الناس حتى انكسر  
 لا يضمن بالاجماع ولو انه هو الذي زحمة الناس حتى انكسر فانه يضمن وصاحبه  
 بالاجماع انما ضمنه وقت الكسر ويحط في الاجرة بازاء ما حمل وان استاء  
 ضمنه فمكث وقت الحمل في ذلك المكان الذي حمله خلاصة مجمع الفتاوى والاجارة  
 استاء جرحا ليجعل العنب من القرية الى القرية فمكث في الطريق حتى قصد انفق  
 الغاضض الامام ان يضمن اذا كان دفع العنب اليه خزانة مجمع الفتاوى  
 في سائر المالك استاء جرحا لينقل عليه الشوك فذهب من سكة  
 فيها نهر جرحا فبلغ موضعاً ضيقاً فضرر بحماره فوقع الحمار في النهر مع الحمل  
 واشتغل الاستاء جرحا بقطع الحمل فذلك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقاً  
 لا يبر فيه حمار كان متاعاً لانه سوق الحمار في مثل هذا يكون استاء جرحا  
 وان لم يكن كذلك وكان موضعاً يسير فيه الحمار ويخاوم فان غنقه عليه  
 الاستاء جرحا وضرب حتى وشب الحمار من ضرره كان ضامناً وان وقع الحمار  
 لا يضمنه لا يضمن رجل استاء جرحا لينقل عليه لم يطلب مكرمه فاوقره  
 بما يوقر منكه وقرامعتا داخراً حارطاً او شجراً فوقع في النهر فمات  
 ان كان الاستاء جرحا سوفامعتا داخراً في الطريق الذي يسلكه الناس ولم  
 ولم يعنف لا يضمن قاضيه خان فيما يكون نفيصاً في الاجارة

انما استاء جرحا

وانما استاء جرحا ليجعل عليها عشرة مخالب حنطة فمكث عشرة مختموا  
 وجرحا بحماره سلباً فذلك قبل ان يرد الى صاحبه وان كان يعلم الحمار  
 انه يطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكما لا اجرة وان كان لا يطبق  
 يضمن جميع القيمة لا يجزى قاضيه خان في اجارة الدواب مكار  
 استقبله القصوص فطرح الاحمال واخذ الحمار فضرر ان كان بحال لو حمله  
 ياخذونه لا يضمن مختارات النوازل في الاجارة وان استاء جرحا  
 لم يبرها قاروف معه رجلاً فغضب ضمن نصف قيمته سواء كان اخف  
 او أثقل لا يملك الدابة بالركوب لا ينشأ عن النقل فرب قيل حسن  
 الركوب ولا يضرب بالدابة ورب خفيف لا يجزى الركوب فيضرب بها  
 ولا يبر الادنى لا يوزن بالقياس فلا يكون معرفة وزنه فاعنه عدد الركوب  
 فانه اجرة واحدة يعتبر عدد اجنات لا عدد اجنات فانه من جرحا  
 جرحا واحدة وجرحا اجرة واحدة بنصف الضمان فربا يملك الانسان  
 من جرحا واحدة وبسبب من جرحا واحدة وهذا اذا كان الدابة تطيق حمل  
 اثنين فانه يعلم انهما لا تطيق ذلك يضمن كل فتمت لانه متلف لهما اماً  
 اذا كانت تطيق فالتلف حصل لركوبه وهو ما دون قيمة ركوب  
 غيره وهو غير ما دون قيمة فبوزن الضمان على ذلك نصفين شرح الكافي  
 اركب تلميذ مكارى الحمار اربعة عليه بغير ذنه وهلك الحمار لا ضمان  
 على كل واحد منهما اذا نزلت وسكت الى التلميذ لانه مودع وعاد الى الوفاق  
 وان هلك في حال الركوب يضمن الكاري ايها ماشاء ولا يبرج احدهما  
 على صاحبه بالمضمون قال رضي الله تعالى عنه وعلى هذا الفاو اذا حمل  
 في العجلة متاعاً او انما فنية في باب مودع الغاصب ولو استاء  
 حماراً فاقوقفه وصلى الفجر فذهب الحمار او انتبه ان انما فان راه يضره  
 او يذهب ولم يقطع الصلوة ضمن لانه ترك الاحتفاظ مع القدرة عليه لانه خوف  
 ذهاب المال يبيع قطع الصلوة وان كان درهما قاضيه خان فيما يكون  
 يضييعه في الاجارات تعيب الدابة المستاء جرحا في الطريق فذهب  
 وتركها وضاعت او ترك الدابة مع المتاع الاجرة لما كلفت الدابة وعجزت  
 عن المضي وضاعا فني القاضى ان لا ضمان على احد من اربعة في الاجارة  
 استاء جرحا كسرى الى بخارى فمكث في الطريق ومالكه بخارى فامر  
 المستكرى رجلاً لينفق على الحمار كل يوم قدر معلوما وسعى الاجرة الى ان يصل  
 اليه فامسك الاجرة بخارى اباً ما وانفق اليه فذلك في يده قالوا لو انكراه لركوب  
 نفسه ضمن ولو انكراه ولم يسم الركوب يبراه لانه لو انكراه لنفسه ليس له يبر  
 ولا ان يبر فليس له الا براءه ايضا ولو لم يسم الركوب كان له الا براءه والاجارة  
 فلا الا براءه ايضا جامع الفصولين في الثالث والثلاثين ولا ضمان على الساج

الفاو اذا قال ليس سوق عجلة غيره



في الدابة ان يهلك وهي يده على اجارة فاسدة على الخسر فقال لانه  
 يستعمل الدابة باذن المالك فبني في المنفقات لمجان خرج من الطاحونة  
 لينظر الى الماء فتركت الحنطة ان تترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة يفتح  
 هذه في الوردية في اخلاصة في ضمان الطمان في ضمانات الغائم وفي بعض العتاق  
 ترك سيجة في مكانه ليلا واغلق بابا وذهب الى بيته وذلك في وقت  
 غلبة السرقة لو كان الدكان يترك مثله في مثل ذلك الوقت لم يقم والى  
 يقم لانه ترك فيه تقصيره واضاعة ضمانات فضيلة في ضمان النجاج  
**فرض** دفع اليه غلا ليلسجه فدفع النجاج الى النجاج ليلسجه ففرق  
 في بيت الاجر فلو اجبر الاول بركا ولو اجنبيا ضمن الاول والثاني في حصة  
 وعندهما ضمن اية ما شاءا كاختلاف في مودع المودع خلاصة وعندهما  
 الاول والثاني اجبره ولو اجنبيا بخير المالك ضمن الاول او الثاني  
 جامع الفصولين في ضمان النجاج وفي دفع اليه صاين ذهب اليه  
 سوارا من وجا والسج لا يعمل هذا الصاين فاصبح الذهب ودفعه الى من  
 يسجد فسرق من الثاني قالوا لو دفع بلا اذن المالك ولم يكن الثاني اجبرا  
 للاول ولا تلمية ضمن اية ما شاءا وعندهما وعند ايجبة بعض الاول  
 واما الثاني فلو سرق منه بعد تمام العمل لا يضمن لانه لما فرغ صار مودعا  
 واما ما دام العمل كان يده يد ضمان لتعرقه بلا اذن مالكة وعند ايجبة مودع  
 المودع لا يضمن مالم يتصرف في الوردية بلا اذن ربهها جامع الفصولين في  
 ضمان الصانع صناع صبيح الثوب ودفع الى اخر تامة رزق وهذا متعارف  
 في ذلك في يد الثاني بحسب المالك على الاول نصف القيمة ويرجع الاول على الثاني  
 بنصف الضمان لان الثاني في حق الاول جبر جواهر الكرماني في الاجارات  
**فقط** شرعا ان يتصرف بنفسه ضمن بدفعه له غيره والا فلا وكذا امثاله  
 وهذا مما يحفظ **شي** ولللاجير ان يعمل بنفسه وبغيره والا اذا شرط العمل  
 بنفسه جامع الفصولين في ضمان القصار في سرق ثوب بدق اجير قصار  
 او بعصره بيرا الاجير لانه اجبر وحده في عمله في نفسه وضمن ستاده اذا  
 عمل بفعله اليه لانه عمل اجبره وطئ الاجير في ان يفرق ولو ثوبا بوطا حمله بيرا اذن  
 استاده دلالة وضمن الاستاد جامع الفصولين اجبر القصار ان فعلت  
 منه الكدرة فوفقت على ثوب فخرق فلو انفلت او لا على الثوب قبل ان يقع  
 على الحنطة التي يدق عليها ضمن الاجير ولو بعدة ضمن القصار ولو اصابته الكدرة  
 انما يضمن التلمية كيف ما كان جامع الفصولين في ضمان القصار في سرق الثوب  
 ولو اطلق القصار السراج وتركه في الحانوت وبقيت فيه شارة فوفقت على ثوب رجل  
 فاحرق لا يضمن ثانيا رمانية في الثاني والعشرين وفي البسوط اطلق القصار  
 السراج وتركه في الحانوت وبقيت فيه شارة فوفقت على ثوب فاحرق

لم يضمن

لم يضمن وبه يعني قلت هذا قول الامام واما عندنا فيمن لا يمكن الخبز عنه وكلمة  
 وهذا بخلاف الحق الغالب لانه لا يمكن الخبز عنه ولا يمكن هو من الحافاة  
 في ضمان القصار ضمانات اجمالية استوجب رجل يحفظ خان او حانوت فضايع  
 منها شي قبل من عند ابيه يوسف وتجدلوا ضايعه خارج المحلة لانه اجبر ترك  
 وقبل لا في الصحيح وبه يفرق لانه اجبر فاض الا يرى انه لو اراد ان يشغل نفسه  
 في صنيع اخر لم يكن له ذلك ولو ضايعه داخلها لانه نقب اللص فلا يضمن  
 احارس في الاصح اذ لا اموال محفوظة في البيوت في يد مالكة وحارس السوق  
 على هذا الخلاف واخيرا ان يضمن ما كان خارج السوق لا داخله جامع الفصولين  
 وكذا في الدفيرة في الرابع والعشرين من الاجارات نقب حانوت رجل واخذ ثوبا  
 لا يضمن حارس الحانوت على ما عليه الفتور من اذنية في المنفقات في الفصل السادس  
 من كتاب الاجارات وفي التوازل دخل يد بيته خانا وقال الخاني اين ربطها  
 فقال الخاني هناك فربطها ثم دخل عليها ولم يجد ما فقال الخاني اخرجها صاحبك  
 للسفي وليس له صاحب قال القصار ضمن الخاني لان قوله اين ربطها احتفاظ  
 منه عادة وانكرته الى محل قول عرفا فيصير مودعا في حفظه فيضمن  
 ضمانات اجمالية في ضمان الخاني من ضمانات الاجارات بعث الى قصار  
 لياخذ ثوبا فدفع القصار بالغلط ثوبا اخر فضايع عند الرسول ان كان  
 ثوب القصار لا يضمن وان ثوب غيره ختم مالكة تضمن القصار والرسول  
 واثبتها ضمن لم يرجع على الآخر في الثالث من غصب البرازية وفي المتن  
 عن ابيه يوسف دفع الى رجل سيفا لم يضمن في حقه شيئا فضايع فصل في بعض  
 وكذا لو دفع اليه مصحفا لم يضمن فضايع فضايع لم يضمن وكذا لو دفع اليه ثوبا  
 ليرفقه في منديل فضايع لم يضمن بل جميع العتاق ورجع مالكة عند اجير ترك  
 وفي قمار شيخ الاسلام عطا بن حمزة سئلت عن دفع ثوبا الى صانع لم يصبه  
 فضايع الثوب وقد علقه مع غيره من الثياب على حصة معروفة او قبل مودعة  
 لم يضمن قلت ان كان ذلك خارجا لم يكن ضمن والا لا من المحل المودع وفي فتاوى  
 العتابة جاء ان يترك الثوب الى صاحبه فقال له رب الثوب امسكه متى افرغ من العمل  
 او اعطيك الاجر ففرق منه لا يضمن لانه لو لم يقبل امسكه لا يضمن عند ابيه صبيحة  
 فهدى اولي وفي اجارات المحبطين في سح ثوب رجل فذهب اليه وطلب منه  
 ان يقبض الثوب ويعطيه الاجر فقال له صاحب الثوب اذهب الى منزلك حتى  
 اذارجعنا ثم اجمعه سرق الى منزلي ووفرت عليك الاجر فاحتسب الثوب بحيث  
 لو ذهبت به لم يكن امالك بمنعته من ذلك فانه دفعه الى امالك على وجه الرهن  
 يملك الثوب بالاجر كما هو حكم الرهن وان دفع اليه على وجه الوردية يملك  
 على الامانة والاجر على حاله وان كان في الابد او لو اراد صاحب الثوب ان يبيع  
 الثوب لم يكن يده عند النجاج ولذا لم يترك صاحب الثوب عنه فخرق اختلاف العلماء

وفي ثوب العين في ضمان القصار ان الرسول  
 يرجع على القصار بلا عكس فليتناكل  
 هـ







ولو اكره القاتل على قبول الصلح من دم محمد على مال فقبل لم يلزمه المال وبطل  
 القصاص خزانة الفتنة في الاكره اذا اكره قاتل العمد على ان يصالح على  
 الف لم يلزمه شي وبسقط القود لان التزام المال يصح مع الاكره  
 والقصاص يسقط مع الاكره لانه يسقط بالعفو مع الرضا وبدره الرضا  
 فسقط مع الاكره من المحيط الرضا قال في الاصل وكذا لو كان كسر رجل على رجل  
 ومعه فاكهه على ان يصالح من ذلك على الف درهم والذي قبله الدم غير مكره  
 فالصلح جائز على الف درهم وذلك لانه في جانب الولي اسقاط الحق والاسقاطات  
 لا يتوقف صحتها على الرضا في جانب من عليه القصاص فملك المال بعوض وقدره  
 بذلك ولا يصح انكره شيئا لانه القصاص ليس بمال فلو اكرهه على العفو عن  
 القصاص بغير البذل لا يفتن فالبدل أولى غايه البيان في شرح قوله واحل  
 من جانبه طلاق ولو ان رجلا وجب له على رجل قصاص في نفسه او لغيره فافكره  
 بوعيد قتل او جرح حتى عفى فالعفو جائز لان العفو عن القصاص نظير الطلاق  
 في ان النول واجبة فيه سواء اكانه ابطال ملك الاستيفاء وليس فيه معنى الملك  
 شي ولا ضمان له على الجاني لان الجاني لم يلزم له عونا ولم يملك عليه شيئا  
 منوطا بخرق الاكره فاكهه على العفو عن القصاص فغضى فالعفو جائز ولا يقع  
 المكره لولي القصاص شيئا من المحيط البرهانه في الاكره واذا اكرهه الرجل  
 ان يزوجه ابنته الصغيرة من رجل ليس بكفولها او باقل من مهر مثلها ففعل فان  
 كان الشكاح باخل من مهر المثل لا ينفذ الشكاح الا ان يبيع مهر مثلها وان لم يكن يبيع  
 لا يصح الشكاح وان كانت المرأة بالغة فاكهه من وليها على الشكاح ففعل ان كان  
 الزوج غير كفولها كان للمرأة ان تزوجه او رضيت لكرهه كان للولي ان يبرأ وان كان  
 الشكاح بمهر فاقهر المرأة ان تزوجه فان رضيت فلو اني ان يبرأ في قول المجتهد فاقه  
 وعندهما ليس للولي حق الرده لعدم الكفاة وليس ان يبرأ بفسخ المهر  
 فاضيقان في كتاب الاكره اذا اكره على الشكاح فترجى فصح نكاحه عندنا وقال  
 ابن ابي رجا انه تعالى لا يصح وكذا لو اكره على الطلاق او العتاق فطلق او عتق  
 بفتح طلاقه وعتاقه عندنا ولو اكره بغير الطلاق فاقهر لا يقع كراهة في الطلاق  
 ما لا او كاذبا ولو اكره بغير عتاق او نذر او قلع او شرب فاقهر بذلك  
 لا يلزمه شي فاضيقان في الاكره عشرة نفع مع الاكره الطلاق والعتاق  
 والعفو عن القصاص والرجعة والاملاء والعق في الاملاء والظهار واليمين والندب  
 لان هذه التصرفات لا يفتقر وقوعها الى الرضا بدليل انها تقع بالزور وظلما  
 من المحيط الرضا في باب طلاق المكره واسكران من كتاب الطلاق جائز تدبير  
 المكره لا وصيته جامع الفصولين في كتاب العتق من احكام الموصى والزوج  
 او ائمه واهل بيته لصلح من الصدق على شي او تبرئه من غيره لا اجنبي وان يهدى  
 بالطلاق او بالتزوجه عليها او بالتبري لم يكن اكراها فاضيقان في الصلح



افنى بن جهم

ولو فوف

ولو فوف او اكره بالضرب حتى وهبت حرره فامنه لا يصح الرهبة ان قدر  
 على القرب وان اكرهها على الخلع ففعلت يقع الطلاق ولا يجب المال  
 ملتقى الا بخرق ما لم يشرى بخ تزوجه امرأة ستر واراد ان تبرئه من المهر  
 فدخل عليها اصدقاؤه وقالوا اما ان تبرئه من المهر والا فلتا لثمنه بالخ  
 كذا خفا من ان يفسد وجهك فابتنه خوفا من ذلك فلو اكرهه ولا يبرأ ولو  
 لم يبق لوفيه ودفعهك والسكينة بحاله فليس الاكره بخ ولو قال ادفع  
 للخبثا غين مائة دينار فبضربوك ويفعلون في حقك كذا وكذا من انواع  
 المختار فالافترس بالاقرب كذا الخفاف ذلك الغيرة لاسيلا والخفاغنة  
 والاشراك في زمانا فباع او اقر بفخذ لانه هذا تخويف ممن يوعده ذلك الظاهر  
 انه لا يبدل الماية لهم قال المدونة لداينه ادفع الى الفبالة واقرانه لاشي لك  
 على والا فقول ثم خبرك ذهب شمس المالك للملك فذبح الفبالة واقرانه  
 لاشي عليه فمذا في معنى الاكره ولان يدعي دينه عليه وكان جوابه عقيب  
 اخذ شمس الملك ومصادرته وقتله وكان خبا امواله عند الناس وكل من  
 بجرحه الخفا من عنده ماله يؤخذ ويؤدى ويطلب منه ذلك فهو واخبره  
 بغير حجة معتبرة فكان ذلك الزمان زمان الخوف الشديد من ذلك القول  
 ففعل هذا تخويفهم بالغيرة انه وجد مالا الغائب عند العرة وعيالهم بعد الفتنة  
 العامة في معنى الاكره ايضا لان من هذه الفتنة وجود الامن في الاحوال  
 والآراج فنية في الاكره وفي الحاشية الكرمه بوعيد تلف على قتل  
 او زنا ابنتها اخرى لم يجد استعانة في القياس عليه اجماعه ويلزمه  
 المهر ولا يرجع به عليه حامله طائفة كانت المرأة او كرهته لانه منقعة الوطى  
 يحصل الزاني وان قتل قتل به احاط لا كلامه حرام فلا يخرج الزنا من بين ما  
 من الجاء ولو اكرهه بقاص لم يكن مكرها محولا فيجوز عليه احكام المختارين  
 وفي التوجيه بغير الاكره وجب حتى يتوب ضمانات فضيلية في ضمان المأثور  
 ولو اكرهه الرجل على قتل مورثه بوعيد قتل ففعل لا يحرم العامل عن الميراث وله  
 ان يقتل المكره قضا صامورته في قول المجتهد ومحمد رحمه الله تعالى فاضيقان  
 في كتاب الاكره اكرهه يقتل غيره فقتل المصنوع عليه دفعا عن نفسه لا يجب  
 دية المكره على المكره من اكرهه القسبة رجل اكرهه على ان يشرب هذا الشراب  
 او ان يبيع الكرم من ابيته فباع الكرم ولم يشرب فهذا على وجهين اما ان كان  
 الشرب مما يحل شربه ولا يحل فيه الوجه الاول البيع جائز لانه بيع طابيع  
 وفي الثاني البيع فاسد لانه بيع مكره من الواصفات الحاشية في البيع بطلان  
 النون قبل كسر جلا اما ان شرب هذا الشراب ونبيع كرمك فباع فهو  
 اكره ان كان شربا لا يحل والا فلا قال رضى الله عنه فعل هذا اذا قيل له  
 اما ان تشرى بهذه المرأة او تبيع كذا فباع لم يفسد وكذا في نحوه من اكرهه فنية في الاكره

در الفتاوى الزوج سلطان زوجته  
 في حق من الاكره ولم يبرأ خلاف  
 من اكرهه

بفتح ابنته كذا كرم يعني بئرني سلة

في حاشية معناه بالبركة فحاشي وهو  
 حسن الترك سلة

سئل عن المهر اذا خاف رت المهر بان قال له  
 ان لم تبرئني رقت فيك وعنديكم الفلاني فافكره  
 عنه باني الطلاق فابتنه خوفا من نفسه او ماله  
 هل يبرأ اجاب لا يبرأ كذا في كتاب  
 ابن جهم

وكذا في الاول من اكرهه التنازل فاقه في الاكره  
 بالقاص وهو لعدم الرضا عنه ولا يجب  
 الا الجاء كذا في كراهة التنازل



قع متقلب قال لرجل ما ان تبيع لي هذه الكراة هكذا او ادفعها الي خصمك  
 فباعها منه فهو بيع مكره ان غلب في ظنه تحقيق ما وعده قال رضي الله  
 عنه في هذه المسألة الى ان الكراة باخذ المال كراة شرعا وفي **بط** الفاظ  
 متعارض الدلالة ولم اجد فيه رواية الا بهذا القدر فنية في الكراة  
 الكراة على البيع ولم يسم المشتري فباعه من ان لا يجوز طاعة البوه بال  
 باطل والكراة على ادائه فباع جازية بلا كراة على البيع جازية لانه غير متعين  
 لا دايمة وهذا اعادة الظلمة اذا صادف وارجلان يتحكما بالمال  
 ولا يذكروا بيع شي من ماله ولا يملكه فبانه يقول من ابن اعطى ولما لم  
 فاذا قال الظالم بيع جازيتك فقدر صار مكرها على بيع جازية فلا ينفذ بيعها  
 بزازية في الكراة الكراة على البيع والشراء فخير الفسخ المكره لا للطابع  
 بخلاف البيع الفضولي ونكاحه فان لكل واحد والعاقبة الاصيل فخير  
 الفسخ قبل الاجازة فنية في الكراة ولو كان المشتري مكرها والبايع  
 غير مكره فلكل واحد منهما الفسخ قبل القبض يكون الفسخ الى المشتري  
 دون البايع من الكراة الثانية ولو كان البايع مكرها والمشتري غير مكره  
 فقال المشتري بعد القبض نقضت البيع لا يبيع بقبضه فان نقض  
 قبل القبض صح نقضه من المحل الزور ولو كان المشتري مكرها ودون البايع  
 فلهلك عند المشتري انه يملك من غير بعد بملك امانة من المحل المزبور  
 رجل ادعى ضيعة في يد رجل فقال انك اشتريتها مني وكنت مكرها على  
 البيع والتسلم واقام على ذلك بيته واراد استردا الضيعة فقال  
 المدعي عليه كان الامر كما قلت الا انه بعد ما زال الكراة بعث هذا العين  
 عن طوع ورضا واقام على ذلك بيته فالفاضي يقضي بيته المدعي عليه  
 ويستدفع دعوى المدعي حتى لا يكون للبايع حق الاسترداد تاتاراخانية  
 في السادس والعشرين من الدعوى فان كان قبض الشمس طوعا فهو اجازة  
 للبيع وكذا اذا استلم طابعا بان الكراة على البيع لا على الدفع لانه دليل الاجازة  
 بخلاف ما اذا الكراة على الرهبة يكون الكراة مع الدفع والكراة على البيع لا يكون  
 على التسليم وان قبضه مكرها فليس ذلك باجازة وعليه رد الشمس ان كان  
 قابضا في يده لغا المعنى بالكراة وان كان مالكا لا يادخه من شيا لان  
 الشمس كان امانة عند المكره لانه اخذها من المشتري والقبض متى كان باذن  
 المالك قابضا يجب الضمان اذا قبضه للملك وهو لم يقبض للملك لانه مكره  
 على قبضه كاذن في الكراة مخصصا كذا في الكراة الظهيرية الكراة بالرهبة الكراة  
 بالتسليم حتى لو وهب مكرها وسلم طابعا لم يخر الا اذا قبل العوض فغير  
 فهو اجازة متأنية في الكراة الكراة على قبول الودعة فتلف في يده  
 فلم تحرقا فتمسك المودع من الكراة القنبية ولو الكراة على مهنة جازية

فوهب

فوهب وقبض الموهوب له والكراة على البيع فباع واعنفها جاز  
 وضمن فتمت بها ولو باع الموهوب له والمشتري من رجل او وهب او تصدق  
 فان للمولى ان يقبض هذا كله فرق بين هذا وبين المشتري شراء فاسدا  
 والموهوب له مهنة فاسدة اذا تصرف فيه هذه التصرفات حيث  
 لا يقبض ولو ايجبة في الكراة ولو قال له السلطان لتدفعن الي مال  
 فلان والالا لا قطع برك رجوت ان يكون في وسعه ذلك ولو قال له  
 لتبنيك شرا او لتصرف برك او لتطوف بك في الناس لا يجوز ان يدفع  
 ولو دفع بصيرة ضامنا فالحاصل ان دفع مال الغير لا يجوز الا خوف التلف  
 وخبرة في اويل الكراة الكراة بوعيد تلف على ان يادخذ مال فلان ويدفعه  
 اليه بجزء ان يكون في وسعه لانه مال الغير يباح عند التخصصة وانما  
 علقه بالرجاء لعدم قيام العذر بالقطع فان الكراة على اخذ مال الغير بوعيد  
 حتى قتل فهو ما جوارا الظلم لا يباح واخذ مال الغير ظلم هذا اذا كان  
 الكراة حاضرا فان كان غائبا وقت الاخذ ان كان معه رسوله ونجاف  
 الكراة من الرسول مثل ما يحتاج من رسوله ان يأخذه وان لم يكن عنده رسوله  
 او كان ولكن لا يحتاج منه ليس له الاخذ اذا الكراة زائل حقيقة لكنه  
 يحتاج عوده وبه لا يحقق الكراة بزازية في الكراة واسلام الكراة  
 جازية استخسانا فان عاد اليه الكراة جبره على الاسلام ولا يقتل وكذلك  
 اسلام الكراة يباح في باب ما يضر به الرجل سلما الحيواني لو كره  
 على الاسلام فاسلم ثم ارتد يقتل ولو كان ذميا لا يقتل لان صحته اسلامه  
 خلاف الشافعي رحمه الله تعالى فاوردت شبهة في ردنه فاعديه في الكراة

**كتاب الحج** المحجور بوخذ بافعاله لا باقوله الا فيما يرجع الي نفسه  
 كالقصاص واحد وود وحضرة المولى لا يشترط فان لم يفر لكان اجتمعت  
 على البيعة فحضرة المولى شرط الا عند اقام الثاني ولو اختلف مالا  
 بوخذ في الحال اما الاقرار بجناية فوجب الدية او الفداء لا يصح تجورا او مازونا  
 واقرار المحجور بالدين والغصب وعين مالي لا يصح في الماد دون بيعه ويؤخذ  
 به في الحال بزازية في الماد دون ولو استر تلك العبد مالا فانه لا يؤاخذ في  
 حال محجورا كان او مازونا سراج الوهاج في كتاب الحج ولا ينفذ اقراره  
 بالماذون كان او مكاتب الا باذنه مولا الا اذا اقر الماذون باذنه ولو بعد  
 حجه وكذا اقراره بجناية موجبة للدفع او فداء غير صحيح بخلاف اقراره بحد وقول  
 اشباه في احكام العبيد واقرار العبد بجناية في الحال لا يصح تجورا كان  
 او مازونا لا يؤاخذ به في الحال ولا بعد الاعتاق ولو اقر بجناية فضاء قبل  
 ان يعتقه مولا لا يصح لانه اقرار على مولا الا اذا صدق المولى واقراره علم  
 بجنايته حتى اعنف بقبض خزانة الكمل في اجنابات ولو اقر على نفسه

كاشرة والتسرب وغيرهما

انما يبيع في حق المولى ويؤخذ بعد العتق كما افق  
 ابو السعود ويدل عليه ما كتبت في البيعة  
 والرد في المشتري من انه لو اقر بمال الرقة  
 بعد عتقه يادى عليه

سراج الوهاج في كتاب الحج ولا ينفذ اقراره  
 بحد وقول اشباه في احكام العبيد  
 واقرار العبد بجناية في الحال لا يصح تجورا كان  
 او مازونا لا يؤاخذ به في الحال ولا بعد الاعتاق  
 ولو اقر بجناية فضاء قبل ان يعتقه مولا لا يصح  
 لانه اقرار على مولا الا اذا صدق المولى واقراره علم  
 بجنايته حتى اعنف بقبض خزانة الكمل في اجنابات  
 ولو اقر على نفسه



سنة العبد المأذون في التجارة والبيع والاشتراك  
في غيبته سبعة هل يصح اقراره ولو اخذ به المال  
بعد العتق اجاب نعم يصح اقراره ولو اخذ به المال  
كذلك فتاوى ابن عديم  
سنة

سنة العبد عليه الباطل اذا عتق  
عبد له هل يفتي او يتوقف على  
اجازة الحاكم اجاب نعم يفتي على  
العبد في بيعه في حكمه كذا  
في فتاوى ابن عديم  
سنة

بمجرد اوقصاص من اقراره وكذا لو اعترف او تبرع بعتقه وتبرعه فالحال  
ان كل ما يستوفي فيه الرذل واجد ينفذ المحجور ومالا ينفذ الرذل لا ينفذ  
من المحجور الا ما يذنه القاضي قاض خان في كتاب المجموع قال محمد بن احمد  
عبد رجل في بده عشرة دراهم اقراره سرقة هذا الرجل واجعله على وجهين  
الاول ان يكون العبد ما ذونا ومكاتبه وان علم وجرب من اقال اقراره  
قائمه وفي وجهين يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع به العبد وبيرة المسروق  
منه ان كان المسروق قائما في الكفاي ولم يصح كذبه المولى او صدقه م ولو اقر  
بسرقة قائمه بعينه بده فان صدقه المولى يقطع وبيرة المال على المسروق منه  
وفي الردية وقال في سرقة الله لا يقطع في الوجه كله م وان كذبه المولى كمال  
وقال المال مالي فليس قول المجتنب ربه الله يصح اقراره في حق القطع والمال جميعا  
فيقطع العبد وبيرة المال المسروق منه وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يصح اقراره  
في حق القطع ولا يصح في حق المال فيقطع العبد والمهر المال الى المسروق منه وفي شرح  
الطحاوي ولا ضمان على العبد في حال ولا بعد الاعتاق م وذكر في هذه المسئلة الشيخ  
وقال كان ابو حنيفة او لا يقول صدق العبد على المتاع فآرده ولا صدق على القطع  
فلا اقطع ثم قال اصدقه على القطع اقطع ولا اصدقه على المتاع فلا اصدقه ثم قال اصدقه  
على المتاع وعلى القطع فاقطع واراد المال تارة خائبة في فصل في اقرار السرقة  
العبد اذا سرق لا يقطع يده الا بحضرة المولى عند الامام محمد وكذا في العتق  
من سرقة البرازية ثم العبد ما يؤخذ باقراره في الاموال مادام رفيقا  
اما اذا عتق يؤخذ به في حال بخلاف الصبي فانه لا يؤخذ به ابدا الا اذا ثبت  
على اقراره بعد البلوغ يتابع في الحجة فان اقر العبد بما لا يؤخذ به لوجود  
الاهلية وزوال المانع ولم يلزمه في حال بقاء المانع هذا اذا اقر به فلا يلزمه  
شيء بعد عتقه كما اقر ان المولى لا يستوجب عليه عتقه مالا در عرق  
كتاب المجموع ولو شهدا على من ذون بعصب او اتلاف ودية او اقرار  
بما شهدا ببيع او اجارة او شراء او مولا غائب تقبل لو كان في المأذون  
محجورا والباقي بحاله تقبل عليه لا على المولى فيؤخذ به بعد العتق ولو كان  
المولى حاضرا مع العتق ففي الغصب والاتلاف يقضي على المولى وكذلك  
في اتلاف ماله او بضاعة يقضي على المولى عند ابيه يوسف وعند من  
يقضي على العتق لا على مولا فيؤخذ به بعد عتقه وفي الاقرار لا يقضي على  
مولا حضر او غاب في الثالث في العضولين ولو شهدا على العبد  
المحجور باقراره بذلك والمولى حاضر او غائب لم يقض عليه حتى يعترف  
في الثامن عشر من التاتار حاشية العبد المأذون خصم فيما كان في التجارة  
تقبل الشهادة عليه ولا بعينه حضرة المولى ولو شهدا بالشهادتين على عبد  
محجور بغصب او اتلاف ودية ان شهدا معا بانه ذلك لا بالاقرار

تقبل

تقبل الشهادة عليه ويقضي بالغصب اذا حضر المولى وفي ضمان اتلاف  
الوديعة والمضاربة لا يقضي حتى يعترف في قول المجتنب ومحمد بن احمد بن  
علي اقرار العبد بذلك لا تقبل وان كان مولا حاضرا ولو شهدا على عبد  
بالزنا وبقتل عمد او شرب خمر او ذنوب وهو تحت مولا غائب لا تقبل  
شهادتهم في قول المجتنب ومحمد بن احمد بن يوسف وان شهدا على اقرار العبد  
تقبل شهادتهم في العتق والقتل ولا تقبل فيما سوى ذلك قاض خان  
في المأذون ولو كان العبد كافرا ومولا مسلم فقامت عليه بيعة  
كفره باب موجبة للعقوبة لم يقبل بلا خلاف ثم ناشي في السرقة  
وفي الفتاوى الامام فخر الدين اذعي رجل ان عبده الصغير انكف عليه شيئا واراد  
ان يستخلف المولى كبيت مختلفه قال بثلثه بانه ما تعلم بان عبدك هذا  
استهلك كذا وكذا وبانه ليس له عليك شيء من الوجبة الذي يدعي احكام  
الصغار للاسوة م ويلزمه ائخذ والعصا في حال اذا اقر العبد بما وجب  
ائخذ والعصا من ماله في حال الا انه حضرة المولى ليس شرط في اقراره ولو لم يقر  
ولكن اقيمت عليه البيعة فحضرة المولى شرط عند ابيه حنيفة ومحمد  
شرح مجمع لابن ملك في المحجور وفي اقراره بغير الزنوى العبد المحجور اذا اقر بغير  
ان اقر بآلاف ماله يقال للمولى للحال ان اقر عنه والافيه او اقره في حال  
كذا امرنا مجمع الفتاوى في المحجور وكذا في مثل الاحكام بقتل ماله ولو ادع  
انسان عبد محجور فاقتر المحجور ان استهلكه لا يصدق ولو صار مصلحا  
بعد ذلك بآل فما اقر فان قال اقرت به كان عقابا يؤخذ به في حال  
وان قال ما اقرت به كالعبد المحجور الا اذا اقر استهلك ماله انسان فانه  
لا يؤخذ به فان اذنه مولا في التجارة بعد ذلك بآل فما اقرت به فان قال  
اقرت به كان عقابا يؤخذ به في حال وان قال ما اقرت به كان باطلا  
لا يؤخذ به قاض خان في كتاب المجموع اودع صبي محجورا وعبد  
محجورا مالا فاهلكاه ضمنا عند ابيه يوسف للحال وقال لا يضمن الصبي  
بحال ولا يضمن للحال وكذا الاختلاف في سائر الامكانات كالعارية  
والاجارة والبضاعة والمضاربة والوكالة والاختلاف في الصبي الذي  
يعقل والا فيجب ان لا يضمن عندهم ثم ناشي في اقسام العتق والعبد  
المأذون ببيع في ربه بحضرة المولى والا لا وكسبه ببيع وان لم يحضر المولى  
لا يقبل دعوى استهلاك الوديعة على المحجور حضر مولا وغائب وكذلك  
على المولى الا عند الثاني لعدم الضمان ولو ادعي على محجور لاسبب الا انه لا  
يستطيع حضرة المولى ايضا السماع البيعة لانه ايضا خصم لكونه مخاطبا بالبيع  
او الفداء بخلاف المأذون وفي فتاوى القاضي شهدا على معنوه مالا ذون  
او عبد مالا ذون باستهلاك غصب ودية او غيره او اقراره بذلك

مخالف لما في كتابه وافتى  
بجلاء مولا انما هو  
رواه  
سنة



او شهدا عليه ما يبيع او يشر او اجارة والعبد بذكر بذكر والمولى غائب  
 يقبل لصحة الشكرك لكونه تجارة وان محجورا لا يقبل على مولاه فلا يطالب  
 مولاه بالبيع ولكن يقبل على العبد حتى يطالب به بعد العتق بزيادة في نوع  
 في حقه من الخاسر من الدوى ادى على عبد شرا منه او يباع عليه فهو حرم  
 الا ان يبر من العبد على انه محجور في لا يكون حتما من المحل المتصور اذ  
 ان يرجع بما وحب للعق يقضى له به بغية مولاه لوما وذا لا محجورا  
 ما لم يحضره مولاه في الثالث من الفصولين لو ادعى العبد على ان مالا  
 لا يشترط حضرة المولى لان يد العبد معتبرة تسع وعوا على الغير فصول  
 عمادية في الفصل الرابع **بق** ادى على صبي محجور مالا بملك او نصب  
 لو قال المدعى لي بيته حاضرة بشرط حضرة الصغير لانه يؤخذ بافعاله  
 ويحتاج الشهود الى الاشارة ولكن يحضره ابوه او وصيته ليوثى عنه  
 ما ثبت وان لم يكن اب او وصي وطلب المدعى ان ينصب له وصي  
 ينصب القاضي له وصيا من الفصولين في الفصل الثالث وان صلبا  
 صغيرا محجورا استقرض ليعطى ماله في المارة صحت استراضه وان لم  
 يعط المارة وصرف الماله في حوائجه لا يؤخذ به في الحال ولا بعد البلوغ  
 والعبد المحجور اذا استقرض مالا واستهلك لا يؤخذ به في الحال ولا يؤخذ  
 بعد العتق لانه الصبي المحجور ليس من اهل التزام فلا يصح التزام اما العبد  
 المحجور من اهل التزام الا انه لا يصح التزام في حق المولى وبصحة في نفسه  
 والمحجور المبالغ بمنزلة الصبي والمجنون فاضيق في فصل المحجور بسبب  
 السعة وكذا في الزاوية الصبي المحجور عليه يؤخذ بافعاله فيضمن مالا  
 تلف من الماله واذا قتل خالديه على عاقلة الا في ما يلزم لانه لا يقرضه  
 وما اودع عنده مالا اذنه وليه واعيه وما يبيع منه بلا اذنه ويستثنى  
 من اذنه ما اذا اودع صبي محجور مثله وهي ملك عندهما فلما لك تقنين  
 الدافع اشباهه في المحر ولاية الاب ثابتة اذا بلغ محجورا او معنوما  
 ولو بلغ عاقلا ثم جن او عته قال ابو الليث عند الثاني لا يعود خلافا  
 للمحمّد وقال الميذاني عند الثالث يعود خلافا لغيره يعود الى السلطان  
 والاب اذا جن او عته لا يثبت للابن الولاية في ماله وفي حق الزوج  
 يثبت لكنه للابن عندهما ولا يبيع عندهما وكذا الاختلاف في ائحة  
 مع الابن واجد اولي من الاخ عنده وعندهما سواء اجمع تجد الفاسد والاث  
 فعند الامام الولاية للجد وشول المجنون اكثر السنة اطلاق عند الامام الثاني  
 وفي رواية عنه ان اكثر يوم ولية فالطباقي وقال محمد سنة كاملة وقدره  
 في رواية بتسعة اشهر وقدره الامام في رواية بشرط وبه يعني ولم يقدر  
 بشئ في اخرى وان يجن ويبقى ينفذ نفسه حال الافاقة ولا يثبت عليه

والمكره خلافة كالا يبيع في الصبي المذكورة  
 في بيع الزاوية في نوع في العوض

وان لم يكن للصغير مال لا يحضر الاب وان كان  
 الصغير ماله او لا يحضر الصبي وحده كذا  
 في دعوى العاقلة

المطلق هو من غير عتق يعرف وهو كالمعتق  
 وهو المبيع كذا في باب من لا يملك  
 من الدور والور

ولاية لوجنونه

ولاية لوجنونه يوما ويومين والمعنوه من كان قليل الفهم مختلط  
 الكلام فاسد القدير الا انه لا يضر ولا يشتم كالمجنون بزيادة في  
 ماله المجنونة من الفصل الثاني من النكاح وفيه والمعنوه الذي يعقل البيع  
 والشراء بمنزلة الصبي مختص النكاح خاتمة في المحر لا يجوز مكلف  
 بسفه وهو خفة عقل يقرى الانسان فيحمله على عمل بخلاف موجب الشرع  
 او العقل مع قيام العقل وقد غلب في عرف الفقهاء على تمييز  
 الحال واسراقة على خلاف مقتضى الشرع والعقل درر غرر المحر  
 ولو اشترى المحجور عبدا بالثمن وقبض ولم يدفع الثمن حتى مات المبيع  
 لا ضمان عليه فيلزمه قيمة العبد الذي بالغ ما بلغ ولو قتل حين قبضه  
 بخاطب المولى بالدفء او القداء ماله لو كان مكان العبد واثا فاستهلكه  
 لم يقمنا حاجته عتق وكذا حكم الصبي المحجور والمادون خاتمة الاكمل  
 ومن البيع الموقوف بيع الصبي الذي يعقل البيع والشراء يتوقف  
 بيقه وشروطه على اجارة والده او وصيته او جده والقاض كالمعتنوه  
 والصبي اذا بلغ سفرها يتوقف بيقه وشروطه على اجارة القاض والوصي  
 قاضيه بخان في البيع الموقوف عبد اشترى شيئا بغير اذن السيد  
 ودفع الثمن والسيد لا يرضى فله عتق السيد من الثمن جوام الفناوى  
 في الباب الاول من كتاب البيوع باع المحجور شيئا بغير اذن المولى  
 في التجارة فاجاز ذلك البيع لا يصح لانه لو باع مال المولى والمادون لا يملك  
 بيع ماله الا ترى انه لو باع بعد الاذن لا يصح بزيادة في المادون  
 وفي المتوسط لو باع الصبي المحجور العاقل للبيع والشراء معا من رجل  
 وقبض الثمن ودفع البيع ثم ضمن آخر للمشتري الدرك في المشتري فاحتج  
 من ثمن المشتري فضا منه باطل اخذ المشتري منه لانه عين ماله وقد ظفر به  
 فبأخذته وان كان الكفيل ضمن له في اصل العقد او قال له الكفيل قبل دفع  
 الثمن اذفع اليه الثمن على انه ضامن مع ضمانه انما صحق المبيع وهذا اذا قال  
 لرجل اذفع اليه هذا الصبي عشرة دراهم ينفقها على نفسه على انه ضامن لها  
 او رد بها عليك والصبي محجور عليه ففعل مع ضمانه فيؤخذ بها ولو قال له بعها  
 بعد ما دفعها اليه واره بانفاقها على نفسه بطل ضمانه كذا ضمانات  
 فضيلة في المحر واما حوتية المحيل فليست بشرط الصحة احواله حتى يبيع  
 حوالة العبد ماله وذا كان في التجارة او محجورا لانه ليس ببيع بالتزام  
 شئ كالكفالة فملكها العبد غير انه ان كان ماله وذا في التجارة يبيع عليه  
 المحال عليه المحال اذا ادى ولم يكن للعبد دين مثله وينتقل بقبضه  
 وان كان محجورا يبرج عليه بعد العتق بزيادة في احواله اشترى لانه  
 شيئا من ماله اكتسبه في بيت الماله واودعه عند رجل فملك في يده فله المولى

بيان المعنوه المذكور في كتاب الطلاق  
 من احكام المضى في جامع الفصولين وكذا  
 في كتاب الطلاق في كتابه



ان من مضمّن المودع لانه مال المولى اودعه بغير اذنه المولى وكان المودع مودع  
القاصب محبطا بهائى بنسيم ادر ك مفسدا غير مصلح وهو مخبر  
وصيته وحج القاضى عليه اولم يخبر فاعرضت ان يدفع ماله اليه فذفع اليه  
فضلع المال فيه مضمّن وصيته قاضى بخان في **أجر حساب الكاذون**  
والفاصل بعد ما يصير به ما ذونا وما لا يصير اذا اذنه بعقد نكر يعلم انه  
قصد به الرجح يكون ما ذونا اذنه بعقد واحد يعلم انه قصد بسبب الرجح لا يصير  
ما ذونا ويكبر استخدا ما فقولا اشتهر ثوبا بالكسوة او بيع ثوبى كذا لا يصير  
ما ذونا ولو قال بيع ثوبى واشترى كذا وبعده بصير ما ذونا بنزاهة الكاذون  
في الشافى امر سلفته بشرى له ثوبا او لحا بدرانهم وكسوة له او لبعض اولاده  
او عبده او امر بشر اطعام رزق له ولا يملك او لفته او لعبده او قال له  
اشترى فلان ثوبا فطعمه فقبضا او طعاما فكله او دفع اليه دابة او حملا را  
او امره باستقاء الماء عليه لولاه او لعياله او لغيره بلائحة كان ذلك مستحدا  
ولم يكن له اذنه في التجارة لانه التجارة يطلب به الرجح ولا اشتراجه مبرنا فلا يكون  
اذا لو قال استنى عليه وبعده كان اذنه وكذا لو كره ان ينقل عليه  
طعام الناس باجر وكذا اذا كان لتاجر فلان يبيعون متاعه باصره  
او امرهم ببيع متاع غيره فان ذلك كله اذنه الا ترى انه لو امرهم بشراء متاع  
له او لغيره كان اذنه وكذا لو امره ببيع ثوب واحد يريده الرجح والتجارة  
كان اذنه كذا ذكره الناصحى لوجود قصد الاستراجه فيكون اذنه في القارة  
شرح جامع الكبير للشرناشى الشافى ان الاذنه من المولى للعبدة والائمة  
ومن الاب والوصى والقاضى للصبي والصبيبة ولا يقبل التخصيص  
لا يتزوج ولا ينزاه ولا يملك ولا يقوم باعيانهم وكذا الاذنه في شراء ولا يفسد  
النهى عن بيع ما اشتراه لانه فك الحج وقال في زجر يفتقر بما اذنه في التوكيل  
وهو قول الشافى شرح جامع للشرناشى اذنه يحاكم للصبي وله اب او جد  
جازه واذا لم يكن حجر اعم الصغير لا الاب ان يجر عليه لانه ذلك حكم من احكم  
فلا يبطل بموته ولا ينقصه احد وان كان الاب والوصى اذنه يبطل بموتهما  
بنزاهة في الكاودون وافر الصنى التاجر جائز في جميع تجارته لانه لا قرار  
من صنيع التجار وهو ما لا يستغنى التاجر عنه فانه يتغير عليه من يعامل  
اشهاد الشاهد بن علب بكل معاملة فاذا علم ان اقراره له لا يصح يتخير  
عن المعاملة بوجه فلهذا يجوز نا اقراره شرح المبسوط للسرخرسى  
واقراره بالمكديون والخصوب والاعلاف والودائع والعماري واجناباات  
في الاموال جائز بنزاهة في الكاودون ولو اقر الكاودون بالجنابة ان اقر  
بجنابة موجبة للمال باقره فسلات ان خطا او قطع بده عمدا او خطا  
فلهذا لا يقره فاما اذا الترفعت العمد من اقراره وكان بالغا في السكوت او اقر النافخاينة

و یوسف به حال کز رخ التامار خانی

[illegible]

مكتبات مجنوبات نقلًا عن مختصر شرح  
ادب القاضی موافقاً لما في حواشی الکامل  
+

لواء العبد

لو اقر العبد بجنانية على عبدا وحر او مبر وحب عليه بنكاح فاسد  
 او جائز او شبهه فافتره باطل ولا يؤخذ به حتى يعتق فان صدق المولى  
 جاز ذلك عليه ولم يجز على الغراء تاتار خاسية في الماء ذون سنه و اعلى  
 اقرار العبد تقبل شهاده من في القصاص و حد القذف ولا يقبل فيما سوى  
 ذلك فاضحى خان في الماء ذون ولي السراجة اقر العبد الماء ذون  
 بالكفالة بالمال لا يجوز تاتار خاسية وان اقر المولى على عبده بالدين  
 وليس على العبد دين ظاهر صحيح اقراره و صدق العبد في ذلك او كذب  
 وكان للمولى استيفاء ذلك من العبد وان كان اكثر من قيمته فالاعتق  
 العبد قبل الاستيفاء لايضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين قاضي خان  
 في الماء ذون واذا وجب على الماء ذون ديون وطلب فراه وبيع كان  
 للقاضي ان يبيع لهم فان باع المولى بغير اذن الغراء للغراء حق الفسخ  
 ولو ملك العبد بطل حق الفسخ خاتمة الفناوى ولو باع المولى  
 وقبضه المشتري وعتيبه فالغراء باختيار ان شاءوا اعتقوا البايع قيمته  
 وان شاءوا ضمنوا المشتري ولو اعلم البايع فبالغراء ان يرد والمبيع  
 ان لم يصل الثمن اليهم ولو غاب البايع فلا حصة بينهم وبين المشتري  
 عن ابيه حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف هو حصم فيه مختارات النوازل  
 في الماء ذون اعتق عبده الماء ذون المديون بعض الغراء موسرا  
 كان او مقسرا بزازية ولو كتب العبد مالا او اشترعه المولى من يده  
 ثم لحقه دين سلم للمولى ما اخذ منه لانه لما اشترعه من يده وهو فارغ عن  
 حاجته فقد وجد شرطه مخلص للمولى فظهر الدين فبعد لما يستدعي  
 تعلقبه ولو اخذ المولى ما يده فبالغراء ان ياء خذ وامنه ما اخذ ان كان قابضا  
 وبقية ان كان مائلا اذا خذ شيئا تعلق به عن الغير فيلزمه رده او رد  
 عوضه وشتره في ذلك الغراء المأولون وما حدث من بعدهم  
 من اخراء ذون القاعدة اذ لم يعبد فكتب مالا فاخذه المولى  
 ثم لحقه دين وخذ المولى او لا فان كان على العبد دين فالمولى لو اخذ  
 بذلك المالى حتى يرده لانه غاصب وان لم يكن ثم لحقه ليس لطالب الدين  
 على مقبوض المولى سبيل نالقا كان وقائما ولو اخذ الغاء الدين يومئذ  
 نصفها ثم لحقه دين اخر فالمولى يعزم الفاكهة لو كونه للغراء و يبيع العبد  
 ايضا ولو لم يكن دين اخر يعزم نصفها فقط واذا الحق الماء ذون دين ياتي  
 على رقبته وما خذ يده فاخذ المولى منه الغلة كل شهر حتى صار مالا واقر  
 بتم كله للمولى في الاستحسان الا اذا كان ما ياء خذه كل شهر ازيد من غلته  
 مثلا فانه يرد الزيادة بزازية في اخر كتاب الماء ذون واذا حجب  
 الماء ذون وله ديون على الناس كان حصم فيه بالعبد حتى لو قبضها بالعبد

فليكن العبد يدوم في حفظ بركاته فبها العبد  
يبلغ قدس البيع بدونه رضا ارباب الديون آم  
لهم بطال البيع سواء كانت الديون حاله  
او مؤجله ام لا اجاب نعم لهم بطال البيع او  
كانت الديون حاله او مؤجله كذا في فتاوى

ابن عبيد  
رحمه الله

وما بقي من الدين يطالب به بعد هذه  
كذلك مختارات النوازل  
سنة



برئ الغريم كان عليه دين ام لا ولو باع العبد او مات فالخصم منه المولى  
ولو كان عليه العبد دين لا يقبضها بل يحيل بالقبض الى الغرماء وكذا يجب  
ان يكون في الوارث من ضمانات القائم غاب العبد الماء دون  
لا يكون للمولى قبض ديونه لان حال العبد خوف حال الوكيل لان الوكيل  
يتصرف للموكل والعبد لنفسه ثم الوكيل بالبيع اذا غاب ثم باع لا يكون  
للموكل قبض الثمن الا بوكيل من جريد الوكيل فالعبد اولى فان قبض مع هذا فالكسبي  
بيد المستأمن ان لم يكن على العبد دين لان الحق وصل الى المستأمن كالشئ من الوكيل  
اذا وقع الثمن الى الموكل فان كان عليه دين فانه لا يبرأ لان الحق للغرماء لا  
للموكل والمولى كالاجنبي مجمع الضمان في كتاب الوكالة ثم ان الاجنبية  
فرق بين البيع والشراء في فاحش الغبن في حق الوكيل فقال لا يجوز شراؤه به  
وجوز بيعه به ولم يفرق بينهما في تصرف الماء دون فجوز كلا منهما به  
والفرق هو ان الوكيل ربما ينفق من العهدة فكان الوكيل بالشراء منها في انه  
شراؤه لنفسه فلما رأى صفة حاسرة اراد ان يلزمه الا حر وهذا لا يمكن في الماء  
لانه متصرف فيه لنفسه لا يرجع بما ينفق من العهدة على احد فكان البيع  
والشراء في حق واحد مبسوطا من حق الماء دون تصرف الصبي  
الماء دون بيعه وان كان فيه غبن منية المكففي في الماء دون وجوز  
للماء دون ان يوافق نفسه فيما يبدله من الاعمال عندنا وبواجب كسبه بخلاف  
وله ان باء هذا الارضي فزارعة وله ان يرفع الارضي فزارعة وله ان يودع  
وان يستودع وان يبيع وان يستعير وله ان يتخذ الضيافة البسيرة  
وليس له ان يتخذ الضيافة العظمى محبطا به في الماء دون  
وجوز له ان يستأجر الارضي ويستأجر ما يبدل من الاجر وله ان يرفع المال  
مستأجرة وله ان ياد هذا المال مستأجرة من المحل الزبور عشر اشياء لا يملكها  
العبد الماء دون الكفالة بالنفس والمال والقرض والرهبة والصدقة والعنف  
على مال دقيره والكتابة وتزويج نفسه وتزويج العبد والامة والصلح  
عن القصاص وجب عليه والعفو عن القصاص ثلث عشر شيئا يملكها  
العبد الماء دون يبيع ويشترى الارض ويزرعها ويصلح من فضاها وجب  
على عبده ويرمى البسيرة من الطعام ويضيئ ويطعم ويجوز بيعه من ماله  
بشراجه خيانة الغفلة لا يملك البسيرة في الماء دون وليس له ان يقرض  
او يكتفل او يتزويج او يزوج او يكتاب او يعق على مال او يربيع بعوض وغيره  
ولا ان يطارد امانة الشئ او يخط من عيب قدر ما يحيط مثل التجار في العيب  
جاز منية المكففي في الماء دون ولا يشترى جارية من كسبه لانه لا يملك  
للعبد حفيضة وحل الوطى بدونه احد المالكين مني شرا وسواء اذن المولى  
او لم ياد فانه لا يملك ان العبد لا يملك شيئا لانه مملوك فبقيت الاشياء التي لا يملكها

بالاذن

بالاذن لا يخرج عن كونه مملوكا فلا تنزع الاستحالة بدافع في فصله بالملك  
الماء دون من التصرف ولا يشترى العبد وان اذن المولى تارة خاسنة  
في الثاني عشر من النكاح ومما يجب التنبيه عليه انه لا يجوز للماء دون ان يتخذ  
امه للجماعة وان خرج المولى بتجوزيه قصدا على حدة حتى ان المولى  
لو سلم الى الماء دون امه المملوكه فقال اعطيتكها او وهبتها او تمنع  
بها تمنع الرجال من النساء فقبضها او وطئها يكون منا محضا وحراما صفا  
ولا فرق بينهما وبين الاجنبيات الا بسقوط الحق للشبهة فيه كذا في الحنفية  
اخي جليلي في الماء دون اذا اشترى العبد الماء دون امه فوطئها فولدت  
فاذعن ولدها ثبت نسبها منه لان كسب العبد مضاف اليه قال رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم من باع عبدا اوله مال وهذه الاضافة تؤثر  
في تصحيح الدعوى كما في دعوة الاب ولد جارية ابنه مبسوطا في دعوى  
الحمل في كتاب الدعوى العبد الشاخر اذا اشترى امه فوطئها فادعى  
الولد وانكر مولاه يجوز ادعائه ويثبت نسب منه محبطا به في  
منفقات الماء دون قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل العبد الماء دون له  
في التجارة اذا اشترى امه ووطئها فولدت ولدا ثم ان العبد ادعى  
نسب هذا الولد صحته دعوى صفة المولى وكذا في ملك العبد بيع الولد في الثاني  
والعشر من دعوى الشاخر خاسنة ولو اشترى الماء دون امه ونسبها وولد  
منه يثبت نسب منه ولا يخرج وولدها من التجارة محبطا  
**كتاب الغصب والضيان** الاجارة لا تلحق بالاثاث  
فلو اتلف مال غيره تعد يا فقال المالك اجرت او رقيت لم يبرأ من الضمان  
كذا في دعوى البرازية اشباه في الغصب استهلك سلع انسان  
فاجله في الضمان لا يصفى الاجل لانه معاوضة ضرورية ولا يلحق بها الا يبرأ انه  
لا يلحق بها الزيادة بخلاف البيع في دعوى القاعدية في واسطة ولو اجل  
برئ المخصوص ثم رجح لا يفتح رجوعه عند ايه يوسف رحمه الله تعالى في جنس  
الملك فقط الغصب عبارة عن ايقاع الفعل فيما يمكن نقل بغيره من ملكه  
على وجه يتعلق الضمان اقامه غير فعل في محل لا يقبضه غاصبا حتى لو منع رجلا من  
دخول بيته او لم يملكه من اخذ ماله لم يقبضه غاصبا ولو منع المالك من المولى من بيعه  
ولو منع من ضمن حال بيته وبين املاكه حتى تلفت لم يقبض ولو فعل ذلك  
في المنقول ضمن جامع الفصولين في ضمان الغصب في الثالث والثلاثين  
ان العقار يقبض بالبيع والسليم ويقبض ايضا باليجود **كتاب العقار يقبض**  
بالرجوع عن الشهادة حتى لو شهد على رجل بالدار ثم رجعا بعد الحكم ضمنا وقيل  
ان ضمنا اذا اتلفا على المالك ملكه من المحل الزبور العقار يقبض بالبيع والسليم  
عند الكل لان البيع والسليم نوع استهلاك قاضيان في ضمان الوقف

لو اتلف مال غيره انسان لم قال المالك  
رقيت ما صنعت او اجرت ما صنعت  
لا يبرأ من شئ من الزيادة نقلا  
عن الزاوية

الا جازة تلحق العقود الا افعال عند الاجنبية  
ويجوز ما عند محمد ولو رد الغاصب ما غصبه على  
اجنبى المالك قبض ذلك الاجنبى برئ على الشاخر  
الغاصب عنه محمد لا عند الاجنبية وفي الزاوية  
ان الاجارة تلحق الا افعال بخلاف  
وهو الصحيح في الفصولين



ولو غضب دارا وبعثها وسلمها واقره لك ولا يثبت له صاحب الدار  
 ولو على الاختلاف في الغضب هو الصحيح هداية في الغضب  
 ومعنى قوله على الاختلاف في الغضب اي على الاختلاف المشهور  
 في غضب العقار فغدا به حنفية وابو يوسف لا ضمان عليه خلافا لمحمد  
 ورقر والشافعي واما قوله في الصحيح انه على اختلاف الاثر الى ما قال  
 الحكم الشرعي في نفسه الواسع بالكتاب رجل غضب دارا فباعها وبعثها  
 ثم اقره بك وليس لرب الدار بينة قال لا ضمان على الغاصب لانه لم يغيرها  
 عن حالها وقال ابو يوسف انما اراه ضمانا بغيره الحسن ذلك وهو قول  
 محمد ورجع ابو يوسف عن هذا الى قول ابي حنيفة انه لا ضمان عليه الى ما اختلفوا في  
 غايه البيان في الغضب وعلى هذا اذا باع دارا لرجل واخذها المشتري في بناء  
 لم يضمن البائع عندها به حنفية وهو قول ابو يوسف اخره عند محمد بغيره  
 مع المسئلة اذا باعها ثم اقره بالغضب وكذا في المشتري كذا ذكره في الاسلام  
 في جامع الصغير وذكر في المسئلة البسوط فان كان غاصب الدار باعها  
 وسلمها ثم اقره بك وليس لرب الدار بينة فاقره في حق المشتري باطل  
 لانه المشتري صار مالكا بشراؤه حيث الظاهر فلا يقبل قول البائع بعد ذلك  
 في ابطاله ثم لا ضمان على الغاصب للمالك في قول ابي حنيفة وابو يوسف  
 الا خلافا لمقر على نفسه بالغضب فان البيع والتسليم غضب والغضب  
 الموجب للضمان عندهما لا يتحقق في العقار كافي في كتاب الغضب وكذا  
 في البرزنية في نوع في الحضم في احدى عشرة من الدعوى رجل دفع بابا الى تجار ليعملوا  
 في بيع النصار الباب قال مالك يستر الباب من المشتري ان امكته والاشياء  
 ضمن التجار بغير الباب وان شاء اخذ الثمن الذي باعه به جواهر الفناوى  
 للكرمان في الغضب والغضب نوعان غير منقول كالخاوية والطاوية  
 فان زهدم عن الغاصب باخرة سماوية او جاسيل فذهب بالبناء لا ضمان  
 عليه عندهما ولو تلف مكانه او قطع اشجاره ضمن اجماعا وان هدمه وقطع  
 اشجاره اخره قال مالك بالتجارب ضمن ايتها ما شاء ولو زرع فيها فخرج له وضمن  
 نقصانها وفي اجماع الصغير في قدر البذر وما انفق ومنقول فان تلف في ميد  
 الغاصب والتلف انما يثبت كالكيلى والوزن الذي ليس في تعيينه ضرر كغيره  
 والعدوى النفاذ كالبيع والجزو وما اشبهه من العدوى الذي لا يتفاوت  
 فعله مثله وان غير مثلي كالحيوانات والزرعيات والعدوى المتعارفة  
 والوزن الذي يبيع منه ضرر كالمستوع ان تلف وان تلف فعلية قيمة يوم غضبه  
 وان انقطع المثلي ضمن قيمة يوم الخصومة الثانية يوم الغضب ومحمد يوم الانقطاع  
 بنارانية في اقول الغضب الكليات والموزونات والعدوى المتعارفة  
 كالجزو والبيضة والتفاح والكمثرى والشمس والخبز والخبز والخبز والخبز

واختار مولانا ابو السعود قول محمد وهو قول ابي حنيفة  
 او لا يثبت قال غصبة من اد ابطال يد  
 مبطله در عقار غضب محقق اولي  
 وحكي بوكا دايغر در

يجب في بصل خصما كذا بالدعوى  
 عن خزانة المفتين ما يفيد ان الفتوى  
 على قول محمد

والصوف كلها مثلي وكذا الدقيق والسويق وقال في الاصل يجب القيمة في  
 السويق لان بين سويق وسويق تفاوت كثيرا بنفاذ الدقيق ويخط السويق  
 فام بين مثلي الا انهم يختلف فيه وكذا الغيب فاذا اخرج عن اراء النكاح يجب  
 قيمة في المكان الذي غصب فيه ذلك اليوم لتفاوت القيم بتفاوت  
 الاماكن والازمان ووجب القيمة فيه مخلص وخلف في الاصل لان القيمة  
 مثل في المالبة ولكن انما خاصة في الصورة وكل ما يتفاوت احاده في القيمة  
 من العدوىات فهو من ذوات القيم كالفتاوى والبطيخ ونحوها مختارات  
 النوازل في الغضب وسئل ايضا في الغزل المصبوغ اهو من ذوات الامثال  
 او من ذوات القيم فقال من ذوات الامثال نتم البرمانيه في البيع وكذا  
 في باب الرد من غضب المنية وفي الروضة اشترى مسلم خرا من ذمت  
 فالتفها لم يضمن ولو غصبها منه فالتفها يضمن **قط** اشترى خرا من ذمت  
 فشرها لا ضمان ولا من قنية فيها لا يجب الضمان بالكتاب ثم المسلم  
 اذا تلف من الذي يجب عليه قيمتها وان كانت من ذوات الامثال لم يضمن  
 ممنوع عن تلكه وتلكه اياها من غضب الزيلعي حرق صكك انسان  
 بالدين ضمن قيمته صككا وقيل قيمة الكاغذ مكتوبا وقيل بغيره ما يقوم  
 عنده مال الصك لانه المعبرة القيمة عند المختلف عنه كاتلاف خمر الدخلى  
 منية المفتى في مسائل الرد من الغضب قال في الوجيز وعامة ما يخاف على انه  
 يضمن قيمة الصك والدفع مكتوبا لا ما يتبع به اشترى من الضمانات للعالم  
 في الفصل الاول من كتابي عشر فان انقطع المثلي بحيث لم يوجد في السويق  
 كما في الكرماني وغيره او لم يوجد املا كما في شرح الطحاوي قيمة عند ابي حنيفة  
 يوم الخصومة اي يقضى بينهما وهو الاصح كما في الخزانة وهو الصحيح كما في الحققة  
 وعند ابي يوسف يوم الغضب وهو اعدل الاقوال كما قال المحض وهو المختار  
 على ما قال صاحب النهاية وعند محمد يوم الانقطاع وعليه الفتوى كما في ذخيرة  
 الفتاوى وبه اتفق كثير من المشايخ كما في صرف الكفاية من شأنه في الغضب  
 ولو تلف شيئا من ذوات الامثال وهو جيب فانقطع عن ابدى الناس  
 نوع الجيب ولا يوجد الا الردى منه ليس له الا ان ياره فذه او قيمة الجيب بدائع  
 في اجنابات **فش** اهلك عينا طرية فادان بضمه في التثنية يوجب  
 جنس ذلك الغيب لكن لا يوصف كونه طرية لا بضمه قيمة وبأخذ مثله  
 وان لم يكن طرية لانه اقرب الى المثلي فلو ادا ان ياره الطرية يبرها الا بغيره  
 جامع الفصولين في الفصل السادس وكذا في احاس عشر من دعوى البرزانية  
 غضب دراهم او دنانير فمكسدت او انا رضة او ذهب فانكسرت  
 ان شاء اخذه معيبا ولا يثبت عليه وان شاء ضمن المعضوب للغاصب  
 منية المفتى في باب الرد والاسن واد من كتاب الغضب وفي غضب



جارية مقيمة بلزم قيمتها غير مقيمة كما اذا اختلفت اذ اختلفت عليه ما تامل  
 يجب قيمتها غير مقيمة بلزاية في حبس في العبد والامانة من الغصب  
 اتخذ كوزا من ارض غيره فالكوز الذي اتخذ فان كان للارض قيمة يضمنها  
 وان لم يكن له قيمة فان انتقصت الارض يضمن والا فلا منية المقتني  
 في باب السر والاسرار ومن كتاب الغصب ويجب في غير المثل  
 اي ما يتفاوت احارده في المالكية من القيمة قيمة يوم الغصب بالاجماع  
 كما في المضمرات وهذا اذا كانت بالكية وكذا اذا استهلكه غيره ومن  
 قيمة يوم الاستهلاك كما في المختلفات فربما في الغصب  
**عده** من التلف القيمي فعليه قيمة يوم غصب **فقط** غصب شاة  
 فسمت ثم دججها ضمن قيمتها يوم غصب لا يوم ذبحه **فقط**  
 هذا قول الجعفي وعندهما ضمن قيمتها يوم ذبحه ولو اختلفت بلا اهلاكه  
 ضمن قيمتها يوم غصب **فقط** غصب امة قيمتها الف فزادت متصلة  
 حتى صارت قيمتها الفين فباعها بحرا المالك ضمن الغاصب قيمتها  
 يوم غصبه وبهي الف والمشتري قيمتها يوم قبضه وبهي الفان ولا يضمن  
 البائع قيمتها الفين عندهما لا عند الجعفي **ذكر** كذا في غصب القيمي  
 من الفصل الثالث والثلاثين في الفصول **شئ** المختلط عند اختلاف  
 اجنس مضمون بالقيمة وكذا الجعفي فالكليات لا تملك في ذوات الامثال  
 لانها لا تملك قلت وكذا كل مكبل او موزون مشرف على الهلاك مضمون  
 بغيره في ذلك الوقت كقيمة موفرة اخذت الغرق فالتى المذبح ما فيها  
 من المكبل والموزون في الماد يضمن قيمتها ساعتئذ زاهدي في اويل  
 كتاب الغصب **ن** اشترت السفينة على الغرق فالتى بعضهم  
 حطمة غيره في الماء حتى خفت بضمن قيمتها في تلك الحالة نقد الفتاوى  
 في السابع من الغصب رجل اخرق كرسيا لرجل قال محمد ان كانت قيمة البئر  
 في السبلة اقل من قيمتها او كان خارجا كان عليه قيمة الكدر وان كانت  
 قيمة البئر في السبلة اكثر كان عليه مثل البئر وعليه قيمة الجمل وان غصب كرسيا  
 فداه ثم اقام للغصب منه البينة على الغصب فانه يقضي له البئر ولا يحكم  
 من غصب الحائبة وكذا في اويل غصب البزازية غصب ثوبا باخر قد سيرا  
 ضمنه النقصان والثوب للمالك وان كثرة فاحشا ينتفع به بالحقبة  
 انتفاع الثوب بخير ان شاء اخذه وضمنه النقصان وان شاء تركه عليه  
 بالقيمة وان كان لا ينتفع بها انتفاع الثوب ولا يصح له الحياطة ضمنه قيمته  
 بلا خيار وفي الصوري اذا اوجب الحق نقصان ربع قيمة الثوب فربما  
 من غصب البزازية حبس ما في طعام افسره وزاد في كيل فلما اكل الطعام  
 ان يضمنه قيمة قبل ان يصب فيه الماء وليس له تضمين المثل وكذا لو صب ماء

وفي المتن في الفاضل ما فوت بعض العين وبعض النفع  
 واليه ما نقصه ولم يمتد شيئا من النفع وفي  
 فوانه الضيق والصالح من الفاضل ما فوت  
 بعض العين وبعض النفع واليه ما فوت  
 بعض النفع كذا في الثالث من  
 غصب البزازية

في دهن او زيت لانه بعد الصب لم يبق له مثل ولا يجوز ان يعمر مثل كبله  
 وورنه لانه لو لم يبق منه غصب متقدم حتى لو غصب ثم صب  
 فالحكم ما ذكره من رد المثل من اخرج غصب البزازية الغاصب اذا  
 استهلك الغصوب وهو من ذوات القيم حتى ضمن قيمته فانه ينظر ان كان  
 ذلك الشيء يباع في السوق بالدرهم وان كان يباع بالدينار وان كان يباع برهما  
 كان الرأى فيه الى القاضي فبقي ما كان انظر للغصوب منه فاضني في اويل الغصب  
**ق** غصب قسطا ساوكتبه ينقطع فبقي في باب ثبوت الملك للغاصب  
 غصب قسطا ساوكتب عليه لا ينقطع حتى المالك في الصحيح بلزاية في اويل  
 الغصب وكذا في منتخب الثمار خاتمة نقل عن المحيط وفي كل موضع ينقطع حتى المالك  
 فاما لك احق بالعين من سائر الغرماء الى ان يسو في حقه وليس ثم الميراث  
 فان ضاع فعلى الغاصب من غصب البزازية ولو مالكا في القيمي للمالك قيمة  
 بله الغصب يوم الخصومة وجواب المثل على التفصيل ولو تولى القيمة في البلد  
 يبرأ ببرد مثله وبجانب ببرد مثله اذ لا ضرر على احد منها ولو قيمة بله الخصومة  
 فللمالك خيارا ثلث كما مر ولو قيمة بله الخصومة اكثر فالغاصب حجة اعطاه  
 المثل او قيمة بله الغصب يوم الخصومة اذ المالك لا يضمن الرذالة في مكان  
 الغصب فلو الرضا الغاصب تسليم المثل على التعيين يقر به فانه يلزم  
 زبانه قيمة لايب تحقها الغصوب منه في ثبوتاه بين اعطاء المثل في الحال ويبيع  
 اعطاء القيمة في مكان الغصب الا ان يرضى المالك بالشاخر فله ذلك  
 جامع الفصولين في الفصل الثاني والثلاثين ولو غصب رجل عينا فلعليه  
 الغصوب منه في بلدة الجوز والغصوب في يد الغاصب فان كانت القيمة  
 في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب او اكثر فللمالك ان يباخذ بالغصب  
 وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان السعر في هذا المكان اقل من السعر في مكان  
 الغصب كان المالك بالخيار ان شاء اخذ القيمة على سعر مكان الغصب وان شاء  
 انظر حتى يباخذ الغصب في بلدة الغصب او كان المالك وجو الغصب في بلدة  
 الغصب وقد ينقص سعر العين فانه يباذ الغصوب وليس له ان يطالبه بقيمة  
 يوم الغصب ولو كان العين الغصوب قد هلك او من ذوات الامثال فان  
 كان السعر في المكان الذي التقيا مثل السعر في مكان الغصب او اكثر فانه يبرأ  
 المثل وان كان السعر في هذا المكان اقل فللمالك بالخيار ان شاء اخذ قيمة  
 العين في مكان الغصب وقت الغصب وان شاء انتظر ولو كان القيمة  
 في مكان الخصومة اكثر بخير الغاصب ان شاء اعطى مثله في مكان الخصومة  
 وان شاء اعطاه قيمة حيث غصب الا ان يرضى الغصوب منه بالتأخير  
 وان كان القيمة في المكانين سواء كان للغصوب منه ان يطالبه بالمثل فانه يضمن  
 في كتاب الغصب **ح** الغصوب لو قابلا يباذره ماله مثلثا او لا في كل

وفي القيمي يجب قيمة يوم الغصب اجماعا كما ذكره  
 في المتن واختلاف بين الامة في انقطاع  
 المثل في الصواب يوم الغصب  
 يوم بله يوم الخصومة  
 وفي الحائبة وغصب البزازية والفصولين بعلمانه  
 جفت ان يباذ القيمة يوم الغصب وفي  
 عشر دعو البزازية والفصولين بعلمانه في  
 ان يباذ القيمة يوم الخصومة وبه في  
 مولانا ابوالسعود

وافني مولانا ابوالسعود انه يباذ قيمة مكان  
 الغصب يوم الخصومة في صورة ملك الغصب  
 في القابل في غصب الحائبة والبزازية  
 موافقا لما في دعوى البزازية



الا اذا كانت قيمة بلد مخصوصة اقل من قيمة بلد الغصب في المالك خبارة  
 ثلث رضى به او انتظر او اخذ قيمة مكان الغصب يوم الخصومة جامع الفصولين  
 وفي المستحق غصب رتبة ثم وجد ما ملكه بها جزا ان كان قيمة في البلدتين  
 سواء اخذها المالك وان كانت بخارسان اقل خيرة المالك بين اخذها  
 وبين قيمة الكوفة وكذا الخادم وكل مال حمل بمؤنة في غصب الدواب  
 من ضمانات القنصلية ومؤنة رذ الغصب يكون على الغاصب  
 في اجارة الخانية في اجارة الدواب **فجمع** وببنا غصب اوباع او تقدر  
 او اجر او ادع او اعاره فذلك ضمنوا قيمته ولا يرجع الموهوب له والمتقدر  
 او المستعير باضمنوا على الغاصب ويرجع المئذاهج والمودع والمترين بالقيمة  
 عليه ويرجع المشتري بغيره عليه ولا يرجع الغاصب في الغاصب ولا تارة  
 جامع الفصولين في السادس عشر وكذا في الفصل الثلثين ولو باع  
 الغاصب المخصوص ثم ملكه باء الضمان ينفذ بغيره بخلاف الواقع  
 ثم ملكه باء الضمان لا ينفذ عقده ثم غصب الوجيز وكذا في الهدياة  
 في بيع الفضولي المغرور انما يرجع باء احدها انما يعقد المعاوضة ويقبض  
 يكون للذافع كالتوديع والاجارة اذا ملك التوديع او العين للمستأجر ومن  
 المودع والمستأجر فان المودع والمستأجر يرجع على الذافع بما ضمن لان قبض  
 المستعير فاضمان في مابا الغرور من البيع وان ملك عند  
 مودع الغاصب فالمالك ان ضمن الغاصب لا يرجع عليه وان ضمن  
 المودع يرجع على الغاصب فان تلف الضمان على قلب هذا وقرر الضمان  
 على المودع وكذا الواجب الغاصب او رهنه فذلك كان المخصوص من تضمن  
 ايتها ماشاء فان ضمن غاصبه لا يرجع على المترين وسقط دينه لهلاك الرهن  
 وان ضمن المترين او المستأجر يرجع على الغاصب بما ضمن الا اذا تلف فلا يرجع  
 به على احد بزازية في اويل الغصب بخيرة المالك بين تضمن الغاصب  
 وبين تضمن مودعه جامع الجوامع والاول تضمن الثاني في المصلحة  
 المالك تضمنه فان اراد المالك تضمن كل واحد منهما نصف قيمة المخصوص  
 فله ذلك تارة ثانية في الثالث عشر من القضاة بخيرة المالك في اخذ الضمان  
 من الغاصب او غاصب الغاصب فليس له ان يارخذ بعض الضمان في الاول  
 وبعضه في الثاني ولو اخذ البعض من احدهما بقيت بضمان الباقي فلا طريق للخبارة  
 جامع القضاة في الغصب وان تلف غير الغاصب في يد الغاصب فاختيار  
 للمالك ان يشاء ضمن الغاصب ويرجع على المتلف وان شاء ضمن  
 المتلف ولا يرجع على احد وان غصب من الاول غاصب ثان وتلف عنده  
 او تلفه فالمالك يختار وقرر الضمان على الثاني وان ملك عند مودع الغاصب  
 فالمالك يختار ان ضمن الغاصب لا يرجع عليه وان ضمن المودع يرجع على الغاصب

وذكر في المودع والمترين والمستأجر انما  
 يرجعون اذا لم يعلموا بالغصب لا لو علموا به  
 كذا في جزئ الثلثين  
 من الفصولين  
 ٣

وان تلف المودع فالضمان المودع وكذا الواجب الغاصب او رهنه فذلك كان  
 للمخصوص من تضمنه فذلك انما يشاء فان ضمن غاصبه لا يرجع على المترين  
 وسقط دينه لهلاك الرهن وان ضمن المترين او المستأجر يرجع على  
 الغاصب بما ضمن الا اذا تلف فلا يرجع به على احد ولو اعاره الغاصب  
 خيرة المالك فائتم ما ضمن لا يرجع على صاحبه ولو تلف الموهوب فقرر الضمان  
 عليه ولو باع الغاصب ثم ملكه فالمالك يختار ان يشاء ضمن الغاصب وجاز  
 بغيره وان شئ له وان شئ ضمن المشتري ويرجع على الغاصب بالثمن وبطل  
 البيع ولا يرجع على احد بما ضمن ولو باع ولم يسم لا يضمن وان المخصوص  
 عند الغاصب ضمن النقصان الا اذا كان النقصان بفعل الخبير بخيرة المالك  
 بين تضمن الغاصب ويرجع على المجاني او يضمن المجاني ولا يرجع على احد وان  
 اراد في يد الغاصب فذلك انما يشاء مع الزيادة وان زاد في سعره او رهن  
 او انتقص ثم ملك عند مودع ضمن قيمته يوم الغصب عند الكل وان كان قايما  
 ورده الى مالكه ان النقصان في يده ضمنه وان في سحره وان تلف بعد النقصان  
 ضمنه وقت الغصب وانما استرته بعد الزيادة بان باعه وسلم الى المشتري  
 فذلك عند المشتري فالمالك يختار ان يشاء ضمنه قيمة يوم الغصب  
 وجاز البيع والشئ للغاصب او ضمن المشتري قيمة يوم القبض وبطل البيع  
 وله ان يرجع على الغاصب بالثمن وليس ان يضمن الغاصب يوم التسليم عند المالك  
 بزازية في كتاب الغصب وان نقص المخصوص في يد الغاصب ولم يجه  
 نقصانه بوجه اخر ضمن النقصان سواء كان النقصان في يده مثل ان كان  
 جارية فاعورت او اناهة المذنبين فذلك رهنه بها او في غير يده مثل ان كان  
 عبدا صحت فافضى بحوزة لانه دخل في ضمانه بجميع اجزائه بالغصب وقررات  
 جزء فتعذر رد عينه بحجبه بره فقيمة اما اذا كان قد انجزه بنقصانه مثل  
 ولدت المخصوصة عند الغاصب فردتها وفي قيمة الولد وفاء بنقصان  
 الولادة فلا يضمن الغاصب شيئا عندنا خلافا لغيره من اهل النكاح عناية  
 في اويل كتاب الغصب وفي اخلاصة وللغاصب الاول ان يضمن الثاني  
 قبل ان يضمنه المالك كما انه لا يسترد عينه قايمة تضمن عليه في بيعه الجاهل  
 الكبير ثم اراد دفع العين الى الاول او ضمن له قيمته برئى عن الضمان وانما سطر الضمان  
 على الاول قال الكدرى وهذا هو المختار لانه الثاني فسخ فعله بالرد والضمان  
 ضمانات قضائية في ضمان الغصب وان كان الغصب كلبيا او زنيا  
 فاسترته لانه الثاني واخذ الاول قيمة درهم او زنا نير لا يبرأ الثاني لانه يبيع  
 وليس الا قبض عينه او يبرأ فقيمة في باب مودع الغاصب فاصب  
 الغاصب اذا استرته الغصب او ملك عنده فاذى القيمة الى الاول  
 برئى عن الضمان وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يبرأ ولو رد عين الغصب

قال الرازي المصحح انه يبرأ عند كلبية او زنا  
 العين كذا في الترمذي في السرة  
 ولا خلاف ان الغاصب الاول اذا طلب القيمة  
 عند فقد العين انه يقضى له بها كذا  
 في باب مودع الغاصب ثم قضية



الى الاول برى عند الكل ولو اقر الغاصب الاول انه اخذ القيمة من الثاني  
لم يصح اخذها على الغاصب من كان له المصوب منه ان يضمن الثاني الا ان  
يقم الثاني البينة على ما ادعى وكذا لو كان مكان الثاني غاصب المودع  
غاصب خان فيما يضمنه بالثاني من الغصب والافرق بينه وبين المودع  
اذا غصب منه الاخر وجوه منها ان الغاصب الاول لو اقر بعض العين  
او القيمة من الثاني لم يصدق الا ببينة وببراء الغاصب باقرار المودع فيها  
فنية في باب مودع الغاصب لها حظنة ربعية في ضابطة وخرق بنية  
في اخرى فادركت اخذها ان رفع الى حوائرها الخيرية فاحطت قدر ففت اليه  
الربعية ثم ارسلت الآخرة بنتها مع الحوائث النفل اليه احظنة للبدن  
ففعلت وبذرها فلم يثبت ثم ثبت انهار ربعية تضمن آتي المثلية  
شئت لانه لما اخطأت الا تحت صارت غاصبة والبنت والحوائث  
غاصب الغاصب قال رضي الله تعالى عنه وهذا حسن ودين يخرج منه كثير  
من الواقعات فنية في اخذ كتاب الغصب لو سقطت قصعة الحرام  
او كوز الفخاخ من يده لم يضمن عتايي وذكر في اوائل غصب الحبيط  
يشرح في الحام واخذ فجانها واعطاها غيره فوقع من يد الثاني وانكسر فلا ضمان  
على الاول من ربيعة جمع الفتاوى بم جماعة في بيت انسان اخذ  
واحد منهم مائة ونظر فيه ودفع الى اخر ونظر فيه ثم ضاع لا يضمن احد  
قال رضي الله تعالى عنه لوجود الاذن في مثله دلالة على ان كان شيئا يجر البيع  
في استعماله يكون غصبا بم دفع قدوم التجار وهو يبره ولم ينعكس  
وانكر يضمن فنية في اول الغصب وفي الاصل اذا اخذ المالك تضمنين  
احدهما لا يملك تركه وتضمن الاخر وفي الصدرة لهما لك تضمنين كل منهما  
نصف القيمة وله ان يضمن احدهما الثلث والاخر الباقي وفي السرقة  
لا شك ان يبرأ اما هل يبرأ بمجر الاختيار لو توى المال على من اختاره هل له  
ان يرجع فيضمن الاخر فيه روايتان وفي نوادر ابن ابي عمير في رجل  
ان يبرأ الاخر فيها اذا رضي من اختار تضمنه بذلك او قضى به عليه الا فلا يضمن  
ان يرجع عن اختياره ويضمن الاخر قال فان اختار تضمنين الاول فلم يعط  
شيئا فلا فلا لو احكام الاول بغير مال على الثاني من القيمة ودفعه الى المالك  
فان ابي الاول عن ذلك وقد حضرهما المالك الى مجلس يحكم بين الغاصبي  
من المالك البينة للاول على الثاني وباء خذ القيمة ويضمنها المالك احيا الحق  
ضمانات فضيلية في ضمان غاصب الغاصب اخذ المالك تضمنين  
الغاصب الاول ورضي به الغاصب ولم يرض وقسم احكامهم بالقيمة على الاول  
فليس ان يرجع ويضمن الثاني وان لم يرض به الاول ولم يحكم به كان ان  
يرجع ويضمن الثاني وان اخذ الاول ولم يعط شيئا وهو مطلق

واذا استحق المصوب من الغاصب لا يبرأ  
الغاصب من الغمان كذا في دعوى التنازع  
في المتفرقات في الفصل  
الثلاثين  
س

وعلى الثاني كما في غصب البرارية  
في جمل المتفرقات

اذا ضمن احد من المبرأ الاخر اذ احواله اختار تضمنين  
احدهما قبل يبرأ عنه لو ملك المالك اختاره  
على يرجع على الاخر فيه روايتان كذا  
في الثالث والثلاثين من الفصول

فالحاكم

فالحاكم باء والاول بغير مال على الثاني ويعطيه له فان ابي فالحاكم  
يضمنه ما ثم يقبل من البينة على الغاصب الثاني للغاصب الاول  
وباء خذ ذلك من الثاني فيقبضه في الثالث من غصب البرارية  
**فن** غصب من قن حجر شيئا ثم رده عليه برى **قن** ولو غصب  
من صبي شيئا ثم رده عليه صحيح لو كان الصبي في اهل الحفظ والا فلا  
كرج السراج عن ظهر البرارية ثم اعاده الى ظهرها فانه لا يصح ولو استهلكه  
الغاصب فدفع قيمته الى الصبي فلو كان ماء ذونا في التجارة صحيح والا فلا  
اودفع القيمة بتضمن التخليك وضمهم منه حكم دفع القيمة الى القوت  
المقصوب منه ببيع ماء ذونا لا محجورا في الثالث والثلاثين  
من الفصول وعن ابي يوسف اخذ شيئا من دار ابن بغير امره  
ثم رده بعد ايام الى ذلك الموضع ضمن مالم يبرده الى مالكه وقال في البراءة  
خزانة الاكمل **فصل** ليس ثوب غيره بلا امره حال غيبته ثم رده الى مكانه  
لا يبرأ وهو الصحيح اخذ ثوبا من بيت بلا امره ولبسه فرده الى بيته  
برى استحسانا وكذا لو اخذ ثوبا من ثوبه ثم ردها الى مكانه بغير امره ولو  
اخذها من يد مالكها غصبا ثم ردها الى داره بغير امره لم يضمن معلقها ولم يبر  
ربها ولا خادمه ضمن جامع الفصولين فيما يبرأ به الغاصب  
وفي المستحق ولو اخذها من اديبها بلا اذنه ربهها فبرئ ثم ردها الى مكانها  
برى استحسانا ولو غصبها من يد مالكها ثم ردها الى دار مالكها وربطها  
على معلقها ولم يجد ربها ولا خادمه ضمن كذا ذكره الامام الشافعي في العارية  
وذكر الامام احمد في غيرها خلاف ذلك ذكره الصغيرية وفي الحائنة غصب  
واية ثم ردها الى حبيب مالكها لا يبرأ عن الضمان وقال في البراءة وفي الحائنة  
غصب واية فربط الى معلقها ضمن مالم يبرأ الى صاحبها عند رقه  
وقال محمد يضمن اخذ واية من ثوبه ثم ردها الى موضعها لا يضمن استحسانا  
ضمانات فضيلية فيما يجب الغصب وما يبرأ عنه بم غصب  
حمار ثم جاد به وادخله في اصطبل المالك واخبره فقال نعم فعلت لا يبرأ  
عنه ابي حنيفة وبراءة عند محمد لان الاجارة لا تلتحق بالفعال عند ابي حنيفة  
وتلتحق عند محمد رحمه الله تعالى فنية فيما يبرأ الغاصب عن الضمان من الغصب  
جاء الغاصب بثوب وقال المصوب هذا وقال المالك لا بل غيره قال قول  
للغاصب من متفرقات غصب البرارية وكذا الغاصب اذا رده  
المقصوب الى المصوب منه فلم يقبله فحمله الغاصب الى منزله فضاع  
عنده لا يضمن ولا يبرأ والغصب بائع الى منزله اذا لم يكن بضعة  
عند المالك فان وضعه بحيث يتناول به ثم حمله مرة الى منزله كان  
صانعا اما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذ فلم يقبل

القول بين الاخذ بعلم صاحبه وبين الاخذ  
بغير علم في ان حكمهما واحد ام لا والغصب  
والثاني سنة

سئل عن شخص قدى على راتبة انسان وكبرها ثم غير  
اذنه وعاد ونقده الى راتبه وعاد بها وربطها الى مكانها  
فما صاحبها ليركبها فلم يجد ما يربطها بها اجاب  
نعم كذا في فتاوى ابن حجر في غصبها  
سئل عن رجل سرق لآخر شيئا وذهب به فاعاد  
الى مكانه ووضع فيه ثوبا ثم سرقه  
فضاع هل يضمن ام لا اجاب نعم  
بضمه

اذا غصب راتبة رجل من الاصطبل ثم ردها اليه  
ولم يبرأ الى المالك فيه روايتان في رواية  
براءة وفي رواية لا يبرأ كذا  
الفصل الثاني والثلاثين  
من العارية



بصيرة مائة في يده فاصبحان في اواخر الشهر وطال الفصد للبيع وكذا في القيمة  
 في البيع الفاسد وكذا في غضب البرازية وان وضعها بين يديه  
 لا يبرأ بخلاف ردة العين والوردية حيث يبرأ بالتحلية عند  
 ولا يبرأ بالردة الى المالك فيها بخلاف ردة العارية حيث يبرأ بالردة  
 الى دار المالك محنارات النوازل في الغصب وفي السراجية  
 ولو اختلفا في عين المخصوص او صفته او قيمته فالقول للغاصب  
 مع يمينه في الثاني من غضب النافذ خاتمة ولو اتفقا انه المخصوص  
 ولكن اختلفا فقال الغاصب غصبك منك بهذه الحالة وقال المالك  
 بل غصبته وهو جدير بالقول قول الغاصب مع يمينه ايضا والبيتة  
 بين رب الثوب ولو اقام رب الثوب البيعة ضمن الغاصب فضل  
 قيمته فيما بينهما خزانة الاكل وان اختلفا ان كان للمدعي بيعة  
 على ما ادعى قضى بتلك القيمة وان لم يكن فالقول قول الغاصب مع يمينه  
 ويختلف بالقيمة ما قيمته الا عشر من درهما تاتار خاتمة في الغصب  
 برهن المالك ان قيمة المخصوص كذا فبيته المالك اولى وان لم يكن  
 بيته فاراد الغاصب ان يبرهن فقال المالك املط ولا يبرهان يبرهن  
 له ذلك بزازية في المشغوق في الغصب ادعى عليه غصبه منه  
 المحبة فقال النظر بارة لك لا غير فالقول له قال غصبك منه المحبة ثم  
 قال الحشوي او البطانة او قال غصبك كذا خاتم والمض في هذه الدار  
 والبناء في هذه الارض والاشجار لي لم يصب في الكل من المحل المزبور  
 ومن الجي يوسف غصب عبدا وحيده العبد مال ينفق ان كان العبد  
 في منزل الغاصب فالل مال للغاصب والا فقول العبد خزانة الاكل  
 غصب العبد المدبوز ومات عنده فلار باب المدبوز مطالبة بالقيمة  
 قنية في المسائل المشقة من الغصب غصب جارية شابة او غلاما  
 شابا فهرم عند الغاصب ضمن ما نقص من القيمة وكذا لو غصب جارية  
 ناهمة فانكسرت ثديها عند الغاصب يضمن النقصان غصب  
 صغيرا فالقضي عنده لا يضمن بزازية في جنس في العبد والامام كذا الغصب  
 غصب جارية فخلت فزرها على المالك فماتت في نفاسها  
 ضمن قيمتها عندا بحقيقة كما لو جنت ثم ردها فماتت فمصاصا  
 بتلك الجناية وقال لا يضمن النقصان كما لو ردها محمومة او زنت  
 عنده فماتت بالحصى او بجلده قنية في ردة المخصوص حرلا دابة  
 غيره بلا اذنه فتورم ظهرها فزرها الى مالكها قال ابو الليث يتلوم فان  
 انزل فلا شئ عليه وان نقصت قيمتها او ماتت فان كان من الشئ  
 فلا ضمان عليه ايضا وان كان من الورم فعليه ضمان النقصان في النقص

وكسب العبد المخصوص لمولاه في الكتب  
 واتي به مولانا ابو الشهد

لا يبرأ جازا ودية الا يبرأ انه لو ملك  
 بيمينه كذا في القاعدية

اي جميع قيمتها يوم تلفت كذا في القاعدية  
 وكذا في القاعدية

وجميع قيمتها في الموت وان اختلفا فقال صاحبها من الورم وقال  
 الغاصب من الشئ حذفي الغاصب مع اليمين والبيعة بين المالك  
 زهره في الفصل المال من الغصب بينهما وار غير محسومة غاب عنها  
 الحاضرة ليسكن قدر حصته فيمكن الدار كلها وكذا خادم بين اثنين  
 غاب احدهما للحاضرة ان يستخدم بحصته لادب الدابة لان الناس  
 يتفاوتون في الركوب لادب السكبي والعبد ذو احتياج يرفع الخدمة  
 الزائدة عبيد بينهما استخدم احدهما بلا اذنه صاحبه ومات في خدمته  
 لا يضمن وفي نوادر مشتم يضمن وفي الدابة اذا ركب او حمل احدهما متاعا  
 بلا اذنه يضمن بزازية في نوع في الانتفاع بالمشتركة كذا في كتاب المحيطان  
 وفي الاجناس استعمال احد الشريكين القن المشتركة بلا اذنه صاحبه  
 بصيرة غاصبا في نصيبه على رواية مشتم عن محمد رحمه الله تعالى اذ لا يصير  
 غاصبا على رواية ابن حزم كذا في نوادرهما في مجموع النوازل والقاضي رواية  
 ابن حزم قال الناطقي في رواية المشتركة بصيرة غاصبا في الروايتين صلا  
 وركوبا فماتت فصيلية في ضمان الشريكة ولو بينهما قن استخدم احدهما  
 بغيبة الاخر لم يضمن وفي الدابة ضمن جامع الفصولين في غصب القن  
 من الفصل الثالث والثلاثين ذكر ابو الفضل الكرماني في اشارات  
 الجامع ان غصب الشئ لا يتحقق ذكر في الافضية انه يتحقق وعليه قضى  
 بزازية في كتاب الغصب **جمع** اخذ احد الشريكين حمار صاحبه للطحين  
 وطحن به بغيرة ذنه فاكل الحمار الحنطة في الرحى ومات لم يضمن لوجود الازن  
 في ذلك دلالة قال رضي الله تعالى عنه فلم يعجبنا ذلك لاعتقادنا العرف  
 بخلافه لكن عرف بجوابه هذا انه لا يضمن فيما يوجد الا ذنه دلالة وان لم يوجد  
 من جاحي لو فعل الاب حماره وكذا ذلك او على العكس او احد الزوجين  
 حمارا الاخر ومات لا يضمن للاذن دلالة ولو ارسل جارية زوجته في  
 شان نفع بغيرة ذنها وابقت لا يضمن قنية في كتاب الغصب  
 اعتلت دابة مشتركة واحد الشريكين غاب وقال جماعة البيطار بين  
 لا يبرأ من كبرها فلو كواها الخادم فملك لا يضمن قنية في المحل المزبور  
 وفي الفتاوى رجل بعث رجلا في حاجته فاخذ المبعوث دابة الامر وكبرها  
 فملك الدابة في الطريق ان كان بين الامر والمبعوث انبساط لا يضمن  
 خلاصة في كتاب الغصب عرج الحمار المخصوص في يد الغاصب انه كان  
 يمشي مع العرج يضمن النقصان وان كان لا يمشي فهو بمنزلة غيره من القطع  
 وقد مر في كتاب الجنايات من المحل المزبور **جمع** غصب حمار صغير ضمن  
 الا ان مات خفف انفة فلو غرق او قتل فانتل ضمن جامع الفصولين  
 في الثالث والثلاثين ذكر في الحانية انه لو غصب صبي او قربة الى المالك



من عاقلة الدية ان كان حرا قلت بضمن القيمة من هو ماله ان كان  
 قتا والله سبحانه وتعالى اعلم وفي اجماع الصغير ولو مات الصبي عند  
 حجارة او بجحى لم يضمن شيئا لانه ان لم يكن يحمل في الغصب حتى يضمن  
 بهذا الفعل والوكت امر مجبور لا يمنع فيه لاحد فلا يضمن به ايضا ذكر  
 في المحبط وقتل صاعقة فقل عاقلة دية وفي الاصل ان مات بما  
 لا يمكن التوصل عنه والحفظ كما يحتمل لا يضمن اجماعا والا كالفعل والصاعقة  
 واصابة الحجر ونحوه حتى ولو دغ العقرب واقترب السبع والتردى  
 من علو والسقوط فحبط ضمن عاقلة الدية عندهم وقاله في الشافعي  
 لا يضمن واجهوا على انه لو قتل الصبي بغيره لا يضمن خروا في القن في الوجهين  
 جميعا لان على اليد ما اخذت قالوا الماردم القتل هنا ما يكون بفعله لا بعينه  
 جنائيه اما لو كان بفعله من يواخذ جنائيه بان قتل انسان فلا ضمان  
 على الغاصب وعلى عاقلة دية ويرجع به على صاحب الحياطة ان تقدم اليه  
 لان حاصل الضمان على صاحبه لانه كالدافع عليه قال في الشرح وجملة هذا  
 ان لا يضمن بالغصب صغيرا كان او كبيرا لان ضمانه يقتضي التملك  
 والحر لا يملك انما يضمن بالجنابة لانه انما يملك وهو يضمن بالملك كالقتل  
 اذا ثبت هذا فمات الصبي بسبب لا يختلف الا ما كان ضمن عاقلة  
 الغاصب لانه الصبي لا يقدر على حفظ نفسه فحمل ذلك الكاثر تقرب  
 من سبب الجنابة فكانه القى عليه احية مثلا او بما كان الضمان ضمان السبب  
 كحق البئر على الفارعة صار الضمان على العاقلة ثم الضمان في قتل الصبي  
 قول ابي يوسف رحمه الله تعالى لانه لا يمكن له ان يحمي نفسه فصار كقتل  
 الا ما كان فيضمن عاقلة الغاصب كما اذا قتل غيره وقال ابن سماعه سمعت  
 محمد بن جهم الله تعالى يقول قتل الضمان على الغاصب لانه لو كانت جنابة  
 على نفسه مضمونة لكانت جنابة على غيره مضمونة بجماع كونها جنابة  
 الصبي وحيث لم يضمن الثانية لم يضمن الاولى ايضا وعلى هذا اذا القى  
 نفسه من راية اركبها الغاصب عليه فمات ثم ان ابا يوسف لا يقول  
 بالرجوع فيها على عاقلة الصبي لانه لا يثبت حكم جنابة على نفسه فلا يثبت  
 على عاقلة لانه العاقلة بخلافه اجماعا اذا جاني من غير ما عرفت في  
 موضعها وفي غريب الرواية والحاشية ولو عرق عنده او احرق او سقط  
 من نحوها بطل ضمن عاقلة الغاصب دية لا ما اذا مات من غير من  
 اخر وفي نوادر ابن سماعه عن محمد ولو غاب عن يده ولم يعلم له قتل ولو مات  
 ولا حية بجس الغاصب حتى يجي به حيا او يعلم انه مات او قتل  
 ضمانات قضائية في غصب من يعقل والغصب من هم قال محمد بن  
 غصب عبدا فاجر العبد نفسه وسلم عن العمل صحت الاجارة فاجر الغاصب

الا حرمه وانلف لاضمان عند الجنيحة رحمه الله تعالى وقال ابي علي الضمان  
 وان كان الاجر قائما اخذه بالاجماع في اجماع شرفه النافذ خاتمة وكذا  
 في احدى عشر من اجارة النافذ خاتمة رجل غصب عبدا فاجره قال الاجرة  
 لانه العاقلة لكن لا يحل له التخييل فيه فاذا تمكن النقصان بسبب يضمن  
 النقصان مع رد العين وقد راعى النقصان بجل من الاجرة لانه المضمون  
 تلك بالاداء الضمان وينصدق بالفضل منه فمات عند الجنيحة ومحمد  
 وقال ابو يوسف بطيب الفضل ايضا من غصب مختارات التوال  
 الغاصب اذا اوجر المغموص ثم اجاز المالك فالاجرة فيما مضى قبل الاجارة  
 للغاصب لانه هو العاقلة وفيما مضى قبل المالك لانه فضولي ولو لم يخرج  
 مضى السنة فالاجرة للموجر في اجارة ابي الليث هكذا حكى عن محمد  
 ثم برهانية في مال الاجارة الغاصب اذا اوجر المزارع والعبد  
 ثم قال المغموص منه اذا حركت بالاجارة فقال الغاصب لم تادعني كان  
 القول قول المغموص ولو اوجر الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال  
 المغموص منه كنت اجرت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله لا يبينه  
 قاضي بخان في فصل الاجارة الطويلة ذكر في العيون رجل في يده ارض  
 لغيرة اجرها وقبض الاجرة فقال رب الارض اجرتها باحدى والاجرة له وقال  
 لا يرخصتم ما منك فاجرتها الى قال قول لرب الارض فاعدية ولو اعنى  
 الرجل عبده او امته ثم جحد العتق حتى اصاب من الخدمة والخلعة ما اصاب  
 ثم اقر بما وقامت عليه البيعة فليس له اخذ منه شي لان حرجا استيفاء منفعة  
 ولا يقوم النفع الا بعد الما يرى انه لو غصب حرا فاستخدمه لم يكن عليه شي  
 سوى الما ثم عندنا من هذا مثله بل عينة لانه تبين انما كانت حرة حين اخذها  
 وبيرد عليها ما اصاب من غلتها وحرارة اذا كانت هي التي اجرت نفسها  
 او اكتسبت لانه تبين انما كانت حرة مالكة فكسبها فاعلم المولى ان يرد عليها  
 ما اخذ منها وان كان هو الذي اجرها ما اخذها من الغلة يكون مملوكا لانه  
 وجب بعقده ولكن لا يطيب له لانه فصل له بسبب خبيث فغناق  
 المبووط الضحى وفي المحبط ضرب ثوره فكسر اضلاعه ورد عليه مالكة في ملك  
 عنده ضمن عند الامام وقال ضمن النقصان وانفقوا على انه لو ملك قبل قبض  
 المالك ضمن كل القيمة ضمانات في ضمان الدابة وكذا في القنية في جنابة الماركة  
 استخدم عبدا غيره بغير اذن مولاه فملكه وابق حاله الاستعمال ضمن سواء علم  
 انه عبدا ولا ذكره الوقال العبد يستعملني فانه حرة في ملكه وابق ضمن  
 من مثل الاحكام **فقط** قال ابي حنيفة استعملني فاستعمله فملكه  
 ثم ظهر انه من ضمن علم او لا وهذا لو استعمل في عمل فاعلم انما لو استعمل  
 في عمل غيره لم يضمن اذ لا يضمن به غاصبا جامع الفصولين في الثالث والثلاثين

وهو الاصح كذا في باب الجنيحة  
 من نوع المحبط

ذكر في الغصب اذا اراد على عاقلة غاصب عبدا  
 او اجارة وغيره فاقام البيعة على ذلك فقبل  
 بيته وجس حتى يجي بها ويرد على صاحبه  
 وان لم يجي بيته فمات فان قال الغاصب بعد ذلك  
 ماتت اجارته او بيعتها ولا اقدر عليها فاني لم اقم  
 القاض في ذلك زمانا ومقدار ذلك الزمان  
 مفوض الى رأي القاض وان لم يقدر عليها فحق  
 عليه بالقيمة والعقود مقدار القيمة فوالغاصب  
 قاض بخان في اواخر دعوى النقول  
 ميمنا بدمعوس

سئل في غصب شيئا وطالب به عند الحاكم فادعى  
 ماله ولم يقبل منه ذلك ام تحبس مدة يراه الحاكم  
 ثم يقضى عليه بالبدل اجاب بحكم الحاكم  
 حتى يعلم انما لو كانت باقية لا ظهرها  
 ثم يقضى عليه باسبيلها كذا  
 في فتاوى راجح

بعض اصطلاحات واحتفظت او شئت  
 عن الناس دراهم وغيره في شرح  
 الزيارات لقاضي بخان



من استخذه عبد غيره او بعثه في حاجته او ركب رابه او حمل عليه شيئا  
 بغير اذنه فهو ضامن فاذا رده سالما فلا اجر عليه الا ان يكون البتيم كما صرح  
 في جامع القصولين حيث قال ولم يضمن منافع الغصب في ظاهر الرواية  
 وبقي بضمان في الوقف ومال البتيم والمعتل لا يستلزم يعني يجب  
 اجر المعتل مؤثر بزاره في الغصب لو بعثت حبيبا الى حاجه غير  
 اذنه امله فارفق فوق بيت مع الصبيان ووقع ومات ضمن  
 وكذا لو ادخل حبيبا بيته فسقط البيت ضمن ضمانات فضيلية  
 وفي المتن اي حبيب البتيم رابه من النهر وارسله في حاجه مات او ضل  
 قال العتاي معناه اذا ذهب اليه ما ارسله اليه ثم توجه اليه غيره فضل  
 لم يلزمه شيء وان غرق في النهر لم يضمن حبه ضمن عاقلة الامر التديبه  
 ضمانات فضيلية في اجابات علي الصبيان غصب طاحونه او  
 سنانا مشجورا كان في يده مدة ضمانا في الطاحونه غير مضمونه عند  
 اصحابنا اما الثمرة يكون ملكا لصاحبه من غصب الجواهر وكذا في بيعه  
 ضرب حمار غيره فعيبه ضمن ثم زال العيب فلان يرجع بما ضمن  
 من ضمانات الغائب البغدادى متلف كعاب الصبيان لا يضمن  
 قنيه في مال الجب الضمان بالائتلاف زوايد المغصوب متعلقه  
 او منفصله عن الدين والولد غير مضمونه لعدم ازاله اليد ولو جلد  
 المالك وطلب الزوايد فمعهها عز التسليم لم يضمن بالاجماع فانما لو باعها  
 وسلمها الى المشتري في المنفصل المالك لا يجبر ان شاء ضمن المشتري  
 قيمته يوم البيع والتسليم اما في المنفصل للمالك ان يضمن الغاصب  
 قيمة المغصوب يوم الغصب وليس له ان يضمن قيمة الزوايد يوم البيع  
 مجمع الفتاوى فضلا عن تحفة الفتاوى وفي الهداية المغصوبه  
 ونماؤها وثمره البستان امانة الا ان يتعدى مجمع الفتاوى في الغصب  
 ولو ملك هذه الزوايد في يد الغاصب لا يضمن عندنا ويضمن نقصان  
 الولادة لانه فوات ما يتجره من شرح الطحاوي والاكساب كحاصلة بانحال  
 الغاصب ليست فرغاية في شيء حتى يضمن بالتعدي لانه باءه منافع  
 المغصوب ومنافعه غير مضمونه عندنا فكذلك ابدلها عناء شرح الهداية  
 وفي الزخيرة غصب من اخرج جارية وابعدها من غيره والمشتري لا يعلم كونها  
 مضمونه فوطئها المشتري وولدت ولدا وماتت في يده ثم اقام الخصم  
 ببيتة ان اجارية جارية ظلم المالك ان ياء هذا المشتري بالعقر سواء  
 اختار ضمن البائع او ضمن المشتري وفي المبيعة فاسد الزاوجب  
 العقر نعم ملكت اجارية او تعذر ردّها بوجه من الوجوه فذلك العقر  
 فيه روايتان واقا اذا اختار ضمن البائع فكذلك ان ياء هذا المشتري

قريباً من جنابة العبيد وعلية قلا  
 من جنابة خزانه الاكمل اشهر

العقر في غصب دور الوقف وعقاره  
 حال الضمان كما لو ساقه وكذا البتيم  
 لا يطلب به مالها فغصبها اياه كذا  
 في غصب الهداية

بالعقر

بالعقر تاتار خانية في متفرقات الغصب رجل غصب ارضا موقوفة  
 وزاد في الارض غصبه ان لم يكن الزيادة مالا متقوما بان كبر الارض  
 او حفر النهر او الفخ في السرقين واختلف ذلك في التراب وصار بمنزلة  
 المستملك فان القيمة بسدة الارض من الغاصب بغير شيء قاضيه ان  
 في اجارة الوقف وفي شرح المختصر غصب دارا وجسمها ياء فخذها  
 المالك ويضمن ما زاد فيها بالتجصيص او بغيره باخذ الغاصب حصته لا يضمن  
 عين قائم منقوض يمكن فصله في الدار غير انه صار تبعاً في ازاله ضرر فلا يجوز  
 ان يبيح حقه المغصوب منه مجتازاً في حجة بين ضمان القيمة وبين تملكه فخذ  
 ضمانات في ضمان الغصب وغير محمد رحمه الله تعالى غصب دارا وجسمها  
 قبل ما لكها اعطاه ما زاد بالتجصيص الا ان يرضى صاحب الدار ان ياء فخذ  
 الغاصب حصته منها من غصب الزاوية من ايجاد ارضي فيها او ربح  
 فيها فقلع صاحبها الزرع ام هدم البناء لا يضمن بشرط ان لا يكسر غصب  
 الغاصب والاجر ونحو ذلك تاتار خانية في احوال الحدوث غصب  
 غصب ساحة قال الكرخي وابو جعفر لا ينقص اذا بنى على حوال الساحة  
 ولو بنى على نفس الساحة ينقص وجواب الكتاب ذلك وهو الاصح  
 وحكي التمسك ان الكرخي ذكر في بعض كتبه ان قيمة الساحة لو اقل من قيمة البناء  
 ليس لصاحب الساحة اخذها وان كان قيمة الساحة اكثر اخذها على هذا  
 اذا اترك الجبل ما عليه من حدة على حدة بقية رجل في اسفل يرد باقل قيمتها  
 لصاحب الاكثر على صاحب الاقل ويملكها وكذا الحكم في الساحة وقال انه  
 مذهب اصحابنا ما ذكره الكرخي قريب من المذهب فاستمر يفتوا في الرجاسة  
 اذا ائتمنت لؤلؤة غيره او في قطيع رجل انعقد في حرة او ارض  
 ثور ردى في جيب غيره ولا يمكن الفصل الا بكسر احد هما ينظر الى قيمته  
 ايها اكثر فيملكه صاحب الاكثر ويضمن القيمة لصاحب الاقل وقد ذكرناه  
 عن مشايخ خوارزم وفي اجماع ابن دوي كجب في ائتلاف المسجد ما يجب  
 بائتلاف الاموال سبازية في الفصل الثالث في الغصب ومنه  
 بناء في ارض غيره فغصب او غرس شجرة كذلك امر الغاصب بالقلع امر قلع  
 البناء والشجر والرد اي رد الارض فارغة الى المالك ولو كان القيمة  
 اكثر من قيمة الارض وقال الكرخي انه لا يوجب جع ويضمن القيمة وهذا اوفق  
 لمثل الباب كما في النهاية وبه في بعض المناظر كقصه الاسلام وانه لا  
 ولكن نفى بجواب الكتاب انبعاث الاشياخنا كافي ومما لا يرد من غصب  
 ان القلع انما لا يجزى اذا لم يضمن عليه بالقيمة والاقيل انه لا يجزى لانه يضييع  
 الحال بلا فائدة كما في الزهري والمالك ان يضمن للغاصب قيمة بناء او حجر  
 امر بقلعه امر قائم في الارض لا قيمة مقلوعا اذا المقلوع قيمة اكثر من القائم

مسئلة احمد يفتي غير موجود في عامة النسخ  
 اما نقلت عن نسخة متقدمة من نسخة الاصل  
 معزوة على الاصل في سنة ثمان عشرة وخمسمائة  
 كذا ربه مولانا ابو السعد  
 في الاغتيا  
 ولا يفتي بقول الكرخي صرح ابو السعد  
 بأنه لا يجزى بالقلع الكرخي فانظر الى نقل  
 من الغرستان والغصولين في الوجوه  
 لا ينقطع بها حق المالك



فان المؤنة واللاجرة صرفت في قلع المقلوع دون القاييم كما في الربا  
 وطريق مؤنة القيمة ان يقوم الارض بلا بناء او غرس او يقوم مع احد  
 سحق القلع فيضمن الفضل مثلا اذا كانت قيمة الارض مئة وبنيت  
 ومعه سحق القلع فيضمن المالك خمسة للغاصب وسلم الارض  
 مع المالك ان نقصت الارض به اي بالقلع فربما في الغصب  
 ولو غرس او بنى في ارض الغير قلعا وردت الارض لنقصت الارض بالقلع  
 ضمن المالك البناء والغرس مقلوعا ويكون له ان كانت الارض ينقص بالقلع  
 كان لصاحب الارض ان يضمن للغاصب قيمة البناء والغرس مقلوعا  
 ويكون ان لم يكن قيمة معرفته ان يقوم الارض وبها بناء او غرس حتى قلعه  
 اي اقر بقلعه ويقوم وهدمها ليس فيها بناء ولا غرس فيضمن فضل ما بينها  
 كما قالوا وهذا ليس بضمن القيمة مقلوعا بل ضمان لقيمة قائما حتى  
 قلعه وانما يكون ضمان القيمة مقلوعا اي موضوعا فيقوم وحده من غير  
 ان يضمن الى الارض فيضمن له قيمة الحطب والحجارة الكونة دون المتبينة  
 من غصب الزيلعي رجل قلع نالة من ارض وغرسها في ناحية اخرى فملك الارض  
 قال الشيخ الامام ابو نصر الشجر يكون للغارس وعليه قيمة النالة للمالك يوم  
 قلع وان كان قلع الشجرة بغير الارض كان لصاحب الارض ان يضمن قيمة  
 الشجر للغاصب قيمة شجرة ليس لها حق القوار قاضيان في اوائل  
 كتاب الغصب وفي فتاوى ابي الليث غصب من ارضه وزرعها  
 ونبت فلصاحبها ان يبا هذا الارض وبها من الغاصب بقلع الزرع فربما  
 للملك فان ابي ان يفعل فلا مفسوب منه ان يفعل ما لو رفع الى الحاكم يفعل به  
 ان المفسوب منه ان يطلع بغيره وان لم يحضر المالك حتى ادرك الزرع فالتزوع  
 للغاصب وهذا معروف وللمالك ان يرجع على الغاصب بنقصان الارض  
 ان نقصت الارض بزرعته ذبيرة في الثالث من كتاب الغصب غصب  
 ارضا فزرعها ونبت فلصاحب الارض ان يبا هذا الغاصب بتفريع الارض  
 وان ابي ان يفعل فلا مفسوب منه ان يفعل ما لو رفع الى الحاكم يفعل به  
 وان لم يحضر المالك حتى ادرك الزرع فالتزوع للغاصب وللمالك ان يرجع  
 الغاصب بنقصان الارض ان اتفقت بسبب زراعته اما اذا كان  
 الزرع لم يثبت فان شاء صاحب الارض تركها حتى يثبت الزرع ثم ادركه  
 بالقلع وان شاء اعطى قيمة بذره ولكن مبدورا في ارض غيره وهو ان يقوم  
 الارض غير مبدور ومبدور لكن مبدور في ارض غيره بذره حتى القلع  
 اذا ثبت فيضمن فضل ما بينها ثم الماشي نكحوا في معرفة النقصان قال  
 ينظر في تواج قبل الزراعة وبعد انقضاء النقصان وتقصان الارض خزانة  
 في الغصب وذكر في العيون اذا غصب ارضا وبذر فيها حنطة ثم اختصا

ويؤثر الغاصب بقطع الشجرة فان كان القلع  
 بغير الارض كان لصاحب الارض ان يعطى  
 قيمة الشجرة المقلوعة كذا في الثانية فيما  
 يضمن بالبناء من كتاب الغصب

وهو لم يثبت بعد فصاحب الارض بالخيار ان يتركها حتى يثبت  
 ثم يقول له قلع مزرعتك وان شاء اعطاه ما زاد البذر فيها فتقوم الارض  
 وفيه ما يدر وليس بذره فيها وروى المعاني عن ابي يوسف ان صاحب  
 الارض اذا اراد اخذه اعطاه مثل بذره وذكر في فتاوى قاضي طبرستان  
 وان اختار المالك اعطاه الضمان للزراع كيف يضمن روى عن ابي يوسف  
 انه يعطيه مثل بذره والمختار ان يضمن قيمة بذره مبدورا في ارض غيره  
 وهو ان يقوم الارض مبدورة ببذر غيره حتى القلع اذا ثبت وغير مبدورة  
 ففضل ما بينها بقيمة بذره مبدور في ارض غيره سئل صاحب المحيط عن  
 غصب ارضا ووسع فيها القطن فانها المالك الارض وزرع فيها  
 شيئا اخر هل يضمن المالك للغاصب شيئا اجاب لا يضمن لانه فعل  
 فعلا لورفع الاصل القاضى لفعل ذلك في الفصول العمانية في الفصل  
 الحادي والثلاثين وفي الفتاوى رجل زرع ارض نفسه  
 فجاء اخر والقي بذره في تلك الارض وقلب الارض قبل ان يثبت  
 بذره صاحب الارض او لم يقلب وسقى الارض حتى يثبت البذر  
 فالتا ثبت يكون للثاني عند استيفائه ربحه الله تعالى ويكون على الثاني  
 قيمة بذره ولكن مبدورا في ارض نفسه فيقوم الارض ولا يدر بذره ويقوم  
 فيها ببذر غيره بفضل ما بينها فان كان الزرع الاول وهو صاحب الارض  
 والقي فيها بذره مرة اخرى وقلب الارض قبل ان يثبت الارض البذر  
 او لم يقلب وسقى الارض فثبت المبدور وكلهما يجمع ما ثبت لصاحب الارض  
 عليه للغاصب مثل بذره ولكن مبدور في ارض غيره يمكنه ان يبيع كذا  
 واجواب المشيخ ان الغاصب يضمن لصاحب الارض قيمة بذره مبدورا  
 في ارض نفسه ثم يضمن صاحب الارض قيمة البذر لكن مبدورا في ارض الغير  
 هذا كله اذا لم يكن الزرع ثابتا فاما اذا ثبت زرع المالك فجاء رجل والقي بذره  
 وسقى فان لم يقلب حتى يثبت كما قلنا وان قلب فان كان الزرع الثابت  
 اذا ثبت مرة اخرى فاجواب كما قلنا وان كان لا يثبت مرة اخرى فثبت  
 فهو للغاصب ويضمن الغاصب للمالك قيمة زرع ثابتا تانار خانية  
 في احدى عشرة في الغصب وفي العنانية غصبها مبدورة بترافرها  
 شعيرة افسار البر من المالك ان شاء رب الارض ضمنه في حال بترافرها  
 بان يقوم مبدورة وغير مبدورة فيها وهذا الفضل فيملك به الغاصب  
 البر المبدور وان شاء غصبه الى نبات البذر وتغيرها فباع شعيرة  
 فلو لم يفعل احد ما حتى يستصده فلكل زرع فلو سقاها بترافرها حين بذرها  
 الغاصب فالزراعان لساقي وعليه لصاحب الشعيرة مثل شعيرة وفي النور  
 فعلى صاحب الشعيرة قيمة بترافرها في ارضه ثم على رب الارض قيمة ما غلظ



مبدورين رواه ابن سماعه عن محمد بن عيسى قال الفقيه لا يشرها  
 البغية ما على صاحبها بالسقي حيث عصباه وكذا الوعصب ارضها  
 فزرعها ثم زرعها غيره فالزرع ان للشائي وبعض الاول مثل بذر  
 وعلى الاول للمالك نقصان ارضه ضمانات فضيلة ضمان الزرع  
**من** منع سقي زرع حتى قد زرع لم يقم **من** حتم ما زرع غيره  
 حتى يهلك الارز يقم جامع الفصولين في ضمان الغصب رجل اراد  
 سقي ارضه فجاء رجل ومنعه الماء حتى قد زرع لم يكن عليه ضمان  
 زرع له لانه غاصب الماء ومن زرعه نجس من زرع في الغصب  
 ومن قطع شجرة في دار غيره لم يرب الدار ان يقوم الدار مع الشجرة وفي  
 الشجرة في ضمن فضل ما بينهما وان شاء امسك شجرة وبعض ما انقص  
 بالقطع وان كان قيمته مقطوعة مثل قيمتها فائمة لا شيء على الفاطح  
 حرانه الاكمل في الغصب ولو تملك اعضاء شجرة في دار غيره  
 او ارضه فقطع الاغصان من اصولها لم يقم ولو قطع اطرافها ضمن  
 لانه اقل ناتا خانية في متفرقات الشرب اخذ اغصان شجرة  
 رجل صواد دار اخر فقطع رتب الدار الاغصان فان كان الاغصان  
 يكن لصاحبها ان يشد بحبل ويضع هواء داره ضمن الفاطح وان لم يكن  
 لم يقم اذا قطع في موضع لورفع الى الحكم امر بالقطع من ذلك الموضع  
 منية للمفتي في باب الطلب وعدمه في الغصب ولو تملك  
 اعضاء شجرة رجل في دار غيره وله ضرر ينبغي ان يطلب من صاحبها ليقطع  
 هواء داره اما بالقطع واما ان يشدها ويجمعها في دار نفسه وان لم يكن  
 شدها ولم يقطع رفع الامر الى القاضي ليدار بقطعه والا قطع صاحب الدار  
 بآدم القاضي حرانه الاكمل ومن كسر غصن الشجرة فصاحبها ان شاء ضمن  
 قيمة الغصن ونقصان الشجرة والغصن المنكسر للمالك ان شاء ضمن الشجرة  
 والغصن المنكسر لرب الشجرة جامع الفتاوى في الغصب **في** قطع  
 اغصان شجرة غيره ان كان النقصان فاحشا يضمن قيمة الشجرة والا  
 فالنقصان **من** غصب القنية **عده** افسدنا ليل حصيد لو امكن  
 اعادته احر به كس فرق سما **فقط** فتق قبضا يقوم محيطا وفتوتا  
 فيضمن الفضل وكذا لو نزع باب دار عن موضعه وبال في بئر ماء للوضوء  
 او حل سرج احد وكذا ما كان من كسب الوفق نادر ليل او صب الماء في الثور  
 المجهي في ائلف احد مصرعي باب او احد زوجي خفت للمالك ان يدفع اليه  
 الاخر ويضمن قيمتها جامع الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين  
 ائلف فرد يغل انسان ضمن الكلف لا غير ولا يلى ان يدفع الاخر ويضمنها  
 كما اذا كسر خلقة خاتم يضمن مخلقة لا الفضة ولكن في البيع اذا وجد باجر خفي

انني مولانا ابو السعد العمادي في الزرع بالغصان  
 وقال في حاكم بلة ولو رد ردا في داره وفي  
 في الكروم بالغصان ايضا وقال في حاكم بلة فيضمن  
 وفي شجرة غيره وقال ايضا صومع غير مكله فورد بان  
 في حاكم بلة فيضمن قيمتها

وطين موفية ما انقص بالقطع ما ذكر في الدار الجارية  
 عشره ضمانات الفاضل انما الاصل في قيمة الشجرة الفاقية  
 بالتقويم المذكور في تلك القيمة وان في قطع  
 ففضل ما بينهما هو الذي انقص بالقطع

وان لم يكن يتم الى النقص واما خدمته فبني كصير  
 صبيها وكذا في النقصان ما بين عاونه على  
 ما كان فادى الغصب من الخانية

او المقتدر عين عباير دهما وليس له ان يبرق المعصب خاتمة وكذا الكسر  
 احنا وسرج ضمنها لا السج يخلص بالضرر وكذا اكل شئ من متفرقات  
 او شئ واحد يخلص بعضه عن البعض الباقي ضرر يضمن الكلف لا غير ضمان  
 التمتع بزارية في الثالث من الغصب ائلف احد مصرعي الباب واحد  
 المكعبين او تحقين فالملك الجبار ان شاء سلم اليه الواحد الباقي فضمنه  
 قيمتها والمختار خلافه بزارية في متفرقات الغصب كس حاكم خاتم فيها  
 فقتل كقيمة ضمن مخلقة فقط لا الفضة يخلص منها بالضرر وكذا اكل مكعب  
 لا يبرق مكعبين بعضه كاحنا والسرور وضمنه حيث لا يضمن فيه الامانة او ان يملك  
 ضمانات فضيلة في ضمان ائلف والناء ليعنف كتاب الغصب يهدم حائط  
 غيره خيرة ما لك بين تضمن قيمة الحائط وتسلم النقص له وبين ان يهدم الحائط  
 ويضمنه قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانه ليس في ذوات الاعمال  
 وقيل انه يحاط بجد يد احر باعادة ولا يهدم جدار غيره من التراب وبناءه  
 نحو ما كان يبرق من الضمان وان من خشب وبناءه من الخشب كما كان يبرق  
 وان بناءه من خشب لا يبرق لانها متفاوت حتى لو علم ان الثاني اجد يبرق  
 بزارية في الثالث من الغصب **من** يهدم حائط مسجد يؤمر بالتسوية  
 واصلاحه وفي حائط الدار يضمن النقصان وعمر محمد بن الفضل انه يهدم حائط  
 متقد انه خشب او عبق فانه يضمن قيمته وان حدينا يؤمر باعادة  
 كما كان وفي دار الفقيه يؤخذ في يهدم حائط بالبناء لا بالنقصان **لو** حذر  
 بالقمة وقيل بالبناء قنية في كيفية ضمان الغصب رجل حفر بئر  
 في فناء قوم روي ابن رستم انه يؤمر بالتسوية ولا يضمن النقصان ولو يهدم  
 حائط الدار لرجل ملكا او حفر بئر يضمن النقصان ولا يؤمر بالتسوية ولا  
 بناء الحائط فاضحان في اواخر كتاب المحظ والاباحة حريق وقع في محلة  
 فهدم انسان دار غيره بغیر صاحبها حتى انقطع الحريق فداره فهو ضامن  
 اذا لم يفعل باذن السلطان خاتمة الفتاوى في فضل يضمن البناء كتاب الضمان  
 دار مشتركة حفر بعضهم فيها يؤمر بالتسوية فان نقص احد يضمن النقصان  
 وكذا لو كان الطريق بين قوم حفر بعضهم يطالب بالتسوية الا ان  
 لا يضمن النقصان من حيطان البزارية وكذا في ما يبرق من المتلقي  
 وفي الصدرة حفر بئر في ارض غيره او حفرة او قبر الم يوم بالكس وقال  
 بعضهم وفي القنية يبرق ضمان النقصان عند علمائنا وقيل يؤمر بالكس  
 لا بالنقصان كذا ذكره القاضي الامام ضمانات فضيلة في ضمانات  
 حفر الابار من حفرة في ارض غيره واخره ذلك ضمن النقصان  
 وان علم عدم الحفرة لا شيء عليه من غصب البزارية في الثالث  
 من مسائل الضمان وفي ارض الغير فالملك الجبار ان شاء يبرق

من يهدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها ولا يؤمر باعادتها  
 الا في حائط مسجد كذا في كرامة الحائنه وكذا  
 في غصب الاشياء



التنزه ما يجلبه من الارض في البلاد  
قانون  
سائر اجل ادم بيت نفسه فانه منهم ما يحيط به  
هل يقصرون بل يزعم بان بعض ما يحيط به اما لا احاط  
لا يقصرون ولا يزعم ذلك كذا في قانونه  
قانون  
واقعي ابو السعد والاستاد بان لم يتجاوز الى حدار جاره  
بل كان حدار جاره مستند الى حداره فانه منهم ما يهدمه  
لا يقصرون وان تعدى الى حده واخرج حده فحده جاره فانهم  
منه بجوار ارضه فانه منهم فانه منهم فانه منهم  
وبكجانه فالفاصل ومود النعمه وعنه كذا في  
قانونه  
قانون

تأليفه آية الله العظمى الميرزا محمد باقر  
علاء الدين الكاشغري رحمه الله تعالى  
في سنة ١٢٠٤ هـ

والاشهاد وبل مشورة زبني في الفصل المحيط بالكتاب من كتاب الجنائيات  
حايط مال الى دار قوم فاشهد واعلم القوم واحدهم ثم سقط الحايط وانلف  
شيئا من اموال القوم ولم يقر بهم كان ضامنا وكذا العلوا واد ومن لو انصف  
فاشهد اهل الفل على اهل العلو وكذا الحايط اعلاه لرجل واسفله لآخر  
وهذا بخلاف الحايط اذا كان مائلا الى الطريق في الحكمين احدهما الاشهاد  
على الحايط المائل الى ملك انسان يكون من المالك لانه غير في الطريق يصح  
من كل واحد والثاني ان في الحايط المائل الى ملك انسان لو اخذ صاحبه المالك  
بعد الاشهاد وابراه يصح وفي المائل الى الطريق لا يصح الشاخر والابرار الذي  
اشهد في جنابة الحايط من جنابات كحانية وضع شيئا في الطريق فنقرت  
عنه دابة رجل وقتلت انسانا لم يقض قتيته في باب التسيب من الجنائيات  
رجل وضع في الطريق شيئا فنقرت عنه دابة فالتفت شيئا لا يقض الواضع  
اذا لم يقض بها الموضوع في الطريق وكذلك رجل اشهد على حايط مائل الى الطريق فقتل  
فسقط الحايط فنقرت عنه دابة رجل فقتلت رجلا يقض صاحبه الحايط  
انما يقض صاحبه الحايط اذا سقط الحايط على انسان او دابة فقتله  
فاضبحان فيما يقض بالنار من كتاب الغصب وفي اجماع الصغير رجل  
جعل قنطرة بغية في الامام فنقر رجل المرو وعليها فغضب لا ضمان على الذي  
جعل القنطرة وكذلك لو وضع خشبة في الطريق فنقر رجل المرو وعليها فغضب  
لا ضمان على الواضع خلاصة في كتاب المحيط **اسم** استاجر  
تجار البهائم جداره وهو على الطريق فاخذ في مدمه فسقط شيء منه على رجل  
قتل يقض التجار قتيته في باب التسيب من الغصب احر رجل  
بان ينقض في خاتمة اسم فنقض اسم غيره لان يقضه انما اذ لم يقبل  
الاصلاح عند ابي يوسف وعنه السجينة لا يقض خلاصة في المتوفى  
من كتاب الغصب ولو قطع جبل فندبل فسقط القنديل فانكسر او فتح  
زق انسان وسال ما فيه ضمن في قولهم وكذلك لو كان ما فيه جامدا فزق  
وسال بعد ما شق كان ضامنا فاضبحان في كتاب اللقطة ولو شق  
زق غيره وفيه سمن جامد فاصابة الشمس فذهب اختلافه وفيه وذكر  
شمس الائمة الشمس انه لا يقض ضمانات القائمة في الفصل الاول من الباب  
الحادي عشر ولو اتعج زق فزقه رجل فلم يادخل لا يقض وان اخذه ثم  
تركه فان المالك حاضر الا ضمان وان كان غائبا يقض وكذلك اذا راى  
ما وقع منه ثم انفسول ستر وشني في ضمان الغصب ولو فتح  
باب دار فسرقت اخر منها لا يقض الفانج سواء سرق عقيب الفتح او بعده  
وكذا اذا دخل رباط دابة فسرقت انسان او فتح باب فقتل فاخذ الطير  
انسان لا ضمان على الذي حل وفتح بالاشفاق والمورد اذا فتح باب القفص

سکرت و جلالتی نور الطبیح فرقت برادرانه  
علیهما رقی و زیت خفت بل نفس احاب  
نعم بقیه کدرا نفا و این می خیم  
کلام

وَأَجْعَلُوا الذِّكْرَ الْغَرِيبَ وَالْذِّمَّةَ سَائِرًا  
بِقِسْمِ كِتَابِ الْبَرَاءَةِ  
سَلَامٌ



او حل قبة العبد او فتح باب الاصطبل حتى ذهب بعضه لانه التزام  
 حفظا من المحل المزبور قال محمد في كتاب اللقطة اذا حل دابة بوطنة  
 لم يحل لم يذهب بها فذهب الدابة على الفور او بعد ذلك فعلى قول  
 محمد يجب الضمان وكذلك اذا فتح انسان وفي الدار دواب فذهب  
 الدواب وكذلك اذا فتح باب كقص انسان فطار الطير الذي فيه  
 وروى محمد رواية اخرى اذا ذهب الدابة على الفور او طار الطائر  
 على الفور ائنه ضمان وان فتح فطار لا على الفور فلا ضمان كما لو حل  
 قبة عبده انسان حتى ذهب العبد فلا ضمان بالاجماع ومحمد يقول  
 في فصل القيد للعبد حيا معتبره عا حتى لم يكن كذلك بان كان  
 العبد مجنون او العقل فذهب فهو والدابة سواء وعنه محمد ايضا لو كان  
 العبد مجنون او معتبرا في بيت فعلى فصل انسان العبد وفتح الاخر الباب  
 والضمان على الفاح لا على احوال قال الفقيه ابو الليث وقد ذكر محمد  
 في المبسوط انه لا ضمان في ذلك كله ولم يذكر فيه خلافا تارة فاشبه  
 في العصب خرج من حان لبلا وحلى الباب مفتوحا فشق من حان  
 شئ لم يضمن الرجل ضمانات الغنم في الفصل الاول من باب الحادش  
 فان فيه بيوت ومنازل والحمل منزل منفصل عنه فخرج واحد منهم  
 بالليل وفتح باب الحان وشرك بابه مفتوحا ودخل السارق وسرق  
 شيئا لا ضمان على الفاح ونظيره من فتح باب القفص حتى طار الطير  
 وفتح باب الاصطبل فخرجت الدابة منها جواهر الفناور في الرابع من العصب  
**ع**ت او حل اجناسا له في المسجد بغير ذن خارجه واخذ مفتاحه  
 وجاء سبل واهلك بسط المسجد ضمن قبة في حان السبيل في العصب  
 حل حلاله القطار او حمارا وبوطا في معلف وضاع الحمار لا يضمن  
 خلافا ل محمد من عصب البزازية **ط**ب شد دابته في ضيعة  
 فحمله او ربطها في موضع من تلك الضيعة فهلك او سرق او  
 ضاعت لا يضمن اذا كان الموضع الشان خيرا للدابة والمالك لانه  
 ما دون دالة من حاشية القنية بخط بعض الاكابر وعنه محمد  
 ابن حسن في رجل ادخل دابة في دار رجل فاخرجها صاحب الدار  
 لا ضمان عليه انه ملكك اما لو وضع ثوبا في بيت فراه صاحب  
 البيت ضمن خزانه الاكمل اذا اخرج الغريم من به صاحب لم يضمن  
 ولكن يعز رحى لا بعد والى مثله من عصب الحادى رجل جاء  
 الى سفينة مشدودة فحمله او ذك في يوم ربح انه ثبت بعد اكل  
 اقل القليل ثم سارت فغرفت لا يضمن خزانه للمفيع في العصب  
 سبل اذا قوى الزرع على سفينة سائبة بالعلو فهدمت سفينة اخرى

فحرق

فحرق من فيهها وما فيهها وعجز الملاح عن ردها لم يلزمه تلف  
 اجاب لا ضمان على الملاح اذا لا صنع له في ذلك خارجي البرية  
 سفينة واقفة في شط النهر فجادت سفينة اخرى فاصابت  
 الواقفة فالضمان على صاحب الجارية وان انكسرت الجارية  
 لا ضمان على صاحب الواقفة خزانه الاكمل رجل ارسل  
 كلبه الى شاة كان وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يضمن فذهب  
 في نور الارسل وقتل الشاة ذكر في اجماع الكبراء لا يضمنه الا لم يكن  
 سائقا يعني اذا لم يكن خلفه وهكذا ذكر الغدوري وعن ابي يوسف رحمه الله  
 انه يكون ضمانا والساج اخذوا قوله وذكر الفقيه ابو الليث في شرح  
 اجماع الصغير رجل ارسل كلبا فاصاب في فوره انسانا فقتل او حرق  
 شيئا به ضمن المرسل لانه ما دام في فوره كان خلفه ذكر الناطقي رجل اغرى  
 كلبه على انسان فعضه او عرق شيئا به لا يضمن في قول المجتهد  
 وبعض في قول ابي يوسف والخيار للفتوى قول ابي يوسف ولو ارسل  
 كلبه الى صيد ولم يكن سائقا فاصاب انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة  
 والاعتماد على الروايات الظاهرة فاصاب حان في جنابات البهاجم  
 اذا اشتكى كلبه على انسان ومبني خلفه فحرق ثوبه ضمن وان لم يكن  
 فذلك عند ابي يوسف وعليه الفتوى سرجية في الجنابات وكذا في  
 عصب خزانه الفنادي في الثانية ارسل حماره فافسد زرعا  
 ان ساق اليه بان كان خلفه ضمن والا فان فسد على فورها في الوجه  
 ارسله بلا عطف بمنته وبسرة فذلك وان عطف فان كان  
 الطريق واحدا فذلك وان كان متعديا في لا يضمن كما اذا وقف  
 ثم ذهب فاصاب ضمانات فضيلية في الجنابات وفي القنية  
 رأى حماره باكل زرع غيره فلم ينفه حتى اكله ففيه اختلاف المشايخ  
 والصحيح الضمان من المحل المزبور رأى حماره باكل حنطة غيره فلم ينفه  
 في كلبها ففيه اختلاف المشايخ والصحيح انه لم يضمن ضمانات الغنم  
 وفي الكسقي اذا ارسل دابة في زرع غيره واقفه ضمن قيمة الزرع وطريق  
 معرفة قيمة ان يقوم المار من مع الزرع الثابت فضمن حصته الزرع  
 تارة فاشبه في الرابع عشر من الجنابات وفي اجماع الاصغر دابة الرجل  
 ذهب بغير ارسل لبلا او نهرا واقفت زرع غيره لا ضمان لانه  
 بغير صنعه ولا عدوان الا على الظالمين وقال الشافعي رحمه الله ان لبلا  
 ضمن وان نهرا لا في الرابع من جنابات البزازية وان وجد دابته  
 في كرمه او زرع غيره فانه منزهة فملك ضمن قيمته بالصاحب من  
 المحيط البرهان في الخامس عشر من العصب وقال بعض العلماء ان من

فان كان هو خلفه ضمه ايضا عند ابي يوسف  
 وعليه الفتوى كذا في عصب من عصب  
 انما رخصت  
 قربا يتحقق بسلطة الاشياء والافعال والاحوال  
 في جناب الدابة نقلا عن عصب في الفنادي  
 في البرية



بالنار في موضع له من المور فوقت شرارة في ملك انسان او القترها  
 الرج لا يضمن وان لم يكن من المور في ذلك الموضع فاجواب فيه يكون في كل فصل  
 وان وقعت فيه شرارة يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا اظهر  
 وعليه الفتوى وكذا لو وقع حجرة في الطريق فاحترقت بذلك شيء ولو هبت  
 به الريح الى موضع اخر فاحترقت شيئا في غير الموضع الذي وضع النار فيه  
 قال تميم اللامي الشيرازي اذا وقع حجرة في الطريق في يوم الريح يكون ضامنا وذكر  
 شمس اللامي المحلواني في كتاب الشرب اذا وقع حجرة في الطريق وقرب النار  
 في ملكه انه لا يضمن واطلق اجواب فيه قاض بخان فيما يضمن بالنار  
 وما لا يضمن من كتاب الغصب **ق**ن او قد نارا في ارض بلا اذن المالك  
 ضمن ما احترق من مكان او قد نرت فيه لاما حرقه في مكان اخر فقد نرت  
 اليه وخرق بين الماء والنار فانه لو اسال الماء الى ملكه قال  
 الى ارض غيره فالتلف شيئا منه ضمن بخلاف النار اذا طبع النار  
 المحرور والتعدي يكون بفعل الريح ونحوه فلم يضمن الى فعل الموقد  
 فلم يضمن ومن طبع الماء السيلان فالالتلف يضاف الى فعله ومن شايخنا  
 من فصل لو ارقد في يوم الريح وهو يعلم ان الريح تهب بها الى مال غيره  
 فيتلفه ضمن ولو اسال الماء الى ارض نفسه وهو يعلم انه يتلفه ذلك لم يضمن  
 لكن اطلق اجواب كما مر او قد نارا فاحترق دار جاره لا يضمن ان او قد نارا  
 او قد مثله **ش**خ لم يضمن مطلقا فصولين في مسائل النار من الفصل  
 الثالث والثلاثين رجل او قد نارا في تنوره فالتلف فيه في كل ما لا يتحمل  
 التنور فاحترق بينه ونفذت النار الى دار جاره فاحترقها لم يضمن صاحب  
 التنور قاض بخان فيما يضمن بالنار من كتاب الغصب وكذا في نور العين  
 في الثالث والثلاثين **ف**قط الحد اذا اخرج احد يده من كنفه من الكبر  
 ووضعها على المدقة فضر به بالمطرقة فتطايير شره واحترق شيء يضمن  
 وان قتل به رجلا او فقاء عينا فالدية على عاقلة ولو لم يضر بها بالمطرقة  
 لكن الريح تطايير شرها فهو هدر بزازية في النوع في النار من اجنابايات  
 غصب عجلوا فالتلف حتى يس خضع انه يضمن العجل دون نقصان البقر  
 قسبة في السبب استهلك عجل غيره فيس لبن امه يضمن  
 نقصان البقرة وكذا ساق انان الغير من موضع فذهب معها الجحش  
 ثم اتى بها الى ذلك الموضع فجاء معها الجحش واكل الذئب يضمن  
 ويثبت برهانه قد يصير غاصبا ضمنا وان لم توجد منه فعل في المقتضى  
**ب**م ولو رمى بقلنسوة الى رجل بغير ضرر رجله سببه على جدار فانكسر  
 قسبة في باب اجنابية على الدابة جلس على ثوبه وهو لا يعلم حتى قام فخرق  
 ثوبه من جلوسه ضمن نصف النقصان وكذا انكسر خرق بوضع رجلين

وفي الكبرى والذي اخرناه قول المحلواني  
 كذا في ضمانات الغصبية في ضمان  
 القاد والنار  
 صله

غير صاحب

غير صاحب ومما حبه لا يعلم عظم يذخر في يده من فم العاض فليس من  
 العاض وخرج يده هدر السن لانه منقطر في نزع يده وارش يده على العاض  
 لانه جار وروى ان رجلا نزع ذراعه من فم العاض فاشتد عنته فابطلها  
 النبي صلى الله تعالى عليه ولم وهذا بخلاف ثوب دفعه فاحذره ما لك  
 فبخاربا فتخرق ضمن نصف قيمة الثوب لا صلبه على العضم فاضطره  
 في النزع وهذا يمكن الصبر الى رفع العاض فلا ضرورة فحصل الخرق بفعله  
 بلا ضرورة فينصف القيمة ولو كان صاحب الثوب يحفظ ثوبه في الثوب  
 رجل فخرق ضمن جميع قيمته جامع الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين  
 ثوب لرجل في يده تشتت به رجل فخرق به صاحب الثوب فخرق قال  
 محمد رحمه الله تعالى يضمن الثوب نصف قيمته وان كان الذي جده به كمن تشتت  
 الذي ليس الثوب يضمن جميع القيمة قاض بخان في اول الغصب معكس  
 فيه مال فضر به ان في فوقع ميتا وضاع مال وشابه يضمن الدية وفيه  
 ما ضاع بزازية في نوع جامع صغيرة من كتاب اجنابايات ولو ضرب رجلا  
 فسقط المضروب مفتيا عليه وسقط منه شيء قال محمد يضمن بامره  
 وما عليه من مال وشباب لانه من ملكه جامع الفصولين في الثالث والثلاثين  
 القاه في حوض او نهر ومعه دراهم فسقطت في الحوض فلو سقطت  
 عند القاه ضمن لانه بفعله لا لو سقطت وقت حوجه عن الماء  
 لانه بفعل ما كرها في السبب والدلالة من الفصولين في الفصل الرابع  
 اذا قال الرجل اخبره اسلك هذا الطريق فانه امن فسلك واخذ اللصوص  
 لا يضمن ولو قال ان محوفا واخذ مالك فانما ضامن وبقي المسئلة بحالها  
 يضمن والاصل في جنس هذه المسائل ان بالغورا ما ثبت حتى الرجوع  
 للغور وعلى الغار اذا حصل ذلك في ضمن عقد معاوضة او ضمن الغار  
 المغور وصفت السلامة وكذا اذا قال كل هذا الطعام فانه طيب فاذا لم يسمم  
 فهو على ما قلناه تانار خاسية في الخامس من الغصب وكذا في الزهادي  
 في او اخر الغصب وفي الفصولين في ضمان السبب في الفصل الثالث والثلاثين  
 وفي الدرر في الكفالة وفي الفتاوى رجلين في سفينة معا متاعا كسبا فلما  
 اشبهوا الى مكان قليل الماء قال احدهما اني متاعك فان متاعي بيني وبينك  
 نصفان فالتلف في هذا فاسد ويضمن الآخر للملحق نصف قيمة متاع نفسه  
 وطريقه انه يصير شرا متاع الملحق بنصف متاعه تانار خاسية في كتاب  
 الكفالة وكذا في الحط في او اخر الكفالة وذكر في السير الكبير اذا قال وهما  
 في سفينة اخرج متاعك على ان قيمة لك على فطره فلا شيء على الضامن  
 قلت لانه فعله اختياره والله تعالى اعلم ضمانات اجمال في ضمان الملاح  
 في ضمان الاجارات وفي الفتاوى العتاجية ولو قال من رمى من السفينة شيئا



فهو علينا بالخصم فهو باطل ومنه من مائة صاحب الخوف الغرق ضمن  
 ثانياً خاتمة فبيل كتاب احواله وعن شيخ الاسلام فوامر زاده  
 سقينة مملوكة من طعام طرح فيها متاناً ازيد ابقير اذنه الصاحب فوفت  
 ضمن الطارح السفينة وما فيها لانه الغرق يضاف الى ذلك التبريد كالقبح  
 الاخير ضمانات فضيلية في ضمان الملاح طمع وال في احوال جماعة  
 من التجار فاحتج بعض فاخذ من الظاهرين مفعلاً وقال قسموه عليكم  
 بالخصم ليس لهم الرجوع على المختفين شرعاً فاما المردودة فظاهر وان بعثوا  
 الى الظاهر ان لا يطلعوا عليهم اصحاب الجبابة وما اصابكم بالخصم يجرعون  
 عليهم بنزلة في الماء مودعاً لوكالة وفي الحافظة مسكة حتى اخذ مالها  
 والكره حتى الحق بالقائلة ونزلت ابنته لم يضمن المالك والكره ضمانات  
 فضيلية في ضمان التسيب وكذا اجابة الدواب **ففي** في ظالم فاخذه  
 رجل حتى ادركه ظالم وغره او طلبه ظالم ليعقب ضمانه فذكره رجل فاخذ مال  
 فقي قياس محمد يضمن الاخذ والدال للسببية على قول ابي حنيفة وبه يعني **فد**  
 ولو فرغ سلطان واخفى فاخذه رجل او دل عليه حتى اخذ وغرم لا يضمن  
 الاخذ والدال في ظاهري الرواية والكره استحسان كنهه بر قياس قول شيخ  
 در سعابت دور نباشد فصولين في التسيب والدال في الفصل الثالث  
 والثلاثين **في** كرهه على الدلالة على المنع فذكر على موضع فيه متاع غيره  
 فاخذ الكل لا يضمن سواء كان الكره مودعاً او غيره من المحل المزبور  
 اسبب يكره او لا يكره فخر خداوندش اسبب ويكره يد اخذ واسبب  
 خود را خلاص كرد اجاب شيخ الاسلام برهان الدين بانه يضمن وان  
 كانت الرواية بخلافه وهي انه لو وقع لودل سارقاً يضمن لانه امانة احتفظ  
 بخلاف غير المودع فاعتبر بما مسئلة السعاية بغير حق ضمانات القائم  
 في الفصل الثاني من الباب كذا في عشر اخبر الظلم ان لفلان حنطة في  
 مطبوعة فاخذوها منه فله ان يرجع بها على الخبز وكذا اذا علمها بالظالم  
 لكن امره التساعي بالاخذ يضمن قال التمام للظالم لفلان فخرس جيبه فاخذ منه  
 فهو ظالم فنية في ضمان التساعي سعي الى الظالم وقال لفلان ما كثر  
 او اصاب مالا او ميراثا او مالا فله ان الغائب عنده والاساطير من يضمن  
 في امثال هذه الحادثة يضمن ان كان كاذباً وان كان صادقاً الا انه ليس  
 بمظلم ومحتسب يضمن ايضا ولو قال انه ظلمي او ضربي وهو كاذب فيضمن  
 وان كان التساعي عبداً فعليه الضمان بعد العتق لانه ضمان قول بنزلة  
 في الغصب وكذا في غصب كتابية من سعى الى السلطان ولو غلبه فبضم  
 التساعي مطلقاً وعليه الفتوى كما في اجوابه واستجابة **في** في المظنون  
 بغير حق فلو كان يوديه ولم يكن دفعه الا به لك كذا ان كان يفيق ولا يسمع

بعض المحل كذا في الغيبة التسيب الغصب  
 س

مسألة المودع مضمونة في الودعة  
 تعلل جامع الفصولين في الثالث  
 والثلاثين س

باب المعروف كذا في المحيط او قال ولو قال صاد قانع حاكم اي رجل مصاحب  
 لظالم يضمن الناس جزاً لا محالة فلو كان قد لا يضمن جزاً لا محالة كذا في المحيط  
 انه وجد او جمع مالا فخرم السلطان او الحاكم لا يضمن عندهما ويضمن عند  
 محمد لانه غير مضطر فيه وهو المدار كما في القاعدي وعليه فتوى كثره الفاسد  
 كما في الخلاصة وغيره فلو مات التساعي اخذه المظالم قد اضران  
 من تركه وهو الصحيح ولو كان عبد الم بطالب به الاعتد العتق  
 من ستان **في** او **في** الغصب قيد السج سراج الدين فاري الهدياية  
 ما اذا كان عادة الظالم ان من وقع عليه ونفادى عنده ان ياء فخر منه  
 مالا مصدرة يضمن التساعي في هذه الصورة ما اخذه الظالم بهذا  
 هو المعنى به فني به المتأخرون من علمائنا وزاد في السراجية يكون  
 بغير حق من كل وجه وعليه الفتوى وقيد في الخاتمة بان لا يكون تحت  
 ولا منتظماً والى هذا الاشارة بقوله في السراجية بغير حق من كل وجه  
 متوهم الا زها ر علي الاشياء والنظاير ولو شكى مدبونه الى الوالي كره حق  
 من نفي دهر فخره السلطان لم يضمن الدارين جامع الفصولين في ضمان  
 التسيب من كتاب الغصب شري شيا ففيل شريته بغيره قال  
 فسعى الشري البايغ عند ظالم فاخذه ضمن لو كان بالالوصادقا من  
 المحل المزبور في ضمان الغصب شكى عند الوالي بغير حق فاني بقايد فخر  
 المشكوة عن فخره سدا وبه يضمن الشاكي ارشده كالمال ولو مات  
 المشكوة عن بضرب القايد لا يضمن الشاكي لانه لم يوت فيه نادر ضمانته  
 لا يضمن اليه غالباً فنية في الغصب وفي الضمان كذا في الجب  
 على التساعي اذا كان سعيه سبباً الى التلف غالباً وكذا القدر من الغلبة  
 موجوداً في اخذ المال وتلف ما دون النفس وانه معدوم في الموت **في**  
 ايجاني امر العوان بالاخذ فبا اعتبار الظاهري لا يوجب الضمان وباعتبار  
 التساعي يجب عليه فنياء قل عند الفتوى وعلى الاخذ ضمان في كل حال  
 ويرجع على الآخر ان دفع الماء فخر اليه وان هلك او اضرته لكان  
 النقص في حاجة الآخر بانه مودعاً فبا اتفاق مال نفسه في حاجة الآخر  
 بنزلة في كتاب الغصب وفي مسئلة ايجاني الذي امر العوان قال  
 بعض المشايخ والصحيح عندي ان ايجاني يضمن من المحل المزبور  
 والمختار انه يجب الضمان على ايجاني ثانياً خاتمة في العائنه من الغصب  
 وكذا في الفصولين نقله المحيط ايجاني اي المنسوب الى السلطان اذا امر  
 العوان ان ياءخذ مالا فخر يضمن لاخذ على كل حال في الاصح فان كان  
 الماء فخر قائماً عند الآخر رجوع وان هلك عنده او اضرته لم يرجع وان  
 انقصه في حاجة الآخر بانه مودعاً فبا اتفاق مال نفسه

سئل عن رجل عاى خذ من كاه عليه عداكم الشري  
 مع وجود القاض في البلد فخر مبالا الى كره وعوانه  
 بل يرجع به على الشاكي اجاب لا يرجع به على الشاكي  
 كذا في فتاوى ربه نجيم

سئل عن ابي الحسن الذي ياءخذ الكس في التجار  
 وغيرهم بان شخصاً اشترى كسباً الفلاني واخفظ  
 فخر اليه فاخذ منه الكس لا يضمن الخبير فاخذ منه  
 امر لا اجاب لا يرجع بنظر ما اخذه منه  
 بحيث ما اخذه بخساره كذا  
 في فتاوى ربه نجيم  
 سئل  
 الكس نقص الظالم ودرهم تؤخذ من بايع السعة  
 في الاسواق س



في حجة الآخر جامع الفتوى في الغصب الآخر لا يضمن بالآخر الا في حصة  
 الاول اذا كان الآخر سلطانا الثانية اذا كان مولى المأموور الثالثة اذا كان  
 المأموور عبدا للغير كأمه عبد الغير بالامان ويقتل نفسه فان الآخر يضمن  
 الا اذا امره بالتلاف مال سيده فلا ضمان على الآخر بخلاف مال غيره سيده  
 فان الضمان الذي يقرم المولى يرجع به على سيده الرابعة اذا كان المأموور عبدا  
 كما اذا كان امره صبيًا بالتلاف مال الغير فان له ضمن العبد ويرجع على الآخر  
 الخامسة اذا هو مخفر بغير حابط للغير ففعل الضمان على المخافر ويرجع به  
 على الآخر وتامة في جامع الفصولين والسادة اذا اكراب ابنه كما  
 في القضية اشباهه كذا في الغصب **عده** حرق ثوبه بغيره ضمن  
 للغير في الآخر الذي يضمن السلطان او المولى اذا امره في جامع الفصولين  
 في الفصل الثالث والثلاثين **ح** امره باخذ مال الغير ضمن الآخر الا في  
 او الامر لم يمتح وفي كل موضع لم يمتح الامر لم يمتح الآخر في اول الفصل الثالث  
 والثلاثين في الفصولين احراية الجائع ليوقة نار في امره ففعل  
 وتعدت الى ارض جاره فان له شيئا يضمن الاب لان الامر قد صرح  
 فانتقل فعل الاب اليه كما لو باع الاب ضمانات غام في فصل ما يضمن  
 بالشار وكذا في القضية بعينه في باب امر الغير بالحيابة **ح** امر صبيًا لياقي  
 له النار من باغ فلان حمارها وسقطت منه على حشيش وتعدت  
 الكدس فاحترقت يضمن الصبي ويرجع به الآخر فنية في باب الامر بالحيابة  
 لو امر صبيًا بالتلاف مال رجل ضمن الصبي ثم رجع اليه امره وكذا الوامر  
 في غير ذلك كما في جامع الفصولين في ضمان الغصب **فصل**  
 امر قتل بالتلاف او قال لاقبل نفسك ففعل فنية ضمن ولو امره بالتلاف مال مولاه  
 فان له لم يضمن الآخر اذا امره باق وقتل صار غاصبا اذا استعمل في ذلك  
 الفعل واحا بالامر بالتلاف مال مولاه ولم يضر غاصبا لماله وانما صار غاصبا  
 لفنه وهو لم يملك وانما المقتل مال المولى بفعله فانه اقوله في **فصل**  
 مسئلة تدل على خلاصه وهي لو امر قتل غيره بالتلاف مال رجل بغير مولاه  
 ثم يرجع اليه امره اذا امره صار مستعلا للض فصار غاصبا ويكن محجورا  
 بانه لا ضمان على القتل ولا على مولاه في اتلاف ماله مولاه فلا رجوع على الآخر  
 بخلاف مال غير المولى ويكن في المسئلة رد ابناء جامع الفصولين  
 في غصب القتل من الفصل الثالث والثلاثين عبد محجور امره بمحجورا  
 من قتل رجلا قال على القاتل الدية يعني على مولاه اذا اختار القداء بعدى  
 عن باله بيلا شئ على الآخر يعني في احوال ولكن يجب عليه بعد العتق فنية  
 المأموور ان كان الآخر محجورا وان كان مالا ذونا يجب عليه في احوال  
 احكام الناطق في احكام العبيد والاماء ولو غصب عبد محجور مثل  
 قتل مع ضمن لان المحجور مؤاخذ بفعاله فان كان الغصب ظاهرا

رجل امر عبدا ان يقتل نفسه ففعل لا شئ على الآخر  
 كذا في جنابات خزانة الامم  
 كذا اذا امره البائع بقتل ان يؤخذ بالدية عن عاقلة  
 الصبي ثم يفرقه عن عاقلة الآخر على الصبي  
 بفناء الامر او لا كذا في جنابات الترازية

سواء كان صبي او كبيرا كذا في فتاوى  
 ابن نجيم في الغصب

بياع فيه

بياع فيه وان لم يكن ظاهرا لا يضمن الا في احوال بل يؤخذ بعد الحق  
 من جنابة المهردية ولو ان رجلا امر احبا او سفاد بربش ففعل  
 وكانه فغصب به ان كان ضمن الآخر ولا يضمن الا في حصة  
 فيما يحدث في الطريق من جنابات فاضيل جان وكذا في احوال الاجارة منه  
 في حصة غيره باع من غير المالك ضمن ولم يرجع على الآخر لا في حصة  
 في حصة مشورة الا اذا لم يعلم احوال فظن الآخر ما كان يصحح الامر به فيرجع  
 للاقرار وفي الظاهرية ولو امر به المالك ثم باعها قبل الدخول ضمن المأموور  
 القيمة للشيء علم البائع او لا ولا يرجع بها على الآخر لانه لم يفره ضمانات  
 فضيلية في ضمان المأموور **كتاب الشفعة** قال محمد  
 في اجماع رجل ادعى شفعة دار في يد رجل وقال للذي في يديه الدار اشتريتها  
 من فلان بكذا او انا شفيعها وصدق البائع الشفعة في ذلك وكذبه الذي  
 في يديه وقال الدار داري ورشتها من ابي واقام الشفع البيعة ان الدار  
 كانت للبائع ولم يقيم البيعة على البيع من صاحب اليد فالقاضي يقبل  
 بيمينه لان يدعي لنفسه في الدار شيئا لا يتوصل اليه اثبات ذلك احي  
 لنفسه بعد اثبات تلك البائع في الدار فينتصب خصما في اثبات الملك  
 للبائع في الدار وهذا اصل كبير في الشريعة ان يدعي لنفسه شيئا لا يتوصل  
 اليه اثبات ذلك الا باثبات شئ آخر فينتصب خصما في اثبات ذلك  
 الشئ الآخر فكانت بينة على اثبات الملك للبائع فائمه من هو خصم  
 فلهذا قبلت بينته فاذا قبلت بينة الشفع على ملك البائع  
 بنيت ملك البائع فيكون التملك عليه بالجملة التي اقر بها وقد قر بالتلك  
 عليه بجملة البيع ويثبت حق الشفعة للشفع ثم يقال للثمن ان ثبت  
 فصدق الشفع والبائع فيما ادعى عليه البائع منك وثبت حق الشفعة  
 للشفع واخذ الثمن من الشفع وسلم الدار الى الشفع والعهدة عليك ان ثبت  
 وسلم الدار الى بايع فبما أخذ الشفع الدار من البائع فيكون العهدة على البائع فانه  
 صدق المشتري البائع والشفع في ذلك وسلم الدار الى الشفع واخذ الثمن والعهدة  
 على المشتري فان ابي انه يصدقه ما يؤمر به الدار على البائع وكان للشفع ان يصدقه  
 في البائع بالشفعة بحكم اقراره ويكون العهدة على البائع وكان على البائع ان يصدقه  
 على المشتري الثمن الذي اقر انه قبضه من المشتري وفيه في الفصل السابع  
 في كتاب الشفعة اعلم ان ما ذكر في الكتاب وفي حق الكثرة ان القاضي  
 يسأل المدعي عليه عن ملك الشفع او لا وليس كذلك بل يسأل القاضي او المدعي  
 عن موضع الدار وحدودها فان بين الشفع ذلك سأل هل قبض المشتري الدار  
 لانه لو لم يقبضها لا يصح دعواه على المشتري حتى يحضر البائع فاذا بين ذلك  
 سأل في سبب شفعة لاحتلاله من غير ما يسببها او يكون هو محجورا بغيره

اذا في باب الشفعة في حصة ما في العتق والرجوع  
 في كتاب الغصب وفي ضمان الغصب منه  
 الغصبين تفصيل فليرجع



فاذا بين سببا صالحا وانه غير محبوب بغيره سألته ان منى علم وكيف  
 صنع حين علم انما ينطو بطول الزمان وما يدرك على الاعراض فاذا بينت  
 ذلك سألته عن طلب التفرير وكيف كان وعند من يشهد وهل كان الذي  
 اشهد عنده اقرب من غيره فاذا بينت ذلك كله اقبله على المدعى عليه وسأل  
 عن ملكه الشفع الى اخر ما ذكره للتبيين شرح الجمع لابن ملك  
 ويصح الطلب من المشتري وان لم يكن الدار في يده وهو الصالح لوجود الملك  
 له بالبيع مختار است النوازل الوكيل بشراء الدار اذا جبرها فاختصم  
 للشفيع هو لا الموكل وان لم يقبض فاختصم الموكل او الوكيل او البائع او وكيله  
 بزيادة في كتاب الدعوى فيلزم من في قيام البعض وكذا في الثالث والثلاثين  
 من القصولين قوله فلم يقط البناء خبر عند ابي حنيفة قال في الهداية قول  
 ابي حنيفة هو ظاهر المذهب وعليه القصور قلت واعتمدت في ذلك  
 لكن صاحب الهداية خالف هذا في مختارات النوازل فقال ولا يقطع  
 الشفعة بعد طلب التفرير بناء على خصوصية عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا ترك الخصومة في مجلس الحكم بطلت  
 وعند محمد رحمه الله تعالى اذا تركها بشرا بعد الاشرار بطلت شفيعته وهو قول  
 زفر رحمه الله تعالى والفتوى على قوله قلت ووقع نظيره ذلك للحاكم الشهيد  
 وقال في الوافات لا يبطل ابراء به ناءخذ وقال في الصغير والفتوى على انه  
 مقدر بشرا فيجعل على الرجوع الى هذا والله تعالى اعلم وقال قاضي خان  
 والفتوى على انه مقدر بشرا وقال في الذخيرة قال شيخ الفتنى اليوم على هذا  
 قال في الخلاصة وعمر محمد وهو رواية عن ابي يوسف بقدر بشرا وفي الفتوى  
 وقال في المحيط وعند محمد ورقر وهو رواية عن ابي يوسف انه ترك بشرا غير  
 عند سبط والفتوى على قول ابي يوسف ونقل في الاختيار واقره في الفتاوى  
 الصغير اذا ترك الملك بعد طلب الاشرار من غير عند الفتوى اليوم على قول  
 ابي يوسف ومحمد انه مقدر بشرا وقال في التمه الفتوى اليوم على قول ابي يوسف  
 ومحمد انه مقدر بشرا وقال في التمه وبه ناءخذ وقال المحيى واذا اخرج شرا  
 بطلت به يعني وقال صدر الشريعة وناخبة شرا يبطل عند محمد وبه يعني  
 نصحيح القدرى لفظا وبها فان ترك الاقرب من هذه الثلاثة وقصد  
 الابعد وكانوا في مصر واحد بطلت الشفعة قياسا ولم ينظر استسنا  
 ولو كان احدهم في مصر والاخران في مصر آخر او في رستاق هذا المص  
 فترك الاقرب الى الابعد بطلت قياسا واستسنا عناية في باب  
 طلب الشفعة علم بالبيع في نصف الليل ولم يقدر على الخروج للاشرار  
 فاشهد حين اصبح صحح منية في مسائل الطلب والتسليم في كتاب الشفعة  
 وكذا في البرازية في سماع طريق مكة بيع دار جارة فطلبها مواشيه

ولا ينظر بالخبر مطلقا في ظاهر المذهب  
 وعليه الفتوى وفي بعض النسخ  
 لا بعد بطلت  
 سئل في الخبر

بولكل

بولكل احد الطلب الاشرار فان لم يجد من يوطئ كيب بالتوكيل في بلدة  
 لطلب الاشرار فان لم يوطئ ولم يكن بطلت شفيعته في كتاب الشفعة  
 وكييل باع دارا وقبض المشتري فوكل الشفع البائع باءخذ بالشفعة لم يفتح  
 فنية في مسائل الطلب والتسليم في كتاب الشفعة قال المشتري  
 استريت الارض والبائع ومب لي البناء قال الشفع لا يرشيتها  
 قال قول المشتري فنية في الشفعة قال قاضي ظهير الدين اذا انكر طلب  
 الشفع الشفعة عند سماع البيع بخلاف على العلم وانكر طلبه عند القاضيه  
 حلف على البناء قال قال المشتري للقاضي حلفه بانه لا يطلب هذه  
 الشفعة طلبا صحيحا ساعة علم بالشراء من غيره خالف القاضي على ذلك  
 فان اقام المشتري بيته على ان الشفع علم بالبيع زمان ولم يطل الشفعة  
 واقام الشفع بيته ان طلب فالبيته الشفع عند ابي حنيفة وعند محمد  
 مجمع الفتاوى اعلم ان صلاح الشفع من المشتري على ثلثة اوجه وجه  
 بفتح وهو ان يصلح على اخذ نصف الدار بنصف الثمن وفي وجه لا يفتح ولا يطل  
 شفيعته وهو ان يصلح على اخذ بيت بعينه من الدار بخصته في الثمن لان حصته  
 مجزولة لانه لم يوجد منه الاعراض على الاخذ بالشفعة بعد الصالح وفي وجه يبطل  
 الشفعة ولا يجب المال وهو ان يصلح على ان يترك الشفعة بالباءخذ  
 من المشتري فشرها يبطل شفيعته لوجود الاعراض على الاخذ بالشفعة ولا يجب  
 المال نهائية ولو لم تكن الشفعة قبل الشراء كان باطلا مبوطر حتى  
 ولو باع دار النفس وابنه شفيعها لم يكن له ان ياءخذ بالشفعة ويوقت  
 الى بوع الصبي اذا لم يكن له ولي بخلاف ما اذا اشترى لنفسه ذكر في نوادر  
 ابي يوسف واما الوصي اذا اشترى دار النفس والصبي شفيعها لم يكن له  
 ان ياءخذ بالشفعة ولو لم تكن الشفعة فالصغير على شفيعته وكذا اذا باع  
 الا اذا كان فيه نفع ظاهر كمن البائع ثم اودع الشفعة للصغير  
 فالذي يقوم بالطلب والاخذ مقام مقامه شرعا في استيفاء حقوقه وهو ابوه  
 ثم وصي ابية ثم جده ابوابيه ثم وصي نصيبه القاضي فان لم يكن احدهم هؤلاء  
 فهو على شفيعته اذا ادرك وان كان احدهم هؤلاء فترك طلب الشفعة مع الاكمان  
 بطلت الشفعة حتى لو بلغ الصبي لا يكون له حق الاخذ وهذا قول ابي حنيفة وبيروق  
 وقال محمد لا يبطل الشفعة من احكام الصفار صغيرة او كرت وثبت  
 لها خيار البائع والشفعة ان قالت طلبت الشفعة واخترت نفسي  
 او قالت اخترت نفسي وطلبت الشفعة صح الاول وبطل الثاني ولو  
 قالت طلبت الحقين الشفعة واخيار ماتي كليهما قاضي خان في فصل  
 في الطلب من كتاب الشفعة ولو ثبت للبكر خيار البائع فنقول بطلت الحقين  
 لم تقتر وتبدا بالاختيار وشيل بالشفعة في الخامس والعشرين من القصولين

وكذا لو قالت اخذتها جميعا الشفعة ونفى  
 او قال اخذت جميعا ونفى كذا  
 في شفعة البية



**ث** له دعوى ودعوى رقبته الدار السبعة وبخلاف انه ان ادعى وعجز  
عن اثباته يبطل دعواه بقول من ادعى رقبته فان وصلت اليها  
والا فانما على الشفعة منبها لا يبطل شيء منبها لان الكلام واحد **ن**  
ولو بيعت وتشفعها فيها دعوى يقول طلبت الشفعة ان لم يثبت لي  
الحق الذي ادعى فيها فثبت في باب كيفية طلب الشفعة من المشتري  
بسبب موقعه من كل وجه لم يبطل حق الشفعة منبها المفقى في الشفعة  
رجل اشترى دارا وقال للشفع اشترى مني الشفعة فسلم الشفع الشفعة  
او سكت ثم ظهر انما اشترى ما لغيره قال عجم يبطل وقال ابو حنيفة لا يبطل  
وعليه القوي من شفعة الخانية ولو اخبره الثمن الف درهم فسلم الشفعة  
فان كان اكثر فسلمه صحيح وان كان اقل فله الشفعة بسبب الخسران الشفعة  
ولو وبت البايع الثمن كله للمشتري قبل قبضه او بعده لم يحبط الشفع الشفع  
شيئا بسبب خسران الشفعة ولو باعها المشتري من الاخر الا ان كان الاول كان  
للمشفع فان اختار الاخذ بالشرا الثاني باخذ من المشتري الثاني ولا بشرط  
حضره المشتري الاول وان اختار الاخذ بالثمن الاول كان له ذلك وبشرط  
المشتري الاول في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا بشرط وكذلك  
لو كان المشتري ومهرها من ان ثم حضر الشفع فلا خصومة بينه وبين الكوثر  
في قول ابي حنيفة ومحمد حق بحضر المشتري وعند ابي يوسف هو خصم له  
من المحل الزبور ولو اشترى ما بالف فزاده في الثمن القاضى لم يفسخ البيع  
ولم يعلم بالالف فان اخذها بالعين بطلت الزيادة وعليه الف لا الزيادة  
بالمن لا ثبت في حق الشفع فكان القضاء واقعا باليس بقاء في حق  
الزيادة وان اخذها بغيره كان الاخذ بمنزلة شراء جديدا فلم يبق في حق الشفعة  
محبط منقوي في باب ما لا شفع ان ياءخذ والقاضي اذا قضى الشفعة للمشفع  
باكثر من الثمن الذي اشترى المشتري ورضى به الشفع لا يجوز قاضيان في باب  
صلح العمال في كتاب الصلح ولو اوصطلحا على ان ياءخذ الشفع الدار باكثر من الثمن  
الذي اشترى المشتري جاز ويكون هذا الصلح بمنزلة الشراء المبني على بيع ما قبل  
قاضيهما في باب الصلح في العهار وفي شرح الطحاوي ولو اختلفت الشفع  
والمشتري في مقدار قيمة العروض التي هي بدل الدار فان القول قول المشتري فان  
اقاما جميعا فالبينة ايضا بينة المشتري تاتار خانية في التاج في الشفعة  
ولو تفرقت المشتري في الارض الشفوعة قبل ان ياءخذها الشفع باكثر من مهرها  
لاسان مسلم او تصدق بها او جرها مسجد او صلى فيها او جعلها  
مقبرة ودفن فيها او وقف وقفا لم يبطل طلب الشفعة ولا يفسد  
نصف المشتري قاضيهما في فصل طلب الشفعة وفي الزيادات فصل  
لمرسل وفوقه علو لمرسل او فباع صاحب الشغل فله صاحب الشفعة

سئل عن الشفع اذا قضى له بالشفعة واختلف مع المشتري  
في الثمن وجاهل باخذ البايع او يقول المشتري جاز ان  
كان الثمن مقبوضا اخذ يقول المشتري وان لم يكن مقبوضا  
اخذ يقول البايع انه ادعى انما هو الذي ادعى المشتري  
منه فتاوى ابن خزيمة

وان باع

وان باع صاحب العلو علوه فله صاحب الشغل الشفعة فبعد ذلك ان كان  
طريق العلو في السفلى كان حق الشفعة سبب الشفعة في الطريق وان كان  
في مكة العظمى كان حق الشفعة بسبب الجوار انما يعرف بالاشغال والاشغال  
بين الملكين ثابت من شفعة المحبطين اليها ولو كان للتبيع شريك  
وجاز فلهما البيع فطلب الشريك وسكت الجار ثم سلم الشريك  
فلا شفعة للجار لترك طلب الموافاة فثبت في الشفعة دار فيها  
منزل وابر بها اليه مكة غير نافذة وابواب المنازل الى هذه الدار كل منزل  
منها لمرسل لانه لا منبها فانه له جليلين وللمنزل الشفعة كما جاز ملاصق  
على ظهرها فباع احد الشريكين فسطح من المنزل فالشفعة للشريك الذي لم يقاسم  
فاذا سلم ولم يطلبها كما سمع فلارباب المنازل لانهم فطما في الطريق فاسلموا  
ولم يقاسموا عند سماع البيع وسلم الكل الا واحد منهم فهو اول من اهل المحلة  
يسوى فيه الملازق وغير الملازق وان سلم هو ايضا فله الجارز  
ثم هي على عدد رؤسهم لا على نصيباتهم وان حضر واحد منهم واشترى بقضى له  
بكلها وان حضر اخر واشترى ايضا وان ما ثلثها فغيرها اخذ بغيرها وان اول  
من الاول اخذ الثاني وان دونه لا يحكم له بها بنزاهة في الفصل الثاني في الشفعة  
دار بيعت ولها شفعان احد هما حاضر فطلب احدهما الشفعة وقضى له  
القاضي ثم حضر الشفع الاخر كان للمشفع الثاني ان يطلب الشفعة من الشفع  
الذي قضى القاضي هذا اذا اهل الاول جميع الدار بالشفعة فلا بد ان يطلب نصف الدار  
فانما من ان لا يبيع الا النصف بطلت شفعته وكذا لو كانا حاضرين فطلب  
كل واحد منهما الشفعة في نصف بطلت شفعته كذا في الكتاب وذكرنا في  
رجل اشترى دارا فجاء الشفع وقال سلم لي نصفها بالشفعة فاني  
المشتري لا يبطل شفعته وهو الصحيح قاضيهما في فصل طلب الشفعة  
وفي الخانية والمخالصة واذا قضى القاضي للمشفع او سلم المشتري شريكها  
احكام البيع من خيار روية وعيب والرجوع بالثمن عند الاستحقاق الا ان  
الشفيع لا يرجع بضممان الغرر حتى لو بعت في الدار المشفوعة ثم استحققت الدار  
وبنقص البناء كان له ان يرجع بالثمن على من اخذ بالثمن منه الدار بالشفعة  
ولا يرجع بقيمة البناء في الشهادة الرواية تاتار خانية في الفصل الخامس  
صالح من دار على ما يئ من انكار لشفعة فيها ولو اقام الشفع البينة انما  
للذي ادعى انما فله الشفعة رجلا لكل منها دار ومما تلازم فان فتابعا  
بالدارين فشفيع كل واحد من الدارين احق بها من المشتري منبها في الشفعة  
**ق** لاشفعة في الوقف واللقيم ولا للموقوف عليه ولا لشفعة في بيع  
الكر دار وهو الذي يكون في الارض التي هي على نهر الوالي لانه الكروا رقتي  
ولا لشفعة في المنقولات ولا لشفعة في الارض التي حازها الا ما لم يبيت المال

سئل اذا باع احد الشريكين في الدار حصته في جني  
وقطعت ارض الشريك والشفعة هل لها طلبها احب  
نعم لطلبها مع عدم طلب الشريك كذا  
فتاوى ابن خزيمة

رجل لم يرض وهي رقت عليه فاشترى دارا اخرى  
بغيرها يبيع لصاحب الارض الموقوف لشفعة  
لا لشفعة في الملك ولا ملكا له  
نعم انما رقت الشفعة



بعد المناوي في الثاني من كتاب الشفعة اذا اشترى نخلة باصولها  
وموضعها من الارض فغيرها الشفعة بخلاف ما اذا اشترى نخلة ليقطعها  
حيث لا شفعة فيها لانه في الفصل الاول انما اوجب الشفعة في النخلة تبعاً  
للارض لانه اشترىها معه ومهرها لا يمكن ايجاب الشفعة فيها تبعاً لانه اشترىها  
للقطع ولا يمكن ايجاب الشفعة فيها مقصود لانه انما نقلته وكان الجواب  
في الاشجار كالجواب في البناء اذا اشترى ليقطعها فلا شفعة للشفيع فيه  
واذا اشترىه باصله فلا شفعة فيه الشفعة وعلى هذا اذا اشترى الزرع  
مع الارض فلا شفعة ان باء هذا الزرع بالشفعة ولو اشترى الزرع ليحصد  
لم يكن فيه شفعة وخبره في الفصل الثالث من الشفعة اشترى داراً  
الى احصاء وليس للشفيع ان يجعل النفس وباء هذا بالشفعة لانه ملكها  
بالبيع الفاسد وهي من اجل ابطال الشفعة فنية في اوائل كتاب الشفعة  
قال قاض جنان بعد ذكر جملة من المبطله للشفعة فني هذه الفصول اذا اراد  
الشفيع ان يخلع المشتري او البائع بانه ما فعل هذا فتراعه الشفعة  
ان اراد تخليف البائع لم يكن ذلك لانه كونه حجة على المشتري وان اراد  
تخليف المشتري فذلك لانه يترعى عليه ثبوت المواقف بل لا يلزمه ان يترعى  
وفي التجنيس والمزبد لو اراد الشفع ان يخلع المشتري بانه ان البيع الاول  
ما كان نتيجة كان له ذلك لانه ادعى عليه معنى لو اقرب لمزومه وهو خصم قال  
هو تاء ويل ما ذكر في كتاب الشفعة انه ان اراد الاستحلاف ان لم يرد ابطال  
الشفعة كان له ذلك اذا ادعى البيع نتيجة وفيه ايضا دار في جنبها اخرى  
فنفذت صاحب احدي الدارين بالباطل الذي يلي دار جاره وفيه ثم يباع  
منه ما بقي فليس لجار الشفعة لانه لم يبق جارا قال فان طلب الجار يمين المشتري  
بانه ما فعل الاول فتراعه عن الشفعة على وجه النتيجة كان له ذلك لانه يترعى  
عليه معنى لو اقرب لمزومه وهو خصم فان حلف فلا شفعة له وان حلف كما  
له الشفعة لانه ثبت كونه جاراً حلفاً من شفعة شرح المنظومة لانه وبها  
نصت في احد الجارين بالباطل الذي يلي دار جاره بما تحت لمزومه وسلم ثم يباع  
بقية ما منه فلا شفعة لجاره فان طلب الجار يمين المشتري بانه ما  
وهبه الاول فتراعه عن الشفعة على النتيجة له ذلك فان حلف وحلف كان له  
الشفعة **ث** اشترى الضيعة بشئ كثير ثم بغيرها بغير قليل فله الشفعة  
في العشر دون الباقي فلو اراد تخليفه بانه ما اردت بذلك ابطال شفيعي  
لم يكن له ذلك لانه لو اقرب لمزومه ولو استخلفه بانه ما كان البيع الاول  
نتيجة فله ذلك لانه معنى لو اقرب لمزومه وهو خصم وهو تاء ويل ما ذكر  
في الكتاب انه اذا اراد الاستحلاف ان لم يرد ابطال الشفعة لانه ذلك  
اذا ادعى البيع كان نتيجة فنية في جيل ابطال الشفعة في كتاب الشفعة

ادعى الشفع على المشتري انه اشترى داراً بالدار  
يجب فانه يخلع الشفعة ويخلفه  
لا يرد بها خلافة في شفعة الكسوة

ولا شفعة في البيع الفاسد فان اشترى العقيق  
فالم يطلحق البائع في الاسترداد فحينئذ  
في اول الشفعة

والشفعة لا تورث فلو بيعت دار وطلب الشفع طلبين ثم مات  
قبل الاخذ بقضاء او تسليم المشتري اليه وارادت الورثة اخذه ليس لهم  
ذلك ولو كان ملكها بالقضاء والاخذ بالتسليم اليه يكون ميراثاً لورثته  
خزانة المفتين في الشفعة **كتاب القسمة** ومنه القسمة  
لو استأجر جمعيتين فانه يفتحق اجر المثل استباه في العول في مثل المثل  
وجوز اخذ الاجرة لقسام القاضي للقاضي في قسمة فمثل الاحكام  
اختلف العلماء المتأخرون في قدر الاجرة قال ابن سماعه هو ربع العشر  
كالكوة لانه عمل للعامة فاشبه الكوة وسئل ابو نصر انه هل يقدر  
فاجاب يقدر ربع العشر قال ابو يوسف رحمه الله تعالى في الامالي هو  
ربع العشر وانفق المتأخرون على هذه الاقوال وعليه الفتوى  
وسئل عن ابني ليلى فاجاب بمكراً وسئل ابو جعفر عن عمر وعمر بن عبد العزيز  
فاجابوا بمثل ذلك من فتاوى الامام في مثل الاحكام في القسمة  
اختلف المتأخرون في تقديره قال ابو الحسن الكرخي في مختصره ويقدر  
للقاضي ربع العشر قال شمس لا يمة والفقهاء ابو الليث ربع العشر واليه  
ذهب الامام المعروف بخواجه زاده وعليه الفتوى وسئل ابو جعفر الكبير  
هل يجوز التقدير موصوف في زماننا وبه نأخذ لان ربع العشر نظر للفقهاء  
في المحل المذكور من نولي العمل من جهة السلطان وقال بهون بن النوايب  
على المسلمين بالقط والعدالة كان ما جاوره وان كان اصله من جهة التي  
باء خذ باطلا فنية في الكراهية في باب الاستحلال ورد المظالم سئل  
الفقهاء ابو جعفر عن سلطان غريم اهل قرية فارادوا قسمة تلك الغرامة  
واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم يقسم على قدر الاملاك وقال بعضهم يقسم  
على عدد الرؤوس قال ان كانت الغرامة لتخصيص املاكهم يقسم ذلك  
على قدر الاملاك وان كانت الغرامة لتخصيص الابدان يقسم على عدد الرؤوس  
ولا شئ على الصبيان والنسوان في ذلك لانه مما لا يتعرض له هم  
تأثير خاتمة في القسمة وكذا في التجنيس الغرامات ان كانت لحفظ الاول  
فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس فلي على عدد الرؤوس وقرع  
عليها ولو لوالي في القسمة ما اذا غرم السلطان اهل قرية فانها يقسم على هذا  
وهي في كفاية النصارى فانية وفي كفاية فارسي السهابة اذا خيف العرف  
واتفقوا الى القاء بعض الامتعة منها فالغرم بعد الرؤوس لانه لا يلفظ  
الانفس اشترى استباه في القسمة مات وترك امرأة بها جمل فان  
كانت الولادة قريبة ينظر لبيع القسمة عن علم وان لم تكن قريبة فلا ينظر  
لان في ذلك تاخير خزانة المفتين في القسمة واذا طلب احد الشريكين  
القسمة والاخر امرها بقاء بقت القاضي لانه ابلغ في التكبير ولو وقعت

ان لا ينقل الحق لوارثه الا بعد حكمها فلو موته  
كذا في فتاوى ابن القيم  
سميت الشفعة لكونها تورث كذا  
في مائة الفتوى  
سنة



فما يحتمل القسمة ثم طلب احد هما القسم بقسم ويبطل المراهية  
 مانع الغفارة في القسمة ان طالب القسم صاحب الكثرة والابو  
 صاحب القليل يقسم بالاتفاق وعلى القلب لا يقسم وفي نسخة الامام  
 حواهم زاده يقسم وقال الصدر الشريفي وعليه الفتوى خزانة الفتاوى  
 لا يقسم اتماما واحاطا والبيت الصغير وهذا اذا كان بجبال او قسم لا يبق لكل واحد  
 بعد القسمة موضع لا يعرفه فان كان يقسم من المحل المور ولو كان في  
 الميراث رقيق وعثم وشباب فاقسموا واخذ بعضهم الرقيق وبعضهم  
 العثم جازا بالتراضي وفي اجماع الصغير في كتاب الوصايا بايقم القاضي كل شيء  
 بين رجلين من صنف واحد اذا طلب احد هما القسم ولا يقسم الرقيق  
 والدر والمختلفة عند الشيخية رحمه الله تعالى في الفصل الاول من قسمه الخاصة  
 بينهما ارض وطلب احد هما القسم والى الآخر وقال بعث نصيبى بين  
 علي السبع لا تقبل البيعة لرفع القسم لانه يبرأ بطلان حق القسم باثبات فعل  
 نفسه وهو البيع فلا يقدر عليه بخلاف ما لو برهن على وكيل روجه الموكل  
 طلعه حيث لا تقبل في حق اثبات الطلاق وتقبل في حق منع الحمل  
 من قسمه البرازية في الارض المشتركة اذا بينهما احد فقال لصاحبها بئناك  
 فان القاضي يقسم الارض بينهما فوقع من البناء في نصيب الذي لم يبرهن فله  
 ان يرفع ذلك او يارفع البناء بالقيمة اذ ارضي صاحبها بذلك فاضحى ان  
 في قسمه الوصفي والاسباب من كتاب القسم ضبعة ميراث بين خمسة واحدهم  
 حصة واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب احد  
 الحاضرين وطلب الشريك الحاضر القسم من القاضي واخبره بالقصة فأتى  
 القاضي باو شريكه بالقسم وحججه وكيل عن الغائب والصغير لان المشتري  
 قائم مقام البائع وكان للبائع ان يطالب الشريك بالقسم فيثبت ذلك  
 للمشتري وان كان الورثة كلهم كبارا حضورا اقاموا البيعة على ما ادعوا  
 من وقت البيت وغيره الا ان الدار كانت مشتركة بين الميت واجنبي  
 والشريك الاجنبي غائب لا يقسم حتى يحضر الغائب ولو كان شريك الميت  
 حاضرا وبعض ورثة الميت غائب واقيمت البيعة فان القاضي قسم  
 هذا اذا كان شريك اجنبي وان كان شريك الميت ارضا الميت ورثاه  
 من ابويه فما كان احد الاخرين ورثه ورثه واخ الميت غائب واقيم  
 الحاضرون البيعة قسم القاضي بينهم ويوزل نصيب عمرهم فانفقوا  
 في اوامر كتاب القسم قال ابو حنيفة الطريق اذا كان بين قوم اقسام  
 لم يكن لبعضهم طريق ولا منفذ فاراد بعضهم قسمة فابى الاخر فاني لا قسم  
 بينهم فان كان لكل واحد طريق ومنفذ فاقسم بينهم وبعض مشاغلنا  
 قالوا المسئلة محمولة على ان الطريق بينهم على السواء وكان بحيث لو قسم

لا يبقى

لا يبقى لصاحب القليل طريق ولا منفذ فاما اذا كان الطريق بينهم على  
 بحيث لو قسم لا يبقى لصاحب القليل طريق ولا منفذ ويبقى لصاحب الكثرة طريق  
 ومنفذ فالقاضي يقسم اذا طلب صاحب الكثرة ومنهم من قال الطريق لا يقسم  
 في الحالين بخلاف البيت والفرق على قول هذا القائل ان في قسمه الطريق  
 تعطيل ملك صاحب القليل في داره لانه متى قسم الطريق لا يمكنه التطرق  
 فيما وقع في نصيب لا يمكنه التطرق به الى داره فلا يمكنه الانتفاع بداره بعد ذلك  
 وتعطيل الملك على الغير لا يجوز واتاما ليس في قسم البيت تعطيل ملك  
 صاحب القليل في حصته لانه يدخل في بناءه ذلك فتوسع عليه من الاثر  
 انه لا يجوز التهرب في الطريق بين الشريكين فاقسم تعطيل الملك على كل واحد  
 مسرهما في نوبة صاحبه فكذا لا يجوز قسمة رقبه الطريق اذا انفتحت تعطيل  
 الملك على احد هما ويجوز التهرب في مسئلة البيت لان ملك كل واحد منهما  
 لا يعطل في نوبة صاحبه لان صاحبه منتفع به من جهة قلوبا منتفع القسم  
 في مسئلة البيت انما يمنع لما فيها من قطع الارتفاق على المنعير بملك الغير  
 محيط بهما في الفصل الثالث من القسم والطريق لا يقسم في كانه  
 ضرر وان لم يكن يقسم في قسم على عدد الرؤس لا يقدر مساحة الاعلاك اذا  
 لم يعلم قدر الانصباء والمخوض لا يقسم في قسم خزانة الفتاوى ولو شرط  
 ان يكون الطريق بينهما على قدر مساحة ما في ايديهما فهو جائز لانها اقتسا  
 الكل على هذه المساحة جاز فكذا اذا شرط ان يكون ما بينهما مشتركا بينهما  
 على قدر هذه المساحة وان شرط ان يكون الطريق لواحد ثلثه ولو احدى ثلثه  
 جاز لانها الواقفهما الكل على هذا الوجه انما جاز فكذا اذا اقتسما البعض  
 وهو قدر الطريق وان شرط ان يكون الطريق لصاحب الاخر وللآخر من رقبه  
 فهو جائز فلهذه المسئلة دل على جواز بيع حق المور على الافراد وبن رقبه  
 الطريق لان الذي شرط له المور صار مشتركا بين صاحبه المور وبين رقبه  
 من نصيبه من الدار وذكر بعض المواضع ان بيع حقوق على الافراد لا يجوز فصار  
 في بيع حق المور وراثتان ولو اوجب في الفصل الاول من القسم وقسم الدين  
 لا يجوز لانها لا يتحقق قبل القبض لانه القسم اخرازا والدين مجتمع في مكان  
 واحد فلا يتحقق الاخر ولو اوجب في القسم واذا قسم الورثة الدين  
 فيما بينهم فمدا على وجهين اما ان كان الدين للميت وفي هذا الوجه  
 اقتسموا الدين والعين جملة بان شرطوا في القسمة لانه الذي على فلان  
 لهذا الوارث مع هذا الدين والدين الذي على فلان الاخر له الوارث  
 الاخر مع هذا الدين فلهذه القسمة باطله في العين والدين وان اقتسموا  
 الاعيان ثم اقتسموا الدين فقسمة الاعيان صحيحة وقسمة الدين باطله  
 واما قسمة الدين وحدهم حقيقة لكن اعطى له حكم الوجود في حق الشراء وشبهه ذلك

سئل في جماعة بينهم زوج مشتركة في ارض باجارة  
 وارادوا قسمة كل حصة فقسمة ام لا اجاب  
 لا يجوز قسمة ارض كان مدركا او باجاء  
 وان كان عليه حصة لا يجوز بالقسمة  
 سئل في قسمة الطريق

واما بيع رقبه الطريق على ان يكون للبائع حق  
 المور فيه جائز في البيع الفاسد من  
 الجانب  
 مسهل



لحاجة الناس ولا حاجة في القسمة فبقى على العدم في حق القسمة وقسم المعدم  
 بأطلة لانه القسمة في الاصل شرعت لتكميل المنفعة ولا وجه في ذلك في الدين  
 من قسمة الذخيرة لو اقسمت الورثة موقوفنا الى انه يقضي الدين من موصايا  
 القاعدية رجل مات وطلب ورثته من القاضي القسمة واقاموا البينة على  
 الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين لغالب فان كان القاضي لا يقسم  
 شيئا من اجناس التركة فان كان الدين اقل من التركة وسألوام القاضي ان يعزل  
 شيئا لاجل الدين ويقسم الباقي قال ابو حنيفة في القياس لا يبعث في قول الاول  
 ثم استحسن وقال بان القاضي يفعل ذلك فان فعلوا ذلك وانقسموا الميراث  
 في تلك ما عزل لاجل الدين ردت القسمة الا ان يقضوا الدين من حصصهم وكذا  
 لو لم يكن الدين ظاهرة وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة  
 الا ان يقضوا الدين من مالههم وكذا لو ظهر في التركة وصية بالثلث وبعض  
 من اعيان المال والوصية بمنزلة الدين فاضبحان في القسمة ظهر دين وصية  
 بالثلث او بالف مرسلة او وارث اخر بعد القسمة تزداد وان قالت الورثة فزدي  
 الدين او الوصية او حصية الوارث من ماله لا لا تنقص القسمة فضاها اذا ظهر  
 غريم او موصى له بالف مرسلة لهم ذلك لان حقها في المالبة لا في العين وفيها  
 اذا ظهر وارث او موصى له بالثلث ليس لهم ذلك بل تنقص القسمة لانه حقها  
 متعلق بعين التركة الا اذا رضى الوارث والموصى له بذلك فان قضى واحد  
 من الورثة حق الغريم بنظره ادى ليرجع في التركة ردت القسمة الا ان يقضوا حق  
 القاضي من ماله من قبضه مقام الغريم وان علم ان لا يرجع في التركة مضت القسمة  
 بزيادة في الفصل الثالث من القسمة تركة في يد ادين لم يستغرق قسمة  
 فجاء الغريم فانه باء اخذ من كل سهم حصته من الدين وهذا اذا اخذهم حله عند  
 القاضي انا لو ظهر باء اخذ من جميع ما في يده في الثالث والعشرين من القسمة  
 اذا استحق بعض شايع من حقه يرجع بطل في نصيب شريكه لا يفتق القسمة  
 عند ابيه حصة فان استحق بعض معين لا يفتح القسمة اجماعا ولو استحق  
 بعض شايع في الكل يفتح اجماعا كان في الفصل الاستحقاق في القسمة  
 قوم اقسوا ضيعة فاصاب بعضهم بستان وكرم وبيوت وكسوا في  
 في القسمة بكل حق موله او لم يكنوا فلا ما قبلها من الشجر والبناء ولا يخلو النزع  
 والنحر وان كتبوا بكل قليل وكثير وهو فيها او من ماله من حقوقها به خلافها النزع  
 والنحر فاضبحان في القسمة اقسما رضاء وقع الشجرة في نصيب احدهما  
 والاعضاء متساوية في حصة الاخر ولم يترك القسمة ذكر في نوادر من قسمه الاجرة  
 على القطع والازالة ملكه وابن سماعة انه ليس له ذلك وعليه الفتوى  
 بزيادة من كتاب القسمة وينبغي للقاسم ان يفرع بينهم من خرج اسمهم على سهم

وهذا اذا كانت بالراضى تاب قبضا والقاضي  
 لا تنقص بظهور وارث واختلفوا في ظهور  
 الموصى له كذا في مسند الاحكام

وذلك بعد ما تصور يقسم ويجزله على سهام القسمة ويزرع الناحية ويقوم  
 البناء لحاجة الى ذلك ويوزع كل نصيب بحقوقه بقيمة الانصاء بالاول  
 والثاني والثالث ويخرج القسمة كما تقدم ويقسم على اقل الانصاء فان كان  
 سدا جعلها اسدسا او غنا فاما لانه اذا خرج اقل الانصاء خرج الاكثر  
 ولا كذلك بالعكس ولو عين لكل واحد نصيبا جاز من غير فرع والقرعة لطيفة  
 النفوس وفي التهمة والمجمل وليس لاحد منهم الرجوع اذا قسم القاضي بالراضى  
 من قسمة حوائج المفقدين ولو ادى الغلط في القسمة ما به الا غنا يسيرا  
 بحيث يدخل تحت تقويم المقوم لا تسمع وان فاحشا ان قسم بالقضاء لا  
 وبالرضاء تسمع اتفاقا بزيادة في الثانية من القسمة وان اختلف المقوم  
 شيئا من انا وغير ذلك ثم ظهر عين الفاحش في القسمة بقضاء القاضي  
 يبطل عند الكل وان كانت بالراضى اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر ان قال  
 قائل للمقبون ان يبطل القسمة فله وجه وان قال قائل ليس له ان يبطله  
 فله وجه وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل تسمع دعواه من الغلط  
 والعين وله ان يبطل القسمة كما لو كانت القسمة بقضاء القاضي هو الصحيح  
 فاضبحان في فصل ما يدخل في القسمة من كتاب القسمة وذكر القاضي الامام  
 الاجل الاسي جابه في شرح ادب القاضي ان دعور الغلط بعد القسمة غير صحيح  
 اذا كانت القسمة بالراضى وبعض المشايخ قالوا تسمع كما لو كانت القسمة  
 بقضاء القاضي وذكر في شرح الاسي جابه دقيقة في هذا الفصل فقال وهذا كله  
 اذا لم يفر كل واحد منها بالاستيفاء واما اذا اقر بذلك فلا تسمع دعور الغلط  
 والعين الفاحش من كل واحد منها بعد ذلك وانما تسمع دعور الغصب  
 وخبره في الفصل الثامن من القسمة ثم الغلط في القسمة على وجه احدها  
 انه يقول حقي في النصف وقد احدث الربع او الثلث وقال الاخر لا بل  
 حقت الثلث وقال الاخر وقد اخذته ففي هذه يتخالفان ويتروا القسمة  
 ومنها ان يكون الخصومة في القبض فقال احدهما لم يقبض حقي وقال الاخر  
 قبضت حقي هذه يتخالفان ويتروا ان القسمة ايضا لا القبض له شبهة  
 بالعقد ولو اختلفا بالعقد يتخالفان ومنها ان يكون المنازعة بينهما  
 في الزيادة فيقول احدهما اخذت انت يا فلان اكثر من حقت وخصيت  
 الزيادة غصبا بعد ما قبضت ويقول الاخر قبضت حقي وما اخذت الزيادة  
 كان القول قول الاخر والبينة بينة صاحبه ولا يتخالفان ولا يتروا ومنها  
 ان يكون المنازعة بعد ما استمر كل واحد منهما على القبض واستيفاء الحق بصيغة  
 التمام ثم يقول احدهما حقي الذي في يدك وحقت في يدي او يقول قد قسمنا ولكن  
 قد اخذت انا بعض حقي دون بعض لا تسمع دعواه ولا خصومة بعد ما اشتهر  
 على القبض والاستيفاء ومنها ما يقع المنازعة بينهما في التقويم فيقول احدهما



قسمتها الى ثمانية اقسام وتبين في هذا الوجه لا يقبل قول ولا يسمع دعواه  
 كما ذكر في الاصل وقال الغنيمة ابو بكر البجلي ان كان المثلثون يسيلون فيقولون  
 وان كان المثلثون كثيرين يري ان يسمع دعواه فاصبحان في فصل  
 فيما يربط في القسمة من كتاب القسمة ويجوز قسمه الى اربعة اقسام ووصفها  
 في العقار والعروض لانها لا يكون بيع ماله عقار كان او غيره الا بغير العاقل  
 وكذا القسمة في الثمانية من قسمه العاقلية اذا قسم الوصيان المال فاخذ  
 احدهما نصيب بعض الورثة واخذ الآخر نصيب البعض لا يجوز عند الكل  
 من قسمه احكام الصغار وفي اجماع مقاسمة الوصي والموصى له جائزة على الورثة  
 ومقاسمة الوصي على الورثة على الوصي له باطله وتفسير المثلث اذا كان الوارث  
 غايبا فقسام الوصي الوصي له بالثلث فصرف الثلث الى الوصي له واسكنك  
 الثلثين للوارث فلهذا الثلثين فلهذا الثلثين فلهذا الثلثين فلهذا الثلثين فلهذا  
 غايبا فقسام الوصي الوارث وصرف الثلثين للوارث واسكنك الوصي له  
 فضاء الثلث في بده لا يملك من مال الوصي له وله ان يشارك الوارث  
 فضاء الثلث في بده خلاصة في السارس من الوصايا وفي الذخيرة  
 فقسام الوصي مالا مشتركا بينه وبين الصغير لم يجز الا اذا كانا في الصغير ينفق  
 ظاهرا ومردا عند الامام وقال محمد لا يجوز كان للصغير فيها نفعا ظاهرا ولا  
 اما يجوز هذا الاب وان لم يكن فيها نفع ظاهري فلت الا ان يكون ذلك  
 مضر للصغير لانه العبرة في الضرر وعدمه دون النفع وعدمه ضمانات  
 في الضمان في سائر تصرفات الوصي مريض له بغيره وبنات قالوا قسموا  
 تركته بينكم بالنسبة ومات قسم كذا وكذا واخذ كل حصته لا يملك  
 احدهم النقص لانه هذا وصية لبناته لبعض ماله وقسم البنين  
 اجازة منهم فنقدت من قسمه البرازية وفي الاصل الوصي لو قسم  
 بين الورثة وغزل نصيب كل ان كان مريضا على حصة اوجه ان كانت  
 الورثة كلهم صغارا لا يجوز قسمه اصلا كما لو باع مال احد البنين  
 من الاخر والاب لو قسم مال اولاد موصفارا اجاز كالباع والحمل للوصي  
 اذا كان الصغير اثنتين ان يبيع الوصي حصة احد الصغيرين مشاعا  
 من رجل ثم قاسم الشري حصة الصغير الذي لم يبيع الوصي حصة احد  
 الصغير الذي باع حتى يمتاز حق احدهما من الاخر والوجه الثاني ان كانت  
 الورثة كلهم كبارا بعضهم حضور وبعضهم غيب فقسام حضورهم واقر  
 نصيبهم جازت القسمة ان كانت التركة عوضا واما في العقار فلا لان  
 القسمة كالبيع وليس للقاضي ولا لينة البيع على الكبار الغيب في العقار  
 بخلاف المنقول والثالث ان لا يكون الورثة صغارا والكبار غيب  
 لا يجوز قسمه في العقار لما ذكره في العروض لان الوصي ليس له ولا لينة القسمة

في العروض

في العروض على الكبار الغيب كالباع فصار كان الكبار صغارا ولو كان الكل  
 صغارا وقد ذكرنا ان لا يجوز القسمة فكذا اعدا والرابع اذا كانوا صغارا  
 وكبارا حضورا فغزل نصيب الكبار ومن حضور فرفعه اليهم وغزل نصيب  
 العقار جلة ولم يفرز نصيب كل واحد من الصغار جازا والخامس اذا عزل  
 نصيب كل واحد من الصغار والكبار قسم بين الكل فاسدة واما اذا وقع  
 الى الكبار نصيبهم واسكن حصص الصغار جلة ثم قسم حصص الصغار فيما بينهم  
 فالقسمة بين الصغار والكبار صحيحة ولم تجز القسمة فيما بين الصغار  
 واما وصي الام والعم والاخ يقاسم لولدها الصغير منقولا لانه الاتي ورثها  
 من الام اذا لم يكن للصغير اب ولا وصي الاب ولا يملك قسمه عقاراته على كل  
 حال ولا يملك قسمه ما ورثته من غير الام العقار والمنقول جميعا  
 في السارس موصيا بالخلاصة الخامس ان يقسم في الوجه الرابع حصص  
 الصغار ثانيا ايضا فقبه يجوز قسمه الاول ويبطل الثانية لعين ما  
 عرف فيها السادس ان يقسم فيه من الاول حصص كل منهم وارثا صغيرا  
 او كبيرا قسم واحدة فقبه لا يجوز قسمه اصلا قلت وذلك لانها  
 قدمت في حق الصغار فسر الفساد الى البقية لا اتحاد القسمة  
 بخلاف الوجه الخامس لان الفساد فيه قسم مستقلة فلا يتصور فيه  
 الشراء والله تعالى اعلم قلت وذكر في الذخيرة وجه سابع وهو ان يكون  
 الورثة صغيرا او كبيرين احدهما حاضر فغزل الوصي نصيب الغائب  
 مع حصة الغير وقاسم الحاضر فقبه يجوز قسمته في الكل عند الامام وعندهما  
 يجوز في العروض دون العقار وفي العنايته ولو اعطى الوصي الحاضر منها  
 ثلث التركة فلهذا الباقي يبيع الغائب القابض ثلث ما قبض لان  
 قسمته على الصغير جائز ضمانات في الضمان في سائر تصرفات الوصي  
 والحاصل ان العقار اذا كان بين قوم بالميراث وبعض الشركاء غائب  
 وبعضهم حضور وبطلت حضور القسمة فان كانت الدار في يد الحضور  
 يقسم القاضي بينهم وان كانت التركة بينهم بالشراء لا يقسم حتى يفرز الكل  
 ولو كان اصل التركة بالميراث فباع بعضهم نصيبه فحضر البعض قسم  
 القاضي بينهم ولو كان اصل التركة بالشراء فجزى فيها الميراث بان مات  
 واحد من المشترين لا يقسم القاضي وينظر في هذا الى اصل التركة قاضيا  
 في اوابل القسمة ولو كان البالغ احضر واحد وطلب القسمة من القاضي  
 فان القاضي لا يجيب الى ذلك ولو جاء هذا البالغ مع صغير نصيب القاضي  
 عن الصغير يقسم ومباذ بالقسمة في اوابل القسمة من الخاتبة  
 اقسم الورثة لا باهرى اكم وفيه حاضر وغائب لا يصح الا باجازه الغائب  
 او ولي الصغير او جيرة الصغير بعد الباقى فلو مات الصغير والغائب فاجازته

لا تقسم بين الوصي والكبار فلكونه  
 قاضيا وشافيا غير ان يكون له نصيب  
 الكبار سنة في ضمانات

سوا كانت التركة عقارا وغيره الا اذا كانت  
 من الكليات والكوريات فافترقا الحاضر  
 نصيبه بقدر القسمة  
 بشرط سلامة كذا  
 فقسمة البرازية



ورثته جازت الا عند محمد رحمه الله تعالى في اواخر قسمه البرازية  
 اقسوا ارضاً موقوفة بغير اقليمهم ثم اراوا احدى اقسامهم بطلان القسم  
 فلهذا ذلك من قسمه القسمة في باب من يلى القسم والابحار المرباهة  
 في المثلثات كالمكبات والموزونات ويجري في الاعيان المتقاربة التي يمكن  
 الانتفاع بها مع بقاء عينها كالدار والارض ولو طلب احدهما المرباهة فيما يجوز  
 بغير الاي عليها وجوز تقض المرباهة بلا عذر وعنه محمد لا يجوز الا بعذر كالاجارة  
 وهذا اذا تباينتا بغير اقليمها فان تباينتا القسمة بينهما ليس لهما تقضها  
 ما لم يطلب احدهما التقض ويقع ببيان الدرة ولا ينظر بموت احدهما ولو طلب  
 احدهما القسم قسم القاضيه بينهما وقسم المرباهة في محض الحبط ومقت  
 المرباهة في الاعيان المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها ولا يباينها  
 انما يجز عليها ان طلب احدهما وقب رعايا ان يقسم ابتداء وان تباين طلب  
 واحد منهما والى هذا مال شيخ الاسلام وقال ان كل من انفق من قسمه سلك  
 ولا يشترط لجوازها ذكر كدة ولا ينظر بموت احدهما ولا يغير واحد منها بقضها  
 بعذر فظالم الرواية وروى ابن سماعه عن محمد انه لا يغير واحد منها بقضها الا بعذر  
 او بطلب قسمه غير هذا اذا كانت المرباهة بغير اقليم القاضيه فان كانت بحكم الحكم  
 لا يغير واحد منها بقضها ما لم يطلب احدهما فانه يباين في المرباهة من القسمة وهو  
 على وجوه فانه يكون في الدار او في الحق او في الدابة المشتركة وكل ذلك اتم واحد  
 او معتد فصار سنة وكل واحد منهما من حيث الاستغلال او من حيث المنفعة فلهذا  
 شتان عشرة مسألة في الستة تقوى وفاقا وهي غلة دار او دارين وسكنى  
 دار او دارين وحذرة من اوقفتين وفي ثنتين لا تقوى جبر وفاقا ومهما  
 غلة من او بطل وفي الاربع خلاف بفتح عندهما جبر لا عند ابي حنيفة حم الميراث  
 وهي غلة ثنتين او بطلين او ركوب بطل او بطلين سهل سهل سهل  
 بجبر الشريك ان يرباين شريكه في الدار والسكنى في الاجارة  
 اجاب اذا كانت الدار قابلة للقسم فطلب احد الشريكين القسم  
 والاخر المرباهة في المكان والزمان اجبر واما السكنى فلا جبر على الزباين فيها  
 حلالا ولا استغلا لا من حيث الزمان بان يستغلها احدهما شرا او الاخر  
 شرا بل يواجزانها والاجرة لهما من قارى الهداية سهل غير شريكين  
 في سفينة اشترى احدهما من بيع حصته واجارتهما وسفرا صالحة وكيل له  
 او بفتح يقصد بذلك ضرر شريكه فيلجج على ذلك اجاب لا يجز على شئ  
 من ذلك ولكن يرباين الشريك ويفعل في مدته ما اراد لا على وجه  
 يضرب الشريك فان فعل فيه ما في مدته ما يضرب شريكه فتنقض ضمن  
 نصيبه من المحل المزبور فان طلب احدهما المرباهة من حيث الزمان  
 وابي الاخر فان القاضيه جبره وان طلب المرباهة من حيث المكان روى الكرخي

انه قد يوجب غلة شرا او بفتح غلة شرا او بفتح غلة شرا  
 فلا يجوز ان يواجز  
 سلا  
 وان كان في دار او بفتح دار  
 وان كان في دار او بفتح دار  
 وان كان في دار او بفتح دار

عن ابي حنيفة ان القاضيه لا يجز قاضيهما في المرباهة من كتاب الصلح في الكاف  
 ولوا اختلاف في الشرايين من حيث الزمان والمكان في محل بطلانها او جبر  
 القاضيه بان يتفقا على شئ فان اختاراه من حيث الزمان يقع في البداية  
 تاتر طائفة في المرباهة من القسم ولو عجز بينهما طلب احدهما المرباهة في حذرة  
 وابي الاخر يجز لابي من اوجبتا البرازية وكذا في حيطانه بفتح بين اصطلا  
 على ان يكون عند كل واحد منهما شئ من شرايوها فيجب له المرباهة باطله ولا يصل  
 فضل الدين للاحدهما وان جعل في كل الا ان يستهلك صاحب الفضل فله فضل ثم جعله  
 في محل فله فضل لانه الاول منه المشاع فيما جعل القسم فانه يجوز والثاني منه الدين  
 فيجوز وان كان ثانيا من فساد الصغرى وكذا في حيطان البرازية دارين رجلين  
 تباينتا فيها ان يسكن كل واحد منهما منزلا معلوما او يواجره فهو جائز ولا حاجة الى بيان  
 المدة في هذا العقد وان تباينتا فيها من حيث الزمان بان تباينتا على ان يسكن هذا يوما وهذا يوما  
 او يواجر هذا سنة وهذا سنة فالتمها بواو والسكنى جائز في ظاهرها وان كان في الاصل  
 بغير اقليمها لا يجز ان على ذلك اما ان تباينتا على ان يواجر هذا سنة او يواجر هذا سنة  
 انه يجوز فان استوت العلتان فيها وان فضلت في نوبة احدهما يشتر كان في الفضل  
 ويصير في باب المرباهة في شئ الاسلام وكذا ان تباينتا في الدارين على السكنى والغلة حاشا بان  
 وذلك لكون هذا اذا تباينتا عليه ما عند طلب احدهما فالقاضي لا يجز عند ابي حنيفة لا عند  
 قسمه اجبر لا يجز في الدور وذكر لابي حنيفة في الدار الواحدة اذا تباينتا في الغلة  
 فان غلت في نوبة احدهما اكثر مما غلت في نوبة الاخر يشتر كان في الفضل من ثمة الفوائد  
 وكذا في حيطان البرازية **كتاب الشركة** والمفاوضة شرط  
 لفظ للمفاوضة فيقول فافضلت في كذا وكذا البرازية في الشركة تنسخ بانكار  
 احدهما وكذا اجمع الشركات منية القسمة في الشركة قال في القسمة عقد اشترى عنان  
 بدنانير ورأس المال اجمعا غايب لا يقيم ولو دفعه بعد الاخر ان عن المجدي في الشركة يكون  
 بالمابن على ذلك القدر عند الشركة بالدفع بحرايق في الشركة في شئ قول القرض شركة الوجوه  
 ان يشترى بالانفة الثمن بسبب وجاهتها فيبيعان فما حصل من الثمن يدفعان منه القرض  
 الى بايعهما فان فضل شئ يكون مشتركا بينهما وهذه الشركة لا تجوز عند الشافعي ولا عند  
 سميت شركة الوجوه لانها انما يشترى بالسنة من له وجاهته عند الناس  
 وانما يفتح عنانا ومفاوضة لا مكان تحقيق الكفالة والوكالة في الاموال  
 وعند الاطلاق يكون عنانا وهي جائزة وباحالة عند الشافعي روى عنه  
 نقد الفتاوى في باب الاول من كتاب الشركة وفتح الشركة وان  
 لم يخطط المالكين لانه الشركة في الربح مستندة الى العقد وانه المال لانه العقد  
 يستحق شركة ولا بد من تحقيق معنى هذا الاسم فيه فلم يكن هذا الخط شرط  
 لانه المرامهم والربح لا يتحققان فلا يستفاد الربح برأس المال وانما يستفاد بالربح  
 لانه في النصف اصل وفي النصف وكيل واذ تحققف الشركة في النصف بدو الخط

شرا رجلين بينهما جاتوس وبقرة تباينتا  
 ان يكون عند كل واحد منهما شئ من شرايوها فيجب له المرباهة باطله ولا يصل  
 فضل الدين للاحدهما وان جعل في كل الا ان يستهلك صاحب الفضل فله فضل ثم جعله  
 في محل فله فضل لانه الاول منه المشاع فيما جعل القسم فانه يجوز والثاني منه الدين  
 فيجوز وان كان ثانيا من فساد الصغرى وكذا في حيطان البرازية دارين رجلين  
 تباينتا فيها ان يسكن كل واحد منهما منزلا معلوما او يواجره فهو جائز ولا حاجة الى بيان  
 المدة في هذا العقد وان تباينتا فيها من حيث الزمان بان تباينتا على ان يسكن هذا يوما وهذا يوما  
 او يواجر هذا سنة وهذا سنة فالتمها بواو والسكنى جائز في ظاهرها وان كان في الاصل  
 بغير اقليمها لا يجز ان على ذلك اما ان تباينتا على ان يواجر هذا سنة او يواجر هذا سنة  
 انه يجوز فان استوت العلتان فيها وان فضلت في نوبة احدهما يشتر كان في الفضل  
 ويصير في باب المرباهة في شئ الاسلام وكذا ان تباينتا في الدارين على السكنى والغلة حاشا بان  
 وذلك لكون هذا اذا تباينتا عليه ما عند طلب احدهما فالقاضي لا يجز عند ابي حنيفة لا عند  
 قسمه اجبر لا يجز في الدور وذكر لابي حنيفة في الدار الواحدة اذا تباينتا في الغلة  
 فان غلت في نوبة احدهما اكثر مما غلت في نوبة الاخر يشتر كان في الفضل من ثمة الفوائد  
 وكذا في حيطان البرازية **كتاب الشركة** والمفاوضة شرط  
 لفظ للمفاوضة فيقول فافضلت في كذا وكذا البرازية في الشركة تنسخ بانكار  
 احدهما وكذا اجمع الشركات منية القسمة في الشركة قال في القسمة عقد اشترى عنان  
 بدنانير ورأس المال اجمعا غايب لا يقيم ولو دفعه بعد الاخر ان عن المجدي في الشركة يكون  
 بالمابن على ذلك القدر عند الشركة بالدفع بحرايق في الشركة في شئ قول القرض شركة الوجوه  
 ان يشترى بالانفة الثمن بسبب وجاهتها فيبيعان فما حصل من الثمن يدفعان منه القرض  
 الى بايعهما فان فضل شئ يكون مشتركا بينهما وهذه الشركة لا تجوز عند الشافعي ولا عند  
 سميت شركة الوجوه لانها انما يشترى بالسنة من له وجاهته عند الناس  
 وانما يفتح عنانا ومفاوضة لا مكان تحقيق الكفالة والوكالة في الاموال  
 وعند الاطلاق يكون عنانا وهي جائزة وباحالة عند الشافعي روى عنه  
 نقد الفتاوى في باب الاول من كتاب الشركة وفتح الشركة وان  
 لم يخطط المالكين لانه الشركة في الربح مستندة الى العقد وانه المال لانه العقد  
 يستحق شركة ولا بد من تحقيق معنى هذا الاسم فيه فلم يكن هذا الخط شرط  
 لانه المرامهم والربح لا يتحققان فلا يستفاد الربح برأس المال وانما يستفاد بالربح  
 لانه في النصف اصل وفي النصف وكيل واذ تحققف الشركة في النصف بدو الخط



في المستفاد به وهو الرجوع به منه صار كالمضاربة بجزائري في الشركة ويصح  
الشركة ولا يشترط المساواة في راس المال في هذه الشركة اي العنان عند الاتفاق  
اجنس من راس المال ولا يخلط المالين ويجوز ان يكون راس مال احدهما دراهم ومال  
الآخر دنانير او كان الكل دراهم ودنانير واشترى كل واحد منهما بماله قبل الخلط  
بجميع المخرى يكون مشتركا بينهما عند ما واصل شرط المساواة في الرجوع عند  
علمنا اننا الثلاثة لا يشترط ذلك فانه شرط المساواة في الرجوع او شرط الاصل  
فصل الرجوع بينهما على ما شرطت اعملا جميعا او عملا احدهما دون الآخر وان شرط  
العمل على الشرط وطلبا لفضل جاز ايضا وان شرط العمل على اقلهما ربحا لا يجوز  
قاضي بخان في شركة العنان وفي الكافي ذكر خواصه زاده اذ اهلك مال الشركة  
او احد المالين قبل ان يشترى شيئا بطلت الشركة فان هلك بعد الخلط  
يهلك على الشركة ولو اشترى كل واحد منهما الف درهم ولاخر مائة دينار قيمتها  
الف او خمسمائة على ان الرجوع والوضيعة بقدر راس المال صح تانار خانية في الفصل  
الرابع في العنان وكل شركة فاسدة فالرجوع فيها على قدر راس المال وبطل شرط  
التفاضل لانه الرجوع فيه تابع للمال فيقدر بقدره كما ان الرجوع تابع للبشر في المارة  
والزيادة انما يثبت بالشبهة وقد فسدت دعي الاستحقاق على قدر راس المال  
هذه اية في الشركة الفاسدة ولو كان المال منها جميعا والعمل عليها جاز على ما شرط  
سواء تساوى المال او تفاضلا وان عمل احدهما ولم يعمل الآخر لعذر او غير عذر  
صار كعملهما معا يتابع في الشركة واذا شرط العمل عليها فالرجوع بينهما على  
ما شرط وان عمل احدهما دون الآخر تانار خانية في اواخر الرابع في الشركة لو عمل  
احدهما في المالين دون الآخر بعد زواجر غير ذلك كان الرجوع بينهما فبعض كبر في الشركة  
وكذا في الاشياء فان عمل احدهما دون الآخر والشركة عنان او مفاد ونية  
كان الاجر بينهما على ما شرط ولو شرط احدهما فضلا فيما يحصل للاجرة جاز  
اذا كان شرط التفاضل في ضمان ما يتصل به به ولو ايجبه ربحا لهما جاز ان كان  
العنان عليهما او احداهما شاء وغيره يوسف رحمه الله تعالى اذ ارضى احد الشركيين او سافر  
او بطل فعلم الآخر كان الاجر بينهما وكل واحد منهما انما هذا الاجر والي اية ما دفع الاجر برئ  
وان لم يتفادوا قاضي بخان في شركة الاعمال رجلا ان شركة عنان وعمل احدهما  
وغاب الآخر فلا حق للغائب اعطاه نصيبه من الرجوع ثم غاب بحاضر وعمل الغائب بعد ما حضر  
وربح واتي ان يرفع حصة شركه في الرجوع ان كان الشرط ان يعمل جميعا وشيئا كان في جازها  
من الرجوع فهو بينهما على شرط عمل كل واحد منهما على حدة او عملا معا فان عمل احدهما  
او لم يعمل الآخر فهو بينهما خلاصة في الشركة فان عمل احدهما لم يرض الآخر  
او عيبته فالاجر على الشرط لا عمل كعملهما ويسوى ان يمتنع الآخر من العمل بعد  
او بغير عذر لانه العقد لا يرفع مجب وامتناعه واستحقاق الرجوع بحكم الشرط في العقد  
لا العمل بزيادة في الفصل ما للشركاء وما لا من كتاب الشركة

ثلاثة ليسوا

ثلاثة ليسوا شركاء فقبولوا عملا من رجل فعلم احدهم كل ذلك العمل فذلك الثلاثة  
ولاشي لا آخر منية المعنى في الشركة ثلثة استخرج على عمل الشركة من احدهم  
وعمل الآخر ان ذلك العمل للاجرة بينهما وكانت متطوعين في نصيبه منية للفتح لا جاز  
وفي النواز من احد الشركيين مطبقا وعمل الآخر ورجح او حصر قال ابو نصر ماعلى الى المطابق  
اجنونه فعمل ما شرطه وعاقل بعده يكون على العالم لا للشركة تنفذ باطبا في كالموت  
فيكون العالم بعده كالفاسد مال المجنون فيضمن له حصة من المال وارجح حصة  
نفس بطيب له وارجح حصة المجنون فيصدق به لمصوب سب جنب وهو الغصب  
من ضمانات المال قبل شركة الاعمال شركة عنان اشترى باثم قال احدهما لصاحبه  
لا عمل معك بالشركة وغاب وفعل احدهما بالامتنع فاجتمع كان للعالم وهو ضمان القيمة  
نصيب شركه كما قول لا عمل معك بالشركة بمنزلة قوله فاستحقك الشركة واحد الشركيين في الرجوع  
الشركة ومال الشركة الامتعة قالوا بفتح فصح وفي المضاربة بعد ما صار المال من الاصل  
فصح قاضي بخان في فصل شركة العنان الا لم يكن فيه مال ناض وصار مال الشركة اعيانا  
فاشترى بها ربحا او بغيره من مائة فالشركة خاصة ودون شركه لا يملكونه وفي الشركة صار  
مستدينا على مال الشركة فاحد شركي العنان لا يملك الاستدانة الا ان يذمه في ذلك ولا مام  
اذا كان في يده ومانه فاشترى بها ربحا او بغيره من مائة فالشركة خاصة ودون شركه لا يملكونه وفي الشركة صار  
نفسه من شركه بينهما لانه في النصف بمنزلة الوكيل بشر او شئ معين ولو اشترى العنان في شركه  
فولده خاصة لانه هذا النوع من التجارة لم ينطوق عليه عقد الشركة في المحيط الصغير في بايجوز  
لا احد الشركيين في العنان واذا شرط في هذه الشركة العمل عليها وشرط التفاضل  
في الرجوع مع التساوي في راس المال جاز عند علمنا اننا الثلاثة ويكون الرجوع بينهما  
على ما شرط وان عمل احدهما دون الآخر والرجوع بينهما على قدر راس المال وخيرة  
ما في اواخر الرابع في شركة وان شرط اي في شركة العنان ان يعمل احدهما دون الآخر  
والرجوع بينهما على قدر راس المال جاز ويكون المال الذي لا عمل عليه فيه بضاعة  
عند العامل ورجحه لصاحبه ووضيعة عليه وان شرط للعامل اكثر من راس المال  
جاز ايضا على الشركة ويكون المال المدفوع عند العامل مضاربة وان شرط للافع الرجوع  
اكثر من ماله لا يصح الشرط ويكون المال مضاعة عند العامل وكل واحد منهما ربح مال  
والضبيعة على ما ذكرنا مفردة في الشركة ولو تفاوتا في المال في شركة العنان  
وشرط الرجوع والوضيعة نصيبين قال في الكتاب الشركة فاسدة قالوا  
لم يرد محمد بذلك فساد العقد وانما اراد به فساد شرط الوضبيعة لان  
الشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة قاضي بخان في شركة العنان  
الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا تبطل ببعض حتى لو اشترط  
التفاضل في الوضبيعة لا تبطل وتبطل بشرط ربح عشرة احدهما شرط  
فاسدا وان كان كلاما شرط فاسدا ذكر خواصه زاده اذ اشترط احدهما زيادة ربح  
في شركة الوجه حتى لم يصح الشرط لم يفسد الشركة في الفتاوى والصغر في الشركة

وفي النواز ان ثلثة نفر ليسوا شركاء فقبولوا عملا  
من رجل ثم ماؤوا واحد منهم وعمل كل واحد منهم  
الاخر ولا شئ للاخرين وهو منقطع  
في اثنين كذا في شركة الاشياء

سئل اذا اشترى احد الشركيين شيئا ونفذ الشركة  
منه الا ان الشركة غير مدعي شراؤه هل يفسد الشركة  
قوله يجب ان لا يشترى شركة عنان وله مائة انه  
عند العقد صح بالشرط والخصم صا فاشترى له  
وان لم يكن له مائة فانه قد فسد مال الشركة فاشترى  
على الشركة كذا في فتاوى قاضي  
البريدية











ويكون ما بيني وبينها وان شاء من قيمته الاول ويقال للذي بيني وبينها  
 هناك حتى يقسم الارض بينهما في حيطان البرازية في نوع في اعيان الشريك  
 احد الشريكين او ابني في ارض مشتركة بغير اذن شريكه كان لشريكه ان ينقض  
 البناء ولا يملكه ولا يملكه النقص في نصيبه والقيمة غير ممكنة والغرض من ذلك ان لا يخرج  
 قسمه بلح الاسلام ثمة المناوي وكذا في البرازية في نوع الانتفاع بالشرك  
 في الثاني من الحيطان وعن محمد بن ابي بصير ما بيني وبينها احد هما وطلب الاخر الدفع  
 بقسم الارض فواقع في البناء في نصيب غير الباني يرفع في حيطان البرازية  
 في نوع الانتفاع المشترك دارين رجلين انهم لم يوافقا في البناء فاشترى  
 ما راد صاحب العيال ان يبناه وابي الاخر قال بعضهم لا يجزى الا في حال الفقدان  
 في زماننا لا يجزى لانه لا بد ان يكون بينهما سيرة وقال الله تعالى وينبغي ان يكون  
 الجواب على التفصيل ان كان اصل الجدار يحتمل القسمة بحيث يمكن لكل واحد منهما  
 ان يبنى في نصيبه سيرة لا يجزى الا في حال البناء وان كان اصل الحائط لا يحتمل  
 القسمة على هذا الوجه يؤمر بالبناء فاضيقان في اول الحيطان من كتاب الحيطان  
 وذكر الناطق حائط بين رجلين انهم لم يوافقا في البناء فاشترى في المال  
 انه لا يجزى فان بناه الاخر ليس له ان يرجع على شريكه فالحكم ان ياد خذ شريكه البناء  
 لان الشريك ان يقاسم ارض الحائط نصيبين وفي العلوم السفل انهم لم يوافقا  
 في بناء صاحب العلوم والسفل حيث امتنع صاحب السفل من البناء كان الزم جميع  
 صاحبانه يمكن في حتى يعطى صاحب السفل العلوم انفق في السفل ويكون  
 التسفل في يده بمنزلة المهرين قال ولا يشبه هذا الحائط لان ارض الحائط يقسم  
 او السفل والارض حتى انهم لم يوافقا في البناء فاشترى صاحب العلوم انهم لم يوافقا  
 السفل ان ياد خذ صاحب السفل بالبناء ولكن يقال لصاحب العلوم ان السفل ان يثبت  
 حتى تبلغ موضع علوك ثم يعلوك وليس لصاحب السفل ان يسكن يعطى قبل البناء  
 السفل واد العلوم يسكن علوه والسفل كالمهرين في يده ولا يشبه الحائط لان ارضه  
 يقسم ما السفل فلا سقف السفل بغير الاذن لصاحب السفل ولصاحب العلوم سكناه  
 منية للفق في سائر عماره الحائط في القسمة بيت مشترك انهم لم يوافقا في  
 بناء شريكه فانه لا يرجع اذ يكون قسمة العروة ثم البناء في نصيبه فاقصة فيه كانت  
 الساحة صغيرة بحيث لو شئت لا يمكن البناء في نصيبه فاقصة فلا يكون متبرعا  
 اذ يجزى شريكه ولا يمكن القسمة لعدم احتمالها فلا سبيل لاصحاب حقه  
 الا ان يبنى في حصار مضطرب كذي العلوم في السادس والثلاثين من العلوم  
 حائط بينهما اراد احدهما انفق الحائط وابي الشريك ان كان بجبال لا يخاف  
 السقوط لا يجزى الشريك وان كان لا يمكن لا يجزى عليه الفتوى وان كان  
 يخاف قال الامام ابن الفضل فانه ياد وابي الاخر لئلا ياد ان كان راسها ياد  
 يمكن ان يبنى حائط في نصيبه بعد القسمة لا يجزى الشريك وان كان لا يمكن لا يجزى عليه الفتوى

وقال الشافعي ان بيني وبينها احد هما يبيع بالانفق وان يبنى  
 بغير اذن يرفع بغيره البناء وعليه سقوط ثم يعتبر  
 قيمته وقت البناء لا وقت الرجوع  
 وهو الصحيح كونه موجب في باب  
 العلوم والسفل  
 الدعوى  
 ستم

ومعنى الجبر

ومعنى الجبر اذا كان راس الحائط لا يقبل القسمة ولم يوافق الشريك في العماره  
 ان ينفق هو في العادة ويخرج على الشريك بنصف ما انفق وفي الفضل لو يراه فامتنع  
 احدهما من العماره جبر ولو انهم لم يوافقا في البناء فاشترى احدهما فاشترى  
 ان فعل الحكم كما يرجع بنصف قيمة البناء وانما انهم لم يوافقا في البناء فاشترى  
 لا يجزى البناء وان كان الحائط موصيا فاشترى احدهما باذن الشريك لا يفسد فاشترى جبر  
 له ياد على البناء وانما اذا اذلا البناء فاشترى احداهما وان لم يوافقا في البناء فاشترى  
 ولا يبردا والارض قيمة البناء الحائط فانه يضمن قيمة نصيب شريكه الحائط الغنة  
 ما بلغت وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة في قسط شريكه اذا اذلا الشريك  
 عليه وقيمة نصيبه في حائط لا يرفع منه قيمة نصيبه من التراب وان كانت الارض  
 تزداد قيمة يبناه الحائط بمقوم الحائط بارضه وبناه ثم يرفع منه قدر الارض بدون  
 البناء فيضمن نصيب شريكه فابق من بنائه وفي النوازل ان كان يضمن قدر ما بيني  
 وبينه من قسمة وان كان لا يضمنه فاشترى احداهما يبيع على شريكه بنصف ما انفق وعن  
 ابن مسعود ان كان له ارض عليه حوله وانهم لم يوافقا في البناء فاشترى احداهما فاشترى  
 من وضع حوله عليه حتى يؤدى نصف ما انفق وان لم يكن عليه حوله لا يجزى ولا يرجع  
 بشئ لانه كاسرة وكل هذا الوفاق في العماره بل اذ ان صاحبها ولو ياد انما الحكم  
 يرجع بنصف ما انفق وفي البناء المشترك لو اذلا احداهما غائب وهم ياد الحكم او  
 يذون اذ لا يمكن ان ياد الحكم فاشترى احداهما يبيع على شريكه لو حاضرا ويرجع عليه بما  
 انفق وان حضر وفي النوازل جدار بينهما الكل سنها عليه عمل فاشترى احداهما غائب  
 فاشترى الاخران ينقض الحائط فهو منقطع وليس له ان يبيع الاخر من الحائط وان بناه من  
 لبن او خشب من قبل نفسه لم يمكن للذي لم يبنى ان يبيع حتى يؤدى نصف قيمة  
 البرازية في كتاب الحيطان جدار بين رجلين اراد احدهما ان يبريد في البناء عليه  
 لا يكون له ذلك الا باذن الاخر اذلة الشريك او لم يضر فاضيقان في اول الحيطان  
 عن الفضل انهم لم يوافقا في البناء فاشترى احداهما فاشترى ان يرفع الحائط كان  
 ليس الاخر منه الا اذا كان خارجا في الرسم حس له منع وعنه محمد من ذلك الجواب  
 الصعود لانه ضرر في الصعود والضرر في الرفع البناء لازم آخر قسمة في باب  
 الاختلاف بين الشريكين جدار بينهما كلهما عليه حوله اراد احدهما زيادة عمل  
 عليه لا يمكن الا باذن شريكه جدار بينهما اراد احدهما ان يبنى عليه حوله او غدا  
 يمنع منه وكذا اذا اراد احدهما وضع السكك يمنع الا اذا كان في الغد كذا في البرازية  
 في كتاب الحيطان رجل له بيت وحائط هذا البيت بينه وبين جاره فاشترى  
 البيت من يبنى فوق بيته غدا لا يبيع فاشترى على هذا الحائط قال ابو القاسم  
 ان يبنى في حافته فاشترى يكون معتدا على الحائط المشترك لم يجز لهما منعه في حافته  
 في اول الحيطان من كتاب الصلح حائط بين رجلين لا احدهما جدار فاشترى الاخران  
 يبيع عليه جدارا مثل جدار صاحب منعه الاخران الجدار لا يحتمل ذلك قال الشافعي الامام



الزاهد بن ابي القاسم يقول لصاحب الجذوع اني شئت فخطت عندي ما بين شربك  
من الخمر وان شئت فخرجت حيا حتى يستويان في المحل المذكور وفي الذخيرة ان كان  
الحابط بين رجلين ليس لواحد منهما عليه ثوب واراد احدهما ان يبيع ثوبه  
له ذلك ولا يكون لصاحبه ان يمنع ذلك ولكن يقال له اصنع انت مثل ذلك شئت  
بكذا اهلك في القاضي الامام الشاهد بن ابي بوري ثانيا في الثانية في البيع ثم دعوا  
الحابط من كتاب الدعوى ففلا في الذخيرة **ص** ارض بينهما زرع احدهما طين  
الارض بينهما خا وفتح نصيبه اقر وما وقع نصيبه شريكه امر **حلقه ط** وصحت  
نقصان الارض من هذا اذا لم يدرك الزرع اما لو ادرك او قرب بغير الزرع والشريك  
نقصان نصف الارض لو انقصت لانه قاصب في نصيبه شريكه جامع الفصولين  
في الثالث والثلاثين ارض بينهما زرع احدهما وبنيت فترضا على ان يعطيه الآخر  
نصف بذرهم ويكون الزرع بينهما جاز لا قبل ان يثبت جامع الفصولين في الثالث  
والثلاثين ارض بين حاضره وغائب او بالغ او يتيم في الارض الحاصلة او لم يزرع  
زرع حصته في الارض بل يجب له وفي الكرم منقصة عليه ويبيع ثمره وباد خذ حصته ويحفظ  
نصيب الغائب وسعة ذلك ان يشاء الله تعالى واذا قدم الغائب ان شاء الله القيمة  
وان شاء اجاز بعه فان ادعى مزاجه كان متبرعا لانه ادعى دينه بغيره بزره في الوعد  
وكذا في صبطان البرازية ارض بين رجلين فغاب احدهما من محمد رحمه الله تعالى ان  
لشريكه ان يزرع نصف الارض ثم السنة الثانية ان اراد ان يزرع فانه يزرع النصف  
الزرع كان زرع اولها فالوا ان كان للارض تنفعة الزراعة او لا تنفعة ولا تنقص  
فلا يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان لانه ينفع بالارض مثل تلك الحدة لان في مثل  
هذا يكون الغائب راضيا ولانه وان علم ان ينقص الارض او كان شرك الزرع في ثمرها  
وبزيرها فو لا يكون لها حاضر ان يزرع منها شيئا أصلا وفي الدار المذكورة اذا غاب  
احدهما وخاف الحاضر ان يزرع في الدار غير المحاضر ان يسكن في الدار ان  
فيه مسكنة مال الغائب فلا يملك لانه في الدار من غير ان يسكن كل الدار وان كان  
لا يحاف فرب الدار يسكنه ان كانا يعلم ان السكنى لا ينقصه لانه في السكنى خصص  
منفعة الغائب والحاضر ما منعه الحاضر لانه ذكر ذلك منفعة الغائب في الحاضر ان كان  
فاذا حضر الغائب كان له ان يسكنه فاضرا ما سكن الحاضر من الدار في غير حقيقته  
في الدار ان كان بين اثنين الحاضر ما وكل نصيبه ويبيع نصيب الغائب في ملكه  
فاذا حضر الغائب فاضرا فانه اجاز وان لم يزرع في الحاضر فانه نصيب الغائب ان كان  
من ذوات النعم والشر ان ملكا ولم ينقطع وان انقطع منفعة النعمة وهكذا في غيره  
واستحسن ما بيننا هذا وعليه الفتوى وان لم يحضر الغائب فهو بمنزلة المصلحة في النعمان  
في فصل زراعة الارض بغير زرع صاحبها في الزراعة وفي الدار المذكورة لا يملكها احدهما  
لانه للناس يتفاوتون في لزومهم في الغائب فاضرا بكونه شريك في فساد الارض  
لا يتفاوتون في السكنى والحكمة فكان الغائب راضيا بفعل الشريك في فساد الارض

اقول هذا كما قال ما ذكره في القنية الا ان يقال  
ذلك في الوقف وما ذكره فاضحا في الملك  
او يقال ما في القنية ان كانا حاضرين كذا  
قرره جوارحه  
هـ  
هذا الاستحسان وبناؤه كذا في صبطان البرازية  
قال في هذا الاستحسان وبناؤه كذا  
في الفصولين  
هـ

دار بين اخوين واخوين ولهما زوجات او زوجان فلا اخوة الا بغيرها  
لزوجي الاخوين من الدخول فيها اذا لم يكونا محرمين لزوجاتهما قنية  
في باب اختلاف الشريكين غاب احد شريكي الدار فادارها من بكنها  
رجلا او يوجعا لا ينبغي ان يفعل ذلك وباتة اذا انصرف في ملك الغير جازم مقفا  
لله تعالى وللمالك ولا يمنع من قضاء الالم ان لا يمنع من النصف بما في يديه  
ولم يتنازع احد فلو اخرج واخذ الاجرة بزره على شريكه نصيبه لو قدر والاعتدق  
فيه فله ان يثبت فيه بحق شريكه فكان كقاصب اخر بنصفه في الاجرة او بزره  
جامع الفصولين في الخامس والثلاثين **بم** دار بين اثنين غاب احدهما  
واجر الاخر واخذ الاجرة فللغائب ان يشاركه في الاجرة وقال رضي الله عنه في هذا  
اشارة الى ان العاقل لم يملك الاجرة **ص** اشار الى ان يملكها وينصفه في حصته شريكه  
للغيب كالقاصب قنية في الشريكة وفي القنية احد الشريكين اذا استعمل  
الوقف كله بالغلبة بذرهم في الاجرة فعليه حصة الشريك سواء كان وقفا على  
سكنها او موقوفه على الاستعمال وفي الملك الشريك لا يملك الاجرة على الشريك  
اذا استعمل كل واحد كان معدا للاجارة وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف  
ان يقول للاخر انا استعمل بقدي استعملته لانه لم يباة انما يكون بعد خصومة  
استأجر فله ان يضاف لا يستوجب الاجرة معناه قبل السكنى لو طلب ان  
يجعل عليه شيئا ما بعد السكنى الاجرة واجبة عليه من البور الذي في شرح قوله  
ولا يقسم وان وقف على اولاده من كتاب الوقف **فعلك** مات عن اولاده  
صغار وكبار فاستعمل الكبير الصغير وميراثه والبذر مشترك من مال الميراث فلا يصغر  
نصيبه من اقصاء قنية في باب نصف الوارث في النكحة في الوصايا مات  
عن صغار وكبار والكبار منهن او من اداة اخر فزرع في ارض شريكه او في ارض الغير  
بحكم كد بوري والكبار في عيال المرأة ويجعون الغلة وباد كلونهم حكمة ان يزرعوا  
من بذر مشترك باذن الحاكم وهم كبار او باذنهم وصيهم وهم صغار فالغلة مشتركة وان  
من بذر انفسهم فالغلة لهم خاصة وكذا اذا زرعوا من بذر مشترك بغير اذنهم ومن  
بذر غيرهم بلا اذن صاحب البذر لانه قاصب مالك البذر فصار كانه بذر بذر نفسه  
ببرازية في البور في المزارعة الا ان الكبير والصغير اذا اكتسبا ولم يكن لهما شيء  
فالكسب كله للاخ الكبير لان الصغير معين للكبير لان الاخ الكبير بمنزلة الاب  
في جميع الاحكام وكذا في الزوجان اذا لم يكن لهما شيء ثم اجتمع بينهما مال كثير في الزوج  
فصلل هادي **فعلك** اب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء فالكسب  
كله لاب اذا كان الاب في عيال الاب كونه معياله لا يرى انه لو طر من شجرة يكون لاب  
**فعلك** وكذا في الزوجين اذا لم يكن لهما شيء ثم اجتمعت بغيرهما اموال كثيرة فزرى  
للزوج وتكون المراهة معينة لانه اذا كانت لهما كسب واحدة فهو كالكسب  
بينهما نصفان قالوا في هذا كذا في اسع جواب من افواه الناس في بينهما نصفان

اقول عبارة اخصاف لا يسع هذا التوجيه فانها  
صريحة في عدم وجوب الاجرة على من لم يزرع  
لهم الا السكنى اذا كانا في القنية كزوج الاخر  
عليه وهو مطلقا للوقف او كان  
موقوف على سكنى كذا  
قرره جوارحه  
هـ



م ما تغل من قطن الزوج وشجة هو كرايسى فهو الزوج عند جميع  
 في مال المتوفى من شركة القنية رجل اشترى منا فاضلا لا يخرج من الشركة فما  
 يكون ربحا فربحنا مضاعفان فالشركة غير صحيحة فالرجح لصاحب المال لا يخرج من  
 عمله جواهر الغناوى في الشركة وان اشترى شيئا فاضلا لا يخرج من الشركة فيه فاشترى  
 فيه اجرة البيع والشراء فان كان قبل قبض المشتري لم يبيع لانه بيع مالم يقبض  
 فان كان بعد زمان عرف مقدار النعمه جاز وان لم يعرف فله الخيار اذا عرف  
 وهذا لان الشركة تقتضى المساواة فاذا خال اشترى فكله فكله افعاله يصفى  
 فاذا فعله الاخر بصيرة بلكا الا ان النعمه كان مجرولا عند المشتري لكونه باله غير متأكدة  
 فاذا علم المشتري بيبث له الخيار ولم يبع العقد ولو اجمعه في الاول من الشركة  
 اشترى فواضلا لا يخرج من الشركة فيه فقال هلال الخ افاج لا بصيرة بلكا لان معناه  
 ما شريكك ولا اشركك كقولك كل قبول فيك معناه سائل في الباب لا اخرج من  
 الشركة **قصة** اشترى فماركهم ثم قال لا يخرج من شركتك فيه في الثلث ففاسدة  
 وان كان ذلك قبل ادراك الثمار من المحل للرجوع باع قاله بغيره بغيره ريثا راعى  
 قال البائع كونه لك لشركتك فيه فقال المشتري ففاسدة كذا على ذلك ففاسدة البائع بغيره  
 واشترى ببيعها في السوق على هذا حتى نفذت لا بصيرة بلكا فيه من المحل للرجوع  
 وخصص قراره وانما بلكا بلكا ملكه فافاج راعى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 وكان سكتا فينبغي ان يكون مشتركا بينهما فالرعى الله تعالى عنه وينبغي ان يجوز  
 هذا فان المضمون عليه فيها اذا اصطحا ان اشترى احدى ما يكون على الشركة  
 ان يكون مشتركا بينهما لا هذا من المحل للرجوع رجل اراد ان يشترى عبد بعينه  
 بيته وبينه فقال المأمور نعم فذهب فاشترى واشهدانه بشره بغيره فاشترى فاشترى  
 بينهما على الشركة وكذا الشركة كل واحد منهما اليوم فهو بينهما ما لم يسطع احدهما  
 لزوج من الشركة الا بحضرة من الاخر كافي فحكم في الشركة رجل اراد ان يشترى عبد  
 بعينه وبينه وبينه فقال نعم فذهب المأمور لم يشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى  
 بغيره وبينك فقال المأمور نعم فالمشتري الماء مور ذلك العبد فالعبد بين الزوجين  
 نصفين ولا شئ للمشتري منه من المحل للرجوع رجل قال لا يخرج من الشركة  
 اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك وهو جائز ويثبت فيها الشركة لا يخرج  
 مختارات النوازل التوقيت في الشركة والمضاربة جائز حتى لو قال ما ان شريك  
 اليوم فهو بيننا فما اشترى اليوم فهو بيننا وما بعده للشركة فاشترى منه المعنى  
 في الشركة وفي الغناوى رجل قال لا يخرج من شركتي فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى  
 التوكيل صح قال ان اشترى عبد احدا سائبا فهو بيني وبينك يبيع لانه هذا توكيل  
 قبل الفصل الثاني في شركة المحامدة **قصة** اشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى  
 بغيره والارثا والحسن لصاحب القنية والباقي بينهما بالسوية ففاسدة وهو محل  
 لصاحب القنية وعليه مثل اجورهم في اولى الشركة في القنية رجل اداة القسارين

ان يكون مشتركا في الشركة الباع لا اجاب عنه فقال الباع  
 ولكن يجب حفظ لانه حسن كذا في الحاشية  
 من فخره لا انا ابو السعد افندي

لا يخرج من الشركة الباع لا اجاب عنه فقال الباع  
 بغيره والارثا والحسن لصاحب القنية والباقي بينهما بالسوية ففاسدة وهو محل  
 لصاحب القنية وعليه مثل اجورهم في اولى الشركة في القنية رجل اداة القسارين

والاخر بيت

والاخر بيت فاشترى كاعلان بعلا اداة هذا في بيت هذا والكسب بينهما جاز  
 وكذا سائر الصناعات وهي شركة التقبل ولو كان من احدى اداة القسارين والعمل  
 من الاخر فاشترى كاعلان فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى  
 الا ان يكون مشتركا في الشركة الباع لا اجاب عنه فقال الباع  
 ولكن يجب حفظ لانه حسن كذا في الحاشية  
 من فخره لا انا ابو السعد افندي

ويجوز في تجوز من التصرف ان يبيع نصف البقرة في المذبح  
 اليه بغيره معلوم وبسبب البقرة اليه ثم باعها بان تجوز  
 من بغيرها المصلح والتمس وغير ذلك  
 فيكون ذلك بينهما كذا في  
 باب الاجارة الفاسدة  
 من الحاشية



اجوز مثل البقر والمراد من لزوم اجوز مثل الارض وكذا يجب اجوز مثل الارض كروية  
 واما البقر فلا يجوز ان يستحق بعض الارعة بزازية في اوجال الارعة نزع ارضه  
 فلما حصده قال كنت اجبري فزعتها بالاجوز بيزري وقال للزراع كنت اكسا  
 فزعت بيزري قال القول للزراع لا نفاقه ما على البذر كان في يده فالقول للزراع  
 بزازية في اوجال الارعة وكذا في نخاسية ومنية المعنى اخر الاكثار السقي اذ تاء خيرا  
 معتادا يفعل الناس لا يقمن ولا يقمن في المحل المزبور انكار ترك السقي  
 حتى تسدت الزرع ضمن وقت ما ترك السقي فبينة ثابتة منية الكف في الارعة  
 وذكر في اجارات النوازل واجام في الفناوي عن ابيه بكارا قال له صاحب الضبعة  
 اخذ هذه الحنطة الى الصحرى او قد اجوز او اجوز في فانه رطب على ان لا يفسد فسوف  
 في ذلك حتى فسد قبل الاكثار في صاحب الضبعة ثم لم يفعل حتى فسد في اجوز  
 وان كان حنطة ضمن قبضتها والفاصد له عمادية في ضمان الارعة وان وقع رطبه  
 العشرة في ارضه ان كان البذر في العامل فالعشر على رب الارض عند ايجافته كما في  
 الاجارة وعند هاج الزرع كما في الاجارة وان كان البذر في رب الارض فالعشر على رب  
 الارض عند هاج جميعا في اوجال الفصل العاشر في كوة الحكامسة واذا مات الزراع والنزع  
 بفعل فان قال ورثة الزراع نحن نعمل كان له ذلك وسبق الارعة فيما سبق من الحكمة  
 على شرطها الى ان يستحصه الزرع ولا يكون لصاحب الارض ان ياه هذا الزرع في الورثة  
 قبل ان يستحصه الزرع وان قال وارث العامل لا عمل ولكن اقلع الزرع وبقي الزرع بيننا  
 لا يجز الوارث على العمل لانه لم يزم العمل وجب صاحب الارض ان يشاء اختيار الفلح  
 فيكون الزرع بينهما وان شاء اعطى وارث العامل قيمة حصته العامل ويكون كل الزرع  
 لصاحب الارض وان شاء يتفق على الزرع الى ان يستحصه ثم يرجع باالفق على الكوثر  
 في حصته ليندفع الضرر للجانبين فاصبحان في زراعة الارض في المزارعة  
 واذا ربح المزارع الزرع في الارض ونشأ منها شئ فنبت ببقية زرع اخر  
 وادرك فهو بينه وبين رب الارض على قدر نصيبهما ثم يتصدق الاكار  
 نصيبه وفي النوازل وبسبب الاكار ان يتصدق بالفضل في نصيبه وما  
 نبت بسقي رب الارض فموله فان كان كذلك فبينة فعلية ضمان ذلك والا  
 فلا شئ عليه وان سقاه اجتنبي كان متطوعا والزرع بين المزارعين ورب  
 الارض على ما شرطنا تانار خانية في متفرقات الارعة ولو كان دفع البذر في ارضه  
 بالنصف فاجاز رب الارض المزارعة جازت ان كانت الزرع الارض ولو اجاز المزارعة  
 بعد ما سمن الزرع واشترى لم يجز في سنبيل ولم يسمن ولا شئ للفاسد من الزرع  
 ولا ضمان عليه في نقصان الارض ولو اجاز المزارعة بعد ما سمن الزرع واشترى  
 لم يجز وكانت المفاصة للفاسد وببينة يتصدق ويضمن ما نقصت الارض من في  
 اكتفى من اجارات الحكامسة في اجارة الارض الكلا في ارض مملوكة لانسان  
 نبت لابنات صاحب الناس فيه حق الاخذ حتى لو اخذه انان لا يكون لصاحب

الارض ان يستد منه لكن لا السبع من الدخول في ملكه الكافي لا يملكه يكون في ارضه  
 المضطرات وفي الطحاوي ولو دخل انسان ارضه بغير ارضه فاحتل ليس له  
 الاسترداد منه سواء كان سقاه وقام عليه او لم يقم في ظاهر الرواية ولا يجوز  
 بيعه ايضا وعن مشايخنا المتأخرين انه ان قام عليه وسقاه ملكه ويجوز  
 بيعه وله حق الاسترداد وان احتشاه اخذه بغير ارضه متبعا لثانها فانيه الشرب  
 وفي الكافي ومن كان له ارض غير فليس له جرم عند ايجافته حتى يقيم بينة  
 على ذلك وقال له مسألة النهر يمشي عليه ويلقى عليه طينة واصل هذه المسئلة  
 ان من جف نهر في ارض موات بانه الامام في موضع لا حتى لاحد قبه لا يستحق جرم  
 عنده وعنده وعند ما يستحق له جرم الجانيين وفي السراجية وقال امام  
 الدين العاصم انه يستحق بالاجماع ثانار خانية في الشرب دفع الى صاحبه  
 معاملة كان اكاره بقدر الملك وان شرطاه متفاوتا ولا اجز للعامل منية الفقي  
 في الارعة مات العامل في السنة فانفق رب الكرم بغير الفاضل لم يكن متبرعا  
 ورجع في النهر بانفق وكذا في المزارعة ولو غاب العامل والمسئلة بجبالها لم يرجع  
 من المحل المزبور شجرة لرجل ونبت فرع وفي ارض جاره قالوا ان كان صاحب الارض  
 سقاه حتى نبت ثابته فموله وان نبت بفعل لا يسقي احد في لصاحب الشجرة اذا  
 صدقه صاحب الارض انما نبت فرع وفي ارضه وان كذبه قال قول صاحب الارض لانه  
 متصلة بارضه فاصبحان في باب المعاملة في المزارعة وفي زراعة الارض في ارضه صاحب  
**علم** شجرة خرج فرع وفي ارضه فان كانت الاو لرقابته فهي لا ولا  
 فلصاحب الارض لانه العروق في الارض ولهذا اظنا اذا اشترى اها ولم يبيت  
 موضع القطع انه لا بد من فية العروق **ب** وهي الاول في الحائنين فنية السائل  
 المتعلقة بالشجار في كتاب الوقف اذا نبت الشجرة في ملك انسان او غرس رجل  
 ناله في ارضه وكبر واخذ من ارض جاره فانه يقمن لجاره الموضع الذي اخذه الشجرة  
 في ارض جاره تانار خانية في الفصل الثامن في كتاب الشرب انه الشجرة اذا نبت  
 في ملك انسان ولا يعرف لها غارس كانت ملكا لصاحب العمل خلاصة في الوقف  
 المنقول في كتاب الوقف وسبل والذي عن الارض اذا غرقت وصارت بحرا ثم نبتت  
 الحار عنها او غرس بوجده وجعله مال او بوبه ثم جاء انسان وعمرها قال  
 في اختلاف المتقدمين قال بعضهم هي مملوكة للمالك القديم وقال بعضهم هي  
 لمن احياها وعند محمد لا يثبت الملك ببنية في كتاب الغصب  
**كتاب الرحمن** العقبين شرط جوارحه وقال بكر لزومه والاول  
 اصح وكينفي بالتحلية في ظاهر الرواية بزازية في كتاب الرحمن وبكر هو على اعتبار العقبين  
 حتى لا يقع الارضان ولا يثبت عليه الحكم في الاجاب والقبول عصا لم الدين على ايضا وي  
 وفي النبايع روى الحسن عن ابي جعفر اذ ارسل دار والرحمن والرحمن فيها فقال  
 سألتهما او دفعتا اليك فقال الرحمن قبلت لم يكن رهننا حتى يخرج الرحمن في الار

منه في الرواية الجنية نعم

العيون مقام قال قلت لابي يوسف في نهرين قوم  
 اذنوا الكلام رجل يسقي الماء الارض من نهرين  
 او في اصحاب النهر هبتي قال لا يبعه ان يسقي حتى  
 ان ياذنوا الكلام جميعا تانار خانية  
 في متفرقات الشرب

ذكر في كشف الغوامض الاختلاف بين ابي جعفر  
 وصاحبه في نهر كبير لا يحتاج الى الكرى في كل حين  
 اما لانها ر الصغار تحتاج قبه الى  
 الكرى في كل وقت فلا يحكم  
 بالانفاق كذا  
 في الترتيلي







فالرهن جائز والشرط باطلان ضاع ذهب المال قاضيا في اموال الرهن  
 انفق على ان الرهن ان هلك ملكك بغير شيء لم يكن كذا لك في ملكك الرهن  
 منية المقتضى والرهن وان انفق الرهن عند الرهن قدر او وصفا  
 سقط في الدين بقدره بخلاف التفصيل بزاج السعر على ما عرف في اجماع  
 فلور من فروا خمسة اربعون عشرة فاقصد السوس حتى صارت قيمة  
 عشرة يفتك الرهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلثه ارباع الدين  
 لان كل ربع من الف ورمون ربع الدين وقد بقي من الف وربعه ربع الرهن  
 في الثلث من كتاب الرهن ولو استعار رهنه عند فلان بعينه فربحت  
 عند غيره او استعاره ليرهنه بالكوفة فربحت بالبصرة فلا يعبر به في هذه  
 من الرهن كان ملكك في يد المستعير فربحت في يده قبل ان يرمي او يهلك  
 بعد ما رهنه فافتكك لاضمان عليه فان هلك الرهن فقال المالك هلك  
 عند الرهن وقال المستعير هلك قبل ان يرمي او بعد ما رهنه وافتكك  
 كان القول قول الرهن مع بعينه وان رهنه المستعير على الوجه الذي اذن له المعبر  
 كان على المستعير رد ذلك وان كان الرهن عجز عن فكك الرهن فحقت المعبر  
 رهن الرهن كان للمعبر ان يرجع بقدر يسقط من الدين عند فكك ولا يرجع  
 اكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن العاقر منه بالقبض باذن المعبر وافتكك  
 المالك بالقبض في رهنه لا يرجع على الرهن اكثر من الف وليس للرهن ان يتنع عن  
 قبض الدين في المعبر على خبر على ذلك حتى يقبض ويسلم المبيع الترحن  
 قاضيا في فصل من رهن مال الغير وفي الذخيرة استعاره او ثوبا ليرهنه  
 برهنه فربحت بمائة درهم الى سنة ثم ان صاحب الثوب اخذ المستعير  
 بنوبة ليرد عليه فله ذلك وان كان اعلمه ليرهنه تانار خانية في احدى  
 عشر من كتاب الرهن وفي الامس ايضا استعار ثوبا ليرهنه بعشرة ففعل  
 كذلك فربحت الدين وعلى الرهن للمعبر عشرة فانه قيمة الثوب عشر  
 يرجع بعشرة ولولم يربط بسبب سقط من الدين بقدره وعلى المعبر ذلك  
 القدر قاضيا في الرابع من كتاب الرهن استحق الرهن فليس للرهن  
 ان يطالب الرهن باقائه غيره مقامه فنية في منققات الرهن  
 ولو استحق الرهن عند الرهن وضمن الرهن يطل الرهن بطل  
 ما اذا ضمن الرهن فانه لا يبطل والعبد الرهن اذا ابقى يبطل الرهن فان عاود  
 العبد في الابقى يعود رهنه ويسقط من الرهن بقدر نقصان الا باق ان كان  
 ذلك او مرة قاضيا في الرهن ولو استعار شيئا ليرهنه فربحت جاز  
 وله ان يادعه بفضاء الدين واسترداده وكذا لو رهن شيئا ثم قر بالرهن  
 لغيره لا يصد في حق الرهن ويؤمر بفضاء الدين وروى الى المقر ولو رهن  
 دار غيره فاجاز صاحبها جاز لو اعارها له ابتداء فنية في الرهن المستعار

وعلى الرهن وطعام الرهن واجرة الرهن على الرهن  
 واجرة المار والمكس على الرهن فلهما في فصل  
 جنابة الرهن من كتاب الرهن  
 وجعل الابن يكون على الرهن هذا اذا يكون الرهن مضمونا  
 بالدين فان كان قيمة الرهن اكثر من الدين فالجمل  
 ومداواة الجراحات والعرق  
 والادوية تنفق على قدر الامانة  
 والضمائم من كل  
 المزبور  
 رهن الاب او الوصي مال له رهن نفسه في امواله  
 والقبضات لا يجوز وهو قول ابو يوسف  
 جامع الفصولين في السابع والعشرين  
 س

اذا رهن الاب متاع ابنة الصغيرة فادرك الدين ليس له رهنه حتى يقضي الدين  
 لو قوعه لازما من جانب ابنة اذا تصرف الاب بمنزلة تصرفه في نفسه بعد البلوغ  
 لقيامه مقامه احكام الصغار للاستدشني وفي العتابة ثم اذا امتنع من الرهن  
 عند مال المالك الصبي استرداده من الرهن بعد بلوغه قبل اداء دينه لانه لازم  
 من جهته لانه وصية قائم مقام نفسه فيصير تصرفه بنفسه بعد بلوغه ثم اذا ادى الصبي  
 دين الوصي ولو بعد موته واستردده من الرهن يرجع بماله اذ اراه في مال الصبي لانه  
 مضطر في ادايته لحاجة الى احياء ملكه فصار كغير الرهن وكذلك يرجع لو ملك  
 قبل فكك لانه قاض للدين بالالصبي فيرجع عليه بقدر ما صار قاضيا  
 به دينه ومثل الاب ضمانات في ضمان الوصي رهن مال ابنة الصغيرة  
 وقيمة اربع من الدين فربحت يضمن قدر الدين دون الزيادة ولو كان وصيا  
 ضمن جميع القيمة منية المقتضى في الرهن اذا غصب الرهن غاصب  
 يخرج ضمان الرهن ولكن الرهن قائم حتى ان الرهن من اياه فذه من الغاصب  
 خبره الى الرهن اما اذا اوجبه الرهن من الرهن يخرج من الرهن فلا يعود اربا  
 مجمع الفتاوى في تصرف الرهن والرهن من كتاب الرهن **فصل في غصب**  
 من الرهن الدار الرهونة فهو كالمالك اذا كان الرهن اياح له الانتفاع  
 فغصبته في حالة الانتفاع فلا يطالب الرهن بالدين فنية في باب حكم الرهن  
 عند هلاكه **عك** له ان يطالب بالدين ولم يفصل **مت** **شرح** غصب  
 دار رهونة فالتلف جزاء منها او تلفها والمؤمن يسكن معه وهو ما دون  
 في الانتفاع به ملك من الرهن وان لم يؤذنه في الانتفاع او اوجبه الغاصب  
 منها فاما ملك يضمن الرهن من المحل المزبور رهن عند اخذ بطلان الرهن  
 الاول واخذه بغيره في الاول وسلم اليه لا يكون رهنه فيما بينه وبينه لو قضى الاول  
 دينه لا يكون للثاني حقه بخلاف بيع الرهن لا في البيع يتم بالعقد ومن الرهن  
 فنية في باب تصرف الرهن والرهن الفتاوى العتابة ولو استعار  
 الرهن فان هلك قبل العمل بعد الفاع في العمل به ملك بالدين بخلاف حالة  
 العمل ويصدق في الرهن ان هلك وقت العمل لان ينكر الرهن الهلاك  
 وبينه الرهن انه ملك قبل العمل او بعد اوله تانار خانية في الخامس  
 من كتاب الرهن وفي العتابة استاء ج الرهن الارض الرهونة بطل  
 بخلاف الاعارة وان استاء ج فاسد او وصل اليها ومضى ضمانه مقدار ما  
 يجب شي من الاجر بطل وان لم يصل حتى فسخ الاجارة بقي الرهن وان اخذ  
 الرهن الارض فزارعه بطل الرهن وان البذر في الرهن وان من الرهن  
 لا يبطل وكذا ان اوجده من غيره ثم رهنه منه صح الرهن وبطل الاجارة  
 واذا باعه باذن الرهن صح ويكون الرهن رهنه كما انه قبض القيمة من  
 المشتري او لا لقيامه مقام العين والتمتع ان كان دينه لا يصح رهنه ابتداء



سئل عن رجل من عند اخيه على دين ثم باعه  
من الميراث ثم تقابل البيع هل يعود رهنه على  
حاله كما كان اجاب لا يعود  
رهنه الا بقصد جديد  
كذا في فتاوى  
ابن عديم

لكن يقع رهنه بقاء بزارية في السادس من كتاب الرهن ولو باع الرهن  
الرهن عند آخره او اجرا او وصبا ولم فاجاز الميراث الاول الرهن الثاني  
او الاجارة او الرهنه نفذ البيع وبطل ما سواه في آخر البيع الموقوف من  
بيع قاضي حان الرهن اذا باع الرهن وسلم فله الميراث خيارا شاء ومن  
الرهن وان شاء ومن المشتري وان شاء واجاز البيع واخذ الثمن وهذا  
اشارة الى ان البيع من الرهن موقوف من رهن اخراجه ومنية المعنى  
ولو اعاد الميراث الرهن من الرهن او اجراه او ادفعه كان الميراث من الرهن  
والاجارة باطله من رهن اخراجه في فصل الانتفاع غاب الرهن فبرهن  
الميراث انه ارثه من قبل فله وان غصب متى او اعزته او اجزته منه  
برقع اليه جامع القبولين في الفصل الخامس **سئل** عن الميراث ينفرده  
في فتح الرهن ووثق الرهن حتى لو رده وقال فسخ الرهن ولم يرض  
الرهن وهلكت لا يسقط شيء من الدين فنية في باب حكم الرهن عند ملكه  
اذا تصرف الرهن في الميراث قبل سقوط الدين من غير رضى الميراث نصه فتا  
بالحقه الفسخ كان البيع والاجارة والكتابة والصدقة والرهنه والاقرار  
وتحوها لا يجوز ذلك في حق التصرف في الميراث اصلا ولا يبطل حقه في  
الحبس واذا قضى الرهن بالدين بطل حق الحبس ونفذ تصرفات الرهن  
وفي شرح الطحاوي وان اجاز الميراث تصرف الرهن نفذ وبطل الرهن  
والدين على حاله الا في البيع خاصة انه يكون الرهن رهنه كان البيع وكذا  
لو كان التصرف في الاستدانة باذن الميراث نفذت تصرفاته وان تصرف  
نصفه فالباقي الفسخ كالعقود نفذ وبطل الرهن عندنا تاتار خاسية  
في الشافعي من الرهن ولو وقف ما اشتراه قبل قبضه او ما رهنه بعد قبضه  
صح وجوب القاضى على دفع ما عليه ان كان موصرا وان مصره بطل الوقف واجه  
فيما عليه بخلاف غنى الميراث لعدم امكن دفعه بعد نزوله وبخلاف الوقف  
بعد الاجارة والبيع الى الميراث جرد عدم تعلقي حقه بالبيع اسعاف  
في فصل ما يجوز دفعه او مالا وفي فتاوى قاضي حان عشرة اشياء اذا ملكها  
انسان ليس له ملك غيره قبل القبض ولا بعده الميراث لا يملك ان يبرهن  
والمودع لا يملك الا بداع والوكيل لا يملك الا بملكه ولا يملك غيره ومناجاة الدابة  
والشوب لا يوجر غيره والسبعة لا يبيع ما يملكه بالسنة والاربع لا يبيع الا بالاربع  
من اربعة الفيرة والمضارب لا يضارب والسفينة لا يملك الا بصانع والمستودع لا يملك  
الا بداع ولم يذكر العاشر في خلاصة والودعة لا تودع ولا توجر ولا تملك  
شيئا من ارضي والمناجاة لا توجر ولا تودع وان لم يملك حكم الرهن وينبغي  
ان يبرهن وفي التبريد وليس للميراث ان يتصرف بشيء في الرهن غير المالك  
لا يبيع ولا يوجر ولا يبيع ولا يملك ولا يستخدم فان فعل كان متعذبا ولا يبطله

الرهن سحر بابق في كتاب الرهن **سئل** عن الميراث الرهن من اجبى بلاد  
الرهن فالقطة للميراث وينصفق بها عند الامم ومحمد كالفاسب يتصدق  
بالقطة ويبردها على المالك وان باع الرهن بطل الرهن والاجارة للرهن بزارية  
في الرهن ولو اذنه له امر للميراث الرهن ان يبرهنه من غيره وسلكه اليه  
تخرج من الرهن الاول قاضيه حان في فصل من رهن مال الغير واخره ما باع الرهن  
والاجارة للرهن وكذلك لو رهن من غيره باذن الرهن بطل الرهن ولا يعود  
الامر من جديد بزارية في الرهن ولو رهن شاة بعشرة وقبضه بعشرة  
قال الرهن للميراث احلب الشاة فما حبكت فهو لك طلال فحلبت  
وشرب فلا ضمان لا يسقط شيء من الدين فان لم يفتك الشاة حتى ماتت  
في يد الميراث قسم الدين على قيمة الدين الذي شرب وعلى قيمة الشاة فما احلب  
الشاة سقط وما احلب الميراث من الرهن وكذا في ولد الشاة اذا اذن  
له الرهن في اكله وكذلك جميع الفداء الذي يجرى على هذا القياس **سئل** عن كتاب  
الرهن مضمنا مصحف رهن او كتاب وليس له ان يقر فيه بغير اذنه  
وبادته مادام بقاء كان عارية فاذا دفع عاد رهنه منية المعنى كتاب الرهن  
رهن خاتما واذنه له بالتحريم او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا  
ان ملك حال استعمالها لا يسقط الدين ويكون عارية **سئل** عن الرهن اذا باع  
الميراث اكل من مال البستان ومنه ليد الشاة الموهنة اذا لم يكن عشر دقا  
فلا باءس لانه حينئذ لم يكن فرضا فيه منفعة فلا يكون ربا بخلاف ما  
اذا كان مشروطا نفذ الفتاوى في الثالث من كتاب الرهن فان شاع  
خر الدين محمد بن محمود الميراث اذا زرع في الارض الموهنة انما باع الرهن  
الانتفاع له لا يحبس شيء وان لم يكن الانتفاع مباحا يجب عليه نقصان الارض  
وصمان للماء ان كان من قضاة مملوكة جواهر الفتاوى في السادس من الرهن  
**سئل** عن رجل رهن بئر او اباغ للميراث الانتفاع بها حتى زاد الماء فانه يرجع  
كذلك الى الرهن عند اداء الدين لان الميراث اذا اذن الميراث بغير اذنه  
يكون متبعا نفذ الفتاوى في الثالث من كتاب الرهن باع الميراث  
ما يخاف عليه الفاسد من الميراث كالبقر والتمرة وكذا انفس الرهن  
اذا كان مما يخاف عليه الفاسد باذن القاضي ويكون رهنه رهنه وانما لا اذن  
القاضي ضمن بزارية في نوع في مصره ما كتب الرهن والميراث  
بيع ما يخاف عليه الفاسد باذن الحاكم فيكون رهنه رهنه وعين الرهن  
امانة كالمودعة فكل ما لا يضمن المودع بفعله فالميراث لا يضمن بفعله  
من اخرج الرهن السهل وفي المنية للميراث بيع الرهن باجارة الحاكم واخذ رهنه  
ان كان غائبا لا يعود موته ولا حيوته بزارية في السادس من الرهن  
وفي القنية غاب الرهن منذ سبب ولم يبرحيونه ولا موته والرهن قنوة



فأكلتها بالفرقة ولم يكن للمؤمن حفظها فله بيعها بأذن القاضي فيبيعها  
 بغير دينه وبأخذ من ثمنها دينه حالا وعند دفع أجله مؤقلا قال الزمرد  
 وهذا حسن صحيح لأنه القاضي يبيع ما يخاف عليه الفساد وهو المفقود  
 ثم التفت مال الراهن لأنه بطل ماله وقد جالس دين المؤمن وظفيرة فيكون  
 له إرباء خدمته ضمانات فضيلة في الدين وليس للمالك بيع الراهن  
 إذا كان الراهن موقفا عند الامام فخره من البراريه وليس للمؤمن  
 إرباء بالرهون وقيل لا إرباء وهو المختار عند البعض خزانة  
 المصنف في إرباء الرهن **فقط** ليس للمؤمن أن يباخر في هذا عند يوسف  
 وختمه وعلى هذا الوردية **عده** الرهن لو سافر الراهن أو انتقل البلد  
 لم يقم وكذا العدل الذي في يده الرهن قال عماد الدين في مصوله المذكور  
 في العدة بخالف ما ذكر في فتاوى القاضيين أقول بجملته ما ذكر في العدة قول  
 المحققين وما ذكره قوله ما خلا أشكال جامع الأصول في الثالث والثلاثين  
 في ضمان الرهن ولو رهن طبيب ناساوى مائة بنتين درهمين ورفع اليه  
 ثم مات الرهن وطلب الطبيب ان ولم يوجد فانه ضامن لقيمة الطبيب  
 ويقضي الورثة بنتين وسبعون سبعة من ترك الميت محبطا في الورثة  
**في طلب** رهن ثوبا قيمته ثمانية وخمسة وثمانون وثمانون فيكون  
 الرهن رهنا بما بقي من الدين فهو رهن بالثمن حتى لو هلك ببيع عليه الراهن  
 بدينارين **في** سؤال من البراريه بغيره فقال الزمرد لا دفعه اليك الدين  
 فهو رهنه متاعا وملك والنوب قائم في يد الراهن أو المؤمن لا يضيء للبراريه  
**في** التي الرهن ما خاتم الرهن في كسبه وكان متخرا ولم يعلم به فضايع فيضمن  
 تمام قيمته **في** قال الراهن للمؤمن اعط الرهن للدين حتى يبيعه وخذ  
 دراهمك فاعطاه وملك في يده لا يضمن المؤمن قيمته في بيعه بغيره  
 وذكر في الرضا دانت لور من جارية توارثها بالثمن ثم ان الرهن قضى في  
 المؤمن بحسبة ثم هلك الجارية ثم ملك مضمونة على المؤمن والراهن يسرد  
 الحسبة الموداة لشكر الاستيفاء والمقبوض في يد المؤمن بعد الهبة والبراريه  
 مائة حتى لو سهر من الراهن بالرهنة والبراريه ثم هلك الرهن في يد المؤمن فغير  
 ان يبيعه من الراهن بملك امانة حتى يستحسن عارية قبيل الفصل الثلثين  
 والمقبوض في يد المؤمن بعد احواله مضمون حتى لو احوال الراهن المؤمن بالمال  
 ثم هلك الرهن بعد ذلك بملك مضمونا قياسا واستحسانا عما ذكره الزمرد  
 ولو اراد الراهن بعد احواله ان يباخر الرهن بملكه ذلك قالوا في هذه  
 المسئلة في الرضا دانت في موضعين فقال في احد هما ذلك وفي الاخر ليس  
 ذلك ممكنة في المحيط عمانية قال الراهن لاهل المؤمنين على غيرهم  
 بما عليه ولم يستوف المؤمنين بعد ملل الراهن انه يستوف الراهن ام لا اجاب

لا يستوف

لا يستوف والم يستوف الدين كله لان ما ثبت عليه عين ما كان ثانيا  
 على التحيل انتقل من ملك الذمة الى هذه وليس بدین مبتدأ فاعده الرهن  
 وفي التراجية رجل عنده رهن فاحال الغريم بحال على رجل فلم يرض مع  
 الرهن حتى يبيع في اصح الروايتين والمؤمن لو احوال غريبا على الرهن  
 لم يكن له المنع في السادس من رهن النانار خانية وكذا في حواله المنية  
 وفي الولو الحجة قبض المؤمن ودينه ثم هلك الرهن عنده قبل فسخ القبض  
 رد على رهنه ما قبضه منه من الدين لأنه الدين هلك بما فيه لانه  
 قبل الفسخ على الرهنية ضمانات فضيلة في ضمان الرهن  
 ولو ان رجلا رهن عنده ان شيئا فلقى المؤمن الرهن فمضاه  
 فطالبه بقضاء الدين فان كان الرهن شيئا له حمل وموثة يجبر  
 الراهن على قضاء الدين ولا يؤمر المؤمن بالاحضار قال الراهن ان  
 الرهن قد هلك يجلف المؤمن بالله ما هلك الرهن فان حلف بجبر الرهن  
 على قضاء الدين وان لم يحلف لا يجبر وان كان الرهن شيئا له حمل وموثة فلفي المؤمن فمضاه  
 وطالبه بقضاء الدين في القياس يجبر الراهن على قضاء الدين وفي الاخصان  
 لا يجبر ولو امر المؤمن بالاحضار فامتنع فان حصل احضار الرهن  
 وان كانا في مصرهما في القياس لا يجبر الراهن على احضار الرهن وفي الاخصان  
 يجبر لان جميع المصر مكان واحد وانما انشاء القاضي حلفه ولا يجلف احضار  
 الرهن ولم يفتصل والكتاب في هذا الفصل بين ماله حمل وموثة وبين ما  
 لو لا حمل والظاهر انه لا يجبر على الاحضار في غير مصرهما فمحمل الزمرد  
 اذا رهن عنده الانسان ثوبا فقال للمؤمن ان لم اعطك مالك اليه كذا  
 وكذا فزوجه لك بملك علي قال محمد لا يجوز ذلك في هذا الجواب وهذا  
 قال شيخ الاسلام العدل بخالف الوكيل بالبيع المفرد من رهنه اوجه احدهما  
 ان العدل يبيع الولد ويجبر على البيع اما على الوفاق او على الخلاف ولا يغرل  
 بموت الراهن على الوفاق او على الخلاف وهذه الاحكام غير ثابتة في حق  
 البيع المفرد فيما عدا ما سبقت انما رخصت في الثاني الرهن وزاد على هذا  
 الامام التماسي مسائل منها ان العدل يبيع الارض وما يؤخذ بالائلاف  
 والمفرد لا يبيع ومنها ان العدل اذا باع بخلاف جنس الدين كان له الجبر  
 الى جنس الدين والمفرد ومنها اذا باع باني فممكن كان لا يجوز ان يصره  
 ومنها بعد هورهن اذا قتل عبد فرفع فالعدل يبيعه بخلاف المفرد  
 منها به في باب الرهن بوضع عند عدل العدل لم يسطع على البيع ان باع  
 بعض الرهن بطل الرهن في الباقي منية المفتي الذخيرة بشره على  
 رهنه اخر عدا ووضعا على يد عدل وغاب الرهن فقال للمؤمن امره  
 ببيعه وقال العدل لم يادعه ببيعه قال لا قبل بنية المؤمنين عليه تارة

واخر ملك بعد اداء الدين ملك بغيره  
 ويرد ما سوفي من رهن منية المفتي  
 في العارية صالحة

الحمل لا يفتح مصدره الشئ ومنه ما رمل  
 وموثة يعنون ماله نقل يحتاج في حله الى ظهر  
 او اوجه قال كذا في المحققين

فان رهن الرهن او العدل او غيره ببيعهم عند حواله الناطل  
 في لو احوال ذلك عند التوكيل والاعلان ولو كان ببيعهم صغير الاجل  
 فباعه بعد موته لم يبيع فان شرطت الوكالة في عقد الرهن  
 لم يغرل بغير احواله وموت الرهن والمؤمن ويجبر على البيع عند  
 الامتناع وكذا لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح  
 بتوجيه لا يضر في باب الرهن  
 بوضع عند عدل

في اسباب التسلط على البيع على وجهين اما اذا كان مشروطا  
 في اصل العقد وفي هذا الملك الراهن فله وكذا المؤمن و  
 لا يضر اذا مات احد هما واذا ابي العدل عن البيع جبر  
 على البيع واذا مات العدل بطل التسلط اذا كان التسلط  
 على البيع بعد عقد الرهن فله الرهن فله ويغرل بغيره  
 واذا اشترى العدل البيع لا يجبر عليه وفي القدوري  
 ان يوجب له من التسلط الكثرة وط  
 في العقد حواله القضاء  
 في حقه الرهن  
 في الثاني من الرهن م



وسئل عن باع وفسد قبالة المشتري ما اخرجها بائنا وسلم وغاب  
 هل للبائع الاول ان يجتصم المشتري الثاني لباي خذه منه فلا نعم ان كان  
 حق الجبس للمزمن لكن بشرط ان لا يترى غير محققه والبائع الاول ملك له وله  
 طلب ملكه عنه اخذ بغير حق ثم للمزمن ان يباي خذه منه وتجب عنى حق  
 جامع القسولين واذا فسخ العقد قبل قبلة المزمن بالتقدي فيه ابا تالافه او بغيره  
 الى احد هما او اتلفه المذوق البية لا يقدر العدل ان يجعل القيمة رهنه في يده  
 يصير قاضيا ومقتضيا وبغيره ما تناف ولكن باي خذه منه ويجعلها رهنه  
 عنده او عند غيره او يرفع احد هما الامر الى القاضي ليعمل ذلك فاذا جعل  
 القيمة رهنه عنده برأيهما او برأى القاضي عند العدل الاول وعند غيره  
 ثم قضى المزمن فانه كان العدل ضمنه العدل القيمة بالدفع الى المزمن فالقيمة سلمة  
 للعدل باي خذهما ممنه عنده وان كانت عند غيره او عنده لوصول المرمون  
 الى المزمن بالتسليم الاول اليه ووصول الدين الى المزمن يدفع المزمن اليه  
 ولا يلزم منه اجتماع البديل والمبدل في ملك واحد ولو اخذه المزمن لاجتماع  
 في ملك واحد وان كان العدل ضمنه المزمن بالدفع الى المزمن فالرهن ياخذ  
 القيمة في العدل ان كانت عنده او من غيره ان كانت عند غيره لانه العين  
 لو كانت قايمة اخذها ممنه في يده اذا ادى الدين فكذا ذلك باي خذهما قام  
 مقامهما ولا يجمع فيه بين البديل والمبدل منه في ملك واحد ثم للعدل ان يرجع  
 على المزمن بذلك بنظران دفعه اليه على وجه العارية او على وجه الودعة  
 وملك في المزمن لا يرجع وان استهلكها المزمن يرجع عليه لان العدل اذا اقرض  
 ملك العين المرمونة وتبين انه اعارها او ودع ملك نفسه فلا يصح المستعير  
 ولا المودع الا بالتقدي وكذا اذا دفعه اليه بجهة بان قال له خذ جحك واجسه  
 بربك لانه دفع اليه على وجه الضمان فيلحق في المزمن ان دفع العدل المزمن  
 الى اجنبى وودعه من غيره ضرورة فهو ضمان وكذلك الجواب في حق المزمن  
 تاتار خاشية في الفصل الثاني من المزمن واذا دفع اليه ثوبا باوى عشرة دراهم  
 ووجله ان يرهنه بعشرة ففعل وقبض العشرة فان كان قال الذي اعطى  
 المال فلما ارسلني اليك بهذا المزمن لتقرضه عشرة وتمر من هذا الثوب  
 منه بدرهم فالدرهم للامر والوكيل فيها مبيع لانه رسول فان نفذ العقد  
 للمزمن مع الامر حتى لا يكون للرسول ان يستر هذا المزمن ولا يكون هو مطالبا  
 بالعشرة وان قال للمقرض قرضني عشرة دراهم وارهن هذا الثوب بنى العشرة  
 للوكيل وان عثر الامر وان ملك ملك من ماله وليس له ان يملك الامر بجميع الثوب  
 لو قال الوكيل امرنى ان اهرن ثوبك بعشرة وقال رب الثوب امرتك بعشرة  
 فالقول لرب الثوب مع يمينه فانه الاكتمل الوكالة ويصدق في دعوى  
 المملوك ولا يصح في دعوى الرز تاتار خاشية فراجع كتاب الرهن

رجل مزمن شيئا ووضع على يدي عدل ففسد العقد  
 على البيع ثم قال المزمن والعدل رجع على البيع  
 قبل فساد العقد والبيع ففسد العقد وقيل بغير  
 على كل حال وهو الصحيح فاضمان  
 في فصل في العارية باب المزمن

اعار المزمن المزمن المزمن فمات المزمن وعليه  
 ردونه فلو كان الحق بالمزمن في الغرامة لان المزمن  
 استرداه في حيوة فلكا بعد موته يسترد من تركته  
 في ضمان المزمن في ضمان  
 الغنسية

اختص المزمن المزمن فقال المزمن المزمن غير هذا  
 وقال المزمن هو هذا المزمن عند  
 فالقول للمزمن  
 س

سئل عن المزمن

سئل عن المزمن اذا ادعى رد العين المرمونة وكذب المزمن بل القول له  
 اجاب لا يكون القول قول المزمن في رده مع يمينه لان هذا شأن الامانة  
 لا المضمونات بل القول للمزمن مع يمينه في عدم رده عليه قارر الرهانية  
 فاسد المزمن كصحة في احكامه كلها في الشك في جامع القسولين اختلفا  
 فقال المزمن ملك في يدك وقال المزمن لا بل في يدك بعد ان قبضته  
 بحكم المزمن فالقول للمزمن واليمين بينة وان قال المزمن ملك في يدك  
 قبل ان قبضته بحكم المزمن فالقول للمزمن واليمين بينة المزمن نقد  
 الفنا ورجع الباب السادس من كتاب المزمن والمزمن القاسد كالصبي في حال  
 الحيوة والتمات حتى اذا فاضلنا وشفقتنا المزمن القاسد فلو كان المزمن حيا  
 المزمن حتى يودى المزمن اليه ما قبضه وبعد موت المزمن يكون المزمن  
 اولى بالمزمن القاسد من سائر الغرماذ كما في المزمن القاصح ضمانات فضيلة  
 في النوع الثالث من المزمن وفي الكافي ولو كان المزمن القاسد بدين سابق  
 على المزمن ثم اراد المزمن ان يستر ذلك بخلاف الصحيح ولو كان باطلا  
 باي استقرض الفاروق من يده اقم ولده او مديته له ان يستر وقبل قضاء الدين  
 وقدم المشتري او المزمن او المصنوع على الغرماذ في القاسد من هذه العقود  
 كما في جازيها تاتار خاشية الفصل التاسع في البيع **كتاب الوصايا**  
 الوصاية حال حيوة وكالة والوكالة بعد موته وصاية لانه منظور  
 المعاني بزازية في نوع فيما يكون توكيلا من كتاب الوكالة ولا يجوز وصية  
 الصبي اذا لم يكن ذاهبا عندنا فاضليان في فصل يجوز وصية من كتاب الوصايا  
 قال نعمه ابنا في الصغار بعد موتى او قم بامرهم او ما يجري مجرى هذا  
 اللفظ يكون وصيا وكذا اعم من نذران من بخور واستادكي بكس  
 بزازية في الرابع من كتاب الوصايا وفي الوصاية قال لا يبيع دارى  
 وعبدى لا يكون وصيا بخلاف ما لو قال اقص ديونى بعد موتى او اشر  
 كفى او نفذ وصاياى حيث يكون وصيا لان لم يكن الاول حقا للميت  
 واتا الثاني فقبه حق للميت فيكون فيه نقل الولاية بخلاف الاول  
 من اول ادب الاوصايا وفي النسبة ربيع قال لا يبيع اقص ديونى واشر  
 كفى او نفذ وصاياى صار وصيا عاونا وفي المنهاج للعلافة شرف الدين  
 اوصى اليه في شئ خاص كان وصيا في كل ماله عند الامام رحمه الله تعالى  
 كان وصيا فيما اوصى به خاصة وفي الفنا وى السراجية الوصى في نوع  
 يعني من الميت يكون وصيا في الانواع كلها بخلاف وصى القاضي  
 ادب الاوصيا وفي فصل الاوصياء ربيع قال لغيره اقص ديونى بصير  
 وصيا في قول المجتهد في الكل لانه الاوصاء من الميت لا يقبل التخصيص وعلى  
 هذا اذا وصى بنصيب بعض ولده الى رجل وبنصيب من بقى الى اخر

اختلفت المزمن والمزمن في قيمة المزمن بعد ملك المزمن  
 فالقول للمزمن واليمين للمزمن قال المزمن اخذت المال  
 وردت المزمن وانكر المزمن الرد واقام البينة فالبينة  
 للمزمن قال المزمن رهنك هذه العين وقبضه باي  
 والعين قايمة في يد المزمن وهو يتركها وقال المزمن  
 عينها فالقول بالبينة للمزمن ولا تقبل بينة  
 المزمن وان كانت العين مالكة  
 فالبينة للمزمن الا كقائمة ما يتركه  
 المزمن وجيز



فما يشتركان في ذلك كله وكذا اذا وصى الى رجل بدين والآخر بالعق  
عنده فلهما وصيتان في كل شيء هذا قول الجنيفة وقال ابو يوسف  
كل واحد منهما وصى فيما سواه له لا يدخل الآخر معه وكذا الوصي بميراثه في بلد آخر  
الى رجل وبميراثه في بلد آخر الى رجل فهو مثل ذلك كذا ذكره الكوفي وذكره ايضا  
اذا اقام على بنته وصيتا واخر على ابنته وجعل احدهما وصيا على مال الحاضر  
والآخر على مال الغائب فان كان شرط ان لا يكون كل واحد منهما وصيا فيما  
اوصى الى الآخر كان الامر على ما شرط بالاخلاف وان لم يشترط فالحكمة  
على الاختلاف والغنور على قول الجنيفة ظهر به في الفصل السابع من الابصار  
وفي فتاوى الفضل والخاصة اوصى بنصيب بعض ولده الى احد بنصيب  
البقية الى آخر فلهما وصيتان في كل ذلك وكذا الوصي الى احدهما بالدين والآخر  
بعق عبده او بامر ماله او وصى الى احدهما بميراثه في بلد والآخر بميراثه في بلد  
آخر ومثله في الظهيرية وقال فيها وعندنا به يوسف رحمه الله تعالى وذكر واحد منهما  
فيما عينه الوصي ارب الاوصياء في فصل التعداد ووصى الوصي وصى في  
الكتبتين وكذا ان وصى اليه في احداهما خلافا لهما ملحق بالآخر باب الوصي  
في الايصاع الى رجلين يجب ان يعلم بان احد الوصيين ينفرد ببعض  
النصيبات بالاجماع وذلك بحسب الميراث وتكليفه فاجتماع اليه في كل  
وبشرى مالا بغيره من الطعام والكسوة ورزق الوديع والمقصود  
والشترى شراء فاسدا وقضاء دين الميت والخراج اذا كانت التركة  
من جنس الدين وتنفيذ الوصية واذا كانت الوصية بشئ بعينه خارج  
من الثلث والخصومة وجمع الاموال الضاربة وبيع ما يباع اليه العاقد  
واعتاق عبد بعينه وفيما عدا هذه الاشياء لا يقع واحد منهما بالتصرف  
عند الجنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى محبط برهاتان  
في الفصل الحادي والثلاثين ولو قال اوصيت اليه فان لم يقبل ففلان آخر  
جاز ويكون الثاني وصيا بعد قبول الاول وكذا لو قال فلان وصي  
فان قدم فلان الغائب فالوصي القادم وقال ابو يوسف هو كما قال  
وقال الامام الوصي هو الاول قدم الغائب والا لا يكون الثاني وصيا لم يقب  
احكام وقال الامام الفضل اذا قدم الغائب يكون وصيا ويخرج بقوله الاول  
قاله او على الترتيب في ابل ارب الاوصياء وصية اخر العاقل جلا كان او اذ  
جائزة ووصية الذمي مما يتقرب اليه لعموم واهل الذمة والعق والعدا  
في قولهم جائزة وان اوصى الذمي مما يتقرب اليه لعموم واهل الذمة والعق والعدا  
نحو الوصية بينا البيعة والكنيسة والسر في جائزة في قول الجنيفة  
والاجوز في قول صاحب قاضيه كان فليس يجوز وصيته ولو اوصى ذمي  
بكثر من الثلث او بعض ورثته لم يقع كالمسلم ولو اوصى بخلاف ملته صح

ولو اوصى لرجل

ولو اوصى لرجل غير مسلم لا يصح ثانيا فان في الخامس والثلاثين في الوصايا  
يجوز للمسلم ان يوصي لغيره النصاري لان الوصية لغيره لم يسم بميراثه  
بين البيعة فان ذلك معصية ومن اعان على بنايتها يكون آثما  
قاضي كان فليس يجوز وصيته من كتاب الوصايا ولو اوصى مسلم الى ذمي مستأجر  
لم يصح وكذا وصية ذمي الى ذمي فهو صا باخراته الاكمل ولا يجوز وصية المسلم  
لمتأجر من ذمة ولا وصية المسلم بغير قاضيه كان وفي الخاصة ولو اوصى مسلم  
الى ذمي ثم سلم لرجل كان وصيا على حاله وكذا الوصي الرجل الى رجل فاسم  
م واذا اوصى الرجل اليه امرأة او الى العبد او الى غيره من ذمة ولا يصح  
وكيل او وليا وكذا الوصي الى محدود وكذا الوصي الى فاسق يخاف ان يفسد ماله  
فالوصية باطله وان كان يصح ان يكون وكيله ووليا لانه يخاف منه على المال  
وهذا عند رطابق وللقاضي احوال وصاية ولو اوصى الى صبي فالقاضي  
يجوز له الوصاية وجعل مكانه وصيا اخر هكذا ذكره الخصاف في الكتاب  
فيل ينفذ تصرفه قبل ان يخرج القاضى من الوصاية كما ينفذ تصرف الذمي وتنفذ  
العبد وقد اختلف المشايخ فيه منهم من قال ينفذ ومنهم من قال لا ينفذ وهو  
صحيح قال ولو لم يخرج الذمي والعبد والصبي القاضى من الوصاية حتى لم يذمي  
وعتق العبد وكبر الصبي م العبد والذمي بقيا وصيين لا يخرجهما القاضى  
واما في حق الصبي اختلفوا فيه قال ابو حنيفة لا يكون وصيا وقال ابو يوسف  
يكون وصيا وقول محمد كقول ابي يوسف وقد ذكر ابن سناء عن محمد فليس  
اوصى الى ابن صغيره قال يجعل القاضى وصيا يجوز احوه فاذا بلغ جعل وصيا  
واخرج الاول ان شاء ولا يكون خارجا الا باخراج القاضى وابو يوسف سوى  
بين العبد والذمي والصبي وابو حنيفة فرق والغرض ان الصبي ليس  
من اهل الولاية ومن اهل قول يلزم فلم يصح هذا التفويض اليه واما العبد والذمي  
من اهل الولاية في حق العبد مستع لمانع وهو حق الكول فان زال حق الكول كان  
وصيا قال الشيخ الامام شمس الدين ابي حامد هذه المسئلة بهذه الاختلاف لا توجد  
في المبسوط واما في استفادة من جهة الاختلاف وذكر في كتاب الوكالة من  
وكل صبيته بحال لا يعقل ثم صار جارا يعقل البيع والشراء قال فانه يصير وكيله  
واختلف المشايخ منهم من جعل قول ابي يوسف ومنهم من جعل على الاتفاق  
فلو كان هكذا كان لابي حنيفة في هذا الفصل روايتان فهو صا بالثالثا في  
في فصل الحادي والثلاثين في بيان من يجوز الابصار ولو اوصى الى عبد غيره  
لم يجوز ان اجاز مولاه ولو اوصى الى عبده وفي الورثة كبير لم يصح وان كانوا  
صغارا جازت عند الجنيفة خلافا لهما ولو اوصى الى مكانة او مكانة غيره  
او مكانة عبده جاز فان عجز عن الفول فيه كالفول في العبد فهو صا  
خواتم الاكمل في الهداية ومختارات النوازل ولو اوصى الى عبد فانه كان



الورثة كلهم صغارا جاز عند الامام استحسانا وقال لا يجوز كما اذا كان في الورثة  
كبير وبه يفتي ومنه في خلاصة ادب الاوصياء واجمعوا على ان الوصي  
الى مكانه او مكان غيره يجوز وفي شرح الطحاوي سواء كانت الورثة كبارا  
او صغارا فان ارادى وعنى معنى الامر وان عجز صار حكمه حكم العبد ولو اوصى  
الى المستسعي جاز عند مهالان المستسعي بمنزلة العبد عند مهال وعند به صيغة  
لانه بمنزلة المكاتب فيكون حكمه حكم المكاتب فيجوز ان تار خانبة من الوصايا  
او وصى المكاتب او اتم ولده او مدبره جاز استحسانا بنزلة في الايصاء  
والعزل وكذا في خانبة في فصل من يجوز وصيته ولو اوصى لأم ولده  
ما قامت على ولاده فتر وحب بطلت ولا تعود بالطلاق وكذا لو خرجت  
من بلدهم وجاء معها ما يعرف انها تركتهم ولو قال ان لم تنزع وجهي ابرأ بوقف  
الثلث فان مات ولم تنزع وجهي فهو لورثتها ولو قال ان لم تنزع وجهي ابرأ بوقف  
ولو خالفته عنانية في الثالث من الوصايا ولو اوصى لعبد العتق او  
لامنه العتق ثم مات جازت الوصية في قولهم الا عند جنيته في الوصية  
للقرة يعنى ثلث ثمانية وعجب عليه ثلثا قيمته وله ثلث ماله من سائر  
التركة فيستأصان ويراد ان الفضل وعند مهال يعنى العبد كله ينصرف  
الوصية او لا الى العتق فان فضل شيء من الثلث كان الفضل للعبد  
قاضيخان في فصل ما يجوز وصيته ومن لا يجوز وفي مجمع النوازل الوصية  
للعبد بعين من اعيان ماله لا يصح ولو بثلث ماله تصح مطلقا وتكون  
وصيته بالعتق ان خرج من الثلث عتق كله لا سعاية وان خرج بعضه  
عتق وسعى في بقية قيمته اوصى لعبد بشئ من الدراهم المسئلة والذات  
المرسلة قال الامام القسفي الموضع انه لا يصح كالوصية بالعين بنزلة  
في نوع في الفاظها ولو اوصى ببقية فهو مدبر لا يستطاع بيعه ولو قال  
اوصيت لعبدى هذا بثلث مالي كان مدبرا ولو قال لعبدى ان مات  
وانت وكيلى فانت حر ولد ان يبيعه لانه لما مات لم يبق في ملكه  
فلا يعنى ولو قال ان مات من مرضي هذا فخلامة حر فقتل المولى لا يعنى  
القتل وهو للوارث لانه ما مات بل قتل لان ما يكون من مرضي حتى يموت  
عادة من وصايا الولول الجنية ولو اوصى لعبد وارثه لا يصح سواء  
كان على العبد دين او لم يكن عليه دين فظاهر لانه الوصية تقع لمولاه  
لانه الملك يقع له فكانت الوصية لوارثه وان كان عليه دين فالوصية  
تقع لمولاه من وجه لانه اذا سقط عنه الدين بجهة الوصي به للوارث وقت  
الوصية فكانت وصيته للوارث من وجه فلا يحتاج الا اذا عتق قبل موت  
الموصي فصح الوصية لانه الوصية ايجاب الملك عند موت الموصي  
وهو كان حر عند موته وكذا اذا اوصى لعبد نفسه فاعتق قبل موته صحته

وصيته

وصيته فان كانت فهو عبد بطلت لانه وصية لمولاه ومولاه وارثه  
ولو اوصى لمكاتب وارثه لا يصح لانه منفعه الوصي يحصل في الحال والمآل  
في الحال باو ادب الكفاية وفي الحال بالعجز ولو اوصى لمكاتب نفسه جاز لانه  
امان يعنى باو ادب الكفاية فيصير حريته فيجوز له الوصية واما ان يجوز  
فيه فبره الى الرق فيصير حريته بالجميع ورثته لا يحضرون ومنه بعض لا يكون  
هذه الوصية ايثار بعض الورثة على البعض فيجوز كما لو اوصى بثلث ماله  
لجميع ورثته صحح بدائع في فصل شرط الركن في الوصايا ولو اوصى كواليه  
وكسب له المولى الا على فالوصية جائزة ويحظر فيه بالمعتق في حالة العتق والموت  
ولا يدخل مدبره وامتهات اولاده عنانية شرح الرهدية ولا يجوز الوصية  
لوارثه اي وارث يرث من الوصي عند الموت والمعتق كونه وارثا او غير وارث  
وقت الموت لا وقت الوصية ولا يجوز للقاتل عدا كان او خاطيا بعد ان  
يكون مباشرة جامع المصنفات في الوصايا ولو اوصى وهو مريض او صحيح  
لابنه النصري صحح لانه ليس بوارث فلما سلم الابن قبل موته بطل وصيته  
من وصايا البدائع ولو اوصى لاحد من بثلث ماله ثم مات بثلث او بواحدة  
ثم انقضت عدتها ثم مات الموصي صححت الوصية في فصل فيمن يجوز  
وصيته من وصايا الخاتبة ولو اوصى لاجنبية ثم تزوجها ثلث لم يجز  
لنفادها عند موته وهي ورثة جامع الفصولين في كتاب الاقرار في حكم الكرمي  
**قح حم ابن** وام مرضا والام عليه دين فمات الابن ثم ابرأه غيره  
بعد موته يصح من الثلث لانه وصية لاجنبية لانه لما مات خرج من كونه  
وارثا فنية في نفقة قات الربيع من كتاب الوصايا ولو اوصى لاخته  
الثلث المتفرقين ولا ابن جازت الوصية لهم بالتسوية انما لانهم  
لا يرثون مع الابن وان كانت له بنت جازت الوصية للاخ لآب  
والاخ لام ويبطل للاخ لآب ولم لانه يترفع عن الاخ لآب وان لم يكن له ابن  
ولا بنت كانت الوصية كلها للاخ لآب لانه لا يرثه ويبطل الوصية  
للاخ لآب وام والاخ لام لانها ميراثا قاضيخان في فصل من يجوز وصيته  
ومن لا يجوز من كتاب الوصايا ولو اوصى لوارثه ولا اجنبية صححت في  
حصة الاجنبية ويتوقف في حصة الوارث على اجارة الورثة ان اجازوا  
جاز وان لم يجزوا وبطل ولا بعنة اجازتهم في حصة الوصي حتى كان لهم الرجوع  
بعد ذلك من العمل الزبور ولو اوصى لقاتله ان اجازت الورثة جازت  
والا فلا في قول الجنيضة ومحمد وقال ابو يوسف وزفر لا يجوز وان اجازت  
الورثة ولو كان القاتل مريضا او مجنونا جازت له الوصية وان لم يجز  
الورثة ولو اوصى لقاتله وليس له وارث سوى القاتل جازت الوصية  
في قول الجنيضة ومحمد ولا يجوز في قول ابو يوسف ولو اوصى لمكاتب قاتله



اوله تبة قائلة لا يجوز الا باجارة الورثة من المحل المزبور رجل مات ولم يرع  
وارثا غير اهل بيته وادعى له رجل جميع المال فان اجازت كان له جميع المال  
وان لم يجز كان له اربعة اقسام من جميع المال والباقى للموصى له لان الوصية منفذة في  
الثالث بدونه اجازتها بقي ثلثان وحق المرأة في ذلك نصف الثلث  
وهو ربع الباقي وهو سدس الكل وكذلك لو ماتت ولم يبق الا زوجها ولم يرع  
الورثة فلزوج الثلث والثلثان للموصى له من وصايا الوالدة وكذا  
في الفصل الثالث من الوصايا اذا ماتت المرأة ونزلت زوجها واولادها  
بنصف مالها الا اجنبي كان للاجنبي نصف مالها وللزوج ثلث المال وكذا  
المال لبيت المال لان الاجنبي باء خذ ثلث المال بائنا رعة يبقى ثلثا المال  
باء خذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال فباء خذ الاجنبي تمام  
وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو وصت المرأة بنصف  
مالها لزوجها ولم توص بوصية اخرى كان جميع مالها للزوج والنصف بكم الميراث  
والنصف بحكم الوصية فاضيقان في فضل من يجوز وصيته وفي الميراث الوصايا  
وفي الكافي اذا ماتت ونزلت ابنتان واولادها لرجل نصف المال فان اجاز  
الابنتان فالمال لهما اربعة اقسام للموصى له ربعان وهو النصف والابنتان  
ربعان لكل واحد ربع فان لم يجز الابنتان فالمال بينهما للموصى له ثلث المال  
والثلثا للاثنتين لكل واحد ثلث المال ولو اجاز احداهما ولم يجز الاخر فكل حق  
الذي اجازت كان لها اجازة جميعا فيعطى مورث المال وفي حق الذي لم يجز كان له الميراث  
جميعا فيعطى هو ثلث المال والباقى يكون للموصى له فيجعل المال على اثني عشر صنفا  
الى الثلث والربع فالربع للذي اجاز وهو ثلثه اسهم والثلث للذي لم يجز  
وهو اربعة بقى ثلثه اسهم وذلك للموصى له ثانيا فان لم يرع الا بنتا غير الوصايا  
ولو ادعى للمجنبي صحته منية المقتضى قال الربيعي وكذا اذا ادعى للمجنبي  
يدخل في ملكه من غير قبول سحشا لعدم من يملكه حتى يقبل عنه انتهى  
اشباه في القول في الملك من الفقه الثالث لا يدخل في ملك انسان شئ بغير  
اختياره الا الارث اتفاقا وكذا الوصية في مسئلة وهي ان يموت الموصى له  
بعد موت الموصى من المحل المزبور ولو ادعى له رجلين ثلث ماله ثم مات  
احدهما قبل موت الموصى بنصف الوصية للميت منها وبعود النصف  
الى ورثة الموصى في فضل من يجوز وصيته من الثانية ولو ادعى له رجلين شئ  
من ماله بان ادعى له ثلث ماله او ما شابه ذلك ثم مات احدهما بعد  
موت الموصى قبل قبول الوصية فالقبض ان يبطل الوصية في نصيب الميت  
لورثة الموصى وفي الاحتسار لا يبطل الوصية وبغير نصف الثلث الذي  
موصية الميت موروثا بين ورثته ويبطل حق الموصى له ثانيا فان لم يرع  
في الاول الا البقاء رجل ادعى ثلث ماله لغيره قال بعضهم ان كانوا يوصون

وكذا الذي يقول هذا اذا لم يرع فان اجاز  
للأجنبي النصف والزوج الثلث  
والزوج الباقي لبيت المال كذا  
في الظاهر في آخر الفصل  
الكتاب في الوصايا

بقسم

بقسم على اغنيائهم وفقراءهم وكذا الوفاة لامل مسجد كذا ولو ادعى بان يخرج  
من ثلث ماله لمحاورة مكة قال الشيخ الامام ابو نصر الوصية جائزة فان كانوا يوصون  
بنصف الى اهل الحاجة منهم واذا كانت يوصون فبعضهم على رؤسهم  
وحدهم الا حصاهم اية يوسف رحمه الله تعالى ان كانوا لا يوصون الا بكتاب  
وحساب فبهم لا يوصون وقال بنو ابي بصير لم ير اوفى وقيل اذا كان لا يوصون  
الموصى حتى يلد قريتهم مولودا ويموت فبهم احد فانهم لا يوصون وقال محمد بن عمار  
اذا كانوا اكثر من مائة فبهم لا يوصون وقال بعضهم هو موقوف الى رأى القاضى  
وعليه الفتوى والابن ما قال محمد قاضيان في فضل ما يتر مختلفان  
وان ادعى ابني فلان وهو ابو قبيلة لا يوصون في باطله وان لا يتامهم  
وعميانهم او زنايتهم او اراكلهم فلم يقتضى والفقيه منهم والذكر والابن  
ان كانوا يوصون وللغير منهم خاصة ان كانوا لا يوصون ملتقى لاجل  
باب الوصية للمقارب اوصى ابني فلان يدخل فيه الذكر وذو النانث  
في الاصح وولد الابنة لا يدخل في الوصية ولا في الوقف في ظاهر الرواية  
اوصى لولد فلان يدخل فيه الذكر وذو النانث اوصى لعمه وقومه القبايل  
يدخل في النانث بالاتفاق منية المقتضى في اول الوصايا رجل ادعى  
لامل العلم ببيع قال يدخل في هذه الوصية اهل الفقه واهل الحديث ولا يدخل  
فيه من يتعلم احكامه مثل كلام سفيان وغيره لان هؤلاء يستحقون المتفلسفة  
لا طلب العلم قاضيان في مسائل متفرقة من كتاب الوصايا وغيره  
اهل الفضل رجل ادعى بان يباع كتبهم ما كان خارجا عن العلم وبوقف  
كتب العلم وفشل كتبه وكان قبايل كتب الكلام فكتبوا الى ابي القاسم الصفار  
ان كتب الكلام هل يكون من العلم حتى يوقف مع كتب العلم اجاب ان كتب  
الكلام يباع لانه خارج عن العلم من المحل المزبور وفي النوازل اوصى ان  
يقصد في ثلثه الى الفقراء ببيع فاعطى غيرهم جاز من الضاير الميراثي  
وفي التفريق وكذا انه في الصدقة على الزم او على المساكين او على كسب مكة  
جاز غيرهم بخلاف الوصية من المحل المزبور رجل قال هذه البقرة لفلان  
قال ابو نصر ليس للورثة ان يعطوا فيموتوا ولو قال هي للمساكين جاز لهم  
ان يقصد قوا بغيرها وبه اخذ الفقيه ابو الليث لان الوصى ان كان معلوما بنية  
لصلى الوصية قبول الموصى له واذا قبل الوصية نفذ ملكها فليس له ان يعقده  
اما في الصدقة المقصودة وهو القربة ودفع القيمة صدقة وقربة كدفع العين  
قاضيان في فضل ما يتر مختلفان في كتاب الوصايا ولو قال ثلث مالي للمساكين  
صححت الوصية ويجوز صرفها الى مسكين واحد في قول ابي حنيفة واية يوسف  
رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الصدقة الى مسكين واحد ويجوز الى  
الى مسكينين من وصايا الثانية رجل دفع المال الى وصي امره بان يقصد

والقاضي اذا كان مائة وما دونهم  
عد ويوصون وان كانوا اكثر من ذلك  
فانهم لا يوصون كذا وصايا  
خزانة المفتين

مرت هذه المسئلة بعينها مع اولها  
في كتاب الكراهية والاحتسار ومرت  
في كتاب الوصايا

لا يوصون لايك ان يثبت  
لصلى لهم كذا في  
المحل المزبور



بثلاث ماله فوضع الوصي في نفسه لا يجوز ولو دفع الوصي الى ابنه الكبير والصغير  
 الذي يعقل القبطن يجوز وان لم يعقل لا يجوز فاضطجانه في مال مختلف  
 ولو اوصى بثلاثة اليه ان يعطيه من شاء فليس له ان يعطيه نفسه لانه ما مور  
 بالاعطاء من جهة الوصي وهو لا يكون معطيا لنفسه بخلاف ما لو اوصى رجل  
 الى رجل بثلاثة بضعه حيث احب او يجعله حيث احب فهو سواء والله  
 يجعل لنفسه ولئن احب من ولده وليس له ان يجعل لاحد من ورثته الميت  
 بسوطة من غير ان يقر بالرجوع من الوصايا ولو اوصى سهم من ماله او جزء من  
 ماله وقيل للورثة اعطوه ما شئتم لانه مجزول بيننا ول القليل والكثير لكن  
 جرماله الوصي لا تمنع صحة الوصية والورثة قايئون مقام الوصي فالسريان  
 هذا الذي ذكرنا اعتبار الشايع بناء على ما عرفت ان السهم كالجدة وما اصل  
 الرواية في خلافة فذكر في البسوط اذا اوصى لرجل سهم من ماله فله مثل اخس  
 سهام ورثته الا ان يكون اخس السهام اكثر من السدس فلا يزد عليه في قول  
 ابي بصير وقال في اجماع الصغير اخس سهام الورثة الا ان يكون افضل من  
 السدس في يعطى له السدس فعلى رواية الاصل يجوز ابو حنيفة النقصان  
 عن السدس ولم يجوز الزيادة على السدس وعلى رواية اجماع الصغير يجوز  
 الزيادة على السدس ولم يجوز النقصان عن السدس وقال يعطى الوصي اخس  
 سهام الورثة الا ان يزد على الثلث في الثلث كذا ذكره شيخ الاسلام خوادم  
 زاده في بسوطة له ان السهم اسم لمقدار لمقدار مجزول كالجدة فلا معنى  
 لشذبه بالسدس وانما جعلناه عبارة عن نصيب احد الورثة لانه ما يصيب  
 احد الشركاء عند العتمة يسمى سهما وانما صرف الى الاخس لانه متيقن  
 الا اذا زاد على الثلث فير ذالبه لانه الوصية باكثر من الثلث لا يصح عند  
 عدم الاجازة وله ما روى ابن مسعود رضي الله عنه ثلثي ثلثي الوصي سهم  
 من ماله فقال السدس وروى ان رجلا اوصى سهم من ماله ف قضى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في ذلك بالسدس فاخذ ابو حنيفة هذا وصرف مطلقا  
 لفظ السهم في الوصية والافراد الى السدس وقال جماعة من اهل اللغة ومنهم ما يسن  
 ابن معاوية ان السهم السدس ويذكر ويرد به سهم من سهام الورثة ايضا  
 فيعطى له اقلها كما في باب الوصية بثلاث المال من كتاب الوصايا وذكر  
 في وصايا المتوازل لو اوصى بوصايا او عليه دين فباع بعض ورثته بعض تركته  
 وقفني ونفذ وصايا به فالبيع فاسد الا ان يبيعه باء الغاضى في الرابع و  
 العشرين من الفصول الستة وخمسة رجل اوصى بثلاث ماله لثلاث الورثة  
 بيع شئ من التركة قال ان اوصى بالثلاث لشخص معين فانه يملك الورثة  
 التصرف الا بعد الثلثين لانه ما قبل الوصي له صار ثلث ذلك الشئ في التركة  
 ملكه فلم يملك الورثة النصف فيما هو ملك الغير وان اوصى بالثلث للفقراء او لصدقة

فان الوارث

فان الوارث يملك التصرف في التركة لانه له ان يرفع القيمة لانه الغرض منه القربة  
 وقد حصلت برفع القيمة بخلاف الرجل المعين جوامع الفتاوى  
 في الثاني من الوصايا وعنه محمد اذا اوصى بثلث بصدق عنه بالف درهم بعينه  
 فنصدق الوصي بالف درهم مكانه ما لم يثبت جاز واكاصل ان اذ نذر بالصدق  
 بالثلاثة فنصدق الوصي بثلث او قيمة فضيه روايان فان ملكك الالف التي عندها  
 الوصي قبل ان يصدق الوصي ضمن الوارث مثلها وعنه ايضا الوصي  
 بالف درهم بعينه بصدق في ملكك الالف بطلت الوصية تاتار فانية  
 في الثاني من الوصايا حاصلا هذا الفصل ان الوصي به اذا كان معينا اعتبر  
 لصحة الايجاب وجودة يوم الوصية حتى اذا اوصى لثلاث معينا لا يملك  
 يوم اتمه درهم لا يصح الوصية واذا كان عين الوصي به في ملك الوصي يوم وصية  
 فالوصية يتعلق به حتى اذا ملك العين بطل الوصية ومنى كان الوصي به  
 غير عين وهو شايع في بعض التركة فكذلك يعتبر لصحة الايجاب وجود الوصي  
 يوم الوصية ويتعلق به يوم موت الوصي واذا كان الوصي به موجودا في  
 ملك الوصي فالوصية لا يتعلق به حتى لا يبطل الوصية به لانه بيان هذا الاصل  
 في السائل اذا اوصى لرجل بثلاث ماله وله مال وملك ذلك المال واكتسب  
 مالا غيره فان ثلث ماله الذي اكتسبه للوصي لم يملكه ولم يتعلق الوصية بالمال الموجود  
 يوم الوصية حتى لا يبطل به لانه وهذه وصية شئ غير معين والوصي شايع  
 في جميع المال ولو قال وصيت لك بثلث عني وبنائة فغني وليس في ملكه  
 عني لا تمنع الوصية بها حتى لو ملك تلك الاعيان تبطل الوصية لوصي غنام  
 بعد ذلك قبل ان يموت لا يكون للوصي له من الغنام الحادثة شئ وهذه وصية  
 غير عين والوصي به شئ شايع في بعض ماله لانه جميع ماله واذا تعلقت بذلك  
 المال تبطل به لانه باخر ضرورة وكذا لو قال له وصيت لك بهذه التركة ليست  
 في ملكه لا يصح الوصية ولو كان في ملكه يتعلق الوصية بها حتى لا يبطل به لانه  
 وهذه وصية شئ معين تاتار فانية في الفصل السادس من الوصايا  
 نصه فوا بر هذا الثوب فاختار للورثة ان يثاوا انصدقوا بالثوب او بتمنه بعد  
 البيع او بقيمة وامسكوا الثوب وبه نأخذ بزيادة في الوصايا رجل  
 مات وقد كان اوصى بثلاث ماله وخلف صنوفه العفارات والوصي باع  
 صنفا للوصية فللوارث ان لا يرضى الا من كل شئ الثلث مما يمكن بيع الثلث  
 محبط برمان في الحادي والعشرين من الوصايا وان اوصى وخلف صنوفه الاموال  
 فباع الوصي صنفا للشفقة فقال الورثة نحن لانرضى بذلك وبيع في كل صنفا  
 ثلثه فلم يملك عمدة الفتاوى في مسائل شئ من الوصايا وكذا في الثانية من اوصى  
 بعشرين عددا من امواله او غنما من الفضل دون يجوز ويخرج من الثلث فبغير ثوب  
 ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز وفي نوادر ابن سماعه عن محمد بن ابي عيسى اذا قال

وفي غاية البيان ما يخالفه فتلا في البسوط  
 وصحة الوارث فليراجع  
 اليه سلا



اوصيت لفلان بجميع نصيبى من الدار وهو الثلث فاذا نصيبه من الدار  
 النصف فلا النصف كله اثنان من الثلث ما لم قال ثمة والبيع  
 في هذا مخالف للوصية فان قال غيره بعث فلان بجميع نصيبى من الدار وهو الثلث  
 بكذا او درهما وكان نصيبه النصف فالبيع يقع على الثلث تاتى خاتمة الفصل  
 الثاني في الوصايا رجل قال في وصيته او في مرضه ان حدث به حادث فلفلان  
 كذا اعزى به يوسف رحمه الله تعالى قال سمعت ابا حنيفة رحمه الله يقول ان هذه  
 وصية واحدة عندنا الموت وان لم يقل حدث الموت وكذا لو قال لفلان الف درهم  
 في ثلثي وهو وصية وان لم يذكر قبرا الموت وكذا لو قال لفلان الف درهم في مالي  
 او في نصف مالي او في ربع مالي فهو باطل قال ذلك في وصيته او في مرضه لان يكون ذلك  
 في ذكر الوصية فيكون وصية قاضية بغيره وصية ذكر كتاب الوصايا وفي  
 الخلاصة مريض قال ان جاء رجل يري علي ما بين الدرهم الى خمسة مائة فاعطوه  
 قال ان لم يقيد لا اعطى بغير اوصى او بغير اوصى رجل بعث كتاب الوصية باطله  
 فيمن كرم في اخا الوصايا اوصيت بتكفينها من ماله الذي اخرجها من الوصية  
 باطله وان لم يكن لها مال فمحمدا وجب من بيت المال والثاني الزوج كالنكسوة  
 لقيام النكاح حتى يجرى النوارث ويقول الثاني نأخذ في الرابع وصايا الزانية  
 امرأة اوصت الى زوجها وقرنته بان يكفنها من ماله الذي عليه فالوصية باطله وله  
 ان يكفنها باسائه من الزكاة لان قدر الكفن من الزكاة باق على مالك الميت فلا فائدة  
 في النكاح وان لم تترك شيئا فكفنها على بيت المال ولا يجب على الزوج لهما الموت  
 انقطعت الزوجية وغرابة يوسف كفنها على زوجها اعتبارا بغيره في حال حيها  
 وهو المختار وافعات حسامية في الوصايا بقدوم الكفن من الزكاة  
 على سائر الحقوق فان لم يترك مالا فالكفن على من يجب النفقة في حصة الزوج في قول  
 محمد وعليه قول ابو حنيفة يجب الكفن على الزوج وان تركت مالا وعليه القول فاجتمعان  
 في غسل الميت من كتاب الصلوة ولو اوصى الرجل ان يكفن هو بعثه والاف  
 فانه يكفن الوصف في غير سرف ولا تقير قاضية بغيره في الجوز وصية ذكر الوصايا  
 وفي الكتب الوصية بالاسرف في الكفن باطله الوصية بالتأخير في الدار باطله  
 بزارية في اوصى من كتب الوصايا عن ابي حنيفة في رجل اوصى ماله لافلان مولى المسلمين  
 او لغير القوم فهو باطل ولو كان من اكلان مولى فغير المسلمين نفقة القنات في الوصايا  
 ولو اوصى ان يكفن في ثوب كذا في موضع كذا فالوصية في تعيين الكفن وموضع  
 القبر باطله ولو اوصى بان يقبر مع فلان في قبر واحد لا يرعى شرطه ولو اوصى بان يقبر في  
 مقبرة كذا بقرب فلان لم يرعى شرطه ان كان في الزكاة مؤنة التحمل من وصايا  
 معين للمنفق الوصية بالكفن والدفن والنقل من موضع الى موضع وتعيين  
 قبره بالبناء عليه وبغيره مال من يقره القرآن عليه باطله من وصايا واجبة  
 الاخير في الوصايا ولو اوصى ان يقبر فلان او ان يدفن فلان في ثوب كذا في موضع كذا

لا بد ان يكون ما في الوصية من الكفن باطلا في كل حال  
 الا في باب ما يجوز الوصية به وما لا يجوز  
 وافعات حسامية  
 سماح  
 سله

سنة كفن المرأة العبد ونحوه على القول الفنى به  
 انه على الزوج وان تركت مالا فاجبت باق الزكاة  
 لكن تعليلهم ان يوسف باق الكفن كالنكسوة حال  
 ابيوه يقتضى ان يكون على العبد ومقتضاه ان يبايع  
 فيه كذا كسوته كذا نفقة  
 ابو البراء سله

الوصية بالقراءة عليه قبره باطله لكن اذا لم يعين القارى اقالا واعتبه بنفق الزكوة  
 على وجه العلة ووجه الاجرة جامع الفتاوى ذكره في الفصل التاسع والعشرين من وصايا التاتى  
 ولو اوصى ان يصلى عليه فلان في العيون الوصية باطله وقال الصدر الشافعي الفتنى عليه  
 فتح القدس المبيت اذا اوصى بان يصلى عليه فلان فالوصية جائزة وعليه الفتوى  
 وفي نوادر ابن حزم انها باطله ولا يؤمر فلان بان يصلى عليه وافعات حسامية  
 في الجنائز ولو اوصى بان يصلى عليه فلان فقد ذكر في العيون ان الوصية  
 باطله وهو الاصح وفي نوادر ابن حزم انها جائزة ويوجب ان يصلى عليه والفتوى  
 على ما ذكر في العيون تاتى خاتمة الفصل التاسع والعشرين ولو اوصى ان يتخذ طعاما  
 بعد وفاته ويطعم الناس يجوز فالفقير والغنى في ذلك سواء محتار النوارث  
 في الوصايا ولو اوصى بالثلث في وجهه الخيرة الى الفطرة او الى بناء المسجد او طلبة  
 العلم رجل اوصى بان يتخذ طعاما بعد موته ليطعم الناس ثلث ايام من ماله وهو  
 الاصح اوصى كصالح قرية فلان فالوصية باطله خلاصة في الجوز الاخير في الوصايا  
 الاول في كتاب الوصايا ولو اوصى بالتخاذه الطعام للماتم بعد وفاته ويطعمون  
 الذين يحضرون التفرية قال الفقيه ابو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويجوز للذين  
 يطول مقامهم والذي يجزى من مكان بعيد يتولى فيه الاغنياء والفقراء ولا يجوز  
 للذي لا يطول مسافة ولا مقار فافضل من الطعام من ثمنه يضمن الوصى وان كان  
 قليلا لا يضمن وعن الشيخ الامام ابي بكر البجلي رجل اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته  
 للناس ثلث قال فالوصية باطله قاضية بغيره في اوبل الوصايا الوصية  
 للمسجد لا يجوز عند الثاني خلافا لمحمد ولو قال ينفق عليه جارا اجماعا اوصى  
 بماله من الدين على مديونة لا تجوز اوصى بثلث ماله للكهنة جاز لسالكين مكة  
 قال محمد اوصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز ويصرف الى سرحه ونحو ذلك اوصى بثلث  
 ماله في الثغور فهو باطله في القياس وفي الاستحسان اجعله في ما سكن الثغور  
 بزارية في اخرج في الرجوع من الوصايا وعنه محمد اوصى بثلث ماله لبيع في المسجد  
 حارة ولو اوصى لبيع المسجد لا بزارية في الخامس من الوصايا اوصى بثلث  
 ماله ليدخل الدين ص يدخل في اوصى بداره على مصالح مسجد معين فهو  
 وصية بقرية باياع فيها هي وصية بغلته فلا يتابع من وصايا القنية في باب  
 نصرة فوات الرض جو رجل اوصى بحجرة معينة لمعينة لبيس فيها مائة مائة بحرية  
 فلهذا وصية له بالسكنى دون الرقبة نفقة القنات في الباب الاول من الوصايا  
 ولو اوصى بسكنى داره لرجل وليس مال سوى الدار جازت الوصية وله  
 بسكنها ما دام حيا وان لم يخرج الدار من ثلث ماله ولا يجوز النوارث الا ببيع الثلثي  
 الدار في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف للنوارث ان يبيع الثلثي وله ان  
 يقاسم النوارث ايضا وبغير الثلث للوصية قاضية بغيره في فصل من جوز وصية  
 ومنه لا يجوز ولو اوصى بسكنى داره لرجل ولا مال غيره فاراد النوارث ان يبيعوا ثلثها

وقيل لا يجوز وان كان القارى معينا كذا  
 قال ابو نصر كذا في الدار خاتمة  
 من الجوز

الثلث انما يجزى من اعيان الزكاة اما ما يدين  
 لا يجزى من الدين ليس بال مطلقا وليس  
 بصلح للفقرة كذا في القنات  
 في اوصى بقرى الثغور  
 سله



روى عن ابي حنيفة انه ليس لهم ذلك وقال ابو يوسف لهم ذلك  
لان الوصية بالسكنى دون الوصية بالرقبة ولو اوصى لكل الدار لم يكن له  
الا الثلث وكان لهم بيع الثلثين فكذا اذا اوصى له بكسبا ما وجه قول  
ابن حنيفة انه حقه في ثلث الكسبي شايخ وفي بيع الثلثين منها ابطال حقه  
في الكسبي فيما باعوه فلم يجز له ان يبيع الثلث في الرابع من الوصايا  
ولو اوصى بعتل داره لسان قال ابو القاسم بوجاهة الدار ويدفع السب غلته  
لانه اراد الوصية بالعتل ان يكن بعتل قال ابو بكر الاسكاف يجوز له ذلك  
وقال ابو بكر بن سعيد وابو القاسم ليس له ذلك قاضيان في فصل  
ما يلزمه من الوصايا اوصى بخدمة عبده سنة لفلان وفلان غائب  
بخدمة سنة بعد رجوعه ولو اوصى لفلان بخدمة عبده هذه السنة فقد  
ملازم بعد السنة بطلت الوصية من الحمل للورث العبد الوصى بخدمة لسان  
اذا قل خطأ واخذت قيمته واشترى بها عبدا آخر ثبت حق الوصى بخدمة  
فيه من غير تجديد قاضيان في ما يلزمه في الوقف ذكر عليه وجه النظر  
المسوط ولو اوصى بان يخدم عبده احد ورثته سنة ثم يعق جاز انما جاز  
بقية الورثة وان لم يجز وبطلت الوصية بالعق لان الوصية بالعق  
في ضمن الوصية للورثة وبناء عليها والوصية بخدمة لاهل الورثة لا يجوز الا  
باجازتهم فاذا بطلت الوصية للورثة بطل ما في ضمنها كالوصية بالمحابة  
ولو اوصى ان يخدمهم سنة ثم يعق جاز وان لم يجز اوصى بعضهم ثم اختلف  
عبارة ما يجز في غيره هذه الوصية فيل يجوز بطريق الوصية لان  
الوصية لجميع الورثة على قدر حقوقهم في التركة جارية لانها لا تنقض ابطال  
حق اقدم ولا يجرى الوصية للبعض باجازتهم ولا يجوز بيعها بطريق  
الارث فتعذر لان الرقبة تثبت على حكم ملك المبت حتى لو باعها او  
وهبها لم تجز وانما لم يقع رد بعضهم هذه الوصية لانه معنى صحيح بوذى  
الى ابطال حق الباقيين لانه حينئذ يصير وصية لبعض الورثة فيبطل  
فلم يصح رده لهذا وقيل يجوز هذا بطريق الارث لان حق اقدم العبد لجميع  
الورثة ثابت شرعا لان الرقبة غير مشغولة بخدمة احد ان كانت رقبته  
مشغولة بوصية فصار تخدمته مباحا لباقيهم ولهذا الورثة بعض الورثة  
الوصية لان الورثة ملكوا الخدمة بالارث والارث لا يرد بالرد فكانت هذه  
وصية باعانة لا غير بعد سنة ولكن يشترط ان يخدم الورثة سنة فاذا خدم  
الورثة سنة يعق على الميت وذكر في الفتاوى لو اوصى بان يعق عبده بعد  
خدمته لولده سنة يجوز الوصية ويخدمها على قدر ميراثها الا ان يقول وصية  
يخدمها على السواء فبطلت الوصية اذا كان احد ولد له ذكر والاخر انثى  
لان لو جاز ذلك لاشتركا في الخدمة وصار الوصية للوارث فاما اذا كانا

ذكرين

ذكرين او انثيين جاز ذلك وصار سبيلا سبيل الميراث ووزن الوصية فلا يجوز  
الزوج بهذه الامة لانها باقية على ملك الميت من ملة الى وقت نفاز عتقها  
ولو اوصى ان يخدمهم ثم هو حر لم يعق الا ان يعقوه لانه لا يملك الاعناق  
بعد الموت لانه ليس باهل له ولم يعق عتقه بشرط فلا يعق ما لم يعقوه  
ولو صالحوه في اخذته على شئ ونجيز والعق جاز لان هذا العبد ملكهم في حق  
اخذته فبالصالح ابطالوا ذلك الملك ببدل فيجوز ولا يصح اخذته جاز  
وان كان لا يجوز الا عتقا من غيره لان الصالح اسقاط واستقاطا حتى يعوض  
جائزا لما عرف ولو اعتقه احد الورثة قبل السنة ضمن حقه اصحابه ثم قيمته  
اخذته ملكا جديدا ولكن يقوم مقام الميت بطريق الاخلافة عنه والمورث كان  
ملك خدمته بملك الرقبة فكذا الوارث فتعذر الرقبة ملكا لهم فحق ملك  
خدمته الذي لا يؤدي الى ابطال الوصية بالعق فكان في معنى المديون فصار العقق  
متلغا عليهم ملك الرقبة والمنفعة ونقض بالاتلاف مع ملك الرقبة ولو قال  
الوارث بعد السنة ان دخلت الدار فانت حرة فغلبه وكذلك الوصى ذكر في اجماع انه  
لا يعق في الوصى وقد ردت في النكاح قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال وصيت  
ان يخدم عبدي سنة فلان ثم هو حر فان لم يخدم فلان سنة لم يعق وهذه وصية فيه  
ولو اوصى ان يخدم ورثته سنة ثم هو حر فخدمهم سنة اشترى من مرضا وان كان يعق  
بعد السنة وليس هذا على اخذته كانه قال اعتقوه بعد سنة الا يرى انه  
يخدمهم على الميراث ولو لم يخدمهم شيئا اعتق لما بينا فان قال الورثة  
نحن نعتق عتقهم فذاك لهم وهو من الميت ولو قال يخدمهم هذه السنة  
ثم هو حر فان غاب شهر او مرض بطلت وصيته فمده بعينه ان لم يخدم  
لانه لا يقال خدمهم هذه السنة وان غاب يوما او يومين لا يبطل الوصية لانه لا يقال  
خدمهم هذه السنة فان ترك اخذته يوما او يومين ولو قال وصيت خدمته  
عبدى لورثتى سنة فهو حر وله بنون وبنات فانما جاز ذلك فهو جائز ويخدمهم  
بالسوية ويعق بعد سنة وان لم يجز الوصية فلم يبيعوه قبل السنة ولا يعق  
ابدا الا بخدمة على الوصية سنة فان خدمهم على الوصية سنة جازت وصيته  
بالعق واذا اوصى بخدمة امته لرجل سنة ثم يعق وترك ابنتين ولا وارث له  
غيرها فاعتقها احد هما لم يجز لان رقبتهما في حق اخذته سنة مملوكة للاجنبي  
وفي الاعناق ابطال ملكه فلا يجوز بخلاف الوصية بخدمة لورثته سنة  
فاعتقها احدهم جاز لما بينا من المحيط الضيق اول باب الوصية بعق العبد  
بعد اخذته من كتاب الوصايا رجل له عبد فادعى ان يخدم ولدين كل سنة  
ثم يعق جاز الوصية ويخدمها على قدر ميراثها ذكر كان او انثى وانما يبطل الوصية  
وكان ذكرين جاز الوصية خوانة المفتين رجل قال لامته عند الوصية اذعت  
بابنى هذا وبنى هذه حتى تستقيا فانت حر قالوا ان كان الابن والبنت كبيرين فمدهما



حتى تنقذ الابنة ويصيب الابن ثم الجارية وان كانا صغيرين فبخدمتهما حتى  
 يدركا لانه الاستغناء الكبيرين والصغيرين يكون عندنا قلنا وان كانا كبيرين فبخدمتهما  
 الابنة وبيع الابن فخدمتهما جميعا لان شرط العتق خدمتهما حتى يستقنيا فلا يعتق  
 عند استغناء واحد منهما ولو كانا صغيرين فادركا احدهما احدهما جميعا حتى الآخر  
 فانه مات احدهما قبل ذلك بطل الوصية لانه كانت معلقة بخدمتهما وقد وقع  
 الياس من ذلك فاضبحان في فصل التعليق من كتاب العتاق رجل اوصى  
 ان يخدم عبده والديه سنة بعد سنة ثم يعتق قال ابو نصر ان كانت الوصية للاب  
 والام فالوصية باطله لانها لو جازت بسوايان في اخذ منه فيكون وصيته للام  
 بالزيادة على قدر ميراثها فبطل وان اوصى به ذلك لوارثين بسوايان في الميراث جاز  
 ويكون سبيله سبيل الميراث ووزن الوصية وقال الفقيه ابو الليث وانما قلنا في  
 الميراث جاز ايضا ويخدمها على قدر ميراثها لانه اللفظ عند الإطلاق يجعل ذلك  
 والوصية يجب تعجيلها ما لم يكن الا ان يقول في وصيته يخدمها على السواء فيبطل الا ان  
 يجيز الوارث فيخدمها والفتوى على هذا في كتابنا اذا اوصى بخدمته جميعا ورثته ثم  
 موهو قال هو جائز فاضبحان في كتاب الشفعة رجل اوصى بوصايا باخلع ورثته  
 ان اباهم اوصى بوصايا ولا يكون ما اوصى به فقالوا فاجزنا ما اوصى به ذكره المنقح  
 انه لا يبعد اجازتهم وانما يبعد اجازتهم اذا جاز بعد العلم فاضبحان في الوصايا  
 وكذا في الثانية خاتمة في التاسع عشر من الدعوى فاعلم انما اوصى بوصايا  
 وكتب في وصيته ان يعبده فلان خدمته لم يسمع ذلك منه احد ثم مات فمعه  
 ورثته تدبيره ويختلف الورثة على علمهم وانما قرأ الوارث ما كان في كتاب الوصية  
 عنق العبد اذا كان يخرج من الثلث ويلزمه السحابة فيما زاد على الثلث اذا كان لا يخرج وكذا  
 لو كان على الميت دين يحبط به بالعتق وسعى في جميع قيمته ثم اختلصوا في قيمته  
 قال بعضهم قيمة المدين قيمة لو كان قتا وقال بعضهم قيمة المدين ثلثا قيمة لو كان قتا  
 وقال بعضهم ينظر كم يستخدم مده عمره فيجعل قيمة ذلك وقال الفقيه ابو الليث  
 قيمة المدين نصف قيمة لو كان قتا وهكذا ذكر الشيخ المعروف بخواجه زاده هكذا في  
 كما وقال عليه الفتوى ففد الفتاوى في التدبير من كتاب العتاق ورضي الرجل  
 مرض حتى اوصى بوصية فلو اوصى بشي صار باطلا لانه ظهر بالفتي انما يتعلق  
 بالحق احد وهذا اذا قيد بالمرض بان قال انتم من مرضي هذا اما اذا اطلق ثم صح  
 فباقية وان عاش بعد ذلك سنين كما في التهمة فتمت في كتاب الوصايا ٥٥  
**سج** قال المديون اذا امت فانت بري من دين لي عليك قال ابو القاسم  
 القصار مع وصيته ولو قال انتم لا يبراء للمخاطرة من وصايا الفقيه وكذا  
 في الولو الجبة في الخامس من اعتقل لسان مريض فبطل الوصية هكذا فكذا  
 فانت ابرأ من اي نعم لم يصح الا ان يطول الاعتقال فيصير كالفرد جامع الفضولين  
 في احكام الائمة من الفصل الرابع والثلاثين الاشارة تقوم مقام العبارة ولو قدر

ولو كان الله يبر مقتدا يقوم قنا كذا في الثانية  
 في فصل التعليق من العتاق  
 س

على البيان من المحل المذكور الاشارة من الاخرس معتبرة فائنة مقام العبارة في  
 كل شي من بيع واجارة ومهنة ورهن وكساح وطلاق وعتاق وبراء وقصاص  
 الا في الحدود ولو تصرف وهذا ما خالف فيه القصاص احدى روايه القصاص  
 كالحود ومما قلنا ثبت بالاشارة وقامه في الهداية وغيره ما على استثناء احدى  
 وبيراد عليها الشريعة فلا تقبل شرها كذا في التمهيد من الاشياء في احكام  
 الاشارة كل مرض صار صاحبه ذا فرائض ثم مات عنه حكمه حكم المريض تبرعات  
 المريض معتبرة الثلث كالهبة والصدقة والعتق والتدبير والمجابهة وقد رما  
 لا يتغلب الناس فيه ومما شبه ذلك وكذا لو ابرأ او عفى عن ذم اخطاء  
 ولو عفى عن ذم عمده جوز ثانيا خاتمة في الثاني والثلاثين من الوصايا جرح اوصى  
 عند موته ان يعفى عن قتله والقتل عمده كان باطلا في قياس قول المجتهد  
 فاضبحان في فصل من يجوز وصيته ومن لا يجوز من الوصايا اوصى بوصايا في مرضه  
 ثم صح وبراء ثم مات بعد ذلك بسنين فموت على وصاياه الاولى لم يرجع عن غيرها  
 ان لم يكن قال هو وصيته ان مات من مرضي هذا او بالفارسية الكري من ارض بيماري  
 ذكرنا انما اوصى بيماري بيماري فان قال ذلك ثم برى ثم مات بطلت  
 وصاياه في الفصل المذكور من الفتاوى الكبرى جعله الباء اوصى بوصايا وكتب  
 لها وصايا ثم مرض بعد ذلك فوصى بوصايا اخرى ايضا وكتب وصايا اخرى لم يذكر  
 في الصك الثاني انه رجوع عن الوصية الاولى ويعمل به جميعا اوصى بوصايا ثم صح قال  
 محمد رحمه الله تعالى اذا اطلق عليه يكون حتى يبلغ سبعة اشهر فوصيته باطله وانما افان  
 قبل ذلك فحكمه فيما اوصى على حاله وروى عنه انه قال ان افان قبل السنة فهو كما لو كان  
 صحيحا وغيره كذا في الفتاوى رحمه الله تعالى انه وقت سنه وروايات كثيرة جمعتها في الكساح  
 من الفتاوى والصغرى والفتوى على انه لا يوقت في شي بل يفوض الى الراي القاضي  
 كما هو في قول المجتهد رحمه الله تعالى وانما تستباحاجة الى التوقيت فالفتوى على المجزون  
 المطبق في حق النضرقات بعد سنة لانه ما حال عليه الفضول الاربعة ولم يبق منه  
 علم بحكام جنونه وفي الصلوة اجنون محذور ما ذكرنا في صلوة فتاوى الصغرى  
 وفي صلوة هذا الكتاب بشي منه اوصى بوصيته ورتبه بعض رتيقة ثم وكس وصار  
 معنوها فمات كذلك زمانا ثم افان ثم مات فالوصية باطلة الا الله يبر لانه في التدبير ملك  
 الرجوع اراد به اطلاق ذلك حتى صار مطبقا على ما احسنه من الفصل المذكور بعلمه النون  
 قال في الاصل من سني الوصية الاولى واوصى بها للثاني كان رجوعا عن الوصية الاولى  
 ومن سني الوصية ولم يستم الاولى لم يكن رجوعا وكان ذلك جبرها وبيان اذا اوصى  
 بعبد لم يزل ثم قال العبد الذراع موت به لفظا من رجوعا لانه سني الوصية الاولى  
 وثمان الوصية للثاني فكان رجوعا اما اذا سمي الوصية ولم يستم الوصية الاولى  
 لم يكن رجوعا وكان بينهما كما اذا اوصى بعبد لم يزل ثم اوصى به لآخر من وصايا  
 المبسوط وقيل الرجوع عن الوصية على اربعة اوجه مسترها ما يكون رجوعا بالقول



والفعل جميعا نحو ان يوصي لرجل شيئا ثم قال رجعت كان رجوعا وكذا الوصي  
 بعين ثم اخرج من ملكه بوجه من الوجوه بطلت الوصية حتى لو عاد اليه بعد ذلك  
 في جوفه لا يكون وصية ومنها ما يكون رجوعا بالقول لا بالفعل نحو ان يوصي بثلث ماله  
 ثم قال رجعت مع رجوعه ولا يكون رجوعا بغير ذلك ومنها ما يكون رجوعا بالفعل ولا يكون  
 رجوعا بالقول نحو ان يقول لعبد ان مت من مرضي هذا فانت حر فموتته بغير قيد ولو قال  
 رجعت عن ذلك لا يصح ولو باع العبد جارا وبطلت الوصية ومنها ما لا يكون رجوعا بالرجوع  
 ولا بالفعل نحو ان يبر بغيره تدبير مطلقا لا يمكن ان يرجع عنه لا قولاً  
 فانه يخلو فيما يكون رجوعا عن الوصية وما لا يكون ولو اوصى هذا الرجل فصار قبل موته  
 الوصي لا يبطل الوصية وكذا اذا اوصى بهذه الوصية فكبرت وبلغت وكذا الوصي له  
 سر صغار فكبرت قبل موت الوصي حيث بطلت الوصية قال وايجاب في الوكالة  
 نظير جواب في الوصية برب بره من وكل رجلا ببيع بيتي مما وصفا فحصل التغيير في  
 البيع في كل موضع بطلت الوصية بطلت الوكالة وفي كل موضع لا تبطل الوصية لا تبطل  
 الوكالة فقد سوى بين الوصية والوكالة تارة خاتمة في كادى والعشر  
 في الوصايا قال الامام السجستاني في كتاب الزكوة من شرح الطحاوي ثم الوصايا  
 لا تجزأ اما ان يكون كله للعباد وما كان لله تعالى فلا تجزأ ما ان يكون في بعض الزكوة  
 والجمع والصوم والصلوة او كلها واجبات كالكفارات والنذور وصلة الفطر كلها  
 نظراً عما لو وصية حج اما الوصية على الفقراء او لم يجد اوجع هذه الوصايا كلها  
 لو جمع بين بعضها فان كانت ثلث ماله يجزئ جميع ما اوصى به فانه يفرضها كلها  
 في ثلث ماله فان كانت ثلث ماله لا يجزئ جميع ذلك فان اجازت الورثة فذلك وان لم تجز  
 الورثة فانه ينظر ان كانت وصايا كلها للعباد فانهم يتقاربون بالثلث بينهم  
 فان كانت وصايا كلها لله تعالى فانه ينظر ان كان كلها خرافيق بيداء بما يراه  
 كلها واجبات فانه بيداء بما يراه ايضاً وكذا ان كانت كلها نطوعا وان كان  
 بعضها خرافيق وبعضها واجبات وبعضها نطوعا فانه بيداء بالفرض اولاً واخرها  
 ثم بالواجبات ثم بالنطوع وان جمع بين هذه الوصايا كلها فانهم يتقاربون في الثلث بوصاياهم  
 فما اصاب العباد فهو لهم ولا يقدم بعضهم على بعض ما كان لله تعالى بجميع ذلك  
 كل فبيد انما يفرق بين الوصايا غير النطوع هذا اذا لم يكن في الوصية عتق منفذ  
 والحقابة منجزة فان كان فيها عتق او حابة منجزة فان قولاً به حبيفة ان كانت  
 الحابة منجزة على العتق يصرف الثلث كله الى الحابة ثم الى العتق ثم الى سائر  
 الوصايا وان كان العتق منفذ ما يصرف الثلث اليها جميعاً فاذا فضل منها شيء  
 فيجوز صرف الفضل الى سائر الوصايا وعند هذا الحابة وسائر الوصايا سواء وانما  
 يصرف الى العتق فان فضل منه يصرف الى سائر الوصايا والحابة كذا في شرح الطحاوي  
 قال الامام السجستاني في كتاب الوصايا في شرح الطحاوي وان اوصى الرجل بوصايا  
 فان جازها في الثلث ان بلغ الثلث لهم جميعاً فيها ونعت وان لم يبلغ كيف

ان رتبة في فرض اولوب حج التمدن رتبة اولوب حارة سي هدي  
 ثم يفرق اليه رتبة ايوب واجبور في رتبة ايوب  
 حج اولوب وصيت ايوب بعده مصراحت اولوب ثلث  
 مال الحج واجبور رتبة بالذلول رتبة في رتبة  
 زياره في حجيرة اولوب حج زياره وصيت اولوب  
 تنفذ اولوب حج زياره ثلثه من هذا عتق  
 تقدم اولوب حج زياره ثلثه من رتبة باقي اولوب  
 بركة من رتبة اولوب حج زياره  
 ايوب حج زياره ثلثه من رتبة باقي اولوب  
 اولوب حج زياره  
 العتق من رتبة  
 حج

بقسم

بقسم الثلث بينهم فالوجه في ذلك ان يجمع الوصايا كلها ثم ينظر اليها والثلث  
 واليه نقصان من الوصايا وان كان النقصان مثل نصف الوصايا ينقص  
 من كل وصية نصفها وان كان النقصان مثل ثلثها ينقص من كل وصية ثلثها  
 نحو ما اذا بلغت الوصايا بالبر درهم واحد منهم مائة وللآخر مائتان وللآخر  
 ثلثمائة وللآخر اربع مائة وثلث ماله حامة فالثلثان من حامة  
 الى مبلغ الوصايا مثل نصفها حامة فينقص من كل وصية نصفها  
 الحامة حصة ولصاحب المائتين مائة وعلى هذا القياس من وصايا  
 غلبة البيان قيل باب الوصية للاقارب وفي فتاوى القضاة  
 في رجل اوصى بحجة الاسلام ووجوه القرب ومصالح سبي بعينه ووصى  
 بوصايا اخرى لا قوام باعيانهم وضاق الثلث عن ذلك فانه يثلث  
 على الوصايا فما اصاب الاعيان اخذ كل واحد منهم ما يحقه من ذلك وما اصاب  
 القرب وليس قبرا واوجب غير الحج بداء بالحج فانه استوفى جميع ذلك بطل ما سواه  
 وان بقي من الحج شئ بداء بالذي بداء به الميت وان لم يكن الميت بداء بشئ منها  
 ونزع عليها ما يحقق فان قال الموصي يصرف كذا في حصة حوض كذا او في حصة  
 مسجد كذا او في حصة القرب دون الاعيان في التوزيع من وصايا التنازل حاسب  
 والواجب مع النافذة اذا اجتمعوا فالواجب اول الا في العتق بعينه باذن الوصي  
 بان يجمع عنه حجة الاسلام ويعتق بعينه فانه ما يتحققان لان الوصي قد  
 اختلف فيعتب التوزيع والمخاصة ولا بعينه التقديم والبداءية ترجحاً ولو قال  
 ثلث مالي لفلان وللج فبيته وبين الحج نصفان وان كان مع الوصايا بالناسبة  
 حق الله تعالى وصية الاول يصرف كل وصية بحصتها وبغير كل حصة في جهات الوصايا  
 مفردة كما لو قال ثلث مالي لفلان وللج والزكوة والكفارة بقسم على اربعة  
 ما يحصن من الحيط الخسر ولو وقف ارضه في مرض موته واوصى بوصايا وقسم  
 ثلث ماله بين الوقف وبين سائر الوصايا فيصرف لاهل الوصايا يوم ايامهم ولا يمل  
 الوقف بقيمة هذه الارض فما اصاب اهل الوصايا اخذوه وما اصاب قيمة الارض  
 اخرج من الارض بذلك المقدار فصار ذلك دفعا عليهم ولا يكون الوقف  
 المنفذ اولي ولو كان الوقف عتقا منفذا في مرضه باذن عتق عبد له في مرضه  
 واوصى بوصايا او كان مدبرون حتى عتقوا بموته فانه بيداء بعينه عبدان كان  
 مدبراً ويخرج قيمة من ثلث ماله ويصرف باقى من الثلث الى اوصياء الوصايا  
 تارة خاتمة في وقف المربع في كتاب الوقف وقف في مرضه واوصى بوصايا  
 قسم ثلث ماله بين الوقف وسائر الوصايا بالقيمة فلا يمل الوصايا بحصتهم فما اصاب  
 قيمة الارض اخرج من الارض بذلك المقدار فيصير دفعا عليهم وقف عليهم قال  
 ولا يكون الوقف المنفذ اولي لغيره في العتق منفذ فانه يقدم على عامة الوصايا  
 جامع القبولين من احكام المربع والوقف قال واذا توفت المرأة وبها مال



صغار ولها زوج وهو اب هولا والا ولاد وتركت ميراثا مفعلا في ذل  
واوصت الرجل وعليها دين لانا من فلو صيرها ان يبيع في تركتها ما بقضي به  
عليها من الدين وكذلك اذا وصى بوصية في ابواب البر والانس شيئا مما  
يحتاج ان يباع فيه من تركتها فلو صيرها ان يبيع من تركتها ما بقضي به  
فخرج من الدين او الوصية وحفظ التركة لتنفيذها حق الميت والميت في حال  
حيوته كان او لم يتنفيذ حقوقه من غيرها فلو صيرها بعد موته فاذا فرت التركة  
من غيرها كان الاب اولى لانه الباقي مال الولد والاب مقدم على الام في التصرف  
في مال الولد فكذا على وصي الام ثم قال في الكتاب كان الاب اولى اذا كان موضعها  
لذلك يعني اذا لم يكن مبدرا امه فافسح في بيعها على من يري ان كان هكذا لا يملك  
التصرف في مال البنين وبوضع ماله في يد رجل اوفى وقت الحاجة ووقت  
بلوغ الصغير من تخلفه شرح ادب القاضي في باب الرجل يبرأ من يكتسب  
وصيته وصي الام لا يملك على الصغير بيع ما ورثه الصغير عن الاب العقار  
والمنفق في ذلك سواء لانه وصي الام قائم مقام الام والام حال حيوتها لا يملك  
بيع ما ورثه الصغير العقار والمنقول المشغول بالدين والخاص عن الدين سواء  
في الخائفة وما وصى الام وصي الاخ اذا ماتت الام وتركت شيئا صغيرا وصت  
الرجل او مات الرجل وتركت اخا صغيرا وصي الرجل يجوز بيع الوصي فيما  
سوى العقار من تركته هذا الميت ولا يملك بيع العقار ولا يجوز له ان يوصي  
ان يشترى شيئا للصغير الا الطعام والكسوة لان ذلك من جملة حفظ الصغير  
وما كان مورثا للصغير من جهة الام ان كان خالبا عن الدين والوصية يبيع  
المنقول ولا يبيع العقار وان كانت التركة مشغولة بالدين او بالوصية وكان  
الدين مستغرا فلا بد من بيع الكل ودخل بيع العقار تحت ولايته اذا بيع  
العقار بطريق قضاء الدين وقضاء الدين ودخل تحت ولايته في بيع العقار بدخل  
تحت ولايته ايضا وان لم يكن الدين مستغرا في بيع بقدر الدين وهل يبيع الزادة  
على قدر الدين فعلى الاختلاف الذي في قبل هذا وكل جواب عن فقه في وصي الام  
فهو الجواب في وصي الاخ والعقم تاتر خائفة في احادي والتقليد في الوصايا  
وصي الام بقاسم لولدها الصغير منقول لانه الذي ورثها من الام اذا لم يكن للصغير  
اب ولا وصي اما اذا كان له اب او وصي الاب بقاسم ذلك ولا يملك تسمية  
عقاراته على كل حال ولا يملك تسمية ما ورثه الصغير من غير الام العقار والمنقول  
في ذلك سواء وما عرفت من اجواب في وصي الام فهذا الجواب في وصي الاخ والعقم  
تاتر خائفة من الحمل الزبور بعد ورثته وفي الفتاوى والصغرى وخائفة ترك  
ابا واولاد اصغارا ووصي الرجل فالوصي اولى في التصرف في التركة من الاب  
وهو جد الصغار وبه يعني ادب الاوصياء في البيع وفي ادب القاضي  
لوصي الاب بيع التركة لعقضاء الدين وتنفيذ الوصية وليس له ان يملك البيع

وفي التابع والعشرين من الفصولين ان وصي الام لا يملك  
التصرف فيما تركته الام مع وجود الاب وصيته ووصي  
القاضي فليزج وما في ادب الدين وتنفيذ الوصية  
فهو مقدم على جميع ما قبل  
نقدم ما يتعلق بهذا المقام مفصلا في اول  
الوصي مال الصغير من كتاب البيوع نقلنا  
عن الفصولين مرتين  
وقد ذكر في الدفوع في كتاب الدعوى نقلنا في الزانية  
قبيل الثاني ما ذكره الامام في كتاب البيوع ما ورثه  
الصغير من ابية الحاجة للصغير  
او لعقضاء الدين

للصغير

للصغير وبه يعني في الحمل الزبور وفرف ابو حنيفة بن الوصي واجد فقال  
لوصي الميت بيع التركة للدين والوصية اما اب الميت فله بيع التركة  
لدين الصغير للدين ابنة الميت قال احوال هذه الفائدة تحفظ في الحضانة  
وبه يعني في العين في السداس والعشرين من كتاب البيوع  
فلا يبيع وهو جديع العروضة والشر لا لانه لو باع التركة لدين او وصية لم يجر  
بجلائف وصي الاب من وصايا جامع المصنفات وكذا في احوال بيع والعشرين  
من الفصولين ولو باعت مال صغيرا بالامر قبل للولد البطل وقيل لا قبل  
بالوجه او منع زوجها بعد موته ورعت انما وصيته ولو زوجها بصغار ثم قالت  
لم يكن وصيته لم تصدق على المشتري وبوقت بيعها اليه بلوغ الصغار فبعده  
لو صدقوها انما وصية جاز بيعها والابطل ولو سرق من المشتري انما اشتراها  
لا يرجع على المرأة في السابع والعشرين من الفصولين الام والاف وسائر  
الحارم لا يملكه لانفاق على الصغار من مالهم الا بما اوجبه الله ليس له ان يبيع  
التصرف في المال وان انفقوا ضمنوا في احكام عدم التولية وغيره الا ما اوجبه  
استحسنوا فيما لا يدر للصغير منه وفي الفلاف وفي احوال كريمة في جامع ما جالسه  
وما دونه وهو احاصل من الفتاوى والمختار ان كان من جنس النفقة يملك  
في جوده ام لا وان لم يكن طعاما ان كان دراهم يملك ان كان في جوده عذو والا لا  
وان كان يحتاج اليه بغيره لا يملك البيع والانفاق الا بعد ان يجعله في وصية  
من وصايا القنية في باب تصرف الام والوصي وكذا في نفقات الزانية عت  
مات عن زوجة واولاد صغار فله ما يبيع شي من منقولات التركة لاجلهم  
الي النفقة ومن غيرها وجه في النفقات من وصايا القنية في تصرف  
الاب والام وغير محمد في مات عن ابين صغير وكبير وترك الفاقائق الكسوة على  
الصغير غير خاتمة وهو ليس بوصي قال هو منقطع في ذلك وان كان ترك طعاما او ثوبا  
فاكتمه والب الكسوة مستحبا من وصايا الزانية او وصي لابن بنه البنين ترك  
ابن فافق الوصية على البنين بدونه فان القاضي يجوز ان كان في عياله ما هو  
صغير لا بعقل القبض قنية في الوصايا وصي وصي فوصيته او لم يملك  
المال وحكم المشرع انه لا يجوز تصرف الوصي الا بملكه وبه يعني موجبات  
الاحكام في الوصايا وصي الميت وصي الي غيره بذلك او وصي القاضي فعل ذلك  
جاز وصار وصي الميت والقاضي قنية في اخر ما يتعلق بالوصي والاب  
وفي السراجية والاختصاص ان الوصي ان يوصي اليه او لم يكن ما ورثه من  
من جهة الوصي من ادب الاوصياء ايضا الوصي اعلم ان الاوصياء ثلثة  
امين قادر على القيام بما وصي اليه فانه يقرر فليس للقاضي عزله وامين  
عاجز فالقاضي يقيم اليه من يعينه وفاسق او كافر او عبيد فجزاه واقامة  
غيره مقامه خزائن المقتنين في الاوصياء الوصايا ولو في الوصي اليه فانه يبيع

وكانت ما كرهه بعد من القنية لكن في الزانية ما يوافق  
حيث قال في الدفوع من كتاب الدعوى بيمين  
على انه ورثه من ابية وبه يعني على شرط في ائمة  
في صغره ينفذ في ان ثبت ان كان له حاجة  
للصغير او لعقضاء الدين



حتى يعرف ذلك حقيقة ولو ظهر عنده عجزه اصدلا استبدله غيره فوصايا الدرر  
 الوصي اذا عجز عن القيام بالوصية فاقام احكام قضا لا ينزل الا بالاول ما لو اقام قضا  
 اخر مقامه ينزل وفي فساد الفضلي وصي تجزئ القيام بالوصية فاقام احكام قضا  
 اخر ثم قال الوصي بعد اتمام حركه فادرا على القيام بالوصية هل يعيده احكامه الى مكانه  
 قال هو وصي على حاله لا يحتاج الى اعادة احكامه تاتر فاني في الفصل الاحادي و  
 الثلثين من الوصايا ليس للقاضي ان يعزل وصي الميث العدل الكافي كانه القينة  
 خلافا لما في النسخة من وصايا الاشياء وذكر كبر والصغر لو كان عدلا كافيا  
 لا يعزله ومع هذا الوصي لا يعزل وفي الاصلية في انزال اختلاف النسخ برزنية  
 في نوع في الولد الوصايا ليس للقاضي عزل الوصي العدل الكافي فانه كان جائزا  
 انما كان في الخط واختلاف في معنى قوله والاكثر على الصحة كما ذكر في النسخة لكن يجب  
 الملاءمة بعدم صحة كما في جامع الفصولين واما عزل المحابن فواجب من وصايا  
 الاشياء وصية الوصي لا كافيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله فلو عزله قبل ان يعزل  
 الصبي عندي انه لا ينزل لانه كوصي وهو اشق بنفسه من القاضي فكيف يعزله  
 وينبغي ان يعزله به لفساد قضاء الزمان قال ولو كافيا عدلا لا يعزله ولو عدلا غير كاف  
 بضم الهمزة كافيا وذكر انه ليس للقاضي ان يعزله الوصي ولا القتم الا اذا كان بدره في  
 الفصل السابع والعشرين من الفصولين وصي الاب اذا كان عدلا كافيا  
 لا ينبغي للقاضي ان يعزله وان كان كافيا غير عدل يعزله القاضي وينصب وصيا  
 اخر وان عد لا غير كاف لا يعزله لكن بضم الهمزة كافيا ولو عزله ينزل وكذا لو كان عدلا  
 كافيا فعزله ذكر الشيخ الامام العوفي بخلافه من ان يعزله وذكره في النسخة والظاهر ان ليس  
 للقاضي ان يخرج الوصي من الوصاية ولا يفسد موعنه فان ظهر منه خيانة او كان فاسقا موقفا  
 بالشرخه وينصب غيره ولو كان ثقة الا انه يتعسف عاجز عن التصرف او خلعه  
 غيره ولم يتركه الوصي لا يعزل وذكر الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا عجز عن تنفيذ الوصايا  
 كان للقاضي ان يعزله فاضحى ان في بيع الوصي وشراؤه كتاب البيع القاضي لا يعزل  
 وصي الميث الا في ثلث فيها اذا ظهرت خيانة او تصرف مالا يجوز تصرفه علما  
 او ادعى ديناً على الميث ومجر عداوته لكن في هذه يقول له اما ان تترك الميث  
 او عزلك ولا ينصب وصيا مع وجوده الا اذا غاب غيبة منقطعة او اخر  
 لم يرد من كما في النسخة اشياء في الوصايا ادعى الوصي ديناً على الميث  
 لا يخرج به ولو عينا يخرج به والمختارات يقول احكام ما ان تتركه من على الدين او  
 شراؤه يخرجك عن الوصية برزنية في الوصايا وعمر محمد بن كنة ان الوصي  
 اذا ادعى ديناً على الميث وليس بينه فان القاضي يعزله عن الوصاية وان كان له  
 بينة فنصب القاضي وصيا للميث حتى يقام البينة عليه ثم القاضي بالخيار  
 ان شاء ترك الثاني وصيا وصار الاول خارجا عن الوصية وان شاء اعاد الاول  
 الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكره في خلاص ان يجعل القاضي وصيا للميث

فان شئنا فقد اذبح جمع عدم صحة العزل  
 للقاضي فكيف ابو ظالم استثنى  
 كما في وصايا من الفقهاء  
 سه

والوصي اذا اراد ان يخرج نفسه من الوصاية  
 فاحكامه ان يعزله على الميث ديناً في بطلان  
 القاضي يخرج به كذا في عمدة القضاة  
 فخر الميراثي من الوصاية  
 سه

في مقدار الدين الذي يدعى صاحبه ولا يخرج الوصي من الوصاية وبه  
 اخذ المتأخر وعليه الفتوى فاضحى ان في كتاب الوصايا مات  
 وقد ادعى الى رجل فجار رجل وادعى ديناً على الميث والوصي نائب بنصب  
 القاضي خصما على الميث حتى يجازيهم الخوم ليصل الى حقه الا يرى ان الوصي  
 لو كان حاضرا واقربا لدين بنصب القاضي خصما على المدعي ليصل الى حقه  
 الى حقه لانه الاخر ارفع من جهة الوصي على الميث لا يجوز ولا يملك المدعي  
 ان يجازيهم فيما اقر به من الفتاوى التحانية في الوصايا بطلان العادة  
 رجل مات وعليه دين وادعى الوصي بوصايا وغاب الوصي فباع بعض  
 الورثة بعض تركته وقضى دينه وانفذ وصاياه قال ابو نصر  
 البيع فاسد الا ان يبيع باو القاضي في فصل ما يزل المختلفة من وصايا  
 التحانية احد الورثة باع من التركة لدين الميث وبعض الورثة  
 غائب فانه ينفذ البيع ولو كان الثمن بعيد الزيادة الى التركة  
 ينفذ البيع في الكل جائز والفضل من الثمن عن الدين يرد الى التركة جوه  
 الفتاوى في الاول من الوصايا رجل مات في بلد وله ورثة  
 في بلد اخر فجار رجل وادعى على الميث ديناً قاراً وان ثبت دينه  
 على الميث فطلب من القاضي ان ينصب وصيا للميث حتى يقام  
 عليه البينة ان كان الوارث غائبا غيبة منقطعة فنصب القاضي  
 وصيا فاذا اقام المدعي عليه بينة قضى القاضي له دينه وان لم يكن  
 الغيبة منقطعة لا ينصب القاضي وصيا فانه دعوى اخائه القاضي  
 اذا اتم الوصي قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يجعل القاضي معه غيره  
 ولا يخرج به وقال ابو يوسف رحمه الله يخرج به وهو الظاهر وعليه الفتوى  
 لانه الوصي قائم مقام الميث ولو كان الاب حياً وخيف منه على مال  
 ولده الصغير فان القاضي يخرج المال عنه فادعى الوصي ادعى فاضحى ان  
 قبل كتاب الشفعة وذكر في المستقضى انه ليس للقاضي الضم اتماله  
 بتدليل الشرية بالخبر والفاسق بالعدل ادب الوصايا قال الامام  
 اكلوا في للقاضي ان ينصب الوصي في مواضع اذا كان في التركة دين  
 او وصية او صغير فنصبه لفضاء الدين او لتنفيذ الوصية والحفظ  
 مال الصغير ولو قال الوارث لا اقضي الدين ولا ابيع التركة بل اسلم  
 التركة الى الدين نصب القاضي من يبيع التركة وكذا لو كان اب  
 الصغير متلفا مال الصغير بنصب وصيا لحفظ ماله برزنية في النسخة  
 وصي القاضي لو عزله ينبغي ان لا ينزل الا بعلم القاضي كوكيل قاض  
 في الفصل الاول من الفصولين لو نصب القاضي وصيا وعين له  
 اجرا لعمله جائز فنية في باب تصرفات الاب من الوصايا

الغيبة منقطعة كما مر في هذه الاشياء  
 وقد رافقا  
 سه

سئل عن الميث اذا كانت التركة في بلد موته وعليه دين  
 وله ورثة غائبون غيبة منقطعة واراد ان يبيع دينه  
 اثبات دينه من قبل القاضي فنصب وصيا على الميث  
 ونشبت الدين بخضه وباعه به فادعى الاب باه التركة  
 ام لا اجاب نعم للحاكم ان كان الدين اثبت  
 الدين يوزن لا يادوه بالرفع الا بعد تحللهم  
 على الاختلاف وعدم حفظ  
 كذا في فتاوى الشيخين  
 سه



القاضي اذا نصبه وعين له اجرا بقدر اجرة المثل جاز وما وصي الميت  
 فلا اجر له على الصحيح كما في القنية في الفن الثالث من الاشياء  
 وصي الميت يمنع من القيام باموره الا بالاجر فللقاضي ان يقر  
 له اجرا قنية في باب ما يتعلق بالوصي من كتاب الوصايا اقرار  
 الوصي بدس على الميت او عين او وصية باطله في الفصل  
 السابع والعشرين من العاديه واذا قضى الوصي ديناً على الميت  
 بشروط فلا ضمان عليه وان كان قضى ذلك بغير اقرار القاضي لانه قائم  
 مقام الموصي في جوابه وتفرغ التركة بقضاء الدين فموجباً وقد  
 كان لصاحب الدين ان ياءخذونه اذا ظفرت بحسب حقه من التركة فلا وصي  
 ان يعطيه ذلك ايضا وان لم ياءخذ به القاضى من المحيط الحسنى  
 في باب الوصي والوصية وما فيه في الذخيرة الوصي اذا اقر على الميت  
 بالدين لا يصح اقراره تارة خاتبة في الفصل الثاني والثلاثين من الوصايا  
 او اكان في التركة دين والوصي يعلم ولا يثبت على ذلك ما يصنع فيه  
 اقول والمختار ان الوصي يودع عند من له الدين من جنس الدين او يبيع  
 شيئاً منه بجنس الدين ثم يقول للورثة خاضعوا اليكم باسمه دار الودعة  
 والتمس منه المفتى في تصرف الوصي من كتاب الوصايا اقرار الوصي بقبض  
 الدين ثم يبلغ البتيم من بطالب بالدين اجاب ان شاء طالب الوصي  
 ويكون مطابقة مقصد بقاله في اقراره وان شاء طالب المدعي ان لم يصدق  
 الوصي واذا قبض من المدعيون يرجع على الوصي لا اقراره بالقبض اقرار  
 ان اقرار الوصي بالقبض لا يلزم البتيم من دعوى القاعدية  
 وفي الظاهرية خلف القاضى على ملبه القائم من قن باعه او قرض  
 دفع الوصي اليه الالف قضاء للدين بغير قضاء فكبر البتيم  
 فانكر ذلك ضمن ما دفعه اليه الغريم ان لم يكن للغريم بينة على الثبوت  
 وحلف الوارث على عدم علمه فانه ذكره في جوابه مولا لان نظام الدين انه  
 اذا انكر الوارث ثبوت الدين الذي اذاه الوصي فلو وصي اثباته  
 فان لم يكن له بينة فلا تخلف والله سبحانه اعلم قال وكذا جواب غريم  
 ثاب وان ثبت عليه القالفوق الاول بلا حجة ولو كان للغريم الاول بينة  
 فلا ضمان على الوصي للوارث بل يضمن للثاني نصف الالف  
 لانه حقه لانه تعلق بالتركة حتى كل من الغريمين وقد دفع للغريم اختيار  
 لا بغير اختيار والحق في ايجاب الضمان بمنزلة الحقيقة فيضمن ذكره  
 في الوارث الحسية وفي الجاهل ثم ان كان في زعم الوصي ان الثاني مطرد دعواه  
 وانما لم يرجع الوصي على الاول باضمن لانه في زعمه مظلوم وفي ظاهريه ظالم  
 والارجح عليه لانه عاصب فيضمن ثم ضمانه لاجل الاول فيرجع عليه

واما وصي الميت فلا اجر له على الصحيح  
 كما في القنية وكذا في الفن الثالث  
 من الاشياء

م

واختار بعض من يحكي ان التركة اذا كانت ضماناً  
 يودع رب الدين فيجده وان لم يكن ضماناً  
 يبيع منه بعض التركة كذا في القنية  
 البرهان

بما في

بما ضمن لاجله ذكره في وصايا الذخيرة وفي المبسوط نحوه الثاني بغير اشتاء  
 ضمن الوصي وانما شارك الاول ان كان المال موجوداً عنده او  
 يبيع حتى يضمن حصته مما قبضه ان كان مالاً كما ذكرنا في دفع الوصي  
 الالف بغير قضاء اما لو دفعه بامر احكام فالوارث يرجع على الغريم  
 في الوجه الاول والثاني يرجع على الاول او يشاركه في الثاني  
 والله سبحانه اعلم في ضمان الاول وصايا ضمانات الفضيلية  
 الوصي اذا اتفق التركة على الصغار حتى فنيت التركة ولم يبق منها  
 شيئ ثم جاء غريم اذعى على الميت ديناً وان ثبت عند القاضي وقضى  
 بذلك هل له من الغريم ان يضمن الوصي قبل حجب ان يكون الجواب  
 في هذه المسئلة نظير الجواب فيما اذا قضى الوصي دين الميت ثم ظهر دين  
 اخر واجواب ثم ان الوصي ان دفع الى الاول بامر القاضي فلا ضمان  
 عليه ولا على القاضي ولكن الغريم الثاني يبيع غريم الاول ويشاركه  
 فيما قبض ان كان المقبوض قائماً وان كان مالاً ضمن حصته  
 من المقبوض وان دفع الى الاول بغير اقرار القاضي فالثاني ان يضمن  
 الوصي حصته من المقبوض ان شاء وهل يرجع الوصي بما ضمن على الاول  
 ينظر ان كان في زعم الوصي ان الثاني مبطل في دعواه وفيما اقام من  
 البينة لا يرجع على الاول وان كان في زعمه ان الثاني محقق في دعواه  
 وفيما اذا اقام البينة يرجع بذلك بناء على الاقرار لان في الوجه الثاني  
 زعم الوصي انه صار غاصباً نصيب الثاني بالدفع الى الاول فيضمن المال كله  
 الوجه الاخر في مسئلة النفقة كذلك فنقول ان اتفق عليه بامر  
 القاضي فلا ضمان على الوصي وان اتفق بغير اقرار القاضي فعليه الضمان  
 لانه الدين مقدم على الميراث وعليه حق الورثة احكام الصغار الوصايا  
 وصي الميت اذا اراد قضاء ديون الميت من التركة ويخاف ان يظهر  
 غريم فيضمن نصيبه فالمسئلة فيه ان يبيع في الغرماء شيئاً من التركة  
 به يوزن ان اكانت التركة عوضاً حتى لو ظهر غريم لا يضمن الوصي منه  
 المفتى في تصرفات الوصي من كتاب الوصايا في باب الوصي وارثه  
 دينه من تركته بخلاف ما بين ان يضمن له ولو اذاه بقضاء لم يضمن ويشترك الاول  
 في الثاني والعشرين من الفصول الوصي اذا صالح غريم الميت او غريم حق  
 الصغير على رجل فانه كانه المصالح عليه مقراً بالمال او عليه بينة او كان قضى عليه  
 بذلك لا يجوز صلح الوصي على اقل من الحق وان لم يكن كذلك يجوز في الفصل  
 السابع والعشرين من العاديه وفي الذخيرة ابراء الوصي عن الدين ان وجب  
 بعقده صح عندهما وضمن ولا يصح عند الثاني وان وجب لا بعقده لا يصح  
 عند الكل بنزائيه في نوع في تصرفات الاب والوصي من الوصايا

واما وصي بيت المال اذا دفع التركة لوارث ثم ظهر غريم  
 بغير حصته عليه ما ذكره في فتاوى حبي احمد

المردوم

وفي التنازع خاتمة في السابع والثلاثين في كتاب الفرائض  
 ان الوارث لو اقر لوارث فام القاضى يدفع نصيبه اليه  
 ثم ظهر غريم لا يضمن لان مجرد الاقرار ما اخلص شيئاً  
 وانما يكون الدفع بالاختيار وهو مجبور  
 عليه مهره ان لم يدفعه بالالقاضى  
 وقضائية وهذا يدل على ان الاختيار  
 بامر القاضى لا ضمان عليه

ورث المسئلة المتعلقة بمصالح الوصي غريم حق  
 الميت مفصلة في صلح الوصي من كتاب  
 الصلح فاعلم ان وصيها



وتت هذه السئلة في صلح الوصي  
من كتاب الصلح نقلت عن  
الضمانات  
الفصول  
سنة

والوصي لا يملك ابرار غريم الميت لا يحيط بمشيتها ولا ان يؤجله اذ لم يكن الدين  
واجبا بعقده وان كان واجبا بعقده حتى يحيط والتاويل في قول المجتهد  
ومحمد رحمهما الله تعالى ويكون ضامنا وعند سبوسف رحمه الله تعالى  
لا يصح ذلك ولا يكون ضامنا قاضيا بخلاف ابا ايل نقرات الوصي في كتاب الوصايا  
وفي الاصل صلح الوصي عن دين الميت على شيء من مال الميت فان لم يكن  
للمدعي بينة عادلة لم يجز صلحه كالا قضاء منه بدونها في حق الورثة  
بين نصيب الوصي ويرجع هو على المدعي قايما كان ما اخذته في هذه  
او مالها وبين نصيب المدعي ويرجع هو بما فيه على احد اهل المودع بكم  
الوديعة الى رسول المالك للقبض بعد التصديق في دعواه الرسالة ثم يكر  
المالك رساله فان المالك يقضي بآبها شاء من المودع والرسول غير انه  
اذا ضمن المودع لا يرجع على الرسول اذا كان مالكا انما يرجع عليه اذا كان  
قائما عنده وكان الفقهاء سماعا لغيره يقول انما اختلف الجواب  
فيها لاختلاف الموضوع لان وضع مسئلة الوديعة اذا صدق المودع  
الرسالة فيه فعلم اليه وموضع مسئلة الصلح هذه فاذا قضى الدين  
ساكتا عن كونه الميت مدينا حتى لو اقر به فقضاء لم يرجع على المدعي  
كالودع لانه في زعمه مظلوم والمظلوم لا يظلم غيره وكذا لو سكت المودع  
عن تصديق الرسول كان له نصيبه فلا فرق وسنهم من فرق ولم يؤد  
ما نحن فيه ضمانات قضائية في تصرفات الوصي طمع السلطان  
في مال البيتيم فاعطى البعض من مال انما كان الدفع بلا اعطاء ضمن  
والالا وفي النوازل ان خاف القتل او قطع عضوا لا يقضي وان خاف الحبس  
والقيد يقضي خاف ان لم يدفع باء فذلك ان كان باء فذلك البعض ويزك  
باجبه كفاية له لا بدفع البعض وان خاف اخذ الكل ان يدفع البعض اصله  
فوكه تعالى وكان وراءهم ملك باء فذلك الآية هذا اذا دفع الوصي واقا  
السلطان اذا اخذت منه الا ضمان على الوصي مات عن بنتين وعصبة  
فطلب السلطان من التركة ولم يفر بالعصبة فزعم السلطان باء البنيتين  
حتى ترك الغرض اذ لم يقدر الوصي على تسليم التركة الا ما غرم فذا محسوب  
على كل التركة لا على نصيب العصبة خاصة الوصي اذا طوبى بجباية  
دار البيتيم ولو امتنع اذ اذ في المؤنة يؤدونها وفي النوازل في مال البيتيم  
ظالم وخاف ان لم يدفع اليه مديونية اخذ كل لا يقضي وكذا المضارب  
والمتبايع اخذوا هذه القول وفي ضمانات الوصي على باب العقاقير  
ضمن ما اعطى عليه وجه الرشوة لا ماله وجه الاجارة اذ لم يرد على احوال  
بزازية في الثامن من الوصايا ذكره في وصايا شيخنا الطحاوي والاب اذا كان  
مختاريا لا باء من ان ياكل من مال الصغير على قدر حاجته ولا يكون مضموما عليه

ظالم تغلب قلب مال البيتيم فاعطى الوصي بعض  
الا اذا خاف القتل او اتلف العضو منه اخذ  
ماله كله فاذا اعطى في لا يقضي وان خاف  
الحبس والقيد واخذ بعض ماله ويقي له قدر  
الكفاية لا ياكل من بيتيم ولو ادري  
بعض ولو ان الظالم اخذت منه  
لا يقضي سله

والوصي

وهو الصحيح كذا ذكره في ادب الادبيات سنة

والوصي ليس له ان ياكل من مال الصغير وان كان مختاريا اذا كانت له اجرة  
في ذلك فبما كل قدر اجره مؤبد زاده فضلا عن السنة وسنة في كل مال الغلبة  
بيع الاب الوالد اذا احتاج الى مال ولد له الصغير فانه كان في المصالح المحتاج  
ان ياكل من ماله وله وان كان في المعازرة واحتاج الاب الى مال ولده فانه كان  
ماله في يده ولم يكن معه مال له ان ياكل من مال الولد بالقيمة وان فقيرا ياكل بغير  
عوض ولاب الفقير ان يبيع مال ولده لاجل نفقته قاضيا بخلاف واحد الاربعة  
وفي السقي قال ابراهيم قلت لمحمد الوصي ان يركب راية البيتيم الى بلد قاضي  
دينه قال لا ولكن النفقة في مال البيتيم ويركب راية نفسه قال وانه انما  
حتى يعطيه ذلك اجارة وفي الضمان والفضل يخرج في عمل البيتيم وبنات  
راية مال البيتيم وينفق على نفسه من مال البيتيم ذلك فيما لا بد له  
من احكام الصغار في اوقاف الوصايا وان خرج في تقاضي دين له او لماعات  
اسبابه او ضياعه فلا ان ينفق ويركب راية ويلبس ثوبه واذا رجع  
في الزانية والثوب فنية في احوال تصرف الاب والام حج  
استاء وجه الوصي لعمل البيتيم فاستاء فاجر المثل في مال البيتيم  
ولو استاء وجهه بزيادة لا يتقاضى بصير الوصي مستاء وجه النفقة واجره  
من ماله **باب** الاجارة للصغير وبرة الاجير الفضل على الصغير والحوار  
في الاب كالجواب في الوصي فنية في متفرقات الاجارة  
الوصي اذا استعار راية ليعمل عملا من عمل البيتيم فعمل وجاوز الحد  
الذي ذكره في صاير محالها وعطيت الداية الضمان في مال البيتيم  
وقال القسبة ابو الليث اذا كان الوصي فقيرا يجوز اكله قدر ماله  
منه ويركب وهذا الحسن فنانة الضمان في تصرف  
الاب والقاضي اجمعوا على ان للاب والوصي ان يسافر  
بمال البيتيم ولا يصير ضامنا قاضيا بخلاف فيما يقضي المودع في كتاب  
الوديعة وللاب ان يسافر بماله طفله وله دفعه مضاربة وبضاعة  
وان يؤكل ببيع وشراء واستيجار وان يودع ماله ويكتب فنية  
ويزوج امته ويرهن ماله بدينه ويرهن نفسه فلو ملك ضمن  
قدر التودي من دينه وله ان يعمل مضاربة وينبغي ان يشهد عليه  
ابتداء والاصدق ديانته ويكون المشتري كله للصبي قضاء وكذا  
لو شاركه ورأس ماله من مال الصبي فانه اشهد فالزوج كما شرط  
والاصدق ديانته لا قضاء فالزوج على قدر رأس ماله باقضاء لانه  
لا يثنى الابا بشرط فان لم يثبت عند القاضي لا يقضي له بانه  
الوصي في ذلك كله وليس للاب تحرقته بال وغيره ولا ايراب  
ماله ولو بعوض ولا اقرضه في الاصح والمقاضي ان يفرض مال البيتيم

اذا كان عود ضاكره في نفقة الدر  
ونصيبه في سله

ولا يقضي بالاب يدع الا ان يكون مديون  
مخوفا على افعى به مولانا الاسود



والوقف والغائب في السابع والعشرين من الفصول وفي القضية  
 انما يملك القاضي الاقرار من ازا لم يحصل فله للبيتم واما اذا وجد  
 فلا يملك وكذا روى عن محمد انتهى بجواب قبيل باب الحكم  
 من كتاب القضاء وينبغي ان يشترط الجواز اقرار القاضي عدم  
 وصي البيتم فان كان له وصي ولو منصوب القاضي لم يجز لانه  
 من التصرف من ماله وهو ممنوع منه مع وجود وصية كما في تنوع  
 القضية بجواب في محل المزبور الوصي لا يملك ارض مال البيتم  
 على ما يذكر فلو اقرض مع هذا لا يكون حياثه حتى يثبت الغزل  
 خلاصة في الفصل الخامس من الوصايا الوصي لا يملك اراض  
 مال البيتم والقاضي يملك واختلفوا في الاب والصبي ان الاب  
 بمنزلة الوصي فاحببنا في بيع الوصي وشراؤه وكذا في خزانة الغناوى  
 ولا يملك الوصي اراض مال البيتم فان اقرض كان ضامنا  
 والقاضي يملك الا اقرض واختلف المشايخ في الاب لا خلاف  
 الروايتين من ابي حنيفة والصحيح ان الاب بمنزلة الوصي ولو اخذ  
 الوصي مال البيتم فرضا لنفسه لا يجوز ولا يكون ذلك دينا  
 عليه وعن محمد ليس للوصي ان يستقرض مال البيتم في قول ابي حنيفة  
 وقال محمد واما ان ارجوانه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا يكون  
 قاضيا بخان في او ايل تصرفات الوصي من الوصايا ويقرض  
 القاضي مال البيتم ويكتب الصك للوصي والاب سوى المصنف  
 بين الاب والوصي مع ان في الاب روايتين ولكن اظهرهما  
 انه كالوصي وهو الصحيح كما في جامع الفصولين وفي خزانة الغناوى  
 الصحيح ان الاب كالقاضي فقد اختلف الصحيح والمعتد ساقى  
 المتون بجواب قبيل باب الحكم واما ان كان للميت وديعة  
 عند رجل فامره القاضي ان يقرضها او يهبها او يمسكها فامره باطل  
 لانه لا يملك مباشرة هذه التصرفات بنفسه فلا يعجز امره به ويكون  
 الضمان على الذي فعل ذلك لانه هو المستر ملك للمال يدفعه الى الغير  
 على وجه التملك وان اقرض يدفعها الى رجل فمعه اليه جاز  
 ويرى من ماله ان الوصي يربها بصيرته ويحكم للقاضي بالقبض وهو  
 يملك القبض بنفسه فيملك ان يوكله غيره من البسوط للشرع في باب الوصايا  
 وعنه الثاني في وصي بيتم زرع بذر البيتم واستدانه ضامن للبيتم  
 فرضا عليه وانه استداه الارض بنفسه فانه كانه خبير للبيتم فاجعل الاجر  
 للبيتم والزرع للوصي وان الزرع خبير للبيتم فاجعل الزرع له قلت المسئلة  
 على ان الوصي يملك الاستفراض من مال البيتم ان استفرض البذر من البيتم

وحيثما سبق في قوله القاضي كثر اختلافه  
 لا يمكن ان يباشر بحفظه بنفسه فلا بد له  
 من المدفع لغيره بالقرض ونفع البيتم كونه  
 مستقرا والوديعة امانة  
 تارة قل

ولا يملك القاضي التصرف في مال البيتم  
 مع وجود وصية ولو كان منصوبا  
 من قبله كما في القضية كذا في الشارح

واما ما يفعله الاوصياء في زماننا من ائتم  
 المخرج بطريق المعاملة الشرعية بتناع  
 الصغير للبيتم فراض فلا يفسد  
 فليتنا مثل

في ارض نفسه فالزرع للوصي لانه زرعه لنفسه وكذا ذلك ان زرع بذر نفسه  
 في ارض البيتم وان زرع بذر البيتم وقال زرعه بنفسه فان كان ذلك  
 ربح فلهم بصدق بزارية في تصرفات ارب الاوصياء ذبيرة ذكر  
 شمس الابنة التي في شرح كتاب الرهن للاب ان يستقرض مال ولده بنفسه  
 وذكر شيخ الاسلام في شرحه ان ليس ذلك وذكر شمس الابنة المحلولة روى  
 الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه ليس للاب ان يستقرض مال الصغير نفسه  
 قال محمد رحمه الله تعالى ومما فصل تكلم الناس فيه وانما راجع في كتاب الرهن  
 انه يملك وقال عليه عاقبة المشايخ تاتار خانية في التابع والعشرين  
 لوقضى الوصي ديون نفسه بمال البيتم لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز  
 لانه الوصي لا يملك ان يشترى مال البيتم بنفسه بثلث الفضة والاشب يملك ذلك  
 قاضيا بخان في فصل تصرفات الوصي وفيه البزارية زرع الاجنبى فراض  
 الوصي ثم انكر قهر من الوصي على اقراره كان له اخذ الزرع للصبي وفيه النوازى  
 اخذ الوصي ارض البيتم على سبيل ما يؤخذ من الناس قال ابو نصر ارجوان  
 يكون جائزا قال الفقيه ابو الليث الحافظ لانه واية في المزارعة عن اصحابنا  
 انما الزراعية عنهم في المضاربة فلعن ابا نصر فاس المزارعة عليها قال  
 وقد ذكر عن شاذ انه قال ان كان البذر من الوصي جاز وان كان من البيتم  
 لم يجوز وهو حسن وبه نأخذ وفي الاستر وشنية عن فوايد بذكر واختلف  
 في اخذ الوصي ارض البيتم فزارعة فحوز مطلقا فاسا على دفعه الى الاجنبى  
 ولكن يلزمه الاستداه عند العقد وقال الوكاوي انما يلزم الاستداه فبها وتى  
 امثاله لانه الوصي قد يفعل ذلك للصبي وقد يفعل لنفسه والربح نفع للمال والزرع  
 لما لك الارض فلا بد من حق الوصي فضاء الابنجة تثبت عند القاضي وقبل  
 ان كان البذر من نفسه جاز وان كان من البيتم لم يجوز وذلك لانه الوصي في الاول مستأجر  
 لارضه بنفسه وله ذلك لانه خبير للبيتم وكذا اجنبى ارضه كيف وله استيجار البيتم  
 فاستيجار ماله اولى وهذا عند الامام الشافعي فهو مضيق كماله في الحال لان  
 التاب بعد الفاد خلا يجوز وايضا هو موجود نفسه من البيتم وليس له ذلك  
 فكذا هذا قال الوكاوي في هذا المعنى عدم جواز استيجار الوصي نفسه من البيتم لانه مقابلته  
 الحال بالمنفعة كما مضى من الوصي ومنفعة الادنى صفة له وكما لم يكن الاصل  
 يعني الادنى مالا لم يكن منفعة مالا ايضا لكن اعطى له الشرع حكم المال  
 الحاجة ولا حاجة به هنا فيبقى على امله فيكون مقابلته مال باليس بالاجاز  
 قال وذكر المسئلة في الاصل على العكس وهو مشكل قال في الكبرى والختار  
 انه ان كان ما يصيبه من الربح خيرا من اجرة مثل الارض وضمان نقصانه  
 ومثل بذر البيتم والزرع كله للوصي جازت المزارعة وله ما شرط من الربح والا  
 لم يجز قبض الوصي للبيتم الاجر والنقص ومثل البذر والزرع كله للوصي

وذكر شمس الابنة التي في شرح كتاب الرهن للاب ان يستقرض مال ولده بنفسه  
 ليس له ان يقضى ديون نفسه بمال البيتم فيمثل  
 انه يكون في المسئلة روايتان كذا في  
 احكام الصغار



لانه النظر فيه واعماله نظرية قال في احكام الصغار وعليه عامة المشايخ  
 وفي المتن وهذا كومتى شري نفسه من مال البتيم فاد ما فانه ان كان  
 المهر خيرا للبتيم اجزائه وان كان اذاد من خيرا لم اجزائه نفسه قلت  
 فيضمن في الاول النقص ثم قال فان استقرض الوصي بذر البتيم وزرع  
 في ارضه او بالعكس فالقول قوله يمينه انه زرع نفسه اما لو زرع بذر البتيم  
 في ارض البتيم وزرع لم يصدق بيمينه انه بذره لنفسه عالم بهد عليه  
 وهذا في القضاء اما في الدباسة فلا ربح استهدوا لم يهدن على غير فوايد  
 ابي حفص الكبير وفي الفضيحة وان كان البذر على البتيم لا يجوز للزارعة ولو جعله  
 الوصي على نفسه فعلى قياس قول الامام يجوز بيع الوصي مال البتيم من نفسه  
 ينبغي ان يجوز وقال في المسئلة دليل على جواز استقراض من مال البتيم  
 وفي المتن للسيد الشهداء انه نصره قال لا اري في هذا الزمان للقيم اخذ  
 ارض الوصي فزارعة ولا الوصي اخذ مال البتيم مضاربة قلت ذلك على  
 انه ليس للوصي المزارعة والله سبحانه وتعالى اعلم ضمان في ضمان تعرف  
 الوصي ولو جعل الاب مال ابنه الصغير جدا قال لا اري في هذا الجوز استقراض  
 الاب لا يجوز ذلك فاصبحان في فضل بيع الوصي من كتاب البيوع  
 روى بشر بن ابينوسف رحمه الله تعالى في رجل يزوج احواله على امة لابنه الصغير  
 فهو جائز واذا سلم الامة بغير يمين متلفا لامة معنى او متفرضا فرضا  
 فاسد ايضا فبما الامة في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف لا يبيع امرأه  
 الامة ويكون على الاب قيمته بالزوجه احكام الصغار في الوصايا الاب  
 لا يرهن مال ولده الصغير بدين نفسه صحيح الرهن وكذا الوصي ذكره في الاصل  
 ابو الليث ان هذا الحسنان والقياس ان لا يجوز في الاب والوصي جميعا  
 وعمر ابي يوسف اخذه بالقياس فاصبحان في فضل العدل في باب الرهن  
 من كتاب الرهن وفي كتابه والرهانة يجوز للوصي والاب رهن مال الصبي  
 بدين نفسه ما عند الامام ابي حنيفة ومحمد رحمتهما لانه من باب الحفظ حيث  
 يضمن اذا ضاع او اب لا وصيا في الرهن الاب وامان مجزأ بيمين  
 وقيل لا يضمن كالوصي والقاضي اذا وضع اموال البنات في يمينه ولا يدرى  
 الرهن دفع وان لم يمين ضمن لانه مودع ولو دفع القاضي الى قوم ثقة ولا يدرى  
 الرهن دفع لا يضمن لانه المودع غيره وللماضي والاب ابراع مال البتيم في التسابع  
 والعشرين من القبول العادية لا يضمن الوصي ما انتفى في المصاهير من بيع  
 بين البتيم والبتيم وغيره في اثبات الحائز والحائز والضيافات  
 المعنوية والرهان بالمعروفة في الاعيان وغيره ما مال البتيم والبتيم مما هو  
 متعارف وان كان لها منه بدفع **ع** اخذ ضيافة من مال الصغير لخمسة  
 لا قارب واجبر ان واجبا فاكوا من ذلك لم يضمن اذ لم يصر في حم مشله

ولما لو ان

وكذا لو اخذ ضيافة لمؤدب الصغير ومن عنده من الصبي وكذا العبد  
**تب** وحيد الوصي يضمن فيه ما قسنته في بيعه تعرف بالارام والوصايا  
 وفي البقية ويؤم الصبي لثمان البتيم واعطاء اجرة الخاق ونجهد الصغير  
 في زفافها يفعل كل ذلك بغير اركان ادب الاوصيا في الانفاق وفي  
 النوازل اذا اتفق الوصي مال البتيم ونفليم القرآن والادب يجوز اذا كان  
 الصبي رشيدا وان لم يكن رشيدا يتكلف قدر ما يوافي صلواته خلاصة  
 في التاديس من كتاب الوصايا وينبغي للوصي ان يوسع على الصبي في النفقة لا  
 على الاسراف ولا على التضيق وذلك متفاوت بقله مال الصبي وكثرته  
 واختلاف حاله فينظر في حاله وحاله وينفق عليه على قدر ما يليق به من وصايا الخاتمة  
 وذكر الامام جلال الدين في سبلاته اذ كبر الصغار واراد ان يجاسوا وحيثهم  
 ما انتفق عليهم لينظر في حال انتفق عليهم لم يعرف ام لا وطلبوا من القاضي  
 ان يجاسبه كان للقاضي ولهم ان يطالبوه بالحساب لكن لا يجزى ذلك  
 لو امتنع والقول قوله في الخرج وفيما انتفق وفيما انتفق بالمعروف ولم يصدق  
 لانه امين في جهة الميت او القاصي والقول قول الامين مع البتيم فيما جعل مينا  
 في الفصل الرابع والعشرين من الاشتر وشية وفي شرح الاصل شيخ الاسلام  
 كبر الصغار وانتهوا وصبرهم في قوله انتفقت عليكم من اصل ما لكم كذا وكذا  
 وقالوا لك انت انتفق علينا الرجوع او قالوا كان ينبغي بها فلا تجب على الوصي  
 يمين على دعواه اما اذا ادعوا عليه امرأته بدين الظاهر فيه كان يدعوكون  
 النفقة شيئا قليلا لا يكفي مثله لئلا يمتنع في مثل المدة في الغالب بالنفقة في قوله  
 ولا يجوز على الوصي البتيم وهذا اذا كانت النفقة التي يدعي الوصي انفاقة بالنفقة  
 فمثل ان يزعم من باب يمينه مال او اذعز زيادة بكن الاخر من عشر ما فانه لا يصدق  
 الوصي ويجب عليه الضمان الا اذا فسر دعواه بتفسير يجعله بيقول  
 كنت اشتريت لهم طعاما فصرق ثم شربته لئلا يفسد ثانيا فذلك ثم شربته  
 لهم ثالثا فانه يصدق في قوله يمينه لانه امين ادب الاوصيا في فضل  
 الانفاق وفي المتن اذا اشترى الوصي مال البتيم غلاما لنفسه ان كان القهر  
 خيرا للبتيم وان كان الغلام خيرا للبتيم ولم اجزائه نفسه وفي غريب  
 الرواية اجماع في الضمان في مجموع النوازل وفي اشترى مال البتيم غلاما  
 وباعه واجبة فلما بلغ البتيم قال كنت اشتريت الغلام لئلا يفرج لي  
 وقال الوصي اشتريت لي فلا تنني لك من الرجوع يكون الرجوع كله للبتيم وان  
 توى المال بيمينه الجهي في ادب الاوصيا من كتاب البيوع **شي** ينبغي  
 ان يكون الوصي في الاستدانة على الوصي كقول في اخوات بيع والعشرين  
 من الفصولين وللوصي ان يوكل بيع مال البتيم ويوكل في نقاضي ديون الميت  
 وامواله وينجز للبتيم ماله ويبيع له ويورث ماله وقال ابو حنيفة يورث فطرته

ليس في الوصي في الاستدانة على البتيم  
 كالوصي في الاستدانة على البتيم  
 في بيعه وهو معلوم  
 في النفقة



ويصح له مال له كان له مال في وكالة المحضر الوصي بملك ان يوكّل غيره بكل ما يجوز له ان يعمل بنفسه في امور اموال البيتيم فان بلغ البيتيم قبل ان يقبل الوكيل لم يكن له ان يفعل ولو مات الوصي بنقل الوكيل وكذا لو مات الوصي بنقل الوكيل في الثاني عشر من وقف الكرامتي فبنته في باب تصرفات الاب والام والوصي من الوصايا **باب ثامن** القاضي يا حرم الوصي بالاشجار والشجر في مال البيتيم دون المعاملة لاجل الزيج فبنته في مسائل متفرقة من الوصايا وفي ادب القاضي القاضي يودع مال البيتيم ويعبر ويضع خلاصة في مقرة فان الوصي في الخائبة ولا يجوز للوصي ان يتجسس لنفسه بالبيتيم او المبيت فان فعل وزيج ضمن رأس المال وينصفه في الزيج في قول المجتهد ومحمد وعندها يوسف يستلم له الزيج ولا ينصفه في بيتي وللوصي ان يأخذ مال البيتيم مضاربة وليس له ان يواجر نفسه الى البيتيم تارة خائبة في تصرف مال البيتيم في الفصل الحادي والثلاثين من الوصايا وللوصي ان يتجسس في مال البيتيم وان يدفع مضاربة وان يعمل مضاربة وان يضع ويشارك واما اذا لم يشره الوصي انه يعمل مضاربة كان ما اشترى كله للورثة لان الوصي يدعي استحقاق بعض الزيج من مال الورثة لنفسه ولا يستحق ذلك الا بالشرط فمال البيتيم الشرط عند القاضي لا يعطى له بيتي من الزيج وفي بيع شرح الطحاوي ولا بأس للوصي ان يتجسس بالبيتيم ولا ضمان عليه ان يصيب ذلك من مضاربة احكام الصغار اذا ربح الوصي في مال البيتيم فقال احدته مضاربة ولي في الزيج مقصدة قال لا يضمنه في الزيج للبيتيم وان توى الحال لم يضمن من المحل للزبور ويرفع الوصي مال الصغير مضاربة لانه من التجارة وخيبه اشعار بان لا ياء خدم مضاربة ومن محمد انه جاز الا انه اذا اخذه على ان عشرة دراهم من الزيج فانه مضاربة فاسدة ولا جرمه وعلى هذا القياس ينبغي ان يوجبه في عمل من اعمال الاجور كما قال خيري ولو استاء جوار الصغير ينبغي ان يجوز عند المجتهد ان كان باجرة لا يتعابن فيها كما اذا استاء جوار من اعماله بنفسه كما في النخلة فربما كان في ان كتاب الوصايا ولهؤلاء كلهم ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الجارة في النفس والمال جميعا وفي المنقولات والعقارات فان كان بيعهم واجارهم بمثل القيمة او باكثر او اقل من ما يتعابن الناصر فيه جاز وان كان اقل قدر ما يتعابن الناس فيه لا يجوز ولا يوقف على الجارة بعد الادراك لانه هذا عقد لا يملك حال العقد وكذلك استيجارهم للصغير ونحوهم ان كان على المودف جاز على الصغير والصغيرة وان كان اكثر من قدر ما يتعابن الناس فيه جاز ونفعه عليهم ولا يجوز عليهم احكام الصغار في البيوع اذا جاز الاب واجد اباب

ذكر السيد الامام الاجل في وصايا المنقط قال  
ابو نصر لا يرى الوصي هذا الزمان وياخذ  
مال بيتيم مضاربة ولا يقيم وقتا في بيع  
ارض الوقف في مضاربة  
احكام الصغار  
سلا

او وصيتها

او وصيتها المصبي في عمل الاعمال فهو جائز لان هؤلاء ولاية استعمال الصغير من غير عوض بطريق الترهيب والراية طبع العوض اول ولاية لولاية لمجد مع قيام ولاية الاب ووصي الاب مقدم على الجدة ومن ذكرنا ترهيبه في مسائل البيوع ولا يجوز اجارة غيره ان كان له من مال لانه ولاية لا حد على الصغير حال قيام واحد منهم فان لم يكن واحد من هؤلاء فاجره ذو محرم من الصغير ان كان الصغير في حقه جاز بطريق الترهيب والترهيب لانه يملك تأديبه فيملك اجارته فان كان في محرم محرم فاجره ذو محرم محرم اخر هو اقرب من الذي كان الصغير في حقه فاجره في حقه العم فاجره آتية جاز عند ابي يوسف وقال محمد لا يجوز والذي ولي الاجارة على الصغير ان يقبض الاجرة لانه في حقوق العقد فيتعلق بالعاقبة وليس له ان ينفقها عليه لانها مال الصغير وليس لغير الاب واجد وصيتها ولاية التصرف في مال الصغير وكذلك اذا وصي للصغير شيئا فلهذا الصغير في حقه ان يقبضه ولكن لا ينفق على الصغير ما قلنا ومن محمد استحسن ان ينفق عليه ما لا بد منه لانه في ناء خبر ذلك من الصغير من اجارة احكام الصغار ولو اجر الاب واجد اباب او وصيتها ثم بلغ الصبي لم يكن ثم بلغ الصبي بالمدة فهو باختيار من استامض على الاجارة وان شاء فسخ لانه في ابقاء الاجارة ضرر في حقه فرق بين نفسه وماله حتى ان الاب واجد او وصيتها اذا اجر دار الصغير او عبده سنين معلومة ثم بلغ الصبي لم يكن للصغير يفتح الاجارة والفرق يعرف في اجارة الاصل والفرقة من المحل للزبور وان كان الوصي اجر داره للبيتيم واستاء جوار حتى لبيتيم اجر لا يفتح هذه الاجارة لانها ان كانت خيرا لا حد البيتيم من تكون شر الا اجر فلا يجوز هذه الاجارة من الضرر لا حد البيتيم فاضني في اجارة الوقف والبيتيم الوصي المبيت ان يوجر الصغير لحياطة الاب وسائر الاعمال دون وصي القاضي فبنته في باب ما يتعلق بالوصي وفي المبسوط ليس للوصي اعناق عبد الصبي ولو على مال ولا يبيعه من نفسه لانه اعناق اضطرر لحض للصبي فقلت وكونه على مال ليس الا جعل منه للعبد مديونا بعد العتق وبيعه من نفسه اعناق على مال فلا يجوز كل منهما ادب الادوية في الاعناق وفي الخائبة بطلان الاب والوصي تزوج امة الصغير والصغيرة وليس بكل منهن ما تزوج غير كل منهن ولا تزوج امة كل منهن عبد كل منهن استحسانا الا في رواية عن ابي يوسف ومثله في القنية من كتاب ادب الاوصياء الوصي لا ولاية في النكاح الصغير والصغيرة سواء اوصى اليه الاب بالنكاح او لم يوصى الا اذا كان الوصي وليا فنج يملك مجمل الفتاوى في تصرف الوصي والاب في الوصايا



وليس للوصي ان يزوج الايتام الا ان يقوض الوصي ذلك في بيعي  
 في الاولياء من كتاب النكاح وفي المحيط روي المصنف في بيع يوسف  
 ان الوصي اذا خلط مال البيتيم بماله لم ينفك لايضا في المصنف ان الوصي  
 لو خلط ماله بماله البيتيم بضمن اذا ضاع ارب الا وصيا في فصل  
 الضمان لايضمن الوصي بموته مجتهدا ولو خلط بماله ضمنه وصيه الاب  
 بموت مجتهدا وقبل لاوصي في السبع والعشرين من الفصولين لايضمن  
 الوصي بخلط ماله في المحل للزبور وفي الاقضية اذا اخبر الوصي بالخل  
 واخرج قبل قوله فيما يجمل ويكلف على كل حال فلو انه انفق على البيتيم  
 او على الضبعة جميع انزال الارض وغلايتها ولم يفت ذلك الى القاض لا ايتيم  
 شيئا فثبت ان كان الوصي معروفا بالامانة وقال بقي في يد هذا العذر  
 قبل قوله وان لم يكن معروفا بالامانة يحكم على التفسير بعينه بوجوب  
 او ثلثه ويجوز ان لم يفتسركم في البيمين ولا يحجب ويبنى ان يحاسبه  
 سنة فتنه خلاصة قبل التاسع من كتاب القضاء واكامل ان الوصي  
 يقبل قوله فيما يترعبه الا فيما لا اول ادعى قضاء دين الميت الثانية  
 ادعى ان البيتيم استر ملكا الا اخر دفع ضمانه الثالث ادعى انه جعل  
 عبده الا بقى من غير اشارة الرابعة ادعى ان ادى خروج رضة في وقت  
 لا يصلح للزراعة الخامسة ادعى الانفاق على محرم البيتيم السادسة ادعى  
 انه اذن للبيتيم في التجارة وان ركبته ديون فتضمنها عنه السابعة  
 ادعى الانفاق عليه من ماله نفه حال غيبة ماله واراد الرجوع الثامنة  
 ادعى الانفاق على تربية الذبح مانقا والتاسعة اتجه ورجع ثم ادعى  
 ان كان مضاربا العاشر ادعى فدا عبده الجاني الحادي عشر ادعى  
 قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة قبل قبض منها الثاني عشر  
 ادعى ان زوج البيتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة الكل في فتاوى  
 العنابي من الوصايا وذكرنا بطلان وهو ان كل شيء كان مستطاعا عليه  
 فانه يصدر فيه وما خلا استباه في كتاب الوصايا واذا دفع الوصي  
 الى البيتيم ماله بعد البلوغ وانكر البيتيم فانه لا يصدر في الابالبينة في قول  
 مالك رحمه الله وفي قول ابي حنيفة واصحابه وابي عبد الله وزفر وسفيان  
 رحمهم الله بصدقه لانه امين وكل امين القول قوله مع حجية  
 نفسه من كتاب الدعوى في وصي اذى دينا فانكر الورثة يقبل بينته  
 ولو لا بينته فله خلع الورثة في الثامن والعشرين من الفصولين  
 ولو دفع الوصي المال الى الصبي قبل استيناس الرشد وانفذ من الوصي  
 جميع الفتاوى في فصل تصرفات الوصي والاب من الوصايا بيتيم ادر ك  
 مقصد غير مصالح وهو في حرج وصيه وحج القاضي عليه ولم يخرج فاد وصيه لم يرفع

كذا في الثانية والعقبة وفي عامة الكتب  
 كذلك وعلى مال مولانا غانم في ضمانته

ولو قال دفعت جعل بقى لم يصدر في الا ان يقول  
 استأجرت رجلا بركة صدق ولا يصدر في قوله  
 ادر ك فاستأجرت انت ودفعت الاجرة لاجبة  
 كذا في وصايا جامع الفتى  
 للعنابي سلمه

ولو بلغ الصبي فقال الوصي انفقت مالك فليك  
 وفي كذا عند الرقيق ورثته من ابيك استرهم  
 انا وكذا نفقة المثل كثرهم ما نوا وانفق صدق  
 لانه جرحا هو مستطاع عليه كذا  
 في نفقة العنابية الوصايا

اليه ماله

اليه ماله فذفع اليه فضاء المال في يده ضمن وصيه لانه وقع المال مع له  
 مضيق تصحيح فضمن ولو انه وصيا مصاحبا غير مقدم يدرك في بيع الوصي  
 ماله واقرنه في التجارة فضاء المال في يده لايضمن الوصي فاضحا في  
 كتاب الحج وصفي انفق على الصغير من مال نفسه ولم يشهد بالرجوع وقت  
 الانفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق ابالم يرجع في الوصي فله  
 ضبة فيما يتعلق بانفاق الاب والوصي في الوصايا في نقد ماله ثم  
 شي شمس لولده ونوى الرجوع يرجع ويكفي لا قضاء ما لم يشهد ولو نوبا  
 او طعما ما استشهد به يرجع فله ان يرجع لوله مال والا فلا وجوبها عليه  
 حينئذ ولو قتل او شيئا لا يبرمه يرجع وان لم يكن له مال لو شهد والا فلا  
 ولو انفق عليه الوصي من ماله وماله البيتيم غائب فهو متطوع الا ان يشهد  
 انه قرض عليه وان يرجع في السبع والعشرين من الفصولين وذكر  
 في المتن عن ابي يوسف تفصيلا فيما اذا استشهد الاب لانيته قال  
 ان كان ما استشهد به الاب عليه بانه كان طعاما او كسوة ولا مال للصغير  
 لا يرجع الاب عليه وان شهد انه يرجع عليه وان كان المشتري شيئا  
 لا يجبه الاب عليه بان كان المشتري طعاما او كسوة وللصغير مال او كان  
 المشتري دارا او ضياءا ان كان الاب استشهد وقت الشراء انه يرجع  
 وان لم يشهد لا يرجع وعنه ابي حنيفة فيما اذا اشترى دارا او ضياءا او  
 مساويا لانيته الصغير ان كان الاب مال فالرجوع بالثمن على التفصيل ان  
 استشهد وقت الشراء انه يرجع وان لم يشهد لا يرجع وان لم يكن الاب  
 مال لا يرجع استشهد على الرجوع او لم يشهد ثم في بعض المواضع يشهد بالاشهاد  
 وقت الشراء وفي بعضها يشترط الاشهاد وقت نفذ الثمن ويقول ان شهد  
 وقت نفذ الثمن لا يرجع عليه ثانيا فانما في الفصل السابع والعشرين من الوصايا  
 الوصي بصدقه في كفن المثل وكذا لو كفته من ماله واراد الرجوع فله ذلك  
 وكذا لو اشتراه من ماله ان يرجع وكذا الوارث لو كفته من ماله وكذا الوصي  
 الوارث او الوصي دينا من ماله كان له ان يرجع في مال الميت وكذا الوارث  
 الوصي طعاما للنفقة او كسوة بشهادة الشهود له ان يرجع في حال  
 الصغير وانما اشترط شهادة الشهود لانه قول الوصي معتبر في الانفاق  
 لكن لا يقبل في الرجوع في مال الميت الابالبينة خلاصة في الفصل السادس  
 من كتاب الوصايا وذكر في المتن والنوازل وصفي عليه الميت دين  
 فنقد منه عنده وصايا او اذى من ماله دينا او يقول عنه القاض افضي مالي  
 لا يرجع به ارضا عليه وفي الخلاصة ينبغي ان ينوي ذلك حين القضاء  
 فيقول قضيت مالي لا يرجع في مال البيتيم حتى يصير قضا صا وفي البينة  
 وان كان الدين عليه يعني على الوصي فطريق براءته ان يشترى الصغير

ان كفى المثل انظر الى ما في مجمع الفتاوى  
 وسجى سلمه  
 وفي العقبة خلاصة فليست ملك

ومثله في البرازية وفاضلها وكما هو معتد  
 كذا في مع الفتاوى في جواب الوكالة  
 بخصوصه سلمه



ويعطى بغير الثمن من مال نفسه وفي فتاوى رشيد الدين ومثله لا بأس  
فلا يبرأ منه دين صغيره بالاتفاق عليه من مال نفسه او غيره ولا بالاساءه  
من ثوبه الا اذا اشترى به ثوبه لولده لا يقتضي ثمنه من ديونه على ان يكون  
لا يصدق قضاء في الاداء ادب الا وصيا في الضمان الوصي اذا انفذ  
الوصية من مال نفسه يرجع في مال الميت هو المختار واقعات الناطقي والاصطلاح  
في باب مقاسمة الورثة وعليه دين وفي النوازل تلف الوصي نقد البتيم او مال  
الوصية او انفق في حاجة نفسه فخرج من عنده مثل نفقة البتيم او انفاقا  
للوصية قال محمد بن سلمه يبرأ من ثمن الضمان وان اثم بالانفاق  
قال لا عام له بوسى وهذه كبيرة لا يجزى له ذلك لكونه تصرفا في مال البتيم  
هي التي ليست باحسن قال في النوازل والقياس عدم البراءة وفي واقعات  
الناطقي تلف الوصي مال الصغير وانفق في حاجة نفسه ثم وضع له ان لا يبرأ  
الا ان يكبر الصغير فينفذ اليه ومثله في الخائنة وفي النوازل في المسئلة ايضا  
عنه نصية ان لو اشترى الوصي شيئا مما يجوز شراؤه له ودفع الثمن في مال نفسه  
بدل ما تلف من مال براء ان شاء الله تعالى ومثله في القنية في المسئلة  
في النوازل ايضا لو وضع هناك من مال نفسه في غير هذا التكليف بغير الشرء  
ودفع الثمن ببراءة مستحسنا ومن ابن معاذ انه يبرأ انما شهد عند الدعاء ببراءة  
المكلف بان يقول للشهود كان للبتيم علي كذا وكذا وانما اشترى هذا فخصم  
قصاصا ويبرأ من الدين ما يجزى القرض للبتيم لا يبرأ لان قرضه في نفسه لا يجوز وقيل  
لا يبرأ ما لم يبرأ الاموال احكام منه ذلك العذر ويدفع اليه ثانيا الا ان يتعذر  
عليه الدفع لعدم احكامه وخوفه من ظلمة في بئس في البتيم شيئا ويدفع عنه  
من مال نفسه فيبرأ ومثله في الخائنة قال الخاضع وبه يقتضي ادب الاوصيا  
في الضمان وفي المتنق اوصى الرجل ان يبيع عبده ويصدق بتمنه ثم سخط  
العبد بعد العتق يرجع الشتر على الوصي ولم يرجع في مال البتيم شيئا وانما يرجع  
على المكسبين الذين يصدق عليهم بالتمنه وهذه الرواية مخالفة روايا كما مع  
الصغيرة مات وعليه دين الف درهم ولم يترك الا عبدا فباعه الوصي بغير امر  
ام القاضى وقبض الثمن فضاغ عنه ثم سخط العبد ورجع الشتر على الوصي  
فالوصي لا يرجع الثمن بئس الا ان يكون له بعه واقض ديني في يرجع الوصي  
اذا مات وفي براءه ورايع سخي وترك اموالا وعليه دين يحيط بماله فقبض  
الوصي الوارث من منزلة الميت ليرد على اهلها او قبض مال البتيم ليعقبي  
في ذلك المكسبون في براءه فلا ضمان وكذا اذا لم يكن على الميت دين فقبض الوصي مال  
من منزله وبذلك في براءه لا ضمان عليه الا ان لا يبرأ القرض لبرءه على الورثة احكام  
الصغار في الوصايا امرأة ماتت وبعث زوجها الى اهلها شافا وبعثه ليعرجوا  
في الكائن ان ذكرتم ببراءة يوم البعث فلا يرجع قيمتهما والا فلا مختار في النوازل وكذا

رجل مات وترك ورثة ولم يوص الى احد فباع امرأته وادار ثمنه وكفنه  
بغير اذن من الورثة في خصمهم بما جاز له لم يكن على الميت دين يحيط وبعد  
ذلك ينظر ككفنه من مثله يرجع في مال البتيم وان كفنه اكثر من كفن الميت لا يرجع  
بعد كفن الميت ايضا وان قال قائل ثم يرجع كفن الميت فله وجه كفن الميت بئس  
لخروج العبد من خلاصة في الرابع من الوصايا ا هذا الورثة اذا كفن الميت  
بماله كفن كغيره من الورثة يرجع في التركة فان كفنه اكثر من كفن الميت لا يرجع الا احد  
الورثة لا يملك ذلك بل انه يرجع في التركة بعد كفن الميت قالوا لا يرجع الا ما اختاره  
ذلك دليل التبع جميع القنادي وفي العيون اذا كفن الوارث الميت في مال  
نفسه يرجع والا جنبي لا يرجع تانا رخانه فيبيل الاختتام من كتاب القرائين  
ولو كفن الميت غير الوارث من مال نفسه ليرجع في تركته بغير امر الورثة  
فليس كل الرجوع اشهد ولم يشهد ولو كفن الوصي من مال نفسه ليرجع كل  
الرجوع تانا رخانه في محل الزبور خطي الوصي او الوارث دين الميت  
من ماله ما رجعا به في التركة فان مات وله وصي اجنبي فلو وارث البتيم  
وكفنه بغير امر القاضى ويرجع بذلك في الميراث وصي وارث  
اشترى الكفن فلهما الرجوع في مال الميت والاجنبي لو اشتراه  
لم يكن له الرجوع فخرانة المكفنين والزوجة تاد خذ مهرها من التركة  
بلا اذن الورثة لو درهم او دينار فان كانت التركة شيئا احتاج  
الى البيع كانت وجبة من زوجها او لم تكن باعت ما كان اصلح فتستوفي  
صداقها بئس في التتابع من الوصايا وفي العيون اذا اوصى الى امرأة  
وترك ضياعا وكان عليه مهر ان كان له من الصامت مهر مثلها فلهما  
الاخذ من الصامت وان لم يكن له صامت فله ان يبيع ما كان يصلح  
للبيع وتستوفي صداقها من ثمنه تانا رخانه في المحادي والتفتيش  
احد الورثة حال عيبة الا اذا اخذ دعوة من التركة واكلم الناس ثم قدم  
الباقون واجازوا ما صنع ثم ارادوا قضيه ما اتلف لهم ذلك لان  
الاتلاف لا يتوقف حتى تلحقه الاجازة الا ترى ان من اتلف مال انسان  
ثم قال المالك رضى او اجرت ما صنعت لا يبرأ من مال كذا انتم  
اذا اتلف شيئا لآخر وادعى اجازته بعد الاتلاف لا يكون المالك فصلا له  
ولا يجلف بئس في اوابل الدعوى ادى مدبون الميت وصي الميت  
يبرأ وان لم يكن له وصي قد دفع الى بعض الورثة ببراءة عن حصته خاصة  
منه وصايا بئس في براءه او اخذ اذا قبض من مدبون الميت واحد الورثة  
باذن الشرع حصته لا يضمن حصته الشراكا لكونهم شركاء فيها اخذوا الا انهم شركاء  
من دعوى القاذبة للميت دين ووديعه عند ان وفي التركة دين قد دفع  
للمدفع الوديعة الى الوارث بغير امر القاضى ضمن اذا لم يكن ما مونا فانه كان

قرأنا في كتاب القسمة نفاذ البرازية  
في الفصل الثالث ومنه بعضه في خلاص  
التركة نفاذ الثانية في فصل ما يجوز فيه  
السم من ثبات السبوع  
سلا

در خلاصة قصص ما في صورة الوصية  
سلا

ومع الصامت ساكت ودعى التوبة  
كوشه ما صامت دبره ويقال ماله  
صامت ولا ناطق والصامت الذهب  
والفضة والناطق الا بذر الغنم  
احقرى  
سلا



والفرج

7

وقول محمد بن اسحق الرواسي عن ابيه عن  
في جميع دوله عام وعليه الفتوى  
كذا في فرائض الكافي  
سلا

الا ترى ان العلم يهتد بالبحر متبع اذا اتفق ذلك  
باب حاشته المداواة وترك ابن قتيبة لا يزوجها او  
اخذوا ما اتقوا فانه ياخذ الغرض المفضولة  
كذلك في التبعي



في اعمام الامم ومخامرتها واعمام الالب وعماته واخوان الام وخالاتها واخوان الام وخالاتها  
 واذا نكح الميت خاله فخالها وخالاتها بمنزلة خال الميت وخالته فان نكح خاله الام  
 وعنه الام فذلك كالمسلم في امورها ما لم ينهها الله تعالى من ان ينكحها كالمسلم في ان ينكحها  
 وجعلها على هذه الرواية بمنزلة خاله الميت وعمته وذكر عيسى بن ابيان ان المال كمل  
 لعنه الميت وذكر يحيى بن ابي عمير المال كمل خاله الام في التابع والعشر بن عمر بن ابي عمير  
 التنازعانية رجوات وله ابيان احد ما سلم والاخر كافر فم كواحد منهما ان  
 الالب مات على دينه وان ميراثه له فالقول قول المسلم وان اقام جميعا البيعة فالبيعة  
 بينه المسلم عندنا لا احدى البيعتين يوجب اسلام الميت عند موته والاخرى  
 يوجب كفره فيخرج الموجب للاسلام علماء هذا الحديث اذا لم ادمه العلوة حيث  
 اجمعت اومر جبهة القدر والغلبة فيكون الميراث للنصرة في العاقبة للمؤمنين  
 قال شمس الدين الخسر ولان للوارث نفع ولاية  
 والسبب اخص وهو الغلبة كما لا يثبت  
 الولاية للكافر على المسلم لا يثبت  
 للمسلم على الكافر من  
 ضوء السراج

قد استراج القلم على يد الفقير  
 محمد بن حسن بن حسان شمس  
 في اليوم الثالث من شهر محرم  
 سنة تسع وثلثون  
 ومائة والف



والثالث اختلاف الذين يثبت الكافر المسلم اجماعا  
 والمسلم من الكافر على قول علي بن ابي طالب وعنه النجاشي  
 والبيهقي ذهب علماءنا وان في لقوله عليه السلام لا يتوارث  
 اهل تشيع شتى والقياس ان يثبت لقوله عليه السلام  
 الاسلام بعلوه ولا يعلو عليه ومن العلوة من يثبت المسلم  
 من الكافر لا هو منه واليه ذهب معاذ بن جبل وابو  
 سفيان وهشام بن محمد بن محمد بن علي بن الحسين  
 وسروقي وجواب ان المذكور في الحديث نفس الاسلام  
 على وجه ولم يثبت على اوجه ثبوت بعلوه الكافر  
 بين مسلم وكافر فانه حكمه بالسلامة الكافر وان  
 المراد العلوة بسبب اوجه او بسبب  
 القدر والغلبة اى المسلمين  
 النصر في العاقبة  
 سدد على  
 الفرائض  
 ح